

* (ترجمة فتح الفتاوى الحامدية) *

هو العالم العلامة القدوة الفهامة الحبيب السيب الجامع بين شرف العلم والنسب السيد محمد أمين بن
 عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحمن المتصل بنسبه الشريف الحسين بن علي بن أبي طالب
 المرسلين صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم ولديه مشق الشام سنة ثمان وتسعين ومائة وألف
 ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن الحيد وهو صغير جدا ثم اشتغل بطلب العلم مع الاحتجام في التحصيل حتى
 تفنن وأقبح ودرس وألف التأليف العديدة وصنف الكتب المفيدة فشرح من الكافي وألف حاشية على
 شرح نبد الأعراب وهو ابن سبع عشرة سنة وعمل ديوان شعر في مدح شيخه السيد محمد شاذلي بن سالم
 العمري الشهير والده بالعتاد بآمن المقدم بعد الحنفى ألبمشقي الحلبوني ومن مؤلفاته أيضا هذا الكتاب
 المسعى بالعقود البرية في تنقيح الفتاوى الحامدية وحاشيته على الدرر المسماة وقد اختار على الدرر المختار
 وحاشية على البحر الرائق وحاشية على شرح المنار للعلاني وحاشيتان على النهر وشرح الملتقى لآلهم عالم بعبودا
 من الهامش وله كتابان على المغاويل ومجموع كبير جمع فيسمن نفائس الفوائد النثرية والشعرية
 وعرائس النكات والمخ الادبية ما يروق الناظر ويسر الخاطر وله أيضا كتاب الرحيق المختوم شرح
 فلائد المنقوش وشرح عقود رسم المفتي وتبنيه الولاية والحكم بحار الفيض وله رسائل عديدة تهازت
 الثلاثين من كل فن وأما تاليفه على هوامش الكتب وحواشها وكتبته على أسئلة المستفتين والاوراق التي
 سودها بالمباحث الرائقة والدقائق الفائقة فلا تكاد تحصى ولا يمكن أن تستقصى وبالجملة فكان شغله
 من الدنيا التعلم والتعالم والفهم والتفهم والاقبال على مولا والسعي في اكتساب رضاهم مما رزقهم من
 أنواع الطاعة والعبادة من صيام وقيام وتدريس وافتاوى تأليف وإفادة وكانت ترد إليه الاسئلة من غالب
 البلاد وانفع به خلق كثير من حاضر وباء قوفي خصوصا يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني
 سنة ثنتين وخمسين ومائتين بعد الألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه وسلم عليه
 وعلى آله والناس يحين على منواله ودفن رحمه الله بمقبرة دمشق في باب الصغير بالترية القوقانية لازالت
 سحائب الرحمة تهب لرواه في البكرة والعشية أمين



*** فهرسة الجزء الأول من العقود الدرية في تنقيح الشاوي الحامدية ***

٣	فوائد في آداب المقي (الفنية من الفقه) للقواعد (فائدة يجب التنبه لها الخ) (المراد من قولهم ديانة لا قضاء لفظة الفتوى أكد من غيره معنى قولهم هو لا شبه	١٠	الجوق يوم الجمعة) السحب يوم الجمعة وليسته والمكروه (قص الاطفا يوم الجمعة من طالع ظفروضا في رزقة ما يقال عند دخول المسجد ففضل قراءة الفاتحة والاختلاص والعزوتين بعد فرض الجمعة الخ	١١	(عزم من طلب القسم الخ (اذالم يكن في القرية عشر متعارف ليس للتجار أخذ القسم الخ (إذا كانت القرية معطوعة منع الخ لا يسقط العشر بالتدخل للعشر في نفس الاشجار المثمرة يجب العشر في أوزان التوت له أخذ العشر من شجر الحور (الشريف من الامه له أخذ الزكاة زرع الحد الزمين في أرضهما فليس بكم مطالبته الخ (للعنوة أخذ القسم الخ (ليس له أن يكلف التجار يأخذوا هم الخ (مات الزعيم آخر السنة بعد اذراك الغلة الخ (للزقيم الجديده قسم ما يستحق في مدته
٣	* (كتاب الطهارة ومطالبه) *	٧	* (باب الجنابة ومطالبه) *	١١	* (باب الزكاة ومطالبه) *
٤	(كيفية تطهير ميم تجب إذا وقعت فأرة في ديس جامد (فيمن يضره مع رأسه الخ (في التوضؤ من الضيقة الصغيرة (إذا عرفت الدابة المتلونة ببر وثقالا يظهر البدن الابا بفصل (ضفدح مائي وقع في العصير (الضفدح البري والبحري الخ (وقع زبول في ديس تطهير دخل ولم فيه كلب (الكبدو الطحال طاهران (المكروه من الشاة سبعة أشياء	٨	* (باب الزكاة ومطالبه) *	١٢	المعتبر في الزكاة مكان المال (لو دفعها في غير بلدته قبل الحول يجوز (أفرز ما لا يحجب به تميز كانه الفاضل الخ (للعشر في الاشجار المثمرة (منسبط محصول الاوقاف لنظارها لا للتجار (العشر على الناضر لا على المستأجر (فاضحان من أهل الترجيع ومن عادته أنه يقدم الاظهر والاشهر يجب العشر في الشجر الحد للقطع (للعشر في شجرة في داره (يجب دفع حصة الوقف من زرع الخ (لا يجوز التصرف في الزرع قبل دفع العشر (يجب نصف العشر فيما سقى بدالية (تصرفا القرب والدالية والقواسمة (للعشر فيما على المسنة (لناظر القسم مادامت الغلة الخ (في الارض العشرية العشر الخ (ليس لناظر مطالبتا المستأجر بالقسم في العشرية (ليس للتجار أخذوا من القطوع
٤	* (كتاب الصلاة ومطالبه) *	٨	* (كتاب الحج ومطالبه) *	١٣	* (كتاب الصوم ومطالبه) *
٥	نسبة المقتسدي الامام بالسلام التفصيل بين بني آدم والملائكة (في سنة العشاء القليلة والبعدية (اقتداء الحنفى بشافعى يرفع يديه (وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمر مرة أو كذا ذكر (لو قرأ وتعالى جسدك بلا ألف (في الضعة بعد سنة الحج أقوال (القول في الضبعة على مذهب الحنفية	٩	* (باب الجمعة ومطالبه) *	١٤	بمحو دفع اسقاط الصلاة بعد الدفن (كتاب الحج ومطالبه) *
٦	(تقديم يوم الجمعة على غيره الامة (فيماروى في اختيار اليهود والنصارى يومهم (اقتراض يوم الجمعة لليهود والنصارى (بيان أنواع البدع في الحديث (في جواز تعدد الجمعة (في آذان	١٠	* (باب الجمعة ومطالبه) *	١٤	بمحو دفع اسقاط الصلاة بعد الدفن (كتاب الحج ومطالبه) *

الامر ١٤	(أجعلن أئيبا لوصبة يجزئه (إذا أجاز العذور الذي لا يجزئ بزوجها) هل الوصي أن يحج عن أئيب بنفسه) إذا اجتمع زوجها تأنيده النفسنة
١٤	(أوصى أولاده أن يحجوا عنه نافله طهرت بعد أيام الفجر طوفوا الخ
١٤	(لا بأس بانحواج ثياب الحرم
١٥	*) (كتاب النكاح ومطالبه) *
١٥	(يجوز الجمع بين بنات الخال وبنات العمة) مطالب بما فرض على نفسه (علق المسلمة ثم تزوج كتابية عقد النكاح بالتركة (زوج صغيرته بلا ذكر مهر (تزوج خامسة وحكم بالطلاق (له ثلاث بنات فزوجه واحدة ولم يعنهم لمص الاستبراء على التوكيل بالنكاح يصح النكاح بلفظ العطية الخ
١٦	(لا ينفذ اقرار الولي الخ (في تزويج التيمة بنتها الخ لا ينفذ قصد الولي على البالغ الخ (له تزويج بنت موتوا أو أئيبه (زوجها أئيبها بغير بنات بلغ اختيار نفسها العقد الفاصل لا يمنع التزويج بأمها (تزوج الآخر ما باره قال كل امرأة تزوجها كذا الخ (التعليل دون التزويج (زوجته فضولي وأجاز بالفعل قال كل امرأة تزوجها (لا تسلم للزواج حتى تطلق (يجوز تزويج الاخت بعد موت أختها يصح النكاح بقوله هي للعطية زوج عبيده امرأة حرة الخ (قال تزويجك نفس الخ قاله أعتيتك ابنتي لابنك
١٨	*) (باب الولي ومطالبه) *
٢٢	(الشريفة من الأم ليس بشرى لا يخرج أختها للعتوة الخ لوزوجها بنتها الخ (الوصى تزوج أمه التيمم) (باعها بعض المهر الخ (لا يطالب أبو القاصر بالنفقة الخ (لا بعد التزويج بغية الأقرب (إذا كان الأقرب لا يدري أن هو الخ (إذا كان الأقرب لا يدري ثم علفي المصر) (له تزويج بنت عمة القاصرة من ابنه ١٩) إذا استوى العصبان فزوج أحدهم (إذا زوج واحد من الوليين وجدا الخ (ابن المأم يتزوج بنت عمة القاصرة (لها أم أب وأم أم يردان تزويجها بالجدلاب أولى من الجدلام (وكتا الامي تزوج بنتها التيمم) (لا بعد التزويج بعض الأقرب (إذا عطل الأب تزوجها القاصي ١٩) (مخص رسالة الشريفة في العزل ٢٠ (الولاية للقاضي نيابة عن العاقل زوج الصغير نفسه الخ
٢٤	*) (باب الكف ومطالبه) *
٢٥	(العق ليس كف العشرة (زوجت نفسها من غير كف (زوج الهاشمي بنته لغيرها شئ الخ (وكل رجلا في تزويج بثمن قبض الخ *) (باب المهر ومطالبه) *
٢٥	(العبرية مهر السر (لا تسع دعواها للدخل الخ (لا تسع دعواها بكل المحصل (تسقط الكسوة بالطلاق تزوجها على أن يعاها القرآن الخ (يرد السر بها بعد بقاء العجل (أفستى به أن لا تأسر إلا أن بها يجب نصف المهر إذا طلقها قبل الخلاف (يرد ثقلها إلى قرينة القرينة (له نقلها من دار إلى دار الخ
٢٦	*) (مسائل الجهاز) *
٢٦	(أدعت الأم أن بعض الجوارزة ماتت فأدعى أبوها أن الجهاز ليس لها (جهاز أئيبها وسامها منها الخ اشترى الجهاز لبنته الصغيرة ملكته (جهزت بنتها وأعانها بمائة أخرى له قبض مهر بنته الصغيرة

<p>وتجهيزناه ٢٧ ليس لورثة الأم استرداد بعض الجهاز قبل بئنة الأب أن مادمه لبنته عارية (القول للأب بيمينه أن الجهاز عارية الخ) زفت بجهاز قبل ليس للزوج المالبة (لا يلزمه تجهيز بنتمن ماله نفسه (لام أخذ بعض الجهاز بأذن بنتها (ريد الأب استرداد الجهاز الخ) جهزتها بمائة ليس لو بنتها القسمة</p>	<p>٢٩ تزوج مرضعة بمصرية ثم طلقها الخ (راجع مطلق تجبها على دراهم معروفة (دعائها إلى مسكن شرعي فامتنعت الخ (لا نفقة للصغيرة التي لا تطبق الوطء (لا يجبر الزوج على السكنى في دار أبيها لا تلزمه المؤنة لو كان المسكن الخ (تعوض عن مهرها بامتعة معلومة الخ (بالقصة زوجها أوها بلا ذنها فرقته الخ (في السفر بالزوجة وقد تقدم في باب المهر (السفر بالزوجة بلا رضاها (تزوجه في عدة صبره ولم يمهأ الخ (بالقصة تزوج نفسها من كفء (بالباب لا يجامع منهن المهر (مبدأ العدة من الموت لأم يولغ الخ (زوج بنته الصغيرة وقبض بدل المهر أمتعة (ماتت قبل إجازة النكاح فهو غير صحيح الخ (القبول لها في انقضائه عدتها الخ (لا مرة بقوله وجدها ثبنا الخ (زوجته على أن يكون أحد العقد من عوضات الاختار الخ (لا تقوم الخطبة مقام عقد النكاح أصلا (زوجها ما يغني فاحش الخ (زوج امرأته لها وأدامن غيره الخ (زوجها ما يغني فاحش الخ (ماتت ولها أم لا تسع دعواها الخ (ما يغني دعوى المرأة عن دعوى وارثها * ٣١ (فوائد ذكرها المؤلف مفرقة الخ) * (تزوجه على أنها مسلمة فظلمت كابية (اقتصر على قوله ثم مع النكاح (للقاضي تزوج الصغار أن كتب في منشوره (يحرم عليه تزوج بنت ابن زوجته (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>
<p>٢٧ * مسائل مثورة من أبواب النكاح *</p>	
<p>٢٧ (زوج امرأته ثم تزوج بنت أختها (أدت المهرات العقد كانت بالقصة (بئنة البلوغ أولى ٢٨ (أراد النكاح بها وبعثه أبوها (لا يجبر الأب على دفع الصغيرة للزوج (العبرة للتحلل لا للسكن (مات وقول زوجته أنه اشترى ذلك الخ (أما عقده أيده النكاح الخ (زوج ابنه البالغ بلا وكالة الخ (دفع له شيا حتى تزوجه بنته الخ (أخذ أهل المهر من الزوج شيئا الخ ٢٨ (أنفق على معتقة الغيرة وأب أن تزوجه ٢٩ (أشبهوا أن زوجها الغائب مات الخ (لا يكون مجرد إفاقة الفاتحة عقد نكاح (بعث لها هدية ليتزوجها (نكاح معتقة الغير فاسد (عقد عليها عقدا صحيحا الخ (كرر أشبهوا ولها بالزوج والمهر الخ (له التزويج بامرأة ابن زوجته من غيره (يجوز الجمع بين المرأة وأما أنها بها وجدتها زوجها مجذوبا ليس لها الفسخ</p>	<p>٣٠ (أراد النكاح بها وبعثه أبوها (لا يجبر الأب على دفع الصغيرة للزوج (العبرة للتحلل لا للسكن (مات وقول زوجته أنه اشترى ذلك الخ (أما عقده أيده النكاح الخ (زوج ابنه البالغ بلا وكالة الخ (دفع له شيا حتى تزوجه بنته الخ (أخذ أهل المهر من الزوج شيئا الخ ٣١ (أنفق على معتقة الغيرة وأب أن تزوجه ٣٢ (أشبهوا أن زوجها الغائب مات الخ (لا يكون مجرد إفاقة الفاتحة عقد نكاح (بعث لها هدية ليتزوجها (نكاح معتقة الغير فاسد (عقد عليها عقدا صحيحا الخ (كرر أشبهوا ولها بالزوج والمهر الخ (له التزويج بامرأة ابن زوجته من غيره (يجوز الجمع بين المرأة وأما أنها بها وجدتها زوجها مجذوبا ليس لها الفسخ</p>
<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>	<p>٣٢ (في فسخ شافعي نكاح زوجة</p>

٣٤	(في خبر الواحد مضاع طارى على العقد	الطعام مادام في ملك فلان الخ	أكثر من الخ) حلف لا يخلها تروح
٣٥	(حيث رضى من أمه لا يخل له وان كان الخ الرضاع لا يجرم بعد مضي مدته الخ	حلف لا يسافر حتى يدفع لها كذا الخ (حلف لا يساكن صهره في هذه القرية الخ (وكذا اذا حلف لا يساكنه في الدنيا الخ	فراحت في غيبته الخ (تقبل دعواه الاستثناء حيث لا مانع له الخ حلف لا يشغل عنده طول ما هو معلم الخ (قال ان طلق الحديثه فأنت كذا الخ (حلف لا يسكنه في داره فأجرها وأسكنه
٣٥	(كتاب الطلاق ومطالبة)		
٣٨	(حلف ايجبر بين زوجته في هذا العام الخ (حيث انقضت عدتها صارت أجنبية الخ) أباها وأقام معها ان اشهر طلاقها الخ (روحي طالق رجسي (لو عرف الطلاق بأخباره تسع منه الخ (طلق وأخبره عدلان انك استئنيت الخ (حلف انها فرحت بموت أخيها الخ (الأصل فيما اذا أخبرن بمساو شرط الحنث	(مادمت مع أمك يعني تسكون طاعة (المضارع لا يقع به الطلاق الخ) ان عاد فلان ليخرجون فعاد وخرجوا الخ (حلف لا يخل دار فلان فأت الخ (في طلاق المدهوش (القول قوله يمينه مان عرف منه الخ (حلف بالطلاق الثلاث انها تروح الخ (لا أحللك تسكني يكفي المنع بالقول الخ (لا يدفع فلان يخل (حلف لا يدخل فدفع حتى دخل مكرها الخ	(حلف لا يؤخر فأمر غيره بالاجراء الخ (لا يقع طلاق مرض اخذ عقله (قال ان فت مهر بنتك تكن طالق الخ (حلف لا يتزوج فزوجته فضولي وأجاز الخ (طلقتها باثنا بسوا الهاومات الخ (حلف لا يساكن عمه في دار الخ (ان لم يكن زيدا أخذ الكرسي تسكن الخ (البينة تقبيل على الشرط وان كان نقسا
٣٦	(طلقتها باثنا في مرض مسوته بلا سواها) أباها في حصته أو في مرضه بأمرها الخ (حلف لو رأي في الماء الخ (حلف أن زيدا أخذ منه كذا فأنكر الخ (اذا الحق بحلفه شرط ما بعد ما سكت الخ قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا الخ (طلقتها قبل الدخول ثم طلقتها ثلاثا الخ (أقرانه كسروا القسط كذا (شرط الجزان لا يمكن الإبرأصل الخ (ادعى انه لم يبعها لنفسه يا بضع عليه (قال روي طالق وكررها ثلاثا (القاضي مأسور واتباع الظاهر (يترجع التأسيس على التاكيد روي طالق رجسي وروحي ففما كناية (كل من كان القول قوله انما يصدق الخ (المرأة كالقاضي فلا تصدقه الخ (لا يقع الطلاق اذا شك انه طلق أولا لا يسكن القرية مادام فلان شيئا الخ (لا يأكل هذا	(قبل له دخل فلان عند زوجتك يفعل الخ (قالت له يا عزمي فقال ان كنت عزمي الخ (حلف لم يعطها مهر خرها غدا فوضعه الخ (حلف بالحرام الثلاث أن لا يدخل مكان فلان الخ حلف لا يدخل مكان فلان هذه الأيام الخ (قال فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها الخ (اذا ذكر ان شاء الله في آخر الصلح الخ (حلف ليتزوجن برجمد العقد (انحسر بالطلاق كذا بوقع قضاء لادبانه (حلف لا يشركه فشاركه بماله ابنه (قال ان تزوجت امرأه فهي طالق الخ (فيما لو قال كلما تزوجت امرأة أو وقع في النكاح (حلف بالطلاق وله امرأان له أن يوقعه (قل لامرأتي تسكون كذا فلم يقل لها (تكوني مثل أحي ولم ينوشا لا يقع (شك هل طلق واحدة أو	
٣٧			

<p>٤٤ (طلقها وانقضت عدتها الخ (حلف لا يشعل كذا ثم خاعها ثم زوجها الخ (حلف لا يصير هذا الشيء ولا ذوقه الخ (إذا كروا لا تنافيت حيث الخ (حلف لا يدخل بيت نفسه الخ (حلف لا تقصر حتى الاباض الخ (لا يقع طلاق المصروع حال صرعه (حلف على عدم الاختفاء بثبته بالينة وقع (لا يدخل في هذه السنة فدخل الخ</p>	<p>٥٢ قتلت الخ (بحمد دفع المؤخر لا يقع به طلاق (حلف ان فلانا أخذ كذا وانكر الخ (حلف لا يفسخ الشركة فقه خاشريكه الخ (حلف لا يشكبن عليه ومات الخ (حلف لا يأكل من حليب مواسي اخوته (إذا طلق مكرها وقع الخ (يصدق في دفع الدين الخ (حلف انه بعث النفقة لها الخ (حلف بالحرام انها ضرر تشبهوا وانكرت الخ (عدت منها ومن الاولاد كناية الخ (إذا احتل اللفظ الطلاق وغيره (حلف لا يسكن هذه القرية الخ (حلف لا يسكن هذه الدار فخرج الخ (لا يتخلبه يستغل الخ (قال لانيه الكبير ان تركتك تعمل الخ (حلف لخير جن ساكن داره اليوم الخ (حلف لا تدخل الدار أبها الخ (حلف لا يبعثها إلا للعمام الخ (اتفقا على أصل اليمين واختلفا الخ (دعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعد (ادعت انه طلقها بلا شرط الخ (حلف لا يضر بها بغير حرم قال قوله</p>	<p>(الطلاق على مال (خلع المريضة على بدل (خلع الصغيرة على مهرها (لا يلزم الصغيرة المال الخ (اختلعت منه في مرضه فساق صبي ولا ترثه (خالها ولم يذكر ما لبرئ من العجل (خالها بمباشرة وكيلها (الخضاعة مع وكيلها مسقطا لليقوق (الفرق بين خلعك وخالعتك الخ (قالت له أوالا الله موقع الخ (خالها على أمانة معلومة الخ (خلع المراهق (لا يقبل جوده البلوغ الخ (باب العدة ومطالبة) (أعدت من وقت الطلاق لامن وقت القضاء (العدة من وقت الاقرار بالطلاق (أخبرت بأن زوجها المسافر طلقها الخ (العدة من وقت الموت والطلاق الخ (من عان الموت وحده الخ (جاء الزوج الأول حيا فالولد لثاني (الزينة تزوج الذي بعد ان طلقها الخ (في المراهقة هل تنقض عدتها الخ</p>
<p>٤٥ (حلف بالعتق بعد العدد (وقع الطلاق بصيغة المضارع الخ (حلف لا يتخلى هذه الدار وهي فيها لا يبعث الخ (حلف لا يأخذ من الهدية فأنذره الخ (قال أمرت ببدل لها ان تطلق الخ (طالقتها طلقين ثم تزوجها بعد زوج آخر الخ (نكاح الثاني مدمم مادون الثلاث (حلف أن لا يسافر إلى اسلامبول الخ (قال لغير المدخولة روج طالق الخ (حلف بالثلاث لا يسبح أملاسه قباضها الخ</p>	<p>٥٤ (حلف لا يسكن هذه القرية الخ (حلف لا يسكن هذه الدار فخرج الخ (لا يتخلبه يستغل الخ (قال لانيه الكبير ان تركتك تعمل الخ (حلف لخير جن ساكن داره اليوم الخ (حلف لا تدخل الدار أبها الخ (حلف لا يبعثها إلا للعمام الخ (اتفقا على أصل اليمين واختلفا الخ (دعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعد (ادعت انه طلقها بلا شرط الخ (حلف لا يضر بها بغير حرم قال قوله</p>	<p>٥٣ (حلف لا يشعل كذا ثم خاعها ثم زوجها الخ (حلف لا يصير هذا الشيء ولا ذوقه الخ (إذا كروا لا تنافيت حيث الخ (حلف لا يدخل بيت نفسه الخ (حلف لا تقصر حتى الاباض الخ (لا يقع طلاق المصروع حال صرعه (حلف على عدم الاختفاء بثبته بالينة وقع (لا يدخل في هذه السنة فدخل الخ (حلف بالعتق بعد العدد (وقع الطلاق بصيغة المضارع الخ (حلف لا يتخلى هذه الدار وهي فيها لا يبعث الخ (حلف لا يأخذ من الهدية فأنذره الخ (قال أمرت ببدل لها ان تطلق الخ (طالقتها طلقين ثم تزوجها بعد زوج آخر الخ (نكاح الثاني مدمم مادون الثلاث (حلف أن لا يسافر إلى اسلامبول الخ (قال لغير المدخولة روج طالق الخ (حلف بالثلاث لا يسبح أملاسه قباضها الخ</p>
<p>٤٦ (حلف بالثلاث لا يسبح أملاسه قباضها الخ (حلف لا يزوج ابنته لامن ان أتجه (حلف بالطلاق الثلاث أن لا تخرج الخ (ان انتقلت أنت ما انتقل أنا الخ (لو لم يأت بالفداء في موضع وجوبها (العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب (حلف لا يتلأم مع أيبها كثرهما تلاهما (حلف الله لم يقل كذا العمر والخ (حلف ليؤدين له دينه الخ (وضع دراهم في زبدية الخ (مسئلة الكوز (أدعى تعليق العالق بالشرط الخ (ان عدت ضرر بها عاملا على</p>	<p>٥٥ (باب الخلع والطلاق على مال ومطالبة) (يسقط الخلع والمبارأة لكل منهما الخ (لا يسقط الخلع نفقة العدة الخ (خالعه على نفقة ولده الخ (لو تركت الولد على الزوج وهو ربت الخ (لا يلزم تكفلها الولد بعد الخلع الخ (العالم بالمؤخر ليس بشرط خلعها على مؤخرها ونفقة عدتها الخ (الطلع طلاق بان (لم يشترطوا التيقن الخلع لغلبة الاستعمال (صورة المبرأة إذا حلف بالثلاث ثم خلع الخ</p>	<p>٥٦ (باب الخلع والطلاق على مال ومطالبة) (يسقط الخلع والمبارأة لكل منهما الخ (لا يسقط الخلع نفقة العدة الخ (خالعه على نفقة ولده الخ (لو تركت الولد على الزوج وهو ربت الخ (لا يلزم تكفلها الولد بعد الخلع الخ (العالم بالمؤخر ليس بشرط خلعها على مؤخرها ونفقة عدتها الخ (الطلع طلاق بان (لم يشترطوا التيقن الخلع لغلبة الاستعمال (صورة المبرأة إذا حلف بالثلاث ثم خلع الخ (في المدة التي تكفي لها مهر الحبل (لا عدة على خميرة زوجها الخ (تعب العدة بالخلاوة الصعبة (في الزينة إذا أسلمت الخ (تعسدت المرأة في بيت وجبت فيه العدة (ليس له أن يضر جهان مسكنها الخ (تعسدت في البيت الذي طلقته فيه (تنقض العدة بالسم الخ (اعتسدت عدة وفاة ثم تزوجت الخ (أخبرت رجلا بنقض عدتها الخ (طلقها قبيل الدخول والخلاوة الخ (قالت المربعة حضت الخ (إذا عابقت المربعة الحيض الخ</p>

٥٧	(أخرجت المعتدة من منزلها الخ (أدعت أمها حامل الخ	٦١	(في أن المراهق حكمه حكم البالغ الخ (البالغ شرط في الحضنة	٦٥	(أن غلب الأب لا يؤمر الجسد بالانفاق الخ
٥٨	(تحرر خطبة معتدة الغزو والخافقها (أم ولد) أعتقها مولاهم أو تلزمها العدة (القتلة) إذا أعتقت لأعدو قتلها (طلقها رجعيًا) عمات في العدة تزيم العدة	٦٢	(لأن خيار الولد عندنا قبل البلوغ إذا انقضت مدة الحضنة ولأب الخ (إذا بطلت حضنتها لها الرجوع (إذا بلغ ثمان سنين وأمه حرة الأصل الخ (إذا انتهت مدة الحضنة فلا لب السهر بالولد	٦٦	(لها) ابن فقير وابن ابن موسر (إذا كان الأب الأقرب معسرًا الخ (لها) أم وأخ معسران الخ (إذا اجتمع موسر ومعسران الخ (له أم وأخت شقيقة موسر تان الخ (النفقة على الم الشقيق دون الم لام) (إذا استويا في المحرمية وأهلية لأرث الخ (أمرأة فقيرة لها نفق لابن الخ (فقيرة مسنة لها بنتان الخ
٥٨	(باب الحضنة ومطالبة) لا تسقط الحضنة بالانقطاع (إذا كانت أم الأم عاجزًا الخ (في المسكن للحاضنة وأجرة أَرْضاعها (إذا احتاج الصغير إلى خادم الخ (تحرر برمسلة مسكن الحاضنة	٦٣	(ليس للحاضنة السفر بالولد إلا إلى وطنها الخ (ليس للعدة الحاضنة نقل المحضونة الخ (تبيح القاصرة في حضنة جدتها الخ (إذا كمل للصبي سبع سنين الخ (لأن سقط الحضنة بزوج البنت المحضونة	٦٦	(له أم وجد ولا لب موسر تان الخ (له جدة لام وخالن موسرون الخ (في مسائل النفقات) (في ضابط مسائل النفقات كلها (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجده بنته بالنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر الم على الاتفاق على أولاد أبيه (يؤمر بالنفقة على بنته وأبنائها الخ
٥٨	(تحرر برمسلة مسكن الحاضنة	٦٣	(إذا انتهت مدة الحضنة الخ (إذا لم يكن للصغير عصبة الخ (إذا طلبت الأم أجرة أَرْضاعها الخ (المتبرعة أحق من الأم في الأَرْضاع الخ (إذا كمل سبع سنين فلا ين الم أحضه (لاحق لابن الم وابن الخ (الحال في حضنة الخ (له حال وعم لام وصى عليها الخ (أو الأم أو من الاخ والحال (حادث في طفل له جد لام وبت عمه الخ	٦٧	(في مسائل النفقات) (في ضابط مسائل النفقات كلها (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجده بنته بالنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر الم على الاتفاق على أولاد أبيه (يؤمر بالنفقة على بنته وأبنائها الخ
٥٩	(إذا استغنى الصبي عن الحاضنة الخ (إذا طلبت الأم الأجر والجسدة الخ (إذا تبرعت الأجنبية فلبست كالعمة	٦٣	(إذا انتهت مدة الحضنة الخ (إذا لم يكن للصغير عصبة الخ (إذا طلبت الأم أجرة أَرْضاعها الخ (المتبرعة أحق من الأم في الأَرْضاع الخ (إذا كمل سبع سنين فلا ين الم أحضه (لاحق لابن الم وابن الخ (الحال في حضنة الخ (له حال وعم لام وصى عليها الخ (أو الأم أو من الاخ والحال (حادث في طفل له جد لام وبت عمه الخ	٦٧	(في مسائل النفقات) (في ضابط مسائل النفقات كلها (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجده بنته بالنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر الم على الاتفاق على أولاد أبيه (يؤمر بالنفقة على بنته وأبنائها الخ
٥٩	(إذا تبرعت الأجنبية فلبست كالعمة	٦٤	(النساء مقدّمات على الرجال في الحضنة (تحرر قول المحط لأحضنة لبنت الخ (للم أن يضم إليها البكر بالقاة الخ (إذا دخلت في السن ليس للأولياء الخ (تسقط الحضنة بالسكنى عند الأجنبي (غلام إذا عقل وكان مأموماً الخ (غلام صبيغ بالغ تخير مأموماً على نفسه الخ (إذا بلغت غير مأمومة على نفسها الخ (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ (باب النفقة ومطالبة) (إذا كان الأب معسرًا زمنًا الخ	٦٧	(في مسائل النفقات) (في ضابط مسائل النفقات كلها (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجده بنته بالنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر الم على الاتفاق على أولاد أبيه (يؤمر بالنفقة على بنته وأبنائها الخ
٦٠	(إذا تزوجت الأم بأجنبي (أرادت العمة أن تربيه بجانبها الخ (يلزم الأب ثلاثة أشهر الرضاع الخ (إذا تزوجت الحاضنة بغير محرّم الخ (إذا فقد المحرم النساء الخ (يقدم الأورع ثم الأسن (تقدم إنشاة العارية على الجسد الخ	٦٤	(النساء مقدّمات على الرجال في الحضنة (تحرر قول المحط لأحضنة لبنت الخ (للم أن يضم إليها البكر بالقاة الخ (إذا دخلت في السن ليس للأولياء الخ (تسقط الحضنة بالسكنى عند الأجنبي (غلام إذا عقل وكان مأموماً الخ (غلام صبيغ بالغ تخير مأموماً على نفسه الخ (إذا بلغت غير مأمومة على نفسها الخ (إذا بلغت رشيدة عاقلة الخ (باب النفقة ومطالبة) (إذا كان الأب معسرًا زمنًا الخ	٦٧	(في مسائل النفقات) (في ضابط مسائل النفقات كلها (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجده بنته بالنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر الم على الاتفاق على أولاد أبيه (يؤمر بالنفقة على بنته وأبنائها الخ
٦٠	(تقدم الجدة لام على الجدة لاب	٦٥	(تقدم المخت المراهقة على الخالة	٦٥	(في مسائل النفقات) (في ضابط مسائل النفقات كلها (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجده بنته بالنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر الم على الاتفاق على أولاد أبيه (يؤمر بالنفقة على بنته وأبنائها الخ
٦١	(ولاية الحضنة تستفاد من قبل الأمهات الخ (إذا اجتمع الساقطات يضعه القاضي حيث شاء الخ (للأب أعذو وللمن خالته الم زوجة بأجنبي (تقدم العم على خالة الأم (بلغت مبلغ النساء ولا عصبة لها الخ (الحاضنة المنة كمسلة الخ (الحضنة لام الولد (له أم مزوجة بين خاله الخ (للأب تزوج الولد الأم الخ (تقدم المخت المراهقة على الخالة	٦٥	(تقدم المخت المراهقة على الخالة	٦٥	(في مسائل النفقات) (في ضابط مسائل النفقات كلها (في النفقة المستدانة بأمر قاض الخ (في نفقة زوجة الغائب (أذن الأب لجده بنته بالنفقة الخ (المأذون له بالانفاق الرجوع الخ (يجبر الم على الاتفاق على أولاد أبيه (يؤمر بالنفقة على بنته وأبنائها الخ

٧١	(في بيان النازحة لها الامتناع من النفقة معها الخ	مع جارية له (لان نفقة على الذي لا اولاد أحبها الخ (اذا ماتت أم ولد له ٨١	بالمات الخ (في قول البحر لا بد من اصلاح التون الخ	
٧٢	(الاب المعسر مطبق بانيت طالب العلم الشرعي يجب نفقته على أبيه يلزم المسلمين كفاية طالب العلم ٧٦ (الصدق على العالم الفقير أفضل الخ (اذا فرض عليه القاضي نفقة ولده الخ	الصغير الفقير (في نفقة زوجة الغائب على ابيه (على الصغير الكسوف أن يدخل أمه الخ (للعجنونة النفقة اذ لم تنزع نفسها الخ (عليه نفقة زوجته المريضة الخ	(نفقة أولاد المجنون على عهدهم (ينفق من مال الصبي على أمه الفقيرة (نفقة ابن المسلمة على أبيه الذي (نفقة الأم على أولادها بالسوية اذا اشترت الأم للتيمة مالا بدلها منها الخ (في أيتامهم دار وأخ موسر (فيما اذا كان للفقير دار الخ ٨٢ (الزوج منع أولادها من غيره الخ (نفقة الولد على الأب دون الأم (إذا منعته من الدخول الى منزلها الخ (نفقة الزمن على أخيه الموسر (لزوجته النفقة قبل الزفاف (لها ابن فقير وابن ابن موسر الخ (اذا انفقت على بنتها الخ (له استحقاق في وقف نفرض فيه نفقة أبيه	
٧٣	(أمرها بالاستدانة نفقة ولدها الخ (النفقة غير المستدانة تسقط بالوفاة (تسقط الكسوة بالطلاق البائن (تسقط النفقة بالطلاق اذا مضى شهر الخ	(أنفق على معددة الغير الخ ٨٢ (لأن نفقة على ابن العم (مرضاة ٨٣ عكبتها النكحة الى بنت الزوج الخ (فرض عليه لطفه كذا واذا نكحه الخ (النفقة على الحدة لام دون الخالات (تجب نفقة العاقر على ابن بنتها الخ (تريد أم البنته الانفاق عليها الخ (تحرر فمطلوبت الأم الاجرة الخ	(لها الأب معسر وعمه موسر الخ ٨٣ (حلافة في صغير توفيت أمه الخ (لزوجته طلب الكفيل بنفقة شهر ٨٤ الخ (لا يجبس الجد الفقير بنفقة الصغير الخ (دفع لها شهرا وتويعته ٨٤ كذلك الخ (لا تصنع كفاية بنفقة الزوجة قبل الفرض (تجب النفقة لصغيرة مطيعة الخ اذا فرض عليه فوق القدر المعروف تجب النفقة في مال الصبي لعنته الخ (المتبرعة بالأرضاع من الأم أو ألى الخ (على الزوج أن يتابعها طعام مهيا الخ (اذا تمتعت الأم عن أرضاع ابنتها ٨٤ اذا تكفلت الحاضنة بنفقة ابنتها ٨٥ اذا تعهد وادى بنسبه بالانفاق الخ (اذا غاب الأب وله اخوان موسران (الأم أو ألى بتحمل النفقة من سائر الاعارب (لا يصح أمر الأم بالاستدانة الخ (تحرر في قولهم بلحق الصغير	
٧٤	نفقة العدة تسقط بمضي المدة الخ (النفقة على الحدة الموسر الخ (تفرض النفقة في مال الغائب (فرض على نفسه لها لو ابتاعها الخ (تلزمه نفقة زوجته ولو مجبور سالخ (يطسل ٧٨ الفرض اذا اتفق بعده الخ (فيقالو ٧٩ طلبت تعدد بنفقة الخ (اذا قررا للكسوة وراهم الخ (اذا اعترف الزوج أن لها بنته كسوى الخ (اذا اعترف انه قررها كل سنة كذا (اذا ادعت المطلقة أنها حامل الخ (عليه دون وله استحقاق الخ ٧٩ (مدونة في تبارق غلانه بنفقة الخ ٨٠ يلزم الكسوف مسكن لبنته البالغة الخ (له أن يأني ولده بكفايته الخ (فرض القاضي النفقة لزوجته الغائب الخ (في تقصد ومدة الغيبة لا يصح فرض النفقة عليه مع امكان حضوره	اذا تكفلت الحاضنة بنفقة ابنتها ٨٥ اذا تعهد وادى بنسبه بالانفاق الخ (اذا غاب الأب وله اخوان موسران (الأم أو ألى بتحمل النفقة من سائر الاعارب (لا يصح أمر الأم بالاستدانة الخ (تحرر في قولهم بلحق الصغير	(اذا قال لملوك هذا ابني عتق عليه (في أحكام المديبر (المديرة تعتق بموت سيدها الخ (ولد الحرة من العبد حر (اذا عتق شريك الصبي حصته الخ (تعتق أم الولد بموت سيدها الخ (أعقت سقطا ظهر بعض خلقها من (بنت الولد لابن	
٧٥	(لا تفرض النفقة على الاخ الغائب (تجب النفقة لخادم المملوك الخ (ليس لها النفقة لخادم واحد الخ (له أولاد لا يكفيهم خادم واحد الخ (ليس لها الامتناع من السكنى			

أموال الخ (اشترى بضائع لنفسه الخ اشترى شيئاً فقال آخر الخ) (أجر بعض الدار المشتركة الخ) (باع أحد شريكي العتبات ليس للأخر الخ) ٩٥ (البائع مطالب كل من شريكه بالمفاوضة ٩٦ (ماشراً أحد شريكي العتبات الخ (البيع في الشركة الفاسدة على قدر المال (الشركة في العروض فاسدة (دفع اليه أمانة لبيعها الخ (دفع العدياة ببيع عليها الخ (إذا لم يكن من أحدهما مال الخ (صباغ استعان رجل بعمل معه الخ (يكنى من الشريك بالعين الخ (يصدق فيه ما رغب فيه به الخ (أدى الخسران وكان القاهر يكذبه الخ) (لا يصدق فيه ما رغب أنه أنفسته الخ (فقلعته شيئاً بلا تصديق الخ) (إذا فسرط في حفظ الفرص الخ (يقبل قوله في الدفع لشريكه الخ) (الشريك أمين فيقبل قوله الخ) (كل من حكي أمر الإعتكاف (يبيع الحصة الشائعة الخ (باع نصيبه من تين مشترك الخ (لا يبيع بيع الحصة الشائعة من شريكه الخ) (تبيع زيادة الربح للأخر الخ (الخسران على قدر المال الخ (اشترى أو أن يعملوا جميعاً الخ) (في (اشتراط العمل على أحدهما (الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة (باع الفرص بلاذن شريكه الخ (الشريك أن يشارك في أعمال الشركة (الشريك البيع بالتقسيط والنسيئة الخ (التقيد بالمكان والتقدم بجمع شهود عن الذهاب إلى بلدة كذا الخ) (إذا عمل أحد شريكي مصنعة الخ (امتنع أحدهما من الاتفاق على الفرص الخ (يجوز للشريك على عبارة البئر الخ	(اشترى ما ليس من جنس مخارجهما الخ) (اشترى شيئاً وأدعى أنه اشتراه الخ (يضمن كل من الشريك والمضارب (إذا دفع الشاري الثمن بأن يباشر الخ) (سكن أحدهما فطالب الآخر أجرة الخ) (غاب أحدهما فطالب الآخر النسبة الخ) (غاب أحد شريكي الدار لا ينفق الحاضر الخ) (أو أجر يرد على شريكه قدر نصيبه الخ) (زور حصته في غيبة شريكه (لا تصح شركتهما في بيع عقارهما (من دفع ما ليس بواجب عليه الخ (ما جتمع من البقر لصاحب الدار الخ (لا يجوز للشريك إدخال الأجانب في الدار الخ) (له متعة زوج أخته من الدار المشتركة (القول للدافع بيمينته الخ) (إذا خلط مال الشركة أو المضارب في الخ) (القول قول الشريك في مقدار ما وضعه الخ) (لا يجبر الشريك أن يبيع أو يورث الخ) (أذن لشريكه في الصرف الخ (ليس له الفسخ في غيبة الشريك (إذا سافر الشريك فالتفت الخ (العمل على الاستحسان الخ (تنفيع الشركة بالموت الخ) (تنفيع الشركة بقوله لأهل الخ) (إذا تلقوا ثروة وعملوا فيها الخ) (ملتقطو السنابل إذا خلطوا الخ) (الأصل في الشركة السوية (الاجتماع على العمل ليس شرطاً الخ (ما يقع زماناً من سبي الورثة الخ (فسر في زرع الورثة في أرض مشتركة الخ) (لا تستحق الأم بما استرجعه الوصي الخ) (ما لم أحد الاختلافات ففاوضين من الدين الخ (اشترى أحد المتفاوضين داراً الخ) (في أخوة حصلاً يسعهم	عم المعتقد الخ) (أخذ الأبقار ليردهم وأشهدهم أبق الخ) (العق المعلق لا يقع الخ) (زوج أمته من عبده فالورثون ٩٥ (لا يملك الأب اعتناق جارية وإنه الخ ٩٦ (حبس انتقاد للرق لا يقبل قوله الخ (بعض العتق وإن لم يكتب به مصلك (بعض اعتناق المديون (حلب الإيمان والندور ومطالبة) (حلف لا يفعل كذا أو أن فعله يكون الخ) (قالات فعلت كذا فعلي الخ (لا تسمع الدعوى بالنسبة الخ لا يصح للزمن كافر الخ) (إذا علق النذر بمالاً يريده بغيره الخ (النذر لا يدخل تحت الحكم ٩٦ * (حلب الشركة ومطالبة) * ٩٧ (انحسران على قدر المال ويقبل قول الشريك الخ (القول قول الشريك في البيع وانحسران الخ) (زوراً أرضاً بذرهما فاخرج بينهما (كوى الفرص بلاذن فتعيب الخ) (يقبل قول الشريك بيمينته الخ) (أن لا يسكن الأب لأجره الخ) (إذا دفع الفرص لبستاني وفارقته الخ (حكم الشريك في حصصة شريكه حكم الموضع الخ ٩٨ (باع حصته من الفرص وسلمها الخ (لها ما وضع وغاب أحدهما الخ (أذعن الفرص عن شريكه فهلك (ركب الدابة أو جعلها بلاذن الخ (دفع حصته لغيره منصفه الخ ٩٨ (إذا قال أحد الشريكين إنني استقرضت الخ ٩٩ (إذا استقرض أحدهما داراً لاجل الشركة الخ ٩٥ (إذا لم يبق فيه شيء من دواهم الخ
--	--	---

هل يكره الاشتراك في الشط والميل والسواك كهو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * الشط والميل والسواك (أجاب) أما السواك بسواك غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الفزوي أنه لا بأس به بأذن صاحب موطنه الشط والميل وأما قول الناس فإتخذوا لكراة فنوهم الاشتراك في هذه الثلاثة لا تحصل النفرة باعتبار أنهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراة بينهم بسببه لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع (١٠) الشريف يوجب تخطوئته والله أعلم وأيات في شرح الروض الشيخ الأسلازم كريا

السائق وبسواك غير بأذن كره الاستناك وهذا من تصرفه وبعبارة الروضة وغيره لا بأس بأن يستاك بسواك غيره بأذنه بل زاد في المخرج وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكرهة لا أصل لها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يحسه المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشبهه حوازه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقرآن أجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعبد وإذا كان هذا فأيضا أقر حكمه في باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ماضوئها (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علمائنا بكيفية أخذه وصيه وقد أرى في كتب الشافعية وابن أن لاسعين يمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذوق أخذ آخر يساره بخلاف الماء فإنه يصبه يمينه ويسفل يساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبنا كذلك

خارج الوطيفة يجب في الزمة فجعل له وقيل لا يجعل له كل الطعام قبل نقد الثمن لغیر البائع وقال أبو حنيفة ما كل من الفرة أو أطعم غيره ضمن عشرة وعين أبي يوسف لا يضمن بقدر ما يكفيه وعياله لكنه يعتبر في تكميل الأرواق وماتلف أو ذهب منه بغير صنعه سقط عنه بقدره إلا إذا أخذ من متلفه ضمان المتأخر لأنه بدل ما لم يمتدرك اه (سئل) في أرض عشرة في تسقي بماء العشر بدالية ليس لها شرب بغير ذلك فهل يجب نصف العشر أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب فيها تسقي بغرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومنه في التنوير وغيره والغرب الدوالي الكبير والدالية جلع طويل في أواسطه وركب الرجل العارف الأخضر فيرفع البلو بالماء وقيل هي دوالي والسانية الناقاة التي يسقي عليها (سئل) فيما إذا كان يدغراس حور على حافن خرف أرض وقف عشرة في قطع زبد الحور وبطالها صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر في ذلك كتبه الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله الجواب كياه المرحوم أجاب قال الخلدادي الأشجار التي على السنة لا شيء فيها اه والمثلة في الترازية (سئل) في قرية بعضها وقف وبعضها ميري وبعضها تيماري ومز كور في الدفر السافلي أنشأ في الأصل قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الحفنة والدرهم ويرد الآن ناظر الوقف والتمه كالم على الميري والتيماري أخذ القسم العين في الدفر المرقوم فهل لهم ذلك أن كان في القسم حظ ومصلحة جهة الوقف والميري أم لا (الجواب) لناظر ذلك مادامت الغلة قائمة والأفله أحو المثل بالغالب في كتبه الفقيه على العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله الجواب كياه المرحوم أجاب (سئل) فيما إذا كان يد اشجار مثمرة قائمة في أرض قرية عشرة بيارية في تيمار رجل ويرد طلب العشر من ثمار الأشجار فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العناية وفي التمار إذا كانت في الأرض العشرية العشر وليس في غيرها الأشجار لا يشق في أرض الخارج شيء اه وفي محيط السرخسي كل شيء يقع الأرض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لأنه بمنزلة أجزاء الأرض وكل شيء لا يبيع الأرض لا بشرط ففقه العشر كالطوبى والثرم البر والحق لا تصلح إلا للزراعة كبر والبطن والنعائم ونحوهما فلا عشر فيها لأنها غير مقصودة وفي نفسها وانما المقصود ثمارها اه وأصل ان وجوبه عند الامام إذا ظهرت الثمرة وأمن عليها الفساد لا وقت الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في الحفنة كما قال الثالث وأما خلاف فظهر في وجوب الضمان بالتلاف نهر من العشر ومنه في العرو المنع (سئل) في أرض وقف أجزاها لناظر من زبدمة طويلة معلومة بأجرة معلومة تسمى كشرى رهاو ويرد الناظر أن يقسم زرع الأرض الماز بوفرة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث أجزاها بأجرة المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والخالفه قد (سئل) في تيماري قرية له ثمانية معلومة على وجه القطوع على القرية بموجب الدفر الخافق والبراة لسلمانية التي بيده قام بكف زرع القرية بدفع شيء زائد عن القطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم منع (سئل) في المزارع إذا باع الغلة المعشورة به معلوم وتصرف بها المشتري بدون إذن التيماري ويرد التيماري أخذ خمسة عشر من ثمنها فهل له ذلك (الجواب) نعم وإذا باع الطعام المعشور فلا مصدق أن يأخذ عشره من المشتري وان تفرق قال الحبيب بن مشر كاتسة أعشاره للمالك وعشره

وهذا هو المهور للناس فلعلهم اغتاروا بظهوره والله أعلم ثم أتيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الفزوي ويقض للقراء الماء يسدده اليمنى على فرجه وعلى الأناه ويسفل فرجه بيده اليسرى إذا لم يكن عذر فإن كان بيده اليسرى مذكور عن من الاستنجاء بما جاز الاستنجاء باليمن من غير كراهة فهو بحمد الله كجنته والله أعلم * (باب التيمم) * (سئل) في التيمم ليس المصنف أول ثلاثة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو وضوء السواك الجواب مفصلا ولكم التواضع من الله جل وعلا (أجاب) المصير به عندنا أن ما ليس

من يد أحد الاثنى	في الوقف الخ (إذا لم يقبل الاقربى الخ	١٣٦	(في الرابع في الطبقة والدرجة الخ
١٣١ (يصل الوقف بأشراط بيعه	١٣٦ (يقدم ذوالجنتين في الوقف		(حيث شرط الاقربى في الدرجة الخ
١٣٢ (لا يعتبر مجرد الشهادة التي هو وقف	١٣٧ (إذا ذكر الواقف شرطين الخ	١٣٧	(فبين له درجات الخ
فيما تقبل فيه الشهادة (ينبغي أن	(الأم أقرب من الاخوة (شرطان	١٣٨	(وقف على فقراء كذا) قال وقتت
تقبل الشهادة بالسباع الخ	من مات فقصمها الخ (ان لم يوجد	١٣٩	(في الوقف المرتب بتم اذ لم يوجد الخ
(لا تقبل الشهادة بالشهرة والسباع	ولم يلب الخ (إذا قال وقتت على	١٣٩	للمعترضات الاستحقاق الخ
(لا تسع دعوى الوقف الخ	أولادى الخ		
(لا يصح وقف حصص متسعة الخ	١٣٧ (لو وقف على أولاد من النسل الخ	١٣٧	(إذا جعل أولاداً بانه في درجة أولاده
١٣٢ (يصح وقف النقود	١٣٨ (لا يؤول الوقف للزمين الخ	١٤٠	(في وقف منقطع الوسط شرط الخ
١٣٣ (يدخل المؤذنون في الوقف الخ	(النسل هو الولد وانا الولد الخ		(العمل بالمتأخرين الشرطين
للامام أخذ فاضل الشمع الخ	(على تستعمل للشرط (الشرط إذا	١٤١	(الغرض يصلح خصصا
(في وقف البناء على النفس) تسع	تغيب جلا الخ		(حيث ترتب بتم مودا إلى متبقها الخ
دعوى الوقف وان مضى الخ (وقفا	١٣٩ (لا يحمل فعل النظار على المخالف الخ	١٣٩	(صفة الوقف المرتب الخ
وشرط الهمما الإدخال الخ	(غرض الواقف يصلح خصصا		(وقف على أولاده كذا كور الخ
(وقف على مؤذن جامع كذا الخ	(إذا تعارض أعطاه بعض القرية	١٤٢	(يعنى الاقرب من أهل الدرجة الخ
١٣٣ (يجوز بيع أقطاف الوقف الخ	(إذا قال على أولادى الخ (إذا تعارض	١٤٣	(قال على أولاده على الفريضة الخ
١٣٤ (في مصداق فرق أهل الخ	شرطين الخ (منقطع الوسط للفقراء الخ		(وقف على أولاده الخ
(في باط خرب في بعض العرق الخ	١٣٠ (لا ينزع شئ من يد أحد الخ (في	١٤٤	(الاصل في باب الوقف القسمة الخ
(في كيفية صرف بنسب مسجل الخ	الوصف بالذ كور الخ (وقف على		(قولهم على القرية بالشرعية الخ
(وقف على أولاده الموجودين (ذكر	أولاده الخ (في تحطئة أبي السعد	١٤٥	(الفاظ الواقفين تبني على عرفهم
الشئ لا ينفى ما عداه (وضع اليدجة	صاحب المصيط		وقف على الذ كور ثم قال الخ
فاطمة	١٣٠ (في الفرق بين ذكر الورود والأولاد	١٤٤	(إذا سكن الجع بين المتأخرين الخ
١٣٤ (في تعيين الأولاد بالعدل الخ	١٣١ (إذا شرط الواقف لنفسه ما لا يدخل الخ	١٤٥	(يقدم ما يقتضى الاعطاء الخ
١٣٥ (ببنيتمدعى الوقف بطلان الخ (أحد	(وقف على نفسه ثم على أولاده الخ		(في العمل بالمتأخرين الشروط
المستحقين ينتسب شخص الخ (إذا	(في نقض شروط القسمة		(العام قطعي يعارض الخاص الخ
تعارضت البيئات الخ (وقفا	(تنقض القسمة بالانقراض الخ	١٤٥	(هل ينقل إلى الابن نصيب أبيه الخ
دارهما على نفسهما الخ (يصح	(يستحق الولد في الدرجة الخ	١٤٩	(في الاقرب بالاقرب إلى الترتي
وقف الكتب (إذا كان للوقف	١٣١ (إذا وقف على نفسهما الخ (يعمل		(المراد بالاقرب قرب الدرجة الخ
ربيع الخ (إذا امتنع الناظر عن	١٣٣ (بصرف النظار في الدفع الخ (في		(لا يدخل الوالدان والولاء الخ
العمارة الخ (يجوز جعل غلة الوقف الخ	استحقاق ولد الوالد الخ	١٥٠	(لفظ الذ كور قد لمضاف
(إذا كان الواقف غير أمين الخ	(انما يعطى ولد الولد لا ولد		(فبما أجابه صاحب الاشياء
(يصح وقف القصور الخاص	١٣٢ (فبما إذا ادعى النظار أنه وقف الخ		(الوجه هو الوصف إلى الاخير
١٣٥ (إذا وقف على جهة بوال	١٣٣ (في الدعوى على الناظرين الخ	١٥١	(الكاتب تصرف إلى أقرب المكاتب
(شرط الواقف كنص الشارع	(لا تسع بينة للمولى الخ	١٥٢	(الضمير في قوله على ولده الخ
(في شروط الوقف القلبية (الاخ	(ادعى أحد الابن انه وقف الخ		(إذا كان لفظ محفلان الخ
الشقيق اقرب من الاخ لأب (الاخ	١٣٣ (في الاقرب إلى الواقف	١٥٣	(انما يعمل بالشرط الاخير الخ
لأب والاخ لام سواء الخ (القرابة	١٣٣ (إذا شرط نصيب من مات الخ		(إذا عطف البطون الثلاثة الخ

<p>الناظر الخ (قسيمة الوقف من المالك صحبة (في حكم التعديل في قسيمة الوقف الخ) قسيمة الوقف بالنهاية أو التنازل الخ</p> <p>٢٠٢ (لا يقسم الوقف قسيمة تملك واختصاص</p> <p>٢٠٣ (شرط الواقف أن لا يقسم ولا يبايه</p> <p>٢٠٣ (تقامموا الوقف قسيمة مهايأنا الخ (له طلب مع اوم وظيفته بعد الاستحقاق الخ (لا يصح على دفع الاستحقاق مجعلا (سداب احدي الدارين وحملها مدار الخ (ليس للمتمتع من السكنى أجرة</p> <p>٢٠٣ (من أثبت أنه استحقاقا فله الخ (لهند طلب معلوم وظيفته الخ (لهم أخذ ما يخصهم بقدر قرار اعلهم (عطل حائز الوقف تلزمه الاجرة (إذا انقضت الاجرة ليس له حبس المأجور الخ (إذا حبس للمأجور لاستيفاء المرد</p> <p>٢٠٤ (الباب الثالث في أحكام النظار ومطالبه) (في بيان الصالح للنظار (في حكم وصاية الصبي ونظارته الخ (شرط لأرشد فلا رش فاستوى الخ استوى باقي الفضل فلا سهم (لواي الأفضل فلن يليه (شرط النظاران يصلح من الزهية الخ</p> <p>٢٠٥ (إذا ثبت الارشدة لواحده الخ (في الثابت الارشدة إذا قرض الخ (لا يصح التفويض في العهدة (فوص النظار في مرضه لا ينهه عوف الخ (إذا لم يشترط لأرشد يمنع المعارض الخ</p> <p>- (أخذ للناظر فالج الخ (يتزع المتولى انشأنا أو أمانا (يصلح الأعمى ناظر أو لا يعزل (دفع الناظر مع الجاني استحقاق رجل الخ</p>	<p>١٩٨ (يعاد كس الفار (البياض والجرة في السلطان لا تفعل الخ (إذا عجز الناظر عمارة غير ضرورية (زيادة العمارة على ما كان زمن الواقف لا تجوز الخ (لا يفعل البياض والجر من مال الوقف الخ (إذا عجز المستأجر بلاذن الخ (له الرجوع على الناظر برصده الخ (العمارة الغير الضرورية لا تلزم الوقف (في إثبات المردود التعمير باذن الناظر (في دفع المردود لصاحبه باذن المتولى (أقرب بأن المبلغ المردود زوجه الخ (لأرجح للمردود ولا يحسبه ماصره الخ (لصاحب المردود حبس الدار الخ (في إثبات المردود للناظر (أذنه بالعمارة ثم نهاه الخ (تعمير بيوت القرية وتزويل قنائم (التعمير والتزويل والتبصيل الوقف (لانتاع شجرة الوقف لأجل التعمير الخ (إذا استدان للعمارة عجز بجمع الخ (تبايؤا على السكنى في دور الوقف (تعمير أخشاب سفلى الوقف على الوقف الخ (يعمل بتصدق الزهية الناظر الخ</p> <p>٢٠٠ (لناظر أن يقتلع جميع المردود الخ (يجوز للموقوف عليه سكنى الدار الخ (إذا ساقر من له حق السكنى الخ (إذا حكم موت المفقود عوت أقراه (في بيع الحصاة لثانعتين (الفراس الخ (من قلع أشجار وقف مثمرة يضمن الخ (كل معصية ليس فيها حد مقدرا الخ (دعوى الاستحقاق من غلة الوقف لا تمنع الخ (الاستحقاق مائل المستحقه</p> <p>٢٠١ (الملك المستحق على الناظر صحبة الخ (في أموال المستحق قبل تمام الستة الخ (مال المستحق أماله في يد</p>	<p>(تدعى على مسجد الخ</p> <p>١٨٩ (لا يجوز إجماع بعض المسجد الخ (ترب بعض المدرس الخ (الأوضاع الجذع على جدار المسجد الخ (في الفراس بلاذن الناظر الخ (غرس في أرض جارية في قواعه الخ (إذا ادعى ذوا اليد أن الأرض الخراجية ملكه</p> <p>١٩٠ (في حكم غراس الفلاحين الخ (لا يجتاز على أخلاها ركبان الخ (المعتبر في أرض الوقف أخذ الانفع (تجب في الوقف الحصة والأجرة (إذا قضت الأجرة من الموقوف عليهم (ما وجب من غلة الموت المستحق</p> <p>١٩٢ (أقرار المستحق أن فلا ناستحق الزرع (إذا مات المصادق له الخ (إذا مات المصادق طلبت المصادقة (من المصادق له لا تنتقل إلى أولاد (أقراره بار فلا يستحق معه الخ (المصادقة تبطل عوت المصادق الخ (مسئلة منقطع الوسط (في بيان المصادقة على وتليفات الخ (تصادق على غلة الوقف الخ</p> <p>١٩٤ (لا يسقط الحق بمجرد الأقرار الخ (المصادقة على الاستحقاق تبدل باطلا (أثبت أنه وقف حده الخ (الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط الخ</p> <p>١٩٤ (لهم طلب استحقاقهم</p> <p>١٩٥ (الامام والمؤذن والفراس لمحقون (ما ليس في قلع ضرر بين لا يسطى في أبواب الشاهدين يقدم منهم فيها إذا ضار بيع المسجد عن أبواب الشاهدين (فيما إذا شرط الواقف لكل قدر الخ</p> <p>١٩٧ (فيما يتبعه بعضهم في كلام صاحب الاشياء الخ (في الجواب عن كلام الاشياء الخ</p>
---	--	--

- ٢٠٨ (في تفصيل مسئلة الأمر بدفع المال الخ
- ٢٠٩ غاب الناظر فللقاضي نصب قيم عنه الخ (إذا لم يبين ناظراً ومات عن وصي الخ (لا تلزم المراجعة للوقف بل يرضخ الخ (قبل قول الناظر النقصه بيمينه الخ (في قبول قول الناظر في الدفع الخ
- ٢١٠ الفتوى على أنه يختلف في هذا الزمان (إن كان الناظر مفسداً، بفوا الخ (في قبول قول الناظر بعد عزل (المتولى كلوكيل في مواضع (في قبول قوله بعد موت المستحقين
- ٢١١ (لا يقبل قوله في الدفع الخ (فيما إذا أثبت رجل أنه من المستحقين الخ
- ٢١٢ (دفع لاختسه النصف الخ (ليس للمستحقين نقض المحاسبة الخ (يعمل بدفاً للحاسبة المفضدة الخ
- ٢١٣ (يقبل قول وكيل الناظر بيمينه الخ (فيما إذا بين الناظر لنفسه الخ (فيما إذا عرس الناظر لنفسه الخ (لا ينعزل صاحب الوظيفة إلا بعد علمه الخ
- ٢١٤ (ما يأخذ الناظر هو بطريق الإجرة (لا يستحق المعلوم الأمن بأمر العمل (إذا كان التصرف من القديم الخ (لا يجوز عزل صاحب وظيفة الخ (إذا شرط في وقفته ملباً وناظر الخ (لا يجوز تصرف المتولى بدون علم الناظر (القيم والمتولى والناظر بمعنى واحد (ما شرطه الواقف لثنين ليس لأحد هما الخ
- ٢١٥ (الوقف يستحق من الوصي الخ
- ٢١٥ (يجوز الجمع بين وظيفة الجباية الخ (ليس للناظر معارضة المتولى الخ (لناظر احتساب ما عسر من مال الوقف الخ (فيما إذا شك المبتحقون
- على الناظر الخ (يد الناظر على الوقف يدأمة الخ (لناظر صرف شيء من مال الوقف الخ (أخذ القاضي وأمره كآخذ الأصول الخ
- ٢١٥ (في عدم رجوع الناظر عما صرفه الخ (إذا عسر الشريك بسبب دعوى (ما صرف من ماله لأمر متعلق بعين الوقف الخ (له احتساب ما عسر معه دفع الدعوى الخ (يصح تقرير رجل واحد متولياً الخ (نصبه القاضي ناظر أو يجعل له شيئاً الخ (إذا أحال الناظر المستحقين الخ (لناظر أخذ العشر إذا عمل في أن المراد من العشر أجراً مثله (فيما استحقه الناظر على عمله الخ (وكيل الناظر لأجله إلا بالشرط
- ٢١٧ (في حكم الناظر إذا مات مجهلاً الخ (مات الناظر ويجهل الدواهم
- ٢١٨ (الموقوفة الخ (هنا ناظر الدر وعين غلة الوقف الخ (إذا عزل يستحق من المعلوم بقدر ما عمل (إذا لم يباشر وظيفة العمل (القول للورثة في عدم وصول المعلوم الخ
- ٢١٨ (أوقاف المالك والأهمل لا يراعى شرطه الخ
- ٢١٩ (من له حق في ديوان الخراج كالتولية والعلماء الخ (تعلي وظيفة الميت لابنه (مادام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف الخ (لأعسرة لانتهاء المخالف (لا يجوز عزل الناظر ولا صاحب وظيفة الخ
- ٢١٩ (قرره القاضي في وظائف الخ (إذا كان في عزل الناظر المشروط
- ٢٢٠ (خير الوقف (يتعين الانتساب بمجاهو الانعام للوقف (ليس للناظر أحداث وظيفة بلا شرط الخ (تصرف القاضي في الأوقاف مقيد بالمصلحة للمتولى
- ٢٢٢ أن يستأجر خادماً للمسجد (يعمل بتوجيه المتولى المشروط له ذلك الخ
- ٢٢١ (ولاية القاضي في تقرير الوظائف متأخرة الخ (يقدم تنويض الناظر في مرض موته الخ (للمتولى الغائب أن يقيم رجلاً مقامه (في دلالة الاقتضاء (يقيم القاضي رجلاً مقام الناظر الغائب الخ (إذا غاب الناظر فللقاضي إقامة قيم عنه (في اقرار الناظر على الوقف ونسكوله الخ (أقر الناظر أنه موصل بالأجر الخ (اقرار الناظر بأن هذه الاجنبة تستحق كذا الخ
- ٢٢٢ (اقرار الناظر بأن الوقف سارفي وقف آخر الخ (اقرار الناظر بأن المستأجر يستحق الخ (اقرار المشروط أن فلا يستحق الخ (اقرار الناظر على الوقف بعين من أصبائه الخ (يعمل بأقراره الناظر الموافق لشرط الواقف (إذا فرغ الثابت الارشدية في عهده الخ (المشروطه الناظر لو عزل نفسه لم ينعزل
- ٢٢٣ (المرأة إذا كانت رشيدة أو من الصبي (معنى الرشيد في الوقف صلاح المال الخ (فيما إذا أثبت زيد أنه أرشد من عمر الخ (المقتضى علمه في حادثة لا تسمع دعواه الخ (أي بينة سبقت وقضى بها تم قبول الأخرى (فيما إذا أثبت الارشدية ثم صادف غيره أرشد منه
- ٢٢٣ (لا عبرة للفرغ بلا تقرير مرض (من استطاع حقه من وظيفة لم يسطع الخ (له الرجوع ببطل الفرغ (في حكم الاعتياض بالمالك عن الوظائف الخ (بطل الفرغ لو جعله الدافع من
- ٢٢٤

مصر ونقل الحرب إلى الجبهة الأخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل إذا كان حنفياً بمغازة وتغيير في معرفة جهة القبلة وعند من يعرف هذه الأدلة فهل يجب عليهم أن يأخذوا به أو يتبعوا هذه الأدلة أم لا وهل إذا اختلف حنفياً بالطلاق الثلاث أنه لا بد أن يستقبل بصدور عين الكعبة في جميع صلاته فهل في صواب مخالفة لهذه الأدلة يقع عليه الطلاق وأصلي في صواب موافق لهذه الأدلة لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تميز في الجبهة التي أذا استقبلها الشخص بحيث (١٦) صلاته وإذا انصرف عنهم لم تصح صلاته وإذا انصرف شافعي أو حنفي أو حنبلي إلى مقتضى هذه

الأدلة بعد أن يشاهد بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يتعرض لأحد منهم وإن يقول له جدد إسلامك ثم يتبلى الله تعالى من هذا الفعل وأرجع إلى ما كنت عليه سابقاً أم لا وإذا فعل هذا القاضي ذلك يكون معصياً أم لا والحال أنه لا يعرف شيئاً من هذا العلم (أجاب) إذا لم يكن المحراب من وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على وجه وضوحهم فلا عبرة به إجماعاً وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الأصابع في التوجه لعين الكعبة فهو أفضل بالإيجاب ولا من تصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في تحقيق ذلك ولا يقع على وجه اليقين مع البعد بخبرنا بما في كماله لا يفي عند الفقهاء لأنه مجرد خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة إذا خلا عن المعارضة علوه مثله أو فرفقه لأنه ملزم وقد كتبنا في الجواب سابقاً أن مجازيب الصحابة والتابعين أعلى من خبره كما

ورجح الوكيل أنه يصح ويتقدولكن لم أره معقولاً اهـ وأراد ببعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرمي في حاشيته على البحر (أقول) وقد ذكرت هذه المسألة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الأكرام فراجعها * وكتب على صورة دعوى مرسله من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب أنه يصح النكاح بلفظ العلية إذا نواه وقامت قهرينة تدل على ذلك ونهزم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحالة كلفى التنوير شرحه وفيه أيضاً من باب الولي ولو أقترن في أصغر أو صغير أو أقترن كل رجل وأمه أو أمولى عبد النكاح لم ينفذ لانه إقرار على الغير إلا أن يشهد الشهود على النكاح اهـ فإذا كانت البنت البالغة ثمانية كذا كرم فلا ينفذ بتدقيق الأب عليها ولا على الزوج الثاني لانه إقرار على الغير (سئل) في ذممة زوجته أنها البالغة الذميمة بالأذن والوجه شرعي فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخبر به أنه صرح علماؤنا بأنه لا يتعرض لأهل الذمة إذا تناكحوا فافسداً ولا يفرق القاضي بينهم إذا فعل في ظاهر الرواية لأن أمر بآثارهم وما يدنيون فلا يفسخ النكاح ولا يميزان حدث كانا راضين ولم يترافعا بخصوص متلد قاض من قضاة الإسلام فإذا تناكح كما لا يتحكم بينهما على حكمنا كما صرح بذلك في التتارخا فمن الفرائض وينقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم أنه لو ترافعا يفرق بينهما بالأجاء لأن مرافعتها كتحكيمهما اهـ وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لها لا غير ما ولو زوجتها أمها أو غيرها فحق فعل رضاها ولا ينفذ عند الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر (سئل) في رجل له جارية أتت منه ولم يتم نكاحها فزوجت بائناً وأتت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزويج بينت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب) نعم له التزويج بينت موطوءة أبيه حيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تحميم خواهر زاد له لم يحرم ولداً والوطئ ولا على أبيه ولداً الموطوءة لأمرها فتدعى الانتزوي في المحرمات جزلان التزويج بأم وزوجة الأب بينهما ابن الماهم ونافره في البحر وغيره (سئل) في صغيرة يتزوجها أو غيرها الأب من زوال الكف عنها المثل ثم ما بلغت بالخص اختارت الفسخ فوراً عند البلوغ وأعتدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم ففي الكزوز وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأة نكاحاً قاسداً وطلقها قبل المخول فما فصل له أن يتزوج بها (الجواب) نعم كأقربه ابن نجيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمادى ما نصه ذكر الزدوى في النيسوط والنكاح القاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بها ولو لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تزوج بغير تحويل التفريق وهذا كله قبل المسيس (سئل) في رجل أخوه عقد نكاح بنته البالغة بشارته اليهودي فزوجت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون أشارته فاقعة مقام عيارته (الجواب) نعم والمسئلة في الأشياء (سئل) في رجل قال كل امرأه تنفصل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوج رجل فتزويج امرأته أجاز بالفسخ دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام أو بالطلاق أنها لا تنفصل هذا الملبس عند أبيها فدخلت وريد عقد نكاحها عليها فإذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق أو لا بد من قبول فتزويج وإجازة بالفعل (الجواب) قال في الحادية في الفصل الرابع والعشرين سئل الإمام السرخسي عن قال كل امرأه تزوجها فهي كذا

أقتضه قولهم فإن لم يكن فأسأل من الأهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فإن مقتضى كلامهم العكس وهذا الحرب المتنازع فيه حيث كان خارجاً عن الجبهة كالكيان تجاوزاً لما شارك في الغارات كالقائه في فتح القدر لا يعتد عليه ولا يفتلذذ له لئلا يفسد المذهب حيث أن الحرب بالخلاف للجبهة لا عبرة به وإذا شتمت عليه القبلة وعند عالم بالقبلة يجب عليه العمل بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على الخائف الذي كورئاً أسلفه من عدم التيقن وجهتها أن يصل الخطأ الخارج من جبين الصلي إلى الخطأ المار بالسكينة على استقامة بحيث

<p>(إذا أجاز المستأجر البيع نفذ الخ) (إذا أئجر المستأجر بالشراء الخ) (يصح بيع المضايقة في الأرض) (باع مسكناً واستثنى ماله يصح بيئته للصحة مقدمة على بيئته المرض في سكوت المالك عند بيع الفضولي الخ لا يجوز بيع أم الولد لا يطالب الرسول بالثمن الخ) (القول للرسول أنه كان رسولاً الخ) (ضمنان الحمران باطل ٢٦٥ (باع فلا نأعلى أن ما حشرت فعل الخ) ٢٦٦ (القول لمدى الصحة البيئته على مدى الفساد (الغلبة بين الثمن والبائع قبض (إذا تباها على سعر الناس الخ) القول للعصوي وأنه باع بعد الحرج الخ (بيئته للصحة أولى من بيئته للفساد (تقدم بيئته أن البيع في الصحة الخ ٢٦٧ (البيئته للمشتري أن الوضو باعه قبل العزل ٢٦٧ (له بيع جارية التي عقد نكاحه عليها الخ (بصح شراء الأتم لا يتم في حجرها (ليس الوضو بيع حصص القاصرة الخ (فيما لو نقصت قيمة المراهم أو غلت الخ (بصح بيع الحصص الشائعة من البناء الخ (بيع الرهن موقوف والمشتري بالخيار ٢٦٧ (باع الفضولي وملك البيع الخ ٢٦٨ * (باب اختيار وطالبه) (له الرد بخيار العيب والقول له (فيما إذا أطلع على عيب وكان البائع غائباً الخ (ذهب بالجل لرد على البائع الخ (أثبت العيب عند القاضي الخ (في نفقة الدابة حين وضعها الخ (إذا وجد الثور نطوا فوعيب ٢٦٨ (إذا رابت الدابة عند المشتري</p>	<p>الخ (إذا قال له البائع إن خسرت فعلى الخ (إذا أقر قبض جميع المبيع الخ (عوت البائع لا يحمل الثمن المؤجل الخ (بيع الاخرى بالاعاء المعروف الخ (باع رطبة يقول على أن يتركها حتى يدرك ٢٦٥ (البيع بلا ذكر الثمن فاسد ٢٦٦ (القول للمشتري في مقدار ما قبض (اشترى ملكاً وقفاً صح في المالك الخ (اشترى من رطلين على السعر الواقع (قال إن لم أدفع لك الدين عند حلول الاجل الخ (إذا اشترت لنفسها فلا عبرة لزعم ابنها الخ (بصح بيع حق المرور والشرب الخ (وطن جارية زوجته وحملت لها ببعها (جهل المشتري مقدار الحصص المبيعة الخ (إذا بيع ماله غائب الخ ٢٦٦ (بيع الشعر بالشعر مقاضاً نسيئة فاسد ٢٦٧ (إذا باع جميع ما يملكه مع الخ (اشترت حصصاً من غراس الخ (يدخل المروج في بيع الدار (يجب تسليم المبيع في المكان الذي كان فيه الخ ٢٦٢ (اشترى داراً في بلد أخرى الخ ٢٦٣ (إذا سلم الفضولي المبيع فهل الخ (إذا قال الوكيل بالمبيع يعضد الخ (إذا باع وهما في دمشق الخ (باع بقره بحضور زوجته الخ (تسمع دعوى الاجنبي الا اذا تصرف (إذا رد عليه الدراهم بغير قضاء الخ (لا يدخل الشرب في بيع المسكن (يدخل البناء في بيع في الأرض الخ (يكتفي في البيع بالتعاطى الاعطاء ٢٦٣ (لا يطالب الرسول بالثمن (حيث كان البيع بثلث الخ (إذا باع معتق للسان بإشارته الخ</p>	<p>المبيع في يد البائع الخ (اشترى بقره على أنها تطلب كذا الخ (لا يدخل التفرق في بيع الشعر (باع دار ومن ابنه الغائب الخ ٢٥٦ (باع عبدة على أنها مائة فقيز الخ ٢٥٧ (فسد شراء ما باع الا قبل قبل نقد الثمن (في المقبوض على سوم الشراء الخ (المقبوض على سوم الشراء الخ (المقبوض على سوم النظر لا يضمن (لا يصح بيع المنقول قبل قبضه (باع ثم ادعى أنه فضولي الخ (قال إن لم أدفع لك الدين إلى وقت كذا الخ ٢٥٧ (دفع لدايته حنطة بسعر البلد المعلوم الخ ٢٥٨ (طلقها ثلاثاً ثم باعته في مريضها الخ (يدخل البتة في بيع الأرض بلا ذكر (باع وابنه حاضر لا تسمع دعوى الابن (بيع عشرين من هذا القطيع الخ (باع فرساً على أنها حامل الخ (اشترى جارية على أنها بكر الخ (ما من المشتري مفلساً والمبيع موجود الخ (يدخل الشعر في بيع الأرض الخ (بيع غرة ظهر القلادون الا كثر الخ (بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد ٢٥٨ (باع جميع المشترك بغير الخط الخ ٢٥٩ (أجره الكيل على البائع (فأجرة الدلال (ليس له مطالبة الدلال بالدلالة الخ (إذا انقض المبيع لا تسترد الدلالة (إذا لم يتم البيع لأجل الدلال (إذا اشترى فاسداً وباعه لغير بائعه الخ (ادعى أن المبيع كان نجفة لا يقبل الخ (صورة النجفة في البيع ٢٥٩ (كلا يجوز البيع بالنجفة لا يجوز الاقروا الخ ٢٦٠ (لا يدخل المهرم الفرس في البيع</p>
--	---	---

نحسا وسبعين فرسخين القواعد الملكية اذا كان الاعتراف عن مقتضى الادلة أكثر من خمس وأربعين درجة فمئة أو بسرة يكون ذلك الاعتراف خارجا عن جهة الابع الذي فيه مكة المشرفة من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المصلى أربعة فهل هذه الحار يب الزيرة اعترافها كغير فاحش بحسب الاعتراف فيها بسرة الى جهة مقتضى الادلة والحال ما ذكر أم لا وأقلنا يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه الحار يب بعد اثبات ما ذكر تكون صلاته (١٨) فاسدة ويجرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل اذا وجد في كلام الفقهاء في هذه

المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجيب العمل بالأدلة الخاصة وتعمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحصار المذكور المقتضية بالكلية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامتا للصحة عدم الاستقبال المشروط لعمدة الصلاة بالإجماع واذا عدم الشرط عدم المشروط وإذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه الضارب بالموصوفين ذكر قطعاً وجوب قضاء المؤدى بعد العاد والتبوت ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يجرى ويقضى مرتبة ويعز ولاز كناية العصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك لمن فاعله بعد ظهور دلائله بجور جهل وضلال وفسق وفساد فعليه أن يتوب ويرجع والايعامل بالعذاب الايام الموحج وأما بحث الخاص والمعام من مشهور مسائل أصول الاحكام والانسب ذكر المطلق والمقتضى هذا

أحدهما اذا لم يقع راض على شيء (سئل) في رجل تزوج عبده امرأته ثم حرمه منها فهل يطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) نعم والمسئلة في الكثرة وغيره (سئل) في امرأته عاقلة رشيدة خطبها رجل فقال له بحضرة الشهود تزوجتك نفسي على سنن رسول الله فقال لها قبلت على سنن رسول الله ناو يا بذلك قبول نكاحها ولم يذكر امرأته فهل ينقض النكاح بما ذكره لهما المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لا ينجس الشهود بعد جوارن مقدمات النكاح أعطينا ابنتي الصغيرة لابنك فقال لا ينجس ذلك منك لابني فهل ينقض النكاح بذلك والبتت مهر المثل (الجواب) نعم (باب الولي) * (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من زيد بالخطبى الشرعى ثم بلغت البلوغ وتردها وأبوها فاض النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من أمه والزوج ليس كذلك فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك ولا عبرة بمهرهما المذكور لان الشريفة من الام ليس بشريف كافي بذلك الخبر الى المألوف فمهر سالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريفة من الامتصاص لانه ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أنه شرفاً أراد به شرفاً ما كملت به بعضهم بالنسبة الى من ليس له أم كذلك أي علوا ورفعة وهذا مما لا اعتبار له ولا ينكره أحد وكذلك له نسباً ما الى آخر ما شره (سئل) في معشوة لها أخ بالغ عاقل أهل الولاية من كل وجه يريد تزويجها من كف بغير المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم والمعشوة اذا زوجها الاخ أو الم ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجد لا خيار لها وان زوجها ابنتها اربعة عن أبي حنيفة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كزوجها الاب وعن محمد أن لها الخيار اه عادية عن الخانية (سئل) عن الوصى هل علك تزويج أمته اليتيم المشغول بوصايتيه (الجواب) نعم كفى فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالعتيم معلوم دفع بعضه وباعها بابا في طبقة معلومة يتبع وقاعه على انه ان رد لها الثمن ردته المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غيرها طلوب استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) يسع الوفاة من منزلة الزهن ذورة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالعتيم معها العصبية نكاحها بالو كالة عنها على ابنه القاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه الع في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال القاصر فهل ليس لها مطالبة عنها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التنوير فغيب الزوجة في زوجها ولو صغيراً جسد في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها عصبية غائبة ممتدة سفر زوجها أمهالاً من احتساب القاصر وقيل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط أي شيء على ترتيب الارث والخط فان لم يكن عصبية فالولاية لأم والولي الابعد التزوج بغيبته الاقرب مسافة القصير كافي التنوير والكثرة وغيرهما واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكف لما طلب جوابه ولو زوج الابعد حال قيام الاقرب توقف على ايجازته كافي شرح التنوير وقيل وإذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم انه كان في مصر بجوارته اذ لم يدري أين هو لا ينتظر الكف فيكون كالعصبية المنقطعة ترازيه (سئل) في صغيرة تبعة لها ابن عم عصبى ليس لها ولي اقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر الكف بغير المثل فهل له ذلك

المقام يظهر ذلك من علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يجعل على المقتضى الحديث المتحدت للحداثة (الجواب) والحكم متدنا كالمقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاق وتقسيد في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقتضى لاتحاد الحكم وعند الشافعي هو محمول عليه وان لم يتحد الحكم فالج في مثل ما نحن فيه يجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان شيخاً تبدل الى امرأته الهمة بالغين الجمجمة فاذا أراد أن ينطق بالرجح يقول الغنم الغنم واذا أراد أن ينطق برب يقول غيب فهل يكون اقتداء القصع الذي يخرج

إذا قضى بالاستحقاق يرجع المثل	٢٩٣	إذا انقطع المثل بحسب المقرض الخ	٣٠٢	(مسئلة رجوع المأمو ر على الا صر
٢٨٦ (أراد البايع أن يعينه أتمها تجب عنده الخ	٢٩٤	قال للعامل أزرع في أرضي بذكر (استقرض دراهم ثم غلا سعرها	٣٠٣	(أمره الوارث بأن يكفن الميت (في معنى الخطيئة) المعروف كالشرط
٢٨٧ (إذا دفعه للمستحق بلاينة		(استقرض جماعة واهم الخ		(إذا قضى دين غيره بلا أمره لا يرجع
(في حيلة رجوع المشتري على البايع		(التوكيل بقض القرض صحيح		(إذا عمل الدائن وأجل له أجل الخ
(استحققت المدايا بقرار المشتري الخ	٢٩٤	*) (باب الصرف ومطالبة		(اختلاف الصك بميزة باختلاف السبب
(دفعه للمستحق بلا حاكم الخ	٢٩٤	(أشترى بضائع بعمالة البلاد الخ	٣٠٣	(الحالة بشرط ضمان كفالة
٢٨٧ (ترجع بينة المشتري على النتائج الخ	٢٩٥	(تحرر في مسئلة غلاء الدراهم	٣٠٤	(يعا الكفيل إذا أخل المدينون فأنه
٢٨٨ (إذا استحققت الملاحقة الخ		ودفعها (٢٩٦) له مثل الثمن الذي وقع		الخ فحقا عقد المداينة الأول الخ
(إذا سلك المدين للاستقلال الخ		عليه العقد (استقرض مائة الخ		(الكفالة بتسليم المبيع جائزة
(إذا استحق الكرم فوضع من غلته	٢٩٦	(التوكيل بالصرف جائز الخ		(إن لم يملك فأنما ضمان الخ
(إذا استحق شرب البستان الخ	٢٩٧	(لا يجوز إلا براء من بدل الصرف الخ		(أشروا أمتعة وكفل كل منهم الخ
٢٨٨ (إذا استحق بعض المبيع القيمي الخ		(في بيع خاتم بمقضى ونحوه الخ	٣٠٤	(أجر واذن له في العمارة الخ
(استحق بعض الدار بعد القبض الخ	٢٩٧	*) (كتاب الكفالة ومطالبة	٣٠٥	(الغرور لا يوجب الرجوع الخ
٢٨٩ (إذا استحق ما يدخل في البيع تبعاً		(كفالة المراهق باطله بمجرد قوله		له مطالبة الاصيل والكفيل
(التناقض في محفل الخلفاء عفو الخ		أمره لا يكون كفالة		(دفعوا الكفيل لم بعض الدين (فيما
(إذا ثبت النتائج بطل الاستحقاق الخ	٢٩٨	(قال أنا أددعه أو سلمه اليك الخ		إذا دفع الدين لكفيلة لا بصير كفيلة
٢٨٩ (اقتضا دار فني أحدهما الخ		(لا تصح كفالة الشريك الخ		بمجرد قوله هو ناس الخ (الكفالة
٢٩٠ *) (باب السلم ومطالبة		(الدائن أخذ يمينه من تركه الكفيل		بالسلم فيه محضة
(تصح الكفالة بالسلم فيما الخ		(عمل الكفيل بالنفس مدة ذهابه الخ	٣٠٥	(إذا سلم المكفول بنفسه الخ
(لا يجوز السلم في أواني الزجاج الخ	٢٩٨	(دينك عندي كفالة (يكون كفيلة	٣٠٥	(يصح إبراء الدائن الكفيل
(لا يجوز السلم في الفهم الخ		بقوله دينك عندي (٢٩٩) إذا قضى	٣٠٦	(الكفيل ليطالب الاصيل الخ
٢٩٠ (لا يجوز الاعتراض عن السلم فيه		الدين فلا يسيل له على الرهن (إذا قال		(في الكفالة بتسليم الامانات الخ
٢٩١ (لا يجوز التصرف في رأس المال		كلها يا نعمت فلا تافلي غنما الخ		(إذا استحق المبيع روى الكفيل
(فيما إذا فسد السلم الخ		(لا تصح الكفالة بصحالة المكفول له		(في ضمان الدرك (تصح الكفالة
(لا يجوز شراء شيء من المسلم اليه الخ	٣٠٠	(بيان المكفول له والمكفول عنه الخ		مع جهالة المال
(يصح السلم في الفرة الخ		(لا تصح بجهالة المكفول عنه الخ	٣٠٦	(تكفل رجلان بكفل كل منهما الخ
(السلم في الالة والشحم جائز الخ		(له الرجوع بما دفعه طائاً أنه يلزمه الخ		(تكفل رجلان بكفل كل منهما الخ
(تصح الكفالة ورأس مال السلم الخ		(قال أسلك هذا الطريق فإنه آمن	٣٠٧	(فيما إذا كفلا معا وعلى التعاقب
(لا يجوز السلم في التقدين الخ		لا يضمن الخ (المغرور انما يرجع		(قال ما بياعه فعندي لا يضمن الخ
(يجوز السلم في الثوم والبصل الخ		إذا حصل الغرور الخ (ما باع بعت		(الكفيل باذن ليس له الرجوع
٢٩١ *) (باب القرض ومطالبة		زيداً أتم وغيره كل الخ (يصح		(عليه دينان وأحدهما كفيل الخ
٢٩١ (في الكلام على تأجيل القرض		ضمنان فلا أسير		(إذا أراح لك شيء عنده من الثمن الخ
٢٩٣ (إذا قضى الدين قبل حلول الاجل الخ	٣٠٠	(يصح ضمان التوابع ولو تغيرت حق		(ليس له مطالبة المدينون بكفيل الخ
(لا يؤخذ من المراجعة لا بشر	٣٠١	(للمأمو ر يدفع المال إذا كان خطيئة	٣٠٧	(إذا قصد المدينون السفر قبل الخ
ما مضى الخ (في المراجعة على ظن		(أذنوا له أن يدفع ما يترتب عليهم الخ	٣٠٨	(الكفيل بالأمره الرجوع الخ
بقاء الدين الخ (غير مدمل القرض	٣٠١	(وقعت لهم مصادرة غامر وأوجلا		(إذا قال لهما حصل من ضرور الخ

- (ان غالب بن المصنف على الدين الخ
 نصع كلفه أبي الزوج عي خوالهر
 اذا كف بالقرض المؤجل الخ
 لا يلزم بكففة الالتزام الخ
 ٣٠٨ * كتاب الحوالة ومطالبه *
 هل تبطل الحوالة بموت المحل الخ
 ٣٠٩ الحوالة نوعان مطلقة ومقتدة الخ
 ان كان الدين مؤجلا في حق المحل
 ٣١٠ تبطل الحوالة اذا ارد المبيع الخ
 (أحاله وضمن له مال الحوالة يصح
 أحال الناطق داتن على المستأجر الخ
 نصح حوالة السق داتن على الخ
 اذا تولى المال برجع به على المحل
 نصح حوالة الوصي على الاملا الخ
 ٣١٠ اذا مات المحال عليه مقلدا الخ
 لا تصح الحوالة بلا رضا المحال عليه
 ٣١١ يشترط حضور المحتال الخ
 الحوالة قد تكون بدون دين الخ
 اذا أُرأ المحتال المحل أو وجهه الخ
 فيما اذا غلب المال عليه الخ
 اذا أحال على المستأجر بالأجرة الخ
 لو توكل المحل يقض دين الخ
 ٣١١ فيما اذا أحال على المدون الخ
 ٣١٢ فيما اذا قال ان فلانا أحالني عليك
 ٣١٥ * كتاب القضاء ومطالبه *
 حيلة اثبات الدين على الغائب
 لا يصح حكم الحيا كإيبيه وابنما الخ
 ٣١٣ فيما اذا طلقها وأغاب عنها الخ
 ينقض قضاء الحنبي على الغائب الخ
 لا يقضي على غائب ولاه (في مسئلة)
 القضاء على الغائب ادعى على ثلاثة
 أنهم مع آخر من خصميه الخ
 القضاء يقتصر على المضي عليه الخ
 ٣١٣ لا ينتصب أحد خصما من أحد الخ
 ٣١٤ لو كان نوب الحكم على الغائب
 شرطا (اذا حكم بخلاف الشرع
 لا ينفذ (قاضي في الجنة وقاضيان
- في التانو (القضاء ما موروث بالحكم
 بعد التصديق الخ (متى فصلت
 المدعى بالوجه الشرعي لا تنقض الخ
 (اذا عزل السلطان أو مات لا تنزل
 قضائه (الخليفة نائب عن المسلمين الخ
 ٣١٤ كل ما ينزله الوكيل ينزله
 القاضي الخ
 ٣١٥ (اذا استخلف القاضي نائباً باذن
 الامام الخ (في قضاء الباشا مع وجود
 القاضي المولى الخ
 (أجرة المحضر على التمرد (ينفذ حكم
 الشافعي يبيع المدرا الخ (لوفوض
 الى غيره ملقضي الخ (دعوى الاراء
 بعد الانكار مقبولة (حكم الحنبلي
 يبيع مشد المسك الخ (اذا قال
 لا أصرفك لا يسمع منه الخ
 ٣١٦ (عليه دون لجماعة فلهم أخذ فاضل
 (وزع الفاضل عن نفقته الخ
 له تيمار وعليه دين الخ (للقاضي
 يبيع عقار المدون اذا تمرد الخ
 (ولا يبيع الشر كالمستفرقة
 بالدين الخ (البينة في السرقة
 المستفرقة الخ (للقاضي ولاية ايداع
 مال الغائب (للقاضي نصب الوصي
 ٣١٦ (للقاضي أن يبع مال الغائب اليه
 ٣١٧ (للقاضي أن يذم المني من والده
 ما يفعله القاضي في حق الغائب
 مات ولا وارث له وعليه دين (القضاء
 على بعض الورثة قضاء على كلهم
 (القضاء يتقدم بالزمان والمكان الخ
 ٣١٧ (هل لعبارة بقاضي المدعي أو
 المدعي عليه
 ٣١٨ (فيما لو كان في البلدة قاضيان الخ
 (في الحكم على أحد الورثة البالغين
 اذا كان الورثة غائبين أو سفار الخ
 ٣١٣ (فيما اذا غلب المدعي عليه بعد
 الشهادة الخ (يسوى القاضي
- بين الخصمين ولو لم يسلما ومبا الخ
 ٣١٩ (الحكم ان قول القاضي ثبت عندى
 (الحكم بالقيمة اذا ثبت ملكها الخ
 (اذا أحسبها كما كانت بقيمة الخ
 (اذا شهد القاضي بما لا يجوز عنده
 (اذا قصد المدعي الذهاب الى قاض
 آخر الخ (اذا طلب المشهود عليه
 تأخير الحكم (فيما اذا حكم الزوجان شافعا
 ٣١٩ (قوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم
 القاضي
 ٣٢٠ (لا يكتفى بقول الموقوف الخ
 (استأجر الدابة الى مكة فمات صاحبها
 (اذا غاب الراهن غيبه تمتنع طاعة الخ
 (لنائب القاضي أن يكتب لنائب
 قاض آخر الخ (نعم لا يكتب من
 المقتي الخ (تعريف النفيذ
 (اذا ارتضى القاضى أو سق الخ
 (يحكم الله بيننا وبين قضاء زماننا الخ
 (فيما اذا حكم القاضي على قولهما
 (الاصل أن العمل على قول الامام
 ٣٢١ (القاضي لا يقضي بعله الخ
 ٣٢١ * (باب الحبس ومطالبه) *
 (اذا ثبت الدين باقراره لا يعجل الخ
 (فيما اذا حبس المدون الخ
 (فيما اذا أخبر القاضي بفقر المحروس
 (اذا ظهر للقاضي اعساره يطلقه الخ
 (اذا قالوا لا نعرفه لمال كفى الخ
 (لا يعد موسرا لماله منه الخ
 (بينة الاقلا لا يشترط اسماعها
 حضور الخ (يطلق بلا كفيلى الا في
 ثلاث (لا يحبس مرة أخرى حتى
 يثبت الخ (اخبار واحد بالسرعة
 لا يكون نبوا
 ٣٢٢ (لا يحبس المعسر
 (لهم أخذ فاضل كسبه (لا يحبس
 المعسر على مؤخر الماطقة (لا يحبس
 على نفقة تولد الماضية (اذا اعتنت

- الموسر بأمره القاضي ببيع ماله الخ
(للبائع حبس المشتري على التبن
(فما إذا أتلّف المدين أمواله الخ
(للقاضي الحكم بعلف في الرجل
المعسر (فما إذا ظهر للقاضي
اعساره الخ) (المعروف مكان الحبس
لصاحب الحق (فما إذا أبي أن
ينفق على زوجته الخ
٣٢٣ (لا تجبس الميراث مع زوجها الخ
٣٢٤ (حبس إذا امتنع من دفع بمجل الخ
(ما في التوثيق والشروع مقدم على
ما في التوازي (بغير الزوج على دفع
المجل لأبي الصغير (لا يجبس يدين
وله إذا أبي الخ (لا يجبس أحد
الابن والجد بن
٣٢٤ (في حبس كليل الأب
٣٢٥ (يؤيد حبس الموسر عند الخ
(بنية السار مقدمة على بيتنا الخ
(إذا أخذوا فضل كسبه يقسم الخ
(إذا مرض في الحبس مرضا الخ
(له أتمتع ببيت وشاب ضروري الخ
(لا يجبس على نفقة وله المناصفة
(إذا أراد السفر بعد حلول الدين الخ
٣٢٥ * (في مسائل شتى) *
٣٢٦ (في السفل إذا تهدم وامتنع صاحبه
من بنائه (فما إذا هدم صاحب
السفل له الخ (في أنه هل يجبر
صاحب العلوي على إعادة عاونه
(فما إذا هدم الحائط المشترك الخ
(في سقف السفل وجذوعه الخ
٣٢٦ (له كنف على سطح جاره الخ
٣٢٧ (تعصير أحشاب السفل على
صاحب السفل الخ (لا يجبر على
أن يشارك أهل حرقته (إذا كان
صانعه أن يعمل معلما (له أن
يسكن بيطارا بلصق بيطارا آخر
(ليس له أن يشتري جميع الدفوف
- (ليس له إجراء أو سائحه في مجرى
جاره الخ) (له مجرى ماء في دار جاره الخ
(له مجرى ماء في داره الخ
(ليس لهم إجراء فاضهم في مجرى
مطر أهل الحلة الخ (ليس له أن يبنى
طاحونا في النهر المشترك (إذا دخل
القصر ويمن قريشه لا يجبر الخ
(يفضن العواني ما أخذها الخ (لا
(إذا أجز الناطر بأجرة المثل الخ
(ليس لهم أحداث سباق المالح الخ
(لا يلزم صاحب الفاض تكليس
السيرة (ليس له إجراء سراه إلى
جنيته جاره (له بالوعة تجرى إلى
جنيته جاره الخ (ليس له أحداث
شبابيك يشرف منها الخ (ليس له
سدعين القسرية الوقف الخ
(عمر مجرى ماء فتر من ماعنا لجاره الخ
(لا يلزمها تسقيف النهر
٣٢٩ (ليس لأذى السفل أحداث مدقة
للشباب (له أن يجري من بركته فاضا
إلى بركته أخرى الخ (له بناء طيلة
محاذية لقسمه الجار (عمن من
البناء على الجدار المشترك الخ
(عمن من التصرف في ملكه بما
يؤمن بناء جاره الخ (له عمل مدخنة
في مقلته (بني طيلة بينها وبين قاري
جاره نحو ذراع
(له استقراء من يستلج جاره من
قديم الزمان الخ
٣٢٩ (يعمل موضع البدو التصرف القديم
(حد القديم مالا يحفظه الاقران الخ
(لا عصرة بتعاليه يمنع الشمس عن
طيقته (لا يمنع من الشبابيك على
الشارع (لا يمنع من فتح قريتين
للضوء الخ (لا يمنع من طاقعة مدقة
تشرف الخ (ليس لأذى العلوان يبنى
بنائه يضرب السفل الخ (ليس للناظر
- منع مجرى الجارى الخ (أجرى
أو سائحه على بئر زيد بلا إذن الخ
(ليس له أحداث بركة فوق السراب
المشترك الخ
٣٣٠ (عمن من بناء نعر للغير الدائم الخ
٣٣١ (تعزير المجري على الجماعة الخ
(له أن ينقل بركته من الجارح إلى
الداخل الخ (ليس له نقس البركة
التي فيها فاض الخ
(ليس له زرع مرج لقسمه بدون
إذن الخ (مات صاحب المشد
فوجه التماوى ولوله الخ
٣٣١ (ليس للتماوى ضما حصه الوقف
٣٣٢ (توقف الفراغ على إذن التماوى
(يصع الفرغ من المشد بلا إذن الخ
(يلزم الزراع القسم المتعارف الخ
(إذا زرع أحد التماوى في قطع الخ
(إذا قضى الدين قبل حلول الخ
(فمن دفع شاعلى ظن وجوه الخ
٣٣٢ * (كتاب الشهادة ومطالبه) *
(ينسأ البيع أول من بينه الزهن
(وهن عن أن المدي أقر أنه استأجر
الشهود قبل (إذا أشار الشهود إلى
الأرض المبيعة الخ
٣٣٢ (تقبل شهادة الرقيق لغيره الخ
٣٣٣ (تقبل شهادة الأخت لغيره الخ
(لا تقبل شهادة الأجير الخاص
مياومة الخ (لا تقبل شهادة التابع
لتبوعه (شهادة خدام الأميرة
لا تقبل (شهادة أهمل الصناعة
جارتنا الخ (الصنعة الدينية لا سقما
العدالة (في شهادة المدعى على عدو
٣٣٤ (لا ينفذ القضاة بشهادة العدو الخ
(لا تثبت العداوة بمجرد دعوى
أحدهم الخ (الشرم والغضب يصلح
سببا لثبوت العداوة الخ
٣٣٤ (إذا ورد الأمر السلطاني بمنع الخ

ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز الجمع في البلاد والتصان وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أو وقت السنة بعد هاستا الخ لم
 اختلافه وإنية تلك الزمان بعقل بنوي السنة والاحسن الاخط في موضع السلف في جواز الجمع ثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر
 ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقبل المختار أن يصلي القاهر بهذه التنية ثم يصلي أو بعابنية السنة كذا في الفتية اهـ والمسئلة أقرت
 بالتصانيف (سئل) عن مسئلة الاخفاء (٢٢) والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما هو الأرجح مع عزو كل إلى موضعه

(أجاب) قال في التبيين
 اختلفوا في جسد الجهر
 والاختفاء فقال الهندواني
 الجهر أن يسمع غيره
 والمخافة أن يسمع نفسه
 وقال الكرخي الجهر أن
 يسمع نفسه والمخافة تصحيح
 الحروف وأن القراءة فعل
 اللسان دون الصمغ
 والاول أصح لأن مجرد
 حركة اللسان لا تسمى قراءة
 بدون الصوت وعلى هذا
 اختلف كل ما يتعلق
 بالنطق كالتسمية على
 الذبيحة ووجوب الصلاة
 بالتلاوة والعناق والطلاق
 والاستثناء اهـ وفي الجوهرة
 في شرح قول القسري
 وإن كان مفردا فهو مخير
 إن شاء جهر وأسمع نفسه
 قال قوله وأسمع نفسه
 ظاهره أن جسد الجهر أن
 يسمع نفسه ويكون حد
 المخافة تصحيح الحروف
 وهذا قول أبي الحسن
 الكرخي فإن أدنى الجهر
 عنده أن يسمع نفسه
 وأقصاه أن يسمع غيره
 وحده المخافة تصحيح
 الحروف ووجهه أن
 القراءة فعل اللسان دون

زوج حسنة الامهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في الجهر ينبغي على المثني أن يصح لأن ما جاء أخذ
 الاصح عقابته من المنافع جاز تسميته صداقا كجذمتها من البائع ولم يؤمن تعرضه اهـ واعتبر في
 الشريعة ليلية بما مر من أنه تخدمتها وأجبت عنه فيما علقته على الجهر بأنه ليس كل استعانة استخداما
 بدليل أنهم جوزوا واستجاروا ابن اياه لرى الغنم والزراعت ولم يجعلوا خدمة فتعليم القرآن بالأولى تأمل
 (سئل) في ذى أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار من زوجته اليميتو يريد تعليمهم القرآن لا بد له من الشاؤم
 بعد ما يشاء مع لها وموئلا وهو مأون عليها والعراق في أمن فهل ذلك وتبعه أولاده في الاسلام
 (الجواب) نعم أقول ما ذكره المؤلف من أنه السفر إذا أوفاهما المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين
 أن الفتوى عليه لكن في الجهر أنه أتى الفقيه أبو القاسم الصغار والفتية أبو الليث بأنه لا يسافر بها
 من تلقا بلادها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار في الوالو الجدة أن قول
 ظاهر الرواية كان في زمانهم أمافي زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يقتضى قال في الجهر فقد
 اختلف الاقتاء والاحسن الاقتاء بقول الفقيه من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل
 القضاء في زماننا كما في أنفع الوسائل اهـ (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها والخلوة فوجد
 دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف للملكة بالقضاء أو الرضا (الجواب) نعم والمسئلة في شرح
 التنوير للعلائي (سئل) في فردى تزوج امرأة مدسوقة وأولادها المجل ويريد نقلها إلى قرية به التي بينها
 وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في المردود ونقلها دون مدته اتفاقا في فردى
 المصر القريسة لا تتحقق الغربة اهـ وفي التنوير شرحه للعلائي وينقلها دون مدته أي السفر من
 المصر إلى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لأنه ليس بقرية وقيد في التارخانية بقرية يمكنه الرجوع قبل
 الليل إلى وطنه وأطلق في الكافي أن لا دولة عليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة فدارا بها
 وأولادها المجل والآن يريد نقلها إلى مسكن شرعى هل عاين أهلها بما بين جيران صالحين تامن فيها على
 نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حديثها لها ما كثر عينا لبايع أهلها بما بين
 جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه اتينها بمؤنسة والمسئلة في التنوير وغيره أقول قال في النهر ولم
 تجد في كلامهم كرا المؤنسة إلا أنه في تناوي فإرى الهداية قال إنهم لا يحب ويسكنها بين قوم صالحين
 بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فإذا كان البنت لبايع الجيران ولا سيما إذا كانت تحشى
 عن عقلمان سعة اهـ ونظر في الشريعة لبايعات البنت الذي لا جيران به غير مسكن شرعى وقال السيد
 محمد أبو السعود في جاشيت على شرح مسكن أقول ما ذكره فإرى الهداية بمن عدم المازم يحمل على ما إذا
 كان المسكن صغيرا كالساكن التي في الروع بشرى إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا لا يلزم من كون
 المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنسة إذا استوحشت بأن كان المسكن متسعا كالدار وإن كان لها جيران
 فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة لا شك أنه من المضارة لاسيما إذا احتشيت على عقلمان فصله أنه يختلف
 باختلاف المساكن ولوم وجود الجيران فإن كان المسكن محالوا واستغاثت بغير أعانها هاسر بعالمها
 بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والالتمسه اهـ وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفا أيضا

الصمغ وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه هو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة
 دون الصوت وعلى هذا اختلف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء اهـ وفي الجهر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء
 للاختلاف مع اختلاف التصحيح فذهب الكرخي إلى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وإن المخافة تصحيح الحروف وفي البستان ما قال الكرخي
 أقبس وأصح في كتاب الصلاة إشارة إليه فإنه قال إن شاء قرأت نفسه وإن شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح أن

والصبيان الخ (في شهادة الدائن ٣٦٨)	يقبل قول الوكيل في الصرف	مضمون الصلح الخ
لمدونه وبالعكس (شهادته هنا)	من مال الموكل الخ	٣٦٦ (لاصيرة الحجفة ما لم تثبت إلى كالة
الغلام مدرل يستعمل الخ (البيت على	(في المأمور بالاتفاق) يعث الدين	(لا يجوز إثبات الوكالة والولاية
خلاف المشهور المتواتر لا يقبل (إذا	مع رسوله ثم كالت الخ (الوكيل	بالتخصم الخ
قواتر عند الناس عدم كونه في ذلك المكان	بالاستحجار لأمالك الأقالمة بعد	(الوكيل يقض الدين على الخصوصة
٣٦١ (الشهادة التي يكذبها الحس لا يقبل	القبض (يصح التوكيل بالأقراض	٣٦٧ (رسول التقاضي على القبض الخ
٣٦٢ (فيما إذا لم يعرف الشهود شيئا	إذا باع الوكيل فنهاه الموكل الخ	(نهاء عن البيع لا يشهد الخ
فرض عليهم (لا يجوز القضاء بظاهر	(فيما إذا كان وكيلًا باع كالدلال	(باع بالوكالة ثم ادعى أنه ملكه الخ
العدالة (الرأي إلى القاضي في	(في الوكيل بالشراء إذا خالف أمر	٣٦٨ (مصادر الوالي التجار باختصاص
سؤال الشاهد عن الأيمان الخ (علم	الموكل الخ	بعضهم الخ (فيما إذا دفع الدين
فرائض الصلاة وواجباتها شرط من)	٣٧٠ (الوكيل يبيع الزهر لا ينزع الخ	للوكيل الخ
ترك الاشتغال باللقمة لا تقبل شهادته	(التوكيل بالاستقراض باطل الخ	٣٦٩ (وكله يدفع درهم الزبد الخ (فيما
٣٦٣ * (كتاب الوكالة ومطالبه)	(التوكيل بالأقراض صحيح الخ	إذا أمر به بدفع المال زبد الخ (قال
(في الوكيل بالبيع إذا قبض الثمن	(الوكيل بالبيع لأمالك الشراء الخ	٣٨٠ (لادفع المال حتى تأخذ الصلح الخ
الخ (الوكيل بالبيع له قبض الثمن	(وكله بشرائه فوع من الجوع ولين	٣٨٠ (فيما إذا خالف الوكيل شرط الموكل
٣٦٣ (القول قوله في أنه أخذ منه على	(في الوكيل بالبيع إذا أودع المبيع	٣٨١ (ليس للوكيل أن يوكل الأباذ الخ
طريق الرسالة الخ (الفرق بين	٣٧٢ (لا يجس الوكيل بدين موكله الخ	(وكيل الوكيل بالأذن لا ينزع الخ
الوكيل والرسول (في معنى قولهم	(فيما إذا ادعى أنه وصي الخ	٣٨٢ (بضم الوكيل بموكله بمجمل (يقبل
القول قول الرسول بيمينه (إذا وكل	الغائب الخ	قول وكيل الوصي بيمينه (الوصي له
الصغير جلا في أموره الخ	٣٧٣ (في جهة توكيل الأئمة الاطرش	أن يوكل غيره نائب الناظر كعوفي
(الوكيل العام لا على المطالبة بما رث	(إذا اشترى الوكيل بغير فاحش الخ	قبول قوله الخ (الوصية والوقف أخوان
٣٦٤ (الوكيل العام لا على التسرع	(القول للمكاري في مقصد العصرة	٣٨٣ (فيما إذا نهى عن البيع حتى
٣٦٥ (في طريق عزل الوكيل وكالة	٣٧٤ (ليس له أن يوكل بالخصومة الخ	يقبض الخ (إذا اشترى الوكيل
دورية (وكله فيما له لا فيما عليه	(فيما إذا مات الموكل وادعى الوكيل	الأرض لنفسه (القول قوله في أنه
(القول قول الوكيل بيمينه فدفع الثمن	القبض الخ	كان رسول الخ (٣٨٤ أذن للفنان بدفع
٣٦٦ (يقبل قول الوكيل في الدفع إلى	(أقام أهل القرية زيدا وكيل عنهم	الحسر إلى أمر آخر (القول للرسول
الموكل الخ	(وكله يقبض دينه وجعل له أجرا خ	بانه لم يبدل الدينار
٣٦٧ (التوكيل بالاتقرار صحيح الخ	٣٧٥ (لا يستحق الوكيل أجرا لا بشرط	٣٨٤ (الرسول أمين في صدق الخ
(في الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن	(الوكيل بالاستحجار يطالب بالأجرة	٣٨٥ (أراد السفر فطلب خصمه أن يوكل
من ماله الخ (ليس للموكل قبض	(الوكيل بأجر يجبر على استيفاء	الخ (إذا قال الوكيل بيمينه رجل
الثن الخ	الثن الخ (لا يثبت التوكيل بشهود	لا عرفه الخ

(فهرست الجزء الاول من الفتاوى الخيرية التى همش الفتاوى الحمادية)

٤	*(كتاب الطهارة ومطالبه)* (مطلب الماء الجس الذى لم يتغير طعمه وبقية أقوال (مطلب فى فارة وقعت فى غسل والمغنى به واضح (مطلب فى فارة اذا وقعت فى زيت وفيه أقوال والمغنى به واضح (مطلب فى سورما كولد اللحم ولينه طاهر بالاتفاف	٢١ (مطلب فى مصل تلاية السجدة هل يأتى بتكبيرتين أم واحدة *(باب الجنائز ومطالبه)* ٢٤ (مطلب فى مسمل نولى غسل ميت نصرانى وتكفينه ٢٦ (مطلب فى امرأة نصرانية ماتت تحت مسمل وهي حاملة (مطلب فى المثلى فى الجنائز ٢٧ (مطلب فى مقبر متوقفة على المسلمين بنى به رجل قراود فى به ولده ٢٨ (مطلب فى قتل نفس مسخط أهل بغسل ويصلى عليه أم لا *(كتاب الزكاة ومطالبه)* ٢٨ (مطلب فيما اذا واهب المائتين الدين الخ *(باب صدقة الفطر ومطالبه)* ٢٩ (مطلب فى الصغيرة اذا تزوجت وسلمت الى الزوج *(كتاب الصوم ومطالبه)* ٢٩ (مطلب فى صوم النذر المعين اذا نوى فيه واجبا آخر ٢٩ (مطلب فى النذور ومطالبه)* (مطلب فى رجلين نذرا أحدهما على نفسه مان فعل هذا الامر فعليه خمسمائة غرش ٣٠ (مطلب فى متولى وقف ادعى على مزاد الوقف انه نذر الوقف الخ (مطلب مهم فى النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء والناس الخ ٣٢ (مطلب مهم فى ناطر وقف اذا قطع وجلا على أقلام النذور بقرى وأما كن معلومة وهذا باطل بالاجماع *(كتاب الحج ومطالبه)* ٣٣ (مطلب فى قدر على البغل أو الجار هل يجب عليه الحج أم لا وفيه اختلاف (مطلب فى قتل مسيدا هل يلزمه القية أم لا	٣٥ (مطلب فى من قدم الجنب قبل الزاى الخ (مطلب فى الأفاطى بعد قدوم النكاح ٣٦ (مطلب يعقد النكاح بلفظ العقبى زمان انفق واعلمه الخ (مطلب اذا قال رجل لا تحز زوجه بنى ابتلى لابن فزالز وتبطل لا ينعقد النكاح أصلا (مطلب فى نكاح أهل النوبة تفصل وخلاف ٣٧ (مطلب لا يتعزض لنصران تزوج نصرانية فى العدة حيث لم يترافقا لينا ٣٨ (مطلب فى امرأة أخرجهما هاتقتان زوجهما ماتت وصدقت تعتد تزوج *(فصل فى المحرمات ومطالبه)* ٣٩ (مطلب لا يجوز الجمع بين المرأة بنت بنت أختها الخ مطلب تحل زوجة ابن الزوجة *(باب الاولاد والاكف والمطالبه)* ٣٩ (مطلب يصح نكاح المكف بغير رضا الولي ٤١ (مطلب تحرم الخطبة على خطبة الغير وكذا اقهرم اجابتهوا بعز الجنب ٤٢ (مطلب تزوج أحد الاولياء المستوين من نفسه ليس باليقظة رده (مطلب تقبل بينة الزوج ان أحلها زوجها بالوكالة الخ (مطلب تزوج الاخ لغير كفوم وجود الاب المختار فساد ٤٤ (مطلب يصح تزوج الولي الماسق ٤٥ (مطلب تزوجها ك كيلها بدون مهر المثل فلاولى الاعتراض ٤٦ (فصل فى نكاح الفضولى ومطالبه)* (مطلب قال كل امرأة أن تزوجها طالق فزوجه فضولى (مطلب خطبت من آخر ائمتيه فجابيه وامتنع من العقد لأجل المهر انعقد
---	---	--	---

عليها فضولي الخ	والسلام المساواتين نسائه	بعضه بعد وقوع الثلاث مجتمعها
٤٦ * (باب المهر) *	٥٦ * (كتاب الرضاع ومطالبة) *	(مطلب لا يقع الطلاق بقوله لاحاجة لي فليك وان نواه
(مطلب زوجا بته بشئ مشار اليه	(مطلب لا تحرم أم الصغير على الاب	٧٥ (مطلب ادعت انه عاق طلاقها على غيبته مدة كذا بالانتهى في هذا
٤٧ (مطلب تجديد النكاح بنفسه اقول	٦٠ (مطلب لو ارضعت صغيرا فزوجها	المطلب فواء
(مطلب زوجها ان عهدا بدون مهر	ليس المحقق نفسه	٧٦ (مطلب اذا عاق طلاقها على غيبته بالانتهى مدة ثم غاب يقع ولو فرضها لها
٤٩ (مطلب دخل زوجته فاذى انها تب	٦١ * (كتاب الطلاق ومطالبة) *	القاضي في غيبته
واذعت انها بكر القول لها وعليه	(مطلب اذا قال لا زوجته أنت طالق	٧٧ (مطلب قال لها أنت أرتبني أطلقك
جميع المهر	لا ردك فاض ولا ولا يكون رجعا	فجعل فطلق له الرجعة
٥٠ (مطلب اختلاف الافتاء في حكم	(مطلب اذا طلق المدخول بها ثلاثا	٧٧ (مطلب قال لها روي طالق تحلى
السفر بالزوجة	بكلمة تعصى به وبأنت	للخزان روي تحلى على ثم راجعها الخ
٥١ (مطلب للاب مطالبة الزوج بمهر	(مطلب في طلاق من يطلع أفعال	٧٨ (مطلب لو قال أنت طالق على
ابنته الصغيرة	المجانين (مطلب لا يقع طلاق المجنون	المذهب الثلاث لا يقع طلاق جمعة
٥٢ (مطلب سلم ابنته الصغيرة لا زوجها	والمعتوه والمهرسم الخ	(مطلب حاب بالطلاق الثلاث
قبيل قبض المجهل والا تريان	٦٤ (مطلب قال لامرأته ان لم تلي بتسلك	واستثنى وشك في الاستثناء وفيه فوائد
يسر تزد الخ (مطلب زوج ابنته	تكوني طالقا	٨٠ (مطلب أقر بالطلاق بناء على ائتمه
الصغيرة وأقر بنقض مهرها صم الخ	(مطلب طلق زوجته واحدة جمعة	مفت ثم تبين عدم ملاءم
٥٣ (مطلب غاب عن زوجته قبيل	فيسئل عن ذلك فقال ثلاثا كاذبا	٨١ (مطلب قال لخادمه المخرج العلاء
المدخول ففسخ الثلاث في الشافعي ثم	(مطلب حلف بالثلاث لا بشئ عند	الثلاث ما تعده يعني ما تخدم (مطلب
ما الزوج لورثته الرجوع بما قبضت	زوجته في البلدة ففسخ في جامعها	قال على الطلاق الثلاث لأفعل كذا
(مطلب لا يلزم الامام في وقت العقد	(مطلب علق طلاقها على عدم	٨٢ (مطلب قال فصحت النكاح نواها
أور يدع ليه (مطلب طابت مهرها	ايفانها في يوم معين (مطلب في	الطلاق ثم قال لها تكوني طالقة ثلاثا
المشروط فجعله وادعى الزوج ايساله	الطلاق بروي أو تكوني بصيغة المضارع	وذلك قبل المدخول
٥٥ (مطلب هربت من زوجها كونهما	(مطلب في طلاق المدخول	٨٣ (مطلب قال لها أنت أرتبني طلقك
لا تطلق الوطعة فآثرتها أم لا شئ عليها	(مطلب لو حلف بالطلاق الثلاث انه	بالثلاث الخ
(مطلب زوجها أو هارها مثل عتيا حاز	ما يجرش في مروة كذا فآثر ابنه الخ	٨٤ (مطلب أقر بطلاق امرأته منذ ثلاث
٥٦ (مطلب زوجت من غير تسحية	(مطلب اذا حكم الحاكم الشافعي بأن	سين الخ (مطلب قالت له أراك الله
وجب لها مهر المثل ولها المطالبة به	الطلاق الثلاث لا يلحق البائن بنقض حكمه	فقال لها روي طالق على الخ
قبيل المدخول كالسعي في العقد	(مطلب طلق زوجته ومات قبيل	٨٥ (مطلب قال لزوجته روي طالق تحلى
(مطلب يصح الزهر بمهر المثل	انقضاه عدتها واذعت انه روي الخ	للبي ود الخ (مطلب في الفرق بين روي
٥٧ (مطلب في الخس في المهر المحجل	(مطلب قال للمدخول بها هي على من	طالق روي فقط
وفيها خلاف	الثلاث يعني المبتدأ الخ	٨٦ (مطلب قال لها أنت طالق الى السنتين
٥٨ (مطلب لانتهى من لا تطبق الوطعة أما	(مطلب قال لها أنت تحرمه على الخ	يقع بعد السنتين
المهر الخ	(مطلب اذا طابت منه الطلاق فقال	٨٧ (مطلب قال لها أنت على حرام ثم قال
*) (باب القسم ومطالبة) *	لها روي لا يقع الا اذا نوى	لها أنت طالق ثلاثا (مطلب
٥٩ (مطلب لم يجب على نينا عليه الصلاة	٧٤ (مطلب لا يصح بفتوى الجنبى ولا	

٨٨	(مطلب قال لا تحرم على العلق الثلاث أنك من أهل النار لا يجمع الخ)	١١٣	العقد عليها قبل انقضاء عدتها	١١٣	*(باب النفقة ومطالبه)*
٨٩	(مطلب حكم الحاكم الشافعي بفسخ نكاح الزوج الغائب ليس بغيره ابطاله (مطلب في حيله اثبات الطلاق على الغائب	١٠٢	*(باب العدة ومطالبه)*	١١٤	(مطلب اذا فرض القاضي النفقة على الغائب وعمرها بالاستدانة فالقول لها في الاستدانة ما لم يمت الزوج (مطلب لا تسقط النفقة المفروضة بالطلاق
٩١	(مطلب حلف بالطلاق لا يدخل دار فعلان الخ	١٠٣	(مطلب لو قضى المالكى بانقضاه عدته الطاهر تسعة أشهر نفذ (مطلب صالحها على نفقة عدتها على دراهم مسمية	١١٥	(مطلب شرط صحة فرض القاضي النفقة على الغائب أن تكون غيبته مدة لسفر (مطلب على الزوج السكنى والنفقة فإشلاء المجل حيث كانت الزوج حية شهية (مطلب رفعت أمرها إلى القاضي ليفرض النفقة لها على زوجها الغائب (مطلب لو امتنع نفسها ولو سلمت نفسها قبل استحلال مجل مهرها
٩٢	(مطلب اذا قالته أم أراك الله فقال لها روى طالق لا تختص عليه مراجعتها (مطلب اذا قال روى طالق مثل أنتي كلن باننا	١٠٤	*(باب ثبوت النسب ومطالبه)*	١١٦	(مطلب اذا أنقضت أم الصغيرة عليها أمر ابائها لرجمه عليه (مطلب الصلح على نفقة العدة في جائز (مطلب استلمت زوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقتها (مطلب حلف عليها ان ذهبت الى دار والديها لا تعود الا بعد سنة لها
٩٣	(مطلب طلق زوجته رجعية فقبل له طلقها فقال يا حسن بصدق الخ (مطلب طلقها ثلاثا وادعى الانشاء متصلا (مطلب قال زوجها أنت طالق الان شاء الله فوصل الهمة أو الأولان لا يقع	١٠٥	(مطلب لا بد في الشهادة لدى الارث من ذكر الجلد	١١٧	(مطلب اذا انقضت أم الصغيرة عليها أمر ابائها لرجمه عليه (مطلب الصلح على نفقة العدة في جائز (مطلب استلمت زوجة النصراني فطلقها يلزمه مؤخر صداقتها (مطلب حلف عليها ان ذهبت الى دار والديها لا تعود الا بعد سنة لها
٩٥	(مطلب يتعلق بالنكحة في سياق النقي وفي مسائل تحوية	١٠٦	(مطلب فيمن تزوج أمه وأختيه (باب الحضانة ومطالبه)*	١١٨	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة
٩٦	*(باب الايلاء ومطالبه)*	١٠٧	(مطلب هل يثبت الشرف لابن الهاشمية (مطلب لا بد في الشهادة لدى الارث من ذكر الجلد	١١٩	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة
٩٧	(مطلب أنت محرر متعل على خمس سنين ايلاء يلزمه كفارة عيمين (مطلب علق طلاق زوجته على وطنه قبل عشرة أشهر	١٠٨	(مطلب لا بد في الشهادة لدى الارث من ذكر الجلد	١٢٠	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة
٩٨	*(باب الطلع ومطالبه)*	١٠٩	(مطلب فيمن تزوج أمه وأختيه (باب الحضانة ومطالبه)*	١٢١	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة
٩٩	(مطلب في صغيرة حاله هاء على فور الخ (مطلب خالها أبوها على بدل التزمه لزم الخ	١١٠	(مطلب اذا بلغت بقتله ليس له أن يجيرها على السكنى معه	١٢٢	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة
١٠٠	(مطلب لو خالها بعد النكاح وقضاه المجهل لا يرجع عليها	١١١	(مطلب اذا استغنى القاصر برأيه فأخوه أو أخته من جدته (مطلب لا تنزع البنت من أمها مادامت عازبة	١٢٣	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة
١٠١	*(باب الناهار ومطالبه)*	١١٢	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة	١٢٤	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة
١٠٢	(مطلب لو قال لامرأته أنت على محرمة فهو طهار	١١٣	(مطلب البتة لا تستحق أجر الحضانة مادامت الخ	١٢٥	(مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم كما كره ففسخ النكاح ينفسخ (مطلب نفقة الفقير على زوجها الفقير ما تأتد به الفقراء (مطلب الطلاق ولو رجعيه مستقفا للنفقة المفروضة

السنونى وغديره وقرا
الفراتى وأكثر التردد
على الشيخ فائد الولى
المشهور ورجع من مصر
الى بلدنا وأسطدى القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة
وآلف انتهى ما كتبه
بسمع منها الى باب المهر
واختتمته المثنية ثم ان
استقرت شفتنا العلامة
والله المذكور في كتابها
على حسب ترتيبها جازى
فاستقرت الله تعالى في
ذلك وأكملها والله سبحانه
وتعالى أسأل وبنسبه
أقول أن يجعل سبحانه
مشكورا وأن يجعله
سائلا لخصاله وجهه الكريم
موصلا الى الفوز بدار
النعم انه على ذلك قادر
وبالاجابة جدير
* (كتاب الطهارة) *

(سئل) هل يجوز استعمال
الماء النجس الذى لم يتغير
طعمه ورجحه في غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب
(أجاب) نعم يجوز ذلك قال
في جامع الفتاوى وغسله
الثوب النجس ان تغير
طعمه ما روي بها يحرم
الاستعمال كالبول والا
يجوز الاستعمال في غير
الشرب والتطهير كبل
الطين وسقى الدواب اه
وقال في البرازية والنجس
ينفع به في سقى الدواب
وبل الطين ويحويه انتهى

(سئل) في فارة وقعت في سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع في اناء عتروى السفلى وصب عليه الماء ثم اخذ منه
الماعن أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فافترغ ثلاث مرات فدل يظهر بكل من هذين الصنعين
(الجواب) نعم يظهر كفى طهارة اخبر به وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه الفتوى كفى الجمع والبرازية
وخزانة المفتى وغيرهما وبه حزم في الظاهر به وصرح به في البحر (سئل) فيما اذا وقعت فارة ميتة في رفوة
دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاعم وميت وقومها حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يظهر
ويؤكل الباقي والجامدهو الذى لا ينضم بعضه الى بعض اذا وقع ماحوله فالتى أو أصبح به يؤكل ما سواه
يبرى * افتى قارى الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوضى انه ينضم مع سواه سقط عنه المسح ولا يجب عليه
شيء افتى بوجوب اتصال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن المثقوبه (وسئل) قارى الهداية ايضا عن
الفسقة الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديده ليجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير
الماء المذكور لا ينضم (أقول) هذا مبنى على القول بأنه لا فرق بين الملتصق والملاقى وفيه معرك عظيم بين العلماء
التأخرين حرره في ساشيتي السمانه المختار على الدر المختار فرجها فافهمها لا تصد في غيرهما والله الجدد
(وسئل) ايضا عن المابة اذا ركبت وعلى يدها من روثها وعرقها وأصاب بدن الرابك أو تو به من عرقها
المالوث (فاجاب) بأنه يتنجس ولا يظهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالنسئل (سئل) فيما اذا وقع
ضفدع ماع في عصير عنب ومات فهل ينضمه أولا (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كفى
النهر والدر وموت الضفدع فيه لا ينضمه كفى الكثر وغيره فلا يتنجس العصير وفي الهاربة والضفدع البرى
والجرى سواه وقبل البرى يفسد لجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحرى ما يكون بين
أصابه مستر وتصح في السراج عدم الفرق بينهما ما كان بينهما اذا لم يكن البرى دم سائل فان كان يفسد على
الصحيج بجرع شرح المنيعة وتعام الفوائد فيه (سئل) في دبش ماع مر عليه رجل بنعل يسمى زرب ولا ورطته
قابل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل يتنجس الدبش به (الجواب) حيث كان النعل طاهر
لا يتنجس الدبش المزبور (سئل) في حايه تكل مطمورا كثرها في الارض وان فيها كلب فترجوا ما فيها
وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وشقفتها في كل مرة بخرقة طاهرة ثم ملأوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو
سبع مرات يخرج الماعن جانبها الخارج في كل مرة وهو في خرف قديم فهل ينهار (الجواب) نعم تظهر
(أقول) قوله ثم ملأوها الخ بالنجاسة في التطهير والافهوه غير لازم عندنا (سئل) في الكبد والطحال هل هما
طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى بهما وجهه ونصف صلى به يجوز صلاته كفى الثانية وهما
حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو يكسر
الطعام والمكروه يتحرر من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر
ونظماه بعضهم بقوله اذا ما ذكبت شاة فكلمها * سوى سبع فظهن الى بال
فقاء ثم شاة ثم غبين * وذال ثم ميان وذال
(أقول) وكنت جعته في حروف كلتين ونظمتها بقول
ان الذى من المذ كثرى * يصحح صرفه فنذمهم

* (كتاب الصلاة) *

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينويه في السليتين أم في اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا
(الجواب) نعم ينويه فيهما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وبه قال مجد وقال أبو يوسف ينويه في
اليمين فقط مالى على الخائفة ونهاز بآدلة لا بأس بها وهي ان محمد أقدم ههناى آدم على الحظفة في الذكر
وفي كتاب الصلاة آخر وهذه المسألة اختلف فيها أهل القبلة قالت المعتزلة جلة الملائكة أفضل من جلة بنى
آدم وقال بعض أهل السنة جلة بنى آدم أفضل من جلة الملائكة والمذهب المرتضى ان خواص بنى آدم

- (مطلب اذا هن المزارعون الارض
اسما لانه سنين لا تبطل قديمهم
(مطلب ارض سلطانية تغز من هي
في يد عن غمار تها قد فعها لا تحلبس
له الرجوع
158
(مطلب ارض بيت المال لملك للناس
فها فلا يجوز بيعها الخ
(مطلب اذا ترك المزارع زرع الارض
الصالحة للزرع يلزمه اخراج المظلف
159
(مطلب ما أت أحد الجند بعد ادراك
الغلة يستحب الصرف الى قريبه
(مطلب ليس لقسام ارض القسم
وضع شيء عليها
160
(مطلب رجل من قريته الى أخرى
وصار يزرع في ارض النصارى ولم
يعط انخراج مدة يؤخذ منه المد الماضية
161
(مطلب عشر الارض العشرية
على المزرع على المستاجر
162
(مطلب تربة بعض ارضها وقف
والبعض ساعا اذا خرج أهلها منها
لكثرة المنافع لا يجبرون على العود
163
(مطلب في حكم الأخوة من زواج
أرض الوقف وارض بيت المال
164
(مطلب في أرض قسرة وقفها
السلطان وغرس أهلها ثم شجر
وتوت بغد والرتوت بغية المنكح
عليها قالوا له في قدره
165
* (باب الجزية ومطالبة) *
(مطلب اذا عاد أهل الذمة وقالوا ان عادتنا
أن لا تصلي الجسرة بة عن لا عرب
الى غير ذلك لا يلتفت الى قولهم
166
(مطلب اذا مات الذي لادن تركه
لا تطالب ورثته بالجزية
167
* (باب المرتدين) *
(مطلب في حكم ساب سينا ابراهيم
(مطلب في حكم ساب سينا محمد صلى
الله عليه وسلم
168
(مطلب في قصر في سب سينا محمد)
عليه السلام (مطلب لو قال لوجهي
التي ما فعلت لا يكفر وكذا لم
آغر بأمره
169
(مطلب من قال ان النسي كان
اذا نظر الى امرأة وأعجبته محلت
له تنقيصا بتمامه الشريف كفر
(مطلب في تفسير قوله تعالى واذا
تقولوا الذي أتم الله عليه الآية
170
(مطلب لو قال ادعوا الى الشرع
لا أنظر هذه الدعوى بقلنا وتعاطم
مستحقا كفر (مطلب من آذى
غيره بقول أو فعل ولو بغمز
العين هزر
171
(مطلب من قال لا أعجل بالشرع
بل أعجل بدعائم العرب (مطلب قيل
له ارض بالشرع فقال لا أقبل ذلك
فأجاب الخ
172
(مطلب في حكم من تكلم بكلمة
الكفر تفصيل بين كونه هازلا
أولا صا وغير ذلك
173
(مطلب في نحو حكم حرب السعادة
الذين يطلقون نساءهم فيتر وجهها
الرجل منهم بعد رجعتوا لا يعتدون
بعد الموت أيضا (مطلب في حكم
الفرور القائلين بالهبة حالكم
بأمر الله وبعدهم بنوة تينوا وغير
ذلك
174
* (كتاب القطة) *
(مطلب ادعى الملك الفصص
والمقط القطة
175
* (كتاب المفقود) *
(مطلب قبض الناظر أحوه مستغل
ثم فقد الناظر ولم يكن المستأجر الخ
* (كتاب الشركة) *
(مطلب بنى أحد الشركاء في
المشركة فغيره ان البقية
176
(مطلب لا يجبر الشريك على العمارة
عليه السلام (مطلب باع أحد الشركاء
من فروس وسلمها للمشتري فها بكت
(مطلب يضمن أحد الشركاء
مبايعه أو وجهه من نتائج المشتري فغيره ان الخ
(مطلب في دار بين بالسخ وبنيم
وامرأة أسكنها البالغ بلا استئجار
حصه اليتيم مدة
177
(مطلب ما حصله الشركاء
في المال بالاكسباب يكون بينهم
بالسوية (مطلب ان خساروا على
الشركاء بقدر المال
178
(مطلب اذا اشترى رجل شيئا من
أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البايع
من الشركاء تراء ذمته
179
(مطلب اشتراء أحد شريكي
للموافقة فهو بينهما (مطلب اشرك
الملاحون على ان تعاضل من كل
سفينة بينهم سوية
180
(مطلب اذا ركب رجل فرسا بغير
إذن مالكه الا براء عن الضمان
بتسليمها لاحدهما
181
(مطلب اذا قال أحد الشركاء
استدنت من فلان ودفعت له
يصرف بينهما
182
* (كتاب الوقف) *
(مطلب في كتاب وقف على الاولاد
فصل فيه الوافق أما كن الوقف الخ
(مطلب اذا وقف رجل بمحدود
يشمل الوقف جميع ما هو داخل
الحدود (مطلب ادعى رجل استحقاقا
في وقف اشتهت مصادره (مطلب
في رجل وقف على نفسه وولديه
وعلى من سمعته له من الاولاد
الذكور والاثبات ما من فاضرات
183
(مطلب وقف وقف على نفسه ثم على

٢٤٨ (مطلب لا يجوز عزل صاحب	٢١٣ (مطلب إذا التزم المصدق بيع	آلاده الوجود من الخ
وطيئة بغير حجة	وقفه لعمارة إن لم يكن من قبله	١٩٤ (مطلب وقف وقفا متجزا على ولده
٢٤٩ (مطلب لا يجوز عزل صاحب وطيئة	٢١٤ (مطلب لا يجوز إجارة المستحق للناظر	حسن وعلى من سجد له من
لأمن المملوك ولأمن وكيله	(مطلب لا يصح تولية القاضي غير	الأولاد الذكور وأصقون الأناث
٢٥٢ (لا يثبت الوقف بمسجد ككتاب الوقف	المشروطة النظر من جهة الواقف	ثم وثمن حسن في حياة أبيه
(مطلب لأمام والمخيب والمؤذون	٢١٦ (مطلب للناظر أن يستدين لعمارة	وخلفه والناظر
سواء في التقديم	الوقف مطلقا	١٩٥ (مطلب ليس المتولي بإبطال الوقف
٢٥٧ (مطلب استبدال الوقف بكون الخ	٢١٧ (مطلب اقترض للصرف لأرباب	ونصب الأوصياء وتولية الناظر الخ
(مطلب الفتوى على عدم جواز	الشعائر بأذن القاضي مع ويكون	١١٦ (مطلب لا يعمل بمجرد الخط
الاعتراض عن الوطائف	في غلة الوقف	١٩٨ (مطلب يجوز قسمة الوقف للصفاء
٢٦٣ (مطلب لا أمر نظر الوقف بشرط	٢١٨ (مطلب المتولي إذا مات مجهلا لغلان	والزراعة (مطلب دفع الناظر لصل
الواقعة إلى أهلها	الوقف لا يضمن واللين يضمن بخلاف الوصي	وقف منهم لم يعمروا وسكن فيه
٢٦٦ (مطلب لا يعطى المدرس الخصال	٢١٩ (مطلب ادعى على ورثة المتولي	بأجرة مسلوقة فعمل ثم زاد أناس
عن العلم ولو أصاب الواقف عليه	أنه مات مجهلا للين فادعوا البیان	١٩٩ (مطلب أرض وقف فبند جماعة
(مطلب اختلف الصاحبان في	٢٢٠ (مطلب الصلح بالفساد لا يمنع صحة	انقضوها كروما يؤذون على
صرف ربع مسجد تنخر بالغيره	الدعوى ولو حصل بعده الأراء	عدد الإيجار قدره من المال الخ
٢٧٢ (مطلب يعمل في غلة الوقف	٢٢١ (مطلب في رجل بنى في أرض الوقف	٢٠١ (مطلب تقصر الوطائف للقاضي
بجاهل مرسوم في دواوين القضاة	بغير مرسوم	لأن الناظر إذا شرط الواقف له ذلك
٢٧٣ (مطلب إذا اشتبهت مصارف الوقف	٢٢٢ (مطلب إذا وضع جماعة حائط على	(مطلب الوكيل كسبل في إجارة الوقف
ينظر إلى المهور ومن القوام فيها سبق	بشأنه وقف تعديا يؤمر من يرفع إن لم يضر	ليس خصمه الذي استحقاق
٢٧٥ (مطلب إذا حصل التنازع في الوقف	٢٢٥ (مطلب في حادثة اختلف فيها	٢٠٤ (مطلب فرض لا يشترط من أرض
يعمل بدواوين القضاء وما كان	٢٢٧ (مطلب في ترتيب المستحقين الموقوف	الوقف في مثله ما استأجره من ماله
عليه القوام السابقون	عليهم والشروط الواقعة في عبارة الواقف	(مطلب في رجل باع عقارا ثم ادعى
٢٧٨ (مطلب قول الواقف العلقبة العليا	٢٣٠ (مطلب العبرة بما تلفظه الواقف	أنه وقف
تجب السبلي	لأما كتب الكاتب (٢٢٢) مطلب إذا	٢٠٥ (مطلب التفرق في وطائف الوقف
٢٧٩ (مطلب في وقف لم تعلم شروطه ولم	أقر المستحق لا تنجز بالاستحقاق شاركه	إلى ما لم يشترط الواقف المتولي ذلك
يعلم ما كانت تصنع قوامه	٢٣٤ (مطلب اختلفوا في تقديم ذي	٢٠٨ (مطلب لو حكم بلزوم الوقف بعد
٢٨٢ (مطلب إذا بنى الناظر في أرض	الجهتين على ذي الجهة	شرائط لا يملك إلى إبطاله
الوقف بماله لنفسه	٢٣٧ (مطلب لا يجوز أحداث المراتب في	٢٠٩ (مطلب يبيع الوقف قبيل الحكم
٢٩٠ (مطلب إذا قضى القاضي بجواز	الأوقاف ولا التفرق في الوطائف	بلزومه بإبطاله
وقف المشاع نفذ	بغير شرط الواقف	٢١٠ (مطلب لو أطلق القاضي للوارث
٢٩٢ (مطلب لا يصح بيع الوقف ويجب	٢٤٠ (مطلب لا تصح مساقاة المستحق في	بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه مع
على المشتري أجر المثل (مطلب	الوقف ولا إجارته الخ	(مطلب باع ثم ادعى أنه وقف وأقام
مسائل الخلو	٢٤٤ (مطلب ليس لمن ولاء السلطان أن	البيضة بالأصح قبولها (مطلب في
٢٩٤ (مطلب مشفق على معنى قول	يترخص في الأوقاف بأشياء منها	مدرسة احتجبت إلى نفقة لعمارة
الواقف عدا نصيبه من هو في درجته	٢٤٧ (مطلب في دخول البنت في الأولاد	ماتوبع منها ولم يكن هذا لما يعمره
٢٩٦ (مطلب في تعارض قول الواقف عاد	وأولاد خلاف	فتو حرقه فله ما ينفق عليها

<p>(مطلب إذا أقراني اشتريتم من مال أبي لا يلزم من كون المبيع للاب (مطلب في بيان الغبن الفاحش (مطلب اشتري ثوبا واقبضه ثم سقط فبعضه انسان فاذا اطلع على عيب قديم رجع بالنقصان ٣٥٢ (مطلب اذا سرق المبيع من يد البائع قبل القبض يرجع المشتري عليه عادم (مطلب المشتري من السر لا عمن العلانية على الراجح ٣٥٦ (مطلب لا ينفذ بيع أحد الورثة شيئا من التركة المستغرقة لارضاء الغرامه ٣٥٧ (مطلب اذا اشترى كراما فظهران أرضه وقف ٣٥٨ (مطلب تراضي على ثمن معلوم ثم باعها الغير ٣٥٩ (مطلب في استحقاق البائع المبيع من مشاييره (مطلب اذا باع حصه في دار و بعد المشتري على البائع أنه عند احتضار الثمن يبيعه ٣٦٠ (مطلب اشتري جب قطن وزوجه ٣٦١ (مطلب اذا اشترى دمي من مسلم دار في مصر المسلمين في جبره على بيعها الخ ٣٦٢ (مطلب كرم به أشجار متنوعة بعضها وقف وبعضها مال ٣٦٣ (مطلبه ان رد أحد الجمعين يبيعو بأخذ السلم بحصته ٣٦٤ (مطلب في حكم الرد بالغبن الفاحش ٣٦٥ (مطلب لو اشترى غرامه من صبرة مع (مطلب اذا أخذ رجل شريفا من أخوان غير أن ينفذ على الثمن ٣٦٦ (مطلب للوكيل البائع فسخ البيع بالغبن الفاحش حيث غره المشتري * (باب البيع الفاسد ومطالبة) * ٣٦٧ (مطلب شراء الزيت على شرط طبعه صابونا فسد ٣٦٨</p>	<p>(مطلب وقف على نفسه ثم على أولاده وسماهم فمن بعد كل منهم على أولاده والمو جودون الات متقارون في الدرجة ٣٦٩ (مطلب اذا أطلق الواقف فهو على الاستغلال (٣٧٠ (مطلب الاجارة الطويلة غير مضمونة ولو يعقود لا يشترط لصفه الاستبدال اتحاد البلد والمحل ٣٧١ (مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على كماله بل البينة ٣٧٢ (مطلب في نقض القسمة ٣٧٣ (مطلب اذا سكن حاكم البلدة شخصا دار الوقف يجب عليه الاجر وهدم مابناه ٣٧٤ (مطلب نقض القسمة بعد انقراض الطبقة ٣٧٥ (مطلب لا يثبت وقفية شيء بكتاب الوقف ٣٧٦ (مطلب ليس لاحداث ضرر وطمية في الوقف بغير شرط الواقف ٣٧٧ (مطلب لا يجوز احداث الوظائف في الاوقاف ٣٧٨ (مطلب في زباده التعت في الاحرة ٣٧٩ (مطلب وجد من مستحق الوقف جله من الذكور والاناث ولم يعلم ترتيب الموقوف حتى يعلم ما لكل ٣٨٠ (مطلب مدرسة تجوز مسجدا اذا أخرجها متوليه وصرف أجزائها على مصالح المسجد (مطلب العشر والخراج لا يسقطان بالوقف ٣٨١ (مطلب قوله لهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومهم ٣٨٢ (مطلب لا يشترط في استبدال عقار الوقف أن يكون البديل عقارا ٣٨٣ (مطلب في استبدال الوقف بالبراهم * (كتاب البيوع ومطالبة) * ٣٨٤</p>	<p>ذلك وقتا شرعيا على من هو في درجته وذوي طبقته ٣٨٥ (مطلب اذا وقف على ولده الطفل وعلى من سجد له فالخير في له يرجع للواقف ٣٨٦ (مطلب اخوان انشا وقفهما على أنفسهما فمن بعدهما على أولادهما الذكور والاناث ٣٨٧ (مطلب لا تثار لقوة القرابة مع قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب إلى الواقف ٣٨٨ (مطلب له السكنى لا يستحق الاستغلال وبالعكس ٣٨٩ (مطلب لو طلب أحد الموقوف عليهم السكنى القسمة أو المهايأة لا يجب لذلك ٣٩٠ (مطلب ليس للمثول أن ينفرد بالتصرف بغير إذن الناظر وبالعكس ٣٩١ (مطلب الامام يستحق بقدر عمله اذا عرزل ومات ٣٩٢ (مطلب يجوز الاستئذنة على الوقف للتعمير ٣٩٣ (مطلب وقف رجل جارية على مصالح المسجد فباعها المتولي بعد موته ٣٩٤ (مطلب المعمول به كتاب الوقف الاصل المتصل بالنقصان ٣٩٥ (مطلب يعمل في الاوقاف المتقادم عهدا بما قيد بالسجل لا بكتاب الوقف ٣٩٦ (مطلب رجل باع أرضا ثم ادعى اني كنت وقلتها ٣٩٧ (مطلب في حكم الارض المحتكرة اذا مات الناظر والمستحكر ٣٩٨ (مطلب الاحكام بالغبن الفاحش غير صحيح ولو اضافا كراه ٣٩٩ (مطلب وقفه على جهة ترويع له أنفرا لا يجوز تبديلهما ٣٤٠ (مطلب العبرة بما تقوم عليه البيئة لا بما يوجد من الخطوط ٣٤١</p>
---	--	--

<p>ضامه بالينة</p> <p>(مطلب بيع المسلم فيه قبل قبضه لا يصح مطلقاً) (مطلب إذا فسد السلم يسترد المسلم إليه المسلم فيه ويرد رأس المال</p> <p>٣٨٢ * (كتاب الكفالة ومطالبة) *</p> <p>(مطلب لا يصح التزام الدلائل انحران للمشتري</p> <p>(مطلب إذا قال أحد المدونين للدائن دينه لك فندي يكون كفيلاً به</p> <p>(مطلب في تعليل الكفالة بالشرط</p> <p>(مطلب فيما نص به الكفالة</p> <p>٣٨٤ (مطلب صادر الوالي جـ لادفـ قال لا يستخلصني من مصادره مـ و يرجع عليه بما دفع</p> <p>(مطلب الكفيل بالنفس يبرأ من الكفول به) (مطلب ما يتذكر واثان وقد كفل مهر زوجة أحد أولاده</p> <p>٢٨٥ (مطلب الكفالة بالمسـ متعـا غير صحيحة</p> <p>٣٨٥ (مطلب الكفالة بالدية غير صحيحة</p> <p>٣٨٥ * (كتاب الخوالة ومطالبة) *</p> <p>(مطلب رجل عليه مهر زوجته البالغة ولا تحسم الكبيرة مهر على زوجها فأحال أبازوجه مهرها على زوج أخته</p> <p>٣٨٥ (مطلب رجوع المهر عليه بما أدى للمهر على المهرل</p> <p>(مطلب إذا ظهر الاستأجر باذن الناظر مـ و يرجع عليه ولا يكون سكوت المهرل على قول اللوالة</p> <p>(مطلب إذا تولى المهرل على المهرل عليه ورجعه على الأصل</p> <p>(مطلب المهرل اسوة المترفع المهرل عليه</p>	<p>(مطلب يعطل الحكم المستحق من المشتري بدعوى التنازع بآيات البائنه أو بانه التنازع عنده</p> <p>(مطلب إذا ولت بقرعة في يد المشتري ثم استغنى ورجع على البائع الخ</p> <p>(مطلب إذا اشترى بدينارين فيه ثم استغنى ورجع بالدين وقيمة البائنه</p> <p>٣٨٥ (مطلب تقاضي ثوبين فاستغنى أحدهما فقتل المستحق الآخر ليرده على المقايض لياخذ ثوبه فامتنع</p> <p>٣٨٥ * (باب السلم ومطالبة) *</p> <p>(مطلب دفع المسلم إليه بعض السلم فيه الرب السلم فقال لا أقبله إلا بما وتركه فسرق</p> <p>(مطلب لا يصح اسلام البن في الزيت لان شرطه عدم اشتغال البدلين على أحد الوصفين</p> <p>(مطلب القول للرب السلم في دعوى الاجل لا للمسلم إليه في نكاحه</p> <p>(مطلب لا يصح السلم في الدبس وان اجتمع شرائطه</p> <p>٣٨١ (مطلب دفع عسرون يد دراهم لغير جهالة على شعيرة فهاز يد ليكر لغير رجها فأنقـ بق البعض وأخرج البعض</p> <p>(مطلب جعل الثمن الثابت في النسيه سلماً غير صحيح</p> <p>(مطلب اسم الاسترقاق من مسلم فأنشأ ثم اشترى المسلم إليه ما يمتنه من المسلم فيه ثم باع رب السلم بالثمن فقتلنا</p> <p>(مطلب بيع المسلم فيه من المسلم إليه لا يكون أقاله مطلقاً</p> <p>(مطلب يجب ضمان قيمة الرهن بالسلم فيه بالقيمة ما بلغت ان لم يثبت</p>	<p>(مطلب بيع اللبن في الضرع لا يجوز</p> <p>٣٧٣ (مطلب البيع بالسعر يوم الطلب فأنقـ (مطلب استعار فمرسرت</p> <p>٣٧٤ (مطلب بيع مائي النسيه الى أجل</p> <p>٣٧٥ (مطلب اشتراط طبع المبيع من البائع عند احضاره الثمن ففسد البيع</p> <p>٣٧٦ (مطلب لا يجوز بيع سق التعلـ (مطلب في بيع أرادي بيت المال</p> <p>(مطلب في اختلاف المتبايعين في الثمن</p> <p>٣٧٧ * (باب الأقاله ومطالبة) *</p> <p>(مطلب قبول البائع المبيع عند رد للمشتري له مدعي العيب فيه أقاله</p> <p>(مطلب اشترى من زوجة هادها ما ساكتاً ثم أقاله البيع</p> <p>(مطلب أقال البائع المشتري من غير علمه بتعيب المبيع في يد المشتري</p> <p>(مطلب أنفق الضحكرم وأكل المشتري غرنه ثم قايلاً أو فاسداً لا يصح</p> <p>٣٧٨ (مطلب استغل المشتري العبد ثم قايلاً</p> <p>٣٧٨ * (باب الزوا ومطالبة) *</p> <p>(مطلب رجل مات وله ورثة وبنت مال له وقسمه ما لم يزوج</p> <p>٣٧٨ * (باب الاستحقاق ومطالبة) *</p> <p>٣٧١ (مطلب إذا اشترى كرم أو تصرف فيه مدة ثم ظهر انه وقف يجب على المشتري ضمان ما زاد</p> <p>(مطلب استحققت البغلة من يد المشتري فأراد الرجوع على البائع فادعى البائع عليه تنازعا عنده مع غيبة المشتق</p> <p>(مطلب استحق حصان من المشتري بنتاج أو ملكاً طلق وحكمه ثم رهن بأتمه على تنازعه عنده أوعد فبأنه</p>
--	---	--

(الجزء الاول)

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية

تأليف الشيخ الامام العلامة البحر المحرر

الفهامة السيد محمد أمين الشهير

بإذن عابدين نفعنا الله به

آمين

— ٥٩ — * ٥٩ —

وبالهامش كتاب الفتاوى التحيرية لنفع البرية على مذهب الامام

الاعظم أبي حنيفة النعمان نفع الله بها جميع الانام

آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد
به الخير للثقة في الدين *
وهدى من شاء الى سبيل
المهتدين * والصلاة
والسلام على سيد الاولين
والآخرين * محمد خاتم
النبيين والمرسلين * وعلى
آله الطاهرين (وبعد) فيقول
العبد الفقير الراحم بن
سليمان بن محمد بن عبد
العزيز وقد وجدته فينا
العلامة * الرحلة الفهامة
* الشيخ محي الدين طاب
نواه * وكانت فخر اديس
الجنات ماواه * قد شرع
في جمع فتاوى والده شيخنا
وأستاذنا وكتب لها دليلا
صورها وبعد فيقول العبد
الفقير * محي الدين هذا
نزهة لسر من جم فقير *
من أجوبة عن أسئلة سئل
عنها سيدنا مولانا الشيخ
الاسلام والمسلمين * خاتمة
الفتاها المحققة * * أوحده
الزمان * فقه أي حنفية
النعمان * وحسد الدهر
وفر يد العصر * سيدي
والدي الخير الدين المنف
* ومن هو خير محض
كاسمه الشريف * الأوهو
خير الدين * مع الله لعل
حياته السليمة * فاجبت عنها
بما هو الصحيح المنقذ به من

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أجابه على آله * وأشكره على تواتر نعماته * وأصل وأسلم على حاتم أنبيائه * سيدنا محمد نحرير
أصفيائه * وعلى آله وصحبه وأخصائه * (أما بعد) فيقول العبد الفقير * الى مولانا قد يرحم أمين *
الشهير بابن عابد * غفر الله ذنوبه * وملا من زلال العوز ذنوبه * ان كتاب مني المستفتي * عن
سؤال المفتي * الامام العلامة * والخبر الفهامة * حامداً فأندي العبادي مفتي دمشق الشام * عليه
رحمة الملك السلام * كتاب جمع جل الحوادث التي تدعو اليها البراءة * مع الفخر في القول الاقوى *
وما عليه العمل والفتوى * لم أر المبتلي بالفتوى أنفع منه * حيث جمع ما لا يخفى عنه * غير أن فيه نوع
اطناب * بشكرا بعض الاسئلة وتعداد النقول في الجواب * فأردت صرف الهممة نحو انحصار أسئلته
وأجوبته * وحذف ما شتهر منها ومكر رآه وتخلص أدلته * وربما قدمت ما أخر وأخرت ما قدمت *
وجعت ما ترق على وضع محكم * وزدت ما لا بد من نحو استدراك أو تنقيح * أو ما فيه تقوية أو تأييد *
ضاماً لذلك أيضاً بعض فخر رأت فتحها في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق * على البحر الرائق *
وحاشيتي التي علقها على شرح التنوير المسماة بالفتح * على الدر المختار * وما حذرته من الرسائل الفائقة *
في بعض المسائل المغلفة * مع ما يفرغ به الفتح العظيم في حال الكتابة من تحرير بعض المسائل المشككة *
والوقائع المعضلة * فدونت كتاباً بالبر والفوائد * خاوية عن مستنكرات الزوائد * هو العبد في
الذهب * والحري بأن يكتب بجماء الذهب * جلتى على جميع من لا يستحق الامتثال أمهه * أفاض الله
علي * وعليه من وابل خير وبره (وقد سميت ذلك بالفتاوى الدررية * في تنقيح الفتاوى الحامدية) وحيث
قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل وكل ما كان من زيادات أو صدره بلفظ أقول * والله تعالى هو
المسؤل * في بلوغ ذلك المأمول * والتوفيق والسداد * وانتم هذا المراد * وفي أن تنقضي به والمسلمين
فانه أكرم الاكرمين * وأرحم الراحمين (سئل) فحين أراد أن يبتدئ في أمر ذي بال لم يتم به شرعاً وليس
بمحرم ولا مكروه ولا جعل الشارع له مبدأ غير البسالة فماذا يبتدئ بدأ حقيقياً * (الجواب) * بسم الله

الرجن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جنبتين البسملة والجلدة لقوله عليه افضل الصلوات وتم السلام كل امرئ ذي با لم يبد فيه بسم الله فهو ابر وفي رواية ان جزم وفي رواية بالجلدة وخفتنا بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم تمننا ولسنا ورفي ذلك * (قوائد تتعاقب يا ذاب المقتي) * ذاب المقتي ان يقول يصق ديانة لا نه تعليم بل اديه ان يقول لا يصق راز به من ثاني الايمان * الواجب على المقتي في هذا الزمان البالغ في اوضح الجواب لغلطه لجهل فتاوى ابن السلي من الحدود والاعتز به * وفي الفتنة ليس المقتي ولا القاضي ان يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف ونقله عنه في خزانه الارباب ويرى على الاشياء من القاعدة السادسة ثم قال واصلها قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه * (اقول) لكن مرجح ارباب العرف المخالف للنص لا يعتبر بان لا يصح بيع الشرب مقصودا وان تعرف ولعل هذا المحمول على بعض مسائل كسائل المزارعة والمساقاة التي ظاهر الزاوية عن الامام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف المنقول وكبيع الفاعل الايمان البنية على عرف المتقدمين فانه لا يلزم فيه اعراسهم بل تجزى على كل عرف سادس تأمل قال ابن السخنة في شرح المنظومة كل ما في الفتنة مخالف للقرآن عدل التفات اليه لعل عليه ما لم يعضد نقل من غيره وفي حسام الحكم المحققين للشرنبلاني وقد اتفاد في استاذي ونهني بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الا كبروا وشرابهم شانه النظر فيها من غير تقليد وافتاء عما فيها من غير احاطة بحكمهما من كتب المذهب المعتمدة فان مقام القضاء عطر وقد نيل الانسان انه فهم المسألة على حقيقتها والامر بخلافه اويثبته عليه فخطئ ولذلك اذا حقت كثير من الفتاوى المجموعة من اصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافه وكان استاذي الثاني ذا جادة فتوى يا سرنبي بالنظر فيما هو يقول لاطالم امان ان تصبر حتى تراجع النقل واخذها ثم يقول لي اني اعرف الحكم في هذا كما عرفت وكأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف ونحوه ما الذي يسعى من الله تعالى ان اقول هذا يستحق وهذا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز ولا بعد النظر والحكم لغايته من اتم المذهب وجهه الله تعالى اه * المراد من قولهم دين ديانة لا قضاء انه اذا استفتي فيها يجيبه على وفق ما توى ولكن القاضي يحكم عليه وفق كلامه ولا يلتفت الى نيته اذا كان فيما توى تخفف عليه كما لو قال علي فلان القدرهم وقد قضيت هل يرتفع من دينه بقتبه بالبرعة واذا سمع القاضي ذلك منه بقضى عليه بالدين الا ان يقيم بنبسة الى ايقافه شرح مختصر الانصبي للشيخ عبدالقادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحقيقة في الجواز لعل على ان الجاهل لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون القاضي عالما بديننا الكبير يتوأن العلم برأيه في الثاني والعشرين من الايمان (اقول) ولما جرى العرف في زماننا ان المقتي لا يكتب المستفتي ما يدعيه بل يجيبه عنه بالاسان فقط لئلا يحكم القاضي لظنه بل على قصة زماننا * من ادب المقتي ان لا يكتب في الواقعة على ما يجلبه بل على ما في السؤال الا ان يقول ان كان كذا حكمه كذا ذكر ابن جبري في كتاب المستعذب وهذا في زماننا مشكل لكثرة الجليل التي تقع في كلمة الاشياء وكثرة الجهل والفتي بحيث ان بعض المبطلين اذا صار يسده فتوى صالح على شخصه وقال المقتي ائقني على ذلك بكذا الجاهل اضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقا ولا اه من خط شيخ مشايخنا الشيخ عبدالقادر الصغوري الشافعي (اقول) اذا علم المقتي حقيقة الامر بنقله ان لا يكتب السائل لئلا يكون معياله على الباطل * لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيره نحيه به من مسائل شتى وفيها من الكفاية والصحيح لا يدعي قول صاحب المذهب هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه * معنى الاشبه انه اشبه بالمصوص رواية والراجح فيه فيكون عليه الفتوى برأيه * متى اختلف في المسألة فالعبرة بما قاله الاكثر بيري من قاعدة الاصل الحقيقية

(كتاب الطهارة)

الشنشوني وغيره وقرا
الطرائض وأكثر التردد
على الشيخ فأتى إلى
الشهرور جمع من مصر
إلى بلدة أواسط ذي القعدة
الحرام سنة ثلاث عشرة
وأنف انتهى ما كتبه
لجميع من أتى باب المهز
واختبر منه السنة ثمانى
استقرت علينا العلامة
والله المذكر فى أكلها
على حسب ترتيبها فأزنى
فاستقرت الله تعالى فى
ذلك وأكلتها والله سبحانه
وتعالى أسأل وبنيته
أقول أن يجعل معانيها
سماحة لخالص وجه الكريم
موصلا إلى الفوز بدار
النعيم أنه على ذلك قد
وبالأجله بدر
* (كتاب الطهارة) *

(سئل) هل يجوز استعمال
الماء النجس الذى لم يتغير
طعمه وريحته غير
الشرب والتطهير بكل
الطين وسقى الدواب
(أجاب) نعم يجوز ذلك قال
فى جامع الفتاوى وغسالة
الثوب النجس ان تغير
طعمه وريحته يتغير
الاستعمال كالبول والا
يجوز الاستعمال فى غير
الشرب والتطهير بكل
الطين وسقى الدواب اه
وقال فى البرزخية والنجس
يتغير فى سقى الدواب
وبل الطين ويحمر انتهى

(سئل) فى فارة وقعت فى سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع فى اناء مشقوق السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ عنه
المانع أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطفا فرفع ثلاث مرات فهل يظهر بكل من هذين الصنعين
(الجواب) نعم يظهر كفى طهارة الطهيرة وهكذا روى عن أبى يوسف وعليه القوي كفى الخسوع والبرازية
وخزاة الفخى وغيرها به حرمة فى الظاهر به وصريحه فى الجهر (سئل) فيما اذا وقعت فارة ميتة فى رغو
دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاصق وموت وقور وما حولها فهل يكون الباقي طاهرا (الجواب) نعم يظهر
ويؤكل الباقي والجامده الذى لا يضم بعضه الى بعض اذا قور وما حوله فالتى أو استصحب به يؤكل ما سواه
يرى * ففى قارى الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوضى أنه بضرة مسعر أو مسقط عنه المسح ولا يجب عليه
شيء وأقضى بوجوب اتصال الماء فى الغسل الى داخل ثقب الاذن المتقوية (وسئل) قارى الهداية أيضا عن
الفسقية الصغيرة توضع فيها الناس وينزل فيها ما يجد بهل يجوز الوضوء منها (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير
الماء المذكور لا ينظر (أقول) هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملاقى وفيه معركه عظيم بين العلماء
التأخيرين حرمة فى شاشيتى المسماة ذوات الحناجر على الراجح المختار فراجحها فهم بالاحتياط فى غيرهما والله الجدل
(وسئل) أيضا عن الغاية اذا ركبت على بدنهم من روثها وعتق أو أصاب بدن الركب أو ثوبه من عرقها
الموت (فاجاب) بأنه نجس ولا يظهر بدن الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالفضل (سئل) فيما اذا وقع
ضدع مائع تصير ضرب ومات فيه فهل نجسه أولا (الجواب) حكم سائر المانع حكم الماء فى الاصح كفى
النهر والدر وموت الضدع فيه لا نجسه كفى الكثر وغيره فلا نجس العسير وفى الهداية والضدع البرى
والجوى سواه قتل البرى يفسد وجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون الجوى ما يكون بين
أصابعه ستة ويصح فى السراج علم الفرق بينهما لكن محلها اذا لم يكن البرى دم سائل فإن كان يفسد على
الصنيع يجوز شرح الميتة وتحمم القوائمه (سئل) فى دبس مائع من علبه رجل ينعل بجمى رى بول أو وطره
فأبطل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثر فهل نجس الدبس به (الجواب) حيث كان النعل طاهر
لا ينجس الدبس الزبور (سئل) فى خابية قتل مطبورا كثرها فى الأرض وانغ فيها كلب فتزحوا ما فيها
وغسها بالماء الطاهر ثلاثا ولا ينشفونها فى كل مرة بتجرقة طاهرة ثم ملأوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء فى دلو
سمع مرات يخرج المانع من جانبها الخارج فى كل مرة وهو من خريف قديم فهل يظهر (الجواب) نعم يظهر
(أقول) قوله ثم ملأوها الخ نجاسة فى التطهير والافهرو غير لازم عندنا (سئل) فى الكبد والطحال هل هما
طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى بهما وجها نظف وصلى به تجوز صلاته كفى الخائنة وهما
حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السهل والجراد وما كان الكبد والطحال وهو بكسر
الطاء والمكر وتخرجهما من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة الدم المسقوح والمرافق والمائة والمذكر
ونظامه بعضهم شوله اذا ما ذكبت شاة فكلها * سوى سبع فقهن الوبال
فما ذكبت ثم غسب * وذال ثم ميمان وذال

(أقول) وكنت جعته فى حروف كتنين ونظمته بقول
ان الذى من المذكر كثرى * بجميعه ووفى فخذمتم
* (كتاب الصلاة) *

(سئل) فى مقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينوبه فى التسليمين أم فى اليمين فقط وهل قال به أحد أم لا
(الجواب) نعم ينوبه فبهمادهور وأبه الحسن عن أبى حنيفة قوله قال محمد وقال أبو يوسف ينوبه فى
اليمين فقط على ما فى الخائنة وقهاز ياد له بأس بما هو انى ان محمد أقدم ههنا بنى آدم على الخليفة فى الذكر
وفى كتاب الصلاة آخر هذه المسألة اختلف فيها أهل القبلة قالت المعتزلة بجلالة الملائكة أفضل من جلالة بنى
آدم وقال بعض أهل السنة بجلالة بنى آدم أفضل من جلالة الملائكة والمذهب المبرر الرضى ان خواص بنى آدم

اذ اخرج الماء الفوس من
البكره أن يدل به الطين
وطين المصعد أو أراضه
لتجاسته بخلاف السريقين
اذ حصل في الطين لان في
ذلك ضرورة لانه لا يتبأ إلا
بذلك انتهى وفيه تعلق
التخيرة ولا بأس برب الماء
التحصي في الطريق ولا
يسقي للبهائم وفي خزانه
الفتاوى لا بأس بأن يسقي
الماء التخص بالقر والأبل
والغنم انتهى وفي التهر
وهل يسقي للدواب قال في
التخيرة لا وفي الخزانه
لا بأس بذلك وأقول ما في
التخيرة أو في ما في البدائع
وما في الخزانه ما في الاسبيجاني
فهما قولان متقابلان
انطلاقاً متقابلان انتهى
والله أعلم (سئل) في
الشارب اذا طال هل يجب
تخليه أم لا (أجاب) لا يجب
تخليه وإن طال قال في
اعلام الاخبار وفي شرح
القدوري قال عزوا الى
رواية الحنبل لا يجب اصال
الماء الى ما تحت الحاجبين
والشارب اتفاق الروايات
قال الحواشي وانفقوا على
أن يحس الماء شعراً حية
وفي صلاة النصاب اذا نص
الشارب لا يجب تخليسه
واصل الماء الى الشفتين
وفي النوازل لا يجب وإن
طال اه وقال الشيخ غلي
المقدسي في شرح الكنز

وهم المرسلون أفضل من جله الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام الملائكة وعوام
الملائكة أفضل من عوام بني آدم وما ذكره لا يدل على التفضيل لان الواو للجمع المطلق دون الترتيب
اه (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا
مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها بعدة هامة مندوبة
وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الصواب العكس كما
في الدر (سئل) في اقتداء الحنفى بشافى رفع يديه في تكبيرات الانتقال هل يصح أم لا (الجواب)
رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين ابن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة
للشيخ محمد بن أحمد مسعود القنولي الحنفى في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم ير والبطلان عن أبي حنيفة
رحمته تعالى لا يحكيه النسخ فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكيف ماصورته بعينه الله الرحمن
الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون بانظار شرفه وتعلم شأنه (بأنها الذين آمنوا صاوا
عليه) اعتنوا أنتم أيضاً فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلموا تسليماً) قولوا السلام عليكم
أم النبي فان قلت لماذا كذا السلام بالصدر ولم يؤكده الصلوة كذا الصلوة كذا سمعتان
والجمله الآية ومصلاته وصلافة الملائكة والانبيا والنداء والامر بما تظن ان السلام ليس كذلك
فأكده بالصدر والآية تدل على وجوب الصلوة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال أبو السعود
العمادي بأنهم الذين آمنوا صاوا عليه وسلموا تسليماً فالتنزيل على محمد وسلم ونحو ذلك في المراد
بالتسليم الاتقياء لأمه بالتسليم والآية دليل على وجوب الصلوة والسلام عليه مطاقاً من غير تعرض
لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جاز ذكره قوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل
ذكرت عنه فلم يصل على من منهم من قال تجب في كل مجلس وإن تكررت كره عليه الصلاة والسلام ومنهم من
قال بالوجوب مرة في العمر والذي يقتضيه الاحتياط ويستدعيه معرفة عاشقائه عليه الصلاة والسلام أن
يصل عليه كلما جرى ذكره الزعيم اه ملخصاً وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله
عنه بعد ما علم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذ قل هذا أو قلعت هذا فقد نعت صلاتك فقد علق النيام
بأحد هاهنا علق النيام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية
رأه أم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجب ولكن ليس فيه أن لا يجب في الصلاة أو خارجها
فجعل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واجبة هكذا قال
الكرخي لان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار اه وفي الحنبل قال أبو الحسن الكرخي واجبة في العمر مرة
ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الحواشي لا يل كل ما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة
واجبة اه فان قيل قد ذكرتم الصلوة لم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد
اجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فقال نحن ما أنكرنا فرضه وأنه يجب في العمر مرة مأمثلاً
للامر به ولو لوجب التكرار وانما لم تذكره لانه مذكور في الكتاب وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره
أو يقال ان المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربنا لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شرع بينهم ثم
لا يجردوا في أنفسهم حرجاً ما قبضت وسلموا تسليماً كذلك في بعض حواشي الهداية ومسند الشريعة
أو يقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه جواز الحنبل في كل المواهب أن تكون
الصلوة بمعنى السلام عليه (فوائد) * فمع قرأ وتعال جعلك تغير يا عاتق لدعوى جبر الله عليه لان
العرب تكتفي بالفتحة عن الانفا كشفاهم بالكسر تعن الباء ولو قرأ أعذ بالله لا تقصد أيضاً كشفاهم
بالضمة عن الواو تعن من باب حذف الحرف والزيادة عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن أبيها كان
النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى وكفى الجهر اضطلع على شقها لا عن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة

لا يفتي ما في هذه العبارة من السقامة ولعل عبارة النهاية سالمة منها فلتر اجمع وقوله وأما الجواب الثاني انظر ما الذي يقابله هذا ويجواباً بما اه

النظم والشارب اذا ملأ
يجب تخلله اه وصرح
في البحر بأنه لا يجب اتصال
الماء الى ما تحت شعر
الحاجبين والشارب ثم قال
وعلى هذا ينبغي أن يحمل
قول من قاله لا يجب اتصال
الماء الى ما تحت شعر
الشارب على ما اذا كان
يحيى بيد ومنايب الشعر
وقد جعله في التجنب من
الاذنب وصرح الولوالجي
في باب الكراهية بأن
المقبح به انه لا يجب اتصال
الماء الى ما تحته كالحاجبين
اه والله أعلم (مسئل)
العلامة شيخ الاسلام الشيخ
أمن الدين بن عبد العال
الحنفي مفتي الديار المصرية
وجماله تعالى في العمل
اذا وقت فيه فارة فاصفة
ظهارته (أجاب) المذكور
في كتب الحنفية أن يوضع
الماء على العسل ان كان
يغمره ثم يعل على النار حتى
يذهب الماء ثم يفسل به
كذلك مونة تارة وقد ظهر
اه كذا في تناوله (مسئل)
في فارة وقعت في زيت فحل
اذا وضع في الماء عسوق
السفل وصب عليه
الماء ثم اخذ الماء من
أسفله ثلاث مرات يظهر كما
فعله الامام ناصر الدين أبو
القاسم في المقتطع عن أبي
بوصت أم لا يظهر وهل اذا
طبخ صافوا وصار مستقبلا
يذهب غم لا (أجاب) نعم

والتابعين ومن بعدهم على سنة أقوال الأول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه * الثاني مستحب روى عن
أبي موسى الأشعري ووافع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن سيرين
وعروة وسعد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم * الثالث واجب لا بد منه وهو قول محمد
ابن حزم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه * الرابع ينعته به قال عبد الله بن مسعود بن عمر بن الخطاب عليه
فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله بن مبال الرجل اذا صلى الركعتين بجمع كما تتعلم الدابة والحمار اذا سلم فقد
فصل وروى ابن أبي شيبة ايضا حضرت ابن عمر في السفر والحضر فزار أخته اضطلع بعد الركعتين وفي رواية
نهي ابن عمر وأخيرا بها بدعة ومن كره ذلك من التابعين الاسود بن زباد وراهم الخنفي وقال هي ضبعة
السلطان وسعد بن المسيب وسعد بن جابر ومن الائمه مالك بن أنس وحكامه القاضي عياض عنه وعن
جمهور العلماء * الخامس خلاف الأول وعن الحسن انه كان لا يجبه الاضطجاع * السادس انه ليس
مقصود الذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفرص اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو
يحكى عن الشافعي عني على البخاري مختصرا (أقول) لم يتعرض للقول عن أحد من أئمتنا وندرأت في
مسند الامام محمد بن باب صلاته الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه رأى رجلا ركع
ركعتي الفجر ثم اضطلع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت بفصل بين صلاته قال ابن عمر رأى فصل الفصل
من السلام قال محمد بن قول بن عمر نأخذ وهو قول أبي حنيفة اه
* (باب الجمعة) *

(مسئل) في تعظيم يوم الجمعة هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلوة والسلام اليهود غدا
والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب الصحيحة وما معناه
وما الذي أشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا آية حديث رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الائمة السابقون يوم القيامة يديهم كأذن
الكاتب من قبلنا هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلطوا فيه فهذا الله والناس لنا فيه تبع اليهود غدا
والنصارى بعد غد فدل هذا الحديث الشريف على انه فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان
قوله عليه الصلوة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم فظاهر في التعيين وأما معناه فانه نحن السابقون
أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في المنزل والصلوات يوم القيامة والحشر والحساب
والقضاء قبل الخلق ودخول الجنة وبدأهم قال أبو عبيد تكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد
بغير الاستثناء أي غير أنهم فقيهنا كيد الملح بما يشبهه الله لادماج معنى النسخ أو على أنهم فتكون تعليمية
لسبقنا يوم القيامة أو من أجل أنهم أدركوا الكتاب من قبلنا فتكون آخر من لهم ثم مهد بنال الجمعة وهو قبل
السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل أو الجنس أي حسن الكتب المنزل
ليصح عود الصغار اليه في أو ثباتهم بعدهم الآن يكون من باب الاستخدام فهذا الله بان الله انه لنا ولم
يكن لنا الاجتهاد فيه ففرض عليهم أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلطوا فيه هل يلزم بعينهم بسوغ
لهم ابداله بغيره من الامم فاجتهدوا في ذلك فاختاروا يروى أن حاتم بن الرشداني انه فرض على اليهود الجمعة
فقالوا يا موسى ان الله يخلق يوم السبت شيئا فاحلله لنا فجعله عليهم فاليوم السبت والنصارى بعد غد
يوم الأحد فاختاروا السبت فزعم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فخلقوا ذلك فضله فوجب عليهم
اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستريح فيه من العمل ونشغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الأحد
لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم فخالوا النص فضلا واما ما أشتمل عليه الحديث من
أنواع البديع فيه الاحتساب وهو أن يكون شيئا لهمام متعلقا فيذكر أحد الشئتين ويحذف متعلقه
ويحذف الآخر ويذكر متعلقه كقوله تعالى وما لى لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون قبل أمه وما لى

يلزم الزيت بهذا الصنع وكذلك لو صب عليه الماء قطعاً فرغ ثلاثة مرات كما ورد عن الثاني وقطع به في الظهيرة وتلبسه الفتوى كافي الجمع وغيره وظاهر كلامه خلاصه عدم اشتراط التثليث وهو مبنى على أن غلبة الظن بمنزلة عن التثليث وفيه اختلاف فصيح وقوى وهي من المسائل المشهورة قبل غلبة الظن تكفي وقيل لا يضمن التثليث وصحح كل فلعلى صاحب الخلاصة يخفى على الأول وبه صرح في مسئلة الشوبخانه قال وقتنه سكوت قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسئلة فينبغي فعلا والدهن المأخوذ فرغ هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فينبغي من زيادة النسخة قال فمن شرط التطهير الغلبان مع كثرة النقل في المسئلة والتامع لها اللهم الآن وادبا الغنى الصريح بحجاز أقدم صرح في مجمع الزاوية شرح القدوري بأنه نصب عليه مثله ماء وجره ثمانية ومسئلة طهارة الزيت الخمس باخذها صابوا صرح بها في المحبتي والعزاية قال في المحبتي جعل الدهن النفس في صابون يشفى بظاهره لأنه تغير والتغير مظهر عند مجسود يفتي به الباقى اهـ

لأعبد الذي غفر لي واليه أرجع وما لي لا أعبدون الذي غفر لي واليه ترجعون وفيه أيضا ألف والنشر المرتب في قوله يبدئهم أو أتوا السكاك من قبلنا أجمع إلى الآخر وقوله ثم هذا أيهم الخ أجمع إلى السابق وفيه الامحاج وهوانه أو أتوا السكاك من قبلنا فيكون كلهم منسوبا بكتبا فيكون مدحوا وبه تأكيده المذبح بجائسه الذم وفيه الاستخدام في رواية وأوتينا من بعدهم الصبر يرجع إلى السكاك بمعنى القراء وفيه الطلبياني في الآخرون السابقون وفيه الجمع والتفرق في قوله فأناس لنا فيه تبع جمع وما بعده تفرق في نفسه سبعة أنواع بدعيه هذا ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى نينا محمد أفضل الصلاة وآتم السلام (سئل) في صلاته لجمعة هل تؤدى في مصرف مواضع كثيرة (الجواب) نعم كذا كره في التنوير وقال السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة به يأخذ وقال الزيلعي وهو الأصح لأن في عدم جواز التعدد حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح الجمع وعليه الفتوى ومثله في إمامة فتح القدر * (فائدة) قال الشيخ خير الدين في حاشيته على الصبر من باب الأذان لم أر لأئمتنا ناصرا يحاذا الأذان الجوف هل هو مكروه أم لا والذي يحرر أن الذي بين يدي الخطيب فيه الشافعية قولنا الاستعجاب والكراهة وأما الأذان الأول فقد صرح في النهاية بأن التوارث فيه إجماع المؤذين ليلغ أوصائهم إلى أطراف المصالح اجماع اهـ وفيه دليل على أنه غير مكروه لأن التوارث لا يكون مكرهاً وهذا الذي بين يدي الخطيب التوارث كونه بجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة أمدارها المسلمون حسنا فهو عندنا لله حسن وقال السيوطي في الأول بل أول من أحدث أذان اثنين معانين أمية اهـ (تنبيه) فيما يستحب فعله يوم الجمعة وليسته وما يكره مع ذكر ما طالع على الخلاف في نفسه في المستحب فيه الاستئصال والغسل بالصلاة وأزالة الشعر وتقليم الأظفار لكن ذكر في التتارخانية من الحج يكره تقليم الأظفار وقص الشارب وقص الشارب يوم الجمعة قبل الصلاة فيه من معنى الحج وقبل الفرج من الحج قضاء الثلث وسلق الشعر وقص الشارب وتقليم الأظفار غير مشروع وجاوع الأجبار من قلم الظفر يوم الجمعة أعاده الله من السوا على الجمعة القابلة وثلاثة أيام أو بت في بعض الروايات أن من يقلم أو يقص يوم الجمعة صلا بالاعتبار فكأنه حج واعتبر ثم حلق وقصر وفي الولوالجية إذا وقت يوم الجمعة أقلم الأظفار رأى أنه تجاوز الحد قبل يوم الجمعة مع هذا يخرأ إلى يوم الجمعة بكرهه لأن من كان ظفره طويلا كان رقة ضيقاوان لم يجاوز الحد ووقته تركا بالاعتبار فهو مستحب لأن عائشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى وبادة ثلاثة أيام ومنها الأدهان ومس الطيب وليس الثياب الفاخرة والتقريب من الخطيب وتغير المسجد والتبكير إلى المشي بسكينة ووقار وأن يقول عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك وأقرب من تقرب إليك وأفضل من سألتك ورغب إليك وتأخر الغدا والقبولة عن الصلاة وأن يقرأ في صلاته الجمعة والمناقض أحبا تترك وقراءة الفاتحة والموذنين والاحلاص بعد هاسبعاس ما في قلمه أحفظه الله من مجلسه ذلك المثل وقراءه سورة هود والكهف والنحن وعبادة المبري وزيارة الأخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة التسبيح وشهود النكاح والعق والاكتمار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم في ليلى لقراءة الإهراو ين وسورة الكهف ويس والسنن ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلوة ربه النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في مغربها الكافرون والاحلاص من نور الشمع في بيان ظهر الجمعة للعلماء المتقدمين

(باب الجنائز)

(سئل) في امرأ ماتت عن زوج وورثة غيره أمرها الزوج بشئ رائد على الكفن والتعجيل بالشرع على أن يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوت شرع (الجواب) نعم (سئل) في امرأ ماتت عن زوجها وأولادها من غير من منة ففدت الأم معها أمعة من التركة تعدى الثلث للامعة بذلك فهل تضمن الأم ذلك (الجواب) نعم تضمن الأم حصلة الزوج وولديه حيث تلفت الامعة ولا ينش عليها بإبائه

وضريحه في فتح القسدي
وجواهر الفتاوى وجامع
الفتاوى وأثبت صاحب
سبح الغفار في منه تنوير
الابصار وهو منقول عن
أجناس الناطقي وغيره
والله أعلم (سئل) فيقال
يزول فضل الغم لمن هل هو
إظهاره يحل شره أم لا
(أجاب) لا شاك في طهارته
لما في الجوهرة من أن سور
بما كوله العلم طاهر كونه
والظاهر من محل شره ولم
أزمن صرح به والله أعلم
(سئل) في صاحب سلس
البسول إذا كان ينقطع
ساعة بقطر ساعة كيف
يكون وضوءه وهل له المص
على الخفين وهل يقدّم
إلى التمتع في الوقتية كالصحيح
(أجاب) صاحب السلس
ونحوه يشوؤا الوقت كل
قرض ويصل وضوءه فرضا
ونفسا لا شاء ويطلب
وضوءه بخرج الوقت فقط
وهذا إذا لم يمس عليه وقت
بلا ذلك الحدث يوجد فيه
بأما مسحه على الخفين
فخصر بذلك على وجه
الانتصار أن أصحاب
الاعذار إذا قوضوا العذر
فغير موجود وقت وضوء
والبسول في حكمهم حكم
الإنجاء يصحون في الإقامة
ويؤاؤله وفي السفر ثلاثة
أيام وليأتمن مسن وقت
الحديث العارض له بعد
البسول بخلاف ما إذا لبس

لحقه كل هو صريح كلامهم كافي البحر وغيره (سئل) في المرأ إذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركه
فهل مؤنة تجهيزها وتكليفها على الزوج (الجواب) المتي به وجوب كفنها على الزوج وإن تركت مالا كما
في التتويروا الخانية ورجع في البرية الفاهلها ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبري
أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخر القبر الموقوفة و يريد إخراج الميت منه فما الحكم
الشري (الجواب) إذا كانت الأرض موقوفة يصح ما أتى فيه ولا يحول الميت من مكانه ككفي التنازلية
كذا أنفي المهنداري رح والمسئلة في الخيرية من الجنان (سئل) فيما إذا قرأ القاضي بيدا العماري
في حفر قبور الموتى وتعميرها واصلحها للاحتياج لذلك لأهل بيته واتفقه و يريد بعض الحطار من منعه من
ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع
(باب في كاة والعشر) *

(سئل) في رجل وجبت عليه كاة ماله الذي معه دمشق فهل المعتسر في ذلك فقراء مكان المال أو لا
(الجواب) نعم المعتسر في أن كاته مكان المال في الزوايا كلها كافي البحر والله أعلم من ملك في شرح
الجمع بأنه محل كاة ولو ساقط جعل كاه * رجل له مال في يد شر كفي في غير المصر الذي هو فيه فانه
يصرفه في كاة في فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه خلاصة من الفصل الثامن * وفيها
لودفعها إلى فقراء بلاد خويل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلدته و يريد الحج
واصطب مع من المال نصبا كثيرا لم يخرج من كاته ولم يزعم كاته إذا حال عليها الحول لكونه
و يدالج فهل تليزمه كاته (الجواب) نعم تليزمه كاة الفاضل مع حيث حال عليها الحول ولم يخرج
ز كاته ولا يصبره في المذ كور لأن ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر
والكفارة وجوب الحج وصدة الفطر وهدي متعة أو ضحية ونقطة به التعريف كذا في شرح الملتقى
لأبائي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وافرزال المال المذ كور لاجل الحج لا يخرج به من ملكه والله أعلم
(سئل) فيما إذا كان لرجلين أشجار مثمرة فاتفقوا أرض عشيرة فقطعاها واشتقعا لهما فقامت التكاثر على
العشر يطلب عشيرها منهم ما فهل لعشر فيها (الجواب) نعم لعشر في الأشجار لأنهم باعوا جزء الأرض
ولهذا تتبعها في البيع كافي الزيلعي والبحر وغيرهما من باب العشر ومثله أني الشيخ اسمعيل كافي قتاد
في باب البغاة (أقول) قوله لا عشر في الأشجار يعني المثمرة التي تعد للقطع بخلاف ما أعد للقطع في كل سنة
ففيها العشر كما يأتي عن الخانيقو بخلاف نفس الثمرات فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في صريعتجار به
في أوقاف أهل بيتو عليها عشر فوضه السلطان عن نصرة زيد التماري و يريد أخذ العشر من زراع المزرعة
ومنع نظار الوقف من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الأوقاف لفظارها
والعشر على جهة الأوقاف باخذ التماري من النظار (الجواب) نعم ضبط محصول الأوقاف لفظارها
والعشر على جهة الأوقاف باخذ التماري من نظار الأوقاف (سئل) في قرية يجار به بنماها في وقف
مدرسة تزعمها زراعها ضراعتو يدفعون ما شرط لجهة الوقف عليهم وهو الأربع وعليها عشر ز يدفعون
لنولي الذموسة أخذت بعم الخارج المشروط لجهة الوقف وعليهم دفع العشر من ذلك وليس له طلب عشر
ذلك من الزرايع (الجواب) نعم كما أتى به المرحوم العلامة الم قال في الاسعاف إذا دفعها أي تولي
الأرض الموقوفة ضراعتا فخرج العشر من حصص أهل الوقف لأنها العامة بمعنى وفي منظومة النسق
والأرض تستأجر وهي عشر * بعشرها الاستأجر
كذلك من يدفعها من أربعة * يدفع ذوالأرض بلا مدافعة

لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المأجور كرجل أو موظف ولا على المستأجر كرجل أو مستأجر
الحاوي ويقولهما نأخذاه لكن في فتاوى الشيخ اسمعيل من أول باب العشر العشر على جهة الوقف في

بمباراة العذر بان وجد العذر مقار بالوضع واللبس أو كليهما أو فيما بينهما واستمر حتى بلغ فيه حيث لا داعي لمعنى في الوقت كما لو
 حدث تغير ما بئلي به ولا يتجس خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم العجم فيقدم المأثنة على الوقتية
 بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيبه يكره إذا لم يكن صاحب ترتيبه والله أعلم (سئل هل الإيلاج في فرج البهيمة ينقض الوضوء
 ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم يخرج منه شيء) (أجاب) يجوز الإيلاج (٩) في البهيمة لا يوجب الغسل ولا ينقض
 الوضوء ما لم يخرج منه شيء

صرح به ابن مالك في شرح
 المجموع في كتاب الصوم في
 فصل ما يجب وما لا يجب
 وكذلك صرح به في توفيق
 العناينة في الصوم أيضا والله
 أعلم (سئل هل الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام
 يتحلون أم لا) (أجاب) قال
 ابن حجر الهيتمي في كتابه
 مساهمة القول المختصر في
 علامات المهدي المنتظر
 قيل نام آدم فاحتلم فارتجحت
 نطفته بالآثار فخلق الله
 تعالى منها يا جوج
 وما جوج واعترض بان
 النبي لا يحتلم وروى ابن النبي
 احتلام عن رؤية جماع
 لا يبرر دقة الماء اه
 ذكره عند ذكر يا جوج
 وما جوج قال وانهم امن
 ولما قدم حواء للحدث
 المرفوع اثم سامن فذ به
 فوجوه من ذرتهم فاطلعا
 وبه أقول لعدم رؤية نقل
 عن أحمد بن السلف ساعدا
 كما يتخلله وبه اعترض
 قول النسوي في تناوبه
 انهم من واده لامن حواء
 عند جواهر العلما والله
 أعلم (سئل في الحصة التي

الاشياء وتقصد الاحارة اشتراط ما خواجها أو عشرينها على المستأجر وفي الخبر به صرح في الخبر لاعتراض
 البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أي حصة وتعددها على المستأجر والقول ما قال الامام فليس
 على المستأجر بن ولا على المستحكر بن شيء قلت عبارة الحارثي القدسي لا تعارض عبارة غيره فان فاضل
 من أهل الترتيب ومن عادته أن يقدم الظاهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان هو المعتمد وأقرب ذلك
 غير واحد من مجتهدهم ذكر بأن أفندي شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام وقد قصر عليه في
 الاسعاف والخصاف (أقول) فما أتى به المؤلف مبني على قول الامام المتني به وتوضيح الجواب أنه
 اذا كان الخارج من القرية بمثل مائة تقي من الحنطة يأخذ المتولي أجرة الأرض وهي هذا الربع
 خمسة وعشرون تقي من الأجر يدفع المتولي من هذا الربع إلى التيماري عشرة جميع الخارج من القرية
 عشرة أقفر لا عشر ما يأخذ المتولي فقط كمثل ذلك وهو ليس اصحاب العشر مطالبون بالقسمة لغيره
 لانهم مستأجرون خلافا لاصحابين فتنبه هذا وقد كتبت في رد المختار ما نصه قلت لكن في زماننا عامة
 الاوقاف من القرى والمزارع والارض المستأجرة فيعمل غرامتها ومؤونتها يستأجرها بدون أجر المثل بحسب الاتي
 الاجرة ولا أضعافها بالعشر أو خارج المقامة فلا ينبغي العدول عن الاقتناء بقوله سابق ذلك لأنهم في زماننا
 يقدرون أجرة المثل بناء على ان الأجرة سالمة لجهة الوقف ولا شيء عليهم من عشر وغيره أموالا عند دفع العشر من
 جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الأجرة فان أجرة المثل تزيد بأضعاف كثيرة كالأجرة فان أمكن
 أخذ الأجرة كاملة بقي بقول الامام ولا ينفقون ما يلزم عليهم من الضرر الواضح الذي لا يقول به أعداؤه
 تعالى أعلم اه (سئل) فيما اذا كان عشرة في موقوفه مقطوعا على أهل الوقف وجب الدقة السلطاني
 فأتخذ رجل من أهل القرية بعض الارض التي يد منها شجرة للقطع فهل يجب في ذلك العشر (الجواب)
 نعم كتبه مساهدا الدين عن عهده الجدية تعالى الجواب كإيه عم الوالد أجاب ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة
 يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا الوجه في القف والدواب ثمانية من فضل العشر (سئل)
 في رجل له في داره شجرة مثمرة وتخله فيها عشر (الجواب) لا عشرة في النهاية تبع الدار ولا عشر في الدار
 سراج من زر كذا الزرع (سئل) أرض قرية ببارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر
 لتيماري ولها زرع يزرعونها ويدفعون ما على زرعهم من التسم المزور وبأخذ التيماري عشرة في
 كل سنة ولا تنزعوا أرضها وزرع فيها جاعل غيرهم من قرية أخرى باذن متولي الوقف والتيماري
 ثم حصوا الزرع وبردون ثقله إلى أراضي قرية بهم بدون اذن متولي الوقف والتيماري فهل ليس لهم
 ذلك (الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيماري لانه مشترك ولا يجوز التصرف
 في المشترك الا باذن الشر بل بالنسبة يحط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يختص باصحابها
 ما أنفق من سقى أو عارة أو آجرة حافظ م لانه أوجب بأسم العشر وأنه يقتضي الشركة في جميعه ولا ينبغي له
 أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكله لا حق الغير لاجل وان أقر العشر
 بحله آكل الباقي كالمشارك اذا أقر نصيب صاحبه محل كالمواهب كان بغير اذنه ولا ينبغي له ان يأكل
 جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في خواج المقامة لا يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا أو ما

(٢ - فتاوى سامدية - اول)
 (أجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لومع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون
 صاحب الجرح السائل فأذا كان كل صاحب عذر اذا منع زوجه بدواء وغيره خرج من كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل)
 م قوله آجرة حافظ هكذا في نسخة المؤلف ولعله آجرة حافظ بدليل قوله ما أنفق فتأمل اه من هامش

هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسوال كلهما شاع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمرد والسوال
(أجاب) أما السوال بسوال غيره فقد عثر في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي انه لا بأس به باذن صاحب موثله المشط والميل وأما
قول الناس فانما ذلك لكرهتهم فوسموا الاشتراك في هذا الثلاثة لئلا يتصل النفرة باعتبار أنهم يعاقبون منه فربما وقعت الكراهة بينهم بسببه
لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع (١٠) الشريف وجب بخطوره بتهوانه أعلم ورايت في شرح الروض الشيخ الاسلام زكريا

الشافعي بسواله عسي
باذن كره الاشتراك وهذا
من تصرفه وبعبارة الروضة
وغيره لا بأس به بان سئل
بسوال غيره باذنه بل زاد في
الجنح وقصد به ذلك في
الحديث الصحيح فالكراهة
لا أصل لها والله أعلم
(سئل) هل يجوز في المنسوخ
أن يحسه المحدث أو يتلوه
الجنب (أجاب) فيه تردد
والاشبه حوزة فيما نسخ
تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس
بسر أن اجتمع كذا في
شرح مختصر أصول الدين
الحاجب للعدو اذا كان
هذا فاجبا أقر حكمه من باب
أولى الجواز فيما نسخ تلاوته
وحكمه والله أعلم (سئل)
عن كيفية الاستنجاء بالماء
ما صوره (أجاب) أما
الاستنجاء بالماء فلم أر من
صرح من علمائنا بكيفية
أخذ موهبه وقد رأيت في
كتب الشافعية ويسن أن
لا يستعين بيمنه في شيء من
الاستنجاء بغير عذري فأخذ
أخر يساره بخلاف الماء
فانه يصبه بيمينه ويفسل
يساره ولا مانع منه عندنا
فالتأهر أن مذهبتنا كذلك

خراج الوطنية يجب في الزمة فيخل له وقيل لا يخل له أكل الطعام قبل نقد الثمن لغیر البائع وقال أبو حنيفة
ما أكل من الثمرة أو أظلم غيره ضمن عمرو وعنه أبي يوسف انه لا يضمن بقدر ما يتفقد عليه لكنه يعسر في
تكميل الاوسق وماتلف أو ذهب منه بغير صنعته سقط عنه بقدره الا اذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لانه
بدل مال مشترك اهـ (سئل) في أرض عشرة به تسقي بماء العشر بدلية ليس لها شرب غير ذلك فهل
يجب نصف العشر أم لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب فيما سقي بغرب أو دالة أو سانية نصف العشر
قبل دفع مؤن الزرع ومثله في التنبؤ ورو غيره والغرب البدل الكبير والدالية جذع طو يل في أو أسعدلو
وركب الرجل الطرف الانخير فيرفع الملو بالماء وقيل هي دلاب والسانية الناقصة التي تسقي عليها
(سئل) فيما اذا كان لزيد غراس حور على حافان خمر في أرض وقف عشر به فقطع من يد الحور وبطله
صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب) لا عسر في ذلك كتبه الفقير محمد العمداني المفتي بدمشق
الشام الحمد لله الجواب كماله المرحوم أجاب قال الحدادي الاشجار التي على المسناة لا شيء فيها اهـ
والسنة في البراز به (سئل) في قر به بعضا وقصو بعضا ميري وبعضا تجاري ومذ كور في الدفر
السلطاني انما في الاصل قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الحنطة والبراهم وريد الا أن طائر الوقف
والتملك على الميري والتماري أخذ القسم المعين في الدفر المرقوم فهل لهم ذلك أن كان في القسم حظ
ومصلحة لجهة الوقف والميري أم لا (الجواب) للتأطر ذلك مادامت الغلة قائمة والا فله أجر المثل بالغالب
كتبه الفقير على العمداني المفتي بدمشق الشام الحمد لله الجواب كماله المرحوم أجاب (سئل) فيما
اذا كان لزيد اشجار ثمرة قائمة في أرض قر به عشرة يبار به في تيار رجل يريد طلب العشر من غار
الاشجار فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العناية وفي التمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس
في غار الاشجار النابتة في أرض الخراج شيء اهـ وفي صيغة السرخس كل شيء يسبق الارض في السهم بغير
شرط فلا عسر فيه لانه بمنزلة أجزاء الارض وكل شيء لا يسبق الارض لا يشترط فيه العشر كالجبوب والثرثم
البر والتي لا تصلح للزراعة كبر والبطنخ وانما هو نحوهما فلا عسر فيها لانهما عسر مقصود في نفسها
وانما التصود غمارها اهـ وأصل ان وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها انفساد لا وقت
الادراك كما قال الثاني ولا حصوله في الحظيرة كما قال الثالث وإنما الخلاف في وجوب الضمان بالانلاف
نهم من العشر ومثله في الجرد والمخ (سئل) في أرض وقف أجورها الناظر من زيد مدة طويلة معلومة
بأجرة معلومة تدعى كما شرى رهاوا وريد الناظر أن يقسم زرع الارض الماز بوقت انتماء مدة اجارته
فهل ليس له ذلك (الجواب) حبت أجورها بجر المثل وانه متعمد الاجارة ليس له ذلك والحال هذه (سئل)
في تيار قر به عثمائة معلومة على وجه المقطوع على القر به بموجب الدفر الخافاني والبراءة لاسلامانية
التي بيده قام بكتف زرع القر به يدفع شيء من القطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يتبع من ذلك
(الجواب) نعم يتبع (سئل) في الارزاع اذا باع الغلة العشرة بين معلوم وتسرف بها المشتري بدون اذن
التماري وريد التماري أخذ خمسة العشر من ثمنها فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا باع الطعام المعشور
فالمصدقات يأخذ عشرين من المشتري وان تفر قالان الحب ثبت مشتر كانتسة اعشاره للمالك وعشرة

وهذا هو المعهود للناس فدلهم انما تركوه لظهور روايته أعلم خرايت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي ويشيخ الفقهاء
الماء بسد الذي على فرجه وعلى الاناء يغسل فرجه بسد اليسرى اذا لم يكن عذوقا كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بها جاز
الاستنجاء باليمن من غير كراهة فهو محمد الله كبحته والله أعلم * (بابا للثيم) * (سئل) في التيمم ليس المصنف أول ثلاثة القرآن مع وجود
الماء القدرة على استعماله هل يجوز أم لا وأضحوا النساء الجواب بمقتضى ولا حكم التوايمن الله جل وعلا (أجاب) المصريح به عندنا أن ما ليست

المهارة شرعاً في فعله وحله يجوز التيمم مع وجود الماء كدخول المسجد للحديث وأما الطهارة شرط في فعله وحله فلا يجوز التيمم مع وجود الماء إلا في موضع تختص القواعد لا تخلف كسلالة الجنائز أو العبد التيمم لمس المحض من قبل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء أو التيمم لقراءة القرآن العظام ينظر أن كان محدثاً فهو من قبيل الأول لجوازها بدون ذلك وإن كان جنباً فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقسوة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو لقراءة (١١) ولو من المحض أو مسه أو كتبه أو بارأه

القبور أو إعادة المريض أو لتعليم القرآن ولا يريد بها الصلاة أو تيمم لدخول المسجد أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو السلام لتجاوز الصلاة بذلك التيمم عند علمه بالثابت ولو تيمم لصلاة الجنائز أو مسحة التلاوة طارئة أن صلى سائر الصلوات بذلك التيمم وغنام ذلك منذ كور في كتب العلماء رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل سافر بمجازة يبارز وحل ليس بها ماء ولا حجر وتضايق وقت الصلاة فهل له أن يتيمم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجد الماء أم كيف الحال (أجاب) المصعب من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لأنه من جنس الأرض وصيرت المتون يجوز التيمم بكل طاهر من جنس الأرض حتى على الحجر الصلب الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا وجد الطين يقطع شبهه أو عضو فأذا جف تيممه وقبل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح لأن

للقراءة ولهذا صار المالك معزواً عن الانتفاع به فلم يفتد به في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة فإنه نقل الحق من النصاب إلى المال آخره شاء أخذ من البائت لا تلا فحل حق القراءة وذكر في المتيقن وأن قبضه المشتري وعينه أخذ العشر من الثمن ولو باعها أكثر من قيمته ففي قبضه المشتري فلا يصح أن يأخذ عشر الطعام وإن شاء أخذ عشر الثمن ويكون هذا اجازة البيع بحيث السرخص في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب أو الزبيب أو العنبر يأخذ عشر ثمنه أمالي باع بعلما جعله ناطقاً يأخذ عشر قيمة العنب من زر كاختراجه الأكمل (سئل) في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفع زرعها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولأولهم أخذ قسم قام لأن أحد الثلاثة يطلب من الزرع القسم فهل يجمع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة عن جميع من طلب القسم من الزرع والله الموفق كتبه فقير ربه السعيد الحق يقضاه الشام الحديث كذلك الجواب كتبه الفقير محمد العمادي الحق يقضاه الشام الحديث كذلك الجواب كتبه الفقير جد العاصمي الحق الشافعي يقضاه الشام الحديث تعالى جوابي كذلك كتبه الفقير أبو الموارب الحنبلي الحديث تعالى كذلك الجواب كتبه الفقير حماد العمادي الحق بالشام (سئل) في قرية مشتركة بين وفين وعشرهما تجاري عليها مال مقطوع يدفع زرعها في كل سنة للمتكام والآن قام المتكام عليها يطلب أخذ القسم من زرعها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زرعها لكنه تعلل بأنه في الدقة عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم إلا أن يتراض مع الزارع عليه وكتبه في الدقة السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث يتعارف فيهم والله تعالى أعلم فتأوى سمعية وفأ وائل كمل الوقف من الخبر به لا يعمل بمجرد الدقة السلطاني في ثبوت الوقف (سئل) في العشر إذا تدخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتدخل لأنه مؤنة الأرض كإثبات الخ وغصير من فصل الخراج (سئل) في رجل له أشجار مثمرة في أرض عشرية فقطعها ويريد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الأشجار المثمرة كإثبات الخ بل في الجبر وغيرهما (أقول) وإنما العشري في نفس الثروة في الأشجار المعدة للقطع كإثبات الخ في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقلاً عن الزاهد ي ماصورته قلت يمكن أن يلحق به أغصان التوت عند نواو وأقول لأنه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشري في أوراق التوت وأغصان الخفاف التي تقطع في أوان تغلي الكروم وغير ذلك (سئل) في شجرة تعور بالمهمل ثابتة في أرض عشرية تيمار يتقارب أوان قطعها فهل للتيمار أخذ عشره منها (الجواب) نعم ذلك (سئل) في رجل فقير شريف من الأم هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد ذكر الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الأمهات في جميع الحالات والأوقاف ذلك رسائل وأكثر وأما المسائل منهم فلم يطق المرحوم الشيخ خير الدين ورسالته من أشرفها وأسمها وقدمها النور والغنى من الشرف من الأم وجرم بعدم حصوله على أحكام الشرفين لتصرع الفقهاء بأن الولد يتبع أباه فيمن يستدل بقوله تعالى وعلى المولود رزقهن قال وجه تسمية الولد الزوج ولا ينسب إليها وإنما ينسب إليه وموته عليه ٧ وحكمة النسبة أن تخلق العظام والعصب والعروق

الواجب عنده وضع البدن على الأرض لاستعمال حزمته والطين من جنس الأرض إذا صار مغايراً بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الأولى أن يتخفف فوث الوقتان بلطف به والطين و يتيمم إذا جف كذا لصريح المثلثة التي عنهما في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الاشباح حيث قال فيما اختلف فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المصحح (أجاب) قوله لا تنقضه قوله وحكمة النسبة أن الخ في بعض النسخ وحكمة النسبة تعالى أيعدون أمه أن الخ وهي أظهر تأمل اهـ محصيه

الجناية بخلاف السمع أي لا تنقض الجناية الغسل ونقص السمع وقدرة رائد الجنب لا يمنع قائله الذكر لا الجنبا لا يجوز الجنبة المفسد على الحفنة قال في الصبر والمهارة عن أبي الموضع موضع الذي فلا حاشة إلى التصور وقد تكلف علماء إلى التصور بأشياء غلطوا ذلك كرها والحاصل أن معنى قوله في الأشهاد لا تنقض الجناية الغسل وتنقض السمع يعني السابق عليها فاحتج بهوا لاسبل البسه الا نفعها عنه وبترهه الجفابة غسل الرجل السابق على الجنابة السكينة بعد اللبس لان الخنف جعل مانعا عن دسرى الحلق إلى الرجل وعندها لا تنقض (12)

(سئل) من نابلس في أهل

السكاينة بالصالحين ومن
سيدنا الامام عمر بن
الخطيب رضي الله تعالى عنه
وان المالك صلاح الدين قد
قعق بالدينونة المذكورة
محبسا ووافق بحسبه
المحارب المذكورة والآن
جاء شخص من فلان يقول
ان هذا صاحب القبة التي
المحارب ليست حجة القبة
وانما مخترقة وان هذه

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يقسم المال ولا مكاناً أو مائة من ورنه وترك له ما ياتي بالحج عنه من بلد أو الورثة لا يغيرون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركه استحقاقاً لأن قصده إسقاط الفرض عنه فآذا لم يكن على السكال فقدراً إلا المكان كافي التتوير والجعر والخنار وصايا الهدايا والمثلث وغيرها (سئل) في الحاج إذا التحرق النار به هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كافي الحرم باب الغنائم (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه بمبلغ سبعة من ماله وما عن وارث لم يحج الوصية وتظهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لأنه لا عبرة بالمسمى في الحج لأن الموصي به لا يختلف فصار كأنه أوصى بأن يحج عنه بثلث ماله كافي لطيف السرخسي (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورنه وترك له ثلث ماله هل يحج عنه بماله

والفلسكى المذكور يقول حيث طعنت في المحار بى بالجهته المذكورة فلا تكون الفقه وبجواب العدول عنها ولا يعمل بمأولها ولا يعمل بالناس وأما ولا يقول القاضى في هذه المسئلة فهل والحاله هذه يعمل بما قاله القاضى وحكمه على الوجه المذمور أم لا أو يعمل بما قاله
الفلسكى المذمور أم لا (أجاب) اعلم أن فرض تفسير المسكى أصابه جهته الكعبة عندنا كما ثبت عليه المتن وصححه أصحاب الفتاوى
والشرح مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين الشرق والمغرب قبله (١٣) بحسب الواسع ولهذا قال بعضهم البيت قبله

وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فاقى الرجل أن يحج عنه فهل الوصى أن يدفع لغیره (الجواب) نعم له ذلك وإن أوصى أن يحج عنه فلان فاقى فلان أول ما يابودفع الوصى الى غيره مما والتعين لا يعتبر لان المقصود
سقوط الفرض وإن المصلحة تختلف باختلاف الزمان والأشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره
لزيادة تحصيل منفعة للعبت لكن ان قال يحج عنى فلان لا غيره لم يحج غيره وكذا اذا قال أبحجوا عنى فلا ولا
يحج عنى الا هو فثبت ذلك الرجل يرجع الى وراثته ولا يجوز أن يدفع الى غيره بعده اهـ لمخلص المتن
وشرحه للعلاق ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه مبلغ
سماه من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز حجه عن الميت (الجواب) يجوز لمن لم يكن
يحج عن نفسه أن يحج عن غيره لكن شلاف الأفضل ويشيخ الضرور ومن الصر وهو الشذ قال في المصباح
أصر على نفقته لأنه لم يخرجها في الحج وهى يجب عليه أن يثبته حتى يحج عن نفسه أم أنه لا يتاوى أبى
السعد المفسر وصورته (مسئل) كعبه شريفة به وأرمينز رفيق عرك يحج شريفا يعون تعيين اينديك
اقبه الوى عمر ونسبته في ياله شرعا جازا ولورى (الجواب) أكره جازا وما دفعه جازا منه ان يندرك
كركدروا وروندن واروب جازا بمنزلة لازم اولورا ندم جازا ولبق عرك لى انما اتمش اولورا هل قلت
هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل صحيح لانه يحج بقدر القدرة لا بقدر نفسه وماله واذا تم الحج تحصى أشهر الحج
فانما شوال وذو القعدة وشريذ الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهره فإذا كان فقيرا وله عائلة في
بلده فوجوب المكث عليه الى السنة الثانية لا ينافي مع تركه عليه احتياج الى نقل صحيح في ذلك تتأمل ثم
بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الأثر على ملقى الاصحاصورته * ويجوز احتياج الضرورة
ولكن يجب عليه عند ربه الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يحج بعد
عوزه أهله عاله وان فقيرا لخصه والناس عنها فان لم يصرح على القارى في شرح منسكه الكبير بانه لم يوصوله
لمكة وجب عليه الحج اهـ وفي شيخ النجاة لابن حزم هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع (أقول)
وقد ألف سيدى عيسى الغنى الناس رسالة في ذلك جرح فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن
السيد أحمد باد شاة ألف رسالة في الوجوب واثبت تعالى أعلم وفي فتاوى أبى السعود في رجل انقطع في صلالة
والديه منذ اثني عشر سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين اهم وأقدم وبتأخير
يأتى ثم شذنا الى ماهو الاولى والاحسن والاحسن (الجواب) ان كانت نفقته وما فيه ثلثنا اخلصتين
فلا بد من سواهما مثل ان كان خاف ذوق الله لم يمت أحد الوالدين أو كلهما فانه يقدم الله ولا يقدم الحج
وإنه المعين اهـ (سئل) في الأمور بالحج الفرض اذا قبله وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال الى
غيره ليحج عن الآخر فهل له ذلك (الجواب) نعم لانه صار وكلاما مطلقا والمسئلة في شرح المتن وبالرد
وبغيرهما (سئل) في امرأ أوجب عليها الحج ولها مهر فهل زوجها منعها من الحج (الجواب) ليس له
منعها عن حجها لاسلامها ووجدت محرمانا حقه لا يظهر في الفرائض كفى الجح (سئل) في امرأة
أوصت بدارهم من مالها بالرجل من وراثتها الصبحها عنها حجة الاسلام وأوصت بدارهم أخرى لمرات معلومة
والكل يخرج من الثالث وماتت عن الوارث المذكور وعن وراثته غيره لم يحج الوصى بالحج فكيف الحكم

بعض البلاد وخط آخر يقطع على راوئين فائتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا نزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال الى العين والشمال
على ذلك الخط بشرائح كثيرة ولهذا اوضح المتأخر قبله بلدين وبلادة على وجه واحد قال في الفتاوى الانحراف للفرد ان تجاوز الشارح
الى المقارب فاذا علمت ذلك فنهاية الفلسكى المذكور ان يظن بالآخر افع البسبر الذي لا يجوز والحد المذكور وهو على تقدير رصده لا يمنع
الجواز ولهذا قال الشارح ان يابى ولا يجوز التحرى مع المحار ينصرف الى فتاوى فاضلنا وجه الكعبة تعرف بالليل والليل في الاصطلاح

والقرى المحاربي التي نصّها الحماة والتابعون رضى الله تعالى عنهم أجمعين فقلنا إنما هم في أسقمة بالبحار في المنصوبة فأنتم تكن بالسؤال من الأهل اه فقد جعل السؤال من الأهل مؤخر عن المحاربي وذكر بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فجعله من بالشام وراه والرياسة وإنما سويت المقدس من جهة الشام كدمشق وحلب وجوز ذلك للاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا ينفذ ذلك من نوع تصرف لاهل ناحية منها لكنه لا يضر كراهه وهذا على قول من اعتبر (١٤) الجوهري هو المختار كما في أكثر الكتب أما من اشترط إصابة العين في فعل الاحرف

القتل مفسد الكن لا يتحقق
الخطاب الآخر افي عنه وبسرة
مع البعد عن مكة وما ياتين
وبناء على اشتراط الشافعية
ذلك يجوز والاجتهاد في
الحارب عفو يسر ما عدا
محاربه ومساجه على الله
عليه وسلم وأما الاجتهاد
فهي أي في محارب المسلمين
بالنسبة الى الجبه فلا يجوز
حيث سلبت من الطعن لانها
لم تنصب البضرة جمع
من المسلمين أهل معرفة
بسم الكواكب والادلة
يقري ذلك بحري الحرب تقتل
تلك المحاربين وفي الحاد
لهم كائناته في ماضية تان
قاس وهذا كما اذا اجتهد
وأما الواجته فلهذه الخطأ
لنا وأضعافنا ليس بغيره
التقليد قطعاً على تقليد تلك
المحارب اه والحاصل
المقوم من كلامهم انه
يجوز الاجتهاد في المحارب
مخسرة بسرة ولا يجب وانه
يجوز تقليد هاتين الاجتهاد
وبعد لا يجوز اه لا يظهر
خطؤها وأما الاجتهاد في
الجبه فلا يجوز قبل الطعن
أما بعده فحوز وعندهم
الحزب بمنزلة الغير فلا يحرم

(الجواب) تصح وصيته فيما بعد الحلم بمجر الورثة وهم كبار كل في الحائصة والجرح من الفتح * أوصى بان يحج عنه بعض ورثته فأجازت ورثته وهم كبار وان كانوا سفارا أو غيبا أو كانوا سفارا وكبارا لم يجز لان هذا ينسب الوصية للورث بالنفقة فلا يجوز الابا جازة الورثة مناسك الكرماني * ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للورث أن يحج عنه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال إلى الورث الميت ليحج عنه الميت فان أجازت الورثة وهم كبار وان لم يجزوا فلا دلالة هذه بمنزلة التبرع بالمال الخانية (سئل) فيما إذا مرض المأمور بالتحج وبجزع عن الذهاب للتحج وقد قيل له حين دفع المال إليه اصنع ما شئت وريد أن يدفع المال إلى غيره ليحج عنه الا سرفه له ذلك (الجواب) نعم ففي التنوير وسره العلائق وإذا مرض المأمور بالتحج في الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليحج عنه ذلك الغرض من الميت الا اذا أذن له بذلك بان قبله له وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أولاته صاروا كبراء مطلقا اهـ (سئل) في المأمور بالتحج اذا لم يكفهم المال المستوفى كان كفرة نفقة من مال الميت كالكره او عامة النفقة فهل يكون ذلك جائزا (الجواب) نعم والمسئلة في الحائصة وغيرها (سئل) فيما اذا أوصى بمبلغ من ماله ليحج به عنه أخوه بحجة الاسلام ومات من أخيه المذموم ثم أوصى أخوه بان يحج عنه عرو عن أخيه بذلك المبلغ ومات الاخ عن ابن عم ولم يحج عنه عرو عن زيد ويريد ان العلم استردا المبلغ من عرو فهل له ذلك (الجواب) لو وصى الميت أو ورثته أن يستردا المبلغ من المأمور مالم يحرم (سئل) في امرأة كانت تستطيع التحج ثم عبت فهل يسقط الغرض عنها باجتماع الغيب عنها (الجواب) إذا طرأ العي على الاستقطاع يجب عليها الاجتناب في الحال أو الايصاء في المآل من مناسك مثل على القاري (سئل) في الحائض من الغيرة هل الأفضل في حقها أن يعود إلى بلد أمصره (الجواب) نعم على الاظهر فيكون اداؤه على طبق اداء الميت لو فرض اداؤه فان الغالب منعه انه كان يعود إلى بلده والمسئلة في مناسك القاري (سئل) اذا تبرع الابن بالاجحاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الاب الغرض (الجواب) نعم يجزئه ان شاء الله تعالى كاصح من ذلك مفسلا في النهروكذا في شرح المناسك للقاري وغيره (سئل) في العذرة الذي لا يرجى رؤوفا أمرا بان يحج عنه غيره ومعه فهل سقط الغرض عنه استردت العذرة أم لا (الجواب) اذا كان لا يرجى رؤوفا سقط الغرض عنه استردت العذرة وأولادان كان يرجى رؤوفا بشرط طهره إلى موته كل في الصبر وغيره خلافا لما في دفع القدر من اشترط دوام العجز إلى الموت بالتفصيل (سئل) اذا أراد الوصي أن يحج بنفسه عن الميت هل يجزئه ذلك (الجواب) نعم ان أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد أمال أو قال للوصي ادفع المال ليحج عنى ليس له أن يحج بنفسه كاصح به في الحائصة (سئل) في امرأة تريد التحج مع زوجها فهل تلزم نفقة الحضر خاصة (الجواب) نعم (سئل) في رجل أوصى أولاده أن يحجوا عنه بألفه بمبلغ من ماله ووفى اذ قالوا له هم أن يحج عنه بذلك المبلغ ففعل فهل يكونون مؤدين وصيته لو لم ينفق (الجواب) نعم وفي جواز التلبيع بقم من المأمور انفاقا لأن الحسد ثبت ورد في الغرض دون النقل ولا كسر الثواب إلى ثواب النفقة شرح المناسك للقاري فعلى هذا يلحق بنفسه وينبى عن نفسه أيضا كالجنبي (سئل) في المرأة اذا ضاعت قبل الوقوف بعرفة يومين وعادتها في الحبض سبعة أيام ثم عرفت بعرفة وظهرت بعد أيام الضرع فهل يصح طوافها ووقوفها لاثنى عليها بالتأخير (الجواب)

عالم بخلافه هل يتعارضان أو يقدم الخبر أو الحراب قال في حاشيته أن قاسم و مدلل على تقديمه أي تقديم الخبر على الحراب

[illegible]

على ذلك وان ذلك حائر فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى فلهذا لم اه فقله بهذا ان الشافعية بقدر من خبر العالم على الحراب وقد صرحوا بان الحار يبالى بوضعها الصعبة يجوز فيها الاجتهاد عنة وسر فيجوز الاجتهاد عندهم في الحراب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة الحار يبالى القد على وضعها الصعبة والتابعون بالاولى وامعندنا فلعيننا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الحانية وغيره اولا يجوز العمل بقول الفلكي المذكور لا علمت مولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه (١٥) بل وجود حكمه موعدمه سيان لعدم دخول

المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية الخاصة وليست من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلو حكم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الحنفية بعمل المجاز ببالد كررت ولا يلتفت للعن المسد كور ومذهب الشافعية بثلث البوي يعمل به اذا كان من عالم بصيرت فقولنا نعم في ان مذهبنا سمح سهل حنفي ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة حرج وهو مدفوع عن الناس الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للبعد الضعيف والله اعلم (وسئل) ان يصنع هذا السؤال بصورة اخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيها اذ وجد في بلدة يحارب بها متغالغ من غير وضع الصعبة والتابعين وبعضها موافق متعلق على طبق الادلة الفلكية الهندسية العجلة التي هي عند اهلها فينبغي عند فقهاء الشافعية بمنزلة الذين لان

حضرها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا شيء علمنا بخبره اذ لم يظهر الا بعد ايام الفخر فظهرت فيها بقدر اكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها والاولى والمسئلة في التنوير وشرحه شرح البرجدي (مثل) هل يجوز اخراج اعمار الحرم وتزايه الى الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في المحط ولا بأس باخراج تراب الحرم وأجازه الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى اه كازروني عن فتاوى العلامة محمد ابن حسين بن علي الطووري

(كتاب النكاح)

(سئل) هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت العمه (الجواب) نعم لانهم ذكره انه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احدهما ذكر انصرم عليه الاخرى وهن لو فرضت احدهما ذكر الانصرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع شرعا (سئل) في رجل عقد نكاحه على قاصرة طلق الوطع بهر معلوم بعضه مال وبعضه رجل وفرض لها عليه كسوة حتى كل سنة كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادراهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويريد اؤها ما يثبت بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم له مطالبته زوجها بالمجل وبمبلغ الكسوة حيث اصطفا على المبلغ المذكور كما في النشرة (سئل) في رجل مسلم طلق زوجته مسلمة لم يعضى سنة أو أكثر تزوج كاتبة نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وان ذكرته انها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كفه باللفظ تركبة قائلا للزوج بحضرة الشهود فاقصره قري بالله امرى او زرو ودم وقال الزوج الدم قبول ايتدم يعني الاب بقبوله المذكور هذه القاصرة بنتي على امر الله اعطيتنا اياها وبني الزوج بقوله المذكور أخذت وقات وسماها و قامت قري بنتي على ذلك لدل على النكاح ففسل صم العقد المذكور (الجواب) نعم قال في جامع الفتوى لفظ التارك الدم ودم ليس بصر في موضوع النكاح والعقد لا بد من قري بنته عليه وهي اما الخطبة أو تسمية المهر واما بدون أحد هاتين حوى بينهما ان يعقدوا عقد النكاح بذلك بجاز كما ذكره صاحب القدوري (سئل) فيما اذا تزوج صغيرة بلا ذكر مهر فهل يصح ويحب لها مهر المثل بالوطه أو موت أحد هاتين اذ يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) فيمن عقد نكاحه على بكر بالغ وكان متزوجا حين العقد بار بعقود حكم عليه كما بطلان العقد ولم يعاها فهل لا يلزمه شيء من مهرها (الجواب) نعم قال في المتن ولا يجب شيء من المهر بلاوط على عقد فاسد ومثله في التنوير (سئل) في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم زوجها واحدة منهم بعينها وذكر اسمها وصفها بما تميز به عن اختيارها فهل صم العقد الثاني دون الاول (الجواب) نعم ومنها ان لا تكون النكاح صحته فلو تزوج بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح بهر (سئل) من فاضى دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالاكراه هل يصح (الجواب) قال السيد أحمد الجوى في حاشية الاشياء بعد قول الزلي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن وجب فسادة فكذلك التوكيل يقع مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في كماله ككونها من الاستطاعات فاذا لم يبطل نفذ صرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا انه لو اكره على التوكيل بالتزويج

المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شهوة بعضها مخالف لهذه الادلة فهل يجب على الامام الحنفي اذ اصابه ما وقع من ان يعرف في الحراب الخالف الى مقتضى هذه الادلة لاجل صحة صلاة الشافعية وادعوا خروج خلاف من اوجب صابة العين من أئمة الحنفية ويكون قد زاد خبرا يابا تبين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الأفضل له ذلك أم لا وهل يجوز ذلك أم لا واذا قلتم وجوب اتباع مجازيب المسلمين بملطافا لم يجزئنا أنه اذا وجد حرجا بين مخالف للجهة ان يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض مجازيب

مصر وتقل الحراب الى الجهة الاخرى كما أحرقه به فقامت من اهل العزل اذ كان حنفي يهازم ويهزم في معركة القبله وعندهم يعرف هذه الاده فقل يجب علمنا بأخذ بقوله أو نعلم هذه الاده أم لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدرة عن الكعبة في جميع صلاته فقل في حراب خائف لهذه الاده يقع عليه الطلاق وذا صلي في حراب موافق لهذه الاده لا يقع عليه الطلاق أم لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها الشخص بحيث (١٦) صلاته واذا انصرف عنهم لم تصح صلاته واذا انصرف شافعي أو حنفي أو حنبلي الى مقتضى هذه

الاده بعد انبساطه بالبراهين التعاليمه فهل يسوغ للقاضي ان يتعرض لاحد منهم وان يقول له جدد اسلامك ثم ياب الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي ذلك يكون خطئا أم لا والحال انه لا يعرف شأن من هذا العلم (أجاب) اذا لم يكن الحراب من وضع العصاة والتابعين والامن وضع ذوي العلم المؤثرون بهم في معرفة القبله ولا على وجه وضعهم فلا عبرته اجماعا أو اماما أو فقه شافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابع في التوجه لعين الكعبة فهو أفضل بل لا ريب ولا يمن تصح الصلوات على كلا القولين لكن الكلام في تحقق ذلك ولا يقع في وجهه البين من البعد باخبار المتأني كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خاف المعارضة عما هو مشبه أو فقه لانه ملزم وقد كتبنا في جواب سابقا ان يخاف يب العاصية والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم فان لم يكن فاسأل من الأهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا الحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بان تجاوز المشرق الى المغرب كما قلناه في دفع القدر ولا يعقل ولا يفتي بجمع المذهب حيث اذا خرب الحراف الخالف للجهة فلا عبرة به واذا انشبت عليه القبله وعندهم على القبله يجب عليه العمل بقوله ولا يخفى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور سابقا سلفا من عدم التيقن وجهتها أن يصل انخط الخارج من جبين الصلي الى انخط الماز بالكعبة على استقامته بحيث

وزوج الوكيل انه يصح وينعقد ولكن لم أره منقولا هـ وأراد بعض الفضلاء الشيخ خبر الدين الرمي في حاشيته على البحر الرافع (أقول) وقد كرت هذه المسألة في فردا المختار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها * وتكتب على صورة دعوى مرسله من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم للجواب يصح النكاح لفظ العلة اذا نواه أو قامت قرينة تدل على ذلك ونههم الشهود والمتصوون وكل صلح بعد صلح ثالثي باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحوا بعد الحواة كفي التثني وشرحه فوهه ابضان باب الولي ولو أقرت في صغير أو صغيرة أو أقرت وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه أقر اربع الغير الان يشهد الشهود على النكاح هـ فاذا كانت البنت البالغة غائبة كذا كرت لم ينفذ تصديق الاب عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقر اربع الغير (سئل) في ذممة زوجت بنتها البالغة الذممة بلا ذمها ولا وجه شرعي فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخبر به انه صرح علمنا بأنه لا يتعرض لاهل الذمة اذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لا لأن امرأته كره ما يدبون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حدث كانا راضيين ولم يترا فاعيا لمصوم متلدى فاض من قضاء الاسلام فاذا تناكح كينا لم ينكح بينهما على حكمنا كمن صرح بذلك في التتارخات من الغرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم الحرام انه لو تراخا بشرق بينهما بالايجاع لان امرأتهما كتحكيهما هـ وحكم المسألة عندنا أن ولاية تزوج البالغة لها لا لغيرها ولو زوجها أمها أو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر (سئل) في رجل له جارية أتت منه فولدت له بنة فزوجه فزوجه بائني وأتت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزوجه بنت جارية أبيه فهل له ذلك (الجواب) نعم له التزوجه بنت موطوءة أبيه حبس لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي تجنيس شوهره زاده لا يحرم على ولد الوالي ولا على أبيه ولدا موطوءا لها أمها فتسوى الاثروي في الحرمان وجاز لان التزوجه بأم زوجة الاب وبنتها ابن الهمام ونذيرة في البحر وغيره (سئل) في صغيرة يتيمز زوجها الا بها من ذيل الكف معهما الشل ثم ما لبثت بالحيض اختارت الفسخ فورا عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم في الكذب وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج امرأة نكاحا فادى وطلقها قبل النكاح فهل له أن يتزوج بامها (الجواب) نعم كما فقه ابن نجيم وفي الفصل التاسع والعشرين من فصول العمدى فانصدم ذكر البرزوي في البسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حرمه المصاهرة وله أن يتزوج بامها وبناتها وان لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تتزوج بها فتقبل التفرق وهذا كالمقبل المسيس (سئل) في رجل أخوس عقد نكاح بنته البالغة بائنه المعهود وزويت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون اشارة فاقم مقام عبارة (الجواب) نعم والسئلة في الاشياء (سئل) في رجل قال كره امرأته تدخل في عقد نسائي فهي طالق ثلاثا فزوجه رجل فضولي امرأته أو أجاز بالفسخ دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام أو بالطلاق انها لا تدخل هذه البسلة عند أبيها فدخلت وريد عقد نكاحه عليها فاذا قبل نكاحها بنفسه هل تطلق أو لا بد من قبول فضولي وأجازة بالفعل (الجواب) قال في الحامدية في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسي عن قال كره امرأته تزوجه فزوجه كذا

اقتضاه قولهم فان لم يكن فاسأل من الأهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم العكس وهذا الحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بان تجاوز المشرق الى المغرب كما قلناه في دفع القدر ولا يعقل ولا يفتي بجمع المذهب حيث اذا خرب الحراف الخالف للجهة فلا عبرة به واذا انشبت عليه القبله وعندهم على القبله يجب عليه العمل بقوله ولا يخفى والطلاق لا يقع على الخالف المذكور سابقا سلفا من عدم التيقن وجهتها أن يصل انخط الخارج من جبين الصلي الى انخط الماز بالكعبة على استقامته بحيث

يحصل فائتان أو قول هو أن تقع الكعبة فمهاين خطين يلتقيان في الدماغ فخرجان إلى العينين كسافي مثلب كذا قال الفخر والشافعي في شرح الكشف فيعلم منه أنه لو انحرف عن القبلية انحرافاً لا يؤول به المقابلة بالكعبة تبارك بؤدما قال في الظهيرة إذا تأسر بجوزان وجه الإنسان مقوس فعند التيامن أو التياسر يكون أحد جوانبه إلى القبلة كذا قاله من لا يخسر وفي در الاحكام وقد كتبنا في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للقاضي أن يقول لاحد من يريد البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول (١٧) معتقدا زوال اسلامه وإثبات مصيبة ولا

فروجه فضولي امر أو أجاز بالفعل ثم طلبها الطليقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل يطلق قال قبل تطلق وقبل لا تطلق لان البين تحلل بنكاح الفضولي لانه صار متزوجا إلى الحكم اه وفي العمدية أيضا وحكي صاحب المحط والامام نعم الدين والفقيه أبو جعفر أن كل جواب عرفت في قوله كل امرأه تزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأه تدخل في نكاحي اه وقد علل القول الثاني والتعليل دليل الترجيع وسئل العلامة الترمذي عن جواب عبارة العمدية شمال إلى ترجيع عدم الطلاق بقوله ولم زمن رجح الطلاق اه والاحتياط تزوجها بفضولي والاجابة بالفعل علما للقولين وان كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأه تزوجها طلاق فتزوج امرأه فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأه أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم فكيف نفع القدير (أقول) وسيأتي في كتاب الطلاق عن جند المؤلف سؤال فبين قال كلما تزوجت فبسي طالق ثلاثا وان عدلى النكاح فضولي وأجرت بقول أو ففعل فتكون طالق ثلاثا أيضا وستأتي الحلية في ذلك (سئل) في رجل طلق زوجته بئنا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة فهل إذا تزوجها منه فضولي وأجاز له الحلف بالفعل لا بالقول لا يباحث (الجواب) نعم والختار في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف انه إذا أجاز له الحلف بالفعل لا يباحث بالقول يحد وتعمد في العمدية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفاته الفضولي وسئل مفتي دمشق المحرم الشيخ اسمعيل الشهبازي الحائض عن رجل عن حلف بالطلاق وقال بالتركية أوب الاحقر بندينوش اولسون اكر بوشين ايشلسم يعني كل امرأه تزوجها وسأ تزوجها طلاقا وسأ تزوجها طلاقا فقلت هذا الشيء ثم فعله فهل إذا تزوج امرأه تبين منه مجرد العقد وإذا حدث العقد عليها بان لا تطلق فأجاب نعم (سئل) في صغيرة لا تطبق الوطء هر بن يفت زوجها النضر وهما من عورت كفت جهازا عنده فهل لا تملك الزوج حتى تطبق الوطء عليها طلب جهازا منه لحفظه لانه (الجواب) نعم والمسئلة في العمدية والحرية بقية (سئل) في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له تزوج أختها بعد موتها بيوم (الجواب) نعم كافي الخلاصة عن الأصل الامام محمد وكافي بمسود صا من الاسلام كبقوله عنه القهستاني والمحقق للامام السرخسي والبحر والتتارخانية عن السراجية فتاوى الانقروى وفردى افندي ومؤيد زاده وبجمع الفتاوى وصرة الفتاوى وبجمع المختارين ومنهج النجاة وغيرهما من الكتب العتمدة وأماما عزى إلى التلف من وجوب العدة عليه فلا يعتمد عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمر كما كل القول صحاح * ولا كل خسل في المودة ناصح عليك يا قوا هاد لبلادنا * وما هو في الكتب الشهيرة تزاج ولا تعتمد الامم يدعربا * وكن حامدا لله فالامر واضح وقال ولنا في ذلك رسالة سيماها بنقول القوم في جواز نكاح الاخت بعد موت أختها بيوم (سئل) في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أوهاهي العطية قبل الرجل لدى بنته ثم عسى تولى لعمامهم فهل يعتمد النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت إذا لم يقع التراضي على شيء (الجواب) نعم حدث نوى الاب بذلك النكاح أو قامت قرينة على ذلك ونفوس الشهود والمقصود يجب لها مهر المثل بالوطء أو موت

(٣ - فتاوى حامدية - اول) شأؤ علما كثرة المار بين ورثاء المسلمين على مرور السنين علما باننا هو وهو العدة تعدد تعقنا بانحطال الالفاظ وفي اختلاف الوجهة بحيث يكون متجاوزا المشارق إلى المغارب وقد علمت الاجوبة كلها على كذا المذهب والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بما صورته فيما اذا وجد في بلدة حجاز بمختلفا فتمن غير وضع الصحابة والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد طعن فيها بناد يشار إليه فيدحضون أن بعضها منحرف عن مقتضى الأدلة حساسين درجة وبعضها

نفسا وسبعين درخت من القواعد الفلكية اذا كان الاخر افعن مقتضى الادلة اكثر من شخص او بعين درجة خمسة أو يسره يكون ذلك
الاخرف خارج جهة الربع الذي فيه مكة المشرق من غير اشكال على ان الجهات بالنسبة الى المشرق أربعة فقول هذه الحاريب المربعة
الحاريف كثر فأحش بحسب الاخرف فيها يسره الى جهة مقتضى الادلة والحالة ما ذكرنا من الاوقات بحسب قول اعدائه شخص وصلى في هذه
الحاريب بعد اثبات ما ذكر تكون صلاته (١٨) فاسد ويجرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل اذا وجد في كلام النفاة في هذه

المسئلة أدلة خاصة وأدلة
عامية يعيب العمل بالأدلة
الخاصة وتحمل العامة عليها
أم لا (أجاب) حيث زالت
بالاخراف المذكور
المقابلة بالكيفية بحيث لم
يقع شيء من صلح الوجه
مسانما للكمية عدم
الاستقبال المشروط لعمدة
الصلاة بالاجماع واذا عدم
الشرط عدم المشروط واذا
ثبت ذلك فلا كلام في عدم
صحته الصلاة الى هذه
الحاريب الموصوفة بما
ذكر قطعا وجوب قضاء
المؤدى بعد العلم والتبوت
ولا يجوز الاعتدال في مثل ذلك
بل يجرم وينقض من تكبيرة
ويعز ولا تركبها العصية
خصوصا في مثل هذا
الشأن العظيم المتعلق
باصلاح الدين الى عباد الدين
ولا شك ان ذلك من فاعله
بعد ظهور دلالته بمجرد
جهل وعناد وفسق وفساد
قلبه ان يتوب ويرجع
واليعامل بالاعذار الاليم
الموجع وأما بحث الخاص
والعام من مشهور مسائل
أصول الاحكام والانساب
ذكر المطلق والتقدير هذا

أحدهما اذا لم يقع تراض على شيء (سئل) في رجل تزوج عبده امرأة ثم باعها منها فهل بطل عقد النكاح
بملكها العبد (الجواب) نعم والمسئلة في الكثر وغيره (سئل) في امرأة بالغعة عاتلة ترشيدة تعطلها رجل
فقاتله بحضرة الشهود وزوجت نفسها على سنن رسول الله فقال لها قبلت على سنن رسول الله ما يابذك قبول
نكاحها ولم يذكرا مهر فهل يقع النكاح عدا كروها مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال
لزيد بحضرة الشهود بعد حرائن مقدمان النكاح أعطينا ابنتي الصغيرة لابنك فقال زيد قبلت ذلك منك لابني
فهل يقع النكاح بذلك والبنات مهر المثل (الجواب) نعم
(باب الولي) *

(سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم لغت البنت وتردها وأوهاض
النكاح بمقتضى أن والده الرجل شريف من أمه والزوج ليس كذلك فهل ليس له ما ذلك (الجواب) نعم
ليس له ما ذلك ولا عبرة بزعمهم المذكور لان الشريفة من الأم ليس بشريف كما في ذلك الخبر الراسي
وألف في مسألة سمهاها الفوز والغنى في مسألة الشريفة من الأم تحصلها له ليس بشريف وأن ما ذكره
بعض العلماء من أنه لو شرفا أراد به شرفا كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس له أم كذلك أي عاوا
ورفعوه وهذا الجواب عليه ولا ينكره أحد وكذلك نسبة ما الى آخر ما حزره (سئل) في معترضة
لها أن بالغ عاقل أهل للولاية من كل وجه بر يد زوجها من كف عهدها المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم
والمعترضة اذا زوجها الا أن لم تم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة فاذا بلغت وان زوجها الاب والجد لا خيار
لها وان زوجها الابن لا ولاية فيه من أبي خنيقة وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كزوجها الاب وعن محمد
أن لها الخيار اه عبادية عن الحاتمي (سئل) عن الوصي هل يكف تزويج أمه التي لم تشمحل بوصايتيه
(الجواب) نعم يكفي فتاوى ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغتهم معلوم دفع بعضه
وباعها بأبائي طبقه معلوم متيسر فاعلى انه ان دلها الن ردت له المبيع ثم ماتت عنها وعن ورثة غيرهما طابوا
استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) بيع الوفاة منزلة الزهة فالورثة استرداد المبيع
بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) في بكر بالغت عقدت معها العصة نكاحها بالوكالة عنها على
ابنه القاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه الم في ماله ولم يضمن النقة والامال للقاصر فهل ليس لها
مطالبة معها بالنفقة (الجواب) نعم قال في شرح التتو رفعت الزوجة على زوجها ولو صرنا ابدا في ماله
لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه (سئل) في صغيرة لها مهر عسي غائب مئة سفر زوجها أمهالا بن اختها
القاصر وقيل والده الزوج بالولاية عليه فهل مع النكاح (الجواب) الولي في النكاح العصة في نفسه بلا
وسطا أتى على ترتيب الارث والطب فان لم يكن عصبه فالاية للام والولي الابعد التتو بغيره الاقرب
مسافة انقص كما في التتو والكثير وغيرهما واختار في المتيقن ما ينظر الكف والخاطب جوابه ولو تزوج
الابعد حال قيام الاقرب توقف على ايازته كما في شرح التتو ورفعه واذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم
انه كان في البصر يجوز له ان يدركه ولا ينظر الكف فيكون كالنقبة المنقطعة راية (سئل) في صغيرة
بنتها لم ينعم عصبى ليس لها رضى أقرب منه بر يد زوجها من ابنته اصر النكف عهدها المثل فهل له ذلك

القيام بظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يعمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة
والحكم عندنا كما هو مقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة الخلاف وتقييد عباراتهم فليكن المطلق محمولا على المقيد لا بخلاف الحكم وعند
الشافعي هو محمول عليه وان لم يتعد الحكم فالخلف في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان أثنى رجل الرأه الماهلة بالغين
المجتمعة فاذا أراد أن ينطق بالرحن الرحيم يقول التحنن والتحيم واذا أراد أن ينطق برح يقول غيب فيكون اقتداء الفصيح الذي يخرج

الحروف من مخارجها بما لا بد فلا يجوز إمامته للضعف وهل يحرم عليه أن يؤم فصيحاً وهل يكره أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب) مسئلة الأئمة قد تكثرت * سواء ألباهن حكمها أو استخبرن ونظم الناس بها كلاماً * بقضى لكل سائل مرأماً ومنهم الغزى في تحفته * نظماً من القول من جمته إمامة الأئمة للغاير * تجوز عند البعض من أكابر وقد آياه أكثر الأصحاب (١٩) * لمساغره من الصواب

وقلت نظماً ناول الزمان
زرى بنظم الدر والجان
أمامة الأئمة بالغصيح
فاسد في الرجا الصريح
قال في البحر بعد كلام
كثير والحاصل أن إمامة
الإنسان أمثله صحفة لا
أمامة المسخاضة والفسادة
والخنى المشكل لثله ولن
دونه صحفة ولن فوسه
لاضع مطلقاً أه والله
أعلم (سئل) فيما إذا
أقضى غير الأئمة بالأئمة
هل تصح على الأصح المقتى
به أم لا تصح عند البعض
وهل فاحش التفتة وغيره
سواء لصكون النطق
بالمخوف غير خالص في
الجملة ليس منها لغفولا
عرفاً كجهو المحقق وإذا
دارت الصلاة بين الصفة
والفساد فهل تحصل على
الفساد اهتماماً بشأن
العبادة أم على الصفة
(أجاب) الزواج المقتضى به
عدم صحة إمامة الأئمة لغره
من ليس به لثمة وصرح
قاضيان في فتاواه نقلا عن
الشيخ الإمام محمد بن الفضل
أن إمامة الأئمة لغير الأئمة
تصح لأن ما يقوله ضار لغفته
ومثله في الظاهر وبغيرها

(الجواب) نعم قال في الدر يتولى طرفي النكاح يعني الإيجاب والقبول واحد ليس بفضولي من جانب ولا بشرط أن يتكلم معاً بل الواحد إذا كان وكلاهما فقال زوجته ما به كان كافيه أقساماً ما أصل وولى كان العلم تزوج بنت عمه الصغيرة أو أصل وولى كذا وكذا ووليت رجلاً أن تزوجها نفسه أو ولياً من الجانبين أو وكلاهما أو وكلاهما من جانب ونضولي من جانب آخر أو نضولي من الجانبين اهـ (سئل) في شبهة قاصرة ليس لها سوى أم وابن عم عصبته وإن عم آخر عصبته والكل في الدرجة والقوة سواء ولين العلم الآخر المذكور وابن صغير كفء بر بعد نكاحه على الشبهة المذكور بغير المثل متبرعاً لها به من ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والدر ثم إذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدر جعل السواء فزج أحدهما جاز أجاز الآخر وأضحى بخلاف الجارية بين اثنين فزوجهما أحدهما لا يجوز إلا بالاجاز الآخر زوج كل واحد من الوليين وجعل على حدته فالاول يجوز والآخر لا يجوز وإن وقعاً متعلاً لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وإن كان أحدهما قبل الآخر ولا يدري السابق من الآخر فكذلك لا يجوز لأنه لو جاز جاز بالضرى والضرى بالفروج حرام هذا إذا كان في الدرجة سواء وأما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للأب عدم الأقرب إلا إذا غاب غيبة منقطعة فتسلك الأب فيجد زوجاً إذا وقع قبل بعد الأقرب كذا ذكره الاستيعاب يجوز (سئل) في شبهة قاصرة ليس لها ولي سوى ابن عم عصبته بالغ بر دنان تزوجها من نفسه بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها فرياً عن الدر (سئل) في شبهة ليس لها من الأولياء سوى أم وأب وأم ثم بر دنان تزوجها من رجل كتب مهر المثل فهل لها ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشربلاني (أقول) والذي حط عليه كلام الشربلاني في تلك الرسالة تقدم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر الغير الرمي أن الحدة لأب أو لأم من الجدة لأم قولاً واحداً فحصل بعد الأم أم الأب ثم أم الأم ثم الجد الفاسد اهـ (سئل) في شبهة ليس لها ولي سوى أم أو فزوج الشبهة وكيل شرعى من أمها تزوجها شرعاً فهل صح العقد (الجواب) نعم (سئل) في شبهة ليس لها سوى أم وابن عم عصبته طهاراً بذلك كفءاً لها بمهر المثل فامتنع العصبه المذكور من تزوجها منه بعد ما طلب منه ذلك فهل للأب تزويجها بالكفء المذكور (الجواب) ثبت ألا بعد التزوج بغض الأقرب وعضله امتناعه عن التزوج فيسوغ للأب ذلك (سئل) فيما إذا عضل الأب عن تزويج صغيرته من كفء بمهر المثل هل للقاضي أن تزوجه (الجواب) نعم إذا عضل الأب للقاضي تزويجها بحيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فإن امتنع ناب عنها في ولعشخص حسن الشربلاني رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة سماها كشف الغسل فمن عضل مخضها عنه ورسول فيما إذا عضل أبو الصغير فهل تزوجهما جديهما أو غيرها والقاضي ولو ناباً فاجب بيان القاضي أو نائبه الذي تزوجهما دون من سواه لكن ينبغي أن يأمر الأب قبل تزويجها بمقتضى فعل والأب ما به فيه قال بن الشحنة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة الناطق إذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها انتقل الولاية إلى الجد اهـ ونقله أنساب الشحنة عن أنفع الوسائل عن المتيقن ونصه إذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها انتقل الولاية إلى الجد بل تزوجهما القاضي اهـ ومثله في الفيض وقال الزلي عند قول الكثر ولا بعد التزوج بغيبة لأقرب

وأما اللثة السيرة فلم أر من صرح بها من علمائها وأرى في كتب الشافعية لشيخ الإسلام ذكر بارحه الله تعالى في شرح الروض مائة لو كانت لثنته يسيرة فإن رأى بالمر فغير صاف لم تزوجه ومثله لابن حجر والرمي رجحة الله تعالى عليه ما في شرحه معاً على المباح وقواعدنا لأننا إذا أدار الأمر بين الصحة والفساد جعل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر وليسر يغالب الدين أحد الأغلبين واه البخاري بلفظ أن الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون أمماً

للبالغين أم لا (أجاب) اقتداءه البالغ بالصبي فاستدلالاً بصلاته نفل وصلاً بالبالغ فرض فلابجوا البناء عليه كفاً في سائر المثلون والشروع
والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فشمعاً اقتداه به في الفرض والسنة كغير المختار كفاً في الهداية وقول العامة كفاً في المحيط وظاهر الرواية كذا كره
الاسماعيلي لأن نفل البالغ مضمون دون نفل الصبي والله أعلم (مثل) في امامة الاعرج اذ لم يكن ثم من هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب)
نعم اذ كان أفضل من كان يؤتمه لا تذكره (٢٠) امامتنا امامة عتيبان بن مالك الاعرج وهو مشهور في الصحيحين واستخلاف ابن أم
مكتوم الاعرج على المدينة

مسافة القصر وقال الشافعي تزوجها الحالك اعتباراً بعرضه اه ما قاله ابن بابي وهو يفيد الاتفاق عندنا
على أن الحالك يزوجه من عرضها ولو لها الاقرب لكونه من ذلك المختلف للمتفق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية
لغير القاضى عن دونه من الاولياء لكونه في مقام الاستبداد وفي فتاوى العلامة أجسد بن يوسف الشافعي
مسئل فيما اذا عضل الولي الاقرب بزوج والصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد والى القاضى
الجواب لا تنتقل الا بعدل بزوجها القاضى اه فان قلت يتألف المقام بالخلاصة والبرازية من أنهم
أجمعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد قلت لا تتألف فلان الا بعدل في كلام الخلاصة
والبرازية فهو القاضى لانه آخر الاولياء فاعل التفضيل على بابيه ولذا قال في الفيض بعد ما قدمته عنه لو عضل
الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما بزوجها القاضى ولكن تزويجهما نيابة عن العاضل باذن
الشرع لا يغيره لان العاضل ظالم بالبلغ والقاضى كف يد المظنون للخلاصة أجمعوا أن الولي الاقرب اذا
عضل تنتقل الولاية الى الابعد فلذا قلناه ثابت باذن الشرع اه كلام الفيض فهو نص في أن المراد
بالا بعدل في كلام الخلاصة القاضى لانيابه في مقام الاستدلال على إثبات الولاية للقاضى فان قلت قال
صاحب البحر وبه أى بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي من انه ثابت للقاضى قلت لو نظر صاحب
البحر الى ما قدمته من كلام الزايع وغيره لما وسعه أن يقول هذا بل صار كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم
بفحوصه قالوا اذا خطبها كف وعرضها الولي ثبت للقاضى نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في
منشوره اه فذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا كما قدمناه ولقد وجدنا في هذا ما في الرسالة
مختصراً ويمكن أن يجاب بان كلمة قالوا انما يؤيدهم للترجيح فكأنه تبرأ من هذا القول وادعاه مقدمه فهو غير
مناقض وحل ما ذكره في الخلاصة البرازية على الولي الابعد وهو القاضى غير ظاهر (أقول) هو وان
كان غير ظاهر لكن معني الدفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر
اذا لم تكن الا لا تستقر كما
فاحسبه المظفر الاركوبي
على أن القاضى هو الا بعد حقيقة كغيره نعم غالب عباراتهم إطلاقاً الا بعد على غير القاضى (وأقول) أيضاً
يمكن حل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هناك تأمل ونظير في أن الولي اذا عضل الاب أن
تزوجهما لجد مثلاً يامر القاضى ليكون موافقاً لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن ما في الخلاصة من انه
مادام الصغير قريب فبالقاضى ليس بولي في قول أبي حنيفة وعندنا صاحب مدام عصية اه قال المؤلفان
ذكره فاضحة في تعدد الاولياء في مسألة العزل في نقل المخرج عبارة الخاتمة في هذا المجل تسامح هذا
ونقل ابن وهبان عن المحدث أن تزويج القاضى الصغيرة عند العزل ينفي ثبوت خيار لها وفي المتنق عن محمد
أن لها الخيار الاول بناء على أن تزويجها عند العزل بطريق النيابة والثاني على انه يمارق الولاية أقول
والظاهر أن ما مر عن البحر من قوله فله التزويج وان لم يكن في منشورهم على انه يمارق الولاية لا يقتد
نصاً على انه لا ولاية للقاضى في التزويج ما لم ينص له عليه في منشوره (مثل) في الصغيرة اذا زوج نفسه بغير
اذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال في أحكام المغاير ذكر في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا زوجا
أنفسهما بغير اذن الولي فوقع ذلك على اجازة الولي فان أجاز جاز ولهما الخليل اذا بلغا اذا كان المهر غير

تفسد صلاته وكذا اذا كان قد ارجع في الصحيح والفتاوى في المصنف كرهه كالصاق والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم
التعريض له الى أن يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا ياكله وقد ود كوا الوهم وأطرحوا النفع وهو ما يعلل بين الاستئذان منه
أما وما اجتبر جلالاً وكذلك ما يتخلل بين الاستئذان ويخرج بنفسه من صلاته مكث كثيراً في غير ذلك كرهنا رجوعاً أيضاً
تفعل بعض المناجحين من شراح الكفر في قوله ولو تفر الى مكتوب يفهمه أو ركب ما بين أسنانه أو مرق في موضع سجوده لا تفسد وان أم أي

الاب

عدم

فأهل ذلك أعتق الناطر والأكل والماروا أنت علت الكراهة في الناطر والأكل بل قد مر عن الحلبي أنها فيه فخرية ويؤذن المصلح للامانة
ويقيم وكذا الأولى الثواني ويجوز في الأذان الباقي فان شاء أدن لكل وان شاء أقصر على الإقامة هذا إذا فاتته صلوات قضاءها في مجلس وان
قضاها في مجلس يؤذن لكل ويقيم لكل كما مر به ابن مالك نقل عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتت بكون أغماع الصلاة عز عة
لارخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمر الحافل الله تعالى ان ختم وقد آمن الناس فقال عبت (٢١) سمعت من مفسر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صدقة

تصدق الله بها علىكم فاقبلوا
من صدقة ربه وأما
صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة
للاحتياط فقد منع منها
أكثر الشراح وصرحوا
بأن الاحتياط في تركها
وذلك مبني على جواز
التعدد وعدم جوازه
ولكن ذكر في التتارخانية
اختلاف المشايخ في القرى
الكبيرة إذ لم يعمل بالحكم
والقضاء فقال بعضهم
يصل الفرض ويصل
الجُمُعَة احتياطاً وقال
بعضهم يصل الأربع بنية
الظهر في بيته أو في المسجد
أولاً ثم يسبى ويشرع في
الجمعة فان كانت الجمعة جائزة
صارت الظهر تطوعاً والجمعة
مجبوراً وقال بعضهم يصل
الجمعة أولاً ثم يصل السنة
أرباعاً وكفتين ثم يصل
الظهر فان كانت الجمعة جائزة
فهذا يكون نفسلاً وان لم
تكن الجمعة جائزة فهذه
فرضه قال في الفقه هذا في
القرى الكبيرة وأما في
البلاد فلا شك في الجواز ولا
تعداد الفرض والاحتياط
في القرى أن يصل السنة

الاب والجد
(باب الكف)

(سئل) في امرأة تربية أبوها وأجدادها من أهل العلم والدين والصلاح ولزوجه المتوفى عنهما عتق يريد
الترجح بها بالأرض أبوها وغير كف عن كل وجه كيف الحكم في ذلك (الجواب) المحتق لا يكون كذا
للعزة الأصلية كذا في الخاتبة فإذا استعته بالأرض ولها فرق القاضي بينهما يطلب الولي كذا في الكفر وغيره
وهذا ظاهر الروايات يتعين أختنا الثلاثة رضى الله تعالى عنهم فبقى أحكام النكاح من الرتبة والطلاق لكن
المروى عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس
الأمعة للسرخسي وهذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل
والأحوط سداب الترجيح من غير كف قال الإمام غفر الله له والفتوى على قول الحسن في زماننا قال في البحر
المفتي به رواه الحسن عن الإمام من عدم انعقاده أصلاً إذا كان لها ولي ولم يرض به قبل فلا يفسد الرضا بعده
وأما حكمه من الموطع فعلى المفتي به هو حرام يكفرهم عليه ولو لم ينعقد وأما على ظاهر الرواية ففي
الولي الجدية أن لها أن تمنع نفسها ولا تخمس من الموطع رضى الولي اه وفي البحر أيضاً قال صدر الإسلام
لو تزوجت المطلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الأولى على ما هو المختار وفي
الحقائق هذا مما يجب حفظه كثر وقوعه في فسخ القدر ولأن الغالب في المحلل كونه غير كف أو مالمو بأمر
الولي فقد المحلل فانما تحل اه وكذا الولي بأمره ولكنه رضى به ثم أقول أي رضى به قبل العقد لا يفسد
الرضا بعده كما مر (سئل) في هامش زوج صغيره لنفسه هامش علياً بذلك راضياً به فهل يصح النكاح
(الجواب) نعم والحال هذه (سئل) في صغيرته لها أن تسن حله القرآن من أهل العلم والدين والصلاح
وكل رجل في تزويجها من كف وفرضها من جاهل فاسق فهل يكون النكاح غير جائز * (الجواب) نعم

(باب المهر)

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر على أن منه كذا سمعة بعدما اتفقا على مهر في السرو وما عده سمعة فهل
يجب ما اتفقا عليه على أنه مهر والمهر ولا يجب ما جعل السمعة (الجواب) أن أشهد على السمعة لا يجب الزيادة
بالإجماع ويجب ما اتفقا عليه في السرو ولا يجب ما جعل السمعة كذا في الزيادة وشرح المتن والخبر به
(سئل) في امرأة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها بنفسها ما ينال قبض من مهرها
المشروط بمهر فهل لا تسع دعواها بذلك (الجواب) حيث سلمت نفسها لا تسع دعواها بمهرها
تجمل على المفتي به لأن لا تسلم نفسها بعد دفع المهر بذلك كثير من علمائنا الأصحاب
وأدعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسع دعواها بخلاف الدعوى ببعض مضمولين كذا وجد بخط
عبد الرحمن أفندي المعادي أقول فالمراد هنا الدعوى بكه وسباً في سؤال الدعوى بضه (سئل) في
رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً وأما عليه كسوة ومفروضة غير مستدانة بأمر القاضي فهل تسقط
بالتطلاق (الجواب) نعم والمسألة في التنوير وغيره من الفتوة (سئل) في رجل تزوج امرأة على أن
يعلمها القرآن العليم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم كذلك وان قلنا بجواز الاستتجار على
تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لأنه لا يخدمها لها وقد صرحوا بجواز مهر المثل في خدمة

أربعمائة ثم بنى أو بعاسقة الجمعة ثم يصل الظهر ثم يصل ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فان كان أداء الجمعة صحته فقد أداها
ومستها وان لم تكن الجمعة صحته فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع فريضة فكمثال بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسفي رأيت
الإمام أباجعفر الهندواني صلى الجمعة بريدة ثم قام فقرأ ركعتين ثم صلى أو بعافتها ما هاتان الركعتان والأربع أعادت صلاة الظهر ولم تر
الجمعة بريدة فقال ولو لم تكن صليت الجمعة لم يركعتين ثم أرباعاً على مذهبي على قول الناس يصل أرباعاً بنية الظهر أو بنية أثر صلاة على

ليس له أصل في الر وإبان ولا شك في جواز الجمع في البلاد والقصبات وفي شرح الجمع في قوله وبجعلها أي أبو يوسف السنة بعد هاستا الخ ثم
 اختلفو في ثنية تلك الأبرع قيل بنو السنة والاحسن الاخوطة في موضع الشك في حوزا الجمعية ثبوت شرطها أن يقول نيت أن أصلي آخر
 ظهر أدركت وقتها أصله بعد وقيل المختار أن يصلي الظهر بهذه الثنية ثم يصلي أو بعبارة السنة كذا في الفتية اهـ والمسئلة أقردت
 بالتصنيف (سئل) عن مسئلة الاخفاء (٢٢) والجهر بالقرعة في الصلاة واختلاف الأقوال فيها وما هو الأراج جمع عزوكل الى موضعه

(أجاب) قال في التبيين
 اختلفو في أحد الجهر
 والاخفاء فقال الهندواني
 الجهر أن يسمع غيره
 والمخافة أن يسمع نفسه
 وقال الكرخي الجهر أن
 يسمع نفسه والمخافة تصحيح
 الحروف لأن القرءة فعل
 اللسان دون الصمخ
 والاول أصح لأن مجرد
 حركة اللسان لا تسمى قرعة
 بدون الصوت وعلى هذا
 اختلاف كل ما يتعلق
 بالنطق كالتمسجة على
 الذبائح وجوب السجدة
 بالثلاثة والعنان والطلاق
 والاستثناء اهـ وفي الجوهرة
 في شرح قول القدوري
 وإن كان منفردا فهو مخبر
 أن شاهجه وأسمع نفسه
 قال قوله وأسمع نفسه
 ظاهره أن سجد الجهر أن
 يسمع نفسه ويكون حد
 المخافة أصعب الحروف
 وهذا قول أبي الحسن
 الكرخي فإن أدنى الجهر
 عنده أن يسمع نفسه
 وأقصاه أن يسمع غيره
 وحده المخافة تصحيح
 الحروف ووجهه أن
 القرءة فعل اللسان دون

زوج حسنة لا مهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في الجهر ينبغي على المفتي أن يصح لأن ما جاز أخذ
 الاصح بمابته من المانع جاز تسميته صدقا كما قدمناه عن البداة ولم أر من تعرض له اهـ واعترضه في
 الشريعة لاجل ما يحرم من أنه خدمة لها وأجبت عنه فيما علقته على الجهر بأنه ليس كل استحجار استحدا ما
 بدليل انهم يجوزوا واستحجار الابن اياه لرى الغنم والزراعتين ويجوز خدمته فتعلم القرآن بالأولى وأما
 (سئل) في ذى أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار من زوجته الذمية ويريد تعلمها مع الأولاد دمشق الشام
 بعد ما يشاء بمجملها وهو مأمن عليها والطريق آمن فهل له ذلك ويثبت له أولاده في الاسلام
 (الجواب) نعم أقول ما ذكره المؤلف من أن له السفر إذا أوفاه المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين
 أن الفتوى عليه لكن في الجهر أنه أفتى الفقيه أبو القاسم الصلار والفقيه أبو الليث بأنه لا يسافر بها
 مطلقا بل إذا ضاها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الواجبة أن قول
 ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه به يفتي ثم قال في الجهر فقد
 اختلفوا في الاقتناء والاحسن الاختاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل
 القضاة في زماننا كفى أشنع الوسائل اهـ (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها وأخلقه ثم أودق
 دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه وبعد النصف للمكة بالقضاء أو الرضا (الجواب) نعم والمسئلة في شرح
 التنوير للعلاق (سئل) في قرءة زوج امرأته دمشق وأوفاه المجل ويريد تعلمها لرى بته التي بينها
 وبين دمشق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وينقها دون مدته اتفاقا في قرءة
 المصرا القريبة لا تتحقق الغربية اهـ وفي التنوير وشرحه للعلاق وينقها فمداون مدته أي السفر من
 المصرا إلى القرية وبالعكس ومن قرءة لينة لانه ليس بغربة وقيد في التارخانية بقرءة يمكنه الرجوع قبل
 الليل إلى وطنه أو طلق في الكافي قال ودعيه الفتوى اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها
 وأوفاه المجل والآن يريد تعلمها إلى مسكن شرعى خال عن أهلها بما بين جيران صالحين ثامن فيها على
 نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حيث بها لها مسكن شرعى خال عن أهلها بما بين
 جيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمها تأنيها بمؤنسة والمسئلة في التنوير وعمره أقول قال في النهر ولم
 نجد في كلامهم كذا مؤنسة إلا أنه في فتاوى قارئ الهداية قال البيت ما يحب ويسكنها بين قوم صالحين
 بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما إذا كان البيت صالحا بين الجيران ولا سيما إذا كانت تحشى
 عن عقلها من معته اهـ ونظر فيه في الشريعة لبيان البيت الذي لا يجبران به غير مسكن شرعى وقال لسيد
 مجد أو السعدي في جابته على شرح مسكن أقول بما ذكره قارئ الهداية بمن عدم اللزوم يحمل على ما إذا
 كان المسكن صغيرا كالساكن التي في البر يشرى إلى ذلك قوله بحيث لا تستوحش إذا لا يلزم من كون
 المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنسة إذا استوحشت بان كان المسكن متسعاً كالدار وإن كان لها جيران
 فعدم التآنيان بالمؤنسة في هذه الحالة لا شأن له من المضارة لا سيما إذا تحشى على عقلها فخص أنه يختلف
 باختلاف المسكن ولو لم يوجد الجيران فإن كان المسكن يحال أو استغنى بتغييرهم أو أغاؤهم سارعا لمسا
 بينهم من القرب لا يلزمه المؤنسة ولا لزومه اهـ وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفا أيضا

الصمخ وقال الهندواني الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه هو الصحيح لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قرعة
 دون الصوت وعلى هذا اختلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعنان والاستثناء اهـ وفي الجهر ولم يبين الصنف الجهر والاخفاء
 للاختلاف مع اختلاف التصحيح فذهب الكرخي إلى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان المخافة تصحيح الحروف وفي البداة مع ما قال الكرخي
 أن يسمع نفسه وأصح في كتاب الصلاة جذا أشار إليه فإنه قال إن شاء قرأ في نفسه وان شاهجه وأسمع نفسه اهـ وأما الشايخ على أن الصحيح أن

الجهر أن يسمع غيره والخافئة أن يسمع نفسه وهو قول الهندواني وكذا كلما يتعلق بالنطق كالسمية على الذبحة ووجوب العبادة بالسلامة والعناق والطلاق والاستنساخ حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان سمع الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة الخافئة بحيث يسمع رجل أو جلات لا يكون جهرا والجهر أن يسمع الكل اه وفي فتح القدر واعلم ان القراءة وان كانت فصل للسان لكن فعله الذي هو كلاما والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض الصوت وهو أخص من النفس فان النفس (٢٣) المعروض بالقرع بالحرف عرض للصوت لا للنفس فيجوز

باعتلاف الاختصاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صغرا بين جيران فان كان زوجا يبيت في بيت ضرتهما سلاما كانت تحشى على عقلهما من البيوت وحدها ينبغي أن يؤمر بالانسية في ليلة ضرتهما لاسيما اذا كانت الزوجة صغيرة نفيا للمضارة للمهي عنها بنص القرآن العزيز فاعتزم هذا الخبر بالمخص بما علقته على الجهر في باب الفقات (سئل) في رجل بعث الى امرأته أمتعة غير ما يجب لاهلها ولم يذكر جهته عند الدفع ثم اختلفا فقال هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه (الجواب) نعم كافي التنوير والجهر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثته غيرها اختلفوا معها في قدره ثم خردوا فماتوا ولا يثبت له المهر فهل القول له في ذلك (الجواب) نعم كافي الجواهر والنهر والفصولين والرياز وبغيرها (سئل) فيما اذا مات الزوج وفي ثمنته مؤخر صدق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها أن يأخذوا مؤخر صدقها من ترك الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكر بالغته ثم بعث اليها أشياء هدية واستهلكت ولم تزوجها أو هبا ويريد الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك (الجواب) ما بعث للمهر يسترد منه فاعلم أن وقتها به الكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمساءلة في التنوير من المهر والحواشي الزاهدي أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر ختمه ودفع لها شيئا يسمى ملاكا واداهم أياضان عادة أهل الزوجة اتخذا طعاما لم يلمس ثم أصر النكاح هل الخطيبان يرجع فيه أم لا جواب نعم أنه يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فان أذن لهم باتخاذ طعامه للناس صار كانه أطم الناس بنفسه طعاما وفيه لا يرجع اه وفيها أياضان كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار ينطق عليها بالستر زوج به وتحقق انه انما ينطق عليها بالستر زوجها ثم امتنع عن التزوجه وتزوجت بغيره هل يرجع عما نطق أم لا أجاب نعم يرجع قال في الخاتبة بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لم يزوجها لا ينطق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في التمه سئل والدي عن بعث الى ابني انطيمية سكر اولو زواجوا وخرأثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال قال فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأت في ذلك فله ذلك اه وهو من جملة ما على في الخاتبة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي الخبر فليقتأمل (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته بالولا بقصغرا أو لوكا لوكا كبيرا لم يضمن المهر فهل لا انطال الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكنز وضع ضمان الولي المهر قال في الجمر أطلقه فشميل ولي المرأه ولي الزوج والصغيرين واليكبيرين اه وفي تنوير شيخ الاسلام جيع شيخ الاسلام عطاء الله أفندي تحت سؤال ولو زوج الاب طفلة الصغرى أمه بغير معلوم لا يلزم للمهر أبدا اذا ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه حين دالة بأداء ماعلى النكاح مع علمه لا لاله ولا نكاح بدون المهر وقتنا الصداق على من أخذ السابق بالارتقاء على رضى الله عنه والنكاح لم يدل على ايفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المهر وعطية الى الزوج وجب تسليم البدل عليه ايضا والعاقدة سفركذا في معراج الدراية عن المبسوط ولا يتحدث بالك مافي شرح النجاشي من أن الاب اذا زوج الصغير

باعتلاف الاختصاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صغرا بين جيران فان كان زوجا يبيت في بيت ضرتهما سلاما كانت تحشى على عقلهما من البيوت وحدها ينبغي أن يؤمر بالانسية في ليلة ضرتهما لاسيما اذا كانت الزوجة صغيرة نفيا للمضارة للمهي عنها بنص القرآن العزيز فاعتزم هذا الخبر بالمخص بما علقته على الجهر في باب الفقات (سئل) في رجل بعث الى امرأته أمتعة غير ما يجب لاهلها ولم يذكر جهته عند الدفع ثم اختلفا فقال هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه (الجواب) نعم كافي التنوير والجهر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثته غيرها اختلفوا معها في قدره ثم خردوا فماتوا ولا يثبت له المهر فهل القول له في ذلك (الجواب) نعم كافي الجواهر والنهر والفصولين والرياز وبغيرها (سئل) فيما اذا مات الزوج وفي ثمنته مؤخر صدق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها أن يأخذوا مؤخر صدقها من ترك الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب بكر بالغته ثم بعث اليها أشياء هدية واستهلكت ولم تزوجها أو هبا ويريد الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك (الجواب) ما بعث للمهر يسترد منه فاعلم أن وقتها به الكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمساءلة في التنوير من المهر والحواشي الزاهدي أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر ختمه ودفع لها شيئا يسمى ملاكا واداهم أياضان عادة أهل الزوجة اتخذا طعاما لم يلمس ثم أصر النكاح هل الخطيبان يرجع فيه أم لا جواب نعم أنه يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فان أذن لهم باتخاذ طعامه للناس صار كانه أطم الناس بنفسه طعاما وفيه لا يرجع اه وفيها أياضان كتاب النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار ينطق عليها بالستر زوج به وتحقق انه انما ينطق عليها بالستر زوجها ثم امتنع عن التزوجه وتزوجت بغيره هل يرجع عما نطق أم لا أجاب نعم يرجع قال في الخاتبة بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لم يزوجها لا ينطق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في التمه سئل والدي عن بعث الى ابني انطيمية سكر اولو زواجوا وخرأثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال قال فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأت في ذلك فله ذلك اه وهو من جملة ما على في الخاتبة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه مافي الخبر فليقتأمل (سئل) عن الاب اذا زوج ابنته بالولا بقصغرا أو لوكا لوكا كبيرا لم يضمن المهر فهل لا انطال الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الكنز وضع ضمان الولي المهر قال في الجمر أطلقه فشميل ولي المرأه ولي الزوج والصغيرين واليكبيرين اه وفي تنوير شيخ الاسلام جيع شيخ الاسلام عطاء الله أفندي تحت سؤال ولو زوج الاب طفلة الصغرى أمه بغير معلوم لا يلزم للمهر أبدا اذا ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه حين دالة بأداء ماعلى النكاح مع علمه لا لاله ولا نكاح بدون المهر وقتنا الصداق على من أخذ السابق بالارتقاء على رضى الله عنه والنكاح لم يدل على ايفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر ولان تسليم المهر وعطية الى الزوج وجب تسليم البدل عليه ايضا والعاقدة سفركذا في معراج الدراية عن المبسوط ولا يتحدث بالك مافي شرح النجاشي من أن الاب اذا زوج الصغير

لمن هو بقره به أيضا هنا كلام الجهر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عقول علي من تنوير بالإبصار بقوله والجهر اسماع غيره والخافئة اسماع نفسه ومظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف الصعيص في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لا عمناد أكثر علما تعاليم هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيدا إذا أغلب الشرح لم يتوافق في المسئلة قوله نالنبيل اقتصر وأعلى ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطا بين بعدا اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه

يختلف باختلاف الآلهة مع حجبته للجهر وبعده في رادته قليلا لا قول بل ان ادعى وجوب الصبر المهور فهو متجه بل ان من به صبر لا يسع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتبأ معه ذلك مع ما فيه من الرقي وعدم الخرج فأنه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لزم عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام فتبين صحة ما استظهره السالكين الهام والحق يحتمل زيادة البحث (٢٤) ولكن الانتصار على ما ذكرنا أول لان الاسماع تضرع بما عليه طاعة وان تعاقب بحيث

السماع والحاصل أن
يقال في المسئلة قولان قول
الكرخي وقول الهندواني
والاعتقاد على قول الهندواني
والله أعلم (سئل) في مصل
تلاوة السجدة هل ياتي
بتكبيرتين واحدة الوضع
وأخرى الرفع أم لا وهل
إذا اجتمع سجدة متلاوة
وقوتون بأجمعها يبدأ (أجاب)
يكبر تكبيرتين واحدة
لوضع وأخرى الرفع
وروي الحسن عن أبي
سعيد أنه قال لا يكبر عند
الوضع وكبر عند الرفع
والأول أصح كافي العصر
وأما مسئلة اجتماع سجدة
التلاوة والقنوت فلا شبهة
في تقديم سجدة التلاوة
صراحه من وجوب
الصلوات على الفور ومن
أن الثلاث أن تقسم
الفور والقنوت بعد لها أو
ترد عليها فالوقته فوتر
أفقر وزومه الركوع
والسجود تلوها فلو اراد
فباقيها بعد ذلك فضاء
غير تكب الاثم واذا بدأ سلم
بها في ذلك هذا ما يبادر
لأنهم من كلامهم وان لم
أره مري بخلافه وأما والله

أمره فللمرأة أن تطلب المهر من أبيها وزوج فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يكن الاب صريحا
أه لانه يجوز على الطلب بالأداء من مال الصغير كونه في يده كأي شيء كونه ماله لا يجوز على أن أقدمه على
النكاح فهناك دلالة على ذهب إليه الشافعي ومالك أه أقول والمسألة في الدر المختار من المهر (سئل)
فيما إذا أراد زيد أن يعاشر زوجته معاشره الأزواج وهي ثمنه حتى يدفع اليها مهرها فهل لها ذلك
(الجواب) نعم لها منه من الوطء ودواعيه لان ذلك المهر في كل المهر والمسئلة في التوبر (سئل)
في أمره أزوجت بلامهر ثم طلقها زوجها قبل النكاح والوطء والخلوة طلقه واحدة فهل يجب لها مهر
وماهى (الجواب) حيث لم يذكر مهرها وطلقها قبل النكاح والخلوة يجب متفقوهي معتبرة بها لهما
كالنصفه يبقى لا تنقص عن خمسة دراهم ولو فقير ولا تزد على نصف مهر المثل ولو غنا وهي درع وخمار
ومطعة (سئل) فيما إذا جمع الزوجان في بيت بابه مفتوح والحال أنه يدخل عليهما بلا إذن فهل تكون
الخلوة بغيره صحيحة (الجواب) نعم فإذا طلقها والخلوة هذه يلزمه نصف مهرها قال في المنتبه إذا اجتمعا
في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل عليهما أحد الا بإذن فالخلوة صحيحة والأفلا (سئل) في
رجل طلق زوجته الحامل طلقه واحدة وجعل لها مهره من خمسة دراهم ثم طلقها فترد مهرها بغيره بعد
انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ويجهل المهر بالرجعي ولا يتأجل بمرجعتها خلاصة وفي
الصبرية لا يكون حلال حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في الحاوي الزاهد يوطئها
رجعيا لا صبر المهر حلال حتى تنقضي العدة قوله أخذ عامة المشايخ أه (سئل) فيما إذا وكل زوجه رافق أن
يرزقه فلا تبار بعة أفادهم فزوجه الوكيل أباه بسة آلاف درهم فهل يكون لازم وجع الخيار أن أجاز
جاء وان رد بطل (الجواب) نعم لان الوكيل صار فريضا ليا في عهده ذلك والمسألة في البحر وأقبح بهم المرحوم
على أفندي مفتي المالكة العثمانية اذا وكل رجلا بأن يرزقه فلا تبار بعه درهم فزوجه اباه بغيره ان أجاز
النكاح باؤ وان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل به بالخيار باق ان أجاز كان عليه المسمى
لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والا يجب المسمى خاتمة ويحرم من مسائل
الوكيل من كتاب النكاح (أقول) والمراد بالمسمى المسمى في العقد (سئل) في امرأة تريد الدهوى على
زوجه فزوجه بعض المهر المشروط بتحصيله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل تسع دعواها بذلك
(الجواب) اذا دعت بعد النكاح بجميع مهر المهر المقدم لا تسع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه كما صرح
به في جامع الفوائد (سئل) في رجل مات ولم يترك تركته وزوجه ان تأخذ مؤخرها من مال
أبو به بلا كفاة فهما بذلك فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع لزوجه المهر
مؤخره فاقاله هي بينة شرعية ما تمن ذلك المرض ويريدوا مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل
ليس له ذلك (الجواب) نعم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ليس للاب ما بالية (سئل) في ذي شطب
ذمية وبعث البهادرهم وأتمته لاجل المهر ولم يتزوجها فهل ما بعث المهر تسترد عنه فاعما وقته هالك
(الجواب) نعم شطب ينسرجل وبعث اليها أشياء ولم يتزوجها فلوها فابتعت المهر يسترد عنه فاعما
وان غير بالاستعمال لانه مسقط عليهم قبل المالك فلا يلزمه مقابلته ما نقص باستعماله شيء أو قوته هالك

أعلم
أو نزع برأولا (أجاب)
النصاري فالأولى أن يتركه لهم ومع هذا الوهم يتركه فقدا بخلاف الأولى ولو لم يرتكب خطيئة يعاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر
يفسده فريضة السلم لكن غسل الثوب النجس من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى أنه يجب غسله بل لا بأس أن يغسله معه ويكفئ في ثوب غير

أعلم
أو نزع برأولا (أجاب)
النصاري فالأولى أن يتركه لهم ومع هذا الوهم يتركه فقدا بخلاف الأولى ولو لم يرتكب خطيئة يعاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر
يفسده فريضة السلم لكن غسل الثوب النجس من غير وضوء ولا تيمم وليس المعنى أنه يجب غسله بل لا بأس أن يغسله معه ويكفئ في ثوب غير

هر اعسفتي كسنته ويدفنه في حفرة من غير غل ولا توسعة قال روى ما نصت العلماء عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظورا بلا شك لانه ممنوع عنه شرعا والله أعلم (سئل) عن مات جنبا هل يوضأ بلامضغطة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم يوضأ بلامضغطة ولا استنشاق لاطلاق المتن والشرح والعلم في غسل الميت تقضيهم ولم أر من صرح به لكن اطلاق ينفذه والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت (أجاب) ينوي بهما الحفظة والامام والميت اذا كانا (٢٥) محاذين للمسلم وعن العيين فقط ان كانا غنة

وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها بما تركت أم على الزوج كفنها ويجهزها (أجاب) كفنها ويجهزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكاتها حال حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخ الشهاب الحلبي مامسورته قال في السراج الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فتعدي في يوسف كفنها على زوجها لا يجتنب كسوتها عليه في حياتها وعند محمد لا يجنب لان الزوجة قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى وأمالا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه على المجموع مانصه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرى حين لم يكن له مال فكفنه على من يجب عليه نفقة الاكره عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عدلان ما بينهما انقطع قالوا ايضا وطاهر الرواية قول محمد

لانه معاوضة ولم تقار الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هديته وهو قائم دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة صرح به فاضيق في فتاواه من غير المهر (سئل) في رجل فقد نسك حله الوجه الشرعى لي بكر بالغة جهر معلوم دفعه لها ودخل بها وجابت منه غم زعمانه وجد بها اقرباوان له استردا المهر منها وبيع النكاح فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل خطب امرأته بالغة ودفع لها ماع وكفله مبلغا معلوما بحسابها من المهر فانخذته أو هال نفسه وعقدت نكاحها على الرجل بنفسها ودخل بها وطالبته بنظر ما أخذته أو بها ويريد الرجوع على أنها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغة طلقها وزوجها قبل الدخول بها وانخلوها لم يكن المهر مسلما فهل لا يعدد طلقها وينصف المهر له وعاد نصف المهر الى المالك الزوج بمجرد الطلاق (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبر وغيرهما (سئل) في رجل مات عن زوجة غير الغرا المدخول بها وعن أب وعليه ديون لجماعة استغناها في حقه فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركه وتكون هي اسوة الغرما (الجواب) نعم (سئل) في رجل وطئ صغيرة أو زال بكارها كرهها بلا عقد شرعى فهل يجب للمهر المثل بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير مشتهة أو لا يجماع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطئ في دار الاسلام لا يتجاوز الحد والمهر قال في التلخيص وشرحه للعلاني من باب الوطئ الذي لو يجب الحد وما لا يجبه وان رضى مكاف بغيره أو وصية بجماع مثلها لحدوه لاهي وفي عكسه لاحداهما لان الأصل لم يحد فكذا التبع الا في رواية عن أبي يوسف فيه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صغيرة يجماع مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجماع مثلها كجواهر المنهون من قولهم في تعريف الزمانه الوطئ في قبل مشتهة خلا أو ما يضاف الى المخ ولا حد وطئ اجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك وعليه مهرها حتى بذلك عررض الله عنه بالعدلان الوطئ في دار الاسلام لا يتجاوز الحد والمهر وقد سقط الحد تعين المهر وهو المثل ولهذا اقلنا في كل موضع سقط فيه الحد ما ذكر يجب فيه المهر لاذ كرنا الا في وطئ جارية الامن وقد علقتمنه اه في مستلثنا سقط الحد عن الواطئ وطئ الصغيرة المزورة فتعين المهر (أقول) ونهذه المؤلف على هذا الاستنباط الحسن وقد سبق الى نظيره الامام الاثر وشي في كتاب أحكام الصغار حيث قال في مسائل الحدود ولو رضى بصية بجماع مثلها لم يضرها يجب الحد ولو مهر المثل ينبغي لا يجنب لان الحد قد وجب وانه بنافي وجوب الفسحان وكانت واقعة الفتوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تنهش لا يكون هذا الوطئ نال هذا لم يوجب أو بخيفة ومجده حرمة المصاهرة ولكن أوجبها عقران أو ش تلك الحجة بما اذا لم يفضها ثم قال في نكاح فوالد صاحب الحظ الحد والاضمان لا يتجمعان الا في مستلثن اذا زنى بجوار بغير لسان يجب الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيمتا المهر وقد سبق قوله اذا لم يفضها المذكر قبله وقوله واذا زنى بصغيرة لا يجماع مثلها أو أقلها فان كان افضاء يشتمل البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال بنفس الاياج وعليه ثلث الدية وعليه المهر وان كان افضاء لا يشتمل البول لا يجب الحد أيضا ويجب كل الدين وهل يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف أن يشيد بكونه لم يفضها (سئل) في بكر بالغة زوجت بلامهر فدخل بها وزوجها فآهار ارتقا و يريد الزوج أن يطلقها فهل اذا طلقها يجب عليه

(٤ - فتاوى حامديه - اول) وقال في الكرى فلو لم يكن لها مال فكفنها في بيت المال لاعلى زوجها بالانحلاف في علمنا يعني في طاهر الرواية وروى خلف عن أبي يوسف انه يجب عليه تكفينها وبقي وفي التقرير قال يعقوب بن يزيد الزوج كفن الزوجة وقال محمد لا يلزمه وقال في التختين وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لو لم يجب على الزوج على الاجاب وهو كان أولى بايجاب الكسوة عليه حال حياتها فتر جعل على سائر الاجانب وفي مختار ان النوازل كفن المرأة ويجهزها في زوجها والمختار لانه لو لم يكن عليه

لوجب عليها هو أولى بالزوج وفي الكافي وكفنه عليه ولو تركت ما لا خلافا لمحمد فتخلص أن أصل الخلاف في السكن لأن ما عدا من
 التجهيز كان بفعل حبة فلا يتبع فيما خلا فإذن التجهيز أحق به وكأنه لما صار لا يتعصب به اهـ مقاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل
 الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما أمر آخر وأوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال وصبتها في تكفينها باطله
 ولكنه في بيت المال إذا لم يكن لها مال (٢٦) كذا أجاب أبو بكر الاسكافي وقال الفقيه الألباني هذا في ظاهر الرواية وقدره على أبي

يوسف أن الكفن على الزوج
 متعة وهي درع ونحوه ومطهرة لا ترد على نصف مهر المثل أو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم ولو فقيرا
 وتعتبر بحالهما (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والدرر وغريهما (سئل) فما إذا تزوج قاصرة بكرة
 من أبيها ثم طلقها قبل الدخول والخلو وأقر أوها في حصة بقض نصف المهر وتزعم الآن أنها كانت بالغة
 حين قبض أمهم مهرها وأن أباهما أعتل ذلك فهل ذلك الأب قبض صدق البكر بالبغسة (الجواب)
 نعم والأب إذا أقر قبض المهر فإن كانت البنت بكر أو صدق وإن كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من الفصل
 الثامن ومثله في البراءة وقصد حررها الخير الزم في فتاواه وتحرر وحاسن آثار جيع إليه وقال إنه قبض
 مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا اهـ وليس لغير الأب والجسد من الأولياء قبض المهر الآن
 يكونوا أوصياء من أدب الأوصياء

(مسائل الجهاز)

ذكرها المؤلف مفرقة في الأبواب وجعلتها تسهل مراجعتها (سئل) في امرأة جهزت بانتها بالهبة
 بجهاز معلوم سلمته إياها أعتت أن بعضا منه عارية والعرف في بلدتها مشترك كيف الحكم (الجواب)
 حيث كان العرف في بلدتها مشترك قال القول لا لامع مع بينهما قال في الدر المختار جهزها بنته ثم ادعى أن ما دفعه
 لها عارية وقالت عقلت أو قال الزوج ذلك بعدم موافق البكر ثم قال الأب أو ورثته بدونه عارية فالتجبد
 أن القول لا زوج وأما إذا كان العرف مستمرا أن الأب يدفع مثله جهازا لعارية أو ما إذا كان مشتركاً
 كسر والشأن بالقول لا الأب كلاً كان كتر مما يجوز به مثلاً واللام للأب في تجهيزها وكذا في الصغيرة
 واستحسن في التهرت بطلان اختيار أن الابن كان من أشرف الناس لا يقبل قوله أنه عارية اهـ وذكر
 المسئلة في كتاب العارية أيضاً وقد ذكر أن كل من كان القول بقوله بلزمة البين التي مسائل أو ما عارية
 شرح الكفر إلى نصف وستين مسألة ليست ههنا وأقضى قارئ الهداية بقوله القول قول الأب واللام
 لم تلحقها وأما عارية به عند كرم البين الآن تقوم دلالة أن الأب واللام يمكن مثل هذا الجهاز للابنة
 وسئل قارئ الهداية عما إذا تنازع الزوج بعد ما زفت إليه بالجهاز وماتت فأجاب إذا زفت إلى الزوج
 وسلمت إليه مع الجهاز لا يسمع من الأبوين أنه ليس لها الابنة (سئل) فما إذا زوجها بنتها بالمعنة وجعلها
 بجهاز سلمته منها في حصة ما ثم مات عنها وعن ورثة غيرها يردون قسمة الجهاز بينهم مع البنت فهل ليس
 لهم ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في المع وغيره (سئل) في رجل اشترى في حال حصة ابنته الصغيرة أو ابنة
 لجوزها ثم ماتت عن ورثة فهل يكون ذلك للبنت خاصة (الجواب) نعم قال في الوالدية إذا جهز الأب ابنته
 ثم ماتت ببقية الورثة بطلون القسمة منها فإذا كان الأب اشترى لها من صغرها أو بعدما كبرت وسلم إليها
 ذلك في حصة فلا يسلو ورثته عليه ويكون للابنة تمام اهـ كذا في المع في أوائلها (سئل) في امرأة
 جهزت بنتها بالمعنة بجهاز به مثلاً وأقرتها أمته أخرى ثم ماتت البنت عن أمها وورثة غيرها فهل القول
 للام في ذلك (الجواب) حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مثلاً فالقول قول الامع مع بينهما (سئل) في
 رجل تزوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجعلها بالابنة وبغلة البنت وطالب أباًها بمهرها فهل يكون كل
 من القبض والشراء حصصاً (الجواب) نعم والأب مطالب بالزوج ومهر بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت

مكسوة وعند محمد بن
 الكفن لا يجب على الزوج
 قال في العروة بقول أبي
 يوسف تأخذ اهـ قال في
 أقصم و ما به تجهيزها
 معصرة وضالفة محمد وقال
 أنس في منظومته في باب
 قول أبي يوسف على خلاف
 قول محمد وقول أبي حنيفة
 لو ماتت المرأة وهي معصرة
 كان على الزوج جهاز القبرة
 قال في شرحها المستعنى
 أي الكفن وغير ذلك مما
 يحتاج إليه المثل اهـ وبه
 علم أن ما عدا الكفن من
 حنوط وأجرة غسل وجل
 ودفن وغير ذلك من أجرة
 سفر قبر وسد على الوجه
 المستور فكيف على الزوج
 على قول أبي يوسف لانه
 ملحق بالتجهيز كونه لا يفعل
 حسب قوله أعلم (سئل) في
 امرأة نصرانية تحت مسلم
 ماتت حاملها فهل تدفن في
 مقابر المسلمين أو في مقابر
 المشركين (أجاب) صرح
 العلامة الحلبي في شرح منية
 المصلي بأن المسئلة تختلف
 الصحابة فيها قال بعضهم تدفن
 في مقابر المسلمين وقيل في

مقابر المشركين وقال عصبة بن عمرو وأئمة من الأصمغ فخذلها قبر على حد وهو أسخط وفي بعض كتب المالكية يحبس
 ظهرها إلى القبلة لأن وجه الجنين إلى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التنازعانية وفي فتاوى اللجنة الكفارة إذا ماتت وفي بطنها ولد
 مسلم قدم في بطنها لا يصلي عليها إلا جاع واختل في الدفن وفي النبايع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار
 وقيل تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الأفضل الشئ خلف الجنائز أم أمامها (أجاب) قال في الاختيار والاحسن في زماننا الشئ أمامها لما

يذهبهم النساء والله أعلم (سئل) في المرأة إذا ماتت وليس لها محرم من بلى دفنها (أجاب) بلى دفنها جازم من أهل الصلاح ولا يدخل أحد من النساء القبر لتمس الأختى ماها فرق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحاجة فكذلك بعد الوفاة صرح به الولوالجية وأنه أعلم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة فدفنوا فيه علانية لهم فالحكم (أجاب) لا له أن يكفوا أهلها بنش القبور وأخرجهم بعدت الميتة أو قصرت ولهم التمران وأذا ذلك وقد صرحوا بحكمة النش لغير ضرورة وهذا الضرر رقيق (٢٧) الغيرة إذا أسقطوا أحقهم جازوا أن كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة

لعارضته طرفة النش بعد اسقاط حقوقهم وهذا مستند من تعليمهم لجواز لنش في الأرض المغصوبه بحق غير وهذا إذا كان القبر ملكا أما إذا كان في أرض وقف فلا تنش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تصرف ورثته جميع تركته في كفنه وكفن مثله بتأنيب سد سهاور بها أو أقل أو أكثر شربا قليلا هل يضمن الورثة إلا أنما على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في فسوء السراج وإن كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفوه كفن المثل قال الفقيه أو جعفر ليس لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية الرجل لو بان بجدين كانا أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للفرمان أن يتجاوز عن كفن المثل اه فعمل منه ضامن ما زاد على كفن المثل اجبا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن

بكر أيام خنصر يقمن المهرولة الشراء لكن إذا كان يقمن فاحش يتفاد عليه أدب الاوصياء من فصل البسح (سئل) في امرأة أجهزت بنتها بالعتيق جهازا لمعالمه ما تصرف فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الأم عن ورثة بدعون على البنت ببعض المتعصن للجهاز ويريدون استردادها ما يبدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته ودفع لها المتعة معاملة على سبيل العار لاية الجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت ورثتها وجهها أن الامتعة جهاز فهل تقبل بينة الأب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير جهاز بنتا بالعتيق جهازا معصوم سله لها ثم ماتت ولا يدعي أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعي التملك والعرف في بلدنهما مشترك فهل القول قول الأب يبينمو الحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلا عن التنوير (سئل) في المرأة إذا زفت الزوجه جهازا قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الأب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك الوقت البسح بالجهاز يليق به فله مطالبة الأب بالتقدير فتعزاد في البصر عن المبتنى إذا استكت طو لا يلائك في النهر عن العزارة بالصحة أنه لا يرجع على الأب شي لأن المال في النكاح غير مقصود عدا الدين على التنوير وأما باب المهر (أقول) يخفى فتاوى الشيخ اجمعين من أن الأب يجبر على أن يجيزها بما يليق بالمهر الميعوث بها وعرز إلى الجبر والصيرفة مبنى على خلاف الصحة نعم للبنت مطالبة أمها بما يلقى معها المهر فاضلا مما جيزها به (سئل) في رجل جيز بنته بمهرها وتركها أمها تجهيزها بن مال عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أجهزت ابنتها بالعتيق جهازا تر يدعي مهرها باضعافه وأدخلته معها إلى مسكن الزوج وتريد الآن أخذ نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ليس الزوج معارضتها في ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل جيز بنته بالعتيق جهازا أدخلته معها البيت وزوجها ومضى بذلك مدة تر يدعي خمس عشرة سنة والآن يريد أروها استردادها منها بوجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أجهزت بنتها بامتعة معاومة وعلى معصوم وأصرفت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تر يدعي عشرين سنة ثم ماتت الأم وتريد الورثة قسمة الحلي مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلي من جلة الجهاز (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

* مسائل متروكة من أبواب النكاح *

(سئل) في رجل تزوج امرأة بعد تصحيح ثم عقد نكاحه على بنت أختها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا يطلق الأولى بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل أتى على امرأة أن أباه زوجها ماها وهي مأمورة بالولاية عليها فاجابت بأنها وقت العقد كانت بالغت والم لم تعلم بالعقد فكيف الحكم (الجواب) القول لها أن ثبت أن سنها وقت النكاح بمصطلح البلوغ ولو برهنها على البلوغ وعندهم فينتا البلوغ أولى قال في التنوير وشرحه من باب الولى لو تزوجها أوها مشلازا أوها عا عدم بلوغها فقالت أنها بالغت والنكاح لم يصح وهي مراعاة وقال الأب والزوج بل هي صغيرة فان القول لها أن ثبت أن سنها تسع وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهننا فينية البلوغ أولى على الأصح اه (سئل) فيما إذا أراد الزوج النحول بن وجهه الصغيرة قائلا أنها تطبق

المسلمين بنى بهما رجل فمرا دفن به وولده في نافرقت قبل أن يبلى جسدهم طر عليه جماعة القبر وأخرجوه من التابوت وكسروا التابوت وألقوه ودفنوا فيه ميتا لهم فإذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان ما تلقى على القبر ولا يحول بينهم قال في التارخية: تنقل عن الفتاوى أنفق بالافي اصلاح بن فاجر رجل ودفن فيه ميتان كانت الأرض موقوفة بضمين ما تلقى عليه ولا يحول لميت من مكانه لأنه فيوقف اه ولا شك انهم ضمنون فينة التابوت الذي ألقوه ولا شك أيضا انهم حيث علموا بالميت السابق وفعلوا ما فعلوا على وجه التعدي بيزرون لا تسكهم بحرما

الاحد فقه والآخر زواج بينهما فحاصر حواء فاطمة والله أعلم (سئل عن قتل نفسه خطا هل يغسل ويصلى عليه أم لا) (أجاب) من قتل نفسه خطا باتا أو ضرب العود فاضاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما إذا قتل نفسه عدا فالعضم لا يصلى عليه وقال الخوافي لا يصح عندى أنه يغسل ويصلى عليه وقال الإمام أبو عيسى السدقى الأصمعي أنه لا يصلى عليه لأنه باع على نفسه والبايع لا يصلى عليه وفي فتاوى فاضل خاتن يغسل ويصلى عليه عندهما لأنه من أهل الكفر ولم يحارب (٢٨) المسلمين وعن أبي يوسف لا يصلى عليه لمواراة وات رجلا نحو نفسه فصل عليه النبي صلى الله

عليه وسلم - وهو مجبول عند

والذين يحلمون أن يصبحوا فقراء فليسوا كذلك، فكل من أدى الفقهين من الذين خالفوا أدى كلاماً ناقصاً، والساكنة متعاضداً في الخلاصة والخاتمة، وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة إلى بلد آخر قبل حسمها بكرة أم لا؟ (أجاب) إنما بكرة فهل إذا كان في جنبها بات أو حرم بعد الحول أم إذا كان الانحراج قبل حسمها فلا بأس بالنقل كالفي الجوهر وقائلة أعلم * (باب صدقة الفطر) * (سئل) في الصغيرة إذا زويت وملت إلى الزوج ثم جاءهم الفطر هل يجب على أبها صدقة فطر أم لا؟ (٢٩) (أجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا تجب على

الذي وبغرماته يكره وصحبه القلائس في تهديبه انه لا يكره نقفه حفيدا حلبي واقفه على **﴿فصل في النذر﴾** (سئل) في عين مختلف على
 وطنة الدردار في بقعة بيت المقدس صخر أحدهما من مشقة فخره على نفسه نذر أصو ربه ان تعرضت لهذه الوطنة لا اخذها له بعد
 هذا اليوم ماتت في قبة الحبة فانه تعالى على أن أضيق على الفقرا اعظمهما غرضه ان تعرض للاذخ ووجد ما هو العلق عليه بقرنه
 المستنق بالجماعة غرضه ولا يخبر عن عهد النذر الا بذلك أم خرج عن عهد به كفارة الدين أم يفعل أحدهما بهما شاعره على اذا امتنع

عن الشين المذكور من ورغ إلى قاضي الشرع في حكمه ليس به ويعبسه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال ثلاثة ظاهر الرواية لزوم التصديق بالقدرد الذي سماه يعن الوفاء به وقيل إن أريد كون الشرط يتعين المعنى وإن لم يرد بتغير بين التصديق وبين كفارة العين وفي رواية النادر غيرهما مطلقا قال في الخلاصة بعدد كرهذا القول به بفتح صحيح أيضا كل من القولين الأولين وأما الأرفق إلى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا (٣٠) فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب لا يبيحها قال فيها ولم يباح وأمكن لا يبيحها

القاضي والوجه في ذلك أن الفقهاء مصرف له لأصحاب حتى فلا تسمع دعواهم والله أعلم (سئل) فيمنول ادعى على من أراح الوقف أنه بذل على نفسه أنه إن رجل يكن عند الوقف ما يتأدى بناؤه رجل وزمته الوقف هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع ولا يقضى القاضي بالنذر وإن كان عبدا مستويا للمراعاة الشرعية وأيضا صرحوا بأن الفتوى على أن المعلق يجبر بالنذر في عين الوفاء بعين المذمور وبين كفارة العين والله أعلم (سئل) في النذور المنعقة بالإنشاء والأولياء يقبضها قوم يزعمون أن بما يتناولونه حق من حقوقهم بسبب نظارتهم وأنسبة قرابة الأولياء المذكورين وما وقعت الخصومات فيه من يدعي أنه جده أو جد أبيه الأعلى وما كتب بذلك جميع زعم فيها هل القضاة أهماد على حقيقة ورجحانكم أم لا (أجاب) نسبه ورجحان الفتوى بين المتداعين بقصد ذلك فيما بينهم فما الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة جعلها الشيخ محمد الغزالي رسالة أصلا في الإسلام الشيخ محمد الغزالي رسالة أصلا في الإسلام كان من حفيده ما وجب نعم مقصود ليس للعباد أن ينصب الأسباب بشرع الأحكام ولأن روحه على نفسه ما وجه الله عليه قال علي بن شاذان شرط لزوم النذور أن يكون في غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاولى بالنذر بالمعصية وبالثاني عبادة المربوض وبالثالث ما كان مقصودا غيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلاته لا يلزم وكذا عبادة التلاوة وكذا النذر بشك في الميت لأنه ليس بقرينة مقصودا قالوا لو

واحدة وطلقة قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف عشرة دراهم (الجواب) نعم (سئل) في رجل راجع مطلقته جماعا لمبلغ دراهم معلومة متوجلا إلى الفراق موت أو طلاق وقيل ذلك ثم أبانها فهل لها من البتة بالمبلغ المذكور (الجواب) نعم ومن فروع الزيادة على المهر لو راجع المطلق فراجعها على ألف فان قبلت زمت والا فلا يحرم المهر (سئل) في رجل دعا زوجته الكبر البالغ بعدا بقاء معها على مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين حيران تأمن فيه على نفسها والماله يدخل بها فيه فامتنعت بل وجبه شرعي فهل تكون نائمة بذلك تسقط نفقتها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له زوجة جده هادون ثلاث سنين لا تطابق الوطء يروى بها أن يكلفه الاتفاق عليها فهل لا نفقة لها والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل امتنع من تسليم بنته المخطبة للوطء على مسكن زوجها الشرعي بعدا بقاء معها ولو يكلفه أن يدخل بها في أرواها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أتت من مسكن زوجها الشرعي الآن يأتيها بنسبة فهل لها ذلك (الجواب) حيث أهلكها مسكنها كشرعها كالبائع أهلها ما بين حيران صالحين بحيث لا تستوحش لا يلزمه أتائها بنسبة (أقول) وقد منالكلام مستوفى على المؤنسة في باب المهر (سئل) في امرأة تزوجت من زوجها بد مهرها على أمعة معلومة بما يجب وقبول شرعين وترد إلا أن رد الامتعة عليه وطلب أصل المهر بلا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالغه عاقلة رشيدة وزوجها لوها رجلا لا يذنها ولا ولا كاله عنفارت النكاح حين بالغها فو رافهل بترتة زواها والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل نال على تزوج امرأة بدسوق ودخل بها بعدا بقاءها فهاها واللات يريد زفها إلى منزله بناليس بلا رضاها فهل ليس له ذلك الآن فوفيقها زوجها أيضا يكون مؤنا عليها والعلريق أمنا (الجواب) نعم كالأختور بشرح المجمع وأقبحه الخبر الرمي وابن السكيت وكثير من المتقدمين (أقول) قدمنا في باب المهر عن الجيران فيه اختلاف الاقناع وان القول بعدم نفقاتها في زماننا أحسن وقال في البر المختار لكن في النهر الذي عليه العمل في دياره لا يسافر منها جبراعا عليها وحرم به البرازي وغيره وفي المختار وعلم الفتوى وفي الفصول يفتى بما يقع عندهم من المصلحة اهـ (سئل) في امرأة أمات زوجها عنها فقعدت يد نكاحها عليها وهي في العدة ودفع لها المهر ولم يصباها فهل يكون النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه (الجواب) نعم قال المؤلف وسئل مولانا الحق المرحوم شيخ الإسلام عبد الرحمن أنفسدى العبادي فيما إذا دخل الزوج بالزوجة فولد يصل البهائم فلهما فهل تلزمه العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها فأجاب تلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل الاول قبل تمامها (سئل) في بكر بالغت رشيدة تريد أن تزوج نفسها من رجل كفء لها بهر مثلهما فهل لها ذلك وليس لعمها وأبائها عارضتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج امرأة الصغرى فزعم أن زوجته مهرها ما أت الزوج فهل للعمة مطالبة بآهه بجميع مهرها (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أمات زوجها المافر قبل نكاحها بمهر مائة درهم ثم أت بعد شهرين وتريد أن تزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير تزوج بنته الصغرى من آخر على مهر معلوم من الدراهم قضى بدله أمتعت من الزوج وتصر فيهما دخل الزوج بالصغيرة وطالب الاب بالامتنع وريد العوى بها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب)

أضاف النذر الى سائر المعاصي كان عندنا لزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المندو وعصى داخل النذر كالحلف بالمعصية ينعد الكفارة فلو فعل المعصية الحالف عليها سقطت وأثم وصرف في النهاية أن النذر لا يصح إلا بشرط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في ثاني الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرهما من الفقر وضاع في هذا الشرط أربعة الأبن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط الأول إذا قولهم من جنسه واجب فينبذ (٣١) أن المندو وغير الواجب لكن لا بد من رابع وهو أن لا يكون مستحيل الوجود فلو نذر صوم أس أس وأعطى كاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر للعلافة قاسم

وأما النذر الذي بنذره أ كثر العوام كأن يقول يا سدي فلان يعني بوليأ من الأولياء أو بيوأمن الإبياء أو فتأني أو فوقي مريض أو فقت حاجتي فلك من الذهب والفضة أو الطعام أو الثياب أو الزايت كذا فهذا باطل بالإجماع لانه نذر لغوي وهو لا يجوز لانه أقي النذر عبادة فلا تكون لغاوي والمندو ربه ميت والميت لا ملك وأنه ان ظن أن الميت لا يتصرف في الأمور كمن قال ان الله اني نذوت لك ان فعلت معي كذا أن أطم الفقراء بباب السيدة نفيسة أو لأمام الشافعي ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء إذا نذر الله عز وجل ذكر الشيخ لحل الصرف يستقيه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار إذ مصرف النذر الفقراء وقد وجدوا الشيء غير محتاج فلا

نعم (سئل) في بكرة بالغة عاقله تشدد تزوجها أو هامن رد جل على مهر معلوم قبضه من يد المرأة عناني ذلك ثم ماتت البكر قبل إتمام النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ورد المهر الى من هو له (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقته وزوجها ثانيا بعد النكاح لم يهرمضي بعد ذلك ثلاثة أشهر راضت فيها ثلاث حضض كوامل أو تزوجت بغيره بعد شري بعد حلفه على انقضاء عدته إذا كاذ كرقام المطلق يعارضها في ذلك وبكذبها في نقضاء العدة فهل يقبل قولها مع حلفها ويمنع المعارض والعقد المزمع (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثانيا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثانيا (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من زيدا بلفاظ شرعية قلبي بنية شريعة ولم يعجبها مهر ابل قال الابو كليل الزوج على أن يزوجه في الموكل بنت عمه فلانه الولي هو عليها البكر أحد العقدين عوضا عن استروا ومنع الاب المذكور من تسليم بنته ليزا عما أن النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا ولا يثبت مهر المثل (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا خطب وكيل زيدا بنعمه والبالغ في بدخضر من الناس فاعلمه الاب الى ذلك فأنزلان مهر ابنتي كذا ان وضعت فهارا فلا فرضي الخطيب ودفع للاب شيئا من المثل والبسه لانتبه فلم ترض البنت بالخطبة وذهت فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (الجواب) حدث لم يجز بينهما عقد نكاح شرعي بالخطبة ولا يصح عقول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح أصلا (سئل) في صغيرة تزوجها معها العصفية ابنعملى مهر دون مهر مثلها فبغين فاحش فهل يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حدث كل الزوج غير الاب والجد وكان بغين فاحش فالنكاح غير صحيح كافي التنوير وغيره (سئل) في رجل قررى تزوج امرأته وألا صغار من غيره ولو لها مائة زوجة يجد الأولاد ويريد نقلها الى قرية أخرى مسافة ما بينهما أقل من نصف يوم فهل له ذلك وتنقل حضنة الأولاد لخدمته المزمع تزوجت كانت أهلا للحضنة (الجواب) نعم (سئل) في امرأه أقررت بنتها اليتيمة بالولاية عليها من رجل كف بمهر المثل ودخل بها ثم لم يلتق اختار الفسخ فوراً بالبولوغ وأشهدت على ذلك بالجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت الفسخ بوجه الشرعي وقضى القاضي بذلك ونفع بينهما فهل يفسخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفيت الدعوى شرائطها الشرعية يفسخ النكاح المذكور بالفسخ المزمع (سئل) في امرأه أعتادت لها أم تريد الدعوى على الزوج بأنه لم يدفع لزوجته جميع مجمل صداقها وطالبته بتعويضها من ذلك وهو يدعى الايصال في الحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يدعى الايصال اليها لا يقع دعوى ايهما تعرفت لغيره لانها تسلمت نفسها لا بعد تسليم قبل عادة والامانة مقامها فانتعصم دعوى ايهما تعرفت لغيره لانها تسلمت نفسها لا بعد تسليم قبل عادة الحادى الزا هدى من الدعوى * (قوانيد كرهاا ولنسفرقة فجمعها) *

تزوج امرأه على انها مسلمة فظهرت كاذبة ليس له الفسخ * اذا قال الزوج بعد اصدار العقد صبغة الزوج نعم يا سدي قبلت هذا النكاح أو اتمه على قوله نعم في المجلس قبل ان يستعمل بكلام آخر فم النكاح * للقاضي تزويج الصغار ان كتب في مشوره أنه له تزويج الصغار والا فلا * يجرم على الزوج أن يتزوج بنت ابن زوجته لانها وابنه يبيع فترم عليه وان سفلت السك من تنأوى قارأى الهاديه * وفيها

يجوز الصرف له ولو كان ذان سبب لثا لى لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغناء للاجتماع على ولا لخدمه الشيخ ان كان غنيا فاذا علمت هذا فافانوا خدمن الدراهم والشمع والزي وغيره فان نقل الى ضرائح الاولياء فتر باليهن الى الله فخرام باجاء المسلمين ما مقصودا الفقراء الاعياق قول واحد وقد علم مما نقلناه ما ينذره العراش الشيخ مروان على بن علي وروى بل لا يصح ولا يبرم وليس للخدام أخذ على انه نذر صحيح الا اذا أخذ على وجه الصدقة المبته أو كان فقيرا وعلم بانها غير الخدم لم يأخذ على انه صدقة

له ذلك وليس الخادم نزع منه لانه لم يملكه الا ان يكون الناذر عيسه في نذره وكان فقيرا اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي
 الغري تاشي الحق بنار جدي المتصدق الحرام من شهر سنة ثمانين وتسعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا الحرم المجمع على حرمة جماعته
 ويعجون انهم مشوقة يقال في حقهم قدوة المسلمين ومصر في المريدين ويبالغون في أخذهم بما لبثوا للناذر به فان امتنع قدموا الى قضاء هذا
 الزمن فيحكمون به وربما استعوا بالشرطة (٣٢) وحكام السياسة بل يفعلون بأبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون لجمع النواحي

التي تقع فيها هذه النذور
 فقاطعوهم ويضربون
 على كل واحد ناحة يبلغ
 من المال في السنة يؤخذ
 منهم اذا انتهى الاجل
 المضروب فيسدع ما هو
 مضروب عليه وما كل
 ما بقى وبعد القاضل ربما
 حصل له ببركة الشيخ بربى
 أن من منع ذلك هلك وان
 سبب قضاء حاجته هذا
 النذور ان الشيخ رد غائبه أو
 على مريضه أو قضى حاجته
 ويعجون انه لا يباح تناوله
 لغيرهم قال بن هو نذر جدنا
 فلان وهم اغنياء متوثلون ومن
 تناول شيئا منه عاقبه وادوا
 به الى الحكم مقتد به انه
 ارتكب كبيرة في الدين
 وبأمر شعبة بن أبي
 السكين وربما حكم بهم به
 قضاة العهد وقدمه في
 الجحيم لورفع الى القاضي
 لايخبره القاضي على وفائه
 ولنا نقول على رسالة الشيخ محمد
 قهما باشي الغليل والأمر
 الى الله تعالى العلي الخليل
 والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) أيضا عن ناظر
 وقف السيد خليل ونحوه
 اذا قاطع رجلا على أقلام

سئل عن امرأ غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فقامت لها كبرى ففحص نكاحها وأقامت عنده ربينة انه
 غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففحص نكاحها وحكم بصدقة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلا وحكم حاكم الفسخ
 بصدقة التزوج ثم طلقها فحضرت الى قاض حنفى ليرزوجها وزوج آخر فهل يسوغ للحنفى ذلك واذا حضر زوجها
 الغائب وأقام ربينة أنهما مواصله بنفقة فهل يبطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب اذا فسخ النكاح حاكم
 بربى ذلك ونفقة فقامت قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيد والتزوج بغير فلا يرتفع ذلك بحضور
 الزوج ودعائه أنه ترك عندها نفقة في مئة فتيته وان أقام ربينة بذلك لان ربينة المرأة لم تترك عندها نفقة
 اتصل بها القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالربينة الثانية والله أعلم اه النكاح بين العبدن جائز وكره بعضهم
 الزفاف والختم انه لا يكبر لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصديقه رضى الله تعالى عنها وعن أبو باني
 سؤال وبني هافيه وتاويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العبدن ان صح بانها عليه الصلاة والسلام
 كان زوج من صلاة العبد في يوم الجمعة أقصر أيام الشاء فعرض عليه أن نكاح فقالة حتى لا يفوته الزواج
 في الوقت الأفضل الى العبد الثاني وهو الجمعة * هل للزوج أن يعقل عليها الباطل أن يعقل الباب فتاوى
 الشافعي من النفقة في أدب القاضي له أن ينطق عليها الباب من غير الا بربى فتاوى النافى من المهر
 (باب نكاح الرقيق والكافر) *

(سئل) في ذمية طلقها زوجها الذي ثلاثا لى ربينة شرعية فطلبت التفريق بينهما فهل تجاب الى ذلك
 (الجواب) نعم لانهم يعتقدون أن الطلاق من قبل المالك وان كانوا لا يعتقدونه بمصرو المدف فاسما كه
 اها بعد الطلاق الثلاث ظلم منهم وما أعطيتهم المدة لغيرهم على الظلم من ميسر السرخسي في باب نكاح
 الكافر مجموعة عطاء الله افندي (سئل) في رجل خطب فاسرقة من أبيها الذي دفع لها ما جونه بنشأنا
 أى علامة أنها صارت مخطوبة لم يجب بينهما عقد أصلا بوجه من الوجوه حتى بلغت رشيدية وطلب
 الخاطبة تزوجها متلا بذلك وهي تتنعم وتريد التزوج بغيره فهل اهلها ذلك ولا تجوز على نكاحها (الجواب)
 (سئل) في أم ولد تريد التزوج بأختها من ابنتها هل اذا تزوجت وورثة السيد يبطل النكاح
 برده (الجواب) نعم وتوقف نكاح قن وأمت ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان أجاز نفذ وان ردت
 يبطل تنوي من نكاح الرقيق
 (باب الغني) *

(سئل) في بكر صغيرة زوجها أبوها من رجل ودخل بها لم بلغت رشيدية وادعت به عنه وطلبت التفريق
 خال الحكم (الجواب) لا يفرق بينهما بمجرد ادعاءها عن غير ما لم تثبت عنه باقراره أو بقول النساء انهما
 بكر فيقول من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو لجها
 أو مرضها من فأن وطئ والابانة بالتفريق ان طلبت وتأجيل الغني لا يكون الا عند قاضى مصر أو مدينة
 كما في ذلك انخير الرطب ورحمة الله تعالى

(باب الزنا) *
 (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأمة مشرعة فاعفول ذلك (الجواب) نعم والسائلة في المتون (سئل)
 فبما اذا تزوج رجل بان هذه المرأة أخته مشرعة لم يثبت عليه بان لم يقل بعده هو حق كاذب ونحوه ويريد

النذور بربى وأما كمن معلومة بمال ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل يصح المقاطعة يلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا ان
 (أجاب) لا تصح المقاطعة في ذلك الا لاجع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه والعلم في ذلك كلام بطول ذكره فقتصر على نذر منه قال
 الشيخ قاسم في شرح الدرر والنذر الذي يندوه أكثر العوام يغفون شق الله تعالى مريض أو مرضا حتى ونحو ذلك كذا في النذر باطل
 بالاجماع اه فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا الا قال به والعلم على مسائل في هذه

المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم * (كتاب الحج) * (سئل) عن لم يجد الرحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الجار أو الفرس هل يجب عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر قد فعل على غير الرحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم أره صرحا بحالها بانها وانما صرحا بالكرهه اه (وأقول) الفقه يقتضى الوجوب في البغل والجار والفرس اذ هو منوط بالاستطاعة وتوحيه أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل انه لابن الوردي عندي سؤال الحسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا (٣٣) قائل شريفا ما لك * وبضمنه الفتوى والمثل معا

(أجاب)

هذا احلال لا يحرم صيدا محرما فحاشى احرامه ومأزني وأثلف الصديق المبيع جانبا فيضن القبة والمثل معا (سئل) عن لم يأت بالزمن والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتي بهما في طواف الصدر (أجاب) نعم اذ لم يقبل على ما في هذين الطوافين فلهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بان الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فيه علم انه يأتي بهما في الصدر ولم يقتد بهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم والله أعلم (سئل) هل يجوز الزى بالحصى المتنجس أم لا (أجاب) يجوز والا فضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلبي والسنة غسلها لتكون طاهرة يتسبب فان المقبول منها يقع بذلك والله أعلم * (كتاب النكاح) * (سئل) في انعقاد النكاح بلفظ جوز ترك بتقديم الجيم على الزاي هل يعقد به النكاح عند قوم قارردوا عليه أم لا (أجاب) هذه

أن يتر وجهوا وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتر وجهها (الجواب) اذا أثر بانها أنعت من الرضاع ولم يصّر على إقراره أن يتر وجهها وان أصّر لاجل أنه أن يتر وجهها كذا في رضاء الخائبة فاذا أراد أن يتر وجهها وقال أخطأت أو وهمت أو نسيت وصدقته فهما صدقان عليه وله أن يتر وجهها كما صرح به في المنهاج (سئل) فارجل تزوج بكرا بالغه ثم قبل النحول والخاوية الضعيفة قال انها بنت ابني رضاعا وأصّر على ذلك وقال انه حق كلفته والزوجة تكذبه فما الحكم (الجواب) يفرق بينهما ولو انصف المهر حيث كذبه ولم يدخل بها وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبه فلا مهر والمهر والنفقة والسكنى وان صدقته فاما الاقل من المسمى ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدري أقنيدى عن المضمرات (سئل) في صغير رضع من زوجة سمع بنت لهامنه في مدة الرضاع والآن تبلغ الصغير ويريد التزويج بشقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في السكنى اذا وضعت المرأة صاحبها عليه وأولادها من تقدم ومن تأخر لهن أخواته وكذا ولو دلها باعتبارها بالنسب لانه ولد لاجنه (أقول) وقوله الراضعة من أمها لا حاجة اليه ان يرضع من امرأة يحرم عليه وأولادها من النسب وان لم يرضعهم أمهم كما أشار اليه الكترو صرح به في النهر (سئل) فارجل عقد نكاحه على امرأة وقبل النحول بها أجبته أمهاتها أرضعتهما معه وصدقتهما الزوج مصرّا على ذلك وكذبها في زوجة فهل يرتفع النكاح ويلازم نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزنة الفقير رجل تزوج بامرأة فقالت امرأه أنا أرضعتهما فمضى على أربعة أوجه صدقتهما الزوجات أو كذبها أو كذب الزوج وصدقتهما المرأة أو صدقتهما الزوج وكذبها المرأة أما اذا صدقتهما الزوجات أو كذبها الزوج وصدقتهما المرأة كان قد دخل فلهما مهر المثل وان كذبها الزوج ارتفع النكاح ولكن ينظر ان كان أكبرا ربه انما صادقة في اخبارها فياقرها الصبا طاولا كان أكبرا ربه انما كاذبة تسكهواون كذبها الزوج وصدقتهما المرأة يبقى النكاح ولكن للمراة أن تسخط الزوج بالنكاح على أن يختل من الرضاع فان نكح فرق بينهما وان حلف فهي امرأته وان صدقتهما الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدف الزوج في حق المهر ان كانت مدخولا به او يلزم مهر كامل والا نصف مهر اه ومثله في الاثر ويؤقتل عنه (سئل) فارجل تزوج امرأته ثم ثبت بالشهود العدول أن بينهما رضاعا في مدته ولم يدخل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر لها (الجواب) نعم واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما ما وان كان قبل النحول فلا مهر لها وان كان بعد النحول فلهما الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى بمجموعة قدري أقنيدى عن المضمرات (أقول) وفي قوله فرق بينهما اشارة الى انه لا يقع الفرقة الا بتفريق القاضي كغيره في البحر في آخر كتاب الرضاع الى المحيط ثم قال ولو شهد عندنا عدلان على الرضاع بينهما وهو يحد ثمانا أو ما بأي الشاهدان قبل الشهادة عند القاضي لاسيما المقام نفعه كلو شهدا بطلانها الثلاث كذلك وتقام في شرح المنظومة اه أى المنظومة الوهبانية قوله في الخائبة بان هذه شهادة وقامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذا وقامت عندها (سئل) في امرأتين اجنبتين أو وضعت كل واحدة منهما أولادا معا من الاخرى ثم ولدت احدهما ذكرا والاخرى انثى ولم يجتمعا على ثدى واحد بان لم

(٥ فتاوى حامدية - اول) المسئلة تختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد ومنهم من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعد العبدى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين قوم اشتهر على هذا اللفظة (أقول) وبما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعد مافي الظاهرية وغيره ارجل تزوج امرأة بالبرية أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند السك والى ان يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم ان هذا اللفظ يعقده النكاح فله حيلة مسائل الطلاق والعنان والتدبير والنكاح

والطهر والاراء من الحرق والبيع والمثلثة فالطلاق والعناق والتدبير واقع في المحك كره في شاق الاسم فاذا عرف الجواب في الطلاق والعناق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل التصديق فلا شرط فيما يستوي فيه الجرد والهزل بخلاف البيع ونحوه اهـ فتأمل في قوة واذا عرف الجواب في الطلاق والعناق ينبغي أن يكون النكاح كذلك وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التعريف فينبغي أن يكون النكاح نافذا (٣٤) مع التعريف ولا شك ان معنى قوله ينبغي يجب على البرائة ان عليه الفتوى ولما في البحر

ان ظاهر ما في القينس
 ترجمه فقد ظهر كنهها
 صحة قياس النكاح على
 الطلاق فتأمل ولا خلاف ان
 الصادر من الجهة الاخرى
 تعصف لا دخيل لبحث
 الحقيقة والجار ولا في
 الاستعانة بالرجل على عدم
 الصلة فقه الصريح به في
 كلام القرى وجهه ان تعال
 كذا معناه الاصل وهو
 التسويغ او جعله مارا غير
 ملاحظ لهم املاذا العاصي
 بمنزل من ادله ذلك وحيث
 كان تعصفا وغلطا فجميع
 ما به به لا يصح لا ثبت
 المسمى وحيث اقرانه
 تعصيف كيف يقفه في
 الصلة والاستدلال
 ذكره السعدونغا ثابت
 عدم صحة الاستعمال ولا
 منكره بل بسم كونه
 تعصفا باء الحرف مكان
 حرف فلم يعد الدليل صورة
 المسئلة ثم لو صدق من علف
 تأتي فيماتاني في الالفاظ
 الصريح بعدم الانتعادهما
 والله اعلم على قوى الشيخ
 زين بن نجيم ومعارضه به
 قطع الدليل في صحة حديث
 ولهذا الوجه كان الحكم

وضع الذي كرم من أم الاثني ولا الاثني من أم الذي كرم أصله فهل يسوغ لذكر التزويج بالاثني (الجواب)
 نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتصل أخت أخيه رضاعا كالأخت التور ورويه (مثل) في رجل له أخت
 ثيبية رضعته من أمه ألهانث نسبة فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب) نعم التزويج
 باخت أخته (مثل) في امرأه أتل يدأ رضعته في مدة الرضاع وله بن لعمر وور يدأ نخوز يدأ التزويج بينت
 لعمر ولم ترضع من زوجة يدأ أصله فهل ذلك (الجواب) نعم (أقول) أي لانها ليست بنت أخيه بل
 هي أخت وأولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل أن يتزوج بنت أخيه رضاعا كالأخت المستفاد من المتن ولم
 يذكر وهما المستثنيتان (مثل) في امرأه أتل خبرت رجلا بأنها أوضعت وجته ولم يصدقها الرجل ولا بينة
 هناك ثم مات زوجها ثم ان المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت وريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك
 (الجواب) نعم (مثل) في مسمى ماتت أم مفرغ من خالته بنت له في مدة الرضاع وريد أن يزوجها
 بنته هل آتبه التي هي أخت أخت ابنه رضاعا فهل ذلك (الجواب) نعم لان أخت ابنه رضاعا تحل كالأخت
 البكر المختارة في الأولى أخت ابنه رضاعا (مثل) في رجل يري أن يتزوج باخت أخيه رضاعا فهل له ذلك
 (الجواب) نعم له ذلك لان أمه خاله وناتسه من الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمعن النسب أو بالعكس
 (أقول) أي سواء كان كل من الخال أو أمعن الرضاع أو كان الخال من الرضاع وأمعن النسب أو بالعكس
 كما صرح به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مستثنا (مثل) في رجل له زوجة يري أن يتزوج عليها
 خالته من الرضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لانها ليست من المستثنيت فكأنه جمع بين المرأة وخالته
 (مثل) في رجل خطب امرأه وكانا رضاعا جذته لها فهل يحرم عليه نكاحها (الجواب) نعم (مثل)
 في امرأه أتل أ رضعته يدأ ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العليم انها لم ترضع أصلا وصدقها بذكر ذلك
 وريد التزويج بانها فهل ذلك (الجواب) نعم والسلف في التور ورواه البحر وغيرهما في القننة امرأه
 كانت تعلى ثم أصيغوا أشهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين أقمتهما ثديي ولا يعلم ذلك الا من
 جهها لولائها أن يتزوج بهذه الصبية (مثل) في صغير وصغير قرضع من امرأه أختية في مدة الرضاع
 وريد أو الصغير أن يتزوج الصغيرة المزوجة فهل له ذلك (الجواب) نعم يحل له أخت والصغير رضاعا كالأخت
 الملتقى والتور وغيرهما (مثل) في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل (الجواب) بحقا الرضاع
 جعنا لعل وهو شاذ فقد بين أوعد لو عدلتين ولا يثبت بشهادتهما وحدهن لكن ان وقع في قلبه صلت
 المصرت قبل العقد أو بعد كالأخت البرائة (أقول) أي ترك الاحتياط وذكر في البحر عن السكا والنهاية
 انه لا يثبت بغير واحد ولو رجلا قبل العقد أو بعده ثم كرهن بحدوث الحائض انه لو أخبر عدل ثقة بزوجته
 بقوله لا يجوز والنكاح وان أخبر بعد النكاح فالاحوط أن يفارقها ثم وفق بينهما يجعل كل على رواية
 أو حل الأول على غير العدل وكتب في شافعي عليه من العلامة للقدس أن قول الحائض يؤخذ بقوله معناه
 يبقى لهم بذلك احتياطهما اما التوثيق عند الحاكم فيتوقف على نصاب الشهادة التام وقال الشيخ قاسم في
 شرح القاية يجوز للمعدلان ترك نكاح امرأه قبل أول من نكح من لائل له وبقى ما لو أخبر الواحد
 برضاع ظاهري على العقد كالأخت يتزوج صغيرا أخبر بان أمه مولا رضعته بعد العقد ذكر الزايعي أن أخبر

عند الشافعية كذلك فان المصريح به في علمه كتبهم انه لا يصير من على ما يدعى الزايعي جميعا منهم أمضى قننا الماطة فلا يصح الواحد
 عندهم باللفظ التزويج والانتكاح ولم في مذهبنا ما وجب مخالفة لهم والله أعلم (مثل) في رجل خطب بنتا فخرقها هل لا نكاحا فقال
 الخاطب بحضرة شهود فثبتا بينهما ذلك هل ينقض النكاح والخال هذه أم لا (أجاب) نعم ينقض النكاح بذلك والخال هذه والله أعلم (مثل)
 في رجل خطب صغيرا من أبيها بحضرة الشهود فقال الأب هي له عليه فقال قبلها وعوضها ما عهدها فخرس هل ينقض النكاح من هذا اللفظ أم لا

(أجاب) نعم بعدد ما يجوز من عملهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خوف عليك مني فإنه فقال لا تخوف عليك ثم توفي الأب فزوجه
أخوها بعد أن بلغت لا تحل المصاهرة من الأب نكاح والحال هذه فيطل ماصدر من الأب على أي وجه كان ويجب مهر المثل أن خلاص التسمية وأنه أعلم
الهيئة على وجهه فالصاهر من الأب نكاح والحال هذه فيطل ماصدر من الأب على أي وجه كان ويجب مهر المثل أن خلاص التسمية وأنه أعلم
(سئل) في رجل خطب بكر من والدها ووصل مهرها بقدر معين بمحضرة فهو دجور بينهما (٣٥) إننا نخطبه ما ينقذه نكاح كقولها

جئتكم خطبا ما ينقذه نكاح
فقال هي لا تنقذه نكاح
نكاحها بكز فقال هي لا
به أو صارت له أو تزوجتها
بكذا فقال بالسمع والطاعة
هل ينقذ النكاح ولا
بكال الزوج ولا بالزوجة
فخصه أم لا (أجاب) نعم
ينقذ النكاح مثل هذه
اللفاظ ويسلم ولا يك
الزوج ولا الأب فخصه
والحال ما تقدم قال في
الخائفة قال رجل جئتكم
خطبا انتك فقال الأب
ملكك كان نكاحا وفي
الخلاصة أو قالت صرت أو
صرت لك فانه نكاح عند
القبول وفيها قول زوجي
نفسك متى فقالت بالسمع
والطاعة فهو نكاح وكثيرا
ما يجسر بسين الخطيب
والخطوب منه ما ينقذه
النكاح من اللفاظ فيجب
مراعاتها والحكم بموجبها
خسبة أن يقع نكاح آخر
لغير الخطيب وهي زوجة
الخطيب والله أعلم (سئل)
من أخوتها أو لم يوافق
بينهم وينقضي عمل الخطبة
من اللفاظ ما ينقذه به

الواحد فمقبول وتتمام الكلام عليه في الجرح فجمع (سئل) فما إذا كان زيد زوجه وابن منها مات
له ثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمرو بزيد تزويج ابنه المذكور بنت عمرو والمذكور ذكرا فجمعها
لكرهها لم تضع من زوجه مع ابنه المذكور بل بعده فهل جسد وضع من زوجته صارت أخت ابنه فلا
تحل لابنه ولا عبرة بغيره المذكور (الجواب) نعم (سئل) في صبي رضع من امرأة غيره ثلاث سنين ثم
أرضعت المرأة غيره هاتفت فهل يحل الصبي التزوج بالبنت المذكور (الجواب) نعم لأن الرضاع بعدمضي
مدته وهي ستان ونصف عند أبي حنيفة فلا يكون محرما قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنين ونصف
وان لم يقطع وبه يفتي القاضي الإمام اه

(كتاب الطلاق)

(سئل) في رجل حنفى حلف بالحرام لبعض عمن زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدتهما
بعد أيام راجعا بما يقول طانجا وإذا كان في الناس ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين المراجعة
المذكور ثمانية أشهر وهو مقیم معهما لم يطلقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء
العدة معها لو باينهم ثم طلقها ثلاثا ويرد الان مراجعتها العصمة بعقد جديد رضاهما بعد ثبوت حلفه
المذكور أو لا واشتهر أنه فعل في ذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب) حيث لم يفعل
المحالف عليه في ذلك العام وعليه طلاقه بانه ملكته ما نفسها والمراجعة المذكور غير معتبرة لانها بدون
تجدد نكاح وقبل الحنف وحشا انقضت عدتها صارت أجنبية وإذا كان انقضاء العدة معا بعد الناس
اصدقان ولا مراجعتها العصمة بعقد جديد رضاهما كإنه لا خير الرمي عن القنينة وفي جواهر الفتاوى
أبأنها أو قام معاهان اشتبه طلاقها بين الناس تنقضي الألاه والصحج وفي الخائفة بأبأنهم أقام معاهان
ان مقرا بإطلاقا تنقضي عدتها لان سنكرا اه (سئل) في قوله روي طالق هل هو روي وهل يقبل منه
دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو روي كما في الترمذي والبخاري في رابع فتاويهما وفي فوائد
شمس الأئمة لا ورجدى لو عرف الطلاق بقراره لم يسمع دعوى الاستثناء ولو ثبت بالبين لا يسمع كذا في
الخلاصة في الفصل السادس وكذا في المراجعة (أقول) وسأني أنه تقبل دعواه الاستثناء إلى يكن له منازع
(سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنهما استنبتا موصولا وهو لا يدرك ذلك هل يعيد
على قولهما (الجواب) ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يعجز على لسانه ما لا يدرك ولا يحفظ ما يجري
حاز له أن يعيد على قوله ما أو لا فلا فاضت من كتاب التعليق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
أنها فوجت عورت أنحبها كيف الحكم (الجواب) يستل منها من فرحها فان أخبرته به لا يقع وان أخبرته أنها
لم تفرح بذلك يقع الطلاق لأنه لا يعلم أجهتها قال محمد في الجامع إذا قال الرجل ان حلفت حصة فانت
طالق فكشكت عشرة أيام ثم قالت حلفت وطهرت واغتسلت وكذبها الزوج في ذلك قال قولها لا الأصل
في جنس هذه المسائل أن المرأة إذا أخبرته بشروط الحنف في البين بطلاقها وكذبها الزوج في ذلك فتنظر
ان كان ذلك الشرط مما يطاع عليه غير هالاقبل قولها لا اتجدها لانها تدعى طلاقا على الزوج والزوج ينكر
وان كان ذلك الشرط مما لا يطاع عليه غير هالاقبل قولها في حق طلاقها ان كان

النكاح نحو كانت لك بكذا أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قياتها بذلك وبلغها الخبر فكتت راضية بما فعل أخوتها هل تفذك كما فعلها
حتى لا ينقذ عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) يشذبت علمت بذلك وسكتت هذه اللفاظ بما ينقذه عند النكاح كما صرح به أصحاب
الفتاوى والشرع فلا ينقذ نكاح غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخوف عليك مني فإنه فقال له جاءتك فقال له جازاها
بأنها عرض هل نكاحها ينقذ أم لا (أجاب) لا ينقذ لأنه لم يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بموضع التحليل العن غير ذلك والنكاح أجنبي عنه بذاته

[illegible]

بما ذكر قال في القاموس
 قالت المرأة أو هبت نفس
 فقال الرجل أئذنت قالوا
 لا يكون نسكاً اه فافهم
 عبدة المأخذ والله أعلم
 (سئل) فله رجل خطب
 لا تحصى من ولها جري
 بينهما مقدمات النكاح
 فلهذا كور عند العقد قال
 الولي للخطاب زوجتك فلاذنه
 بكذا فقال قبلت فهل يقع
 النكاح للخطاب أو المخطوب
 له لتقدم المرأة والمقدمات
 أم كتب الحال وإذا قلتم يقع
 للخطاب فهل إذا طلقها قبل
 الدخول وزوجت المخطوب
 له ولو يجوز لكونها الابعة
 عليها وكفى الحكم (أجاب)
 وقع النكاح للخطاب ولا
 عبرة بمقدمات في البرأية
 شطبه لابنه وقال أبو الهيثم
 الابن زوجت بنتي بكذا
 فقال أبو الابن قبلت صح
 لأب وإن جرى مقدمات
 أن النكاح للابن في المختار
 ومثله الوكيل اه وإذا
 طلقها الزوج المذكور قبل
 الدخول وعقد لثاني أعانها
 ولو جاز ألا عبدة والحال
 هذه والله أعلم (سئل) فيما
 إذا عقد أهل الذمة تسكناً

فما بينهم من رفق واذك السافل ففساد ذلك الشكاح فهل يسوغ للعا كراطلاه (أجاب) المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود اولى على كافرهم يدنيونه لا تضرهم عند الامام ترافعوا اولاً وان عند مسلم ابعثناه ترافعوا ألم لان المعصية وترافع الزوج والزوجة في بينهما وان رفع احدهما لا يضر في بينهما عند الامام اى حقيقته والله اعلم (سئل) في رجل خطب الى بنت بنت ائمة فقال اهاج وتحتل بقي فلانة بكذا الابن فقال لا الابن تزوجت هل ينعد أم لا (أجاب) لا ينعد ووجه ان التزوج غير التزويج والله اعلم (سئل) عن رجل قال

لا ثمزوج ابشاش من ابني فقال ابونيث وهبنا لك الف درهم (أجاب) مع النكاح لا بد لي من مكان ومكان وديهم لا رزق جهنا لك فقال قلت مع النكاح لا بد اصحر أوأبأ أوأخطب لابنه فقال أوأهلأب الابن رزقت بك فكذا فقال أوأب ابن قلت مع الألب وان جرى مقتدات ان النكاح لا بد من المختار اللهم الآن يقال ما صرحوا به ليس فعلا الخطبة وليس فمقوز ابتلت من ابني الذي هو كسل كاسر حواه في الفرق بين زوجتي بنتك ورجلي بنتك حتى احتاج الازل الى القول بعده دون الثاني فها (٢٧) صاروا كلته صار قوله رزقت بك

على التأسيس كما في الاشياء وصدق ديانة انه قصد التأكيـد ويقع عليه بذلك طرفة واحد فترجعه ديانة حيث
تواظفها وله مراجعتها في العسدة بدون اذنها جاحل بمقدمه عليها لطفان لان رضى طلق رضى جافى
الفتاوى الخيرة وبالنظر ناشى وغيرهما واما رضى فقط فانه كلمة اذهو كانهى كما صرح به صاحب الجهر
لكن لا يصدق انه قصد التأكيـد الا بيمينه لان كل موضع كان القول فيه قوله انما يصدق مع اليمين لانه
أمين في الاخبار عافى عنهم والقول قوله مع عينة كفى الى يلى وافتى بذلك الترناشى وقال في الخاتمة قال
انت طلق انت طلق انت طلق وقال وحدثه التكرار سيد ديانة في القضاء طلقت ثلاثا اهـ ومثله
في الاشياء والحدادى وزاد الى يلى ان المرأة كالفانى فلا يعلل اهـ ان عكسه اذا سمعت منه ذلك واعلمت
لانها لا تعلم الا الظاهر اهـ (سئل) في الرجل اذا طلق طلق أم لا فعمل لا يقع عليه الطلاق (الجواب)
نعم لا يقع كفى الاشياء أى في قاعدة الامل براءة التهمة (سئل) في قروى حلف بالطلاق انه لا يسكن في
هذه القرية بامام فلان شخافها ورجل من هاهنا ورجعتهم جميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذكور عن
المسئلة ونصب غيره شيخا مكانه ثم رجع الحالف الى القرية وسكن فيها وعاد الشيخ المعزول الى المسئلة فهل
انحلت اليمين بذلك أولا (الجواب) نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ المذكور ولا يقع عليه الطلاق المذكور
ولو عاد الشيخ الاول للمسئلة قال في التتو تركه ما زال ومادام وما كان غايته تنهيه اليمين بها وقال العلق فلو
حلف لا يفعل كذا مادام بخارى فخرج منها ثم رجع فعلى لا يحنث لانتهاء اليمين وكذا الا بآ كذا هذا الطعام
مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث باكل باقية لانتهاء اليمين يبيع البعض اهـ وافتى بذلك الشيخ
الزملى والشيخ الحائلى وصورهما اجاب به الزملى الاصل ان الحلف اذا جعل غايته وفاتت تبطل اليمين عند ادى
حقيقة ومجود وخرجوا على ذلك فاعتقوا الحالف مادام او كان او استمر او استقر او طولع الامر كذا او
ما زال ونحو ذلك من كل ما وجب التوقيت يقتضى الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت الدورية
وفعل ذلك الفعل فقد فعله واليمين منهية فلا يحنث صرح به في الظاهرية وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلى
وفتاوى آوى الشيوخ المعون والجرح وكثير من الكتب والحاصل ان النقل مستفيض في المسئلة اهـ
(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته انه حلف بالطلاق انه لا يسافر حتى يذبح له خسة قروش وانه سافر
ولم يذبح له او قال دعت ولم تصدق ولا يثبت فكيف الحكم (الجواب) القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة الى
وقوع الطلاق (اقول) وسألت اخوا الباب نقل المسئلة (سئل) فيما اذا حلف بدين الطلاق الثلاث انه
لا يسكن صهره في هذه القرية فهل اذا ساكنه فهو ساكن كنهى فهاو كان كل منهما في دار على حدة لا يحنث (الجواب)
نعم كفى الخبر حلف لا يسكن فلانا باليكوفة فهو على المسئلة كنهى في دار باليكوفة فحتى لو سكن الحالف في
دار او الحالف عليه في دار اخرى لا يحنث لان المسئلة كنهى الحالف على ذلك لا يوجد اذا ساكن في دارين وتخصص
اليكوفة بالذ كر اختصاص اليمين بهما سأل لا يحنث بالسكا كنهى غيرهما اذا اتوا في أن لا يسكن هو والحالف
عليه باليكوفة فيثبت يكون على ماوى لانه شدة الامر على نفسه وكذلك اذا حلف أن لا يسكن كنهى فلانا في هذه
القرية فهو على أن يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك اذا حلف أن لا يسكنه في الدنيا فخير
من اليمين ان نوع اتخوف السكنى (سئل) في رجل له زوجة متوفاهة فلما طبعها له او كل منهما في مسكن

على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم فإن حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا لا حرمه المجلد بل لم يفسد شرطيته لمعتدده والله أعلم (مثل)
في نصراني تزوج نصرانية متوفى عنها زوجها فاجل قضاء أربعة أشهر وعشرون لم يرضها قبل فاضل شرعيا لمما يقع النكاح وبغير ان
أم لا تعرض لها ولا يفسخ النكاح وتزكهم وما يدعون (أجاب) صي علمنا قاطبة وجه الله أنه لا يتعرض لاهل الذمة قاذنا كخو
فا جدا ولا يفرق القاضي بينهم إذا فعل في ظاهر الرواية لا أمنا نأرتكهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يعز ان حيث كانا ضمن ولم يرفعا

بالمصومة الذي فاض من صفاته الاسلام والله اعلم (سئل) عن رجل خلع لابنه بشئ آخر فقال زوجته بنك لابني فقال زوجه ولم يقل قبلت
 ما الحكم (أجاب) الظاهر عدم انعاده أصلاً أما الابن فلا حاجة الى القبول وأما الابن فلان الميخض الابن بقره وزوجه ولم يتمسكه
 جميعاً لأن الابن حصل بقره وزجه ولذلك لا يحتاج الى القبول والله اعلم (سئل) فيما ذل من سماع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل
 يصح أم لا (أجاب) الاصح الذي عليه (٣٨) العامة ان سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط لصحة النكاح والله اعلم (سئل) في رجل
 زوج صغيرة القاصرة في

زوج صغيره الغاصرق
مرضه لرجلهم معلوم
بحضرة شهود مجلس
الشرع ثمان هل يقدر في
النكاح كون الاب في المرض
هل لاحد الاولياء النازلة
وتبتم عن وتبسة الاب أن
يعرض للنكاح باطل أو
غيره أم لا (أجب) ليس
لغيره ابطال النكاح اذ
الولاية لا تبطل بمجرد المرض
مع سلامة العقل المرتب
عليها صلاح التصرف باجتماع
العلماء والله أعلم (سئل)
في امرأة أسيرها ثقات
زوجها الغائب مات ووقع
في قلبها صدقة هل لها أن
تعتق تزوج أم لا (أجب)
نعم لها ذلك كلتي التزانية
والجوهره وغيرهما والله
أعلم (سئل) في الجارية
لو قالت لرجل كنت أمة
فلان فأعتق هل له أن
يتزوجها أم لا (أجاب)
نعم له أن يتزوجها فكأن
مقتة عنده ووقع في قلبها
صادقة لان القاطع طار ولا
منازع وأخبرتها بمحمل
نكاحه يعلم خلافه وصحة النكاح
تجتمع ما يطرأ من حبه عما إذا
الكو اهبة والله أعلم

(سئل) فإن جمل خطابكم إنهم يحضرون جميع من المسلمين وتنفقوا على مقدار المهر وتفرقوا عن عقد نكاح شرعي فبعد الله مدة حضر أبو هالد القاضي وطلب من أن يقرض نفقته وأن يستدين وينفق على جميع على الخطاب فرفض بحضرة الخطاب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا هل ما تقدم يكون عقدا شرعيا أم لا حيث لم يجر بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجر بينهما عقد شرعي ولا يرجع للأب على الخطاب لتبين عدم صحة الفرض والامتناع بالاستدانة لكونه السبب ووجهه على ولا لحالة هذه أجنبية والله

هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالغ تزوجها أوها من رجل بغير ذنبا فدفعت النكاح حين بلغها فهل والحال هذه يرتد النكاح ويذهب أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (الجواب) نعم يرتد زواجها والقول قولها في الرد بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أوها بالولاية عليها لأن عهدها الصغير وقبل عنه أو هو قد أقدم أو هو على ذلك شارطا ضمان آية المهر لغيره الصغرى عن المهر فأبى الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل أن يصح النكاح ورفع إلى (٤٠) قاض يرى عدم جحتم مع الجزع عن المهر أو التفريق بالأصاغر فيه قبل النحول فقصي بطلان

النكاح من أصله أو نوق بالاحساس يصح فضاؤه ويرفع الخلاف ويغيبه الحقني أم لا (أجاب) أن كل صدر ذلك من أبيها على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لأن النكاح لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح به قاضنا وغيره وأن كل صدر لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع جملة لو حكم كما ترى عدم جحتم مع الجزع عن المهر أو يرى التفريق بالأصاغر بعد قبل النحول جهات قد حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علمائنا والله أعلم (سئل) في الأب إذا علم منه سوء الاختيار وعدم التفريق العواقب إذا تزوج ابنته القابلة للتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا (أجاب) قال ابن فرشته في شرح المجموع وعرف من الأب سوء الاختيار لسفه أو أطمعه لا يجوز عقده اتفاقا ومثله في الضرر والغرر وقال في الجفر في شرح قول الكنز ولو تزوج طفله بغير كفؤ أو بغير فاحش صحيح ولم يجوز ذلك لغسب الأب والجد وقده الشارحون وغيرهم بأن

أو كالة المذكورة فلا يقع شيء (سئل) في رجل حلف بالطلاق أيتزوجن قبل مجي الحاج فعقد عد على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل برئ منه (الجواب) نعم أفتى به المرحوم الشيخ السعدي قال في الأشباه من فصل تعارض العرف مع الشرع لو حلف لا ينكح فلأنه حث بالعقد لانه النكاح شرعا لا بالوطء كجلى كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لو طء اه وهذا في النكاح ففي التزوج بالاولى قال في الجزع عن الصالح النكاح الوطء وقد يكون العقد نقول نكحها وانكحت هي أي تزوجت وهي ما كتم من بنى فلان أي ذات زوج اه ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزويج (سئل) في رجل سئل عن زوجته فقال أنا طلقها بعد عديت ضهارا والحال انه لم يلقها بل أخبرها بأنها الحكم (الجواب) لا يصدق قضاءه يد فيها بينهما من الله تعالى وفي العلان عن شرح نظم الوهبانية قال أنت طالق أو أنت حر وعني به الانبهار كذب وقوع قضاء الا اذا شهد على ذلك اه وفي الجرد الاقرار بالطلاق كذا يقع قضاء لادانته اه وبمثله أفتى الشيخ السعدي والعلامة اخبر المولى (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشاؤك فلانا فاشركه بماله ابنته الصغرى فقال الحكم (الجواب) حث شاركه بماله ابنته الصغرى لا يحث كما صرح به في الجزع (سئل) في رجل عزب قال بالتركية ما عتده بالعربية الذي أخذته والذي أخذته يعني النكاح بكونها طالقين و برى التزويج من غير أن يقع عليه الطلاق (الجواب) اذا عقد نكاحه فضولي وأغاروه بالفاعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وبه أفتى شيخ الاسلام طهطا الله أفندي والمستطلة في الظاهر يعني الثاني من الطلاق قال لولا أن تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يعترف فولي بينهما عقد النكاح فيصير بالفاعل ولا يحث اه وكتب المؤلف هنا سوء الاوجه بخط جده المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادي وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عديت النكاح فضولي وأوجب يقول أو فعل فتكون طالق ثلاثا أيضا وأراد التزويج ففككت الحيلة الجواب في التزويج جيلتان الاولى أن يتزوج امرأة طلاقا ثلاثا فيحسب وتصل العين في حقه فيجعل له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجموع الثانية أن تزوجه بامرأة فضولي بغير أمرها فيجوز وهو فيجوز وتصل العين قبلي إجازة المرأة إلى حزام لعدم المالك ثم تحيز المرأة فاجازها لا تعمل أي لا تثبت العقد فبدان النكاح بمباشرة فضولي واجازته كما كذا في جامع الفصولين فيما إذا قال كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها غيري لأجبره فهي طالق ثلاثا ولا واسمائه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكسامة وان وهي لا تقتضي التكرار اتفاقا فكأن مساهمة هذه الحيلة هنا أولى كنية الفقير عبد الرحمن عن عنه اه مختصرا (أقول) وأرجع إلى ما مر أوائل كتاب النكاح وأرجع أيضا إلى ما كتبت في ساشين رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الأيمان (مسئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأة أنه لا والله امرأة أنان مذبول بها ثم قال أردت واحد منهما ولا لانيته فهل له أن يقع الطلاق على احدهما (الجواب) نعم وفي التخصير تزوج له امرأة أنان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أسدده وأبينهما ولو كان دخل بهما فله أن يقع الطلاق على احدهما اه ووجهه أن تفريق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح يحرم الطلاق الصريح (أقول) أي إذا كرر قوله امرأتى طالق

لا يكون الأب معروفا بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك بحجة أو قسمة فانه عقد باطل على الصحيح قال في فتح القدر رومن زوج ابنته الصغرى القابلة للتخلق بالخير والشر عن علمه بشر أو فاقس فهو ظاهر وسوء اختياره ولأن ترك النظر هنا مقطوع به فلا يلزم فيه ظهور ارادة مصلحة فتوفى ذلك نظر إلى شقة الابوة اه فظاهر كلامهم ان الأب اذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده بما قبل من مهر المثل ولا بأكثر من الصغرى بغير فاحش ولا من غير الكفو فيهبوا سوء كان عدم الكفاية بسبب المسكن أو لا حتى لو تزوج بنته من غير مهر أو غيرت حرفة

دعته ولم يكن كفواً قال العقد باطل فظهر المحقق أن الهامام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسألة أن النكاح باطل بظاهره لأنه لم يتعد في الظاهر به يفرق بينهما ولم يقل أنه باطل وهو الحق وإنما قال في الخبر في قولهم فالنكاح باطل أي يبطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بنته البالبة العاقلة وسمى المهر وقبل الأب وركن قلبها إلى الخطيب وأحضر المهر وما ياتي إلا العقد فخرج الباطل راجعاً طيب علم فخطبت الأول فما الحكم الشرعي (٤١) في ذلك (أجاب) المصريح به في كتب

الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال في الشريعة كل من خطب النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستماع على سوم الغيب نهى عن الخطبة على خطبة الغير وإن من ارتكب محرماً لم يرد فيه محذور بغير وكم يحرم الخطبة لمحرماً جازماً لأنه إغارة على المعصية فيحذر المحجب إليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأ تزوجت بها الصغير القيم صغيرة منها سبع سنون أو دون ذلك مجهز معلوم مع وجوده عصمتها وامكان مراجعتها فانت الثبت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجزعه عصمتها يلزم البتة مهرها أم لا لبطول النكاح بوجوبها (أجاب) لا يلزم البتة مهرها لأن الأثر لا يملك تزويجاً أبناً مع العلم المذكور فبطل النكاح بموت الموقوف عليها قبل إجازته لأنه نكاح فضولي وهو يبطل والله أعلم (سئل) في عدم صغيرة وتزوجها مع وجود أبيها فبطل النكاح هل يرد برة أم لا (أجاب) نعم يرد برة

وله امرأتان غير مدخول لهما وصرف اللغتين إلى واحدة منهما لا يصدق لأنه يلزم عليه تفرق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فلم يلزم إبطال أحد اللغتين لأن غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لاهنتين بالأولى لا إلى عدة فتعني صرف كل واحد من اللغتين إلى امرأته حتى لا يلزم إبطال أحد اللغتين أمالو كانتا مدخولاً لهما يمكن صرف كل من اللغتين إلى امرأته واحدة فتطلق بهما طلقين لكن لا يخفى أنه لا يناسب ما في السؤال الأول من فيه تكرر بالتعلق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسبات الاستشهاد بما في البحر عن البرازية من الإيمان أن فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان البه وان طلقت أحدهما باناً أو رجوعاً ومضت عندهما وجسد الشرط تعنت الآخرى الطلاق وإن كان لم تنقض العدة فالبان إليه اه (سئل) في رجل قال لا تحزن لأمراة تكون طائعة بالثلاث ولم يقل إلا أو شياً فهل لا يطلق ما لم يقل لها (الجواب) نعم لأنه في كمال كما صرح به في البرازية في نوع في ألفاظه (سئل) في رجل أخذت زوجاً خاتمه ومنتعت من دمه فقال لها إن لم تعطني إياه في هذا اليوم تكوني مثل أي وأختي فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم ينبذ شيئاً أصلاً ففصل يكون ذلك لغواً ولا يلزم به شيء (الجواب) حيث لم ينوش شيئاً فهو لغو ونوي بانته على مثل أي برا أو غيرها أو طلاقاً صحت بغيره لا ينوش شيئاً لا في الأول أي البر يعني الكرامة على من الظاهر وأفتى بذلك الخبير الرمي وقال ولا فرق بين التعليق والتخيير فإن الظاهر مما يجوز تعليقه اه (سئل) في رجل شاك طلاقاً واحدة أو أكثر فبطلت على الأقل (الجواب) نعم وفي الاشياء من قاعدة القين لا يزول بالشك طلاق واحدة أو أكثر على الأقل اه ومنه في الدرر للعالي (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يجني بعني لا بدع زوجته وتروح إلى بيت أحبها فهل إذا راحته في غيبته بلاذنه ورضاه ولا تخلفه لا يقع (الجواب) نعم حيث لم تنهب بغيره والمسألة في الأخير (سئل) في رجل قال تكون زوجته طالقاً الآن بشاء الله متصلاً مع أهل قبل دعوته الاستئذان حسب لا منازع اه (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعليق المنع نقلاً عن الحاشي للامام الجليل محمود البخاري (سئل) فيما إذا حلف زيد بالطلاق أنه لا يشتغل عند عمره ولا توفي طول ما هو معلم في هذا الآتون وتزوجه والشغل فيه أكثر من سنة ثم عاد إليه ويريد الات الشغل فيه عند عمره فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث حصل الحلف غايته وهي طول ما هو معلم في هذا الآتون وفاته بخروج عمره فسنه كذا كذا فقد بطلت عينه فإذا اشتغل الآن لا يقع عليه ما ذكره وتقدم نقل المسألة (سئل) فيما إذا كان لزيد زوجان قديمة وحديثة فقال للقدمة ان طلقت الحديثة فانت طالق قبلها ثلاثاً فاطلاق القديمة طلقه جيب ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة وأراد مراجعة القديمة بمقد جديد برضاها فهل له ذلك أو يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمة (الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضاء عدتها الأولى وقد انحلت المين ووجد الشرط لأن الملك قبيل المين ولا يرتب عليه الجزاء لفوات الحماية كما صرح بذلك في المنع والرد وغيرهما وكذا في البحر من باب التعليق (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن مهره في داره ثم أجبره من أجنبي والمستأجر سكن المهر المذكور في تلك الدار بدون إذنه ولا رضاه وأمه صاحب الدار بالخروج فما المثل أمه فهل لا يحنث (الجواب) نعم وأفتى العلامة

(٦ - فتاوى حامديه - أول) الأب حيث لم يكن غائباً فيقول الكفو الخطيب بانتها والله أعلم (سئل) في مهر زوجها خالها بلغت ورددت النكاح هل يرد زوجها أم لا (أجاب) أن كان لها ولي عصبة فزوجها الخال معه يرد برة وإذا بلغ سنان لم يكن لها عصبة فلا خيار الفسخ بالقضاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أخوان شقيقان وأخوات عاقلان أحدهما أصغر سنان الآخر فلهما دار زوجة لها أصغر سنينهما وأمه صاحب الدار بالخروج فما المثل أمه فهل لا يحنث (الجواب) نعم ويجوز نكاح الأصغر سنينهما اجتماعهما فيه بشرط الولاية ولا يرد نكاح برة ولا حتى

أفهما في الولاية سواء وكل منهما أن ينكر ذلك النكاح والحال هذه والله أعلم (سئل) في تبعه لها أز بعد أن دعاهم كلهم في القعة والرد بجهة سواء
عقد واحد منهم عقد نكاحه علمه بنفسه المثل بحضرة شهوده بنفذه نكاحه علمه وليس لبعته من رد (أجاب) ليس لهم رده وهي مسألة
تعدد الأولياء المتساوين قد توعد رجوعه والله أعلم (سئل) في صغيره وابن عم صغيره وله ماجة أم أبوهي وصية علمها حاضرة ولكل منهما أم
حاضرة وابن عم عصبية غائب فولاية (٤٢) النكاح لمن عن ذكر (أجاب) إن أمكن استطلاع رأي ابن العم فكذلك واحدة منهما النكاح

بل الولاية له والاقتدر نقل في
البر عن القعدة أن أم الأب
أولى في التزويج والله أعلم
(سئل) في بكر مشتهرة علم
تبلغ بعد لها أم عازبة وآم
أم مزروجة بعد لها أمها
وأم أبي عازبة ومعه مزروجة
بأنجسي فمن بينهما منهن
ومن مزرجه منهن (أجاب)
المضافة والتزويج للام
حيث لا عصبية لها أما التزويج
فلا يخرج به أصحاب التوثيق
فأطبه بقولهم وإن لم يكن
عصبية فالولاية للام وهو
ظاهر في تقدم أم على أم
الأب قال في التبر هذا
الترتيب يعني ترتيب الكثرة
هو الملق به كإثبات الخلاصة
وسكن عن خواهر زاده وعن
النسبي تقديم الاخت على
الأم لأنهما من قوم الأب أقول
ويبقى أن يخرج من أم من
القبيلة من تقدم أم الأب
على أم على هذا القول
أه فقد عرفت به من صف ما في
القبيلة لأنه مقابل لما عليه
التنوي وما خلاصة قانون
ظاهري الزاوية أن الأم
والجدة أولى من أم حتى تنقض
ويحل الزاوية المختارة المقابلة
أهذه في المشبهة أمها تدفع

إن يجبر على سؤال الرفع الماصورة في رجل حلف لا يسكن فلان أزه فسكن من غير إذنه هل بحث أم لا
فأجابات سكبت بعد سكاها ولم يأمره بالخروج بحث وان أمره ولم يخرج هل بحث (أقول) تقدم من الخانية
إن كانت الدار للخالف فشرط البر المانع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وإن لم تكن للخالف ومنه ما بالقول دون
الفعل لا يكون سائقا فتنه (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤخر ما كانا معا وما له وهو ممن يباشر بنفسه
ويريد توكل غير بالابحار فالحكم (الجواب) لا يبحث إذا أمر بالابحار كان ممن يباشر ذلك بنفسه
والمسألة في التزويج وغيره من التوثيق في الأيمان (سئل) في رجل مرض مرضا وصل فيه إلى الخلط والعقل
بحث اختل كلامه المظلوم وباح بسر المكنوم وصدر منه ما صدر عن الجاني فقلت زوجه في هذه
الحالة فما الحكم (الجواب) إذا ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق ولا يطالب بصدق إذا كان
الحال على هذا المتوالفاته حيث جرحون والجنون فنون (سئل) في رجل تشاجر مع أمي زوجته فقال له
إن كنت حق ابتل وهو المهر المورجل تكن طالق لا نأفلح إلا أقرون من حقوق لا نأفلح أفسا الحكم (الجواب)
المشارقة هذا يدل على حط المهر عنه نورا حيث علق طلاقا فهل فواته مهرها يعني حله عنه وجوابه في الحال
أنه لا يفوت منه شيء فلا يقع طلاقه المذكور لأنه لم يوجد المعلق عليه فوراً (أقول) يعني لا يقع أذاته بعد ذلك
حيث دامت القرينة على الفور قال في التثوير شرط للبحث في أن خرجت مثلاً من الدار بخروج فعله فوراً أه
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يتزوج على امرأته فلا يقع فهل إذا تزوج فعله فوراً أه
لا بالقرول لا يبحث (الجواب) نعم لا يبحث به يفتي كإثبات الاختراع عن الخانية (سئل) في مريض
مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقاً باتنا سواها ثم مات في عتمة فهل لا أثر منه (الجواب) نعم
حيث أبانها بسواها لا أثره (سئل) في رجل ساكن مع عمة في دار خلف بالطلاق أنه لا يسكن بجدة في
دار لم يعيش أبداً نكحها ويريد الآن قسمتها وأقامتها معاً في بيتها فوقع كل واحد منهما ما بالانفسه ثم يسكن
كل واحد منهما في طائفة فهل لا يبحث الخالف بذلك (الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لا يسكن كني فلان
في داره وسكن داراً بعدهما وقسمها ما ضرب كل واحد منهما ما طلاقاً فوقع كل منهما ما بالانفسه ثم سكن الخالف
في طائفة قال في طائفة بحث الخالف ولو لم يعين الدار في بيته ولكن ذكر داراً على التنكير وبقي المسألة
بما لها لا يبحث أه (سئل) في رجل نقله كرسى فأنه زيدا بأخذ وحلف بالطلاق الثلاث أنه إن كان لم
يأخذ زيدا الكرسى المرقوم تسكن زوجته طالقاً فظهر الكرسى عند الغير فكيف الحكم (الجواب)
مقتضى السؤال أنه علق طلاقاً على الشرط المنفي وجود الكرسى عند الغير فيحل أنه بعد أخذ
دفعه للغير فحصل الشك والنكاح ثابت بيقين فلا يزول بالمثل إلا أن يتحقق عدم أخذه ولو بالينة
وان كانا في دار الخالف على التثوير والينة تقتضي على الشرط وان كان نكاحاً لم ينجح صهر في
المسألة فامرأتى كذا فشهد أنها لم تحسن قبلت وطلعت أه هذا ما طور لنا الآت (سئل) في رجل
طلق زوجته المرضة المدخول بها في حفصة طلاقاً باتنا ثم ماتت في العدة فهل لا أثر له أزواج المازور
(الجواب) نعم قال في الكثرين باب طلاق المرض طلقها جميعاً باتنا في مرضه وماتت في عتمة وورث
أه قيد بونه لاشمولها انتهى وهي مرضية في العدة ثم الزوج لأنه بطلاقها باهراضاً يسقط حقه مهر

للأب فجعله إذا كان أباً وعصبته والموضوع هنا أن لا عصبية فافهم والله أعلم (سئل) في صغير تزوجها أمها فبطلت
فاختارت الفسخ بخيار البسوغ فادعى الزوج أن أهلها تزوجها بالوكيلة عن أبيها فلا خيار له أو أدعت أنه تزوجها بالولاية لغيبه مسافة القصر
ولها الخيار فهل إذا ثبت الزوج دعواه يبطل خيارها أم لا وهل يمكن له بنة وأراد تحليفها على ذلك تحلف أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت
الزوج دعواه يبطل خياره لأنه يكون نائباً عن الأب فيمكن الأب هو المباشر للنكاح وقد نصوا على أن غير الأب والجد إذا تزوج الصغير أو

الصغير مع وجود أحدهما إن كان يثبت وثبوت الولاية له بالنسبة المحوزة لذلك فلهما أخبارا والزوج بالولاية وإن لم يكن كذلك بل
 زوج بعد تركه سابق فلا خيار لها ومثل الوكالة السابقة لإجازة لا لاحقها والحاصل أنه إذا كان يمارق النسيان لا أخبار وإن كان يمارق
 الولاية فلهما الخبرا وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست بسبب أن تحلف لكن على نفي العلم لأنه على فعل الغير وهو قتل الأب لا يقع فافهم
 والله أعلم (سئل) في بالغة عاتلة خطبها أخوها وزوجها الغير كتمهزل لا بها الاعتراض ونفس (٤٣) النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب)

نعم إذا طلب الإبدان فترق
 القاضي بينهما بين الزوج في
 ظاهر الرواية سواء دخل
 بها الزوج أم لم يدخل مالم
 تلد أو يظهر حملها ولا مهر
 لها فبطل النكاح ولو روي
 الحسن عن الإمام أنه لا ينفذ
 النكاح من أصله قال في
 الخاتمة وهو المختار في زماننا
 أذ ليس كل قاض يعدل ولا
 كل ولي يحسن المرافعة وفي
 الجسور بين يدى القاضي
 مسئلة قسد الباب بالقول
 بعدم الاعتقاد أصلا اهـ
 وهذا إذا زوجها أموها
 بأذنها مالم أذا كان بغير أذنها
 فزده رتبة زوها ولا حاجة
 إلى التفريق والاعتراض
 من الأب لأنه فضولي فيه
 وإن أجازته فهو كباشرتها
 بنفسها فلا يطلب الفسخ
 والتفسير بقى من القاضي
 فيترق بينهما ما على ظاهر
 الرواية وعلى رواية الحسن
 لاحكام ذلك ولو فزع
 النكاح غيرا فممن أصله
 والله أعلم (سئل) في بكرة
 بالنفوذ زوجها أموها لايتها
 من غير كتمها بأذنها ففسخ
 من له حق الاعتراض
 نكاحها من ثم زوجها من

ومثله في البحر المحيط (سئل) في رجل قال لزوجه تكون طالق فعلى أنفس مذهب ولاية فهل يقع عليه
 بمأذ كره طلاق واحد من جهة واحدة أم لا جابها في العدة بلائذنها بحيث لم يكن مسبوقة فامنها بطلقين (الجواب)
 نعم وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ الرملي (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ما يزوج مع جماعة
 للموضع الفلان فهل إذا اجتمع بهم فسيح عليه الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو
 الواحد مع الجماعة المذكورة للموضع المذكور تناوى الشك من الطلاق (سئل) في شخص أراد أن يقول
 لزوجه أنت خارجة عن طاعتى فسبح لسانه وقال خار جعتن صهيى فهل يكون صريحا يقع الطلاق أو
 كناية فيفتقر إلى النية أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق فإنه يقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق الهازل
 وطلاق الذى أراد أن يشكك فسبح لسانه بالطلاق وأوقع وقال الكمال وتوله فمن سبق لسانه وأوقع أى في
 القضاة ثم قال السكال وسيد كرفى أنت طالق إذا فوى به الطلاق من الوفاق يد فى يمينه وبالله تعالى
 مع أنه أصرح صريح في الباب اهـ هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقا بالعصم بغير
 على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا إلا بالنية فقد مر في الوجه
 البرهان الأتمناه لو قال فحقت النكاح بينى وبينك ولم يبق بينى وبينك لا يقع إلا بالنية ولا يخفى أن قوله أنت
 خارجة عن عصمتي مشددة في المعنى من الفتاوى المزبورة وأقضى في المختار أن الخطأ هو الذى أراد التكم
 بغير على لسانه الطلاق أو تلقاه من غير علم بمعناه أو غافلا أو أساهيا أو بالخطأ مصيبة يقع قضاء فقطاه (سئل)
 في رجل قال لزوجه المدخول بها بالتركية أو بدين بوش أو بغيره وحشى طالق أو يدعى طالق أو يدعى
 العدة بدون أذنها ولم يسبق له عليها طلاق أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أو بغيره
 كما أفتى به شيخ الإسلام أبو السعود وجميع من الطلاق (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها خلف
 بالطلاق الثلاث بترزوج ولائنه سوى الزواج ولا عين مده ولا نواها ولم تكن قرينة تدل على الفور فافهم
 الحكم (الجواب) حيث كان الحال عاذا كر لا يقع عليه الطلاق إلا في آخره من حينها إذا لم يترج وفي
 هذه الصورة إذا عقد نكاحا ولم يدخل بها بتر بالعد كسرى فله (سئل) في رجل خلع زوجته من نكاحه
 طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال إن كان بالواحدة أو بالثلاث راحت لسيدها ولم يزد له ذلك ولا سبق له
 علمها طلاق غير هذا أصلا ويرد زوها عصمتها بعد ذلك بدى مرضا فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بجوابه المذكور
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقا بغيره فحقت منه ما تمت في العدة فهل يزوجها (الجواب)
 نعم لما عاها جديفاً في عصمتها فأتى العدة تره وكذا لو ماتت في العدة تره الزوج عدا به من الأحكامات في
 الطلاق ومثله في العلق من طلاق المريض والبحر وغيره (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه طلقا
 واحدة ولها بدنته وخمس صداقها ترى أحد مدهم بعد قضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها
 في باب المهر (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها إن كان لي غرض بالطلاق ترجى طالقاً بالثلاث
 وسئلت فقالت ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعليقه
 بغيرها (الجواب) حيث علق على غرضها ولا غرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) في
 رجل قال لزوجه أخته طلق أختي فقال إن كان لي خاطر تكون طالقاً فقال لا ليس لي خاطر فهل لا يقع

كتمها بأذنها دخل بها لم يضع النكاح الثاني وليس للأول معارضتها (أجاب) تزويجها لها بأذنها كتمها بأذنها هو مسئلة من نكحت غير
 كتمها بلاءرضاً أو لياها ومعه اختلاف الفتوى فاقى كثير بعدم الاعتقاد أصلا وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة في العراج معن بالي قاضيان
 وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والخبره وبقوله أخذ كثير من المشايخ لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن
 المرافعة والخبو بين يدى القاضي مسئلة قسد الباب بالقول بعدم الاعتقاد أصلا اهـ وقد أكرت علما قاضين النقل في هذه المسئلة فعلى هذا

النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الأول وأما على ظاهر الرواية وإن كان الولي الاعتراض فليس فيه شك في ذلك يحتاج إلى قضاء القاضي فإذا لم يوجد فكأن الأول بائن إلى أن يقضى القاضي بالتزويج بينهما بطلب الولي فيلحق بينهما أول بين الأول ولابد عقد الثاني إن شاعت وحديثه عام أن الفتوى على رواية الحسن فاعلم بهما ببقاء الثاني وأحسن والله أعلم (سئل) في تيممة ناهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها أم هل للامتزواج بها بغير التمسك من كفؤ وهل لشيوخ بلدها أن يحجروا عليها وعنه ما من التزويج ليرتجها هل إن أرادوا بكل مهرها أم ليس له ذلك وينع

عنه شرعا (أجاب) نعم لا بد أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوي الأرحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الخاكيم أيضا وأما شيخ البلاد فلا قال ولا يمتنع في النكاح من سائر العباد فإن حصر على ذلك كان نكاحا باطلا وأكله أو أكلها يأكل في بطنه النار والسعي باجرام نقلة الشرع الشريفين البشر التذو فوجب منعه من ذلك فإذا لم يمتنع فهو بغير شك هالك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الأخ لأب أخته القاصر بحيث لأب ولا جد ولا شقيق قال لا الأخ المزوج فاسق ولا رايته للفاستق عند الشافعي ولا يصح عندكم من غير الأب والجد تزويجه بدون مهر المثل وقد أشككت المسئلة على ومراى الاحتياط عندكم بحيث لا يسيل إليه عندنا (فأجابته فلما به قوله) يباحسن الأقوال والأفعال ومن له لطائف الأحوال ومن حوى خصال الكمال مع ورع يحل عن معاني

عليه الطلاق (الجواب) حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوجن عليها مات ولم يتزوج عليها فهل تزنا منه (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البائع إن لم أطلق أو أن لم تزوج عيلك فانت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورويته ولو ماتت هي لم يرها شرح الملتقى للطلاق من طلاق المريض (أقول) والفرق أنه جونه تبقى أحكام الزوجة لوجوب انعاده عليها بخلاف موت أولها أو مات هو كان لها أن تنسله ولو ماتت هي لا يفسلها (سئل) في رجل له زوجتان أحدهما حاضرة ومعه والأخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال لخاطبها ومشيها البهار وحى طالقة بالثلاث فهل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الأخرى الغائبة (الجواب) نعم وفي الخاتبة آخر كتاب الطلاق قبل فصل الكتابات رجل قال لأمرأته لا تخرجي من الدار بغير إذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تطلق لأنه لم يذكر أنه حلف بطلاقها فله حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله اه (أقول) وكنت على مسألة الخاتبة ههنا شافعي على البصر عند قوله في أول باب الصريح بقيد بخطابها الخ كلاما حسنا ووقت بينه وبين ما في القسمة عن المصنف رجل حلف بطلاقها فاني حلفت بالطلاق فاني لا أشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلق وقال صاحب التحفة لا تطلق ذبابة اه (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته أبرح من القريه فخرج منها وتجاوز عن امرئها تزوجت وعياله وأكرمتهم مودوا به ولوازم مسكنه وسكن في قريه غير هامة ثم أراد الرجوع إلى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحيمي من الإيعان أجاب لا يقع عليه الطلاق حيث تزوجت وتجاوز مجاوزا للعمران بالأهل والأثقال ولم يبق لوازم السكن لان الرجيسل الانتقال عن المكان كخروج كرا في عرف أهالي القريه وفي اللغة الانتقال عن المكان قطعا اه ومثله في فتاوى القبري ناشي من الإيعان فراجع (سئل) فيما إذا دفع زيدا لعمره وأمانة لوصليها لكر فلما طالبه بكرها أنكرها وحلف ساهيا بالحرام أنه لم يدفعها زيدا ثم ذكر كراهة دفعها له ففسل تقع عليه طلاقه بانه (الجواب) يقع طلاق الساهي والمسألة في شرحي العائلي على التتو وبالملتقى عن الفسخ (سئل) في امرأة أطلقها زوجها ثلثا وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقبته المراهق تزوجها شرعا ودخل بها الرقيق وأصابها الرقيق بالراح الحشفة مع التقاء الحناتين ثم وهبه منها وانقضت النكاح وانقضت عدتها فهل يحل للأول (الجواب) نعم والمسألة مفصلة في شرح التتو من باب الرجعة وفي الأشباه في الحل (أقول) ولا بد في ذلك من إذن ولي المرأة أن كان الرقيق غير كفهاها ككسر في باب الكف (سئل) فيما إذا حلف زيدا بالحرام أنه لا يصعد أرض عمره وفخسدها بانه وانقضت عدتها باحبض ثم طلقها ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث المذبور (الجواب) نعم والطلاق الصريح وهو ما لا يحتاج إلى نية باننا كان الواقع به أو رجعا كذا في الفسخ يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن ما دامت المطلقة في العدة فلو قال لها أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال لها أنت بائن أو قال لها على مال ثم قال لها أنت طالق أو طالق بائن وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما بانها كذا في التهر (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها على مال دفعته ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ويحل له حتى تنكح زوجا غيره (الجواب) نعم بكل في دفع التذير (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم قبل

فدوصل المكتوب بإذ الفضل * وفيما إذا عقد غير العدل * وعقد غير الأب والجد وما يقول نعمان امام العلم فله ان تزوج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك يباح في نفسهما هل ذلك يباح في نفسهما هل ذلك يباح في نفسهما * جواب حق لم يصادف باطلا وغير جد وأب إليه * حتى النساء عندنا تلبه * يعقدا النكاح بالفساق * في مذهبه نعمان با اتفاق كذا الجميع مع ذوي الأرحام * لكن يرتب إبداء الاعلام

فالأخ للاب أمواجدا * أولى بها منزلة ان يعقدا
 فالحيلة التزويج مرة بلا * مهر وأخرى بالزى قد أبدلا
 وهذه مذكور مشهوره * وفي صحاح كتناسلهم بوجه
 فإذى قلده السلامة * من كل ما يعقبه الملازمة

وغيره نص المهرية بطلان * ان كان نقصا فاشيا بطلان

حتى يصح ما خلا قسما * بمهر مثل لوجب التينينا

هذا وقد سوغ ابن ثابت * أمر النكاح الدليل الثابت

ولم يبق امر على العباد (٤٥) إلا أن توسع على المراء

هذا ولو لا مذهب النعمان

لضاق حال الناس في الاحصان

فالبه يسبقه مهجابه الرجح

كل جلا عنهم شديد النعمه

يارب خير الدين رجوا نجاته

بالخير فاغفر ذنبه باراجه

قوله بتعقد النكاح بالفاسق

أى بعقد الأولياء الفاسق

ففيه حذف الموصوف

وأبقاء الصفة وقوله فالأخ

الى أخوه الإجماع مبتدأ خبر به

ان يعقد وما نافية وأولى

نائب فاعل وجد وألف

وجد الإطلاق كالف

يعقد وقوله فالحيلة الى آخره

معناه ما صرح به على أن بان

الاحتياط على غير الأب والجد

أن يعقد النكاح مرتين

فعله المزور خلهما ثم بعد يوم راجعهما وجه شرعى فهل إذا فعل الفعل المزور يقع عليه الطلاق المذكور

(الجواب) نعم قال في السكز و زوال النكاح بعد اليمين لا يبطئها أى زواله باحدون الثلاث بان يطلقها بعد

التعليق واحدة أو اثنين فانه ثبت دعوتهم ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلق بجر ونكاح الكلام فيه (سئل)

فد رجل أراد أن يزوج ابنته من آخرى هذه الليلة خلف أخوها بالطلاق من أمر أنه أن لا يصير هذا الشيء

ولا تذوقه أخته فصار ذلك الشيء بمعنى الزواج تلك الليلة فهل طلق امرأته واحدة فإذا راجعها

العدة ولم يستوف الثلاث تعود الى عصمتها أولا (الجواب) نعم طلق طلاق واحدة قال في الخلاصة

في المخطأ إذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شربا فذاق أحدهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلان لا ولا

فلان أما إذا حلف لا يذوق طعاما ولا شربا فذاق أحدهما لم يحنث اه يعنى أن لا تأنف أن أعادها فى

العتف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين أو فعلين كجهنا وإذا راجعها أو الحالة

هذه تعود الى عصمتها فتأوى الرجعى (أقول) مقتضى حنثه بكل من المعطوفين فيها ألا كرر لا تأنف

أنه لو ذاق طعاما وذاق شربا أيضا يحنث مرتين لأنه صارت بمنى وكذا فى الصور المتشابهة إلا أن يقال أنه

فيما بين واحدة لأن قول الحالف ولا تذوقه معنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأن الحالف عليه

شي واحد قتلا ولا ينجح الفحل فدا شك (سئل) فدر رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل

بيت يذ قد دخل البيت ولم يسبق له عليها طلاق أسلاو برى إلا أن مراجعتى الى العدة رضاهما بعد قد جد

فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فدر رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج إلا بذكر ثم قال لها أذنت

لك بالخروج كلما أردت فهل إذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا تخرجى غير اذنى أو أوالا

بإذنى أو بأمرى أو بعلى أو برضى شرط فإلّا لكل خروج اذن الا لفرق أو حرق أو فرقة فلو نوى الاذن مرة

دين وتصل عينه بغير وجهامة بلاذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك

صم عند مجده عليه الفتوى ولو ألجته اه عاتى عن التزويم باب اليمين فى النحول والخروج (سئل)

فدر رجل به ذاء الصرع يصرع فى أوقات ثم يشفق وتكررو منه ذلك فطلق زوجته فى حال صرعه وذاهب عنه

لدى بنة أخبره وأبذل فهل لا يقع طلاق حال صرعه (الجواب) نعم والمصروع إذا طلق امرأته فى حالة

الصرع لا يقع طلاقه كذا أحاب صاحب المخطأ عمادة من الأحكامات من طيب الطلاق (سئل) فى امرأة

أتمسكت زوجها بأنه أخذ لها أخته معلومة قائم كذا حلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذ ذلك
 فترافعا لدى ما حكم شرعى وأدعت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده وأثبت ذلك كاه
 بالبيعة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت إقراره بالأخذ بطلعه على عدمه فقد
 وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك فى الفصول العمدية وجامع الفصولين (سئل) فدر رجل حلف
 لا يدخل دارا ابنته فى هذه السنة ففتت السنة لمخلوف عليها ولم يدخل الدار الا فى غير محرم السنة التى نكحها فيها
 الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزور كما صرح بذلك فاضنجا والسأله فى
 الصرم من الامحان (سئل) فدر رجل حلف بالطلاق الثلاث لمخلوف زوجته بعد العيد بمعنى بعد رمضان سنة
 كذا ولم ينو الفرو ولا فرق بينة تدل عليه و برى إلا أن تأن يطلقها بعد العيد بطلقة رجعية و راجعها فى العدة

أن يفرق بين أخته وبين الزوج ان يكمل مهر المثل لان له الاعتراض بسبب التقصير عن مهر مثاله أو المراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج
 من ذلك ثم ان حصل التفرق بعد النحول فلها تمام المسمى وان كان قبل النحول فلا شيء لها فالحاصل ما يكمل مهر المثل ففسر حديثه ولا
 يفرق بينه وبينها و يسلم لها المسمى بالنحول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء القاضي والله أعلم (سئل) فيما إذا شهدت على خيبار البلوغ فى
 نكاح غير الأب والجد وفتت بالزواج ولم تتقدم الى القاضي هل تسفر على خيبارها أم لا (أجاب) نعم تسفر ما لم تكن من نفسها كفى الشفعة وإلّا

أعلم ﴿فصل في نكاح الفضولي﴾ (سئل) في رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق قال ثم قال لعلي رجل لي بك تزوجني فلانة هل إذا زوجه بحث أم لا (أجاب) لا يثبت له لم يزوجه بل تزوج والنزوح ففعل بالاعتقاد والاحوال هذا أجاز باللفظ لا بالقول لا يثبت والاحالة بالفعل كأن يبعث النكاح من المهر والفرق أو يقبلها أو يسلها بهيمة قولاً واحداً ولا شهوة في قول أو هتافاً للناس فسكت أو أخذ في تجهيزها كائن عليه في الخطأ ذلك كله (٤٦) أجاز ما فعل فلا يثبت واقعه أعلم (سئل) فيما إذا نسب زوجه أو صبا في تزوج ابنته

القاهرة من أخ الموصى له قبل الوصي له الوصية بعد موت الموصى وأثبت وصيته لدى حاكم شرعي حتى يرى معتبراً وحكمها ونفذه حاكم حتى قيل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع الخلاف أم لا وهل للموصى له تزويجهما بنصف الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع للخلاف لأنه غير مخالف للكتاب والسنة والإجماع والموسم عليه تزويجهما بالاحوال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر اختها البكر البالغة وصبي لها مهر إبدان أجابه الآخر إلى خطبتها واستمع عن العقد حتى يدفع جميع المهر ففسده ففوضوا بغير إذنها وأذنه وغاب الآخر فقبل لها أن أحال تزوجت منه فكنيت من نفسها بأنه عليه ثمين أن المزوج قدولى في النكاح (أجاب) أن أجاز نكاح الفضولي المذكور جزاء صارت كوكالة منها سابقة وإن ردت النكاح أو تدولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا تنقضيها فيها والأصل عندنا أن نكاح

بلا إذنهما لم يسبق له علم بالطلاق أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها أن لم يصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة أيام فأمرك بذلك في طلاق متى شئت فقتل الأيام ولم يصل اليك النكاح كان الزوج أراد به الفور لها إلا إجماع والأفلاحي يموت أحدهما لم يبعث اليك النكاح من يتخارى إلى عشرة أيام فأنت كذا فأرسل المها قبل انقضاء العشرة من كرمته طالق له دم حصول الشرط بترابيه قبل النوع الثالث في الضرب بعد التجار الخلع (سئل) في رجل قال لزوجته تكوني طالقة ثلاثاً لا بأية طلعها ع وعلبها استعالة في الحال عرفا فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم كما قضي به الحسير الرمي وأطال السلام على ذلك في حاشيته على البحر فراجعه (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنه لا ينشئ هذه الدار إلا لكنتين بهاني هذه السنة ثم بعد زمان قال لا هذا ذهبي بها إلى دار أمها فذهبت به فهل لا يقع عليه الطلاق إذا تم تدخلها في السنة المازورة (الجواب) نعم في الملتقى من باب اليمين في النكاح والخروج وفي لا يدخل هذه الدار وهو في الأصل لا يثبت ما لم يخرج ثم يدخل (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وهدية فقال عمر ولا تأكلها وأدفع إليها الخاف زيد بالطلاق أنه لا يأخذ منها منه دفع عمر وغناها لا يزيد البالغ بدون إذن منه ولم يأخذ منها من ولا رضى بذلك ولا أجازها فهل لا يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كذا كرو لا ينسب قبضه لابه لا ينقطع ولا يثبت عنه بالبرغ (سئل) في رجل قال لزوجته أمرتك بذلك بنوي به فهو يرض الطلاق فهل لها أن تغلق نفسها في مجلس علمها مالم تقم أو تعمل ما يقطعه (الجواب) نعم قال اختارى أو أمرتك بذلك بنوي به الطلاق لها أن تغلق في مجلس علمها وإن طالع مالم تقم أو تعمل ما يقطعه تنوي بمن باب فهو يرض الطلاق (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقين لا غير ثم بعد انقضاء عدها بثلاث حيض كوامل تزوجت بغير دم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدها منه تزوجت بالزوج الأول طالق طاعة واحدة وجعته يريد الزوج مراجعتها إلى عصمتها فهل له ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني يدم أي يبطل مادون الثلاث من الطلقات أيضاً أي كلهم دم حكم الثلاث إجماعاً لأنه أذهم الثلاث في حق الحرة ولثنتين في حق الأمة فنادوا وهي أن خلافاً لمجدوا باقي الأمة فتعدهم لا يدم من طلق دون أي الثلاث وعادت إليه أي الأول بعد زوج آخر عادت إلى الأول بثلاث عندهما أو عند محمد عباقي من الثلاث والخلاف مقيد بما إذا دخل بها فإن لم يدخل لا يدم إنما قوا وتصير الكمال لمجدوا بطول ثم قال فظهر أن القول ما قاله وهو الحق وأمر في البحر والنهر شرح الملتقى في الكفر وعدم الزوج الثاني مادون الثلاث ومثله في الوفاية وسائر الترتيب وقد أطال الزبلي في دليل الإمام رحمه الله تعالى ولأن العمل بحاق المتون والمسا بهيمة في الأصول والنزوع (سئل) في فروى كلفه أمشاق فرقت ثمان يتخلف بالطلاق الثلاث أن لا سافر إلى الامويل خلفاً له لا يعدي الباقي لا يدخلها ثم سافر إلى كسبل لتجوين الهامل يدخلها أصلاً ولم يخلف كلفه إلا استاذ فهل حدث كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم (سئل) في رجل قال لزوجته انكحوا المشتري لسيار وحى طالق وكروها تنسافر قافل يانث بالاولى إلى عتولم يقع عليه غيرها هو ما استحبها بعد جديدها (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسبع أملاكه من أولاده وابعائها منهم بعد الحلف المذكور يبعها بحاق محتمل من ثمان بعد نحو شهر بن

الفضولي موقوف بالخل بل هو موقوف على الاحالة والاحالة لها لا لأختها وإذا ردت النكاح وجب التفرق بينهما وتقرر وخلف الأقل من المسمى ومن مهر المثل بدمه تزوج وبسقط عنه الحد بالشبهة ولا يتكرر المهر بتكرار الوطء لصار قبل التفرق والحال هذه والله أعلم ﴿باب المهر﴾ (سئل) في رجل زوجه بنته الصغيرة على رجل بشئ مشار المهر البلوط وقيمتها لاساوي العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بصحة النكاح فيجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء

أو بالمرء فينظر إلى قيمة الباطل مهما كانت فخصب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها إذا هو طلبها فيندفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر اخته ودفعة شيئا يسمى ملا كادواهم أيضا من عاده أهل الزوج اختاد طعام به ولم يتم أمر النكاح هل للغاطب أن يرجع فيه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن من خان أذن لهم باتخاذ طعامه للناس صار كأنه أعلم الناس بنفسه طعامه وفيما لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكرة البغية وحري (٤٧) بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فتعد جهاتها بغير وكاله منها

وخلف تركه فهل إذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين وقوع الثلاث فلا تراث الزوج من تركه شيئا والحال هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا زوج أبنته الباطلة إلا من ابن أخيه فلان فهل إذا تزوجت نفسها من كف عمر المثل بعشرة فوكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزمور (الجواب) نعم (سئل) في رجل تخاصم زوجته وجمعهما سكاك في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج من هذه الدار وأشار إلى داره المذكورة بالأذنة اللصمات ثم نقلها إلى دار أمه ثم غلبت فرجت من دار أمه إلى الدار أبيها بلان تزوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيدا سكاك مع زوج اخته في دار واحدة فقال له زيدا على الطلاق أن انتقلت أنت ما أنتقل أنا أو يري زيدا أن ينتقل من الدار وحده دون زوج اخته فهل إذا انتقل زيدا من الدار وحده دون زوج اخته ثم بعد ذلك انتقل زوج اخته لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم (أقول) وإنما يقع وان وجد من الحالف الانتقال لا يقع على انتقال الحالف المستتر على انتقال الزوج اخته فإذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه لكن ذكرى تعليق البحر الموضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاع ومثبات الفعل المضارع المنفي بما جاء قبله بعد كلام طويل فاعرف ذلك فترفع عليه أنه لو لم يأت بالفاع في موضع وجوبه لم ينجز كل نكح بالدار أنت طالق فأن نوى تعليق من وكذا أن نوى تقصير معين أو يوسف أنه يتعلق حلالا لكلامه على الفأنة فتقصير الفاعو الخلاف مبني على جواز حذفها اختصارا فأجابه أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه يفرع المذهب اه فقول الحالف في السؤال المار ما أنتقل أنا فوقع جوابا بالان الشرطية ولم يقرن بالفاع وجوب اقترانه ومقتضى ما في الحصر أنه لم يتعلق ولم يرتب على قوله أن انتقلت أنت بل هو منجز فصار كأن الحالف قال على الطلاق ما أنتقل فإذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل الانتقال زوج اخته أو بعده إلا أن ينوي التعليق فدين أي يقبل منه لأنه لا قضاء أو يبي على قول أبي يوسف لكن اختلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر في البحر أيضا أن أول باب الكتاب عند قوله فطلق واحد وجع في اعتدى واستتر في رجل وأنت واحدة فقال ما نصه وأطلق في واحدة فأفاد أنه لا معتبر بأمره وهو قول العامة وهو الصحيح لأن العوام لا يميزون بين وجوه الأعراب والخواص لا يلتزم في كلامهم عرفا بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروه في الأعراف فقال درهم غير أن دفعنا ونصا فيجتنبون إلى التفرق اه فليأت ما كان مقتضى التعاليل عدم اعتبار الأعراب هنا أيضا لأن يقال ذكرنا في الأعراف لا يسمي أعرابا الأعراب باعتباري وأمر الحكم من التفرق والأعراف الظاهر والغناء كلمة يرتبط بها الجواب فلا يسمي ذكرها أعرابا وفي الأشبا من قاعدة مسائل الكلام أو في من أهمله ما نصه وليس منها ما أن بالشرط والجواب بل زاء فأنال انقول لا يتعلق لعدم مكانه فيتنجز ولا ينوي خلافا لابي يوسف اه هذا ما طهر في هذا المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلاءم مع أيمه أكثر مما يتلاءم في السابق فأصدا بذلك أنه لا ينوي معاشرة أيمه أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما تقدم ينزع عنه فهل إذا عاشر أيمه بعد الحلف بالمرء أو قبل عاشره أم لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب)

الاب لا سيما وقد انحصر عليه كثير من الأصحاب في مصنفاتهم وفي إيجاب التسميتين بإحاف بالزوج والله أعلم (سئل) في شتر زوجها ابن عمة العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثر مومات وبلغت أهلها طلب مهر مثلها ورجع عما دفعه الزوج لابن ابن عمة حاشم يكن ومساءعها وهل يجب تجديد النكاح بباؤها أم لا (أجاب) أعلم أنه أن كان ينفق فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وإن كان ينفق بغيره يصح لتسهل الناس فيه وليس لابن ابن العمة قبض شيء من المهر ورجع به على الزوج وهو أن الزوج يرجع بما دفعه تركه ابن ابن العمة أن كان له تركه

والأخرى المطالبة إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغير من أبيها ودفع له المال على جهته تزويجها وبات بها وانتهى بها إلى الاستمتاع بها ولم يتفق الزوج ومن الخطأ ومضت مدة سنين والآن ولد لها صبيا لم يخطب به بعد دفعه أبوه إلى أبيها فهل يلزمها ذلك والخالف أنها لم تقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم (أجاب) ما قبضه الأب واستهلكه من عليه يتألف به في أونه فان لم يكن له ارث لا يلزم إحداهما ورثته وفاته فلا يلزم الخطوبة والحال (٤٨) هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أتت أبيها بها أن تزوجه الآن يدفع لهم الزوج كذا

فوعدهم به هل يلزم أم لا (أجاب) لا يلزم ولا يدفع فله أن يأخذها قائما أو هالكا لأنه رشوة كافي البرائة وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بغير علمه من كذا سمعته هل يجب ما جعله للسمعة أم لا (أجاب) لا يجب ما جعله للسمعة وإنما يجب ما اتفقا عليه أنه هو المهر وإن أعاده سمعته والله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة بعتة وعشرين بعتة بجماعة يتعقد النكاح بخمس مائة ثم فاض الزوج مع الأب على أن يدخلها إلى المحكمة بمقتضى النكاح فأنسأ على سبعين خشية من كثرة المصروف فهل المهر هو الأول أم يبطل بالنسبة الثانية (أجاب) المهر هو الأول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالبينة أو بأقرار الزوج أو بنكوله عن البين والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على خمسة وعشرين لها بنة وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما شئى (أجاب) لكل

لهما والله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة تعرفه شخص يقول هذه فلاحى وأطلب علمها فخلعها هل يجوز أن يحكم بذلك أو أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا (أجاب) يحرم عليه ذلك باجتماع المسلمين ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكم المسلمين وفهم الله تعالى لنصرة الدين فكيف يدعى التعرض لذلك والادعاء بالجميع في مهاوى الميالك والله أعلم (سئل) في بكر تزوجت من رجلين ودخل كل بن وبنته فأدعى أحدهما بعد الاستئصال له وجذرت زوجته ثيابا وزهنا على أهلها واسترد ثيابها فقهرها على زوجها بعد أن هجم بيت

نعم (سئل) فيما إذا حلف بديا بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمر وجاز هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمهم ظهر أنه قال لعمر والكلام المعين بآثاره إلى بيته شرعية أو لخاله يعرف باسمه وناداه به مرارا وأجاب به لدى بيته فهل حدث كل الأمر كذا كرقع طلاق الميزور (الجواب) نعم (سئل) في مدون حلف لدا أنه بالطلاق الثلاث لو دقن له دينه يوم دخوله الحليج مدسقى أو في ثاني يوم دخوله ولم يذلل الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بلا مانع شرعى فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع مائة مائة درهم في يده على رفق بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها فلم تجد شيئا فتألى على الطلاق لتفتش عليه وتأتين به ولم ينفورا ولا وجد لدا له فهل إذا فتشت ولم تجد شيئا ولم تأت بشيء لا يقع الطلاق إلا في آخر زمن حياة أحدهما والحالة هذه (الجواب) نعم (أقول) لا يقال إذا لم تجد شيئا صارت المسئلة من فرو ومسئلة الكوز المذكور في المتن وفيها التفتيش بين الغيبسة والوقت والمطالبة وما هنالك المطالبة وقد قال في الجهران المطالبة على وجهين أما أن لا يكون فيه مائة أصلا فلا بحث لعدم انعقاد البين أو كان فيه موصوب فانه بحث لا انعقاد هالكا مكان البرم بحث بالصلب الحلالناقول إمكان الانبائ بالمبلغ الذي وضعه بحضورهما يمكن فلا بحث بطلقه بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فانه لا يمكن شربه بعد صبه فصحت عند الصب لتحقيق العز حينئذ وفي مسئلتنا لم يتحقق العز عند دفعه بل في آخر حياضه ما على أنه يحتمل أن تكون هي التي أخذته نامل (سئل) في امرأة أتت على زوجها حلف بالحرام أن ولدها فلا نأ لا يدخل الدار وأنه دخلها ووقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلفان ولده الميزور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبيل الظهر ودخلها والوقت العصر ولم تصدقه المدعي على تقييده ولا بيته لها ما في الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأدعت الأرسال فالقول له تجلج كتاب القول ابن وفيه أفضالان الظاهر شاهد له ولأنه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول بالنكاح لأن تقيم المرأة أدبته (سئل) في رجل ضرب زوجة أخيه خلف أخوه بالطلاق الثلاث أن عدت ضرب بها عاملا على ذلك ولم يقصد بذلك فورية ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها باللعن على أن لا يدخلها على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعمل الخالف كذا كرا يقع عليه الطلاق إلا في آخر زمن حياضه (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فاحسدها إلى أن كسر عري ودفع لها مائة وخمسة أفهار لم يعاقبها صريحا فهل يقع عليه بمجرد دفع المائة وخمسة (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجمعون السؤل في البداية يجمع واحد منهم قدرا منه وغالب جمع فوجدوا ناصبا خلف بالحرام أن فلانا لعنهم منهم أخذوا ولا يبيته على ذلك وفلان ينكر الانحد فبطل لا يسرى انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شرى بكن حلف أحدهما بالطلاق أنه لا يملك الشركة يعني لا يشترطها وردي شرى بكن الآخر فمضاه يعلم الخالف لا رضاه وما يشتره الفسخ فهل لا يقع طلاق الخالف بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف لبشكتين على فلان أن لا يدخلها كرم ولم يشكك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخلها ومن تركه فهل لا أثر له الزوجة ولو أنصف المهر من تركته (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من حليب مواشى أخوته ولا من لبنها فهل إذا جعل الحليب جينا

زوجه لئلا يقر به بجماع من الفلاحين و يردفسخ النكاح و زوجه تدعى انه اقضى بها فاهل به ذلك أم لا يلزم التفرع و رهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بظاهرها على تقدير أنها وجدت شيئا يحكم عليها بالزنا فيلزمها قتل أو حيا أو تفرع و رهل القول قولها أنتوا (أجاب) لاصبره بقوله و جدها ثيبا لئلا ولو جدها كذلك حقيقة فطبعه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من الثبابة الزالنان البكره تزول برؤية أو حصة أو كبر سن و نحو ذلك فلا يلزم المراجعة من عملها شيئا (٤٩) عماد كره فقد عصى الله تعالى والقول

قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقر بالخلوقة العيصه واذا رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع خصها منه ويحسب أن يحضرها والله أعلم (سئل) في رجل دخل زوجه البكر البالغة فأدعى عليه وجدها ثيبا فقبله كسيفه فكفل فقدمتها مراراً فوجدتها ثيبا فما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) الحكم وجوب جميع المهر وتقرر عامه بنهامة موكله والقول قولها في البكره لنسقي العار عنها واذا اتهمها فيه بزور ولا يقبل قوله في حقها وان قد نصها بصر الزنا وجب عليه اللعان بظاهرها والحال هذه والله أعلم (سئل) في كسرة زوجه أخبروها بالزنا فقبلت أمها مهرها صرحت في جهازها بسلا ذنبا ولا عليها وامن الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لاسمك وصديقه الأم هل البنت أشد المهر من تركته أو ترجع على أمها بقبضته أم لا (أجاب) اعلم أن الدفع

أوسمنا أو طبعه أوز أو نحوها كمنه الحالف لا يحسن (الجواب) نعم لأن هذه صفات داعية إلى الهين فتتعبده (سئل) فيما إذا كره زوجه طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل له دن على آخر فطالب بالطلاق الثلاث أنه يدفعه في وقت معين ففأث الوقت ولم يدفعه فأدعى عليه عند الحاكم فوقع الطلاق عليه بالمقتضى المزور فأدعى عليه دفع الدين إليه قبل مضي الوقت فما الحكم (الجواب) يصدر في الدفع بيمينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويجعل الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العسادية قال الزوج بعثت النفقة لها ووصلت إليها أو تكترت حتى بذني أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ عمر جع بعدم دفعه وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح اه ونحوه في خلاصة كسيفه قبل وهو الاصح لكن ما أتق به شخنها هو الموافق لما طبقت عليه المتون وعامة الشرخ من أنه اذا اختلف في وجود الشرط فالقول له الا فيما يعلم الامن جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن القول عليه لان ثبوت الشرط هو موضوع لنقل المذهب كذا في فتاوى الكازروني من كتاب الامان (أقول) مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب المتن ببقوله شخنها العلامة ابن نجيم صاحب البحر لصكته في حقه الجز خالف ما أتق به فانه بعدماد كرت ذلك هو مقتضى المتون استدل عليه بانه يصف في الخلاصة والبراز به أنه لا يقبل قوله في كل موضع يدعى بفاعق وهي تنكر كليل قولها في عدم وصول المال قال وهو يقتضي تخصيص المتون وكاله ثبت في ضمن قول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرر في هذا المجل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرملي في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر من الغزي ما نصه أقول قال في الفيض للكر كوالاصح انه لا يكون قوله اه وأنت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فحمل اطلاق المتون على ما ذالم ينصن دعوى باصل المال فامل وفي فصول الاستروتنى و يكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال في المسئلة وجعل الثالث راضيا للتخير لأن القول قولها في عدم الوصول لها القول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندى وسطا والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليأتمل اه كلام الرملي وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك أولى كالأصحق اه (سئل) فيما اذا ادعى زوجه بانه ضرمتموا تكترت خلف بالحرمان فائلا على الحرمان فلتصر ببنى فاذالم ثبت الضرب بالوجه الشرعى فهل لا يقع الطلاق على ز بدلعسم ظهور ما يكذبه ولا يسرى انكارها عليه (الجواب) نعم كما أتق به اخبر الرملي والوالدوا لم (سئل) فيما إذا كان ز بدلعسم اندمجرو وقال التركية الفاطمة عنها بالبرية لا أمكت في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة عمر وقيل له ان كنت في هذه البلدة تزوجة وأولاد فقال عدت عنها وعن الأولاد ولم يزوج بذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال مذكرته ولا في حال غضب من جهتها بل نيته الخلاص من خدمة عمر فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والحالة هذه كالتواخذ من عباراتهم وفي الخبر به من الامان عقب سؤال وجواب مفصل إلى أن قال فخصل أن اللفظ اذا احتيل الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذكرته بما كان اللفظ أو غيره لا يقع اه ونعم

(٧ - فتاوى حامد) - اول (لأم كالدفع لا لا جنبي فلها أخذ المهر من تركته لانه دن عليه وما قبضته الامه مضمون عليها وهو من جملة تركته فوفى به مهرها والوصى قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الام بقبضته منه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزنا مع زوجته في مهرها الزوجه تدعى مهرها عليه وهو يقول فدعت إلى أمي والام تنكر له زوجه أن تطالب بمهرها وهو ان أثبت على الام شيئا يرجع به عليها وما الحكم (أجاب) لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصية لها عليها

قلت أئذا المهر من زوجها وهو يرجع على الام ان ثبت أخذها والله أعلم (سئل) فمن تزوجت في بلد ودخل بها وزوجها في ذلك البلد هل تجوز على السفر معاذا لطلب البلد آخر وكان بينهما مائة السفر أم لا وإذا طلبها تلك فامتنعت تسقط نفقتها وكسوها بما مانتها أم لا (أجاب) اختلاف الافتاء في ذلك فظاهر والرواية تأنها تجوز على أن تسافر معاذا وأرفها المجلد في ذكره في جامع الفصولين ان الفتوى عليه فهو افتاءه بظاهر الرواية وأقوى أبو القاسم الصفار (٥٠) وتبعه الفقيه أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصريح في شرح المختار بذلك قال

وعلية الفتوى وأقوى بعضه بأنه إذا أرفها المجلد والزوجي وكان مأموئاة أن يسافر بها والأفلا قال صاحب المجمع في شرحه به يبقى وقد أفتى شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي فالعيا به وصورة افتائه حيث لا يمكن للمراة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأموئاة عليها وكان الطريق أمناؤه فظها حيث أراد وليس لها الامتناع حيث كان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة معاذ ما متاعا وتكرار افتائه ذلك كسوة مسطر ففتاؤه وكذا أفتى غيرهم أهل عصره ومن أهل عصرنا به ونحن نقتي به لو افتتته لظاهر الرواية وانتفاء المضار مع كونه مأموئاة عليها وكون الطريق أمناؤه مع أنه عمل بقوله تعالى أن تكون من حيث سكتكم والله أعلم (سئل) فيما إذا بعث الخاطب إلى خطوبته شيئا من جنس النقد أو مما لا يتسارع اليه القصد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما بعثته ليصعب من المهر وقالت هه هدية

التعقيق فيها فاراجع اليها ان رمت (أقول) وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الاعان وذكرتها هنا لتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان يحملها الاجماع كما ذكرنا السائل المارة ولكن الاولى جهة في محل واحد لتسهيل المرجعة (سئل) في قروي حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فورا بنفسه إلى قرية غيرهما ثم عاد اليها لنقل أهله وأمتعته ولم يسكن فيها ولم يعلم فهل لا يقع عليه الطلاق أو يورثه بعوده كذا كروي بخروجه منها بنفسه (الجواب) نعم حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو الملهة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث بخلاف المصروا بغيره فبأنه لم يتنزه بغيره بنفسه فقط علا من المهر في النخل والخرج (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه الدار وخرج من ساعته لطلب منزل ولم يتمكن الانتقال من ساعته لعدم تيسر حتى بقي فيها وزوجه ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه (الجواب) نعم قال في الخانية في فصل المساكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى ليقول اليها الأهل والمتاع فيلجج دارا أو ما يمكنه أن يقع المتاع خارج الدار لا يكون حائثا اه قال في النهري في الأعمال انه من عمل النفل فصارته هذه المدة مستثناة من المهر طر في الطلب وهذا اذا خرج من ساعته لطلب المنزل ولو أخذ في النقلة شيئا فبأنه لم يتنزه النقلة لم يحث ولم يلزمه النفل بأسرع الوجوب بل يقدم ما يصير ناقلا في العرف اه ومثله في شرح العسلائي على التنوير والتمتق (سئل) فيما إذا كان زيدا بن كبر سائل يحيل عنده خاله بالاجرة فلفظ زيدا بالطلاق الثلاث انه لا يتنزه أي لا يدعه يشتغل عند خاله ثم بعد سنتين زارا ابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده في الحياكة فاشتغل له شأ طيلة بنية أبيه وبدون علمه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكرنا فان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذلك اذا فسرعت في الصلاة وأغابت عنه فخرج لا تحنث برأيه من فروع في الفور ومثله في الخلاصة قال لا ينعى الكبر ان تركت عمل مع فلان فكذلك فاهو على المنع بالقول وان كان صغيرا فعلى القول والفعل برأيه بآخره أو سنة ثم حلف وقال لا أستأجره لا أنزرك في الدار فإذا قاله أخرج من داري فقد عرفت عنه تنادى الصغرى حلف لغيري ساكن داره اليوم والسكن طام غالب يتكلم في خواجفان لم يتمكن من علي التلغظ بالأسان قنينة حلف لا يدع فلان عر على هذه المنعرة فنعى بالقول يكون بارا لانه لا عليك المنع باللفظ فاضحان ونحمة في رسالة الشمر بيلاني المسماة أحسن الاقوال للتخلص عن محظورات الفاعل (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته ما فيها لا تدخل الدار أو بها وهي جارية في قاهره وساكن فيها مما كان الأب ثم دخلتها فهل لا يقع الطلاق (الجواب) نعم أقول وتقدم ما ذكرنا كان البار مملوكه (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انه لا يعيها الا إلى النجاء واقضى لها المخرج لاسر آخر ونحو جثته لمن غير أن يعيها وهو لا يئمه ولما نزلت لها في الحكم (الجواب) اذ لم يعيها تلك وفعلت من قبل نفسها لا يقع طلاقه المذكور (سئل) في امرأة ادعت على زوجها فادان به حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدعي إلى محلة أبيها ولا إلى داره أو بعده ذلك دخل إلى محلة أبيها وبات في داره المخوف عليها وانما يتعصى ذلك بانثبته وطالبته بمخرجها فجاب بأنه حلف بالطلاق انه لا يئسسل دار أبيها الزورة مع زوجته المذكور على سبيل السكنى وأنه دخلها زائرا ولم يدخلها على

هل القول قوله أم قولها (أجاب) القول قوله كاصرح به فاضحان وغيره يعني به منتهى الدار أنه المالك وهو أعرف بمحله سبيل التمسك والله أعلم (سئل) في عزم قبض به بنت أخيه الباقين من زوجها ولا وكالة سابقا ولا لاحقا لا حقوقا متسلكه فماتت عن بنت وأوم ومن ذكر من الزوج والعلم في الحكم (أجاب) اعلم أن الم في قبض المهر بمنزلة الاجنبي والدفع اليه كالدمع إلى الاجنبي فإذا علمت ذلك فبما دفع اليه يعلم بغير الزوج فالمرء باق بمنتهى دنائها ويخصار مع ما ذكرنا من اعنائها ولو تنها على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج والزوج يرجع على الم

سبيل
ذ كرم الزوج والعلم في الحكم (أجاب) اعلم أن الم في قبض المهر بمنزلة الاجنبي والدفع اليه كالدمع إلى الاجنبي فإذا علمت ذلك فبما دفع اليه يعلم بغير الزوج فالمرء باق بمنتهى دنائها ويخصار مع ما ذكرنا من اعنائها ولو تنها على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج والزوج يرجع على الم

فما مضى فجمعته استأجره لانه قضى ما ليس له فقصوا استهتكه فمر جرحه بعلمه ما كان عليه من ثمنه القاصص حتى ماله واثن اشبه عليه الامم
فاظفر في الفصل العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين فظهر لا هذا الخبر بر والحاصل ان الزوج له مطالبة بالمهر عاقض ولو رتبها
مطالبة الزوج فثبتت النصف واللام الدس والزوج الربح والام ما تبقى كالحوا الحكم في سائر تركتها ورأته اعلم (مثل) له لال مطالبة
الزوج بمهر ابنته ام لا (اجاب) له المطالبة به بحيث كانت صغيرة سواء كانت بكر ام لا (51) وسوا حصل بها ام لا كانت بكر ام لا ولم

سبيل السكنى وأنكر كونه حلف كما أذنت فطلب من المدعية بيينة فأثبت مدعاها بشاهد من فإ
الحكم (الجواب) حيث اتفقنا على أصل المصن واختلافنا في التدقيق النظر إلى القيد صار الرجل
مدعى والمرأى مدعى عليها لأنها تنكر القيد المذكور فقتضاه يطلب منه بيينة في إثبات القيد المذكور
وقوله على سبيل السكنى دفع منه ادعواها ودعى الدفع مسبوقة قبل الحكم وبعد دفع الدفع كفى
الاشياء وغيره وان جعل قوله على سبيل السكنى شرطاً واختلافنا في وجود الشرط فالقول به مع المصن
الاذن اهنت فإن البيينة تقبل على الشرط وان كان نفيها كافي الكثرة وغيره (أقول) أي فاذا ادعت أنه
دخل على سبيل السكنى في هذه الصورة وأنكره فالقول به الاذنا اهنت على مدعاها المسد كور
فسمع لان بيينة على الشرط مثبت وأقول أيضاً ما ذكره من أن الزوج صار مدعى بان البيينة تطلب
منه لانهما يختلفان في القضية من باب المداوى والبيانات في الطلاق وأما الراهبان صاحب الحيط بما
نص به ادعت أنه طلقها من غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبيينة في بيينة المرأة وأدعى
عليها أنه حلف لا يضر بها ادعى هو أنه لا يضر بهان غير تدعى أو ما لا بيينة يثبت كلا الأمرين وتعلق بأجماع
كان اه لكن رأيت في هامش نسخة القضية مكتوباً عند اعتبار ما نصه هذا خلافاً واية الفصول
فانه قال لسمع البيينة في هذا القول قول الزوج مع المصن تأمل جتا اه مارأيت وقد نقل في البحر عبارة
القضية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها قول لاصراً أنه ان شربتم مسكر اغتير اذ ذلك فمركباً يملك فقامت
بيينة على وجود الشرط وأقام الزوج بيينة أنه كان باذنها في بيينة المرأة أولى اه ونقل هذه العبارة في ترجع
البيانات لشجع غانم البغدادى ثم رأيت في القول لن نخوذلك حدث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط
واذعت الارسال فالقوله اه ثم قال حلف لا يضر بهان غير محرم فقال ضربتها بالجرم فالقول قوله مع
المصن من اغترافه لصاحب الجماع اه ولا يخفى انه حيث كان القول به كانت البيينة في طرفها فاعن
النظر في هذا الحمل وعمل ولا تحمل

(سئل) في امرأته اختلعت من يعلها في مبلغ معسليم من الزهرام دفعته له في اجلس ثم دفعه لها لتنفقه على
 بنة الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالب بهيئتها وقد اخذها قبل ليس لها وسقط بالخلع الذي كور
 (الجواب) نعم وسقط بالخلع والمباودة كل حق لكل واحد على الاستعما يتعلق بالنكاح كزوجه من
 التوقوله مما يتعلق بالنكاح كالهرم مقبوضا وغير مقبوض قبل النكاح لها أو بعده والنفقة المأمنة
 الا نفقة العدة فانها لا تسقط لعدم دخولها تحت العموم لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص
 عليها لانه تذا تسقط وأما السكنى فلا يصح إسقاطها بحال لأنها غير غيب الطلاق معصية الا اذا أمر به
 عن مؤنة السكنى فان كانتا سكنة في بيت نفسها أو تعطى الاخر من مالها فيصير الزمان بذلك كذا في
 فخر لقد مر الى أن قال وقبضوهم بما يتعلق بالنكاح هنا بعد النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره
 في باب منع الفغار ببعض اختصار (سئل) في امرأته اختلعت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة
 وهي معسرته ثم طالبه بالنفقة ليجبر عليها (الجواب) نعم قال في التتير ولو خلتا على نفقة والدها ثم

أود أن أوجعنا لا برسل شأمن ذلك بشرط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اختلاصت قولهم العرب عرفا كالتسريح ثم طائفتون
لزاما من أجل أن (أجاب) القروى الكتب من قولهم العرب عرف كالتسريح وجب الخاف ماذا كره بالتسريح ويقول الأما إلى أن ماذا كره قول
مقتضاه إلى أنه كأنه ترحه على المبلغ الذي سمع من التذوي على المبلغ المسمى بالتسريح التي تصرف في الجمار وأجر الماشط وغيره الخفاء
وعنه ذلك والمبلغ الذي يتخذه قريشوا منسحقه أو استأوا لودال الطعام للمهاجران كان ذلك المبلغ الذي، رسل إلى بيت العرب ورسوله النبوة

معلوم الثد من الدراهم كان لازماً ولم المهر العله وبعد جهاته وان كان مجهولاً لاداً ما تصرف أجرة للعمام والمأشقة وثمن الخنساء وغير ذلك في وقته أو بفساد التسمية فلا يعلم كآخر الجمل وكذا وكذا في الوقت وإذا فسدت وجب مهر المثل كجهو مقر ومشهور هذا إذا ذكر على سبيل أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية إلا أن يشترع الزوج والذي يظهر أنه يذ كر على سبيل العدة لأنه من معنى المهر لأنه يوجب فساد (or) التسمية ووجوب مهر المثل وفي الخاتمة ما هو كالصريح في ذلك قال فقهار جل تزيج امرأة

على عشرة دراهم ونوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو ملحقها قبل الدخول كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك اه وقد جعل في العرس تسمية الثوب بلوغاً وقد راعى فيهم صاحب العسر وأخيه صاحب النهر فيسأل حول ولاؤه قال والله وجعله على العدة يوم وضع الكلام ويبنى الملام والله أعلم (سئل في) صغيرة منها نحو تسع سنين زفها والله على زوجها قبل قبض جميع مجمل صداقتها والآن بديا ستردادها اليه والمطالبة بالمجمل وهي تدعى البلوغ وتنهان عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ حيث احتل ونعم الابن المطالبة أم لا (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فينبغ الابن مطالبة الزوج بالنقل ولا يشه بالبلوغ والنهي والحال هذه والله أعلم (سئل عن) والد بكر صغيرة زوجها لصغير وقبله عقد النكاح عليها أبوهم بمهر معلوم وأقر أبوها بقبضه من أبيه المتوفى هل يصح إقراره بقبضه أم لا يصح وإذا أقامت يصح إقراره بذلك إذا ادعى الأب أن إقراره كان كذا يصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح إقرار الأب بقبض المهر والحال هذه ولا يمتنع قوله أن الإقرار كان كذا ولا يصح دعواه به عند الامام الأصم لم يخد لتناقض ما تحسن أبو يوسف تحليف المقره فيخلف الزوج على قوله أنه ما يعلم أن إقراره كان كذا لا يوجب قوله الفتوى كجهو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل في) إقرار الأب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في البصر وإقرار الأب بقبض الصداق

أو تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح إقرار الأب بقبض المهر والحال هذه ولا يمتنع قوله أن الإقرار كان كذا ولا يصح دعواه به عند الامام الأصم لم يخد لتناقض ما تحسن أبو يوسف تحليف المقره فيخلف الزوج على قوله أنه ما يعلم أن إقراره كان كذا لا يوجب قوله الفتوى كجهو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل في) إقرار الأب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في البصر وإقرار الأب بقبض الصداق

عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والافغور ليزي البراز به أقر الاب بعض الصادق ان بكره صدق وان ثبت الا وقد صرحوا فاطمة بان الاب مالك قضى صداق البكر البالغة من ملك الانشاء ملك الاقر والذى يصغر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بعض مهر الصغيرة يصح اجاعا وصدق الثيب البالغة يصح اجاعا وصدق البكر البالغة في خلاف والا كثر على صحة ما لم يتقدم منها شيء فاعتنم هذا الخبر ورواه أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أو بها وقضى مهرها وأخبر أنه أنفق (٥٣) عليها ومصرف على باب القاضي فهل

أؤثنت طالق على كذا من المال أو قبل المهر أو طلق على كذا أو يقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما في مال بطلان الخلع في الأحكام لأن بدل الخلع إذا بطل يقع الطلاق بانثاء عوض الطلاق إذا بطل يقع رجعا كذا في شرح الدرر نقلا عن المصنف طلاق بانثاء لا يملك المال لا يتسلم نفسه وذلك بالبينونة منع من الخلع فالنكاح وجها أو ثلث من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق طلاقا رجعا يقع بانثاء مقابلة بالمال وكذا قالت أم أباك عملي عليك على طلاق في فعلن جازن البراءة وكان الطلاق بانثاء بغير من الخلع (سئل) في مرضه مرض الموت اختلعت من زوجها مهرها الذي عليه بسواها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها عن موته وروته غيره فما الحكم (الجواب) ينظر إلى ثلاثة أشياء إلى ميراثه منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث المهر الذي كان قبله ولا يجب إلا بداهة كذا ذكر في الخامسة والعمادية عن شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسئلة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضي حيث قال ود كر تبع الميراث في الخصال الميراث إذا اختلعت في مرض من مهرها الذي عليها فان لم يكن دخل مهرها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر وصية وهو غير وارث ويصح من الثلث ولو دخل مهرها ماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لأن الاختلاع تبرع وان ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لأن الزوج لم يبق وارثا رضا بالفرقة وعند أبي حنيفة ينظر إلى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لانتهى ما تمتهن في حق سائر ورثة ولا يتمه في الأقل وهو نظير ما قلنا جمعا في طلاقها بسواها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ما إذا انقضت العدة وبين ما إذا لم تنقض أن فيها بعد انقضاء العدة لا ينظر إلى الزوج في الميراث وإنما ينظر إلى الثلث فيسب للمزوج قدر الثلث من بدل الخلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وتقبل انقضاء العدة لا ينظر إلى الثلث وإنما ينظر إلى قدر حقه من الميراث فيسب له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال إذا كان الثلث أكثر نقاله في المصنف اهـ (سئل) في صغيرة غير عاقله غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم ماتت بعد خمسة أشهر عن ثلثها فما الحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا يصح البراءة من المهر فأولها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه ما قبلت وهي عاقله تعقل أن النكاح جالب للخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها أطلق في ما لها فتمهل مهرها الذي على الزوج وإنما قال في البرازية والخلع على مهرها أو مال آخر سواء في المصنف اهـ بحرويه عن جوامع الفقه طلقها مهرها وهي صغيرة عاقله تعقل وقعت لتطبيقه لا يبرأ اهـ ومثله في شرح التنوير بالمصنف والعلاني (أقول) حاصله أنه لا يلزمها المال في كل من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كذا كوفي الصريح قال ود كر صاحب المملوكة أن خلع الصغيرة بمال مع الزوج ان كان بلفظ الخلع يقع البائن وان كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها المرضي وهي حصة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون الخلع المنزوي جازما ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلا اختلعت من زوجها وهي حصة والزوج مرضي فالخلع جازم بالسبي قل ذلك أكثر ولا ميراث بينهما سواء ماتت في العدة أو بعد ما عمادية من الاستحكام من كتاب

القاضي الشافعي نكاحها على مذهبه القائل به ومات الزوج بعده ولورثته الرجوع عما قبضت أم لا (جواب) نعم لو رثته الرجوع به أو رثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجبه وما قبضت وأخيه شرعا كان حصة اقترمت ورثته مقامه فيما هو له فاعاد الحال هذه والله أعلم (سئل) ما سدى أختي سائر أوقافا * برحمتها ما وافقنا كذا هل يلزم الزوج علم بغير * نكده نسبة في المهر من أين أو أوزن وغيره * فضلا وادمت بعض خبره (جواب) الجنة الحيد الصمد الواحد الفرد الذي لا يلزم الزوج علم بغير * أين أو أوزن أو

والغرض ما هي وقت العقد * أورد يمين عرضها أو نفقة هذا جواب الحق بالنكاحين * قد قاله الفقير خير الدين مصلوا حامدا مسلما
 * مجالا معافا مكمرا (سئل) في امرأة أدعت على زوجها مهرها المشروط بتجديده بعد النكاح بمصغرة إلا أن بلغت وتلقاها من الزوج
 وهو يدعي إصالة للاب بفالحكم في ذلك شرعا أفدوا الجواب بالنقل الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام
 عليها وحاصل ما هو الرضى فيها العاشر (٥٤) فالما صاحب المذهب وهو الإمام الأوجب وصاحبه قد اتفقوا على أنه لا يقبل قول الزوج

الطلاق (سئل) فيما إذا قال الرجل زوجتنا لعنك ولم يذكر كرامة قبلت الزوجة الخلع فهل تطلق
 و برئ من المهر المؤجل (الجواب) نعم قال الزوج خالع لعنك ولم يذكر كرامة قبلت المرأة طلاقا ولو كان الإيجاب
 والقبول و برئ من المهر المؤجل لو كان عليه أو لا أي وان لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت على الزوج
 ما ساق إليها من المهر المجل فأنه إذا قبلت الخلع وقد ثبت أنه معاوضة في حقها فقد التزمت العرض فوجب
 اعتبار بقدر الامكان در من الخلع ومثله في التنوير (سئل) في وكيل شرعي عن امرأة خالعها مهر زوجها
 على برائة فثبت من شرط مقدمها وموخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجة على تسعة قروش في الزمة
 فهل يكون الخلع صحيحا (الجواب) نعم في فتاوى الحائفي سئل هل الخلع من وكيل المرأة على شيء معين
 يكون مسقطا لحقوق الزوجة أم لا أجاب إذا وقع الخلع بلفظ الخالة تنكحك لعنك لا بلفظ خلعك فإنه يكون
 مسقطا لحقوق الزوجة ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام
 الموكل ثم أقول لأنه إذا وكلت في الخلع بلفظ الخالة يكون قائما مقامها وقالوا أنه يصح التوكيل بكل ما عساه
 الموكل وأيضاً لو كاله وقعت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى المتباعدة على ما صرحوا به أنها كالبرائة
 تقتضي البرائة من الجانبين لأنه ينفى عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك إلا إذا لم يبق لكل واحد منهما ما قبل
 صاحبه حق والواقع المنازعة فكانت ما قالت وكتك في أن تخلص من زوجي على وجه تنفع البرائة بينهما من
 الجانبين والتوكيل بالبرائة جائز اه وقد أوضح في البحر الفرق بين خلعك وتنكحك لعنك من وجهين الوجه
 الأول أن خلعك لا يتوقف على القبول بخلاف تنكحك لعنك الثاني لا براءة في الأول وببرائة في الثاني اه بحر
 وكتب في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول أي إذا لم يكن بمقابلته مال مقدمه في البحر أول الباب
 من أنه لا يمين القبول منها حيث كان على مال أو كان بلفظ خالعك أو اختلى (سئل) فيما إذا قال لزوجتي ما
 أرا بئني ممالكك على فأن طلق فقالت في مجلسها أراك الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البرائة (الجواب)
 قد أفتى العلامة السراج الهندي قارئ الهداية وقوع الطلاق بذلك حيث قالت في مجلسها أراك الله
 أو أراك الله صحبت البرائة وقم الطلاق سواء علمتا أو أحدهما مقدار الحقوق أول بعلا لان البرائة من
 المجهولات صفة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحببة أول باب الطلاق مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج
 أرا بئني عن كل حق لك على حتى أطلق فقالت أراك الله كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في
 فور ذلك طلقك واحدة قالوا يقع واحدة بانه لا ينعى طلاقها عن واحد من الزوجين (أقول)
 ما ذكره من صحة البرائة بقولها أراك الله مخالف لما في شرح الملتقى الهنسي وتبعه تليده الباقاني وكنذا
 الصالح من عدم صحتهما أفتى به الخبير الرمي سكن أفتى العلامة ابن السكيتي بطلانها لأن الزمان العرف جار
 على أن اللفظ المذكور أو أرا فكنها قالت أراك الله لا في أرا فكنها كراه أفتى بطلانها الناصر القافني وشيخ
 الإسلام الحنبلي (سئل) في امرأة خالعها زوجها على أن تسقط ما عليه من مهرها فأنه قد خلعها
 شرعياً ثم لم ينفه بعض الامتعة وامتنعت عن تسليم الباقي بلا وجه شرعي فهل عليها تسليم بقية الامتعة الخالع
 عليها ما جوده وقتها ان عرفت (الجواب) نعم خالعت على عبد أو بق لها على برائة من مهرها لم تهرأ بل
 عليها تسليم بقية ما قدرت وتسليم قيمته ما عجزت عنه لأنه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض الخ منعه (سئل)

الابينة شرعية ثلاثة بن
 بنتمه يدعى أنه وفاد البينة
 على المدعي والقول قول
 الزوجة لأنها منكثرة
 والقول قول المنكر بينه
 وقال الفقيه أبو الليثان
 كان الزوج ينهي بأي
 دخل فإنه ينعى منها مقدار
 ما جرت العادة بتجسسه
 ويكون القول قول المرأة
 فيما زاد على المجل فاذا
 اطردت العادة بذلك فزم
 بها العمل ولا يكون ذلك
 مدافعاً لمذهب الامتعة الثلاثة
 بالسهر بل اختلاف
 باختلاف عادة الزمان
 فهو اختلاف عصر وأوان
 لا اختلاف حق ومهر والله
 أعلم (سئل) في رجلين
 زوج كل واحد مولته
 لالا وتروا ستوفي المهران
 واحداهما لا تطبق الجماع
 هل لا يخرج من مولته
 حتى يسلموا في الصغيرة
 الصغيرة أم لا (أجاب) يجبر
 وفي التي تطبق الجماع على
 تسليمها لا يجبر الا على
 يحرم عليه تسليمها وان
 يسلمها استبرأ حتى تقيته
 والله أعلم (سئل) فيما إذا
 أراد الزوج المخول زوجته

الصغيرة فأنها تطبق الوطء ولا بد من اتفاقه مع الزوج في ذلك (أجاب) ان كانت مضمة صبيحة تطبق الرجال فيما
 وسلم المهر المشروط بتجديده عبر الاب على تسليمها الزوج على الأصح من الأقوال فيستقر القاضى ان كانت من تخرج أخوها ونظر إليها انصرفت
 للرجال أمر أباهما فيها الزوج والا لا وان كانت من تخرج أخوها ونظر إليها انصرفت للرجال وتحمّل الجماع أمر
 الاب بدها في الزوج وان قل لا تحصل لا يأمر بذلك والله أعلم (سئل) في مصغرة تحمل الوطء ماتت من زوجها فمهر من بيتها إلى بيت

أيها فاقم وأنها أهل يلزم أمها التزويج بذلك أم لا (أجاب) لا يلزم أمها التزويج بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وتؤدي إليها لحسن تطبق فيسألها ولها الحق بما سألها بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لأخيه زوج ابنتي الصغيرة وتزوج بها مهرها فزوجه بأذن لرجل وصحى للمهر وأزوج أخته وصحى للمهر وأدخل كل زوجته قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة وماتت وأوهاهل أذا وكلت أمها وأغبر في طلب مهرها من زوجها بمهرها من زوجها على البغ وكذلك في جانب أخت الزوج (٥٥) أذا وكلت في خلاص مهرها من زوجها

بمهرها دفعه أم لا (أجاب) بغيره بل واحدة منهما أن تؤكل في خلاص مهرها ولا يصح أن يهب أم أو الصغيرة مهرها لعمها أو غيرها إذا لمالكه فيه

باب العدة

(سئل) في رجل طلق امرأته ثم أنكر وأقيم عليه بينة فوفى القاضى بالمرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق أم من القضاء (الجواب) نعم وسئل فإني أهدية عن رجل أقر أنه طلق زوجته ثلاثاً مدة ثلاثة أشهر وصعدت عليه ذلك وأنها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها أياب الذي عليه المتأخرون من علمائنا إنهم اعتد من وقت الاقرار إلا أن تقوم بينة على إيقاد قاعليه وذهب المتقدمين أنما يصدقان (سئل) في امرأة أسافر زوجها وأب عدة سنين ثم أخبرها فثقتان يعرفانه أنه طلقها طلقاً واحداً وشهدوا وقع في قلبها صدقهما فهل لها أن تتزوج بأخر بعد انقضاء عدتها من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول العمدى وذكر في العيون إذا أخبرتم المرأة بموت زوجها أو بطلانها بأهلها للزوج في ١٥ ومثله في جامع الفصولين والبرزاني والجوهرة والجروفي الخاتمي فصل انتقال العدة المرات إذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا من وقت الخبر اه وفي المتن والتنوير ابتداء العدة في الطلاق والموت تعتبرهما وإن لم تعلم المرأة بموتها في الموت مسئلة عجيبة وهي أنه إذا لم يعلم الموت إلا واحداً ولو شهدوا للقاضي لا يقضى بشهادته وحدهما إذا يصح قالوا يجب بذلك عدتها في ١٥ سماع منه حل له أن شهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصاً من الفصل الأول من الشهادات ومثله في البرزاني يقاتر ما بلغها وفاق زوجها فعدت وتزوجت بزوج وولدت ولداً ثم جاء الزوج الأول حياً كان أو حقيقاً يقول أو لا الولد الأول ثم رجع وقال الولد الثاني خاتمة قبيل مسائل المهر (سئل) في ذمة طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه بثلاث حيض كامل وتريد التزوج بذي فهل لها ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في عدة التنوير وغيره (سئل) في قاضى دمشق أنه زوج فاصرة عرها اثنتا عشرة سنة وطلقت فهل تنقض عدتها بالأشهر أو بالحيف (الجواب) قال في التنوير إذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تنقض وقد دخل بها فاعلم أن تعدث ثلاثة أشهر وهذا جواب السكاك وبكى عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل الخاضى إذا كانت الصغيرة مراهقة يجمع مثلها وقد كان دخل بها الزوج فعدتها لا تنقض بالأشهر بل بوقت أمرها له أن يظهر أمها هل حبلى بذلك الوطء أم لا فان ظهر أمها حبلى كان انقضاء العدة بوضع الحمل وان ظهر أمها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اه ومثله في التتارخانية والجروفي والرائق وفيه من قضى القصد ويعد من التوقف من عدتها لأنه كان يظهر حبلاً فان لم يظهر كان من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيه من قضى لصغراً أو كبيراً بالأشهر اه وسئل عنها نائبان هذه طلقت من مضي أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تنقض هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره في تعليقه عد والموت أنه لا بد من مضي أربعة أشهر وعشرة أيام لأنه يظهر فيها الحمل اليقينة لكن في البرزاني يمتن البيع ما فيه وفي دعوى الحمل أنما يصدق في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر وان أقل فلا وفي

دخامالزوجة كإحصاءه في الخبرية وجميع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها ذنبه من صرجاً ولا دالة الله أعلم (سئل) في البينة إذا أبلجت ما كان من المهر مؤجلاً إلى أقرب الأجلين لا بد من عليه تعليل بتأجيل ولا تأجيل الرجوع عن التأجيل بده أم لا (أجاب) نعم بتأجيل ولا تأجيل الرجوع فيه إذا كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله إلا في مسائل ذكرها صاحب الشريعة في كتاب نفايها والله أعلم (سئل) من غرم من مولانا الشيخ صالح بن العلامة صاحب التنوير بما قصده يقول للقب إذا تزوج رجل بنتاً بدين

يسمى إمامهم أهل إمامنا المتبهم مثلها أو يقال لها أصري حتى يسأها أو يموت فالمرجو تعذر هذه المسئلة والأطباء في الجواب في هذا المقام بما لا يضرهم من الكلام (أجاب) هذه المسئلة صرح بها الزبلي والكامل وابن مالك وابن الساعاتي ومالك كمال الرواية وغيرهم قال الزبلي في شرح قوله وإن لم يسمه أو أنفاه فإمامهم مثلها أي وإن لم يسم لها المهر في العقد أو أنفاه فإمامهم مثلها ونوطي أو مات عنها وكذا إذا ماتت هي عنه لأن الواجب بالعقد مثله مهر (٥٦) المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل النكاح فبما كدو ينقرر بموت أحدهما أو بالندخول

على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالندخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدر في شرح قوله ولأننا المتعة خلفت من مهر المثل قال ولا تسلم أن ماسل المدخول بها في مقابلة البضع بل يتبعها العقد على نفسها المسمى به المال في قوله تعالى أن يتقوا بأموالكم حصنين ولهذا كان لها المطالبة قبل قبض الدخول غير أن بالندخول يتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح المصنف لابن مالك وإن لم يسم في العقد مهر أو شرط أن لا مهر وجب مهر المثل بالعقد أن دخل بها أو مات لا بالندخول وقال الشافعي أن دخل بها يجب مهر المثل وإن مات لا يجب شيء اه فذهب بعض العقدة سبب الوجوب بالندخول والموت اتخاها مهر كذا أنه كاف في صورة التسمية والعقد موجب وأحدهما مهر كد له أذ هو قبل غير ما كد ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية

رواية أنه سمع دعوى الحبل بعد شهر من وخسة أيام وعمل على الناس اه فبمقتضى عمل الناس انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال الأولى إعمال خمسة أيام بالنسبة لتكوين اتفاقية والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) لو كان ماصلا على الناس يكتفي هنالكا الاحتجاج إلى قولهم هنالقتها لا تنقضي بالشهر فبما يكتفي بثلاثة أشهر التي هي عدة الصغيرة علم أنه لا بد من زيادة عليها فكيف يصح أن يقال انه يكتفي بشهر من وخسة أيام فإظهار الحبل اذلو كان يظهر الحبل في هذه المدة فظهر بأشهر العدة بالاولى فظهر أنهم هنالكا يتخاروا وهذه الرواية بتقيد العمل هنا على الرواية الأولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدة ثلثة أشهر يخالف لنص القرآن فلا يعمل عليه لا نقول ان التبر بص زيادة على ثلثة أشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبر بص للاحتياط لاحتمال جهلها فان ظهر بعد المدة الحبل فعندنا وضعه والافعدة ثلثة أشهر قدممت كما أفاده كلام الامام ابن الفضل المذكور في هذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتياط لان فاهم وقد كنت أقبت بهذا فتعصب على جماعة من أهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى عنها زوجها عدة للصغيرة المطلقة قال أن أظهرت لهم النكاح وأبوهم موافقة ما فاض به المؤلف لما أقبت به فعند ذلك سكتوا وخجلوا والله الجدم ثم آيت في نفقات فتح القدر في رد كره هذه المسئلة واستحسنها حيث قال في الخلاصة عدة الصغيرة ثلثة أشهر الا اذا كانت مرافقة فينفق عليها ما لم يظهر فراغ زوجها كذا في المحطاه من غير ذلك خلاف وهو حسن اه كلام فتح القدر وقد أشار إلى المسئلة أيضا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ تسعاً فأذا نكحها بلغت تسعاً وهي المرافقة لا تنقضي عدتها بالأشهر الثلاثة بل لا بد مما ذكرنا والله أعلم (سئل) في ذمة طلاق زوجها الذي عهدها غير حاملة منه ومضى لها كره أو يموت وما هو لم لا يعتدون بالعدة قبل الاعتداء واعتقدوا ذلك (الجواب) نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كجانبه في التولية لا لمراتبهم وما يعتدون وهذا عند أي حنفية ترجم الله تعالى قال جمال الاسلام في شرحه قال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتمده الجمهور والتسبي وغيرهما (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلا بها فاحصتها وصحة ولم يعاها فهل يلزمها العدة (الجواب) نعم وتجب العدة في الشكل أي كل أنواع الخلق ولو فاسدا احتياطاً ونحوه في شرح التنوير للعلاء من المهر (سئل) في ذمة تحت ذمي قد دخل بها أو أسلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما لمحال وإذا فرق هل يلزم عليها العدة وإذا لم يفرق هل يلزمها العدة فلو تزوجت فبها ولم يعرض عليها الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما ما سكت ولم يقل شيئاً للقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً اه والذي عليه الكثر والتنوير وغيره ان باءه طلاق قال في البحر وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأه اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشار أيضا إلى وجوب النفقة لها إذا ماتت في العدة ان كانت مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اه وقد عدلنا في شرحه عن خزانة الفقه من يجوز نكاحهن في العدة ولم يعدنها الكفاية اذا أسلمت وحيث كان باءه طلاقاً فمكاح عدة طلاق الغير المسلمة

ومهر المثل في عدمها لو شاك ان لها في صورة التسمية المطالب قبل وجود أحدهما كما هو مصرح به في كلامهم فاطمة وفي فتح القدر أيضا يصح الرهن بمهر المثل لانه كالسبي في كونه ديناً اه وقد استعمل أصحاب المتن مثل هذه العبارة في صورة التسمية وفي الهداية فلها المسمى أن تدخل بها أو ماتت في مطلق الابصر لم المسمى بالندخول أو موت أحدهما ونفسه بالطلاق قبل النكاح وفي من الكثر وإن سماها أو دونها فلها عشرة بالوطء والموت وهذا في بقية المتن والحاصل ان أصحاب المتن ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل

بأحدهما وذلك أن بائنهما يتأكد زوج المبدل وكان قبل لازم لكن على شرف السقوط بالطلاق لأن الطلاق قبل البتول أو وجب فساد سبب الملك إما في الصورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما أشار إلى في فتح القدر فإذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا يشغل التهمة فظاهر المال بالتدوكل لأن المهر واجب شرعا حكمه فلا يحتاج إلى ذكر أن لم يسم إياها لتصرف المهر لاظهار خلعه فلا يفسد به وإذا فقدت كد شرعا بظاهر شرعه بظاهر الشهادة وصحة الزام المال كما أشار إلى في الفتح (٥٧) فلو زها سلبت نفسها قبل قبض مهر المثل

لزم الاستبراء به وجريان البذل فهو مهر بالمأبوز فالبتول أو المولت شرط في تقريره وكذا في أصل وجوبه ولا يخفى أن قولهم يجب أن يطأ أو مان لا يفيد نفي إلى جوب بدمهما إنما هو مسكوف عنه فقد تقر في الأصول أن التعليق لا يوجب العدم وهي مسألة مفهوم الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل لهم على استعمال هذه العبارة أن الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء للعفوصة بالموت على ما تامله علماءنا فاضوا إلى المنهاج للنزوي وإن مات أحدهما قبلها يعني قبل الفرض والوطء لم يصبر المثل في الاطهر كالطلاق قلت الاطهر وجوبه والله أعلم قال الحل في شرحه لأن الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر النسل تحتى المخالفة كما هو دأبهم فيما خالفون فيه فقد ظهر أمر هذا الفرع فلا ريب فيها

لا يجوز (سئل) في امرأته فماتت زوجها وما ساكن في دار أبيه فلم تعتد فيه بل خرجت إلى غيره بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتدافه فهل تعتد فيه (الجواب) نعم وتعتد أي معتدة طلاق وموت في بيت وحيث فيه ولا يخبر جان منه الآن فتخرج أو يهدم المنزل أو يخاف انه يهدم أو تلف ماله أو لا يجد كراعا البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج أو تقرب موضع إليه وفي الطلاق إلى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من الحداد (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل متهورا يدان يفرجهما من المسكن الجاري في وتواجه قبل انقضاء عدتها ومدة الإجارة فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقة في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في امرأة طلق زوجها ثلاثا ولا إياهما ابنان صغيران في حضانتها فهل تعتد في البيت الذي طلق فيه ويلزمه نفقة بنيه بقدر ما يكفيهما ما بالمرء ومع نفقة عدتها إلى انقضاء ما مسكن لهما بعدهما (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه مطلقه رجعية ثم اسقطت سقطا استبان خلقه فهل انقضت عدتها به (الجواب) نعم والمسئلة في البحر من الرجعة ومثله في التنوير (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته عدة وفاة وزادت عليها شهرين ولم ينظر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهرا ونصف شهر فقين انهما حمل من الزوج الأول فهل يكون التزوج بالرجل الزور باطلا ولا وإذا كان باطلا وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصدان الذي دفعه الزوج بمعاشرته عليهما نفقة وغيرها وهل يلزم الزوجة شيء بذلك أو يلزمها شيء بتركها الحمل (الجواب) يكون الشك باطلا ويرق بينهما ما لا يسوغ الرجوع بمادفعه إليها ولا بمعاشرته عليها لا يلزم الزوج والزوجة شيء إذا حلفت انهما لم تكن عالمة بالحمل والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا رأيت بخط المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن أفسدى العمادى مفق دمشق وذلك بخطه المعروف والمشهور (سئل) في امرأة طلقها زوجها وأنها طلقها فاعتدت عدتها منه بالحض وأحبرت بذلك جلا وعمل على طئه صدقها وهي نفقة فهل لا بأس أن ينسكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأته رجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس أن ينسكحها بشرح التنوير عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره (سئل) في امرأة طلقها زوجها قبل البتول لم يات قبل الطلوع فهل لا يعتد عليها (الجواب) نعم المسئلة في الفقهنا في وغيره (سئل) في امرأة من ذوات الحيض وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقالت حلفت ثلاث حيض كوامل فهل يقبل قولها بيهنها (الجواب) يقبل قولها بيهنها إذا كانت المدة تحتمل ذلك وإن كانت مرضعة مثله يتصور وفي الدمع الارضاع كإصا عليه التقوى وشيئا عن عدة الفتاوى وفي شيء الجملة عن السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة إذا تم تحريضها فاعتد محض رأيت صفة في أيام الحيض قال هو حيض تنقض به العدة (سئل) في معلقة حامل من مطلقها أخرجه من منزل وجبت فيها العدة ومطلبة من مطلقها منزل حيث شاء تعتد فيه فهل يجب إلى ذلك ويلزمه نفقة عدتها إلى انقضاء ما موضع الحمل (الجواب) نعم ونقلها ما من قريب (سئل) عن المعلقة إذا أعتت انهما حامل من المطلق أو أنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولها النفقة أم تحتاج إلى قالة أو مرضى مدة يظهر فيها الحمل (الجواب) القول لها تستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك إلى قالة ولادة يظهر فيها الحمل وينسب عليها إلى انقضاء عدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق (سئل) في رجل

(٨ - فتاوى حامده) - أول (والله أعلم) (سئل) في الرجل يدعى عليه مهر زوجته الحمل ويست باقراؤه أو بالبتول لقاضي ان يحبس مع دعوى اإلعاصار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أشكرت علماءنا الكلام عليها وها اختلاف الفتوى أما البتول وهي غالب المتخلى إلا على ظاهر الزاوية فهي قاطبة على ان الشخص يحبس في المهر المجمل بطلب المدعى قالوا لأن الاندفاع على الالتزام دليل اليسار والخلفاء كز في أدب القاضى إن القول قول المأهول لأن العبرة بأصل في بني آدم فالمدعون متمسكين بالأصل والمأهول يدعى أمر عارض فليكن القول قول

المطلوب وذ كرى في المسومة فما اذا وجب الدين بسلام ليس بمال كالمهر وبدل الخلف والقول قول المطلب في ظاهر الرواية اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي الخبر لا ينحصر بعد كلام كثير في المسئلة وسوق ثلاثة أقوال به علم ان ما في المختصر يعني السكنى بخلاف ظاهر الرواية والمفتي به ونقل الطرسوسي في المسئلة خمسة أقوال وهذا ونحن نفق بحسب في المهر المجمل يطلب المدعى منذر يادة على ستين سنة أخذ بأصناف الثمن وما شاء الله كان وما (٥٨) لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيره لا يحمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل

يحسب في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة على زوجها الذي حرله الانكاح وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان مأسرا حلوب به وحسب فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي الباقي قبل ليس لأب ان يطلب الزوج مهر ابنته الصغيرة أي أن تصير بمال ينفع ما هوو مذهب الشافعي الجديع الأصم هذا اذا كان مأسرا فان كان مهرا يجب انظاره الى الميراث باجتماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج أخته بمقتضى عسرة وعشرين غراما قصاها عن مهر مثلها شارطا على الاستمرار بزوج ابنته من ابنه البالغ بعشرين وغدا لانه في غيبته بذلك فوالدين الشكاح في الحكم (أجاب) نكاح الابن تسد او تزوجه و شرط الاب أن تزوج أخطأ الذي هو ابنه بغيره شرط ما لها فيه نفع وعند فواته يتقدم الرثا بالمسبي فيكمل مهر مثلها لها واه

خطب معتدة انعمو زعم أن له الاختلاء بما عجز عن خطبته فهل تحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وكذا الخلو (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره (سئل) في أم ولدا عتقا هولا هو هي من تخمس فهل تنقض عتقها بثلاث حصص كوامل (الجواب) نعم كذا أم ولدا متولاهما وأعتقاها فان عتقها أيضا اذا كانت عن تخمس ثلاث حصص كوامل درو ومثله في التنوير (سئل) فيما اذا أعتق رجل قسمة البالغة العاقلة وحاصت بعد ذلك حصته فهل لها أن تزوج ولا عدة عليها باجتماع (الجواب) نعم كما في البحر وأفتى به المهنداري (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها خلقت وجعته في بطنه ثم بعشرون لومان من الطلاق مات الزوج عندها فهل تكون عتقها بعد الموت (الجواب) نعم كذا كرى في البحر (سئل) فيما اذا تزوج بياحسبى من زنا فولدت ولدا ثم طاقها ثلاثا قبل الدخول والخلو تزوج بياحسبى من زنا فولدت ولدا ثم طاقها ثلاثا قبل الدخول والخلو تزوج بياحسبى من زنا فولدت ولدا ثم طاقها ثلاثا قبل الدخول والخلو (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

(باب الحضانة)

(سئل) في حاضنة تصغار اسقطت حقها من الحضانة وتر بدالاً أخذ الصغار وتر بدتهم وهي أهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضانة لها وفي شرحه هذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والقناوي (سئل) في صغير يتيم في حضانة جدته لانه من لم يبلغ سبعه جده أم أب قادره على الحضانة أهل لها من كل وجه وأما الام مسنة فتأخره جدها غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الأب القادرة الأهل للحضانة لالام العارضة (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عتقها ولها منه ابن صغير في حضنتها وطلبت من أبيه مسكها لها هل يلزمه ذلك (الجواب) على الأب سكلها جميعا كلفي شرع النفاية عن البحر المحيط وتسقط أجرة الحضانة من غير اضاعه وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الابيه به كأفتي به قارئ الوادية وفي القناوي الى حجية مثل عن صغيرة مضمونة لالام لاهل يجب أجرة المسكن الذي يحض فيه على من يجب غايه نعمتها ولا أجاب قال العلامة بن تخيم في البحر الرائق وفي الحاشية عن التفريق في النجيب في الحضانة أجرة المسكن الذي يحض فيه الصبي وقال آخرون يجب ان كان للصبي مال والا فلعلى من يجب عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم فاضحان رواية التفريق فيكون الاظهر والمفتي به عنده تلك الرواية كاتفه اه ما في الرحيمه وقول في المهر وينبغي ترجيحها وجوب الاحوال يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه (أقول) فكذلك جعت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الأجرة على الحضانة واستدركت فيها على ما في النهر بقول وقال الخبر الرمي في سائبة على البحر وما لا ومن سكن الحاضنة فاختلف فيه ولا يظهر لزوم ذلك كفاي بعض المعتبرات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الابيه فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت وعلم أيضا من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوان على الدر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى ثمران لا ينقل احدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضانة الام وهو من أولاد الاشراف تسقط على الاب خلافا لما يفتيه به أو ساستأجره وفي شرح النفاية للباقي عن البحر المحيط عن مختارات أبي حصص سئل عن لهما مسك الولد وليس لهما مسكن مع

أعلم (سئل) عن رجل تزوج أخته بالتميز وخسرت مهرها وماتت وانقضت عدة زوجته وبلغ الدين فتر زوجها ودخل بها الولد وهي حية الا في مختار الأصم نكاحها قبل الدخول ولم يقض النكاح بعد فحكم نكاحها (أجاب) أما الأولى فنكاحها صحيح وله خيار الفسخ بالبلوغ بشرط ان يعاملها بمقتضى به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية غير صحيح لانه من الجسم بين الحلية وبنت أختها واذا أفتي بفسخ نكاح الأولى يسترد المهر الذي دفعه الميت اذا الفسخ غير الفسخ ليس بإطلاق ويحب التفريق بينه وبين الثانية لئلا يلزم

او تكاب المحذور اغترار بصورة العقد وجب لها بالزطمان تمكروا الاكثر من المسمى ومن مهر المثل وان اراد ان يحد عليها عقد نكاح
بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى بازاله العلة وهي الجمع بين من يحرم بالجمع بينهما ويثبت التسبب والعدة بعد الزطمان وقت التفرق
ولا نفقة لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله اعلم (باب القسم) (سئل) في التي صلى الله عليه وسلم هل كان
عليه ان يساوي بين زوجاته في المأكل والشرب والنوم كاهو عليا (اجاب) المصوص (٥٩) عليه في كتب الفقه وكتبه النفسيران

القسم هو المساواة في
اليتوة عليه صلى الله عليه
وسلم يكن واجبا على
الصحيح وقد ذكر الرارزي
ان القول بوجوبه عليه
صلى الله عليه وسلم ضعيف
بالنسبة الى المفهوم من
الاية الشريفة وأما ما
والشرب والمليس المعبر عنها
بالنفقة عندهم فلا يجب
فيها التسوية على أحد
عندنا على التقى به من
اعتبار حال الزوجين كما
حرره شرح الهداية والكنز
في محله والله اعلم (سئل)
في الرجل اذا سافر من بلدة
له به زوجة الى بلدة أخرى
ينهاو بين الاخرى زاده عن
مسافة اقصره به زوجة
أخرى هل يجب عليه أن
يقضي لها قسمه بقدر ما أقام
عند الاخرى أم لا (اجاب)
لا يجب عليه ذلك وما مضى
فهو هدر قال في البسوط
وان سافر الرجل مع إحدى
امرأته تلج أو غيرهما
قدم طالع الثانية ان يقم
عندها مثل المقد التي كان
فيها مع الاخرى في السفر لم
يكن لها ذلك ولم يحسب
عليه بأبام سفره مع إلى

الولد هل على الاب ساكنا هو سكني ولها قال نعم عليه ساكنا معا وسئل نعم الاية الخاري عن المختار في
هذه المسئلة فقال المختار ان عليه السكنى في الحضانة اه واعتمدها من الشحنة خلافا لما اختاره ابن وهبان
وشخه الطرموسي والحاصل أن الوجه الوجه لزوم أحدهما السكنى والآخر ضياع الولد اذا لم يكن الحاضنة
مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاعتناء بحاجته في التهرت بالابن وهبان والطرموسي ولا سيما وقد
قدمه فاضحنا والله الموفق اه ما ذكرته في الابانة (سئل) في صغيرين بيمين يبلغ أحدهما من العمر
عشر سنين والاخر احدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حوقة يكسبان منها قدرا ما يكفيهما ولهما مع فقير
واخوة اشقاء موسرون وأمه تكلفهم الزور الاتفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل يلزم ذلك ويجبر
الاخوة على أخذ الصغيرين (الجواب) نعم لانهم أقدر على تأديتهما ولعليهما ما قال في شرح الجمع (واذا
استغنى الغلام) أي الصبي (عن الخدمة) أي خدمته لها الحضانة بأن يأكل ويستحي وحده قبل
(يسبح) يعني استغناؤه بمقدار يسبح سنين وعليه الفتوى (أو نسع) أي نسع سنين (أجر الاب) أو الوصي
أو الولي (على أحده) لانه أقدر على تأديته وتعالجه (سئل) في صغيرين لا مال لهما وهما في حضانة أمهما
المطلقة من أبيهما المعسر ولهما جيدة لاب تدفن تربهما بفرضي والام تأتي ذلك وتطالب الاب بالاجرة
ونفقة الولدين فما الحكم (الجواب) حيث كان الاب معسرا يقال للام اما أن تكتفى الصغيرين بغير أمر واما
أن تدفعهما للعدة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك وسئل أيضا عما اذا كان مكان الحديقة مع المصلحة في
التنوير فاضحنا والخالص هو الصحيح قال العلاءي والعمدة ليست بقيد فيما ينظر اه وفي الفتاوى
الرحيمية والعمدة ليست بقيد بل كل حاضنة في الجلة كذلك والاب ليس بقيد أيضا ولا نفقة غير الاجرة وقد
نص عليها اه (أقول) وهذا في أجرة الحاضنة وأما أجرة الارضاع فالأحق ما يطلب زيادة عن
ما تأخذة الاجنبيه كما سيأتي بيانه في السؤال جوابه وقال الخبير الرمي في حواشي العروة طار تقيدهم
بكون الاب معسرا اختلف الحكم المذكور مع يساره وأنت صغير بان المفهوم في التصانيف حجة يعمل بها تأمل
اه أي فاذا كان الاب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظرا للصغير كأي الشربة لانه يفي مالي كلاب
معسرا أو ميتا لكان الصغير مال فهل يدفع لها الاجرة من ماله أولا الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في
ابقائه عند أمه لكن نفسه ضرر عليه في ماله بخلافه ماله كان أو موسرا فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة
من ماله أبيه وسند كثر علمه في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضا في رسالتي المذكورة ما شاهدنا وقال في
البحر ولم أر من صرح بان الاجنبيه كالعامة في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت مستعرة واللام زيدا لا جبر
الحضانة ولا تاس على العملة لها حاضنة في الجلة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو ان الاب
يأتي بها بصغيرين عينا لحضانة فهل يقال للام كيقال لو تبرعت العملة طاهر المتون ان الام تأخذ ما جاز للمثل
ولا تكون الاجنبيه أولى بخلاف العملة على الصحيح الآن يوجد نقل صريح في ان الاجنبيه كالعامة
والظاهر ان العملة ليست بقيد بل كل حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بالاولى لانها من قرابة الام اه
وأنتي به الخير الرمي وقال وهو نفقة حسن لان دفع الصغير للمتعرة ضرر به لغرض شفقتنا عليه فلا يعتبر
معه الضرر في المال لان حرمته دون حرمته ولذلك اختلف الحكم في نحو العملة والخالعة مع اليسار والعسرا فاذا

كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما ثم قال بعده ولو أقام عند أحداهما مشرعا خاصته الاخرى في ذلك فضى عنه ان يستقبل العدل بينهما
وما مضى فهو هدر غير أنه هو فيه أن الشبهة تكون بعد الطلب من كل واحد منهما ما مضى قبل الطلب ليس من التفتة في ذلك والواجب
عليه العدل في الشبهة الا ترى ان ما مضى قبل نكاح احدهما لا يعتبر في حق التي جددت نكاحا كذلك ما مضى قبل طلها اه والله اعلم
(كتاب الرضاع) (سئل) فيما اذا راضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل يحرم أمه على أبيه أم لا (اجاب) لا تحرم أمه على أبيه

لأنها أخذت منه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتن بذلك كالشيخ والهداية والقدير وغيرهم من الألباب وصدر النسخة بعنوان **مكتبة المذهب** ثم راجعوا ما نقلوا في الخزانة والدرر والغرر وقاضيات واللؤلؤة والجملة وعبارة قاضيات لأناس الرجل أن يترجى برضعة ولده وأخذت ولده من الرضاع لأن سأل أخا ولده من النسب جازاً ألم يتمكن ولدهم طوائفة قال الجارية هي إذا كانت بين رجلين فغلبت ولدها وادعاه ولكل واحد من الشريرين ما ينفع من أمه (٦٠) أي كان لكل واحد من الوليين أن يترجى ابنه بشرطه وإن كانت أخذت ولده من

النسب ونظائرهما كثيره

وفي الخاوي الزاهدي اذا

أَرْضِيْعَتُهُ أُمُّ أُمِّهِ لَا تَحْرُمُ

أمه على أبيه لانها أخت

ابنه من الرضاع اهـ (أقول)

وبذلك تبين عدم اعتبار

ما نسب إلى الوقعات الصبي

إذا أرضعته أم أمه حرمت

أمسه على أبيه اذ صارت

أُنِخْتُ ابْنَهُ مِنَ الرُّضَاعِ اهـ

وکیف تحریم و ایست بنده.

ولار يېتە، وقد احتشوا

قاطبة أم الاخ وأخت الابن

من قواهم يحرم من الرضاع

ما يحرم من النسب فقالوا

الأم أنجبه وأخت ابنه

فَالْقَاتِلُ بِحَرَمَةِ أُمِّ الرُّضِيعِ

علی آبیہ ذیر مصیب بل هو

تَجَارِقُ فِي الْوَهْمِ الْعَجِيبِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فِي أَمْرِ آدَارَةِ رَضَعَتِ

صغيرة روضة واحدة

والمرضعة أخ سفيق

تَرْوُجَهَا هَلْ إِذَا رَفَعَ أَمْرَهُ

الى قاض خافعي بعد ان

تزوجها وحكم له بصحة

التزويج حکام مستوفیا

شرائطه یفقد حکمه و فضیه

القاضي الحنفى أم لا

(اجاب) نعم بنقد حکمہ

وإذا رفع إلى قاص حنفى

فرضه قال في التاريخانية وما

كان موسر الايدع المها كما يفيد تشييداً كثراً الكتب اذا لاضرر على الموسر في دفع الاجرة و به تعذر هذه المسألة فافهم هذا الخبر بروايته فقد قل من غطاه الله تعالى الموقف اه وتعالى الفوائ في رسالتنا السابقة (سئل) في صغير يتم لاماله وله أم مروحة باجنبي وجدة لام مروحة يتبعه وجدة لاب من وجة بجدة العسر أهمل حضائته تريد أن تربيه بمسكه تعبروا وأم الأم تأتي ذلك وتطالب الجدة بأجرة الحضانة ونفقة الصغير فهل يقال للأم الأم أن تنسحب الصغير يغبر أم يدفعه للأم الاب (الجواب) حيث تزور حتماً ما جني فقد سقط حضائتها وصارت الحضانة للأم دون الأم الاب لانها ما تنخر في باب الحضانة عنها لكن حيث كان الجد المذكور معسر أو أرادت أم الاب أن تربيه بما يقال له ذلك قال فاصحان صغيراً لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد على ما يحسنه ولا تمنع الولد من الأم واللات تأتي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اخلفوا قايما الصحيح ان يقال للأم الأم أن تنسحب الولد يغبر أم مروحة أو أم الأم تدفعه الى العمة اه (سئل) في قاصر رضيع مائت أمه وليس له مال وله أب موسر وله جدة ثم أم أهل الحضانة فهل يلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد (الجواب) تكون الحضانة للأم والام ويلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد أو اعما قال في الخبر ثم اعلم ان ظاهر الولد الجدة أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو المقتضى فاذا استأجر الأم الارضاع لا يكفي في نفقة الولد لان الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج مع ما في شيء آخر كملهو المشاهدة خصوصاً الكسوة فيقوله القاضي نفقة غيبه أجرة الرضاع وغير أجرة الحضانة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد الخ وتعالى فيه (أقول) والمسكن داخل في النفقة كما قدمناه (سئل) في موضعها لأخ عمر أربع سنوات وهم في حضنة أمهم مالطة من أبيهما فزوجت بأجنبي ولها ثم مروحة بأجنبي القاصر من يداخذها وحضائتها هو أهل الحضانة فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن نكحت غير محرم سقط حقها قال في الخبر قد يغبر المحرم لان الزوج لو كان ذار محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها الجد الأم اذا كان زوجها الصغير والخالة اذا كان زوجها عمة لا يسقط حقها لانها الضرر عن الصغير اه (سئل) في يتيم بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس لها من حق الحضانة من النساء ولو اشقاء وأولاد يربى بالخال الصغير الشقيق ضمه اليه لكونه كبره وأصلحهم وأردعهم من طلبة العلم وهو وصي عليها من قبل أبيها يعارضه أممو الشقيق الاصغر منه سناً عما له أحق منه لكونه وصلاً عليها من قبل أمها فهل لأخيه الاكبر الوصي المختار ضمها اليه منع أخوه المذكور من معارضته في ذلك ولا عبرة بغيره (الجواب) نعم لأخيه الشقيق الاروع الاسن ضمها اليه دون أخيه الاصغر والحالة هذه ثم العصبية بترتيبهم يعني اذا لم يكن الصغير أحد من محارمهم النساء واختصم فيه الحال فالأهم به أقربهم تصيل لان الأولية لا تقرب فقدمت الابوان علام الخ الشقيق ثم الاب لاب ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من سفل من أولادهم الخ بحر وإذا اجتمعوا فالأورع ثم الاسن اختيار على الترتيب بروكدا في غيره (سئل) في صغيرة عمرها ثمان وليس لها سوى أب وجدة لام مروحة باجنبي وعمة وخالة بكر الغيبة أهل الحضانة عازية فهل تكون حضنة الصغيرة لخالتها العازية المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في يتيم عمره دون سنتين له أم تزوجت باجنبي وحدة لاب من وحة يتبعه لأمه وحدة

اختلاف فيه الفقهاء وقضى فيه قاض بقضية ثم رفع الى قاض آخر رى بخلاف ذلك في القضية امضى وقضى الاول لا يقضي بول

فقدسه كان باطلا اه والله اعلم (مثل) في بكر بالغه توار على خطبتها البناء على ائمة عليا اجددها فشاوع النهماء اضعافا في ريو اجددها

لا يعمل بأشاعتهم أم لا (أجاب) لا يعمل بأشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قاله محمد بن عبد الله عليه السلام في جواب سؤاله عن رجل قال لعبد الله عليه السلام

والخول يزوجهم انرضع من أمها وأمه أيضاً أخبر ببارضاعها ثم كذباً ففسهوا قلاً أو هبها فها بصريح عهد أملا (أبو حنيفة)

جواب: (جواب حبيب)

لم يثبت الزوج على الاقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في التامرية ما فاعل الحيف لو تزوج امرأته قال بعد النكاح هي أختي من الرضاع وأما شبهة قال أوهمت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحساناً ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق في كل طرف فيهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه جوده والحاصل ان مثل هذا الاقرار انما يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه اه والله أعلم (سئل) في تمييزه أم وجد أبواب وليس للثمن ولا لجده مال هل يجبر أمه على ارضاعه وهل تفرض على جده أمه (٦١) ارضاعه أم لا (أجاب) نعم يجبر الام على ارضاعه ولا يفرض على

لامرؤ وجبة جده لامرؤ وهي أهل الحضانة من كل وجه فهل تكون حضانتها لجده لا لأمه دون جده لا به (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستخدم من قبل الأمهات والله أعلم وينتقل الى أم الجدة وان علت كلفني فتدري قارئ الهداية (سئل) في حاضنة لبنها الصغير تزوجت باجني وليس للصغير غيره هاسوي عمن زوجة باجني أيضاً فكيف يفعل به (الجواب) قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وافق الخيري الرمي تبعاً للعلامة المشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لكل شفقتها (سئل) في صغير ماتت أمه وعمره سنة وله أب وماتت من زوجتان باجنيين وهو عند احدهما وله أخوال الوجد لامرؤ وبداية بعد عن خالته فهل لا يبه أخذ من خالته موضعها اليه ويتبع جده من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت عزو جدي باجني فلا يبه أخذ منها والحالة هذه (سئل) في صغير عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم من زوجة باجني وعمه شقيقة عازبه أهل الحضانة وخالة أم عازبه فهل تكون حضانتها لعمتها المزور دون خالة أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البيان ونفع القدر وغيرهما ان بعد العمت خالة الأم لا بأم ثم لا بأم ثم لا بالخ ومثله في النفع والعلاق (سئل) في بكر بلغت مبالغ النساء وهي ساكنة عند جدتها لا مامع صهرها الاجني في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبان فهل يكون النظر فيها لعم (الجواب) نعم كافي التنوير وأما باب الحضانة (سئل) فيما اذا أسلم جدي ثم مات عن زوجة مودة وبنين منها عمر أكبرهما ست سنين وعن أبيهم ردي ومير ولم يترك الميت شيئاً والزوجة فقيرة أهل الحضانة فهل تكون حضانتها لبنتها للاحسب لم يولد نيا ولا يتخاف أن يالف الكفر وتكون نفقتها على جدتها (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحاضنة الذمية ولو جوسية كسلة فقام يعقل ديناً فيبقى نقد ربوبه سبع سنين لصحة اسلامه حيث نذر أو ان يتخاف أن يالف الكفر فيزعم منها وان لم يعقل ديناً بنجر اه علاق على التنوير ولا نفقة واجبة مع الاختلاف بين الازواج والاصول والنسب وعملوا أوسفوا للثمنين لا الحر بين ولو مستأمنين لا تنقطع الارث علاق على التنوير من النفقة (سئل) في ابن أم ولد عمر خمس سنين له عم عصبه يريد أخذ من أمه موضعها اليه فهل له ذلك ولا حضنة لامرؤ (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولد لها الصغير من غير مأونة عليها ما تخرج كل وقت وتركهما ضامنين ويردأ هوها أخذها منها حيث لا حاضنة لهم لمغيرها فهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم لو غير مأونة ذكره في الجني بان تخرج كل وقت وتردك الولد ضامناً اه علاق (سئل) في تيمم أم من زوجة باجني ثم نكح الوصي المختار عليه وعمه من زوجة باجني وجسد لامرؤ فهل يدفع اليه لجدته كزوجته لم يكن له أحد من حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة لبنتها تزوجت باجني ولدت أخت لا بأمها هة عاز به أهل الحضانة ولها أمه أيضاً فهل تكون الحضانة لاخت المزور دون خالته (الجواب) نعم وبمثله أفق العلامة الرمي قالوا اذا الماهة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الجرح (وأحكامهما) أي أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر النصفات شرح الكثر للنعني (أقول) عبارة الكثر في فصل بلوغ الغلام والخارجة من كتاب الجرح هكذا فان واحداً قال بالغا صفاً وأحكامهما أحكام البالغين اه والمعنى لهما

لامرؤ وجبة جده لامرؤ وهي أهل الحضانة من كل وجه فهل تكون حضانتها لجده لا لأمه دون جده لا به (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستخدم من قبل الأمهات والله أعلم وينتقل الى أم الجدة وان علت كلفني فتدري قارئ الهداية (سئل) في حاضنة لبنها الصغير تزوجت باجني وليس للصغير غيره هاسوي عمن زوجة باجني أيضاً فكيف يفعل به (الجواب) قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وافق الخيري الرمي تبعاً للعلامة المشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لكل شفقتها (سئل) في صغير ماتت أمه وعمره سنة وله أب وماتت من زوجتان باجنيين وهو عند احدهما وله أخوال الوجد لامرؤ وبداية بعد عن خالته فهل لا يبه أخذ من خالته موضعها اليه ويتبع جده من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت عزو جدي باجني فلا يبه أخذ منها والحالة هذه (سئل) في صغير عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم من زوجة باجني وعمه شقيقة عازبه أهل الحضانة وخالة أم عازبه فهل تكون حضانتها لعمتها المزور دون خالة أمها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البيان ونفع القدر وغيرهما ان بعد العمت خالة الأم لا بأم ثم لا بأم ثم لا بالخ ومثله في النفع والعلاق (سئل) في بكر بلغت مبالغ النساء وهي ساكنة عند جدتها لا مامع صهرها الاجني في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرهما من العصبان فهل يكون النظر فيها لعم (الجواب) نعم كافي التنوير وأما باب الحضانة (سئل) فيما اذا أسلم جدي ثم مات عن زوجة مودة وبنين منها عمر أكبرهما ست سنين وعن أبيهم ردي ومير ولم يترك الميت شيئاً والزوجة فقيرة أهل الحضانة فهل تكون حضانتها لبنتها للاحسب لم يولد نيا ولا يتخاف أن يالف الكفر وتكون نفقتها على جدتها (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحاضنة الذمية ولو جوسية كسلة فقام يعقل ديناً فيبقى نقد ربوبه سبع سنين لصحة اسلامه حيث نذر أو ان يتخاف أن يالف الكفر فيزعم منها وان لم يعقل ديناً بنجر اه علاق على التنوير ولا نفقة واجبة مع الاختلاف بين الازواج والاصول والنسب وعملوا أوسفوا للثمنين لا الحر بين ولو مستأمنين لا تنقطع الارث علاق على التنوير من النفقة (سئل) في ابن أم ولد عمر خمس سنين له عم عصبه يريد أخذ من أمه موضعها اليه فهل له ذلك ولا حضنة لامرؤ (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره (سئل) في مطلقة حاضنة لولد لها الصغير من غير مأونة عليها ما تخرج كل وقت وتركهما ضامنين ويردأ هوها أخذها منها حيث لا حاضنة لهم لمغيرها فهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم لو غير مأونة ذكره في الجني بان تخرج كل وقت وتردك الولد ضامناً اه علاق (سئل) في تيمم أم من زوجة باجني ثم نكح الوصي المختار عليه وعمه من زوجة باجني وجسد لامرؤ فهل يدفع اليه لجدته كزوجته لم يكن له أحد من حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة لبنتها تزوجت باجني ولدت أخت لا بأمها هة عاز به أهل الحضانة ولها أمه أيضاً فهل تكون الحضانة لاخت المزور دون خالته (الجواب) نعم وبمثله أفق العلامة الرمي قالوا اذا الماهة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الجرح (وأحكامهما) أي أحكام المراهقين (أحكام البالغين) في سائر النصفات شرح الكثر للنعني (أقول) عبارة الكثر في فصل بلوغ الغلام والخارجة من كتاب الجرح هكذا فان واحداً قال بالغا صفاً وأحكامهما أحكام البالغين اه والمعنى لهما

معادني الجواب فكأنه قال أطلتها السك أطلتها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المختلط فاذا نوه قد نوي حقيقة كلامه مع قول باله حقيقة في الحال وهو جازي في الاستقبال فهو محتمل فيصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في الجرح المذكور في السرى أخذت هذه المسئلة فراجعها من شئت (سئل) في رجل مطلق زوجته المدخولة ثلاثاً بكلمة واحدة فذا علم شرعاً (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصى به بكل واحد الزبيعي عن مصنف أبي بكر بن أبي شيبة والبارقي في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أريد أن يوطئها

ثلاثا قال اذ قد عصبيرك بكنوبانت منك امرأته فقلت قال ابن عباس لرسل خلق امرأته ثلاثا ينطق أحدكم ثم ركب الخوذة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ثم يتق الله فقلت قال ابن عباس لرسل خلق امرأته واحدة وأحد أحدت كثيره فغير ذلك وقد حُرمت المتون بان الطلاق ثلاثا في طهر أو بكلمة يدعى وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار لم يفت (٦٢) المهيمن الغفار وأما الذي عليه في دنياه فقد عدم أهله وخل ما كان ينتمى من المهر المزوج إلى

حين الفراق ووجب عليه لهلدا مت في العدة انفاق والكسوة فان طالت والها احتساب وحرم عليه السترج واختها أو بيع سواهما مادامت في العدة وإذا اختلف معهما في أمته البيت فجميع ما يخصها بالصلاحيات القول فيقولها بينهما في غير ذلك مما نصت عليه علماءنا وغيرهم رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن خطبة كم مقدار أمداها نكاح بالطلاق الثلاث أنها مائة وعشرة أمدا لا يزيد ولا ينقص على طريق الفتن فطره في اثنتي عشرة سنة على سبيل التيقن لهما مائة وعشرون فقال متصلا من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كإرد وأضر ب نانيها فله يكون قوله أو وعشرون مطلقا لكلامه الاول ومثلها فلا يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لأز بدولا آتقص ما تعامن آتصل قوله أو وعشرون بقوله أنها مائة وعشرة أمدا لانه

كالباقين بعد قولها بلغنا وضحه عبارة المتق ونصها وإذا اراهنا وقال يا بلغنا فقلنا كالباقين حكما اه وأما كونهما كالباقين وان لم يقرأ بالبولغ فلا يقوله به عاقل فضلا عن فاضل ولا يتم صحة إقراره أي المراهق وعنه وقتله برأيه وهيته ويعمدون دعوى البولغ وذلك باطل قطعاً فاعلم انه لا بد في مسئلتنا من ذلك أيضا كما يقده العلامة الرمي في فتاواه وقال بعده وانما قيدنا بدعوى البولغ لان الصغير لاحق له في الحضنة لانها من باب الولاية كما في شرح المجمع لابن مالك وليس هو من أهل الولاية كما صرح به في الاشياء والنظائر اه وذكر العلامة الرمي أيضا ما شئت على الصرا على انه يشترط البولغ في حق من يحضن الولدان الحضنة من باب الولاية والصغير ليس من أهلها وقد سئل عن مراهق طلب الحضنة فاجبت له ذلك اذا ادعى البولغ ولم يوجد من هو أحق به منه اه فاعتمد هذا الخبر والفريد (سئل) في بنت عمرها عشرين سنة لمهاجم عصبها بالغ أمين يريد أخذها من عند أمها وتربيتها عندته فهل له ذلك ولا خيار لها (الجواب) نعم والحالة هذه لا خيار للولد عندنا لمقتضى كراهة وأنتي خلافا لما شاعى قلت وهذا قبل البولغ أو بعده فيخير بين أقويه وان أراد ان يرد اذله ذلك مؤيداً به معزاً بالعبية اه شرح التنوير والعلا في حاشية الخبر الرمي على المنع قوله وبخذه الأب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الأب عند عدمه من حق الحضنة قال في المنهاج لجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحضنة وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبه أولى الاقرب بالاقرب بغير أن لا ينفذ الا إلى الحر ومنه في الخلاصة والتتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر (سئل) في الحضنة اذا أبطلت حق بنتها المحضونة ثم أرادت الرجوع في حضنتها وهي غريبة أهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا تقدر الحضنة على إبطال الحق الصغير فيها أي في الحضنة منع (سئل) فيما إذا كان نكاحاً بين صغيرين زوجته حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند عذر ومسافر ومات وبلغ الابن عشرين سنة فقام الابن بتركه يريد أخذ الابن بلا وجه شرعي زعماء أن أباه كان عبد البكر المزور فهل ليس للبكر ذلك (الجواب) نعم قال في من الدرر من كتاب الولاء الامان كانت حرة الاصل بمعنى علم الرق في أصلها فلا ولا على ولدها والاب إذا كان كذلك فلا وكان عزيز بالاولاء عليه مع ما قالوه بحملا والاولاد عليه نعم والابو بره معتق الام وصحته متلا فلا يبي يوسف اه وتعلم التحقيق في شرحها (سئل) في بنت بلغت من السن إحدى عشرة سنة وهي عند أمها المطلقين أبيها يريد أنها أخذها من الام والسفر بها إلى بلدته التي هي فوق مدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضنتها (الجواب) نعم وفي المجمع ولا يخرج الاب فولد قبل الاستئناء اه وعلم في الشرح بقوله لما يقين من الاضرار بالاباطال حضنتها في الحضنة وهو يدل على ان حضنتها اذا سقطت سار له السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذنا المطلق ولده من حضنته لزواجه هل أن يسافر به فاجاب بانه أن يسافر به الى ان أن يعود حتى أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهي حادثة الفتوى في زماننا من آخر باب الحضنة قال في المنع ويني أن يكون محله ما إذا لم يكن غة غيرهما من يستحق الحضنة أما إذا كان هناك من يستحق الحضنة فيبقى أن لا يترك الاب السفر به بل ينتقل الحق إلى الحضنة وهذا ظاهر والله أعلم اه ورويت في هاشم فتاوى الاقر وى حاشية معزاة إلى المولى بجي بذكر كراهة اذا سقطت الحضنة بالزوج للاجتناب أو الاستغناء فلام أن يسافر بالولد اه (ولا يخرج

لأننا كدود قدمه روحا بان التنا كدلائم الاتصال فكانه حلف اثنا مائة وعشرون مقصرا عليه بمثله لا يقع الطلاق إذا الاب بلغت مائة وعشرين ومن أراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليست في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة وأولاً في شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجه ان أنت من مهر لي فانت طالق فأمرته فقال روى طالق روى طالق روى طالق فقامدا بكل طلق على طلق ثلاثا أم واحدة وهل انقصد التنا كيدوا أراد واحدة وصديقه ديانة له مراهقته لغيرها عليها لم (أجاب) حيث نوى

التاسيس كذا ورفع الثالث وكذا قولنا تأسيسا لاما كذا ادان نوى التأسيس كيد بق طلقين واحدة لوجو بالشرط وهو البراءة واخرى بالتعريض بعد قتال وعلى الوجه الثاني ان وجدنا تعريض المأثري نكاحا والحال حقيقة والله اعلم (سئل) رجل قال لا وجه أنت على ماوتى هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق اذ هذا الانفصال من الصريح ولا من الحكاية والله اعلم (سئل) في امرأة تزوجت بها وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد التحول بسبب حذام حدثه وتزوجت بعد انقضاء (٦٣) عدها ثم مات زوجها الاول الذي فسق

الاب والجد قبل الاستغناء أى استغناء ولده عن الحضانة فلا يبطل حق الأم في حضانتها (ولا الام) أى
 لا تخرج الام عن مصر ولداً ثلثاً بقصر الاب (الى الاى وطنها الذى تزوجها فيه) المفهوم منه أن اخراجها ولده
 انما يجوز امرين جميعاً كون المقصد وطنها كون تزوجها فيه كإذا تزوج امرأته بالشام فقد م بها الى
 الكوفة فولدت منه فملت وانقضت عدتها فإلها أن تخرج ولدها الى الشام من غير ضرر الاب حتى لو كان
 وطنها بالشام ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج الى الشام
 الخ شرع المجمع لان ملك (سئل) في مسألة من تزوجها انقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضانتها تريد أن
 تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنتقل اليه وطناً ولم ينكحها فاعتقل ليس لها ذلك (الجواب) ثم ونقلها
 ما مرقبياً (ليس للمطالبة بالخروج بالولد من بلدته الى اخرى بينهما تفاوت اذا انتقلت من القرية الى
 المصر وفي عكسها) وهو انتقالها به من المصر الى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لاختلاف أحوال أهل
 السواد فليس لها أن تنقله اليها (الاذا) كان ما انتقلت اليه وطناً ونكحها أى عقد عليها (ثم) أى هذا
 يعنى في مكان هو وطنها وأراد بالمطالبة المباشرة بعد انقضاء عدتها لان المطلق رجعا حكمهما حكم المتكوجة
 (وهذا) أى ما ذكرنا من أن المطالبة تخرج الخ (في الام) وأما في غيرها فلا تقتدر على نقله الا بذات (أيه) منع
 الفغار (سئل) في الجدة أم الام الحاضنة للصغيرة اذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر الى القرية بدون
 إذن أبيها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما مرقبياً (وهذا) الحكم (في الام) المطلقة فقط (أما
 غيرها) بكدة وأمر ولأعتقت (فلا تقتدر على نقله) لعدم العقد بينهما (الاذنه) شرح التنوير بلائق
 والمسئلة في البحر والنهر والخ وغيرها (سئل) في بنت عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهى في حضانة
 جدتها أمها لاهل الحضانة ولها اخوة ولا يريدون أخذها من جدتها ونكحها اليهم بلا وجه شرعى فهل الحكم
 (الجواب) حيث كانت الجدة المرقومة أهلاً للحضانة تبقى القاصرة التي بورق في حضانتها الى ان يكمل لها تسع
 سنين وليس لآخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعى (سئل) في صبي كل له من السن سبع سنوات وهو
 في حضانة أمه المطلقة من أبيه يريدوا أخذه منها ونكحها اليه فهل له ذلك (الجواب) نعم والحالة هذه ولذا
 استغنى الغلام عن الخدمة أى خدمته من أهلكا الحضانة بأن يأكل ويسقي وحده قبل يسبع يعنى استغناؤه
 بمقدور يسبع سنين وعليه الفتوى وأوسع أجبر الاب أو الوصى أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه
 شرح المجمع لان ملك (سئل) في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغ من العمر ست سنوات في حضانة
 جدتها أمها لاهل الحضانة تزوجها فهل لها لتسقط حضانة الجدة تزواجها (الجواب) نعم والمسئلة في
 الثانية في حق الام من لها حق في الحضانة مثل الام في ذلك كما هو ظاهر (سئل) في بنت بلغ إحدى عشرة سنة
 وله أخت بنته بلغت عشرين سنين وهما عند جدتها أمها ولها أخت شقيقة تومى عليها ثمانية
 فادرة على الخلفا تريد ان تضعها معهن اياذن القامى فهل لها ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي
 من جواب سؤال امته انه اذا لم يكن للبنت المذكورة عصمة فزوجها بمسلم مكاف لوضع البنت عند امرأة
 أجنبية مسلمة فادرة على الخلفا اه (اقول) مفهومه انه اذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغيرة عصمة فالى فيه
 للخاصة وضعه من شاء كما اذا كانت الحاضنة ساقطان ولم أره مصرحاً بان الاخت الشقيقة تومى كانت وصياً

كل فلا يقع طلاقاً للشك إذا المصريح بعدم وقوع طلاق الجنون والمعتوه والمهرس والمدهوش والغبي عليه المصروع به في حالة ترك ذلك فلا
عرف به الجنون مرة فقالوا على الجنون فتكلمت بذلك وأن الجنون قال قوله مع عبثه وإن لم يعرف بالجنون مرة ثم قيل قوله لا يبيته والله
أعلم (مثل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثاً واعتز بها في قاض وكتب عليه ثم قال إنما اعترفت لأن قوهتم وقوع الطلاق
الذي تكلمت به في الجنون هل يصدق أم لا (أجاب) أعلم أن الجنون والعريس في عدم وقوع الطلاق من أعذار علمت ذات بقوله في الحائض

لوطي المبرم امرته فلما حصل قال قد طلقت امرأتك ان ردها الى حلة البرسام وقال طلقت امرأتك في حلة البرسام قال طلاق غير واقع وان لم يرد
الى حلة البرسام يقع قضاء قال ابو الليث هذا اذا لم يكن انفراد بذلك في حلة هذا كذا الطلاق اهكذا نقله في الخبر وماله في جامع القصوين وفي
الترازي به ملق المبرم فلما حصل قال قد طلقت امرأتك ثم قال انما قلت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان قد كره
وحكاية تصدق والا لأمذ كرهنا يتعلق (٦٤) بالصبي ثم قال بعده وأفتى الامام طهري الدين فيه وغيره في مسئلة البرسام أنه لا يقع لانه بناء

على غير الواقع اه فقد علم
بهذه القول انه لا يصدق
قضاه في واقع الحال لانه لم
يود الى تلك الحالة ولم يكن
قد كره وحكاية ولم يعلم انه
بناء على غير الواقع وتقدمه
الى القاضي وعرفه به ليدله
يؤكد ذلك هذا في القضاء
وأما في الديانة فان كان في
الواقع انه بناء على ما صدر منه
في حال الجنون فلا يؤخذ
به والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل قال زوجه
ان لم تجي بتسك وتحفظها
عن وجه الناس تسكوني
طالقاتها وحفظتها جهدها
وصارت البنت تخرج الى
الحلة أجنباً هل يقع عليه
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع
عليه الطلاق والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل
خلف بالطلاق ان تصد
صهره سمناً عقار صهره
يشكر ذلك هل يقبل فوائه في
حقيقه ويقع الطلاق أم
القول قول الزوج ولا
يصدق صهره عليه (أجاب)
لا يصدق صهره في حقه كما
نظم من خرج كلام صاحب
الغفر فراجع ان شئت والله
أعلم (سئل) في رجل قال

لزوجته الفير المشول بهاي طالق هي طالق أو أنت طالق هل يقع واحسده أو أنتان (أجاب) تقع واحدة والله
أعلم (سئل) في رجل قال لفلان عنده ثلاث نساء من الارض ولهم مال وجتي عنى ولم يذ كرا لا سموا بالأمور لفظ الطلاق هل يقع على
زوجته به طلاق أم لا (أجاب) لا يقع به الطلاق اذا العدداً في العلم عرفاً وشراً اذا اقتصرت بالاسم اللهم ولا طلاق هنا ملقو طلقا كان لغواً واقه
أعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيره نعلان فصاع فرأى نعلين فقال هو نعل بنتي فاشكر أبوهم فباع كل منهما بالطلاق ان النعل نعل

والله وتقرأمن غير تحقيق فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال هذا كما أنصف عنه علماءنا في كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (مثل) في رجل علق طلاقاً وحسب أن العمل دخله على غيبته عنهما مدة ثلاثة أشهر لا لافقة ولا منقح وغلب السدود كوز لافقة ولا منقح فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرزالي والعمادي وصاحب النض وغيرهم أنه لا يقع عليها الطلاق حال إتيانه قبل التحول غائب عنها في جامع الفضول والحق في هذه أن (٦٥) يعتبر العرف فلو كان عرفهم أن راديه

على الأب والأخ الشقيذ وكذا تقدم أخت الصغير ولو لأم وكذا بناتها وبنات الأخ ومقتضى ذلك تقدم بنت العممة في حادثة الفتوى على الجد لأم لكن قال القهستاني أيضاً في المحيط لأخضاعة لبنت أخلة والعممة كبنات أخل والعم اه ومثله في البدائع وهو مخالف لما تقدم منه وموافق لما تقدم من شرح التنوير وقد وثق بين كلامه بمحمل ما في المحيط على أنه لاحق للمذكور وأن في حضانة الغلام للأب الجارية بقرينة تعليله في شرح التنوير بعدم الحرمة كجملته ويؤيد ما عمن الجواهر من أنه لاحق لأم وإن أخلة في كنفه الجارية ولها ما حق في كنفه الغلام لأنهما ليسا بمحرمين لها فلا يؤمنان عليها وحديثي أبي أن يقال أن أولاد أخلة والعممة وأخلاق الوالدان كالأولاد في حضانة الغلام فقط وإن كانا أخوات في حضانة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرنا من التعليل ومن عبارة الجواهر فالحديث على هذا الخبر بالرغم وأسأله من فضله المزيدي (سئل) في بكرة بنته السن بلغت مبلغ النسأ وهي عند الأب لأم لها ولأب واحد ولها عم عصبة أمين غير مفسد يريد ضنها بالخوف العارو يخوف عليها فهل له ذلك (الجواب) نعم ومضى كانت الجارية بكر أبضها إلى نفسهم أو كان لا يخاف عليها فساداً كانت حد بنت السن أملاً إذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقل فليس للأب ولا عم الحق الضم ولها أن تزل حباً أحب حباً لا يخاف عليها الخ (سئل) في حاضنة لها بنت تزوجت باجني ولها أم تريد أمها تربية الولد في بيت الرابز ورجع الولد وأبوها لأم أرضى بذلك فهل له منعها من ذلك (الجواب) نعم لأن الأب وهو زوج أمها أجنبي عنها ينظر إليه سماً شرأو يعظم ما نزلت في سقوط الحضانة بتزوج غير الرحم الحر ومن بالسكنى عند البغيض كما صرح بذلك في البحر وغيره (سئل) في الغلام إذا عقل واستقر رأيه وكان مأموماً على نفسه فهل للأب ضمه إليه (الجواب) إذا كان كذلك فليس للأب ضمه إليه بالسكنى في التنوير وأحوال الحضانة (سئل) في غلام صبيغ بالغ غير مأموماً على نفسه يريد أبوه أن يضمه إليه يؤذيه إذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب) نعم وتعليلها في الأغنية بمقتضى بما لا يمتنع عليه (سئل) في بكرة بلغت مبلغ النسأ وهي في حجر أمها المتزوجة باجني وليس لها عصبة محرم وليست مأموماً على نفسها ولها أم أمينة قادر على الحفظ فهل للقاضي وضعها عند عمتها (الجواب) نعم فإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيرهم من العصباء أو كان لها عصبة شديدة انظر فيها إلى الحالك فإن كانت مأموماً خلاها تفرد بالسكنى والأرضه عند أمه أمينة قادرة على الحفظ فلا فرق في ذلك بين بكر وبنت تنوير (سئل) في بكرة بالغ شديدة عاقلة دخلت في السن واجتمع لها رأى ساكتة في حضانة أمية عند أمها وجدتها لا يمتنع عليها ولا يخاف عليها ولا يؤخر يريد أخذها من عند أمها أو أسكنها عنده بل أرضاها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والسؤال في التنوير والبحر وأقرب إلى ذلك التحسير الرمي كلفي فتأوه من الحضانة

* (باب النفقة) *

(سئل) في صغيرتين إلهاماً لهما وأمه عسيرة وأب عسسر ومن وجد الأب وهو سري يوم الجد بالانفاق عليهما (الجواب) نعم والحالة هذه فإن كان الأب زماناً في منفعة له فارعى الجد يوم يرجع على أحد الانفاق ولا تنفعه الأب في هذه الحالة على الجد فكذلك تنفعه أصغار خسر من النوع الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية تجب على الجد النفقة إذا مات الأبوان غاب يوم الجد بالانفاق عليهم والر جوع على الأب الآخر وأيسر

٩ - (فتاویٰ جامدیہ) - اول - والہرازیہ وغیرہما اولیٰ علم (سئل فی رجل حلف بالطلاق الثلاث ان لا یشتی فمذرو حثہ فی بلد ینعی بلده فهل لأشتی فی جامعہا ولم یشت عندہ وجہ یقع علیہ الطلاق أم لا (أجاب) لا یقع علیہ الطلاق والحال ھذا لان الشرط کون التشتی فی البلد عندہا ولم یوجد عند اللعصر الا لأن بنوی ذلک والله اعلم (مسئل) فی رجل ہا امر ان یشرب وجرع قاتلہ بحرہ طلق زینب التشتی فی البلد عندہا ولم یوجد عند اللعصر الا لأن بنوی ذلک والله اعلم (سئل) فی رجل ہا امر ان یشرب وجرع قاتلہ بحرہ طلق زینب قتال ملائمتہما علی غلافہما خالع حرہ فهل تعلق زینب أم لا (أجاب) ان قصدا لا یجوز کذا یذکر وان کان الواقع کما یجزم تعلق زینب

فلما تفرجه فقد صرح في الخبر في شرح قوله ان لم اطلق الخربان بانطلق بحيث في صورة التعلق بالتعلق ولانه طلاق كما هو في السنة الشريعة
كذلك فاذا وجد الشرط ففتح الجزاء احوال الجزاء هناهو الطلاق المعلق وهو رجبى فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على عدم
ايفائه لها قرضها في يوم معين ومضى فادعى ايفاءه فحلف وانكرت فهل القول قولها قاطع أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذا المسئلة ذكرها في
الفصول العمالية وجامع الفصولين (٦٦) والخلاصة والبرازية والفيض الكركي والبحر ومع الغفار وكثير من الكتب وفيها أقوال صحيحة

في الخلاصة والبرازية ان
القول قولها وفي الفيض
والفصول وجامع وهو
الاصح وقد رجع الاستاذ
عن قوله أو لا يقبل قوله لانه
ينكر الحكم اليه قبل قولها
ويقع الطلاق وأنت صلي
علم بانه بعد التخصيص على
اصحيتها لا يعدل عنه الى غيره
خصوصاً في هذا الزمان
الفاسد كما صرحوا به في
الاستئناس والله أعلم (سئل)
في رجل قال لا زوجته تروحي
فانين طلق ولا ينتمه هل
تطلق حالاً ولا أم لا (أجاب)
صبيحتنا المنزاع لا يقع ما
الطلاق كما صرح به الكمال
ابن الهمام الا اذا غلب على
الخال وصرح بعضهم بأنها
لا تطلق تنكوي في طالق حيث
لانتمه لا في الخال ولا في
الماتى وأنت صلي علم بانه
يدن على كل حال أي ولو
غلب في الحال فافهم والله
أعلم (سئل) في امرأة
توكت اباه في طلاقها فقال
لارز وخرج ذلك كذا وكذا
وطلقها فطلقها مختبراً هل
يقع الطلاق ولازم المال
أم لا (أجاب) نعم يقع

اه (سئل) في امرأة عاترة فقيرة علمها ابن فقير لا مال له وله كسب لاني بنفقته ونفقة عباده ولها ابن
موسر فهل تازمه نفقتها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في الخبر تحت قول الماتن (ولا يوبه وأجداه) وأطلق
في الابن ولم يقسده بالثمن مع انه مقسده لما في الشرح ولا يجبر الابن على نفقة أبوه بل المعسرين اذا كان
معسر الا اذا كان معازماً أو مهنماً فقد فأنهم يابعدن مع الابن وبأ كلاً منعه ولا يقرض لهما
نفقة على حدة اه قال في أنفع الوسائل فان كان الاقرب بمعسراً أو لا يبعد موسراً فاعلم أن عبارة الاصحاب
اختلفت هنا فقال في البداية لم يكن له ابن وابن ابن والابن معسر وابن الابن موسراً فأنفقته على الابن ان لم
يكن زمانه لا هو الاقرب ولا سبل الى اصحاب النفقة على الابدع مع تباين الاقرب الا أن الشاخي يأمر ابن
الابن بؤدق عنه أي أن يرجع عليه ما إذا أيسر فبصير الابدع نائباً عن الاقرب بؤدق كفي موضع آخر قال
والاصل في هذا أن كل من يجوز جميع الميراث وهو معسر بجعل كانه كليلت واذا جعل كليلت كانت
النفقة على الباقي على قدر موارثهم وكل من كان يجوز بعض الميراث لا يجعل كليلت فكانت النفقة على
موارث من يرث معه اه ثم أطال في بيانها كلهود أبيه (سئل) في بنت فقيرة لها أم وأم موسران وعسان
لا يورثن موسرات فهل يلزم عيها نفقتها (الجواب) نعم والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في
قرايته موسر وموسر ينظر الى المعسران كان يحزر كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر الى من يرث من تجب
له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يحزر كل الميراث تقسم النفقة على هذا
الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب على الموسر فيجب كل النفقة على
الموسر على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيره أم وأخت لاب وأم موسران وأخت لاب وأخت لأم
مفسران كان نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وعلى أر بعته ولا شيء على غيرها اه خاتمة من فصل
نفقة الوالد بن ذوى الارحام (سئل) في أبنام لا مال لهم ولا كسب في حضنة أمهم الفقيرة لعاقرة ولهم
عم شقيق وعم لا موسران فهل تكون نفقتهم على عمهم الشقيق (الجواب) نعم والحالة هذه وكل ذي
رحم محرم صغير أو أنثى باغة أو ذكراً على بقدر الارث ويجبر عليه ويعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة فنفقة
من له خال وابن عم موسران على الخال كذا في الدرر وتفصيله فيها قال العلامة ترمذي في سائيتها ثم قال في
الكافي واذا استوى باقي المحرمين وأهلية الارث يرجح من كان وارثاً في الخال فلو كان له عم وعممة فالنفقة على
العم لا ستواهما في المحرمين ويرجح العم بكونه وارثاً في الخال اه ومثله في شرح التنوير للعلائي وغيره ففي
مستلثا العمان مستويان في المحرمية لكن الشقيق وارث في الحال (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب وأخ
لأم موسران فهل يلزمهما نفقتها اسد اساس دعا على الاخ لأم والباقي على الاخ لاب (الجواب) نعم ونقله
ما مر (سئل) في فقيرة منسوبة لها بنتان وابن أخ شقيق موسرون فهل يلزم نفقتها بنتها خاصة (الجواب) نعم
في التنوير وشرحه المنج ويجب على موسر سائر الفطرة النفقة لأموه الفقراء بالسوء والمعتبر فيه
القراب ولو جازمة لا الارث في من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع أن الارث بينهما مضافات الخ (سئل)
في بنت لا مال له ولا كسب وهو في حضنة أمه الموسر قوله حدة لاب وموسر وعسان عصيته وقراءة فهل من
تكون نفقتهم (الجواب) نفقتهم على أمه الموسر والحالة هذه والمعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة فنفقة

الطلاق ولا يلزم المال صدق حنفية كما علم من كلام المصنف وغيره وعبارته لو قالت طلقي ولك أنت أو أخلني ولك ألف لا
ففسل ففسده وقع ويجب المال والوكيل في ذلك كالاصل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باننا وحل عليه مهرها المثل فآز مه
القاضي به فادعى انه فقير هل يجبس أم لا يجبس الان ثبتت الزوجة يسارها بالبينت قوله اذا كان ذاقرة فلا يقدر على الوفاء الامنها فيسقط عليه
قدوماً بكتسب ما يفضل عما لا يله منه (أجاب) لا يجبس اذا ادعى الفقر الا اذا قامت بئته على يساره فاذ لم تقم بئته على ذلك وكان مختاراً فيسقط

عالمه بقدر ما يحصل من حرقته بعد أن تترك له حكمة ما يتنقذ من النفقة وإن كان ذو عسر وفقر في نفسه والله أعلم (سئل) في رجل حمله قاض من قضاء هذا الزمان بالطلاق من زوجته وأنه يأثم غداً بكذا مال يسمونه بمحصول يأخذونه طلياً كان مدعى عليه في نفسه الشرع ومنعه وحتى مضى الغد هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ففي الخانيات والتأنيديت والقنيون وغيرهما قال لأصحابه إن لم أذهب بك إلى الله إلى منزلي فأمر أنه طالق فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم المسح فبسطهم لا يحنث وفي القنية إن لم أعمل هذه (٦٧) السنة في المزاوعة بشماها فرض ولم يتم

حنث ولو جسه السلطان
لا يحنث فهذه ان القرعان
صريحان في واقعة الحال
والله أعلم (سئل) في طلاق
المدهوش هل هو واقع أم لا
وما تفسير المدهوش وهل
القول قوله في الدهش أم لا
(أجاب) صريح في التأنيديت
تسأل عن شرح الطحاوي
بعد وقوع طلاق المدهوش
وكذا المحقق ابن البسام
في فقهه وكذلك المرحوم
العلامة الغزالي في منتهى تنوير
الانصار وأعلم أنهم أجمعوا
على أن غير العاقل لا يقع
طلاقاً إذا كان زوال
عقله بسبب السكر عاهو
معصية فإنه يقع طلاقاً جزوا
له عندنا فدل على غير
العاقل كل من زل عقله
بحزن أو عتبه أو برسام
أو غم أو دهش أو جنون
داه معروف والعنقه فله
الفهم والاختلاط الكلام
وفساد التدبير وذلك بسبب
اختلال العقل في نفسه مرة
كلامه كالم العقل ومرة
كلام المجنون والبرسام ماله
في ذنوبه العليل والدهش
ذهاب العقل من ذهل أو
وله وغلط من فسر في هذا

لا يفتق الا بعد الموت فنفتقه له حاله وإن عمل على الخصال لأنه محرم ولو استوى بالي المحرمه كم وخارج
الوارث للمال لم يكن مهر فنجعل كالمثلاث (سئل) في صغير لماله ولا كسب له جده لأمه موصرة
وإن كان موصراً ومعتراً فهل تكون نفقته على جده المذكور (الجواب) نعم قال في التتوي
والعنف في القرب والجدة لا لا الأرث ثم قال والمعترة أهلية الأرث لأحققتها إذ لا يتحقق إلا بعد الموت الخ
وتجوز في الخانيات والعزايين وغيرهما في هذه المسئلة النفقة على الجدة لأن الصغير المذكور يجوز لها وأن
قلنا باستوائهما في المحرمية فهي رتبة فرضا واداءاً لعمان فأنهما بعد أن كلتهما معدومان المهرهما
كأبسط في عمله هذا ما ظهر والله أعلم (أقول) مسائل النفقات من أشكال المشكلات إذ لم يذكر والها
ضابطاً يجمعها بل تراهم نارة واعتبروا فيها القرب والجدة في دون الأرث ونارة واعتبروا نارة واعتبروا
الترجيح فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليه ماسوية لأن العبرة بالقرب والجدة
دون الأرث وكذا في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وإن ورثتا وفي ابن وأب على الابن فقط لترجيحات
ومال لا يملك وفي جدوا بن ابن ماله بقدر الأرث لعدم المخرج مع أنهما استويا في القرب والجدة فأن
الغدير يفرع بعد وابن ابنه موصرة ودور جهنما واحد وفي أم وعصبة كانه شقيق أو ابنه أو عم أو جد لاب
تجب على الأم وعلى العصبة اثلاثاً لا اعتبار بالأرث مع أن الأم تختص بالقرب والجدة في غير ما بينهم
وكذا في أم وأخت شقيقة تجب كالأرث وفي عم وجد لأم على المجتمع أن العهر هو الوارث في أم وجد لأم على
الأم فقد موافقه إلى العمل في الجد لأم لقرهم حاول يقدموها على العم والأخ وابن له القرب والجدة فيهم مع
أن الجد لأم أرجمتهم بالجدة فليأرث الأم كذلك حين وصولي في الكتابة إلى هذا الباب في هذا المحل
في سؤال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين بذلت الجهد في تقرير هذه المسائل في رسالة تسميتها
تحرر بالنقل في النفقة على الفروع والأصول ورثتها على ثلاثة فصول * (الفصل الأول) في نقل عبادة
الغفقيه * (الثاني) فيما روي عليها والجواب عنها بيان المراد منها * (الثالث) في بيان زيادة ما تحصل من
الفصلين واختراع ضابط جامع للفرع التي ذكرها والقواعد التي قررناها مشتمل على سبعة أقسام من
أنواع قرابة الولادة وذوي الأرحام مع عز وكل فرع إلى محله ولا يرجع كل شيء إلى أصله بحيث إذا وقعت واقعة
تكون سهلة المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع أنه لا يتخلو ما أن يكون الموجد من تجب عليه النفقة
واحد أو أماً كتر فالاول ظاهر وهو وجوبها عليه إذا استوفى شروط الوجوب الثاني لا يتخلو ما أن يكونوا
فسر وعانق أو فروعاً وأحوالاً أو فروعاً وأصولاً أو حواشي أو أصولاً فقط أو أصولاً فقط أو أصولاً
وحواشي أو حواشي فقط فالأقسام بسبعة * (القسم الأول) إذا كانوا أفرافاً وعانقوا اعتبرتهم القرب والجدة
أي اعتبروا القرب بخبرتيان فلو تفرقا فإيهما لا عبرة فيه للأرث أصلاً وفي ولدن ولو أحدهما نصرانياً أو أثنى
تجب عليهما ماسو بخبرتيه وفي بن وابن وابن على الابن فقط لقرهم بعد أنم وكذا التحجب بنت وابن على
البنت فقط لقرهم بخبرتيه ويؤخذ من هذا أنه لا ترجع لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث خلافاً
لما في حاشية الرمي على الصيرلاستوائهما في القرب بالجدة في تولد نصرتهم ماله لا اعتبار للأرث في الأولاد
والأولاد بنت أو ثلثاً في ابن وبنت والأرث ابن النصراشي لا يملك المسلم * (القسم الثاني) إذا كانوا أفرافاً وعانقوا

لمحل التبصر إذا يلزم من الخير وهو التردد في الأمر أو الغش ذهاب العقل قال في القاموس دهش كفرح فهو دهش تبهر أو ذهب عقله من
نهل أوله اه فأندهش هنا الذاهب العقل بسبب أحدهما فإذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر
الحكم في المجنون إذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودي الجنون فتسكمت بذلك وأما المجنون إن القتل لوقوله بيمينه وإن لم يعرف بالجنون مرة
يقتل قوله كافي الخانيات والتأنيديت وغيرهما فظهر لنا من هذا أن المدهوش إن عرف منه الدهش مرة فقتل لوقوله بيمينه وإن لم يعرفه لم يقتل

قوله قضاء الابنية اذ الثالث بالبنية كالثبات عينا اذ مادانية فيسقط لانه اخص بنفسه فانضم هذا الحجر وقائه لمقر دولته اعلم (سئل) في غير مدخولة عاق زوجا فوسيل شخص بسلطانها انما لم يد كذا وانما بالبنية المصلحة هل يصير وكلاهما يقع ملاقة عليها والى التزوج من غير ترخيص (اجاب) نعم يصير وكلاهما بالطلاق لصحة تعاقق الوكالة بالشرط ففقد بطلاقها التزويج متى شاعته والى اعلم (سئل) في رجلين خلف أحدهما بالطلاق الثالث على غلامه (٢٨) ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثالث عليه انه ابن محمود فبين انه ابن محمود ومحمود بن

وحواشي فكذلك يعتبر القرب بالجزئية أى كل منهما أو أحدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية ففي بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ترتب ادنا مع وذخيرة فتنسقا لا تحت لعدم الجزئية ولو سكون البنت أقرب بوفى ابن نصرانى وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أى لا اختصاص الابن بالقرب والجزئية وفى ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أى لا اختصاصه بالجزئية سواء استوفى القرب لا دلالة كل منهما بواسطة ومرادنا بالحواشي من ليس أصلا ولا فرعاً فيشمل ما في الذخيرة ولو له بنت ومولى متعاقبة فعلى البنت فقط وان ورثنا أى لا اختصاصه بالقرب بالجزئية (القسم الثالث) اذا كانوا فرعاً وأصولاً يعتبر فيه قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبر الرجوع فان لم يوجد اعتبر الارث ففي أب وابن على الابن فقط ترجع بانت ممالك لا يلى ذخيرة وبدايع ومثله أم وان كان في البحر وفى جد وابن على بن قدر الميراث أسداسا للتساوى فى القرب وكذا فى الارث وعدم الرجوع من جهة اخذ بدايع ونظيره انه لوله أب وولد بنت فعلى الاب لانه أقرب بالجزئية فتتنى التساوى ووجد الميراث وهو القرب ولقول المتن ولا يشارك الابى بنفقة لوله أحد * (القسم الرابع) اذا كانوا فرعاً وعاد أصولاً وحواشي وحكمه كالثالث لما عرفت من سقوط الحواشي بالفرع ولترجمهم بالقرب بالجزئية فكان له لو جد سوى الفرع والاصول وهو القسم الثالث بعينه * (القسم الخامس) اذا كانوا أصولاً فقط فان كان معهم أب فلا كلام وفى جواب النفقة عليه فقط لما فى المتن من انه لا يشارك الابى بنفقة ولده أحد والا فلا يتصلوا ما لم يكن بعض الاصول وارثاً وبعضهم غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين فى الاول يعتبر الاقرب ترتبة ما فى القنية أم وجداً فعلى الام أى لانها أقرب وفى حاشية الرمي اذا اجتمع أجداد وجدان فعلى الاقرب ولو لم يدل به الا ستر اه فان تساوى الوارث وغيره فى القرب فالمفهوم من كلامهم ترجع الوارث بل هو صريح قول البدائع فى قرابة الوداد اذ لم يوجد لترجع اعتبار الارث اه وعليه ففي جدلاً وجدلاً يجب على الجد لا ب فقط اعتبار الارث وفى الثانى اعنى لو كل الاصول وارثين فكل ارث فى أم وجدلاً يجب عليهما أثلاثاً في ظاهر الرأيه حاشية وغيرها * (القسم السادس) اذا كانوا أصولاً وحواشي فان كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة فى الارث حتى تعتبر بقدر الميراث فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث هو الصنف الا ستر الذى معه مثال الاول ما فى الحاشية لوله جدلاً وأخ شقيق فعلى الجد ومثال الثانى ما فى القنية لوله جدلاً وعم فعلى الجد أى لترجمه فيما بالجزئية مع عدم الاشتراك فى الارث لانه هو الوارث فى الاول والوارث هو الم في الثانى وان كان كل من الصنفين أعنى الاصول والحواشي وارثاً اعتبر الارث فى أم وأخ عصبي وأبى أخ كذلك أعزم كذلك على الام الثلث وعلى العصباء الثلثان دافع ثم اذا تعددت الاصول فى هذا القسم بنوعه فنزل اليهم وتعتبر بهم ما اعتبر فى القسم الخامس مثلاً ولو جد فى المثال الاول جدلاً مع الجد لا يقدم عليه الجد لا ب لترجمه بالارث ولو جد فى المثال الثانى أم مع الجد لا تقدمها عليه لترجمه بالارث والقرب وكذلك لو و جد فى الامثلة الأخيرة جدلاً مع الام تقدمها عليه ما قلنا ولو وجد معها جدلاً كانت النفقة عليه وحده كالحاشية لانه يجب الاخ وابنه والعلم من الارث لترتب له حيث منزلة الاب وحيث تحقق ترتب له منزلة الاب لم تشاركه الام

ابراهيم المذكور فهل يشع الطلاق على الحالفه ابن ابراهيم حيث أراد الابن ابن الامن لا أم (اجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانته كالحالف انه مولى ثلثات وهو مولى مولاه وقد نواه وكذا حلفان هذه أخته ونوى الاخنية فى الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب التاتارخانية وغيره من أئمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يشي ابناً وهذا مما لا شك فيه ولا ايهام عند ذوى الانعام وحيث نوى ما حلفه الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول القائل بنونا بنو ابنا ثنائنا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالله الا ان الثالث من زوجته أنه ما يجترئ من زرع كذا فهل اذا حثرت ابنته على بقره فيها وهو يذره له ويعشب ويعينه الا فى نفس الميراث يقع عليه الطلاق أم لا حيث نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه (اجاب) حيث لم يباشر فعل

الحرف الذى هو شق الارض بفحراشاه هو لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف فى زماننا بحيث لا يطلق عرفاً الا على فلا يسمى البذر بانفراد مخزانها يقال بذرتى وأنا أحرث فهو فى عرف اقلية تخاصص بما فسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه ما يسكن فى البيت الفلانى عقب التزويج من الكرم الا سكتى فلا تترك من الكرم وسكتى كنه المذكور فيه عقبه ثم خرجت منه فى غائبه ليله وسكتى كنه الاخرى فيه فهل يجب أم لا (اجاب) لا حنث لان الحلال المين يسكنى الاولى فيه عقب التزويج وذلك لان الحالف عليه عدم

سكنى غير هاء عقب الزول فاذا وجد سكاها عقبه لم يصدق على الثانية انما سكنت عقب الزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فان بقي شرط الحنفى كاهو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل عازب في ايام زوج اخنته وعياله له اصرها خلفه زوج اخنته لاذ كور بالطلاق الثلاث انه لا ينزله مادام صهره لم يأت بالثلاثة الا وادعاه لعله فهل يفتى بدخوله بغير اذنه اذا رآه وسكت أم لا يبحث أو لم تكن له نية أو فوى حقيقة المثلثات هل لا يبحث بدخوله عليه كما شرحت كونه لا بعد منازلة له لاحقية ولا عرفاً (أجاب) لا يبحث على (٦٩) كل حال بدخول الخوف عليه لان من تعبد أخنته بالزوال والكل والشرب عند الحاجة لا لانه نازل صهره لاحقية ولا عرفاً اذا المنازلة مفاعلة فبشرط لغت وجود فعل الزول من كل واحد منهما وذلك معدوم وأما الوجه الاول فليقتدر برخصة استعارة المنازلة لا لأواعا حثاً أيضاً فقد قال في التارخية نقله حسن المحط روى عن أبي يوسف اذا حلف لا يورى فلا فائز كان الخوف عليه في حال الحلف لم يبحث إلا أن يعده إلى مثل ما كان عليه وإن لم يكن في عصاه فهو على ما عي ولو دخل الخوف عليه بغير اذنه فمأسكت لم يبحث اه وهو ظاهر لانه لم يؤذوه وانما أدى السنة بنفسه والله اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مقابلته الاراء العصب خلافاً بانثام طلقها الزوج في عدة متجزاً الا لانها حكما كما شافعي يرى عدم لحوق الطلاق المذكور بالبانة في عدة البائن بوجهها الشرعى وهو الدعوى العصبية هل ينفذ و يرفع الخلاف به ولا يجوز نقضه أم لا (أجاب) نعم ينفذ

في النفقة وان شاركته في الارث كالمالك كان الاب موجوداً حقيقة كقروا قاعيل هذا الفصل (القسم السابع) اذا كانوا حاشى فقط يعتبر فيه الارث أى أهلية لاحقيقته وعند الاستواء في الحرمة وأهلية الارث يتبع الوارث حقيقة ففي خال وابن عم على الخال لانه رحم محرم أهل الارث عندهم ابن العم والاشق على ابن العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يبحث بنفقة على غير محرم أصلاً وفي خال وعم على العم لاستوائهما في الرحم والحرمة وترجع اليه واث حقيقة وفي عم وعمته ونسالة على العم أيضاً ولو كان العم معسر فعلى العمته والخاله أن يأتوا كونهما يجعل العم كالعديم لانه يحرم كل الميراث هذا في ما حرمته في تلك الرسالة بجماله سبق اليه ولم يبق أحد قبل عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا بحولى وقوتى فدوكت هذا الضابط الجامع سهل الماستحذو وعرض عليه النواجز وأردت زيادة تحقيق هذا المقام فقلت تلك الرسالة والسلام ثم تعود الى كلام المؤلف فنقول (سئل) في النفقة المستدانة بامر قاض اذا أثار البائن أخذت من الزوج هل ذلك (الجواب) لصاحب الدين أخذت من الزوج أو من المرأة بدون الامر بالميراث الرجوع الى الأعلى المرأة كما صرح بذلك في النهر وأجر (سئل) في رجل سافر من دم مشق الى مصر وترك زوجته ببلانقة لا تنفق وله مال بدمه جماعة مقرين به وبالزوجة من جنس حقه فهل يرضى لها القاضى نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الامر كذلك وبحلفها القاضى انه لم يعطها النفقة وبأخذ منها كغيلة كذا في المتقى والتنو وروغيرهما (سئل) في رجل له بنت قاصرة في حضنة أمها المطلقة أذن لجد القاصرة لها ما بان تنفق عليها من ماله في كل يوم كذا الرجوع به على الاب فانفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة وبذل الرجوع على الاب بنظره ما نفقة بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدوة فهل ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة لا تنفق الجد عليها بعد البلوغ فهل الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذنى كن مقصورا على مدة الحضنة فالجواب نعم له الرجوع لطلاق الاذن اذا اذنت فوكيل (سئل) فيما اذا غاب بدو ترك أولاده الصغار الفقراء ببلانقة لا تنفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فما الحكم (الجواب) حيث كان أخو الغائب موسراً فالقاضى أن يجبره على نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر كفى العلى عن واقعات الغنيين وهي أيضاً القينة والحاوى (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لا مال له ولا كسب من زوج لها معسر مدون مسجون بدينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجد أجنياً يبيعها بالنسيئة أو يقرضها اولها أو موسر فهل يؤمر بالانفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أنسر (الجواب) نعم كفى شرح المختار أن المسرة العسرة اذا كانت زوجها معسراً اولها ابن موسراً أو معسراً فنفقتها على زوجها يوم الان والايح بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أنسر وبجس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزباني فحينئذ ان الادانة لنفقتها اذا كان الزوج معسراً وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها ولا تزوج وعلى هذا لو كان المعسر أو لاد صغار ولم يقدر على انفاقهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالام والايح والم ثم يرجع به على الاب اذا أنسر بخلاف نفقة أولاد السكران حيث لا يرجع عليه بعد السرا لانها لا تصح مع العسار فصار كلت اه وأقره على في فتح القدر ويؤيد أن يكون محله اذا لم تجد أجنياً يبيعها بالنسيئة أو يقرضها غنيشيد يعين على والدتها

حكما كما شافعي في ذلك ولا يجوز نقضه بعد وقوعه من خصم على خصم وذلك لانه شره لم تحت قوله اه اذا رفع اليه حكم قاض أمضاه لم يحلف السكاب والسنة المشهورة والواجب ومارى المتعلقة بلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزى ما وجد بث موضوع فليترك بما استثنى كاهو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة اذا طلق رجل امرأته بانثام قال لها في العدة أنت طالق ثلاثا البعض علمنا ثاوان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله اعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته الذي عقد نكاحها جالها بوكالة عنها لانا

مع وجوده في عصبه فرغ امره الى قاض شافعي فيكتب بطلان النكاح والطلاق الثلاث بوجهه له فيندأ لم (أجاب) ينفذ ولا ينقص بل
 بمسما الخلفي مخرج به غالب احتسابا لله أعلم (سئل) في شرير يؤذي وجهه ويضر بها بغير حق ويعز وهما بغير وجهه بكثير الخلف منها بالطلاق
 حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثا فإذا يلزمه (أجاب) يحرم عليه ذلك ويعز و ترجعها اذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله
 على قول كثير من علمائنا اذا تقدم على (٧٠) منعه الا بالقتل وقال كثير من علمائنا اذا رفعت الى القاضي وحلفته فحلف كان الام عليه

واعلم ولا يجوز لها قتله
 وعليها القوي كالمض عليه
 في شرع الوهبانية نقله عن
 التاخرانية عن المتقط والله
 أعلم (سئل) من بعض
 الفضلاء
 يا خير من الله اني سائل
 يجعل فضلك دمت بالاحسان
 باعمال بالعلم فندحوي
 اكل العالم من العلم الشان
 فاعلمنا بافضل شهدته
 اكل الخلق انفسها والجان
 يا افضل العلماء من فضله
 تحرق به العادات في
 الاكوان
 اصل السؤال اني اشتكتني
 ووجعي
 يا ظلم والسطان للانسان
 لم يصبرني في الحقيقه موجب
 نطصها ما نالي القرآن
 لما سمعت القول منها والاسي
 اذ ادبي عيني وزادوا في
 قضيت والغيظ الشديد
 عوج بي
 والنفس غالبه مع الشيطان
 وابتليت للقاضي بغيظ فبرط
 مع دهش ومعي به برهاني
 علقتم امراتي ثلاثا حيث لا
 أدري بذلك ولا اتي بيتان
 فطالها وال حال ما قد كتبه
 مني عليها واقع مع شان
 فاندو وضعتي جالما شافيا *
 والا لا لاصحاب ارباب الولا *
 والا لا لاصحاب كههم كذا *
 ملا الدفاتر من ذوي العرفان *
 ولقد توافق جميعهم في امرنا ان ان الطلاق مع الجنون وجوده *
 عدم وفقدان بلا وجودان

ولزمت في مدد من الرجن وصلاتوب العرش ثم سلمه دوما على المبعوث من عدنان يؤذنها
 والاحسان والاحسان والاحسان (تأليب) جدا الذي الفضل والاحسان * وصلاته دوما على العدنان
 والاحسان والاحسان والاحسان * وقال تمتد ابون الله جبل جلاله في صفتي وأملني هذا سؤل الواضحه وجوابه *
 ملا الدفاتر من ذوي العرفان * ولقد توافق جميعهم في امرنا ان ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجودان

أنواعهم ويدخل كلها * فذا لحاجة كدهشة الانسان فاذا علم العقل قال انه * في عصمته فرقتوا مان واذا ادعاه بقيت به
 * ان لم يكن معتاد بعبادته واذا تكون به بذلك عادة * فصدق فيه بلارهات فاذا فهمت معالي وبيائها * فواجب الاستغفار في تبيان
 هذا الحر من كلام آفة * هم عالون بذهب النعمان وبذلك خير الدين اقرى فاعتنم * تحرر رؤا السطوور بالافقان (سئل) في رجل
 طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهي تدعى أن الطلاق رجعي فترث والورثة تدعى أنه (٧١) بأن فلا ترث (أجاب) القول قولها فترث

لانهم يدعون الحرمان وهي
 تنكر فيكون القول قولها
 بينهما وعلى الورثة البيعة
 والله أعلم (سئل) في جماعة
 يطبخون الصاوير وضع
 عندهم رجل زناوا امرهم
 أن يطبخوا فقتلوا عليه
 بعض عاقل فطلق
 انهم ان لم يطبخوا به بعد
 هذه الطلقة التي على النار
 لبتلن زينة عندهم
 وشكروهم الى الباشا فقول
 اذا طهر الله بعد الطلقة التي
 على النار ولو جوزت يتبع
 عليه الطلاق أم لا لا طلاقه
 في بيعة (أجاب) لا يقع عليه
 الطلاق ليشول القليل تحت
 الاطلاق والله أعلم (سئل)
 في رجل قال زوجته وحى
 طالق وكروها ناناوا يا
 بذلك جيعه واحدة هل يقع
 عليه واحدة تلك الرجعة
 عليها معها يدين أم يفسخ
 ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه
 واحدة بالله حيث نواها
 فقط كذا كره الزنبي في
 الكتابين وغيره والله أعلم
 (سئل) في رجل تشايع
 زوجته فطلبت منه الطلاق
 فقال لها ارييني فقالت
 ابرأك الله فقال لها روي

بؤذنها ووقع البراز فيه فإذا كان في البيت أحد منهم مطلقا الذي أراد بالاذية الاذية بالقول والفعل كاهو
 نهارها إذا أخطأ لها بهتة غلق من دارنها أجازها ولا يضرها بقوله أو فعل فليس لها طلب غرموان أذنها
 لها طلب غرموهذا معنى ما قاله في الحاشية بخلاف البيت إذا كان فيه أحد منهم فإن لها طلب غرموهان لم
 يؤذنها بقول أو فعل فما فهمه صاحب الخبر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة الى قوله لكن ينبغي
 قتأمل اه (أقول) وحاصله انه لو كان في الدار امرأة أو أحد من أقارب الزوج يؤذنها لم يكف بيعة مناله
 غلق وموافق وان لم يكن أحد يؤذنها ولو كان في نفس البيت أحد لم يكف مطلقا وهذا في الخبر واعلم أن
 المسكن أيضا لا بد أن يكون بقدر حالها كالتي الطعام والكسوة وليس سكن الاغنياء كسكن الفقراء
 فقولهم يقتصر في النفقة على ما يشمل الثلاثة لما في الخلاصة أن النفقة إذا أطلقت تنصرف الى الطعام
 والكسوة والسكنى اه لمخاضوص في الخبر فتنبه لذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعى
 ليس فيه برما ولا عوض ماء لكنه يات بها بجميع ما تحتاج اليه من النساء فما الحكم (الجواب) حيث كان
 مسكنا شرعيا بقرعة الشرعيتين جبران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها وياتها بما تحتاج اليه من الماء
 لا يلهى به غيره كما يعلم عاير من الخبر * (سئل) فيما إذا كان في يد زوجته دار مستقلة على سفلى سكن أموعلو
 مشتمل على مرافق ومطبخ وبيت خلاصته وسكن زوجته غلق على حدة والام لا تؤذنها بقوله أو فعل
 ولا ضرر فيعقل الزوجة ولا تسع الصوت فيسكن الاصل فهل يكفي ذلك مسكنا لوجه (الجواب) نعم
 ونفها لما مر من الخبر وحاشيتها الرمي وفي فتاويه أيضا فتأمل ذلك (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن
 شرعى حاله من أهلها ما بين جبران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها وتكفها في مؤسدة على خادم تعظمها
 والحال انه يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج اليه من السكنى فهل ليس لها تكفها بذلك (الجواب)
 نعم (أقول) وقد مرنا الكلام على المؤسدة في باب البهر فراجع (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في
 مسكن شرعى حاله من أهلها ما بين جبران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها وتكفها في مؤسدة على خادم تعظمها
 وأت يسكنها في دار ذات عمار ومساكن متعددة أو تسكن في معاهو ويضر من ملازمها في السكنى
 فهل له اسكانها في المسكن الشرعى المأزور وليس لها ما تكفها معاذ كره منع أمهات من الدخول على العا
 مرة واحدة في كل جمعة (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في دار من غير
 الابوين فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي فتاوى الشافعي والشافعي والشافعي في فتاوى أبي الليث
 للزوج أن يعلق الباب على ما بين الزوجة والابوين شرح أدب القاضي في المصنف فتاوى عطاء الله أنفسدى
 ومثله في حاشية البيرى على الاشياء تحرك الباب النكاح وهي مسألة بنفسه بكثر السؤال عنها (سئل) في امرأة
 رجل ساكنة في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجماع ثم امتعت من السكنى معهم
 وطلبت مسكنا على حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا تبليها السكنى في بيت
 خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع ومتوأم ولد (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار أهلها
 ثم أفاها بمجاهد أو دارها المسكن شرعى خال من أهلها فابت فحل تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك
 (الجواب) نعم ولا تكون ناشرة في الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها لو كسوها بذلك والناشر هي

لي تحسب سوادا يريد فها عن وجهه لا طلاقا هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روي كذا في
 بهي من قسم ما يصح جوابا وردوا لا بد فيمن البيت مطلقا سواء كان في حالة مذكرة الطلاق أو لا سواء كان في حالة الغضب أو لا سواء محتاج
 في انية والقول قوله في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته المدخلة هي على من الثلاث المحرمة يعني الميتة والدم وألحم الخنزير والوا
 الطلاق هل إذا قلتم وقع الطلاق يكون مالا قابلا لثلاث لا حيث لم ينوها هو التزوج بها ولا تحرم الحرة المطلقة أم لا (أجاب) نعم له التزوج

بهاوت فلما وقع الطلاق البائن والحرمة المعلقة انفسا بنسكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) في رجل اسامته وجمعه خاتمه اعله فقال
بثلاث ولم يذبح ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كمال قال لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت منى بثلاث ولم يكن في هذا الخبر ناو باله ولم
يكن في هذا كونه والله أعلم (سئل) في رجل جلبت منزه وجته أن ينفق عليها فقال لها أنت محترمة على ما أنت زوجتي ولا تأتزو وجك شفت
الله رضا آخر حتى يبيى إلى بيتك (٧٢) فهل تطلق بذلك أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا أنه لو قال لها أنت على حرام والحرام

عنه طلاق يقع الطلاق
وان لم ينو وصحوا بأن قوله
أنت حرام مثل قوله أنت على
حرام وكذا أنت محرمة أو
عليك حرام أو محسوم أو
محرمت نفسي عليك ويشرط
قوله عليك في تحريم نفسه
لأنفسها والله أعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع زوجته
المدخولة لكونها دفت
بأرؤده لانشها فقال لها
على الطلاق ما تعبري على
روحي لاهلك ولم ينو قوله
روحي لاهلك طلاقا وذهب
لأهلها هل إذا دعاها طاعته
يجب عليها البتة وإذا عبرت
عليه يقع عليه الطلاق وله
مراجعتها في عسرتها أم لا
(أجاب) يجب عليها طاعته
وكذا على أوليائها أن
يسلموها لزوجهما يحرم
منعاهن لأنها لم تحرم عليه
بهذا القول وإذا عبرت
وقلتا بأن على الطلاق يقع
به الطلاق كما اختار من
الهمام وكثير من المتأخرين
فعله مراجعتها في عسرتها
من غير حاجتها إلى عقد جديد
والله أعلم (سئل) في رجل
تشاجر مع زوجته فقال له
تطلق فقال لها روي على

التي تحرم من منزل الزوج يفرضه فذه تسقط نفقتها وكسوتها كذا أتفق قارئ الهداية وأتفق أصحابنا
لها أن تمتنع من النكاح مع لبيته لصداقه الحال أما الخيم أو الكسوة فليس لها الامتناع بسببها فإن امتنعت
بسببها فهي ناشرة لنفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك قال في البحر والارباب طلاق زوج كونها في غير منزله
يفرضه فشمع ما إذا امتنعت عن المعى على منزله ابتداء بعد إيفاء معجل مهرها اه ومثله في النهر (سئل)
في صغير من لامل لها ولا كسب ولها ما أب معسر وأخ لا ب موسر فهل تكون نفقتها على أبيها ما لموسر
الذكور (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا يجب إطفاء الفقير ولو له العاجز عن الكسب لئلا يشاركه
أي الأب أحد في ذلك كنفقة أبويه وعسرته يبقى ما لم يكن معسرا فليكن المبيت فخص على غيره بلا رجوع
عليه على الصحيح من المذهب إلا أنه موسر بغير اه وفي الحائصة المحتاج في حكم النفقة كالمسلم اه
والسلفة مستدامة من الحائصة من الأصل الذي نقلناه عنها كما تقدم وفي الجبر والأب الفقير يلحق بالميت
(سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف لامل له ولا يحسن الكسب كونه من ذوي البيوت وهو مدرس
وله أبو موسر فهل تكون نفقته على أبيه (الجواب) نعم ذكر في البنائز به قال العلامة الخوافي وإذا كان
الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب
لا يمتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن أبيهم إذا كانوا مستغنيين بالعلوم الشرعية لا بالعقائد والخصلافات
الركنية وهذا بيان الفلاسفة وهم وشذو لا يجب لسان الحكم وفي الحاروي الزاهد سي واما الأسرار
لغير الدين قال الشيخ الامام أبو منصور السامري يترى على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خرج الطالب حتى
ولم يتعاون كفاية متبحرون يكسبون في دين الزكاة إذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير
أفضل منه على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه من بقية دينه أوجب على من الدفع إلى فقير لم يكن
عليه دين اه (سئل) فيما إذا فرض القاضي لصغير على أبيه الحاضر يجلسه كل يوم مرسدين نفقته وأذن
لجدة الخاصنة في تناول ذلك من أبيه وفي الاستدانة عند تعذر الأخذ منه وأرجوع عليه بذلك ثم تعذر
الأخذ من أبيه لغيره فله تدان الجدة وأنفق على الصغير ثم حضر الأب وتريد الرجوع عليه بما استدانته
وأنفقته بعد ثبوت ما ذكره فهل لها ذلك (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الأب نفقة لولده وتركه الأب بلا
نفقة فاستدانته الأم وأنفقت بامر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويحبس الأب بنفقة ولدوان
كان لا يحبس بسائر الولد من فصل نفقة الأولاد وتقدم أن الأب لا يحبس بنفقة ولده إذا ادعى الفقر فلا
ينافي ما هنا (مسئل) فيما إذا فرض القاضي لبيتين قدام البنات نفقة لهما على عهدهما وفي ذلك
أكثر من شهر ولم تستدن منهما المأذون لها بذلك بامر قاض فهل تسقط (الجواب) سقطت فيما مضى
لحصول الاستعانة فبما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجين والصغير (ومضت سدة) أي شهر فأكثر (سقطت)
لحصول الاستعانة فبما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجين والصغير فمردد بالما القضاء (الآن يستدين)
غير الزوجين بامر قاض فلا بد من الفعل فلا رجوع على في الصغير ولو كل أطلقه من مسئلة الناس
فلا رجوع لأمهم ولو أعطى شيئا أو سدت شفا أو أنفقت من مالها رجعت عما زادت خاتمة الخ اه شرح
التنوير للعلاق (أقول) قوله أو أنفقت من مالها يوههم أنها إذا صرحت بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع

فانزلت به يقع بذلك عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق إلا إذا فاه بقوله روي الخ لا نرى منى أخذها كما
صرح به صاحب البحر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة وهو دعي أي أنه قال الآن بشأه تعالى والجماعة تقول طلقها
ثلاثا لم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب) لا يقبل قوله على ما علة الاعتناء والفتوى احتياطي في أمر الفروج في زمان غلب دعي على الناس
الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا ليجتمعها في كلمة واحدة فهل يعين أم لا وهل أذرع إلى الحاكم حتى المذهب يجوز تفيذه

الحكم بعدم وقوع أصلاً ووقوع واحدة يصح عليه أن ينفله وهل إذا نفذته بغيره أم لا (أجاب) نعم يقعن اثنان في قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الأصناف ولا عبرة بين خلفهم في ذلك وكما يقول خلفهم والرد على الخالف لقائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهوراً وأما حكم بعدم وقوع الطلاق المذكور لا ينفذ حكمه كالموقوف مسطور في اختلاف كثير من كتب علمائنا التي لا تعدل ونقض القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثاً لجهل أنها واحدة وبأن لا يقع شيء لا ينفذ في التبيين (٧٣) وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بطل ذلك لا ينفذ بغيره فافاض آخر

بما فرض للاطاعة لمع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أو لا يلى إلى أم أرد ذلك في النكاح ونسبة وأغراضها المراتب فماذا أضافت لها التثنية كما كتبت من مالها أو من مسئلة الناس لها الرجوع بالخبر ورض على الزوج اه نعم ذكر في الخبرين الخائستين رجل غاب ولم يترك له أولاده الصغار نفقة ولا مهمل مال تعبداً على الامن الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفيه منه صاحب الخبر أن لها الرجوع إذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا إذن بها بخلاف ما إذا كمل من مسئلة ولا يخفى وعند فان قوله تعبداً لام معناه أن القاضي بأمرها بالاتفاق من مالها فإذا فعلت ترجع كمال أمرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما إذا أمرها بالاستدانة أو بالاتفاق من مالها ففعلت بخلاف ما إذا أنفقت عليهم من مالها أو غيره بلا أمرها لا رجوع لها كالأول فاعتبر من مسئلة وما في النزاع من أنه لو أمرها بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها أو من مسئلة الناس لا ترجع أيضاً لذلك خلافاً لفهمه صاحب الخبر لأن ما من من الثانية فيما إذا أمرها بالاتفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لخالفها أمر القاضي كالمصلحة عليه انظر الرمي ولا يخفى عليك أن هذا كماله قبل ما من من الرمي من استثنائه الصغير أيضاً صاحب خبره كان وجوبه يتألفه أيضاً طلاق المتوفى والذم يعتبره المؤلفون في بخلافه فتنبه (سئل) فإن رجل تعبد عليه لزوجته كسوة ومهر وصية ما يفي سب سنون غير مستدانة بأمر قاض وما قبل أدامها فهل تسقط بوجبه (الجواب) نعم والنفقة لا تصير ديناً بالقضاء أو الرضا وعرف أحدهما طلاقاً يسقط المفروض إذا استدان بأمر قاض فلا تسقط بوجبه أو طلاق في الصبي تنور وشرح للعائى (سئل) فإن رجل خاف بالجرم على زوجته أن لا تخرج إلا بآذنه ونحوه بدون آذنه ولها عليه كسوة ومهر وصية غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك (الجواب) نعم كما مر بدلالة التنوير والخاتبة والظاهر هو تأني به الشيطان الامام البصير والشهدى الشيخ الامام طهري الدين المرتضى صاحب الفهرية والعلامة الخليل الرمي قداما على الموت لكن فرق في المنع فتساقط جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى في الرجعي أن لا تسقط كالأخذ بالناس ذلك حسنة والمسؤل عنه هنا طلاق بائن لأن الخلف بالحرام بائن كما صرحوا به (أقول) هذه المسئلة فيها كلام طوي بل فقد ضعف في الخبر القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو بائناً واستدل به بأمر وأطال ونازع المقدس في شرح نظم الكنز وأطال أيضاً ثم قال الذي يعين المصير اليه التأميل عند الفتوى أي في أنه جعل طلاقاً حسنة للسقوط أو لا تؤكدنا نازعه عن صاحب النهر والخبر الرمي لكن اتسره للشرنبلاني في شرح الوهبانية وقال وهو الأصح ورد ما ذكره من النفقة ويشترط كمال الشيخ علاء الدين باليل اليه وقد بسطت ذلك في شاشيتي على الخبرين في التأميل عند الفتوى كما قال المقدس والله تعالى أعلم قال المؤلف قال الرمي في ما شئنا من الخبر قيد السقوط بالطلاق شيئاً للشيخ محمد ابن سراج الدين الحافى في كتابه المسمى مشهور يعني فأزده وقد لا يمنسه تأمل اه (أقول) بل صرح بالمسئلة في الخبر والشرنبلاني وكتب فيما اقتضته على الدور المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً بالقضاء أو الرضا ونصه طاق المصنف فيقول الملة القليلة لكن ذكر في الغاية أن نفقة متبادون شهر لا تسقط وعزاً إلى

لأنه ينفذ بغيره فافاض آخر
ولو وقع إلى أنفسها كما ونفذه
لأن القضاء وقع بأطلا
لخالفه الكتاب والسنة أو
الاجماع فلا يعود صحها
بالتنفيذ اه قال الكمال
ابن الهمام وقول بعض
الخالفه القائلين بهذا
الذهب توفي رسول الله صلى
الله عليه وسلم من مائة ألف
عين وآنه فهل صح لكم عن
هؤلاء أو عن عشرة عشر
عشرهم القول بلزوم الثلاث
بهم واحد بل وجودهم لم
تطيقوا نفسه عن عشر
نفساً باطل أما أولاً فاجاعهم
ظاهر فانه لم ينقل عن واحد
منهم أنه خالف عرجي
أعشى الثلاث وليس يلزم
في نقل الحكم الاجماعي من
مائة ألف أن يسمى كل يلزم
في حكمه بحكم واحد على
أنه اجماع سكوتي وأما ثانياً
فان العبرة في نقل الاجماع
نقل ما من المحدثين لا العوام
والمائة ألف الذين توفي عنهم
صلى الله عليه وسلم لا تبلغ
عبد المحدثين واقعة
منهم أكثر من عشرين
كالخلفاء والعبادة وروى
ابن ثابت وعبد بن جبريل

(١٠) - (فتاوى مبدية) - اول (وائس وأخير مرة قليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون منهم وقد ثبتنا النقل عن
كثيرهم من يحايقع الثلاث ولم يظهر لهم مخالفتها أبداً حتى الاضلال وعن هذا التلويح كما كتب أن الثلاث باقم واحد ملقة
إحدى لا ينفذ حكمه لأنه لا يسوغ فيما اجتهدوا فيه خلاف لا اختلاف اه فقد ظهر لك بذلك أنه لا يجوز لأحد تنقيده ولا العمل به وأنه
يتميز بالثمة يذلل يجب على كل من رفع اليه الحكم الحنفية وغيرهم من يعتقد عدم جوازه أن يبطله حتى الحنفية وغيرهم فاعلم أصحابنا

يعملوا قول من في الوقوع خصالهم أو جوبوا الحق له من وطئ في العدة وقال الشرياني وحكي عن النخعي من ارطاطوا نفقة من الشبهة والظاهر به انه لا يقع منها الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يعا به فاقى به واقضى به من أصله الله تعالى اه وقول الحق السكال وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب صريح في أنهم لم يصحوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أتى من طهر الله فوآد منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا (٧٤) فهو المتهدي ومن يضل فلن يتجده وليامر شدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق زوجته ثلاثا لغيره عاقلة

واحدة فأتاه حبيلى المذهب بعدم الوقوع فاستمر مع امرأته زوجته بسبب الفتوى المذكورة مدسسين فهل يعمل بآثاره الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال (أجاب) لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض وبقرض على حكم المسلمين أن يفروا بينهم قال بعض العلماء وسكن عن الجاحين ارطاطوا نفقة من الشبهة والظاهر به أنه لا يقع منها الا واحدة واختار من المتأخرين من لا يعا به فاقى به واقضى به من أصله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجته المدخولة في عائلة أبيه تشار معها خفاف بالطلاق انها ماتتا بكل في عائلة هل اذا استمرت هي تاكل في عائلة أبيه يقع عليها الطلاق أم لا لكونها ليست في عائلة وهل اذا توفى بذلك عائلة أبيه أو أضافها الى نفسه تجوز ان تبحث بطلقة واحدة وله مراجعتها عندها أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلة له وهو عائلة على أبيه ونوى حقيقة كلامه أو لم يكن له نية أصلا لا يقع عليها الطلاق فلا ينقض العدد وان نوى بعينه ما هو عليه تجوز راقعة واحدة وجعلت له شدة على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لاجل عتق فكله يكون ذلك طلاقا أم لا (أجاب) لا يكون طلاقا وان فوآد فسد صريح في الجهر والخائفة والعزاز وكثير من الكتب انه لو قال لها اخرجي فليكن نوى الطلاق لا يقع فهذا تصريح بان هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل تشارفها

الخنثيرة فكانه جعل القابل لا يمكن الطهر عنه اذ لو سقطت بعضي اليسر من المدة ما تمكنت من الاخذ أصلا اه بخروجها في الشرب لا ينعى البرهان اه (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدّة العدة وتربط بالتمتة لان بالنفقة الماضية في المدة الماز فوآد من غير فرض فاض ولا تراض فهل سقطت المدة الماضية (الجواب) نعم وفي المجتبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بعضي المدة البقرض أو صلح الخ وفي الخلامه المدة اذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقتها اذا لم تكن مقرضة أما اذا كانت مقرضة فقد ذكر الصدر الشهبدي في الفتاوى عن شمس الائمة الحسواني انه قال المختار عندى انها لا تسقط اه بخلاف في التهر وطلاق المتون يشهد لهذا اه واذا فرض القاضي نفقة العدة وقد استندت على الزوج أو لم تستند ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان استندت بامر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وان لم تستند أسلفا لم يرجع إليها الا ترجع أنفع الوسائل وفي ركن الائمة الصابغى الاستدانة الاستقرار فان استندت هل تصرح انى استدين على زوجي أو تتردى أما اذا صرحت بظاهرها وكذلك اذا توفى واذا تصرح ولم تنول لم يكن استدانة عليه ولو ادعت انها توفى الاستدانة وأذكر الزوج فاقول له كذا في المجتبى اه من الغفار (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب ولهم أم معسرة وجدة لا يبيعوسر لا غير فهل نفقتهم على جدتهم (الجواب) نعم ونفقاتها ما سر أول الباب (سئل) في رجل سافر وترك زوجته بالنفقة ولا منفق وله قدر استحقاق معلوم من جنس النفقة تحت يد أخيه الناطر على الوقف وهو مقر بذلك وبالزوجة فهل لها أن تطلب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق المذكور ويحملهان الغائب لم يعطها النفقة وبأخذ منها كفيلا (الجواب) نعم (سئل) في رجل فرض على نفسه وضام زوجته وابنة الصغير مناهي كل يوم كذا النفقة وما مضى من ذلك غدا أشهر دفع منها بعضه او ما تمع من دفع الباقي بوجه شرعي فهل يلزمه الباقي (الجواب) نعم لان النفقة لا تصير دينا بالقضاء والرضا كفى التنوير (أقول) هذا مسلم بالنظر الى نفقة الزوجة فانها لا تسقط بعضي المدة بعد فرضها أو ما بالنفق الى نفقة الصغير فهو منى على ما قبل صلحته من الزيل من انه كان زوجته وقد عتق ما فيه (سئل) في رجل حسن بدن شرعى عليه وزعم انه لا يلزمه الانفاق على زوجته لكونه مجبوسا فهل يلزمه نفقتها ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والمسئلة في الجبر مقصولة وفي شرح التنوير وغيرهما من المعترات (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة بتوافقهما ثم نقلها دارا وتفا على الكل نحو بنا من غير تقدير فهل يعمل بالفرض السابق لرضاها بذلك (الجواب) نعم كفى للعاقب والبحر والنهر وسئل فارقى الهداية اذا طلبت تقدير النفقة لها ولأولادها دارهم هل لها ذلك لأجاب لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام على التي تخرى خبطة ولم تعد وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط خير ودهن وعلى الفقير خير زوجين ونخل لأن يعلم القاضي انه يضارها في ذلك فيفرض عليه شيئا اذا امتنع من أن يفرض شيئا حبس حتى يفرض وسئل أضافا فيقول رهاها بلغا من النوق في نظير كسوتها عليه وحكم الحاكم فخرجت وطلبت كسوتها فحاشا فأجاب لها ذلك وتطالب كفايتها وان حكم الحاكم لكن كسوتها لا تقبل وتسحق قسائنا سها وسئل أيضا اذا ادعت عليه بكسوى ما مضى فاعترف الزوج بها أو أنها بانية في ذمة فهل يؤخذ بأقراره وهل يلزم القاضي

زوجته مع والدته فقال على الطلاق ولا تخوف من كلام الناس أن يقولوا لها رب الامن الحصد فما بعدن عندك والاشكر زوجته طالقاً
 بالثلاثان فقد تمت عدم الخوف المقرر عنده عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا طالقاً والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا ادعت المرأة
 على زوجها بفساد حضوره من غيبة غلبها ولم يكن دخلها على نفسه أنه متى غلب غلبته كذا أو تركها بلا نفقة ولا منفق فبسي طالق
 وإن الغيبة مع عدم النفقة والمنفق قد وجد فافترق بالغيبة وأنكر التعليق وعدم النفقة (٧٥) والمنفق فأظهرت حتمه مكتبة بدمشق

مكتوب فيها ذلك فهل بمجرد
 اظهارها للحالة يثبت الطلاق
 عليه أم لا وهل إذا قامت
 بدمشق على التعليق المذكور
 وأدى ابطال النفقة وتعين
 المنفق يكون القول قوله أم
 قولها وهل تنمو غيبته
 عنها قبل الشغل بها فخص
 التعليق المذكور أم لا
 تصور فلا يصح من أصله
 (أجاب) أما الثبوت بمجرد
 اظهارها للحالة بلاينة شرعية
 فلا قائل به من أئمة الحنفية
 المعتمد على قولهم لأن الخطأ
 رسم يجوز خارج عن جميع
 الشرع الثلاث التي هي
 البينة والقرار والنكول
 وهذا الأقوف منه لاحد أو ما
 اذابت التعليق باحد من
 الحجج الشرعية المذكورة
 ولا شبه له بإبطال النفقة
 ولم تكن مدخوله فقد صرح
 في العمادة والبراز به
 وكثير من الفتاوى وإن الغيبة
 عنها لا تحقق قبل بانه بها
 وحضوره عندها فلا يصح
 التعانين من أصله حيث
 كانت بصيغته ان ثبت عنها
 وفي جامع الفصولين جعل
 أمرها بيد هان غاب عنها
 فغاب قبل أن يتي بها قبل

أن يستفهم منه هل لم ذلك بقضاء أو تراض منك فأجاب الكسوة الماضية انما تقر في الزمة بقضاء أو
 تراض فإذا أقر أيها في ذمته ألزمهم ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن
 الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض وسئل أيضاً عن ادعت عليه
 بكسوته الماضية فذكر أنه قرر لها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا بمذاً فهل يلزم الزوج ما اعترف به
 فأجاب انما قضى بالكسوة والنفقة الماضية اذ سبق قضاءهما أو تراض من الزوجين فإذا قالت لأم أرض
 بما نزلته فقد ردت أقراء لها فلا ترضى بالعقل وسئل أيضاً إذا قالت المطلقة قائم حامل
 وأنكر المطلق فشهدت القوابل بالحل أو أنها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحل بهذه المدة فأجاب إذا ادعت
 أنها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فإن مضت مدة الحمل وهي سنتان فقالت كتب أني حمل وتبين
 خلاف ذلك لم أخص فلها النفقة إلى أن تعقب ثلاث حصص وإن طالت المدة اهـ (سئل) فيما إذا كان
 على زوج يدون لجسمه عاكلاً شارباً قدراً استحقاق في وقت أو على فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق
 المأزور عن نفقته بين أو باب المديون (الجواب) نعم كتبه الفقير عماد الدين الجواب كليه عم والد الجواب
 (سئل) في رجل مديون لا يميز أرفق غلابة بنفقة ونفقة عباهه ويفضل منها فهل يصرّف الفضل المذكور
 لديه (الجواب) لصاحب الدين مطالبته بذلك (سئل) في رجل كسوب يفضل شئ من كسبه عن قوته وله
 بنت باعته فقيرة طلبت منه مسكناً فهل لها ذلك (الجواب) نعم لأن نفقة البنت البالغة للعصرة على الأب
 كالصغيرة كذا في الخلاصة والبراز به وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل له ابن صغير يراد أن ينفق عليه بقدر
 ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس وتاني حاضنته لا الدراهم فهل لا تشترط النفقة بالدراهم (الجواب)
 نعم لا تشترط النفقة بالدراهم والبنات يراد بكل الاختيار لكن في البحر عن المحيط المحتج أن شاء القاضي فرضها
 أصنافاً وأقوامها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا في البر المختار (سئل) في رجل غلب وترك زوجته وأولاده
 الصغار منها بلا نفقة ولا منفق وليس للصغار مال ورثت الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم وأصرها
 بالاستدانة لترجع على الزوج إذا حضر بعد تحللها أن الغائب لم يعطها النفقة لا كانت ناشرة ولا مطلقة
 مضت عنها بعد تحللها وأقامت ما ينبغي النكاح إن لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك (الجواب)
 نعم رجل ذهب إلى القرية وتركها في البلد فلقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبته سفر اهـ
 قنية (أقول) ومثله في التمهات وفيه أيضاً ينبغي أن يفرض نفقة حرس المتوراي في البلد يدخل فيه
 المفقود اهـ لكن في البحر عن الصيرفية تشترط الغيبة بكونها مدة صفر ثم قال وهو قيد حسن بحسب حفظه
 فانه فيما يدره سهل احضاره ومما رجحت اهـ وكذا أنه لا خير الزم في حاشيته عن التنازلية فتوكتبني
 حاشيته على المتع عند قوله وقال زفر يقتضي بها أي بالنفقة على الغائب وعمل القضاء اليوم على هذا اقتضى به
 مانعه (أقول) سئلت عن رجل تقدم إلى القاضي وقال له ان زيد الحاضر بالبلد زوجته بائني ولم يدخل
 بها ولا ينفق عليها فافرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره لنظر ماجرأ به هل يصح ذلك الفرض ونطالب
 بما فرض أم لا فأجاب بانه لا يصح لأن جواب زفر انما هو في الغائب انما استحسنه المشايخ وانتزاع الحاجة
 أمال الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل من علم اتباعوا الفرض عليهم غير حضوره وهو متهم ببلده

لا يصير الامر به إلا أنه لم يغيب من مكان سكان فيه أنه راد به مكان الزواج وذلك بعد أن يتي بها وعلى في الخبر به قبل البناء بها غائب
 عنها ثم بحث أي في جامع الفصولين بحثنا خلاف كلام الفتاوى فأطبقوا مسألة قبول قول أحدھما مع التعانين بأن لم يلق خبراً فقد اختلفت
 علمنا فافعلنا على ثلاثة أقوال فسل أن القول قوله أي بينه وقول لها بينه أو قال في الخبر بالقول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله في
 بحق عدم الوصول إليها وهو تفصيل حسن لأن كلامهما مدع ومكفر بالزوج يدعي دفع التفريق ينكر وقوع الطلاق بالزوج وحده في الطلاق

وتسرك وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر بهته وثم نذعه الميتة لازمة عليه وقد خرم صاحب الشريعة إجماعاً إقصاءه إطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال إن لم تصل نفقة البنت عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فأدعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالتوا له اه وبه أفتى الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المشكوك في غيبته عنها مدة معينة ثم تركها لا نفقة ولا منفق شرعي (٧٦) فوجدت الغيبة والتارك المعلق عليها الطلاق هل تطلق أم لا وهل إذا كانت القاضي فرض

حاضراً في محله فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أتاه وأبى السراجون اه (سئل) في امرأة فقيرة لها أربع أولاد غائب في بلد بعيدة طلبت من القاضي أن يفرض لها نفقة فقوله يكون الفرض غير صحيح (الجواب) نعم قال في الأخير به شرط وجوب نفقة القرين غير عذري الولاد الطالب والخصومة بين يدي القاضي فلا تصح على غائب ولو معينا فكيف مع عدم تعيينه به يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة مثل هؤلاء اه (سئل) في امرأة لها جارية يملوك تستخدمها وتكافئ وجهها فقبر الانثى على الجارية فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ويجب لحادها المملوك لو كان الزوج موسراً يعني إذا كان خادم يتفرغ لخدمتها ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها هكذا أقصدته في بلي في شرح الكنتز قال وهو ظاهر الرواية فإن كان غير مملوك لها لا تستحق النفقة للخدم كالقاضي الذي يكن له خادم لا يستحق نفقة للخدم من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمها إذا علمت هذا علمت أن إطلاق الكنتز على غير ظاهر الرواية وهذا إذا كانت حرة وان كانت أم لا تستحق نفقة للخدم (سئل) في الزوجة الحرة إذا كانت من بنات الأشراف ولم يأخذ زوجها طعام مهيا وهو موسر وطلبت منه نفقة فله أن يؤثره غير مملوكين لها فهل ليس لها المملوك البتة لا نفقة لخادم واحد مملوك لها أن كان لها ذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوسة إذا كانت أم لا تستحق نفقة للخدم ونفقة الخادم لبنات الأشراف وفي العباسية لا زوج أن يستقدم خادمها فإذا أتت الخادمة فلا نفقة خزنة الروايات (أقول) قال في البحر وقيد بالخادم لأنه لا يلزمه نفقة أكثر من خادم واحد لها وهذا عندهما وقال أبو يوسف يفرض لخادم من قال له فاحصل أن المذهب الإقتصار على واحد مطلقاً والمأخوذ به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدر والذخير قال كان له أولاد لا يكفهم خادم واحد يفرض عليه لخادمين أو أكثر مدمار ما يفهم اتفاقاً اه (سئل) فيما إذا امتعت من السكنى مع جارية زوجها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم على المختار كما صرح به في البحر لا يمنحها إلى الاستخدام فلا يستغنى عنها (سئل) في ذمته أولاد أن لا يتم له مال ولا نفقة لهم أم مسلمة تكف عنهم المذكور الاتفاق عليهم فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم ولا يجب النفقة مع الاختلاف بين الأئمة في الزوجة والاصول والفروع المسمى (سئل) في امرأة أتممت صلباً زوجها وتزعم أن لها نفقة أعدت في تركته فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار لا يجب النفقة بما فاعها المدة موت مطلقاً ولو حاملاً إذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما فلا نفقة من كل المال جوهرة اه (سئل) في رجل مات عن أم ولده الحامل منه وخلف تركته هل يفرض لها النفقة في تركته (الجواب) نعم لها النفقة في ماله حتى تنفق كأفتى بذلك ابن نجيم (سئل) فيما إذا كانت الزوجة كبيرة والزوجه صغيراً فقير أو له أب فهل يستدين الأب نفقتها ثم يرجع بذلك على الابن إذا أسر (الجواب) نعم قال في الخانية وإذا كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الأب نفقة قصاصاً أو لولده يستدين الأب نفقتها ثم يرجع بذلك على الابن إذا أسر اه (أقول) قال الأخير المسمى في حاشية البحر وكذا في الزيلعي وكثير من الكتب (سئل) في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقتها (الجواب) لا يجب كما صرح به في الخلاصة وتوسر بالاستدانة والرجوع عليه إذا حضر (أقول) هذا ما أفتى لما في من المتفق ومن المختار من أن نفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيراً فقيراً

لها في المدة تنفقة وأذن لها بالاستدانة وترفع عنه فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شك إذا وجد الغيبة والتارك المعلق عليها الطلاق أنه يقع وجود الشرط الموجب للفسخ وفرض القاضي لا واجب لزوال العين لبقاء تصور المهر من الخالف وقد ذكر علماء في الأمر بالدفرو وما تشهد بذلك والقضامين القاضي مؤكداً لوجوب عليه لا رافعاً لبيته ولو وجد الشرط فكيف يتخلف الجزء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي أمة في تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما فوجدها أو جاز قول فضولي أو دخل في عصمته زوجة غيرها أو تسرى عليها أكن إذا كان طالقاً لطفة واحدة بائنة تلك أم انفسها هل إذا فوي بالأجزة الأجزاء القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق بها وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شك أنه إذا نوى بالأجزاء أحد فوعها فهي تفتقصر

العام ونية تنقص العام صححة الإجماع من كور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في إيمان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة أن ليست أو أكلت أو شربت نوى معناه الخ وصرحوا بأنه إذا قال كل امرأة أنت دخل في نسائي فهي طالق ثلاثاً أنه لا يجب بالأجزاء الفعلية لأن دخولها في نسائه لا يكون إلا بالتزويج فيكون ذكر الحكم كرسبه المختص به فكأنه قال إن تزوجتها وبترؤج الفضولي لا يصبر مترجاً بل من تزوجها فله أن يتزوج ومنه فوجه ما فالأبد من مرعاته وبه يخرج بالأجزاء الفعلية عن

أَن يَكُونَ مَزْجًا بِلَوْ مَوْجُودٍ فَإِذَا عُلِمَتْ ذَلِكَ عُلِمَتْ أَنَّهُ إِذَا زَوْجُهُ ضَلَّ وَجِبَاحُنْ فَعَلَا قَوْلًا لِّاِبْنِ عَبَّاسٍ حَيْثُ نَزَى الْإِجَازَةُ الْقَوْلَ لِقِيٍّ عَنْهُ دُونَ
الْفَعْلَةِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ (سُئِلَ) فَرَجُلٌ غَضِبَ مِنْ زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَهَا أَوْ أَيْتَنِي أَطْلُقُ فَقَالَتْ أَوْ أَنْتَ فَقَالَ أَتَيْتَ طَالِهَا لَنْ أَوْ بِحُجَّتِي فَإِنْ عُدَّتْهَا
أَمْ لَا (أَجَابَ) نَعَمْ لِمَا رَجَعْنَا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَقٍ مُّعْلَقٌ عَلَى الْإِجَارَةِ أَمْ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِهِ وَالطَّلَاقُ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ فَتَعَصَّرَ كَلٌّ عَلَى حُكْمِهِ وَلَا تَرَى
بَيْنَ قَوْلِهِ أَوْ أَوْ أَتَيْتَنِي أَطْلُقُ وَأَنْ أَوْ أَتَيْتَنِي لَطْلُقُ لَأَنَّ مَعْنَى كُلِّ مِمَّا اسْتَقْبَلَ فَافْهَمْ وَابْنَهُ (٧٧) أَطْلُقُ (سُئِلَ) أَيْ أَوْ أَتَيْتَنِي أَطْلُقُ لَهَا وَزَوْجَهَا

أزومنا اه فان مفهومه انه اذا كان صغيرا غنيا وكبيرا غريما من لا يحب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته
لا يحب حبس بنده على أبيه فنفقته زوجته به بالاولى ولا يخفى ان ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غريما من
أو كان غنيا فلا يحب نفقته على أبيه فكذا نفقة زوجته على أبيه في باب المهر صرح في متن المتن بربان
الصغير الفقير اذا زوجته أو امرأه أهلا يطالب بهمراهها الا اذا ضمنه كفايا النفقة فالشارح للعلاي فانه لا يؤخذ
به الا اذا ضمن اه وهذا قول آخر مما قبل الماص عن المتقي والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار الى
البسوط فهذا في الفقير الصغير الواجب نفقته على أبيه فكيف الغني الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخاتمة
وليس على الاب نفقة زوجته والان في الخلاصة يجب الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجب الاب على نفقة زوجته
ابنه وفي رواية ان لا يحب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضا أو به مالة متعاجلا الى الخدمة والا فلا قال في
المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الاب اذا كان بهذه المثابة يجب الاب على نفقة خلامه اه قال
في العروة ظاهر ما في النسخة ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأه أو ابنته وأوام ولديته لم يكن
بالاب علة وأن القول بالوجوب مطلقا هو رواية عن أبي يوسف اه وأنت تعبيرا به انه اذا كان المذهب ذلك
يلزم أن يكون المذهب أيضا عدم وجوب نفقة امرأه أو ابنته على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة على الابن
دون العكس فاذا لم يجب نفقة متعاضدا لابي على الابن لا يجب نفقة خادمه الابن على أبيه اذا علمت ذلك فظهر لك
ضعف ما في المجتبى وعزاه في رد المحتار الى واقف قدرى أو ننسدى من أنه يجب الاب على نفقة امرأه أو ابنته
الغائب الخ اذا شبهناه لا يعارض ما في الكتب التي قدمناها متناويرة وشروحا فتناويرة وانما يقول عليه المؤلف
هنا بل اتفق بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبع العدة المتأخرين الشيخ فخر الدين والشيخ اسمعيل الخائكان
المهم الآن يكون معنى ما في المجتبى أن الاب يجب له القاضي على دفع النفقة لتكوت بدنا على ابنته الغائب
بحسبهم عليه اذا حضر فتمكن النفقة واجبة على الابيل على هي الينور وما يوافق بهذا التوفيق ما تقدم
في جواب السؤال السابق عن الخاتمة من الاب يستدعي لنفقته زوجته والصغير الفقير ليرجع عليه اذا
أسر فليتأمل (سئل) في امرأه فقيرة عاجزة عن الكسب لها من الزوج فقير كسوب فهل على الاب أن يدخل
امه في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الاربس في نفقته يجب
(سئل) في امرأه متجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب)
نعم قال في التتارخانية اذا كانت المرأة أوقرا وأوصارت متجنونة أو أصابها بلاء منع الجماع أو كبرت حتى
لا يمكن طردها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بغيرها أو انتقلت الى بيت الزوج
أو قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه انظر وي (سئل) في خرة مريضة لها زوج موصر
وهي لا تمنع نفسها منه ولها عمة متولدة لها لا دخل لها من غير خدمتها بالافعل فهل يرض عليه نفقتها ونفقة
الخاتمة المذكورة (الجواب) نعم والمسئلة في المتن و (سئل) في رجل أنفق على متعددة النثر بشرط أن
يتزوجها من أبنته الزوج وبشرط أن يكون ذلك له في كل يوم ويدرجوه على ما يملك فله ذلك
(الجواب) نعم أنفق على متعددة النثر بشرط أن يتزوجها من زوجها لا رجوع في ذلك وانما أبنته الرجوع
ان كان دفع لها وانما مكنته فلا رجوع عليه ملها اه بجر عن الكفاية وبغيره واقفي بذات الخير الرمي

تكوني طائفاً هائل، مع طلائع
تخرم الحرمة العظيمة ولا تفعل
على ظنك الوقوع في أن يعود
كأن الظلال فكيف ثم أقنه عالم

يقدم وقوع الطلاق أنه بعد المباشرة بالنكاح لكن القاضي لا يصدق ما قيل من الصلح اهـ ومثل ما في التراز في الحاوي والقضية التراز هي وقعة
 في البحر عن القضية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل ولده المرحوم شيخ الإسلام الشيخ عبيد بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب في جوابه) في رجل
 تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذاهب هل يقع عليها بذلك طلاق واحد حتى يجمعها جميعاً تلك معها المراجعة في العدة
 أم لا (أجاب) نعم يقع عليها طلاق واحدة (٧٨) ربيعة المذاهب الثلاثة والأربع هل ينعزل سائر المذاهب انفتحت على وقوع الطلاق الرجعي

في أنت طالق فله مراتبها
 في العدة كما في به شيخ
 الإسلام والودع الله المسلمين
 وطول حياته والله أعلم
 (سئل) في رجل قال لزوجته
 المدخولة أنت طالق على
 الثلاثة مذاهب فهل تطلق
 بطلقة واحدة وجميع تلك
 مراتبها في عدها أم لا
 (أجاب) نعم تطلق بطلقة
 واحدة ربيعة المذاهب
 الثلاثة والأربع هل ينعزل
 سائر المذاهب انفتحت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي
 أنت طالق والوجه في ذلك
 واضح قال في نسخ الفهار
 أقول وقد سكت في زماننا
 قول الرجل أنت طالق على
 الأربع مذاهب يريد بذلك
 أنت الطلاق يقع عليها
 بما فيها قسم وينبغي الجزم
 بوقوعه قضاء ودية كما
 لا ينبغي اهـ (أقول) ولا
 يشبهني كونه ربيعة المذاهب
 كما قلنا من أن المذاهب
 كلها قد انفتحت على وقوع
 الطلاق الواحد الرجعي
 بقوله أنت طالق والأقارن
 بين قوله على الأربع
 مذاهب وبين قوله على

(سئل) في أيتام فقراء لهم ابن عم عصبة فهل لا يلزم نفقة لهم (الجواب) نعم لأنه ليس بحرم وإن كان
 وارثاً لشرط النفقة أن يكون حرمًا كجس (سئل) في امرأة انتقلت إلى دار أو غيرها وطلب زوجها نقلها
 إلى مسكنه الشرعي فامتنعت مع إمكان ذلك فهل لا يلزم نفقة لها وإحالة هذه (الجواب) نعم مرضت في بيت
 الزوج بعد الدخول فانقلبت إلى بيت أبيها قالوا إن كانت بحال يمكن النقل إلى منزل الزوج تحفة أو نحوها
 فلا تنقل فلا نفقة لها وإن كان لا يمكن نقلها فلا نفقة بحسب (سئل) في رجل فرض على نفسه لطفه كل يوم
 كذا وأذن لأم الطفل المطلقة في صرف ذلك ترجع عليه فصرفت على أبنائها مائة مائة ومات الأب عن
 تركه وترك لأم الزوجي بذلك في تركه فهل لها ذلك (الجواب) نعم وأختي بذلك الخير الولي قال وقد
 أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر ونظيره (سئل) في أيتام لأم لهم ولا كسب لهم جده لأم مرسدة
 وحالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدهم الزبوة (الجواب) نعم ولو استوا في الحرمة كعم وخال
 ورج الوارث لأم مالم يكن معسرًا فيجعل كليل شر التنوير والمجدة هنا واردة للعالم بالنفقة عليها (سئل)
 في معسر ذي عيال عاجز عن الكسب له ابنة بنت موسرات هل تلزمه نفقة (الجواب) نعم وتجب على
 موسر بسائر الفطرة النفقة لأمه ولو أباها أمه مخيرة وتغامر في شرح التنوير والبحر (سئل) في بنتها
 مال يخلف عن أبيها تحت يد موصيها أم لا الإنفاق عليها إلا من مالها المذ (سئل) كروا التزمتم حديثهم إليها
 الإنفاق عليها من مال أنفسهم متبرعة وبقائه مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة فهل تجب الجدة
 على ذلك (الجواب) نعم وفي المنية تزوجت أم صغير فوق أو هو وأرادت تربته بملء نفقة مقدرة وأراد وصيه
 تربته ما دفع إليها البقاء له وفي الحاوي تزوجت بأجنبي وأرادت تربته بنفقة والتزم ما من الم
 بجاءوا لخاصته فله ذلك اهـ شرح التنوير للعالم في الحضانة ومثله في المنع (أقول) ظاهر استدلال
 المؤلفين بذلك أن التيمم في صورة السؤال يدفع للعدة المتبرعة مع الحضانة لأم لا يذم كوفي السؤال إنما
 ساقطاً للحضانة تزوج ونحوه وفي دفعها للعدة إبطال الحق الأم في الحضانة وقد يقال فيمنعها من المنية دليل
 على دفعه للعدة المتبرعة بقاءه له ويانه أن الأم في مسئلة المنية لما تزوجت سقطت حضانتها صارت بمنزلة
 الوصي فإذا تبرعت بالنفقة تقدم على الوصي الطالب للنفقة بقاءه له الصغير وإن كانت تربته في حجر زوجها
 الأجنبي عنه ولا يقال إنما قدمت على الوصي لا بقاءه له ولكن ما أشق عليه من الوصي لأننا نقول العلة بقاء
 ماله فقط بدليل مسئلة الحاوي فإنه مصرح بدفعه لأم المهر بقاءه له وإن كانت أمه الطالبة للنفقة
 أشق فعل أن مصلحته بقاءه له مقدم على مصلحته كونه عند أمه السابقة للحضانة وإذا تبرعت الأم السابقة
 الحضانة ودفع إليها بقاءه له مع كونها ترسب في بيت زوجها الأجنبي الذي ينظر إليه شراراً ويطعمه
 تزاد دفعه إلى جده في مسئلة أو لا يلق لها حق الحضانة في الجمله ولها شفعة عليه وفي دفعه إليها بقاءه له
 والظاهر أن التبرع بأحوال الحضانة كالنكاح بالنفقة لا ينافيها فإن قلت رد عليك ما روي باب الحضانة عن
 الخاتمة صغيرة لها أم معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الويلعها لها بما لا يمنع من الأم والأم تأتي
 ذلك وتطالب الأب بالأجر ونفقة الوالد اختلقتا فيه والصحيح أنه يقال لأم ما أن تحسب الوالد بغير أجر وما أن
 تدفعه إلى العمة اهـ فقد جعل العمة المتبرعة أولى من الأم عند أعساو الأب ومفهومه كما قال الشرع بل لا

الثلاثة مذاهب الثلاثة المذكورة وشملها وكذا يشمل المذهبين والنسبة وما زاد عليها ولا يخفى في ذلك على ذي فهم ضعيف
 لثلاثة من ذي فهم قوي في الفتاوى الرجلى الكبير الشافعي في مسئلة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم
 المذكور ونقل عن القاضي أبي الطيب عدم الوقوع في مسئلة سائر المذاهب مع ملاحظة أنه لا يكون وقوعه على المذاهب كلها ورواه الله أعلم
 (سئل) عن رجل قال لزوجته أنت طالق على مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجته أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين (أجاب)

فهم بما بانه طلاق وجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال والزوجته سمعت الله عز وجل يقول لا يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لانه ليس بصريح ولا كلام والله أعلم (سئل) فيما اذا علق رجل طلاق كل من زوجته بشطوط الاخرى في الحلية الشرعية في بائع اطلاق على واحد منهما دون الاخرى (أجاب) الحلية في ذلك أن يطلق التي يريد بها معاملة مال فيقول طلقك على ألف مثلا فتقول لا أقبل فاذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الاخرى لوجود الشرط وهو التعليق قال في الحاشية في باب التعليق ان لم (٧٩) أطلقنا اليوم ثلاثا فانت طالق ثم أراد

أن لا تطلق امرأته ولا يصح حاشا قالوا الحيلة في هذا ما روي عن أبي خنيفة روجه الله تعالى وعليه الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فاذا قال له اذالك تقول المرأة لا أقبل فاذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باقيا في عتقه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطلقا الآتري أن يحدا رجما لله قال في الكتاب وجعل قال لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطلقا من غير وقوع الطلاق وهذا لان التعليق نوعان تعلق بحال وتطلق بغير مال وقد تم ما كان من جهات الزوج وهو ايجاب الطلاق بخلاف التعليق لان التعليق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الإيجاب عدما قبل وجود الشرط ونقصه في الخلاصة والعز به والتأخير

والخير الرمي انه لو كان الابن مورا يصير على دفع الحرة لادم نظرا للصبر اه وهنأ مستلنا للصغيرة مال قد دفع منه الحرة لادم نظرا لهائي ابعثا عند ما هيا ساعا لي مالو كان أوها مورا قلت قد علمت بما مر أن النظر لهائي ابعثا مالها المحتاجة اليه في سفرها وكبرها أو لي من النظر لهائي ابعثا عند ما هيا بخلاف ما اذا كان أوها مورا فانه يؤمر بدفع الحرة من ماله فان فيه نظر لها بل ضرر عليها والحاصل انه تناس مع الفارق فان المقتس عليه لا ضرر فيه للصغيرة وأصل اختلاف المقتس فانه وان كان فيه نفع من جهة تسكن فيه ضرر من جهة أخرى وهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغيرة نوبت أموت ركنه مالا وله أب معسر وحيدة لادم وحيدة لاب متزو جت بعد الصغر وأرادت أم أموت ركنه ماله وأم أموت ركنه مالا بتر بينهما نفاذا وقد كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميتها الابانة عن أخذ الحرة على الحاشية وملت فيها الى الجواب بدفعه لجدة التبرع لاذكره أنفا وهو ظاهر عبارة المؤلف كملت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (سئل) في الزوج اذا أراد السرد ونقص في زوجته أن لا ينقص عليها وريد أن تأخذ منه كفيلا بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي الى ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في البر وقد أقي بنقله الخبر الرمي (أقول) وأطلقه فمثل صحة الكفالة حاول لم تكن مقروضة به صريح في البر عن النخبة في تأميمه قريبا (سئل) في حاشية لابن تيمية يدعى على جد الابن بنفقة معاشه منفر وشقه عليه لابن وحسبه بذلك وهو فقير فهل لا يحبس بذلك (الجواب) نعم (سئل) في الزوج اذا أراد السفر شهرا ودفع لزوجته نفقة شهر وتسكنه في أبيها بكفيل يتكفله الى أبيه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في كفالة النفقة للزوجة بغير رضا هل تكون صحيحة (الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معين لا تصح وبعد استحسانها يصح كالتي النخبة يجرى تحت قوله ولا تصح نفقة مضت بالرضا والقضاء (أقول) هذا في غير مسئلة الكفالة لم يد السفر أو مضى فقصص مطلقا كقصد منه أو نفاص النخبة ولعل وجهه أن تلك المسئلة ينبغيها على الاستحسان ووفقا لزوجته كما قالوه فلا بد بشرط في صحته الفرض كما أشار اليه الخبر الرمي في حاشية البحر لكن نقل عن التتارخانة عن كتاب الاقضية رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فان ضمن النفقة باطل الآن يسمى لكل شهر اشبا ومعاذ أن الزوج مع المرأة يصلحان على شيء مقدور نفقة كل شهر ثم ضمنه رجل فينفذ ويجوز الضمان ولكن لا يلزمه الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرمي وتقدم انه لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر وعند أبي يوسف يقع على الادوية الفتوى وذكر في الخلاصة ان الاب لا يطالب به رجل زوجة ابنته ونفقة الابن ضمن وأطلق فظاهره وحوا ان الضمان مطلقا الآن يحمل على المقيد وجهه عدمه متعين توقيين كلامهم اه أى فيجعل كلام من أطلق حصة الكفالة بها على ما اذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال ان مسئلة مريد السفر كذلك قول النخبة ولولم تسكن منفر ومضت لا ينافي اشتراط التراضي والاصطلاح على شيء معين توقيين كلامهم ايضا فلما لم (سئل) في الزوجة اذا كانت صغيرة مطبقة لاوله طلع تحب نفقتها على زوجها (الجواب) نعم وفي البراز به ولا نفقة لصغيرة لا تصح للجماع وان في بيت الزوج وان كانت تصح للمواصلة لا غير اختلافوا فيه وان ظن هذا الزوج لزم النفقة عليه قال الترم لا يلزم والالتزام باطل وان كان الزوج صغيرا أو مريضا لا يطبق يلزمه النفقة والاب لا يؤخذ

الاشرفية قالوا عليه الفتوى وللشيخ على القديسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام التبرع عليه وحاصله ان الشرط المعلق عليه طلاق الاخرى وحده هو التعليق فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا أو سقى نوشك في الاستمتاع ما هو هل هو بلفظ الآن يأمر في حاكم يشربه أو هو الآن يحكم على حاكمه هل اذا أمره حاكم يشربه فينشر بعد أمره بعث أم لا (أجاب) لا يجب للشيك لباصم حبه صاحب المحبة في مسئلة ان كان لا يحسد ابني في القبر فانت طالق لا يجب له لا يجب في لا يقع بالشك كجوابه

بِسَبِّ طَبَرِ خَلْقِ أَهْلِهَا هُنَّ غَرَابِ الْوَالِدِ حُرَابُهُ خَلِمٌ وَهُوَ يَلْمِزُ أَهْلَهُ لَا يَجِيئُ أَهْلَهُ هَامِيٌّ الْخَامِعُ الْأَمْرُ يَجِدُونَ وَلَدَ السَّيْرِ قَدْ دَيَّ قَالُوا هَلْ نَأَن
كَانَ رَأْسِي أَتَقُولُ مِنْ رَأْسِي فَأَنْتَ طَائِقٌ ثَلَاثًا لَا يَبْقَى لَكَ لَا يَبْقَى وَلَا شَيْءٌ أَنْتَ بِالشَّرِّ بَعْدَ وَجُودِ أَحَدٍ مُشْكُوكٍ وَقَعَ الشُّكُّ فَلَا يَبْقَى الطَّلَاقُ لَوْ بَدَأَ
الشُّكُّ لَا يَحْضَرُ إِلَّا أَنْ التَّعْلُوقُ عَلَى أَلَى الْأَسْرَمِ حَمَلًا الْمَرْدُ لَا يَحْضَرُ إِلَّا تَعْلِيلُهُ بِأَنْ يَحْلُلَ الْهَلَالُ لَا يَبْقَى بِالشُّكِّ وَهَذَا الظَّاهِرُ لَا يَحْضَرُ عَلَيْهِ شَهْدُ بَعْضِهِ
مِنْ شَرِّ الْبَلَقَةِ تَسْكُنُ بِلَدِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٨٠) (سُتِلَ) فِي رَجُلٍ رَدَّ بِلَى الْقَضِيَّيْنِ مَاتُوا بِرِسَالَةٍ بَعْضُهُنَّ مِنْ طَلَاقٍ وَجِئَتْ ثَلَاثًا فِي حَالَةِ الْبَرَاءَةِ

ودعته فجلس عشر مشر
 سنة كذا في صدى ذاك
 وطلب منه ما بينه وبين
 عاد. وقال نصبت لبل يكن
 جالة العرام فاني جسر محر
 المسنة المذكور ووافاهم
 بئنه سر عته تشده له ذلك
 هل تقبل هذه البينة والبق
 عليه شي والبقول قوله
 في الغلط تبعين الوقت
 المذكور ولا يكون اقرا
 يطلق آخر ام لا (أجاب)
 أم تقبل البينة ولا يقع طلاق
 اذ البينة متبينة والقرل قوله
 في الغلط قال في الاشبهام
 والنظار اذ آخر شي ثم
 ادعى الطلاق بقبل كجلى
 الخانة الا اذا أثر بالطلاق
 بناء على ما في في الحق ثم
 تبين عدم الوقوع فاذ لا يقع
 كجلى جامع الفصولين والفتاوى
 اه. فهذا في نفس الطلاق
 فكيف في التاريج وقيلما
 لا يكون اقرا بطلاق آخر
 ما يجمع اثنتا رجسهم الله
 تعالى والله اعلم (سئل في)
 رجل تزوج بمهره بعقد
 زوج حالها بالوكالة عنها
 فطلتها ثلاثا بعد النكول
 جهال اذ انقضت امرها الى
 المسكى او سافى حكم

يعلم أن النكاح والطلاق إحداهما حجة عليه وهو يقتضيه علمنا بأنه اعتد اجتماعاً له، وبهذا لا (أجاب) نعم سائر
يصح لأنه أصل جدي فيه، فينفذ الحكم فيه وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد، ورأيه عن أبي حنيفة ونقل في
البحر عن تذهب بالقتل، ورأيه ابن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يملك النكاح إلا العصبان وعلمنا الفتوى قال وهو غير بحسب الفقه المتون
الموضوعة ببيان الفتوى ومع غرضه هو محل الاجتهاد، فينفذ قضاء القاضي الذي يأمره إذا أبطله بطل ما أقرع الزوج، فجزأ زعمها بأنها بعد خصم

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لحامه الحرام على الطلاق ما تفعل ؟ فاستخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا فعل أم لا (أجاب)
قد أتت شيخ الاسلام أبو السعد العبادي مفتي دار الرومية أنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمي لا أقول كذا وعلى الطلاق لا أقول ليس
بصرح ولا كلامه قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في دفع الغفار شرح تنوير الابصار وقد قرأ أنه بخطه المعهود من في حال حياته قال وهو يعني
على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلا كإلحافني اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو (أ) مبنى الخ بقوله ليس بصرح ولا كلامه

لأن ما ليس بصرح ولا كلامه
سائر الأقارب يحرم ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العبادي قال وبفهم عفاي التفسير أنها
ان كانت فقيرة تستدين من الأقارب فالأقرب من أهل الابنات لم يوجد في قرابتها ويكون ذلك دينا يرجع
به على الابن ان كان معسرا ويقاس عليه الغائب اه وفي النزاهة والذم يمكن للصغير واللام مال فامر
الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه بعد بلوغه لا يضر ولا ترجع اه (أقول) سائر أول باب
النفقة أن الأصل انه اذا اجمع لمن تجب عليه النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يعجز كل
الميراث يجعل كالمعسر الخ ومقتضى هذا الأصل أن تجب النفقة على الام الموسرة بلا رجوع وكذا تجب على
الاخوة من الموسرين في مسلماتنا ولذا قال في النسخة قال في الكتاب الجدة عزلة الاب في استحقاق النفقة عليه
اذا كان الاب ميتا وكان الاب جد له اجد فقير لان الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اه
وصرح بعده بان هذا هو الصحيح في المذهب فلا محذور اه القديري من انه لا يفرض النفقة على الجد
وانما يؤمر بالانفاق و يكون دينا على الاب الفقير قال وان كان الاب من ناقض بنفقة الصغار على الجد ولم
يرجع على أحد الابنات لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجد فكذا نفقة الصغار اه وحاصله ان الاب
اذا كان فقيرا غير من تجب نفقة الاولاد على الجد الموسر خلافا للقديري وان كان الاب فقيرا من ناقض
على الجد اتفاقا وظاهرا لتعليل الذي كرهه عن الكتاب أن ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الاب من قابل
يكفي مجرد فقره وهذا مخالف لما مر ولا خلاف المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة وله أحد قول الخاتمة
نفقة الاولاد الصغار والاثان المعسران على الاب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تنسقط بقره اه وهذا الاشكال
قوي جدا يعسر فيه التوفيق بين كلامهم ثوابت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث نقل كلاما طويلا
عن النجيري من جلته ما مر في نه عنهما قال بعده وحاصله أن الواجب على الاب المعسر انما هو اذا انقضت الام
الموسرة والا فلا باب كليت والواجب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فإذا بين
اصلاح المتون والشرح كإلحافني اه كلام البحر يعني أن قوله المتون والشرح لا يشارك الاب في
نفقة وله أحد ليس على الاب لا يملك هو متعبدا كان الاب موسر أو كان معسرا وكان الاولاد هم الموسرون
فان النفقة على الاب وانما يؤمر الام بالانفاق عليهم ديناطعه وأما اذا كان الاب معسرا ولم توجد في المسئلة
أم موسر بأن وجد فيها الجد الموسر مثلاً فان النفقة تسقط تجب على الجد بلا رجوع على الاب بناء على
ما صححه في النسخة من إلحاق الاب الفقير بالميت في هذه الصورة وقد وجبت النفقة على غير الاب مع
وجوده وهو وارد على اخلاق المتون والشرح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقييدها بغير هذه الصورة
وأجاب العلامة المقدسي بحمل ما في المتون على ما اذا كان الاب موسرا لكن ما قدمناه من الخاتمة صريح
في التعميم وأجاب الخبير الرمي بقوله لاحصاء مصالح الانهار وادعى الرواية الثانية وقد اختارها أهل
المتون والشرح فأثبتوا في كتبهم مقتصرين على اه والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه
عن القديري من أنها لا تفرض على الجد وانما يؤمر بها لرجوع جميع ما على الاب اذا أسر وحاصله انه لا فرق
بين الام الموسرة وغيرها كالجدة مثلا أن النفقة تنحصر على الاب الفقير ولكن يؤمر الام أو غيرها
بالانفاق على الاولاد لتكون دينا على الاب في كلام المتون والشرح وما مر على رواية القديري بعدم جعل

(١١ - فتاوى حامديه) - اول - عرفنا في الحلق الطلاق يلزمي لا أقول كذا يريدان فعلت لم الطلاق وقع فثبت ان يجري
عليهم لانه صارت منزلة قوله انه فعلت فثبت طلاق وكذا اعترف أهل الأرياف الحلق بقوله على الطلاق لا أقول اه قال العلامة المنذري رحمه
الله تعالى قلت وفي ديار ناصار العرف فاشيا في استجماله في الطلاق لا يعرف من مسيح الطلاق غير خيب الاقتناع وقوع الطلاق بين من غيرنية
كأهل الجحيم في الحرام يلزمي وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للعارف في ديارهم الشيخ فاسع في تصحيحه فخصر القديري اه (أقول)

الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شهادة في معنى التعلق وبالنسبة القول بعدم الوقوع به من جهة قول العوام وكثير من نصبت نفسه للافتاء من الجوهرة الطغام الذين لا يتفكرون في المنهج السلام فتسأل الله الحجابة بحوله وقوته بما يفعله به الملامه اذ هو قد مرس الشافعية في كتبهم بأن على التعلق كناية وقال الصبري انه صريح وهو الاوجه وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شهادة في معنى التعلق وهو موافق لما قاله القرطبي ونقله عن العلامة قاسم فيجب (٨٢) الرجوع اليه والتعويل عليه علما بالاحتياط في أمر الفروج والله اعلم (مثل) في رجل

تنازع مع أخيه في ضمهم إلى نفسه أو تركه فقال على الطلاق ما أحله روح عندك فساء الأخ الثاني غيبة الخالف وأخذ اليمين بل يحن الخالف في غيبة أم لا (أجاب) لا يحن والخال هذه لعدم وجود التولية بينه والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق الرجل زوجته الفريز وجهه غير أبيها مع وجوده ثلاثاً ثم زوجها قبل الحمل فحكم شافعي ببعثه وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راضاً للعبد والورز جنس يدى القاضي أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحه بعد شهادة الفسقة والخنى أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على اختلاف مذاهب وكذا في نكاح بلولي لو طلقها ثلاثاً ثم زوجها قبل الحمل إذا حكم ببعثه وأن لا يقع الطلاق أخذ أقول بحد وقيل لم يجرى لكن لو بعث إلى شافعي بعقد بينهما وبحكم البعثة أزولوا بأخذ الأسماء المأمور بها وهذا الحكم

لا يظهر أن النكاح الأول حرام أو فيه شبهة كذا في تناوؤ النسبي. ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة وكثير من علمائنا ^{حيث} وهي مسألة الحكم بأذوق بشر وطه من المظالم فيه ولا يجوز له نكاحه والله أعلم (مثل) في رجل قال زوجه الغير المدخول لها بعد ما قبله طلق زوجها جئت فقال فيخت النكاح ناو إليه الطلاق من قبله طلقها لا نأفصل تكوني طالقاً لا نأهل بجله أن يتزوجها قبل أن تنكح زوجها ^{غيره} أم لا (أي) نعم بجله ذلك قبل أن تنكح زوجها غير لانها بات بقوله فيخت النكاح ناو إليه الطلاق لا في عدة فله بعمل قوله تكوني

طائفة لا تشاركهم والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوجته في دار أبيه عزم أن يبيع أمته بثلثي ثمنها في قولها لا تبيعها فقال له لا تبيعها إلا بثلاث أضعاف ما سألتك ولا أقدم عليك في المدينة هذه السنة فصار فرج لوجهه وتوعدت زوجته بثلثي ثمنها لعلها لا يبيعها له فنقل أمته بعد علمه عنك منه وخرج من المدينة ولم يكتب لها وصية السنة المشار إليها قال حدث بذلك أم لا وهل أثار جمع إلى المدينة بعد انقضائه بوقته فسد ما بحث أم لا (أجاب) لا حيث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة والقعود (٨٣) معدان قلنا إنقاذ الدين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض

حدث قال في البصره قال في حد العسر الذي يستحق هذه الثقة قبل هو الذي تحصل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قريته الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أمته لا يومر الا بغير الاتفاق عليها وكذا لو كانت بنتاً أو أماً وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اهـ وكذا قال العلائي في الزمخشري حيث تحصل له الصدقة ولو له منزل وخادم على الصواب بدائع اهـ وفي الخاتمة مفسرة لها مسكن تسكنه ولو لم أعمره قالوا لا يبيع الا بغير الاتفاق على نفقتها وقال الخفاف في الصواب بدائع شمس الأئمة الحلواني في الصحيح قول الخفاف في القول الأول قول شرك فانه قال اذا كان الانسان داراً يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا يبيع نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الرواية والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكسبي سوا ذلك لا يمنع النفقة لأن يكون فيها فضل بأن يكون بكفله أم لا يسكن في ناحية ويبيع للناسية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت لنفسه عنده أن يبيعها يشتري من غيرها حبسية وينفق الفضل على نفسه اهـ وكذا في النخبة قال ويستوي في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اهـ على أنه في البدائع على هذه الرواية التي قال فيها الصواب بان يبيع المنزل لا يقع الا نادراً وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكره وبالمنزل المشترك اهـ ومقتضى هذا التعليل انها لا يبيع الا اذا كان فيها فضل فكيف اذا كان محتاجاً إليها فغتمت هذه الكلام والسلام (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء كبار من غيرهما سكنون معها في مسكنه بلا ذمة له ولم ينعهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك (الجواب) نعم وكذا يجب لها السكنى في بيت حال حال من أهلها سوى ماله الذي لا يفهم الجاه وأمه وأولادها وأهلها ولو كان من غيرهم فلا يبيعه على التتوي (سئل) في بكرة النكاح لا يبيعها ولا يبيعها بغير موافقة من يبيعها عليه ما صدقوا أم لا (الجواب) نعم ونفقة البنت بالنكاح والآن بالغامضاً وأبى على الأب ما صدقته يفي وقيل على الأب ثلثها وعلى الأم ثلثها كونه ملقاً (سئل) في المرأة اذا عسكرت زوجها من الدخول في منزل الذي يسكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تساه الفقه يدون وجهه شرعي فهل تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يبيع زمناً له أخ موسر فهل يجب نفقته على أخيه الموسر (الجواب) نعم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكره بمهر معلوم دفعه لها ثم امتنع من الدخول بها والاتفاق عليها وهي في بيت أهلها ولا يملكها بالنفقة وإذا طلبها لا تمتنع ولا تمنع من جهتها أصلاً طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عايناه في الفتوى اذا لم يطلب البز وج الزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو تمتع بنفسها حتى برأيه (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عياله ان تفسر لماله له كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ان يبيعها بثلثي ثمنها (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع لطلقته مهرهم لتنفقها على بنتها منه الصغرة فتزوجت باحني بعد ما نفقت البعض وانتقلت حضنة الصغرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة أمها عما عاين من الدرهم فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل سافر وله ابنة فقيرة عاجزة للغائب قدرا فتخفق في وقت أهل تحت بدناظر الوقت المقر به وبالأبوة وطالب الأب فرض نفقته من القاضي في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب بتل ذلك في نفقة الزوج ووجهه وكذا في نفقة الأولاد (سئل) في

أربعين طليقت بالثلاث فقاتله أراك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا يقع عليها طلاق أصلاً (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلاً بل صريح بعض العلماء به ولو على الطلاق على أرائها فقالت أراك الله لا يقع عليها الطلاق إلا على أرائها لعدم وجود التعلق على اللفظ خاصة ولو وجد ولا يقوم مقامه ما يؤذي معناه وقد تقرروا ما ثبت من ضرورة بقدرها قد ثبت برائة الزوج نصيحاً لقولها فيقتصر على موضوعه وهو برائة الزوج ولا يتعدى إلى الطلاق المعلق على برائتها له لم يوجد منها حقيقة ولا عدم الحقيقة عندنا من يقول

بعمومه لا يقع عليه الطلاق بهذا التعاقب كما هي فيه إلى العرائش الشافعي فكيف عند من لا يقول بعمومه وان كان صحيحا في العرف
لضرورة ولا عليه يتخص بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجتي ما أدخلت مني أنت مطاقت منذ
ثلاث سنين وهما يتبعان هل طلاق لا أم من وقت أسنده إليه أو الحال أن المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) نطق من وقت
الانقار وتنفرد الاحكام على ذلك والله (٨٤) أعلم (سئل) في رجل خلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤرمها هذه السنة فهل إذا أوتى المكان

بنفسها من غير أن يؤرمها
هو بنفسه يقع عليه الطلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق حتى لا يمكن قصده
أن يتمكن من المأوى والله
أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت
صداقها سافر فسئل عن
زوجته هذه فقال طلقها
وانقضت عنها فقال له
انك لم تطلق بل قصدت
مضاررتها وتركها معافاة
فقال هي طالق ثلاثا فهل له
الترجيع بها والحاصل هذه
أم لا وهل إذا ادعى ذلك
وفصدته بعد فأن وله التراجع
بها أم لا (أجاب) حيث
طلقها واحدة وانقضت
عدها صارت أجنبية لا يقع
عليها شيء وإذا كان انقضاء
العدة معلوما عند الناس
يصدق أن له التراجع بها
وإذا لم يكن معلوما وشهد به
عدلان فكذلك كانه في
القينة والله أعلم (سئل) في
رجل قال زوجتي في مشاورة
أمرتني حتى أطلقك فقالت
له الله سبحانه من الحق
والمستحق فقال لها روي
طالق على مذهب السليبي
فهل نطق واحد رجعة أو

حاضنة لبنيتها العجبة طلعت من جد البنت لا بها نفقة للبنت وأجرة لحضانتها من مال البنت الذي تحت يده
فهل تجاب إلى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أوصى على أبنائها الذنبت زوجها ماتت بنفق عليهم
و رجوع بنظر ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فانفق مبلغا معلوما ويريد الرجوع بنظره كذا ذكر فهل له
ذلك (الجواب) نعم والله أعلم

باب نبوت النسب

(سئل) في رجل تزوج حبلى من زمان ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا الاقل من ستة أشهر من حين تزوجها
وادعت انها حبلى منه و أن الولد لم يصدقها على ذلك فهل لا تصدق في حقها ولا يثبت للنسب منه بذلك
(الجواب) نعم قال في التنوير وضع نكاح حبلى من زوال حبلى من غيره اه وفي ذنواي ابن نجيم من باب
التعزير بان جاهد به السنة أشهر فكثر ثبتت منه ولا فلا الآن يصح له يقرأه من الزنا وفي التنوير قال ان
نكحتم باهية طلق فنيكحها فولدت نصف حول منذ نكحها زمة نسبه احشأها اه (سئل) في الزاني
إذا أراد أن ينكح من بنته الحبلى منه هل يصح (الجواب) نعم ويحل له وطؤها والولادة وتزويجه بالنفقة (أقول)
ليس هذا على إطلاقه بل هو فيما إذا ولدت لسنة أشهر فكثر كما علم بمعاذ الله وفي الفصل الثالث من نكاح
الولاء الحبلى تزوج في بصره فلما استبان جهازا تزوجها الذي في بها لنكاح جائز فان جاءت ولادة
بعد النكاح لسنة أشهر فصاعدا ثبت النسب منه لانه جاء في مدة جمل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت
به لا قبل فلا اه (سئل) في رجل اشترى جارية بوطءها ابنة بملووجه شرعى وجعلت منه وولدت ويريد
الرجل بيعها فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استولج بباريه أسد أو به أوجه أو أماره أو قاله ظنت حلها
في فلا حد للشبهة ولا نسب الآن يصدق فيه ما وان ملكه بامتناع عليه من شرح التنوير والعلاني من آخر
باب الاستيلاء أو باب المؤلف غسل ذلك أيضا فيمن وطئ جارية بامرأته (سئل) في رجل تزوج امرأة
بالوجه الشرعى ودخل بها ثم ولدت منه ولدا لمدة ستة أشهر وتزوجها فمهل ثبتت نسبته منه وان لم يذمه
نفقته (الجواب) نعم (سئل) فحين ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان بطؤها
والحال ان السيد لم يدع الولد ولا قر به فهل لا يثبت نسبته بمجرد قولها (الجواب) نعم (سئل) في المعتدة
عن طلاق بان اذا تزوجت باسخر في العدة ثم ولدت ولدا تاما بعد ذلك الاقل من ستة أشهر من وقت نكاح
الثاني فهل يكون الولد لاول الفساد للنكاح الثاني ولازج الثاني ان يبعد العقد عليها رضاه (الجواب)
نعم المعتقد عن طلاق بان اذا تزوجت بزوجة أخرى في العدة وولدت بعد ذلك ان ولدت الاقل من سنتين من وقت
طلاق الاول والاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد لاول وان ولدت أكثر من سنتين من
وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسنة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا خاتمة
من فصل النسب (سئل) في رجل وطئ جارية بامرأته فمهل ثبتت نسبته منه وان لم يذمه وادعاه بعد الولادة
وصدقته الأم في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبته منه (الجواب) نعم
ونقلها ما رواه تعالى أعلم

كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء والاسبق

أكثر من ذلك (أجاب) يقع واحد رجعة ولتوقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من زوجته (سئل)
فطالبت منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الاخير في الماضي كذا بطل يقع عليه الطلاق أم لا وإذا قلتم يقع هل له
أن يرها أم لا (أجاب) يقع قضاء لادبائه وعلى حكم القضاء مما اجعته في العدة بغير عقد وبعدها بغير عقد جديد يبيح له يصدقه منسوي ما ذكر
والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته طالق لا بدعا طلبكم من قدام الحاكم ثم يبا انكم اطلبكم

فهني خالق هل يعلق الطلاق بطله سمعني إذا طلقهم لا يقع الطلاق أم يتجزأ أم لا نعم مطلقا فلا يكون تخيرا ولا تعاقبا (أجاب) قياس ما قاله
الكامل في فسخ القدر وقد تعرف في الحلف العالق يلزمه لا أكل كذا من يدان فعلته ثم العالق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار عزيمة
قوله أن فعلت كذا أنت طالق وكذا أعرف أهل الأرياف الحلف بقوله هل "الطلاق لا يفعل أنه يكون تعلقا بالاتحاد الجامع وهو حريان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية ومساعدة شاهد الحال عليه فتأمل والله (٨٥) أعلم (سئل) في رجل قال في حال الغضب

وسوال الطلاق من زوجته
زالت عنها زواجر ولا شرعها
تبين بذلك أم لا (أجاب) لم
أرسم تقرر له ساق
كلامهم لكن رأيت فروعا
متعددة في الكفاية تقتضي
أنه يقع منه الطلاق البائن
إذا وجد في النية أو دلالة
الحال فتعين الاتفاقيات وقوع
في الحادثة وأذا علمت أن هذا
يصح جوا بالردة أو شبهة
وتأملت في فروعه كرها
صاحب الجور والتنازع خاتمة
وغيرهما قطعت عما ذكرنا
والله أعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق من زوجته
على عري فانه تهرل من
فلان بكذا حتى ترك نهيته
والعريف منكره هل يقع
على الحالف الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع لأنه محتمل
ولا نسري إنكاره عليه والله
أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته ورحي طالق تحلى
للهمود وقري على وعن
قال ورحي طالق تحلى
للخنازير وتحسري على
(أجاب) بأنه زحشي لأن
قوله ورحي طالق صريح
فنه ونحوه تحلى للهمود
للخنازير ونحوه لا ينافيه

(سئل) في رجل قال لملوكه الأصغر منه سنا هذا ابني فهل يعق (الجواب) نعم عتق عليه بانه
بالاجماع حيث كان يصغر أن يكون ابنه قال في الملق ولوقال هذا ابني أو أبي عتق بانيه وكذا هذه هي
وعندهما لا يعق أن لم يصغر أن يكون ابنه أو أبا أو أما اه (سئل) في رجل قال بيمينه أنت مدبر
فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعق بيمينه من ثلث ماله أن كان له مال ويسعى في ثلثه أن لم يترك
غيره وله وارث لم يجز التدبير وأن أجازه عتق كله ويسعى في كله لم يدبر وأن استخدم المدبر ويستأجر والمولى
أحق بكسبه وارثه (سئل) في رجل دبر جار يشفي حصته فمات من تركه تخرج الجار بمن ظهره يريد بعض
ورثته معه فهل له ذلك (الجواب) عتقت الجارية بذلك كورثته من سيدها من ثلث ماله أن التدبير في
حكم الوصية لكونه تبرعا فالحال بما فعل المولى فنفذ من الثلث (سئل) في رجل له جارية بها ابن من غيره
فزوج الابن المذكور حوايا وجه الشرع وجاءت منه وأولد فهل هم حرار (الجواب) نعم قال في السراج
وأولد الحر من العبد ولا له ثم قال بعد ورقتين وأطلق المصنف في الشرع وهو مقيد
بمن يصح منه الاتفاق فلو كان الشرع بكسبيا يتنظر بوقعه أن يمكن له ولي أو وصي فإن كان له أسدهما
فله الخيار إن شاء ضمن وإن شاء استسعى أو كاتب لانه ضمان نقل الملك فصار كالكاتب وصاحب السعيا
كالكتابة والولي لا يتبع مال الصبي وكفاية عبده وللقاضي أن يبيع وصيا اختيار أسدهما وليس لهما
اختيار الاتفاق والتدبير والمجنون كالصبي في البدائع اه (سئل) في أم ولها مولاهما هل يعق بموته
من كل ماله ولا تسلي لدينه (الجواب) نعم والمسئلة في التتويز والبر والاشياء (سئل) في الامة اذا ولدت
من سيدها سقط ظهر بعض خلقه فهل تصير به أم ولد ولا يجوز بيعها (الجواب) نعم ونقل الأولى من التتويز
في الحبيص والثانية منه في الاستيلاء (سئل) في معققة مات سيدها من بنتها وأخته الشقة فتزويج العاصي
فهل يقتل ولا خلاف أن الم العصبية (الجواب) نعم والمسئلة في الولاة من التتويز (سئل) فيما إذا أبق عبدا يد
فأخذ عبدا وأشهداه أخذ له بدمه لانه تم أبق من يده بعد الاشهاد للذكور فهل لا يفتنه (الجواب) نعم
والمسئلة في التتويز وشرحه (سئل) في امرأته من جارية بها فالت جارية أم ماتت هذه الجارية بمن
مرضاها المذكور في حق ثم تزوجت من مرضاها المذكور وورثها من مرضاها المذكور فهل لا تعق (الجواب) نعم
وإن أضافه إلى ملك أو شرط صرح أي أن أضاف العتق إلى ملك بأن قال إن لم تكن فانت حر أو إلى شرط
كقوله لبعده ان دخلت البار فانت حرة هل يصح بيع العتق اذا وجد الشرط بحر (سئل) في رجل
زوج أمته من عبده الجاوي بين فملكه ثم ولد لها ابن فهل يكون الابن حرا (الجواب) نعم (سئل)
في الاب هل جازا عتاق جارية بانه الصغرى ولا (الجواب) قال في الميسر لا جازا عتاق عبد الصبي
ولو على مال ولا يبيع من نفسه وكذا الابن لا يعتاق اضرار بعض الصغرى قلت وكونه على مال لابن
الاجل منه لبعده من ابعاد العتق وبيع من نفسه اعطى على مال ولا يجوز كل منهما ألبا الاوصاء من
فصل الاعناق (سئل) في ملك اشترى من سيده بن معلوم قبضه وتسلم المشتري المملوك وذهب

الشرع وهو لا يملكه وقوله وتحسري أي حره يتحصل بانقضاء العدة اذ هو ثابت شرعا بصريح العلق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته ورحي طالق طلاقا رجيا أم بائنا اذا قلتم طلق رجيا فبائنا الفرق بينهما ما إذا اعتصر على قوله رجيا فبائنا فطلاق
حيث أتت به بائنا (أجاب) بأنه في قوله ورحي طالق عامنا ورحي بصفة الطلاق فوقع بالصرح بخلاف ورحي فان وقع بصفة الملكية
والله أعلم (سئل) في رجل أبا له بالغ بانيان طعام المشروف فبقي فقلت له أبيع من جملته بيمين بانيان فقلت طالق طالق

ولم يذكر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحد منهما بقوله هذا أم لا (أجاب) لا يقع قال في العروة ذكر
أما إذا وافقها إليه بكتلها فلو قال طالق قيل له من عنيث فقال امرأتى طلقت امرأته ومقتضاه أنه لو قال ما عنيثت امرأتى لا يقع والقول
قوله في ذلك انه ذكر أعلم بقصد والله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوج على وكيل الزوج أنه متى تزوج عليها أو تسرى عليها تكن طالقا
هل إذا فعل ذلك تغير إذن الزوج يصح (٨٦) الشرط (أجاب) لا يصح الشرط إذا لم يكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اختصم

مع آخر في ادخال بنته على
زوجها فقال أبو البنت
تكونون زوجتي بخارجي مثل
ابنتي ما نصير لها دخول إلى
شهر عاشوراء ولا نبته في
ذلك فهل إذا دخل عليها أو
أدخلها عليه قبل شهر عاشوراء
يثبت عليه شيء أم لا (أجاب)
لا يثبت عليه شيء ولا الجوار
المعاذ المتفق فافهم والله
أعلم (سئل) في رجل ضرب
زوجته فلامه أهلها فقال
أنت بخارة أفيما أقربك
غيرنا وطلاق هل تطلق
بهذا القول أم لا (أجاب)
لا تطلق في الخانة في قوله
لامك في عايد لا سيد لي
عليك خلعت سيدك الحق
بأهلك لو قال ذلك في حال
هذا كره الطلاق أفي
الغضب وقال لم يؤبه
الطلاق بصدق قضاء في قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف
لا يصدق ومعنى أنت بخارة
أنت منتقدة معاذة بما
تكرهه وهو قريب من
معنى هذه الالفاظ والله أعلم
(سئل) في رجل قال ان
رحلت من هذه القرية
فامرأتى طالق متى بعد
واحدة (أجاب) إذا فعل عامة

قد متنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الحلف بالطلاق فراجع هناك (سئل) فيما إذا
استغفر يمين ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعله وإن فعله يكون دينه لا كافر ثم فعله فهل عليه كفارة عين
أو لا وهل يكفر بذلك أولا (الجواب) أما الحلف بالله تعالى فله كفارة عين إذا فعل المحلف ما علمه أو ما علمت
الكفر بالشرط فحين كافر حوايه في كتاب الأيمان وأما الكفر فالأصح أنه لا يكفر إن كان عندك في
اعتقاده أنه عيني وعليه كفارة اليمين وإن كان جاهلا وعنده أنه يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل بكفر لرضاء
بالكفر وعليه تجديد الإسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير وشرحه والدرر والبحر وغيره وفي
التحيين والزم بالاختيار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر إن كان
الحالف يعتقد أن مثل هذا اليمين كاذبا ككفر أو الإفلالان الإقدام عليها يكون رضا بالكفر اه
وفي الفتوى والشريعة والفتوى على أنه إن اعتقد الكفر به يكفر والافلا اه وأفتى بذلك شيخ الإسلام
على أفندي (سئل) في رجل أشهد عليه أنه أن أخذ بيمينه من جدها يكن في ذمته لمطاع وإلى البلدة كذا
من القربى فهل إذا أخذها من جدها لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لأن النذر ولا يكون لمخوف ولا تسع
الدوى عليه بذلك ولا يقضى للقاضي بالنذر وإن كان يحسب كافي بالخبر به وغيرها (سئل) في ذي
صباغ أشهد على نفسه أنه أن صبح صوفا صبيغا أصفر يكن عليه نذر لمخوف ومن كذا من الدراهم فهل إذا
فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لعدم صحة النذر لمخوف وشرط النذر أن يكون من مسلم كافي
البدائع وغيرها فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من مضطرب كذا كره الزبائي في الخبر وأما
الخبر به فثبت شرطا فيصح نذر المعلوم الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالصدق (سئل) في
رجل قال ان فعلت كذا فعلت كذا فعلت كذا فاعلى جهة كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال
ذال غير بد الفعل المذكور فهل إذا فعله وكان النذر مستوفيا لشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاء
النذر أو تركه كذا اليمين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا (الجواب) نعم إذا كان النذر معلقا
بشرط لا يريده مخيرا بين الوفاء بالنذر أو تركه كذا اليمين على المذهب كافي التنوير وفي الدرر وبه بقي وفي
البراز وبه وعليه الفتوى لكثرة البسائط وفي الهداية لأن فسه معنى اليمين وهو المنع وهو بانه نذر مخير
وعلى أن أي الجنتين شاع أي من الوفاء بالنذر أو تركه كذا اليمين وهذا التفسير هو الصحيح اه ولا يخبر
القاضي على ذلك لأنه لا بد ليدخل تحت الحكم كما صرح به في التنوير وغيره والله أعلم

متاحه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق إلى ستمين ولا * (كتاب
ذمته إنما الحكم (أجاب) يقع عليها بعد الستين طلاقا واحدة وجبة صرح بالحكم للذكر صاحب البحر والبرازية والوالوا لجنبه وغيرهم من
كتب الخنفية قال في الوالوا لجنبه لأن الطلاق لا يعتل التأنيب فتكون هذه إضافة الإيقاع إلى ما بعد الستة وفي البرازية تكون إلى عيني بعد إعلان
لما جيل الوقوع غير يمكن فأجل الإيقاع وله الحال هذه أن يراجعها بعدها في عتجها جبرا عليها وعلى أولائها والله أعلم (سئل) في رجل قال

لزوجته أنت على حرام ونوى بذلك الطلاق قال عمن ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا يعلق الثاني الأول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنا
والأول بائنا والثاني لا يعلق البائن (أجاب) نطلق ثلاثا كصريح به غير واحد من علمائنا قال في فتح القدر بالطلاق الثلاث من قبيل الصريح
اللاحق بصريح وبائن ومنه في الجرح والنهر وضع الغفار وغيرهما من الكتب في مشتمل الأحكام والبائن لا يعلق البائن يعني البائن المقتضى
لا يعلق البائن المقتضى أما البائن المعنوي يعلق المقتضى مثل الثلاثة من الميسر وانتهى قالوا (٨٧) وهي حادثة وقعت في طهر رجل بأن
زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد
أقضى بعضهم بعدم وقوع
الثلاث لأنه بائن في المعنى
وبائن لا يعلق البائن
فاعتبار المعنى أولى من
اعتبار اللفظ كما ذكر في
السؤال وأقضى بعضهم
بوقوع الثلاث قال في الفتح
الحق أنه يلقها قال ابن
الشيخ في شرح الوهبانية
بعد كلام كثير لا يخفى
عليك بهذا الوجه
قول شيخنا يعني السكاكيني
المرحوم في فقه الحق في
واقعة حلب وهي أن رجلا
أبان زوجته ثم طلقها ثلاثا
في المدة وقوع الثلاث اه
وقد نسب بعض الناس
كون عدم الوقوع هو
المرجع الذي عليه الفتوى
الفاضلان وحزب عليه في
قنوات الشهرة فلم يوجد
وكذلك حرره على
الكتب الكثيرة المعتمدة فلم
يوجد فادفع ذلك كينفلا
وهو مخالف ما تقدم في
مشتمل الأحكام عن الميسر
من قوله أما البائن المعنوي
يلحق المقتضى مثل الثلاث
وإنه أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر طلاق زوجته

(كتاب الشركة)

(سئل) في شر يتي عزات شرط الرخ والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما الآخر بأن يدفع
لعمال الأذن من ماله كل يوم كذا أو يعمل في الشركة فعمل ودفع ما أذن به يدفعه لعمال في مدة معلومة
وحصل خسران في أصل المال بل تعدى لا تقصر فهل يكون الخسران على قدر المال أو يقبل قول المأذون
بيمينه في ذلك وله احتساب ما أذن به يدفعه له المال (الجواب) نعم قال قارئ الهداية القول قول الشرطيك
والخسار في مقدار الرخ والخسران مع غيره لا يلزم أن يذكر الأمر مفصلا والقول قوله في الصياح وأرد
إلى الشرطيك والافراز (سئل) في رجلين زرعاً في أرض وقد زرعهما شركاً بينهما نصفين بقرعها وعلماهما
حتى استحصدا بريد أحدهما الاختصاص بيمينه معاملة لا يكونه سا كافي القرية ويعلم الصنف الوارد
الهداؤون شركة لا استوفى ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم (سئل) في فرس مشتركة
بين زيد ودرهم وزيد يدر بها وهي تحت يده ولعمري وباقها طلبها عمر ومن يدر مزار التكون عسدي فوبته
فامتنع ثم كواها بنار بسبب علمها بغير إذن عمر وفعل بها عيب نقص فيتمها بسبب ذلك ويريد عمر أن
يعينه مانع من قيمته منها بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الرجعية سئل
في فرس مشتركة كواها أحد الشركاء لعله بنار بغير إذن من الباقين وبغير معرفته فأدى ذلك إلى هلاكها
هل يلزم ما يخصهم (أجاب الشرطيك) بخفي في نصيب صاحبها فليس له أن يعالج الإبداء صريحاً وأدلة
فيثبت انتفى الآن مطلقاً لكون المعاملة على اختلاف في الناس ضمن الشرطيك لما يخص بقية الشركاء موم
المتدعي ضمان السرية بطريقه الشرعي اه والاختلاف هذا ما في الدر المختار زيادة مشتركة قال
الميطاؤون لا بد من كفاها كواها الحاضر لا ضمن اه ومنه في الحاشية الزاهدي لأن هذا العقد على
قول الميطاؤون بخلاف ما تقدم وانظر إلى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحاً وأدلة يظهر أن جمعه عدم
أغلفة ظهوراً شافياً والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا تشارك زيد ودرهم وعناناً في مبلغ من الدراهم تسلمه
زيد بأذن عمر ولا يجز به وإلى نعمي قدر المال والتجرب به مدة ودفع لعمر ومنه مقدار معلوماً لحسابه اه
تفاسخا للشركة ثم جدد عمر وأخذ من زيد من مال الشركة فهل يقبل قول زيد بيمينه (الجواب) نعم ونقلها
ما صرنا (سئل) في دار مشتركة بين زيد ودرهم وغير قابل للقسمة سكنها زيد وحده ولا ترضى عمرو
بالسكن مع غيره قال أم أن تخرجي فصلك أو تستأجني حتى أويسكنها كل ما نفعه به بحسب حسنة
مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم يأمر القاضي بزيادة اختيار وضمن الأوجه الثلاثة وأخرج من هذا
وتجرباً لا يجزيه ويقسمان الأجر بحسب حصصهما حالاً هذه وأقضى بذلك المرحوم الجدي عبد الرحمن
أشدني العماد (سئل) في مرة مشتركة بين زيد ودرهم ونصفين وهي تحت يدي يدفعه بها البستاني
لترعى في أرض البستان وفارقه بلا إذن شرطيك ثم فقبت بلا إذن من البستاني ولا تقصير في حفظها وتعذر
احضارها فهل ضمن زيد بقيمة نصيب شرطيك (الجواب) نعم والسري في ذلك الشرطيك حكمه في حصصة
شرطيك حكم المودع كافي الخبر به من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير بين الوديعة
ولا ضمن مودع المودع فيضمن الأول فقط إن هلك بعد مفارقتها وإن قبلها لضمان بخلاف مودع الغائب

فطاعة ثلاثاً لم ينو المكل الثلاث هل يقضى أم لا (أجاب) لا يقع شيء في كافي الحاشية من كتاب الوكيل كونه أن يعلق أمره فطاعة الوكيل
ثلاثاً نوى الزوج الثلاث وقع الثلاث ولم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة ولا يقع واحد تركه من مثله في كثير من الكتب وإنه
أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالي كالة عنها هل طلقها بعد التناول بها لم يتوعداها أو سأل سؤالاً فأجابها باستنفاً طلب
منها ثبات الاستنفاذ كرات لا يثبت له بل يزوجها بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه فهو بائنا أو وقع الثلاث ويكون القول قوله لا سيما وهو

وجعل صالح (أجاب) ظاهر الرواية أن القول قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله إلا بينه وبين كونه معروفاً بالصالح فيقبل قوله والأقبل إلا بينه وبين كونه معروفاً بالفساد أذهل الزمان ينبغي أن لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به إن ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهباً إلا بحيفه وتولاه في الضرر الرافق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما قررناه في الأصول من عدم إمكان صدور قولين مختلفين (٨٨) متساويين من حيث المرجوع عنهم بل يبق قولاه (هـ) (وأقول) كإغلب الفساد في الرجال

تغلب الفساد في النساء بل فبن أبلغ فصار ما تكره الزوج فصد عنه الاستثناء وتسكروا تغلب مناهل التبدد بظاهر الرواية أحق وأولى وبقوض باطن الأصالة الله على العلم وإثمه أعلم (سئل) عن خاتمة حديث بدمشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا من الجواب عنها إلا رجل شافى المذهب من علمائها أتى بوقوع العسلان فيها على الخلف وهي رجل صالح من العوام تشابح جمع عريف على جملة يجي منها أموالاً لأغلبة الثام يعدل بمهنة قدرا فوق طاقتهم وشايقه في أدائه فقال له على الطلاق بالثلث لأن من أهل النار فلا هم الحاضر من على هذا الخلف فقال سمعت من العلماء الكرام نقل عنه عليه الصلاة والسلام أن العرفاء في النار هل وقع الطلاق على زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد الجدل وسؤال التوفيق لتنام النصر وبالتدقيق بقوله ما وقع بذلك علمها طلاقاً باجتماع ثلثتنا واتفاق

فبعضنا بإشهادنا من المودع وجعل على الغائب (هـ) (أقول) يشكل عليه المسئلة إلا بتوابع صرحوا به من أن كلاماً من الشريكين في شركة الملك أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقد فليست (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر ويكرز بدفعها لعمرو وبكر النصف إلا خوف باع زيد نصفه لخصم به من رجل وسلمها منه باذن عمرو ونقطة ولم ياذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزبور من شخص وسلمها منه بدون إذن من بكر أيضاً وأرأى أنها كلها الشخص لا تخوف كباقي وقعت تحتها وأسقطت مهره وماتت وبسدر الأركان المذكور بدون إذن بكر أيضاً وبذكر فبعض الشخص الموقوف قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الحمية ثم الشريك هاهنا لوباعاً * حصته من فرس وابتاعاً ذلك منه الأجنبي وهكذا * وكان ذا غير إذن الشريك فان يشاؤوا ضموا الشريك أو * من اشترى منه على ما قدر ووا لهذا دابة فباع أحدهما نصيبه وسلمها إلى المشتري بفرض أن شركة فهلك عند المشتري فالشريك يغير بين أن يضمن شركة أو المشتري فان ضمن الشريك لم يضره نصف الثمن له وإن ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبايع لا يرجع عما ضمن على أحد كاهو حكم الغائب من شركة فتأوى قارئ الهداية والنخ صرة الفتاوى * وسئل قارئ الهداية عن جماعة مشتركة في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري يغير إذن بقية الشركة فهلك فأجاب الشركة بخبر أن شاؤوا ضموا الشريك أو ضموا المشتري منه (هـ) وإنما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خيرية (سئل) عن مواش لهما غالباً أحدهما دفع الشريك الآخر كلها إلى الرائي هل يضمن نصيب شركه (الجواب) أنه يضمن أن يكتسبه فلهما يبدأ جبره فلا يصير مودعاً غير مودع ولو تركها الشريك الغائب في الضرر أو لم يتركها بيده يمكنه أن يرجع الأمر إلى القاضي فينصفه فيما يحفظ (هـ) فصول (سئل) في فرس مشترك بين زيد وعمر وهما يبدؤا بتفريعهم لطلبها عمر ومنه وأرا التكون في مده ونوته فامتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شركه منها (الجواب) نعم إذا الشريك حكمه في حصته شركة حكم المودع والمودع بالمتعاض من لها له عنده بعد المنع كما أتى بذلك الخبر الرمي (سئل) في حصة مشتركة بين زيد وعمر ونصيبين وهي تحت يدي يدفعها إلى بكر ليعملها وسلمها لوفارة فعملها وكل ذلك بلا إذن عمر وتم سلمها بكر إلى زيد ضعيفة بسبب التحصيل وماتت عنده وبكر وان لم يبال به بعتة نصيبه منها فهل ذلك (الجواب) نعم أجد رأي الهداية استعمالها في الركوب وأجل المتاع بفرض أن شركة يضمن نصيب شركه كمنه المفقوع وإعاز أن يحصل كلام الأمام الزماني في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريك من الإيجاب إلا بآذنه لعدم تضمينها لوكالات فتأوى الترتائي (سئل) فيما إذا دفع زيد حصته لعمر ولعمره وبكره بنصفه فرباه وعلمه مدة فهل ليس له سوى أجره وشبهه وتزيتة ومثل علمه (الجواب) نعم وقد أتى بمثله الشيخ خير الدين الرمي والشيخ الرحي في الإجازة (سئل) فيما إذا قل أحد شريكي العنان أن استقرضت من فلان كذا من الدراهم لتأجره هل يلزمه ما صدق عليه (الجواب)

ووجه الشك والاحتمال أن لا يعدل ذلك إلا من الإجماع المتعالي كما صرحوا به في علته أنت طابق أن شاء الله تعالى بأنه لا يطالع على ذلك بغير إجماع أو إرادته أخرى على لسانه الاستثناء في سبب ذلك الحال قال ابن فرشتة في شرح الجمع بعد أن ذكر مذهب المالكي في شبه الله وعلله بأنه لو لم يشأ الله ما جرى على لسانه التعلق ولنا أن مشيئة الله وقوعه غير معلوم فليقع كل جواز عيشة إنسان غائب لا يوق عليه (هـ) ولا شك أن كونه من أهل النار لا يعلم بل العلم واحد بعينه من الله الولي المتعالي فلو كان كونه من أهل النار عند العز بتر الجوار

وبسبب عدم الخلف في واقعة الحال إذا الخلف يكون بتحقيق شرطه وهو عدم كونه من أهل النار وهو خافض عن سائر الأرباب والاشارة ولا يعلم إلا المؤمن المهيمن الرزق الجبار هذا وفي الحايدي ما هو صريح برض (م) لبرهان صاحب المحيط ان كان لعذاب لاني في القبر فانت طالق لا يثبت لانه محتمل فلا يقع بالشك كقول حلفاء بسبب طريقتهم ما به غراب والآخر أنه حرام ولم يعلم ذلك لا يثبت أخذها ورضي تلافه للجامع الاسفر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لهال كان رأسه مقتل من رأسك (٨٩) فانت طالق فلا يقع لانه لا يعلم اه

وهذه صراخ في واقعة الحال
اذلا يعلم كون العرن الذي
هو العرف المذكور من
أهل الجندية الرزق أو من
أهل جهنم التي هي دار
النهار والفسق والكفر
وأنه أعلم (سئل) في رجل
وكل آخر في طلائز وجهه
نابوا واحدة طفلها لانا
متفرقة ما الحكم (أجاب)
يقع طلقة واحدة وهي
الأولى وتكون رجعية
ويعاود الزنا وله صراحتها
في عدمها والحال هذه والله
أعلم (سئل) في امرأة فقيرة
غاب عنها زوجها وجهها محجبة
منقطعة وتركتها لا تفقه ولا
منفق شرعي وفرضت بذلك
ضروبا ينافى فاعت عليه بذلك
وأنه غاب فقصر ما عسر
لاذرة له على نفقتها تاركا
لهافي منزله ويحل طاعته ولا
قدورها على أن تصير له
ذلك الفقرا وطلبت من
الحاكم الشافعي فسمع النكاح
فأمرها باحضار بيعة
تشهد بعادي فاحضرت
وخلعت عذلين شهدا على
طبق ما دعته فكيف يرفع
النكاح عليه مستوفيا

نعم قال أحد شركي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة ولم يخاصصه ولا يخاصصه لان قوله
لا يكون بحجة لازام الدين عليه وان أمر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الأمر ولا على الاستدانة
على صاحبه ورجع المقرض عليه لاهل صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكل بالاستقرض
والتوكيل بالاستقرض باطل لانه توكل بالتكدي إلا أن يقول الوكيل المقرض ان فلانا مستقرض
منك ألف درهم فليؤخذ يكون المال على الوكيل لا على الوكيل خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) وبأن
تمام الكلام على ذلك عقيب هذا (سئل) فيما اذا استقرض أحد شركي العنان مبلغا معا لهما من
الدرهم لأجل الشركة أو برئ الشريك المستقرض أخذ من القرض المزمع له ذلك (الجواب) نعم
ولو استقرض أحدهما مالاً لزمه مالان الاستقرض تجارة ومبادلة معنى لانه تلك المستقرض يلزمه دمه
فشا به المصارفة أو الاستعارة وأما كان ينفع على صاحبه جميعا السرخس من فصل ما يجوز ولا أحد شركي
العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شركي العنان مالا للتجارة لزمه ماله على مال عال فكان
بجته المصارف خاتمة من فصل شركة العنان (أقول) ومثله في الوالدية والظاهر أن الفرق بين هذا وبين
ما صرح في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقرض هنا ثابت باعتراض الشريك وفيما عدا ما ثبت باقرار
المستقرض فقط فلا يلزم للشريك الا سخر كما يفيد التعليق المار بقوله لان قوله لا يكون بحجة لازام الدين
عليه يمكن اتفق اخبر الرمي فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استدنت من فلان كذا الشركة ودفعته
د ينه بان القول قوله بينه قال وقد صرحوا بأن الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار أو خذوها
ان كان المال في يده المقرض لا يقرضه وهو لا يأخذ المائة دينار صرح بذلك في المنع فنعان جواهر الفتاوى
اه وقال في حاشيته على المنع ما نصه وجه ذلك انه اذا كان المال في يده وقد تقرر انه أمين فسد ادعى ان
مائة دينار من حق الغير بخلاف ما اذا لم يكن في يده لانه يدعى بينا عليه أو قول لوال في هذا المال الذي
في يدي كذا يقبل أيضا لانه لا بد والقول قول الذي في يده لانه كما يقبل قوله انه تفسير تأمل وهي
واقعة الفتوى وبه أفتيت اه كلامه فاذا قل قول الخاتمة فيما صرح من صاحبه محمول على ما دالم
يكن المال في يده بدل ما في جواهر الفتاوى لكن يشك على هذا ما في البحر من المحط ونصه ان لم يكن في
يده مال ناخر وصار مال الشركة أعيانا أو أمتعة فاشترى بدواهم أو دنانير نسبتة فالشراء خاصة دون شريك
لانه لو وقع على الشركة صار مستدنا على مال الشركة وأحد شركي العنان لا على الاستدانة إلا أن باذن له
في ذلك اه ثم نقل في البحر من ذلك بدو وتبين عن البرازيه ومثله في الوالدية مالا بانه لو وقع مشتركا
فمن إيجاب مال الزائد على الشركة هو برئ بالذخ على رأس المال اه وفيها أيضا بان أن كل منهما
لصاحبه بالاستدانة فليعلم أنه خاصة فكان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو
الصحيح لان التوكيل بالاستقرض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين وكذا في كونه
على الاستدانة بالاذن ولا فلتا مل وقد فرق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بجعل ما في البحر والوالدية على
انه يلزم ما استدانه أي لو هلك يلزمه وحيد ولا يطالب الشريك الا خو يشئ منه وكذا لو كان فاعضا طاب

(١٢) - فتاوى حامديه - اول شرطه الشرعي عليه ثم تزوجت بعد انقضاء عهدها منه زوج آخر بمنزلة حاضر الزوج
القول برئها بالالحكم على ذلك أم ليس له ذلك حديث كان عن ضرورة كية مستوفى (أجاب) حيث ثبت الضرورة واشتد الحاجة إلى
ذلك مع الفسخ على الغائب كما في به فتاوى الهداية وغيره وليس للصبي ولا غيره بإبطاله هذا هو الحق به عند المحققين من علما زمانه أعلم
(سئل) عن حيلة اثبات الملاقاة على الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك فاعض من أهل جدمه لما بقى التسامع في الأضار والمشفة
والعلايق (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الشيخين محمد بن أحمد بن عدي كفاية المهر على حاضر أو غيبي أن تدعى على آخر ضمان

نفقة العدة معاً بوقوع الفقرة وتطالبه بالادعاء تهرن على ما ذكر ويحكم بالفرقة فانما هذا ان الوجهان قلما يوجدان في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحيط في سماع مثل هذه الدعوى بنظر الغائب ثم قال أقول ردت في هذا الحلية يعني الثانية ما ردت في الحلية الاولى من النظر ومن (ص) الخلاصة قالوا ودذلك النظر فيه ما يشاء قال ولكن مع هذا الحكم بالفرقة على الغائب نفذ حكمه لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر جرح اثنان بطلاق (٩٠) الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب اهـ وقدم في جامع الفصولين قبل

هذا انه قد اضطر إلى مسائل الحكم الغائب عليه ولم يصح عنهم أصل قوي ظاهر بتبني علمه الفروع بلا اضطرار بل لا اشكال قالوا هـ أن يتأصل في الواقع وبلاحظ الخرج والضرر رأت في حق محسبا جوازاً أو فساداً ثم قال مثلاً لو طلق امرأته عند العدول ثم غاب أو غلب المدين عن البلدوه نقدورين على الغائب وأطمأن قلب القاضي وغلب على ظنه أنه حق لا تزور ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي الفتوى بجواز ردها للخرج وتجاهه وموانه أعلم (سئل) فحينذا كره شيخ الاسلام المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله الفزاري التمرائي في منتهى تنوير الايضار في باب الطلاق الصريح بقوله بخلاف أكرهه التام المنة من فوق فانه بقعه الثلاث ولا يدن في الواحدة بعد قصره بوقوع الواحدة البائنة ان لم ينزل في قوله أكرهه بالباهل قوله فيه

به المستند وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه أو أخذ مثله لو خلطه بمال الشركة وأنه يصدق في ذلك اذا كان المال بسببه لأنه أمين والله تعالى أعلم وهذا وسيله الاستدانة بالاذن تقع كثر ما يجب يكون كل من الشريكين في بلدة فيشترى كل منهما ما بالتسوية ورسول الى الآخر اذنه ولا شك انه يكون مشتركا بينهما قال في الولو الجرح قال لغرماء اشترى بتمن شي فهو بيني وبينك أو اشترى كالأشترى بتمن من تجارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه إلى بيان الصفة والقدرة والوقت لان كلامهم صامصا وكلاهما في الأخرى في نصف ما اشترى وغرضه بذلك تكثير إلى بيع وذلك لا يحصل إلا بموعد هذه الأشياء اهـ والظاهر أن هذه شركة ملك لشركة عقد ولذا قال في الحاشية وليس له أن يبيع حصص صاحبها بغير موافقة الشريكين اهـ والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع لها ولم يبق بعده درهم أو دينار لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضائع لها بدرهم ودينار وتلفت البضائع فهل يكون الشريكي الثاني له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يد درهم ولا دينار كإص عليه في الأخيرة في الفصل الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن الحصة (سئل) في جماعة مشاركين عتاف في نوع خاص من التجارة وهو البان ومال الشركة تحت يد بعضهم بأذنهم فسافر يداو شريكيه ببعض مال الشركة بما وببعضه متعة معلومة تعياله من غير جنس تجارتهم فقدت الامتعة المروية في أثناء الطريق وزعم زيدا أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصة على عليه (الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم ما وأشهد عند الشراء انه يشتره لنفسه فهو مشترك بينهما لأنه في النصف بغيره الوكيل بشراء شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتهم فله خاصة في هذا النوع من التجارة ولم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب ما يجوز لأحد شريكي العنان ومثله في البحر نفسا عن الحصة أيضا مجموعة الانقروى * وفي فتاوى قارئ الهداية سئل اذا اشترى أحد الشريكين عتافا ونقدت أثنى من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أم لا أجاب أن كانت شركة عتاف وله بينة عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصاً ما اشترى له وإن لم يكن له بينة فإن نقد من مال الشركة فالشريكي على الشركة اهـ (أقول) لعل قوله فالشريكي له مقدم بما إذا لم يكن من جنس تجارتهم بما وقوله فالشريكي على الشركة مقدم بما كان من جنسها فليتا لم ثم أيت بخط بعض العلماء معز بالمؤلف مانعه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعيد عن عبارة صاحب الحصة بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس تجارتهم بالبراق عبارة الحصة والحال أن صاحب البحر نقل عبارة الحصة وسكت عن كلام قارئ الهداية مع اطلاعها فتنبه اهـ (سئل) فيما اذا مات الشريك بجهل مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب صاحبها بذلك (الجواب) نعم قال في التتوير ويضمن الشريك بقوله بجهل نصيب صاحبها على المذهب اهـ ومثله اذا مات المزارع بعد دينا في تركته كانت له العاقبة في شرح التتوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية (سئل) فيما اذا باع أحد شريكي العنان من زيدا متعة معلومة من مال الشركة ثم دفع في مال الشريكي غن الذي الشريك الآخر الذي

بالتام المنة من فوق ضبط صحيح أو غلط صريح أو هو جريه القرض وسبق اليه كجابه القضاء والقدور كوعلى تقدير لم الثالث لو قدر وقوعه من يقع خلافاً غير فارق بين المثلثة والمثناة وأما ما بينهما على علمه أهمل يكون ثلاثاً أم واحدة بآئنة أمر حجة أم يفتقر الحال بين التيقين وعدم التيقين لا لا صاحب في هذه المسئلة بخصوصها أي مسئلة التام المنة من فوق نص ضعيفاً وصحيحاً أو دالة تقوم مقام الصريح الجواب بنفسه على الوجهين والبرق في الإحسان بما لا يرد عليه (أجاب) قوله في التام المنة كوو بالتام المنة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالتام المنة في البحر الذي هو مغتفر منه قال وأشار يعني صاحب الكنز بألفاظ الطلاق التي كان وصف كان على أقل

لأنه متفاوت وهو يحصل بالبنوية وهو أنفخ من الطلاق الرجعي فدخل تحت الطلاق وأردأ وأشتر وأخص وأكبر وأغلظ وأملأ وأعرض وأعلمه الأقواله أكرم بالثناء الثالثة يقع به الثلاث ولا بد أن قال ثوب واحدة أه ولم أر أحد اضبطه بالثناء من فوق وإنما السكل ضبطه بالثناء وجهه في مقابلة أكبر بالوحدة فكان عن سهو قاعنا ثم وقع بالثناء كاسق البق لهذا الفاضل الذي يقتضيه نظر الفقه أنه يقع به الثلاث ولا بد من دليل على ذلك ما عاصر به فاضلان في زلة العارضي في فروع كثيرة (٩١) فأنا لا ماصح له إلا أنه مؤيد كروح فما كان

ثم يباشر عقد البيع فهل لا يزال إذا بمن حصة البايع (الجواب) نعم كأي الجور والخاصة والمنع (سئل) فيما إذا سكن أحد التشر بكن في الدار المشتركة بينهما طر في المثلث المدة والجاره وأخره فحصة شر بكنه والآت بكفهر شر بكنه الذي لم يسكن في الدفء أو فحصة في المدة الزمورة أو يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزم ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة المحيطة

بالطلاق لا يدخل دار فلان فدخل بمحو لاهل بحث أم لا وإذا قامت لأصحت هل تحمل المين به حتى إذا دخل بعده بنفسه لأصحت أم لا (أجاب) لأصحت ولا تدخل المين به على الصبي وقال السبكي شجاع تحمل وهو أرق بالناس ذكره في فتح القدر وغيرهما فقبله لأصحت بالدخول بنفسه بعده وقد أقر به بعض الناس مالم إلى مأوى الأرق بالناس مع كونه خلاف الصبي والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير زوجة وشرط أنه متى تزوج ابنه المذكور أو تسرى عليها فاقطع من مبالغ الصغير و تزوج عليها امرأة هل تلقق أم لا لتلقق النساء الشرط (أجاب) لا لتلقق لنفسا الشرط المذكور وقد تقرر أن النكاح لا يغيث بالشروط الفاسدة وإن طلق الصغير لا يقع سواء كان مطلقا أو مخيرا والله أعلم

(سئل) في رجل غضب من زوجته لحرق المدخولة فقال لها ترينني وأنا أطلقك فقالته أراك الله فقال روى طالق هل يمتنع عليه من اجتهابها في عدم تأمل لوجهه من اجتهابها وقال لها ذلك حرتين نوى التأكد أو التأسي أو لا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجتهابها في عدم تأمل لوجهه من اجتهابها المذكور مستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وأنا أطلقك وعديده وقوله روى طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموعود في اليمين (٩٢) في الحرق مع نية التأسي حيث يقع فيه شيء فاقهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب

من احد يزوجه بيمين المدخولة فقال لها روى طالق مثل
أخيت فيأذيها بيمينه (أجاب)
هو طلاق باتن حيث نواه قوله
المراجعة بعقد جديد والله
أعلم (سئل) في رجل قال
لا امرأته في حال الغضب
وروى طالق بالسكون هل
يقع عليها طلاق واحدة
بأثرة بدون النية نحو اذهبي
طالفا أم رجعة (أجاب)
يقع واحدة رجعت وان
نوى الاكثر أو الالة ولم
ينو شيئا لانه صريح اذ
الكاتبه ما تضمنت الطلاق
ولا يكون الطلاق مذكورا
أيضا كما صرح به فاضحان
في الكتابين وهذا الصريح
مذكور ولو اقتصرت على لفظ
روى يعني اذهبي لكان
من الكتابات فتعسر فيه
النسبة كما هو صريح به في
كلامه واختاره الله أعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته ثلاثا
وترجعت بعد انقضاء عدتها
منه بصغير لا يلقى بقبول
أبيه له مهر معلوم أدى شهود
ودخل بها وطلتها أو الصغير
يعوض للصغير وترجعا
المطلق لها فلا نفور او تدنيل

الحوش معتدا بذلك فهل ينعى عرو من معاوضته بدف ذلك (الجواب)
المستأجر حجه ويعترف به فالجتم من سبقت به الالة اذا كان المخرج أرا دأن يتجمع فيه الدواب ولبعض
يقبض يكون له (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة يعطى للمالكين زيد وجاعة وكلهم ما يكون فيها
غير أن الجماعة يملكون فيها الاجانب بلاذن زيدا ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفتى
به الخبير الرمي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنا الاخر وان كان مشتركا وهو حرام والله
أعلم دارين أخوين وأختين ولهما زوجتان ولا تخسرين زوجان فلا شوية أأن عنوا زوجي الاختين من
الدخول فيها اذا لم يكونا تخسرين لزوجاتهما فمقتضى باب الاختلاف بين الزوجين (سئل) فيما اذا كان زيد
وعمر وشريعتان بحال تحت يد زيد يدفع زيدا لعمر ويبلغان الف درهم بعهده من غير ضمان فخصه بعمر و
وبعضه من أصل مال الشريك في تحت يده بانباب من المالكين وزعم عمر أن المبلغ الذي قبضه هو غنم
البضائع فقط وزيد يقول انه من المالكين فهل يكون له القول والادفع بيمينه (الجواب) نعم لانه أعلم بجهة
الدفع ولو قال المستأجر دفعتم المالك ما دفعتم من الدين وقال الاجير من الاجرة فالقول قول الادفع لانه أعلم
بجهة الدفع من وأخر الثاني من اجارة البرازية انقضى من القول لانه عليه يثبت من جنس واحد فاذي
المدون شيئا من المال صدق انه دفع بأى جهة فيسقط ذلك من ذمته القول لى وفيه انشأ شرعي من الدلال
شيئا فدفع له عشر قدر ادهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دفعتم الدلالة في صدق الادفع بيمينه لانه ملك
اه ومثله في لسان الحكام والعمادية (سئل) فيما اذا أقرض أحد شري العنان من مال الشريك بلاذن
شريكه الاخر وتلف القرض فهل يصح نصب شر بيه (الجواب) نعم حيث لم ياذن له شر بيه في ذلك
اذا ناصر بما يضمن ولا يجوز له ما في عتاق ومفاوضة زيدا العبد ولا اعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا
القرض الا باذن شر بيه اذا ناصر بما فيه سراج وفيه اذا قاله اعمل برأى فله كل تجارة الا القرض والهبة
علاقي وأجاب قارئ الهداية عن الشر بيه اذا دخل مال الشريك وكذا المضارب بغيره فلهما بقوله الشر بيه
أو بر المال اذا قال لشر بيه اعمل بغيره برأى فله كل مال الشريك كأو المضارب بحاله أو عيال غيره لا يكون
متعديا واذا هلك لم يضمن وان لم يقله ذلك يكون متعديا بالخط فيضمن مسطلة هلك أم لا واذا اختلف في الاذن
فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخر بيمينه على الاذن وأجاب عما اذا وضع أحد الشريك يده على بعض الثمرة
فأخذها متعلما له القدر الذي خصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع بيمينه الآن تقوم
عليه بيمينه أكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهم فيخصه بيمينه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر
حصصهم أو يجيزون فعله وأجاب عما اذا باع الشريك حصصهم من الثمرة الا واحدا منهم عندا والمشتري
لا يرضى الا بشرع الجبيع وكذا اذا أجزوا الا واحدا منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع الشر لكل يبيعون
حصصهم فقط انخذ الثمرة وتقسّم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يؤجر شركا وحصصهم
والمستأجرون بها دون المحتسب في السكنى بقدر انصابتهم وأجاب عما اذا أذن لشر بيه أو لأجنبي في صرف
على عبارة فهل القول قولهما وهل لهما الرجوع بقوله القول قولهما في الصرف مع يمينه ان وافق

بها ووطئها فتقبله انها لم تقل فطلتها وترجعا نحوها البالغ فورا وشلاهما ولم يطأها طلقها اياها في ذلك كله
الاجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي يصح بعقد أسلمه بحضور من يعقد النكاح بحضورهم وطلاق أسلمه لا يقع سواء كان بحال
أو غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن يطأها بهر البلوغ لان الطلاق منعقل البلوغ
غير واقع وقد صرحوا بان المراهق المراهق الذي يجمعهم مثله وتترك آلتهم وشهته الجماع وقدرة خمس الائمة بعشر سنين وحيث تقررت ذلك ذلك
فالمرأز وجه الصبي باقية على عهته وعقد الحمال غير صحيح ووطئها وطء عهته وجود العبدان كان فاسدا فبقيهم مثل والدة وتثبت

النسب عند أبي حنيفة أن ولدت للامتنع المنصوص عليها في الكتاب وإنه وهي ستة أشهر وأعمالها تقل بثبت تسعين من الزواج وإنه صفي والصبي الذي لا علق لا يثبت نسبه لعدم تصور الولد منه وقد أجمعت علماءنا على أنه لو جاءت امرأة أو الصبي وإن لم يثبت تسعين منه وأعلنت أن عقد الحمل له غير صحيح علمت أن طلاقه وعدم طلاقه سواء إذا هي أجنبية عنه وليست تزوجته والحال هذا هو كذلك عقد أجنبي موقع ما طلاقه وخلافه بما انفرد وطء لاوجب مهر وأولاده لأن الخلوة إنما توجه بها في النكاح الصحيح وقد علمت أنه باطل وطلاقه (٩٣) لغوا فلا طلاق من أجنبية هذا بتأمل

والظاهر والشرىك يرجع؛ وأصرف والاجتنى لا يرجع إلا إذا قاله أصراف على أوصاف لترجع على وأجاب
عن الشريك له أنه أن يصح عقد الشركة في غيبة شريك بقوله ليس لأحد الشريكين أن يصح الشركة في
غيبة شريكه من غير علم الآخر والله أعلم (سئل) فيما إذا سافر أحد شركاء العنان بمال الشركة كإذن البقية
فهل تكون نفقته وطعمه وموكبه في مال الشركة (الجواب) نعم وفي مضاربة الفخ الشريك إذا سافر بمال
الشركة لا نفقة له لأنه لم يجز التعارف بهذا كراهة النسفي في كافيه ومصرح في النهاية بوجوبه في مال الشركة
أه ومثله في العلاءي وذكر في التنازعية مع الحائفة قال محمود رحمه الله تعالى هذا احتسبان أه أي وجوب
النفقة في مال الشركة وحيث علمت أنه الاحتسبان فالعمل عليه لم يلح أن العمل على الاحتسبان إلا في
مسائل ليست هذه منها خير الدين على الفخ وفي المخيم الشركة وموتة السفر والكراه من رأس المال وقال
محمد فان رجح حسب النفقة من الرجح والم رجح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب
أه ومثله في شرح التنوير والعلاءي نقلاً عن الخلاصة (سئل) فيما إذا مات أحد شركاء العنان وعمل
الشريك الآخر في مال الشركة كم يرجع فهل تنفع الشركة بموته ويتصدق بوجبه في مال الشركة (الجواب)
نعم تنفع الشركة بموته وبالعالم بعده كالفاسد قال رجح من حصته بنفسه عليه وما يرجع من حصته الميت
يتصدق به كلياً إلا أن يرد على من النوازل وفي الجرحين التنازعية سئل أبو بكر بن شريك بن أحدهما
وعمل الآخر بمال حتى رجح ووضع قال الشركة بينهما فإما أن ينتم المظان الجنون عليه فإذا مضى ذلك
لوقت تنفع الشركة بينهما فاعمل بمال بهذا قال رجح كالعالم وأوصيته عليه وهو كالغصب لمال
الجنون فطبع لأرجح له ولا يطالب ما يرجع من مال الجنون في صدقه أه وتنفع الشركة بقوله لا يعمل
معه كبقائه للعلاءي في شرح التنوير وعن الفخ وفي التنازعية سئل أبو بكر الأسكاف عن رجلين اشتراكا
فاشتر بائنة فمات أحدهما للشريك الآخر هل يعمل بالشركة ولم يقسم شأناً على وعمل الحاضر ورجح قال
ما يرجع بقوله وضمن لصاحبه تمصيه أه (سئل) في أخوة خمسة تلقوا أتركة من أبهم فأنشروا في
لا كسباب والعمل فهاجلة كل على قدر استطاعته في مدع عليه وحصل ورجح المدعو ورد على الشركة
فرا مذهب من المال فهل تكون الشركة وما صاحبها لا كسباب بينهم موية وإن اختلفوا في العمل
والرأى كثرة مذهب (الجواب) نعم إذ كل واحد منهم يعمل لنفسه وأخوته على وجه الشركة وأجاب الخبير
الرملي بقوله هو بينهما مسمى بحيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما ولا زيادة على
الآخر إذا التنازل ساقطاً لمقتضى السبيل إذا دخلوا على التنازل وأجبت كل من صاحبها لا يكون
القول قول واحد منهما بقدر حصته لا يقول كل واحد منهما صاحب يد لا تقولوا واختلافنا القول الذي
البدو البينة بينة الخارج أه وهذا بناء على الأصل في الشركة أنها بينهم مسمى بحيث لم يشترطوا شيئاً وأما
إذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البصير ولم يشترط المصنف الاستحقاق الرجح اجتماعه على العمل لأنه
غير شرط لتضمنها ولكن إذا قال في البراءة فاشتركا على أحدهما في غيبة الآخر فالحاضر أعطاه حصته
فغالب العامل وعمل الآخر فالحاضر الغالب أي أن يعطيه حصته من الرجح أن الشرط أن يعمل جميعاً وشرطي

[illegible]

يبحث لانتفاء شرط الحبث
وان نوي بكونه تحت يدي
كوبة كالأفمالة عليه تكام
يبحث كاهو ظاهر وان لم
يكن له نية تحت الانصاف
الكلام الى المتعارف عند
الاطلاق والله اعلم (سئل)
وهو بيت المقدس من
رجل قبله ان انسلط
ذهبن الى القرية الفلانية
يخرج من هناك ان كان قد
راحت واحدة منهن لها
فهي طالق فبين ان اثنتين
منهن ذهبتا الى القرية معا
هل يقع الطلاق عليهما ام
يقع على واحدة منهما ام لا
يقع على واحدة منهما
(اجاب) بانه يقع عليهما
لارادته منهن عن القرية
الا ان في واحدة منهن او
مبهمه فدين فيقع على
المبهمه في صوابه وعليه
الثنين في المبهمة مستدلا
بان واحدة تنكرت في سبيل
الشرط قطع وطوبى بالنقل
فلم يكن عنده من كيمياءه
صرح النقل فلما رجع الى
منزله بالزوجة ارجع كتبه
فكتب ماصوره في الوالدية
من باب الاساءة لولطف

صاحب التاخرية فبما نقل عن الحاوي والواقعات اللطافي ونص في الحر انه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل ولاه
حاكم فسمقر به فاختد كلامه غضب منه لاه فقال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كيانا ثم عزل الحاكم المولى على القسم ثم ولاه بعد مدة
قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيان بنفسه على الكيان من جانب فهل يبحث الخالف المذكور بالكل مع ام لا (اجاب) لا تبحث الخالف
ان نوي بكونه تحت يدي تحت قدرته أو ساططه (٩٤) أو ملكه أو حجرة أو ذوالحالة هذه ليس تحت يده بل هو تحت يدا الحاكم الذي نصبه فلا

فما كان من تجاورهما من الرج فبينهما على الشرط على أو على أحدهما فان مرض أحدهما فان مرض أحدهما لم يعمل
وعلى الآخر فبينهما وفي المصنف المسئلة على ثلاثة أوجه * الأول ان بشرط العمل علم ما وارجع
بينهما نصفين والوضعية على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فلا بين بينهما على ما شرط طوان
شرط العمل على أحدهما ينظر ان شرط العمل على أكثرهما بمجاز وان شرطه على أقلهما بمحاكاة
لا يجوز والرجع بينهما على قدر رأس مالهما اه (أقول) هذا انما يجري في شركة العقد والواقع في السؤال
شركة ملك فيما نفاها اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهما ولأن الشركة تقود أو عود ببيع بعضها
بعض فانظر انهما شركة ملك لا يجري فيها تفاوت في الرج بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية كما مر هذه
المسئلة تقع كثير انصوصا في أهل القرية حيث عوت المبت منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا قيمة
يعملون فيها ورثت الاموات وهم على ذلك وقد بنوهم أنهم شركة مفوضة وذلك باطل لأن شركة
المفوضة لا شرط منها العقد بل فمفوضة فان لم يذكر كلفها فلا دين أن يذكر كتحام معناه بان يقول
أحدهما لا يخرج وما حران بالغان مسلمان أو ذميان شارك في جميع ما مال من نقد وقدر ما مال على
وجه التعاون بين العام من كل من لا يخرج في الحارات والتعاون والتسوية وعلى أن كلا من عن الآخر
ما يلزمه من أمر كل بيع كافي الحر ومنها أنها لا تكون بين صبي وبالغ وأنهما لا يصح بالعرض وانها تبطل
بالموت ولا يخفى أن الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس المعنى أن يبقى بينهما مفوضه بلزومهم
بأحكامها بأن يلزمهم ملا بان مالزم أحدهم من دين يلزم الآخر من صرحوا به بأنهم شركة مفوضة
ينقسم بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرط العقد كقولهم عن غيرهما من العقود كما صرح
به في البرزخ وما يناسب هذا المقام ما كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب المزارعة
نقل عن التتارخانية وغيرهما مات رجل وترك أولاداً صغيراً وكباراً وأمره أو الحاكم ما من أمه أو غيرها
غرت النجار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كاهو المعتاد الأولاد كلهم في عمل المرأة
تعمدهم وهم يزرعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة قال صارت هذه واقعة
الفتوى وانفتحت الاجوبة انهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقي ولو كذا وأذن الوصي لوصفارا
قالوا مشترك وان من بذرا نفقهم أو بذر مشترك فلا إذن فالغلة للزراعيين اه فاشتتم هذه الفتاوى هذا
ونقل المؤلف عن الفتاوى الرحمة مسئلة عن مال مشترك بين أيتام وأمههم استرجعه الوصي لا يتم هل
تستحق الا يخرج نصيبها أولا اجاب لا تستحق الا شأباً أمما استرجعه الوصي بوجبه شرعي لغيرها كأحد
الشريكين اذا استرجع من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خبيثا ومثله سبيله التصديق
على الفقراء اه (أقول) أيضا ونظيرهم هذا وعاقبه حكم مالو كان الباشر للعمل والسعي بعض الورثة
بلا وصاية أو وكالة من الباقي (سئل) في اخوة أو بعت مفوضين تزوج اثنتان منهم كل زوجة بمهر معلوم
قضاء من مال الشركة وطالبهما الباقي بنصيبهما من ذلك ولم أحدهما من بخاره واستقر ان فعل لهما
مطالبتهما ومالزم أحدهم من الدين يلزم الباقي (الجواب) حيث كانوا مشاركين شركة مفوضة فلزم

لا يقر بواحدة من قهولهم من ان مضت الاربعة الا شهر من حلقه من جملة لان واحدة تنكرت في رجل النفي فتم
اه وفي المناهج لا يخصص عن من الحنفية قولوا والله لا قرب واحدة مستحق قهولهم من مضت المدة من غير جماع بانها اه وفي منح
الفسار شرح تنویر الايام للشيخ محمد بن عبد الله الغزالي الترمذي قال غرض القدر في باب الايلاء قولوا لله نفي واحدة لا قرب واحدة كن
جعلنا مولى من واحد وقال الغزالي في موضع آخر بواحدة شهر ولم يقر باسدا حق بانته واحدة وهي الزوج أن نعمها عنده من
مكثون لأن قوله احدا كن واحدة منكن موافقاً لقال لا قرب واحدة منكن يصير مولى من جملة فكذلك هذا قلنا احدا كن لا يمين لانه معرفة

وكذا لا يصح أن يقال لكل أحد اهد على درهم وأما واحد منكم ففكر في شئته ثم وإذا ضحك لكل واحد على درهم ومثله في شرح الجمع المصنف ولأن ملك وفي الكوكب الذي لا شئ من سبيله النكر في سبيل التي ثم سواها ثم الثاني نحو ما أحد فاعلموا أو بأشهرها علمها نحو ما قام أحد وسواء كان الثاني ما أو الأول أولي أو ليس أو أن ثم أن كانت النكر صادقة على القليل والكثير كشيء أو ملازمة للشيء نحو أحد أو أخذه تعالىهم نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعد لا العلامة على أن وهي لا التي لتي الجنس (٩٥) فواضح كونها للعموم وما عد ذلك نحو

لا رجل فاقبل فاقبل نصيبا
وماني الدار رجل فالصبي
أنها للعموم أيضا وقوله شئنا
أو حسان في الارتشاف
والكلام على موقوف الجبر
عن سيوه لكنها ظاهرة
في العموم لأنص في ولهذا
نص سيوه على جواز
مخالفته فتقول ما فيها رجل
بل رجلان ولا رجل فإبطل
رجلان أي بوضع رجل كما
تقرر عن الظاهر فتقول له

الرجال الذي إذا ذهب المراد
إلى أنها ليست للعموم
وتبعه عليها الجبر جاني في أول
الايضاح والزمعشري في
تفسير قوله تعالى مالك
من الغيرة وقوله تعالى
ما يأتيهم من آية كذا
أطلق النسخة المسئلة ولأن
من استثناهم فقد كره
في كتاب التمهيد وهو سلب
الحكم عن العموم فتولوا
ليس كل مدعى وجاف ذلك
ليس من باب عموم السلب
أي ليس حكما للسلب على
كل فرد ولا يمكن في العدد
زوج وذلك ما مل به المقصود
بهذا الكلام إبطال قول
من قال أن كل عدد زوج

أحدهم من الذين يلزم الباقى والحالة هذه ولا يبقين مطالبات التزوجين من ماله من المهر الذي دفعه والحالة
هذه قال في التتو وأما ما فوضت فتصنت وكذا وكذا وتساو وأما لا تصرفا وبنائي أن قال فما استمره
أحدهم فمقتضى مشتر كالإطعام أهله وكسوتهم والباقي من مطالبات أبيهم ما شاء بينهم ما يرجع إلى
المشتري بقدر حصته وكل من لم على أحدهما بتجارة أو استقراض أو غضب أو استهلاك أو كفاية بحال بأمر
لزم الآخر ولو باقتراره وإذا أدى على أحدهما فله تخلف الآخر اه (أقول) انظر كيف قصد المؤلف
رحمة الله تعالى الجواب بقوله حيث كان انتشارا بين شركته مفادته فانه يشير إلى ما ذكرناه أن نفاها أن
كون المال بأيديهم يعاون فعمل السوية لا يكون مفادته بدون عقدها الشرعي وشروطها الشرعية
التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرح به في فتاوى الخاتوني وفيه الجند (سئل) فيما إذا
كان زيد وعمرا والاحوان شركتين شركة مفادته فاشترى زيد حصة عمرا الشركة المزبورة دارا وكما
فعل يقع ذلك مشتر كباي بينهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة مفادته فاشترى أحدهما يقع مشتر كما
الإطعام أهله وكسوتهم كافي المتن وفي الأخير من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى الحصة بشركة المفادته
وأقام بينة أنها من الشركة تقبل ويحكم بحصته وان كتب في ملك التبايع انه اشترى لنفسه ما ذكره تقرر أن
احد المتقاضين لا يملك الثمرة لنفسه ما صنف غير طعم أهله وكسوتهم الخ اه (سئل) فما خوة متحدة
سعيهم وكسبهم واحد وما أنهم واحد مع أحدا أو أبسعيهم وكسبهم أموالهم تكون الأموال المذكورة
مشتركة بينهم أخصا (الجواب) ما حله الاخوة الخمسة سعيهم وكسبهم يكون بينهم أخصا (أقول) هذا
في غير الأب مع ابنه والزوج مع زوجته نقله المؤلف في غير هذا المجل عن دعوى الزنا به ونصه ذكر
شيخ الاسلام جلال الدين في الأب وابن أكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال الكل لأب
لأن الأب إذا كان في عمله فهو ماله أن ترى أنه لو غرس نخلة ففيه لأب وكذا الحكم في الزوجين اه
وانظر إلى ما سئل في حكم الدعوى عن الفتاوى الأخيرة (سئل) فيما إذا اشترى زيد لنفسه بضائع
معاملة من عمرو بن معلوم فقبضها بدين عمرو وقال له بكر أشركتي بنصفها فأشركه بدينها وبكر يعلم أنها
فعل تكون الشركة المزبورة بصحة ويلزمه نصفها (الجواب) حيث كان بعد القبض كذا كرتكون
الشركة المذكورة بصحة ويلزمه نصفها ومن اشترى عبد فقال له أ شركتي به فقال له فعلت
أن قبل القبض لم يصح وان بعده صح ويلزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به تنوير (سئل) في
دار مشتركة بين شخصين غالب أحدهما أو أحوال الحاضر جانيهما باجزة قبضهما حضر الغائب ويرد مطالبة
الحاضر باجزة نصيبه التي قبضها فله ذلك (الجواب) نعم وتقديمه عليها (سئل) في أحد شرطين من شرط باع بيا
عدة جلود معاملة بين معلوم من الدراهم وغائب البائع فاشترى من شركته الآخر بطلان بيا المشتري بثمنه فهل
لا يكون للشرط قبض شيء من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون لأخر أن قبض شيئا من
الثمن ولا يخاصم فيه باع صاحبه فاحصو في ذلك على الذي ولي العقد فان قبض البائع أو وكل وكذا جاز
عليه وعلى شركته ثمانية من فصل شركة العنان ومثله في الجبر والمع والخلامة والعلاق (سئل) فيما إذا

إذا علمت ذلك فتنوع عليه مسائل وذكر ثلاثا قال الرابعة كان له زوجان فقالوا لهما طامسكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد
الامتناع عن كل واحد فيكون مولى لهما من كلين ثم قال الحلال الثاني أن يقول أدبت الامتناع عن واحد منهما لا غير فيقبل قوله لا احتمال
اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتمتع بالصبي الأول ثم قد يدينه وتوفد يدينه معان أو راضية فهو مولى لهما أو يضمن البايان كافي
الطلاق ثم قال وان أراد واحد منهما ما بهمة أمر بالعتيق قال العتيق وصلى ويكون مولى لهما احداهن لا على العتيق ثم قال الحلال الثالث أن
يطلق اللفظ فلا يبرئ تعميلا ولا يخصص ما فهل يحمل على التعميم أم على التخصيص واحدة وجهان أحدهما أن لا يقطع بالبرئ وغيره

اه كلامه وفي الجامع الصغير في مسئلته ان ليست ثوبا أو كفت طعاما أو شربت شرابا أو قال عنت في يادون ثوبا أو طعاما دون طعام دين فيما بينه وبين الله تعالى قال لأنه نكر الطعام والثوب وأنه نكرة في موضع الشرط وموضع الشرط نفى والتكفر في موضع النفي ثم تصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قضاءه لأن التخصيص خلاف الظاهر وفيه تظليل على نفسه فلا يصدق وفي نفي من الجامع الكبير في مجازين عباد بن مالك داد الشهير بالخالط من باب الأيلاء (٩٦) . ولو قال ان قربت واحد منكم كما فارقا حقه منكم كما طلق كان قوليهما باطلا بالبركانهما

و بالحنث أحدهما لان اشترى أحد شريكي المفاوضة بضاعة للشركة وغلب يريد البائع مطالبة شريكه الآخر لا الذي لم يتعاطى الشركة في الشرط ثم وفي الجزاء فخص كفى في النفي والاثبات ولو قال في طابق طابقا بقر بينهما لانهما كتابة عن الداخلة تحت الشرط فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا لفظ ففى طابق لا لفظ واحد متكرر نطابق ففى كناية عن الداخلة تحت الشرط المسمى هو وراح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة متكررة طابق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد فقد نصوا على أنه لو كان فخصوا بيع نسوة وله عيسد فالبان طالقت واحدة منهن فبعد من عبيدي حرا وطالقت اثنتين فبعد ان حوران أو طالقت ثلاثة فثلاثة أعيد أحرار أو طالقت أو بعاف أربعة أعيد أحرار فطالقت من معاو مغرا أى من باقى السك أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد بطلاق الأولى واثنتان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة وجميع ذلك عشرة فلا شرط وصف التوحيد في لفظ الواحد قلنا وقع التعلق على الواحد في صورة بطلان معالنه حدثنا بطريق واحدة حال كونها مشترقة بل طلقها في جلة نسائه الأربعة فذهب الزوجت معالنه وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تقيص الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر في واثقه أعلم (باب الأيلاء) (سئل) في رجل قال لزوجته أنت حمرة على خمس سنين وقدمت من غير جراح في الحكم (أجاب) هذا الأيلاء بشرى بنته ضرب المدة وتباعت بعتى أربعة أشهر من وقت الميمن و بانقضاء عدتها من أجل اللزوم واثقه أعلم (سئل) في رجل قال لمرأته أنت حمرة على أربعة أشهر ثم طلقها في الأربعة أشهر فذاذا يلزمه (أجاب)

واشترى أحد شريكي المفاوضة بضاعة للشركة وغلب يريد البائع مطالبة شريكه الآخر لا الذي لم يتعاطى الشركة في الشرط ثم وفي الجزاء فخص كفى في النفي والاثبات ولو قال في طابق طابقا بقر بينهما لانهما كتابة عن الداخلة تحت الشرط فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا لفظ ففى طابق لا لفظ واحد متكرر نطابق ففى كناية عن الداخلة تحت الشرط المسمى هو وراح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة متكررة طابق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد فقد نصوا على أنه لو كان فخصوا بيع نسوة وله عيسد فالبان طالقت واحدة منهن فبعد من عبيدي حرا وطالقت اثنتين فبعد ان حوران أو طالقت ثلاثة فثلاثة أعيد أحرار أو طالقت أو بعاف أربعة أعيد أحرار فطالقت من معاو مغرا أى من باقى السك أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد بطلاق الأولى واثنتان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة وجميع ذلك عشرة فلا شرط وصف التوحيد في لفظ الواحد قلنا وقع التعلق على الواحد في صورة بطلان معالنه حدثنا بطريق واحدة حال كونها مشترقة بل طلقها في جلة نسائه الأربعة فذهب الزوجت معالنه وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تقيص الجامع صريح في ذلك هذا ما ظهر في واثقه أعلم (باب الأيلاء) (سئل) في رجل قال لزوجته أنت حمرة على خمس سنين وقدمت من غير جراح في الحكم (أجاب) هذا الأيلاء بشرى بنته ضرب المدة وتباعت بعتى أربعة أشهر من وقت الميمن و بانقضاء عدتها من أجل اللزوم واثقه أعلم (سئل) في رجل قال لمرأته أنت حمرة على أربعة أشهر ثم طلقها في الأربعة أشهر فذاذا يلزمه (أجاب)

يلزمه كفارة بين والله أعلم (سئل) عن رجل قال زوجته كونه نكح من علي من هذا الوقت إلى عو بشرة السنة الآتية بعد هذه الآتية وكان في شهر ذي القعدة فذا بالزمن يومها (أجاب) هذا بلا حصر فليزمنه عو وكل واحد منهما قبل مضى أربعة أشهر كفارة مستقلة تعدد الأيلاء كذا كره في البحر وإذا مضت أربعة أشهر من وقت الحلف بلا حصر وقت طلاقه بالزمن على كل واحد من مضى أربعة أشهر تقع أخرى إن كانت في العدة كذا في الظاهر أي أو بعد التزويعها كذا عليه في المكنز (٩٧) وهكذا إلى أن تنقضي الثلاث على كل واحدة منهما فليست دار له أمره

بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته طلاقاً مطلقاً في رجل علق المذخور بها على صفته هي أنه إذا وطئها قبيل عشرة أشهر تضي في طلاقها (الحكم) (أجاب) هذا لا يلاء فإن وطئها قبل أربعة أشهر طلقت طلاقاً رجعية تلك مراجمتها في عتبتها لحته قبل مضى مدة الأيلاء عو لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بانتهائه لبقاء الأيلاء لعدم الحنف بالوطء قبلها وبانتهائه بالوطء قبل مضى الأربعة أشهر انتهت عنه بالطلاق الرجعي وبطل الأيلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته إلى الخروج من القصرية معه فأبى فقال لها إن لم تقري معي فأنت حرام من الحول إلى مثله نأوي بالبحر الحرمة لا الطلاق فلم تخرج معه (أجاب) هو بين أن حث فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفارة البين ومضى حكمها وإن لم ينفذ

بين بمقدار ما نكح فيه والوطء قول مع كونه الخو قال الجوى في حاشية الأشباه وأنت خير بأن قارئ الهداية لم يستند إلى نقل فلا يعارض ما نقله المصنف أي صاحب الأشباه عن الخاتمة (سئل) في أحد شركاء العنان بمال يتصدق به صرف منه بما في مصارف لازمة ضرورية لا بد منها للشركة باذن الشر كافي مدة تتجمله والظاهر يصدق فيها فهل يتحسبه أو يصدق فيها مع غيره (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان إذا ادعى الخصمان وكان الظاهر يكذب فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم (سئل) في رجل مال معلوم مشترك بين زيد وعمر وأذن زيد لعمر بأن يسافر معاً في جواهر ينفق عليها من أجره فاسافر معاً وأجرهما يبلغ أربعة وزعم أنه لم ينفق بينهما وأنه استدان من الغاصر في تكملته نفقتهما والخال أن الظاهر يكذب في ذلك وإنما يصدق الظاهر في صرف ثلثي الأجر فهل لا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما زعم أنه استدان وأنفقه (الجواب) نعم (سئل) في أحد شركاء العنان إذا فقد شيء من ماله بمحض يدين من عروض الشركة بلا تعدد ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه ويقتل قوله بينهما وما فقد يكون على الشركة (الجواب) نعم (سئل) في فرس جديد مشترك بين زيد وعمر وهما عند زيد في نويمه بادن عروفر بطهار يد في اصطبل داره لا يلازم يقبل باب الاصطبل حتى سرق منه والعرف بينهم أنهم يفتلون باب اصطبلهم ليلا فهل يضمن حصته شيك (الجواب) حيث فرط في الحفظ ضمن (سئل) فيما إذا كان زيد وعمر وبكر شركاء عتاً في بضاعتهم تحت يد زيد فندفع زيد البضاعة لعمر وفي غيبته بكر يسبقها الشركة ثمان عروفر يجهل فهل يقبل قول زيد في الدفع بينه ولو يصدقت عروفر ضمنها (الجواب) نعم (أقول) أما ضمان الشر لم ينعونه بجهل فلا كلام فيه كما هو أول الباب وأما ضمانه هنا بجهل قول شر كيه فيه نظر فالقول في الدار المختار (وهو) أي الشر يك (أي من في المال فيقبل قوله بينه) في مقدار الربع وانضمرا والضام (والدفع لشر كيه ولو) ادعاء بعدم موه (كفي البحر مستند إلى ما في وكالة الولاء لجهة كل من حكى أمر الإهلاك استثنافان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن فيه في الضمان على نفسه صدق اه ونص عبارة الولاء الجسبة هكذا ولو وكل يقبض ويصدقه ثمان مال وكل فقال الوكيل قبضت في حسابه وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اليه صدق ولو كان يدعى الصدق لأن الوكيل في الموضعين حكى أمر الإهلاك استثناف لكن من حكى أمر الإهلاك استثنافان كان فيما إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه في الضمان عن نفسه صدق ولو وكل يقبض الولد بغيره فيما يحكي بين الضمان عن نفسه صدق ولو وكل يقبض الدين في ذمته فالدون ينفق ثبوت للمدوين في ذمة الدائن مثل ماله في ذمته فالتقسيم أصلاً أو قال الدون تقبض بما لا ينافي قول الوكيل يقبض الدين أي قبضت من المدون ودفعته إيجاب الضمان في ذمته ما لو كان لا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا بالأولى عدم قبول قول الشر بك في مسئلتنا لأنه يوجب الضمان لنفسه والشر بك الثالث في ذمة المبت واسقط موه بجهل إذا شاك أنما في مسئلتنا مثل مسئلة الوكيل يقبض الدين لا شراً كهما في الزام الضمان على الغير بخلاف مسئلة

(١٣ - فتاوى مديه - أول) الطلاق البائن وشقة أحكام المولى لازمة علمه محث بحث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة علي من الجمعة إلى الجمعة نأوي بالحرمه المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة بين لعدم وطئها في البلدة الخاف على عاقلها هي من الجمعة إلى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكوني علي مثل أخواتي من اليوم إلى مثل اليوم نأوي عدم قربانها يسوع وتكوني علي بالسبع الحرمان ويريد الحرمة المجردة فذا بالزمن (أجاب) أمانوه تكوني علي مثل أخواتي فذا بالزمن بعض الإسبوع حكمه ويقبض الحكم في قوله وتكوني علي بالسبع الحرمان نأوي بالحرمه فبغير بين يلزمه بغير بانها كفارة البين وهي إما طعام

عشرة مساكين أو كسوتهم أو نحو برقة أو غيره في واحد من هذه الثلاثة وإن لم يقدر على واحد منها صام ثلاثة أيام متوالية والله أعلم
 (سئل) في رجل تاجر جمع زوجته فقال حرمها الله على مدة أربع سنين مثل أي وأختي وبقي قاصداً ليحيا بغير عيال هذا المدة فقط فإذا
 يلزمه بهذا القول (أجاب) إذا وطئها قبل معنى أربع أشهر من وقت القول يكفر بكفره عن غير برقة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم
 وإن عجز عن التحريم أو الأكل والكسوة (٩٨) صام ثلاثة أيام متوالية مضى أربع أشهر قبل الوطء وقعت عليه طاعة بائنة فيجدد

بقدر ما يملكها أو يطعمها بكفر
 لأن هذا لا يملكه وحكمه
 ما ذكرنا والله أعلم
 * (باب الخلع) *
 (سئل) في صغرة خالها
 عها في ثوب غير من الزم
 فقبل زوجها ذلك هل يلزم
 عها ثوب وسط ولا يسقط
 من مهرها أم لا (أجاب)
 لا ينقطع شيء من مهرها
 ويلزم المهر وسط بالثمة
 لبدل الخلع المذكور والله
 أعلم (سئل) في رجل سأل
 زوج بنته الكبيرة المدخول
 بها أن يتخلى عنها على كذا
 دراهم عايه هو يختلعه على
 البذل المضاف إلى الأهل
 بهم الخلع ويطلب الألب
 بالبذل الذي التزمه وجعله
 عليه والمرأة تطالب الزوج
 بمالها عليه حيث كان بغير
 إظهار ولا يرجع الزوج بما
 أخذته منه على الألب وكيف
 الحكم (أجاب) حيث
 أضاف الألب للبذل إلى نفسه
 صح ولم يسقط من
 مهرها شيء فطالب الزوج
 بمالها عليه ولا يرجع به
 على الألب إذا لم يضمن له ذلك
 وإنما يلزمه البذل الذي

الوديعة إذ قول الوكيل قبضت الوديعة ودفعها للموكل ليس فيه شيء في الضمان عن نفسه ما مسئلتنا
 فذهباني الضمان عن نفسه وإجابه على الميت في قبض قوله في حق نفسه دون غيره فليأمل (سئل) في تبين
 مشترك بين زوج ومناصنة باعز بدنيته من منكر بدون إذن من شريكه وعرفه يكون البيع جائزاً
 (الجواب) نعم (أقول) هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصة المشاعة من نخع أو زرع فانه لا يجوز إلا بإذن
 الشريك كما سأل في خبر روى في كتاب الوقف وطلب النبي عن شاء الله تعالى (سئل) في أحد شركي عات
 وضعت منه عشر مال الشريك توافقي مع شريكه على أن يهرج الميرج لكونه أكثر عدلاً والباقي لا تخفف
 تكون الشريك صحيحة والرجوع على ما شرط (الجواب) نعم قال في الملتقى ومع التفاضل في رأس المال والرجوع
 ومع التساوي فهما دون الأخر عند علمهما مع زيادة الميرج العامل عند عمل أحدهما
 فقط اه (أقول) وأما الخسران فهو على قدر المال وإن شرط ما يملكه كل الملتقى أيضاً فتبين (سئل) في
 شركاء العنان إذا شرطوا أن يعملوا جميعاً أو شئ والرجوع بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل والبقية
 في المال المشترك وحصل الرجوع يكون الرجوع بينهم على الشرط (الجواب) نعم كالألبان بية (أقول)
 وتقدمت عبارة الألبان بية قبل ثلاثة أرواق ومعها عبارة المحطوبين في عبارة لمصطوفه أو شئ أي متفرقين
 فتبين انه لو كان الشرط أن يعملوا جميعاً فالمرضى الرجوع المشرط وهذا قد ذكر في النهاية بية عبارة المحطوبين
 السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا فيما ذكر مجدي في الأصل إذا جاء أحدهما بالف درهم والآخر بالفين واشتركا
 على أن الرجوع بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز يصير صاحب ألفين معنى المضارب بالأن معنى
 المضاربة تباع لعنى الشركة والعبرة بالأصل دون التبعية فلا ضررهما اشتراط العمل عليهما وإن اشترطا
 العمل على صاحب ألفين فهو جائز وإن اشترطا العمل على صاحب ألفين لا يجوز وإن اشترطا الرجوع
 على قدر رأس المال سماً ثلاثاً والعمل من أحدهما كان جائزاً وإن شرط أن يكون الرجوع بالوضعية بينهما
 نصفين فشرط الوضعية نصفين فاسد ولكن هذا لا يبطل الشركة لأن الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد
 اه وقد كتبت في حاشيتي على الخبر أن قوله وإن اشترطا الرجوع على قدر رأس المال سماً الخ مذهبنا ما يقع
 كثير من أنه لو كان رأس مال أحدهما أكثر والأخر أقل كالوكان من أحدهما تسعة آلاف مثلاً ومن
 الآخر ثلث وأشترط على الآخر ثلثه للأول وثلاثة للثاني والعمل على الثاني فانه بطلان قوله والعمل من
 أحدهما يشمل ماله كان العامل صاحب الأقل ماله ورجحاً ولكن يستفاد من عبارة المحطوبين أن الرجوع حثيث
 يكون على قدر المال فرجعها متاملاً (سئل) فيما إذا باع أحد الشركاء كصصية من الفرس المشتركة وطلبها
 للمشترى وطلب الشريك من البائع أن يحضره الفرس من أين يمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفعه قيمة
 نصيبه ففسل بكلف الشريك البائع باحضارها فان لم يحضرها يلزم ببيعها (الجواب) نعم يكلف الشريك
 البائع باحضارها فان لم توجد يلزم ببيعها ككتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عنى عنه (سئل) في أحد
 شركي العنان شاركه آخر في مال الشركة بدون أن شرى فيه فليس له ذلك (الجواب) نعم لا مال الشريك
 الشركة إلا بإذن شريكه تنو برشرحه للعلاقى (سئل) فيما إذا باع أحد الشريكين عتاً ناسياً من مال الشركة

الزمن في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأه استدان من أنحبها فقعتها التي فرضها للقاضي بامر القاضي ثم خالها بالنسيئة
 الزوج ووقعت البراءة العامة بينهما فخلع هل يسقط دين الأخ وإذا قامت لا يسقط فهل يطلب الزوج أم لا ووجه (أجاب) لا يسقط دين الأخ
 وله مطالبته بما شاع والله أعلم (سئل) في رجل قال زوج بنته البالغة المدخول بها طلقها هاك ستون غر شافو كل من طلقها ثلاثاً لا يستحق
 الستين على الأب إلا ما ولها مطلقاً البتة الزوج يخالعه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطلقاً بتعهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجباً
 عند أبي حنيفة وجهه والله تعالى كاسمي به في الكافي وغيره فرجعه ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل خالغ زوجته بعد المدخول بها وقبض

محل صدقها على مال معلوم لم يذكر المهر هل أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع على الصحيح كبقائه صاحب الجرع من المصدا
وصرح به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في يمينتزوج بها رجل بمهر معلوم ثم دعت
المصلحة إلى الخلع وأراد الجسد والاباحتها لخلع على وجه يسقط المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذكر البرزاري في ذلك ثلاث حيل
أحدها أن يتألف أجنبي مع زوجته على مال مقدور المهر فيجب للبطل على الأجنبي الزوج (٩٩) ثم يحل الزوج بما عليم من الصداق لمنه

ولاية قبض صدقها على
ذلك الأجنبي ضمرا الزوج
عن المهر ويكون في ذمة
ذلك الرجل. والثانية أن
يحل بالصداق على الأب
يعني أن كان وإن لم يكن
فعلى الجد كالأب مستلما فبأب
الزوج منتهى ينقل الذمة
إذا كان أملا من الزوج أو
مثله. قالوا وذكر الحاكم
حيلة أخرى أن يشر الأب
يعني أو الجد بقبضه ثم يطلقها
ويسبر الزوج في الظاهر
وتعقب هذا وقد صرحوا
بان الزوج إذا خلعها على
صدقها على أنه ضامن له
صع الخلع ويضمن الجسد
الزوج نصف الصداق
الواجب بالطلاق قبل
النكاح والله أعلم (سئل)
في رجل سألتم زوجته أن
يطلقها على أراضٍ ولها
الذي هي حاصل به وعلى
أما كمد سنين معلومة
فطلقها على ذلك هل يلزمها
ذلك ويكون حكمه حكم
الخلع (أجاب) نعم يلزمها
شرعا فقد صرحوا بجملة
الخلع على مسائل الواردة
معاوية على أوضاعها

بالنسبة وذلك لأن عند المشتري فهل يملك علمهما (الجواب) نعم ولكل من شرى العنان والمواضة أن
يبيع بقدرة ونسبة تنو روفي التراز به من الشركو التقسيم بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشرى بكن
لصاحبه أخرج الخوارزمي ولا تعارض مع فلو جازعته من حصه شرى بكنه والتقيد بالتدقيق حتى لو قال
لا تبع بالقدرة مع ولو أشر كلفنا على أن يبيعنا نقدا ونسبة مع ثم أذنهى أحدهما صاحبه من البيع
نسبة مع اه (سئل) في شرى ثمنان سافر على الشركة فاصدا المدة كذا فاحسب قبل وصوله الهبات
جساعة كثير من ذوي منعة فاصدين الأثرة على أهلها فقل في قرية أمانة وأخبر شرى بكنه ذلك فهو من
مجاورة القرية وعن الذهاب بالمال تلك البلدة فالقسمه ودخل البلدة فأغار الجماعة على البلدة ونهبوا مع
مال الشركة فهل حيث كان الحال ما ذكره يضمن الشرى بالمرور نصيب شرى بكنه لعد به ذلك (الجواب)
نعم (سئل) في شرى بكنه في صنعة عمل أحدهما فيها لآخر في غيبة شرى بكنه وما شرى بكنه ويريد العامل
الاختصاص بجميع أجر عمله فهل ليس له ذلك وتكون الأجرة مشتركة نصفين بينهما بالتقوى ثورث
عنه (الجواب) نعم (سئل) في فرص مشتركة بين يديهم ومناصفة متعز يدمن الاتفاق عليها وتضرر
شرى بكنه عمر وفهل يجبر يده على الألفان (الجواب) نعم (سئل) في بقرى تفتى مشتركة بين يديهم
يتقاطر منها الماء الجبس يستمرع لشرى بكنه عرو ويحبسها فطلب عمر ومن يدمر منها وعمر ثم ما منع
الضرر فهل يجبر يده على عمارتها مع (الجواب) البتر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشرى بكنه على العمارة
كما صرح بذلك في شتى القضايا من الجرع فتلاع عن تذيب القلانسى وفي شرح التنوير من عدة كتب
(سئل) في حمام مشترك بين وقف ووقف أهلى احتاج إلى حرمته ضرر به لا يضمنها في تأخر الوقف
الأهلى أن يرمم مع ناظر وقف البتر قبل يامره القاضي بذلك (الجواب) نعم ولا يجبر الشرى بكنه على العمارة
الافى ثلاث وصى وناظر ومنه وتعدر قسمة الخلع على من الشرى بكنه وأقضى بذلك الخلع الرملى كلى فتاوى من
القسمه وفي الاشياء من الإبا تجمع بالى الوالوجات ولو عر أحد الشرى بكنه الجاه بلا أن شرى بكنه فانه يرجع
على شرى بكنه بحسبه اه وأقضى التمرنا منى بى بذلك بأنه مضطرا إذا تمكن قسمة بعضه الخ والمصلحة وقع فيها
اضطراب كذا كره الرملى في القسمة وأستعمل علم بان هذا فى الملك وأما الوقف فحرم من مال الوقف من
غير اشتباه سواء تعدر قسمة ذلك أولا وقد صرح في الجرع بان امتناع المتولى من العمارة الضرورة بنية
وفي الجرع من شئ القضاء بعد نقل كلاما إذا أراد أحد الناظر من المرمو أن لا يخرجهما لا على التعيين
من مال الوقف اه (أقول) وفي الحائض شحام بين رجلين غاب قدره أو حوضه أو شئ منسوجا واحتاج
الى المرمية فأراد أحدهما المرمية وامتنع الآخر فخلعوا فيه قال بعضهم يؤجرها القاضي ورمها
بالاحرة أو يأذن لأحدهما فى الإجارة والمرمية من الإجارة قبل هذا أقول أبى يوسف ومحمد لا عندهما
يجوز أن يجر على الحر والفتوى على قولهما فى الجرع وقال بعضهم القاضي يأذن لغيره أى المتعز بالاتفاق
عليه ثم منع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدى حصته والفتوى على هذا القول اه ومثله فى شرح
الوهابية ونقله فى الخبر به من الشرى بكنه وأقضى به ولكن فى الخبر به من كلب القسمة بانه إذا انفق

كان وضعا وإن لم يبين المدة وتضمنه الفلوق والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع وعن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو فى هذه
المسئلة من جملة ما ينطلق عليه ما لم يخلع فقد نص فى الجوهرة أنه عبارة عن عقد بين الزوجين بالمال فيعين المراءى بذكره له فطلقها أو يطلقها
وفيهما أيضا وألفاظ الخلع تحسد كرمى جلتها ملحق بنفسك على ألف ولان مسائل الدواور لا ضمان مدعة متعينة معلومة وهي يتقوم بالتعد
فصع جعلها بلا عن خروج البضع عن ملكه بل يفتى به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تنزلنى حتى أتاك هذه البقرة الأربع
وعلى عشر من قرى شاعلى ففعل هل يصح ذلك ولا يضمن دفع البقرة الأربع والعشر من القرو ثم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ولا يضمن دفع

ما التزمه كإمارة به صاحب النهاية في باب العتق على جمل وغيره والله أعلم * (باب الظهار) * (سئل) في رجل غلب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أنتى ستين فما الحكم (أجاب) هو لا يلعن قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظهار ويصح أنه قول السكلي فإذا عرفت أنه ظهار فالإلزام به عليه أن كان غنيا عتق رغبة فان لم يجد أي بقدر فصيلام شهر من متتابعين ليس فيه مازن ولا أيام المنية لنفسه العبر وقفة فان لم يقدر أعلم ستين فقرا غدا وعصا شعبا (١٠٠) ولا يلعن لها الخروج ولا ولا يجرها من بيت زوجها لتمامها على عصمتها فان جامعها في أثناء الصوم استأنفه واستغفر به ونقطة وهي زوجته من كل وجه وان تزمت الأحكام المذكورة عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أنتى في هذه الليلة تأوبا الحرة ما يجرد في الحكم (أجاب) هو صحيح هذا على ما صحح أنه قول السكلي أنه ظهار موقت يرفع بعض البلية ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كإمارة على الجبر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ربي طلق محرمة مثل أنتى أو يا مجرد الحرمة المطلقة هل له أن ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طلاق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله محرمة الخ أو يا الحرمة المبرورة يكون ظهارا فتلزمه كفارة الظهار لقوله مثل أنتى الذي هو تشبيهه منكوحته بحمرة على التأيد وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيتنا لم تعودي بوتيقي فيه تكوني مثل أنتى

أحدهما من ماله على مالا قبل القسمة لا يكون متزوجا قال ويرجع بقية البناء بقدر حصته كحقه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية اه فان حل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مفتي به فيكون في المسئلة قولان مصححان وان قيد بالامرار منع الخلاف (سئل) في دار لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت إلى إعادة الضرورة فإراد زيد أن يعمرها فأبى عمر وأن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمر وبقية ما يخصه من العمارة المازن هو قوله له ذلك (الجواب) نعم وأنتى بمثل ذلك الخبير الرمي كافي فتاويه من القسمة (ثم سئل) فيما إذا أراد أن يجر الدار المازن برة وياخذ نصفها أنفق على البناء من جبرته فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بين شريرين يمكن أن يهدم فقال أحد هاتينها وأبى الآخر وان القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار رخي أو حرام أو شيء لا يباحل القسمة كان الطالب البناء أن يبنى ثم يجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمه الوصي والاب المشترك إذا أهدم أحدهما العمارة فان استعمل القسمة أجبر وقسم والا بئى ثم أجبر جميع الشبان من القسمة (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر وطهناز يدور بها لأذن من شريريكه ولا وجه شرى ويريد الرجوع على عمر وبما خصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة بينهم فبطلت في أحدهما بغير أذن شريريكه فإنه لا يرجع على شريريكه بنى عماد يبقى الحائط المشترك ومثله في الفصولين (أقول) أى عمر هاقبل الاستئذان والامتناع من عمارتهم معا فلا يخالف شيئا عامرا ولا سهما كان قابله للقسمة فإنه لا رجوع مطلقا (سئل) فيما إذا بنى زيد قصر إجمالا لنفسه في دار مشتركة بينهم وبين أخوته بدون أن يهدم فهل يكون البناء مملوكا له (الجواب) نعم وإذا بنى في الأرض المشتركة كغيره أذن الشريريكه أن ينقض بنائه ذكره في التنازع بين متفرقات القسمة (سئل) في دار مشتركة بين جارية بني فيها بعضهم بناء لا يفسهم بالآلة هي لهم بدون أذن الباقي ويريد بقية الشركاء قسمة نصيبهم من الدار المذكورة وهي قابله للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابله للقسمة وينتفع كل نصيبه بها القسمة فليبقية الشركاء ذلك ثم البناء بحيث كان بدون أذنهم ان وقع في نصيب الباقيين بعد قسمة الدار فهما نعمت والاهدم البناء كلي التتو وغيره (سئل) في قلاحة مشتركة بين زيد وجارية آخر من صرف زيد في لوازمها مبلغا من الدراهم بلا إذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أحدث زيد سرايا في داره ويريد تسهيل أو سألته إلى سرايا قد يمشركه بينه وبين جارية وكسر حافى السرايا القديم بلا إذن من الشركاء ولا وجه شرى فهل ليس له ذلك إلا رضاهم (الجواب) نعم والله أعلم (سئل) في طالع ما قد في مكان معلوم فيسفره من معلومه يجري منه المالار باهناج مع ما علم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع إلى مكان آخر بدون أذن بقية الشركاء ولا وجه شرى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

(باب الردة والتعزير)

(سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة أو العياد بالله تعالى أم لا إذن قضاء القاضي (الجواب) تقع الفرقة بنفس الردة قال في التتو ورواها الكثر وأردأ أحد ما فسخر في الحال وقال فاضحان في باب الردة أجمع أصحابنا

فلم تعد ما الحكم (أجاب) ان نرى راء وظهار أو مطلقا فكأنوى وان لم تكن له نية لعا كلامه ولا شيء عليه وذلك ما أخذنا على ذكره في الظهار في مسألة أنت على مثل أى ولا فرق بين التعلق والتخيير فان الظهار عايجو وتعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غلب من أبي زوجته فقال هي مثل أنتى فبأن يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي محضر دأه تكوني مثل هذه متخشي أن يهدم هذا السنهل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق ويصير به مظاهر ان دخلت في السنهل هذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي عتق رغبة فان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهر من متتابعين فان لم يستطع فعليه أن

يعلم سنن فقير والله أعلم (سئل) في رجل تصامم مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أمي (أجاب) في المسئلة
 خلاف وصحح كونه ظهارا غير فقير برؤية قدر وان لم يقدر صام شهر من متتابعين ليس فيه بلامضان ولا أيام منه فان لم يقدر أعلم
 سنن فقير والله أعلم (باب الغني) (سئل) في بكر أعتق على زوجها بعد النكاح لم يزل البهاق فلقها على مال فزوجهها زوجها
 بعد عشرة أيام فغيره هل يصح تزوجه لها قبل انقضاء عتقها أم لا (أجاب) لا يصح قبل (١٠١) انقضاء عتقها وجود خلوة الصعدة
 كما صرح به علماءنا فاقية

على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تبطل الفرة لا بقضاء
 القاضي ورة أو رجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتل القاتل بغير أمر القاضي عمدا أو خطأ أو بغير أمر
 السلطان أو تألف عضوا من أعضائه لا ينفق عليه اهـ وقال في النزابة ولو ارتدت العايدة بغير نكاح لم يفسخ
 امرأته ويجوز النكاح بعد إسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولد بينهما قبل تحديد
 النكاح بالوطء بعد النكاح بكافة الكفر ولو رزأ اهـ (سئل) في رجل قال زوجته بلفظ ترك ديني اغزني
 سكديكم فقال له أخو بلفظ ترك آدم وسوزي دعيه كاورا ولو رزس فقال للرجل عقب النبي بلفظ ترك
 بن كاورا وسلمان أو لم أو أنكر المذبح ذلك ثبت عليه بالبيعة الماز كلفظ له بذلك كلفه بالزيمه بذلك وهل
 بآت امرأته بذلك (الجواب) قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن بكفر عند جميع العلماء لأن فم
 المؤمن موضع الاعتان والفرقة وفيه أيضا لما يكفر بنفسه كفر بالاتفاق اهـ وفي العمادية مسلم قال أنا
 لمجد يكفر باللفظ كافر اهـ وفي الغانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرة
 بينهما بنفس الردة اهـ وفي النزابة لو ارتدت العايدة بغير نكاح لم يفسخ امرأته ويجوز النكاح بعد إسلامه
 وبعد الحج اهـ وفيها ورد أن أحدهما فسخ في الحال اهـ فظهر مما يقتضاه الجواب والله أعلم بالصواب
 وفي فتاوى أبي السعود ما صمه مع لفظه زوج حسي هندي اغزنيه ويثتمه شتم ايلسه شرا ويثمه لازم
 أولور اهـ الجواب تغز رشيد ويصدق بيان لا مذمور وهند بلوك كسبه وارر (سئل) في رجل قال
 لرجل من الأشراف يزوني ديسر كار فزأ بالزيمه (الجواب) قوله يزوني ديسر معناه بالبرية المعسر بالسبب
 وتقره العوام بالصاد وفيه التغز تركي الملقى وغيره وقوله ديسر معناه الذي ليس له دين يشتم به وهو
 مرادف لزيد في الفقه الزنديق الذي لا يدين بدين وفيه التغز أيضا كلفى الملقى وغيره وقوله كار
 بمعنى كافر قال في التنوير وعز الشافعية كافر وهل يكفران اعتقد المسلم كافران والاب لا يبقى فعلى هذا
 يلزم هذا المتعدي المذكور التغز والشديد الاتق بحاله الرادعه ولا مثله الا اذا اعتقد المسلم كافرانه
 بكفر ويجوز عليه أحكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح (سئل) في ذي قال ان دخلت مكان كذا
 أكن مسلما فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما (الجواب) نعم اذا لم ينسب كفه ومقر في
 الكتب المعتدة ولان الامكان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرحوا به ولا شأن الاسلام فصدق بالجنان
 واقرار باللسان وكلاهما مما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلو اسلامه على فعل
 شيء لا يرد كونه غائلا فلا يقصد تحصيل ما علق عليه فكيف يجعله مسلما مع تباعده عن الاسلام بتعلقه
 على ما لا يرد كونه وبالاسلام على خلاف الكفر فانه ترك لا يصير الكافر مسلما بمجرد النسبة وأقرب ذلك
 التمراشي والشيخ نور الدين على المقدسي وفي الزاوية ان الاسلام على خلاف الكفر فانه ترك ونظيره
 الإقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النسبة وبصرى رأى المسلم
 كافرا بمجرد النسبة لانه ترك فاعلمه المسلم على فعل وفعله فلما ظهر أنه مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر
 فكيف خلاف الاسلام بصوره وهو يعلم مضمونها من جوابها بقوله لا يشبهت اسلام هذه المرأة بعد كراي

والحال هذه اذهب مما علق عليه يقضي فيه انكسول لانه اذا كفر بالزيمه ففعلت فان هو حلف والا قضى عليه كجهار ظهور من أن مذ كرو الله
 أعلم (سئل) في رجل أسلم بختة نصرانية بالغة أو فهاو يد أن يفرق بينهما وبين زوجها المسلم كراهة في الاسلام هل ذلك أم لا اذا ادعت أنه
 لم يصل إليها وجهه استأذنه في دخول الحرن بصح تأجيله أم لا (أجاب) بشاه الكافي في نكاح الكافي اذا أسلم مقر في الكتب متروكا
 وشرعا ونقوى ولا يصح التأجيل الا من الحاك الشرعي ولا يصح تأجيل غير قال في الغانية ولو تأجيل الغني لا يكون الإيجد قاضي مفتر أو
 مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة أو تأجيل غيرها اهـ والمصنف به في وجبة الغني اذا أجله الحاك مستوفى طلبت التفرق بآت اما بآت الزوج

واما بتفريق القاضي اذ ان الزوج ولا تثبت الفرية بمجرد اختصارها كالمصريح به في كتب الحنفية قاطبة والله اعلم (سئل) في زوجه العنين المجل لهامة اذ هربت وأخذها والدها وجلسها معه هل يحسب تلك الايام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم (باب العدد) (سئل) في امرأة شابهة امته طهرها هل تعد بالشهرة أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية ينسحب شعور تنقضي عدة التي * غدا طهرها حيث قدما يحرم بمجرد (١٠٢) (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتي به نعم لو قضى ما سكر به نفذ ولا داعي الى الافتاء بقول

نعم قد انه خطأ يكتسب بمجرد الاتيان بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط في كل بوي ونصراني كجامع في ذلك في الدرر فتاوى ابن نجيم والتمري ناشي وفيهما كافي الدر المختار وأفتى قارئ الهدا ببقاءه بحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين وان لم يتبرأ ولم يتابع (سئل) في صبي عاقل عزم من أولاد المؤمنين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا لا اسلام غير احق أفتى قارئ الهدا بفتي صبي غير أسلم وهو سكران بصحة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكره ما عادا الى دينهما يجبران على العود الى الاسلام بالحس والضرب ولا يقتلان اه والذي يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جابر بل عليه الصلاة والسلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعساك الموت والقدر خير من وشركه من الله تعالى كذا في فتاوى الانقريوي وصفه الطبروسي بقوله الذي يعقل ان الاسلام سبب التحاقه بمنزلة الخبيث من الطيب والحاو من المركب في التنوير وشرحه العلامة وقد روي في المجتبى والسر اجابة يسبح سنين ويؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وسننه سبعم وكان يفخر به حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما ما بلغت أو ان حلي وسبقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همتي وسنان ترمي اه

واذا ادعى ابوه النصراني ان عمر خمس سنين وادعت أمه المسلمة ان عمر سبع سنين فاقول لمن أجاب قارئ الهدا بأنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه (سئل) في النصراني اذا حصل له جنون في عقله بسبب عشقه ولكنه يستحضر الجواب ويفهم الخطاب فأسلم ومدهج الاسلام ودم الكفر واندر بذلك فهل صح اسلامه (الجواب) * أجاب قارئ الهدا ببقاءه غير فصيح اسلامه ولا يقبل رجوعه بمجرد العود الى الاسلام (سئل) في المرتدة اذا ماتت أين تدفن (الجواب) * اذا ثبت ان رداها بعد اسلامها بالوجه الشرعي ثم ماتت وهي كذلك ففي سير الاشياء واذا ماتت أو قتل على ردة لم تدفن في مقبرة أهل مله وانما يلقى في مقبرة الكاسك (سئل) في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعدا بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه ونكاحه ولا يقضي من العبادات الا الحج (الجواب) لو اردوا لعبادته تعالى تعزم امرأته ويتجدد النكاح بعد اسلامه وهو فمخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كافي الدر المختار وبمسد الحج وليس عليه إعادة الصوم والصلاة والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء وبعد التكلم بكلمة الكفر والدوام ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجز به ما لم يرجع عما قاله لان ثابتهما على العادة لا يرتفع الكفر ويؤثر ما يتوابعه والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح والى عنه موجب الكفر والازدواج وهو القتل كافي الثالين العزابة من الردة هذا اذا كان عالما ان ما قاله كفر وأما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا وعذر الجاهل وقال بعضهم بغير كفر بذلك ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار كفر عند علمه العلم باختلاف البعض ولا يعذر بالجھل أما اذا اراد ان يتكلم بغيره على لسانه كلمة الكفر والعدا بالله تعالى من غير قصد لا كفر كما صرح بذلك في الخلاصة (سئل) في رجل عوانى مفلس غمار يسكن في الأرض بالفساد ووقع الشر بين العباد وغيروا على أخذ الاموال

نعم قد انه خطأ يكتسب الصواب مع امكان التراجع الى ما سكر به ونكت علماء بذلك قال في نكاح الخلاصة قتل الحنفى ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه ان يقول قال ابو حنيفة كذا ذكره في التفسير في مخالفته الروايات وغرابة فهم نطقه انه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها واذا لم يذكر ذلك على سبيل الارشاد ودفم الضرر عنها يقال لو قضى بذلك ما سكر به نفذ وقد نظمت نظمنا للمسلمين النقد فقلت

لمسته طهر اربعة أشهر وقاعدة ان ما سكر به يقرر ومن بعده لا وجه للنقض هكذا

يقال لا ينقض عليه ينظر والله أعلم (سئل) فيما اذا قضى ما سكر به يقرر من المذهب في معتدلة طهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر يتقدم لا (أجاب) لا شك انه اذا قضى ما سكر به يقرر من المذهب في معتدلة طهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر يتقدم لا

أشهر بنفذ ولا يجوز نفيه لانه لا يخالف الكتاب ولا السنة المأثورة ولا الاجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها بالباطل زوجها بالذوالرمة هل لها ان تخرج من بيتها وتنقل الى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في المرأة المطلقة هل تخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتجبر على العود اليها اذ هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب نفقتها عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه بمجرد طلاقها لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الا لانهن جاسات فافاحت قالوا تخرج لانها لم تلحقها وبه قال الاكثرون وقال ابن عمر في خروجها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود اليها اذا خرجت قبل انقضائها ولو بالذن الزوج لان الحرمة

لا تسقط بأذنه حق الله تعالى فلا يخرج بالسلطانها حتى إلى حين دار فيها منازل لغزير مختلف ما إذا كانت له وضربوا به إذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الأجرة ليس لها أن تخرج بمنزلة تمكث وتدفع الأجرة وترجع به عليه ما إذا كان باذن الحاكم ولا يحل لأهلها إخراجها ولو أمرها أو أهابها ذلك عليها أن تعصم ما وقد حذر على ملازمة النساء لبونهن مطلقا ٣ وأكثرنه غير مطلقا فانه يجل لمن الخروج باذن الأزواج بخلاف المطلقات إذا كان فحيا فيه معصية الله تعالى ويجب (١٠٣) عليه نفقة المعتدة بدخل في مسأله

الكسوة إذا طالت بأن كانت حاملا ومعتة الطهر والله أعلم (سئل) في التوفي عنها زوجها إذا كانت تسكن مع في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى فيه رغم طبعهم أم لا ولهم إخراجها (أجاب) نعم لهم إخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غاب أثره بطلق زوجته من مئة ثم تزوجها سبعة أشهر ثم أزالها بذلك كتابا البهال بعدت في إسقاط نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ طلاقها وعليه وفاة مهرها الشروط حوله بطلانها أم لا (أجاب) ان كذبته فلها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة تعتبر من وقت الطلاق في اقاربه بنى الزوج بالطلاق من زمان متى الا أن المتأخرين اختلوا وجوب العدة من وقت الاقارح في لا يحل للزوج يأخذها أو يبيع سواها زحرا له حيث حكم طلاقها لكن

بالباطل وذبح العباد يؤذي المسلمين بيده ولسانه ولا يرتد عن تلك الأفعال إلا بالقتل فاسمكم (الجواب) اذا كان كذلك وأخبر بجرم من المسلمين بذلك يقتل ويناب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى (سئل) في رجل عاى شتم رجلين من علماء الدين الاسلام ولبيت النبي عليه أفضل الصلوات السلام وحرقهما واستخف بهما وبالدين مع كونه شررا ساعيا بالقصاد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرى يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صغر الفقيه أو العاوى فاصدا الاحتفاف بالدين كفر ولو قال يلعي كتاب الجنائيات الساعى في الأرض بالمصاد يقتل بغيره الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكنتز قال أصحابنا لو نظر انسان العالم نظره فانه أود كرميا وجب الاهانة يكفر كافي عدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورتة الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للجهال أن يجلس بين العلماء والمعلمين وان جلس فواجبه على السلطان أو القاضي أن يمنعه لان هذا استخفاف وأهانة أو ختارة ولو جلس أحد من الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجهه الاحتفاف طلقت امرأته ولو كان على وجهه المزاج يرمز بأجتماع الأئمة العلامة إبراهيم البيرى على الأسلمين كتاب السيرة والردة (سئل) في ذى شتم فمسانله بالباط فبيعه أذاه بذلك فهل يؤدب بعاقبه على ذلك (الجواب) نعم (سئل) عن يهودى قد فقهو ديانا ناهل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه التعزير كازر وعن ابن نجيم (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله يكن ذنبه لا نصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر أو لا وهل عليه كفارة عين أو يمين (الجواب) ان كان الحلف جاهلا بعقده يكفر بمباشرة الشرط في المستقبل بكفرو عليه تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه عين فقط فعليه كفارة عين بذلك وفي الحلف بالله تعالى كفارة عين آخر وهذا متحذر بعد الظن في كتب أصحابنا أئمة الهدى ورحمهم الله تعالى (سئل) في رجل سئل منه شئ فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى خلق الكون لاحد ما أقبل رجاه فهل يكفر أم لا (الجواب) لا يكفر بذلك لأن قصده التواضع والانه متنفذ بوليكما أفتى بذلك العلامة الخبير الرملى ناقلا عن جامع الفصولين وأفتى بذلك السبكي والزمى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره وأعلن انها اجماعية قال المؤلف وجه الله تعالى ورأى في مجموعة شيخ الاسلام عبدالله أفتدى حفظه الله المات الاسلام حين زارنى في الحبشة وقت قدومه من المدينة المنورة على منوره أفضل الصلوات أم السلام سنة ١٤٤٦ ماصورته ما قولكم كدام فضلكم مرضى الله عنكم ونفع المسلمين بعالمكم في سبب وجوب بمسأله الزواضر وجواز قتلهم هو البنى على السلطان أو الكفر وإذا قائم بالثاني فاسبب كفرهم وإذا أبت سبب كفرهم فوسل تقبل تو بتهمهم واسلامهم كالمتردد لا تقبل كساب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتالهم وإذا قلتم بالثاني فهل يقتلون حدا أو كفر وهل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء الجزية أو بالامن المؤقت أو بالامن الملبى بدم لا وهل يجوز استرقاق نساءهم وفزار بهم أفتوا ماجورين أم يابكهم الله تعالى الجنة الحمد لله بالعالين اعلم أسعدك الله بأن هؤلاء الكفرة والبدعة النجيرة جعوا بين أصناف الكفرة والنجى والعنادى أنواع الفسق والزندقة والحادون ونوقف في كفرهم

لانفقها ولا كسوة وان صدقت في الاسناد قولن قلهما مقبول على نفسها ثم قال بعد كلام كثيروا لحاصل انها ان كذبته في الاسناد وقالت لأدري حين وقت الاقرار وان صدقته ففي حقها من وقت الطلاق حتى حق الله تعالى من وقت الاقرار اه والحاصل انه لا يقبل بغير قوله في بطلان حقه اجماعا في النفقة والكسوة منها وعليه وفاة مهرها الشروط حوله بطلانها اجماعا وانه أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من مائة بوضعية فتدعه أمها صالحا على دراهم مسانله يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر وإذا صلح الى جلي امرأته على نفقتها بغيره وأكثرنه غير مطلقا كذا في الأصل الذى في يدنا وباتمل اه

فأدانت في العبد على إراحم منها لا يزجها على حتى تغشى العفة ينزل أن كانت عدتها بالحض فلا يجوز الصلح الجاهل وهذه عدتها بالحض فلا يصح الصلح الجاهل بالبدلة ويحب عليه التفتت فادست تحيض والله أعلم (باب نبوت النسب) (سئل) في ابن أبا شعبة جعل هو هاشمي أم لا وإذا قلتم لأهل بيته شرف أم لا وإذا قلتم نعم هل ينسب في أولاد أم لا (أجاب) لا شبهة في أن شرفا ما وكذا الأولاد أم لا أصل النسب فمخصوص بالأبناء والقائل بهذا (١٠٤) قد تنجح المنهج الواضح واتبع الوجه الآخر أذا بقي نسبته إلى مصلى الله عليه وسلم ثبت الشرف والسادة فإذا ثبت

هذا التقدير لأن الهاشمية ثبت لأولادهم وأولاد أولادهم أو آخر الأمر لا يوجد نسبته من النسب ولنا في ذلك رسالة سماها بالورود والغنى في مسألة الشرف من الأم فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع إليها والله أعلم (سئل) في مصلى بن عبد الله الجواد ابن الإمام الشهيد جعفر الطيار وابن سدينا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولولا ذلك ودرته وعترته شرف فمثل شرف الحسين والحسينة وحمل العمامة لخضره على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم أنهم أشرف بلا شبهة فإذا سلم الشرف يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً وحسينياً أو علياً وأوجعفر وأوعقيلياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الأول وإن قصر الخلفاء الفاطميون اسم الشريف على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم

والجواد وجوب عدتها لهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم وسبب وجوب عدتها قتلهم وجواز قتلهم النبي والكفر معاً ما لبقي قائمهم خروج من طاعة الإمام خلفه الله تعالى ملكه إلى يوم القيامة وقد قال الله تعالى فقتلوا النبي حتى تفي إلى أمر الله والامر للوجود فيبقى المسلم إن أدام على الإمام في قتاله هو لا على بايعين المؤمنين على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم أن يعينوه بقا لوجه معاً وأما الكفر فمن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستزفون بالسرعة للدين ومنها أنهم يهينون العلم والعلماء مع أن العلماء قوة الانبياء وقد قال الله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء ومنها أنهم يستحلون الحرمان ويحرمون الحرمان ومنها أنهم ينكرون خلافة الحسين ويزعمون أن وصوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون ألسنتهم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها و ينكسرون في حقها ما لا يليق بشأنهم مع أن الله تعالى أرسله عتبة آيات في راعها وتزورها فاهم كاثرون بتكذيب القرآن العظيم وسائون النبي صلى الله عليه وسلم خناً بنسبتهم إلى أهل بيته هذا الأمر العظيم ومنها أنهم يسبون الشيعين سؤد الله وجوههم في الدين وقال السيوطي من آتتكم النساء فكنن كثر العصاة أو قال أن أبأكفر لم يكن منهم كفر وتفاوت وجهين عن تعليق القاضي حسين فيمن سب الشيعين هل يفسق أو يكفر والاصح عندني التكفير به حرم الهام في الباب اه وبقي بالتواتر قطعاً عندنا خواص والعوام من المسلمين أن هذه القبيلة مجتمع في عروا الضالين المشايخ في انصف الواحد من هذه الأمور فهو كافر يجب قتله بالتفان الامتلاء تقبل قوله وسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه أو الشهادة على قوله أو جله ثابتاً من قبل نفسه لا محذور ولا تسفله التوبة كسائر الحدود وليس به على الله عليه وسلم كلاً من المأمول فيه المنة بل لأن الازدحام في تنفره المنة لا تلاحق فيه لغيره من المؤمنين فقبلت قوله نعم سب النبي صلى الله عليه وسلم يتعلق به حق الدين ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الدين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحداً من الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فإنه يكفر ويجب قتله وإن ثبت على كفره ولم يقبل مسلم يقتل كفاً بالاختلاف وإن تاب أو سلم فقد اختلف فيه المشهور من المذهب القتل حداً وقبل يقتل كفاً في صورتين وأما سب الشيعين رضي الله تعالى عنهم فإنه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيعين أو أحدهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل قوله وسلامه أي اسقاط القتل وقال ابن نجيم في البحر سمعت لم تقبل قوله ثم علم أن سب الشيعين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا بد من الاكتماع البينة قال الصدر الشهيد من سب الشيعين أو أحدهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل قوله وسلامه في اسقاط القتل لا تجعل انكار الردة فيه أن كانت مقبولة كلاً يخفى وقال في الاشياء كل كافر ياتبع قوله بتمقبولة في الدنيا لا يخرج إلا الكافر بسبني أو بسبب الشيعين أو أحدهما أو بالمعروف وأما قولنا قد قلنا أن هذا قبل قوله اه فيجب قتل هؤلاء الأشرار والكفار أو أياهم ولو لم ياتوا أن تابوا أو سلموا أو قتلوا على المشهور وأجرو عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وإن بقوا على كفرهم وعنادهم قتلوا كقرا أو أجرو عليهم بعد القتل حكم المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بإمان مؤقت ولا بامتناع من مريض عليه فاختار في قتاله ويجوز استرافاق ناسهم لأن استرافاق المرتدة بعدم الحقت

شرف الآل الذين يحرم عليهم الصدقة لا شرف النسب لا بمصلى الله عليه وسلم فإن العلم ارجحهم الله تعالى ذكره وأن من دار خصائصه صلى الله عليه وسلم أن ينسب إليه أولاد بناته ولم يذ كر وأمثل ذلك في أولاد بناته فانه خاصه صفة الطبقة العلية فقط فأولاد فاطمة الآل بقاء الحسن والحسين وآم كثرهم وزينب يسبون الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين يسبون الله عليه وسلم لا بمصلى الله عليه وسلم ولا بغيرهم عرو بعد الله لا إلى الآل ولا إلى أيهما مصلى الله عليه وسلم لأنهم أولاد بناته لا أولاد بناته عرو الأمر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في النسب لا أمه ولا يخرج أولاد فاطمة وحدها خصوصية التي ورد الحديث بها وهي

مقصودة على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا سئل يشمله وأما الشرف الانحصار وهو شرف النسبة المصلي الله عليه وسلم فلا فاهمهم والله أعلم وأما العمامة الخضر وأما العلامة الخضراء فليس لهما أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كانتا في الزمان القديم ولكن لبسها بعدة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب انه اذا حدث التمييز في الجائر أن يخص بها المتبوسين به المصلي الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن يعهم في كل أهل البيت كل جائر ثم والله أعلم (سئل (١٠٥) في رجل مات عن اخت لأمه ورثة

بدأ الحرب جأركي موضع خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ويجوز اسارتها فاذ جاءهم
تبعاً لمهاجرتهم لان الولد يتبع الام في الاسترقاق والله تعالى اعلم كتبه آخر الورى نوح الحنفى عفا الله عنه
والمسلمين اجتمع اه ماني للمجموعة المذكورة بحجوه (أقول) وقد أكثر مشايخ الاسلام من علماء
الدولة العثمانية نقلوا ذلك مؤيداً بالنصرة العلمية للافتاء في شأن الشيعة المذكورين وقد أشيع الكلام
في ذلك كثير منهم وأقرباؤه الرسائل ومن أفتى بخذلك فهم المحدثون المفسرون السعود أفندي العمادى
ونقل عبارة العلامة الكواكبي الخياي في شرحه على منظومته الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جملة
ما نقله عن أبي السعود بعدد كرفيائهم على نحو ما مر فلذا أجمع علماء العصر على اباحة قتالهم وأن من
شك في كفرهم كان كافراً عند الامام الاعظم وسفيان الثوري والارزاقى أنهم اذا تناولوا رجوعاً عن
كفرهم الى الاسلام نجوا من القتل ورجع لهم العفر كسائر الكفار اذا تناولوا ما عدا ذلك والشافعي وأحمد
ابن حنبل وليث بن سعد سائر العلماء العظام فلا تقبل قولهم ولا يعتبروا سلامهم ويقتلون حداً لا يفتد حرم
بقبول قوتهم عند ما امنوا الاعظم وفيه مخالفة لغير من المجموعة ونظير لى هذا زاهو الصواب وهذه مسئلة
مهممة ينبغي تحررها والاعتناء بها زباد على غير ما قد وقع فيها عجباً عظيم وكان خطيراً أن أجمع فيها
رسالة أذكر فيها ما حورته في حاشيتي على التراجيح وغيره فلا بأس أن ذكر في هذا المقام ما يوضح الحرام
اسعافاً لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استندى بعض طول في الكلام فتقول وبالله التوفيق اعلم
أن ما مر من الصدر الشهيد من أن سائب الشيعين رضى الله تعالى عنهم ما في البارز لا تقبل قولته قد عذره في
البحر الى الجوهرة شرح القندورى وقد قال في الزهر هذا الاوجوده في أصل الجوهرة وانما وجد في هامش
بعض النسخ الخلق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله اه وقال العلامة الحنوي في حاشيته الاشياء بعد قوله
كلام النهر (أقول) على فرض ثبوت ذلك في علمه نفع الجوهرة لوجه لا يظهر لما عده من قبول قوته
من سب الانبياء عند تاسلها لعلها لا يكون خاتبة واذا كان كذلك فلا حاجة لقول بعدم قبول قوته من سب
الشيعين بالطريق الاول بل يثبت ذلك عن أحد من الأئمة فيما أعلم اه واعلم ان مسئلة عدم قبول قوته
سائب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها عند صاحب العراز به وتبعه المحدث ابن السكال الهمام في
فتح القدر شرح الهداية وتبعه القمى تاشي في من التتو وروى عن ابن تيمية في البحر والاشباه وأفتى به في
الخبر به لكن العلامة القمى تاشي بعد ما عذر ما في منتهى الى البرازي قال في شرحه عليه المسمى مخ الفغار لكن
بمعنى من مولانا شيخ الاسلام أمين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالدار المصرية أن صاحب الفتح تبع
البرازي في ذلك وأن البرازي تبع صاحب الصارم المسؤول فانه عازي البراز به ما نقله من ذلك اليسول بعزه
الى أحد من علماء الحنفية اه وفي معنى الحكم معر بالى شرح العمادى ما صوته من سب النبي صلى الله
عليه وسلم أو بغضه كان ذلك من مذهب وحكمه محكم المرتدين اه وفي التنقيص سب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فانه من مذهب وحكمه محكم المرتدين يفعل به ما يفعل بالمرتد اه فتقوله ويقول به ما يفعل بالمرتد ظاهر في قبول قوته
كلا يخفى وعن نقل انصار دعت في حنفية القامى عياض في الشفاء اه ماني مخ الفغار لمخلصنا اعلم ايضاً

(١٤ - فتاوى حامد بنه - اول) فقصه مصداقاً لما ذكره في كتب علمائنا قاطبة حجة بنى وادام الله الولدين المولى دسواه ولبن
لسنة أشهر اوقافاً أو أكثر من وقت النكاح وأمانى الزوج فلا يصح اذا أتته بسنة أشهر أو أكثر اذا كان لاقبل يصح فيموم حجة بنه
لا يثبت نسبته من المولى مع بنه ولا يحتاج على السيد في ذلك وقاؤه أعلم * (مثل من وانه المرحوم الشيخ بنى الدين نظام) * بامن * ما يعلم *
أنهى ما كلاله ما نكتل بن بنادى * انان بن بنى نالى (آداب) هذا الخواوى * موزج بالجلال أختها هذا وبها * كذا الفانهم مفاى

فإن كل ينادى * آباء بن عم ابن خالي (سئل منه فقلنا أيضا) يا أيها الطبر الذي * نثر الجواهر أودعا أدبا وفقها والحديث مؤصلا ومفزا
من ذاب زوج أمه * رجلا واخته معا من نسب قد أثبتا * بالحق شرعا أشعرا (أجاب) أمة آباء بن وذى * لأئسب فادعيامها
وهما السكل منهما * بنشمن الغيا رجمها (باب الحفلة) * (سئل) في صغير يتيم له أم تمزج جعابني وأعت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم
أخته (أجاب) حبسكم يكن للصغير عصة (١٠٦) محرم ولا ذورحم من غير العصبان كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذ كورة
والاخت المذ كورة وقد قام

أن البرازي قال إنه كان نديق لانه حدود فلا يسقط بالتوبة ولا يصرفه خلاف لاحد لانه حق تعالى به
حق العبد فلا يسه ما لثوبة كسائر حقوق المسلمين إلى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسالول على
شأن الرسول اه وقد واجهت كتاب الصارم المسالول لعمدة الشافعية الشيخ في الدين السبكي فريأخذ
ما روى البرازي في حديث كرا السبكي أو لأعن الشافعية للقاضي عياض المسالسي أن الإمام الشافعي موافق
للإمام مالك في دية وعدم قبول توبته وإن قتله قال أبو حنيفة وأصحابه والتوبة وهل الكوفة والأوزاعي
لكنهم قالوا هي دية ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم يؤمن أصحابه من صرح
عنه بذلك إلى أن قال هذا ما وجدته للشافعية والحنيفة في قبول توبته كراهم قريمن الشافعية ولا يوجد
للحنيفة غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلاهم قريب من كلام المالكية هذا أخصر والمقول في ذلك وأما
الدليل فعمدنا في قبول التوبة بقوله تعالى قل الذين كفر وإن بنهوا عن فعلهم ما قد سلف وقوله تعالى قل
بأعيادي الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا إلا به وهذه الآيات نص في قبول
توبة المرتد وعموما يدل على الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يجب ما قبله والتوبة يجب ما قبلها ولا
لا تحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد إسلامه والقول بأنه حق آدمي فلا يسقط بالتوبة صحيح لكأن
علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأفته ورحمته وشفقتة أنه ما يتم لنفسه قط فكيف يتقبله بعد موته اه
كلام السبكي لمخاضها ثم الاجابة بمسوط فيه وقد أطلق في ذلك الطائفة حسنة ينبغي مراعاتها وفما ذكرناه
كفاهه ولا شأن أن النبي والسبكي والقاضي عياض اثنتان ثبتان عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية
أن مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع ما جمعت من النقل عن شيخ المذهب الإمام الطحاوي وغيره من هو
أعرف بالمذهب من البرازي يبين وقال في الدر المختار وقد صرح في التفتاوعين بالحكام وشرح الطحاوي
وحاوي الزاهد وغيرهما بأن حكمه كالمرد اه وللعلامة الخضر والشهير بحسام جلي من عظماء علماء
دولة السلطان سليم خان بن بزرغان العثماني رسالة طائفة الفقه في الرد على البرازي وقال فيها أنه تقبل
توبته ولا يقتل عند الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنابلة على ما صرح به في السيف المسلول وذ كر
في الحواشي من سب النبي صلى الله عليه وسلم وكفره ولا توبة له سوى تبدل الإيمان وقال بعض المتأخرين
لا توبة له أصلا فيقتل حد الكفر إلا مع أنه لا يقتل بعد تبدل الإيمان ثم قال وبالجملة قد تبعتنا كتب
الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلطه في أول
الرسالة اه وقد ذكر نبذة من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في إصلاح جامع الفصولين ومنه نصحت
ما نقلته عنها ثم قال فينبغي بعد ما ذكره من تحفظه في البرازي بما ذكره في بعض الفتاوى بطلان كتاب الخراج
للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر فإن تاب وقبل توبته لا يقتل عنده
وعند أبي حنيفة خلافا لمدرجه اه ثم قال في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود الملقب بـ رحمه
الله تعالى عن هذه المسئلة بمحاسناته المسئلة خلافا لغيره فقد عرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن
سليمان خان بن سالم خان في أمر الجمع بين القولين والرياسة للمؤمنين بأن الأول أن لا ينظر إلى حال الشخص
الشابيعن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإن فهم منه صحة التوبة وحسن الإسلام ومصلح الحال يعمل

بكل منها مانع من استحقاق
الحضنة فأما عند أمه
أولى من إبقائه عند أخته
لكمال شفقة الأم كما أن في
به شيخ الإسلام شهاب
الدين الحلبي رحمه الله تعالى
وأنه أعلم (سئل في أمره)
اختلعت من زوجه بابا راضع
ولادة الذي هي حامل به
وحضنته إذا ولدت هل تنقل
يجوز أم لا وهل إذا طلبت
على ذلك أجرة بعد السنة
والأب معسرة أختلأ به
توضعه وترى بينهما وأب
أمد لك الإبالاخرة يخرج منها
ويدفع للأخت أم لا (أجاب)
يجوز الخلع على الذكور يلزمها
الوفاء به وإذا أبت أمه
أما كره راضع الإبالاخرة
وأخذه تقبله عينا يدفع
البها صريح به في الحائض
والنسبازية والخصامة
والظهيرية وكثير من الكتب
والله أعلم (سئل في الأم
تحضن الضئير التي متى وهل
يلزمها كقبول بكفها اختصة
أن تعقبها أو تنسأ فرأى
(أجاب) الأم أو أبي بها حتى
تحضن كجهو ظاهر الرواية

وعليه التوثق وفي رواية محمد بن يحيى وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كقبول بكفها فإما ذكر رواه أعلم (سئل) يقول
في الأم الحاضنة المتوكة المنقصة عتبتها إذا طلبت أجرة لحضنتها ولأنها الصغار هل تجاب إلى ذلك أيضا إذا احتاج إلى خادم يلزمه ويلزم
بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تجاب إلى ذلك كما ذكره وأوجب على الأب كسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ويلزم سكن
الحاضنة على الأنظر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالفتنة الهارأي يريدها أن بغضها وهي تأتي ولا تريد إلا الانضمام إلى

قوله ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا الميرزا رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أخذاً من القواعد الفقهية ثم رأيت صريحاً للقاضي الخليل بن أبي
 كتاب أدب القاضي حيث قال سئل فيما لم يمنع مولانا السلطان قضائه عن جماع ماضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يسترد ذلك أم لا
 بل إذا أطلق الجماع للممنوع بعد المنع جاز وكذا لو لم يغيره أو أطلق له ذلك يجزى على إطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لو أن السلطان روى
 سلطان غيره فولى قاضياً لم يمنع من إطلاقه قالوا وليتلك لتقتضى بين الناس جازاً له جماع (١٠٧) كل دعوى إذا أتى المدعى بشراً فاضاحتها
 الشرعية والحاصل أن

يقول الحنفية في قبول توليته ويكتفى بالتعزير والحبس تأديباً وإن لم يفهم منه أن خبره يعمل عذهب الغير فلا
 يعتمد على توليته وأسلامه ويقتل حداً فأمر السلطان جميع قضاة ممالكه أن يعملوا بهذا اليوم من هذا الجمع
 لما فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سبحانه يوم الحساب اه والذي خط عليه كلام
 الشيخ علاء الدين في شرحه على التتوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق أو السعدي ولكن لا يخفى
 أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاة ممالكه لا يبيح إلى اليوم لأنهم ما كانوا
 وانقرضوا فلا بد لقضاة زماننا من أمر جديد لكل قاض حتى ينلف حكمه بذهب النسيب ليكون تابعاً عن
 السلطان بذلك الحكم كما اشتهر من أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وقفهم الله تعالى يؤخذ عليه
 عهد السلطان الذي قبله وبسبب عليه حين توليته لا يكتفى بذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن
 تكون قضائه مأموراً به بل لا بد لهم من أمر جديد حين توليهم فإذا ولي قاضياً زماناً أو كتب له في منشوره
 أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب المالكية أو الحنفية يصح حكمه والأول والعزله ونصب غيره فلا بد من
 أمر جديد للثاني كالأول وكل أحد وكذا يسبح في شيء من معلوم ثم عزله أو وكل غيره أو وكله نفسه ثانياً لم يقيد
 بالثمن تكون وكالاته مطلقة حتى يأتي بالتسديد وقد مر جوابات القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب
 عنه فإذا خصص قضاة زمان أو مكان أو شخص أو دأته أو مذهب تخصص والأول والقضاء زماناً
 يؤمر به بالحكم بما يصح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رضي الله عنه تعالى وقد ذكر في رسم الحق أن القائل
 لا ينفذ قضاءه بخلاف مذهب أصول فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذ الحق
 والحاصل أن هذا المقام من درأض الأقدام قد وقع فيه فضلاء عظام وبعده ظهور والنقل الصريح عن
 الإعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وصحته الشريعة عليه الصلاة والسلام مما رآه من القنون
 والأوامر لا ينسأها بسبب من الإمام فلي الحق أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القضاء فإن قتل المسلم
 من أظلم الأنام ولو ثبت أن قتله منقول عن الإمام فمع نقل خلاصه فيبطل الإعراض عنه والأجماع ما صرحوا
 به من درأض الحدود بالشبهات والتابعه عن قتل أهل الإسلام م قوله عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ادروا
 الحدود وعن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم المسلم يختر جافوا سيئه فان الامام لا يحيط في العفو غير من
 أن يحيط في العفو بغيره واد السيوطي عن عدة كتب فقام والاتصال لرسول مقبول فيما به أمر لا فيما به
 نهي وزجره فذا انقصر وما تقر فاحفظوا السلام

(كتاب المفقود)

(سئل) فيما إذا غاب رجل من بلدته ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته ولا حقوق
 عنه من يقر بها فهل ينسب إليه القاضي من يحفظ ماله ويستوفى حقوقه بما لا وكيل فيه (الجواب) نعم
 والمسئلة في الملتقى (سئل) في الرجل المفقود إذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها ولو جهال الشرع
 (الجواب) نعم وفي يبيع فتاوى الديتاري إذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان
 المالك غائباً غير موقوف ولا يملك بيعها (سئل) فيما إذا نصب القاضي زيداً قاضياً عن زيد قاضياً عن عمر والمفقود تبعاً على

تعالى أعلم اه منه قوله لقوله عليه الصلاة والسلام إلى آخر الحديث قال في الأشباه والنظائر القادة السادسة الحدود تدبر بالشهاد وهو
 حديث رواه السيوطي معزاً إلى أبي عبد الله من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 ما استعلمتم وأخرج الترمذي وأبو حنيفة من حديث عائشة تدروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم المسلم يختر جافوا سيئه فان
 الامام لا يحيط في العفو غير من أن يحيط في العفو وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوداً ادروا الحدود والقتل عن جدياً انما استطعتم
 وفي فتح القدير أجمع فقهاً لا أمصاراً على أن الحد وتدبر بالشهاد والحديث المروي في ذلك المشتق على مقتضى الامتثال بالقبول اه منه

استخرج مسائل كثيرة تتعلق
 بهذا البحث وهان الامر
 وانكشف له الحال والله

أثمها الضاحكة العارضة هل يقدر على أن يضمها العجبر أم لا (أجاب) لا يقدر عليها على ذلك ولا عتبهما عن المسكت عند أمها والله أعلم (سئل) في مرأهقة نصرانية تتنازع في ضمها الخوتم السلون واخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت السكن عنده إذا راهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم ووجهة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضانة لسكونهن متزوجات بأجانب ولها (١٠٨) أخ لاهل له أن يضمها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضانة بالتزوج بالأجانب كالبنات

كبنات الجسر وغيره فحق الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التارخانة بعد أن رضى للحيض وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حسب نساء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبية وأم تزوجت بالأجنبي وخالفن على أنسكاحها وحضانتها (أجاب) الم هو الذي يلي الانكاح وأما الحضانة فليست بيد من يتقدم على مثل الجدة والأخت وأخالة والعموت نحو هالكم أمخذها والله أعلم (سئل) في أبي معسر له من مبانة صغيرة سنها أربعين سنتين أبت أمها أن ترهبها وتحضنها إلا بالاجرة وقالت جديتها أم أبيها أن أأزري ولد ولدي الفتية بلا أجر هل تسقط حضانة الأم وتكون الحنة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصبي كما حرس به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبي بالغ هل لأمه فيه اليد ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء أن يؤذيه

مصالحهم هو أهل لذلك والمفقود ابن بالغ بعارض القم في مصالحهم بر دم مباشر لها هل ليس لأن ذلك (الجواب) نعم لا يوجد شيء (سئل) في صغيرة قامت عن أبيها فقود لا تدري حبانته ولا مومته ولها ابن عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها (الجواب) نعم وفي النسخة وموارد مسائل المفقود على خوف واحد أنه يعتبر جاني ماله مستأفي ماله غيره إلى أن قال وفيه نصيب المفقود إلى أن يظهر حاله اه باختصار (سئل) في مفقود مات أقرانه في بلدته فهل يحكم بكونه بوجه الشرى (الجواب) نعم يحكم بكونه بوجه الشرى في بلدته على المذهب تنويع في النزاهة تسعون سنة قال الصدرا الشهيدي عليه الفتوى اه ولابد من القضاء بكونه لأنه أمر محتمل ويزعمه على من يرثه (سئل) في القيم المنصوب عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصما فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار (الجواب) نعم قال في التنوير ونصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويؤم عليه وليس بخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعه وشركه في عقار أو رقيق ونحوه اه (سئل) في مفقود له مبلغ قرض معسوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور وليس المفقود وكيل له أم وأخت شقيقة فأذا نصب القاضي أمه فقيمة عنه وكانت أهلا لذلك فهل لها قبض المبلغ من يذود حفظه إلى أن يظهر أمر المفقود (الجواب) نعم ونقلها مأمرا (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ غائب بنت حاضرة وتوالموت في ابن آخر بالغ نصبه القاضي قسما عن عمه الغائب البسيط للغائب قدر ما خصه من ممتلكاته أبيه المتوفى فبسط له ذلك وصدر ذلك إلى ما كاشف حكم بأن قبض القيم المذكور صحيح وإن كانت الغيبة ليست بمنقطعته وإن كان الناصر حنفيا بمحاذنة ذلك كغيب الدعوى الشرعية وكتب حجة أفق مقيم مذهبه بعينها وأنفذ حكمهما كحفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بضميها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) في أسير في دار الحرب لا يدري حبانته ولا مومته وله عقار ومال في بلدته فهل إذا نصب القاضي ابنته الأمينة وكلاهما أخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا (الجواب) نعم وهو غائب لم يدر موضعه إذا علم بالمكان ولو بعدلنا يستلزم العلم بما في المأوى والحياة عالما فليس من أسره العدو ولم تعلم حبانته ولا مومته كافي للحيط نهر وأوصعه في الرعاية الأنياس (سئل) في مفقود له حصص معلومة من دار وله قيم خاف خرابها وانهدمها وليس للغائب مال تعمره ويريد بيعها بأذن القاضي بمن التل ويحفظ عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم ويسع القاضي ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اه بناية للقاضي يسع مال المفقود ولا أسير من المتاع والرفيق والعقار إذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها بالنفقة عليها وما وان باعها لحرف الضياع فصار ثراهم أو ذهاب يعطى النفقة لها بطريقه جامع لقضوين وفيه ماله بيعها بالنفقة ففعل نفذ ولو باع القضاء به جاز والقاضي يسع عبد المفقود وأرضه إذا كان ينقص بعض الأيام وفي الحيط ولو باعها القضاء به جاز وكذا لو علم حبانته لا يمكن لأرجع منذ سنين فتيقن بزيادة (سئل) في رجل مات عن أخت لاهل له أم مفقودة وعن أخ لاب وخلف تركه فكيف يفعل (الجواب) تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من ستة أسهم للاخت لاهل السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد ونقوله إلى أن يتبين حاله والباقي للأخ لاهل

(أجاب) نعم له ضمهم من غير السر وتاديبها إذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الطهيري والغلام إذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الابل ليس للاب أن يضمه إلى نفسه إلا إذا كان غير مأمون على نفسه فلا يسهل أن يضمها إلى نفسه وليس عليه نفقته إلا أن يتبرع وفيه نقلا عن الولي الحيد إذا كان يتخلى عليه شيء فالأب أولى من الأم وفيه نقلا عن الاستيعابي أن للاب أن يزوج ولده البالغ إذا وقع منه شيء في التارخانة والامر إذا كان صبيها أن أراد أن يخرج إلى طلب العلم فلا يسهل أن ينعى في كراهية الحانية وكان محمد بن الحسن صبيها فكان

(كتاب

أوحده في رحمة الله تعالى بحلته في درس خالف ظهوره وأخلف ساربه تخافه تحبائه العنيم كمال تقواه اه وفيها قبله نقل عن العنابة الصفي
اذ بلغ مبلغ الرى جال اذ لم يكن صاحبكم محكم الراجال فان كان صاحباً فهو في حكم النساء وهو عورة التي قد عرفت في المنطق يعنى لا يحل الرجال
النظر اليه يعنى عن شهوة فاعلموا النظر لان شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلاة كل رجل وفي المنطق الناصري فاعلموا السلام
والنظر لان شهوة فلا بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حتى ان واحدا من العباد رأى (١٠٩) في المنام قيل له ما فعل الله بك قال كذب
استغفرت منه غفر لي الا

* كتاب القسط والقطة *

(سئل) في صغير لقطا عمره سنة التقطه رجل حرم لم يشفق عليه وربيور يرد رجل آخر أجني أحذه منه
فهر ابغبر رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كفى التور ووغيره (سئل) فماد الا التقط رجل مباحة
ووجدته في يد غيره هل تلك المصومة موده الحق (الجواب) المصوم ان له المصومة لان موده الحق كفى
النهر عن السراج (فرع) قد كثر السؤال عنه وهو ما الحكم في الحاح ونحوه اذا أعجب به فتركه فقام به
فغيره حتى عاد حاله وقد رأيت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب القطة عند جدوا الميث عليه
و يرجع بمصره عند المالك وعندنا يعنى الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشئ الا اذا استأذن الحاح كفى الايمان
أو أشهد عند فقد انه يتفق بيقال الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لان فقدهم هنا فمن نادى ومن أخرج
متاعا عرف ملكه عند الحسن البصري وورد بالاجماع على خلافه اه ولا شك عند الحنفية انه لا يملكه
ولا يرجع بشئ الا ان يأذن له القاضي أن ينفق و يرجع وقد ذكروا البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في
آخر كتاب الهبة ما هو كالمصر في ذلك فرجعه وتأمل كذا في حاشية خير الدين آخر كتاب من القطة

* (كتاب الوقف) *

رتبه على ثلاثة أبواب * (الباب الاول) * في أحكامه المتعلقة به من محتو بطلان واستبدال وشروط وما
يصح بيعه منه وما لا يصح مبيات أحكامه المتعلقة في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك
* (الباب الثاني) * في أحكام استحقاق أهل من يربعو استحقاق أصحاب الوظائف وأحكام بيع
انقاصه وأخباره وقسمته وغصبه وأخباره وأجره ومساقاة أشجاره وعمارته وسكناه وأرباب الشعائر
وغير ذلك * (الباب الثالث) * في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وزل وتوكيل وفراغ
وابحار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض ومصرف ونحو ذلك * (الباب الاول) * (سئل) في امرأة
وقفت في مرض موته ما وقفها على شخص ثم على جهة مرضه ومات منه عن ورثة لم يغير والوقف وحلفت
تركة تخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف اذا وقف المرء أرضه
أوداره في مرض موته صح في كلها ان خرجت من ثلثها وان لم تخرج واجازته الورثة فكذلك والاي بطل
فما زاد على الثلث اه (سئل) في وقف أهلي فقد كُتب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كدف
تصرف نظاره في شئ من أموره وليس له رسم في دواوين القضاة وعلم أصل مصرفه على ذمة واقفه وبذلك
واحد من الذرية بقدر ما علم من غايته يتداوله في نظاره ثم مات شخص من الذرية لآعن ولد فهل يصرف نصيبه
من ربع الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ما ذكر بصرف نصيبه من ربع الوقف لبقية
مستحقه من غير تميز كرى على أبني ولا تفرج بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذمة واقفه ولم يعلم
تصرف القوام السابق ولا شرط واقفه كفى البرازية في الخامس والخبر به وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم
من عوت عن غير والد الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده (سئل) في وقف تقادم
أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه مصرف غلته الى جاعته مخصوصين جبالا

وانتضت الحضانة فين سوا من العصبية أولى الاقرب فالأقرب اه فهذا مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأموما عليه ولقد عرفت
الاقرب فالأقرب من العصبية ولا خلاف في استمرار كون العصبية فاسق يخشى عليه العصبية عليه والشيخ غنوه والله أعلم (سئل) في المص إذا
انقضت مدة حضانته هل لغيره مصلحته أم لا (جواب) نعم يضمه الم قال في المنهاج لجلال الدين أبي الحسن عمر بن محمد بن عمر
الانصاري العقبلي من الحنفية ان لم يكن للمص أب وانقضت الحضانة فين سوا من العصبية أولى الاقرب فالأقرب والله أعلم (سئل) في المباشرة

المنقضية عدمها اذا طلبت أحراً لحضنة لأنها الصغرى من الأب هل تجاب إلى ذلك واذا وجد الأب من غير محارم ممن يحضنه بجائاً يكون أولى من الام أم لا (جواب) نعم تجاب إلى ذلك وبفرض أحراً للثقل ولا يدفع لمن لاحق لها إلى الحضنة ولو تبرعت في حاله ما من الخللان كالاحنية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة مستقلة ترأى لها أم وأب يريد أن تسكنها مع صرة أمها وبقرق بينهما وبين أمها هل له ذلك أم لا (جواب) حيث كان لها رأي (١١٠) وعقل ودخلت في السن ليس لها أن يسكنها مع صرة أمها ولا أن تسكن معها صرة أمها

بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مستحقي ربه عن غير ولد أو أسفل منه بصرفون نصيبه إلى الأقرب فالأقرب إلى الميت هل يجب أحراً أو فعلى ما كان عليه من الرسوم ولا يكفأ أحد منهم إلى بيته في نسبه إلى الواقف حيث كان في أيديهم جيلاً بعد جيل (الجواب) نعم يجب أحراً أو فعلى ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكفأ أحد منهم إلى بيته في اتصال نسبه إلى الواقف (سئل) في وقف أهل قديم يصرف نظاره في ربه بصرفونه لاذ كور من رذر يوافقون الأناث جيلاً بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق التلقي من أبيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بالاعراض ولا منازع والآن قامت امرأة من الذرية تطلب استعقاقاً في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة إلى كتاب وقف يسدها منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في بيع الوقف للأناث من الذرية أسلاف المتصرف لاذ كور فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوت شرعاً ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع الثبوت (الجواب) نعم قال في الحانية تصرف الرجل في يد مبيعة فقام رجل وادعى أنها وقف وأحضر سكانه خطوط العدل والوقف الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح ٢ قالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصلح لأن القاضي إنما يقضي بالحق والخجعة البيعة أو الأقرار وأما الصلح فلا يصح جعلان الخطأ شبه الخطأ وكذا لو كان على باب الدار لوح مضر وب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضي بالوقف مالم يشهد الشهود ١٥ (سئل) فيما إذا وقف زيد وأخته هند نصف أولهما شائعة يمكن قسمته بولم يرزاه وأنشأ على أنفسهما ثم يرد كل منهما على أولاده ثم وثم ولم يحكم كما بهصة الوقف في حادثة الشيوخ فهل للقاضي إبطال الوقف حينئذ يقع فيحكم فاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه صح وقف مشاع غرضي يجوز له لأنه بمحمدة فيه فلحقني المقلدان بحكم بهصة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح (سئل) في رجل له حصه شائعة معلومة من دار معلومة فوقفها على نفسه بمحمدة حينئذ يرد على بنته ثم على جهة متمصلة وحكم إلحاق بمحمدة وإن كان مشاعاً يقبل القسمة وإن كان على النفس فهل صح ذلك (الجواب) نعم اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلاف في الممكن فأجاز أبو يوسف وبه أخذ مشايخنا وأبطله محمد بناء على اختلافهما المتقدم فنقول نفعاً على قول أبي يوسف وإذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جازاً ساعف من فضل وقف المشاع وصح عند أبي يوسف جعل غلة الوقف أو الولية لنفسه ممتنعة من الوقف (سئل) فيما إذا وقف هند حصه شائعة على غير أم يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهة متمصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يجعل القسمة جميع عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول إلا في أشياء مخصوصة عند أبي يوسف وبه عند محمد والتجريح من قبيل المنقول كما صرح به في البحر والامام الأعظم أبطل وقف المنقول كجاء الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند أئمتنا الثلاثة كما قضي بذلك العلامة الشرح أجمع على المتفق به دمشق سابقاً وهو مسطور في فتاوى به من الوقف في فتاوى الشافعي ووقف البناء بدون الأرض صحيح والحكم به صحيح

يخشى عليها من الأم وزوجها أن يتبعها ما تضع حقه لكونها غافراً بين ويخشى أن يصح ما أن باً كلامه رها بالباطل هل لكن قوله قالوا أخذوا هذا المكن كتاب الوقف مختصراً في جعل القاضي المحفوظ والأجل به استحساناً فإن لم يكن سجل عمل يصرف النظر لما مشين وفي الفتاوى الخيرية أنه إذا كان الوقف كتاب في دواوين القضاة المسمى في عرفنا بالبيع وهو في أيديهم أصبح ما فيه استحساناً إذا تزامن أعمله فيه ولا ينظر إلى المجهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن تقوم كيف كانوا يعملون وإن لم يعلم الحال فيما سبق وجعلنا إلى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقاك كالمه ١٥ منه

للقاضي أن يضعه حيث شاء ومن على نفسه أو المال أو الزوج لا يلتزم عليه أن يهرق حتى يلعق الرجل فإمره على أن يضعه حيث شاء
من الزوج ودفعه له إذا بلغت أو أنهره إذا لم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضانة بأنه حيث يمكن للصغير نصيب ولا من
له حق حضانة يضعه القاضي حيث شاء وسافطنا الحضانة للأجنبيين وقد نقل ذلك في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون ذلك مع
الحسنة بل ذكره هذا الاختلاف فيه أحد والله أعلم (سئل) في شبهة لا مال لها تريد عنها (١١١) حضانتها بما وأما تريد أن ترضى أجرة

لحضانتها هل لهذا أم لا
(أجاب) حيث أبت الأتم
أن تحضنها إلا بالاجرة وقد
أبى العمدة لا يصح إلا أن
تفرض لها عليها شيئا
لترجع به عليها بعد بلوغها
بإجماع العلماء والله أعلم
(سئل) في صغيرة لها أتم
منزوجة بأجنبي ولها نفقة
أتم وأبها لا تدفع إلا أتم
لحالة الأتم (أجاب) تدفع
لحالة الأتم لأن النساء أدور
على الحضانة من الرجال
فتدفع لحالة الأم إلى انقضاء
مدة الحضانة والله أعلم
(سئل) في رجل مفسره
ابن رضيع من مبانته
وبنت سنهات سنين وأمه
تريد حضانتهما بما وأنهما
تأتي ذلك إلا أحرهل يدفعان
الحضانة أم لا (أجاب) المهرح
به في كل باب وغيره ان
الأجنبية إذا تربعت بارضاعه
والأم تطالب بالاجرة ولا ترضعه
الابن فالأجنبية أولى وأما
الحضانة فالنصف ان يقال
للام أم أم تنسك الولد غير
أحر وأما أن تدفعه للجدة
أو لن الهاق مالى الحضانة
كلتي الخائسة والعزاية
والخلاصة والظهير به

لكن في وقته على نفسه أو المال من جهة أن الوقف على النفس أجازه أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء
بدون الأرض من قبل وقفه المتقول ولا يقوله أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به من كل من مذهبين
وهو لا يجوز لكن الطرسوسى ذكر أن في منة الملقى ما يفيد جواز الحكم بالركب من مذهبين وعلى هذا
يخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقف كثيرة على هذا النمط حكمها القضاة السابون
ولعلمهم بنوعه على ما ذكرنا من جواز الحكم بالركب من مذهبين أو على أن الأرض لما كانت متقرة
للاحتسار كانت منزلة مالى وقف البناء مع الأرض من جهة أن الأرض يسد أبواب البناء بتصرف فيها
بما شاء من هدم وبناء وتغيير لا تعرض أحد لهم فيها ولا يزعم عنها وإنما عليهم غلة تؤخذ منهم كما أفاده
الخصاف هذا ما تقرر من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى
الشيء المذكور ما نصه فإذا كان وقف الدراهم لم يروا لأن زفر ولم يروعه في وقف النفس شي فإلتفت
وقتها على النفس حيث تدعى قوله لكن لو فرض أن ما كان حيا حكم بصفحة وقف الدراهم على النفس هل
ينفذ حكمه فتقول الفقهاء بنى على القول بحكم الملقى وبيان التلخيص أن الوقف على النفس لا يقول
به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم لا يقول به إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس
فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملقما من قولين كما ترى وقد مضى شيخ مشايخنا العلامة
زى الدين قاسم في ديوانه بصفحة القدرى على عدم نفاد ونقل فيها من كتاب توفيق الحكم في غوامض
الأحكام أن الحكم الملقى باطل بإجماع المسلمين ومضى الطرسوسى في كتابه أنفع الوسائل على الفقهاء مستندا
في ذلك لما رآه في منة الملقى فلنظر من أراد اه (أقول) ورأيت بخط شيخ مشايخنا من لا على التركى
في مجموعته الكبيرة ناقلا عن خط الشيخ إبراهيم السوالى بعد هذه المسئلة المتولة عن فتاوى الشلى
ما نصه أقول ولا يجوز ألقى شيخ الاسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم بنفذ عليه العمل والله تعالى الموفق
اه مارأيت بخطه عن الشيخ إبراهيم المذكور (وأقول أيضا) قد وجه ذلك ما ليس من الحكم الملقى
الذى نقل العلامة قاسم أنه باطل بالإجماع لأن الرادى بما جزم بطلانه ما إذا كان من مذاهب مبانة كما إذا
حكم بصفحة نكاح بلوى بناء على مذهب أبي حنيفة ولا شهود وبناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملقما
من أقوال أصحاب المذهب الواحد فأنها لا تخرج عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وبقية رهم مبانة
على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوال مروية عنه ومما نسب إليهم لا يسهل استنباطهم لهما من قواعد
أولا اختيارهم إياها كما وضعت ذلك في صدر ما شئت على الدوام المختار بما لا يرد عليه فار جمع البيوت به
ما من من الشىء من حكم القضاء الماضين بذلك وكذا ما فى الدرر من كتاب القضاء عند قوله التضاعف في محمد
فيه بخلاف رأيه ناسبا مذهبنا فذهبنا إلى أبي حنيفة ولو علم رافقه وإبنا حيث قال ما نصه والمراد بخلاف
أزأبى خلاف أصل المذهب كالحنفى إذا حكم على مذهب الشافعى أو حنابلة أو بالفتكس وأما إذا حكم الحنفى بما
ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهم من أصحاب الإمام فليس حكم بخلاف رأيه اه قائل ثم رأيت في
فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال ما نصه ومضى أخذ الملقى يقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم نفعها

وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل له أخ قاصر يريد أن يضعه إليه اتقا لم يرضه وجدته تريد أن تضعه إليها وسنمه ناهز البالغ
ويخفى عليه عندها فمن الأولى منها يضعه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت حضانته جدته بل يبق لها عليه حضانة وإن خشى
عليه لاجبة ضمه إلى نفسه كما يستفاد من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت منها وعن أخوة يريدون أن يرعاها من أمها هل
لهم ذلك أم لا أم ألقى بحضانتها ما دامت عازية وإذا طلبت لحضانتها أحرهل تحجب إلى ذلك أم لا (أجاب) ليس لأحد أن يرعاها من أمها وأبطل
حضانتها الأم أحق بهما من كل أحد ما دامت عازية وفي المهر لا يحق أن الأم تستحق أجرة على الحضانة إذا لم تكن منكوبة ولا معتدلا به وهو

بأطلا فديم أي في مال المحضون أو مال الابن أن كان لأمه أن لم يكن له مال ولأب وجب عليها حضنة ابنة والله أعلم (سئل) في شهر ربيع
سنة دون سنة أو خمسة دون خمس سنين أو خمسة دون سبع سنين فرض القاضي الحضنة أتمهم لهم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غي
فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغني الفاحش في المال أيتام فلا قائل به أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما
استحقاقها لاجرة فليس كذلك قبل الاستحقاق (١١٢)

الواد قال لا وموضوعه إذا
كان هناك أبو الوصي فيه
لها حق لها أو الشخص
لا يستحق آخر على استيفاء
حقه فكيف يستحق مع
عدم الأب نعم لها إذا كانت
محتاجة أن تأكل من مال
أولادها بالمعروف لاصي
وجه أنه أحق حضنتها وقيل
تستحق على الأب ولأب
هنا والحضنة واجبة عليها
لقد رتبها عليها ولا تستحق
الاجرة على أداء الواجب
عليها وهذا آخر بر هذه
المسألة والناس عنه غافلون
وقد كتبت على حاشية نسختي
جواهر الفتاوى على قوله
فيها سئل قاضي القضاة الخ
ما يلزم منه أن التوفي عنها
زوجه إلا جرة حضنتها من
باب أولى السكن إذا كانت
محتاجة والوداع لها أن
تأكل من مال المعروف وهي
كثيرة الوقوع فلحقها والله
أعلم (سئل) في ربيع يتي
لأمه له أخ لا يمس
وأمة ذات لبن هل إذا طلبت
من القاضي أن يضر
لها جرة لأرضه وحضنته
عليه يصحها أم لا يجبر على
أرضه وحضنته بخانا

(أجاب) لا يصح للقاضي ذلك بل لو كان الرضيع أب معسر يجبر على أرضه كما صرح به في البحر تقيان الخانية فكيف الشري
الآخر والحضنة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم إذا كان لها حق الحضنة وطلبت من الأب آخر هل لها ذلك أم لا (أجاب)
نعم لها ذلك والله أعلم (سئل) في صغير يتي يبلغ من السن سبع سنوات وأتمه مائة تربة بائني طلب ابن عمه المرافق ضمه إليه هل يجب أن ذلك
أم لا (أجاب) ان ادعى المرافق المذكور البالغ دفعه إليه قال في المنهاج للعتبي وإن لم يكن للصبي أب أو ينفقت الحضنة فمن سواه من العvisية

أولى الأقرب فالأقرب بحيران الأئمة لا يفتخ إلا بحرم ومثله في الخلاصة والتأخر ثانية وغيرهما واثباته بالمدعى الباطن لأن الصغير لاحق له في الحضانة لأنها من باب الولاية فكيف شرع الجمع لأن ذلك وليس هو من أهل الولاية كباشر غيره في الأشياء والنظر والله أعلم (سئل في) محضونه لها أم أم وأم أب وأب ميسر هل يفرض لام الأم أجرة الحضانة ولو طلبتها أم الأب بما لها أم لا (أجاب) أم الأم أحق في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به فاطبوا أما أولي بها وإن طلبتها أم الأب بما لها فالمفهوم من كلام الحاشية (١١٣) والخلاصة والفهرية والبرازية وكتبت

من كتب المذهب المعتمدة انه منسار الأب أم الأم أولى منها بالترتيب منهم الدفع إلى العمة بما يكون الأب معارفهم منه عدم الدفع إليها إذا كان موصرا وقد ذكر في النسخة ليست بقدر المراد بها كل ما كان له حق الحضانة في الجدة وقد تقرر أن مفهوم التصانيف عفا بعمل به فلم بما نقلناه أولوه أم الأم على أم الأب حيث لم يطلب زيادة على أم الأم والله أعلم (سئل في) فميتونة طالت أجرة الحضانة ولها ما يقامه عندها هل تستحق أجرة الحضانة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب) لا تستحق أجرة بسبب مضانته ولها ما دامت في العدة والله أعلم (سئل في) بكر بلغت مبلغ النساء واختارت أن تكون عند أخوالها أم لا دون عمتها هل لها ذلك وان أثبت العمة حيث لم يكن فاسقا يحمي عليها عنده (أجاب) لها ذلك نسق الترخاضية عن التحريم في البكر إذا بلغت للزواج منها وإن لم ينف عنها

النسب لم يجعل للموصى حقا فصار إذا دعي الثلث لم يجز بلا جازة الوارث هذا ما ظهر في توجيه كلام الظاهر بقوله يعلم أن علاق المؤلف عدم جواز الوقف فيه نظر قدروا أما كون الوقف المذكور لم يحكم به حاكم فسيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله تعالى (سئل في) امرأة وقفت دارها في مرض موته على أهلها المستقر في عهده ثم من بعده على جفته ودمائهن وورثة لم يجز والوقف لم يخلف غير الدار المذكورة فهل ينفذ الوقف من الثلث ويطل فبما زاد عليه (الجواب) الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يجزى المرض بان يقول وقفت على كذا أو وصي به والوصية للوارث لا تجوز إلا بأجرة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الوقف المذكور ورثة الوارث وغيره حيث وقفت على زوجها ثم من بعده على جفته رقيت لم تترك غير الدار المذكورة فبما زاد الوقف في الثلث حيث لم تجز الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا لورثة على قدر سهامهم وما خرج من فله الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاش أهلها المذكور فإذا مات صرفت غلة الثلث كلها لجهة البر المذكور ورثته وعلى ما شرطت الوقف المذكور في المسئلة في الخير بين من الوقف المخصص والخاتمة والجبر وغيرها (سئل في) رجل وقف وقف في مرض موته على بناته الثلث ثم من بعدهن على أولادهن ثم على جفته ثلاث قطع ثم مات الرجل من مرضه المزمور وعن وعن جفته وأولادهن عصبته لم يجز والوقف لا يصدق عليه والوقف المزمور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم (الجواب) يجوز الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى البنات الثلث والزوجات الثلث والباقى لأولادهم العصب المذكور تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فإذا ماتت صرفت غلته لأولادهن على ما شرطه الرجل (أقول) وهذا فافهم كره في الجبر بقوله ثم أعلم له وقفها في مرض موته ولا وارثه إلا زوجته ولم تجز ينبغي أن يكون لها السدس والخمسة الأسداس تكون وقفها على البرازية بن كتاب الصايمان لم يدع الأمر أجرة واحدة وصي بكل ماله لرجل أن أجازت فشكل المال ولا فالسدس لها والخمسة الأسداس له لأن الموصى له يأخذ الثلث أو لا يقر أو بعة أو أخذ المأثر ليع والثلاثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة ولا شأن أن الوقف في مرض الموت وصية له ولا ينبغي أن هذا حيث يختلف غير الدار الموقوفة (سئل في) إذا استدانته من زبده لماعل من البراهم ورثته تصد على ذلك جميع دواها العلامة وهما سعيها ثم وقفت الدار وهي معصرة ثم باعها ما لم يبق المذكور فوقف الوقف باطل والبيع صحيح (الجواب) نعم وبطل وقفا من معصرة من الوقف وأما وقف المروث فانفتحه أو مات من وقفا عدا إلى جفته لوقف من مات عن غير وقفا يبيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه سال الحياة لو كان معسرا في الأعباء لو وقف المروث بعد نسبه أجرة القاضى على دفع ماعليه أن كان موصرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فباعه اه وهكذا في الخسرة والخسرة يخرج من أوائل كتاب الوقف (سئل في) رجل غلبه دينان رهن بأحداهما دار اليسر غيرهما وقف فاصدا للمعاطاة وقبها ثم يدعى قدر الدينين فهل ليس للقاضى تنفيذ هذا الوقف بعد ما شغل بالدين (الجواب) نعم

(١٥) - (فتاوى حامدية) - (أول) الفساد إذا كانت محدثة السن فكيف وقد انضم إلى ذلك اعتبارها والله أعلم (سئل في) صغير من له ماجة أم أم عازرة عن صفاتها ما أم أب قادرة عليها هل يدفعان لام الأب القادرة لا لام الأم العازرة ولا لخالها ما وان كان (أجاب) من شرط الحضانة التقدير على الحضانة فان شرطها أن تكون حرة بالغ عاقلة آسنة قادرة ولا أم أب مدمعة على الخلال والله أعلم (باب النفقة) (سئل في) امرأة غاب عنها زوجها تركها بالانفقة ولا منق شرعى ففرض لها للقاضى على الغائب بسم نفقتها كسوة ما عن كل يوم قدر ما سعى وأذن لها للقاضى في الاستدانة لذلك لترحيل بدله على الزوج وقد استدانته ذلك وأنفقتة بنفقة الرجوع المذكور على الزوج المزمور

فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم قد تسدند وقالت هي استسندت يكون القول قولها في الاستدانة والانفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة قالها الزوج عن صاحبها مع منى من المتكلمة كورة سواء استندت أو لم تسدند لانها واجبة لعلها مع منى فترى اختلاف نفقة الأعراب لكن اذا قدر سطوها مثلاً بالموت وأدعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجرد قولها وتحتاج إلى بينة فان مجرد الأمر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لا بد من الاستدانة (١١٤) حقيقة وقد غلط بعضهم في هذا المسئلة وزعم ان مجرد الأمر يكفي لعدم السقوط وانما قلت بالموت لان الطلاق باسماؤه

سئل في رجل صحيح مدون ديناً مستغراً فاذا وقف وقفاً على جهة ولا يتقطع وسجله القاضي تسجيلاً شرعياً ثم مات فهل ينقض وقفه لأرباب الدين أولاً أجب حب صار الوقف متجلياً شرعاً لا ينقض ذلك لان الوقف تبرع ولم يشترط لصحته براءة الذم من الدين المستغرق بالايجاب هذا اذا لم يكن بمحور راعيله بسطة أو بدن على رأى من براه ولا ثبت الخراج الا بالقضاء كما صرح به قال في الاسعاف وان لم يكن بمحور راعيله بمعنى المدون يصح وقفه وان قصد به ضرر غرمائه اه وصرح به غيره فقد خالف وقف الرضى مرض الموت المحقق بدنه على ان تلحق حق الغرماء حيث بدت العين وهما بالذمة محتضون بني علماء الاحكام على ذلك وأما اذا كان بمحور راعيله فاطن الخصاص انه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به كما اه (أقول) قال العلائي في الدر المختار وبطل وقفاً رهن معسر ومريض مدون يصح بخلاف صحيح لو قيل الخمر ثم قال قلت لكن في معرضات الفتى أبي السعود سئل عن وقف على أولاده وهرب من الدين هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بقدر ما شغل بالدين اه فليحفظ فقدا استندرك العلائي بمغاي المروضات وأقره وقد تبعه تأييده العلامة الشيخ اسمعيل الحائلي في فتاوى به سئل في رجل عليم دين لم يولد له دار مالاً فقط لا في غنها بقدر دينه وليس له مال في يده فوقفه بالاربع صاحب الدين أجب ليس للقاضي أن ينفذ هذا الوقف ويبيع الرجل المثل الجور على بيعه وفاء بالدين والقضاء ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا الوقف كما فاده المرحوم المفتي الاعظم أبو السعود أنفدى غيره الله بفقره اه (سئل) فيما اذا وصى رجل في مرض موته بمبلغ معسوف من الدراهم ليعمر به سبيل ما في مكان مهدي البنا في طريق لشرب منه المارة وقف كرمه على ذلك تصرف ظنته مصلحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركته تخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح (الجواب) نعم وقف عقاراً على مستغداً أو مدرسة بها كالبنا ثم اقبل ان يبيها بخلاف المتأخرون والصحيح الجواز وانصرف غلته على الفقراء ان ان تبنى واذا بنيت ردت اليها الغلة امن الهوام على الهداية من الوقف ونقل المؤلف عن جده ماضو ربه سئل فيما اذا أنشأ رجل وقفه على مسجد سبع مائة فاقنوا ان تصرف عليه فعلى جهة أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه لم يولد له مكاناً لتعمره فهل يكون الوقف المذكور باطلاً وتقسيم الاماكن الموقوفة بين ورثة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا الجواب الحمد لله ذكر في كتب الفتاوى رجل يهاوم شعاباً لئلا يدوم وقيل أن يبنى وقفه على هذه المدرسة سقري بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بصحته أفتى القاضي الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح مع الا بان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره من أهل زمانه بصحته وخرج عن بعضا من السجود بل هو الاصل فها قد كان موجوداً زمان الوقف وهو الموضع الموبى البناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يبنى موضع البناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أخرى بما على به الامام القاضي صدر الدين من البطال والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه (سئل) فيما اذا وقف هندس دراهم فقير على أولاده الموجودين ثم على أولادهم ثم وثم على جهة أخرى لم يحكم بحجب الوقف كما شرعى حكما شرعياً على وجهه

بالموت لان الطلاق باسماؤه
قبسه خلاف قال في البحر
والذي يعين المصير على
كل مقت وقاض اعتماد
عدم السقوط لما في ضده
من الاضرار بالنساء ووجه
مكنيتها البينة فيما قدرناه
انها ادعى امرأاً عوضاً وهو
الاستدانة والزوج ينكره
وهذا ظاهر ويصرح به
وانه أعلم (سئل) في مستوثة
خرجت من البيت الذى
وجب عليه الاستدانة فيه
وعصت في ذلك أمر زوجها
حتى صارت نازلة هل يجب
إلها بقية تمام (أجاب) نفقة
العدة كنفقة النكاح تسعاً
بالتشور وهو الخروج من
بيت الزوج غير حق والله
أعلم (سئل) في الزوج هل
عليه ان يسكن داراً مفردة
ليمر فيها أحد من أهله
ويتكون بين قوم صالحين
يعنونها على مصالح دينها
ودنياها ويتعوز الزوج
عن ظلمها ان أراد وليس
له أن يشرك معها غيرها
أم لا وهل يكفها بيت واحد
من دار ذات بيتون من غير
مرافق (أجاب) نعم على

الزوج اسكانها في دار مفردة وليس فيها أحد من أهله وعليه أيضاً ان يسكنها بين قوم صالحين يعنونها على مصالح دينها ودنياها في
ويتعوز الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها وليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكتفى بيت واحد من دار ذات بيتون لأن يكون جميع مرافقته من
مطيع وبيت خلاصه لا بداهة نفى السكن كما صرح به كله لما رواه الله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلده الغائب
بن مجلس الحكم زوجته وأولاده الصغار نفقة بغير حصر الزوج مع يسرها بالامسقة هل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح
في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب الفرض على القاضي وجواز منه شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حصر الزوج وانما عمل

يقول زفر في الغائب لا يحتاج الناس إليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في البلد منه من الحاضرين لا يجرى الفرض في غيبته ولا يلزم كماله صريح كمالهم والله أعلم (سئل) في رجل رملى تزوج غزبه ولم توجد له نكاح بعدوه بعهداها برسال النكاح في الزمة لا غزبه فرضت عليه مدراهم لدى قاضي غزوه في الزمة من غير مراجعته وحضاره مع امكان ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض النكاح في القاضي قضاء كالحاضر وانه قد (١١٥) جوزه في الغائب على قول زفر لحاجة

الناس رفقه بهم وقدم صرح في البحر باقتراض الصيرفة ان شرط صحة إيجاب النفقة في قضية الزوج ان تكون المسافة مدة السفر قال وهو قبله حسن يجب حفظه فإنه فيسألونها فيسهل احضاره ومراجعته اه فقد انتفت الغلبة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقوله زفر وفي الحاجة للاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء بغيره في الزوج مع سهولة الحضور ومراجعته والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بغيره بنية مشقة من المأواذ دخل من قبل ان يوفيه المجل والآن تركها عند أمها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة والكسوة والسكنى والمهر المجل حيث كان معزها أم لا (أجاب) على الزوج زفر قال كسوتها واسكنها حيث سكن وانيابه ما يثبت من مجمل صداقتها واذ امتنع من ذلك يجبس لينفق عليها ما يجبس ليوفيه ما اعترف به من مجمل صداقتها والله أعلم (سئل)

في حادثة ذلك وما تبنت أولادها المزبور بن ثم افتقر أولادها فباعوا الدار بعد ما أطلق لهم قاضي القضاة ببيعها فهل يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقت أم لا (الجواب) ثم يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقت حيث لم يحكم بزمانه كما شرعى بوجهه الصريح الشرعى وأطلق القاضي للوارث البيع كالحاضر في التتو وروى غيره وأفتى بذلك الترمذى والمولى أبو السعود والخير الرملى نه لا من المعتبرات في الإسماعيلية فيما إذا وقع بغير إسماعيلية نفسه ثم غم على جهة مرتضاه وحكم بها كحجلى في غير وجه خصم ثم باع الواقف الغرام اجاب حيث لم يكن الوقت محللا كونه ماله فلما حكم أن يصح ببيعة البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على الدعوى الشرعية ما تعان ذلك اه وأفتى بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن أنقضى العمادى مسمى دمشق (أقول) وببيعة غير المجل أفتى بنعيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفتى سراج الدين قارئ الهداية الحسنة قال في بحره ان هذا على قول الامام الجرجاني من أن الوقت غايته ان يهر القضاة وعلى قوله سراج الدين المقتضى به فان كان خنيا مقلدا في حكمه باطل لانه لا يصح الا باصبع المقتضى به فهو مزيل بالنسبة الى القول الضعيف ولما قال في القضية تقرر بعالي الصريح البيع باطل ولو قضى القاضي ببيعه وقد أفتى به العلامة قاسم وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية بيقن صحة الحكم ببيعهم قبل الحكم بوقفه فمحمول على أن القاضي يجهل أو سهو منه اه كلام المرحوم آقاي في الزهر والدر المختار ويؤيده ان العلامة قارئ الهداية ذكر في فتاواه اننا بخلاف ما ذكره أولا كما نقلته حاشيتي على البحر فرجعها وأما ما في الإسماعيلية فإنه لا يصح وقفه بل الحكم كونه غرا هو من المنقول ولو كونه وقتا على النفس فلا بد له من حكم كما مره (سئل) في قاعة قد عتصم محكمة النافعة لخدمة أمينة مغرب في السكنى فهاؤن حو باجل المثل وأرضها مغر وشية بطلاط قدوم من عهد واقفها والآن يريد بعض مستحق الوقت بيع البلاء المزبور بلا حشر شرعى وفي ذلك تغير صبغة الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) ثم حيث الحال ما ذكر في عمدة الفتاوى لا يجوز بيع بناء الواقف قبل هدمه ولا الأشجار الموقوفة الموقوفة قبل قطعها بخلاف غير الموقوفة اه يحرم من البيع الفاسد تحت قول المسان وعاقبوا ومنه في العماد بيقن الفضل العاشر ولا يجوز لناظر تغير صبغة الواقف كما أفتى به الخير الرملى والحافظ وغيرهما فكيف يتابع العيين بلا مسوغ شرعى (سئل) في أشجار الواقف الغير الموقوفة إذا ثبت يدها وشاؤها وعدم الانتفاع بها لا لاطلاقها في بيعها وقاها الحظ والمصلحة لهما فالوقت ثبتا شرعية فهل يجوز قلعها وبيعها (الجواب) ثم وفيه القديس ورسول أبو القاسم الصغار من شجرة وقف ليس بعضها وبني بعضها فقال ما ليس منها فليس له سبل غلها وما في غير ذلك على حالها اه وفي الترازى يقول الفضل ويبيع الأشجار الموقوفة مع الأرض لا يجوز قسب القلع كبيع الأرض وقال أيضا إذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع أيضا لانه غلها والمثمرة لا يباع إلا بعد القلع كبنائه الواقف بغير كتاب الوقت تحت قوله ولا على الوقت وفي التناخانية توفت وقف على أبواب مسمية في يدمتول باع وروا أشجار التوت جاز لا تنه عن القلع فلا راد المشد ترى قلع قوائم الشجر يمنع لانها ليست بمتبعية ولو امتنع المتوفى من منع المشتري عن قلع القوائم كان

في رجل غاب وركب وجهه بلا نفقة فهل اذا رفعت أمرها الى القاضي يرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا بأمرها بالاستدانة للرجوع عليه أم لا (أجاب) ثم يفرض لها النفقة في وقتها بحيث كان عالما بالنكاح أو هنت عليه ان لم يكن عالما به قال في ملتقى الاجير وهو المختار وفي كثير من الكتب بوجهه فيسعى من غزبه في النهر وعمل القضاء عليه اليوم للجماعة في قضيه وراحتة كقول الشيخ فيمن يكن حضوره يشترى أو الله أعلم (سئل) في المرأ إذا سالت نفسها قبل استحلال ما شرط لتجمل له من البهر هل لها بذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع من شرطها محل واحد أم لا (أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الإمام وان كانت سالت نفسها به

فهرجبت الموت فاطبة ولا خير على السكينة مع من تمها في بيت بل ولا في دار حيث لم يشر فحقها المسافه من الأضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه بنته نفقة ومضى زمان هل تلتزمه النفقة التي وقع عليها الرضا كالتزامه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان ولا بقية الزمان ولا (أجاب) نعم النفقة تصير ديناً على الزوج بالرضا كالصيردين عليه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان والغنية والله أعلم (سئل) في امرأة تريد زوجها أن يعجبها ويخشع من عدم (١١٦) النفقة وتريد أن تأخذ منه كفيلاً بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبه القاضي في أخذ الكفيل إلى

شهر وهو قول أبي يوسف استحبنا ما منه وعليه الفتوى كجلى الولوالجية والظاهرية ويزهوا بالله أعلم (سئل) في امرأة اتفقت الصفر من زوجها فقبلت منه كفيلاً بالنفقة فكفله والدها فيها زوجها حين باعها الصفر على المشتري بان يسع الوصي ابها باطل لان الدار كانت معورة حين باعها الوصي منه كان القول للصغير أعني قوله ان الدار كانت معورة حين باعها الوصي الصغير لا يوجب له يثبت صحة البيع ولا يثبت صحة البيع وبينة الصغير تنفيها وتثبت بطلان يسع الوصي لان تصرف الوصي حال كون الدار معسورة باطل لا يصير له لقبيل بينة المشتري ولا قبيل بينة الصغير كذا في فتاوى الترازية والفتاوى الصغرى وغيرها اه وكذا الوالي باع المتولي أعيار الوقف وقطعت وادعى أهل الوقف أنها كانت مكررة قولاً باسوة واجبة القلع بعد الهلاك يقبل قوله بيمينه في راحة نفسه من الضمان وكذا أيمته عند تعارض البينتين كذا في هامش القولين في البيوع وفي الخبر به المسمى به عدم جواز استئناف الدعوى بعد انفاضا على الوجه الشرعي وفيها نقلا عن السكينة من كتاب الشهادات اذا ثبتت الشهادة نقض قضاء ترواه في المسئلة بعد ثبوت الشك وعدم الانتفاع بالحكم بصحة البيع كيف تسع بينة المستحق وينقض القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشياء من الدعاوى أي بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى (سئل) في دار موقوف على الزرية سكن بها امرأ آمن ذرية الوالدة مع زوجها وقد غرير زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غنم به إلا ما كان عليه (الجواب) نعم وفي فتاوى ابننا لشلي يرفع أمر الشخص المذكور لولي الأمر فيأمر به سدم بنائه وإعادة الوقف على ما كان عليه ويؤديه على ذلك التأديب الزجره الا لا يقره ويثب ولى الأمر أي بالله به الدين وقع الطاعة والمعتد على ذلك الثواب الجزيل اه وفيها جواب عن سؤال آخر شيخ الاسلام نو الدين الطرابلسي جميع ما غنم به يلزمه إعادة إلا ما كان عليه وهدم البئر وقلم الأشجار وتغير النول واجب عليه ملزم به وكذا يلزمه عمار ما تلف بسبب البئر والسقي وأحرق ما تنقعه اه وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه بنظر القاضي في ذلك ان كان ما غنم به إليه أنفع لجهة الوقف وأكثر ربحاً أخذ منه الآخر وبق ما غنم لجهة الوقف وهو متر عماً نفقة في العمار ولا يحسبه من الاجرة وإن لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ربحاً ألزم به سدم ما صنع وإعادة الوقف إلى الصفة التي كان عليها بعد ترميمه بما يليق بحاله اه والمسئلة مذكورة في الخبر به من كتاب الاجارات وفي فتاوى الكاكر وفي فتاوى الخوافي في جواب سؤال ما منه ويطالب بهدم ما غنم به صفتين الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة إلى آخر ما حرره (سئل) في ناظر وقف باع حشماً وقفاً احتياجه إلى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدر وشوكه فاشتراه منه وقلم الحشام

بأمر القاضي بعد موت الزوج هل هذا من الدائن مطالبه بالزوج أو مطالبته بترتيبها أو من تركها أو هو خير (أجاب) هو خير وبني المسمى به صاحب البحر فائدة أمرها بالاستدانة دون أمر الزوج بها أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فان طالب الزوج فلا كلام أنه وفي ينال من ماله وان اتبع التركة فاختص منها ترجع الورثة على الزوج بحسبهم منها والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجت رجل دفعها أبوها لرجل وجلس وأمره أن ينفق عليها زوجها إلى أن تدخل في زواجه ولا تخرج من ثلثون قرشاً من مهرها وكفل الزوج ذلك دفعه من مائة عشرين ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطالب العشرة بالبيعة هل له ذلك بحيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربعاً ثم يد أم لا (أجاب)

ثم له ذلك فطالب بهم ما شاعو بحسب من المهر والله أعلم (سئل) في شبهة مال لها الهام وخالفوا بناءهم ومسررون ففعلوا من تحبذ نفقتهما (أجاب) تحبذ على أمهال على خالها ولا على ابنها عها أما الخال فلما صرحوا به من تأخير أبي الأم عن الأم فكيف يأنه الذي يملكه وقد نخص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم فخرج غير العصبة كالحال وتوهم مشاركتها للأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فبما أمر أبو الصغيرة أمهال حتى تنكح الوفاة الغير بالانقاف على الصغيرة من مالها وترجع عليه (١١٧) ففعلت ما تهل ترجع في تركته أم لا

(أجاب) نعم ترجع في تركته

كما أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطلقته عن نفقة عدتها

بالحيض بسبعة أشهر ومن قول يصح ذلك أم لا وإذا قامت بعدم الصعقل يزمه هارد الزائد على نفقة مثلها الثالث

المدام أم لا (أجاب) لا يصح هذا الصلح كخبره في البحر لأن النفقة الزوجية في التراضية تقتل عن الفتاوى الكبرى وجرم في الولوالجية

وكسبر من الكتب وعن بعض مشايخ بطحوازي كما نص عليه في الخلاصة على ما هو الرأى إذا دفع بناء على أنه لا زوم له رجوع فيما زاد

على نفقة مثلها كما أنها لو طالت عدتها ولو لم يكن لها المصالح عليه فما لم يكن لها كجهوظاها والله أعلم (سئل) في رجل قبض بعض مهر بنته الصغيرة ونفقة

عليها وعلى نفسه معسرًا ومات هل ما في موروته على فراش الله تعالى ولا ترجع عليه بشئ مما أنفق

أم لا (أجاب) نعم ما بقي

بذمتهم وروث على فراش الله تعالى ولا شيء على الأب ما قبضه ونفقة حال كونه معسرًا لأنه ذلك حال عساره نص عليه كثير من علماؤنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم لم تحب لها النفقة عليهما أثلا أم تحب على الأب (أجاب) تحب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال له وله ابن عم فقيرة وأم لم تحب نفقته على ابن العم وحده أم على الإمد وحدها أم عليها أم لا (أجاب) تحب نفقته على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بحجرم وإن كان وأما ورثته النفقة على القرى ما يكون بحجرم والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فرجعه بلا مسوغ فخرج من البيت الذي كان أعده لهما بالبقاء على ما كان فسقطت نفقة عدتها

وبني مكانه دار أهل بصم البيع المازر بوعلى الوجه المذكور أولا وبعد ذلك فباينز عليهما (الجواب) أما لناظر فزيمه المنزل وأما ذو القدر فليس له قطع ماله وضمنا قيمة ما قلعه ودفعه إلى متولى الوقف مع ساحة الجاه فانه لا قدر في مقابلة قدراته تعالى لاحد من خلقه فتاوى أبي السعود من الوقف (سئل) في أنقاض الوقف المشقة على أعجبار وأصحاب مكسرة ما فاق في أرض الوقف إذا تعرضوا لها لمجملها وعدم الانتفاع بها بالوقف وباعها الترتي بسبب ذلك من رجل يثنى هو ضعف عن المثل الثابت ذلك مع الخطأ والمصلحة للوقف بالبيئة الشريعة قول يكون البيع جائزا أم لا (الجواب) مثله يبيع أنقاض الوقف صريح في كثير من المعبران من جهة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما أنعم من بناء الوقف ولا تصرفه لغيره كقول عمارة الوقف أن السجوان استغنى عنه أسكنه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فبالأثر لا بد من العمارة ليلقى على التأييد فيحصل مقصود الوقف فان مست الحاجة إلى البقية في الحال صرفها فيها ولا أسكنها حتى لا يتعذر عليه ذلك أو أن الحاجة في بطل المقصود وان تعدوا عاقبته إلى وضعه ببع وصرف غنمه إلى المرة صرفا للبدل إلى مصرف المبدل ولا يجوز أن يشبهه بعنى النقض بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق للاموقف عليهم فيه وانما حقه في المنافع والعين حق الله تعالى فلا تصرف بهم غير حقه اه وقد حصل بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف أنه قدم ولم يكن شيء يعمر به ولا يمكن إمارته وتعميره هل يتابع أنقاضه بقوله إذا كان الأمر كذلك فمصلحة بامر الحاكم وبشترى بثمنه وقف مكانه فان لم يكن رده إلى الورقة انقافا وحدها ولا لا يصر في الفقر (سئل) في خرابية جارية في وقف أهل تعدل الانتفاع بها أو ضعف عن الغلة وليس في الوقف غير ما حتى يعمر بها وأدت الضرر وروى الاستبدال بها بطريقه الشرعي بما فيه من الخطأ والمصلحة للوقف ولو بالدرهم لنشترى بها دار أخرى أكثر نفعا وأرد ربا وأحسن صفة ما فعله القاضي ان يفعل ذلك بوجهه الشرعي (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن استبدال الوقف ماصوره هل هو على قول أبي حنيفة أو أصحابه أجاب الاستبدال إذا تعين بيان كان الموقوف عليه لا يتفقر به وغنم من رغب فيه يبيع على يده أرضا أو دارا الهار بيع بعد دفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصور قد قول أبي يوسف ويخبرهم الله تعالى وإن كان للوقف بيع ولكن رغب شخص في استبداله ان أعطى يده أكثر بعائنه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه والافلا يجوز اه قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتاوى المذكورة مانعه ورأيت بعض المتأخرين يعمل إلى هذا ويعتمدون تحبير بان الاستبدال إذا كان قاضي الجنبه النفس به مطعنة فلا يحشى الضميمة مع ولو بالدرهم والذناير ووقفه الموقوف اه وقد أفتى بجواز الاستبدال بالأنه وإذا كان فيه مصلحة للوقف جاز عند العلماء اعلام منهم العلامة طبريزي وتلميذه الفهامة السيد عبد الرحمن الطنقى والمحقق الشيخ اسمعيل الحائلي وغيرهم من العلماء الاعلام ورح الله تعالى روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) قال في البراءة المختار وفيها أي في الأشياء لا يجوز استبدال العاصر إلا في بيع قلت اسكن في ممر وضات المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الأمر الشريف بمنع استبدال وأمر بان

بذمتهم وروث على فراش الله تعالى ولا شيء على الأب ما قبضه ونفقة حال كونه معسرًا لأنه ذلك حال عساره نص عليه كثير من علماؤنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم لم تحب لها النفقة عليهما أثلا أم تحب على الأب (أجاب) تحب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال له وله ابن عم فقيرة وأم لم تحب نفقته على ابن العم وحده أم على الإمد وحدها أم عليها أم لا (أجاب) تحب نفقته على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بحجرم وإن كان وأما ورثته النفقة على القرى ما يكون بحجرم والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فرجعه بلا مسوغ فخرج من البيت الذي كان أعده لهما بالبقاء على ما كان فسقطت نفقة عدتها

أم لا (أجاب) نعم تكون نائرة فتنسقط نفقتها ولو تمضيها العدم موجبها وهو الاحتساب في البحر نقلا عن الشريعة المعتدة إذا خرجت من بيت العدة تنسقط نفقتها ما دامت على النشور وفي الزيل على شرط وجوب النفقة أن تكون بحسب ما في بيته قاله جوا بآخر حديث فاطمة بنت قيس الميمنية ولم يختلف أحد من أئمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخرج من بيت وجب عليها أن تعتقه بغير وجه شرعي والله أعلم (سئل) في امرأة أسألت ولها زوج نصراني أي أن يسلم طفلها (١١٨) ولها منه طفل هل يلزم الزوج مؤخر صدقها أو نفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضنته

(أجاب) نعم يلزم الزوج مؤخر صدقها أو نفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الشاب وهي أحق بحضنتها ما دامت أمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكر وواثنى كلهم قاصرون وعن ثلاث بنات بالغت وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والأخوات الثلاث البالغات يدين الفقر ولهم عمة شقيقة تمسور هل يجب نفقة الأيتام القاصرين على العمة الممسورة أم لا (أجاب) نعم يجب نفقتهم على عتهم الممسورة والقبول قول الأخوات أنهن ميسرات بايعتهن وعلى مدعى اليسار علم من البينة وقد صرح علماؤنا بأن الميسر كاليتيم والمسئلة صرح بها في البحر والذخيرة والولو الحق وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة لا تجب الأعلى الميسرين فضلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لأن هذه النفقة تجب بغير الصلوة والصلوات تجب على الأغنياء دون الفقراء والله

بصير بأمر السلطان بتعاليج صدر الشريعة اه فليحفظ اه (سئل) في دور متعدده معلومات من قبل وأفتهم المتعددون المختلفين بيعت دارها ببيعها كميها بعد ثبوت مسوغات البيع الذي حكم برى ذلك وحكم بجهته بغير ما علم وقضيه نظار الوقف ليشترى به عقار بده والا احتاجت بقسمة الدور والتعمير الضروري ولما لا في الأوقاف حاصل ولما من رغب في استئجار الدور مدة مستقبله بأجرة مجمله تصرف في التعمير ويريد نظار الاستدانة على الدور باذن القاضي العام لأجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من غن الدار المذكورة (الجواب) نعم لأن ثمنها صار وقتا منزلة عن ثمنها ولا يسمع تعدد الأوقاف المذكورين ولكن في فتاوى الطائي من الوقف سئل عن وقف استبدله متوليه باذن القاضي بدراهم معلومة استبدل الأصحاب صرفها وقضاهل تكون تلك الدراهم بدل الأوقاف المستبدل أو يستحقها الموقوف عليهم ورثتهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل بشرط ما يكون وقفا مكانه وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن قاض ذلك ويستوفي من غلة الوقف بعد العمارة ليشترى بها ما يكون وقفا كالأول ولا تكون ملكا للموقوف عليهم ولا رابطة مسألة الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج إلى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم الامتور في الوقف لا تطرأ بمعنى المشار ولا الموقوف عليهم كالخفي على الفقيه النديم والله تعالى أعلم اه فتنسقط جواز صرف البدل في عمارة الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المال والله أعلم (أقول) وكذا أجاب الشيخ اسمعيل في فتاواه بأنه يعمر من مال الاستبدال ولا يستدين حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة اه ولكن ما في سؤالنا الواقفون متعددون ولا تصرف بيع وقف على وقف آخر فدل على صرف بدله من حوادث الوقف ولو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكتفي بالحس كقولهم شاهدنا ببيان الدار سابقة للاستبدال لا نهديها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كذا كثر شهد آخرى الذي حكم بها عامرة آن الاستبدال إلى هذا الزمان وكان الحس يقضى بأن عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل أذهوبي على ينسبة بكنه الحس فهو بمنزلة مال واجبا بعد الحكم بموته أما إذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم بخبرية من الوقف ومثله في فتاوى الشلبي والشيخ اسمعيل (سئل) في ناظر من على وقف أهلي استبدلنا بساتين معلومة تبار في الوقف المرقوم من رجل استبدلنا شرعا مستوفيا للشرائط الشرعية مع ثبوت لحظ والمصلحة في ذلك الوقف بحكمها بما جده ذلك من قاضي القضاة بعد الدعوى والشهادة الشرعيتين فهل يصح ذلك وإن كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لده (الجواب) نعم قال في البحر في أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون التدايعان في بلد القاضي إذا كانت الدعوى في المنقول والبدن وأما إذا كانت في عقار لا في ولا ينسبها للصحيح الجواز كافي للخلاصة والبرازي وبالك أن تلهم خلاف ذلك فإنه غلط اه واقتصر على الصلة الامام نقر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة كافي الأشبا من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في الحدود يصح وإن لم يكن في ولايته والمسئلة منصوص عليها في أدب القاضي للخصاف (سئل) فيما إذا كان لنصراني امرأة معلومة فوقفتها في حصة معترز على قسائس

أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأرادت الذهاب إلى دار والدها فخاف بالطلاق أن ذهبت إلى دار والدها لا تعود النصاري إلى داره إلا بعد ختام السنة وذهبت إلى دار والدها بغير إذن زوجها وأذن والدها أن تبقى عنده إلى ختام السنة الخلوفا عليها هل يلزم زوجها نفقة ما عدا والدها أم لا (أجاب) نعم يلزم زوجها نفقتها ما عدا والدها ما عدا والدها فقد صرح في فتح القدر بأن النشور المسقط للنفقة عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجه أو امتناعها عن أن تنجي إلى منزله وهنا موافقة الزوج على إقامة عدا والدها شخصيا الحنف موجود فلا وجب المسقط نفقتها والله أعلم (سئل) في رجل غلب عن زوجته حبب على أبيه نفقتها أم لا (أجاب) لا يجب كما

صرح به في الخلاصة وتوهم الاستدانة الرجوع عليه بالضرر والله أعلم (سئل) في صغير من إلهام فقيرة عازفة قوم مليء وأبواب غلبة منقطعة هل يلزم عهدهما فقهما أم لا (أجاب) نعم يلزم عهدهما فقهما لا بد إذا غلب الأقرب وبأنه الأم وفقرها وغنى الم وجبت عليه نفقةهما الحياة لهما والله أعلم (سئل) في صغير له أم وعم معسران فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب) تجب على الأم لعل العمل لهما أصل والنفقة على الأصل ولو كان معسرا وغير الأصل إذا كان معسرا حكمه حكم الميت والله (١١٩) أعلم (سئل) في المرأة إذا كانت فقيرة ولها بيتان لهما معام غنى

النضارى الموجود من مئذ من بعدهم على التقاسم وإن تعد ذلك فعلى فقراء النضارى وكتب بذلك صل فكل يجوز الوقف يكون لفقراء النضارى (الجواب) يجوز الوقف المذكور قال الامام الخفاف في وقف أهل الزمة قلت فما تقول أن قال جعلت دارى هذه صدقة موقوفة تجري عليها على فقراء أربعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل أنه إنما صرف في هذا إلى الصدقة الأخرى أنه لو وقف وقفا على فقراء النضارى أنى أجبر ذلك وكذلك لو جمع ولم يخص فقال تجري غلة صدقته هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت فما تقول لو جعل الذى أرضاه صدقة موقوفة فقال تنفق عليها ببيعة كذا وكذا فإن خربت هذه البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عامها على الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على الفقراء والمساكين ولا ينطق على البيعة من ذلك شيئا قلت وكذلك أن قال تجري غلة هذه الضيقة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فإن خص الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي فتاوى قارى الهداية إذا وقف على الرهبان والقسيسين وإن وقف على فقراء النضارى جاز اه (سئل) في مريض مرض الموت وقف داره على بيتيه المذمتين ثم من بعدهما على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه الزبور بعد ثلاثة أيام عهدهما من زوجة وأخوين شقيقين يميز وذلك فهل يكون الوقف غير جائز (الجواب) نعم قلت وكل وقف وقفه الذى جعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمار البيع والكأس ويوت النيران والاسراج فيها وممنها ليس ذلك باطلا قال بلى اه خصافه من باب وقف الذى ومثله في الاسعاف والجر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلثان كالأجنبي والوارث لا يجوز إلا بإجازة الورثة ولم يميز وذلك في مسئلتنا (سئل) في ذى وقف وقفا على نفسه وعلى ذرية فاذا انقضى فاعلى الحرمين الشريفين بشرط أن لا يخرجوا إلا بعد موته ولا يخلفه ولا يجعل له إلا الضرورة ثم إن الواقف آخر آخر وتقبل ليست سسنتين كل سنتين عقود حكم به خبلى ثم فرغ من الوقف فهل بالفرغ والإفاد به يفسخ الإيجار ويضع مال المستأجر وهل حبس الوقف حتى يستوفى ماله (أجاب) وقف الذى على نفسه صحيح وأما على أهل الحرمين الشريفين فدلوا كلامهم أنه لا يجوز لأن وقف أهل الزمة لا يجوز إلا إذا كان قربة فعندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجدا للمسلمين لا يجوز وإنما جاز وقفهم على مسجد القدس لأن ذلك قربة عندهم إلا أن يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشريفين وبلى قوله على أهل الحرمين ويكون آخره لفقراء بناء على مذهب أى وسفائه به يكون مؤيدا وإن لم يذكر كالتأيد وأما الإجارة المذكورة فإن حكم فيها كما بهارها بعد تقديم دعوى ارتفاع الخلاف وهذا الجواب أمثل من تحت يدى على ورقة السائل لعدم خفى به والله تعالى أعلم فتاوى الكاظمين من الوقف على الخائنات والوقف على مصلح بيعة كذا من عمارة ومصرى وسراج وأخرى واستغنى عنها تكون الغلة لإسراج بيت المقدس أو قال لفقراء المساكين يجوز الوقف وتكون الغلة للإسراج أو لفقراء المساكين ولا ينطق على البيعة منها شيئا اه اسعاف من باب أوقف أهل الزمة فتأمل قلعه فيسدى ما قاله الخائنون من قوله لا الآن

ولها بيتان لهما معام غنى أمرها للقاضى بالاستدانة والنفقة عليها ما استدانته هل الاستدانة تكون على من تجب عليه النفقة فتكون على الم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانته عليه أم لا (أجاب) نعم تكون على الم إن كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانته عليه والله أعلم (سئل) في رجل غلبه زوجة وبنان قصر وابن أخ يتيم قاصر ووجه ما يتحصل من الأملاك له نفقة زوجته وبناته القصر وابن أخيه التيم القاصر والغائب عليه دين وبعد مدفوعه ما يتحصل من الأملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الأملاك المذكورة لبعاله لنفقة زوجته وعيشهم أم لا لأصحاب الديون وابن الأخ المذكور له نصف الأملاك للحكم (أجاب) المقر وعندنا والمسطور في كتب علمائنا أن الغائب إذا كان له عقار له غلة للقاضى أن ينطق على زوجته وأطفاله من غلته

وليس له أن يقضى ويسمى أن كان الذى يسد معسرا به لأنه إنما يؤمر من قس الغائب بما يكون نظره له وحفظه له وفي الاتفاق على زوجته وأطفاله من ماله حفظا ملكه وفي وفادته قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز وأما أن أحمدا لبيته فنفقة في ماله فينطق عليه من غلة نصف أملاكه كذا في الجرح وغيره والله أعلم (سئل) فيما إذا فرض القاضى للقيم قدر من النفقة أو أمرا بطلاق نفقة ذلك عليه من ماله وإن احتاج التيم إلى نفقة ولم يكن له مال حاضر ينطق من ماله ويرجع في مال التيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع في ماله إذا ثبت ذلك وأما احتجج إلى اثبات لانه يدعى ديناً يدعى الدين يفقر إلى البيعة والله أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأتين في دار

واحدة وأمكن كلاً في بئله غلق على حدة هل في واحدة أن تطلب الزوج ببنت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطلب له بذلك
 كإصره به صدر الإسلام في ملتقطه مع الألبان المنافر على الضم وأثر وهو مشاهد في معنى أغنى طلب ذلك معازرة للنساء لا شيء في قواعدنا
 يأباه والله أعلم (سئل) في منة أسكنها الزوج في بئله غلق على حدة لكن الكنف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها أن تطلب له
 ببنته كنف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) (١٢٠) نعم لها ذلك كحدره في البحر أخذ من شرح المختار والله أعلم (سئل أيضاً) في رجل ساكن

يقال الخ في المصنف من الباب المزبور أفصح من هذا وأصرح فراجع (سئل) في امرأته مائة مائة مائة
 معروفة في دار ووقف الحصة المزبورة في حصتها منجزاً على فقراء أهل الذمة وفقراء أعيان كذا وحكم حكم حنفى
 بصحة الوقف ولو بمسكن غير مسكن هل يكون الوقف المزبور صحيحاً (الجواب) نعم صح وقف الذي بشرط
 كونه قربة به عندنا وعندهم مكلو وقف على أولاده وأعلى فقراء أهل الذمة فإنهم جازوا الصنف إلى كل فقير
 مسلم أو كافران وخصص فقراء أهل الذمة باعتبار شرطه كإصص عليه المصنف بغير من الوقف وقفه على
 فقراء أعيان كذا فإنه يجوز ذلك بكونه فصد الصدقة سماعاً من باب أو فاق أهل الذمة (سئل) فيما إذا أنشأ ذى
 وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وذو يته الخ وهلاك وانحصر بمعنى جماعة من ذرئته ثم أسلم واحد
 منهم فهل يسهر نصيبه في بيع الوقف مستحقه ولا يجوز به شرط الواقف النظر للأردشده صحيح يتولاه
 أرشدهم من الفرع بدون غيره (الجواب) نعم كتبه الفقير بمجدا العمادى المقتضى دمشق الشام في هذه قال
 المؤلف ثمانية مسائل عن هذا الوقف عما إذا شرط النظر للأردشده من ذرئته الموقوف عليهم وهلاك
 وانحصر في وقفه في جماعة من ذرئته ثم أسلم واحد منهم ومات من ذرئته بالغة سلسله هي أرشد الموجودين
 من ذرئته إلى الواقف فهل إذا ثبتت أو شهد بها بالوجه الشرعى لوق النظر على الوقف المزبور الجواب نعم على
 مقتضى ما شرطه الواقف المذكور (سئل) فيما إذا وقف بخصته وهي النصف من جوابه على أولاده
 وذو يته ولم يسمك بالوقف حكم براه ثم باع الحصصه آخر فهل يصح البيع دون الوقف (الجواب) نعم يصح
 البيع والوقف غير صحيح (سئل) فيما إذا كان زيد يقرض قائم في أرض الوقف فأقره وقفه على ابني
 أخيه ولم يسلم إلى التولي ولا لهما ولا جعل أخوه لهما ولا قطع ولا حكم به حكم شرعى أصلاً فهل يكون
 الوقف المذكور غير صحيح (الجواب) نعم لأن القرص من المنقول كافي في البحر (سئل) في رجل يكون
 جاور ساقى بلدهم يتعارفون وقفه ولا تعاملوا به فإذا صد من واحد أو اثنين هل يعد ذلك تعاملًا وألا والم
 يعد تعاملًا هل الوقف المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم (الجواب) إذا كان في بلد
 تعارف ذلك يجوز ولا خلاف في التناهي الغنايين الفصل الثاني من كتاب الوقف سئل أبو حنيفة عن
 وقف بقرة على الرباط لبشر من لبناء السبيل لا يجوز لأنه غير متعارف حتى لو كان في موضع يتعارف
 ذلك يجوز واستحسنناه وفي الخلاصة وقف بشرط حتى يعلى ما يخرج من لبنائها وسبيلها لا يتعارف
 أن كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً أه زاذي الخير ومن المشايخ من قال
 بالجواز مطلقاً لأنه سوى التعارف في دار المسلمين بذلك أه فاعتبر بعض المشايخ التعامل مع طائفة في دار
 المسلمين والذي عليه غالب المشايخ أن التعامل يعتبر في بلدته فإذا كان في بلدته يتعامل به يجوز في تلك البلدة
 وإن كان في بلد لا يتعامل به لا يجوز في تلك البلدة كذا كرنا ومقتضى قولهم غلب ذلك في أوقافهم أنه لا يكتفى
 صدقهم من واحد أو اثنين لأنه ليس بغالب قال العلامة من الهام في الفهر وفي بحث الحقيقة أن التعامل
 هو ألا أكثر استعمالاً وبما ذكرنا حصل الجواب وإياه تعالى أعلم بالصواب (سئل) فيما إذا وجد شرط
 في كتاب وقفه قطع الثبوت ولم يسبق للقوام السابقين تصرف به أصلاً فقام رجل من الذرية يكاف الناظر

نرجو به في بئله وقف بئله
 غلق على حدة ومطبخ
 ومرفق مشترك لعل زوجته
 طلب مسكن غيره أم لا
 (أجاب) ليس لها المطبخ غيره
 ولا نص في ذلك كون المرفق
 مشتركاً بين غير الإجاب كما
 صرح به في البحر أخذ من
 كلام الهندية والله أعلم
 (سئل) في المسكن الواجب
 على الزوج شرعاً هو أو نحوها
 لنا الجواب (أجاب) المسكن
 الواجب عليه شرعاً على
 الصحيح بئله من أفق وخلق
 على حدة فلا بد له من بيت
 يتجده ومطبخ وبشرط أن
 لا يكون في الدار أحد من
 أصحابها يؤذيها كما صرح
 به في الخاتمة وتكون بين
 جيران صالحين وبشرط
 أن يكون مأموماً عليها فيه
 ويمكن فيه من الاستمتاع
 بها كالمصروفه فاطمة
 والله أعلم (سئل) في رجل
 فقير وله زوجة فقيرة تطلب
 منه النفقة فهل يلزمه تزويجها
 أم يقر القاضي لها شيئاً من
 الدراهم وإذا قلتم تزويجها
 فالأمر من واصله (أجاب)
 النفقة هي الطعام والكسوة

والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سألت مجداً عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى أه فان وضعت أثراً كل التصرف
 معها ونعمت وإن صاحبه في فرض النفقة يفرض لها المعروف بما يأخذون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير ولازم لما يختلف فيه طباع
 الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الأوقات وأذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فإن طلبت أن يقدرك ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج
 صاحب مائة جاز للقاضي أن يقدركم أو يفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها وألا يحسن العشرة معمو بأمره أيضاً يحسن العشرة
 معها وذلك بأن تأكل معه مائة كل معها لتكون نفقة ونفقة سواها انتم فيها ولا أرض عليه فإذا كانا معبرين من فرض مأثور الاتفاق

التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذکور وروى بكاف الرجل اثباته على لفظنا الوقف به قال في الخاتمة وأما الشبهة ادعى شرائط الوقف وجهان ذكرهما الشيخ الامام السرخسي رحمه الله تعالى اه لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظاهر الدين رحمه الله تعالى اه وأقبح ذلك الم وغيره (أقول) في تناوئ الشيخ اسمعيل سئل فيما اذا كان في يدوطا في وقف ومشروط مبلغ معسوم في كتاب الوقف فهل اذا اعتبر الناظر ان هذا الكتاب المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف ثم رتب ما علمه من الوطائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم اه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي قبل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى المذکورة انه يلزم الناظر باحضار كتاب الوقف لا يعمل بعينه اه والظاهر انه يلزم بذلك اذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما نقلناه عن الشيخ اسمعيل وحينئذ فصل ما في مسئلتنا على ما اذا لم يعرف به انه كتاب الوقف فتأمل (سئل) فيما اذا كان في يدعقار فقال اذا تمت فقد وقعت عقارى على جهة كذا ما به فعمل يصحيعه (الجواب) حيث علقته بوجه فلا يزول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في التفرقة من بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه اذا حكمه محكم الوصية فيصير بعد وفاته في التنازع خاتمة لا يجوز تعلق الوقف بالاضافة الى وقت الا اذا أضافه الى الموت المطلق فهو وصية فيصير ولو رجع عنه مصر حوجه (سئل) فيما اذا كان بيدز يدارض معاومة متصرف فيها بطريق الارث لا معارضة له ولو رتب عليه من مدة تزيد على ستين سنة ولا في قام ناظر وقف اهلى بعارضة فيما تدعى عارضا في ان الوقف المزبور مستند في ذلك بمجرد ذكره في كتاب وقف بسدده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا في قبضه من نظار الوقف وضع يد على جهة الوقف فهل حبس كان الامر كذلك يمنع الناظر من معارضة في يدنا هو يعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكره الارض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعى لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم لان حجج الشرع الشريف ثلاثة اليبسوق الاقرار والتسكول وكتاب الوقف انما هو كاعده خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كإصرح به كثير من علمائنا ولا يخفى من يد أحد لا يثبت ثابت مع وقف (سئل) فيما أمروا وقت وقفا وشرطت لنفسها فقط بيعه اذا اضغف الها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد يردون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في المختصرة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال بحمد الوقف باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخفاف اه وقال في الاسعاف من باب الوقف الباطل ولو اقل على أن الى ابطاله أو رد من سبيل الوقف أو بيعه أو رهنه أو قال على أن لفلان أو لورثتي أن يبطاه أو يبيعه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول الخفاف وهلال وجائز على قول يوسف بن خالد السخني لا يطاله الشرط بالخلاف اياه بالعتق اه وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعه أو يصر فغناى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر عن الرزابة فخلص أن المقتضى به الطلان (سئل) فيما اذا كان بيدز يدار

(١٦) - (فتاوى حامديه) - (اول) - (في النفرين) لان دفع الحاجة اقل اعتلا يتيسر بالاستدانة و اظاهاهم انهم لا يتحملون يقربونها وغنى الزوج في المال اضرهم و هو ما استحسبوا أن يتسبب القاضي نائبا شافعي المذهب بفرق بينهما وقد اختار كثير من علما ائنا ذلك عند شدة الضرورة و هو ما ينشر صدر الفقيه له ما قم من دفع الحرج و الاضرار بالنسوة و اعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة في زوجها كالفقر (أجاب) نفقتها ما تأتد به الفقراء من الطعام فان اكلت معه ربانا كفلها و الا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان ارض و طلبت فرض الزهرام بمقد ذلك و يفرضه اهرام ما دام حاله و ان اختلف بفلاء معها ارضه يقوم بحسبه كايها المتى به و الله اعلم

(سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة ففعلت ما اطلعاها رجعا فهل هذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فاذي أم لا (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كفي البراءة ولا تخبره ومذ كور في فاضخان ومقتضى كلام الخصاف وأقضى به صاحب الجرح والفنوي بخلافه فقال للمهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بانها لو كان القاضي فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المهر والطلاق المذكور أم لا (أجاب) (١٢٢) نعم يسقط وقد سئل صاحب الجرح عن شخص عليه نفقة مقدرة في زوجته وكذا كسوة

ومنت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم انه طلقها طلاقا رجعا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي اه وذكر في محره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فانه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي قال ففسد ظهر من هذا ان الرابع عندهم سقطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشنكان كافي النخبة وبعني بالشيخين الصدر الشهيد الشيخ الامام ظهير الدين الميرغنياني ثم قال فظاهر كلامهم انه لا فرق بين الطلاق الرجعي والباطن لان في عبارة الطائفة والظاهرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي وقدم قبله عن النخبة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي كذا حكى عن القاضي الامام أبي على النسفي وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كُتُب

معلومة متصرف فيها بطل بق المالك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعد مده تزيد على خمس وعشرين سنة بلا معارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعى أنها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد اقامته في ذلك فهل اذا اقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم له بمجردها ماذ كور قال في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها على زيد بن عمر وولد عبد الجعد الوقف ويقول هي لمسكي وأمام المدي بنة ان زينا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت أنها كانت في يده يوم وقفه لان الانسان قد يوقف مالا عليه وقد يكون ذلك في يده بعد حجارة أو عار به أو نحو ذلك اه وقد أفتى بطله العلامة الشيخ اجماع المقتضى بدمشق كالموهذ كور في فتاويه بخلاف ما اذا شهدت البينة أنها وقف عليه وسقطها فلان وهو عكسها فاقها قبل (أقول) قد صرح بذلك أضافي الحسرية من الوقف عن الخصاف لكن فيها بعد ذلك بخون ثلاث كراريس من الوقف ايضا ما صه وقد ذكر في جامع الفصولين رامزا للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسمع كان قد دعا * وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى الموتى أنه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فلما تناهه بجور اه فاما ان يحمل مامر على خلاف المختار أو يحمل ما نقله في الحسرية من جامع الفصولين على ما اذا كان نصب الظالم باثباتا باحدى الحجج الثلاث أو يحمل مامر عن الاسعاف والخصاف على ما اذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لما كان علم الشهود بذلك الواقف بخلاف القديم فلا تنعقد فيه الشهادة بانه وقفها وهو عكسها فليأمل (سئل) في الشهادة بالسمع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل الشهادة بالشهر فلا يثبت شرائط الوقف في الاصح كما صرح بذلك في الدرر والنو برواقتي على أفندي ايضا بان الشهادة بالسمع على شروط الوقف غير مقبولة (سئل) فيما اذا كان يبذل يدعه قاهم عالم ينصرف فيه هو أو يومين قبله من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ثم مات عن رثة وقام عمره والآن يدعى عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقوه في ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمر وبذلك لا تمنع مانع شرعي والسك في بلدة فهل لا تسع دعواه المذبورة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق بظاهر اه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي المفتي بالممالك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما اذ سمع القاضي تلك الشهادة فحكم بنزع العقار الوقف من يد الورثة وتكسبه بمحقق هل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي فاجاب لا ينفذ حكمه ولا يعتبر بحجته بعزل (سئل) فيما اذا اوقفت هند حصتها منقولة غير متعارف وقفها قابلة للقبض على نفسها ثم وثم وذلك لدى حاكم حتى ولم يحكم بحصتها ما كورها بوجهها الشرعي فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في امرأه اوقفت مبلغا معاوما من الدراهم على ولدي بنتها فلان وفلان وقفها فاختار مسلما المتولى مسجلا بحكم ما بعثته وحملت أو نحو جملة ولا تنقطع فهل يكون الوقف المذبور جازا (الجواب) نعم وأقضى بذلك مفتي الدولة العلية المرجوم على أفندي وفي الثانية من وقف المتول عن زفر رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قبليه كيف يكون قال يدفع

الطلاق و كان يقضى الصدر الشهيد الامام ظهير الدين الميرغنياني اه وقدم قبله عن النفاة أنه حرم بسقوطها بالدراهم بالطلاق كالموت مسوي بينهما وكذا في الجوهرة وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضي كالموهذ والصحي والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضي للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقتضى بها المطلقة ولو كان الطلاق رجعا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وأقضى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا أمين الدين وهي في فتاويه ما صرح به في الثانية وسوالا لغيره وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعي والمسئلة مشهورة وقد بحث فيها بعض المتأخرين في بحثنا ايضا مع

صريح النقل بالسقطة وقد أفتينا فيها من أركان أئمة الصدر الشهيد والامام ظهير الدين وفوارد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل في رجل
مجدوب مستغرق غاف عن وجوده فميت انه بطرح نفسه في الاوصال ولا يعقل أصلاً ما يقع لولا رد على سائل جواباً وما إذا اشتد به الجوع أكل
مبتة أو تراباً ولا يعلم الله به ما يكون غيره أنه أشد لاجل هو محقق الجنون ولا ماله ولا ناله ولا راحة أضرب بهذا الحال لأنها شبهة علامة
المعاش وفاقد الفرائض له أب وموسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) (١٢٣) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت

العجز فيه والاعسار بسبب
ما سرى في السؤال من سوء
المزاج وعدم الاعتدال
وجبت نفقته على أبيه الموسر
وكذلك نفقته زوجته إذا

الدرهم مضاربة ثم يصدق بطلانها على الوجه الذي وقف عليه وما يكالو وزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة
أو بضاعة كالبراهم اهـ ومنه في البر وعن الخلاصة عن الأتصاري وكان من أعجاب فر اهـ (سئل
في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم (الجواب) نعم كالحصر بذلك
العلامة الاسكن في خزائنه وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيم * امام خطيب والمؤذن يعبر

احتاج الى خادم يقوم بأمره
ويدير كل هو المحرري المذهب
والله الفقهاء يذهب
في البحر نقلاً عن الخلاصة
يعبر الابن على نفقته زوجة
أبيه ولا يعبر الاب على نفقة
زوجته أبنته وفي نفقات
الحواشي قال في ريتان
في رواية يكتلنا وفي رواية
المتأصب نفقته زوجة الاب
إذا كان الاب مبسراً وبه
رأية يحتاج الى الخدمة ما
إذا كان صحياً قال في
الخط فلي هذا لا فرق بين
الاب والابن فان الابن إذا
كان بهذا المشابة يعبر الاب
على نفقة عائلته اهـ وظاهر
ما في النسخة ان المذهب
صدم وجوب نفقة امرأة
الاب أو ابنته أم وأمه
حيث لم يكن الاب عالة وأن
القول بالوجوب مطلقاً كما
هو رواية عن أبي يوسف
اهـ ما في البحر وقد علق به
ان المذهب عند الحاجة الى

(سئل) في مدونة معلومة متجلى واقفاها الامام وجعل له معلوماً من الدراهم في كل شهر ورتب مقدراً
من الشئ وقد فاه وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعاصم المذكورة في الشئ المرقوم مئة
دينار ومات الواقف ونصرف الامام في المعاصم وفي الفاضل بعمدة والا ت قام بعض خدمته المدونة
بعارض الامام في أخذ مئة فاضل الشئ المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه ان يادوا نقصان والعرف في
ذلك الموضع أن الامام يأخذ مئة فاضل الامام أخذ (الجواب) نعم بعث شعبة الى مسجد في شهر رمضان فاحرق
و بقي منه ثلثة أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذ به غير أن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن
الامام والمؤذن يأخذ من غير مخرج الاذن في ذلك فله ذلك اهـ فتنه من متفرقات الوقف (سئل) في بنة
دارموقوف على النفس مسلم أراد واقفها الرجوع فمسك بقول الامام الهمام فعرضه المتولى في ذلك وتمسك
بلزوم الوقف على قول الصحابين وحكم الحاكم بصفته على قولهما هل صح حكمه (الجواب) حكم القاضي
لم يصادف قول المجتهد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كمال المتق والاول في يوسف
من جهة وقفه المنقول لأن أباً يوسف مع مجد في وقف المنقول من السلاح والكرام كالخيل والابل في سبيل الله
تعالى فقط لا في غيرها فالحكم مطلق وأنه باطل بالاجماع وعبارة الملتقي ترشدك الى هذا (أقول) وصر الكلام
في ذلك (سئل) في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة ثم قدم على ملكه ويرى ناظر الوقف
الآن الدعوى على الرجل يجري ان الغراس في الوقف بتصرف النظار فله فيه جهة واقفة بمتعداة
على ذلك فهل تسلم دعواه ويتمتع به بالرجل من ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لآخرين
عقار وقفاً على نفسهما من بعدهما على أولادهما ثم ورثه ورثاً له مادام كل منهم مباح له أن يدخل في
الوقف ويخرج من شاعروا من أحد الآخرين بن بنات ثلاث ومات أحدها عن أولاد فخرج الواقف
الى أولادها من الوقف ثم جعل لهم حصصاً ثم ربيع الوقف و ربد الأولاد فخرجون أن
يصروا ما أقره الواقف المزور الى ما شرط لهم قبل الاجراء فهل ليس لهم ذلك والأخرج جميع (الجواب)
نعم (سئل) في وقف معين باسم مؤذن سماع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه من الوقف سنة ثم بعمدة
فرغ واجده منهم لبنية الثلاثة ما يحضره وقرهم القام في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للأولاد ولم يعين
الواقف جماعة معلومين ولا عداً بنحو صواب اطلق وقال على مؤذن الجامع المذكور فهل يدخل البنون
المذكورون في الوقف لانصافهم بهذا الوصف (الجواب) نعم والمسئلة مسطورة في الأخيرة من الوقف
(سئل) في انقراض الوقف إذا تعدى عودها لها ورثت ضايعاتها عدم الانتفاع بها إذا باعها ناظره بن معلوم

الخادم يجب نفقة الزوجة أيضاً لأنه لا احتياجاً الى الخادم صارت من جهة نفقته فوجب عليه فقصر وأنه إذا ثبت ما سرى فيه تفرض نفقته
زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل بته على الطعام الكثير يمكن زوجته تناوله ولا يعجز عنها في تناول ما يكفها منه هل أذا ثبت
ذلك يرض القاضى عليه لها نفقة من البراهم أم لا وفي الكسب ما هي وما قد هاها باعتبار حاله هو بحاله أم بخلافه أم باعتبار حاله معاً
(أجاب) النطقة نوعان تمكن وتكليف فالتكليف متعين في صاحب الطعام الكثير والذي له مائة فتمكن من تناول مقدارها فكلها وليس
لها أن تطالبه بغير النطقة كذا صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لأنها لا حال هذه متعنتة في طلب الفرض

وان لم يكن هذا الوصف فان وضعت ان تأكل معه فهاو نعت وان خاضعته بفرض لها بالعروف على قدر حالها ماسوة أمثالها محبت ظهر للقاضي أن يضربها ولا ينفي عليها أمارا لكسوة فذكر في الظاهر به أن مجدداً كدور عين وخمار من ولطف في كل سنة أراهم ماضيها وشربها والبرع والتميز يعني قصاص خمار الصف وقصاص خمار المستأجر في المحتج ان ذلك يختلف باختلاف الاماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبارا لكسوة (١٢٤) بالعروف في كل وقت ومكان اه ولا تلتفتا بها باعتبار حالها كلفتة وانها أعلم (سئل) في رجل قد دله الصغرة عقد

نكاح على صغرة سهاست سنون فقرض القاضي على الصغرة في غيبته لهذه الصغرة نفقة قبل التحول بها يطلب والمهاهل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم الوالد والوالد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه

٣ قوله وكتب على صورة دعوى ماصورة الخ هكذا وجد في بحر نسخة شيخنا المتفق التي خطه وأنت على علم بان هذا لا ارتباط له بما قبله ولا بما بعده بينهما ظاهر كالاجنبي والذي ظهر لي أن محل هذا بعد حوزة من هذه النسخة تعقب قول شيخنا المتفق فتنبه آخر كلامه بعد جواب العمادى عن السؤال الا في بعد هذا ليكون استشهدا على جواب العمادى عنه حيث أن السؤال الا في بعد هاهنا كورفبه أن أولاد الميت اختلفوا مع عهدهم في شرط الواقف الخ وقد رأيت في نسخة شيخنا المتفق المذكور في ما شاهد قوله هنائي آخر كلامه

من الذراهم هو عن المثل الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد اقر قوادى السجدة الى الخراب وبعض المتغلبه يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي وبمسك الثمن وبصرفه الى بعض المساجد والى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شعاب في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا تنقطع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفه الى رباط آخر يتبع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة يحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد حسام الدين من القسم الثاني بئر بنيت بالا سجن في بئر قرب القرية وانقرض أهلها وعنده هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج الى الاسح من تلك البئر أعجز أن يؤخذ الاسح من تلك البئر وينفق في الحوض ان كان عرف البئر لا يجوز الا باذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف البئر فاطربق في ذلك أن ينسحق به على فقيرهم الفقير ينفق في الحوض لانه بمنزلة الملقط ولو أراد القاضي أن ينفق من غير هذا الطريق لأبأس به اه (٣) وكتب على صورة دعوى ماصورة انانا ملنا شرط الواقف فوجدناه مكتوبا فيه ثم من بعد أولاده الموجودين فهذا بع سائر أولاده الموجودين وقوله هم فلان وفلان قد كثر الشيء لا ينفي ما عداه فهذا اشاع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قل تعالوا ائمل ما حرم بكم عليكم أن لا تشركوا الا مع الله تعالى قد حرم أشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا يصح الا لأحد شيئا كبير الكبر قالوا بل يا رسول الله قال الا شرا بالله ويعقوبه والدين مع انه وردت أشياء كثيرة انهم أم كبير الكبر وان فلان قول الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسدة معر فاطر في تنقيد الحصر فيكون معناه أن أولاده الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أي لا موجوده من الاولاد غيرهم فبعد الرجن المذكور لا ينكر بقية أهل الوقف انه ابن ابن من الواقف فيكون يقتضى ما ذكرنا حديث بعده بعد الوقف صونا لكلام الواقف عن الغزو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سجدته من الاولاد أو أمخزعه عن اثبات كون جسده حدث بعد الواقف فهذا شيء لا ينفي استحقاقه اذا كان واضع اليد ومصرفا حصه من الوقف فان وضع اليد حجة قاطعة وأما قولهم وضع يده كل بطريق المصادقة وقدمات المصادقون فبطلت المصادقة وبراءتهم لم يجز المصادقون بهذا الكلام يحتاج عبد الرجن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومصرفا قبل المصادقة (أقول) أول كلام المؤلف وهم أن تعيين الاولاد بالعدل لا ينفي من عداهم والنقول خلافه ففي أوقاف الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان مائمه ولو قال على ولز يدهم فلان وفلان فبعد خمسة أنفس ومن بعدهم على الفقراء كانت الفقه هؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولز يدهم فلا بد من يحد ثبوت من الولد من مات من هؤلاء الخمسة كان سهمهم من غلة هذه المصادقة كسائر وكذا الحال في كل من عوف منهم كان سهمه المساكين اه ومثله في الاسعاف وغيره (سئل) في عمار وقف يحد ثبوت من مات من أحد ههنا من أولاد اختلفوا مع عهدهم في شرط الواقف الم يحد أن شرط الواقف بطنان بعد بطن وانهم لا يستحقون في حياة المذكور حصة وولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقا وانهم يستحقون حصة انهم

وقل فتنه فكناه والله أعلم انما تركه باضال الكتب فيه السؤال الا في وجوبه للمؤلف وما قاله هو بعد المؤلف العمدادى في جوابه ثم بعد ذلك ذكر كرامته هتاف العمدادى بقوله وكتب أي المؤلف العمدادى على صورة دعوى ماصورة الخ استشهدا كما تقدمنا لكنه لم يفعل ذلك لضيق البياض المذكور عن ذكر جميع ذلك تأمل والله تعالى أعلم لكن كان عليه حقا في هذا الامر كما قلنا ان يثبه على هاهنا استخذه أن محل هذا الذي ذكره من المؤلف أعني العمدادى وما قلته بعد الخ بعد آخر قولى فتنبه في آخر كلامي بعد جواب المؤلف عن السؤال الذي بعده هذا والظاهر أنه تركه للتنبيه على ههنا في هامش نسخة تسميانا أيضا لاستدعائه بغيره والله سبحانه أعلم اه أجد

منها أنه لا نفقة لصغيره ولا نفقة للجماع ومنها أنه لا يجعل على الأب نفقة زوجاته خصوصاً غير المحتاج إلى خادم يتخدمه ومنها أنه نائب وهو حكم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد الوالد والخال هذمه والله أعلم (سئل) في امرأة أرسلت إلى زوجها وهو في موضع تعينه شئت أرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاهم للنفقة إلى موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة القصير فأبى هل هذا لك أم لا أسقطها بالاتفاق من أن تسكن من حيث سكن أجاب ليس لهذا حديث وفاها المجلس على (١٢٥) ماهو المذهب خصوصاً ما دون مدة السفر

لانها مبطلة في ذلك ففسرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت تحكم ما جاز الحكم بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال في النفقة والبائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر على زوجه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه ولو غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا الوسط فتدكفاه بمالك في وسعه فلا يجوز زكته قال بعضهم هو مخاطب بمافي وسعه فينفقه والباقي دين إلى البصرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في الجروفيه يعتبر في الغرض الأصح لا اليسر والحاصل أنه لا يكلف فوق طاقته ولا يجبس في شيء لا يتدبر عليه لعمره والله أعلم (سئل) في زوجين معسر من نطلب

وكبره من على ادعاءه فأى البيتين أولى (الجواب) ينتمى إلى الوقف بطنا بعد بلان أولى كاصرح به في الدرر والقنطرة وغيرهما والوقف بين اثنين مائة أحدهما يرقى في يالحي وأولادها في ثم الخي برهن على واحد من أولاد الأخر أن الوقف بطنا بعد بلان والباقي غيبوا الواقف وأحد قبل ويتصب خصماً عن الباقي ولو برهن أولاد الأخر أن الوقف مطلق عليهم وعليها فينبغي أن الوقف بطنا بعد بلان أولى كذا في القنطرة من آخر الوقف (أقول) ولعل وجهه ما قالوا أن الينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الإطلاق ولذا إذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف على الذرة يصرف إلى الجميع بالسوية كالحرف فالتى تثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر فترجى لانها تثبت زيادة فمعاز يادة علم وهذا كله قبل القضاء بما جازها وما الأول سبقنا أحداهما وقتيها تأتي الأخرى لما قالوا إذا قلنا ردت البيتان وسبق القضاء بما جازها ما لفت الأخرى فتنه (سئل) في دار معلومة متجار به في مالز يدوز وجعل لكل منهما حصته معلومة فيها ولو تفاهل في نفسها ثم من بعدهما على جهة برصته وسلمها للثول وصدر ذلك منهما في حصتها فهل يكون الوقف جائزاً (الجواب) نعم ولو كانت الأرض بين رجلين قصد قايما جلة صدق موقوف على المسكين ودفعها ما إلى قيم واحد جازاً فافاً قالان المبلغ من الجواز عند محمد والشروع وقت القبض لا وقت العقد ولو برجهنا لوجودهما معاً فما لو وقف كل منهما متما تيسره على جهته وحصل القيم واحد وسلمها معاً أو تفاهل لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف (سئل) في رجل وقف كتاباً من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على أولاده وذريته ثم على جهة متصلة وسلم الكتابين بدولان زيد الرجوع عنه وأخذ الكتابين من زيد فهل صح الوقف وليس ذلك (الجواب) نعم فيقول في الحر تحت قول المان ومتقول فيه تعامل وجوز القليه أبواب البيت وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية أه (سئل) في بيتان جاري وقفين له حافظاً جميعاً بجوانبه الأربع انهم بعض الحيطان وحصل البيتان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عبادة والوقفين غلة فهل يجبران عليها (الجواب) نعم قال في البصرة فلا عن الحصاص إذا امتنع يعني الناظر من العبادة وله أي الوقف غلة أجبر على ما كان فعل فيها والأخرى من بعدهم به أوائل الوقف (سئل) في واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مئة مائة فهل يكون ذلك جائزاً (الجواب) نعم ويجوز شرط النفقة والولاية لنفسه يعني جاز لا الواقف عند أبي يوسف أن بشرط انتفاعه من وقفه وتلفه لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقته أي من وقفه ولا يجعل ذلك إلا بالشرط فعلم أنه مشروع إلا أنه لو لم يكن أميناً فلا يفتى عزله ولو كان شرط الواقف أن لا يزرعه أحد إلا بثلث السبلاته بخلاف الشرع دفعه للشرع وعن الفقهاء ولو صار بعده لا تنتقل الولاية إليه كذا في المحط شرح الجمع لابن مالك (سئل) في قدور ونحاس موقوفة وقطعها بديلة زير فقام رجل من المستحقين يكلف الناظر يعبها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف وقفه على جهات وميتة وجعل فاضل الوقف لغيره وأنه يكون فوجيه جهات الراد كرهة لتروى الوقف قطعاً جماعة من سخطي الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالبايات من غيرهم فكيف الحكم (الجواب) قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على

الزوجه من زوجها ما فوق نفقة المعسر من بما لا قدره عليه فبالنفقة المعسر من المقرضة عليه (أجاب) ليس لها فوق نفقة المعسر من وكسومهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ما اعتاده المعسر وقدره فقروا ببلادنا كل شئ من الثمن والنفقة والنفقة من الثمن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تحبب إليه ولا يجوز للغاضي فرضه والله أعلم (سئل) في أن زوجين إذا كانا غنيين هل يجب عليهما نفقة الأختين وما خداهن في باب النفقة (أجاب) نعم يجب نفقة الأختين قال في البحر اختلافوا في حد النسل على أربعة أقوال أحدها قولنا أخذهما أنه مقدر بنصاب أنى كذا قال في الخلاصة به حتى واختاره الولوالجي معاً إلا أن النفس تعقب على المورس وفيه النسل لا حد له ولو بدأه بنصاب

فيقدر به والثاني انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهذاية وعليه الفتوى وصححه في الشريعة ١٥ والذي يظهر للفقهاء البار في النفعان الاول اولى بالقبول لان ما ليس بنام سريع النفاذ اذا تورثت عليه النفقات كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فتسكن كسوتها (أجاب) لها من جسد كسوة العسر في كل سنة ودعان أي قبضات واحد للشاة وواحد للصيف ونجاران كذلك ولحفاة بما يكون مشدله (١٢٦) للفقراء أهل الاعسار والمتوسطين ولا ذوى اليسار والمراجع في ذلك للعرف وتختلف باختلاف الناس والاقوات

ما شرط الواقف وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة والذي يراد به في الحقيقة هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا غلب عن زوجة من باليهما الى مصر من الامصار وتركها بلا نفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلمها مبلغا يوم نفقتها او كسوتها ففرضها صاعا او أدت لها بالاستدانة للفرص المذكور فاستدانت ذلك وأنفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصروف على طلاقه مدة ولم قبل به ثم بلغها أنه طلق فلم تصدق والى الاستدانة ثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنفاير ما استدانتها مدة غيبته الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بانثا أو رجعا واذا كذبت في اسناد الطلاق ولم ثبت بينة يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة كسوة زوجته ومضت مدتها في طلاقها وانقضت مدتها من زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقر وتان ذر بته والعدة ونفقة العدة أم لا (أجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يتم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقر وتان فبسطان على حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله اعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمضرة الام البتية قدر النفقة وأذن لها في انفاقه بالاستدانة كذلك لترجع بما أنفقت في مال البتية فانفقت الام مدة والحال أن ليس للبتية مال ظاهر ولها عام لا يورث غنى وتربد الام ان ترجع بدلها أنفقته في المدعى على الم من غير أن يترض القاضي عليه نفقة البتية فهل

ما شرط الواقف وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة والذي يراد به في الحقيقة هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا غلب عن زوجة من باليهما الى مصر من الامصار وتركها بلا نفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلمها مبلغا يوم نفقتها او كسوتها ففرضها صاعا او أدت لها بالاستدانة للفرص المذكور فاستدانت ذلك وأنفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصروف على طلاقه مدة ولم قبل به ثم بلغها أنه طلق فلم تصدق والى الاستدانة ثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنفاير ما استدانتها مدة غيبته الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بانثا أو رجعا واذا كذبت في اسناد الطلاق ولم ثبت بينة يجعل في حقها كانه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة كسوة زوجته ومضت مدتها في طلاقها وانقضت مدتها من زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقر وتان ذر بته والعدة ونفقة العدة أم لا (أجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يتم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقر وتان فبسطان على حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله اعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمضرة الام البتية قدر النفقة وأذن لها في انفاقه بالاستدانة كذلك لترجع بما أنفقت في مال البتية فانفقت الام مدة والحال أن ليس للبتية مال ظاهر ولها عام لا يورث غنى وتربد الام ان ترجع بدلها أنفقته في المدعى على الم من غير أن يترض القاضي عليه نفقة البتية فهل

لهذا قال أَمَّا (أهل) نفقة في الرِّحْم المحرم لا يجب بدون القضاء والقضاء له من الطالب والخصومة كل من حرمه في الجبر نفعاً على البدن
فإذا علمت ذلك علمت أن الام لا ترجع بما أنفقت في المدة المذكورة وعلى النعم والألوية غير مقتص عليه وإنما على تقدير أنه مقتص عليه
باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقتضى عليه وغيرها وأمر بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضاً لأثر الاتفاق مما أسدنت
لأمن مالها في الجبر لا في الرجوع من الاستدانة والاتفاق مما أسدنت كليهما (١٢٧) في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال

والقروم مع كثرة الاستبلاء كثرة وقوع عمل هذه الحادثة والله أعلم (سئل) في أمر أن تسكن مع زوجها فيقر به الظلم بأخوها الخضر عرس أختها بنابلس فأرسلها معه بشر أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم يخلص نفسه طارئة فكشفت سنة بنابلس وأخبرته بما وكن قد قرر ولها نائب الحاكم بنابلس نفقة على زوجها المذكور وحرر أخوها الظالم بأخيه مقبلة بنابلس لها له النفقة فعاد الشهر والحضر وبها أسلم في الغيبة أم لا (أجاب) حيث عصت أمره صارت نافرة فلا تسحق نفقة وإذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنابلس وأنكرها القول قوله لأن الإذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضيق ما يترتب ببيعة بكر من كسوة قاصر أم له المقرر عليه أنه أدله يصح فيه الضمان وبطلب

الضامن بما ترتب على الزوج بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نقلات العز والتارتان بتوقيع هرهما والله أعلم (سئل) في آب كسب هل يجب نفقته على ابنه العسر (أجاب) إذا كان الابن معسرا لا كسبه أهله كسب لافضل عن قوته شيء لا يجب نفقته عليه كأهله كلام البراءة وغيرهما والله أعلم (سئل) في كسب لافضل من كسبه من نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة لاهله الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض (١٢٨) له نفقة على حدة بلا شبهة وما إذا كان كسبوا له عيال ينضمها إلى عياله وينفق على

الكل حيث قدر على ذلك قال في العز نال عن شرح الطحاوي ولا يغير الابن على نفقة أبيه المعسر من إذا كان معسرا إذا كان جميعا زمانة أو فقر فقط فأنهما يبخلان مع الابن وبأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخاتمة ما هو قريب منه فراجعه ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأه غاب عنها زوجها وتر كها بالنفقة فكيف يفسخ نكاحها القاضي السافى ونفسه القاضي الحنفى وانقضت العدة لها لتزوج نفسها لدى القاضي الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مسذهب الشافعي بولي وما يشترط لكونها خالية عنده غير خلية عندا الحنفى (أجاب) لكل أن تزوجها اذهي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خالية عند الحنفى أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأه أذعت عند قاض ان زوجها سافر بها ولم يترك لها نفقة وطلبت ففسخ نكاحها بذلك وأقام بيعة على ذلك وحكم به حاكم برى

جعل آخره للفقراء فيعمل على والد الصلب ويعد للفقراء وما في الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فكون جواب كل منهما صحيحا لعدم التناقض (أقول) وفيه نظر فان ذلك للفقراء حذف من كلام الاشياء اختصارا لان كل وقف لابد أن يكون مبدءا أو يكون مآله للفقراء وان لم يصرح بالفظ التأييد على قول أبي يوسف المعتمد وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به أو يأتي عقب هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشياء (سئل) من قاضي الشام في محرم سنة ١١٤٩ فيما إذا وقف زيد وقيله على نفسه ثم من بعده على أولاد أخيه رمضان ههنا على وشعبان وعلى خضر أعاسو به ينهم ثم من بعده على وشعبان المذكورين على أولادهم المذكورين والآث ومن بعده خضر أعاسو على أولادهم المذكورين والآث على الفرقة الشرعية لذكر من كل خط الأنثيين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولده ولد أو أسفل من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يسقط في ذلك الأقرب بالاقرب إلى المتوفى ومن مات منهم أرجع قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولده أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا جميعهم وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعا على مصارف ومصالح الحرم من الشرفين ههنا مكة المشرفة والذينة المتروكة على منورها الصلاة والسلام وعن ميراث الوافق المرقوم والوقف لشعبان وعلى خضر أعاسو كور من أعلاه ثم مات خضر أعاسو المرقوم عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه فمات خضر أعاسو في ريع الوقف أسكنه في ذريتهما وأقر بلسامدة زيد على أرعين سنه وأولادهم وبه لا تتقال ذلك لهم عن ذكري حتى انحصر في الآث من ذرية به على المذكورين وهن فقراء قام الآن متولى وقف الحرمين برذرة الوقف من أيديهم بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين مادام أحد من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف (الجواب) الحمد لله الهادي إلى سواء السبيل وهو حسي ونم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين الشرعيين مادام أحد من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بمقتضى ما ظهر لان من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف قال في الاسعاف في باب الوقف على أولادها لنسل الولد ولد الولد أبدا متنا سألوا كروا كانوا أو آنا اه وقد شرط الواقف المذكور انتقاله للحرمين الشرعيين إذا لم يبق لهم نسل فجع وجود النسل لا ينتقل على الشرط المذكور وقوله على أنه شرط لمسايق العلامة صدر الشريفة في توضيح الأصول في بحث الحرمات على تستعمل للشرط كقوله تعالى يا بعث على أن لا يشركن بالله شيئا وذكر بعده أن على الشرط حقيقة في شرح المنار لان ملك كلمة على تدل على الشرط حقيقة إلى أن قال فيعمل عليها إذا أمكن اه والشرط إذا عقب جلا متاعا لم تنص له فانه لكل كما

ذلك وفتح عهدها فلي يجوز للحنفي أن زوجها واذا حضر الأول ما حكمه فأجاب بقوله إذا أقامت بيعة عند القاضي اذ في زوج عاب عنها ولم يترك لها نفقة فطلب من القاضي ففسخ النكاح وهو يرى ذلك ففسخ بنفاذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند دارا وبتان منهم من رآه أنفا ومنهم من لم يره أنفا فلي التولى بنفاذ يسوع للحنفي أن زوجها من الغير بعد انقضاء عهدها واذا حضر الزوج وأقام بيعة على خلاف ما أذعت من تركها بالنفقة لا تقبل بيعة البيعة الأولى تر تحت بالقضاء فلا تبطل بالثانية انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا تناو وجبت العدة هل إذا طلبت أجرة خطبة ولها منه أو لا رضا عتجاب أم لا ولا يفرض لها عليه

فادامت في العدة لانقطة العدة (أجاب) اما نقطة المباشرة في العدة فواجبة لها عندنا واما نقطة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا معلوم مسكوبة
أو معتدلة أطلقه فمثل وصنع صاحب الهاد يندل على اختياره وفي النهر وهو الأولي الحاصل ان لها طلب نفقة عنها عند ناحتي تنقضي
وليس لها طلب آخر الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق التوثيق فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل في)
امراة أبت أن تتحول مع زوجها من بابل الى لعل تكون ناسرة تنسقط نفقتها لاسيما (١٢٩) وقد دخل بها بالثوبان بانه اذا علمت

ذلك (أجاب) نعم تكون

ناسرة باستناعتها عن التحول

معها وتوقف نفقتها به وبزنها

النهر ولا تزكيتها بالمعدة

ووقضى القاضي بها لا يجوز

فقد نواجا بان من

القضاء الباطل القضاء بنفقة

الناسرة والله أعلم (سئل)

في رجل يصرفه زوجة بالرملة

لها أخ بالقدس حضر لدى

قاضيها وطلب أن يفرض

لأختها التي في الرملة نفقة

على زوجها التي يصرفه أجباه

ولم يطلب بيته على النكاح

ولا على الزكاة ولا أخذ منها

كفيلها ولا حضر بنفسها

ولا حلفت ما تملك عندها

نفقة ولا سأل على حالهما

أفقرتاهما غنيت أم

أحداهما غني والاخر

فقير لبرأي الفرض بحسبه

بل فرض على الغائب الغائبة

درهم شير متكشف عن

حاله وكتب كصاحبه

فرض برسم نفقة فلانة

وابيها واما يحتاجون اليه

من ثمن لحم وخبز وزيت

ودنول حمام وصابون

وغسيل أبواب وما بدلهم

منه وقدره كل يوم غائبة قطع

صرح بذلك العلامة بن نجيم في بجر من شئ القضاء ومثله في المخوذ كره المحقق العلامة العسدي في شرح
مختصر المنتهى أصول جبال العرب العلامة ابن الحاجب فقال ومن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجميع
وذكره أيضا العلامة ابن قاسم العبادي الشافعي في حاشيته على مجمع الجوامع المسماة بالآيات البيئات
ونص عبارته وقد فصل الامام عن الحنفية وموافقا على عود الشرط الى الكل أي أن قال لأن الشرط وان
تأخر لفظا فهو متقدم تقديرا وقال أيضا قبله أن توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل منزلة
جمله واحدة اه فيكون قول الواقفي على أنه راجعا للجميع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر
وساعد ما ذكرنا أن الواقفي يذكر كذا راجعا لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم ويضده
أرجعنا لا ولا خضر فقط وبو كذا راجعا لكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم ويضده
انصرف الفقهاء السابقين من على ذكره يتم المذهب كورة عصمة خضر في الفتاوى الحسنية لا يعمل فعل
النظار على مخالفة أي الشرط الواقفي لأنه فسق ببعدهن المؤمنين اه وهو أيضا أقرب بان فرض الواقفين
الذي يصح تخصيصه كالتي حاشية الاشياء للامام ابراهيم بن زياده نافلا ذلك عن التقوم وفي الاشياء من
قاعدة أعمال الكلام أولي من أهله اذا تعارض الامر بين اعطاه بعض الثرية وحرماتهم تعارضنا لرجوع
فيه فلا عطاء أولى لأنه لا شاك أنه أربى بان فرض الواقف اه وقوله الذي كورودن الاثنا عشر بأولاد
على وشعبان الصليبين فقط لأنه وصف الاولاد على ما أتى به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادي من
أنه اذا وقف على أولاد فقط يعمل على أولاد الصلب ومثله في الحاشية وعبارتها رجل وقف أرضا على
أولاده وجعل آخره لقراميت بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ما تصرف الى الفقراء
لا الى ولد الولد اه وواقفه ما في الخلاصة والعزاز وبقرينة الفتاوى وقراءة المفتين والتفقد الذي كورة
مختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فادخلهم بقوله على أنه أو يقال على أنه متأخر
ناجح لا الأول لما ذكر الامام الجليل الخفاف في كتابه أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان فالعمل بالمتأخر
منهما لان الشرط الأخير يفسر عن مراده فذلك علمناه اه وفي حاشية يري زاده الشروط اذا تعارضت
وأمكن العمل بها وجب والاجل بالأخير منها وسواء في ذلك الواو ثم كجها يظهر لا غير عليه وان أرحنا
العنان وقتلنا الأولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد كالتي الاشياء والاختيار وان كان قولنا
مخالف لما في المشاهير المتعبرين عن عدم شمول النسل كله وقوله على أنه أي مع ملاحظة صفة كورة في
ذلك لانه قد وصفهم الواقف باوقافهم فقول لا يول أيضا لعموم الشريطين على هذا التأويل
الناسي عن غير دليل لانه شرط عود اليها ما يقطع النسل ولا شاك أن النساء الموجودات من نسل أهل
الوقف فان قيل بان فلا يعود اليها ما يكون منقطع الوسط وسكبه أنه لا فقراء كجها المشهور وعدنا والمتأخر
على السنة علمنا مع ذلك حيث انهم بصفة الفقر يجوز الصرف اليهن بل هو الأفضل لانه يصير صدقة توصلة
ومقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله لا امرأة
ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم حاجين سألته التصديق على زوجها كجها كجها أجران أجر الصدقة وأجر الصلاة اه

(١٧ - أول مصرية ماهو موسم الزوجة أرب قطع ماهو نفقة واليه أرب قطع على زوجها الغائب

وأذن لها كما انفاق ذلك عليها وعلى واليهما سوية بينهما والاعتدانة عند الحاشية والرجوع بذلك على زوجها الغائب رضانا إذا مقبولين

لها من وكيلها شقيقها فلان والحال ان واليهما غلام استخفى عن أمه ومنه فطمة فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح تركها ما هو شرط

ليجته وهو طلبها الذي لا بد منه عند اثباتنا سرهم ومنهم زفر رجه الله تعالى ولا ينب طلب أشخاص طلبها وطلب البتة على النكاح لازم على

القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كخلص عليه شمس الأختة السرخسي وكذلك تجلتهن اه لم يتركه غائبا وأعلى القاضي

أيضا أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في الحاشية يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت الفتوى لم يكن يشك سبب منع النفقة كالنشور وغيره
ويأخذ منها كقبلا ويحلفها نظر الغائب ومن الأذرم أيضا قبل أن يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقروا غني له تدي إلى طر بيق
العلم بالحال يفرض بحسبه فانه إذا فرض أكثر من حله له الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ ضاومها كالمو في البحر وغيره والحاصل أن موانع
صحة الفرض المذكور متعددة ولم يكن (١٣٠) منها إلا عدم ثبوت التوكيل الكافي وليست شرعية متى ساء الحكم المحكوم له على المحكوم

عليه بدوى الغير على الغير
بغية كل منهم بمجرد دعواه
الوكالة هذا القائل به حكمه
كالعدم باجتماع كل من
لل قضاء والفتوى سلك بيده
القول والله أعلم (سئل في)
يقته لأمال لها وأمالا ودم
طلبت الأم أن يطرز
الغائب لها النفقة فتعل
بقيمة الم ولعم بالفروض
عالمه هل يصح ذلك أم لا
(أجاب) لا يصح إذ شرط
وجوب نفقة القريب غير
ذو الأوالا والطلب والخصومة
بين يدى القاضي فلا يصح
على غائب ولو معينا فكيف
مع عدم تعيينه به يعلم علم
حصته ما يفعله كثير من
النواب في فرض النفقة قتل
هو له والله أعلم (سئل)
في امرأة ادعت على زوجها
أنه استحق بدمته كسوة
ست سنين اثنين وأربعين
غير شاعن وداعتين وقصين
وصحابتين زار شتر
ولباس وبأوجين هل تم
دعواها من أصلها أم لا
(أجاب) لا تصح دعواها
والحال هذا باجتماع علمائنا
على سقوط النفقة المأخوذة
الخالية عن القضاء والرضا

في الزمان الذي قد مضى وانقضى وأضاهذا القدر الذي به وهو البراعتان والقمصان والاصداتان والزوار والشهر
واللباس والباليو جان زائدان عن الواجب لها شرعا فاعلمنا نحن الكسوة إلى الجسدة درعان وخمارون ولحفة كالجسرة في الجواهر وغيره
فكيف تصدق دعواها بذلك هذه النفقة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغر سنه ثلاث سنوات هل لا ته المأنة أن تمنع أباهما عنه أحيانا
أم لأهل أن تأخذه بطعام وكسوة يلقين بجعله يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس إلا دم معن من أيه أحيانا ولا تمنع الدراهم
للنفقة فقد مرص علمنا فاطمة بأن النفقة تعني الطعام والشراب والكسوة فإذا أتى الولد بهذا لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المنع كفايته

لا دفع الدراهم لأهله حتى تشرى بها نفقة وفي النخبة والتأخر بنسبوا لغيره من الكسب ومن مشايخنا من قال إذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار أن شاء دفعها أصابا أو مساء لا يدفع لها حاجة وإن شاء أمر غيره أن يدفع على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل) في رجل أصابه مرض حاد فزعم ما علم من الشبان وخروج من بيته هائلا لا يدري مكانه وله والدة ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لا دم وأب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس (١٣١) النفقة كالحطنة والدراهم عند من يقر به هل يفرض لوالده

السئل بخلاف اسم الولادة بشرط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصر في النواقل ما تناسلوا له وبعد كل البدن أن يكون لهؤلاء الأئمة كلهم أو أراد على الخطأ المناسب التعبير بأنه خلاف الصحيح كما سئل أنه حيث نقل كل من القولين في عدة كتب معتمدة توقف القول بتصحيح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحد من أو باب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها الإندخال والإخراج والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان والوقف نفسه في مدق حياته لا غير وأنه بالمقتضى المزبور أدخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب عقد شرعي ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد أملاك معلومة توقفتها في حصته على نفسه ثم على أولاده المورثين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بل لا تنقطع وقفها صفات أحد الأولاد في حياته أي الواقف عن أولاد يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصصا بهم مع وجود أولاد الواقف المزبور من بعده شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيئا مع أفعالهم المرقومين (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه اثبات المصنف بنقص القصة بانقراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القصة (الجواب) نعم (أقول) تنقض القصة بانقراض الطبقة في الوقف المرتبط بانقراض الطبقة كما هو منصوصه (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا استحق ذلك المتروك ما كان نسخة المتوفى أو أن لو كان حيا قام في الاستحقاق مقامه ماتت ابنة الواقف في حياة أبها من ابنين فصر من ثمرات الواقف عن أولاد وعن ابنته المتوفى في حياته ويريد أبو الواقف من مطالبة الناظر بما حص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب) يستحق ما كانت والدتهما تستحقه أن لو كانت حية ولو ألهما مطالبة الناظر بذلك علا بشرط الواقف المذكور (أقول) قد أفق بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن الشبي في فتاواه المشهورة ورد على من أفق بخلاف ذلك زعمنا منه أن بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها وأساقف تمام الكلام على مسألة الدرجة لجليلتها وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف دار على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها ثم على أولادهم على أن من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فمات الواقف ثم أخته المذكورة عن أولاد وعن أولاد من مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق أولاد الابن المذكور شيئا أم لا (أجاب) بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بذلك لكون الابن المتوفى قبل الوقف ليس من أهل الوقف لاحقة ولا حكاية غير مستحق ولا بغيره أن يصير مستحقا لكونه ميتا حين الوقف فلم يدخل فيه أصلا لأن أهل الورثة من كان حيا عند الوقف ومن سبى جدر بعده واليت عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه إذا استحقاقه بل ليسوا من أهل الوقف أصلا كما بهم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاده ولولا على ولدي وعلى أولاده وأولادهم ونسلهم أي بما تناسلوا وكان له أولاد وقدمت بعضهم عن أولاد قبل الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله

عاشرون أذهلهم ما دفع حاجتها وهو حاصل بما ذكرنا أو ما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن يفرض لها عليها نفقة لأن الواجب بذاته عليها أن لا يجوز لها في مشقة الكسب والله أعلم (سئل) في زعيم أرسل غلامه بحبله ورجله ليجتمع فخلت رعاشته ويحفظها له بعد من مكان الزامة فتقتل الغلام واضطر الأمر إلى من يجمعها ويحفظها خشية خيانتها انتقلت من راجعة فذهب لها من يجمعها ويحفظها وينفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج إليه في جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلة الغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالانفاذ وجب الرجوع بالمأثور بما أتفق في ذلك

بالاتفاق لأنه نصب الصالح من عجز عن الفراق في مصالحه وهذا كذلك والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة أو ثورتها أو سافر إلى الشام بملققة من دراهم أو طعام أو أرض جهاد أو لها غاية إلا ببلالهم يكون من تركه لعصاة فوجب الاستتمام فعاقب على هذه المعصية بشد بد الاتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كفي بالمرء عاتات يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام ما جاع علماء الإسلام فعاقب في الدنيا بالآهات والأذلال في الآخرة (١٣٦) بانظر في النكاح الحديث المذكور في السؤال وغيره من الأحاديث الواردة عن رسول

الملك المتعال منها ان الله سائل
 كل راع عما استرعاه حفظ
 أم ضيع حتى يسئل الرجل
 عن أهل بيته فليت شعري
 ما جوابه من مثل هذا عند
 السؤال وقد أمرنا بالمعاشرة
 بالمعروف فبعله بالشد
 فيلزمه التزمزير والاهانة
 والتحقير بخلاف المتألم أمر به
 الشايع واثبه في التوفيق
 فتسأله الهابة الى سواء
 الطريق والله أعلم (سئل)
 في الرجل هل يجب عليه
 سكنه زوجته في بيته هل غلق
 على حدة واذا امتنع بحبس
 حتى يسكنها اذ هو من جملة
 مسبي النفقة (أجاب) نعم
 يجب عليه اسكنها في بيت
 له غلق على حدة يكون له
 ملك أو اجارة أو عمار يتاجعا
 ويجلس اذا امتنع عنه لانه
 من جملة النفقة فقد ترقى
 الخلاصة وكثير من الكتب
 قال هشام سالت محمد عن
 النفقة فقال النفقة هي
 الطعام والكسوة والسكنى
 فاذا امتنع عنها أو عن أحد
 أنواعها عيس في ذلك والله
 أعلم (سئل) في امرأته
 زوج حاضر وإن كان غيره

هل للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنيها أم لا وإذا فرض هل يصرفه له أم لا (أجاب) ليس للقاضي أن يفرض نفقة سنة على ابنيها مع وجود زوجهما لأن نفقة عليها مطلقة غنية كان أو فقير حاضر أو غايب أو متوحدت النفقة عليها بمهر أو غيبة فنفقتا مع ذلك على زوجهما وإن جاز أن يصر الابن بالاتفاق عليها برجع عليه بما نفق الا إذا شارك الزوج في نفقته على زوجته أحد فالرجل من قائل وعلى المودولة رزقه وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وبنيهما صغير وصغير والصغير من عمة تريد أن تربعها فيبرئ من الام تاتي ذلك وتطالب الاب بالاحقة نفقة الصغير والاب معسر هل يجب الالم في ذلك أم يدفعان للعمة (أجاب) الصحيح في المسئلة أن

يقال للام امان تمسكى الولد ينسب احو او امان أن دفعه للعمه مصرح بذلك في العروة لقاعن الوالوجموا المسئلة مصرح في الخاتمة والبراز به
والخلاصة والظهير بقائه أعلم (سئل) في صغيرتين تحضون للجدّة أم الام باجرة قدرها قطعه مصرعي في كل يوم وأوهما معسر وتر بذات
تصكفي في أحر الخفانة ما كثر منها ولهما جدّة مآب تريد أن تحضنهما مجا ناهل يدفعن لهما أم لا (أجاب) الصغرى أن يقال لأم الام امان تمسك بهما
بجنا واما امان أن يدفعهما لأم الاب كافي الخلاصة والوالوجموا لغيرهما من كتب المذهب (١٢٣) والله أعلم (سئل) في صغيرة فقيرة لهما أخ

سنة في وجهه أخو بن يتبعان حصة آلت الهماعن أهم الملة اقتضت ذلك عن أبيهما وكتب بذلك حجة ثم أثبت
الاخوان لوجه أحد الناطرين المذكورين أن الناطرين السابقين قبلهما كانا نصرفان غلة الوقت
لأولاد الذكور والانات وأولادهن من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فأبى الثبوتين يعمل
(الجواب) أن الثبوت الثاني غير صحيح لوجه الأول كون الدعوى بوجه أحد الناطرين بدون حضرة
الاستخ ولا رآه وقد صرح في الجوهرة بامتناعه على الاستخ ولم يوجد الثاني أن المينة اذا نصبت نقص
قضاء ترد كصاحبها الثالث أن القضي عليه لا تقبل منه المينة قال في التتارخانية من العشرين في الدعوى
متولى ذود يبرهن على الوقف فبرهن الخارج على المالك بمالك الفارح فلو برهن المتولى بعهده على الوقف
لاتسع وبه يقضى اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لأم المتولى صار مقتضا عليه مع من يدعى تلقى
الوقف من جهته اه الرابع أن المينة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناطران
والقول للمدعى التعميم على الذكور والانات وهما المذعنات لانهم ما تمسكان بالاصل وهو الاطلاق والتعميم
وقد صرح في ترجيح البيئات أن يثبت مدعى التخصيص أولى من يثبت مدعى عمومهم في الامور أن يثبت مدعى
الوقف بطلان بعد بطلان أولى كالمير تغل بدارته وفي الخاتمة وجل مات وترك ابنتين وفي بدأ بعدهما شقيقة يدعى
أنها وقف علمين جهة أبيه والابن الآخر يقول انها وقف علمنا قال أبو جعفر القول قول الثاني وقال غيره
القول قول ذي اليد والأول أصح اه وفي النسخة وهو المختار لانهما تصادفا على انها كانت في أيديهما
فلا يفرق لأحدهما ما يستحقه الا بحجة اه وبالله تعالى التوفيق (سئل) فيما اذا وقف بدملا كعلى نفسه
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده الذكور والانات بينهم على انفق بضاعة سريعة على أن من مات
منهم عن ولد فتنصيبه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فتنصيبه الى من هو في درجته
وذوى طبقته بقدوم في ذلك الاقرب فالأقرب الى الواقف ثم صار نصيب ولد الواقف الشهابي أحد أربعة عشر
قرا طائفات الشهابي أحد عشر ابن يدعى عمر وبنين أحدهما مدعى بزخان والاخرى يزدان ثم مات عمر
عن ابنتين أحدهما مدعى عليا والاخرى عبيدا القادر ثم ماتت يزدان عن ابن يدعى مجدا وبن تدعى ستيه ثم
ماتت بزخان عن بنت تدعى فاطمة ثم ماتت فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فتنصيبه الى من هو في درجته
مجد وستيه وبناتها وهما على عبيد القادر ثم ماتت ستيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فتنصيبه الى من هو في درجته
ستيه وبناتها وهما على عبيد القادر ثم ماتت علي عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فتنصيبه الى من هو في درجته
ونبت عنه ستيه وأحوال أن بعض من في درجته المتوفى ينسب الى الواقف بأبيه وأمه وهو مجد وأخته ستيه
والبعض الآخر ينسب بأبيه فقط فهل يكون من ينسب الى الواقف من هو في درجته المتوفى عن غير ولد
من جهة أبيه وأمه أقرب الى الواقف من ينسب اليه بجهة أبيه فقط علا بقول الواقف يقدم الأقرب
فالأقرب الى الواقف تستحق ستيه ففقد هان نصيب فاطمة ومجد وعلى المذكورين من مضافا الى نصيبها في الوقف
للمذكورين (الجواب) المصلحة يكون من ينسب الى الواقف من هو في درجته المتوفى عن غير ولد بجهة
أبيه وجهه أمعا أقرب الى الواقف من ينسب اليه بجهة أبيه فقط علا بقول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب

لاب فقهر هل يجب نفقتها
عليه أم لا (أجاب) لا يجب
أذ شرطها السار وهو يسار
القطرة على أصح الأقوال
وعليه الفتوى والله أعلم
(سئل) في القريب بالبحر
كأن الإخاء كل فادرا
على الكسب هل يجب نفقته
على أم لا (أجاب) لا يجب
فانها لا يجب على أبيه اذا
كان فادرا على الكسب
فكسب يجب على عمه مع
قدرته على الكسب صرح
بذلك في الاب صاحب البحر
والنهر والتتارخانية وقلا
عن الحاروي والامريسيه
ظاهر والله أعلم (سئل) في
ينبئ له مال وأمن بعم لاب



خمس عشرة سنة متبرعة والزمان الم لا يأخذ منها وان هي تزوجت بلزمهما الم التزم لا ولا أن تخضع عن الانفاق عليه متبرعة
خصوصا مع عجزها عنه وتفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمهما الم التزم اذ هو التزم مالا يلزم ونفقته واجبة على ماله والله أعلم (سئل) في رجل
من طلبه العمل الشر بفقه اخوة من أبيه فطالبا لمهم بنفقتهم وهو معسر فهل يلزمه نفقة اخوته مع عساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقة اخوته اذ نفقة
القريب العاجز عن الكسب لا يجب على قريبه الا اذا كان موسرا واختلفوا في هذا اليسار على أربعة أقوال الأصح منها قول أحد هاهنا
مقتدر بنصاب الزكاة فلو ان نصيب درهم لا يجب قال في الخلاصة وبه يقضى واختاروا في الواجب وانها ماله نصاب حرمان انصديق وهو النصاب

الذي ليس بنام فال في الهداية وعليه المتشوي وصحفي الشخيرة والقولان الاخوان تركه كرهما لرجوعهما واثابه أعلم (سئل) في انعام
لهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعلم ابلام مدعي الاعسار ايضا هل يجب نفقة عليهم على أحد من ذكرا أم لا والقول قول لمدعي الاعسار (أجاب)
لا يجب نفقتهم على أحد من ذكر لتصريح عليا ثنائيا المعسر بنزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت مدعي البسار ببنه عادلة
فيحكم الحاكم بها على من قامت عليه واذا (١٣٤) تم ببنه وطالب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل

كان حسن او ان أخبر عدل
أنه موسر لا يقبل القاضي
ذلك حتى يبره عدلان أنه
موسر فيقضي القاضي
بالنفقة عليه والحاصل أنها
دعوى كبقية الدعوى
فيجب الاحتياط والله أعلم
(كتاب العتق)

(سئل) في مرض ملك
أحاه شقيقة جميع ما ملكه
في مرضه الذي قدم فيه
منه وعن بنت فافر الاخ وان
أحاه أعنت جاريته الموجودة
ونصه وصدته الاخ وأجاز
وكذبها البنت فيما الحكم
(أجاب) لا يصح تملكه في
مرضه الذي تقدم فيه
وأما متفق الجارية الذي
أقر به الاخ وأجاز فهو نافذ
في نصيبه الموروث له عن
أخيه وأما نصيب البنت وهو
النصف الجارية فهي
مخيرة فيه ان شاعت حررت
أو استعتت والولاء لهما
وان شاعت فميتة المقر
كان موسر او يرجع به على
الجارية والولاء له وهذا عند
أبي حنيفة وأما عندهما
ليس للبنت الا الضمان مع
البسار أو السعاية مع
الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق غنمه لا مر أو يبقته لابنها أم غنمه المرأة وماتت عن الابن فقط فيما الحكم (أجاب)
الابن يخير ان شاء اعتق بقتنه وان شاع استعماه في قبلة هذا اذا لم يعز عتقه لملكه أما اذا أحازه فبقتنه جميعا لان العتق بما
يتوقف على الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصص الابن فتوقف فعلها على الاجازة فاجاز ومن صرح بتوقف العتق على
الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجعنا شئت والله أعلم (باب الاستيلاء) *(سئل) في أم ولد

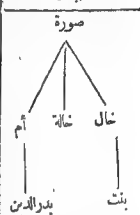
لا يجد وان كافرا أو تولد رجعة منهم هذه الصورة الواقف القاضي فتح الدين المالكي
في رقيق غنمه لا مر أو يبقته لابنها أم غنمه المرأة وماتت عن الابن فقط فيما الحكم (أجاب)
الابن يخير ان شاء اعتق بقتنه وان شاع استعماه في قبلة هذا اذا لم يعز عتقه لملكه أما اذا أحازه فبقتنه جميعا لان العتق بما
يتوقف على الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصص الابن فتوقف فعلها على الاجازة فاجاز ومن صرح بتوقف العتق على
الاجازة الكمال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجعنا شئت والله أعلم (باب الاستيلاء) *(سئل) في أم ولد
لا يجد وان كافرا أو تولد رجعة منهم هذه الصورة الواقف القاضي فتح الدين المالكي

يطالب السيد وليس القاضي
حبسها لما فيه من ضياع
حق السيد ولا يصح الاطلاق
بان الرق يجمع لزوم الحبس
بحق الغير مطلقا ليرقى
بين القول والفعل بسبب
أن الجبر مع القول لا في
الفعل فاختلما فهم والله

(آجابه) لا يحنس بالقرآن
أن يحكمه أم غايه شامي
اليمين بها وبالطلاق البائن
والث الزوجه كعالم من
كلهم والله أعلم (سئل)
فإن رجل حلق ليدخل الزمالة
وله فيها نسأوليس له فيها
الأزوجة وأحبة فدخلها
هل يحنس أم لا (آجابه)
يحنس لأرادته الواحدية هذا
هو رأي صحابة كما هو حال

[illegible]

إذا انقطع فلان الذي جعل من الخالف دوام تردده شرط البقاء المين عن التردد انتهت المين فلا يبحث الخالف بالدخول على الخلق عليه بعدة وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلما دام غاية تنهى المين بها كما صرحوا به قاطبة وانقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة ثبت بها عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عاقبة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت المين والوجه في ذلك أن الخالف قد بعينه بدوام التردد لانفس التردد والتردد شئ (١٣٦) ودوامه شئ آخر فإلى في العمادة وألفاظه للتأقيت مادام ومالم وحتى وإلى فلو قال ان فعلت كذا مادامت بخاري فأمر أنه



كذلك ان خرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يصح وفي فتاوى الفضل وعلى هذا اذا خلف لاصطلاح مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الأمير الى بلدة أخرى لأمر فاصداد الخالف قبل رجوعه بعد رجوعه لا يبحث في عينه لأن المين تنتهي بخرج الأمير أمه والفرع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه يقتدر بأن يجعله الى العادة ويقوم بما لا يرى المبني والتردد للاختلاف وفيه سمان من زيادة المبلغ وحصول أصل الفعل مرة بعد مرة كما يصح عليه أهل الصرف ملائقي فاذا ترك

مستحق بدعي بدر الدين وبه ثلث عن غير والدولة بنت خال وخاله لكل منهما ثلثا فقول تنتقل حصته لبنت الخال وألفاظه أولهما فأجاب رحمه الله تعالى الجدل الذي فقعه من أراد به خير في دينه ووقفه لغير بر مسائله ورايسته والصلاة والسلام على من لا نبي بعده والخلاف في حينه وعلى آله وصحبه الذين ميزوا من ثبت الشئ بمينه صلواته إلى يوم كل نفس بما كسبت وهينة وبعد فقد احتل جوا بامن نسب إلى العلم نفسه ولم يتخى التجري على الناوحيين يحل رسمه فكاتب أولاً أنه ينتقل ما يده خلفه لمكونه أقرب ويغفل عن اعتبار الدر جة والطبقة قبل الاقرب يتوهنا خطأ بين لا يصدر مثله عنه له أدنى انانية ولو علم شرعاً معانها واشتقاقها لغتوبينها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث أنه كتب على سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال ببناء فاضح ثم بلغني أنه أراد الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء بنكرها من شتم واتحدا التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه مما لا يليق فأقول لالحق في المسئلة وبالله التوفيق ان أراد بدر جة والطرقة المساواة في النسب إلى الوافق وهو الرابح فاحصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى أعلم قال فقتر ذي الطفا الحنفى محمد بن محمد البهسي الحنفى حامداً مصلحاً مسلماً (أقول) ووجوه موافقته لما ذكره المؤلف من حيث أنه أعطى الحصة لبنت الخال لمكونها في الدر جة وان لم يكن معها أحد في در جتها ولم يعط الحصة مع أمها أقرب نسباً للمتوفى لان الواقف اعتبر الدر جة وأولاً ثم النسب فيها وان خاله أعلى در جة فلا تعالى وان كانت أقرب ببحث وجد في الدر جة أحد وانفرد والحاصل أنه حيث شرط الواقف الانتقال لأقرب من أهل الدر جة تعلى لن هو أقرب نسباً فها هو وجده فيها غيره أولاً وسواء وجد من هو أقرب نسباً منه في غيرها أعلى من در جة أو نزل أولاً ثم تفسير الواقف جعلاً ذكر لانياني ماصر عن فتاوى جدام المؤلف من أنه اذا لم يقصد الاقربية تنصرف الى المتوفى لا الى الواقف لان هذا في بيان معنى الدر جة والطبقة بأنهما مساواة المتوفى في النسب إلى الواقف وذلك في بيان المراد بالاقربية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه اذا وجد في در جة المتوفى جماعة يساوية في النسب إلى الواقف وقد أطلق الواقف الاقربية يقدم من هؤلاء الجماعة على السواين في الدر جة من هو أقرب نسباً ورحماً اليه لا الى الواقف (سئل) أيضاً عن المسئلة التي قبلها فاجاب اذ وقف يوقفه على نفسه ممد حياه ثم من بعده على أولاده وسماهم وعلى من سجدته الله تعالى من الأولاد الذكور والاناث على الفرقة الشريفة لاذ كرمثل حظ الاثنين ثم من بعدهم على أولادهم ثم ثم مثل ذلك ثم على أنسألهم وأعطاهم وان سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم بحسب السفل على أنه من قوفهم منهم أجمعين عن ولد أو ولدت أو نسل أو عقب مادام كان جار با عليه على ولده ثم ثم لاذ كرمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولدت ونسل ولا عقب مادام كان جار با على المتوفى إلى من هو معه في در جته وذوي طبقتهم من أهل الوقت يقدم في ذلك الاقرب اليه فالأقرب ويستوي فيه الأخ الشقيق والأخ لأب فأب لم يكن في در جة المتوفى من يساويه فعلى أقرب المو جود من المين أهل الوقت ثم على ولدين من قبله ذلك ثم على ولده ثم على نسبه وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة موتملة بنو حسب كتاب وقفه الشرعي ثم مات

ذلك حكم بانه طاع دوام التردد فانتهت المين ولا تعدو به ودله لعدم تصور عود الدعوة بعد انقطاعها فافهم والله أعلم الواقف (سئل) في رجل خلف لاشرب الخمر فأوقف حلقه هل يبحث أم لا (أجاب) لا يبحث كافي الخبر يتل عن فتح القد في السلام على قوله في السكنز لا يخرج فأخرج والله أعلم (سئل) في رجل خلف بالطلاق ثلاثين زن زوجته فلانه لا يحضر في غدا مجلس الشرع بعد ان أمره الحاكم الشرعي بالحضور لمجلسه فأن حضر هل يبحث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يبحث بالثلاث ما لم ينو مجلس الشرع مجلساً يضافه الشرع اليه وحضره فيصديقاً ولا يبحث والله أعلم (سئل) في رجل خلف لاشرب الخمر فأوقف الفلانة هل أباقي الفلانة هل أباقي الفلانة من بقرو بذو غير ذلك

لابنه الصغير وشارك الخالف أحاده بحث أم لا بحث (أجاب) نعم لا بحث كما صرح به في الخبر فتلا عن الظاهر به بحث قال ولوحاف لا يشارك
فلناشاركه بحال ابنه الصغير لا بحث والله أعلم (سئل) في رجل قال زوجته على الطلاق بالثلاث لا تطحنين بك قدمي مغل وبغيتي وتغزبه
ومضى بكرة ولم يفعل هل يطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا لم يبين المذكور للثلاث كإباحته العلاء اذهني في الإتيان لتفعلن
باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والفارسيون يجوز الاقتصار على أحدهما ولم (١٣٧) بأن واحداً منهما فكأن نقياً وقد وجد

النفي وذكر أغلب علمائنا
المسئلة وهي في العرفي
موضعين الأول في شرح قوله
وقد تضرع والثاني في شرح
قوله لا يفعل كذا تركه أبداً
وكيف يبحث وقد أتى بلا
النافع بالأجاء ولا يختلف
الحال بين كونه جاهلاً أو
علماً لعدم صلاحية لفظه
للإتيان بطريق من الطرق
فأفهم والله أعلم (سئل) في
شاب طلب منه شيان أن
يقض لهما مائة فاجابهم إلى
ذلك فقالوا انصدق الآن
تحلف لنا بالطلاق الثلاث
فقال على الطلاق الثلاث
تكونوا السيلة عندي فلم
ياقوا اليه لم بحث أم لا
(أجاب) صرح علماؤنا بأن
الخالف بالإتيان لا بدوان
يقرب بالتأكيده واللام
والنون قال في الخبر لا بد
من ذكرهما كإحدى الحط
والخلف بالعبارة أن يقول
في الإتيان والله لا تفعلن
كذا والله لقد فلت كذا
مقرراً بالتأكيده كيدتم قال في
آخر خطاب الأيمان قد مرنا
أنه لو قال والله أفعل كذا
إنها يمين النفي وتكون

الواقف وأولادهم وأولادهم وأولادهم من الموقوف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة
السادسة ومات منهم مستحق هو إبراهيم بن زين عن غير ولد ولا سفل منه وله نصيب في ربع الوقف آل إليه
عن أم عز بن المزبور وأقرب من في درجة من جهة أمه المزمور أو أحد بن كاتبة السبعة المتوفاه عنه وفي
الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولاد عمته مساوون له في الطبقة السابعة التي من جهة أبيه فلن
يعود نصيب في الوقف إلى أهل السابعة أم عز بن المزبور (الجواب) يعود نصيب من الوقف إلى أهل السابعة
أمه زين المزبور لأنه المزمور لكونه أقرب من في درجة إليه على بشرط الواقف المذكور ولا يعود لأولاد
عمته المذكورين لكونهم في الدرجة السفلى على ما يقول الواقف الطبقة العليا منهم تتحجب السفلى ويقوله
في ذيل الشرط المذكور على الشرط والترتيب المذكورين وقد أتى المرحوم العلامة الممجد
العمادي على سؤال الوقف السبعة في رجل له درجتان درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه جماعة من
ما آل إليهم من الاستحقاق من جهة أبيه يعودان هو مع في درجة من جهة أبيه وما آل إليهم من الاستحقاق
من جهة أمه فلن هو مع في درجة من جهة أمه وقد بحث في ذلك بحثاً مفيداً فقال لأن كل
واحد من النصيب آل إليهم من جهة توكل من ألهة بنين درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات عن غير
ولدين هو مع في درجة وذوي طبقتهم من أهل الوقف فصدق على أهل كل درجة من الدرجتين المذكورتين
أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة الاستحقاق في الأصل فلا أعطينا جميع ما آل إليهم من الاستحقاق لأهل
الدرجة العليا دون من كان مساوياً به من أهل الدرجة السفلى لم تخصص أحد من الدرجتين على أهل
الدرجة الأخرى من غير تخصص يقتضيه كلام الواقف وهما لم يدل عليه صريح كلام مع إمكان العمل به
وإعمال الكلام أولى من إهماله وكذلك لو تخصصنا النصيب بأهل الدرجة السفلى وبزعمنا بإسحار من
أحد من الدرجتين من الإعطاء مع صريح دلالة اللفظ على إعطاء موتى أحسن اللفظ إعطاء المحرمات يقدم
الإعطاء الذي هو أقرب إلى كلام الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ للمحرمان في هذه المسئلة ولقولنا
بإستحقاق جميع أهل الدرجتين النصيب المذكور بلزوم من ذلك اشتراك أحد من الدرجتين بنصيب الأخرى
من غير ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع إمكان إعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا إلى من كان مساوياً
للمتوفى فيها وكذلك في أهل السفلى والإعمال أولى من الإهمال فآل إليهم من جهة الدرجة العليا يعودان
كل مساوياً به فيهم من أهل الوقف وما آل إليهم من جهة الدرجة السفلى يعود أيضاً لمن كان مساوياً به
من أهل الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم أقول لعلنا أن يقول مختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع أهل
الدرجتين لأن لفظ الدرجة يتجسس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولأن المضاف إليهم كما مر جوابه في
قوله تعالى فلهذا الذين يخالفون عن أمره أي كل أمر الله تعالى وفرغوا عليه ما لو أمروا ولو بدأ وقف
على ولد زيد وله أولاد ذكر وراثت كان للكل ولعمامة في إخراج الأبناء قبيل الدعاء برفع الطاعون فكذا
يعم في مسئلتنا وليس في كلام الواقف ما يخص أحدهما حيث وجدنا أولاً ما عمن أرادتهم معاملة اللفظ ولا
اصطلاحاً ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في المتوفى ولفظ ما من أدوات العموم فقول

(١٨) - (تأوي حامده) - (أول) لا مقدرة وابست للإتيان إلا يجوز حذف نون التأكيده كدولاً في الإتيان لفظ هذا
وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكفاية المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام لا يكون بينا لعدم اللام والنون فلا كفارة عليهم
فيما بحث مختار بعض الناس بأنه صادم المنقول فلا يعتبر فإذا علمت ذلك علمت عدم بحث الشاب المذكور أذنه عن الثلاث وقد
أكثر علماؤنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاستثنائي من الشافعية في الكوكب قال وان كان يعني جواب القسم مختاراً لم يثبت وجبت اللام
والنون ثم قال فينتص عليه إذا قال والله أقوم بقياسه أي أن قام بحث وان ترك القيام فلا نال المحلف عليه هو في القيام أو لحلف على إتيانه

لا تفرق باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا يدان بروح بكره النهار إلى فلان فذهب إليه في مكانه المعلوم فوجده غائبا عن المدينة التي بها مسكنه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام يعني مادام لا يسكن هذا البيت شيئا إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكوته ولا يحنث أم لا (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غير هاتين القريتين متناهيا بعد وفيكته ولا يحنث إذا حصل (١٣٨) أن الحلف إذا سجد له غاية وفاته تبطل اليمين عند أبي حنيفة ومحمد وخروج على ذلك فروما

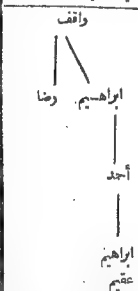
منها ان فعلت كذا لم ادمت بخاري فكذلك خرج منها ثم جمع وفعل ذلك لا يحنث لانه جعل اليمين موقوفة وقت فتنهيه بانتهائه مادام أو كان أو استمر أو استقرأ طول لانه لا مركزا أو مازال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيف يقتضي الالام وعدم الانتفاع ببقاء اليمين فإذا زالت الدعومة وفعل ذلك الفعل فعله واليمين منهية فلا يحنث صرح بذلك في فتاوى القاضى ظهير الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلى وفتاوى أبي الليث والعيون والجبر كثير من الكتب وعبارة الجبر لا يفعل كذا مادام بخاري يخرج فتنهيه عنه بالغروج فإذا عاد عاد واليمين منهية فإذا فعل ذلك الفعل لا يحنث في عينه اهـ والحاصل أن النفل مستفيض في المسئلة والله أعلم (سئل) أن رجل شاحم ابن خاله غلب بالطلاق الثلاث لا تكل من الطبع الذي يمينه أولك نأو بالهم فقط هل يحنث بغيره أم لا وهل نفس الهم

الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جارا عليه ينتقل إلى من في درجته يشعل جميع ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو أكثر وتخصيص بعضها ببعض تخصيص بالاختصاص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفي من جهة درجته واحدة فقلنا ذلك الذي آل إليه ينتقل بعده مونه إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيع تلك الدرجة على الأخرى بالمرح وحرمان بعض الدرجات واهمال ما انتصاه كلام الواقف من إلحاق الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال الأولى من الأهمال وأما قوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى فالحاصل أن ردوا سلمنا أن ما انتقل إليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس كذلك لانه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة عوده إليها وبدمونه لا يخرج عن كونه نصيبا بعد ضروره نصيبه هو يبقى نصيبا بعد انتقاله إليه لم يلزم أن لو مات ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لاهل درجته الأخرى فيلزم عليه اهمال كلام الواقف بالكيفية يلزم عليه أشياء أخر تعقل من تدبر ثم إذا رتب الواقف بين الطبقات بشرط حجب الطبقة العليا للطبقة السفلى فيحنث بقال بالاختصاص الطبقة العليا من طبقتي المتوفي بما في يده كما من أى طبقة كان ذلك منتقلا إليه بلا بشرط الواقف لانه حينئذ يمكن العمل بشرطه ترتيب الطبقات بشرطه انتقال نصيب من مات إلى من في درجته في هذه الصورة فإن كان الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان المتوفي درجة واحدة فدرجة واحدة والحاصل أن الذي يمين المصير إليه في مسئلة من له درجتان متفاوتتان ومات لاهن ولمع شرط الواقف عود نصيبه إلى من في درجته أنه يعود إلى كل من في درجته سواء كان نصيبه أصليا أو تلاحا إليه من إحدى الدرجتين أو من كل منهما لعدم الترجيع إذا كان الوقف مرسوبا بمشروطه بحجب الطبقة العليا للسفلى فيحنث بتنقل نصيبه العليا من درجته بخلاف مسئلتنا فبعد نصيبها وإلهم لا يمينه أحد لكونه في الدرجة العليا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا وقف يدوقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصيبه على ابنته وأخته والنصف الثاني على قراة التقبندية القيمين بعده مشق النسوة بين البنات وهن فلان وفلان وفلان وعددهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومات ثم غاب واحد من الفقراء المذكورين عن دمشق وأعمالها إلى بلدة بعيدة وليس له بمشوق زوجة ولايت ولا تعلق أصلا ولا بنت تطالب المتوفى بنصيب أبها فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف يدوقفه على تلامذته ونص عليهم بأسمائهم وهم معلومون ومات فادعت امرأته أنهم من تلامذته يدو طلبت حصصهم ربع الوقف لكنها البست من المنصوص عليهم فهل لا تشغل في الوقف (الجواب) نعم وقال وقتت على أولادهم يدوهم فلان وفلان وعدت خمسة لم يبدل نصيبه سائر أولاده ومن يحنث له فهو كائنا في الدخول بالتعيين والعد كذا في أو آخر وقف الخيرية (سئل) فيما إذا وقف يدوقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأسا لهم واقبلهم على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ومات ونصرف الوقف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شي مادام واحد من العليا (الجواب) نعم (سئل) في

إذا أتى به غيره وخضع غيره يحنث باكله أم لا (أجاب) هذا اختصاص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالإيجاب كما مرح به في وقف الجبر وغيره فتصح لاسيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحنث بغيره وإذا أتى به غيره وطبقه غيره لا يحنث لعدم وجود شرط الحلف والله أعلم (سئل) الحسد لله بجم الصور * ومنبت الأشجار في الروض عبر ثم الصلوات والسلام دائما * على الذي جردت قاصار ما وآله ومحبه وجنده * ثم الذين اتبعوا من بعده وبعد الفرج من الصبر * وناظم النمرع التقدر هو الذي قد فاق أبناء الزمن * وهو الجليل في الذكاء واللين في قوله الأصعب أيضا أو الحسن ومن رقى أو جابعا شائخا * بعلمه وفعله وبأذنه هو الخليل اعني خير الدين * وهو الجليل في الذكاء واللين

الكل الكامل لا مخرجة للعقيدة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لأن اللفظ المذكور كناية عن رداءه واحتقاره والعرف قاض بماله فلا يحتج بمثله وهذا يعلم كثيرا يقع للناس بمباشرة هذا وقد رأى بنامر العلماء أفتى فبين حلف الطلاق الثلاث قائلا على الطلاق تنقضي بعد العشاء بقية هذا التمسألة طريق مشير إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق مع إلالة بان الطلاق المذكور كناية عن احتقار المشر إليه (١٤٠) والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه من حلفه إلى ما يقع الصلح بينهما من غير حنث

(أجاب) إذا حلف المدعي أن لا يصلح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكبلا لا يحتج مطلقا



وإذا حلف المدعي عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحتج وإن كان عن انكار أو سكون يحتج والحيلة فيه أن يصلح فضولي وتقع الأجازة بالفعل وكذلك إذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة الصلح الفضولي وإن كان الميراث الصلح الغرقي الدائم للعداوة والغبط ترك التكلم بما يشيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بعد ذلك

الاستحقاقية الجعلية التي جعلها الواقف ولو كان لعنبر الطبقات التسبب من إخراج ذلالة الأجنبي وأولاده من الوقت أصلا فهل هذا الاعتناء ظاهر وقد عقد لهذا المسئلة مجلس حافل من أعيان الأفاضل واجتمع رأي الجميع على خلاف ما زعم ذلك الزاعم وبقي هو منصرف في غلطه ولم يزل إلى الآن زناد في شططه وقد بذلنا فيه شروا بنفسنا وسينات أعمالنا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) فيما إذا وقف زيد وقفه منجزا على ولده إبراهيم وعلى بنته رضامدامت حبس بزوج له كرم مثل خطا الاثنين وإذا تزوجت سقطت حقها وإذا ماتت سقطت حقها وليس لأولادها في الوقت حق مطلقا ثم من بعدهم إبراهيم المذكور على أولاده وأولاد أولاده وسلمهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة المذكور دون الإناث على أنه من مات من الموقوف عليهم عن أولاد ولد كان نصيبه لولده وأولاد ولد من مات منهم عن غير ولد وأولاد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقة فإذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم منسب ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشرح فإذا انقرضت عصبات الواقف دخلت الأرض منهم كان ذلك وقفا على مصالح الحرم الشرعيات إبراهيم عن ابنه أجد ثم مات أجد عن ابنه إبراهيم ثم مات إبراهيم ولم يعقب فهل بول الوقت إلى عصبات الواقف (الجواب) لا بول الوقت المذكور لعصبات الواقف لأن الواقف شرط عود لهصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم يشرعوا مع وجود رضا المذكور بشرط في نصيب من مات عن غير ولد وذوي طبقة ولم يرد أحد في درجة المتوفى فيكون منقطع الوسط فلا بول للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا زالوا كونه اليست في درجة المتوفى بل بول للأقرباء فتأخذ رضا صاحبها وهي الثالث مدحها تهاون بعدها ولا ولد إلا أن قوله على أنه من مات الخ شرط متأخر ناسخ الأول والثالث للقراء كذا كرا في انقراض رضا وذوي يتأخرون في الوقت جميعا إلى نصبات الواقف قال في الإساءة قال وقال على ولدي هذين فإذا انقرضوا في أولادها أبا ما تناسلا إذا انقرض أحد الوالدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر إلى الفقراء بحره ونحوه في الخائسة والخلصة والبرازة بقوله التارخانية وأفتى بذلك الخائفة والعلامة الأخير الرمي وجهه الله تعالى هذا إذا كانت رضا غير فقيرة وما إذا كانت فقيرة فيصرف إليها حصتها المتوفى إذا مضى حصتها لأنها بنت الواقف وفريه الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لأنها مدقة وصله لأن من حيث الاحتقاق وبالله تعالى التوفيق (أقول) وقوله ومن بعدهم الأولادها الخ أفتى بحمله الأخير الرمي في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت في وقت مشروط فيسأله أعطاه أولاد الظهور ثم قال فإن قلت ماتت فعلى قول أولاد الظهور ومنهم دون أولاد الباطون قلت قد تقرر أن الواقف إذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالتأخير منهما وقوله على أنه من مات منهم عن ولد فخصم لولده الخ متأخر فتأمل هذا ما ظهر لنهني القاصر ومن ظهره خلاف ذلك فبقوله الإحراز الوافر وما أرزت هذا الجواب إلا بعد النظر في كلام الأصحاب والاختلاف المذكور من عباراتهم يفهم والله تعالى أعلم أهلا ما أقول أيضا العمل بالتأخير من الشرطين المتعارضين إنما هو حيث يمكن العمل به معا وهو في مستثنى يمكن بأن يصرف الشرط المتأخر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ إلى إبراهيم

غيره إذا حدث بغير ألفاظ الصلح المعروف فلا يلزم منه الصلح ولا حنث الآية ولما راجع المع من باب المبين في البسم والشراء وأولاد في شرح قوله ما يحتج بالبشارة فلا يلزم لظاهره بل يطلب الوقوف على حقيقة أكثر ما يثبت والله أعلم (سئل) في أخو من أراد الخروج من دمشق إلى بيت المقدس خلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس نأوا بأنه لا يستغرق معه الطريق هل يصح نيته فلا يحتج حيث فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم يصح نيته فلا يحتج لأن ذلك ما يعتصمه اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الإكراه في قرية خلف أنه لا يرضى سكانها هل لا يرضى سكانها غير ارض بل لعناد في زوجته بحيث أم لا (أجاب) لا يحتج لأن حلفه على الرضا لو وجد

بحث سببها غير راض يسكنها العلة المذكورة والله أعلم (سئل) في أخو من بينهما شرف شيخه من الحصر بخلف أحدهما بالطلاق من زوجته
أنهما ماتا مع من قتل أحدهما فادعى من قتل فيه شركة هل أذبا على الآخر حصته ونقضت منه سبيله ليقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق
وإنه أعلم (سئل) في رجلين خلف أحدهما بالطلاق أنه أعالى شريكه تركوا خلف الآخر بالطلاق أنه مائة عام ومولوا بعد باطن الأرض ما هو
هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما لجهالة وإنه أعلم (١٤١) (سئل) في رجل خلف أحدهما بالطلاق الثلاث من

باربعة نزع في الايقاع بما روي في الثلاث فوي لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمراة لا صفة للعلاق المضمر فتد فوي لا يحتمله
فقطه بل يصح ولو قال انتم في ثلاث فوي العلقا طلق لانه فوي ما يحتمله وان قال لم افر العلقا لم يصدق ان كان في حال هذا كره العلقا
انه لا يحتمل الرد ولو قال انتم ثلاث واضم العلقا يقع كانه قال انتم طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهر ان انتم في ثلاث وانتم ثلاث
يحذف مني سواء في كونه كتابة وما أنت (١٤٢) الثلاث فليس بكافية وفي التارخانية في فتاوى الفضل اذا قال لها أنت مني ثلاثا
فوي العلقا طلقت وان

مسئلة وضاع المتقدمة قبل ورق فحيث جعل المتأخرنا باحدا الاول مع تصريح الوقف بأنه ليس لاولادها في
الوقف حق مطلقا لكونهم من سلبا قلناه هناك والظاهر ان انتقال الربع الى اولاد البنات المذكورين دونهم كما
ذكروا عن قوله على أن الخ الى عبد الرزاق أيضا لان الوقف لم يجعل الاناث في وقفه حفاظا لمطاعا في جميع
الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الاولى ثم قيد ايضا فيها بعد ما بقوله كذلك وقوله فغير ذلك وقوله
شبه ذلك ثم قيد به ايضا في الشروط فلاشي لبنات عبد الرزاق بدمونه ثم ينقل لاولادهم الذكور
أخذ من قول الوقف وبعد انقراض ذرية وولده على من يوجد من اولاد الاناث الذكور والله تعالى أعلم
(سئل) في وقف على الزرية من شروعه أن من مات منهم من غير ولد عاد نصيبه من هو معه في درجته وذوي
طبقة المتناولين من بعده يقيم في ذلك الاقرب منهم فالأقرب إلى المتوفى فانتها امر أقصمهم من غير ولد وليس
في درجتهم سوى اولاد ابن خالة أمها المتناولين ولها اولاد تحت متناولين أنزل منها بدرجته فلن يعود نصيب
المرأة المتزوجة المذكرة (الجواب) يعود نصيبها إلى اولاد ابن خالة أمها المتناولين المرقومين لكونهم في
درجتهم من ذوي طبقتها وليس في الدرجة غيرهم دون اولاد أمها المتناولين وان كانوا أقرب إليها بما عدا
دليله كلام الوقف فإنه اعتبر الاقرب بالمقدرة بالدرجة والطبقة لا بالمطالع القرابة والله سبحانه أعلم كتبه
محمد العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات من غير ولد في درجته مع قيد
الاقرب بعد عدم تساوي اولاد ابن خالة أمها في القرب والدرجة يعود نصيبهم إليها وخالة هذه والله تعالى أعلم
كتبه الفقير حامدا للعمادي المفتي بدمشق الشام (سئل) فيما اذا شرط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا
منها أن الوقف متصل بالابتداء والوسط والانتها فانتهاؤه على الواقفين مدة حياتهم ثم بعد كل منهم يعود
نصيبه موقفا على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على أنسبه وأقرباه على القربة الشرعية للذكور مثل حفظ
الانثيين على أن من توفي منهم من غير ولد ولدا ولدا ولدا وانسل أو وقفا بعد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده
ثم على نسبه وعقبه ممن توفي منهم من غير ولد ولدا ولدا وانسل ولا عقب بعد نصيبه من ذلك وقفا على من هو
في درجته وذوي طبقتهم من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جاعا عن مستحق الوقف المزبور ذكورا
واناثا عن غير ولد ولدا ولدا وانسل ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم لدى قاضي القضاة
بمضور ناظر الوقف المزبور في خصوص حصص من مات عقبا على من في درجتهم وذوي طبقتهم فطلب بعضهم
توزيعها كمثل حظ الانثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فسأهم الحاكم المتدعي عليه أن هكذا شرط
الواقفون وهي وقعة مثل هذا الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام السابقون في ذلك فاجابوا بأنه
هكذا شرط الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذا الحادثة في هذا الوقف ولا تصرف القوام السابقون بشيء مما
وقع النزاع فيه الا أن يبرز واكتاب الوقف فوجد معا بالمثل ذكور ومن الشرط المذكور فأمه وعزتهم
أنه ليس شرط منافض لاول السكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل باحدا الاول أو مستقلا بنفسه وليس
يتابع لاول بل هو ناظر لاول وهو تفصيل بعد اجمال فان الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على اولادهم ثم على
اولاد اولادهم ثم على الذكور كمثل حظ الانثيين ثم فصولا بيننا كيف توزع عقاقير الان من مات من ولده نصيبه

فوي العلقا طلقت وان
قال لم افر العلقا لاصدق
اذا كان في حال هذا كره
العلقا لكن في الخانة
جعلها صريحا بتقترافي
الذرية فقبه اختلاف وجواب
القضائي أوفق كما يشهد به
نظر القسمة وفي التارخانية
من العجبة ترأسه المختاران
يقع الثلاث اذا فوي فيها
عن الفضل اذا قال لها فوسه
ونوي العلقا يقع قوله ترا
يضم الثلثة من فوق وبالزاد
المقصود معناه ذلك وقوله
فوي يضم الثلثة وسكون الواو
معناه انت وسه معناه ثلاث
فخص ان اللفظ اذا احتل
الطلاق وغيره وخلاهن
النية وعن هذا كرهه ريبا
كان اللفظ أو غيره لا يقع
واحتمال اللفظ المسؤل عنه
ظاهر اذ يحتمل اذهي مع
أصله فاني طلقته وقوله
الذي تمسكت به أي من
الضرر المعنى به الطلاق
يكون ثلاثا فهو من طلاق
الكل واراادة البعض وهو
سائغ ويحتمل اذهي مع
أصله حتى يسكن غصبي
وقوله الذي تمسكت به الخ

أي جعلته المنهني عنه لعله الضرر يكون ثلاثا فهو اراادة حقيقة قوله لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أش خطبها لولده
منه ابن خاله فخطب العلقا ثلاثا أنه لا يأخذها حل غير اولاده فهل اذا فوي به الخاطب خصوصه وان لا يحكمها الزوج فز وجبت نفسها
قهر عليه من غير الخطا طيب الاول هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع والخالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يشرب
السنن فصار يضع اليانسون في الدواويش يشرب من دوائه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث العرف كافيا لا لكل الحاد اذا كل لحلم السنن والله
أعلم (سئل) في رجل من قرية من قرى فلسطين تشاجر مع زوجته فخطب بالطلاق ثلاثا أنه ما ياتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأتاني مثل

هذه البلاد فهل اذا سافر عن معنى فلسطين كاذبا كان في عنون الخبار او كما كمل في ذلك اليوم بهر في يمينه أم لا (أجاب) نعم يبر به وبكل
قوة أو بلد عن بلده بعد الاطلاق الاشارة مع فانت على علم بان هذا للتقرير والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره انه لا يرحل من
هذه القرية فغفل عليه ورحل فها هو هل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أتى شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي من استدلاله في فتاوى ما أرى الهداية
أنه اذا نوى لا يحنث فحل قهر الا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه (١٤٣) ما يخلها بزوج الى عرس أو حتى يخلها اذا

استغتمه وراحته يحنث
أم لا (أجاب) لا يحنث لانه
ما خلاها وهو في معنى
لادعها والمرح به في مثله
عدم الحنث بالذهب في
الغيبه بغير الاذن منه والله
أعلم (سئل) في رجل عجز
عن الفسول المحالوف عليه
وبينه موقته صورته حلفنا
لا يبيت هذه الليلة في هذه
البلدة فغفلت عليه أو أوجها
ولم يملكه الخرج والانسور
السور وفيه هلاك النفس
غالبها هل يحنث أم لا (أجاب)
لا يحنث قال في المنقح حلف
لا يسكن هذه الدار أو في
فلن يسكن على الخرج والانسور
بطرح نفسه من الحائط
لا يحنث وفي الجميع حلف
لا يسكنها يخرج فوجدها ما
مغلطا يحنث لا يحنث نفسه
فقتل يحنث وقيل لا يحنث
وبه أنفي أو لا يحنث والصدور
الشهد والحاصل أن
الحالف من عجز عن الفعل
المحالوف عليه والمبين موقته
بطلت عند أي حنيفة ومحمد
قال نجم الدين العلامة في
الاسرار الفتوى على قولها
أهو الذي يسروا الله أعلم

لوالده ومن مات عن غير ولد ولا ولد فخصم يملن هو معة في درجته وذوي طبعته من أهل الوقت فقد أجابوا
أولا ثم فصولا وينتو بعده فالشرط مقدم لان الشرط وان تأخر لفظا فهو مقدم تقديره واولس بشرط ما نقص
للاول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعلنا نأخذ بالشرط معتمداً لا بالاول ومبين لما ربه في قوله بعم ملاحظة لذلك
مثل حلف الاثنين لا يمشي الا بالليل والليل هو الحرف الموضوع للنشر بذلك والجمع فيجعل الكل منزلة واحدة ويمكن
جمله أيضا على أنه يعني مع فيستر الوصف المذكور ملاحظة في جميع ذلك الحكم الحالك كانه يوزع نصيب من
مات عن غير ولد ولا نسل ولا علق على أهل درجته من أهل الوقت لذلك كمثل حلف الاثنين وأمر الناظر
المترجم بالتوزيع كذلك الحكم وأمر الشرع بالتمسك شرعي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها
بعد بثوتها شرعا (الجواب) نعم والحالة هذه (أقول) وحاصل المسئلة أنه اذا وقف على أولاده ثم عمل على أولادهم ثم
وعمل على القرينة الشرعية لذلك كمثل حلف الاثنين ثم شرط أن من مات عقبا فخصم يملن لاهل درجته فاما مات
أحدهم عقبا وفي درجته كوروا ثلث فروع نصيب المتوفى بينهم لذلك كمثل حلف الاثنين وان ترك الوارث
النصر في ذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لو لم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها
أولا في قسمة ربع الوقت على أولادهم وأولادهم ومن جملته ذلك قسمة نصيب المتوفى عقبا على أهل درجته
فينصب الشرط عليه وان لم يصرح به فإنه لا يفتقر على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادهم الخ
وهو كاذم في غاية الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخنا العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا
بما حاصله أن زيدا ملكا عرا الاجنبي أرضا لقطها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمره ووقعها على يد ثم على
أولاده الخمسة وعندهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقبا فخصم يملن في
درجته ثم على أولادهم وتسليم بطلنا بعد بطلن فانت زيدا ثم مات أحد أولاده الخمسة فنبت ثم ماتت البنت
عقبها وفي درجتها أولاد أعماها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبها للأقرب إلى
الواقف وهو الراجل الاجنبي الذي جعل واسطة لانتقطاع الوقف في حصصها لقسمة شرط الواقف في
الأولاد ويحتمل أن ينتقل إلى من في درجتها وهم أولاد أعماها نسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان
متوسطا وهذا هو الاوجه لا لمراد به بل للقرينة وهي الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف في
مثل ذلك وان يكون منافع الموقوف له ولز يد تسلم عن ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشترط انتقال
نصيب المتوفى عقبا إلى من في درجته انما ذكر في أولاد زيدا الخمسة فقط ولم يصرح به في أولادهم وتسليم
لكن لما عطف أولادهم عليهم استروا في الشرط المذكور فصار نصيبها على الجميع نسوية بين المتعاطفين
للقرينة المذكورة وهي كون النسوية بينهما هي الغالب ويكون غرض الواقف الاتصال وعدم الانتقطاع
أقول بمصرف نصيب البنات أولاد أعماها منقطع الوسط فيصرف نصيبها إلى الأقرب إلى الواقف عند
لشافعية ففي ذلك تأييدا لما أتى به المؤلف من صحة الحكم بما روي قال يخالف ذلك ما في الأخير كالحلف
من افتادوا الأخير بما حاصله أنه مثل من رجل وقف على نفسه ثم على أولاده خمس الدين ورجب
ورجبة على القرينة الشرعية ثم على أولاد المذكور المذكورين دون الاثنين ثم على أولاد أولادهم أبدا

(سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يترك هذه المهره وقد دعت الحاجة الى تركها فهل عليه في تركها ما مل لا يفس هذا التعميم أم لا
(أجاب) لاحاله في تركها في الا ان نوى بينه ملامت مهوره ولا يقاس بالأبس هذا التعميم لانه عندنا يحنث بيمينه بعد تزوجه من خطانه
لبناته لا يحنث به والله أعلم (كتاب الحدود) (سئل) في فلاح اشتغل بفتاى ابن ابن عمه في سكاك الغنم والابل كان بها زواحف اذا حبس
عليه (أجاب) ان لم يدع شهقة لحد الزاحف عليه بوجهه الشرعي بقام عليه سدا الزاوان ادى شهقة يندري الحد عنها وما يجب لها مهر
المثل لانه لا يخلو وطفي دار الاسلام من مهر وأقر والله أعلم (سئل) في مال أو أثر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الأقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع

فقد صرح في البحر والنهر والغفران والجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة صحيح كالجوع في الزنا وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا يقبل الشهادة عليه بالانكار لكونه انكارا له رجوعا عنه وعن صريح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزلعي واكثر الشراح والفتاوى والله اعلم (سئل) في شقي خطف بكر صغيرة ووصل بها وادخلها عند من هو اقرب منه فاضربن عم لها مع وجودها بها فمقتله عقدها ولم يلقه من ابها اجازة (١٤٤) ولما بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى ابها واصاب الزوج جدام وهو

طالب من ابها ان يسأها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكلة سابقة ولا اجازة لاحق عليه فهو مثل بلوطي بعد العقد ان يورس بسقوط الحد يصوره فوجب العتق بالضم والله اعلم (سئل) في محض شقي خطف بكر ازال بكرتها وهرسته منه الى أهلها فثبها برئان يغضبا في نفسها هل يجب منع عنها وماذا يلزمه (أجاب) نعم يمنع عنها واذا ادعى شبهة لاحد عليه و يلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة ثبتت عليه باحد وجهيه الاقرار والبينة وجوبا لحد باحد وجهيه ان كان محصنا رجم والحد لا يجلد اذ كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله اعلم (سئل) في رجل نكح محصنا بالزنا بحضور من له اقامة الحدود فخلط بطلب المقدوف فهل اذا طلب من القاضي اقامة الحد عليه نائما ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف واختيار الفاسق في الدبانات (أجاب) ليس له اقامة لحد في القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته الذي كور عدم القبول ولو ناب عنه ثلاثة نغم الحد فلا يقبل له شهادة اذ لا يقبل قول الفاسق في الدبانات صرح به علما وافي المترين والشروح والفتاوى والله اعلم (سئل) في رجل وطئ مكررة في فرجها وهي ملك الغير فانيه شرعا (أجاب) بعز وشره قال في الحائضه صاحبان دفعها اليه بقتها بالعتما بلغت وفي التبين بطلب صاحبها ان يدفعها اليه بالقيمة ثم نكح هكذا ذكره او لا يعرف ذلك الاسماء فاجعل عليه اه قال في البحر والظاهر انه لا يجبر على دفعها اي يعني ان شاء صاحبها دفعها بقتها ثم اذا دفعها اليه بقتها نكح وأقول ذلك لا قطع التصديق بذلك كليا

ما تناشوا ثم من يعلمهم على جهة ترغبات او اوقف ومات بتسره رجمه عتق موات ولدها شمس الدين ورجب عن اولاد فكيف يقسم الوقف فاجاب بأنه يقسم على اولاد المذكورين المستورين في الدر جتولا بفضل الذكور الانثى فيهم اذ شرط المتفاضل في اولاد الواقف لا غير ولم يشترط في غيرهم فبقا مطلقا وقبه بسوى الذكور والانثى اه لا ناقول ان اشتراط المتفاضل في مستثنى المارة مذكور في اولاد الواقف واولادهم ونسلهم فينصب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان نصيب من مات عتقا اذ هو عن تسليمهم الشرط كما من يملكه بخلاف ما في انخير به فان الشرط لم يذكر الا في اولاد الواقف فقط ثم أطلق في اولادهم والاصل في باب الوقف القيمة بالسوية الا اذا اشترط المتفاضل ولم يشترط فلا يعدل عن الاصل ولم تقم برئان على خلاف الاصل حتى يسوى بين المتعاطفين فتأمل وقد أفتى بنظره في انخير به في شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السبكي واستشهد بما في انخير به ثم اعلم ان في مسئلة انخير به تنبيه على قاعدة مستقوية ان قول الواقفين على الفريضة الشرعية معناه المتفاضلة لا القيمة بالسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين في غير هذا الموضوع ايضا وأفتى به ايضا الشيخ اسمعيل كاهو مسطور في فتاواه وكذا الشيخ مشايخنا السبكي وكذا جدد المؤلف عبد الرحمن أفندي كاسنيه على منحه وكذا أفتى به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحد الشهاب الحنفى والعلامة القمري والامام الباقر الشافعي والشهاب أحمد الزلمي الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين الناس الذي لا كادون يفهمون غيره وان اردفون هذا اللفظ في أكثر المواضع بقوله المذكور كمثل حظ الاثنين تصريحا بمعناه المردولي كان معناه التسوية بالسوية لكان تناقضا ولكان الصواب أن ردوه بقوله سوية بين الذكور والانثى مع أن ذلك لم يتعارف ولم يسمع أسلايل المتعارف أن القسمة الشرعية معناه المتفاضلة بين الذكور والانثى سواء صرح به هذا بانها المذكور كمثل حظ الاثنين أو لا ومن جهل ذلك فليسأل العوام فضلا عن الخواص وقد قال في الاشياء والنظار في قاعدة العادة محكمة بعلان وقف دفع القديرات انما هو الواقفين تبني على عرفهم اه فمأفتى به ابن المنقار وألف فيه رسالة من أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعهم أهل عصره بعض الاخبار وأقره في الدر المختار وقد أوضح ذلك في رسالة مهمة تلزم مطالعتها لكل ذي هممة فان فهمان الكشف عن هذه المذمة ما يرجع عن القوادع وموجه والله تعالى الحمد (سئل) فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده الثلاثة منجد ومجود ومجود وعلى من سجدت له من الاولاد كورسوية بينهم ثم من بعده كل منهم يودع ما كان جارا عليه على اولاده المذكور والانثى بينهم على الفريضة الشرعية لاذ كمثل حظ الاثنين مدة حياة الانثى ومن مات من الانثى عادم كان جارا على اعيان من ذلك على نسوتها واخواتها دون اولادها ثم على اولاد اولاده كذلك ثم على انسله واقعا وبذر بانه نظير ذلك على أن من مات منهم اجمعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى ولده أو اسفل منه وعلى أن من مات منهم اجمعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقت بقدم في ذلك الاقرب فالأقرب منهم الى المتوفى الخ فمات الواقف ثم مات اولاده الثلاثة المذكورون عن اولادهم كوروات ثم مات

وأما شخص يتحدث بحكاياتها والله أعلم ﴿فضل في التعزير﴾ ﴿سئل﴾ في مؤمن نفر من فراسه الامانة في بيان سرقة فلاه من رجل وأذاه
وهده بالغا فاحتسب حجة للتعزير فحذاذرت عليه وهل يلزمه الذراسة الامانة الصادقة ثم أخرى وأجرم ذنبوى أم لا (أجاب) بترتب
على الامانة كونه بايانه وتهديد التعزير بالشدك لكرهته الحق وبغضه الصديق اذا فراسة الامانة والتفكر بالانذار بالانابة لاشين فيها
والاعار والحومة فيها فوجب التنازل كيف يتقدم ذلك ثم وعقاب وهي تجلب لها الثواب (١٤٥) فالعترض عليه غير مسموع والله أعلم

(سئل) في شرير يضرب
الناس بيده ولسانه يسبه
في الارض المقدسة وهوانه
و يأخذ منهم لنفسه مالا
وجعل ذلالة وظففة
استطال بها وعلها تتعطل هل
يسمع من أهل المدينة
الاجابر عنه بذلك لدى
الحكام العادلين والائمة
المنصفين واذا سمع قولهم
فيه فذاذرت عليه (أجاب)
نعم يسمع الاجابر بكونه
شريرا بيده ولسانه سواء
كان حاضرا أو غائبا لان
الامور والوجبة للتعزير ولو
بالتقتل المتعمدة حقا لله
تعالى التي لم يقصد بها شخص
معين لانتاج الى الدعوى
المتحالة الى حضور المدعى
عليه وليس هذا من قبيل
الجرح المحر الذي لا يقبل
لانه لا يكون الاقبحا وحق
العبد خاصة وهذا من حق
الله لقصد وجهه الكريم
والانصاف علما بان المتعزير
بذلك لهم الاحر والشواب
الجزيل حيث كانوا مختصين
لقصدهم دفع كل ما تعدى
لعمامة المسكين ولما كطامة
وتعزيرهم ولو بالقتل حيث

الذ كوروا الاثام عن اولاد ويزو به ذ كوروا ناث فهل يدخل اولاد الاثام مع اولاد الذ كور في هذا الوقت
بمقتضى قوله أحوالى أن من مات منهم أجمعين الخ أولا يدخلون بين النالجواب بما يظهر لكم من
الاصواب (الجواب) الحمد لله تعالى بمقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن اولاد الاثام يدخلون لان الواقع عدم
آخر اقل على أن من مات منهم أجمعين لما ذكره الفقهاء وجههم الله تعالى أنه اذا ذكر الواقع عبارة بين متناقضتين
فان أمكن الجمع بينهما بما يعمل كل منهما على حال وجب المصير اليهما فان لم يمكن يعمل بالمتاخر منهما او يكون
ناخصا للاول وقالوا أيضا اذا تعارض عبارة ثاثة في كلام اوقف احدهما تقتضى حرمان بعض الموقوف
عليهم والاخرى تقتضى عدمه فالاقرب الى مقاصد الاوقفين أنهم لا يقدسون حرمان أحد من ذريتهم فيترجح
الكلام الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الاوقفين غالبا فكان الواقع يرجع عن الشرط الاول لما لم
منه حرمان بعض ذريته بقوله على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولا في كلامه على اولاد الظهور
دون اولاد البطون ثم عم بقوله على أن من مات منهم وأ كذا ذلك بقوله أجمعين فيعمل به لانه متأخر والعمل
يكون بالتاخر كما مر حوا ذلك في كتب الاصول في بحث العام ولا يمكن حل الثاني على الاول لان الضمير في
قوله منهم راجع الى ما تقدم المؤ كذب قوله أجمعين والتقدم الذ كور وبنات الذ كور فيرجع الامر اليهن
أضافه يدخل في ذلك اولادهن وان أرحنا الضمير الى الذ كور فقط فصعبا الكلامين فيحتاج الى شيء يدل
عليه وليس هناك شيء يدل عليه من الجملة الثانية فيبقى شرطان متناقضان فيعمل بالتاخر منهما وهو ادخال اولاد
الذ كور والاثام جميعا كماله عليه قوله أجمعين يؤ يما ذكرنا ما أجابه الشيخ الخا تفرج حقا لله تعالى في
بعض فتاويه بقوله وأما نص في أول كلامه على اولاد الظهور ودون اولاد البطون ثم مجهم بالذرية
فيعمل به أيضا لانه متأخر والعمل على التاخر لان العام قطعي يعارض الخاص عندنا اه ويشهد لما ذكرنا
ما ذكره في الاسعاف بقوله ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدى لصلى ما اوى احياه يعبري
ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها الى غيرهم حتى ينقضوا فاذا انقرضوا تكون القطة للولد ولدى وأولادهم
ونسلمهم أبدأ ما تناسلوا من بعدهم على المساكين وكما حدث الموت على ولدى لصلى كان نصيبه ولده ثم من
بعد ولده ثم ولد ولده أبدأ ما تناسلوا وكل من مات من ولدى أو ولد ولدى عن غير ولد كان نصيبه واجعا الى
أصل الوقف وجار باجراه كان الوقف جائزا وتصرف غلته لما شرطه ثم اذا مات أحد من اولاد الصل بنقل
نصيبه الى ولده على ما شرطه وانما ينقله الى ولد ولده وانما ينقله قوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه
متاخرا مفسرا اه ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على اولاد وهذا ما ظهر لنا الا كما عاذا كرفي السؤال
من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى شرط منها من
مات من اولاده وأولاد اولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولدى ولدى ولدا
نسب ولا عقب عاد نصيبه لمن في ذريته وذوى طبعته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى في مراتب
منهم راجع لما وجد بنف خاله أو اولاد بن خاله وعاد نصيبه لبن خاله ثم ماتت بنت خاله عن بنتين
وأ ل نصيبها الاصلى والا قبل اليها بشرط الواقف فقام اولاد ابن الخالة يعارضون البنيتين في نصيب الرجل

(١٩) - (فتاوى عامليه) - (اول) تنظر فيه بانه لا يرجع الا بالقتل وأما لسعاية والعوان فنص عبارة علماء مذهب أهل حنيفة
النعمان انه بآب قاتله لما ضمن دفع شره عن عبادة الله تعالى وقد ذكر البرازي المسئلة في ثلاث مواضع من جامع المشهور واسمه بالترزية الاول
في السبر والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجانيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب السادس قال القاضي الامام ملك الملوك أبو العلام
الناصي لما سئل عن مفسد يسقي في الارض بالقصدير وقع بين الناس الشرايع الى السلطان ماذا يجب عليه القتل مشرور عليه واجب
لفساده والقتل فيه مقتنع شاهان شاه ملك الملوك أبو العلام * قتل الجواب لكل من هو يبرع اه وفي الفتاوى رأى سلطان بنى بحله لقتله

وعلى هذا التماس المكابرة الظالم وتقاطع الطريق صاحب المكس وجميع الظلمة نادى في قلبه فوجهم الساعة فقام قتل الكل وشاب قائله
 والمقصود بهذا كله حسم مآذ الظالم فانه بحسب اعدامه فان الظلم ظلمات وانتهى العلم (سئل) في سائر الارض بالفساد وجوب عليه تزيين ولاق
 بحاله رادع لاشائه أرادوني الا امره فقامت ذلك الواجب عليه ففعلوا من روع الاسلام والسلمين حسيما فاستعالمه علماء الدين واقتفى به جل المفتين
 فغرضه جماعة باستقلاله من يده (١٤٦) وترك اقامته الواجب عليه وسأله من روعه وعلقوه من حسيبه بشغافهم فما الذي

يستحقونه بذلك ويستوجبونه
 عندما كالمالك (أجاب)
 اللهم توفيق الصواب لاشك
 انهم يستوجبون بذلك
 ما استوجبوه من شفع شفاعة
 سيده قال جل من قائل ومن
 يشفع شفاعة سيده بكنه
 كقول منها قال أهل التعبير
 الكلل النصيب أي عليه
 من وزرها نصيب مساو لها
 في التسديد قال القاضي أبو
 السعود والشفاعة البيعة
 التي لم يصدق بها رعا عاتق
 السلم ولا دفع الشفعة ولا
 جلب الخير اليه ولا ابتغاء
 وجه الله تعالى وكانت في
 أمر غير جائز أو كانت في
 دفع حرم من حدود الله تعالى
 ودفع حق من الحقوق وقد
 ورد عن ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من حالت شفاعة
 دون حرم من حدود الله تعالى
 فقد ضاد الله عز وجل وعن
 عبد الرحمن بن عبد الله بن
 مسعود عن أبيه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 مثل الذي يعين قومه على
 غير الحق كمثل يعير ثدي

التوفى المزبور لا لئلا يلهيها من اجتنابه ينتقل اليهم بمرته فويل لا ينتقل اليهم ولا عبرة بنعيمهم (الجواب) نعم
 أقول مقتضاه انه لا ينتقل اليهم شيء أصلا من النصيب الا لئلا ينزل الرجل الى بنت خالته بعد موته وان كان
 أولاد ابن الخالة مساو لنها تبن البنين في الدرجة وفي الاقر يقال في الرجل المنتقل عنه ذلك النصيب لان
 ما آل عنه الى بنت خالته صواب يسمى نصيبا منتقلا مع نصيبه الاصل الى بنتها وبشكل انتقالها آل الالهالي
 بنيتها بما في شرح الاشياء البيري حيث قال في المساعدة التاسعة من نصيبه بشرط الوانف الاول حتى لو مات الاب المنتقل اليه
 المنتقل بشرط فيه أن يكون المنتقل عنه استحققه بنفسه بشرط الوانف الاول حتى لو مات الاب المنتقل اليه
 نصيب أبيه لا ينتقل هذا النصيب الى ابنه لانه ليس بنصيب أبيه بل بنصيب جده ونصيب أبيه هو الذي استحقه
 أو يوم من الوقت بنفسه فتأمل فله قد جله الكثير من أهل العصر اه لكن فيه نظر فان غالب الانصبة في
 الأوقاف المشروطة فيها انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولده انما تكون بطريق الانتقال من الاب
 الى ابنه ثم من الابن الى ابنه وهكذا ما لم ينقض القسمة بتقارض كل طبقة عليا على ما يأتي بيانه ومثله الانتقال
 الى أهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الا من قبل الامانة المؤلف عن مفتي طرابلس بوله سئل في
 وقف ثابت الخصم بشرط واقفه في كتاب وقفه شروطها ان مات من المستحقين فيه بن غير ولد ولا ولد
 وولدوا نسل ولا عقب عادما كان جارا باع المتوفى من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقتهم من أهل
 الوقت يقدم في ذلك الاقرب بالاقرب وما تدرج من المستحقين فيه بن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
 فانتقل نصيبه الى من يدا في ذلك هو اقرب من يساويه في درجته وضمير في ذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه من
 أصوله فهل اذا مات من يدا في ذلك هو اقرب من يساويه في درجته وضمير في ذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه من
 لمن يدا في ذلك هو اقرب من الميت الاول عملا بقوله الواقف يقدم في ذلك الاقرب باليه فالاقرب يكون
 نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لا اقرب من يساويه في درجته أو يكون نصيبه مع الاقرب من يساويه في
 درجته أقر بما جورن الجواب لا يكون لا اقرب من يساويه في درجته الا في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله
 وأما النصيب الذي تلقاه بكونه أقر بدرجته من الميت الاول فيكون له هو أقر باليه درجة بعدد ما عملا
 بقوله الواقف يقدم في ذلك الاقرب باليه فالاقرب باليه ما عازر في انتقال ذلك النصيب له هو أقر من الميت
 الاول به بعدد ما لا يوجد له من اقرب من يساويه في درجته لزم الفاعل قول الواقف فالاقرب بوض الواقف
 كنص الشاوع قال أبو بكر الخصاص رضي الله تعالى عنه في باب يصف الرجل أرضه على قرابه الاقرب
 فالاقرب ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفه لله عز وجل أبا على قرابه الاقرب فالاقرب بوض الواقف
 على المسكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقت كالاقرب بقرابه من واحد كان أقر بهم أو أكثر
 من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا اقرب اليه قال تكون الغلة لاقربهم اه وقال أيضا في الباب
 المذكور فان قال أرضي هذه صدقة موقوفه لله عز وجل أبا على فقرا قرابي وأهل بيتي الاقرب بينهم
 فالاقرب قال الواقف جائز فاذا جاءت الغلة أعطى أقر بهم الى الواقف فان مات أقر بهم وهو الذي كان يأخذ
 الغلة كانت الغلة للذي يلي هذا في القرب وأعطي الغلة لاقر بهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم وكسبه محمد

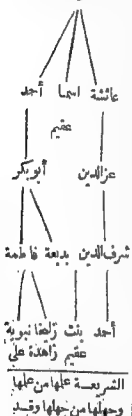
في برفه ويرزق منها بدينه وادأوداوداوين حبان في حبصه قال الحافظ معناه الله قد وقع في الامر هالك كالبعير اذا
 تردى في برفه ويرزق من برفه ولا يقدر على الخلاص وعن أبي الرضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعلم رجل حالت شفاعة دون حرم
 حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى يترفع عن أبيه يرتفع عن الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون حرم
 من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه ومن أعان على خصومة تلي علم أحق أم باطل فهو في خطي الله حتى يترفع عن ابن عباس قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من أعان ظالما على ظلم يلدن به حتى يترفع عن خطي الله ويذم رسولاه واما الطبراني والاصمغاني وعن أوس بن شريك انه

المفتي

سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم لم يصبه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلاف واما العلواني في الكبير وفي الثغيب والترب من جنس ذلك العجب العجيب والحاصل ان سقى الجماعة المذكورين على خلاص الشق المذكورين في سبيل الشيطان وكثرة عند المهين الديان يستحقون بها الدنيا الا الهانة والتعز في الاخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله اعلم (سئل) في ذي سلاح وعلم ودين سرق كسبه من بخره الكسابة بسجده جاز من المتهمين فقلب على ظنه (١٤٧) انه السارق لما اخبر قاضي بلد بهائم اخبر حاكم العرف الذي لم يبعد

منه أخذ بعنف عساه أن يتسبب له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه ذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه ذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بشيء عيب وكان من ذوي الألباب والسباسة نوعان سياسة عادلة تفترج الحق من الظالم الفاجر فهي من

واقف



المقتضى في طرابلس الشام في عنده (أقول) وفي هذا انظر ظاهره وما استدلل به من كلام الامام الخصاص لا يفيد مدعا بهان ذلك أن من استحق شيئا من ربح الوقت بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحق من جهة أصوله أو آل اليه من أهل درجته فجميع ما استحقه من المذكورين ما آل اليه بسبب نصيبه وجاريا عليه فاذا مات من بعده غير ولد عاذه نصيبه المذكورين الى اقرب اليه الى الاقرب بالي المتوفى الاول عاذه بقول الواقف عادما كان جاريا عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد مثله قول الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامته الضعيف قول الواقف يقدم الاقرب باليه الاقرب بعائده على كلمته العامة فيعبد نصيب كل من توفي عن غير وادى الاقرب باليه الى الاقرب بالي أو لم توفي والألزم افعال كلام الواقف مرة واحدة فذلك المتوفى الاول بأن ينظر الى الاقرب باليه وحده علم الاقرب بالي آخر والده وبنو في من سواه أيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل ما كان جاريا عليه الخ بذلك لكونه أقرب باليه من مات من بعده وادى أنه لا يعطى ولده نصيبه المذكورين بل ينظر الى من يلزم بدائي الاقرب بالي المتوفى الاول وفي ذلك الفاعول الواقف من مات عن ولد نصيبه لو ولد وكون ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول بمجموع فانه لم مات لم يبق له نصيب في الوقت وانما صار ذلك نصيب من يقول الى ولده على ما شرط الواقف والحاصل أن المخطوط اليه في مستلثنا بالنسبة الى الاقرب بثلثين شخصا ادخل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في توفيه الاقرب فالاقرب أنه ينظر اولاً الى الاقرب باليه كالأخ الشقيق مثلاً فان وجدته نصيبه له وان لم يوجد جد في الأخ لا بوهكذا أو أمانات له عن الامام الخصاص فالمخطوط فيه الاقرب باليه الى شخص واحد وهو الواقف فسك ما مات من هو أقرب بالي الواقف تنقل حصته الى من يليه في القرب الى الواقف وهكذا كلما كان الواقف أعزهم وابن عم تحك بربح الوقت أولاً لا ثم لهم ثم لان العم ولا ينظر الى الاقرب باليه بالخ المتوفى لان الواقف شرط الاقرب باليه الى المتوفى في كلتي مستلثنا حتى تنظر كلما مات أحد الى الاقرب باليه فظهر أن بين المستلثين فوا بعدوا بما جاوره أيضاً لا تدفع ما تقدمه من العبري ولم تمن عول على ذلك من أصحاب الافتاء ولا رأيه الله شيئاً بعده أسس لبل زواهم بنظر من المات في ذلك المتوفى مما تنقل اليه عن أول آل اليه من أهل درجته فيعطونه لو ولد أو لا ولد في درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر الى الأذهان وبقصد الواقفون في الملح على نقل صريحه في ذلك فليست بهنا ولا الاخر والثواب والله أعلم بالصواب (سئل) فيما اذا أشار رجل وفعله في نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عائشة وأسماء والشهابي أحمد الرضيع ثم على أولاده بالسوية المذكورين في سواه ثم من بعدهم على أولاده المذكورين على أولاده وأولادههم كذلك ثم على أنسهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم أولاد المذكورين على أولاد الاناث فاذا انقرض أولاد المذكورين بأجمعهم عادما كان جاريا عليهم من ذلك على من يوجد من أولاد الاناث من المذكورين منهم والاثنا على الفرقة الشرعية على أنه من مات منهم ومن أولادهم وأنسهم وأعقابهم من ولدوا ولدوا وسفل عادما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم ولده ثم نسله ثم عقبه بينهم على الفرقة الشرعية ومن مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جاريا عليهم من ذلك على من معه في درجته

صنف الناس في السياسة الشرعية كتاباً متعددة وقد صرح في الخبر بقلا عن التعيين في العرف بالسرفق اذا جده رجل يذهب في حاجة غير مستجول بالسرقة ليس له أن يقتله وله أن يأخذ من الامام أن يخبره حتى يتوب لان الحبس للزجر ثم مشرع اه والله أعلم (مثل) فيما اذا ثبت على رجل انه آخرى ذماسة على قتل رجل علم بالشهادة عدول فلذا يلزم شرعاً (أجاب) قد تقرر عند العلماء ان التعز في كل معصية ليس فيها حد مقدور الاخر اه على قتل النفس الموصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعز ويجب على المقر المذكور بغير التعز فيسأل القتل قال في الخبر الراشع شرح كثره فائق وقد كثر ما يعني العلماء التعز بالقتل في أشياء وكمن جلتها جميع الكفار

والاعرة والسعافو الخلفاء في شيء له قيمة فكيف الساعي على قتل نفس معصومة طالما قبله يجوز قتله تعزيراً من الغيرة عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شيء سعى به آخر إلى حكم السياسة معانية بكاذبة قاصداً تعزيراً وما يذاع ما ذابره شرعاً (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماً وثباتاً وأرداه في كتبهم وسبهم واستله السعافو الاعرة واقتوا وجوب قتل الساعي فيها وقال القاضي الامام أبو العزقي الناصحي فيها قتلها هو القتل مشروع عليهم واجب (١٤٨) لغساده والقتل فيه مفتح شاهان شامك الملوك أبو العلام نظم الجواب لكل من هو يبيع

وذري طبقته يقدم الاقرب منهم فالأقرب إلى المتوفى ثم على جهة متصلته ومات الواقف عن أولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت أمهم ساعول تعقب ثم مات أحد من ابنه أبي بكر وماتت عاتشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقف فيسبها بالسوية ثم مات أبو بكر عن بنتيه بعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زليخا ونوبية وماتت بعة عن بنت مانت وبنت تعقب ومات شرف الدين عن أحد وماتت زليخا عن بنتها زاهد وماتت نوبية عن ابنها علي فقبل يختص أحد من شرف الدين بالوقف لتكون ذكراً من ذكر عملاً بشرط الواقف المذكور في أولاد الذكور ولا يشاركه في ذلك أحد من ولدي زليخا ونوبية لتكونهما ولدي اثنتين من أولادهن يكونان الصغير المحرور والمتصل في قول الواقف في الشرط الأخير المتعلق بأولاد الإناث على أنه من مات منهم راجعاً إلى أولاد الإناث لكونهم أقرب بمزكور ويستلزم إرجاعها إليهم إجمالاً جميع كلام الواقف في شرطه الذي هو أولى من الإهمال وأولاً (الجواب) الحمد لله اللهم بحق الهما الحق يحصل ما شرطه هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة أصناف * الصنف الأول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور كالآتي من غير ضربة وهم أولاده الثلاثة المذكورون ثم أولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم أبو بكر وعز الدين * الصنف الثاني يكون الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الإناث وهم أولاد أبي بكر وعز الدين ممن بعدهم يكونون على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أنسبهم ثم على أقاربهم مثل ذلك يقدم في الجميع أولاد الذكور على أولاد الإناث ثم على أولاد الإناث ثم على أنسبهم ثم على أقاربهم والوقف ولا يستحق معهم من كان أبوه أجنبياً وأمه من ذرية الواقف * الصنف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم وإناثهم على الفرقة أيضاً الشرعية وهم من وجد من أولاد الإناث بعد انقراض أولاد الذكور المذكورين بقرينة شروط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم إلخ مقتضى ذلك أن أحد من شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونوبية لأن الجميع إلا من الصنف الثاني بلا شريطة وقد تقرر أنه يقدم في هذا الصنف من كان أبوه من ذرية الواقف وهذا صادق على أحد من شرف الدين فقط وأنه لا يستحق معهم من كانت أمه من ذرية الواقف وأبوه أجنبياً وذلك صادق على ولدي زليخا ونوبية ثم لا ينافي ذلك ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والشروط الصنف الثالث من قوله على أنه من مات منهم إلخ لأنه راجع إلى الثالث كذا كرنا أولادهم من وجد من أولاد الإناث بعد انقراض أولاد الذكور لأنهم المتحدث عنهم وهم أقرب بمزكور ولتنظيم جميع الشروط في سلك الصنف والسادس والآخر أن تكون الشروط السابقة لغوا خالياً عن المراد ولا شك أن أعمال الكلام مهما أمكن أولى من إهمالها كجهوم مقتر شائع ولا سيما شرط الواقف المتسبب بنص الشارع قال ذلك وكتبه القبراني لطيفه به الخفي عبد الرحمن بن عبد الله الخفي (أقول) فجدع الصنف الثالث مقابل الصنف الأول من حيث القسمة فقد كوفي الأول أنتم بالسوية وفي الثالث على الفرقة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفرقة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان الظاهر أن يقول ببله بالسوية فدل على تغيرهما وعلى أن الفرقة الشرعية معناه المناضلة كما بيناه عليه قبل ذلك (سئل) فيما إذا وقفت بغيره على نفسه ثم من بعده على أولاده

وقد ذكر البرازي المسئلة في فتاواه في ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات وذكره في منخ الغفار شرح تنوير الألبار وغيره من مصنفات الحنفية ورحمته تعالى عليهم أجمعين وحشرنا في زمرة من لم يمتنع من قولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم إيقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى بنفسه إلى أعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحاً لهم والفلاح يستعبد من استغله حتى يسلم فيه ويذبحه ويسرق أمواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بآب من عباده أيضاً لهم وقال لهم هذا أيضاً فلاحكم وسلطاهم عليه فإذا يلزمه شرعاً (أجاب) أعلم أن هذا الشيء الجبد الطريد من رجعة الله تعالى الساعي في اضمار نفسه واضرار عباده الله مستحق لاشد التعزير وبأبلغ العقوبة ولا شبهة في جواز الترفي

تعزيراً إلى القتل لأن الساعي لهؤلاء الكفرة والاشقياء الفجرة يتجمل ذلك ساعاً في الأرض بالفساد فيؤتمن إلى ذلك وحكيم من قوله عز من قائل إنما جازع الذين يجارون الله ورسوله الآية ومن شاهد أفعال الأعراب المارقين قطع بكفرهم بيقين وبأن السكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لاستغلالهم أموال المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى بل العالين ذباذهوداً ذات قادر على إزالة التكبير ولزم من بلاد الله فعلهم من الوزر والخطية ما وردت به الأحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جازعها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون بين أظهرهم رجل يعمل بالمعاصي هم أمنع منه وأعرض لغيره من عباده

أَسْأَلُهُمْ اللَّهُ بِعَذَابِ الْفُلْجُلِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَآلَهُ أَهْلُ الْأَيْمَانِ (سُورَةُ الْفُلْجُلِ عَشْرٌ) فِي رَجُلٍ عَمِلَ فِي مَسْكُوحَةِ الْغَيْرِ وَطَعَّمَهَا الْكَافِرُ نَهًا
مَسْكُوحَةَ الْغَيْرِ فَإِذَا بَلَغَهُ (أَجَابَ) وَجَّعَ بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ أَتَمَّا يَكُونُ مِنَ الْتَوَضُّعِ وَسَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ وَلَهَا عَذَابٌ وَهِيَ آفَةٌ عَلَى عَصَمَةِ
زَوْجِهَا الْإِوَالِ ذَا النِّكَاحِ الثَّانِي بَاطِلٌ وَالْحَالُ هَذِهِ وَآلَهُ أَهْلُ (سُورَةُ الْفُلْجُلِ عَشْرٌ) فِي رَجُلٍ عَمِلَ الْبُكَرَ بِالْعَقِّ نِكَاحَ غَيْرِهِ لُحْظُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَجَلَّهَا إِلَى
قَرِيْبٍ يَرْقُبُ نَهْمًا وَدَخَلَهَا عَلَى شَيْخِ الْقَرِيْبَةِ فَتَلَقَّاهَا بِالتَّبَوُّلِ وَأَكْرَمُوا وَادَّخَلَهُ عَلَيْهَا (١٩) وَالْحَالُ أَنَّ خَاتَمَتَانِ فِي نِكَاحِهِمَا قَائِلَتَيْنِ

واقف
زید

أَنْ تَرْقِيَ فِي عَقِبِ بَيْتِهِمَا إِلَى

البر يسأله عن الأمانة والمضاف محتمل أي الغدير يبري بغيره القوم أو أولي غدير بركة الناس وغدير ذلك كما هو أو أرض من أن
يشرح وأظهرهم أن يذكر والله اعلم (سئل) في شق بي دما عني عقوباً بسوء ما أتى به بكل ما نبش عليه وبقده سا كما عبادهم سينا
في حقه فأخافوا أضاروه بأمر ملبس وعشرته بالخر وج من ملكة فهدده بالقتل وروى إليه بالضرر وشرع في سببه وشتمه واتلاف عرضه
وهكذا وقد كان زوجاً من أفعاله (١٥٠) الذين هذا السبب وسأله الأمانة عليه فزاد في الشتم والسبب وهو غير تفرغ في صفته

الشفق والاعراب في وقف شرط فيه الاقرب فالأقرب ثم قال وكان قاضي القضاة في الدين الشافعي السبكي
قد تحدث في وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نفسه فوافقه عليه وقتله هذا موضع اجتهد وهو
وجه عندنا في مذهب الشافعي وأجدوني في الجمل فانه ضعيف لانه يلزم منه الغامضة أقول بل لا دليل والغاء
مقصود الوقت من تقدم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفا على نفسه ثم
أبى بنفسه فطمة ثم على أولادها وأولاد أولادها كورود الاناث ثم ثم الغناخ الواقف وبنته فطمة
وانقرضت أولادها ولها أولاد وأولادهم يكون لفظ الذي كورود الاولاد أولاد فطمة فدخل الذي كورودهم
سواء ألدن بك كروا بناتي أو يكون قبل الاولاد فطمة وأولاد أولادها فادخل من أولاد أولادها من يلد
بأنثى (الجواب) اعلم أن القيد المذ كوروا أعني بلفظ الذي كورود المضاف فدخل جميع الذي كوروا سواء
ألدن بك كروا بأنثى كتبه الفقير ابراهيم المفتي بدمشق المحروسه في عنه طاب الجواب وطابق الصواب
كتبه الفقير محمد بن علي عنه ما أقاده العلامة أعلاه هو الحق يتوفى الله كتبه اجد بنون
الفيشاوي الشافعي (أقول) أتقى العلامة بن نجيم بخلاف هذا حيث قال في الاشياء والنظائر من الوقف
وقعت حادثة وقف على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم بنهم وتسلم وعقبهم من الذي كوروا خاصة دون الاناث فإذا انقرض
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذر بنهم وتسلم وعقبهم من الذي كوروا خاصة دون الاناث فإذا انقرض
أولادهم كوروا صرف الى كذا فهل قوله من الذي كوروا لانا بقاء والابناء حتى لا تستحق أنثى ولا ولد أنثى
أم هو قيد في الابناء دون الاناث يعني يستحق الذي كوروا من أولاد الاناث أم هو قيد في الابناء دون الاناث
حتى يستحق ولد الذي كوروا كمن أنثى فأجبت بأنه قيد في الابناء دون الاناث لان الأصل كون الوصف
بعد متعاطفين لا لأخبر كصوابه في باب الحرمان في قوله تعالى من نسائكم الا ان دخلتم من بعد قوله
تعالى ورو بانكم وأمهات نسائكم ولان الظاهر أن مقصوده حرمان أولاد البنات كورودهم بنسبهن الى
آبائهم كوروا كانوا وانما وتخصص أولاد الاناث بكونهم بنسبهن اليه بقية قوله بعده
فإذا انقرض أولاد الذي كوروا ولم يزل أبناء الذي كوروا ولا أبناء الاولاد يعني أن بعض الشافعية جعله قيدا
في الآباء والابناء واقفه بعض الحنفية في آيات الامام الاسدي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجبل يرجع
الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان يحمل كلام الشافعية فيما إذا كان العطاف بالوار
واما بنهم فبعد والى الاخير اتفاقا اه ما في الاشياء والنظائر وصاحبه أنه جعل الوصف المذ كورود المضاف
اليه في قول الواقف أولاد أولادهم فدخل جميع الذي كوروا والاناث من أولاد الذي كوروا وماذ كوروا من
عود الوصف الى الاخير قال الحق ابن الممام في النحر رايه الاوجه والحاصل ان لفظ الذي كوروا يحتمل
أن يكون قيدا للمضاف فقط او للمضاف اليه فقط او لكل منهما معا والمعاني مختلفة الاحكام كالمعنى من صدر
صياغة الاشياء والاول التي في جملة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذ كوروا والثاني التي في صاحب
الاشياء ولم يقول أحد منهم على كونه قيدا للسكن من المتضامين وقدمه في علمه العلامة ابن حجر في فتاواه
ونقله عن الولي ابن زرع وعلما بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات المذ كوروا بعد جمل أو مرة فردان من شرط أو

عقبت وقد كبر الات
ومضى بمقاساة اخلاقه
وعجز عن الاكتساب وابنه
الذكوري عنفوان الشباب
فهل يلزم بنفته ونفقه
والدنه ويجب عليه أن
يكتسب عشره معه واضمه
الى عائلته وما يلزمه بارتكاب
هذه الاخلاق اقتوا ولو لم
الشراب من المهن الاخلاق
(أجاب) يلزم هذا الشقي
العاق بأفعاله التعزير
البلغ بأجماع من الأئمة
واتفاق لارتكابه كبيرة
لم يقع فيها فلا يفتن
وقد قال صلى الله عليه وسلم
ويحسل وعظم وكرم ورم
أثم رم رم ثم رم ثم رم الله
قبل من ياروسل الله قال من
أدرك والديه عند الكبر
أحسهما أو كلاهما لم
يدخل الجنة فعن عبدالله
ابن عمر انه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
الكافر شتم الرجل والديه
قالوا ياروسل الله وهل يشتم
الرجل والديه فقال نعم
بسب أب أو رجل فنب
أب أو بسب أم فنبسب أمه
و يلزمه بطلبه خروجهم

داروا ومشاع من ذلك التعز والالتق بحقه بحاله ارجا لسانه لانها معصية اخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب استثناء
لوجوب عليه الاجماعه الاتفاق بل صرح كثير بانه واجب عليه مع قوته على الكد اذ لا يلق بالشاب الكسوب أن يكفأ بأهالي النعمه
والجسد وقد وعد العاق بذهاب النار في أعادته فتخرج عن الخديب الاكثر والحاصل انه ان استمر على ذلك كان من حرم الله
والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فاحسارته بان تكاديه ذلك فقد وقع نفسه في أشد المآل والويله سبحانه وتعالى نساء
اليسلام في العرض والدين وأن يتحلى لنا بالصالحات والسيئات اجتنابا والجده رب العالمين (سئل) في قول تعدي دخوله داروزج أخذ

بغيره بغرائفه وهما وجه آخرى أحسبته هجم عليها ونقل أختهم جميع ما لها من الأسباب إلى داره غصب اهل يحرم عليه ذلك ويكون
 من تركها مضمومة من معاصي الله تعالى يلزمهم التضرع والالتفات به وهل إذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده العاظم
 الزامه بأضرارها للشار عليها بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ولا يجوز لارتكابه المعصية التي قد نسي عنها شرعاً وقد دفع
 لشخصه الشيخ محمد بن الحنفى مثل هذا فاقى بمصروفه في فتاواه يلزمه رد ما ورد جميع (١٥١) الامتعة إلى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب
 على المتعدى باخذ الزوجة

والامتعة ودخول دار الزوج
 بغير إذنه التضرع وقد نسي
 الله سبحانه وتعالى عن دخول
 بيوت لم يؤذن بدخولها
 وهذا الحكم يجمع عليه
 لا خلاف لأحد فهو أما
 احضار المدي المتقول ليشار
 اليه فالتون والشروح
 والفتاوى طائفة في غير
 المدي عليه على احضاره
 لما ذكره والله أعلم (مثل)
 في رجل يؤذى المسلمين
 بالتجسس على أخذ وظائفهم
 من غير جهة ولا أهلية
 للاستحقاق فماذا يترتب
 عليه وهل يجوز السعي إلى
 إلحاحه بسبب ذلك لأجل
 منع دوله إذا عزل القاضي
 صاحب وظيفة عن وظيفته
 بغير خفة تعزل ولا يبق
 على ما كان عليه سابقاً
 (أجاب) يترتب عليه التعزير
 كما سافر في كتب علما ثنائ
 من يؤذى غيره يقول أو فعل
 ولو بغصب العين يعزرف
 البحر صرح بحرمه أخذ
 وظيفته الغير بغير جهة
 ويعدم جواز إخراج الوظيفة
 عن صاحبها فلا يعمل عزل
 القاضي صاحب وظيفة

استثناء أو وصف أو غيرهما إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالانحياز بل يفرق بين العطف بالزوجة ووم تقدم
 نقل المؤلف هذه القاعدة عن انتخابه أيضاً لكن هذه القاعدة إنما ينظر من حيثها في المتعاطفين دون
 المتضادين وقد اختلف كلام علما ثنائى في مسألة الوصف بالذكور وهل هو قبل لكل من العطف والمعطف
 عليه أو للمعطف فقط لتأخره وأما جعله قيداً للمعطف اليه فقط فلم اراه لغير صاحب الاشياء في أنفع
 الوسائل عن وقف هلال البصري ما نصه قلت أرأيت ان قال على ولدى وولدى الذى كور قال نفى لمن
 كان ذكر ام ولد له وولد له قلت والذ كور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم الا ترى أنه لو قال صدقة
 موقوفة على ولدى وولدى الذى كور أو على من كان قسراً من ولد البنين والبنات فكذلك
 قوله الذ كور وقوله الذ كور والفقراء واحد اه فقد جعله قيداً للمعطف المعطوف وكذا جعله
 قيداً للمعطف عليه حيث خصه بكور أو أولاده لصلبه بكور أو أولاده ولو كان أولاد بنات ولو
 جعله قيداً للمعطف اليه كفى الاشياء لكان الذ كور والاناث من أولاد الذ كور وما قبل من هذا لاني
 ما في الاشياء لانه مبنى على رواية دخول أولاد البنات لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
 لان قول هلال نفى لمن كان ذكر ام ولد له وولد له صريح في كونه قيداً للمعطف المعطوف
 والمعطوف عليه والخاتمة لظاهر الرواية وقعت في قوله بعد والذ كور من ولد البنين والبنات سواء فعدم
 دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لاني كور لفظ الذ كور يبق قيداً للمعطف في عبارة هلال كما
 لا يخفى على ذوي السكال وفي الاسعاف ولو قال على ولدى وولدى الذى كور لكان من أولاد من ولده دون
 ذكوره والاناث من ولده الذ كور والاناث وهن ليسه سواء اه فهو صريح أيضاً في أنه قيد للمعطف
 المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح أيضاً في أنه قيد للمعطف عليه أيضاً ونقل المؤلف عن جواهر
 الفتاوى رجل وقف عقاراً وجعل ولايته لنفسه ما دام حيّاً ثم إلى ولده فلان ما عاض من بعده إلى
 الاعز الارشد من أولاده فانهم مصرقون الا من دون الوافلان التكاية تنصرف إلى أسر بالمكنايات
 بمقتضى الوضع ولذا لمسا مسائل ثلاث احدها اذا وقف على زيد وعمر ونسبه ان الهاء تنصرف إلى عمرو
 فحسب وكذلك اذا قال وقف على ولدى وولدى الذى كور أن الذ كور بترجحه إلى ولد الولد دون ولد
 الصاب والمسألة الثالثة على عكسه اذا قال وقف على بنى زيد وعمر وأنه لا يدخل بنو عمر في الوقف لانه أقرب
 إلى زيد وخالف في ذلك القاضي كمل الدين مفتى الامة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف إلى الواقف
 دون ابنه الصحيح هو الاول اه فهذا صريح في أنه قيد للمعطف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف
 اليه فحضر أنه في جعل الوصف قيداً للمتعاطفين معاً أو للمعطوف فقط خلاف مبنى على الاول هلال
 وصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجه ابن الهمام في التضرع بركامه ونافه
 ان الاوجه الاول لان الوصف المذ كور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق أحد منهم من ربح الوقف الا
 اذا كانوا ذكورا وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والفرع بان الشرط اذا تعقب جلا متعاطفة متسا
 بها فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو للاخير وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسألة الوقف على زيد وعمر

بغير جهة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره إلى إلحاحه كمنعه فقد قال في الظاهر به وجعل يلى ويضر الناس ويهدو سانه فلا
 بأس باعلام السلطان به وأنه أعلم (مثل) في أمير أرسل رجلاً يبايعون له إلى فرضه فبايعه بمعرفته أسنانها في بعض بني والبعض وأبغى فردة
 ووضع مكانه فردة نصراني واستكشف أمره بالحقية وتكسب ذلك في حجة بالرية وأبغى مكانه قاضي باليس عليها عرافه بن يديه جعل لبعض
 على حضرة الامير ليرد عنه مثل ذلك الامير رد عنه بغيره ونفى بره أم لا (أجاب) نعم لا يرد عنه بغيره ونفى بره أم لا (أجاب) نعم لا يرد عنه بغيره ونفى بره
 وابطال التحقير اليه لا يرتكبه الخديعة ونحوه الإمامة من ارتكبت المعاصي فهو جدير بالاحزاب النواصي فليس لمن بعض المهين حرمه وما لا يلى

يبنى الفساد مقام والله أعلم (سئل) في رجل أذى أخو بقوله يا كافر يا جاحدا أنت مسلم ولا أولك بل كافر مشرك بالله ماذا ترتب عليه (أجاب) يعز القاتل فقد قال في النظم الوهابي ولا تكفر من يا كافر وهو مسلم ورواهما بالغوا فأول يعزرو وقد كثر شرح الإسلام أمين النسخة في شرحه ان المختار الفتوى في هذه المسئلة ان القاتل مثل هذه المقالات ان أراد الشتم ولا يعتقه كافر الا كفرن وان كان يعتقد كافر الخاطيه بهذا بناء على اعتقاده انه كافر بكفر (١٥٢) لانه لما اعتقد المسلم كافر اعتقد اعتقدين الاسلام كفرن ومن اعتقدين الاسلام كفرن كفرن كافر

اه وقد أجوعا على انه يعزرو والله أعلم
 * كتاب السرقة *
 (سئل) في رجل فقد بعض أمته زوجة ابنة من بيته فانهم امرأته تشبه على زوجته أحبنا هل اذا ادعى عليها بسرقة الامنة يقبل مجبرد قوله وتجبس وتغس بعد ذاب بعد دعواه أم لا (أجاب) لا يقبل قوله المجرد عن البينة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان من كيان لا في السرقة من جهة موجبات الحدود التي يحاط فيها غاية واقف خضر مؤمنة محمد
 ساميان مؤمنة عائشة
 أحمد بكري فقري
 عقيم فلانة
 الاحتياط وتدرا بأدنى شبهة

وقد ورد في الحديث الشريف ادروا الحدود بالشبهات ولا تجبس ولا تنجس بالزنى يعقوبة في السارق لانه جور فلا يقبى بالله أعلم (سئل) في رجل يتهم بسرقة وغيره ما يجب فيه الحد أو القصاص هل تجبس بمجرد الاتهام أم لا بد من شاهد عدل أو اثنين مستورين (أجاب) لا تجبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان التهمة لا تثبت الا بذلك وليس للحاكم حبسه بغير ذلك صريح علمائنا ومن صرح به صاحب الجفر في كتاب القفالة والله أعلم * كتاب السير * (سئل) في كتيبة ببلدة غربيها مسجد لجماعة المسلمين وشرعها مسجد لجماعة المسلمين أيضا يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة ينتفع بها أهل المسجد في في

التوسل وبمباشرة الموضوعات الصالحة وبما خسر شفع به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى الشجر الذي بها فقصوه واما قولها جداروا آخاؤها الى الكنيسة راعين اصواتهم يباين المسبح على وجه الظهور اذ ان انواع افعلة لعلماتهم بالعجيب والحقايط مظهر من انواع الفرح والسرور والاستبشار لانهم الكنيستهم وانتصارهم على اهل الاسلام منع المجدين عن الانتفاع به واد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايام فهل يمكن من ذلك مع انهم بعد لهم ذلك فيما سلف من (١٥٣) الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام

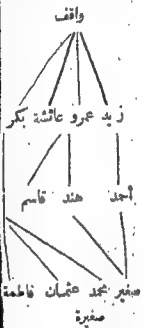
والاضرار لهم والازعام اثم لا لما قسم من المذلة والاهانة باهل الاعان (أجاب) المصرح به في كتب الخليفة وغيرهم انه لا يجوز الزيادة في الكنائس القدسة على النسخ الاول لانها بولاء في الارض وازدانة البقعة الى الكنيسة زياذة في الارض والحدار زياذة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب ان يمتنع واذ اوقع رفع ونصوصا بقعة بمثل كونها فيما سلف منها وينتفع المسلمون بها ملاصقة لاسما جدهم فلا يصلح الحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز تسليم اعانتهم عليه ولا ايجار نفسه للعمل فيه بل اختار السبكي لنفسه المنع من تحكيمهم من كل توسيم واعادة مطلقا وانصره وانه والجهور وان قالوا بترك التعرض لهم في عادة الهندم وترمه كما كان من غير زيادة بنقص أو تزوين أو ارتفاع أو اتساع انما ماغ لنا ذلك لانه مجرد اجبر المعاقبة الى الدار الا تفرق لانه مجرد معصية حتى في

في فتاوه فهذا ايضا فيه بيان الرد بالقرن سوغه عدم التعارض في كلامه لعل وانتم لم يجعلوا قوله يستوي فيه المذكرة والاثني والطبقة العليا والسفلى فاما الترتيب المستفاد من ثم جعلها لترتيب الذي ذكر فقط دون الترتيب في الترتيب فكانت ذلك المتأخر واجمالا في جميع ما تقدم فيكون ريع الوقتين سلبا ونفري بنت عاشقة وفلانة بنت بكرى ورتبهم ما مر من انه اذا كان في كلامه الاوقات ما يقتضي حومان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي اعطاء ترجع الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الوقتين وقال الامام الخفاف في ذيل مسئلة قلت فقد شرط الاسر من جميعا فلم أعلم الاخير قال لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك علمناه الاخرى انه لو تحرى هذه الصدقة على ولدى لصلي فاذا انقضوا كانت المساكن ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقت وكل ما حدث الموت على احد من ولدى لصلي رد نصيبه على ولده ولولده ونسبه ابدا اني اريد نصيب كل من مات منهم وله ولد او ولدوا عليهم ولا يجعله المساكن الا بعد انقراض آخرهم اه وكذا يقال ههنا الشرط الاخير يفسر عن مراده بتم انما يستلزم لترتيب الطبقات وكون القيد للاخير قد علمت ما فيمن الكلام لا يقال ان هذا القيد يعين واجاه للنسل لانه لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطن اني قبله فيكون القيد كذلك كيد المراد لا نقول ان الاوقات اعطيت النسل والعقب بعد ذكره لانه بطون ملازمة عاطفة بتم المفيدة لترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصرح فيها بتم مقاد على الخامس والسادس وهكذا الى انقراض النسل والعقب وان لم يصرح في الاوقات بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الخاتمة ونصه ذكره لاني في وقتنا اذا ذكر الاوقات ثلاث بطون يكون الوقت عليهم وعلى من اسفل منهم الا قرب بالابعد فيه سواء الا ان يذكر الاوقات في وقت الاقرب بالاقرب او يقول على ولدى ثم من بعدهم على ولدا ولدى او يقول بطنا بعد بطن فينبذ بيد اجدادها الاوقات اذ في الاسعاف ولا يكون البطن الاسفل شي ما بين من البطن الاعلى احدى وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون موتا اه فهذا صريح في المطلوب فان حاصله انه اذا ذكر البطن الثلاثة دخل من بعدهم ايضا بشرط في غلة الوقت الطبقة العليا ومن دونها اذا قال الاقرب فالاقرب او عطف بين البطون الثلاثة بتم او قال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة بصير الوقت مرتبا فيقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك واطلب نقلة الى ان ظفرت بعبارة الخاتمة المذكرة وولته تعالى الحمد رأيت التصريح به في صورة فتوى منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد اقصي الكواكبي مفتي حلب الشهية حيث قال والنسل في كلامه الاوقات معطوف بكلمة الترتيب فكان الترتيب ثابتا الى ان خال البطون اه فاعتمد هذه القائفة ثم بعد كلامي لهذا المحل رأيت ما شئت انخر به بخط المرحوم الشيخ يحيى الناجي وروى فتوى مثل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة بتم وعطف النسل بتم ايضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجواب الشيخ خير الدين بانه رجح الوقتين عن الترتيب بقوله يستوي الخ فهذا عين ما قلناه والله المجد والمنة

(٢٠) - (فتاوى حامدية - اول) - حقه ايضا على القول بانهم مكفون بالفروع واما علمهم على ذلك بالقول او العلم فهو حرام بلا شبهة وقد وقع ان بعضهم قام بعمومهم والتم بذلك في الترم بذكرهم فرائى على راسه في عالم الرؤى به عظمة نصارى آجار ناله تعالى والمسلمين من ان نكون اعداؤنا في مثل ذلك انما نحن وكره من هذه الهوى والمهالك والواجب على كل مسلم ان يعلى العينة فينبذ وان لا يكسر شوكة الاسلام وقد كرى في الاشياء والنظائر في آخر القرن الثالث ان السبكي نقل الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغر وجلايجر زاعادتها ذكره السبكي على في حسن الحاضرة وفي اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الاسماء قال قلت يستبطل من ذلك انما اذا قلت لا تفتح ولو بغر ادن

شري كما وقع ذلك بمصر بالاقاهرة في كنيسة بحار قزو يله فقلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تقف الى الا تسحق وود الامر السلطاني
 بفقهها فلم يتجاسر احد في فقهها الخ ووجهان في اعدائها بعد هدم المسلمين لها استخفافهم بالاسلام واتخاذهم وكسر الشوكهم واتصالوا
 للكفر وهو لا يجوز الكلام في ذلك لعمالهم جميعهم الله تعالى رحمة واسعة والله اعلم (سئل هل يجوز للذمي ثقلية بنائه أم لا) (جواب) بما أجابه
 قاضي الهداية بقوله أن أهل النعمة (١٥٤) للعلماء كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم وانما

يتمتع من ثقلية بنائه اذا
 حصل ضرر لجار من منع
 ضوه وهو هذا هو ظاهر
 المذهب وكذا القاضى
 أبو يوسف في كتاب الخراج
 الفاضى له أن يمنع أهل
 الذمة أن يسكنوا بين المسلمين
 بل يسكنوا من غيرهم وهو
 الذى أفتى به أنا انتهى
 وقوله وكذا القاضى أبو



يوسف الخ يفهم منه أنه
 يقتضى عدم ثقلية بنائه
 وهو ظاهر لأنه اذا منع عن
 السكنى بينهم فلا يمنع
 عن ثقلية بنائه على بناءهم
 كان ذلك أولى وسئل قبله

(سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه ممن بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى و اسمعيل
 وفاطمة وعائشة ممن بعدهم على أنسألهم وأعطاهم وذريتهم بعد الا ترضى فبلى الخمرين الشرقيين
 مكراً والم بدنس المنورين وان تعذر فعل فقراء المسلمين المقدمين بدمشق ثمرات الواقف ثم مات اسمعيل عن
 أولادهم ماتت عائشة عن ولدهم مات حسين عن بنت والسك فقراء فعل بصرف نصيب المتوفين اليهم جميعاً
 (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء واذا انقض جيع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم (أقول)
 ههنا مسائل منقطع الوسط فيصرف نصيب من مات الى الفقراء اما ذمهم واحداً لا يصرف نصيبه الى
 الباقي منهم وفي الخانبة رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم قال هلال بصرف
 الوقف الى الباقي فانما تصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ووقفه على أولاده وسماههم فقال على فلان
 وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فانه بصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى
 لانه في الاولى وقف على أولاده بعد موت أحدهم بقي أولاده وهما وقف على كل واحد وجعل آخر
 الفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء (سئل) في وقف مرتبة بين العلية فمات على أن من توفي
 منهم عن ولد وولد أو أسفل من نصيبه لولده أو ولد أو أسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد
 وولد وولد أو أسفل منه نصيبه لمن هو معه في درجة وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب
 قالوا قرب الى المتوفى يادع ما يسهل ثم في ولدهم انتقل اليه ذلك ثم على نسبه وعقبه الخ فمات صغير
 من أولاد أولاد الواقف وله اختان أو آل اليهم أمه الموجودين مونه جسد لا يمين الواقف وبنت
 الواقف وناله ابن الواقف وكلهم متناولون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف
 آل لها من أبناء الموجودين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكور وان وجهها وعقبها وان ابن آخر
 الواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المذكورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين
 يسكنونهم أعلى طبقته من بقية أهل الوقف عسلاً بالترتيب المستفاد من لفظة حيث لم ينص الواقف على
 ما يسطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولو يكن في درجتهما أحدهم من أهل
 الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعقبها المذكورين الذين هم أسفل درجة أو لا (الجواب) الحمد لله
 نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المذكورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين يسكنونهم أعلى
 طبقته من بقية أهل الوقف عسلاً بالترتيب المستفاد من لفظة حيث دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعقبها
 المذكورين يسكنونهم أعلى درجة من ابن وبنت الواقف كتبها الفقير عبد الله بن علي عنده الحمد لله وحده من
 عبد الحكيم استمد التوفيق والعون جوابي كما أجاب به شيخ الاسلام العبدان نفع الله تعالى بعلومه العباد اذا لوجه
 لا انتقال ما كان لهما الحال والم والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وبنيهم ما لا عن أحدهم طبقتهما
 رجوع استحقاقهما لأمه الواقف ورتبة والله سبحانه أعلم كتبه الفقير خير الدين بن أحمد الحنفى الأزهرى
 حامداً مصلياً سلمى (أقول) هذا الحادثة بعينها أفتى فيها العلامة الشريسي في رسالته المشتملة بالانقسام
 بأحكام الاغنام ونسب نعيم الشام وودفها على معنى الشام وانظروا في عماد الدين المذكور ولان الترتيب

هل يجوز لأهل الذمة أن يعاونوا بمسكنين أو يؤمنون بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لأهل الذمة
 ذلك يخالف لقوله وانما يمنع من ثقلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضى أبو يوسف لقوله وهو الذى أفتى به أتاوى النظم
 الوهابى وليس له رفع البناء بقصر قال في شرحه بعد كلام قلت وفى الكلام اشعار ظاهر عنعنه من انشاء البناء على بائع بناء المسلمين اه
 وهذا وإن أفتى به قاضي الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضاً أقوى مدرك للحدث الشريسي المحجب ليكون لهم مالنا

وعليهم ما عليه اوائله أعلم (سئل) فيدومعدلسكن وحيث طائفة الاقرب الى القاطنين بالقدس الشريف فيدومهم دور جارية في ملكهم ونصرتهم ملاصقة غير الدار وقد تشعبت غالب بناته والدور قد انهدم غالب بناتها وقد رد الامر السلطاني بضمير الدار والمعدلسكنهم وملكهم فقول لهم تعمر ما تشعث من بناء الدار واعاد ما تهدم من الدور الجارية في ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل بخرد ترهم ليسكنوا ما يريدون فغفلوا ورفع بنائهم ليكون البناء ما تعامن دخول الموص اليهم لما يوافق ذلك على ما لهم وانفسهم أم لا (١٥٥) (أجاب) نعم لهم اعاد ما تهدم كما ظاهرت

عليه المتن الموضوعه
لنصحه من مذهب الامم
الاعظم لافرق في ذلك بين
الدار والوصو وعمل الكنيسة
وبنت النار وتعمر ما تشعث
منها واعاد ما تهدم من
البيت والدور الجارية في
ملكهم المدة لسكن سائرة
بلا خلاف لا تختص بالدار
فهي العباد وظهر شعارهم
واذا احكموا ببناء بيتهم
ودورهم للحفاظ من
الموصو لأمنا على
أموالهم وأنفسهم لا تعرض
لهم في ذلك وان كانوا قد
نصروا على أنهم ليس لهم رفع
بنائهم على المسلمين لان علة
منهم عنهم عقيدتنا على
المسلمين فالأمر بكن ذلك
ولكن للحفاظ لأمنا على
أموالهم وأنفسهم كما شرح
لاعتنوا كما هو ظاهر والله
أعلم (سئل) في يهودى
هلك طبق من جملة دار
تلقاها راعين أمه يهودى
راكبة على بيت من جملة
دار سلم تلقاها بضار راعين
أبيه وكل منهما ما كبر في
الدار التي كمل كل سكن
أومين فسلوه ويرد السلم
الات أن تمنع اليهودى

بتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد سابقا لمصره لا لأقرب فالأقرب من أهل درجته وسأئل تمام
السكالك على ذلك (سئل) نبيذا أوقف يدوق على نفسه أيام حياته ثم بعد وفاته على أولاد ابنه
فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى وفو الدين ومنصور به بينهم ارباعا ثم بعدهم على
أولادهم الذي وردون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسابهم
وأعقابهم شعبة الذي كوردون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل
عن ولما انتقل نصيبهم من ذلك لولده ثم لا سفل من ماله كوردون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم
وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولا ولد له انتقل نصيبهم من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته
من أهل الوقف يسبقهم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين اعلافا إذا
انقرضت أولاد أولاد كوردولهم نسل ولا عقب عدا ذلك وفقا على من يوجد من الاناث وأولادهم وذريتهم
والحكم فيهم كالحكم في أولاد كوردولهم جهته لا تنقطع فانقرض الان أولاد كوردولهم موجود
الان من أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكور وانثاء فهل يعود الوقف للذكور سو به بينهم أم للذكور
والانثاء والحالة هذه (الجواب) حسب شرط في أولاد كوردولهم على كوردون الاناث وجعل
الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد كوردولهم يعود الوقف للذكور كوردو به بينهم دون الاناث عدا
بشرط ما عدا كوردولهم أعلم (أقول) رأيت في هذا العمل على الهامش بخط شيخنا الشيخ ابراهيم
الغزى السابحي رحمه الله تعالى ما منه قوله دون الاناث هذا لظاهر بقوله يعود الوقف عدا ذلك وقفا على من
يوجد من الاناث وأولادهم وذريتهم وأبناؤه كسب يعلى الفرع وعنق الاصل وأخوانه مع عموم لفقه
فصلان مصرح به يحمل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد كوردولهم قوله سوية وعلى الترتيب وعلى
رد نصيب من مات وقد مصرح هو وغيره أن فرض الواقف يصلح تخصيصا انتهى وحاصله أن الحكم في قول
الواقف والحكم فيهم الجلبس على عموم وقد وقع في تقرير هذه المسئلة اضمارا في الفتاوى الخيرية سئل
فيما أوقف رجل طاحونة على نفسه ثم بعده على ولده لمصلحة ابراهيم ثم بعد ابراهيم على
أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم وأعقابهم على الفريضة الشرعية لذكور مثل حفظ الانثيين يستقل
به الواحد منهم إذا انقرضت تركه فلا انثان فصاروا قوما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عدا
ذلك وقفا شرعيا على من يوجد من اخوته لا يمد كورا كانوا أو انثى منهم على الفريضة الشرعية على الحكم
المعين أعلافا فإذا انقرضوا باجمعهم عدا ذلك وقفا على الزاوية فلا نية إلى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه
ابراهيم بعده ولم يعقب وجدلا ابراهيم اخوة لابن تناولوا الوقف ثم انقرضوا عن أخوهم ولهم أولاد وأولاد
أولاد فهل ينقل الوقف إلى الزاوية يتنازلون وذا انقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم
وذريتهم أولا أجاب الأقرب إلى عرض الواقف انتقله إلى أولاد اخوة ابراهيم لأميرين الاول الأقرب نية إلى
فرض الواقف كما قد تناولوا الثاني قوله على الحكم المعين أعلافا عرقه بالأم وذلك للعموم والاعتبار لعموم
اللفظ والعلم يبق على عموم حتى لا يقتصر بخصوص السبب وقد ذكر الكل ذلك في العناية بشي الهداية

من سكن طبقته والتعل عليه فائلا لا سلام يعاولوا بطل عليه له ذلك أم ليس له ذلك لان الماتع طلق للتمصرف (أجاب) ليس المسلم ذلك فخذ
جوز والبناء دار الذي العالمة على دار السلم وسكانها لما تهدم فانه لا يبعد ما عدا كما كانت ومن مر بذلك ابن الشحنة في شرح
النظام الذهبية وكثير من علمائها والله أعلم (سئل) في أرض فرح الحجاورة تربة أهل الفتحة باعها مالكاها بن معلوم شخص وسلمها له بالغلبة
فقاله كره يعلى الفرع الخ أي لو شخص بالذ كور من أولاد الاناث يلزم عليه أنه لو وجدنا امرأته المات وبنت يعلى ابن خطه دون
أصله أي أمه وذوئ اخوه هو بعيد أم منه

هل يجوز بيعها واشترى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وقتها علماء المسلمين أن الملك مطلق
لنصف المالكين فلهم بيعان شأوا واشترى التصرف في ملكه بائنا هذه مقرب وقد صرح في التاخرانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام
عن قوم من اليهود اشترى دارا أو بستانا من دور المسلمين في مصر واتخذوها مقرب لهم هل ينعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فباعوا بها
ماشأوا كالمسلمين اه والله اعلم (سئل) (١٥٦) فدرجلى يدعوه الشوق الى زيارة المقدس والخليل تفر الى الله الماشا للجليل فيخرجنى

بعض السنن من بلده فيلق
به جماعة من المسلمين وطائفة
من أهل النقة فيصحبونه
للاذن على أنفسهم
وأموالهم ويحزون اليه
عند خوفهم من ظلم آلهم
قاطع طريق ليدب عنهم
هل ينكر عليه ذلك أم لا
(أجاب) لا ينكر عليه ذلك
اذ حكمهم حكم المسلمين
فيمنع عما يمتنع عنه المسلم
كل زنا والمزح واللعب بالجمام
وغير ذلك مما يمتنع عنه المسلم
كل لاهي والغواش ولا
يمنع من الخروج مع قائله
المسلمين اخراج جسد زارة
القدس والخليل وفي الاشياء
والنفاثر نقلا عن الملقط
كل شيء امتنع منه المسلم
امتنع منه الذي الانجر
والخز ولا يكره عبادة
جاره الذي ولا يضايقه اه
ولم يزل أهل النقة يتحجبون
مع قوافل المسلمين في
أفكارهم من غير نكير على
من يأوهم ويذلهم على
الطريق أو يعطيهم أو
يسقيهم أو يستقدمهم أو
يحسن إليهم أو يمنح عنهم
اليد العادية و يسلمهم من

الظلمة والفتنة الطاغية الباغية العاتية بل في ذلك الاحوال العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ورحم
أصل أصيل في الجواب عن مثل هذه القضايا والله اعلم (سئل) في ذي أشهر الاستعلاء على المسلمين واتخذوا له سرا وضربت خلفه الطبول
والزور وطيف به في شوارع المدينة وأوقوا بين يديه الشموع الكثيرة وقبفه مشعور محتلقين به على وجه التعظيم فهل يمنح الذم من
مثل ذلك ويحرم على المسلمين لفعليه ويعززون على ذلك أم لا (أجاب) المصريح به في كتب علنا انه يجب على أهل الذمة اظهار الله والثناء والصغار
مع المسلمين ويجرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح القدير ويختار الله اذا استعمل على المسلمين حل الامام قله وصريح فيه يمنهم من النياب

الفاخرة حراً أو غيره كالصوف الرابع والجوخ الرفيع والارواد الرقيقة ولا شك أن هذه الاشياء المذكورة أولى بالمنع مما هو حرامه
وبعض يعظمه لارتكاب الحرام وكذلك هم حيث ارتكبوا المنوع عليهم فيه بل وبفي الاشياء والنظر لتجمل الكافر ظلم كفر فلو سلم
على الذي تجمل كفره والله أعلم (باب العشر والخارج) (سئل) في العطاء الذي أتى المبرع به أي أهل التجار إذا عزل السلطان
نصره الله تعالى التجار بالمقاطع عليه يخرج المقاتعة من قري بيت المال وقدر فيه غيره (١٥٧) ولم تكن الغلة حينئذ أدركت فهل تكون

ورحمه بحاجة فيكون له وقدرته أحق ولكن لا يتعين بحث لا يجوز والله في غيره وان كان يعمل
قاض بل على وجهه الاستحسان والافضل ولو عزل القاضي أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجبره عليه وأن
يعطيه لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقهم وحكم ورتبه كحكمات كانوا
أقارب الواقف وكذا جيران الواقف ان كانوا اقارب ينفق للقاضي أو القائم أن يعطيهم من الغلة ما يرى
اه لكن قيد ذلك في الحاشية بأحد شرطين حيث قال رجل وقف في حصته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض
ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء بأحد شرطين ان يصرف البعض اليهم
والبعض الى الايتام أو السكك الى وريثة الواقف في بعض الاوقات لا تصرف الكل اليهم على الدوام بل
الناس انه وقف عليهم فربما يتخذونه ملكاً اه (سئل) فيما لا شرط واقف في ثياب وقفه المرتبة ثم
شروطاً منها ان من مات من ذرية الواقف عليهم من غير ولد ولا أسفل منه بعد نصيبهم من ربع الوقف الى
من هو في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف فمات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوي
طبقة الموقوف عليهم أخوة وجاعة أخرون البعض منهم متناول البعض غير متناول لغيره بأصله فهل
يعود نصيب الرجل المتوفى الزبور من ربع الوقف لجميع أهل درجته المزبورين ولا يخص بذلك أخوة
المتوفى كروان علام بشرط الواقف (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا أسفل منهم
من ربع الوقف لجميع أهل درجته ولا يخص بذلك أخوة المتوفى كروان علام بشرط الواقف المتوفى كروان
المراد من أهل الوقف من له حق مآحلاً أو مآلاً لا أعلم بالصواب كنية الفقير محمد العمادى القاضى بالشام
عن عنه الجواب بكيفية المرحوم أجاب والله الموفق للصواب وفي فتاوى الكاظمي عن الحاشية في
سؤال أجاب من مات عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا أعز ولا أخت انتقل ما كان له الى كل من هو في طبقة
وذوي درجته بما يقبل الوقف على أن من مات عن غير ولد ولا أخواته متأخرين قوله الطبقة العلية تعجب
الطبقة السبلى والعمل على ما تأخر من الشروط كهلوا المصير به ويستحق ذلك جميع من في طبقة سواء
كان له استحقاق سابق في الوقف أم كان محجوباً بأصله علام بقول الواقف انتقل الى من هو في درجته وذوي
طبقة المستفاد من لفظ من ومن قوله في درجته وذوي طبقة لان كلا منهما مضاف والاصل فيه أن يتم وأما
قول الواقف مضاف الى ما يستحقه فليس قيداً للرفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وإنما هو
لرفع فهم من يتوهم أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئاً استحقاقه من
الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يفيد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعاً من الاستحقاق
من ذلك الميت الذي مات عن غير ولد ولا أخواته بل يستحق منه مضافاً ما كان يستحقه سابقاً وما كان له ليس
قيداً احترازاً بأنه لو فرض أن جميع من في الطبقة سئل يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل حصته
ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيداً احترازاً بل بدفع التوهم
كإيناه اه (أقول) ونحمله أن الإضافية في قول الواقف مضافاً الى ما يستحقه عندما كانها أي
على تقدير برأيه استحقاقاً يؤيد على الاعفاء مما حصل له انه لو قال المذكور مثل خط الاثنين ولم يوجد

مأذونه بعض الخراج منها فاعمله بأذنه بعد قبضه بل من معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخره هل يصير عمله لكونه ملكاً بالتقضى أم لا (أجاب)
صرح علما آثارهم انه تعالى ان صاحب العطاء ذلك القبول فله بيعه لاسيما بعد قبضه وبما يقتضون ملك شيئا ما ان التصرف في البيع
والهبة وسائر التصرفات السابعة للمالك شرعاً وليس الذي يلي بعده أن يعطيه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يديرها عن يمينه فاقبضت عليها
بأمره جيلاً بعد جيل متتابع الحال فنزلها لاهل القرية فعلى مبلغ معلوم قبضوا منهم شاطئاً عليهم فديدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ
بعد سنين وردوا الأرض عليهم وصارت في أيديهم كما كانت بمعنى على ذلك المدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم وأنكرها انهم هل اذا

ثبت عليهم ما شرح أعلاه ينفذون عنها أم لا (أجاب) نعم ينفذون عنها لعدم بطلان قدميتهم بمجاد كذا لا ترك أهم به أعني بالرهن وإن لم يرضع وأنما يتعلق بدميتهم بالترك اختيارا ولم يحد فإذ ثبت عليهم ما شرح أعلاه ينفذون عنها والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يتوارد عليها الزرع أبان جسد اختلاف أبقعهم بردان يصبهاو بعضهم يريدها معاه على ما كانت قد عملها يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) يترك القديم على قدمه نص على ذلك (١٥٨) علما وأما الله أعلم (سئل) في أرض سلطانية ليبت المال جارية في تيمار شخص أجرة ما راعها

يدراهم رجل فزرعها
الاستأجر وأ كل زرعه
الجراد هل تلك المزارع
الإبارة المذكورة أم تلك
الإبارة لكونه لا مال له فيها
(أجاب) قد تقرر أن أراضي
بيت المال بساكنها ملك
أرض الوصف وان اجارة
غير ناطرة لا تنفذ والأراضي
الاست التي في أي المزارعين
ليست ملكا لهم وإنما هم
مزارعون فيها لاقطاع
مالها كحوزة الكال
أما الهام وليس لهم فيها
حق الا حق المزارع على
هي بجزء منقطة منزلة السكنى
في دار الوقف لها حق فتأدى
سكنى الحائز من له من
أهل الوقف حق السكنى
ليس له أن يسكن غيره الا
بطريق العارية بدون الاجارة
لان العارية لا توجب سقا
للمستعير لانه منزلة شيف
أما بخلاف الإجارة فانهما
توجب سقا المستأجر وهو
المستأجر له فلا يرضع هذا
نوع الاشياء والنظر الاخر
للأرض كالحراج على المجد
هكذا استأجرها لزراعة
فما علم الزرع آ فتوجب

الاذ كور فقط أو أوانا فقط يقسم بينهم أو يهين بالسو لان المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اه
ويأتى قري بما يفيد ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصيب المقدر (سئل) في وقف من
شرطه أن من مات عن غير ولد لا أسفل منه عا نصيبه من ذلك إلى من هو معفى درجته وذوى طبقته من
أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أولاده عن غير
ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس في خرجته سوى ابن محمد وهو عمر لكنه محبوب بابيه محمد
المستحق في الوقف بالفضل فهل يعود نصيب صالح المذ كور لعمر المرقوم (الجواب) نعم (أقول) رأيت
تخط شيخنا شيخنا الولاء الفقيه منلا على التركى كائن أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته الفقهاء الكبيرة
ما حاصله إذا كان في الدرجة جماعة غير متساولين فقط تنحصر بون باصولهم فالحكم فيهم انه ينقل حصة
التوفى إليهم لان أعمال الكلام أولى من اهداه والمحبوب بصدد الاستحقاق قسميته من أهل الوقف جارة
كما صرح به الامام السيوطى واختاره في الاشياء وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم وأما إذا كان في
درجته متناول ومحبوب فاختلف الاتفاق فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحبوب للمتناول منهم المولى عبد
الرحمن أفندى العمادى ومحمد أفندى المعيد المفتيان بدمشق لان المتناول من أهل الوقف حقيقة والمحسوب
من أهل الوقف مجاز وإعمال الحقيقة أولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار إلى المجاز الا إذا لم يمكن الفعل
بالحقيقة أو لم تكن الحقيقة موجودة أى بان لم يكن في الطبقة الا المحبوب وأفتى البعض بمشاهدة المحبوب
للمتناول منهم العلامة الكواكبى وناج الدين الحنفى الزهرى ومحمد بن شاهين الحنفى لهموم والدرجة
في قول الواقف في درجته وذوى طبقته لان المضاف لهم والاصل فيه أن يتم المتناول والمحسوب والعصوم
في الاوقاف حجة بالاختلاف ذكره اليفنى رحمه الله تعالى في الذلالات والعالم عند الحنفية فعلى كالحاصل اه
وأقول أيضا قد يقع في بعض عبارات الواقفين تعبد أهل الدرجة بالمستحقين أو المتساولين من ربه ولا يخاف
جسدي في عدم دخول المحبوب وأيت تخط منلا على المذ كور أيضا ناعلان الحقيقة لان حجر المكى الشافعى
من أصل أحكام الوقف القلطية ما نصه فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انقل نصيبه إلى من في درجته
من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأميس لانتا سكيدي فيعمل على وضعه المعروف في اسم
الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف فالحاصل موت من ينقل إليه نصيبه ولا يصح جعله على المجاز
أيضا بان راد الاستحقاق وفي المستقبل لان قوله من أهل الوقف كافى في ارادة هذا فينقل عليه المقابوله
المستحقين وأنه بغير التا كيد والتا سيس خبر منه فوجب العمل به ويقع فيها اللفظ النصيب والاستحقاق
وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في انه يعمل على ما يعين النصيب بالسدر بمجاز القرينة وهو ما عليه
جماعة كثيرين وكذا السببى أن ينقل لجامع الأمثلة لا ربه على أو يخص بالحقيقى لانه الأصل والقرائن
في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه جماعة كثيرين أيضا يؤيد بالاقول السببى الأقرب إلى قواعد الفقه
والعلة أن الدرجة الثانية مثلا المحبوب بغيره يسمى موقوف عليه لشمول لفظ الواقف له قال وإذا كان
موقوفا عليه كان له نصيب بالتقوى بالفضل فالتوقف هل انقراض غير انما هو أخذ لاندنوله في الوقوف

منه لما قبل الاصطلاح ومسط ما بعده هذا من تلك الاجارة فكيف من تلكها البتة وقول الله أعلم (سئل) في رجل كان يده عليهم
أرض سلطانية يدها بجعل السلطان فسمها نظير عطا له عجز من كانت يده عن عمارته لعدم الاخذ ففعلها الشخص واستمر بده
عشر سنين ودفعاها لثالث واستمرت بيده سنة وريد من كانت يده أولا أن رجوع في أخذها والحال انه لا يملك ولا يرضع والثالث قد
كرهاها بها بالزرع فهل له ذلك مع ما انتقل على عمارته أم لا (أجاب) الأراضي التي ليست للمال ولا ناس تزوعها على الثالث أو الرابع
فيقول ذلك لملك الناس فيها فلا يجوز بيعها ولا وهبها ولا غيرها من ذلك من الأحكام التي تحرى في المال فلا رجوع لالأول فيها وانما حق

الاعطاه والممنع السلطان أو نائبه أو أعلم (سئل) في أرض لبث المال بها ثم منهدم إذا رغب في شرائه أن يبيع بضعه فتهمل يجوز شراؤه
لها من ولادة السلطان تغار بيت المال أم لا (أجاب) نعم يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسودا وما يقع عن ذلك قال
فيما كان يبيع كسبت في فتوى رفعت إلى في شرائه السلطان الأشرف وسبأ ولا نظر ببيت المال هل يجوز شراؤه منه وهو
الذي ولده فكتب إذا كان بالسلبين حاجته والعياذ بالله تعالى جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم (١٥٩) كأنه أوجب لا يجوز كما يخفى وهو مبني

على قول المتقدمين أم على
قول المتأخرين من المفتي به
لا يختص جواز بيع عقار
التيتم فيما ذكر بل فيسه
وفيما إذا كان على الميت
دين لا وقاه له الأمر أو رغب
فيه بضعه قيمته فكذلك
نقول للإمام يبيع العقار لغیر
حاجة إذا رغب فيه بضعه
قيمته على المفتي به وهذه
مسئلة مهمة وقع النزاع فيها
في زماننا في نقضه وقعه من
ثابت مصر على الرزق في سنة
ثمان وخمسين وسبع مائة
حتى ادعى بعضهم بأن
المبايعات من بيت المال غير
صححة لتوصل بذلك إلى
ابطال الأوقاف وانحراف
وهو مردود بما ذكرناه
اه ومثله في التبر (وأقول)
حيث نزل الإمام الأعظم
نصره الله في مال بيت المال
مستزلة إلى التبر وما لولي
التيتم يبيع عقاره بضعه
قيمتها ولو كلفه ذلك
هذا ما انظر إليه صاحب
البحر والحاصل أنه يجب
مراعاة مصلحة بيت المال كما
يجب مراعاة مال النبي وما
ورد فيه غير خاف على فقهه
والله أعلم (سئل) في

عليهم وعلى هذا أقنيت في موقف على محمد بن علي بن عبد الله فقلان على أن من قوتت منها ما يكون حصتها
للأخرى قوتت أحداها في حصة الأوقف بعد الوقت ثم محمد بن علي بن عبد الله فقلان على أن من قوتت منها ما يكون حصتها
الثالث يؤيده أن الأوقف لم يحل العتيق في ممتلك ما خشي أنه وبما انفرد مع أحدها فباختصاصها
فأخرج ذلك بقوله على أنه لا يجوز أن أحد أحدهما حتى انفرد مع العتيق لم تنافسه بل تأخذ بضعه بنت
في الفتاوى أن محل ذلك الخلاف ما يصد من الأوقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كنهانم
وأيتيذكر في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة فنظر القصد الأوقف
أنه لا يحرم أحد من ذرية ما يدل على ما بالقول له المتبادر من لفظه فيكون حقيقة أنه والحقيقة لا تنصرف
عن مدلولها بمجرد فرض يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حرره في كتاب سوابغ المحدثات
الراجح الثاني وهو الذي جمع إليه شيخنا يعني القاضي ذكر ما بعد افتائه بالأول ودعى السبكي وآخرين
ومنهم الباقي اعتمادهم الأول اه وأقول أيضا حاصل ما قرر العلامة بن جرير من أن مقتضى ما عليه أهل الافتاء
من علمنا الحنفية أنه إذا بدل الأوقف المستحقين لا يدخل المحبوب باسأله وإن لفظ النصيب والاستحقاق
يخص بالحقيقي لا يدخل فيه ما بالقوة إلا إذا دل عليه دليل وعلى هذا قال الأوقف في شرطه على أن من
مات عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه أو انتقل ما كان يستحقه إلى ولده أو ولد له الخ خاص عن مات عن
استحقاق بالفعل ما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما يخفى به في
الخبر به في غير موضع ونقله في أواخر كتاب الوقف عن تناوي الشيخ أمين الدين وفتاوى ابن نجيم وقالوا في
المسألة معتزلة عظيم واضطراب طويل الخ لمن لو شرط الأوقف قيام ولده من مات قبل الاستحقاق مقام أبيه
فيئذ يقوم مقامه فيما كان ينتقل إلى أبيه لو كان أبوها على ما فيه من الكلام لا تخفى الدرجة الجلية
وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة كما هو المذكور في الفتاوى التابعة العلامة محمد
التاجي البعلبي وفي الفتاوى الإسماعيلية قلنا ذكرها تيمنا للقائمة قال في الفتاوى التابعة سئل من
مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ هـ ما إذا كانت الأوقاف وقفها على نفسها مدة حياتها لا يشاركها فيه
مشارك من بعدها يكون الثلث من ذلك على أنها الحاجة كما هو والثالثان على أولادها على حالي وهم
محمد ومعه صفى وحسن فمن بعده وفاة بنتها الحاجة أكبر يكون الثلث على أولادها على أولادها على حالي وهم
على أنسها وأطفالها المذكور مثل حظ الاثنين ويكون الثلثان من بعده وفاة أولادها المذكور من على
أولادها على أنسها وأطفالها المذكور مثل حظ الاثنين ومن مات منهم من ولد أو ولد له نصيبه إلى
وله وولد له ومن مات عن غير ولد أو ولد له نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته ما ماتت بنت الأوقاف
الحاجة كما هو قبل موت أمها الأوقاف وخلفت الحاجة كما هو بناو بنتا ماتت الأوقاف قبل بجمع نصيب
الحاجة كما هو ولد له المذكور من أو لا حاجت لا شغل في انتقال الثلث الموقوف إلى ولي أو كافر
المذكور من لكن لا يضر بق التلق عنها أذهي حسن الموت لم يكن لها نصيب بناء على ما هو الراجح في المسألة
من كون النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولادها أو فتوا أولادها عن ولد أو ولد لها نصيبا للمتناول

أرض خارج المقاسة كالأرضي بلادناو جعل والى الخراج على صاحب الأرض في سنة مبلغا معلوما لغيره فباعه بغيره القرض ومشت
مئة سنين ولم يقرض بها ربحا نحو الحنفية والشعير هل يلزم المبلغ الذي جعله أم لا يلزمه الأخرى المقاسة (أجاب) لا يلزمه الأخرى
المقاسة فسادا لجعل المذكور ولو التزم به صاحب الأرض أذهو التزامه لا يلزم وفي الكافي لا يجوز للإمام أن يحول الخراج الموقوف إلى خارج
المقاسة لأن فيه نقض العهد وهو حرام ومقتضاه لا يجوز لخارج المقاسة إلى الخراج الموقوف كجمله ظاهر لكن إذا ثبت في أراضي الشام
مأبث في أراضي مصر بأمر إمامات أصحابها صارت لبيت المال كان دفعها إلى حصصه أو عتقوا بالذراهم أو غيرهم من الدنانير والعروض وما يصح

أحوالها فتنزل فيه أحكام الاجارة فيلزم في واقعها لحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت الخلفة وشراؤها لزوم الا حرة من التمكن من الغرض وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما ذكره المزارع زرع الأرض انحرأ بقلو طلفة الصالحه لزوع يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه مخرج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس يندرجل ملكا و أرض الغراس ببارية في تيارا الاساهي وعلى الاشجار المذكورة صاحب التيارات قد مرعين ثم غاب (١٦٠) الاشجار فثبتت وبقى بعضها يريد صاحب التيارات ان يأخذ عشر الاشجار والغاية والباقي

بالتملك كما كان يأخذه سابقا فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذه على الاشجار كلها الباقية والغاية أم على ما بقى من الاشجار يتسدرها أم كيف لحال وهل اذا طلب صاحب التيارات ان يتسلم الأرض المذكورة ذلك وهل هي ملكة عما بقى من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب أجرة المثل في الأرض المذكورة ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رتبة الأرض ليست للمال والتجارى اجازتها بأجر المثل كما صرح به العلامة الشيخ فاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتجارى رفع يدى الناس عن ذلك لكونه دار القامه اذ هو أحق بما أجور المثل ولو أفي التجارى ذلك اذ رتبة الأرض ثبتت للمال وانخرج من أقطعه فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا شراؤه التي ترون عن ملك مالكه والله أعلم (سئل) في أرض لبثت المال بيد جماعة يتوارثون على الزرع بهما عدة حياتهم

بالفعل غير شامل لمالها بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب ملو يل بين العلماء مبنى على ما ذكرناه بل باعتبار دخول أولاد كابر في أعداد الموقوف عليهم وشمول قول الواقفة ثم بعد وفاة بنتها الحاجة أ كابر يكون الثلث على أولادها الخ لهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف على هذا الشرط كما هو ظاهر ومما قررنا علم أن استحقاق أولاد كابر الثلث الموقوف على أتناف من يقول باختصاص النصب بمالها بالفعل ومن يقول بشموله لمالها بالقوة أيضا وغير خاف انه لا دخل مع مستحق الثلث الموقوف لمستحق الثامن الموقوف في ذلك أصلا لان كلامهما وقف مستقل لا دخل لاحدهما مع الاستحقاق والله أعلم اه ما في الفتاوى التاجية و رأيت بعضا ممن مؤلفها الشيخ يحيى الناصي على الهامش ان أحاد مرض في مسألة أ كابر رسالة سماها رفع الجدال والستحقاق عن ولده من مات قبل الاستحقاق و رأيت بخطه أيضا أجوبة للعلماء في ذلك فنها ما أجابه مفتي مصر القاهرة والعلامة على العقدي الحنفى الا زهرى بمثل ما مر وكذا أجاب العلامة أحمد أفندي الكواكبي مفتي حلب الشهادة كرسور وتجاوبه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسمعيل الحائلي انه حيث مات أ كابر في حياة والدها فلا شيء لها وبجوت أمها بعدها لا يكون لولدها شيء بل يصرف الثالث الى الفقراء ثم ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الله النابلسي المفتي بمسقط الشام والى الشيخ عبد الفتاح السباعي المفتي بدينه فحصل في كتابها ما وافقه الشيخ اسمعيل (سئل) في وقف أهلى مرتب بمثل أمه من مات من الموقوف عليهم عن ولده ف نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب فالى من في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فاحصره يعنى جماعة من الزرية ومات واحده منهم وهو السيد محمد لجان ولد ولا نسل وليس في درجته وطبقته أحد ولا في الطبقات التي فوقه أحد وفي الطبقة التي تلى طبقته جماعة من مستحق الوقف وليس فهم اقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيبه للسيد خليل فقط (الجواب) نعم حيث كان الوقف مرتبا بمثل ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها أحد من أهل الوقف ف ينتقل نصيب السيد محمد من ربع الوقف المذكور لا على الدوامات وهي الدرجة التي تلى درجته فقد قامت الدرجة التي تلى درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة الاقربى وليس في أهل الدرجة المذكورة اقرب الى المتوفى من السيد محمد بل المذكور ويختص به وحده دون بقية من في درجته التي تلى درجة المتوفى مما يقول الواقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولان مراد الواقف بقوله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة الاقرب الارث والعصوبة فان قرب القرابة أدى الى غرض الواقفين بالصراف بسببه ومفهوم ايضا من قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب وفي التعويل على غيره الفاء ظاهر كلامهم وذلك حرم ان اعتبار الاقربى التي هي الماعية الى الشفقة ومزاي الدرجة والى بذل المال بلا اشكال فاعتبار الاقربى أوفق اغرضهم المعتبر عند العلماء حتى صرحوا بان غرض الواقف بصلح مخصوصا هذا ما ظهر في بعد التامل في كلام بعض المتقدمين من علمائنا المحققين والله الموفق وبه أستعين (أقول) انما هي درجة السيد خليل أعلى الدرجة لان فرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس

وأبأزهم من قبلهم كذلك من قدم الزمان والانتجارى ودعواه يريد فهم أيدهم عنها ودفعها الغير هم له ذلك شرعا فيها أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا بل يبق في يد زراعها المتقدمين اذ لا ملأه فيها باجاء العلماء او امتاخة فهم اعلم امن الخراج وليس له فها ملك موجب جواز عطائهم ان اشتبهت نفسه وعلاها بقاعدة الشهرة والاصل ايقاعا كان على ما كلف والله أعلم (سئل) في رجل تدعو الناس لمحمد بن واهبه ما حقيق بمحمد وعليه تيار براءة سلطانة والمكتوب فيها اسمه الحقيقى محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا لبرأه أم لا (أجاب) لا يوجب شيلا فتعد الاسماء أم جاز شرعا وعرفا والسبى واحد فاذا أتى معنت مستدر كما فيها جاز الامر ما هو نافذ هذا ولا يستدر لمثل ذلك في التعريف

لان الغرض هو العلم وهو حاصل باحد الالاهين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الجند و كان أدركت الغلبة والزمه من الفريق
التي في تمهارة فهل لا تستحق ولزمه المطالبة به أم لا من بيت المال أم لم وجه السلطان نصرته الله تعالى التمهارة (أجاب) صرح علماء زنا في
كتاب السير بان من مات من أهل العطاة في آخر السنة يستحب الصرف الى قريبه لانه قد أوفى فيه فبسط العطاءه كذا في الحروب شرح
تنوير الابصار وفيه نقل عن حاشية أخمداده لو مات في آخر السنة صرف الى قريبه لانه قد (١٦١) أوفى فيه فبسطه فصرف اليه ليكون أقرب
الى الوفاء أما اذا مات بعد

فما أحد ولو فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات وما تفتي
به هاتفه كلام يأتي قريبا (سئل) في وقف أهلي أنشاء الواقف على نفسه أيام حياته ثم على أولاده أبدا
ماتنا سألوا في الفريضة الشرع بماتين بالبدون ثم على أنه من مات منهم عن ولد أو أسفل منه فصبه
لوالده أو الأسفل ومن مات عن غير ولد أو أسفل فصبه لمن معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم
في ذلك الأقرب فالأقرب الى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه
استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط
والترتيب المذكور بن فوات مستحق عن غير ولد أو أسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن بن
الواقف والموجود من موته من أهل الوقف رجل واحد من معه في درجته وذوي طبقته هو محمد بن زليخا
بنت سلمة ابنة الواقف ورجلان من أهل الطبقة الثالثة لطبقه ثلث أول منه درجة واحدة ماتت أهمها قبل
الاستحقاق في حياة أبيها المستحق وانتقل اليها ما جبوته نصيبها المفروض لها من استحقاق أبيها ما لو كانت
موجودتو بريد أن يشار كالحمد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلف في ذلك فذهب من ذهب الى ما قاله
السبكي ٩ من أنهم ما يشار كان محرا في نصيب من مات عن غير ولدين أهل طبقته ومنهم من ذهب الى
ما قاله السيوطي وحقيقه العلامة ابن أبي شريف من الشافعية وأشار اليه بحشى الاشياء العلامة الشرح على
المذهب من الحنفية من أن محمد يخص بذلك دونهم ما وأن لفظا الطبقة في كلام الواقف محمول على
الحقيقين دون المجازين لسلام يلزم الجمع بين المتضادين واعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على
حرمته فيه وحرمته في موضع دل صريح الكلام أيتنا على اعطائه فيه كاذما المتوفى أو قبل الاستحقاق
عن غير ولد وأن أعطينا نصيبه أهل طبقته وأهل طبقته أبيه معا جبا عن الحقيقة والمجاز وأن أعطينا أهل
واحدة منهم ما دون الأخرى فإن كانت طبقته تكون أهلنا المجازية وقد كفر ضمانا من أهلها وان كانت
طبقة أبيه تكون أهلنا الحقيقة بعد أن حكمنا بالاشتقاق فيها صريح شرط الواقف فأبقينا الطبقة
في كلام الواقف على حقيقة أو أعمال الكلامين بحسب الامكان وقنا ان غرض الواقف أن ولدين مات
قبل الاستحقاق لا يكون محرا وما يلزم يستحق القدر الذي لو فرض أن يوصى بالتنازع عن أبيه وأمه تشبه ولدين
مات قبل الاستحقاق ولدين مات بعده في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن تثبت المشبه قدر أزيد على
المشبهه أو لزم أن مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فأي القولين عليه يعول وهل يعتد الثاني
أم الأول أم يتوابعان جاز بن أنا بآقائه الحجة بمنه وكرمه آمن أقول لم أر للمواف هنا جوابا عن هذا السؤال
ولكن ترتيب السؤال على هذا النوال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المثل عن
شرح الانتعاج الحنفية ما نصه فائدة قال على أن من مات قبل دخوله في الوقف وله وان أسفل وآل الحال
في الوقف الى أهله كان المتوفى موجودا فدخل قام ولده مقامه في ذلك وان أسفل واستحق ما كان أصله
يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فانحصر الوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة أولاد مات
أحدهم في حياته والموترك ولدا مات الرجل عن أولاده الاربعه وولد له ثم مات من الاربعه ثلاثة عن غير

تحمم السبقيل أن يخرج
عطاؤه فالخصم من الجواب
انه لا يصير بالان الاستحقاق
العطاء بطريق الصلة
والصلات لائم الاب قبض
وان ثبت الاستحقاق قبل
القبض فاذا مات لم يخالفه
وارثه كذا في البيانية والله
أعلم (سئل) في أرض وقف
عليها عشرين غسلا لهما من
صفي وشترى وشجر يتون
وبغيره أمر السلطان نصره
الله تعالى بصرفه الى جهة
صدقة معلومة هل للمتكلم
عليها أن يمنع من دفعه بخمجا
بأنها وقف ولا شيء عليه أم لا
(أجاب) ليس له أن يمنع
من دفع العشرين علماء ما

صو وثقل

واقف

ابن

زيد وعمر وبكر خالد بشر

عقير عقيم عقيم محمد

عقير

عقير

عقير

عقير

عقير

عقير

عقير

(٢١ - فتاوى عامديه - اول في الاراضي الموقوفه والله أعلم (سئل) في مسجد بشر به له أرض لم يعرف عليها حق من قديم
الزمان الى الآن يريد المتكلم على القرية وهو السباهي الآتي يأخذ عليها خواجه له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقديم يوق على قدمه
وجعل أحوال المسلمين على الصلاح واجبا ممكن لا سعي في مساجد المسلمين المعلقة للركوع والسجود فبقية ما كان على ما كان ومن أحدث على
بيوت الله فلهذا نقتضيه نواب الله ورسوله وجميع الناس والاهوان والله أعلم (سئل) في ناظر شكك في وقف بفضل على من ارعده كذا من الخطة
وقد اشبهه الامر على السائل لان السبكي قال في عدم المشاركة والسيوطي رد عليه وقال بالمشاركة كبايطة في الاشياء اه منه

والشعب والقطن وغيرها بامداد معلوم عليهم وقناطر بحجر الخدس والخمير وضوا وأغصان اهل هذا جازله شرعاً أم غير جازل وهل اذا ادعى المزارع ان حصه الوقف نقصت على الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر له (أجاب) هذا غير جازل شرعاً بل هو باطل فاعلموا بان ثبت في ذمة المزارع لانه لم يخصص اذ هو بيع مجهول معلوم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس مجهول المتقدرا والجنس بالجنس لا يجوز مجازفة لا يرى الى ما روي عن جوارنه عليه الصلاة والسلام (164) ثم عني ببيع الصبر من الثمر لا يعلم كلبا البكيل المسمى من الثمر واهو مسلم والناسي

وانما الشرع في مثله التمييز والتسوية بالكل والمجازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص في الوقف الذي يقصد به التقرب الى الله ويحمل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد نص سائر علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شكنا ان اوطاة خيانة المزارعين فارسل اليهم رضى الله عنه مدعهم امرهم الى الله تعالى ومن قوى ذلك فيه الخيانة فلفسه وكل امره الى الله وهذا الشرع الشريفين حادثة والله تعالى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام اهون الي بالكل الذي ينكح أمواته اهل (سئل) في اراضي القسم التي يزرعها الناس بالخصل اقسامها ان تضربوا عليها شأ ما معلوما في مقابلة حصتهم بيمينه فضلا وذلك على وجه الحزر والختمين ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصا على وجه الجلب (أجاب) ما يطالبه بعض القسام مع المزارعين

ولقد بقي منهم واحد منهم ولد أخيه استحق الولد الباقي أو بنة أو خمس ربع الوقف وولد أخيه الجنس الباقي أفتى به البدر محمد الشاهد الحنفى وتابعه الناصر العلوي الشافعى والشهاب أحمد الهوتى الحنبلى ووجهه ان قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصور على استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعداه الى من مات من اخوة والده عن غير ولد بعدهم بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء لا يقول الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد بالخ لا يمكن اقامه الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حل اللفظ على حقيقة وذلك جمع بين الشرطين وعمل بكل منهما في محله وذلك وأولى من الغناء أحدهما اه شرح الانقاع الحنبلى من الوقف قبيل فصل المستحب أن يقسم الوقف على اولاده لذل كرمل حظ الاثنين أقول وللعلامة الشيخ حسن الشرنبلالى رسالة في هذه المسئلة وذكر الانقاع المذكور عن الجماعة المذكورين في عبارة شرح الانقاع وعن الشيخ ناصر الدين القاتنى المالكى والشيخ شهاب الدين البلقينى الشافعى والشيخ محمد المسيرى الحنفى والشهاب أحمد ابن شعبان الحنفى والشيخ زين بن نجيم الحنفى وغيرهم ونقل نصوص عباراتهم وكر على كل واحد منها بالنقص والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ على المقدسى أنه لفهم وأفتى بان الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فبأخذ ما كان يأخذه أبوه من أصوله ومن فروع أصوله فبأخذ ذلك الولد في صورة المسئلة المذكورة في عبارة شرح الانقاع نصف الوقف مثل عملنا خمسة نال وقد أفتى بذلك طائفتان من أعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان وقالوا انهم ماضى القسمة مستويان لان لفظ مقام في قول الواقف مقام مقامه مضاف وقد صرحوا بان المضاف يعم وكذا اللفظ ماضى قوله ما كان يستحقه من أدوات العموم فيقوم الولد مقام أصله ويستحق ما يستحقه ابتداء وما يستحقه بعد التحول فان ذلك الولد لو كان أوه مباحا شارك أوه اخوته في حصه أبهم وكذا في حصص من مات منهم عقباه فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لاني حصته التي استحقها أوه ولو كان حيا من أبيه فقط وقد نص الامام الحافظ الذي اذعن لفصله أهل الوفاق والخلاف على أن العبرة للاخ من كلام الواقف ولا شك أن قوله على أن من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك أفتى الشيخ اسمعيل أيضا ونقله في الاشياء عن السيوطى خلافا لما زعمه السائل حيث ذكر أن السيوطى قائل بالأول كما مر في السؤال لكن لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربعه مشوا على ماضى شرح الانقاع كما جمعت على أن المحقق الشيخ على المقدسى قدوافهم في جانيته على الاشياء ورد على السيوطى على ما في السؤال من قوله لتسلي يلزم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الاتباع عليه جمهور أهل الاقواء وان كان ما عليه به المقدسى للمقال فيه مجال أعرضت عنه خشية التطويل والاملا في هاتئى لم أؤمن بيمينه عليه وقد صار حادثة المتورى في زماننا وهو أنه اذا شرط الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد لولد أو ولد لولد ثم شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله كجلى صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمه زيد ابن بنت ماضى في حياته قبل استحقاقه مما انتهى وخلف الابن خمسة اولاد والبنت ثلاثة ثم مات زيد المذكور عن اولاد ابنه وبنته الثمانية المذكورين فهل يقسم

و يسمونه فضلا أمر خارج عن الشرع الشريف بعد عني الدين المنفرد بزاد بعد ان فعله جوارا وقهره يتوصل فاعلموا الى نصيبه الجور والظلم بأخذ الزاد عن حصصهم من المزارعين كجهم مشاهد قالوا يجب منهم عن ذلك لما فيه من الاضرار بالساكنين ومجازاة لخلق المين والامر تدوير العالين (سئل) في قوله فصل على أهل اقسامها من زرعها بامداد معلوم متخالفها هو الشرع والحق وهو قسم غلها بالربع حسب عاداتها فيما يتحصل واتفق أهل القرية على توزيع ماضله على قرار يطل أهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القرار بها واعتبرت نفس الزرع والظلمة التي تقسم لما خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغراماتو التوزيع لهذه المظلمة مستحب لم يكن زرعها بحسب المفضل من الغلة

الاعلى وجها لجور والتمدى بحيث ان يجعل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعه على القرار بطلان الفضل جعل على الزرع الخراج اذ هو الذى يقسمه القسام و بأخذ الحصته لا القرار بطل والقرارات اذا كانت على الاملاك ففى بحسبها واذا كان على النفس ففى بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) فى رجل له غراس من ثوب فى قرية مائة وما يحجز ثوبون وما لبيت المال وقدمت سنون وهو يعطى ما عين عليه من الخراج وأهل القرية يعين فى أبيهم الرومانى بريدون (١٦٣) أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الرومانى

هل لهم ذلك أم لا (أجاب)

لا يسلك بالقرى الملك مسلك الرومانى الذى لبيت المال اذ الواجب فى هذا غير الواجب فى ذلك لان ما هو لبيت المال مفوض للامام أو نائبه ان شاء عمر لبيت المال من مال بيت المال ورد جميع الخراج فى بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما هو ملك فى أرض الخارج الموظف فلا يتجاوز قسما وظفه عروضى الله تعالى عنه وأما ما هو فى أرض خرج للمساكنة كفى بالبلدان فهو متعلق بالخارج كالعشر لتابعه وان كان مصرفه مصرف للسوظف فهو كالموظف مصرفا كالعشر مأخذا فافترقا فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الرومانى الذى لبيت المال فافهم والله أعلم (سئل) فى فلاح حوّل من قرية الى أخرى جارية فى ثمار جندى فكيف تدوين زرع ولا يعطى خرج المقاسمة فى أرض خارج المقاسمة من ثمار وقد قن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه

نصيبه بين جميع أولاد ابنه أو يمتد على عدد رؤسهم غلبا بشرط الاول هو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد له الى ولده أو ولد له فبقية سهم بينهم أمّا ما لا ينقل الولد يشعل الواحد المتعدد أو يقسم نصيبه على ابنه و بنته على تقدير كونهما حين تم يعطى ما أصاب ابنه الى أولاده وما أصاب بنته الى أولادها لقيام أولاد كل مقام أصله غلبا بشرط الثاني فيقسم نصيب زيدا فى الصور المذكورة من ثلاثة الى انكسار على خراج النصف وتساين عدد الداروس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت خمسة حيث لم بشرط تفضيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذى ظهره الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا انه لا يلحق واحد منهما بالمكان الجمع بينهما يجعل الثانى مخصوصا للموم الاولين مات عن ولد له فقط ترجح للمتأخرين الشروط كما هو الأصل عندنا فيكون مراد الواقف بشرط الثانى ادخال ما خرج بالاولى بيان ذلك أن قوله فى الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد له معناه أنه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد الى ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا يمتد الى ولده الذى مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلى بشرط الشرط الثانى وهو ان مات قبل الاستحقاق قام مقام ابنه يشاركه عصف نصيب جده فان يقسم على الطبقة الاولى ويفرض المبت منها واحدا كان أو أكثر فأصابه يعطى ولده واحدا كان أو أكثر وأما ان لم يوجد ولد صلبى أصلا بل وجد اولاد أولاد فقط مات أصولهم فى حياتهم قبل الاستحقاق كفى بالحادثة فانه يقسم على عدد رؤس القر وع غلبا بشرط الاول اذ لا حاجة الى اعتبار الشرط الثانى لانه انما يعتبر لادخال من ولد له خرجوا وهنالك يخرجوا بل استحقاقا بانفسهم من غير واسطة والله تعالى أعلم ثم اعلم ان صاحب الاشياء كره هذه المسئلة فى القاعدة التاسعة وتكامل عليها وجهين الاول ما ذكرنا عنه والثانى القول بنقص القسمة بعد اقراض كل يعطى ولم يذكر ما المؤلف فلنعرض له تبجما للفايدة لكثر وقوعه فنة ولما حصل المسئلة أن الوقت اذ رتب بين البطلون بتم أو بالفاء لكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فقصيه لولده ثم مات الوقت عن عشرة أولاد مثلا فيقسم الوقف بينهم فاذ مات أحدهم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم غلبا بشرط المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثانى من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى ان يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد هو العاشر آخر من يبقى من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى أولاد لو كان له أولاد وانما تنقض القسمة وتقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو مفاضلة بين الذكر والانثى ويجوز من كان من أهل الطبقة الثالثة والرابعة ولا يختص أحد بنصيب أبى لان أهل الطبقة الثانية صار والابن مستحقين بانفسهم عملا بقول الواقف على أولاد وأولادهم بشرط انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوى المبت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولده الى ولده ان انت تقترض الطبقة الثانية تنقض القسمة أيضا وتقسم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل فى الرابعة والخامسة وقد أتى بنقض القسمة السراج البليغ من محقق الشافعية كذا يشق فنأواه وقال هذه المسئلة قد وقعت

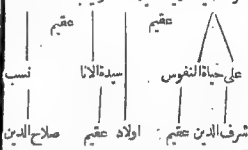
خراج المقاسمة وللمتبارى اخرجها منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من خراج المقاسمة لان خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حسمه أو أسهل له فيصير قطعاً وفى خراج الوطيفة كذلك على الصحيح كما صرح به فى التارخاتين بعض الفقهاء وما اخرج من القرية لسكونه مضرا فقصم عليه لاسماعك كونه أفاضل بالاملاك فهما قد قن عروضى الله عنهما رجلا كانت تقطن به الرجال والنساء مع ما كان له من الاملاك والاصالة فى المدينة فكشف هذا النزاع فى الاثنية فاقى الى املاكه بالقرية مع اضرامه والله أعلم (سئل) فى قرية لبيت المال تصرف فيها السباغ فأنظر عطائه فيه هل له أن يقطع غرس من ثوبون بها مباح لأهل القرية سابقا ولا لاحقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك انه لو ليس مالكه لانه لا يجوز اعطائه له من

فإن الساطن لا تلافى فيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زرعها غرس شجر زيتون في أرضها ففسل لأحد المتكاملين على إحدى الجهات الموقوفة الضعة عليها ان يخص بها على شجر الزيتون من عدد القدر فصره المتكامل عليها دون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك بأجساد السبلين إذ العدد المعروف بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه إنما يدفعه الغارسون في مقابلة الانتفاع بالأرض الموقوفة أو السلطانية (١٦٤) أو المملوكة فيعيرى على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي

يخصها كإعيرى في الزرع الشتوي والصيفي وجب مع ما يزرعهم من الثقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يشبه شرع ولا عقل ولم يأت فيه ولا نقل والله أعلم (سئل) في قرنتين نحر بينهما القلم وكثرة التكليف من الجمعية ومباشرة وكذا أنه وقهوجية وقواسية وطبخا حتى ساقوا أنواع من القلم يعاول تعداها لأصل لها في الشرع ولا العرف الفانوي ولا يعاملان قسم الربيع مع تقدير عدم هذه الظلمات فنقل من أولها مقاسمهما من الربيع إلى الخس ان رأى من أن لا عبارة لهما بدون ذلك لحصل قسمهما الخس ورفع تلك الوظائف البدعية يعرف قسما كشرع الشريف وكتابة بحجة بذلك لما رأى من المنفعة لاعتاده على الوقف بذلك وأنه إذا ارم قسم الربيع عليهما ليعمران هل مافعله المتوفى وأقر عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريره لأنه إذا تعدل الربيع امتنع الزراع من زرع أو اضمحس ما بالأكية أم لا (أجاب) قد تقر لدى العلماء ان القلم يجب اعدامه ويعمر تقر مروا واجلت الأرض مالا تفصل كان عليها يجب اعدامه ولا شمانة خراج الماقتسم على حسب الطاقة فإذا انطلق الربيع ينقل إلى الخس

واقفة

شرف الدين زين الدين احمد زينب عائشة فاختة



بل إذا لم ينطق الخس بان كانت أرضا قليلة الربيع كثيرة

المؤمن بحسب لوقر عليها الخس تغطى ولا يخلل له بها شيء بعد الموت أو كان يحس من ماله ينقص عن الخس وقد صرح عن عمره رضي ثم أتته عنه أنه قال له علمه لعليكم جامعا الأرض مالا ينطق قل لا لال جلناها ما طبق ولوزة الطاق وقد نص السكاكي أنه إذا حاز النقصان عند قيام الطاقة فنقدت على الطاقة الطر بقى الأولى ذكره في العرف فها من مافعله المتوفى وقرره ما كشرع موافق للشرع الشريف فجب تقرره ويعمر بقضائه نظم والحال بعد والله أعلم (سئل) في أرض وقف يزدي متروكها كل سنة العشار غرسين ثم يامر بها لعمال العشر للعثوران يطلب الله شرم من زرع مستأجرهم أو مستحكرهم أو ليس له عليهم سيل (أجاب) مبرح في البحر تغلغل في البذر ونحوه من العشر يجب على

المؤرخ عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجر من ولا على المستحكر من سبيل عنده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يده اراضي بعضها وقف وبعضها بيت المال تزوجها بالخصعة فملكها بذلك فقهر بعد موته على فرض ان الله تعالى أملا واذا قلتم لاهل اذا وضع احديكم الزارع يده عليها راعى وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجة وسائر ذنائه أن يخاضع منه فيه فيها ويقاسمهم فيها تقسمة أملاكهم ويجري على الفرائض التسمية أم لا حق لهم فيها (أجاب) (١٦٥) أراضي الوقف وأراضي بيت المال لا لاهل

لما رويها فيها بالإجماع فلا قورب منهم كالمصرح به في البرازية وغيرها فليس لزوجة المزارع ولزبناته فيها حق ومن تصرف فيها بالمرعة فمخالفة حق الانتفاع بها وليس له قوة فيها ملك بأجماع المسلمين والارث انما يكون فيما تركه من المال وهذه الأراضي ليست مما تركه والله أعلم (سئل) في قرية تصاف أرضها وقف والنصف سلطاني جل كثير من أهلها من المغاربة وكثرت الخياط وطالب لهم الامد وهم قاطنون ببلاد الاسلام وقد تولدوا وتناسلوا وتركوا أوطانهم وأراضيهم المذكورة فبعضهم يريد على ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو قهرهم على أراضيهم المذكورة التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا فائيل من العلماء ياتونهم واحدة منها لاسيما الناظر أو وكيله فان الوقف حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمفلسة وبالقضاء وزول ملكه لا يملك فاذا علمت ذلك فالزارع والحال ههنا في الأرض بالنسبة إلى أرض الوقف عالم بالحصة وهو المستأجر وأسس عليه خراج كما قوله ومن كان مثله ولداً لم يمتد له على الميت أيضاً لا شترط الواقف ذلك في صورة السؤال المذكورة قوله وعلى أن من مات قبل استحقاقه شيء الخ لكن الظاهر أنه لا يقسم على كل ميت مطلقاً وانما يقسم عليه لو مات قبل أن يستحق فمدفع نصيبه لولد الميت بالشرط المذكور وأما لو مات بعد الاستحقاق وله ولد فانتقل نصيبه إلى ولده من أهل الدرجة النازلة عنه ثم تنقض القسمة وقعت الغلظة على أهل درجة ذلك الميت لا يقسم عليه شيء ولا يدفع له شيء بل يحرم ولده أصلاً لأنه لم يصدق عليه ما له مات قبل الاستحقاق تأمل الله متبه

صرحت به علماً وأما في الاسعاف وإذا دفعها يعني دفع المتولى الأرض مزراعة فخرج أوالعشر من حصه أهل الوقف لانه أحارة معنى انتهى وفي أوقاف هلال رأيت القامح بأمر هذه الصدقة إذا دفع الأرض مزراعة بالنصف ولم يشترط العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لأهل الوقف فإذا كان المالك لا يلزم المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعدو إلى بلدهم جراً إلا حله ما هذا الاضلال بعدد ومثله نقول إذا كانت الأرض ببيت المال وتدفع مزراعة للمزارعين (١٦٦) فالأخذ منهم بدل أجرة الإخراج كما صرح به السكالك والهمام وغيرهم وما هو مصرح

به أن خراج القامحة لا يلزم بالتعديل وإن أرض بيت المال لإخراج فيها أو أخذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مسموحاً لجرها ولا جرحه عليه بسببها به علم أن بعض المزارعين إذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فمات فعله الظلم من الاضرار به فحرم صرح به في البحر الرائق وفي النهر ما يقبل الآن من الأخذ من الفلاح وإن لم يزرع ويسمى ذلك فلاحاً وجابره على السكن في بلد معينة ليعمر داره و يزرع الأرض حرام بلا شبهة وأجوا على الاقتصاد عند العجز أو العيلة أو الهروب عن الأرض الخراجية على أنه أمان يدفعها السلطان مزراعة لغيرهم وإن لم يجسد من يأخذها مزراعة أو جرها وإن لم يجد من يستأجرها بيعها فبكون الثمن لأصاحب الأرض وإن لم يجسد من يشتري يدفع إلى المزارع مقدار ما ينفع في عبارة الأرض فصرحوا وأهكذا قول الصاحبين وأما قول

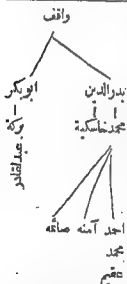
شقيق والده وعنه لامة من أهل الوقف المستحقين المتأولين له به فلي تنقل حصته المتوفى (الجواب) تنقل لهم المتوفى الشقيق لكونه أقرب إليه * (ما قول العلماء عرضي الله عنهم) * فيما إذا كان الوقف على الزرية من تباين الطبقات ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم من غير ولد وحكم الحاكم باختصاص أهل الدرجة العليا بالغة ومنع أهل السفلى عملاً بالترتيب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه إلى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه إلى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني كتب ما الحمد لله نعم تخصص من في الدرجة العليا بغير الوقف كتبه نجم الدين الغزي الشافعي عني عنه الحمد لله به بقى الجواب كذلك في مذهب الإمام مالك والله أعلم به انتهى وكتبه الفقير أبو القاسم المالكي عني عنه (أقول) المتخصص عليه عندنا في الاسعاف وغيره أنه إذا سكت عن حكم من مات عن غير ولد يصرف نصيبه مصرف الغلة أي فيقسم على جميع المستحقين من الغلة كإند كرت حقيقة مقرر ينأى أعلم أن ما أفتى به المؤلف في هذا السؤال وقوله من بقا اعتبار الأقرب فيجب فقدت الدرجة موافق لما أفتى به نفسه في مواضع مختلفة فإما اختصاراً ونقل المؤلف عنه عن العلامة الشيخ محمد الخليل الشافعي في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بهم على أن من مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لولد أو ولد له ولداً تسفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذو ذرية طبقته من أهل الوقف بتقديم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فمات امرأته منهم أو منهم أو غير ولد وليس في درجتها أحد ولو في التي أنزل منها أحد وفي الطبقة التي هي فوقها جماعة من المستحقين أقرب منهم البها حالها أمتغوى الطبقة التي هي أعلى من أمتعة جماعة أيضاً خالها أقرب منهم فلي تنقل نصيبها الجواب ينتقل نصيبها من ريع الوقف لخالفنا فقط عملاً بقول الواقف الأقرب فالأقرب دون من في درجتها لهم هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الأخيرة في الدرجة وحدث تعددت الدرجة فقد دعوا في قوله إن في درجته موافق قوله الأقرب فالأقرب فيجب أعماله من الألفاء أعمال لشرط الواقف ما يمكن أذكر شرط الواقف كخصوص الشارع في الأعمال كذلك ولو أعطى نصيب المتوفى عن غير ولد خالها التي ليست في درجتها ولن شارك خالها في درجته عدم الأقرب به فهم لا لغنا قوله الأقرب فالأقرب أيضاً مع إمكان أعماله بتقديم خاله في الاستحقاق دون بقية من في درجته خالها ودون من هو أعلى درجته من خالها المذكورة والترتيب لم لا يشعر بأعطاء من هو أعلى درجته من المتوفى نصيب المتوفى فضلاً عن كونه يقتضيه أدعوا في الدرجة وتزولها داخله في الترتيب ثم عر قوله إن من مات منهم الخ الآخر أنه في صورة الوقف المذكورة في السؤال لو مات أحد آخر من بنين ثم الابن من بنين فمات ابن الابن رث نصيب أبيه المتوفى إلى أبيه من أبيه عملاً بقول الواقف على أن من مات منهم المجمع وجودهم أبيه الذي هو أعلى من في الدرجة فعلم أنه لا دخل في الدرجة مع الترتيب ثم بعد قوله على أن من مات منهم الخ وهذا ما تضمن من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره فإنه أخل في ذلك واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليلي (أقول) نقل المؤلف عقب ذلك سؤالاً آخر في وقف مرتب بهم على أن من مات منهم من غير ولد ولا أسفل

للإمام لا يسع ولا يجوز لانه لا يرى الخرج مثله وقيل أنه قوله الكل فاقسمواهم على ذلك بمنع تعرضهم لغير المزارع والتعرض إليه منه بشئ مما ذكر في السؤال ويقضى بأنه ظلم وضل لا يحل بحال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) في أرض خراجية أتى عليها السبل حصصها وبعض أعجار ترك أربابها زرعها مع إمكان اصلاحهم لاهلها يجب عليهم خوارجها المثلغ عليها ولا يعنون بتلك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم الخراج ولا يعنون بالترك مع إمكان اصلاحه قال في إنبائه وإن كان في أرضه قش وأطرافاً أو صنوبراً أو خلاف أو شجر لا يبر نظر أن أمكنه أن يتلغ ذلك ويجعلها مزرعة فلي فعل كان عليه الخراج وفيها بعد بقليل وإن كان في أرض الخراج قطعة

أرض سبعة لأصغر الزرع وتصل المياه الهان أكنته مصلحا كان عليه خراجها وان لم يكن فلا خراج عليه ومثله في غيرهما والله أعلم (سئل)
عن حاكم بن عازم إذا أخذ خراج القامحة من الزرع مدة سنين فاحتقت الأرض بان ظهرت وقفا وما داهل يؤخذ من الزرع ثانيا لم لا يخرجون
من العهدة (أجاب) قد خرجوا من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في الترتيبات والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع أفتى في أرض
الخراج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والبطيخ نحو ذلك وكذلك في أرض (١٦٧) الغيرانم (أجاب) في الترتيب والشروح

والفتاوى إذا أصاب الزرع
أفتى بما فيه لا يخرج كالخرف
والخرف وشدة البرد والحق
البرزخي الجراد بل لا يثبت
يكن دفعه ولا شأن في الردة
والقارة والقرعة والنسل
كذلك وصرح كتبرين
علائنا بعدم السقوط في
القرعة والسابع والأفاني
وتحوها حيث أمكن المنع
إذا العلة عدم القدرة على
الدفع ولا يسرق بين خراج
الوظيفة والقامحة والعشر
بسل الأولى في الأفاني

منه عان نصيبه إلى من في درجته من أهل الوقف المتناولين له يقدم الأقرب في ذلك إلى المتوفى فالأقرب فئات
منهم شخص عقبا وليس في درجته من المتناولين أحد وفي أعلى الدرجات من المتناولين رجل من
الدين بن أحد فهل يعود نصيب الشخص المتوفى إلى زين الدين المذكور ويختص به زيادة على ما له من أصل
الوقف لكونه وحده أعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه إلى زين الدين المذكور ويختص به لكونه وحده
أعلى الطبقات من أهل الوقف كتبه الفقير محمد العمادي الملقب بمسحق الشام عفي عنه قال المؤلف رحمه الله
أفتى أحد أئندى المهنداري والامام المحدث الشيخ أبو المواهب الحنبلي والعلامة الفقيه الشافعي عبد الغني
الناسي معالين بماعا بل كبراً يتخطو طهم المهود وهو كاتري مخالفاً لآفتي به الحنبلي ووجه ما هنا
أن قوله يقدم الأقرب في ذلك إلى المتوفى فالأقرب قد لاهل الدرجة لا شرط مستقل حتى يقال إنه يجب
إعمال شرط الواقف ما أمكن ولا شأن للمقداد التفتي انتفى التبدؤ كدكونه قيد اقوله الأقرب في ذلك
فان اسم الاشارة راجع إلى الدرجة فالحاصل أنه لا قيد لا شرط لا شرط مستقل تأمل (أقول) ووجه مخالفة
انهم لم يذكروا أن زين الدين المذكور أقرب من غيره بل أعطوه مجرد كونه من أعلى الدرجات فدل على
عدم اعتبارهم الأقرب بحيث فقدت الدرجة فيعود نصيب المتوفى إلى أعلى الدرجات وان كان تحته من
هو أقرب إلى المتوفى منه وهذا مبل من المؤلف إلى الغامض في حيث فقدت الدرجة وقد أفتى بذلك أيضاً
وقال وفتي بجملة شهاب الدين أفتى العمداد والخير الربلي والذي أفتى به شهاب الدين أفتى في وقف
مرتب بشرى على أن من مات من غير النصيب من في درجته الأقرب فالأقرب فئات شخص منهم اسمه محمد
بن غير ولد وليس في درجته أحد الموجود من ذرية الواقف عمة أبي المتوفى المذكور وهي خاسكية بنت
بدر الدين بن الواقف وعمة المتوفى وهما متوصفتان بتاجين بن بدر الدين المذكور وان بنت عم جد المتوفى
وهو عبد القادر بن بركة بنت أبي بكر بن الواقف فأجاب بأنه ينتقل نصيبه إلى خاسكية خاتمة تحت لم يكن في
درجة المتوفى أحد يعود إليه ولم يذكروا الوقف حكم من مات من غير ولد ولم يكن في درجته أحد فكان الشرط
منقطع الوسط فرجع الحكم إلى أصل الوقف المرتب المتعفى لأن يقدم أهل الدرجة العليا إلى أهل السفلى
ولا شأن أن خاسكية أعلى درجة من المذكورين فلا حرج أنما اختصت بنصيب محمد المذكور وكتبه الفقير
شهاب الدين العمادي ولا يخفى أنه مخالفاً لآفتي به أولاً كالأعلام الحنبلي فقد ناقض المؤلف نفسه
حيث أفتى باعتبار الأقربية الشروطة ثم أفتى بالغائها وقد منعنا قبل أوراقنا نقله المؤلف عن العلامة
الدين حيث أفتى بالغائها أيضاً وأعلى نصيب المتوفى إلى أعلى الطبقات ووافق على ذلك الشيخ خير الدين
وقدمنا أن العلامة الشرنبلالي رد على مفتي الشام عبد الله بن أفتى من العلامة عبد الرحمن أفتى
العمادي المذكور في رسالة سماها الانقسام بأحكام الأقسام وثق في نسيم الشام فلذلك كسر حالها ثم ذكر
بما يخص في هذه المسئلة فتوصل ذكر الشرنبلالي جواب الشيخ عبد الله بن الذي قدمنا قبل أوراقنا وهو أنه
ينتقل نصيب الصغير والصغير إلى زور في الوقف إلى ابن الواقف وبنت الواقف لكونها أعلى طبقته من
بقية أهل الوقف علماً بالترتيب المستفاد من لفظة دون نال الصغير ودون عم الصغيرة وعصها الزور بن



لتعلق ذلك بعين الخارج
فهو ما كان هذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والوطبة
وتعويها وهذا واضح

والأقرب إلى العدل والأبعد عن الظلم وقد صرح علماؤنا في هذا الباب أنه مما محمد من سره قال كاسر قائم إذا أصاب الزرع فقصر ماله
ما تفق من بيت ماله وقال الزرع شر يك في الحصران كالجور شر يك في الرمح فإذا لم يعطه الامام شأفاً أقل من أن لا يعطه الخارج والله أعلم
(سئل) في أرض قرية بقبعة الرضوى وقفاً مرصدي من حضرة السلطان غرس أهلها الباقون والأحقون فيها زبونا فافن الترتيب
قد عار وجدنا غاب التسليم عليها وأن جد اذ زبونها فافن عليه الهلاك ففقدوا نصيبه بفراذه ولا تبتسط عليهم في حصص الوقف ولا
يصدقهم في معالهم فهل القول قولهم في ذلك وهل عليهم عقوبة بلدهم في غيبته لا يعرفون أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لأن كل شخص

مهمهم أمين على ما في يدولا يشتما يدعيه عليهم بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه العينة الشرعية واذا عجز عنها وطلبه منهم المين على ما دعي به
 انه ذلك اذا بينته على من ادعى واليمين على من انكر لو اعطى الناس بدعواه لادى آس دماه ناس وأموالهم ولا يلزمهم عتو به بجمع ما لهم
 وحفظه خشية الهلاك والله أعلم * (باب الجزية بـ) * (سئل) في أهل الذمة اذا استنعموا أداء الجزية وقت وجوبها وعادوا وقالوا مانا
 عادة أن تعطى عن الاعز بسحق يزول ولا (١٦٨) نعطى عن المتزوج منها غير بيع غرض ومشائخنا ما عليهم شيء بل يتبع قولهم شرعا

أولا يتبع ويأثم من يأخذ
 بقولهم ودلى حاكم الشرع
 والعرف أن باصرهم يدفع
 الواجب عليهم شرعا
 ويزمهم من الترفع عن
 دفعه ويلزمهم بما هو مقدر
 في الشرع عند أهل العلم
 وما مقدارا يؤخذ منهم
 شرعا وعلى من تجب الجزية
 (أجاب) لا يلتفت الى قولهم
 ولا يتبع بل كل من امتنع
 عن أدائها يردع ويزجر
 ويضيق وتؤخذ ظهر اوقسرا
 وجبا اذا الجزية هي التي
 عهت دماهم عن سيرفنا
 ومنعت أيدينا عن قتالهم
 وقتلهم واسترقاقهم قال
 عز من قائل قالوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر ولا يحرمون ما حرم
 الله ورسوله ولا يدنون من
 الحرق من الذين أولوا الكتاب

حتى يعطوا الجزية عن يد
 وهم صاغرون وقال صلى
 الله عليه وسلم أمرت أن
 أقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله فاذا قالوها
 عصوا مني دماهم وأموالهم
 الا نتخفها وحسابهم على الله
 تعالى كذا في الصحيح واذا
 ما قالوا ها ندعهم الى الجزية لاهرم صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث طو بل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولا يعقل
 الجزية ينتهي القتال كما ينتهي بالسلام في الحسن عن عتبة بن عاصه قال قلت يا رسول الله انما نرى قوم فلاهم بضفونا ولاهم يؤدون
 ما لنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوالا نأخذوا كرها فخذوا كذا في الصحيح وهي عند عدم وقوع
 الصلح حين الفسخ على شيء على الفقير في كل سنة انا عشر درهما وعلى الوسط سبعة وعشرون درهما وعلى الغني عشرة درهما وعلى الله تعالى عنه وهو ما كان
 يركل عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل والمثقال معلوم لم يتغير جاهلية ولا اسلام الى الآن وتوضيح على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني

لكنهم أدنى درجة من اهل الواقف ومن الواقف ثم قال الشرابي قلت هذا الجواب خطا نقلوا وعلا ما
 نقلنا فيما قاله الامام الخصاصان كان الواقف ذكر حال من عتوه منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضي على
 ما شرط من ذلك والافتراء الى من كان موجودا يوم تقع القسمة فقسمة الغلة بينهم وأسقطنا منهم الميت لأن
 يكون الميت مات منهم بعدما طغت الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لو رثته اه كلام الخصاص
 فقد صرح بخطا ذلك المحب لانه ان كان معقدا على عدم بيان نصيب الميت بل يصرف في نص الواقف فلا
 وجه لخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين وان كان معقدا على بيان نقل فلا وجود له وأما خطوه
 عقلا فانه لا يتوهم أحد أن العمل بالترتيب المستفاد من القسمة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين
 المتفاوتين بدرجة عالية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون الأدنى بدرجة لان الترتيب الحاصل في نص
 هذا الواقف يمنع الفرع المحبوب باصالة لا غير ولا قائل بغير ما سئل هو أسفل درجة بوجود مستحق
 هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والأسفل والأعلى
 فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصاف وقد نص الواقف على ابطال الترتيب نصه على صرف نصيب
 من مات عن غير ربه الاقرب فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط بانتقال نصيبه
 اليه بوجود مسالة في طبقته كاخ وابن عم فتنتي المشرط بانتفاه شرطه ويكون من قبيل الانقطاع
 فرجعتم الى العمل بتم وأحرث الترتيب الذي ذكرته فنقول في رد العايتة تكون طبقة استحقاق جعلية
 لا طبقية فارت نسبة وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب الخ لانه
 أخوته والعلم والعلامة لان اخه حاصل ما ذكره العلامة الشرابي ولخصه أن الواقف حيث ترتب وقفه
 بين الطبقات يتم بشرط عود نصيب من مات عقيبها الى من معهم أهل درجة الاقرب فالاقرب منهم ولم يوجد
 في درجة المتوفى أحد ينقله نصيبه الى الاقرب اليه من أي درجة كانت ولا يلغى اشتراطه الاقرب وان فقدت
 الدرجة وهذا ما وافق لما مر من الخليلي عن ابن حجر ومخالفة لسانه المؤلف عن الجاسعة المذكورين
 من أهل الافتاء بمدى الشام واقول أيضا التحقيق خلاف ما أطلقه كل من الفرقين

فألق بقوم ما قول السمعاء * واجمع حواشي الكلمات جمعا
 واعلم أن الواقف اذا ترتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاسبة للتي تليها شرط أن من مات عن
 ولد فتصير لولده من مات عن غير ولد فتصير لمن في درجة الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ بهذا الشرط
 عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكأنه قال ان الوقت مختص بالطبقة العليا ثم يأتي
 عليها وهكذا اذا مات أحد عن ولد فتصير لولده وعن غير ولد فتصير لمن في درجة فقد أدخل ولدا المتوفى
 أو أهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق باختصاص عموم ترتيبه السابق باستثناءه الا لاحق ونفاه قوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاهما الثلث فان كان له أخوة فلاهما السدس اذ المعنى والله تعالى أعلم فلاهما
 الثلث الا ان يكون له أخوة فاذا انتفى ان يكون له أخوة كان لها الثلث المفروض لها عند عدم فرع الميت
 ففي مستقبلنا اذا مات ميت لاهن ولد وليس في درجته أحد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق

عندنا اذا كان معهما مؤخر من الصلوة عندنا في حنفية ترجحه الله تعالى لاعتداهما ونحوها الله تعالى ومن كل الفسوخ سواء كان متزوجاً أو غير متزوج ومساكنهم ومنهم من يؤخذ الحزب منهم وهذا الاسم لا يسقط الحزب عنهم ولا تؤخذ من دفن عري ومن دفن عرياً أو عبيداً ومكانه وزمن وأعيى وقتش غير معتدل وراهب لا يخالط وشمل العبد المذبذب أم الولد ومثل الزمن والاعلى المفارح ومقطوع البدن والرجلين والشئ الكبير والعاجز وتسعة طبالا سلام والموت والتكرار ولا تقبل منه اذا ارسلها على (١٦٩) يائنه في أفعول الوائيل يكلف أن

يؤد بها بنفسه فأنما والقابض فاعذ في رواية يأخذ بتأديته ويسمى مهرها ويقول أعط الجزية يأخذ كذا في الهداية لانهم مأمورون باعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية في طول فنقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (مثل) في ذى مات لآخر تركه هل تقابل وزنته بغيره أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بغيره من ماله بالاجماع اعانده فانطقت وطها بالموت وامعند القائل بعدم سقوطها بغيره يقول انها كدني الا دعي ولا يلزم الوارث وقافه من ماله والقول قول الوارث بغيره انه لم يترك مالا والله أعلم (مثل) في انصراف غائب وعليه جانيه هل يلزم زوجته أو اطفاله أم لا (أجاب) لا يلزم الجانيه الا من هي عليه فلا تطالب بها أبابنه ولا بن بانيه فيها كالدين الشرعي الثابت بذمة المسجون لا يطالب به أحد غيره والله أعلم * (باب المرتدين) * (مسئل) في شقي لعنني الله تعالى سيدنا ابراهيم

فيبقى ما شرط على حاله ويدفع نصيب المتوفى المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كافي غلة الوقف ولا يتخصص بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا وغيره بحيث يند الواقف الاقرب بكونه من اهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى باطلاق الاقرب بل الاقرب بخاص فاعطاه للاقرب من غير دونه تخصيص لكل الاموال واقف بمالك فيه فحين الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافا لما قاله الشرنبلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من ذريع الوقف كما قلناه ولا يتخصص به اهل الطبقة العليا فقط خلافا لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلالي عن الامام الخشاف فيبصر آ نفا من آية يسقط سهم الميت وتقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله انطصاف أيضاً في باب الرجل يجعل أرضه موقوفاً على نفسه وولده ونسله اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولادي وولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ بالبعان الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطناً بعد بن حتى ينتهي ذلك الى آخر البعان منهم وكما حدث الموت على أحد من ولدي وولادي وأولادهم فنصيبه مردود الى ولده وولده ونسله وعقبى بطناً بعد بطن وكما حدث الموت على أحد من ولدي وولادي ونسله وسلمهم وعقبهم ولم يترك ولداً ولا ولداً ولا نسلاً ولا عقباً كان نصيبه واجعا الى البعان الذي فوقهم قال هو على هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك الى اصل الغلة ويكون ان سخطها اه كلام انطصاف واختره في الاسعاف بقوله وقالوا وكما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه منها واجعا الى البعان الذي فوقه وما من أحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يذكر في سهم من عوت عن غير ولده ولا نسلاً يكون نصيبه واجعا الى اصل الغلة وجزاها بغيرها او يكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله على ولدي ونسليهم ابداه واختره الهلالي في الدر المختار حيث قال وقالوا وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه من فوقه ولم يكن فوقه أحد او سكت عنه يكون واجعا لاصل الغلة لا الفقراء مادام نسله باقيا اه فهذه القول صريحة في أنه حيث لم يوجد ما شرط الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كما سكت ولم يبين حال من مات منهم من غير ولده ونسبه أو لو وجد جماعة متناولون في نفس طبقات متلاوق قد شرط الواقف انتقال نصيبه من مات عقبها الى اهل الطبقة التي فوقه فمات من اهل الطبقة الثانية رجل عقبها فنصيبه لاهل الاولى فان لم يوجد فيها أحد فنصيبه لاهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يتخصص به اهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الآت وهو نص في مسئلتنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لاهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يتخصص نصيبه أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسيم الغلة بينهم ما على المستحقين بقدر انصابتهم كان هذا التوفى لم يوجد فهم وليس في ذلك الغلة الترتيب بين الطبقات المستفادة ثم أبقوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب المذكور ان الطبقة العليا تتجسس على تها سوي وأولاد من مات من اهل الطبقات كثر كون أعصاهم ومن في درجة أعصاهم وكذا الوفاة في الاولاد من أولاد في الطبقة الثالثة يشاركون اهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيّاً يؤخذ نصيبه منها ويدفع

(٢٢) - (فتاوى حامديه) - اول (انجيل الذي انتمى عليه الله الخليل في القرآن الكريم بأنه أو املط فبذا يرتبط به وهل اذا جاء تابنا من قبل نفسوا جاعا قال يدفع عنهم جبال الذل الذي هو القتل والحكم فيه (أجاب) يقتل حدوا لونه له أصلا في التزانية وغيرهما من كتب الفتاوى والفظا لوالد والابن والابن والابن بالله تعالى فصر امره وجمعه النكاح بعد الجاهل وليس عليه اعادة الصلوات الاصل والمولود ينجب قبل الطوط بعد النكاح بكلمة الكفر والزام أن في كلمة الشهادة على العادة لا يجزئ مالم يرجع عاقاله لان تابناهم على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمرهم بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يمسد النكاح وراي من حجب

الكفر والارتداد وهو القتل الاذا ساب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحد من الانبياء عليهم الصلوات والسلام فانه يقتل حدا او ثلوه له أصلا سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تابيا من قبل نفسه كالتردق فانه حد وجب فلا يسقط التوبة ولا يصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعاقبه حتى العبد فلا يسقط بالتوبة كما هو حق الا كمين وكذا الضف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا ساب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى وان النبي بشروا البشر جنس نطقهم (١٧٠) المرأة الامن آكره الله تعالى والباري عزه عن جميع المعاييب بخلاف الارتداد لانه معنى

ينفرد به المرتد لا حق فيه
لغير من اكد كمين ولكونه
بشر اقلنا اذا شتم عليه الصلوات
والسلام سكران لا يعفى
ويقتل حدا وهذا مذهب
أبي بكر الصديق رضي الله
تعالى عنه والامام الاعظم
والبدري وأهل الكوفة
والشورى من مذهب مالك
واحداه قال انطلق لأعلم
أحدا من المسلمين اختلف
في وجوب قتله اذا كان
مسلمنا وقال يصون المسلم
اجمع العلماء على ان شتمه
كافر وحكمه القتل ومن شك
في عذابه وكفره كفر قال
الله تعالى ملعونين أيضا
ثقفوا أشد وارقتا ولا تفلتا
سنة الله الآتية وروى
عبد الله بن موسى بن جعفر
عن علي بن موسى عن أبيه
عن جده عن محمد بن علي بن
الحسين وعن حسين بن علي
عن أبيه انه صلى الله عليه
وسلم قال من سب نبيا فاقوله
ومن سب اجدبا فاضربه
وأمر صلى الله عليه وسلم
بقتل كعب بن الاشرف بلا
انذار وكان يؤذيه صلى الله
عليه وسلم وكذا أمر بقتل
أبي رافع اليهودي وكذا

البه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم مينا سقط نصيبه منها وقسمت بقاها على باقي الاجزاء المستحقين الا اذا
كان الواقف شرط انتقال نصيب ذلك الميت الى أحد فغنى ذلك فان كان ذلك الاحد موجودا دفع نصيب
الميت من الغلة وصار كانه لم يمت والاقبقت الغلة على حالها وقسمت بقاها على أهلها الاجزاء ولا يقتضى
الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يتخلله في نصيبه الا لوجه
لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية
أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثرهما كان يأخذ أوهم والواقف انما شرط دفع
نصيب أبيهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لم يلزمهم على أبيهم لانقول ما نصيبهم من نصيب ذلك
المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبل الزادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى أن
غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كانت أبوهم في حياته بلغ سهمه من الغلة بشره قدر سهمهم
للمات كثر غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما أما كنت تدفعه لأولاده فكذلك اذا قل من
يستحق الغلة وهذا كله قبحه للمنقول وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى
المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان يمر دفعه فقد أوفىنا ذلك ما يخالفه وان كان بالنقل عن أحد
فلسد كره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخفاف كبير في العلم يقتدي به ونحن نقلنا ما نقلنا عن
انخفاف الذي أذعن بفضله أهل الوقف والخلاف وصار بعدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه
صاحب الاسعاف شعر أولئك آباء حتى يعلم * اذا جعنا باجر بالجمع
والحاصل أن الوقف اذا كان مريتا به أو غير مريتا قد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد
أشروط صرفه لاهل دوحته أو لغيرهم ولم يوجد المشرط صرف نصيب المتوفى الى المذكور والى صاوف الغلة
ولا يصر الى الفقراء لوجود ما وقف عليهم لان الوقف على الاولاد والزوجة كالمندمناه عن الاسعاف
لكن يبقى هنا تحقيق يحصل به نوع فوفى وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فارة يقول ان في
درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك أنه جعل الاقرب بقا في أهل الدرجة فثبت فقدت الدرجة لغت
الاقربية لانه اعتبر الاقربية في فرع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله وحذف قوله
منهم واتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بلا تماثله وارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمتبادر
منه أن مراده تقدم الاقرب من أهل الدرجة أيضا مطلقا ولكن بمقتضى أن راد تقدم الاقرب مطلقا
بقربية قطع معاقبه بقوله يقدم وكان الخليل لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية عند فقد الدرجة ولكن
لا يفتي أن أصله أقل التفصيل أعني افنا الاقرب بمحذوفة تقدمهم والمعنى الضمير بها على أهل الدرجة
وارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فقوله في ذلك اشارت الى أهل الدرجة بمثله قوله منهم وبمقتضى
كونه اشارة الى النصيب أى يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولده الاقرب فالاقرب وكان الشربلالي لحظ هذا
المعنى فاعتبر الاقربية حيث فقدت الدرجة لكن لا يفتي أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة
المقدرة فان تقدمهم أي من أهل الدرجة كلفنا ولو قدرهم من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد

أمر يقتل ابن خطي هذا وكان متعلقا بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسال على سائر الرسول وفي
انتهى وفي الاشياء كل كافر ناب فتو به مقبولة في الدنيا والآخرة الاجاعة الكافر بسبب نبى وبسبب النبيين أو واحدهما بالسحر
والزندقة قال آخر ما منه المسئلة مقرر مشهور في الكتب غنية عن الطناب والحاصل فيها وجوب قتل مثل هذا الشقي المشهور حتى مثل هذا
النبي الجليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم (سئل) في مسلم سيخبر شاق أنه تعالى اجعنا محمد رسول الله العرب والعاليين وبشمتهم
ويوسط السوق من نجا أعظم البسوس فما حكم هذا الشقي العين أقتوا بأجورين (أجاب) حكمهم المرتدين وبه صرح في التنف حيث

قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه من تشو كهم حكم المرددين . ففعل ما يفعل المرددين ومن طرح بذلك ان افلاطون في كتابه السيمي عن الحكماء حيث قال فاعلم ان شرح الطحاوي ماصورته ومن سب النبي أو ابغضه كان ذلك منه مرددة وحكمه حكم المرددين وفي الاشياء والنفاذ كل كافر ناب ثبوته مقبولة في الدنيا والاخرة والاجماع الكافر يسبني وبسب الشيخين أو اهداهم الخوف البزاز في قى المردد ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح والضمم جبا الكفر والأرتداد (١٧١) وهو القتل الانساب الرسول صلى الله

[illegible]

زوجہا

امن امن امن

100

عقلم اولاد

جميع المعايير بخلاف
الارتداد لانه معني ينفرديه

المرتد لاحق نفسه لغريم من الأذميين ولو كونه بشرًا قلنا إذا شته عليه الصلاة والسلام سكران لافى و يقتل أو أضاحد أو مذهب أو بكر
الصدى رضى الله تعالى عنه والأمام الأعظم والبدوى وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطاى لأعلم أحدنا من السليين
اختلف فى وجوب بقله إذا كان مسلماً وقال يعقوب المالى أجمع العلماء أن شامه كافر وحكمه القتل ومن شك فى عقابه وفكره كفر قال
الله تعالى ملعونين أبا نفقوا أخذوا وقتلوا وتتلاسنه الله لا ورى عبد الله بن موسى بن جعفر بن على بن موسى عن أبيه عن جده عن
محمد بن على بن الحسين بن حسين بن على بن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب أختاً جارية فهو مؤثر مؤثر مؤثر رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقتل سبعين الاشرف بلا اذنا و كان يؤذنه على الله عليه وسلم وكذا امر يقتل ابي رافع اليهودي وكذا امر يقتل ابن خطيل
بهذا وكان متعلقا باستار النكبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسؤل على شاتم الرسول وقطاعه وفي فتح القدر وما يقرب من هذا
ونقله عن صاحب الجبر والله أعلم (سئل) في نصرا في ذبيح تجري على الجناب الرفيع الحمدى صلى الله عليه وسلم بالسب فبدا يلزمه شرعا خصوصا
اذا كان قصده غيظ المسلمين ومصلحة (١٧٢) النصراينة ومذمة الاسلامية (أجاب) ببيان في عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماء زمانه

يجوز الترفي في التعزير بالى
القتل اذا غلظ من وجهه وادى
شئ من موجبات التعزير
أعظم من سب الرسول صلى
الله عليه وسلم وهذا الذى
تميل اليه نفس المؤمن
فبني لحكام المسلمين قتله
سكى لا يجرأ أعداء الدين الى
احراق أئمة المسلمين بسب
بنيهم من الكفرة الممردين
وعلى الله سبحانه وتعالى
اصلاح الاحوال ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى العظيم
الكبير المتعال والله أعلم
(سئل) عما نقله الزاهدى
في حاويه بقوله شيخه قبله
في انخروج الى دار الحرب
يخسر اقال الكفار ودار
الحرب خير من دار الاسلام
والمسلمين فان اراد به ان
الجميع أكثر لا يضر وان
أراد به اند بينهم خير كفر
قال وليكلامه هذا وجه
أحسن منه ان الكفار غير
من المسلمين في المعاملات
والتعاملات لقلتها بينهم
وغيرهم وقلة الظلم على
التجار وعدم أخذولتهم
أموالهم بغتري أو يئمن
بشخص وهو الظاهر لا يكفر
أه لم كانوا خيرا من المسلمين

على ولدى عمى ولد ولدى ثم ورم أوقال بطنا بعد بطن يسد أعماده أياه الواقف ولا يكون للطن الاسفل
شئ ما بقى من البطن الاعلى أحد اه ومثله في الخاتبة من باب الوقف على الاولاد والاقر باعومثله في
الخلاصة والبراز به وقد أجب العلامة الخبر الرولى عن مثل هذا بقوله لاشئ لا ولاداً ولاداً الواقف
مادام أحد من أولاد الواقف ذكر كرا كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بهم ثم كداه بقوله الطبقة العلوا
تتبع السفل الخ والمسئلة أيضاً في فتاوى الخانوى في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا
من مضمونه مالفظة أن الوقف المذكور تجري أجوره ومتاعه على السادة الاشراف بنى أبي الجنى
الحسينى وعلى أولادهم وذريتهم من أولاد الظهور ودون أولاد البطون ولا تن مات شخص من ذرية
الواقف عن غير ولد له أخت شقيقة وبقيته مستحق منافع الوقف المذكور من النذر المذكور ففصل
حصصا لليت المذكور تعود على أخته المذكور وأولادها على بقية الذرية المذكورين وموت من أهل
الوقف حيث أطلق الواقف ولم يتعرض للمذكور من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أنتمنا
(الجواب) الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذكور بين جميع مستحق الوقف من أولاد الظهور
بالسوية ولا يخص بها احد دون احد وأخت الملت تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله أعلم بكتبه
الفقيه يحيى الهمسى الحنفى عفى عنه الحمد لله ما أجب به مولانا هو الجواب بكتبه أحد بنون الفاشاوى
الشافعى الحمد لله الجواب كما سألنا أجب والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب بكتبه الفقير أحد بنى
الواقف الخبنى عفى عنه في واقف وقف وقفقه على نفسه مده حياته ثم بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد
أولاد أولاد ونسبه وعقبه لاند كرمثل حفظ الانثيين عمى جهة نزل لا تنقطع فهل كل من له استحقاق
ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من بدلى به حيث لم بشرط الترتيب أجب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم
بحسب قائلهم وكثيرهم فيستحق الابن مع وجود والده من فتاوى العلامة شير الدين الرولى (سئل) فيما اذا
شرط واقف وقف أهلى أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ناصبيه من ربح الوقف الى من هو فى
درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقسم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى ثم ان الاقرب من شخص من
الموقوف عليهم عن غير ولد وترك أمما ملان مع العسبة الذى هو من جهة الموقوف عليهم ثم وضعت
الحامل بنتا بعد شهر من موت الشخص المذكور ومن طلوع الغلظة وليس في درجته الشخص أقرب اليه من
أخته المذورة التي كانت حلالا حين موته فهل يعود ناصبيه لاشغالته ورثته غيرها (الجواب) نعم حيث
كان الحال المذكور (سئل) في وقف آخر مشروط فيه كقوله فبات من الموقوف عليهم اسم امرأة
وليس في درجتها وذوى طبقته سوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متناولين لجههم بأصولهم
والكل في القرب اليها سواء قبضهم أو لا بدلت عم أمهاو البعض الأولاد بنى عم أمهاو البعض الأولاد بنى عمه
أمها والبعض بنتا بن عم أمهاو لخال من أهل الوقف المتناولين من أهل طبقة أعلى من طبقته رزم أن
نصيبها من ربح الوقف ينتقل ليعودن أهل طبقته المذكورين فلن ينتقل نصيبها من ربح الوقف
(الجواب) ينتقل من هو فى درجتها وذوى طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا في القرب سواء علما بشرط

في المعاملات الخ من أعاسهم على تقوى وأساس الكفر على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو سبب جلى (أجاب) الظاهر الواقف
ان السبب في ذلك كثره تعرض الشيطان لهم خشية قواهم من يده فوجد أثره المذكور بالارادة الالهية بخلاف الكفار فإنه آمن من قواهم
واسراع منهم وترك التعرض لهم وايقظهم من أصله الله تعالى عن سوء الطير بى والله أعلم (سئل) في رجل سئل شأ فقال لو جاءني النبي
صلى الله عليه وسلم ما فعت وأتخذ لك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع الفصولين وراى احص وقع بينه وبين صهره خلاف فقال لو
يشير ويحول الله صلى الله عليه وسلم لم يكفر وقد أقر به من الشافعية السبكي والزمى به مع الأباة يدل على التقاضى وبانه متف بولو

وأنه لو قدر تخشعوا وسماحته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضاها ولم يقبل كما في قصة نوح لما عنت فقال له ولدا فقال له
 أنا مرنى قال لا ولكن أشفع قالت لاحتجتي فيه فاحكم المذهبان على عدم كفره والذي يظهر أنها جماعية والله أعلم (سئل) في رجل رأى
 العلو يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا انظر إلى امرأته وأبغضته حلت له بمجرده نظرها سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل إذا
 تكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا مقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بترتيب عليه (١٧٣) بذلك حكم الزدة فقام عليهما مقام علي

المرتد وهل إذا تاب قبل
 توبته أم لا (أجاب) نعم يكون
 بذلك مرتدا فترتب عليه
 أحكام أهل الزدة من وجوب
 قتله فقد صرح علماءنا في
 غالب كتبهم بأن من سب
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أو أحد من الأنبياء
 عليهم الصلاة والسلام أو
 استغفبهم فإنه يقتل حدا
 ولا يوبى به أصلا سواء كان
 بعدا المقدرة عليه أو الشهادة
 أوجه أو تاب من قبل نفسه
 لأنه حق تعاقب به حتى العبد
 فلا يسقط بالتوبة كسائر
 حقوق المؤمنين ووقع في
 عبارة العزاري وولعابنيا
 كفر وقد ذكر المفسرون
 في تسو له تعالى واذا تقول
 لذى أئتم الله عليه وأئتم
 عليه أسأله عليا نزوجا
 الآية ما يكذب الزاعم
 المسد كور عن ذلك قول
 القرطبي بعد كلام طويل
 قدمه وروى عن علي بن
 الحسين أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان قد أوحى
 الله تعالى اليه أن يدا بطاق
 زنيب وأنت تستزوجه
 بزوجه الله يا هالكا تشك

الواقف ولا شيء للفقهاء من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (سئل) فيما إذا وقف يدوقه منجزا على ابنه محمد
 ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث للمحمد الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم ومن على أن من
 مات منهم من ولد نصيبه لولده إلى آخر ما ذكر في كتاب وقته فإذا انقرضوا باجمعهم عادو فاعلم على من يوجد
 من الأولاد الواقف وأنسابهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وما ابنه محمد وانقرضت ذرية محمد
 والموجود الآخر من ذرية الواقف ولدا ابنه هـ ما أحد وأبوالصفا وابن بنت ابن الواقف هـ ما در وبش
 وسليمان فهل تنتقل غلة الوقف لولدي ابن الواقف أجدوا في الصفاء دون در وبش وسليمان (الجواب)
 ينتقل لأجدوا في الصفاء دون در وبش وسليمان فلا يقول الواقف الحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد
 محمد الواقف فيهم مرتبة ينتقل حكم الترتيب الذي فيهم إلى أولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم (أقول)
 لما قل أن يقول بالانتقال الغلة إلى جميع الأربع والوجود من ابني ابنه سوابي بنت ابنه المذكور من علما
 يقول الواقف عادو فاعلم على من يوجد الخ فإن لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب إنما يعتبر بعد الشغل في
 الوقف لأن المرتب لابله من مرتبة عليه والأربع المذكورون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد
 فعاد الواقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد من كلمتهم العاطفة والعطف
 إنما يكون بعد المعلوم عليه فيدخل الأربع المذكورون في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم ومن فيحق
 الترتيب بعد دخولهم أمافله فلا يتحقق وليس المؤلف لفظ المعنى الحاصل من العطف وهو تقديم كل
 طبقة على ما إلى التي تليها فإنه حكم العطف يتم فقوله الواقف والحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك الترتيب
 ورأيت في فتاوى الشهاب أجدوا في الكبير الشافعي سؤالا حاصله فيمن وقف على أولاد الظهور مرتبة باسم
 وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على أولادهم ثم ومن في الشرط والترتيب فأت أولاد الظهور ووجد
 من أولاد البنات جماعة فتنقلوا لدرجات فأجاب بانقل الوقف إلى أقرب الدراجات إلى الواقف وهذا مؤيد
 لما أجابه المؤلف فتأمل (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد
 أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على نسبه وعتبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم من
 غير ولد لا نسل ولا عقب رجح نصيبه إلى من هو معفي درجته وذوي طبقة ثم على جهة ترسالة فأت
 الواقف وأولاده وأولاد أولاد أولاد أولاده وانحصر ربع الوقف في جماعة من النسل والعقبين
 ذرية الواقف وماتت امرأة من النسل في حصة أحد من أولادها فدخل أولادها في النسل
 وبسبب موت من ربع الوقف (الجواب) نعم قال في الأصناف النسل الولد وأولاد الولد أماتا مناسبا
 ذكرنا كانوا أو أماتا هـ والله أعلم (أقول) هذا الجواب يحتاج إلى بيان زاد فلا بأس بإعادة على عادتنا
 في هذا الكتاب من التصانيف بغير التردد وهو أن دخول أولاد المراتبين المذكورين مني على مستثنين
 قد طال فيهما الجدال وكثر القيل والقال هـ المسئلة الأولى فهي ما إذا شرط الواقف الوقف المرتب
 انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كجها الواقع في هذا
 السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولدا إلى ولده أم لا وقع نظيري في الفتاوى الخيرية فأجاب بقوله لا شيء

زيد النبي صلى الله عليه وسلم خلق زنيب وأنها انقطع بمواعله بأنه يريد طلاقها قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الأدب والوصية
 اتى الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم أنه يفرقها وهذا الذي أخفى في نفسه لم يرد أنه يامر بالطلاق لما علم أنه سيتركها
 وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطقه قول من الناس أن يتزوج زنيب بعد زواجها من مولودها وقد أمر بطلاقها فقامت الله تعالى على
 هذا العذر من أنه خشي الناس في شيء قد أحياه الله تعالى بأن قال أسأله عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلم أن الله تعالى أحق بالخشية
 في كل حال ثم قال قال علماؤنا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء إلى آخره

كأثره في إيمانهم والعلماء القشيري والقاضي أي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم هو ذي ناب
 امرأته يدور بها طلق بعض الجاهل بعض الفسقة عشق وهذا إنما صدر عن جاهل بصحة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستخف
 بحمته صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشاف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي أسباب النزول قوله تعالى
 ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله (١٧٤) أي ما كان عليه من إثم فيما أحاطه تعالى فلا اعتراض لأحد عليه فيه سنة الله في

الذين خلوا من قبيل من
 الأنبياء وتبلاؤه لهم عليهم
 السلام كداود وسليمان
 وهذا ما ليس فيه نقص
 للحيل الطبعي الذي لا يكاد
 يسلم الا في متفهم صوما
 كمن أو غير معصوم فلما نظر
 النبي صلى الله عليه وسلم إلى
 امرأته يزنيها فقلبت له
 طمعا فزاد تزوجها بالمباح
 لا سخطا منه والله تعالى
 أخبرنا ما كان عليه فيه
 من حرج ولا جناح لإسباني
 الأمور والنجاة الشرعية
 فكان جوابا للمناقض وقد
 طلقها زيد وخطبها النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال لها
 إن الله تعالى بذلك خيرا
 مني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فحسرت وقالت الأمر
 لله ورسوله من حجاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اه
 باختصار فخطبته صلى الله
 عليه وسلم وتزوجها إياها
 بعد ذلك بقتال القاتل كان
 إذا أنظر إلى امرأته أو أحبته
 حلت له بغير دناءة ويدخل
 بها فخرها القاتل بتكلمه
 بين العوام تنقبض لغمام
 الرسول عليه أفضل الصلاة

الأولاد وأولاد الواقف مادام واحد من الأولاد الوافذ كرا كان أو اثني ترتيب الاستحقاق بتم مؤ كراه
 بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله أنه من مات منهم عن غير ولد الخ كما
 لا يتحقق وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المقتون بغزوة جاني كذلك هذا وقد أفتى
 برهان الدين الطرابلسي الحنفي في مثله باستحقاق الأولاد الميت مع وجود من يق من أولاد الواقف قال
 للمفهوم القيد المسكوت عن تنجيمه معلومته أولغفلة الكاتب عن ضرورة انحصار غلة الوقت في ذرية
 الواقف ما بيني منهم أحد اه ولا يتحقق ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن
 استحقاق الأولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم ان مفهومه أن الاستحقاق عند الأولاد
 لا يكون من في ذرية جات المتوفى ولا يلزم منه أن يكون للأولاد والأصل عدم الغلظة وضرورة انحصار غلة الوقت
 في ذرية به الواقف ما بيني منهم أحد لا يلزم منها استحقاق الأولاد الواقف مع أولاده لصلبه كغيره من رؤيت
 شيخ الإسلام ذكر ما الشافعي الانصاري أفتى بما أنبت في وقتين وأنه لا يرجع استحقاق الميت إلى أولاده
 مع ما ذكر قال وان أفتى به أي يرجع الاستحقاق للأولاد الميت الشيخ في الدين العراقي رحمه الله تعالى
 بمفهوم الشرط اذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون من في ذرية جات المتوفى ولا يلزم منه
 أن يكون للأولاد بل يرجع استحقاق الميت لأخيه لا لشرط الوافذ بل لكون الوقت منقطع الوسط وأخوه
 أقرب الناس إلى الواقف اه وقد أفتى مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفتى
 به الشيخ في الدين العراقي والله أعلم اه ما في الفتاوى الخيرية يقول لا يتحقق عيسى ما في ذلك أما أولاد قوله
 أن المفاهيم غير معمول بها عندنا فإنه لا يعمل بها في النصوص لا في كلام الناس كيف وقد صرحوا بأن
 مفاهيم الكتب تحقوه ونفسه قد مرح بذلك أيضا موضع آخر وقوله شرط الواقف كقص الشارع
 لا يخرج عن كونه من كلام الناس فيعمل بمفهومه ولا يزم له قول الوقت على الأولاد الذي كونه ثلاثا
 يأتي مفهومه بتعيينه بالذكور ويحتمل مشاركة الأنثى معهم فيكون في لفظ الأولاد كذا يلزم أن يأتي
 بتعيينه انتقال نصيب العقيم إلى أهل ذرية جته غير ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما ما سبق قوله اذ
 مفهوم ما خ تقول هو كذلك لكن قد صرحوا بأن غرض الواقف يصلح بخصوصا وهذا لما شرط انتقال نصيب
 المتوفى عن غير ولد إلى أهل ذرية جته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولداي ولده لانه الواقف لا غرض
 الواقفين ولذا ترى عايتهم بصرح به فيعمل المفهوم علموا أن احتمال غيرهما احتمال لا بعيد لأن الحمل على أقرب
 الاحتمالات أولى فعلم أن ما أفتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي والشيخ في الدين العراقي والشهاب
 أحمد الرملي الشافعي هو الاطوور وبطله أفتى الترمذاني صاحب التنوير وقد رأيت تأييدا مستقلا في هذه
 المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوانخ المدد في العمل بمفهوم قول الواقفين مات عن غير
 ولد أفتى فتبع ما قاله الولي العراقي وقال به صرح الروايات في بحره وولده أو تزوجهما لا ذرية وأفتى به
 الامام السبكي والولي أبو زعوق البلقيني وغيرهم ورد على شخصه القاضي ذكر بأوطال في ذلك وأطاب
 فراجع فتاوى هؤلاء الأئمة في هذا أفتى به البرهان الطرابلسي نعم رأيت في كتاب الامام الخصاف في باب

والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطاف به في الأسواق ولا تقتل له ذرية عندنا كما كتبت عليه علما أو الاعلام والله أعلم
 (سئل) في رجل دفع لآخر فتوى شرعية فمنع شيخ الإسلام فرماها إلى الأرض وضمها واسمها أو أياها إذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من
 علما بتاكفده قال في الحرفي تعداد المكفرات وبالقضاء الفتوى على الأرض حين أن بها خصمه أي يكفر بالباطل ما فتوى الخ قال أصحاب الفتاوى
 لو عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فزادها قال جه بأمراته فتوى أو ردته قيل تكفر لذه حكم الشرع وبعبارة البازي يكفر بغير لفظ قيل ولو
 قال ليس كما أفتى أو قال لا يعمل بهذا أمر إذا ما بشر المتكبر وهذه عبارة شيع الصوابين والتزاد ما هو عندهم إذا دلالة لا شرع وأما

لو كان ذلك مع الاستمرار بالشريعة والدين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طو بل ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استمر أبدا بالشريعة الواضحة
الجليل الجليل أعاننا الله تعالى من الموفقات ونحتم لنوال المسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في فتوى على أوقاف سيدنا ناعمل الرحمن على
نيناؤه عليه أفضل الصلوة والسلام مسئلة جماعة من الفلاحين وبعضهم طلبا بغير طريق شرعي فوكاوا جماعة من عشرتهم لبا أوقاف الحاكم العرفي
المولى من قبل مولانا السلطان نصرة الرحيم الرحمن ويستغيثونه بحضورهم مع (١٧٥) غرضهم مجلس الشريعة الشريف فحضروا
واسماؤا قارسل الحاكم

الذي كور بالعضد وأحضر
الجماعة فعدد وعلموا الشريعة
الشريف فقال لاذهب
لشريعة وعاد فقال له الحاكم
انذهب الى الشريعة الشريف
فقال لاأنا فطره الدعوى
بالشريعة بلفظه وقعاظم
مستغنا بالشريعة الشريف
وثبت استغناؤه بالبنية
المعدة لدى الحاكم الشرعي
وامتنع وتناول على الحاكم
المسد كور ووقع صوته
مستغناؤه قائلا بالتركية
بانه سويله فحصل به بذلك
انذار وهو في مجلسه ويحل
حكومتهم لولي فها من قبل
السلطان فلذا يرتب عليه
حيث امتنع عن الانجاب
لشريعة الشريف مستغناؤه
وما يلزمه على ما صدقته
من سوء أقواله وشايع
أفعاله (أجاب) فقد تقرر عند
علماء الاسلام وهدا الانام
أن من اسقف بشرع النبي
عليه الصلاة والسلام فقد
ارتد باجماع المسلمين ولزمته
أحكام المرتدين المقررة
المطردة في المتن والشروح
والفتاوى المستفيدة من

الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل بعينه مسئلة تؤيد ما أفتى به التحريم الربلي وهي أوقاف أرضه على فلان
وفلان ومن بعدهما على المسكين على أن من مات منهم ما ولم يترك ولداً كان نصيبه الباقي بينهما فبات
أحدهما وترك ولداً يرجع نصيبه للفقراء الباقي بينهما لان شرطه أن لا يترك ولداً ولا ولداً لولده لان الواجب
ليجعل ذلك لولد الميت اهـ ملخصاً فلم يعبر بمفهوم قول الواجب في مات منهما ولم يترك ولداً الخ اذ اعتبره
لا على نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المسئلتين بأن الاولاد في مسئلة الخصاص ليسوا من أهل الوقف
أصلاً لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحقهما المساكين فلذا ألقى المفهوم أيا زيم من اعتبره
الغايب شرط الوقف واذا خال من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلتان الاولاد فيها من أهل
الوقف بنص الوقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شيء من المحذور بل في اعتباره أعمال غرضه كما
قررنا ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت في وجعهم وان كان له ولد كما أفتى به في الخبرية لم يقيد بقوله
من مات من غير ولد بل كان يقول من مات مطلقاً هذا ما ظهر لفتوى السقيم وقوف كل ذي علم عليم *
وأما المسئلة الثانية فهي أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب كذلك هل يدخلون في نحو الأولاد
والثرية وقد كنت عزم على أن أضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغفرت عن ذلك بما
أحرره هنا فأقول قد ذكر هذه المسئلة الأمام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعدما أطال في النقل
ما حاصره ان في دخول أولاد البنات في لفظ الأولاد والأولاد اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص
وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الثرية والنسل
والعقب اختلاف الرواية وفي التصريح بذلك كما في وكذا لفظ الأولاد والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد
ولا يدخل أولاد البنات قال وتعلمت ذلك في بيتين وهما

أول وأهل وأولاد كذا عقب * فسل وجس كذا ذرية حصروا
فلا تدخل أولاد البنات قتل * فيما ذكر فتوى الذي كروا

قال وأرى بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولاد اولادى وأولادى ان أولاد
البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول في المسئلة وأبنان وليس الامر كذلك فان تعليل الأصحاب بذلك
لو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين الى آباءهم دون
أمهاتهم اهـ ملخصاً كرامة العلامة البريقي في قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة ان الذي عليه غالب المشايخ
أن الثرية والنسل خاص بالاولاد الانثى دون أولاد البنات وعليه الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت
في قوله على ولدي وولدي قال في الحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الأب
الى الأمام واعتمدوا في التجنيس وكذا اعتمدوا المتأخرون منهم الشيخ قاسم الحنفي وقال وهو الذي يقتضيه
وأما قاله ابن كمال باشا الشيخ عبد البر بن الشيخ فهو بحث منهم ما لا يقول عليه عند المالكية لمأقالة تارة
المذهب بل ولا يسوغ لاحد الأخذ به لان المقرر عند المشايخ أنه متى اختلف في مسئلة فالعبر لما قاله الاكثر
والاكثر ونرى عدم البشور وما قاله الخصاص بخلاف لظاهر الرواية لان عند انقراض أولاد الاولاد

الشريعة والدين من وجه الإلهية بالحس وكشف الشبهة والقول ان لم يجد الاسلام وغير ذلك من الأحكام هذا مما يتعلق بالاستغناء
بالشريعة والدين وأما ما يتعلق بإيداع المسلمين وعبد الله تعالى أجبر فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى أمين من أن ذي غير يقول
أوفيل ولو بغمر العين عر عن باب أولى ما وجب وحش وقبب أذيقن الا لفاظا لعلنا المستعملة للاستغناء والاهالة للزوجة بالاستغناء
خصوصاً بذوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخا نسة فان الله تعالى أوجب علينا ما عليهم وألزمنا ما عليهم وجرع علينا الاقتبات عليهم
والاستغناء بهم اذ هي مؤدية إلى تطليل الأحكام وفساد النظام فوضع الإلهية في موضع التكبر مضى فبج ذم والحكام موضع الإكرام

ويحل الاحتشام ومن لأدب له مع الخلق لأدب له مع الحق ومن لأدب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن بين الله خلقه من مكرم والله سبحانه وتعالى وإلى التوفيق والهادي السوا المعانيق (سئل) فطائفة من الفلاحين دعوا إلى الشرع الواضع المدين في قضية تتعلق بالجنانيات من قتل وجراحات فأوقا لهم لأنهم لا تفعل بالشرع وأخافهم بل بدعاهم العرب والفلاحين ماذا يتبع عليهم شرعا (أجاب) أن قالوا ذلك لاعتقادهم عدم حقيقة الشرع أو استغفافا فلا ريب (١٧١) في كفرهم باجتماع السبلين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين وإن لم يكن واحد

منهم فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال نكصهم حكم الشرع كذا فقال نكصهم من يرمي كاري كتم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه الأخطاء أنا أفعل بالاعداد لا بالشرع وأريد القول الأول بفرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتميز برهم واهانتهم فواجب على حكم المسلمين لأن العرب والفلاحين غلب عليهم إهمال الشرع وإلجاءهم إلى البدع ثم رجموا فطرقوا إلى هدم الشريعة بالكلية أن تركوا أمرهم فلا يجوز إرضاء أعتهم في الضلال وإهمال أمرهم في الجور فيه الإهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت الصعاب دونه بسبب وفاحش استقام وجدوا فيه النفوس حتى شغل عليه وقام فالتصعين على حكم المسلمين والإسلام وسائر ولادة الأنام تناول هذا الأمر الخطر المشكل وتلافى هذا الشأن الصعب المذهل

يفسح بدخول أولاد البنات كفاي خزانة الأكل ووقف هلال اه لمخلص الكفر في الخانية ما لمجسه لوقال على ولدي فأنفله ولداً لصلب ذكر أو أنثى لأن اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والأنثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه ولد ابن فأنفله له دون من دونه من البنات ولا يدخل فيه ولد البنات في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وبه اختلف عن مجدها يدخل أيضاً والصحيح ظاهر الرواية بأن أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم لا إلى أمهاتهم بخلاف ولد البنات وبه كوفي السير ما وافق ظاهر الرواية فيمبالوا قال أهل الحرب آمنوا على أولادنا أن أولاد البنات ليسوا بأولادهم ولوقال صدقة موقوفة على ولدي ولد ولدي يدخل ولده لصلبه وأولاد بني ولد لا يقدم ولد الصلب لأنه سوي بينهم وهل يدخل فيه ولد البنات هلال نعم وقال على الرازي إذا وقف على ولد ولد ولد لا يدخل ولد البنات ولو قال على أولاد بني وأولادهم يدخل ولد البنات والصحيح قول هلال لأن اسم ولد الولد كفاي يتناول أولاد البنات يتناول أولاد البنات فانه ذكر في السير إذا قال أهل الحرب آمنوا على أولادنا وأولادنا يدخل فيه أولاد البنات وأولاد البنات قال شمس الأئمة السرخسي لأن ولد الولد اسم له ولد ولد ولد وينتسب له ولدته ابنته يكون ولد ولد ولد حقيقته بخلاف ما إذا قال على ولدي فان ولد البنات لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لأن اسم الولد يتناول ولد الابن لأنه ينسب إليه عرفاً وعن مجدها أن ولد الولد يتناول ولد البنات عند أصحابنا اه ما في الخانية لمجسه ومثله في الاسعاف ومقتضى ما نقله عن شمس الأئمة أنه إذا أتى بالبنات الثاني كقوله على أولدي وأولاد أولدي لا خلاف في دخول أولاد البنات وانما اختلف فيما إذا اقتصر على البنات الأول وبه صرح في الذخيرة حيث قال والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة إذا وقف على أولاد أولاد فلا دخل أولاد البنات رواية واحدة اه لكن ذكر الطرسوسي عن كثير من كتب المذهب التصريح بأن ظاهر الرواية بعدم الدخول في ذلك وصاروا من النسخة في شرح الوهبانية هكذا نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة إذا وقف على أولاد أولاد فلا دخل يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواه في واحدة ثم نقل عن السغدري والشيخ الإمام شيخ الإسلام أن هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر اختلف رواه الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك أو حذيفة وأبو يوسف وقد انضم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما تقدمناه اه كلام ابن السخنة وأقره عليه الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رسالته الفقهية هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى أخرى بخلافها قال فيهما في المسئلة اختلفا فيصير ترجح القول بعدم الدخول يكون ظاهر الرواية بغيره ولا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن الفتى بعدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحمد الشافعي مانصه ورفع على سائر أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد وأولاد الأولاد ونسبهم وعقبهم أم لا يدخلون فقد كرت ذلك القاضي القاضى القضاة فور الدين الطرابلسي فخرج إلى ما اختاره اختلف من الدخول فقلت له إن الفتوى بخلاف ما اختاره كائن عليه في أنواع الوسائل وغيره وتقدمت المسألة بيننا في في الروس فقال لي أن عمل الناس في جميع مكائدهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاروا اختلف فينبغي في الافتاء

والتفقه له رد مثل هؤلاء إلى الشرع المحمدي وترك ما عداه مما ينزل الله به من سلطان ومن أبي وعما في منهم في الضلال بما يجب أن يعامل بالقتل والقتال والحوال ولا لاقه إلا بالابن المهيمن المتعالي اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الأحوال اللهم قوت من سببه الشريعة وأرفع عداوتها وبنت قوتها يا مهيمن السعد أن تقع على الأرض آمين اللهم آمين (سئل) في رجل سكن داره له ثلثه والثلاث الأخرى لا تخلو له أن شر يك طلب حقه الدار ما أن تستأجر حقه منه أو تهايمه فقال لا تأقبل بذلك ولا أرضه به فقال له الحاكم أرض بالشرع فقال لا تأقبل بذلك وأجابه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته من يزمه تجديداً له ومراجعة زوجته

وكتب عليه بذلك جعل فهل ثبت بذلك كفره أم لا (أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أمرك بشئ أو أنا علم أو استغفر لك عملاً أعلم أنك أنت علام الغيوب أعلم أن علمه ناصر حقاني فكتم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعالم إذا فرغ البعث لهذا أن يبادر بتكفير أهل الإسلام مع القضاء بصحة سلام المكفر والإسلام بعلم والكفر شئ عظيم ولا يخرج الرجل من الإيمان الا بعد ما أدخله فيه قال في جامع الفضولين وكثير من الكتب كالبحر الشيخ زين بن نصير وروى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من (١٧٧) الإيمان الا بعد ما أدخله فيه ثم ما اتقن

انه ردة يحكم بها وما يشك انه ردة لا يحكم بها إذا الإسلام الثابت لا يزول بشل من ان الإسلام بعلم فنيق العالم إذا وقع اليه هذا لا يبادر بتكفير أهل الإسلام مع انه يقضي بعبثة سلام المكفر (أقول) قد شهد بصير من انهما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد عذ كرفي بعضها انه كرمع أنه لا يكفر على قياس هذه المدة فلتأمل اه وفي الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم فلا أجل المؤمن كافر أمي وجدت روايته لا يكفر اه وفي الفتاوى إذا أطلق الرجل كلفا كفرة عدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالشهر ولم يعتقد الضمير على الكفر وقال بعضهم بكفر وهو الصحيح عندنا لانه استغف بذنبه اه وفي الخلاصة إذا كان في المسئلة وجود وجوب التكفير ووجه واحد منع التكفير فعلى المقي أن يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير فحسبنا للقلن بالسر زاذني

بما اختاره مع التخصيص على اختيارنا والله الموفق اه والحاصل من هذا كله ان دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وتظاهر الرواية بعدم الدخول وهو المتيقن به مطلقا سواء كان لفظ الجمع ككأولادى أو باللفظ المشترك بين المقر والجمع كوكلى وسواء اقتصر على البطن الاول كهلثنا أو ذكر البطن الثاني مضافا الى البطن الاول المضاف الى الضمير العائد على الواقف كأولادى وأولادى أو العائد على الاولاد كأولادى وأولادهم على ما في أكثر الكتب وأما على ما قاله الخصاف فانهم يدخلون في جميع ما ذكر وعلى ما قاله على الرازي ان ذكر البطن الثاني باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كوكلى وولد ولى لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع المضاف الى ضمير الاولاد كأولادى وأولاد وأولادهم دخلا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وتظاهر الرواية بالدخول وهو اختيارنا نقول هلال بن يحيى تليذ الامام محمد وصحبه في الخيانة مستند لا ينافي السير وقد قالوا ان الامام فاضل من أجل من يعتمد على نصيحة لانه فيه النفس وقالوا ايضا ان السير الكبير الامام محمد وأحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الامام محمد والسير الكبير آخرها صنفها فيه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد البنات في أولاد الاولاد انما هو في الامان قد دخلوا الاحتياط بخلاف الوقت لا نقول ليست هذه هي الصفة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لا يدخلوا الايضاً وأولادى أعنى البطن الاول لم أنهم لا يدخلون فيه كاسر فعلى أن دخولهم لثناول اللفظ لهم حقيقة وانما لا يجب من القول بدم الدخول فان أولادهم من الولاد تو تصفها كل من الاب والام والذات سموا والدين ولكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكيف يكون الولد لا يبيد كذلك يكون ولدا لاهل به الى أحق بذلك لثناولاً ولاد الشخص كل من ولدهم ذكر أو أنثى ويدخل فيه ولد ابنته لكونه بنسب البعوان لم يكن مولوده بخلاف ولد بنته لانتماء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى لو سيكر الله في أولاد كلف كمثل خط الاثنين فانه للذكور والاناث من أولاد الصلب وأولاد الان دون أولاد البنت فاذا كان كل من ولد لرجل امراه يسمى ولده حقيقة ذكرا كان أو أنثى فكذا كل من ولد لهذا الولد يسمى ولدا له كذلك يندخل في قوله اولاد اولادى كل من أولاد الانباء وأولاد البنات حقيقة فاذا شلت ان البنت من أولاده ولدها ولد وله حقيقة وكون ولدها ينسب لا يبيد لاهل والاولاد لا يخرجهم عن كونه يسمى ولدا لها والالزم أن لا يدخل في الوقت على أولادها فعلم ان الوجه الى جميع دخولهم قبل اختلاف كلفه البسه هلال والخصاف اللذان عليهما القول في مسائل الارواق وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذي هو آخر كتب ظاهر الرواية تصنفه أوشى عليه شمس الأئمة السرخسي أملى المبسوط من صدره في عدة مجلدات وهو محبوب في البر وهاهنا يكتم به من امام وقد صححه فيه النفس فاضلنا ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه قدما وحديثا في نورضنا له لا ويبقى الدخول أصليا يبقا في الدخول لما في الاشياء من فتح القدر بان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف واختلف الزمان معتبر

(٣٣ - فتاوى حامديه) - اول (الغزاة لا اذا خرج بارادته موجب الكفر فلا ينفعه التناوب جسد وفي التناوب لا يكفر بالتحمل لان الكفر بما في العقوبة فيستدعي ما ينفى الجناية فيقوم الاحتمال لانهاية اه قال في البحر والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لعبا ككفر عند السك ولا اعتبار باعتقاده كاصرح به فاضلنا في فتاوا ومن تكلم بها بنسأ أو مكرها لا يكفر عند السك ومن تكلم بها عدا على كفر بها عند السك ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها كفر ففساد اختلاف والذي تجوز انه لا يبقا في تكفير مسلم أمكن حل كلامه على محل حسن أو كان في كفره اختلاف ولو رايه متعينة فعلى هذا فأكثر ألقاظ التكفير البكر لا يبقا في التكفير بها ولقد

أزنت نفسى أن لا أفتي بشئ منها ١١ والله أعلم (سئل) في نحو عرب السعدنة وبنى عيط وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي الذين يلقون نساءهم في تزوج الرجل منهم زوجة إلا نحو المدخلة بعد طلاقه بجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتكفون مطلقا ويستحلون ذلك وإذا توفي أحدكم عن عشرين بنتا مثله ابن عم ونحو ذلك من العصبه وان بعدل لم يورثوا البنات مطلقا مع بل يعتدونهن بأنفسهم ميراوا وورثون ذلك لعصبته فقط (١٧٨) ويستحلون ذلك ويستحلون بعثته صلى الله عليه وسلم ولكنهم يسكرون البعث والشور

في تغير بعض الأحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات أصحاب الإمام له أن هذا الاختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان وتطير ولو حلفا لا يتعدى فالخدا في عرفهم من الضعوه وفي عرفنا من الزوال فليس في حل اليمين على عرفنا سالفة لاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القنينة وغيرها له ليس للمقني ولا لقاضى أن يحكم على ظاهر المذهب بترك العرف أى فيما لا يخالف النص كذا كرنا هناك والعرف في مسئلتنا موافق لنص القرآن العظيم كانوا ولو وضع اللغة كما قررنا ولظاهر الرواية كما قلنا يدل على أن عرف الناس كذلك انهم لم يورثوا أولاد البنات من الوفي يقولون على أولاد اصل ونحو ذلك فلا حرج من قاضى القضية نور الدين الطرابسى حتى إلى رواية المدخول ووافقه العلامة الشاذلي وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولم يقصر العلامة الطرسوسى والعلامة البيرى فظهر ما على مجرد الرواية فالأما قولوا لخطا ما قلنا لما قلنا لأن ما استند اليه من النقول مبنى على ما لا يتمتع في خلافه ما قلنا في جامع الفصولين من أن يطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى المتعارف له وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة فهو ظاهر لا لوجها كلام على اللغة فوالفنا عرفه لكأن زمانه بما لم يقصده كلوا وصى لصهر مثلما عرفه أن الصهر اسم لزوج البنت ونحوها من مجارهم مع أن الصهر في عرف الغربيين والعقهاء كل ذى رحم محرم من عرسه فالوجه أن الصهر عليه لم يدفع المال إلى غير من أراده الموصى ومثله الوفي والخاتمة قولنا وقتت على ولدى ونسلى وله ولد وولد له ودخلوا في الوفي لأن النسب يشعني القرى بسوال العبد القريب بحسبته ومثله والعبد بحكم العرف الخ فانظر كيف أدخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فعملنا ما قالوا أنه ظاهر الرواية المقننة لا يخالف ما قلنا والذي يغلب على ظنى أن هذا هو الحق ولا نزاع لا بد قبل بشبهه ورفضه كقصة بنبيه فاغتم هذا الصهر والذي لا شك فيه في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب وحيث أتينا بخلاف ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو انظم الوسائل من درر القلائد وفرائد الفوائد وأتيناهم بما هماتها وحجراتها بما أجل مهماتها فليكن في هذا القدر كفاية لذوى النراية والجد لله رب العالمين

(الباب الثاني في أحكام استحقاق أهل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع الوقف وبيع انقضاءه وأشجاره وقسمته ونصبه وأجارته وأجزه ومساقاة أشجاره ومجارته وسكاهه وأباب الشعاره وغير ذلك)

(سئل) فيما إذا كان لا بد من طيلة في وقف متصرف فيها بما له من المعلوم المعنى وجب مستندات يبيده بطريق التلقين أن به وجوده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة لا معارض ولا منازع قائم ظاهر الوقف إلا أن يعارضه في ذلك متعلا بأن رعايته ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها أربعمائة سنة لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة بتعلاه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقفت يد سجد أو وقته وقفا وشرط ما فضل من مصلحته لغيره ثم بعد مدة وقف مكان آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه على الطبقة من ذرية ثم بعده ذرية متخلفة في الطبقات فاحتاج المكان المزبور إلى

إذا قبل لأحد ما أن بنا سبحانه يبي الخلق بعد منهم ونحاسبهم على أعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يشعرون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ودأبهم الفساد في الأرض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبعون الحر ويقولون بالعمه هذا فلاحي أيعملن شئت كيف شئت وأنصرف فيه بالهرن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قباحتهم الواحد منهم إذا جاءه زوجة الغير مضغة من زوجها وكان ينسبه وربها أدنى قرابة يدعي شاة ويطعمها لأهل حبه ويدخل عليها في الحرام وبعدها زوجها معتقدا حل ذلك فما حكم الله تعالى فبهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعا مع خيبر لهم من ذلك صارا وأمرهم لهم بالاستسلام والاعتقاد لأحكام الله تعالى فلا يزادون الاختلافه ونحوها عن أمرهم (أجاب) قد سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد

الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال الحنفى رحمه الله تعالى فأجاب بما أحاطه المرقوم في فتاواه من استحل حكمه أمره وحرمه في دينه بينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث فهو أو وعظوا أمرا زاحل قتلهم وقتالهم وأخذ أموالهم ثم ينظر في حال نسايتهم أن كن مؤمنات مكرهات معون لا تذب لهن لا يتعرض لهن فيقبل الأحكام وإن لم يكن كذلك حصل سببهن وبيعن كالحرييات وأحييت فطوى الطريق وقتلوا النفس وأخذوا الأموال فزادهم مآذ كراهية تعالى في كتابه العزيز فزادهم من قاتل المحض الذين يجارون الله وسو له ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفذون

عجالة

الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم. فاحكمهم مع كونهم كفاراً وبعل حل بينهم مطلقاً والحال هذا. فإبانتانهم وأجر المقاتل لهم كاجر المقاتل لأهل الحرب مع خلو النية عنه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل) في طائفة الروايات القائلة بألوهية الخوفاة الله العبدى وبالتمازج وعدم نية التمازج على البطلان وسئل وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع الدين بل يقبل إسلامهم ويرتب عليهم أحكام الإسلام أم لا (١٧٩) لما أشبهت بعضهم من أخفاء الكفر وأظهار الإسلام وأذاعاً للمسلمين

هامة زادت على ريعي فسقو زيد المتولى اخذ الزايم بقة. وتوف المسجد الاول وصرفه في عماره الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرطوا فل ريع الوقف الاول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة وتحدد الوقف لا يجوز صرفه الى ذلك (الجواب) نعم كل في الزايم يتغيرها واسئلة في الضرر والتتو ومن الوقف (سئل) في رجل باع حصته معلومة من دار معلومة من يدين بمعلوم قبضه ثم ادعى ان المبيع وقف عليه فهل لا تسع دعواه (الجواب) لا تسع دعواه الوقف بعد اقامه على البيع (أقول) أتفي بذلك الخبر المولى وفي المسئلة اختلاف فصعب وتفصيل مبين في الخبر به وغيره وافي الخبر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الاصح خلافا لما صرحه الزبلي اهـ وكتب في حاشيتي رد المختار على قوله تقبل على الاصح وبه أخذ الصرا الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة كالأخذ به تنازعا وبه أباي القول ناخذ وهو الاصح عمادية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصا من رازية وصحة كثير من الفتاوى وقد صدق الخبر إذا برهن انه وقف بمحكم بلزومه والا فلا لا يجد الوقف لا نزول الملك ومنه في فسخ القدر وهو تفصيل حسن ينبغي أن يقول عليه أن اقامة المخرج قلت المفتي به أن الملك نزول بمجرد وقفه ما كتبه أي أن التفصيل المذكور وانما يحسن على خلاف المفتي به والله أعلم وفي الفتاوى الخبر به أيضا أجاب لا تسع دعواه ولو سكن إذا أقام البيعة فاختلاف في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلو ما ان الوقف حق لله تعالى فتسعي فيه البيعة بدون الدعوى وقرئ بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فقبل وبغيره فلا تقبل والاصح ما قدمناه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة في تلك المدة لان منافع الوقف مضمرة على المقي به والله أعلم اهـ وقوله وجبت الاجرة أي وجبت أخرف مثل الوقف على المشتري وان كانت سكة بناء وبلا ملك لا عدم لزوم الاجرة في السكنى وتأويل الملك أنما هو في المعدل للاستقلال لا في الوقف كإبائى وما في الامعاء من عدم لزوم الشارى الاجرة في الوقف ضعيف والمعتمد ما كاصح به في الصرح قد بر علم أن قبول البيعة مبدىا اذا كان الشاهدان لم يوتخا شهادتهما بعد العلم بالمبيع فلا يؤاها بلا عذر لم تقبل لفسقهما بالآخر كما أتفي به المؤلف في كتاب الشهادات أخذ اعما في الاشياء وغيرهما أن شهادتهما اذا خوشهاده بلا عذر شرى مع تمكنه من اداها لا تقبل شهادته (سئل) فحين اشترى دارا من زبدين بمعلوم مضمون ثمات المانع عن أولاد وتركة وتظهر أن البائع وقف الدار على أولاد ووزد بتسعه وقفا صحاوي جب كتاب وقفه الثابت الضمون و زيد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع فطار الوقف واقامة بدنة شرعية تشهد بالوقف والجوع بأن في التركة المزورة وهل ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى الذي على باعه أن الأرض التي يبعث في وقف على كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الوليث وبه ناخذ وقيل لا تقبل والاول اصح كفى المصنوع العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار اهـ معين المفتي من الوقف وقد أتفي بذلك العلامة الخبير الرلى فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه (أقول) حاصل ما في الخبر به قبل آخر الوقف بخو كراس ونصف نقل عن عتبة كتب أن دعوى المشتري

الخامسة قالوا ان جاهد الزيد قد اقر انه زنديق فتاب من ذلك قبل قبوله فتوات اخذتم تاليفه قبل قبوله ويقتل اه وامامهم السبا بمقتضى قال في الحاشية بل يدعى أهلها الاسلام بصومون ويطابون ويقرنوا وقرأت وبعيدون الا وان مع ذلك اذا غلبهم المسلمون وسبهم فاشترى منهم مسلم من تلك السبا ما قالوا ان لم يكن موافق من اليهودية والرفق للملكه يجوز شراء النساء المغار منهم ولا يجوز شراءه كقول الكبار لانهم ان اقر والاسلام غلبه والاذوات كانوا مرتدين يجوزوا شراقتهم نساء وصغارا ولا يجوزوا شراقتا الكفار لا يوزن من أهل الذوات كانوا مقر من بلون واليهودية للملكه فهو زنديقهم واستراقتهم فاذالملكهم جازيهم اه وابنه اعلم **(كتاب الفقه)** (شئ) فدخل النقط

مهمة فادى المالك انه غاصب وادى هو العتقة ولا يشهد ولا يثبتها القول بل منهما (أجاب) القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب ولو صدقه في الالتقاط وادى انه نفسه لاله اختلاف اختنا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف القول قول الملتقط اربع الى البحر تجد المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين بغير إذن مالكهما وتجاهاهما في بيت ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما البرد هما الى مالكهما ولم يعرف (١٨٠) عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيت حتى غصهما مغلوبا لاقدره للمالكين على

خلاصهما من يدهل يضمن تسلم على البائع ان كان هو المتولى والا فعلى المتولى وان لم يكن له متولى فالقاضي ينصب متوليا فيحاسبه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من ياعه اه وظاهره ان الذي يقيم البيئة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذي يفيد ما في الخبرة عن المهيط ولكن فيها عن فتاوى التخنس والنسبة ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض حامله لغراس فباعها مع الغراس من عرو بشئ معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الاثنان الأرض والغراس وقف على جهة كذا أو البائع ينكره فهل ملك المشتري هذه الخصومة (الجواب) لا ملك المشتري هذه الخصومة (أقول) أي لان البائع ليس هو المتولى وانما له خصاصة المتولى فاذا أثبت على المتولى الوقفية رجع المشتري على البائع كذا كرنا ظاهره لانافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولذا أقيد السؤال المتقدم بكون أولاد البائع نظارا للوقف (سئل) في متولى وقف بركة فم أرض الوقف بل يغير من فها ولم يغير من ذلك مدة ولا يغير من الرجل فيها شأ ثم دفع المتولى الأرض لعمرو وأذن له أن يغير فيها أغراسا في مدة معلومة على أن ما يحصل من الأغراس والتجار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمرو فباعه المتولى المزبور فهل تكون المناصفة الثابتة بآراء قدون الأولى (الجواب) نعم والمسئلة في الخانية والخبرية من الوقف وهي شوية (سئل) في امرأ أو وقت دارها على نفسها ثم ورث على جهة بركة لا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الإطلاق للاستغلال والنظر ايجارها بأجر المثل عن شاه (الجواب) نعم (أقول) وسأقي في هذا الباب نقلا مع بعض الكلام على نظائرها (سئل) فيما اذا ادعت هند على ناظر وقف أهلي لدى حاكمي ثمرى بان لها استحقاقا في الوقف قدره كذا بمقتضى انها خديجة بنت محمد بن شهاب بن أجد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك البيضة وكتب بذلك حجة ثم طهر وتبين انها ليست ابنة محمد هذا وان اسم أبيها يوسف بن محمد الحر بن الحلي وأنه وقف عليها مقسما من دار وأخوته وسمت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وثبت في وجهها بالبيضة العادلة انها خديجة بنت يوسف المزبور وانما حاولت نسبها وأطلعت الخ ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك وأسقطت دعواها واعترفت انها حاولت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعي فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له سند قدرا استحقاق معلوم في وقف أهلي ومات عن بنت بنت قاصرة انتقلت الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى له ذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيهاو ورث الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هندوا أخذته للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات وحوانيت أو غيرها للناظر مشاهرة وبياوم متوقفة بقض الاجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمدارة وطلب المستحقين من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والخلاصة هذه (الجواب) نعم والمسئلة في وقف الاشياء (سئل) في رجل له قدرا استحقاق معلوم مصرفه بيناؤه من ناظر الوقف ايل البيضة ذلك عن أبيه وجده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارضة له ثم مات الناظر وورثه الناظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور وثبتت نسبة الواقف فهل اذا ثبت المستحق ما ذكر بورجه الشرعي يؤمر بدفع استحقاقه

استعمل بغيا جارة على الفتى به والله أعلم (كتاب المفقود) (سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل آخر قمستغل ثم فقد المزبور الناظر ولم يكن المتقبل من الاستغلال فازم ان يرجع على الناظر والناظر مفقود له استحقاق في غلة الوقف وقد فقدت كما شرح هل للمتقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماءنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا غاب المقتضى عليه يد من مال عند الناس لا يدفع الى المقتضى له حتى يحضروا القضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا يغير ض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للقاضي أن يوفى به شيئا من ديونه لان بقا عيانه بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأة

فأنته من ابن مقفود فوضع أمين بيت المال يدعى عمار بن زكريا وأما عقبل القضاء فهو جعفر المقفود يدعى البائع فالحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العار ورجع المشتري على الثعلب البائن وأن تعذر تأخر مطالعته إلى يوم القضاة والله أعلم (سأل) في مفقود ذئب ماله موت أقرانه الذي حاك كشرى ثوباً ثار عياله ولذئاب غيبة مقطعة أصاب الحاكم الشرعي فيما عدا لبيع الدعاوى الشرعية وادعت عليه زوجة المتوفى الزور يؤخذ أقرانته ومتهمة وأثبتت نوحه القيم الزور والثبوت الشرعي (١٨١) والحال أن المتوفى لم يزل يورثه حتى

يعلمه مع القرابة في كل سنة شأنا ليقضي بهذه الشهادة شأنا وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلان كان
يدفع اليهم القرابة في كل سنة شأنا فلا يكون دفع القاضي حجة اهـ فليأمل في ذلك فان سداب التصرف
القديم يؤدى الى فتح باب غلط عظيم (مثل) فيما اذا غير المستأجر طرفة عين معاملة الوقف بسببه العادة
وفي ذلك ضرر على الوقف فهل نلزمه اعادة ماغيره الى ما كان عليه (الجواب) نعم والمستوفى في الخبر يقتضيه
الاجابة وسأأتان شاء الله تعالى في الغصب (أقول) وقد مر بعض الكلام عليها في الباب الاول لكن
فتاوى قارئ الهداية والغنى أبي السعود وغيرهما فرجه قال المؤلف لعل استأجر جازونا وفعالي
الفرع افراد ان يبنى عليه غرفتين ماله وينتفع بها قالوا ان المستأجر لا يبنى اجرة الخافوا على مقدار
ما استأجره لانه لا يطلق له في البناء الا ان يزيد في الاجرة لا يخاف على البنا من تلك الزيادة وان كان هذا
الخافون معطلا في كثرة الاوقات وانما رغب المستأجر لاجل البنا عليه فانه يطلق له ذلك وان كان لا يزيد
هو الاجرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف (مثل) فيما اذا جوسنى الوقف عقار الوقف من آخر
باجرة معلومة من الدراهم هي دون اجرة المثل بغني فاحش فهل تكون الاجارة للزور فغير جائزة (الجواب)
لا يجوز الوقف الا بالمثل فاجارته بغني فاحش غير جائزة لان الخافون في فتاوه شرط جواز اجارة الوقف
بدون اجرة المثل اذ لم يله ثابته او كان دين ما الجارة بما قل في ذلك فلا يجوز وان شرط الوقف ذلك لما فيه من
تعريض نزول اجرة الوقف عن المثل كما هو اولى ان الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مستحقا
لرعيه باقره وام كان ناطر اليه لانه يؤجر مبدون اجر المثل اهـ (أقول) وسأاتي في الباب الثالث نقل
المسئلة مع بيان ما دلل على الناطر في اثناء المدة ان الاجرة دون اجر المثل وقت الاستئجار (مثل) في مستأجر
حانوت جارية في وقف بزم من مولى الوقف مدة شهر معلوم باخره مقبوضه فاستأجره فتردد في دفعه في اثناء
المدة بادم معتبرة مقبولة عند السك وبقيها المستأجر لذكر كونه فيكون أولى من غيره (الجواب) نعم
(مثل) في مصبنة وقف جارية في فواجر وبهجوم وبدون اجرة المثل بغني فاحش ولها عليها من مده معلوم

التي بنائها لانها ملكة ولا يخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصباح البناء نصيبا أخيه وشاغلها ملكه على ملكه فيؤمر
بالرفع الى طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارة أو إصلاح حيطانها أو ممرتها وهم مجتمعون
هل يتعينون على العمارة أم لا (أجاب) لا يتعينون على ذلك كالحصص به غير واحد من علمائنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في ذلك
مشتركة بين جماعة نصفها مشاع واقف (١٨٢) على جهة بيع وبالسابق ملك آخرين استمرت بل آلت الى السقوط وتابى الملاك عملوها

والترى يريدوا يطالبهم بمساواته في تعميرها وليست قاطبة القسمة ولا يتوصل المتولي الى تخصيص مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملاك على مساواة المتولي في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على المالك عما يخصهم (أجاب) صرح علماء أئمان المشترك اذا اتهم فأي أحد الشركاء أو أحد الشركاء لا يجبر ولا يقسم ولا يبنى الشريك ثم يوجه ليرجع قال في الأشباه والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا اتهم فأي أحدهما العمران احتل القسمة لا يجبر وقسم والا يبنى ثم يوجه وصرح علماء أئمان بالوقف اذا احتج على تعمير ما كان الاستدانة عليه باذن القاضي حيث يشرع بإجارة يعمرون بشر امتناع أكثر من قيمته ويبيعون يصره على العمارة كحمار ابن وهبان وذلك كله المبادر الى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى هذا الامر الذي

ما نريد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثة وضعوا أيديهم مع عروني المصنعة وانتفعوا بها مدة قاترة فبعضها ثريا وبعضها بعض انقضاءها وعروا بالباقي وبأنقاض جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجارة اللازمة كل ذلك بلا إذن متولي الوقف ولا وجه شرعي ويريد المتولي بحمايتهم بقية ما باعوا من النقص من مرصدهم السابق وقال ما يشوه بالانهاض الجسد يد لهجة الوقف بقيته مستحق القطع حيث أضرت قلعته بالوقف ومقاصصهم بينهم أحوال مثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم السابق فهل له ذلك وكل من صرف والبناء غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) في أرض معلومة جارية في أوقاف وفي مشقة مسكة زيدوا حرمين أو بأجبال وجه الشرعي فصرح زيدا غيرا راسعا معلوما مدة ثلثه بغير إذن من المسكين عليها والقرى لا يضر بالأرض والآن انقضت مدة جارية فهل له بذلك يبقى الفراس (الجواب) يجوز له بالمستأجر الفرس في الاراضي المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لا سيما وله حق الفرس العبر عنه بمشقة المسكة (سئل) في دار جارية في وقف مسجد سكنها امرأته مدة معلومة بلا عجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف أجرة المنزل ثم مات المتولي عن ابن تولى الوقف بعده ويريد ان يجمع عليها بنسبهم أجرة المنزل في المدالكز بوجه بعد ثبوت أجرة المنزل بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصصه من سكناها في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار نصف ملك جماعة و امرأتين ونصفها الآخر في وقف عليهم من جددهم للاستغلال فسكن الجماعة في كلها مدة معلومة بالقبلة بدون إذن المرأتين ولا وجه شرعي ولا أجرة وتريد المرأتين مطالبة بالحق مثل حصصهما من الوقف عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكره شرعا فهل لهما ذلك (الجواب) نعم قال في الاشباه من كتاب النصب الوقف اذا سكنه أحدهما بالقبلة بدون إذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الآخر اه ومثله في التراز في قصور المسائل وصرح الفتاوى (سئل) فيما اذا كان لهند قدر استغنى في موقوف على أهل مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأته وله الميزبورة زوج سكن معها في الدار مدة لا يجارة من الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعي وقد دعت الناطرة لهند قدر استغنى فها من الوقف في المدة المزبورة وتريد الناطرة مطالبة بزوج هند بأجرة مثل الدار في المدد أو بإجارة من الغير بأجرة مثل فهل لهما ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا حترز بدارضا موقوفة لغيرها باذن الناطرة فزعموا بغيره بل اذن الناطرة ولا وجه شرعي وثبت الزرع ولم يدرى لعله لا يضر بالأرض فهل يؤمر عرو بقلعه (الجواب) نعم غصب أرضا وزرعها وثبت قلمها أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى قلمها لقلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب والمالك تعميم نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها فقلنا فزعموا بها شيا آخر لا يضمن المالك أن يفعل ما يقوله القاضي من فصولين ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر بقلعه وفي فتاوى سمرقند اذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها فبأخذ ماله لا يقرن على أهل الوقف بل

أوجب من اعاد الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فامتنع فكيف المتولي عمارته ويرجع على الشريك بحصته وان شاء أمره بإجارة واستيفاء حصص الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نصيبه بالتصرف والحال ههنا يقتضي بطلان ما هو أتبع للوقف وفي الخلاصة في النصل الثاني في الحائط وعمارة لو كانت الدار بين صغيرين لكل واحد منهما موصى اتهمهم رأى أحدهما العمارة قالوا من رفع الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة ملحونة أو حرام مشترك اتهمهم وأبى الشريك العمارة يصير هذا الباقي شئ أما اذا اتهمهم السكك وصار جعرا فان كان الشريك معبرا بماله أنفق حتى يكون دينه على الشريك انتهى وفي الحاشية حمام بين رجلين عاب قدره وأحوصه أو شئ

منه واحتاج الى المرتبة فأراد أحدهما المرتبة المتواضعة الاسترخاء لظرفه قال بعضهم وأجرها القاضي ورهبها لاجرة أو اذن لاحدهما في
الاجارة والمتر من الاحرق قبل هذا قول أي يوسف ومحمد لان عندهما يجوز الاجرة على الجرا والقوى على قولهما في الجرا وقال بعضهم القاضي
اذن لغيره أي الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحب من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والقوى على هذا القول وما عليه القوي هو الذي صدرنا
في الجواب وما أخلصنا هذا الا يظهر ان القوي عليه أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) (١٨٣) في رجل باع آخر حصته بقران ب معلومة

في فرس بقران معلوم ثم باع
المشتري الحصه لثالث
وسلها بغير اذن من الاول
فهلكت عنده بل بضم
البائع الثاني لا لاول فبعضه
نصيه أم لا وإذا قلنا بل بضم
هل تؤخذ القيمة من تركته
أذا مات أم لا (أجاب) هو
أعني البائع الاول بخير ان
شاع ضمن المشتري منه
لتعديده بسلها لثالث
بغير اذن بائعه فإذا ضمن
المشتري منه المذكور
ليعني أن يضمن المشتري
منه لانه ملكه بالضمان
فكان دفعه له دفع ملكه
ولا ضمان عليه أي على
المشتري الثاني ليقع المالك
ملكه وان ضمن البائع
الاول المشتري الثاني
لا يرجع ضمانه على بائعه
ولانه عامل في القبض
لنفسه ومن مات عن اختار
نفسه منها ما يؤخذ الضمان
من تركته والله أعلم (سئل)
في فرس مشتركة بين اثنين
أحدهما له ربع فيها
والآخر الباقي باع والربع
ربعه فيها لرجل وسألها
بغير اذن الشر بملك

بصرف الى مرتبة لان حقه في الغلة لا في القوت وهذا الضمان بدل الرقبة وان زاد الغاصب فيها زاد من
عنده نفسه فان كانت أليس بمال ولا حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فالتحقو الغراس والبناء
أمر القاضي الغاصب رقبته وقلة الا اذا كان يضر بالوقف فانه يضمن عنه ولو أذن بفعل وضمن القيمة أو
القاضي فبذلك لمن غلة الوقف ان كانت والا يجرى الوقف ويعطى من أجرة به بما يقدر العاشر في دعوى
الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصول من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال
الوقف والمعدلا استقلال منافع المعدلا استقلال مضمونية الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه
أحد النسر بكن في المالك أمال الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا لاسكني
أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمم ضرر جهاتي داره ولا أجر لغيرهما
ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القننة اشباه (سئل) فيما اذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف
المشروطة حكمهم في عدة مساكن منها تزيدي على حقه المشروطة له متعة ما يمدون اذن الباقي ومنعهم
الانتفاع بما ينضم من ذلك بعد طلبهم ذلك ثم صارا وامتناعهم من ذلك والآخر يريدون مطالبته بأجر المثل
فيما سكنه وشغلها زائما على حقه المشروطة له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)
في أرضي قرية بمعلومية بغير ضمان وقف أهلي وعشرها بقران في تيمار بغيره وعليها قسم معلوم فبناؤه
التيماري المذكور في كل سنتين تصرف فيه لنفسه وبذبح لناظر الوقف المزبوري كل سنتين بلغا من
الزراعه من عوضها يخصص الوقف من القسم وفي ذلك غبن فاحش وضرر على جهة الوقف ويريد الناظر
المزبور أخذ ما يخص الوقف من قسم أرضي الوقف وادما قبضه من التيماري من المبلغ المزبور له في المدة
بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض جارية وقف أهلي تحت نظرنا وتوكل
من ذر بمال أو قبضه لينا عار في المالك بذواخته بالوجه الشرعي وهما يدفعان لجهة الوقف في كل سنة
مبلغا معلوما من الزراعه على طريق الحسا كبرلا عدا جارية وذلك دون أجر المثل بغير فاحشو ويريد الناظر
مطالبته بما يتجمل أجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية دار
اليتيم مدته طو له ست سنوات باجره معلومة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار اليتيم كدار الوقف
وهي لا تجوز أكثر من سنة واحدة قوله ولا تزاد في الاوقاف على ثلاث سنين الخ (أقول) وفي الجوهره وعلى
هذا أرض اليتيم وأقول قد أفتي صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا تلميذه الشيخ العلامة الغزوي
وأكثر كلامهم في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المقتضى به وعلة أنه كإصان الوقف بصان مال اليتيم عن
دعوى المالك بطول المدة بل مال اليتيم أولى بالخصوص الى جهة المصلحة بالنهي عن قرينه فليكن عليه
المعول وأقول أيضا مثل عقار اليتيم بغير بيت المال فتأمل خبرنا على البحر من كتاب الاجارة في فتاوى
الكازروني من الاجارة بقتل من فتاوى الرشدي ضمن سؤال وأما كون أرضي بيت المال هل تؤخذ منه
طوبى له أو قصير أم لا من صرح بذلك لكن لم يقصد بها المدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض
اليتيم وأطلناهم بقضى جواز الاجارة بطلان المدة أو كثر الخ اه فقتضاه أنه حرم به بان أرض اليتيم

ضمن حصته ان هلكت ويجب عليه مردها للشر بكان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشر بسلها المشتري ضمن حصته شر بكان وان
كانت قائمة يجبر ردها عليه وان شاع الشر بضمن المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يد أحد الشر بكن انتعت تاجا
لكا طلب الشر بكن شيئا من نتاجها ليكون في يده فبته عن نفسه حتى هلك بعضه عندهم وبعضه عندهم فبعضه من غير اذن شر بكنه بعضه
وهبته ولا به عليه لا تكن خلاصه من يده فهل يضمن بالبيع والتسليم لغيره بغير اذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن اذا شر بملككم في حصة شر بكنه
حكم الردع والردع بالبيع ضمن لملكه عنده بعد المنع ولما باعه وسله له شر بكنه أو هو بوسله كذلك وهو ظاهر متعد في ضمن

والله أعلم (سئل) في فرض مشتركة بين ثلاثة أو أكثرها أحدهم إلى آخره يبرأذن الثالث فهلكت تحتها هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويغير في اتباع أحدهما بحيث كان ذلك يبرأذن أحد قتر وعند العلماهم جهنم الله تعالى أن في شركة الملك كل واحد من الشركاء اجنبي في حصه الاخر وفي الهداية الأدابة المشتركة تركها الشريك يبرأذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب لتبعه والله أعلم (سئل) في فرض بين ثلاثة لو أحدهما ولو لكل واحد من الاثنين (١٨٤) وبعها وقع على أحدهما جرحا كالمعرف دفع الفرس باسم شريكه وهلكت عنده هل يضمن الشريكان حصه صاحب النصف

أم لا (أجاب) نعم يضمن الشريكان أموالا بالغ فلا توقف فيه وأما الآخر فلهجة أسره فبذلك فكانها سلمهاهما والله أعلم (سئل) في فرض اتفق الشركاء على بيع وضبعها عند أحدهم فباعوا واحدا منهم وأخذوا من عنده بغير إذن الغائب فهلكت عنده بدها مخرج بهما للغائب فضمنه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الأدابة المشتركة بأنه يصير خاصا باستعمالها فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شركتين في فرض أحدهما للثلاث وللآخر الثالث باع صاحب الثلث ثلثها لاجنبي ولم يسلمه ولم يأذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في العصره فأخذها بغير إذن البايع وبغير إذن الشريك فهلكت عنده هل على البايع ضمان حصه الشريك الذي لم يسلم أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسلم البايع الفرس للمشتري لأثمان وانما الضمان على المشتري خاصة إذا البايع لم يشهد بجرحه أو البيع على حصه الشريك وانما يثبت الحكم المذكور مافي البرزاية في الوديعه قال يفت الوديعه وقبضت عنها لا يضمن مالم يقبل دفعته إلى المشتري وقد سأل قاضي الهداية عن جماعة مشتركة بين فرض باع أحدهم حصه من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن الشريك فهلكت عنده فاجاب الشريك بخبره أن شأوا ضمنوا الشريك وأن شأوا ضمنوا المشتري بمنتهى انتهى وانما كان كذلك لوجود التسليم والتسليم من البايع في مسئلتنا والله أعلم (سئل) في دار معدة للاثنتين لا يبلغون بين بالغ وبنين وامرأه سكنها الشريك البالغ بلا استئجار حصه البنين مستعمل بلزم

لا توجب الجارية القصر وماذا كره في أرض بيت المال من جوارز أجازها مطلقا فباعها من عنده الشيخ خبير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخبير الرمي كما يعلم ذلك من عباراتهم (أقول) وأيد ذلك في حاشيتي وفي المختار على الدر المختار أول الأجزاء عا في دعوى الخبره من أن أراضيت بيت المال حرة على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة (سئل) فيما إذا كان زيدا أو غيره قد راعى في حقه جزءا من أرضه فباعها بغير إذن غيره هل يضمن على جهة برصه وشرط الوالديه والسكنى فيها لهم أن لزوا حقه زيدا أو غيره بغير إذن غيره (الجواب) نعم حيث شرط أنها السكنى لهما والمساكنة في البحر وغيره من المعتبرات وساقى (سئل) في أرض صغيرة مجاورة في وقف وفي مستسكنة بدها فيها أشجار قائمة فأتت عن زوجة وأخت لها ابن بالغ أخبرها أن الأرض سلخية ليس فيها أشجار ووضع بدها عليها ماتت أمه عنده وعن أخت طلبت منه حصتها من الأشجار وضبط ما قاما بهما من الأرض باذن المتولى فهل لهذا (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لا ختم موضع بدها على ذلك وعليها أمر قبل ذلك لجهة الوقف ولها أيضا وضع بدها كان في وسطها شجران كبيران مختلفا مالو كانت في جانب من الأرض كالسنة والجداول كافي الجانية وقد أتت بذلك العلامة السكاك وفي من الأجزاء (سئل) في متول أجروا بيت الوقف من يدينه يستعين اجارة مضافة والحال أن الوقت أهمل بيان المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول المتيقن به كما أتت به المهنداري (سئل) فيما إذا أجاز المتولى بساتين الوقف من يدينه طوله معلومة منتظر تغيير مال له لعدد اجارة لم يقبلها باجوة معلومة وأذن المتولى في بيعه عند الاجارة المذكورة بالفرض في البساتين لجهة الوقف ومهما يصره في أخذ من غلة الفرس وصدور ذلك ليدى قاض شافعي أفتى مذهب بطلان الاجارة لسكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا (الجواب) نعم تكون الاجارة الطولية المذكورة فاسدة وكذلك ما في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة المذكورة تصح ما في ضمنها قال في الاشياء اذ ابطال الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذ ابطال المتضمن بالكرس بطل المتضمن وبني عليها فروعا إلى أن قال وقالوا كافي الخزانة لو أجاز الوقف عليه ولم يكن ناظر حتى لم تضع وأذن للمستأجر في العمارة فاتفق لم يرجع على أحد وكان متعلقا فقلت لأن الاجارة كالموضع لم يصح ما في ضمنها اه (سئل) فيما إذا عين واقف في كتاب وقفه أن لا يورث وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استبقائه سنة فهل يقع الأمر إلى القاضي حتى يورثه أكثر من سنة (أجاب) نعم وإن خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ اجمعيل عن البحر في ناظر وقف أجروا الوقف بالانقضاء معلومة مستقبله باجوة معلومة وقبض من المستاجر بدل التقديرات ورأسيا بمنسبة فهل يكون الناظر مشتر بالثقة وعليه ضمان مال الوقف دون المستاجر (أجاب) نعم من فتاوى أحد أفتدى المهنداري ثلاثة فتاوى ابن نجيم المتقدمة (سئل) في ناظر وقف أهلي أسرا أرض الوقف من يدينه معلومة باجوة معلومة قبضها واستحق الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنفسخ الاجارة بغيره (الجواب) نعم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنفسخ الاجارة بغير الناظر كافي المتج والعلاني وأجاب أيضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقدي الاجارة والمساكنة في ثلثي ضربة

البالغ أجرة مثل حصه النبي أم لا (أجاب) قد أفتى كثير من المتأخرين بوجوب أجرة المثل في ذلك لصانته المال النبي والله أعلم (سئل) في شهر قطن بين رجلين قسمه أحدهما في غيبة الآخر وحرق على حصته وترك حصه الآخر خراجا وقطنا وأخذهم لخصوص به أم مشترك بينهما شجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يخص به الشجر بل الخارث والله أعلم (سئل) في زوج امرأته وأبنائها اجتماعا دار واحدة وأخذ كل منهما يكتسب على حدة ويجمعان كسبهما أو مفصلا كسبهما أم لا ولا يعلم التفاوت (١٨٥) ولا التساوي فهل لا يمكن التمييز قول والحال هذه يكون المال

وأشجارهما بموت الناطر بعد حكم قاض شافعي بذلك وتنصف الحنفية له قال في الاسعاف ولودفع الناطر الأرض مزارة والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد له عقد لاهل الوقف بخلاف مالي مان المزاري ع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه اه (سئل) في قطعة أرض وقف استأجرها زيد من المتوفى لمدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف فيها بعد ذلك مدة فطالبه المتوفى باجرة المدة الثانية فأنكر بحجها في الوقف وادعى ملكيتها ونبت حرجا بها في الوقف فطلب أن يستأجرها من المتوفى ويخفف على رقبته الوقف فهل لا تؤثر جمته (الجواب) حيث تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فلو كان مستأجرا فسحق القاضي الاجارة يخرج من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخفاف ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فسحق القاضي الاجارة ويخرج من يده اسعاف (سئل) في رجل استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها باجر المثل (الجواب) للمستأجر استبقاؤها باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو ألبى الموقوف عليهم الاقلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الخبير الرملي (أقول) في هذه المسئلة كلام أو فحتم في حاشية البر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم (سئل) فيما اذا كان زيدا حائزاً قائماً في أرض وقف جارية في احتكار من ناطر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة فبأنه لا يملكه لنفسه بعد الاذن له من الناطر بذلك وتصرف فيه مدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر المربح على الأرض وهو أجرة المثل والا كن قولي الوقف متولج جديداً يدفع الحائز بدون وجه شرعي فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ذات معلوم جاري وقف أفتى في وقفي زيدا من ناطر مدممة معلومة باجر المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيدا زاده وادعى أنها ضرار وريهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه أنها زاده من ضرار وقتها فاذن ذلك لا تعيق الزيادة المذكورة والحالة هذه موقوف الزيادة لوشود وقت العقد باجرة المثل والا فان كانت ضرارا وتعنتا لم تقبل اشباه من الاجارة وتما فيه (سئل) فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة فاذن ناطر الوقف عدة سنين ودفع للناطر في كل سنة من تلك السنين اجرة ما بلغه معلوماً من الدراهم والا ندى الناطر أن المبلغ المذكور دون أجرة المثل فيعين فاحش والرجل يشكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجرة المثل فهل القول في ذلك بعينه والبيته على الناطر (الجواب) نعم قال في الخيرة في من الاجارة القول قول المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لان سكاره الزيادة وعلى الناطر البيته اه وفيها صرحوا قاطبة بان القول قول المستأجر بعينه لان سكاره الزيادة اه (سئل) في ادراج به في وقف وفي وقفي زيدا من ناطرها مدة معلومة باجرة كذا وفيها فتحة في تصرفه بدفع ثمنها في المدة بدون مساقاة عليها ولا وجه شرعي فهل يلزمه للوقف ما عليها بعد الثبوت حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم غمار الخ كهاجنس ولحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر ولا مثل بمعدية وستاق عبارتها مفصلة في الغصبات شاء الله تعالى (سئل) في أرض وقف حاملة لغراس وبناء جار بين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة مثل الأرض

المختص بالواقعة كسبهما سواء أم لا (أجاب) نعم هو بينهما سواء بحث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا زيادة على الاستحواذ التفاوت ساقط لمكتضى السنايل اذ خلط ما للتفاوت بحيث كان كل منهما صاحب يدا يكون القول قول واحد منهما في قدر حصه الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد والاستخراج واختلفا قال قول الذي اليد والبيته بينه الخارج والله أعلم (سئل) في اخوة أربعة تلقوا عن أبيهم تركه فأخذوا في الاكتساب والعمل فيها جهه كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركه مباحصا بالاكنتاب بينهم سواء وان اختلفوا في العمل والرأى كسرة وصوابا (أجاب) نعم يكون الجميع بينهم أر باعاً سكر ربيع وان اختلفوا في الرأى والقوة اذ كل واحد منهم يعمل نفسه ولا تحوته على وجه

(٢٤ - (فتاوى حامديه) - اول) الشركة والله أعلم (سئل) في اخوة من سعيهما واحد وانتهما واحدة حصل سعيهما أم لا من مواش وغيرها والآخرين يدا أحدهما مقارة الآخر ومقاسمة المال مناصفة أو ياتي الآخر بفول والحالة هذه جميع مباحصا بسعيهما وكسبهما مشترك بينهما مخف قبضته بينهما مناصفة أم لا (أجاب) نعم مباحصا بكسبهما مشترك بينهما لا يجوز أن يخص به أحدهما دون الآخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة وجروا شرا ثم جمعا فيها عتصافا وخرج كل واحد منهما شرا فمهل تكون الخصاصة على ماسو به أم لا (أجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم بقدر ملكهم في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم ما جواه بأشرا عقد الشراء أو

ياشبه أحدهما تضمنها الو كاله والله أعلم (سئل) في جردان لهما فدانان متقاعان على كل ما يليق في الارض من يدرهما بينهما فصار كل منهما يطالب من شريكه البذر ليشقى في الارض بينهما فيسلبه بعد كليه حتى يذوقا معا ما بينهما فاتفقا أن أحسب أحدا البذر بن ضعف الآخر والآخر أحدهما بقول الشريك يذرى ويذكر لك فهل يكون مقترضا من الآخر والزرع كل بينهما نصفه ونحوه أم لا (أجاب) الخارج بينهما والحال ههنا والله أعلم (سئل) في (١٨٦) مفرلين اشترى كوا على أن يغروا بالناس بما يجرونهم ويكون التحصيل بينهم سوية بفرض أحدهم وقصده واحد منهم يجره هل ما يحصل بعمل بقتهم بقسم بينهم على ما شرطوا ويكون للمرء قدر واحد منهم وكذلك للمعرض أم لا (أجاب) التحصيل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك انتم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في سقته أم لا يقبل ولا يلزم المقيم عن (أجاب) لا يقبل قول شريكه في سقته ولو أراد تخلفه على الخيانة لانهما لم يخلفا كافي الاشياء والنظارا سكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشترى كوا شركة فاسدة وصحبت مات أحدهم فادعى الذي يده المال عند ارادة قسمه ان له كذا وصده شريكه وكذبه وزنه الميث هل يقبل قوله بينه أم لا (أجاب) نعم القول قول من يده المال ان له فيه كذا وكذا اذ البده فيصدق

المر بورة فهل يلزمه أجر مثلها لانهما استمن البناء والفرس وان أبي يومه بالقلع حيث تستأجر بأكثر مما يدفعه (الجواب) نعم قال في المحيط وغيره ما نوت وقف وعمارته ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله ينظر ان كانت العمارة لو رفعت ستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة ولو جرم من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف وتول في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه بحر (سئل) في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها لدرس مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد المدرس اجارها وأخذ أجرها لنفسه فهل ليس له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان أبي وأججز عمرها كإيجازها ثم ردها بعد العمارة الى من له السكنى رعاية للحقين (الجواب) نعم ولو كان الموقوف دارا فعمارته على من له السكنى ولو متعدد امن ماله لامن القلة اذ الغرم بالغنم درر ولم يزد في الاصح يعني انما يجب العمارة عليه بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أبي من له السكنى أو يجز لبقدر عمرها كإيجازها كمنه أو من غيره وعمرها بما جازها كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا برضا من له السكنى بل يجر ولا يصير الا في على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى واقاضه ثم ردها بعد التعمير الى من له السكنى رعاية للحقين علا على التنوير (سئل) في وقف أهلى له ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقاره من ايجار وقبض بل وكاله عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستقل زرعه ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن بينهما قسم معروف فكيف الحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف وغيرهما لا تنظر للمستحق والزرع الزارع وعليما جرح مثل الأرض لجهة الوقف (سئل) فيما اذا استأجر أحد المسحقين دارا للوقف من ناظر الوقف لمدة سنة باجر معلوم اجارة شرعية فهل يصح ذلك (الجواب) نعم ولو أجز اقيم من استحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اسعاف (سئل) في رجل ادعى على آخر رضائي يدها نسبا موقوفة عليهم من جهة ابيه فانكر المدعى عليه وقال هي ملكى وحقى واقضا لخالجى مال من ذلك فهل يصح ذلك (الجواب) لا يصح لان المصالح باخذ بدل الصلح عوضا عن حقها على زعمه فيصير كالعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف بغرض لان الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فههنا ان كان الوقف ثابتا فلا يملكه له لا يجوز وان لم يكن ثابتا فهذا لا يخذل بدل الصلح لانه حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في اجوار الفتاوى من الدوى وفي صلح التنوير رادى وقضية أرض ولا ينفقه فصالحه المنكر لقطع الخصوم متباين وطالبه لو صادف قبل لا اه فانه صاحب الاجناس لانه يبيع معنى ويبع الوقف لا يصح علاق فتأمل (أقول) مقتضى ما في التنوير راعتماد جواز الصلح لكن يجب تنبيهه على ان ادعى الوقف عن استرداده في البصرين الخانة ثلوا استولى على الوقف غاصب ويجز المتولى عن استرداده واراد الغاصب أن يدفع قيمته كان المتولى أخذ القيمة أو الصلح على شئ ثم يشتري بالمخوض من الغاصب أرضا أخرى فيجعلها وقف على شرطه الاولى لانه حينئذ صار بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة اه وهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين (مسئل) في رجل اذن لاستأجر فانه

أحدهم وقصده واحد منهم يجره هل ما يحصل بعمل بقتهم بقسم بينهم على ما شرطوا ويكون للمرء قدر واحد منهم وكذلك للمعرض أم لا (أجاب) التحصيل بينهم على ما شرطوا العامل وغيره فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك انتم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في سقته أم لا يقبل ولا يلزم المقيم عن (أجاب) لا يقبل قول شريكه في سقته ولو أراد تخلفه على الخيانة لانهما لم يخلفا كافي الاشياء والنظارا سكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشترى كوا شركة فاسدة وصحبت مات أحدهم فادعى الذي يده المال عند ارادة قسمه ان له كذا وصده شريكه وكذبه وزنه الميث هل يقبل قوله بينه أم لا (أجاب) نعم القول قول من يده المال ان له فيه كذا وكذا اذ البده فيصدق

كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أوفى نحاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على أن يجر ذلك والاجر بينهما بتعمير فتعلت أنة أحدهما وأعانه الآخر على الطبخ في أنة خلفا للحكم في ذلك (أجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في أنة أحدهما فآخرتها لصاحبها ولا تستأجر المثل لعمله معه ومثله الذي تعلت أن يتماطخ فيها قبل أن تتعلل فأجرهما لصاحبها ولا تستأجر المثل لعمله معه كن دفع لا تخردا ليعلم راعاى ظهرها على ان يرجع بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض فالج مالك البر والمالك الدابة أحر مثلها وكرجلين لأحدهما بقل ولا يخرجها اشتراكا لانه يجر ذلك والاجر بينهما فاسد وما طبخ في أنة البغل والبصير والفروغ

الشاهدة لذلك كثرة والله أعلم (مثل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من الشريك بينهم شامس مصري باعه أحدهم لرجل ذي قبله منه ثم دفع الثمن لأحد الشركاء فادعى واحد من الشركاء المذکورين على الذي باعوه أنه ادعى فلان من فلان أن من المشترك بينهما وبين كل من فلان وفلان شامس مصر باؤا به للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه وان المدعى عليه دفع غنما فلان الذي هو أحد شركاء بكيه بغير اذنه وباطل بذلك راجعاً له لا يلحق قبض الثمن إلا بالمباشر للبائع وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب (١٨٧) بأن شامس بكذا من شركائك فلان الذي ادعت ابنتي دفعت له

الذين بغير اذنه ودفعته
الذين ورتب بسبب ذلك
فدعى هل تسع من المدعى
هذه الدعوى المذكورة
أم لا تسع لكون دفعه
لشريكه المفاوض بغير اذنه
موجباً لبرائة منه وان لم
يأذنه بالدفع يؤخذ
بإقراره بالدعوى وقوله
دفع لفلان الشريك بغير
اذنه وان كان هو المباشر
لعقد البيع أم لا (أجاب)
المقرر في سائر الكتب متونا
وشروها وقادوان كل
واحد من شركاء المتفاوضة
وكل من الآخر وكل
فكل دين لزم أحدهما
بخسارة وغصب وكفالة لزم
الآخر حتى إن أحدهم
لواجر عبدان للمستاجر
مطالباً الآخر بتسليم
العبد كما أن الآخر أخذ
الأجران كل واحد منهما
وكل من صاحبه قبض
الدون الواجبة في الخسارة
وكفيل بموجب عليه
بسيما فصار كل واحد منهما
مطالباً ومطالباً فأدعت
ذلك ظهر كفساد دعوى

بمعير محتاج اليه فعمد المستاجر بأذنه في الحائز عبارة يرجع معظم منفعة المالك الآخر ويرد
الرجوع على المالك نظير ما نفق في التعمير بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي القنية قال المالك
أو القيم لمستاجرها ذلت في عمارتها فعمرها بأذنه يرجع على القيم والمالك هذا إذا كان يرجع معظم
منفعة المالك أما إذا رجع إلى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبلوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا مال
يشترط الرجوع ذكره في الوقت اه فعمل به أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع إلا في كل شيء يرجع
معظم منفعة على المستاجر جوى على الاشياء من الوقت ومثله في الحر والمخ وغيرهما (مثل) في
الموقوف عليه الغلة إذا أجزأه الوقت بدون تولى وأذن قاض فهل تكون اجازته المذمومة غير صحيحة
(الجواب) نعم والوقوف عليه الغلة لا على الاجارة لا يتولى وأذن قاض ولو الوقت على رجل مع من على
ما عليه القدر عياده لان حق في الغلة لا العين شرح التنوير للعلاء (مثل) في دار موقوفة على سكران
امام مصعب احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لا من الغلة فان عجز
عمرها الحاكم بغيرها من ثروته إلى من له السكنى (الجواب) نعم والمسئلة في شرح التنوير وبالعامة
الشريفة لا يرد سؤاله في ذلك ما يحتاج تحقيق السوء باشتراط الرجوع واستحقاق السكنى ولو قال فيها وأذات
الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء مائة وألوانه يردون أهل الوقت وتؤمر الورثة رفعه فان أراد المسحق
للسكنى أخذ البناء بقيته ليس له ذلك الأرض والورثة واصطلاحهم على شيء فان كان المبتع بالآخر
حياتها وجسمها وأدخل فيها الحذر ولا يخلص إلا بضرب يد على البناء لا يرفع ولو رضى به المسحق
الآن للسكنى لما فيه من الضرر على المسحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له
تحميل الضرر لا تخصاصه وبقال الذي صار له السكنى الا ان شئت فطاع الورثة بقيتهم منهم الساعة
فتكون له فان أبي أو حرم فاعطى الورثة قيمة مائة من أجزائها ثم رددت للمدعى فان كانت المدة
التي رماها الميت قائمة بعينها ولكنهما متساويان ترى ولا تظهر مثل غسل الحيطان بالخص ومثل
الآثار في الأرض وسقى الخلل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد نفق فيه نفقة
عظيمة لان هذه ليست بشيء قائم بعينه يرى ويظهر كن غصب أو قصر لم يستحق أجروه يأخذ الثوب
صاحبه ولا يعطيه شأوناً أو أثار أرض غيره ليس على صاحبه شيء اه واعلم أن من له السكنى على الاستغلال
بالاتفاق كبقته للفاضل المحقق الشيخ حسن الشريفة في الرسالة المذمومة والعامة ان نعيم في بحر
وصاحب التنازلية ونفع القدر وأما من له الاستغلال هل ملك السكنى نقل في التنازلية أنه يملكها وهو
الذي يصح حجه للفاضل المذمور في الرسالة نقل عن المعتبرات ومن جعلها أوقافاً لخصاف اه وفي
التنازلية عن نجيب الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما أيداً ما تنازلاً فأراد السكنى
ليس له ما حق السكنى اه قال الجوى في حاشيته هذا صريح في أن الواقف إذا أطلق الوقت في الدار كانت
للنفع له للسكنى وهي كثيرة الوقوع فلفظها بالعون لفظ اه (أقول) وهو صريح أيضاً أن من له
الاستغلال ليس له السكنى وهو الذي في البرازة ومضى عليه الخصاص في محل آخر وكذا في نفع القدر وروثه

الشريك الذي يدبر قبضه شركاء وان قهره بسبب عدم اذنه وان كان مباشر العقد البيع اذله الرجوع على المشتري فوهم باطل داخل
لا يسمع له الدعوى بذلك وكيف والحكم بان الدفع لأحد شركاء المتفاوضة موجب لبرائة مائة الدون لكونه وكذا يعتد في ذلك كالمستفيد
في كلام علمائنا فاطمة والله أعلم (مثل) في أخوين شريكين شقيقين متفاوضين والسكرى مفوض للصغير في التصرفات المالية والعقد والبيعة
فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما أو كسبه اسم فوعاره به أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما لا الطعام أهله وكسبهم كما
هو صريح كلام المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (مثل) في ملحقين يعمل كل واحد منهما في مدينة لغيره ما بشر كواعي ان كل

ما يحصل من كل سقينة بينهم سو على عدد السفن قل جملها أو كثر هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وتخص كل سقينة بأجرة جملها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المحصل على عدد السفن بل أجرة كل جن سقينة بل ولا يشاؤك غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين اشتركا فاسلم أحدهما بخلاف جلوده للآخر هل يلزمهما البيع باليمين أو السلم أو رأس مال السلم أن لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للسلم والمسلم إليه الامتناع عن (١٨٨) البيع لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكانى اشترى لجمع آخر على أن يشتري له الجلود بعهاله وهو يصنعها فعلا والربح بينهما انصافا هل هذا النصف بعمله ولا - حر النصف بجماله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وإذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود والعامل أجرة مثل عمله لا عمل فيها بأذنه هل أن يكون له نصف ما زاد في غنما وهذا فاسد كما إذا دفع جاري تصبضتالي طيب وقال عالجها فان برئت فازداني في غنمها بالصفة بنينا فإنه لا يصح والطيب أجرة المثل وقد مر اتفاق في غن الادوية والله أعلم

في البحر على خلاف ما مر عن الشرنبلال وفي شرح الوهبانية عن القاضي الموصولة بغيره البارا إذا أراد سكناها بنفسه قال أبو بكر الاسكافه ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية تحت الوقف فعل هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لم ينقل قسمه لاختلاف المشايخ اه وبه أفتى المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال في النظم الوهباني ومن وقفت دار عليه فله * سوى الآخر والسكنى فما تقرر اه

(سئل) في دار وقف تصرف نظارها في ايجارها وتوزع أجرهم على مستحقها فيما مضى من الزمان بلا معارض فادعى الآن بعض مستحقها أنها مشروطة بالسكنى ولم يصدقه الناظر على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل يكفى في ذلك غير تلفظ الناظر ايجارها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف يداره على ذويه السكنى والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم وأفتى بذلك الخبير الرملى (سئل) في دار موقوف ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السكنى للموقوف عليهم وفهم امرأة لها زوج ثريان تسكن زوجها معها فهل لها ذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البحر (سئل) في دار صغيرة موقوفة على سكنى ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثر أولاد الواقف وبريد ذلك كور أن يسكنوا نساءهم معهم والاثاث يسكن أزواجهن معهن فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون سكناها من جعل الواقف له ذلك دون غيرها من نساء ال جالود جال النساء كفى الاستعاف والبحر (سئل) فمن جعل له الواقف السكنى هل إذا أخرجتكون الاجرة أم لا (الجواب) من له السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بغير حق العارية دون الاجارة لان العار بئلا وجب حقا للمستعير له بمنزلة نصف ضافة بخلاف الاجارة فإنها وجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوا وله منه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا بآجاره وقد نصوا أن الغاصب تكون الاجارة لكن لا تطبق له فقتل بعضهم بتصدد بها وقال بعضهم بردها لجبة الوقف وهذا نظير ما إذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأخرجتكون الاجرة كذا في فتاوى الكازر وفي الاستعاف والبحر وفي الحاوى الزاهاى سكن رجل دار الوقف بأهله وأولاده وخدومه فأجرة المثل عليه (أقول) وأفتى في الاسماعيلية بأنه ملك الاجرة ملكا بحيث اوانه يجب عليه ردها على جهتها الوقف على أظهر القولين اه (سئل) في مدرسة موقوفة سكنها رجل بعهاله وأشغل أما سكنها بذلك مدة بالتغلب بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعى وطالبها بآجرتها مثلها مائة سكنة فهل يلزم ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم اذا منع الغصب غير مضبوطة لأن تكون وقفا وأمال يقيم أو معدة للاستغلال كفى التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة جلد عبد الرحمن العمادى والم المرحوم محمد العمادى وأفتى بذلك أيضا فقه النفس الخير الرملى قائلا نعم للناظر ذلك فقد أفتى الشيخ على بن غانم المقدسى بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت فهو وقفا لا يلزمه أجرة مثله مدسغله بمافعله وبعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضبوطة عندنا بالغصب صيانة اه والله أعلم (سئل) في مسجد له متول أجرة قطعة منه رجل لبنى فيه دارا بلا ضرورة أعين ذلك لشركائه هل يكون ايجارها المذكور غير صحيح ومهم ما بنى (الجواب) نعم حيث لا ضرورة

وهو يصنعها فعلا والربح بينهما انصافا هل هذا النصف بعمله ولا - حر النصف بجماله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وإذا قلتم لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود والعامل أجرة مثل عمله لا عمل فيها بأذنه هل أن يكون له نصف ما زاد في غنما وهذا فاسد كما إذا دفع جاري تصبضتالي طيب وقال عالجها فان برئت فازداني في غنمها بالصفة بنينا فإنه لا يصح والطيب أجرة المثل وقد مر اتفاق في غن الادوية والله أعلم (سئل) في سقينة نفر اشترى كوا شركة وجوه على أن يشتروا لبننا من رجل بوجوههم وبيعوا والربح بقدر المشتري ففعلوا وأدخل اثنان منهم رجل جالنا لثا بعينهما بغير اذن البقية هل يكون شريكا للستة أم لا اثنين أم لا ولان حل مع الاثنين ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لمن لم يأذنه بالاجماع اذ

بالشرع من البائع يكون له المالك في سدس المبيع ولا يجوز زلشريكه ببيع شئ من نصيبه باذنه في شركته ومضاجته داعية فسد وان قاله ما شتريناه من المين من فلان فلان فيه ثلث لثنا صوصاروا كمين عنه في ذلك وان لم يذ كر ذلك أو ما هو في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل معها لمطعمها فاصنامه فله أن يشرط له فافهم والله أعلم (سئل) في فرض مشترك باع أحد الشركاء حصته منها بمن معلوم لرجل بذمتوا وشري مئة كرو أو فاضله والاشتركاؤه يقولون الكرم للشركة لا شرا كذا في الفرض وهو يقول لما بيعت الاحصى وما اشترى مثالا خاصا فعمل القول له أم لا (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الكرم الا به بينه عن مدعوهما بان قالوا باعت

الشركة وأثر بنت الشركة وإن ادعى أن الكرم مشترك لكون الفرس مشتركة لا يلزم من إفساد الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل)
في أحسن من مفاد من تزوج أحدهما زوجته ورزق ابنه أياها وزوجته ورزق المهر من مال الشركة هل لاخ الاسترخاء باليه نصف
ماؤفاؤه أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يباين نصف المهر من ويحسب لأن ذلك خلق بكسبه وكسوة أهله فيصير حصته أخذه
وإذا ترتب ذلك بذمته يحبس فيه أن يورثه والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين (١٨٩) تعدى عليها رجل تركها وأغراضهم ما
سألها لأحدهما فأتت

داعية إلى ذلك وأما إذا كان هذا ضروريًا بالاحتياج العمارة الضرورية وليس هناك ما يعبر به فقد اختلف
فيه فالذي صرح به في خلاصة الجواز به أتى أخير الرأي عن الناطق وحيث كان الناظر محلًا لا يخفى
الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذي مال إليه الطرسي في أنفع الوسائل عدم الجواز قالان المسجد
إذا قيل بأنه ثبوته حرمته قطعية العمارة تؤدي إلى تغير الموقوف باعتبار تغير الأحوال إلى أقبح من الأول فإن
كان مسجدًا يُقام فيها الصلاة فإذا أوحى بغيره أن يصير اصطبلًا أو سكنى الناس فكان التعبد إلى
حالة أخرى من الحالة الأولى لا تصرف في الأوقاف باعتبار الاعظم لها إلا باعتبار الأدنى اهـ فثبت لضرورة
فلا يجازى المذكور بأقل فهدم ما بنى (سئل) في مدرستين ببطحاءها وليس في وقتها مال حاصل بعمر منه
ما توجب منها وإلها عقارات معلومة موقوفة عليها ويرثها رجل فباع بعض العقارات بدينار مائة مائة
مستقبله بأجرة تتجلى بصرفها في تعميرها الضروري فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع
جذوع بنيت على حائط مسجد تعديا وأطلب المتولى المسجد رفعها في ذلك مصلحة الوقف ولا يضر بالحائط فهل
للمتولى ذلك (الجواب) نعم وفي الجهر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذوع على جدار المسجد وإن كان
من أوقافه اهـ ثم قال في بنى يتأعلى جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز أخذ الأجرة اهـ (سئل) فيما إذا
كان نذر يفرس جاري ملكه قائم بالوجه الشرعي في أرض يستأن وقف فباعه من عمرو فباعه بغيره وعرس
مكانه غراس لنفسه بلاذن ناظر الوقف ولا وجه شرعي فباعه غرسه (الجواب) يجب أن غرس عمرو
الذي كور لنفسه بلاذن ناظر فلناظر على الوقف تكليفه قلعه إن لم يضر فإن أضر بملكه الناظر
بأقل القعتين الوقف من زرع وغيره من زرع على الوقف وقيل هو المضيع لما له فليتر بص إلى خلاصه كذا
الاشباه وغيرها (أقول) هذا في غير الستة جلا في القنية يجوز للمستاجر من غرس الاشجار والكروم في
الأراضي الموقوفة فإذا لم يضر بالأرض بدون صريح الأذن من المتولى دون حفر الخياض وإتلاف أصل المتولى
الأذن فيما زيدا وقف به خير قال صاحب القنية قلت وهذا إذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها أما إذا كان فلا
يصرم الحفر والفرس ولو جاز الأذن في مثله اهـ كما نقله في الجهر واختصر العبارة في الدر المختار بقى الكلام
فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر إذا أراد أن يغرس يستأذن من ناظر الوقف حتى أنه لو غرس
بلاذنه يتأزم ويخاصمه في ذلك إذا لم يكن مشروطا في عقد التوابع وينبغي أن يقال أن ذلك بمنزلة التمسى
الصريح من الغرس بلاذنه لأن المعروف عرفا كالتسوط شرط طمع أنهم شرطوا لصحة تجارة الأرض بيان
ما زرع فيها أو يغرس أو تعميم الأذن بان زرع أو يغرس ما شاءوا فلا تلحق الإجازة قتائل (سئل) في
أرض وقف حامله لغراس جاري ملكا بدو في مشتمكته وتوابعها بالتعاطي من مدة تزيد على خمسين سنة
وفي كل سنة يدفع ماعلا لها لوقف فغرس فيها أشجار إجماله لنفسه بلاذن المتولى فهل له ذلك ويكون
الغراس للغراس (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسمعيل سئل في أرضي قرب تعاطي كل سنة مال مقطوع
يدفعه أهلها للمتكمل على القرية على طريق الخراج الموقوف من مدة تزيد على مائة سنة ويصرف أهلها في
أراضي القرية للسجدة وغيرها بالبيع والشراء فتاوى رجل عدة قطع من الأراضي وبنى بعضها تسكية

خصين قرية ليبيها في المزرب على الحج فباعا عشرين وكسد الباقى فساخر به أحدهما إلى دمشق الشام وقاض به فساو ركها إلى بيت
المقدس وهلك معمول بوجد من شركة كان بذلك فهل يضمن في قصصة الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ماؤه شرية أم يضمن فيه حصته
من القرب (أجاب) نعم يضمن في قصصه شرية في القربان كانت شركة ملك ولم ياذنه بالبيع وأن كان أذن له بالبيع يضمن في قصصه من
الفرس لتعدي بركوبها إذا كل واحد من شرية الملك أجنبي في حصته الاسترخاء عن كسبه كسبه الشركة وذلك لما تقرر من مذهب
الامام أن وكيل البيع له البيع ما عجزه وإن دوى عن كان فينفذ بالفرس كما ينفذ بالتعاضد ما عجز به من جواز البيع والعرض وإن كان

مقابلة وآمان كانت شركة عقد وعينه مكانا فصاره ضمن فاذا عين له المزرعة فوجازره الى دمشق ضمن لنفسه الشركة بالمكان كما نصوا عليه فاطبة والله أعلم (سئل) في فرض يبدأ أحدنا شركا بمابع منها حصته وسلمها المشتري ثم ردها المشتري ليد باعته فأتته عند قبيل وصوالها الى الآخر هل على واحد منهما ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما لانه ردها على التبعي فارتفع الضمان والله أعلم (سئل) في أربعة شركاء عتقنا قال الذي يبيده المال (١٩٠) كنت استدنت من فلان كذا الشركة ودفعته له دينه هل القول قوله بينه أم لا (أجاب)

نعم القول قوله في ذلك بينه وقد مر جوابان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذت عوضها ان كان المالك في المقر فالقرار صحيح وله أن يأخذ المائة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقصا عن جواهر الفتاوى والله أعلم

(كتاب الوقف)

(سئل) في وقف صورته وقف على فريخ وصالح وادى المرحوم حرجي من ارحم ثم بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بنابلس يجري ذلك أبدا لا يبدن الخ ما تفرج فهل تصرف غلته لانه أم لمصلحة الجامع أم لغرض ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لاجل ولا لمصلحة الجامع بل للفقراء الى أن يموت الاخ الثاني فيصرف الى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لان صرفه لمصلحة مشروط ببعديتهما وصرف حصه الاخ بعده فانه مسكوت عنه فلا تصرف لاختيه الا اذا كان فقيرا بجهة كونه من الفقراء

ودفع الاراضى الاخرى الى التكيو يدفع نظار الوقف في كل سنتين فوضت اليه القرية يخرج الموطف كما كان قبل شرائه له او تصرفه بالنظر بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآخر يد من فوضت اليه القرية مطايع الزراع الاراضى الجارية في الوقف بالقسم لجهة زاعمان الوقف على هذه الصفة فصرح فهل الوقف المزرع صحيح وايسر ان فوضت اليه القرية بمطالبة الزراع بالقسم وانما المبلغ المدين على الاراضى المزرعة (الجواب) نعم (أقول) وفي كتاب الشفعة من الفتاوى اخبرني بتمام الاراضى التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها للناس من اربعة لا يتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى وارضع البذل الذي تلقاه اشراء أو راناً وغيرهما من أسباب المال أنها ملكه وأنه يؤدي خواجها القول وعلى من يتخاصم في الملك الرهان ان يحسد دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكر ذلك لذكر وقوعه في بلادنا نحو ما على نفع هذه الامة باقائه هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم اه وهذا يقع في بلادنا كثيرا ايضا ونقط فيه كثير فخره والله يخبر على هذا التنبيه قال المولى في رأيت سؤال الامتلاء بالفلاحين والنقل والخارج وأجرة السكن وأجر المثل في الكرم وغيره يؤد ما أفتيتنا في دعوى من خصوص بستان الجعبري وحوزة علا الجارية في ذلك في وقف الجامع الاموي ما قولنا لاسدنا العلماء في قرية يمتد فوقعه على جماعة من جدهم فقال له الواقف في كتاب وقته انه وقف وجس جميع القرية الفلانية المستقلة على اراضى كذا وكذا ومنه عامرة برسم سكني فلاحها وحيط بها جميعها كلها وحدود أربعة وكرها من الفلاحين سكان القرية فرسوا أشجارا وكرها وعروا يوبا بالان من المستحقين فهل لهم ذلك وهل اللمنة داخله في الوقف مع جميع ما حوته الحدود الاربع من جبل وسهل وودع وهل يازم الفلاحين أجرة السكني وهل لهم أن يعمروا قدرا زائدا على سكنهم ويزعمهم أجرة أو يكون قول الواقف دمن برسم سكني فلاحها اذنا لهم في السكن بلا أجرة واذا كانوا يدفعون كل سنة قدر اسيرنا زعمون انه خرج من الكرم والأشجار فهل يكون قبض المستحقين لذلك رضامنهم عن أجرة الارض لحامله لهذا الغراس أم لهم مطالبتهم بأجرة المثل عن المدة الماضية وبما سبقتهم بما قبضوا (الجواب) ليس للفلاحين بأجرة بل كورة أن تغرسوا أو يبنوا فيها من غير اذن شرعي فان غلوا فانه ولاية الاذن شرعا مخبرنا شاء أن يبيع ما فعلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أصلي لجهة الوقف وان شاء قلعه بمجانا وما كان داخل في حدود القرية بل كورة حتى اللمنة فهو داخل في الوقف وجار عليه حكمه فليس لاحد سكاك ولا احداث مجاورة به يعطى برقي شرعي والظاهر أن قول الواقف في اللمنة المذ كورة انها برسم سكني فلاحها انما هو وصف لها لشرط واذا كان كذلك فعليهم أجرة السكني لجهة الوقف وأجره مثل ما أشغوه بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الاجرة عنهم بما دفعوه به بما سبوه خراجا بل عليهم أجرة المثل ولا يمنع من مطالبتهم بقبض القدر المسمى بالخارج بل بتمام هذا عليهم من أجرة المثل ويستوفى الماضي منها كتب عمر بن الصريفي الشافعي ثم ذكر المؤلف جوابا عنه وفي آخره كتبه أبو الفضل الشافعي الامام ثم ذكر نحوه وأضاف فيه وأما اللمنة فانه من جهة الوقف وليس قوله برسم سكني فلاحها اذنا لهم ولا فرق في ذلك بين أن يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفي آخره كتبه محمد بن حمزة الحسيني الشافعي

والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد نصل فيه الواقف أما كن الوقف جعل منها ولا ما هو

مخصوص بالاولاد الظهور رومها هو مشترك مرتباً ثم أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شرطها اذ امانت أحد الموقوف عليهم عن ولد واولادها انتقل نصيبه واذا امانت عن غيره قال من في ذرعيه ومنها ان الطبقة العليا تصحب السفلى فهل حصه من مات عن ولد واولادهم ما تنتقل له عمل بقوله المذكور أم تكون لدى الطبقة العليا بما بالترتيب السابق ثم والا لا تخي الظاهر المراد بقوله الطبقة تصحب السفلى ويكون جميع الغرض بالاولاد الظهور والمشارك واحد في هذا أم حصل اختلاف الاثنين في هذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه

أعماهم وأخوانهم وبنات أعماهم القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه إلى أنثاهن وبنته من الوفاء منزلة موطنه فصرف
 إلى ذوي درجاتهن أم يختص به اخوته غير لائق الوفاء على أن من مات عن ولد أو ولد له ولد أو ولد له من مات منهم عن
 غير ولد أو ولد له ولد أو ولد له ولا عقب نصيبه من الوفاء طبقته فيكون صرف نصيب الميت إلى ذوي الطبقة مشروطا بعدم الموت عن الولد
 أو ولد الولد وهذا أعنى والدهن ميت عن ولد ولا ينظر رآخي الاستحقاق إلى حين بلوغ (١٩٣) الاختصاص وكما هو أقرب إلى الغرض الوفاء

من صرف نصيب الميت إلى
 واداء وولده كيف الحال
 (أجاب) لا استحقاق لاولاد
 البنات الذين بأؤهم من
 الأجانب للشرط المصرح
 بعدم استحقاقهم في قول
 الواقف أن أولاد البطون
 ليس لهم استحقاق في الوفاء
 المذكور وأما بنات البنات
 فلهن استحقاق لأنهن من
 أولاد الظهور ولكن ما من
 قاصرات لقول الواقف بعد
 ذكر الأولاد وأولاد الأولاد
 على الشرط والستر تيب
 الشر وحسين أعله وقد
 شرط في الصليبات دوام
 القصور من درجته بلوغ
 إذ الأوصاف شرط فلزم
 غيرها به وإذ لم يكن صرف
 استحقاقهن إلى من ساووهن
 في الدرجة ولا يختص به
 أخوته من إذ صرف
 استحقاقهن بعد البلوغ
 مسكوت عنه بين الواقف
 لم يصر بعد البلوغ فعمل
 فيه بصدور العبارة المتقدمة
 وموداها أنه إذا وجدت
 درجة أعلى من درجاتهن
 فهو مقسوم بين أهلها على
 الفريضة الشرعية والا

لا تراه بأنها ليست له فترجع إلى الساكن لعدم من يستحقها ثم إن الخصاص فرض الساكن موقوف
 عليهم بعد زيد المصدق كما صرح كلامه ومثله يقال فبالوقف على زيد ثم على ذريته من بعدهم على
 الساكن فإذا صادف زيد مع رجوع إلى أغلته الوفاء بينهم مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلّة كلها
 إلى ذريته يتولون الميت عبر المصادقة رجعت حصته إلى الساكن لا إلى ذريته بل قلنا لا ذريته بل
 استحقاقهم بعدهم للترتيب ثم فاصرات المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها كإثبات الأصناف
 وغيره ولو وقف على ولديه هذين ثم على أولادهما بأمانتسا أو أمانات أحدهما عن ابن يصر نصيب الغلّة إلى
 الولد الباقي منهم ما انصف الاستحقاق إلى الفقراء فإذ مات الولد الآخر يصر جميع الغلّة إلى أولادهم الأولان
 مراعاة لشرط لازمتهما أو ما جعل لاولاد الأولاد بعد اقراض البطل الأول فإذ مات أحدهما يصر نصيب
 الغلّة إلى الفقراء اه نعم إذا كان أولاد زيد بقدر ما يصر نصيبهم لفقيرهم على ما مر بيانه في الباب الأول بقي
 أن ما قسمه عن التتويج ورثه من أن الاقرار بالنظر كالقرار بالربع يقتضي أن المشروط له النظر ولو
 تصادف مع آخره إلى أن يستحق نصيبه وطيفة النظر مثلاً في اخذ بأقرار ما دام حي من فليمان المصدق فالحكم
 ظاهر وهو أن المصادقة تطل وتثبت وطيفة النظر كلها أن بعده من شرطها له الواقف وأما الوفاء المصدق
 له فهو مسئلة تقع في زماننا كثيرا وقد سئلنا عنها مرارا ولم نر فيها نقلا صريحا والذي يقتضيه النظر بطلان
 المصادقة أيضا كإثبات المصدق إذ لا يمكن أن يقال هنا بانتقال حصّة النظر إلى الساكنين إذ لاحق لهم في وطيفة
 النظر فيعين القول بطلان المصادقة ولكن لا تعود الحصّة إلى المصدق مؤاخذه بأقراره أو ما نحو جها
 القاضي من أراد من مستحيين أهل الوفاء لا يحسن الاقرار بناء على أن الواقف رجع بمشروطه وشرط
 ما أقرب به المقتضى كما صرح الاستصحاب حيث نصير كإن الواقف شرط النظر لهما وأمانات أحد الناظرين
 المشروط لهما أقام القاضي بدله أخف كذا لهذا ما ظهر له واقعه أعلم (سئل) فيما كان لا يقدّر
 استحقاق معلوم في وقف جده فأقرّ زيد بصفته بأن القدر المزمع من غلّة وقف جده لعمرو في مدة سنتين
 ونصف دونه بأمر حق عرفه ولم يصر الاقرار به بذلك وتصادق على ذلك تصادقا شرعيا وقبلوا منه ما لدى بيته
 شرعية ثم بعد ذلك أقرّ زيد بأن غلّة الوقف الموقوف لعمرو في المدة المرقومة لم يصدقها ولا المقر له الاقل
 ولا أجازة فهل يكون الاقرار الأول معبرا دون الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلّة هذه الصدقة
 لفلان هذا الأمر حق عرفته ولم يصر الاقرار به به قال أزمته بذلك وجعله كان الواقف هو الذي جعل
 ذلك المقر له قلت وكذلك أن قال المقر صارت غلّة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنتين وأولها
 غرة شهر كذا من سنة كذا وأخوها شهر كذا من سنة كذا وفي الأمر حق عرفته ولم يصر الاقرار
 له به قال أزمته ذلك وأجعل الغلّة المقر له ما دام حي هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك ردت
 الغلّة إلى من جعلها الواقف بعد المقر قلت فان لم يموت المقر ولكن السنوات المشترطة انقضت قال ترجع
 الغلّة إلى المقر له أبدا مادام حي فإذا مات ردت إلى من جعلها الواقف له خصاف من الرجل الموقوف عليه
 يقربان الوقف عليه وعلى رجل آخر (أقول) قوله ترجع الغلّة إلى المقر له هكذا أقرّ به غير هذا الموضع

(٢٥ - فتاوى حمدي - أول) لو جدت درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما التوهم المذكور في التوجه
 لاختصاص أخوته من استحقاقهم فهو ملفف بالهوان ما دخل في استحقاقهم انقطعت نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فبذلك في قول
 الواقف على أن من مات عن ولد أو ولد له ولد أو ولد له من مات منهم عن غير ولد أو ولد له ولد أو ولد له ولا عقب نصيبه لولد الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفاته الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في
 الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجوده هو أعلى منه كظاهر فلهذا فهو ساقط
 الاعتبار فليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل وقف فمات على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين إلا أن وهم عبد الكريم

الذين عبد القادر والذين اهدى البائع الرشيد الخالي العارضين وعلى من سجدت له من الاولاد المذكور والامان بينهم على حكم الفريضة الشرعية مادامت البنات قاصراتن درجته بالبواغ ثم من بعد اولاده المذكور على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اناسلهم واقاربهم يشترط فيه الاثنان في اوقافهم بالسوية وينفرد فيه الواحد عند عدم المشارك للتحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان تمن توفي منهم عن واداء وادولداً وأسفل منه فتنصيب اولاده (١٩٢) أو ولد اولاده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشر وجن اعلاه ومن مات منهم من غير

قبل انقضاء الاجل الى ان لا يراد القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي التبراز فيمن الوصية عن محمد أقوام أمروا بأن يكتبوا ما كين مشخدم فكتبوا ورغبوا أسامهم الميم وأخرجوا الدراهم على عددهم فبات واحد من المساكين قال يعلى وأرثه ان مات بعد رفع اسمه اه (أقول) ومنه يعلم حكم الامان الواصلة لاهالي مكة المشرفة والبنات المتوردة على وجه الصلح والمهرة ثم عوت المرسل اليه وقد أفتيت بدفع ذلك لورثته بقبده والله أعلم اه يرى على الاشبا من الوضف (سئل) فيما اذا أقر الموقوف عليه أن زيد وعمرا يستحقان ربيع الوقف ودونه وصديقه على ذلك وكتب بذلك حجة فهل يكون الاقرار المنزور بحجة في حق المقر (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا صادق مستحقو وقف أهلي مع جماعة اجانب غير مستحقين في الوقف بانهم يستحقون من ربيع الوقف الحصة قدرها سبعان وثلاث سبعين من سبعة أسابيع وكتب بذلك نص ومضى مدة ثمان اثنتان من الجماعة عن اولاد مات الباقون عن غير ولد يزعم اولاد المستحقين ان حصة أبويهم مع حصة الباقيين من ربيع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة (الجواب) نعم قلت فان كان الوقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز اذا أقر زيد بهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة الوقف ما كان حياً فاذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر وزيد في الحياة قال يكون النصف من الغلة التي أقر به زيد للمساكين والنصف لزيد خفاف من باب الرجل الموقوف عليه يقر بان الوقف عليه وعلى رجل آخر (سئل) فيما اذا اصدق ناظر وقف مع جماعة من مستحقه على أن ربيع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب وآخرين من ذرية الواقف لكل واحد حصة معينة وصدق الناظر على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكرهم فان زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقه (الجواب) نعم ونقله امامي الخصاص المتقدم ومثله أفتي الخير الرمي بقتل الصبي والتنازخامة ومثله في الاشبا من الوقف لان الاقرار بجهة قاصرة اه وفي الاشبا أقر الموقوف عليه بان فلا يستحق معه كذا وأنه يستحق الربيع ودونه وصدقه فلان صرح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته وفيه كان مكتوب بالوقف بخلافه جلا على ان الواقف رجع بمشاشه وشرط ما أقر به المقر ذكره الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره اه (أقول) وفي آخر الاقرار من التتو ورواها المختار (أقر المشرط له الربيع) أو بعضه (أنه) أي ربيع الوقف (يستحقه) فلان دونه (صريح) وسقطت له ولو كلف الوقف بخلافه (ولو جعله لغیره) أو أن سقط له للاحد لم يصح وكذا المشرط له النظر على هذا كالمصر في الوقف وذكره في الاشبا غرضه في الساقط لا يعود فراجع اه وعبارا قال المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة ولو أقر المشرط له الربيع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صريح ولو جعله لغيره ولا يصح أي آخر الاقرار اه (وأقول) أيضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاص المتقدمه أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق تبطل المصادقة وتنقل الحصة المصدق عليها الى من بعده من شرطه الواقف لان اقراره بجهة قاصرة على نفسه ولو مات المصدق له لا تبطل المصادقة بموته لانه لا يرجع الحصة المصدق عليها الى المصدق

ولد اولاد ولد اولاد ولد ولا عقب فتنصيب من يوجد في طبقته وذوي درجته من مستحق الوقف من مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو لم يولد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وبعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفاً على اولاد أخيه المرحوم ثم من الذين أبي المشر ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ونسلكهم وعقبهم اولاد المذكورين اولاد الاثنا على الشرط والترتيب المنصوص عليها اعلاه وشرط الواقف شرطاً منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتوفى عليه لبنات الواقف الموجودين آن الوقف وهما اصل وعاشرة في كل سنة ثمانين قطعة فضة ساهية ولو سلك بنت مستحقة في الواقف المذكور في كل سنة ثمانين قطعة وماذا أوقف بنات الواقف

فلا يستحقان اولادهم في الوقف المذكور ولا اولاد اولادهم سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً فان اولاد البعوث ليس لهم اقراره استحقاق في الوقف المذكور وهذا لفظ الواقف مات الواقف وولد له المذكور وان بناته لصبه ولم يحدث له اولاد بعد الوقف وبقي أبناءه بناته وبنات أبناءه واولاد بناته فهل لاولاد بناته الذين أبواهم من الاجانب استحقاق في الوقف أم لا وهل لبنات أبناءه استحقاق أم لا واذا اقامت لهم استحقاق هل لاولادهم من الاجانب استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبواغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكور من أعلاه وقد ذكر في حق البنات الصليات ما دمن قاصر ان وهل استحقاقهن بعد البواغ يصرف الى من سواهن في الدر جتين اخوتهن وأبنائه

أعجمهم وأخوانهم، وإننا أعجمهم القاصرات حيث لا دجفوقهن لعدم صرفناي أنأمنهم وبذل ترعهم من الوفاء منأمرهم، فيصرف
 إلى ذوى إدججتهن أم يخص به اخوتهن على إسقوال الواقع على أن من ما عن ولد وأولاد ولد أنقصه له ولد وأولاد ومن ما منهم عن
 غير ولد وأولاد ولد لأنسل ولا عقب نصبه لمن لوحدى طبقته فنكون صرف نصب الميت إلى ذوى الطبقة مشروطا بعدم الموت عن الولد
 أو ولد الولد وهذا أضحى والذهن مستعير ولدوا لصر تراخى الاستحقاق إلى حسن باوغ (١٣٣) الاستحقاق وكما هو قرب إلى غرض الواقف

لأقراره بأنها ليست له فترجع إلى المسكين لعدم من يستحقها ثم إن الخصاص فرض المسكين موقوفاً عليهم بعد زيد المصدق كما مر في كلامه ومثله يقال فيلوقوف على زيد ثم على من يشتمن بعدهم على المسكين فإذا تصادق زعيم عرو على أن غلة الوقت بينهما ثم أن يد بثلث المصادقة ورجعت الغلة كلها إلى ذر يملكو كان المبتع المصادقة رجعت حصتها إلى المسكين لا إلى ذر يملكو لأن ذر يشتمل أن يحققهم بعد موته لترتيبهم فصاروا المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها كمثل الأضعاف وغيره ولو وقف على ولديه هذين ثم على أولادهما أبداً ماتا سألوا فأتى أحدهما عن ابن يصر نصف الغلة إلى الولد الباقي منهما والنصف الآخر إلى الفقراء فإذ مات الولد الباقي تخير يصر جميع الغلة إلى أولادهما مراعاة شرطه لأنه ما جعل لولاده الأولاد بعد إقراض البطن الأول فإذ مات أحدهما يصر نصف الغلة إلى الفقراء اهـ ثم إذا كان أولاد زيد بقدر ما يصر فيهم لفقروهم على ما مر به في الباب الأول بقي أن ما قد سمنه عن التثوير ورشحه من أن الأقرار بالنظر كالأقرار بالبيع يقتضي أن المشروط له النظر لو تصادق مع آخر على أنه يستحق نصف وطبقة النظر مثلاً أو أخذ بأقرار ما دام أحد من أولاد المصدق فالحكم ظاهر وهو أن المصادقة تبطل وتثبت وطبقة النظر كلها من بعدهم بشرطها له الواقف وأما لو مات المصدق له فبمسئلة تقع في زمانا كثيراً وقد سلطنا عنهم أرواحهم فيها تخلصاً عما الذي يقتضيه النظر بطلان المصادقة أيضاً كالموت المصدق إذ لا يمكن أن يقال هنا انتقال حصته النظر إلى المسكين إذ لا حق لهم في وطبقة النظر فبغير القول بطلان المصادقة ولكن لا تعودوا الحصص إلى المصدق مؤاخذه بأقراره وانما وجهها القاضي بأن أراد من يستحقها من أهل الوقف لا يصح أن الأقرار بناء على أن الواقف يرجع عاشره وشرط ما أتت به المقر كما مر عن الأشباه وحديثه في خبر كان الواقف شرط النظر لهما وإذا مات أحد الناطرين المشروط لهما أقام القاضي بدله آخر فكذا هنا هذا ما ظهر في والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد بقدر استحقاق معلوم في وقف جده فأقر زيدا في حصته بأن القدر الموزع من غلة وقف جده لغيره في مدة سنتين ونصف دورته بأمر حق عرفه وزنه بالأقرار به بذلك تصادق على ذلك تصادق شرعية مقبولة لانها لم يثبت شرعية ثم بعد ذلك أقروا بذا نور أن غلة الوقف الموقوف لم يكن في المدة المرفوعة ولم يصدق مقر واقعه الأول ولا آجازه فهل يكون الأقرار الأول معتبر بدون الثاني (الجواب) نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفه وزنى الأقرار به قال أنتم به بذلك وجعلته كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك أن قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنتين أو ثلثها غرة شهر كذا من سنة كذا وأخرها شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفه وزنى الأقرار به قال أنتم بذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حيها هذه العشر سنتين فإن مات المقر قبل ذلك وددت الغلة إلى من جعلها الواقف بعد المقر قلت فإن لم يمت المقر ولكن السنوات الأربعة انقضت قال ترجع الغلة إلى المقر له إذا مادام حيها فإذا مات وددتها إلى من جعلها الواقف له خصاف من الرجل الموقوف عليه يعرفات الوقف عليه وعلى رجل آخر (أقول) قوله ترجع الغلة إلى المقر له كذا إذا أتني في هذا الموضوع

(٢٥ - فتاوى حامديه - اول) لو حدثت زوجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص الخوثرين باستحقاقهم فغير ملتبس البلان ما دخل في استحقاقهم انقلعت نسبة المبتع عنه بل يتبقى من نصيبه فدخل في قول الواثق على أن من مات عن ولد أو أولاد نصيبه لولده الخ بل هذا استحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاق البالغ غير في الوفا على ما تقتضيه عبارة الواثق المتقدمه ولما اعتبرنا هذا التوهم لم استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه بجاه ظاهر فهذا توهم ساقط الاعتبار فليتأمل والله أعلم (سئل) فويل وقولها في نفسه مدحجانه ثم من بعده على أولاده المرحومين إلا أن توهم عبد الكريم

وشهاب الدين وامنوه وصالحوا المخرج وعلى من سجد له من الاولاد على الفرصة الشرعية ثم من بعده المذكور المذكور بن أعلاه على أولادهم ثم على أولادهم وتسلمهم وعقبهم على الفرصة الشرعية أما الأناث من بنات الواقف وبنات أولادهم المذكور الموقوف عليهم اذا كن بنات من الإزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تعزبن عادهن على الشرط والترتيب المشرح أعلاه فأما المكن (١٩٤) ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم وتسلمهم يعود الوقف الى الأناث متزجات وأغير متزجات فاذا انقضى

معزب النصف وكذا رأيته في نسخة كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى فرأيت أنه كذلك وهو مشكل لمقتضى أدان التقيد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كما لو أقر رجل بالانصاف مؤجلة وصدقه الرجل وبفهر في أن الأصل ترجع الغلة الى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة أنه وأن لفظة من زيادة السامح بقريته قوله ترجع والاقتال تبقى لان الغلة في المدة كانت للمقر لم تخرج عنه حتى ترجع اليه بعد المدة وانما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعد ذلك لان الاقرار مقدمه او يحتمل أن يقال ان الجارو الموقوف له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير فيه عائذ على الشخص الاستخلاف له أي الذي أقره هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر على صيغة اسم المفعول ويكون الجار والمقر وزائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه المذكورة فتأمل والله تعالى أعلم * قال العلامة السبكي بعد عبارة الاشياء المارة فغير كثير من أهل العصر هذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بشيئ بعد فيها الفقيه قال العلامة الكبير انصاف أقر فقال غلة هذه الصدقة فلان بن فلان هذا وفي دون الناس جميعا أم حق واجب ثابت لازم عن قسمته ولم يمتنع الاقرار به بذلك قال نعم أصدر على نفسه وأزمت ما أقر به هذا الرجل مادام جيا لجوار أن الواقف قال انه أن يزيد وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأي فصدق على حقه اهـ ويؤخذ من هذا أن القاضي لو علم أن المقر انما أقر بذلك لأخذ من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يسند الوقف ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار بالمال وجب تخصيصه ما قاله الامام انصاف وهو الاقرار الواقع في زماننا ولا حول ولا قوة الا بالله اهـ كلام السبكي رحمه الله في ذلك يشير بما مر من الدراخا من أنه لو جعله لغيره وأسطه للاحد لم يصح وفي اقرار الاسماعيليه في امرأة أقرت بان فلان يستحق ربع ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بقتضى أنها قبضت من مبلغا معلوما فأجاب بأنه باطل لانه بيع الاستحقاق لعدم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قوله لهم لو أقر المشرط له الربع أنه يستحقه فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقتضى بطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة قال المؤلف مسئلة في وقف أغنى رجل من ذرية الواقف أنه وقف جسده على ذريته وأقام على ذلك بيته وقضى القاضي بما وجب بعد مدة أقر المدعى المزور بأنه لاحقه في الوقف المزور فهل يبطل القضاء المذكور (الجواب) يعتبر اقراره في حق نفسه وسقط حقه من ريع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليهم من الاستحقاق فتاوى أبي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل الاقطاع ومالا يقبله هل هذه المسئلة منه لان هذا النص اقرار لا سقاط حق والله أعلم (أقول) صرح ابن نجيم في تلك الرسالة أخذ اعما في الخاتمة بان الاستحقاق لا يسقط بالاسقاط وبأن أقر الخمر المولى كافي فتاواه آخر كتاب الوقف فبعين جل ما أفتي به الحق أو بالسعود على ما قاله المؤلف من أنه محض اقرار أي أن اقراره بأنه لاحقه في الوقف ليس اسقاطا حتى يلغو بل هو مجرد اقرار متضمن أنه يبطل في دعواه فوافوا أخذه وحده والله تعالى أعلم (سئل) في وقف أهلي مشتمل على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا لم يشترط واقفه تقديم العمارة فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من المقبوض المذكور فهل يسوغ

الموقوف عليهم بل يمتنع منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب مصبات الواقف على الشرط والترتيب المشرح أعلاه هذه عبارة الواقف من الواقف وأولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج بنات ابنه بن عبد الكريم أم أمي أمي بن حجازية متزوجة ولها ابن فويل ينص ربع الوقف الا أن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينهما وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل حجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عاز به وكيف لا حال (أجاب) ربع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها أمي فكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانه منهم وان لم يستحق من بعد ذلك المراد من أهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف أن الوقفية وان لم يستحق بعد وأما انها فطرط الترتيب المستفاد من بين المطبقات

فولها الاستحقاق مع وجود بنت الواقف لا ترتيب بين بنات الواقف بين أولاد بنات الواقف لكونه أفرادهم لهم جميعا مستعمل حيث قال أما الأناث الخ ولولا الاستحقاق لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهما صاحب محرم بالانصاف قلت كيف دخل ولدت البنت التي هو ابن حجازية في الوقف بقوله على أولادهم ثم على أولادهم وتسلمهم وعقبهم كما هو ظاهر من صريح ما سبق من أصابع في علم الفقهاء أنه أعلم (سئل) في وقف وقف وفقا لشرط في كتاب وقفه ما نصه أن الواقف أتاه الله تعالى فوقفه هذا المتجر اعلى وابنه الطفل المدعو حسن ومن سجد له من الاولاد كذا وخصت دون الأناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم وتسلمهم وعقبهم ثم على أولادهم

أولادهم ثم على أنسألهم وأعقابهم الذي كوردون الأناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم وأعقابهم من ولد أو أسفل منه
انتقل نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد لولد ولا نسل ولا لعب عاقل نصيبه إلى من هو
في درجته وذوي طبقته يتدم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتوفى وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل
استحقاقه لشي من منافع هذا الوقت وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المثل ما كان (١٩٥) يستحقه والد أن لا كان حيا وقت ما قام مقامه
في الاستحقاق فإذا انقضى

الذي كور على هذا الترتيب
الذي كور عاقل ذلك وقتا على
أولاده الأناث ان سكن
موجودات فان لم يكن فعلى
الموجود من أولادهن
وفرن بنهن ونسلهن وعقبهن
على الشرط والترتيب
الذي كور أعلاه ثم إن ولد
الوقت الذي كور المدعو
حسن مات صغيرا في حياة
أبيه ومحدث للوقت وله
اسم محمد وانحصر استحقاق
الوقت فيه ثم مات وعقب
بنات فماتت وعقب ولدا
ذكر اسمه محمد يستحق
محمد كور هذا الوقت
بمحدثه دخوله في يوم الذي كور
في قول الوقت ثم على أولاد
أولادهم الذي كور أم بجهة
دخوله في ذكر النسل
والعقب بقوله ثم على
أنسألهم وأعقابهم الذي كور
أم بالجهة أم لا يستحق
بجهة (أجاب) كل من
الشرطين وانفرد لكن
عليه في دخول محمد الذي كور
وقد تقرر أنه لا مانع من
ترامح العلل والاضافهنا
إلى الأولاد لآل الوقت

لهم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقت محتاجة للعمارة ولم يشترط الوقت تقدم العمارة يتوسع
للمستحقين ذلك وليس للنظر أن يتخسرا عند عدم الاحتياج كالأشياء وأخر كالأوقات ويصيرها
فقد استفدت أن الوقت إذا شرط تقدم العمارة ثم الناضل عنها المستحقين كلهم الواقع في أوقاف القاهرة
فإنه يجب على الناظر أمساك قدم ما يحتاج إليه العمارة في المستقبل وإن كان لا يحتاج الموقوف إلى
العمارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقدم العمارة في كل سنة والسكون عنه فإنه مع
السكون تقدم العمارة عند الحاجة إليها ولا يتخللها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة
ويدخلها عند عدمها ثم فرق الباقي لأن الوقت انما يجعل الناضل عنها الفقراء ثم الاشتراط الوقت تقدمها
عند الحاجة إليها لا يدخلها عند الاستغناء فعلى هذا يدخل الناظر في كل سنة تقدم العمارة اه وتاممها
قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث هو القول المعتد المختار للتوفى في المذهب كالأوقات جامع المضمرة
اه حموي (سئل) في مسجد له أمام ومؤذن وفرش لهم معاه من بشرط الوقت واحتياج المسجد لتعمير
ضروري وطله الوقت لآل في بالصرف للصبي وإذا قطع على المؤذن بن يلزم تعميل المسجد فهل يكون
ملحقين بالصرف فلا يقطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقت شرط الوقت أول بشرط إذا كان
بملا يمكن ترك عمله لضرورين كالإمام ونحوه فعلى معاه أو أماليه في قطعه ضروري فإنه لا يعلى زمن
العمارة إذا لم تقب بالصرف للصبي مع العمارة (سئل) فيما إذا ضاقت به مدرسة والمدرسة مدرس
ويشول كاتب ومعلم وقارئ حديث وقارئ متيسر كيف يوزع بينهم (الجواب) المدرس للأزم
لندرس فيها إذا كان عالما بتقيد وكانت تعطل بغيته إذا أزمها يدفع له المشروطة ولا يكون المدرس
من أو باب الشعائر إذا أزم التدريس على حكم شرط الوقت والمتوفى من أو باب الشعائر والكتاب من
أرباب الشعائر زمن العمارة لا كل وقت وقبته يسوا من أو باب الشعائر كذا أفتى المهندلاري وفي
القاوي الرحمة يستل في وقت مسجد عاقل من بعض أو باب الشعائر من الخطيب والإمام والمؤذن
وغيرهم وعن أو باب وظائفه في تقدم أواب يقدم أو باب الشعائر الذين هم أقرب إلى العمارة إذا أشرروا
الفعل المشروط ويبدأ بالخطيب والإمام والمؤذن سوية وبصرف إليهم ما شرط ثم إلى المبشرين ثم كائن
الواقف من سائر أو باب الشعائر كالتوفى ثم من أو باب الوظائف كالأجر من الخاوي القدسي وفي الأشياء
أضا اه وفي تناوي الكاثر وفي من الخاوي يستل هل يقدم الإمام والمؤذن في الصرف على مؤذن
القيام وعلى الأيتام مع أن الواقف عين لكل قدرا أجاب هذه المسئلة لم تنفع على من نص عليها البعض من
الخفية وتصمو الذي يتبداه من ارتفاع الوقت عمارته ثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم المعطاة كالإمام
للمسجد والمدرس للدراسة يصرف إليهم إلى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك إلى آخر الصالح لكن
تبد هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا إذا لم يكن معنافات كان الوقت معنات على شيء يصرفه إليه بعمارة
البناء اه فتفتى بكلامه أن التقديم المؤذن كور أو باب الشعائر محله إذا كان لغريمه كالأوقات وقطعه المسجد
وشعائره ومدرس وطلب من غير تعيين أما إذا عين وجعل لكل شخص قدر معلوما فلا يقدم أحد ويدل على

نفسه قال ثم على أولادهم والآخر كذلك إلا في الآيات والأوقاف أعقابهم اللهم لا اله ولا شئ له ذكر من أولاد أولادهم كما أنه ذكر
من أنسألهم وأعقابهم وإن كانت جده بغير راعها بقية المؤذن كور ويستحق الوقت بلا شبهة والحال هذه وأنه (سئل) في وقت مسجد
أبطله نائب قاض مستندا إلى عدم لزوم معتد الإمام الأعظم فهل للنايب ولاية إبطاء للمعنى المذكور أم ولاية الإبطاء لخاصة القاضي
الأصلي (أجاب) قال في الخبر الرائق وهما تنبيه لا بد منه وهو المراد من القاضي الذي ملك نصب الوصي والمتوفى ويكون له النظر في الأوقاف
قلت هو قاضي القضاة لكل قاض ثم قال وعلى هذا قولهم في الاستدانة بأمر القاضي المراد به قاضي القضاة في كل موضع ذكر والقاضي

في أمور الأوقاف اه فهو صريح في أن نائب القاضي لا يمكنه إبطال الوقف وإنما ذلك لخاص بالاصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصب
الولاة والأوصياء فوضله أمور الأوقاف و ينبغي الاعتماد عليه وإن بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحائري لسألي في طلاق مثله لأن الواب
في هذا الزمان من الاختلاف والمسئلة لأص فيها بخصوصها طلعنا عليه وكذلك فيما طلع عليه شيخنا المذكور والشيخ زين صاحب
البحر وإنما استخرجها تفتها والله أعلم (١٩٦) (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديد بأن الطاحونة الثلاثية وقف على زيد ثم على أولاده

وأولاد أولاده ثم وثم وإذا
انقصر ضوا كان للحرمين
الشر يسبقون وتطلب وقف
أن زيد أوقف ثلثي الطاحونة
على أولاد الظهور ودون
أولاد البطون ولا تعرض
فيه لثلث الثالث وهذه
الحجة الملق بها هذا السؤال
بتجعة الصق بها السؤال
كتب عليه الجواب فقول
يثبت وقف الطاحونة
الذكورة جبهه ما يجب
الدفتر السلطاني وتتمع أولاد
البنات جو جب قوله فيهم
على أولادها الخ للوجوب
لاخراج أولاد البنات كما
صرحوا به أم يعمل بهذه
الحجة أم لا يعمل بشئ مما
ذكر وإذا قلتم بالخير ولم
يوجد في الثالث الثالث
تسبلك يعمل به شرعا
واشبهت مصارفة فما الحكم
فيع (أجاب) لا يعمل بمجرد
الدفتر ولا بمجرد الحجة
صرح به علماءنا من عدم
الاعتماد على الخط وعدم
العمل به ككتوب الوقف
الذي عليه منوط القضية
الماضين وإنما العمل في
ذلك بالبيئة الشرعية وكيف

ذلك قوله بصرف اليهم في قدر كفا بينهم لأنه إذا كان هنالك تعيين إنما صرف لهم ما هو المعين والله أعلم اه
وقوله بعض من الحنفية مراده صاحب الحاي ولم أر أحد حرر هذا الخبر والحسن قبله لأنه فانه نفس
جدا (أقول) حاصل هذا أن تقديم بعض أرباب الشعائر على بعض أئمتها هو فيما إذا لم يكن الوقف لكل واحد
قدر لا ينفذ بقدم من هو أعم مصلحة أما إذا عين فلا تقديم لكن لا ينفذ ما فيه لأن تقديم بعض على بعض
لا يتأتى فيما إذا كان بيع الوقف يكفي الجميع بل فيما إذا ضاق عنهم وحينئذ فلا بد من تقديم بعض على
بعض سواء كان الوقف معينا أو لا في عدم من هو أقرب بالي العمد أو أي من يلزم من قطعه تعطيل المسجد
كالامام والمؤذن ونحوهما وكذا مدرسه المدرس تاتي تعطيل بانقطاعه بخلاف مدرسه المسجد ونحوه وقد
ذكر المؤلف بعد ذلك السؤال مع جوابه للشيخ قاسم الدوشر وفيه بيان أن قول الحاي هذا إذا لم يكن معينا
الخ جامع لقوله بصرف اليهم قدر كفا بينهم لا إلى أصل المسئلة ومورد السؤال مع جوابه هكذا بسم الله
الرحمن الرحيم الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فنقد رفع علماء الاسلام الأئمة الاعلام
سؤال على لسان أهل الحرمين الشريفين والمقامين المنفيين وهو ما يفتيهموا في بناء شيخ الاسلام آدم الله
تعالى الانتقاد اليهم والاتباع في واقف شرط في كتاب وقفه محطيا واما ما مؤذنين وباين وخدمة
ومدرس من المذهب الاربعي وطلبه قراء وغير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور أنه إذا ضاق بيع
الوقف عن المصارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للحرمن الشريفين والحال أن الوقف عين لكل من
المذكورين قدر ما معينا وشرط للحرمن الشريفين قدر ما معينا ففصل إذا ضاق بيع الوقف على الحكم
المذكور تقدم جهة الحرمين بمشارطة لهم عملا بشرط المذكور وأبلى هذا الشرط وبسوى في هذا
الوقف بين جميع المستحقين من أهل الحرمين وغيرهم أم تقدم أو باب الشعائر بمشارطة لهم وان شرط
الواقف تقديم الحرمين أو أنما أجور بن أو أنما الله تعالى لجنة أمين (الجواب) الحمد لله بالعلمين رب
زنى علماء قال في الحاي القدسي من كتاب الوقف ما نقلناه الذي يسد به من ارتفاع الوقف بمشارطة
أو لا ثم ما هو أقرب بالعمارة وأعم للمصلحة كالامام والمسجد والمدرسة بصرف اليهم قدر كفا بينهم
ثم السراج والبساط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشباه والنظائر من كتاب الوقف
ظاهر هذه العبارة أن التقديم في الصرف الامام والمدرسة والقواد والقراض ومن كان بغيرها من اعتبار السكاف
وظاهرها فيفسد أيضا بتقديم من ذكرناه ولو بشرط الواقف الاستواء عند الضيق لأنه جعلهم كالعامة وقوله
شرط الواقف استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وإنما تقدم أي العمارة عليهم فكذلك اه ما ذكره
الشيخ رحمه الله تعالى فعلى مقتضى ما أتاده من أن عبارة الحاي تشدد أن أو باب الشعائر يقدمون على غيرهم
من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب أن يقال تقدم أو باب الشعائر في هذا الوقف
المسؤول عنه بالاولى لأن في حالة شرط استواء أو باب الشعائر يغيرهم لا تخرم أو باب الشعائر بالكلية ومع
ذلك أن في شرط الاستواء العاقل في حالة قد يغيرهم فيها بالكلية وهي حالة شرط تقديم أهل الحرمين عليهم
بتقدمه بأن لا يفضل شئ لآر باب الشعائر عليهم بالاولى ثم توقف فيما أتاده شيخنا رحمه الله تعالى بعض مشايخنا

بعمل هذه الحجة وهي باطله من وجوه الاول ان اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور ولا يجوز
ولا يطل حقتهم الثاني انه جعل الذي يخص عرفات المدي المذكور ومع من يشركه من أولاد ذكره المذكور وقفا لما واحد ونصف قيراط
والذي يخص عبد القادر وأبراهيم المذكورين قيراط واحد ونصف قيراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجباع المذهب بأسرها فقول
ثبت دعوى المدعين المذكورين الذين هم عارفات وجد القادر بالبيئة الشرعية فلو جبان بقسم بيع هذا الثلث على عدد رؤس أولاد
الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه المذكور الثاني ذلك لخاص بغيرهم وقلمهم فمن أين أخذ هذه القضية التي قسمها على أعين عرفات

ومن بشره قليلين كانوا وكثيرين قرا طوافنا وعد القادر وراهم بانهم ادعاهم قرا طوافنا وبسمة أولاد الطهور وكثر وأم قرا وخسة
 قرا بط فقهه فسمه تخالف اجاع المسلمين فكيف يعملهم شاعرا والحكم بما خالف الاجاع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه الى دليل شرعي
 الثالث ان أصل دعوى المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعي بقوله وان استحقاق عرفات المذكور مع من بشره الخ وقد تقرر ان من
 جهله شرط صحة الدعوى معاوية المدعي ومدعاه لنفسه مجهول لا يدري بمقداره وليس (١٩٧) خصما عن غيره ان غير ذلك من الوجوه التي

لا تنفي على أهل العلم فاذا
 علمت ذلك فالاصل ان من
 أثبت بالبينات بقوله
 فيجب على القاضي أن
 يطلب أولاد البنات بيينة
 تشهدن دعاهم لان استحقاق
 أولاد الطهور في هذا الثالث
 محقق واستحقاقهم مظنون
 فكانوا مدعين والبينة على
 من ادعى فاذا عجزوا عن
 اقامة البينة يطلب من
 الآخرين بيينة فاذا عجزوا
 واشتبهت مصارف هذا
 الثالث فقد صرح علماءنا
 بأنه ينظر الى المعهود من
 حاله فيما سبق من الزمان
 من ان قوام مكيف يعملون
 فيه من من يصفونه فيبين
 على ذلك لان الظاهر انهم
 كانوا يعملون ذلك على
 مراعاة شرط الواقف وهو
 المظنون بحال المسلمين
 فيعمل على ذلك واذا لم يعلم
 كيف كانوا يعملون لا يعنى
 لا لاولاد البنات شي الشك
 في استحقاقهم ومع الشك
 لا يجوز الحكم بشي هذا
 وقد اطلعت على ما في
 أيدي القريتين من الجيع
 والبيسكان فلم اجد ما يسوغ

أطال الله سبحانه وحاصل توفيقه أنه قال لا نسلم أولان يقاس حكم آراب الشعائر على حكم العمار لان انتظام
 مصالح الوقف باقاة شعائره ليس كانتظامه بدعا حسنة يقاس عليه ألا ترى الى ما ذكره المشايخ في توجيه تقديم
 العمار على غيرهما ان شرط تأخيرها من قولهم لانا لا نعتبرنا شرطه أي ذلك الى اضمحلال العين الموقوفة
 فيعود الامر على ما قصد من الوقف با لاطال فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الاشباة من تقديم
 آراب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين اذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمار فقياس
 مع الفارق وينقد وتسلمه فالشيخ قد اخصر صبارا لحاوى وجعلها دليلا على ما ذكره مع ان الظاهر من بقية
 كلامه يتناقض ما ذكره الشيخ وتبين عبارة الحاوى هو أنه قال بعدما ذكره الشيخ عنه هذا اذا لم يكن معينا فان
 كان الوقف معينا على شي يصرف اليه بعد عارة البناء اه كلام الحاوى والظاهر من هذه التهمة ان ما يند
 راجع لاصل المسئلة فينبغي كلام الحاوى أن تقدم آراب الشعائر على غيرهم انما هو في حالة مخصوصة
 وهي ما اذا لم يبين الواقف قدما يعطى لكل مستحق أما اذا عين لكل قدر معين فلا يصح أن يكون كلام
 الحاوى دليلا على هذا المدعى هذا حاصل ما أفاده الموقوف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الاول
 بأن يقال ان المنظر اليه في تقديم آراب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمار
 من كل وجه وانما هو من حيثة اشترأ كهمافي عموم النفع بالنسبة الى بقية المستحقين وان تفاوت النفع بين
 العمار وآراب الشعائر لا يشترأ كهمافي عموم النفع بالنسبة الى الغير اشترأ كافي هذا الحكم وهو تنقسمهما
 على القريوان شرط الواقف خلاف ذلك من استواء وتقديم واذا تأملت كلام الحاوى القدسي وجدته
 شاهدا على هذا المدعى ويجيب عن التوقف الثاني بان اسم الاشارة الواقف في بقية كلام الحاوى وهو قوله
 هذا اذا لم يكن معينا فالخ ليس راجعا لاصل المسئلة لكونه قيد الها وانما هو راجع لا قريب مذ كور في كلامه
 وهو قوله يصرف اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول ان يحمل تقو بض أمر الصرف للمتولى اذ لم بشرط الواقف
 قدر معين لكل مستحق أما اذا عين فانه يتبع شرطه وقد أفصح عن هذا الامام الزاهد في كتابه فنية
 الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس والمتعلم والامام ما نصه الا واقف في يحاوى على العلماء لا عرف من
 الواقف غير هذا فلقم أن يفضل البعض ويحرم البعض اذ لم يكن الوقف على قوم محصور وكذا الوقف على
 الذين يختلفون الى هذه المدرسة أو على متعلميها أو على علماءهم يجوز لاقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض
 اذ لم يعين الواقف قدما يعطى لكل واحد اه وهذه العبارة وهي قول صاحب القسمة في الذين لم يحدد الخ زالت
 اللبس وأوصحت كل تخمين وحديث هذا وما يورى بما ذكرنا ما يقتضاه من أن المنظر اليه من جهة
 المعنى في وجه تقديم آراب الشعائر على غيرهم انما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد باقاة
 شعائرها وهذا الاختلاف في عين ما ذكره الواقف قدما معينا لكل وبين ما ذكره الواقف في اختلاف تقو بض
 أمر الصرف للمتولى فان غرض الواقف يختلف فيه بين ما ذكره الواقف قدما معينا وبين ما ذكره الواقف
 ما ظهر قال ذلك وكتبه العبد الفقير الائق بالطف الخ قاسم الدنوشي الحنفي في غير محرم الخرام افتتاح
 سنة ١٣٩٩ هـ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه آمين (سئل) في دار جارية في وقف أهل

للقاضي الحكم بدخول أولاد البنات في هذا الثالث الا البينة الشرعية بيينة القاضي فاجده على طاعتهم فان لم يقموا بتعظيمهم وليتدبر
 خسة الا فقام فيها لا يجوز من الادكام والله سبحانه وتعالى والى العصم خواتم في نساء الهادية الى سواء الطريق عند ذكره ومساوية نعمه
 والله اعلم (سئل) في عتار يد جاعلة لعلو بالارث عن أبيهم عن جدتهم واولادهم بنى الله وقف جديد سبدا بالله وموجوده بالقد
 السلطاني في وقف جدته هل يجوز وجوده في دفتر السلطاني كافي في ثبوت كونه وقفا لا (أجاب) بحجج الشرع ثلاث البينة والافراد والركنول
 لا يجوز داخل الله علامة لا يبنى عليها الاحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل يجوز لأهل البنات ان كانت قسمة ان نفسي با طاعة

وان كانت قسمة تناوب تجوز صرح به في الفتاوى الحلية وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الزرع هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وعبارة لعمر كل ما يبره لنفسه لقسمة تلك الأرض (أجاب) صرح في الاسعاف ان أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكرنا استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه ان قسمة التناوب فيما توارثوا شتته له بمسألة الأرض المذكورة في الفتنة ضعية موقوفة على (١٩٨) الوالي فلهم قسمة ما قسمه حفظا وعبارة لقسمة تلك فيجعل ما في الخصاص والتون والشروح

من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لاقسمة الحفظ والعمارة في قسمة الوقف (سئل) في تناظر وقف وكذا جبالا بآبار مستعمل الوقف وقبض آخره ودفعها لفعل وعزل الناظر هل للناظر الحد يد ان يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل اذا أنكر الميزول ابطال الفقه اليه يقبل قوله أم لا (أجاب) قد تقرر صحة وكيل ناظر الوقف مطلقا وناظرا لقاضي اذ اعلمه وقبول قول الوكيل في دفع ما قبضه ولو لم يجمع بينه فلا عبرة بانكار الميزول والقول قول الوكيل في الدفع يقبله لان الوكيل أمين وقد أعبر عن ابطال الامانة في قبض قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منه مد جدران واسقفته سلم ناظر وقطع لرجل يعمره بماله وينتفع به سكوا سكانا باجرة معلومة في كل سنة فقتله المستأجر وبني فيه بناء حتى صار ذراعية فزاد انسان عليه من غير زيادة الاسرة في نفسه هل تنقض

وجبا تمام مكس من زمن واقفها ثم سقط كاسها ويرد الناظر اعادته من آخرتها على الصفة التي كانت عليها من واقفها وتزيدا لآخره به فهل له ذلك (الجواب) نعم وأقبح بالمسألة الحائفة كقتله عنه الكاثر وفي في كتاب الوقف وبسطه في البحر أيضا قبيل الزور والنوافل وفي الخبر به من الوقف وأضاف دار الوقف المعدة للاستغلال اذا خرب مظهر بها المبدأ لا الشبهة هل يجب عمارته من آخرتها يجب عمارته من آخرتها بقدر ضرر حواجب العمارة في الاوقف على الصفة التي كانت عليها من الواقف حتى قالوا البياض والخبرة في الجملة ان لم تكن في زمنه لا تفعل ولا تفعل اه (سئل) في الناظر اذا عمر في دار الوقف عمارة غير ضرورية وغير لازمة لم يجردها ونقش وصوب بدون حفظ ومصلحة ولم يكن الاوقف فصل منسب ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء ويرد احساب ما صرفه في ذلك على مستحق الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وانما استحق العمارات عليه بقدر ما يبق الموقوف على الصفة التي رفعها ان قال به سدا عما أن عمارة الاوقف ياد على ما كانت اعين عليه من الاوقف لا يجوز الا برضا المستحقين وظاهر قوله بقدر ما يبق الموقوف على الصفة منع البياض والخبرة في الجملة من مال الوقف ان لم يكن فعله الاوقف وان فعله الاوقف فلا منع وبثله ألقى الخير الرمي واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعمر فيها عمارة ولم يكن الناظر اذن له في مني منها هل يلزم العمارات جهة الوقف حسب ما يذن الناظر له في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر الماذ كروا في الاجابة أم لا (فاقول) أفتى سيدي الجدي شيخ الاسلام بحسب الدين بان العمار الماذ كروا تلزم جهة الوقف والناظر بتخصيص بين أن يملكها الجهة الوقف بيمينها مقلعة أو يكلف المستأجر قطعها وتسوية أرض الوقف فيجعل الانعم للوقف والله الموفق لسان الحكم من أواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات (سئل) فيما اذا ذن متولي وقف مستأجر مستعمل من مستغلان الوقف بتعميرها كان ضروريا وارجع معظم منفعة الوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فعمير المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدراهم مصرفا للمثل ويرد المستأجر الرجوع على الاذن بما صرفه بالاذن الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم ورضي عنها من التفتيش وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسمعيل مانصة العمارات الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية لازمة ان ثبتت في وجه الناظر الاذن على الوقف بعد دعوى صحيحة شرعية اه (اقول) وقد في السؤال بقوله ما كل ضرر وبالمفتى فتاوى الشيخ اسمعيل ايضا في جواب سؤال ان الاذن لا يمن قبل الناظر وان ما يصرفه في العمارة المزبور وتكون مرصدا له على الدار غير معتبر لسكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فله في هذا تكون العمارة المزبورة ملكا للمعمر بضم بيعها اه فتأمل ولم يقبل المؤلف هنا الرجوع بما اذا كان التعمير باذن القاضي لان الظاهر ان اذن المتولي يعني لان ذلك كتعميره بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانه على الوقف كما سأل عن رده في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات وقف للتعمير الضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل تعمير متولم مرغبا أحد في استئجارها مدمرة مستقبلة باجرة متعجلة

الاجارة أم لا (أجاب) قال في البحر فقلان المحيط وغيره حائز وقف وعمارته ملك لرجل في صاحب العمارة ان يستأجره تصرفا بآخره نظرا ان كانت العمارة موقوفة يستأجرها كثر بما يستأجر صاحب العمارة كغيره فرفع العمارة يؤجر من غير ملان النقصان عن آخر المثل لا يجوز من غير ضرر وروا ان كان لا يستأجرها كثر بما يستأجره لا يكف ويترك في يده ذلك الاجارة فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف يندرجها اتخذوها كروما وبوتون على عدد الاشجار قدر ما من المال والا فثبت الاشجار وما رت الأرض ملساء تجزوع وتستغل في كل سنة والتسليم عليها يطالب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر والبيع على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب

القسم لكونه انفع الوقف وقد توافدت كلمة العلماء طامعة على ذلك وصرحوا بأنه يبقى لكل ما هو انفع الوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الأرض ملبسة بزروع وتستعمل في كل سنة لانه يؤدى الى الضرر السكى على الوقف ولا قائل به والله اعلم (مثل) فى أرض وقف بأيدى ضارعين بمعددة سكر قدر منها في يومه من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه بدون أرض الآخر بدين يتماهى في ذلك هل ذلك أم لا وبني القديم على قدمه (أجاب) ليس به ذلك وبني القديم على قدمه ولا يعلى المدعى شيئاً على يد (١٩٩) الآخر إذا التوان كان زائداً فندى يكون

تصرف في تعميرها فأذن الناظر أن يدين تعميرها من ماله ومهما صرفه ورجعه في مال الوقت بعد ما أذن
القاضي العام الناظر الموقوف بذلك فعمر في ماله ليرجع في مال الوقت وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك
بموجب حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في خان جاري وقت بـ
وفي فواجر يدعى متوليه لمدة سنة باجره معاومة محل علفه في نصف السنة فقد حلت الاجرة واحتاج الختان
لتعمير الضرورى وامتنع المتولى من تعميره منها وكفى بذلك تعميره من مال نفسه ليعمل له مرسد على
الختان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحديث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولى تعميرها من مال
الوقت حديثه مالم يوجد (سئل) فيما إذا كان على جليل مبلغ معلوم من الدراهم مرسدا على دار وقت
صرفه بأذن المتولى في تعميرها الضرورى بطريق الشرع فدفعته ههنا لهما بأذن المتولى بما كثر شرى
حكم بحجة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن القاضي موافقا مذهبه ثم أتت على بينة شرعية أن المبلغ المذکور
لن وجهه أن يدسغه دونها لاحق اهلهم فيه وان اسهوا في صل الذفع عارية وصدقها بدين ذلك فهل يعمل
بقرارها المزبور بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين
يؤجرها في كل سنة خمسة وثلاثين قرشا يدفع لجهة ما وقف خسرو يأخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار
كانت في فواجر جديته وله عا عليها مرسدا وان ما مضى من أجرة هذا الدار على ما دفعه لجهة ما وقف يسحق
بعضه فظاهر ربح المرسد المزبور ولو رتب له عن حدة ما البعض صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون
اجارة لهما من ناظر الوقت ولا اذن منه في التعمير ولا وجهه شرعى ويريد الناظر تركه ورأى أن له ما وقف
والحال أن الاجرة أجرة المثل أم قاصته به من المرسد بعد ثبوته فهل لناظر ذلك لا ربح للمرسد ولا يحسب
له ما صرفه في التعمير بدون اذن شرعى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان مبلغ لن يدفعه من الدراهم
مرصدا على دار وقف ثابت له وجهه الشرعى فماذا ينقبل استغناء مرسده ويؤجره ثم يحسب المأجور
لاستغناء مرسده لم يكن للوقف خلة ولا وجهه شرعى المأجور بوجه فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضرورى
بأذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا احتاج عقارات الوقت لتعمير الضرورى ولما لم ي
الوقت ولا من يستأجرها باجره فلهذا فأن الناظر لن يدين تعميرها والصرف عليها من ماله ليرجع به في مال
الوقت بعد اذن القاضي العام الناظر بذلك فعمر في ماله مرسدا على ما أثبت به وجهه الناظر على نائب
القاضي غيب البصوى الشرعية والكشف على العمارة وتوقفها عما حكم بحجة ذلك وألزم الناظر بدفع المبلغ
لن يدفعه بأذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقت بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه غيب مرتجع وكسب
بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أذن لن بد المستأجر
دار الوقت المزبور بان يعمر فيها قسرا ثم رجع عن الاذن ونها عن العمارة لما رأه الناظر من الخطأ
والصلحة لجهة الوقت ولم يرد اليه والرجوع عن الاذن فلم يتوعدر القصر المزبور بل وجهه شرعى ويريد
الناظر أن يكلفه مفعه حيث لا يضره مفعه الوقت فهل له ذلك (الجواب) نعم اذ المضر دفعه بالوقت وان
ضره بملكه الناظر لجهة الوقت من وعان مال الوقت وقيل هو الضعيف لملكه فليتر بص الخلاص (سئل)

سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات بحمد أبيه الواقف بعد أن أحدث القملة ثلاثين ألف ترويضاً وحديثاً لله لهن الأولاد أهل
بصرف ربع الوقف لهن أم لأولادهن أم لمصيبة الواقف أم لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم أغني ذلك وهل يجري شرط
القائفة النظر كيجري في الصرف أم لأولاد لخص تناولهن من ربع الوقف وسما إلى كفي ذلك أروضي لنا أخواب مفصلاً (عاجل)
علم أنه قد قام بكل من المذكور من مائة من الصرف أم بأمانات الواقف تسقط حقهن بالأزواج وأما أولادهن فليسقطون من الوقف بقول
الوقف وليس لأولاد البنات من هذا الوقف حتى ولو قررن أنعم هذه الجلالة من كلامه والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أفعالهم

لان مراعاة شرطه لازمة فبما جعل لا اولادهم بعدهم فلا يصر فلهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبه الواقف وجهه مع سيدنا الخليل فاذا كان كذلك فالصرف الى الفقراء كاصح حروبه في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة في الاسعاف ولو قلنا على وليه هذين فاذا انقرضوا في اولادهما بامانتنا سوال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقرض أحد الوالدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر يصر في (٢٠٠) الفقراء فاذا مات الولد الاخر تصرف جميع الغلة الى اولاد ولدان مراعاة شرطه لازمة في

الوقف وهو وانما جعل لا اولاد الاولاد بعد انقراض المبلن الاول فاذا مات أحدهما يصر في نصف الغلة الى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد ابن سراج الدين الحانوتي في مثل هذه الواقعة صرح بالانصراف الى الفقراء مستدلا بما نقلناه من الاسعاف قائلا والسؤال هل منه مساو لهذا يعني فكأن النصف فيعصا في مساو به فصم الاستناط ومثل ما في الاسعاف في الخاتمة والخاصة والبرازية والتأخرانية وغالب كتب الفتاوى والشرح المطولة فاذا علمت ذلك والعرف ان امتنع بجهة الشرط وصار الحق قبضه للفقراء او كان هن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الانصراف اليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصا والوقف منحرف في الحقيقة غير مضاف الى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول اولاد الواقف الفقراء منه

في قرية مشتملة على بيوت وأراض لها قنانه متخصصة بها جارية فيها والقرية جارية به مع جميع أراضيها وبيوتها وفيها وتجار لكل حصته معاومة في ذلك فتهدم بعض البيوت واحتاجت القننة للتميز بل فصول يكون تعمير ما تهدم من البيوت ونحوه بل القننات في جهات الاوقاف والتجار بحسب الحصص (الجواب) نعم (سئل) في بستان مشتمل على جذر قد عمده بخرطة به وحق شرب جاري ذلك كله في وقف أهلي وعلمه عشر وتحتاج جدوله الى تعمير وترميم وماؤه الى نهر يل طر يته ويحتاج الى تعدي بنصب وله مستاح فهل يكون ما ذكره في جهة الوقف دون مستلحه (الجواب) نعم (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير وهي في قواجر رجل ساكن فيها يعمرها من أجرتها ويريد المتولي بيع الشجرة لأجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من أجرتها (الجواب) نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالكرام على عبارة الدار بالانصراف كذا في البحر عن الظهيرية (سئل) فيما اذا استدان رجل باذن متولى الوقف دراهم للعمار بقرضه ويراد الرجوع بالمرحبة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كاصح في به البحر وغيره وأقبحه الخبير الرمي (أقول) وباني تمام ذلك في أوائل الباب الثالث (سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال لم يحضر بها في زينا طرها وأخته وأخوه فينها بزيادة من أخته على أن يسكن زيدا وأخته في دار معبتهنها ويسكن كل أحد من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين وفيهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اتى عشر شرا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيدا وأخته وكلفة تعميرها زيدا على سبعين قرشا وريد الناطر تعميرها من ريع الوقف فهل ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عاوبارفه المذكور يتوخته سفل جارف وقف فترتكس بعض أخشاب السفل فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب) نعم والمسئلة في اخبرية من الوقف (سئل) في وقف وقفه واقفه على ميراث عتيها ومهما فاضل عن الميراث والتعمير يكن لذريته دفع الناطر الميراث استحقها وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصدقت الذرية على أن العمارات المزبورة حق وصدق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك خفية فهل يعمل بنصدهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغا معاه من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في قواجره بانبته ذلك بموجب شريعة توافق فهاهم متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاحقر وقف والبعض لجهة الوقف ثم ما زيدا في أثناء مدة الاجارة عن اولادها فتمسخت الاجارة ويريد المتولي تكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع أحوالهم الدار في المستقبل بعد ثبوت أحوالهم والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) كأنه بناء على أن توافق المستاجر المتولي على اقتطاع المرد من الاجرة قد صار به المرصدة مسطاهم وحلا وقد أفتى في الفتاوى التابعة في مثل هذه الصورة بأن المتولي يصر على دفعه سالذا طلبه المستاجر لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخنا شيخنا الخبير الرمي في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اهـ لكن أفتى الشيخنا بميل في عدمه واضع من فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس للمستاجر أخذ ما لا يرضى بتأجيله وتقسيمه كل سنة كذا يقطع من

تقدر وأمسئلة النظر فلا شك انه لا ارشده من الاشياء ذكره له لا ارشده من الموقوف عليهم ولا شهدة في كونهم من الموقوف عليهم وان قام من مانع من الصرف وكذلك اذا زال المانع استحق بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا يخار عليه والله أعلم (سئل) في ذلك وقف وضع رجل يده على عيسم مدعيه بالملك الشرع من زيد بن علي ظهره يتناول في حقه في ثرا وان تقع بالذكان وبظهوره وجوه مئة سنين ثم أثبت وقفه ناطر له الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية بمساو وحده في البيع بالبحل المحظوظ بحكم الحاكم الشرعي ورفع يد واضع اليد المذكور عنه هل تلزمه أجرة المثل في ذلك في مدة وضع يده عليه بهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل اذ منافع الوقف مضمونة

صداؤه عن أيدي الظلمة وهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فان ضره فهو أي الباني المضيع له فليترصص الى انهدامه وعليه أحرق المثل الوقت
على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناؤه تلك البناء ما قبل القمسين للوقف منزوعا وغير منزوعا والوقف مثله صرح في الاشياء
والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرر الرواطيف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمعقول الذي بشرطه للوقف ذلك
(أجاب) تقرر الرواطيف للقاضي لا للمعقول الذي بشرطه للوقف لانه تصرف (٢٠١) في الموقوف عليهم بغير شرط الوقف وذلك

لا يجوز بخلاف ما إذا شرطه
الوقف له كما صرح به في
البحر أخذنا مما في الفتاوى
الضري والله أعلم (سئل)
في رجل وقف عقارا على
أولاده وأولاد أولاده ثم
ومن جلة الوقف دار وكون
ادعى رجل بغير حق الوكالة
عن أبيه ورجل آخر
بالصالة عن نفسه لدى
نائب الحاكم على وكيل أحد
المستحقين في اجارة دار الوقف
بأنه أجر الدار ونصف الدكان
بثمانية غر واثان الاصيل
والموكل يستحقان في الفلحة
الربع وبما لبان وكيسل
الاجارة المذكور بقرشين
منها فاجل الوكيل بان
خسلسا لرجل من ذرية
الوقف كان قد فدى الاصيل
والموكل من ذرية الوقف
بحكم نائب الحاكم بعد دعوى
محصصة ثم أحضر المدعيان
شاهدين شهدان الاصيل
واخوته وأولاد ابراهيم وان
الموكل من ذرية الوقف
فحكم نائب الحاكم
باستحقاقها ربع الوقف
وأمر الوكيل بدفع ما يخص
الاصيل والموكل ومن

الاجرة وعليه يتشبه كلام المؤلف فليتأمل (سئل) في دار من موقوفين للسكنى لا لالساكن يريد أحد
الموقوف عليهم اجارة مثله من حق السكنى في الدار من المذكورين فهل له ذلك (الجواب) نعم لمن له حق
السكنى في الدار ان يسكن فيه بطريق العار بدون الاجارة لان العار به لا توجب حقا للمستعير وهو غرض
ضيف اضافته بخلاف الاجارة كافي الاسعاف والبحر وغيرهما (سئل) في دار معلومة وقفها صاحبها على سكنى
ذريته وهم سائر فها سافر شخص منهم وغاب مدة واختار من غير ان يثبته أحد منهم عن السكنى
ثم رجع وريد ان يأخذ منهم اجرة حصته في المدة التي رجعوا فيها عنهم سكنوا جميع الدار ويريد أيضا بحجر
حصته من الارث وقضى آخرتها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان في بدو
استحقاق معلوم وقف أهلي فغاب عن بلدته وهو بالخومض من غيبته ستون سنة ولم يعلم بحسبه ولا موته
ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية لا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف ان تنقل لتصيب من مات من ذرية
الموقوف عليهم لمن في ذرية وتقدم الاقرب للموقوف وفي ذرية يد جاعة من الذرية الموقوف عليهم
ففيهم من هو أقرب للموقوف من غيرهم فهل اذا شهد عدلان بوفاته ببلدته بقبض بونه ونقل نصيبه
من ذرية الوقف فلا قرب اليه من أهل ذرية (الجواب) نعم والمعتبر في موت المفقود موت آخره في بلدته على
المذهب كافي التنوير وفيما انما يقتضون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى (سئل) في بيع الحصة
الشائعة من الفراس المستحق للبقاء في أرض الوقف من غير الشرط فيكون صدق بغيره فهل يكون غير
صحيج ويصح من الشريك أم لا (الجواب) نعم يكون غير صحيج ويصح من الشريك كما تقي به العلامة على
أفندي مفتي السلطنة العباسية سابقا وكذلك العلامة الترنشاي وغيره وهو المعتمد كاحر العلامة قاسم
(أقول) ساقى الكلام على هذه المسئلة في أوائل البيوع (سئل) في أشجار ممرية باقية على وقف
جامع فأقضى أرض الوقف تعمدر جل وتلقاها وتصرف بها بدون وجه شرعي فهل يلزم قيمتها فأقتطعها
وبعز بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) حيث قلماها وتصرف بها يلزم قيمتها بأرضها يوم قلماها لانه أنفأ غير
المثل اذا الشجر والخشب والحطب من ذوات القيم كافي العسماوية والفتاوى الهندية يقولها كتمز رويما
يلحق بحاله لانه تعالى معصية لاحد فها قال في الاشياء وكل معصية ليس فيها حكم مقدر فيها التزجر رجل
قلع شجرة في دار رجل بغير أمره بغير صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة
فأقتطعها أنفأ عليه شجرة فأقتطعها على معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فضمن
فضل ما بينهما خاتمة من النصب وحل قطع أشجار انسان في كرمه بغير القيمة يعرف ذلك بأن يقوم
الكرم مع الأشجار المخلوقة ومع الأشجار التي هي غير مخلوقة فضمن فضل ما بينهما انرا (سئل) في جملة
تركوا دواهم الاستحقاق في غلة وقف أهلي بلادان شرعى مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون
مقبولون في بلدة الوقف هم ولقارهم وقد منع السلطان أعز الله أنصاره سماع الدعوى في غير عمن الوقف التي
مضى عليها خمس عشرة سنة ويردون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم
بذلك غير مسموعة لمنع السلطان (الجواب) نعم لان دعوى الاستحقاق من قبيل المثل المعلق لا هي في

(٢٦ - فتاوى سامدية) - اول - بشركهما من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحح أم لا (أجاب) هو غير صحيج
لان وكيل اجارة دار او مالك لا يصلح خصما لمن يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس بموكل فيه ففي جامع الفصولين وكيل اجارة دار اذا ادعى
الساكن انه يحسب الاجرة لو كانه ورجل وقف ولا يحكم بقبض آخر حتى يحضر الغائب بل والمسكين يصح خصما للمسكين آخر بالدعوى في
اثبات الوقف أو المالك للمدعى انما هي على ظاهره لا على وكيله في اجارة أو قبض غلة أو عمل من أعمال الوقف فكيف يتم الدعوى على وكيل
أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى المدعى وشرط صحة القضاء مقدر وهو ان يطعن المدعى عليه أو يثبت شاهدان بان الاصيل

واخوته والموكل من ذرية الواقف لاستكنفي حتى تبين اذ ان البت لا يدخل مع ان الذرية لاطلاق التسليم فلا بد من حق تبين بياناً لا يقتل به شيء ولا تسكنفي الشهادة بانه من ذرية كالتسكنفي الشهادة بانه من قرابته حتى يفسر القرابة والعجب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضاً الوكيل عن أبيه لم يظهر من عبارة الحاكم هل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى (٢٠٢) استحقاقه فان كان الاول وهو الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل

ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح كونه مدعيلاً استحقاقه في الوقف لانه وكيل في مجرد القبض وهو خصم فيه لا في أثبات استحقاقه فافهم والله أعلم (سئل) في وقف أهلي وقفه أو لأول فاعلى نفسه ثم على أولاده المذكور والآثان تعاقبت عليه فظاهر يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والباطون للذكر مثل حظ الأنثيين ناظر بعدنا طرمة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن توفي عليه الآثان ناظر فصرف على أولاد الظهور والباطون كما جرت عليه العترة من قبله مدة تزيد على عشر سنوات اتباعاً لما هو في كتاب وقف المصل في السجل المحفوظ في الأثر من الصرف على أولاد الباطون منكر كون الوقف صادراً عن أبي الوفاء المزور ومدعيان الوقف من قبل الشرفي فونس عم أبي الوفاء المزور وأنه خاص بالذكور دون الإناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم بجهة عليا تنافس القضاء الماضين

نفس الوقف المستثنى بالسماع اذا الاستحقاق للملك بل بسببته فتكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات ألا ترى أنه يجوز هيئة المستثنى استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الاشياء من القول في الملك وفيه الوقف عليها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وفيه من الحمل المزور أسباب التملك المعاضات المالية الى أن قال والوقف قال العلامة لجوى المراد منافع الوقف والافقية الوقف لا تملك هذا لان الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معيناً اه (سئل) في مستحق له دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف هي قدر استحقاقه في الوقف أحال المستحق مهاد الله على الناظر وقيل كل منهما الحوالة فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في مستحق في وقف أهلي ماتت في أثناء العترة بعد قبض ناظر الوقف وبعد أجره وهو على المستحق المازر بوزن لهما فهل ما يخصهما من ذلك يصير ميراثاً في قبضه يد يها (الجواب) نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجوأت الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجارة معلومة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال هلال غير أني استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثمان منهم قبض انقسامه الاصل الى الأربعة القسمة وأجبر ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي ذى الكا زوني عن الحانوق سئل فيمن كان موجوداً وقت تمام القسط في الوقف الذي يؤجر على الاقساط فاجاب حيث وقعت اجارة الأرض على الاقساط وما ان القسط في بعض مضى القسط أو عند تمامه ماخذما استحق له من ذلك في مسألة ان كان موجوداً في وقت تمام القسط المعام قال ان العترة تولد ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن زرعهما بالنسبة باجرة استحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط في وجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقاً قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا (أقول) هذا اذا مات والله أعلم اه (سئل) فيما اذا كان له بدعوى الغائب قدر استحقاق في وقف أهلي تحت يد الناظر على الوقف ولز يدان صم مستحق في الوقف يريد تناول حصه الغائب من الناظر بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويبيّن ذلك تحت يد الناظر الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة تحت يد الناظر والدفع الى غير صاحبه الا بوجه شرعي كما هو مقرر (سئل) في دار تسعة قرار بيط منها مالان يدو باقها وقفها قسمها ز يدع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراضي والوجه الشرعي فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب) نعم ولو اقسام الشرى كان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف جاز وبصر كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب تركه بدارهم والله حارز ان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصه الوقف وقف وما اشتراه ماله ولا يصير وقفاً اسعاف من فصل المشاعر (سئل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التنازل والتنازل بهل تكون حائزة (الجواب) نعم والمصلحة في الحرية والاسعاف وقتناوى الشاى وغيرها (سئل) في قسمة العين الموقوفة بين مستحقها قسمة تلك هل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) في أرض وقف سليخة أو بعض أرباب الوقف قسمة ما بينهم قسمة حبر وانحصار

واحداً بعد واحد بما كتبوا ان الشرفي فونس وقف الاما كن المذكور فعلى نفسه عملى ولدى أخيه أبي الوفاء وقسمة فهل أبقى البقاء وولده أبي السعادات ثم على أنسأهم المذكور دون الآثان فترثت بوجوه كمال شخص من أولاد الباطون في قبض استحقاقه فسكت الوكيل ولم يسد دعواه فكتب نائب الحكم للناظر بجهة جعفر دلتنا لقر قائله من جعله ما كتب به عارف يعنى نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي فونس مختص بالذكور ولا نثى ولا إناث ولا أولادهم بموجب شرط وجب شرط الوفاء الصريح والشرع في الجمل المذكور ولكن يسد الناظر كتاب وقف ثابت بذلك ولا أقام بينة شاهدة على ما دعاهم في كتاب الحكم في وجهه الوكيل المذكور بمجرد الخط بانه وقف

فونس وانه خاص بالذكور دون الاناث واولادهن وعلاجهما بالحق المقرر تالده وكتبه بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزور
على من يوجد من ذرية الاناث معللا بان الواحد منهم خصم عن الباقي فهل حكم القاضي عليهم جميعا بغير هذه الحجة صحيح أم غير صحيح؟ بعمل
بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ وبصرف النظر عنهم بما افقته ولا يعمل بغيره الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بغير
الحجة لا يصلح لاسباعهم صرف النظر السابقين في الواقف المسجل في السجل (٢٠٣) المحفوظ فقد صرح في الاختصار فيه انه اذا

اشتهت مصارف الوقف
منظر الى المعهود من حاله
فما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون
فيه والى من يصرفونه فينبى
على ذلك لان الظاهر انهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة
شرط الواقف وهو المقتنون
بحال المسلمين فيعمل على
ذلك اه في كتاب الوقف
للمصاف وهذه الاوقاف
التي تقادم امرها ومات
الشهود عليها كان لها
رسوم في دواوين القضاة
وهي في أيدي القضاة أجزت
على رسومها الموجودة في
دواوينهم مستحقة وان قد
شك بعض العلماء من هذه
المسئلة فاجاب بقوله اذا وجد
شرط الواقف فلا سبيل الى
مخالفتها واذا فقد عمل
بالاستفاضة والاستمارة
العلوية المستقر من تقادم
الزمان والى هذا الوقت اه
وقد صرحوا بانه يعمل حال
السلم على الصلاح ما أمكن
فيجب ان يعمل حال من سبق
من النظار على انهم كانوا
يفعلون على موافقة شرط
الواقف ولا يحسم فعلهم

فهل تقسم أم لا (الجواب) لا تقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره (أقول) وما في الجرح من انما وافو الفخ
من أن الوقف لا يقسم بين مستحقيه اجبا عما حوّل على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف وتقسيمه الواقف بين أباه
لغير كل واحد منهم نصيبه وليكون المزور على دون شركائه توقف على رضاهم ولو قبل أهل الوقف ذلك فيما
بينهم جازون أبي منهم بعد ذلك ابطله اه لعله على قسمة التمايز كاحرار الخياط الرمي في حاشية الجبر
(سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى أن لا يقسم ولا يبا به فاقسم ولى صغير مستحق في الوقف نصيب
الصغير في الوقف مع متوليه قسمة حفظا لمبلغ الصغير وشيئا ويرد القسمة فهل له ذلك (الجواب) نعم
(أقول) ليس ثبوت الرذلة بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علت أنغام أن اسكن من أبي منهم بعد
ذلك ابطله (سئل) في عقارات موقوفة يستحقونها بها جاعلة وقواف على قسمتها بينهم قسمة مائة ثم ماتوا
عن أولاد انتقل نصيبهم اليهم ويرد الأولاد نصيب القسمة فهل لهم ذلك ولانظر تحصيل غلة الوقف وفهنا
للمستحقين (الجواب) نعم (سئل) في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلى والوقف جهات تحت يداظرها
وبانذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مساهمة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم ونظيف من المشاهرة
عن أشهر معلومة بعد استحقاقه ذلك على حسب تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك
(الجواب) نعم في وقف على الزرية أجرة الناظر بأجرة مجة مئة تاتي وقبضها هي خراجية في كل سنة فهل
يجوز على صرف حصص المستحقين بالوقف عما تجله أولا يدفع لهم الامتناع ستة بسنة فاجاب الشيخ على
المقدس بما صوره لا يصح على دفع حصص المستحقين مجلا وانما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كل ماض سنة
دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكازر وفي من الوقف تغلق فتاوى الحان في رجل له قدرا استحقاق
في وقف أهل والوقف جهات تحت يداظرها على الوقف المازور يورج ذلك وأخذ أجرة البعض مشاهرة
والبعض مساهمة ويطلب الرجل المازور من الناظر أن يدفع له قدرا استحقاقه من ذلك على حسب تناوله
من غلة الوقف فهل له ذلك أجب الرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اجمعين من
الوقف (أقول) يقدر بقوله بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبيل القبض ولا قبل الاستحقاق وان كان
الناظر قبض الاجر مجلا وهو ما أفق في العلامة المقدسي آتفا (سئل) في دارى وقف متلاصقين لكل منهما
باب قد عم على حدة فسد الناظر باب احداهما وقع له بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلانفع
ولا صلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة
ذات مسكن موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فبأن نفسه فهل لا يستحق
أجرة أن لا يسكن (الجواب) نعم والسئلة في الخيرة من الوقف (سئل) فيما اذا كان له قدرا استحقاق
معلوم في وقف أهلى فماتت عن ابن وبنت وضعا يدهما عليه وتناولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس
عشرة سنة نجي جب شرط الواقف والا نظهر لها ابن ابن مات في حياتهما وله استحقاق في نصيبها يطالب
الناظر به من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لاعل الناظر لعدم تعديه بعدم عمله وله
مطالبة به شرعا عدم الضمان (الجواب) نعم والسئلة في الخيرة من الوقف (أقول) وسيا بقية الكلام

على مخالفة لانه فتى فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلل الحجة التي كتبها نائب الحاكم لاه جعل الوكيل المستحق في الوقف يقبض
استحقاقه خصما في اليس وكذا فيه وهو ان ثبت توقف عن الشرقي ونسوا بطل كونه من أنى الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث واولادهن
فهو أشبه وكيل قبض غلة الدار من سكنها يد السأخر اذا ادعى المستأخر ائماله كواهم عليه بنات ائماله كانه لا يكون خصما في ذلك
اجماعا ولا ينفذ الحكم على المولى لان الوكيل ليس خصما في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائرين من يوجد من ذرية الاناث معللا بان
الواحد منهم خصم عن الباقي فهاذا الاجمل عظيم نعم والله تعالى من الزبغ والفضل وتبنا إلى الله تعالى عن جعل الجاهل والاهل (سئل)

في أرض وقف معدة للزراعة بالحصة مانعاً راعها عن ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن الابن بزورها بالحصة كما كان جده يفعل مدة تبلغ
 أربعين سنة بعد ترك البنين لزراعتها بأختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعتها لهم هل ذلك مع تركهم الاختيارى هذه
 المسئلة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرحنا بأن حق الزارع يسقط بترك الأرض اختياراً في الأرض التي هي بالحصة سواء كانت
 أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجوز (٣٠٤) فيها الاثر والله أعلم (سئل) في رجل استهلك من مهربانته خمسة دواوين قرشاً ثم فرغ لها

عن نصف أرض وقف
 ثم خرجت يده فظهر المبلغ
 المذكور هل يصح أن تكون
 أرض الوقف صوصاعها
 استهلكه أم لا (أجاب)
 لا يصح ذلك والحال هذه
 الاحتياط بأرض الوقف
 المحكوم به لا يجوز زواله
 بالملك عن ملك الوقف
 لآلى مالك فلا يجوز أن
 يكون عوضاً استهلكه
 من مهر بنته والله أعلم
 (سئل) في ما كن متعددة
 تعددت الباعة فيها واحداً
 يعد واحداً ومن على بيع
 البائع الآخر منها مدة سنتين
 والآن ادعى هذا البائع
 أنها وقف على جماعة
 معلومين من قبل جدهم
 فلان من فلان هل نسمع
 دعواه بعد بيعه أم لا وهل
 يستوي الحال بين أن يكون
 البائع وكبلاً أو أصيلاً
 (أجاب) لا تسمع كإحدى
 عليهما أكثر عليهما قال
 القاضيان وجعل باع عقاراً
 ثم ادعى أنه باعها وهو وقف
 اختلف الشايخ فيه والصحيح
 أنه لا تسمع وفي الزيلعي
 لا تقبل وهو أصوب وأحوط

على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض المسئلة فيما إذا اعتبرت المتأولان باستحقاقه أو كان لذلك
 المدعى عن مرسوم أو لصاح الدعوى والافتداه أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة (سئل)
 فيما إذا كان لهند القارة وطينة قراعتا تيسر قراعتا من القرآن العظيم واهداه ذلك لواقف مدونة
 كذا أباها المأمون المعالم بموجب تشرى بطريق الفراع من أبيها المتصرف بذلك قبلها بموجب تشرى
 أضافوا تصرف في الوظيفة مدة ثم أنكر لها عند الموت نحو سبع سنوات مباشرة القراعة فيها ومنتفع من دفع
 ذلك لها فهل يؤمر بدفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان جماعة
 استحقاق قرار بمعاونة في بيع وقف أهلي والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة دواوين معلومة دون
 ما يخص الحصة المزبورة ويردون الآن قدر ما يخصهم بقدر القرار بما المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب)
 نعم (سئل) في مستأجر حانوت وقف مضطربة اجارته ففعل الحانوت وعملها ومنتفع من تسلمها هل له
 الوقف زها أن له كذا وكذا من صد اعطاهم فيه باذن الناظر وأن له حصة من غير أجر حتى يدفع له مهربه
 فهل يلزمه أجره في مدة تعطيلها (الجواب) نعم منافع النصب استوفاهما وأعطاهما لأشخصين عندهما
 الآن يكون وقفاً وأموال يتيم أو موعداً لا استقلال تنوير البصار وفي الجارية من الاجارة قبيل مسائل العذر
 مانع وفي الاجارة الطويلة إذا انقضت بقيت البسة أجره بموجب الاجارة كافي موت أحد المتعاقدين اه
 فيلغاد عار نهان المجلس بما لا جارة لأنه يحبس عن الوقف ويعطاهما فهم (أقول) هذا المقاد غير ظاهر من
 العيار قبل الظاهر منها أن الباء السببية لا أبدلية أي له حبس المأجور لاستيفاء عمل الاجارة الذي عليه قال في
 التتو بر في مسائل شتى أحر كمال الاجارة ففسح العقد بعد تعجيل البذل فالحاصل حبس المبدل حتى يستوفى
 مال البذل اه وفي جامع الفصولين ما حاصله أنه لو استأجر بيتاً ولو يعقد فاسد فان قبضه ومات المأجور فله
 حبس البيت لأجره وإن لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كما مبدل على لزوم الاجارة في مدة الحبس نعم قد
 يقال بل لزوم أجر المثل في الوقف لا تجلت من ضمان منافعها ولا يلزم من كون الناظر ظالماً بعدم دفع المجل
 للمستأجر سقوط ضمان منافع الوقف بخلاف مالي كان المأجور ملكاً فافهم

*(الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ
 وإيجار وتعمير واستدانة وأقرار وقبض وصرف ونحو ذلك)*

(سئل) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية لا وقت وليس فيه فسق يعرف
 هكذا في فتح القدر وفي الاسعاف لا لولي الأمين قادر بنفسه أو نائبه يستوي في ذلك الذكر والانثى وكذا
 الامعي والصبور وكذا المحدث في قذف ان نائبه يستلزم لصحة عقده ولو بلغه بحر وقد أفتى بصحة معهات
 يكون الصغير ناظر على الوقف العلامة ابن الشاير رحمه الله كافي فتاويه في كتاب الوقف قال لا تسمع الاستناد
 لا انثى حيث كانت متصفاً بمأز كرواً ما الاستناد للصغير فلا يصح بحال لأجل سبيل الاستقلال بالنظر ولا على
 سبيل المناوكة لغيره لان النظر على الوقف من باب الولاية والصغير لولي عليه لقصوره فلا يصح أن يولى على غيره
 والله أعلم اه لكن في الاشياء ما يناقشه فانه قال في أحكام الصبيان ويصلح وصياً وناظراً ويقيم القاضي

وفي فتح القدر من باب الاستحقاق باع عقاراً ثم رهن ان ماباعه وقف لا قبل لان مجرد الوقف لا يزيل المالك في
 الذات راجعاً ولو باع عقاراً ثم رهن انه باع وهو وقف لا قبل وفي الفصول العمدية ر جل باع عقاراً ثم ادعى انها كانت وقفاً فان أراد تعجيل المدعى
 عليه ليس له ذلك لان التعجيل بعد صحة الدعوى ودعواه لا تضع وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا في قبل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم
 قالو ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند السجل وان كان على الفقراء أو
 بلعيده عندهما تقبل وعند أي خيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وهكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو أقوى أي الفضل

السكر مافى والنقل فما المسئلة مستغنى ولا شبهة ان الكيل فى البيع أصل فى حقوقة فلا فرق فى ذلك بين ان يكون وكبلا أو أصلا ولا أن أطلقوا
الجواب فى المسئلة ولم يقر قوا بهما وهذا الاعتبار علموا أنه (مستل) فيما ذكره المتوليون وظنا أن الأرفاق هل يصح وجوده القاضى
أم لا (أجاب) بحاق الاشياء للنظر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وتوفر عليها فروع عام قال رعل هذا ذلك
القاضى التصرف فى الوقف مع وجودناظر ولو من قبله اه وقال فى العيرى فى الفتاوى (٢٠٥) الصرى اذا مات المتولى والقاضى فإلى أى

فى نصب قيم آخرى الواقف
لالاى القاضى فان كان
الواقف متافوصه أولى من
القاضى فإلى من يكن أوصى
الى أحد فالأى فى ذلك الى
القاضى اه فإذا أن ولاية
القاضى متناوعة عن الشروط
له ووصيه ويستفاد منه
عدم صحة تقرر والقاضى فى
وظائف الواقف اذا كان
الواقف شرط التقرر بر
للمتولى وهو خلاف الواقع
فى القاهرة فى زماننا وقيله
ببيرا اه كلام الجرح وفى
النهر ومظاهره اه لو كان
يعنى المستحق للوقف ناظرا
ملك الاجارة والدعوى فان
أبى أحرجها لحاكم فى هل
له ولاية الاحراز مع عدم
إبائه بحكم الولاية العامة
جرح فى الاشياء والنظر بأنه
ليس له ذلك أخذ مما أفتى
به الشيخ فاسم من أهله
شرط التقرر بالنظر ليس
العيرة ولاية ذلك ولو كان
فاضوا بد له مافى القنة
القاضى لا يملك التصرف فى
ماله اليتيم مع وجود وصيه
ولو كان متصوره اه وفى
الجرح شوش الجواب فى

مكانه بالغالى بولغسه كالمى مظلومة تامين وهبان من الوصايا اه (أقول) لم يذ كر ابن وهبان قوله وناظرا
وكان صاحب الاشياء الحق بالوصى لاستواء الناظر والوصى فى غالب الاحكام عن ابن البرى فى حاشية
الاشياء ذ كر ان فى صحة فعله وصياحلاف المشايخ ذ كر عباراتهم وعبار الجرح عن الاسعاف ولو أوصى الى
صبي تبطل فى القياس مطلقا وفى الاستحسان هى باطله مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له اه وذ كر
فى حاشية على الجرح عن أحكام الصغار الامام الاستر وضى عن فتاوى رشيد الدين أن القاضى اذا فوض
التولية الى صبي يجوز اذا كان أهلا للحفظ ويكون له ولاية التصرف كأن القاضى يملك اذن الصبي وان
كان الولي يأذن وكذلك التولية اه فقله بجور اذا كان أهلا للحفظ أى بأن يكون عقلا ر بما يفيد
التوفيق يجعل مافى الاسعاف على ما اذا كان صغيرا يعقل وما تقيم عن الجرح من شرط بولغسه يجعل على
القياس فتأمل ثم قال المؤلف لو شرط النظر للارشد فالارشد من أولاد فاقوى بالاشتراكه أفتى المولى أبو
السعود فعلا بان أفضل التفضيل ينتظم الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفى النهر عن الاسعاف شرطه لا فضل
أولاد فاقوى بالاشياء ولو أحدهما أروع والآخر أعلم بأمر الوقف فهو أولى اذا أمن خيانه اه وكذا
لو شرطه لارشدهم كفى أنفع الوسائل عا على التو من فروع الوقف ولو أبى أفضلهم فإلى بلسه
استصافا فوله لان أفضل التفضيل اخذ كره البضاوى عند قوله تعالى اذا نبعت أشفاها عا على الملقى
فواستوى بارشدا وكان أحدهما ظاهرا فانه يقدم هل ينسوى الذين يطعون والذين لا يطعون كذا أفتى الشيخ
باجمعل (مسئلة) وجب وفوف وقفا وشرط فيه بالنظر فى بصل من الذرية ثبت صلاح واحد منهم وحكم
بالنظر ثم بعد ذلك ثبت حكم آخر صلاح امرأته منهم وحكم لها بالنظر فهل بشرط كان أو تقدم المرأة الجواب
اذا شرط الواقف النظر فى بصل من الذرية ولم يرد على ذلك ثبتت الصلاحية للرجل وحكم له بالنظر فلا فرق
للرأة بعد ذلك ولو كانت تفع ولو بطن اختصاص ذلك بصيغة أفضل التفضيل بل وفى هذه الصيغة أيضا
لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يعدل بشرط الواقف بصيغة أفضل التفضيل كالصلاح والارشد
وثبتت الصلاحية والارشد بغير واحد وحكمه ثم وجد بعد ذلك من صار أصغر وأرشد لم ينتقل له الحق لان العبرة
بمن فيه هذه الوصف فى الابتداء لا فى الانتهاء والام يستقر نظر لاحد ونظير ذلك اذا قلنا لا نتخذ اجماعة المفضلون
مع وجود الفاضل فذل الذى الانتهاء فى الدوام ومقصود الواقف تنويع النظر الى واحد يصلح لالى كل من
يصلح والاولا الذى يجعل النظر لجميع الذرية اه اذا كانوا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة
ما يؤدى الى فساد الوقف فالأولى جعل مافى كلام الواقف على النكرة الموضوع لقل على الموصلة وحينئذ
لا عموم قائم انكر فى الاثبات فإلى من يوفى فوض فيها عموم كان من عموم البطلان من عموم الشمول على
السبوطى من الوقف (أقول) ما ذكره علماؤنا تخالف هذا ففى الجرح عن الاسعاف ولو صار المفضلون من
أولاد أفضل عن كنىة أفضلهم تنقل الولاية اليه بشرط ما بهالا فاضلهم فمتعارف كل وقت المفضلهم
كالوقف على الاختلاف فى الزمن وله فانه يعطى الاقرب منهم واذا ضل غيره أقر منه يعطى الثانى ويعمر الاول
اه وفى السادس من التناوخاين يقولون القاضى أفضلهم ثم صاوى والدهن هو أفضل منه فالولاية اليه

مسئلة الاحارة والحاصل ان المسئلة مخصوصها لافى هذا لىكن القاعدة المشهورة وهى الولاية الخاصة المتناطة بان الناظر والشروط له
التقرر بل وقدر شخصاه المعتدرون تقرر بالقاضى اذ لا يملك ذلك معاه ما لم بشرط له ذلك فالولاية له فى التقرر فلا يشمله القاعدة كاهو
المفهوم من قولهم اذا كان الواقف شرط التقرر والمتولى وبما فهم المتصانف يعمل بها فاذا رجع لمعنى ذلك يجب بانه ان كان الواقف شرط
له التقرر برى الوظائف فخير وهو المعتبر بالتقرر والقاضى فان لم بشرط له فالمعتبر تقرر والقاضى والله اعلم (مئل) فلهما فاضل فى كتاب وقيله
على ان تقرر الوظائف الناظر بقوله يقررا لناظر فهل يكون التقرر بالذكور لناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضى فخير بر الوظائف متناخه

عن الناظر المشروط له التفرع من الواقف فلا يصح تفرع الواقف معه والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سجدت له من الأولاد الذكور خاصه دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسألهم وأقاربهم الذين كور دون الإناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولده وأسفل منه انتقل نصيبه إلى ولده والأسفل منه وعلى أن من مات من أولادهم وأولاد أولادهم (٢٠٦) عن غير واولد واولد لانس ولا عقب عا نصيبه إلى من هو في درجته بقدمهم في ذلك

الأقرب فالأقرب المتوفى وعلى أنه من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حيا فقام مقامه في الاستحقاق فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عد ذلك وقفا شرعيا على أولاد الإناث إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود ومن أولادهم وفروعهم ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور وأما إذا انقرضوا عن تزوجهم وخلت الأرض منهم وبقى لهم نسل ولعقب عا دفقا على سبط سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد وعليه وسلم فإن تعذر الصرف على السبط المذكور عد ذلك وقفا على الفقراء والمساكين من أمته صلى الله عليه وسلم فحدث الواقف ولدا سمى محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد بن بنت

اعتبار بشرط الواقف اهـ ورأيت التصريح بذلك أيضا في أوقاف الخصاص ويستحق المسئلة بحال ما مر عليه (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي فنظر وقفه للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم وتولى الأرشد منهم نظر الوقف وثبتت أرشديته بالوجه الشرعي ثم قوض النظر وأسند في مرض موته زوجته الأهل النظر العدل الكافية بمصالح الوقف الرشيدة وهي من جهة الموقوف عليهم المستحقة بالفعل لبعض ريعهم وقروها قاضي القضاة في وظيفة النظر فأدعى واحد من الموقوف عليهم أنه أرشد منها وطلب النظر في ذلك فهل يكون التفويض الصادر من الأرشد المزمع في مرض موته لزوجه المزمع بوره صحيحا ولا يصح جعنها وإن ثبت المزمع الأرشد به أم لا (الجواب) حيث صدر التفويض في مرض موته الناظر للأرشد المزمع بوره زوجته المرقومة الرشيدة يكون صحيحا إذا حكم ذلك الوصي المختار للواقف لانه شرط النظر للأرشد وقد ثبت أرشده بالتقوض المذكور فصدار مشروطه الناظر من قبيل الواقف وقفا مقامه فثبت قوض النظر للمذكور فقصد اختيارها والمختار إذا اختار آخر فقد صار مختارا للواقف بعدموت المختار ولا يخرج النظر عنها وإن ثبت الغير الأرشد به لا يضيعة ظاهرة قال في البحر إذا مات المشروط له بعد الواقف فإن القاضي ينصب غيره مشروط في المبنى أن لا يكون المتوفى أوصى به إلى رجل عديم موهبة فإن كان أوصى لابنصبه القاضي غيره اهـ وقال في الأشياء ما سئل عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم السليمان فهل إذا قوض النظر لغيره ثم مات ينتقل لصاحبه أم لا فاجبت بأنه إذا قوض في محته ينتقل لصاحبه كجوهه لعدم صحة التفويض وإن في مرض موته لا ينتقل مادام الموصي به أبقاها لقيام مقامه اهـ وفي ناحية البيري ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي لانه قام مقام الميت فليس للقاضي ولا ية الحجر على العدل الرشيد وكذا من مقامه فنفذ كافي الولو الحية اهـ وفي التراز ية المسماة بالوجهين وإن مات القيم وقد أوصى إلى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل على أن القيم أن يقوض إلى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي والوصي أن يوصى إلى غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه في حياته ويحمله بجور إلا إذا كان التفويض على سبيل العموم اهـ وقال في المنعبر بالبرهان فإن مات القيم بعد ما مات الواقف فإن كان القيم قد أوصى إلى غيره فوصيه بمنزلة وإن كان لم يوص إلى غيره فلا ية نصب القيم للقاضي اهـ وفيها المتولى إذا أراد أن يقوض إلى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت والوصي أن يوصى إلى غيره اهـ وفي المظنومة المحمية لو قوض الناظر الغير للنظر * يصح مطلقا إذا كان استقر * تفويضه بشرط الواقف وليس في ذلك من مخالف * أوله يكن شرط فإن في محته * فوضه ذلك في سلاته ماصح ذوا وإن يكن قد فوضا * في مرض الموت صحيحا قدمضي فالفعل في الصحة صا حاشي * لكنه في هذه يستثنى اهـ

ومثله في صرة الفتاوى نقل عن القنية والتمه وقد أقي بهما التفويض في مثل هذه القضية وإن ثبت الغير الارشدية كل من المرحومين والوالد والم الجسد المحقق عبد الرحمن العماد وغيرهم من المقتنين وروح الله وأولادهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم (أقول) إذا كان الواقف شرط النظر للأرشد ثم ثم مات بنت ابن اسمه محمود ومن بنتا اسمها صفية ثم مات محمود ومن ابن اسمه محمد وصفيقا بن اسمه صالح فوض في أربعة محمد المذكور أذهبه هذه الصورة فإن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عنه صفية وابنها عنه فهل لاستقلاله ومنعه لهم ما عنه وجه أم لا وجه ذلك ما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأقاربهم المذكور وقوله فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتكم في الحكم في ذلك وغلظت بما تنافس فهمه عن بعض الناس فالسؤال الآن ايضاح ذلك لايز والوهم (أجاب) أما استقلال محمد بن محمود بالوقف دون غيره فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن

هو دفعه والعقبة المستطمة من أصوله عالم وان سبق الى فهمه انه ذكر ان هذا كرفق قد فاته ان حدثه الولي بها أني وإذا اعتبرنا ذلك كور به قد ا
لا باعوا لانه فلا استحقاق له الا لانه لا ينهلوا ليلتها ما هي فليكونها أني وكذا ابتها وأما ابتها فليكونها أني وإذا استحققت هي ولا ابتها ولا
بنتها فمن أين يأتي استحقاق ابن ابنتها بمجرد الشرط انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولد أو أسفل منه وليس على هذا الزعم الذي
سببناه فساد بمجرد وصفه أو ما هم من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة (٢٠٧) السما لا يقطع ذلك كور المتسوين
الى الوقف اذ بمجرد ليس

منسوب باليه وانما هو منسوب
لايه وأبو ليس من ذرية
الوقف بل هو أجنبي عنه
ولو اعتبرنا هذا لزوم صرف
الوقف الى السما بموت
بمجرد ان الوقف لكنا نظرننا
نظرا أصوليا وما وافق الغرض
الوقف وهو ان العلم ان
في اقراءه وبعاضه ان الخاص
فينسبها اذا كان متأخر عنه
فنظرنا الى قوله وأعطاهم
الذ كور فربنا متعدهما
على قوله على أن من مات
منهم ومن أولاده هم
وأنسأله من ولد أو أسفل
منه انتقل نصيبه الى واده أو
الاسفل منه فخصناه به
فأعطينا بنت محمد الذي هو
ابن الوقف استحقاقا أبها
بمجرد ان العام المتأخر
لا يشك في أنه قد دخلها تحت
قوله على أن من مات منهم
الخارج عنهم وبنته داخله
في معنى الوفاة وهو أعسم
من الذ كور لأن ذرية
الاعتبار لم يكن لاستحقاقها
وجه وبه كانت تنقطع هذه
الجهة لان الوقف والحال
هذه يكون على الذ كور

فوض الارشد لغیر الارشد كان ذلك مخالفا لشرط الواقف الذي قال فيه انه كص الشارع فكيف تصح
مخالفته في ذلك ولا سيما اذ فوض لفظه الصغير كقطع كثير امم وجود الارشد حقيقة من كل وجه وقد علمت
قبيل ورقة الكلام في صحة توليه الصغير ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس فيما ذكره من النقل
سوى ما في الاشياء تصریح بما اذ ليس فيها تصریح بان الواقف شرط النظر للارشد ولأن الفوض
فوض لغیر الارشد وأما ما في الاشياء فمطلوبه على ما قاله ولكنه قد اعترضه بحسبه الجوى فقال بل يجب ان
ينتقل للحاكم لانه لو فوض الاخر لا يتحقق وهكذا يفوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه وهو موبد
لما قلنا ووبد انه اضاف في فتاوى الخافى في فن شرط النظر للارشد من ذرية من يشرع الارشد لزوج ابنته ومات
فأجاب بأنه ينتقل بعده بشرط الواقف اه لمصاحبه وكذا في فتاوى الشيخ اسمعيل الحائلي انك اذ شرط
الارشد في فوض الارشد في المرض لغیر الارشد وظهرت بحجته ولي القاضى الارشد لان الفوض
المخالف لشرط الواقف لا يصح اه ورويت في مجموعة مشايخنا العلامة الفقيه الشيخ ابراهيم الغزى
السامعاني بخطه نقل اذ ما في الاشياء وقال انه قد روي عليه افتاء الشام ثم رد بما اقتضاه من حاشية الجوى
وض الامام عليه السلام قال ونقل سيدى عبد الغنى النابلسى قدس سره عن وقف هلال رحمة الله تعالى جعل
الخير لعبد الله ثم من بعدهم بل يدافوصى عبد الله ل بكر ومات يكون النظر ل ذرية بشاركه بكر قال يعنى سيدى
عبد الغنى وهذا نص على رد جواب صاحب الاشياء فأجاب عنه بعضهم بأنه يعمل ما في هلال على حالة الخاصة
فلا يعارض ما في المرض وأجاب قدس سره بان مقتضى الوصية أن تكون في المرض وأجاب عن افتاء الشام
بأنه يجوز على ما اذا كان الفوض الى ارشد لان الفوض الاصح وأما اذ فوض لغیر الارشد
فقد خالف شرط الواقف والاصح اه (يقول الفقير) أما نص هلال فيجوز على الخلاف ولا يخصص جواب
صاحب الاشياء المذكور فيه مع أنه فهم مخالف لشرط الواقف على أنه تقسم أن الناظر اذ لم يراع شرط
الواقف ينزل بغزل القاضى فكيف يمد بشرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال
المنقول لا يعارض بالعقل ووقوف الشيخ قدس سره عن المنقول والصواب وقول الخصال ان الارشد
يختار الواقف فاذا اختار غير الارشد صار غير الارشد مختارا فليكون مختارا ممنوعا لانه تعلل على مخالف
لاطلاق المنقول عن هلال ولان الواقف اختار الارشد فكيف يكون غير الارشد مختارا له وأيضا لو كان كل
يختار الناظر مختارا الواقف ما كان ينزل اذ لم يراع شرط الواقف والعجب من نص هلال على حال الصفة
وعدم الحل في افتاء الشام على النظر الذي عليه الفوض وهو كونه للارشد اه كلام الشيخ ابراهيم
الغزى أمين الفتوى يمدشق وهو تحقيق بالقبول تحقيق قد اوضح اللبس وأزال كل تخمين وحسد
وقد أبد ما قلناه فافهم واحفظه ودع غيره ولا تلحظه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزى
المد كور ما نصه في واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارشد من ذرية ثم أقام به العلوم ناظر في حياته
وبعد موته بلا مشارك ومات أقام ابنه الا شدي أوشد بتعلى الابن الناظر وأبنتها طلب الحكمه
بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجدا ولا يمكن الرجوع عن

من أولاد الذ كور وموت محمد ينقطع الذ كور من أولاد الذ كور والجهة الثانية التي جهة أولاد الاناث ان لم تكن فعلى الموجود من
أولادهن معدومة فتعين السباط على هذا الاعتبار كالمناظرنا الى اعتبار المتأخرين الشروط كاحسبه الامام الخفاف أو يناسنان
الاعتبار بما تقدم منصوصا عن الواقف اختصاص الوقف بنسب الاله أو لمن كل جهة فاذا تعدل بنسب الاله بمجه متاوب يد قوله
في آخره فاذا انقضوا عن آخرهم وثلث الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عادلك ونقش ريعا على سباط سيد الخليل وبقا عانت
بمجرد ذرية النسل فلا يصرف السباط معها واذا استحققت استحق أولادها وأولادهم ووصفها وانقسم عليها مناصفة لعدم شرط من ناله كى

وحيث يجوز انصرف خصته لولد فقد عمل بالقوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ ولو اعتبر بقايد الكورية في الاستماع والابناء مشروطا
فهم لا يستحقان لهم استحقاق ابن بن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المختلة وحرمان بنت ابن الواقف وهو لا واقع
غرض الواقف وقد مر صوابه وجوب مراعاة غرضه حتى نص الاصوليون ان الغرض يصلح تخصيصا وقد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس
لصحة فيه ذكر فاقبت بالحق ان الواقف في (٢٠٨) محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشرنبلالي بتقديمه على جهة السماط

ولو يتعزز بجهة صفة
لعدم ذكرها فلا يتوهم
اختصاصه بالوقف دونها
لذلك كسفي أقرب
لواقف منه وقد قال
يقدمهم الأقرب فالأقرب
للمتوفى فإذا اعتبر الأقرب
فالأقرب بالمتوفى فاعتباره
الأقرب فالأقرب إليه أولى
ولو لقوله على أن من مات
منهم ومن أولادهم الخ لم يلج
بها وأما قوله فإذا انقرض
الذ كور على هذا الترتيب
الذ كور فعندها إذا انقرضوا
هم وأولادهم وأبناءهم
وأقربهم على ما سبق من
الترتيب المشروط وقد ذكر
في شرطه ان من مات منهم
ومن أولادهم وأبناءهم
من ولد أو سفل منه انتقل
تعيينه إلى ولده أو إلى سفل
منه فلهذا هو الترتيب
الذ كور فتأمل ترشده ومن
تأمل فيما قلناه ورأى
الاضاف وجانب الاعتساف
ظهر الحق الذي لا يحمد
عنه والرجوع إلى الحق
خير من التمسك في الباطل
والحق أحق أن يتبع والله
أعلم (سئل) في وقف حكم

حكم حتى أؤثره بلزومه بعد استيفاء شرط الحكم من وجود المدي الشري والمدي عليه كذلك هل الحكم لما كره حتى فانه
أؤثره أن يحكم بنقصه وجواز بيعه بالوقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقصه وكان الواقع في نفس الامر
ملا يصح معه النقص كمنش ولم يكذب ذلك فيه وفتت بينه شرعية عليه من يسع ونحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجه ما كره شري
لا سيلا في إبطاله ونقصه لأن ملك الواقف لا يملكه بالوقف لا إلى مالك وهو بعد لازم نافذ ماض لا يرد عليه انتقاص فلو نشأ كره بناء على أنه
لم يقع فيه حكم حاكم بالزوم ثم بين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان الواضح البيان للحكم فيه بالاطلاق وعدم الوقف على ما كان كما كان وانتقاص

جميع فارتب عليه من بيع ونحوه ولا جاع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشرط لما هو واقع لا لما كتب في مكتوب الوقف فلا وقت بينة
بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل به بالرد وبذلك لان المكتوب بخط غيره ولا عبرة بغيره ولا يلزم به بل هو خارج عن صحيح الشرع الشريف
والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علمائنا ان الدفع يصح بعد الحكم كما يصح قبله على الصحيح المقتضى بدعي الوقف او الناطر
الزوم بحكم ما حكم شرعي على وجهه بعد الحكم بالبطالان دفع وهو مقبول كما مر هنا وهذا (٢٠٩) مما لا شبهة فيه والله اعلم (سئل) في وقف

الحكم بلزوم مع ما اذا بيع
وحكم ببعثته بعه فاض
يصح ويكون ابطاله لا لم
(أجاب) نعم يصح وبطل
الوقف كذا غالب كتب
المذهب وطريق القضاء
بلازم وكذا الخاتمة ستان
بسط الوقف ما وقفه لا يتولى
ثم يرد الرجوع فينازع
التسوية بعدم الزوم
وبتخصيصه في القاضي
فيقضي بلازمه فاذا فصل
كذلك فلا فليس للقاضي ابطاله
واذ لم يكن كذلك فلا ابطاله
اذا الحكم بلزوم الوقف بلا
منافعه لا وجوباً ومه قال
في البحر تفلان البرازية
أما اذا بيع الوقف وحكم
ببعثته فاض كان حكماً
بطلان الوقف اهـ ثم قال
بعده قلت انه في وقف بحكم
ببعثته ولزومه دليل قوله
في الخلاصة ان لم يكن مسجلاً
أي بحكمه وبه ونعمه فيه
والله اعلم (سئل) فيمن
وقف عقاراً كاملاً ومشتاعاً
صفقة واحدة وكتب الموقوف
في كتاب الوقف وحكم
الحاكم المشار اليه أعلاه
ببعثته ولزومه بعد تقدم

فانه يحاط بالأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لم يمد دفعه اليه وكذلك لو ادعى عند رجل
مالاً ثم أمر المودع أن يدفع الودعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فدو على هذا التفصيل اهـ ومثله في وكالة
الاشياء مع حاشية البيروني ولسان الحكماء والخاتمة فتاوى ابن نجيم من الوكالة وفتاوى قاضي الهديا من
الدعوى (سئل) في ناطر وقف غاب وترك الوقف لأكويل يباشره وتعلقت مصالح الوقف فهل للقاضي
اقامة قيمته تعالى أن يقدم (الجواب) نعم ويصرف القيمة في الوقف بما يقضي من النفع للوقف والمستثناة في
الخبر به عن الاسعاف وأجاب قاضي الهديا عمداً اذ لم يكن النظر لاحد ان اذ مات عن غيره وصى فالتظر
للحكم وان مات عن وصي في تركه فالوصي متكامل في وقفه (سئل) في ناطر استدان لاجل ضرورية في الوقف
مبلغاً من الدرهم باذن القاضي ثم عزل عن النظر ونزعهم أنه استدان المبلغ عن اجهة بمقتضى أنه اشترى من
المرائي شيئاً يسيراً فبمبلغ زائد عن أصل الدين وإن له الرجوع في غلة الوقف بالزائد الذي هو دفعه ليس له ذلك
ويضمن التي يادته من مال نفسه (الجواب) نعم والمستثناة في التنازع والخبر به وبالجور وغيره وفي الحاوي
الزاهدي قال أهل البصرة للقيم ان لم يهدم المسجد العاصم يكن ضرره في القابل أعظم فله هدمه وان خالفه
بعض أهل الحلة وليس له التأخير اذا أمكنه العمار فله هدمه ولم يكن فيه غلة للعمار في الحال فاستقرض
العشرة بثلاثة عشرين سنة واشترى من المقرض شيئاً يسيراً يرجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة اهـ
(أقول) هذا أخذ الفيلسفي الاشياء مبيت قال وهل يجوز للموقوف ان يشتري متاعاً بائناً كثر من قيمته وبيعه
ويصرفه على العمار وهو يكون الربح على الوقف الجواب نعم كما مره ابن وهبان اهـ وتبعه في الدر المختار قال
الرملي في حاشية البحر الان قال لا يلزم الزيادة لاجل في مسئلة القرض في شراء اليسير فمن كثير فيتمضم
ضرره على الوقف فلم يلزمه الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسئلة شراء المتاع وبه الزوم الاجل في جلة
الخبز اهـ وكتبت في علم قلته في الدر المختار عن البيروني أن مشأماً قال ابن وهبان عدم الوقف على الحكم
عن تقدمه ثم كرمه عن الحاوي وقال هذا الذي يقضي به اهـ وبو يده قوله في البحر بعد كرمه
أضاً وبه اندفع ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب للمشايخ فيها اهـ فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث
مخالف للماثور ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (سئل) في ناطر وقف أهلي ثقة قبض أجرة دارى الوقف
وصرف بعضها في عمار ثم موثر منهما الضرور بين اللازمين مصرف المثل في مدة تعمله والظاهر لا بكذبه في
ذلك فهل يقبل قوله ببعثته في ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازروني عن الخاتوني القول قوله مع مغبه
كفاً في الاسعاف وقيل كافي الغنيان ان كرمه وفاء الامانة لا يحتاج الى البين وأقوى الشيخ اسمعيل بأنه يقبل
قوله من غير عين ويكتفي منه بالاجال ولا يجزى في التفسير شيئاً فحسباً اهـ وفي الحاوي الزاهدي من كتاب
أدب القاضي ان الوصي بالنفقة على البتة أو القسيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده ونحو ذلك من
الاشياء مجمل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا عين اذا كان تفلان في البين تنفیر الناس عن الوصاية فان
اتهم قيل يستألف بالله ما كنت خفت في شيء مما أخذت به الخ (سئل) من قاضي الشام سنة ١١٥٣ في
صرف الناطر للمسد تحقن قبل عزله وبعده وكذلك الارباب الوطائف هل يقبل قوله في ذلك بينه أولاً

(٢٧ -) (فتاوى حامديه) - اول دعوى صححة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا حكم بالصغر الزوم أم لا عين
بيان الدعوى والمدي عليه والحكمة الشرعية وهل اذا باع القاضي شيئاً من عقاره هذا الوقف يكون حكماً باطل جميع الوقف أم بما جاء به
(أجاب) الاصل بالصغر استيفاء الشرط مطلقاً في الوقف والنفي لا يحط به الاعمال انه تعالى جازاً نزع في حصة واستيفاء شرطه اقله القول له بهما
وبيع القاضي ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائه يصح والا والا اصل أيضاً في الاستبدال استيفاء شرائه اقله على وجه الاستبدال الذي
هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكماً باطل جميع الوقف اذا وجهه والله اعلم (سئل) فيما لو طلق القاضي وارث الوقف ببيع الوقف الذي

لم يحكم بزم ومسك على وجهه بان لم يقع بعد ثلاثين خصم شرعى على خصم شرعى فباع الوارث الوقت هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جميع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضي اذا أطلق بيع وقف غير مسجل أن أطلق الوارث الوقت يكون ذلك مذهب مسك بطلان الوقت ويجوز البيع وأن أطلق لغير وارثه لأن الوقت لو بطل بعد الوارث ويبطل بيع مال الغير لا يجوز في الخلاصة وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل (٢١٠) هل يوجب نقض الوقت أجاب الشيخ الامام ظهير الدين أنه لو أطلق لوارث الوقت يجوز البيع ويكون حكا بنقض الوقت

(الجواب) الذي صرحوا به أنه يقبل قوله في ما يدين من الصرف على المستحقين بلاينة لأن هذا من جملة عمله في الوقت وأفتى به الترمذي رحمه الله تعالى وقال واختلفوا في تخلفه وعندهم شحنا في الفتاوى أنه لا يخلف اه قال العلامة الخليلي في حاشيته والفتوى على أنه يخلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف الناصبي اذا أجزأ الوقت أو فيه أو وصى الوقت أو أمسه ثم قال قضت الغلة فضاعت وأفرقتها على الموقوف عليهم فأكثر وقال القول قوله مع مبيته اه وفي حاشية الجوى على الاشباه باب القضاء والشهادات والظاهر من كلام صاحب القنينة أن عدم الخلف فشاها في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعى عليه شيء معين وفي ما ليس هناك منكر معين مع كلام فرجهم أن شئت وفيه إضمار باب الامانات الناظر اذا أدى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الخليلي ينبغي أن يقصد ذلك بان لا يكون الناظر معروفا بانجية كما كثر نظرنا مناهنا وأفتى المولى أبو السعود أنه اذا كان مفقدا مذبذرا لا يقبل قوله بصرفه مال الوقت بينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع مبيته مادام ناظرا اه لكن في حاشية الاشباة من كتاب الامانات قال بعض النقاد انه لا يقبل قوله في النفقة على الوقت بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم التولي بعد الزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقت من المال الذي تحت يده أم لا أم أراه صريحا بكون ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك الوقت وافق الظاهر لتصر بهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وأن الوصي لو ادعى بعدم موت اليتيم أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاؤبانه استدلاله بالساعة منافية للضمان وقد صرحوا بأن التولي كالأكل في مواضع ووقع خلاف في أن التولي وكيل الوقت أو وكيل الفقراء قال أبو يوسف بالقول وقال محمد بالثاني وعاهو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل نزع في القنينة قال وكه نكالة عامية بان يقوم بامرؤ وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للانفاق بل أطلق ثم مات الموكل فطالب الورثة ببيان ما أنفق ومصر فنهان كان عدلا يصدق فيما قال وإن اتهموه بخلوه وليس عليه بيان جهات الانفاق ومن أراد الخروج من الضمان فالقول قوله وإن أراد الرجوع فلا بد من البينة اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى الانفاق لو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرج من كونه أمينا فينبغي أن يقبل قول الوكيل بقبض الدين أنه دفعه لوكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه ما في الجوى ويستنبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالوكيل في قبض الدين اذ اذات الموكل وأصدقته الورثة في القبض وكذا في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه لا يقض صار المال في يده ودعوى قصد بيهقه بعد اعترافهم بأنه مودع كان كاف حلف يرضى وإن نكل لزومه المال وقد أفتى المرحوم أبو الباقية بصدق بيمينه مادام ناظرا ولم يذكر نكسلا والمسئلة تحت إجازة نقل صريح من كتاب صحيح جنى يعطى القلب في الجواب في القبول أو عدمه ما يرى في السكاب والله الموفق الصواب وأما قبول قوله بعدم موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى في آخر الوقت وكذا ببطل

و يكون حكا بنقض الوقت وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومنه في كثير من كتب علمائنا والمراد بقوله لم يكن مسجلا أي بحكم ما به على وجهه وأصله ظاهر وهو أنه قضاء بقوله الامام فينفذ كدف لا وقد خرم بقوله غالب أصحاب المثلث والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشق قصا من عقار لدى حاكم شرعي وكتب ما حاصله وقف على نفسه على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم المذكورين دون الأبناء ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم خرج رجل النظر لنفسه ثم لا ارشد فالارشد إلى ان كتب ورفع الوقت فبملكه وموضع يد نظره ثم ذكر وصيكم بوجبه بحاكم شرعي ولم يكن الحكم بعد رجوعه وتزاع فيه مات الوقت فخطت ابنته الديون للصادقة فباع الشقص بعد ان أطلق القاضي الشرعي به بعهه فباعه وحكم بعهه البيع وتسليمه المشتري فبساه

فهل حيث لم يحكم بزم الوقت فما حكم بعد دعوى صحبة وكان على نفسه وكان مشاعا ولم يقض حاكم بجواز فضاء مستوفيا للشر وطبع قوله البيع وبطل الوقت فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع وبطل الوقت حيث لم يكن بحكم ما بزم ومه حكام مستوفيا للشر وطه في الخلاصة اذا كتب يعني القاضي شهد بذلك وفي الصلح باع ما عاترا محصيا كل حكا بعهه البيع وبطلان الوقت وأصل هذا في بيعوع الجامع الصغير وأما اذا أطلق القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجل يعني غير محكوم بزم ومه هل يوجب نقض الوقت أجاب الامام ظهير الدين أنه لو أطلق يعني القاضي لوارث الوقت يجوز البيع ويكون حكا بنقض الوقت وان أطلق لغير الوارث فلا اما اذا بيع الوقت رفضى القاضي بعهه البيع

كان حكمًا بطلان الوقت اه وقد سئل شيخ الاسلام مفتي الانام في السعد العادي مفتي الرومي عن واقف باع شام من وقته الصبيح وسله الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقت ببيع ذلك الشيء أم لا فأجاب ان لم يكن مسجلًا يعني بحكم ما باع ومرددًا بعمره أو القاضي يبطل وقته ما باعه والباقي على ما كان نقله في مخر الفقاوي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يجعل هل اذا حكم قاض ببيعهم ببيع حكمه يبطل الوقت (أجاب) نعم ببيع الحكم يبطل الوقت قال في البراز به اذا بيع الوقت وحكم ببعثه قاض كان (٢١١) حكمًا بطلان الوقت قال في ذكره

الاسلام انقصر الوقت
احتجاج الى الوقت مرجع
الى الحاكم حتى يفسخ ان لم
يكن مسجلًا وهذا ظاهر
على مذهب الامام وأما على
مذهب ما يبيع انما يوقعه
في فصل مجتهد به ونصوه
في خلاصة الفتاوى والسئلة
شهره والنقل فيها كثيرة
وانه أعلم (سئل) فيما اذا
أوقف شخص وقفا وحكم به
القاضي ثم ألحق الواقف به
عقارًا ومات الواقف فباع
ابنه الوقت الملقى وحكم
القاضي ببعثه يبيع هل
ينفذ بيعه ولا يكون
حكمه حكم الاول أم لا ينفذ
بيعه ويكون حكم القاضي
في الوقت السابق حكمًا في
اللاحق (أجاب) لا يكون
الحكم في الوقت السابق حكمًا
في اللاحق باجماع العلماء
فثبتت له أي اللاحق أحكام
الحاكم عن الحكم فاذا باعه
الواقف أو وارثه وحكم
القاضي ببعثه يبيع نفذ
الوقت لا يزول عن ملك
الواقف الا بقتضه القاضي
والقضاء في المتقدم لا يكون
في المتأخر فينفذ ببيعته

قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زنا ونكاح النظار اه وأما دفعه
لارباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عدة الانام شيخ الاسلام الشيخ أو السعد افندي العماوى
مفتي السلطنة العلية عن سؤال الدفع اليه في دفع الوظيفة المعينة في الوقت الخطيب أو الامام أو المؤذن هل
يقبل قول الناظر في ذلك بينه فأجاب لا يقبل لما فيه من جانب الاجارة وهو لو استأجره لمصلحة المسجد
ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كأولاد الواقف فان القول بقوله في ذلك
بينهم وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد
القرنى الترنش في فتاوى به بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اه وقال المولى
عطاء الله افندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام ذكر بافندي عن هذه المسئلة بمعنى مسئلة قبول قوله فأجاب
بانه ان كانت الوظيفة من ماله الخدمة نهى عنه لا لا للمولى من اثبات الاداء بالبيعة والا ففى صله وتعليقه
يقبل في اداها قول المولى مع مخره وافتى من بعده من المشايخ الاسلام الى هذا الزمان على هذا مستحسن
بجويز المتأخرين الاجرة في مقابل الطاعات لكن قال الترنش في المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد
ذكر هذه الفتوى وهو موقفة حسن غير ان علماء اعلى الاقتضا يخلفوه اه قلت فالحذ كور في الامعان
والخفاف ووقف الكرابيسى والاشباه من الامانات والزاهدى عن وقف الناهى وغيره أنه يقبل قوله في
الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الا أن يعمل على الترية لا على المرتبة فيحصل الترفيق بين
الكلامين بلان وقد اعتمد تفصيل المولى في السعد ابن الترنش في المذ كور في كتابه ان والهر على الاشياء
والنظار لكن بدون عزالى كتاب وقاله العلائق في شرحه على التنوير وقد عزا له الحاشية اخبر اذ من
العارة بزيادة لا يضمن ما ذكره بل يدفعه ثلثين مال الوقت اه فليحفظه قال العلامة طهطاير الرضى في
حاشيته على الجواهر الجواب عما سئل به العماوى أنهم ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم ان هذا شوب
الاحرة والاصالة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه لاني حق صاحب الوظيفة لانه أمين
فيما فيه فيلزم الضمان في الوقت لانه عامل وفيه ضرر بالوقف فلا قضاء عما قاله العلماء متعين وقول الفزى
هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تعيين الناظر اذ ادفع لهم بلاينة لتعديده فافهم
اه (قلت) تفصيل المولى الى السعد في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاحرة اذ استعمل الناظر جلا في
عمارة يحتاج الى البينة في الدفعه ففى مثلها يقول العلماء بمجول على الموقوف عليهم من الاول لا لأر باب
الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة ففى الاحرة لا لاحتاجه وهو
كله أجزا فاذا استغنى باعين الناظر بضيع عليه الاحرة لا سيما انظار هذا الزمان والله المستعان وهذا
ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الامور راجعنا الى
(سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفى من المسيحيين الى جماعة في جناية قدر جنة المتوفى من أهل الوقت
فادعى رجل آخر من مسيحيي الوقت أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذ كور ويطالب الناظر بمناخه
من ذلك في السنين الماضية فهل اذا ثبت دعواه بالوجه الشرعى فطلب على المتأخرين لذلك لاعلى الناظر

قضى ببعثه القاضي لانه فصل مجتهد به والله أعلم (سئل) عن ما حكم ببيع حصص معينة موقوف على جهة واحدة وقت آخر شواه
ناظر الشرعى الها على قاعدة مذهب الشرع بعبثه ثم رفع الى جنى فامضى في وجهه طارها المراجع الموقوف بعد المرافعة واستأفقت شرائط
صحها الحكم المقترن ولا تن البائع يدعى فساد البيع وبطلان الفسخ به هل ذلك بعد حكم الحنبلى وامتناع الحق وتنفيذ حكمه على وجه
الشرعى أم لا (أجاب) الذي يجب أن يزول عليه ذلك لانه لا تضع دعواه بعدما ذكر اذ هو فصل مجتهد به في ما يرجع الخلاف فيه حيث
كان الحنبلى يراى وقد قال عساكناني في مسئلة الاستبدال اذا كان القاضي فيهما من أهل الجنة فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف أخره

على بيع وقفه المحكوم به هل ينفذ بيعه أم لا وعلى نقد وعدم الإكراه أن باع طالعه لم ينفذ بيعه أم لا وهل يقبل بينه والوقف بعد بيعه أم لا
 (أجاب) يبيع السكر وغيره فاذمطابقا يبيع الوقف المحكوم به غير جائز فاذ ثبت أحدا من أمرين أعني الإكراه أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي
 رد الوقف إلى جهته ورفضه المشتري عن باع جاع من العلماء وجههم الله تعالى وقد تقدم بنا الاتفاق في مسألة البيع ثم دعوى الوقف بعده
 وأجنبنا عليه الموقوف في الاتفاق والقضاء (٢١٢) وهو التفصيل بين دعوى الوقف المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في

المحكوم به دون غيره
 قال في فتح القدر من باب
 الاستحقاق باع عقار ثم برهن
 أنه وقف محكوم به ولو سلمه
 تقبل اه قال في فتح القدر
 بعد تنصلي لما في فتح القدر
 وهذا التنصلي حكمه من
 بعضهم ومزائي تناو
 وشيد الدين فينبغي أن يقول
 عليه في الاتفاق والقضاء اه
 فالخاصل أنه اذا ثبت الإكراه
 في البيع وحده فهو كاف
 في رفع البيع واذا ثبت
 الوقف المحكوم به وحده
 فهو كاف في رفعه فانهم
 والله أعلم (سئل) في عقار
 موقوف من قبل زيد على
 أولاده وذريته ثم على جهة
 بتر لا تنقطع آل الوقف
 زيد من أولاده ففسرا
 واستحقاقا فباع حصته
 من ربح والآن يريد
 الدعوى بذلك فهل يسمع
 دعواه وينقض البيع وله
 المطالبة بالأجر في المدة
 الماضية أم لا (أجاب)
 لا يسمع دعواه ولكن اذا
 أقام البينة اختلفوا في قبولها
 والاصح القبول نص عليه
 في الخلاصة ~~محمدين~~ من
 المكتب وعلماؤنا الوقف

(الجواب) نعم اذا تناظر دفعه ما لا يستحقه غير المدفوع عنه من ظن أنه يستحقه المدفوع فلا ضمان
 عليه في ذلك لعدم تعدي به بعدم علمه المستحق وله مطالبة به مع عدم الضمان وقد أتى بذلك الخبر المثل في
 الوقف والعلامة الشيخ اجماعيل ولا ينافي هذا ما في صور والمسائل فتلا عن نقد المسائل من أنه اذا دفع
 للجماعة بغير قضاء جع بما يخصه على الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسألة الوصي اذا قضى دين
 البيت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء جع الدائن عليه والاعلى القاضين
 الخاذا دفع في مسئلتيه حتى بالتصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء (أقول) نأمل فيما أجاب
 به وعن دفع المأفأة فإنه لن يظهر في فتاوى ابن نجيم ما ينافي هذه فتاوى الشيخ يحيى ابن الشيخ
 زكريا سئل في وقف على الذرية فرق الناظر الغلة سئنا على جماعة منهم ثم أثبت واحد أنه منهم ورضي به
 على الناظر وطالب بما يخصه في الماضي فهل له ذلك أجاب ان دفع للجماعة بغير قضاء جع بما يخصه على
 الناظر والار جع على الجماعة أخذ من مسألة الوصي اذا قضى دين البيت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر
 عليه فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء جع الدائن عليه والاعلى القاضين ولا يعارض ما في الغلة لو قضى يدخل
 أولاد البنات بعدهم رضي سئنا فإنه يظهر حكمه في المستقبل لأني الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان
 دخولهم مختلف بخلاف ما نحن في الاتفاق اه وهذا ما مر نقله عن صور والمسائل وقد ذكر المؤلف
 سؤالا آخر وهو ما مر ذكر الجواب بما نصه الذي وقفت عليه في السادس من الوقف من البرزاني في ضمن
 مسألة أنه اذا مر على الترابية جع عليهم فيما قبضوه وذلك نظيره هو أنه لو صرف الناظر لبعض
 المستحقين وأحرم الباقي للمحرم الرجوع على الناظر لتعدي به أو على المستحق لاخذ ما لا يستحقه والناظر هنا
 لم يتعدت إلى الجهة الاخرى وما يدل على ذلك ما قاله من أن الوصي اذا وقى الدين بعد ثبوته وأذن القاضي
 ثم ظهر دين آخر فإنه لا يرجع عليه وإنما يسار له وأنه أعلم وبمثل ذلك أتى خبر المثل أيضا وهذه المسألة
 تقع كثيرا فلتحفظ فانها مهمة وأتق المهنداري في دفعه لاخته نصف الوقف طنا أي بينهم أيضا فظهر
 أنه اثلاث بان له الرجوع عليها بما قبضته (سئل) فيما اذا احتساب ناظر الوقف مع المستحقين على ما قبضه من
 غلة الوقف في سنة معلومة وما صرف في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد منهم من فاضل الغلة
 وصدقه كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصدق
 بعد ثبوته شرعا وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي (الجواب) نعم وقد أتى بذلك الشيخ اجماعيل
 ايضا (سئل) فيما اذا كان يدين ليا على وقف يروى كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بغير قضاء
 بموجب دفتر محض بما ضاهى والات أخذ شخص التولية عن زيدو يكافى زيد أن يحاسبه على مقبوضه
 ومصرفه في المدة الماضية ثانيا فهل يعمل بدفاتر المحاسبة المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر
 المحاسبة للمضاهة بما ضاهى القضاء ولا يكفى في المحاسبة ثانيا كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك
 الجواب كتبه محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه علي بن ابراهيم بن عبد
 الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادي عني عنه كذلك الجواب

من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل
 والاصح ما قد مرنا اه والاهم واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على الفتى به والله أعلم (سئل) في مدرسة
 اجتاحت إلى نفقة معلمها من غير ما ينعمر به من الوقف هل يجوز أن تخرج قطعة منها بقدر ما ينفع عليها أم لا (أجاب)
 مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فإنه قال ولا يجوز من السبيل الا اذا احتج إلى نفقة فتوجب بقدر ما ينفع عليه وهذا المسألة دليل على ان
 السبيل المحتاج إلى النفقة تخرج قطعة منه بقدر ما ينفع عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة الاولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحكاية يورح ردوه لا

اعتبار بعينه وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطر سوسى لم يكن من أهل الوقف وقد نقل كثير من علمائنا عن الناطقي الاستدلال المذكور
 وصلوه الى فخر بجمعه ومعلم ان الفرق بين الناطقي والطر سوسى كايين السماء والارض وحيث كان الناطق مصحفا لا يخفى الفساد وانه يعلم
 المفسد من المصحق والله أعلم (سئل) في مسجد اتهم من جانبه وليس له مال يعمر به هذا التهدم وان تركه اتهم جميع المسجد وله قاعة وقفها
 الواقف لا غلظة له في السنة الا ما قل وليس هنالك من يرغب في استيجار هامة هل يتباع لاجل بنائه (٢١٣) هذا التهدم أم لا (الجواب) ان ما يمكن
 عبارة المسجد بظننا شأنا

كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادي كذلك الجواب كتبه الفقير حامدين علي بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن العمادي يعني عنه كذا وجد بخط مظهر رحمهم الله تعالى (سئل) فيما ذكر كنت هذا الناظر على
 وقف معاصم بدائي تعاطى مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلظة
 الوقف وصرف بعضها في اوزم الوقف ومهما له الا ان مصرف المثل في مدة تحتسمله فهل يقبل قوله بيمينته في
 ذلك بحيث لا يكتبه الظاهر (الجواب) نعم والمسئلة في الخير به من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره
 (أقول) وسأني تعلم الكلام عليها وان هذا الباب (سئل) فيما اذا بنى ناظر وقف أهلي في أرض الوقف
 بنائه لنفسه وأشهد عليه بذلك يئنه وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون لبنائه الناظر
 ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجرة مثل الأرض (الجواب) نعم قال في الاشياء وأما لبنائه في أرض
 الوقف فان كان الباقي المتولي عليه فان كان يمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف
 وان لنفسه فهو له (أقول) لكن ذكر المؤلف في محل آخر ما نصه سئل خاتمة المحققين الخير الرضى عن
 رجل بنى في أرض الوقف بغیر مسرع شرعى فحكمه آجبان كان الباقي هو المتولي فان كان من ماله
 الوقف فهو وقف وان كان من ماله الوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعددا في وضعه فيجب
 رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لانه لا يكلف رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من
 التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذا الصورة يفسق المتولي ويسقط العزل لتعدي به هذا
 التصرف وأقضى كثير من بانه يترك الوقف أقل العقبين منزوعا وغير منزوع ماله الوقف في صورة الضرر وان
 كان الباقي غير المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضر بارض الوقف فان
 أضر فالحكم كما تقدم ذكره فقد علت الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة (سئل) فيما اذا غرس ناظر
 وقف أهلي في أرض الوقف فاسأل نفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل
 كون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أقضى به حدى العلامة معتبد
 لرحمن العمادي كلما يئنه خطه (أقول) فمعاملته بما تقدم انفا عن الخير الرضى عن أنه يكون متعددا في
 جامع القصولين ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال البيت مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف (سئل)
 قال في البحر يدينه ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه يزرع يبنى أن يكون خيانة تسحق به العزل (سئل) لا
 معين بموجب براءة سلطانة يباشرها ويتناول معلوم العين من جهة الوقف مقدمة بدو الا ان يزرع
 براءة مقدمة لتاريخ مقبلة لتوجيه الامامة ورفع يدينهما من أكثر من سنة وقام بطالب بداء معلوم
 الوطنية قبل ذلك ويزيد يعلم بذلك فهل يمنع غير ومن ذلك ولا تسحق المعلومات التاريخية ان يزرع (الجواب)
 نعم قال في الاشياء من قاعدة ثالثه تغلب التيسير وقفنا على الزكيل على علمه فاعلج العرج عنه وكذا القاضي
 وصاحب وظيفة (سئل) فيما اذا كان الشيخ اسمعيل ما يأخذ الناظر هو بطريق الاحوة ولا أجرة بدون العمل
 بغير عن الخاتمة قوله صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه بها العمل لا يما عتداته

كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادي كذلك الجواب كتبه الفقير حامدين علي بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن العمادي يعني عنه كذا وجد بخط مظهر رحمهم الله تعالى (سئل) فيما ذكر كنت هذا الناظر على
 وقف معاصم بدائي تعاطى مصالح الوقف من قبض وصرف وتعمير وغير ذلك فباشر ذلك مدة وقبض غلظة
 الوقف وصرف بعضها في اوزم الوقف ومهما له الا ان مصرف المثل في مدة تحتسمله فهل يقبل قوله بيمينته في
 ذلك بحيث لا يكتبه الظاهر (الجواب) نعم والمسئلة في الخير به من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره
 (أقول) وسأني تعلم الكلام عليها وان هذا الباب (سئل) فيما اذا بنى ناظر وقف أهلي في أرض الوقف
 بنائه لنفسه وأشهد عليه بذلك يئنه وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون لبنائه الناظر
 ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجرة مثل الأرض (الجواب) نعم قال في الاشياء وأما لبنائه في أرض
 الوقف فان كان الباقي المتولي عليه فان كان يمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف
 وان لنفسه فهو له (أقول) لكن ذكر المؤلف في محل آخر ما نصه سئل خاتمة المحققين الخير الرضى عن
 رجل بنى في أرض الوقف بغیر مسرع شرعى فحكمه آجبان كان الباقي هو المتولي فان كان من ماله
 الوقف فهو وقف وان كان من ماله الوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعددا في وضعه فيجب
 رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لانه لا يكلف رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من
 التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذا الصورة يفسق المتولي ويسقط العزل لتعدي به هذا
 التصرف وأقضى كثير من بانه يترك الوقف أقل العقبين منزوعا وغير منزوع ماله الوقف في صورة الضرر وان
 كان الباقي غير المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضر بارض الوقف فان
 أضر فالحكم كما تقدم ذكره فقد علت الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة (سئل) فيما اذا غرس ناظر
 وقف أهلي في أرض الوقف فاسأل نفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل
 كون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أقضى به حدى العلامة معتبد
 لرحمن العمادي كلما يئنه خطه (أقول) فمعاملته بما تقدم انفا عن الخير الرضى عن أنه يكون متعددا في
 جامع القصولين ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال البيت مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف (سئل)
 قال في البحر يدينه ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه يزرع يبنى أن يكون خيانة تسحق به العزل (سئل) لا
 معين بموجب براءة سلطانة يباشرها ويتناول معلوم العين من جهة الوقف مقدمة بدو الا ان يزرع
 براءة مقدمة لتاريخ مقبلة لتوجيه الامامة ورفع يدينهما من أكثر من سنة وقام بطالب بداء معلوم
 الوطنية قبل ذلك ويزيد يعلم بذلك فهل يمنع غير ومن ذلك ولا تسحق المعلومات التاريخية ان يزرع (الجواب)
 نعم قال في الاشياء من قاعدة ثالثه تغلب التيسير وقفنا على الزكيل على علمه فاعلج العرج عنه وكذا القاضي
 وصاحب وظيفة (سئل) فيما اذا كان الشيخ اسمعيل ما يأخذ الناظر هو بطريق الاحوة ولا أجرة بدون العمل
 بغير عن الخاتمة قوله صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه بها العمل لا يما عتداته

منها يشاء أو يدين أو نأخذه فينفق من غلاتها في عمارته وعنده ان يتركه الناس سنوهم من آخره (سئل) في جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر
 لم يكن المسجد واقفا واحتج الى العماره لاسان بان يزوج جانب منه (سئل) فيما اذا بنى ناظر وقف أهلي في أرض الوقف
 بنائه لنفسه وأشهد عليه بذلك يئنه وهو يدفع أجرة مثل الأرض لجهة الوقف المرقوم فهل يكون لبنائه الناظر
 ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجرة مثل الأرض (الجواب) نعم كذا أقضى به حدى العلامة معتبد
 لرحمن العمادي كلما يئنه خطه (أقول) فمعاملته بما تقدم انفا عن الخير الرضى عن أنه يكون متعددا في
 جامع القصولين ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال البيت مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف (سئل)
 قال في البحر يدينه ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه يزرع يبنى أن يكون خيانة تسحق به العزل (سئل) لا
 معين بموجب براءة سلطانة يباشرها ويتناول معلوم العين من جهة الوقف مقدمة بدو الا ان يزرع
 براءة مقدمة لتاريخ مقبلة لتوجيه الامامة ورفع يدينهما من أكثر من سنة وقام بطالب بداء معلوم
 الوطنية قبل ذلك ويزيد يعلم بذلك فهل يمنع غير ومن ذلك ولا تسحق المعلومات التاريخية ان يزرع (الجواب)
 نعم قال في الاشياء من قاعدة ثالثه تغلب التيسير وقفنا على الزكيل على علمه فاعلج العرج عنه وكذا القاضي
 وصاحب وظيفة (سئل) فيما اذا كان الشيخ اسمعيل ما يأخذ الناظر هو بطريق الاحوة ولا أجرة بدون العمل
 بغير عن الخاتمة قوله صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه بها العمل لا يما عتداته

بالفرع عن النظر لولادته إن والده عمره باذن القاضي لصل إلى عماره العلما رأى في ذلك من الصلح لعل يكون متبرعا به واليه المذكور أن
بينهم متبرعا لم لا يكون متبرعا به والدمو يرجع عما تنق (أجاب) قد تقر بأن ولاية القاضي عامتوان له ولاية الأمر بالانفاق في كل موضع له
ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال في الجبر نقلا عن الخلفاء إذا امتنع بعض الناطر من العمارة وله أي الوقف غلة أجب عليه بأن فعله فهاولا
أنجرجهن يده اه واذن القاضي (٢١٤) موجب الرجوع في مسئلة الحائط المشترك والقن والزرع المشترك وفي الجردن الشريين

كاذن القاضي فيرجع بما
اتفق كالحرم من الشكعة
في شرح الوهبانية والفروع
الذلة على الرجوع في مثل
هذه المسائل إذا كان
الانفاق باذن القاضي
أكثر من أن تعد والله أعلم
(سئل) في دار وقف أح
بعض المستحقين حصه فيها
لناظر عليه هل تصح اجارته
أم لا (أجاب) لا تصح لأمور
ثلاثة الأول المستحق من
غسله الوقف لا تصح اجارته
الثاني أن ناظر الوقف لا يك
استقرار دار الوقف لنفسه
الثالث أنها الجارة مشاع وهي
لا تصح كاجرت عليه متون
المذهب والله أعلم (سئل)
في ناظر وقف أحلى جصل
طاحونة للوقف متبينة
وآذنه أنفق عليها مالا
من مال نفسه بغير إذن
القاضي ويريد الرجوع
بما اتفق من غناها هل
ذلك أم لا وهل يقبل مجرد
قوله أنه فعل ذلك باذن
القاضي أم لا (أجاب) ليس
له ذلك لأنه يدعى ديناعلى
الوقف لأوجه الزوم بغير
إذن القاضي قال في العبر

لو كان الواقف أهلا لم يسأذن القاضي بحرم عليه أن يأخذ من الغلة لئلا يغيره إلا بغير الإذن متبرع اه والله أعلم (سئل) في متول المؤلف
على وقف من جانب السلطنة العلوية بأش بنفسه أو تابعوا على ما فيه نعم الوقف عدة عز لولي غيره وقدر يسع الوقف عا بدقه معهوده
يتناولها النظر بسعهم هل له طلب تناولها كاجرت به العادة لقدعة أم لا (أجاب) نعم له طلب تناولها إذا المعهود كالشروط قال في الصرفي
شرح قوله وإن جعل الوقف غلة الوقف لنفسه الخ القبر يستحق أحسنه سواء شرطه القاضي أو أهل الجهة أحرأولا لأنه لا يقبل القوامة
ظاهر الأجر والمعهود كالشروط وقال في الأشباه والنظائر نقلا عن الجار والظاهرية والمعروف عرفا كالشروط شرطا اه فهو غير صحيح

في استحقاقه المأجور به العادة والله أعلم (سئل) في شخص وقف عقار على جهة من شرط في كتاب الوقف النظر والتولية لنفسه مدته حياته ثم من بعده ابن زوجته ثم إلى أولادها ثم إلى الأرش من عتقائه ثم إلى الوقف إلى عتقائه وتولي النظر والتولية عليه أرشدهم حسبة فان نسب له شخص أجنبي وطلب من القاضي أن ينسبه فأنظر اننا لو لم نل أن الناظر المشرط بنسب الوقف عدل كافي هل يجيبه القاضي إلى ذلك أم لا وعلى تقدير نصب القاضي هل لقاض آخر رفعوا وبقاء الناظر (٢١٥) الذي شرطه الواقف حيث كان عدلا

كافيا أم لا (أجاب) ليس له نصبه قال في البرزاة وفي الأصل الحاكم لا يجعل القيم من الأجانب مادام في أهل بيت الواقف من يصلح ذلك فإلما يجد منهم من يصلح ونصب من غيرهم ثم وجد فبهم من يصلح صرح عنه إلى أهل بيت الواقف ومثله في جامع الفصولين وفي العصر يتصلح جامع الفصولين معزى إلى فوائد شيخ الإسلام وهذان الدين شرط الواقف بأن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده للقاضي أو نفي غيره بالأختية ولو ولده لم يصير متوليا فالأصل أنه قد أحرمه لغيره وعدم محبة الواقف له فالحاصل أن تصرف القاضي في الأوقاف مقدور بالصلحة لأنه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فإنه لا يصح إلا الصلحة ظاهرة والنقل في المسئلة مستفيض والله أعلم (سئل) فيما إذا صرف المتولي على المستحقين وأحوال العمارة الغير الضرورية هل ضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا

القول في محل آخر نحن فتاوى الشافعي من الوقف من القسم الثاني ونصه ثم ولز به المذكور أن يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف المذكور إذا لم يوجد في شرط الأوقاف المنع من الجمع بين وظيفتين إذ لا معارض في القيام بالوظيفتين المذكورين بل في أيام الجباية بوظيفة المباشرة أشد مضطربا من الغالب أن مباشر الوقف إنما يعتمد فيما يبطئه على الملاء الجباية والله أعلم اه لان هاتين وظيفتين متباينتين يختلف النظر والتولية قائم بينهما بمعنى واحد فكلما كانت فادرا شرط الواقف ناظر أو متوليا فكلما كانت شرط وظيفة النظر المرادفة للتولية لشخصين فلا يجوز أن ينفردهما أو أحدهما لفطرط الواقف لأن مقصودا اجتماع رأي شخصين في تعاطي أمور الوقف وليس رأي الواحد كأي الاثنين فليس مقصود تعدد الوظيفتين بل تعدد صاحبها أما الجباية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصود تعدد الوظيفتين سواء اجتمعت في شخص واحد أو في شخصين كالمشروط وظيفة مائة أو أن مقامهما واحد لحصول مقصود الوقف وقد نقل في البحر أن المتولي يتخصص كالمشروط وظيفة مائة أو أن مقامهما واحد لحصول مقصود الوقف وقد نقل في البحر أن المتولي أن يستأجر الموزن لخدمة المسجد بأجر المثل اه وسيأتي غير ما يما يريده أيضا (سئل) في نظار وقبر يعارضون متوليه في التصرف في أمور الوقف لا يأنهم ولم يعلم أن نظارهم بشرط الواقف فهل ليس لهم ذلك الآن ثبتت نظارهم بشرط الواقف (الجواب) نعم كافتى به الشيخ اسمعيل (سئل) فيما إذا سكنت هندی داره وقوفه للاستغلال عدة سنين بالتغلب بالأجرة ثم طالها الناظر بالأجرة فاشتتت بالأجرة شرعى فادعى عليها بذلك لدى ما كشرعى وأزنها بالأجرة وغرم بسبب ذلك مبلغا فبهم من مال الوقف لا بد له من دفعه ويرد احتسابه على الوقف فهل ذلك (الجواب) نعم كافتى بالخيرية (سئل) في متولي وقف أهلى عمر في الوقف عمارة ضرورية وصرف عليها من مال الوقف صرف المثل فلم يصدقه المستحقون وشكوا عليه لها كم والتبسوا الكشف والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعيزر والترميم والمجاسد على إراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كالتبسوا فإذا العمارة المذكورة ثابتة في حالها لم يجزعه المتولي ونبت ما أذاعه الوجه الشرعى وكتب بذلك نسخة شرعية ودفترت بمضامنه القاضي وغرم الناظر من مال الوقف غنى ذلك لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) صرح علما بأن وجهه الله تعالى أن يد الناظر على الوقف بد أمارة لا بد وأن غنى ذلك من المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفع الاستخذ عن أخذة فلناظر احتسابه على الوقف وفي البحر وكثير من الكتب القيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب القرضي ومحاضر البعوى لاستغلال الوقف من أيدي ذوي الشوكة خسريرة من الوقف ومثله في القينة من باب تصرفات القيم وفيها أيضا وقد صرح علما بأن فاطمة بد الناظر على الوقف بد أمارة لا بد عدوان قال في الخبيرة وأن باع الأرض فقبض الثمن فهلك في يده فاضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وأعوامه المال كالأخذ للصوص وقال كثير من علما المتأخرين عن قضاء ما منهم سموا باسم القضاة وهم باسم الصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكن دفعه والله أعلم يجوز الاحتذ على نفس الكتابة ولا يجوز الاحتذ على نفس المحاسبة لان الحساب واجب عليه بحر من تصرفات الناظر (سئل) في ناظر وقف أهلى منع دعوى يزعمه وأخصاصهما بكامل ريع الوقف لا نفرداهما في الشرع العليا وأثبت أنه بين

(أجاب) لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يضمن ضرر بين قال في الخبيرة فإذا اجتمع من غلة الأرض في يد القيم فظفر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضا ولو خالف القيم أنه لو صرف الغلة إلى العمارة فبوت ذلك لغيره أنه ينظر أنه إن لم يكن في تأخير إصلاح الأرض ومرتبة إلى الغلة الثانية ضرر بين يخاف خراب الوقف فإنه يصره إلى ذلك البر وبتأخره إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرتبة ضرر بين فإنه يصره إلى الغلة إلى المرتبة فضل شيء يصره إلى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة إلى الغلة الثانية إذا لم يخف ضرر بين فإذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي الغزو ليعاد دفع المستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة

من بحث الرجوع عليهم وعدمه قال وقت المناظرين العلماء من أهل التصنيف في ذلك في قائل بعدم الرجوع مطلقاً وهذا يصحح على إطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائماً لا هالكاً ومستهلكاً ومنهم من قال أنه يرجع به قائماً ويقتن به مستهلكاً لأنه مادفعه على وجه الهبة وانقاد دفعه على أنه حق المدفوع اليهود هذا أصح الوجوه في شرح النظم الوهابي الشيخ الاسلام صدد البر من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده إذا ادفعه (٢١٦) على وجه الهبة واستهلكه القابض اهـ وقد مر حوايا بان من طعن ان عليه ديناً فبان خلافه

وجمع مما أدى ولو كان قد استهلكه رجع ببسله والله أعلم (سئل) فيما إذا استدان متولى الوقف باذن قاضي الشرع الشريف في جارة الوقف ولو أؤسسه ومهاته حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك وأجستدان منه المطالبة أم لا (أجاب) الصحيح من المذهب أنه إن شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وإن لم يذت القاضي لأن شرط الواقف يكفى الشارع وإن لم يشرطه الواقف يجوز بأمر القاضي أو ذاته وإن لم يوجد أحد الأمرين فلا تسكتان جوازاً للضرورة إذا القياس تركه فمما به ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب كما صرح به في البحر وغيره وأما المطالبة الدائن للناتر بدنه فممنوع منها أحد من العلماء والله أعلم (سئل) فيما إذا صرف متولى الوقف في جارته مبلغاً معلوماً باذن الحاكم الشرعي هل أن يأخذ جميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي صرف فيها الوقف

جميع ذرية الواقف المتناولين ذلك بموجب صحة تصرفه لا يوجب ذلك ما تقي قرش وثلاثة قرش ونصفوا قطع منها مائة من مال الوقف ويرد قطعاً بقية ما أدى صرفه وأقت بالينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك التقدر فهل له الرجوع بذلك على من يساويه في الدرجه ومن هو أسفل منهم المستحقين بسبب المنع (الجواب) الغلة الحاصلة من الوقف بعدم صار غلة لا ربابها موزونة لهم والله عوى التي صرف لأجلها متعلقة بالغلة وليس لأخذ غلته عن نفس الوقف بل عن شركه في الغلة التي هي ملكه ولههم وإذا خسر الشريك بسبب دعوى لا يرجع إلى المدعى شرعى قال في جوابه القوي ابن وبث ورنادار فادعى مدعى على الابن فيها ونقصه خسار بسبب الله عوى لا يرجع اهـ فلا رجوع له عليهم إلا أن يقولوا له شيئاً يوجب الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لأنه ليس المدعى غلته على الوقف ولا جلب منفعة قاته يبقى على حاله سواء ثبت أنه للمدعى أو للمنع عنه وليس بدعى متعلقة بعين الوقف على أنه إن كان صرفه من ماله لأمر متعلق بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع إلا باذن القاضي كما صرح بذلك في البحر وغيره وهذا الدعوى ليست تدفع مسائل عن الوقف بل في استحقاق الغلة أمه الغلان وفلان ولا تدخل للوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع عما صرفه بسبب ذلك لأن مال الوقف ولا على المستحقين إلا بوجه شرعى والله أعلم (سئل) فيما إذا كان وقف أهلي ثلاثة نظارتاً فيهم مبلغ معلوم من الدراهم يدل على بعض عقارات الوقف المزبور المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحقه الوقف على النظار بأن لهم حصصاً في المبلغ وطالبوهم بقسمته عليهم فترافوا مع النظار بخصوصها إلى ما حكم شرعى فنفهم الحاكم وكتب به حقه شرعية وغرم النظار من مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك (الجواب) نعم كالمسألة (سئل) في جامع له متول وأمام ونصاب مات بعضهم وعجز البعض وظفر خيانة من البعض فقر القضاء الوطائف متعاقبة على رجل أهل ويحل ويستحق لها بشهادة أهل الجامع وعرض الأمر إلى السلطان نصرة الرحمن فقر الوطائف على الرجل المرقوم بأمره سلطانة فهل يكون التقرير المذكور صحيحاً (الجواب) نعم (أقول) ومقرن نحو ورقة نقل المسألة (سئل) في ناطر وقف أهلي مقرن في طلبة النظار وجب صل من قبل قاض شرعى لم يجعل له شيئاً مقابلته في الوقف من ربه ولا شرطه الواقف شيئاً على الوقف فهل يستحق أحد المثل إذا عمل في مقامه عمله (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر وأما بيان ماله فإن كان من الوقف فله المشرط ولو كان أكثر من أجرة المثل وإن كان منصوباً للقاضي فله أجرة ماله واختافوا هل يستحقه بلا تعيين القاضي فنقل في الفتية أولاً أن القاضي لو نصب قسماً مطلقاً لم يعين له أجرة فسي قسمة فلا شيء له وثانياً أن القيم يستحق أجر مثل سبعه أو عشره القاضى أو أهل الحيلة أجرة أو لأنه لا يقبل القرامة ظاهراً والباجر والمعهود كالمشرط اهـ ووفق الخبير الرملي في حواشي جعل القول الأول على ما ذل لم يكن معبوداً (سئل) في الناظر إذا أشال المستحقين على الحوانيت والبيوت وهم يأخذون الأجر من السكان فهل يستحق معلوم ذلك أم لا (الجواب) لا يستحق معلوم ذلك والحالة هذه والمستثنى في الأشباه من الامانات ومثله في البحر وغيره (سئل) في الناظر إذا أراد أحد العشر من كمل غلة الوقف فباعه غلته وهو قدر أجرة ماله وباعه بقية المستحقين راغبين أن له

ولم يدفع المستحق الوقف شيئاً يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الألهي كغيره في تقديم العماره أم لا (أجاب) العماره عشر مقدمة في الوقف الألهي وغيره إلا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن تركه إلا ضرر بين الوقف الألهي كغيره والله أعلم (سئل) في متول على وقف استدان بأمر القاضي مبلغاً صرف على مستحقه الدين ليسوا من أرباب الشعائر تركد رسي المسجد ونحوهم وباعوا بتملوق قاعاً التتو بربطه وصه في بئمة ذلك الدين هل هذه الاستدانة جازة أم لا ولا يضمن ماباعه من الزيت وإذا قلتم بضمنه هل الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا (أجاب) المعتمد في المذهب أن الاستدانة على الوقف إن كانت لمصلحة لا يجوز له أن يستدين مطلقاً وإن كان لا بد له عليه

فإن كان بأمر القاضى جازوالالا والعمارة فلا بد منه فستدبر لها باذن القاضى وأما غير العمارة كالصرف على المستحق فإنه يجوز ولو كان باذن القاضى لأن له عنه كذا فى البحر واستفد من قوله عنه بدأت المأبذة منه كالأمان ومن يتعلل المسجد بغيره يعلق بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتبشير ولو فاعده من صرفه على المستحق المذكور من فهو غير جائز إجماعاً وبغض مخالفته شرط الواقف وهو كص الشارح وله الرجوع عما دفعه على المستحق المذكور من كمن دفعه مالا لا يخرجها عنه فظفره (٢١٧) لغیرہ فانه رجوع به عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) فى متولى وقف

طلب منه أو باب شاعر الوقت معلوماهم بعد تمام الحل فاذى فانه لا شئ تحت بد من غلات الوقت فاستأذن القاضى فى الاقتراض لصره للمالومات فاذله فاقترض وصرف ثم عز لهذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى القترض فهل هذا الاقتراض صحيح شرعاً ثبت أخذته من غلة الوقت بالاجزئى من غلة سنة أخرى أم لا وإذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديديشاً من غلة الوقت الى المقرض طلباً منه زوم ذلك فى غلة الوقت رجوع عليه بما دفع اليه أم لا وكيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضى بالاستدانة لا ورأب الشعائر وقت الاستدانة صحيحة فيرجع فى غلة الوقت وأرباب الشعائر والا امام والخطيب والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد منه للمنعبد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديدي والله أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقت لمتأخر مستغل من

عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك (الجواب) حيث كان العشر أجراً ولم يجعل له الواقف شبهة له أخذ من كامل الغلة قبل حساب المصارف (سئل) فى ناظر وقف أهلى جعله القاضى عشر النصل من غلة الوقت فظاهره فى الوقت فهل له أخذه (الجواب) نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا جعل فى الوقت اذا كان ذلك قدراً أجراً من كفى انخلاصة والتبزية والصواب أن المرامن العشر أجراً من غلة حق لوزاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر مع ما هو ويؤيده أن صاحب الوالوجية بعد أن قال يجعل القاضى للقيم عشر غلة الوقت قال قدراً أجراً مثله ثم رأيت فى اجابة السائل ومعنى قول القاضى جعله عشر أهلى التى هى أجراً من لاما توهمة أو باب الاغراض الفاسدة الخ خبرى زاد على الاشياء من القضاء (أقول) وكنت فى سائيت على البحر عن حاشية الخبير الرملى عليه بعد كلام مائه فقروا أن الواقف ان عينه شاة فله كثرها كان أو قليلا على حسب ما شرطه على أول يعمل حيث لم شرطه فى مقابلة العمل كالمفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعينه الواقف وعينه القاضى أجراً مثله جاز وان عيناً كثر يمنع عنه الزائد عن أجره المثل لهذا العمل وان لم يعمل لا يستحق أجره ومثله صرح فى الاشياء فى كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعينه شئ نظران كان المهور أن لا يعمل الا بأمر المثل فله أجر المثل لان المهور كالشرط والا فلا شئ له فاغتم هذا العصر فوافقه يجب اليه المهر لانه المفهوم من عباراتهم والتبادر من كلماتهم اه (سئل) فيما لو كان ناظر وقف قد يتعاظم عنه أمور الوقت ولم شرط له أجراً على ذلك وتعاظم زيد ذلك متفق على ليس له أجراً على ذلك (الجواب) نعم ولا أجر لوكيل الا بالشرط اشياء من الامانات وفيه العمل لغیر امامة لا أجره الا الوصى والنظر فاستحقاق بقدر أجر المثل اذا عسلا الا اذا شرط الواقف للنظر شيوا لا يستحقان الا بالعمل اه (سئل) فى ناظر الوقت الاهلى اذ مات مجهولات الوقت بعد قبضها ولم يوجد فهل لا يضمنها (الجواب) نعم كفى التترو وشرحه (أقول) هكذا أطلقت المسألة فى كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الاول ان فاضن قد قد ذلك متولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة البيرى أما اذا كانت الغلة مسقفة لقوم بالشرط فيضمن مطلقاً بدليل اتفاق كلهم فيما اذا كانت الدار وقفا على اخوين من غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصاهم حضر الغائب وطالب الوصى نصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو التيم على هذا الوقت كان الغائب أن يرجع فى تركه المبت محضه من الغلة وان لم يكن هو التيم الآن الاخوين من أجل إجماعاً فكذلك وان أجاز الحاضر كانت الغلة كماله فى المحرك ولا يطلب اه كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقت وماهية من يد الناظر ليس غلة الوقت بل هو مال المستحقين بالشرط قال فى الاشياء من القول فى المال وغلة الوقت عليه الموقوف عليه وان لم يقبل اه وينبغي أن يعلق بغلة المسجد اذا شرط ترك شئ فى يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حره شيخنا متعللاً منسلاً الى التري كثر رجسه الله تعالى الثانى أن الامام الطرسوسى فى أنفع الوسائل ذكر بحثاً أنه يضمن اذا مال به المستحق ولم يدفعه ثم مات بالبيان أما اذا لم يطلب فان محمودا معروفا بالامانة لا يضمن والاخرين وأقره فى البحر على تقييد ضمانه بالطلب أى لا يضمن بدونه

(٢٨) - (فتاوى حامديه) - اول - مستغلات الوقت فى الصرف على من تمتلكون ما صرفه بدنا على جهة الوقت صرفه بالمعروف واستقره ذلك الدين احوال متولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فخلع يدين من المتولى فاعتذر بان لمال الوقت تحت يد يوفى منه فاذا للمستأجر الثانى أن يدفع اليه يدين ليكون دينه على جهة الوقت كما كان الاول دفعه اليه بدل الدين وكتبه بذلك صدق عند القاضى مات المتولى ويريد بالرجوع عن مثل ما دفع الى الدائن الذى هو المستأجر الاول فهل له الرجوع على المتولى الجديدي دفع مال الوقت الذى تحت يده أو فى تركه المتولى الاول ورجع الزينة على المتولى الجديدي فى مال الوقت أم كيف الحال (أجاب) الصريح بان الوقت لا يمتلئ

وان الاستدانة من الغير الوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لا ذمته ولا يثبت الدين الاعليم يرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه المبتدئ يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده قال الفقيه أبو جعفر ان القياس يتركه فيما فيه ضرورة والحوط أن تكون الاستدانة باصر الحاكم لان ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولايته الناظر الآن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كبير (٢١٨) والغرض على أن الاستدانة فيما لا بد منه كعمارة تجوز والى أن تكون باذن القاضي

وقيل الأولى خلافه لما علم من تغير الأحوال والحاصل ان الرجوع في تركه المتولى الأول وترجع ورثته على من الوقف بمطالبة المتولى الجديد والحال ماذا كروا له أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف في عماره مكان من أماكن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة ربيع وعقد في الربيع عقدا شرعا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تازم تلك الزيادة الوقف أم لا تنزهه بل بعضها من مال نفسه (أجاب) اعلم أولات الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط الأول أن تكون لضرورة كتعمير وشراء بئر الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة العين والصرف من أجرها وبدون هذا لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت الشروط فاستدان العشرة فعلا بانى عشر أولاته عشرو وعقد في الزيادة عقدا شرعيا بان اشترى من المقرض شيئا يسيرا بما اقتصد صرف في التنجيدانية والغنية به يرجع بالعشرة الاصلية في غلة الوقف وبعض الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف رسالة متقولا في تعامل على أولاده الصغار ثم بعدهم لجهة بغيره من متطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره بتعهد الوقف وحفظه الى ان يناس الرشد في أحدهم ثم مات الوقف وقام الوصى بما قوض اليه ثم مات مجهلا وصاع الوقف وأونس الرشد في أحدهم فهل يضمن عونه مجهلا ويؤخذ ضمانته من تركه أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصى فأدعى انه مات مجهلا وأوصوه انه بن ولم يعتن بتحويل قبل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولايته الوقف الى وصى الوقف اذا نصب عند موته وصيا ولم يذكر من أمره الوقف شيئا ولو قيل لا ولاية وقفه لرجل

قاله فيمن وهو ظاهر وبه أفق الشيخ اسجد الخائل لانه صار متدينا بالنعكس ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه بعض وأن لم يطالبه المسحق لانه لم يملك ما لا يملكه غيره وقيد بحثا بما اذا لم يمت جازا ما اذا مات على غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان لو مات جازا انما يظهر لومان عقب قضه الغلة تامل والحاصل وكنت فيما علمته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات جازا انما يظهر لومان عقب قضه الغلة تامل والحاصل ان المتولى اذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بان لم توجد في تركه مولى يعلم ما صنع بها لا يضمنه في تركه مطلقا كجهل المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المسحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسحودا وانما السلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما لم يكون لها أهل يضمنها مطلقا على ما يفهم من تعقيد فاضنان أو اذا كان غير محمود ولا معروف بالامانة كما يحكيه الطرسوسى أو اذا كان موته بعد مرض لاخافه كما يحكيه في الزواهر فليتأمل وهذا كله في غلة الوقف لا في عين الوقف كما يأتي قريبا (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه يزعم انه على عقاقه يحكمهم بعينه وهو تحت يد امرأته منهن ناظره عليه فماتت عن تركه مجهلة له ولم يوجد في تركها هل يضمنه في تركها (الجواب) نعم الناظر لو مات مجهلا لمال الابدل ضمنه على الاشياء أى لثمن الارض المسبقة له قلت فلعين الوقف بالاولى كالبراهم الموقوفة على القول بجواز قوله المصنف يعنى صاحب التتو برأقره ابنه في الزواهر اه علائق على التتو بمن الايداع (سئل) في دبره أوقاف تحت يد ربه الناظر الشرعى فلهذا الناظر وعين غلة الأوقاف موجودة تحت يده والناظر بعد مينة شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلة فهل اذا أضافها قبل وتصرف في مصارفها المعاملة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زعيم مقر رافى وظائف عمل مشبهة على امامته وتولية وتوضيهرهم من وظائف العمل بما لهم من المعارف المعين من جهة الوقف في زاوية يتوجب مستند شرعى يبدو باشر ذلك مائة ثم عزل عن نصف وظائف الماز بوفرة في أثناء السنة بعد مباشرة فهل يستحق من المعارف بحسب المدة التي عمل فيها والحالة هذه (الجواب) نعم كالأشياء وأنفع الوسائل (سئل) فيما اذا وقف زعيم يداقره على ذو ينفذهم رجل منهم أنه مقر في وظيفة يعمل في الوقف الماز بومرستند في ذلك لذكراه في براعة يبدو يطالب المتولى الوقف بعلمهم ما من مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفة في المدة الماز بوزة اصلا والمتولى يسكن وجود الوظيفة في الوقف فهل على تقدير ثبوته ما لا يستحق معارفيهم في المدة المذكورة (الجواب) نعم في الجهر لا يستحق الامن باشر العمل وفي الاشياء وقد اختلف كثير من الفقهاء في زمانها فاستباحوا معالم الوظائف فمن غير مباشرة اه ومرغماء وفي فتاوى الشلبي القول قول الورثة مع الميراث في عدم وصول المعارف اليهم ولهم أخذ من ريع الوقف اذا ثبتت الوظيفة في شرط الواقف واذا انكر الناظر مباشرة المولى رث الوظيفة المذكورة قال قول الورثة في المباشرة مع الميراث لانهم قانون مقامهم زعموا والقول قوله في المباشرة مع الميراث لانه أمين فكذلك ورثته والله أعلم اه * (قائلة) * أفق علامة الوجود المولى أبو السعود مفتي السلطنة السلجانية بان أوقاف الملوك والامراء على شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية الاشياء قبل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السيوطى في

ثم جعل آخر وصيه يكون شرهما المستوفى في أمر الوقف إلا أن يقول وقفت أرضي على كذا وكذا جعلت ولا يشاء الغلان وجعلت فلا وأوصاني
تركه وجعلت أموري لنفسه بنصفه فكل منهما بما فرض الله كذا في الاعراف فإذا علمت ذلك علمت أن هذا الوصي متول على الوقف المذكور
وقد نصوا على أن المتولي إذا مات جملته ثلاث الوقف لاضيف وأدامت جملته المال البذل بعض وقد استبعد من ضباطه مال البذل ضباطه للذي يابى
الموقوف فهو ينادى في مسئلتنا الضمان فنقول أنه ضامن بالموت عن تجهيل للمتقول (٢١٩) الموقوف فان قلت مات مضع بقوله الوصي

إذا مات جملته لا بعض وهي
في الفصول العبادية وجامع
الفصولين وكثير من الكتب
قلت وهو مكره أحد
القولين لا يعكر علينا إلا
القياس الضمين بالموت عن
تجهيل مطلقا لكن استثنى
بعض المسائل وأخرج من
هذا الأصل فإذا لم يكن
باعتبار كونه وصيا بعض
باعتبار كونه متوليا وترجع
الثاني بقيام السبب الموجب
لضمان وهو سير وزنه
مستحسنا كالتجهيل وأيضا
هو داخل في عموم قولهم
بعض المتولي في السدول
بالموت عن تجهيل فانه متول
مات تجهلا من الموقوف
ولا يضرب في ذلك كونه مع
ذلك وصيا ولست قلنا
بالتعارض الموجب للتساقط
فالرجوع عنه إلى الأصل
وهو قولهم الامانة تنقلب
مضمونة بالموت عن تجهيل
متعين وهذه امانة وقد مات
الامين فيها عن تجهيل
فضمنه الامر في المقتض
من الفقه مستكشف ظاهر
وإنما أتيت بهذا الكلام
لئلا يسبق بعض الافهام

رسالة النقل المستوفى في جواز قبض المعلوم غير حضوره بانه أفتى جميع علماء ذلك العصر كالسيكي وولديه
والملكاني وابن عدلان وابن المرجل وابن جاعة والاوزاعي والركشي والبقيني والاسنوي وغيرهم
بان هذه اوصادات لا راف حقيقة فالعلماء المنزلة بانها كلوا منها دون ما يشرأوظا ففهم اه وفي شرح
الوهابية ما يابى هذه الفقه من المداوس لأجرة لعدم شروط الاجارة ولصدق قتلان الغني ياخذها بل اعانة
لهم على حبس أنفسهم لا اشتغال حتى لو لم يحضر والغرس بسبب اشتغال أو تعليق جاز أخذهم الجامكية
معين المفتى من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علماء آذان من له حق في إخراج كالمقتاتة والعلاء وطلبهم
والمفتين والنقهاء بفرض الاولادهم يتعاولا بسقطون الاصل ترغيبا وذكر في مسائل الفتاوى أن لكل قاري
في كل سنة في بيت المال مائتي درهم أو أثنى درهم ان أخذها في الدنيا والا يخضع في الاخرة من رسالة
السيد أحمد الحلبي فمما رتب وأرصدوا وأمر الزعماء المصريين قال مولانا العلامة صاحب انظر إلى انقلعن
مبسوطا في الاسلام بنص وإذا مات من له وطيفة في بيت المال حتى الشرع واعتزلا الاسلام كجاءه الامانة
والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين ولما أتت رعايون ويقيمون حق الشرع واعزاز
الاسلام كما راعى ويقيم الاب لا امام أن به على وطيفة الاب لا بناءا الميت لا لغيرهم لمقصود الشرع
والتجارية كسر قلوبهم والامام من يثقل الموتى باذن الشرع والشرع أمر بأشاعما كان على ما كان لا بناء
الميت لا لغيرهم اه قلت هذا مؤيد بما هو عرفا الحرميين الشريفة ومصر والروم المعروفة من غير تكبير من
ابقاء أبناء الميت ولو كانوا صغارا على وطائف آباءهم مطلقا من امامة وخداية وغير ذلك وأمضا على
التنقر والفرغ لهم بذلك وتقر بهم بعد وفاته عرفا ضميا مقبولا لان فيه احياء خلفاء العلماء وسادتهم
على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يقولون على اقتنائهم
والله أعلم بيري زاد على الاشياء كتاب القرائن (سئل) فيما إذا كان لوقف وقدره يصطوب
والولية فهل لولي أحد من الاجانب بيع وجود الذرية (الجواب) مادام أحد يصلح للتولية من اقارب الوقف
لا يجعل المتولي من الاجانب كافي التتو من الوقف (سئل) فيما إذا كان يدمر رامن قبل القاضي في
وطيفة مقر اعما يتسمن القرآن العظيم وهو مباشر لها ومتصرف في معارفها فانه يرد للقاضي أمها
شاعرة عن مباشر فقر رها عليه بانه على أمها الخالف فهل لا عبرة لانهما الخالف (الجواب) نعم كافي
اخباره وفي الاشياء ليس للامام أن يخرج شأما من بدأ احدا الحق ثابت معرف اه وفي الخبر يفتي
رجل عزل عن وظيفته بختة وولي رجل غير مشد أهل الحلة بعد التمتع عنه في الاول بانها ما هو غير
الواقع وعزل المشهود به بغير خجة هل ينزل أو لا للقاضي ابقاؤه على التولية أجاب فصرح العلمانية
لا يجوز عزل الناظر والعزل صاحب وظيفته بغير خجة وللقاضي ابقاؤه على وظيفته اه وفي خبر رجل
مات فقر والقاضي في وطائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى إلى السلطان أمر الميت فقر رفق وطائفه بناء على
شغورها بالموت غير عالم بقدر القاضي السابق فهل العبرة بقدر القاضي أم لنقر السلطان مع أنه
انما مقر رديته على ما انتهى اليه غير عال بما فعل القاضي أجاب العبرة بتنقر القاضي بالتنقر والسلطان بناء

الماذ كمن الاجام بخصوص مسئلة الوصي المسطرة في كتبنا اثنتا الاعلام وإذا تقرروا هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث
فقال المدعى مان عن تجهيل وقال الوارث بين ورجعت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو أنه ردها في حياته
لمستحقها فالقول بالاطالب يبينه مع على الوارث البينة كما صرح به في الاشياء وغيره وجهان الوارث بدعواه البيان بدعى أمر اعلا ضامسا قاطا
للضمان بعد تقرره بالموت والأصل عدمه فيكون بدعى خلاف الظاهر وضحه يفسد الظاهر والقول قولنا من بدعى الظاهر والبينة على من بدعى
خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه من بعده على أولادها الموجدون يومئذ والحادئين من تاريخه الله كجور والاثاب كمثل

حفظاً لاثنين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولادهم وعقبهم أي ما أناسا أولادنا بعد بطن نحب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى
 أولاد الظهور دون أولاد الباطن ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولدان انتقل نصيبه إلى أولاده وأولادهم مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق
 ما كان يستحقه والده أو جده هذه عبارة الواقفات مات واحد من الطبقة الثانية عن ابن وابنة ابن مات في حياة والده بل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا
 استحقاق لو لم يكن له نصيبه أو يستحقان معه (٢٢٠) مع وجود طبقة أعلى منهما أم لا وإذا قلنا لا فكيف التسعة (أجاب) يأخذ نصيب

الميت ابنه ولا شيء لو لم يكن من مات قبل أبيه مادام واحد
 من الطبقة التي هي أعلى من طبقتها فإذا انقرضت
 استحقاق ولم يعمل بأشراط انتقال نصيب الميت إلى
 ولده حينئذ تكون الواقف
 قال على أولاده ثم على أولاد
 أولاده فلزم دخول أولاد
 من مات قبل الاستحقاق في
 الوقف فلزم نقض القسمة
 كلهم صريح كلام الخلفاء
 حسبما نقله عنه في الأشباه
 والنظائر والله أعلم (سئل)
 في رجل حصل بينه وبين
 أخيه شقة من أجرة وقف
 شرط واقفه موهباً لهما
 له في الاستحقاق وقد كان
 استأجر الشقة خمسة سنين
 فوقف المسكونين وأجرها
 الصلح بينهما وكتب الصلح
 بالساواة وجوب الشرط
 وكتب فيه إبراء الاخت
 للأخ وأقرها بالوصول ثم
 ظهر فساد الصلح بقوى
 الأئمة بأن وجب شرط
 الواقف أن يكون للذكر
 مثل حظ الأنثيين هل يعطل
 الإبراء والأقرار الجاريين
 في ضمن عقد الصلح ولها
 الدعوى أم لا (أجاب)

على ما أتى به كسسته الوكيل إذا أتعز ما وكل فيه ثم قبله الموكل خصوصاً لو وجد من السلطان تنصص
 على عزل المتر فبالصادق منه سبى على أمرتين خلافة فلا يصح اه ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط
 بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متولياً كذا في الأشباه ولكن قال بربى زاده ينبغي أن يتبدل إذا لم يكن فيه
 فائدة للوقف أما إذا كان عزله خبر الوقف عزله كافي جامع الفصولين ويؤخذ منه مجواز إعطاء النظر لغير
 المشروط له إذا قبله بلا أجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك الأبا جزم بشرط في الوقف حيث كان فيه
 نفع الوقف ويؤيده قول المؤلف يعني صاحب الأشباه فيما يأتي ونسب في الاقتاء في الوقف بما هو الانفع
 والاصح للوقف كافي الحامى القدسي ورأيت في الخبره ما فيه ويتجاني في الوقف ما هو الانفع والاصح
 للوقف اه ثم بعد مترأيت ما يؤيد بما نقله قال في الحامى الحصري ما قلنا عن وقف الأصارى فإن
 لم يكن من يتولى من جيران الوقف وفرأيت ما يبرز في فعل واحد غيرهم بغير رزق قال ذلك في القاضي
 ينظر في ذلك ما هو الاصح والاحسن اه (سئل) فيما إذا دعى ناظر وقف على رجل بأن تقر به في قراءة
 ما تيسر يحدث أحدثه الناظر الذي قبله وأنه غير شرعى لعدم مشروطية التوجيهه فهل إذا ثبت الأحداث
 وعدم مشروطية التوجيهه يعمل بتقرره أم لا (الجواب) إذا ثبت الأحداث لا يعمل بتقرره ولو أن القاضي
 ليس له الأحداث بدون مسوغ شرعى فكيف المتولى وقد صرح في الخبره والولو أجرة وغيرهما بأن
 القاضي إذا قرر وفرأنا للسعيد بغير شرط الواقف لم يعمل بالقاضي ذلك ولم يعمل للفرش تناول المعلوم اه
 وحيث لم يكن مشروطاً للمتولى فوجب له طوائف فوجهه غير معتبر لأن تقرر الوطائف للقاضي لا للمتولى
 الذي لم بشرط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرط
 الواقف كما صرح به في البحر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى (أقول) ذكر في البحر أن تصرف القاضي في
 الأوقاف مقيد بالصحة فالوفع لا يتأخر ما يتأخر شرط الواقف فانه لا يصح الإصطفا طهارة ثم نقل ما صرح في الخبره
 ثم قال فإن قلت في تقرر الفرائض مصلحة قلت يمكن خدمة المسجد بدون تقرره بأن يستأجر المتولى فراشاً له
 والمنوع تقرره في وظيفة تكون حقه له ولذا صرح فاضلان بأن المتولى أن يستأجر خدمه للمسجد بأجرة
 المثل واستفيدة منه مع عدم تقرر القاضي بقية الطوائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب
 بالأولى ووجوه المرتبات بالأوقاف بالأولى اه كلام البحر قد تقدم هذا كله في غير أوقاف الموقوف والامراء
 لانه لا رأى شرطها كما صرح بربيع بن المولى أبي السعود (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفا على جهة
 وجعل فيه طوائف وشرط توجيهها وتقرر به المتولى الوقف وعرضه لطراف الدولة العلية فقرر غرضه
 ووظيفة لعمه وجوب تقرر فراض وبراءة عسكرية فتوجهها للمتولى الوقف المشروط له ذلك ليعرض
 بذلك للدولة العلية فتوجهها للسلطان عن نصره ليعرضه لغيره بمرور صدر أمر شريف بنعم العمل بالتقرر
 المذكور والبراءة العسكرية المرفوعة فقام عمر ويعارض بكراً في ذلك بدون وجه شرعى فهل ينفع من
 معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والامراء الشريف السلطاني (الجواب) نعم (أقول) ومثله في
 الخبره بحيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه أن تقرر الوطائف للناظر فهل يكون المقرر له فأجاب

الامراء أو الأقرار في ضمن الصلح الفاسد لا تمتح الدعوى قال البرازيه في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين
 المتداعين وكتب الصلح وفيه أمر على كل منهما الاستخوع لدعواه أو كتب وأقر المتدعان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بقوى الاختار أو أقر
 المتدعي الجود إلى دعواه قبل لا يصح الامراء السابق والمختارانه تصح الدعوى والامراء أو الأقرار في ضمن عقد فاسد لا تمتح دعوى لان بطلان
 المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولقد عرف هذا اختاراً لا تمتح رزم ابن رسم الامراء العام في وثقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقرنا حكم
 بعد الصلح ويقول إن أراءه ما عايناه داخل تحت الصلح أو يقر بان العين له أقراراً غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان ما كلو حكم بطلان

هذا الصلح لا يمكن الذي من إعادة دعوها لحلية تقطع الخصام و قضاء نازرة النزاع حسب قوله ما شربت الجماعات والمناجسات الا لقطع الخصام واطفاء غير ان الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الادعاء او الاقرار بطلان بطلان الصلح . والحال هذه والله اعلم (سئل في جوابه في الوقت بغير مسوغ شرعي فاجابهم) (أجاب) ان كمال الباني هو التولي فان كان من مال الوقت فهو وقف وان كان من ماله الوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب دفعه (٢٢١) بل ضرر فان أخرقه والمضرم له لانه

ولاية القاضى بقرر الوظائف متاخوة عن الناظر المشروط له التفر من الوافد فلا يصح قهر القاضى
معه والله أعلم اهـ (سئل) فيما اذا كان زيناظر على وقف أجداه فترغ عن التفر في مرض موته لعمر
السحق في الوقف الاحل لذلك يدى قاض قرره وفي ذلك نام بعض المستحقين الا ان يعارض عرفا ذلك انه
قرره على الطبيعة من جملد زبد بعد وفاته فهل يقدم التفضي ويغى المعارض (الجواب) نعم (سئل)
فبذاذا وقف زيناظر ببلدة كذا عقارا له بعضها في بلدة المز بورقة بعضها في دمشق وشرط التولية
على الجنب لزو يسه فقولوا كذلك واحدا بعد واحد من عاذهم انهم يبقين مقامهم وجرلاي تولية
الوقف الكنا بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد ان ينهوا عن امرهم لحضرة السلطان عز نصره
ويتمسوا منه نصب الرجل فيما ذكر فريضه يجب براعشر يسه فتولى وقف دمشق وجرل يجب براءة
سلطانية بعرض متولى الوقف الذى هو من ذرية الوقف المقضى في تلك البلدة وقرره قاضى انقضاه بدمشق
على ما ذكر لنا لاعتلال أمو الوقف وصار الرجل يباشر أمو الوقف بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل يصح
ذلك (الجواب) نعم لان الناظر التصرف في الوقف بما فيه الحظ والمصلحة بحيث عرض التولى المشروط
له الناظر السلطان دام ملكه ان يقيم الرجل المذكر متوليا على الوقف الذى بدمشق فافاه السلطان
عز نصره فقد صار متوليا على الوقف المذكور بطريق كالة عن المشروطه بدلالة الاقتضاه وهي جعل
غير المنطوق منطوقا فصالحا الكلام وموصاله عن الانفاذ فيكون عرض التولى المشروطه له ذلك كانه قال
وكتلك في اقامته على في ذلك وقدمت لسبب الشر يعنى الترضيع للاقتضاه وهو اعق عبدك على بال
فصار كانه قال ابع عبدك منى بالى وكن وصي لى الاعناق فصرف المتولى المذكر جميعا ولا سيما وقد
قرره القاضى في ذلك لكون الناظر غالبا وصا للوقف عن الضماع قال في الاسعاف ووجعل الولا بتغائب
اقام القاضى مقامه جلالا ان يقدم فاذا قدم ترد اليه اهـ والله سبحانه أعلم (سئل) في ناظر وقف
غاب وترك الوقف بالوكيل يباشر عنه وتعلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشره فهل القاضى اقامة قيم على
الوقف بقية ناظره الى ان يقدم وسوغ للقيم التصرف السابق للناظر اتمام هو مقامه (الجواب) نعم
والمستلثة في الخبر بمن الوقف فتلان الاسعاف (سئل) فيما اذا صدق ناظر الوقف لرجل بشئ على الوقف
وأقره به هل يكون اقراره صحيحا أولا (الجواب) اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى البزاية
لا يتقد اقرار المتولى على الوقف اهـ وفي الفصل السابع من العمادة اقرار المتولى على الوقف لا يصح اهـ
ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الحائرين من الاجارة والتصدق غير صحيح لانه اقراره منى على الوقف واقرار
الناظر على الوقف غير صحيح اهـ وفي فتاوى الخبير بمن الوقف ينكول الناظر واقراره على الوقف لا يصح اهـ
(سئل) فيما اذا اقر الناظره من اصل من زيد بلسه وادار الوقف الجار به في تاجره فيما مضى الى سنة كذا فهل
يؤخذ باقراره (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اقر ناظر وقف اهلى مختصر ريعه وفي جماعته من
ذرية الوقف بان هندا اجنبية تسحق من ريعه كل سنة كذا من الغرامه وانهم من اهل الوقف وهم
ينكرون ذلك فهل اقرار الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقطاع شئ عليهم من استحقاقهم من

تحملة الوقف وأرجأ على ما شرطه الواقف وليس المالك الرجوع عما أنفق على العملة ولا على الجص والطين كما هو صريح كلامهم في الاحتفاظ
 وإنه أصح (سئل) في علمه تبارك في وقف يهدم فاذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها بماله فعمرها بماله بعد الأذن وأشهد أن العمارة
 الوقف بعد مائة سنة لا تطار له فما الحكم في ماله الذي صرفه بآذنه على عمارتها (أجاب) أعلم أن عماره الوقف بآذنه لم يبرجعه عما أنفق وجب
 الرجوع باتفاق أصحابنا بما أنفق وأذا لم يشرط الرجوع ذكر في سامع القسومين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة مأذونه كعمارة فيه
 الخلاف فلها وقد خرج في الفتاوى الحارثي الأزهري الرجوع وإن لم يشرطه إذا كان رجوع معظم منفعة العمارة إلى الوقف وإنه أعلم (سئل)

في جناسه ووضعه واحاطا على بناء وقف تعداها ليرث من بنه (أجاب) نعم يؤمرون برفعها أن يضر بالوقف فان أضر فهو المضاع لملكه
 فليتر بصالى زواله وقد صرح علماءنا أن الناظر على الوقف موقوف غير موقوف على الوقف وقد اتفق علماءنا على أنه يقتضى بكل ما هو أنفع
 للوقف وأقضى علماءنا أن خروجنا بوجه المثل في منافع الوقف اذا غصب فيقتضى به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فإرجل اشترى من آخر
 يتابعوا بألقامة بنين معاهم واشتغل بتعزها (٢٢٢) منهم لو يمكن به لعدم صلاحية المسكن وابعاه واستحق لجهة وقف فهل يلزم أجره

أم لا لعدم تصور الانتفاع به
 مع ما ذكر (أجاب) لا يلزمه
 له أجرة والحال هذه لان
 قولهم ضمن منافع الغصب
 صريح في اشتراط تصور
 المنافع ومع ما ذكر لا تتصور
 والله أعلم (سئل) فإرجل
 وقف وقفا على نفسه ثم
 بعد وفاته يبدأ الناظر على
 ذلك والمتولى عليه بممارسته
 ثم يجهات عين لكل واحد
 من أصحابهم أقدرا معلوما
 فضل من الربيع لبيتته فلانة
 وان وجد من أولادها ووقف
 تحتهم ثم لا ولادهم وأولاد
 أولادهم وتسلمهم ولد الظهر
 دون ولد البطن ثم ليس
 لا يتقطع شرط الناظر
 لنفسه وبعدة لشقيقه وبعدة
 لبيتته المذكورة ثم لا ارشد
 من ذوى الاستحقاق آل
 الناظر لرجلين من ذريته
 لا ارشد بينهما فقر القاضي
 معهما من الذرية متوليا
 غير الناظر بموافقة نظر الى
 أن قول الوقف يبدأ الناظر
 على ذلك والمتولى عليه
 بممارسته واقتضى ناظرا
 واقتضى متوليا غير فهل
 يصح تفر موه متوليا غير

ربيع الوقف بدون وجه شرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دعى متولى وقف رجلى في ديمتولى
 وقف برأ نحو وقفه عمر وان وقف عمر وجارى وقف البراز ورافق ز يد دعوى المسدى فهل يكون
 غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا قرناظر وقف أهلى بان مستحاجات الوقف يستحق على الخانوت
 المزورة مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تعميرها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون إقراره على
 الوقف غير صحيح (الجواب) نعم والمسئلة في العمادية (سئل) فيما اذا أقر المشرط له النظر في الوقف
 أن فلانا يستحقه فدونه وصدقه فلان فهل يكون الإقرار صحيحا (الجواب) نعم قال في التنوير من كتاب الأقرار
 أقر المشرط له اليربع أنه يستحقه فلان فدونه وصح ولوجهه لتعريفهم بصح وكذا المشرط له النظر على هذا
 اه وذكروا في الاشياء مواضع (أقول) ومما الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثالث (سئل)
 فيما اذا وقف زيدا على نفسه ثم على بنائه الاربع ثم وقع شرط النظر لنفسه أيام حياته ثم تصادف مع
 أخوه على أن مسكلمه بينهما لمشارك بينهم ألا تأنع ما عن بنائه المزور وان يريد أخوه أخذ حصتها
 من المسكن فيقتضى المصادقة المذكورة وإقراره أخيه ما بذلك فهل يكون إقرار الناظر على الوقف بعين من
 أغنياء غير صحيح (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه أن من مات من الموقوف
 عليهم عن ولد أو سفل منه انتقل نصيبه من ريع الوقف الى ولده أو الأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك
 ونصرف النظر والناظر المتعرف بذلك واللات أنكر الناظر المتعرف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ
 بإقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لانكاره (الجواب) نعم يؤخذ بإقراره الموافق بشرط الواقف ولا عبرة
 لانكاره (سئل) فيما اذا شرط واقف وقف أهلى فظروفه لا ارشد من الموقوف عليهم وتولى
 الارشد منهم ناظر الوقف وبثبت ارشده بالوجه الشرعي ثم غرق بجهته عن وظيفة الناظر المزور وبه بعض
 الموقوف عليهم ولم يكن له النفوذ فما هو حاله يكون الفراغ المزور غير صحيح (الجواب) نعم
 رجل آل له الناظر الشرعي على وقف جسده وقد ضعفت قوته عن التحدث على الوقف المذكور فهل له أن
 يأذن لاحد أن يتحدث عنه على الوقف المذكور ببقية حياته أم لا وهل له أن ينزل لاحد من النظر أم لا
 الجواب الشيخ الاسلام الكمال القادري رحمه الله أن يستتب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح تزوله عن النظر
 المشرط له ولو عزل نفسه لم ينزل وواقفه شيخ الاسلام الحنبلى والميرى المالصى والحنفى فتاوى
 الطرابلسى من الوقف جع شهاب الدين أبجد الشهير بالشاشي (أقول) وفي الاسماعيلية جوابا عن سؤال
 ناظر سؤلنا المذكور وفيه اشتراط الارشدة ما مضى اذ لم تكن الرأى الفرفر وغاها لمعادلة للمرأة الفارقة
 في الارشدة وفي كونهما من ذرية الواقف لا يصح فرغها لها ولا تفر بغيرها النظر وان عزلت نفسها لم تنزل
 ولها الطلب بعد العزل اه ومقتضاه المغير وغاها لوساوى الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية
 يصح الفرغ لكن تقدم أول هذا الباب عن البزاية والمنظومة الحلبية وغيرهما أن الناظر انما يصح
 تفويضه في مرض الموت وأما في الحياة فلا الاذا شرط له الواقف ذلك فمثلا ثم نقل المؤلف عن الفتاوى
 الرجعية ما مضى سئل فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه ثم من بعده لا ارشد من الموقوف عليهم ومات فغصب

الناظر بموافقة بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المعينة
 الاولاد والذرية ولم يصح بمتولى غير الناظر عليه بموافقة وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب متولى غير الناظر أم لا (أجاب)
 لا يصح تفر بمتولى بواقع الناظر من المذكور بل لانه احداث وظيفة في الوقف بدون شرط الواقف وهو لا يجوز ولا يقتضى عبارة الواقف
 معاير المتولى للناظر لان هذا من باب عطف النفع على النفع والمنعوت متحد كالأختفى ولذلك اقتصر على ذكر الناظر في شرطه ولانه لا يجوز
 للقاضي التصرف إلا بما فيه مصلحة الوقف ولا يصلح في جعل متولى بحال معاهم مع ناظر يقوم بمصالحهم غير ما لو قد صرحوا بان منصوب

القاضي لا يستحق ما قرره الاعلى جهة الاحرة لعمله حتى لو لم يعمل لاستحق شأ ولو عمل لا تزد على أحرة المثل هذا ولو لم يكن الواقف ناظرًا أمّا إذا عين لا يجوز للقاضي تعيين أخوه باقر بغير خيانة أو يخرج منه فكيف مع ناظر من يستحقان النظر بشرط الواقف ويعملان بلا أحرة ولو كنهما من أهل الاستحقاق في الوقف يعرضان على الشمامسة لحسن غير مقابلة بقرمتمول بالعاقبة لا يشول به أحد من العلماء فيجب دما تناولا من العاقبة على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه شرعاً والله أعلم (سئل) في أرض قراخ وقف (٢٢٢) على العمارة العامرة بالقدس الشريف

نزعها رجل ويؤدي حصة
الوقت من الخارج منها
هكذا مدة تزيد على عشرين
سنة وما من المزارع وصاد
وارثه يسفل فيها كفعاله
والآن برخص يرضع منه
كان من أوقافها فبما
من الزمان و يرد أوقافها
من يده وأعطاهما الغيرة
هله ذلك بغير أن منولى
الوقف المذكور أم لا وهل
تلك أرض الوقف بوضع اليد
عليها من أربعة أم لا (أجاب)
أرض الوقف تلك تملك
ذلك فلا تباع ولا تورث
ودفعها إلى المزارعين مفرض
التمويل وليس لزرها
مسدة ثم رفع يده عنها
يشرف فيها بالدفن شاه
اذ لاحق فيها كظاهر
واقفه أعلم (سئل) في أرض
وقفها مال كمال على ذر به ثم
على جهته بزل يقطع غلة
واستغلالا وسائر الانتفاعات
الشرعية دفعها الناظر
لمزارع يرونها لخصه
على المزارع دفعها للمزارع
أشوعال بأخذ منه في
مقابلتها أم لا ولناظر رفع
يدها ولا يصح بيعه ولا

القاضي أسد هم ناظر وأحالته أنه صبي والأرشد فهم امرأه هل يستحق النظر لا تزدونه ألا أوجب حيث
انظام أفعال التفضيل المعروف بلام الجنس الذكر والأنثى الواحد والمتعدد كظاهر وأقبحه شيل المرأة
الرشيدة فتستحق النظر وحدها لأن بساها أحد في الرشد المذكور وأومع والرشد المذكور في القرآن
العليق كونه ملحافا ماله فقط كما هو عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فتال صاحب العريفة أن الظاهر
صلاح المال وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشد بالمعنى الأخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة
هذه والله أعلم اه (سئل) فيما إذا أئتمت زدي في وجهه وأنه أرشد منه في نظر أوقاف أجدادها
بالبينة الشرعية قلنا كذا وقروا في النظر عن رفع عمر وبعد اعترافهما بشرط الواقفين الأرشدية ثم ادعى عمر
الآن أنه أرشد من زيد فهل يقبل بينة أم لا (الجواب) حيث أئتمت زدي أرشدت في وجهه الذي البينة
المزكورة حكمه باقر وفي ذلك ولم يصد من بعد ما لو جبر له يحكم بقاؤه المولود المذيل ولا تقبل بينة
المدعى بما ذكرنا الحق إذا ثبت لواحد من ينقل إلى غيره ولم يصد عنه قال في الأشياء من القضاء القاضي عليه في
حادثة لا تسمع دعواه ولا بينة إلا إذا ادعى تلى الملك من السد أو النتاج أو برهن على إبطال القضاء كذا كره
العمادى اه وفيه أيضا منه أي بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الأخرى اه وفي المكافى الشهادة إذا
تضمنت نقض قضاء نزع اه والمدعى حتى فصلت من الوجه الشرعي لا تنقض ولا تعدا في حاوى السبوطى
من الوقف بشرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل كالصبي والأرشدية والأرشدية والأرشدية والأرشدية والأرشدية
ثم وجد بعد ذلك من صار أصلى أو أرشد لم ينتقل له الحق لأن العرف من فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء
والالم يستقر نظر لاحد اه (أقول) تقدم عبارة السبوطى بأصط من ذلك أول هذا الباب وكتبتنا
عقبها عن العرو والخصاف والتراخية أنه إذا صار المفضل أفضل من الولاء له وكان المفضل بالحق
في مذهبه حتى عد إلى المذهب الغير ومعلوم أن مذهبا لا يقضى على مذهب وجهه مذهبها ولا يعدل أنه
يلزم على ما مرخا لفة شرط الواقف الذي هو كس الشارع فيما لو أئتمت امرأة مثلاً أرشدت على صبي ثم
بأن الصبي وصار عالما عا قبا مو الوقف يباشرها بنفسه قادرا على تحصيل غلته تعاد بنا أفضل منهما من كل
جهة فكيف يقال إنها أحق منه ولا تغزل وأما كونه صار مفضلا عليه في حادثة فغوابه أن هذه حادثة أخرى
لأنه قضى عليه في حاله عزه وعدم رشده وهذه حادثة أخرى على أن ما عزاه إلى حاوى السبوطى قد اعتد بخلافه
العلامة من يخرج كرا أنه في فتاوه تابعيا في ذلك للروايات من أئتمت ثم نقل فبعض الامام السبكي تفصيلا
فقال لو شهدت ببنه بأرشدية بدم أراد أن يحرق ببنه أرشدية فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن
بينهما بحيث لا يمكن صدقهما معارضا ثم احتمل سقوطهما وحيث احتمل اشتراكهما أو طال فمقتضى المذهب
أنه يحكم لثانتهما إن صرح بأن هذا أمر متجدد اه وبیان أحرا هذا التفصيل على قواعد مذهبنا أنه
ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها أرشد أكثر كان أفضل التفصيل ينظم الواحد
والا أكثر كما هو ان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا أن البيتين أن تعارضا سبق الحكم بأحدهما
لنفس الثانية وأما إذا طال الزمن فكذلك لا إذا شهدت الثانية بأن صاحبها صار لا أرشد من الأول فتقبل

فراغوا من مرجع المزارع على الثاني على المزارع الأول بعد دفعه من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا زرعها ولا عملها المزارع ولا
تصرفه فيها ما لم يرع من مغبتهما ببال دفعه مزارع آخر ليرزعهما بنفسه لأن انتفاعهما بالثابت بأذن ناظرهما جرد حق لا يجوز له الاعتراض
عنه حال فإذا أخذ مالاً في مقابلة الاعتراض بستره من صاحبهما شرعاً والوقف يحرم بيعه من أن يعلى من أن يعلى من أن يعلى من أن يعلى (سئل) في
أرض وقف حارية في مبلغ ذى بنى بها وأغرس أشجارا وأصاب زرعها شتو أو صيفها ماذا ناظر الوقف ويهي في تصرفه باده عن عشرين
هل لا حسد أن يدفعه عنها زرعها كان زرعها قبله أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له ذلك قال في القنية (رحم) له الحق في الأرض وقف أو

سلطانة في تصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد ثم قال قال رضي الله عنه قول (يج) أحوط وقد ذكرناه يثبت حق التراف في الوقف في ثلاث سنين فكيف يمكن له التصرف بأذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كراهة وهو البناء والأشجار فلا شبهة في منع الغير وأن كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بعلان قدمته إذا تركها التجار والخاص أن له الحق بالانتفاع بها من غير الحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربان له متول وكل وكيل يقوم مقامه (٢٢٤) في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصفي والشئ وفي كل شيء يتعلق بالوقف من الحقوق على

الحكام وأرسال القضاء
ونصب المبشرين وخلاص
الحقوق وإعطاء كل ذي حق
حقه وجعل له الرأى فيها
يحدث للوقف وعيابه وأطلق
له التصرف وكالة عامة مطلقة
مفوضة لآيه وسافر الموكل
وتصرف الوكيل كجواهر
مفوض اليه فهل تكون
يده إمانة فلا ضمان عليه
وهل القول قوله فيما قبض
وفيهما صرف وهل إذا دفع
مالاً بأذن حاكم الشرع
الشرعي بغير حل قصد أخذ
الوقف والتصرف فيه ولم
يمكن دفعه لا ببذل ذلك
المال يكون ضمانه أم لا
(أجاب) صرح انصاف
بان التقسيم أن موكل وكيل
يقوم مقامه وكذلك في
الاستعاف كإقتضاه عن
المصر وفي فتاوى شيخ
الاسلام الشيخ أحمد الحلبي
صرح به في موضعين وقال
يكون المال في يده إمانة ولا
يلزمه الضمان بالهلاك
والقول قوله فيما قبض
وفيهما صرف كموكله وفي
دعوى الهالك وحيث عم
له التوكيل وناب الوقف

وهو المراد من كلام أئمتنا فاعتقم هذا الخبر بالمرقد (سئل) فيما إذا كان لا بد من طينة أذان في جامع
كذلك الماهل للمعالم المعين من وقف الجامع عجب تقرر فراض شرعي فخر غنغنه الذي فاض شرعي
لاخون من قروهم فهاضوا أعطاهما جنة تقرر برأيهما مدة الأثلاث قام عمر وعمرهما فهاضوا إعانتاً من يدا
صاحبها الأول كان فرغ له منها قبله ماله الذي جاءه ولم يكن ذلك بين يدي فاض شرعي فهل يعتبر الفراغ
الصادر لالاخون من فقط (الجواب) العبرة بالفراغ الصادر من زبد لالاخون من المذكور من بين يدي القاضي
الذي قررهما في ذلك دون ما زعم عمر ومن الفراغ المذكور قال في الرسالة أن بنية فيما يسقط من الحقوق
بالاسقاط مانصه ومنها أن من أسقط حقه من وطئقة لاسقطه وكذلك من فرغ من وطئقة ولم يكن ثابته يدي
القاضي الآن الشيخ قاسم في فتاواه أفتى يسقط حقه بالفراغ لغيره وإن بقى الناظر المتزول له ولم يستند
إلى نقل وخلاف ذلك اهـ ونقل ذلك السيد أحمد في حواشي الأشباه وأفتى بذلك الخبير الرمي (سئل)
فيما إذا كان على زبد فيما وفر غنغنه لعمره ومبلغ معلوم من الدراهم دفعه لآيه يدين أن السلطان أعز الله
أصله لم يقبل فراغه وفره وأبقاه على تيماره كما كان ويردع والاثلاث الجوع على زبد بمبلغ الفراغ الذي
دفعه له فهل يسوغ لعمر ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار
الزبور ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه وأبقاه عليه والمصلحة في الأخير يتمن الوقف في موضع ثم قال فيها
لان مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكره في الأشباه وأطال فيها المشي (أقول) ظاهر عقيدة المؤلف
الرجوع بالحيثية المذكورة أنه ليس له الرجوع لوقبل السلطان فراغه وفره وحاصل ما ذكره السيد أحمد
الخير بمشحي الأشباه أن بعضهم قال يجوز الاعتراض عن الوظائف لما لانه رطوبة العلامة في الدين
عليه المقدس في شرحه على نظم الكنتز استخرج محض ذلك من فرع ذكره السر حفي فمبسوطه وذكره
ذكره عن شرح التهاج للشمس الرمي عن والده أنه أفتى به في ذلك أيضاً وحصل ما في الفتاوى الأخير أنه لا
لايصح وأفتى به مراراً قال لان القتال يجوز إنباه على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال
العلامة المقدسي أي في ساقيته على الأشباه الفتوى على عدم جواز الاعتراض عن الوظائف لانه حتى مجرد
فلا يجوز الاعتراض عنه كاعتراض عن حق الشفعة اهـ وأما إذا جعله من باب الجواز على الصنيع
أولحطه براعم أو أرباب منه خاصة فلا نال بالرجوع اهـ ما في الأخير يتمن الوقف لخصاص ذكر فيها أول
كتاب الصلح فرعان الزبانية وتغيبه هو قال عقبه فهو صريح في عدم جواز التزلز عن التيارات وإن
المتزول له يرجع بمادفع كجواهر ظاهر وإن كان تزوله عز لانتقصة الجواز أثبت بخط بعض العلماء عن فتاوى
شيخ الاسلام على أفتى معنى السلطة ما وافقه ونصه بالتركيز (زبد) جامع مد خطيب أولان عمره خطايب
كندويه فراغاً ليعمل الجوع أن يكون فرغ وشو وروبع مسودتي خطايب زبد فارغاً ليعمل زبد بمبلغ
من جوري عمود استرداده فادراولوري (الجواب) أولور اهـ (سئل) فيما إذا فرغ زبد ليعمر
عن وطئقة كانت عليه بعض معلوم من الدراهم دفعه له ثم أربأز يد ارباه ماله بينة شرعية ومضت
مدة الأثلاث ويردع والى جوع ببذل الفراغ على زبد بمبلغ ما بدع من جوع برباهه جهان الغير أخذها هل

نا بئع ولم يمكن دفعها إلا بشئ من مال الوقف دفع لآيه ضمان عليه قياساً على الوصي ومن المعام أن الوقف يستقي من الوصية إذا
تخصصوا وقد أذن له حاكم الشرع ومضى أمر الحاكم على الصحة فنقول أذن لما رأيت من المصلحة الوقف والمفتي به في الوقف ما هو الأصل
في جميع أمور والنقل على ما ذكرنا كثيراً من مستغنى عنهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه مئة حنطة ثم عمل وادبه ثم
على أولادها ثم توفي في الوقف أشجار وقف السيد الخليل عليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام افتقر الوقف واضطر إلى بيع الوقف
ولم يكن تقسدهم حكماً كما يكرهه بعد دعوى شرعية فدفعه أرباباً منه فهل إذا حكم قاض يرى بإطلاقه بسبب عدم جواز دعوى النفس أو بسبب

عديم جواز وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزوم أصلها كاهو من مذهب الامام الاعظم يجوز بيعه بفنء أم لا (أجاب) نعم
 اذا حكم كما جرى ذلك فنذلا هذه فصول اختلاف العلماء فيها واستخالفه الكتاب ولا يستعمله ولا اجماع كإص عليه على انفاطحة
 والله أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف من العادة وزرعها بالحبس كالزيتون مثلاً هل بعض من رعاها خاصة بالوقف من أهل يجوز ذلك أم لا
 (أجاب) لا يجوز ذلك كالأجور جهة الوصي والابال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع (٢٢٥) انتقاض الوقف من حجر وطوبى وشب هل

يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز
 الا في موضعين عند تعذر
 عوده لحله وعند خوف
 هلاكه من حرجه في البحر
 عند قوله وبصرف نقضه
 الى عمارته فراجع ان شئت
 والله أعلم (سئل) من فاض
 دمياط في عاتقه اختلف
 فيها قيا جماعة بمصر في
 واقف وقدر فقال في نفسه
 ثم صلى اولاده زيد وبكر
 وعسروهم على اولادهم ثم
 على اولاد اولادهم طبقة
 بعد طبقة ونسباً بعد نسب
 تحبب الطبقات السفلى على
 أن من من هن واولاد
 ولد انتقل فصيله الى وان
 سف فام يكن له ولد ولا
 ولد ولد انتقل الى اخره
 واخوانه المشاركين في
 الاستحقاق على برعته
 مات الواقف وتنازل الوقف
 ذريته بطناً بعد بطن وكان
 من جهة المستحقين هند
 فماتت عن بنتين زينب
 وفاطمة ماتت زينب عن
 ابن ثم مات عن غير ولد ولا
 ولد ولا ولد ولا اولاد
 وكان من جهة المستحقين
 خلا فاطمة تاليز بدويرة

اذا ثبت الاراء العام المذكور ليس لعمر وذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا فرغ من بيعه وعين
 عثمانة معلومة في جوامل العسكر بين بغير عوض واولاد من له التملك عليهم ثم ان الفارغ عن وروثة
 يكتلون عمر ابلاد حشرى أن يدفع لهم مبلغاً من الدواهم عن العثمانة فهل لا يلزم عمر اذا كان ابو حشرى
 (الجواب) حيث الحال ماذا كرا يلزم عمر اذا كان (سئل) في ناظر شرعى على وقف أهلى ساغر من دمشق
 بعد ان وكل رجل من مستحقى الوقف اهلاً للقيام عنه بمصالحه كاله شرعية عامة أيتها نفس الوكيل عنه
 بموجب بغير شرعية ثم تقدم الوكيل الى الخا كواهى اليه أن وتطبيقه للظالم الزوررة شاغرة من مباشر
 يباشرها وطلب منه أن يقر ردها للشعره فهاضق ردها بنا على انهاء الخلفى على نفس الامر مع وجود
 التوكيل المزبور فكيف الحكم (الجواب) لا تعد الوظيفة للذ كورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما
 والمنهى هو الوكيل على أنه بمجرد السفلر لا تميز شاغرة وجبئذ فالتقر بالمبنى على الانهاء الخلفى بمصاف
 المحل الشرعى (سئل) فيما اذا كان ذو يدوم ذاك كفاً مسجداً بغير فاقام عمر نائباً عنه في ذلك مدة معلومة
 وجعل له نظيره ذلك أجرة معلومة بباشرها عمر في المدة المزبورة ويعد بطالبته بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر
 شرعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها الى الجور وانجيرة (أقول) ذكر الامتلاء لغيره عن الملقى
 أبي السعود أن الاستنابة تصح فيما قبلها كالنذر يس والانتفاء لا فيما قبلها كطلب العلم وافراره وذلك
 بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصل وأخبر انه فتص الى زوال العذر لخلاف المعلوم بتمامه
 يكون للنائب ليس للاصل مع الا ان يتبرع له النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يجوز حوله شيء من
 الخوف والحياء هو أثره البيرى والنزى حرره في الجوان النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لان الاستحقاق
 بالتقر ولو لم يجد يستحق الاصل الشكل ان عمل أكثر السنة ولم عين الاصل للنائب شيئاً فانظروا انه
 يستحقه لانها اجارة وقد وفى العمل ببناء على قول المتأخرين من جواز الاستحقاق على الامانة والنذر يس وتعلم
 القرآن وصريح الحنفية بان التيمم أن وكل وكيل يقوم مقامه ولو أن يجعل له من معلومه شيواً كذا في
 الاسعاف اه وهذا أتى اخيراً الى العمل محل ماصر عن الملقى أبي السعود ما اذا أتاه ولم عين له أجرة ولم
 بعمل الاصل أكثر السنة لان المقر في الوظيفة قد أقامه مقامه فسحق معلومها كالنذر ردها اصاله بخلاف
 ما اذا جعل له أجرة مع منتم معلومه فليس له أن يضمن ذلك فلنامل ثم لا يخفى أن هذا كما اذا كانت الاستنابة
 بعد شرعى والا فلا يستحق شيواً ليس من العذر عدم أهليته بالبررة والوظيفة لانه مع عدم الاهلية لا يصح
 تفر برهها فلا يستحق شيواً كما حرم في أوائل القرن الثالث من الاشياء وجبئذ فلا تصح ائالة غيره ولا حول
 ولا قوة الا بالله العلى العظيم هذا رأيت سوا الا جاب عنه المولى فبما عدا كان اؤذنى جامع مرتبات في واقف شرطها
 بموجب منسلا على التر كفى أمين قترى المولى فبما عدا كان اؤذنى جامع مرتبات في واقف شرطها
 واقفوها لهم في مقابلة ادعية يباشرونها الواقفين المذكورين وجعل جامعاً من المؤذين لهم ثواباً يقومون
 بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق الثواب المباشر للاذان والادعية المزبورة والمزبورات
 المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب كبله جدى المرحوم

(٢٩) - (فتاوى حامديه) - (اول) وحفصة وطبقة فماتت فماتت فاطمة فماتت فاطمة فماتت فاطمة
 انها اقرب لزيد فهي احق وعمر وحفصة تدعى علو الطبقة وانما سببه احق منها كاهو مقتضى قول الواقف تحبب الطبقات السفلى
 واقفاً سببه علم متساكماً بالطبقة وتأتى علم آخر بانثقالها الى فاطمة متساكماً برتبته او كونهما شراكة في الاستحقاق خاصة لكونهما
 من أصل واحد وهو هندو وأن مادته محصورة من علو الطبقة ممنوعاً عن حب الطبقة العليا السفلى بمحور على حب الاصل لقرع عدون
 فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على أن من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه الى العجائبة العلامة بمن يعي في الاشياء وان انتقال حصته الى

دون حصة وعمره وان كانت أعلى طاعة لكون ذلك أشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن قرعه ولعدم غشى بحسب حصة وعمره وإلها كما عرى للأشياء وكون كل من حصة وعمره وفاطمة مشاركان في الاستحقاق غير أن مشاركة حصة وعمره عانة ومشاركة فاطمة خاصة بفعل الحال كان زينب والموت في يوم جود وأن حصتها انتقلت إلى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض العلماء بنقص التسمية في هذه القضية (٢٢٦) ورجوع حصة يد لاصل الوقف وتوزع بها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال

(أجاب) لا يشك شك ولا يرتأب أن نصيب زينبونه ينتقل إلى أعلى الدرجات من أهل الوقف لترتيب الاستعداد بهم المؤكد بقول الواقف طبقه بعد طيبة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولدان سفل ومن مات حسن أخوة وأخوات وقد صدق على زينب ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد له وصرح كثير في مثله بعوده إلى الطبقة العليا بحسب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناء الواقف فنظر البصير يقول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على اثنين مات منهم عن ولد أو ولد إلى قوله انتقل إلى أخوته وأخواته المتركين له في الاستحقاق فبسي ما دواه هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولا عن أخوة وأخوات فيكون

أجاب والله الرقي للصواب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير حادين على بن عبد الرحمن العمادى المذكور عفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامداً أفتدى عن سؤال طبق سؤال جسده الرقوم أعلا جباله حيث شرطها الواقفون المذكورون لباشرها استحقاق الزوايا الباشرة وللأذان والأدعية المذورة المرتبات المرقومة ودون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى أعلم اهـ ما رأيت بخط من لا على (سئل) فيما إذا كان لآخرين وظيفة عمل معلومة في جامع كذا عملها من المعلومات المعلن من جهة الواقف وجب تقرر بر القاضى العام في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما باشران لها ومصرفان بها وبمعلومها يقضاه من المتولين واحد بعد واحد وما من قبلهما يجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلا معارض وتولى الواقف الآن رجل قام يعارضهم في الوظيفة وبكافهاها أظهار براءة تشهد لهم بذلك زاعماً أنه لا يكتفى بقرىضاى البلدة فهل يكتفى بمنع من معارضتهما (الجواب) حيث كان التصرف كما ذكره معهما بقرىضه المتولى المذكور من معارضتهما في ذلك الإيجبه شرعى (سئل) في وظيفة معاومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره لجامعة معروفين بنى التديس بموجب براءة شرفه سلطانية ودفا ترخا فانية فهل يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (الجواب) حيث لم يعين أحد منهم فبشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم (سئل) فيما إذا كان زينب بمسند مسكة في أرض وقف سلطنة تصرف فيها من قديم الزمان ومات لأغن ولد فهل يدفع أرض الوقف مفوض إلى متوليها وأرض الوقف لا تورث (الجواب) نعم كأجاب بذلك في الخبر يقين الوقف (سئل) فيما إذا كان على صبي وظيفة تولية مددوسة فمات الصبي المذكور فترقضى البلدة الغير المفوض له التوجيه أخوه الصغير في تولية التولية المرقومة ثم عرض الدولة العلمية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضوه وجعل التولية المرقومة لرجل يستحق من أهل العلم والصالح فأم الآن وفي الصغير من يعارض الرجل المذكور في ذلك بمسند كجبر تقرر بر القاضى المذكور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره ومنع ولهما من معارضة الرجل بذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى الرحمة سئل عن خطي "فرع عن وظيفة بمدة لتأجيل عليه الصلوات والسلام لدى قاضى مصر القاهرة وجهها قاضى مصر إلى مصر غله فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه أجاب حيث لم يكن قاضى مصر مشروطاً بذلك ولا فى ولا يتأمر بأمره لا يعتد بتوجيهه كأنه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في شعبة قاضى عمال التوجيه لذلك اهـ (سئل) في ذى وظيفة في مدرسة يكاف متوليها دفع معلوم وظيفة من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصوله إلى يده فهل يمنع من تكليفه المتولى بذلك ولا يلزمه والقوله به بينه في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وقف هنددار على خطبة جامع معين وعلى إمامه وعلى زيد عليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوبه لها ثم على جهة متصلة فماتت وصار أخوها ناطراً على الوقف وصار زيد ناطراً ورثها وصار بالجامع وتنازل من ربع الوقف من الناطر الآخر ورث جميع ما يتصل من وثايقه القراءات والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناطر وصار ابن أخيه ناطراً مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيداً من جهة الامامة والخطابة من ربع الوقف بلا وجه شرعى فهل يؤمر بدفع ذلك

(الجواب) مصره ولا على الدرجات كأنما كان والعالم نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حصة وعمره من أعلى الدرجات ولا شريك لها في ذلك الاختصاص وان كان لها شريك بل دخل معها في الاستحقاق وان كان هذا طلبة أعلى من طبقتها فلا شريك لها فيه لا لترتيب المشرح وقد صرح السبكي بأن ترتيب الطبقات أصل وقد ذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الأول وأنها ما عرى حصة أعلى منها فما أحق فيها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يعزى على إطلاقه بل يقيد بكون عاقل وجنهما على سائر المستحقين الوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقته أن يقول إن انحصر أول البرجة

فهما وبفصل كاتصان في قولنا فان كانت حصصهم من أعلى البرجان ولا شر بان لهم الاختصاص وان كان لهم ما في ذلك شر بان دخل معهما في استحقاق ما كان ليدوان كان هنالك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شر للهمان ذلك وبصرف الى أعلى الطبقات علوا بالاصل وقول الثاني بان نقلها يعني حصص يدالي فاطمة لا شر بينها له وكونهما مشاركة له في الاستحقاق خاصة تكونهما من فرع واحد وهو هندون وان ما دعه حصصة وعمر من عاود الدرجة فهو بان حجب الطبقة العليا لا يستلزم تحول على حجب الاصل لفرع عدون (٢٢٧) فرع غيره الى آخر كلامه غير مستقيم لان الواقت تخص صرف

حصة من عوت ولده ان كان أو ولده فان لم يكن فلا نخوة والاخوان وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد اهل الزوج مطلقا صرف حصص من مات لاهن ولد ولدا ولدا ولدا لاهن اخوة ولا عن اخوات للأقرب البه وهو خال عتبا أي عن قرابة الاولاد والاخوة والاخوان وقد عين الواقت الصرف فيهما وهما منتفیان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكور مع كونهما مقيدة بالقرابة الاخوية ولا داخل لكونهما من فرع واحد ولا لقوله وان ما دعه حصصة وخصصة من علو الطبقة ممنوع الخ الا بالاصل ولا فرع وجوب استحقاق فاطمة لانتفاء الوصفين المصريح بهما في كلام الواقت الولادة والاخوة فكانا شرطا لاستحقاق حصص من مات لاهن ولد ولدا ولدا لاهن اخوة ولا اخوات والاشباه ليس فيهما شئ بشي مما ذكر ولا نهل كونه أشبه بفرص الواقت لان اعتناهم

(الجواب) نعم (سئل) في رجل برى العصى على متول وقف برى به مقرر من القاضي في وظيفة فوابية الوقت بالبر ووضعت تزييد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بل مانع شرعى وهو ما في بلد واحد ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه (الجواب) حجب بمسبقه تصرف في ذلك ومضت المدة المذكورة وترك العصى فيها لا تسمع دعواه (أقول) دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باستحقاق معلومهما من ربع الوقف وقد مر في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس عشرة سنة تأمل (سئل) في مسجد له امام وموذن وفراس لهم معلوم معين بشرط الواقت واحتياج المسجد لتعمير ضروري والغلة لا تفي بالكل واذا نقص على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويحقون بالعمارة (الجواب) نعم (أقول) ومصرغام الكلام على ذلك في الباب الثاني (سئل) في الناظر المباهر هل يكون من أرباب الشعائر التي تتقدم بعد العمارة (الجواب) نعم كافي الجبر وشرح العلائق (سئل) في ناظر وقف أهلي قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة كذا ويريد أن يدخلها للعمارة ولم بشرط الواقت تقديم العمارة وطالب مستحق الوقف استحقاقهم منها فكيف الحكم (الجواب) حيث لم تكن عقارات الوقف بحاجة للعمارة ولم بشرط الواقت تقديم العمارة بسرع المستحقين الطالب وليس للناظر أن يدخلها شأنا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الاشياء في أواخر كتاب الوقف (سئل) فحين دفع للمستحقين وأخر العمارة الضرورية هل يضمن وإذا قلتم بالضمن هل له الرجوع على المستحقين (الجواب) قد أجاب الخبير الرمي رحمة الله تعالى عن سؤال رفع البصورة مثل فيما اذا صرف التولي الى المستحقين وأخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب بالزمن المتولي بذلك حيث لم يخص ضروريين قال في الحاشية اذا اجتمع من غلة الارض في يد القسم فظهر وجهه من وجود البر والوقف يحتاج الى الاصلاح والعمارة أيضا ويخاف التيمم لوصرف الغلة الى العمارة بنوع ذلك الرفاهة بنظره ان لم يكن في تأخير المزمة الى الغلة الثانية ضرر بين بخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المزمة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المزمة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المزمة فان فضل شئ يصرف الى ذلك البر قال في الجبر وظهر انه يجوز والصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فاذا تقرر هذا علم عدم جواز الزام المتولي المزمع ولما دفع للمستحقين والحال هذا ومعه وقت الاستراح من بحث الرجوع عليهم وعدم مفاته قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن قال بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على إطلاقه ومن قائل بصر الرجوع عليهم مادام المدفوع قائما لاهالكاً أو مستهلكاً منهم من قال انه يرجع به قائما وضمن بده مستهلكاً ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجه ففي شرح المنظم الوهباني الشيخ الاسلام عبد البر أن من دفع شياً ليس بواجب له استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه انقباض اه وقد صرحوا بان من ظن أن عليه دنانير خلافة يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه جميع بده وانه أعلم اه ما في الخبرية قلت وقد ألفت في ذلك رساله بطلب

بالبر حقا التي هي أقرب اليه أكثر من البرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله فعمل الحال كان والدن ولم يولد هذا الجعل لا يضطر اليه ولا موجب لادعاء عدم وجوده أو جده واجب الوجود فثله بشيى المطلق وقول الثالث ينقض القسمين رجوع حصته بدلا لاصل الوقف ووزر بهما على سائر المستحقين غير جاز على إطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسم لا يجوز الا بانقرض الطبقة العليا بالسكينة على أحد الطرفين في نقض القسمية لكل انقرض طبقة تقسم على الاحياء والاموات فاصاب الاحياء وأخذوا وما أصاب الاموات كان لأولادهم وأولادهم واختاره كثير من افاضة في الزرية والله أعلم (سئل) في رجل نصب السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة

المصونين للإمامة بالمعبد عند زول ضرورة شرعية بأحدهم مانع من حضور الجماعة واختص هذا الإمام باسم المعين وقام السطان بأولئك الأئمة فآذوا سفر أحدهم لتعاطي النيابة عن حكم الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الاموال أو سفر إلى مدينة أسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتكدي من الناس استكثاراً من حطام الدينار وبورج طاطا شقيقة قبلت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب (٢٢٨) بالمعين شرعاً ان يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث اذا ترك ذلك يكون عاصياً شرعاً

فيسحق العقوبة وإخراج تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن زلت به ضرورة شرعية تمنعه من حضور الجماعة بالكيفية فإذا سافر أحدهم لا ضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه اذا سافر العج أو لصله الرحم لا يستحق المعلوم مع انهم سافروا من عليه فكيف بماليس كذلك وحسنئذ كان لا يستحق التعليم يسحق العزل لأرتكابه الأضرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم ان المعين اذا ترك ذلك لا يكون عاصياً شرعاً ولا يستحق العقوبة ولا الخراج الوظيفة عنه لعدم الواجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوه مما ياتي في غلبة الظن رضاه من حضرة السطان لقصد الشريف به التخصيص على العبد الضعيف ولا يخفى ما بين أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بان لا يجوز عزل صاحب وظيفة بتأخير

شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي سلم السلام سميتها الاختلاف أراها للتحقق في مسئلة الرجوع على المستحقين فراجعها ان شئت فانهم مفسدة اه كلام المؤلف (أقول) وفي عبارة الخبر به اجبال فان الذي وقع فيه المناظره ما اذا دفع المستحقين مع وجود العمارة الضرورة به وصاروا منافع الرجوع على المستحقين بمادفعها اليهم فقال في الخبر بحثنا ينبغي ان لا يرجع وقال في الخبر لو فاقنا لأهالك لانه هبة وقال المقسدي في شرح السكز ينبغي أن يرجع أي مطلقاً لانه لا يدفعه تبرعاً فصار كالأدفع لزوجه نفعاً لا يستحقه النسوة وأغيره الرجوع عليها وهذا الذي حققه الخبر الرمي في حاشية الخبر وحاصل الكلام حينئذ انه اذا دفع المستحقين وأتوا العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية به فلا ضمان عليه ولا رجوع له على أحد وان كانت ضرورية به ضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذي ينبغي ترجيعه الانحسار اذا لحق المستحقين مع وجود العمارة الضرورية به فهي كسلة الزوجة المذكور وتوابعها الرمي في الحواشي والله أعلم (سئل) في متولي وقف عمر قديم أعطى المستحقين نصيبهم ولم يقطع عمارته فهل ضمن ما صرفه من الغلة لغير العمارة لكون الدين مقدماً على نصيب المستحقين ولا حق لهم في الغلة الا بعد أداء الدين أم لا (الجواب) يضمن الثول ما صرفه من الغلة لتفسير الدين المصروف في العمارة المحتاج اليها والله أعلم كتبه الفقير أحمد الفتحي بمسقط الشام عني عنه اذا لحق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى العمارة كإحدى الاشياء من الوقف قوله أعطى المستحقين نصيبهم أي سهمهم بمال لاحق لهم فيه وهو الغلة الحاصلة زمن العمارة أو زمن الاحتياج الى العمارة لانه لاحق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم بموجب الضمان عليه وكوّنهم لاحق لهم في ذلك الوقت بما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب انصرف الى ما فيه بقا الوقف لانه انما خرج ليكون مؤبداً وصفاً لا يخلو ودون انصرف لعمارة به فبوت ذلك غير ما إذا لم ينفه هلا كه خوفاً بانماصرف الى المستحقين قطعاً من غير رات الشيخ ابراهيم السوازي رحمه الله تعالى (أقول) مقتضى هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصد فاحرقه الناظر عقار الوقف باجرة أدن له باقطاع بعضها المعلوم من مرصده وصار باخذ منه باقي الاجرة ودفعتها المستحقين كلهم السامع في زماناته لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعتها للمستحقين وأنه ضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى يتخلص رتبة الوقف من الدين أو يصرف ما يقبضه في العمارة الا بزموتها أو فسخها فتناوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في دار وقف عليها مبلغ مرصد لجماعة صرف في عمارتها الضرورية والآن يحتاج الدار الى التعمير ويريد الناظر ان يعمرها و يدفع المرصد الذي عليها من غلتها و يقطع على المستحقين والمساكين بطالبه بقدر احتياجهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذي عليها مقدم على الدفع للمستحقين أجايب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اه فليتأمل فيما هو السامع في زماناته فان ذلك يفيد انه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم أيت أو اضمايو يدعى جموع شيخ مشايخنا من لاعا التركاني تحمله ونصه في ناظر وقف واحد مستحقه على رتبة ذلك الوقف مبلغ مرتب صرف الناظر الغلة على المستحقين مقدمه غير اذن ما كتم ادعى عليه

خفية فلا يكون المعين ذا حجة بالاختلاف في غير زول ضرورة وجبة أي الإمام الاصلية ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقهاء الله بعض أعلم (سئل) فيما اذا وقف يدوفة معجز على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وأولادهم ونسلهم وعقبهم على الغير بنصف الشرع لانه كمثل حظ الاثنين على ان من ملكت من أولادهم وأولاد أولادهم وبنهما وعقبهما وترك ولداً أو ولداً والباقي وادهم واولادهم ما كان يستحقه والادهم كان حيوا من مات من غير ولد ولا ولاد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته على السطر المأذ كور تحجب الطبقة العليا بالطبقة السفلى فاذا انقرضت ٣ قوله أعيد الفتوى هو المهندى الحلبي اه منه

ذرية الموقوف عليهم سواء لم يكن لهم أنسل ولا عقب عا ذلك وقفا على من سجد للواقف من أولاد الذكور والأولاد على الشرط المذكور ثم
على جهة برمتة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنتين وهم محمولون مستورو وسام مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم ماتت سنية عن
ابن وبنتين وهم محمد ابراهيم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبنتين وهم محمد وزينب وخاصة ثم مات محمد بن سنية عن ابن وبنتين وهم محمد
ومؤنة وخاصة ثم ماتت وسام بن تدعى قضاة ثم مات ابراهيم بن سنية عن ابن وبنتين (٢٢٩) ثم مات محمد بن صلاح الدين عن بنت

تدعى رقية ثم ماتت رقية عن

غير ولد وفي دو جهاته قضاء

ثم ماتت قضاة عن أولاد

حالاتهم الموجودين من أهل

الوقف المتنازلين له بعد عن

ابن وبنت أع مات أبوهما

فقبل استحقاقه لشي من

منافع الوقف فكيف يسمى

رب الوقف بينهم على شرط

الوقف وماذا يخص كلا

منهم (أجاب) هذا السؤال

ورد علينا سارة من دمشق

فأجبتنا بأنه يعطى لمريم

الجنس منه ومحمد بن محمد

ابن سنية خمس الجنس

ولاختها مؤنة نصف ذلك

ولاختها خاصة مثلها

ولابن ابراهيم بن سنية

خمس الجنس ولاختها نصف

ذلك ولاختها خاصة ومحمد

ابن فاطمة خمس الجنس

ولاختها بن نصف ذلك

ولاختها خاصة مثلها لمحمد

ما ذكر بخسار وقد أجمع

لقضاة ثلاثة أخصاص ويؤنها

لاعن ولد يصرف لرفي

دو جهتها بشرط المذكور

والذي يظهر من سؤال

السائل ان الموجودات مريم

بنت محمد لعدم كرمونها

بعض المستحقين بان ذلك الصرف لم يصادف محال كون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود الدين فهو
متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهدا اثنان عندنا حكم بأنه ما ذون له بالافق من قبل قاض واحد الشهود
يستحق والدية في الوقف المزمور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا لغيره واعدوا المنفعة عليه أم لا
(الجواب) الوقف ما دام محتاجا الى العمارة كان المتولي ضامنا للدفع الى المستحقين ولو أمره القاضي كما
في الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضامن عليه كسبه الفقير محمد المقي عند بنه حلب في عنه أع في المولى محمد
أفندي السكاكي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اه مارا بته خطا متلا في رحمه الله تعالى (سئل)
فما اذا قبض المتولي وقصر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلومة ومات مجهول التولي الوقف بدو قبض مال
الوقف عن سنة أخرى على الاولى وطالبه أبو باب وطالب الوقف بالنكسر لهم من جوامعهم عند المتولي المتولي
عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة التالية الاولى طاناز ومدهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم
بشرط الواقف صرف ربع سنتي سنة ولا نص عليه السلطان في توليته بر بد الرجوع عليهم بنظر ما دفع
لهم وصحبا بينهم به بما يستحقونه في السنة التالية فهل للمعز ذلك (الجواب) نعم وللشيخ خير الدين في
فتاوه به كلام من سأل الزرع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر بين أنه بر جمع به فأنما تضمن
بده مستحكما لانه ما دفعه له وجه له وتاخذ دفعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجهين في شرح
الظفر الوهابي لشيخ الاسلام عبد البر ان من دفع شياليس بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الجهة
واستلمه القاض اه وقد صرحوا بان من ظن أن عليه دين فاقبض خلافه بر جمع بما أدى ولو كان قد
استلمه بر جمع بده اه وفي الخبر به أيضا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرطه الوقف أن نص
عليه السلطان في توليته في فتاوى الشلبي اه (سئل) عن متول قبض الغلة وفي دينه ما ترك العمارة
مع الحاجة اليها هل ثبت خيانتة بذلك ويجب خواتمه أم لا (أجاب) نعم ثبت خيانتة بذلك ويجب خواتمه
قد صرح في الجسر بان امتناعه من التعمير خيانة وصرح في البراز بانه عزال القاضى الفاضل واجب عليه
فتاوى الخبر به ولو أنفق المتولي دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق منها في غيره من الوقف يبرأ عن الضمان لانه
أدى الواجب اليه ومصرفه ولو جاعل ما أنفق في حاجته وخطه بدراهم الوقف صار ضامنا للباقي لانه صار
مستلم ككافوا وأدان برأ من الضمان بنفق ذلك كلفي عبارة الوقف محيط السرخسي من باب تصرف
المتولي في الوقف وفتاوى الشلبي من أنه طالب الوقف جوا بامن سؤال طويل ثم يفسق هذا الناظر
بشكاه على عدم العمارة وتقدمه الصرف عليها وتناهيه في استخلاص الربع وضاعه عند السكان وصرف
ما وصل منه لنفسه بدون استحقاق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن أنصف بهذه المات الخلفه للشرع التي
صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرحه الابنيتون بر جمع عليه بما صرحه مخالف الشرط الواقف والله أعلم اه
(سئل) من قاضي الشام سنة ١١٤٤ في ناظر على أوقاف ثبت خيانتته في وقف منها فهل يعزل عن الشكل
(الجواب) ما وجدت الا أن تتلافى ذلك لكنهم قالوا لا يثبت الخيانة بقدر نفقة العائلة ونقل في الاسعاف
في باب الولاء يعلى الوقف لا يولي الا من قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر

في السؤال والدرجتها الآن أعلى البرج والاسيل ان النقص القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها العاودر جهتها وقول السائل
ماتت قضاة عن أولادها لانها قد سلتان الموجود أولاد ولاختها سنية كاهو ظاهر من نص السؤال ان لم يكن خطا من السائل في ترتيب الوقف
وذكر عدد ههم على النمط المذكور وكذلك قوله في السؤال وعن ابن وبنت أع مات أبوهما قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف فانه فاسد
والحال هذه لانه ان أراد ابنا لابن الاخا كسفا فلا أع موجود حيثما تقتضيه العاودا السابقة وان كان موجودا كان يجب ذكر مرموها
لبدق ولديه ما كان يستحقه لو كان جيا عند استحقاقها وان أراد ابنا لابن ابنتها فلا يناسب أن يقول عن أولادها انها وبنت أع لا تحصى

استحقاقها فيسملو كان والقالهرو، وتم الاجن ولدواذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كالموج حاصل بعدموت صلاح الدين ابن الواقف وكذا الانقطاع داخل في معنى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه خلاف قبل تصرف في المساكن وهو المشهور عندنا ولا يظهر على ألسنة علماءنا ومع ذلك كان أهل الوقف بصفة القجر حازا لأصرف بهم بل هو الأفضل لكونه يصير صدقة موصلة بصفة الفقر ثم عليهم وقيل على المستحق أن كانوا هم قولها الشافعية والمشهور (٢٣٠) عندهم أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف والحاصل أنهم إذا كانوا افتراء لخلاف في

على أن من مات عن ولد أو ولد أولاد أو أسفل من ذلك صرف الميراث إلى الكاتب ما يكتبه في كتاب الوفاة إذا شهد العدول آخر
بذلك بعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد أولاد أو أسفل من ذلك الأولاد أو ولد أو ولد أولاد أم لا أو مات شهد الشهود فلن يصرف (أجاب)
العبرة بما لفظ به الواقف لما لكتاب الكاتب في عبارات علماءنا العبرة بما هو الواقع في نفس الامور فإذا ثبت أن الواقع في لفظ الواقف من مات
عن ولد أو ولد أولاد أو ولد أو ولد أولاد أو أسفل من ذلك صرف نصيب من مات أولاد أو ولد أو ولد أولاد أو أسفل من ذلك يثبت بشهادة العدول بوجه ظاهر
الوقت لأنه الخضم فيما يثبت عليه وإن شهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لأن الواقف لم يمت مصر فمعهم هو أعلى منوقف

قال ثم بعد ذلك صرح في بيعه الكل وموت واحد منهم لم يبق جدي يتقطعوا باجمعهم وفي منقطع الوسط الا صغر صرفه الى الفقراء
 وأمام مذهب الشافعي فالتمسوا به انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف والله أعلم (سئل) فيما اذا ادى ناطر وقف على من كان ناطر اقبله يبلغ
 معلوم الوقف من النقود وما في دعواه وان استهلكه فبق في ذمته لجهة الوقف طالعه به فاجاب بالانكار قائلا كان الوقف تحت يد مائة
 قرش بدل عن بستانه وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذرته جل وقد أخذ القاضي (٢٣١) الفلاني وجو خذاره جميع ذلك بغير حق
 وبفسر وجهه شرعى وما

أمكن دفعه ما عن ذلك هل
 القول قوله بهينه في ذلك ولا
 ضمان عليه أم لا (أجاب)
 نعم القول قوله بهينه في ذلك
 ولا ضمان عليه وقد صرح
 علماؤنا فاطمة بأن يد الناطر
 على الوقف بدائة مائة لا بد
 عدوان قال في التذكرة وان
 باع الارض فقبض الثمن
 فذلك في يده فلا ضمان عليه
 ويكون الثمن عنده أمانة
 وأخذ القاضي وعونه
 المال كالحذ الأصوص
 وقد قال كثير من علمائنا
 المتأخرين عن قضاء ما منهم
 تسموا باسم القضاة وهم
 باسم الموصى أحق فلا
 يضمن حيث لم يتكسبهم
 والله أعلم (سئل) في ناطر
 الوقف اذا تعذر عليه خلاص
 الدين لعسر المتعطل يلزمه
 ضمان ذلك أم لا (أجاب)
 لا يلزمه ضمان بأجلع
 العلماء لانه ففعل ما هو
 مطروص عليه شرعا فكيف
 يضمن والله أعلم (سئل) في
 الناطر على الوقف الذي هو
 من جهة المستحق فيه اذا
 ادى عليه شخص انه من

أجر الوقف قال في الفتح وينزل الناطر بالجنون المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عقله عاد اليه النذر اه
 وناظره ان هذا في المشرولة النظر أمامه منسوب للقاضي فلا نمر ووجع بالناظر آفة يمكنه معها الامر والنهي
 والاختيار والاعطاء وله الاجر والا فلا أجره ولو لم ينع أهل الوقف في أمانته لا يخرج به الخا كهم الاختيار طاهرة
 وان رأى ان يدخل بمعر جلا آخر فعل وعلموه بان له اسعاف من فصل فيما يجعل للمعطل من غلة الوقف
 (سئل) في مستوفى وقف أدن لسا كن دار من دوره أن يعبر فيها من ماله بطريق الاستدانة على الوقف
 وهما يصرفه فيها بقطع من أجره في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون إذن من فاضى
 القضاة فهل تكون الاستدانة الزور وقعية جائرة (الجواب) نعم وتقلها في البحر مفضلا (سئل) فيما اذا
 استدان ناطر وقف من آخر لميلغان المرواه لاجل الوقف بلاذن القاضي ويريد أخذ من غلة الوقف فهل
 ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا تصح الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي اذا لم يشترط الواقف الناطر ذلك
 قال في البحر العمدة في المذهب ان ماله منه بدلا يستد من مطلقا وان كان لا بد له فان كان بامر القاضي جاز
 والا لا (سئل) فيما اذا صرف ناطر وقف من مال يسهدهم معلومة في مهمات الوقف ولو لزمه
 الضرورة مصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعدما أشهد عليه بينة شرعية أنه صرف ذلك بنسبة
 الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضي له بذلك وثبت صرفه واشهاده على ما حكم شرعى
 فوله أنه استيقا على من مال الوقف (الجواب) نعم (أقول) قال في البحر المتولى لو ادعى أنه استدان
 باذن القاضي هل يقبل قوله بالبرينة الظاهر لا وان كان المتولى مقبول القول لما أنه يريد الرجوع في الغلة
 وهو انما يقبل قوله فيبقى بدوه على هذا وان كان الواقع أنه لم يستأذن القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة
 لما أنه بغير الاذن متصرف وقد علمت ما نقلناه عن فاضلنا أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جسد ماله في الوقف
 لا يكون من باب الاستدانة لانها مخصصة في القرض والشراء بالنسبة على هذا فلا صرف المتولى للمستحقين
 من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن فاضلنا قد به الانفاق على المرمة وتوقده في جامع الفصولين
 بان يشهد أنه أنفق ليرجع وقوع الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زماننا في ناطر
 اذن لانسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل محي الغلة ليرجع به اذا جاءت الغلة هل يكون من باب
 الاستدانة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوعه وأنه كصرف الناطر عليهم من ماله نفسه فله الرجوع
 ان قلنا رجوعه أه ان قلنا رجوعه في مستصلحة صرفه من ماله على المستحقين كافي الانفاق على المرمة
 وكتب في سابق على البحر في هذا المثل أقول في فتاوى الحانوتي ما نصه الذي وقفت عليه في كلام أعجبتنا ان
 الناطر اذا أنفق من ماله نفسه على عماره الوقف ليرجع في غلته الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل
 منه بل لا بد من أن يشهد انه أنفق ليرجع كافي ٣٤ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك
 ليس من الاستدانة على الوقف والاشباها الا باذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحيت لم يكن من الاستدانة فلا
 مانع ان يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمار من ماله نعم الاستدانة على الوقف
 لاجل الصرف على المستحق لا تجوز وانما جاز وزهنا لا بد للصرف منه كالعمارة هذا ما ظهر اه كلام

وجه المستحقين فأقر بما أفتيت فيما سألناه بنفاذ اقراره عليه خاصة وشاؤه فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه بطل
 اقراره ويقسم على الباقي حسب ما شرطه الواقف ولا يدفع له من يعشئ أم لا (أجاب) نعم بطل اقراره ويعطى ما كان له والعلة بقرائه
 الى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المستحقين كما صرح به الناجي في مختصر موهلة في التتارخانية عن المحط وكذا في الإيعاف وغيره
 ونعم المقر لان التارخانية قد اقره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وموتيه بقطع اقراره والله أعلم
 (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه وزوجته بنته ثم من بعدهما على أولادهم بالذ كوزوالا بالذ كوز مثل خط الاثنين ثم من بعدهم

على أولادهم الذكور دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم وأقاربهم الذكور دون الإناث ثم قال على أن من مات لأب ولولاء ولولاء تنقل نصيبها من في قدر جته فان انقرض أولاد الذكور وعاد ذلك لطف على أولاد الإناث من ذرية في الوافقات الوافق وزوجته وأول الوقت ابن ابن ابنه ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثمانية الابن عن بنتين وعن ابن آخر مجهول لا يعرف له استحقاق فيه يان في الوفاق كذا اشراكه في حصته (٢٣٤) وبطل إقراره بموته عن أخيه وموته فهل يصر ما كان يستحقه ومقره إلى عمة أم أم

أخيه أم يستمر المقره على استحقاقه كمن الحال (أجاب) يصر ما كان يتناوله المقر والمقره للأختين لأنهما في قدر جته والعمتين من درجة أبهما فلا تستحق معههما الشرط المذكور فاستحقاقهما مضاف لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقره لأن المقر إنما ينفذ إقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقت وموته ينقطع استحقاقه وينتقل إلى غيره فيقال إقراره كما صرح به الناصبي في مختصر وماله في التارخانية عن الخطوط كذا في الأصناف وغيره والله أعلم (سئل) فيما إذا كان نصف الوقت الأهل مختصاً بانه الوقت المدعو فرح وبذريتها والنصف الآخر مختصاً بابن الوقت المدعو ومنصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح لرجل أجنبي منهم ومن ذريةها بأن له من نصفها المخصص بها وبذريتها استحقاق قدره كذا وكذا منتقل اليه من أمه فاطمة وإلى فاطمة من

الحاقين والحاصل أن انفاذ التولي من ماله على الوقت ليس من الاستدانة المتوقفة على إذن القاضي لأنها منحصرة في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر أن انفاذ ما ذونه كافاً لأنه وكل عنه فلا يتوقف على إذن القاضي أيضاً وتقدم أول الباب الثاني عن القيمة ما حاصله إذا حضر المستأجر باذن القيم يرجع عليه مطلقاً إذا كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستأجر فلا يرجع إلا إذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع باذن القاضي وأقرب ما في القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كلاً بأنه في فتاويه وكذا أقرب به العلامة أنخير المي حيث سئل في عليه عار به في وقت سئمت فاذن ناظر الوقت لرجل أن يعمر ما من ماله فعمر ما من ماله بعد الأذن وأشهد أن العمارة الوقت بعد منازعة الناظره فلما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها أجب أعلما عن عمارة الوقت باذن توليه ليرجع أم في نوجب الرجوع باتفاق أصحابنا وإذا اشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارته الناظر بنفسه قولين وعمره ما ذونه كعماره فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوي الزاهد في الرجوع وإن لم يشترطه إذا كان يرجع معظم منفعة العمارة إلى الوقت اه فلم يقيد أيضاً باذن القاضي مع نص صريح بالاستدانة من أن فعل ما ذونه ككفله وما ذاك إلا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قررنا ونظير ما ذلنا أنه إذا أذن للمستأجر بعمارته بالضرورة ليه ليكون ما أفقصر ماله على المار وجهه الوقت يكنى ذلك بلاذن قاض ولا حاكم فاض حنبلي وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليتأمل في ذلك وفي الفتاوى الخير يسئل فيما لو أذن متولي الوقت للمستأجر في الصرف على مرته ليكون ذنباً على جهة الوقت صرف ماله ما لم يوافق أم أخره التولي لا تخبره بعد انقضاء عقد المستأجر الأول فطلب ذنبه فاعتذر المتولي بأنه لا مال له الوقت تحت يده فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع البعد عنه ليكون ذنبه على جهة الوقت كما كان الأول يدفع ومات المتولي فهل للمستأجر الثاني الرجوع بما دفع للمستأجر الأول على المتولي الجديد في مال الوقت الذي تحت يده أوفى تركه التولي الأول ترجع ورثته على الثاني في مال الوقت أجب المصرح به أن الوقت لأذمة له وإن الاستدانة من القسيم لا تثبت الدين في الوقت إلا لأذمة ولا يثبت الدين الأعلى القيمو يرجع به على الوقت ورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلة الوقت بالدين على المتولي الجديد الخ اه لمصاحباً بذلك أيضاً ما نقله المؤلف بقوله أجمعوا على إجارة ماله وهذا المنزل وقوف عليه كن وقفه عليه والمهر على أولاده أيداً ما تأسوا فانفق المستأجر في عمارة هذا المنزل بعض النفقات بأمر المؤجر فإن لم يكن للمؤجر ولاية في الوقت كان غاصباً ولم يكن على المستأجر إلا المسمى وذلك للمؤجر بتصدق به وإن كان له ولاية في الوقت فعلى المستأجر المثل م في المذلة التي كتبت بدلالة عيسى م من قبل الإخوة السنين الأولو يرجع المستأجر بالذي أنفق من غلة الوقت إن كان للمؤجر ولاية في الوقت والأفوه متادع فيما أنفق لا يرجع به لأعلى المؤجر ولا في غلة الوقت لأنه إذا لم يكن للمؤجر ولاية في وجود الأمر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحدهم الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد من الإجارة في ناظر على مسجد والمسيح وقف فاذن الناظر لحصرى أن يكسوا المسجد ويكون غن الحصين من ريع الوقت ففعل ونزل

أما خديجة بنت فرح ابنة الوقت المذكور ثم ماتت المتصدقون جميعاً عن أولادها ظهر كتاب وقف متصل للمدعوة الناظر أم هانئ بنت خديجة تانز برة متضمن لكون فاطمة المرقومة ليست ابنة خديجة وإنما هي ابنة زوجها من غير ما فعل بعمله وتكليف أولاد الأجنبي إلى اثبات نسبهم ولا عبرة بصرهم ولا يصر فيهم غير المدعوة المرقومة أم (أجاب) المقر إنما ينفذ إقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والظواهر أقر المؤقر عليه بأن فلا يستحق معه كذا وأما يستحق الرجوع دونه ومصدق فلان صرح في المقر دون غيره من أولاده قوله فعلى المستأجر المثل أي لأن الإجارة الطويلة الثالثة على فاسدة اه منه

وذريته ولو كان ثياب الوقت بخلافه جلا على ان الوقف جمع عاشر وطرا فتره المقر اه وقال الناصبي في مختصره قال الخصاص
 آقوه ان أبي يروى ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف وقفاً على زيد وولده ونسبه فأقر زيدا بانه وقف عليه وعلى نسبه وعلى فلان فان ما يحدث
 من الغلة ينقسم فيها ما يزيدا يشاركه المقر له فيه ولا يصدق زيد فيما يصيب ولده ونسبه واذا مات زيدا بطل اقراره وكانت الغلة لولده يدونسه
 ولم يكن له عقلة ثبتي اه وبذلك يعلم الحكم في دفع الوقف والناوطة اعلم (سئل) فيما اذا شرط (٢٣٣) الواقفي كتاب وقفه الثابت المضمون

المسكوم بصحته ماصوره
 انشاء الواقف وقفه هذا على
 نفسه مدة حياته ثم من بعده
 على اولاده لصانه الموجودين
 حالا وهم هبة الله وادوا وامة
 الله ومن سر وقفه الله تعالى
 من الاولاد كورا وانانا
 بينهم على الرضا للسرعة
 للذ كرمثل خطالاشين ثم
 من بعدهم على الاولادهم
 واولاد اولادهم وانسالهم
 واعقبهم ابنا ما عاشوا
 ودائما بقوا الطبقة العليا
 تصحب الطبقة السفلى على
 انه من مات منهم عن واد
 وادوا وانسل او عقب عاد
 نصيبه الى ولده وادوا
 ونسبه وعقبه ومن مات
 منهم عن ضر وادوا وادوا
 ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه
 الى من هو في درجته وذوي
 طبقته من اهل الوقف
 يقدم الاقرب فالاقرب الى
 الواقف ومن مات منهم
 اجعين قبل استحقاقه شيا
 من الوقف وعقب ولدا
 استحق ولدهما كان يستحقه
 او ولو كان حياتهم من بعدهم
 على جهة ومثله ثم ان
 الواقف انتقل الى رحلته الله

الناظر ثم تولى ناظر وهو الى التناظر والحال ان الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شيا فبطل
 يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري لان حقه معلق بريع الوقف اقم يلزم الناظر الاول الجواب
 للسبب ناصر الدين الثاني يلزم الناظر الثاني تخليص حق الحصري ودفعه من ريع الوقف ولا يلزم
 ذلك الناظر الاول حيث عرف ان الوقف سبدي الجدد الشيخ في الدين الحنبلي تعتمدهم الله تعالى رجحه فتاوى
 الشافعي من الوقف (اقول) لكن قال في البراز به قيم المسجد اشترى شيئا لقيمة المسجد بلاذن الحاكم
 بما لا يرجع على الوقف اه قال في البحر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان انفق
 ليرجع اولاً وسواء رفع الى القاضي اولاً وسواء برهن على ذلك اولاً وكفى البحر بذلك عن الجانبين
 الوقف اذا اشترى شيئا لقيمة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد انه انفق على
 المرمم من ماله كلوصي في مال الصغرى وان ادخل المتولي جذا عن ماله في الوقف باز وله ان يرجع في غلة
 الوقف اه وكتب الرمي في حاشيته قوله وفي الجانب الخ اقول في فتاوى شيخنا الحارثي اذا شهد عند
 الانفاق انه انفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسيدان قد كرهه منقولاً عن جامع الفصولين اه كلام
 الرمي فاذا جعل ذلك على ما ذلهم بشهد وجازع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف وانفق من ماله
 في عمارة الوقف فلا شهدانه انفق ليرجع فله الرجوع والاولا برافقه ما في البراز به ايضا من قوله قيم الوقف
 انفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول
 قوله المتولي اذا انفق من ماله نفسه ليرجع في مال الوقف ذلك فان شرط الرجوع ورجع والا فلا اه وعلى
 ذلك ايضا يجعل كلام البراز به السابق الا ان يدعى الفرق بين الشراء والانفاق في المرة فليتامل (سئل)
 في وقف رقيه وظانف ابست من الشعائر وهي مقر وعلى ار باهما لهما من المعسوم المعين من جهة الوقف
 وقد قبض متولى الوقف احو وعقارانه عن سنة اثنتين واربعين ومائة وثلثمائة سلفا وغالب يدفع لار باب
 الوظائف شيئا من علائقهم عن السنة المذ كورة وله وكيل في الضبط فقط يكفه ارباب الوظائف المذ كورة
 الى الاستدانة على الوقف لاجل دفع معاليمهم او قبض احو والعقارات المذ كورة سلفا عن سنة ثلاث
 واربعين ودفعها لهم بدون نص من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعي ليس لهم
 ذلك (الجواب) نعم وانما يقيد في السؤال بانها ليست من الشعائر لان الناظر في الشعائر يستدين قال في
 البحر لسكن وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام والطبيب والمؤذن باعتبار انه لا يملك من ذلك
 فيكون باذن القاضي فقط اولاً لظاهره انه يستدين لهؤلاء اذن القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة
 مصالح المسجد الخ اه ولا يجوز صرف ريع سنتي سنة الا اذا شرط الواقف اوص السلطان عليهم في توليته
 صريح بالمسئلة شيخ شيوخنا الجاني في فتاواه خبر به ضمن سؤال طويل من الوقف (سئل) فيما اذا استدان
 متولى الوقف دراهم للعمارة فترجحت بريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
 نعم كل في البحر وغيره وفتي به الخبر الرمي (اقول) وقد بينا علم الكلام عليه اوائل هذا الباب (سئل)
 فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرع الوقف فهل يصح ذلك (الجواب) نعم وهي مسئلة وقف

(٣٠) - (فتاوى حامدية) - اول (تعالى ولم يترك سوى هبة الله وادوا وما عداهما من الاولاد مات حال حياته الواقف من غير
 نسل فاقسم كل من هبة الله وادوا وغلة الوقف مناصفة ثم مات وادع بنين ذريه ومصر فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن واد بن محمد
 وكرة فانتقل نصيبه لهما ثم تزوج محمد بغيري ثم مات عن واد بن من هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبه لهما ثم ماتت كرمعة ونسبه
 له على فانتقل نصيبها له ثم مات محمد بن آر بعين هبة الله ومصلح الدين واد بن ذريه وفضل الله واهل من امرأ أخرى فانتقل نصيبه لهم ثم
 ماتت مريم عن واد بن هبة الله مصطفي فانتقل نصيبها له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من اهل الوقف آخ شقيق هو هبة الله المذ كور

وفضل الله وأجد وهما النوان لاب وابن حالته وهو مصطنع ابن مريم وابن عمته وهو علي ابن كريمة فقول يكون نصيب مصطنع الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء خمسة لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب إلى الواقف سواء لأن كلا منهم يدلى إلى الواقف بواسطة من خان الأنوة وأولاد محمد بن جسة الله ابن كريمة فثبت هبة الله ابن كريمة على الواقف ومصطنع ابن مريم بنت داود ابن الواقف أو يختص به الأنوة لكونهم أقرب إلى الميت ويكون القرب (٢٣٤) إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو يختص به الأخ الشقيق لكونه أشد شفقة تكون القوة

بمنزلة القرب ويكون القرب إلى الميت كالقرب إلى الواقف أو لكونه يدلى إلى الواقف بحسن بالوقوة الأمومة فيكون أقرب إلى الواقف فان الأخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن الواقف وهو أيضا ابن دسري بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (أجاب) أما صرف نصيبه فقولون في درجته بالأجاء لأن فوقه ولأن تحت بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جنتين على ذي جهة بقول الواقف يقدم الأقرب فالقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوي الشكل لأن زيادة أطبحة وقوة لا تزييه وبعضهم يقدم صاحب الجنتين على صاحب الجبحة لأن الأقرب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الأخ من الأبوين على الأخ لأب والأخ لأم وعند عدم الأخ لأبوين يسوي بين الأخ لأب والأخ لأم فالأول الذي من قبل الأب ارتكض معني صلب الرجل والذي من قبل الأم ارتكض معه

البناء عليه وقف الأرض وهو صحيح كافي للعلائي وغيره (سئل) في قفلة أرض جارية في وقف وليس فيها بناء ولا دخالة في قواجر أحد بر يدمتولها أن يبنى فيها بمال الوقف أو الوقف لما فيه من الحفظ والمصلحة لحجة الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أهلي بوجر أرض الوقف من نفسه فهل لا يجوز للناظر ذلك (الجواب) نعم أحرق الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا إذا أحرق من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه لئلا يستولوا بغيره منها أسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز لوقته المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا إذا تولى من القاضي لنفسه فيقتضد يتم قيامه باثنين أسعاف من باب أجرة الوقف (سئل) في ناظر وقف أهلي لتخصر ربع الوقف للزوجة بوقفه نظر واستحقاقا أجرة أراضي الوقف للزوجة بمرمعة معلومة بأجرة المثل أجرة صحبة من له عليمه وقاصمه بذلك قول تنكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم قياسا على ما قاله في النزاع بين الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير من له عليه بن يصير قصاصا ذال الوقف والوصية أخوان لا سيما وقد تنصرت ربع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما استحققه بغيره وأحالته هذو بئله أفتى الكازرو في من آخر الوقف وقال العلامة الشافعي في فتاويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال فتاير ذلك ما نصه كان الناظر مستحقا لأجرة كماله وقت المدة والدين من جنس الأجرة فلا خلاف في صحة التقاص بالاتفاق وإن كان مستحقا لبعضها ووقع التقاص بها فالتقاص صحيح أيضا عند أبي حنيفة ومحمد وهما الله تعالى وبضم الناطر وقال أبو يوسف لا يصح التقاص ثم قال ولا بأس بكر ما يشهد من القول لصفة الجواب ثم ذكره أنه إلى أن قال فهذا كجائز صريح في صحة إبراء الناظر المستاجر عن الأجرة وصحة التقاص مبينة على جواز الإبراء كما صرح الزبلي به أيضا فقد وضع بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب اهـ (سئل) في ناظر وقف أحرقه فالوقف من آخر بدون أجرة المثل بغية فاحش فهل تكون الأجرة للزوجة بمرمعة (الجواب) نعم وإذا أحرق القيم الدار باقل من أجرة المثل قد رما ليقان الناس حتى لم يميز الأجرة لولا سببها المستاجر كان عليه أجرة المثل وإنما بلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمه الله تعالى وكذلك إذا أجرة أجرة فائدة ذخيرة من الوقف في ١٤ ولا يجوز الوقف إلا بأجرة المثل فلا يجوز وبفسد بالأقل وهو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ الأجرة كافي فتاوى قارئ الهداية لا ينقص بسير أو أدام وبغية بالأقل كافي الأشباه شرح الملتقى للعلائي تحت فضل آداب من مسجد أدار مسئلة أجرة مكلها خمسة وما كان يعطى السالك فيها الثلاثة ثم ظفر القيم بحال السالك فيه أن يأخذ ذلك التقصان ويصرفه إلى مصرفه قضاء دينه أو حاي الزاهدي من الوقف من فصل تصرفات القيم (سئل) فيما إذا أجرة ناظر وقف بستان الوقف من زبدمة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعي ثم ادعى الناظر على المستاجر حين الاستقار بأن الأجرة للزوجة بمرمعة المثل بغية فاحش وإن هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعا وأنه أجرة الرجل بالزيادة الموزونة فاجابه بزيادة استأجر بأجرة مثله وإن الزيادة الموزونة ضرورية وقعت فأنكر الناظر والرجل ذلك فاحضر بدهشة أنشأ شهدا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجر به زيد هو أجرة مثل البستان الموزون ببقعة

في رسم الأم تليس أعدهما بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواث قال ابن الصباغ في حديث ابن أحمد هاهنا جهة وإفارة والأخرى من جهتين فيموجها انهما ما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدر جتو معنى الأقربية تنقف المسئلة ولا تخدع من جحا فاشكت المسئلة علنا فخر حسنا إلى المني فرأى أن تقدم الأقرب إلى الميت أقرب إلى مقاصد الواقفين وإلى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الأولى أن يصالحوا لأن أقرب أفضل تفصيل من القرب بضد البعد فأصل معناه يساعدهم قال المسألة والذي يظهر ترجحه من أقوالهم في قرابة الولد المسألة بسلامة جهة المعنى في الأقرب لاسيما في جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الأقرب ما يبد بالأقرب

فالأقرب قال أبو يوسف في قوله أروى مدقة موقوف على قرأني الأقرب فالأقرب بعد مثله مذهب محمد وإليه ذهب هلال فتكون النقلة لأقربهم
وأبعدهم إلى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول عندني ليس بشئ والقول هو الأول من قولنا قول محمد إله والذي يظهر أن مجته
حديث جعت إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف وهي قرابة الولادة لأقرب الأشوة المتفرقين مساواة الجميع عن يدي من قبل أبو به أو أباه لانه
يلزم من اعتبارنا بتخيذ الجنتين على ذي جهة فإن هو ابن عم وأخو من أجنبي كما مرأة (٢٣٥) تزوجت ببن عمها ولها منه ابن ومن

أجنبي ابن آخر ووقفت
على الأقرب فالأقرب إليها
من أولادها ونسلها وورثها
ترج أحدا بينهما وهو الذي
من جهة ابن عمها على الآخر
وهذا بعد حد أصناف
الواقفين وأما من أدلى بالأم
فقط فليس ترد وتولي قضى
القاضي به عن اجتهدا نفذ
قضاؤه لانه يحصل اجتهد
وموضع نظر كقدره لك
وفي شرح المنهاج للرملي في
شرح قوله كما أن مصرفه
أقرب الناس وسما لا رنا
فقدم وجوب ابن بنت على
ابن عمه ويؤخذ منه صحة
ما أتى به العرفان أن المراد
بها في كتب الأوقاف ثم
الأقرب إلى الواقف أو المتوفى
قرب الدوحة والرحم لأقرب
الأرب والعصبة فلا ترجع
بها في مستويين في الأقرب
من حيث الرحم والدرجة
ومن ثم قال لا يرجع على
نكاح بل هما مستويان ومنه
في شرح المنهاج لابن حجر
والله أعلم (سئل) في أرض
موقوفتين قبل زواجهما
أشجار يتسوقون من
قبل عمره على جهة برعنة

وأقرب ومصلحة الوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر وتعت قبل شهادتهم الحاكم الشافعي بعد
التركية وسحب بصحة الاجارة المذكورة بكونه أجر المثل ويكون الزيادة ضرر وقعت وعدم فسح
الاجارة الزيادة إلى انتهاء مدتها وإن أدت أجره لك في المدته بعدم انفساخها زيادة ولا يغيرها حكم شرعا
مواقتا مذهبه مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة ثم عرف الحكم المزبور لدى حكم حنفى حكم بصحة الاجارة
وزومه وادعوا انفساخها زيادة ولا يغيرها وأنفذ حكم الشافعي المذكور فبطلت دعوى سرعية وشهادة
مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدعة ادعى الناظر المذكور أن الاجارة المزبورة بدون أجر المثل
وأحضر الشاهدين بذلك خمسة وعشرين رجلا أهل ينقض بشهادتهم الحكم الأول وبطلت الاجارة المزبورة
أولا (الجواب) الاجارة بدون أجر المثل يفيح فاحش غير جائزة كما صرحوا به وحيث ثبت أن الزيادة
المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح به في الاشياء قال فان كان ضررا وتعتا لم تقبل اه أي
هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في أثناء المدعة فلا يخلو أمره وأمر شهوده أما أن يشهدوا أن الاجارة وقعت
حين العقد بدون أجر المثل أو أنه زاد السرعية إلا أن حين شهادتهم فإن كل الأول فلا تقبل ولا أهمية لكونه
الشهود كما صرحوا به لأن هذه الدعوى عين الدعوى الأولى التي ادعاهما حين الإيجار من زوجه حكم بصحة
الاجارة من حاكم حنفى وشافعي وشهوده هذه تضمن نقض قضاء والشهادة متى تضمنت نقض قضاء ورد
وبينة الإثبات بأنهم أجر المثل مقدمة على أيها بدون أجر المثل وإن كان الثاني أعني زيادة السعر فإن كانت
الزيادة من قبل متعنتا ورغبنا في أغلب لا تقبل كما إذا زادت باقل من نصف ما استأجر وأما إذا كانت الزيادة في
نفسها فلا مدعاهن ذلك فقيروا ويتان قال في لسان الحكم من آخر فصل الاجارة متى تولى الوقف إذا أحر
أرض الوقف بأجر مثله يجوز فإن زادت أجره مثله بتفسير سعرها وكثرة الثمن فانه يفسخ ذلك العقد
ويحتاج إلى تعدي العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب السمي بقدره فقط وبذلك يجب العقد ثانيا على
أجره معلوم كما زادت كذا كذا الزوال في أدب القضاء لا أمام السرور حتى ما يخالف ذلك فانه قال ليس
له فسخ الاجارة إذا كانت الاجارة هي أجر المثل حاله التقديرات زادت بقرعة بالسد عشرة آلاف درهم وفي
الخاتمة والاعراف رجل استأجر أرض وقض من المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجر المثل فلما
دخلت السنة الثانية كثر رغبان الناس في المجاور فزادت الاجرة فيها قالوا ليس للمستولى أن ينقض
الاجارة بتقصن الاجر لأن أجر المثل إنما يعتبر وقت العقد لا عرفان كان السمي حالة العقد أجر المثل فلا يضر
التغير بعد ذلك اه وفي سائر الحصري لا ينقض لأن العقد صرح بزيادة الرغبة في الاجرة بزيادة
السعر في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذلك إذا قال مولانا زادت زيادة فاحشة كان للمستولى أن يفسخ الاجارة
وإن زادت الفاحشة مقدرا نصف الذي احر به أو لأن الاجارة تنعقد ساعة فساء حيث وجدت المنفعة
فكما أنه حر من هذه الساعة بتقصن فاحش ولا كذلك البيع إذا تغير سعر المبيع اه وفي الأشجرة وإذا
زاد أجرها بعد مضي مدقة في فتاوى سمي فنسأل بفسخ العقد على رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجدد
العقد وحكي الباقي في شرح الملق تصحيح كل من الروايتين وفي المنع إذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن

وأن القسم على الوقف عرو وذي ما علمان المعين في كل سنة له توقف بلعين بدقتر زيادة المزرور والقيم على وقفه يدعى وزرع
زوايا أشجار الزيتون الجاري في وقف عرو وبغير شرط شرعي وحصل للأشجار المزبورة اتلاف وضرب بسبب ذلك وصارت غلها أقل مما
يقتض منها سابقا فعلى قيمه وقف بزيادة زرع بين الأشجار الجاريه في وقف عرو وأشجار المزرورة وهل زرع الأرض المزبورة وهل قسم
الزراع المزرورة ولو توقفت يدوا لجهة وقف عرو كما في الحال (أجاب) نعم ضمن القيم الزرع على وقفه يدعى بل ليس من الأشجار
الجارية في وقف عرو وبغير شرط شرعي حيث ثبت أنه يسبب زرع القيم على الشجر بأحد الخيارين إن شاء أخذ الحطب لجهة الوقف

واستكمل قيمته قبل نسيه وإن شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل نسيه لأنه متعدد الزرع إذ ليس القمح أن يزرع في أرض الوقف كما يزرع به في جامع الفضول وغيره ويضمن مائة من من قيمة الأرض أيضاً أن تنقص بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المتشكركم بالما بالمتشكركم وما قابل ضمان الأشجار فهو راجع إلى وقفها فيصرف إلى ما يعود إلى غيها وهو إصلاحها حتى تعود لما كانت لا إلى الصرف على المستحقين لأنه ضمان عن الوقف ولا تصرف شيء من (٢٣٦) عين الوقف لمستحق غلته وما قبل ضمان نقصان الأرض مصرف إلى إصلاح الأرض لا إلى المستحقين للغلته لما قلنا

مرح بذلك هلال وغيره ولا بأس بإيراد ما وضع الوجه فيها اقتنابه فقد ذكر مسألة الاحتكاك وقد نص عليها الخصاصف والزاهد في قيمته وحاوله وهي أيضاً في تناوي شيخ شيوخنا العلامة شهاب الدين الحلبي قال فيها جرى عرف الديار المصرية وتقدم القضاء بصحة مولاهم ومنهم شيخ الإسلام السعد البري وأحال في ذلك طائفة حسنة ويصعب في ذلك كلام الخصاصف وقد صرحوا بأن للمتشكرك الاستبقاء وأن أبي الموقوف عليهم لا يقطع حدث كان ذلك بأجرة المثل وفي الأسعاف في فصل استكار المتوفى الوقف وفي نصب الغير أيا لمواستغل الغائب الأرض سنين بالزراعة فالغلبة له وعليه قيمته نقص من الأرض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال البيت وما أعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وقبه

يزيد أحد فالتولى فسخطها عليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كلفى الصغرى وكذا فى ألفاً إلى نية اه ومثله فى الأسباه وقال العلائق ولولا دعى رجل أنها ينفين فاحش بأن أغير القاضى ذو خبرتها كانت كذلك فسخطها وتقبل الزيادة وان شهدوا وقت العقد أنها باجر المثل والابان كانت اضرازا وتعتالم تقبل وان كانت زيادة أجر المثل فالتخاير قبولها فيفسخها بالتولى فإن امتنع القاضى والمستأجر أحق ان قبلها وزمها الزيادة من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى أنها اضرازا فلا بد من البرهان عليه وان زاد أجر المثل بنفسه من غير أن يزيد أحد فالتولى فسخطها عليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى أشباهه عز بالصغرى اه وفي فتاوى الخانوقى فى جواب سؤال المصاحبة حكم الحنبلى بعدم قبول الزيادة لكون الاجارة وقعت بأجرة المثل وحكم بعدم قبولها بسبب تفسير أجر المثل بعد وقوع الدعوى في خصوص ذلك امتنع الزيادة فالحق حاشية البيرى وقد سئل نور الدين على الظاهر اليسى عما لو حكم ما حكم بجهة بارة الوقف وان الاجرة أجر المثل بعد ان أقيمت البيعة بذلك ثم أقيمت بيعة أخرى دون أجر المثل فهل يعمل ببيعة بطلانها أم لا أجاب بيعة الاثبات مقدمة وهى التى قد شهدت بان الاجرة أجر المثل وقد أصبلها القضاء فلا تنقض وأجاب بذلك ناصر الدين اللقاني المالكي وأجند بن البخار الحنبلى اه والحاصل أنه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات الناس كلهم وزيادة السعر تقبل وان شهدا الشهود حين العقد أن الاجرة باجر المثل هكذا كروا والظاهر أن المراد بشهادة الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعى وأما اذا كانت بحادثة ودعوى وحكم ما حكم شافعى يرى أن الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونقض الحاكم الحنفى حكمه كما فاهراً أنها لا تقبل لأنها ارتفع بالحكم المذكور الخلاف (أقول) بنى أن الحنبلى وألشافى لو حكم بعدم قبول الزيادة لعارضة بحادثة مخصوصة بعد دعوى بصحة وشهادة مستقيمة امتنع الزيادة كما صرح فتاوى الخانوقى ولا سيما اذا نفذ حكمه ما حكم حنفى وأما اذا حكم الحنبلى وقت العقد بجهة الاجارة بان الاجرة أجر المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لأنها جارية أخرى لم يجر فيها حكم ما حكم بعد دعوى ونظيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعى يفسخ الاجارة بالطولية حكم بصحة أو عدم فسخطها ثم مات المستأجر ماله لاهننى فسخطها لموت ماله بمحكم الشافعى بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن القيس وبما قرأناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم فى تناوه ولا يمنع قبولها أى الزيادة حكم الحنبلى بالجهة لأنه غير صحيح اه أمتنع حكم الحنبلى المذكور لعله قول الزيادة غير صحيح فتولى بن نجيم ونظام ذلك فى شافعى رد المختار على الدر المختار والحاصل أنه اذا ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغير فاحش وقت العقد لا يقبل منه ما يبرهن على ذلك فان برهن المستأجر أيضاً على أنها أجر المثل فقيمت بيعة بينهما مثبتة وان حكم ما حكم بجهة الاجارة وبان الاجرة أجر المثل لا تسع دعوى الناظر ولا بيعة الا اذا ادعى أن أجر المثل قد زادت فى نفسها فان أقيمت الدعوى لدى حنفى فسخطها وجد العقد بأنها بأجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والأجرها من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعى أو حنبلى وحكم بألغاء

قبل هذا يسير وبضمن الغاصب نقصان وصره يده فى عمارتها ولا صرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التى وقع الزيادة عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذلك انما مقامها وانما حقهم فى الغلة خاصة اه فهو صريح فيما قلنا ومثله فى هلال وكثير من الكتب وأما اذا صارت غلتها أقل فلا تقابل بضماله لأنه لم يقع الغصب على عمارتها ووقع الغصب على الأشجار وقد أغلت قتلت غلته فوقع الغصب بجلها مع الاصل بخلاف ما اذا أغلت فى يده فوقعه وألقه أعلم (مثل) فيما حلل بوقف فى الانبياء الكرام السيد الحلبي على نيتنا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المرتبة فيه فيلزم من ذلك اختلاف سباطه الشرىف وما هو الشرط فقبول انتكاس حق السدنة فيه

والقراشين وأخته ومؤذنه لغيره مستحقه فهل يجب على ولادة الأمور أحول الله تعالى لهم الأجر ومنع تلك المراتب المحدثه وقطعها وحسم مادتها أم لا (أجاب) نعم يجب على الولادة أصلهم الله تعالى حسم مادة تلك المراتب المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرحوا بحرمها وعدم حل تناولها فكانت قطعها من باب إزالة المنكر وهو واجب خصوصاً على من كان له بسطة وقدوة على ذلك قال في البصر تصرف القضاة لا رفاقه مقيد بالمصلحة ثلاثة ينصرف كيف شاء فلو قيل بما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال (٢٣٧) في النخبة وغيرها القاضى إذا قرأ قرأشا

في المسجد بغير شرط الواقف وجعله معلوماً لا يصح للقاضى ذلك ولا يصح للقراشين تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرر والقاضى في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالولى وحوسمة المراتب بالولى وفي الاشياء والنظر بغيره مسئلة القراشين وبه صرحوا أحداث الوظائف بالواقف بالاول وبه علم أصحابه المراتب بالواقف بالاول وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثانى وفي القاعدة الخامسة من النوع الثانى أيضاً وفي كتاب الوقف وفى الدعوى اعتناء بشأنها وهى من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة هذا ولوقف السيد الخليل عليه وعلى زينبها الصلاة والسلام زيادة الاعتناء لرفعة شأنه ينسبها الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من أوفياء الاولياء والعلماء والفضلاء والاسراء فالواجب زيادة الاهتمام به

والاعتناء بشأنه بقدر ذلك من كان له قوة فى إيمانه واعتقاده صحيح في اسلامه واحسانه وبقائه التمسك بحبه ورضاه بفضل العظيم فضله العزم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الأقصى الذى نطق القرآن بفضلته وولد حوله ووردت الاحاديث الشريفة سراجاً نفعها للناسه ونوفيرها من احداث الوظائف بكثرة القراشين بغير شرط من المصداق والوافدين والعينين لا انقطاع الطيبه بغير راحة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشعنة وغيرهم من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولادتهم وأجرهم أصلهم الله تعالى ووقف لهم الاجور وحسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور لكونه معارفهم وترجم

الى زيادة العارضة وعدم فسخ الاجارة لذلك نفى حكمه وليس للعتق فسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنزيهه لارتفاع الخلاف قال المؤلف فنقل عن جده المرحوم عبد الرحمن أن فسدى العمادى التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وقترى على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متعلقاً عليه وهوان يكون بعد خصوصية من مدعى خصمه (سئل) فيما اذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلات الوقف ثم مات وتولى الناظر غيره قام بطلب مستاجر ودفع الأجرة ثانياً فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس للناظر الجديد مطالبة المستاجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً معمولاً به شرعاً ولا يلزم المستاجر ان يعطى آخرين للناظرين وبمثله أفتى الجبل (سئل) في وقف أهلى من مستحقه ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقار من اجبار وقض وغيره لا بدون وكالة عنه ولا ذن شرعى وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل وزرع على يد دفع طرية لوقف شياء لم يكن فيها قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا لغيره والزرع لزارعه وعليه أجرة مثل الأرض لجهة لوقف (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أجرة حجام الوقف من زيد مدة معاملة باجرة المثل ليدى حاكم شرعى حكم به بعد الاجارة ثم قابل الناظر عقداً لاجارة مع زيد آخر من عمر وبدون الاجارة الاولى بين فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تصح كون الافاقه الزور غير صحيحة (الجواب) حيث قابل بدون مصلحة للوقف وأحرى بغير فاحش فنك من المقابلة والاجارة بالعين الفاحش غير جائز (سئل) فيما اذا قبض ناظر الوقف بعض أجرة أقالم الوقف من مستاجر سلفاً عن مدته معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحاً (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أجرة متولى الوقف دار الوقف قد قدمت معلومة باجرة معاومة من الدراهم قبضها من المستاجر سلفاً للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحاً (الجواب) نعم (أقول) لبتنا فائدة التقيد بالضرورة وتولعها لكون واقعة الخلل كذلك لو كسبت المدة طوله فانه يجوز ايجار دار الوقف أكثر من سنة فلهذا كفى الدار المختار وجنوده قبض الاجرة سلفاً حيث صحت الاجارة ثانياً هل دار الوقف اصبحت على ناظر آخر من سنة بالثلاثة المستاجر باجرة حاله قبضها منه ثم عزل في أثناء المدة ويرد الناظر الجديد بأخذ الاجرة من المستاجر فاجاب اذا ثبت قبض الاول الاجرة قبضه صحيح وليس للناظر الثانى اخذها من المستاجر ثانياً اهـ فاذا جاز قبض الاجرة سلفاً مطلقاً حيث لم يقيد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض الاجرة حيث شرط قبضها على المستاجر وهى واقعة الثبوتى فى زماننا (سئل) فيما اذا كان بيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعى وبقي عند ليس شرعى به عقار الوقف بدل الاول فقام بعض مستحق الوقف بكاف الناظر ان كليل بكفاه بالبلغ المذكور أو يكتبه الناظر على نفسه بالمرحة أو يدفعه له ويقتسمه المستحقين ليدفعوا بالمرحة فهل لا يكفى الى ذلك بدون وجه شرعى وبقي بالبلغ تحت يده ليس شرعى به عقار الوقف (الجواب) نعم ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كفى فتاوى الحانوفى من الكفالة وبمثله أفتى الشيخ الرملى في فتاواه وسئل العلامة الرملى اذا لم يصرف الناظر المستبدل المال المستبدل في عقار أو تعدى عليه أو وضع من يده أو غلبه هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر ضمناً أو تخسراً أجاب ليس على

فما سترم وبنائه مسقفاته وتلافي ما أسرف على الخراب من مستغلته وهل مع احتياجه إلى العاذر يجوز صرف بعض غلاته إلى إنشاء الجص وزخرفة بجواهر الذهب والفضة والذر وورد نحو هاهنا الألوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاة حسم مادة تلك الحدونات وقطع تلك المرتبات فقد صرح العلماء بصرحتها وعدم تناول عاقبتها فيكون قطعان يابا زالة المنكر وهو فرض على من له بسطة يد وقد روي عن ذلك قال في البحر تصرف القاضي بالوقف مقيد بالصحة (٢٣٨) وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لايصح وإن أقال في الزخرفة

وغيرها إذا أقر القاضي المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يفتهم بسبب فعل الناظر خسارن ويدفعه البديل خرج عن عهده وبقى في عهدة الناظر الخ اه لو لم يجر الوصي بحال العصي هل يجر على التجارة قال لا يجمع الفتاوى (سئل) في متولي وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة مضايقة وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرر به فيما لا يكرهه الظاهر وحلف على ذلك وتعذر تفصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفي منه بالاجال (الجواب) حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجال ولا يجبر على التفسير بشايشاوات كان منهما يجبره القاضي على التفسير بشايشاوات ولا يصحك بحضور روضين وثلاثة ويخوفه من عهدان لم يفسر ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي للزاهدي والبحر عن القيمة بمنزلة أئقي الترانمي وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع ميمنه الآن يدعي أمرا لا يكرهه الظاهر لحيث نزول الامانة وتظهر الحلية فلا يصدق يبري على الاشياء وعلى هذا لو ظهر تخية ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة الوقوع فلتعظفنا (أقول) وصريح الكلام في أول هذا الباب على قبوله وعدمه (سئل) فيما إذا أذن متولي وقف بترجائي الوقف قبض أجور حوائث الوقف ودفعها المستحقين أم أرباب الوظائف قبض البعض وتعذر عليه اختلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لأرباب الوظائف وبعضه للمتولي ثم يهد المتولي ما دفعه الجاني وطالب بذلك فهل الجاني الامين يصدق في ذلك مع اليمين (الجواب) نعم فيما لا يكرهه الظاهر (سئل) فيما إذا كان يديره رافي وظيفة تجارية في وقف بموجب براءة سلطانة وتقرر بقاء شرعي يتصرف بها من مائة مائة تام المتولي لأن زعم أن دفع المستاجر من الاجرة للجاني غير صحيح وأن له الرجوع بها عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بزعم المتولي المازور (الجواب) نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستاجر من هلالا ونحوها وظيفة للجاني مات المتولي والجابة يدعون تسليم الغلة التي في حباته ولا بد له من فاهم يصدقون باليمين لانكاههم الضمان عمدة الفتاوى وعلم أن الجاني والمتولي انما يصدقات في مصرف مال الوقف الى مصارف الشرعية أو تسلمه الى من له حق القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عذرت في حقيقته أو ما عذرها فاني أن لا يصدق قالان كلاهما أجبر مشترك للوقف والاجير المشترك انما يصدق بينهما عند له عندهما فان المال ليس أمانة في يد الاجير المشترك عندهما على ما يقرر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولي على ما أسلفناه وزم الضرر للوقف ينبغي للقاضي أن يعمل بمذهبنا نظر الوقف قتال من القولين للمولى عبد الحليم أفندي أشجراؤه (سئل) فيما إذا مات الواقف وأوصى لرجل ولم يترك الوقف هل يصير وصيه في أوقاف أمواله وأولاده (الجواب) نعم قال في أنفج الوسائل في المسئلة السادسة عشرة ناقلان خزائة الا كدل لومات الواقف وأوصى الى رجل ولم يترك الوقف فانه يصير وصيه في أوقافه وأولاده وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو وصي في كله عندنا في حقيقته وقال أبو يوسف ينفذ على نفسه اه (سئل) فيما إذا وقف من يعقاره معلوما مخبر على الحرمين الشريفين وشرط وظيفة النظرة لعمرو وورثته ثم من بعدهم متولي الحرمين الشريفين مات

وغيرها إذا أقر القاضي فرأى في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يصل للقاضي ذلك ولا يصل للفتاوى تناول المعلوم ثم قال استقدمه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمه المرتبات بالاقواف بالاولى وفي الاشياء والنظار أيضا في القاعدة الخامسة بعدم مسئلة الفراض وبعلم حرمه احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرم المرتبات بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني ايضا في كتاب الوقف والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل المشهورة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه أدنى الماس بل أطن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العداوة أو محتاجا الى تأكيد مسج احتياجه الى العسامة والترسيم وتلافي ما هو

الواقف

مشرف على الوقوع من بنائه الحادث والقديم أو بناء مسقفاته وترميم مستغلته والمتون فاقبة قد تردفت على أنه

بدا من غلته بعمارته لا بشرط لأن قصد الواقف صرف الغلة مؤدا ولا يتبع دائما لا بالعمارة وكذا الشرع والفتاوى فلا يشكر ذلك الامن أهله الله تعالى وأبدعه وأتبعه من رحته وطرد فلا يحتاج الى الاطناب زيادة على هذا الجواب وأما نفسه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فخرام مطلقا كما صرح به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي نفق الكراهة في نفسه ماذا فعل من مال نفسه إيا المتولي فيفعل من مال الوقف ما يحكم النبايعون التفتش فلو فعل ضمن المايع من تضييع المال فان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضائع

بطلع الظلة فيها قارأ بس به جئنا ١٥ وقوله فان اجتمع أموال المسجد وناف الضياغ الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لأبأس الخ يعني ولا يصح وبدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجداً تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصاروا وأنشأ مدرسة أنصافها على المستغنين بالقرآن العظيم والأحداث النبوية والعلم الشرع وفي شيخ يقرأ القرآن ويورد بها الأحاديث النبوية ومسائل العلم الشرعي وشرط أن يكون المعلم بالمسجد المذكور وجب (٢٣٩) المستغني في وقف المسجد والمدرسة

من أهل مذهب الإمام
المجلى أحد من جنبل يقسم
القيم ربع الوقف بينهم على
ما رآه من تضرع الصرف
على بعضهم بصرف إلى
بعضهم وما له لم يقرأ
المسلمين وشرط النظر في ذلك
لنفسه أيام حياته ثم من
يعده لأب أسخيه ثم لا يرشد
فلا يرشد من ذرية ابن أخيه
فان هدموا أو لم يكن فيهم
من يصلح للنظر فالنظر فيه
لشيخ الحنابلة الفلاني ولم
يقدر الوقف للنظر شيئاً
من الغلة فهل يعطى له شيء
من ذلك أم يعطى الجميع
للمذكورين بعد العمارة
على شرط الوقف وهل اذا
تضرعوا صرفوا في بعضهم
بصرف إلى بعضهم كشرط
وهل اذا أضر رجل الله من
ذرية ابن أخى الوقف والله
يصلح للنظر يعمل بمجرد
قوله وهل يجوز تعليق باب
المسجد دائماً ومن المصلين
فيه وفخه في كل يوم جمعة
لنساء يضررن فيه بالدفوف
ورفعن أصواتهن فيه من
كل من مر على باب المسجد
أم لا وإذا قلتم لا فليأمر بترتيب

الوقف وعمرو وتصرف وتطبخه النظر المذكور رجل من ذرية عمرو وهو أهل ذلك قام متولى الحرمين
الشرعيين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المذكور بخلاف الشرط الواقف فهل ليس متولى الحرمين
معارضته في ذلك (الجواب) نعم حتى تنقضى ذرية عمرو المذكور على شرط الواقف المذكور لانه كنص
الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم والدلالة كما صرح بذلك في الاشياء (سئل) من قام في الشامة سنة
١١٤٧ اذا مات متولى الوقف بجهل غلات الوقف ولم يوجد في تركته وعلى الوقف حكر لوقف آخر مفسر
عدة سنين و يريد توليه طلبه من تركه المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أو من تركه
المتولى المتوفى (الجواب) الحكر المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم تركه المتولى
المتوفى شيء من ذلك كذا أنفي المرحوم العلامة الشيخ اسمعيل اذا المتولى المذكور قد مات بجهل غلات الوقف
ولم يوجد مال الوقف في تركه وقد صرح بعدم ضمائه في الوهابية وتغييرها وعبارةها
وكل أمين مات والعين تنحصر * وما وجدت شيئاً فديننا نصير
سوى متولى الوقف ثم ما فاض * ومودع مال الغنم وهو الموصى
(أقول) وقد مناقشة الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب (سئل) في وقف شتم على عقارات قبض
ناظره أجورها بعد استحقاقها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العمارة ثم الفاضل عنها للمستغني وأمسك
الناظر قدر ما يحتاج إليه الوقف من العمارة في المستقبل فطلب مستحق الوقف استحقاقهم من ذلك القدر
المسؤول للعمارة فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العمارة
ولم يقده عند الحاجة إليه لانه جئنا يجب على الناظر مسألة قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل وان
كان لا تنال يحتاج المتوقف للعمارة على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف
بحال لا يفل يؤذى بالصرف إلى المستغني من غير ادخال شيء للتعمير إلى خواب العين المشروط بتعميرها ولا
كافي الاشياء فالعشيرة الحوى قال بعض الفضلاء ما انتاره الفقيه أبو البثر رجاءه تعالى هو المعتمد
المتناري في المذهب كما في جامع المصنعات (أقول) ومر في هذا الباب ما لو بشرط الواقف تقديم العمارة
(سئل) في ناظر أهل النظارة وولاء فاضأ كده براءة سلطانية فأنهى جماعة أنها شاعرة وأتوا بفرمان
بمن يخالف فهل يتعمن باعتبار أنها منهم المخالف للواقع أم لا (الجواب) نعم يتعمن فان عزله وأعطاهم
بناء على ما أتوه وهو مخالف للواقع فيكون فاسداً والمبنى عليه مشبه وحيث بنى على ما أتوه فالظلم والتعدي
من الاستخذين ومنصبوا بالقاضي والسلطان حيث كان أهلاً للولاية ليس لاحد رفعه بغير خفة ولا صلحة
كما صرح بذلك في الحانية والاسعاف وجامع الفضولين والبحر والاشياء والعلائي في شرح التنوير وأفتى
بأنه العلامة الخليلي الرمي بمضال كالمهوذ كور في فتاويه من الوقف (أقول) وصر نظير ذلك (سئل)
فما اذا قرر القاضي هندياً في نظرية النظر والتكلم على وقف أهلي بطريق الفرغ من أهمها المقررة في ذلك
قبها بالوجه الشرعي وهذا أهل ذلك وكتبها لجهة تقرب بذلك فهل يعمل بالجهة المذكورة بعد ثبوت
مضمونها شرعاً (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام في مسألة الفرغ عن النظر فراجع مساملاً (سئل)

عليه بالمرئى الشرعي وهل اذا ثبت اختلاف في الوقف رفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظر أو ولي حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم
يشرط له الواقف شيئاً ولا فرض له القاضي لا يستحق شيئاً وإذا نصب القاضي ناظر أو لم يعينه له شيئاً فعمل فيه وسعى سنة مثلاً قيل لا شيء لأن
المنافع لا تقسم إلا بالعقد ولم يوجد قيل يستحق أجريه لانه لا يقبل ذلك ظاهراً إلا بأجر والمعهود كالمشروط فيفضل الأول على ما إذا لم يكن
معهوداً جمعاً بين القولين فعمل بذلك لانه بدون العمل لا يستحق شيئاً بدون شرط الواقف والأبها شيئاً يعطى الجميع للمستغني المنصوص
عليهم وبصرف ما تضرع صرفه على بعضهم ليقسمه على ما رآه القيم بعد العمارة وإذا لم يكن نسب الرجل الذي أذن فيه ابن أخ الواقف

معرفة فإيه لابله من بينة تشهد له بجهاد ولا يعطى بغير دعواه ويحرم عليه قتل باب المسجد في أوقات الصلاة ولو لاحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدى على ذلك لاشهاد مذكر النساء من ضرب الدفوف ورفع أصواتهم وإذا ثبت خباياهم وجب على القاضي عزله وإن شرط للوقوف أن لا يعزله القاضي والسائلان لانه شرط بخلاف حكم الشرع فيقبل قال في البحر ومقتضى أى مقتضى ما صرح به (٢٤٠) البرازى بقوله أن عزل القاضي للحائز واجب عليه وعليه لا يثبت كذا فإذا عزله القاضي ولم

يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجدوا كان بمن لا يصح فالتنظر فيه لشخص الحناية الذى شرطه الوقف إذا شرط الوقف كص الشارع وكل ما أبتناه نص عليه علمناؤه الله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف إذا ساق على كرم موقوف أو أرح عقار الوقف وكتب في صل المساقاة أو الإجارة أنه ساقى أو أرح بحاله من الولاية الشرعية على ذلك والحال أن الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف أنه لا يرشد فالأرشد هل يصح مساقاته أو إجارته مع كونه ليس ناظر أعلى الوقف ولا ولا به عليه إنما هو من أحد المستحقين أم لا وإذا قلتم لا يصح فبالحكم قدر بيع الوقف (أجاب) لا يصح مساقاة المستحق في الوقف ولا إجارته أعني ذلك لناظره للمستحق في غلته بإجماع علمناؤه الله أعلم في صل المساقاة والإجارة أنه ساقى أو أرح بحاله من الولاية فوهما أن استحقاقه في الوقف فوجبه ولاية على الوقف إذا العزلة لم ينفى الأمر

في ناظر وقف أهلى أمره القاضي العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض أن يزور مفسدا فهل يكون الناظر غير ضامن للعالم المزور (الجواب) نعم فإن قلت أذا أمر القاضي القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشئ أو فيه مشرو على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد لأمام فاني فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الإمام مفسدا لا يضمن القيم اه مع أن القيم ليس له اقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولى إيداع مال الوقف والمسجد الأمين في عياله ولا اقراضه ولو أقرضه ضمن وكذا المستشرق وذو كرات القيم لو أقرض مال المسجد لياخذ غنمدا الحابطة وهو أحرز من أسا ك فلا بأس به وفي العدة يسع المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه بغير من الوقف (سئل) في وقف له متول ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون إذن المشرف وأطلاعه ومعرفة بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفضلى يكون الوصى أولى بالمسالك المال ولا يكون المشرف وصيا أو كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصى إلا بعلمه اه كذا نقله الشيخ خبير الدين عن الحائنة وكذا نقله في أدب الأوصياء ثم قال في الخاصى ويقول الفضلى يبقى اه وأنت على علم بأن الوقف يستحق من الوصية ومساءلة تترفع عنها كلفه الشيخ خبير الدين فمضى فتاوى الرجعى من أن المتولى لو أجرة بأجرة مثل إحارة شرعية تعتقد ذلك الناظر معارضته لانه في زماننا بمعنى المشارف فيه نظر وفي البحر قال في الحناية توقف له متول ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لأن ذلك مفوض إلى المتولى والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القدر اه (أقول) وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاصلة لغراس حصته متجربة تبعا للأرض في وقف أهلى وبقية غراسه ملك لرجل من يذا ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصص الحارية في الوقف من غراسه بجهة الوقف وأخذت من نبات الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أرسل رجلا لجباية مال الوقف من مستأجرى أقلامه قبض مال الوقف من المستأجرى ودفعه إلى امرأته ثم عزل الناظر ووفى الناظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه (الجواب) نعم قال في مختصر الطحاوى وشرحه الأسيابى وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا ليدفعه إلى رجل فذكر أنه دفعه لمؤكد به الاستحرف في ذلك والمأموره بالمال قال قول في راءة نفسه عن الضمان والقول قول الاستحراف لم يقضه ولا سقط دينه من الاستحراف ولا يجب اليمن عليه ما جعوا إنما يجب على أحد هالة لا بد لا أمر أن يصدق أحدهما وبكذب الاستحرف يقبى اليمن على الذى كذبه دون الذى صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الاستحرافه ما قد مضى فان حلف بصدق سقط دينه ولم يظهر القبض وإن نكل ظهر قبضه وسقط عن الاستحرافه وإن صدق الاستحرافه لم يقضه وكذب المأمور به يحلف المأمور خاصة بالله لقد دفعته إليه فان حلف برى وإن نكل لم يرد ما دفع إليه وكذلك لو أودع عند رجل ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة إلى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة

لأما كتب في الصل وإذا قلنا فافساد المساقاة فالرجح كونه موضع في الوقف ولا يلى للعامل لانه غاصب على في الوقف بغير إجارة نافذة بل بتردد ناظره فكيف إذا لم يعمل كذا كرى السائل بلسانه فماتناؤه والحال هذه من ربيع الوقف حرام بحيث يجب رده إلى مصارف الوقف والله أعلم (سئل) فيما إذا وجبت مستحق على قراء كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجوده من هو أهل ذلك هل يجب على الحاكم إخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على الحاكم ذلك وقد صرحوا بأن الحاكم إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بإعطاء غير المستحق ومرة بمتنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خرجت يصرف تسعة أعشار من أرباحها للموسسة

مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصرف جندى هل اذا تناول المتكلم على المدونة تسعة الاعشار وبقي العشر بغير اقرارها يطالب المتكلم على المدونة بمقتضى بيت المال عما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وانما المطالبة المزارع الذى اخراج لزمه شرعا وليس ذلك شركة بوجه من الوجوه حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل القبض نصيب المدونة ولا شركة له فليس يمكن المتكلم على المدونة متعديا قبضه وصرفه مستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعديته بقبض ما قبضه شرعا وصرفه (٢٤١) مستحقه كالا يتخفى على نفسه والله أعلم

(سئل) فى الوقف هل يبدأ

الناتر من غلته بعمارته أم لا

وهل القول قوله فى الصرف

الى المستحقين أم لا واذا

وهب كل فرد منهم شيئا من

معتنه لمحبوس يبدله لناظر

هل لهم الرجوع فيه أم لا

واذا أخذ كل واحد من

المرتفعة يعرفون فقره يتحصل

من غلته أضعاف ما يستحقه

هل لهم ذلك أم لا (أجاب)

نعم يبدأ من غلته بعمارته

بلا شرط لان قصد الواقف

صرف الغلة مؤبدا ولا يتبقى

كذلك الا بالعمار والوقوف

قول الناظر فى الصرف على

الموقوف عليهم لانه أمين

يذى ايصال الامانة الى

مستحقها واختلف فى تعطيفه

واعجز الشيوخ من فى فوائد

انه لا يحلف وقيل يحلف فى

هذا الزمان وعليه الفتوى

ولا رجوع للمستحقين فيما

وهو الله وقبضه واستلحه

وليس المستحقين أخذ

القرى بما لهم من المعين اذ

حتهم ليس فى عين الوقف

لا سيما مع كونه أضعاف

أضعافه والله أعلم (سئل)

فدوار الوقف العدة

الرجل وادى أنه قد دفعها اليه باصر صاحب الوديعتو أنكر صاحب الوديعتو لا امرقا فاقول قوله مع عنه انه لم يصره بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كل نفسو بى يد الغائب أو الدين فامر صاحب الدين أو المضمون منه بان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما دفعت فاقول يقول فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الا بالينة لان في ذلك ابراع نفسه من الضمان الا اذا صدق الامر فى الدفع فينشد بيرا ولا يدان على القاضى والقول قوله انه لم يقبض مع عنه ولو كذب الامر المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور من يمينه فانه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان اه من فتاوى الشهاب السلى من أوائل الكواكبه وكذا فى مجموعة الفتاوى (سئل) فى وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى فى مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفى استخلاص عقاراه من مستغلبها وفى سائر أمور الوقف باشر الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراه وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا يد من صرفه لكتب مجمع وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدان به بان القاضى حيث لامل فى الوقف حاصل ولا من رغب فى استنجاا وعقار مدممة مستقلة باجرة مجهلة وفى ذلك مصلحة للوقف ويريد الرجوع بذلك فى غلة الوقف بعد ثبوته شرعا هل له ذلك (الجواب) نعم المعتقد المذهب ان مال الله منه بدلا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان باصر القاضى جازوا الا بجر من بحث الاستدانة وفى أوائل الخيرية من الوقف ما نصبه قد تقرر رخصة وكيل ناظر الوقف مطلقا ناظر القاضى اذا عجمه اه والمسئلة فى الخانية والقيمة والقولين وفها وحيث عجمه التوكيل وناب الوقف ثابته قول يمكن دفعها الا بشئ من مال الوقف دفع لاضمان عليه الخ (سئل) فيما اذا كان فى أرض وقف غراس قد جرى وقف آخر وأهله متصرفون فيه ويدعون لثبوت الأرض أخرجها وطالبهم متولى الأرض باثبات وضعه وجه شرعى فهل يمنع من التعرض لهم بذلك يترك التقدم على قدمه (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع أحوال المثل لجهة الأرض فى هذه المدة المديدة من غير منازع فى الغراس كذا أفتى به الشيخ عبدالرحمن العمدى كسبه الفقير أحمد المقتضى بدمشق الشام عني عنه الجدلة جوابى كذلك كسبه الفقير حامدين عني بن ابراهيم بن عبدالرحمن العمدى المقتضى بدمشق الشام عني عنه (سئل) فى ناظر وقف أهلى تقبض غلال الوقف وصرف بعضها فى ثمن زرع وغراس لارض الوقف وغيرها من الوازم الضرورة به الوقف مصرف المثل فى مده تحتمله والظاهر لا يكذب فى ذلك فهل يقبل قوله بيمينه فى ذلك (الجواب) نعم كسبه الفقير حامد العمدى عني عنه الجدلة جوابى كذلك كسبه الفقير محمد بن الفزى المقتضى الشافعى عني عنه الجدلة كذلك الجواب كسبه الفقير يوسف أبو الفتح الحسينى المالسى المقتضى بالشام الجدلة كذلك الجواب كسبه الفقير أحمد خبىنى المواهبى المقتضى بالشام (أقول) ومن أوائل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة (سئل) فيما اذا كان زيدا طبقة فى وقف عماله من العلوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانى مقرر فيها براعة طاهنا وذفا رالوقف شاهدة بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الطيفية فى عدة شتى على حساب ثلاثة عشر عثمانيا نا أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الطيفية ثلاثة

(٣١) - (فتاوى حامديه - اول) للاستغلال اذا خرب مهربه المعنلاء الاثمة هل تجب عمارته من آخرتها ام لا (أجاب) نعم تجب عمارته من آخرتها اقتصد مصرفه وواجبوا العمارته فى الصفقاتى كسبه عليه من ان واقف حتى قاوا البياض والخروقة الحطانات ان لم يكن على زمنه لا يفعلان والا فاعل والله أعلم (سئل) فى رجل وقف وقفاه وليه أمين الدين ويحجود وعلى من سددته من ذكورا واثان على الفريضة الشرعية ثم عني أن من ملأه من ولد أوله والخصية ملأه من الواقف من ابنه الذى كور بن عثمان أمين الدين عن بنت ذى كل جميع الغللة اخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين فالأحكام فيما يكل وقسمه الوقف بعد موته (أجاب) ألاما كانه محمود من

ضمون علمه يؤخذ ضحانه من تركه و قد اها و اقسامه فاعلم ان الوقف بعد موت محمد فهو على ورثته من اهلنا
 عليه الخصاص وتعلق كل واحد منها بالانطلاق الى قول الواقف من مات عن ولد او ابدا بانقل نصيبه وقد
 علم ان من خلفه عرض الواقف فاهم واهل اعلم (سئل من يستحق) فجااب اننا نرجل وقفه على نفسه ايام
 كوكرو (٢٤٤) والاثاب بينهم على القر بصفة الشرعة لاف كرم مثل الاثني عشر يستقر به الواحد منهم اذا انقرض

فوقهما ثم من بعدهم على
أولادهم كذلك ثم على أولاد
أولادهم نظير ذلك ثم على
أنسألهم وأعقابهم مثل
ذلك على أن من قوفهم
ومن أولادهم وأولاد
أولادهم وأنسألهم
وأعقابهم عن ولد وعن
ولد ولد وأنسل وأعقب
انتقل نصيبه من ذلك إلى
ولداه ثم إلى ولده ثم إلى
نسله وعقبه على الشرط
والترتيب المذكورين
أعلاه وعلى أنه من قوفهم
ومن أولادهم وأولاد
أولادهم وأنسألهم وأعقابهم
عن غير ولد ولده ولولا
نسل ولا عقب انتقل نصيبه
من ذلك إلى من هو في درجته
وذي طبقة من أصل
الوقت المستحقين له المتنازلين
لربعه وأحوره بتقديم ذلك
الأثر فالأقرب إلى الترتيب
منهم بأدنى أساسه من ذلك
ثم على ولد من انتقل إليه ثم
على نسله وعقبه على الشرط
والترتيب المذكورين
أعلاه وعلى أنه من قوفهم
ومن أولادهم وأولاد

عاشقوه وبدا الترتي للرجوع عليهم بالزاد الذي دفعه من ماله في المدة طائانه سنة فقول ذلك (الجواب)
نعم (أقول) ومرا الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة (سئل) في معنى وقف عزل
وقول على الوقف غير مبرر أم طائانه وتقرر بإرضاء الوقف غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والأجور
للمتولى المنصوب بالأذن المعزول أو إذا لم يباشر المعزول وطبيعة التولية لا يستحق معام التولية (الجواب)
نعم (سئل) في ثلاثة أنظار متولين على وقف بئر آخر أحدهم بعض عقارات الوقف أو خربدون رأى من
الباقيين ولا مانع فهل تكون الأجرة مائة كورة غير صحيحة (الجواب) نعم في دار وقف أهلي لها ناظران فتح
منشأ حرا بابا بآذن من أحدهما دون الآخر فهل يؤمر بسدوه ويكون تصرف أحدهما بدون إذن الآخر
باطلا في الجواب بحث كنا را شيدن وأقيان بنقر بمن القاضي أو بأمر سلطاني فلا يجوز تصرف أحدهما
بدون الآخر وأما هذه كسبة الفقيه على العمادى عنى عنه (سئل) فيما إذا كانت هندية مرفوعة في نصف
وطبيعة نظر وقفي جديد فإفلات فوكت شريكها في بدالى النظر وفى تعاضل أمور الوقف فافرا وكيل
المزبوران دعما المستحقه تسحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة وفى تصدقه الموكلة على ذلك فهل
يكون إقراره عن نفسه سارا على ولا يسرى على الموكلة المزبورة (الجواب) نعم (أقول) ومرا تمام الكلام
على هذه المسئلة في الباب الثاني (سئل) في وقف أهلي له ناظر أمين وجماعة مستحقون له بعه بعارضون
الناظر المزبور في التصرف في أمور الوقف من قبض وصرفه وبإيجار وتعمير وغير ذلك ما عمن أنه ليس له ذلك
البحضورهم وأطالعههم فهل يمتنع من معارضته فى ذلك ولا عبرة بنعمهم ولا يشرط حضورهم وأطالعههم
(الجواب) نعم (سئل) في وقف أهلي له مستحقون وناظر وفي ربع الوقف عائد خدمة معبودة يتناولها
كل من كان ناظر إلى الوقف بسبب سعيهم في أمور الوقف من مدة تزيد على خمس سنين متى يجب دفع أثر
الوقف المضاعف أم ضاء الضافة هل للناظر تناولها كما حرت به العادة القديمة (الجواب) نعم (أقول) تقدم أن
الناظر أخذ العشر حيث كان قدر أو حوثل عليه والأفليس له أخذ الزائد إلا إذا شرط له الوقف شيا فقولوه
مطلقا وهذه العوائد كانت مثل العوائد التي يأخذها النظار في زماننا كالذي يأخذونه من المستأجر
ويمنونه خدمة نهى في الحقيقة تكمله لأحر المثل لانهم يؤخرون عقار الوقف بدون أحرمشله حتى
يأخذوا الخدمه لانهم فهذا ليس لهم فيه حق وفى البدوا المختار عن فتاوى العلامة الفرائسي ليس للمتولى
أخذ زيادة على ما قرره الوقف أصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من نفع أو عوا انشريعة وعرقية لمصارف
الوقف الشريعة ويجب على الحاكم أمر الترتي براد الرشوة على الراشئ غلب الدعوى الشرعية اهـ

✽ (خطاب البيوع) ✽

(سئل) في رجل يبيع أحمدة من القسلايين ولم تكن عنده وليس في ماله كسح البسع فهل البسع المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وبطل بسع المعلوم كإتي البسع القاسم من التبر وغيره (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو دارا معلومة ثم اختلفا فقال المشتري اشتريتها يا أبا فلان وقال البائع بعها فواء فلان القول منهما (الجواب) القول لم يردع الباطل بينهما والبيعة معتلة بالمال لأنه يردع خلاف الظاهر والبيعة يردع

أولادهم وأتسألهم وأعتاقهم قبل استحقاقه لشئ من منافع هذا الوقف وتزول ولد أو أولاد ولد أو نسباً وأعتابا استحق ذلك خلاف المتروكة ما كان يسفقه المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذکور عن ابن سبي عرو عن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عرو عن ابنين وبنتين ثم مات ابناعر وأحدى بنتيه عن غير ولد والموجود إلا أن أختهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل نصب المبتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختهم المذکورة فقد دها لسان كهاقه وأولادهم المذکورون أم لا (أجاب) نعم ينقل نصيبهم إلى أختهم وأولادهم المذکورين لاستراحتهم في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتناولين

المعول كما كان يستحقه في الدنيا كأنه انما في الآخرة كالنار التي لا تطفئ ولا كالباب الذي لا يغلق

دور

عن ابن يسمي عمرو عن اولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنتين ثم مات ابنهما واحد يتيما عن غير ولد والموجود الا ان

أخنتهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل نصيب الممتن الذين ماتوا، غير ولد إلى أخنتهم المذكرة عفو دها ولا إشار كهافمه

أولادهم المذكورون أم لا (أحاب) نع ننقل قصصهم إلى أبنائهم وأولادهم المذكورين لاستيعابهم في الدراسة وهم: أبا الاستحقاق المشاولي،

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

لرعيه قطعا لذكرى مثل خطا الانبياء من يادتهما يمدوهذا انما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذوالله اعلم وفي ذيل السؤال انما صورته وههذه الصورة اذا مات أحد مستحق الوقف على ولد أو اولاد أو لا ولد ما توفي حياة أبيهم قبل استحقاقهم لشي من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه الى ولده دون اولاد اولاده الذين ماتوا في حياة أبيهم أم لا لأجاب يقسم استحقاق الميت على ولده الحى وعلى اولاده الذين ماتوا في حياته فاما أصاب الحى اخذوه وما أصاب الميتين دفع لا ولا دهم على من توفي منهم ومن اولادهم (٢٤٣) واولاد اولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف ولو لماله

منافع هذا الوقف ولو لماله
أولاد ولد استحقا ما كان
يستحقه لو كان حيا والحق وهذا
أصلا على الشبهة فيموالحال
هذه والله اعلم (سئل) فيما
اذا وقف زيد حصته من
بستان في مرض ما فيه
على نفسه مدة حياته ثم من
بعد على ابنته صادقة توفى
من سجدت له من الاولاد
ثم على اولاد اولاده ثم على
ذريته ثم على انسا لهم
وأعقابهم ثم على جهة
متصلة وسلمه الى غيره بعد
ان حمله معه شركا في
النظر على وقفه السابق
وبعد ارادته الى جوع عنه
حكم الحاكم الحنفى غيب
الترافع اليه بزمه ونفوذ
ثم ما تبز بعد التسهيل عن
بنته المذ كورة وزوجته
وأخت فادعت الاخت عدم
لزوم الوقف المزور لصدوره
في مرض الموت وعلى تقدير
نفوذه من ثلث المال ثقلته
تقسم ميراثا مدة حياة
صادقة بنت الوقف المذ كورة
فهل اذا خرج ذلك من ثلث
مال التركة يكون الوقف
لازما وتختص بنت الوقف

خلاف الظاهر قال في الخاتبة في أحكام البيع الفاسدون ادعى أحدهما بيع الوفاء والا تحريعا بما كان
القول بل يدعى البات والبيعة على مدعى الوفاء اه (سئل) في دار معاومة ذات بيوت متعددة مشتركة جمعها
بين زيد وبلين لكل منهم حصته معاومة شائعة فيها فباع زيد بيتا معاومتها من زوجته بن معلوم فهل يكون
البيع صحيحا جاز (الجواب) نعم والشرى باطله قال في البرازية في مسائل بيع المشاع دار بين اثنين باع
أحدهما بيتا معاومتها من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوى ولو باع أحد الشرى يكن
من الدار نصيبه من بيت معين فلا شرأ ينطأ اه وشمله في الخاتبة والعمادية معالين بتصرف الشرى بذلك
عند التسعير واذنى الرضى رجا الله تعالى بعين المسئلة (سئل) فيما اذا كان لزيد طبقة ومربع جارتان
في ملكه بالوجه الشرعى كالتنان في دار مشتركة بينهما بين اخوته فباعهما زيد الى بور من عمرو يعيبا
شرعا بن معلوم مقبوض فهل صحيح البيع (الجواب) نعم ولا ينافي ذلك ما أتى به الخبر الرضى لان ذلك
في الاشتراك في نفس المبيع وهذا البيع كله لا يختص بالبايع (سئل) في مرض مرض الموت باع فيه
جار يشو ربع داره من زوجته الورثة المستقرة في عصمتهم حين البيع بن معلوم هودون عن المثل فبقي
فاحش وأقر بقبضه منها حين البيع وكان الغالب من حاله الضى ولزوم الفراض وكان قيامه عن تكاف
ومشقة بسبب المرض المزور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ومات منه من زوجته وعن اخوة
أشغالهم يجهنوا البيع ولم يصدقوا على الاقرار فهل يصح كل من البيع والاقرار المذ كور بن والحالة
هذه (الجواب) نعم لا يجوز الاباحة الورثة وتصدقهم قال في العمادية مرض باع من وارثه شيئا وأقر
باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضى ولزوم الفراض وكان قيامه عن
تكاف ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة فوجه الله ذكره فاضاحا في وصاياتنا اه (سئل)
فيما اذا كان لزيد دار وأدخض مرض الموت وصار غالب حاله الضى ولزوم الفراض وقيامه عن تكاف
ومشقة فباع داره المذ كورة من واحد من اولاد المذ كور بن بنين أقر بقبضه منه في المرض المذ كور وبنات
منه بعد شهر عن اولاده المذ كور بن فهل يكون البيع والاقرار غير صحيحين الاباحة بقية الورثة والحالة هذه
(الجواب) البيع في مرض الموت الوارث لا يجوز عند أبي حنيفة والارضا الورثة وان كان يثقل القيمة في
الخلاصة عن الزادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض من ثم قال وهو الصحيح
وعندهما يجوز لكن اذا كان فيعين أو يحا بما يغير الوارث المشتري بين الفسخ وانجام قيمة المثل قلنا لا يباح
أو كثرت كافي العمادية وأما اقرار المريض في مرض موته للوارث ولو قبض دينة من ثمن أو غيره فباطل
الان تصدق الورثة كما هو مصرح به في الاعتبار (سئل) فيما اذا باع مريض مرض الموت فيه نصف داره
المعولة من جماعة معلومين أصاب عنه بن معلوم هو عن المثل فاصوبه عيا يستحقونه في ذمته من جهة
دين شرعى استدأه منهم قبل تاريخه باعتراقه بذلك ويقاؤه في ذمته وليس عليه من غير المبلغ المقاصص به
لأن دين لزمه في مرضه بسبب معرفه ولد من لزمه في البصوة وان من ذلك المرض عن أخ شقيق لم يجوز ذلك
فهل يكون البيع والاعتراف المذ كور ان صحيحين (الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي اقرار

المذ كورة بقلته لكون الوقف تجز الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا ان الوقف في
المرض وصية ولا فرق بين أن ينجز عالمريض بان يقول وقتت على كذا أو بوصى به فقد صرح هلال في أرقانه بان قوله أرضى صدقة موقوفة
على ولدى الخوصية والوصية للوارث لا تجوز الاباحة بقية الورثة ولو سجدت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جع الوقف المذ كور
بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنته ثم على اولاد اولادها الخ فإز على اولاد اولادهم من الثلث ولم يجوز على البنت مطلقا فاما ما تجز بقية الورثة ذلله
خرج القدر الموقوف المحكوم بعصمتهم ثلث المال أول يخرج تقسيم غلته جميعا على فرائض الله تعالى ما عشت صادقة اذا ماتت صرفت غلته

كله الى اولاد اولاد من حي من الثالث والاخصس به لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك هم بما اذا كره في الخانة وغيرهما امره وقت
من لا في مرضه على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن واولاد اولادهن ابد ما تناسلوا فاذا انقضوا فعلى مصالح المجدد ثم مات من مرضه ذلك
وتختلف ابنتين واخذتا الاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جاز الوقف بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على
الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا (٢٤) الورثة جميعا على فراض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها الى اولادهما
واولاد اولادهما لا شيء

المريض بدن لا حني نافذ من كل ماله لا ترضى الله وتولي بعين فكذلك الا اذا علم فكذلك له في مرضه
فيمتد بالثاني ذكره المصنف في معناه واخر الارث عنه ودن العتمة مطلقا ومنه في مرضه بسبب معرف
بينة او بما ينفع قاض قد علم على ما تقرر به في مرض موته ولو اقر به بعد وفاة الشافي رحمه الله تعالى الكل
سواء والسبب المعروف ليس يشترع كسكاح مشاهد المثل اما في اداة قاطلة وان سار الشكاح عناية
اه بلفظه ومثله في شرحه على الملتقى وفي العمادة من احكام المريض من كتاب البوع المرص الذي
عليه من يحيط بماله اذا باع عينا من اعيان ماله من اجني بعين يسير لا تصح الهابة عند الكل اجازت الورثة
أم لم يجزوا و يقال المستشري ان شئت فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز
اذا كانت الهابة بقدر الثلث اه بلفظه وذكر شيخ الاسلام من باب من اقره المريض على سبيل الاستشهاد
ومثله شراء المريض من وارثه وقال آلا ترى ان مريضنا اشترى من وارثه ببيعة الشهود واعطاه الثلث كان
جائزا اذا لم يكن فيه محبة كلواشترى من اجني فالغلة الوارث انما يتخلف الاجني في الاقرار واما في ما تب
معينة فالوارث والاجني فيه سواء لم يذكر في المسئلة خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من
الوارث عند الكل اه من الفصل ١٦ من تصرف المريض من بيع النخيرة وفي الفتاوى الخبر به سئل
في مرضه ببيعة لابن بنته المحبوب عن ارثها بدين معهما بنهما قرا طلاس بسبب عتمة قرا طلاس ببيعة قرضه ثم
ماتت عن ذكركم الحكم اجاب لم يكن هناك دين على المريض وكان الثلث لافين فيه فاحش صج البيع ولا
شي على المستشري وان كان طله من مستغرق لا يجوز الهابة او يصح البيع وان كانت الهابة بغير فاض
أو يسير فالتشري بية القيمة أو يفسخ البيع لان وفاة الدين مقدم على الهابة وان لم يكن الدين مستغرا
وخرجت الهابة من الثلث سلمه المبيع بغير شيء كالوصية للاجني والله اعلم (سئل) في امره اذا عسل
طال نحو سنين ولم يصح صاحبه فراض فباعته فراض وجها حصة معلومة من عقار بين معلوم مقبوض لدى
بنة شرعية ثم ماتت عن ورثة فقهره فهل يكون البيع والقض صحيعين (الجواب) نعم والمقد والمفوج
الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكالمصح وكذلك صاحب الجرح والي جمع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو
كالمصح كل في فتاوى قاض بخان وذكر في واخر هذا الفصل من فتاواه المسال اول طلاق امرأته وقد طال
ولم يفسخه كان بمنزلة المصحح وأما المقد والمفوج قال في السكاب ان لم يكن قد عاقفه بمنزلة المريض وان كان
قد عاقفه بمنزلة المصحح لان هذه علة من منتهى ليست بقاتلة وذكر في العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله فغير
يعتبر من الثلث وتكم الشايع فيه قال محمد بن سلمان كان رجس بره بالتداوى فهو بمنزلة المصحح والا فهو
بمنزلة المريض وقال أبو جعفر الهندو ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان ينقص صفة يزداد
اخرى ينفذ ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالمصحح وان مات قبل سنة فهو كالمريض وروي أبو نصر العراقي عن
أحمد بناته ان يظن ان كان يصلي مضطجعا فهو كالمريض وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام فصالحه
قال مشايخنا ان اذا عجز عن القيام فصالحه وخو ان يجسوا كان في البيت وأخارجه فهو بمنزلة المصحح وقال
مشايخنا اذا عجز عن القيام فصالحه خارج البيت يعتبر مريضا وفي وصايا الجامع الصغير المقد والمفوج

لاخت من ذلك قال لان
الوقف في المرض وصية واذا
لم تجز الاخت بطلت الوصية
للورثة ويجوز لا ولادهم
واولاد اولادهم غير ان
الواقف انما وصى لا ولاد
الاولاد بعد موت الورثة كانه
قال أو وصيت لا ولاد اولادي
بغضله هذا المنزل بعد خمس
سنين وذلك جائز والوصية
بالغلة لابنتين وان بطلت
فانزل وفق على حاله فاذا
ساعت ثوبة اولاد الورثة
صرفت الغلة اليهم والله
اعلم (سئل) في قطعة أرض
بقريه موقوفة من جانب
السلطنة على مصالح زاوية
منسوبة لولي وقفا ارصاديا
هل لمن ولده السلطنة على
تلك القرية أن يتعرض له
يطلب شيء على تلك الارض
من غير من تقدم من
الولا ثم يتعرض بطلب ذلك
من متول من المتسولية
السابقة لا (اجاب) ليس
له أن يتعرض له بطلب شيء
اذا السلطان نصره الله تعالى
انما اطلق له فيها وحلج
عن اوقاف المساجد والزوايا
والرباط والمقابر وأما

اوقاف هذه المواضع الخيرة في حق مستنقاة ما من يحا اولاد ولا في مسائل بن تميم فان قلت هل يعني السلطان نصره
الله تعالى ان يجعل ارضها وقف على مسجد قلت نعم كذا قضان ان لمن له مصارف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على تعميرها وفيه ولو وقف
السلطان ارضه من بيت المال على مسجده السلطان جاز الوقف في مظلومة من وهبها ولو وقف السلطان من بيت مالته على الخلة عت تجوز ويؤجر
واحد السلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العالم ان يعلق لاحد من الانام ان يتناول ذلك السحت الحرام والله اعلم (سئل) فيما اذا
يمكن ناظر اوقاف أو أحد مستحقه جلا عتار الوقف بلا استيجار وسكنه مئة هل يجب عليه أجر مئة ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له

أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أحرم مثله ولا يهرم أو العاقل ولا المسحق منها أذهب ثابته في ذمته ولا تلك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح إرثه له
ولأن الوقف قد يعار أعيانه ما هو مقدم عليه كالعمارة فأمره باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على جهات بترعينها وما فضل من
وبيع الوقف بعد مضاريف العرائق عنها بقسم على أربعة أقسام يعطى لأولاد ابنه وهم يدوبكر وقاطعة الربع من ذلك ثم لأولاده ثم لأولاد
أولادهم ونسلهم وعقبهم أداما متناسلا واداعا ما بقوا أولاد الظهور منهم دون أولاد (٢٤٥) البطون الطبقة العليا منهم تحسب الطبقة

السفلى على أن من مات
منهم عن ولد أو وولده
انتقل نصيبه لولده أو ولده
ولده فإن لم يكن له ولد ولولاد
ولده ينتقل نصيبه إلى من هو في
دورته وذو طبقة فإن
لم يكن انتقل إلى من هو أقرب
إليه كمثل حظ الاثنين
على القرصة الشرعية
وبقصة ذلك وقدره ثلاثة
أرباع لبنات الوقف المشار
إليه وهن حصص بكرة
ووزن بنين سوية لكل
منهن الربع ثم من بعدهن
لأولادهن ثم لأولاد أولادهن
ونسلهن وعقبهن بدأ
متناسلا واداعا ما بقوا
الطبقة العليا منهم تحسب
الطبقة السفلى على أن من
مات منهم عن ولد أو ولده
انتقل نصيب لولده أو ولده
ولده ومن مات عن غير ولد
أو ولده انتقل نصيبه وما
كان يستحقه ذلك إلى من هو
في درجته وذو طبقة
فإن لم يوجد له ذو طبقة
ذو طبقة ينتقل إلى من هو أقرب
إليه كمثل حظ الاثنين
على القرصة الشرعية فإذا
انقرضوا ما جمع كان وقفا

والسؤال إذا انقضى ذلك وصار بحال لا يخاف منه الموت فبئس من جميع المال وذو كرا العباس الصفاني
في أحكامهم أن أصحابنا بقوا الطول بسنن وقال في المقلد أو الفلوج إذا وهب في أول ما أصابه ثم مات في
أيام تكون الوبئة من الثلاثين إلى ثمانين لم تصر عادة وذكر فاضلان في الجامع الصغير صاحب السبل والحق
قبل أن يصير صاحب فراس لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان قبل أن يخلو من قابل مرض فساد أم يخرج في
حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراس لا يعدم بضاعة عند الناس عمادية من أحكام الموضع من كتاب الطلاق
ملخصا (أقول) وتثبت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي واختار ما نصه وفي المراج ووسئل صاحب
المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرة فيه أقوال المشايخ واعتدنا في ذلك على قول الفضلى وهو أن
لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة إذا دخل الدار لصعد السطح ونحوه اه وهذا
الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه الزبلي قلت والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التي
طالت ولم يخف منها الموت كالغالج ونحوه وان صبرته ذاق فراس ومنعته عن الذهاب في حوائج فلا يخاف
ما جرى عليه أصحاب المتن والشروع هناك (سئل) فيما إذا مات زوج يدعى ورثة وترك مستغرة بالون
فباعها الورثة من عرو واذن القاضي والفرع ما بين المثل وأدواه بالون للفرع ما فهل يصح البيع (الجواب)
نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي بثمن فيه غش فاحش وجبه
منه ومات من ذلك المرض عن ورثته لم يجز وأذلك وليس له سوى البيع وليس عليه دين فهل يكون ماذر
وصيته يعتبر من الثالث (الجواب) نعم قلنا في التنوير في كتاب الوصايا اعتاقه ومجابهة له وصية ووقفه وصية
وصية فيعتبر من الثالث اه (سئل) في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي دارا التي تساوي ألف قرش
بثمن سمائة ولما له سواها ثم مات من مرضه لم يزوج ورثته لم يجز وأذلك فهل يكون حياجا بخمس مائة
تنتفع بمجابهة بقدر الثلث ثم قال المشعري ما مات تبيع الثمن إلى الثلثين وليس له أن يضمن البيع شيئا وما
أن تقضى (الجواب) نعم والمسئلة يبعث في العمدية من بيع المريض (سئل) في أمر أهلها أو طرأ به في
ملكها أو رضوا بناء باعت نصبتها شاعرا من جعلته معاوين بين معلوم ببيعها ما فهل مع البيع المذكور
(الجواب) نعم قلنا في العمدية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين ينصرف البيع إلى نصيبهما فان
أجاز أحدهما مع في النصف الذي هو نصيب المميز وهو قول أبي يوسف وقال محمد يجوز البيع في بيع الدار
فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشريكين نصفها فان يجوز البيع في نصف الدار لأن بيع المال انصرف
إلى نصيبه ما يبيع الفضولي انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجاز أحدهما صحته أجازته في بيع الدار فصول
العمدية من هـ في تصرفات الفضولي وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشروع بعد كلام إلى أن
قال فالوجه الأول وهو بيع المبيع من أجنبي على منصفين ما كان السكك له فباع النصف أو كان بين اثنين
فباع أحدهما نصيبه المبيع جاز في المواضع أجمع هكذا ذكر الصداق الشهدي في كتاب الشروع وأجمعوا على
أن يبيع سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من بيع التارخانة ونقل التارخاني في فتاواه من باب
الشركة الاتفاقي على جواز بيع الشائع وفي الجرمين باب الإجارة الفاسدة تحت قول المتن فساد أجرة الشائع

على المقرء والمساكين ثمان زيدا وبكراما ثم بعتهما ماتت فاطمة وماتت عقيب أولادها فانتقل نصيبها لأولادها وأولادهم من جدها من
الموقوف عليهم لكون أولادها بهل السوا من أولاد الظهور وهل المراد بقوله إلى هو أقرب إليه بقرب النسب وإن كان من غير الموقوف عليهم أو
يختص القريب بالوقوف عليهم (أجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع محض من الربع عن مضاريف الوقف العينة لأولادها لأن
هو في درجتها لا في الوقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولده انتقل نصيبه إلى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد
قوله بلجرى الخ أي من أن الأمراض المزمنة كالغالج ليست مرض موت اه منه

الظهور وقد شرط أن من مات منهم من ولد أو ولد له انتقل نصبه إليه فثقل نصيب فاطمة ولادها الذكر منهم مثل حفة الاثنين والوجه في استحقاقهم الربيع كان يزاد بكر الماما تأويله بعضا صرف ما كان لهما لفاطمة لقول الوقت فإن لم يكن له ولد أو ولد له انتقل نصيبه لمن هو في رسته فصار الربيع بأسره نصيبا بصرف لادها ولادخل لاهل الثلاثة الأرباع فيه بل هو وقسم مستقل على أولاد الوانوق المعين فيه ثم ولادهم حتى أن من مات من (٢٤٦) أهل هذا الوقت ولم يكن له ولد أو ولد له لم يكن له ولد أو ولد له ينتقل نصيبه من

هو أقرب إليه نسباً فإن قلت ما يفعل في قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقرر أن الوانوق إذا ذكر شربطين متعارضين يعمل بالتأخير منهما قوله على أن من مات منهم من ولد أحتماً آخرين قوله أولاد الظهور فتأمل هذا ما ظهر له في القاموس ومن ظهر له خلاف ذلك فليشده وله الأحرار الوانوق وما أوزن هذا الخبر إلا بعد النظر في كلام الأصحاب والاختصاص المذكورين عباراتهم يفهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه مدعيه ثم بعده على أولاده وأولاد أولاده وعقبه لذكر مثل حفظ الاثنين ثم على جهته لا تنقطع فهل كل من كان له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدي به حيث لم يشترط الترتيب أم لا (أجاب) نعم يستحق الجميع قسمه بينهم بحسب قتلهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده والحال هذه والله أعلم (سئل) في

الامن شرية بعد بطل الكلام لا يرى أنه هبة الشائكة لا يجوز وبه يجوز اه فقير رأى بيع الشائع جاز من الشريك ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزرع وقال العلامة قاسم في رسالته في مسائل الشيوخ سئل عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم اشترعت عن بعض من يزعم العلم بالفقه أن ذلك غير جائز قلت لا أعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف في بيع الحصة الشائعة من العمارة والضيعة الجواز قال جلال الاسلام في فتاوى به أرض بن رجلين أن لا يأنوا الزرع فيها نصفاً فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع وشاع من اجنبي مع في الأرض دون الزرع وقال توبينهم ما باع أحدهما بغرض من شركه ولم يجره شركه لم يجره نصيب البايع ومثل ذلك في العبد المشترك وقال باع نصف خشية مملوكة أو نصف عمة متشاعل وان كان في قسمتها ضرر وقال أبو ميسع نصف العمارة مشاعلها فباعها اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرق اه قلت العمارة البناء في الضيعة والرقبة الوالي قالوا الآن العمارة للبقاء فأثبت الرقبة في الصغرى ببناء عين رجلين باع أحدهما نصيبه من اجنبي بغرض من شركه لم يجره وكذا الشجر وتجر الزرع ولو باع من شركه جاز اه ما في الرسالة وفيها فوائد (سئل) في بيع الحصة الشائعة من البناء الأرض لغير الشريك هل يصح أم لا (الجواب) قال في فتاوى القرائن من باب الشركة وفي شفعة خواهر زاده في باب العروض إذا باع نصف البناء مع نصف الأرض سواء باع من اجنبي أو من شريكه وللشبيع الثلثة وإذا باع نصف البناء دون الأرض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا إذا كان البناء بحق وأما إذا كان يفرق جزاء بيع نصفه من اجنبي ومن شريكه لان البناء إذا كان يفرق حق كان القطع مستحقاً ومستحق القطع كلقاوع ولو كان مملوكة حقيقه فما زودها في غالب الفتاوى (أقول) قد علمت أن الجواز أصح وأرق ويأتى تمام الكلام عليه (سئل) فيما إذا كان لثلاثة يمشد مسكة في أراضي وقف سلطنة ونصف غراس شائع جاز نصفه الآخر في ملكه ورواها في وجه الشرعي في بعض الأراضي الموزعة في المشد المزروع مع نصف الغراس المزروع من بدال اجنبي بدون إذن جهر والشريك ومتوفى الوقف ولاد وجه شرعي فهل يكون البيع المزروع غير صحيح (الجواب) نعم كما في به القرائن والجسد عبد الرحمن العمادي والوالد والم وهو المعتقد كقراءة الصلاة قاسم في رسالته وكذا في أنفع الوسائل (أقول) وبه أتى المرحوم الشيخ اسمعيل في مواضع من فتاواه واضطرب الاتقاء من الشيخ خير الذين فاقوا أولاداً ببيع احد الشركاء حصته في الغراس في الأرض المشتركة من اجنبي صحيح واستشهد له بما أتى به ابن نجيم في نحو ذلك وأتينا بخلاف ذلك بحث قال في باب البيع الفاسد ببيع نصف الشجر المستحق للبناء تفسير الشريك فاسد كما صرح به علماء فاطمة اه (سئل) في بيع الحصة الشائعة من النورة قبل ادراكها بدو صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم كما في التنازير والخلاصة وأتبع الوسائل والنوازل (سئل) في بيع نصف التماسا عاقل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزاً (الجواب) بيعه مطلق من شركه جاز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة (سئل) في بيع نصيب من الزرع المشترك وهو بطل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزروع جائزاً أو لا

الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد وأولاد الأولاد لا يدخل ولا ينت في ذلك أم لا (أجاب) لا يدخل ولا ينت في الوقف على البايع الولد مفرداً أو جمعاً في ظاهر الرواية وهو الصحيح المقى به كافي الجرح وفيه بعد هذا وصح فاضل دخول أولاد البنات فيما إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وصح عدمه في ردي اه فقد فرق فاضل بين الجمع كافي واقعة الحال فصح دخول أولاد البنات فيها والمفرد وصح عدمه في المسئلة اختلف أصحابنا في بيع القوم بعد التحويل لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن النقي به عدم التحويل والله أعلم (سئل) في رجل بطل وقف على نفسه مدعيه حياته ثم بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد

أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذي كور والاثاث بينهم على الفرصة الشرعية طبقه بعد طبقه ونسل بعد نسل الخ وحكم بجهته ولزومه
 ما حكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم لا يدخلون وإذا أقدمت ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول بخيار
 لرواية هلال والخصاف ينفذون ارتفاع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب الاوقاف مذكورة وبها روايتان فرواية
 هذا ولخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكثير أقتى (٢٤٧) بظاهر الرواية وكثير أخذ برواية هلال

والخصاف قال عبد البر في
 شرح الوهبانية في لفظ
 الزرية وينبغي أن ترجح
 الرواية القائلة بالدخول في
 هذه الاعصار لان عرفهم
 عليه ولا يعرفون غيره ولا
 يسرى الى أذهانهم غالباً
 سواء وقال فسه في لفظ
 الاولاد قلت نقل صاحب
 النخبة عن شمس الاعتقاد
 وقف على أولاد وأولاد فلان
 يدخل تحت الوقف أولاد
 البنات رواية واحدة ثم نقل
 عن علي السغدري والشيخ
 الامام شيخ الاسلام هذه
 المسئلة على الروايتين
 وكذا ذكرنا خصاف رواية
 الدخول عن أصحابنا ونقله
 عن محمد قال وأجيب ذلك في
 سلب جمعه على مالك وهذا
 عندنا أحسن والله أعلم
 قلت وينبغي أن تصح رواية
 الدخول لقطعان فيها نص
 الدخول عن أصحابنا وأمراد
 بهم في مثل هذا أبو حنيفة
 وأبو يوسف ومحمد وقد انضم
 الي ذلك ان الناس في هذا
 الزمان لا يفهمون سوى
 ذلك ولا يقصدون غيره وعليه
 عملهم وعرفهم مع كونه

المانع (الجواب) ثم جل باع نصيبهم من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز
 زوال المانع كالوابع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء على خاتمة في فضل بيع الثمار
 والزرع وزرع بين رجلين أو غرار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الادراك لم يجر لانه لا يمكنه
 تسلمه الا بضرر صاحب لانه يصير القلع للعمال وفيه ضرر به ولو باع بعد الادراك جاز لان عدم الضرر أنفع
 الوسائل (سئل) فيما إذا كان لزيد جماعة قربة فباع مشتركة بين الجميع لم يذصفها وللجماعة الباقي
 بفريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور فباع من رجل أجنبي حال كون القربة على أصحابها فهل ادركها
 ويدخلها فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد بذر غير مدرك
 فباع حصته معلومة بدون الأرض فمن معلوم من عرفه فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث كان
 الزرع غير مدرك فالبيع المذكور فاسد فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائز كما مر بذلك
 في العمادة في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى إذا كان الزرع كل من باع نصفه من انسان بدون
 الأرض ان كان الزرع مدرك لا يجوز وان لم يكن مدرك لا يجوز لان هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالبايع
 في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسداً كبيع الجذع في السقف وإذا لم يجر بيع نصف الزرع فلو لم يفسخ
 العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائز لان المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من
 المسائل الخ وتقدمت لها على الخاتمة (سئل) فيما إذا كان لزيد أولاد نصفه غراس فاشترى بواحدة الشرى
 في أرض وقف مشترك بينهم ونصفه لا يسترجع الأرض بغير الوقت المزبور فباع زيد نصف من عرفه
 بمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في البرازية شجر بين رجلين باع أحدهما
 نصيبه من أجنبي لم يجر وان من شركه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وان باعها جماعة
 يجوز اهـ ومثله في أنفع الوسائل (أقول) قد حذر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما طالع في سرد
 النقول ما حاصله الذي يحرم لان هذه النقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمصلحة المشتركة والقرعة
 يغير الأرض لا يجوز من الأجنبي فلو رضى شرى بكله يجوز في النخبة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخاتمة يجوز
 والذي يظهر من التوفيق جمل الأول على ما إذا كان قصد المشتري إيجاباً للشرى على القلع لانه لا يجبر
 على تحمل الضرر كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لانه بما ليه المشتري
 بالقلع فيضمم البايع فيقال يدعوه هو النصف الاستحسان كبيع الجذع في السقف وجل الثاني على ما إذا لم
 يفسد ذلك فيجوز ويبقى على حاله في الادراك وفيه هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لان فيه ضرراً
 والانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به اهـ ثم ان دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز
 الى وقت الادراك والا لم يجب ذلك نظر الشرى فان طلب هو البايع النقص ففسخ البيع لانه فاسد
 مستحق الفسخ وان سكت الى وقت الادراك انقلب جائز لان المانع وأما بيع هذه الذككوز من
 الشرى كارض بينهم فجاز لزمع لاسلام مدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشرى به بدون الأرض
 ففي رواية يجوز وفي أخرى لا عليها جواباً عما لا يعجب ولكن فتح على ما إذا كان في صورة يحصل فيها

حقيقاً للفظ كما قدمنا والله أعلم اهـ وفي فتاوى الشهاب الحلي سئل قاضي القضاة نور الدين الطر المسى عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ
 الاولاد فخرج الى ما اختاره وخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كائن عليه في أنفع الوسائل وغيره فتقدمت المحاوره
 بتناقص في الدرس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القدره واحد يتم على دخولهم كاختاره وخصاف فينبغي الاتعاضاً باختاره مع
 التمسك على اختياره والله الموفق اهـ وفي فتاوى الشيخ زين الدين التتعلها وأله الشيخ أحمد من خط والده المزبور أن أولاد البنات من الزرية
 على القول الرابع اهـ وقد خيم في الاسعاف بان النسل الولد والولد ابداً ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثاً فإذا علمت ذلك وتحققت قوته رواية

أضيق قاض راهضهم بمقد دخول أولاد الفتيان فتذاور رفع الخلاف حيث توفرت شرائط القضاء ونص على تبنيهم ومارع على القواعد فقد صرحوا بان قضاء القاضي في المسائل الاختلافية والاجتهادية ورفع الخلاف ولا يجوز ايقاف وقض على نفسه ثم من بعده على أولادهم بمطقي وعمر حجة وستانا وحسينة وعلى من سجدته بعدهم (٢٤٨) على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلمهم وعقبهم لاذكر

مثل خط الاشياء أولاد
 الناهور منهم دون أولاد
 الباطون الطبقة العليا منهم
 تحجب الطبقة السفلى على
 أن من مات منهم عن غير ولد
 ولولاد ولانقل نصيبه لمن
 هو في درجته فإذا انقرضوا
 بأجمعهم عاذلك وقطاع على
 أولاد الباطون على الحكم
 والترتيب المذكور وجعل
 آخره لجهة أربع عائلات
 الواقف عن أولاده
 المذكورين ثمات من بعده
 مصعاني وله أولاد ذكر
 واثان هل أولاده شيء في
 الواقف مسم وجود أولاد
 الواقف المذكورين أم لا
 شيء لهم مادام واحد منهم
 موجود الكونه لم يتعرض
 لذكر من مات عن ولدان نقل
 نصيبه اليه وما الحكم في ذلك
 (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد
 الواقف مادام واحد من
 أولاد الواقف ذكر كان
 أو أنى لترتيب الاستحقاق
 بهم وكذلك بقوله الطبقة
 العليا منهم تحجب الطبقة
 السفلى ولا ينافيه قوله على
 أن من مات عن غير ولد كما
 لا يخفى بانه مقول فان

من سامع عن غير هؤلاء يكون له استحقاق الألقا كان في درجة ليست بخمسة أو بأعلى فصرف فيه نصيبه لمن هو في درجته الشريكين وهم أهل الدرجة العليا فيمن من ذلك أن لا شيء من الأهل في درجة سفل من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك أبدأ ما داموا واحداً من أهل الاستحقاق موجوداً والله أعلم (سئل) في رجل مقرر في وظيفة خطابة أو إمامة متقن له سفر وأصروا فستاناً بجلدهم وفيهم مقامه فما بشر بمهمة أو أعظم ثم أخذهم عنه ما به الموتى بغير جحش فاستردهم بغير من السلطان وأعلمها السلطان علمه كان فأخذهم أجمعاً الثائب ثانياً كما أخذ الأول هل يصح أخذه أم لا لكونه بالاجتماع وإذا قلنا لا فالاستحقاق في معيوليهما (أجاب) من العلماء من يرى الله عنهم أنه لا يجوز

ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير جحقة المسئلة في العرو وغيره وقد اشهرت اشهارا فلا يحتاج الى ان تزيدها الظهار او صرح في البحر انصا بهد
 كلام كثير في مسئلة الاستنباط في الوظائف ان على الناس بالقاهرة على جواز الاستنباط في الوظائف وعدم اعتبارها شاعرة مع وجود النيابة
 قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء ان الامام يجوز استخلافه ولا إذن بخلاف القاضي وعلى هذا التكون وظيفة شاعرة وقصص النيابة
 وقد رد على الطرسوسي في استنباطه عدم جواز الاستنباط فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها (٢٤٩) رسائل ويجب العمل بما عليه الناس

وتصوفا مع قيام العذر
 وعلى ذلك جميع المعسوم
 للمستتيب وليس النائب الا
 الاجرة التي استأجر بها
 في مدة النيابة عنه لا غير
 واستحقاقه الاجرة لكونه
 وفي العمل الذي استأجر
 عليه فذلك هو كبناءه على مقالته
 المتأخرون وعليه الفتوى
 ان الاستقبار على الامامة
 والذوبس وقطع القرآن
 جاز وقد ظهر بمحمداته
 مافي المسئلة من الكلام
 الواقع بين علماء الاسلام وما
 هو المختار عند ذوي الاختيار
 والله اعلم (سئل) في رجل
 يئده وظيفة فويله على مكان
 موقوف يتصرف فيها
 بطريق شرعي ثم انكر
 ذهب الى وكيل السلطان
 وذكر ان المتولى المذكور
 اخبر بالوقف الزور فأعطاه
 التولية بناء على ذلك ثم ان
 بكرى جاء به امره شريفة
 تضمن الاعطاء بناء على
 ما ذكره وزيره على قاضي
 الشرع فلم يصدق في ذلك
 لعدم ثبوت ما اتهموا به
 المتولى السابق على ما كان
 عليه من التولية فهل يصح

الشريك في البناء باع أحدهما حصته من الأرض بعد بيعه حصته من الأرض المتعكدة فرفع عنه
 مشددة مستكنة في الأرض السلطانية ورفع عنه بيعه يجوز البيع اذ لا بد للبائع على الأرض حتى يكافه القلع وأما
 بيع ذلك لغير الشريك فله المصروف عليه في عدة كتب أنه لا يجوز البيع معلا بأنه لا يمكن تسليمه الانقض
 البناء وفي ذلك ظاهر كلام ظاهر كلام آتية المار جواز مطلقا ومثله ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة
 قاسم ويؤيده أيضا أنه لا فرق بين الحصص من البناء والحصص من الثوب أو العبد وقد قال شيخنا متبنا
 منلا على الترتيب بعد عدة عبارة لثنية وغيرها بيع الحصص الشائعة من العمار يجوز على الأصح لأنها
 أشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى في زماننا بدمشق والعلامة قاسم ثبت ثمة اهـ وفيه جواب عما تقدم
 عن الطرسوسي من اعتراضه على الفتنة واصل الجواب أن النافلين لا يختلف الرواية في ذلك فثبت المشت
 مقدم على الثاني والله اعلم وأما الشجر فبالغالب فيه أبحاث يكون فاعلمنا حتى في أراضي الوقف أو بيت
 المال بالاجرة فاذ باع الشريك من شريك أو جرح حصته من الأرض والزم الشاري بما عليه بالجهة الوقف أو
 بيت المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما البيع من غير شريك بلاذنه فلا يجوز ولكن نقل في أنفع الوسائل
 أنه لو باع نصيبه من الزرع من أجنبي والزرع لم يدر كم ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك المشتري انقلب
 البيع إلى التلجأ جازا لأن المانع من الجواز قد ارتفع اهـ وأما لو باع الشريك من الأجنبي باذن الشريك
 فأنى عليه الانتفاع زمانا وقوله الجواز وقد علمت فاقم من الخلاف وما وفق به الطرسوسي أخذنا من قول
 قاضينا لو أن الشريك الذي لم يبيع أجزأ بيع الشريك له لأن لا يرضى بعد الإجازة قوله ذلك لأن قوله
 ضرر والاسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اهـ وقاضيان ذكر ذلك في مسئلة البجعة والظاهر جريان
 ذلك في الشجر والبناء والتمرة أيضا فإذا أجزأ الشريك البيع من الأجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره
 من القلع أو القطع هل أن لا يرضى به وذلك ففسد البيع مالم تنضج التمرة أو يدر الشجر أو أن القطع لعدم
 الضرر حينئذ وهذا كله الذي يفتي بالبائع بدعي الأرض والابيع البيع للزم الضرر على المشتري بأمره
 بالنشر يبع وأما لو كان الجميع للبائع ولا شريك له فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الأرض الا إذا أدرك الزرع
 فينقلب جازا كما جرى في كلام المؤلف وناظره انه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم في يد
 الجواز فيه وجهان البناء أشبه رقبة الأرض في كونه معذبا البقاء لا يقصد قلعه ورفع خلاف الزرع
 والظاهر ان الغراس مثل البناء فإذا كان كله لشخص وباع من آخر فصفه مثلا وأجره نصف الأرض لدى
 حاكم يجر اجارة المشاع وحكم بذلك أو فرغ له من نصف مشددا كانت الأرض سلطانية فانه يصح كالمظهر
 من تعليمهم بالضرر ولانه لا ضرر في ذلك لان البائع لم يبق له بدعي أرض الحصص المبيعة من الغراس وإذا أراد
 أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر باقسمة لان قسمة الغراس يمكن قضاة فتم هذا
 التصر والمستطاب فان لا يتقدم في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (سئل) فيما إذا كان له ديناء
 دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق الحيا كرهه فباعه من عمره وباعه عياضه من معلوم مقبوض
 فهل يكون البيع المزور صحيحا أم لا يتوقف على اذن متولى الوقف (الجواب) نعم (سئل) في غراس

(٣٢) - (فتاوى حامدية) اول) بكرة رواته ولاذن له في التصرف ولا فرق بين الرعاة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع
 الشريف متع عن التصرف فهل يجوز اخراج الوظائف عن أربابها بغير جحقة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل والحال ما ذكر اذا
 تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعسدا أم لا بسطوا النالجواب (أجاب) قال في البحر الرائق وأما عزل القاضي فشرطه ان يكون
 بجحقة واستدل عليه بما نقله في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد ألاحده قول غيره الإخانة وعدم جحها لافعل ثم قال واستند من عدم
 صحة عزل الناظر بغير جحقة تعدد صاحب الوظيفة في وقت واحد استدلاله بما نقله عن البرازي وغيره فإذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز عزل من

السلطان بنفسه ومن وكيله وزيراً كان أو قاضياً المالك القاضي وكيل عنه ولا يتم مسابقة منه كالأموال ظهر من أن يبحث قومه ينقر عنه وإلى
 بوصف الترتيب السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم تخرج عنه وتصر فصادر من الأهل وأوقع في الحزل وعزل الأول وأعطاه الثاني
 بناء على حقيقة كرهوا فاسد والمبني عليه مثله وحيث بنى على ما أنشأ فانظر والتعدي غير جائز لا لتحل للمبني فيه ولا للمعطي أذهو وقبحة
 في عرض السلم الثانية حرمتها بالكتاب (٢٥٠) والسنة خصوصاً إلى الحكام ولا لإلاماً فذهب مصيبة تنظيمية إلى الأسلام وخليفة متميزين

الخواص والعوام وحسب
 في عهد هذا الأمر وتقرر
 شأنه ما ورد المسلم من سلم
 الناس من يدهو لسانه والله
 أعلم (سئل) في مسجد نوات
 عليه أيدى النظار من أهل
 الشام الذي لم يصحبه مدة
 سنين متعددة أنهي وحل
 مغرب للسلطنة المملكات
 ففسره مشروط للمقاربة
 وإلحال أن انظر تدعى
 وحده بنالي الترتيب لا يعرف
 الأهل والولاية المذكورة
 فولاً السلطان بناء على
 ذلك هل إذا ظهر الأمر
 يختلف ما أنهي ينزل
 الأول أم لا ينزل (أجاب)
 نعم إذا ظهر الأمر يختلف
 فإنما هي لا ينزل الأول لأن
 التولية الثانية متعلقة
 بالشرط والمعلق بالشرط
 يتقيد بانتهائه فالتقيد بانتهائه
 ما أنهي فأنهم والله أعلم
 (سئل) في شخص قرره عليه
 السلطان ووظيفة والده بعد
 وفاته فأنهي آخر السلطنة
 العلية أن الوظيفة على
 شخص غير من أنهي أمها
 عليه في الواقع فعزله وأعطى
 المنهي حسب ما به هل

مشتركة بين يدى والبالقين وأحبهما إليهم الذي هو تحت وصاية أخير يسلك منهم حصته معلومة فباع
 البالغان حصتهما من بكر يعايبا بأشربا بآذن الوصى المذكور وإجازته لذلك فهل يكون البيع الزور
 صحيحاً (الجواب) نعم قال في أدب الأوصياء من فضل البيع والوصى كالمالك وفيه أيضاً الوصى قائم مقام
 الوصى (سئل) في مشجرة حور بالمهمله جارية في وقف أهلي يريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا
 إذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الأشجار وأن قطعها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا سيما والمشجرة لم
 تبلغ وأن قطعها والمستفلة في الجرم من البوع (سئل) فبين باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الإدراك ولم
 يضيغ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع الزور جائزاً والمانع (الجواب) نعم كما صرح به
 فاضحياناً (سئل) فبين باع نصيبه من الغراس القائمة في أرض وقف من أحد شركائه بلا تصديق ولا إذن من
 بقية الشركاء وجب صلح ولم يحكم بعضهم كما رها ففهل يكون البيع الزور غير جائز (الجواب) نعم قال في
 أنفع الوسائل عن الخلاف إذا كان الشريكين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وإذا باع من
 الشريك بلا صلح ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركائه لا يجوز وأن منهما جازاه (سئل)
 في مشجرة بين يدى وعمر ولم تبلغ وأن قطعها يريد بيع نصيبه منها لذن شركه بغير الأرض وكلف
 شريكه إلى بيع نصيبه منها فهل ليس له ذلك ويبيع نصيبه كذا كرفاسد (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبيع
 نصيبه كذا كرفاسد حيث لم تبلغ وأن قطعها الشريك ذلك كما صرح به في العمادية في الفصل
 الثلاثين (سئل) فيما إذا كان زبدين قدره كذا من الدراهم بتمتع ودفقه له عبرتاً مع قبضه بفضة
 بين معلوم من الواهم فاصعه من دينه الزور وجهل كون التبرع بالمال على ماني المبيع من الفضة
 أو مساوياً أو أقل فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) نعم قال في البراءة والخيار والاصل أنه متى بيع نقد
 غيره كفضة وضرب كشمس بتقديم جنسه شرط زيادة الثلث أو ثلثه أو أقل أو جهل بطل ولو بغير جنسه
 شرط التقايب فقط اهـ (سئل) في رجل اشترى من أخته زوجاً أو سار وذهب زنتها كذا مثقالاً لرساعة
 فضة وعصاة فضة وخضرة فضة ثم هاتى بالذهب بشئ معلوم من القروش الفضة مسقطه عليه في أقساط معلومة
 وتسلم البيع وتصرف به واستهلكه فكيف الحكم (الجواب) البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة
 المبيع لها فإنه يشترط التقايب في المجلس كما صرح به في المغني باب الصرف (سئل) فيما إذا كان زبدين
 خاتم ذهب فباع من عمر وبين معلوم من الواهم مسقط عليه في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئاً
 من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باعلاً (الجواب) نعم فلو تخاصسا أي التقدن شرط التماثل
 والتقايب والشرط التقايب أي وإن لم يتخاصسا بشرط التقايب قبل الافتراق دون التماثل يعر لمخصاً
 ثم قال فان تفرقا قبل القبض بطل اهـ وتماهى في البعير والتمر والمغ وغيره (سئل) فيما إذا كان زبدين
 مقسم معروف من دار معلومة وأمتعوا في تخاصس أو زافضة حلق ذهب وسيف فولاً بعلامات فباعها
 من ابنيه البالقين بين معلوم درهم فضة معلومة عن المقسم والامتعوا والإواني والسيف والبعض
 فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة فقبض جميع الثمن بالمجلس لدى بينة شرعية

بحث كانت الوظيفة على شخص غير المنهي فيه لم يصادف كل من العزل والتولية صلاحاً إلا (أجاب) نعم لم يصادف كل من
 العزل والتولية صلاحاً إلا أعطاه بناء على أنه أنه وحيث كان أنها ومخالف الواقع فلا أعطاه لم يصادف صلاحاً ولو وظيفة باقية على من وجهت إليه أو لا
 والله أعلم (سئل) فيما إذا تولى السلطان رجلاً وظيفة كانت في يد رجل فرغ لغيره عنها بمال هل تكون في قرره أو في فرغ له عنها (أجاب)
 لا تكون لمن قرره السلطان إذا فرغ لا يمنع تفرغاً أو لم يفرغاً فباعاً أو بعدهما الموافق للقواعد الفقهية كاحترام العلامة الشيخ
 علي بن غانم المقدسي ثم رأيت صريح المسئلة في شرح منهاج الشافعية لابن جحرفي كليب الوصف حاصرونه لومات ذو وظيفة فقرر الناظر أخيراً

انه نزل عنها لا يحرم يشدح ذلك في التشرع كما ان في بعضهم وهو ظاهر بل لو تزوج مع علمه بذلك فكذلك لان مجرد الزوال سبب منه في لا يثبت
انضمامه بقرى الناظر اليه ولو وجد قدم المقر اه والله اعلم (سئل) في رجل يبيع مائة من ثياب من رفاض أحد عشر رجلا وخطبة فالتولية
بمائة شربة فهل ينزل عن النظار أم لا (أجاب) ان شرطها الوقت ونسبة كل واحد منها مائة من ثياب من رفاض أحد عشر رجلا من النظار لشخص
والتولية لا تحرم وجعل لهذه معلوما ولها مائة من ثياب من رفاض أحد عشر رجلا (سئل) ما عليه والا كان الاخذ لماعليه فينزل

حيث اجتمع شروط العزل
لاطلاق القاضين على الآخر
كإتمام ذلك من له أدنى الملام
بالنقص وقد تقرر ان أحداث
الوظائف لا يجوز فلا يجوز
أن يجعل منقول بعاقبة
مستقلة مع ناطر الوقت
بعاقبة مستقلة لانه أحداث
وظيفة في الوقت وهو لا يجوز
والله أعلم (سئل) في رجل
عزل عن التولية على مسجد
بمئة دينار ورجل غيره شهد
أهل المسجد بما التوقيع
ثم نوى الأوبابها ما هو غير
الواقع وعزل المشهود له
بغير جفته هل ينزل أم لا
والقاضي يشاؤه على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء
بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا
عزل صاحب وظيفة ما غير
جسمته ولو عسره الحاكم
لا ينزل بغير جفته والقاضي
يشاؤه على وظيفة والله أعلم
(سئل) في رجل مات فقتر
القاضي في وظائفه جماعة
ثم أت رجلًا أمثلي إلى
السلطان أمرت بفتره
في وظائفه بناعلي شغورها
بالموت غير علم بتقرر
القاضي السابق فهل العبرة

وكتب بذلك صا شرعى فهل يعمل بمضمونه بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم وتقدم نقلها في بيع المض
والزكش (أقول) بما يناسب كرهنا ما يكثر السؤل عنه وهو ما وجد في طرف الثوب أو الناحية من
علم الذهب أو الفضة هل يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو
السعود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا يخطئ واستنبط عدم الاشتراط من قولهم ان ما يدخل في البيع
على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن الا بالتبعية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسألة يبيع أمثلي فنتجها
طريق فضو يبيع سيف على شخص حاشيته بالضرر حيث يبطل البيع فبما بالافتراق من غير قبض
ما يقابله ما أن دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لان الطوق غير متصل بالاموال السلف اسم
العلية أضوان اقتضت به فكانت الحلية من مسميات بخلاف علم الثوب فانه ليس من مسمى البيع فكان
دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يقابله حصة من الثمن اه مخلصا لكن بشكل علمه مسألة المفض
والزكش الآن يفرق بان ما في ذلك من ذهب أو الفضة كالطوق والحلية وبأنه ليس شيئا آخر غير البيع
فكان من مسمى البيع وقد طرقت بنقل المسئلة في الشعر واذ ابا عثر ما بنسب ما ذهب بالذهب انما كان
لا بد لجواز من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المتصل أو كثر في المتنى بالنون أن في اعتبار الذهب في
السقف واثبت فلا يعتبر العلم في الثوب بوعن أي خيفة أو أي يوسف انه يعتبر اه وقال في التنازع ما هو غير
الباقي ان في اعتبار الذهب في السقف واثبت وعن أي خيفة أو أي يوسف يعتبر وفي فتاوى القضاة يقول
باعداد في سعة ما ذهب بذهب في رايه لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب
فانه لا يعتبر لانه تباع بمحض اه فكذا انقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تباع بمحض وتما
الكلام على هذه المسئلة فبما علمته على الدرا المختار فراجع (سئل) في امرأ عاتبت حصة في دار مشتركة
بينها وبين أخيها من أخها الزور بين معلوم على شرط أن تسكن البائعة فبما ذهبت ففصل يكون البيع
المزبور فاقدا (الجواب) نمرجل باعدا على أن يسكنها البائع شورا أو دابة على أن تركها البائع لوما
بكون فاسدا خائبة من فصل الشروط (سئل) في رجل اشترى من آخر مائة من ثياب من رفاض أحد عشر رجلا
وجودها بائنه معلوم ويرددها إذا رآها أو بعضها فهل له ذلك (الجواب) ببيع ما أسله غائب وعلم
وجوده يجوز وله خيار الرؤية ان شاء رددها أو شاء أخذته وتبكي رؤيته البعض عندهما وعليه الفتوى كما
في شرح الجمع والتبني ومثله في الحجر اه وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغب في
الأرض كالقيل والبصل والجزر والقلناس وإذا قلعه البائع فله شترى الخيار وأجاب عن سؤال آخر
بقوله إذا اشترى شاة مغبية في الأرض فهو شرعيا ماله ماله حكمتان للمشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية
لانه ليس بالزمن في حقه فان لم يفسخه فوقع المشتري بعهذه باذن البائع أو البائع فلع البعض بغير المشتري ان
شاعرضي وان شاء فسخ وان رضى بالقول أو لم يرضه بالبيع في الباقي إذا كان على صفات المخلوع وأجاب بضابها
يجوز بيع قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره وبعد بدو صلاحه والمشتري الخيار إذا رآه أزاله
قشره ان شاء وأخذ وان شاء رددها قلعه شاة منمن الأرض بطل خياره (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو

بقر والقاضي أمر بتقرر بالسلطان مع انه اقترع ببناء على ما انتهى غير علم بمافعل القاضي (أجاب) العبرة بتقرر والقاضي لا يقرر بالسلطان
بناء على ما انتهى اليه كسئلة الوكيل إذا تخرج ما ذكر فيتم فعله المالك خصوصا لو وجد من السلطان تنصص على عزل القاض والصادر منه مبنى على
أمر تبين خلافه فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فأودع كتاب الوقت لجل والرجل أودعه لا يحفظه الا آخر يعرف
الوقت بغير اذن القاضي وبشال الاحقر يصرفها كذلك من غير اذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ورجع على من
عليه الفلوه ويكون المتصرف متبرعا في ذلك (أجاب) تصرفه بغير اذن القاضي والمتولى لا يجوز فان كان بئى الوقت فهو وقف لكن بغير ذلك من

فانه ولا يبرأ ذمنا لما شرع من الاثر بالرفع له فلناظر الزجوع عليهم وهم غلبه حيث استهلكه في ذلك أو غيره وان بنى لنفسه أو أطلق رفعه
لزم بضرا ولا يملكه التمس باقل القيمتين من وعمل الوقف فان أبي ترص إلى أنه يخلص ماله كما تقرر في مسئلة تعبير الاجنبي
في الوقف بلاذن والله أعلم (سئل) فمما وقف انسان على العلو به الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا وإذا قلتم يجوز فهل اذا
أبتر رجل منهم انه علوى بوجه الوقف (For) بشهادة رجلين شهدا بأنه علوى لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبوه يدخل في الوقف أم لا

(أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم كأصحر به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخانية وهو المختار فاذا أئمت رجل منهم انه علوى بوجه الوقف بشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين ثبت نسبوه ويدخل في الوقف والمسئلة مصرح به في كتب من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو بائز أم لا وإذا قلتم غير جائز هل اذا وقف ثمانية على الصوفية ومات لآخر وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى أن يجعلها مدرسة ويقسم لها مدرسا فأراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك ولا يجوز منه عن التدريس وأشهد ذلك (أجاب) المصرح به في كتب أئمتنا أن الوقف على الصوفية وصرف ثمنه لا يجوز كإلهام الزاوية المروج اليها من جانب السكك قال في الخلاصة والبايز به وكثير من الكتب أنحج القاضي الامام على السفدي الزاوية من وقف انحصاف انه لا يجوز زعيلي

بصل مدرسا فان في أرضه معلوما وجوده فيها شرعا صحها وتسلم المبيع وقطعه من أرضه بعد ما دفع بعض ثمنه لبايعه ثم امتنع من دفع الباقي متعللا بأنه خسر فيه فهل لا عبرة بقطعه (الجواب) نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبايع ولا عبرة بقطعه المذكور لان بيع ما له ثابت اذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح الجمع المسكين عن الخانية وكذا في شرح التنوير للعلائي من البيع الفاسد (سئل) فإن جمل باع عدة الأبحاث حال كونها غير موجودة عند ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) نعم لانه بيع معدوم (سئل) فيما اذا كان زيد بناء دار معلوم فباعه من عمرو يبيعان بأثر عابدين معلوم هو من المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك أعهد عليه عمر والمشتري أنه ان دفع له زيد فليقرأ اثني بعدد كذا يكن بيعه مبرور وداعليه ومقالا فيه وان لم يدفع له زيد بذلك يكن لاحقه في بيعه ومضت المدقة لم يدفع زيد بذلك لعمر ومات عمرو وعن ورثة باعوا المبيع من بكر وسلوله منه فقام زيد بكف بكر اذا لم يمسح به بالثمن فمسك بالاشهاد المذكور فهل ليس بذلك (الجواب) حيث كان المبيع بمن المثل والاشهاد المذكور بعد البيع المذكور فهو وعدم المشتري فلا يجبر على رد المسئلة في الغير به من البيع ومنه في الترتابي والبرازي (سئل) فيما اذا كان له ذم فلا يجبر على بيعها من أخيهما بمن معلوم فيه من فاحش وأطلقت البيع ولم تذكر الوفاء الآن المشتري عهد اليها بعد البيع لدى بيعة شرعية ثلثها اذا وفته مثل غنة بضع معها البيع ثم مات عن ورثة قبل إيفائها له مثل الثمن وتريدا بقاء الورثة مثل الثمن واستردا معها بعد ثبوت ما ذكروا بالوجه الشرعي ففسل لهذا (الجواب) نعم ولا ريب في أن يسع الوفاء حكمه حكم الزهني في جميع الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخبر به والحاوي الزاهد وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط البرازي فيه الاقوال الى أن قال واذا مات المشتري وفاه ورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اهـ (سئل) فيما اذا كان لا بد مبلغ معلوم من الدراهم بذمتهم وبقايعه عمرو بمئة من معلوم وهلك عند البائع قبل تسليمها للمشتري بأقصة عارية فكيف الحكم (الجواب) يبطل البيع ماله كقبل القبض ولا يلزم بذ الثمن وله مطالبة عمرو بذنبه والمسئلة في البرازي به (سئل) فيما لو اشترى شرا وبشر رجلا ليقبضه فقبضه وهلك فعلى من ماله (الجواب) بهائ من مال المشتري لان المأمور لما قبض بأمره وقد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع (سئل) في صبي باع شيا ولم يقل اني بالغ ولا تن قال اني حين البيع لم أكن بالغ فهل يصدق (الجواب) نعم وفيه منة فان بيع الصغير يصدق بالخبر نصي باع واشترى وقال أيا بالغ فما لم يعد ذلك لم أكن بالغان قال في وقت يبايع ماله في ذلك الوقت لم يثبت اني بخود ووقته انما تصرفه وهذا خبر آخر وهو انه يشترط بعد بايعه اثنتا عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله أحكام الصغار لا تروى في مسائل البيوع ادعى الاقراني الصغير أنكروا المقر له قالوا للمقر لا ستادة الى حاله معهود ومنافاة الضمان القول بان في الاقرار الذي عليه جاء بخط البراءة فقال المدعي كنت صابوق الاراءة القول له لانه أسنده الى حاله منافاة الضمان القول بان في الدعوى صبي باع واشترى وقال أيا بالغ وهو ان اتى عشرة سنة ثم قال لست بالغ لم يثبت اني في قوله ولو كان ابن احدى عشرة سنة ثم قال لست بالغ صدق جامع الفتاوى من البيوع (سئل) فيما اذا كان لصغار

الصوفية والعمان فر جمع السلطنة اهـ فاذا علم ذلك علم أن السلطان ان يجعلها مدرسة ويقسم مدرسا ولا يباح منه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من موانع الشرع الشرع لا يثبت ولا يثبتوا احوال هذه قطع السلطان كإلهام ظاهر والله أعلم (سئل) في متول على زاو به ادى حصتي عقار بيد رجل انها وفتي بمصالح الزاوية من قبل عم المدعي عليه وأتى بكتاب وقف يتعلق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كمال الوقف ولا يثبت لانه ان الحجج الشرعية ثلاثة الدنية والاقراء والملك فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها والله أعلم (سئل) في وقف ضاني ريع من الصرف الى مستحقين من خطباء وأئمة ومؤذنين وشعائين ورواين

ونور وغير ذلك فهل يقدم أحد هذه في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب) الذي تحرر من كلام صاحب الجرح نقله عن الحافظي القديس ابن الذي يبدأ به بعد العارضا هو أقرب إلى العمان واعم للصحة كلام السعد والمدرس للعدسة وينبغي الحاق المؤذين بالامام وكذا المتقاف لكثرة الاحتياج اليه كافي الاشياء والخطيب ملحق بالامام له هو امام الجمعة قال في الجرح السراج بكسر السين أعني القناديل ومرا دمع فيهما وبسائط بكسر الباء أي الحصري ويحقق هامة علم خدامها وهو الوفاة والفرش وتعبيره (٢٥٢) ثم رد الواف يدعي أنهم مأمورون

تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته المدرسة للتدريس الايام المشرقة في كل جمعة واذ قال المدرسة لان مدرسته اذا غاب تعدلت بخلاف مدرس الجامع اه ومن رام الزيادة يرجع الى البحر والله اعلم (سئل) في مسجد له امام وخطيب ومؤذن هل يقدم في الصرف بعضهم على بعض أم هم متساوون (اجاب) الامام والخطيب والمؤذن سواء في التقديم لامتية لاحدهم على الآخر والله اعلم (سئل) في مسجد له خطيب وامام ومؤذن وخادم ايجم يقدم في صرف العلوقة واذ صرف الناظر الى المؤذنين وحرم الامام والخطيب هل هو خطيئ او مريب (اجاب) انما ينقص ربع الوقف لتلك لما شرط له وان ضاق بقدم الثلاثة الاول في الصرف على الخادم وانظروا كتب في الاشياء نقلا عن الحارثي القدسي نزل منك في ذلك الاستفتاء لا بد أن لناظرا في

تصفهوا جوار قبته في ملك أبيهم المستور لآل ماله ثم غرد ذلك واحتاجوا الخفقور يد أوهمهم يسع جرح
العلو بن المثل فقول ذلك والحمد لله (الجواب) نعم وفي الخاتمة يسع الأبطال طفله من الأجنبي على
ثلاثة أوجه لأن الأب ماملد أومستور أو فاسد في الوجين الأولين يجوز عقده ولو عقار أو يسير الفين فلا
يكون للطفل النقص بعد البلوغ لأن الأب شفق وأثره وألمارضه فالظاهر أن مباشرة على الخبرية
تقتضد فلو ادعى الأب بعد ما طلبتة الثاني بعد البلوغ ضياعاً أو الاتفاق عليه وهو ينفق مثله في ربه صدق
بيئته وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه للعار لأن يكون بضعاً القيمة لعارضة للسداد ظاهر الشفقة غلام
تظهر الخبرية لا لا ينفذ فالصغير يتضد بعد البلوغ وهو المختار وتقام مسائل يسع الأب في أدب الأصابع من
البيع الأب البذر المسد المتفاد باع أو ضار ولد الصغير وثائق فتعاهل نفسه ما مابعه جاز ثبوت أصل
الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع الفين اليسير بضعاً مقاضى من يده وسيله إلى نقضه ينقذه بالعرف
جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصولين وغيره ما يختلف من أن يسع الأب عقار
الصغير إذا كان مسدداً لا يجوز إلا بضع القيمة لهم لأن يجعل على الضعف فتأمل (أقول) هما روايتان
نص عليهما في أحكام الصغار لا سروضني وذ كرأت الفتوى على الثانية أي المذ كور في الفصولين وغيره
وقال العلامة مالكو كمي في شرحه على مغلوته وما حصل على ما عاين الفتوى أن الأب إذا باع عقاراً صغير
بمثل القيمة أو بفن يسير يجوز له وعودا عند الناس أومستور ولو لمفسد لا يجوز إلا بضع القيمة الوصي في
بيع العقار مثل الأب المسد لا يجوز بيعه إلا بضع القيمة أو لحاجة الصغير أو لدن الأب وفي العروض حكم
الأب الوصي واحد فلو باع الأب أو الوصي عرض الصغير بمثل القيمة يجوز غير تعقيد بأحد الشروط
الثلاثة اه والمفهوم من عامة اعتبارهم أن الأب ولو غيره مفسد لا يحتاج بيع عقار الصغير إلى مسوغ من
المسوغات التي ذكرها في يسع الوصي ونقل الجوين عن الحافني التوسيع بينهما في اشتراط المسوغات
المذكورة وفيه نظر لاختلافها بينهم من كلامهم كما ترى لأن في جند مثل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل
والله أعلم (سئل) فيماذا كان لعنه وصي شرى وحصة قليلة معلومة شاعرت في بناء مكان معلوم جاز قبته
في ملك اخوته فباعها وصيه المذ كور من اخوته بن معلوم من الدراهم قبض من المشتري أدى قاض شرى
ثبت له بالبنية الشرعية لحظاً والمصلحة في البيع المور وأن الفين المور هو في المثل وعدم انتفاع
العتوه بالبيع وحكم القاضي بصفة البيع المذ كور فهل صحيح ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيماذا كان
لر بضع ابن كبيره ابن صغير فقال بعت الصغير بستان كذا بن قدره كذا لم يقبل الصغير أو له المور
المجلس حتى مات المر بضع من مرضه المذ كور فهل يكون البيع غير صحيح (الجواب) حدث لم يقبل أو له
يكون البيع غير صحيح والله أعلم الولاية في مال الصغير إلى الأب وصيه ثم وصي وصيه ثم إلى الأب ثم إلى
وصيه ثم القاضي المختبر (سئل) في بيع المأجور هل يكون موقوفاً على إجازة المستأجر أو مضي مدة الإجازة
(الجواب) نعم يتوقف البيع على إجازة المستأجر في أهم الروايات وإن لم يجز للمستأجر أن يفسخ الإجازة
نفذ البيع كذا في الخاتمة وغيرها (سئل) في رجل رهن داره العلوة عند يدره ناساً مسلماً ثم عاين

فخصمه بالدم للمؤذنين وحوار الإمام وانقلب تحقيق غير مصب وإنه أعلم (سئل) هل القاضي أن يقر شخصاً في وظيفة كالأية في وقت مدونة غير بشر أو أوقات أم لا (أجاب) ليس القاضي أن يقر وظيفة كالأية في الوقت بغير شرط الواقع ولا يصل للغير الأخذ إلا انظر على الوقت كالأية في الوقت أم لا (سئل) في رجل وقف وقفاً مائة على رجل وقف عليه له الميراث حتى مات هل للقاضي إبطال الوقت وجعله الورثة أم لا (أجاب) ليس للقاضي إبطال الوقت والقول حال مدونة حتى يقع فيمنع كالأية أو وجه الشرع من تقدم مدونة خصمه شرعية على مال البعض إلا لأصحاب أو جود مدونة على مدونة مائة وبينه وجهاً، أن يحركه أو أن يختصم في فعله كالأية مشهور وإنه

أعلم (سبل) في رجل وقع وقفه على نفسه معده حائه ثم نعهده على أولاده لصلبه الموجودين إلا أن وهم على به وعيد السكر نبر وأجر وسعد الذين جميع الوقيع بينهم بالسو به لازم به لاحدهم على الآخر على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم وذر ينهم ونسلهم وعندهم أي مادام أودا تمامات وأهل يدخل أولاد البنات في هذا الوقت أم لا (أجاب) نعم يتخلون حسب أضاف بهم قال في انلاصة والترازة به ولو قال على أولاده وأولاد (٢٥٤) أولادهم كان ذلك لكلامه يدخل فيه ولد الابن وولد البنت أه وهذا الخلاف فله أما إذا

أمانة السه بان قال على
الأولادى وأولاد أولادى
أولادى وولد ولدى بصفة
الجمع أو الألفاظ في منحولهم
وعنده الخلاف المشهور
المسافر في كتب أصحابنا
وأما عليه أعلم (مثل) في امرأة
وقفت ملا على القراء
وجعلت ناظرًا تصرف في
المال وراجع صرف من
الرب القراء على موجب
ما عينت الواقعة في شرط
وقتها ثم بعد مدة ضاع من
مال الوقف شطر في زمن
قائه السابقة وصارت
علاوات القراء على حكم
التوزيع فهل الناظر الآن
لأنه أخذ عاقبته علمًا
على حكم ما عينت له الواقعة
في شرط وقتها أو لا يدخل
مع القراء في التوزيع
(أجاب) لا يدخل مع القراء
في التوزيع بل يقدم على
القراء فيصرف إليهم عنه
تمامًا حيث كان في مقابلة
عمله وكان قدر أجره ثم
ما انفصل بل وإن على القراء
قد تنقل في الأشياء عن
الاسم على استواء المستحقين
بند الضعف وأنه يخالف

بكر بدون إذن الميراثين كيف الحكم (الجواب) يكون البيع موقفا على إجازة الميراثين أو قضاء الدين أو الإجماع يبيع الموهون غير نافذ حتى حق الميراثين وليس للراهن والمرتحن حق الفسخ كملتسأجرو يبقى بان يبيع المستأجر والموهون صحيح لكنه غير نافذ في بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ حتى حق المستأجر والميراثين لازم حتى البائع حتى إذا قضى الدين أو تمت الإجازة لزم البيع تازيه من الصرف في أوّل المتفرقات (سئل) فيما إذا كان لز يدعرا عنب قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف فباعه منشد هافي تصرفه فباع ربع الفراس من هند وقرع لها عن ربع المشد وصديق متولى الوقف على الفراغ ثم وضع زو يدعه على الجميع وتصرف بغيره ولم يدفع له شيئا وأمنع من تسليم البيع له بدون وجه شرعي فهل ينح من معارضتها ويؤمر بشهائها للبيع ويلزم معمل ما تصرف فيه من العيب حيث لم ينقطع المثل (الجواب) نعم (أقول) قتم المؤلف عن المعادة أنه لو كان الزرع كله فباع نصفه من انسان بدون الارض ان كان الزرع مدر كجاز والا فلا يخ والعلة لزوم الضرر كما هو قد سئلت ان الفاهرات الفراس كالبناء وان الضرر نزول بالبيع والفراغ (سئل) فيما إذا اشترى زيد اثني عشر شاشا من عمرو بن معلوم من الدراهم وقضه فاعلمها من بكر بن معلوم وقضه فاعلمها من عمرو صاحبها بن معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البياعات الزبورية صحيحة (الجواب) نعم في الأصل في آخر باب العيب شرى ما باع باقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالكله والبيع محال لم يزول بمقتض عيبه والثن الثاني من جنس الثمن الأول أو كان هو باع بالف نسبة ستة اشتره نسبة ستين فهو فاسد ولو باع بالدراهم فاشترى بالدينار لم يضر استحسانا وإذا انتقل الى آخر يبيع أو هبة فاشتره من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى بأكثر من الثمن الأول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه خلاصته من الفصل الرابع في البيع الفاسد (سئل) فيما إذا كان لز يمشد مسكة في أراضي وقبض حامل بعضه الفراس حافي ملكه فباع الفراس والارض معان عمرو بن معلوم من الدراهم فهل هو البيع في الفراس حصصه من الثمن دون الارض (الجواب) حيث هم الملك هو الفراس المذ كور الى الوقف وهي الاراضي المذ كورة يصير بيع الفراس دون الارض كفي قاضين وغيره (سئل) فيما إذا قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وبعده أن يعطيه فظن بالسعر الواقع ثم أرسله لظن بالسعر الواقع يوم الارسال وكان السعر معلوما وقت مدة غلاسر القطن فيما بعد ما تحاسبا وتساقطا على ثن القطن بالسعر الواقع أو لولا ان يزيد يسطع البعمر ويبلغ من الدراهم تكمله لحساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس لز بذلك (الجواب) نعم كما قفي به التمرناشي والخير الرمي وصرح به في مجمع الفتاوى والنجي معز بالي النصاب (سئل) فيما إذا استدان جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدرا معلوما من الحذنة غنما أقل من الباقي بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرفوا بخطة من طاهمهم بقية مبلغه وامتنع من احتساب الحظلة من أصل الدين زاعما أنه نظير صرع عليهم مدة تكيف الحكم (الجواب) تكون الخطة المذ كورة بعبا الدين حيث كان السعر معلوما بينهم فقبض بسعر هالواقع المذ كور من أصل الدين كفي النجتي والفتنة

[illegible]

العليا لان في درجتها العود الضعيف في قوله والا كان نصيبه ان هو في درجته الى عن القديكبره من الابا بوحاصله ان انتقال نصيبه الى ولده أو ولده متيقن بكون الميت من الابا وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته متيقنه ايضا في قول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة السطلى على اطلاقه في حق الامهات فصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا الى ولدها وولدها الى ذوى طبقتها والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض الغلة في دينه ما ترك العمار مع الحاجة (٢٥٥) الباهل تثبت ثباته بذلك ويجب

انوارحه أم لا (أجاب) نعم تثبت ثباته ويجب انوارحه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير ثباته وصرح في التزايه بان عزل القاضي للقائى واجب عليه قال في البحر ومقتضى الامر بتركه والامم ثلثا فانك ولا شك فيه والله اعلم (سئل) في وقف وقف زيد على نفسه ثم على اولاده ذكورا كانوا انا على الفرض الشرعية ثم من بعدهم الى اولادهم ثم اولادهم ثم انسلهم واعقابهم على ان من توفي منهم ومن اولادهم وأولادهم وان سفوا وترك ولدا أو ولدا أو أسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى ولد له وان سفل على ان من توفي منهم ومن اولادهم وأولادهم الخ من غير ولد ولا ولدا ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من هو في درجته من أهل الوقت الاقرب فالاقرب الى المتوفي من أهل الوقت يستوى الاخر الشقيق والاخر الاب ومن يجري مجراهم فان لم

ولا عبرة بالزعم المذكور ولا بد مطالبة الجباة بعد ما ذكر بمقتضى ينقل الحالة هذه والمسئلة في نظرية مفصلة بقولها وموختجها لانها الى ان قال والاصل انه يسع بالتعاطى (سئل) فيما اذا طليع بمن عمرو دينه عليه فدفع له عمرو مقدرا معلوما من القطن قيمته اقل من الدين فهل يكون بيعا بقدر قيمته من الدين حيث كان السعر بينهما معلوما (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من الارزواذى بعد قبضه أنه وجده ناقصا ولم يفرق الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض بينه (الجواب) نعم لانه هو المنكر وهذا اذا لم يكن النقصان من الهوازة نقصا لا يكون بين الوزنين فان كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كفى التوازن والخلاصة والجر وأقبح ذلك فآرى الهداية والخبر الرولى وسئل فآرى الهداية اذا اشترى شخص شيئا وموزنا فاحضر البائع التفتي ووزن البضاعة فحضر المشتري وتسلمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب اذ اقر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه بينه ولا يسمع قول القائي وحده الا اذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المقدور عليه وهو كذا وكذا اه (سئل) في رجل اشترى من آخر عدة أرطال من الغزل فوزنه بعد أيام فنقص بعد أيام فنقص وكان وطبا فليس فهل له الرذان صدقة البائع في الرطوبة (الجواب) نعم وفي الحادى الزاهدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غرلا من فوزنه بعد أيام فنقص فان كان وطبا فليس له الرذان صدقة البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرذول وتسليم الغزل وجعل الفيلق امر شام ثم ظهر ذلك رجوع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اه (أقول) والظاهر ان هذا فيما اذا كانت رطوبته غير اصلية أو كانت خارجة عن العادة بحيث تعدى على ما في ماس من أنه اذا كان النقصان من الهوازة فلا شيء على البائع بل على الرطوبة الاصلية أو الجارية على العادة فتأمل (سئل) فيما اذا ساءم زيد من عمرو سلعة فقال عمرو يا معيا بنسعة وقال زيد لا أخذه الا بشأني وكانت السلعة موقوفة الساومة في يد عمرو البائع فدفعت عمرو والسلعة الى المشتري وقال جيرا ببيعها بشأني تصرف كيف شئت فنصرفها في دينه على ما ذكر من الاجازة فهل تكون السلعة باع قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع (الجواب) نعم قال في التذخير جرحل سامور جلاوبا فقال البائع أبيعهم خمسة عشر وقال المشتري لا أخذه الا بعشره فان كان الثوب بيد المشتري حين ساومه فهو بخمسة عشر لان المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه الى المشتري ولم يقل البائع شيئا فهو بعشره لان البائع رضى بعشره لما دفع الثوب الى المشتري اه ومثله في التناوخانية والولو الجيرة (سئل) هل يدخل الخلف في بيع أمه تبعها (الجواب) نعم يدخل (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وهلاكه فهل القول للمشتري مع عبته ولا تخالف (الجواب) نعم كما صرح به في الهداية وغيرها (أقول) الصواب ان القول للبائع مع عبته وعبارة بالهداية وان اختلفا في الاجل أو في شرط اختيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع عبته فان هلك المبيع ثم اختلفا في حاله فعند أبي حنيفة وأبي يوسف والقول قول المشتري

يكن أحسن في درجته ينقل نصيبه الى أقرب الطليقان المعين أهل الوقت على أن من مات منهم قبل قبضه في هذا الوقت واسقطا له لشئ منه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل منه استحق ما كان نصيبه المتوفى ولو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو أنثى ويستترك الاثنان فافرقهما في ذكورا كانوا انا انابهم على الشرط والترتيب وبعد الافتراض الى جهة توه تصلة ما ترك من أهل الوقت هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين من عبد الرحمن ابن الواقف مع الموجود من أهل طبقتها من خالته أمجد بن عاشقة بنت تاج الدين من عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته أمينة بنت فاطمة بنت تاج الدين من عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أمجد بن عبد الرحمن

ان الواقف فلن ينقل نصيب هذا الميثمن أهل الوقف المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميثمن المزبور لاجدولا ثمنه ولمحمد لاذ كضعف ما لا يثنى بالشروط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرنا رأينا لاذ كرمثل حظ الاثنين على أن من توفي عن ولداً ونسلاً عادماً كان حله على والده ثم على أولاده ثم على نسله على الفرقة الشريفة وعلى أن من توفي عن غير نسله (٢٥٦) عادماً كان حله على والده ثم على من في ذرئته من الوقف يقدم الأقرب فالأقرب اليه ويستوي

والاخ المستقيم والاع من الاب إلى آخر ما ذكره الميراث من أهل الوقف من له حق ما سالاً وما لا وقد احتج زنا بقتلنا من أهل الوقف عن الزوايا التي لا تدخل في أولاد البنات وان صرح كثير بدخولهم اذا ذكروا بصيغة الجع مضافين إلى نفس الواقف لا إلى الأولاد كما هنا ويدخل البطن الرابع وان لم يذكر استحقاقاً ووجه لم يذكر فيه انه قال الاستحقاق فيه انه قال على أولادهم فقد ذكر أولادهم على العموم بصيغة الجع فيقع ذلك على البطن كلها فيدخل فيه أولاد البنات لانه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكر في أنعم الوسائل في المسئلة الثلاثين من ابن مازة وانما أطلقنا في ذلك لكثرة الاشياء فيدخل أولاد البنات في الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد انه أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً في حصته وعاقبته على أولاده وأولادهم ثم وثمنا سواها وما عاقبوا وجعل آخره لجهة ولا تنقطع صفة على أن يكون الوقف سوية بين

وقال محمد في الغلات وينسخ البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه ينسخ العقد بلا كنه وقوله ثم اختلفاً أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط اه فعمل أن قول الهاديه فان هلك الخ غير راجع إلى قوله وان اختلفاً في الاجل الخ بل إلى ما ذكره قيل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان اختلفاً في الاجل أو شرط الخيار واستفاه بعض الثمن كان القول المنكر أو في الثمن بعد هلاك المبيع أمر محمد بالخالف والفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري اه قوله أو في الثمن أي لو اختلفاً في قدر الثمن كما في شرحه لابن مالك وقوله كان القول المنكر صريح في أن القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكر وذكر في العسر عن التهاية أن التقيد ببعض الثمن اتفاقاً اذا الاختلاف في قبض كله كذلك وانما لم يذكر كماً باعتبار انه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى اه (سئل) في رجل باع من زيد بضائع معلومة بثمن معلوم أجل بعضه المعلوم على المشتري إلى أجل معلوم وقسط باقية أفساها معلومة ثم مات البائع في أثناءه ما لتأجيل والتقسيم فهل يبقى كذلك ولا يحل الثمن بموته وحاله هذه (الجواب) بوجوب البائع لاجل الثمن المؤجل وبوجوب المشتري بحل كفاي العزاية والاشياء (سئل) في أنصار جارية في ملكه يذوق مساقضه ومنه وجه الشرع فيباعها بدهوى مثمرة من بكر فهل يكون البيع موقفاً على إجازة عرو (الجواب) نعم كفاي الشبهة (سئل) في أحد الاثنين اذا باع نصيبه من الدين الذي على زيد من شركه فهل البيع غير صحيح (الجواب) نعم كفاي الاشياء من القول في الدين وأتقى به المهنداري (سئل) اذا انسخ عقد البيع بعد موت البائع لفساده وكان المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون جماعة تروى كته لا تفي بجميع ديونه فكيف الحكم (الجواب) يكون المشتري أحق بمال المبيع من سائر الغرماة كلهم كذا في العروة وأتقى به المهنداري (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر ونصفه وهي عند زيد وفي يده باذن شركه فيباع بدهوى يسلمها لهم يقبضونها فماتت عند زيد وضم عمرو أن له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لان هلاك المبيع بآثار لا يخبر الشرط في هذا البائع بطل البيع كفاي ليزا به وضربها (سئل) في رجل اشترى من آخر بقره على أنها تعجب كذا رطل فهل يكون البيع فاسداً (الجواب) نعم كفاي الخائنة (سئل) في رجل باع غرام كرمه للمخترعين البيع من آخر فهل لا يدخل الثمن في البيع (الجواب) نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة والسلام الثمر للبائع الآن بشرطه المباح والمسئلة في التتوير (سئل) فيما اذا قال رجل بعث داراً من ابني عدي ثم بلغته خبر البيع بعد موت أبيه فهل يفتل فهل يكون البيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم ولو قال بعث عدي هذا من فلان الغائب بكذا وبلغته خبره فهل لا يصح بالاجماع كذا في المنع وغيره فكيف بعد موت أبيه فالبيع المزبور غير معتقد (سئل) فيما اذا كان له بدهوى من القلي موضوع على يده من فريه فباعه من عمرو على أنه له بعهامة قطار كل قطار بكذا فذهب بقره ولبعض المبيع عن حده ما بقي قطار لا غير بعد ما دفع عن السكك زيدو يد أخذ الأقل حصته من الثمن ومطالبة البائع بغير الباقي فهل له ذلك (الجواب) نعم وان باع صفة على أنهما مائة فغير بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الأقل حصته ان شاء وأوسع لتفرق

الذ كرو والابنات أم لا (أجاب) نعم يكون بينهم كالمصرح به لال ومن لا خسر وفر اجعهم ان شئت والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفته الميعن على مسجد الفسلا في التقار والولاية عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعد ما عتقه فالراشد من ذرية عتقائه لا يزال دون النساء فان لم يكن منهم رشداً أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليهم ان يكون نائب السلطنة الشريفة بغير تاجر وسو شرط انه ان تعذر الصرف لطراب المسكان كان مصر وقار يعمل في القراء والمساكين أي بما كانوا أو بنما وجدوا هذا حاصله انقرض الرجال من ذرية عتقائه دون النساء عتقوا المسجد ووزن وقار الناس عنه فلا يصلي فيه ولا يذوق الصرف عليه نظرا به

الصفة

الصفة

الصفة

وتعطلت أوقافه وتعدراستغلاؤه وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي يتعين الاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الارشد من النساء أو نائبه في نفسه والمحكم في نفسه المجدد المذكور (أجاب) النظر لتأليب السلطنة الشرعية بغير العروسة ولا نظر للنساء من ذكره بالعقاة لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من التنازع فيه لهن ولولا ذلك لصراف الفقراء والمساكين كما هو ظاهر فأعذر ذلك فتاب السلطنة بغيره هو الذي يلي التصرف في الوقت بالامر والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فان هذا الاشعبي ونظفاته تناظر وأما الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه بالنظر ولا أمين بيت المال إلا بدخل أو كليل بيت المال في التصرف (فوف) في الوقت بحال فإذا صار الموقوف بصفة تجوز للاستبدال فالقاضي أو نائبه هو الذي يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف إذا قل زلها لاسطة أو صارت بحال لا تصلح للزراعة أولا

تفضل فلتأمن من مؤنها وصالح الوقف في الاستبدال حاز الاستبدال لقاضي اللجنة المفسر بذى العلم والعدل ومسئلة الاستبدال مشيرة من كورة في أغلب كتب السذهب المعتمد للفتوى ماذا كراهه وأما حكم المسجد بعد خرابه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشنخا فبه فقال محمد إذا خرب وليس له ما يعمره وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر أو تخراب القرية أو لم يخرب لكن خربت القرية بنقل أهلها واستغنى عنه فإنه يعود إلى ما كان الواقع ان كان موحدا أو ملكا ورثة من ان لم يكن وقال أبو يوسف هو مسجد أبد إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يورثه ولا ينقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانا يصلون فيه أو لا الفتوى على قول محمد في آيات المسجد

الصيغة وكذا كل مكمل وموزون ليس في بعضه ضرورة وما زاد البائع لو توقع العقد على قدر معين علفي من البيوع (سئل) فيما إذا باع دجرا بدينه من عمرو بعبا تأشرا بعبا بن قدره ثلثمائة قرش حال في خمسة ثم بعد ما نسلها عمرو ومضى شهران طالب عمرو يدعيا بالثمن فباعه الجار به سلمة بمائتين وخمسين قرشا ودفع عمرو لزيد خمسين قرشا بشفعة الثمن الذي اشتراه به من زيد فكيف الحكم (الجواب) حيث باعهما من البائع بأقل مما اشترى قبل نقد الثمن والأثر متحد يكون البيع الثاني فاسدا ولو لم يطالبه عمرو ببيعة الثمن الأول والله أعلم وقد شرع ما باع نفسه أو وكله من الذي اشتراه ولو حكما كوارثه بالأقل من قدر الثمن الأول قبل نقد كل الثمن الأول صورته بأشياء بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجوز أن يرضى السعر إلى باعلا فلا شافعي رحمه الله تعالى شرح التنوير له لا في من البيع الفاسد (سئل) فيما إذا ساءم زيد من عمرو دابة معلومة وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمرو وبها وهلك عند المساوم فهل تكون مضبوطة القيمة (الجواب) المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضبوط بالقيمة بالقبض كذا في النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كاصرح به في الغراز به كذا في العلفي في خيار الشرط (سئل) فيما إذا ساءم زيد من عمرو رأس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند المساوم فهل يكون غير مضبوط (الجواب) المقبوض على سوم الشراء إنما يكون مضبوطا إذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقهاء أو ألبس في بيع الوقف العرفي فإنه كذا قال أذهب هذا الثوب بثلث رصته اشترت به عشرة فهل ثابته بضم القيمة وعليها الفتوى اه كذا في الصر وفي تكملة فروق الاشياء لشرح غير نعيم المقبوض على سوم الشراء مضبوط عند بيان الثمن والأفوه أمانة والفرق أنه إذا بين غنما لم يرض بده الاجتال وصند عدم ذكره هو قبض ما ذون فكيف أمانة اه (أقول) وأما المقبوض على سوم النظر فغير مضبوط مطلقا كذا في المختار وأي سواء كراهي أو لا صورته أن يقول هاته حتى انظر اليه أرخصي أو به غيري ولا يقول فإن رصته أخذته كذا في النهر (سئل) في رجل اشترى من زيد أربعة أحجام من الشعير والكرسة الطحونين المسمى عرفا بالمعبول بثمن معلوم ثم باعها إلى رجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل صحيح (الجواب) لا يصح بيع معقول قبل قبضه كذا في التنوير وغيره (سئل) في رجل باع سدس غراس زبوت من شريكه في الباقي وسلمه منه وتصرف المشتري به نحو عشرين والآخر بقى الرجل أنه كان فضولاً أو أن المبيع لغيره ولم يجوز له لا يقبل قوله (الجواب) نعم كما أتى به التحير الرمي (سئل) في رجل رهن داره من زيد بدين وقاله انه ان لم يؤلف الدين إلى وقت كذا يكن في مبيع ثم أحرار المهرين الرهن من الزمان باجر معلومة دفعها للمعترن وبزيد الرجل أن يحاسب المهرين بالاجر من مبلغ الدين الذي عليه قوله ذلك والبيع المزبور غير صحيح (الجواب) نعم والمستهة في الرهن من الفتاوى الخيرية (سئل) فيما إذا كان زيد من معلوم من الزمان بدينه من عمرو وقد دفع لزيد معلوما من الحنطة وقال خذها لحاسبك به من دينك بسعر البلدة والسعر معلوم بدينها لم يذ كرأغنا فآخذ به وقوله كذا كره فيكون ذلك بيعا بالدين بالسعر يوم الاتخذ (الجواب) نعم (سئل) في امرأة أطلتها

(٣٣ - فتاوى حاشية) - أول) كالتنديد والحصص والبراري وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حيث التأسيس والمسئلة طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لأنه زبد كلامهم والله أعلم (سئل) في وقف على شعائر مدرسة يعلم بنية شرعية مقدار ما شرط الواقع للموتى وأزواج الشعائر من العاقلات انتصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكتبوا بامان يقول كل منهم قد نص السلطان في مراعى على ان في من العلوقة كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغرقوا نصف غلة الوقف من عامهم في الوقف على حد جدي فان مستغل الوقف أرض أو غيرها لمخالفة الشرع وتوخذ أجرتها من المأطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في أقل من دويخ ربيعة فهل يجازون في ذلك

فما فضل عنهم ولو أقل قليل بصرف إلى المدعى وبأنى أو باب الشعائر أم كيف الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف بصرف لهم ينظر إلى ما كان معهوداً من حاله فيما سبق من الزمان من قوامه كيف كانوا يعملون فيه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو الخلقون على المسلمين ففعل على ذلك وحيث لم يعلم ما كان بصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف بآذن القاضي فالواجب أن يحرم عليهم وينتفع بهم الزوائد على أن مثل هذا أن يعملوا وأن لم يعملوا لا يستحقون أن يروا نصيبهم القاضي ولم يكن لهم شأن ينظر أن كان المعهود أنهم لا يعملون إلا بآذن (٢٥٨) المثل فلهم أجرة المثل لأن المعروف كالشرط والأفلاحي لهم والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف

رجل طاحونة على نفسه ثم بنى بعده على ولده لصلبه العراة على أراهم ثم بنى بعده أراهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أسناله وأعتابه على الفريضة الشرعية لذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشاركه الاثنان فانفقوهما فان مات ابراهيم لم يعقب أو أعقب وانفرضوا بما ذكروا وفقاً شرعياً على من يوجد من أخوته لا سيما كرا كان أو أنى ذكر أو أنى أنثى بينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه أو على فاذ انفرضوا باجهم وأبأهم الموت عن آخرهم عاذ ذلك وقفاً على الزاوية الكائنة بباطن دمشق المعروفة بأشياء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذ تعسروا فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن الصودع والشرط النظر لنفسه ثم بنى بعده أولاده ابراهيم المذكور ثم لا روشد فالأرشدين من ذرية

أراهم ونسبه وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب ذلك وقفة ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعد ولم يعقب فهل ووجد لأراهم أخوة لأب فتنازل الواقف ثم انفرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولادهم فهل ينتقل الوقف إلى الزاوية بالزور وبناقراض أخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الأخوة وذريتهم أم لا (أجاب) لا يرب إلى غرض الواقف انتقاله إلى أولاد أخوة ابراهيم لأن من الأول لا يربى إلى غرض الواقف كما تقدموا ولا يربى إلى غرضه على الحكم المعين أو على ما عرفت بالأمم وذلك لعدم الاعتبار لعدم اللفظ العام يربى على جموعه حتى لا يعتبر مع خصوص السبب وقد ذكر الأكمل ذلك في العناية شرح الهداية في تحصيل الصلح عند قوله والصلح صحيح

مع اقرار اوسكوت وانكاره وكل ذلك جائر لقوله تعالى والصلى خبر فانه باطلاه وبقائه يعني الثلاثة وان كان في صلى الله عليه وسلم قال لأن الاعتبار
لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو متناقض مع التباين استحقاق اولاد اخوة ابراهيم لهذين الاسمين الذين هم حاضر في الواقع فاذا لفظه
والحق احق بالاتباع والله أعلم (سئل في النزول عن الوظائف بعل يعطى لصاحبها هل يجوز بلزوم أم لا يجوز ولا يلزم (أجاب) قد مر في
الاشباه والنظائر أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وفرع عليه وفرع عنها النزول عن الوظائف بعل يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي
الجواز (أقول) قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصبيح خلافه وقد (٢٥٩) قال العلامة المقدس الفتوى على عدم

جواز الاعتناء عن
الوظائف لا حق بمجرد ذلك
يجوز الاعتناء عن حق
الشفعة اه والله أعلم
(سئل) في رجل فرغ
لا عرض وظيفة واقطاعها
مالا بجازاة على صنعته من
باب القابلة ثم بعلمه
أخذها شخص عنه يحكم
السلطان بمجرد انائها هل
المعروفه ان يرجع للمالك
المدفوع والحال هذه أم لا
(أجاب) ليس للمعروفه
ان يرجع على الفارغ
بالمال المدفوع والحال هذه
اذا أعقبه أي الفراغ ابراه
علم أو خاص منه وهذا
بإتفاق واذا أخذ منها
فألمت آخر كلام في
الرجوع عما بذله من الخط
عوضا عن الوظيفة منهم من
منعه بناء على اعتبار العرف
الخاص ومنهم من قال به
معاد بانه حق مجرد والحق
المجرد لا يجوز الاعتناء
عنه وأما إذا جعله من باب
المجازة على الصنيع أو وظيفته
ابراه علم أو ابراه منعت
فلا تأثر بالرجوع والحال

فهل تكون أجرة السكيل على البائع (الجواب) نعم لانه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة كيل وعدوزن وفرع
على بائع وأجرة وزن غن وتقدم على مشترئ بمن كتاب البيوع (سئل) في دلالة سبي بين البائع والمشتري
وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون على البائع (الجواب) نعم وفي فوائد
صاحب المحيط الدلالة باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد
حقيقة ويجب على البائع الدلالة له فعل بأمر البائع هكذا (أجاب) ثم قال ولو سبي الدلالة بينهما باع المالك
بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فلهيوان كانت على المشتري فلهيوان كانت عليهما
فلهيما عبادية من أحكام الدلالة وما يتعلق به ومنه في الفصولين وشرح التنوير للعلاق من البيع (سئل)
في دلالة سبي بين البائع والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري
رد المبيع على البائع قام البائع بطالب الدلالة بالبدالة التي دفعها له فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ذكر في
الصغرى دلالة باع فو بأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد ببيع بقضاء وغيره لاسترد الدلالة وان انفسح
البيع لانه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يطل عليه عبادية من أحكام الدلالة (سئل) في دلالة قاله زيد
أعرض داري على البيع فزعم أنه عرضها وأن رجلا طلب امرأها بكذا فمريض زيد وأعرض عن بيعها
وأجرها من عمرو ثم بعها من بكر بلا حضور الدلال ورب الدلال من زيد أجرة فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم والمسئلة يتفادى في جامع الفصولين الاحكامات آخر الكتاب (أقول) وفي قول العين سئل بعضهم
عن قال الدلال أعرض أرضي على البيع وبها ولا أكره كذا فعرض ولم يتم البيع ثم ان دلالا آخر باعها
لدلال الاول أجرة بقره وعنايه وهذا قياس والاستحسان لأحوله اذا جازئ له بعرف التجارة والتجار
لا يعرفون لهذا الأمر أحواله يأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى اه (سئل) فحين اشترى فاستدأ ثم باعه
لغير بائع مبيعاً بائعاً مختصاً فساده بغيره أكره فهل نفذ البيع الفاسد ومنتفع (الجواب) نعم فان
باعه أي باع المشتري المشتري فاسداً مبيعاً بائعاً بالغير بائعاً فساداً بغيره أكره فنفذ البيع الفاسد شرح
التنوير ومنه في المتن (سئل) فبما اذا أقرض بديعه بأن المكان الفلاني لعمره ثم أقرضه بدين الأقرار
المزبور صدمته لعمره وعلى سبيل التجسس والمواضع ففسرها أو أقام بينة شرعية عليها وعمره ونكر ذلك فهل اذا
أقامها على الوجه المذكور تقبل وتعمل بموجبها (الجواب) نعم وان اختلفا فاذن أحد هما أن البيع كان
تجسساً والآخر ينسكو التجسس لا يقبل قول مدعي التجسس الا يثبتوا ليهتلف الآخرون وروايتهم أن يقول
الرجل لغيره في أبيع داري مثلك بكذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تجسس يشهد على ذلك ثم يبيع في
الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً بمثله ببيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى في بيع التجسس
إذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اصابته ولا يثبت المشتري من المكروه لانه في الحقيقة بمثله البيع بشرط
اختيار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم لا يجوز البيع بالتجسس لا يجوز الاقرار بالتجسس بان يقول لا تخزي
أقرتك في العانة يعني فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له البدائع وإن ادعى

هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لا شيء يعرض وقهره القاضي لاهلته ونذر الفرز وغه الفارغ اذا رد عليه فقيل المدفوع
يفرضه ثم فرغ المعروفه لا خوفه والقاضي كذلك والآن تنازع الفارغ الاول متعللاً بالنذر السابق فهل يقرب للقاضي المعروفه
بعد الفرغ صحيح فأنفذت كان أهلاً ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعاً أم لا (أجاب) نعم والقاضي الممنون له عن الوظيفة
صحيح بلا شبهة فأنهم صرحوا بان من فرغ عن وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأحق العلامة قاسم أن من فرغ لسانه عن وظيفة سقط
حقه منها وسقط الناظر المنزلة له أم قال في الجعر فأنقض بالاولى ولا يلزم الوفاء بما نذر اذا نذر لا يلزم الوفاء بالابشر وط هي تختلف

في هذا ولورثتنا اجتماع شر الطهارة القاطنة لا يقتضي به على الناذر كما مر حوايه فاطبة ما وجوب الوفاة في حال اجتماع شر الطهارة في عين الناذر
وبن الله تعالى أم الحليم فله تخالف فيه شرط وهو وجود الحادثة من مدع ومدعي عليه فاجتر في فعله وأما صحتها للشرع من أصله بمعنى جواز
الاعتناء عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض أهل القصر من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العرض وإن صامه
أنه عز لنفسه منها وقدرتها الغير بعض نص العزل وبطلان ما سواه وأما مقرير القاضى للمنز وله فمما لا نأز عفى عنه هذا هو المقرر في هذه
المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل تزلا لآخر (٢٦٠) عن زنيعة معلومة فتبين أن ليس عليه تلك الوظيفة فعلى للآخر أن يرجع بالمبلغ الذي

دفعه له (أجاب) أنه إن يرجع
به بل ولو لم ينسب من ذلك لانه
اعتراض عن حق مجرد وهو
لا يجوز مر حوايه فاطبة
ومن أفتى بخلافه فقد أفتى
بخلاف المذهب لبناء على
اعتبار العرف الخاص وهو
خلاف المذهب والمسئلة
شبهة وقد قد وقع فيها
للمتأخرين رسائل وتابع
الحادثة الأولى والله أعلم (سئل)
من دمشق) فيما إذا وقف
رجل وقعة على نفسه أيام
حياته ثم من بعده على جهة
برعية وما قبل بعد ذلك
يصرف لزوجة الواقف ان
كانت موجودة ولو لم يوجد
حين ذاك من أولاد الواقف
الذكور والآن بينهم
لأن كل مثل حظ الأنثيين
يستقل بذلك الواحد من
الأولاد والزوجة المذكرة
عند الانفراق وبشرط أنه
لا أكثر منهم عند الاجتماع
أي إذا عاشوا أو إذا ماتوا
ثم بعدهم لولا ذلك لم
لأولاد أولادهم وذريتهم
ونسلمهم وصيهم من أولاد

أحدهم أن هذا الإقرار هزل وتلجئة وأدعى الآخر أنه بعد ما قاله ليدعى الجدة وعلى الآخر البيعة من الثامن
من بيع التنازخانية (سئل) فيما إذا كان لزيد فرس لهما مرفاع الفرس من رجل بشئ معلوم ولم يأت
بالمهر لعل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع (الجواب) حيث لم يذهب به مع الأم إلى موضع البيع لا يدخل
للعرف كما صرح بذلك في العبر وفصيل الناقعة وفلأولئك مكنون وحش الآلات والجلل البقرة والجلل للشاة ان
ذهب به مع الأم إلى موضع البيع دخل فيه للعرف والأفلا بحر من فصل ما يدخل في البيع تبعاً وقبضه
وفرق في القسمة به فقال ان العجل يدخل والجمل لا يدخل لأن البقرة لا يتبعها إلا مع العجل ولا كذلك
الآن اه (أقول) قال الخبر الرمي في حاشيته على العبر قوله ان ذهب به مع الأم إلى هذا صريح في أن الأم
لو كانت غائبة هي وولدها وباهها سالكه لا يدخل لعدم الشرط المذ كر وهي واقعة الفتوى فتأمل
اه (سئل) في رجل باع غرة كرمه البارزة من زيد فتقابل بدينها بتقصير فقال البائع بهما فان خسرت فعلى
فباها هو وزعم أنه خسروا أنها تلزم البائع فهل لا تلزمه (الجواب) نعم قال المشتري أنه يتخير فيه فقال البائع
بعمه فان خسرت فعلى باع لا يلزمه شئ نزاهة من نوع الاقالة (سئل) في رجل اشترى من آخر قد را معلوم
الوزن من الحر برش معلوم شراء مخصصاً وزنه بنسبه بأوزانه بحضور البائع واذنه وأقره بقبض جميع
المبيع الذي بيعة شرعية ومضت مسددة ثم ادعى انه نقص كذا درهم فهل لا يسمع دعواه بعد اقراره المزبور
(الجواب) نعم قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المتقبض من المبيع للقباض لانه المنكر إلى أن
قال وشمل كلامه لوقال المشتري بعد قبض المبيع موز وناو حادثة ناقصاً إلا ما سبق منه اقراره بقبض
مقدار معين كافي صلح الخلاصة اه ومنه في الخبر بأيسر عبارة ومثله أفتى علامة فلسطين الشيخ خسر
الدين (سئل) فيما إذا باع هذا بنبهاد هذا البالغة أمتعة معلومة بشئ معلوم من الدراهم مؤجل إلى أجل
معلوم وما نت دعوى بسل أداء الدين عنها وعن وزنه وتركه فهل يجل الدين بموتها أو يقدم على الأثر
(الجواب) نعم في البرز بقبض البائع لا يجل الثمن المؤجل ويؤت المشتري يجل (سئل) في الأخوس إذا باع
بالأعما المعروف منه هل يكون بيعه صحيحاً معتبراً (الجواب) أعما الأخوس فيما ذكره معتبر كما مر حوايه
والمسئلة في عتي القراض من التتويرو للفتى والكثرة للاشياء من أحكام الاشارة (سئل) فيما إذا كان
لزيد طيبة وقوله من روعة فباعها من عمرو بشئ معلوم على أن يتركها إلى الادراك فهل يكون البيع المزبور
غير جائز (الجواب) نعم باع زرعاً وهو بطل على أن يتقاعه أو يرسل دابة فيه بجزأ البيع وان باعه على أن
يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول خالية من فصل بيع الثمر والزروع (سئل) في امرأة
باعت لبنها البالغ أو ضاحلة لغرام وسكت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسداً (الجواب)
نعم ولو باع شيئاً وقال بعته بغيره أو قال بعته على أن لا ينه كان البيع باعلاً ولو باع وسكت عن ذكر
الثمن كان فاسداً كقوله فاضحان في البيع الباطل (سئل) فيما إذا كان لزيد مقدار من الورد اليابس
موضوع عند عمرو في مخزنه على سبيل الامانة فباعه من عمرو على أنه كذا قطار فوزنه عمرو فوجهه ناقصاً

الظهور خاصة لأن كل مثل حظ الأنثيين طبقه بعد طبقه ونسلاً بعد نسل وعلى انه ان فوت الزوجة انتقل
قبضه لمن يوجد من أولاد الواقف فان لم يوجد ذلك فلن يوجد من أولاد ولد وعلى أن من توفي منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولاد فان لم يكن
له ذلك فلا ولد أولادهم ويتم فان لم يكن له ذلك فلن يوجد من إخوته وأخواته الشاركة له في الوقف فان لم يكن له ذلك فلا يرث الطمقات إلى
الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسليمهم من أولاد الظهور وقبل دخوله في هذا الوقت واستحقاقه لشي من منافع موقوفه ولها أو ولد
أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وإلى الوقت إلى حاله كان المتوفى باقياً لاستحقاق ذلك أو بعضه فام من تركه من الظهور ونسبته واستحقاق

ما كان أصله يستحقو كان جوار على أنه من فاش من أهل طبقة مشوية و انتقل لصيبل من ثم من ظهوره و آل الوقف إلى انقراض أهل
 تلك الطبقة المشوية و كان قد انتقل إلى من هو أسفل منها استحقاق من مات قبله بالتفاضل أو استحقاق نال البيع وجود أمي منه تحت القسمة
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف ان يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المشوية بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر أو أوان فأن لم
 يوجد أحد من أولاد الوقف و وجهه بعد مصرف ذلك لئن يوجد من ذريته من البطون من ذلك ثم من بعدهم ولولا ذلك و ذريتهم و نسلهم على
 الشرط والترتيب المشر و ح ذلك أعلاه فأن لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا (٢٦١) كان ذلك مصر و قال في مآصره من جهة

البر المتصلة فالخصر الوقف في
 الواقع ثم مات الوقف من
 ابتسته سنة وعين ابنه
 بدرا بن ثم مات سنة
 المذكورة ثم مات بنهما
 وانحصر الوقف في يد الدين
 المذكور ولا شيء له
 لكونه من أولاد البطون
 ثم مات بدرا بن المذكور
 عن بنت أمهات عايدة وانحصر
 الوقف فيها ثم مات عايدة
 العيشة عن ابنها سليمان
 وعن بنتها أقيسة بنت زين
 الدين وانقرضت أولاد
 المذكورين موت عايدة
 المسبورة ووجد أولاد
 البطون من اثنين من عايدة
 المذكورة ابنها سليمان
 و بنتها أقيسة الزبورية
 سنة الزبورية ابنهما محمود
 المذكور ثم مات محمود
 المذكور قبل استحقاقه من
 ابنه خليل وعن بنته عائشة
 ثم مات خليل المذكور قبل
 استحقاقه عن أربعة أولاد
 ذكر وهم أحمد ومحمود
 وزين الدين وعبد الرحمن
 ثم مات عبد الرحمن المذكور
 قبل استحقاقه عن ابنه

عما قاله في يد الحال أن عمر المير وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون
 القول قول عمر و بينه (الجواب) حيث قال المير أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض فالقول
 قوله لانه قابض إذا لم يعلم أنه انتقص من الوعاء يمكن النقص عما يجري بين الوزين كما صرح بذلك ابن
 نجيم في مجمره من البيوع (سئل) في ما يباع دار الملك و قد فاكف الحكم (الجواب) هذه مسألة يبيع مالك
 ضم إلى وقف وهو صحيح بحصة الملك فقط خلافا لما أفق به المولى أبو السعود من عدم الصحة فقدره صاحب
 الصبر (سئل) في رجل اشترى من آخر زرعاً من معلوم على سعره الواقع في آخر السنة توقضه وهو لا يملكه
 فهل يكون البيع المزبور فاسداً وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل (الجواب) حيث كان الثمن
 مجهولاً فالبيع المذكور فاسداً وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل وكون جهالة الثمن يفسد البيع
 صرح به في العرف في أوائل البيع وأفق به الخبر الرمي وكون حب الفطن مثلاً يصح به في التنازعاً بين
 الشركاء وسأفنى نقل ذلك في النصب ان شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا كان زيدا وأخوته نصف حصرة
 و انتهاى رجل فاستدان من رجل مبلغاً من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له ان لم أدفع لك ذلك عند
 حلول الأجل يكن سدس الحصرة ملكاً في مقابلة دينك ثم حل الأجل ولم يدفع له نظير الدين و زعم
 الرجل أن الحصرة للز كور دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزمعه وله أخذ مبلغه
 (الجواب) نعم (سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زبدية قميصاً معلوماً من دار بين معلوم ثم ماتت عن بنت
 وابن زعم الابن أن المقسم المذكور له لكونه بعض الثمن من مال أخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها
 مبرأ عنها ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان جماعة من رجلين يباعان عشرين معلوماً
 الحار إلى دوهم فباعوا منه حصصاً معلومة بمقتضى المأل معلوم من رجلين يباعان عشرين معلوماً
 يكون البيع صحيحاً (الجواب) نعم ويصح بيع حق المرو والشرب تبعاً كأي الخاتمة (سئل) في رجل
 وطئ جارية أمه أنه بلا وجه شرعي و جلت منه ولم تصدق المرأة على ذلك وتزبد ببيعها من شاعت فهل لهذا
 ولا تصكف على بيعها منه (الجواب) نعم ولو استولج جارية أحد أبويه أو أمه أنه وقال ظننت حلماً في فلاحه
 ولا نسب إلا أن صدقه فيها وان ملكه بوعايت عليه تنور وشرحه للعلاء (سئل) فيما إذا كان زيد
 حصتان في دار من قباع الخطين من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقضا البيع فهل يكون البيع
 غير جائز (الجواب) حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لأن جهل المشتري يمنع (سئل) فيما إذا
 اشترى زيد من عمرو بصلاد ما كان باقياً أرضه معلوماً ووجد فيها شيء صحيحاً وأسلم المبيع وقعه و باعه بعد
 ما دفع بعض ثمنه فهل يزمه دفع الباقي (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لأن يبيع ما أصله غائب اذا ثبت
 وعلم وجوده صحيح كأي شرح النجم المسكين ناقلاً عن الخاتمة والسلمة في شرح التتو والعلاء عن باب البيع
 الفاسد (سئل) في رجل باع شعيراً من آخر بشيء متفاضل نسبة في النعمة ومضت الأروالات قام بطلب
 الثمن من المشتري وكلفه أخذ المبيع فهل ليس بالبايع ذلك والبيع المذكور فاسد (الجواب) نعم (سئل)

سليمان المذكور فهل يستحق بنت محمود المذكور و هو عائشة الزبورية وأولاد أحمد خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن سبتما كان
 يستحقه محمود المذكور لقرن الوقف على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم أنسألهم قبل استحقاقه شيء من منافع هذا الوقف
 وولده وأولاد أولادهم أو أسفل من ذلك من ولده يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق أولاً
 وقدره هذا السؤال بعينه ثابته أو أم الله سبحانه وصوره الاستفهام فيه هل يكون جميع الموجود من المذكورين من حين موت عايدة المذكورة
 أولاد بطون و بصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين القرع وأمه و فرغ غيره عملاً بعموم قول الوقف

أو الأسفل منهم أن لم يكونوا كذلك قسم عليهم أن لا ناخذ لثلث ولعاشة ثلث عملا بالشرط الموجب لنقض البذل الذي كره في الأثر فما أصابها عاشت كلها وأدت حباتها وما أصابها خلتها لئلا يكثر صرف ولا ولادة إلا بعقاسوية فما أصاب عبد الرحمن صرف ولده سليمان ولم يحكم بانتقال نصيب عابدة ولده سليمان وباقيان الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون أن من مات منهم أي من أولاد البطون عن ولده وولد ولده لم ينفصم به وعابدة ليست من أولاد البطون فلم ينسبها لغيره ولم يصدق على ولدها الذي كور من أنهما ولدوا لإدبطين لها فلا يصح صرف مالها لولدها لاجتماع الحكم عن أولاد الظهور عن غيرها واستقلال أولاد البطون بالوقف (٢٦٣) بشرط مستقل فافهم والله أعلم (سئل في

وقف أهله في متول ومشارك وأل أمر فافهم بشرط الواقعة التي انتهت وأرادت الناظرة أن توفى كل مشارف الوقف الآتي إليها في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام فيما تنسب منه والتصرف فيها في أموره فهل للمتولى معارضة المشارف الذي هو وكيل الناظرة وأه التصرّف بغير رضا المتولى أذ هو أرفع بجهة الوقف (أجاب) ليس له التصرف بغير إذن المتولى إذ ليس لبنيت الواقعة الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف الوصي إلا بغير المشرف فكيف للمتولى وأما اختلاس المتولى للقاضي أن ينظر في ذلك أو يفوض الأمر إلى من يشق في النظر فإن تبين له اختلاسه ومخاطبته عزله واقعه أعلم (سئل في ساقطة مسئلة يتعاطى إدارتها ومصالحة الجرح بالذن ناظرها بسعي يباي يدفع الناظره مبلغا يستري به شيئا يهلفه لبعالها فاشترى وصره كما

يضمن البائع مثله لأصاحبه (الجواب) نعم قال في الجرح من فسل الفضولي لولي له فذلك ظلمه لأن البائع يضمن أجمعا شاء فافهم ما اختار ضمانه يرى الاستح (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وشجر البيعة ثم طالبه بالثمن فقال بعته من رجل لا أمر فوسلته ولم أقدر عليه فهل يضمن (الجواب) نعم قال وكيل البيعة بعته من رجل لا أمر فوسلته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسئلة القيمة وهي دفع اليه القيمة وقال ادفعها إلى من يصلحها فدفعها ولم يعلم إلى من دفعها يضمن كمن وضع الوديعة في بيت من نسبها وقد هلكت لم يضمن مؤديده وفيها أيضا دفع إلى دلال أو البسيع فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي سائت وضعت يضمن نرازيه اه (سئل) فيما إذا باع زيد ثمنه معاومة من عمرو وهما بدمشق الشام ثم من معلوم القدر من القروش انقصا لغير المشار لها وأطلق الثمن ومالته ورواجع مستو بان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري الثمن على حساب معاومة حلب الزائدة على معاومة دمشق فهل له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد (الجواب) نعم وإن أطلق الثمن بعد تسوية قدر من الوصف والاشارة ونقد البلد فإن استوفى مائة النقود ورواجعها مع البيعة ولم يدفع ما قدره من أي نوع كان فدفع المشتري أي نوع شاء وان اختلفت رواجا مع استوفى مائة أو اختلفا في الأروج في بلد لاه معاومة عرفا وكم كالمعروف سرا وان استوفى رواجا له ماليتها فسد البيعة للجهالة ما لم يبين المشتري أحد النقود في المجلس ورضي به البائع لا ارتفاع المصدقيل فمقرره فالمستوفى باعته شرع للمنتقى للعائ (سئل) فيما إذا كان له بديعة معاومة فباعها بمحضرة وجعته من عمرو وتسليمها عمرو وبقت عنده مدة ونفتت عنده نتاجا قامت الآن زوجة زيدت أن البقرة لها فله أن يسمع دعواها (الجواب) حدث كانت حاضرة حين البيعة تعمله لا يسمع دعواها والمسئلة في شئ الفراض من التتو والمنتقى والمنتقى وغيرهما وعبارة المنع باع قمارا أو حيا أو زوايته وأمر أنه حاضر بعلم به ثم ادعى إلا أنه ملكه لا يسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جاز إذا التصرف فيه المشتري زرعوا بناء فلا يسمع دعواه اه وقد أوضح المسئلة في الخبرية من الدعوى فراجعها (سئل) فيما إذا أقبض زيد عمرو ودعا على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي الأمر من خيار العيب (أقول) وسأني لهذه المسئلة في بديان في باب الخيارات (سئل) فيما إذا اشترى من يمين عمرو مسكنة معلوم شراء شرعا بكل حق له ولمسكن المزبور شرعا بمعلوم فهل يدخل الشرب (الجواب) حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له قال في الجرح ولا يدخل الطريق والمسبل والشرب لا يجوز لكل حق بخلاف الإجارة أي لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض والمسكن لا بد كل حق ينحصر (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو قطعة أرض معاومة لا يستطيع من ذلك لئلا يره وفيها متصل معها اتصال قرأ شرعا عريضا بغير معلوم فهل يدخل البناء في البيعة تبعها (الجواب) نعم ويدخل البناء لا يشترى في بيع الأرض بلاذ ككونه متصلا بالقرأ ويدخل تبعها مع (سئل) فيما إذا كان له بدار معاومة جارية في ملكه فساوم عمره على أن يبيعها منه فأجابته وراضيا على أن يبيعها

أمره وبغيره وتولى ناظر غيره وماله الرجوع عما دفعه هل يرجع على الباي أو أم على الناظر أم لا رجوعه في (أجاب) أن كان المبلغ من مال الوقف فلا رجوع له على أحد مطلقا وإن كان من ماله ودفعه لا بد أن القاضي فكذلك لأنه لا له ذلك الاستدانة على الوقف إلا بإذن القاضي وإن كان باذن القاضي ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر الجدل بدلا على الباي فينظر إلى دخول مال الوقف في وقت من ماله أعلم (سئل) في مدرسة انتقل مدرستها إلى فائقة لوجه الله تعالى ويريد متولها أن يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدرس مدتها ولم يطلب ما هو مشروط له ومعين من ورثته ماتوا لم يعمر به ما يزعم أنه محتاج إلى العبارة منها وإحلال ابن لها يرعا من القرى والمزارع التي توقفت عليها له

ذلك وبمثل مجرد قوله انه لم يدوس (أجاب) اعلم أولا انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة التدريس وادعت الوارثة انه يباشرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين يعني على نفي العلم بعدم المباشرة لانهم قانون مقام موثوق بهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين لانه آمن فكذلك ورثته كما صرحوا به ومن جهة من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه اذا علمت ذلك فاعلم ان العمار عفا تقدم اذا ضاع المصنوع فلا يوجد ما يعبر به بقدم ما يبق الموقوف على الصفة التي وقفا وأوقف عليها وكان في تأخير العمار ضرر بين أماد اذ ينبغي ان كان هنالك حصول من (٢٦٤) ربيع قري الوقف وضارعه فيه خدمته ويعمر وكذا اذا ضاع لم يتش ضرر بين يجوز

الصرف على المستحقين وتأخير العمار على الغلة الثانية مخصوصا على مدرس المدرسة لانهم قالوا الذي يذابه من ارتفاع الوقف بحجته شرط الوقف أم لا ثم ما هو أثر البناء وأمر للمصلحة كالامام المسجد والمدرس للمدرسة ثم قد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله المدرس من المعلم المشرط له وأخذ العطية المعينة من بيت المال لا حتى وصل إلى مسقعة فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض محتكرة حتى أشجارها وذهب كدراها ويريد حكرها ان تستمر تحتيد به بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قدما قبل الاحتكرك دفع المزارعين بالربع على غرق المزارع فعل بحكمه يعاقبها تحت يد بالحكر السابق جنبا على الناظر أم لا والناظر ان يتصرف فيها بما في ماله من جانب الوقف من دفعها بالحكم المذكور وعلى

دفعه في المجلس بيد البائع ثم ذهب عمرو قبل أن يتسلم الدار المأزورة فهل يكون البيع صحيا وكفى الاعطاء من أحد الجانبين (الجواب) نعم وهل قبض البديل شرط فيه أو أحدهما كاف بخلاف أثنى الحلواني بالاول وفي النزاع به وهو المختار وفي العمادة قال صاحب المحيط وهو المختار عندى والسكنى الكرماني بتسلم المبيع مع بيان الثمن أما اذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يبرر والا اذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد عليه أنه يشترى قبض أحد البدين وهذا يقتل الثمن والمبيع وقوله في الجامع ان تسليم المبيع كفى لا ينبغي الاستحسان تحت قوله ويلزم أيضا بتقاطعه ومثله في الجبر والنهر والمنع وشي الماتقي (سئل) فيما اذا كان له دين ببيع أرسله الى خارجة بضاعة ليقاها بها بعد أن يقترنها ففعل التابع ذلك وجعلها في يد غيره بغير إذن قال المرحوم بطالب التابع الرسول المزبور بان يثبت بدونه وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) ليس له مطالبة الرسول والمسئلة في الخبرية من البيع (أقول) ويأتى فيما تعامل الكلام عليها (سئل) في رجل باع من آخر أمتعة معلومة بمن معلوم من الدراهم هو من مثلهما معا باعنا شرعا ثم ان المشتري بعد البيع المطلق انه ان أوفى مثل غيرها رده المبيع الزبور الذي ينفذ شرعية فهل حيث كان البيع بين المثل يكون البيع بالالزامة (الجواب) نعم (سئل) في معتقل اللسان اذا باع ما شارته المعروفة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه اذا أقر بالاشارة أو أطلق بها أو باع واشترى يجعل ذلك موقوفا فان مات على عقلته جاز ذلك كما يستندوا ولا فاعلى هذا التوزيع بالاشارة لا يخل وطء الزوجة لعدم نفاذ حكمها اذا مات بحاله حكمه نافذ ففسوخا لها أخذ المهر من تركه ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم بعده منع من شي الفراض وتام التحقيق فيها والمسئلة في المتن والاشياء وغيرها (سئل) في بيع المأجور اذا أجاز المستأجر ووصل السهم ما بقي من الاخرة فهل ينفذ البيع ويتزج المأجور من يده (الجواب) نعم في ٣٣ من جامع الفصولين البيع بلا ان المستأجر ينفذ حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التجدد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر ينفذ في حق الكل ولا يبرر من يسخى يصل السهم اذ رضاهما البيع يعتبر لفرض الاجارة لا لا نزاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبسه اه اشترى دارا في اجارة فارتانسان فقال له أخو المشتري ان أخا اشترى الدار التي في اجارة فكيف قال مبارك بارف هذا اجازة من يبيع القنعة في البيع الموقوف (سئل) فيما اذا كان له يد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمرو بقطعة أرض مثلهما مع مقايضة معا باعنا شرعا مسلم الذي ينفذ شرعية فهل صح البيع المزبور (الجواب) نعم (سئل) في مسكن مشترك بين آخرين من مناصفة باع من رجل من معلوم واستثنى بغيره العلوم وأنه فرد داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية ولو قال أبيعك هذه الدار الاطر يقامتها من هذا الموضع الباب الدار وصف الطول والعرض

الطريقه المزورة واجارها الداراهم والدائرا غيرهما ما جرى فيمن الحظ والقطعة لحاظ الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم به بذلك والحال هذا بل الناظر يتصرف بما في الحظ لحاظ الجانب الوقف من اجارته باجرة المثل أو دفعها بالحصة والحكر لا يجاب استحقاقها في يده ابداعا على ما يريد ويشي وقد صرحوا بأنه يجب الاتقاء في الوقف بكل ما هو الانفع له فيجب فعل ما هو الانفع على الناظر من الاجارة أو الردف بالحصة على طريق المزارعة (سئل) في معتري الوقف اذا صرف حال ولا يشترط اذاعة عاقد من ريعه بغيره ذلك دين على الوقف قوله ومثله في الجبر والنهر الظاهر ان قوله والنهر سبق فلم لا ينفذ من المسئلة الى النهر كما ترى اه أحد

ورجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث يمكن لضرورة عمارة الوقف ونحوها (أجاب) الذي تعذر في هذا المسألة من كلام
علمائنا أن الأصح من المذهب أنه لا يصير ذلك بائنا على الوقف قال في البحر والعقد في المذهب أن ماله منه فلا يستند مطلقا وإن كان لأدله
فإن كان بائنا القاضي جاز والأقوال والعمارة لا بد منها فيستدين لها بائنا القاضي وأما غير العمارات كان التصرف على المشتق لا يجوز
الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه لا منه كإصراره في القسمة بقوله لا تقسم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لئلا يبدنه بغير إذن
القاضي لا يرجع على البائع في ماله لا يحد الوقف بعد حبث لأمال جند الوقف وإذا (٢٦٥) صرف من ماله فيه ما بدنه ولو باذن القاضي

لا يرجع أم لا
أضاع على ما هو
الأصح من المذهب والله
أعلم (سئل) في واقف
شرط وقفه أن تكون
وظيفة الأمانة والأذان
بالسجدة الكائن بالبلد
الفلاف لواحد وأنت يعطى
من المعلوم كل يوم درهمين
والثاني فالمراد بالدرهم
الراشع هل هو الدرهم الشرعي
الذي اعتبر به كل عشرة
منه سبعة مثاقيل بوضع
سيدنا عمر رضي الله تعالى
عنه أم الدرهم الذي اصطلح
عليه أهل زمان الواقف
وانصرفا ليعا فهم عند
الاطلاق أن كانوا قد
اصطلحوا على درهم
مخصوص في ذلك الزمان
وهل إذا أشكل الأمر فلم
يعلم واختلف المستحقون
مع الناظر في ذلك القول
لمنهما (أجاب) بنصرف
إلى الدرهم المصطلح عليه في
زمن الواقف ما ثبت بالبيئة
الشريعة أنه أثنى الواقف
حين درهم الذي وضعه
سيدنا عمر رضي الله عنه وإذا
أشكل ولم تكن بيئة القول

بإجازة البائع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لأن الاستثناء تسكيم الباقي بعد التناهي يكون جميع الثمن يقال به
غير المستثنى فلا يفسد البيع بجرم من البيع تحت قوله ولو استثنى منها رطلا معلومة ضح (سئل) فيما إذا
تعارضت بيئة الصحة والمرضى في البيع فهل تكون بيئة الصحة مقدمة (الجواب) نعم والمسألة في الخبر يمين
الدعوى مفصلة (سئل) في رجل باع دابة بخسور صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكونه
لا يكون رضا كإصراره في الاشياء (سئل) في رجل باع دابة بخسور صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم (الجواب) سكونه
نعم ولأن أسمن السبد لم تملك وأداه بقوله تملك أنه لا يجوز بيعه ولا بيعها ولا إخراجها عن
الملك بجر من الاستيلاء (سئل) فيما إذا كان رجل ابن قيدة في أمور مضره وتعاطى مصالحه مدة
فأخذ الابن من التجار رضا بئنا معلوم على سبيل الرضا هل عن أبيه قام الاكت أو باب العرض بطلون
الرسول بذلك قالين أنا بعناهما منك وفتها علسك وقال الرسول كنت رسول الله وأنتي لك على فعمل
يكون القول قول الرسول بيمينه في ذلك ولا يطالب الرسول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر وفي الدرر من
أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلام الرسول (القول) وكذا أثنى في الخبر به وجزأ ذلك إلى الخلاصة
وغيرها ثم قال وعبرة الخبانية في آخر كتاب البيوع امرأنا شترت من رجل ثم اختلفا قالت المرأة كنت
رسول زوجي إليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعنا منك ولي علسك
الثنى كان القول في ذلك قول المرأة والبيئة البائع وشمله في كثير من كتب أئمتنا العتمة وهذا صريح في
واقعة الحال الخ وأقول أيضا سذكر في الباب لا الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على
إضافة العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل ومن المعلوم أن الشراعتي وجد فذا
لم يتوقف فاذ لم يضاف الرسول لعقد الشراء إلى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول ففي مسئلتنا
إذا كان المشتري أضاف العقد إلى نفسه وقع الشراعه ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولنا فلا
والى هذا يشير قول الخبانية كنت رسول زوجي البائع وكان البيع على وجه الرسالة فقوله وكان البيع على
وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافا إلى المرسل وجبثذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكر إضافة
العقد إلى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المشتري بيمينه ثم رأيت في البحر في كتاب الوكيل كاله عند قوله
والحقوق فيما يضيفه الوكيل إلى نفسه الخ مناصه ولو ادعى أنه رسول وقال البائع أنه وكيل وطالبه بالثمن
فالقول للمشتري والبيئة على البائع إليه أشرف في بيع الخبانية وشرطه الاضافة إلى مرسله اه ع شرط
كون القول للمشتري إضافة لعقد الشراء إلى مرسله فلو أضافه إلى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله
الحد (سئل) فيما إذا اشترى بدمقار معلومين الصل من عرو ثم خسر فيه وريد الرجوع إلى عمرو
البائع بمخاضه زاهما أنه ضمن له ذلك فهل يكون ضمانا لخسار أو لا (الجواب) نعم لأنه أمضا من لما
يخسره كمال بعضهم نظرا إلى قوله على لائم الجواب فلا يجوز كقول رجل باع في السوق فاشترى
فعل الخ زلي على من الكفالة وفي شرح التنوير بالعلل لأنه أمضا من خسار أو قول بجهول وذلك

(٣٤ - فتاوى سامية) أول قول الناظر لا عين لان نكوهه وإقراره على الوقف لا يصح ولا ينظر إلى ما جند بعض من الواقف
والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمانه مما لا يسبق الفهم إليه لأن اللفاظ الصالحة في الوقف تحمل على العرف الجاري في الخطابات القولية وقوف
اشترتهم قواعدهم المعروفة كما كل شرط وهاهنا لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حمام وقف على الخمره النبو به على الحال لما
أفضل الصلاة ثم أقيمته للقاضي ولاية البحار مع حضور المتولي عليه وعدم إيمانه بحجاره أم لا (أجاب) صرح في العرائن مع حضور
المتولي ليس القاضي جازة الوقف إلا إذا أغيب غاب غيبة متعانة لأن الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة هذا ما عرّف من كلامهم والله أعلم

(سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده المسمى بأحد ثم بعده على أولاده وأولاده ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم وأولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أحد الذين هو ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأبني هي آمنسة فهل تستحق أمנתا ذلك كوردة سامع قول الواقف وأولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم بعده على أولاده أم لا (أجاب) لا تستحق إلا استحقاق آمنسة قوله وأولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكر وأما أولادها هي فلا تستحق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أبي نفروجا (٢٦٦) بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله

أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والابن التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها يصرون بكونهم أولاد أبي نفروجا من ابن الابن لا الابن التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف المذكورين بعدوا والامر ظاهر في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى قائم بشاغلها ومدرس شافعى صغير بعد في المكتبة وفي ذات الوقت التي هي بسيد المتوسلين سابقا ولاحقا للتسوية بين المدرسين في العاقبة هل يصح عمل بماتى الفاترو يستوى الذين يعلنون والذين لا يعلنون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يقبضه من غلته الوقف ولا يدفع إلى المدرس الشافعى شئ لعدم أهليته ومباشرته وهل إذا عسر شرط الواقف في قدر عاقلة المدرس لكنه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما الرادع بكفيه (أجاب) لا يعطى الصغير العارى عن

باطل اه وهذا المخلص ماقى الزبلى وغيره ومسئلة بايع في السوق صرح بها في الحاشية بقوله رجل قال لا خير بايع فلا على أن ما أصابك من خسران فهو على لا تصح الكفالة (سئل) فيما إذا اختلف التبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لدى الصحة يمينه (الجواب) نعم إذا اختلف التبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بينة الفساد باتفاق الروايات وان كان يدعى الفساد في صلب العقد بأن ادعى أنه اشترى بالفردهم وورط من خير والاخر يدعى البيع بالفردهم فيعروا بيان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبيئة بينة لا تسر كجلى الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد خاتمة من أحكام البيع افساد والمسئلة في الاشياء من الدعوى (سئل) فيما إذا اشترى ز يمين عرو دار ابنه معلوم من البراهم ونحلى المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يمكن من قبضه من غير حائل وقاله خلت بينك وبينه ومصدر ذلك لدى بينة شرعية وحكم شرعى فهل يكون البائع قابضاً للثمن (الجواب) نعم قال في القبر بدو سلم البيع والتمن أن يحل بينه وبينه على وجه يمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الأجناس مع ذلك أن يقول خلت بينك وبين البيع قابضه نهر من البيع قبيل باب خيا والشرط ومثله في الجبر باسط عما هنا وكذا في المنع (سئل) فيما إذا اشترى ز يدقدا وامعول من الزبيب مثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس ونصرف زيدان زيبو واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعابه رفته حيث المثل موجود (الجواب) نعم والبيع مثل ما يبيع الناس أو مثل ما أخذه فلان على في المجلس مع عدم الإبطال شرحت التتو بر للعلائى من فصل بيع الفضولى (سئل) فيما إذا كان لاصراً أمة متعوضاً راسات فباعته ذلك في بيعتها من أيتها البتة بثمن معلوم من البراهم أو بأثمة بنتها منه أراضه بمقبول من عهال الوصى الشرعى عليها المباشر عقد الشراء المزبور هل لدى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبة زعم أن البيع كان في الأرض والوصى يدعى أنه في الصحة فهل إذا قام بينة تقدم بينة الصحة (الجواب) نعم رجل كان صالحا ففسد وحجر القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شياً فقال المشتري كنت اشترىته قبل الحجر عليك وقال لابل بعدا حجر على فالقول قول المحجور عليه لان البيع حادث فضاف الى أقرب الاحوال وان أقام البيئة فالبيئة بينة المشتري لمعين أحدها أنه ثبت الصحة والبيئة بينة مثبت الصحة أولى والثاني أنه ثبت التاجر قال وكذلك أطلق عنه الآخر ثم قال اشترى بتمنى في مسألة آخر وقال المشتري اشترى بتمنى بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلناه أنه يدعى أمرا حادثا فضاف الى أقرب الاوقات انقروى من ترجيح البينتين فنخصر شرح ادب القضاء في أخبار الجرح وإذا تعارضت بينة الصحة والمرضى فالبيئة الصادر من الزوجاته كان في حصته مريحة لانها المدعية والورثة يتكرونها والبيئة للمدعى لا للمشكر صرح به وغير واحد من علما شافعى به من الدعوى ضمن سؤل وفيها من الوقف وإذا تعارضت البيتان بينة كونه في الصحة بينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علما شافعى بالخرصى باع شياً فادعى الورثة على المشتري أن الوصى باعهم منك بعد

الصلح الذي بعد في المكتبة ولو وجد في ذات الوقت التسوية بينهما في العاقبة فلا ذلك بكون حال أهلية الاثنين في اللقاء الدوس ولازمة المدرسة بالانها وما اتيها من شرط عليها وقد أنكر ابن خبيرة في الاشياء على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط واذ على ان عاقبة المدرسة لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تتعطل بغيبته عن الدرس وفي الوقف سبعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقصير والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسون حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة حياطة وثاني ناظر وبواب وموذن وضائر يسع الوقف عن الوفاء بعاقبهم على وجه التمام هل يوزع ريع الوقف على جميعهم على قدر

سهاهم في ألعوفة المذكور في ألفا ثانياً بعد المثلين وعلى الدروس مستوى الزئبق والدروس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من أفراد الدروس في العالم النافعة بما يقوم بكفايته وتولو استغرق غلة الوقت بعد العبارة الواجبة ويجرم غير من مدرس لم يباشر وظيفة أو غيره من ذكرنا (أجاب) يقدم المدرس الملائم للدروس فيها إذا كان عالماً بتقيد وكانت تتعلل بغيته إذا غاب عنها فذلك له المشروط بنص الوافق وإن كان لا يتكفيه وكان غير مثله في العلم والورع والدين رضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المسأله في الدروس بقرع عليه وإن لم يوجد مثله يدفع إليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العبارة لأنها تعطل وغرض (٢٦٧) الواقف بإبائه أو رضاه وليس لمن لم يباشر وظيفة استحقاق المشروط

بالعمل وهذا التقرير بمحض عناصر حبه علماً بأننا وحاصل ما استشارنا المحققين من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف رفته على ولده هماً أحد وعابدة وعلى الأولاد ولد أبي بكر وهم شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب بينهم على القرية نصف الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسأله من ولده أو أسفل منه عدا نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى الأسفل منه وعلى أن مات منهم ومن أنسأله من غير أولاد أسفل منه عدا نصيبه من ذلك إلى من هو معصية في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسأله من أولادهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وتزول ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتزول ما كان للمستوفى أن يفي كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والرتب المذكورين

العمل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة أنه كان وصياً بوقت الشراء فبينة المشتري أو لم يباينها من البينات نفذ الشراء وصح التنازع على الزاوي الأدهى من ذلك البينتين المتضادتين (سئل) في رجل اشترى رقيقة وعقدن كاحه عليها وطعمها لم تحمل منه ولم تلد ولا صدق مانع شرعي من بيعها فهل له بيعها (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان له عند بنتان بنتان في حجرها اشترى لهما مالاً لهما منه كالنقطة والكسوة فهل يكون ذلك جائزاً لهما (الجواب) حيث كانتا في حجرهما يكون شراء ذلك جائزاً لهما واقعا وقعه الشرعي (سئل) فيما إذا كان لقاصرة بنت مصحصة معلومة في دار مصحقة ولها مال وصحة في أوقاف أهلية تحت يد أخيه الوصي الشرعي عليها الناظر على الأوقاف المزبورة والحصة في بنتها وكسوتها يريد أخوها يسع حصتها في الدار المزبورة بدون مسوغ ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد بالبيع ولم ينفذ الدراهم حتى تغربت ونقصت قيمتها لاظهار الحاجة في التجارات فهل على المشتري رد ثمنها للبائع (الجواب) حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهو راجع في التجارات فعلى زيد المسمى رد ثمنها للمعر والبائع قال في الجوهرة قبيد السكاد لأنها اذا غلبت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فصل قبض الثمن ولو اشترى شاربهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تزوج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئاً بالفلس والجمعة كسدت قبل القبض وقد صرحوا أن ثمن الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات لأنه انقصت قيمتها لا يفسد البيع ويمكن له إلا ذلك وعن أبي يوسف أنه أن يدفع في نقصان القيمة أو نقصان تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقضاء عند محمد وعليه الفتوى اهـ ومنه في الخلاصة والبرزاية (سئل) فيما إذا كان لزيد حصصة شائعة معلومة من بناء دار قائم على وجه الشرعي في وقف أرض مشتركة وباقية في ملك جماعة معلومين ويريد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعها أم أجاز الشراء أو حصصهم به حكم يرى حصته من غير الشراء (الجواب) نعم (أقول) تقدم الكلام مستوفى على هذه المسئلة ونظائرها (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو وبينهما معلوماً شرعياً مسلياً بمن معلوم مقبوض ثم ظهر أن المبيع منهن عند بكر مسلياً فهل يكون البيع موقفاً على إجازة الزمهن والمشتري بالخيار أن شاء صبراً إلى قل الزمهن أو رفع الأمر للقاضي ليسحب البيع (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أوزع زيد عند عمرو مقدار معلوماً من الثمن وتسلمه عمرو منه ثم رآه عمرو من بكر وتسلمه بدون إذن من زيد ولا إجازة ولا وجه شرعي ونصرفه بكر والآن يريد أن يبيع بغير إذن بكر أفضته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العرف باب بيع الفضولي فلو سلمه فذلك قال مالك أن يضمن أجم ما شاء فقام ما اختار ضمانه يرى الاستحسان في التضمن فملكه منه فإذا ملكه من أحدهما لا يمكن عليه من الاستحسان فإذا اختار تضمين المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة كخذ العين ويرجع المشتري على البائع بالنظر إلى ما تضمنه وإن اختار تضمين البائع بنظر أن كان قبض البائع مضموناً

أعلمه وبعد الأضرار على جهة متصل فبأن ولد الواقف أجدد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في الأولاد ولد شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد بن زين العابدين عن ابنه وبنين هم محمود وحبيبة وحديجة ثم مات كل من محمود وحديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات وقعة بنت تسمى فاطمة ثم ماتت زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عريان أخذها شقيقة المذكور وحبيبة بنت أخها زين العابدين شقيقة المذكور ثم ماتت عريان عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته حبيبة بنت عمه المذكور وفاطمة بنت أخيه المذكور وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما

(أجاب) فاطمة بنت رقية لم يصب أمها هو ثلاثة قرار لم يواوئس قباط والمباي وهو عشرين قبرا طوارا بعد أن جاس قباط حبيبة ثابوت محمود فخرجة لادن ولدا تنقل له بينهما حبيبة لكنهما في زوجهما ووجوه من قبله لادن ولدا تنقل له نصيبها حبيبة وعمره لادن قطع المصير فيه بانه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لفرضه على الاصغر ويموت عمر لادن ولدا تنقل له نصيبها حبيبة لكنهما في زوجته ولاشي فاطمة بنت رقية اخذت عمر من نصيبه لم يجد زوجها وأنه أعلم (سئل) في جامع كيرا تقطع اتصال عمارة الدابة بنته ودرها من مديمت سقوطه فما المقودة الطين واخر وصارت شذله السول شتاء وتستوعب (٢٦٨) الشمس جميع أرضه صيفا تقطع فكره الناس لذلك بحيث ان من دخله لا يأمن على نفسه

بما هالك وتشرق الناس
عنه ولا توقع عوده ولا
يطمع في ان يتخير بعد
جفائه عوده ومن داخل
المدى جامع معور بالاصوات
وشعاره قائم في كل الاوقات
قد ألغى المصون ورغب
فيه المتعبون الآن يربح
وقسه قليل ويحتاج الى
مصرف جبريل فهل
يصرف ربيع الجمانع
المتعطل انطرب الى مصالح
الجامع المعور بذكراته
تعالى العز والوهاب حيث
لم يتوقع عوده بما عادت
الباني أم يكون ميراث لورثة
الباني أم لا ولا الجواب
مقتضيا (أجاب) بحر وهذا
المقام مما لا يدر عليه من
الكلام ان المسئلة فيها
خلاف بين الامثالاسلاف
فقال أبو يوسف يتيق مسجد
أبد الى قيام الساعة لا يعود
ميراثا ولا يورثه ولا تنقل
ماله الى مسجد آخر سواء
كانوا يصابون فيه ولا وعند
مجد يعود الى صاحبه ان
كان حيا ولا يورثه ان كان
ميتا وان كان لا يعرف بانه

عليه نفذ بهما الضمان لان سبب ملكه تقدم عقده وان كان قبضه امانة فانما صار مضمو ناعليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ ببيعها بالضمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد كرر في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتضمين البائع ووجهه انه سلم أولا ثم صار مضمو ناعليه ثم باعه فصار كلفه صوب كذا في البرازية اه
(باب الخيارات) *

(سئل) في رجل اشترى من آخر قدور معلومان العلك في ظرف وعده ورأى ما في ظرف واحد منهما فاقطع فوجده جيدا ثم فزع الباقي منها فوجدها معيبة رد ثامعا وبو يدفع البيع في الباقي فهل له ذلك والقوله بيمينان هذا هو البيع الذي قبضه بعينه (الجواب) نعم له رد وتجوز العيب كافي البحر وغيره والقول القاض بطلان بيعه بينه قدرا أو نصفه أو تعيينا كافي شرع التتوي عن الفسخ (سئل) فيما اذا اطلع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مالها البائع فاطعمها أو أسكها ولم يتصرف فيها بعد على الرضا فهل ردّها عليه اذا حضر ورجع بنقصان العيب اذا هلك (الجواب) نعم اطلع على عيب في الفلام أو الدابة فلم يجد مالها فاطعمها أو أسكها ولم يتصرف فيه بعد على الرضا ردّها وحضر ورجع بالنقصان ان هلك وفي الحاي القدي أنه اذا أسكها بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضاه هو رغب وبالعقد أنه على التراخي يخرج من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجده ضياعا ذهب الى البائع ليزده فقطب في الطريق فاقه بمالك المشتري ثم المشتري ان ثبت العيب ورجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور المسائل من فصل العيوب من يسوع الخالية (سئل) في رجل اشترى من آخر خرافا طلع على عيب قديمه بعد غيبته لم يعده فهل يضمنه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري (الجواب) نعم لنهر عيب بشري البائع الغائب أو غيبته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بائعه لان القضاء على الغائب بلا خصم ينفذ على الظاهر خلافا عن الدرر (أقول) ومثله في البرازية وفي القضاء على الغائب كلام يأتي ان شاء الله تعالى في القضاء كذا في جملة على الدر المختار قال الرمي في حاشية البحر وقد سئل عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت أخذها بما في النخبة في آخر النفقات أنه لا يفرض القاضي لها على أحد نفقة لان الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يتبقى عليه دابته بان ينفق عليها ولا يجبره القاضي اه (سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده نطوحا ثم جهم على الناس ليطلقهم ولا يتقاد للحرث ولا لغيره وقد كان كذلك عند بائعه ثم رد المشتري ردّه على البائع بعد ثبوت ما ذكره فله ذلك (الجواب) نعم وفيه أيضا النسخ عيب من لوازم القضاء والخلاف الجملة الطعن وفي جواهر الخاتوي انفق الخ وقبضه أيضا النسخ عيب من لوازم القضاء والخلاف الجملة رجل اشترى بقره على أنها لاربح ولا تنفع فولدت فاذا هي تنفع وترحم فارادها البس له ذلك لانها لم يولدت لم يكن له ردّها بل ورجع عليه بنقصان العيب جواهر الخاتوي (أقول) قوله لم يكن له ردّها اي لان الولادة عيب حادث لكن في البرازية أن الولادة في البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصا وعليه الفتوى اه

أو عرف ومات ولأورثه واجتمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة بتمن في المسجد الاخر فلا بأس به وأصرف أوقافه وتماه
البسه وفي الاسعاف وكثير من الكتبان بعضهم كران قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف بعضهم كران قوله كقول محمد رحمه الله
محمد يقول ان الباني آخر حجه من ملكه لجهنم المنافع فاذا بطل الانتفاع لثالث الجهل لا يمنع عوده الى ملكه كالسكن اذا اقرس الميت
السبع عادى ملك الورثة وأبو يوسف يقول انه اسقاط للملك فلا يعود اليه الا اعتاق الا ترى أن السجدا الحرام استغنى عن الفترة ولم
يعد الورثة الباني والفتوى على قول أبي يوسف كافي لاجل في القدسي وفي المجتبى وأكثرا لما يفتي على قول أبي يوسف وبوجهه في دفع القدي بانه

هر فإلى الآخر تعدى بخلاف الجرح في شرح قوله وبدأ من ثلثة بعمارة بعد أن قدم بقول في المسئلة وقد علم من أنه لا يجوز أن يكون في الشهادة
بالتأخرة صرف أحد الوقيين الآخر وقال في شرح قوله وإن جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وفي الفتنة قيم غلة الدهن بغلة البوارى فهو
سائر شأنه ومثله في الزاهد له ومنه علا التاجري ولا ينبغي فانه لما كتم تاديه على ذلك لا يربكه معصية لاحد بمقدرواته أعلم (سئل)
في قيم المعدل القول قوله لا يملكه الظاهر فيه كالعمارة والصرف على مصالح السعد التي لا تمنعها أم لا (أجاب) نعم قبل قوله في ذلك
وفيما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها (٢٧٠) فيما لا يمتنع كالخصير والدهن وأجر الخلد من نخوصه في ما صرفه في العمارة مما لا يملكه

الظاهر فيه وجميع مصالح
الحمد والله أعلم (سئل)
في رجل وقف على نفسه
وزوجته ابنة عمه ثم على
أولادهما الذي كثر مثل خط
الانثيين ثم على أولاد
الذكور ومن بعدهم على
أولادهم ثم على أولاد
أولادهم ثم م شاطران
من مات لا عن نسل فخصيه
لمن في دوجته بعد انقراض
أولاد الذكور على أولاد
الاناث آل الوقف إلى ابن
ابن ابنه ثم ابن هذا
الابن من ابن بنت عمات
الابن من ابن بنت فاجر
هذا الابن إلى لا يعرفه
استحقاق بان له فيه كذا
فنفذ عليه لا على عنه وانتهى
ومات لا عن أولاد ويطس
اقراره فخصه فإدى المقت
له على الاختين بما كان أكثر
له به الميت وأتى بجماعة
شهدوا عند نائب الحكم بما
أنفذه انه هو والده وجده
منصرفون إلى أن يعترفوا
من قديم الزمان إلى الآن
لكونهم من أولاد خريص
وزاد أحدهم إلى الاربعة

بما تناوله أول ما يتناولها انقرض من فصل خيار الرزية ولا يورث خيار الرزية كالأورث خيار الشرط
خاتمة ومثله في خزانة المقتين لكن في يرى على الاشياء من كل ما لغير انقض وفي شرح الجمع لابن الضياء وأما
خيار الرزية فالصحيح أنه يورث اه قلنا ونقل ابن الضياء لا يقاوم التوثيق الموضوعه لنقل المذهب والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية سلمية ومكنت عنده مدة ثم زعم أنهما عاقدان كان
عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر قول القول للبائع بهينه وعلى المشتري البينة (الجواب)
حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع أن العيب يمكن عنده لانه حدث ففعال الأقرب
الأركان الا إذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تخلف البائع بالثبوت وسئلته وما به عيب فان نكل رده
لأنه خلف كجلى القول لمن (سئل) في رجل باع من آخر عدة جمال أو متعة لومات بشئ معلوم من الدواهم
بنا على قول المشتري أنه ما ساءوا بان في الثمن المذكور ثم ظهر وتبين أنهم ما ساءوا بان أكثر بقدر
العشر في الجبال ونصف العشر في الامتعة وفيه عين فاحش وريد البائع استرداد المبيع بخلاف الثمن المذكور
بعد ثبوت العيب والتغرير بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم لا رد بغير فاحش هو ما لا يدخل تحت
تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه أفق بعضهم مطلقا كجلى القنينة بقي بالرد فبما الناس وعليه أكثر
روايات المضار به إن غره أي غير المشتري البائع وبالعكس أو غره الدلالة له الرد والا فلا وبه أفق مصدر
الاسلام وغيره ونصرف في بعض المبيع قبل علمنا لعين غير ما منه من غير مدعى ما ألتفقه ويرجع بكل الثمن
على الصواب اه علا على التثمين من المراجعة والتولية وأجاب قارئ الهداية إذا اشترى بغير فيه عين
فاحش وكان البائع غره بان قال أعطيت فيه كذا فاشترى به مناه على اخباره ثم تبين العيب انفاش له الرد
أما إذا كان ما أخيره به هو قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخيره (سئل) فيما إذا اشترى
زديا به فوجدها على فهل له ردها (الجواب) نعم ردها بعيب الجبل والجبل عيب في الجار بقل في
البهاجم والنساج في الجار بقل والغلام عيب على العكز ولو اشترى الجار بقل وبقيضا ثم قال انها لخصيص
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسع دعوى المشتري إلا أن يدعى ارتفاع الخوص بالجبل أو بسبب
الداء فان ادعى بسبب الجبل تسع دعواه وبره القاضى النافعا قلن هي حبل يخلط البائع أن ذلك لم
يكن عند دوا قلن ليست بحبل في لا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الثمانية ودعوى الجبل يرجع
الى النساء ومعرفة قضا في بطنها يرجع الى الأطباء ثم في الداء برهنا جليل إذا شهد أنه قديم وفيما
لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق ونحوه اختلف فيه الروايات وآ خر ما روى عن محمد أنه ان كل ذلك قبل
القبض وهو عيب لا يحد برهنا شهادة النساء وهو قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه
سواء وأما الجبل فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا برهنا شهادة من خاتمتين فصل العيوب برجل اشترى
جاء بعامته طهرها رد ما بدع ارتفاع الخوص بالداء أو بالجبل والرجوع الى الأطباء في الداء ويستترط
اثنتان وفي الجبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الخوص لا يحد هذين السبين ليس بعيب فلو ادعى

قروا بط الزبيرة من الستة عشر قراها الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخران علوان يعني أبي المدي ابن عطية الله
بجد الذي وهو ابن عمه ثم محمد يعني والمصور للمقرتس نائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فاجابوا انها حق وصدق
وأما اتصال الشهادة الى الواقف فمستحيل وان هذه الطائفة لا يكونوا إلا بخرص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشاهد وسؤال
٣ قوله فيه مدعى ما ألتفقه قال الشيخ العلائي بعده بقي لو كان فيما لم أره اه أى فيتمثل أن يقال يرد الباقي وفيما انصرف فيه أو لا يرد شيئا
ويرجع بقدر العين اه منه

الشهود والحاضرين والأعطاء والمنع وأقاموا قعة أم لا (أجاب) كلما ذكر فيه ليس وأقاموا قعة الذي وافق المنقول المتصور عليه لأن الشهادة بأنه هو والدعوى به متصرفون في إقراره قرار لا يشبه الذي إذا يلزم من التصرف بالملك والاستحقاق فيما مالكا وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور أو قبض الطريق على آخر أو برهن أنه كان عرق في هذه الاستحقاق به شأ كما صرح به غالب علما ثنائيا مما لا شبهة به يكون الدفاتر أن الشاهد إذا أفسر القاموس أنه ينسبدهما بما يتألف ليدل على قبول شهادة وأنواع التصرف كثيرا يجعل الحكم بالاستحقاق في غلبة الوقت بالشهادة بأنه هو أو بوجوده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو نصب (٢٧١) أو يتخذون في مباحصر حواه إن دعوى

سبب الحبل عن محمد واثنتان في رواية أن كل من وقت شرع الحجاب بة أربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى وإن كان أقل من ذلك فالولد على رواية شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم الخ لخلصه من العيوب ثم قال ولو أخبرت امرأة أنها حبل وامرأة أو أكثر أنها الحبل به أصبحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع إن هذه المرأة ليست لها بصيرة فالتقاضى يختار من لها بصيرة وتوضع الحجاب على يد يامرأة أمينة حتى يتبين جهلها أنكره البائع والتفت على المشتري لأنها لمسكه كأي جوابه الفتاوى وزول عيب الحبل بالولد على رواية كتاب البيوع فإذا قبضها فهو جسد حاملها فلا بد من الرجوع الآن يتبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كاف في التفسير فلو أزم القضاء من القسم الثالث في تعدد العيوب (أقول) وسنذكر بعد أوراق أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها (سئل) في رجل اشترى من آخر حجابا بكرة فوطها وأزال العذر بها وضمت مدة والآن يدعي أن حجابها قد دغا كان عند البائع ويرددها به فهل ليس له رددها وله الرجوع بالنقصان بعد تبين ما ذكر (الجواب) نعم اشترى بكرة فوطها وأقبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرددها مطلقا أي سواء كانت بكرة أو ثيابا نصها الوطء ولا لأن كلامها عيب حادث ورجع بالنقصان لا لمتناع الرد إلا إذا قبلها البائع أي رضخ باخذها لأن المتناع كان لحقها فادعى زوال المتناع هكذا في كثير من المعترات و يعود الرد بالعيب التسليم بعد زوال العيب الحادث يعني إذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم أطلع على عيبه القديم لم يرد لأن حدوث العيب عند ما منع من الرد وأزال الحجاب أو لعود الممنوع زوال المانع من الغفار (أقول) ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صريح في الحقيقة أيضا ومضى عليه في الدرر ولكن ذكر في الثانية أيضا موضع آخر لها على أنها بكرة ثم قال أنها ثياب وقال البائع أنها بكرة فتقاضى من ربه النساء قلن بكرة فالقول بالبائع بلايين وأن قلن ثياب فالقول بالبائع بينهما فان وطئها المشتري فعلم بالوطء فزألها كإعلم أنها ليست بكرة بل بثالث فله الرد والألازمة الحار به ولا ردها اه ثم رأيت في نو والعين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثياب بالوطء جمعت الرد ثم قال فلست تأمل فيها ما هو الصواب اه قلت قد بدى بذلك في عواقب ما هو للمدعى كورفي كثير من المعترات كسخر عن المتع تأمل في القول بأن له الرد يلزمه أرض الوطء إذا القول بالرد بلا راسا بخلاف إذا جاع كأنه له الحق ابن السهم في كتابه الخصر في باب الأجسام ونحوه شارحا للمحقق ابن أمير حاج من المسو طحت نقل عن سكا به القولين البار من نص العناية وانهم اتفقوا على أن الوطء لا يلزم المشتري جمعا فمن قال ردها ولا ردها معاشا فقد خالف أقوال بل العناية وكفى بهم حجة اه ثم نقل بعده من المنذر أن شرعنا والنفي يقولان لو بكرادها وردها معاشا فوطئها ولو ثيابا وردها معاشا فوطئها على أنه لو وضع عن المشتري قد رماه بنقص ذلك العيب من غناه به قال ابن سيرين والزهرى والثوري والشافعي وبعثهم والتمعن وقال مالك والشافعي ولو ثيابا ردها ولا ردها معاشا ولو بكرة فوطئها مالك وردها معاشا فوطئها والشافعي وعند الشافعي لا يرددها بل يرجع بنقصان العيب اه فخلصنا قال ابن أمير حاج وحتى ابن قدامة عن أحمد

بسبب العلم يحتاج إلى ذكر نسبة الأب والأم إلى الجدة لصيرورة علمان أن نسبة هذه النسبة ليس ثابت عند القاضي فيشترط البيان لعلم لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة إلى الوافق وكونه ابن عم محمد لا يحقق به استحقاقه من وقف الجد الأصل تحقيق العمومية بأولع منها العلم بالدم والسؤال من حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم إن الحق وصنف مع كون الحق لا يظفر بالشهادة والله سبحانه وتعالى المتفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك تخطي في المحضر لاسيما في قولهم إصال الشهادة مستحيل وإن هذه الطائفة لا يكون إلا بغير نص فله أقوى دليل على اشتباهه معي خالص فأى خالص هو الوافق منهم هذا مع نص في علمنا بأن المستحق لا يصح خصلها وهذه دعوى على المستحق ولا تسمع الأعلى النافذة

المراتب وكثير من الكتب الفتوى على أنه لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها أن المدعي عليه ناظر أو غير ناظر والحاصل أن تخطي المحضر المشتمل على ما ذكره ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلي أو ناظر الذي هو من تجارة المستحقين لرجل بأنه يستحق في الوقف المذكور أربعة أقرار أو فائدة أقراه على نفسه موقوف يتناول الأربعة قرار بما من استحقاق الناظر المقررات الناظر المقررات فقراره يقتضى الفتي وخلص الوقف جميعه لاسيما أو بنتي شقيقة لها فادعى المقر أنه متصرف في إقراره بقراره بالتلقي عن والده فلا من جسد وان الوقت الآن المحصر فيه موقوف المدعي عليها التي هي الناظر المذكور موقوف بنتي شقيقة لها وان له ثمانية قراره ولبن ثمانية قراره بطايب الناظرة

المدعى عليها بالنسبة تقريبا فأكثر كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر شاهدا شهد أن الناظر المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد بن جوده وعلى أن المدعى هو علي بن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وأن جوده وعبد القادر اخوان ولدا لخليل بن بصرى فهل تقبل شهادة هذا الشاهد يثبت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت يشهد الشاهد المذكور للمدعى حق باجماع العلماء لعدم صدور هاجلى المدعى إلا بزم من كونهما اخوان الاستحقاق في غلبة الوقت فلا اعتبار بما فهمم والله أعلم (سئل) في قدر ووقف معدة لاجل أجرة استعملها رجل زاعما (٢٧٢) أنه استبدلها من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال في الحكم (أجاب)

في التيب رواية بين لا ردّها كإقال أصحابنا وذهبنا إلى شيء كإقال مالك والشافعي اه فعلم من هذا أن مذهب أصحابنا بعدم رد المطاع وهو الذي نهى ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد به أبو يوسف تليذا ما أمنا النعمان وهو مؤيد لما تقدم من مخ الغفار فاعتنم هذا الخبر برافاه من مخ الغفار وينقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية وأقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حلافتي كل من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فأجاب أقل ما يتحقق الولد في أربعة أشهر فإن ادعى المشتري الخلل أوبت للنساء فإن قلن بها حل وأنكر البائع حلف أنه ما بعها وسلمها الأولى من حل فإن حلف برئ وأنكر ردت عليه وكذا حال الثاني مع الأول اه وقوله ردت عليه يعني أن رضيا بأخذها فإن بقي ما رضى المخ والرد وتقدر (سئل) في رجل اشترى من آخر قد اراد من الحديد ليختمه من آلات مخصوصة وجعله في الكسور ليجري به بالنار فوجد به عيبا ولا يصح لذلك الاتلاف فكيف الحكم (الجواب) يرجع بالنقص ولا يرد كذا في الحواشي الزاهدي فيما يتعلق بالبيع (سئل) في رجل اشترى من آخر حصانا وأسلمه ورضم أنه وجده عيبا فدعا كان عند البائع ثم ركبها مرارا بعد إخلاصه على العيب فهل يكون الركب رضاء بالبيع (الجواب) ركه به له حاجة نفسه رضاء بالبيع فليس له رده وأنت قارئ الهداية أنه أطلع ظه الدالمة يتصرف في المبيع تصرفا فيدل على رضاه وان طالت المدة اه (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجدها كيات على ظاهرها بطنها عن دأمو ويريد رد هاجلى بأنه هفهل له ذلك (الجواب) حيث كان السكى عن دأمو ولم يوجد منه عيبا يدل على الرضاء بعد رضى العيب يسوغ له رد هاجلى للمستلة في التنوير والجواب البرازي بغيره (سئل) فيما إذا اشترى زينا من عمر وجار به وبها عيب قد علم على عيبه ورضي به ثم ظهر له عيب آخر قد علم ركه به له ذلك (الجواب) حيث ظهر لها عيب آخر وجب الرد شرعا وذهبنا بذلك حيث لا مانع هناك (سئل) فيما إذا اشترى من آخر عيبا فاق من عنده مرارا إلى دارسده وأنكر البائع بأقعه عده فكيف الحكم (الجواب) الابن عيب وجب الرد على البائع إلا إذا أبق من المشتري إلى البائع في البلدة ولم يخفف عنه فإنه ليس يعيب كافي التنوير وشرحه العلامة في الخلاصة البرازي به الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضاء أي بالعيب فتمتعت الرد وهذا إذا ثبت إقاعه عند ما عده من عند مشتريه إذا أنكر البائع كالمحروبه وفي فتاوى قارئ الهداية لا تقبل بيبته بالبيع بعد إقاعه إذا ثبت موته وأقام بيبته أنه كان أبق عند البائع بعد البلوغ جرح جرح جرح نقصان العيب وإن كان أبق عند البائع قبل البلوغ فباعه فاق ببق عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشي للاختلاف سبب العيب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بفسلا وسافر به ثم وجد به عيبا فدعا كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه عيب بعد رضى العيب ما يدل على الرضاء به فهل له رده (الجواب) نعم إذا ثبت ما ذكر لا يكون الخفى على الوجه المذكور رضاء بالبيع ولا يمنع الرد في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون

يلزمه أن عرف مثلها ما لم يكن تقصيرا قيمتها أنفع الوقت فيجب والحاصل أن الانفع منها ما لو وقف يجب (سئل) في حائض وقفت على زوجها أكل يوم بقطعة أخرى ناظره سنة تجانية ففرض ما عدي به هل يكون غنما فاحشا فلا تجوز إظهاره أم لا فخصوز لاسمها إذا كان أصله سنة (أجاب) الاجارة المذكورة صححت حال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه أنه تصرف على الواردين والجاردين له ولولاه تصرف ريعه للواردين فقط لا للجاردين الماصتين له على هذا مدة سنين وكخاب الوقت منقطع الثبوت فهل يعمل بمافي كخاب الوقت فيصرف على الجاردين أو أضاف بمعمل بما كان تعمل به النظار المتعدون فلا (أجاب) حيث كان له رسم في داوين القضاء وهو محضون في أيديهم أخرى على رسمه الموجود في داو ونهم

استحسانا أو بصرف يعمه على معنى ذلك منذ التنازع والناظر إلى المهور من حله فمما سبق من الزمان من أن قوامه كلف رضا كانوا يعملون فيه وإن منصرفه فينبى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أجدو على يتبعه شمة ورجوعه على من سجدته من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم للذ كرمثل حضا لاثنين على أن من مات عن ولدا أو ولدا أو أسفل منه انتقل تصديقه على أولاد الظهور ومنهم دون أولاد البطلون فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عادلى أقرب بصبات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وتساهم على الشرط والتزيم المنصوص فإذا انقرضوا باجمعهم عاد

[illegible]

ورضا بالعيب اهـ ومثله في التارخانية البرازيه (أقول) وفي الجرعين فغ القدر وجد به عيبا في السفر
فحملها فهو عذر اهـ (سئل) فيماذا اشترى من عمر ومهره فوجد بها عيبا فادعاه عند البائع هل له
رد هابه (الجواب) الحزن على وجه الاستعارة ولا تتقدم الى البك عند العطف والسير عيب كافي الجرعين
كان قد عاين ولم يجد من المشتري ما يدل على الرضا بعذره وفيه العيب المذكور ويسوغ له الرد بعد ذلك
(سئل) فدخل اشترى من آخر زربط ووزعه فلم ينتفعل ليس له الرجوع بمثله (الجواب) ليس
له الرجوع على ما يات به بمجرد عدم ثباته لانه لا يكون اسباب أخرا لم يثبت فادعاه عنده واذا ثبت رجوعه
أدى حيث لا اله الا الله وان كان له ما يثبت صلح لشيء آخر سقط بقدره رجوع عاين وقيل لا كبر
القطن اذ لم يثبت كذا أتى الشيخ الرمي رجعا لله تعالى وهذه المسئلة المذكور في الفصولين والسمادية
وصرا فتاوى وأتقن فأرى الهاديه بأنه اذا ثبت ان كان معيار رجوع نقصان العيب (سئل) فدخل باع
آخر قدرا معلوما من الزمان بشرط البراءة من كل عيب بمن معلوم من الدراهم وتسلم المشتري المبيع وزعم
أنه وجد به عيبا يريد رده به ولا وجه لشره فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ومع البيع بشرط البراءة من كل
عيب وان لم يسم خلافا للشيخ لان البراءة من الحقوق المجهولة لا تقع عند وقوعه عند عدم إضاة الى
المنازعة فدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرجع وبعبارة خصه محمد ومالك رحمهما الله
بالموجود وكفه من كل عيب ولو قال ما يحدث صعد عند الثاني ونفس عند الثالث نهر اهـ علا على التنوير
(سئل) فدخل اشترى من آخر نصف فرس ذكرا البائع أنهما عتيقة الجنس وهو جنس مشهور بالجوذة
بمن معلوم ولم يوصف بذلك لما اشتراه هذا الثمن ثم ظهر انهما جنس آخر ولو تساوى هذا الثمن وبين
الثنيتين تفاوت فاحش ويرد رده بعد ثبوت ما ذكره بالوجه لشره فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وأتقن
بذلك العلامة الشيخ اسمعيل وفي فتاوى غايب الهديا فيمن اشترى من آخر فرسا ذكرا البائع أنهما نسل
خيال فلان لفرس مشهور بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرجوع لا فاجاب اذا اشتراه ابتاع على ما وصفه به فمن لم
يصغه بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثنيتين فاحش وهي لا تساوى ما اشتراه به له اذا
تبين بخلاف ذلك اهـ وسئل أيضا عن رجل اشترى فرسا على أن سانسنة فظهر أنه سنان فاجاب ان كان كبر
السن أو صغره مما ينقص قيمته فليس له الرجوع عند أهل الخبر وذهبوا للافلا والله أعلم اهـ ولو اشترى سمورا
على أنه ظهر فاذا هو قفا أو رجل أو اشترى وشقائله فانفج فاذا هو ظهر ينفي أن يكون للعشيرة الخمار
لان الصفات غير الظهور في الغيبة القليلة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاء من النوع الثاني في الشايب وفي
الحل المذكور اشترى مداما من السحتين على أن يطاها ثمن السحتين كذلك فاذا هي من غشيرة ينفي
أن يكون للعشيرة الحيار لان البطالة تتبع الظهور وهي وصف مشروط فقوله واجب الخيار اهـ وفي
الربيع ولو اشترى عبد على أنه خباز أو كاتب فكان بخلافه أخذ به كل الثمن أو تركه لأن هذا وصف مرغوب
فيه مستحق بالشرط في العقد ثم قوله واجب الخيار لانه لم يرض به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أن لها حمل

(٢٥ - فتاوى جامديه - اول) وكذا انقراضه بجمعه كونه من الفقراء ومن علموا بان الوقف بحث كان مخيرا في
الجمعة يجوز زواله الفقرة اتناوله فلما قضى ان يجعل ذلك مفاهيا في اولادها بحث كانا فورا عما للنظر فلاشك انه لا ارش من الموقف عليهم
وهي من الموقف عليهم وان فاهم مانع ولذلك اذا زال المانع انقضت فاذا ثبت انهم ارشد فهي النافذة بشرط الوقف كغيرها ظاهر والله
اعلم (مسئل) في مدونة جعل شرط واقفه اقترار السلطان وحل في النظر عليها وقضاه السكن بيت معين منها مدونة للشيخ وهو بدو وطفة
الشيخة والمدونة بتوابريد ان يسكن بابيت المعد للشيخ وقدر في العرف ان الميراث يسكن عند باب المدرسة في بيت بعده فهل الجواب

السكن في بيت الشجر أم لا وهل له النجا وفي السكن الى غيره من المدرسته هل أن يسكن في بيت راكب على المسجد الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الوقت اذا اشتبهت مصروفه بنسائه فكله ينظر الى المهود من القوام فيساق في بيتي عليه بحث جرى العرفان الباب يسكن في محل مخصوص ليس له أن يتجاوز له غير وليس له منازعة في البيت المحدث للشيخ وليس للباب ولا لغيره أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الاقصى لانه مسجد الى عتات السماء يجوز واتخاذ مسكنا لا يردى الى المقتل تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه به ثبت (٢٧٤) وجوب الزالة ما بين في المسجد المذكوور لغير المسجد به كاهو أظهر للفتية من الشمس

وحدث وافق قسويض
السكن له المهود فيه فيما
سبق لا يجوز التعرض له
بالمع والله أعلم (سئل) في
مدرسة لها أبواب يسكن في
خلافه من خلادوها يخرج
منها مصلحة ففسكتها نائب
المتولى فلما أراد البواب
الرجوع الى البيت منع منها
واسقى ساكتا فلما له ذلك
أملا (أجاب) ان عرف لها
شرطها من الوقت فهي
على ما شرطه ولا ينظر الى
المهود فيها سبق فيني على
ذلك وان لم يعرف المهود
فيها فلا سكني لهذا وللهذا
بها وليس من لوازم صاحب
وطبقه من الوقت في ذلك
وقد أخذت ذلك من الفتوى
فيما اذا اشبهت مصارف
الوقت فراجع ان شئت
والله أعلم (سئل) في امرأة
وقت وقتا في بنتها طاعة
ثم على أولادها على أولاد
أولادها ثم على نسائها من
بعد انقراضه على ابن أخيها
فلان ثم على أولادهم ثم على
بناتها فاعلم مات فاطمة عن
بناتها في ولي ثم ماتت مني

أوتعلب كذا وكذا وطلاحت بغد البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد اذا
يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل أنه لبن أو انتفاع حتى لو اشترط أمه احلوا ولو لم ينزل لا يفسد لانه وصف ولو قال
يتخير كذا صاعا أو كذا قدرا يفسد لانه كذا (أقول) ولعل وجهه أن الهوى والبطي جنسان مختلفان فاذا
فالبطع فانه بعد انتم له في خزانة الفتاوى (أقول) ولعل وجهه أن الهوى والبطي جنسان مختلفان فاذا
وقع البيع على الهوى فظهر أنه بطي فسد البيع لعدم وجود حقيقة المعهود عليه بخلاف بيع البطل على
انه حياز فاذا هو غير حياز فانه صحيح لوجود الحقيقة ويتغير لفوات الوصف وكذا الفرق من في مسئلة تبادل
على ذلك في البيع الفاسد من البصر عند قول الكثر في الجواز بيعه وأما ما قيل أنه عبد وكذا عكسه بخلاف
ما اذا باع كباشا فاذا هو نهيته حيث يتعدى البيع ويتغير الفرق أن الاشارة مع التسمية اذا اجمعا في محتاتي
الجنس يتعلق العقد بالمسمى وبطل لا تعدا مو في مقتدى الجنس يتعلق بالشار السوء وينعقد ولو جوده
ويتغير لفوات الوصف سكن اشترى عبدا على أنه حياز فاذا هو كاتب والذ كرو الان من بني آدم جنسان
للتفاوت في الاعراض وفي الحيوان جنس واحد للثقباب فيها وهو المعتدرون الاصل لكل والذ ليس جنسان
والذاري والذ يندج على ما قالوا جنسان مع اتحاد أصلهما كذا في الهداية والبيع في مسئلة السكاب
أي الكثر باطل لعدم المبيع والجنس في الفقه الموقوف على كثير من التفاوت الغرض منها فاحشا فالجنسان
ما يتفاوت الغرض منهما فاحشا لا ينظر الى الذي قال في فتح القدر من محتاتي الجنس ما اذا باع فصاعا
انه باقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه لئلا على باقوت آخر فظهر أصغر مع ويخر كذا اذا باع بدا
على أنه حياز فاذا هو كاتب ما في الجبر لمخا صوف في فتح القدر وراعى أنه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشرطه
فوجده بخلافه فانه يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصعق ثبت المشرى الخبار وتارة يستمر صحيحا
ولا خيار للمشرى وهو ما اذا وجد خبرا عما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى فتيه اختيار
والتياب أجناس أعنى الهوى والاسكندري والمروى والسكان والقطن والذ كرمع الان في بني آدم
جنسان وفي سائر الحيوان جنس واحد والضابط نفس التفاوت نفس الاعراض وعدمه اه ثم ذكر بقية
الفروع (سئل) فيما اذا اشترى بدين من غير وعده أو تاب من الثياب القلعي على انه هندي فظهر انه مجي
وبينهما تفاوت فاحش ويريد بدها على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) معقني ما قرراه
آغا نأت المبيع باطل لا يصح مع التغيير تأمل (سئل) فيما اذا اشترى بدين من غير وعده على أنها حشوية
فظهر انها زنجية وبينهما تفاوت فاحش من حيث الثمن ويريد بدها على البائع فهل له ذلك (الجواب) نعم
اذا اشترها بدين على ما وصفه بدين ولم يصفها بهذه الصفة لا تستري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش
وهي لتساوي ما اشترها به الراد اذ تبين بخلاف ذلك (سئل) في رجل اشترى من آخر خمسة حلود
بامس صفقة واحدة من ماله ثم سلم الحلود ثم وجد واحد منها عيبا ويريد المبيع فقطع بصفته من الثمن
سالم البعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم اذا اشترى الحلود المذكوور وصفه فمواحدة وقبضها جميعا ثم

عن أولادها احدث على وابراهيم وسنية وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولدها عبد الجواد وفاطمة ثم مات أحد ابن مني عن أولاده ظهر
علاء الدين وابراهيم وفاطمة ثم مات ابراهيم عن أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت مني عن ولدها يوسف وأمنة ثم ماتت
آمنة عن بنتها فاد ب ثم مات عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة ومصطفة فكل نصف ربع الوقت على المذكوور بن جميعا بالسوية
ما قوله الوذاري بغير الواد وكسرها واعلم ان المذكوور في راعهم ملة تسعة في وذار قرية من قرى سمرقند والذ ينجي برأي من نون ثم اد الملهة ثم اعلم
جميع نسبة الى زينة بضع الزاى والنون الاخيرة والجميع زينة على خلاف القياس اه منه

أم يخص به أعلامنا (أجاب) يخص به أعلامهم وأعلامهم على وقاطعة بنت ليلي وسنة تمكون ربع الوقف بينهم اثلا لكل منهم الثلث
لأن تيبهم وعدم التخصيص على التفضيل هذا وقد كثر أن عليا المذكور أكثر أنه مشترك بين الجميع وأنهم يستحقونه سو به هل بغذا أقاربه
على نفسه لا على فاقه وسنة فاجبت بأنه يتخذ على نفسه وأخذته بأقاربه فيقسم ربع الوقف اثلا لأنه لقاطعة وثله لسنة والثلث
الثلثين على وبين المقلهم سوية كامل من باب الإقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على ذر به واقفهم أن أولاد الظهور
وثانها تزعمهم فيه أولاد الباطون فهم يدعون أنهم شركاء معهم فيما لسوية ولا (٢٧٥) تمسك يقطع لاحدهما بل هاتك جميع كل

منهما لا يقوم بها حكم شرعي
ظهر واحد منها عيبه والآخر عيب فقط قال في الدرر من خيارا عيب ولو اشترى عبدا من صفقة واحدة وقبض
أحدهما وجده به أو لا أخيبا أخذهما أو دهما ولو قبضهما بالحب فقط لأن تمام الصفقة بالقبض
وقبل القبض لا يجوز تنقير به لأنه لا يكون بيعا بالحب ابتداء وهو لا يجوز بعد القبض بحول ولا نه يكون بيعا
بالحب بقاء وهو حرام كما تقرر في كتب الأصول اهـ ومثله في الملتقى والكتن وغيرهما من المعتبرات (سئل) في
رجل اشترى من آخر قردا من اللك الذي يصبغ به ثم وجده عيبا ورد المبيع به بعد ما صبغ ببعضه وجد
الباقى منعمل هذا الصفقة ويرد الباقي على بائعه بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم اشترى عشرة
جزم على أنه من دباغ غرة فالتى اثنين في المائة فإن أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند الجار ينظر أهل
البصرة في البقية قالوا أنه من دباغ الساج وردو برجع نقصان العيب في الاثنين وكذا في الأبريسم
إذا طلع على عيب بعد بل رجوع بالنقص ولا رد لأنه عيب رازي من الساج في العيب فيه أو بعد أنواع
عليك بها في هذا المسائل وأشباهها (أقول) ذكر في سنن التتو بر وشرحه للعلاء أنه لو قبض كيليا أو وزيا
ووجد بعضه عيبا له رد كله وأخذ به عيبه لا كشي واحد الخ أي بخلاف القمي كسر أعصم من صفقة كامر
قربا من أن له رد المبيع فقط وظاهر هذا اختيار ما تقي به المؤلف من أنه رد الباقي مع أن اللك من الثلثات
لا أقيمت لكن كسب فيما على على الدر المختار أن ما في التتو بر يحول على ما إذا لم ينصرف بعض المبيع أما
إذا تصرف ببعضه ثم عيبه عيبا كافي مستلثا ما من أن يكون تصرفا بفرو المبيع عافيه أخراج عن ملكه أو بغيره
كالكل ونحوه ففي الأول رد الباقي بمحضه من التتو بر ورجع نقصان ما باع وكذا في الثاني لأنه برجع
نقصان ما كل وعليه الفتوى هذا اختلاصا محرره في المسئلة من الغاية وغيره لو تخامه هناك فرجه
(سئل) في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوهها منكسرة ويرد الدار بخيار العيب فهل له ذلك
(الجواب) نعم في جواهر الفتاوى وكذا في وجده جذوهها منكسرة فهو عيب كذا في خلاصة
الفتاوى وقسمه الأصل لو أزم القضاء من باب دعوى الدار والاراضي (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو
سعدا بحدود فزعم ظهر بها عيب قد تم نقص الثمن عند التجار وعوده عيبا ويرد بحدود التجار العيب
بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن وجد بشر به ما نقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن وأورده
تتو بر وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أو باب المعرفة بكل تجارة وصنعة مفقوع عيب شرعا
ملتقى وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كقولنا أن العت في الغر ونقص الثمن فهو عيب
فمريده قال في التراز به في الثالث من كتاب الرهن وإن انتقص الرهن عند المهر زن أو وصفا سقط من
الرهن بقدره بخلاف نقصان الثمن على السعر على ما عرف في الجامع فلو رهن فزواقتهم أو يعون بشرة
فأفسده السوم حتى صارت قيمته عشرة بنفكه الزا من بدرهم ونصف يسقط ثلاثة أو باع الدين لأن لكل
ربع من الفرد برع فبقي من الدين أضرار به اهـ (سئل) في رجل اشترى من آخر قردا من الحر بر
وبعد ما مضى وبه بالماء وجده عيبا قديما كان عند بائعه ينقص عنه نقضا فاحشا عند التجار ويرد

وفي أنفع الوسائل ذكر في النسخة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور اشتمت به صاغة وقد مرصاف إلى مسقطه قال بنظر إلى اليهود
من حاله فمما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون إلى أخو العبارة التي قدمناها فمما ذكر في الحكم في المسئلة وأنه أعلم (سئل) فيما
إذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد إلى كسفه وأورده من بني مكانه حجاما معظم منفعته ترجع إلى الساكن لا إلى الوقف وصداقة
الناظر وبقية المستحقين هل يرجع الباقي بما أتفق على الناظر أو على المستحقين أولا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد ما صرح به في البحر فقال
عن القنية أنه إذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة أن كان معظم منفعته ترجع إلى الوقف يرجع على الناظر والإذن كان ترجع إلى المستأجر

وفي ضرر بالدار كالبالوعة أو تغفل بعضها كالتنوير لا يرجع ما لم يشترط الرجوع والله أعلم (مسئل) في حاوئ وقف عليها مائة على رجل انهم قدم
 بخدمة مائة على رجل ورثته ورفعوا حرقا للثمن في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفل له وانما هو حق الوقت (أجاب) نعم قال بورثته ورفع
 وأخرج المثل في تركته مدة وضعه حيث لم يكن السفل له بل كان الوضع بطريق التمدد والرقم شرط وبما اذا بشر الوقت وإذا أضره هو
 المضيع له لا يلتزم بصالح خلاصه من وجوب الاجرة عليه وقد صرح علماء أئمة لناظر تلكه بأقل القميتين للوقف من زرع وغيره من زرع عمال
 الوقف والله أعلم (مسئل) في مدرسة (٢٧٦) موقوفه فسكنها رجل بالتعليق مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقت المطالب بقورثة

السكن مدة سكنها
 باجر المثل وتؤخذ الاجرة
 من تركته أم لا (أجاب)
 نعم لناظر ذلك فقد أفتى
 الشيخ على بن غانم المقدسي
 بذلك في مسجد تعزى عليه
 رجل وجعله بيت فهو وقال
 يلزمه أجره مثله مدة شغل
 بما فعله ويعاد كما كان
 والاصل ان منافع الوقت
 مضبوطة عندنا بالنسب
 صيانة له والله أعلم (مسئل)
 في مستأجر خان وقف اسقم
 فعمره المستأجر باذن الناظر
 والقاضي من ماله ليكون
 ديناً على جهة الوقف فتم
 الفسخ في الاجرة فزاد عليه
 رجل آخر واستأجره لايام
 الاول عنه ودفع لناظر ماله
 من الدين باذن الحاكم
 لسد فقه فدفعه الناظر
 ومات وولى عليه غيره
 وانقضت مدة اجارة الثاني
 فطالب دينه من ورثة الناظر
 المتوفى فهل له ذلك أم لا
 (أجاب) ليس له ذلك والحال
 هذه اذ لناظر رسول عن
 المستأجر الثاني فلم يتعلق
 بذمتهم من له لكن حيث

الرجوع على بائعه بنقصان عيه بعد ثبوته شرعا فله ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة ولو اشترى
 ابريسما على ما لعيب بعد البيل لا يردو يرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البيل والبيل عيب فيجوز الرد
 اه ومن العيب الحادث للمانع من الرد اذا اشترى حديداً فخذ منه آلات الحجارة وجعله في السكور
 ليحرقه في النار فوجد فيه عيبا لا يصلح لذلك الا لا يرفاهه يرجع بالنقصان ولا يرد به كافي القين وفيه ايضا
 بل الجواب عيب حادث يمنع الرد به له وكذا الابريس بحر (مسئل) في الرد بغير العيب بعدو وبشبهه
 هل يكون على التراضي (الجواب) خيار العيب بعدو وبه العيب على التراضي على المتقدم ولو خاسم ثم
 ترك ثم خاصم فله الرد مالم يوجد بطل كدليل الرضا كذا في التنوير وغيره (مسئل) في رجل اشترى
 جارية فوجد بها عيبا فلا فحش او عيبا عند البائع ويردها به فهل له ذلك (الجواب) نعم والصالح القديم
 هو ما كان عند ادائه المتأخر فلا يكفى الفسخ وهو المراد بكونه قد علم ان داومه بديل على الباء ولذا قال في
 جامع الفصولين الصالح عيبان فحش والافلام من وشله في الملتقى ولو كان بمعاذ شمله في تلك المدة
 فالقول بالبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيقال الى اقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه
 والافله تخليفه بالله بعته وسلمت وماله العيب فان نكسك بردها لو طوف القول ان (مسئل) في رجل اشترى دارا
 ثم ظهر ان عليها عوارض سلطانين يريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كما أفتى به الخبير الرمي
 وفيه من النجاة عن التنازع ما اشترى أرضا أو دارا على ائحة من الزوايا فاداهما طوبى المشتري بالزوايا
 له ان ردها على البائع حيوا على ورثته بعد موته (مسئل) في رجل اشترى من آخر دارا بما اشتملت عليه
 من البناء فظهر ان أرضها وقف محسنة ولم يعلم المشتري بذلك ويرد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك
 (الجواب) نعم والمسئلة في الخير بتم البيع بتملها رجل اشترى أرضا أو دارا فظهر ان شره كان على
 ناوقة أي مزاب توضع على ظهره أو موضع آخر كان له ان يرد لان ذلك بعد عيبه عند الناس خائبة من
 فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادى رجل فيها مسيل ماء وأقام البيت قال هو عيب والمشتري
 بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردها منه من فصل فيما يرجع بنقصان العيب (مسئل) في
 رجل اشترى من آخر جارية ونسبها منه ثم بعد ايام زعم انه ظهر بها عيب قديم كان عند البائع مستدرا
 في ذلك فحرقها وولها وقول طبيب ذى وان له ردها بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ردها بمجرد
 ما ذكر قال في الفصولين انما لا يعرفه الا الاطباء كذا تب جنب وسل وجى قديمه نحوها فاعلى القاضي ان
 يره واحدا منهم والاثبات أحوط كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يره مسلمين عدلين له قول ملازم
 فلا بد فيه من العدد كالمهادة وشله في العماد بترأج قارئ الهداية بان العيب ان كان بخفض عمره
 الاطباء قبل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء بعضهم كفى بقول واحد وان كان مالا يطالع عليه لرجال
 كالعوب بالنساء كفى بقول امرأة واحدة عدلة وشل ايضا هل يقبل قول الذى الطبيب في قدم العيب
 وحده انه اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فأجاب لا يقبل قول الكافر على

اذن الحاكم الشرعي به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها
 المتولى عليه اذا اذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علماءنا والله أعلم (مسئل) في وقف شرط واقفه صرف فاضل وقته
 لاولاده فلان وفلان وفلانة ومن ساء يحدث لذكر مثل حظ الانثيين خلابته لصلبه فلانة قالها لمن نصيب ذكر ثم لا ولادهم ثم ولاد اولادهم
 م قوله فانه يرجع بالنقصان ولا يرد له الا يرد ما أدخله في النار أو ما كان منه شيء لم يدخله النار فانه يردو يرجع بنقصان ما أدخله النار يعلم
 بما قرأناه ونفا والله أعلم اه

ثم لانساهم وأحقاهم على أن من توفي منهم عن ولد وان سفل عاد نصيبه لولده وان سفل ولدا له وعقبه ومن مات لامر ولد ولا سفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته من لم يكن في درجته أحد فلا قريب الموجودين إلى الوقت من أهل الوقت على أن من مات منهم أجمعين قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقت وتولد له أو ولد له أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن ولو بقي حيا أبيا كان أو أمًا أو أجدًا أو جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الاقراض على جهة برعتهما مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمي حيا ماتت أمي المذكرة قبل وصول شيء من الوقت إليها هل ينتقل نصيبها لابنهابدون ابن بنتها المتوفى في حياتها قبل (٢٧٧) استحقاقها الشيء من الوقت أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في

حياتها المذكرة ولو كانت حية لشاركت أباها بمقتضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن ولو بقي حيا أبيا كان أو أمًا فإن البنت المذكرة يستحق ما كانت تستحقه أمه ولو كانت حية الخلو كانت موجودة لشاركت أباها ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بسم الله ذلك عالم خصصه قوله على أن من مات عن ولد وان فلو جعلنا بعموم اشتراط الترتيب لمنه الغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا أعلنه وخصنا به عموم الترتيب فان فيه أعمال الكلامين والجميع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يعقل به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم النحول وتارة أجاب بالنحول وهو الذي جزم به

المسلم ولا يثبت بشهادة حكمه على مسلم وإنه أعلم من الشهادات وفي مجموعهم بزيادة مقبل قول الأطباء من أهل الكفر أي في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاء والحكام لضحك أفندي وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تحليف البائع فراجعان شئت وفي البحر من العيب ثم اعلم أنه لا منافاة بين قولهم يعتبر بقول الأمة وبين قولهم والمرجع في الحل إلى قول النساء وفي الداء إلى قول الأطباء لا يحصل اعتبار قول الأئمة لها ولا لاجل الانقطاع لهم لتوجه الخصومة إلى البائع فإذا توجهت إليه بقولها وعين المشتري أنه عن رجل رجعتنا إلى قول النساء المملكات بالحبل لتوجه البين على البائع وان عين أنه عن داه وجعنا إلى قول الأطباء أن قال نقلا عن الخاتمة تولا اشتري جارية ثم قبضتها ثم قال انما التحصيل قال الشيخ الإمام مجد ان الفضل لا تجمع دعوى المشتري لأن يدعى ارتفاع الحيز بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل برها القاضي لسانه قلن هي حبل يحل البائع أن ذلك يمكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا عين اه (أقول) وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخاتمة وأن الحبل يثبت بقول النساء حتى الخصومة ولا ترد بشهادتين وأما في نحو القرن والرق فإنه ترد بشهادتين ان كان قبل القبض وان المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادتين وقوله ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فإنه لا ترد بشهادتين بل لا بد من تحليف البائع كافي الزباني والمخ وجامع الفصولين والخاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يحلف البائع فان حلف لا ترد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الحذف أن على قول أبي يوسف ترد من غير عين البائع وقال مجد لا ترد حتى يحلف البائع ومن جملة في النوار شهادة النساء في اطلاع عليه بالزنا لا تصلح حجة فلدوان كان بعد القبض اه ورأيت في مجموعة صحتي أفندي عن نذر الفتاوى لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرق إذا أخبرت امرأه وحدها يثبت العيب حتى الخصومة سئل في الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا ظهر أن ما في البحر من دفع المقر ومولته في النهر منه انه يثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندها مقر وض فيها إذا كان ذلك قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقولهم في كتاب الشهادات نصها في اطلاع عليه إلا النساء امرأه أو واحدة مجمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه قبل شهادة حتى توجه الخصومة على البائع لا في حق الرد كآخره فيعاقب لفته على البحر وبهذا ظهر جواب ما حاده في الفتوى فمن اشترى جارية ورعية للتسري فباشرها امرأه فوجدها رقا أو غيرت النساء أنهارا تقافا جنت بائنا لا ترد ولكن يحلف البائع فان نكل رجع المشتري عليه بنقصان العيب لان مباشر ما فاقم من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم ير أمره بها فوطئها وجد بها عيبا لا يخلو رد هاسوا كانت بكر أو لا تنصه الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا قولها وألسها يشهوه ورجع بالنقصان لأن يقول البائع أمّا قبلها اه ونحوه في الخاتمة وكذا في العرع عن الفهر في وفي الفتية قال أبو القاسم اشترى امرأته لمّا بكر فلما أخذ في وطئها علم أنها تيب فانزلهما بالبلبلس فله الردوا

السبوطي قال الشيخ بن من يحجم في اشباهه أما مخالفتي في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجب لما ذكره فعلمه به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمها ما كانت تستحقه أمه ولو كانت حية ولا يستعمل ابن المرأة المتوفىة آخر والله أعلم (سفل) وفي وقت تقادم أمه ومات شهوده ورسوم في دواوين القضاء وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جلا بعد جيل على حبس اخر أو على ما كان علمه من الرسوم ولا يكونون إلى بيته في اتصال بينهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم حبس اخر أو على ما كان علمه من الرسوم ولا يكونون إلى بيته حيث كان في أيديهم جلا بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة استنباهه صارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في النخبة

قال سئل شيخ الاسلام عن وقف اشبهت مصارفه وقد مر ما يصرّف الى مسجده قال ينظر الى المعهود من خاله فيما سبق من الزمان من أن وقاه
 كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو التفتون بحال المسلمين
 فعمل على ذلك اه ومن القواعد الفقهاء ان أقصى ما يستبدل به على الملك اليد ولا فرق في ذلك بين الملك والوقف والله أعلم (سئل) في ناظر
 وقف غرم لفتاة العهد ما يتنص في انتراع من يدها الشوكه له لا أخذ ذلك المال من ارتفاعه ألم لا (أجاب) نعم له ذلك والحاله هذه في
 الضرر كثير من الكتب القيم صرف شيء (٢٧٨) من مال الوقف الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لا اختلاص الوقف من ايدي ذوى

الزمت ثم روى قال الوطع منع الرد وهو المذهب اه والله تعالى أعلم والحاصل أن العيوب الرب أربعة أقسام
 الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث مشله كاصبع زائدة بقضى القاضي بالرد لا يتحلف
 الا اذا ادعى البائع رضا المشتري أو الارباع منه فحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن
 لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو يحدث في مثلها فأنكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ماله حق الرد
 عليه ثم بذ العيب الذى يصبه القسم الثانى ما لا يعرفه الا الاطباء كدق وسلى وحصى قديمة قبل في قيام العيب
 للعالم ووجهه الخصم موقول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لا ثباته عند البائع فردد عليه اذ لم يدع رضاه كفى
 الز بلى وقاضيان القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء وقد علت حكمه القسم الرابع ما لا يعرفه الا أهل
 الخيرة كالباقى وسرقه بولي في القراض وجنون فان أنكر البائع العيب لتسعيه خصومة المشتري ما يبرهن
 على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يحلفه على أنه ما رضى أو ما أتى أو ما جنى أو
 ما بال عنده بعد البلوغ فان تنكر رد والا فلا ولا يثبت المشتري على عيب في يده فعندها يحلف البائع انه ما
 يعلم أنه سرق عند المشتري أو أتى أو جنى أو بال في غيره أو ما لا يحلف عند أي خيفة اذا لم يبرهن تنوجه بعد
 صحة الدعوى والبيئة على العيب شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد وتعم السكلام على هذه الأقسام مبسوط
 في جامع الفصولين وفي اصلاحه المسمى نور العين فراجعهما (سئل) فيما اذا بيع عرض بعرض مضاعف ثم
 وجد باحدهما عيب برده فهل يرد بتخييار العيب ويتقضى البيع في الباقي (الجواب) نعم باع العرض
 بالعرض ثم استحق أحدهما أو وجده عيباً فإنه يتقضى البيع في الباقي كافي للخير من آخر الفصل
 الثامن اه لو ازم الحكم اشترى عبداً شوب وقفاً ثم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لم يمتد قيمته
 لانه وجب عليه رد لان البيع انفسخ في العبد فيلزم رد به وقد عجز عنه فيلزم رد قيمته ولو كان الثمن
 جارى به فقلت من السيد أو عتقه أو استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقضى عن محبط
 السرخصى (سئل) في رجل اشترى من آخر حصاناً بدين معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعدما طعم على
 عيب قد به كان عند بائعه ويريد احتساب ما تص منه باليب بعد ثبوته على البائى بالوجوه الشري فله
 ذلك (الجواب) نعم له ذلك استحساناً عند ما عتقه الفتوى اذ لم يصدر منه ما يفسد الرضا بالعيب بعد العلم به
 كذا في شرح التنوير للعلاقى من باب تخييار العيب (سئل) في رجل اشترى من آخر دابة طال من الغزل
 المسمى بالتمزولة فوزنه بعد أيام فنقص وكان طباقيس فله الرد ان صدقة البائع في الرطوبه (الجواب)
 نعم اشترى غزلاً من افوزنه بعد أيام فنقص فان كان طباقيس فله الرد ان صدقة البائع في الرطوبه وان
 اختلفا فالقول للبائع لانه يشكر وجوب الرد ولو نسب الغزل وجعل الطباقيس ابر يسما ثم طاهر ذلك يرجع
 بالنقصان بخلاف ما اذا باع ما سوى الزا هدى من فصل المسائل المتفرقة من البيع (سئل) فيما اذا اشترى
 زبد من عمرو والأختين بفن معلوم من الدراهم على أنهما كذا كذا زائد ثم ظهر أنهما أقل من الدرهم
 المزبور فهل للمشتري اختيار ان شاء أخذهما بكل الثمن أو تركهما (الجواب) نعم كاضرر في الضرر وغیرها

الشوكه والله أعلم (سئل)
 في ناظر وقف لزم المصحة
 والسكون واستأجر أرباباً
 من خربة العمل الواجب
 عليه القيام بنفسه في ما حو
 فاحش هو طلب أجر على عمله
 ألف قرش أحد عشر لكل
 ناظر ولم يكن له ذلك فيما
 سبق هل يسوغ ذلك أم لا
 يسوغ وماذا يلزمه (أجاب)
 نعم أولاً أن علمه ما صرحوا
 بان الناظر اذ لم يشترط
 الواقفه شيئاً لا يستحق شيئاً
 مالم يعمل لان ما يخدمه
 بطريق الاجرة ولا أجره
 بدون العمل واذا شرط
 كل من جملة الواقف عليهم
 قد دفع له ما شرط قال في
 البحر وقد شكك بعض من
 لا خبره بقول قاضيان
 وجعل له عشر الفسلة في
 الوقف على ان للقاضي أن
 يجعل للموقوف عشر الفسلة
 مع قطع النافذ عن آخر المثل
 وهو غلط ثم قال فقد أفاضت
 القاضي الثاني بسط ما زاد
 على آخر المثل فأقادم
 صفة نقد القاضي الناظر
 معلوماً أكثر من أجره

المثل قاله المحض انه حدث شرط الواقفه له شأ أخذها والا لم يعمل قد دفع له أجره مثله فالجواب انه لا شيء (أقول)
 له مالم يعمل واذا عمل فله قدر أجر المثل لازماً لعلها والرد أصبحت حرام لا قائل بماله يلزمه رذماً أخذوا ثابعا من أجره مثله والله أعلم (سئل)
 في واقف وقف وقضاه نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده على أولاد أولاده وعلى تسله وعقبه وورثته كروا فاذا انقضوا كان ذلك
 وقضاه لاناث الطبقة العليا لتجب الطبقة السفلى فاذا انقضوا كان ريع ذلك على أولادهم كروا فاذا انقضوا كان ريع ذلك
 مصر وفاهجة يترا تنقطع الخ فهل قوله الطبقة العليا لتجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في الجميع

الذكور والاثان يقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجنتين الذكور والاثان والموقوف حكمه حكم الموقوف عليه فاجازت فوبه الاثان فالحكم في حكم الذكور فاذا انحصر الوقف في الذكور والتساوي في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر انتقل نصيبه الى السائر من له في الدرجه الاولى من المتوفى حتى تقطع الدرجه ويعطى الى اهل الدرجه بالسوية وهكذا في كل درجه لا يستحق النازل عنها ما يستحق المتعطل الدرجه لاختلاف لعلمائنا في ذلك والله اعلم (سئل) في وقف اهل قديم لم تعلم شروط واقفهم ترتيب وتفضيل ومنه ما ولم يعلم الاثان ما كانت تصنع قوامه لال الوقف الى شخص اسمه عفيف وانحصر فيه ثمان (٢٧٩) عفيف عن شئني هاتم كل يوم وعائشة

تصرفت فيه اوصاف ثمان
أم كلثوم عن ابنيها
حافظ الدين ونفس الدين
تصرف في النصف الذي
تصرف فيه أمهما انصافا
وماتت عائشة عن ابن اسمه
زكريا تصرف في الذي
تصرف فيه أمه عائشة ثم
مات حافظ الدين عن ابني
هما محمد وبرايم ومات
نفس الدين عن ابنيها
عفيف وعبدالله تصرف
هؤلاء الاربعة في النصف
ارباعا ثم مات عبدالله
وزكريا عن غير ولد ولا
ولد وادوم يرق من نسل
عفيف الاول لسوى محمد
وابراهيم وعفيف فكيف
يقسم ربع هذا الوقف
عليهم (أجاب) بصرف
نصيب عبدالله لاختصه
ابن العم وهو الظاهر بما
تقدم من الصرف لاقرب
الميت فالاقرب بصرف
نصيب زكريا لانه
ولد ولاد ولد لابن ابن
خاتمه عفيف وبرايم
ومحمد سوى لتساويهم في

(أقول) وكذا لو اشترى اهدائه على الذرع العتاد ثم ظهر ذرعهما ناقصا من الشرع العتاد كما في به العلامة
الشعبي (سئل) فيما اذا اشترى يد من عمرو شيئا لم يرد يد ففسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك
(الجواب) لو فسخته قبل الرؤية بوجه فسخته في الاصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية (سئل) فيما اذا
باع يد من عمرو بضاعة وزنية من جنس واحد في وعاء وأرى عمر اقدار اعيد ما قرأى الباقي منها أرادها
رأى ويرد هاتفل في ذلك (الجواب) نعم ولو اشترى شيئا قد رأى بعضه أو لم يره من شيئا فاشترى ثم رأى بعضه
فان كان عاينه الاغذية كالكلبي والوزن فروية بعضه كروية كفه في ابطال الخيار الا ان يجد ما بقي من الخيار
رأى في شرطه ثبت له خيار العيب لاختار الرؤية سواء كان في وعاء واحد أو وعاءين مختلفين بعد أن يقعد
الكل في الجنس والصفه وان كانت مختلفة الاجناس والاصناف فلام بكل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية
وينبغي أن يكون في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كفه وذكر الكرخي في مختصره أن له الخيار اذا
رأى الباقي وجعله كالعدد المتفاوت بان رضى الكل أو رد الكل ولو اشترى جماعة من الصددي
المتفاوت كالعبد والجواري والبيت والغنم والخيول في الجراب وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحدا
منها فله أن رد الكل أو عكس الكل ولو اشترى ثيابا في عدل ورأى طي الكل ولم ينشرها وليس منها موضع
مقصود يقصد بالرؤية كالماء والطراز ونحوهما أو كان ثوبا واحدا فرأى ظاهره ولم ينشره بطل خياره
هذه كلها الا أن يجد ما باطنها لظاهرها لشر فثبت له خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوبا
ذاعلم فرأى الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية ولو كان العكس لاختاره ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض
كالجزر والبصل والقمح فله الخيار اذا رأى جميعه واذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي
حنيفة كخيار الثياب وقالوا فاعط شيئا منه يستدل على الباقي ورضى به سقط خياره ولم يجز جمع الثمن ولو قلع
المشتري شيئا منه أو قلع جميعه بغرض أن الباقي لزمه جميعه بالثمن لادخاله النصف في المبيع ولو اختلفا
في القلع فقال الباقي اني أشتان ان قلعت له أرضي به وقال المشتري اني أخاف ان قلعت له أرضي به وأعجز عن
رده عليك فأجمعا تطرق أو قلع جازوا ان تشا فافسخ القاضى البيع بينهما شرح القدوري المسمى بالنايب
من باب خيار الرؤية وتضمنه في العبر والنهر (سئل) في رجل اشترى من آخر سندقة على أنه بالخيار الى يوم
ونسلمها فحدث بها عيب في مدة الخيار ونقصت قيمته بابه ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البعير لتعذر الرد
(الجواب) نعم قال في التكرز وبقية مملوك الثمن كعيبه اه والمراد به عيب يلزم ولا يرفع كذا اذا قطعت
يده وما يجوز ارتفاعه كالمز ففعل خياره ان الزمان في الايام الثلاثة وأما اذا مضت المدة والعيب قائم
لزم البيع لتعذر الرد (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا من اللوز الحلو فوجد بعضه مراً بعد اختياره
والباقي منه كذلك ويرد باقيه بمحضه من الثمن فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل اشترى من
آخر صنفاً أعظم معلومه ولم يرها وكل زيدا بقبضها ورأى يدو زعم الرجل ان له خيار الرؤية اذا آتاهوا
راها وكيله بالنقص فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط لخياره في الموكل (الجواب) نعم وكفى رؤية وكيل

البرج قفر بهم من المتوفى قال في التنازع ثمانية الاوقاف التي تقدم امرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها قوم فقال فرقي
وقف علينا وقفها فلان لغرض ذلك الرجل الذي ادعى الفرق في الوقف من جهة هذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان الوقف ورثة احياء
ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان اهلارسوم في دواوين القضاء يعسمون عليها أو لم يكن فأي رقي عينه الورثة بالقاضى يجعل
الوقفه وان لم يكن الوقف ورثة احياء فهذا على وجهين أيضاً كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاء يعملون عليها فاذا تنازع عهدها
فانها تجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها بالقاضى يجعلها موقوفه في أثبت في ذلك حقا فضى له به

أه وهو صريح فيما إذا كان الوقف على الورثة واختلفوا فيه بشيء على ما كان من الورثة بينهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقدم الأقرب
 فالأقرب من المبتغى في الدراجان كهذا فذلك فقه والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلي يتصرف فيه بالناظر حسب ما شرط الواقف بتقرر
 القضاء الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة مدة تزيد على عشر سنين وتقسم الغلة بينهم وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه ما
 ليس من الغلة بغير رد الجوع عليه بما تناوله هذه المدق من غلة الوقف بالمقام سهل تسيم يدعوهم ما ذكرهم لا تسيم (أجاب) لا تسيم
 مع ما ذكرنا من المنازعة في الاستحقاق بينهم (٢٨٠) في نفس الوقف المستثنى بالسماع والنقل لا يحيط به إلا ما لله تعالى والله أعلم (سئل) في
 دعوى مستحق في الوقف

قبض وكيل شراء لارؤية المشتري تنو ومن خيار الورثة ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع
 مسقط عند أي خفية خيار روية الموكل كل وكيل بالشراب يعني إذا نظر الوكيل بالشراء بسطة طخيا وموقالا
 هو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالكيل بالقبض لانه لو وكل
 رجلا بالارؤية لا تكون روية كرية الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة إلى آخر ما ذكره الشارح ابن مالك والمسئلة في
 المتون وأطال فيها في البحر فرأجه صورة التوكيل بالقبض كن وكلاعي بقبض ما شتر يتم موارأيته كذا
 في الدرر (أقول) ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المراج قبل الفرق بين
 الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافة إلى المرسل وفي الفوائد
 صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكلاعي قبض المبيع أو وكلاعي قبضه بصورة الرسول أن
 يقول كن رسولا عني قبضه أو أمرتك قبضه أو أرسلتك قبضه أو قل لغنان أن يدفع المبيع إليك وقيل
 لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتبت
 فيما علمته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا يتنافى ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول
 لا يله من إضافة العقد إلى امره لاسر من الضرور أنه معبر ومغير بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد إلى
 الموكل إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف
 النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد لبيان البصيرة بالوكيل وكلا والرسول رسولا وحاصله أنه بصرو كلا
 بألفاظ الوكيلة وبصير رسولا بألفاظ الرسالة وبالأمر لكن صرح في البداية ع أن الفعل كذا أو أذنت كذا
 أن تفعل كذا أو وكيل أو يؤيده ما في الولوالجية دفعه ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع
 ولم يقل بل كان فوكلا وكذا اشترى هذا الأنفجارية أو أشار إلى مال نفسه وقال اشترى هذه الخاوية بألف
 درهم كان مشروفا بالشراء العام والاذن ادعى أن أعطيل لاجل شرائك درهمان لاشترائك الاحول بدل
 له على الانابة اه وأقاده أنه ليس كل أمر فوكلا بل لابد مما يفيد كونه فعل الأمور بطريق النيابة عن
 الآخر فليحفظ (سئل) فيما إذا اشترى بدين عمرو حصانين أحدهما خمسة وعشرين قرشا والآخر
 بثلاثة وعشرين قرشا فباعهما ما زيد من بكر فولية يستين قرشا ثم ظهر وتبين بالوجه الشرعي أنه خان في التولية
 بأثنى عشر قرشا ور يد المشتري اسقاط قدر الخاتمة من المسمى المزور فله ذلك (الجواب) نعم فإن ظهرت
 خيانتة أي خيانة البائع في حراجه باقراؤه أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو بتكرره أي تكرول
 البائع عن البين وقدا دعاه المشتري هذا هو المختار وقيل لا يثبت الاقرار لانه في دعوى الخيانة مناقض
 فلا تصور بينهما ولا تكو له والخلق سمعها كدعوى العيب وكدعوى الخلف فأنه تسيم أخذه بكل الثمن أو
 رد له الخلف في التولية يعني عند ظهور خيانتة فله هذا عند أي خفية وقال أبو يوسف يحيط فيه بما وقال
 محمد بن قيس فسمالخ قوله وله الخلف أي اسقاط قدر الخاتمة من المسمى وفي السران الوهاج بصورة الخيانة
 في التولية إذا اشترى ثوب ثبته وقبضه ثم قال لا شواشتر بيه بعشر فويلك بما اشترى بيه فطالع على ذلك

دعوى مستحق في الوقف
 على مستحق فسمه هل
 مجموعة أم غير مجموعة
 الجواب مصرح به بنقول
 الأصحاب (أجاب) اصرح
 به ان الدعوى من الموقوف
 عليه لا تصح قال في البحر
 الدعوى من الموقوف عليه
 نظير مدعى على المبيع وبه
 يعني كذا في جامع الفصولين
 قال في التنازع وتولوا دعوى
 انسان في الوقف لا تسيم
 الدعوى على أبواب الوقف
 وإنما تسيم على القيم أو على
 الواقف اه وفي فتاوى
 شيخنا الشيخ جبران سراج
 الدين الحانقي وآمال الدعوى
 على المستحق فيسبى جازية
 حيث كان واضعا يد مدعى
 يدعه الدعوى من المستحق
 قبل التجاوز والحق ان الوقف
 إذا كان على معين نص
 الدعوى منه لا تسكن قال
 في جامع الفصولين في هذه
 المسئلة وبني بانه لا تصح
 لان حقها أخذ الغلة
 لا يتصرف في الوقف اه
 وفيه أيضا أن مستحق غلة
 الوقف لا يملك دعوى غلة

الوقف وإنما لا يتولى فيه رافعا للعدة لا تسيم الدعوى من الموقوف عليه ثم مضى نو لتوارد ابن رستم تسيم قال
 وبالاول يبقى اه فقد علمت ان ف، روايتين وأن الأصح عدم الصحة فالحال فبجمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما إذا كانت امرأة
 واضعة يدها على قدر اسحقاق معين في وقف معلوم وتصرف فيه مدة ثم ماتت المرأة المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة ممدمة
 مات الابن المرقوم عن اولاد فخرج رجل وادعى على ناظر الوقف المزور أن المرأة المرقومة جده لا تمتعوا بذلك بالبينة لدى القاضي والآن يطلب
 ناظر الوقف بقدرا استحقاقه في الوقف من حين موت جده لا مما اعطاه له ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبها المرأة بجده

لأنه أملا (أجاب) نعم يستحق من حين موت جده بشهوت طامع على من تناوله لأعلى الناظر اذ الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع إليه على
 ظنه أنه يستحق المدفوع إليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علمه المستحق وله مطالبة بتمه شرعاً عدم الضمان فافهم والله أعلم
 (سئل) فبماذا وقف على أولاده أصلها الموجودين ومن بعدهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى من بعدهم الله من الأولاد اذ كور والاثاث ثم
 على أولاد الله كور ثم أولاد أولادهم وأولادهم من بعدهم بناتهم بطناً بعد بطن على أن من مات منهم من ولد أو ولد له انتقل نصيبه إليه وإن لم يكن
 له ولد أو ولد له عاد نصيبه إلى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انصهر الوقف (٢٨١) في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لأن عقب

ومات عبد الرحمن عن ابن
 يقال له عبدالله وعن ابني
 ابن مات في حياته والله عبد
 الرحمن هل ينتقل جميع
 ما انصهر في عبد الرحمن لأبيه
 ولأخيه لا يني أن يمتنع وكذا
 الحكم في بنهم ما دام مات
 طبقة فلو علمهم من أولاد
 عبد الرحمن المستحقين له
 بالشرط للترتيب المذكور
 في الوقف أم لا (أجاب)
 بموت عبد الرحمن انتقل
 ما انصهر فيه في ولده عبد
 الله بقوله من مات منهم من
 ولد أو ولد له انتقل نصيبه
 إليه ولا نصيب لابن الذي
 مات في حياته والله حقيقة
 حتى ينتقل إلى ولديه
 والحقيقة لا تصرف من
 مسئوليها بمجرد فرض لم
 بساكنه اللفظ فلا يحمل
 النصيب في كلام الواقف
 على ما هو بالقوة فلا يثنى
 لأولاد الابن الذي مات في
 حياته والله ولأولاد أولادهم
 وأن سفوا ما داموا في الحب
 ببطيئة بما تصحبهم من
 المستحقين للأصهار بالفضل
 والحال هذا والله أعلم

وبين الخلق المراجعة في قول أبي يوسف إذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر أنه اشتراه بمائتي فانه
 يحيط قدر الخبايا من الأصل وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم وبأخذ الثوب بمائتي عشر درهما
 (سئل) فبماذا اشترى زيد من عمرو بربح يمين معلوم وقبضها المشتري ثم أن زيداً باعها من بكر وسلمها بكر
 ثم أن بكر ارتد على زيد بسبب عيب البضاعة من غير قبضه القاضي وريد بالانذار على البائع
 الأول فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس زيد بذلك باعياً اشتراه بربح عليه بعينه بربح عليه
 بقضائه بعد قبضه ولو ردها لثوب من باب خيار العيب ومثله في الكثر والمثلون (سئل) فبماذا اقتبس
 زيد من درهمه عليه وهو فاضله من غير عيب كبره جد الغريم بعضها زوفاً فربحها بكر على عمرو وبغير
 قبضه وريد على زيد فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الصرخ خيار العيب وعلى هذا إذا اقتبس
 رجله درهمه على رجل وقضاه من غير عيب فربحها الغريم زوفاً فربحها عليه بغير قبضه فله أن يرد على
 الأول اه (أقول) وقد أفق بذلك أيضاً غير الذي أتبعه في الفوائد فإني أرى الهدياء وقفاً بين عديم وقد
 حرم المسئلة بغير إحسان العلامة الطرسوسي في دفع الوسائل وحاصله أنه إن كان أقر القاض بقبض
 حقه أو الثمن أو الدين مثلاً لم يملكه ما لم يرد منه تنافسه وينبغي أنه لو اختلفت الخلفيات الباطنة
 ما يعلم أن هذا من دراهمه إن جعلناه القاضي فاذن انك رده عليه وإن لم يقر القاض بما ذكر أو كما أقر قبض
 دراهمه مثلاً فالقول له مع العين لا يمتنع كاستيفاء حقه ولم يتقدم منها بقبض دعواه وهذا إذا كان الذي
 رده زوفاً على ما قبله البضاعة دون البعض أو بغير جته على ما قبلها الكل ولكن الفضة فيها أكثر وأما
 إذا كانت ستوقه وهي التي نحاسها أكثر بمائة الزل فلا يقبل قوله بعدما أقر قبض الدراهم لتناقضه
 لأن الستوقه ليست من جنس الدراهم بخلاف الزوف والنهر جنة اه مخصاً ومقتضاه أنه لو لم يقر
 قبض حقه ولا قبض الدراهم لم يملك حتى قبض له رد الستوقه لعدم تناقضه أصلاً وإياه أعلم هذا وقد ذكر
 المؤلف في المداينات عن القسبة مرض القاضي عبد الجبار إذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الزوف ليرد
 ليس له الرد وكذا الحكم في درهمه إذا جعله في البصل ونحوه ليرد ليس له الرد كالأدوية عيب مشربة
 ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه إلى دائته أو شرى به شيئاً بعد علمه بعينه ليس له الرد أيضاً وهذا قد ذكرنا
 فلتحفظ (سئل) فبماذا اشترى زيد من عمرو فربحها سائر ما فيها ثم ردها بكره ثم ردها
 على البائع بعيب قد رده قبل ركوها من غير ما قبل يكون ركوها رضا بالعيب (الجواب) نعم إذا ثبت
 رؤيته بالعيب قبل ركوها وسفره لم يكن ذلك رضا بالعيب فليس له ردها (سئل) فبماذا اشترى زيد من بكر
 من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء وقبل قبضه وسكت ثم الآن ردها عليه بذلك العيب فهل ليس له
 ردها (الجواب) نعم كافي الأشباه والهدايا (أقول) هذا إذا رأى العيب علماً بأنه عيب على ما في ما
 الفصول عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم أنه عيب علمه بنظره إن كان عيباً بالاختصاص على الناس
 كعور وشلال لا يردو يعلم منه مسائل كثيرة وفي الخبايا أراد شراء أمه فقرأ في بها قرحة ولم يعلم أنها عيب

(٣٦ - فتاوى حامدية) اول (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فبها ثمنه بئناً تبلغ قيمته أضعاف قيمة الأرض
 وأخره له أجرة المثل هل إذا مضت مدة الإجارة وأما المستأجر وحضر ورثة وأبى الموقوف عليهم إلا القلم بقطع أم يبق بأجرة المثل حيث لم يكن في
 ذلك ضرر رعاية الجائع الوقف بدفع أجرة المثل ولجان المستأجر وورثته بعدم اتلاف البناء منصوصاً وقد أتت الناس بمثل ذلك كثير (أجاب)
 قال في البحر شرح سر قوله فان مضت المدة قلها ما يعني البناء والغرس وسلمها يعني الأرض فارغ من الفضة استأجرها وقفاً وغرس فيها ما يرضى
 ثم مضت مدة الإجارة قلها مستأجر أن يستبقها بأجرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم إلا القلم ليس لهم ذلك اه وهذا يعلم مسئلة

الارض المحسوبة وهي بمقتضى ما أضافه أوقاف الخلفاء اه كلام العرو ومثله في شرح التتميم والمسمى بميثم النغفار وفي الحاوي الزاهدي ذكر ما في القصة راضى الامراء ولحم الدين العلائي بخلاف ما اذا استأجر أرضا لمالكين للمستأجران بدفعها كذلك ان أقي المالك الاقل قبل يكفله في ذلك الا اذا كانت قيمة الأفراس اه كثر من قيمة الارض فاذا لا يكفله عليه بل يضمن المستأجر قيمة الارض للعالم فكذلك الأفراس والأرض والغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الأفراس فكذلك الارض والشجر والعلم وكذا الحكم في العارية اه وأنت على علم بان الاجارة تنتهي بمضى المدد لا يبق لها (٢٨٤) ارجاء ما عوج المستأجر تنقضي عند انقضاء الشافعي فلا ينظر اثر الانقضاء مع كائن

فورثه ولا يقبل مجرد قول الناظر انه سامن انقاض الوقف الابنية واذا اقام بينته من الزهر المستحقين لتقبل لان الوصف قبل
الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا ينفك عنهم بخلاف فقهاء المدرسة الجارو له ولد فيمكن بان الوصف فان الوصف فيهم ينشأ قافهم واماماته
تقتضي هذا البناء على بطلان حكمه النقض التخصيص منه أرض الوقف والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده علي أولاده
وهم مصطفى وعمر وحمزة يوسف ناوحسينة وعلى من سجدته الله من أولاده ثم من بعدهم علي أولاد اولاده ثم علي أولاد اولاد
اولاده ثم علي اسلمهم وعقدهم لذ كمثل هذا الاثنين اولاد الظهور منهم دون اولاد البطن الطبقا العلماء منهم تتجرب الطبقة السفلى على

أن من مات منهم عن غير ولد ولزاد ولد انتقل نصيبه لمن هو في درجته فإذا انشروا باجمعهم عاذلك وقتا على أولاد البطون على الحكم والترتيب
المذكور وجعل آخره طهارة عن مات الوقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكر وبنات هل أولاده شئ في
الوقف مع وجود أولاد الوقف المذكورين أم لا شئ لهم مادام واحد منهم موجودا (أجاب) لا شئ للأولاد ولأولاد الوقف المذكورين مادام
واحد من أولاد الوقف ذكر كما كنت أراهم في ترتيب الاستحقاق ثم مؤكدا له بقوله الحقيقة قال لعل مات منهم تصيب السلفي ولا ينافيه قوله على أن
من مات عن غير ولد كمال يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ (٢٨٣) المتقون الخفيون بغيرة جوابي كذلك هذا

وقد أفق جوهان الدين
الطرابلسي الخفي في مسئله
باستحقاق أولاد الميت مع
وجود من بقي من أولاده
الوقف قال المفهوم القصد
المسكوت عن تيممه
بما هو عليه ولغفله الكاتب
عنه لضرورة انحصار غلظه
الوقف في ذرية الواقف ما بقي
منهم أحده ولا يخفى
ما في ذلك لعل مات المفاهيم
غير معمول بها عندنا على
تقدير أن استحقاق أولاد
الميت هو المفهوم وليس ذلك
في الحقيقة هو المفهوم إذ
مفهومه أن الاستحقاق عند
وجود الأولاد لا يكون إن في
درجة المتوفى ولا يلزم منه
أن يكون لأولاده الأصل
عدم الغلظه وضرورة انحصار
غلظه الوقف في ذرية الواقف
ما بقي منهم أحدا يلزم منها
استحقاق أولاد الواقف
مع أولاده أصله كظاهر
ثم رأيت شيخ الإسلام كريا
الشافعي الانصاري أفق
بما أفقيت في واقفين وأنه
لا يرجع استحقاق الميت
إلى أولاده ما ذكره

قبل الرؤية في قول له ذلك (الجواب) نعم والمسئله في عين التنوير من خيار الرؤية وصبارته مع سره ولو نصحه
قبل الرؤية مع فضله في الأصح بحر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما (سئل) فيما إذا
اشترى زيد من عمرو جلا ثم ظهر أن به عيبا قدما كان عندنا بعموه وقلة الأكل وبرد المشتري ذه بسبب
ذلك بعد ثبوته شرعا هل هو ذلك (الجواب) نعم وقوله الأكل عيب كالإخلال متوقفا على ما هو عليه في الشر
المقتار وفي الجهر قلة الأكل في البصر عيب (سئل) في الغيوب غيبا فحاشا إذا غره المشتري فهل له استرداد
المبيع بعد ثبوت ذلك شرعا (الجواب) نعم وفي زيد الكثر وقالوا في الغيوب غيبا فحاشا أن رده على بائعه
بحكم الغيب وقال أبو يعلى السفي فيروا بيان عن أصحابنا يبقى رواية الرود في الناس وكان صدور السلام
أو البصر يبقى بان البائع أن قال للمشتري قد تمتعني كذا أو قال يساوي كذا فاشترى على ذلك وظاهر
تخلفه له الردي بحكم أنه غره وإن يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا رده كفا كان والعصم أنه يبقى
بل رده غره والأفلا ه وكما يكون المشتري مغويا فغره ورا يكون البائع كذلك كافي فتاوى فاري الهداية
مع (سئل) فيما إذا كان زيد دار ورهائين أبيهم يورثها فباعها من عمرو بن معلوم بغير عيب أو زعم
البائع إلا أن أنه استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولا خيار بل باع ما يورثه
كذلك الملقى ومثله في التنوير (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو عدة فابحسك على أنها مملوأة من
المسك ففحصها فوجد فيها زارا فاحشا فاحتطاه وبرد ذهابا إلى البائع بخيار العيب بعد ثبوت ذلك شرعا
فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي النخبة الرصاص في المسك عيب قال أوجنفة المشتري بالخيار بين الأخذ
والرد وقال أبو يوسف برد الرصاص بحسبه وهو قول ابن أبي ليلى وقال محمد يعطى من الثمن ببرد الرصاص
وفي فتاوى قاضيان من فصل الميون جعل أبو يوسف لجنس هذه المسئلة أصلا فقال ما يساع في قلبه لا عيب
كثيره وكل ما يساع في قلبه غير كثيره وساع في الحظوة أمثاله قليل التراب فلا عيب كثيره والرصاص
في المسك لا يساع في قلبه فيميز كثيره ويساع في قليل التراب فلا عيب كثيره وعامة الشاي أخذوا بهذه الرواية
أه ففي مسئلتنا المسك مختلط بكثير من التراب فلا عيب التراب وزده بحسبه من الثمن لعدم إمكان تمسيه
بغلاف الرصاص فإنه يمكن تمسيه وبرد الرصاص بحسبه وأما إذا كان التراب في المسك قليلا فساع في قلبه
ومثلنا داخله تحت قف فاضخان وساع في قليل التراب فلا عيب كثيره فخلص أن ما يمكن تمسيه بغيرة وزده
بحسبه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تمسيه فلا عيب يكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تمسيه فتأمل
ثم رأيت في الخاتمة من فصل خيار الرؤية بما عباره وإذا اشترى ناخته مسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن
يرد بخيار الرؤية بقولنا بخيار العيب لأنه يتبع بالخيار حتى ولو خرج المسك كان له أن يرد بخيار الرؤية
والعيب أه (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بقلعة بن معلوم ثم أقت الجار به فعندو يرد
رذها على البائع بعيب الابن وعرو ينكر ذلك بكلفه إثباتا باقعه عندنا أيضا لعله المبيع فهل لعمر وذلك
(الجواب) نعم ومن وجد بشره ما به ناقص الثمن عندنا الجار وأخذه بكل الثمن أوردته كالأبواب والبولى

وان أفق به أي يرجع الاستحقاق لأولاد الميت الشريفي إلى الدين العراقي رحمه الله على مفهوم الشرط إذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود
الأولاد لا يكون إن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لأخيه لا للشرط الواقف بل يكون الوقف منقطع
الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف أه وقد أفق مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي مثل ما أفق به الشيخ في الدين
العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه محدته جارية ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسلمان وروان وأم الأخوة
وأم الخير وعلي من سجدته الله من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على نسليهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور ودون أولاد

الباطون المذكور مثل خطا الاثنين على أن من مات من الأسباط ولد أو ولد له انتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد أو ولد له انتقل نصيبه الى من في قدر جنه وذوي طبقة تصحب فروع الطبقة العبادات منهم فروع الطبقة البسطى وبحسب الأصل فروعها غير يجرى الحال في ذلك أبدا ماداموا فإذا انقضى أوقافهم عادوا فاعلى أقرب عصبات الأوقاف من قبلى ماسبق هذه عبارة الأوقاف مات عبد الرحمن في حال حياة أمه الراقع بن ابن يحيى عبد الرحمن ثم مات رمضان في حياة أبيه أنصا ولم يعقب ثم مات الراقع بن ابنه سليمان المذكور وعن بنته أم الأترة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم المذكور (٢٨٤) أعلاه في ربيع الوقت شيئا مع سليمان وأخته أم لا (أجاب) لا يستحق شيئا معهم وقد أفنى في نظيره بذلك الشيخ بن بن

نجيم ووالده شيخنا أمين الدين ابن عبد العال وغيرهما لأن والده لا يستحق شيئا مع حياة والده حتى يصرف اليه لأنه لما مات قبل اليه نصيب أبيه ولا نصيبه وقت موته لم يبق قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في أوقاف وقفا على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد ومن سددته من الأولاد المذكورين لأنهم لم يولدوا إلا من حظ الاثنين ثم على أولادهم ثم على أولاد الظهور دون أولاد الباطون على أن من مات منهم عن ولد أو ولد له أو أسفل منه انتقل نصيبه لولده أو ولد له ونسبه وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين ومن مات منهم عن غير ولد أو ولد له ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقة من مستحقى الوقت المذكور ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا أو ولتي منه وترك ولدا أو ولد له أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان

الفرش والسرقة وكلها تختلف صغرها وكبرها تنو بر قال العلائق في شرحه فعند اتحاد الحالة بأن ثبت باقاه عند عتباتهم مشترية كلاه في صغره أو كبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا يكونه عتباتا كما عتبد حم عند عتباتهم حم عند مشترية أن من نوعه ردوه الأذلا عني اه وحققه العلامة العيسى في شرح الكنز (سئل) فحين اشترى مالم يره فهل يجوز له رداه إذا رد أو إذا لم يوجدا ما يطله وان رضى قبلها (الجواب) من اشترى شيئا لم يره فالبيع جائز له الخيار إذا رد أو شاء أخذه وإن شاء تركه لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار إذا رد اه وكذا إذا قال قضيت فله الخيار إذا رد كفى الهدياة وغيرها وهذا إذا لم يوجدا ما يطله (سئل) فيما إذا اشترى بدين محرو يتيما معلوما شرعا بمن معلوم وتسلم البيع ثم ظهر أنه من متهن عند بكر مسأله فهل يكون موقفا على إجازة المتهن والمشتري بالخيار أن شاء صبر إلى فناء الرهن أو يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع (الجواب) نعم (باب الأقاله) *

(سئل) فيما إذا اشترى زيدا بالو كاله عن بنته عند البائع عن مكرم معلوما بثن معلوم من الدراهم وتصرفت بهذا الكرم مده ثم أن والدها قال عمر ابن يسع الكرم ورد دعمره الثمن بدون إذن من بنته المنزورة ولا جاز ولا بلغها خبرا لا قاله ردت الأقاله المزبورة ولم تجرأ فهل ترد الأقاله بذهبا (الجواب) نعم ترد الأقاله المزبورة وقد أفنى على هذه العلامة الترمذى كفى تناوبه من البيع وأجاب بقوله نعم ترد بذهبا وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر بقوله لا يملك الوكيل بالشرع الأقاله اتفاقا وأما فالة البيع فصحة ويضمن وهذا إذا لم يقبض الثمن فلا أقبضه ثم قال يصح كفى شرح المجمع لأن ملك والموافاة الزينة (سئل) فيما إذا اشترى بدين محرو عروفة كرم عند مكره بثن معلوم مقبوض ثم ظهر بقاء الثمن كثير وطلب من البائع رد الثمن له فرفض وتسلم المبيع ونصرف به رد البائع بعض الثمن لزيد وذلك على وجه المقابلة بالتعاطى ثم امتنع البائع من رد ثمة الثمن بلا وجه شرعى فهل يلزم رد له (الجواب) نعم وامتنع بالتعاطى ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح رازة بعلاتى (أقول) ولا بد من قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كالأقطعه أو قبضه فورقوله المشتري أعتك كفى الشئ وشرحه وكتب فيها علقته عليه من الثمن أن مما ينفع على اتحاد شرط المجلس ما في الفقه جاء الدليل على أن البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعهم ذا الثمن فأنشبهه المشتري فقال لا أأرده أيضا لينفسخ لانه ليس من ألقاط الفسخ ولأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الأقاله ولو جسد اه ما في الفسخ قلت وينتفع عليه ما في الفسخ أيضا اشترى حيا ثم أتى لبرده فلم يجد البائع فادخله في اصطبله فباعه البائع بالبطار فبرعه فليس يفسخ لأن فعل البائع وإن كان قبولا ولكن بشرط قبضه اتحاد المجلس اه فلفظ فان أمثال ذلك تقع كثيرا وتفتى على كثير (سئل) في عقار وقف أحرم ناظر الوقف من زيد مده معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستاجر ثم أجروها في وقف محرو وتسلمه ثم تقابل بدين مع ناظر الوقف عقد التواجر

استحقه أن لو كان حيا ثم على جهة تزلزلة تنظم مات الوقف عن محمود ومحمد المزبور ثم مات محمود عن ستة أولاد مقابلة أحد وصالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعيم فوعن أولاد ابنه يحيى المتوفى قبل أبيه وهو خليل وأبراهيم ولقبة ثم مات محمود عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين فاسمتهما نور الهدى ثم ماتت طعمة عن أختها نور الهدى ثم ماتت نور الهدى عن أولادها يحيى المزبور ومن أعمامها وعصمت المذكور بن هلى ينتقل ما يخص نور الهدى لأولادها يحيى لكونهم في طبقة ماتهم لأعمامها وعصمت المذكور بن (أجاب) هو لاهل طبقتها المستحقين للأعمام والعصمت المذكور بن لقوله من مات عن غير واهل فنصيبه لمن يوجد في طبقة من المستحقين فخرج الأعلى والأدنى

وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقدره تغلب عليها مغلوبون من فيها شجر أو غير الشجر ونات المغلوب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل للمتمسك على الوقف الدعوى عليهم وأثبتت الأرض الوقف ونزعها من يدهم ولا يزوم أجرة مثلها مدة التغلب في تركته فتؤخذ - ذمها مدة الفساحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تنزع (أجاب) نعم للمتمسك على الوقف الدعوى على المتدعي بوضع يده على أرض الوقف وإقامة البرهان عليه ووقع يدهم على الأرض ومطالبة جارة المثل مدة وضع يدهم عليه بالغت بالغت وقلع الأشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فإن ضرر فواضحه له وأقضى بعض علماء اثباته لكلها بالوقف بأقل (٢٨٥) العتيقين منزعوا وغير منزع وهذا الذي ينبغي

التحويل عليه وفي جامع الفصولين ولو اصطفا على أن يجعل الوقف بمن هو أقل العتيقين منزعاً أو مبنياً فيه وصح ما أعلم (سئل) في أرض وقف عرس فيها المتولى عليها فراس لنفسه ثم ملك كل وجبة بها عليه وأجرها الأرض ليستزها حق قضاء العرس فيها وما من المتولى وهناك غالب الشجر ثم ماتت الزوجة ولها بنت وزرع ابنها الأرض بفيران المتولى على الأرض زاعما إن أمه لها حق الزرع ولها ما أحق بالأرض من غيرها لما بها من الشجر فهل زعم صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكفي المرأة وإنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا تملك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فأوقعهما إذا ابتداء الفعل وقع ظلماً وهو واجب الإعدام لا لالتقير في قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم

مقابله صحة شرعية قول التقابل المذكور صحيح وتنفس الأولى والثانية (الجواب) نعم تنفس الأولى والثانية كما في ذلك العلامة بن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي في المضمر أن المستأجر إذا أخرج من غير أودع في غيره مزارعة ثم إن المستأجر الأول فسخ العقد هل ينفس العقد الثاني يختلف المشايخ فيه والصحيح أنه ينفس (سئل) فيما إذا اشتري يدهم عرو بشاهة بمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم قابلاً بعد الشراء مقابلة شرعية لم يتقاضا المبيع حتى اشتراه المشتري من عرو ثانياً بمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقابلة والشراء صحيحين (الجواب) نعم ولو اشترى عبداً وقبضه ثم تقايلاً المبيع ولم يتقاضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو بأعماه البائع بعد الإقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه أنقروا عن الخاتمة ومثله في من التتو (سئل) فيما إذا اشتري يدهم عرو فساوتها فتمت القرض عند ذلك تقايلاً المبيع بالثمن الأول بلا علم عرو والعيب يريد عرو إذا إقالة بسبب ذلك فهل ذلك (الجواب) نعم وإن تغيرت الإقالة إلى نقصان فإن تعبت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة فمساو به فان تقايلاً بين الثمن الأول وأوسعاً من ذكر الثمن الأول يجعل الإقالة فسخاً منه غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت الإقالة كان له الخيار أن شاء أمضى الإقالة وإن شاء رد وأن علم بالعيب فلا خيار له فخير من الثامن عشر في الإقالة ومثله ألقى العلامة الخليلي على كفاي فتاوى به من الإقالة

باب الاستحقاق

(مسئل) في رجل اشترى من آخر أرضاً معلومة بمن معلوم من الدراهم فدفعه للبائع ثم بئى المشتري فيها بناء ثم استحققت البائنة في يده ما كثر شري حكم المشتري بالرجوع بالثمن على البائع ويرد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البائنة فهل ذلك (الجواب) نعم له الرجوع على البائع بقية ما يمكنه أن يفصله ويهتبه ويسله إليه لأنه غره فبرجعه عليه بالثمن وبقية البائنة ما يؤولم بسبب ذلك إليه كفاي الخاتمة والعمادة والخيرية وجامع الفصولين شري أرضاً فبئى فيها وأغرر أو زرع فاستحق رجوع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره إليه فبرجعه بقيته ما يؤولم فأنما هو سلها إليه فصولاً من الاستحقاق اشترى داراً لخصهها وطن سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقية الخس والطين وإنما يرجع عليه بقية ما يمكنه أن يفصله ويهتبه ويسله إليه فصولاً أيضاً (أقول) تقبضه بالرجوع بالقيمة فبدأنه لا يرجع بالثقة كما حو الفعلة ونحوها وبصرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كماً كاسنان (سئل) في رجل اشترى من آخر دابة فانفق المشتري عليها ثم استحققت رجوعه فبرجعه لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق (الجواب) نعم ولو استحققت العبد أو البقرة ثم رجعه بما أنفق شرح التتو وللعلان عن التقبض ومثله في مجموعة أنقروا في المشتري عليها ثم استحققت رجوعه فبرجعه لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق فاستحقته بكر الملك المطلق وحكم به وقد مات البائع ولم يدبنة تشهد أن الجارية نفع عسدياً بائعاً بعتة فلان في ملكه فهل تسع بينته المذكورة ويطلب الحكم السابق بالاستحقاق وإن لم يثبت رجوع بالثمن على ورثة عرو

حق وعلى تقبضه وإن يكون أصل الغرم وضع بحق قيمت المستأجر تبطل الأجرة ويجب رد الأرض إلى المالك وعلى تقبضه أن ينسلكه بقية متعلقاً بالوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل وأسقرت من عند بدو باعه واضع لا تحرق في حلاله أرض قراح للوقف زرع المشتري مائة ولا يتنفع بها هل يلزمه جرة المثل في القراح والمشغول بالفراس أم لا (أجاب) صرح على أن البائع القم أو الحرق الوقف بدون أجر المثل قد رما لا يتنفع فيه حتى لا يجوز قبضه المستأجر ويتنفع به لزمه أجر المثل بالغاً بالمبلغ على ما اختاره المتأخرون والغتو عليه وسواهم في ذلك القراح والمشغول بالفراس إذا تنازع الوقف المصروف منه وبه على ما أفتي

نه علموا أن المتأخرون صيانة المال الوقت وإن امتنع من أحده المثل يكلف إلى قلع فراسه ويسلم الأرض للمتلون طالما عن غرامه إن لم يضر الوقت فان أضره فهو المتسبب له فليست بص إلا خلاصه مع أدائه أحده المثل لأنه مشغول بفراشه وعلى ما عليه الفتوى يجب القضاء والافتاء على المفتي أن يقبضه وعلى القاضى أن يقبضه والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف بعض الورثة حصته في دار ليس للمتوفى تركه فيها هو عليه مهر زوجته المسترق لاهل به يوم وقته ألا (أجاب) لا يصح لأن استرقاق التركة بالدين يمنع الورث من الملك لاهل الوقت فلا ينفذ إلا في الملك ولا ماله والحال هذه والله أعلم (سئل) في (٢٨٦) واقف وقف عقار على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلى موسى وأبي الخير ثم من بعده

كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم ورثه المذكورون الأناث ثم على جهة تبرع لا تقطع مات الواقف عن الأربعة تبين المسد كورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسين وكريم ومات على بن ابنه شاعيل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عسوف مات أبو طه في حياة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه هوش ثم مات عوض لادن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحمدي الدين وعلي ومات حسين أخو خليل بن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابنه منفر الدين ومات أبو ه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقت (أجاب) يقسم إلا تبرع الواقف على من سجد كرتيب نور الدين ابن أبي الخير الربع ونصف

حسين بن موسى الثمن ونصف شمس الدين وعلي ومحمدي الدين وأبناء خليل الثمن ونصف محمد وعبد الباقي ابن حسين القبول الثمن ولا شيء لغير الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جدّه ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصّة ابهما هو نصف الثمن ومات هذا له وهو ثلاثة أثمان منقطع وحكم للمقطع بغير ما أصح الاتوال فيماتنه بصرف في أقرب الناس إلى الواقف واستدلاله بان الصدقة على الأقراب أفضل لاهلها صدقة تامة وأقرّبهم هنالك الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسين بن موسى بن الواقف فهذا أصح ما قبل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاد السلطان فولد ذلك الواقف من ابتداعا سنة كذا الحارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع

القبول الثمن ولا شيء لغير الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جدّه ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصّة ابهما هو نصف الثمن ومات هذا له وهو ثلاثة أثمان منقطع وحكم للمقطع بغير ما أصح الاتوال فيماتنه بصرف في أقرب الناس إلى الواقف واستدلاله بان الصدقة على الأقراب أفضل لاهلها صدقة تامة وأقرّبهم هنالك الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسين بن موسى بن الواقف فهذا أصح ما قبل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاد السلطان فولد ذلك الواقف من ابتداعا سنة كذا الحارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع

ما يحصل لجهة الوقف في تلك السنة ويصرف في المصارف الواقعة بين المصروف عند رد عا بالوقف التي ثبت المحصل في تلك السنة المشروط ما يحصل من ثمنه من بعد ذلك الوقف وكان صرف من ماله باذن الشرع الشريف يتأقن بتو ذلك المجدد يرجع نظيره على ما ستر عند الرعايا من الزيت المتربث بالوقف المشروط لتتو بر كسند فترحماسه للوقف الذي فاضى الولاء بتو جعل جميع الزيت المذكور اراد او صرف في الدفتر المذكور وعين مقداره من الزيت نظير الزيت الذي صرف في تتو بالمحدود في الزيت المتروك عند الرعايا جرد في المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا قبض المتولى الجديد المنصوب (٢٨٧) الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في

مصارف الوقف التي قد تدته
فرض المغزول أمره على
السلطان فبر أمره بتفخيص
الزيت المذكور ودفعه
للمتولى المغزول نظير ما صرفه
في التتو بر ان كان عند
الرعايا بؤنهم من وان كان
قبضه للمتولى الجديد وصرفه
في زمته من الوقف وتبسم
الاتان المتولى الجديد
قبضه وصرفه في مصارف
الوقف في مدته فهل حيث
نص السلطان ان كل متول
يقبض مال ستر بصرفه في
مصارف سنته وقد صرف
المتولى المعزول باذن
السلطان وقاضى الشرع
الزيت من ماله في التتو بر
ليرجع بنظيره وجعل
القاضي عند المحاسبة التي ثبت
الذي عند الرعايا نظير
ما صرفه من الزيت وكتب
في دفتر المحاسبة ليس للمتولى
الجديد قبضه وصرفه في
مصارف سنته لاه مأمور
بقبض ما يحصل في سنته
ومنع عن قبض ما يحصل
في سنة قديمة بأمر السلطان
وهل اذا قبضه المتولى الجديد

القبول بالاحضار المستحق بزيادة من الدعوى من نوع فحين بشرط حضرته (أقول) اتفق بقول الشيخية
والحيط عن مجمده على اشتراط حضرة المستحق وخالفه ما نقل البرازية فالتأخر أنه انقلب الامر على
البرازي فقبض ما قاله محمد في أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله البه وقال ان قوله ما هو الاظهر والاشبه كقوله
في المحيط فانعكس المراد لا تعكس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كقوله في
العقائد عن الشيخية والمحيط مع التصريح بان الاظهر والاشبه قول الامام في أبي حنيفة وأبي يوسف وهو
الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أتقى به انظر الى الملى ومصرح في البحر أول كتاب الدعوى
بانه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فما كفي بحضوره
وهو الارقي بالناس ايضا هذا ما ظهر في الله تعالى (أهل) (سئل) في رجل اشترى جلا مئمان آخره
شريعته بمعلوم دفعه للبائع وتسلم الجلب منه تعرف على الجلب يدوا دى أنه له دفعه الى جيل ليدبت
اثبات بالبينة ولا قضاء ويرد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قلاني
التتو بر ويشر رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة اما اذا كان اقرار المشتري
أو استكواه فلا (أقول) نقل في نور العين دليل الرجوع على البائع وهي أن المستحق لو أخذ العين من المشتري
بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعى على المستحق أن يكف عن ثمنه
حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فاذل قيمته فبرهن الاستحسان أنه له فبرجع المشتري على بائعه بثمنه اه
وظاهر تقييده بالهلاله أنه عند عمله أن يدعى العين ويسترد هاهنا الاستحسان اذا عجز عن البرهان ولكن
هذا انما ينافي اذ انما يقر المشتري بانها الا لا تحذف فلو أقر لا تسمع دعواه عليه لتناقض ولا يشترط الرجوع
على بائعه لتناقض اقراره على نفسه وتفضل في نور العين أيضا لو شرى دارا فاستحق باقرا والمشتري أو استكواه
لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الباع ملك المستحق ابرجع بثمنه على بائعه لا قبل لتناقض لانه
لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا عن دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت
بأقراره فلغا ماله برهن على اقرار البائع أنه المستحق يقل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس ثابت اذ لو أقر
به لزم اه وفيه ايضا ادعى المستحق على المشتري وأخذ بلا حكم فقال المشتري لبائعه أنخذ المستحق منى
بلا حكم فانه اذ ادعى دفع البائع غنما اليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري مع لا نفاس
البيع بينه وبين المشتري تراضهم ما يتبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وشيقر وع هذا الباب
هناك فرجع (سئل) في رجل اشترى من آخر سامع لومة بين معلوم فقام عروا خارج ببعها على
الرجل بالتنازع ويرد المشتري القائمة البينة على عروا المدي انها تنافس فبرسن بائعه فسل ترجيح البينة المشتري انها
نتاج فرس بائعه على عروا خارج أولا (الجواب) نعم ترجوان برهن خارج وزود على التنازع فذوال الأولى
هو الصحيح خلافا ليعسى بان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأتقى بذلك الشيخ خير الدين هانقا نارا
وفي دعوى التنازع من المتداعيين ينبغي البدأ بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من قتالوه أيضا

المذكور وصرفه في المصارف الواقعة مدته وجعله اراد او صرفه في دفتره بكون للمتولى العتق الرجوع بنظيره على مال الوقف لكونه صرفه
في مصارف الوقف أم لا (أجاب) هذا السؤال بتوقف جوابه على أشياء تتقدم وهو أن التولية على الوقف هل تقتضي بالزمان أم لا والثاني
اذا صرف المتولى باذن القاضي ابرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جهة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي
أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ربح سنتي سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه يقتضي بلا ريب كسائر الولايات من القضاء والامارة
وغيرهما وهذا لا خلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية فيتم الوقف اشترى شيئا ثموه المسجد بلا ان الحاكيمه

لا يرجع في الوقت قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان انفق ليرجع أولا وسواء دفع الى القاضي أولا وسواء مر على ذلك أولا اه وفي النسخة تنقل في المسئلة قاسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث ان الاصح انه من جملة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربع سنة في سنة الاذا شرط الواقف ارفص عليه سلطان في توليته مخرج بالسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتاواه فاذا تقرر ذلك علم انه ليس له الحق في اخذ بدناول ما هو يحصل في ستة الشقق بلع السلطان له (٢٨٨) من تناوله وبضمن تعديه بالاخذ لما ليس له اتخذه وبضمن الدفاع له ايضا والتولى

التيق بالخير في ضمن
أجمع ما شاء له وجود التعدي
من كل منهما كما هو ظاهر
واثقه أعلم (سئل) في كرم
مشغل على عنب وبعض من
الذين وأرضه وقف سيدنا
الجليل عليه وولي بيننا
وعلى سائر الانبياء أفضل
الصلاة وأتم السلام من
الملك الجليل تداولته
الأيدي بالشراء ثم ادعى
رجل هو أحد المستحقين على
ذو الديبانه وقف هذه
تسم دعواه أم لا (جواب)
الفتوى هي انها لا تصح
الدعوى من الموقوف عليه
قال في جامع الفصولين وانما
للعدة لا تسع الدعوى من
الموقوف عليه ثم رخص لنواد
ابن رستم تسع قال بالاول
يفق وقال قبله راضر الفتاوى
رشيد الدين مستحق غلة
وقف لا يملك دعوى غلة
الوقف وانما يملكه المتولي
ولو كان الوقف على رجل
معين قبل يجوز ان يكون هو
المتولي بغير طلاق القاضي
اذا خلق لا بعدوه يبقى بانه
لا يصح لان سعة أخذ الغلة

البينة في الشاغل الذي اليدور بهان المشتري على نتائج باعته كبرهان باعه (سئل) فيما اذا اشترى زبدصة من طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحق عمر وحصه في المبيع وطلب من المشتري غلة الحصه المستحقه في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيع عا اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه ونفعه اه (أقول) لا يقال ينبغي وجوب الاجازة في تلك المسئلة اذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما اتفق به المتأخرون من وجوب اجازة المشتري في غصب عقار الوقف أو التيم أو المعد للاستغلال لا انقول قيدوا ذلك في المدة للاستغلال بما اذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما تقدمنا في أوائل الباب الثاني من الوقف وهذا التأويل ليس المذكور موجبه فقهية (سئل) في جماعة اشترى كرم عنب وتصرفوا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا لرجلين أعتابا بالينة الشريعة لدى القاضي وحكم لهما به وطلبا الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدارا ما انفق الجاعقة تعميرا لكرم وما فصل من ذلك بأخذ المستحقان المذكوران (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين يوضع من الغلة مقدارا ما انفق في عمارة الكرم من قطع الكرم وصلاح السواق وبناء الحيطان وصمرته وما فصل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اه وبجمله أفنى الشيخ خير الدين في فتاويه وايضا قال السعد أفندى مفتي السلطنة فقلنا عن التوفيق كافي صورا المسائل من الاستحقاق وقوله لا انقروى في فتاويه (أقول) وليظفر الفرق بينه وبين ما مر في استحقاق نحو البراءة حيث لا يرجع الا بغير ما يمكن تسليمه من البناء دون ما انفق عليه كما قدمنا وكذا لا يرجع بما انفق على الدابة أو العبد كحماره ايضا ولم يغفر له وجهه فليأتمل عمر انفق ذكر في فعله لفته على المزاخر ان هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو قطعان من الغلة التي استغفا وهو بعيد فيه البحث بحال والله اعلم بحقيقة الحال (سئل) فيما اذا اشترى زبدصة من كرم بستانا ثم أرضه وحق شر به المعلوم من الماء بين معلوم وبعدها تسلمه من ورعها استحق الشرب لجهة وقف مروا أخذه المستحق بالوجه الشرى فهل يرجع بنقصان الشرب (الجواب) نعم رجل اشترى أرضا بشرها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد بنخير المشتري ان شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وان شاء تركه وكذا المسيل وان استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناءا وأغرسها وزرعها فان المشتري يرجع بنقصان الشرب بالمسيل خاصة من فصل الاستحقاق (سئل) في رجلين اشترى من آخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرى في أرض وقف بشرى معلوم من الدراهم دفعها اليه وقبض المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار ان شاءا رد ما بقي ورجعا بجميع الثمن وان شاءا أسس ما بقي ورجعا على الباقي بشرى المستحق (الجواب) حيث كان بعد القبض وهو قبيح بخير المشتريان بخلاف كروا المسئلة في التنويز من باب خيار العيب (سئل) في امرأة اشترت من آخر دارا معلومة بشرى معلوم ثم بعد ما تسلمتها منه استحق بعضها بغير بقى شرى فهل تخير في الباقي ان شاءت رضيت بخصه من الثمن

لا التصرف في الوقف فلهما وبتان والاصح انه لا تصدعوا بغير اذن القاضي هذا ودعواهم ان الكرم وقف حده لا تصدعوا وان الكرم اسم للأرض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة ايضا يطلق الكرم على الأرض المنقاة كحصره في القاموس فان أريد به الشجر فوق الشجر على وجهه غير جهة الأرض يختلف فهو قد قال صاحب النسخة وقف البناء من غير وقف الأرض لم يحضر هو الصبح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالأرض ولا بغيره بحكم الاتصال وان أر بذكر من الأرض والشجر فطلابه بدعي التنويز أو أن يدال الأرض فديمه البطالان أولى ايضا مما صرح به الخلفاء واذا في رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها بدين عمر وعليها وادوا ليرحم

الوقف ويقول هي ملكي وأمام الله الذي يثبت أن ذوقه قهقاراً لا يستحق بذلك شيئاً وإن ثبتت المينة أنها كانت فيه فوم وقهقاراً لأن الإنسان قد ينفق ما أملكه وقد يكتسب فيه بعد أحارة وأغار وقد ينجو ذلك وفي مثلنا الذي أنه وقف حدة وقد ينفق ما أملكه فلا نعم الدعوى به ولا الشهادة وأنه أعلم (مثل) في أراضٍ موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس غرساً من أجل غرساً ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدثه ثم ثم يجمع حقوقه وطرق وجوده ويعرف به ونسب إليه وبكل حق هو له هل يصح وقفها الشامل للأرض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسبل والطرق جمع طريقين وهومعلوم فكيف يصح (٢٨٩) لو أوقفتها على نفسه وهي وقف الخليل

وان شاعرت وحدث (الجواب) نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فان قبض القبض خيري في السكك لثرفا المصنف وتوان بعده خسر في القمي لا في غيره لان بعض القمي عيبا لا يثري اه وفي المعاديه من الخامس عشر ولو قبض السكك ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق ما لم يظن ان كان العقود عليه شيئا واحدا معاني بعضها ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالشترى بالخيار الباقي ان شاعرت حتى يخصصه من الثمن وان شاعره اه وفي نوادر صاحب المحيط مسئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضا فيها أشجار حتى دخلت فها من غير ذلك كرم استحققت الأشجار له لانه ضمن الثمن قال لا يائي ثوب الغلام والجارية وبوعدة الحمار فاهما مثل تبعوا ما يدخل بطريق التبعية لاحصائه من الثمن الى أن قال وهذا اذا لم يذكر البناء أو الأشجار في البيع حتى دخلت فبعوا بما عدا في المعاديه (مسئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة بائعين وخلف حصه في دار فاشترى الورثة حصه معلومه من الدار من هند وصرفت الورثة أن يبقية الدار للدار ولأنه ظهر أنهم الورثة واشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلم الا ذلك بشراء والدهم فهل يكون التناقص في محل الخفاء فهو اولا يمنع محله الدعوى (الجواب) نعم التناقص فيما طرأ به الخفاء لا يمنع محله الدعوى كاصرحوا به اشترى دار الابنة الصغيرين من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بعاصن الابن ان الاب يبيع تلك الدار من رجل وسماها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بعاصن الاب فادى الفار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقص لان الاستعجار اعتراف بان الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يصح فاما ان ثبت التناقص الآن هذا تناقص فيما طرأ به من الخفاء والتناقص في مثله لا يمنع محله الدعوى عطاء الله أفندى عن التناخا في المدين بعد قضاء الدين ولو برهن على ابراء الدائن والمختصة بعد أداء بدل الخلع ولو رهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في السكك خفاء الحال وكذا الورثة اذا قام مع الوصي به بالمال ثم ادعوا رجوع الوصي يصح لانفراد الوصي بالرجوع (مسئل) فيما اذا اشترى بدينار من عمر وبثمن معلوم دفعه البائع ونفسه الحمار منه فاستحقه بكونه بالمالك المطلق وحكم له بطلان ذلك بدين من عمر وعنه فادى أنه اشترى الحمار من خالد وأمنته وخالد ادعى شراءه من بشر وأمنته وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل أنه نتاج حماره كل ذلك بدين ما كثره حكم على زديانه ليس له الرجوع على المدي عليه ما ثبت من حيث أثبت الرجل أنه نتاج حماره وكتبه بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعها بطل الحكم السابق بالاستحقاق (الجواب) نعم كاصرح بذلك في الدرر وغيره ﴿(فرع)﴾ قسمت الدار بين اثنين فبني أحدهما ما استحق حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لان كلا منهما يجبر على القسمة بخلاف الدار فانها ما ان اقتسمها ما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحققت فانه يرجع على شريكه نصف قيمة البناء لانه بمنزلة لبيع كذا في الايضاع والنسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

(٣٧ - فتاوى حامديه - اول) في النواحي المذكورة والألجاء معا يوجب الدفاتر دفعها لهم خارجا عن الإجابة من مالك وأصحاب حاله الغيرة فمن الشروط يلزمها التزم بالشرط الذي شرطه المتبرع عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على المتبرع وأعلى المدفوع لهم أم لا (أجاب) لا يلزمه التزمه إذا اجاز له المذكور مع الالتزام أن المذكور هو فاقده، لا ريب والاشن والواجب في الاجارة المذكورة إذا باشرها المستأجر وحده بشرط الدفع خارجا فقد شرط الدفع لأتمام المنفعة المسمى والمسمى يقابل بوجوده أو عدمه، بل في التمسك المذكور غرضه الاقتصاف على المسمى وقد يقابل والشئ إذا يقابل يقابل باقي فمقتضى ذلك بطلان الأصل بطل ما نزع عليه -

فراجع به على الترتيب لانه دفع باذنه وأمره المشروط عليه فكان من جهة الاحرة الشرط والواجب في الاجارة الفاسدة أجرة المثل لا المسمى وإذا اختلفا أعني المؤجر والمستأجر فيها فقولوا المستأجر لا تنكاره انما يؤاخذ به على (سئل) في رجل برى بآن بقف نصف داره على نفسه فزوجت مدة حياتهم سماعاً من بعدهما على والدهما المذكور وله من اذ قضى بجواربه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف المشاع اذا قضى القاضي بجواربه وارتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحق وقضاء الشافعي والمالكي والحنبلي لانه قضاء في فضل بمحمد فهو مصرح بان للقاضي الحق في القدر الذي لا يتعدى ما كان عليه من حق المشاع لا اختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيها قولنا محققان فيجوز القضاء والاتقاء

بأحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج الى العمارة ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أو لا وهل يستحق ما شرطه الواقف في وقفه على أوقاف يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة ان الناظر حيث شرط له الواقف استحقاتاً كان من جهة الوقف عليهم قالوا الكمال بن الهمام فإذا قطعوا قطع الآن يعمل فيأخذ قدر أجرة يومان لم يعمل لا يأخذ شيئاً وفي البصر بعد نقله كلام الكمال ومطهره أن من عمل في المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرة لكن إذا كان عمالاً تمكن تركه له ولا يضرب بين كلامهم والمطيط ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا اذا عمل المباشرة والشاذ من العمارة يعطيان بقدر أجرة عملهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى شيئاً أصلاً زمن العمارة قال

(باب السلم)

(سئل) فيما اذا أسلم زيد براميل معلومة من الدراهم على نصف قطار من السمن البقري سلماً صحيحاً شرعياً مستوفياً لجميع شرائط الشرعية الى أجل معلوم وكفل عراباً جميع المسلمين فيه كل من بكر ومكث على التعاقد ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بما مره ثم حل الاجل فغاب بكر وأزم بزيادة الجاهل جميع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر وبريداً الرجوع عليه بنصف السمن فسل له ذلك (الجواب) نعم الكفالة بالسلم فيه صحيحة لا بد من لا يبيع الى آخره ما ذكره الحنفى في فتاواه وكذا العلاني على التتويروا الخبر الرولى من باب السلم ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التتويروا من باب كفاة الزوجين (سئل) في السلم في الزاج المكسر (الجواب) قال في الخلاصة ولا يخير السلم في الاواني المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة وزاواى لا يفتقر كالمطابق والمكاحل عدداً في الاواني المتخذة من الخزف ان بين عددا يصير به معلوما عند الناس ويجوز اهـ ومثله في البرازية والبحر وفي الصغرى عن الاصل ولا يخير في السلم في الزاج الآن تكون مكسورة وزاواى ما فيجوز وكذلك جواهر الزاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا بد كراعدو ولا بد كراوزن قال شمس الأئمة السرخسى الآن تكون شيئا معروفاً يعلم انه لا يتفاوت في المالبية كالمكاحل والعباقات فان اختلف ذلك لا يختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والقار وراش وكذا في الكيزان الخريفية ذابن نوعاً لا يتفاوت أحاده اهـ بتراخية (سئل) في السلم في القمح (الجواب) مصرح في منع القنار نقل عن جواهر الفتاوى بانه لا يبيع السلم في الدبس وان اجتمع شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب في القمح وليس على السلم اليه الا لأمره أس مال ذلك السلم عليه فتاوى الخبرية (أقول) بمعنى أن القمح كذلك لان النار عملت فيه فكان قبلاً مثلثاً وبه مصرح في الدراخمان في آخر باب السلم حيث قال قلت وسبحي في الفصب أن الربو والقار والقمح والقمح والاسجرو والصاوت والعصفرو السرقين والجلود والصرم ونخلوط برشعير قمى فليحفظ اهـ (سئل) فيما اذا أسلم زيد براميل معلومة من الدراهم على قدر معلوم من المكيات وقد حل الاجل وبريد عروان بعوضه من السلم فيه بشئ من المواشى فهل لايجوز الاعتراض عن السلم فيه بشئ غير جنسه (الجواب) نعم قال في الاختيار ولايجوز ان يأخذ عوضه خلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شئ فلا يصرفه الى غيره اهـ ولا يبيع التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو قوله كثر قال في البصر والحاصل أن التصرف المنفي شامل للبيع والاستبدال والهبة والارباع لان في الهبة والارباع يكون مجازاً عن الاقالة فسيرد رأس المال كلاً أو بعضاً ولا يشمل الاقالة فانها جازة ولا التصرف في الوصف من دفع الجسد مكان الرضى وبالعكس اهـ (سئل) فيما اذا أسلم زيد براميل معلومة من الدراهم على غرائق قمح معلومتين سلماً شرعياً مستوفياً شرائطه ثم قبل قبضهما

في الاشياء والظواهر ومما هو في معنى الامام والمسيح والدرس والمدرسة الناظر اهـ فالخامس ان العلم ارجح من الله تعالى من قدموا العمارة على الكل حيث كان الاطباء لغرض ما يعالها وان فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو في هذا الجواب مشروح والله أعلم (سئل) في مدرسة لها دخل ومتعددها للمعتمدين عليها ان يسد باب نافذة من خللها التي يدخلها ويضع لها ما الى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة أم لا ينافي من تغيير معالمها (أجاب) ليس بالمعتمدين ذلك الخلاف من تغيير معالم الوقف وقد أفتى بعض العلماء بعدم جواز رفع شبك التبريت في جدران الجامع الا زهراً اذا لمصلحة للجامع فيه فكيف يرفع باباً الى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا الاقل به

والله أعلم (سئل) في الرجل الصالح النظار على وقف ما من هو هل صرحته علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرحته علماء الحنفية منهم
 انه تعالى ففسد صرح في الجعنة لانه فقع القدر بقوله الصالح النظار من لم يسأل الولاية الوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بانه بما
 يخرج به النظار ما اذا ظهر به فسق كشره بغيره ونحوه اه وفي الاسعاف لاولي الامين قador بنفسه أو بنائمه لان الولاية مقدرة بشرط
 النظار وليس من النظر قولية لانه لا تنقل بالوقف ودون قوله العاجل لان المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للتحقق قال في البحر
 والذي في الحكم الكلب وعز امالي الاسعاف واشبهتان قوله بما يخرج به النظار اذا (٢٩١) ظهر به فسق كشره بالخرصاص بالمسلم اذا

الذي يترك وما يدعي للعتيد
 الشريف اتركهم وما
 يدينون والله أعلم (سئل)
 من دمشق بما مسوره
 بالحرف اذا وقف رجل في
 حجة وسلاطع وطواعيته
 واختيار ما هو جاري ملكه
 كروما على مساحد وغيرها
 وكتب بذلك كتاب وقف
 شاهد بصحة الوقف وصحة
 الواقف وحسن اختياره
 وسلمه الواقف حال حياته
 للجهة الموقوفة عليها
 وقصر المتولي بالوقف على
 مقتضى شرط الواقف ومضى
 على الوقف الموقوف مدة
 تزيد على سنتين واستغاض
 الوقف شهرة والواقف
 الموقوف ورثة واستأجرت
 الورثة كروم الوقف التي
 وقفها مورثهم من
 المتولي والآن تدعى الورثة
 المزبورون ان مورثهم
 وقف هذا الوقف في مرض
 موته واقامت على ذلك
 البيئة فحكم الحاكم بابطال
 الوقف والقائه فقامت
 الثلث لكونه في مرض
 الموت ففصل يكون الوقف

من عمر و باعز بداحسدي الغرارتين من عمر و بمجمعة عشر قرشا و باعه الاخرى بعشر من قرش الى أجل
 معلوم و بردهم و ان يدفع لذي الغرارتين و يبطل البيع فبما فصل له ذلك (الجواب) نعم ولا يجوز
 التصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا الرب السلمي في المسلم فيه قبل قبضه بنحو يسع وشركة ومراجعة وقولية
 ولو عن علمه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل وفي الصغرى اقاله بعض السلم جائرة علق على التور يرى
 لان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز و رأس المال مستحق القبض في المجلس
 والتصرف فيه موقوف فلا يجوز اه (سئل) فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من الدراهم سلم على قدر من
 الموزونات و لم يستوف شرط السلم فهل يكون السلم صحيحا وليس له بدل الارأس مال السلم (الجواب)
 اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم السعد المال لانه في يده كمقصور والمغوب يجب رده قال في المنع ولا
 يجوز زل ب السلم لانه شئ من السلم اليه رأس المال بعد اقاله في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه
 يحكم اقاله لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا الا السلم أو رأس المال الا سلم حال قيام العقد أو رأس مال
 حال انفساخه في أن قال وقد يكون السلم صحيحا لانه لو كان فاسدا جازا الاستبدال قال في جامع الفصولين
 و جازا الاستبدال في السلم الفاسد اذا رأس ماله في يد البائع كمقصور فصح استبداله اه (سئل) في السلم في
 الفوه هل يصح ويؤثر المسلم اليه بدفع المسلم فيكون غلا السعر عن وقت العقد (الجواب) نعم يجب ما أمكن
 ضبط مقتضى ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثرة وغيره ولما ظهر أن الفوه مثلية كما يؤخذ من تعريف المثل
 و اقيم الذي جهته بقلا عن المعتبرين كسأى أن شاه الله تعالى في كتابه الغصب ثم رتب قوله الجدل التصريح
 بأن الفوه مثلية في فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب الغصب (سئل)
 في السلم في النعم اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) السلم في الالية ونعم البطل جائز و ان كذا في
 البرازية والخلاصة (سئل) فيما اذا سلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من
 الحنفية والشعير والسمن مع بيان شرائطه الشرعية وهم مضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالسلم
 فيه فهل يصح ذلك (الجواب) نعم والمستلثة في البرازية و فتاوى الحانوتي (سئل) فيما اذا دفع زيد لمعرو
 مقدار امه او امان الذهب والفضة سلم على مقدار من الدراهم المسماة بال مال مؤجل الى أجل معلوم فهل
 يكون السلم المذكور غير جائز (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى فيصفي في المكمل والموزون سوى التفتين
 لانهما أثمان فان لم يجز السلم فيما لا طائل له اه والمستلثة في التوثق وأصحها في البحر والزبلي (سئل) في
 السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح (الجواب) نعم والثوم والبصل يجوز السلم فيهم ولا عدد لا يجوز
 ويجوز السلم في الثوم والبصل كالا عدد اذا كره ما شيخ الاسلام في شرحه وجعله من العديدين المتفاوتة
 ذنبيه

(باب العرض)

(سئل) في الكفالة بانقرض المؤجل الى أجل هل يصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو علىهما
 (الجواب) يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر والنهر يتاجل عليهما لان الدين

المذكور صحه المضى المدة المذكورة ولا يستفاضت الشهرة في ذلك ويكون اجارة لورثة لكره الوقف تصدقهم على وقف مورثهم أم لا
 (أجاب) حيث أقرب الورثة بالوقف وأما حرم من المتولي الموقوف لجهة تصدقهم بعد دعواهم للتناقض واذا تعارضت البيتان بينة كونه
 في الحصة وبينه كونه في المرض قدمت بينة الحصة صرح به غير واحد من علمائنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستنباب
 والاستدعاء والاستقرار اقرار بانه لا ماله فيه بما تفاق الى و باتفاق على برهن المدعي عليه ان المدعي فعل مع شأمن ذلك تندفع دعوى المدعي
 والورثة هنا دعوى ومتولى الوقف هو المدعي عليه ولا يخفى ما في السؤال من الحشو وتنبؤ بش العبارة كذا كرا الشهرة والاستفاضت والقطع

في بذرته بقوله وقف في حقته وسلامته وطوافه استمروا بغيره الى غير ذلك من العبارات وكان مكفي في ذلك رجل وقف بقية المجدودا على حدة
 برؤس له للموتى واستأجره الى رثة منه ثم ادعى ان كان في مرض الموت هل تسع دعواهم أم لا والجواب لا تسع لان اقدامهم على الاستعجار
 اقرار بان لا مال لهم فيه لكا كتبنا لمطور وده من مسافة بعيدة عاجلة السائل ورعاية للعامل والله أعلم (سئل) فيما اذا باع أحد مستحق
 الوقف الاهل المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمبعد المجدي على مشقة افضل له الاثر والسلام يصيبهم أم لا ولو مكث في يد مشتر به
 مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعهم برأى (٢٩٢) الوقف وتجب أجرة المثل كما هو المقتضى به صيانة للوقف فان الفتوى على وجوب أجرة المثل

بأى طريق سكن الوقف
 والله أعلم (سئل) في الخلو
 الواقع في غالب الاوقاف
 المصرية والادواف الرومية
 في الخوانيت وغيرها هل
 يصير موقفا لازما لصاحب
 الخلو ويجوز بيع سكانه
 وشراؤه واذا حكم به حكم
 شرعى يتبع على غيره من
 أحكام الشرع الشريف
 يتقضى (أجاب) ذكر في
 الاشياء والنفاذ في القاعدة
 السادسة بحث العرف
 الخاص انه أفتى كثير
 باعتباره قار على اعتباره
 ينبغي أن يبقى بان يقع
 به أسواق القاهرة من
 نخلوا لحيات لا يرد ويصير
 الخلو في الخانات حقالة فلا
 مالك صاحب الخانات
 أخرجه منها ولا جازم غيره
 ولو كانت وقفا وقد وقع في
 جوانب الجبلون بالقاهرة
 ان السلطان الغوري لما
 بناها أسكنها الخوايا بالخلو
 وجعل لكل خانة قدرا
 أمسه منهم وكتب ذلك
 بكتوب الوقف اه وقد
 عنف محمد بن محمد بن بلال

واحد وفي شرح التزويع والملاق ومن حيل تأجيل القرض كمال التمتع مؤجلا فتاوى من الاصيل لان الدين
 واحد بغير وهم زلة قيل باب القرض عن تقيص الجامع فيسأل بابا ربا اه لكن في صور المسائل عن
 العتبات ولو قيل بالقرض فخر من الكفيل جاز ولا يتنوع الاصيل وفي فتاوى الكازروني في نقل عن فتاوى
 قارئ الهداية سئل عن الكفالة بالقرض الى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل
 أم لا (أجاب) نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك المرحوم وقال
 في أنفع الوسائل قلت فخر لنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
 وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلتفت الى ما قاله المحصرى في القرض برأى كقول بالقرض الى أجل يصح
 ويتناول على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل الكتب برز ذلك ولم ينقل هذه العبارة أحد غيره
 واذا ادرك الامر بين أن يبقى بمقاله المحصرى وحده أو بمقاله القدوري وكل الاصحاب فليفت بمقاله
 القدوري وبقيته الاصحاب ولا يفتى بمقاله المحصرى ولا يجوز أن يعمل به اه (أقول) ذكر صاحب البحر
 في حجاب الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا في شهر يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير
 القرض لما في التاخرانية واذا كفل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل
 الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزا الى الشريعة ثم عزا الى العتبات ولو كفل بالقرض فخر من الكفيل
 جاز ولا يتنوع الاصيل ويتخلف ما صرح به في تقيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في
 تأجيل القرض وللطرسوسى في أنفع الوسائل كلام مفرد راجعه اه ما في البحرود كرت فيما علقته
 عليه ان بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية تفصيلا نقله واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله
 من غير مبيع فكفل به رجل الى سنة فزاعلى وجهين ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال اجاني
 ثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يصف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضى به الطالب ثبت
 الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل علقه تحفى بالتوفيق والحاصل أنه لا نزاع في تأجيل
 القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضا والمذكور في أنفع الوسائل من عامة الكتب
 كشرح القدوري على مختصر الكرى وشرح التكملة والمهبط ونزلة الاسكلى وغيره انه لا تأجيل عن
 الاصيل لانه وجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه
 وجب بسبب الكفالة وهى ليست باستقراض والمفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهم
 وعليه يعمل ما في الهداية كما قدمناه من البحر لکن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم
 لكن تبقى الخلاف بين ما في عامة الكتب وبين ما في القرض بالقرض الذى هو شرح تقيص الجامع الكبير
 فقدمنا في أكثر الكتب عليه ولذا أفتى به قارئ الهداية وعم المؤلف وأشار الى ترجيح صاحب البحر
 في كتاب الكفالة بخلاف ما سئى عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في جعل آخره الى
 المال خلافا لكفله به انسان مؤجلا بامر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في حقهما في نفاذ الرأية

الحقني في جواز الخلو رسالة مستقلة واستدل بأشياء أخرجه الى الدلالة ما نقله عن واقعات الضررى بقوله وفي واقعات
 الضررى رجل في يده كان قفاب ورفع المتوفى أمره الى القاضي فأمره القاضي بتفحصه وأمره في فعل المتوفى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى
 بد كانه وان كانه خلفه هو أحق بخلافه أيضا له الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجار وسكن في ذلك وانه شاء أجاز الاجار ورجع بخلافه على
 المستأجر وزم المستأجر اذ اعذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان وتدابير الدكان لانه اه كلام صاحب واقعات الضررى
 قال صاحب مع التفار بعد زلة ما قاله في رسالته والمسئلة لها شىء في فتاوى قواعدها لكن عبارة واقعات الضررى روى بماتدلى على الذمى والله أعلم

هذا وقد صرح علم واثبات صاحب الكبرادحق القرار وهو أن يحدد المزارع والمستأجر في الأرض بناء أو غير بناء أو كسبه أو التراب أو
الواقف أو باذن الناصر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الغفارة فلا من القنينة وهي في الحاروى أو الزاهدى أيضا مستأجر أو ضارفا وغرس فيها أو
بنى ثم مضت مدة الإجازة فلا مستأجر أن يستعملها بالمثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أتي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه قال في
البحر ومنع الغفار وهذا تعلم مسئلة الأرض المستكسرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه وصورة ما في أوقاف الخصاص ما حوت أصله
وقد عوانه رجل وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه بالمثل قالوا ان كانت العمارة بحيث (٢٩٢) لو رفعت باستأجر لاصل بالكثره مستأجر

صاحب البناء كمن رفعه
ويؤجر من غيره ولا يترك في
يده ذلك الا حرا اه وقد سكر
في الخاتمة مسئلة يبيع سكني
الحائز في مواضع متعددة
وذكرها في جامع الفصولين
في الفصل السادس عشر نقلا
عن الشريعة ونص عليها في
الفتاوى الكبرى والخلاصة
والبزاية وأغلب كتب
الفتاوى وهي شري سكني
ذلك وقت وفي بعض النسخ
شري سكني في ذلك وقت
فقال المتولى ما ذلت له
بالسكني فأمره بالبيع فلو
شراء بشرط القرار يرجع
على بائعه والأفلا يرجع
عليه بغيره ولا ينقصه اه
وفي جامع الفصولين والقنينة
والخلاصة وغيرها في
المستأجر أو غرس في أرض
الوقف ضارفا فهاحق التراب
وهو ما يحى بالكردالة
الاستقامة بالمثل اه
(أقول) ليس القرض بأرض
هذه الجبل القطع بالحسب بل
لعم البين يارتفع الخلاف
بالحكم حيث استوفى
شرائطه باجتماع الأطراف

وفد رواية ابن سماعين عن محمد أنه حال على الأصل مؤ حصل في حق الكفيل كذا في كفاية ثقة في الفقه
وكذا في الهداية ويحيط السرخسي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كل وجوب على الأصل
حالا ومؤ على ما منية المفتي اه من مجموعة الانقري (قلت) كانت في ظاهر الرواية تاجسلا في
حقهما فكيف يبدل عنه ولم يصرح أحد من بعدهم على تصحيمان الفتوى على قول محمد وذكر في المنية أنه
الاستسكان كقوله الانقري وفي هامش مجموعته بحث الطروسى فيما فيه اه (أقول) كلام
الطروسى في القرض وليس فيما نقله هنا من ظاهر الرواية تصرح بذلك فعلم على غير القرض كما
قال في البحروقي فقلت بتمثل (سئل) فيما إذا استدان بدين عمر ومبلغه مائة مائة درهم إلى أجل
معلوم بربطه شرعية ثم مضى في يده الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي حرت بينهما لا بقدر
ما مضى من الأيام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير ويؤمله أفقي من الروم أو
السعود أفندي قاضي الدون الدين أو قبل حلول أجله أو مات قبل موته فاخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة
التي حرت بينهما لا بقدر ما مضى من الأيام وهو جواب المتأخرين من قنينة توبه أفقي المرحوم أبو السعود أفندي
من الروم وعليه بالرفق للجانبين على الروم من مسائل شتى (سئل) فيما إذا كان بدينه بمعمرو
مبلغ دين معلوم فربطه عليه إلى سنة ثم بعد ذلك بعشر من لوماته بمعمرو والدون دخل الدين ودفعه لورثة
لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت بالمراجعة
عليها بينهما لا بقدر ما مضى من الأيام قبل العلامة تعجب الدين أفقي به قال نعم كذا في الانقري وفي التنوير
وأفقي به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذ ظنت لورثة
أن المراجعة تلزمهم فراجعوا عليها بعد سنتين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فوسل يلزمهم
ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باقي تركتهم ورثتهم ثم بان خلافا فلا
يلزمهم ما لم يتروا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لأن المراجعة بناء على قيام دين
المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسئلة تقاير ما في القنينة
قال برزنجي بكونها رزاهه كائن يعايب الكفيل بالدين بعد أخذ من الأصل وبيعه بالمراجعة حتى اجتمع
عليه سبعون ديناراً ثم تبين أنه قد أخذ فدلنا على أن المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر
لنا والله الموفق (سئل) في مسلم اقترض من ذي قدر مائة لوبان من الخطة وألشعير وسلطه منه في سنة كذا
ومضت مدة الاثني عشر سنة فلم يدفع ذلك له سعره ولم القرض للذي دون وجه شرعى والمثل موجود
فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الدين (الجواب) نعم وفي يوع
الاماني وجعل استقرض من آخر شمان النكيلي أو لورثي فارتفع عن أبي الدين قال بغيره لا يرضى على
لتأخير حتى يدرك الحد ثم عند أبي حنيفة لأن الآلة طاع عن أبي الناس بغيره يجرى الهلاك فمن مذهب
أبي حنيفة أن الحق لا يقطع عن العين بل لك العين فإذا بقي الحق في العين ولو جود العين دفع بمائة بغير

الست التي هي الاذن في كل حادث كان وهي المنظومة في هذا البيت
حكى ويحكم به وله ويحكم عليه وما كروا ربي فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرطه لصفة مؤلف ومن مالسكي براء أو غيره صحيح ولم
وارتفع الخلاف كما في مثله على أنه لا يمكن بخلافه الكتاب ولا السنة فالمشهور قول لا لا جناح خصوص ما في الناس له ضرر ولا ينافي في المعامل والمثل
المشهود كحصر ومدينة الثقاتهم بما طهره وأهم فيه منع كل من يضرهم بقضه وأندامه فلو بما يفعله لا يكتفى بالأوقاف التي لا ينافيها
الغوري باخذ من كل ما قدره ما لم يحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو اقرب معناه أو نادى بحسب لوراد أن يخله لتاجر أخ

أطراف كل قضية محكمة

ست يلاحظ بعدها التحقيق

يدفع له ذلك المقتدار وما يباقي من بعض المالك غير مثل ذلك أموال القباول بمصرفي علم من ماله الف درهم والدينار بل فاز بقر به الوقف وفاز
بالمصلحة للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن آتته والدين يسر ولا مفسد في ذلك في الدين ولا عار به على الواحد من وآتته أعلم
(مسئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف أهلي شرطوا فيه أن يكون على نفسه مدحجته ثم من بعده على أولاده لمصلحة ومهم فلان
وفلانة وفلانة وعلى من بعدهم أن ينفقوا له من الأولاد الذكور والآن ينفقونهم على الفريضة الشرعية لكذلك كمثل خط الاثنين من من بعدهم
على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك (٢٩٤) ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم

وأعلمهم وأن سفلوا بطننا
على التناهي في وقت الدار لك لصل إليه من حقه وفي نوادر من سماعة عن أبي يوسف في رجل استرض
من آخر شيامن الفواكه كيلاً أو وزناً لم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا لا يشبه الفلوس إذا كسدت لأن
هذا ما يوجد فيه صاحب على تاجر به إلى أن يجي الأمان يراضى على قيمته خيرة لمصلحة الفصل التاسع
في القرض (مسئل) فيما إذا كان يز يدوم وشريك في أرض معاوية مناصفة فبذروا بالأراضي
فصحا وشعيران عند ما بذن شريكه وأمره بالرجوع على شريكه بنصف ذلك والآن يزعم أن له الرجوع
على شريكه عمر وبني البذر يوم بذره فهل له أن يداينهم قيمته وشعير (الجواب) نعم قال في البرازية
فإن قال للمعامل أن رعى أن رضى يذرك على أن الخارج ينفق صفات فالنار عتباته والخارج على ما شرطها
ويكون البذر قرضاً لمزارع على رب الأرض ومنه في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخبرية من المزارعة
وفيها أيضاً ما وجد الأذن بالزرع مشتر كاصير إلا أن مستقرضا تفصل الشركة اهـ (مسئل) في
رجل استرض من آخر ميعال من الدراهم وصرّف بها ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها (الجواب) نعم ولا
ينظر إلى غلاء الدراهم وخصها كما صرح به في النسخ في فضل القرض مستدام من جميع الفتاوى (مسئل) في
ثلاثة أنفقوا ستروا من رجل مبلغاً معلوماً من الدراهم سوية وتسلم ومنه سوية كل منهم الآخر
في ذلك (الجواب) يريد الرجل مطالبة أحدهم بجميع المبلغ الزر فوفى له والحالة هذه ليس له مطالبة بشئ زائد عن
حصته (الجواب) نعم عشر ورتن وجل جازاً واستقرضوا من رجل ومروا أن يدفع الدراهم إلى واحد
منهم فدفع ليس له أن يطلب منه الأحصه وحصل بهذا وأبست مسألة أخرى أن التوكيل يقبض القرض
ببيع وإن لم يبيع التوكيل بالاستقراض بحر قبل باب البا (مسئل) فيما إذا كان له ديوانه الصغير
أمنعة معاملة فرفها عند دمره وبين استدانته منه وأمرز وجهه يقبض منه وصرّف عليه فهل يكون كل
من الرهن والامر يقبض الدين حصاناً كان الرهن مقبوضاً (الجواب) نعم التوكيل يقبض القرض
جميع كما صرح به بالانقر وى عن وكالة القنينة وكذا يصح الرهن المذكور كما صرح به وآتته سبحانه أعلم
(باب الصرف)

(مسئل) فيما إذا اشترى ز يد من عمر و بضائع معلومة من معسول من الدراهم معاملة البلد التي وقع فيها
عقد البيع وتسلم ز يد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الأنهار تحت في التجارات فهل على
المشتري رد مثلها (الجواب) حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي تحت في التجارات فعلى ز يد المشتري
رد مثلها المعرو البائع كافي الجوهر وقاضخان والخلاصة والبرازية اشترى شأ بدرهم نقد البلد فلم يقبضه
حتى تغير الثمن أن كان لا تزوج في السوق ففسد البيع وان كان تزوج لكن انتقص لا ينتقص البيع
وليس للبائع إلا ذلك خلاصة ترازية ولو اشترى شأ بدرهم نقد البلد لم يقبض حتى تغيرت فان كانت
لا تزوج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شأ بالفلوس الراتحة فكسدت قبل القبض وقدم
قبلها وان كانت الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات إلا أنه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ويمكن له

بعد بطن الطيبة العلمية
تجيب الطبقة السفلى على
أن من توفي منهم عن ولد أو
ولد ولد أو نسل أو عقب عاد
ما كان جاز بأعلم من ذلك
على ولده ثم على ولد ولده ثم
على نسله وعقبه بينهم على
الفريضة الشرعية كذا
مثل خط الاثنين ومن مات
منهم عن غير ولد وله ولد
ولد والنسل وألقب عاد
ما كان جازياً على المتوفى
من ذلك إلى من هو معنى
درجته وذوي عقبته من
أهل الوقف يقدم في ذلك
الأقرب فالأقرب إليه
ويستوي فيه الأخ الشقيق
والأخ لأب فإن لم يكن في
درجة التوفى من يشاويه
فعلى أقرب الموجودين إليه
من أهل الوقف مات رجل
من أهل الوقف ومستحقه
وهو في الدرجة الخامسة
عن غير ولد وله ولد وله ولد
نسل ولا يقبل ترك ابن
خاله له وهو معنى درجته
وترك أيضاً ولداً ولداً
لا تسمعهم في درجته أيضاً
لكن فهم من أصله موجود

يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فإن بعد نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين فهل ينفرد بن حالته وحده في ذلك الاستحقاق إلا
أو يشترك هو وأولاداً ولد خاله أمه فعلى الفريضة الشرعية أو ينفرد أولاداً ولداً ولد خاله أمه فعلى درجته دون خالته وهل إذا استحق أولاداً
خال أمه في ذلك يدخل فيهم من أومى جود وهو مستحق في الوقت المذكور أولاداً ولد خاله أمه فعلى درجته دون خالته وهل إذا استحق أولاداً
أولاً يسرى وما المراد بقول الوقت عاذه نصيب من هو معنى في درجته وذوي طبقتهم من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وما المراد
بقول الوقت أيضاً فإن لم يكن في درجة التوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين إليهم من أهل الوقف أشد والنا الجواب وبسطوه وبينوا لنا

الدرج متماثلون والطبقة والنسل والعقب والقرب والبعد كثر الله فوائدهم ولهم في مدركهم ونفع المسلمين بعلومكم اشفقوا الجواب
 وأوصيوا ايضا حبان لان هذه المسئلة موقوفة على قوتكم أحسن الله متعلبيكم ومشاكم وجعل في أعلى الفردوس مقر كم وماواكم (كرايا)
 اعلم ان شرط الواقف كمن الشارع وقد نص الواقف ان من ماله منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاذا ما كان جارا باعل المتوفى الى
 من هرفي درجة وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب فحب مرعاة ما شرط وهي في صرف نصيب المتوفى المذكور
 الي من هو الاقرب اليه وفي درجته وهو ان خالته حديث كان من أهل الوقف لا لأولاد (٢٩٥) وأولاد خالته أمه الذين هم أبعد قرابة وان

أخذوا مع مدرجة لاقرب
 القسرية أدى الى غرض
 الواقف في الصرف بسببه
 وقد نص عليه بقوله بتقديم
 في ذلك الاقرب اليه فالاقرب
 وذلك صريح في اعتبار
 الاقرب التي هي الداهية
 الى الشفقة ومنه بالدرجة
 والي بذل المال بلا اشكال
 مع استواء الدرجتين كان
 أوفق لغرضه المعترض عند
 العلماء حتى صرحوا بأنه
 يصلح خصصا فظهر بما تقر
 ان أولاد أولاد خالته
 المتوفى لا يستحقون مع ابن
 خالته شيئا في نصيبه وما
 تقسمين لا ينفالون شيامن
 أهل الوقف فإذ كاصرح
 به السيسوي واختاره في
 الاشياء والنظار ومنع قول
 القائل بعدم جواز وقوله
 في السسوال مال الارباقول
 الواقف عاذا تقسيمه لى هو مع
 في درجته وذوي طبقته من
 أهل الوقف يقدم في ذلك
 الاقرب اليه فالاقرب اليه
 يستحق بالشرط ولا ينفال
 ما هو له مما عايل بعده
 بحيث من كان يستحق لوجود

الذلك عن أبي يوسف أنه يدفع في نقصان القيمة ايضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة
 تلك الدراهم قبل الانقطاع عند عدمه وعليه القوي خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالسكك اذا غلغت
 أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية جوهرة من الصرف وللعامة الشيخ محمد القرامشي
 صاحب التنوير رسالة في هذا الخصوص فرأى فيها ان رخصتها (أقول) وقد كنت ايضا جفت في هذه المسائل
 رسالة سميها تنبيه الرقود على مسائل النقود ورخصتها فيها رسالة القرامشي المسماة بذل المجهود وزنت عليها
 أشياء تقر بها عين الودود ويكتمها الجاهل الحسود وحاصل ما حوز به ان الدراهم اما ان لا زوج
 واما ان تنقطع واما ان تزيد قيمتها واما ان تنقص فان كانت كاهة فلا تزوج بفقد البيع وان انقطعت
 بان لا توجد في السوق ولو وجدت في البصايفة أو في البيوت فقبل بفقد البيع ايضا وقبل بحب قيمتها في
 آخر يوم الانقطاع وهو المختار وان رخصت أو غلغت فقبل ليس بالمائع غير أي يجب على المشتري رد المثل
 وقبل بحب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه القوي وهذا كله في الدراهم التي
 غلب غشها والغلويس يفهم منه أن الدراهم الخالصة أو المغلوبة الغش ليس حكمها كذلك والذي يظهر
 أنها اذا غلغت أو رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الرد الذي وقع عليه العقد ونوعه كالأذهب
 الفلاني أو لى بالفلاني أم لا لم يعين نوع من النقود الرائجة كاهو الشائع في زماننا فهو مستكمل أو من
 أو غير ذلك من تعرض له أسلا ووجها اشكاله أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرش ويقول
 بمائة قرش مثلا أو يريد بذلك بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لان القرش وكذا اللى بال والذهب كله منها
 أنواع مختلفة في المالية فتوقع عنها بقرش ونوع بقرشين ونوع كثر أو بأقل والقرش في العرف اسم
 لقبعة خاصة من الفضة المضروبة كالت تساوى أو يعين مصر به ثم صارت الآن تساوى سبعين مصرية
 وخيث أطلق القرش الآن فالمراد منه أو يعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من
 أنواع النقود الرائجة المختلفة المالية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقرش هو أو ما ساد بها من
 بقية الأنواع هكذا شاع في عرفنا ولا يفهم منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه وقبل في القنية في باب
 المتعارف بين التجار كالشرط عن تناوى أبي الفضل الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون
 ساعة بدينار ثم يقدون ثلثي دينار بمجودية أو ثلثي دينار وطوسين بدينار أو بدينار بدينار بدينار
 التي يادقون بها ليسهم وقبل ايضا عن علاء الدين التبرجاني لو استقرت العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة
 أسداس مكان الدينار والعقد يصرف الى ما يعايرونه اه فهذا مؤيد لما عليه عرفنا من أن لو كان قد تكرر
 في زماننا ورود الامر السلطاني بتقيص سعر بعض النقود الرائجة فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على
 نوع معين منها كاللى بال الفريجي مثلا فلا يشبه في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما
 اذا وقع العقد على القرش التي لا يعين منها نوع خاص كذا فلا يمكن القول برد المثل لان المصلحة العامة
 حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المالية وتكون كذا رخصها الذي ورد الامر به متفاوت

سبب الاحتياج بالشرط الذي شرطه الواقف والردا بقوله فان لم يكن في درجته المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف
 ادلوله بوجسده يستحق من أهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من أهل الوقف وتقدم شرحه أما الطريقة فهى الجماعية والرد جفت
 معناها قال في المغرب بدع السلم رتبته الواحدة درجة واستعبر للموقوف عليهم والنسل والعقب بعينى والقرب والبعد أحدهما بخلاف الآخر
 قال في المغرب بقرين بخلاف بعبود قال في موقبل القربى المكان والقرية في المنزل والقرية والقربى في الرحمة والله أعلم (سئل من بيت المقدس)
 في رد جمل وقف على نفسه على والى ذم على أولاده وأولاد أولاده ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العايلة بحسب الطبقة السطلى بشرط

النظر لنفسه ثم لا يرشد فالراشد من الموقوف عليهم فهل النظار لا يرشد من الطبقة الحاجبة للمستحقين لأن أم مطلقا وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظار لا يرشد مطلقا وإن لم يدخل في الاحتقاق بالكتابة فهو بصدان بصره قال في الأشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى الألفاظ بل صريح كلام الواقف أنه أراد بآهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي يدخل في الاحتقاق بالكتابة ولكنه بصدان بصره اهـ أقول والسبكي قال في موضع آخر أن أولاد الأولاد موقوف عليهم في حدة الأولاد يعني أن (٢٩٦) الوقف شامل لهم ومقتضى التصرف إليهم وله شرط إذا وجد جعل المتضي عليه وهذا أقرب

إلى قواعد الفقه والله أعلم (مثل) فيما إذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطا ومن جملة شروطه أن مات من أولاد هذا الواقف غير ولد ولا ولده ولا نسل ولا عقب عاذا ذلك وقتا شرعا على من هو في درجته وذوي طبعته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى التوفي ومات واحد من أولاد أولاد هذا الواقف غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وأهلها أولادهم وابن أعنت من أبيها من أهل الوقف فهل ينقسم نصيبها لأن أختها تكونه أم قسم بها لها أم (أجاب) ينقسم نصيبها لأن أختها من أبيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد ثم على من مات منهم من ولد أو ولد له أو أسفل منه فبصيه ومن مات منهم لآخر ولد الخ عاذا ذلك على من هو في درجته وذوي طبعته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى التوفي ومثل هذه الصورة يقع كثيرا في كتب الأوقاف وفيها تعارض أدقوله عاذا ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من نفسه أم لا وقوله الأقرب فالأقرب إلى التوفي يقتضي عدم اعتبارها ومصر فها إلى الأقرب إليه وإن كان أولاد رجل لكنهم لا يناقوه الأقرب فالأقرب إلى التوفي متساو من قوله لا تصرف على من كان في درجته في نسخة أو تقول بتسوية الدرجة لا تمنع ذلك بكون ناسخا عما لا يسلكا معهم كما يمكن هذا وقد ذكرني صاحب الواقعة يطلب تغلافي المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وإن كان معللا في خصمه ففقرت عن المسئلة فرأيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها فإذا تعارض هذا الأمران وتعارض معنى الآخر يتبع معنى الدرجة تنقذ المسئلة ولا تجرد مرجحنا

فبعضها أخص من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل للبائع ضرر رشيد فان الدافع يختار ما رخصه أكثر ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع بساوى ما تفرش مثلا صار بعد الأمر بساوى تسعين ومنع ما ساوى خمسة وتسعين فيختار المشتري ما ساوى تسعين ويحسبه عليه مائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضررين للبائع ولا يقال إن الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له لأننا قلنا قد كان الخيار له حيث لا ضرر فبقي على البائع فانه وقت البيع قد وقع له من أي فرع كان لا يضر ولو كان رخص الأنواع لأن متساويا لا يضر بجلعنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي فرع كان كما كان مخيرة قبل الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الأتقى لنفسه والاضر على البائع قلنا لا خيار إذ لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولما لم يجد تغلافي في خصوص مسئلته ناهذه تكلمت مع شيعي الذي هو أعلى أهل عصره وأقنعهم وأدفعهم فيما أعلم بغير عدم التغيير وجع إلى الاتقاء بالصالح في مثل هذه الحادثة حتى تجد تغلافي المسئلة لأنك قد علمت بما قلناه من المخصوص عليه هو مسئلة ما إذا غلب النسي على البراهم وكان الشراء بتوقع خاص منها دون ما صلي عليه أهل زمان من العرف الحادث فينبغي أن نفي بالصلى على دفع المتوسا في الضرر دون الأعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حوزت في تلك الرسالة والله تعالى أعلم (مثل) فيما إذا اشترى بدينار عشرة مائة من عبود بثمن معلوم في النسي قدر مائة قرش وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فمضى بمصرى بقرش سبع وأربعون مصرى فمضى بمصرى بمائة البلد المعلوم وقت العقد ثم رخصت المصارى وصارت كل ستين منها بقرش صحيح ويرد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن بمحاجا بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (أجاب) نعم ومثل الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصارى قبل نقدا لئن وهي ربحية في القبار كان من ذلك في الجوهر الزبانية والخلاصة وفي تناوي العلماة الشافعي في جواب سؤاله أن غلبت الفلوس التي وقع عقد الأجر عليها أو رخصت قبل القبض فليس يراد ما وقع عليه عقد الأجر من الفلوس وإن نودي عليها بالكتابة ومضى مدة الأجرة فعليه قيمته من البراهم يوم العقد (مثل) فيما إذا استدان من يمينه بمبلغا معلوما من المصارى المعلومه العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم يقطع منها وقد تصرف في بيع مصار القرض ويرد رخصتها فهل له ذلك (الجواب) الذي نقتضيه بامثالها (مثل) فيما إذا كان له يمينه بمبلغ معلوم من البراهم غن بضاعة عاهاه بانه فأنشئ بده بان يصرف المبلغ الزبور بالان لا يعلمه تصرفه بذلك كما أنه ثم تصرف بحره بالآلات الزبورة بدون إذن من زيد ويريد يمتطال بمثل الآلات الزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز (الجواب) نعم وفي سنن القديس من باب الوكالة ما نصه ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان أرق الوكيل صاحب قبيل القبض بطل العقد ولا تعتبر مقارفة الموكل اهـ (مثل) فيما إذا باع وكيل شرعي عن هند الرضا بضمض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أجني بثمن معلوم من الفروض الصبيح ثوبا بالوكالة من موكلته مائة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم أقر قاعا من المجلس من غير قبض

في كتب الأوقاف وفيها تعارض أدقوله عاذا ذلك على من هو في درجته يقتضي اعتبار الدرجة مطلقا سواء كان من نفسه أم لا وقوله الأقرب فالأقرب إلى التوفي يقتضي عدم اعتبارها ومصر فها إلى الأقرب إليه وإن كان أولاد رجل لكنهم لا يناقوه الأقرب فالأقرب إلى التوفي متساو من قوله لا تصرف على من كان في درجته في نسخة أو تقول بتسوية الدرجة لا تمنع ذلك بكون ناسخا عما لا يسلكا معهم كما يمكن هذا وقد ذكرني صاحب الواقعة يطلب تغلافي المسئلة ولا يقتصر على مجرد الجواب وإن كان معللا في خصمه ففقرت عن المسئلة فرأيت السبكي رحمه الله تعالى قال في مثلها فإذا تعارض هذا الأمران وتعارض معنى الآخر يتبع معنى الدرجة تنقذ المسئلة ولا تجرد مرجحنا

فاشكك المسئلة علينا فرفعنا الى المعنى فرائنا ان تقدم الاقرب الى المثل اقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد اهل العرف مالم يقصد الاقرب الى الواقف وهما لم يقصد الاقرب الى الواقف فلذلك ترجع عندنا استحقاق هذا الاقرب الى المتوفى والله اعلم لكنه قد وقع حكم لدى الشرع سبقه على شهادة انه هو المستحق لحكم القاضي وجوب ذلك من غير أن يحيط علمه بما ذكرناه وانما توقف في صحة هذا الحكم فان الشاهد على ما اراه ليس بصحيفة ايضا فشهادة الشهود بالا حقائق في قبولها نظر لانه حكم شرعى وهم انما تقبل شهادتهم بالاسباب فشهدا بهم بانه في الدرجة صحفة والاستحقاق ليس اليهم حكم القاضي وجوب ما شهدوا به عندي فيه نظر لكونه لم يتناول (٢٩٧) اطراف الواقعة حتى يظهر له الصواب فيها

وعندى في نقضه ايضا نظر لاجل الاحتمال وقرب الماخذه وانه لو نظر في ذلك وخالف ما قلناه وحكم بخلافه عن علم و ترجيح كنت أقول ان حكمه صحيح عتق نفسه فهذا الذى عندي في هذه المسئلة أرى في هذه الواقعة لاجل الحكم أن يصططوا الى أن ينة قرض المحكوم له ويرجع الى ما تملته وبنته لمثل ذلك في غيره من الاوقاف فان مثله يقع كثيرا في كتب الاوقاف ولا يشبه الناس به بل يكفون بها حصل في أول وهله من ان من مات انتقل نصيبه الى ولده ولا ينظر و ان قوله ثم الى والى ولده ونسله وأنا ايضا ما كنت انظر في ذلك الا في هذه الامام وهذه الامور بحسب ما يقضى الله في القلب والله أعلم اه كلامه أقول والمصرح به في كتبنا متونا وشروحا فتاوى انه لا يدخل في اسم القرابة الا ذوالرحم المحرم عند أبي حنيفة فلا يدخل ابن الباني قوله الاقرب فالاقرب الى

وما تملكه بعد أيام من ورثة فهو يكون البيع المزمور صرفا باطلا والاراء غير جائز (الجواب) حدث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرفا باطلا لانه يشترط فيه التقايب ولم يوجد ولا يجوز الاراء عن بدل الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح بدون قبول الا شوفان قبل انتقض الصرف والام يصح ولم ينقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح الاراء عنهما كافي البحر والنهر والسيارح وغير ذلك من المعبررات (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم وباعه عمرو وناعما مفضضا بستة قروش مؤجل الى الاجل المذكور وسلمه الخاتم والحال ان الفاضل لا يتخلص منه الا بضر ثم حل الاجل واخذ عمرو دينه من زيد وبطل البيع بين الخاتم فلم يفسله عنه (الجواب) نعم ومن باع سبعة فاحل بينه أكثر من قدر الحلية تجاز ومراه اذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية بطلها والى اداة النصل والجنائل والجنف وان كان مثلهما أو أقل لا يجوز لانه يراوان كان بخلاف جنسها ياز كصف كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الاتفاق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة ففسي حصتا حلية وان لم يعينها جملتها تصرف على الصحة وكذلك اذا قال نذها من فتمس مالان قصده الحق وقد راد بالاثنتين أحدهما كقول تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة وقد وعده عشرة نسيئة فلنقصه الحلية فلما تقدم فان افترا لاجل قبض بطل البيع فيهما ان كانتا الحلية لا يتخلص الا بضر وكذا في سقف وان كانت يتخلص بغير ضرر جائز في السقف وبطل في الحلية كاطلوق في عتق الجارية وقس على هذا جميع امثاله اشح الخنازق في مسئلنا باع الى أجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والغص لا يتخلص الا بضر فالبيع باطل في الغص والغصة كما هو معلوم من العبارة (أقول) وقد سنالك البيوع ما يدخل في البيع تعالى كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه في فراجع

*) كناية الكفالة *

(سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الغير المحتلم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر به بعد البلوغ فاقراه باطل (الجواب) نعم والمسئلة في العمدية وغضرها في من التنوير وأهلها من هو أهل التبرع قال شارحه العلائي فلا تنفذ من يجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل رجل قبل حل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدره في مبلغ الخ لم يكن باطلا فاقراه باطل لا أثر لكفالة المبلغ لانه يحلها حال وقوعها فاذا بلغ وافر بالكفالة قبل البلوغ فاقراه باطل لا أثر لكفالة باطل الخ (سئل) فيما اذا اشترى زيدا دابة من عمرو وبين معلوم دفعه للبائع وتسلم المبيع ثم قال ليكر أن عرف هذا البائع فقال ليكر انه أعرفه وان ظهر انه سارقها أمسكه لك أنتخرج من حقه ثم ظهر ان الدابة متهمة بتفقد رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره للقاضي ونقض البيع بحال وجهه الشرعي غلب البائع فقام زيدا بكف بكرة احضار البائع وأدفع الثمن له بدون وجه شرعي متعلا يقول ليكر المذكور أعرفه الخ وانه بذلك يلمه ما ذكره فهل يجرم ما ذكره كرايلا من ذلك (الجواب)

(٣٨) - (فتاوى حامدي) اول (المتوفى لانه ربح غير محرم وابن الانتصاح محرم فدخل فيه و تصرف اليه بصريح كلام الواقف والله أعلم (سئل) في قرية تصفها وقف لاباها والصف الآخر لغيره فطلب صاحب المال قسم حصته في جهة وتغيير المال من أوقفه لعمره و يتعنه كيف شاء وكذا شافع المتناظر على النصف الموقوف عن القسم وأنى التمييز المذكور فهل القاضى أن يحيل الناظر على التهمة وعلى تعيين الملك من الوقف لتدفع صاحب الملك جملته كيف شاء وكذا شافع أم لا (أجاب) نعم بحسب عر القصة لتمييز الملك من الوقف فنته فمع كل ما يخصه وقد صرح بالمسئلة في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى زيد مسجدا أو سيلا أو وقف على مصالحهما اللازمة لهما وأرضي بها

عمر ابن شون مع الزبون المذكور شرط النظر لشخص مخصوص فقرر السلطان كاتب الضبط غلاته وبنا المسجد لشدة احتياج المسجد
الى ذلك ولعن السكندر معلوما في كل سفوف يعمل بقرار السلطان حيث رأى المصلحة تعبت في ذلك ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه ويحل
للمعين له تناول ما عين له وان امتنع الناظر من دفعه أجزأ عليه أم لا (أجاب) نعم يعمل بقرار السلطان ويحرم الناظر على صرفه من قالة الوقف
ولولم ينص الواقف عليه بخصوصه والحال هذا والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفه هذا أخيرا على ولده الطفل المدعو حسن
وعلى من سجد له من الأولاد المذكور (٢٩٨) خاصة ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم

وأعقابهم المذكور على أن
من مات منهم ومن أولادهم
وأنسابهم عن ولده أو أسفل
منه ما نفع نصيبه الى ولده
أو الأسفل منه وعلى ان من
مات من أولادهم وأولاد
أو لأدهم عن غير ولد ولا
ولد له ولا نسل ولا عقب
عاد نصيبه الى من هو في
درجته يقدم منهم الأقرب
فالأقرب وعلى ان من مات
منهم ومن أولادهم وأولاد
أو لأدهم وأنسابهم قبل
استحقاقه شيء من هذا
الوقف وترك ولدا أو أسفل
منه مستحق ما كان يستحقه
والله لو كان حيا إذا
انقضت المذكور على هذا
الترتيب المذكور على ذلك
وقفا على الموجودين من
أولاده الأناث ثم على
أولادهم ثم على الشرط
والترتيب فإذا انقضت
الجميع عن آخرهم ولم يبق
لهم أصل عاد وقفا على سباط
التخيل ثم أنه حدث الواقف
ولد اسمه محمد ثم مات أخوه
حسن المذكور وتصرف
محمد في جميع الوقف ثم مات

ثم لانه ليس من ألقاف الكفالة ولا يشعر بالكفالة وجلي باع من رجل شيئا بغير رجل وسلم الغنم
وعاب المشتري لا يجب على المرفق شيئا هكذا كرموهو الصحيح وهو رواية الأصل وذو كرم شايخ "يرى نفسه
أن الضمان على المرفق والصحيح ظاهر الرواية وتعلم المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى
منه الفار تحت قول المتن ولا تصح الكفالة بجهة المكفول عنه (أقول) وفي فتاوى الحنفية في ضمن
سؤال لمصلحة فيما أنه تهدى بجان يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الاثني وجوابه العلامة
القدس بان هذا التعمد وعد بان يحضره ومثل هذا ليس من ألقاف الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال
الاثني يحتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بمعرفة اه
(سئل) في رجل كفل زيدا الدين فأنشأ له ثلثين لم يعطه زيدا وأدهم في الشام فأنشأ له لماعليه
من المال فهل تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم الضمان الذي لا على فلان أنا أدفعه أو أسلمه اليك
أو أقبضه مني لا يكون كفاة ما لم يقل لفظا يدل على الالتزام كضمنت أو كفلت وهذا إذا ذكره مخيرا أما إذا قاله
مطلقا بان قال ان لم يؤد فلان فأنشأ له اليك وتصوره يكون كفاة للماعلم أن المواعيد باكتسابه صور
التعليق تكون لازمة بزيادة (سئل) فيما إذا كفل أحد شركى الغنم ديننا مشتركا بينهما فهل لا تصح
هذه الكفالة (الجواب) نعم لا تصح الكفالة للشركى بدين مشترك ككفاة التترو والكنز وغيرهما
(سئل) فيما إذا كفل زيدا بغيره أعني بغيره بدين شرعي استدانه عرو من بكر كفاة شرعية مقبولة من بكر باذن
عرو ثم مات الكفيل عن ورثة وتركه قبل استيفاء بكر الدين من عرو ويرد بكر الرجوع بدينه في تركه
الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في العزيزية كفل عن انسان بماله عليه الى
سنة يجب عليه مؤجل لاوان كان على الاصيل حال اوان مات الكفيل يؤخذ من تركه ما لا يزال
ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (سئل) في رجل كفل نفس أو خوفاب المكفول
وعلم مكانه ومطلب الدائن احضاره من الكفيل فهل عليه الحام كم مدته هابه وبابه فان ذلك ولم يحضره
جسبه (الجواب) نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أمهله الحام كم مدته هابه وبابه فان مضت ولم يحضره
جسبه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ملتقى وان غاب غيبة لا تدعى لا يطالب به لظهوره وعجزه كافي النهر
وغیره وفيه أيضا وهل يلزم ذكر السرخصي أنه يلزمه كذا في التتارخانية فان اختلافان كانت له خروجه
معه وقتة أي وضع معلوم فالتجارة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه أو الاكفيل فان أقام
الطالب بينة أنه في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه اه وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه
الاحضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا ان يقول ان لم أحضره فقل ماعليه من الدين (سئل) فيما إذا
كان في ذي يمين من عبيد بدمعة ومطالبة به قتال أو له لقطاعه بدينه عسدي وقيل بذلك فهل يكون
الاب كفاة لغيره (الجواب) نعم لان عندنا الاستعلاء في الدين راديهما الوجوب كافي الحائنية ونصها
وكذا إذا كفل بغيره رجل على انه ان لم يوف به فعنده هذا المال لان عندنا الاستعلاء في الدين راديهما

عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمعيل محمد فتصرف في الوقف مدة بمحكم قول الواقف المتقدم الوجوب
ثم على أولاد أولادهم المذكور وبشروطه في ذكر كروا النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الات دعي على محمد بان الوقف آل الى جهة وقف الخليل
مختجا بان أمه اسمعيل أحسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده الطفل حسن وعلى من سجد له من الأولاد
يرجع الى حسن لانه أقرب لآل الواقف حكم القاضي برفع محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتبين ذلك فتكون جهة وقف الخليل
متقدمة على من سجد له الواقف من الأولاد أم يتعين ان جاءه الواقف للقرائن الدالة على ذلك فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من

نسب الى الواقف واذا قلتم بثبوت رجوعه الى الواقف ودخول ولده محمد فهل يمتنع دخول محمد ان ينشئه أم يدخل ويسحق بالجهش
 المذكورين و ينقض حكم القاضى المتقدم (أجاب) قد أجاب مفتى الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالى بقوله الضمير في قول الواقف
 وعلى من سجدت له واجمع الى الواقف الى ولده حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من نوع المام بمسائل الفقه ومحدث حديث محمد
 ابن الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابقا لحدوثه على انه حسن صار الاستعانة بالان خاصا بمحمد بن محمود مقدم على جهته ما لم يتخلل
 والا فمقدم عليه وقد استغنى في هذا الحادثة عما هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف (٢٩٩) الجواب بسبب ذلك فإذ لا يرد عليهم معارضة

الاجوب انه وبجمله أتى الخبر المثل بقوله انه يكون كفيلًا كصرح به في التاخرانية بقوله لفظه عندى
 لاوديعه لىكنه بقرينة الذين تكون كفالة وأشار له الى باقى بقوله معلقه يجعل على العرف وفي العرف
 اذا قرن بالذين يكون ضمنا موصرح فاضين بان عندنا اذا استعملت في الذين وادبها الوجوب فاذا علم ذلك
 علم أن له مطالبته بالدين وحسبه والله أعلم اهـ وأما ما أتى به الشيخ الطلقى من عدم لزوم تبعل على البحر
 فقد تعقبه صاحب التهر فتأمل ولا يتجمل على أن فاضين من أهل الترجيح ثم قال المؤلف جوابا عن صورة
 دعوى فداختاف المصارحهم الله تعالى في قوله دينك عندى هل يكون كفيلًا بذلك أم لا لأجاب الطلقى
 وصرح به في البحر وأتى به انه لا يكون كفيلًا بذلك والذى صرح به في الخاتمة والتاخرانية والتهر وأتى
 به الخبر المثل انه لا يكون كفيلًا بذلك فكان هو المصدق به أتى مولانا محمد أنفسدى العبادى مفتى دمشق
 الشام (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهنه عندك على
 ذلك فترسين معلومين مسلمين لعمر وكفل بكريدا بالمبلغ المزمور وعند عمرو رجل الاجل وقضى الكفيل
 الدين لعمر وطلب منه الرهن فهل لاسيل له على الرهن (الجواب) نعم كافي التاخرانية لا تقررى نقلا
 عنها وعن الغاية وقد ذكرنا في صور المسائل وعبارة التاخرانية ولو كان بالدين رهنه عند الطالبين الطالب
 وقضى الكفيل الدين فلا سيل له على الرهن وكذا المبيع قبل التبض مكان الرهن وكذا الوضى بعض الورثة
 دين الميت الذى وجب في حياته اهـ من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء الدين (سئل) فيما
 اذا قال زيدا الذى لعمر والذى بايع أخى وكلما باعته فعلى فتمهوقيا وذلك لى بنى شريعة باع أخاه المزمور
 أمتمه لومة بئىن معلوم من الدراهم و يدعمر ومطابق بئىن المزمور بطريق الكفالة المزمورة
 بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم ونعم أيضا بقوله ما باع فلا نفلى فاذا باع ما كان عليه
 ما يجب بالباية الاولى ولو باع مرة بعد أخرى لا يلزمه شئ فى التاخرية كره فى المجرى عن الامام ايضا فى نوادر
 ابن سماعة عن أبى يوسف انه لا يلزمه كذا فى الفرض وفى المتوسط لو قال حقى واذا أو ان باعته لزمه الاول
 بخلاف كذا وما لا يخرج ولو قال ما باعته اليوم فعلى فباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالك جميعا
 وكذلك اذا قال كذا ما باعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس فى التعليق والتاخر والى المسئلة فى المتن
 والشروح (سئل) فيما اذا استأجر بديكان وقف من ناظره وتسلم المكان ثم قام بكفاله المؤجر بدفع مبلغ
 من الدراهم زاعما ان المؤجر قاله حين الاستأجر ان أخذ منك حصة سكن فاعلم ما يعنى من خصوص
 المأجور وانه أخذ منه مبلغ كذا كراهه يلزم المؤجر بسبب مقالة المزمورة والحال انه لا يسمى الذى باخذ
 الجرى بمقوله يتم بقرينة على معرفته قبل بناء المجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك (الجواب) حيث كان المكفول
 عنه مجهولا ولم يسمى انسانا بعبارة الكفالة لا تقع ولا يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفى نوادر هشام بن محمد
 رحمه الله تعالى قال لا تسرعا بملك فلان أو ماسرقة فاني ضامن له حاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك
 أهل هذه الدار قاله ضامن فهو باطل حتى يسمى انسانا بعبارة حتى على الكثر ولا تقع بعبارة المكفوله

الافتتاح فيه من المشايخ وينظر
 مسن له الامر فى حقيقة مسنة
 الحدوث والسبق بين محمد
 ابن الواقف وبين ابنه حسن
 فان كان محمد سابقا لحاق
 فى الاستحقاق الا ان لى سباط
 الخليل وان كان حسن
 سابقا على محمد فى الوجود
 فالحق محمد بن محمود مقدما
 على سباط الخليل عليه
 الصلاة والسلام اهـ (أقول)
 أما رجاء الضمير الى الواقف
 فمما لا يشك أحد ذو فهم فيه
 اذ هو الاقرب الى الغرض
 الواقف مع صلاحية اللفظ
 وقد تقرر فى شروط الواقفين
 انه اذا كان لفظ محتملا
 يجب تعيين أحد محتمليه
 بالغرض واذا رجعتا الضمير
 الى حسن لزم موافقته
 الواقف الصلب واستحقاق
 اولاد اولاد اولاد بناته وفيه
 غاية البعد ولا تحتمل بكونه
 أقرب بعد كونه لما ذكر من
 المحذور وهذا الغاية لم يورده
 حتى عن الاستدلاله واذا
 كان حكم القاضى مبنيا على
 ذلك تعقب نقضه لكونه
 على خلاف الصواب أما
 اذا كان مبنيا على وجود

محمد آن الوقت فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقت على من سجدت ومحمد لم يحدث بعد الوقت فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول المحجب جوابه
 وان كان حسن سابقا فى الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه أتاها الحكم بسابقة له فى الوجود وليس كذلك اذ لو فرضنا
 سابقة حسن عليه فى الوجود غير انه كان آن الوقت موجودا ليس له حق لما قلناه له في تناوله لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقت والواقف
 انما وقف على حسن وعلى من سجدت فليتنبه لذلك وقلت وما رمت ذما للمحجب وانما * شئت اختصا ما فى قضاء محرم
 وكيف وأحكام الترمية واجب * صياتها عن كل دخل مذموم والله أعلم (سئل) فى أخوين وقد ادا را مشتركة بينهما كتب ماصورة

أشبال الواقفين المذكورون وقفوها ما ذاعلى أنفسهم ما دحياهم من بعدهما على أولادهم الأناث كوروالأناث ينهم على حكم الفقهاء
الشريعة للمثل حفظ الاثنين فمن بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد الأناث وجعل بعدهم انقراض أهل القربان سرهم ذلك وقاعلى مصالح
المسجد الفلاني بدينه تاس وجعل وصيه مات أحد الواقفين من ولاد كرمات الوالد الذكور من الواقفين الثاني وعن أولاده فعمل حصه
الوائف المستقر فى لاجه وأولاد أخيه وأللمسجد وأللقراء (أجاب) لا تصرف الى الآخر لعدم اشتراط صرف حصه أخيه بدموته ولا
لاولاده ولا الى المسجد دلالة مشروط بعد (٣٠٠) انقراض أهل الوقف فعن صرفه الى الفقراء وقد رفع لشخصه السراج الحانق سؤال

صورتها موقوف لسيدنا ناولانا
شيخ الاسلام في اخوين
شقيقين لهما عتبات روية
بينهما ووقفاه على انفسهما
مذبحا حياهما ثم من بعدهما
على اولادهما الذكور
والاناث بينهم على حكم
الفرصة الشرعية لذلك
مثل حظ الاثنين ثم من
بعدهم على اولاد الذكور
دون اولاد الاناث كذلك
ثم على اولاد اولادهم كذلك
ثم على تسلمهم وعقبهم كذلك
فاذا انقرضوا وتخلت
الارض منهم عاد وقفاه على
اولاد الاناث فاذا انقرضوا
باجههم ولم يبق لهم نسل
ولاعقب عاد وقفاه على صالح
محبدينه اوقافا ثم مات
أحد الاخوين الشقيقين
من ولده وعن أخيه اوقف
فقال يستحق الولد في حياة
عمه من الوقف المذكور وشا
أم لا ثم اذا مات الولد أيضا
ولم يكن له عقب ولان نسل
هل يعود وقفنا لما عيناه
للمسجد المذكور أو
يستحق الوقف المذكور
جدعه شقيقه اوقف أحد

الزواجر كنحو ما وقع على أنفسهما مدة حياتهما بعدهما على ما شرط طاه فاجاب المص رحمه أن الشخص بوقف الطالب وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فإذا انقضى ما ظهر على أولادهما إلى آخره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقضى أحد الأبوين وخلّف ولداً بصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر بصرف إلى المقر أعاد أمان الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى الولد وأولاده إلى آخره ٣ قوله أنه غنما ضمن السلامة بحكم العقد أظهرها مقاط قوله بحكم العقد لأنه في مسئلة أسالك هذا الطار في بدو قوله فان أعذ ما لم يضمن السلامة أصلاً لا بحكم العقد ولا بالتصريح فنتبه اه منه

ما ذكره (أقول) والمسئول عنه مساو لهذا الأثر قول الواقف وقفت على ولدي هذين ثم بعد هما على أولادهما منزلة قول الواقف وفنشا على أنفسنا ثم من بعدنا على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اهـ كلام شيخنا فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو أحد الواقفين فالنصف مصرف للفقراء والنصف فله اذ مات يصرف جميع الوقف الى أولاده لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على أجوبة فيه شبهة شائعة متعددة وكل واحد منهم شافا جوابا على قدر ما فهمه والمتحمة ما ذكرناه المتبادر والاقرب الى الغرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذکور على المصر به لانه وقف واحد (٢٠١) بخلاف السؤال عنه فانه وقف اثنين في

مسئله ثلثنا فتعبر كل واقفا ما يخصه على أولاده وقفا مستقلا لامشراكه مع الآخر فيستحقه المسجد والله أعلم (سئل) في سلطان جعل جزءا من ماله مسجدا وأن بعده سلطان آخر وجعله الى أئمة وخطبائه هل يشيع ما أمر به شرعا وليس لغيرهم من أرباب الشعائر مضايقة تهم في ذلك لكون الامر في ذلك لسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان ان يختص به من يشاء بعد وجود صفة الاستحقاق اذ هو مقوض اليه واختياره في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم (سئل) من الشيخ ابراهيم الخيازي المدني وقف معين باسم خطبائه المسجد النبوي وأئمة وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة متشاكسين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير خمسة وأسرهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في

الطالب لازمه أي لازم هو الاصيل وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة بأمه وان حبس أي صار الكفيل محجوبا محسب هو أي المكفول عنه اذ لم يلحقه ما لحقه الامن جهته فيجازي بمثل اهـ بنوع اختصار (أقول) مسئلة صحة ضمان النواصب من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح والذي يحتمل فيه النفس فاضحان الصحة كما في المتون واعتمد الخبر الرمي في فتاواه عدم الصحة مع الايمان الظلم يجب اعداءه ومويعوم تقرره وفي القول بصحة تقرره وذكر جوابه فيما علقته على البحر بما رأيت بخط بعض العلماء بما حاصله أن المراد من صحة الكفالة هم جوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر وليس المراد أنه يضمن لظالمها الظالم اهـ ولعمري انه تنبيه حسن وبه يندفع قوله ان الظلم يجب اعداءه لان ذلك لو قلنا يرجع الظالم على الكفيل لم يأمأل ما قلنا من محجوب جوع الكفيل على الاصيل فلا بل فيه رفع الظلم لانه لو لا الكفيل يحبس الظالم المكفول وبشر به وينص عليه ماله وعقاره بمن يحبس أو يبيعه اليه أو الاستدانة بالمراعاة ونحو ذلك كلهم مشاهدوا بالكفالة ترفع كل ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا قال زيد لعمرو ادفع الي بكرة كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على ولا على أنها لك على قد دفع عمرو المبلغ المزبور لغيره وكان عمرو خطيبا بل لا يمر بدفعه والرجوع على زيد بالمبلغ المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال الامام الجليل رحمه الدين فاضحان في فتاواه من الكفالة بالمال لرجل قال لا تدفع الى فلان ألف درهم ولم يقل على ولا أنها لك على فدفعها المأمور لا كان خطيبا لا يرجع عليه بما آذاه وان لم يكن خطيبا لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين والخطيب هو الذي يكون في عماله كالولد والوالد والزوج وابن الزنا في عماله أو أجنبية أو غيره شركة تتنازل كذا في الاصل ورجل قال لغيره وليس خطيبه اذ دفع الى فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الاثر لكن يرجع به على القايض قال لانه لم يدفع اليه على وجهه يجوز دفعه خائفة من مسائل الامر بتقدي المال من الحوالة والكفالة وقد أوضح المسئلة غاية الابتناء في الفخرية في ١٨ (سئل) فيما اذا أذن جماعة معلومون لزيدان يقوم بصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مغاير عرفية أو شرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظر ما يدفعه ذلك وصرف بقضى الاذن فيمأذ كر عنهم مبلغا معلوما من الدراهم ويرد الرجوع عليهم بنظره بعد ثبوت الاذن والصرف وقد مر صواب الوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل قوم وقت لهم مصادرة فامر وارجلان يستقرض لهما مالا ينقذه في هذه الموانع ففعل ما قرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الاثر من شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع واختار أنه يرجع بتأخر خاتمة في كتاب الوصايا في كل موضع تلك المدفوع اليه المال مقابلا لك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والا فلا فلا أمر غيره ان ينقذ عليه أو يقضى دينه بفعل يرجع بلا شرط مجموعة التيقن عن معين المتقاضي فيها ووافق في هذا ما في العمادة أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في صحة الامر قال بعضهم يرجع الرجوع اذا اشترطه وقال بعضهم يرجع الرجوع من غير اشتراطه وهو

الوقف وشاركهم في الغلة لا (أجاب) حيث لم يكن بين الواقفين جماعة معلومين ولا عدد انحصار صواب اطلق وقال على خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من انصف هذا الوصف من حديث نبوية السلطان كيدل عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال وفقت على ولدي زيد درهم فلان فلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن بحثه فهو كثر في دفعتي الدخول بالتعيين والعدل المتعين في واقعة الحال وفي واقف هلال قلت أ رأيت ان كان له يوم وقف الوقف مولى وحدته بعد ذلك مولى قال فالغلة لهم جميعا والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن سجدته لذكر مثل حظ الانبيس ثم على أولادهم ثم على ان من مات عن ولد أو أسفل منه عان نصيبه ومن مات لآخر ولا أسفل منه

اعتبرت ذلك صدقته على الواقف ونصه فاعليه فهو أحق بالاطلاق المسبق ولما نه يودي الى اطلاق العمل بشرطه الذي هو كنص القرآن
وبقيت الاعتبارات بدعية التصورات فالحق الجمع على حقيقة والحكم المنطوق على شرعية الحكم المنطوق حالا باخذ الغلق وقبض المقتضات
لمصره فاعيا بشرط واقفها وان امتنع العزل وتضمنه قهرا أو رفع يده عنها جبرا كما هو العدل المأمور به لاسما في أموال الاوقاف التي نص
على وجوب صيانتها واعتناها بشأنها كما راسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف دارا على أولاده ثم على أولادهم ثم وموجعل آخرهم
يرث لا تنقطع له تكون وقفا عليهم يسكنونها أو يستغفروا أولهم السكنى أو الاستغلال (٣٠٣) وهل اذا سكنها أحدهم لبقية مطلقا

بأجرة المثل (أجاب) هي عند
الاطلاق للاستغلال وليس
لهم سكناها في فسخ القدر
وليس الموقوف عليهم الدار
سكناها لهم الاستغلال كما
انه ليس الموقوف عليهم
السكنى بل الاستغلال
وصرح في الخبر بوجوب
أجرة المثل للسكنى اذا سكن
من له الاستغلال وفعل مالا
يجوز والحاصل أن الواقف
إذا أطلق أو عين الاستغلال
كان للاستغلال وان قيد
بالسكنى قيد بها وان
صرح بهما كان للسكنى
ولا استقلال جريا على كون
شرط الواقف كنص الشارع
فيه له الاستغلال فقط لا حق
له في السكنى ومن له السكنى
لاحق له في الاستغلال وإذا
سكن الشرى بالغلط وجب
عليه أجرة المثل مطلقا سواء
كانت الدار للسكنى أو
للاستغلال وان سكن في دار
السكنى والشرى بالاشتراك
لم يسكن للضيق لاستحقاق
لنصيبه أجرة المثل المتضيق
ليس له الا السكنى ولو كان
الى جنب الآخر واين له

أحد الورثة انسانا يكفل الميت فكيف ان أمره ليرجع عليه بوجع كافي أنفق في بناء داري وهو اختيار
شمس الاسلام وذكر السرخسي أنه لو أن رجعا غزاة أمر القاضي وقبضه من الضحية قال ادفع الى فلان قضاء
له ولم يقل عني أو قال افض فلانا قالوا لم يقل عني ولا على أي ضمان لها أو ككفيل بها دفع فلو كان المأمور
شرى كالا أمر أو خطبته ليرجع على أمره ومعنى الخطب أن يكون بينهما أخذ واعطاء أو مواضعة على أنه
متى جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر اجاعا اذا الضمان بين الخطيبين
مشروطا فالعرف أنه اذا أمر شريكه أو خطيبه بدفع مال الى غيره بأمره يكون دينه على الأمر والمعروف
كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال الأمر أو بالعكس يرجع اجاعا وان لم يقل على أي ضمان
ولم يشترط الرجوع اهـ وأما التعليق بال ضمان عرفا أن ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع
وان لم يكن خطيبا ولا في عياله وإنما اثبت الرجوع للصديق فليحفظ (سئل) فيما اذا قضى يدين غير مالائه
بدون إذن عرو أو بريد الرجوع على عرو بما قضاه عنه بدون إذنه فهل ليس له ذلك (الجواب) من قضى دين
غيره بغير أمره لا يكون له حق الرجوع عليه عبادي من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السبل والعلو المتبرع
لا يرجع على غيره كقوله قضى دين غيره بغير أمره اهـ (سئل) في رجل أدان رجلا مبلغا معلوما مؤجلا
الى سنة وضمنها عند رجل آخر استحق الاجل فادى أحدهما ماله في تمام وأدى الآخر لبعض وبقي
عليه مائة فرض فاعمال الدين هاوزاده عشر من قرضه أو أجل ذلك الى أجل معلوم من غير حضور الضامن
الزور والآن بريد أن يدعى على الضامن في العقد الاول بالمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم
(الجواب) عقد الضمان انفسه بعض العقد الاول ولا يكون الرجل المذكور ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد
الجسد والله سبحانه أعلم لوسط دين الطالب عن البائع بسبب من الاسباب ما يفسخ المداينة التي حرت بين
البائع وغيره أو بأمرها أو بالغير من دينه أو بقضاء البائع دينه فنهك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة
ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف الصلح يكون بمنزلة اختلاف السبب خاتمة فصل فيما يكون اقرا
بشيء أو شيئين في مسألة إضافة الاقرار الى سبب وبين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق الرجوع عبد الرحمن
أفندي العبادي وسئل في المدونة اذا أحال ب الدين دينه على مدونه رضاه ومنعته في ذلك فاجاب بأنه
يصح الضمان ويطلب اليه اياه قال في الخاتمة ترجل على رجل ماله فقال الطالب للمدونة أحملي بحالي
عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فوجأه فانه أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان
على الحمل فقد جعل الحق ككفالة لان الحوالة بشرط عدم راحة الحمل ككفالة اهـ والله سبحانه أعلم وبمثل
أفتى العلامة سراج الدين المشهور بقاوى الهداية في فتاويه (أقول) انما ذكر عبارة الضحية ليقس عليها
مسئلة اختلاف الصلح في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصلح بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح في عبارة
الضحية المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الاسباب تبطل الكفالة فكذا تبطل لو اختلفت الصلح لانه
بمنزلة اختلاف السبب كما مر في حقه في الخاتمة فكذا في المسئلة المسئلة عنها قد اختلف الصلح فتبطل الكفالة

طلب أجرة خدمته وهو محل كلام الخصاف بأنه لا أجرة على الساكن يعني الذي امتنع عن السكنى للضيق أو لغيره حيث لم ينعلم الشرى بل عنها
قدر بذلك واقفهم فقد اختلف على البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعله والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد أو اقوالا ريعت سواهم
سكنا أو ساكنات من بعد كل منهم على أولاده ثم وموجعل آخرهم على جهة ترث لا تنقطع هل اذا سكنها أحد الموقوف عليهم ماله من حق السكنى المشروطة له
بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة اذا سكنها ماله من الحق المشروط له بنص الواقف
الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البقرة فاعلى من فسخ القدر رئيس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكبر بها ولو زادت على

فدر حاجة سكا. نعم الاغارة لا غرولو كثيرا ولاد الواقعو ولولده ونسله حتى شاقق الدار عليهم ليس لهم الاسكاهة تقسما على عددهم ولو كانوا كورا وانما ان كان فيها بحر ومقاصير كان لذ كورا ان يسكنوا انسا معهم وللنساء ان يسكنن أزواجهن معهن وان لم يكن فيها بحر لا يستقيم ان تقسم بينهم ولا تنفع فيهما بما اذا انسا سكا هاهنا جعل الواقعه ذلك لا لغريمهم ومن هذا يعرف انه لو سكن بعضهم في بلد الاخر موضعنا كبشلا لستوجب الاخر حصة على الساكنين بل ان أحب ان يهدد معني بقعة من الدار بالزوجة وورثان كان لاحدهم ذلك فعل ولا نزك الاضيق وخرج (٣٠٤) أو جسا معا كل في بقعة الى جنب الاخر والاصل المذ كور في الشروح والفروع

في أوقاف الخصاص ولم يخالفه أحد فهم اعلت وكف بخالفه وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذ كورا واشترطوا الاسكان لا وجوب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه للمشروط وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجود الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاصب أوقف فتنه بذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفه على جهة شرط اواقف السكن فيها لمرأيتين مدعيهما ما فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها وأبت الامهات او اقصية وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر أختها على القسمة وفتح باب آخر على المهايات أم ليس لهما ذلك حيث ان اواقف شرط لهما السكن والحل قابل لستهما معا من غير قسمة حيث لم توافقا الثانية على القسمة ولا على المهايات وهل اذا كان اواقف شرط للسكن للمرأيتين منه الدار مدعيهما ما هل لهما

هذا من المؤلف في نقل عبارة الفخيرة والخاتبة ولا يخفى ما فيه فان مسألة الخاتبة انما هي فيما اذا قرر حل بألف عند الشهود وبسلك ثم أقر بألف بصل آخر فها انما لان اختلاف الأصل فتنه اختلاف السبب فيكون ان اقرار من فيلزمه كل من الاثني وأنت خير بأن هذا لا يدل على أن تخير الأصل بكتابة صل آخر في مستلنا يطل الكفالة لان الصك الاول لم يطل كلفي الاقرار واذا لم يطل فكيف تعال الكفالة التي فيه نعم لو فضا المداينة الاولى ثم جرداها في صل آخر يطل الكفالة الاولى كذا تل عليه عبارة الفخيرة لسقوط الدين كما في في المؤلف فيما يأتي في بيانها فهم (سئل) فيما اذا كان زيد مدعي عمه ومبلغ دين معلوم من الدراهم وكذا به ذلك بذكر فآجال عرو زيدا بالمبلغ المزور على خالصة له تسريع مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم قال في العمري قوله برئ الكفيل اشارة الى ربيعة كذا له فاذا احوال الاصل الطال البرئ كذا في المحيط (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجنبي معلوم وكذا به بذكر بذلك ثم حل الاجل فأجله عرو الى أجل آخر معلوم وفسخا عقد المداينة الاول من غير حضور بذكر ولا تجديد كفاه والآن بر يدعرو والدعوى على بكر بما عاقده عليه نازيا بالمبلغ المزور فهل لا يكون بذكر كفاه بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد (الجواب) حيث فسخا العقد المداينة الاول لا يكون كذا به بما عاقده ثانيا بدون كفاه ونقلها ما مر قريبا من الفخيرة (أقول) ظاهره انه يجبر مدعى الاجل الاول ويجديد بأجل آخر بدون فسخه مرجع تبقى الكفالة فيبقى ما أتى به أولا تامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو مقدارا معلوما من قشر القنب بعين معلوم شراء شرعيا ثم كفل بكر بسلام المبيع فهل هي جائزة (الجواب) نعم الكفالة بسلام المبيع جائزة فيجب عليه حضاره ونسبها له في الشئ من مدامات العين باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر وغيرهما (سئل) في رجل قال زيدان لم يعال عمرو مالا عليه فانضمن بذلك تقاضا زيدا عما له عليه فقال عرو زيدا لا أعطيك فهل يلزم الكفيل (الجواب) نعم يلزمه وفي المتن رجل قال لا تخزن لم يعال فلان مالا عليه فانما لك ضمن بذلك لا سبيل له عليه مخفى يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومشهده في الخلاصة (أقول) ظاهره انه اذا طالبه ومطله ولم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا يلزم الكفيل الا بدعوى الاصل تامل (سئل) فيما اذا اشترى زيد ورجلان آخران من عمرو متعنتين بعين معلوم من الدراهم ثم حل الى أجل معلوم وكفل كل منهما الثمن لعمرو وكفاه تسريع مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل أداء جميع الثمن وبر يدعرو مطالبة زيدا بجميع الثمن بالاصله والكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والمصلحة فصل كفاه المداينة الخاتبة (سئل) فيما اذا كان زيد دارجارية في ملكه فاجها من عمرو مدته معلومة باجرة معلومة أذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزور وقروض منه الباقي وصرف عرو مائة ذن له بر يدعبره وسكن الدار ومات زيدا في أثناء المدع من ورثة وتركه وعقبت أئبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وبه الدار قبل ايجار زيدا لهما من عمرو وقبل اذنه في صرف بعض الاجرة كذا ذكر وير يدعرو الرجوع في التركة المزورة

في أوقاف الخصاص ولم يخالفه أحد فهم اعلت وكف بخالفه وقد نقلوا اجماعهم على الاصل المذ كورا واشترطوا الاسكان لا وجوب استحقاق الاجرة على من يسكن منهم لانه قد استوفى حقه للمشروط وهو السكنى فلم يكن غاصبا للمنافع الوقف حتى نقول بوجود الاجرة عليه على قول من قال بوجوب الاجرة على غاصب أوقف فتنه بذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفه على جهة شرط اواقف السكن فيها لمرأيتين مدعيهما ما فسكنت احدهما وطلبت الاخرى السكن فلم تمنعها وأبت الامهات او اقصية وفتح باب آخر فهل للثانية ان تجبر أختها على القسمة وفتح باب آخر على المهايات أم ليس لهما ذلك حيث ان اواقف شرط لهما السكن والحل قابل لستهما معا من غير قسمة حيث لم توافقا الثانية على القسمة ولا على المهايات وهل اذا كان اواقف شرط للسكن للمرأيتين منه الدار مدعيهما ما هل لهما

أن يسكا وأجهما معهما من غير رضا المستحقين في الوقف أم لا وهل اذا تراضيا على القسمة ونفخ باب آخر للدار الموقوفة بالباقي هل لهما ذلك من غير رضا المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية ان تجبر أختها على القسمة ولا على المهايات ولكل منهما ان تسكن زوجها معهما وتنعى القسمة وان تراضيا على الوجه المذ كور وقد صرح بالمسألة صاحب البحر بتقلا عن فتح القدري كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وان وقف على أولاده والله أعلم (سئل) في أحد الشراك في الوقف اذا سكن جميع دار الوقف بدون اذن البقية هل تجب عليه الاجرة أم لا (أجاب) نعم تجب عليه قال في البحر بتقلا عن الفتية أحد الشرى يكن اذا استعمل الوقف كما بالفتية بدون اذن الاخر ف عليه أخصصة الشرى بل سواء كانت وقفا

على سكاها وأمو قوفة للاستغلال والله أعلم (مسئل) في وقف صورته أنشأ الواقف وقفة هذا على نفسه ثم على بناته عمر قوفة وأهله شمسية وانسبته بينهم بالسوية شارطوا السكنى لهم عند حاجتهم إليها آل الوقف إلى أهلكه وأهله شمسية وانسبته لقبول وجزأه قوفة شمسية على دارين من دور الوقف وسكنها معز وجتمع مع الغنم عندهما أنسبة قاهرة لازرجهما نحو إحدى عشرة سنة فلما تزوجت أنسبة لقبول زوجها بها كذلك في دارين من دور الوقف أيضا والدور متقاربا تحت الحكم الشرعي في ذلك بأسطر النالجوا سائر بنين الثواب (أجاب) أعلم أولان من الموقوف في المذهب أن من له سكنى دار ليس له إيجارها وأخذ غلتها لا ينقص من الواقف (٣٠٥) ومن له إيجار دار وأخذ غلتها ليس له

سكاها إلا بنسبته من الواقف وبحث قصر الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدها السكنى إنما لهم الاستغلال فقط فإذا سكن مع عدها فاجرة مثل تلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لأهلها يقرر أنها على التبعوع لا على التابع كغيره في الغصب فاستدعها الناظر منهم وبصرها إلى العمارات كانت هناك عمارة والا فوزعها عليهم فان قلت ما الفائدة الأخذ منهم والرد عليهم قلت حيث كانت الدور متقاربة اعتبر كل دار على حد في آخرتها لاجل الشركة الخاصة في الوقف فأنقص غير الساكن يؤخذ من السالك في دفع له قال في البحر نقلا عن القنينة أحد الشرعيين إذا استعمل الوقف كاهة القنينة بدون إذن لا خوف عليه أحد حصه الشرع بل سواء كانت وقفا على سكاها أم موقوفة للاستغلال وهذا صريح في أن السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون إذن الشرع

بالباقى له من مصرفه ومما فيه من يد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم في كفاة الأشياء الغرور لا وجوب الرجوع إلا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة (أقول) يخالف هذا ما مر في وأخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر من أن المجر إذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستاجر متوليا عاقبا أنفق ما بذل أو حرقه (مسئل) في امرأة كفت ابنها ببيع من شرعى بذمته زيد كفاة شرعية مقبولة لدى بيعة شرعية ثم حل أجل الدين ورزق زيد بمطالبة كليهما جميعا فهل له ذلك (الجواب) نعم في الدرر لطالب المطالبة الأصل مع الكفيل لأن مفهوم الكفاة وهو ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الأولى لا البراءة عنها (مسئل) فيما إذا كفيل زوجهما عند عرو ببيع من شرعى كفاة شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضهم زيدا الكفيل لدرعه لعدم وعلى سبيل الأمانة تمت الكفيل قبل دفعه ذلك لعرو عن ورثة وزوجهما لئلا يتردد الجماعة الرجوع في تركه بنظر البعض المذكور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم ولو أعطى الطالب الكفيل أى قرضى المكفول عنه الدين الكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب أى المكفول له لاسترداد المكفول عنه منه أى من الكفيل لأنه تعالى بحق القايض على احتمال قضائه الدين فلا يسترجع منه ما دام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال الأصل للكفيل خذ هذا المال وأدفعه على الطالب حيث لا يصير المودى ملكا للكفيل بل هو أمانة في يده ولكن لا يكون للأصل أن يسترد من يد الكفيل لأنه تعالى بأودى حق الطالب وهو الاسترداد ريدا بطلان فلاك منه ما لم يقض دينه شرح الكفيل العيسى من الكفاة في فصل في مسائل متفرقة في المستدفع الأصل للكفيل قدر ما من الدين يدفعه لعدم وعلى سبيل الأمانة والرسالة وما أن الكفيل قبل دفعه الرجوع في تركه الكفيل لأنه أمانة مضمونة بالموت من تجهيل (مسئل) فيما إذا طلب من يدين عروا أن يدينه مبلغا من الدراهم وسأل عرو بكره الخاص عن حاله بدفعه قال هو ناس ملاح ولم يرد على ذلك فاداه المبلغ المذكور فهل لا يصير كليا بغير دقوله المذكور (الجواب) نعم (مسئل) فيما إذا استقرض من يدين عرو مبلغا معلوما من الدراهم واستأجر بذمته أيضا مبلغا معلوما من الدراهم على من معلوم الوزن سلسا عروا مضمونا بشرائطه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرفوع بكفاة بكره مالا مذمورا بغيره وبالأصل مطالب الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكور بن بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم في فتاوى الحارث الكفاة بالمسلم فيه صحيحة لأنه لا ميسر وعن نقل صحته والوالد على كونه في آخر باب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عن زوان كان دخلا في قولهم تضع الكفاة بالدين اه ونقل عنه الكازرونى من الكفاة (مسئل) فيما إذا كفيل زيدا بأه عند عرو وكفاة النفس ثم دفع زيدا بأه المكفول بنفسه إلى عرو في موضع يمكن من خصاصته فهل يبرأ الكفيل (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (مسئل) فيما إذا أربأ صاحب الدين الكفيل عن الكفاة وأخوجهما فسهل يبرأ من الكفاة وبرأه لا فوجب برأه بالأصل (الجواب) نعم والمسئلة في الجوهره وفي الدرر ولو أربأ الطالب الكفيل

(٣٩ - فتاوى حامد) - (أول) موجبة لاجرة المثل حصه الشرع وقد علم الجواب مما مر زاده على كلا الحالتين فتأمل ذلك وانغمته فقل من حر والجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (مسئل) في متوفى وقف على ذمة شخص سكنه أحد الموقوف عليهم الغلبة تصار يدفع عنه مغارم سلطانه كأه ارض ونحوها بغير إذن شره كطلب منه أجرة المثل حصته فأى وتقل بدفع المغارم هل يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعالها مقبولة أم لا (أجاب) عليه أجرة حصه الشرع بل سواء كان وقفا على السكنى أم موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلا عن القنينة وليس للسكن أن يتعلل بما ذكره لا يلزم شره كذا كذا دفع من المغارم حيث لم ياذن له بالدفع

ليرجع عليه بمحضه منها كانه ليس الذي لم يسكن ان يقول لا شرا ما سكن بقدر ما سكنت لان الهياكل انما تكون بعد الحضور والله اعلم
 (سئل) في ثلث عقار موقوف لمستأجر فيه عازلات بسببها أحرقته وقضى عليه ما هو المثل لفساد الآخرة ونحو ذلك هل يقضى عليه بما حله
 كونه عامرا بعمارة التي هي ملكه أو ماله كونه خاليا بعينها (أجاب) يقضى عليه بما هو المثل حالة كونه خاليا عن عمارة التي هي ملكه اذ
 لا يجب على الانسان أن يملكه اذا انتفع به وانه أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا جعل له متوليا وجعل له آخر انظار يعني شرفا عليه هل
 يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين (٣٠٦) بحيث يكون متوليا وانظرا أم لا يجوز الجواب نعم ولا مصرحاً مستنبطاً لموضعها (أجاب)

لا يجوز أن يجمع الوظيفتان
 في رجل واحد على ما ذكره
 الناطقي ولا على ما ذكره
 الامام محمد بن الفضل والذي
 روى عنه ما زاد كرهه
 انما غلب في باب الوصي فيما
 يكون قبول الوصية من
 قوله رجل أوصى الخرجل
 وجعل غيره مشرفا عليه
 ذكر الناطقي انها موصيات
 كانه قال جعلتكم وصيين
 فلا يفرد أحدهما بما
 لا يفرد به أحد الوصيين
 وقال الشيخ الامام أبو بكر
 محمد بن الفضل يكون
 الوصي أو وليا مال المال
 ولا يكون المشرف وصيا
 وأكرهه مشرفا له لا يجوز
 أنصرف الوصي إلا بعلم اه
 فهذا امر يصح في عدم جواز
 اجتماع الوظيفتين في واحد
 لانه يسلم على ما ذكره
 الناطقي انفراد الواحد
 بالتصرف والوقف اعتمد
 على رأي اثنين ونظرهما
 تصرفا لم يرض واحد وأما
 على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم
 منه جواز تصرف الوصي

فما برئ وان لم يقبل اذ لابد عليه لاحتياج القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء اه (سئل) في
 الكفيل بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدي الكفيل عنه المال هل له ذلك أولا (الجواب) ليس له
 المطالبة قبل أن يؤدي (سئل) في الكفالة بتسليم الامانات هل يجوز (الجواب) نعم ويجوز أي الكفالة
 بتسليمها أي تسليم الامانات والمبيع والمهر فان كانت فاقعة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل
 شيء كالكفيل بالنفق دور (سئل) في جبال مشتركة بين زيد وعمرو ومناصفة فباع زيد نفسه فها من
 شريكه عمرو بن معلوم من الدراهم وكفله بكر بالثمن المزبور وعنده زيدا مال والنفقة ثم استحق المبيع
 بوجه الشرع وحكم ذلك فهل يبرأ الكفيل عن الثمن المزبور (الجواب) نعم وقالوا لا يستحق المبيع
 يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه ببيع بقتله أو بغيره أو بتغيير رقبته ان
 شرط مرق الكفيل اذ ان تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ أو الترق فيما يظهر مع الاستحقاق تبين أن الثمن
 غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقط ما تعلق من الثمن به فلا يسرى عليه وقيد البراءة في
 التنازع خاصة بما زاد المبيع على البائع فان لم يرد كان له أن يطالبه المشتري بالثمن حتى يردّه نهر تحت قوله
 وصحروا غنماؤهم في العر والبيع (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو دابة بثلثي معلوم من الدراهم
 مقبوض يده ومن بكر الثمن زيد ان استحققت الدابة ثم ان الدابة استحققت من يده وحكمه بالرجوع على
 بائعه بالثمن بوجه الشرع ويرد زيدان ياخذ الثمن من بكر الكفيل المزبور هل ذلك (الجواب) نعم
 ولا يؤخذ ضامن الرد اذ استحق المبيع قبل القضاة على البائع بالنسبة لان البيع لا يتقضى
 بمسرد الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا يجبر رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل
 دور (أقول) وفي هذا مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقدما الكلام على ذلك هناك فراجع
 (سئل) فيما اذا كفل زيدا وعمرو جميع ماله من الدين على بكر كدفالة شرعية مقبولة في المجلس فهل تكون
 الكفالة الموزعة صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار ومثل المحمود بأربعة أمثلة بما لا يخالف
 يعني أنها تصح بوجه المال (سئل) فيما اذا كان زيدا وعمرو مبلغ معلوم من الدراهم عن بضاعة
 اشترها منهم وكفله بالبائع المزبور وعنده زيد كل من بكر وضال متعاقبا ولم يكفل كل من الكفيلين صاحبه
 فأدى بكر جميع المبلغ زيد بغير بق الكفالة وبزعم أنه له الرجوع على خاله بتغيير ما أدى زيد بغيره ليس
 بكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفل ثلاثة عن رجل بالبضاعة أحدهم برثوا جميعا ولم يرجع
 أحدهم على صاحبه شيء ولو كان كل واحد كفلا عن صاحبه زادها أحدهم رجوع المؤدى عليهم بالثلثين
 ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهم بالانف هذا اذا انظر في المؤدى بالكفيلين فان ظهر بأحدهما
 رجوع عليه بالتصفر رجوعا على الثالث بالثلث ثم رجوعا جميعا على الاصيل بالانف وان ظهر بالاصيل
 قبل أن يظهر بصاحبه رجوع عليه بجميع الانف قال أبو يوسف اذا أقر رجلان لرجل بالبضاعة ورجع على أن
 ياخذ هذا المال أجمع شاء فهذا كفاة كل واحد منهما عن صاحبه بامره كذا في حجة السرخسي الفتاوى

بلاعلم مشرف عليه وأنت على عاتق الوقف يستقي من الوصية وان سألته فترع منها وهذا ظاهر لا يخبر
 علمه يظهر للفقهاء بان مالهم نظر الله والله أعلم (سئل) في وقفه لاظر ومتولاهم هل يجوز لأحدهما أن يتصرف في الوقف بغير العلم لا
 (أجاب) لا يجوز لأحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر ولا يجوز له أن يفرد بالتصرف كما هو صريح كلام علمائنا في غير ما مضى والقيم
 والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما بهد في ردهم المتعاقبة عليها تلك الالفاظ فهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم
 وشبه اسم الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالدار الشامي من الاوقاف العر ووقف الاوقاف المصرية من أن السلطان ينصب ناظرا

الهندية

علماءها والواقف التي بالقدس منها ناطر خاص متصرف منصوب عن قبل السلطات أيضا هل الناطر العام رفع بالناظر الخاص المنصوب عن
الضرف فيما سوغه شرعا ولا واداعزل السلطان التولي العام ونصب غيره ينزل بذلك التولي الخاص ببيت المقدس أم لا (أجاب) ليس
الناظر العام رفع بالناظر الخاص المتصرف المستفاد من نصب السلطان وكشف ذلك والولاية الخاصة أقوى كاهو المقر وعند العز والعجاب
القضاء والقوى ولا ينزل الناطر الخاص بمنزل الناطر العام وكيف ذلك وكل ولاية منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تترجم بينهما
بوجه من الوجوه ومسئلة لا ينزل نائب المنصب بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه (٣٠٧) بالاولى به أولى باتفاق أهل الاستحسان

والوجوه والامر قها عن
زيادة التبيين والله الموفق
العين وهو أعلم العبد
(سئل) في رجل يده وظيفة
أما على مسجد يوم أوقفت
الصلوات الخس في كل يوم
يعيش في وقتناول جميع
المعلوم من قيم الوقت والحال
انه قد كسب أم في بعض
الارقات دون بعض فهل
لا يستحق المعلوم بالاعتقاد
مباشر والباقي يرجع عليه
به ويكون مفرغها الوقت
أم كيف الحال (أجاب)
الذي تحصل من كلام الجبر
أن مقتضى كلام انصاف
انه لا يستحق الاعتقاد مباشر
وبه صرح ابن وهبان في
المسافر للشيخ وأصوله الرحم
حيث قال لا ينسزل ولا
يستحق المعلوم مدة سفره
مع أنهم مافر من عليه فإن
مقتضى كلام صاحب القنية
وهو امام فترك الامتناع بارة
أدبرائه في الراسيتق
أسبوعا أو نحوها ولصية أو
لاستراحة لاس به ومنه
عقوف العادة والشرع انه
يستحق اذا كان كذلك

الهندية وسئل المؤلف عن تقدير هذه المسئلة فيما اذا كفلنا متعاقبا ثم كفل كل عن صاحبه ما مرفادى أحدهما
الدين كله فهل له الرجوع على الآخر نصف ما أدى (الجواب) نعم والحال هذه (أقول) وفي فورا العين
قال في النهاية وفي الشافي ثلاثة كفلوا بالي طالب كل واحد ينال ألف وان كفلوا على التعاقب يطالب
كل واحد بالالف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمريغنيان والمقرئ في ١٥ (سئل) فيما اذا استدان
زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وكفله بذلك عند عمرو وكل من بكره خالد كفالة شريعة نال الاذن الشرعي
و برده عمرو ومطالب بكره أو طالب المبلغ المزبور بطريق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد علمت
عما نقلناه نافع فورا العين الفرق بين ما اذا كفلنا معا وعلى التعاقب فتنبيه (سئل) فيما اذا قال ذي لاسخ
يا ببع فلان الذي ومهدا يا ببعه عندي فصار لاسخ يا ببع فلانا ويستوفي الثمن منه ثم أرسل له وهو مقيم بلدة
كذا انما شاعلى طريق البيع فلم يصبه فذهب في الطريق قبل وصوله اليه وموينا ببعه معه أصلا فقام صاحبه
يكاف الذي القائل المذكور دفع قيمة القماش له زاعما أنها تترجمه بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحال
هذه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بضمنه وعرو طالب المورثة
به فامتنع من دفعه لهم زاعما أنه كفل زيدا المذكور عند ذي دين استدانته زيدم الذي كتمن دين
زيد المستقر بضمنه وعرو أنه دفع ما بضمنه لذي بسبب الكفالة المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة
صورت بدون إذن من زيد فهل يلزمه رد دفع دين زيد ورثته (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد
بضمنه وبنات معلوم القدر من جنس واحد غير أن أحد الدينين بكفيل ولا آخر غير كفيل فدفع عمرو
زيد مبلغا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون
الآخر وفي التبيين فائدة فهل يكون القول قوله مع عينه (الجواب) نعم القول قول الله افق مع عينه
(سئل) فيما اذا جلب زيد من عرو أن يبيعه قدر من الحر يرو قاله بكبره فان راح كشي من اثنين
عنده وعندي فباعه عرو والحر برهن من معلوم حال الذي بينه شريعة ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمر وفهل
يلزم بكرا دفع الثمن لزيد (الجواب) نعم (سئل) في رجل له بضمنه مبلغ معلوم فغن لا ترفقه مؤجل
الى أجل معلوم بكفاله عرو فقام بكفاله فادفع الثمن حالا قبل حلول الاجل أو يحضره كفيلة آخر متعلا
بان ذلك الكفيل قريبه لا يستعصم مطالبته ولا يخافه ما لئن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك (الجواب)
نعم وأقوى الهاد به فيما اذا قصد المدون السفر بانه اذ لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل قال لرب
الدين أن أردت فافرح معه فاذا حل الاجل طالبه بدينك (أقول) وفي الخلاصة وأجمعوا أن الدين المؤجل
اذا قرب حله وأراد المدون السفر لا يجعري اعطاه الكفيل وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي ان مدوني
مريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان الدين مؤجلا وفي المحيط لو أفتى بقول الثاني فريد
السفر في سائر الدون باخذ كفيل كان حسنا فبقا بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجع من صاحب المحيط
وفي القنية ليس لادن مطالب المدون بالكفيل قبل الاجل ومنزلا خرائه قال وهو الظاهر وفي رواية

للعرف وأنت على علم ان كلام الحصاص لا يصادم كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل ان مقتضى كلام الحصاص هو النفع (أقول)
ويؤيده أيضا نصهم على جواز الاسارة في هذه الطعان فكان شبه الاسارة قوا فها وأنه أعلم (سئل) في كاتب وقف باشر الكفا بضمنه
غن في أثناء السنة هل يستعصم لومه المقر له على الكفا فيستحق بضمه ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسب المدة التي عمل فيها الكون
معلومه في مقابل العمل الكفا فاذا عمل نصف السنة استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلث المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسبه
وكذا أكل صاحب وظيفة يكون معلوما في مقابل العمل وقد صرح بذلك الفرسوسي في أنفع الوسائل ونص على ان المعلوم يسقط على المدرس

والفقه صاحب وظيفة ما وقد توله في الاشهاد وقرو وقال في اثبات الوسائل انه الاشبه بالفقه والاعدل معالائه في مقابلة العمل فبشره وهو ظاهر في الكفاية لان الكفاية عمل بالتردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المدرس بعد تمام السنة سدسها هل يستحق ما هو المشروط في وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل ويتبعه في الاشهاد والنظر قال في أنفع الوسائل بعد نقول رتبهم صاحب القنينة فلهذا النوع الذي ذكره صاحب القنينة فلهما هو مصرح بذلك ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في سقوطهم وقت خروج القنينة وما ذاك الا (٣٠٨) ان هذه الوظائف شوب الاجارة وذلك لان المدرس يرتد الى مكان معين ويقرأ ويؤيد

الطالب يوم ذي ثواب قرأته الى الواقع وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فله فكان التقدير الذي يتناول من الوقت الذي هو في مقابله هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشهاد فاذا مات المدرس في أثناء السنة مثلاً قبيل مجيء الغلة وقيل ظهورها وقبيل مده ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت حجة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرتين جاء بعده يسطر المعلومات على المدرسين و ينظر كم يكون منه المدرس المنفصل والمتصل فعلى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وأدراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقيل بفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه

ذلك انه فخر رأت العجدة قوتى قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الارفق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الاقتناع به لان الفسقى يفتى بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السابحي في من خطه نقلت ووجه كونه أرفق بظاهر ادخاله امر بالسفر معاً الى ندول الاجل ربما ينقضي أكثر من الدين وظهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماداً عليه ينقله عن المظومة المحيطة مستنداً عليه على ما قبله ويؤيدها فتاؤهم يقول أبي يوسف بسكفيل الزوج بنفقة شهره اذا أودا السفر رفقاً بالزوجة كما يشير اليه كلام المحقق والله أعلم (سئل) في رجل كفيل زيدا بامره عند عمر وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمر وبعد حلول أجله يحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما ائتمنه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا سرق زيد ما متعنه دار ملاصقة لاصطبل ويريد أن يضمن عمر ذلك لكونه قال مهما حصل من ضرر لاهل محلة الدار بسبب الاصطبل فأنما كافل وضامن له فهل لا يضمن عمر ذلك ولا تصح هذه الكفالة (الجواب) نعم أي لما ضمن أن لا تصح بمجالته المكفولة ولا المكفول عنه (سئل) في امرأة قالت زيدان غلب عرو عن المهر فعلى الدين الذي على عليه ثم غلب عرو عن المهر ومات المراء عن تركه قبل استيفاء زبديده ويريد الرجوع عن تركته بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته فطلقة واحد قو حبيبة ثم رجعها فطلقة بغير مهر صدها فكيفه أبو الزوج كفاية شرعية فهل تصح الكفالة انزور له ولها ما طلبته بذلك بعد ثبوتها شرعاً (الجواب) نعم (أقول) تقدم في أوائل باب المهر عن الحواشي الزاهدي ولو ظهرها جعيلاً بغير المهر حالاً حتى تنقضي العدة به أخذت ما لا يشايح اه فتقول المؤلف هنا ولها ما طلبته بذلك أي عند حلوله بوجت الزوج أو طلاقاً أو ختراً مل (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل هل نعم ويكون مؤجلاً على الكفيل دون الاصيل أو عليهما (الجواب) نعم يكون مؤجلاً على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أول باب القرض فراجع (سئل) في رجل كفيل آخوعند زبديدين معلوم ثم طالبه زبديده والزمه بدي القاضى فطلب الرجل من زيدان بماله به فأنى الآن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كفاية الزام فدفعه ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجوع لمطالبته بدياقبضه يضمن من كافة الازام فهل له ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

«طلب الحوالة»

(سئل) فيما اذا كان زيد بن شري على عمر وفاقه عرو على بكر بن عليه لعمر وقيل السكل الحوالة ثم مات الحمل بهما الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بوجه (الجواب) نعم ولو مات الحمل بعد الحوالة قبيل استيفاء احتمال المال بن احتمال عليه وعلى الحمل دون كفاية احتمال ما سائر الغرام على السواء ولا يرجع احتمال الماطوالة وكذا لو قيد بدينه الذي على احتمال علمه لو مات قبيل استيفاء يساوى احتمال مع سائر الغرام بترازية وخلاصة ومقتضاها بطلان الحوالة بوجت الحمل وهو المصرح به في الحواشي

واردة في كل سننلدرسها وقد كان يدرس فيها منذ سنين لكن الصرة الماز بوره ثم تردى سنن من سنة ثم الى الطائفة الزاهدي مدرسهها فافتت الصرة بعد سنة من موت المدرس المذكور ولا اقتضاع وزنة الميت مع المدرس حاله قبل يحكم في الصرة الواردة في زمان الحى لوزنة الميت أو يحكم به للمدرس حالاً واذ حكمهم بالوزنة الميت فهل الحكم الموزر باطل لمخالفتهم الشرع أم لا (أجاب) يحكم بما للمدرس حالاً لان الاصل صرف ربيع كل سننلستحققه فيها وقد وردت في مدته فلا تتعداه وقد شهد لذلك أصول كثيرة وفروغ منها الحاشد يضاف الى أقرب أوقافه ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوني في فتاواه انه لا يصرف ربيع سنن قبيله انحصاراً اذا ضاق عن

الزاهدي

السنة التي لم تصرف للمثوى والصرف يجوز له قطعاً فثبتت السنة التي وردت فيها لاشبهه وإذا حكم بها الغير المدرس من حال الاجور والمخالفة للشرع
بترك الحق لأجل الموهوم اذ هي ليست بحقوق والحال هذه واحتمال كونها عينت لسنة المثوى وهو موهوم وهذا ظاهر والله اعلم (سئل) في امام
عزل أو ممان في إنشاء السنة هل يستحق بقدر ما قبل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كاحد من دفع الوسائل والله اعلم (سئل) في كم موقوف
على أولاد الواقفات ولم يمتهم بدخول زهرته وصبر ورثه حصر ما هل حصته ميراث منه أم لا (أجاب) بل ميراث عنه
لان المراد به النوع الفله أو نحو وجهاً أو وجهين في كلامهم صيرورتهم ذات قيمة كما صرح به (٣٠٩) في دفع الوسائل ولا شك ان الحصر له

قسمة وقد صرحوا بأنه اذا
مات بعد نحو وجب الغلة فخصته
ميراث عنه بل صريح كلامه
في دفع الوسائل انه ميراث
ولولم يبد صلحاً قال بعد
كلام كثير فعلى هذا يجعل
كلام هلال يوم تجيء والغلة
وتأني الغلة على ظهور الزرع
من الارض والزهر ومن
الخصون لان له قيمة في الجلة
كفالو في جسون ايسع مالم
يبد صلحاً اه والله اعلم
(سئل) في رجل سافر
لعذر فاستتاب عنه اثنا في
وظيفتي امامة وخطابة
مقرر بين عليه بقدر شرعي
وجعل للنايب عنه آخرة
معينة لمباشرة عنه فبأشهر
مدّة أشهر وسعى النايب في
أخذ الوظيفة عنه فوجبها
له بانهاه الذي هو غير
مطابق للواقع وبأنهما
شاعرتان فهل تخرج
الوظيفة عن المنوب عنه
بذلك أم لا فخرج عنه وان
كان النايب تناول شيئاً من
الوقت يؤخذ منه ولا يستحق
الاخره التي جعلت له مدة
مباشرة أم لا (أجاب)

الزاهدي وعبارته مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يتخصر المحتال عليه على المحتال عليه بل أسوة لغرامه لانها
تملك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز الاثم جازت المجاورة بالموثقة سقطت وتعدو ما طابقا في تركه
وعن زفر خالفه وان نوى ما على المحتال عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى
انتهت وهي مسألة تعجبية ينبغي حفظها (أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة المقيدة أن يقيد بها
بدن له عليه أو ودية أو عين في بدو دية أو غصب أو نحوها المطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها برأى أحد مذكر
سواء كان له دين على المحتال عليه أو عند عينه أو لا بأن قبلها من برأى الكل جائز لانه في المقيدة توكيل بالدفع
وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا يقطع حق المحيل من الدين أو العين والمحال عليه الرجوع على المحيل
بعد أدائها ان كانت برضا وان كان الدين مؤجلاً في حق المحيل تأجل في حق المحتال عليه ولا يحصل موت
المحيل ويحل موت المحتال عليه وحكم المقيدة أنه لا تملك المحيل مطالبة المحتال عليه من الدين أو العين لتعلق
حق المحتال على مال الراهن بخلاف المطلقة فانما مال الاتيمال بأخذ ما عليه من الدين أو عند من العين ولو لمات
المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والعين المحتال به مابين غرامه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه
بد الاستيفاء لانه لان المحتال لم يملكها الزوم فملك الدين من غير من هو عليه وانما وجب به في دين فذمة
المحال عليه مع بقائه من المحيل بخلاف الرهن لانه ثبت عليه بد الاستيفاء فانخص به المثرين بعد موت الراهن
مدون بخلاف المطلقة لبرائة الفيسل وصار المحتال من غرامه المحتال عليه ٣ واذا قسم الدين بين غرامه المحيل
لا يرجع المحتال على المحتال عليه بمصلحة الغراماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وغرامه في الجور وظاهر
قوله بخلاف المطلقة أن قوله قبله ولو لمات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح بعبارته
المختار وبدل عليه قوله كان الدين والعين المحتال به مابين غرامه وقوله المحتال به مال على أن المراد به
المقيدة شر ينقله لانه مال المحيل وكذا قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أن استحقاق الدين في المطلقة لانها
لا تتم بدنه ولا عين وكذا قول الولو الجلية ولو لمات المحيل وعليه دون تخصص غرامه فبما على المحتال عليه ولا
يسلم للمحتال الاما قبض قبل الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على أن
المراد المقيدة حق في الجوهر وهو ما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل
عن المحتال عليه الآن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه فصار ولو تبن براعة المحتال عليه من دين المحيل لا تبطل
أضار لو أن المحتال أقرضه المحتال عليه من الدين مع الاراء الخ والحاصل أن الحوالة المطلقة تبرع كغيرها اذا
كان المحتال عليه مدوناً للمحيل لا تتعبد بدينه ولا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بشبهة من
المحيل بين غرامه لان المحتال لم يبق من غرامه بل صار من غرامه المحتال عليه كغيره الجور فهذا كدليل
على أن المطلقة لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه من المحيل وقسم بين
غرامه وهذا يار على القواعد الفقهية في البرازيه وبإخلاصة مشكل (سئل) فيما إذا اشترى زيد من
عمر أو أشعة مملوكة بمن معلوم من الدراهم في الذمة أحاله به البائع على بكر حوالة شرعية مقبولة برضا

لا تخرج الوظيفة عن المنوب عنه بذلك اذا تكون الوظيفة شاعرة والحال كذلك واعطاء السلطان في ما أنفاه فكان وجوده شرطاً لبعثه
فتنفذ بقدره كما قال في السؤال معاد في الجواب اقتضاه لآراء تباين ذلك وكسب الاصول مترعة وموضع تنصايله وشبهه فإذا تقرر ذلك
مع تقرير صحة الاستئانة كما بينا في اقتضاها في حقنا له النايب من ناظر الوقف من معلوم الجنتين يجب استرداده لأقله في جقة الوقف
مقبولة واذا قسم الدين الخ أي في صورة المقيدة والمراد به الدين الذي وقعنا له المقيدة وقوله بحصة الغرام أي الحصة التي شاركه فيها الغرام
أي لا يرجع على المحتال عليه بالجهة التي أخذت من الدين المحتال به وقوله لاستحقاق الدين عليه لقوله لا يرجع اه منه

وانحاله الاجرة المشرية ونفسه التي شرطها له المشتري بحدوث وفي العمل المشروط عليه ما تناوله فان من اعطى شيئا بانه على ان يثبت ثمين
 شلانه بسبب ذلك لظهور بطلان يدبالي وضع عليه والحالة هذه والله اعلم (سئل) هل للقاضي اقامة قيم على الوكيل بغير ما اظهره المصوب من
 جهة السلطان او القاضي خفية متصاع على الوقف (اجاب) نعم تصح اقامته ويسوغ له التصرف القروض اليه من قبل قاضي الشرع ولا
 خلاف في ذلك لاحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب اقام القاضي مقامه خلافاً لآن ان يقدم فماذا قدم ترد له اهـ ومثله
 في مختصر الناصح لوقتي هلال والخصاف (٣١٠) وهذا في مصوب الالوقف فيما بال غصوب وغيره وكيف لا تصح وقد عني النظر فيه وصرحوا

السكن ثم ظهر صيب قديم في بعض الاقشور بريدتها تغيرا العيب فهل اذا ردّها بالبيع تبطل الحوالة بقدر
 ما قابل ذلك من الثمن (الجواب) نعم وفي المنتقى رجل اشترى عبداً بالثمن درهم وقبضه ثم احوال المشتري البايع
 بالثمن على غيره من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بسبب بضعه فان القاضي يبطل الحوالة الخ يحرم
 (سئل) في المدون اذا احوال بالدين دينه على مدونه له رضاه وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان ويطلب
 اتمامه (الجواب) نعم قال في الخاتمة رجل على رجل مال فقال الطالب احلني على ما عليك على فلان على
 ان اضمن في ذلك ففعل فهو جائز وله ان يأخذ المال من ايجامه لانه لما شرط الضمان على الحمل فقد
 جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم راءة الحمل كفالة (سئل) في ناطروك احوال من يداين له
 عليه على مستاجر بعض اقدام الوقف ثم ان التاجر قبل ان يستوفي يداين ثم توفي الوقف ناظر آخر فهل
 للموتى الجدي بدفع مال الوقف وبطلت الحوالة (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم انفا (اقول) هذا اذا
 كانت الحوالة مقدرة على تحصيله (سئل) فيما اذا كان المستحق في الوقف اهل دراهم معلومة فتحت بد
 ناظر الوقف هي قدر اسحقه اتمن الوقف فاحل داينه على الناظر المورور بها وقيل كل منهم الحوالة فهل
 تكون الحوالة الزبورية صحيحة (الجواب) نعم والمسئلة في البعور والنهر والعلقي (اقول) واصل المسئلة
 بحث صاحب البعور وقيد هاجما اذا كان مال الوقف في يد الناظر وتبعه كالموت وهو ناظر (سئل) فيما اذا
 احوال من المستحق في وقف اهل على ناظر الوقف يدفع دينه من استحقاقه في مدة مسئلة قبله ثم مات
 الحمل والمحال عليه قبل الاستيفاء او لتحصه الحمل الى غيره فهل تكون الحوالة الزبورية غير صحيحة
 (الجواب) نعم وانه لما تقدم انفا (سئل) فيما اذا احتال من يدعى عمرو ببيع معلوم من الدراهم ثم توى
 المال هل يرجع على الاصيل وما التوى (الجواب) نعم يرجع المحتال بالمال على الحمل اذا توى حق وهو
 جونا لمحال عليه مطلقا وانكاره الحوالة وحلفه ولا يثبت له عليها والتوى على وزن الحصى هو الهالك والمسئلة
 في التتو والخبر به (سئل) فيما اذا كان لشخص بدمقة يبيعها معلوم من الدراهم فاحتال وصاحبها على
 عمرو الاملا من المدون وفي الحوالة المرفوعة متخير لها محوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة
 للزبورية صحيحة (الجواب) نعم والحالة هذه في الخاتمة احتال الوصي او الابال على الصغيرات كان الثاني
 املا من الاول ناز وان كان مثله لم يجز الخ ادب الاوصياء ومثله في شرح التتو ومن الحوالة (مسئل)
 فيما اذا مات الحال عليه مطلقا بغير دين ولا عين ولا كميل قبل دفع مال الحوالة ويرد المحتال الرجوع على
 الحمل فهل في ذلك (الجواب) نعم كافي غالب المعتبرات من كتب المذهب (سئل) فيما اذا احوال من يدعى
 دينه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة (الجواب)
 نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد بن بدر بن شري بدمقة عمرو ولعمرو دين شري بدمقة بكر فوافق بكر من يدعى أن
 يدفع بكره الذي له على عمرو من دين عمرو عليه بطريق الحوالة من عمرو وتراضا على ذلك في غيبة عمرو ثم علم
 عمرو بذلك فاحل ورضى به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعي ويرد يدعها بكر دينه المزمور

بانه يجب الاتقاء والبقاء
 بكل ما هو ارفع الوقف فاذا
 علمت حقا قائم مقامه علمت
 جواز جميع التصرفات
 السابقة لناظر المقام مقامه
 والله اعلم (مسئل) في
 محددات موقوفات على
 الرضا الشرعية فبالسطين
 استمرت والناظر عليها نائب
 عنها بدمشق الشام هل
 لقاضي الشرع الشريف
 بالقدس النفي ان يصب
 بآخر تباشر امرها ببعض
 غلاتها لمصلحة الوقف ودفع
 ضرره ان لم يعمل بالمرمة
 املا (اجاب) نعم لقاضي
 الشرع ذلك لانه من
 لمصلحة حتى صرح على ان
 بان للقاضي ان يستاجر
 قرضا للمعسر بالثمن
 لمصلحة وصرحوا بجواز
 الاستدانة على الوقف
 للتعمير اذا التعمير من اهم
 مصالح الوقف فصرحوا
 بان الناظر اذا صرف
 للمستحقين مع الحاجة الى
 التعمير فانه يضمن اذا لاق
 لهم في الغلة زمن التعمير
 للاحق لهم زمن الاحتياج

البعور اولاً وهذا لما اوقف فيه فاذا انقضى التعمير في مسئلة الوقف واصلاح الاراضي صحح فان فرضي المتولى أم
 غصب باجره المثل وما قار بهما جميع عليه والله اعلم (سئل) في رجل وقف سارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فاخذها المتولى بعد
 موته وباعها بالغبن الفاحش فهل يجوز وقفها ببيعها ام لا (اجاب) وقفها غير صحح على الاصح المتبني في فوارث الالوقف ان تراها من يمشتر بها
 ومشتريها يرجع بينهما على المتولى الذي باعها ما لم يكن حوكة حاكم شرعي وقفها مستوفيا شرايعا الحوكة ارتفاع الخلاف بحكمه في محل
 اجتهاد والله اعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا مائة كباينهم فاشاء كل واحد من بعده على اولاده الذكور ثم على اولاد اولادهم

الذكور ثم على الذكور من أولاد أولاد كذلك ثم على نسله وان سفل لا تدخل فيه إلا ناث إلا أن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقير افهامه انصف
 ما لا ذكر فلو مات أو بهار لا ذكر له أو نحوهما عن غير ولد استحق مالها البهاو لنحوه أم أم فقيرها وقتر زوجها على أن من توفي من أولاد كل واحد
 من الواقفين من أولاد أولادهم ونسبهم المستحقين لثلاثة أعدا ما عليه لولده ثم على ولد الولد ثم نسبه بينهم على ما ذكر وإن كان من مات من أولاد الواقفين
 ونسبهم المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسب علما كان جارا بعلبه على أهل درجته ثم على ولده من انتقل اليه من أهل الوقت ثم على نسله وإن
 سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكور بن وإن من توفي من أولاد كل من الواقفين (٢١١) ونسبهم وان سفل قبل استحقاقه وترد لولده

أو ولد له استحق ما كان
 يستحقه والدهم بق حيا
 آياه دون أمهات بحسرى
 ذلك عليهم أبدا ومن انقطع
 نسبه ممن الواقفين
 المذكورين من المذكورين
 بأن توفي النسل كله ولا ولد
 ذكر له عدا ما كان جارا
 با عليه بناته ثم بنات بناته
 على بنات بن بناته سفلوا
 ثم على أولادهم ثم على
 نسبه وان سفل وقتئ
 انقرض نسل واحد من
 الواقفين من الأناث أيضا
 عدا ما كان جارا بعلبه يعني
 النسل على نسبه الثلاثة
 المذكورين ثم على أولادهم
 ثم على نسبه وان سفل بينهم
 على ما ذكر في أولاد المتوفى
 من المذكورين يجرى ذلك
 كذلك عليهم أبدا فإذا
 انقرض نسل الأسرة
 انقرض نسل الأسرة
 المذكورين بأسره بأن لم
 يعقبوا عدا ذلك وقتها على
 آثارهم من جهة أبيهم
 وعلى نسبه يقدم الأقرب
 والأصح على غيره وكذلك
 أولاد بنات الواقفين
 المذكورين وبنات بنهم

فوله ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وشرط حضور الثاني يعني لأصغر الحوالة في غيبة المحتال له الآن
 يقبل أي الحوالة فتؤخذ له أي لأجل الغائب كذا في الخاتمة لحضور الباقي أما عدم اشتراط الأول وهو
 المحيل فبان يقول رجل للثاني على فلان بن فلان ألف درهم فاحمل بها على فرضي الدائن فان الحوالة
 تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان بحسب الدائن على
 رجل غائب ثم علم الغائب فقبل بحسب الحوالة كذا في الخاتمة اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية وفي الكثر
 ونص في الدين لأبي العباس رضا المحتال والمحال عليه اهـ قال في العروة وأدام رضا القبول في مجلس
 الإيجاب لما قدمناه أن قبولهما في مجلس الإيجاب شرط الانعقاد وهو مصرح به في البدائع اهـ ونقله
 العسلائي في شرح التنوير ثم قال للكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال وأنايته ورضا الباقيين
 لأحضر وهما أو أمه المصنف اهـ أي صاحب التنوير في المصنف (سئل) فيما إذا كان يدين بدينه بضمه عمر وقامه
 عمره على بكر ولم يكن لعمره على بكر الزور دين شرعي حواله شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون
 الحوالة البراءة بوجه (الجواب) نعم لأن الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المصنف وغيره
 (سئل) فيما إذا أقر المحال على المحيل بما كان على المحيل ثم مات المحال عليه بغير دين ولا كفيل
 فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون البراءة للزور بغير صحيفة (الجواب) المصنف من المذهب أن الحوالة
 توجب البراءة من الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كذا جامع الرموز وفتح القدير والغثوى على هذا
 كذا في صور المسائل عن الظهيرية قال أتهم فخر الدين فاضحان ولو أقر المحال على المحيل بما كان على المحيل
 أو وجهه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا قوى المال بانه عوت المحال عليه مفسلا يرجع المحتال على المحيل
 ففي هذه المسئلة السؤل عنها يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم (سئل) فيما إذا غاب المحال
 عليه قبل دفع ثمن من المحال به ويريد المحال الرجوع على المحيل بغير غيبة المحال عليه فهل ليس له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أقر زيد أرضه من عمرو بأجره لومة أحالها بأكبر عليه ثم ظهر أن
 الأرض موهوبة من قبل زيد عند زوجته بن أسدانه منها قبل الأجرة ولم تجز وبعته الأجرة ولم يدفع لها
 دينها ولم ينتفع عمرو بالآجر أصلا ولم يتمكن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بإعفاء الحوالة بلا
 وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى رجل على آخر مبلغ من الدراهم عن
 أمتعة فأتى المدعى عليها به وذ كرائة المدعى أحال عليه بالمبلغ رجلا بصرحه المقبولة من الكل فصدقه
 المدعى وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحتال وأن المحتال وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم (الجواب)
 حيث اعترف المدعى بالأمانة لأصغر منه دعوى الو كالة قال في التنوير ولو توكل المحيل بقض دين الحوالة
 لم يصح اهـ ومثله في التذكرة البرهانية (فروع) إذا أحال الطالب أناسا على مدونه وبالدين كفيل برئ
 بالمديون من دين المحيل ويرى كفيله وبطالب المحتال الأصل لا الكفيل لأنه لم يضمن له شيئا لكفله براءة
 موقوفة وكذا إذا أحال المهرمن دينه على الزاين بطل حقه في جسد الرهن ولا يكون رهنه عند المحتال كذا

يجري ذلك عليهم كذلك أبدا فإذا انقرضوا بأسره عدا وقتها على أقارب الواقفين من جهة أمهاتهم يقدم الفقير منهم على الغني فإذا انقرضوا
 بأسره عدا وقتها على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشر بنسبهم على ما مرأه الناظر فإذا لم يوجد با فقير ولا محتاج عدا ذلك وقتها على
 مصالح الماوسات بها وجهان وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عدا وقتها لمصالح المسكين الأصغر وسائر جهات وقفه ومتى تعذر الصرف له كان
 غني الفقراء والمساكين حيث وجدوا جبري ذلك كذلك أبدا هذه صورة حجاب الوقف ما من الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم وانحصر
 الوقف في ولد كذا يدين في الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات بقي الدين عن ابنين وبناتهم عفيف وأجدو فاطمة ممتان

عديف عن ابلين كلوم وعاشة ثمان اجدع بنين ثمانت فاطمة عن ابن اسحق محمد ثمان محمد المذ كور عن بنين مؤمنة واربعة ثمانت
عاشة بنت عديف عن ابن اسحق كرا ثمانت كلوم عن ابين وبنينهم حافظ ونفر الدين وعابدة ثمانت واحد عن بنين اجدع عن ابن اسحق
محمد والاخرى عن بنت ثمان محمد المذ كور عن بنين ثمانت نقر الدين عن ابنين فحول يستحق الوقف كل من نسل
عديف ونسل اجدو نسل فاطمة على حسب عاشره الواقف أم يحرم منهم نسل بنين اقمته عباة الواقف في وقفه هذا فاذا قلنا باستحقاق
الكل فاستحق كل من بنين محمدان (٣١٢) بنت اجدو كرا بان عاشة واولادها حافظ وابني نقر الدين وعابدة وبنين بنت اجدو بنين

في فتاوى قارئ الهداية اذا قال زيد لعمر و ان بكر السائل علسك بالف فاطمة بنان قال بكر ما سألني
فارجع بها على فاطمة وعمر و ان بكر امات أو غلب على لعمر والى جوع على زيد أم لا **أجاب** قارئ الهداية
ان اعترف المحال عليه بالدين الذي اقبل به عليه و دفع الى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال ما لم
يعرف الحال فان استحق الميراث المحتال تم الامر وان انكر الحوالة واخذ من المدينين رجوع المدينين على
المحتال بما قبض منه موكدا انما ان أو غلب على لم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشئ اه **(أقول)** واصل
الجواب ان المحال عيان أقر بالدين الذي عليه للمحيل ودفع للمحتال على وجه الحوالة فلا رجوع له به
على المحتال ان صدقة الميراث في الحوالة وكذا اذا جهل الجاهل وأما اذا كذبه واخذ دينه من المدينين رجوع
المدينين على القابض بما قبضه والله تعالى اعلم

*** (كتاب القضاء) ***

(سئل) فيما اذا ادعى يدعى عمرو بان له بذمة بكر الغائب مبلغا قدر من الدراهم كذا وان عمرا المزور
كفيل عن بكر كفالة معلقة بكل ماله عليه فاقربو بالكفالة انز برودة اياها زائد المذ كور وانكر عمرو
أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذ كور فاقام زبينة شرعية وجوه عمر وشهدت بان المبلغ المزور بذمة
بكر الغائب الحكم الحاكم للتداع له بالمبلغ المزور يدعى عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم
الذ كور قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب **(الجواب)** حيث كانت الكفالة مطلقة كما ذكر وأجازها
المذعى شفاها يكون الحكم المذ كور قضاء على عمرو والحاضر وبكر الغائب لان الحاضر صار خصما عن الغائب
وهذا حليلة صرح بها في العروا نفع والبرازية والعمادية وغيرها **(سئل)** هل يصح حكم الحاكم ليه وانه
أم لا **(الجواب)** هذا المسئلة أجاب عليها الامتلاء بغير علم وازها قال الامام الجليل أبو الحسن أحد
ابن محمد القدوري من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبالاة المعروف به وحكم
الحاكم ليه وولاه وزوجه باطل اه وهي دوائر في متون المذهب من باب التصكم وقال الصلابة
الشيخ خليل في مختصر من كتب الامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن
لا يشهده على المختار اه قال شارحه التتائي كانه وايه وزوجه ونحوهم اه وقال العلامة تاج
حزراي من أئمة الامام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في التفتة تحت
قول النهاج ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أنه وفرعه على الصحيح قال ابن حجر ناسم اباضه فكاكوا
كفسه اه وقال العلامة الشيخ موسى الجاوي في كتاب الاتقان في مذهب الامام الجليل المحدث الامام
أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفس ولان لا تثبت شهادته وقال في كتاب
الشهادات مواقع الشهادة ستة أحد هاقربة الولادة فلتقبل من عموذي التيب بعضهم لبعض من
والدوان عللا من جهة الامم وولوا من سفل من ولد البنين والبنات **(سئل)** في امر أفتاب عها زوجها بعد
وقوع طلاق منه طه باقية شرعية فموتت من ذلك لعلم النفق وغير ذلك فرغت أمرها القاض حنبلي

محمد بن فاطمة بنت قتي الدين
وهل يرى وصف الحاجة
فيهم كاسرط في مناهه وكذلك
شرط تفضيل الذ كر على
الانثى وشرط الترتيب أم لا
يرى فيهم شئ من ذلك
(أجاب) نعم يستحق كل
واحد من نسل عديف
ونسل اجدو ونسل فاطمة
ولا يحرم أحد منهم لانه قطاع
نسل الواقفين الاربعين
المذ كور وصير و فاطم
من نسل ابني وبنين ابان
ابان الواقف عت اجد
يعد موت عديف ابني قتي
الدين فبذلك لا في قول
الواقف ومن انقطع نسله من
الواقفين من الذ كور الى
قوله ثم على اولادهن ثم على
نسلهن وان سفل وقد انقطع
الذ كور من نسلهم وما بقي
الاناث ونسل الاناث
والذ كر والانثى دان على
مسمى اولادهن ونسبهن
ان سفل فخنواهم تحت
هذه العبارة مما لا شك فيه
وقدرت بنو شرط من فوق
عن اولاد اولاد اولاد
ما كان عليه على ولده الى

آخر ومن لا قبل أهل زوجته فرحت الى مسئلة السبكي المأخوذة من مسئلة الخصاص ونقض القسم ما تقرر اصل كل
ما قطع فيها والكلام فيها مقتر مشهور اذا علمت ذلك فقد انقضت القسم بما خر من مان من أهل طبقة كلوم وهم عاشة بنت عديف و بنت
أجدو ومحمد بن فاطمة متواجعت في الطبقة التي تليها كل من حافظ ونقر الدين وز كرا وعابدة ومحمد بن بنت اجدو و بنت بنت اجدو واربعة مؤمنة
بنات محمد بن فاطمة يتقسم ربع الوقف على اثني عشر سهما المذ كور الاربعة كل واحد سهما ثمانية اسهم ولان الاربعة اربع اربعة اسهم لكل
واحدة سهم سهم فلهذا جله الاثني عشر سهما ثم عت حافظ انقل نصيبه ليشو بونه انما السكلك ذكره منها بنجان ولان اثني خمس وعجوت

فقدى

نحو الدين انتقل نصبه لانه اوصاف الكل واحد منهما نصفه وموت محمد بن بنت أجد انتقل نصبه الى بنته انصافا كذلك والهابون من أهل
الطبعة وهما زكريا وعبد بن بنت أجد وراثة مئة باقون على انصافهم من كز باهما من اثني عشر سهرا وما عدا مئة سهم منها ولدت
بنت أجد سهم منها ولدت مئة سهم منها وراثة مئة باقون على انصافهم من كز باهما من اثني عشر سهرا وما عدا مئة سهم منها ولدت
بنت أجد سهم منها ولدت مئة سهم منها وراثة مئة باقون على انصافهم من كز باهما من اثني عشر سهرا وما عدا مئة سهم منها ولدت
بنت أجد سهم منها ولدت مئة سهم منها وراثة مئة باقون على انصافهم من كز باهما من اثني عشر سهرا وما عدا مئة سهم منها ولدت
بنت أجد سهم منها ولدت مئة سهم منها وراثة مئة باقون على انصافهم من كز باهما من اثني عشر سهرا وما عدا مئة سهم منها ولدت
بنت أجد سهم منها ولدت مئة سهم منها وراثة مئة باقون على انصافهم من كز باهما من اثني عشر سهرا وما عدا مئة سهم منها ولدت
بنت أجد سهم منها ولدت مئة سهم منها وراثة مئة باقون على انصافهم من كز باهما من اثني عشر سهرا وما عدا مئة سهم منها ولدت

سوية على أنفسهم ما من
بعد كل منهم على أولاده
وهم أجد ولي ومضى وحسب
وست الزم أولادهم ويحيى
ابن ابراهيم وعلى من سددت
لهم من الأولاد اذ كور
والاناث ما عاشوا على
القرية الشرعية ثم على
أولادهم ثم على أنسألهم
ذكورا واناثا من أولاد
الطهرون خاصة دون أولاد
البطون يسكنون الاناث
فما فوقهم على القرية
الشرعية هذه الصورة
الاصيلة وقد كان أولاد
البطون يتناولون من ربيع
الوقت ويشركون أولاد
الطهرون فيه متمسكين بصورة
نقلت من السجل بتاريخ
بينه وبين الصورة الاصيلة
الذ كورة زاد عن سبعين
سنة ليس فيها قوله من أولاد
الطهرون خاصة دون أولاد
البطون حذفها الكاتب
سها من عند قوله على
القرية الشرعية الأولى
الى قوله على القرية
الشرعية الثانية بسبق نظره
الهاهنا خاخر الوقت الذي

فرض عليه وقوع الطلاق بدعوى ثبوت عليه البينة الشرعية وما اقامه به مستوفيا شرعا فله فحل بنفذ قضاءه
(الجواب) بنفذ في الظهور الواجب عندنا وعليه الفتوى ثم اتفق المؤلف كذلك بنفذ قضاءه الحنبلي على
الغائب فيمضت اليه ضرورة من دعوى ثبوت في يد بمة الغائب بأخذ من مال الغائب الذي تحت يد
شريكه من جنس الدين (سئل) في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون
غير رسمه وعقوله قضى عليه (الجواب) نعم (أقول) قال في من التنوير وشرحه للعلائق لا يقضى على غائب
ولاه أي لا يصح ولا ينفذ على المفتي به بحر الاجمهور بانه الختم قال ولو قضى على غائب بل نائب ينفذ في
الظهور والابتن عن أصحابنا كره متلاخسرو في باب خيار العيب وقيل لا ينفذون بوجه غير واحد وفي
المنية والنزاهة وبجمع الفتاوى وعليه الفتوى ويرى في الفقه توفيقه على امضاء قاض آخر اخذ وكبت فيها
علقته على الاختيار ان ما في الفقه ليس قولنا بل هو القول الثاني كافي الجرح وأن قول التنوير ولو قضى
على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جواز فلا ينافي قوله قبله لا يقضى على غائب لانه في القاضي الحنفى كما
حرره في البحر بقوله اشبه على كثير أن قولهم الفتوى على التناذع عنهم من كون القاضي شافعي اراءه وأخشا
لا اراء وأخص بن براءه الظاهر انه في حق من راجع اجاع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره
انصار الشافعي شرح أدب القاضي الى آخر ما طلبه وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه
لا يصح القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر بصرجه صاحب القنية أنه
في حق الحنفى وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال مجدلا بنفذ الفتوى على الاول لانه اذا فرغ لا آخر
لا ينقضه وبما في حاشية الخبير الرمي وقال صاحب جامع الفصولين ما حاصله أقول قد اضطررت
أراهم في حكم على الغائب فينبغي عذري أن يحتاط ٣ ولا حظ الحرج والضروان فينبغي بحسبها
جواز أو فساده أصالة الحق مع أنه يجتهد فيذهب الى جواز الاثمة الثلاثة وفيه عذرا بيان والا حوط
نصبو كبل عنه يعرف انه راعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه ملخصا وارتضاء في نور العين فينبغي
التعويل عليه وقال العلامة الخبير الرمي في حاشية البحر لكن اذا لوحظ الحرج والضروان بحسب اعتبار عدم
امكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة اه والله تعالى الموفق (سئل) فيما
اذا ادعى زيد الناطري ثلثة أنفاز أنهم وبشبهه أهالي قريه كذا عصبوا قطعة أرض مع آخر من
من رعتهم الجار به تحت نظارته الى وجه الشرع وثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك محققه الحكم المذكور
ناذولا يتعدى الى غير المحكوم عليهم (الجواب) الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يتعدى
الى غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة
ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تنعوى دعوى أحد فيه بعد في الحرج به الاصلية والنسب واولاد
الاعتاق والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكفاة كافي الحاشية
وقال أيضا لا ينتصب أحد منهم ما عن أحد قصد اغتير وكالة نيابة واولاد الا في مسائل التي أحد الورثة ينتصب
الهاهنا خاخر الوقت الذي

(٤٠ - فتاوى حامديه) اول (هو أحد أولاد الطهرون بالصورة الاصلية على الحاكم الشرعي وادعى على رجل من أولاد البطون
قوله ولا حظ الحرج والضروان الخ تم جوارح جميع الفصولين مثلا وطلق امرأته عند العدل فطلب عن البلد ولا يعرف مكانه ان يعرف
ولكن يعجز عن احضاره اوعى أن تسافر اليه أو وكله اليه بعدة أو لمانع آخر بان كان لا يرضى أحد بيان كاله وكذا المدعي ولو كان عن البلد
وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو رجع على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي فغلب ظنه أنه حتى لا تزور ولا حيلة فيه
فينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا المقتضى أن يبقى بجوارح دفع الحرج والضروان وصيانة الحقوق عن الضباع مع انه يجتهد فيه الخ اه منه

بأنه يجوز بالنسبة المذكور بعد ثبوته لديه معاشرهما بعد اعتبار ما وجب اعتبارهما شرعاً ثم ادعى بعده ولد البعان المزور الذي به نفعه الحاكم الشرعي الذي قاض آخر على الناظر المزور واستحقاقاً في الرسم فنفذه الحاكم الشرعي الثاني أيضاً أمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون الوقت الأصلي الشرعي وأعلمه معاشرهما بعد اعتبار ما وجب اعتبارهما فهل المعمول به شرعاً ككل الوقف الأصلي المتصل بالقضاء واحداً بعد واحد الثالث المضمون المحكوم به الخالي عن النسبة أم الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المرجع فيها سهو الكاتب وسبق نظره الوجه المشرح (أجاب) لا شبهة في أن المعمول (٢١٤) به والذي يجب اتباعه الكتاب الأصلي المتصل بثبوته بالقضاء المحكوم به الخالي عن النسبة

للاصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المرجع فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيراً للكتابة في متشابه السطور والعهدة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأهل وجهانط والكتابة وكل يحمل متشابه والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كُتب وقف على ذرية معينة في سبيل القاضى الموصى في صندوق القضاة من دواول الأيدي ومطبق السجل ضرورة في بدو رجل من الذرية وكل الوقف تحت يد من الذرية بحكم كونه ناظرًا على الوقف انتقل إليه بمن كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصانها أو تحريف كلمتها بغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل مما ذكره كطبع خط القاضى بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقتسم العمل بالسجل والصورة التي

نخصه من الباقي الثانية أحد الوقوف عليهم ينتصب خصمها عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنبة وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعلق طلاق نفسها بشكاح غيرها وهنت أنه تزوج فلانة في قبول هذه البيعة وبيان والحكم أنها لا تقبل اذ شكاح فلانة شرط طلاقها فلا ينتصب خصمها في اثبات الشرط ثم قال وبالحكم في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرط طلاق المدعى على الحاضر ينظر لو لم يتضرر به الغائب كدخول الدار وغيره بصيرا الحاضر خصمها لا لأثرين نفع وضرر اهـ (سئل) فيما إذا ترفع يد عمر وعنده قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابتاً بسدور بحكم القاضى بخصوص الدعوى المذكورة بثبوت الحق لعدم بخلاف الشرع وأعطاه بذلك فحفل بكون الحكم المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا (الجواب) إذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفالغون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيا في النار أي قاض عرف الحق وحكمه فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال الجوى في حاشية الأشياء قال في العناية بالقضاة بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الاعتناء بالله أمر الله تعالى به كل من أمر الله (سئل) فيما إذا قضى القاضى بشهادة شاهدين قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الأمر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضاة مأمورون بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله ولو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت إليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الإسلام مفتي الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى (سئل) فيما إذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بمقام مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعادول لأسع مرة أخرى (الجواب) الدعوى متى فصلت مرتبة بالوجه الشرعي لا تنتقض ولا تعاد (أقول) هذا حيث لا فائدة من إعادة فلو كان فيها فائدة كإلزام المدعى بدفع جميع ما فيها تعاد كما سنوضح في كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى (سئل) فيما إذا خلع السلطان وولى السلطنة غيره وللخلع قضاء كان ولاهم ولم يعزلهم المنصب ولم يقرهم فهل تكون قضاة الخلع على حالهم أم حكمهم نافذة وأمورهم جائزة ولا يتعزلون خلعتهم بمنزلهم المنصب أم عز الله أنصاره والحالة هذه (الجواب) نعم كما صرح بذلك الامام السرخسي في الخطوط والامام الكاشاني في البديائع والمفاضل الطروسى في أنفع الوسائل في مسئلة الولاية المعلقة بالشرط المتعارف بقتل من المجهول والبدائع وهذا به التاطن وبجارية الخط من باب سون الخليفة وأما من أنصه ولو مات الخليفة أو خدام وولى غيره بان اجتمع الناس على خلعه والاستبداد به وله قضاء وولادة لا يتعزلون بموته أو خلعه لانهم يعملون للمسلمين أنصوا لمصالحهم فكان نائبانهم في تقلدهم لا مع السلطان على حالهم فطبق قولهم على حالهم وكذا لو مات والى المدينة وله مجال لا يتعزلون لانهم نصبوا للمصالح أهل المدينة فكان نائبانهم اهـ وفي البديائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضى عن القضاء لا في شيء واحد وهو أن الموكل إذا مات تعزل

للاصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت المرجع فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثيراً للكتابة في متشابه السطور والعهدة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأهل وجهانط والكتابة وكل يحمل متشابه والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كُتب وقف على ذرية معينة في سبيل القاضى الموصى في صندوق القضاة من دواول الأيدي ومطبق السجل ضرورة في بدو رجل من الذرية وكل الوقف تحت يد من الذرية بحكم كونه ناظرًا على الوقف انتقل إليه بمن كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصانها أو تحريف كلمتها بغير المعنى بالنسبة للسجل والصورة وكل مما ذكره كطبع خط القاضى بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقتسم العمل بالسجل والصورة التي

قضاة على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر مقتضى ذلك (أجاب) نقل في التتار حاشية عن وقف الوكيل انضمام ان الأوقاف التي تقدم أمرها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان من سومات في دواول من القضاة وهي في أيديهم أم حريت على رسومها الموجودة في دواول بينهم استحسنوا أن تدارع أهلها قضاة ما لم يكن لها رسوم في دواول من القضاة التماس فيها عند التنازع من أرباب حكامه له اهـ فقتضاه أن يعمل بالسجل المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لا بما تنازعوا في مثل ذلك أن تلبس عدم العمل به أصلاً إلا بهرمان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة قضاة شرعياً جراً ناظرها قراطين منها الرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع

سنتين باخرة قدرها ثلاثون نسلا على الذي قاض حنبلي المذهب وكتب في صلح الاجارة ماضورته وحكم بموجب ذلك ومن موجه تلامذته انفساخ
 الاجارة بموت المتواجر من أو أحدهما ما وضع المستاجر يده عليهما مدة سنتين وما ان استخرج المستاجر من يده بمجرد وفاءه فوضعا أيدهما
 عليهما وركبهما من رجل ومات هذا الرجل عن صغير من هبة السبعيل وتوفي فاستخرج بعد موت أحدهما ولو انحصارونه فقه القبر لا يجعل
 وتوفي بعد وفاته وما لم يمت حتى الأجرة فوضع الوصي يده عليهما للثمنين فتناولوا غلة القبر طين مدة سنتين فما الحكم في ذلك كله (الجواب)
 الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة لكونها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقت (٣١٥) ولكونها في الشائع وهي لا تصح في
 الوقت ولا في الملك وتجب

أجرة المثل على كل من وضع
 يده على المستاجر بقدر
 مدته وقد تقرر ان الاجارة
 تنفسخ بموت العاقدن أو
 أحدهما حيث عقدها
 العاقد لنفسه فلي تقدر
 حصة الاجارة فهي قد
 انفسخت بموت المستاجر
 عقددها لنفسه وحكم الحنبلي
 بعدم انفساخها بعدموت
 المتواجر من أو أحدهما
 لا يفيدها فائدة القضاء لان
 الوجه المذكور لم يقع فيه
 الحكم على وجه الشرع
 بخصوصه ولا يصح رجوع
 حصة المتواجر من فكيف
 يحكم بعدم انفساخها بالموت
 ولم يكن والحكم لا بد ان
 يكون في حادثة بعد دعوى
 صحة فينصب الحكم عليها
 لدفع الخصومة بين المتداعين
 فيما ادعى وحكم الحنبلي
 بعدم انفساخها بالموت يكن
 وقع الموت فهو حكم في غير
 حادثة فلا يرفع الخلاف بل
 هو افتاء لقضاء من المقرر
 ان الارواق يجب فيها اجرة
 المثل بالقضاء انما يجب
 الاقتداء بكل ما هو أنفع

الوكيل والخليفة اذا مات أو خلع لا تنزل قضاته ولا ولا واستخلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي
 لا ينزل خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي ولا ينزل بموت الخليفة أيضا كالا ينزل القاضي
 ولا ذلك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله كالي كليل لا ذلك عزل الوكيل الثاني اه وقال في
 خزانة المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشياء اذا عزل القاضي بنعزل نائبه واذا مات الاول الفتوى
 على أنه لا ينزل بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعمامة اه لكن لو فرض اليه العزل سقيمة أو كناية كما
 اذا قيل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه لا يتوقف بعض العزل صريحا لان نائب الوكيل اه وقال في
 الاشياء قضاء الامير جامع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط وقال
 الجوى في حاشيته وقد استقدم كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالشامع وجود قاضيه المولى من
 قبل السلطان غير جائز (سئل) فيما اذا كان له يدعي عرو وعوى شرعية فأرسل زيد بكر ارسلا لخصم عرو
 الى مجلس الشرع ولم يكن عرو ومرو داهل تكون اجرة بكر على زيد أولا (الجواب) نعم تكون اجرة بكر على
 زيد المرسل الدعي المذكور وهو الاصح كذا في في البحر من البرازية وما اذا كان من عرو داني الثانية في
 المتروك والصحيح والحالة هذه والله أعلم والمسئلة في العلاني والخاصة في البرازية من القضاء (سئل) فيما لو فرض
 شافعي بصحة بيع الميراث على حكم بذلك ما وقع اذ مذهب مستوفيا شر ائطه علما بالخلاف بعد الدعوى
 بصحة الشرعية فهل ينفذ أم لا (الجواب) نعم ينفذ حكمه في ذلك متى كل من رفع اليمين القضاء مضرو
 والحالة هذه فلا يباع الدبر خلافا للشافعي فلو فرض في بيعه يبعه بنفسه وهل يعطل التدبير قيل نعم نعم لو فرض
 بطلان بيعه صار كالخمر عاقل من باب التدبير ولو فرض ان الغيرة ليقضي على وفق مذهب نفاذ اجابا بزازية
 (سئل) في رجل ادعى على جماعة لا فاكرو وقهرن عليه وحكم به فادعوا الابرار العام منه بعد ان راجع المال
 المذكور فهل يقبل رهاثهم (الجواب) نعم يقبل لان المكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شئ القضاء
 (مسئل) فيما اذا كان له جليل دعو معلومة وحده مع معلومان فاعلان في اراضى وقف معلومة وعد من
 بقرو مشد مسكتي اراضى وقف معلومة فباع ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد بن معلوم ولم يبين عن كل من
 البيعات وصدور ذلك الذي كما حنبلي حكم بصحة البيع المذكور وكتب بذلك صلح ثم ظهر ان البيع
 المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود والعدم وهو مشد المسكتي لم يبين له عدمه عن وأن
 اراضى الارواق الموقوفة على مستحقها لا تسمى مسكتي في مذهب الامام اجد بن حنبل حسبما أتق ذلك
 كما هفت حنبلي معتد ان ذلك على صحيح قوله مذهبه وحكما كم حنبلي بطلان البيع المذكور وعدم
 العمل بالصلح المذكور ومستوفيا شر ائطه بعد الدعوى الصحة وكتب بذلك صحة شرعية بل يعمل بضمونها
 بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى زيدا لعل عمرو وقال مالك على شئ قط ولا عرفان ثم
 برهن عرو على ابراهم فهل لا تقبل اعتذاره توفيق (الجواب) حيث زاد فليقول لا عرفان لا يقبل لاعتذار
 التوفيق والمسئلة في شئ القضاء من التنوير (سئل) في فتوى ذي عيال وحرفة يكتب منها ويشتق على عياله

لو وقف مسالة له حتى يحرر ابان منافق الغصب مضبوته على عاصها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا
 معينا بن معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المذكور بور مدة ولا تدعى المشتري ان المكان المذكور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك
 وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق الشرعي أم لا (الجواب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متولى وان لم يكن له
 متولى فالقاضي ينصب متوليا فصاحمان وبيتان الوقفية فاذا أثبتاها ظهر بطلان البيع فبتركان الثمن من باعته قال في التتارخانية فانلا
 عن فتاوى الغنيس اذى مشترى ارض على باعته هذه الارض موقوف بغيره فبتركان الثمن البايع بغير حق قال ليس له هذه الخصامة يعني

منع البائع المأخذ على المتولى فإن لم يكن هناك متولى فالقاضي ينصب متولياً خاصاً ومن ثبت الوقفية فاذا أنقضت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من باعوه وقال فيها أيضاً أن المانع التسمية من اشتري من آخر ما وجبها ثم ادعى على البائع أن هذه الأرض وقف على كذا وقدرت المالكين التسمية وقضت الثمن مني بغير حق فعلق أن رد الثمن على هل له الخاصة وهل له أن يحلف بالله ما تعلق الأرض التي بعثا مني أرضاً وقف كذا وأليس على الثمن الذي قتال لا لأصنع الخصومة إلا للمتولى والوجه في هذا أن خاص المتولى في ذلك وإن لم يكن لها متولى ينصب القاضي له رجلاً خاصاً فاذا (٣١٦) أثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى إلى البائع اه وفي جامع

الفصلين في الفصل الثالث
 عشر في دعوى الوفاء
 والشهادة عليه أدى المشتري
 على بائه أن المبيع وقف
 يقبل في الأصح وينقض
 ببيع أه بغيره على بائه
 أن كان هو المتولي وفي
 الحاوي الزاهدي وقع خج
 للقاضي عبد الجبار التخندني
 استرعى أو ضاوصرف فيها
 مسنين ثم أقام بينة على أن
 فيها كرمه مسلمة فله أن
 يسترد من الكرمة قال وفي
 ط الحبيب طالع المصاحفة
 في المسئلة الأربعة إلى
 المشتري مع البائع حيث
 لم يكن متوليا انتهى المتولي
 الوفاء وان لم يكن له متول
 نصب القاضي متوليا حتى
 يخاضم فيثبت الوقيصة
 وبطلان البيع ثم سرد
 الثمن وجواب التخذني
 مستقيم على قول الفقيه أبي
 جعفر وأبي الليث والصدر
 الشهيد بأن دعواه وإن لم
 تهج إلى أي غير المتولي
 لئلا ينقض لكن ثبتت
 الشهادة على الوقفة وأنها
 تقتضي على قول كثير من

المشايخ بدون الدعوى اه وفي خلاصه من اجل باع ارضهم قالوا في كنه وقتها ان قال هي وقف على ائتمه هذه
الدعوى وليس له ان يحطه ما لو اقام البينة تقبل كالشهادة على علق الامن غير دعوى الامه تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تضع الدعوى
هو المختار كذلك اذ ادى المشتري على بائعها ان هذه الارض وقف على مستحق كذا وفي الحاشية قال تقبل البينة بنقض البيع عند القضاة
جعفر قال القضاة او البتة به نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة كثيرة فلتصغر على ما ذكر والله اعلم (سئل) فيما اذا باع جماعة لآخرين
بجسمه كمن معلوم بناء على ان احدى ملكا البائعين بمن معين مقبوض وعبر المشتريان في المكان المزور وعبر اخر جديد ظهر ثم ان المكان المرقوم

وقف وحكم به بجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ للمشتري الرجوع على البائعين بالنزاع المرفوع وبقيمة العماره المرفوعة بمسئله
أم لا (أجاب) لا يشبه في انه يسوغ للمشتري الرجوع على البائعين المؤدى الى البائع صرح به غالب علما لنا والرجوع بقيمة العماره فلو لم يمان
ربعا بقيمة مكانه أن يرد منه وسيله لهما قال في المحتى اشترى دارا ورجعها وأوطن سلوحا ثم استغنى على البائع بقيمة الجنب
والطين وأما رجع بقيمة مكانه أن يرد منه وسيله له اه وفي الاشياء والنقار وفي بعض الكتب الناظر في كسره أي مرضا البائع كما صرح به
في الجبر في كتاب الاجارة بأقل القيمتين الوقف متزوع وغيره متزوع على مال الوقف فلم يرض (٣١٧) البائع فهو المصنع لانه فلتربص بالى

خلاصه واذا تربص عليه
أحرقة له الوقف على اختيار
المتأخرين في ضمان منافع
الوقف بغيرة عماره فيه
والله أعلم (سئل) فيما اذا
اشترى اخوان من جهه
جميع مكان معلوم بثمن
معين مقبوض لدى حاكم
شرعى حنفى بموجب حجة
شرعية ثم نفذ الختام المرفوعة
حاكم شرعى مالى وحكم
الحاكم المالى باسقاط
غلة البيع ان ظهر مستحقا
للغير مالك الوقف فعلى مالك
المشتري عالميا الاستحقاق
للغير حين العقد على قاعدة
مذهبه الشريف وكتب
بذلك حقه والآن ظهر أن
المسح وقف وحكم به بجهة
الوقف واطالب أهل الوقف
المشتري بين المزورين
باجرة مشبه المبيع في مدة
تصرفهما فهل يسوغ
لحاكم الحنفى انفذ حكم
الحاكم المالى باسقاط
غلة المرفوعة أم لا (أجاب)
لا يسوغ للحاكم الحنفى
انفذ حكم المالى في ذلك
لعدم وجود المحكوم عليه

وله ولاية يسع من قوله اذا خان على التلّف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه بعث اليه ليعاودون الغائب بحاله
بالخص ويبيع ماله لا يباع بغيره اذا كان دينه ثابتا عند نفسه وجع مسائل كثيرة فيما نلّك القاضى لم
يجمعها غير جزء الله تعالى خير ارجعه عند قول الكثر وكراهه التقليد خاف الخيف وان أمنا (سئل)
في رجل فاقع من تركه ولوا رث له ولز يدبذبه متابع دين معلوم فغصب القاضى وكبل بيت المال وصسبالي
الخصوص المذكور وأثبت زيميلقه بالبينه تالمز كان حطلف على بقاع المبلغ بذمة المتوفى بحكم القاضى له
بالمبلغ بعد جرد الوكيل المذکور ذلك وكتبه حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب)
نعم (أقول) قال في الجبر لو يكن للميت وارث فلغاصت على الميت نصيب القاضى وكبل للدعوى كفى
أدب القضاء والتصفاف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بضمم اه كلام الجبر وكتب عليه عن الخير
الزمي أنه يجب تقيده بما اذا وكاله السلطان بجمع وحفظه أما اذا وكاله بان يدعى ويذعى عليه أيضا سمع
وهذه المسئلة كثيرة الوقوع وينتزع عن ذلك ان المزارع لا يصلح خصما ان يذى المالك في الارض وكذلك
المقاطع المسعى بلغتهم بجمارا اه (سئل) فيما اذا كان يذى بغيره موروثة وله عمرو والغالب
عن مورثهما فلان قاضي ناظر وقف على زيد بغير بيان العاقبة الوقف وأثبت دعواه بالبينه الشرعية بنوا
شرعا لدى حاكم شرعى حكم بذلك بجهة الوقف فهل الحكم المذکور يسرى على عمرو (الجواب) بعض
الورثة يخصص من جميعهم لا من الاخصومة فوجهت على المتوكل واحد من الورثة يكون خصما من الميت
والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كفى العمادية (أقول) وفي الجبر انما ينتص خصما عن الباقي
بثلاثة شروط كون العبن كفا في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنهاره عن الميت
اه وتام بيان ذلك بمسوط فيه فارجعه عند قول الكثر ولوا دى دارا ان نفسه لا يخفى غائب الخ (سئل)
فيما اذا ورد امر شريف ساطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعها القاضى ولم يلقب لضمون
الامر الشريف ومنع جرم من معارضته زيد بغير علمه بالامر المذکور وكتبه حجة المنع فهل لا يعمل بها
لكونه ممنوعا عن سماعها (الجواب) نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وقتد به بالزمان والمكان واستثناء بعض
الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذاولى القضاء وجلا واسمى خصومة أو رجلا معينا صم الاستثناء ولا
يصير قاضى باقى تلك الخصومة اذا قال له اتسمع حوادث فلان حتى أرحم من السفر لا يجوز للقاضى أن
يسمع وقضى لا ينفذ اه وفي النزاهة قلد السلطان رجلا للقضاء وشروط عليه أن لا يسمع قضية رجل
بعينه بصم الشرط ولا ينفذ قضاء القاضى على هذا الرجل (سئل) فيما اذا كان في البلدة قاضان فوقع
تخصومة بين المتداعين فالمدعى يدان بمخاصمه الى قاض منهما والمضى عليه به بالآخر فلان يكون الخياط
(الجواب) الخياط لم يدعى عليه عند محمد وعله الفتوى كفى النزاهة وبجمله أبقى العلامة من نجم
صاحب الجبر والشيخ الحائفي والعلامة الزملي كفى فتاويه وقال في الجبر هو باطلا فشمال لماذا اذا
أراد المدعى قاضى محله المدعى عليه وأراد المدعى عليه قاضى محله المدعى ولما اذا تعدد القضاة في المذهب

يعينه وليس الوقف كالمحرى بل الحق به عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحر به فانه يكون على الناس كافة ولما حكم على الوقف
أن يطالب المشتري بين المزورين باحرق التل في مدة وضع ادب معاملة على معاملة الفتوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب
بل لو علمنا به صار حاكم على سائر الناس كافتوقد شرطو التنفيذ الحكم المحمود فيه أن به الحكم حادثة فتعبر فيه خصومة صحيحة عند القاضى من
خصم على خصم وما ذكر من حكم المالى كفى في خصم على خصم حتى ينفذ حكمه فيه وقد صرح في الجاهز
القدسى بانه يفتى بكل ما هو أبلغ الوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علما لنا باختيار الانفع فالانفع للوقف في مسائل

[illegible]

مطابقة لما ذكرناه من الحساب وأنه أعلم (مثل) في أرض الوقف القراع إذا استحقكره باخره في أجرة المثل لأخذ داراً بعد أن ثبت أنها
أجرة المثل وقيمة العدل للدار كما هو الشرع وأخذت داراً وانتقلت من مال إلى مال والآخر ناظر الوقف بنازع في كون الأجرة دون أجرة
المثل وبدعياتها يغني فاحش وبرد يفتن الناهل يقتل بمجرد قوله أم لا وما حاكم الأرض المستعرة (أجاب) لا يقتل بمجرد قول الناظر أن
هذه الأجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العمار لأنه ينكر الزيادة كخلفه ظاهر وليس الناظر ينقض البناء بمجرد دعواه ما هنا دون أجرة
المثل ومسألة الاجتزاء بمرح به صاحب المروضة الظاهر في أرواف الخصاف وكثير من الكهنة المتغيرة قالوا: كنا نعلم العماره إذا

وَقَعْتُ، مَهْلًا لِمَسَاحِيهَا كَثْرَةً مِمَّا تَقَرَّرَ قَوْلُهُ فِيهِ، بِمَدِّ حَبِيبِ الْعِبَادَةِ الْحَبِيبِ، بِإِقْرَارِ مَقَرِّهِ، وَأَنْ كَانَتْ تَسْتَسْخِرُ بِالْأَكْثَرِ وَرُضِيَ بِهِ، فَهُوَ أَوَّلُ بِدْعٍ
الضَّرُورِ، وَأَنْ لَمْ يَرْضَ بِرَفْعِ أَنْ لَمْ يَلْقَ بِرَفْعِهِ، وَرَأَى أَنَّ لِقَاءَ الْإِصْرِ ضَرُورٌ يَتَرَبَّصُ وَقِيلَ لِلطَّائِفِ أَنْ يَأْخُذَهُ الْوَقْتُ بِأَقْلَ الْقَبِيحِينَ، مَقْبُولًا وَعَاطِفًا
مَتَّاعًا وَحَاصِلًا، لِمَهْلًا لِمَضَرِّهِ وَلَا يَرَاهُو بِإِقْرَارِهِ، فَشَبَّهِهُ مَسْأَلَةَ الْإِحْتِكَارِ، فَالْإِجَابُ فِي شَيْءٍ، كَمَا كَانَ عَلَى الْقَضَاءِ، فَالْمَنْظَرُ مِنَ الْجَنَّةِ، جَعَلَ مِنَ الْجَانِبِينَ
بِمَهْلًا لِمَضَرِّهِ، وَلَاشِينِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ (سَلِّمْ) فَيُخَيِّدُ أَكْثَرَ النَّاسِ، الَّذِي هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَخْفِينَ، بِعَرَفَةِ الْقَاضِي، وَأَنَّهُ لَوْ لِمَهْلًا كَمَا تَأْخُذُ بِالْعَمْرِ بِأَقْلٍ
بِهِ أَجْرُ الْمَنْزِلِ، حِينَ لَا يُضَاهَى أَضْأُ الْآخِرِ (٣٢٥) وَعَمْرٌ وَشَكَّافٌ عَلَيْهِ جَعَلَ أَمْرًا وَمَاتَ النَّاسُ وَالْمُسْتَخْفَرُ، فَهَلْ أَبْقِيَهُ الْمُسْتَخْفِينَ فِي الْوَقْتُ

نقص بناءه أليس لهم ذلك
 وورثة السحكر سيمتأوه
 باجر المثل حيث لا مر على
 الوقف ألم (أجاب) قد
 أفتى كثير بالاستقواء
 به مراعاة الجانبين جانب
 الوقف يدفع حجة المثل
 خصوصاً إذا كانت الأرض
 بحث لو فرغت من البناء
 لا توجب أكثر من ذلك
 وجانب مال البناء لعدم
 ضرره بقضائه وقد قال
 في القنية استأجر مائة وقفا
 وغرس فيها بوي ثم مضت
 مدة الأجرة فلما استأجر
 سبعة باجر المثل أنذر
 يمكن في ذلك ضرر ولو أتي
 الموقوف عاينهم الا لقطع
 ليس لهم ذلك قال في البحر
 وهذا يعرضه الأرض
 المسكر وهي مقبولة أيضاً
 في أوقاف الخصاص اهـ
 والله أعلم (سئل في ناظر
 وقف أحكر ابنه الكبير
 أرض بستان الوقف وبها
 شجرة جوز من غراس قديم
 الوقف ولها شرب معلوم
 أسع سنيها بقض من أجرة
 ابنه رضا فأجاب إذا حو

ملها أضعاف ما قد عليه الاحتكار إلى فاض حنفى عزال الناطر بعد أن غرس المحتكر غراسا وقع الغراس الأمر إلى فاض شافى المذهب فامضه شافى المذهب فوجده إليه العزل بعد عزاله فترافع الناطر الجديع الغراس إلى فاض حنبلى فامضه أيضا لعدم إقامة البينة على الفتن القاضى الذى ادعاه التولى الجديدها إذا ما بينته شرعية على فاض شرعى الاحتكار وقع الفتن القاضى للرجب لفساد الأجبار شرعا قبل بينته وبعمل وجوهها يلزم المحتكر أحوة التولى فى السنين الماضية ولا تنفع من ذلك التفديذ الصادر من الشافى والحنبلى لكون تفديذ الأولى فى غير وجهانهم الشرعى والثانى كان للرجب عن إقامة البينة على الفتن القاضى أم لا (أ) حاب اعراضا حارة

الوقف بقدر ما لا يتغيب الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب اجرة المثل بالغت ما بلغت نظرا للوقت بالتسليم وعليه الفتوى
فقد قال علماءنا رحمهم الله تعالى بغير الضمان في نصب عقار الوقت ونصب منافع وكذا بكل ما هو أنفع للوقت فيما اختار العلماء في موصروا
بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي فان تقدم هذا الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام
طويل و به على ان الاصل ان التنفيذ الواقعي في زماننا المجرى من الدعوى يعني الصحيحة ليست حكما موصروا بانه كما يصح الدفع يصح
دفع الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة (٢٢١) يصح بعد هذا كما يصح الدفع قبل الحكم
يصح بعد الحكم ومصرح في

جامع الفصولين بان المختار
أن الدفع اذا برهن عليه بعد
الحكم يقبل ويبطل الحكم
وكتبتنا مشعوية بذلك فاذا
علمت ذلك وتقرر رادك لم
يقع عندك شك ولا ترتيب
في قبول بينة التولي الجديد
بالنفي الفاضل ووجوب
العمل بها وبإبطال ما تقدم
أظهره فساد به بسبب وقوعه
بالنفي الفاضل الذي نأباه
أقوال العلماء و شروط
الواقفين ولما فيه من الضرر
الكل بالوقف وبمصرم
أهل الجارة عليه بالنقل
والعدوان وذلك ما يغضب
الرحمن ورضي الشيطان
وما شاء الله كان وبه
التوفيق وعليه التمسك
والله أعلم (سئل) فيما اذا
مات المشتكر فتناول من له
التكلم على المكان المشتكر
من وارثه ما عليه من الحكم
هل يحضى على الصفة ولا
يفسخ العقد أم لا (أجاب)
أذا بئى أو غرس في الأرض
المشتكرة وكان المشتكر
يدفع أجرة المثل لها قبل
البداء أو الغراس وضعت

أى حصة في مسئلة لم يرجعها قول غيره وهو بخلافه دليل أبى حنيفة على ذلك فان حكمها الحكمه غير ما ض
ليس له غير الائتلاف والله أعلم فتاوى الشافعي في فصول العمداء من فصل المناقض وروى ابن سماعة عن
محمد وجهه ما لله تعالى ان القاضي لا يقضى بعلوم ان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد
واحد قال اهل القاضي غالبا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر معنى
شاهد من اه (باب الحبس) *

(سئل) فيما اذا ثبت دين زيد على عمرو باقراره لدى القاضي وطلب من يجسبه ولم يأم به القاضي بالاداء
فهل لا يجبر حبسه ويسرى في ذلك الاصل والكفيل (الجواب) نعم لا يجبر حبسه اذا ثبت الدين باقراره
بل بأمره القاضي بالاداء فان حبسه وهذا مختار للسداية والوقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب
عندنا ويسرى في ذلك الاصل والكفيل كما هو مخد من كلام الهداية وغيرها فقهاى فى الهداية فان
امتنع حبسه في كل دين لزومه بدلا عن مال حصل في يده كتمن المبيع أو التزيم بعد كلهم والكفالة اه
قوله فان امتنع يعني الغريم بعد ثبوت الحق عليه باقراره أو أمره بالدفع كما يعلم من عبارته ما فعلى هذا اذا لم يمنع
لا يحسبه وقال الا يقر ويمنع فالحق اذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يجسبه
حتى يسلم نفس المكفول له اه وفي هذه الصورة اذا امتنع حبسه القاضي وكان عليه دين لا تسخرا كثر من
دين زيد هل له أن يخرج جواب مقتضى ما في الحاوى في ذلك فانه قال نعم عليه دين لجاءتوا استدعائية
ولا تسخره ولا تسخره من حبسه صاحب الثمانية في المزم خمسة أيام لكل واحد من الباقين ان
يخرجه من المزم ان يكتب بقدر نصيبه اه لكن في البرزاية ما عطفه فانه قال لهم ما على رجل دين
لا حدهما قبل ولا تسخرا كثر صاحب الاقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بل راضاه فان أراد احدهما
اطلاقه بعد راضا يحسبه ليس له ذلك اه (سئل) في رجل أزم دين شرعى ومكث في الحبس مدة نحو
خمس أشهر وطلب للقاضي أنه لا مال له ولا فقهه مقلس بعد ما سال عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فخبروه
بذلك وخصه غائب وريد القاضي أن يأخذ منه كفلا بالنفس ويخلى سبيله فهل للقاضي ذلك (الجواب)
نعم وقد أفتى العلامة الخیر الزملى بمثل هذه المسئلة على ثلاث فتاوى احداها في رجل أزم دين شرعى ومكث
في الحبس مدة وطلب للقاضي أنه لا مال له ولا فقهه مقلس للقاضي أن يسقط عليه ما أزم به بغير حضوره مع ما لا آجأب
حيث ظهر للقاضي أنه لا مال له يخلى سبيله بغير حضوره مع ما لا آجأب في الخاتمة واذا ساله القاضي عن المحبوس بعد
مدة فاجاب من مقلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفلا بنفسه ويخرجه من الحبس وفى
أنفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحد أصلا بغيره بالافراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال حال منازعة
أما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بان قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر لابد من اقامة
البينة وأما مسئلة التسقيط اذا طلبه الخصم وكان معتقلا يفضل عنه وعن نفقة عياله شئ بصره الى دينه
فخافها أن الغريم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس بدين ورغى مبيع اذا ساله عن القاضي فاجاب اهل

(٤١ - فتاوى سامية) - (اول) مدة الاجارة فله أن يستبقها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم
الاقل لم يسألهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علمائنا واذا مات المشتكر والمشتكر قالوا له الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم الفائد في ذلك
اذ لو قل لا تخرج ما كثر منه ولو حصل ضرر بامن أنواع الضرر بان كان المستأجر وارثه مفسدا أو وسى له بالعمالة أو متغلبا بغشبي منه أو غير
ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يجبر الموقوف عليه وفي فاضل صراحة بذلك في مواضع شتى وكذلك في غير من الكتب المعتمدة والله أعلم
(سئل) في واقف وقف وفعلى جهة تبرع وعينه له عشرة أنفوا كل نفر باسمه ووفى الواقف الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم

أو يشرك غيرهم معهم أو يذبحهم بخلاف المأثرة الواقعة أم لا (أجاب) لا يجوز لأحد أن يفعل شيئا بخلاف المأثرة الواقعة إذ شرط الوقت كض الشارع وإلا يذبحه أو لا يتبدل ولا يشرك كل منهما بخلاف المأثرة فلا يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوي التحقيق يصح أن يكون التشبيح في وجوب العمل بأضامن به أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لأنه انما وصي بملكه وقال علماء ما قبله أن قضاء القاضي ينقض إذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خلف شرط الوقت فهو مخالف للنص وهو حكما لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا أو هذ من المسائل القاهرة الشهيرة فلا حاجة إلى ذكر الكتب (٣٢٢) المصروفة فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيتا شعرا مسجدا

و يعمره فيه مؤذنا وما مافهل
 إذا جعله مسجدا يبنيه
 ونصب فيه محرما أو كمد
 قليلة ينقله من بقعة إلى بقعة
 في أرض موات تجرى عليه
 أحكام المسجد وهل يدخل
 في قوله صلى الله عليه وسلم
 من بنى مسجدا الخ أم لا
 (أجاب) لا يصح مسجد أفلا
 تجرى عليه أحكام المساجد
 لأنه ينقل ويحول من مكان
 إلى مكان والمسجد ما لا ينقل
 من مكان إلى مكان وصرح
 علماءنا قاطبة بأن وقت
 المنقول الذي لم يجر فيه
 تباعل لا يصح وهذا يكفي
 في النقل بل قد صرحوا بأن
 المسجد المنقول أصلا لا جنازة
 والعيد فيه خلاف هل يكون
 له حكم المسجد أم لا مع كونه
 غير منقول ولا شرطه
 التأيد وهو مفقود من بيت
 الشعرا وما حصل لو أن بنا
 لمن اقتضد ذلك أصلا فلا
 شبهة فيه لأنه من أعمال البر
 ولا يضر في ذلك عدم أخذه
 لأحكام المساجد لا ينبغي
 أن يمنع من هم به لأجل
 ذلك والله أعلم (سئل)

المعرفة أنه معسر هل للقاضي إطلاقه وإذا أطلقه هل يحتاج إلى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين وتبعا ولا
 غائباً ولم يكن الدين مال وقف أجاب نعم للقاضي إطلاقه بلا كفيل والحال هذه رد بما لا يتيسر له كفيل خصوصاً
 مع الإخبار بأعساره فيلزم عدم النظر إلى الميسر مع كونه ذاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وإن كان ذو
 عسرة فنظرة إلى ميسر وتوسل فيما إذا كان فقر المدونين وإفلاسه ظاهر أو كان ذنبه بلا عساهو مال هل للقاضي
 أن يسأل عنه عاجلاً يقبل البيعة على إفلاسه ويحتل سبيله بحضرة شخصه أم لا وإذا قلتم هل ذلك ممن يسأل عنه
 وهل يشترط في هذا أنظار الشهادة أم لا وهل يفترق الحال بين حال المنازعة وعدمها وهل يعد مسواً بما
 لا يتلوه منه أم لا أجاب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحسب والاختلاف في مذهب هذا إذا
 كان أمره يعني المدون مشكلاً أما إذا كان فقره ظاهر يسأل القاضي عنه عاجلاً يقبل البيعة على إفلاسه
 ويحتل سبيله بحضرة شخصه وانما يسأل عن عسره من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من التثان دون
 الفساق فإذا قالوا لا تعرفه مالا كفى ولا يشترط في هذا القلة الشهادته ثم قال هذا إذا لم يكن في حالة منازعة
 وأما إذا كانت منازعة بين قال الطالب أنه موسر وقال المدون أنه معسر لا بد من إقامة البيعة فان شهد
 شاهداً أن معسره حتى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الإخبار بعد اليسار أمر حادث فتكون
 شهادة بامر حدث لا بانفي نفيه على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا يعد موسراً بما لا بد
 له منه وقد ينوذاً في كتاب الجفر فلا يعقب شيئا به التي لا بد منها غنياً وتركه دست وقيل دستان وكذلك أنه
 الذي لا بد منه موسر على ذلك اه كلامنا الخير الخير إلى قلت ففتر لنا في هذه المسئلة أن النقص إذا كان
 حاضر إطلاقه بحضرة ولا يحتاج إلى كفيل وإذا كان النقص غائباً يطلقه بكفيل بنفسه قال في التثارة
 وإذا قامت البيعة على أفلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين ولكن أن كان رب الدين حاضراً
 أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة ولا بحضرة وكيله ولا يطلقه بكفيل اه وقال في المنع وإن لم يظهره
 أي للمحبوس مال بدسوله عنه مثله أي على القاضي المحبوس يعني ألقه من السجن لأن عسره ثبتت
 عنده فاستحق النقرة إلى الميسرة لا سيما في هذه بغيره يكون ظاهراً أو غير ظاهراً كما قال شيخنا يعني صاحب الجرائد
 يطلقه بلا كفيل قال الأفي مال اليتيم إلى البرازية ولو للميت على رجل دين له ورثة صغار وكبار يطلقه من
 الحبس قبل الاستيثاق لا بكفيل للصغار اه وقدمنا أنه يطلقه بكفيل إذا كان رب الدين غائباً وينبغي أن
 يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه إلا بكفيل فهي ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاصاً إلى أنه
 لا يجبره تأخره الأول ولا غيره حتى ثبت فقره غنياً إلى البرازية أي على القاضي المحبوس لا أفلاسه ثم
 ادعى عليه أخراً ولا دعى أنه موسر لا يجبر حتى يعلم غناه اه وفي أنفع الوسائل أن الإخراج عن المدفع
 إخبار وأدب حال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه معسر اه
 والله أعلم (سئل) في رجل معسر لأماله أصلاً وقد ثبت أعساره بوجه الشرعي ولزم عليه مال وريد
 جسمه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة

فذي يدعي يحدود يدعيه ملكاً رآنا عن والده وإن والده وارثه من فلانة بنت عمه يدعيه (سئل)
 ناظر وقف خارج أنه وقف فلان بن فلان على ابنه فلانة وأولادها وذرئها ثم وأبنته بالوجه الشرعي وحكمه كما كسر شرعي فأدى ذوال البند
 من جلالته نهاره استغنى في الوقف وأنه فلان بن فلان إلى أن وصل إلى فلانة الموقوف عليها هل يعمل بمجرد دعواه أم لا مالم تقم بيعة تعادله
 من كفايته ماداعه (أجاب) لا يعمل بمجرد دعواه مالم تقم بيعة تشهد بنسب معلوم يستحق في الوقف ومن المعلوم المقر أن شهادة غير
 العبد لا يجازع العلماء لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاد أولاده ومات عن بنتين ثم ماتت واحدة عن بنتين وبنت

ومائت الثانية عن بنت حمزة البنت عن بنت ثم مائت هذه عن ابن عم فهل له مدخل في الوقت (أجاب) لا يدخل له ما لم يثبت أنه من نوازل الوقت وقد صرحوا بأنه اذا وقف على أولاده وأولاده وأولاده وأولاده ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقير اعمادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول السكل بخلاف اسم كل الولد فانه يشترط ذلك ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوازل ما تناسلوا ولها أعلم (سئل) في أرض وقف كان لخص فيها كدرا وتجار يتون وعين بعدها ناطر الوقت كسنة فيأخذ على كل شجر مقدار معلوم وقد فبت تلك الاشجار ولم يبق الا بعض اشجار يتون والناطر يطلب أن يأخذ المقدار الذي (٣٢٣) كان يأخذ على عدد الاشجار التي فبت

ويأبى صاحب السكرادو عن ذلك وهو يصرف في الارض بماله من حق الانتفاع بسبب السكرادو المذكور بالزعر الشترى والصيني وعرف أهل تلك الجهة فاطبعت أن يزعموا الاراضي بحسبة معلومة من الخارج فهل عليه اذا زرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أوجر التسل للاراضي أم العبد الذي كان يدفعه مال وجود الدوالي (أجاب) اما لاخذ على حسب عدد ما كان من شجر الدوالي التي قد ثبتت فلا تأخذ به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولي دفعها لذلك فبعت وليس له الا هي على وجه المزاوعة وان لم يكن دفعها لذلك فالقوى بها هو أضع لجهة الوقف ان رأى أخذ الحصة أضع أخذها وان رأى أخذ جزءا مثلها ذروا لم يأخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف مزاوعة في قاضيات أرض موقوفه قرية زرعها أهل القرية

(سئل) في مدون معسر ليس له مال وعليه ديون لا يراهم الا القدرة له على أدائها جله وله فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يأخذ أبو البديع ديونهم من فاضل كسبه (الجواب) نعم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ولها بنت ممتعة وشتر صدق تريد حبه وهو فقير معسر فهل لا يجبس به وهو يدعى الفقر الا اذا أقامت بينته على يساره (الجواب) نعم (سئل) في فقير يجمع عليه نفقة ما شية لابنه الصغار في عدة أشهر فهل لا يجبس له (الجواب) لا يجبس أصل في دين فرعه (سئل) فيما اذا امتنع المديون عن وفا الدين حتى جبس في حبس القاضى والحال ان له مالا وعقارا ولكنه الوفاء منه الا أنه متمرصت عن بقائه في الحبس فهل يأمر القاضى ببيع ماله لوفاء دينه فان أبي باع عليه يوفى الدين أم لا (الجواب) نعم قال في المقتضى ويبيع القاضى ماله ان امتنع ويقسم بين غرمائه بالحصة نيابة عنه اه وسئل قاضي الهادي عن البايع هل له حبس المشتري على الفئ وان كان المبيع في يده فاجاب نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع في يده كالمزني يجبس الزاهن وان كان الزهن في يده اه ذكره في البيع وسئل عن المجهون بين يده ماله ظاهر شرع مجبى ووقف ويبيع حتى يعود فقيرا فاحكم تصرفه فاجاب اذا كان الامر كذا ذكره للقاضى أن يعفى في هذه المسئلة بقول الصحابين ويبيع عليه أمواله ويقضى به ما دينه جبر عليه كأن لم يرض وله أن يجبر عليه من هذه التصرفات فاضى به نفذ والله أعلم وسئل هل يحكم الحاكم ببيع شخص بدين وغلب الدين فكيف ولا يجبس فاجاب علم القاضى في هذا كقول الشاهد وسئل اذا جبس شخص بدين وغلب الدين فكيف المديون المدة الشرعية وكشف القاضى عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يعاقبه فاجاب القاضى اذا جبس الغريم فبما يجبس فيه وضمة زهرا للقاضى بحيث تغلب على نفسه أنه لو كان له مال لا يظهره يسأل عنه حاله من له شئ بمقتضى أن شربه بغير مشى عليه سواء كان خصمه ماضرا أو لا لكن اذا كان خصمه غائبا يتوقى منه بقبول ان تيسر والا فلا وسئل اذا أراد ما كسب غريم في مدرسة أو مكان غير السجن هل له ذلك فاجاب العبرة في ذلك لصاحب الحق للقاضى اه (سئل) في رجل أبي أن يتفق على زوجته وولديه الصغرين الفقيرين بدون وجه شرعي فهل يجبس (الجواب) نعم يجبس اذا أبى أن يتفق عليها كافي التور و غيره (سئل) فيما اذا حبست المرأة زوجها بدين لها عليه فقال الزوج للقاضى احبسها معي فانى موضعها في الحبس والحال انهم يتخوف عليها كمن مع أمها وشقيقتها دارها باذن الزوج فهل والحالة هذه لا تجبس مع زوجها ويحبسها في بيت الزوج (الجواب) قال في خلاصة والمراة اذا حبست زوجها فقال الزوج للقاضى احبسها معي فانى موضعها في الحبس لا تجبس ولكن تجبس في بيت الزوج وروى عن قاضى لاش أنه كان يجبسها في وقت قضاءه لمحضترأ في ذلك وهي مسيئة انتهاز الغيور اه وفي ما لا الفتاوى اذا حبس عليها الفساد اختار المتأخرين حبسها معه وفي خزائن الفتاوى استحسن بعض المتأخرين أن تجبس معها اذا كانت تخوفا عليها اه قلت عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما أشار إليه العلامة لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن (سئل) في رجل زوج ابنته

بالتعف أو بالثمن فدفعها كمن من جهة قاضى البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاكم هذه الأرض ستة دراهم معلومة فلما أدرك الزرع جاء المتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى أن يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لان قاضى البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحاكم أو كان متوليا من جهة الوقف لا تدخل قوله الحاكم في تقليده وان كان قاضى البلدة جعل المتولى متوليا بعد ما قلدا الحاكم المحكوم فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الأرض فلا تصح اجازتها ويجعل وجودها كمنه ما في زرعها المستأجر يصير كأن المتولى دفعها مزاوعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن يأخذ ذلك من الخارج والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر

زيد من متولى وقفه أرضاً وماء الوقف بأجرة المثل وأذن المتولى المستاجر بالفراس في الأرض والماء يسبق الفراس على شرط أن يكون نصف الفراس تبعاً لأرضه ومائه والنصف الثاني للفراس فغنا وفسا الفراس وصار له غلال فاستخرج منه المستاجر واستاجر من المتولى بأجرة جديدة وأذن له بالفراس مهيماً أرادوا اختيار وقف المستاجر حصته النصف من الفراس لا ولاده ولجته البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كتب تحديد الوقف المذكور متولى يستأجر منمو يستأذن منه بالفراس بأجرة المثل فأنشئ غراس جدد ومستحج بعد مستحج لخاصه عمر وروانز ودافاشا حتى نصف غراس (٢٢٤) الوقف وفي الأرض والماء فاجرى المتولى فهل يسوغ للمتولى أن يثرى بنصف الفراس

وأرض الوقف والماء لغبر ذي السبد وبنفسه الزود الفاحش عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الأولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشرح والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمر وفاسدة أما الأولى فقدم ضرب مدعة معلومة لها وهو شرط في الخيانة وحل دفع إلى رجل أرضاً مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى أن يتحصّل من الاغراس والثمار يكون بينهما اجازاه ومثله في كثير من الكتب فتعير بعضهم بضرب المدعة صريح في فساده بعد مدعومه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه مدعة معلومة كالأودع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصح لها التنازع كان بينهما نفد ان لم يذ كرأعوما معلومة ولم يذ كر المدقة واقعة الحال كالمو طاهر في تخفيض السؤل الواما الثانية فانها اجارة نصف الفراس

لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باهر على أن يكون الثمرة لا يصح لها التنازع على استهلاك العين قصدا كاستئجار بقرة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منتهى انه لا يجوز كل منهما ولو جمع من يشك في ذلك ان كتب المذهب كالخاتمة والتنازعانية تشرح الدرر ومضى الغنار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل نظايره ذلك وانه أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية ووجه قاض من امتناعه في استحقاق بنت بنت ابن ابن الوافق مع ابن ابن الوافق صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسالة الذي كور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وكوره بالواو وصورة ما كتب

الصغيرة من زيد بمهر معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط تجهله لا يهابدون وجه شرعى فهل يحبس على المجل (الجواب) نعم قال في الدر المختار ويحبس المدفوع في كل دين هو بدليل مال أو مقرر بعقد درر وجمع وملق مثل الثمن ولو لنفعة كالاجارة والقرض ولو لادى والمهر المجل وما لزمه بكفالة ولو بالبرك أو كنف الكفيل وان كثر ما رزاه لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المذهب خلا للفتوى فاضحان تنقدّم المتون والشروح على الفتاوى بغير حفظ اه وقال في المنع وقد اختلفوا في الاجارة فبالمدعة المقدم يمكن بدليل مال والعمل على ما في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمدعة ما في المتون كما في المنع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى اه وأجاب في الحسيرة ببقوله للاب مطالعة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت بمهر الزوج على دفع المهر لانه لا يجب بنفس العقد اذ هو بدل البضع وقد مملكه فطاب به واذا كان كذلك فيحبس فمضى وقبها و يظهر اعساره لقصاصه هذا أصح ما قيل في موانئه أعلم اه (سئل) في الاب اذا أتي الانفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا (الجواب) لا يحبس الاب بدين ولده الا ان أوى من الانفاق عليه كذا في الملتقى وغيره (سئل) هل يحبس الوالد في دين ولده أم لا (الجواب) لا يحبس والد في دين ولده كما صرح به في الملتقى وغيره من الكتب المتقدمة ونكر الوالد ليدخل جميع الاصول فلا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يثبت العقوبة بدين ولده وكذا لا قصاص عليه بقتله ولا بقتل ممرئه ولا بحد بقتله ولا بحد في أمه الميتة كما في العرم من الحبس وقال في محيط السرخسي من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد الابوين والجدتين والجدتين الا في النفقة ولو لهما لقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وابس الحبس من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة يجب ابتداء للولد ولا يجوز أن يعاقب ابتداء بتفويت حق على الولد كالقصاص اه (أقول) بقي ما اذا كان الدائن على أبيه دين بكفالة أجني عنه باذنه فحبس الان الحكفيل فهل للحكفيل حبس الاب أخذ من قوله لهم اذ حبس الحكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة الشرنبلالي في حاشية الدرر انه لا يحبس لما يزم من حبسه محبس الاصل وهو مجتمع وقد ألف رسالة في خصوص هذه المسئلة ونقل الخبر الرمي أن بعض المولى أفتى بذلك أخذاً من مائة الفه ستاني ثم رد عليه بقوله ولا يغتفر لانه انما حبس لحق الحكفيل ولذلك يرجع عليه بما أذى فهو محبوس بدينه الذي ثبت عليه أو سببته على قول من يجعلها ضمانا الدين وعلى قول من يجعلها ضمانا المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لانه انما حبسه أجني فيما ثبت عليه بتأمل اه كلام الخبر الرمي ولا يخفى أنه منتهى على أن نص ما في القهستاني في كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كنف لاص من أحد الابوين أو الجدتين فانه ان حبس لم يحبس به بشعر قضاء الخلاصة اه وأنت خير من ما في القهستاني مسئلة أخرى غير ما نحن فيه لان ما نحن فيه هو ما اذا كان الحكفيل أجنبيا والمكفول أصلا لادن وما في القهستاني فيما اذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا الحكفيل كما اذا كان زيد الاجني بدمه عرودين وقد كفل ابن عمه أو ابنة الدائن فاذا أولاد زيد الاجني

ان لا كل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باهر على أن يكون الثمرة لا يصح لها التنازع على استهلاك العين قصدا كاستئجار بقرة لشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منتهى انه لا يجوز كل منهما ولو جمع من يشك في ذلك ان كتب المذهب كالخاتمة والتنازعانية تشرح الدرر ومضى الغنار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل نظايره ذلك وانه أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب وقف ورجعة كاتب ولاية ووجه قاض من امتناعه في استحقاق بنت بنت ابن ابن الوافق مع ابن ابن الوافق صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسالة الذي كور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وكوره بالواو وصورة ما كتب

في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيله ان الالاف ممنوعات بموجب شرط الوفاق الدال عليه مذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على اولادهم واولاد اولادهم كونه يحذف الوافد بما وجب ذلك عرف الحاكم الى كل ان الالاف ممنوعة من الوقف بسبب ما ذكره في العمل بكتاب الوقف بالمرجعة التي مكتوب فيها وذ كونه بالاولاد ثم تعريف القاضي ومنع له بسبب الكتاب الدال عليه الى جمة المذكرة كونه التي تحذف منها الكاتب الوافي الى الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيئنة الشرعية فلا يجوز هذه الكثرة الغد والخطوط المرفوعة (أجاب) العينة لما تقوم البيئنة الشرعية عليه لا لما يوجد من الخطوط (٢٢٥) والكونا قد قامت البيئنة على كتاب الوقف وثبت معناه بها

وجب الحكم بيمينت ثبتت
ان الوقف لشرطه المذكور
وكذلك لوقامت البيئنة على
ما في التذكرة من الخصوص
في الحجة السانطة والكونا
تبدل اذا ما اختلف الاستحقاق
بعده واما مع الوافد
الاصل فيها العطف الذي
الاصل فيه المغاير فثبت
بالبينة وحكم بدخولها كما
براه نفذوا وبعده نفذوا
فثبت شروط الحكم
بصر وزنه في حادثة شرعية
واذا تم على واحد من
الصورتين رجع الى مجرد
النظر الى المدعى والمدعى
عليه كما يرجع في القضايا
الحكمية في كان ذا دكان
القول قوله بيمينه والله أعلم
(سئل) في رجل وقف على
نفسه ثم على اولادهم
وموسى وعلى أبي الخير ثم
من بعد كل منهم على اولادهم
ثم من بعدهم على اولادهم
ثم على اولاد اولادهم ثم
على اولاد اولاد اولادهم
ونسلمهم وعقبهم ومن بعدهم
على جهة ترانق قطع مات

أن يحبس الكفيل وهو ابن عمرو فليس للكفيل أن يعبس بأبائين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الاصل
بدن فرعه وهو ظاهر وقد عني الفرق بين هاتين المسئلتين على كثير من سقى على الشريعة لا في حاله وقد
من المولى تعالى على باظهار الفرق المذكور وأوضحه فيما علقته على الجرحى كتاب الكفالة وثمة الحمد
والمنة (سئل) في مدون يحبس بئس الذي القاضي يساره بيئنة شرعية فهل يؤدب حبه (الجواب) نعم يؤدب
حبس المورس حتى يوفى دينه جزاءه فلهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى يباع ماله لدينه بقوله ما يقتضي كاسح ربه في الاختيار والتتوير وغيره ما في كتاب الجرح
(سئل) في بيئنة اليسار هل تقدم على بيئنة الاعصار واذا شهدت بيئنة اليسار على أنه موسر قادر على وقاها الدين
جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال (الجواب) بيئنة اليسار مقدمة وكفى ما ذكرناه في وقاها الدين
بيئنة على الاعصار وصاحب الدين على اليسار كانت بيئنة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين
جاء ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خاتمة وقال في الفروع وبيئنة يساره أحق من بيئنة اعصاره بالقبول عند
التعارض لان اليسار عارض وبيئنة لا ثبات الخ (أقول) فلو ثبت أنه موسر أدى الاعصار بعد ورجع فانه
يقبل لاثباته أمرا حادنا كما أفاده في فتح القدر وهو ظاهر وان سقى فهم ذلك من عبارة الفروع على صاحب
العبر حيث ظن أن مراده تقديم بيئنة الاعصار على بيئنة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح
مع أن مراده ما ذكرنا كماله فهم صاحب الجرحى كما أوضحناه فيما علقناه عليه (سئل) في رجل معسر يحتقر
بالزراعة يتلقى منها على عياله وعليه ديون جماعة وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من أن بابا الدينون
أنه يحبس جميع غلته دون بقية أرباب الدينون فهل يأخذون ما يفضل عنه ومن بقية غلته يقسم ذلك بينهم
بالخص ولا عبرة بزعم الرجل (الجواب) نعم اذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز لبيئته وبين
غرامته بل يلزمونه ولا تمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص متى
(أقول) هذا اذا أرادوا أن أخذوا فضل كسبه وحده بالرضا للدينون أما اذا رضى الدينون بتخصيص بعض
غرامته بشئ مضر وليس لبقية الغرامه الى جوع على ذلك الغريم بشئ الا اذا فعل ذلك في مرض موته لتعلق
حق الغرامة بذلك كما اذا مات كما يعلم عماسيا في كتاب المداينات وكتاب الجحان شاء الله تعالى (سئل)
فبأذا حبس القاضي رجلا بدن شرعي عليه لا تخوم مرض في الحبس مرضا أضناه ولم يجبر من بمحمد عليه
فول يخرج من الحبس بكفيل (الجواب) نعم كافي المنع (سئل) في المدون المعسر اذا كان له أمتعة
يت ضروره به يحتاج اليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفي بمادونها فهل يباع ذلك لادينه (الجواب)
نعم لا يباع ذلك لادينه بحث الحال ما ذكره المسئلة في المغر والخبرة (سئل) في فقير يحمده عليه نفقة ماضية
لابنته الصغرى في عدة أشهر فهل لا يحبس عليها (الجواب) نعم (سئل) في المدون اذا أراد السفر بعد
حلول الدين عليه فهل للدائن منع من السفر حتى يوفيه (الجواب) نعم

(مسائل شتى)

الواقف عن اولادهم المذكور ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه عوض مات أووه في حياته حده وعن ابن ابنه مات طبع ابن ابنه حسن
مات أووه في حياته حده المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض فغدا منسوب الى محمد ان الوقف ثمات موسى عن ابنيه
حسن وكرم ثمات على عن ابنيه حسن وخليل ثمات خليل على وعلى شمس الدين ويحيى الدين ثمات حسين عن ابنيه محمد وعبد الباقي وعن
ابن ابن اسمه نضر الدين مات أووه في حياته حده ثمات محمد هذا عن ابنيه مصطفى وحسين ثمات أبو الخير عن والدين الموجود الاثنان من نسل
الواقف حسن وكرم ابنهم موسى ابن الواقف ووالدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن ابن الواقف وعلى شمس الدين ويحيى الدين

أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومعه في الحسين بن أبي ابن ابن الواقف وغير الدين بن ابن ابن الواقف فكيف يقسم
 وسبق الوفاً (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فعلى عوض ابن ابن الواقف وهو يخصص بمن غارت مشاركته أحد من أولاد
 أخوة أمه الثلاثة وعلى حسن وكرم ابننا موسى ابن الواقف ربع أسهمائنا موسى وعلى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أسهم
 فيستقل به وعلى علي بن وحيد الدين وعبد الباقي أبناء ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم أرباعاً على قدر رؤسهم ويجوزون
 غير الدين ومعه في حسنة أبناء ابن (٣٢٦) ابن ابن الواقف لتزول رتبته عن ذكرنا من على ومن ذكرنا من أهل الدرجة التي هي

أعلى من درجتهم والعلية
فما ذكرنا من الحكم ما صرح
به الأصوليون من أن كل
كل للأحاطة على سبيل
الأفراد فاعتبر كل واحد من
الأربعة كأنه ليس معه
غيره في أولاده من أخوته
إذا كل كل إذا دخلت على
المنكر وأجبت عموم أفراد
بمختلف كل الجمع فانها
توجب عموم الاجتماع دون
الانفراد وهي مسئلة من
دخل هذا الجنب المعروفة
الشهورة بينهم فوجب
بسبب ذلك صرف مالمسكل
واحد من الأربعة بين
لأولاده يستقل به الواحد
والاثنان فازيد ثم يقع
الترتيب بين الأولاد كل واحد
منهم وأولاد أولاده لقوله
ثم من بعدهم على أولادهم
ثم وفيه يجب فيه الأصل
فرعه وفرع غيره لعدم
اشتراط صرف نصيب من
مات ولولده والامرف في ذلك
ظاهر بين لأخبار علميو الله
أعلم (مسئل) في امرأة
أسقطت حقهما وقف
شرط للذرية وهي مناهل

مفسطأ أم (أجاب) لا يصح إسقاطها والى الخاتبة في كتاب الشهادة أمال الوقت على المدرس من كان فقيراً من أصحاب بكافة المدرسة يكون مسخراً للوقت استحقاقاً لا يبطل بإبطاله فانه لو قال أ بطلت حق كل من أن يطلبوا يأخذ بهذا ذلك اه هذا في وقت المدرسة فكيف في الوقت على المذرية المستحقين بشرط الواف من غير قوف على مقر والحكم وقد صرحوا بان شرط الواجب كض الشارع فاشبهه الارث في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع بعضهم في هذه المسئلة كلام عجيب ان يحذروا انه اعلم (مثل) في وقف وقفه واقفه على نفسه مذهبنا به ثم على أولاده الذكور والاناث ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم الذكور ثم على أنسألهم أبا ما عاشوا على ان

الانثى من الموقوف عليهم تستحق بشرط الرملة والحاجة واذ تزوجت سقط حقها من الوقف بحسبى الحال على ذلك أما الابن ان رث الله الارض ومن عليها وهو خير الورثين وجعل آخوه على مصالح حرم النبي صلى الله عليه وسلم بشرط شرط وطمانته ان يبدأ بعارته وما فضل تصرف على الموقوف عليهم على الشرط والترتيب العيين اعلافات اولاد الذكور جميعا بقى اولادهم ولم يبق من صلبه الابن له ارملة محتاجة فكيف تصرف غلته وهل اذا اطلق الوقف الموقوف لم يعينه السكنى أو الاستغلال كيف يكون الحال (اجاب) أما تصرف الابن لغلته فهي باسرها لابنته لترتيب المستفادين ولم يستحق بقوله غير ان من مات كان نصيبه لولده (٢٢٧) فالترتيب بين ولدان لا ولد البنين مع ولد الصلب ذكرنا ان اولاد البنين

والجمع في قوله ثم على اولاده وراد به جنس الاولاد لاحقة الجمع اذ الواحد ينفرد به اذا انفردت سكنى القبلة كلها له الا انهما من اولاده لصلب وهن من اولاد الاولاد فيجبهم سبق وجبها عليهم كالمظاهر باعتبار عله ولا توقف فيه وأما ما يكون اذا وقف ولم ينص على السكنى والاستغلال فالمرح به في كتبنا ان الواقف اذا اطلق الوقف فهو على الاستغلال لا السكنى قال في النظم الوهباني

ومن وقف دار عليه فماله سوى الاجر والسكنى بها لا يقره قال شارحه ابن الشحنة مسألة البيت من القنيس والخاص وقف منزلا على ولديه واولادهما آدمائنا ساوا فارد السكنى ليس لهما حق في السكنى لان حقهما في الغلة اوفى الخاتمية دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو

يكنى مرفوع السكنى من الاثبات ينزع على الحائط ويحصل له اذية من ذلك فهل ليس للبارد ذلك وبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) في سفل عليه عاوزه فيشكس بعض اشخاص السفلى فهل يكون تعميرها على صاحب السفلى بلا جبر (الجواب) نعم (سئل) في ذى حرفه متقن لحرفته يشغل في حانوته على حدته يريد بقية أهل حرفته ان يجبره على ان يشار كهم في تلك الحرفة فيكونوا معه في حانوته واحد وهو يابى الاستغلال وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر على ذلك (سئل) فيما اذا كان زيدا محترفا بحرفة ابلوحة الصوف مصلحة ففكر وعجز و يريد ان يباشر الحرفة بصناعة يشتغلون فيها هو معلما عليهم وهو متقن لها و يعارضه في ذلك أهل الحرفة فيفصل عنهم من معارضة في ذلك ابو جهمى شري (الجواب) نعم (سئل) في بيطار استأجر حانوتا ملاحا لحانوت بيطار اخرايا صنعتها فيها هو زيدا البطار الا تخومعه من ذلك بدون وجه شري فهل ليس له معارضته ولا منعها ابو جهمى شري (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان طائفة العلية يشتركون في الوقف المتعلق من اربابها يصنعونها على بيعها للناس فيما مضى من الزمان الى الآن بلا معارضة والا نريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الوقف وشرائهم اربابها وبيع شئ منها لارباب الحرفة المذكورة والتصبير على الباقين بدون وجه شري فهل من اراد البيع والشرع لا يمنع بدون وجه شري ولا يوجب في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا يجرى ما يمر في داره خاص به فهل يمنع جاره ومن اجراءه واسخه فيه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيدا يجرى ما يمر في داره يبيع أرض الدار من قديم الزمان فامتنع الا ان ترابا و اساخا و اراد اصلاحه وحفره ولا يكن ذلك الا بدخول دار الجار لا جوار يمنعه فهل يقال الجار ما ان تتركه يدخل ويصلح ويقبل او تغفل عما لك (الجواب) نعم يقال له ذلك والمسئلة منقولة في البصر من شئ القضاء فراجعها من رمت (سئل) فيما اذا كان زيدا يجرى ما يمر في أرض داره من قديم الزمان انهم يبيع بعض الجرى و صارا الماء يجري الى أرض داره هندو حيطانها وتضررت من ذلك وتريد مناصح الجرى ومنع الضرر عنها فهل تجب الى ذلك (الجواب) نعم وفي النوازل يمر يجري في أرض قوم فانشق النهر وخر بعض أرض القوم لاصحاب الاراضى ان يأخذوا أحصب النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض خلاصة من الشرع (سئل) في جماعة احدثوا في دارهم ركوا و اخرجوا فاضها في بحرى مطر مشترك بين أهل محلة بلانهم وقضروا أهل المحلة بذلك و يريدون منع أصحاب البركة من اجراء فاضهم فيه فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في نهر مشترك بين زيدا و جماعة فلوهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل ان يبنى طاحونا فوق طاحون زيدا بدون منعه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيدا فهل ليس له ذلك الا بانهم (الجواب) نعم (سئل) في قروى رجل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام متولى الوقف وصرى بالقرى به بكتافه العود اليها والسكنى بها بدون وجه شري فهل لا يجبر على ذلك (الجواب) نعم لا يجبر القروى المذكور على ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله وتقديس اسماءه كما أفنى ذلك كثير

قول الفقهاء ان جبر رجائه واستدلى في ذلك بجواز اجارة الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت السكنى للموقوف عليه لانه يكون مستأجرا سكنى داره حق السكنى فيها وذلك باطل فلما جازت الاجارة قل ذلك على ان سكنى الدار غزاة الاجنبي اه ففصل من ذلك ان جميع الغلة تصرف على الرملة المذكورة التي هي بنت الواقف لصلبها لاحق لاولاد واولاد الواقف مادامت حية والله اعلم (سئل) فيمن وقف وقفا وقض نفعه لشخص وتوفى الواقف ثم الناظر بعد ان اوصى الى ولده بالناظر لم يكن ولد الناظر المذكور احق من غيره أم لا وهل على تشرع عدم الوصية بجوز نصيب الناظر ايجبا مع وجود من يصلح من ولاد الواقف و اقره بانه أم لا (اجاب) بقوله قال في التتريحية

ثم لادن السراجية وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيته بمنزلة اه ١٠ ومثله في البراءة وفي البراءات المتولى المشروط له بعد الواقف فان القاضي ينصب غيره بشرط ان المحتج أن لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لاي نسب القاضي اه ١١ ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية والظهارية وغيرهما والعبارة للجانة ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا وشروطه ان مات هذا المتولى ليس له أن يوصي الى غيره جاز هذا الشرط اه ١٢ والفقهاء يفهم من هذه العبارة ان اللبقة في اثبات الولاية لوصي الناظر المذكور اذا التخصيص على جواز (٣٢٨) الشرط لدفع قومه بطرا عليه بعدم الجواز كما يدعيه من أكثر من معاشرتنا من آبكار

عباراتهم فمثل ذلك يقال في مثل هذه المسائل التي كثرت كلها ودورانها بينهم حتى كأنهم مقررون في علم كل قبه فيستغنى عن ذكرها يذكر ما يتسرع عليها ويتشعب منها وحده المسئلة كذلك فان كتب المذهب طائفتها كما هي طائفة عسيلة تولى تولد الواقف وأهل بيته فأنهم صرحوا فأطعته بأنه لا يجعل الناظر من الأيتام مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصح ذلك قالوا اما لانه أشقى وألان من قصد الواقف نسبة الواقف اليه حتى قالوا فان قام أجنبيا لعدم صلاحية أحد من أقرباه الواقف صار من ولده من يصح صرفه اليه والله أعلم (مسئل) في دار موقوفه حاكمه ملاقاة لها استأجرها كورة فجل اجارة طويته مضى ثلثها فاستبدلت الدار أو الحاكمه وبتدرا أخرى بلدة أخرى استبدل الاشربا لدى نائب الشرع الشريف

من العلماء الاعلام ورحم الله أرواحهم وقد ألف في ذلك العلامة الثاني الحصري قدس الله سره رسالة وقد قال ننسبنا أفضل انطلق على الاملاق صلى الله عليه وسلم وكرم البلاد بآداب الله والعباد بآداب الله فغشما أصيب خبرنا فقم ذكره لجلال السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن أمير نفسه بسكن أي البلاد أرادو يعين بأي بلد قروى الراحة لنفسه فيها والله سبحانه أعلم وسئل السراج فأرى الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه عند الولاية والجناب فقم بمبلغا للجناب أو ان أعطاه هل يلزم الشاك بذلك الجواب اذا كان في البلد قاض يخلص الحقوق وعدل المولى عنه وشكاه من غيره وعزم المدعى عليه أفتى المتأخر أن كان في البلد قاض يرجع عما عزم على الشاك وسئل عن شخص سبب في غرامة شخص عند بعض الطلبة وأغراهم عليه حتى غرمه لا لقتله هل يلزم المتسبب أم لا الجواب اذا تعاون على شخص ورفعته الى ظالم وعادته الظالم أن من رفع اليه وتعاون عليه عنده أن يأخذ من ماله مصادرة يضمن الشاك في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا هو المفتي به أفتى به المتأخرون من علمائنا رحمهم الله تعالى (مسئل) في ناظر وقف أجر أرض الواقف من زيد باجر المثل وذهب من يملكها من الدراهم خارجا عن الاجرة ويرد مستحق الواقف مشاركة الناظر في المبلغ الموقوف بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (مسئل) في سباق ماء حال السيل وقف أحدث فوقه جماعة سياقا لا سواغ دورهم وذلك لضرر على سباق السيل وقعه فبلغ ثلثه أم هل يرفع (الجواب) نعم (مسئل) فيما اذا كان له نذر كتمه في داره او يجرى اليها الماعن فاض قدم في تركه في دار زيد فستزيد الفاض وانتم من فقهه الآن تكس له نذر كتمه بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك (مسئل) في رجل أحدث سراجا مع اعداءه وأجره على جنيته داره وأجره على الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه فهل يجب الي ذلك (الجواب) نعم (مسئل) في رجل له داره ينصب فيها معطرا أو صاخبها ثم يفرج ذلك الجنيته زيد من قديم الزمان الى الآن بلا معارض وكلفه زيد سد الباب بالوعة والوجه شرعي فهل حيث كانت قد تمهت في القديم على قدمه (الجواب) نعم (مسئل) في رجل أحدث في داره طبقة وقصرا لهما شبايبك وباب أحدث مشرفة أيضا وصار يشرف من ذلك كانه في حرم مجاره ويحمل جلوسه وتفراده اذا تعد ذلك وطلب الجار سد الشبايبك والباب ومنع من الصعود للمشرفة فهل يجب الجار الى ذلك (الجواب) نعم (مسئل) في أراضى قرية تجارية في وقف ورتب مزارع فيها من ماعصر منها الماء الى بعض الاراضي لسبقها حتى دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فعمد رجل من من زراعها وسدا لعين وطعمها بالتراب وغرس عليها وطردها بان بعض التيمار بين وفي ذلك ضرر على أهل القرية بوجهة الوقف بقية التيمار يتفول بعد القديم ويبقى على قدمه كما كان (الجواب) نعم (مسئل) في رجل عرجي ماع في حمل له حق التعمير وقعه ومنعها من جاره وطلب الجار عموه فهل لا يجبر على تحويله (الجواب) نعم لا يجبر على تحويله (مسئل) في نهر مشترك بين جماعة يجري مائه في داره

فأدى مستأجرها كورة على مستبدل الدار أو الحاكمه كورة فساد الاستبدال هل تصعد دعواه الفساد أم لا ليس بناظر ويدون على الوقف ولا مستحق له أم لا تصعد دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي متحصنة أم لا وهل بشرط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البديل والابدل في بلد واحدة أم لا (أجاب) لا تصعد دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجرا للحاكمه كورة المذكور كورة لانه لاحق له في نفس الدار لاراقية ولا منفعة فاعطاه على تقدره حجة الاجارة في منفعة الحاكما كورة فقط فكيف تصعد دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها على تقدره وان الدار والحاكمه كورة معانيها لونه لاجل ذلك فصح البيع قال في الخانية ولو أخرج من غيره فباع من غيره لا ينفذ

بمعنى حق المستأجر أن أراد المستأجر أن يبيع البيع اختلفوا فيه الصحيح أنه لا يكال الفسخ اه وقال بعدم قبول الكلام على الاجارة الطولية
 الاحراز ابيع المستأجر اذ المستأجر أن يبيع البيع معه اختلفت الروايات فيه الصحيح أنه لا يكال الفسخ اه هذا قول قدور لأنه لا يكال الفسخ على
 غير الصحيح من المذهب فهو لا ياتي الا في الحاله كونه لا غير الحاله كونه لا يؤثر الفساد فيها الفساد الذي لا يكتسب من ملك وقف وليست من
 قبيل البيع بين الحر والعبد كقولهم من أن يقرودعوى فساد الاستدلال لا يكون الأمن خصم شرعى على خصم شرعى والمستأجر لا حق له في
 الدار ببيع ولا نظره ولا ملكا منفعه تظهر كونه لا يبيع خصما يدعى بطلب الاستدلال الذي لا يدار ظهور الشمس في رابعة النهار وأما الحكم في
 الاجارة الطولية في الاوقاف فهي من المسائل المشهوره ومن جملته من نص عليها صاحب (٣٢٩) جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من

كتاب الاجارة رجل أجرة
 ثلاثين سنتا وكسب في الصل
 انه آخر ثلاثين عقدا
 عقد عقب الاخر واختلف
 وقف فانه لا تصح الاجارة
 هكذا ذكره وهو الصحيح
 وذكر في النوازل اختلاف
 المشايخ وقول الهندواني
 واختار الفقيه أبو القاسم
 لا تصح الاجارة لصيانة
 الاوقاف وعليه الفتوى
 اه يعنى من دعوى الملك
 فيها خصوص ما في هذا الزمان
 الفاسد ذكر في الباب
 السادس عن القاضي
 الامام مالك المائل إلى العلوه
 الناهى لمسائل عن الاجارة
 الطولية في الوقت قال

بريدون تكليفها باساق الفهر من مالها بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في
 ذي سفل أحدث فيه مدقة للكتاب تضر بالعالو وتسقط وأنه من محله فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم
 (سئل) في رجل له بركة ما أذن لجاره عرو وبان يجرى من فاض بركة حصصه الى بركته أخرى ويعارضه عرو
 اجاره شرعية على الجري ويريد بالاثان ان يجرى من فاض بركة حصصه الى بركته أخرى ويعارضه عرو
 في ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جدار مشترك بين زيد وعرو فاصل بين دار زيد وما فيه
 قمر يتان للضوء فعمرو يدعى داره عليه محاذية لاحدى القمر يتين بحيث قتل ضوءها ولم يسد بها الكعبة من
 غير كواب على الجدار ولا اعتمادا عليه يعارضه الجار في ذلك فهل يمنع الجار من معارضته (الجواب)
 نعم (سئل) في رجل يجرى جدار على جدار مشترك بينهما بين جداره لكل منهما علسه مجذوع وبني في داره بناء
 صديبه ضوفا يقر به جداره الكعبة بدون اذنه ولا وجه شرعى وتضر الجار بذلك فهل له منعه من ذلك (الجواب)
 نعم قال في التنوير شرح البر المختار ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر يمتدح من
 من ذلك وعليه الفتوى رازية واختاره في العمادية وأقبح به قارى الهداية اه وأقبح أيضا بذلك
 الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة وبه بقي كفى شرح الوهبانية لابن الشحنة نقلا عن كتاب الخطبان
 لا تصدر الشبهة في حواشي الاشياء لم يرد اذ منعه التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية
 والذي استقر عليه رأى المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه وان تضر غيره مما يمكن ضررا يمتدح
 ما يكون سببا للهدم وما هو من البناء بسببه أو يمنع عن الانتفاع بالكعبة وهو ما يمنع الحواجز الأصلية كسد
 الضوء بالكعبة والفتوى عليه اه (أقول) وقد روي اسد الضوء مما يمنع من الكعبة فحينئذ اذا كان له
 شبا كان أقبح ريتان فسد ضوء واحداهما مع امكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والقاهر أن ضوء الباب
 لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه ليدخله ونحوه والله اعلم (سئل) في رجل يريد أن يبنى في مطبخه مدخنة مقدار
 نصف ذراع ويعارضه في ذلك جاره لم يكن في ذلك ضرر بين قول له بناؤها (الجواب) نعم حيث يمكن الضرر
 بينا (سئل) فيما اذا كان زيد طبقة لثمان قربات وأربع شبايل منها ثلاث قنارى وشباك من جهة
 الشرق والباقي من جهة القبلة والشمال فبنى جاره عرو من جهة الشرق طبقة يدها من بين طبقة زيد بنحو ذراع
 فعارضه زيد في ذلك وأجابه بقل ضوء طبقة بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته (الجواب) نعم يمنع من
 معارضته حيث يبنى في ملكه ولم يضر جاره رايينا (سئل) في رجل له جنيته لها استطران من بستان
 زيد يمر منه وأبوهم قبله من قديم الزمان ويريد بالاثان منعه من فعله اذا ثبت تصرفه المذكور
 بالوجه الشرعى الى الوجه المذكور يمنع من معارضته له ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم

أقبح بطلان الاجارة معشر
 من زعموا انها مقطعة لازما
 وبذلك أقبح للذين حاسبة
 على كونها غير مطلية
 ثم قال المختار انه لا يصح
 وأقبح جماعتهم الفقهاء
 بطلان الاجارة وأقبح
 كذلك وأما شرط اتحاد

٤٢ - (فتاوى حامد) اول - البلدة قائلان بل ومصر يحكم كلام هلال والخصاف وقاضيان وغيرهم يجوز في أي بلد شاحيت
 كان أكثر غلها وأبعد عن احتمال الخراب وقوله الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في جهة واحدة وتكون المسألة
 المألوكة تحريم الملهة الموقوفة بقضى الاحسنة والخير به فبما هو المقصود والوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة لم ترهم عاوى المسئلة باحتمال
 الخراب في أدون الملهتين لانه لا يرغبان فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يمتحلان الخراب على الملهتين اللتين احدهما انه لا يرغبان في تحصيل
 الخراب كالموهة المشاهدة في الامصار السكك كصغر وغيرهما عليك أن تتأمل في قوله أو تكون الملهة المألوكة غير ما من الموقوفة هذا صريح في انه
 اذا كانت المألوكة غير ما من الموقوفة لا استبدل الحاضر والحال هذه وان اختلفت الملهة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العدة
 في الوقف مردودا بكلام غيره وذلك غير مقبول والله اعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص مادام ما مات من بعدهم على جهة تولاية قطع

وما شجر زبون قدم نفسه لسحق الرفق وتصفه بيد جماعة تتقدم العهد عليه فادى بعض الجماعة المالكات في الأرض بقدر حصته في الشجر وأسكر الوقف في الأرض وطالب المستحقين الوقف بأحجار كساب الوقف فأذروا هل يتوقف ثبوت وقف الأرض على احضاره أم لا يتوقف إلا على احضار البينة الشرعية ويكتفي في ذلك بقول الشاهد أو شهداء أو وقف أو طلق أو قال ببدان شهدهم أم أعان الوقف لكن أشهر عندى أو أخبرنى من أقر به وهل تسترط نعية الوقف أم لا حيث كان قد جاهره لاذنبت وقف الأرض بوجهه الشرعى يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أضع الوقف من قلع أو إنبعاؤه أم لا وهل إذا أقر أحد المستحقين الوقف بوضع يد لاجل حصته شاعته من الشجر منع إقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المدعى كورف أم لا (٢٢٠) (أجاب) لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كلابه لأن حجج الشرع الثلاث البينة

[illegible]

لها مشروط بأشراض تسلمها ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه ولقاضي مصرفه التابع وذر نسله منها إذا كانوا أكثر إعلانه
 آخر بالي غرضه واثباته أعلم (سئل) من دمشق فيما إذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده بعد ذلك وقفا على أولاده لصلابه
 أو جودون ومنزولهم بمجدن العابدن وملاح الدين يوسف وأمهاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى من سعدت
 للأوقاف المشار اليهن الأولاد الذكور والآنثى بينهم على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انفراخه ويشترك فيه الإنسان فما
 فوقه ما يجري ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار اليه بعد ذلك على الأولاد الذكور منهم خاصة
 دون الأنثى ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم (٣٣١) فغير ذلك ثم على أنسألهم وأعتابهم
 وان سفلوا بينهم على الشرط

والترتيب المذكور على أن
 من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنسألهم
 وأعتابهم عن ولد أو ولود
 أو نسل أو عقب أو نصيبه
 من ذلك لولده أو ولود ولده أو
 نسله أو عقبه ومن مات منهم
 عن غير ولد ولا ولود ولا
 نسل ولا عقب أو نصيبه من
 ذلك لئن هو موصى في درجته
 وذوي طبقه من أهل
 الوقف ومن مات منهم قبل
 استحقاقه لشيء من منافع
 الوقف المذكور وترك ولدا
 أو ولدا ولدا أو مستقلا من
 ذلك استحق ذلك المستقل
 ما كان يستحقه المتوفى أن
 لو كان حيا وقام في الاستحقاق
 مقامه ثم من بعد انقراض
 أولاد الذكور وأولاد
 أولادهم وأنسألهم وأعتابهم
 بعد ذلك وقفا على من
 يوجد من أولاد البنات
 من ذرية الواقف والموقوف
 عليهم بينهم على الفريضة
 الشرعية على الترتيب

ففيما إذا كان الجامع معلوم بجري أو ساق قد تم بجري فيه أو ساقهم وأوساخ الجامع
 فاحتاج الجري إلى التعزيل والترميم للأدمن وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورة
 وعلى جهة وقف الجامع المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان نزل يدار جاريه في ملكه شتمه على
 داسنل ونارح وفي الخارج بركة ماء يجري فاقضها في جري قديم بباطن الأرض وينزل في جري قديم
 مشترك بينه وبين جماعة يريد بل أن ينقل البركة المزبورة من الخارج إلى الداخل ويجري فاقضها
 كما كان في القديم إلى الجري القديم من غير إحداث شيء في الجري المزبور فهل ذلك (الجواب) نعم له
 ذلك (أقول) أن كانت البركة في الداخل نصير أقرب إلى الجري القديم عما كانت عليه في الخارج ولم يكسر
 حافة الجري القديم المشترك فلا يمنع من ذلك وأما إذا كانت بالنكس وكان القاض ونجار ملك الجماعة
 فقد يقال يمنع من ذلك لأنه إذا بعد الجري واحتاج فيما يأتي من الزمان إلى تعمير يلزمهم زيادة كنفه عليه
 وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحها في باب الشرب بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر
 أن ينصب عليه رحي في ملكه كان حاقا بالنهر ويطنه ملكا فله ذلك إن لم يضرب الماء وصوروا الضرر
 بالماء بأن يقوم المانع يصل إلى الرحي في أرضه ثم يجري إلى النهر من أسفله لأنه يتأخر وصول حقهم إليهم
 وينقص ما هفتد بذلك (سئل) في شأن موقوف مشتمل على بيوت و بركة ماء قديمة يجري إليها الماعن
 فاقض بركة في دار يدالجار بربذ يتخويل بركتها لوزة إلى مكان آخر من داره وضربا على استغف
 بيوت الخان وتكاف ناطر الوقف إلى تعمير سباق جديد بركة الخان من البركة التي يريد تعميرها فكذلك
 بدون رضا الناظر ولا مصلحة فالوقف لا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب)
 نعم يمنع من ذلك (سئل) في أراضي قرية يتسار به لها زراع زرعون بعضها ويدفعون قسمها في كل سنة
 لتسار بها البعض منهم مخرج قديم معطل فبعضه جل وكثره ونزعه ويريدون سحبها بالأذن التيماري ولا
 وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل له مشد مسكة في أرض سلعة تيمار به يؤدي
 ماعها لجهة التيمار من عشرين سنة حتى مات عن ابن فاصرفه التيماري مشد يميل زور ونصرف
 وصيف الأرض سنتين لجهة القاصر وأدى ماعها لجهة التيمار ثم وجه التيماري المشد فبال جمل آخر
 ويريد بال رجل رفع يد القاصر عنه دون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم حيث كان متصرفا في
 المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ومنع من المعارضة في ذلك (سئل) في حصص معلومة من
 مزرعة معينة تسار به لخصفة وقف أهل وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر تيماري فتناول
 التيماري ما يخص حصص الوقف من القسم بالأذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولاد أولادهم وذريتهم وسلمهم وعقبهم بعد ذلك وقفا على من يوجد من أولاد المرحوم القاض
 وإلى الذين يجدن المرحوم أطوارا من العابدن عبد القادر بن فوات سبط والذواقف المشار اليهن ومن أولاد أولادهم بتمنؤنسله وعقبه
 بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه بعد الانقراض على جهة متصلة فانقرض أولاد الذكور أو لواقف إلى أولاد البنات
 ثم انحصرت بنت منهم ثم ماتت البنت المذكورة أو لوقف إلى ذرية وإلى الذين سبط والذواقف المذكور والموجود والآن جماعة من ذرية
 وإلى الذين المذكور بعضهم أعلى طبقته من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى على إقرار لواقف على
 الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيئا مع وجود أهل الطبقة العليا بحيث يقل الوقف على الشرط والترتيب
 المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع ما راعى في أولاد الواقف من حب الأصل فرع دون فرع غيره راعى في أولاد

المرحوم القاضي والى الدين لان ذلك داخل في منهوم الترتيب فاعلموا ان لم يذكر معه الشرط وهذا ينهى التعقل ثم روي قال فهم منبها على الاستماع الى حكم القرض ايضا الشرعي وترتيبه شرط فان قلت شرطه أي اوافق الترتيب بحث بصحة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العليا شأع أصولهم لان استحقاقهم ذلك الشرط على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو لولده ولا يصح بيع فوقه ومن مات لآخر ولد نصيبه ان في درجته من تنقص القسمة بعد انقراض الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لأنه الاقرب الى العدل والا بدعي الثاوت الفاحش في الفضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضا) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرسو ومعيدون غير ذلك ولها أوقاف من مسكيات وغيرها ومن جهة ذلك دارمات (٣٢٢) الساكن فيها فذهب يذفلها من حاكم البلدة فاسكنها بها مع ان لا مدرستين وليا

خاصة فهل يكون ذلك المعطاء والاذن في غير موقعه وتلزمه الاجرة في جميع ماضى واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم أم لا (أجاب) لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي ينظر عليها كثير من الفروع والفوائد والولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرغ عليها الاشياء والنظر في رعاها جعلها ما هو صريح في المسئلة قاسلا وعلى هذا الاكل القاضي التصرف في الوقف مع وجود ظاهر ولو منصوبا من قبله وفي مصر في أثناء شريحه للسكن في قوله وان جعل الوقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متأخرة عن الشرط له وعن وصيه وفيه عوق الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف حتى قال في في نصب قديم آخرى الواقف الى القاضي فان

(سئل) فيما اذا كان لزيد حق القراض المعبر عنه بمسك في أرض سليخة تجارية بتمها في تيمار غرو ففرغ زيد عن المسد المزبور ليكر بدون اذن من التيماري ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقفا على اذن التيماري (الجواب) نعم وسئل عن نظير ذلك فيما اذا فرغ عن مسد لا آخر بعوض معلوم لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون اذن المتسكنين على الأرض حكما شرعيا مستوفيا شرطا ثم اؤخذ حكمهما كحفتي وكتب بذلك جتات فهل يعمل بمضمونها (الجواب) حيث الحال لا مكر يعمل بمضمونها المذكورين بعد ثبوت شرع الحكم المذكور ماض على الصحة لا ينقض (سئل) في مزرعة تجارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناحيتها من الربع يؤخذ من زراعتها كل سنة لجهة الأوقاف زرعها جماعة قوامتهم منهم جالين من دفع قسمها والحال ان أخذوا القسم أنفع لجهة الأوقاف من آخر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهم من القسم من زرعها لجهة الأوقاف (الجواب) نعم (سئل) في شريكتين في تيمار قرضي يعملانها قسم من الربع عوجب الدفتر السلطاني زرع أحدهما فاطعه منها لنفسه بيزن وعياله ويريد شريكه أخذ ما يخصه من قسم الغلة بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما يقضى المدون الدين قبل حلول الاجل له ائنه فهل له يؤخذ من المرحلة التي خوت الملبا به بينهما (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد يدفع لعمرو في كل سنة غلها من الدراهم فثابا أن ذلك حق مجرد المدفوع له ومضى ذلك سنون وهما على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حق عمرو بل حق زيد المدفوع ويريد زيد الرجوع على عمرو بنظر ما فعله في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الشهادة)

(سئل) فيما اذا ثبت أحد المدينين الرهن والا ثم البيع فهل يكون البيع أولى (الجواب) نعم بيئته البيع أولى من بيئته الرهن (سئل) فيما اذا أقام المدعي بيئته على اقراء المدعى عليه بأنه استأجره أو شتره أو فود على هذه الشهادة فهل تقبل بيئته ولو بعد التمديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط الشرعي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتو بر وغيرها (سئل) فيما اذا باع زيد بعمرو موقعا أو أرضا ثم أنكر البيع فهل اذا حضر الشهود عند هاتوا شهدوا على أعيانها أو أشاروا اليها يكفي بذلك عين بيان الحدود ونصع الشهادة المزبور وقوى بعض البيع (الجواب) نعم فمن شتر أو الشئ اسمعيل (سئل) في شهادة الزور في العدل لرفيقه في طريق الحج هل تقبل بالوجه الشرعي حيث لا مانع هناك (الجواب) نعم (سئل) في شهادة الاخ

كان الواقف مستاقا وصيه أولى من القاضي وفيه شرط في المحيطة لصحة نصب القاضي أن لا يكون المتولى أو وصيه به الى الرجل العدل عند موته فان كان وصيه لا ينصب القاضي وفيه نقلا عن التنازخانية الوقف اذا كان على آراء بامعاليه يمحى عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع رأي القاهي يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها قاتلا عن أهل السعد اذا اتفقوا على نصب رجل متوليا لمصلحة المسجد فتولى ذلك بانفاقهم اتفق المشايخ المتأخرين واستاذنا الافضل ان ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي في زماننا لما عارف من طمع القضاة في أموال الاوقاف (وأقول) لعمرى لقد نظرت المتأخرين والنظر الصريح ونحن متأخر والمتأخرين قد تفرقنا طمعهم ما هو خارج عن الحد وموجب للبعدن انه تعالى والظروف والصدوم المتروكي في غالب الكتب مسطران منافع الوقف تضمن بالاستهلاك فعلي ساكن الدار المذكرة كورة أخرى المشمل السكن ومهم ما في بها يرض لولم يرض وان أضر فقد ضيع ماله فليتربص الى خلاصه بالانعدام وفي بعض الكتب للناظر تلكه بانفل

القيمين مئز وعاء غير مئز وعاء الوقت مئز وعاء في الاشياء والظواهر وكثير من الكتب المعتمد والله أعلم (سئل) في وقت مشروط فيه ان من مات من ولد أو ولد أو أسلف منه فقصمه بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقت ذكره كان أو أنشأ عن ولد قبل ان يتقاضى القسمة بالتراض ووجهه بصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم بصرف نصيب من مات لولده وكون قوله على ان من مات ان يخصصا لقوله العقيقة العلية نصيب السلف فيجب الأصل فرجه لا فر غيره ويعطى نصيب كل من مات جميعه لفرعه ويستمر الحال كذلك الى أن تضرع الطبقة الاولى باسرها فتنتقض القسمة وتقسم الغلة بين أهل الطبقة الثانية فمن مات من أهلها من ولد انتقل نصيبه اليه الى أن تضرع وهكذا يفعل في كل عين كما جرى في عمله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم (٣٣٣) لجهة وقت بعمارة واجرأ طعامه المشروط واصل عاقبات من ترتبه

وجميع لوازمه يبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي فتح بوكيل متولي به ضمنه الوكيل أم يتبذره على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الاتزام المذكور بل هو اجنبى خارج عن الشرع الواضع المشهور فلا يلزمه التبرع بازاء الحاجة اليها وان شرط على نفسه اذ هو التزم مالا يلزم شرعا فيرد على عكسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف لا يضمنه الوكيل بحيث لم يجد له دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب قصت نفسه الفاجرة فان اذاع في الدنيا والاطواب به في الاسترة والله أعلم (سئل) في وقف أهل مات أحد مستحقه

العدل لاخته وزوج أختها العدل لباطلا تزوجها الهال قبل اذا استوفيت شرائط القبول (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا شهد أجير خاص ميا ومقتضى أجره فهل لا تقبل شهادته له للتهمة (الجواب) نعم والمسئلة في البحر والتميز (سئل) في شهادة التابع لتبوعه كالخادم الذي يطلب معاشه هل تكون غير مقبولة (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والاراد بالاجير في الحديث التلميذ الخاص الذي يعد ضر واستاذ من نفسه ونفعه من نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد تلقا ناهل البيت واصل القنوع السؤل والرا من يكون تبع القنوع كالخادم والاجير والتابع لانه منزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لاسي القناعة وقيل المراد بالاجير مشاركة لانه اجير خاص فيستوجب على منافعه فاذا شهد في مدة الاجارة يكون كانه شهده بأجره في تبيين السكت اه ومثله في العلاق والبرر وفي المنة عن نجم الامعة لا يشهد له خادمه وكتابه ومشروره وعينه والتكليف في أحاديث العيسة وقسمة النوايب وكذا را كسب كبر الهند لانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتبهم لينا بالمالا (سئل) في أمير كبير ادعى شهده لخدمته وموكله ورعا به هل تقبل شهادته أم لا (الجواب) لا تقبل شهادته لم كما صرح بذلك العلامة ابن عديم في بحره والغمامة لا تقر في فتاواه لثلاثة احوال وهي القنعة وعن المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المعتمدة (سئل) فيما اذا اثبت حاصر جل بطلان ثلاث شهادات فهو واحد منهم حلال وز كاهم من كون قتل المشهود عليه بان أحد الشهود حلال فلا تقبل شهادته بسبب حرقه وان بينه وبين بقية الشهود والمركن خصوصية فتنفى عنه قبل الحلف تشاير جميعه على عتار ولعل فكره بالحكم (الجواب) الحمد لله تعالى ما اتعبل المدعى عليه يكون أحد الشهود حلالا فلا يعتبر بعد كونه عدلا كما صرح به في الذخيرة ونص عتارته وشهادة أهل الصنائع جائزة اذا كانوا عدولا ثم قال وعامة العلماء يقولون يجوز العدة لا وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أي من مسقطات العدة الصنائع الدينية كالقنوق والزيال والخاللوا الصبح القبول ان كان عدلا اه فثبت ان شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلا وما اتعبل المدعى عليه يكون المركن ان خصما باعني أعداءه فان تركه لالان شهادة وبشرط فيما ان شرط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح المتن وغيره فاذا كانت شهادته مطلق فيها الخصم بانهم أعداء على عدو وتدين به واثبت دعواه وجهه الشرعي فقد بطلت تركتهم وبقي الشهود بلا تركه ولا يحكم بشهادتهم قبل التركية كما في البرر وغيره والعدوم من يفرح بمن يحزنه ويحزن لفرحه كما في البحر والخصومة اذ حزن بين المدعى والمدعى عليه وبغير حق فهى دينية ولو ادعى شخص عدواه آخر يكون مجرد دعواه اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك قادحا في عدالة

عن أخوين بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق الموتى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان كان الوقف كتابي دون القضاة السمي في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا اتناز فيه أهله والا ينظر الى اليهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كنف كانوا مسلمين وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان استحقاقه به فاذا علم ذلك فان البنت ان ظهر للقاضي في السكاب الموصوف بمذاكرات ان حصة جد له تنتقل اليه ظهورا وبينا أول ما نفاه لكن عادة القوام فيما سبق كذا ذلك أول تعلم عادة القوام ولكن أقام بنته على مدعاء الشرعي بوجهها الشرعي حكم به وان لم يوجد من ذلك شي لا يحكم به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفتها واذا فقد على الاستفاضة والاستبصار ان العادية المستمرة من تقدم الزمان الى هذا الزمان وان لم يوجد شي من ذلك فن ادعى شيئا عليه أن يشته بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بايدي جماعة تقومون بايهم وبأولهم من أعجدهم

وعليه حشر كتاب بيت المال هل لو قيل بيت المال اجارته مع وجود التكاليف عليه من أهله بسبب ان علمه عشر أم لا وهل يكفون الى
 بيتة تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب بيتك شرح (أجاب) ليس لو قيل بيت المال اجارته وكونه عليه عشر الا يجوز لو قيل بيت المال اجارته
 لان علمه انصا على وجوب العشر في الاراضي الموقوفة والعشر يجري الصدقة وليس لا " فخذ الصدقة الاجارة وهذا على ان بيتا يقدرو
 الا بالاب ولا يكفون الى بيتة تشهد لهم بالوقف اذا الداعي ما يستلزمه وكذا وادعي ذوالمالك كان القول قوله بلا شبهة فكذا قبل اقراره
 بان ما في يده وقف على جهة كذا وادعاهم حواه انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما يدينهم بالبيتة فان الدجيمر دها كفاية وهذا
 أيضا ظاهر لا مريه فيه والله أعلم (٣٣٤) (سئل) في وقفه متول وكاتب كل منهما مقرر على موجب شرط الواقف بترافع سلطانة فاذا صرف

المتولي شيئا على لوازم الوقف
 وقضى شيئا يجب عليه أن
 يكون بمعرفة الكاتب أم لا
 واذا قامت لأفائدة الكاتب
 واذا قامت نعم فإمتنع قولهم
 القول قول المتولي بينهما
 وقضه (أجاب) لا يجب أن
 يكون ذلك بمعرفة الكاتب
 الا اذا شرط الواقف ان المتولي
 لا يفعل ذلك الا بمعرفة
 عمل هذا غير على هذا فعمل
 المتولي الامر والنهي
 والتدبير والعقد وقضى
 المال ونحو ذلك وعمل
 الكاتب الضبط بالمكاتب
 لا غير هكذا صرحوا به
 وهي فائدة نص الكاتب
 فاذا اسقط المتولي بالتصرف
 يمكن الكاتب الضبط بالمكاتب
 بأمره أو بغير ذلك من
 طرق الوصول الى معرفته كما
 هو ظاهر وهذا لبعض
 المتأخرين ما يشبه الخاتمة
 لهذا ولا اعتدابه لكونه
 خلاف ظاهر الرواية وما
 خالف ظاهر الرواية ليس
 المدعى عليه انه عدو ما لم يثبت المدعي انه عدوه كالفي البحر ونقل في الفتنة أن العداوة بسبب الدماء لا تمنع
 ما لم ينسحب بسببها أو يجب منعها أو يدفع بها عن نفسه مفرقه وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه في الحادثة
 المسؤول عنها بما عناه فسق بها اذا العداوة حوت بينهما على ما قاله المدعي عليه بسبب خمار ولعب حجر من شرعا
 ولكن المتأخرون على الاول من الاطلاق سواء فسق بها أو لا والحديث الشريف شاهد على المتأخرون
 كقولهم واو اودامر فوعلا يجوز شهادة ثمان ولا ذي غير على أخيه والنمر الحقد ويمكن حمله على ما اذا كان
 غير عدل بديل أن الحقد فسق لا ينهي عنه كآفاده في البحر وقال العلامة الطبري في فتاوه ففصل من
 ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نقضها
 القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة ذواته في الكتب اه فاذا أثبت المدعي عليه العداوة ثبت ما شرعا
 على الوجه المذكور فغيري الاحكام المذكورة من عدم صحة ادعاء الشهادة والتركيز الماذ كروية فتبوت
 عداوتهم باسبب المرقومين المحرمين شرعا وسبب الحقد انهم ممن يفرقون بحزبه ويحزنون لفرقه هذا
 ما ظهر لنا مما ذكره أئمتنا روح الله ارواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (أقول)
 وفي البحر عن ابن وهبان قد تروهم بعض المتفقه والشهود أن كل من خاصم شخص حتى وادعي عليه حضا
 أنه بصري عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بغير ما ذكرتم لو خاصم الشخص
 آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالو كليل لا تقبل شهادته في حقه فهو نحو ذلك لانه
 اذا خاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر بل بينهما المخاصمة اه قال صاحب البحر
 وبذلك ما في فتاوى فاضل خان من باب ما يبطل دعوى المدعي رجل خاصم رجلا فاداروا في حق ثم ان هذا
 الرجل شهد عليه في حق آخر حازت شهادته اذا كان عدلا اه واهل أنه لو شهد على رجل آخر فخاصمه في
 شيء قبل القضاء لا تنتفع القضاء بشهادته الا اذا ادعى أنه دفعه كذا الثلاث شهد عليه وطلب الرد أو ثبت دعواه
 ببيتة أو اقرار أو تكول فيثبت بطلت شهادته وهو صحيح مقبول كما صرحوا به اه وفي فتاوى العلامة
 الزين باشا صاحب التتو يرسل عن رجل شتم آخر وقضه فهل تثبت العداوة الدنيوية بينهما بهذا القدر
 حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم أن العداوة الدنيوية تثبت بهذا القدر وقد صرح في شرح
 الوجانية أنها أي العداوة تثبت بنحو القذف وقتل الولي (سئل) في شاهد من شهد بشيء على رجل لدى
 قاض شرعي طلب منه الرجل تركه ما ظن بصحة وحكم بشهادته مقابل التركة والتعدي لم يرد وجود المنع
 عن ذلك من قبل وفي الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور (الجواب) القضية مأمورون ما حكم به بعد
 التعديل والتركية لا قبله حيث حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا ينفذ البيه وحيت كان الحال ما ذكر في

مذهبنا لما عاشر الخليفة والله أعلم (سئل) في وقف صورة وقف على نفسه ثم يبعده على ولده بمجد وأخيه صالحا وعلى
 من سجد له من المذكور والاثان على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكر ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم
 وطبقة بعد طبقة العليا نحو السفل على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد وأولاد له وان سفل كان نصيبه من هو في درجته من
 الموقوف عليهم ولم يتعرض لذلك من مات عن ولد وأولاد له مات صالحا قبل والده من ولد صالحا الذين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن
 ولد له صلاح الذين هل لصالح الذين استحقاق مع أم لا (أجاب) لا استحقاق لصالح الذين مع أم لا وقد رآه قد صرح في الوقف بان من
 بجانب من الموقوف عليهم عن ولد وأولاد له كان نصيبه الا لا نصيبه وقت موته كما صرح به والد شيخنا أمين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه
 في المسئلة وبين العلماء معتول عن قيام واضع رابط بل مبني على ان المراد بالنصيب ما يقع بالحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض

لذ كرم مان عن والد أولاد ولد والحاصل ان محمد المختص بالاحقاق ولا شيء لان خمسة صلاح الدين مادام همه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على أولاده الموجودين وسماهم لاذ كرم مثل خطا الانبياء على ان من مات من الذكور عن والد أولاد ولد نصيبه له ومن مات عن غير والد أولاد ولد نصيبه لمن هو في ذمتهم من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ثم فماذا انقرضوا فعلى أقرب عسبانه فاذا انقرضوا فعلى جدهم وعنهم ماتوا وانقرضوا في اشد بسبب جلال مات جلال عن ابنه عبد الله الذي ورضان مات رضان عن ابن اسمه جلال ثم مات زيد لان والد بن ابن خمسة عبد النبي وابن ابن خمسة جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمى ابراهيم وكلاهما في ذمة واحدة فكيف يقسم ربع الوقف عليهما (أجاب) يقسم ربع الوقف عليهما انصافا لهذا انصفه وللآخر (٣٣٥) نصفه لستوا جميعا في الدرجة وقد نص الحنفية في أوقافه في مثلها

بذلك حيث فاذا انقرض البطل الأعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطل الثاني ولم نعمل بأشراط انتقال نصيبه الى ولدها وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخ شيخنا ذلك ودعاه من قال بعدم نقضها في صورة الواو ونقصه بصورة ثم بانه لاوجب اختلاف الحكم وأقول والقصر يصلح مخصوصا لاشك ان فرضه التساوي في ربع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من المتساويين وما أعطاء الا ثلاثة الأرباع بل هو بعيد عن أن يفتقر إليه في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ما نزل على وقف بشرط راقفه عينه الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوي أجنحتها نحو من ثلاثة قروص

التساوي الرحيمه أفتي مفتي الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام منع القضاة ليسوا مولين أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) فيما اذا تعارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحة النكاح ما في البيتين أولى بالقبول (الجواب) البينة بينة من يدعي الفساد على محمد في المتن كذا في الوجيز والله السرخسي بان العصة ثمانية بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اتيانه فكانت بينة الفساد أكثر اتيانا كانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده برهنا تقبل بينة الفساد لانها ثبتت ما لم يكن ناشوا لو كان يدعي الفساد الزوج ثبت حرمه بالوطء بقراره ومعنى قبلنا بينة الفساد تسعة نفقة العدة اذا فاسدا لاوجب النفقة ونسب الولد ثابت كبقيا كان اذا وطئ في حل الوطء لا يثبت التساه وفي ترجيح البيئات والحالين وواقعت الناطقي والتنازلية فروع تؤيد ذلك (سئل) فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده القولين منهما (الجواب) القول لدى العصة بينة (أقول) للتباين منه أن البينة بينة مدعي الفساد وفي البحر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف ففساد بينة الفساد أولى وان كان لعنفي في المصل أو غير بينة العصة وعلى هذا التفصيل اذا اختلف المتبايع والمشتري في صحة البيع وفساده اهـ وكتب فيما علقته عليهم من ترجيح البيئات الشيخ فام اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي العصة والاخر يدعي الفساد شرطا فاسدا أو جازلا فاسدا كان القول لدى مدعي العصة والبينة بينة مدعي الفساد باقيا الروايات وان كان مدعي الفساد يدعي الفساد لعنفي في صلب العقيدان ادعى أنه اشترا بألف درهم ووطئ من الغير والاخر يدعي البيع بألف درهم فيمروا بيمينتين عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي العصة اذا هو البينة بينة الاخر كافي الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد يستعمل الاحكام اهـ (سئل) فيما اذا استأجر زيدا راجعا من عمرو الاجنبي ثم شهد عمرو بالعدل في يدعيه على الغير قبل (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركه ادعى بدارتها وطالبه بمقتضى أنه أع للمنفوق لأبوان له بنته عالة تشهد بذلك وأن لاوارثه بعد الزوجة والبنت غيره فهل تقبل بينته ولو أخذ ما خص من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجواب) نعم واذا شهدوا بكونه وارثا ولم يقولوا انهم له وارثا غيره فان كان عن برثي حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفى وارثا حرم ثبت بالشهادة ولا يوجب أقيم مقامهم تلوم القاضي وان كان من برثي على كل حال نظر القاضي واحتيا ثم قضى له بكماله ذكر ان القاضي يحتاط ويلزم ما قدر ما يقع في غائب رآه أنه لو كان له وارث آخر تظاهر في مثل هذه الحالة ولم يقدره بشئ ذكره الطحاوي في مختصره وقد راجعنا في الحل قبل هذا فاقولها وما ذكر

انتقل الناظر منها الى دار الوقف تساوي أجنحتها نحو من خمسة وعشرين قراوا سكن معه ولده بالتدفعول له ذلك أم لا واذا قلنا لا فهل يلزمه أجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمهما (أجاب) نعم يلزمه أجرة المثل تلك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرح به في أحد شرطتي الوقف والاجنبي وأطلقه في سكن الموقوف فيم الناظر والمشران والاجنبي بل والواقف بعد التسليم لتصرفهم بانه بعده فلاجنبي والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم والد شي لانها على التبع على الاعلى التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلي من جعله ما كان معه لاسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه بعد ان بعض الاماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجسمه موقوف به كوي وجد بدتال يمكن في زمن الواقف وجدا أو نحو ذلك ان لا تغير هاتما ليس ضرور فافهم رجوع ما صرح على الوقف أم ليس له الرجوع وهل اذا كان صرف ذلك من مال الوقف بضمه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه واذا كان الصرف من مال الوقف بضمه والله أعلم (سئل)

في حدود دبر رجل ثلثه والله عنه ميثاق واختلف ورثته منهم من يقول هو ذلك مورث ومنهم من يقول وقف على كذا لجهة من فاعل الحرج (أجاب) من ادعى انه وقف فخص به وقف ومن ادعى الملك فخص به ملك يتصرف فيما شاء على شاهدان على الوقف فثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كائن عليه في التثايب وغيره والله اعلم (سئل) في اشراط بيان اقسام الوقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح انه يشترط مطابقا دعيا كان أو حديدا كاصحبه الامام ظهير الدين والله اعلم (سئل) فيما لو وقف من بداد او شرط سكنه على بنات بكر وجعل أخوه لجهة وكتب بذلك صلح شرعي تزوجت كل واحدة منهن وتجرل وامتنع الامر أن يسكن معاهلهن السكنى على الانفراد وليس لاحداهن الامتناع عن المأوى وهل اذا سكنت (٣٣٦) احداهن مائة معاملة الاخرى السكن فظهر ذلك حيث تعدو سكنها معا (أجاب) ليس واحدة

منهن الاختصاص بالسكن
دوت غيرها بل قهين في
ذلك على التساوى فسكن
في الدار كلون فان اتفقن
في المأهات فيها بان والانسكن
كل واحدة بقدر ماخصها
فيها بلا مأهات كأقاده في
الخلاصة والبرازية
والتمار خانية وغيرها تعذر
سكانها معا غير مسلم وقد
تقرر أن من له السكن
ليس له الاستغلال ومن له
الاستغلال ليس له السكن
على الاصح والمأهات في الوقت
لاحق عليها لانهم قد جعلوا
تجوز قبة الوصف على وجه
الجزر وان كانت قبة حفظ
وعارة فبسه علم ان ليس
للآخرى السكن نظير
ما سكنت احداهن قال في
فتح القدر بعد أن ذكر
من الفروع الكثيرة قومن
هكذا يعرف ان لو سكن
بعضهم فلم يجد الآخر
موضعا يكفيه لاستوجب
أجرة حشمتهم الساكن

بغير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقت بل يثبت عليه نفسه (أجاب) الأصح في المذهب أنه إذا لم يشترط الواقف الاستدانة
للمتوفى لأجل العمارة وقت الحاجة ولم يأن القاضي بها وقتها إلا ثبت الدين الأعلى ولا غلظ قضاء من غلظ الوقت فضلا عن عبثه والاجماع منعقد
على أنه لا يستقيم إيجاب دين يحتاج إليه الفقير أه في مال ليس لهم ورقة الوقت ليست للفقير أفعي به غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الوفاء
على الوقت بل على الناظر فيه وانظر إلى الصريح في شرح قوله ويدأمن غلظه بعمارة والله أعلم (مثل) في صورة كتاب وقف قبر بمكتوبها
حدوده وحول تلك القرية أراضي قري متعددة بادي فلاحيها من قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أمثها الوقت المذ كور بل هي بيت المال
يقطعها السلطات للتمارية بغير عطاياهم في بيت المال هل يعتد على ما بها وقضى به (٣٢٧) لا وقت وترفع أبدى التمارية وبها فلا حين

عنها بغير هاهن غير شهود
تشهد على خصم شرعى من
جهة بيت المال يصح معام
الدعوى عليه شرعا أم لا
(أجاب) لا يعتد على صورة
الصورة المشرحة ولا يقضى
بها شرعا بالشهد تشهد
على خصم لصح الدعوى
عليه شرعا لأنها مجرد خط
وهو لا يعتد عليه ولا يعمل
به شرعا قال في الأشباه
أن ذكر عدم الاعتماد على
الخط فلا يعمل بمكتوب
الوقت الذى عليه خطوط
القضاء المأخوذ لأن القاضي
لا يقضى إلا بحضوره في البينة
أو الإقرار أو التسلوك كما
في اقرا والخاتمة اه وزله
في كثير من كتب المذهب
والله أعلم (مثل) في قرية
موقوفة بأراضى بها على
الحرمين الشريفين هل
لمس ازعها أن يشترطوها
ورقة من الإمام أو من ناظر
الوقت بمال معلوم في غاية
الغبين والغلو من جهة
الوقت ويصح ذلك شرعا

الفتاوى من الشهادات شهد على وجه في مثل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فإن كان
يحتاج إلى زيادة فاذل لا يقبل وإن لم يكن بين الأول والثاني تناقض وانما كان اعتمادا لانت الظاهر أن
لأشهاد عنده الأعلى ما شهد أولا وانما زاد ثانيا لتلقين انسان تزو روا احتيا لا فلا يقبل استدلالا بما ذكر
محمدي الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو همت بعض شهادتي أن كان عدلا تقبل
شهادته فقله لم يبرح دليل على أنه إذا برح ثم عدلا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هذا
مع ما تقدم من عبارة الجرحين بالنزاهة (أقول) ما ذكره من عبارة الجامع الصغير جرح به أصحاب المتن قال
في البحر وقيد بقوله ولم يبرح أى لم يفرق مكانه لأنه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز أنه غره الخصم بالله وبوجه
في المحضا طالة المجلس كالتيم عنوهو رواية هشام عن محمد بن قيس الكافي تبعا له لأنه بأن يكون موضع
شبهة كل ما يدنو انقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام مثل أن يدع لفظ الشهادة وما
يجرى بجرادون قام من المجلس بعد أن يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأي وصف القول في غير المجلس في
الشكل والظاهر الأول وعلى هذا الوقوع الغلط في ذكر بعض الجرد وفي بعض النسخ مثذ كرتك تقبل
لأنه قد يثبت في مجلس القاضي اه وقوله والظاهر الأول أى التقيد بالمجلس وعدم البراح عنه هو ظاهر
الرواية فقل أن ما في النزاهة ليس على إطلاقه فإن لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية (مثل) فبما إذا أدى
ز يد على بنى هذا الوقت فاعضها بما بين ابن عم أمهم المذ كور وقام شاهدين شهد أحدهما بان المدعى
ابن ابن عم المتوفى فاقضى أى مصطفي بن عبيد بن حسن بن تونس الدرري وأن التوفيقية بنت سليمان بن
تونس الدرري وأن والد الديرية وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن وأخوان والده هما تونس المذ كور وشهد
أشاهد الثاني بأن بنى التوفيقية المدعى عليها أقر ناعده بان المدعى ابن عم والدة المدعية فكذب الحكم
(الجواب) فدفع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد
من التماثل في لفظا ومعنى الإقضاء ليس ههنا كما بسط ذلك في الجرح من الشهادات أما أولافان
الشاهد الأول شهد أنه ابن ابن عم المتوفى والثاني شهد أنه ابن عم والدهما وأما الثاني فلأن الأول
شهد بالنسب والثاني باقرا الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو أدى الادعاء شهد أحدهما أنه أخته
والأخرى أن ابنه أقر قبضه لا تقبل لأن أحدهما شهد بالنسب والأخرى بالقرابة (مثل) في فصول
الاستروشى من الفصل الخامس عشر لو أدى الغيب شهد أحدهما أنه أخته والأخرى بالقرابة (مثل) في فصول
بالغيب لا تقبل وإذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا وأراد أن يردّها على البائع فأنكر البائع أن يكون عيبا
بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على اقرار

(٤٣ - فتاوى حامديه - أول)

الواقف وحكم الشرع الشريف إذا طاعة على محصل الوقت باطل ما نداه لقانونه النيب وهذا مالا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فبما والله
أعلم (مثل) في شخص وقف شكة وشرط لكل ذي عطفة قدر معاوما من الدراهم وغير هاهل له أن يتناول من الوقف أز يد ما يحسن له الوقت
أم لا وهل إذا تناوله يكون ضامنا أم لا وهل إذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم هذه العادة صار حقا له مستحقا بطبيعته
أم لا وهل إذا انتهى إلى السلطات ففرضه شيازا لمعاشرته الواقف يحل له تناوله ويطلب تعين الواقف أم لا وهل العواث الخالصة للشرع
الشريف باطل لا يعمل بها أم لا وهل يجوز إحداث الوطائف في الأوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله وأداه من حصة الذي
شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وطيفه أن يتناول ما يادع معايمه الواقف ويضمنه إذا أخذ بغير حق لمخالفة لشرط واقفه

ولا يطيب بصير ورثه عادة كالتساقب اعتاده السرة لا تحمل له المرفة بالتخاذ لها عاده وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعا بانها بخلاف الواقع المتخالف لما هو كمن الشارع الموجب لابطال شرط الواقف ولصداقته النصوص قاطبة بأنه ليس لاحد ان يقر وظيفه في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحمل المقر والاخذ الا ان لا يخرج على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقر خادما للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشياء والنظائر في القاعدة الخامسة بتقلان الذخيرة والاولا الحقة وغربهما بان القاضي اذا قرأ فترشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحمل القاضي ذلك ولا يحمل للقرش تناول شيء من ذلك به علم حرما كحدث الوظائف بالاقواق بالاولى لان المسجد مع احتياجه (٣٣٨) للقرش لم يجز تفريره لا مكان استعجار قرش بالقرش بغيره من الوظائف بالاولى

ثم قال سئل قورتي يعني القاضي من فاقض وقت سكت الواقف عن مصرف فاقضه هل يصح فاجبت لا يصح أيضا لما في التثنية ان فاقض الواقف لا يصرف للفقراء وانما يستريح به المتولى مستغلا وصرح في البرازية ويتبعه في القر والدور بأنه لا يصرف فاقض وقف لوقف آخر اتحد واقفهما واختلف اه ومن المقر المصالح ان من تناول شيئا ليس له تناوله فهو ضامن ان لم يمتد به وان مثابته له والله أعلم (سئل) في رجل وقف مائة دارا على جهة تربيته ان يتوزع مائة دارا لافقي الشريف وان تصدق برطل خير الفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان طيبة طعام للفقراء وأن يكون المتولى عليه شيخ المسجد كأنهم كان ومات

البائع لم يجز هذه الشهادة لان ما شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع من الفتاوى الصغرى اذا اختلف الشاهدان لا يتخلون ثلاثة اوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقراو وكل منها لا يتخلون أربعة اوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل الحق بالقول أو عكسه اما الفعل كصبيته قبول الشهادة في الوجه الثلاثة واما القول المحض كبيع أو رهن فلا يقع قبولها طافا واما الفعل الحق بالقول وهو القرص فلا يقع كنهانه منع اه فالشهادة بالنسب تشهد على الفعل لانه يكون بالولادة وهي فعل فعلي هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والآخر على الاقرار وهما أمران مختلفان على انه انما ثبت اذا ثبت نسبه بالنسب شهد شاهد واحد فقط والحد بالاقرار والاقرار لا يثبت به النسب قال في التنوير في اقرار المريض وان اقر بنسب على غيره كالاخ وام والجد وان لم يقع الاقرار في حق غيره وصرح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصادق عليه اه ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار ايضا حتى يصرح اقراره بما في حق نفسه ما على أن الشاهدين لم يذكر أنه ابن ابن عم المتوفاه لاي بن اولاد أو لام ولم يذكر أن اولاد لها غيره مع انه يشترط ذلك قال في العداية والبازية بتقلان الخاتمة في دعوى العمومة لا بد ان يصرح انه له ولامه وأولها ويشترط ان يقول هو وارثه لا وارثه غيره وفي البازية وغيره يشترط ذكر اولاد له غيره لا سقط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم له وارثا غيره عندنا غلبة الاولاد له غيره اه وفي الخاتمة في فصل دعوى الملك يسبب وقد رمدت التلوم مفوض الى القاضي وقد ردت الطحاوي رمدت التلوم بالحوال قبل ما ذكره الطحاوي قول في وسع ومجدد اما وحقيقة فانه لا يرى التقدر اه ومعنى تلوم أي يقرى زمانا بحيث لو كان له وارث فلنهر في كل وجبة فتخلص من جميع ما ذكرناه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة الشاهدين المرقومين حيث اختلفا والحالة هذه والله أعلم (سئل) في الشهادة بالنسب بالسماع يطريها الشرعي اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك ولم يقصر الشاهدان شهادته بالتسامع لم يقبل ويحمل للشاهد الشهادة اذا أخبر به عدلان أو عدل واحد لثان اعتمادا على اخبارهم (الجواب) نعم الشهادة بالنسب جائزة وتقبل كالمصرح بذلك في غالب كتب علمائنا رحمهم الله تعالى وذلك احتساجا لانه يختص بمعينة أسماها خواص من الناس ويتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلم يقبل فيها الشهادة بالتسامع اذ أدى الى الخرج وتعطيل الاحكام وهي اما بالاسم الشهرة الحقيقية وهي ان يسمع من قوم لا يتوهم اتفاقهم على الكذب بان هذا قلل من فلان الثلاني فيسعد حسنته ان يشهد ولا يشترط في سماع منهم العدالة ولفظه الشهادة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما بالاسم الشهرة بالحكمة بان يشهد عنده عدلان

الواقف من غير كسب ملك والآن تنكر الوارث ذلك هل اذا رفع الحكم الشرعي وفامت سنة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعا واذا اقتصى بها بندقه شأؤه شرعا لا (أجاب) قد رجع لاساندا الحائز برأيه مخضعة بمهاوم مثل هذا السؤال فاجاب بمصروته ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله وقتت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصحة الكثير ونفت حكم بصفة الوقف موافقة القول لمصحح نفذوا نعم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراسا في أرض وقف ومضى على ذلك مدة سنين ومات البائع فادعى ابن ابنته على رجل اشترى من الزرع غراسا في أرض وقف أيضا ان جداه البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس وهذا الاول على اولادهم ورثوا فقام على ذلك ينهمل ينطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أو لا (أجاب) لا يبطل لامرؤنها المادى عليه لا يصلح سماع الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم يكن يحكموا بالزوم بعد الدعوى المحجبة ان يفي به مقي الزوم أبو السجود وغيره

يقوله ان لم يكن معالجاي يحكموا ما يزعمه بعد دعوى محبة شريعة يعطل الوقت فيما يعالج على حله ومما ان وقف الغراس بدون الارض
مختلف فيلا سامع اختلاف الجفة فيقبل النقص والله أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشرط على اجراء سماطه الخليل للقرء
والارامل واليتامى القاطنين ببلده والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام على العمل لناظر المتكلم عليه أن يقطعها بكل ربعه فقصر
المستحقون في غاية الجماعة والضعمة ان فيما يقوم به احسن قيامه بتعليمه بحواله أتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
بتناوله مخلصاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها و يقول هذا هو اللاحق فيها و صرفها على ذات النفس وشهواتها ينقض الجواب
فما يلزم هذا لناظر ولكم الاحرار والتواب (أجاب) من كان هذه الصفات الازمة في الاخلاق (٣٣٩) النبعة العظمة تحبس له وتدين له

من يثق بهم ما يقع في قلبه صدقهما فبفسعه أن يشهدوا عند الامامين لأنه أقل نصاب يشهد العالم الذي
يبنى عليه الحكم في الامامات ون بشرط فيها العدالة ولطفة الشهادة وذكر في فصول العمداني أن
الفتوى على قولهما وما ذكر يدل على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة لسكن في الهداية والرد
والإبلي والحدادي وكثير من الكتب يجوز شهادة رجل وامرأتين في ذلك ورواية يشرعن أبي يوسف
أنه يجوز أنه أن يشهدا مع من واحدة ثقة كافي شرح القدرى للاقطع وبشرط أن لا يكون اشتهاد
صاحب النسب فان قام الرجل شاهدين عنده على نسبة لا يسمع أن يشهد صاحب به الجور وبشرط أن
لا يفسر أنه يشهد بالتسام فلو فسرا لا تقبل أمالوقالوا لعنان ولكن اشترعنا نقبل كافي الخاتبة
والبراز بقول الخلاصة موثوقا والله سبحانه أعلم قال الزبلي ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد بالتسام فلو فسرا
لا يقبل كما يتمثل في يد انسان لما على الشهادة وإذا فسرا لا يقبل اه أمالوقالوا اشترعنا كافي
السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشبهة في هذه الفصول وقالوا لعنان ولكن اشترعنا
تقبل ومثله في الخاتبة والبراز بنوكثير من الكتب وأقوى بذلك الخبر المروي رحمه الله تعالى وقال في الخبر
وبشرط فيها لقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير اشتهاد الرجل فان قام الرجل شاهدين عنده
على نسبة لا يسمع أن يشهدوا كان الرجل غير لا يسمع أن يشهد بنسبه حتى يأتي من أهل بلد من جليل
عدلين يشهدان عنده على نسبة قال الخصاص وهو الصحيح اه (مثل) في رجل غلب عن دمشق بلده
الى بلاد الحجاز من مدنة ونصف له أخ وأخت شقيقان وعلى الغائبين جماعة شعرا لاخت المذمورة
رجل أنه سمع من الناس أنه مات ولكن موته مشهورة وترجم لاخت وأصحاب الدول أنه ثبت موته بمجرد
الانخبار المذكور فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك (الجواب) نعم وإذا شهد شاهدان على
موت رجل فذهبا على وجهين أما أن أطلقا الشهادة اخلافا لم يشأ أو قالوا لعنان موته وانما هما من
الناس في الوجه الاول تقبل شهادة من اوفى الوجه الثاني ان لم يكن موته فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة
بلا خلاف وان كان موته مشهورا ذكر في الامسل وكلمة الاضحية أنه تقبل وهكذا ذكره الخصاص في أدب
القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادة به وبه أخذ الصدوق الشهيد حسان الدين وفي القباية هو
الصحيح وقالنا لشهد أن فلانا مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادته بما هكذا ذكر في
الاضحية وهذا فصل الخلف فيه الشايخ يصفه قال لا يجوز هذه الشهادة يروى أبي يوسف أنه تقبل اذا صرح
بالسمع وكذا الشهادة على المالك اذا قرأ بالسند كمن رأى عتافي بد انسان يتصرف فيها تصرف المالك
حل له أن يشهد بالمال الذي البدول وشهد عند القاضي وقال انه هذا العين ملكه لا في رأتها في يده يتصرف

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 لَا وَالْهَامِ الْمُسَوِّبُ كَيْفَ
 هَذَا النَّبِيُّ الْجَلِيلُ يَجِبُ عَلَى
 كُلِّ أَحَدٍ مِمَّنْ تَمَنَّى التَّعْطِيلَ
 نَهْضُو رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَعَلَى سَائِرِ أَيْدِي الرِّجْلِ مَا
 اشْتَهَرُوا مِنْ أَخْلَاقِهِ الْكَرَّةِ
 مَعَ الْغَيْبِ أَوْ رَأَى اللَّهُ مَا
 يَنْتَظِعُ عَلَى تَوَلَّى الْإِيمَانِ
 فَكَيْفَ يُلْغِي عَنْ بَعْضِ
 قِطْعَةٍ أَوْ يَغْضُو بِسَبَبِ
 فِي غَيْبِهِ وَفِي حُرْمَانِ بِجَاوِرِهِ
 الْفَقْرُ وَالْمَاكِينَ وَالْإِزْمَالِ
 وَالْإِثْمَانِ وَالْمُتَعَلِّقِينَ وَقَوْلِهِ
 هَهُنَا عَوَائِشُ بَعِيدِينَ
 الصَّوَابُ إِذَا التَّمَاثُلَانِ كَانَا
 مِنْ مَالِ الْوَقْفِ الْمُسْتَحَقِّ
 لِبُحْبُوحِهِمَا الْعَادَةُ الْقَبِيحَةُ
 عَلَى كُلِّ مَالٍ الْوَقْفِ وَإِنْفَاقُهُ
 عَلَى شَهَوَاتِ النَّفْسِ بِلَا
 مَسْرُوعٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِ
 الْمَرْزُوقِينَ وَالْمُتَمَلِّقِينَ فَهُوَ
 مَالُ الْغَرَمِ يَحْرَمُ عَلَيْهِ تَنَاوُلُهُ
 فَقُلَى كَلَا الْخَالَتَيْنِ هُوَ
 مَرْتَعِلٌ فِي الْحَرَامِ مُتَصِفٌ

الأشجار وأجارها مثل الأجرة فوجب استعفاء الأشجار وقدر لحظ الجهنن الأثرية الضعاف بعد التلاوة والوقف المشار إليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لا سيما وقد تأيد نقل القضية بما في أوقاف الخصاص وعلى الناظر فيه أن ينظر إلى ذلك بين العدل والانصاف وإليه أعلم (سئل) فيما إذا اختلف صاحب منطقة كالترس والقرعة ونحوهما مع ناظر الوقف فأدعى صاحب المنطقة بأنه باشرها واستحق معلومها وإنكر الناظر هل القول قول صاحب المنطقة أو قول الناظر وهل يجوز أحداث منطقة في الوقف بغير شرط الأوقاف أم لا (أجاب) القول قول صاحب المنطقة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلي عن صاحب منطقة قراعه في مصحف في جامع معين ما من فاختلف وترتفع ناظره في المباشرة فأنى بان القول قول الورثة في المباشرة مع (٢٤٠) المين قال لهم فأمنهم مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع المين لأنه أمين فكذلك

ورثه هو موافق لقواعد المذهب ولا شك أنه أمين على وظيفة وليس للجامعية شبه الجارية من كل وجه بل لها شبه المصلحة أضاً وشبه بالمصدق فيعطي كل شيء ما يناسبه وأما أحداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشياء والنفقات مرسى في النخسيرة والوالو الجيسة وغيرهما بان القاضي إذا قرر رزقاً للمصعد بغير شرط الأوقاف يصل للقاضي ذلك ولم يلح للفرش تنازل شيء من ذلك وبه علم حجة أحداث الوظائف لا أوقاف بالأولى لأن المصعد مع احتياجه للفرش لا يجوز تقريره لا يمكن استيفاء قرائش ولا تقصر بقرير غيره من الوظائف لا يصل بالأولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفسقة فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف مزرعة وقف وقعه هذا على نفسه

فإنه تصرف الملاك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية أنه يجوز الشهادة في رواية كتاب الاقسية وكذا إذا قال قد فاء أو شهدنا خزانته تتوارخانية ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة بزاوية والنسب والشكاح بخلاف الموت فإنه لو أخبره بالموت رجل أو امرأه قل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخباره عن لين صور المسائل وأما في الموت فإنه يكفي فيما للعدل ولو أنى هو المختار إلا أن يكون الخبر بهما كوارث وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح الملتقى للعلا من الشهادة شهادته شهد أنى حضره في زيدا وصلى عليه فهو معاً ينص في فوسر للقاضي بقله إلا يدفن الميت ولا يصلى عليه مدر آخر الشهادات (أقول) وفي التنوير وشرحه المرحم المختار وإن نسر الشاهد للقاضي أن يشهد به بالتسامع أو جماعة لا بد من ذكره على الصحيح إلا في الأوقاف والموت إذا فسر أو قال فيه أخبرنا من نثق به تقبل على الأصح خلاصة بل في العزيمة عن الخاتمة معنى التفسير أن يقول شاهدنا لا ناسم من الناس أما قالنا نعم ذلك ولكنه ما شجر عندنا جاز في الشكل وصحبه شارح الوهبانية وغيره اهـ وكتب فيما علقته عليه أن ظاهر كلامه أن قول الشاهد أخبرني من أتى به ليس من التسامع لكن صرح في الخبرين النابيع أنه منسوخ وكتب أيضاً نقلاً عن خط شيخنا مشايخنا منسلاً على الترتيب كما في أماني التنوير به المألود ومن استثناء الوقف والموت بخلاف إطلاق عامة المتن وقد أفتى بخلافه في الفتاوى الخيرية وفتاوى على أفندي معنى الدولة العثمانية (سئل) في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل أم لا (الجواب) نعم تقبل قال في البرور لا يشهد به ما من ٣ الألفي النسب والموت والشكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف أنه ان يشهد بها إذا أخبر بها من يوثق به استعسا مادفعا للجرح وتعميل الأحكام اهـ وهذه المسئلة مستفيض في الكتب وفي فتاوى قارئ لهذا بصورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهدوا أن فلان أوقفه على الفقراء أو على القراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الأوقاف وأنه قال للعهدة الفلانة كذا وللعهدة الفلانة كذا فلا تنعم بالتسامع على شروط الأوقاف لأن الذي يشترطها هو أصل الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تنعم فلا يجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اهـ (سئل) فيما إذا ادعى ورثة مجرور على زيد أن مورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترض منه في سنة كذا وأنه باق في ذمته وطالبه بوجه فأجاب بأنه دفع منسمة مقدار كذا في موضع كذا المورثهم في ثامن شعبان في السنة الماذ كوروا تنكر واذلك فاحضر للشهادة كلاماً فلان وفلان فشهدا بأنه دفع له ذلك في الوقت المزور فاحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا وقته فأجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمته وأنه لم يطل في دفعها فما يلزم الشاهدين وما يلزم زيد (الجواب) الحمد لله لهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم الناس

أتم حياته ثم بعده على ولده أصليه الموجود إلا أن المدعى شمس الدين ومن سجدته من الأولاد المذكور دون عدلت الأناث على حكم الفريرة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريرة الشرعية الطليقة العلم منهم تحجب الطليقة السفلى أبداً ما عاشوا أو ماتوا بما بقوا المذكور مثل حفظ الاثنين ثم من بعد انقراض أولاد المذكور وأولاد أولادهم وفور بينهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفاً على بنات الأوقاف على حكم الفريرة الشرعية ثم من بعدهن على أولادهن المذكور والأناث ثم على ٣ (نظم هذه الستة بعضهم فقال) أفهم مسائل ستة وأشهد بها * من غير رزقها ما غير وقوف * نسب موت والوالدونا كسج وولاية القاضي وأصل وقوف * لكن أبطل هذا التاظم بمسئلة التنوير بالزوجه الماذ كور في المتن بمسئلة الولاوة كونه من هذه المسائل خلاف بين الإمام السرخسي وشيخه الإمام الجلالاني كما في الجبر اهـ منه

أولادهم ونسألهم وعقبتهم بهم على حكم الفريضة الشرعية ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقف على من لو وجد من ذرية الواقف من أولاد البطون ثم بعدهم على جهات أخذ كرها الواقف ثمنات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف في ثمنات شمس الدين وخلف ثلاثة ذكور وأربع بنات وانقص الوقف في سهم عوجبا النص ثمنات إحدى البنات عن ولده من غير أولاد الظهور فهل يكون مستحقاً في الوقف ما استحقه ولأنه أم يكون محجوباً بأولاد الظهور (أجاب) هو محجوب بها طبقاً لفرقة لا يباحز كلان بالإضافة للأولاد لأن لا ينسحق قوله ثم بعدهم على أولادهم الخ حتى ينسحق بانقراض أهلها فان قلت ما تمقل بقوله ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقف على من لو وجد من ذرية الواقف من أولاد البطون قلت لا يغير الحكم المستدل (٢٤١) بالكلام الأول ما تقرر في الأصول في باب وجود الواقف على أحكام

عدلت شهادة الزور والاشراك بالله تعالى وتلقاؤه تعالى فاجتنبوا الرجس من الإوثان واجتنبوا قول الزور وروي عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله تعالى عنه قال قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أحذركم بأكم الكفار قالوا بلى يا رسول الله قال الاشراك بالله وعقوق الوالدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئاً قال وشهادة الزور وقول الزور فإزار الرسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قالها سكت أي شفقة عليه وقال في المتن ومن علم أنه شهد زوراً يشهر ولا يعزى وعندهما يوجب جمع ضرباً ويجس وقال في المتن ينظر أنه شهد زوراً وعزى بالتشهير وقال في شرح من ظهر أنه شهد زوراً بأن أقر على نفسه ولم يدع يهوا ولا غلطاً كحرامه ابن النكاح ولا يمكن إثباته بالبينه لأن من باب النفي عزى بالتشهير وعلمه الفتوى سراجية فإذ اضربه وجب عليه مجمع وفي البحر ظاهر كلامه أن القاضي أن ينضم وجهه أذراه سياسة اه وقال في صدر الشريعة من أقر أنه شهد زوراً يشهر ولم يعزى وقد قيل أن وضع المسئلة في الإقرار أن شهادة الزور ولا علم إلا بالإقرار ولا تعلم بالبينه (أقول) قد تعلم بدون الإقرار كما إذا شهد بموت يد أو بان فلا تقاتله ثم طرز بدسوا كما إذا شهد برؤية الهلال فنفي ثلاثون يوماً وليس بالسماه عليه ولم ير الهلال ومثل هذا كبير اه وأما المدعى فقدر أن يكتب كبيرة ما قرأه أنه ارتكب الكذب وقد أدى المدعى عليه في دعواه عليه فيعزى قال في المتن وغيره وعزى كل مرتكب منكر أو مؤذى مسلم فيبرحق بقوله وأقول ولو يفسر العن قال في شرح المتن أو إشارة لأنه كبيرة كجبا في الحظر فتركب من كتب مجرم وكل مرتكب معصية واحدة فيها التعز برأشها اه والله أعلم وسئل العلامة بن نجيم إذا شهد شاهدان في حادثة وزكهما إثباتاً فظاهر أنهم شاهدان زوراً فهل على من زكهما ضمان أو تعزير بأجاب لا ضمان ولا تعزير على من زكهما (سئل) فيما إذا زعم أحد الشاهد عن شهادة في مجلس القاضي بعد الحكم وقال أنه شهد زوراً فهل لا ينقض القضاء رجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزى بما يليقه (الجواب) نعم لا ينقض القضاء رجوعه لأن الشاهد إذا زعم في مجلس القاضي بعد الحكم لا يفسخ الحكم لأن آخر كلامه ناقض أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولأنه ترجيح كلامه الأول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا في الظاهر وأما في الباطن بان على أي المدعى أنه لاحق له في ذلك فلا يجوز له أن يحذره منه بشهادة الزور أو ما تقرر لهم أن القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهر أو باطن عند أي حقيقة رجحه الله تعالى فذلك في المقود والفسوق ودون الاملاك المرسلة وضمن الشاهد نصف ما شهد به المشهود عليه وهو للمدعى عليه كذا كره العلامة العيني في شرح الكثر لأن التسبب على وجه التعدي سب الضمان كسفر البشير وقد تسبب ثلاثان في تعدي باقود تعذرا بإيجاب الضمان على المباشر وهو القاضي لأنه كالمجال في القضاء وفي إيجاب

أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسألهم وعقبتهم بهم على حكم الفريضة الشرعية طبقاً للعلماء ثم تحجب الطبقة السفلى ثم بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وذريتهم ونسألهم وعقبتهم على بنات الواقف الزور على حكم الفريضة الشرعية ثم بعدهم على أولادهم الذكور والأناث ثم بعدهم على أولادهم ثم على نسألهم وعقبتهم بهم على حكم الفريضة الشرعية طبقاً للعلماء ثم تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولداً وسفل وآل الأمر إلى حاله كان أصله حياً باقياً لا سفل في الوقف فأم ولد أو ولد له دون سفل مقامه في الاستحقاق واستحقاق ما كان يستحقه أصله لو كان أصله باقياً من مات عن غير ولد ولداً ولداً وسفل عاد التحقيق أن هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقف على من لو وجد من ذرية الواقف من أولاد البطون على حكم الشرط والترتيب العيني أعلاه فإذا انقراضوا باسألهم وأبأدهم الموت عن آخرهم ولم يبق في الوقف ذرية مطلقاً كان ذلك

وقفا على أعراق الوافدين عليه بعد العادى الى آخره من الجهة وقدمت الواقف ثم ماتت شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد البنين عن ابن ثم ماتت إحدى البنات عن ابن وأخرى عن بنين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده بلا قبولة على أن من مات منهم وترك ولداً نحو ويحصل ولد بنت شمس الدين في ذلك بلا قبولة على أولادهم ثم على أولاد أولادهم الذي كسر بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سجدت اذ تقران الاضافة اذا كانت للاولاد دخل ولد البنت والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطلون فلا يغير الحكم المستفاد من الكلام السابق (٢٤٣) فتقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيد عند ان وان اتحدت الحادثة لا مكان العمل

بمقتضى كل منهما اذا اطلاق عليه صرف الناس عن تقلد القضاء وتعدا استيفاء من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعى المال أو لا به يبقى كذا في التتويروا والبحر والبراز بقوله خلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقيد ضمانه في الهداية والمقتضى والوقاية والكثرة والبرر بما اذا قبض المال لعدم الاتفاق قبله لكن المعتمد الاول دون الثاني ان الذي عليه المتون لا يفي المتون تصحيح التراضي والتصحيح الصريح أقوى وبعبارة الخلاصة الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما رجوعاً معتبراً يعني عند القاضي لا يبطل اقتضاهن ضمن المال الذي شهداه وهو قول أبي حنيفة لا يخبر وهو قولهما عليه الفتوى سواء قبض المقتضى له المال الذي قضى به أو لم يقبض اه وفي البراز يقول الذي عليه الفتوى الضمان بعد القبض بالاضمان قبض المدعى المال أو لا اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه الفتوى وبه يبقى من علامات الرجوع كما صرح به في المضمرات والذي استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتون قول أبي حنيفة الاول والمقتضى به قوله الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد ولهم رجوع عن قوله الاول فكان على الثاني المقول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه انه شهد زوراً لم يدع سهواً ولا غلطاً كما حذرنا من الكمال عزو بالتشهير قال في السراجة وعليه الفتوى وزاد الامامان ضره وجب كذا في الجمع وفي البحر وظاهر كلامهم أن القاضي أن يسخم وجهه وأن سياسة وقبل ان يرجع مصرضاً باجتماع وانما لم يجرأ على ان يرض مدعونه لرأي القاضي على الصحيح كيف لا وقد انكب كبير من الكبار قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلوة والسلام شاهد الزور لا تزول قدمي حتى يوجب الله النار واما الحاكم بن عمر رضي الله تعالى عنهم والله سبحانه أعلم (مثل) في الشهادة على المحبة بنسكاح أو توكيل له نص وما يرقى صحتها (الجواب) نعم نصع وطريق صحتها كره علماءنا رحمهم الله تعالى في ذلك ما ذكره في التتويروا وشرحه العلائي ولا يشهد على محب بسماعه من الاذنين القائل بان لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أى القائل مع شهادة اثنين بانها فلا تبت فلان من فلا وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين اه ومثله للبرر والعبادة والحاي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أم افلا تبت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكر في البحر عن الجامع الصغير وبالمال الامام خواهر زاده كذا في التراضي وفي البرر يشترط رؤية شخصها لا وجهها وقال في الخبرية بعد ما نقل المسئلة وما هو الصحيح وهذا كما بعد المتون أى موت المرأة والشهود عدلها وأما اذا كانت حية وأشاروا بالشهود اليها وقالوا هذه تشهد علموا نعرف فقلت شهادتهم ما ولو قالوا تحملنا الشهادة فلا تبت فلان ولكن لا تشري هي على هذه المدعى علم أم لا لصحت

بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل به مثل التقيد ولان المقيد يجب الحكم ابتداءً فهو مثبت والاثبات لا يوجب نقياً لاصحة دلالة ولا انتفاء فاذا علمت ذلك قوله ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقفاً على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطلون مثبت لاستحقاق أولاد البطلون جميع الوقف بعد انقراض أولاد الظهور لاناف مشاركتهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أو لا على أولادهم فحصلنا بكل منهما وهذا معلوم على ما بالاصول والله أعلم (مثل) في مكان موقوف على جهة ترتبت عندنا كم شرعاً في آخره مثله قرشاً وتصفى في كل عام ثمان انا زاد فيه زيادة ضرر وجعل في كل عام بستة قروش ثم انه ادعى

مستاجر المكان عندنا كم شرعاً بان هذه الزيادة مقرر وواقع بينة بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه الخصم والان الناظر يطلب أن ياخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر زيادة الضرر والتفت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زامن ينزع مع المستاجر في الاجرة تعتد لا تعتبر الزيادة في ذلك بقدرنا بال زيادة عند الكل وذ كر في المحط ما يذهب التبدل المتولى جام الوقف باجره زيادة خوفه ليس الفتوى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاجارة الاولى باجره اقل أو زيادة تغني الناس فيها لانه في الزيادة على احوال مثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستاجر قد ازم الزيادة على الوجه المذكور قالوا من غير تصحيح فليس للناظر طلب الزيادة والحال عدم صحة الاجارة هذا ان تضمنت الزيادة على المستاجر جبراً وأما اذا وجد عقد عن تراض أو زاد هو في الاجرة برضاء وكان قبض المضى المدة هو صحيح وبطلب الزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسداً المعنى آخر كشرط فاسد أو وجهه في المدة

وتحوز ذلك فالواجب آخر المثل لا يجوز للمسيح لما تقر بأن الآخرة الفاسدة يجب فيها أحراز الحق لا لتفادع بشرط أن توجد التماس إلى
 المستأجر من جهة الآخر وانما ذكر هذا التفصيل لأن السؤال غير متكلم والواقع يتحمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف أو غيره ما ظهره كل
 سنة تكذاهل فقم هذه الأجرة في السنة الأولى وما زاد عليها ثم تصح في الأولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة الثانية فمما عداها
 وإذا سكن الثانية لزمته الأجرة المعينة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقار على أولاده ونسبه وعقبه المذكور والآن على حكم القرينة
 الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم وأولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظهور وولد البطن أولاد المذكور وأولاد المذكور على حكم
 آباءهم بطلبها بعد ولد ونسبه بعد نسل مذكور في شرط وقفه هذا لفظا فهل يدخل أولاد (٣٤٣) البنات في الوقف مع وجود أولاد المذكور

أولاً (أجاب) نعم يدخل
 أولاد البنات لقوله من ولد
 الظهور والبطن من كذا
 بقوله وأولاد المذكور وأولاد
 البنات على حكم ما شرط
 والله أعلم (سئل) في رجل
 وقف وقفا على ابنه فلان
 ونسبه ثم من بعدهما على
 أولادهما وأولاد أولادها
 ثم ومن جعل آخره جهة
 لا تنقطع هل يدخل ولد
 البنت في الوقف وولدها
 وان سفل نسبا يستحق الابن
 يستحق ابن الابن وان سفل
 مع الابن والأبني والذ كر
 فيه سواء أم لا (أجاب) نعم
 يستحق الابن وابن الابن
 معه والأبني وأبنيها كذلك
 والذ كر مثلها نصيبا سواء كان
 صريح به النصفي في جمعه
 بين كل بني هلال والخصاف
 ولم يسبق فيمنعها والله أعلم
 (سئل) في الوقف على فقراء
 الخليل والقدس الشريف
 إذا صرفها من له ولاية

شهادتهم وكان على المدي إقامة البينة أن هذه هي التي سمعها ونسبها كذا في التواريخ وغيرها اه
 والله سبحانه أعلم في شهادات القاضي ظهير الدين إذا شهد الشهود على رجل بدار وقفا والدار ونف
 على حدودها إذا شئنا إليها لكن لا تعرف أسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما إذا عدل لا يبعث
 معهم المدي والمدي عليه وأميناته لتقف الشهود على الحدود بحضور أمين القاضي فإذا وقع عليها وقال
 هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدي وجعون إلى القاضي ويشهد الامانة أنهم وقفوا وشهدوا
 بأسماء الحدود فينتدقضي القاضي بالدار التي شهد بها وشهدوا كذا هذا في القرى والحواريات كذا
 في جامع القصورين وقفاوى ابن عبد العال (سئل) فيما إذا تصادقت امرأتان معاً أمتهما اشترت من أمتهما
 المذكورة بشهادة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية تحصل شهود
 مضمون الحجة الشهادة عليهم ما يترى بفروج المرأة وأبنيها من المرفان المذكور وان أم المرأة
 تنكر البيع فهل يلزم إثبات الشراء بشهادة يثبت عارفة بأنها غير شهادة مضمون حجة تصادقة حيث
 تحسوا الشهادة عليها هي متفقة أم لا (الجواب) يكتفي في ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة
 إلى الإثبات بشهادة يثبت أخرى ونفع الشهادة على المرأة المتقدمة عند التعريف كما في جامع القصورين
 والأشياء يصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الها سواه كانت الشهادة لها وعليها كفاي المحيط
 واختاره النسفي كنية الفقير عبد الرحمن العمادى ومن خطه نقلت وبطله أجبت ورأيت فتوى
 أيضا خطها الجدل العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى يصح أن يكتب في صلح بيع أن زيدا باع لعمه
 أمالة عن نفسه ووكاله عن أخيه الثابتة وكانت عنها شهادة فلان وفلان حصتهما المعلومتين في قاعة
 وبستان ثمن معلوم مقبوض بيده ثمان المشرى عن ورثة وبخيلت أعتز يدنو كلفه في ذلك فهل يكاف
 ورثة المشرى إلى الثابت فوكيلها ولا يكتفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور (الجواب) الحمد لله
 نعم يكاف ورثة المشرى إلى الثابت فوكيلها ولا يكتفي في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق
 كنية الفقير عبد الرحمن عن عمه ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي
 لا يجوز إثبات الوكالة والولاية بغير خصم حاضر اه والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كنية الفقير أحمد
 المسلكى وبخيل الشيع عبد الرحمن المذكور جوابا عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد
 بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة تفصيل ما فها حتى يقيم الوكيل على وجهه الموكلين ببنه عالة
 بأنهم أوكلاه بقض ما له من ماله في دفعه والاصل والارضاء بأضافات شاهدهى الوكالة لا عبرة بشهادة ثما
 أصلا فانهم لا يشهد بان تركيل بناع على دعوى صحبه والله أعلم كنية الفقير أبو السعود (سئل) فيما إذا

صرفها إلى بعض فقراء البلد من لكون فقرائهم لا يحصون بصم ولا بشرط الصرف للجمع حدث بشرط الواقف عددًا محصورا ولا
 استعاب الجميع أم لا هل من آثاره مظاهر ولاية غيرهم له ولا ينافى صرف وكلف المصروف إليه إلى احتضار شرط الواقف يلزمه احتضاره أم لا
 (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجمع والخال هذه كما صرح به في الظهور به والبراز يتغيرهما ولا يكاف المصروف اليه من جهته من له
 ولاية لا صرف إلى احتضار شرط الواقف وانما هو فقير صرف له بانصاف بالفقير الذى هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكاف إلى احتضار شرط
 الواقف كما هو ظاهر من خمس رأس أسبوعه في الفقير والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده وأولاد
 أولاده وأولاد أولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد البطلون وكل من انتقل من أولاد المذكور ينتقل نصيبه إلى أولاد المذكور وجعل لنفسه
 والبنات الخليل بن من الأزواج السكن بالبور مدة حياتهم وبنات بناتهم الخليليات كذلك والآن الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد

فوعسرون شخصاً ولا يرى ترتيب الموتى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكورا وإنا بنا شرط خلوهم المذكور وقاية لا بهطل ذكره على أني أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الأسفل في الاستحقاق والانتى المستحقان كذلك لا طلاق غير أن من مات من أولاد الذكور ينتقل نصيبه لأولاد المذكور فهو قبلة والأصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع إليها عند الاستنباط لأن الكل بوصف الاستحقاق إلا ذهب مشروط بترتيب الرتب فيقسم كذلك على الرؤس غير أن ما أصاب المتوفى منهم كان لأولاد الذكور ومع سهمهم المفعولة لهم بالسوية وإذا مات أحد منهم لاعتد في التقسيم على الموجود منهم العلية والعليا والسفل في ذلك سواء قال: الخصاف وقف على أولاده وأولاد أولاده ومنزلة يتمونه ولم يرتبه بشرط (٣٤٤) أن من مات عن ولد ونفسيه وحكمه قسمته بين الولد والولد بالسوية فبما أصاب المتوفى

كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمهما المفعول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده أه والله أعلم (سئل) من صفى قرية نضها وقت على طائفة ونصفها وقف على طائفة أخرى وبشكل نصف ناظر مستقل استولى متقلب عليه لم جله قري غيرها واستأجر المتقلب من أحد الناظرين نصفه المتكامل عليه ودفع له الأجزاء سبله فهل الناظر المتكامل على النصف الثاني أو سببه أن يطالب به نصف ما دفع له من الأجزاء أم لا وهل إذا أكره المؤخر المذكور أو واره على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكامل عليهم ماله شيأ بسبب ذلك يصح أم لا وهل إذا استولى هذا المتقلب المبالغ على ناحيتها القريبة المذكور مدسنتين وأخذ انخرج من أهلها أو تركه

ولم يأخذ ثم التده واستولى الحاكم العادل عليها يؤخذ انخرج من أهلها وهل يلزمه بسبب إمارته المتقلب نصفه دعوى المتكامل عليه ضمان منافع النصف الثاني استحققه أم لا (أجاب) ليس للناظر الذي لم يجر على الناظر الذي أحميل فبما ضمن من الأجزاء ضمانا لمنافع نصفه المتكامل عليه ولا يصح الصلح مع الأكره فلا يلزم به ولا يؤخذ انخرج مع ما ذكر من اشتداد الباطن سواء أخذته المتولى أو تركه ولم يأخذ ولا تنفاه على الجباية لعدم الحماية وهذه الأحكام ظاهرة وليس عليها غطاء فلا ينسب المتكامل بها أن شاء الله إلى انقطاع والله أعلم (وسئل عنها أيضا) في موقوفه على جهتي وبشكل جبهة نصفها على ناظر مستقل يتكامل عليه بالولاية لا نظره ولا أحد المتكاملين شجر زيتون بارهاه على مال معلوم بطريق الوقف نظير استبقائه بها تعدى على الترتيب كما العرف ووضع بدلهامدسنتين وأكل ما تحصل منهما من غلال وغيره ولم يتع صاحب الشجر من أن يترك غره هل يسقط عنه ما على الزيتون من المال المقرر له في الوقف أم لا يسقط وبالعالم به

دعوى

مالك المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه عنه فقيل السبع شرعاً والله أعلم (سئل) فرجل وقب على نفسه ثم على أولاده ثم من الذين قربوا ووجهة على الفريضة الشرعية فمن بعدهم على أولاد المذکور من الذكور لأنهم هم على أولاد أولادهم ثم من أبنائهم عاشوا فإذا انقرضوا فعلى الحرمین ثم على الفقراء ماتت ووجهة لأن ولد ثمان وجبان الواقف حيّاً أبناء الواقف عن ثلاث بنات عابد وصفيّة وصبيّة وعن ابن اسمعيل ثمان صاحباً بعد ما وقف ثمان الواقف عن ابنته خمس البنين عن بنت جربان المذکور عن بنت واقف عن ثمان من البنين عن ابن أسماء وأرواحهم وعن شبيب زليخا وأوج فكيف يقسم الوقف (أجاب) أن صحرات الواقف صدمن الواقف على الكيفية المذکورة فقبلته الآن مختصة في أرواحهم ولا شيء لاختصاصها بالبناات وجربان وهو ظاهر له أنه أدنى فهم لقوله فمن بعدهم على أولاد (P ٤٥) المذکور من الذكور لأنهم هم على أولادهم ثم من الذين قربوا

(٤٤) - (فتاوى حامديه) - (اول) الواقف للاخير وبشرطه في غيرهم فبقى مطلقا فيه يسوي الذي كسر والاتي وانه اعلى (سئل) في علو وقف وسفل وقتا خروجه بغير ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف أعلاها لولا اذ اعاد ملكه منع ناظر الوقف العلوي من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم بغير ناظر السفل على عمارته من غلة الوقف احياءه اوقف فقد صحت على ائان الناظر اذا امتنع من عماره الوقف وله غلة أجرة عليها وصوابان امتناعه عنها والحال هذه منجابه تسحق به العزل واذا اعاد ملكه منع ناظر الوقف العلوي من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا بجريانه حق لا يقط بسقوط السفل بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل يبعث منك علوهذا السفل كذلك اجاز البيع و يكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري حق القراء عليه وهذا واحد من هذا العلو كان العشري ينتمي عليه علوا أو سفل الاول وصرحوا أن ذلك السفل لو أراد جرمه منع غيره لتعلق حق ذي العلو به في كل ولا يسلط بالانهدام ولأنه

كانه ان يبنوه من ذى السفل حتى يؤدبه قيته وان كان البناء باذن القاضي فله المانع حتى يؤدبه ما وفق والله أعلم (سئل) في مدرسة جياور المسجدين جرحا متريه ويصرف ما يتناوله من اجرتها على مصالح المسجد بقديم في السجل المحفوظ لعل بذلك نصير وقفا على المسجد الزبور وسوغ به ذلك شرعا والاداء يصير دعه عن ذلك ويعني قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغرضه شرعى وهل اذا نصب السلطان متريه يقوم بشراؤها وردها لما وصفت له وبسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المئور حراما اخذ من اجرتها يصح حبس وافي اجرة المثل لنصرفه في مصالح المدرسة انشر وطعان مان المئور له ان يرجع في تركه بذلك اوفي وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (اجاب) لا تصير (٣٤٦) وقفا على المسجد بفعله الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منع من ذلك ويضمن منافعها اذ منافع

الوقف مضمونة على ما هو المنفق به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه اومن تركه ورد عليه ولا يرجع على المسجد بشئ اذ لا ذمته صحبة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جمعها وقف في مدرسة مقبنة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة اخرى يؤدبه او بابها لناظر واحد واحد مدة سديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله واخذة لجهة مدرسته محكما يكون جميع القرية وقفا عليها في يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الراجح والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (اجاب) ليس له ذلك بل يجب اقامه ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا نفاق ذلك كون القرية جهة ما هو قوفة على تلك المدرسة لتان الخراج جهة اخرى للوقوف منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون قرية بالارض موقوفة على جهة والخراج لغيره لان ارض الخراج اذا وقفت ونجحت بالانفاق لله تعالى فالخراج واجب على حاله كاصرح به في الخلاصة وغيرها فصره الامام لاهو مفوض اليه شرعا فاذ اعلم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية او ما نفع من ارضها لجهة هذه المدرسة والوقفة خراج بقبتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان وقف الارض لان الشايع عن لهما وجها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ان يتنافعوا في غير من يستحق الخراج ويصرفوا بها على من يستحق الخراج فاني تروهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان ثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه المنع بالبرهان والله أعلم (سئل) في مستحق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية بالنظر في توقيض جميع الاجرة فان هو المستحق في أثناء

الوقف مضمونة على ما هو المنفق به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه اومن تركه ورد عليه ولا يرجع على المسجد بشئ اذ لا ذمته صحبة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جمعها وقف في مدرسة مقبنة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة اخرى يؤدبه او بابها لناظر واحد واحد مدة سديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله واخذة لجهة مدرسته محكما يكون جميع القرية وقفا عليها في يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الراجح والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (اجاب) ليس له ذلك بل يجب اقامه ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا نفاق ذلك كون القرية جهة ما هو قوفة على تلك المدرسة لتان الخراج جهة اخرى للوقوف منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون قرية بالارض موقوفة على جهة والخراج لغيره لان ارض الخراج اذا وقفت ونجحت بالانفاق لله تعالى فالخراج واجب على حاله كاصرح به في الخلاصة وغيرها فصره الامام لاهو مفوض اليه شرعا فاذ اعلم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية او ما نفع من ارضها لجهة هذه المدرسة والوقفة خراج بقبتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان وقف الارض لان الشايع عن لهما وجها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ان يتنافعوا في غير من يستحق الخراج ويصرفوا بها على من يستحق الخراج فاني تروهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان ثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه المنع بالبرهان والله أعلم (سئل) في مستحق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية بالنظر في توقيض جميع الاجرة فان هو المستحق في أثناء

الوقف مضمونة على ما هو المنفق به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه اومن تركه ورد عليه ولا يرجع على المسجد بشئ اذ لا ذمته صحبة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لا سيما على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جمعها وقف في مدرسة مقبنة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة اخرى يؤدبه او بابها لناظر واحد واحد مدة سديدة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله واخذة لجهة مدرسته محكما يكون جميع القرية وقفا عليها في يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التنافي الجواب مع اظهار الراجح والاستدلال بصريح النقل عن الاصحاب (اجاب) ليس له ذلك بل يجب اقامه ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا نفاق ذلك كون القرية جهة ما هو قوفة على تلك المدرسة لتان الخراج جهة اخرى للوقوف منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز ان تكون قرية بالارض موقوفة على جهة والخراج لغيره لان ارض الخراج اذا وقفت ونجحت بالانفاق لله تعالى فالخراج واجب على حاله كاصرح به في الخلاصة وغيرها فصره الامام لاهو مفوض اليه شرعا فاذ اعلم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية او ما نفع من ارضها لجهة هذه المدرسة والوقفة خراج بقبتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان وقف الارض لان الشايع عن لهما وجها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بان ارض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم ان يتنافعوا في غير من يستحق الخراج ويصرفوا بها على من يستحق الخراج فاني تروهم التنافي فالواجب استمرار الحال على ما كان الا ان ثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه المنع بالبرهان والله أعلم (سئل) في مستحق اجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية بالنظر في توقيض جميع الاجرة فان هو المستحق في أثناء

المدة الحكيمة في الآخرة المقبوضة (أجاب) ترجع وزنة المستأخر بما قبل المدة الباقية بعد موت المستأخر من الأجل على من صرفته له من المستحقين كانوا أحيين وعلى تركهم كانوا قاضيين وإن كان المورث حراساً لملكها لنفسه فالجور في تركه ما كان له تركه والآخر المطالب بالحق يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ ومما هم وعلى من بعدهم من الأولاد الذكور والآن بينهم على الفرقة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم أيامنا سألوا وبعد انقراض على جهة بمرتبة وشرط وطامن جملتها شرط نفسه الإدخال والإخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلها له وإن تناهى ذلك منه وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث أنه إذا عسر في الواقف الرجوع (٢٤٧) وما يرتب عليه فيكون يخطئ بالواقف

المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم الشرعية ويكتب في حجة ويقدر في سجلات دمشق ويحكم بما حكم شرعي في حضور الواقف المشار اليه وفي فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بينة نفوس كاذبة وإن شهدت وكذب بذلك حقه نفوس داحضة ولا يعمل بهما ولا يعمل عليهما ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو يخط بدله ما حكم حفي وحكم الحاكم الحنفي. بصفة الوشور ومعه بعد استغناء شرائطه الشرعية ثم طرأ على الواقف المزور ذهاب بصره وتعدرت السكابة بعده وأخرج الواقف المزور أحد أولاده وذرية الولد المزور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بينة شرعية عادلة فهل تقبل البينة الشرعية العادية على ذلك ويكون الإخراج

الموافق ومورد جواب الخبر تاشي الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً ولا يكتفي بشعر يرف الواحد قال في العمدية ولو أخبرت امرأة أنها فلاة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باجها ونسبها لأن شعر يرف المرأة الواحد والرجل الواحد لا يكتفي ولو عرف فوارجلان وقال تشهد أنها فلاة بنت فلان حل له معاداة الشهادة بالاتفاق لأن في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لا يمتنع ما بينه تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر أنجباً عنده في حجة فإذا أخبر جماعة لا يتصور فوطهم على الكذب وعنددهما إذا أخبر عدلان أنها فلاة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة على النسب وفي الفوائد بنى على ما لا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر إلى وجهها في الشعر يرف وفي العمدية قالوا لا يصح العمل بدون رؤية وجهها وبقي شمس الاسلام الأورجندى وظهر الدين المرتضى في وجهها لله تعالى اه (أقول) وحاصله أن تعرف المرأة المجهولة إن كان من واحد لا يكتفي وإن كان من اثنين فإن كان بلفظ الشهادة بان فلا تشهد أنها فلاة بنت فلان كفي اتفاقاً والإيمان أخيراً أنها فلاة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكتفي عنددهما بلفظ ذلك جماعة لا يمكن فوطهم على الكذب وعنددهما يكتفي بخبر العدلين وهذا مخالف لما في الخبرين من البرازية حيث قال وهل بشرط شهادة الزا دل على عدلين في أنهم فلاة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها فلاة بنت فلان وقال الشهادة عدلين يكتفي وعليه الفتوى لأنه أنسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام وصاحبه في لفظ الشهادة لا لاخبارا لكن نقل الخبر الرمي في حاشيته على الخبرين معين الحكم فاطر المسمى مثل ما نقله المؤلف ههنا عن الخبر تاشي ثم قال والذي يظهر أن ما في معنى الحكم هو الاعتبار لا ذكره من الالة اه أي بقوله لأن في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر الخ (سئل) في شهادة الزا دل على زوجته بدليلها على زوجها المتوفى عنها وعن بنت مناهي زوجة الرجل الشاهد المذكور وهل تقبل (الجواب) تقبل شهادة لامرأته كاصح بذلك في البرازية وما لا قضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل (سئل) فيما إذا شهدوا على شهود المدعى قبل التعديل على أقاربه ما بينهم شهدوا بزوجته وروى قبل الشهادة عليهم بذلك (الجواب) تقبل الشهادة على شهود المدعى على أقاربه ما بينهم شهدوا بزوجته وروى قبل التعديل ولون واحد دلالة حرج مجرد قبل التعديل على ما لا يمتنع في المنع تبعاً لما قرره صدور الشرع وقوله أم منسلاً خسرو وأدخله تحت قوله المذموم أسهل من الرفع كما ذكره العائني ومسألة قبول الشهادة على الجرح المجرى وقارفي كتب المذهب والله سبحانه أعلم (سئل) في شهادة الدلال العدل الذي لا يحلف ولا يكذب هل تقبل (الجواب) نعم إذا كان كذلك تقبل قال في العروة كذا التقبل شهادة النفاخ وهو الدلال إلا إذا كان عدلاً لا يكذب لم يخلف (سئل) فيما إذا كان له يثبت أو بنت وزوجة لثنتين عاقلتان فشهدا

صحها والحالة ما ذكر اه (أجاب) اعلم أولاً أن شرطه الإدخال والإخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلها له وإن تناهى ذلك أو تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بشرط صحيح معتبر فله الإدخال والإخراج وما ذكره كونه أو ما اشتراط كونه يخطئ بالواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب في حجة ويقدر في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعاً أن العلم بمصرح بالحق شرطاً لا فائدة فيه ولا مصلحة لا قبل وكونه بشرط في ادخاله وإخراجه كونه يخطئ ولفظه بلسانه في محكمة وكتب حجة وتقييده في سجلات دمشق الخ مخالفاً لموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه ما لا يصح شرعاً قال لفظاً بانفراذه كاف في صحة ذلك شرعاً وإن زاد ما يحتاج إلى الوفاء بصرح في الجهر أنه ليس كل شرط يجب اتباعه فالحال أن شرطاً أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفة الشرع الشرعي فبهذا يعلم أن قوله شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومه قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الأمة أن من الشرط الباطلة أو شرط وقته على العيان فالشرط باطل

وتكون الغلة للمساكين لان فهم الغنى والفقير وهم لا يحصون وكذلك على العورات والعرجان والمجنون ولو وقف على غنى يحتاج أهل العمل أن يشتري لهم المداود الكاغد جاز الوفاء ويجوز التصديق عليهم بين الغلة وان سددنا الصواب في لا راعى فيها شرط الواقف ثم ضيق الارواق هنا فاذ اعلمت ذلك لم توقف في صحة الانحياز لزور بلقاء الواقف على أن قوله لا يمكن يصدر من الواقف بنفسه أو بخط مدمر مخرج الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة العادلة كالمهاينة توهي من أقوى حجج الشرع الشريفة وكيف يصح قوله متى فعلت بشهادة بينة فهي كذا وهو تغير الواقع الشرعي وإبطال الحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة تروخ وبودر وثبتت وتعدت إلى الاستغناء وصار (٢٤٨) بحال لا يتغير به مدة تزيد على ثلاثين سنة وتحصل الضرر للجار والمآزر به فرفع من قبله الأمر إلى القاضي فأرسل من جانبه

له مع رجل آخر شراء طبق من عمر وهل تقبل حيث لا مانع شرعاً أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادةهما في القضية تقبل شهادة الخليل (سئل) فيما إذا مات من يدين أولاً فادعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر شاهدين لم يعرف أحدهما ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وحده قال لا ينقل سواهما فتنعج الحساكم المتداعي لديه من ذلك وعرضهم بان الدار تكون ميراثاً عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بينة تشهروا له ببيعة فقبلت لا يمكن التوفيق (الجواب) تحديد الدار لازم قال في التترويش شرط القصد في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهور إلا إذا عرفت الشهود الدار بعينها فلا يحتاج إلى ذكر حدودها ولا إلى ذكر بلدتها الدار ثم الغلة ثم السكوة ثم أسماء أصحابها وأسماء أسانهم ولا بد من ذكر كل الجان لم يكن الرجل مشهوراً اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوي أن المذني إذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المذني بشهود أو شهد الذي قال له شهادة فعندى قال في هذا من أصحابنا رواه بيان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق يمكن بان يقول كان في شهودي كنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة ولكن نسيتهم تذكرنا اه ومثله في العمادية (سئل) فيما إذا أقام المذني بينة على إقرار المذني عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل (الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحط الشرعي من تكذيب الشهادة ومثله في الجرو والبرور والتترويش وغيرها (سئل) في شهادة السحفي فيما يرجع إلى الغلة هل تكون غير مقبولة (الجواب) لا تقبل لانه لحق الشهود به فكانه اختلافي شهادة الشريك لشريكه فهو نظير شهادة أحد الدائنين لشريكه بدين مشترك بينهما كما صرح بذلك في البصري باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الزوم المرحوم على أفندي (سئل) في شهادة الاخ العدل لا يخفى في دعوى متعلقة بوقف أو أخوه متولى عليه هل تقبل (الجواب) نعم تقبل شهادة الاخ لاجبه والمسئلة في المتن بل في فتاوى التمر تاشي من الشهادة شهودا مع متولى الوقف على أن تحل هذه القطعة الارض من جلة أو أراضي خريتهم تقبل اه (أقول) ما ذكره عن فتاوى التمر تاشي لا ينفي ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة على الغلة وهي ملك المستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير ملحوظ لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما أشار إلى هذا الفرق صاحب البرود كرهه مسائل تقبل الشهادة فيها ولو كان على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب والشاهد في المكتب وشهادة أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفة وقف على مدرسة كذا أوهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد بالجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعقد القبول في الكل قال ابن النخعي من هذا النمط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مسحق فيه اه قال

جميعا من المسلمين وثقات المودعين وحصل الوقوف على المكان الموقوف فوجده بحال مسوغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل المحلة فاذن العتلى في استبداله بعد ان ظهر ويحز له واقضى الحال شهرا للنداء عليه مدة أيام وانتهت الرغبات فبأنه فاستبدله شخص بقي معلوم بعد ان شهد جمع من المسلمين بان قيمته في ذلك الوقت تساوى المستبدل به وأنه إذا بدلتها وأكرر بما رويكم القاضي بصفة الاستبدال على قول من جوزه من الأئمة الأسلاف وصبر وونه ملكا للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وقصر في ذلك ما ناطوا به وعبر بعضهم عن شراء شخص آخر وقصر فيه وعبر كذلك في ما يمكن أن تروخهم ان الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة

وأحضر جماعة شهوده بالاعراض الفاسدة أن قيمة كذا رادة على ما استبدله وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال ان البيعة الخيرية الشرعية شهدت ان المستبدل به أكثر ريعاً وفرطاً وحكم القاضي بصفة ذلك فعل لا يسوغ لاحد نقضه والمعتبر في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال ان كانوا عر وقتهم بعد العقل لا يقض الاستبدال الثابت بشهادتهم اذا القضاء صان عن الانكفاء ما يمكن والشهود الذين شهدوا ثانياً ان كانوا غير عدول شهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ربحت شهادة الاولين بانصال القضاء بما يشهد بذلك فروع عنها ما ذكر في المتن لو شهدت بيعة بقتل زيد لم يخبر بكتلته أخرى بقتله يوم الخبر بالكون فتم تقبل البيعتان لان احدهما كاذبة يقين ولا ترجع لاحدهما فان حكم الحاكم بأبيته الاولى لا تنعكس البيعة الثانية لان الاولى ترجحت بانصال القضاء وفي فاضلنا لو أقامت المرأة البيعة ان البت تزوجها لم يخبر بكتلته القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى البيعة بانه تزوجها في ذلك اليوم فخران لم تقبل بيعتها اه نعم لو كانت

البينة الشاهدة بمسوغات الاستدلال بغيرهم الحسن كالجواز ومثله ان المار سائفة الاستدلال لا تخدمها وحكم القاضي بشهادتهم وأبى عنه
 كما ذكرتم شهدت أخرى دى ما كمنها عامرة أن الاستدلال الى هذا الزمان وكان الحسن يقضى بان عمارتها أن الاستدلال هي العمارة لقائمة
 في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستدلال الحشد باطل اذ هو مبني على بيينة يكذب الحسن فهو بمنزلة من صاحب باعد الحكم بكونه اما اذا لم
 تكن كذلك فلا ركا في كل مائة تعارض البينين اذا قضى باحداهما ولا بطلت الاخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الاول والله أعلم (سئل)
 في استدلال العقار هل يشترط فيه ان يكون البديل عقارا ولا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل اذا صدر بها حاكمكم يصح له ليس لاحد
 ابطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيتان وكثير من علماء التجار جواز بالدراهم (٢٤٩) والدانير بل قال قاضيتان قال أبو يوسف
 وهلال لا يلغى الا بالانقضاء

كل وكيل بالبيع وقد اتفق
 كثير من المأصرين به
 اعتمادا على ما ذكره
 قاضيتان وان بحث فيه
 صاحب الجرع بما لا يجزى
 من كون النظار بأمرها
 ويكونه قال في فتاوى قارئ
 الهداية وممن ورغب
 ويعطى يله ارضا وأدارا
 فقلعن العقار للبدلان
 المستبدل حيث كان قاضي
 الجنسية فالنفس به معطية
 فبؤن على المبدليه وان
 كان غير ذلك ورسم فلا
 يؤن عليه مطلقا وهو م
 كلام قارئ الهداية
 لا يتقوم صريح كلام
 قاضيتان مع احتمال قال
 في النهر بعدة للمال في البحر
 ورأيت بعض الموالى يعمل
 الى هذا يعني الى مال في البحر
 وبعثه وأنت خبر بان
 المستبدل اذا كان هو
 قاضي الجنسية فالنفس به
 معطية فلا يتقاضى الضاع

انغير الرمي به يعلم جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه
 وهذا ما اتفق به العلامة النهر تاشي كجرو ودعى مل من الفرق ما في البراز به من قوله أهل القرية اذا
 شهدوا على قطعة أرض أنهما من أراضي قريتهم لا تقبل وأجاب عنه النهر تاشي يجعله على قريته يملو كونه
 أعلم (سئل) في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المذني بشهادة آخر هل تقبل (الجواب) نعم
 اذا اكمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل (سئل) فيما اذا شهد رجل ابن أخيه العصى وزوجته
 وهما عدلان هل تقبل (الجواب) نعم كافي الخلاصة وتقبل لام امرأته وأبها ولو زوج ابنته لامرأة أمه
 ولاخت امرأته وفي البراز به تقبل لانه من الرضاة ولو ان أوصيته امرأته ولا م امرأته وأبها (سئل)
 في شهادة المذني العدل على ذمي مثله بحق مسلم هل تقبل (الجواب) نعم كافي الملتقى وغيره من المتون اذا مات
 الكافر فباعه مسلم وكافر وأدى كل واحد منهما دينا فقام كل واحد منهما بين يمين أهل الكفر قال في الكتاب
 آخر بينة المسلم وأعلمه حقه فان بقي شيء كان لكافر وروى الحسن بن يادعن أبي حنيفة أن التركة
 تقسم بينهما على مقدار دينهما فتاوى الانتر وعين التاخرانية والمخط وعام المسئلة فيها وفي حاشية الخير
 الرمي على البحر (أقول) في النخبة نصرا في مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على
 ألف على الميت وأقام نصرا في آخرين كذلك تدفع ألف المارقة للمسلم ولا يتخصص فيها عبده وعند أبي
 يوسف يتخصص والخلاف واضح الى أن يدعى النصارى مقبولة عنده في حق إثبات الدين على الميت لا في حق
 إثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من
 إثبات الشريعة والخاصة بالحكم بشهادة الكافر على المسلم (سئل) في المذني هل اذا طلب تخلف الشاهد
 هل يجزى القاضى الى ذلك أولا (الجواب) الشاهد لا يخلف قال في المنع من وأخو كتاب الدعوى وى لو طلب
 المذني عليه تخلف الشاهد لا يجب عليه البين أو المذني أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجزى القاضى لانا
 أمرنا بكرام الشهود والمذني لا يجب عليه البين لاسيما اذا أقام البينة في الفتاوى الزينة معز بالي المذهب
 وفي زماننا لم تعذر التزكية بغيره الفسق اختار القضاة تخلف الشهود كما اختاروه من أبي ليلى لحصول
 غلبة الظن اه وفي مناقب الكردى أعلم ان تخلف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام
 ونقد كرى فتاوى القاعدى وخزانة المفتسين أن السلطان اذا أمر قضاة بتخلف الشهود يجب على العلماء
 ان ينصروه ويقولوا له لا تسلك فضائل أمر ان أطاعوا يلزم منه حفظ الخلق سبحانه وتعالى وان عولوا
 يلزم منه حفظ الخلق الى آخر ما فيها اه مخ من الشهادة (سئل) فيما اذا مات رجل عن تركه وورثه أقر
 اثنتان منهم بدلين يدهى الميت فل يعطاه ولم يقض القاضى عليه ما بذل حتى شهد بذلك الدين عند القاضى

معه ولو بالدراهم والدانير والله الموفق وقد أوتخنا المسئلة باكثر من هذا في كتابنا الحلية السائل باختصار أبلغ الوسائل فقلبك به مستغفرا
 لمؤلفه اه واذا حكم الحاكم ببعثه فلا شبهة في عدم جواز ابطاله مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جواز والله أعلم (سئل) فيما اذا
 رأى القاضى المصلحة في استدلال الوقت بالدراهم بانه خشى على الوقف الخراب في الماسا لوعدم الانتفاع بالكلية وعدم تسرع عقار يبدله
 في الحال هل يجوز لا (أجاب) نعم اذا رأى القاضى المصلحة في استدلال الوقت بعوضا واستبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الحانسة
 والتاخرانية وغيرهما وان بحث فيما نيجم فان مرجح كلام فقهاءنا في هذه المسئلة الى المصلحة وعدم المصلحة فاذا خشى على الوقف الخراب
 وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقار يبدله فالمصلحة حينئذ تتعين في الاستدلال بالدراهم والدانير بالذي يصرح به ما تواتر نقله به
 عن نوادر ان هشام اذا صار الوقت بحيث لا ينفع به المساكين فالقاضى ان يبيعهم بشرى بتمتة بخرو لا يجوز بيعه للقاضى فهذا صريح

بجواز أمثله بالزاهم ومن حذر منه علمه خوفاً للبلية فإذا انشئ هذا الخبر وهو خلاصة كلامهم في هذا الخبر والله أعلم (سئل) في دار وقف
وهو حياها وأنتض بنيتاها وأشرت على الانتقاض وقررت أن تصير كومان الراب والانتقاض وتعين المصلحة في الاستبدال وتقررت
المنفعة بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الوافق أو تنهيه الاستبدال ولو أخذ التقدير مع انتفاء الغبن ووقع المصلحة لانتقاض نفسه أم لا
(أجاب) نعم يجوز فصرح حلاً إذا شاهد بجواز ولو بالزاهم والدنانير وقالوا إذا تعينت المصلحة فبجواز خلافة الشرط بما يشافيه انتهى مع
شرط أن لا تكون عليه التقاضي والسلطان أمراً وأنه والحال هذه تؤدي إلى البطلان خصوصاً مع فاضي الجنة لأن النفس فيه مطمئنة وقد أكثر
القول والبطلان من أراسمسة الاستبدال (٣٥٠) وغاية المحط الموصول إلى شرط السلامة إراءة المصلحة وما ملازمها الاستقامة وقد اتفق

أول الدين المزبور هل تقبل شهادتهما (الجواب) نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فأقر وأرناه
الدين لسان على الميت فلم يعطيه ولم يقض القاضي عليه ما بذل حتى شهدا بذلك الدين عند القاضي لرب
الدين ثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخلفاء قوله شهد الوارثان على الميت يدين
جائز شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البيازية مات الرجل عن ورثة فأقر وأرنا بدين على
الميت لرب لم شهدا هذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما الدين في حصتهما
من التركة تقبل لأن مجرد أقرارهما قبل القضاء عليهما لا يجعل الدين في قسطهما وإن قضى عليهما بأقرارهما
ثم شهدا به عليهما يقضى بشهادتهما لأنهما يدين أن يجوز لأبعض ما بينهما على باقي الورثة فكانت جميعته
ودفع مقرم وفيه اشكال أن الدين لا يلزم على نصيبهما بأقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى
بالدين عليهما في نصيبهما قبلت الدينون تقضى من أسرار الأمور القضاء وحصته سائر الأمور القضاء لا تسكار
سائر الورثة الدين وعدم البينة المسمى اه (أقول) ما ذكره البيازية من الإشكال المذكور مبنى على
خلاف ظاهر الرواية قال العلامة الترمذي في فتاواه إذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه
عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنويرين كتاب الأقارب قبل فصل الاستثناء أحد الوارثة وأقر بالدين
يلزم كله وقيل حصته واختاره أبو البث اه وأما أقروا بالوصية بعد إقصائه يلزم حصته اتفاقاً كما في
العمادية وذكر في التراخي قبل باب العتق في المرض من كتاب الصايا ونقل المؤلف هنا من الميسر
للرخصي إذا شهدوا ثلث على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لأنه لا تخفى في شهادتهما وإن كانا
غير عدلين أو أقروا لم شهدا أنهما ما لحصة في نصيبهما لأن أقرارهما ليس بمصلحة على غيرهما وكذلك
شهادتهما بغير صفة العدة لا تكون محقة على غيرهما وانما هي محقة عليهما (سئل) عن شهدوا بأقرار
رجل بالعلقات الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهما (والجواب)
لا تقبل شهادتهما بعد أن آخر وأخسة أيام من غير عذرات كانوا أعلن بأنهم بيعت عيش الأزواج والشهادة
بدون الدعوى يجوز في هذا المسئلة ويقضى بهما من معنى الحق في كتاب الشهادة شهدوا بالحكمة المغلظة بعد
ما أخر وأشهدتهم خمسة أيام من غير عذر لا تقبل أن كانوا أعلن بأنهم بيعت عيش الأزواج جامع الفتاوى
في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بأن الشهادة على حد الزاوية أشهر من الحدود الخاصة تبطل بتقادم العهد
عند علمنا ثم لم يقدر والتقدم تقدر راصر بحا وظاهر ما في الجامع الصغير يشير إلى أن ستة أشهر وما
فوقها متقدم وقدر في رواية الأصل أن الشهر وما فوقه متقدم عن محمد أن ثلاثة أيام وما فوقه قديمة متقدم
وعن أبي يوسف أنه قال جهد ما يابى حنيفه حتى يسين في ذلك لمدة فأبى وقال هو على قدم ما يراى الامام من

متأخر وعلمنا على الانتفاء
بما هو أضعف للوقف فيها
مختلف وأخبره من هذا فليكن
المعول عليه والله أعلم
(سئل) في دار وقف
استبدالها شخص من نفس
الواقف بعد انتهاء الواقف
لحكم الشرع بأنها بالصفة
المسوغة للاستبدال شرعا
وطلبه بما يقوم مقامها
بما هو أصح منها أو أكثر
ففسح ونحوه أو قام شهودا
شهودا بأنهم بالوصف الذي
شرطه الواقف فأبى الحاكم
في ذلك وأذن له به ففسحه
ببطلان من النقد وأحقه
الحاكم الشرعي بالحكم
بالصفة والزم بعد الدعوى
الشرعية المستوفية لشرائطها
الشرعية فهل ينتقض
الاستبدال المذكور أم لا
حيث لا حصر موجود بكذا
الشهود (أجاب) لا ينتقض
حكم الحاكم الشرعي بعد
وقوعه على الوجه الشرعي
والاستبدال حيث استوفيت

شرائطه وفوتت ضوابطه وحكم بما كراه لا يقدر على نقضه سواء من لراه لأن حكم الحاكم في كل مجتهد فيه وقع
الخلاف حدث لا حصر موجود بكذا الشهود والله أعلم (سئل) في طاحونية يقل جارية في وقت أعلى خبر وتعتل وتعتل فلتها بوعاها
على المسحوقين مدة سنين وساع بسبب ذلك استبدالها فاستدلت بنصف دار وعشرة لها غلة وعاد على المسحوقين وعشرين من القروش الأديبة
وحكم فاقضى الشرع الشريف بفسخ الاستبدال بعد بدل الاجتهاد والنظر في ذلك حكما بحجتها بما ستوفى شرائطه الشرعية ولا تنريد
المسحوقون الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال من ضربين عن الاستبدال لما جهل لهم ذلك لأنهم صحة الاستبدال والحكم بزمومه واستيفاء
شرائطه الشرعية بعد تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح أنه لا تجمع دعوى الموقف عليه به يبقى أعنى
لا تجمع دعوى ما في شئ يتعصبه للوقف ولا في شئ يدعي عليه فيما ذكروا في الغلة لا في عين الوقف بخبره عن الملك والتكليف فاقضه والله تعالى أعلم

* (كتاب البيوع) * (سئل) في رجل اشترى داراً من آخرى بغير معلوم كتب ملك التبائع بها عاصله اشترى فلان من فلان من فلان من فلان من الدار الفلانية بدينه كذا فجعله كذا ليعني كذا مات المشتري ثم مات أولاده وروثة الأب على وروثة الابن ان قال فلان بغير من الناس شهدوا على اني ما اشتريته الا من مال اني فعل اذا شهدوا ثبتت الدار وروثة الاب لا مال (الجواب) لا ثبتت الدار الا بقرول الابن اشترى بثمان مائة على اذا لا يضمن الشرع من مال الابن ان يكون المبيع للاب لا به بحتم القرض والغصب وقد وردت آيت ومالك لا يملك فاضيف مال الابن للاب على طر بقا التور ومنتقول الصدق لصدق من مال مالك ومالك ماني فكيف يحكم بالدار للاب لا بالاب مع هذه الاحتمالات ما قال ذلك خووه به وثبت والله اعلم (سئل) في رجلين تقاضا بقرعة ورأس التور بائع البقرة ولم يسلم البقرة وهات (ro1) التور بغيره بغيره وهات البقرة قبل

أما في بيعه إذا هلك قبل الأجرة لا يضمن لاجتماع علمائنا إن بد الفلوى إذا دفعه البائع المبيع قبل الأجرة بتمامه إذا هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل عن الغن الفاسخ ماهو (أجاب) أحص ما قيل إنه الذي لا يدخل تحت تقويم القومين وقال الحمدي الذي يتباين الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فإن كان أكثر من نصف العشر فهو لا يتباين الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدروا يتباين فيه في الغرود ده ثم وهو نصف العشر وفي الحيوان ده بازده وهو العشر وفي العقار ده دوازده وهو الخمس والله أعلم (سئل في رجل اشترى من أخو حر أو رأى بعضه في الليل على الصباح أدنى النهار ونقضه بواحدة شأ وسلمه و برد الباقي بخار الرئة زاعجا أنه يتقبل رئة به البعض منه كافتقولا لخمازة والقرل قول البائع في عدم التعذر والله مثل المثل وإذا أتى به المشتري فخلا لاهل برده بسبب الخلل مع إمكان حدوث الخلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيسر أي ما دون من المصروف يرضى بالبيع مكان الرئة أي أنهارا فاضلهم الشراء

فلا حصار له اذ ارأى الباقي والقول قول البائع من أن غير المرئى كالمرئى ولا عبرة بالحوال وعدم الحال هذو والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر صاونا في عدول وأراد البائع من رؤس العدول صاونا باساقده ما عو به الباقي على هذه الصفة فقل بعد على تلك الصفة بل رأينا جدينا له بخار الفسخ أم لا (أجاب) للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل صاونا في عدلين وكان أراد البائع منه قالنا أو قالين هل يكفي بذلك ولاخبار المشتري اذا فسخ العدلين ما يمكن أراد أم لا (أجاب) نعم لا يكفي بذلك ولاخبار المشتري ما يمكن الباقي أراد أم لا (سئل) في رجل اشترى صاونا من آخر فقبل قبضه خطله البائع صاونا آخر (٣٥٢) بغير أمر المشتري بحيث لا يتغير المبيع عن غير المبيع هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) الخطأ على هذه الكيفية استلزام

فأدى البائع فساد البيع وجهه الشرعى وادى الفسخ الفاضل والتغير والمشتري ادى الصفة وعدم الفسخ فأي ينفقه مقدمهما (الجواب) بينة الفسخ أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الصفة كما صرح بذلك في ترجيح البينات (سئل) في امرأة أتت قديم من بناتها بأمر مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك فأي بينة تقدم (الجواب) اذا عاوضت بينة الحدوث والأقدم ففي النزاهة والخلصا بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات للحدوث عن القنية بينة الحدوث أولى ذكر العرائض في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكنف اه وعبارة النزاهة يقمن الحيطان حد القدم لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فهرن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فينته القدم أولى وشهادة أهل السكنى في هذا التقيد اه وعبارة القنية في باب البينتين المتضادتين بخ له كنف في طريق العامة نزعهم غيره انه محدث وفيهم صاحباه قديم وأخاهما البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث في القول في هذا قول مدعى القدم لكونه متمسكا بالاصل اه وقوله في الحاوي الزا هدي بالحرف معلا بقوله فالبينة بينة من يدعى انه محدث لا نها ثبت ولا يثبت انفس اه فتأمل من التعليل الموافق لما ذكر من التاصيل فان الحدوث امر عارض والقدم أصل فلذا كان القول بقوله مدعيه محدثا فكون البينة تدعى الحدوث جال على القواعد الفقهية والاصولية لا نها ثبتا بخلاف الأصل بلا فرق بين الكنف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القنية والحاوي على ما في النزاهة والخلصا وظهر أن ما صرح عن شرح الملتقى ليس قوفا على قولين متعارضين لكن ذكر العرائض في شرح التنوير في باب ما يحدثه الرجل في الطريق فتأخذ البرجندى أن الأصل فيما جعل حاله أن يجعل حديثا في طريق العامة وقد ما لوى طريق الخاصة اه ومثله في القهستاني عن السعدي بغيره في الفتاوى الهندية في الحيط وإذا كان الأصل ذلك فالقول بملد صوابا بينة لا تخريج التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية والحاوي ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاض المصنف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فاشتمت وهي أن الخلاف المذكور انحله فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ أمال وأرخا فالاسبق تاريخا يرجح كجمله به أصحاب المتن وغيرهم فاغتم هذا التصرير (سئل) فيما اذا عاوضت بينة الباسرع بينة الاعصار فأيها تقدم (الجواب) بينة الباسر أحق بالتبطل من بينة الاعصار عند التعارض

على هذه الكيفية استلزام وهو موجب لبطان البيع والحال هذو والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا وبضه ثم سقط فذبحه انسان باسم المشتري فاطلع على عيب قدس هل يرجع بقتضان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالقتضان على قولهما قال في النزاهة وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين به وأخذ المشايخ قال في العصر وفي الوفاة الفتوى على قولهما في الاكل فكذلك اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا عنده طاب البائع والمبيع في بلدة والمبتاعان في أخرى فهل ينوب قبض الامانة عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضه قبض المودع ولا بطن قبض جديد وأما تسليم الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا حضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله أن يحتج عن دفعه اذا كان المبيع غائبا في مصر المتبايعين أولى غير مصرهما والله أعلم (سئل) في رجل باع ثيابا بين معلوم واسمعهل المشتري الرجوع منه سفره فقال أخشى أن تقول غيبته فقال ان طالت غيبته يكن الثمن كوابيكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبته تلازم ان يادعوهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع في ذلك المشتري الثياب بغيرها وقت القبض والقول قول المشتري في القنية والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مودعه ثوبا فباعه وقال خذها من بعض دينك ولم يدين لها فأنصرف بالدين في الباطن واستهلك بعضها وهاك بعضها بل تعذر الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فضل الدين فبقيت ضمان تعدي المودع والقول قوله في مقدار القنية بينة بينة الدين الزاد وما هاله من غير تعدي ضمانه والقول قوله في الهلاك لبطان وقوعه من الدين ففي القبض بالتسليم له ثيابا بين عدي وجب الضمان والله أعلم

فأدى البائع فساد البيع وجهه الشرعى وادى الفسخ الفاضل والتغير والمشتري ادى الصفة وعدم الفسخ فأي ينفقه مقدمهما (الجواب) بينة الفسخ أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الصفة كما صرح بذلك في ترجيح البينات (سئل) في امرأة أتت قديم من بناتها بأمر مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك فأي بينة تقدم (الجواب) اذا عاوضت بينة الحدوث والأقدم ففي النزاهة والخلصا بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات للحدوث عن القنية بينة الحدوث أولى ذكر العرائض في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكنف اه وعبارة النزاهة يقمن الحيطان حد القدم لا يحفظه الاقران الا كذلك وان اختلفا فهرن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فينته القدم أولى وشهادة أهل السكنى في هذا التقيد اه وعبارة القنية في باب البينتين المتضادتين بخ له كنف في طريق العامة نزعهم غيره انه محدث وفيهم صاحباه قديم وأخاهما البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث في القول في هذا قول مدعى القدم لكونه متمسكا بالاصل اه وقوله في الحاوي الزا هدي بالحرف معلا بقوله فالبينة بينة من يدعى انه محدث لا نها ثبت ولا يثبت انفس اه فتأمل من التعليل الموافق لما ذكر من التاصيل فان الحدوث امر عارض والقدم أصل فلذا كان القول بقوله مدعيه محدثا فكون البينة تدعى الحدوث جال على القواعد الفقهية والاصولية لا نها ثبتا بخلاف الأصل بلا فرق بين الكنف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القنية والحاوي على ما في النزاهة والخلصا وظهر أن ما صرح عن شرح الملتقى ليس قوفا على قولين متعارضين لكن ذكر العرائض في شرح التنوير في باب ما يحدثه الرجل في الطريق فتأخذ البرجندى أن الأصل فيما جعل حاله أن يجعل حديثا في طريق العامة وقد ما لوى طريق الخاصة اه ومثله في القهستاني عن السعدي بغيره في الفتاوى الهندية في الحيط وإذا كان الأصل ذلك فالقول بملد صوابا بينة لا تخريج التفصيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في القنية والحاوي ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاض المصنف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فاشتمت وهي أن الخلاف المذكور انحله فيما اذا كان الاختلاف في مجرد الحدوث والقدم بدون ذكر تاريخ أمال وأرخا فالاسبق تاريخا يرجح كجمله به أصحاب المتن وغيرهم فاغتم هذا التصرير (سئل) فيما اذا عاوضت بينة الباسرع بينة الاعصار فأيها تقدم (الجواب) بينة الباسر أحق بالتبطل من بينة الاعصار عند التعارض

(سئل) في رجل باع دابة فبعتها المشتري وتوكلت عنده مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بغيره الدابة فلما أحضرها المشتري وجدها عيانية حدثت عنده ففسخ البائع الأمانة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الأمانة ويعود البيع على حاله والله أعلم (سئل) في كليل بدين مستغرق باع التركة للدين بغير إذن الورثة والقاضي وسلمه له هل للورثة استرداد المبيع ودفع الدين من ماله أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا ليعطيه إلى داثة ثم بدله ولم يقبله عليه فخذها البائع وتباعه لا خرم وغيره هل البائع يعيب إلى أن وصل للمشتري الأول هل له رده على بانه أم لا (أجاب) أن رده عليه بفساده على بانه ولا والله أعلم (سئل) إذا طلع المشتري على عيب في المبيع فباعه للبائع وطلب الأمانة هل له رده المبيع ولا يتعطل طلب الأمانة لكونه ليس بعرض على البيع كما

لأن اليسار عارض والبنات شرعت للابنات (سئل) فيما إذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالحق ما تقدم (الجواب) تقدم بينة الصحة قال في التتروية كون المتصرف ذاعقل أو لم يكن من بينة الورثة مثلا كونه مخلوط العقل أو مجنوننا (سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مزارعا معلوما من البن بغير معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاعه على غيبه ورخصه ولا يتبدى أن البن أمانة عنده فهل يكافى إلى اثبات الأمانة فإن عجز يبيع على الشراء (الجواب) نعم لأن بينة الأمانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح البنات أقول وهذا إذا كان البائع يبيعه على الشراء ولا يقول لدى الأمانة لإلحاحه إلى اثباته بالأمانة فإنه منكر للمبيع فيما يظهر في وإن أراد أن لا يبرأ (سئل) فيما إذا كراه في الأقرار هل تكون أولى من بينة الطوع إن أقر أو لا (الجواب) نعم بينة الأقرار أولى من بينة الطوع يعني لو أثبت أقرارا أنسان بشئ ما تعافا فام المدي عليه ينفي كنت مكرها في ذلك الأقرار في بينة الأقرار أولى لأنها ثابتة بخلاف الظاهر وهو الأصح كما في الفصول العمادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرزخية قال في التتروية ادعى عليه الأقرار ما لم يبرهن على ذلك وروى المدي عليه أن ذلك الأقرار كان بالكره في بينة المدي عليه أولى وإن لم يبرأ أو أراض على التعاقب في بينة المدي أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة الأقرار إنما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما إذا لم يحصل التعارض فبينة الطوع أولى فنكون المشكلة ثلاثية وهي ما من يبرأ أولا فإن كان الأول وهو ما إذا أراضا فمأن بعد التراجع ويختلف فإن كان الأول في بينة الأقرار أولى وإن كان الثاني وهو ما إذا اختلف التراجع أول يبرأ فبينة الطوع أولى اه (سئل) فيما إذا تعارضت بينة بيع يتبع الباطن فهل تقدم بينة بيع الوفاء (الجواب) نعم كما في فاضلنا وغيره (سئل) فيما إذا تعارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي عصمة منهما فالحق ما تقدم (الجواب) البينة بينة المدي الفساد من عليه محمد في المتن كذا في الزوجين وعلاه السرخسي في المحيط بأن الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج إلى إثباته فكانت بينة أكثر أثبات فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لأنها ثبتت مالم يكن ثابتا ولو كان مدي الفساد هو الزوج ثبتت حومة الوطء بقراره ومضى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة إذا فاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان إذا الفساد ينفى حل الوطء لا يثبت النسب اه (سئل) فيما إذا عجز يدان خارج على متولى وقف يسده حائز الوقف بان البناء الموجود بانها أرضها الجارية في الوقف ملكه بتمامه وكيله فلا نفي في الأرض المذكورة وأدى المتروكي

ليس بعرض على البيع كما صرح به في التتروية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يبيع أم لا (أجاب) يبعه بعد ما صغر ولو أعفاه الدواب جاز أن يفاها وقبل بدو صلاحه جاز أن يباعه في الأصح والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غرة كرم بغير معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المشتري دفع جميع الثمن إذا أكله الغراب صحيح عندنا سواء باصلاحها أم لا على الأصح المقتضى به وتساجه بالخفية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بما اشتملت عليه جدوده إلا ببقعة يدخل في شرائه عاوها وسفلها وجعل يربوها الأسفلة والعلوية ومنازلها وصحتها وكسحتها وبرها والاشجار التي بعضها وجعل ما سفلها به الحدود عاوها وأسفلها ونصير كل ذلك من جملة

(٤٥) - (فتاوى حامديه) - (أول) المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فإن ادعى الباع أن عليه الحدود من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل ومجن غير مستغف فدخل فيمن غير ذكر كل ما اشتملت عليه الحدود عند إطلاق بائع أهل العلم ما هو متصل اتصالا فورا كإص عليه العلماء الاشجار والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حقا شافكت عنده سنة وأراد أن يبيعها بغيره بقماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بغيره أم لا (الجواب) نعم هو المبيع وعلى المشتري البينة أم لا (أجاب) العكس (أجاب) القول قول البائع بغيره على البينة والله أعلم (سئل) في الأراضي التي لبثت المال وبيعها بأب التيمار من أربعة لثمن بالثلث والربع مثله فورثها زوجها وبها يبيعها أم لا (أجاب) لا تورث ولا يجوز لغيرها بيعها كره البزاز في الشفعة وغيره والله أعلم (سئل) في رجل يبيع المال هل يبيع عقار بيت المال لغير حاجة أو غيب فيه بضع قيمته أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة

اذا رغب فيه بضع فممنه على المتقبض به كاصح ذلك في المهر والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبعها وكلفه لا خوف فظهرت مسخرة للغير وأخذها بحكم موكل المذكور لآخرين ورثة فرفع المشتري الثاني على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم لا يرجع على بائع موكله والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه أوكلت زوجها ببيع ماون لها فباع وقبض غنمه فانت وادى ايصاله الباطل حياتها هل يقبل قوله بيمينه أم لا (أجاب) لا نقول قوله بيمينه سميت صدقة بقية الوفاة في القبض وأنكروا ايصاله الباطل والله أعلم (سئل) في فرس مشتركين اثنين باع أحدهما بذن لا خوفها للرجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض نصفه لشريكه وسلمها (٣٥٤) للمشتري بانه ثم أقاله ويريد أن يدفعه للشريك من الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب)

ليس له ذلك ويضمن
للمشتري ويكون مشتركا
منه تأمل والله أعلم (سئل)
في مشترط تسليم المبيع
من البائع قبل نقد الثمن
فقال له امرأه عندى ودعة
حتى تدفع الى الثمن فصرق
من عنده بعد نقد بعض
الثمن وتعدوا حضوره فعمل
ينفخ البيع ويسترد
المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بباقي (أجاب)
ينفخ البيع ويسترد
المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بباقي ولا يكون
ودعة بل هو مضمون بالثمن
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في بستان تفل
مشترك بين ثلاثة باع
أحدهم ثلث ست غلات
بعضها منه لغير الشريكين
وعلى البائع وزعم المشتري
أنه اشترى ثلث البستان
جميعه وصار يقاسم
الشريكين بالثلث فجميع
غريه فسل البيع جائز وما
اسلم فيها كلف من الزائد

على ما نص الثلث في الست غلات (أجاب) البيع المذكور فاسد لاصحوا به من أن يبيع المصطفى البناء والغرس لغير الشريك الله
غير جائز وحيث قلنا بفساده والمقران مثل هذه الزيادة تمنع الفسخ فيجب على المشتري رد المبيع والثمرة الموجودة وما كان المستهلك ولا
يضمن ما هلك من المبيع وفيما يخص غيره مضمون الاول لا تعديله عليه بالانحدوا داخلها لم يجب لا يتغير أحدهما عن الآخر ضمن
حصته للمبيع به لصبر ورثة المستهلك بالخط فأملا والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافا باع أحدهما نصف لغير الآخر بين
سفره بين الزوج أنها أبرأته من المهر أولى لأن بينة المرأة على الاقرار قد بطلت باقرار الزوج به لما أدى البراء ولم يطل بينة البراء وكذا في
دعوى الدين وكذا البيع والاقالة فان بينة الاقالة أولى لبطلان بينة البيع باقرار مدعي الاقالة ويبقى أن يحفظ هذا الاصل فانه يخرج به
كثير من الواقعات كلها الفتية اه منه

معلوم والان بدى البائع انه باع زيدا قبل بيعه النصف له خمس شئرا من مئة شئرا لا تسع دعواه أو شهادته في بادئ السمع وهل على تعدد شرائ
يشتريه ان اشترى جميع الشئرا بعينها بنقد الشراعيها على حصة الشريك أم لا ينقد (أجاب) لا تسع دعواه ولا تقبل شهادته له ولا تصح
بيعه له خمس شئرا معينة من كرم مشتمل على شئرا كالأصبع يسع بستمعين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
اضرر الشريك بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما مائة مائة من الجاني، فمن معلوم هل الشريك أن يبطل هذا
البسم أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك باطله قال في البراءة دار بين اثنين باع أحدهما مائة مائة من رجل لا يجوز وعن الثاني انه
يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بستمعين (٢٥٥) فلا تخار بطله اهـ ومثله في الخاتمة

والخلاصة وغالب كتب
المذهب معالين بتضرر
الشريك بذلك عند القسمة
اذ وصح في نصيبه لتعين نصيبه
فيه فإذا وقعت القسمة للدار
كان ذلك ضررا على الشريك
اذ لا دليل على جمع نصيب
الشريك فيه والحال هذه
لان نصف المشتري ولا جمع
نصيب البائع فيلغوا ذلك
يبعده النصف واذا سلم الامر
في ذلك اتفق ذلك وسهل
طريق القسمة واقبله العلم
(سئل) في رجلين بينهما
بقرة فاصفاة باع أحدهما
نصفه من الآخر عتامة
وعشرة ثم اشترى جملتها
بمائة وأربعين قبل نقد الثمن
هل يجوز شراءه للنصف
الذي باعه قبل نقد الثمن
أم لا (أجاب) لا يجوز فقد
صرح في العارية وفتح القدر
وكثير من الكتب في مسئلة
شراها باع قبل عما قبل
نقد الثمن انه اذا ضم للجار
المبعة والحال هذه اخرى
أو باعها بالثمن وخمسة

انه موسر فعليه نفقة الموسر من أولى من بنسبة الزوج انه معسر بنسبة الزوجة أولى فيمالوا اختلاف في مقدار
المفروض أو زمانه لانها تثبت الزادة بنسبة الزوجة أن الثوب بالمعوض والمراهم هدية أولى من بنسبة الزوج
انه من الكسوة والمهر خاتمة وفي الخلاصة العكس بنسبة الابن الغائب أن باه حين نفق مال الابن على نفسه
كان موسرا أولى من بنسبة الابن العاصر بنسبة الابن الزمن أن يداؤه فعليه نفقة أولى من ينفق يدا
وجلا آخره أو الزمن بنسبة الفلتر المشروط عليها الارضاع بنفسها انها أرضعت الصبي بابها فلهما الاجر أولى
من بنسبة أبيه أنها أرضعت مبلين شاة (عق) بنسبة الامة أنه اعتقها قبل الولادة فلهما حرا أولى من بنسبة
السيد أنها ولدت قبل الاعتناف بنسبة البنت أن أبي حرا فالصل أولى من بنسبة المدعي انه كان عبدي فاعتقته
وللاولى بنسبة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بنسبة العبد لانها التي زادة بنسبة الامة له درهم في مرض موته
وهو عاقل أولى من بنسبة الورثة انه كان مختلط العقل بنسبة مدعي فساد الكتابة أولى من بنسبة مدعي صحته بنسبة
المكاتب أن الكتابة على نفسه وماله أولى من بنسبة المولى أنها على نفسه فقط (وقف) بنسبة السابق تاريخا
أولى فيمالي ورهن ذوالدائها وقف عليه والتمها وقف على المسجد بنسبة مدعي الوقف بطلانها بعد بطلن أولى
من بنسبة مدعي الاطلاق بنسبة انخارج على الملك أولى من بنسبة المتولى ذى البدعي انه وقفو به بقية بنسبة
انخارج على أنها وقف على مطلق أولى من بنسبة ذى البدن باثني اشترها من الواقف الا أن ثبت دخوله الدار بخا
سادها على الوقف بنسبة فساد الوقف أولى من بنسبة العصاة كان الفساد بشرط مفسود بنسبة العصاة أولى من
كان الفساد للمدعي في المثل أو غيره (بسم) بنسبة مدعي فساد البيع أولى من بنسبة العصاة فاقان كان
الفساد بشرط أو أجل فاسدين بنسبة مدعي الفساد أولى أيضا ولو لم يكن في صلب العقد كالشرا بالثمن ورطل
نخر في ظاهر الرواية بنسبة مدعي البيع كرها أولى من بنسبة مدعي طوعا على الصميم بنسبة الدائن ان رتبة باعوا
عبدا من التركة المستغرة أولى من ينتمس أن البائع موثرهم بنسبة مدعي البيع وفاد أولى من بنسبة مدعيه
بأنا بنسبة المشتري على الاقالة أولى من بنسبة البائع على البيع لطلان الثانية باقرار مدعي الاقالة بنسبة ذى البدن
أنى يعتك هذا العبد بالعين أولى من بنسبة أحدهما في اشترى بتمنك بالثمن بنسبة أنى يعتك كذا يوم كذا في
مكان كذا أولى من بنسبة لا تخار لم أكن ذلك اليوم في ذلك المكان بنسبة ذى البدن فلا ناؤدعى الدار
أولى من بنسبة الخارج على الشرا من ذى البدن من بلغ فأدى أن الوصي باع كذا ذين أولى من بنسبة
المشتري وقال كثير بالعكس بنسبة المشتري أن أباك باعها مني في صغيرك أولى من بنسبة الابن انه كان بالنا
وقبل بالعكس بنسبة المشتري انك بيعت مني بعد ولوغك أولى من بنسبة البائع انه قبله لانها العارض بنسبة
المشتري اجازة فالملك يسع الفضولى أولى من بنسبة الملك الدلائلها مائة بنسبة انخارج على اشترى بتمنك من أبيل

فالبائع فاسد كفى العارية في وجهه الفساد ليسع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز فتقضى وجهه الفساد فتقضى وجهه الفساد
ترجع للصحيح اهـ الخاصل ان الحكم لا كلام فيه لكن الكلام في وجهه وهو معترك انظار الشارح والمسئول عنه الحكم لا غير فلتقتصر
عليه والله أعلم (سئل) فماليوا اشترى رجل من آخر مائة مائة له قبل قبضه به فباعه هل ينفذ على المشتري أم لا ويكون فسخا (أجاب)
حين باع، بعد قول المشتري بانه معه كان يسع البائع واقعا لنفسه وانتقض بيعه الاول قال في الصغر نقلا عن الخاتمة اشترى ثوبا وحظا
فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرتبة يكون فسخا وان لم يقل البائع نعم لان
المشتري ينفذ بالسعر في خيار الرتبة وان قال بعه على أى كن وكفى في البيع فقام قبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخا اهـ فلا يلزم للمشتري
الاقل عليه الذي اشترى لانفساخ عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا بثمنه ثمن معلوم ففقه فافق جدهما وسقلا تصليح الا

عظما في الحكم فيها (أجاب) رجع المشتري بالنقص بان تقوم ملزمة القبط المذكور وغيره من غير جمع بقدره الآن. أخذها البائع مقطوعة ترجع للمشتري بكل الثمن الذي قبضه منه وانه أعلم (مثل) في رجل خاف من ظالم بقرمه على داره خراجا فاتفق مع نفسه أن يبيع في الظاهر خروفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو دفع المصلحة عنه وأشهد على ذلك بفاعه ظاهر الذي نائب الحكم الشريف وكتب صل البيع وادى المشتري أنه يبيع حقيقة وانه لم يبيع بينهما فوضع على ذلك فهل إذا أقام البائع على ذلك يتقبل ويكون البيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم يتقبل بيمينته على ذلك ويثبت بطلان البيع كما صرح به فاضخان تلو كتاب الاكراه وكذا في التنازع والاختيار وغير ذلك من الكتب المحمودة والله أعلم (مثل) في رجل باع (٣٥٦) من آخره زيتون يبيع ثلثه وتسومونه بقرى فلسطين يبيع بمسحة تصرف فيه المشتري

والآن ينكر كونه يبيع ثلثه ويؤدى أنه يبيع حقيقة هل إذا أقام هو أو وارثه البيعة على أنه يبيع ثلثه يتقبل بيمينته وسنده أم لا (أجاب) نعم إذا أقام البائع أو وارثه البيعة على ذلك قبلت وبسند وادام يقع بيمينته يخلط المشتري لانه مستكر صرح به في الاختيار وغيره فاذا انكسر عن البيعة ثبت كونه ثلثه واذ ثبت كونه ثلثه فمن جميع ما اكلمه غمره وقد صرح فاضخان بأنه يبيع باطل وانه يبيع الهازل والله سبحانه وتعالى أعلم (مثل) في رجل اشترى من آخر فقلنا بقرمه وانقضا على أن يكون كل قطار بسنة ففروش الى أجل في السرو بقباعان في الظاهر بيمينته الى أجل هل المشتري ملان فاقاله في السرو ما تباعا عليه في السرو ما تباعا عليه في العلانية وهل إذا أقام المشتري بيمينته ادعاءه تقبل وبحكم ثمن

منذ عشرين أو من سنة ذى الدائن أو ما عات من عشرين سنة بيعة الخارج انى اشترى بيمينته أم لا أولى من سنة ذى الدائن ماله أي به الى حين موته بيمينته ثبت الى زيادة أولى فيمالي الاختلاف في قدر الثمن أو قدر المبيع بيعة البائع في الثمن وبيعة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا قال البائع بعث العبد الواحد بالثمن وقال المشتري بل بعث العبدان فاحكم البائع بالثمن والمشتري بعدين بيعة المصحة أولى فيمالي ادعاء الشراء من ثالث أحدهما شرعا صحها أو لا صحها فادينية ذى الدائن زيدا قال لاحق في في الدار قبل شرا ثلثه منه أولى من يمينته في الشراء من زيدا بيعة الخارج على دعوى ملك مطلق أولى من يمينته في الدار قبل شرا ثلثه منه نعم في ثلثه بيمينته البائع أنى يعتك الحار به هذا العبد أولى من بيعة المشتري أن البيع بالثمن البيعة البائع أولى فيمالي اشترى بيمينته عشرين فلو كان أحدهما ورث الآخر ربيع ثم اختلفا في قيمة الهالك البيعة البائع أن المبيع هالك في يد المشتري أولى من بيعة المشتري أنه هالك في يد البائع ٣ بيمينته ليس له الخيار أولى فيمالي كان الخيار لاحد هما واختلفا في الأجرة والنقص في المدونة بيمينته في النقص أولى لو اختلفا بعد المدونة بيمينته السليم أولى فيمالي اختلفا في قدر السليم فيه أو حقه أو وصفه أو دونه بيمينته بالسليم إليه أولى فيمالي اختلفا في رأس المال أو في معنى الأجل لا يثبت ما زاد بيعة المورخ أو السابق تاريخا دعوى الشراء من ثالث أولى من سنة الآخر وفيها تفصيل طويل ينشئ الدائن ما تعقب في ملك باعته أو من بيعة الخارج النتائج في ملك باعته * (شفعة) بيعة الشفيع أولى من بيعة المشتري فيمالي اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بيعة المشتري أولى فيمالي هدم البناء واختلف مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس بيعة المشتري أولى فيمالي قال اشترى بيمينته البناء مع الشفيع في قيمته عند الثاني الشفيع على شرائه ما جميعا عند الثاني وقال الثالث بالعكس بيعة الشفيع أولى من بيعة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بيعة الشفيع انك اشترى بيمينته زيدا أولى من بيعة المدي عليه أن عمر أو دونهما * (أجرة) بيعة المستأجر أنه استأجرها بعشرة فليكنها في موضوع كذا أولى من بيعة المورخ جرأه بعشرة في نصفه بيعة الراعي المستأجر على الرعي في هذا الموضوع الذي هلك فيه أولى من بيعة صاحبه على موضع آخر يمينته المورخ أنه استأجره بالمواظفة طاعة أولى من بيعة المستأجر على الاكراه (أقول) تقدم في البيع أن بيعة مدعيه كراه أولى في المصع فلعل هذا مبني على خلاف المصع تأمل بيعة المستأجر أولى فيمالي الوعد أحد مصرعي باب الدار فادعاء كل منهما بيمينته المورخ جرأه بسله الدار في المدونة أولى من بيعة المستأجر أنها كانت في يد الآخر هذه البيعة المورخ جرأه في يد الآخر وبيعة المستأجر أولى في قدر المدونة بيمينته كتاب البيعة أولى فيمالي قال لصاحبها استأجرني لأحفظ لك السكن بيمينته رب الهابة أولى فيمالي قاله الراعي

السرا مل لا (أجاب) صرح فاضخان وصاحب الاختيار بهذه فقال فاضخان قال محمد الثمن عن السرو لم يذكر فيمالي فاوروى المولى عن أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المولى عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف أن الثمن عن العلانية وروى محمد بن الاماني أن الثمن عن السرم غير خلاف وهو قولهما وأنت على علم ان روايته محمد لا قاموها روايته أبي كلف ذلك ومحمد أسأده الذي أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت ان المشتري اذا أقام بيمينته ادعاءه تقبل بيمينته وبحكم ثمن السرو والله أعلم (مثل) عن اشترى حمارا فعرضه فاحمر أهل المعرفة له بسبب صرح قد فيه في الحكم (أجاب) رجع بالنقصان ولا بد من اشترى قوله بيمينته ليس له الخيار أولى في صورته ادعى صاحب الخيار اجرة البيع في يد الخيار وادى الآخر قبضة أو ادعى الاكل النقص وادى الآخر الاجارة فالقول قول الاول والبيعة بينة الآخر أعني من ليس له الخيار اه منه

عبدوا به أو فرقة وثقت ولم يعلم به ثم عادت فرقة وأخبار الجراحون ان غرورها بالعبا القديم لم يردوه ورجع بالنقصان كوفي الجيرة فلا عن القنطرة ينهاي الحامو اصحاب القنطرة والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر مكبلا وقبضه برقمه من غنمه ثم ان البائع تعدى على ذلك البيع واخذ من مكان المشتري بتدليس على زوجته وتصرف فيه بالبيع فعلم المشتري فاحاز فاقضه له هل الثمن الذي باع به أم مثل المكبل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع باجرة المالك المذكور وله الثمن لأمثل المكبل المذكور واذا باجرة صار كالوكيل ساء له عليها والحال هذه والله اعلم (سئل) في تركه مستغفرا بدين باع احد الورثة منها شيئا هل ينفعه بيعه أم لا والقاضي يبيع ذلك الشيء ليقوى بثمة الدين أم لا (أجاب) لا ينفعه بيع الوارث ويقدم بيع القاضي في جامع الفصولين في الباب الثامن (٢٥٧) والعشرين والوارث لا ينفعه بيعه تركه

مستغفرا بدين الامرونا غرمائه ويقدم بيع القاضي لعدم ملكه وينفع بيع القاضي والله اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شيئا من عقاره في وقاعدته هل يثبت ورثته نقضه أم لا (أجاب) ان لم تكن التركة مستغفرا بالدين لا ينفعه بيعه الا في حصته اذا فاقضه ورثته نقضه في حصصهم وان كانت مستغفرا به لا ينفع ببعض حصصه اذا كان يغير اثنتا عشرة مائة وربع برات القاضي فاقضه نقضه والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشترى حائونا من جسدته لامة وتصرف فيه مدة سنتين وعه ساكت رابعه تصرفا فيه ثلث المدة هل تسع دعواه فيه بعد تلك المدة التصرف أم لا (أجاب) لا تسع دعواه لما تقر أن ثمن برى غيره بيع أرضا ودارا فتصرف فيه المشتري زمانا والراف

استأجرتني لابنها الى فلان (هبة) * ينتمى الهبة المشروطة بعوض أولى من ينتمى لغيره وغير المشروطة بالعكس وذلك المسئلة على أن ينتمى البيع أولى من ينتمى لغيره ينساق للراعي من ذي اليد أولى من ينتمى للهبة والقبض منه الا اذا نزع الثاني فقط وكان تاريخه أسبق ينتمى نكاح الامه أولى من ينتمى للهبة أو الصدقة أو الزهر ما يسبق تاريخه أو لا يكون أحدهما زائدا أو آخرها جاز في المسئلة بحث يطلب من الأصل ينتمى الوارث أن المورث هبة كذا في الصفة أولى من ينتمى لآخرين على المرض * (عارة) ووديعه * ينتمى للمعير أنها هلكت بعد ما جازي الموضع أولى من ينتمى للمعير أنه رد هاله ينتمى للمودع أن رب الوديعة يقر ذلك من الوكيل يقره أولى من ينتمى لغيره ينتمى في البيع ينتمى في المالك أولى من ينتمى في اليد على الايداع بعد قوله هو في يد ما يقر أولا أنه في يد وديعة ينتمى للمودع على الرد أو على ضياعها عنده أولى من ينتمى للمالك على الاتلاف وقيل بالعكس ينتمى الايداع عنده أولى من ينتمى في اليد على ملك مطلق ينتمى في اليد فلا تأثر وديعتها أولى من ينتمى آخرها في شتر بينهما ملك * (غصب) * ينتمى للمالك على الاتلاف أولى من ينتمى للغاصب على الرد للمالك ينتمى للغاصب أن الغصب مات عند المالك أولى من ينتمى للموت عند الغاصب عند محمد وعند الشافعي بالعكس ينتمى الغصب فيما يداخر أولى من ينتمى في اليد المطلق ينتمى أن اليد غصب الجار به منه اليوم أولى من ينتمى في الغصب منه منذ شهر وبعض المذاهب عليه قيمته لثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي لثالث ولا ضمان خائصة * (جنابات) * ينتمى للموت من المرح أولى من ينتمى للموت بعد البركة كافي الضرر والقنطرة في الخلاصة والعكس به أتقى المولى أو السوء أفندي ينتمى في قتله أو يادوم كذا أولى من ينتمى لخصم أن أباه كان متذاك اليوم ينتمى أنك أمرت ضيا بضرب جاري فمات أولى من ينتمى لآخره الجارحي لانه في مقصود * (اقرار) * ينتمى أنه أقر لأورثه في الصفة أولى من ينتمى أنه أقر له في المرض ينتمى الاقرار مكرها أولى من ينتمى الاقرار طوعا ينتمى للقاضي عليه الدار أو ان المذني أقر قبل القضاء للاحق له فيها أولى ولو بانه أقر بعد القضاء لا يبطل القضاء ينتمى أن الميت كان أقر ان للاحق في الدار أولى من ينتمى في الوارث الارث * (صلح) * ينتمى في الصلح من كره أولى من ينتمى مدعيه من طوع * (زهر) * ينتمى الزهر أولى فيما لو اختلفا في قيمة الزهر بعد هلاكه كبنه الزهران على عدم الرد أولى من ينتمى للمرته اني أخذت المال ورددت الزهر ينتمى للمرته في تعين الزهر أولى من ينتمى الزهران ينتمى الزهران أولى فيما لو ادعى كل منهما هلاكه عند الآخر ينتمى للمرته انك وهنتي التوبين أولى من ينتمى الزهران أنه رهنه أحد هب ما ينتمى الزهران أن العبد كانت قيمته قبل اهوار ومثل الدين أولى من ينتمى للمرته انهما مثل نصفه ينتمى الزهران أنه رهنه سلبا قيمته عشرة أولى من ينتمى للمرته أنه رهنه معينا قيمته

ساكت تسقط دعواه كافي جامع الفصولين والاشياء وغيرهما من كتب المذهب شرحه وفتاواه والله اعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر حنطة فلما طال بهما لم يتيسر فاعتذر اليه قال لا أعطيتك بدلها دارهم حتى ترضى وتقر فاقروصت الحنطتين بر بدل المقرض أخذ قيمته يوم طال البسعد وادهم المستقرض وردد مثلها للحاكم (أجاب) ليس للمقرض المطالبة بالدارهم بل بمثل ما قرض من الحنطة ولو سلمنا أن المستقرض اشترى بالدارهم الحنطة المستقرض من المقرض ولم يقبض الدارهم قبل الافتراق بطل البيع لما في التراز به وغيره ولو كان له على آخر طعام أو فليس فاشترى من عليه بدارهم وتقر فاقبل قبض الدارهم بطل وهذا ما عطف فان المستقرض للحنطة أو الشعير يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويجوز ان الاداء فيبيعها مقرضها منه بأحد النقدن الى أجل ويسمونه كندم كردني وانه فادله افتراق من دين بدارهم والله اعلم (سئل) في رجل اشترى يتالم يدر أن عليه عاروض سلطان وثقت ربه فظهر أن عليه عاروض سلطان يتعلم هل أن يشفع البيع

هذا الأمر أم لا (أجاب) نعم، العسق والحال هذه فله عرولة في حقل العسقة فانه ما يجب بقصان الثمن عند التجار وهذا كذلك وقد سحر حوا بانه لو اشترى يد ارفو جعلها حلالا للعسق وهذا نص فهو قال في الخازي الزاهدى رامن الشرف الاعمالى اشترى ارضا فظهر انها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من رد الاناس لا يعينون فيها ولا شدة حق العمل العوارض لا يرغب فيه كاهو ظاهر وقد اقتبست ذلك من ار او الله اعلم (مسئل) في رجل اشترى كرميا اشتمل عليه من الاشجار بمن معلوم فظهر أن ارضه وقفه كرموعلى الاشجار مال معلوم كل سنة فظهر ابقائه في الارض ولم يعلم المشتري بذلك الوقت التراهله أن رد الاشجار على البائع ورجع بجميع الثمن أم لا (أجاب) نعم ذلك قال في جامع الفصولين شرى كرميا شقق أصل (٣٥٨) الكرم دون الشجر والغضبان والحيطان فاشترى أن رد الاشجار على البائع ويسترد

ولو باع الصائغ بعد الملاحه على العبد لامتناع الزبيب الطبخ فانه أعلم (مثل) في رجل سلك كما في الساسه وظلم منه او
المال باع عقار لم يزل له وصرف فيستينو . يقول الآن ما يبت الاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصح مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصح
مكرها قال في الكثيرين صادره السلطان ولم يعين بيعه مع فباعه له مع قال شارحه لا غير مكره وانما باع باختياره وانما له الامر أنه امتناع الى
يعمل ايضا ما لم ينعوذ بالواجب المذكور كانه اذا احس الذوق بالدين فباعه له ليعض . فبعد عنه فله يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع
المكره في الاذنه في البيع قال من لا يسكن فيديه لانه لم يعين بيعه مع فباعه له الان . اخذ ان من طوعا اه فهو صريح به ولو
أكره على بيعه وقض عنه طاعا بصرا البيع صحها كيهوكم البيع مكرها اذا قبض المكره بالثمن طاعا كان قبضا حاز قايصه كذا ضله
طاعا بعد ان باعه مكرها والله أعلم (مثل) في رجل استلم من اخوانه ثمنه وادعاه عن بعضهم بانه شتا له بغير الواقع ثم كذا الخ

[illegible]

أوصاحب بدأ أولى من يتعدى المائة سنة في الدأولى فيمالو ادعى أن هذا العبد والى ملكه من أمته
وعبدوه ورهن الخارج على مثل ذلك بينة الخارج أولى فيمالو ورهن على أن هذه أمته وابتعد هذا العبد
ملكوه ورهن ذوا ذلك لا يتعدى كل المار أولى من يتعدى نصفها كانت في أيدها موفى بدتالت
فلدى السك ثلثة ارباعها ولا تخسر بهما عند الاحكام ينقو بالدين على اليسار أولى من بينة المليون
على الاصابه ينقو الا ربعا أولى فيمالو ورهن احداهما ان العين في يدهم شهر ورهن الاخر ارباعها
في يدهم ثلثة ارباعا والساعة ينقو الدأولى فيمالو ورهن أن العبد بعد من عشرين سنو ورهن الخارج
انه كان في يدهم ثلثه حتى اغتصبوا واليهم ينقو الخارج ان قاضي كذا قضى له هذه الجارية أو العبد أولى
من يتعدى البعيل التاج خلا فالحمد بينة الشراء أولى فيمالو ورهن على ذي اليسر اعها من زيد ورهن
آخو على الهبة منه أي من زيدا خوي الصدقة منه وآخو على الأرض من ادعى كل واحد ذلك من رجل
فيهم أو ربا عاين الا سبق نار يخاطو أولى فيمالو ورهن أن الدار كانت في المبت مذمتين ثم مات وتركهما ميراثا
في ورهن آخرتها كانت لعز والمبت من ذمتهم مات وتركهما ميراثا في خلاص مالوا رها لموت فتتصف
بينهما بلقي التاجر بينة التاجر أن لا تفتل بأبوم السبت أولى من بينة الرأه أن أباه تزوجها يوم الاحد بينة
برأه أولى ولو ورهن الأرض على المولان وقت الموت لا يدخل في القضاة خلاف القتل بينة المدعى أنه ابن عم
المبت لانه مع ذكر النسب أولى من يتعدى عليه ان الميت فلان آخر أو أن أباه آخر في حياته أنه آخر
فلان لا يمتد لأبيه بينة المسلم أولى فيمالو مسلم ونصراني شعوب انصراني على ديني ترك نصراني فبدأ
بدن المسلم وقال الثاني بخاصة وبينة مسلم أولى فيمالو أقامها شعوب انصراني على عيني بد نصراني حي وعين
الثاني أنه يتعجب بينهما بينة المسلم أولى ايضا فيمالو مات نصرانيه ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم بينة مسلم
أو كافر على موته مسلما ورهن الكافر على موته كافر ايقضى بالأرض للمسلم وسعى على الميتة القضي
عليه الأرض أنه أحدث البنا فيها أولى اذا ادعى عليه بالارض والبنا بينة المدعى أنه أن أباه
ملكى أولى من بينة مدعى الأرض من أبيه الا اذا رهن للدين انك أقررت أنه ملكي في تعارض الدفعات
وتوفي بينة الأرض بلا معارض بينة الورثة أن سن المدعي غان عشرة مئة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت
وهو ابن عشرين سنة بينة الرأه أنهما كانت حلالا وقت الموت أولى من بينة الورثة انهما كانت حراما قبل موته
بسنة بينة من يدعي أن الكنتيفي طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه قد مية قبل البائع على التناج
بعضر المشتري والسحق منه أولى من بينة السحق على التناج بينة ذى الدأولى فيمالو ادعى أن أباه
الدار وتركهما ميراثا ورهن الخارج على مثل ذلك بينة مدعى الأرض من جسده أولى من بينة ذى البدن

[illegible]

أبعد ذلك البيع المعاد من أصله أم يكون باطلا (أجاب) بحسب المشتري على قبول الثمن من البائع ورفاها وعلوه البيع فاسد لأنه صلى الله عليه وسلم عن بيع ونوطيل هوازج ووجب الوفاء بالشرط والقرى عليه لا كثرأه رهن لا يفرق عن الرهن في حكم من الأحكام قال السيد الامام قات الامام الحسن البصري قد نشأ هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة فقرر أنه رهن وأنا أيضا على ذلك الصواب أن تجمع التمسك بفتح على هذا فتأه رهن بين الناس فقال المعتبر اليوم قولا نافذا ظهر بين الناس ذلك من خلفنا فليس رهنه بل يقر له وفيه أقول الغاية وعلى كونه وهذا كثر الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كراميع وفاه وأذن له بأكل غنمه فلا كل غنمه والآن يعالجه بأكل غنمه هل ذلك شرعا أم لا (٢٦٠) وهل له حبسه بدنه الذي عليه حتى يؤذيه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل غنمه فلا كلها

جازه بحسب البائع بدنه كان البعد من غائب لم يعلم موته إلى الآن لأنه أجنبي في إثبات مالك الغير بدنه من بدني زيادة الأرض أولى فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الأقارب و برهنوا بيته مدعى النبوة أولى في حق الأرض فيما لو برهن واحد أنه علم الميت وأخوته وأخواته ابنه وكل قال لا وارث له غير فقضى بنسب السكك والميراث للأب فقط (شهادان) * بيته أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بيته أنه لم يفعل أولم يفعل بيته أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بيته أنه حي إلا إذا أخبر بحياة تاريخ لاحق بيته الجرح أولى من بيته التعداد ببيته الطلاق أو العلق أولى من بيته النكاح أو المالك بيته ما طر به الأصل أولى من بيته الرق * (ما ذون) * بيته العبد أو الصبي المأذون على ما أخر به من غصب أو وديعة أو عا به استهلكها أو مضار به قبل أذنه أولى من بيته المقر به أنه في حال الأذن * (عبر) * بيته المشتري أولى فيما لو قال اشترت منك صاعا صاعا و برهن المحور أنه حال الطهر * (سرقه) * بيته ذي البدن المتاع ملك فلان ورونه من أبيه من ذننه ثم اشترى منه من أولى من بيته أن يخرج أنه سرق منه من ذننه بيته الخارج أن الحمار ملكه سرق منه من ذننه أولى من بيته ذي البدن أنه ملك في يد من ذننه * فهذا كله ما خصصت من كتاب تعارض البنات البعدي وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغنت بها عما ذكره المؤلف ٤ ليعكز ذكر المؤلف مسألة من الحق أبي السعد ولم تتقدم وهي بيته الرجوع عن الوصية أولى من بيته كونه موصيا مصر إلى الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن النخبة فرأجها (فروع) ذكرها المؤلف مفرقة في بعضها * الشاهد إذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي ولو قال الذي عليه الشاهد كاذب وأراد تحلف الذي ما علم أنه كذب لا يحلفه عبادته في ١٦ * وجعل عليه ألفا لجل فاذى أنه أو فاده به وأقام شاهدين شهد أحدهما بالانفا وشهد الآخر على أقرا صاحب المال بالاستفاه لا تقبل خاتبة الذي دنا بسبب قرض ونحوه وشهدا بدني مطلق قبل تقبل وقبل لا يكفي عن ادعائه بسبب وشهدا مطلقا وبهمجه أنه يقبل (أقول) والفرق بين العين والدين أن العين يحتمل الزيادة في الجلب وحكم المطلق أن يستحق زوائده والمالك بسبب بخلافه فيصير الذي بسبب مكذبا بالشهود بالمالك بخلاف الدين لأنه لا يحتمل الزيادة فلا كذاب فاقترقا وأعتان قدرى عن الفصولين ١١ * رجل كتب على نفسه صاعا و قال أشهد على أني الصلح جاز لهم أن يشهدوا عليه وإن كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجز حتى يقرأ عليهم سراج ومن أراد استقصاء هذا المجل فطبعه بالخاتبة من فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب أو أقالم الذي عليه بيته على جرح الشهود فإن كان حرا لا يبتل تحت الحكم كقولهم أنهم فسقة أو زنادقة أو سائر المذنبين الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل أو زروا وأما ما يدعيه الذي باطل لا تقبل

كل بيته على ما ذاع فأى البيتين أولى بالقبول بيته البائع أم بيته المشتري الذي البات وما الحكم فيما إذا أقر المشتري وفاه بيته بآذنه (أجاب) بيته البائع أولى بالقبول من بيته المشتري إذا البات بدني بخلاف الظاهر في الساعات والبدن غلدى خلاف الظاهر صرح به في الخاتبة التواريخ كثيرة من الكتب وهو المعتبر وما إذا أقره المشتري وفاه ما ذن البات فهو كاذن الراهن للعر من بذلك وحكمه من الأجرة ٤ قوله لكن ذكر المؤلف في حيث قال الذي وصقوا أنكرها الوارث فبرهن الموصي له فاذى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل يسمع وهو الأصح لأنه ما يجزى لعل الموصي أو وصي ثم رجع ولم يعلم بما الوارث فانكر قبلما أخبره بالرجوع والتناقض في مثله لا يضر ولو برهن على جرح الموصي الوصية يشب على روايه كون الجرح رجوعا على روايه أنه ليس برجوع بقول الحقير الظاهر أن الرواية الأولى هي الأصح والأولى لا تقدم أن جرح ما دعا النكاح فسخر اه منه

لراهن وان كان بغير اذنه يصدق بها أو ردّها على الراهن المذكور وهو أولى صريح بذلك علماؤنا والله أعلم (سئل) في وجوب نواضع البيع الوفاء قبيل عقد البيع في دار وعقد البيع في مجلس الحكم خاليين الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقاض واستترسا كلهما مدّة وتصادقا بعد البيع على تلك المواضع فهل ان ثبت ذلك يكون البيع سبعا وفاء فخير ذاك البيع الى ما تعهدها حضارة التي أم لا وهل يجب الاحرة فيه أم لا وهل اذا أقام البائع بيته على الطوايف المشتري بيته على البيات تقبّل بقاء البائع أم بيته المشتري فالحكم في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء معكم البيع فمكّم الرهن بغير دعوى البائع اذا استوفى المشتري الرهن ولا يصح الاجارة المذكورة ولا يجب فيها الاحرة على المقتضى به سواء كانت بعد قبض المشتري البار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام (٣٦١) الحسن المار يدرى عن باع دار من آخر

بشئ معلوم بيع الوفاء وتقاضا ثم استأجرها من المشتري مع شرط صحة الاجارة وقبضها ومضى المدة هل يلزمه الاحرة فقال لا لانه عندئذ رهن والراهن اذا استأجر الرهن من الموثق لا يجب الاخر اه وفي البرازية وان جاز البيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن أجاز جواز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاخر وان آخر من البائع قبل قبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستند بمألوأخر جعدا اشتراء قبل قبضه انه لا يجب الاخر وهذا في البيات فما ظنك في الجائز اه فعلم به ان الاجارة قبيل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البيات والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح

بنته وان كان حراما دخل في الحكم كالأقوام البيئاتهم زوا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو أتهم عبيد أو وجدوا دون في قذف أو أتهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا به ورأوا قرأته استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصليين والصحيح قولنا لان البيئة انما تقبل على ما دخل تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيه من اطهار الفاحشة واطهار الفاحشة حرام الا ان تضمن حقا للشرع وهو اقامة الحد وتحقق العاد ووجوب المال فان تضمن ذلك جبرؤ والا فلا فان قال المدعى عليه اني قد صالحته هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا عليّ ثم هذا المال فاذا شهدوا فعلمهم أن مردوا على ما أخذوا وأقام على ذلك البيئة قبلت وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقه له فصح ولوقال لم أسلم اليهم مال الصلح لم يقبل بحسب السرخسي وشهادة أهل المعين فيما يقع بينهم من لا تقبل وكذا شهادة الصديقان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وان مست الحاجة اليه ٣ لان العدل لا يحضر المعين والبائع لا يلابص الصبيان والرجال لا يحضر ون حرام النساء والشرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعبة عما يستحق به النحول في السجن ومنع النساء عن الجماعات فاذا لم يتشاورا كان التصريح مضافا اليهم الى الشرع برأيه من نوع الشهادة على التي تقبل شهادة الدائر لدونه الخ وان كان مغلسا لا تقبل لدونه المثل لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لدونه الخي اذا كان مغلسا وفي البرازية شهادة الغريمين اذا كان الذين عليهما هذا المدعى لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهد أن هذا الغلام مدرك محتج قبل ذلك ولو قالوا ان بناء بحسبتم قبل ذلك من منفردات شهادات النازخاتية أقام أحد المدعين شاهدين ولا تخارؤ بهما مساواة له شهادة كل شاهدين على ثامة ولو صولها الى حد النصاب الكامل وتعامه في شروح الهداية البيئة اذا قامت على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشتهرو به مع قوم كثير لا ينصو واجتماعهم على العكس كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاص وفي البرازية في شهادة النفي اني ان قال قال في المصنف ان تو اتعند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفرأغ البينة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بان عماد دخلها الشك اه وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل كما وقف الخيرية ونصهم من الشهادة التي يكذبها الحس لو كانت البيئة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالشهود وامثالها الدار ساعة الاستبدال لا تشهد ما هو حكم القاضي بشهادتهم وبيعت كذا كرم شهدت أخرى المدعى كما بنها بغيره حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بان عمارتها وان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء به عادة شهود الاستبدال حيث بدأ بل اذهبوني على

(٤٦) - (فتاوى حامدية) - (اول)

بيع الوفاء والاخرى بما بانا كان القول يدرى البيات والبيئة على مدى الوفاء اه وقد أوجعنا في سؤال قبل هذا وأما مسئلة التصديق على المواضع السابقة فمصرح بها في الخلاصة والنفي والاثبات وانما تغيرها ما تم تعجيل البيع الصادر بعد المواضع من غير ذكر الشرط على ما تراضعا والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصص في دار وعنده المشتري انه متى وفاء الدين يبيع ما به فاعلم فهل والحالة هذه يكون البيع حكم الرهن أم لا واذا كان كذلك فما الحكم في الغشلة (أجاب) البيع المذكور على الوجه المسطور بيع وفاء وحكمه معكم الرهن وما استقله قوله لان العدل لا يخلع ليس الحاجة الى قبول شهادتهم وقوله والشرع شرع الخ جواب عن تلك الغشلة وبيان لنفي الحاجة لعدم القبول و ينبغي قبولها من المسجون ومظنا اه منه

المشتري له سوا عقيلنا بهن أو يسع فاسد أو حار أو ذا شرط على وجهه العدة وجوب الوفاء في مثله وقد صرحوا قاطبة ببيع الوفاء بان المشتري
أوجه لغير البائع فله الآخر مطلقا وساقطاً لكونه فاسداً كالنصب أو حاراً أو قوياً أو ضاراً أو عقيلنا بهن إذا لم يخبر عن ذلك الزاهر فإلغاه
له وبصدق به إذا ظهر والله أعلم (سئل في صغير ورث من أمه أمتعة ذهنية أو غيرها فقتضاه عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يأخذ
عنه من تركته أو يقدم على الأثر أم لا) (أجاب) نعم تؤخذ من تركته مقتضاه إذا رثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب بدفع من مال الصبي
لأنه جازم ببيع مال الصبي من نفسه والأب عليه كالمثل العقوبة مع الأب أو للصبي ببيع مال الصبي بدفع نفسه أو دفع منفعة كترتيب الأمانة
لأنه يصح صاف عليه التلف أو الضمنه فينتفع (٣١٢) به الصبي ومثل في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حماراً فوجده

ويرد عليه السوف فيردوه
 عليه رده أم لا (أجاب له)
 رده والحالة هذه والله أعلم
 (مثل) في رجل اشترى من
 شخص ثلثه أوقام من السنا
 وثقه من مكان العقد إلى
 غمره ووجد به عيبا فهل إذا
 أثبت به حجه رده وتكون
 مؤنة الرد على المشتري أم
 على البائع (أجاب) مؤنة
 الرد على المشتري كافي
 للزايه وغيره والله أعلم
 (مثل) في رجل باع لآخر
 جمل من الخيل هل يصح
 أم لا (أجاب) يصح إذا علم
 المشتري بذلك ولا يضره
 البائع كافي فتوى قاضي
 الدوابه والله أعلم (مثل)
 في رجل اشترى من آخر
 خنثيا بغير بين معلوم هل
 يجوز والمشتري الخبار
 عند ردها ولاخبار البائع
 (أجاب) يجوز البيع
 والمشتري الخبار عند
 ردها ولاخبار البائع
 والحالة هذه والله أعلم

(سئل) في رجل اشترى من آخر زرع قطن كل طل ونه فمن الزرع يربط من القطن الذي يقسمه حين دخوله وزرعه طربق
هل البيع صحيح أم لا (أجاب) هذا باطل ووردة الشري مثل الزرع البائع والله أعلم (سئل) فيوصي أعمى بمطخة لآل شام بنين فأشحل به يصح
البيع أم لا (أجاب) يبيع الوصي مال الثمن بفاحش الغبن وهو ما لا يدل تحت تقويم القومين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لأخ
شابا من غير أن يوكله ثم دفع البائع المائتين فيقبضه هل يكون أجازته وليس له طاب ذلك الله أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن أجازته
أعلم (سئل) في رجل اشترى من عيال مسافر به فرأى به عيالا مسفرا به فقدم على الرجوع عفي في سفره حتى يتسره له العود فعاد فهل رده بالعيب
أذا ثبت وجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى نورا فوجده غلو حاهل رده أم لا (أجاب) نعم له رده حدث
كان عبدا بانه كذلك والله أعلم (سئل) في رجل يترجم من بئر معين تعابا لآل ان تزعم هل يملكه ويسوغ له بيعه وهل هو يميني أم لا (أجاب)

لم يملكوه يسوع غلبه فبقي وسائر النصرفات الجارية في الماكن وأما كونه فيهما أو مثلهما فم فيه مرفوع في جامع الفضولين لفوا صاحب
الخط قالوا الماء فبقي عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى وقالوا في المختلجان القاضي أبي القاسم العامري يذكر أبو يوسف عن
أبي حنيفة أن الماء لا يكال ولا يوزن قال الطحاوي معناه لا يباع بعضه ببعض ومن مجرد جماله الماء معكبل ثم ذكر راضر الرشيد الدين الماء
فبقي عند أبي حنيفة وأبي يوسف فعمل من ذلك أنه مضمون بالقي بالمثل والله أعلم (سئل) في ذي بداع عتار أخبالا لا يتفبع به لعمر وبن قضا
لدى حاكم شرعي وحكم بصحة البيع ثم صرف البايع الثمن على عمارة عقاره غيره ومات عمر وفادى ذي بال البايع على ور ثمان المبيع وقف أهلي
وأبرز من يده كتاب وقف غير محكوم بصحته فهل يبطل البيع به أم لا لا يجمع الحكم (٣٦٣) بصحة البيع (أجاب) لا يبطل البيع بمجرد
ظهور الكتاب لأنه كاذبه

طريق الرسالة ولا غن عليه فهل القول قول الرسول وبينه ولا يعال بئنه (الجواب) نعم (أقول) قد تمنا
في باب الخيارات من كتاب البدوع الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد
إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسول وذكرنا قبل باب الخيارات بوقوع أن الرسول إذا لم ينفذ
عقد الشراء إلى المرسول لم يقع الشراء للمرسول بل يقع للرسول لأن الشراء معني وجده نفذ الموقوف فإذا
أنشأ المشتري العقد إلى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان لأن
إضافة العقد إلى نفسه تنافي الرسالة وحيداً فقولهم القول قول الرسول وبينه والبيئة على البايع معناه لو أنكر
إضافة العقد إلى نفسه وأدعى إضافته إلى المرسول كقولهم إن فلان يقول لك بعه كذا وأرسلني لتسعيه كذا
فأقول له لأنه منكر لزوم العقد عليه والبيئة على البايع في أنه لم يفرج البيع مخرج الرسالة هكذا يجب
فهم هذا المصلح حافظه (سئل) في بيعه عراهات سنوات وكنت رجلاً في المصادقة مع فلان على أنه يسبق
معهما حصص من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يجز وصحها ذلك فهل تكون الوكيل
الزيرة غير جائزة (الجواب) نعم وفي وكالة المختصر فلو وكل التاجر رجلاً في أموره فأجاز وصيه جاز المخ
أحكام الصغار من مسائل الوكيل (سئل) فيما إذا كان لأمراً دعوى على امرأته أخرى وكل منهما
من المختدرات فوكلت كل منهما وكيلها فهل تصح الوكيلتان (الجواب) نعم دعوى على وكيل المدعية
على وكيل المدعى عليها فيما تصح الوكيل والاحتياج إلى حضور أحدهما كالمستفاد من كلام العلماء
وأقبحه الشيخ أنه يجعل مقي دمشق سابقاً بقوله تسع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في
منع سمعاً هنا نقل ولا عليه دليل كالمستفاد من كلام العلماء (سئل) فيما إذا ماتت امرأة عن ابن عم
عصبة غائبه وكيلاً عام نائب الوكيل عنه وجب حجة شرعية وبها المطالبة بآثره منها وأثبت نسبها لها
بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن وكل رجلاً بقاضي كد ين له أو وكاه بكل حق بالخصومة في
كل حقه على الناس أو وكاه بطلب كل حقه في مصر كذا تصرف الوكيل في القائم والحادث استحساناً
والقياس أن يصرف التوكيل إلى القائم يوم التوكيل ولا ينصرف إلى الحادث بعد التوكيل لأن التوكيل
حصل بمقتضى دين مضاف إليه يوم التوكيل حيث قال وكنت قبض كل دين في وكنت بالخصومة بكل حقه
في مصر كذا والدين الذي يضاف إلى الموكل والحق الذي يضاف إليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل
دون الحادث بعده لا يثبتهم ثم كرهوا هذا القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فأن العرف فيما
بين الناس أن من أراد سراً أو كل غير بمقتضى دينه أو قبض حقوقه على الناس وبذلك التوكيل
بالقائم والحادث جيل على أن يبيع شيء من حقوقه فليكن العرف صرفنا الوكيل إلى التكل وهذا انقابر

رجوع بعد الاتفاق كاحسب به الامام ظهير الدين في حب القطن والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حب القطن فزعه فقبل بنت هل
رجع بئنه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع بئنه بل ولا ينقصانه في قول مصحح وقيل يرجع بقصانه أن ثبت أن عدم نيته لعيبه وبدونه
لا يرجع بالاتفاق لا احتمال أن عدم بشراءه عيوبه أو جفاف أرضه ولا مرأ آخر والله أعلم (سئل) في رجل له أولاد وأبوه بعث به مرض
الجذام لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجهم ولا يحددهم شيئاً معناه قسملو باع لبيعتهم عقاراً ومنقولاً معناه لم يمتن قتل مرضه مع قتلته
وأقرباً بقبضه وكتبه لدى قاضي الشرع الشريف صلت شرعي مشتمل على الإيجاب والقبول وشروط الصفة والأزوم ثبات بدستين وإبانه
الذكور ولا يدعى على أخوته بطلان بيع والدهم لهم مرضه وعدم غن المثل للمبيع المذكور هل تسع دعواه عليهم أم لا (أجاب) حيث
كان بالوصف المذكور وهو أنه أي المرض لا يمنعه الخروج لقضاء حوائجهم فبذلك لا حد أولاده بيعه لبيعتهم بالغبن مطلقاً صحيح فافذ باع

علمائنا من حوانه في كل غرض يقول كالاتي والسل وداء الفالج والزمانة ومثله الهاء المعروفة بدها الجذام لانه نوع من انواع الزمانة
 المصرح بها في غير ما تجلب فيعمل بالصلح المذكور ولو افترقه لنقل المسطور والله اعلم (سئل) في رجل اراد السفر وعنده واش خاف علمها فباع
 قصده الانسان بشرط ان عاذ من سفره فوجدها طيبة اخذها وان وجدها سيئة اخذها الثمن المدين وقضه الفلأعاد وجد المشتري قد مات هل
 يباع حق الشفعة منه أم لا (أجاب) لا يباع حق الشفعة عت المشتري والله اعلم (سئل) في رجل باع حصة متشاعمة من محدود لا تحو بسده
 صلح تقدم به البائع وغيره اخذها المشتري لينظر فيه عند العقد وطلب ان البائع منه ان يرد عليه فامتنع هل يجبر على رد أم لا (أجاب) نعم
 يجبر على رد البائع والحالة هذه وقد نص في (٢٦٤) جواهر الفتاوى بأنه ليس للمشتري الدار مطالبة البائع بتسليم القابلة لتدعي والله اعلم

(سئل) في رجل اشترى
 من آخر عتار افهل يؤمر
 البائع باحضار الصلح القديم
 حتى ينسخ المشتري منه
 ويكون في يده للاشتياح
 اليس واذا امتنع يجبر على
 ذلك أم لا (أجاب) نعم يؤمر
 بذلك كما مرح به في الخلاصة
 والبرازية ولسان الحكماء
 وكثير من الكتبة ولا يعزب
 عن طالب العلم انه اذا لم يكن
 له صلح قديم يتقني هذا الامر
 وانه لو ابيع باحضار لا يجبس
 عليه لان امره به ليس على
 سبيل الحكمان والقول قوله
 في انه ليس له صلح قديم عند
 بلانيه فتأمل نعم لو وقف
 احياء الحق على عرضه جاز
 فحسب البيع وامتنعت
 الشهود عن الشهادة حتى
 يروا خطوطهم يجبر على
 عرضه كما في به الفقيه أبو
 جعفر ووجه الله تعالى صانعة
 الحق المشتري والله اعلم
 (سئل) في رجل اشترى
 من مائة من آخر بدين مقسط

من وكل انسانا بقبض غلاته كان وصيلا بالواجب وبما يحدث وانصرفت الو كالة الى الشكل لمكان
 العرف فان الناس في عادتهم يردون بهذا التوكيل القائم والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الو كالة
 في كل زمان ولا يعقون في الحرج ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الو كالة بالشروط وقد ذكر الكازروني
 نقل صاعن العلورى والاصورنه عن انسان وكل آخر في جميع اموره هل علك ان قبض الحادث للموكل
 أم لا فاجب علك ذلك ثم نقل عبارة الفخيرة باختصار ثم نقل عن اولئك قبض دين له على فلان ذكر في
 الزايدات انه ينصرف الى القائم لا الى الحادث قياسا واستصحابا وذكر السمام الزاهد خواهر زاده اذا وكره
 قبض كل حق له قبل فلان انه يتناول القائم والحادث جمعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكره قبض كل دين
 له على فلان اه وتعمام هذه العبارة ايضا في الذخيرة من الفصل المزور (سئل) في الو كيل العام هل
 علك التبرع (الجواب) لا علك التبرع كافي البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين نصير
 وكذا في حفظ المال لاغير هو الصحيح وكذا قال أنت وكيل بكل قليل وكثير وكذا قال أنت وكيل في كل
 شئ جازم أمك فيه نصير وكذا في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في
 الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم علك ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا علك الا ان دل دليل
 سابقة الكلام ونحوه به اخذ الفقيه أبو التيمذ كرا ناطقي ان قال أنت وكيل في كل شئ جازم نصنعك
 روى عن محمد بن وكيل في المعاوضات والاعاق والهبات وعن أبي حنيفة انه وكيل في المعاوضات
 لا في الهبات والاعتاق قال وعلمه الفتوى وهذا قريب بما اختاره الفقيه أبو التيمذ وفي فتاوى أبي جعفر
 رجل قال لغيره وكنت في جميع اموري وأنت مقيم مقام نفسي لا تكون الو كالة عامة ولو قال وكنت في جميع
 اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الو كالة عامة تتناول البياعات والاشعة وفي الوجه الاول ذالم تكن
 عامة ينظر ان كان أمر الرجل مختلفا ليس له صناعة مرفة قالو كالة طاله وان كان الرجل تاجرا متجارة
 معرفة تنصرف الو كالة اليها خائفة في حاشية الجوى على الاشياء والحاصل ان الو كيل وكالة عامة علك كل
 شئ الا الاعاق والعتاق والهبة والوقف على المقتضى به وينبغي ان لا علك الامراء والحط عن المدون لانهم مامن
 قبل التبرع فدخل تحت قول البرازية انه لا علك التبرع وهل له الا فرض والهبة بشرط العوض فان
 القرض عار به ابتداء معاوضة انتهاه وينبغي أن لا علكها لانه لا علك الامن علك التبرعات ولا الايعوز
 اقراض الوصى مال التيمذ والهبة بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه علك
 قبض الدين واقضاه وبقائه والدعوى بمحققة للموكل لو سمع الدعوى بمحققة على الموكل والاقرار برضى
 الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضى لان ذلك في الو كيل بالخصوص لا في العام اه (سئل) في ناظر

اكل شهر كذا ومضت مدة قاضي البائع مئة ثلاثة اشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضي شهرين فقط خلف القاضي الوقت
 البائع واقره بدفع قسط ثلاثة اشهر جهلا منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد الزائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الزائد للمشتري من البائع حيث دفعه
 بالزام القاضي لان البائع يدعى اشتبا الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المنهج جهلا فلا ينفذ والله اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
 بيتا ثلاثة اشهر طار ارب بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في ملكه ولم يسلمه الاخرى الى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب)
 لا يصح البيع والحالة هذه لان الارز الباقي لا يثبت في الذمة قبل هذا القول فكان بيعا بلاغ والله اعلم (سئل) في قدر بيعت وجماعتا غير
 ٣ قوله لان ذلك الخ الاشارة الى الاختصاص المفهوم من قوله ولا يختص أى أن اختصاص صحة الاقرار بمجلس القاضي انما هو في الوكيل
 بالخصوص لا في غير مجلس القاضي لا يصح كجلى التوب بخلاف الوكيل العام اه منه

مركبة لم تذكروفت البيع هل تدخل في البيع تبعاً أم لا (أجاب) لا تدخل في البيع حيث لم تكن مركبة بالبئاء ولا جوار المسكونة ولا تدخل في البيع الأصريع المذكور والله أعلم (سئل) في مبيعة ثياب من ثياب المحبوب عن ارتهايا من عهوا بنتها فإيطا وسبعة أعنان فإيطا بثمانية قروش ثم ماتت عن ذكرها الحكم (أجاب) لو لم يكن هنالك دين على المبيعة وكان الثمن لا يفي فاحش مع البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين مستغرق لا يجوز المطالبة به مع البيع سواء أهايا به يفتن فاحش أو سيرة فالشترى يتم القبة أو يفسخ البيع لان وفاء الدين مقدم على الارت وإن لم يكن الدين مستغرقاً وخروج المايق من الثلث سلمه المبيع بغرضه كالوصية لا يثنى والله أعلم (سئل) في رجل باع داراً وبالدار أبحاراً وموضوعة فهل تدخل الأبحار في البيع أم لا والحال انه لم ينص (٣٦٥) عليها وقت البيع (أجاب) لا تدخل الأبحار

المكسومة انفصلة من البئاء

بها إذا الأصل أن ما كان في

الدار من البئاء أو منفصلاً

بالبناء اتصال فقرار يكون

تابعاً له وإن كان منفصلاً

لا يكون تابعاً له وإن كان

المكسومة ليست متصلة

اتصال قرار فلا تدخل والله

أعلم (سئل) في امرأة أقرنت

لزوجها وأباحت منه عقاراً

وأقرنت بقض الثمن

وأشهدت انها لتسحق

ولاستوجب قبله حقاً ولا

استحقاقاً وماتت فادعت

بقية الورثة أن ذلك في المرض

التي ماتت فيه ودعى الزوج

انه في الصفة هل القول قول

الورثة أو قول الزوج

(أجاب) القول في ذلك قول

بقية الورثة والبيينة بينة

الزوج وإن لم يقسم البينة

وأراد استحقاقهم فله ذلك

فان حلفوا كان الحلف على

عدم العلم انه فعل التعم

واشه أعلم (سئل) في ذي

اشترى من مسلم داراً بها

الوقف الأهلي من قبل القاضي إذا عمله ووكله في تعاطي مصالح الوقف فأنزلوا كملك بكذا على أنه متى عزلت من فانت وكيل أو كذا عزلت فانت وكيل وقبل ذلك فاعطى الطر يق في عزله في الصورتين (الجواب) الطر يق في عزله في الصورة الأولى أن يقول عزلت ثم عزله في الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة بعزلتك عن الوكالة المتجزة كما صرح به في شئ التنوير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطر يق في عزله أن يقول عزلت عن الوكالة المتعلقة ورجعت عن الوكالة لغيره فويل يقول كلك ما كنت فانت معزول والأول أوجه والله أعلم (سئل) في رجل وكل أخاً فباعه له لعله في خصومته وأخذ حقوقهم من الناس وفي دفع مبلغ معلوم من الدراهم لزوجه فذاته وغلب فقام شخص بر يده دعوى على الوكيل بدنه على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذکور (الجواب) حيث وكله فباعاً له لعله لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذکور قال في الدرر إذا وكل في خصومته وأخذ حقوقهم من الناس على أن لا يكون وصيلاً فباعه على الموكل جاز فلو أنبت المال له ثم أراد انقصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اهـ ومثله في التنوير وسئل قارئ الهداية عن شخص وكل شخص ادعى عليه وجعل يدين بسقعة في ذمة موكلاه فباعه الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة في الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لعله لا يسمع الدعوى في ذلك مع بینه لان المال الذي يدلى الوكيل ودعه ولا يسمع الدعوى من الشخص المزبور على الموكل من حيث التوكيل من وبي المال للذات بقض دينه من وكله أو ودعه ولا يسمع الدعوى من وكله اهـ وفي فتاوى الرحيم في جواب سؤال أجاب حيث كان وكلاه لعله لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره معاملة الموكل حيث لم يأن له إلا بدفع المال المبرى على ما لا يتدفع غيره فباعه به دعوى أيضاً (سئل) في رجل وكلته أخته في بيع أصنام من دار معينة فبعت كذا فباعها ودفعها لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة سنة فقامت لأن تعال به بالثمن وتنصكر وقضه منه مع اعتراضها بالتوكيل فهل القول قوله بینه في الدفع لها لا سيما مع مرور هذه المدة (الجواب) نعم في الذميرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل أمر رجلاً أن يبيع عبداً ودفعه إليه فقال بعت من فلان بالف درهم وقبضت الثمن فهلك عندى أو قال دفعته إلى الأمر وكذا لا تصرف في الدفع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن فالقول قول الوكيل في براءته وراعه المشتري لأنه أمس سلط على بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيها هو سلط عليه وصار الثابت بقوله كاتباث البينة ولو ثبت إقراره بالبئاء لم ينعن الوكيل وبيع المشتري كذاها اهـ وأفتى العلامة الشافعي بأن القول قول الوكيل بینه في دفع الثمن للموكل وفي القول بلن القول قول الوكيل في براءته نفسه عن

عاه وسبق في فصحة من مولات المسلمين في مصر من الأماص فهل يجر الذي على بيعهما من المسلم حيث لا يجوز لغير المسلم بيعهما من الذي وهل لاهل النمة أن يسكنوا بجنات المسلمين بن الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منهم من ذلك وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الحاشية تالذي إذا اشترى داراً في المصر ذكر في العشر والخارج انه لا ينبغي أن تباع منه وإن اشترى بها يبيع بها من المسلم ذكر في الإجازاته يجوز لانه لا يصير على البيع اهـ وفي الصغرى ذكر في الإجازاته انه لا يصير على البيع إلا إذا كان كثيراً فبئذ يبيع في الذميرة وإذا تكادى أهمل المندحور فبئذ يبيع في الذميرة لا يسكنوا فيها جازاً وشرط الحلو أن يلقمهم أمأناً كثيراً بحيث يعطى بسبب سكاكهم بعض المسلمين أو يتنقل عنهم من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط يمكن أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويعيون ويشترى في أسواقهم لان منفعة ذلك تعود إلى المسلمين وقد نفعهم المسئلة ابن وهبان فقال وما ينبغي يتنازع دار المسلم * فلو يشتري في مصر بالبيع يبيع

أما المشتري من مسلم ورواية ١٨ إذا كان ذاتي المهر نشؤ بكثير ومن نقلها صاحب الجفرية وصاحب الشارحانية وغيرهما وقد علت المصلحة فتدبروا ليجب أن يعر عليه التفصيل لا لتعلق بالمعطى لعلنا لا نجد مع ما نقله من الكثرة والضرورة والمنفعة وهذا هو الواقع للقياس الفقهي والله أعلم (سئل في قسمة شتر بين رب الأرض وثلاثة عمال باع أحدهم حقله لأجنبي قبل ادراكه وقارض على غنم جلاله يصح بيعه وارث بعلم من القارضة أم لا يصح البيع ولما رتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح ما رتب عليه والله أعلم (سئل في رجل اشترى من أتوسلعتو بابهما البائع قبل القبض فما الحكم (أجاب) أن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغيره لكانت أجزاؤه فسخ البيع الأول فالـ (٣١٦) يكن بذاؤه ولا لأبوابه وهو قائم فقهه فيه قائم كان نقده الحق أخذه ولا يحبس البائع على

فما لحكم في البيعين (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لأنه لا يبيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز سواء كان من الودعة
 البائع كائناً ما كان عليه في الحر وغيره وأمر غير البائع وأمر المثل المترون يشملهما وأما الأول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطلب
 الآخر بشئ والله أعلم (مثل) في كرمه بأشجار ملك مستوعمة وأشجار وقف كذلك مستوعمة بأشجار ملك الأشجار جميعاً فبعضها معاداً وأشجار
 الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري بأشجار الوقف من أشجار الملك هل يبيع البيع المذكور أم لا يبيع لجهل المشتري بها (أجاب) لا يبيع لجهل
 المشتري بالبيع والحال هذه فقد نصوا فأطاعه على اشتراط ما علمه من البيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيعه وكبيع أصبغة من طعام
 لم يميزه لا يبيع وان يمينه بعد ذلك ومثله يعتك جميع ما في هذه القرية من الدقيق والبر والنبات ولا يبيع المشتري فهو وغيره مأثور والحاصل أن عدم
 العلم بالبيع من موجب لفساد البيع وقد ذكر في الجرح مع ما إلى عدة الفتاوى وحل قال بعثت منك ما في هذه الدار من المتاع أن كان معلوماً

جاءوا قال بعت منك ما تحب في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا الجواز أن كان معلوما للمشتري فهو جائز وإن لم يكن معلوما والجواهر
 نسبه جازاه وأنت على علم بالجهالة هنا فاحش وقت البيع في أي نوع المبيع من أنواع الخمر المختلفة فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
 له كرم مجزئ كرم آخر باع على رجل الألام المجهود هل المشتري أن يرضيه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المروية منه حيث استثناه البائع من
 البيع فقد صرح بماله أو ظهر في الدار للمبيعة طر بن أو سبيل ماله أو أخرى فان كانت تلك الدار للبائع لم يكن البائع أن يرضي الدار المبيعة لأنه
 بأعها من غير استثنائه وان كانت تلك الدار للبائع كان عينا كذا صرح به في شرح الجامع الصغير لفاضلان كما نقله عن أبي العز و هو دال
 على أنه إذا استثنى الطريق استمرحق المروية له للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) (٣٦٧) في رجل له برع فربس بأهله خرقا لاله

بعثت ربي في فرسي هذه
 بكذا فاشترى ما عساه من
 البن وثقاضا فلم يمه أحد
 الشراء فقال أجل المبيع
 بيني وبينك فقال جعلته
 ودفعت نصف الثمن هل يصح
 الجعل المذكور أم لا
 ورجع عن دفع (أجاب)
 لا يصح الجعل المذكور بعد
 وقوع البيع على ربه الذي
 هو ملكه ورجع عما دفع
 اللهم لأن يكون البائع
 اشترى من شركه فقامن
 الفرس بمقدار نصف الثمن
 الذي باع به أولا فصرى شراء
 منه وبعدها من شركه مبتدأ
 قصص ولا مرجع عما دفع
 والله أعلم (سئل) في غراس
 في أرض وقفين اثنين هل
 يجوز لأحدهما أن يبيع
 حصته فبعضه أم لا
 يجوز من الشريك أم لا
 (أجاب) نعم يجوز فبعضه
 أم لا وكذا من الشريك
 كما أتى به الشيخ زين بن نجيم
 وهي في فتاواه وان كانت

الوديعة والأمين لا يبرح عن كونه أميناً ولو الموكل فتأمل ونعم التحقيق مع كل التديق في تلك الرسالة
 وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا أخراً أعطيت من صندوقي خسين ديناراً فاعطاه ثم بعد مدة أتى أنه وجد
 في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله فاجاب القول للوكيل مع ميمنه أنه لم يجد في الصندوق
 سوى ذلك وان بقيته من ماله (سئل) في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار
 اقراراً من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحاً ولا يصح بالاقرار التوكيل
 قبل الاقرار من الموكل (الجواب) نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحاً ولا يصح بالاقرار التوكيل
 يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطوايبي معنى أن يوكّل بالخصومة ويقول خاصم
 فإذا رأيت طرفاً من ماله في البائع وأراد الرجوع نظيره على الموكل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الاشياء
 التي لا يملكها البائع من ماله فانه يرجع على موكله بالافعال الذي يدفع وصدقه الموكل وكذا به
 البائع فلا رجوع كفي الغانية اه وفي البرازية وكذا يشتري له عبد فقال اشترى بتموئته الثمن فقال
 الموكل صدقت ولكن البائع غائب فربما يضر وينسقبه الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بإدائه الثمن
 الى الوكيل فإذا استكمل البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى موكله بالموثوق اه ومثله في الغيرة
 وفي الدرهم والوكيل بالبراءة الرجوع بالثمن على امرء اذا فعل ما أمر به سواء دفعه أم لا الثمن الى
 بائعه أولا اه (سئل) فيما إذا أرسل وقد راعى معلوماً من الجواز وأمره ببيع فباعه بغيره ومن
 جماعة معلومين بشئ معلوم قبضه منهم وتبلغ عرو فقام زيد طالب الجماعة بالثمن وأعلمه وكذا بالبيع
 بشرط أنه لا يقبض الثمن فهل ليس له بذلك ولا عبرة بوعده وقبض عرو صحيح (الجواب) نعم قال في المحيط
 بالوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون الموكل قبض الثمن كذا في المخ وفي البرازية وجامع الفتاوى وكذا بشرط
 أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اه وفي التتو وشرحه العلائي والمشتري الاناء عن
 دفع الثمن للموكل وان دفع له مبيع ولو عن نهي الوكيل استحساناً ولا يطلب الوكيل ثانياً لعدم الفائدة اه
 الوكيل بالبيع اذا كان للمشتري عليه من نهي الوكيل استحساناً ولا يطلب الوكيل ثانياً لعدم الفائدة اه
 ويضمن الوكيل لو كان على قول أبي يوسف لا يصرف قاصداً خانية في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان
 للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن بصير قاصداً على الموكل من الجمل المزبور وقد كان الخصاص
 رجله على رجل دين باطله ولا يقضى منه فله في ذلك حيلتان احداهما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره
 في شراءه من مدونه فاذا اشترى الوكيل بصيرا الثمن قاصداً كان للوكيل على مدونه وهو البائع ثم

الارض يفرض علمه مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير اجازة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذى ولا به أوقع
 القبض على رجلين اتهم بتمسكك قد فقهه لا خرقاً طاعاً لهما عشرين قرشاً حتى سولهما به ما هو على المسلمين للعنسل بربان يتقاصصهما هل
 له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك الا لا يرتفع على الرجلين بالتمسكك حتى يتصور التقاصص من شرى ثابت بذمة وعلى بقدر التوثيق بتمسكتهما
 بوجه شرعى لانقص القاصص لانه يسع الدين من غير علمه الدين وهو لا يصح وأعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً من ماله معلوم
 وفرق قاعين تقاضى ثم أرسله بعد أربعة أيام الى بائعه من رجل قرأ الرجل البائع غائباً فدخل في داره من حضر البائع فلم يقبله صريحاً ولا شغل
 هالك من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هالك من مال البائع لأن مال البائع لازم للسم وعدم الاقالة والبيع الصحيح لا يفسخ بخبر
 رد المبيع على البائع مع عدم قوله صريحاً فاذا هالك عند البائع ولم يقبله صريحاً كان هالكاً على المشتري ليقاها عند البيع الصحيح وعدم

انفسه بمجرّد اتصاله الى البائع كاهو صرغ الحايه وتكثر من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فطنا بشاره فادى بعد قبضه انه وجده ناقصا هل القول قوله بهينه أم لا (أجاب) القول قول المشتري بهينه حيث لم يتر وقت شرائه ان قبض جميع المبيع وأنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا يلزم قولهم القول في قدر المقبوض القابض بهينه ضمينا كان أو امينا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فطنا بشاره فادى البائع بغيره المبيع وتولى المشتري ثم ادعى المشتري انه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ويقبل قوله في مقدار قبض بهينه الذي يمكن أنقر أنه قبض جميع المبيع أدائه استوفاه كالمصرح به (٣٦٨) قارئ الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وان نقص كبل وهو في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في جماعة

الوكيل يأخذ الثمن من موكله كالمؤند الثمن من مال نفسه والثاني أن يترك صاحب الدين رجلا يشترى له شيئا من مديونه فاذا اشتراه بصير قضا صاعبا كان للموكل على البائع من المجل المزبور كذا في وكالة القاعدية (سئل) في رجل وكلّ زيدا وكالة عامّة مفوّضة الى رايه في قبض ما يعبه قبضه وصرفه كذلك فتعاطى ذلك مده وصدقه على القبض وكذبه في بعض المصارف فهل يقبل قوله بهينه فيما لا يكذبه الفاظهم (الجواب) نعم والمسألة في الخبر هي من وكالة مفوّضة فالوجه الباطن ما يفيد جحدا (سئل) فيما اذا دفع زيدا بشارته لعمر وأذنه أن يصرف عليها تنقضي كل يوم كذا مصر به ورجع بنظر ذلك عليه وصار ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة فبغائب ثم ما زل يدعى ربه وتركه ويردعه والمأذون به الرجوع في تركه الاّ ذن بنظر ما صرفه فباعت بعد ثبوت الاذن والعرف وقدر المبلغ الصروف بالوجه الشرعي فهل لعمر وذلك (الجواب) نعم سئل أو حامدا عن وكل رجلا وكالة مطابقة على أن يقوم بامرهم وينفق على أهلهم من مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن أطلق له ثم ان الموكل مات وجارته ورثته فطالبوا بالوكيل ببيان ما نفق وبصرفه هل يجب عليه أن يسبب فقال ان كان نفقة تصدق فيقال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهة الاتفاق الا اذا ذكر خراجا لم يكن للصغير بضعه مرفوعة وسئل عنها على ابن أحمد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا يدين اقامة البنوتان أو اذ خرج من الضمان فالقول قوله من وكالة بنتيجة الدهر في فتاوى أهل العصر (أقول) علل هذا في الفتاوى لخبر به بأنه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل ينكر والبيّنة على المدي واليمين على المنكوفي الوجه الثاني ان الموكل ينكر الضمان ويدين الخرج من عهد الامانة والقول قول الامين باليمين (سئل) فيما اذا بعث المدون مبلغ الدين مع رسوله اذ اتته فهاك مع الرسول فهل يملك على المدون (الجواب) نعم بعث المدون المال على يد رسول فهاك فان كان رسول الدائن هاك عليه وان كان رسول المدون هاك عليه اشباهه الى وكالة (سئل) فيما اذا وكل زيدا بغيره في استعجار طاحونة وقف فاستأجره من مالهم من نظر الوقت وقبضها الموكل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد التواجر فهل تكون مقابلته غير صحيحة يبي المأجور يملك الموكل الى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور (الجواب) الوكيل بالاستعجار لا يملك الاقالة بعد القبض احتسانا كذا في وكالة العناية والتاخرانية ومثله في فتاوى الاقروى من الوكالة عن العناية والحط البرهاني (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر مبلغا معلوما من الدراهم ووكلاهما فإقرضه من رجل معين وبيع سلعته بدينار المذكور ففعل عمرو ذلك والان يدعى عمرو أنه استحق ثمن السلعة فهل يكون غنيا بدين عمرو (الجواب) نعم وهو ان التوكيل بالاقرض لا بالاستعراض بزازية والتوكيل بالبيع جائز (سئل) في الوكيل بالبيع اذا باع المبيع

واشتهروا من آخر ما ساروا لزرع القطن وأغاروا ماله لزرع القطن وأسأل كل ما زرعه وجاء الشاهد فزرع السكر اوت بغير اذنه فلا مهم فطالبوا بذرهم الذي بذروه في أرضهم وبأخذ الزرع فأعطاهم فبلا استوى حصدهم وانفسهم راجعين عما صار منهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطلحوا على ذلك بعد طواع الزرع لبعثه تبعه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثلثين معلوم وصار فيها البائع بغير اذن المشتري فاستوفت عليها الاقر فخرج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالمرفس اذا باع مولا في حاضرة وقاله البائع سلمته اليك ففتح الباب

فذهب ولم يملكه أخذه بغيره ان يكون تسليما والسفينة في البحر كذلك لا يمكنه أخذها بغيره فافهم والله أعلم (سئل) في رجل وسله اشترى من آخر ثلاث شوالين تنصافه واحدة بين معلوم الى أجل معلوم فلما حل الاجل دفع له ثمن شوالين منها وادى في الثالث عياها هل رده أم لا (أجاب) ليس له رده فغفيل بردا السك أو مسك السك وان كان تصرف في الشوالين وتعدّزوردهما ليس له رد الثالث يعيب توجد فيه على الاصح المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جبلين صفقة واحدة وطاع على عيب بأحدهما بعد القبض هل ردهما أو يرد المبيع أم لا وروا واحد منهما (أجاب) ورد المبيع وبأخذ السليم يحسن الثمن ولا ردهما جميعا الا اذا اترضيا كالمصرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتزويج تغلق عن القديمة من اشترى شاة وغبن فيه فبها فاحشا وله أن يرده على البائع بحكم الغبن وفيه روايات ويقبى بالرد فطالب الناس ثم قدام لا يجوز بيعه بغبن فاحش كذا في الحصاص وهو أبو بكر

الرازي في واقعاته ان المشتري ان رد البائع ان يستردوه واختار ان يكر الزنعي والقاضي الجلال سمرويات كطلب الضارب بالرد بالغبة الفاحش فيه يبقى ثم رقم خلافه وفيه أبقى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم رقم لا تخارن غير المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان غير البائع المشتري له ان رد وعلى هذا فتاوى الفتاوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل أربعين فرساً التي عنده عشرة فباعها فلان هل يلتزم وأعطت فقال له لا يلتزم ولا عشرت فزدها فباعها بمصته فباعها بثمنها فبينما كانت وابت ممره هل تدخل المهر في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل وإذا اشتغل بفعل المشتري وابت بعد البيع وقال البائع وابت قبل البيع قال قلت قول المشتري يمينه ما يمكنه يكتبه الظاهر بان كان البيع منذ شهر مثلاً والمهر منها نصف علم أو عام إذا حدثت يضاف إلى أقرب الأوقات والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر خوارزمية قبض بعضه بقي عند البائع بعضه فقلنا صبر فباعه بغيره على ما كان من الثمن الاول وسلمه واستهلكه فما الحكم في ذلك (أجاب) ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الاول ويطلب الثاني وان شاء ضمن البائع غنمه الاول ويطلب البيع الاول ويصح (٣٦٩) الثاني وغنمه البائع وليس له أن يضم غنمه مثله لان البيع قبل القبض مضبوط كالثمن فلا يتوالى عليه ضمانان ولا ان يحجز بعه لانه يبيع ما لم يقبض وأيضاً قيام البيع شرط لاجازة فوائده أعلم (سئل) فيما لو باع زيد عراً بكذا حنطه في عقد واحد على سبيل الاشتراك فهل لزيم طلب جميع الثمن من أحد المشتري أم ليس له ذلك (أجاب) ليس له طلب جميع الثمن من أحدهما بل طلب حصته منه ما صح حيث لم يتكافأ ولا المصلحة له مصرح به في مواضع لا تعدو عما يظهر من المسألة ان أصحاب المتن والشروح والفتاوى قاطبة في الكفالة لرجلين دين عليهم ما كفل كل عن صاحبه الخ فلو لم يجمع الثمن كلاهما لم يثبت لرجل نقص الكفالة في هذه المسئلة اذ الكفالة ضمنية

وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهالك باقيه وريد الموكل مطالبة الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضمان ولا يطالب بالثمن من مال نفسه (الجواب) نعم والوكيل بالبيع اذا باع عندها ان يصرح تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصرح به فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتولى الثمن على المشتري لا ضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو كذا ببيع ثم نهاء من البيع حتى يقبض الثمن فيباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع ثانية من فضل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه متبرع فيما فعل من البيع والمتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرع به فان تقاضى وقبض غنمه انما هو لا يقال أحل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي واعلم ان حتى قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صرح قبضه استحقاقاً له ذاك في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق بالقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الايجاب والقبول ثم قال وما اذا كان وكسلاً باجراً نحو الدلال والممسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفضل العاشر ومثله في البراز به والفتوى ومن المضاربة والعمرى من الوكالة (سئل) فيما اذا أرسل زيد لعمرى ببيع مقدار من الحر بربيعه وبشترى له بالثمن أمتعة فطلب بعه وامتنع من ذلك وجازع بذله مشق وطالبه عمرى بالحر ومثله بالثمن ببيعته فحدث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضمان ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه (الجواب) نعم قال في الأشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعاً في مسائل الخ جز في بيع العدة ورجل غاب وأمر تله أن يبيع السلعة وسلم غنمها في فلان فباع التلذ وأمسك الثمن حتى هلك لا ضمان لان الوكيل لا يلزم ما تمام ما تبرع به بحسب ما تبرع به من الغنم انما يقبل ضمان المودع وسئل قارئ الهداية عن الوكيل في بيع غرة أو قبض دين اذا تناهى حتى عدم ما هو وكيل فيه فختلفت الفروقات واستقروا المدون فاحسب لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع (سئل) في الوكيل في الشراء اذا خالف أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل (الجواب) نعم في البراز به الوكيل يشترى بغيره اذا خالف بغير المالك اه الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع من موافقه على احازة المالك والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له

(٤٧ - فتاوى حامدية - اول) الى ذمة في المطالبة واذا كانت المطالبة قاصلة في هذه المسئلة قبل افا في تصديق الكفالة اذ هي حيث يتكسب الحاصل والحال هذه وقد صوروا المسئلة بقوله ان اشترى بامته عبداً وتكفل كل واحد منهما عن صاحبه وقد ذكر في البحر في شرح قوله يلزم البيع ما يجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفة بعد كلام كثير قوله وبتقريعاً أيضاً والحق احد المشتريين وغاب الآخر فقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من البيع حتى يتقاع الغائب أو ينقذه الجميع الخ فصرح بان له حصته وهذا لا ينافي له الفقه والله أعلم (سئل) في امير الحج الشريف اذا بعث من قومه رجلاً له خبره بقم الموقوفات في تاجر عنده بضاعة فأنه لم يباعها بدين قومه فاعقل وحظها له ثم مات الامير والآن التاجر يطالب بابه الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فباع قول التاجر انه وكيل مطالب بالثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول ببيع البائع الفحول لان الرسول انما هو سفير ومبعوض في الخلاصة امر اذا اشترت شيئاً وقالت كنت رسول زوجي السلطان فغن على ذلك وقال البائع انما بعثت من والين عليهما قال قلت قولوا على البائع البيعة ومثله في البراز به وجامع الفتاوى للكركي وجبراً الجانب في آخر كتاب البيوع امر اذا اشترت من رجل ثم اختلفا فقلت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على

وجه الرسالة وليس على الأئمة وقال الباقر لآل بيتنا من ولدي علي بن النضر كان القول في ذلك قول المرتضى والبيهقي والباقر وشلبي كثير من كتب أئمتنا العظماء وهذا صريح في واقعة الحال إذا خال التابع كنت رسول الأمير إليك فلا تخن للشيء وقال الباقر بعث منكم الأئمة عليكم قالوا قول التابع بالإنابة المشافرة وبالإمام الموحدة وعلى الباقر البيهقي أن الشراء كان لنفسك ولست رسولاً في ذلك والله أعلم (سئل) في الرجل يصحب الجسد الكامل العبد إذا ما غيبه أو وقف جميع ما ملكه من عقار ومقول ومعلوم لهم بشي معلوم هل يتفديهم لهم وقته ولا يتعذر من نقاذه من مستغرق بدمته أم لا وهل إذا أراههم والحال ما ذكر من جميع التي يصعب إراؤها وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم يتفديهم وأراههم ولا يتعذر من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علمائنا وأطباعهم بأن حق الغريم ما لم يتعلق بعينه وأما هو متعلق بدمته فيصحب في سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف وتعدو ذلك وقد سئل الشيخ زين بن محمد عن وقف وقفائي وصحته وعليه دون ولإله هل غيره هل يصح أم لا يصح فأجاب بالوقف صحيح والغلبة في جعله خاصة اهـ والوقف (٣٧٠) داخل في قولنا سائر التصرفات الشرعية فيصحب من المدين الصحيح جميع ذلك والله أعلم

عندنا هـ ولشأنه برجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالتمن لان الموت لا يقع الرجوع به والله أعلم (سئل) في مؤخر الباب
مصره رسول وبها المستأجر لم يرض فيه كذا من الشئ فيضح هكذا مدة أشهر لم يجز بينهما بيع شخص الشئ أو غلظا الحكم (أجاب)
ان لم يتفق على شئ الشئ على المستأجر ان يدفع ما عليه من آخر المصروفه طلب شرحه لعدم البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في
وجه لثمان استقران احد ههنا من الآ خر باع بثمنه لالا تحوى ان يكون حق المرور على حكمه فاجتبه لرجل فهل تلك الرجل منع الالب
من الاستعارة أم لا وان تضرر بمروره (أجاب) لا عا لم يمنعها وان تضرر والله أعلم (سئل) في مرض الموت باعت شئها لمن
التي هي من جملته ورتبها لغيره بقبولته هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تجز قبولة في الحال هذه والله أعلم (سئل) في
امر أقدعت بعدموت أمها انباها بعت الحصة الغلاتية باعقارا الغلاني فكذا في حال صحته ان تترك قبولة الورثة كونه في الصحة وادعوا الله في مرض
الموت فالقول لمن وال البينة على من (أجاب) البينة على مدعي البيع في الصحة والقول ان يتبعه في المرض بعينه اذا حدث بضاف إلى أقرب أوقافه
والله أعلم (سئل) في رجل باع لابن زوجته دارا وقر بعض الثمن في مرضه والورثة تكذيب في القبض ولا يجز البيع فما الحكم

(أجاب) بتفديعه له فان كان فيه محاباة وعليه من محطل بعض المحاباة قلت أو كثرت فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ وإن لم يكن عليه من تنفيذ المحاباة الفاحشة من الثلث وأما البسيرة فتعترف منه وأما الأقرار بالقبض فيصح إذا لم يكن عليه من محطل وإذا كان عليه من محطل لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر خريف فدان على أن يحرق عليه شركة بينهم أو البذر بينهما وإذا خرج من الحرب سالما وروده عليه أو مات بمقروا الثمن عليه ففعل وتغير أحد الثورين فغيرا وجب تنصه هل المشتري رددهما على البائع جبراً أم أوشا لنقص وان أبي البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار اليه جامع الفصولين وانتازحاً عنه والله أعلم (سئل) في آخر من رزاعه أن يهبها المنة ما تصفه فيه شركة لثمة لثمة مالا تصفه فصار كل منهما يتصرف فيه بالسهم والشراء على حد حقه حتى كلاً منهما مدون وتقر فاطول كل واحد بما لحقه بجارية من الدين فصار ثلث ما عليه وكان أحدهما زوج الآخر ووجهوا شتره له جارية ودفع المهر والثلث باذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر عما في عنده من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع عما دفع من المهر والثلث أم كيف الحال (أجاب) أعلم ان (٣٧١) الأثنين إذا ورا مالاً فاشترى كنهما فيه شركة ملك وفي شركة الملاك كل منهما

أجنبي عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه إلا باذن الآخر فإذا أذن له بالسهم والشراء صار حكمه حكم الوكيل فإذا لم يملك السهم لم يملك البيع نسبته به يبقى إذا أذن بالتصرف في البيع والشراء وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لأن هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء جارة كإصرح به في الفقهين به وغيره فله الرجوع بحسبه ان كان يتقدم من ماله خاصة وان من ماله مشتركة فلا يرجع إذا الشراء وقع لهما بمالهما وإذا باع المشتري بالاذن أيضاً فهو كالوكيل بالسهم وحكمه معلوم وان لم يكن هناك فلا يقع الملك مشتركاً في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع فلا يرجع أحدهما

بالبيع إذا باع بالنسبة إلى أجل متعارف فبما بين التجاري تلك السلعة كان عند علمائنا جهم الله تعالى إذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالتقسيط أو أماداً كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز بالبيع بالنسبة كذا في التحسينة وقال الأتقري عن منة المفتي وفي المتنق عن الإمام الشافعي أن الوكيل إذا اشترى بالبيع نسبة إذا كانت في كالة التجارة أماداً كانت للحاجة كالأمر أن تعطى غزلهما للبيع لم يملك البيع نسبته به يبقى فان تمسك المالك بدلاً للحاجة شائع فاضاه وفي الخاتمة وعليه الفتوى وفي التمهيد قال الفقيه أبو الوليث وبه ما خذ في الخلاصة قال أبو الوليث الفتوى في قول أبي يوسف (سئل) فيما إذا وكل زبدعاً بشراء جارية معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى له جارية بذلك ثمن مثله ثم دفع الوكيل الثمن الميزور من ماله وريد الرجوع به على الموكل بعد ثبوت عاذه كرجوعه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم أمره بشراء ثوب هري أو أمره بشراء فرس أو بفصل صم التوكيل لأنه لا يبق الجاهل بعد إعلام الجنس إلا في الصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك سمي غنماً أو لا أو أن لم يسم له يبين جنس الثمن بتفسيره معلوماً عاده حتى على الكثرة ومثله في التذو بر والروايات على غيرها (سئل) في الوكيل بالبيع هل يملك أبداع المبيع عند أجنبي بدون إذن الموكل أو لا إذا ملك الأبداع للزور وهلك بمقتضى قومه هل يضمن أم لا (أقول) لم أوجبه بالموافقة على هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المصلح فنقوى الكا زور في أرسل مع آخر داهم بشترى بها أمتعة فاشترى هاهواً أو أسالها ولم ياذن له في إرسالها مع غيره هل يضمن أم لا الوكيل عند دفع العين إلى أجنبي فضمن القيمي بقيته والمثل في جملته إذا هلك العين إلى أن قال الوكيل لا يردع (أقول أيضاً) وفي وكالة الجور وكيل المبيع لو دفع المبيع إلى دلال ليعرضه على من يرغب فيه فتاب أو وضع في يده من يضمن لكن المختار الضمان كلياً التزاع له لكونه دفع ملك الغير بغير إذنه وان كان أصلاً في الحقوق الخ وكتبت فيما علقته عليه أنه ينبغي تعيد الضمان بما إذا لم تكن العادة جارية به بذلك فلو جرت العادة دفعه إلى دلال ليعرضه على المبيع لا يضمن لأنه بمقتضى العادة يكون ما ذور بذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما إذا خرجت عادة التجار أن يبعث بعضهم إلى بعض بضاعة يتبعها أو يبعث بعضهم من يتجاره ويعتقد أمانتهم من المكاره به بحيث اشتهر ذلك بينهم أشاروا على بعضهم وباع المبعوث إليه البضاعة وأرسل فسلمهم من أخذوا منهم على دفعات بما وفي من الدين الذي لحقه بجارية إذا دخل لأخيه فيه أو أماداً دفعه ديناً خلق الآخر إذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعاً لأن ذلك خفي إذا لم ياذن له به كأنه متبرعاً به يعلم أنه إذا دفع مهر زوجته عنه باذنه أو عن الجارية التي أمره بشراء ثم يرجع عليه جارية له حاله هذه والله أعلم (سئل) في رجل ركنه زوجته يشترى لهما من شقيقه حصصاً في عتارات متعددة فتمتعتا فيه عظمته فباعها الآخر منها له بالوكالة فباعها من شخص لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها ففعله هل الثمن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غفر في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره في باب التولية والبرابطة صاحب البحر صاحب منع الغفار وكثير من الأسفار فاختار بعضهم عدم مطالقات الصحيح الذي ينبغي به أنه إن غره فسخ البيع والإفلا والله أعلم (سئل) في امرأة باعة بثلث رجل دكانين لها وراشترت كل بينهما وبين زوجها مناصفة صفقة واحدة يضمن معلوم بغيره ووجهوا رادته لها وأجازته ليعملها بتنفيذ البيع في الكل أم لا وهل إذا أنكرت البيع في الدار في حصتها شهدت الشهود ببيعها على الصفقة المذكورة فصح شهادتهم وان لم يذكرها في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف زوجها أم لا (أجاب) نعم بتنفيذ البيع ويقسم الثمن على قبة البيع كما في المأخذ كما ملخصه وهو

النصف قال في الكافي رجل له أرض بضاعولا خوف ما نخل فباعها مريا بالأرض باذن الأشتر فبقيت كل واحد منهما مائة ألفين بينهما نصفان كذا في الخبر وكثير من الكتب والجمع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه المعلوم لعدم كراهة كل من الزوجين والزوج لعدم الحاجة إلى ذلك والحال هذه لا سيما وقد اتفقوا على أن لكل نصف الباقي والله أعلم ﴿باب البيع الفاسد﴾ (سئل) في رجل اشترى من آخر زبنا تسعة عشر قنطارا على أن يعطيه ما صاوناؤان يأخذ غنمو أخرى طخنة أو زعمان الجوخ كذا وقع منه بكذا ونسلم كل مائة مائة هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح مع ما ذكرنا شرط الطبخ ما نخراده ففسد وكذا شرط أخذ الجوخ على الوجه المعلوم بانخراده ففسد والفساد يجب رفعه ويحرم تفر موقوف قال في البرازية وكثير من الكتب أن أصر البائع والمشتري على إمساك المشتري فاسدا وعل به القاضي له فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سياه غررت بثوب بجزاز في غير عين وباعه ما يث الذي يفسخ من مائة مائة وخمسين قرشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) (٢٧٢) لا يصح ذلك شرعا إذا لم يجبر رديته أن كان باقيا والآخرين مثله وان انقطع المثل أن شاء

البائع أخذ قيمته وان شاء
 سبيل في خروج المثل والقول
 قول المشتري مع غيره والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر قطعا من الثمن على
 أن يخلقه كذا وعلى أن كل
 شائعه بكذا من الثمن
 بشرط أن يكون منه كذا
 من السعد بلا من قبضه
 المشتري على هذه الكيفية
 واستهلكه فهل البيع صحيح
 أم غير صحيح وماذا يلزم
 المشتري (أجاب) البيع
 المذكور فاسد وعلى المشتري
 قيمته الثمن يوم قبضه والله
 أعلم (سئل) في بيع الزيتون
 بالزيت غير معين بالحكم
 فيه بعد تصرف المشتري فيه
 بالهصر (أجاب) البيع
 فاسد وان يثون متى مكمل
 مضمون بمشله فان انقطع

ولم يصير البائع إلى الجديد يضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بينهما والله أعلم
 (سئل) في رجل باع غررت بثوبه التي عليها بيع جزاز يتاد يتاهل يجوز (أجاب) لا يجوز بالزيت العين أن كان مقدرا في الزيتون أو أقل
 فكيف بالعين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر بيع فرس بالتمام عليها ما دامت عنده وسلمها له ماؤها فوالت عنده حصانين وباعهما
 وأخذ بيع غنما وسلمها له كما وادلت أنهما هرة والآخرين أنهما هرة ففعلوا عليه ما دامت عنده وسلمها له ماؤها فوالت عنده حصانين وباعهما
 ذلك (أجاب) البائع استرداد الفرس مع ما هرة ففعلوا عليه ما دامت عنده وسلمها له ماؤها فوالت عنده حصانين وباعهما
 بما أنفق فان اختلفا في مقداره فاقول للبائع بالعين والبيتة على المشتري دعوا ما زاد والله أعلم (سئل) في بيع اللبن في الضرع هل يجوز أم لا
 وإذا اختلفا في الحيلة حتى جعل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والحيلة أن يقرض طالب اللبن دراهم بقدر ما يلب على الفخذ أنه يساوي اللبن أو
 يقاوه إذا وقعت فيه المبادلة وبقر المالك اللبن ما يأتي من دابق الفلانة أو من دواقي من اللبن خذوه فخرقا فإذا استوفى جعل هذا مائة فيقبل
 لهذا المسألة ولا تخار اللبن لوقوع المقاصة بينهما ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فأدعى البائع على ابنه

أله شرط في عقد التبايع مع أنه حرج جفقه والآن ينكره القول قوله بيمينه وإذا أقام البائع بدفع الشرط المذكور ففسد البيع فحجب
 فضحه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفي العمل بالشرط المذكور وإن أقام البائع البيعة على ذلك حكم بفساد البيع ورفع ولا يلزم
 ابن المشتري حرجه على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتان آخر سعره الواقع يوم الطلب وقبضه فوعدت غارته على البلد فالتب
 مع ما تنهيه عنها فالحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثله في الفساد البيع بيمينه التي وقعه زوده بيمينه على بائعه ومن المقرر أن لا يثبت على
 والثلي مضون بجاه في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زعفران بكذا لم يكن معين فسرقت منه قطعة بالبيع بهيمان
 قديمها بقاعة ثلثين في فرس له من كل واحد ثلثين معين ثم قال هو بدل الضمان بناعلي وزومه وذلك بعد أن اشترى المشتري منه من الفرس
 المهر وقبضه قال كونها مسروقة يثبت معين قريب غناها يسلمها إلى الآن فالحكم (أجاب) شراء المستعير الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم غناها
 وهي غير مضونة عليه حيث لم يطرط حفظها فلا بد من قولة هو بدل الضمان وصار عن (٢٧٣) الثلثين بيمينه المعير بطلابه وبحسب

عليه حيث خلا من شروط
 مقصد فان وجد فيه شرط
 مفسد وجب رد البيع على
 البائع المستعير ولا يطالبه
 المعير بشئ والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى
 من آخر غنما على أن يدفع
 غنما على ثلاث دفعات في سنة
 ويكون تمام الن في آخر
 السنة وان لم يدفع تمام الن
 إلى انتهاء السنة فلا بيع
 بينهما وقبض الغنم وكل
 زوايدها من واليوصوف
 ولبن وثفاسق البيع بحكم
 فسادها الحكم فيها أم لا
 (أجاب) تضمن جميع
 ما كان له من صرحوان
 زوايدها فاسد لا يمنع
 الفسخ الا اذا كانت متصلة
 لم تتولد ولو كانت منفصلة
 متولدة كفي السؤال تضمن
 بالاستهلاك لا بالهلاك ولو
 هلك المتولدة لا المبيع

لعمرو ذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح (الجواب) نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه
 فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه ان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الدين نائبا وجعه به على الوكيل
 لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أول صدقه على الوكيل ودفعه اليه على ادعائه كثر الدقائق ومثله
 في التنوير وزاد في حق الوجه كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب اه ومثله في المتن وسئل
 قارئ الهداية فيما اذا ادعى المدون أنه قبض الموكل دينه فاجاب بأنه يؤمر بالدفع إلى الوكيل وليس له أن
 يستخلف الوكيل انه ما يعلم أن الموكل قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدون الوكيل وطالب
 الوكيل تحليفه على أنه ما يعلم أنه وكيل فان نكل المدون أزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شئ (سئل) في
 رجل يدعى الوكيل عن امرأته ما شاع فدل عليه كتمانها مع كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة
 أم لا (الجواب) اذا كانت المرأة المذكورة شاعرا معلومة صفه ومقتضى كتمانها صحيح فتاوى الشافعي من أوائل
 الوكالة (سئل) فيما اذا بعث بدهم والتميم ببلدة كذا ادراهم لبشرته بها بضاعة معلومة الحسن
 لا يبيعها ولو يكن سرها معلوما فاشترها عا ورجله بيمينه فاحش فهل لا يفسد الشراء المزور على زبد
 (الجواب) حيث لم يبع به ما بشره فاشترها بيمينه فاحش لا يفسد الشراء المزور على زبد في معنى الفتوى
 لو اشترى بيمينه يسير نفذ والفاحش لا ينفذه في نفسه قلت وهذا اذا لم يبع ما بشره فان عين نفذ على
 الا امر كافي الهداية وفي الغنايه قول عامه الشيخ في العرو لوسمي له الن اشترى باكثر لا ينفذ
 الا لو كمل بشره الا سرقه فانه يلزم الا امر المسمى كافي الواقعة في بيع النخامة الى وكالة وفي الدر المختار وتقد
 شراؤه يثبت القموعين يسرو وهو ما يوجب به مقوم وهذا اذا لم يكن سره معلوما فان كان سره معلوما
 الناس كيز وخم وموز وجين لا ينفذ على الموكل وان قلت ان زيادة ولو نلسا واحدا به يقتضي محج ومثله في
 الكثر والمفتي (سئل) فيما اذا أرسل بالتميم ببلدة كذا مع عر والمكاري صرحت بمقتضى فيها ادراهم
 ليوصلها اليك فبردها اليك ناضعة عمال قال يذهب القول قول بكر في ذلك (الجواب) القول قول القاض
 بيمينه وتقدم ذلك في كتاب البيع بقوله (سئل) في امرأة تباعر نفسها قبض أجور ووقفها وملكها
 وتشتري أمعتين رجال أجاب ويرد أن قولك أجنبي في دعوى على رجل زاعمة أنها من الخدرات والرجل

والمبيع ولا يضمن الزيادة ولو استهلكك الزيادة المذكورة في غناها وفسد البيع والمسئلة مذ كورة في جامع الفصولين والعمر وكثير من
 أنكتب والله أعلم (سئل) في أرض وقف يحكم به بها شريك لرجلين باع أحدهما النصف من الأرض والتجر معا لغيره شر بيهل يجوز
 أم لا (أجاب) لا يجوز لوجوب الأول ضمن الملك إلى الوقف المحكوم به وبهجمالة والثاني يبيع نصف التجر المستحق للبقاء لغير التمر بل هو
 فاد كما صرح به على أننا قابض والله أعلم (سئل) في رجل باع غنما بيمينه معلومة مستينا جعلها ولسها المشتري فوعدت غنمه وماتت في يده
 وقبض بعض الن من البعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع فاسد بسبب الاستثناء المذكور والباقي أعذ الوكيل المطالبة بقيمة
 المبيع الهالك لا بالباقي والقول قول المشتري وان ادعى البائع أن يرد كلف البيعة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض المشتري المبيع
 في البيع الفاسد بامر البائع وكل من غرضه مال ملكه المشتري بيمينه يوم قبضه وهذا مسلمة واضحة وقد كثر النقل فيها وما قلنا من مشيع مع
 اختصاصه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجه وان منها قاضي شخص ان له عند ثلاثة غر وشحن في خطبة باعها إلى دخول الخير هل
 يثبت ذلك بلا زيادة أم لا بد من يثبتها ثابت بمهل يكون البيع فاسدا لجهالة الاجل ويكون البائع مثلي خطبته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت

والحال هذه فهو فاسد لجهاه الاجل وليس على المشتري الا مثل خنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا ينكح ما عداه فاي خنطة حاصها
له القول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البينقي المثل الذي يدعيه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوبا عشرة غروش على انه زر عمدا
حنطة من خنطته في ارضه البائع وتقاضى زر المثل على البائع لضعفه فترافعا الى المحكم فحكم بفساد البيع وأمر مثل على الثور
للبائع وجسد العقد ببيع على العشرة المقبوضة وتصف غرارة خنطة غير مشار الباقيل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساد البيع الحكم
(أجاب) هو فاسد كالبيع الاول بسبب عدم بيان كونه حادثة أو وسطا أو دية وشرا لخنطة لا يصح ما بين ذلك حدث لم تكن مشار الباع
فبالمشتري الثور على بائة وسيرة العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل الثور اذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف للمشتري ولا
بازمه نصف الغرارة لعدم صحة البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حصته من زبون قباع وسلم مكره ومات المكره
والمكره والمشتري بعد أن أكل الزوائد (٢٧٤) مدة سنين فما الحكم (أجاب) الاصل ان يبيع المكره فاسد للبائع الفسخ ولا يعطل بيوته

ولا يبرئ للحامل أي المكره
والمشتري وزوايده قضين
بالتعدي فلو ارث البائع
فسخ البيع وأخذ الحصة
وقضين ما أكل منها من
تركة المتعدي في أي مكانها
والله أعلم (سئل) في رجل
باع آخرة فسدان بين
معلم شراطين خرج من
العمل سالما فهو له واثن
على مشتربه وان طلب أو
تعب فالن من تره فسر
قوره واستهلكه السارق
فقبض المشتري منه ثورا
بده وأجاز البائع ذلك
أنته بوض ويريد أن يرجع
بنصف قيمة المبتذل ويكون
المعوض مشتركا والمشتري
يريد الزايم بالثور المعوض
جميعه ولا يرجع عليه القيمة
فما الحكم (أجاب) لا اعتبار
بكلام المشتري في الرجوع
بنصف قيمة المبتذل لفساد

لا يرضى بتوكيله فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في الشخص الجسد المقيم في البلاد اذا أراد أن يترك
أرضه ليعتد له في حق على الاخر هل المدعي عليه أن يأتى حتى يحضر الخصم يدعي نفسه (الجواب) قد
أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة انظر الى ما صوته صرح علما فاطمة متروا وشرايات الوكالة
بالخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا أن يكون الموكل مرضيا أو غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدوما
ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستخضعه والناس متفاوتون في الخصومة فالوقلة بالزوم
بتضرره فتوقضه بوضاه وهذا مذهب أي حنفية واختاره الجمهور في النسبي وصدر الشرع بغيره
الفضل الموصلي ورجح دليله في كل مصنف وغالب المترون عليه فزمن العمل به يدفع الضرر لا سيما في هذا الزمان
الفاقد والله تعالى أعلم وقال في المتلقي وغيره وصم أي التوكيل بالخصومة في كل حق برضا الخصم لازم وبها
الا أن يكون الموكل مرضيا لا يمكنه حضور مجلس الحكم أو غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مخدوما
معتادة الخروج الى مجلس الحكم (سئل) في امرأه توكلت على خليف زوجها من زيد الكف لهوا في قبض
مهرها فزوجها قبض مهرها ثم ماتت عن زوج وروته يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي
القبض والدفع في سببها فسدته الورثة في القبض وأنكر والدفع له فهل قبل قول الوكيل بيمينه
(الجواب) نعم وأجاب العلامة الرمي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة قوله ان كان الموكل فيه قبض
ودعه وتوجهان الامانة فالقول قوله بيمينه في القبض والدفع لهوا وان كان قبض دين وأقرت بيمينه الورثة
بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله
الا بدعوى اذا لم يقم بيمينه رجعت الورثة بحصتها منه على المدون ولا يرجع المدون على الوكيل لان قوله في
براعة نفسه قبول لا في استحباب الضمان على المتألف اهـ (سئل) في امرأته قرية معاملة أقاموا زيدا
وكلاصهم ليعطى أمورهم ويأمر أعمالهم ومصالحهم في القرية المزرعة وجعلوا له في ذلك سلفا
معلوم من الدراهم وقد زامن الخنطة والشعر وتعاطى في ذلك ويرد على البائع ما قبضه من الدراهم فله ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا وكل زيدا في قضاء دينه الذي بئمة فلان وقبض شرط له على ذلك
الرجوع معاوما في مدة معاملة وقبضه فهل يستحق الاصر الشرط (الجواب) حيث شرط له ذلك وقتله

والبائع والمشتري مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له بئمة آخر ماتت جازة يتابعها له باربعها ثم قرش ثم دفعه
المشتري من غنما له وأربعين قرشا لم يبيع ما في البئمة الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في البئمة لا يجوز الى أجل لانه اقرار من دين دين
وهو بيع الكائين بالكاين وقد ثبتت اعنائه فيجب على المدون دفع الزبي على البائش ومثل ما قبض من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة
عزمت على الخج الشري فباعته زوجها نصف دار بين معلوم وباعها بئها من غيره كراما سكر ا كذلك وبئها من ثلث بيت ونصف حكر كذلك
على انما ان رجعت سالمة بعد ملكها البهاهل بعهام هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلي كل من التبايعين
فسخه واذا أمر وعلى امساك المبيع بفضه القاضي حقا لشرع من مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر نصف موزون بين معلوم بعضهم جلى الى دخول الجردون وبعضه مقبوض وبعضه هالك بعضها عندوه واسترد البائع ما بقي وهالك بعضه
عنده فما الحكم (أجاب) ما هالك منها عند المشتري بضم نصف قيمته لفساد العقد فله الجاهه الاجل فستر من بائة ما زاد عنها بما قبضه ان كان
ازيد منها وما هالك عند البائع هالك من ماله لا ارتفاع العقد بوضو له والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر ثوبا با انفسرش منها ثمنه مقبوض

البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له بئمة آخر ماتت جازة يتابعها له باربعها ثم قرش ثم دفعه
المشتري من غنما له وأربعين قرشا لم يبيع ما في البئمة الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في البئمة لا يجوز الى أجل لانه اقرار من دين دين
وهو بيع الكائين بالكاين وقد ثبتت اعنائه فيجب على المدون دفع الزبي على البائش ومثل ما قبض من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة
عزمت على الخج الشري فباعته زوجها نصف دار بين معلوم وباعها بئها من غيره كراما سكر ا كذلك وبئها من ثلث بيت ونصف حكر كذلك
على انما ان رجعت سالمة بعد ملكها البهاهل بعهام هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع مع هذا الشرط لا يجوز فعلي كل من التبايعين
فسخه واذا أمر وعلى امساك المبيع بفضه القاضي حقا لشرع من مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر نصف موزون بين معلوم بعضهم جلى الى دخول الجردون وبعضه مقبوض وبعضه هالك بعضها عندوه واسترد البائع ما بقي وهالك بعضه
عنده فما الحكم (أجاب) ما هالك منها عند المشتري بضم نصف قيمته لفساد العقد فله الجاهه الاجل فستر من بائة ما زاد عنها بما قبضه ان كان
ازيد منها وما هالك عند البائع هالك من ماله لا ارتفاع العقد بوضو له والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر ثوبا با انفسرش منها ثمنه مقبوض

مناهة قرش ومقدار معلوم من الصاوير ببيع له وزياد بعمالة قرش وقبل وثمنه ما عهده المشتري من البائع عاتق قرش وقضه ما منه وكتب في التبايع وثيقة شريعة بالقرش وبعد المشتري البائع بأن يعيد المبيع له اذا دفع ذلك فالحكم ببيع الصاوير للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعلى المشتري ان يقرش أو التماثله قرش المقروض لا غير (أجاب) صرح علماؤنا طائفة بأنه لا يصح بيع المتقول قبل قبضه ولو لم يأنعموا بتمام التسليم في بيع المكيل والموز ونكالة أو موازنة بالوزن والكيل والسنة في الخائنة والنزاهة وبغيرهما من القناوى والشروح فاذا علم ذلك فهناك الصاوير أو استهلاكه يعطى المبيع فيه ويرجع المشتري بالبائن الذي يمينه وهو الزاد بعمالة التي اشتراها به ليعطى البائع قبل قبضه ولو لم يأنعموا بالبائع الذي اشتراه من مشتري فبشره فسخه وانما البائع البائن الذي يمينه وهو الزاد بعمالة أو ما وعد المشتري أن يعيد المبيع فقد صرح علماؤنا بأنهم لو ذكروا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولم الزاد فلو وعد بالبيع في جميع الفصولين تباع بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه كما يكون بيع الوفاء (٢٧٥) اذا شرط الا لا يفتق باصل العقد عند أي حنيفة ورجحه الله تعالى ثم ومن قال الشرط الفساد اذا لم يفتق بالعدة يلتحق عند أي حنيفة لا عندهما ومن قال لا يفتق بالشرط الا في مجلس العقد لصحة الالتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يفتق اهـ فاذا علم ذلك فالتى يعطى المشتري والحال هذه فمناهة قرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه ما دونه هل اذا ادعى للمشتري المبادأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما الاراء فمن عقد فاسد فلا تمتصه الدعوى لان العقود الفاسدة تخبرها بجري الربا كما صرح به البرزدي في غنى الفقهاء قال

وقتا وباشرك ذلك يستحق ما ذكر كالحكم بذلك في الاشياء من كتاب الامانة وفي النزاهة في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقض والتقاضى وان وكله بقض دينه وجعل له الاجل ليعيد الا اذا وقت مده معلومة وكذا التي كبل بالتماضى ان وقتها اهـ (سئل) فيما اذا وكل باخر وقضى بدفعه على أمور الوقت ولم يشرط له أجرة على ذلك وتعاظم به بذلك مده وتطلب من الناظر أجرة على ذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث كان وكلا ولم يشرط له أجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره أمانة لا أجرة الا الوصى والناظر يستحقان بقدر أجرة المثل اذا عمل الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقت ما هو في الوقوف عليه يستغله فلا أجر للناظر كأي الخائنة ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر في المسقة اذا أحجل عليه المستحقون ولا أجر لو كبل الا بالشرط أو شيئا من كتاب الامانات (سئل) في جماعة استأجرهم من يخلص زرعه المعلوم بأمر معلومة وتسرعو في الحصاد ويجزوا عن التمامه فوكوا زرا بآن باقى لهم بمساعيد جارية في لهم بجماعة الأجرة وساعدوهم حتى أتوا الحصاد فهل تكون أجرهم على الكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الاول (الجواب) يطالب الكيل بالاستعجار بالاجرة كالكيل بالشرع كذا في وكالة الأجر فلهم طلب أجرهم من الكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم (سئل) فيما اذا وكل زرا يدعى في عمل معلوم ويبيع أمتعته معلومة تنجزه في عمله أو على ذلك وباعها بشم حال فهل يجوز الكيل على تقاضى الثمن من المشتري (الجواب) حيث كان وكلا يباح بيعه قال في الاشياء من الوكالة ولا يبيع الكيل بغير أجر على تقاضى الثمن أما اذا كان باخر كالدال والسمسار والبيع يبيع على استيفاء الثمن ذكره الصدوق في الصغرى لان من سواههم متبرع فان فعل فهو اذن امتنع ولا يتم بطله في حاشية الاشياء للصدوق في فرائدها (سئل) في صل كسب فنه أقر زرا بجماعة من أهالي قرية كذا فزرا يدعى لاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخر من أهالي القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاول عن أنفسهم أتعلمهم وعلى الموكيل لعمره ومبلغ قدره من النواهم كذا مؤجلا كذا وصدور ذلك لى كما هم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور له في وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطابعه والمبلغ من الاصلا او الكيل وهم يجمعون التوكيل في ذلك فكيف الحكم (الجواب)

في الاشياء والاراء العام في ضمن عقد فاسد لا تمتص الدعوى كفي دعوى النزاهة وقد ذكرنا بهذا ان الاراء ان البائع يسمع الدعوى به وقبول البينة انتهى ومثل ما في النزاهة في الخلاصة كثيرا من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بعرمان آخر بدين معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاختذه البائع من الميسر وهلك عند مفاسد الحكم (أجاب) الحكم في ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك الميسر يبرأ منه اذا كل بيع يبيع فاسدا اذا استرده البائع ولو يقبض يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر رجلا بدينين وثلاثين غر شامو حمله عليه في ثلاث خيارات كل خيار ثلث الن فطلع الخيار ودفع له ثلثه فطلوع الخيارات من مديعتان الاجل المذكور شرعي صحيح والله يستوجب كل الثمن عا حاشا في ذلك (أجاب) البيع المذكور ما يجب قبضه ودال المبيع الذي هو الاجل على بائعه واسترد اذما قبضه من الثمن باج عاجل فانما يجل استبقاء البيع الفاسد بل يجرى ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي ارساله فلهما وقض البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بعرمان آخر اراقا أثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بعمالة وخسين قرش شامو لا يكملها في رمضان والحسن مؤجلة في دخول الخيل دفع المشتري منها البائع في

رمضان ستة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحد وعشرون من الجاهل سبعة وخمسون قرشاهل البيع صحيح أم لا الفساد الأجل فيجب إعادته
 ويحرم تفرره (أجاب) البيع فاسد لجهالة الأجل كقصد الحاج والحساد والباس والقطاف ودخول الخياط كثر جهالة من هذه الأشياء
 فلا يصح عمله أحلا لثمن لأفضائه إلى المزارعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصص من دار شاطران وذا البائع الثمن به بعد سنة يدفعها
 له به ثمان المشرى وصار وصيه يؤجرها ويصرف أجرة على أيتامه فما الحكم (أجاب) البيع فاسد للشرط ويفسخ وجوبه ولا تضمن الأجرة
 لأنهم صرحوا بأنه إذا مات أحد المتبايعين فاسد فلو رثته النقص وإن الرثا والمنفعة غير المتولدة من البيع فاسد لا تمنع الفسخ ولا تضمن
 بالأهل لا تمتد إلى حصة كما صرح به في الثلاثين من جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق النخل الذي ليس ببناء أو تأجير ويجوز
 هو اهل يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز وهي مسئلة الكثر وغيره الذي يبيعها بالوسط حيث قال أطفاف على ما يجوز به وهو بالوسط أي لا يجوز
 بيعه أو بعد ما سقط لأن حق النخل (٣٧٦) لا يجوز وهو ليس بمال ويحل البيع المال وهو ما يمكن إحرازه وقضيه وهو الهواء لا يمكن إحرازه
 والنقل في المسئلة مستفيض

حيث أنكروا التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا يصح من الله سلك المرقوم في ثبوت التوكيل بل
 لا بد من إثباته بوجه الشرعي والحالة هذه والله أعلم وأثبت مكتوباً بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي
 في نسخة المادى بطلب جواب الأئمة الحنفية في حجة كتب فيها أن فلان من فلان إلى كبر عن فلانة وفلانة في
 القبض والاراء لا قد كره ما فيه بشهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكتين
 المذكورين عن ربيع حصصهما من كذا وقف جددهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا أمراً القاضي
 المذكور فمضى الدافع المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك على الحاكم وحكم بحجبه فإذا طعن الخصم
 في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسألهما القاضي عن
 مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل يقبل شهادتهما ويعمل بالحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسألهما القاضي عن
 الجواب لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بضميمة أو أن كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها
 حتى يقم على كبر على وجه الموكتين بينة عادلة بأنهما قد قرأ كتاب قبض مالهما في ذمة الدافع وبالصلح والاراء
 أيضاً فإن شاهدى الوكلاء لا عبرة بشهادتهما أصلاً فإنهما لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحته والله أعلم
 كتبه الفقير أو السعدوني فتاوى عبد الرحمن أفندي المذكور في جواب سؤال التبريد بكف ورثة المشتري
 إلى أبنائه أو كبره ولا يكفي في ذلك شهود مضمون ملك البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن
 الجذبة الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكلاء لتكون في غير وجه
 خصم قال في الكافي في كتاب المساهدة لا يجوز إثبات الوكلاء والولاية بلا خصم حاضر اهـ ومن خلة
 المهور وتقلت (سئل) فيما إذا كان لا يبلغ دين معلوم بضميمة وفات عرو عن تركه وورثة فوكل
 زبديكرا قبض دينه من ورثة وكتبه بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضميمة بعد ثبوت الشرعي له قبضه
 (الجواب) نعم ولو قبض الدين على الخصومة ولو قبض العين لا على الخصومة الخصة على
 الكثر وفي تصحيح العلامة قاسم قوله ولو قبض الدين ولو قبض الدين بالخصومة عند أبي حنيفة وقال هو
 رواية عن أبي حنيفة ليس بوكيل بالخصومة وعلى قول الإمام الحنفي في أصح الأقوال بل والاختيار
 والنفي والمصلحة وصدر الشرع بقوله قبض الدين لأن الوكيل قبض العين لا يكون وكيل بالخصومة

والله أعلم (سئل) في رجل
 افترض من شريكه في خيل
 دراهم معلومة وقال إن لم
 أدفعها لك إلى أربعين يوماً
 فقد بعتك حصتي بها هل
 يصح البيع بهذا الشرط
 أم لا (أجاب) البيع
 المذكور غير صحيح وقضى
 وأجبت على كل من المتبايعين
 فإن أصر عليه وعلم
 القاضي فسخه فباعها
 والله أعلم (سئل) في رجل
 باع لا تخزرة كرم ثلاثين
 قرشا وتعدد البيع على
 هذه الصفة شرط طلعها
 أخرج المشتري البائع إلى
 شكاية إلى القاضي وذكر
 البائع للمشتري أن أعطاني
 من غير شكاهة أخدمك
 خمسة وعشرين قرشا
 وأخرج المشتري البائع
 إلى الشكاية إلى القاضي

فعله أن يأخذ الثلاثين التي اتفقد البيع عليها أم لا (أجاب) البيع بهذا الشرط فاسد فيك المشتري المشتري إذا قبضه
 بأمر البائع فإن كان قائمًا وجب الفسخ ورتد وان كان فذلك أو استهلكه المشتري وجب رد ثمنه أو العن بمثل كإلى عامة الفتاوى فإذا
 انعدم المثل فثبت يوم انقضت المدة والى المثل والقيمة قول المشتري بينهما هذا إذا كان الشرط المذكور مقارناً له مقدماً إذا أحلها بعد العقد
 لا يفسد على الصفة والله تعالى أعلم (سئل) في مبيعتين اثنين باع أحدهما نصفهما الآخر فخرج جميع بطلها وهي ما يشرى
 بعد أخرى عام واحد والخارج دون النصف لا يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز البيع المذكور والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر نصف ثلاثة رؤس بقر شرعاً فاسد وأهلك واحداً في اثنتان فما الحكم (أجاب) رد الباقي وإن لم يزل نصف قيمة الأهل يوم قبضه والله أعلم
 (سئل) في بيع أراضى بين المال لا يجوز أم لا (أجاب) أماما حازها السلطان لبيت المال يدفعه من أروا إلى الناس بالبيع أو الخمس مثلاً
 فيعهم له باطل لكنهم لا يملكونه وأما ما قيل على أنه فهو ملكهم يجوز بيعها بقاؤه ويكون براؤه الله أعلم (سئل) في رجل اشترى مع
 آخر في شراء عترة بن ثورته وهو يقول له اشترى بتبائن ثلاث جزائر وناو الحجرة بهم ليعار معلوم ما يت غير مشار البوايع يقول بعتموها باسنة

قروش وثلاث قروش فكيف الحكم الشرعي (أجاب) بخلاف المشتري أولاً أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان شكل قضى عليه ما ان حلف بخلافه
 البائع بعده ما باعه بالثابت فاذا حلف فسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان تعذر المثل ولم يصير البائع الى خروج الحديث وأمثله ان لم
 يكن كذلك لان الزينون مثل كمال وضعت في محله وان شكل لم يدعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في البيع الفاسد
 وهو ضمان ماله وان وجدوا لا يلزم البائع الى خروج الحديث فيجوز فيه الفساد في هذه الصور بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد
 الذي وقع بصفة الفساد على قيمة المبيع وأمثله فيرتفع الفساد وقال محمد في الزامها في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد منهما يذئذ غير العقد
 الذي يصح صاحبه والاخر ينكره وان يفيد دفع زيادة الثمن فيضالان كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانها
 يقولان اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بانه يفسخ العقد على قيمة المبيع لصح الالتزام وهو باعلافة شتال واقعة الحال فانهم
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر اربعة اطنان القطن الحليج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه
 قال في الحاشية وجب له باع مائة من من حليج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى وقال البائع لم يكن عندي يوم البيع حليج وقال
 المشتري كان عندي قال القول البائع انه حدث ولا يلزمه الحليج صرح به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفتدعي ان الرجل اذا باع حليجاً فله حصص
 ثم ادعى له لم يكن عنده حليج ويؤنثوا له حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بيمينه فلا يجوز بيعه فهل اذا قام المشتري بيمينه ان كان في ملكه
 يومه تقبل يمينه وينفذ بيعه أم لا (أجاب) البينة كما هي بيمينه فاذا قامت عليه بانه فعليه البيع وجوز اجازا البيع والزام البائع بتسليمه
 لمشتري والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى واحد أو جماعة قرضون لم تجز (٣٧٧) بقروش معينة وشروطا كجزء أو صاعاً

المشتري تقام على البائع
 بقرضين هل يصح أم لا
 (أجاب) هو فاسد يلزم فيه
 رد عين الزينون فاقامته
 هالكاً كان وجد المثل والا
 البائع بخلاف شاهه على
 وجودها وأخذ قيمته
 عاجلاً والقول قول المشتري
 فيما يلزمه من القيمة والقدرة
 والله أعلم (باب الأمانة) *
 (سئل) في رجل اشترى
 من آخر نحو رايشم معلوم
 وتسليمه ثم رده على بائعه

فما بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اه (سئل) في رسول التقاضي هل عاك قبض الدين (الجواب)
 نعم قال في البراءة من ان وكالة بالخصومة رسول التقاضي عاك القبض لا الخصومة أجماعاً بصر اه (سئل)
 فيما اذا وكل زنديع في بيع متن معاملة وان يشتري بثمنه بنامه ما لو قال لا تبعه الا بمحض فلا يباعه بغير
 محضه واشترى به غير الفل فهل يكون غير جائز (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية وقال في الحاشية من فصل
 التوكيل بالبيع والشراء ولو وكل بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود أو الا بمحض فلا يملك البيع بغير
 شهود أو بغير محضر فلا اه (سئل) في رجل له بناء دار قائم في أرض وقف وكل زنديع ببيعها بغير إذن
 امرأته بغير معلوم والا لا يدعى زيدان البناء ملكه فهل اذا ثبت ما ذكر لا تسمع دعوى الوكيل بذلك
 (الجواب) نعم وفي فتاوى الحاشية في جواب سؤال التناقض يمنع من الدعي سواء صدر من الوكيل
 أو الوصي وبما فهم من أن أقل لسان بعين فكذلك لا أن يدعيه لنفسه لا عاك أن يدعيه لغيره وكلاهما
 أو وصاية وكذا لو ادعى لفسلان بالوكالة ثم ادعى لفسلان آخر أنه وكله بالخصومة فيه لا يقبل ويصير
 متناقضاً ولدين في هذا الحكم كالعين فلهذا أن التناقض من الوكيل أو الوصي مانع من الدعي

(٤٨ - فتاوى حامدية - اول) مدعيه ان رقد ماله العمل قبله صريحاً وقال فيها خيرة شتالو حرم البناء ما عنده بعد شهر
 وأيام له حيث قبله صريحاً انفسخ العقد السابق بينهما وما عاك في ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحاً هو حصار قوله اقاله لعقد البيع السابق
 وما عاك في ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً بدين معلوم فقدم فسأل البائع الاقالة قبل قبضه ما ودفع له رجل مبلغاً
 لبقيله قبضه منه قالوا لا يمكن انفساخ العقد مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقاله أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقاله فقد صرح علماء اناها
 تنهت بتركت وتاركت ورفعت وساحت بدي معنى تركت قال في التهذيب وسج له كذلك واساغ واقعه على المطلوب وسمع وتسمع فعل شيئاً
 فسهل فيه والمباحة المسألة وفيه سمع حاد وفيه سمع بكذا امباحة وهي الموافقة على ما طلب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه
 المشهور عنه فتوجه ساحتك المعنى تركت أي واقعة على مطلوبك وسهلت لك وحدث لك بطايرك ما تسرع لك فهو أولى في المطالب من
 تركت وتاركت لا سمع اضافة الصلح بالغ دفعه في ذلك قبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأته اشترت من زوجها
 داراً بها ما كان لها عليها من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له ادفعه لفلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفع لفلان امرأتها هل ينفسخ
 البيع أم لا (أجاب) نعم ينفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلاثم استقال فيه هو ملك عند البائع بعد الاقالة فادعى له حدث به يجب عند
 المشتري ولم يعلم عليه وقت الاقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والاقالة وقعت خصيصاً وتقدر حدوث
 العيب بغير اقرار المشتري ليس البائع أن يرجع بنقصان العيب وان تعذر رد البائع لانه فاقفم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خرواقاً فيها
 فتعيبت عنده فسأل الاقالة من البائع فاقاله غير عالم بالعيب هل له رد الاقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الاقالة املاً ما لو رجع بنقصان
 العيب والله أعلم (سئل) فيما اذا أغرم الكرم المبيع واستهلك المشتري غرته ثم تقاضى لا تقاضى فعاد البيع هل تصح الاقالة أم لا وما الحكم في

من ثلثها فأجابناهم بأحواله فهل على نقد رأتهم بأحواله يصح بيعهم أم لا حديث كمن الوقت ثابتا يصحك وبالأحواله على الوجه الشرعي ويضمن
جميع ما أكلم من الغنلة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن مردها الوقت فإن أبي حنيفة القاضي حتى مرد عليهم رد الغنلة التي استهلكها
ورجعه عليهم بمادفعه من الثمن أن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرمًا فباعه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لبي
فأشأنه وقت بعد إقامة البينة وأخذ البائع بقضائه القاضي وطلب الغنلة التي أنفقه المشتري في الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع أن
كانت قائمة وقسمتها كانت هالكه قول القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) مرسى في جميع الفتاوى نقلا عن
جامع الفتاوى أنه وضع من الغنلة مدارا أنه حق في عبارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذها المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار
ما تناول أن أقرته تناول وان أنكر بالكلية والقول قوله بينه لأنه الملقى عليه ولا يخرج الملقى فيحتاج إلى البينة والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر بقله بقره معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطالب الثمن من البائع فادعى النتائج عنده هل يكون هذا إذا دفع منه ولا يشترط حضور
المستحق الغائب لبعده أم لا (أجاب) نعم تسمع الدعوى وتقبل البينة قول المستحق غائب على الظاهر ولا شبه وبندفع المدي بذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في حصان تناولته اليد فاستحق بدمشق الشام بالمال المطلق أو بالنتاج فطلب من بائعه فنهى فبرهن بائعه أنه نفع عنده
أو عنده بائعه هل يعطى الحكم الصادر بدمشق الشام بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بينه البائع أنه نفع عنده أو عنده بائعه يعطى الحكم السابق
بالاستحقاق لأن ذا اليد هو البائع الأول ودعوى النتائج من المتبايعين بينة ينفذ اليد أو بالقبول للحكم ما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
بهم بمقتن آخر فباعها للمشتري من آخر فاستحققت من يده بدعوى النتائج هل إذا قام (٢٧٩) المستحق منه بينة أنها نتاج بعهده بائع بائعه

بيطلس الحكم للمستحق
ومثله إذا قام بائعه بينة
وكذا إذا قامها بائع بائعه
أم لا (أجاب) نعم بائعه
البينة من كل منهم يعطى
الحكم للمستحق والله أعلم
(سئل) في رجل باع بقره
فولت عند المشتري ثم
استحققت من يده بالوجه
الشرعي وأخذها المستحق
هي ووالدها هل للمشتري
أن يرجع على البائع بالثمن

ثاندا ورجعه على الكيل أن باقى يده ولو حكاها وضاع لا إذا ضمنه عند الدفع أو قاله قبضت منك
على أي أمر أتيت من الدين تنو برن باب الوكالة بالعمومة والقبض (سئل) فيما إذا دفع بديارهم
لعمرو وليد فباعها لبيكر فادعى عمرو الدفع وأنكر بديكر فهل يصدق بينهما أم لا (الجواب) قال في الأشباه
من الامتات ٣ المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذبا فإن كانت أمانة فالقوله وإن كان مضمونا كالغصب
والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه والله سبحانه أعلم (سئل) في جماعة دعوا لجماعة آخرين
ملا لأذنوا لهم بدفعه ليدوا وأخذوا حصة منه فوصل المال اليه فدفعه له وأخذوا الرجعة بذلك وضاعت
والآت أنكر بديكر بقبض المال من المأذون لهم وكذبهم الآذنون أيضا فكيف الحكم (الجواب) القول
للمأذون لهم في ذلك بينهم في براءة أنفسهم فقط وحيث أنكر بديكر بقبضه فالقوله بينه أيضا والله أعلم
وسئل قارئ الهداية بعض شخص دفع إلى آخر مبلغا وأمره بدفعه ليدوا وأنكر بديكر بقبضه فادعى أن المبلغ
وصل إليه ففعل ذلك وأدعى المأذون ضياع الرجعة منه وأنكر بديكر بقبضه فهل القول قول بديكر بقبضه أم
قول المأذون مع بئنه أم لا (الجواب) القول قول المأذون في أنه دفع إلى بديكر بقبضه وان أنكر بديكر بقبضه

وقبضة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائعه بالثمن وقبضة الولد يوم التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزيادات
معللا بأنه مغرور من جهة البائع فترجع إليه هدية البينة لزمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بخلابا بربعة
قروش فصار ثورا وادعت قسمته فظهر أنه يعمل الغير وأنه كان ود بعدت البائع فهل إذا أخذها مالكه المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن
وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن لا بغير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من زيد بغير ابتلا بعشرة أسدا وبأحواله بغير عشرة بن وثقايضا ما بعير العشر من عند
مشتريه زيد بدفعه إلى أخوه لعمرو بن الجسل الذي باع أخوه ملكه وأنه لم يأذن له ببيعده الا خمسة وثلاثين أسدا وأنه رديعه ويرد
أخذ منه هل يعطى بغير دعواه أم لا وما الحكم إذا أقام بينة على دعواه (أجاب) لا يعطى المدي بغير دعواه بل لابد له من بينة تتوهم دعاه
والاصل أن المتصرف بالبيع يكون مالكه وإذا أصبح أقراره ببعده بأنه فضلى أو وكيل لانه ساعى في نقض ما تم من جهته فرد سعيه وإذا أقام
المسعى المذكور بينة على دعواه استحق أن يعطى ويرجع عمرو على زيد بغير العير المستحق عليه وهو الثلاثة والعشرون وقد تم البيع
في العير البينات وان كان عمرو واستعمله أو كرمى عليه لا طلب استحققه باحرة عليه إذا منافع المصوب غير مضمونه عندنا والله أعلم (سئل)
فيما إذا اشترى بدينين معلوم عمرو وبنى فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأثبت لبي فاض واستخلصه من بديكر بدينين
الرجوع بالثمن وبقيمة البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم لأن يرجع بالثمن بقيمة البناء على البائع كما صرح به علما بوقا طبة
٣ قوله المأذون له الخ أي أن كان زيد بعدت عمرو فادعى بديكر بقبضه أو بغيره فادعى بديكر بقبضه أو بغيره فادعى بديكر بقبضه
أو ديننا لا يكون القول قول عمرو في الدفع لانه يدعى براءته من المضمون هنا بخلاف الأول اه منه

الكونية غيره وله قيمته قائمواهم تعلمه والله أعلم (سئل) في رجلين ثقافتي ثور من شعير فبدي على أحدهما وأقام عليه دينه وأخذوا بضاعة فاض فاقبضت من يده بائعاً بعهدهم وردده على الغائض فامتنع من قبوله وريد أخذوا والذى قابض به هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض فحكم بالإحقيق لا ينفسح البيع لأن الاستحقاق وجب توقف العقد لتقصه البيع لم يضمن به والله أعلم (باب السلم) * (سئل) في رجل أسلم أخوه مبلغاً معلوماً في جلود من جلود المزدحم عدداً معلوماً ولكنهم لم يبين الطول والعرض وما يتنفي به الجاهل ولا بقية شروط السلم من الحمل وضرب المدة الممنوعة وقبض رب السلم بعض الجلود وتصرف بها بقي البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المسموع وفاسد وحكمه وجوب رد مثل رأس ماله على السلم العرب بالسلم وجوب بقيمة المقبوض من الجلود على رب السلم المسلم الميو القول قوله فيها بينه وعلى المسلم إليه البينة إذا ادعى زيادة على ما يقبله رب السلم إذا القول قول القابض حينما كان أو سنا والله أعلم (سئل) في المسلم إليه أمانات هل يعمل المسلم فيمؤن من تركه ولا يتركه رب السلم الصبر إلى الأجل المشروط في عقد السلم أم لا (أجاب) نعم يعمل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم إليه والله أعلم (سئل) في رجل له على أخوته سلباً وزنه المسلم إليه الأمانة فقال رب السلم لا قبله إلا أنعاماً وتركه فسرقت هل يكون على الدائن أم على المدون (أجاب) يكون على المدون والحال هذه وهي أنه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما إذا أسلم بنافي زنت هل يجوز أم لا يجوز لأشغال البدلين على أحد وصفي علة الزنا أو هو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم أشغال البدلين على أحد الوصفين اللذين هما العلة بل بأودع اشتراطه هنا لكونه جازم وتبين فان الزنم موزون كما صرح به في الجهر والمبوزون وأيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحزمة (٣٨٠) التسامع والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية بثلثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين

رطلًا متراً كاسر رأبض
سبل الدواب يستحق في
نصب الميزان بطر بالمس
الشام سنة فالتنين وستين
بعد الألف وأسلمهم أيضاً
تسعين قرشاً أسد به قرشاً
يستحق وفأوفاه في الموضع
المرفوع وذلك في كفالة فلان
أستاذ القرية ببلاد دومة هذا
صورة ما سطر في مسطوره
هسل بصم السلم المذكور
وكذا الكفيل المزور
أم لا يصح واحدهما هل

فأقول قوله مع منعه أيضاً فاصل الجواب أن المدون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد إذا أنكر الإبينة
تقوم عليه ما إذا شرط على المدون أن لا يدفع إلا بشرط الأشهاد على زيد وأحضر رجعة تشهد على زيد
بالبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد بالبض كان المدون ضامناً ولا ينفعه قوله أشهدت وضاعت
الوثيقة ولا يبرأ بما يحضر رجعة أو يقرض بالبض والله أعلم اه أعطاه أنفاله قبض به دينه وقال لا تدفع
المال حتى تأخذ الصلح فدفع قبل أخذه ضمن زاز به من آل كالة (أقول) قال في الجهر وقال لا تدفع
الدين إلا بحضور فلان ففعل بلا حضور ضمن كذا في العزاز يقولوا دعي الوكيل أنه دفع محضه وأقال لا تدفع
الشيء فدفعه بشهوده وأنكر البائن القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهوده فإذا حلف ضمن كذا
في كافي الحاكم ولو قال لا دفعه بشهوده دفعه بغيرهم لم يضمن اه مافي الجهر وبه أنه أن قول قارئ الهداية
ولا ينفعه قوله أشهدت وضاعت الوثيقة الخ فبه نظر لأن ذلك إذا لم يحلف الوكيل أم لا إذا حلف فانه ينفعه تأمل
ثم إن كلام الجهر يفيد الفرق بين لا تدفعه لا بشهوده إذا لم يحضر وبين دفعه بشهوده دون حضور قبضه في
الأول دون الثاني وليس في كلام قارئ الهداية هذا التفصيل لكن ما ذكره في الجهر لم يستدفعه إلى نقل

إذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطوره بأن المسلم اليه في الحر المذكور والمستقرض للمبلغ المزور وهو
وأستاذ القرية ببلاد دومة هذا صورة ما سطر في مسطوره هسل بصم السلم المذكور
أم لا وهل يلزم إذا ادعى أستاذ القرية بالتجني في ذلك وأنكر الآخر - نحو ذلك فقام عليه دينه بذلك تقبل أم لا وهل إذا اعترض أن قامته البينة يستخلف
أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور وألا لعدم استيفاء شروط الصحة بل هو فاسد وإذا فسد فالكفالة في الحر الماسم فيه لا تصح إذ شرط صحة
الكفالة الذين الصبح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسألة التجني فقد صرح بها قاضخان في
السلم والسلم نوع من البيع وكذا صرح به في الاختيار كثير من علمنا قال قاضخان فان ادعى أحدهما أن البيع كان تجني وأنكر الآخر
لا يقبل قول من يدعي التجني يستخلف الآخر أن قام مدعى التجني البينة على ما دعي قبلت بنبته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصرح
المقال والله أعلم (سئل) في جماعة تركوا رجلاً مسلماً لهم مبلغاً على زيت في ذم جماعة فاسلموا وأدعوا الله لم يذكره الأجل أو غيرهم من شروطه
وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم السلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله وبينه ويلزمهم السلم فيه لأنه يدعي
الصحة وهم يدعون الفساد وفي ماله القول بلدعي الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أذنوا لرجل أن يستلم لهم ذراهم على زيت من الناس ففعل
غير آت بشرطه لم يصح ويطلب المدون له وهو يطلب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطلب أحد المأذون له فلفساد السلم بترك
شرائطه وأما الذين أذنوا فلم يجزوا التوكيل من جانب السلم إليه كما صرح به في الحر في كالة نقله عن الجوهري فلا يطلب عليهم فساد السلم أو
صحة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أخوه عشرة قروش في قنطار وعشرة رطلين من القيس إلى نزول المدبسه هل يصح السلم أو يؤمر المسلم بالمبدع
الديس أم لا يصح وإذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيأ من الديس يستردوه يدفعه له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في فتح القفاة نقل

هن جواهر الفتاوى انه لا يبيع السلم في الدين يعني وان اجتمعت شرائطه فالدين ليس من ذوات الامثال لان النار عثت فيه فلا يبيع في الذمة
 وليس على المسلم البسه الا رد رأس مال السلم و يسترد دينه بعينه ان كان باقيا ولا يفتى يوم قبضه والله أعلم (سئل) في رد دفعه في عمر و دراهم
 بعرضها على شهر فدفعها زيد أكبر بعرضها فخرج البعض وأتفق البعض على نفسه ولا يتقول زيد ليكره تدقيق عثت الشعر لعمر وهل
 يلزمه أن يدفعه لغبار الشعر أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حال تتكون وانما يلزمه مثل ما تسلكه من الدراهم والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر قردا من الزيت بمن معن ثم جعل الثمن في قدر أزيد من الزيت المبيع سلا وعند سجي عامل دفع السلم اليه
 للمسلم شيأ من الزيت هل يصح ذلك أم لا وبأخذ المسلم الماد فمعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القرد المذكور أو لا من الزيت أم كيف
 الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة لسلمنا فالبالمشترى بالدراهم التي جعلت غنالا غير و يرجع بمادفعه البائع من الزيت
 والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت وجلا ملبغا في قطن بقشرة وزنا معن سلا فاسد الخبز الجبل لم يجد المسلم البسطة فاشترى منها ما بدته من
 القطن بمن مؤجل وحين يجيئها بعاقطنا بعض المبلغ وسله لها واشتت عليه البعض وتطالب به به هل لها ذلك أم ليس لها الا رأس مال سلمها في
 الاصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة الا رأس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها منه فتنقصه بقدر ما لها من رأس مال السلم
 وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم قيم من المسلم البهل هو اقاله أم لا (أجاب) لا يكون اقاله سواء كان بقدر رأس المال أو باقل
 أو باكثر سواء قبض الثمن أو بعينه ولا ما اذا استرد رأس المال بعد ان قاله فانه على قيم بمن قال ونحوه فرد المسلم اليه وقبضه فانه
 يفسخ ويكون ذلك اقاله للمسلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق فلم على بمن قال (٣٨١) فرد عليه البائع الثمن ورد هو عليه المبيع
 فانه يكون اقاله على الصحيح

وهو يخالف لما في التتارخانية عن المحط مما حاصله أنه اذا شرط على الوكيل ما هو مقيد من كل وجه مثل
 بعه يتخير فانه يلزمه سواء اكده بالنق أو لا وان كان بشر مثل بعه بالنسبة فباعه بالف سال جاز ولا
 يلزمه شرطه مع القاتون كان بفع من وجه ودون وجه مثل بعه في سوق كذا هذا ان اكده بالنق يلزمه
 والا فلا كحرره في معلقته على البصر في أوائل كحل أو كالة عند قول الكنز و باقها ما واستبقاها (سئل)
 في وكيل متولى وقف وكل آخر في ايجار عقار الوقف باجر من زيدا والحال أن المتولى لم يذن له ولا وكيله بالتركيب
 ولم يعم له فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) حيث لم يذن له موكله ولا فوض اليه أو به ذلك ولا اجازة
 فالاجارة المذكو ر غير صحيحة كالمصرح بذلك في التنوير وغيره (سئل) فيما اذا وكل زيدا في قبض
 معلوم وظلمته من آخر وفي انفاقه على زوجة الموكل وأولاده الصغار منها وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء
 وغاب يذو باشرع وذلك ثم وكل عمر وابنه البالغ في ذلك ومات عمر وعن ابنه المذكو فوكل يكون كل من
 التوكل من مخصصا لا ينعزل الا بمن جوت أسه (الجواب) حيث أذن له أن يوكل من شاء فوكل ابنه قد قصار
 الثاني وكلا عن الاول فلا ينعزل بآية كافي البحر (سئل) فيما اذا وكل زيدا في قبض معلوم وظلمة

رأس مال السلم على رب السلم والمورد على المسلم المودع الزيت المسلم فله عدم ثبوته في ذمته وبين المرتين
 التي هرب السلم قيمة التندبة بالفتح بلغت ان لم يثبت الضمان بالبرهان اذا فاسد العقود كصحفي الاحكام وحكم الرهن الصحيح
 اذا لم يثبت ضما بعه أو هلا كه ضمان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قر شافي ثلاثين رطلان بالسباغ غزلا
 فلاحا الى ستة أشهر فلما مضت طالبه بالغزل فأعصر فاشتره المسلم اليمن و ككل رب السلم ثلاثة وثلاثين قر شافى وقبضه منها ثمانية
 أو طال غزلا فاقها بثلاثة مقروش وأربعة وعشرين من قطعة مصره وبالباقين من الغزل باعه الاصل لرجل آخر سبعة وعشرين قر شافى فما الحكم
 الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فله قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجنبي أو للمسلم اليه اتفاقا أو مانفس السلم الذي وقع وألا في
 الغزل ان استبيع الشروط وهي سبعة عشر شرطه في رأس المال وأحد عشر في السلم فهو صحيح يثبت به المسلم بقيمة السلم اليه وما
 أطلق أنها استوفيت واذا لم توجد يلزم على المسلم المورد رأس المال وهو الخمسة والعشرون قر شافي رب السلم لا غير يسترد ما سوي ذلك من
 الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قر شافي مدحطه بذكر كرمات توقف عليه صحة السلم ولزم المسلم فله أن
 يسترده و يدفعه قر شافى ان كان باقيا أو مثله ان كان متعذرا و رده بعينه (أجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيأ بانه على أنه يثبت في الذمة
 فبان أنه لم يكن ثابتا له استرداده و رده عليه رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار قطن سلا رأس ماله خمسة مقروش اشترى
 المسلم اليمن رب السلم نصف قنطار بعينه ثمانية مقروش حو جلته الى ستة وقبضه ودفعه له عند حله بمحاطة وكل له ثانی عالمه القنطار بدم
 نصفه الباقي ثم طالبه بالثمن الذي هو الثمانية مقروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة مقروش وقاصص بمثلها ما عليه من الثمانية فله المطالبة
 بالثلاثة مقروش أم لا وهل يصح جميع ما فعلا أم لا ونحو النالجواب (أجاب) شرع المسلم اليمن رب السلم نصف قنطار معين صحيح لكن دفعه

له بعينه بعد قبضه بمعاذ من القطن المسبل في غير صحيح لان فيه شرعا باع اقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد ونفسه هل هذا الوجه
 ما كبر بالسبل مثله لان قبض المبيع في البيع الفاسد باذن مالكم موجب للضمان ان قبضه باقته وانه انما قبضه وان نصف القطن الثاني
 ونوع من المسبل فيه الدفع في جهة فحق لرب السبل نصف قطنار وعليه النصف المضمون مثله فان ناقصا صرح ووقع البراءة عن جميع السبل فيه
 ولا يبالغ كل بحاق عهده وبيع المسبل اليه النصف القطنار آخرا للثمن الذي هو الخمسة قروش صحيح فقلزم مضملة رب السبل ثمانية عن النصف
 الذي اشتراه اولاً ولزم ذمة رب السبل له خمسة عن النصف الذي اشتراه اولاً من ناقصا صفا الخمسة بالجهة فحق لرب السبل ثلاثة مطالبا بها
 ووجه ما أخذ هذه الاحكام ان المسبل فيه يكون بعينه القبض قال في الزبادات لو اسلم مائة في كرم اشترى المسلم اليه من رب السبل كرحضة
 بمائة درهم اثنى عشرة قبضته فلما حل السبل اعطى ذلك الكر لم يحز لانه اشترى مائة باقة لم يبايع قبل نقد الثمن كما قلته في الجرع فحق القدر
 مستدلا به على ذلك انما ناقصا بالمسبل فيه فنقل في الجرع الايضاح ان وجب على رب السبل دين مثل السبل بسبب تقدمه على العقد او بعده
 لم يصر قاصدا وان وجب قبضه فهو من كالفصل والقرض صار قصاصا ان كان قبل العقد وان كان بعده فله قصاصا وانتهى وهذا وجب
 قبضه فهو من كالفصل قصاصا وان وجب قبضه فهو من كالفصل وعكسه فلا يثبت خالف في جوازها والله اعلم * (كتاب الكفالة) *
 (سئل) في دلال قال لا تراشده انك اذا خسرت فلي اشتره لنفسه هل تصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران
 فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلان على ما أصابك من خسران فلي كم يبع وقد كره في الجرع في شرح قوله وما يصحبك فلان فلي تأفل
 عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (٣٨٢) (سئل) في رجل قال لخمس من حاكم سياسة وقد أراد الخروج من بلده لا يخرج فمأخذ
 منك ففعل فيهم له فأخذ منه

له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف وفي اصال ذلك اليه قبض الوكيل ذلك في مدة معاوضة ثم مات
 عن تركه فجعل ذلك فهل يضمن الوكيل ذلك في تركه (الجواب) نعم يضمن ولا يقبل قول ورثة الابرهان
 لانه قد تروى في تركه الضمان فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أفنى العلامة الخير الرضى سقى الله
 روحه والرحمة والرضوان في مصرات الجنان (سئل) في معنونه وصى شرعى والمعتوق مال فوكل الوصى
 المزبور رجلا في الانفاق على المئومة من ماله في كسونه اللازمة للضرورة تصرفه على ذلك مصرف المثل
 في مدة تحمله والظاهر لا يكتبه فيه فهل يقبل قول الوكيل (الجواب) نعم يقبل قول الوكيل في ذلك
 بينه لان الوصى يملك أن يوكّل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أموره التي يملك في الانقراض وأدب
 الاوصياء والمعتوقين له الصبي كافي الاقروى وفي الجرع من شق القضاء نائب الشارط كره في قبول قوله فلو
 ادعى ضايع مال الوقف أو تفرقه على المستحقين وأكبره وقال قوله كالاصل لكن مع العين وبه فارق أمين
 القاضي فانه لا يضمن عليه كالتقاضى اهـ والوصى كالشارط لان الوصية والوقف أخوان يستحق كل منهما من
 الآخر كصحبته وفي الخيرية من الوصايا الوصى مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اهـ (سئل)

مأخذ هل يبيع ويلزم
 القائل أم لا (أجاب) نعم
 يبيع ويلزم القائل وهي
 مسئلة المتون المبرهنة
 يقولهم وما يصحبك فلان
 فلي تأفل (سئل) في
 رجل له على جماعة مئومين
 بدين مبلغ قرضا طال بهم
 به فقال له كبيرهم دينك
 عندي هل يكون كتيلا
 فطالب به أم لا (أجاب)

نعم يكون كتيلا كما صرح به في التنازحية بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه يقرينة الدن تكون كماله وأشار اليه بالي بقوله في
 مخاطبة يجمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا او قد صرح فاضخان بأن عندنا استعملت في الدين راديه الوجوب فاذا علم
 ذلك علم أن له مطالبة وحسبه والله أعلم (سئل) في رجل استعاز من آخر بنوا البرهنة بدين عليه لا تحو ويقره كل غرة فأعاده ذلك
 شارط الرجوع عليه جمعا كمل من منها فكله سنين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم أن يرجع عليه بما كمل منها كما يعلم من
 مسائل الكفالة بالجموع لصلح فلان على فلان فلي وما يصحبك فلان فلي تأفل فافهم والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من آخر درهم وطلب
 المقرض منه كتيلا فاحضر المقرض بجلاله وقاله هذا كلفتي فقال الى جل ان دخل القاضي مدينة القدس الشريف وقبض الموصول
 فأما كتيلا عنه فيما اقترضه فمات القاضي المستقرض في أثناء المطار بقى ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض الموصول هل تضع الكفالة أم لا
 (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها الشرح الهادي بحال غائب بسبب تعقيد العبارة يقول الكلام عليه فخص عتات القرض وتذكر ما صرح
 به فاضخان في فتاواه وهو قوله ولو علق الكفالة بالجموع شرط محض نحو أن يقول له اذهب الى ج أوجا المطار أو اذا قدم فلان الاجنبي النار
 فانا كفتيل بنفسه لا يصير كتيلا وكذا لو علق الكفالة بالسبل لم يشرط ان علق الكفالة بالجموع سبب الحق أو سبب المكان التسليم نحو
 أن يقول اذا قدم المطلوب البلد فانا كفتيل بنفسه مقدّم فلان صار كتيلا بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدوم فلان شرطا لازما
 الكفالة وهذا شرط للزومها دخول القاضي مدينة القدس الشريف وقبض الموصول ولم يوجد فكيف يصح أن يلزمه المال هذا لا يكون
 محال من الاحوال فافهم والله أعلم (سئل) في صلح حاصله استأجر وقبل والتمز وتهد فلان بن فلان وقرض فلان بن فلان وقرض
 ابن فلان عساه وصرى على أهالي القرية الفلانية من المال العتيق الباقي عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال سلطان ومشاهرة

وخاصة غيرة بيعه وحق حبس ماله منطوره ومجديه وعبيده وخجسته متبرعا فله ان يقرش ويلتزمه قرش بدفعات ختام شهر ببيع الاول ثلثا ثانيا
والثالث بدفعاتها في ثمانية اشهر من غرر ببيع الثاني في ختام ذى القعدة كل شهر ما تاتى من غرر وخسوس استبقا او قبولا وانه هذا
والثالثا بصحبات شرعية مقبولة شرعا لمصلحة ذلك فلان وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبولا شرعا ثم بعد تمام ذلك
تسلم الملتزمان المذكور ان من حبس فلان وفلان الملتزم له ما شئى القرية فلانا وفلانا المعجورين على المال المذكور تسلما شرعا وكفلا
كل من الملتزمين صاحبه في اداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كفاية شرعية وثبتت للبلدى الحاكم الشرعى الموقع خطه اعلاه وحكم بموجب
حكما شرعا فله ما مضى من هذا الصلح جميع شرعا من الخلل بعمل به شرعا يصح استبقا للمذكور وقبله ما والى التزامهم المصدري في الصلح
باستاجر والتزم وقبل وتعهدهما هو مرتب على اهل القرية الفلانية عن المال العتيق وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاهدة الخ
أم لا (اجاب) لا شئ من خلل الصلح المذكور وعدم صحته ان قوله استاجر وقبل والتزم وتعهدهما هو مرتب على اهل القرية عن المال العتيق
الخ افعال واقعة على ما هو مرتب على اهل القرية وما هو كذلك فاسد باجتماع العقلاء اذا استبقا ما هو كذلك لا بعقل وقبوله كذلك وتعهده
والثالثا معاذ الكفاية بما لا يثبت في الذمة غير صحيح في صحيح القرين فكيف بمال اصيله شرعا من مجديه وعبيده وخجسته الخ قال في فتح القدر
واي النواصب فان اربعمها ما يكون بحق ككبرى النهر المشتركة للعامتة اخرى الخارص للصلحة الذي يسمى في ديار مصر الخفرو والموظف التحجير
الجيش حتى ينفذ الاسرى اذالم يكن في بيت المال شئ غيرهما مما هو بحق فالكفاية حارة بالانفاق لانها واجبة على كل مسلم موسر بايجاب
طاعة على الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اوزنه ولا شئ فيه وان اربعمها (٣٨٣) ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس
في زماننا بسلافا ورسا على

في رجل وكل آخر في بيع غنمه ثم نهان عن البيع حتى يقبض الثمن فباع الوكيل قبل قبض الثمن فهل يكون
البيع غير جائز (الجواب) نعم لو كان البيع ثم نهان عن البيع حتى يقبض الثمن كان البيع باطلا حتى
يسير المبيع من المشتري ثم يبيع غانية (سئل) فيما رآه قروية وكنت زوج جهاز بداني شراء أرض معينة
من أخيها هند وكالت مقبولة منه فاشترها لنفسه فهل يقع الشراء للموكة (الجواب) الوكيل بشرائتي
بعنه اذا اشتراه لنفسه بمثل الذي أمر به حال عيتم الموكل يكون مشتريا للموكل ولا على الشراء لنفسه مالم
يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند عيتمه كذا في الحاشية من فصل
شركة العنان فيقع شراء الأرض المذكورة للمرأة الموزورة (سئل) فيما اذا أرسل زينا خادمة لعمر
التاجر ليدفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زينا فقام عمر وطلب الخادم يشتريها بالخادم يقول
كنت رسول زينا يدلو عن كذا هل تقول ليس لعمر وذلك القول قول الرسول في ذلك (الجواب) اذا ثبت انه
رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بعينه (أقول) اثبات كونه رسولا غير لازم بل بمجرد قوله كنت
رسولا يكفي وهو معنى قوله والقول قوله بعينه وهذا اذا لم يشتري الخادم من التاجر بأضافة العقد الى نفسه بل

منع جهتها هونا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بقبولها وتكفي منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو مغلنا أو مطلقا ومن قيل في
الخصمة الامام الزيدوي وينظر الاسلام اما ان يصدرا الاسلام فاني صحة الكفاية بها انتهى وفي الخلاصة: فقلان من مجموع النوازل طمع
الواي آيا. كل منهم شيئا فحق فاختفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المحتفون للذين وجدهم والواي لا تطلعوا علينا وما اسبابكم فهو
علينا بالحصص فلواخذوا الواي منهم شيئا فاهل الرجوع قال هداما قتم على قول من يجوز ضمان الجباية ودعى قول عامه المشايخ لا يصح وفي
البراز به ضمان الجبايات على قول عامه المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان نفاذ الاسلام وجعته قالوا يصح وجعلوا المطالبة بالحسنة كالمطالبة
الشرعية انتهى وفي فتح القدر في آخر التمر في المسئلة قال والحق كسني في القسمين ما بيننا من الخصم في أحدهما والخلاف في الآخر
من أعجابنا من قال لا فضل للانسان أن يساوي أهل بيته في اعطائه الثانية قال شمس الامتعة كان في ذلك الزمان لانه اعطاه على الحاجة
والجهاد واماني زماننا فكثر التواب تؤخذ للمطامير يمكن من دفع الظل عن نفسه فهو خير له وان اراد الاعطاء لقطع من هو عاجز عن دفع
الظل عن نفسه ليستعين به الظل وينال المعلى التواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشالي كطالة الاصلاح والانصاح بان
الفتوى على الصحة وما عليه الفتوى اصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بل ابرهنا فان قلت ان الشئ من بن نجيم في البحر قال وظاهر
كلامهم ترجيح الصحة لو اقال في انصاح الاصلاح والفتوى على الصحة فلهذا قوله وظاهر كلامهم والحال ان ظاهر كلامهم يتفاهلنا
صرح به في الخلاصة والبراز به بانه قول العامة والعلامة أن الظلم يجب اعادته بموجرم تقرر وهو في القول بصحة تقرر زه قلت قال مؤيد زاده
في مجموعته فقلان من العباد بوا اسرا قال لغيره خصني فندفع المأمور ولا يخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي رجوع في المثلثين وقال
صاحب الحميد لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال فاشين وان كل من رجل الجبايات

استتلفوا فيه الصنيع أم نعم قلت قوله والصنيع لا يدفع قول صاحب الحفظ هذا هو الأصح وعليه الفتوى وأما إخراج فصرح علماؤنا بأنهم
أنعم الكفالة به قالوا الرتبة الأولى وهو المضيف في النعمة على المضيف لأنهم كل ستم من الله على ما رواه إخراج القاسم وهو الذي يتبعه
الأمام في غلة الأرض لأنه غير واجب في النعمة كذا في العنصر وغيره وظاهر أن العبد لا يطلق من ثم أطلقه صاحب الكنز وغيره قال
في الخبر أطلقه فدخل الخراج والموظف وخرج المقام متوخص بهم بعضهم بالموظف وهو ما يجب في النعمة وفي صحة الضمان يخرج القاسم لأنه لم
يكن دينا في النعمة والتمت كثيرا في النقل متواتر وشروحا فتاوى هذا وأما الصلح المذكور فإخراج الخلل فيه لا يحصى فلا يعابه ولا يلتفت إليه
شرواؤه أعلم (سئل في بولين صادرهما إلى والي وجسهما فقال أحدهما لا) خو خصنا من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصفه على نصفه
عليك ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل به لترجم على في البرازية قال له رجل خصني من مصادره الأولى أو قال
الاستبرذ لقليل لا يرجع فيما بشرط الرجوع وقيل في الاستبرج رجوع لا شرط لأن المصادرة والأمام الرسمي على أنه يرجع فيما بال
شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل في كتمان النفس هل يبرأ بوجوب المكفول به أم لا) (أجاب) نعم
يبرأ بوجوبه والله أعلم (سئل في قروى تزلهه ضيف فقصص بمخارقه فاتهم الضيف بها فإلى المضيف وقال إنه فلا ضيفك فغضب به يعني
الفراسة فقال له إن كان غضب به ميتا فإناضمن ففهم غضب فلا نلهل على المضيف ضماها أم لا) (أجاب) نعم عليه ضماها وهو ردّها
إن كانت باقية أو تمتها إن كانت هالكة كاصرت به المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل في رجل أتهم آخر بسرق بقره أنكر
فذهب فقصص فرأه عند قوم لا يقدر (٣٨٤) عليهم لكنهم أشعروا به فلا أولوهما النياوابع البعض لنا والبعض تركه عندنا ودعية

فَرَجَعَ إِلَيْهِمَا وَلَهُمَا بَرْدٌ بَقَرَةٌ
لَهُمَا فَقَالَ أَذْهَبَ أَتَيْنَا لَهُمَا
وَمَعَهُمَا أَتَيْنَا وَمَنْكَ فَقَتِي
فَفَعَلَ وَأَتَيْنَا وَمَنْكَ أَتَيْنَا
وَكَرَاهِلَ بَعْضِ مَا أَتَيْنَا
مَنْكَ أَمَلًا (أَجَابَ) نَم
بَعْضِ جَعِيعَ مَا أَتَيْنَا وَوَالْحَالِ
هَذَا يَقُولُهُ مَعَهُمَا أَتَيْنَا وَمَنْ
مَالِكَ فَعَلِيَّ حَرَّ حَوَائِي فِي
الْكِتَابِ وَاللَّاتِ وَاللَّاتِ وَاللَّاتِ
(سُئِلَ) فِي وَجْهِ أَتَيْنَا عَلَى
أَخْرَجَ أَنَّهُمَا مَعَهُمَا أَتَيْنَا
مَدَّةً فَلَانَ أَتَيْنَا مَعَهُمَا

أضافه الى المرسـل أوقـض بدون عقد أصلا على وجه الـسـالـة أمـالـة أضاف العقد الى نفسه ثم ادعى أنه رسول
لاصـدق كقـدره (نا) سئل فـرجـل دـفع لـلقـتال مـتـدا واما لو ايمان الحـر واذن له أن يدفعه الى امرأه فمعاملة
لـتـكـبـر الحـر فـتـفـقـد من هـنـد هـاو و بـد الـرجـل فـتـمـن الـقـتال مـثـل حـر هـو فـهـل لا يـضـمـنه حـيـث كـان مـأذـونا
بـدفعه (الجواب) نعم (سئل) فـيـما اذا دـفع بـد لـعـمـر و مـبـلـغـا مـعـلـومـان الـدـراهم يـطـلـق بـقـي الـرسـالـة لـدفعه
عـر و لـكـيـر دائن بـمـن دـن بـكـر فـدفعه عـر و لـكـيـر شـرذ بـكـرم ذلـث بـنـار عـالـي عـر و لـيـد عـالـي عـر بـنـار عـالـي
خـاـرج فـأـتـكـر ذ بـانـه بـنـار و انـتـم عـر الـرسـول بـانـه بـلـد بـنـار و هـذا الـرسـول يـكـر فـهـل الـقـول مـعـر و
الـرسـول يـمـيـنه (الجواب) نعم (سئل) فـيـما اذا بـعـث بـد أـجـيـر الـيـز و جـز بـد بـانـي له بـصـر من هـنـد هـاو
فـخـا الـاـحـيـر الـزـوجـة و أـخـيـر هـا بـانـك فـاعطته الـصـر فـتـعـالـي أنه رـسـول الـزـوج الـهـا فـيـا ذ كـر و مـثـل هــمـة
و انـت الـزـوجـة تـطـالـب الـرسـول انـذ كـور بـا صـر لـمـذ كـور فـهـل لـيـس لـهـا ذلـك و الـقـول قـول الـرسـول
رـسـولـي ذلـك (الجواب) لا ضـمـن عـلـي الـرسـول كـا ذ كـر و انـتـهـا الـقـول اذ هـو سـفـيـر غـيـر ضـمـين و مـاعـل الـرسـول
الـابـلـغ المـيـن و انـتـه سـجـانـه الـهـادي و عـلـيـه اعـتـمـدـي * (فـرـوع) * الـرسـول أـمـيـن و النـيـن فـيـه اـمـانـة فـاذا

الشرعية هل إذا ثبتت حكمها بالوجه الشرعي يؤخذ أن به أم لا (أجاب) نعم يؤخذ أن به وبجسارت فيه فقد صرح علماءنا ادعى بأن حكم كفل الكفيل حكم التكفل في الطب والجس والمال في جميع الأحكام وأنه أعلم (سئل) في رجل قال لا تحك كفلت فلانا أو ضمته أو ضامته هل على الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال وإذا كانت كفالة نفس هل يبرأ الكفيل بدفعه إلى من كفل له حيث يمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب) هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه حيث أمكنه مخاصمته ولو في غير مجلس القاضى إن لم يشترط تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وخمسة بنين وثلاث بنات منها مات أحدها عن زوج وعن ذكر والتركة مستقرة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقتها كرماد زوجة ابنه لكفالة مهرها بغير إذن ابنه كرماد وقضى القاضى به هل الزوج المينة إبطال قضاء القاضى بذلك مع استيفاء الشروط أم لا (أجاب) لا بقدر على إبطال الما التصب عليه قضاء القاضى المستوفى لنسأ إبطال الشرع فيوقف تقرره في الشرع الشرع بقدره تقدم الدين على الأول وأن الكفيل بغير أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه إذا مات يستوفى من تركته ولا يرجع للزوجة على المكفول عنه كإصراره في العرو وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجته بانه ومات الاب هل يؤخذ من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم (سئل) في سفيقو تسبها نصراني حمل به امرأة أغفلا ولا زوج لأم المسلمين والأخرف وأقبل عليهم في العرو غلبت به أهل حي بسن الآخر فيجضاض المسلوب على الرئيس ان يسلمهم على البروكان مستير القربه من البرقتال هو ومن معه من الآخر في تخافوا همما أخذ كهم هؤلاء فضمانه علينا فاسروهم وأخذوا أموالهم واطلقوا الرئيس والأخرف فلم ينتهوا لأمو الههم هل يصح هذا الضمان فيعتقون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان إذا الضمون عن معلوم لا لأشراك وكذا الضمون به وهم المسلوبون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة هذا الضمان انما الخلاف فيما إذا كان الضمون عنه مجهول من فروع

المذهب قال لا سخرائك هذا الطريق فان أخذت مالك فانا ضامن واخذت مالك من غير الضمان والمضمون عنه مجهول كذا في جامع النصولين وامرنا
لفواظ تظهير الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري وامرنا مستثناة فلا كلام في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع
لا سخر خطته الى دخول الجرن بن كنهة لا خوفه ففساد البسيع الاحل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا (أجاب) بظاهر فساد
البسيع فظاهر فساد الكفالة اذا لازم على الاصيل والابسيع نفسه ان كان موجودا ودوره مثله ان كان هالكا او مستهلكا لا عنه فظاهر به عدم الدين
المستوفى به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع جلال ثلاثة جلال يذهب به الى مصر بمحمول لا لا سخر
يا حرة معاملة عتقت الجسحال على صاحب الجلال ودفع له سحارا بركه على رجله فالحال بمصر مرض الحار وغيره عن السير وبحث القافلة وان
ترك الحار فخرج معه حاصل ضروري الجلال الجلال فخرج اودعه عند ثقة يحفظه ويقوم به فالحال الى وطنه الاصل اخبر به فاستساق
غضا فنفكه له خوفا هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير صحيحة لان شرطها ضمان الكفيل به على الاصيل وهو مختلف هنا
لان المستعار غير مضمون لهذا العذر الذي ذكر على الجلال والله أعلم (سئل) في ثلاثة افرار كفا لودي قتل على عاقلة القاتل هل تصح كفالتهم
وبطالون بمأمل (أجاب) لا تصح الكفالة بالله كاصرح به في الظهيرية والخالصة والبرارية والقول الثانية نقلا عن الظهيرية فلا
بطالون به لعدم ضمانها والله أعلم (كتاب الحوالة) (سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر وزوجته
الباينة قال الاخ المذكور با زوجها مهر هاهنا زوج اخته ليستوفى الابن مهر الاخت (٣٨٥) مهر بتغيرا من الزوجين فاستوفى

ادعى ذالعين الى صاحبها وادعى الموت والهلاك صدق مع عنه بالاتفاق الآن يكذب الظاهر من الخاتبة
كذا في التارخات رجله على اخوه دوى فاراد الذي عليه ان سافر فوكيل يطلب للمضى ثم مره
لا ينزل الابنضرة انهم لتعلق حق الغير بهذالو كالتجواهر الفتاوى من الباب الخامس وفي المحيط قال
الوكيل بالبيع بضمين رجل لا مهر فوسلته اليه ولم اقدر عليه فضع الثمن عنده افعى المرفياني بان
الوكيل ضامن وذلك صحيح لكن الهالبا قال لانه ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لانه
ذلك وان نهاها الموكل عنه فبدونه أولى ان يكون له ذلك ولو دفعه الموكل الى رجل يعرضه على من احب
فغيره الرجل ولم يقدر عليه اذ تلفت عنده المبيع فالوكيل ضامن وبه افعى المرفياني ايضا وافي الشيخ
النسقي وشيخ الاسلام عطاه من جزء السفدى بانه لا يضمن لان البيع غالب الاثبات الا على هذا الوجه فقاطع
له فيه والاولى أصح لما ذكره المرفياني لانه ليس له التسليم الى أحد قبل البيع اه (أقول) لقائل أن
يقول ان كونه لا ضمانا التسليم قبل البيع مسلم ولكن اذا كان بدون اذن من الموكل املوا كان بالاذن
الصريح فلا شبهة في ان الوكيل يملك ذلك وكذلك اذا كان معروفا عادة والمعرف كالشروط كالمهر
ولم يكن الوكيل دلالا فلا ذكركه يبيعه مع علمه بذلك كان اذنا من ذلك عادة والمعرف كالشروط كالمهر
تظهر قبل نحو خمسة اوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين فليتامر ومثله ما في الخاتبة لو أرسل الراعي كلبه

(٤٩ - فتاوى سامدية - اول) هذه والله أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر وقفيرة وشتر ففعل الاحرة واحالها
مستحقا في الوقف فبعضها تم فبعضها لم ينفذ الاجابة هل يرجع على الناظر وعلى المستحق بما قبض (أجاب) يرجع الحال عليه ما أدى الى احتمال على
الحبل لانه الاحتمال واحال هذه والله أعلم (سئل) في ستول اذنه القاضي في الاستدانة للعمارة فاذا مال الوقف فمهر المستاجر باذن التولي
واحاله على مستاجر اذ الوقف لم يصحوا بقبول الحوالة هل للمستاجر مطالبة المتولي بمصارف وجبته اذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب)
للمستاجر ذلك في البحر من الغنية ومثله في الحاروي الزاهدي اذا قال القيم والمالك لستاجرها اذ كنت في غمارها فمهرها بانه يرجع على
القيم والمالك والحوالة لا تنزل لانه لا ينسب الى ما كتب قول وانه أعلم (سئل) في احتمال ذاتي من احتمال عليه المال هل ان يرجع به على
الاصيل أم لا فتواؤنا كالتواب الجزيل (أجاب) نعم له الرجوع على الحبل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لانه انما رضى بهذا النقل بشرط وصول
الدين اليه من جهة الاحتمال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة القول وقد فاته ذلك فيرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على اخ
دين فاحاله به على رجل وقبل الحوالة مات الحال عليه ولم يدون لائق تركتهما في الحكم في دين الحوالة (أجاب) الاحتمال اسوة لغرامة الاحتمال
عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على الحبل لانه قد توفي والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه حريدين هو عن مبيع فاجله باي احتسب به على
فلان الغائب فقال الذي لم يقل ذلك فقام الذي عليه بينة عليه بذلك فقبله القاضي ومنع من معارضته الى الاجماع والغائب ونحاهم بمهل
يلزم الذي تمنع رأوا هاته بذلك أم لا واذن الغائب وجه الحوالة ولا يتم عليه البيهنة هل له الرجوع على الحبل أم لا (أجاب) لا يلزم الذي
قوله وان نهاها الموكل ان يها بعد البيع اما قبله فلا يرجع قبل نحو خمسة اوراق اه منه

في سكتهم فضاغت قبل أن تصل إلى ربها لا يضمن أذ ليس عليه ادخالها في منزلهم بها عرفا والمعروف
كالشروط اه وكلمه من نظير والله تعالى أعلم وهذا آخر الجزء الاول من الاصل الذي هو فتاوى

العلامة المرحوم حامد أفندي العمادى وقد فرغت من تلخيصه وتنقيحه وتحريره وتوضيحه باقل

من نصف الاصل مع زيادة الفوائد الفريده والتعريرات السديده على وجه

الصواب مما لا يوجد في غير هذا الكتاب وذلك في ليلة الاربعاء

لسبع وعشرين خاتون من شهر رمضان سنة ١٢٣٦

آلف وماتت بين وست وثلاثين والحمد لله رب

العالمين وصلى الله على سيدنا محمد

النسبى الامى وعلى آله

وصحبه أجمعين

آمين

(تم الجزء الاول من الفتاوى الجامديه ويليه الجزء الثانى أوله كتاب الدعوى)

اهاية ولا تغرب بذلك واذا

نفس الغائب وجد الحوالة

ولا بد من المدعى عليه ولم يعد

المدعى البينترجح المدعى

على المدعى عليه لانه قد توى

بسبب ذلك على الحال عليه

والله اعلم (سئل) في فتوى

عليه دين لبدوى الخ عليه

يطالبه فباع لرجل يسميه

وأحال البدوى عليه بثمنه

فتقبل الحوالة فأتلان

بأنجب أبوى الجار فلم

يجبهما ورده على بائعه هل

للبدوى طلب عليه أم لا

(أجاب) لا طلب للبدوى

عليه والحال هذه لبطان

الحوالة بفقد الشرط والله

اعلم

تم الجزء الاول من الفتاوى

الخبر به ويليه الجزء الثانى

وأوله كتاب أدب القاضي

﴿ فهرست الجزء الثاني من العقود الدورية في تنقيح الفتاوى الحامدية ﴾

٢	﴿ كتاب الدعوى ومطالبه ﴾	ليس له وضع يده على مستأجره الخ	ذى اليد لا تسمع (الخصم في اثبات
٨	(البراء العام في ضمن عقد فاسد لا عزم	(يعمل بالتصرف القديم في مسنة الخ	النسب خمسة ادى انه عم الميت لا بد
٩	الدعوى) بنية الخارج بان البناء ملكه	(في مسنة بين ارضين عليها اشجار الخ	أن يفسر الخ (التماتة قيل دعوى
	أولى الخ (ترجيح التنازع في دعوى	نهر بينهما ادعاء اشجاره (للمحسنة	النسب بشرط الخ
	البناء الخ (في اثبات الدابة المحققة الخ	اجراءه آخر في القسطل الخ (عزم	14 (ينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب
٣	(لا تسمع الدعوى بعد ٣٦ سنة الخ	المؤلف من طلب حكر على مجرى ماء	10 (العبد اذا انقاد للبيع لا تقبل
	(مهم في عدم سماع الدعوى بعد	الخ (ارأه من الدعوى ثم ادعى ما لا الخ	دعواه الخ (باع داره وقر به حاضر
	ثلاثين سنة الخ (باع ماسكه وقريبه	(لا تسمع دعواه في شئ من الاشجار	(ترك الدار في يد المتصرف الخ
	حاضر الخ	(يعمل بحدود الارض بالتصرف	(تصرف ما تاني ارض الخ (لا تسمع
٤	(في عدم سماع الدعوى بعد خمس	(سمع الدعوى بعد عشرين سنة اذا	دعوى العارية بعد خمس عشرة سنة
	عشرة سنة الخ	اختلف في الصالح للزوجين (اذا قضى	(مات أمها فادى ابنه الا ان
٥	(في سماع دعوى الميراث بعد خمس	عليه ما تكتول الخ	الاستة لامها الخ (القول للزوج في
	عشرة سنة الخ	(القول للحي في الصالح لهما الخ	الصالح لهما الخ
٦	(اذا نهي السلطان قضائه عن	10 (التناقض عن الدعوى لغيره الخ	(اختلفت مع وروثة الزوج في أمته
	سماع دعوى الخ (القاضي وكل عن	(لا يصح دفع الوارث قبل عين	البيت الخ
	السلطان (القول قول القاضي في أنه	الاستظهار (اجعلوا على ابن من ادعى	16 (اذا ما تعلق القول لورثة الزوج الخ
	منعه السلطان الخ	دينه على الميت بمثل الخ (لا ينفذ	(اختلفا في البيت بعد اطلاق الخ
٦	(اذا كان السدي عليه مقر تسمع	القضاء بالذم قبل عين الاستظهار الخ	(اذا اختلفا في غير سماع البيت الخ
	الدعوى الخ	(القاضي المقلد لا ينفذ حكمه الخ	(اذا كان لابن كسب على حدة
٧	(اذا ادعى في أثناء السدة عند غير	(الدعوى على بعض الورثة محمية الخ	(اذا سكن في عيال أبيه الخ
	القاضي الخ (شرط الدعوى مجلس	11 (اذا ادعى انه دفع للميت دينه و برهن	(الابن اذا كان في عيال الاب الخ
	القضاء (اذا ادعى عند القاضي مرارا	(لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين	(ما كتبه الابن يكون لآبيه الخ
	(تسمع دعوى الغائب مسافة القصر	سنة (يعمل بالاسبق تاريخا لا تقبل	(مدار الحكم على ثبوت كونه معينا
	(لا تسمع دعوى شئد المسكة الخ	البيضة على الشرا من الغائب الخ	لا يبيد (لو غرس شجرة فهي لآبيه
	(تسمع دعوى القاصر اذا بلغ الخ	17 (تقدم بينة في الدعوى	(اذا كان ابنا وشوا على اثبات الخ
٧	(يعمل بوضع يد الناطر في المسدة	النتاج الخ	(اذا انكر الاجابة بخلاف الخ
	الطولة الخ	13 (رهان المشتري على نتاج بائعه	(ليس له طلب الايجار اذا كان
٨	(لا تسمع دعوى الوقف بعد مضي ثلاث	كبرهان بائعه الخ (أراد البائع	المرتب على بعض الخ (في دار وقطعة
	وثلاثين سنة (لا تسمع دعوى القصاص	اثبت النتاج بعد الا حقا الخ	غير معاومة الخ (القول للمدافع لانه
	بعد عشرين سنة (اذا منع السلطان	(رهنا على النتاج ولم يوافق سنة	أعلم بجهته الدفع (اذا كان مديفه
	قاضيها من سماع دعوى الخ (اذا ترك	تاريخها الخ (اذا أقر بشراء الدابة	بطريق المرتب الخ
	القريب الدعوى خمسة عشرة سنة الخ	تدفع دعواه النتاج (لا تسمع دعوى	18 (دفع لآبنة مالا فأراد أن يخذ صدق الخ
	(طلتها ومضى خمس عشرة سنة الخ	الموقوف عليه الخ	19 (ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة
	(تصرفا في الفراس مدة تزيد على خمس	13 (المستحق لا يملك الدعوى الخ	لا تسمع الخ
	وعشرين سنة الخ	14 (لا يقبل الشهادة على الغائب من	(قالوا الكتاب على ثلاث مرات بائع الخ
	(لا تسمع دعوى المرسل بعد عشرين	ذكر اسمها الخ (الدعوى على غير	20 (يستثنى خط السمسار والبيع الخ

٢٥	(في العمل بالدفا تر السلطانية الخ (في دفا تر القمار (حادثة في تاجوه	٢٦	(إذا زاع على الأرض وساقى على الفراس الخ	٢٧	(إذا جوف نفسه لعمل في الكرم الخ (برهن على مدون مدونه لا يقبل (دفع الاب معها أمتعة بضعها (إذا تركت من الأرض المطالبة (لا يجوز الإبراع عن الاعيان (ذو بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها الخ	٢٨	(يقسم الشرب على قدر الاراضى (الستأجر لا يصلح خصما في اثبات المالك المطلق (هل تشتتر طحضره الراهن والمرتمن الخ	٢٩	(التي لاري لا يكون خصما (الزعم لا يشتب خصما المتولى الخ (أدى الشراء ثم أدى الارث تقبل الخ (تعهدت القضاة ببلدة فانغير للمدعى عليها الخ	٣٠	(برهن على قول المدعى انما بطل الخ (تعارض المسقط والموجب الخ (التناقض في محل الحفاء عفو برهن المدون بعد القضاء على الارواح الخ	٣١	(ليس المراد حصر ما يفي فيه التناقض الخ (اختلف الناظر مع الستأجر في خواي المصنفه الخ (البراء العام انما يمنع اذا لم يقر الخ (اذا برهن على الايقاع بعد الجود يقبل (بعد الامين الامانة ثم اعترف الخ (عسرة المدعى الخ (له الرجوع عما دفعه باذنه الى فلان (عدم التصديق لا يكون تناقضا (التصديق اقرار الالى الحدود (من سعى في نقض ماتم من جهته (من أقر يعين لغيره لا نكاح أن دينا يعصه الخ (أجر الناظر بستان الوقف ثم ادعاء ارنه الخ (التصديق	٣٢	(في العمل بالدفا تر السلطانية الخ (في دفا تر القمار (حادثة في تاجوه دفر الخ (فيما يكنه الخصام على الاحمال من الاعلام الخ (فيما اذا أذن لا سخر بالانفاق الخ (تقبل البيعة ثلوا فامها بعد عدين المدعى عليه الخ (أنكر المال ثم ادعى الاراء أو الايفاء الخ (أقر بالمال ثم ادعى الايفاء مقبله لا يقبل (يصح اثبات الشراء في وجه مدعي دين الخ (له أن يقول اجعل حق في الختم الخ (تقبل بينة المأول على أن باعته الخ (التناقض لا يمنع دعوى الحرية (لا تسمع الدعوى بعد المسومة (لا تسمع الدعوى بعد الاراء العام (إذا ثبت أن رابع ما ادعى به متأسر لا يستحق كذا ولا غيره بجل (الاراء عن الدعوى يدخل فيه الاراء عن الاعيان الخ (أراء عن الدعوى ثم ادعى عليه الخ (إذا قال لادموى لي قبله ولا خصومتا الخ (اقره لا يستحق عليه حقا ولا يمين الخ (يدخل في قوله لاحق في قبله (إذا أقر أو أوارث عن الدعوى الخ (فيما اذا قبض تركه والده من الوصي الخ (ادعى دعوى معينة ثم أقر الخ (لا تسمع دعوى العكس البعد الاراء العام رابع عبدا ثم ادعى انه كان أعتقه الخ (تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى الخ (لا تقبل الشهادة بدون الدعوى الخ (لا يجوز دعوى الحسبة في حرة العبد الخ (الاستيداع عن دعوى المالك لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة (ليس له الدعوى الخ
----	--	----	--	----	--	----	---	----	---	----	---	----	--	----	---

<p>(أقرله بشجرة عليها غارخ) (قال) عبيد هذا القلان يكون هبة الخ (قال) دارى هذا مولدى الا صاغر الخ (أقر فى محته لزوجه بنتا صاغر الخ (اذا أقرله بالارض يدخل القراس ٥٠ (اذا قال بناؤها وأرضها لقلان الخ (قال أرضهاى وبناؤها لقلان الخ (قال أرضها لقلان وبناؤها فىهما للعقره (قال أرضها لقلان وبناؤها لقلان آخر فهما للاول (قال بناؤها لقلان وأرضها لقلان آخر الخ (فهما اذا قال هذا القلان لى الاصفه الخ (أقرله لا يستحق قبله حصة الخ (أقر أحد الورثة بالدين يؤخذ منه (أقر بعض الورثة بالوصية الخ (أقر أحد الورثة وارث آخر فاقسمه (صالح الوارث وأبوا اربعة اعلا الخ (البراءة امامامة وأما خاصة الخ (الأبراء لشخص مجهول لا يصح الخ (الأرض جبرى لا تسقط بالانقطاع (اذا ثبت أن الاقرار فى العتق لا ينعى (الاستيلاء والاستيلاء اقرار بالذي اليد (تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح (تعليق الإبراء بالشرط لا يصح الخ (اذا أقر بحق ثم أقر كاذباً يخلف ٥٥ (اذا باع العاقر بغير بثن معلوم من أحد الخ (أبرأ من الدين ثم أقر به بطل الخ (اقرار بالخسائر المتداول صحيح (أقر على نفسه وعلى أخيه وأخوه ساكت الخ (أقر ثم أذى الغلط واخطأ لا يصح (وهن على قول المدعى أنه مبيع الخ (أقرى سره بآرض فى يدها ثم وقف الخ (الانقار للصغير بالدين صحيح (أقر بربيع حصة من الوقف الخ (من عيسى دين مستغرق لا يصح</p>	<p>والله ليدعى عليه (من دفع المرد لصاحبه بأذن المتولى الخ (ما لا ينعى وارث وعيسى دين الخ (شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه (اذا لم يعلم الضارب لأصح الدعوى الخ (أثبتت المبلغ فى وجهه وكيل هذا الخ (قال ما كان لك على شئ قط الخ ٥١ * (كتاب الاقرار ومطالبه) * (اقتسموا تركه مورثهم الخ (تعليق الإبراء بالشرط لا يصح (أقر فى محته لزوجه بدين الخ (أقر بان الدار لانتخه الخ (أقر بان الدار باسم فلانة الخ (اذا أقر بان الدين لقلان الخ (يصح الاقرار بالوارث حيث لا وارث الخ (أقر فى محته لزوجه بجميع ما فى داره الخ (أقر بجميع ما فى يده لقلان الخ (لا يجوز الاقرار بالجنة الخ (اذا ادعى أنه أقر مستتر ثل الاقرار الخ (قبل فلان يدخل فيه كل حق الخ (ليس فى البراءة كلمة أهم وأجمع من هذه الكلمة (لاحق فى عتقه لا يتناول المضمون (اذا ادعى بعد الإبراء أن أقر بشارع الخ (لو قال برئت من ديني بغير الخ (ليس لى مع شئ براءة الخ (التفصيل يقع على ما فى المقتضى الخ (أبو أجمع غسماق لا يصح الخ (الدين الذى لم يمتعه ولو بغير الخ (اذا قال جيع ما لى لزوجه فهو جيع (جميع ما يعرف بى أو ما ينسب الى فلان الخ (الأصل أن أضاف المقربة الى ملكة الخ (أقرت بجميع ما هو داخل منزلها لا بنها الخ (فى الاقرار بنصف غلة البستان أو العبد الخ (أقر بنصف القصب ثم أخلف فله ٥٦ (الأصل والفرع</p>	<p>(اذا اتى المأذون بالاتفاق أو بالدفع (فى الدعوى اذا فصلت مرة الخ (يصح الدفع ودفع المدعى قبل الحكم الخ (حكم الخارج بالتأجيل ثم برهن ذواليد (المضى عليه لا تنعى ٤٠ دعواه الخ (لوائى بالدفع بعد الحكم لا يقبل الخ (هل يكفي إمكان التوفيق ٤١ (اذا قال أو دعه فلان بعدما أثبت ٤٢ (فمن اسمه فضل الله ذكركم براعة (يجوز تعدد الاسم (غلط الاسم لا يضر (الغلط فى الاسم لا ينعى الدعوى (اذا ثبت بيع الدار والمروحة الخ (لا تنعى الدعوى بعد ٣٣ سنة ٤٦ (لا يلزم الابن وقاعد بن أبيه الخ (باعت حصة الأيتام بالوصاية الخ (ليس للتمارى أن يمسك رسم الطاحونة الخ (قال المدعى ببنية غائبة الخ (ذهب ثم ادفع ٤٨ للجماعة زار الخ (تسمع دعوى الام العارية الخ (أرى من يبيع وهو ساكت (ليس له استيفاء دينه من مدونه ٤٢ (ادعى أن بعضه قرض وبعضه بالخ (أهم مطالبتهم بأجر فصحتم الخ (لحقهم خسران الدفع الخ (تسمع دعوى البناء بخصن بعده سنة (ادعت انها جلت من زيد الاجنبى ٤٩ (وضع جدوه على ما طاف جازوا الخ (لا يلزم هند ادفع فرائض شر كها (فى دعوى بفسل تنازع ذو يد الخ (يقضى بالنفل لمن ثبت سبق الشراء ٤٣ (لابدان يشهدوا أنها اشتراها من فلان الخ (له شدة مسكة فى أرض (فى دعوى الحدود والقسم (القول لمدى القدم والبيئة ينتا لحدوث ٤٤ (اقسم الورثة أعيان التركة ثم تنازوا ٤٥ (يكلفه أهل حرفة ثمن يشاركهم لا يجبر الخ (لا يكلف الأب احضار</p>
--	---	--

ابراؤم الخ (إذا أقرت الأم الوصي مذون الابتاع الخ	٥٧	٦٩ (صالح أحد الورثة وأمر أبراءه عالما (صالحوا الزوج على أقل من نصيبه الخ) (ضاع الجمل مع الأخير فصالح صاحبه على شيء الخ) (الصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك لا يصح ادعى ما لا فصله ثم ظهر أن لا شيء عليه الخ (اذا صلح وأمر أصاحبه ثم ظهر بطلان الصلح الخ (*) (كتاب المضاربة ومطالبه) (ليس للمضارب أن يعتق) (اذا مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة الخ (اذا ادعى ونة المضارب أنه رد المال (اذا مات للمضارب بعد ونا يصرف الهالك الى الزوج) (اذا فسدت المضاربة فله أجر مثل عمله (اعطاه بضاعة على سبيل المضاربة (أعطاه بضاعة على سبيل المضاربة (دفع عرضا وقال بعه وامل في ثمنه اذا هلك المال براؤم جري المضاربة (القول للمضارب في دعوى الهلاك (القول للمدعي المضاربة) (اذا حصل الرجح فقتلهمه الخ (نفقة المضارب اذا سافر في مال المضاربة الخ) (سافر للمضارب بماله وماله الخ) (القول للمضارب في الاطلاق) (القول للمضارب في الهلاك يمينه) (اذا مات المالك والمال عروض الخ) (التحسر ان على رب المالك) (القول للشريك والمضارب في الرجح الخ (فيم اذا ادعى على الشريك أو المضارب بيمينته الخ) (فيم اذا ضارب المضاربة آخر بلاذن المالك الخ (اذا ادعى دفع بعض مال المضاربة الى المالك الخ) (ليس له خلط مال المضاربة بماله الا بالاذن) (اذا جرى العصر في البلد أن المضاربين
٥٩ (باب اقرار المريض ومطالبه) (باع في الصحة وأقر في مرض موته لا يصح اقرار المريض بقبض دين له لا يجوز اقرار المريض بمرض وارثه الخ (في اقرار المريض للأجنبي في تحقيق اقرار المريض للأجنبي الخ (أقرت لأختها الغير الوارث دين (أقرت لزوجته في حقه مهرها بصح (البنينة على مدى الاقرار في الصحة الخ) (باع في مرضها وأقرت بقبض الثمن الخ) (أقرت في حال تلبسها بالحضاض لأجنبي الخ) (في بيع المريض بعباده بحياة) (باع لابنته وأقر بقبض الثمن الخ) (يتوقف بيع المريض من وارثه على الاجازة الخ لا يصح اقرار المريض بقبض دينه (يقبل قول المريض بقبض وديعة في اقرار المريض لوارثه بصيغة التخي قال لوارثه لم يكن لي عليك شيء جاز الخ (الاقرار بالوارث موقوف الا في ثلاث قال لم يكن لي على هذا المطلب شيء يصح (أقرت في مرضها لأجنبي بمسكن الخ (قال كنت فعلته في الصحة الخ (باع المريض من أجنبي ثم الأجنبي من وارث) (في اقرار المريض الذي تداول به المريض (في صحة الراء العلم للأجنبي في المرض *) (كتاب الصلح ومطالبه) لا يصح التخارج اذا كان على الميت دين (الصلح عن المال اقرار بالمال الخ (في الدين المشترك اذا قبض أحدهم يجوز الصلح عن بعض الدين والكفالة به اذا صلح من دين على من خطبتم يقبضها الخ) (صالح من ذروهم على ذناير وموالة الخ) (صالح عن عين مشترك الخ	٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨	
يخلعون الاموال الخ) (أجرها لحافوت في مال المضاربة الخ (أعطى المضارب من مال المضاربة شيئا الى ظالم الخ (*) (كتاب الوديعة ومطالبه) (اذا أقر بالوديعة ثم ادعى شيئا على الخ (أمره بالاحتفاظ في دار لحفظ في غيره) (اذا غرقت السفينة ولم يمكنه نقسل الوديعة الخ (اذا نذرت البقرة وخاف على الباقي الضياع الخ (استقرق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الخ) (طرح الأمانة في السفينة وسبح في البحر الخ) (غصب دابة وأودعها عند آخر الخ) (جعل المكاري الخ) (لمع غيره بلاذن لا يضمن مودع المودع) (يعتصم ابنه وليس في عمله الخ) (فيم اذا دفع الدرهم ليوصلها فلان الخ (أودع المودع الوديعة وهككت بعد مفارقة الخ (ليس للمودع دفعه الى أجنبي بلا عذر) (استقرق بيت المودع فوضعه في بيت حاره الخ) (سودع المودع اذا استهلك الوديعة ضمن الخ) (في مودع المسودع ومودع الغائب المودع دفعها الى من في عمله الخ (ألتفها من في صيال المودع ضمن الخ (قال دفعها الى ابني وأتكرخ (استعمل الوديعة بلاذن يضمن أودع عندها خر طبقا فوضعه على أمر الخايسة الخ) (دفع لذرهم لبدفعها الخ) (ضمن المودع بموته بمجاله الى آخر الخ) (اذا لم توجد الوديعة في التركة الخ (وجد بعض الوديعة في التركة دون البعض) (فيم اذا مات المودع تقبل البنينة من المالك على فقة الوديعة الخ) (ادعوا أن المورث رد	٧٣ ٧٤ ٧٤ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٦٢ ٧١ ٦٣ ٧١ ٦٤ ٧٢ ٦٦ ٦٧ ٧٣ ٦٨	

٧٩	الوديعة الى المالك الخ (فيم اذا أودعه كسبا قعدوا هم الخ فيم اذا حُرِّزَ بذو الوكيله عن أبسه الخ) اذا ثبت الوديعة من دار المودع لايضا منها اذا مات الجسد بجهل لا يضمن ٧٩ (في قاصر من نبات القم الخ بضم الناطر عونه بجهل الخ بضم المأمور بالدفع اذا مات بجهل اذا وضع الدرهم في جيبه ثم فقدت الخ وضعها في حافونه وهي حرمته الخ) قلم من حافونه الى الصلاة فصاعت الوديعة الخ (أجلس ابنه على بابها لحافون الخ الحاصل أن العبرة بالعرف ٨٠ (دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه الخ) في رجل أودع صر من النخل عند آخر الخ (في تحقيق المرواد بحر زنا الخ ٨٢ (إذا ضاعت الوديعة فالصودع الحاصصة الخ) اذا طاب الوديعة وكيل المالك الخ (قال من جاءك بفسامة كذا فادفعها اليه الخ ٨٤ (إذا كانت امرأته غير أمينة بضم المالك تضمين الغائب (لودفع الوديعة الى أجيرها الخاص الخ) بعث الوديعة مع ابنه الصغير لا يضمن (أمره بالركوب في مركب مغفر الخ الاصل أن الشرط انما يصح اذا كان مفدا ٨٥ (وضع الوديعة تحت رأسه يوم لا يضمن (أخذ الوديعة أجنبي ولم يمكنه دفعه) بقل قول المودع بأمين فرد الوديعة الخ (كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستغفها الخ) ادعى رد الوديعة وأهلكها الخ (حول الأجنبي الوديعة من عملها بلا إذن ٨٥ (أذا دفع وديعة العبد لولد لا يضمن	٨٦ (دخل النمل في الصندوق وأفسد بعض الامتعت الخ (فيم اذا كانت الوديعة تخاف عليها الفساد الخ ٩١ (قال المودع ارسلها مع رجل أمين ففع الخ (أيقن عبد الوديعة لا ضمان على المودع (دفع عمرو جوارا على سبيل الامانة الخ ٩٢ (كلاب العارية ومطالبة) * (لو هلكت الدابة في يد المستعير الخ لا يضمن المستعير وان شرط عليه الضمان ٩٣ (اذا مات المستعير بجهل بضم بضم المستعير بمجاوزة المكان ٩٤ الخ (تكون العارية موقوفة نصا أو دلاله (وعين طريقا فسلك آخر لا يضمن الخ (لو أسكت الدابة بعد الوقت ضمن الخ (المستعير أن ركب في الرجوع الخ (القول للمعير في الايام أو المكان الخ ٩٧ (القول للمعير في تقيد الانتفاع الخ (أخذ الدابة متقلب لم يضمن المستعير (العارية أمانة ٩٨ (بني في دار أبسه باذنه فالبناء له الخ (أذن له بالبناء في الأرض الميرة الخ ٩٩ (الناظر الرجوع عن الاذن للفرس الخ (حفر سردابا في دار جاره باذنه الخ لورثة الاذن رفع البناء (قاله المعير بعينها مع شئت قبعتها الخ (فيم اذا جاع رجل الى المستعير وقال اني استعيرتها الخ (استأجر أرضا ليزرعها لم تؤخذ منها الخ (فحين استأجر ثورا فذبحها الخ (دخل داره وترك الدابة في السكة الخ (استأجرها ليجعل عليها قبرا معلوما (العارية الموقوفة لا يسقط أسكها بعد الوقت الخ (لوجازر المكان المقيد بضم الخ (المستعير أن يودع	٩٥ (المستعير الاعارة في موضعين اذا منح العاري بعد الطلب بضمها *) (كلاب الهبة ومطالبة) * (القول لدى القرض دون الهبة هبة الشاع فيها يحتل القسمة باطلة (الهبة الفاسدة لا تنفيذ المالك بالقبض (تصح هبة مشاع لا يقسم (بينة الهبة في العصة تقدم الخ (لا تصح هبة البناء دون الارض (في مسئلة حبة البناء بدون الارض وهي مقفلة قائمة لا يكون قابضا الخ (هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز (وهي في مرض موته ولم يسلم حتى مات الخ (في هبة واحد من اثنين (فيم الودع من اثنين (تصح الصدقة على تفسير من الخ (تبر الهبة للصغير العاقل بقضاء الخ (في نحر ومسته ما اذا قبض هبة الصغير من يعوله الخ (وهي في مرضه لا يمتد فلو الخ (هبة الميراث لا تصح (هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الخ (الهبة في مرض الموت وان كانت وصية الخ (هبة نصف الطاحونة الخ (هبة القسمة لا تصح (القول للموهوب بانه لم يشترط عوضا (وهب من أجنبي على أن يهب من فلان الخ (من الدابة تتبع الرجوع في هبتها ٩٩ (لا تصح الهبة لأم الوالد في المرض الخ (يسقط الرجوع في الهبة بالتعويض (الاصل انما يعرف كالمقروط (وهي تدارق تقسم من بنائها الاربع لا تصح (دفع لملاذمه كدوة ليس له أخذها منه (اذا قال ملكه فليكن حصصا لم يبين الخ ١٠١ (وهي حصص التركة قبل القسمة
----	---	---	--

١٠١	*(كتاب الاجارة قوله مطالبه) (اذا كانت الاشجار على المسنة تجوز الاجارة) استأجر فارغا ومشوا تجوز الخ (اذا قدم ايجار الارض على مساقاة الاشجار الخ ١٠٢) استأجر الارض المشغولة بالاجهار لايجوز (اقرار الناظر على الوقف لايصح (هل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة (وقدم المساقاة على الاجارة لم تفسخ (ما من له المشد لا من ولا الخ (اجارة الدار من مؤجرها لا يصح (أجر المستأجر من المؤجر لا يصح الخ ١٠٣) لو استأجر ولو كسبل بالايجار من المستأجر الخ (اذا خلق المؤجر دون ثبات بالبنية الخ (يصح اقرار المؤجر بالدين الخ (هل يحتاج في فسخ الاجارة بالعدوان القضاء الخ (أجر دون مساقاة لا يصح (اذا أجاز الناظر ولو بدكرانه متولى الخ ١٠٤) فيما إذا أجاز المتسولي ولو بدكرانه متولى الخ (يصح حكم الشافعي بصفة ايجار الانعام الخ (٥٥) احتكر واستأجر يجري ماله ثم مات تنفع (استأجر فقاروا جاره من غيره ثم مات الخ (تنفع (الاجارة بموت المستأجر الخ (في الاستأجر الاول اذا فسخ العقد (استأجر ثم أحرقه ثم تقابل مع المالك الخ (استأجر ليجي له بديله من حصص الخ ١٠٦) استأجر جلا ليعملها الى بلد كذا الخ (اذا سكن المتولى جلا دار الوقف الخ (لا تجوز الاجارة لاوض بالارض المزروع (سكن دار غيره بعد ما تقاضاه الا لا الخ (استأجر مخففا كلها ومشر بها الى مكة الخ (عجارة الحمري المستكر على جهته وقفه) استأجر ارضا للزراعة	فقل ماؤه الهه الخصاصمة (اذا انقطع المطر ويس الزرع الخ ١٠٧) (اذا زاد المطر انقص من الانتفاع مدة الخ (اذا هلك الزرع ولم يبق مدة الخ (ليس للمالك فسخ الاجارة بزيادة الاجر (لا تنفع الاجارة بموت الوكيل (لا تنفع بموت ناظر استأجر بمال الوقف الخ (ادخل الراي المواشي في سكك القرية الخ (ليس للمصكر يجري المال الخ (أجر الوقف بغير فاحش الخ (المتولى مطالبه المستأجر بتمام أجرة المثل (أجر فاسد او أدت بالعساة لا يصح الاذن (له فسخ الاجارة بانقطاع ماله الربحي ١٠٩) اذا صار يطعن أقل من النصف له الفسخ الخ (سكن دار مشتركة بينه وبين بتمام الخ (يقيم استعماله اقر باؤه بالاجارة الخ (اجارة الخائن الوقف أكثر من سنة لا تصح الخ (اذا فسد العقد في بعضه فسد في كله (اذا كانت الاجارة فاسدة أجزاها الناظر الخ (اذا زادت الاجرة في أثناء المدة الخ (في قولهم المستأجر الاول أحق الخ ١١٠) (أجر ارضامرية بغير فاحش الخ (أراضي بيت المال ككأرض الوقف (لا تبيح لاجارها باخرة المن (أراضي بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين الخ (فيما إذا أجر بعض الشركاء المعدلا استقلال فخر برهم في حكم اجارة الغاصب (اذا انقطع ماله الحرام سقط أجرة حرقوا اتيار زيدا لانه لا أجرة لهم لا أجر لشرن بعمله في المشترك (ركب الى نصف الطريق ثم تفاسخا
-----	---	--

- كان صالحا لا يضمن الخ (إذا انشق
العدل لا يضمن المكاري (لو انشق
العدل من رضى المكاري الخ يضمن
فيما إذا ادعى القصار رد الأواب
على المالك الخ
- ١١٨ (الطوبان المدين يعمل جعله أجرة
الخ (أجر الأرض المشغولة بزرع
المستأجر الخ (يقوله عن صنعته
الى غيره هاء ذوال الخ (انتم لهم
قدر نحاس استعماله زيد (دفع ابنه
الصغير الى مالك ليعمله بنفسه الخ
- ١١٩ (استأجر حافوا لآلة حارة
فأفلس الخ (إذا غصب الدار من
المستأجر لا يلزمه أجرة الخ (أجر
الأرض المشغولة بزروعه لا يجوز الخ
إذا كانت الأجرة مكيلا أو موزونا
الخ (حصل أجرة الأرض من غلتها
لا يجوز (أجر الناظر من زوجته بدون
زيادة الخ إذا أقر بغير جنس ما استأجر
(أجر الوقف لم يكن ناظر عليه الخ
(يجوز إيجار المسحق الخ (استأجر
يجوز الماء مع حق (يجوز إيجارة
الشرب ويبيع تبع الأرض
(أجر المتفصل من ثماره لا يصح
(إيجارة التمازي صبيحة
- ١٢٠ (في القاطعة والالتزام إرادة الشر
عدي في فسخ الإجارة (إذا استعمل
سطوح الوقف لتسريب المياه الخ
(استأجر سطح البيت عليه الخ
(تصح الإجارة للمضافة
- ١٢١ (استأجر له يضمنه نشا ويبيعه
(استأجر من لا ورثته في مال
(أمكنه في دارها بشرط أن يعمرها
الخ (دفع له داره ليس كما هو يعمرها
(فيما إذا التقطت مع زوجها على أن يعمر الخ
(أقره بدارهم وسكن في داره
١٢٢ (زور في أرض وقف بدون إذن
- صاحب المشايخ (إذا زرع أرض
الغير بلاذنه الخ (برهن المستأجر
على أن الزيادة ضرر وتعت الخ
(للقاضي فسخ الإجارة إذا خف من
١٢٣ المستأجر الخ (لإيجار الناظر على
شراء القيمة يجوز للمستأجر الغرض
أن لم يضر الخ (إذا مضت المدونة
غراس فله استبقاؤه الخ (تحرر في
مسئلة استبقاء البناء والغراس
(احتكاكوا ولحترام (في أثبات
مرصد على حافوا الخ
(إذا أذن للمستأجر الترميم الخ
(استأجر دار الوقف وهدمها الخ
(اختلف المؤجر والمستأجر في البناء الخ
(استأجر طاحونة ثم أجزها الخ
- ١٢٤ (استأجر يجري ماء وغرس عليه الخ
(يجب القضاء والاقتام بما هو أتفع
لوقف (مسئلة الأرض المحشورة
(صاحب الغراس قبول الزيادة الخ
(منع من أجر المالك ففسد زرعها الخ
(في الإجارة الفاسدة يجب أجر المثل الخ
(استأجر جلا من مكة وتشرط ما كاه
(دفع اليه غنمة ليرعاها الخ (دفع
حصانه لرجل ليعله ويربها الخ
(استأجر يتاعلى أن رما الخ (دفع
له قبله ليقضه بكذا الخ (دفع نوبا
١٢٥ لضيطة ويحشوا الخ (في مشاركة
المعاري الخ
(إذا أكل الفار الزرع لا يجب غرام
الإجرة (إذا تهدم بيت من الدار له
فسخ الإجارة (لا تصح إجارة المشاع
من غير الشرط الخ
(يجب عليها فسخ الإجارة الفاسدة
(لا يلزم ذكر المدة فيما يقدر على
الاحذ الخ (تكرار دابة بمثل
ما تكرار به أصحابه (يلزم المستأجر
تمام أجر المثل (الإجارة الطويلة
- باطلة (الأذن بالغراس في الإجارة
الفاسدة فاسد (إذا بطل المتضمن بطل
المتضمن (استأجر غراس فوت لا يصح
(استأجر ملاح لا يجوز (لا يجوز
الاستئجار على استهلاك العين
(مستأجر الدار له أن يتنفع بنفسه
أو غيره (ليس للمؤجر الأول
مطالبة المستأجر الثاني الخ (ليس
للمستأجر مطالبة المؤجر الخ
(استأجر سفينة لا راعا لا يصح (إذا
أذن الناظر للمستأجر بما فيه
مصلحة الخ إذا ادعى الإيجار العمل
لا يصح الخ (استأجر سفينة ففقدت
خافوا الفرق فالقوام في السفينة
(استأجر يستأمن أو أوم الخ
(استأجر من اثنين فأت أحدهما
الخ (لا تنقص عيون الناظر ولا يصح
إيجاره الخ (المسحق ليس له أن
يؤجر الخ (إجارة الوقف أكثر من
ثلاث سنين لا تصح الخ (العقد إذا
فسد في بعضه فسد في كله (فيما
إذا غشيع معالم الوقف الخ (في معنى
قولهم يجب أجر المثل في الفاسدة الخ
(فيما إذا غصبت الأرض من
المستأجر (أجابهما الصغير من أمه
(اتهدم بيت من الدار ونزع
عن من الأجر بحسبه (لا يكف
المؤجر ولا المستأجر ببناء ما تهدم
(استأجر جارا ولم يسم له أكل الخ
(وافق معهما على أن يبيعا في البيع
الخ (دفع له نوبا وقال به بغيره الخ
(له حبس المأجور لأجر عمله (يلزم
المستأجر تمام أجر المثل (لا يعتبر
الاجبار باجدة المثل الخ (لا تعتبر
زيادة ما دون الخمس في الأجرة
(أجر الناظر وقاصص المستأجر
١٢٥ بمال عليه الخ (إذا أجاز المستأجر

البيع نفذ الخ إذا أجاز المستأجر
البيع يسقط المأجور في يده الخ
(إذا قل ما له الطاحونة قبل ردها حتى
طحن الخ) (أجور الوقت أكثر من
سنة فغيره صلته الخ) (فيما أجاز
الوقت أكثر من سنة أو ثلاث الخ
(أجازة الأرض قبل انتهاء الزرع
لا تصح الخ) (استأجر مزرعة الوقت
وأجرها من آخر الخ
١٣٦) (استخدم رجلا مدة باجرة وكسوة
مجهولة الخ) (له أخذ بقية مصلحه
من محصل الطاحونة) (الأجرة تقع
على المحدث وبتمامه الخ) (لا يصح
البيع لبعض الشركاء في الفراس
الخ) (لا يصح إيجار الأرض من غير
وب الفراس) (في أجرة أراض
تجارية تغير الزرع الخ) (يؤمر
الوالد بتطبيب خاطر المؤجر) (رجل
نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم الخ
١٣٧) (الفتوى على جواز الأجرة على
تعليم القرآن الخ) (فيما أذرعوا
للمعلم أراضيا بذرههم الخ) (قال
لقناري أخس في القرآن وأولاي
في حكم الاستئجار على التلاوة
١٤٠) (في الأجرة من غير الزرع الخ
(فقل حانوت الوقت وعطاهم له الخ
(القول للمستأجر أن ما يدفعه أجر
الثل الخ) (المطلب نصف الأجرة
من سكن معها الخ) (طالبت به الأجرة
فسكن بعدها الخ
١٤٠) (تصح أجرة البستان والمساكن على
سهم من ألف الخ) (١٤١) (إذا حكم قاض
شافعي بعدم انقضاء الأجرة الخ
(في المأجر للاستغلال إذا سكنه أحد
الشركاء الخ) (ليس للشريك أجره
حصته) (في إيجاره حصته بدون
أذنه الخ) (الحيلة في أجرة المشاع أن

يؤجر الكل الخ) (أجر من أحد
الشركاء لم يجز) (غصب جبال معدة
للاستغلال الخ
١٤٦) (سكن في مكان مشترك بينهم وبين
أيتام الخ) (أجر مخزن لا يزيد ثم أجره
لعمر والخ) (المستأجر أن يسكن
غيره باجرة وتوفرها) (أجر الوصي
عقار التيمم بدون أجر المثل الخ
(الاستئجار إقرار بأن لا مال له الخ
(إذا أراد المستأجر السفر فهو
عذر الخ) (استحكر أرضا لبنى فيها
١٤٧) الخ) (استأجر من الناظر ثم أجر من
واحد منهم الخ) (يلزم أجره مثل
الأرض لمصلحة الوقت الخ
١٤٨) (استحكر أرض الوقت لثمنه ثم
خرب البناء الخ) (توافق مع أهل قرية
على أن يقوم بمصلحتهم الخ) (توافق
صاحب نصف الفراس مع الناظر
الخ) (فيما إذا استخدم في أعمال شتى
الخ) (إذا كان الصانع معروفا بهذه
الصنعة الخ
١٤٩) (تنفس الأجرة بالعدو المانع عن
العمل الخ
١٤٤) (أجرة المفضل من التيماري باطلة
(عشر الأراضى التيمارية على
جهة الوقت الخ) (عملوا فناء لأرض
الوقت وزرعوها الخ) (لا يصح ناظر
الوقت على الإيجار من التيماري
(لا أجر لثمن المسكن) (أجر قطع من
المسجد بالضرورة لا يصح الخ
١٤٤) (شاو في الفلاح على أن يزرعه
كذا الخ
١٤٥) (الكرب وصف في الأرض لأجرة
له) (المستأجر ليس بمضمون بدعي
حقا) (ليس للمشتري أن يخل
المستأجر الخ) (إذا مات المستأجر
ليس ورثته أحق الخ) (دفع أرض مضموع

نصف البذر مزارعة الخ) (فيما إذا
حكم شافعي بصفة الأجرة الخ
(مؤدب الاطفال له أجر مثله الخ
١٤٦) (فيما أذرع أرض الوقت سنين
(لها مشد مسكة في أرض وقف
الخ) (إذا عجز الجمار عن الضي فتركه
الخ) (عجز الجمار فتركه وتم له المتاع
الخ) (إذا عصف في السيرة حتى هلك
البدابة الخ) (فيما إذا عجز المستأجر
بلاذن المؤجر الخ
١٤٧) (يتم استعماله رجل من أهله
(استغنى في القدر المصروف على
العمارة الخ) (ركب جرافا للطاحونة
المستأجرة) (بني المستأجر أو غرس
(استأجر طاحونة ثم أجرها من غيره
الخ) (إذا سكن مع زوجته في دار
الوقت الخ) (جاء بالبدابة الموضع
المشروط بضمن) (فيما إذا ذهب
إلى مكان آخر الخ
١٤٨) (أجر أحد هدم الجمار المعد
للاستغلال الخ) (إذا أجاز الغاصب
مأمنه فمضمونه) (في كل موضع
يضمن في الأجرة الخ) (أمسكها بعد
مضى المدة) (نام مستأجر البدابة فسرقت) (في
الكحل إذا صاب النور وفي عين الرجل
١٤٩) (في مستأجر يجتبه البدابة وضاعت
(كل موضع يضمن في الأجرة يضمن
في الأجرة) (ليس على المستأجر رد
البدابة الخ) (فيما إذا أسلكت المستأجر
البدابة بعد المدة الخ) (يضمن إذا
عطيت بمكملها ما لا يتعلق
١٤٩) (استأجر رأس جدر مدة طوي له الخ
١٥٠) (استأجر عابو منزل لبنى عليه
(يجب الآخر يتمكن المستأجر من
الانتفاع) (فيما إذا اشترى ثمرات ثم
قال لا أستخرجها معي الخ) (قال اعمل
معي كرى حتى أز وجعل بنتي) (قال

<p>اعمل معي حتى أقفل في حقلك كذا ١٥٠ (استعمل أرباب قهوت في غيبة شريكه ١٥١ (الطبيب أحرق مثله الخ (تفسخ الأجوة بظفار شرط أو روية (لراى أن يبعث غلامه أو ولده الخ (لا يضمن الأمير المشترك عنده لو يسمع صغير لا يقدر على الحفاظ الخ (إذا عين للمكاري الرفقة فذهب بلا روية الخ (أحد بران في الطريق لموصافى لانتفى الخ ١٥٢ (الأمير الخاص لا يضمن بالمانعدي مات المستأجر في أثناء المد الخ (انقضت مدة الاجارة وانزع قبل الخ (الشرب في الأرض يتبع الأرض من كل وجه (ليس له سوق شر به إلى أرض له أخرى (تضع الاجارة بالتأمل (هل العرض على المستأجر الأول لازم (حل جديد بالبدل الخطة يضمن ١٥٣ (أوق حصان أرض فاحترقت حلت غنيد ١٥٤ (لا تصح اجارة آله الهو (فيما إذا سكن المستأجر بعد المد الخ (للمؤجر بيع الحانوث إذا لم يدين الخ (إذا قطع المؤجر بغير مقصودة الخ (المستأجر أو الأكل إذا أخذ منه الجباية الخ ١٥٥ (إذا غمر المستأجر بالأذن يرجع الخ (في قيم الوضأ إذا غمر من ماله الخ (أجرة الأديب والحنان في مال الصبي إذا أحر الوقت من له السكني الخ (غاب المستأجر ولم يسلم المفتاح (تجلا جولة ولهما يغفل وبغير (إذا أقر المستأجر أن اسفعا راية ١٥٥ (الاجارة بالتصدق تفسخ (أجر بيتا من أحر الدار لا يخرج مع (استأجر الجاني حلاقا أو دلا كالأصل أن الاستعجار على عمل في محل ليس عنده</p>	<p>لا يجوز (استأجر دابة للتحميل فتركها في الرجوع الخ (قال للمستأجر بعد انقضاء المد ١٦١ (فرغ الدار الخ (استأجره بالبالغ لأجله الخ (أحمله ثم وقفه الخ * (كتاب الأكرام مطالبه) * ١٦٢ (الفتوى في الجرجى قول الصاحبين (إذا ثبت إعساره وليس له الأمسكن وأسد الخ (لو كان كائون من سعيد يساع الخ (إذا امتنع الدين عن أداء الدين وله عروض الخ ١٦٣ (أقر بأنه بالغ زخاع زوجته مع الخ (المراهق إذا أقر أنه بالغ قبل قوله (يشتري أن يكون ممن يحتمل مثله (استأجر العبد جلا لا يزم سيده (استقرض العبد الجعور مالا أو لقمه الخ ١٦٤ (في عبد قتل جلا لا تسحر (تشرط الدعوى على العبد بحد وروسيده (ما استهلكه العبد يؤخذ به الخ (في النسر بين جنابة العبد على الأكدي الخ (فيما إذا استهلك العبد مالا ١٦٥ (في دباغ متفنن لحرقته الخ (في أن العقد يتوقف إذا كان له مجبر في العضا الخ ١٦٦ * (كتاب الغصب ومطالبه) * (غصب فرسا وباعها ومات الخ (القول للغاصب في القيمة (باعه الغاصب وماله المشتري الخ ١٦٨ (والتأخرى مع الغاصب ونقصت قيمتها الخ (في نقص الغصوب بيد الغاصب الخ (فيما إذا عرج الجار المغصوب الخ (إذا زال العيب رجوع الغاصب بما ضمن (غصب جلا مدة للاستغلال الخ (بني أو غرس في أرض غيره بلا إذنه الخ (بني فدار امرأته بأمرها فالبناء لها (٦٩) (غصب سبعة وزرعها فالزرع له (عدم يثبت نفسه فأنه مد بناء جاره الخ</p>	<p>لا يجوز (استأجر دابة للتحميل فتركها في الرجوع الخ (قال للمستأجر بعد انقضاء المد ١٦١ (فرغ الدار الخ (استأجره بالبالغ لأجله الخ (أحمله ثم وقفه الخ * (كتاب الأكرام مطالبه) * ١٦٢ (الفتوى في الجرجى قول الصاحبين (إذا ثبت إعساره وليس له الأمسكن وأسد الخ (لو كان كائون من سعيد يساع الخ (إذا امتنع الدين عن أداء الدين وله عروض الخ ١٦٣ (أقر بأنه بالغ زخاع زوجته مع الخ (المراهق إذا أقر أنه بالغ قبل قوله (يشتري أن يكون ممن يحتمل مثله (استأجر العبد جلا لا يزم سيده (استقرض العبد الجعور مالا أو لقمه الخ ١٦٤ (في عبد قتل جلا لا تسحر (تشرط الدعوى على العبد بحد وروسيده (ما استهلكه العبد يؤخذ به الخ (في النسر بين جنابة العبد على الأكدي الخ (فيما إذا استهلك العبد مالا ١٦٥ (في دباغ متفنن لحرقته الخ (في أن العقد يتوقف إذا كان له مجبر في العضا الخ ١٦٦ * (كتاب الغصب ومطالبه) * (غصب فرسا وباعها ومات الخ (القول للغاصب في القيمة (باعه الغاصب وماله المشتري الخ ١٦٨ (والتأخرى مع الغاصب ونقصت قيمتها الخ (في نقص الغصوب بيد الغاصب الخ (فيما إذا عرج الجار المغصوب الخ (إذا زال العيب رجوع الغاصب بما ضمن (غصب جلا مدة للاستغلال الخ (بني أو غرس في أرض غيره بلا إذنه الخ (بني فدار امرأته بأمرها فالبناء لها (٦٩) (غصب سبعة وزرعها فالزرع له (عدم يثبت نفسه فأنه مد بناء جاره الخ</p>
--	--	--

- (إذا وجد في زرع عدا به الخ)
(العتق حالي فهدم رجل داره الخ)
(فمن هدم حائط غيره الخ الحائط)
ليس من ذوات الأمثال (إذا هدم
حائط الوقت أجبر على بنائه
١٧٠ (تعلق رجل بـ رجل وخصمه الخ (في
تعريف الغصب (حبس و خلاصه
ضاع ماله لا يضمن (له أرض غير
معدة للاستغلال الخ (غرس في
أرض غيره يؤمر بالرفع (إذا زرع في
أرض موقوفة الخ
١٧١ (في أرض وقف مستمسكتها
لرجل الخ (غصب أرض معدة
للاستغلال الخ (زرع أرض غيره بلا إذنه
١٧٢ (فمن زرع أرض غيره بلا إذنه الخ
(غصب أرض معدة للاستغلال يجب الاجر
١٧٣ (سكن أحد الشريكين في الحانوت
المعد للاستغلال الخ (طاحونة
مشتركة بين اثنين وغيره الخ
(إذا غطل الحانوت مسدة بلزمه
الأجرة (تجب الأجرة لحصة الشريك
١٧٤ (سكن أحد الشريكين في دار الوقت
الخ (أسكنهم الناظر بلا أجر فعليه
أجرة المثل (غصب دار أو سكنها
لا يلزم أجرة (سكن دارا لغيره أو
الوقوف بأهله الخ (تؤجر الأجرة من
التبوع (فيما إذا انقص الغصوب
صد القاصب (فيما إذا كانت قيمة
البناء والغراس أكثر الخ
١٧٥ (من دفع شاة غير مقلها بالخيال
(غصب شاة صغيرة وغرمها في
أرضه (قطع أشجار غيره لم يضمنه فأنه الخ
١٧٦ (الغنب مثلي وكذا الزيتون
مثلي الخ (بحسب المثل في المثل
(في تعريف المثل
١٧٧ (اللحم والكسثرى والمشمش
واخوه مثليات (نمار النخل كلها
- جنس واحد (الغنب مثلي وكذا
الزبيب (الحل والبندق والفتالة الخ
مثليات (الحل والاوريم
والخاص الخ مثليات الماء والكافد
مثلي (الزمان والسرير والفتاة
والبطيخ قبي الخ (الفهم مثلي وكذا
اللين والزيت الخ (في بيان المثلي
من القبي الخ
١٨٣ (أحقراس قوت مشاق (أوراق
الأشجار كلها من ذوات القبي
(الماء قبي على الأصم (السرقين
قبي (الزيت مثلي (اختلاف في عين
الغصوب أو صفته الخ
١٧٩ (تقبل بيننا لثا أن
القطن المنصوب يحدوه كذا
(باع المودع السعير يلزم منه
(منعمن الاتفايع بالحصان المشترك
الخ (أمره بربط مهزته في داره الخ
(قادر المعزق يضمن كرم الغير من
(حوسل البقرة المشتركة بلا إذن
الخ (انهم بسرقته فله الحاك كذا في
ضمان الساعي الخ
١٨٠ (لوسى بغير حق يضمن (لو كان
الساعي عبدا يطالب بعد العتق
(يضمن الذي أضره المكاس (مات
المشكوك عليه من الضرب الخ (إذا
قوم الدال المتاع للسلطان يضمن
فأش الخ (لا ضمان على الصيرفي
إذا أعطى في النقد الخ
* (كلب الشفعة موطأه) *
تثبت الشفعة بمجالسوار
١٨١ (جهالة الثمن تمنع الشفعة
(لا يسقط حق الشفعة بقوله
أنا أبيع حصتي (الشفعة على قدر
الرؤس (إذا اشترى أحد الشركاء
في الشفعة الخ (يأخذ الشفعة على
التي لم يمثلي الخ (لا شفعة في البناء
- (البناء لا تسقط به الشفعة (لا شفعة
في الوقف ولا يجوز (لا شفعة في
مشد المسكة (تسقط الشفعة بالاستقاء
الخ (فيقال بـ الشفعة في الدار
الشفعة (من لم يطلب عددا
(فيقال أو إذا استطاع أن يأخذ
البعض ويستل البعض
١٨٣ (إذا لم يطلب بعدله طلب مائة
وأشهاد الخ (في كفاية طلب الشفعة
الشفعة (إذا شكك الشفعة
لا يتطل شفعة الخ (فيما إذا ترك
طلب الشفعة أكثر من شهر
١٨٤ (تطل الشفعة بالساعة يعمأ أو
أجاره (إذا حضر القاصب وطلب
الشفعة قضى له الخ (الاب يطلب
الشفعة للصغير
١٨٥ (إذا بلغ التيمه طلب الشفعة
(لوصى طلب الشفعة للصغير
(اختلف الشفعة والمشتري في قدر
الغن الخ (له طلب التيمه بعد التيمه
(إذا أضرها يبيع بمكدا فاسم الخ
(الشفعة لا تقتض بالدار (إذا بيعت
الدار للشريك لا شفعة للجار
١٨٦ (إذا لم الشريك كان الجار يطلب
* (كلب الشفعة موطأه) *
١٨٦ (له خمسة حصص من الأرض
والغراس (فيقال بـ في الدار بلا
إذن شريكه الخ (أن خرج البناء في
نصيبه فهو الأهدم (في قسمة التركة
المشقة على أعين ودين (إذا طلب
ذوا الكسرة القسمة الخ
١٨٧ (لها ما يأتي الدار الغير القابلة
للقسمة الخ (لا يشترط للمهايا ذكر
المدة الخ (يجوز للمهايا في الجنس
الواحد وفي الجنسين (يجوز الاتي على
المهايا بمن حيث الزمان الخ
(في المهايا في المأجور (في قسمة

الاجناس المختلفة	(أربعة أشباع على عدد الرؤس بناء)	والاملاك من الغرامات
١٨٨ (الاقدم على التقسيم اعتراف بأن المقسم مشترك لا دعوى الجبل باله)	الحائط بين القسمين على قدر الحصص (اقتسموا الدار وادى	٢٠١ * (كتاب المزاوعة ومطالبة) *
(قسمته الورثة الدين باله في قسمه)	أحدهم وبنافى التركة تسع دعواه	٢٠٢ (إذا فسدت المزاوعة فانخرج لرب البذر (ذكر المدة شرط في المزاوعة
الماعين الطالع	إذا ظهر دين في التركة ترد القسمة له أن	(إذا امتنع وبالبذر عن العمل الخ
١٨٩ (حادثه القوي في قسمته الطالع	يعزل من التركة شأ للدين وقسم الباقي	(أرض من واحد وبقرو عمل من آخر الخ
(في قسمه التركة إذا كان فهم غائب	١٩٦ (أجاز الغريم قسمه الورثة قبل	٢٠٤ (بذرو من واحد والباقي من آخر
١٩٠ (الورث لا يجوز قسمته بدون الوزن	قضاء الدين له تقضها إذا ضمن ماعلى	فأفسده (العمل من واحد والباقي
(في قسمه مساحة الدار (ذوبت في	الميت ورضا الغريم وشرط وراثة الميت	من آخر صحيحة (فيما إذا اختلف
دار كذا يثبت الخ (فيما إذا أثر	(في الحيلة لقسم تركة فيها دين على	العامل نزع ب الأرض الخ (فيمن
بالاستيفاء ثم ادعى الغلط الخ	الميت (قسمته الدين قبل قبضه لا يجوز	زروع أرض غيره بلا أمره (إذا شرط
١٩١ (ما في المتون مقدم على ما في	(اقتسموا الدار في غيبة الشريك	وبالبذر ورفع بذره الخ (إذا مات
الفتاوى (إذا ظهر غيب فاحش	لا تصح (إذا حضر الغائب فلم يرض	رب الأرض والزرع ينقل الخ
في القسمة الخ (تقاسم الدار ثم اعاد	بالقسمة ثم زرع نصيبه (القسمة ترد	اشترط كون الغارم على رب الأرض
احدهما حصته الخ (التناقص	بالرد (طفل وبالغ تقاسما شيا ثم	(في المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيا الخ
في موضع انقضاء حق	يلسغ وتصرف الخ (يجوز للمهاجرة	٢٠٥ (إذا عثر في العمل حتى هلك الزرع
١٩٢ (فيما إذا كان الزرع من جانب	ويجوز الراجح عليها لا يجبر على بيع نصيبه	الخ (شرط المحضار والديان
يعدل ذو عين الخ (لا تدخل الدوام	١٩٧ (في قسمته لغير المشترك (أقصر	والتمرية على العامل بمفسد
في القسمة بدون رضاهم الخ	بالاستيفاء ثم ادعى الغلط لا يصدق الإجماع	(شرى طباطبا المصغر فحمله على
١٩٣ (لا يقسم الطريق حيث كان فيه	(في المشترك إذا أنهى من وأبى	البائع (من أول أدان لا يتعطل
ضرو (يقسم المسيل (القسمة	أحدهما العمارة	فليعمل بالعرف الخ
بالتراضي أكدتها بقضاء القاضي	١٩٨ (في السقل إذا نهى (لا تجتمع حصة	٢٠٦ (دفع أرض من أربعة ومساقاة (فيما
(دار لا تقبل القسمة بأمر القاضي	الأراضي في أرض واحدة الخ	ثبتت مع اثنين من الزرع المشترك الخ
الشركاء بوجه من ثلاثة (في قسمه	* (فصل في الغرامات الواردة على	(يجبر العامل على المضي (من على في
المعصرة القابلة للقسمة (في معصرة	١٩٨ القري ونحوها ومطالبة *	المشرك لا يستحق الاجرة (فيما إذا
دبس صغيرة (في قسمه بستان	(ليس لاهل القرية ادخال المزاوعة	كان البذر من واحد والباقي من آخر
مشرك الخ (في قسمه الغرام	الخارجة عن قريتهم الخ	(زرع بذرا مشتركا بسلامة
المشرك بين مالكه ووقف (في قسمه	(موتة الصنف على المضيف (ليس	الخ (ليس للمزارع نقل الزرع إلى
الغار المشترك الخ	لاهل القرية أحسن عوارض على	أرض أخرى الخ (دفع ورجلان أرضا
١٩٤ (قسمه الوقف من المثلثة (في	البيوت الخ (ليس لاهل القرية أن	ويزاويرا إلى جفاعة الخ (في الغارة الخ
قسمه الوقف من الوقف (فيما إذا احتاجت	يجبروا من خرب من قريتهم الخ	* ٢٠٧ (كتاب المساقاة ومطالبة) *
قسمه الوقف من الملك إلى درهم الخ	(في غرامات القرى الخ	٢٠٨ (لا تجزى عمل في المشترك (مساقاة
١٩٥ (اقتسموا لاحدهما ميسل في حصة	(من لم يكن شا كفا القرية لا يلزمه	الشريك لا تصح (مساقاة كرم
الاشخ (لا يقسم الوقف قسمه	غرامة لا تنس (ما كان الحصص الأبدان	الوقف على سهم من مائة سهم الخ
تقليد (لا يقسم الدار بطلب ذي	لا يدخل فيه النساء والاصبيان (من	تعم المساقاة على شجر التوت
القلل (يجوز قسمه الوقف قسمه	تولى قسمته الغرامات فعدل فهو	لاجل الورق (المزادين النمرة
مهايات (أجرة التقسيم على عدد الرؤس	مأجور (في بيان ما يخص الأبدان	ما يتولد من الشجر (يجوز المساقاة

<p>على الشجر الذي لا يثمر الخ (لا يصح) للعامل كسرى من الاغصان الخ (لا يصح) ان يعلم الضيف من الثمر الا اذا نزل الخ له ان يذم ما يوزن الثمر في المدة بعمله الخ ٢٠٩ (ليس للعساقى شيء في عالم يبرز الخ (انما تصح المساقاة اذا خرج من التمسرى الخ (اذا ثبت خروج الثمر في المسدة فهو على الشرط الخ (اذا برزت الثمرة بعد انتهائها المدة فالمسرة لا توقف) اذا برزت الثمرة في المدة ثم انقضت المدة الخ (مان العامل في المسدة فلورثته ان يقوم مقامه (انقضت المدة والثمر انضمر الخ ٢٠٩ (ان كانت الثمرة مدونة وقت عقد المساقاة الخ (٢١٠) اذا فضت الاجارة لا تنسخ المساقاة (اذا كان العامل خائفا في الثمرة الخ (لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة (يطل عقد المساقاة بانوار الخ ٢١١ (اذا مات أحدهما قبل بروز الثمرة لا شيء للعامل (اذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة الخ (لا تصح مساقاة الشريك لشريكه ٢١١ (في المساقاة على الغراس المشتركة مع أجنبي (في مساقاة المشاع) ٢١٢ ليس للعساقى أن يساقى غيره بلا ذن الخ ٢١٢ (ساقى مائى مساقاته باذن جزاره (مستأجرين أرضين عليها أشجار الخ (ثمر بينهما ادعى ايجاره للبائى الخ (مائى على جميع الاشجار ثم ادعى مالك بعضها الخ ٢١٤ (لا تبطل المساقاة بموت الناظر (اذ لم يعمل المساقى شيئا لا يستحق شأ من الثمر) المراد بالعمل ما ينهل الحفظ (في صحة المغارة اذا ضرب</p>	<p>لها مدة معلومة (فيما اذا انقضت مدة المغارة كيف يفعل (في عدم صحة المغارة اذا لم يضرب لها مدة ٢١٥ (في الفرس بأرض الغير بأمره أوبدونه (فيمن اذن لغيره أن يفرس في أرضه الخ (٢١٦) الاذن فوكيل الخ ٢١٧ * (باب مسد المسكة ومطالبة) * (في الفرق بين اغلاحة المسكة (في تعريف الكراب والكردار ٢١٨ (في تحقيق معنى المسكة والقيمة والجلد والخلو والمرصد ٢١٩ (الفرغ موقوف على اذن التيمارى الخ (٢٢٠) التوقيض بلا اذن صاحب الأرض لا يزيلها الخ (اذا تصرف في الأرض المبرية عشر سنين الخ (الأرض المبرية عوارى يالربا (من كان في تصرفه أرض منها الخ (استأجر أرض وقف ساقطة (المسكة الفرغ الصلاد من المتولى دون غيره الخ ٢٢١ (ليس لهم مسح أراضي القرية ليأخذوا شيئا الخ (تقاضي أرضين بدون اذن المتولى تصح (يتوقف الفرغ على اذن متولى الوقف الخ (فرغ باذن المتولى ثم اراد الرجوع الخ (في مزرعة معطلة أحوها المتولون الخ (باع نصف غراسه وفرغ عن مسد مسكته الخ ٢٢٢ (لا يصح الاجارة لغير صاحب المسكة (سقط حق من المسكة بشر كها ثلاث سنين (صاحب المسكة له الفرس بلا صريح الاذن (حوت أرض معطلة وأصلها باذن المتولى (لا يصح تغليك المسد ولا حنكها باذن الناظر (لا يتوقف صحة فراغ الوقف على اذن العسرى (ليس بمسح الأرض وأخذ الزائد عما في تصرفه</p>	<p>٢٢٣ (في وقف المسكة المسكة عند الخائبة لا تكون في الأرض الموقوفة (لا يصح الفرغ في الأوقاف عند الخائبة (في حكم الجنبلى بصحة الفرغ الخ (٢٢٤) اذا مات صاحب المسكة لا عن وراثته الخ (فوق المسد متولى الوقف لا يملك الخ (تفويض الأرض لأبن الميت على وجه الاحقية (مان الأبن عن أم وابن عم الخ (مان من أولاد كور وأناث وله غراس في أرض وقف (البائى الميت أحق بالمسكة من غيرها (مان من ولد وقبوه التيمارى لأبن أخى الميت الخ (مان لا عن ولد فوجهه لأجنبي يصح ٢٢٥ (في مسد المسكة هل يرثه النساء أولا (اذا مات عن مسد مسكة فيها غراس تكون لورثته الخ (الأرض السلطانية لا تورث ولا حظ للنساء الخ ٢٢٦ (اذا سكن في مسد المسكة شخصان كبيران الخ (مسائل مهجمة على مسد مسكة الأرض ٢٢٦ * (كتاب الشرب ومطالبة) * (تعل ذبحة النصر في مطلقا ٢٢٢ (السكيد والطال طاهران حلالان (السكر ومسكر بيمين الشاة سبعة أشياء (في حكم النجاسة وكيفيتها ٢٢٣ * (كتاب الشرب ومطالبة) * (له فرض في الطالع غير موجد بعد كما كان (ليس من أم حرام الماء في أرضه الخ (فيما اذا جرى الماء الى أرضه فتعدى الى أرض جاره الخ اذا اختصموا في الشرب بقسم الخ (اذا كان السكر قدما يبيح على قدمه الخ (في الاختلاف في قدم المجرى وحدوده ٢٢٥ (يقضى الأسبق تاريخا (حد القديم الذي لا يحفظ الاقران وراء</p>
--	---	--

(إذا أترأه من غن الساعه له أخذ
القرض حالا (يعون البائع لا يحصل
التمن الخ (تأجل الدين على ثلاثة
أوجه (الاجل لا يعمل قبل وقته لا
بموت المدون (الاجل في القرض
باطل (مان المقرض تأجل القرض
وارثه الخ (أجل الورثة المهر على
الزوج لا يصح (إذا نسق البائع غن
المبيع ثم رجع عن التقسيط الخ
(قضى دين غيره بغير أمره ليس له
الرجوع (المتبرع لا يرجع بما تبرع به
٢٤٨ (دفع مصاد خردون اذن المتولى
الخ (رخصت مصارفي القرض رد
مثلا (القرض تقضى بامثالها
(ظن أن عليه دينان خلافه الخ
٢٤٩ (لا عبثة بالظن إلا بين خطوه (بيع
الدين لا يجوز (في الأمور يدفع الدين
(دفع دين غيره بطريق القضاء عتدا الخ
(لا يكلف المدين بأخذ التركة الخ
(الوارث أخذ التركة ودفع مثل
الدين الخ (ودفعه غيره بذاته
رد على غيره لا يشر (لا ضمان
على الناقد ودفع الدافع (صالح
الوارث وفي التركة دين على الناس
(تملك الدين من غير من عليه الدين
لا يصح (قال الوارث ترك حق لا يبطل
٢٥٠ (إذا قضى الدين فله طلب التمسك الخ
(جعل الدينار في الروث والدرهم
في البصل الخ (أعطى المقرض مالا
ليقتده الخ (أعطى إلى الدائن حقه
زائفا وقال انفسه ما الخ (الاجل حق
المدون فله أن يسقطه فيما إذا تلف
الدائن شأن مال المدون الخ
٢٥٠ * (كتاب الرهن ومطالبه *
٢٥٠ (المستهن أذا رهن الرهن بلا إذن
الواهن ضمنه
٢٥١ (الرهن مضون عند التعدي الخ

فالعارة عليهما (كفتماء التركة
على قدر الحصص (فما يلزم
صاحب الفائض من كلفة العارة
(ليس له أن يسوق شرب أو ضه إلى
أرض له أخرى الخ (في داره بشر ينزل
فيه أو صانعه الخ (سقى أرضه سقيا الخ
(إذا كان في الطالع ثقب مسدود
من قديم الخ
٢٤٣ * (كتاب المداينات ومطالبه *
(ليس للدائن حسن استحقاق
المدون المستأجل (أخذ بعض دينه
ليس للدائن إلا تخمير كتم الخ
(من عليه دين له أن يقدم من أراد
ويؤخر من أراد (الدين المشترك
إذا قبض أحدهما شيأ منه شاركه
الاستوفيه (إذا عين المدون أن
مادفع من الدين المشترك صنع تعيينه
القول قول المدون لانه المملك الخ
(ما يكون القول فيه للمدوين
(القول قول الدافع لانه أعلم بحجة
الدفع (بأيه بالبرهنة والضرورة
للمشتري الخ
٢٤٥ (إذا دفع المراجعة بلا مبيعة فذهب
من أصل الدين الخ (أخذ المراجعة
بلا مبيعة فثمان الخ (ماتناوله
ويعال له حقه شرعية بمحض
(لا يأس بالبيع التي يفعلها الناس
لقتصر الخ (ودد أمران لا تصلي
العشرة بأزيد من عشرة ونصف الخ
(لا يؤخذ من المراجعة لا بقدر
ما بقي من الأمان (والمحصر على
المراجعة السابقة لا لزوم الثانية
(لا يؤخذ من المراجعة الأشدر
ما مضى من الأيام (قضى الدين قبل
(حاول الاجل يجبر على القبول
(اعطاء المدون أكثر مما عليه وزنا
(الرب لا يسقط بالبراء مادام قائما ٢٤٧

هذا الوقت (القديم يبقى على قدمه
(لا يفرج شيء من يد أحد البعق
ثابت الخ (له نهر أو مزاب في أرض
وجبل فاختلف الخ (تضع دعوى
الشرب بغير أرض (إذا أرضنا قضى
للاسبق تاريخا (ينسب الحدوث
والقدم بدون تاريخ فبها خلاف
٢٣٦ (الاختلاف في ترجيح بينة الحدوث
أو التقدم الخ (ليس له أن يني بينا
على حافة نهر (وضع البدو التصرف
حجة فاعادة الخ (صاحب الفائض
لا يلزمه تكاسير بركة الجار
٢٣٧ (الضع اجارة الشرب وحده
(يحدث الشرب في البيع تبعا
مقصودا (لا يجوز بيع الشرب
وحده بدون أرض (فما إذا اشترى
الشرب وحده ثم باع الخ
(بيع الشرب وحده فمدا الخ
٢٣٨ (إذا جرى النهر انخاص باذن
القاضي رجوع الخ (جرى النهر
انخاص على أهله (في بيان النهر
انخاص (إذا جاوز الكرى نهر وجل
الخ (لا تفرم مونة الكرى بمداونة
الفوهة الخ (في الطريق انخاص في
سكة غير نافذة الخ (في الفرق بين نهر
الشرب ونهر الاوساخ الخ
٢٣٩ (ليس لاهالي الاصل أن يسكروا
النهر على أهالي الاسفل الخ (لا عبثة
للقديم الخالف للشرع القديم
٢٤٠ (نهر ردف في دمشق غير مملو لا لحد
(سؤال في خصوص نهر العاصي
٢٤١ (مأه النهر العظيم حق العامة الخ
(في قبة الماء إذا تمسك الطالع
وأثر بمطمان الجار الخ
٢٤٢ (لا يضمن من سقى من شرب غيره
بغير إذنه (ليس للطالع أن يفعل
ما يقلل الماء الخ (لهما ركبان ٢٤٧

- (رضي دين غيره بلاذنه الخ) اذا سرق الرهن يسقط الدين الخ (فبما اذا نقص الرهن قدرا أو وصفا الخ) اذا استوفى الدين وادى هلاك الرهن الخ (اذا هلك الرهن فالقول قوله للمرتهن في قيمته ٢٥٢) اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يبرهن الخ (فبما اذا ادعى المرتهن رد الرهن في الزاين الخ) اذا رهن داره عند زبدهم رهنها عند عزوا الخ ٢٥٣ اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح (رهن عندو جيلن فكاه رهن من كل منهما) يسع بستان يسع وفاة فهو في حكم الرهن الخ (اذا باعه بغير فاحش وصل البائع بالعين الخ) يسع الوفا معزل لمنزلة الرهن (اذا استأجر الزاين الرهن من المرتهن الخ) باع داره ويسع وفاة ثم استأجرها باعتته دارها يسع وفاة ثم أجزأها من زوج الخ (اذا امتنع البائع وفاة من ودائع الخ) رهن عنده داره وقال ان لم أعطك ديننا الخ (الرهن اذا أجزأ المرهون بلاذن المرتهن الخ) اذا استأجر المرتهن الرهن بطل الخ ٢٥٥ (في الزاين اذا باع الرهن وسلم الخ) (في مشتري الرهن اذا لم يعمل انه رهن الخ) (في المرتهن اذا باع الرهن بلاذن الزاين) (ليس الزاين جبر المرهن على دفع الخ) ٢٥٦ (في المرتهن اذا سكن في الدار الخ) (رهن القسامة صحيح) (ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة) (في رهن القيمة رهن المرصص صحيح) (استأجر دارا ورهنها بالاتباع الاروينا الغير) (في الرهن المستعار) (فبما اذا سرق بعض الرهن المستعار ٢٥٧) (أعلاه أمتعة معلومة ليرهنها الخ)
- (اذا اختلف المستعير مع المعير في التقيد والاطلاق الخ) (الاجل في الرهن يفسده ٢٥٨) (رهن كرم فاقتر فاسحكم الثمرة) (باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون الخ) (للمرتهن يسع غرة التكريم بأمر القاضي الخ) (يضمن كل القيمة يجعل خاتم الرهن بخضره ٢٥٩) (اذا امتنع من يسع الرهن فلما حكم يسعه) (الرهن قبيل القبض غير لازم) (يعمل باقرار الزاين أن المرتهن قبض الرهن) (اذا ادعى المرتهن الرهن ولم يدع القبض الخ) (كفل آياه ورهن عند الهائن ذناير الخ) (أخذ من الاصل رهنها ومن التكفل رهنها الخ) ٢٦٠ (رهن المشاع فاحد) (فاسد الرهن كصحته الخ) ٢٦١ لا يعمل الرهن بموت الزاين والمرتهن (ان لم أعطك ديننا الخ) (كذا فالرهن يسع لك) (رهن البناء فاسد) (اذا مات المرتهن مجهولا يضمن الخ) (يصح رهن أرض فبها زرع الزرع والشجر والتمر يدخل في رهن الارض الخ) (في الزاين اذا مات عن صغار وغيب) (القاضي نصب الوصي اذا كان الوراث غائبا) (اذا أقر الزاين بالمرهون لغيره) (يضمن رهن الجمل مال ابنه النيم) (يصح رهن الوصي مال النيم) (اللاب رهن ماله عند التصبر بخلاف الوصي) (رهن الزرع فاحد معامل معاملة الصحيح) (اذا كان الرهن الفاسد سابقا) (فبما اذا أنفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم) (تبرع بقضاء دين غيره به ورهن) (المرتهن اذا أودع الرهن يضمن) (في المرتهن اذا رهن الرهن بلاذن) (رهن المرتهن الرهن عند آخر ما ذن ٢٦٢)
- (رهن) (رهن عندو جبل وادى آخر انه مرهون عنده) (وضع الرهن عند عدل وركا يسعه ٢٦٥) (كتاب الجنائيات ومطالبة) (يحبني كل مفصل ثلثه في الابيع) (أو قد نارا كثيرة فاحترق طبقة جاره) (ألقى في التنور مالا بماله فاحرق بيته) (ضربت بطن نفسه فالتقت جثتنا ضمنت) (الغرة نصف عشر الدية) (ضرب جلا عدا فطلع له سنين) (في كيفية القصاص في السن) (أسقط رجل من امرأته عدا يلزمه الدية) (للقصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس الخ) (في كل سن من اسنان المرأة بعشر عشر الدية الخ) (أمر غيره بقطع من ربه فقطع من ساغره الخ) (دية من الرجل نصف عشر الدية) (في كل أسبع عشر الدية) (دية المرأة نصف دية الرجل في النفس الخ) (ما مثل من المفاصل فكسحه حكم المقلوع الخ) (كل عضو ذهب نفعه ففسده الدية الخ) (قد الصبي لا يلزم بماله خضاره الخ) (سرحت الرصاصة لا يفعل أحد فقتله لا ضمان) (القتل بالرصاص الجراح فوجب القصاص الخ) (الا لا التي فوجب القصاص الخ) (الورثة الكبار القود قبل كبر الضغار) (قتل آخر عدا بمر ورحه ٢٦٨) (فبما اذا كان الكبير أجنبيا الخ) (يستحق القصاص من يستحق الخ) (أم الولد لا ترضى من تركه وادها الخ) (ليس لبعض الورثة الكبار استيفاء القصاص) (لا يصح الترضي كسبيل باستيفاء القصاص الخ) (ما ثبت لجاعة فهو مشترى بينهم الخ) (اذا كان أحد الورثة غائبا لا يقضى

ثورة فطوح فاربطه فسلم بفعل
(إذا أشهد على صاحب الكتاب
العقور قبل الاتفاق يضمن

(له كتاب يا كل عنب المكرم
لا يضمن الخ (ما يخاف منه تلف
الأذى كالاشهاد في عبيد) انفلت
ثوره كل خطا فخرج الخ (في عين
الدابة ربيع قيمة الدابة الخ

(انكسرت رجل الشور وسند
الشري الخ (كسر الراي وجل
الجل يضمن قيمته يفرق بين الجنابة
على الدابة المأكولة وغير المأكولة
للمجمل امتداد العنق فاشهد عليه
الراي اذا فادها فريسان الزرع
*) كتاب الحطان وما يحدث
الرجل في الطريق وما يتخذه

الخيران وتعود ذلك ومطالبة*)
(اذا وقع الحائط يكن ضمانه الخ
سقط الحائط بعد الطلب والاشهاد
بضمن (الاشهاد في الحائط المائل
غير شرط (طلب المستأجر من
المؤجر نقص الطيلة المائلة الخ
(أشهد على شريك في الحائط الخ
(حفر بئر في طريق العامة فتردى

ففيه جمل الخ (المراد بالطريق
الطريق في الاصطلاح (في رش
الماء في الطريق (ليس له اجزاء
الميزاب والسالك الى السكة (الوالي
أن يعطى أحدا من الطريق يمين
عليه الخ (ليس لهم فسخة سكة غير
نافذة الخ (ليس لاحدهم أن يحفر

في بئر الخ (٢٨٩) ليس له حفر بالوعة في
سكة غير نافذة (الكسيف والميزاب
انحدرت منه فسد الخ (لا يجوز
الاحداث في سكة غير نافذة الخ (نزع
من الخراج الميزاب الى مرفق غير نافذة
ليس له تنفير بئر بالوعة على باب داره

فيه المعائلة (المتلفوا في تفسير
حكومة العدل (على الضارب المداواة
والنفقة تالي ان يبرأ

(يجب على الجارح النفقة والمداواة ٢٨٥
(ضربه بعصا على ظهره فقاتل الخ
(لا يحتاج الشاهد أن يقول ما سمع
جواحه (شهد أنه قتله بالسيف الخ
(قال قتلت فلانا بالسيف الخ

(اذا شهدوا عليه بالقتل بالآلة جازحة ٢٨٦
الخ (احترق بعض ثياب بئس آجيرة بلا
صنع احدا الخ (أثر بالقتل خطأ وادعى
الولى العمد الخ (انهم يقتل قتال
كذا (كان مكتوبا الخ (خرجت
بندقية من بين جماعة فقتلت رجلا الخ

(صغرا استعماله رجل في عمل سقف ٢٨٦
الخ (الاسلام غير مانع من اصحاب
القصص (ضربنا نحي ذهب عقله
تازمهما الدية (أمر رجلين أن
يتزلا في البئر فقاتل الخ (برئ من
الجرح ثم مرض به أهله الخ

(في طبيب دفع لمرأة دواء فدمر ضها ٢٨٦
(قتل جماعة رجلين بالسوف ٢٨٦
(وجه جرحه فقتله لا يعيش معها الخ
(ضربه أحدهما بعصا والاخر
بسيف الخ (يجوز قتل من يؤذى
المسلمين (شهر عليه سلا حوله
يمكن دفعه لابقته الخ (في القسامة

(في جنابة البهايم والجنابة عليها ٢٨٦
ومطالبة*) (وضع سم فار في وعاءه
فأخذته بنته الخ
(انفلت دابة بنفسها فأصاب شيئا ٢٨٤
الخ (بضمن القائد ما صدته الدابة
(نحت الدابة بجلها أو ذنبها الخ
(انفلت حصانه وعوض حصان آخر
لا يضمن (ويط حماره فله آخر
وربط حماره الخ (اذا اغتصب الدابة
فقتله بجرجلها الخ (أشهد عليه أن

بالقصاص الخ (يجب القاتل اذا
أقام الحاضر عليه العينة (لا يجس
غير المتهم الخ (لا تغفل العوائل عدا
ولا عبد الخ

(الدية في انطاع الخماس (في بيان
من يجب عليه المال في الجنابات
(الدية في شبه العمدار باع الخ
(في بيان دية شبه العمد (يصح صلح
الودي على أقل من الدية الخ

(عمد الصبي وضلعوا سواء (ضرب
امرأة فالتقت حثينا حاتمات (في
سقوط العاقلة في زمانها العند الخ
(لا عاقلة للجم (تؤخذ الدية من
العاقلة في ثلاث سنين الخ

(دية العمن نصف دية النفس الخ ٢٩٥
(في عين المرأة ربيع الدية
(اذا كانت الجنابة بعد الاختيار
للصبي عليه الخ (يصح العفو الجروح
قبل موته عن الجرح احدا الخ

(في المسفوق عن الجنابة أن كان في
حال الصلة الخ (في الفرق بين قوله
عفون عن الجنابة الخ (اذا عفا
بعض الاولياء سقط القصاص
(الدية ثور انطاع الخ (عفو
الاولياء قبل موت الجرح يصح
(اذا عفا بعضهم فبقي الدية في
مال القاتل (فيما اذا طاع الولي عن
أحد القاتلين الخ

(الاراء لا يصح من الدية بالاكرام ٢٧٨
(الدية من الدولن الضعفة
(قطع يده اليسرى من الرسغ عدا الخ
(خسوف امرأة بالضرب فالتقت
حينئذ استأصاح على امرأته فالتقت
حينئذ (فيما اذا اتهمه بسرقة فشقاه
للعاء الخ (بضمن الساعي فينرحق

(٢٧٩) (أخذ سكن عمرو وضرب به آخر الخ
(تجب حكومة عدل في جرح لا يمكن

(لاصحاب طريق غير نافذ أن يضعوا
فيها الخشب (وضع أو ساج داره
لصيق جدار جاره الخ) أراد أن يخذ
طينا في طريق غير نافذ الخ (لكل
من أصحاب السطة أسماك الدواب
على باب داره الخ) إذا قفل ماليس
من جملة السكنى يضمن الخ

٢٩٠ (في ساحة السطة موضع معد للقاء
الزبالة الخ) (الأصل أن ما كان في
سكة نافذة يعرف فله يجعل حديثا
الخ) (صد الضوء بالكيفية الضرر
البين الخ) (ليس له حديق الجار
إذا قفل الضوء ولم يكن الضرر بينا
لا يمنع (ليس له صد الضوء بالكيفية
ليس له فتح شبابك تطل على ساحة
دار الجار الخ) (ليس له منع من
شبابك تشرف الخ) (له منع جاره
من الصعود إلى السطح الخ

(يمنع الذي من تعلية البناء إذا حصل
ضرر الخ) (يمنع من فتح كوة تشرف
على جاره الخ) (لا فرق بين القديم
والحدث حدث كان الضرر بينا
لهما أن يبنى حائطاً ملاصقاً لحائط
الجار (له أن يخذ غرفة بجنب بيت
جاره الخ) (لا عبرة بوعده أنه يصدنه
الريح والشمس الخ

٢٩٢ (تسد الكوة المشرقة على
موضع النساء الخ
إذا كانت الشبابت تشرف على
الاسطحة الخ) (له تعلية سطحه وإن
سهل الصعود الخ

٢٩٣ (له أن يبنى يتاق الجندبة الخ) (له أن
يبنى في أرض الوقف بيتاً الخ) (له أن
يفتح في ساطع كوة للضوء الخ
(في جدار الجار على السرة الخ
(بأمرهم القاهي يبنع حائط السرة
والنفقة الخ) (حائط مشترك بينهما

لا حدهما أن يضع عليه جدوع الخ
(ليس له أن يخذ سدة أو يفتح
٢٩٤ كوة على جدار الخ) (جدار عليه
جدوع له ماليس لأحد هما أن
يبنى عليه شيئاً الخ) (جدوع أحدهما
أكثر فلا يتوان يزيد في جدوعه
الخ) (فيما إذا تعارضت بينة الخ
(لأحد هما على الحائط عشرة
جدوع لا تتجاوز جدوع الخ) (صاحب
الاتصال والتربيع أولى من صاحب
الجدوع (له أن يسفل جدوعه
أن لم يضرب بالحائط

٢٩٦ (صاحب الجذع موضع جدعه
والحائط لا يتخرف في المنازعة في
الحائط لا يكفي الاتصال من جانب
٢٩٧ (صاحب اتصال التربيع أولى من
صاحب الجذوع) (رجح من جدوعه
أسفل على من جدوعه أعلى (لزيد
مشرقة على بيت جمر ليس لعمر ومنعه
عنها (تلت أغصان أشجاره إلى أرض

الجار الخ) (اشترى بيتاً من سكة أخرى الخ
٢٩٨ (ليس له تحويل يابه من أعلى السطة
(له فتح باب آخر أعلى من يابه الأول
٢٩٩ (له فتح باب آخر في الشارع (له فتح
باب آخر في زقاق نافذ كفيما كان
(له سد يابه الجديد وفتح القديم إذا أقر به
أهل المحلة (استقر حافو تامين

داره وفتح له باباً في طريق عام الخ
(في السفلى والعالو (إذا بنى صاحب
العالو السفلى بأمر القاضى الخ

٣٠٠ (إذا هدم صاحب السفلى سفله بجمره
صاحب العالو الخ) (ليس لذي العالو أن
يضع جدعاً جديداً الخ) (إذا أحدث
ذو العالو بناء يضرب بالسفل يهدم
(لا يجب تعلين سطح السفلى على
واحد منهما) (يمنع ذو السفلى من فتح باب
٣٠١ (سطح عالو لا يذليح بصاحب

السفل على تعلينته (أو يرفع
الانتصاب الموضوع بلا إذن
(ليس له الدخال ووجهه الأجنبي في
الجار (لا يجوز الدخال إلا بنى في
الدار المشتركة) (عمر في دار زوجته بلا ذنها
(في الأعمدة في دار الغير (فعل بمحاطة
الجار ما أودنه بضمه هدم جدار
جاره فالجار بالخيار الخ) (يجوز لناظر
على تعمير الحائط المشترك الخ

٣٠٢ (في عبارة المشتركة إذا بنى أحدهما
(بنى الحائط في غيبة شريكه بالأمر
قاض الخ) (حضر الأرض للخبير
وتعميره فوقع الحائط هدم بيت
نفسه فانهدم جدار جاره الخ) (قال
أنا أصم لثامان يهدم من بيتك
(إذا أذن لا يتخرب كوف على
حائطه الخ) (استأجر داراً وكتب فيها
باباً وغلقها بلا إذن الخ) (له مسيل على
سطح الحائط قرب السطح الخ

٣٠٣ (له مسيل على سطح جاره الخ
(له من تفتق تترك أو سانه في سافل الخ
(له أن يدخل أرض غيره ليصلح نهر
نفسه (قال أمان تتركه يدخل
ويصلح وأمان تفسع أنت عيالك

٣٠٤ (التخذ حنينة ملاصقة لجدار الجار الخ
(طلبه أصلاح بالوعته (يمنع محافه
ضربين (أراد أن يخذ فداره
يستأجر نهر جوى في أرض قوم يقرب
أراضيهم (في نهر الإصاخ إذا هدم
بعضه (يمنع من الدق الموهن بسبب
حياته العبي (يمنع من أحداث
مدة للشباب الخ

٣٠٥ (أحدث تدار اصطبل (خر بت
الدواب جدار الجار بجوارها
(التسبب أعيا وجب الضمان عند
التعدي (نعم من أحوار أو ساج داره
في الجري المشترك (التخذ في داره بالوعة

- فمنها ما طاب جوارحه على نحو ما لها
 ٣٠٥ (له سفر بئر المعطوف في أرض داره
 وان ترأف الجار
 ٣٠٦ (عبدالدار المشترك بلاذن بنية
 الشركاء فهو معلق
 (نحو برهم في مسئلة بناء الشريك
 في المشترك
 (ما اضمار الى بناءه لا يكون متبرعا
 فيه (ليس له أن يزيد في البناء على
 الحائط المشترك
 ٣٠٧ (رجل أزال طبلته فصار الجار يشرف
 من قصره على درج الرجل الخ
 ٣٠٧ * (كتاب الوصايا وما عليه)
 (الموصى له ملك الموصى به بالقبول
 (الافلح الذي لا يزداد مرضه كل
 يوم كالصبي
 (وهب لوارثه في مرضه وأوصى له
 بشئ أو أمر بتنفيذ الخ
 (تبرعات المريض في حكم الوصية
 (كل مرض جرى منه فهو ملحق
 بحال الصحة
 (الهيئة بعد الموت وصية
 ٣٠٨ (وهب المريض شئاً لوارثه لا يجوز
 وله الرجوع
 (أوصى لاختوته وله أبا وابن همت
 (نصح الوصية بالسكنى ان خرجت
 الزقية من الثالث
 (أمر تزوجهم من مهرها وأوصت
 بتكليفهم من مالها لم يصح
 (كفن المرأة على الزوج وان تركت
 مالا (إذا مات الموصى له بالسكنى
 تعود الدار الى وريثة الموصى
 ٣٠٩ (الوصية للوارث تصح حيث لا وارث
 سوى ذلك القتال
 (تركت زوجاً وأوصت بنصف
 مالها لاجنبي مع الزوج لثمة الزكاة
 (أوصت لزوجها بنصف مالها
 (أوصى بجميع ماله لاجنبي وله
 زوجة فلهما السدس والباقي
 لاجنبي (أعقق جارية وأوصى
 بوصية تضاف الثلث عن ذلك
 (يسد بالقرائن والواجبات ثم
 بمبادئه الموصى
 ٣١٠ (فيما إذا اجتمع الوصايا وبيان
 تفصيل ما يقدم منها على غيره
 (في بيان ما إذا اجتمع الوصايا
 وصاق الثلث عنها
 (حادثة القسوى في هذا في زمن
 شيخنا المتقرب رحمه الله تعالى
 أوصى لابن ابنه بثلث نصيب ابن من
 أبناؤه الثلاثة حازله الربع
 ٣١٢ (أوصى لاجنبي بكل ماله ولم تجز
 الورثة همت في الثلث
 (أوصى بعشرة قروش لاسقاط
 الصلاة همت (أوصت بثلاثة أساور
 متفاوتة لثلاث نسوة فوضع أحدها
 ولم يدر الخ
 ٣١٣ (أوصى لرجل معين بدرهم
 لاسقاط صلته لا يجوز قصرها
 لغيره (أوصى بشجرة في بستان
 يصح رأوى يارض لا يدخل ما فيها
 من الزرع تبعا
 (نصح وصية الذي لاخ له مسلم
 (نصح الوصية للابن وام ولا يشترط
 القبول (أوصى للجنين يصح
 (يعتبر قبول الوصية فوردها بعد الموت
 (اجاز الورثة الوصية بما زاد على الثلث
 بعد موته ثم جعوا ليس لهم ذلك
 ٣١٤ (لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة
 بعد موته
 (لا تصح اجازة الورثة في حياة الموصى
 وبعد نصح ولا رجوع (إذا أقر لوارثه
 بعين وصية بقية الورثة في حياته
 لأحاطة بالتصديق بعد الموت الخ
 (مريض تصرف ووارثه حاضر
 (أوصى لذويه الاجنبي بماله عليه
 من الدين يصح (انتمت فمى لك
 يكون وصية
 ٣١٥ (تطبيق البراءة بغير لايصح (الوصية
 للمسيح تصح (استقرض المريض
 بمعاينة الشهود فهو كدين الصحة
 (أوصى بثلث ماله وله دين وعين
 (أوصى لوارثه ولا جنبي همت في
 حصة الاجنبي
 ٣١٦ (البيع في المرض للوارث لا يجوز
 ولو بمثل القبة (اقرار المريض
 للوارث ولو بمضى دينه باطل
 (نصح الوصية لأم وبه بخلاف
 الاقرار لها بدين (تنفذ الهبة
 والهمة من الثلث (أوصى لجارية
 بثلث ماله وله تركه ومال قبل رجل
 فهل للصماء البعوى عليه
 ٣١٧ * (باب الوصى ومطالبة)
 (لو كان الأب مثله مال ابنه ينصب
 القاضي وصيا ينزع المال منه
 (لا يكلف الوصى الى البيعة على دفع
 الوصية في الميراث (الوصى يصدق
 بيمينه فيما سأل عليه شرعا (قال
 أنه تمت عليه مالك والنفقة نفقة
 المثل يصدق بيمينه
 ٣١٨ (إذا لم يعمل الوصى على مال
 القاصر لا يلزمه مراعاة لانه با
 (لا يجوز الوصى على القاصرة في مال
 الصبي (يقبل قول الوصى بيمينه في
 نفقة المثل (لوصى أن ينفق على
 اليتيم من مال اليتيم الخ (إذا كان
 المروض لا يكفي القاصر الخ (أدعى
 انه دفع مال اليتيم له بعد بلوغه الخ
 (أدعى الأب بعد بلوغ ابنه انه أشفق
 المال عليهما الخ (وكيل الوصى يقبل
 قوله بيمينه الخ (لوصى أن لو كل شئ

(حيلة عزل الوصي المختار أن يدعى على الميت بنخالخ (القاضي إذا اتهم الوصي بخرجه عن الوصاية (في الوصي إذا ادعى ديناً أو عيناً على الميت ٣٢٢ (لأنه من الوصي ما هلك من الدين (الوصي أحرم مثل غيره (في الوصي أن يجعل له الميت أجرة الخ (في تحقيق مسئلة أخذ الوصي الأجرة (ليس للقاضي نصب على الناظر الوصي الخ (لا يصرف القاضي مع وجود الوصي الخ ٣٢٣ (ليس للقاضي عزل الوصي ولأنه يدخل معه غيره الخ (وصي الأب مقدم على وصي الأم (الوصي استرداد الدرهم التي دفعها الخ (إذا ثبت حيلة الوصي بعزل الوصي أو الأمانة الخ (الجنون والعته يرد الولاية إلى الأب (الوصي التصرف بدون رأى الناظر وعلمه (المشرف أى الناظر ليس بوصي به يفتى (يعين الوصي أن تصرف بدون معرفة الناظر ٣٢٥ (لأنك قاضي الرنصب الوصي (وصي أبي الصغير أو منى من الجد (الجد أول من الأم (للقاضي أن يحاسب الأمانة إذا كبر الصغار لهم بحاسبة الوصي ولا يحجب (إذا كان الصغير أب فقاره فهو من كفارة الوصي (شري داراً ثم ظهر أنها وصية الخ (دفع غريم الميت إلى الوصي برئ (قبض الدين الوصي لا لأولوية (إذا قضى الوصي ديناً على الميت الخ (الوصي أقامة البنينة وتخليف الورثة على الدين (أوصت إلى رجل ثم ادعى آخر أنها أوصت إليه (بطل فعل أحد الوصيين كالمتولين

في حصر أمتهم باعث بناء عاقبة لهم (كأن الميت يجوز بيعه وشراؤه (يصح بيع المم حطالة يتيم هو في حصره (تصرف واحد من أهل السكينة مال اليتيم (من يقول اليتيم له بيع ماله بمنه الخ (ادعى ديناً على ميت له ورثة الخ (قضى الوارث دين الميت ثم ظهر غريم آخر الخ (في صحة بيع الوصي العقار (إذا قضى الوصي أو الوارث من ماله دين الميت الخ (في الوصي إذا كفن الميت من ماله نفسه الخ (أنفق الوارث في أيام الميت من التركة الخ (كفنه الوارث بأكثر من كفن للثلث الخ (فيما إذا كفن الميت الوصي أو الوارث الخ (مات ولا شيء له فكفنه الخاضع الخ ٣٢٨ (كفن الزوجة بلا إذن فهو متبرع (قول الوصي معتبر في الانفاق الخ (الوصي على الميت دين له بيع شيء من التركة الخ (الوصي إذا مات بمجهلاً ضمن في تركته (في الأب إذا مات بمجهلاً مال أولاده الخ (إذا مات الأب غير مجهول مال بنته يعينه الخ (الوصي أن يؤجر اليتيم وسائر أمواله ٣٢٩ (ليس الوصي أن يقترض مال اليتيم لغيره (ورهن الأب أو الوصي مال اليتيم الخ (هل للوصي إعاره مال اليتيم (لأب إعاره فانه في إراء الوصي غريم اليتيم (بيع الوصي إلى أجل جائز (لا يصح أقامة وصي على الجمل (في تحقيق مسئلة أقامة الوصي على الجمل (إذا كان الجد متولماً للمال يترعه القاضي منه (إذا أوصى إلى فاسق بخرجه للقاضي من الوصية (في الوصي المختار إذا ادعى ديناً لنفسه الخ (أن لم يبرهن الوصي على دينه ولم يبرئ الميت الخ

(المعنة كالهوى (الوصي كالناظر ٣١٩ (لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه الظاهر الخ (قبل قوله إلا فيما يكذبه الظاهر الخ (ينبغي للوصي أن لا يفتى عليه الخ (أنفق الوصي من ماله ليرجع في مال اليتيم (إذا أنفق الوصي من ماله وأشهد الخ (٣٢٠ أنفق الوصي المال ثم استقرض وأنفق الخ (هل بشرط الشهاد للرجوع عما أنفق من ماله ٣٢١ (عرد اليتيم بأن وصيه الرجوع (قال أصري الوصي بالانفاق وصده الوصي الخ (إذا رد الوصي الاستدانة على الصغير الخ (في امرأته وصي على أولادها (وصي الوصي وصي في التركتين (الولاية في مال الصغير لا يهـ ثم وصيه (وصي الوصي أن يوصي وهكذا ٣٢٢ (جعله وصياً على أمته ودانته (بيع العروض من الحفظ بخلاف العقار (أوصى اليه في شيء خاص يكون وصياً الخ (الوكيل بعد الممانعة الخ (وصي القاضي يقبل الخصم الخ (جعله وصياً على ثالث ماله صار وصياً علماً ٣٢٣ (في بيع الأب عقار الصغير الخ (إذا كان الأب مستورا أو مجحوداً جاز به الخ (الوصي يبيع العقار لحاجة النفقة (لأنك الوصي يبيع العقار بلا مسوغ شرعي (بيع العقار بلا مسوغ باطل لا فاسد (بيع الوصي يفتى فاحش الخ ٣٢٤ (لأوصي يبيع الشجر بلا مسوغ (الشجر ليس كالعقار (البناء والفصل ليسان العقار (البناء والفصل من المنقول (لأن أن يشترى لئنه بناءه الصغير (البناء حكمه من المنقول (أيتام

<p>إشارة إلى ضعف ما قالوا (وتلخيصاً أعوام الفسك بأقوال الفقهاء وأفعالهم (لاختيار للعامة) في أقوال الماضين (كل نص يخالف قول أصحابنا يحمل على النسخ أو التأويل (يقال يجوز زمني يصح بمعنى يحل (في معنى التعصب والصلابة (رباع الكذب لأحياء محققه ودفن الظلم عنه (لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارة الفارسية (مرعاة العدد المخصوص في الأدلة كونه معتبرة (في تقبيل الخبز ٣٦٩ (في أشد العهد من المشايخ الصوفية في ذم علم المنطق (كان الغزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء (فما إذا لم يوجد نص عن أبي حنيفة (لا يجب على الفقيه الاجابة عن كل ما سئل عنه ٣٧٠ (كان أبو حنيفة رجلاً لا يجب عن مسئلة سنة (من أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو يجنون (في سبب وضع التاريخ</p>	<p>(يخاصم ضارب الحيوان لا وجهه ٣٦٠ لا وجهه الاوجه (في الانتقال من مذهب إلى مذهب (في سبب تحوّل الطحاوي عن ٣٦١ مذهب الشافعي إلخ (في منع دخول المسجد ونحوه من أكل اللحم ونحوه (في حكم قتل الجراد ٣٦٢ يجب قتل الآدمي المؤذي فضلاً عن غيره ٣٦٣ (في الاسم المعروف (في حديث وفروا للحي وأطوا الشوارب (قد رجع تحسين الهيئة إلى الدين ٣٦٤ (في أسماء أبي المصطفى حتى آمنابه على الله عليه وسلم (فضلته عليه الصلاة والسلام إلخ ٣٦٥ ٣٦٦ (في الرد على من أفتى بحرمه شرب الخبثان (في أن السماء أفضل إلخ (هل الليل أفضل من النهار ٣٦٧ (العرش أفضل من الكرسي والكرسي أفضل من السماء إلخ (في السؤال عن النفس والسعد (إذا ذكروا ثلاثة أقوال فالراجح هو الأول أو الثالث (كل مباح يؤدي إلى زعم الجهال سنة أمر أو وجوبه فهو مكروه (لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ (في لفظ قالوا</p>	<p>(له النظر إلى حرمه وضاعاً (أشترى جاريتهين زعمناهما اختان (بحرم لبس الحرور ٣٥٤ (لا تصعب جارة لأن اللهو (في سماع الآلات الملوحة ٣٥٥ (في تحريم مسئلة لبس الأجر ٣٥٦ (نقل الزاهد لا يعارض نقل المعتبر (لا صغرة بنقل الطحاوي إذا عارضها بنقل المذهب (العمل بعمله الأكثر ٣٥٧ (في وضع السنن على القبور (منع العلماء تعليم الأطفال في المساجد إلخ (اجمع العلماء على أن الدعاء للاموات ينفعهم ٣٥٨ (اختلفوا في وصول ثواب قراءة القرآن (لأمة الثلاثة على وصول ثواب القراءة لجمعت إلخ (في قول القارئ يجعل ثواب ما قرأه زيادة في شرفه على الله عليه وسلم (إذا أتيب أحد على طاعة فلن علمه نظير آخره (في إهداء ثواب القراءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ٣٥٩ (من البدع المنكرة ما يقاد القناديل الكثيرة (كانت سنة السلف أن يقدموا لوجه الألوان دفعه إلخ (في تحريم الفناء</p>
---	--	---

(تمت)

<p>٢ * (كتاب أدب القاضي ومطالبه) *</p> <p>(مطلب في وقت ثبت لدى قاض وبه لامة اذ عا دمر جل ومنع منه ثم ادع ا ابنه هل يمنع من ذلك (مطلب اذ انقض قاض حكم قاض قبه وزرق الى ثالث ينفذ الثالث قضاء الاول</p>	<p>شافعي فقص النكاح ليس للقاضي الحق نقضه ولا المقتي الحنفى ان يقبى بحقه</p>	<p>(مطلب اذ امانات عليه ديون وله ثلث بيت بأمر القاضي يبيعه فان امتنع الوارث يبيعه القاضي الخ</p>
<p>٣ (مطلب حكم القاضي اذا كان بعد دعوى صحبة لا يجوز نقضه سواء كان متفقا عليه أو مختلفا فيه</p>	<p>(مطلب اذ احكم القاضي بمنع الشفع اختلاف شرط لا يجوز نقضه (مطلب اذ منع السلطان قضائه من جماع الدعوى بعد خمس</p>	<p>٢٢ (مطلب اذا كان بعض العاقر وقفا وبعضه ملكا كان بيع الملك فله الشفعة (٢٣) مطلب أرض الخراج والعشر ملكا يجوز بيعها ووقفها وقوت وأما أراضي بيت المال لا يجوز وقفها ولا بيعها (مطلب اذا طلب الملك القسم مع الوافق يجب اذ ذلك</p>
<p>٤ (مطلب اذ احبس دين وظاهر للقاضي انه لا مال له اذ لا تمن غير حضور وخمسة بعد ائذه فليأ بنفسه</p>	<p>عشرة سنة لا يستمر ذلك (مطلب القضاء بخصم بالزمان الخ (مطلب اذا ولي الحكم بذهب أبي حنيفة حكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ</p>	<p>٢٤ (مطلب لا ضمان على السجان اذا هر بالمدين من الحبس) (مطلب في رجل مات في غير بلد له ولد قاصر في بلده وكل من قاضى البلدتين نصب وصيا (مطلب في بكر بالغة زوجها وكيها منع وجود أبيها فطلقها لا تافز زوجها أو طاله قبل الحلل حكم الشافعي بصفة النكاح نقض حكمه وارتع اختلاف</p>
<p>٥ (مطلب يقبل القاضي البيئة على الاذلاس</p>	<p>١٤ حنيفة حكم بغيره يكون مخالفا ولا ينفذ (مطلب التنافيذ الواقعة في زماننا بشاهد قجلين غير معتبرة</p>	<p>٢٥ (مطلب اذ امانات القاضي المأذونه بالاستخلاف هل تغزل نوابه أم لا (مطلب في حجر القاضي على المفتي ما جازا وغير ما من وفي قواه بعد الخ</p>
<p>٦ (مطلب لا بعد الفقيه غنيا يشابه وكذلك غيره</p>	<p>١٥ (مطلب اذا أمكن المدين الاحترام بدون تشابه السق يابسها يبيعها القاضي وكذلك العاقر يبيع كل مال يحتاج اليه في الحال</p>	<p>٢٥ (مطلب في التقدير) (٢٦) مطلب القضاء يبيع المدين نأذ يختلف أم الولد (مطلب اذ عزل السلطان قاضيا الخ (مطلب ان كان الخبير بالعزل رسولا ثبت العزل مطاقتا ونفوليا فلا بد من العدالة أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فأرسل له القاضي يحضر فأرسله لا يعمل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المدي ذلك</p>
<p>٧ (مطلب اذا أمكن المدين الاحترام بدون تشابه السق يابسها يبيعها القاضي وكذلك العاقر يبيع كل مال يحتاج اليه في الحال</p>	<p>١٦ (مطلب اذا أمكن المدين الاحترام بدون تشابه السق يابسها يبيعها القاضي وكذلك العاقر يبيع كل مال يحتاج اليه في الحال</p>	<p>٢٥ (مطلب في التقدير) (٢٦) مطلب القضاء يبيع المدين نأذ يختلف أم الولد (مطلب اذ عزل السلطان قاضيا الخ (مطلب ان كان الخبير بالعزل رسولا ثبت العزل مطاقتا ونفوليا فلا بد من العدالة أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فأرسل له القاضي يحضر فأرسله لا يعمل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المدي ذلك</p>
<p>٨ (مطلب تعليل الباب على الميوس لا يجوز كاليجوز الضرب (مطلب اذ انصب القاضي أمينا لضبط مال الميت للوارث الغائب والقاصر لا يكون كالقاضي الا اذا قال له جعلتك أمينا الخ</p>	<p>١٨ (مطلب في بلاد خلت من عالم يرجع اليه المسلمون هل يجوز المواجهة منها (مطلب ادعى على آخر وكالة عن زيد الغائب (مطلب القضاء على الغائب لا ينفذ (مطلب ادعى انه وكيل الغائب يقبض الدين أو العين الخ (مطلب ادعى انه وكيل الغائب يقبض الدين ان يبرهن عليه ما يقبل الخ</p>	<p>٢٥ (مطلب في التقدير) (٢٦) مطلب القضاء يبيع المدين نأذ يختلف أم الولد (مطلب اذ عزل السلطان قاضيا الخ (مطلب ان كان الخبير بالعزل رسولا ثبت العزل مطاقتا ونفوليا فلا بد من العدالة أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فأرسل له القاضي يحضر فأرسله لا يعمل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المدي ذلك</p>
<p>٩ (مطلب اذ أزوجها وكيها وهو غير ولي بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد البخل بها فطلب مهر المثل من قاض شافعي فقضى بذلك اعلم صحبة النكاح عنده ليس للحنفي نقضه</p>	<p>١٩ (مطلب اذ أزوجها وكيها وهو غير ولي بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد البخل بها فطلب مهر المثل من قاض شافعي فقضى بذلك اعلم صحبة النكاح عنده ليس للحنفي نقضه</p>	<p>٢٥ (مطلب في التقدير) (٢٦) مطلب القضاء يبيع المدين نأذ يختلف أم الولد (مطلب اذ عزل السلطان قاضيا الخ (مطلب ان كان الخبير بالعزل رسولا ثبت العزل مطاقتا ونفوليا فلا بد من العدالة أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فأرسل له القاضي يحضر فأرسله لا يعمل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المدي ذلك</p>
<p>١٠ (مطلب اذا فسح قاض النكاح استرقا زوج لا يقبض الخ (مطلب فيمن غاب عنها زوجها هامة طويلة فسقطت الامر الى نائب</p>	<p>٢٠ (مطلب اذ أزوجها وكيها وهو غير ولي بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد البخل بها فطلب مهر المثل من قاض شافعي فقضى بذلك اعلم صحبة النكاح عنده ليس للحنفي نقضه</p>	<p>٢٥ (مطلب في التقدير) (٢٦) مطلب القضاء يبيع المدين نأذ يختلف أم الولد (مطلب اذ عزل السلطان قاضيا الخ (مطلب ان كان الخبير بالعزل رسولا ثبت العزل مطاقتا ونفوليا فلا بد من العدالة أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فأرسل له القاضي يحضر فأرسله لا يعمل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المدي ذلك</p>
<p>١١ (مطلب فيمن غاب عنها زوجها هامة طويلة فسقطت الامر الى نائب</p>	<p>٢١ (مطلب اذ أزوجها وكيها وهو غير ولي بدون مهر المثل ثم طلقها ثلاثا بعد البخل بها فطلب مهر المثل من قاض شافعي فقضى بذلك اعلم صحبة النكاح عنده ليس للحنفي نقضه</p>	<p>٢٥ (مطلب في التقدير) (٢٦) مطلب القضاء يبيع المدين نأذ يختلف أم الولد (مطلب اذ عزل السلطان قاضيا الخ (مطلب ان كان الخبير بالعزل رسولا ثبت العزل مطاقتا ونفوليا فلا بد من العدالة أو العدد (مطلب في رجل ادعى على آخر فأرسل له القاضي يحضر فأرسله لا يعمل للقاضي ان يخرج امرأته من بيتها ولو طلب المدي ذلك</p>

استعار شأماً أدى المالك فيه لاتسعم
دعواه (مطلب في واضح بدعي
عقار سنين سنة أدى وجلات حصه
فيه لاتسعم دعواهما

(مطلب بشرط في دعوى العقار

المروهن حضرة الزاهر) (مطلب وادعى على

المشتري أن البائع أحرأه ومن منه

قبل البيع لاتسعم لاتسعم البائعه البائع

(مطلب يقبل بيننا على الزيادة إذا

اختلفت مع زوجه في مقدار المهر

(مطلب إذا أنكر المدعي عليه

الوديعة وحلف ثم أقام المدعي بينة

لا يعز المدعي عليه) ٨٠ (مطلب حاصله

أن استئناف الدعوى بعد الحكم

لا يقبل وإن بيننا لغبن الفاحش

مقدمة (مطلب لا يقضي بالحق والخطأ

ولا يحلف عليه ما بل على أصل

المال (مطلب لا يعمل بكتوب

الوقت الذي عليه مخطوط القضاء الاثنين

٨١ (مطلب جهزت ابنتها بهما ثم

ماتت فأدى ورثتها العارية فألدار

على العرف (مطلب ادعت الأم

شياً من أعيان تركه ابنتها أنه عارية

فأقول للزوج

(مطلب أبو بن المستأجر في حمام

الوقت بالانقضاء فأقول في المفسد

الذي صرفه لناظر بلايين (مطلب في

مستأجر أمر جرحه مشتملة على الإذن بالبناء

(مطلب اختلسف الزوج في شئ

فقال أعطينته لك بئن وقالت هبة

(مطلب باع لآخر ثوباً فأنكر

الشراء وادعى الهبة

(مطلب في امرأة زنت أبوها

أما كن ثم ادعت أن بهن ما وقف

أمها لاتسعم (مطلب في ورثة

أقضى وأغله كرم ثم أدى أحدهم

أنه ملكه أنه

الوكيل وكالة عامة على كل شئ
الإلا العلق الخ

(مطلب الوكيل بالبيع إذا مات

مجهلاً لأن يضمن (مطلب إذا لو كان

أن تزوج ابنتهم فلان بكذا ولا

يعقد عليها إلا بعد قبض النصف

(مطلب إذا أمر أحد الآخر بن

أخاه أن تزوجه أمر أو يدفع

مهرها عنه فدفع من مال مشترك

له الزوج ع قدر حصته

(مطلب وكل بنه في شراء عقار

يعتبه فاشترأ لنفسه (مطلب أتم

يقتل أخيه فأمر أخاه أن يدفع مالا

لحكم السياسة (مطلب إذا عزل

الناظر بعزل وكيله بمضي غلات

الوقف (مطلب وكل آخر قبض

حقوقه وغلات عقاره فما بالخ

(مطلب الوكيل بالبيع لو باع بغير

فاحش فيمخلف ٧٣) (مطلب أمر غيره

أن يشتري بضاعة تسيق ويدعيها ثم

يشتري بها شيئاً ففعل وبيع فالويع

للأمر (مطلب وكل جماعة جلا

في قبض استحقاقهم من ناظر الوقف

(مطلب وكلت البائعه أمهاني

قبض مهرها من زوجها فأقول للام

في دفعه لها (مطلب لا تحبس الأم

في دين ابنتها (مطلب لا يلزم الأب

مهر ابنة إذا ذهبت

٨٣) (كتاب الدعوى ومطالبه) *

(مطلب ما تغير وارث فوضع

تركته في بيت المال

(مطلب أدى أنه ضريحه ورثه بعضا

وما نضر به وادعى إلا خوله مع

بعد ضربه ومثل الخ

(مطلب لو باع شيئاً وبعض أقاربه

يطالع على البيع والقض ثم أدى

ألك لاتسعم دعواه (مطلب إذا

(مطلب نفيس في تقسيم الشهرة
إلى خمسة وحكمة

٨٤) (كتاب الوكالة ومطالبه) *

(مطلب لا يجوز لأب أن يزوج ابنته

من وكيل الزوج ينقلها وان منع يعز

(مطلب أراد الزوج السفر فقال أبو

البنوت تريد أن تتركها من غير نفقة

٧٥) فقال الزوج الخ (مطلب وكل أهل

بلد رجلين منهم في تعاطي أمور

بلدتهم ثم بعد مدة عزلوهما

٧٦) فنصر فهما بعد العزل غير صحيح

وقوله ما فيه تفصيل

(مطلب في تحقيق مسئلة الوكيل

بالتبض

(مطلب لو استهلك الوكيل بالشراء

مال الموكل ثم اشتري بماله نفسه نفذ

عليه و يضمن مال الموكل (مطلب

دفعت زوجها ماصاً بالبيع وينفقه

٧٧) واختلاف في قيمة فاقوله

(مطلب في مسئلة الوكيل بالتبض

٧٨) (مطلب في البائعه وكثير وجها في

قبض ما قبضها الخ

٧٩) (مطلب لو أدى الوكيل قبض

الدين القبض والدفع إلى الموكل

٨٠) قبل العزل صدق وبعده لا الإبينة

(مطلب الوكيل بالخصومة لا على

التبض وكذا لو أطلق الوكالة

(مطلب وكلت رجلاً أقبض لها

ما يخصها من الأرض بأجره فمات الخ

٨١) (مطلب لو أمره أن يتصدق به على

معين فخالف لا يضمن

٨٢) (مطلب المفسدة لها التوكيل بغير

انصم وكذا إذا عجز عن الجواب

٨٣) (مطلب لو وكل جلا في خلع امرأته

فخلعها بعد عزله لا يصح

٨٤) (مطلب وكل جلا ببيع شئ وقال له

لا تبعه إلا بعرض فلان (مطلب

٨٥	(مطلب في رجل ادعى على آخره ان تعدى على فرسه وركبها (مطلب) في أرض غيره وهو ساكن الخ (مطلب في رجل أقر على نفسه جبال ثم بعد ادعى أن بعضه قرض وبعضه بالخ (مطلب تنازع خارج وذو بدى بقره الخ (مطلب في رجل ادعت عليه زوجته معها الخجل وفقره ظاهر (مطلب في امرأة ادعت على زوجها بعد النكاح أنها لم تقبض مهرها الخجل (٨٧) مطلب في رجل ادعى على آخره أنه غصبها (مطلب في رجل اشترى ثلثي فرس فادعت امرأة أن لها بهار بها الخ (مطلب ادعى ولادة له في ذلك بائع بأثمه الخ (مطلب تسبى الدعوى على الغاصب وأن لم يكن المدعى الخ (مطلب ادعى الغاصب أنه نتاج بقرته وذو اليد أنه نتاج بقرته الخ (مطلب في رجل اشترى عبدا كرمه من واضع اليد ثم ادعى شخص على مشترى العبد أن الكرم كرمه ويطالبه الخ (مطلب في ثلاثة أخوة في عائلة مات أحدهم عن ثلاث بنين الخ (مطلب في خمسة أخذوا من بيت رجل أموالا فظفر بأثنين منهم تسعة دواهم عليهم (مطلب دعوى اللعان لا تصح إلا على ذي اليد ودعوى الضمان تصح على غيره (مطلب الاشتراك لا يمال تجزأ أو بوجب التكامل (مطلب برهن على غاصبه أنه ملك لا تقبل (مطلب في ميت لا وارث له وصلا دون لئاس الخ (مطلب في رجل ادعى عتقا في بد	خاله أرنا عن أمه وادعى الحال الشراء منها الخ (مطلب بشرط في كون سكك الابن للابن اتحاد الصنعة وعدم مال الخ (مطلب في رجل ساكن بيت أبيه ولا يعرف له مال مخصوص هل يكون الخ (مطلب في رجل مات وترك عتقا وورثته وبنوا بنتا فادعى وكيل الزوجة أرنا ثم أقر للبنت بحصتها أرنا (مطلب في ميراث يصب في دار آخر فاختلف صاحب الدار مع صاحبه الخ (مطلب في رجل ادعى شفا أرنا في حدود جماعة فأجابوه بأنها اشترى بئامن يزيد واشترى من أبيه الخ (مطلب ادعى على عه بتركه جده فقال كان أول في صيد أبي ومات قبله الخ (مطلب في حاصل فيه بيان من عليه اليمين وبيان من يصدق بيمينه (مطلب انقطع له أرض من بيت المال لا يكون خصما للمدعي ملكيتها (مطلب وكيل بيت المال لا يصلح خصما سواء ادعى أو ادعى عليه إلا بإذن السلطان (مطلب هل يكون المستأجر خصما لمن يدعى عليه أنه استأجر قبله أو أنهم ملكه (مطلب في رجل باع جارية فظفرت حامله (مطلب باع الجسد أو الأب عتقا للقيم بلا مسوغ (مطلب المدعى في العقار لا تثبت تصادق المتداعين (مطلب بشرط نصية القضاء البينة من المدعى أنه في يد المدعى عليه (مطلب بشرط نصية الشهادة بأن العقار في يد المدعى عليه المعاينة (مطلب مات المسدود عن أخوته يطالبوا بدينه (مطلب إذا أثبت	الدين في تركه ميت لا بد من تحليفه أنه ما استوفاه الخ (مطلب إذا أقر بقبض الوديعة لا صدق في قوله أقررت كذباً (مطلب اشترى كرمًا وتصرف فيه زمانًا وتلقته عنه ورثته (مطلب أقر الابن في حال صغر ابنته أنه قبض من الزوج مجمل مهرها ثم ادعت الخ (مطلب ادعى الزوج بعد بلوغه أن أباه أقر بقبض مهرها حال صغرهما أو قام بينة الخ (مطلب أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بيمينه وأنه امرأته جميع الحقوق (مطلب حاصله أن القاضي لو حكم بصحة البيع لعدم ثبوت الفين الفاحش ليس لا سحر أن يحكم بخلافه (مطلب حكم الحسن في منوقوف بصحة الاستبدال بعد ثبوت مسوغاته ثم حكم بغيره بوجهة الوقت لا ينفذ حكمه (مطلب حاصله أن دفع الدفع مقبول وأن بينة البيع بالغين الفاحش أولى من بينة البيع بمثل القيمة (مطلب حاصله أنه لا يعمل بمجرد الخطأ وليس من يحجج الشرع (مطلب ادعى أنه دفع الأجر لنافر الوقت وهرن ثمنًا بالنظر فطالب ورثته بمن المستأجر بخلاف أيضا (مطلب ولدت غلاما وما أتاه ادعى الزوج تقدم موتها وعكس ورثتها فالقول للزوج (مطلب تنازعت الزوجان في جمع ومضى الإيشام فيما يصلح للزوجين (مطلب ادعى جاني الوقت المعزول على جانيه إلا أنه صرف سنة قبلت بزيادة ما حصل من الوقت (مطلب جماعة يضربون بالندق
----	---	--	---

فاصببت بدق وجهه صغير	منه وطين بنا فأجاب بانى تسلمتهما	يخص أمها فهذه الانعصم الام من
(مطلب دعوى النسب المجرى	لا وصلهما الى أبى	البعوى (مطلب دعوى الارث بعد
لا تسع (مطلب اذا وجد المدعى	(مطلب تعقيب لانها بكر او دفعت	الاستيثار والشر اعقبولة
عليه بعد ثبوت خمسة عشر سنة	أتمته لا يوجبها فان الابن عنها ومن	١٣٥ (مطلب ادعى على آخر ومبلغا من
تسمع البعوى عليه (مطلب ضاع له	ابنى عم يدعيان أن المدفوع تركه	فأش فادعى المدعى عليه وصول كذا
صدوق فيه اسباب فوجد بعضها	وادعت الخ (١٢٣) مطلب اذا أتى	منه ثم أقيم بينتان المدعى قال الخ
مع آخر فادعى الاسترخاء اشترأ الخ	النائب لم يستنبه بما يجحد من معلوم	١٣٦ (مطلب دعوى البراءة عن الاعيان
(مطلب اذا باع ضيعة ثم ادعى أنها	الحجج والسجلات فادعى قدر ازالها	غير مقبولة لان البراءة عنها لا تصح
وقف لا تسع دعواه	لا تسع (١٢٤) مطلب أشهد	يخلاف البراءة عن دعواها (مطلب
(مطلب رجل اشترى من جماعة	على نفسه في محتمله ليس له عند	ادعى على جماعة من أهل الثقة بلغا
نصف كرم أرضه سلطانية ثم ادعى	ز يدعى ثم ادعى عليه بوجه	قرضا فانكروا خالفهم الحاكم لعدم بينة
وقفه لا تسع (مطلب وقف البناء	لا تسع دعواه (مطلب في صل مصادقة	معه ثم ادعى عليهم آخر ان المال الخ
والشجر من غير أرض الصبيغ انه لا يصح	١٢٦ (مطلب استأجر بيتا ثم ادعت	١٣٧ (مطلب لو وضع القاضي المدعى
(مطلب ادعى على آخر أن هذا	أنه ملكها لا تسع (مطلب دعوى	عن دعواه بوجوب الشرع ثم أراد
الحدود التى تحت بدلتا رضى وقضى الخ	الملك بعد الاستيثار والاستيثار لا تسع	المدعى استثنائها عند آخر انهما مع
١١٥ (مطلب ادعى على امرأة قد رامن	(مطلب في تنازع البيت اذا اختلف	دفع تسع وان كانت عين الاولى لا تسع
الدين ودعية أو أقيم بدنة على اقرارها	فيما لا وجان	١٣٨ (مطلب حائط بين شخصين تنازعا
بالدعية تقبل (مطلب اذا أقر القن	(مطلب لو قضى عليه بالنكول ثم	فيها ولا بدنة لهما ولا حد هما يشان
بجناية توجب الدفع لا يسرى على	أراد الخلف لا يلتفت اليه	متصل ترعبا على وجهه للتشريك
مولاها (مطلب مات عن أخت وعليه	(مطلب اذا ادعى رجل فسر ساقى بد	ولا تفرع عقده عليها فالحائط
ديون وأقرت الائت بان تركته	أولاد الغائب لا تسع	لصاحب الترييع (مطلب أسفل
تحت يدها ثم لا تسع بقاء الدين	(مطلب اذا مات أحد الشر يكنى	انهم وصاحب العلو ويدلنا الخ
(مطلب اذا أرادت الورثة دفع الدين	فادعى ورثته على الآخر كفل	(مطلب لو أراد صاحب العلوان
وبقاء التركة لهم ذلك	عن المبيع لا تسع دعواهم (مطلب	يبقى في علوه بناء لا يضرب بالأسفل له
١١٦ (اليمين على الاقرار بالغصب مقبولة	استقرض بعض متكلى القرى	ذلك (مطلب يمنع ضرر صاحب
١١٨ (مطلب في رجل أودع صدوقا عند	مبلغا من عمرو ودفعوا له يدا القاطع	العلوان صاحب النسف (مطلب
رجل وأودع رجلان عنده صدوق	فطلب عمرو وأبلغ منهم فاجاب الخ	في ذى بد وخارج تنازعا في ببيعة
ووضعها على الاول فاحرق البيت	(مطلب يحضر حاصله ان التوكيل	فادى ذوا البذل الخ
١١٩ (مطلب اذا أراد البائع رد الثمن	لا يدخل تحت الحكم	١٤١ (مطلب ادعى الخاريج بعد وداعلى
على المشتري عدليه ان يرف فانكر	(مطلب دفع لانه ما لا يتجر فيمضي	ذى بد أنه باعه بالوكالة عن الغائب
المشتري كونه هو فالقول للبائع	منه واشترى أو ابى بفراذت آيه ومات	فانكر ذوا البذل الخ
(مطلب اذا ثبت نكاحها في وجه	الاب بعد اقراره ثم ادعت ببيعة الورثة الخ	١٤٢ (مطلب صالح بعض الورثة وأشهد
أيها فادعت أنها حبيشة كانت بالغة	(مطلب دعوى الوارث على الوصى	على نفسه أو أبا أبا عا لما مات
تريدا بطل الحكم الخ	دارا أنهما من تركته والله بعد اشهاد	والا ان أولاده يدعون الخ
١٢٠ (مطلب في بكر بالنسبة ادعى بد	على نفسه أنه الخ مسموعة	١٤٣ (مطلب أثبت العيب في نفسه
نكاحها وعمر وادعى نكاحها	(مطلب اذا تصادق الأب ببيع زوج	البائع عند قاض واختار القضاء ثم
١٢١ (مطلب ادعى على آخر أنه اشترى	ابنته المتوفاة أنه قبض بما يخصها	أقام بينته بذلك عند قاض آخر بوجه

البائع (مطلب في وكيل أقر على موكلته أن لا استعقاق لهما مع غيرها والعمان ينكران وكالة المقر (مطلب لا تسع دعوى زوجة الميت بمهرها على مدونه ومودعه وشركه	ويجده تغير صحيح * (كتاب الصلح ومطالبه) *	وصل الخ (مطلب استأجر رجله بشرط دوران الخرج الخاسر ولم يدركه الساع مطلب إذا كان في أرض التيماري ثم يهدم بمجره لاجارته
١٤٥ (مطلب في امرأه أن لا يمسها عين شرعية هل تحلف في بيثها مع حضور مجلس الخ	١٦٠ (مطلب استعراق التركة بالدين يمنع محققا أصلها وكذا القسمة (مطلب ليس لاحد المختار حين الخ	١٨٣ (مطلب شرط نخله أن يشه نصف مهره لاجل تربيتها) ١٨٤ (مطلب رجل يخرج الماء من بئر ويسقي بقر الترية شارط على كل رأس مقدار من الحنطة
١٤٦ (مطلب إذا اختلف المتبايعان في الثمن وبجواز إقامة البيعة الخ	١٦٣ (مطلب تسع دعوى الخ ما قبله بلا فصل	١٨٥ (مطلب اجارة القسرى والاراضي التي في أيدي المزارعين ليأخذوا المستأجر من الخراج الحاصل الخ
١٤٧ (مطلب ان القفل الذي فيها ملكه فالقول الخ (كتاب الاقرار ومطالبه)	١٦٤ * (كتاب المضاربة ومطالبه) *	١٨٦ (مطلب اشتري رجل جلود اجماله ودفعها لشريكه عمل ليأخذها قربا وشرط لهما نصف الربح
(مطلب أقر لا يحرقان له عنده قطعة زيت طبع صاونا واشترى منه مال الخ معلوم ثم تعطل بانه اشترى منه مال الخ	* (كتاب الوديعة ومطالبه) *	(مطلب بترسين بالغ وبيع أجوه البالغ بأن الولي يأنه مدد مع الخ
١٤٨ (مطلب أقر في مرض الموت لغير وارثه بن سبط (مطلب أقر بقبض الثمن فبات المقر له فادى المقر على زوجته فلم يقض الكل فاحتقر عليه بآقراره فطلب بينهم	١٦٥ (مطلب إذا قبض الاب بمجل صدق انتماء الصغيرة ثم مات فلانتم الرجوع في تركته فادعى الورثة الخ	١٨٧ (مطلب قبض أجوه ما أقر المقر للقبول للممتولى لاه (مطلب الافلاس عند تفسخه به الاجارة والقول للممتولى الافلاس
١٤٩ (مطلب الاقرار بالارض اقرار الخ	١٦٦ (مطلب إذا سرفت الوديعة والمودع يحتفظ بها بما يحتفظ به ماله لا ضمان عليه (مطلب أذن المالك لراعي أن وصل شأنه بدارسلها الراعي الخ	١٨٨ (مطلب استأجر رجل أرض الوقف اجارة طويلا وعمرس فيها مبات
١٥٠ (مطلب انصار القاضى بالقضاء باطل وكذا الولي شهدا في حكمته الخ	* (كتاب العارية ومطالبه) *	١٨٩ (مطلب وقف داره على ذريته فسكنها امرأة من ذرية الوافق مع زوجها فقهره عالم الوقف
١٥١ (مطلب أقر المريض مرض الموت باستثناءه عن ما يباع به مع (مطلب أقر الوكيل بالشراء بقبض المبيع من الوكيل بالمبيع مع (مطلب ابراه المريض مرض الموت وارثه فقهر صحيح	١٦٧ (مطلب ليس لواهب الدين ممن هو عليه أن يرجع	١٩٠ (مطلب رجل آجر بيتا كل شهر بكذا ثم ابعده لا تحرفه فسكنه المستأجر
١٥٤ (مطلب اقرار الوكيل لوارثه في حال الصحة صحيح	١٦٨ (مطلب ليس لواهب الدين ممن هو عليه أن يرجع	١٩١ (مطلب آجر له المشرط له النظر دار الوقف رجل عشرين عقدا كل عقد ثلاث سنين وأقر بقبض أجوه جميع العقود الخ
١٥٥ (مطلب قالت لا أعرف حق في مرقه وكانت أبي حنيفة ثم ادعى ووثقها الخ (مطلب اقرارها بقبض المهر قبل العقد صحيح بخلافه اقرار الوكيل بالنكاح	* (كتاب الهبة ومطالبه) *	١٩٢ (مطلب اشتراط غفر الاحمال على المكارى مفسد للاحجارة (مطلب استأجر جميعا فضاع عنه ولو في حال فومه لا ضمان عليه
١٥٦ (مطلب لا يثبت نسب ولد الامه يقول السيد وطنتها	١٦٩ (مطلب يحبس المؤجر على تسليم العين المؤجرة	
١٥٨ (مطلب اقرار من يوجهه اصطرار	١٨١ (مطلب مكنته الاطفال متقنة مؤدبهم ثم خرجوا من عنده	
	١٨٢ (مطلب دفع ولد له فقيه بعلمه القرآن ولم يذكر امانة وشرط له كذا الخ	

١٩٣ (مطلب اذا استأجر أرض الوقف لغرس فيها ويكون الغرس له فهو له ولو العرف بخلافه)	معين ثم زاد عليه فهاك (مطلب اذا استأجر رجل لا يستأجر لها ما يخصها من ارض أبيها وابيها ثم نكحها صم اذ كرت عدة)	٢٢٤ (مطلب امانت تقر في بكذا والا أقول لافانم اللذان)
١٩٤ (مطلب استأجر ذمبا لتعمير ما لم يضمن البئر بشرط أنه مهما حدث في البئر فهو قائم به وكفله ذى آخر بذلك (مطلب دفع لاسخو بيتا يسكنه و يرمه ففعل ثم أخذه)	٢٠٦ (مطلب استأجر أرض وقف عدة سنين للغرس وانتهت المدقو الغرس (مطلب رجل ربي شخص وصار الشخص يخدمه ويغير له فكافه المربي فمات وطلبت ورثته الاخوة من المربي	٢٢٥ (مطلب باع في مرض موته ما مكره هو تخلف ابنه صغيرا (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
١٩٥ (مطلب اذا وقعت الاجارة على حصه غير معلومة كانت فاسدة (مطلب اذا استأجر بيلا ليعمل عليه فذرع فعل لا شفعه بجماعه فهاك (مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدل لا يجب	٢٠٨ (مطلب رجل ربي شخص وصار الشخص يخدمه ويغير له فكافه المربي فمات وطلبت ورثته الاخوة من المربي (مطلب أجر طاحون بالرجل ثم أجرها لا تحو قبل انقضاء عدة الاولى	٢٢٦ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
١٩٦ (مطلب اذا سكن المستأجر زيادة على المدل لا يجب	٢٠٩ (مطلب أجر طاحون بالرجل ثم أجرها لا تحو قبل انقضاء عدة الاولى	٢٢٧ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
١٩٧ (مطلب الالتزام والمقاطعة على ما يتصل من قربة الوقف من خراج وعداد شجر وغنم لا يجوز (مطلب استأجر حقل حصان الوقف من غلة كروم وغير ذلك لا يصح	٢١١ (مطلب استأجر سفينة لجل غلال الى محل معلوم وعمل الخ (مطلب بشرط في الاحوان كل من	٢٢٨ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
١٩٩ (مطلب ضمن رجل قربة بيت المال من له ولايتها مات وولى غيره يبرأ أهل القربة بالذبح اليه	٢١٢ (مطلب بشرط في الاحوان كل من الكيل ما يشترط في السلم (مطلب في امرأة رهنه يتناقصد آخر على عشرة قسوس فاجر المرن باذن الخ	٢٢٩ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
٢٠٠ (مطلب اذا اقتضى على الزرع يعملهما وبقرهما وبزهما سوية ليس لاحدهما ان يأخذ زيادة الخ	٢١٣ (مطلب بشرط في الاحوان كل من الكيل ما يشترط في السلم (مطلب في امرأة رهنه يتناقصد آخر على عشرة قسوس فاجر المرن باذن الخ	٢٣٠ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
٢٠١ (مطلب أجر أرضا عشر بن عقدا كل عقد ثلاثين سنة وشرطا انخراج على المستأجر ثم ما	٢١٤ (مطلب بشرط في الاحوان كل من الكيل ما يشترط في السلم (مطلب في امرأة رهنه يتناقصد آخر على عشرة قسوس فاجر المرن باذن الخ	٢٣١ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
٢٠٢ (مطلب جماعة قلمه عطاه في بيت المال يجالون به على قري لياخذوه من مفضلهم ان قسوم وغير ذلك أجزوا واحد منهم فالاجارة باطله	٢١٥ (مطلب بشرط في الاحوان كل من الكيل ما يشترط في السلم (مطلب في امرأة رهنه يتناقصد آخر على عشرة قسوس فاجر المرن باذن الخ	٢٣٢ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
٢٠٣ (مطلب استأجر أرضا بشرط ان صهر يبيع ما فيها فانهم سد الصهر يبيع (مطلب تنفس الاجارة وقيل قضيح بانهدام المكان	٢١٦ (مطلب بشرط في الاحوان كل من الكيل ما يشترط في السلم (مطلب في امرأة رهنه يتناقصد آخر على عشرة قسوس فاجر المرن باذن الخ	٢٣٣ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته
٢٠٥ (مطلب استأجر جميعا لجل قدر	٢١٧ (مطلب بشرط في الاحوان كل من الكيل ما يشترط في السلم (مطلب في امرأة رهنه يتناقصد آخر على عشرة قسوس فاجر المرن باذن الخ	٢٣٤ (مطلب الجدة أحق بحفظ مال الصغيرة اذا كان الاب مضر فا (مطلب الماذون ومطالبة) (مطلب النصب ومطالبة) (مطلب استهلك شاة من مهر بنت عمه ثم ماتت يؤخذ من تركته

٢٥٠ (مطلب الاقدام على القسمة لا يمنع دعوى الدين)	٣١٢ (مطلب في الرقص في السماع وفي سماع الغناء)	٣١٢ (فصل في الحائض المائل ومطالبة)
٢٥١ (مطلب غرس أحد الشريكين و بريد أن يختص بالنظر من دون شريكه)	٢٨٦ (مطلب لو رجع أهل بلدة من بلدتهم واستوطنوا غير هاليجيرون على الهدايا)	٣١٣ * (فصل في الخيطان والطريق وما يضر به الحار ومطالبة) *
٢٥٢ (مطلب اذا قسمناهم دعي أحدهما ان اياه وقف عليه كذا وكذا لا ينفع)	٢٨٨ * (كتاب احكام الموات ومطالبة) *	(مطلب ليس لأحد الشريكين ادخال الاجانب في الدار المشتركة)
٢٥٤ (اختلاف المتقاهم في الحدود)	(مطلب اذا أحمأ أرضا مواتا ثم رجع عنها لا يسقط حقهم منها)	٣١٤ (مطلب جبهه الهجمة والجناية عليها ومطالبة) *
٢٥٤ * (كتاب المزارعة ومطالبة) *	٢٨٨ (فصل في مسائل الشرب ومطالبة)	(مطلب جبهه فرسه فأثف انسانا فان أثبت بالبنط الخ)
٢٥٥ (مطلب اتفاقا على ان من كل منهما بقرا وبذر افزوع كل واحد منهما بذرا مستقلا)	٢٨٩ (مطلب في حكم اصلاح الطريق الخاص اذا احتيج اليه)	٣٢٠ (مطلب لو قطع بقرة رجل فكسرها)
٢٥٦ (مطلب زرع الزوجة الارض بلاذن الورثة وفيهم صغار وكبار)	٢٩١ (مطلب نهر لقرية وقف معها على جبهه ليس لأهل قرية وقوف على جهة أخرى أن يسقوا منه شجرهم)	٣٢٢ (مطلب في اوكب خرجت بدقته فقتل فرس صاحبه)
٢٥٩ (مطلب في بيان الكرد والذى يستحق به القرا في الارض)	٢٩٢ * (كتاب الصدق ومطالبة) *	٣٢٢ * (باب جناية المأكل ومطالبة) *
٢٦٢ (مطلب اذا دفع لآخر ثورا على سدس الخادج فله أجر مثل الثور)	٢٩٣ (مطلب الاول أن لا يأخذ الطير ليل)	(مطلب اذا ركب عبده فرس النير)
٢٦٣ (مطلب المستأجر لجلس العام المشترك لا يستحق الاجر)	٢٩٤ * (كتاب الزهن ومطالبة) *	٣٢٣ * (باب القسمة ومطالبة) *
٢٦٥ (مطلب عرض العامل فأقام آخر مقامه نصف ماله في الخادج)	٢٩٤ (مطلب في بيان من يملك بيع الرهن)	(في قبيل وجد في طائفي البحر الملح)
٢٦٧ * (كتاب المساقاة ومطالبة) *	٢٩٦ (مطلب دعوى الرهن حيث تقدم نازحتها أولى من دعوى الشراء)	٣٢٣ * (كتاب المعاقل ومطالبة) *
٢٦٨ (مطلب اشتراط عمل رب الاشجار مفيدا للمساواة)	٢٩٨ (مطلب اذا ادعى الزاهن نقصان الرهن وادعى ورثة المرتهن هدمه)	(امرأة ضربت أخرى فالتقت جنيينا)
٢٧٠ (مطلب في رجلين دفع كل منهما شجرة فلهما صاحبه فيقوم عليه بالنصف)	٢٩٩ (مطلب اجارة المرتهن الرهن من الزاهن باطلة وكذا الرهن ان وقعت الاجارة قبل قبض المرتهن الرهن)	٣٣٤ * (كتاب الوصايا ومطالبة) *
٢٧٢ * (كتاب الذبايح ومطالبة) *	٣٠١ (القول للمرتهن في قيمة الرهن)	٣٣٦ (مطلب في بيان الاشياء المسوقة لبيع عقار البتيم)
(مطلب في الصيد الذي يعمل عند ترك التسمية)	٣٠١ * (كتاب الجنان ومطالبة) *	٣٤٥ (مطلب لا يصح اقرار الوصي الخ)
٢٧٣ * (كتاب الاغصية ومطالبة) *	٣٠٣ (مطلب أصابه من رجل سهم في احدى عينيه فقتل فادعى والده أن استأنه جملته في قافلة فبهار واخ الخ)	٣٥٠ * (كتاب الخنثى ومطالبة) *
(كتاب الكراهة والاستحسان ومطالبة)	٣٠٥ * (كتاب الديات ومطالبة) *	٣٥٣ (مطلب في حكم نكاح الخنثى اذا تزوج خنثى)
(مطلب ما نسب لابي خنثى من جواز ليس الحر غير الامامس للجدد يصح عنه)	٣٠٦ (مطلب رجل ضرب آخر حتى صرع)	٣٥٥ * (مسائل غثي) *
(مطلب في المقاطعة على الاحتساب)	٣٠٧ (مطلب رجل ضرب آخر فعمدا)	٣٥٦ (مطلب في حكم ليس الحر موطالبة)
	٣١٠ * (باب ما يجزئ الرجل في الطريق ومطالبة) *	٣٦١ (مطلب اذا ارسل شخص من بلد له كتاب الفرائض ومطالبة) *
	(ليس لصاحب الجذع أن يرفعها)	٣٦٩ (مطلب هالك من بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم)
	٣١٢ (مطلب في احداث شيء في طريق)	٣٧٢ (مطلب مات حسن زوج حامل لها بنتمه مهر وعن أم وثلاث بنات)
		(تمت)

(الجزء الثاني)

من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية
تأليف الشيخ الإمام العلامة البحر الخيري
الفهامة السيد محمد أمين الشهير
بإبن عابدين نفعنا الله به
آمين



وبالهامش كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة النعمان نفع الله به جميع الانام
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أدب القاضي)

(سئل) في وقف يفتلدي

فاض خفي ريعه لاسراء

وحكم له لاحكام مستوفيا

شرائطه الشرعية ومنع

المدعي عنها معاشر عيا

ومان والا ان ابنه يدعي

دعوى ابيه يعينها قيب ولا

وجبه شرعا لخصالته شرط

الواقف هل يمنع من

معارضتها شرعا لاجل اوجه

الدعوى شرعا (اجاب) نعم

يمنع شرعا قال الحسام

الشويد في شرح أدب

القاضي وينبغي للقاضي

أن ينفذ قضاء القضاة التي

توقع اليه بحكمها وقال

اذا قضى بقول البعض

وحكم بذلك ثم رفع الى فاض

آخر يرى خلاف ذلك فانه

ينفذ هذه القضية بعضها

حتى لو قضى باطلها

ونقضها ثم رفع الى فاض

آخر فانه هذا القاضي

الثالث ينفذ قضاء الاول

ويبطال قضاء الثاني لان

قضاء الاول كان في موضع

الاجتهاد والقضاء في

موضع الاجتهاد فانفذ

بالاجماع فكان الثاني

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الدعوى)

(سئل) في البراء العام في ضمن عقد فاسده هل يمنع الدعوى (الجواب) لا يمنع الدعوى به كإني الاشياء معزى
للمنازعة (سئل) فيما اذا ادعى خارج على متولى وقف يدعى حائز الوقف بأن البناء الموجود بها
القائم بأرضها الجارية في الوقف له بناه وكله فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المذكور
فاجاب المتولى بأن البناء طهارة الوقف بناءه وعمال الوقف بعد انهدام بنائهم الاول الذي كان الخارج
المدعي كور وأقام كل بيعة شرعية على دعواه فهل تقدم بيعة الخارج (الجواب) حيث الحال ما ذكر تقدم بيعة
الخارج لانها أكثر اثباتا على ما عرف كإني جواهر الفتاوى ولأن البناء عاود وتكرر كإني الخلاصة
والبرازية وغيرهما وبيعة الخارج أولى من بيعة المدعي الذي ادعى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كإني
المتق والمخرج والبحر والدرر والري يلى وغيرها وفي المحط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما
البيعة اتهم اذ به بقضى بها المدعي لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولو يكن في معنى الناح فيقضى به للخارج
اه (أقول) وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض البيئات التي ذكرتم اخرجها مختصين
كتاب الشيخ غانم البغدادي وأن هذا هو المتي به وقد صرح في البحر في أول باب ما يدعيه الرجلان أن
دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق بقاء تبارك الوقف وكمن ذلك مسائل فراجعها لشهر
على الاسئلة ان بيعة الوقف مقدمة ليس على الطلاق أو هو على خلاف المتق به (سئل) فيما اذا سرقت زينة
دابة معاوية ثم وجدها بسدعر وفادعاه الى القاضي بقتضى انها جارية في ملكه بطريق القراء من بكر
وانها فقدت من معنذ كذا وأجاب بحجروا به اتباعا من رجل سجد دعوى زيد فائتت يد دعواه على
الوجه المذكور وبالبيعة الشرعية في وجهه وروحه كإني القاضي بعد ما حلف زيد بالله ان الهابة المذكورة
لم تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا وجمن سائر الوجوه الشرعية وانها باقية في ملكه الى يوم نار يخه
ولم يثبت دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعا ومعه الشرع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا

بفضائه فيقتل الاول
مخالفا للاجماع ومخالفة
الاجماع ضلال وباطل فلا
يجوز الاعتقاد عليه فعلى
القاضي الثالث أن يبطلها
و ينقضها وان كان رأيه
مختلف ذلك ويستقبل
الامر استقبالا في الحادث
التي ترفع اليه (أقول)
هذا في المختلف فيه فما بالك
بالجمع عليه والله أعلم
(سئل) في حكم القاضي
إذا كان بعد دعوى محصنة
شرعية وشهادة مستقيمة
وانفصل الحال على ذلك
النزاع هل يلزم ولا يجوز
نقضه ولا استئناف الدعوى
أم لا (أجاب) لا يجوز نقضه
بعد انجرامه واستيفاء
شروطه وأحكامه سواء
كان متعاقبا عليه ومختلفا
فيه اختلافا في محل يسوغ
فيه الاجتهاد أم في المنطق
عليه فظاهر لا تتوقف عليه
الافهام وأما في المختلف
فيه فلا نه بالقضاء المستوفى
لشرائطه ارفع الخلاف
واقطع الخصام وهذا ما
اجتمعت عليه الامم وافقت
عليه الأئمة ومع الارتفاع
الخلاف كمن يسوغ
الاستئناف والله أعلم
(سئل) في رجل أكرم دين
شرى ومكث في الحبس
مسدودا هل للقاضي أنه
يقدر على كسب شأله للقاضي
أن يسقط عليه ما لزمه
بغير حضور خصمه أم لا
(أجاب) حيث ظهر

كان يبدؤ بعقد متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة بالعارض ولا منازع وعبر
مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك زبدا ومنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك
على رد الدعوى وإدراكه من بعدهم يترك في هذا المتصرف لان الحال شاهد (الجواب) نعم قال في جامع
الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة لأن يكون المدعى
غائبا أو صبي أو مجنون وليس له بالدعوى المدعى عليه أمرا باجتراف منه كذا في الفتاوى العتبية وقال في
البحر عن الميسر ترك الدعوى ثلاثين سنة ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى
ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفي الخلاصة ترك الدعوى في أرض زمانا ورجل
آخر يرى تصرفه فيها مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى
المعروفة من دعوى في دار رجل فلم يخصه ثلاث سنين وهو في مصر على حقه الآن هذا هو مجموع فلا
يتغير فيه قضاء قاض فان رفع إلى قاض آخر ان الثاني يبطل قضاء الاول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة
إذا لم تخصص سنين ولم تغلب المهر الفروض كذا في فاضل جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن
في حاشي الزاهد من الدعوى ان الرابة في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضى الموقوفة
والمسجلة وما يحتاج في بقائه الى الاتفاق والمزمنة ان قال لكن أفنى المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاث سنين
كلها كونهما اوسطا الى اوقات الثلاث وخير الامر واسطها ولكون كلهما مستوفى في ملك الله تعالى اه
وار جمع الى الحاشي في هذا المحل فان فيه فوائد جوفاء في العلامة شيخ الاسلام ومضى الانام بسبب الله
أخذ في الحق العام بالملك العتبية في سؤال الرافع اليه بما صورته في بعض عقاري يبدؤ بدعوى فيه
بطرفي الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وعقد مدونه تصرف فيمورثته بغير الرأى
والان قام متوفى وقبر يدان يدعي عليهم بان ذلك العقار من مستغلات الوقف وأنى بيته تشهد بعد دعواه
فهل للقاضي أن ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك الشهادة أجاب ليس له ذلك كسبب الله الفقير في
عنه وفي هذه الصور فاذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم ينزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة
فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجة أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر جمعه بزل كسبه
عبد الله الفقير في عنه اه ولا سيما بعد اطلاع على تصرف يبدؤ كذا كذا المزمرة قال في فتاوى
الولاء لحي رجل تصرف زمانا أرض رجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع
بعد ذلك دعوى ولده فستر له على يد المتصرف لان الحال شاهد اه والله سبحانه وتعالى الهادي وعليه
اعتمادى (أقول) والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعدم مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين
لا تسمع اذا كان الترتيل لا حذر من الاعتذار والمدة لأن تركها هذه المتعمد التمكن يدل على عدم الحق
ظاهرا كبحر عن الميسر ترك الدعوى ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين سنة لا تسمع دعواه بعد وفاته
لا تسمع الدعوى على ورثته كبحر عن الخلاصة وكذا لو مات المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولاء لحي
والظاهر أن الموت ليس بقدره ولا يتقدر بغيره على الخلاء على التصرف لما ذكر في تنوير الابصار وشرحه
الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيا أو أذن أو بائنه أو امرأته أو غيرها مع ما أن آثاره
حاضر بعد لمه ثم ادعى الابن مشاكلة له ملكه لا تسمع دعواه كذا أطلق في الكنز والمكث وجعل سكوته
كالاقتضاء قطعا للترور والحيل مختلف الاجنبي فان سكوته ولو ما لا يكون رضا الا اذا سكبت الجار وقت
البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زعوا بنه فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا لا طعام
الفاصلة اه وقوله لا تسمع دعواه أي دعوى الاجنبي ولو جازا كافي فاشية انخير الرمي على المنع وأطال
في تحقيقه في فتاوى به انخير به من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسألة مجردا لا تسكت عند البيع ما لعلم
دعوى القريب ونحوه كذا روجه بالقييد بالاطلاع على تصرف المشتري كأي أطلق في الكنز والمكث وأما

للقاضي أنه لا ماله بخس
 سبيله بنسب حضور شخصه
 قال في الخاتمة وإذا سأل
 القاضي عن المحبوس بعد
 مدة فاجبره أنه مطلق
 وصاحب الدين غائبان
 القاضي بأخذ منه كفيلا
 بنفسه ويخرج من الحبس
 وفي أنفع الوسائل للقاضي أن
 لا يسأل أحد أصلا ويقر
 بالانفراج عنه وقالوا هذا
 إذا لم تكن الحال حال
 منازعة أما إذا كانت بين
 الطالب والمحبوس بان قال
 الطالب انه موسر وقال
 المحبوس انه معسر لا بد من
 إقامة البينة وأمام مسئلة
 التقسط اذا طلبه الخصم
 وكان معطلا وبطل عنه
 وعن نفقة عبالة شيء يصرفه
 الى دينه حاصل ان الغريم
 يأخذ فضل كسبه والله
 أعلم (سئل) في المحبوس
 بدين هو عن مبيع اذا سأل
 عنه القاضي فأخبر أهل
 المعرفة أنه مفسر هل
 للقاضي اطلاعه وإذا أطلقه
 هل يحتاج الى كفيلا أم لا
 حسب ما يكن بين الدين بقيا
 أو غائبا ولم يكن بين من
 مال وقف (أجاب) نعم
 للقاضي اطلاعه بلا كفيلا
 والحال هذا ذكره لا يتيسر
 له كقول خصوما مع
 الاجبار بأعسار فيلزم
 عدم الظن في الميسرة مع
 كونه ذا عسرة والله سبحانه
 وتعالى يقول ولان كان
 ذو عسرة فنظرة الى ميسرة

دعوى الاجنبي ولو جازا فلا تمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم
 يقصد بعد ولا يمت كاتري لان ما منع محقة دعوى الورث منع محقة دعوى الوارث لقيامه مقامه كافي
 الحايى الزاهدى وغيره فتأمل ثم ان ما في الخلاصة والاولا الحجة بدليل على أن البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبي
 ولو جازا بل مجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما قاعدة التقيد بالبيع هي الفرق بين القريب
 والاجنبي فان القريب البائع لا يسمع دعواه اذا سكوت عند البيع بخلاف الاجنبي فانه لا يسمع دعواه اذا طلع
 على تصرف المشتري وسكت قال مانع لدعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع
 فلاجل الفرق بينهما صووا المسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة بتحرر في حواشينا
 ردنا على الراي المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة لغزى صاحب التنوير ما يؤيد بذلك ونصه سئل
 عن رجل له بيت في دار سكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار مجاوره له البيت المذكور يتصرف في البيت
 المزبور هدموا عمارته على اطلع عليه على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت أو يرضه بعد ما ذكر
 من تصرف الرجل المذكور في البيت هدموا وبناء في المدة المذكورة تسمع دعواه أم لا اجاب لا يسمع دعواه
 على ما عليه الفتوى اه فانظر كيف أفتي منع مجاهدين غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع
 وبدون مضي خمس عشرة سنة وأكثرت على أن عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع
 على التصرف ليس مبنيا على بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق
 لصاحبه حتى لو أقر به الخصم بلزموا كل ذلك حكما بطلان لم يلزمه بدليل ما قلناه ان عليهم المنع بقطع
 التزوير والحيل كما مر فلا يرد ما في قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان ثم رأيت التصريح بما
 قلناه في الجرح قبل فصل دفع الدعوى وليس ايضا مبنيا على المنع السلطاني كالمسئلة التي قبله هو حكم
 اجتهادي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتنهم بحر هذه المسئلة فانه من مقررات هذا الكتاب والحمد لله المنعم
 الوهاب (سئل) فيما اذا كان لا يدلتنا او معلومة بغير ثلث الاخرى ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف
 في ثلثها بطريق المالكه تزيد على عشرين سنة حتى مات عن أولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق الارث عنه
 مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض له سمع في ذلك ولا في شيء من ذلك قام بكر يدعي ثلثها من
 الثلثين المزبورين انه كان لايه المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك
 على أولاد زيد ولا على زيد ولم يتعن من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل في بلدة واحدة وأولاد زيد يتكبرون
 ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكورة غير مسموعة (الجواب) نعم تكون غير مسموعة للتمسك
 السلطاني والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان يدعي ثلثا من ثلثها ومضت هذه المدة
 الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحافوت المزبورة
 نحو اثني عشرة سنة على الوجه المذكور والآن قام ذي آخر يعارض الورثة في الحافوت المذكورة
 مدعيانها كانت لعمته الملكة عنهن مدة عشرين سنة والورثة يتكبرون ذلك ومضت هذه المدة
 والدعي المذكور بالغ حاضر معهم في بلدة واحدة ولم يدع ذلك عليهم ولا تمنع من الدعوى مانع شرعي أصلا
 فهل تكون دعوى المدعي بذلك على الورثة غير مسموعة والمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا
 كان لجاعة دارسا كنين فيها ومتصرف فيها بطريق المالكه تزيد على عشرين سنة بلا معارض لهم
 والآن قام رجل يدعي عليهم حصص في الباروهم يتكبرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بالامان شرعي
 والكل معقرون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة والمنع السلطاني (الجواب) نعم لا يسمع الإبار
 سلطاني حيث يخص السلطان نصرا لله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها (أقول) مقتضى ما مر من
 خلاصة والاولا الحجة كاتري زامنا فاعدم السماع مع الاطلاع على التصرف بناء وزعا ونحوه ما بدون
 منع سلطاني لكن مع وجود المنع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلا لوسع القاضي المنوع هذا الدعوى

والله أعلم (سئل) فيما إذا
كل فقر المدون وأقلا
ظاهر أو كذبته بدلا عما
هو مال أهل القضاء أن
سأله عنه وأجابه
البنية على إفلاسه وبخلى
سبيله بمحضه يوجب أم لا
وأذا قلتم ذلك فمن يسأل
عنه وهل يشترط في هذا لفظ
الشهادة أم لا وهل يشترط
الحال بين حال المنازعة
وعندها وهل بعدم سؤرها
بجوابه منه أم لا (أجاب)
نعم لأقاضي ذلك فالقاضي
أنفع الوسائل بعدد كن
الحبس والاختلاف في
مدته هذا إذا كان أمره
أقوله ويجب عليه سماعها
أي يجب على السلطان لأنه
إذا كان لأصح سماع
القاضي لها لكونه ممنوعا
يجب على السلطان سماعها
لأنه لا يضيع حق المدعي
وفي بعض نسخ الأشباه
ويجب عليه عدم سماعها
فالصحيح عندنا نعوذ على
القاضي الممنوع أنه منه
تحريرا المدعي المتعلقة
بالميراث إذا تركت بعدد
شرعي تحسين سنة فهل
تسمع بالأمر أم لا الجواب
تسمع إذا كان العذر قويا
أه منه
تحريرا بها إذا تركت دعوى
الارث بلا عذر شرعي خمس
عشرة سنة فهل لا تسمع
الجواب نعم لا تسمع إلا إذا
اعترف الخصم بالحق أه
منه

لكونه معزولا عن سماعها بخلاف ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال إن كلامهم السابق فيما منع
سماع الدعوى يشهد بحد من جهة الدعوى ومعنا هو أن صحة الدعوى شرط لصحة القضاء فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه
أيضا وإن لم يكن ممنوعا من جهة السلطان الذي ولا القضاء فأما (سئل) فيما لو منع السلطان عن نصره
قضائه في وجب ولا يثبت أن لا يسمعه أو دعوى معنى علم بخمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقت وما لا
القيم والغائب فإذا ادعى أحد هذه المدعوى منعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس
له سماعها ولا ينفذ حكمه (الجواب) نعم كما أفتي بذلك كثير من العلماء النصار منهم الوالد الوالد الم
والعلامة الجرد والفهم أن نعم والمدقق الخبر الرمي والمحقق الشيخ محمد الغزي التبر تأني وجوبه نظاما
لا يملك القاضي سماع خصومة * للعزل فيها وهو أمر مشتهر
صورته

ومحمد الغزي قال جوابه * برجوع الثواب من العزل للمقتدر
وأجاب كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أحمد المفتي
المالكي (سئل) فإن جل بر يد الدعوى على زيد غير أن أمه المتوفاه من أكثر من خمس عشرة سنة وتزيد
يجيد ومضت هذه المدعوى بلوغه رشدا ولم يدع ذلك ولا منعه مانع شرعي وهما مقيمان في بلد واحدة فهل
تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني (الجواب) نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان
والمكان واستثناء بعض الخصومات كإثبات الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع
ويجب عليه سماعها أشياء وفيها الحق لا يقطع بتقدم الزمان قدنا أو قصاصا أو حق العبد كذا في لعان
الجرهه وقال محشوا الفضائل السيد أحمد الحوي بعد هذا المثل بورتين أخريتين استأذى شيخ الإسلام
يحيى أفندي الشهر بآثاره أن السلطان لا يسمع دعوى المدعي في جميع ولا يسمع أن لا يسمع أو دعوى
بعدم مضي خمس عشرة سنة سوى الوقت والأثر أه ومقتضى ما أفتي به العلامة طاهر الرمي أن الأثر
غير مستثنى فانه سئل فيما إذا عذرت الدعوى لغير المدعي عليه ثم وجدت بعد خمس عشرة سنة هل تسمع
بعد هذا أولا أجاب نعم نعم لأن السلطان نصره الله تعالى فيها أشهر عنه أنه استثنى من المنع ثلاث مسائل من
الدعوى تسمع بعد المدة المذكورة قال التيم والوقف والغائب ومن المقرر أن التبرك لا يتأني من الغائب
له أو عليه لعدم تأني الجواب منه بالغير والعلية خشية التبرز بر ولا يتأني بالغير المدعي عليه فلا فرق فيه بين
غير المدعي والمدعي عليه أه كلام طاهر الرمي فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم
ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم من الجوى وقد كتب أحد أفندي المهمندار على
ثلاثة أسئلة بانه تسمع دعوى الارث ولا تمنعها طول المدة وأما ما أفتي به العلامة أبو السعود أفندي وصاحب
البيت كاتيل أدري فلهذا صورة ٣ * ميراثه متاعا إلى التمس بيل بعدد شرعي تركه أولنا دعوى بلا أمر
استماع أولنوري الجواب أولنوري عذر قويا (يوجب) * فقد دعا كاتري بالعذر وهذا في سائر الدعوى
وكتب أحمد أفندي المهمندار على سؤال آخر أنه لا تسمع ومصورته فمن تركت دعواه الارث على زيد
بعد بلوغه خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون دعواه المذكورة عليه غير مسموعة إلا بأمر سلطاني أجاب
تكون دعواه المذكورة عليه غير مسموعة إلا بأمر سلطاني والحال هذه أه (أون يشي بغير عذر شرعي
ترك أولنا ميراثه متاعا على أفندي مقرر بلا أمر استماع أولنوري الجواب نعم حتى يأتي بكونه معترف بكل
أسماء وأنشأ أبو السعود أفندي أقول وقد صرح العلامة قبل باب التحكم باستثناء الوقت والارث وجود
العذر الشرعي ثم قال بانه أفتي المفتي أبو السعود أه وعليه فسمع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا
المنع لا عن فتاوى على أفندي مفتي الزوم عدم سماعها ومصورته (أون يشي بغير عذر ترك أولنا
ميراث دعوى سبى بلا أمر مسموع أولنوري الجواب أولنوري أه ونقل مثله شيخ مشايخنا السابحي عن فتاوى
عبد الله أفندي فقد اضطرب كلامهم كما ترى في مسألة الارث والظاهر أنه تأخر ورد أمرع استثنائها وتارة

بشيء المدون مسكلا أما
إذا كان قوله ظاهر انساب
القاضي عنه عاجلا وقبل
اليمين فتصل الانكسار
ويحلى سبله بحضرة خضمه
وانما سأل عن عشرين من
سيرة وأصدقائه وأهل
سوقهم من الثقات دون
الفساق فأقول لا تعرفه
ملا لكي ولا بشرط في هذا
لفظ الشهادة ثم قال هذا
إذا لم يكن في الحال منازعة
وأما إذا كانت منازعة بين
الطالب والمدون بان قال
الطالب انه مؤسس وقال
المدون انه معسر لابد من
أقامة البينة فان شهد
شاهدان انه معسر خلى
سبله ولا يتكسرون هذه
شهادة على النسخ فان
الاعصار بعد اليسار أمر
حادث فتكون شهادة تأمر
حادث لا يانفي عنه على هذا
الشيخ حسام الدين السبغاني
رحم الله تعالى والمسئلة
شبهة ولا يعدم سراجا
لا بد منه وقد بينوا ذلك في
كتاب الجبر فلا يعد شبهة
التي لا بد منها غنا وبقره
دست وقيل دستان وكذلك
منه الذي لا بد منه وقض
على ذلك والله اعلم (مثل)
فيما اذا امتنع المدون عن
وفاء الدين حتى حبس في
حبس القاضي والحال ان
له مالا يمكنه الوفا فامنه الا انه
متمرد ويستغنى بقائه في
الحبس وامتناعه من الوفاء
فهل والحالة هذه للدان أن

بدونه ويقع هاتين مقدمتا بعضهما في باب الردة والنزع وهو أنه إذا أسر السلطان قضاه بشيء ثم مات ذلك
السلطان وولي غيره يحتاج الثاني إلى أمر جدي ليجري على قضاه ما جرى على قضاء الاول وقد رأيت ذلك في
فتاوى الخبير المي حيث قال في كتاب أدب القاضي ما مضى فبالوتم السلطان قضاه عن سماع ماض
عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أم لا لأجاب لا يستمر ذلك أبدا بل إذا أطلق السماع
للممنوع بعد المنع جاز وكذا الولي غيره وأطلقه ذلك ليجري على خلافه فسمع كل دعوى ركز الوما
السلطان وولي سلطان غيره فولي فاضيا ولم يتعمد بل أطلق له قائلوا لتلك القضية بين الناس جاز له سماع كل
دعوى إذا أتى المدعى بشرايط صحة الشريعة المقررة وعند الفقهاء والحاصل أن القاضي وكل عن السلطان
والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا انحصر له تخصص وإذا عزم وتم القضاء بتخصص بالزمان والمكان
والحوادث والأشخاص وإذا اختلف المتدعي والمتدعى عليه في المنع والأطلاق فالمرجع هو القاضي لأن
وجوب سماع الدعوى وعدم مناصبه لا يتعلق لامتداعين به فإذا قلنا معنى السلطان عن سماعه لا ينافي
في ذلك وإذا قال أطلق في سماعها كان القول قوله مالم ثبت المحكوم عليه المنع بالبينة الشرعية بعد الحكم
عليه خصمه فحين يظان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه حكمه حكم الرعية في ذلك وإذا أضافه بالمنع
من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالشافعية من السلطان ومن حاله وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل
استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه الأمر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام
السلامة خير الدين وهو كلام رصين متين وحينئذ فإذا كان سلطان زماننا نصره الله تعالى نهي كل قاض
ولا نه سماع دعوى المراث المذكورة وغيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة منهم ذلك ولا ينفذ حكمهم إذا
خالفوا وكذا لو نهي البعض دون البعض فليز من نهاء وأما بدون النهي فالقضاء مطلق فمعه حكمهم في
جميع الدعاوى ولو بعده هذه المقامات بعض عليها ثلاث وثلاثون سنة فحينئذ لا نسلم الدعوى كمر عن
المسوط فان قلت قد مر حوايان القاضي لا ينزل بوث السلطان أو خلعها كما في كتاب القضاء وطوره
بان الخليفة نائب عن المسلمين في تقاضيه للقضاء والسلطان على حاله فلم ينزل القاضي بوث النائب يعني
السلطان فهذا يدل على ان القاضي يني بعدم موثبه على حاله فإذا كان موثبه منه من شيء يبقى شبهة بعد
موته قلت هذا مسلم في نفس ذلك القاضي الذي نهي عن شيء ثم مات موثبه وليس كلامنا فيه وانما الكلام
في قاض آخر ولاه السلطان الاستخول منه عن شيء فهذا القاضي الجديد لا يكون منهيابنهي السلطان
السابق لانه ليس منصوبيا من جهته على أن السلطان الواحد إذا ماضيا وأطلق لقاض آخر لم يكن
القاضي الاستخو منهيابنهي سلطانه للقاضي الأول فان قلت قد ذكر العلامة الجوزي في حواشي الاشياء انه
قد علم من عادتهم يعني سلاطين بني عثمان نصرهم الرجن انه اذا ولي سلطان عرض عليه قانون من قبله
وأخذ أمره باتباعه اه قلت الذي يظهر لي أن كونه مأمورا باتباع من قبله معناه أن يقر ما فعلوه ويشي
على قانونهم الذي تبرهوا به بأمر وأمره وبني عسان وعنه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضاه مأمورين
أو منهيين بمجرد توليتهم أو لم يصير مقيدة بشيء من ذلك وانما يلزم منه اذا ولي قاضيا بقوله وليتلك كذا
أو أمرك عن كذا حتى يكون جارا على قانون من قبله كما شتهر عنه حين ولي القاضي بأمره في منشوره
باتباع أصح الاقوال من مذهب أبي حنيفة كعادته غير من السلطين الماضين فلذا ألحق الحكم القاضي بخلاف
الأصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ وانما خلاف قانون من قبله بل لو أمر بأمر مخالف لقانون من قبله
فالتظاهر بنقضه ولو لم يمتاعه حيث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر له فهمي السقيم ونفوق كل ذي
علم عليم (مثل) فيما اذا ادعى أخوان في يد عليه بصحة من دار أبين المتوفى من خمس عشرة سنة وهو
معترف بان الدار تخلفه لهم عن أبيهم فهل تسمع الدعوى (الجواب) نعم إذا كان المدعي عليه مقرر انسمع
الدعوى عليه ولو طال الدعوى أكثر من خمس عشرة سنة كما في ذلك العلامة أبو السعود العبادي وصورة

بسال القاضي في تعيين

باب الحبس عليه يسبق عليه الاخرجة يتناول منها الطعام أم لا وهل القاضي أن يبيع ماله في وفادته أم لا (أجاب) أما بعد أن قيسم القاضي ما يحبس عليه إلى أن يبيع بنفسه وأما عندهما وهو في الدين وبقية لهما يبقى كافي الاختيار وغيره ويبيع العقار كما يبيع المتقرب على الصحيح صححه الشيخ قاسم قالوا وعلى قولهما يترك له دست من ثياب بذله وبيع الباقي وإذا أمكنه الاجتزاء بدون الثياب التي عليه والعقار الذي يسكنه يبيعها القاضي و يوفي بعض غناه الدين أو بعضه ويستأجر له ما هو فيه قالوا و يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع الذي في الصنف والقطع في الشئ والخاص أن القاضي نصب ناظر فينبغي له أن ينظر لاسم من كان ينظر له أن يفسح ما كان أنظر له وأما تعيين الباب فقد ذكر في جواهر الفتاوى أن بعض القضاة فعلة قال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك لا يجوز الضرب لانه زيادة على الحبس وفي الضرر قاله الامام الراسي في وقال القاضي الرازي نهى القاضي والحاصل أنه ليس بمذنب لا يحبس ناظر الله أعلم

(يكره بل مقداري ترك اولنا دعوى منهم مقر واجب استماع اولنوري الجواب اولنوراه) (سئل) فيما اذا ترك ز يدعوا على عرو بحق امدته خمس عشرة سنة ولم يدع عليه بذلك عند القاضي بل طالبه بذلك مراراً في غير مجلس القضاء و برز بذلك القاضي عليه بذلك متعلاً بأنه ما ترك الدعوى في المدة الزمورة فهل تسمع دعواه أم لا (الجواب) قال في المنهم كمال الدعوى و شرطها أي شرط جواز الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غير محقق لا يجب على المدعي عليه جواب اه ومنه في الدرر وقال في البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدى الحاكم اه فتعنى هذه النقول المغترة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بتعاليه بان ما ترك في المدة المأزورة لعدم شرط الدعوى وهو كونه عند القاضي فانهم ولكن على ذلك من قبله فانه قد تكرر السؤال عنه بل صرح فتوى شيخ الاسلام على انقضى انه اذا ادعى عند القاضي مراراً ولم يقبل القاضي الدعوى ومضت المدة المأزورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المأزورة الدعوى عند القاضي وصورة قوله (ز يدعرو اليه) بمقدار اقمه متعلق بدعوى اولى فلهذا يدها رتبك أوج سنه در كرمه مبلغ مبرور في قاضي حضوره دعوى ابدوب لكن دعوى الرضى فصل اول في بر وجهه اوان بش سنه دروا بله حاله ز يدعوا على مبرور عرو دون دعوى بله عرو ان بش سنه دروا رتبك ابله دعواك مسموعة واما ز دور ز يدعوا دون متع قادر اولنوري الجواب اولناز) (سئل) فيما اذا مات رجل من ابن حاضري في بلدته وعن اولاد غير غائبين مسافة القصر وخلف ترك في بلدته وضع الحاضر يدعوا عليها كلها بل لا وجه شرعي ومضى ذلك مدة أربعين سنة ومات الاثنان اولاد وتركه ثلثهم ثم حضر اخوته و بردون الدعوى على اولادهم بمجلسهم من تركه ابيهم بالوجه الشرعي فهل يسوغ للاخوة الغائبين ذلك (الجواب) نعم يسوغ لهم ذلك حيث منهم من الدعوى ما نفي شرعي وهو الغيبة (سئل) فيما اذا كان يدين بدو اخيه عرو ومضى مسمى سكنى في أرض وقف سلطنة زرعاشي كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى بذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات عرو والآن قامت اخوته بدعواهم وتعارض ابن اخيه في مشد الأرض المزبورة مدعية أن لها بعضاً ثلثين ابيه والسكنى في بقعة واحدة فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه (الجواب) نعم لا تسمع (سئل) فيما اذا ترك الوردية الدعوى على ز يدين لمورثهم التوفيق منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم فاصر بلغ الاثنان وشيديدوا بريد الدعوى على ز يدعوا من مخصصهم من الدين فهل يسوغ له ذلك دون الباقيين للمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل) في بناء حوايتي جارية في وقف أهلي قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف برمحكمة و انظار وقف البناء واضعون بهم عليه ومضفون فيه لجهة الوقف ويدفعون بحاكرة الأرض وهي أحر من ملك الهنول على وقف البرمن مدة تزيد على ستين سنة إلى الآن بلا معارض ولا منازع لهم في ذلك والآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الاهلي اظهار حجة احتكاك واحترام تشهد لجهة الوقف الاهلي بذلك فكيف الحكم (الجواب) يعمل بوضع بدفناز الوقف الاهلي المذكور بعد ثبوت في البناء المذكور لجهة الوقف المأزور ولا يكلف الناظر المرقوم المأذون بعد مضي المدة المرقومة الا بوجه شرعي اذا يترجع شيء من يد أحد الابق ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل بوضع السيد ولا يكلف الى اظهار كتاب احترام واذن وقد نقل عن علماء أن أقصى ما يستدل به على الملك اليدوي كعدة الفقهاء السراج الحان في انه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى اتيان ما يديهم بالينة ولو كانوا فيهم ذلك لما في ما في يد أحد وقالوا اتيان اليدوا لتصرف المدة المتفاوتة دليل الاستحقاق فظاهر وقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج كماله العلامة بن نجيم في اشباهه انه لا يترجع شيء من يد أحد الابق ثابت معروف كنه الفقير محمد العمادي المفتي بمشيت الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ أحمد العاصمي المفتي الشاذلي والشيخ عبد القادر النعالي الحنبلي (سئل) في رجل يدينه اربطاريق الشرع متصرف به لمن مدة تزيد على

(سئل) في رجل ثبت عليه دين لا يخرج بأمر أمه وهو معسر غير أنه له مالا في بلاد الأفرنج أي هي دار الحرب ولا وصول له إليه هل بعد مواسرة فيؤيد بحسبه أم لا فتجيب فينبذه إلى معسرهما فوصوله إليه أو بغيره مالم استحسبه (أجاب) لا يعتد مواسرته لأنك تفتني سنه في الخلاصة والزيادة وكثير من الكتب واللفظ للساكنين المذكورين فإن كان العجسوس من مال ببلدة أخرى يعالقه بكفيل وفي البحر وظاهر كلامهم أن القاضي لا يعسر المدونين إذا علم أنه له مالا بأقوى نعم الوسائل إذ ذكر في الهداية قال وإذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق حسي غير علم يجعل بحسبه وأمره يدفعه ما عليه وهذا إذا ثبت الحق بأمر أمه أما إذا ثبت بالبينة تحسبه كما ثبت أنه والله أعلم (سئل) في أمين القاضي الذي نصبه لنضج مال الميت الوراث الغائب والقاصر هل حكمه حكم القاضي فيها إذا استنصحت بالإنشاء حتى في نفق البين منه أم لا (أجاب) المراد بالأمين المذكور والذي لا نقضه الهدية الذي قاله القاضي جعلت لك أماني يدفع هذا الشيء إلى الذي نصبه ليضطلع بالنقض قال لا لا البسم والمراد بالعسرة

[illegible]

فالمعنى البائع في المبيع عند الاستحقاق والرد عند العيب وغير ذلك فحكمه حكم القاضي في عدم ثبوت الهدوء والاذك بأنه لو رتبته
لاستحق الناس من تقلد القضاء وحكم أمته حكمه في ذلك ففي الكتز وغيره لو باع القاضي أمته عبد الغرماء وأخذ المال فضاغ واستحق
العبد بيمين ١٤ قال في الجواب: البائع الثمن المشتري لأن القاضي فأنتم مقام الخليفة وهو لا ضمان عليه فلا ضمان على القاضي وأمين
القاضي كالتقاضى ثم قال وأشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى أن العبد لو ضاع من قبل التسليم إلى المشتري لم يضمن كما ذكره الشارح وإلى أن
أمنه لو قال بعث وقضت الثمن وقضت الغرماء صدق بلا يمين وعندها لحاق بالقاضي كذا (٩) في شرح التلخيص ثم قال بقبول قوله في

اليمين والتكول أي في
تخلف المحقرة بعد قوله فعلى
هذا المستخلف ليس بأمينه
والقبول قوله في اليمين
والتكول وحده والله أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته
التي عقد له نكاحها وكيلها
ولم يكن وليا في النكاح بدون
مهر مثل بعد النكاح بها
والأصلية ثلاث طلقات
متفرقات فادى وكيلها على
الزوج المذكور مهر المثل
وهو كذا زاد على المسمى
لدى حكم شافعي المذهب
فساد النكاح بسبب كونه
يفسر ولي شرعي يطالبه
بذلك وسأل سؤالا عن ذلك
فسئل فاجاب بالاعتراف
بكونه بغير ولي وبدون مهر
المثل وأنه صحيح على مذهب
أبي حنيفة وأنه لا يلزمه
سوى المسمى لعنه على
المذهب المذكور ولم يكن
حكم بصحته كما شرع يري
محض وسأل كل من
المتداعيين من الحاكم
الشافعي أن يحكم بما رآه في
ذلك فاستجواب الله تعالى
وحكم بطلان النكاح

الشرعي ولا عبرة بانتهال المذ كثر حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من المتن في كتاب الشرب
(سئل) في مسنة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرفها غيرها فالقول بأن
من أرباب الأرضين (الجواب) قال في الحاشية في فصل المعاملة مسنة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى
وعلى المسنة أشجار لا يعرفها غيرها قال الشيخ الإمام بمحمد بن الفضل أن كان الماء يستقر في الأرض السفلى
بدون المسنة ولا يحتاج في أمثال الماء إلى المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الأرض العليا مع عبته وإذا
كان القول في المسنة قوله كانت الأشجار له ما لم يبق إلا أن لا يتوان كانت الأرض السفلى تحتها في
أمثال الماء إلى المسنة كانت المسنة وما عليها من الأشجار بينهما ١٥ ومثله في البرازيه في كتاب القسمة
في نوع نقض القسمة ففصل بمذ كونا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قطع نالة انسان وغيرها
وربما هو في الغارص بالقيمة نهر بينهما ادعيا أشجاره النابتة في ضفته من الغارص فهي له والألفان كان
في موضع خاص لأحدهما فالعالم وان في مشترك بينهما برزاه من المزراعة (سئل) في قطعة أرض جارية
في وقف أهلي ويحتكر قطعة وقف ربها لو جعل الشرعي ولو وقف العرصة بغيره بطل في الأرض المزروعة يجري
فيها الماء لو وقف البر بضعف ماؤها الأصلي فاستأجر لثمن لجهة وقف البر من مال الوقف بجهة الوقف يجري ماء
وأراد أن يجريه ويضيق في السطال المزروعة للقطعة والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الأهلي في ذلك
بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة مع منع من ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم قسار يه بها
مكة ما يجري لها من مائة ركة حرام وقفوا وضعت يدهم ومن قبلهم من ملك القسار يه عليهم وعلى
الأمصار بور ويجري أو متصرفون في ذلك من مدة تدعى ثمانين سنة بلا معارض ولا أن قام متولى وقف
الجماع بكيفية دفع حكم من الماوية جازا لو وقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا من قبله من المتولين أخذ شيء
من ذلك وليس يدهم مستند شرعي فهل حيث كان الأمر كذلك لا يلزم الملك ذلك إلا بوجه شرعي (الجواب)
نعم (سئل) فيما إذا كانت هند وصبا على أنهما اليتيم فأرأى شعبة اليتيم عن الدعاوى بطريق الأصلية عن
نفسها وكان اليتيم حقوق وأعيان عند عوته ثم يدأه الدعوى به على عمته بطريق الوصاية عليه وأخذها
منها بالوصاية عليه بعد التثبت فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وأما رجلان عن الدعاوى ثم ادعى
عليه ما لا يلو كالة أو الوصاية بقبل برزاه من الدعوى (سئل) فيما إذا ساقى زيدا على غراره معلومة لمدة
معلومة مسافة شرعية أو نصف مدة المسافة فقام عمرو يدعى حصة معلومة في الغراس المزروعة المساقى عليه
فهل تكون دعوى عمرو والمكسفة شيء من الأشجار بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) لا تلك ذلك بعد
المسافة المذ كورة أفتى بذلك الشيخ الحانوتي وأجاب في ضمن سؤال بقوله استأجر الأرض وساقى على جميع
الأشجار لاستيعم دعوا الملكة في شيء من الأشجار بعد ذلك للتناقض الخ اه وأفتى بحمله العلامة الشيخ
إسماعيل مفتي دمشق سابقا كقول مسطور في هامش فتاويه (سئل) في ربيع مزرعة معلوم جارقي وقبضت
بجده من القبلة قطعة أرض جارقي بوقف أهلي بوجها ناظرها من جماعة يتحدونها فآثارها من الشمال

(٣ - فتاوى حامده) - ثاني)
الشرعية فهل ينفذ حكم القاضي الشافعي بذلك ولازمه المثل ويحل له أن يعقد نكاحه عليها من غير تحليل وإذا فرغ ذلك إلى الحاكم حكمه حتى
يخبره ولا يحل له نقضه أم لا (أجاب) نعم ينفذ حكمه بذلك ويجب على من رفع اليه من القضية ما يؤداه لأنه يجتهد فيه في كثير من الكتب
ومنها العدة ويحجر عن النوازل القاهي أن يعيى للشافعي أن يقول نكاحه بعد شهادة النفس على الحق أن يفعل ذلك وهي مسئلة الحكم على
خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطقه فلا تأنتم تزوجها بل الحل إذا حكم بصحة نوازل لا يقع الطلاق أخذ بقول مجتهد يلو بعث إلى

شافي لم يفتد بينهما ويحكم العتق جازو بهذا الحكم فلا يظهر أن النكاح الأول حرام وأفيه شبهة في صدر الشريعة إذا قضى القاضي ووقع حكمه إلى قاض آخر يجب عليه امتضاؤه لأن يكون مخالفاً للحكايك أو السنة أو الأجل و هذه المسئلة من المسائل الشهيرة والنقول بها كثيرة والله أعلم (سئل) في مفسر لأحكام المهر عقد نكاحه على امرأة مفسرة لها بنام بعبارة غواب عنها قبل الدخول بها من الاعصار وعدم القدرة والبسار هل إذا فسح الحاكم الشافي نكاحه عنها بسبب ذلك ينفذ ولا ينفذ وقاض على إبطال فسحها والحال هذا أم لا (أجاب) نعم ينفذ ولا يفتن من حكمه في فتاوى قاضي الهادي (١٠) سئل عن امرأة أعتت عند قاض أن زوجها سافر عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت فسح نكاحها بذلك وأقامت بيعة

بالمرعة المذكورة غير أن متولى وقدر بيع المرعوة من قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعه ومتصرفون فبعض الربع المذكور إلى محل معلوم في الأرض من قديم الزمان إلى الآن بلا معارضة ولا أن قام ناظر الأرض بعارض في ذلك مديان حد أرضه الشمالي ورأه المحلل المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع أرض سميت في حجج إمارات أرضه والحال أن التصرف القديم المتولين على بيع المزرعة في حدها إلى المحلل المزبور وبخذاون قسم الزرع كذا كرو لم يسبق لنظار وقف الأرض وضع بد ولا تصرف شرعي بما يديعه من الحد المذكور الجوارز للمحلل المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يفتن لمجرد دعوى لا يخرج حالها مذكر (الجواب) حيث كان المتولين واضعي أيديهم ومتصرفين بربع المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان إلى الآن يعمل بوضع يدهم وقصرهم بعد ثبوت شرعاً لأن وضع اليد والتصرف حقة فاعطوا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الأرض المذكور ولا عبرة بمحض لم يسبق له وضع يده ولا تصرف ذلك (سئل) فيما إذا مات رجل عن ابن وخمس بنات وخلف تركه وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو مقرر بذلك وبإدلائها الدعوى عليه حصته فهل نسعى دعواهن وترفع يدهن حصتهن (الجواب) نسعى دعواهن فليس عليه بذلك حيث كان مقرراً بذلك وترفع يدهن حصتهن (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أولاد الفين من غيرها اختلفوا أمهاتها في شئ معين صالح للزوجين فقلن القول من الفرع (الجواب) القول في ذلك للزوج مع يمينها قال في التنوير من باب التفاهة وان مات أحدهما واختلفت وارثه مع الحقة في المشكل الصالح لهما قال في القول فيه العلى (سئل) فيما إذا ادعى رجل على غيره مبلغ دين معلوم وطالب به فأجاب بحرقه بأن أصل المبلغ كذا وأنه دفع له يكذا وكذا إذا ما عن قدر الدين فطلب من غيره إثبات ما دفع له فثبت وطلب من المدعى على عدم قبضه كذا كرو طلب منه اليمين من أن افشكل ولم يفتد فنفذ الحاكم من معارضة بغيره وبسبب المبلغ المدعى به فليس يكون المنع واقعا ومعهما الشرعي (الجواب) نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحط باليقتل اليه والقضاء عماض على حاله تنوير من المدعى ومثله في الرد وغيره متى حكم القاضي على المدعى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعده ذلك عنه لأن الحكم بالنكول ينزله الحكم بإقراره والقاضي إذا سمع إقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك إلى إنكاره كذلك إذا حكم بنكوله شرح أدب القاضي للخصم من باب النكول عن اليمين (سئل) في رجل مات عن أولاد الفين وعن زوجتين كل منهما ما كنف في بيت فيه امرأة متعقل حدة فاختلف أحدهما والأولاد مع الأخرى في متاع البيت التي هي فيه والامتنعة ما يصلح الزوجين فهل يكون القول لها بيمينها في ذلك حيث لا يثبت باليمين (الجواب) إذا مات أحد الزوجين واختلفت وارثه مع الحقة في متاع البيت الصالح لهما فاقول العلى منهما بيمينه في ذلك حيث لا يثبت باليمين لأن العبرة باليد كذا في البداية وغيره (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأخت حقة وقبوران مع عصبة وخلف تركه فاعتت الزوجة بملفان الدراهم بيمينه الميت وأثبتت باليمين الشرع على القاضي في وجعه وكيل عام

نكاحها بذلك وأقامت بيعة على ذلك وحكم بها حكم يرى ذلك وفسح عنها فهل يجوز للعنى أن تزوجها وإذا حضر الأولاد أم حكمه أجاب إذا أقامت بيعة عند القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسح النكاح وهو يرى ذلك فسح نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عند دار وإثبات منهم من وأما فادواهم من لم يمتدأ فاضلى القول بنبطه يسوغ للعنى أن تزوجها من الغير بعد انقضاء العدة وإذا حضر الزوج وأقام ينفذ على خلاف ما أعتت من تركها بلا نفقة لا تقبل يبنمو البيعة الأولى ترخص بالقضاء فلا يطل بالثانية اه وقوله بعد انقضاء عتقها في الدخول بها أما غيب المدخول بها فلا عتق عليها ومثل هذا على بقوله تعالى واتقوا الله الذي تسامعون به والإرغام والله أعلم (سئل) فيما لو قضى شافي

المذهب على غائب فاعتت الضرورة واليمين نحو طلاق هل ينفذ أم لا (أجاب) نعم ينفذ ثاب أظهر الرأى من أن يمتدأ عليه الفتوى كفى الخلاصة وغيرها والله أعلم (سئل) في امرأة غلب عنها زوجها مائة زبد على اثنتين وعشرين سنة بلا نفقة ولا مال له حاضر في المصروف أمهرها إلى النائب الشافي وطلبت منه فسح نكاحها من زوجها حكم بفسح نكاحها على الوجه المقرر في مذهبه فهل علماء معتدات الشافي وعلى تدبرها فهل هي عدة طلاق أو ميرث وهل للقاضي الخفي تعرض لها مصدر من النائب الشافي ينفذ أو لا ينفذ حيث لم يترافع إليه فيه خصمات (أجاب) قد اضطرب كلام علماءنا في مسئلة الحكم على الغائب وله رأيهم

وإياهم ولم يصف ولم ينقل عنهم أهل قوي ظاهر يثبتي عليه الفروع بلا ضار أب ولا أشكال فلاذى ينبت أن يحتاط وتأمل وبلا حظا لخرج
والضرورات أنهم أتبع المظهور وأنشأوا الشيء الثابت بآجتهاد مجتهد أجمع الناس على صحة اجتهاده وعلموه وزهدوه وهو محمد بن ادریس
الشافعی رضى الله عنه ومن قال في جواز الحكم على الغائب مثله فاذ علم ذلك وعلم ما في النساء من الضرر والشقة بغية أو أوجه مسئلة
هذه المرأة في المقتضى وإن كان حنفياً أن يفتى بجواز الفسخ الصادر من القاضي وإن كان ناياً لثبات حكمه حكم الأصل وعليها إعادة الطلاق بلا
شك لأنه حكم فسخ النكاح وهو موجب لعدة الطلاق وليس بحكم موت الغائب وليس لقاض (١١) من القضاة نقضه أي نقض حكم النائب

الشافعی والله أعلم (سئل)
في امرأة غاب عنها زوجها
وتركها خالتي من الفرائض
والنفقة والكسوة والمعاش
وأذن بها الضروران والمجن
لعدم النفقة والكسوة
والسكن ولا ييسرها
الاستدانة ولا تستطيع
مشقة الكسب والمأهنة
فرقت أمرها إلى القاضي
الشافعی وقضى بالفرقة
على قاعدة مذهبه سنوياً
لشرائطه هل ينفذ قضاءه
ولا يصور نقضه وإبطاله
لو اختلف مذهبه ووقعه في
محل الضرر ومواجهه أم لا
(أجاب) نعم بنفسه لكان
الضرر وردها لخرج وقد أفتى
به من يعتنقه من علمائنا
وأرى من وأضح الخبير بما
يلتصها من المشقة والضرب
وعدم تسر الاستدانة في
زماننا الذي قل في فعل الخير
فلا يجوز والحال هذه
التعرض به بإبطال المانع
إبطاله من الأضرار وسوء
الحال والله أعلم (سئل)
فيما إذا حكم القاضي بنسخ

ثابت الوكالة عن الانحتماء ثم صدق لها الوكيل المزبور على ذلك وأقر به والا تن يدى الوكيل بالوكالة أن
الزوجة كانت ابنة أمة الزوج من المبلغ قبل قصد بقوا قراره فهل حيث صدق وأقر أن الدين بان في
التركة لا تسع دعواه المزبورة (الجواب) نعم لا تسع دعواه المذكورة بعد إقراره المزبور بالنقض كما صرح
بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الانقروى عن القنينة التناقض بين الدعوى لغيره كما يتبعه نفسه في
من أقر بعين لغيره فيكالات أن يدعى لنفسه لإعلاء ما يدعى لغيره بوكالة أو وصاية قس وصى أقر به ثم
ادعاء لغيره لا تسع (سئل) في إذا أمانت يدعي ورثته وتركته تحت أيديهم فادعى عرو وبناؤه بتميز يد التورق
على بعض الورثة يدعى حكم شرعى وأقام شاهدين شهدا له بذلك في الحكم المذکور فحكم بذلك وأمر
المدعى عليه بدفع الدين لعمر ومن التركة فدفع له بعضه من غير تخفيف عرو وبين الاستفاد ثم حضروا
آخر وادعى على عرو بأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالب بالمردف لكونه أخذ بغير بين فمحل
يكون المدفع المذکور غير واقع موقعه الشرعى لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذکور قبل الاستحلاف
الشرعى (الجواب) نعم لما في الخلاصة والبراز به وتكرير من المعبران أن القاضي يستخلف الطالب حتى قال في
الخلاصة عن أدب القاضي للخصافر رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير
طلب الموصى والوارثين ما استوفيت بذلك من المدون ولا من أحد أهله الذي عنه ولا يقضه قابض ولا برأيه
ولا شأنيته ولا أحلت بذلك ولا بشئ من على أحد ولا عندك به ولا بشئ من ماله وعمله الصدر الشهيد
بان العين ليست للوارث ههنا وإنما هي للتركة لأنه قد يكون له غريم آخر أو موصى له فالحق في هذا في تركة
الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شأني يستخلف أهله حيث أجمعوا على تخلفه
وذكروا أنه لا يدفع إليه المال حتى يستخلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرطاً حتى ينفذ حكمه
بالدفع والقاضي مأمور بالحكم بأصح الأقوال من مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله
تعالى فإذا حكم بغير الأصل لا ينفذ حكمه لأنه معزول عنه لأن التولية حصرية فكيف قد أجمعوا على
التخلف وأما ما قيل أن القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما التقليد فإنه يخالف
معتقد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض وهو المختار للقوى كما بسطه الترتاشي في فتاواه وأمدوا على
بعض الورثة فحصة أديع الورثة يكون خصماً عن الميت كما صرح بذلك في غير واحد من علمائنا
الاعلام ورحم الله تعالى وجههم بدار السلام (تنبيه) قال في البحر ولم أركم من ادعى أنه دفع لبيت
دينه وبرهن هل يخلف وينبئ أن يخلف احتياطاً أه قال العلامة الغزالي الترتاشي (أقول) ينبئ أن
لا يتردد في التخلف أخذاً من قولهم المدون نقض بأمناله إلا بأصنام أو إذا كان كذلك فهو قد ادعى على
الميت أه وقال العلامة الخبير الرملي في حاشيته على البحر (أقول) قد يقال إنما يخلف في مسلمة مدعى
الدين على الميت احتياطاً لاحتمال أنهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الأمر وأما في مسلمة دفع
الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فأنبئ الاحتمال المذکور فكيف يقال ينبئ أن لا يتردد في التخلف

الشفيع عن الشفاعة بسقوطها بالتخلف شرط شرعي من شروطها الشرعية المقررة عند العلماء هل ينقض حكمه بلام وجوب شرعي
أم لا (أجاب) حسب استند الحكم إلى دليل شرعي ووافق قول أصحابنا في المذهب فنذلا بنقض وسئل القاضي الجهم في معاملة وهي أنه
إذا كان جهمياً فنذروا أن يكره جهمياً وعل محل الخلاف فكذلك في الأصح مالم بشرط عليه السلطان أن يحكم بالصح من مذهب أبي حنيفة رحمه
الله تعالى فإذا شرط له ينفذ من أحكامه الأموافق الصح لانه معزول عما سواه وهذا مأثور عندنا في المذهب والله تعالى أعلم (سئل) فيما
يقوله حصرية أي أن تولية القضاة في زماننا محصورة بالحكم الأصح المذکور لا شرطاً السلطان فنصر الله تعالى ذلك على جميع قضائه أه منه

لومنع مولانا السلطان فضاه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا (أجاب) لا يستمر ذلك أبدا بل إذا أطلق السماع المنوع بعد النزع جاز وكذا لو لم يغيره أو أطلق له ذلك يجزى على إطلاقه فسمع كل دعوى وكذا لو مات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم ينعى بل أطلق قالوا وليك لتقضى بين الناس جاز له سماع كل دعوى إذا أتى المدعى بشرائط محبتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضى وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا تخصص له بمحض وإذاعه به نعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحواشي (١٢) والاختصاص وإذا اختلف المدعى والمدعى عليه في النزع والإطلاق فالمرجع هو القاضى لأن

وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للمتداعيين به فإذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينافى في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالينة الشرعية بعد الحكم عليه تخصه فثبت بطلان الحكم لأنه ليس قاضيا في سماعه عنه حكمه حكم الزعيم في ذلك فإذا ما تمسك بالبيع من عدل أو كذب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استقر مسائل كثيرة تتعلق بهذا المصنف وهناك عليه الأمر وانكشف له الحال وأيقنه علم (سئل) في قاض ولا السلطان ولاية أقل من بعض أقاليم مما ملكه الإسلامية فاسترى منه رجل حكومة بعض فواحى ذلك الأقاليم في مدة معينة بمبلغ معين فهل تكون أحكام ذلك الرجل في تلك النواحى أصالة أم نيابة أم لا

فقال اه (أقول) وكلام الرولى هو الأوجه كذا يحتج على من تميم (سئل) في امرأة تركت دعوى وأهال الأرض من أبيها على أخيهامدست وثلاثين سنة بلا مانع شرعى وهو منكرك ذلك فهل لا تسمع دعوى أهالها (الاجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعدست وثلاثين سنة لأن يكون المدعى غائبا أو مضيا أو متجونا وليس له ما يجرى الاحتجاج منه كذا في جامع الفتاوى تعلقا من الفتاوى العتبية (سئل) في خارج وذى يدعى نور تنازع عليه كل يدعى شرعا من آخر وتاريخ الخارج سبق فهل يعمل بالاسبق تاريخا (الاجواب) نعم كفى الترازين والخلافه وغيرهما وان في أحدهما يفتى للخارج إلا إذا خالف تاريخ أحدهما سبق فيه فيحكم له وإن برهن خارجا على ملك مؤرخ أو شرا مؤرخ من واحد غير ذى يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أمخ الح تتر ولا يصار من دعوى الرجلين وبمشمله أفتى الشيخ شبرا الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو عليها كفى البصر عزى بالخزائن الاكمل (أقول) هذا في الشرا من الغائب ففي فور العين في آخر الفصل السادس وأما للمسبوط لا تقبل بينة الشراء من الغائب إلا بالاشهاد بأحد الثلاثة إما بكافة يان يقول باع وهو يملكه وإما بكافة شتر به يان يقول وهو للمشتري اشترا من فلان وإما بقبضه يان يقول اشترا منه وبضه اه ثم رزلقا تولى القاضى ظهر الدين ادعى أن زوجه من أبيه وادعى آخر شرا عمن الميت وشهوده شهدوا بان السب باعته منه ولم يقولوا باعته منه وهو عليه قالوا لو كانت ألفت في يده على الشراء أو موى الأرض فالشهادة جائزة لأنها على مجرد البيع أم لا تقبل إذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أم لا كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع ومالك اه (سئل) في رجل اشترى من زيد فرسا معلومة بتمن معلوم والا ت قام جروا الخارج بدفعهما من الرجل بالتنازع ويريد المشتري إقامة البينة على عروا المدعى المزبور أنها نتاج فرس باعته فهل يرجع بينة المشتري أنها نتاج فرس باعته على عروا الخارج (الاجواب) نعم وإن برهن خارج وذو يدعى النتاج فذوال اليد أولى وهو الصريح خلافا لعيسى بن أبان شرح الملقى من باع دعوى الرجلين وبمشمله أفتى الشيخ خبير الدين نفلا من الجرو جامع الأصول من الدعوى من فتاوى وبغيا أيضا وبرهان المشتري على نتاج باعته كبرهان باعته اه ومثله في البصر (أقول) ولا بد من الشهادة بهذا القول على ما ذكره في البصر عزى بالخزائن الاكمل حيث قالوا قدام البينة أن هذا الهابة ثبت عنده أو نصح هذا التوب عنه وأن هذا التوب ولادته أمته ولم يشهدوا بالملك فانه لا يفتى له قال وكذا لو شهدوا أنها بنت امته لا نصح هذا التوب عنه وبمشمله أفتى العلامة محمد التاجى كفى فتاوى ثم اعلم أن قولهم أن ذال اليد أولى في دعوى النتاج مقيد بما إذا لم يدع الخارج عليه فعلا أو ادعى عليه انك غصبته متى أو أودعته عندك أو أخرجته منك فادى ذال اليد النتاج وقدم الخارج عليه كما جزم به في البصر والزباني شرح الهداية وغيرهم كما أفضت فيما علقته على البصرا المختار فتنبه بذلك (سئل) في رجل

تكون من هذا القبيل ولا من هذا القبيل لأن هذا ليس من جنس ما يباع ويشترى كيف لا وقد تضمن ذلك التزام اشترى وفاقع غيره ودفع في أمانة غير معلومة على أن ما حصل من الدراهم من الوقائع التي ستمت تكون محصو للقاضى فهذا المصوول يكون من قبيل الرشوة فلا تقع توليته والحال هذا ولا تفتد قضاياه أو يكون من قبيل الآخر في نظير كجاية الوقائع وأصيلات فيجوز أخذ ذلك المبلغ إذا كان أحوال مثل حيث جوزه الفقهاء إذا لم يكن له مقر في بيت المال ولكن هذا الاختيل العمل وعلى التبرفات هذا الغير لا يتبرع للقاضى بأجر عمله بل غرض من نيابة القاضى التسلط على الناس وأخذ أموالهم بجاء الحكومة فلذلك لا يرضى بدفع مبلغ من ماله للقاضى وقد قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم اننا والله لانرى على هذا العمل من ساه ولا من حرص عليه فاذا علم ذلك فهل يجب على ولي الامر المنع من تعاطي تلك الامور
وزجر مثل ذلك الاول والثاني عنه وعلى يجب على علماء تلك المملكة اذا خيل تحت قوله سبحانه وتعالى واذا أخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب
ليبينه للناس ولا يتكفونه التنبية على حرمته كروا الى السليمان ايد الله تعالى به الدين فانه اذا حصل من بعض وكلاء السليطان مصادرة
في اموال المسلمين فانهم يقومون عليه ويرجون به ويعرضون فيه للسليطان فلا ينبغي ذلك في حق من يصدر منه مقتضى في الدين ونهوان
بالشرع المجدي باتخاذ حكومة الشرع شركا لتقصير خطام الدنيا وسيا التسلط على (١٢) الرعايا اولي فان سكت العلماء وخيار الناس

وعامتهم عن مثل ذلك المنكر
اشترى من عمرو بانه يدمشق بمثل ما هو معلوم فاستحقها مستحق في بلدة اخرى بدعى التنازع وحكمه بما يرجع
بطلب الثمن من بائعه فاراد ان يبرهن انها تفتت عنده وندب بائعه المستحق وغاب وكذا البينة فهل يشترط
حضره المستحق لقبول هذه البينة يبدل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضور البغلة ايضا (الجواب)
مقتضى ما أفنى به الخبير الرولى كما هو مذكور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمادة عدم اشتراط
حضور المستحق قال في العمادة وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى ما في البرزاية عدم القبول بلا حضور
المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضره البغلة ايضا قائل ولا يخل هذا
ما ظهر العبد الضعيف (اقول) وقدمنا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق فرجعه (سئل) في ذى
يخرج برهنه على نتاج رجل ولم يوافق سنده نازيحه ما هل يقضى به لى اليد (الجواب) نعم والمسئلة
في التتوي من دعوى الرجلين (سئل) في ذى يدعى معرفة نتاج معزته تفتت عنده له بينة على ذلك ادعاها
خارج بالمال المطاوع وام كل بينة على دعواه فهل يقضى بينة ذى اليد (الجواب) نعم ادعى التنازع فانه يقضى
بينه ذى اليد وكذلك ادعى ذى اليد التنازع والاشترط كما مطلقا وهذا المذمور فان ارغاضنى لصاحب
اليده ايضا اذا كان من الدابة غافقا الوقت صاحب اليد موافقا لوقت اخراج غنائه يقضى للشارح
عمادة من الفصل الثامن وعام الفروع فيها ومثله في التتوي برغمه (سئل) في رجل ادعى على آخر
النتاج فقال المدعى عليه انك اقروا نالنا اشترت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا بدعى المدعى ان
اقام البينة أم لا (الجواب) نعم يكون دفعا كما صرح به في العمادة في الفصل السابع في التنازع في
الدعوى (سئل) فيما اذا مانر يدعى ورثة وتخلط دارا وضع بعضهم بدعيها فاطالب بالتتوي فالتتوي بقدر
مراعاتها ما ثبت لى قاض حبل ان التتوي وقتها على اولاده لاربعته على اولادهم ثم ثم الخ والحال
ان المدعى عليه ليس ناظر على الوقف وما ذواته بالمدعى بذلك من القاضي العام وان الشهود لم يذكروا
اسم جدواؤهم المزبور في الشهادة بل ذكروا اسم واسم أبيه فقط وهو ممن لا يعرف بما ذكر واسمته
التي يشارك فيها غيره ولم يعرف بالاحكام ثم ترفع المدعى قاضى القضاة فالى حكم الحنبلى المذكور وحكم
بحر بان الدار ملك ورثة زيد يحكم شرعا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها
والحالة هذه (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لادعاءه باذن القاضي بضم وقفا وقابغبرادنه
فقبول وبيان والاصح ان لا يصح لانه حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه
جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح روايت واحدة ومستحق غلة الوقف لا يتخذ دعوى
غلة الوقف وانما ملكه المثلوى ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز ان يكون التتوي بغير اطلاق
القاضى ويغنى بانه لا يصح لاحد لاخذ خلا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف فليس لاحد من
الموقوف عليهم خصومته بل اذن القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله في العمادة في
الفصل العاشر والبرزاية نعم آخر الفصل الخامس من الوقف في الدار المختار الموقوف عليه الغلة والسكنى

وكان امام الجامع فامتنع عن الصلاة تخلف حتى عرض على نفسه الاسلام اخذ من هذه المسئلة انتهى وانت لا ترى مقاطعة
الاختساب ومقاطعة القضاء لان كلامه في الاصل طاعة اقامتها واجبت على المسلمين فعلى القاطع على القضاء ما على القاطع على الاختساب
ولا يستل عن جواز بيعه بل يستل عن كفر مسخه وتعاطيه وان كان ظاهرا ايضا غير خلاف الاعلى عاين ما تم للفقهاء وتحققوا لسخن الشيع محمد
ابن سراج الدين الحانوفى كلامه في المصنوع الحمد للناصب من كلمة الحج والسجلات فيه ان دعوى المستتب عليه لا تمنع من الدعوى لا بد
بوان تكون سبق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا المدعى ليس بخالفه ان كان في مقابلة الحكم لا يجوز اخذ الامن بالناس ولا من المستتب

وان كان على كفاية الصكوك والجميع بما يلحقه من المشقة فهو النايب لا المستتب فقط البتة غير جازمة بوجه من الوجوه هذا حاصل كلامه ووجه
 الله تعالى وما أحلهم من جهة قواعد القواعد لا شئ من أخذ القضاة مقاطعات كان مستحلفا وكافر بلا شبهة فكيف تفلذ أحكام الكفار وان
 كان غير مستحل فهو من قول القضاة بالرشوة وسواء قد كثر نقل ذلك فقالوا فاطمة بن أخذ القضاة بالرشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى
 لا ينفذ حكمه قال في الخلاصة و به يقتضي إذا لم يولد رشوة أخذها هو أو قومه وهو عالم به غير تنقيده كقضاة بالرشوة ولا شبهة إضافية أنه
 يجب على السلطان نصر الله تعالى (سنة ١٤) متعاطي ذلك ومعاقبته بأشد العقاب لانه من الأمور الخلة لهذا الدين اثنين ويجب على كل من له
 قدرة على اعلامه أن يعلمه

لا تأكل الاجارة ولا الدعوى لغصب منه الوقف الا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه
 الفتوى عباد لان حق في الغلبة لا العين اه ولا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم أبيه
 وجده وأسمه واسم أبيه والصناعة اذا كان معروفا بان لا يكون في بلد سريل في تلك الصناعة كذا في
 البرور والتنو وغيرهما (سئل) في صغير من أن وثلاث اخوات شقيقات وخطب تركة فادعى اخوان
 على وكيل عني أصغر أنهم بائنا بن ابن عم له وطالبها بما بقدر ما خصهما من تركته فأنكر الوكيل نسبهما
 له وأثبتا شاهدان شهدا في وجه الوكيل المرقوم انهما بائنا بن ابن عم الصغير وليد كرافي شهادتهما انهما
 ابنا عم لابن أولاد ولا تموز كقابل الحكم لم تكن التركة في يد العمتين المزبورين ولم تكونا خصلما
 في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح (الجواب) نعم وفي الاشياء من كلاب القضاة الدعوى
 على غير ذي السبل لا تسمع الا في الدعوى الغصب في المنقول وما في الدور والعقار لا فرق كافي التهمة اه
 والخصم في اثبات النسب خمسة الورث والموصى والموصى له والفرع الممتد إلى الميت رتبة من الفصل
 الاول من كلاب الدعوى وفيه أبعاد الدعوى المالك لا تصح على غير ذي اليد اه باختصاص وفي الخاتمة رجل
 طلب الميراث وأدعى انه الميت بشرط لصحة دعواه أن يفسر ويقول هو عم لايه وأمه وأولايه وألامه
 وبشرط أن يقول وهو وارثه ولا وارثه غيره عباد به من وأخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرجعية
 سئل في رجل يدعى على وصي صغار أنه ابن ابن عم الميت هل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى إذا أقامها
 أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح القضاة بالنسب وانما تقبل بشرط أن تكون
 بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في الصريح بعد بسط الكلام وحاصل
 ما ينفعنا هاتان الشهود إذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يصح له الإبعاد دعوى مال الا في الأب
 والابن اه وأثبت النسب الشهود الميت والميت لبنوة العمومة حتى يلتقي إلى أب واحد وأن يقولوا هو
 وارثه ولا وارثه غيره كاصح به فاضحان ولا بد أن يكون الأب الواحد المتلقي اليه معرفة القاضي بالاسم
 والنسب بالأب والجد إذا الخصام فيه والتعرف بذلك عند الامام الا عظم ربه الله تعالى وعلمه الفتوى فإذا لم
 يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاة بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب
 سيما في هذا الزمان ومن المعلوم أن ولاي انصره الله تعالى ما ولي القضاة الا الحكموا بالشهادة المذكرة
 فلا يصح الا أن يشهدا غير من كاة كالمظهر والخاله هذه واقعة تعالى أعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم
 من فصل دعوى النسب (قال المؤلف) قلت هذا مناض لما ذكر في الظاهر به والعمادة وغيرهما من
 أنه بشرط ذكر الجد الذي التقيا اليه وقد مشى له في الظاهر يمثلا لا بد كراسم أبي الجد ولا اسم جده
 لكن أفتى الامام أبو السعد بأشراط ذكر الاب كذا كره في التعميق في فتاوه وأعلن أن الرجعي
 اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب بشرط ذكر أبيه وجده
 وان حكم بدونه ذكر الجد نفذ وان لم يكن أن الدعوى على الجد الذي التقيا اليه والخال أن الدعوى على الميت

بذلك لانه من مهات الدين
 ولا خلاصه في السكوت
 واذا علم الامام أصله الله
 تعالى وأصلحه في ذلك جازله
 أن يترقى في عقوبتهم إلى
 القتل لينزجوا عن مثل هذه
 الضمية المهلكة والتأزير
 الموقفة وما أقرب هذه
 المسئلة من مسألة السعاة
 والاعوية وقد قالوا فيها
 وتفساد المال بسبب السعاة
 والاعوية أتوا به ثياب
 قاتلهم وأفتى السيد أبو
 شعيب كفرهم وهؤلاء
 أشد فسادا منهم بلا شك ولا
 ارتباب وقد أشتد بعض
 عباد الله تعالى في طائفة
 القضاة سند قول أفتنا
 لا يكره التقليدان هو أم
 من الظالم
 كيف السلاطنة وهو
 بصيرنا
 يعطى مقابلة على يؤخذ
 ويقول أخذ على كذا كذا
 من أن أجمع اذا أخذ
 ويقول هذا شرع طه
 المستطفي
 من يقول لم يكن لا ينفذ

قلى في أسأل القضاة حقيقه * في كفرهم بالله يعني المأخذ والله سبحانه وتعالى بطوار الدين من كل دنس الذي
 ويظهره ويؤيده بائنة العالين العالين أمين أمين يا رب العالمين (سئل) فيما لا ولي السلطان قاضيا حنفيا الحكم في بلد من بلد معتزلة بذهب إلى حنيفة
 رحمه الله تعالى حكمه بذهب ابن أبي ليلى في قضية ثلثه بذهب أبي حنيفة وصاحبه لا ينفذ حكمه فيما لا (أجاب) لا ينفذ لأن السلطان إنما ولاه
 ليحكم بذهب أبي حنيفة فلا خال الخلفاء فيكون معزولا بالنسبة إلى ذلك الحكم كاصح به في فتح القدر وغيره موسوعة كان القاضي عالما أو
 جاهلا مقلدا أو مجتهدا ناسيا أو عامدا وقد ربح العالما فاطمة بان القضاء يقتضيه الزمان والمكان والحوادث والأشخاص فإذا خصه السلطان

زمان أو مكان أو ولدته أو شخص شخصه وذلك لأن ولاية القاضي انحايه مستفادة من السلطان فلا ينفذ قضاءه فبما أنه معناه وحكمه فنية
 حكمه بقية الزمان لم يؤذن لهم من جانب السلطان بالقضاء وهذا يجمع عليه لا خلاف فيه إنما الخلاف فيما إذا أطلق له وحكم بخلاف
 مذهبه وهي المسئلة التي أكثر علماء زمان ذكرها وصارت الخلاف والتفصيل واختلاف فيها الانتفاء والرجوع والاصح والتصحيح وقال
 رأينا السؤال بهذا اللفظ * ينادي هلم لهذا اللفظ وان القيامة قامت على * براع الى وقد نفذت * فان ذوي العلم قد أجابوا *
 على أن صاحبها قد خلط فهل مؤمن يتواخي اجزاء * ويعلم مفتي الزوري بالشرط (١٥) ليدري بعض الذي واقع *
 عليهم فرفع هذا السخط
 وشرع الرسول لمصن فلا
 بهان بن أن تولى خبط
 والله خلقه معاشاة
 وفي علمه عزما يحط
 فانهم والله أعلم (سئل في
 التنافيذ الواقعة في زماننا
 بشهادة شاهد من على ماني
 الصك بغية الخصم هل هي
 معتبرة شرعا أم لا) (أجاب)
 قال في البحر في شرح قوله
 واذا وقع البيع حكما ك
 أمضاء معنى قوله أمضاء حكم
 بمقتضاه بعد دعوى خصمه
 من خصم على خصم وكذا
 قال في البراز يتوان أرادوا
 أن يشترط الحكم الخلفه على
 الامسلا لا يتعم تقديم
 دعوى خصمه على خصم
 حاضر واقامة الدينة كماله
 أرادوا اثبات قضاء فاض
 آخر انتهى بالحاصل أن
 الحكم المرفوع لا بد أن
 يكون في حادثة واحدة
 خصمه كاحص به العادى
 في الفصول والبنائى في
 الفتاوى قال وهما شرط
 لنفاذ القضاء في الجهود
 وهو أن يصير حادثة تجري

الذي يطلبون أنه قسمة (سئل) في بار بقا شرها رجل من سيدها بن معلوم قبضه سيدها ونسلها المشتري
 منه وذهب الى منزله متقادا للرق والبيع والتسليم ساكتا واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن
 أراد بيعها فزعت ابنتها حرة الأصل ولا يئنه لها فهل لا يقبل قوله في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل ذكر الامام
 رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا ابتاع لبيع لا يقبل قوله في حرة الأصل بدون بينة وتفسير
 الانقياد للتسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري ولا ياتي بسبب ما السكوت عند البيع لا يكون
 انقيادا للبيع لان البيع لا يقوم به بل وجد بالعقد وقد كثرنا في أحكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو
 حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أن لا يقبل عداية في الطفل الا بعين ولو قال العبد أنا من الأصل
 فالقول قوله يحكم الأصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بالبرهان برزاية من الحادى عشر
 من الدعوى (سئل) في رجل تصرف في دار معلومة زمانا تصرف الملك في أملاكهم من غير معارضة في
 ذلك وفي شئ منه ثم باعها من يدو باعها بدين عرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة
 ولرجل قريب مطلق على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعو بشئ من الدار والكل في بلدة
 واحدة لم ينعهم من الدعوى مانع شرعى قام الا تنورته بريدون الدعوى بشئ من البارفهل تكون
 دعواهم بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في التصرف قطعا
 لا لاطماع الفاسدة لان السكوت كالاتصاف قطعا للزور والجلل والمسئلة في كثير من المقتران كالنور
 والسكنز والمثلتي في مسائل شتى آخر الكاب والبراز يقولوا الجيلة وعبارتها رجل تصرف زمانا في أرض
 ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يتقدم على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى له وقت تركه في يد
 المتصرف لان الحال شاهد اه لاسمها بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
 والمسئلة في فتاوى الانقروى مفصلة وكذا في آخره يبقى كتاب الدعوى في عدة مسئلة (سئل) في امرأة
 ماتت من زوجها وأمن فامر وحلفت تركه فقامت الام أن تدعى بان لها أمتعة معلومة في التركة
 دفعتا لا ينتها على سبيل العار بة من مدة تزدي خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمتعهما من الدعوى
 مانع شرعى والزوج ينكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة لمنع السلطاني (الجواب) نعم (سئل)
 فيما إذا كان بيدهند أمتعة مومة متصرفتها من مدة سنين بلا معارضة لها ثم ماتت عنها وعن ابني أخ
 شقيق بعارضاها في الامتعة يدعيان انها لها وهى تنكر وتدعى أن الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك
 وعلى ابني أخها الاثبات (الجواب) نعم (سئل) في قروي اختلف مع زوجته بقرون تنهاج بيته
 ولا يئنه لها فهل يكون قوله في ذلك بيئنه (الجواب) نعم لان المواشى مما يصلح لهما كالأرض والبر والناخ
 والقول له في الصالح لهما (سئل) فيما إذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة للزوجة
 فقط كالاساور الذهب وغيرها مما يصلح لهما كالثياب وغيرها فالقول بان في الغرضين (الجواب) القول
 للزوجة في ذلك بيئنه وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بان القول قولها في الرقيق لانه مما يصلح لهما كالأرض

بين يدي القاضي من خصم على خصم حتى لو ات هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه قروي انتهى قال ولا بد في أمضاء الثاني لحكم الاول من
 دعوى أيضا كما سمعت ثم نقل عن البراز بقية قاضي بلدة حكم على رجل بحال وجعل ثم مات القاضي ومثله عزله وأحضر المدعى المحكوم عليه
 عند قاض آخر وهرن على قضاء الاول أجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا انتهى فانظر الى قوله وأحضر المدعى المحكوم
 عليه ففيه اشتراط احضار المدعى عليه لصحة القضاء عليه ثم قال ولو شهدوا أن قاضيا من قضاة البلدة قضى هذا المال لا يحكم به ثم قال في البحر
 اذا علمت ذلك ظهر أن التنافيذ الواقعة في زمان غير معتبرة لصدرها بلادعوى برحانة وانما يقم صاحب الواقعة بينة تشهد على حكم القاضي

الاول فلان المكتبة القاضي الثاني انه اتى به حكم الاول ونفذه ولاشك ان دعوى القضاء حادثة عن الحوادث فيشترط فيها ما يشترط في جميع الحوادث وهو ان تكون من خصم على خصم حاضر وقد نقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع على أن حضور الخصم المذعى عليه شرط في نفاذ القضاء عليه وفي فتاوى قاضيه انما ينفذ القضاء عند شرائطه من الخصومة وغيرها فاذا لم توجد لم ينفذ انتهى وقد ذكر في الفتاوى انه البردية قد كتبت ائتملت بشئ من الحكم قبل التصور وكذا في ذلك ان أخذ بعضا واخر من الهذرا والتهور في ان فوجه الفكر بتوفيق الله سبحانه الى تحصيل بعض الغرض من هذا الباب (١٦) ومن أجل التعمق في النظريات الشرعية الهام الصواب فخطمت هذين البيتين بضعا لطراف

القضايا الحكمية وجعا
لاول الحوادث الشرعية
البيتان هما
اطراف كل قضية حكمية
ست يروح بعدها التحقيق
حكم ويحكم به وله وجه
سكوم عليه وما حكم وطريق
ثم قرر في بحث الطر في فقال
وبما قررنا بعد قولهم ان
شرط نفاذ القضاء ان يصير
الحكم حادثة في أي حادثة
والمراد بها الخصومة العينية
وهي انما تكون بالدعوى
العينية من خصم شرعي
على خصم شرعي وبشرط
لحضره الخصم المذعى
عليه الى آخر ما ذكره مما
لا نزاع لاحد فيه والله اعلم
(سئل) فيما اذا مات القاضي
للاذون له بالاختلاف هل
تنتزل نوابه أم لا (أجاب)
قد قطعتم فقبس النفس
قاضيا في فتاواه بانهم
لا ينسبون عونه وبصاره
واذا مات الخليفة لا تنتزل
قضائه وجهه وكذلك كان
القاضي ملاذونا بالاختلاف
فاختلف غيره فان القاضي
لا ينتزل خليفته انتهى وفي

البحر (سئل) فيما اذا مات هذين زوج وابن منه ثم مات الزوج عن زوجة بنت منها ورثا كادرا اكانا
ساكنين فيما اختلفا من الزوج وجتوبتها فهاذا يعني ان نصف الميراث الزوج المتوفى الميراث ورثا
هنا يدعى أن كامل الميراث لله هذ ولا ينفذ في ذلك لورثة الزوج مع العيين (الجواب) نعم وان
ما اختلفا تنفذ وتنفذ القول قول ورثة الزوج في قول أي خيفة محمد كافي لسان الحكم ومثله في الحرية
تقارنه (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا واختلفا في بيت ساكنين فيها وله ابنة تشهد بحجران البيت
في ملكها فهل ينفذ بقضي بيتها (الجواب) البيت الزوج بمعية كافي البحر الا أن قسم البيعة بقضي بيتها لهما
خارجة قال في لسان الحكم من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا وأما بانها القول قول الزوج لانها
صارت أجنبية بالطلاق فزالت بعدها اذا اختلفا قبل الطلاق أو بعده وأما ما قاله القول قول ورثة الزوج
في قول أي خيفة محمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة أي قدر جهازها وفي الباقي القول قول
ورثة الزوج لان الوارث ومقام المورث قصارا كلورين اختلفا بانفسهما وحاجيات في حال قيام النكاح
ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعدمهما الخ اه أقول وقال في البحر تحت قول لاكثره
فيم ابلغ لهما مثل كلام المؤلف يعني صاحب المكتبة اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف
في الفرس ونحوها ولهذا قال في خزائن الاسماء لومات المرأة في ليلتها التي زفت اليها في بيته لا يستحسن أن
يجعل متاع الفرس وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطانفس والقمام والإباريق والسناديق
والفرش والخدم واللحف للنساء وكذا ما يجوز مثلها الا أن يكون الرجل معروفا بجارية جنس منها اه فكذا
اذا اختلفا حال الحياة فم ابلغ لهما قاله الا اذا كان الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لها جريان العرف
غالبا من أن الفرس وما ذكر من السناديق والخدم تأتيه المرأة وينبغي اعتداده بالقول الا أن يوجد
نص في حكمه ليلة الزفاف عن الامام بخلافه فيفسح اه كلام البحر ملخصا (سئل) في رجل متزوج
بامرأة أو يدهما عقارا واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات
الرجل عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذکور وعن بنت من زوج آخر مات قبلها
قام الابن الا أن يدعى ان العقار ملك لابه والبيت اياه لاتهوا ولا ينفذ لكل منهما فهل يكون القول للابن الميراث
في ذلك بمعية (الجواب) حيث لا ينفذ القول للابن في ذلك بمعية ونزول البيت المذکور ومنه قبرا طوا وحدا
والسئل في الخبر يعن لسان الحكم (أقول) لم يبين في السؤال العقار المذکور وما هو والحكم المذکور
انما هو في متاع البيت قال في الكثرة وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما
اصطلحه وله فيما يصطلحهما وقال في الجبري القول في متاع يصطلح للرجل والمرأة أن المرأة وما في يدها في يد
الزوج والقول في الدعوى لصاحب الاختلاف ما يختص به لانه يعارضه ظاهر أقوى منه اه وقال في
البحر أيضا ومراهم من المتاع هاتما كان في البيت ولو ذهبوا فوضه كما سيأتي في المشكل اه والمراد
بأنشك الصالح لهما وما ينفذ بهما بعد ما يصطلح لهما الفرس والامتنعة والاراق والريق والمزمل والعقار

البرازي وفي المحيطات القاضي انزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة فاذا عزل القاضي قبل بعزل نائبه والواشي
واذا مات لا الفتوى على أنه لا ينتزل بعزل القاضي لانه نائب عن السلطان أو العامة بعزل نائب القاضي لا ينتزل القاضي وفي الاشياء
والفتاوى بعد ذكره لجهن النقول قال فخر من ذلك اختلاف المشايخ في عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه
لا ينتزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينتزل بعونه بالاولى لكن على ما به نائب السلطان فيدل على أن النواب لا ينتزلون
بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع كل واحد لا يفهم أحد الا انه نائب السلطان ولهذا قال العلامة بن

الفرس وناصب القاضى في زماننا ينزل بعزله ومجونه فانه نائبهم عن كل وجه انتهى فهو كواكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كواكيل قاضى القضاء هو مذهب الشافعي وأجدود عندنا أنه نائب السلطان وفي التارخانة أنه القاضى أعظم رسول من السلطان في نصب التواب انتهى وفي وقف القبة لومات القاضى أو عزل يبق من نصبه على حاله ثم رقه يبق فيما انتهى كلام الاشياء فتوله لكن جعل في المعراج الخ رذلنا فانه ابن الفرس وكسب قال أنعم الوسائل نقلا عن البدائى ولو استخلف القاضى بأذن الامام ثم مات القاضى لا ينزل خلفه لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضى ولا ينزل بعون الخليفة أيضا كالأبى يعزى الخليفة لانه نائب

الامام فلا ينزل بعزله كواكيل فانه لا عاك عزل الوكيل الثانى انتهى يعنى بالوكيل الثانى الذى وكاه الأول بأذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيل عن الموكل لانه قد لعزل الوكيل الأول وقد عاكوا لعدم عزل القاضى بعون الخليفة بأن الخليفة نائب عن المسلمين في تقليده القضاء والسلطان على حالهم فلا ينزل القاضى بعون النائب يعنى السلطان الذى هو نائب عن المسلمين فاقى بقوله قول ابن الفرس انهم تواب القاضى من وجه مع صريح كلامهم قاطبة بانه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث أذن له بالاستخلاف ومع قوله في المعراج كونه كواكيل قاضى القضاء هو مذهب الشافعي وأجدود عندنا أنه نائب السلطان ومعنى قول صاحب الاشياء لا يفهم أحد الا أنه نائب السلطان مع تصريحه بأنه العلاء بانه اذا كان القاضى ماذون له بالاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان

والواشى والنقود كذا في الكافي وبه علم أن البيت الزوج الا أن يكون له ما ينفعه عزرا في خزانة الاكل الى الامام الاظم اه كلام الجرد كوفي البحر أيضا أنه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالأجنبيين يقسم بينهما اه وبه علم أن العقار اذا لم يكن واسا كثنين فيسهل يحصل في معنى متاع البيت لان الكلام في متاع البيت فقط وقد عقلت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتبت فيما عاينته على البحر أن الاولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر واذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن سكاكهما فيقسم بينهما فبينما يتعين تقيد العقار في السؤال بما كانا كثنين فيه فليكن مثل (سئل) في ابن كبريه عيال وكسب مات أبو عيسى وعن ورثة يدعون أن ما حصل من كسبه خلف عن أبيهم ويردون ادخاله في التركة فهل جئ كل له كسب مستقل يخص بما أنشأ من كسبه وليس الورثة مقامه في ذلك ولا ادخاله في التركة (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جلة عياله وصنعهما متحدة بعينه يتعاطى أموره ولا يعرف إلا من مال سابق فأجمع مال بكسبه ويردان يخص به بدون وجه شرعى فهل جميع ما حصله بكسبه مالك لأبيه ولا شيء له فيه (الجواب) نعم جميع ما حصله بكسبه مالك لأبيه لا شيء له في حديث كان من جلة عياله والمعيشة في أموره وأحواله وصنعهما متحدة لا يعرف إلا من مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الأب يمسكون معياله فيما يصنع كاصحر بذلك في الخلاصة والبراز يع وجميع الفتاوى وأقضى بذلك الخبر الرسمى اذا تنازع الرجل مع نسيما خمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتنازع متاعنا ولا بدع له نفسه فان المتنازع يكون للأب والبنين الشباب التي عليهم لا غير الخ من القول لمن في كلب الدعوى (أقول) وفي الفتاوى الخبرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال له كسب مستقل حصل ببيعة أمه الامان هل هو لها بالخاصة أم تقسم بين ورثته أجاب عيال ابن تقسم بين ورثته على فراش الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علما ثنائى ابوان بكتبان في صنعة واجدة ولم يكن لهما شيء ثم اجمع لهما مال بكون كله للأب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عباراتهم بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فاذا عدم واحد منها لا يكون كسب الابن للأب وانظر الى ما عايناه المستقلة من قولهم لان الابن اذا كان في عيال الأب يكون معياله فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعل ذلك اه وأجاب الخبر الرسمى عن سؤال آخر بقوله حيث كان من جلة عياله والمعيشة في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكسبه وتبعه فهو مال خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجمع له بالكسب جلة أموال لانه في ذلك لا يسمع من حتى لو غرس ثمرة في هذه الحالة فبى لانه نص عليه علما آثار جميع الله تعالى فلا يجزى فيه إرث عنه لكونه ليس من ماله وكان اه وأجاب أيضا عن سؤال آخر بقوله ان ثبت كون ابنه وأخوه عائله عليه وأمرهم في جميع ما يعلونه اليه وهم معيونه فالمال كله له والقول قوله فيما لديه بيمينه وليتق الله فاجز اماماه

(٣ -) فتاوى حامديه - ثانی)
أوعزت فقد عزلت خلفاء فاتهم بنزل بعزله لان القضاء والعزل منه بقبول التعلق وبما صرحوا به أيضا ان القضاء يقبل الخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص ولا يك نصب القضاء عن لهم الا لسلطان أو من أذن له السلطان اذ هو صاحب الولاية العظمى فلا يستفاد القضاء والعزل لانه والله أعلم (سئل) في مفت ينفذ المسلمين بالفتوى وغيرها بالنقل الصحيح من الكتب المعتمدة بأمازات مشايخه الذين علوه العلم والعمل به ولم يعلم بوجه ما كونه ما جازا فللقاضى أو غيره أن يحجز عليه ويتعمعن نفع المسلمين بالفتوى أم لا يجوز له ذلك وهل

فعل القاضي هذا شرع محمد بن عبد الله أم شرع الجاهل بالدين وهل اذا كان ما حنا وثبت عليه ذلك ونحصر عليه القاضي وأقضى بعد الجرح يجوز ترواه
ويعمل بها كاصح في الضرر والغرر ونقل عن البدائع أم لا والحال ان المقتضى في بلاد خلت عن مثله علماء وعلماء مستحق من سعي في الجرح
عليه ومن يعينه على ذلك من الله تعالى دنيا وأخرى وهل يؤجر ويناب من يبين ذلك المقتضى على نفع المسلمين بالقضى من الحكم وغيرهم أم لا
يبين الناظر الجواب الواضح ليقفه كل صالح وطالح وهل اذا خلت بلاد من عالم ترجع السلطان في أمور دينهم ودنياهم هل يجوز للمهاجر منها إلى
بلادها وجود العلم أم لا (أجاب لا يجوز (١٨) منع المقتضى الموقوف في دينه ووصافه وعقله وصلاحه وعلمه وفهمه بالسنة والاشارة ووجوه

الفتنة والتضييع والاعتبار
لان فيه منع التكليف بما آتوا
الله تعالى العز والجلال
ومن كتم علما ألقم بطعام
من نار وكفى في منع ذلك
قول الله تعالى ان الذين
يكنون ماتر لنا من البينات
الاية ومثلهما كسرى في افادة
حرمة المنع من الالاف
الزاجرة للمانع من اخفاء
الحق والقنوى جعلت
لاستبلاء ما نفي ودفع عن
افهام المكلفين واذا تعين
شخص لهما ضرر فراضى
حقه يبين فكيف منع عما
هو فرض عليه فاقبل به من
المسلمين ولا يجانبه شريعة
من الاولين والآخرين
واذا أتى بما هو الصواب
بعد الجرح جاز له التواب
واذا أتى قبل الجرح بالخطا
لا يجوز ان تعسده فعليه
العقاب واذا كان المقتضى
بالوصف المرفوع فلا شبهة في
حرمة الجرح عليه وثبت
الام لم يفسر ولن أعان
وأوصل الآية اليه ومن لم
يكن موصوفا بما ذكره وكان
ما جاز الجرح عليه من باب

وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل كان كل مستقلا بنفسه واشترى كوافي الاعمال فهو بين الاربعة
سوية بلا شك وان كان انما فقط هو المعين والاشارة الثلاثة بانفسهم مستقلين فهو بينهم أم لا نا يثبت
والحكم داوم على ما جاع أهل الدين الحاملين لحكمته (سئل) في رجل ادعى على آخر اجرة خاوت
فانكره فنهى ذلك وريد تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف (الجواب) نعم له تحليفه وكيفيته
تحليفه ماقى ١٦ من العمادية في مسائل الاختلاف لا دعى اجرة ضيقة أو دار أو ما وثق أو عبد أو ادعى
مزارعة في الارض أو معاملة في ثقل فانكر المدعى عليه يحلف على الحاصل بانته ما يثبت بين هذا المدعى
اجرة قائمة بالضرورة اليوم في هذا العين المدعى ولاه قبله حتى بالاجارة التي وصف اه (سئل) فيما اذا
كان يدين من دار معاملة عن أبيهما التصرف فيها بطريق الشرع عوجب تحفة مستغنية له من تب
على بعض غير معلوم من أرض الناري كل سنة فشران لجهة وقف درعين صدقة يدفعون لجهة الوقف
من أكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور يكلف التبيين المزبور من الى بيان البعض
المزبور واستجوابه من يدين وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون الغرضين في كل سنة على
الوجاهة كور فهل ليس للمتولى تكليفهم الى ما ذكر (الجواب) نعم ليس له ذلك والله تعالى أعلم
والعمدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع الدين المدد المتعاطاة اه (سئل) فيما اذا كان
لجهة وقف قطعة أرض داخل دارز بدوي غير معروفة يدفع لناصر الوقف كل سنة ثلثي غرض أجرة
عنها ويأخذ بذلك وصولا من قديم الزمان قام الآن ناصر الوقف بكفر يدالي استجار أرض معلومة من
أرض الدارز اعانها هذه مؤيد يترك ذلك ويكلفه ان ابائهم بالوجه الشرعي فهل يكلف الناصر الى ذلك
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان يدفع اجرة بستان معلومة وهم متصرفون فيها بطريق الممانعة
مدته تدفع أو بعين متوفى دفع كل منهم في كل سنة مبلغا من الدراهم على بستان لجهة وقف أهلى من قبل
هذه المدعى الآن بلامعارض ويعلمون وجه الدفع بطريق المرتب وتزعم ناصر الوقف أن أرض
البستان كاهلجارية في الوقف المزبور مجرد أشده المبلغ المذكور من ملاكها وليس بسدة مستند
شرعي يشهد بجازعته فهل لا عزم مجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين (الجواب) نعم لا عزم مجرد زعمه
والقول في ذلك الدافعين ان دفعهم بطريق المرتب لانهم ملكون وهم أعلم بجهة الدفع كاصح بذلك
في البرزاية والغرضين وقتاوى الحائز في غيرها والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فادأخذته
صدقة انه دفعه قرضه لانه دفع اليه دراهم فقال له أشغفها ففعل فهو قرض كلوا قال اصره الى
جواشك ولودع البو يا وقال اكس به ففعل يكون له ان قرض التوبى باطل لسان الحكم في هبة
الربض وغيره دفع الى غيره دراهم فانفقهها وقال صاحب الدراهم أقرضتك وقال القاضى لا بل وهيتى كان
القول قول صاحب الدراهم من تكلم بالخانية رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن وارنه أن الأب أفعلى ألفا
يقبل والوارث يصدق في أن الأب أعطاه بجهة الدين لقيام مقام مورثه فيصدق في جهة التملك فصول بما

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجرح محسوس وليس المراد المقتضى الشرعى المانع من نفوذ التصرف شرعا
وأما المأجرة لتعلم العلم الواجب فهي واجبة وتعلم المندوب مندوبة والاعانة على الطاعة طاعة والقنوى طاعة والاعانة عليها مثلها والكلام
يعول على ذلك فانفذت على ما هو المسئول والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر وكالة تامعة من يد الغائب أو أطرافه من ماله يتو صلا الى
أكل ماله فانكره المقتضى عليه فقام المدعى بهن ذلك ووجهها القاضي المتدعى عليه فاحذر المدعى في الدعوى على غرما الغائب وقبض دونه
والاقرار والبراعوالانكار حتى أتلف الغائب من أموال الغائب هل ينفذ حكم القاضي في ذلك ويتخذ تصرفات الوكيل على الغائب أم لا
يكنون

(أجاب) دعوى الوكالة على الغائب مجردة عن دعوى عين أو دين على المدعى عليه لا تنفع ومصلحة الدعوى على الغائب مشهورة وفي غالب كتب الذهب مذ كروا تختلف التصحیح والافتاء في جمیع الفتاوى بغير اعتبار المتن في الغائب لا ينفذ علمه لغرضه ووجهه في كثير من الكتب وفي الزباني انفاذا للقضاء على الغائب يتوقف على امضاء قاض آخر وصحبه وتوقيع المحقق ابن الهمام في شرح الهداية وقال بعضهم لا ينفذوا امضاء ألف قاض ثلاثا تطرقوا اليه منهم مذهب أصحابنا في الخلاصة والبرازية والعبارة البرازية في السابح من كتاب أدب القاضي ادعى أنه وكيل الغائب بقبض الدين والعين ان يرهن على الوكالة والمال (١٩) قبلت وان أقر يعني المدعى عليه بالوكالة

وانكر المال لا يصير خصما ولا تقبل البينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بصحة فحق الطالب وان أقر بالمال أو أنكره أو كلفه لا يستخلف على الوكالة لان الغائب يتربع على الدعوى المختصة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر الخصاف انه يحلف على الوكالة والاثر أصح ولو أنكر المال فهو كائنا كان أو كالة وحدها اه وقوله كائنا كان أو كالة وحدها أي في الاستعلاف وحسب ان الخلاف فاقطع الى قوله لان الغائب يترتب على الدعوى المختصة ولم توجد هذا مع دعوى قبض دين أو عين فكيف في مسئلة المجرى عن دعوى أحدهما فالواجب على أهل الدائنة القضاء والافتاء بعدم نفاذ القضاء المذكور لكونه وسيلة الى اتلاف مال الغائب وقد صرح به العلماء فاطية بوجود النظر الى الغائب خشية التسو الخ على اتلاف ماله

يكون القول فيه الممك (سئل) في دعوى معاومة تجار بفتح وقبيل والمتولون على الوقف متصرفون بها واشعوت يدهم عليها ويخرجونها يقبضون آخرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة لا معاراض والآن قام ناظر وقف أهلى يدعى انها جارية على الوقف الا على مستند في ذلك مجرد ذكرها في كتاب الوقف الا على ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلا مانع شرعى والجميع في بيعة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة (الجواب) نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبرة بمجرد ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخاتمة وجعل في بيعة مضمومة فصار رجل وادعى انها وقف وأحضر مكانه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح قال ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصلح لان القاضي انما يقضى بالحق والظن والاعتقاد والمال فلا يصلح جعله لخط شبه الخط اه (أقول) انظر التوفيق بين ما في الخاتمة وما في فتح القدر من قولهم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرأتموه وصارنما كان عليه في دعواه في القضاء اه وفي الخصاف لو صار قاضيا على يد طرف جدى دون القاضي الذى قبله ذكر وقوف في أيدى الامناء وجد لها رسوما في دعواه بمحصول على ذلك في الاستحسان اه ونحوه في الاسعاف وفي الزباني والمتقى آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو أن يكون معنوا أى مصدرا بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالتقيد فلزم جهة * ومستبين غير مرسوم كالوكالة على الجدران وأوراق الاشجار وأعلى الكاغد على اللوح والعتاد فلا يكون حقا لانا انضمام شيء آخر اليه كالبنوة والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون المقرية ونحوها وهذا الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء لا يكون حقا الاول أظهر وغير مستبين كالكتابة على الهوا والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اه ومثله في الهداية وفتاوى قاضيهان وحاصله ان الاول صريح والثاني كتابية والثالث لغوي وسئل قارئ الهداية بقص شخص ادعى على شخص يتقوى وأظهر خطا به بذلك أو أنكر المدعى عليه لم يحلفه القاضي انما ليست خطه أم على عدم الاستحسان أو يستكتبه فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك وجدته خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه أنكر الكتابة أو يستكتبه القاضي فاذا كتب وقال أهل الخمر ههنا واحد أو اشد أو الحق وان اعترف انه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف المقر ان المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلفه بقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمتي لفلان بن فلان الفلاني كذا ذكره في آخره يلزمه وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول له مع عنه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراه على الرسم المتعارف بمضرة الشهود فهو معتبر بقس من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا جدد اعرف الشاهدان كتب اقراه عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان يشاهدوا كتابته فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المبسوط

بالافتالات والدعوى الباطلة والله أعلم (سئل) من اسلم بول دارا لك بما صوره فيه فماذا وكل يدعروا كالة فصدت بعضه فبعض دين في ذمة بكر وقوله الفاطنين ومثله في بلد آخر وكب الو كالة في مكتوب قاضى بلده الى قاضى بلده بكر وقوله وأمره يدعيه انه لا يدعى بغير الو كالة القدية فخالف عمرو وأمره وكتمه مكتوب القاضي وأما فينة وادعى بها كالة عامة عن يد فأنكر بذكر ذلك فانتعبروا الى كالة العامة في وجهه بكر وسكنها القاضي فهل تكون دعوى عمرو بخلاف أمره كماله ينفذ لوجه الحق القاضي في ثبوت الو كالة العامة صحيحا وانفذ في ذلك وفي هذه الصورة بناء على الو كالة العامة تعتد بعمرو والى وكيل وأخرج الكفيل من الكدالة وأمره بذكر من بعض الدين المزبور في يد

وفرض من بكر مقدار أو فسقا الباقي إلى سنين عديدة وأقر عمر وأنه لم يثنوكم يدسوى المبلغ المقسط على بكر لاغروا وأذمت مؤتمنه كذلية من كل حق لم يدقلمها وحكمها القاضي مع أنز بدما على بكر غير الذي وكله عمر وقيل ضمن عمر ما ألقفه وأرأته ذم المدونين بشعده بعد حكم القاضي في ذلك ألا (أجاب) دعوى الوكالة المحررة عن شخص غائب من غير شخص لا تصح فاقامة عمر والمذكور بنشأه وأقاربه وكافة عامته عن بدوا نكار بكر ذلك أي كونه وكيله وكافة عامة عمال تحت الحكم فلا يصح الحكم المذكور في الخلاصة والبراز به واللفظ له الذي أنه وكيل الغائب بقبض (٢٠) الذين أو العين أن يهرن على الوكالة والمال قبلت وأن أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصير خصما

هل يخلف أنه ما كتب عليه أم على عدم الاستحقاق فأجاب بخلافه على عدم الاستحقاق خاصة اه والحاصل أنه اضطرب كلامهم في مسألة العمل بانطباع العمل مبسوط على اختلاف الروايات وأما أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي البحر عن البراز بقا لمصدا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تلحق الشهادة به ولو كان مصدرا سموا وان لغائب على وجه الرسالة على ما عليه العلامة أن الكتابة قد تكون للتجربة الخ فإذا أن عامة علمنا على عدم العمل بانطباع في شهادات التنوير وإذا كان بين الطرفين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال قال شارحه هو المصعب خاتمة وان أدعى قارئ الهداية بخلافه فلا يقول عليه وإنما يقول على هذا التصحيح لأن فاضلان من أجل من يعتمد على تصحياته الخ وأشار العلامة في بيرو إلى أن قولهم لا يعمل بانطباع ولا يعمل بكتوب الوقت الذي عليه خطوط القضية الماضية الخ يستفي من معما وجد القاضي في أي القصة الماضية وله رسوم في دواوينهم وبشعر إليه ما قدمنا عن الاسعاف من أن ذلك استعسان واستثنى أيضا في الأشياء المتعلقة في فاضلان والبراز به وغيرهما منط السمسار والبيع والصراف وخبره في البحر وكذا في الهباتي وحقه ما من الشبهة وكذا الشربلاني في شرحها وأفتى به المتراشي صاحب التنوير وبسبب العلامة لبيرو إلى غالب الكتب قال حتى المحتجب حيث قال وأما منط البيع والصراف والسمسار فهو بختة وان يكن معناه ظاهر ابن الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون بختة العرف اه وفي خزنة الأمان بكتوب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد مات فباغى م يطلب البلد من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك تركته ان ثبت أنه خطه وقدرت العادة بين الناس بمثله بختة اه ما قاله البيرو ثم قال بعد قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة وأوجب فعلى هذا إذا قال البيع وجد في ياد كاري بختي أو كبت في ياد كاري يدي ان فلان على ألف درهم كان هذا اقرارا لمأمله اه (قلت) وراود أن العمل في الحقيقة لتما هو وجوب العرف لا بغير الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي إلى القاضي حيث قال وفي الأشياء لا يعمل بانطباع إلا مسألة كتاب الامان ويطبق به البراءة وفيه بيع وصراف وسمسار الخ وكبت فيما علقته على الدر المختار ونقلنا عن شيخنا المحقق بختة البعل التاجي في شرحه على الأشباه ما نصه تنبيه مثل البراءة السلطانية الاقدار الخا في المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به وللعلامة الشيخ علاء الدين الحصري شارح التنوير والمحقق رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هتامن انه يعمل بكتاب الامان ونقل جزء من الشبهة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبيع والسمسار لعله آمن التزوير كما حرمه البرازي والدرسخسي وقاضيان وان هذه العلة في الدفاتر السلطانية أولى كما يعرف من شاهد أحوال أهلها حين نقلها الا لا تحذر أولا لا باذن السلطان ثم بعد اتفاق الجرم الصغير على نقل ما فهم من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها السبهي بدفتره مبسوط فيكتب عليها ثم تعاد أصولها إلى أمكنتها محفوظة فالتختم فلا من من

ولا تقبل الدينة على المال لانه لم يثبت كونه خصما باقرار المطالب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان أكره الكماله لا يتخلف على الوكالة لان التعليق يرتبط على الدعوى المصحة ولم يوجد لعدم تبسوت الوكالة وان أنكر الكل فهو ككار الوكالة وحدها انتهى قوله لان التعليق يرتبط على الدعوى المصحة ولم يوجد دليل على عدم صحة الدعوى في مسئلتنا بالاولى فافهم ومن مرع بان التوكيل لا يندخل تحت الحكم صاحب جامع الفصولين في الفصل الخامس في القضاء على الغائب راجزا للفتاوى الصغرى وفي معين الحكام للطبرلسي في الفصل الأول من القسم الثالث من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الأول ثم الدعوى المصحة أن يدعى شيئا معلوما على خصم حاضر في مجلس الحكم دعوى تسلم الخصم أمرا من الأمور قال وانما شرطنا

كون الدعوى ملزمة متى ان من ادعى أنه وكيل فلان وأنكر فلان لا تصح هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال التزوير فلا تصح هذه الدعوى فأنته انتهى (أقول) فعله بيم ذكر أمرا أولا وهو ظاهر في الموكل ولو كانت الدعوى على غير الموكل فالشرط ذكر أمر بتصور الحكم فيه فافهم وحجت قلنا بأنه لا تصح الدعوى ولا الحكم لا يصح شي مما فعله الوكيل لانه قضاء على الغائب بغير طريق شرعي يستند إلى دليل أو علم أو إقرار جههم الله تعالى لا يصحون بالنقل بجواز القضاء على الغائب ولو أضاف أمرا فاض ادخله بجوابه فيقول الناس أيا أموال الغائبين يمثل هذه الاحتياطان الباطلة وهذه الوجوه الفاسدة واتخذوه ذريعة للباطل وطريقه موصلة إلى أموال الغائبين لا سيما

في هذا الزمان المخالف زمان الاول فان السلف كانوا قوما صالحين يؤمن معهم التزو وروا التليس والافتعال والتدليس قالوا يجب على
أهل القضاء والافتعال ان يدفع في نحو هذه الضلالات الموقفة والحالات المضرة لعبادة الله تعالى هذا وأما السؤال عن ضمان عمر وفالجواب
عنه ان كل شيء ألقفه مباشرة فلهذا فهو ضمان له ومع الضمان يلزمه التعزير والهوان لا تركه المصلحة الموجبة لغضب الدين وأما تألف
بسبب حكم القاضي فلا يلزم الضمان وكيفية عذاب النيران وعقابه تعالى تنجم عن الخصوم والله أعلم (سئل) في رجل أقام عند القاضي
شاهدين شهدا أنه وكيل عن فلانة الغائبة في بيع محدود وباعه فانكرت الوكالة هل القول (٢١) قولها يمينها ولا تنفعها الشهادة المذكورة

أولاً (أجاب) القول قولها
يمينها ولا تنفعها الشهادة
المذكورة ما تقرر في
الذهب من أمر الشهادة
على الغائب والحكم عليه
وقد ذكر في الخامس من
جامع الفصول ما نشئ
الغالب وبني الجهل عن
هوىه عليل والله أعلم
(سئل) في رجل مات مدوناً
لغيره ما تعدد من وقد كان
رهن بدن أحدهم مشاعاً
لدى نائب قاض شافعي
وأظهر المرزمن محضراً كتب
لديه وفيه الحكم بخصته
وأنه هل أذا رجع لقاض
شعبي يحكم بمجرد تخصص
المرزمن به في وفاء دينه أم لا
(أجاب) المقرر عند علماء
الخنفية أنه لا اعتبار بمجرد
الخط ولا التفات إليه اذ هي
الشرع ثلاثة وهي البيعة أو
الاقراء أو النكول كما صرح
به في أقرار الخنفية فلا اعتبار
بمجرد الفرض المذكور ولا
التفات إليه الا اذا ثبت
مضمونه بالوجه الشرعي أعني
باحدى الحجج الشريفة
المشار إليها أو حكم الشافعي

التزو ومقتضاه وبذلك يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فالوجدي في الافتراض ان المكان الفلاني وقف
على الدولة الفلانية مثلاً يعمل به من غير يمين وذلك بقي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في حجة صديقه
افندي وغيره فالحفظ اه ما نقلت من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالجواب ان الدار على انتفاء
الشبهة تطاهر او عليه ما لو جدي في الافتراض ان المكان الفلاني وقف
يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف يميز بينهما بذلك فالجواب يعمل به لزم
ضياح أموال الناس اذ غالب يساعدهم بالشهود فلهذا الضرر وخزيمه الجباة المذكورون واتفق على كفايته
في التزوي وتوفي بالامام السرخسي وقاضين قدوة وقد علمت ان هذه المسئلة مستثناة من قاعدة لا يعمل
بالخط فلا رومار من انه لا تحمل الشهادة بالخط على عليه العامة وبل عليه تعليمهم بأن الكفاية قد تكون
للتجربة فان هذا العلم في مستثنائات متفق عليها واحتمل ان التاجر يمكن ان يكون قد دفع المال وأبقى الكفاية في
دفتره بعيد جد على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أقر في المال ولم يعلم به
الشهود ثم لا يخفى ان حيث قلنا بالعمل على الافتراض في ذلك الاحتمال فبما عليه كيد على علمه فانه من خزنة الاسل
وغيره اذ ما يملكه على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى على آخر مستنداً بالدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة
هذه وقد وقعت في زماننا حادثة مثلاً عنما في ناوله دفتر عذر كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر عيال وانه
مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفتر فوجد كذلك وانكر الورثة المال والذي ظهر في الجواب
انه لا يقتضي عليه بالمال لكونه ليس بخطه بل هو خط كافر ولو لكون الدفتر ليس تحت يده فيضمن ان الذي
كتبه بعدم موت التاجر فقد وجدت فيه شبهة تنوق به بخلاف ما اذا كان دفتره بخطه وهو متحقق عند الله
تعالى أعلم وقد رأيت فتاوى العلامة الحارثي سؤالا حاصله فيما يكتبه التاجر على أحسابهم من العلامة
الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على ان الحبل ملك صاحب العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة
ووكيله وأضع البدل على الجول فلا كلام في أن وضع البدل ليس الملك بالبيعة ولا عبرة حيث لا يجرد الكفاية
ما لم يثبت البيعة الشرعية بخلافه وان لم يكن هناك وضع بدلا لاصل أيضاً ان الجول لصاحب الاسم حيث لم
يثبت بالبيعة الشرعية فأنها غيره اه (سئل) فيما اذا كان لا يدين من الدراهم ببيعة بائع البالغ فأذن
له بالانفاق منه على أولاده آخر من صغار وعلى أهمهم وغالب اتفاق الابن عليهم من ذلك المبلغ قد راعوا لينة
المثل في مدقة قضية أبيه المحتملة لذلك وانظره بعد فقهاء حضرة الاجور ويدا عسائماً أنفق على أبيهم
مبلغه المزبور بعد ثبوت الاذن والافتاق وقد روى بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وسئل فأنى الهداية
عن شخص اذن لآخر ان يعطى رداً أغير درهم من ماله الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وانكر
الاذن ومطالبة بالبيعة على الدفع فهل يلزم بذلك أحباب ان كان المال الذي تحت يده أمانة قالوا قولنا المأمور
مع يمينه وان كان مضموعاً بأؤد بنالم فيقبل قوله البيعة والله تعالى أعلم (سئل) هل تقبل البيعة قولاً فاعلمها
المدعى بعد يمين المدعى عليه (الجواب) شيع البيعة وتقبل على ماله الصواب كما صرح به في شرح الملق

بعد دعوى صحبة شرعية فان لم يكن كذلك فلا يعتد بحكمه وجعل العلامة قاسم الاجماع عليه وفي الاشياء والنظر في قاعدة الاجتهاد لا ينقض
بثباته ما نسبه الثالث لا فرق بين العصة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط بان وقع التنازع بين خصمين في العصة فحكم بها كان الحكم
بها صحيحاً وان لم يقع تنازع بينهما فلا انتهى وقد ظهر بذلك انه ان وقع التنازع في حصة الرهن المذكور بين يدى القاضي المتداعي اليه فحكم
الشافعي به بعده وهو رافع الخلاف والا فلا يخص المرزمن به اذ لم يوجد ذلك والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين ورثه ثلث يثبت لغير
بما الحكم (أجاب) بأمر القاضي ورتب يمينه ووافاه من غنمه فان امتنع من يمينه لم يمينه ليعبوا اواذ لم يمينه سبعة القاضي بنفسه أو

ينصب وصيا يبيع وقيل بغيرهم القاضى على بيعها اذا طلب بغيره ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من وكيل امرأته شقصا من عقارات
كانت أخذها لها وكيل آخر عنها بالشفعة ونص في هامة سنين فادعى المأخوذ منها بالشفعة على الوكيل الاخذ بالشفعة بطلانها كون
الارض وقفا وأوليت المال بغير دعواه عليه بذلك حكم بطلان الشفعة من غير بينة تشهد له بطلانها من غير اصدار دعوى على المشتري
المتصرف هل يصح هذا الحكم والحال هذه أم لا (أجاب) لا يصح هذا الحكم لانه حكم على غير الناحية اذ الخصم هو المشتري الذى يده المبيع
لا الوكيل الذى ذكر ولا يصح مدعى عليه (٢٢) كاهو واضح الظهور وهذا مع قطع النظر عما لا يلزم الدعوى من البينة والاقرار أو النكول

فان الحكم بغير واحد منها
لا يجوز اذ هذه الثلاثة في
أكل حكم هي الاصول والله
أعلم (سئل) في وارث لم
يبيع خلفه مورثه سوى دار
وزوجة الميت تطلب مهرها
عليه من الوارث والوارث
يقول ابيع حصتي الدار
وأقضى ذلك هل يحبس أم لا
(أجاب) لا يحبس والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
كرد ممتزعة بين جماعة
فيهم يبيع باع طائفتهم
حصصا لهم مشاعة أرضا
وغرابا من شخص وكتب
بذلك صلحا لدى القاضي
بلغت الصغيرة وطلبت
الاخذ بالشفعة فورا وبها
حكم القاضي لها بذلك
مستوفى الشرع ثم وكلت
رجلا يبيع ما أخذته
بالشفعة لرجلين فباعهما
وكتب به صلحا لدى القاضي
فادعى المشتري الاول
المأخوذ منها بالشفعة على
أحد المشتريين لدى قاض
ان الاخذ بها باطل بسبب
ان الارض خراجية فوها
قبراط وقب خارج من

والتنوير وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وقيل البينة لو أقامها المدعى بعد عين المدعى عليه عند
العام وهو الصحيح اهـ (سئل) فيما اذا ادعى بطلان عقار فادعى عليه عروفا فاجاب بالانكار فثبت ذلك في يد البينة
وقضى القاضي به ثم ادعى عروفا أو أقر أنه قبل بطلانها (الجواب) نعم قبل فالى التنوير ومن ادعى
على آخره لا قتال ما كان له على منى قضا فغيره من المدعى على التنوير من المدعى عليه على القضاء أى
الايقاض والاراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا أقر زيد بان يمتعه لعمره
مبلغا معلوما من الدراهم وثبت اقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية فحكم عليه بذلك ثم قام الان
يدعى بإلغاء بعض المبلغ المذكور قبل الاقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم الاقرى من
التناقض عن الثاني عشر من الاستروثية وان ادعى الايقاض قبل الاقرار لا تقبل (سئل) فيما اذا ادعى
جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تسحقه مورثهم فادعى فاقترع به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه
المبلغ للمورثة قبل موته او يخلف على ذلك فهل تقبل بينته ويخلف (الجواب) نعم تقبل بينته ويخلف لاني
سأله الفقيه لو ادعى الايقاض بعد الاقرار بالدين فان كان كلاً الاقرين في مجلس واحد لم تقبل التناقض وان
تفرق اثنى المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الايقاض بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين
والاشباه والجر وغيرها ولو ادعى الايقاض قبل اقراره لا تقبل كافي الفصولين ومثله في تناويز القرائين من
الدعوى مفصلا في المحققين الدعوى

لو ادعى يدنا عليه فأقر * ثم ادعى الايقاض بعد ذلك الخبر * لم تسع دعواه للتناقض
الاذا ادعى بدفع عارض * كان يقول كان دفعي بعدا * أقروا بعد برهانه من الزمن
أو قد دفعت عقيب التفرق * عن مجلسي فعند ذلك صلت
(أقول) هذه النقطة دالة على أن الصواب في الجواب من هذا السؤال عدم قبول البينة كافي جواب
السؤال الذى قبله (سئل) فيما اذا باع زيد ثلثي داره للمعلمين ابتداء بالثقة وثلثها من زوجته ببيعها تارة
شرعيا ثم باعها من الدراهم أو أقرها عنه أو أقرها شرعيا فصح وجواز أمره الشرعى ثم ما نذر يد عن ذكر
وعن تركه مستغفرا بالدين وثبت البيع والاراء المذكور ان البينة الشرعية ثبوت شرعيا وجهه غير
الميت فهل يكون الاتبات شرعيا محصيا (الجواب) نعم اذا ادعى بدنا على ميت محض فادعاه وذكر كالأورث
ان الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعها محصيا حتى أو أقام البينة على ذلك فتدفع دعوى
المدعى محصية برهاني في الدعوى من فضل المتفرقات (سئل) فيما اذا ادعى المدون الاصل فالتكرار المدعى ولا
بينته فطالب بينته فقال المدعى اجعل حقى في الختم بمعنى أضحرقى ثم استخفى في قول ذلك (الجواب) نعم
له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التنوير وغيره من الدعوى (سئل) فيما اذا اشترى زيد من عمرو مائة
بالغائب من معلوم وتسلمه المشتري وبقى عنده أياما ثم ان الماعول بر يدان يدعى على سده زيدان عمرا اعتقه
حين كان ماعولا كاله في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل (الجواب) نعم ولو باع عبدا ودفعه الى

المبيع وذلك موجب لبطلان البيع الصادر بعد الاخذ بها سواء الحكم حكم بطلانها أو بطلان البيع الصادر بعدها المشتري
معتد على كون الارض خراجية وقبها أو ماعول وقوف فهل حدث كان اعتمادا على الحكم على عدم محصية الارض الخراجية وان فيها
قبرا لها وقفا ينقض شرعا أم لا (أجاب) نعم ينقض والحال هذه ما جاع علما تناهى ان الارض انخر اجسبة مملوكة لاهلها يجوز بيعها وقبها
وتكون ميراثا من الميت وتزخر بالشفعة والتون والشرى والفتاوى قاطبة قد صرحوا بجسبة أخذها بالشفعة وكذلك صرحوا بان العتق
الذى بعضه مملوك وبعضه مؤلف اذ بيع المالك فيها بالشفعة واذا بيع الوقف لاشفعية بطلان بيعه واذا بيع نحو او مملوك لاشفعية بالجار وانما

الشفعة بالملك اذا كان بعض العاقر وقفا وبعضه ملكا وبسبب الملك يؤخذ بالشفعة اذا كان طالبها الاخذ بالشفعة له ما يستشعر به كشره في البيع وفق المبيع او جوارا او الموقوف فلا يؤخذ بها وبالاخذ بها وفي التنازع في فصل احياء الموات من كل الشرب بوا أرض الخارج بملكه وكذلك أرض العشر يجوز بيعها وانما فيها وتكون ميراثا كباثر املاكه كفا في فتاوى لاعتناء انتهى وأما الاراضي التي لا يجوز بيعها ولا وقفها فهي اراضي بيت المال فانهم والله أعلم (وسئل) عنه أيضا بصورتها في كرمهم باقرا وطوقا وبالقيا في ملك بيت جماعة فهم شفعة باع بعضهم ما يملكه ارضا وغرا سائر رجل ادى فاض فبلغت اليه وتطلبت الاخذ بالشفعة (٢٣) فردا الى القاضي فحكم لها بما بنت ما أخذته بهما من رجلين ادى فاض فان وحكم بشفعة معها الواقع بعدهم القاضي الاول بالشفعة ثم ادعى المشتري المأخوذ منه بالشفعة على أحد المشتريين منها ادى فاض ثالث بطلان الاخذ بالشفعة بسبب ان اراضي الكرم خراجية وان قراط الوقف منع حصة البيع في الملك والاخذ فيه بالشفعة ليسوعه فحكم القاضي المذكور بطلان الشفعة اعتمادا على ذلك ونقض الحكم السابق وودع البيع على المشتري الاول هل ينقص الحكم بالتقدم بسبب ما ذكره صحيح واقعي من جهة أم لا (أجاب) حيث كان الحكم المزبور بسبب الاستناد الى كون الارض خراجية وان جهارها وقفا فهو صحيح فجمع ادق الشفعة يثبت على حصة البيع والارض الخراجية ملك لاجلها يجوز بيعها ويصرفها وتكون ميراثا وتؤخذ بالشفعة باجماع علماء كذا في البيع الحصة

المشتري وقبض عنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه بهذا اقرار منه بالحق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا لاقى الرقيق فلا يصدق في دعوى الحر به بعد ذلك لانه يسعي في نقض ما تم من حجهه الا ان تقوم له يدعته في ذلك فيثبت تقبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال اطلق الحر به فشم الاملية والعارضة لخفاء سال العاقر فان الولد يجلب صغيرا من دار الوالد و ينزل في المولى بالاعتناق الخ بحر الرائق من الاستعانة ومثله في الدرر وتعام فروغ المستل في الحادي عشر من البراز به في دعوى الزنى والحرية (سئل) في رجل استام من آخر عينا بدينه ثم ادعى ان تلك العين له فهل لا يستمع دعواه (الجواب) نعم لا يستمع بعد ثبوت المسامحة بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا اقرز بدين حصة وسلامته انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل عرقها معطال من سائر الحقوق الشرعية ثم ادعى ان ارضه اعمامان كل حق ودعوى شرعيين فامر بزيادة الات برهان بدعي على عرو بشئ سابق على تاريخ الاقرار والبراءة العامين وحلفه عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك كفا في الخاتمة والبراز به والعمادية وغير ذلك من الكتب المعشيرة به افي العلامة الخاتمة في الشريعة في رسالة في ذلك سماها تنقيح الاحكام في حكم الاقرار والبراءة والخاص والعام واجاب قارئ الهادي اذ لم يثبت المقر بالبراءة ان تاريخ ادعاه بمتأخر من تاريخ البراءة فالقول قول المنكر مع يمينه والله تعالى أعلم واجاب عن المكس اذا شهد انه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا خلافه في دعوى عليه ما ففسل بقوله ولا غيره فقال المكس اوردت ولا غيره من المكس خاصة بان القول قول المدعي مع يمينه الذي ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس لانه هو المصل والمبرر والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الخاتمة في ما نصه فيمن ابرأ عاملا له دعوى بشئ سابق أم لا واجاب حيث ابرأ عاملا شتملا على الاقرار به لا يستحق عليه مقامه والقاولا استحقاقا ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلطف الاقرار بعدم الاستحقاق على وجه النبي بل وقف بلطف الراء من المال او عا في خدمته فانه لا يدخل فيه الراء من الاعيان الا ان يكون بلطف الراء من الدعوى كإسكان عن الفصول نقل عن قاضنا والبراز به والخالصة قال في البراز به في نوع في المسامحة وفي العدة أمراء من الدعوى ثم ادعى ما لا بالارت ان كان موت مورثه قبل الراء صرح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر في الراء من الدعوى ولم يذكر كل منهما جواب الشرط الذي ذكره بقوله وان لم يعلم بموت مورثه فكانت وصليته فقتضى ان الشرط ان يكون موت المورث سابقا على الراء صرحا على المبرر بالموت ولم يعلم بالمكن قد ذكر صاحب البراز به بعد ذلك باكثر من كراس في الرابع عشر في دعوى الراء الصلح جواب الشرط ولم يجعل اداة الشرط وصليته حيث قال أمراء من الدعوى ثم ادعى عليه ان اعيان كان مات ابقوه قبل الراء لا تصح الدعوى وان كان لم يعلم بموته وقت الراء يصح فقد ادعى عليه ان اعيان كان مات ابقوه قبل الراء لا تصح اداة وصليته كما تقدم عن البراز به والخالصة وقال في الفصل السابع من العمادية ما نصه وفي دعوى فتاوى

الشائعة الملوكة مطلقا تزعم ان كان الباقي على كائنا وقفا فتؤخذ بالشفعة باجماع الكل سواء قلنا بشفعة وقف المشاع أم لا اذا البيع وقع على الحصة المملوكة لا على الوقف ولا فاقل بعدم صحة بيع حصة المالك في تمتع الشفعة فهو لطلب المالك القصة مع الواقف او فقهه كالحج الى القصة واذا باع المالك قبل القصة مملوكا جزا والشروع بان كما كان ولا يضرب ابتداء ولا يقع في صحة بيعه في قول الكمال على قول أبي يوسف فلكونه فائلا بشفعة وقف المشاع وما على قول محمد فلكونه يقول بعدم صحة وقف المشاع من أصله وأما بيه فمخيم على صحته والمحب من الحكم بقبض الحكم السابق ورد البيع على المشتري الاول ولو حضر الشيوخ علماء عليه والحكم السابق لا ينشخص باللاحق مع نوفر شرطه

لاستماع بطلان الاستناد المذكور بالحكم السابق والحال هذه ماض لا رد عليه باللاحق انتقاض والحمد لله وأوضح من أن ليس مردأه أعلم (سئل) فيما أمره سبحانه القاضي بدين لرحل فهدى من السجين هل يعنى السجنان ما عليهما من الدين رب الدين أم لا (أجاب) لا يعنى السجنان لعدم وجوب الضمان إذ ليس هناك ما هو واجب من بدل عن مستهلكة أو عمل كآخرة أو عقدة كسب وقول بعض علماء شيوخ القاضي سئل رجلنا من المجتهدين حسنة القاضي بدين عليه قارب الدين أن يطالب السجنان بخضاره لاوا تخففه ثبت الضمان لسانه فما لسان ذلك عند التفسير في الحفظ والتقليد من (٢٤) ضير حفظ ملتزم بمطالبة الآخر لا بما يندم المحبوس إلا لأوجه اعتباره أنه شرعاً فافهم والله أعلم

وبصر الوصي وصافي جميع التركة أنبأنا كانت التركة وقال القاضي الامام ترك الاسلام على السعدي ما كان من عليه
الترك كفي ولا يشترط فيه نصير وصافي ما لا اذله وشرط صحة نصب القاضي الوصي ان يكون ذلك منصوباً عليه في مشورته من السلطان كما
صرح به في جامع الفصولين وغيره والله اعلم (مثل) في بكر بالغعة قاله وكانت زوجة لأم فزوجهام وجوزد أبيها الصالح
الولاية وتخل بها وطبقاً لما في زوجهام الا قبل الحبل فحكم القاضي بصحة النكاح الثاني هل ينفذ برقم الخلاف ولا يجوز لاحد نقضه
أولاً (اجاب) قد أشجع العلم انما القضاء في الجهد انما اذا صدر ممن واما ما ذكره من ان لا يجوز ان يطله وانما القابل للاجتهاد انما

يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع وهذه السئلة سماه وحمل الاجتهاد وصرح كثير من علماء ثنائى النكاح بلاولى ولو طلقها ثلاثا وبعده
الخفى الى شافعى ليعتد بينهما قبل الحمل ويحكم بالصحى ما زال ولم يخذل الا حرم والمماو رشاو بهذا الحكم لانظر ان النكاح الاول حرام وقسمه
شبهة وصرح بذلك فى جامع الفصولين راجعا الى اختلافات الفقهاء المشايخ وفتاوى النسفى والله اعلم (مثل) فى العرب والتركمان الذين
يقنون النكاح بالاحل الاصطداد وحراسة البوت وحفظ المواشى فتلع فى اوانهم هل اذا قلتم بها عند الثلاثة ابي حنيفة والشافعى
واحمد تخص ما صابته بهما وبيل اصاب بدلهما ونجاسة سورها وعند الامام مالك كل (٢٥) ذلك طاهر وكذلك بقية ما كملت أو

شرب طاهر وانما يفصل
الائمة سبعا تعديا يجوز لمن
ذكر تقليد الامام مالك فى
ذلك حيث دعت الضرورة
الى ذلك ولا مندوحة عنه
أم لا وما حقه تقليد
لمن اراده فى مسئلة اضطر
اله على خلاف مذهبه
(أجل) نعم يجوز لمن ذكر
تقليد الامام مالك لا يجوز
للمقلد تقليد غير امامه من
الائمة الثلاثة رضى الله تعالى
عنهم فمما تدعو اليه الضرورة
بشرط أن يتوجب جميع
ما هو جيمع ذلك الامام فى مثل
ذلك مثلا اذا قلد الامام
الشافعى فى الموضوع من
الفتنسين فله ان يراى
النية والترتيب فى الوضوء
والفاضة وتعديل الاركان
فى الصلاة ذلك الموضوع والا
كانت الصلاة طاهرة اجابا
نقل ذلك الشيخ عبد الرحمن
العمادى الممشقى فى
مقتنه المصنف به اذ ان
العماد بعد العباد وكذلك
يقال اذا قلد مالك فى مسئلة
الماء الذى تلغ فيه الكلال
لقوله بطهارة وطهارة

عليه حقا وتسريح وحمل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا هم وقال لا يتعدى كانت أما بفيد ذلك وما
يدل على أن المراد بالعموم ما هو أهم من قوله لا يتعدى كانت ماذا كره فى البرازية أيضا فى الصلغ فى نوع
فما يشترط قبضه ما عاصدى دينا أو عينا على آخر وصالحه على بدل وكتابك وثيقة الصلغ وذ كرافها
صالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا الدعوى عليه دعوى ولا خصوصية بوجهن الوجه نعم جاء
الدعى يدعى عليه بعد الصلغ بدعى آخر بان كانت المدعية مثلامرأة ادعت دارا وجرى الحال كاذ كر
ثم جاءت المرأة تطالب من الدعى عليه بئنا بالمر لا نسمع لان البراءة من الدعوى ذكرت مطلقة أى علمت حيث
قال ولا خصوصية بوجهن من وجوده ولا مانع من أن يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى نازل فان
المراد بالعموم أن يأتي شراى ائلى قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصوصية بوجهن من وجوده فانه جعل ذلك
مقيدا للعموم لانه يفيد معنى أية دعوى كانت وما ذكره اندفع ما شوهم من التناقض بين كلامهم لان
المصرحين بعدم سماع الدعوى بعد الاراء العام المطلق هم المصرحون بسماعها بعد اراء الوارث وغيره
لكن فى مصالح مختلفة فلا هذا الذى ذكرناه لكان التناقض واقعا بين كلامهم أجمعين (أقول) وسأبقى
فى كتاب الاقرار انعام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيامن التركة بعد الاقرار بالاستيفاء (مثل) فيما
إذا أقرز بدين حصته وسلامته لدى بنته شرعية لانه لا حق له قبل عرو من الحقوق الشرعية مطلقا ما اراد الا ان
الدعوى على عرو بكفالة ما يقتضى على الاقرار بالورث فله لا نسمع دعوى بذلك (الجواب) نعم يفعل فى
الاراء العام المذكور والكفالة كفى المسبوط والخلاصة والبر كالمسبوط الشربلا ورحمته تعالى فى رسالته
تنقيح الاحكام فى حكم الاراء الاقرار بالخاص والعام وبمثله أفتى الشيخ خير الدين نافلا عن المسبوط (مثل)
فما اذا باع بدينه ما بالغ من عرو سباعا ناسريا بين معلوم من المراهم والرقى مقتدا للرقى والبيع قائم
البائع الا ان يدعى عتق الرقى قبل بيعه والرقى لم يبعه فهل دعوى العبد بشرط فى العتق العارض
(الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرة الامس لم ينعق العارض نعم والتناقض لا يمنع الصحة وفى حرة
الاصل لا تشترط الدعوى وفى الاعناق المبتدأ تشترط الدعوى عند ابي حنيفة وعندهما ليس بشرط
وأجمعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل الحادى عشر فى دعوى العتق وفى الاشياء من
الدعوى تقبل الشهادة تحسبه بدون الدعوى فى طلاق المرأة وعنق الامة والوقف وهلال رمضان الى أن قال
ولا تقبل فى عتق العبد بدون الدعوى بخلافها وما اختلفوا على قوله فى الحرة الأصلية والمعتدلا اه
بقوله والمعتدلا أى لا تقبل الشهادة على الصحيح كفى العمادة يرى وقال الجوى تحت قوله والمعتدلا
(أقول) نقل صاحب العمادة عن فتاوى رشيد الدين أن الخلاف انما هو فى الشهادة القائمة على العتق
من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد انه حر الاصل أنها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بغير أية ففى
شهادة بغير العرق ثم نقل عن صاحب المحط انه حتى فى شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى
فى ذلك عند الامام كفى العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها وفى

(٤ - فتاوى حامديه) - ثانى) الكلاب فعله ان يلتزم جميع ما وجبه الامام مالك فى ذلك ومع هذا الاحتياط والتزعم
ذلك بانغ فى الدانة وأحوى وأمثل فى الصانة والسلامة عن تبسب الرخص والكف وعدم الاحتذى كل مسئلة يقول بجهت قوله أخف فان ذلك
موجب القسق والوقوع الى انام كانت عليه الائمة الثقات الاعلام ووقع فى الاصول والفرع وفى ذلك كثير المقال وسوى بين القول من
العلماء عظيم الجلال فلا تظلم بذلك وأما التقليد فهو الاخذ بقول الغير من غيرهم فقد لده كاصرح به معجب الاصول حنيفة وشافعية
والله اعلم (مثل) فيما اذا ثبت بالبيئة الشرعية أن غلة الرقى فى رضى معلوم سوى يدين يدور ورضى القاضي بذلك بينهم بالشوت القرابة

الموجبة للمساواة في الاستحقاق وكان المحكوم عليه وهو زيد يتناول من حصته المحكوم له وهو غرور زيادة على ما يخصه مدة سنين هل يرجع عليه بالزائد الذي تناوله من حصته أم يقتصر على ما بعد القضاء وليس له الرجوع به (أجاب) نعم يرجع عليه بما تناوله زائدا عن حصته مدة السنين الماضية والقضاء هنا مفقود ومعين لكونه كاشفا فيستند لامتناعه عن العمل حتى نقول يقتصر كافتراء أصحاب الأصول والفروع وأيضا فيطلب عليه ويحبسه عليه إذا هرب امتنع والله أعلم (سئل) عن بيع المديرا إذا حكم بجواز ما حكم براهل بنفذ أم لا (أجاب) نعم بنفذ حكمه ويثبت بذلك ملك المشتري له قال في الفقهية به قان (٢٦) بانه وقضى القاضي بجواز بيعه بنفذ القضاء ويكون ذلك نسخا للتدبير حتى لو عاد إليه يوافق المهر

بوجبه من الوجوه ثمان لا يعتق له ومثله في كثير من الكتب وقد صرح غالب علمائنا بنفاذ قضاء القاضي إذا قضى بجواز ما حكم به من براهل أنه فصل بمقتضى دفعه والقضاء في مثله يرفع اختلاف بخلاف القضاء يبيع أم الولد فان القوي على أنه لا ينفذ والله أعلم (سئل) فيما إذا عزل مولانا السلطان قاضيا أو ناطرا على الوقف أو مدرسا أو صاحب وظيفة يعزل بال عزل هل يعزل بوصول العلم إليه أو بمجرد عزل السلطان قبل وصول العلم إليه (أجاب) يعزل عند وصول العلم إليه صرحوا به في عزل الوكيل والقاضي والوصي في مواضع متعددة قالوا ثبت العزل بالشافعية أو بكتابته له كتابا بعزله أو بأمره رسولا عدلا أو غيره عدلا أو عبدا صغيرا أو كبيرا إذا قاله الرسول أو سألني اليك لا بلغك عزله ولو أخبره فضولي لأدين أحد شرطتي

الاشباه من الدعوى أيضا الشهاد فيصر به العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلة حتى ان قال والصحيح عنده اشترط دعواه في المعارضة والاصلة ولا تسير دعوى الاعتناق من غير العبد الا في مسئلة الخوفا فتاوى الخافق جوابا عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية لسببه يكون عبدا له وسواء كان هنالك بيعة أم لا ولا عبرة بقول المنازع انه لا اصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بدعواه ولا يجوز فيها دعوى الحسبة بخلاف الامور ما اذا رجع العبد عن دعوى العبودية وقادى الحر بانه لا يقبل قوله بدون بيعة نعم اذا قام بيعة تسير ولا يمنع التناض بين قوله ان أعيدتم دعواه الحر بقا فامة البيعة لانه في دعوى الحر به كافي الفصل الرابع من العباد بانه تعالى أعلم (سئل) في امر أء دعت عند ابنتها البالغة نازبا لمعاوية فتمسكها منها وحفظتها الى ان ماتت المأثم عن ابنتها المأثم بوزة عن ابن قات البيه تدعى حصه في الرد بعت ملكا لها غير الارث فهل يكون ما ذكر من ماعان دعواها (الجواب) نعم الاستداع عن دعوى الملك كافي للرد وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وترك مستغرة يدن عليه جماعة ويريد بعض الورثة اداء بعض دينه ليقب له من التركة شيء بحسب ما يوجب حصته منها فهل ذلك (الجواب) نعم ويجوز لاحد الورثة استخلاص الدين من التركة باداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في العباد بانه في قوله اخبر الرمي من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادى الدين فالحكم هو الوارث والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لاحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يصح ريب ولكن القاضي ينصب وصيا يبري على الاشياء قبيل الكفاية (سئل) فيما اذا وكل رجل أخو في كتابة أشعنا كذا ما يعرف بكتابتها ويأخذوا هم من الناس غير شرعية بمسألة بالرسومات ويدفعها آخر السلفو كلهم ونزعهم موكلاه فقبض ذراهم من الناس أن يدعوا ففعله ويرد الدعوى عليه بذلك وأخذ منه بدون وجه شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسهوعة (الجواب) نعم لان الدعوى لا بد أن تكون صحيحة بآب معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يكون سبب وجوبها والمال المدي ليس بواجب على المدي حتى يحكم الحاكم به للمدي بعد ثبوت ذك سبب وجوبه اذ هو مال الناس فحق الطلب لهم لانه ركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان أصيلا فكيف يضيفه الى نفسه هو للناس ولم يكن وكذا عنهم وهو ليس له أن يدعي حصة عن أربابه للمال في الاشياء ان لنا شاهد بحسب قولنا المدي حصة وقد أفق في مثله في دعوى المستتب في الحصول العلامة خبرا من كذا في فتاواه من الدعوى فتعلاه العلامة الشمس الخافق في وجهها الله تعالى (سئل) فيما اذا كان زيد أرض حاملة لغراس فزار عمر اعطاه مائة مزارعة شرعية بعد ما ساقاه له الغراس المرقوم في المدة المزارورة مسافة شرعية ولا تن قام عمرو يذ أن الغراس والارض هل لتسمع دعواه المزارورة (الجواب) نعم لتسمع والله تعالى أعلم في فتاوى الخافق في استأجر الارض وسأل على جميع الاشجار التي بالارض لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناض واذ لم تصح الدعوى لا تسمع البيعة على التملك للمال في الفصل

الشهادة اما العدد أو العدة أو ذلك للمال في الغزاة قبل علم من الاضرار وهو مدعى مرفوع بالانخبار والله أعلم (سئل) في رجل نأب عن بنته لاجل مصالحه وضرور ياته ادعى رجل لذي فاض دننا وأصينا وأشيأ من الاشياء فارسل القاضي له بمحض افتش عليه فلم يجد له رجل للقاضي أن يخرج امرأته وأولادهم دارو بختهمان غير طلب الذي ذلك منسبه أو يطلبها المحكم في ذلك (أجاب) ليس له ذلك بمجرد عدم وجوده مع التفتيش لاحتمال العذر ومع احتماله ينتع الاضرار به وسواء طلب الذي ذلك

منه أو لا قال في الحاوي الزاهد راض الفتاوى العبد لعل السعدي ولعن الأئمة الكرام في نوازي الذي عليه سمعة أمام أو ثمانية فلم يحده
المدعي فطلب من القاضي أن يخرج أمره وألا يدمن داره ويحتمه الأجيال القاضي في ذلك أهو في الخاتمة فإن تعذر على القاضي استحضاره
يكتب إلى الوالي في احتضاره قال الوالي لا أعرفه وسال المدعي من القاضي تسمير الباب والحق عليه القاضي لاجتماعه إلى ذلك الآن باقي
بشاهدين أنه في منزله وكذا صرح بجموعه مع يواده بقتل من المحبط والمسئلة كثيرة للوجود في كتب علماء شيوخنا وعلى الأمر والحق من ثبت
امتناعه بلا عذر أما إذا كان امتناعه بعذر فلا قال في الحال هذه وأنه أعلم * (كتاب القاضي ٢٧) إلى القاضي * (سئل) هل لائب

قاضي القدس بالزلة أن
يكتب لنائب القاضي
بدمشق الشام نقل الشهادة
ليحكم بها أم لا (أجاب)
حيث ثبت أن السلطان
نصره الله تعالى فسوف
لقضائه الاستعانة ثبت صحة
الشهادة بذلك أن شرط
القاضي من قاض مولد من
قبل الإمام علك أقامة الجماعة
وعند التسوية بذلك
كانت ولاية النائب مستندة
لأذن السلطان فوجبه
الشرط قال في شرح تنوير
الإبصار في بحث كتابه قاضي
رستان إلى قاضي مصر
(أقول) الظاهر أن
الخلاف بينهم في هذه المسئلة
مبني على الخلاف في أن
المصر هل هي شرط لنفاذ
القضاء أم لا فلكل واحد
ظاهر الرواية أنه شرط
وعن رواية النوادر أنه
ليس بشرط وبه بقي كما في
البرازية فتبناه على هذا بقي
بقوله من قاضي رستان
إلى قاضي مصر وأرستان
اه على أنه في الحقيقة

الفصل السابع من الفصول أو أمام المدعي عليه بينة أن المدعي آخرف نفسه من يعمل في الكرم يكون دفعا
ويكون اقرار من المدعي أنه ليس ملكه اه وفي العادة من السابع أو أمام المدعي عليه بينة أن المدعي
آخرف نفسه من يعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرار من المدعي أنه ليس ملكه وكذلك أو أمام بينة أن
المدعي استأجر في هذه الدار أو أخذ هذه الأرض من راعه يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة عبارة معني
كل رابعة (سئل) فيما إذا كان لا يدعيه غير ويبلغ دراهم دين شرعي معلوم ولعمرو بن عبد بكر بن أبي نصر يد
ز يد أئذ من عمرو بن بكر بدون وكالة غير ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وفي القضية
أقام البينة على مدعونه لا تقبل ولا علك أخذ الدين منه خلاص من الفصل الرابع في دعوى الدين ومثله
في البرازية من الفصل المرقوم (سئل) في أمر أماتت عن أب ورج ابن صغير منه دفن الأب معها أمعة
من أمعتها بدون إذن الزوج وتلفت الاستعقل فهل يصح الأب حصه الزوج والابن (الجواب) نعم والسئلة في
الخيرية من الدعوى (سئل) في أحد الورثة إذا شهد عليه قبل قسمه التركة المشبهة على أعيان معلومة فانه
ترك حقه من الأرض وأسطهوا بأدلة بينة الورثة منها ويريد أن مطالبه حقه من الأرض فهل له ذلك
(الجواب) الأرجح يرى لا يسقط بالإسقاط وقد أفتى به العلامة المولى كجوه محروفي فتاوى من الأقوال يتلا
عن الفصولين وغيره راجعاً ما شئت (سئل) فيما إذا كان لا يدعي عند عمره على سبيل الامانة فقلنا زيد
لعمرو أو أماتت عن الجبل فهل يكون الإبراء من روبر غير صحيح (الجواب) الإبراء عن الأعيان لا يجوز كما في
صدر الشرع من الصلح ومثله في التمسك والعلق والبرازية بقن الدعوى وقد حقه التبريد في
رسالته تنفع الأحكام والبيري في حاشية الأشياخ في القول في الدين وفي لسان الحكم من الفصل السادس في
الانقراض وفي المنع الإبراء عن الأعيان لا يصح اه ونظام الفوائد في (سئل) في دواشمة على بيوت
ومساكن وساحة مساوي لا ترقى في دواشمة البيوت ولعمرو وفيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهما
أصفيين (الجواب) نعم وبيت من دار كذا في بيوت في حق صاحبها فهي بينهما نصين تنوير من دعوى
الرباين (أقول) وهذا بخلاف الشرع إذا تنازعوا فيه فانه بقدر الأرض كما في التنوير وأضاف قد كثرة
الأراضي تكثرت الحاجة اليه فتنقده بقدر الأراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف
الاملاك كالروفي العاري كذا في شرح الكنترا إلى في والحاصل انه إذا وقع اختلاف أصحاب البيوت
في ساحة الدار ولابنة تقسم الساحة على عدد رؤسهم فمن كان له بيت من تلك الدار يساوي من كان له منها
عشرة بيوت مثلاً لان انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكترة بيوت أحدهما
لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف مالو اختلفوا في شرب الأراضي ولابنة فانه يقسم
الشرع بينهم على قدر الأراضي لاعلى عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الأراضي المتعددة إلى الشرب أكثر
من احتياج غيره فاقسم بينهم على قدر أراضيهم علاً بالظاهر فان الظاهر أن كل أرض اشرب فخصها
والذي يظهر في تعيين الميراث ان هذا كله عند عدم ظهور الحال كجمله كانت دواشمة على عشرة

كاه كتب قاضي القدس إلى قاضي دمشق إذ كل قائم مقام مستنبه كما صرحوا به في بحث الاستعانة فظهر جواز الحكم من نائب القاضي
المدعي كروا إلى نائب القاضي المزبور والله أعلم * (باب التكسب) * (سئل) في العنن إذا جعل ينفذ وبين زوجته تمكيد فاجله سنة
ومضت لهم لهن أن يفرقوا بينهما إذا طلبت أم لا (أجاب) نعم يصح التكسب في مسئلة العنن لانه ليس بمجد ولا ولد ولا بهي العاقلة ولهم
أن يفرقوا بطلب الزوجة والله أعلم * (باب خلل المحاضر والسجلات) * (سئل) في محضر صاهل حضر فلان شيخ المغاربة وذو كمالها حكم
أيه تشاوت المغاربة بسبب الشيخة وان شيخ المغاربة المذكور كان بالهجرة فباعه فلان وفلان ثلاثة مباحهم والعصى بأيدهم وضربوه

وشبهه وروى عن الأعلام وكشف عن رأسه فوجد به ثلاث سمات ثم حضر فلان المغربي سبها وأخبر الحاكم بأنه رأى الجماعة المذكورة من مشايخه وقرى بينهم وهدم وسعها وهو الواقع بعد الطلب هل هذا المحضر يعتبر شرعاً أو يلتفت إليه أو يفتى بغيره وهل هو واجب على الثلاثة المتعز عنهم عتبه بدينه أو غرامة مالية (أجاب) ليس به في دين محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار الأعدم الالتفات والاعتبار بل تسميته محضاً بكاذب أن يكون منكراً وهو من موجبات الاعتقاد عند العلماء المتأدقين قد صرح العلامة خسر وغيره في تعريف المحضر أنه ما كتب في حقه والخصمين (٢٨) عند القاضي وما جرى بينهم من الإقرار والانسكاف من المدي عليه وألنكول منه والحق بالدين

للمدعي على وجه يرفع الاشهاد وأن الدعوى هنا من المدي وأن الإقرار أو الانكاف أو النكول من المدي عليه أو أن الحكم بالدينه فكيف يسعى محضراً ولا طسرف من اطسراف القضية الحكمه موجود فيه وقد قال ابن القرمصى الفتاوى البدرية اطراف كل قضية حكمية ست يلوح بعثها التحقيق حكم ويحكم به وله وجه كونه ملجأ وحكم وطريق فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله وانال به راجعون والله أعلم (مثل) في محضر كشف حاصله حضر فلان وذكر لعاكم أن داره الفلانية منهم جدارها وتكسرت الميازيب التي كانت مركبة عليه وطلب الكشف لأعداة الميازيب على الأسلوب ففصل الوقوف على الجدار المتهدم والميازيب الثلاثة المركبة على الجدار المذكور فإذا هو بالصفة المشروحة فاذن الحاكم المذ كوره

بيوت مثلاً واحد منها بيت واحد ولا تتوسعة وتتنازع في ساحتها تجعل الساحة بينهما نصيباً لتساويهما في الحاجة كما قلنا فلو باع الأجنبيون التسعة من تسعة جال لسكر وجلس بيتاً كان نصف الساحة إلى ذلك كان البايع متصفاً بأشباعهم ويبقى النصف الشرى لك الأول لأنه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء يبيع شرىه وكذا لو مات الشرى لك الأول صاحب البيت عن عشرين وولد مثلاً لا يتقل البهيم إلا ما كان عليه كمورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدواكلها رجل واحد فمات عن ورثة تكون الساحة على قدر أثار كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضى هذا ما ظهر في تفقه أولم أره منقولاً صريحاً ولكن القواعد تقتضيه والله تعالى أعلم (مثل) في المستأجر هل يصلح خصماني أن يأتى الملك المطلق في العين المستأجرة أولاً (الجواب) لا يصلح خصماني ذلك لما في التهمة المستأجر لا يتصحب خصماني أن يأتى الملك المطلق ولا في إثبات الاجارة عليه الا إذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر لا يكون خصم للمدعي الاجارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين اه وصححه السرخسى ومال الطواويسى واليزدوى الى أن المستأجر الثاني يتصحب خصم المستأجر الأول وما صححه السرخسى هو أقوى ظهر الرهن كذا في شرح النظم الوهباني ونقل عن الصغرى أن المشتري لا يكون خصم للمستأجر والمرئى وبخالفه ما في البرازية من قوله وفي تناوئى القاضي آخر ثم باع وسلم تسعة دعوى المستأجر على المشتري وان كان لا حراً غائباً لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصم لكل من يدعى حقه وكذا الرهن اذا أخذ الرهن وباعه فامرئ خصم المارى وان غلب الرهن لمقلنا اه لكن نقل بعده ما وافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الخيرية باع من آخر شراً فأدعى ثالث أن البايع كان آخراً ورهنا البيع لا يقبل حتى محضر البايع فاذا حضر وبرهن عليه الا قبل فليقاتل عند الفتوى من مخلص من باب دفع الاجارة (أقول) والحاصل انه وقع الخلاف في شئين الأول أن المستأجر من غائب هل يصلح خصم المان يدعى عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو أوتيتها أو اشتراها والثاني أن المشتري من غائب هل يصلح خصم المان يدعى عليه انه استأجر العين أو أوتيتها من المالك قبل التسراء وينبى في الأول اعتماد عدم السماح لظهور علته وهى أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أى واستأجر ماله المتفق ولا سيما وقد صححه السرخسى وينبى في الثاني اعتماد السماح لان المشتري يدعى الملك لنفسه وهذا امر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائق في الرهن احتار نقله عن شرح الوهبانية للشرى لا يقتصر اعلمه (مثل) هل تشتط حضرة الرهن والمرئى في دعوى الرهن أم لا (الجواب) قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب غنائى بامع الفصولين يشتط وما في الخاتمة لا يشتط وعبارة الوهن رجل عندنا سنان عتوا وسلم ثم اتزعه من يدى بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرئى وادعى الرهن وأراد أن يستقر من المشتري وأقام البينة على الرهن قبل بيته وان كان الرهن غائباً ياخذ العين من يد المشتري ويسلم الى المرئى لمقلنا اه وقد نص الشيخ قاسم

بما رواه وحيطانها وأعدا الميازيب على الرافق الغير النافذ على الأسلوب القديم اذا محضها شرعاً هذا حاصل في انفسر فهل بمجرد ذلك يثبت قدم الميازيب وجوز استنبيل ما يثبت الرافق الغير النافذ أم لا وهل يجوز الاذن من الحاكم المذ كوره على أهل الرافق بغير بيعة شرعية بوجوههم أو أقر أو نكول منهم بل بمجرد رؤية جدارهم منهم وميازيب من مسكسرة مطروحة عليه أم لا (أجاب) لا يثبت بذلك قدم الميازيب وجوز استنبيل ما يثبت الرافق المذ كوره بمجرد الاذن من غير ثبوت حق التسبيل لاعتباره ولا بدلائله من بيعة تقوم على أهل المحلة بوجوههم أو أقر أو نكولهم عند طلب الجين كسائر القضايا الشرعية والحوادث الحكمية ولا فائز بشونه برؤية

جدار منهدم ومبازيب متسكر ثل ولا يعقل ذلك وحيث كان محضر الكشف بهذه الصورة فوجوده وعدمه سواء والله أعلم (سئل) في محضر
حاصله اذ جرى على جداره حداث مبارز بصر كعتلى طبقة واحدة روى ماؤها في الزقاق المشترك ولو لم يكن فيها قباب بانها كانت قد عدا
على اوتاهدمه وحده بنائه واحدث على ظهره الطبقة ونزل الميزاب التي كانت قد عدا على الابواب وشدها بجماعة تقدم
الميزاب التي كانت على الابواب فنعى نائب القاضى المدعى من التعرض له لكونها كانت قد عدا على الابواب وأبقاها فهل المنع والابقاء كل
منهما مصادف لمصلحة الشرع المنصوص عليه في كتاب الخفية أم لا (أجاب) لم يصادف المنصوص (٢٩) عليه في كتاب الخفية قبل هدم مصادمها

فيها قد صدر في الخلاصة
ومثله في البرازية في كلب
الخطان لو أراد أن يجعل
مبازيبا أطول من ميزابيه أو
أعرض أو يسيل ماء مطر
في ذلك الميزاب ليس له ذلك
وذلك لأن لو أراد أن ينقله عن
موضعه أو يرفعه أو يسده
لم يكن له ذلك وفي الخائصة
ما هو مخرج من معنه من ذلك
وذلك لأنه تصرف في المشترك
بغير إذن الشريك هذا مع
كون المالك كما شاهدنا
كان أشد وقعا وأبعد وما
فيفسح انتشاره ويكثر
انتشاره ويحفر من الأرض
ملا بمحضر المتسلل فينع منها
شرا وليس له أن يسيل ماء
طبقة الحادثة في الزقاق
المشترك باجاء علمائنا
قهر على شركته وان أثبت
قدم مبارز باب الابواب لأن
سطح الابواب غير سطح
الطبقة وقد علمت بصر
النقل عدم جواز النقل
فكل من المنع والابقاء لم
يصادف بمخالفه يصادم
ما صرح به هؤلاء الأبطال
وابعاد الحق الاضلال وما

في التصحيح على أن فاضخان من أهل الترجيع لكن في فاضخان في فصل دعوى المنقول انه يشترط
حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخبير الرملي في فتاواه والله تعالى التوفيق
(سئل) في أرض جارية في تيمارز بدمتصرف بها ومن قبله من التيمارز ووضع السيد عليها من
قدم الزمان لجهة التيمارز المزرور والآن قام تيمارز آخر يريد الدعوى على زبدها ما جارية في تيمارز
بدون إذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلا فهل يبقى القديم
على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد (الجواب) نعم اذا تيمارز لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى
هو على غيره لأنه ليس له في عين الأرض ملك ولا شهادة تسوغ الدعوى عليه أولا كما أفنى بذلك العلامة
الحائفي والخبير الرملي رحمه الله تعالى (سئل) في زعيم قرية يديه قطعة أرض يوجب رافع سلطانية
ودفتر سلطاني يتصرف بها ومن قبله من الزعيم لجهة الزعامة المرقومة قام ناظر وقف أهل يدعى عليه أنها
جارية بقى وقفه بدون إذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصب الزعيم خصما في ذلك
(الجواب) نعم (سئل) في رجل له عقارات معلومة بأعيان حصته من زوجته بمن معلوم ثمن ثمن عقاراته
إن ادعى عليه ما باره من العقارات فأنشئت في وجهه الشراء المزرور بالينة الشرعية على حكم شرعي حكم
بصفة البيع ومنع المدعي المزرور من ذلك ثم قام الابن الان تدي أنه اشترى العقارات المذكورة من والده
قبيل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزرورة (الجواب) نعم لا تجمع في المحط وفي الفتاوى
ولو ادعى دارا شرا من أبيه ثم ادعاها ميراثا عنه تجمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل وبشت
التناقض كذلك الفصل السابع من العمادة وفي جامع الفصولين من العاشرة على ادعاء شرا من أبيه ثم
ادعاها ثامنه تجمع لا يمكن توقيفه ما يقول أشر بتعجز عن إثباته فورثته ظاهر اولادى أولا الارث
ثم ادعى الشراء لا يقبل التناقض وتعدو توقيفه اه (سئل) فيما اذا تعددت القضاة ببلد ووقعت خصومة
بين متداعين وكل منهما يبالغ فاضايفه في الخبر في ذلك للمدعى عليه أم لا (الجواب) العبرة في ذلك للمدعى
عليه كالمعتد من قول محمد رحمه الله تعالى فان طالب قاضيا بمحاجب الى طلبته كل في تناوي التمر تاشي
وفتاوى الحائفي وناخير الرملي وبمثله أفنى الشيخ اسمعيل فقال العبرة للقاضى المدعى عليه على ما عليه
الفتوى كتبه فقير به اسمعيل الحق قضاء الشام ومن خطاه العهد ونقلته والمسئلة في البحر وشرح التتوير
للعلاني من أول كتاب الدعوى وصورة فتوى الحائفي سئل هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه أحب بعضهم
بان الخيرة للمدعى عليه وأجاب في ذلك السؤال الشيخ على المدعى بما فيه الذي وقفت عليه اذا كان فاضان
في مصر كل منهما في محلة على حدة فوقعت الخصومة بين رجلين أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى
فالعبرة لقاضى محلة المدعى عليه ثم كتبنا انك الشخص ماصورته قد أطلق صاحب البرازية أن الفتوى على
أن الخيرة للمدعى عليه ونص في المصر قاضيان ووقعت الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد
منهما فالعبرة لقاضى المدعى عند الثاني وعند محمد لقاضى المدعى عليه وعليه الفتوى اه وبعبارة بعضهم

للضرر لأن زال وقد انكشف الحال والله أعلم (سئل) في محضر من حاصله محضر فلان المتولى الخاص على جانب من الوقف الفلاني وذكر
لنائب الحكم أنه أتم عليه بولته وقضى غلته وتناول وخطبته منه وارسال ما بقى للمتولى عليه الكبير أو بعدم تعرض المتولى الكبير بآخرة
معاونة فقهاء وهي عاقبة يدفعها للدار الشريفة ضمن المدفوع فأمرها كما يدفع ذلك نائب الفلان المذكور فنظر في الواقعة المقتول
بها على القرية فدفعه مأخوذ بدال الزام من الحاكم المذكور لكونه وكيل وكفلا عنه في ذلك هذا كما مالى المحضر من فعله هو واقع موقعه
الشرعي الموافق لأواعد المذهب المحرر المرى أم لا (أجاب) ليس ما ذكره والحال هذه الواقع موقعه الشرعي ولا موافق لقواعد المذهب المحرر

المري أدلّا على ما أن تكون الاجارة من التوفى الكبير وقعت صحيحة نافذة كغيرها من أم لا فان كان الاول قد ورث ثم مازد بالسيح
 بدفع الاجرة المبذورة في العقد فلا يصح تضمينها وان كان الثاني فكيف بامر الحاكيم فيها ما نأى والواجب في غير الصحة النافذة أجزا المثل
 لا المسمى بأجاء أعتماوان أختصا الناظر الكبير بالفرض في عقد الاجارة وجعلنا فلان التوفى الخاص بطلبه الاجرة عجزا فلا اجارة الا لاحقة
 كماله السابقة به يصير التوفى الكبير كغيره من القبض للوكيل لا للموكل في بيع الاعيان والمنافع فيمرأ السائح بالمدعى اليه باجتماع
 أخصا بما وقد أجهت التوفى والشروح (٣٠) والفناوى على أن الحقوق فيما يضيفه الوكيل على نفسه كالبيع والاجارة تتعلق بالوكيل

كسليم المبيع والمستاجر
 وقبض الثمن والاخر
 والرجوع عند الاستحقاق
 والخصومة في العيب وغير
 ذلك فكيف يضمن الاجرة
 وقد أوصىها الى من له ولاية
 قبضها فلا ولاية لتعلق كون
 المدفوع للتوفى الكبير
 عاقبته بعينه لعدم تعيين
 التوفى في العقود وان عينت
 فكيف يضمنه ما يقع
 ملكه عليه ومثل هذا لا يقع
 حسن تصور بل عن محض
 تهوؤ وحيشا كان المحضران
 بهم الصفة الشر وحقه فهما
 باطلان داحضان ادلاجه
 لأشبهان والله أعلم (سئل)
 في صورة محضر مقبضى
 السهل مخلصه ثبت لدى
 متوليه خلافة مولانا
 القاضي فلان بشهادة فلان
 ابن فلان وفلان بن فلان
 الذين عرفهما القاضي
 وقبيل شهادتهم ما بعد
 التركة جعفر فهما فلانة
 بنت فلان وأنها استحق في
 ربيع وقبيل جدها لاهما
 فلان بن فلان تنقل لها
 من والدهم فلانة بنت فلان

ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقت الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة
 والاخر من محلة أخرى والمدى يريد أن يتخاصمه الى قاضى محله والاخر يأتى ذلك بخلف فها أبو يوسف
 ويحمد والصحح أن العبرة بملكان المدعى عليه اه والله تعالى أعلم (أقول) قد مناني كتاب القضاء عجز بهذه
 المسئلة بمخالصه أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة أنه قد أمر كل منهما بالحكم على
 أهل محله فقط فهنا العبرة بالمدعى عليه أما إذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على كل من حضر عنده
 فينبغي التعويل على قول أبي يوسف من أن العبرة بالمدعى الخاقفة تناقضه (سئل) فيها إذا ادعى زيد
 على عمرو بأنه يضمنه ما علموا من الأهرام فانكره وروى عنه أن زيدا أئتمت مدعى الحكم الحاكيم
 وأخذ زيدا ببلغه للزور منه ثم ادعى عمرو وأنت كاذب وبطل في دعواك هذه حتى أنك أقرب بذلك الى
 ينتمى شرعيته ويرد ولا تثبت اقراءه الزور واستردا المبلغ المذكور وبالوجه الشرعى فهل له ذلك
 (الجواب) نعم لا دعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالينة ثم قال المدعى كنت كاذبا فها دعيت
 يبطل القضاء وإذا قال المدعى بعد القضاء المقتضى به ليس ملكى لا يملك القضاء بخلاف ما إذا قال لم يكن
 ملكى وهذا لا يثبت له ليس ملكى يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال انتفاء من الاصل بخلاف
 قوله لم يكن ملكى من العاشر من فضاء التنازعانية برهن على قول المدعى لا يبطل في الدعوى أو شهودى
 كذبة أوليس في علمه متى صبح الدفع درومن آخر للدعوى ومثله في العمدة بتادى رجل مالا أو عينا فقبل
 المدعى عليه انما اقرون في حال جواز اقرارك أن لا تدعى لى ولا خصومتى عليك وأنت بذلك بالينة تسمع
 وتسدق دعواه وان كان يحتمل أنه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار لكن الاصل أن الموجب والسقط اذا
 تعارضا يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اقبل القضاء بالاول أو لم يصل عبادة
 من أو آخر السابع (سئل) فيها اذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف حصته من دار وصديق فلانة بن بقية الدار
 فلانة وفلانة ثم ظهر وتبين أن مورثهم المورث زيدا اشترى بقية الدار من ورثة فلان وفلانة في حال صغر المصدقين
 وأنه نفي عليهم ذلك فهل يكون التناقض في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى (الجواب) نعم اشترى
 دارا لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم ان الابيع ذلك البار من رجل
 وسلمها له ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الابن فادعى الدار على المشتري فقال المشتري
 في الدفع أنك متناقض لأن الاستئجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذا المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد
 اختلفت أجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصح دفعه وان ثبت التناقض فيه ان هذا تناقض فيما
 طرقة طرق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى خطابه الله فندى عن التنازعانية المدون
 بعد قضاءه الدار من ورثته على إراءه الدار والمتعلقة بعد أدائه بدل الخلع لم يرهت على طلاق الزوج وقبل الخلع
 يقبيل والجانب في الكس خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاموا مع الموصى به بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى
 يصح لغيره الدار الموصى الرجوع أنقرى عن التنازعانية قال في التكمين الاستحقاق التناقض يمنع دعوى

الواقف وان الحرم المأذ كورة والدة فلانة بنت فلان الواقف المزور ثم اشرعوا بحكم وجوب ذلك حكما مؤلا به بعد تقدم الملك
 دعوى من فلان وجه فلان بن فلان مستاجر المعصرة فلانة فلانة فلانة فلانة في الوقت ومطالبة بقرش واحد من آخر المعصرة من
 استحقاقه في الوقت واعترف المستاجر بالآخر ثم أنها في ذمته وانكروا مستحقا الذي المذكور ومروا الوجوب واعدا برضى في ذلك واعتبار
 ماوجب اعتباره شرعا وذلك بعد اطلاع الحاكم المذكور كورى في ذات الوقت المذكور كالقيد في العجل فوجبها اسم الحرم المأذ كورة جدة
 للمدعى في ربيع وقبيل جده لاه الواقف المذكور انتقل ذلك عن والدهما بنت الواقف فلما كان الحال على هذا النحو الوثبت مضمون ذلك بشهادة

الشاهد من المذکور بن أمر مستاجر المعصرة بدفع القرش للعرفه من الاجرة للمدعی المذکور فامثل ذلك المستاجر المذکور امتدالا
شرعيا جرى ذلك في تاريخ كذا فهل هذه الدعوى صادرة على مستاجر المعصرة المذکور صحيحة فيكون المحضر المذکور صحيحا أم لا فلا
يكون صحيحا وهل ثبت الاستحقاق بمجرد الدفاتر التي هي خطوط في متقوشة في السجل بغير برهان أم لا (الجواب) لا تصح الدعوى على مستاجر
المعصرة باتباع علمائنا ترجمهم الله تعالى لاسيما ما اعترف انه مستاجر وهذه المسئلة من مسائل نخبة كتاب الدعوى وأطبقت المتون
والشروح والقوانين على انه اذا أقر المدعي ان المستاجر لا تسمع عليه الدعوى ولا (٢٠) تقبل الشهادة عليه لعدم صلاحيته خصما
للدعوى ودعوى الوتف

المالك لا الحرة والنسب والطلاق قال في الجبر ان مباحا على الخفاء فيعذر في التناقص لان النسب بيني على
العلق والطلاق والحرية يتفرع من مال الزوج والمولى الى ان قال وليس المراد حصرا يعني فيه التناقص بل
المراد ان ما كان مباحا على الخفاء فانه يعني فيه التناقص فمن ذلك ما في الظاهر بقاء شري ذوالابنه الصغير من
نفسه الى آخر ما تقدم (سئل) في خواص مصيغ وقت ملتصقة بارضها بالبناء من صبا عاين وورثه اختلطوا
مع ناطرها هل يتعون انهم المذمومون وبناؤا والناظر ينكر فهل القول للناظر (الجواب) حيث كانت في
الارض ملصقة فانه قول الناظر والله تعالى أعلم وأصيل العلامة فالحق الرمي عن هذه المسئلة بقوله لا شبهة
أن القول قول الناظر لا قول المستاجر الخ ما مره في فتاويه من الدعوى (سئل) بمباحا له امر انما اذاعت
على وورثه طاعة هازيد بن ابي له عندنا حليما عتبه فاقام الولاية بينه على انه حين طلقها جرى بينها وبينه اربعة اعوام
وان كلامها أقر بانهم يبق له عندنا لا تحرق مطلقا فثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت النخبة أن ذوالابن بور
أقر بعد ذلك الاراء والاقرار بان الحلي المذکور عنده المذمومة على طريق الامانة فهل تسع هذه الدعوى
بعد الاقرار المذکور (الجواب) نعم تسع قال في الاشياء من البراز يمان الاراء العام الخافض اذ لم يقرب بان
العين للمدعي فان أقر بعد بيان العين للمدعي سلمها اليه ولا يمتنع ابراءاه وبه حزم الشربلا في رسلته فتعجز
الاحكام في حكم الاراء العام (سئل) فيما اذا ادعى زيدا عمر ويقدر معلوم من الحنطة وعدا ذلك فبهن
ز يذعي دعواه وادعى في ذلك فبهن عمرو على انه قضاه ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا (الجواب)
نعم يقبل قال في التنوير وشروحهم ادعى على آخر ما فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء فبهن
المدعي على انه عليه ألف وروهن المدعي عليه على القضاء أي الايقاع أو الاراء ولو بعد القضاء أي الحكم
بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه شركة أو قرضا أو ودية أو عارية أو قبض مال بطريق
الوكالة فأنكرتم اعتراف وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا تقبل الابينة
لانه باجود خرج من أن يكون أمينا له (سئل) في ذي بدعي دارسا كن فها بطريق الاجارة من زيد
الغائب ادعى عليه خارج أن الدار له ملك مطلق فهل اذا برهن ذوالبدن زيد الغائب جرحا منه تندفع
الخصومة أم لا (الجواب) نعم اذا برهن ذوالبدن زيد الغائب جرحا منه تندفع خصومة المدعي الا اذا
كان معروفا بالجلد والمسئلة شهرة فخصمة الدعوى والله تعالى أعلم قال ذوالبدن هذا الشيء اودعني فلان
الغائب أو اعزته أو آخره أو ورثته أو قضيت منه وروهن على ذلك اندفعت خصومة المدعي وقال أبو يوسف
رحمته الله فمن عرف بالجلد لا تندفع به وبه يؤخذ ملتي (سئل) فيما اذا برهن زيدا المدعي الرهن من عمرو
الغائب ولم يعرف بالجلد وعن الرهن فاقم وقال الشهود تدفع الغائب باجموعه فهل تندفع عنه خصومة
المدعي (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا ادعى رجل على آخر انه استأجره متعة فخصمه فمكنا في الشام
بأ كاه ومشر به ولم يتقاول معه على آخره ثم طالبه بمعاة وخمس وعشرين قرشا آخره ثم طالبها فاجاب انه
استأجرها منه بمعاة وخمس وعشرين قرشا فله منه مائة وخمسة وسبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمدا

الوقت الذي عليه خطوط القضاء للمأمنين لان القاضي لا يقضي الا بالحق وهي البينة أو الاراء أو النكول كجلى اقرار الحائنة وقد نقله
الشخص في في أشباهه ونظائر في أول كتاب القضاء والشهادات وأئند فاطمت نخبة للدعوى * بل امتلائت بها كتب الفتاوى
كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بلا حرج والله أعلم (سئل) في خصم ورد من نائب الحكم يد بينة السيد الخليل
عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين صوات المجهل الخليل ادعى فلان بن فلان بن فلان بالهجرة كرم وقطع اعصان دوائه بارض كذا
وقد أضر ذلك بهما فاستل المدعي عليه فاستل المدعي البينة فاجبر وجلب من قرية فخطول شهدا به أقر لهما بذلك فترقه

ولا يعمل به ولا يعمل بكتوب
الوقت الذي عليه خطوط القضاء للمأمنين لان القاضي لا يقضي الا بالحق وهي البينة أو الاراء أو النكول كجلى اقرار الحائنة وقد نقله
الشخص في في أشباهه ونظائر في أول كتاب القضاء والشهادات وأئند فاطمت نخبة للدعوى * بل امتلائت بها كتب الفتاوى
كذلك في المتون مع الشروح * على الوجه الصحيح بلا حرج والله أعلم (سئل) في خصم ورد من نائب الحكم يد بينة السيد الخليل
عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين صوات المجهل الخليل ادعى فلان بن فلان بن فلان بالهجرة كرم وقطع اعصان دوائه بارض كذا
وقد أضر ذلك بهما فاستل المدعي عليه فاستل المدعي البينة فاجبر وجلب من قرية فخطول شهدا به أقر لهما بذلك فترقه

الحاكم أنه لزمه التعزير وفعل المضمر المذكور صحيح من الخلل أم لا (أجاب) المضمر المذكور صحيح إنزاله ظاهر كما للشهس لان مجرد قوله فيه أنه الحاكم أنه لزمه التعزير ليس من قضاء القاضي بل هو مجرد اعلام بما أزمه الشرع في نفس الامر بدون التقاضي فيرجع الى الملقى الذي هو خطاب الله تعالى بل قوله ثبت ذلك عندى حيزان ذلك لا يكون حكما حيث وقع على مقدمات الحكم أو بعضها فإياك بقوله فغيره أنه لزمه التعزير والذي هو صريح في الذي أزمه الشرع فإذا تقرر ذلك وانقررت فظهر قل أن أحد أطراف هذه القضية هو الحكم مفقود ومما نظمته ابن النرس في (٢٢) الفواكه البدرية * أطراف كل قضية حكمية * يتلوه بعدها القضي

المتوفى تحسين قرشاً لم يصدق على ذلك وأبكر فأحضر شاهدين شهدا بتطبيق جوابه فقام المدعى يطالب بوضي
 محمد ألبت بالنسبة قرشاً المذكور فقول يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعاً من طلبه التحسين قرشاً
 أم لا (الجواب) عدم التصديق لا يكون تنافضاً لكن بشرط أن يكون المبلغ أجراً مثل الكوب وقبحة
 الاكل في القبي والشرب وثبوت قبض محمد على ذلك وجهه صوابه بعد جرده لذلك وشروط الشهادة على
 البتة ذكر الابل والجدوا لغيره ثم تركه الشهود والله تعالى أعلم * (جواب سؤال) * إذا ثبت بعه
 وتصدق بقالوه حال الشرى فالبيع المذكور صحيح ولا تنقض دعواه بشئ مما عاين وصديق عليه لسعي في نقض
 ما آمن به منه وهو البيع المذكور ولا تنقض بسبب تصديقه لان التصديق اقرار بالحدود كما في
 الشرع في دعوى الجلب اشباهه من الدعوى وفي الحدادى عشر من يدع البراز يمتنع سعى في نقض ما آمن
 من جهته لا يقبل الا في موضعين الخ وفي فتاوى الحنفية من آ خر الشهادة لا تنقض بمنع الدعوى سواء
 صدر من الوكيل أو الوصى اه وفي الاقروى عن الفصولين من واقعات الناطق في التنافض بمنع
 الدعوى لغيره كما عتبه لنفسه فج النقض أو جعفر من أقر بغيره فكذلك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن
 يدعيه لغيره وكذا أو وصاية (مثل) من قاضى الشلمسة ١١٤٠ بحالها على زيد الناطق وعلى
 جدته فإلا أجرة الحصة المعلومة من البستان المعلومة بأجرة معلومة لجهة الوقف المزبور واستمر على ذلك سبعا
 وعشرين سنة وفى كل سنة توزع الاجرة المزبورة بقدر ربع الوقف على مستحقى الوقف قام الاثنى عشر
 الحصة المذكورة في ملكه وملك اخوته الغائبين اربعاً من والدهم وانه كان ضبط الحصة لجهة الوقف
 ظناً بأنها الوقف والحال انها لم توجد رضى كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جواينها في مال
 مورثهم وانخرعته قبل تاريخه اثنى عشر سنة ووجهه بان الحصة في ملكهم بموجب جهة فكيف الحكم الشرعى
 (الجواب) الذي ظهر لنا في هذا المسئلة بعد التتبع والتتبع عليها في الكتب المعتبرة أن يجازر يدينه على
 انها جارية وفي وقف جدته تصديق من على جواينها في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في الاشباه من كتاب
 الدعوى التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرع من دعوى الجلبين اه وقد اعترف صريحاً بانها
 في الوقف المزبور في الحجة المتضمنة لكونهم مورثة عن أبيه ولا عدل من أقر كصاحبها قال في الاسعاف
 اذا أقر رجل بغيره في أرض يده انها صدقة موقوفه لم يرد على ذلك صم اقراره وتفسيره وقفا على الفقهاء
 والمساكين لان الاوقاف تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقرار من هي في أيديهم لم يطلب أوقاف
 كثيرة اه وقد عتد الامام الكبير ان الحصة اقرار الرجل بارض يده انها وقف بابا مستقلاً وأطال
 في تقرر بذلك وأما دعوى الجهل بكونه مالكا لهم حين الاجبار فلا تجمع حين اقراره المذكور كما في الاشياء
 نقل عن اقرار التبعة في فتاوى الامام الجليل فاضحان لادعى الوقف أولاً في الدار ثم ادعى انه له لا تسمع اه
 وشئ في العماد بتوفى الاشياء من كتاب الاقرار اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ يقبل كافي الخانية وفيها انضمام
 أحكام الجهل مانعاً وقالوا في كتاب النصب ان الجهل بكونه مالكا لغيره يدفع الاثم لا الضمان اه هذا

كما يحكم به وله وجه
 حكم عليه بما حكم وطريق
 وفقد واحد من أطراف
 القضية يفقد الحكم بذلك
 بعرف بطلان المضمر
 المذكور فافهم والله أعلم
 (مثل) في محضر صاحب الدوى
 رشود بن رشيد مرقوم بن
 مهنا على مراد بن ابراهيم
 الحاضر معهما وذلك بحضور
 بونس المنسوب وقال في
 دعواه هاتان مراد اباعهما
 وطبل بن بقرتين فوزته
 بازار باشا في جده عشر
 وأوق ونصف أوقية وطالباه
 بالقبضة فانكر خلف
 المدعين أن مراد اباعهما
 البن باقرتين البن الشرعى
 ثم حضر وجب بن الخماش
 وأقر أنه الذي باع لهما البن
 المذكور صبره لا وزن فلما
 ظهر وثبين لصاحبه الشرعى
 أنهم باعوا البن الرطل عشر
 وأوق ونصف وانكر ههما
 والاقرار بعده عرفهما أنه
 بالزعمهما التعزير فطلب
 السوى باشا تسليم ذلك بعد
 السوى اليهما فقول بأنهم
 السوى التعزير والبلغ

وضمان ما عثر مائة أم لا (أجاب) اعلم ان المضمر المذكور لم يؤس على الوجه الشرعى المشهور ولان ما
 المدعين ذكر في دعواه هاتان اباعهما وطبل بن بقرتين وهومن قسم الموزون كاتشاهده ولا يدن ذكر قوله وصفت ولا يدل على ثبوت فوزته
 بازار باشا لا احتمال ان فرد وكل ما ذكرناه شرط لجهة الدعوى وقوله خلف المدعين بعد قوله فانكر دليل على الجهل المقرط في كتابه وقاضيه
 اذ يحرى الخلف في مثله قال في البحر في شرح قوله وان يحز يعنى عن البرهان ولم يرض الخ من الاختلاف في القدر ما في الخلاصة معزى بالى
 المحيط قال أبو سليمان سمعت أبا يوسف فبين باع طعاما بعينه بعشرة وقال بثلث جزأنا بعشرة وقال المشركى اشترى ثوبا بثلثة يخاله فان وكذا بكل

ما يكال أو وزن اه فوجب الخالف في مثل هذا الواقعة فكيف ثبت بحلف المدعي وقوله ثم حضر رجب بن الحشا وأقر أنه الذي باع لهما
 البصرة لا وزن فلما ظهر وتبين للحاكم الشرعي أنهم باعوا البصرة لطلح عشر أواق ونصفها وانكارهما لا إقرار بعده عرفهما أنهم باعوا لهما
 التضرع وأجاب شرعي من أين ظهر وتبين وقد سألنا الشرع ولم يجز الخالف فعل فقد روي عنه الدعوى بأنسان جميع شرائها لا بأسوغ له
 الحكم بحلف المشتريين ما لم يجز الخالف حسبما نقلنا الخلد بثلاثة تخالف العديد الشريف إذا اختلف المتبايعان بالخالف وأرادوا لم يكن في
 الحديث دلالة على وجوب التضرع بمجرد حلف المدعين مع أنه يحتمل الكذب مع أن علماءنا (٣٢) صرحوا بأن الأصح في مسئلة حلف

المدعي عليه ما قامت البينة
 بعد عدة عليه بالمدعي أنه
 لا يظهر تركه فلا يعاقب ولا
 يعزف تركه فبإذ ترك يعزف
 الرجلان المذكوران هذا
 لا قائل به وأما حكم الساعي
 في الضمان والعسر في
 والهوان فشرع في الكتب
 مسطور وغول المتأخرين
 أفتوا بجواز قتله حتى قال
 ملك الملوك الناصح رحمه
 الله تعالى
 القتل مشروع عليه واجب
 زجره والقتل فيه منع
 شاهان شه الملك أبو
 العلاء
 نظم الجواب لكل من هو
 يبرع والله أعلم (سئل)
 في بعض حاصله اديز بدعي
 عمرو أنه كان هو والمدعي
 عليه وحال عقدوا شركة على
 أن يبيع كل مبلغا وأن يذا
 سلم غير الذي عليه خمسة
 قرش وسبعين قرشا وحال
 أسلمه نظيره وأن يبيع عمرو
 ثلثمائة قرش وخمسين قرشا
 وأن خلا المذكور أخذ
 ماله المزبور وانفصل من
 الشركة واستمر هو والمدعي
 عليه شركة بأن يبيعا

ما اضع لثمان كتب أئتنا الاعلام (أقول) لم تعرض المواقف الكلام على اثبات اخوة يد المالك بالارتش
 أيهم والحكم فيه أنهم جسيم لم يكونوا نظارا على الوقف مع أنهم لم يوجد منهم تصديق أيضا يجزبان
 الحصة في الوقف ولم وجد ما منع صحت دعواه في المدة المزبورة فأما الهيئة الشرعية المزبورة كاعتلى طبق
 دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما يحسمهم وبقيت حصة أحدهم بيجارية في الوقف لعدم صحت دعواه فلا
 باقراره وتصد به فان الإقرار بوجه قاصر لا ينعدي المقر والله أعلم (سئل) فيما إذا اديز بدعي عمرو بان
 من الجاري في ملكه جسيم البغلة البرشاهوانه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بعد عمرو
 فاعترف عمرو بوضعها عليه لكونه شراهما بكر المذكور منذ غائبة أيام بئسلا بن قرش وأنكر كون
 البغلة للمدعي وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فاحضر بدينة شهدت به بكونها أمانة عند بكر فكيف
 الحكم (الجواب) بشرط أن يذكر المدعي أنها بدعي المدعي عليه بغير حق وطلب احضارها لئلا تكن وبشتر
 النهائي المدعي والشهادة والاختلاف وان تعذر احضارها بملكها أو غيبتها ذكر قيمتها كالميتون
 المذهب وإذا أراد المدعي عليه أن يحلف السحق بالله ما بعه ولا وهبه ولا صدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه
 من الوجوه حلف كذلك وأما أشرط حضره المذوق في دعوى الوديعة ففيه اختلاف المشايخ كما في
 العمادة والراز به واللاقرو به والله سبحانه أعلم (سئل) في ذي بدعي دارا دعي عليه بدينه لأنه كان
 أقر له بما هو بدينه ضمان يده فكيف الحكم (الجواب) ان جعل ذ بدعي دارا دعي عليه بدينه لأنه كان
 دعواه ولا تقبل بدينه وان لم يجعل الإقرار سببا للمالك بان ادعى أنها ملكه وهذا أقر له بها تضع دعواه وتقبل
 بدينه كذا في الفصولين كذا أفتى المحدثين وأفتى أيضا بان من أثبت أنها مستحقة في الوقف لها الدعوى
 على من تناول الغنلة لأعلى الناظر لأنه دفع ما يستحقه غير المدفوع إليه على أن يستحقه المدفوع إليه
 فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعدد به لعدم عليه السحق ولها مطالبة بدينه بشرط عدم الضمان وأنه أعلم
 (سئل) فيما إذا كان بدينه صفا في دار بغير طريق الشراء من عمرو وغيره بغير صلح ثم صدق عمرو على
 جريها بدينه ملكه فهل يكون تصدقه صحيحا يعمل به (الجواب) نعم ومن أقر بدينه لغيره لا يملك أن يدعيه
 لنفسه ولا لغيره بوجه أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لان التصديق
 اقرارا لا في الحدود كما في الأشباه قبله كالأهله وهذا بخلاف ما لو أقر أن لأمالته فيه فانه لا ينعى دعواه لغيره
 نياية وبخلاف ما لو أقر من جميع السواوي فادعى عليه مالا أو كالأهله أو وصاية فانه يسمع كما في نور العين من
 الفصل المذكور لان إقراره أن لا حق له فيه أو إقراره لا ينافي أنه لغيره (سئل) في امرأتين باعتاداهما
 من رجل يبيعا ما تشرع بهما من ماله وكتب بذلك مصلحتهم لكونهما باعتهما هو جاري في ملكهما وأطلق
 تصرفهما الشرعي ولا تشعيران أن البار وقف عليهما فهل لا تسع دعواهما (الجواب) لا تسع
 دعواهما المزبور لأن من سعى في نقض ما تم من جهة فسيحمر دود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ
 خير الدين عن امرأتين باعتداهما ما تشرع بهما من ماله هل تسع دعواهما أم لا أجلب لا تسع دعواهما قال

(٥ - فتاوى حامديه - ثاني) وبشتر باوعاملا ومهما فخر الله تعالى للمدعي الثلثان والمدعي عليه الثلث وان
 المدعي عليه ما بع صيرت خطبة في داخل بيت في بيت المدعي المزبور ببلد جماعة قرش وثلاثمائة صير باعته من قرش فاشا فاصم بذلك من راض المال
 الذي سلمه منه وناوله من مال الشركة أو بعصاثة قرش من ذلك ثلثمائة قرش قطعا مصر به ومائة قرش اسديق يطالب بالباوعصاثة قرش
 الباقية من مال الشركة وسأل سؤاله عن ذلك فاجاب بانه عقد الشركة هو والمدعي وخاله المذكور وأن خاله أخذ ماله وانفصل عنهما وأنه
 وضع في الشركة خمسة مائة قرش واثنين وخمسين قرشا وأن خاله اتسلم مال الشركة وأنه أنكر أنه تسلم من المدعي المذكور المبلغ المدعي به وأن ثبت

الثلاث فالمدعى المذكور لم يذكر تصرف الشريك بالشراء بحيث يكون حق في المشتري ولا عده ووقع في الشركة حتى يكون حصة في رذ
عين تلك الذراهم وقوله واستمر هو والذي عليه شركة ثبات بيعاوا بشرى او بعمالوا بما يفهم من ظاهر التصرف وقوله وتناوله من مال الشركة
أو بعمالة قرش الى آخره بعد قوله باع صبرة خضلة بمائة قرش وقبالة سبعين قرشا بما يفهم منه عدمه وقول الشاهدين تحاسبا وكان آخر
ماتوا بعد كل حساب للمدعى بمائة المدعى عليه شهادة بالحكم وهي كالتصريح وكون آخرها ما بعد كل حساب للمدعى بمائة المدعى عليه
الخ مسيبان قولهما تحاسبا قلعت عدم صلاحيته مسيبان واذ لم تصح الدعوى بسبب (٣٥) كون مال الشركة أمانة لا يثبت في ذمة

الشريك بلا موجب لثبوت
للمال المدعى وعلا المشتري
به لأصح الشهادة المترتبة
عليها لأدلة الشهادة ولو قدر
أنهما مستقيمات من الدعوى
الصحة فاذنهما هما من على
حصة الدعوى وقد عرفت عدم
صحتها فان قلت انكاره
التسليم من المدعى موجب
للضمان والثبوت في الذمة
قلت نعم لكن لم يحرفه
بخصوصه خصوصية شرعية
وانصاف حكم عليه بعد
دعواه ومنافعه فيه
والدعوى التي انصب عليها
الحكم مجرد تسليم المال بعد
عقد الشركة والمطالبة به
لا تضمنان بسبب الانكار
لانه لم يلاحظ للمدعى ولا
لشاهد ولا لغيرهما وهو
الاصل في ثبوت التبرون
فيها لم يقع الدعوى به ولا
الشهادة عليه ولا انصب
الحكم عليه وكيف يتأني
ذلك ولم يكن هو المدعى وعلى
تقدير الدعوى به شهادة
الشاهدين بأن المدعى
والمدعى عليه تحاسبا

اسمعل (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخطف تركته شتملا بعضه على أوان معاملة تزعم
الزوجة أن زوجها ملكها هذه الأواني المذكورة في حصة والورثة يشكون ذلك فهل عليها ثبات التملك
بالوجه الشرعي والأفهي مورثة تقسم بينهم على الفرض الشرعية (الجواب) حيث أقوت المرأة أن ذلك
ماتلن زوجها المتوفى المذكور ثم ادعت ملكها ذلك فعلمنا ثبات دعواها بالبينة الشرعية وان لم تثبت
ففى مورثة عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الأقوال في مسألة اختلاف
الزوجين من باب التحالف ما نصه في البدائع هذا كذا لم تقرر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقوت بذلك
سقط قولها أنها أقوت بالمالك الزوج فهاجمت ادعت الانتقال بها فلا يثبت الا بالبينة اه وكذا اذا ادعت أنها
اشتريته منه كافي الخاتمة ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كافرا لها بشرائه منه فلا بد من بينة على
الانتقال اليها منه بمسبة أو نحو ذلك ولا يكون استماعها بمشريه ورشاه بذلك ليدل على أنه ملكها ذلك كما
تقوله النساء والعوام وقد أثبت بذلك مرارا (سئل) في رجل كان له أرض مع كامل غراس فيها قد نمت في
وقته وبه غراسات جديدة وسقيت جار بعضها في الوقف المزبور والباقي في يده من مدة تزيد على
أربعين سنة بلا معارض ولا منازع ثم مات عن زوجة يدين ورثة يهاو احصتهم المذكورة ومن عمرو بمجر متولى
الوقف المزبور وتصدق بمائة عام متولى الوقف جميع الغراس القديمة لشقوه ثم بعد سنين أدى المتولى المذكور
على عمرو ويجريان جميع الغراس الموجودة في الوقف مستصيانا زمن الواقف وأنه يثبت شاهد بذلك وذكر
عمرو وأنه يثبت شاهد بحدوث الغراسات الجديدة والسقيت بمقتضى غرسها هو وورثته وأثبت عمرو
ذلك بالبينة العادلة المزكورة حكما الحكم لعمرو وألحقه الجار في ملك من ذلك لأن البينة العارضة
والحدوث مقدمتان على بينة الاستصحاب ومنع المتولى وجهته الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك حجة
شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكورة ووجه يانه جميعه في الوقف
فكتب في الحكم (الجواب) حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف
المذكور في وجه المتولى المزبور ووجهي التصرف بذلك المدعى المزبور وزال التقدم جميعه الذي فيه وقضى
بذلك بالبريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله بغراس قديم آخر غير ما ذكر
غير صحيح ثلاث الثابت بالبينة كالنائب بالمعانة كما صرح بذلك في العبادية وقد ثبت بالبينة حدوث جميع
هذا الغراسات الموجودة التي هي مقدمة على بينة التقدم كما صرح به البغدادى وحكم بما فلا ينعض الحكم
السابق انثابت شرعا بما هو دونه كما صرح به في الاشياء اذا الهداية اذا القضاء بصان عن الالغاء ما أمكن
وأى يثبت مسبقا أو في جهات تقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت البينة نقض قضاء ترة اه
والدعوى متى فصلت مرية الوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد والله تعالى أعلم وادعى عبد او قام بينة في اقرار
ذى اليد أنه للمدعى تقبل يثبتوه يقضى بالبعده اعتبار الاقرار بالثابت بالبينة بالثابت عينا اعماد بمن
السادس عشر وان كانوا مع وقف بالعدالة فلا ينعض الحكم السابق الثابت بشهادتهم الا القضاء بصان عن

بمخشورهما متابع كذا مال الشركة فكان آخرها ما بعد كل حساب للمدعى بمائة المدعى عليه من مال الشركة أو بعمالة قرش
الخ غير مطابقة للدعوى مع كونها شهادة بالحكم كرهولس لها وانما لها بالاسباب كما صرح هذا ماع أن تسعة أعشار الحضرة أو أزيد حشولا
حاشا عليه ومن صبح أسبعية لثقة تظهره خلاله كذا في الصحيح والله أعلم (سئل) في محضر صورته أدى فلان أصالة عن نفسه وولاية عن ابني
ابنه الصغير من على رجل أنه قتل أباهما الذي هو ابنه عمدا فأنكر فبرهن الابن على مادتي فكتب القاضي أنه عرفه أنه يلزمه القصاص بغير رضا
شرعا فهل يكون التعزير المذكور حكما يمنع الخالف القائل بتأخير القصاص الى باويع الصغير عن الحكم بتأخير القودالى باويع الصغير من

وهل يكون القصاص موزنا على فرض الله تعالى يكون لأزواجه حق فيشرط حضور الكل على طلب القصاص أم لا (أجاب)
 ما ذكر من التعريف ليس حكما لان الحكم انشاء الزام أو اطلاق وعرفه في الفواكه البدوية أنه الإلزام في الظاهر على صفة مختصة بأمر من
 في ربه في الواقع شرعا ثم قال وقولنا على صفة مختصة فصل احترازه عن مدلول الإلزام اذ المعنى هنا الإلزام بالمسقة الشرعية كالزمت وقضيت
 وحكمت وانفقت عليك القضاء وفي معنى الحكم لاطار ليس بعد مقتضى كلام كثير في الثبوت هل هو حكم أم لا فالقول بان الثبوت حكم في جميع
 الصور خطأ فاعادها في قوله ثبت (٢٦) عندي فكيف اذا كتب فعره أنه يلزم على ذلك القصاص وكل احد يعرف أن قاتل النفس

المعصومة عمد ابغى يحرق يقتل
 يكون حكما والمسئلة فيها
 خلاف في قوله قبل بلوغ
 الصغير بن فاحصا بنا يقولون
 يقتل ولا يتنفسر بلوغ
 الصغير بن والشافعي يقول
 يتنفسر بلوغهما كحكما
 الزبلي فلو حكم بن ثأخيره
 شافعي لا نعمة التعريف من
 نفاذ حكمه لانه ليس من
 صيغ الحكم في شيء من ذلك
 فربما يقع فيه بجمعه حكم
 بين الخائف والمقرران
 القصاص يجرى على
 فرض الله تعالى فتسحق
 الزوجة فيه والام كسائر
 أمواله ولا يضمن اجتماع
 الكل في طلب القصاص
 فلو بما يعرف البعض فيسقط
 القصاص وينقلب نصيب
 الباقيين ولا يجرم التعرض
 للقاتل بالقتل بذلك
 لسقوطه وهو العاقب
 نصيبه أو كثر والحاصل أن
 التعريف ليس حكما وان
 القصاص يجرى على
 فرض الله تعالى فكل
 من له نصيب من الارث في
 ماله فله مثله في قصاصه ولما

الافاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد
 ترجحت شهادتهم الاولى بالقبض من آخر وقف الخيرة به كني في طريق العامة فزعم غـ يره انه محدث
 وزعم صاحبنا انه قديم وأما الينة فالينة بينة من بدى انه محدث ترجيح البينات البغدادى تقدم بينة
 العارض على البينة المثبتة للاستصحاب فتاوى الشيخ اجماعا ولو أقام الباعث بينة في بعثاني صغرى وأقام
 المشتري بينة تانك بعثا بعد السويع فيبينة المشتري أولى لانه ثبت العارض بينة من البينتين المتضادتين
 (سئل) فيما اذا كان لا يدقراط من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوع تحت يدشكره بغير وفاء
 بان القبطا المذكور والمائة قرش المذكورة ليكر بطريق التليك وأنه لا حق له مع بكر في ذلك ثم ان يد
 من ورثة وأقام بكر بينة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم (الجواب) حيث بين اقراره له من جهة
 التليك فدعوى التليك لا تنفع لما قاله الخبر الرمي ناقلا من جامع الفصولين في خصل المساهمة والصلوات
 ومن التهمة عرض على محضر كتب في ملكه تليكا يحيا لم يبين انه ملكه بموضع أو بلا عرض قال أجبت
 انه لا تنفع الدعوى ثم رز لشروط الحكم كني في مشل هذا بقوله وبهت له بهب صحيفة وقبضها
 ولكن ما اذا قد التهمة أجودا وقر بالاحتمال اه فاذا كان التليك هب متوربين فهب المشاع
 الذي يقبل القصة طالة لاسما وهو غراس وأيضان شروط احتماله بالقبض ولم يوجد لاني الغراس
 ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهب في عرض الموت وان كانت حوسبة لكتابه حقيقة فتعذر اني
 القبض ولم يوجد اه (سئل) فيما اذا كان لا يدقراط مائة مائة متعجربة في ملكه ومبلغ
 مرصده معلوم من الدراهم على دار معلومة متعجربة في وقف كذا فانه لا بد ليجب من أولاده القاصر من
 بالولا يتعلمهم وأشهد لا حق له معهم في ذلك ثم مات منهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصرون رشدين
 وادعت الورثة عليهم لادى حاكم حبلني حكم بصفة التليك للقاصرين وبعدم معارضة الورثة لهم في حادثة
 تملك البناء دون الارض وحادثة دعوى التليك منفردين من غير تعقيب كونه بيعا وهبة وحادثة دعوى
 تملك الدين من غير من هو عليه في المرصد المزبور حكما شرعا مستوفيا شرعا ثم بعد الدعوى من وكيل
 الورثة على الأولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة آتت في مذهب بعضنا وانفذ حكمه
 حاكم كني وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بضمون الخطين بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) فيما
 اذا ادعى ناظر وقبلى ناظر وقف ذي دينان من الجارية تحت نظارته ثلاثة أرباع أراض متلاصقات
 معلومتان وذا السيد وضع يده عليها بدون وجه شرعي وطلب منه تسليمها لبلغة وقفوه ورفع يده عنها
 فاعتز فذو السيد يجري بان نصف الجميع في الوقف المزبور وأكرس بان الربع المدعى في وقف المدعى
 لجر يانه في وقف ذي اليد وكافه ثابت ذلك فالورث من يده كتاب وقفه المستغن لذلك وأثبت دعواه بالينة
 الشرعية المذكرة في وجهه طبق ما دعاها واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتسدي لاديه
 بلغة وقفه بذلك فهل يكون حكمه وانعام وقعه الشرعي واذا أقام ذو اليد بينة لا ينقض الحكم السابق حالان

كان لا يتجزأ أسقط بغير أحدهم فلا بد من حضورهم جميعا حتى الزوجة لاجل استيفاء القصاص وكان الواجب السؤال
 عن الشهود وتركتهم لاسهام القصاص فانه باجتماع علمائنا واجب والحاصل أن احتياط العلماء في الحدود والقصاص مشهور وفي غالب
 الكتب مسما ورواه أعلم (سئل) في محضر ورده عليهم دمشق الشام صورته منع محمد أنذني ابن أحد الخنفي ابراهيم بن يحيى الوكيل
 عن عمر بن أحمد الناظر على وقف حده بمحمد بن صاحب القانون المسحق لم يعم مع من بشره الثابت فوكيله عنه في ذلك الحاج ناصر بن شمس
 الدين الوكيل عن زوجته فاعاد بنت محمد الثابت فوكيله عنها في ذلك وغيره بموجب حجة سابقة وموكلا بموافقة الناظر المرقوم من معارضة

جهت وقف شهاب الدين بن الناصري المستقر تحت انوار اجد ائندى بن محمد واشتقاقه في زعمه من بشركه في جميع الجنبية الكائنة بأراضي مصرية المحدودة بكذا وكذا الخ بها في وقف شهاب الدين المرقوم الشاهد بذلك ككتاب الوقف المؤرخ المتصل بنفسه على العادة وأبقى الجنبية محدودة على جهة الوقف المرقوم ويمكن اجد الناظر المرقوم ان تصرف فيها لجهت وقف حده وأوقع ذلك على وجه الوكيلين المذكورين بالتفاس من وكيل اجد الناظر المدعوم مصطفى جلي وفي الحضرة المذكورة دعوى الوكيلين المذكورين على مصطفى الوكيل المرقوم بأن محمد بن محمود فلاح الجنبيتين أزال الفاصل بينهما وضمهما بمناير طريق شري وأن باب أحدهما (٣٧) موجود وهو الآن تسد ودأن اجد ائندى الناظر الذي هو

موكلم مصطفى جلي يعارض المسكين المذكورين ويقول ان الباب المسدود الذي هو الآن موجود جنبية جريش واحد لها شرفا جنبية الشاردية كما هو معين في الوقفية المبرورة للحاكم المرمي اليه فرز ابراهيم أيضا ككتاب الوقف الموكلم فيمن السجل فوجد فيه الحد الشرقي جنبية الشاردية والباب المتنازع فيمن جهة الشمال وكما بالوقف يشهد بحد الشاردية من الجانب الغربي جنبية جريش ومن الشمال الطريق وطال النزاع بينهما والنس كل منهما من الحكم ان يعين من جهته للكشف من يعتقد عليه فعين شعبان ائندى فتوجه ومعه جماعة من المسلمين فوجد جنبية جريش مشتملة على أرض منخفضة قليلة وأرض عالية شمالية ووجد جنبية الشاردية أرض منخفضة وشمالية

بينه الخارج أولى واسم اجد الحكم المرقوم وأضفى النالجواب بنقل كلام الاصحاب ولكم جريل الثواب من الملك الوهاب (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وتحكم الحاكم بذلك يكون حكمه واقعا موقعه الشرعي لان بينة الخارج مقدمة على بينة ذي اليد قال في الملتقى في دعوى الجاني لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك المطلق وبينة الخارج أولى اهـ ومثله في التنوير والبرور والنهاية والخلاصة وغيرها لاسيما الخارج مدع وذو اليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البيعة على المدعى واليمين على من انكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين واه من جوامع الحكم قال في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما تناهنا أنفسنا ومن المعلوم ان القضاء الذي السد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكف البيعة لان أقصى ما يتبدل به على حقيقة كلامه ومع هذه اذ هو غير محتاج الى البيعة ومن المقرر ان دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الوقف قال العلامة ابن نجيم في بحر من باب دعوى الجاني والحاصل ان دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق وقروح على ذلك فروعا فلا تقبل بينة ذي اليد بينة الخارج أولى كما صرح به في الهداية بقوله لا يقض الحكم المرقوم لولا ما قام بعده كما أتت بذلك علامة فله طين الشيخ خبير الدين في سؤل رفع اليه في مثل هذا فأجاب وأجاد ولا عظم فائدة فأد بوجه لا يقض الحكم السابق بأقامة بينة ذي اليد المذكور اذ البيعة ليست له وانما هي الخارج وقد أقامها وقضى لها فلا يجوز رفضها بأقامة بينة ذي اليد كذا يخفى على ذي فهم وقد صرحوا بان من صار مدعى لا تسبم دعواه بعده الا في مسائل ليست ههنا وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا ائتمنت الشهادة نقض قضاء ترك بينة ذي اليد في هذه المسئلة تفتت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسبم وسواء قلنا بان القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو يخص بالصحيح الملقى به انه جزئي ولكن قد صار ذو اليد مدعى عليه ويتسلم تدعيم ما أفاده بالدفع فكيف بعض من القضاء البيعة المفسدة المثبتة بخلاف الظاهر ولذا جعلت البيئات والقضاء بالوقف كالتقضاء بالملك وفي القضاء بالملك الاضرار ذو اليد مقضيا عليه لا تسبم بينهما ملكه كقلنا وهذا مما لا توافق فيمان غرس رأس خضره في الفقه اهـ والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل البيعة لو أقامها المدعي بعد عين المدعي عليه أولا (الجواب) تسبم البيعة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في البرور ثم اذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه ولا يعطل حجه بيمينه لكن ليس له ان يجامع ما لم يقم البيعة على وفق دعواته وحدها أقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسعون بها بعد اليمين ويقولون بتر بجانب صدقه بآمين فلا تقبل بينة المدعي وهذا القول ليس بشئ لان عروضا الله تعالى قبل البيعة من المدعي بعد عين المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أي أن ترقم البيعة العادلة اهـ (سئل) في عين المدعي عليه هل حق المدعي فلا يدين طلبه أم القاضى أن يحلفه ولو بلا طلب المدعي (الجواب) اليمين للقاضى مع طلب المدعي لاني التنوير اصطلح على أن يحلف عند غير القاضى ويكون برئانه أو باطل اهـ لكن بطلب المدعي فإذا

أرض وهي في عالم الجانب الغربي ووجد كذا وكذا فطلب الكشف البيعة من المتدعين المذكورين بالحد الفاصل وبالباب المتنازع فيه فحضر ابراهيم بن فلان والحرمه فلانة بنت فلان وأختا فلانة وشهدوا بان الباب الموجود الآن بجنبية جريش واحد وان الحد المتنازع فيه الذي هو شري جنبية جريش شرقي جنبية الشاردية كان حدا فاصلا بين الجنبيتين بالقرب من الاسوار التي التفت الشاميات الموجودة بمشهد وأول وأن بابا جنبية الشاردية أول من مدته مبدلة لكونه هدم في وقت السيل ثم وقف الحاكم على رأس المكاب الذي كان به الجدار من الجانب القليل فوجد كوما من التراب فاحبره ابراهيم بن عثمان بانه تراب الجدار المرقوم وكان فاصلا وانه جوف وترك في حله وعاد الحاكم

الكتاب وأخبار الحكم الموملة إليه اخبارا شرعية وحضر لدى الحاكم الموملة إليه الحاج سري الدين بن ابراهيم البعلبي وشهد على وجهه ما بالحد
 الفاصل بين الجنيتين بالحد الذي كان المجلس بالقرب من الاصول التوت الشامية وان الباب المسدود بجنيته جراس وان باب الشارعية
 آزاله السبل من قديم الزمان شهادة شرعية مقبولة فلذلك لم يمتنعهم من معارضة جواسر وأبني ذلك سيد الناظر ولم يكن من التصرف فيه
 كذا كراعه فقل هذا المحضر صحيح معتمد عليه شرعا لا (أجاب) هذا المحضر فيمثل من وجوه متعددة منها أنه لم يذ كرفيه الخارج من
 ذي اليد وكذا كراعه لا يمتنع كاصح (٣٨) به في الاشياء والنظر في راجع ان شككت ومنها قوله فيما ثبت بموجب حجة سابقة والخلفي

كلامه كالفديرة قوم وبثله
 الحجة لا تقوم وشبه قوله
 الشاهد به ذلك كآب الوقف
 المؤرخ المتصل التنفيذ على
 العادة وكذا الوقف خطا في
 كاشد وقد تصوا على أن
 انطوا لا يعمل به ولا يعمل
 بكتب الوقف الذي عليه
 خطوط التفتة المباشرة
 لان القاضي لا يقضى الا
 بالحق وهي البينة والاقرار
 أو التوكول وأثبت على يقين
 أنه اذا لم يعلم ذواليد من
 اخبار قال القاضي لا يدري
 المدعي من المدعى عليه واذ
 لم يعلم ذلك لا يدري البينة
 على من منهما ودعوى
 الوقفين كدعوى المالكين
 كما مر به في جامع الفصولين
 وغيره وصرح في العرفي
 مواضع متعددة أنه لا يعمل
 بالتناقض الواقعة في زماننا
 لعدم استقامت الشرائع
 الحكيمية وهي كونه حادثة
 وقع فيها نزاع من خصم على
 خصم واستوفيت أطرافها
 الست التي نص عليها ابن
 الفرص في الفرواكة البديرة
 بقوله

طالبه بحجية أي المدعى عليه أو القاضي بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر
 قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضري يا رسول الله ان هذا
 غلبني على أرضي كاتلاني وقال الكندي هي أرضي في يدي أزرعه البس له فيها حق فقال عليه
 الصلاة والسلام الحضري أنك بينة قال قال ذلك بينة قال يا رسول الله ان رجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه
 وليس يتورع عن شيء فقال ليس الشئ الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم أما الذي حلف على
 ما لا يراه كماله بل يلحق الله تعالى وهو عنه غير راض اه جعل البين حقه بصريح إضافة البين إليه بالام الملك
 والاختصاص في قوله فكذلك بينه وانما جعل البين حق للدي لأنه يزعم أنه أقوى حقه بانكره فشرع
 الاستحلاف حتى لو كان الامر كما زعمه يكون اقواما يقابلها اقوام وهو مشروع كالقصاص وهو أعظم من
 اقوام المال فان البين الفاجرة تدع الديار بالحق وان كان صادقا فياخذ الثواب كرامة تعالى على سبيل
 التعظيم صادقا اه لكن نقل في الباز به أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف بالطلب في أربع
 مواضع في الرقة العيب يحلف المشتري بالله ما رضى به العيب والشفع بالله ما أبطلت شفعتك والمرأة اذا
 طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب يحلف بالله ما طفت الزوج شيئا ولا أعطتك النفقة والرابع
 يحلف السخني بالله ما بيعت وأجمعوا على أن من ادعى ينال الميث يحلفه القاضي بالطلب الوصي والوارث
 بالله ما سرقته من المدون ولا من أحد آذاه اللئول لا يقضه لك قاض بامر ولا يراه من ولا شيئا منه ولا
 أحلته أحد ولا عندك ولا شيء منهن (مثل) هل يجوز الخلف بالطلاق والعقاة أم لا (الجواب)
 قال في الهداية لا يستحلف بالطلاق والعقاة لما رواه وهو ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان
 النبي صلى الله عليه وسلم سمع عرو وهو يحلف بأبيه قال ان الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفا أي
 مراد بالحلف فلا يحلف الابن بالله أو ليصمت ورواه البخاري ومسلم وأجدوني لفظا قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الابن بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون ورواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط
 لان في الحلف تعظيما للصحة وبه حقيقة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يباح في غيره مظاهر هذه
 الاحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن بمنزلة القاضي في الجرم ولا امر صحا اه وقال في الهداية وقيل في
 زماننا اذا أتم الخصم ساغ للقاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعقاة لقلة المبالاة بالبين بالله تعالى اه ورد
 على هذا القول أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرفت في موضعه وفي الخاتمة وان أراد المدعي
 تحليفه بالطلاق والعقاة في ظاهر الرواية لا يوجب للقاضي ذلك لان التحلف بالطلاق والعقاة حرام
 وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اه وفي الحظر والاحتكام التنازع في الفتوى على عدم
 التحليف بالطلاق والعقاة وفي التخيرية التحليف بالطلاق والعقاة والامان القليلة في مجوزة أكثر
 مشايخنا وأجازها البعض فيسفي به ان امتت الضرورة واذ ابلغ المستفتي في الفتوى فيسفي بان الرأي الى

أطراف كل قضية حكمية * ست يباح بعدها التحقيق حكم بحكمه وبه وله وبحكمه عليه وما حكم وطريق القاضي
 ومناهجوى الوكيلين على مصطفى بن محمد بن محمود فلاح الجنيتين أزال الفاصل وضهما بغير طريق شرقي وان باب احدهما موجود
 وهو لا تمسدود وان أجدا أفسدى الناظر الذي هو الموكل يعارض الموكلين فلبت شرعى هل هو خارج حق يعارض الموكلين فان
 كان كذلك فكيف يصح قوله في آخروا في ذلك سيد الناظر وان كان ذا ذك كيف يصح قوله يعارض الموكلين فهو صادر عن غير تعقل ومن
 جنس الوجه الثاني قوله فيمو ابراهيم ايضا كتاب الوقفين السجل فوجد فيه كذا وكذا وليس الموجود في سوى خط في ورق ليس من

جميع الشرع في شيء ومنها قوله فطالب الكشاف البيهقي والمامور بالكشف ليس له طلب البيهقي لطلبه للحاكم ولا يصح الحكم منه ومنها قوله فخصر
اراهيم والحرمه فلا تارة وأنها فلا تارة وشهد وبان الباب الموجود لا أن يجنبه بجر يا ش هذا بالهداية أشهادا المدعي كونه وقف فلا تارة على الجهة
الفلانية لا كون الباب العتيقة كالأبقي وهذا لا يتم أن تكون لك ولا وقف وان كانت للاختصاص فهو غير المدعي ومثله قوله وان
الحدائق التنازع فيه الذي هو شرفي جينته بجر يا ش غربي جينته الشاردي به كان حدائقا سلايين الجينتين بالقرب من الاصول الى آخره اذهي
شهادته بانه حدافصل فلا تارة وفيه لا تارة في المدعي هذا مع كون القرب يجوز له المقدار وقوله وان (٣٩) باب الجينته الشارديه أرل شهادة

بأزالتة لا بشي مما عديت
المدعي وقوله ثم وقف الحاكم
الذي كور الظاهر امراده
به الكشف المذكور
بدلالة قوله بعده وعاد
الحاكم الكشف وأخبر
الحاكم الموماليه في وجه
السديين المذكورين
اخبارا شرعيا حكايه حال
لاتعلق بالمدعي بحال وقوله
وحضرين بدى الحاكم
الطابع سري الدين من اراهم
وشهد على وجههم بان
الحد الفاصل بين الجينتين
الحدار الذي كان الجلس
بالقرب من الاصول وان
الباب المسعود جينته
جراس وان باب الشاردي
أزاله السبل من قديم الزمان
شهادة شرعية كذلك
اذ لاتعلق لها بالتنازع فيه
وهو كونه جاريا وقف
فلان من فلان على الجهة
الفلانية بل شهادة بانه
الفاصل بين الجينتين فحسب
اجنبية عن التنازع فيه كما
لا يخفى على قفيه الغيبر
ذلك من وجوده لخل التي

القاضي اه وفي الخلاصة فان مست الضرورة يتفق بان الرأي الى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق
فذلك وقفي بالحال لا ينفذ قضاؤه اه فخلص من هذا كله أن القاضي أن يحلفه بالطلاق والعنان عند
الحاكم الخصم وانه يقتضي بجواز ذلك ان مست الضرورة ولكن ليس له أن يقتضي بالنكول عنه ولو قضى به
لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العنايه ولكنهم قالوا ان نكل عن اليمين به لا يقتضي عليه بالنكول لانه
نكل عما هو منهى عنه شرعا ولو قضى به لم ينفسد قضاؤه اه لكن فيما شكك لان فائدة التحلف القضاء
بالنكول فاذا لم يجز القضاء بالنكول عدا كرفيق يجوز التحليف به وأمله مقرر على قول الاكثر من انه
لا تحلف به مافلا اعتبار بنكوله وأما من قال بالتحليف به مافيعتبر بنكوله ويقتضي به لان التحليف إنما
يقصد لثبته واذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام القضاة فضلا عن العلماء العظام ضمان
عن اللغو كما أشار لذلك في العروايع اه (سئل) فيما اذا ثبت قلع التولي لفراس الوقف وازالتة وادعاه
بعد الدعوى المحصنة والشهادة المستعينة بالحائنة الشرعية بوجه الشرعي في وجه التولي ومضت مدم
بعدها ادعى وكيل عن التولي المازر على زبده نفع الفراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها فكم تقدم وبعد
انفصال الدعوى بالطريق الشرعي فكيف الحكم (الجواب) تكبر والقطع والتصرف به بعد ثبوت قلعها
وادعاه أولا ومستحيل وقد صرح في الجران من شروط الدعوى كون المدعي مما يحتمل التوبة فدعوى
ما يستحيل وجوده باطله اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك في
كتب علمائنا رحمه الله تعالى (سئل) فيما اذا كان زبده مبلغ دين معلوم من الدراهم بدمه مجرد وصدور
السفر له وزوجه تافان لعمروا ن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة وسافر فدفعت عمر لها شيان من الدين
ثم حضر زبده وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذب زبده والزوجه في ذلك واعتراضه فصول قدر دون
ما يدعيه عمرو وفل لا يقبل قوله عمرو لا يبيته (الجواب) نعم لا يقبل الا بيته حيث كان المال دينيا في ذمته
والله أعلم المأذونه بالدفع اذا ادعاه وكذابه فان كانت أمانة فالقوله وان كان ضمنونا كالغصب والدين
لا كافي فتأري قارئ الهداية ومن الثاني ما اذا أذن المؤجر للمستأجر التعمير من الاجرة فلابد من البيان
من أمانات الاشياء (سئل) في الدعوى اذا فصلت مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل
لا تنقض ولا تعاد (الجواب) نعم لا تنقض ولا تعاد (أقول) ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يزد
المدعي على ما صدر منه أولا كما جاء بدفع مضع أو جاء بيته بعد مجزعه عنها فانها تسع دعواه كما أوضحه العلامة
الخبر الرمي في أواخر كتاب الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال العاصفة ينظر في دعوى المدعي ان
كان أتى بما دفعه أو قال عليه بيته تسع ويقل منه الدفع وكذا التلوم منع الخصم من التعرض له لعدم بيته
قامت منه على خصمه ثم أتى بما تسع وان لم يكن كذلك لا تسع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه أولا وهو
مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قاله مشايخنا في كتبهم كالخبرية وغيرها كما يصح
الدفع بصح دفع المدفع وكذا يصح دفع المدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيته بصح

هي أظهر من أن تذكر وما أرى هذا المحضر المختصر هذان من غير تعقل على اللسان والله أعلم
فيما اذا شهد الشهود على رجل بالجرح المجدد هل تقبل منهم على سبيل الشهادة الشرعية أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل منهم على سبيل الشهادة
الشرعية كما أتى به شيخ الاسلام وأل السعد العبادي رحمه الله تعالى وأتبعهما آقبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دابة وسلمها للشترى
ثم ادعاه انسان وشهده البائت وقال بيعت مالا أملاك وهي لهذا المدعي هل تقبل شهادته والحال هذه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته البائع
يكون البائع مالك المدعي كافي البراز به والخائسة وغيرهما فلا يلتفت الى قوله بيعت مالا أملاك وعلى مدعي البائت البيته والله أعلم (سئل) في

الشاهد الفرد هل يبرم به حق أم لا وهل يشترط في قبول الشهادة عدالة الشاهد أم لا وهل يجب على القاضي السؤال عن عدالة السراوة لانه
 ظن الخصم أم لا (أجاب) شهادة الواحد كالعهد وإذا تم نصاب الشهادة فلا يمن العدالة ولا تقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم بل لابد
 أن يسأل عنها سراوة لانه في جميع الحقوق وسائر الحوادث ظن الخصم أو لم يعلم على ما عليه الفتوى لأن الزمان زمان الفساد والله أعلم
 (سئل) في شهادة الشريك شركة كالتشريك هل يجوز حيث كان المدعى ليس فيه شركة للشاهد ولم تجر الشهادة فتعذر الشريك للشاهد أم لا
 (أجاب) انما المنع شهادة الشريك (٤٠) للشريك المفاد وكذا الشريك العنان والمالك إذا كان المشهود به مشتركا أو مازال متقع

في الشريك فهي مقبولة كما
 هو مفيد في المتن والشروح
 والفتاوى والله أعلم (سئل)
 في شهادة وقعت مخالفة
 للدعوى ثم أعيدت الدعوى
 والشهادة على وقتها هل
 تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل
 قال في الحر والبراز يتلو
 وقت مخالفة بين الدعوى
 والشهادة ثم أعادوا الدعوى
 والشهادة وأنفقوا تقبل والله
 أعلم (سئل) في رجل من
 أعوان حكام سياسة زماننا
 هل تقبل شهادته أم لا
 لكونه لا يتورع عن الحرام
 ولا يبالى من أن اكتسب
 المال (أجاب) لا تقبل
 شهادته وإن حال هذه والله
 أعلم (سئل) في شهادة
 مشايخ البلاد هل تقبل أم لا
 (أجاب) لا تقبل وقد صرح
 في البحر عاز بالفق القدر
 ان شهادتهم وشهادة
 المفتين في المال والعرفاء
 في جميع الاصناف وضمان
 الجهات لا تقبل (وأقول)
 لا شك انهم فسقة مردودون
 الشهادة لما شاهدوا ويرى
 من أحوالهم مما لا يكاد

بعد ما وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي التخصيص برهن الخارج على نتائج حكمه ثم برهن
 ذوا المدعى لتأجيل حكمه به اه فاذا كان هذا في بينة مثبتة ولو لم يعتبر وحكم ما وضع بعد ما دعوى
 المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة دعوى الدفيعا الحق بالانطلاق وان حكم
 القاضي به بظاهر البينة من البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غيب بالدولة حاجة للحكم بها إذا
 القضاء لا مدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لأقضاء استحقاق فنقول ان أعادنا الحكم الدعوى ولا
 بينة معبىا يدعى لا تسع دعواه لانها عين الأولى حيث لم يتم بينة ولم تأت بدفع شرى وقدمت ولا لعدم
 أقامتها فأنه يكرر محض منه وقدمت مما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسع منه إجماعا اه كلام الخبر
 الرولى رحمه الله تعالى وفي البرازية المقتضى عليه لا تسع دعواه بعده فيه لأن برهن على إبطال القضاء
 بأن ادعى دارا بالشرى وبرهن وقضى ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من موثر المدعى أو ادعى الخارج الشراء
 من فلان وبرهن المدعى عليه على شراؤه من فلان أو من المدعى ٢ قبله أو بقضى عليه بالدية قهره على
 نتائجها عنده اه وهذا يحد أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم بمقدما إذا كان فيه إبطال القضاء وينبغي
 تنقيده أيضا بما إذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو تأتى بالدفع بعد الحكم
 في بعض المواضع لا يقبل نحو أن برهن بعد الحكم أن المدعى أقر قبل الدعوى أنه لا حق له في الدار
 لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بأن شراؤه بغيره فله في ذلك الزمان ثم مضى بالخارج وقت الحكم
 فله حكمه فلما أحصل هذا الابطال الحكم الجائر يشك ولو برهن قبل الحكم بقبول ولا يحكم إذا شك يدفع
 الحكم ولا رفعه اه لكن ينبغي أن يكون هذا من غير ما على القول بان إمكان التوفيق كاف ماعلى
 القول بأنه لا يمكن التوفيق بالفعل فلا تنقيد إذا كروا قد ذكرنا القولين في مسائل التناقض
 والنزاع اختاره في جامع الفصولين وقال انه الاصول عندى وأقره في نور العين انه ان كان التناقض
 ظاهرا والتوفيق خطبا لا يكتفى بامكان التوفيق ولا يكتفى بالامكان ثم أيده بسئلة في الجامع وهى لو أقر أنه
 له فكيف قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بل انما يغيب قبل الامكان التوفيق بان يشترطه
 بعد اقراره ولان البينة على العقد المسمم تقدم المالك للعالم اه وأعلم أنهم كروا في خمسة الدعوى أن
 الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذى البدول يدع ذوا البدان فلا الغالب أو دعه عنده وأدعى ولكن لم يبرهن
 حتى قضى الخارج لم تسع دعوى ذى البدول بذلك لا بد الا باع ولا رهاقه عليه قال في الحران هذا اختلاف
 لقواهم ان الدفع بعد الحكم صحيح الآن ينص من الكافي اه وأجاب في نور العين بان هذا الفرع لعله
 مبنى على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتعميمه فيما علقته على البحر فاعتنم هذه الفوائد
 الفرائد (سئل) فيما إذا كان رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفة في وقف وقبسه اسم في براءة وظيفة
 السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزور على متولى الوقف وظيفة فأنكره فاعاد عليه قدا اسمه في براءة
 السيد أحمد ففى رجل آخوذ كفضل الله بأنه له اسمين أحدهما السيد آخوذ الثاني فضل الله ويريد

بوصف والله أعلم (سئل) في شهادة شايخ القري وجباة الحلات والعرفاء هل هي مقبولة أم لا (أجاب) هي غير مقبولة كما
 صرح به في البحر فقلع في القدر برواها أعلم (سئل) في شهادة القرو وزعي السبلين (أجاب) لا تقبل اذهب كفار بلا تكار وقد أنفى بعض
 العلماء العللين بأحوالهم بأنه لا يحل ذنابهم ولا سنا حكمهم كالخوسل هم شرهم ان صرح ما نقل عنهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج
 بنت باغية من ولها عقد عليها عقد اشراى ودفع صداقها بنجامة فلما أراد النكاح لم يأتها رجل اسمه صالح بالله عدلى البنت المذكورة
 بقوله قبله متعلق بشراؤه اه منه سؤله على العقد المسمم الذى لم يزوج اه منه

عقد قبل هذا وأقام ينفذ كتيب بذلك جندى فاضى الرملة والبيضاء كورة وجعت عن شهادتهم تغيرا كراه بصيرة جمع من المسلمين وقالوا صرنا بآذنتنا في شهادتنا نأهل حيث رجعوا عن الشهادة وظهر كذبهم بتكون المرأة للرجل الذى عقد عليها دفع الصداق وبنه قضى الحكم لانه لم يصادف علان كلف الحال (أجاب) لا ينفذ حكم الحاكم رجوع الشهود بيلزمهم التزير والرجوع عليهم في اليوم المشهود وشرط الرجوع عن الشهادة الذى ترتب عليه أحكام الرجوع أن يكون عند فاضى فلا اعتبار به عند غيره ولو كان الغير شرطيا أو التزير لازمهم على كل حال لا تركابهم العيصه وهي موجبة للتعزير ولا ضمان على الزوج المشهود (٤١) له عدم سريان رجوعهما عليه والله أعلم (سئل) في شهادى

طلاق ثلاث آخر شهادتهما الحدة تبلغ اثنين وخمسين يوما ولا عدل بينهما مع مشاهدتهما الزوجين وهما يحتملان اجتماع الأرواح هل يفسقان بتأخير الشهادة ورتة شهادتهما أم لا (أجاب) نعم يفسقان بتأخير الشهادة ورتة شهادتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا طابت الشهود الشهادة في مكان بعيد مسافة من واستبح الى الكوب فادى المدعى الشاهدين آخر عدلت بينهما هل تنقض شهادتهما بذلك أم لا (أجاب) لا تنقض شهادتهما بذلك كالجزم به في المثلث والله أعلم (سئل) في ساكورة مشقة على غراس زيتون وغيره مشقة بين جماعة شركة ملك أرضا وغراسا ادى أحد الشركاء على الشركاء الحاضرين والغائبين أن أرض الحاكورة وقف وأدى بشاهدين أحدهما أعمى يشهد على الحاضرين

البيان ما عدا البيئنة الشرعية هل ذلك ويجوز تعدد الاسماء (الجواب) نعم ذلك ويجوز تعدد الاسماء شرعا وعرفا قال في التتار خاتمة في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جده أحمد لا يتقبل الدعوى لجواز أن يكون لجده اسمان وفي الزاوية في السادس عشر من الدعوى اشترى جارية اسمها شجرة الدر واشتقت بذلك الاسم وعند ادائها اشترى الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشترى بها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفنا بذلك التعريف ولانه يجوز أن لها اسمين اه فيحتمل أنه اسمين أو أن اسمها أحمد ولقبه فضل الله وأهله أعلم وفي الخيرية من العشرة والخرج سئل في رجل يدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه ثياب بربره مسطانية والمكتوب فيها اسمها الحقيقي محمد لا يجوز من هل يوجب ذلك خلافا في رآه أم لا (الجواب) لا يوجب خلافا تعدد الاسماء في شرا وعرفا والمسعى واحد فاذا أنعتت مستدر كذا في هذا الامر ما هو نافذ ولا يستدر لئلا يتقبل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل لأحد الاسمين كما هو ظاهر (سئل) فيما إذا كان زيدا الغائب دار مرونة من قبله عند عروبة بن شري نابت لعمر وبنه مقرب فبيعت الدار بن معلوم قبضه الزم من عن دينه وعن ثمنها بعد ثبوت الدين والرهن المذكورين لدى فاض شافعي حكم بعهدة البيع وأجاز مزاومة اقتطع منه مستوفى ما شرأه وأبقى مفت شافعي بعهدة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وتصرف بكر بالدار مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى ماتت يدعى ابن عارض بكر في البيع وتزوج معه يدعى كحفي منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع وحضمة مدة والان قام الابن بعارض بكر في البيع بدون وجه شرعى فهل يمنع الابن من المعارض في ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر (سئل) في مقام معلوم جاز في جهة وقف بروتون على الوقف واضعون يدهم عليه ويصرفون فيه جهة وقف البر من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فادى متولى وقف بروتون على وكيل الوقف الاول لدى نائب محكمة بغير ان العتار المذكور في الوقف الا آخر حكم نائب المحكمة لجهة الوقف الا آخر العتار المذكور بوجهة بينة تشهد على خلاف المشهور المتواتر من كون العتار جازا في جهة الوقف الاول وعدم رد المدعى بروتون تصرف المدعى بالمقام مدة أربع سنين ثم ادعى وكيل شري عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضى القضاء على متولى الوقف الا آخر بان الحكم المذكور بروتون بوجهة البيئنة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعد مرور المدعى بروتون بلامانع غير مسموعة وأثبت دعواه المذكور بروتون منع نائب قاضى القضاء المتولى المزبور وجهه وتوقف من معارضة الوقف الاول في العتار المذكور وكتب بجهة الوقف الاول مستوفى ما شرأه وكتب به جهة وقفه هل يعمل بمقتضاها بعد ثبوتها بالوجه الشرعى (الجواب) نعم لان الدعوى لا تنفع بعد ثلاث وثلاثين سنة كما هي به في البحر المنسوبة والآن البيئنة على خلاف المشهور المتواتر لا تنفع

(٦ - فتاوى حامدية - ثاني) والغائبين بأنها وقف هل تقبل هذه الشهادة على الحاضرين والغائبين أم على الحاضرين فقط أم لا (أجاب) لا تقبل على الحاضرين ولا على الغائبين أما على الغائبين فظاهر لان في شركة الاملاك لا ينتسب أحد حصة من الاخر وأما على الحاضرين فلا شأن شهادة الا على لا تقبل مطلقا ودخل تحتها كان طريقه لسمع كما هي به في تنوير الابصار وغيره والله أعلم (سئل) في شهادة الامم والقرى وارباب الاصناعات الدينية كالزبال والحائك والتوائى والاعراب اذا كان عدلا هل تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو كان المشهود عليه طالب العلم أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته حيث كان عدلا ولو لم يكن طالب العلم قال في البحر في شرح قوله

أو يقول وليس منها أي ليس من الأسماء التي نخل بالمرءة فتسقط بها العدالة الصنعة الدينية كالقنوق والزبال والحائك فان الصنيع قبل شهادته إذا كان عدلا ومنه الخاص والدلون والعام على قبول شهادة الاعراب والقروى إذا كان عدلا اه فان العبرة للعدالة وهذا الذي يجب أن يقول عليه يقتضي فأنرى كثيرا من أرباب الصناعات الدينية عندهم الدين والتقوى ما ليس عندهم كثرة من أرباب الوجهة وأصحاب المناصب وذوى المراتب قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاه والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا على خمسة نفر من طائفة بينها وبين الشهود تعصب ظاهرا بأنهم أمثروا (٤٢) فتنة ذهبت فيها أنفس وانهم سلوا حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام للاشقياء

وهو روافي بالبرود وانهم قاتلوا صوابي المدينة وان قصدهم يجمعون العصاة ويجمعون المدينة هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) لا تقبل هذه الشهادة إذ قولها ينفي على الدعوى العصبية فإن هي هنا وعلى تقديره فالتعصب موجب لردّها وعدم سماعها في الخلاصة والبرازة من أدب القاضي أصل الشهادة لا تقبل عند التعصب فالجرح أولى وفي العزم الشهادات وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته وفي معنى الحكم من مواع قبول الشهادة قال منه العصبية وهو أن يغض الرجل لرجل لأنه من بني فلان أو من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب الحرص في الحديث ليس منكم دعوى عصبية أو قاتل عصبية وهو موجب للفسق ولا شهادة لركبته والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ثلاثة وعشرين قرشاً وثلاث قرش

ولا تقبل (سئل) فيما إذا كان لا يد استحقاق معلوم في وقت لأهل فبات لأن تركه وله الانتقل الاستحقاق إليه بشرط الواقف فقام عمرو يدعي دينه لا يتقر بدو يكلف ولده دفعه لمن استحقاقه الذي استحق بعد موت أبيه فهل لا يلزم الإبت ذلك (الجواب) نعم لا يلزم ذلك (سئل) فيما إذا كان لا يتم حصة معلومة في طاحونة أرباعهم فباعها لهم بدون وصاية عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بها زيد واستوفى منفعتها مدعي بلغ الأيتام وشيخه وروى عن الصوي بها على المشتري ورفع يد عنها وسط البش باجرح طاعون في المدة المزبورة بعد ثبوت عا ذكر باقي جهه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جهات وقف وبشرى جار يقتضي جوارخون من تصرفه فباعها لجهه الشرعي قامت الآن امرأة وصى على أولادها الأيتام تكلف الأخوين بدلا وجهه شرعي دفع مبلغ من الدراهم لجهة الأيتام وبسمى ذلك سبعا زاعة أن يسد الأيتام قتيارا بموجب رافع جرحه أخذ شي معلوم في كل سنة يسعونه رحمان أربابا مكن ومرسوم من جهة الأما كن اسم الطاحونة المزبورة وأن الأيتام يستحقون المبلغ لتبليهم ربحا على الطاحونة والحال أنه ليس سبق للأخوين وللأيتام وجدها معا بل دفع على المرأة أولادها ولا خلاف في التبرار بين السابقين فله فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ليس لها مطالبة الأخوين بذلك والمستاجر ليس يخصه لسماع هذا الدعوى فلا تسمع دعواها عليها بذلك والله أعلم (سئل) فيما إذا قال المدعي في بينة فأنجبة عن المصرد سفر وطلب عين خصمه فهل يحلف وتقبل البينة إذا حضرت (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دخلت الحمام ثم خرجت منه وادعت على الحامية قائما كانت دفعت لها قبل دخولها زارا والجمامية تنكر ذلك وتكفل المرأة أن بات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف إلى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها (الجواب) نعم (سئل) فيما أقامت على زوج وبنت وأب وأم وخلفت تركتها بها الزوج بحضور الأب والأم فمن قبضه فقامت الأم تدعي أن لها في التركة أمة معينة دفعتها لها حين تجهيزه على سيل العار يقول فقير العرف في بلدتهم سلمت تركه ولها بينة عادلة على ذلك وزعم الزوج أن سكوتها حين البيع رضاهما مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهه الشرعي حيث كان الحال ماذ كروا ماسكوتها حين البيع فلا يكون رضائنا في الأسماء من قاعدة لا ينسب إلى سا فتقول ولو رأى المالك جلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضاه عننا (سئل) فيما إذا كان لا يد العاردين بدمعة ورفق مكر يكلف عمر دفع الدين المزبورة بدون وكالة عن الغائب ولا حجة ولا وجه شرعي وأعماله لا ديناعى الغائب وأن له أخذه واستيفاء من دينه الذي بتمه عرفه فهل ليس لذكر ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) في جماعة أقروا على أنفسهم بحال لا يدوا شهدوا بذلك ثم بعد الأقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضهم با عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم (الجواب) نعم تسمع دعواهم قال في التنوير رأي رجال في صلوا شهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضهم با عليه فان أقام على ذلك

فانكر المدعي علمه فأتى بشاهدين شهد أحدهما ثلاثة وثلاثين قرشا وشهد الآخر ثلاثة وعشرين قرشا هل تقبل شهادتهما بينة مع الخلفة المذكورة أم لا لاسماعه على المدعي والشاهدين القروض مع تنوعها (أجاب) لا تقبل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا شهد شاهد على نظام لا ترباخذ منه وشهد الشهود له لشأدهم مثله هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو بجهة واحدة كما تقبل شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (أجاب) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة الأسخنة أولا بافتاق العلماء وقد توافد المتن والشروح والقنابري على ذلك قال في الهداية فإذا شهد رجلان لرجل على ميت بين ألف درهم وشهد الآخران لا ذوا بين مثل

ذلك حازن شهادتهما ومثله في منكر الكفر ومثني الامور قال غالب الشراح في نسخة المتن في طرف الدليل والزام الحاشي في دين الميت فصار
 كما اذا شهد هذا الفريق في حال حياته في حال الحياة لان الدين في ذمة الحاشي لبقاء مثله لا في ماله فلا
 تفق الشركة وقد اتفق في الامام وصاحبا على جواز ذلك في الحاشي ومثلهما دعوى على الحاشي فوجب قبولها والله اعلم (سئل) في داوود بن
 بالسكني ويبدأ خوف شفتان بيت منها هل تكون اليد للساكن أم الذي يديم مفتاح بيت منها هل يثبت الملك ان يديمه المفتاح في البيت اذا شهد
 له شاهدان يوضع اليد عليه أم لا (أجاب) اليد للساكن لان الذي يديم مفتاح بيت منها ولا (ع ٤٣) يثبت الملك في البيت بهادة شاهدان بانه

ذو يد عليه اذ ليس من لازم
 وضع اليد الملك لانها متعوبة
 يد استعاره وقد بدأ استبعاد
 وبدأ استبعاد ويدان هناك ويد
 غصب ويد ملك وغير ذلك
 فلا يحكم القاضي بالشهادة
 بمجرد وضع اليد والله اعلم
 (سئل) في رجل ادعى على
 آخر انه تعدى على ماله
 الفلانية وأدخلها في داره
 بلاذنه وخبر على فرسه
 الطاحونة فتعنت المهرسة
 فأدخلها الطاحونة فوقعت
 في الشاغر وهلك وأقام
 بينا قراه بذلك هل تسمع
 بضعن أم لا (أجاب) نعم
 تسمع وبضعن أما أخذ
 فمجرد حصرها بان من أخذ
 جارية فقتله بحشها كما
 الذنب ان ساقه أو تعرض
 له بشئ ضمن والا لا وهذا
 قد تعرض لها بالادخال في
 الموضعين فتقرر عليه
 الضمان وأما قبول البينة
 فقد مرح في جامع النصارين
 وكثير من الكتب بانه لو
 ادعى الغصب فتشدها على
 اقراره به تقبل والله اعلم
 (سئل) فيما اذا شهدان

بينة تقبل اه (سئل) في معصرة دسب عدة للاستغلال مشتركة بين ذوي أخيه حر ونصفين فباتز يد
 اولاد فوضع عمرو أخوه يده على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها مائة بلا جارة ولا جرة لخدمة اولاد
 أخيه حتى مات من ورثة وترك عمرو يدا واولاد يد الرجوع في تركته عمرو باجرة مثل حصتهم في المعصرة من
 المدة الموزعة بعد ثبوت ما ذكره يوسف لهم ذلك (الجواب) نعم لهم ذلك (أقول) انما يسوغ لهم
 الرجوع ان كانوا اصغارا في مدة استغناء عنهم الشرىك منفعة المعصرة المشتركة لئلا تقرر ان منافع الغصب
 غير مضروبة عندنا في ثلاث وهي أن يكون وقتها واما ما بينهم أو بعد الاستغلال لكن المعدل لا يستغل انما
 ضمن منفعة اذ لم يكن يتناول ملك أو عقد فلو سكته يتناول ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن
 الفصول العمادية ونصه ببيت أو حانوتين شركيين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معدا
 للاستغلال لانه سكن يتناول الملك اه في مسئلتنا نبحث عن الاولاد الذين في المدة المذكورة ولا يجب
 لهم شئ على الشرىك لان سكناه كانت يتناول الملك وان كانوا اصغارا فانهم الاجرة من حيث كونه مال اليتيم
 لان من حيث كونه معدا للاستغلال بل ذكر في المختار عن القنية أن المعدل لا يستغلال اذا سكنه الشرىك
 لا يضمن ولوليتم لكن المعدل الاول كحسونه في رد المختار على المختار فتنبه لذلك (سئل) في جماعة
 لهم إستان ادعى عليهم مدع وعملهم خسران بسبب الدعوى غريمه أحدهم بهد ما قاله الباقون ادفع
 ذلك ومها غمرت فعملنا بقدر حصته فادفعوا بريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعى فهل له ذلك
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنات الفين ونخلفه اربعة اولاد وضع الابن المزور يده عليها مد خمس
 عشرة سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها لهن منتهلا بان دعواهن بعدم رواد المدة بوزة
 لا تسمع مع اقراره بان الدار مختلفة عنهم انهم فهل تسمع دعواهن بذلك (الجواب) نعم تسمع (سئل) في
 بكر بالغة ظهرها جليل وسألت عنه فقالت من زديوز ديني بكر ولم يصدقها في ذلك هل القول قوله في ذلك
 ولا تصدق في حقه (الجواب) نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها (سئل) فيما اذا كبر يدعى حائجا جارية بمجدوع
 وعرضه الجارية في ذلك فدفع له زديوزها من الدراهم ليقب الجذوع ثم هدم الجارية الحائط وسقط الجذوع
 ومنع زديوز من اعادتها ويرد يد الرجوع على بالبلغ وأخذه منه فهل له ذلك (الجواب) نعم له الرجوع به
 (سئل) فيما اذا كان له نودان أحدهما الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في حلة كذا وردي الحلة
 غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكافأهل الحلة هذا الى دفع ماله في نصيب الغائب في الدار من الغرامات
 بدون وجه شرعى فهل يضمن من ذلك (الجواب) نعم لان ما كان من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على
 الملك بحسب أملاكهم (سئل) فيما اذا ادعى زديوز على عمرو والاصلين عن نفسه والوكيل عن والته بان من
 الجارية في ماله المدعى والمتنقل اليها اشترعا من مدة تسع سنين من فلان بين كذا جميع ليبلغ الحاضر وأنه
 نهب من نفسه في موضع كذا ووجد المدعى بان يد المدعى عليه وموكلته وطالبه يسلمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده
 و يذموك على البطل المزور لجر بانه في ملكيهما فبقي ان المدعى عليه وشقيقه بكرا كانا يتنازعان مدة

في قبض حقوقهم فلان وفي خصوصته هل تقبل شهادته أم لا (أجاب) لا تقبل شهادته كما صرح به الزاوي وغيره والله اعلم (سئل) في شهادة
 اليهود على النصارى وعكسه هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما مرح به غير واحد من علماءنا والله اعلم (سئل) في شهادة زور والى عدلت
 الأكثر بانه تعالى بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال انما الناس عدلت شهادة زور الاكراك بالله تعالى فاليقوله تعالى
 فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقد صرحوا بانها لا تثبت بالبينة معان بانهم بان النبي واقرءوا الشاهد على نفسه بانه شهد
 زورا من أن يذموا يكون واخره الناس بها عظيم فيلزم سد باب اثباتها ويجزى العوام الذين هم كالاتعام عاينها فيضر عباد الله تعالى بها فهل لها

الفرع أن يقول شهدان فلا تأشهادني على شهادته أن الآخر كذا وكذا ولا شهادة للفرع إلا بيمينه أو مضره أو مضره وهذا ما استحلته
متون المذهب ومن أبي يوسف أن كان في مكان لوعد الادعاء الشهادة لاستطاع أن يثبت في أهله مع الاشهاد عليه لحقوق الناس قالوا
الاول أحسن وهو ظاهر الرواية كفي الحاموي والثاني أرفق وبه أخذ الفقيه أبو الليث وكثير من المشايخ وقال نفر الاسلام أنه حسن وفي
السراجية وعليه يقتضى كذا في البحر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في ضمن من تخاصمنا قتل رجل أجنبي بينهما مناصر الا حدما وضرب
الاخر فديا من الصهر المنتصر له اشتكى المضر وبالي القاضي وقال انه بصدق وجهه وقام (٥٠) الضارب ولده شاهدان به بما أدى

هل يقبل شاهدان هما أم لا
تقبل حيث ثبت العداوة
والبغضاء والتعصب بينهما
عليه وهل ورد أن النبي صلى
الله عليه وسلم سئل يا رسول
الله ما كبر الكفار فقال
الشرك بالله وعقوق والوالدين
وكان مستكثرا لخمس وقال
الاول شهادة الزور حتى قال
السائل ليتني لم أسأل
(أجاب) لا تقبل شهادة من
ظهرت منه هذه الامور
لنفسها الا لا يؤمن عليه
من شهادة الزور وهذا ظاهر
وفي غالب كتب الفقه ور
مشهوروا الخلد يث فقال
الجاري في صحيحه حدثنا
مسدد حدثنا بشر بن
المفضل حدثنا الجري
عن عبد الرحمن بن أبي بكر
عن ابيه رضي الله عنه قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم
الا أشكم يا كبر الكفار
ثلاثا قالوا بلى يا رسول الله
قال الاشرك بالله وعقوق
والوالدين وجلس وكان
مستكثرا قال الاول الزور
قال فإنا لا نكرها حتى

لم يسمعها الورثة بسقط ولا استوفوها ولا شيئا منها وكتبوا بالانقسام حجة متضمنة لإبراء العام بينهم بان كل
واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مطالعا لمن التركة ولا من غيرها فهل تكون الذون المذ كورة لجميع
الورثة على حسب حصصهم على الغير بضا الشرعية ولا تدخل في الاراء المذ كور (الجواب) نعم (سئل)
في رجل يحترف بصهر من المشمش يستخرج دهنه وبيعه وهو متقن لحرفته يكلفه أهل حرفته أن يكون
شريكا معهم في ذلك الجبر الا رضاه ولو جشري فهل ينعون من تكليفه ذلك ولا يحبر على ذلك (الجواب)
نعم (سئل) في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ بكافور في يد الحضار ابنه بكافة منله ولا وجه شري
فهل لا يلزم الا بذلك (الجواب) نعم لا يلزم احضار ولده الا بوجه شري (سئل) فيما اذا كان كل جليل مبلغ
دين معلوم من الدراهم مرصدا لهما على حمام وقسم مصرف في تعمير الضروري بالوجه الشري وتحكوم
بصحة دفع ذلك لهما جلان من مالهما باذن متوفى الوقت والقاضي ليكون لهما مرصدا على الوقف وحكم
لهما ما احتقنا فماذا لعل على الوقت ومضت مدة ولا تنريد لهما فاعان المذ كور ان الرجوع على القاضين
بنظام المبالغ المدفوع واخذ منها ما دون وجه شري فهل ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك الا
وجه شري (سئل) فيما اذا مات زبدان وارث ظاهر وخلف تركته فادعى عرودين نافذة كذا من الدراهم
له بتمتد بولم يأخذ من زبدان بعد ما نصب القاضي وصيا السماع الدعوى المذ كورة وأقام عرودين عداوة
شهدت يطبق دعواه المذ كورة في وجه الوصي المذ كور وحلف على ذلك الحلف الشري بعد سجود الوصي
لذلك وحكمه القاضي بذلك بر يدعوا واخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم (سئل) بما
حاصله أن ورثته في المقتول ادعوا على جماعة خمسة اشعار معلومين بأنهم ضرورين بدينيتين فاصابت احدهما
مهرز يد المذ كورة في خاصرية النبي ونحو حجة من اليسرى بضرره اضا بسكن في صدره وفات من ذلك من
ساعته ولا تعلق الورثة من ضربه من الجماعة وجاءت اشد من شهدا كذلك وأنهم لا يعلن من ضربه منهم
ويعلم ان مات من الضرب بالحاصل من بين الخمسة أنفاز المذ كور بن فكيف الحكم (الجواب) شرط
صحة الدعوى العلم بالمدي عليه وتعيينه لنصب الحكم عليه فثبت بعلم الضارب بولم يعين لا تسمع الدعوى على
جميع الضاربين كما أتى بذلك الخبر الرمي وصورة ما أتى به في جماعة بضرر بولم ينفذ حول معطرا أصابت
بسدقة وجا غير بقضته بولم يعلم بالضارب فالحكم أجاب بحكم بولم بالضارب بولم يعين لا تسمع الدعوى
على جميع الضاربين بحسب لا تصور والضارب منهم أجمعهم لان ذلك محال والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا
أدعت هتدي على وكيل بنسب زوجها بانها تبيعها والواكوة مبلغان من الدراهم قدر كذا وانه مات والمبلغ
بأقضى ذمته ورهنت وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل المذ كور وحكم لهما بذلك ببلغ المركة أن المدعية
أرأت ذمة بعلها المذ كور في مرض موته اراء عاتمان كل حق ودعوى وطلب ولها بينة ذلك فهل اذا
أقامتا تسمع وتمنع المدعية من دعواها المذ كورة أم لا (الجواب) قال في التتو رومن ادعى على آخر ولا
فقال ما كان لك على شيء فبرهن المدعي على ألفه وبرهن المدعي عليه على القضاء أي الا يهاه والارامو

قلنا ليسه سكت وقال النووي في اذ كاره وروى بنافي يحيى البخاري ومسلم عن أبي بكر بن قيس عن ابن الحارث رضي الله تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا أشكم يا كبر الكفار ثلاثا قلنا بنافي يا رسول الله قال الاشرك بالله وعقوق والوالدين وكان مستكثرا لخمس فقال الاول
الزور وشهادة الزور فالحاق قلنا ليسه سكت وفي الترسب والتريب المندري جهه الله تعالى وعن جرين فالتل رضي الله تعالى عنه
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما انصرف قام فأتاه فقال عدلت شهادة الزور الاشرك بالله تعالى ثلاث مرات ثم قرأ فاحتبوا
الرجس من الزوان واحتبوا أقول الزور حنفا لله غير مشركين به ورواه أبو داود واللفظ له والترمذي وابن ماجه ورواه الطبراني في الكبير وموقفا

هل امن مسعودنا سادس من قال وعين ابن عمر رضى الله تعالى عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن قول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار وامن ما به والحكم وقال جميع الاسناد ورواه الطبراني في الاوسط والقطيع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطير لضرب بمناقيرها وتحرك اذيانها من هول يوم القيامة يتساكن به شاهد الزور ولا تفارق قدمه على الارض حتى يقذف به في النار والاحاديث الواردة في قبح شهادة الزور وقاؤه من تكبها كثير وكلام العلماء في ذلك قاطع لوتين الهاجين عليها القيسير ما بين غضب رب العالمين عليه السلام بالله تعالى والسليين من غضب أمين (سئل) (٤٦) في الشهادة بالوقف بلايين واقفه هل تقبل أم لا واذ قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة

هل يثبت الوقف بذلك أم لا (أجاب) أما الشهادة بالوقف بلايين واقفه فيها خلاف ذكره أ سكرتها قيل تقبل وقيل لا وقيل بالتفصيل ان قدما قبلت والا لاقال في البرازية شهدوا أنه وقف ولم يثبتوا الوقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قدما وقيل لا بد من بيان الواقف على شكل حال وهو الصحيح اه وأما اذا قال الشهود سمعنا أنه وقف ولم يتلفظ بالشهادة فلا يثبت الوقف بذلك لانهم فيه خلافا عند علماءنا والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا بوقف قالين شهدوا بالسماع لا سمعنا من الثقات أن الحكر الغلاتي وقف ومسد ذلك لم يعينوا الحجة الموقوف عليها فهل تثبت هذا الشهادة والحالة هذه أم لا (أجاب) لعلم أولا أن مسألة الشهادة بالوقف بالسماع أصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية وانما قاسها المشايخ على الموت كالحالة

(كتاب الاقرار)

بعد القضاء قبيل برهانه اه ادعى عليه انفاق مضافا أنكر قال لما علمت شيئا قط فبهن الطالب على الدين والمطالب على الابناء والاراء يقبل لا يمكن التوفيق ولو زاد ولا غير ذلك لا يسمع لعدم إمكان التوفيق وعن القدوري يسمع أيضا لجواز صدق الابقاء والاراء من بعض وكلاهما كما يكون الاشراف وان قال ليس لك عندي ودبعة تسمع دعوى الرد والهلاك لوضوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس لك عندي ودبعة لاني ردتها وهل كنت فعلت هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب ويقال ان قال ليس لك السمع دعوى الا ينفق ولو قال ما استندت منك لعدم إمكان التوفيق برأيه في الخامس عشر من كتاب الدعوى

(سئل) في جماعة اقسوا تركه موثرهم على الفرصة الشرعية أو ترك كل منهم أنه لم يبق يستحق قبيل الا حرمه ما لقان سائر الحقوق الشرعية اقراروا شرعا بصدور منهم في محضهم وجواز امرهم الشرعي لدى بيته شرعية ومضت مدة فهل يكون الاقرار المذموم صحيحا يعمل به بعد ثبوته شرعا ولا يسمع دعوى أحدهم على الآخر بشي سابق على الاقرار المذموم (الجواب) نعم (أقول) سابق كلام طويل على هذه المسئلة (سئل) في رجل قال لاجير ان أخر جئت من عندي فانت برى من الدين الذي على عيني و بر يدان أخرجه فهل لا يسمع تعليق الابقاء بالشرط (الجواب) نعم لا يسمع قال في الكنز تقبل الصرف ما يطل بالشرط الخامس ولا يسمع تعلية بالشرط البيوع والقسمة على أن قال والابقاء عن الدين اه ومثله في المتن والشروح (سئل) في رجل أقر زوجه ببلغ دين معلوم لها بدينته اقرارا شرعيا بصدور منه في محضه وجواز امره الشرعي لدى بيته شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة غيرهما فهل يعمل باقرار المذموم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم يعمل به حيث كان في العصة (سئل) فيما اذا اشترى يديا من مالا كجهاش معلوم من النواهم دفعه لهم وكتب بذلك صلح ثم أقر في محضه لدى بيته شرعية أنه اشترى المبيع المذموم لاخته فلاه وأن الثمن من ماله وان اجمعه في الصلح المذموم لعله لا حقه له معها في ذلك وصدقته أخته على ذلك فهل يعمل باقرار المذموم (الجواب) نعم (سئل) في رجل أقر في محضه وجواز امره الشرعي المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتوب باسمه بدينته فلاه من وجب صلح لفلانة وان اجمعه في صلح الدين عارية فهل يكون اقراره المذكور صحيحا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى أجل معلوم من محل الاجل ودفع زيد المبلغ لابيّه واللاتقام أخ تزيد بكلفه دفع نظير المبلغ زاعما الى الاب قد أقر أن الدين المذموم الذي له لاخ فهل يكون قبض الاب صحيحا (الجواب) نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس لاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي على فلان لفلانة والودعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقراره به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر بوي خلاصة لكنه مخالف لما مر أن ما اضاف لنفسه كان هبة فليزم التسليم وانما قال في الحاوي القدسي ولم يسلطه على القبض فان قال واسمي في كتاب

واختلف المشايخ فيها اختلافا يملؤ ذكره كما هو دأبهم في أغلب مسائل الوقف فذكر شهابار محمدين يعتبر الدين ترجحه قال في الثانية والاختلاف والبراز يقولوا شهدنا بذلك لا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم وفي البحر في شرح قوله وان فسر للقاضي أنه يشهد به بالسماع لاخ هذا هو الصحيح قال ومعنى التفسير ان يقولوا شهدنا لا سمعنا من الناس وقد استثنى مسكين في شرحه الموت والوقف فقبل قسمه الموت فسر للقاضي أنه أخس من شق به واستثنى العمادي في نصوله الوقف وهو مخالف لاطلاق الحاشية والخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وفي غاية البيان قال الشيخ الامام ظهير الدين اذ لم يكن الوقف قدما لا بمن ذكر الوقف واذا شهدوا على أن هذه النصفة

وقد ولم يدكر الوجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقول وقيل على كذا اه وفي البرازية شهدوا أنه وقولهم بينوا الوقت قبل قال
الامام عليه السلام ان هذا اذا كان الوقت قد مضى قبل الامتنان بالوقت على كل حال وهو الصحيح اه وفي جامع الفصولين لو ذكر الوقت
لا المصنف تقبل لو قد عاينوا بصرف في القراءات عاينوا لم يصح سماعه تقبل اذا شاهد به ما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقت مائة سنة
فبينت القاضي انه يشهد بسماعه فاذا اقر بين سكوت واقصاح بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماعه اه وهو يدل على القول الفارق بين
القديم وغيره والحاصل ان المسئلة وقع فيها الاختلاف كثيرا ينبغي أن لا يدل عن كلام فاضلنا (٤٧) الذي قدمناه في صدر الكلام والله

أعلم (سئل) في الشهادة على
الوقت بالنساع هل يشترط
في قبولها تقدم الوقت وما
حد التقدم وهل يشترط
أن يقول الشاهد سمعت
من فلان وفلان سمع من
فلان ان الذي يسأل اليه
يشهد بالوقت على الوقف أم
يكفي قضاؤه بالشهادة
منه على ما شاهده من
اخبار الشفاعة من غير بيان
من سمع منهم (أجاب)
أطلق أصحاب الشرائع في
قبولها قال في الكنز ولا
يشهد بما لم يرا به الى
النسب والبول والنسك
والنحول وولاية القاضي
وأصل الوقف ومثله في المختار
وتنوير الابصار في الهداية
وأما الوقت فالصحيح أنه
تقبل الشهادة بالنساع في
أصله دون شرطه لان أصله
هو الذي يشترط الكل من
هؤلاء أطلق في المتقدم
وقيره فان قيل علو ذلك
بينما هو دونها لا ادراك
فكان هو المكتسب للحكم قلنا
انتفاؤها لا ينافي الحكم بطلان

الدين عارية صح وان لم يعلم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة المعبران بخلاف الخلاصة فتأمل عند
الفتوى علاقي على التنوير من الاقرار والذي مره قوله عند قول الماسن جميع ما لي أو ما ملكه لهبة
لا اقرار فلا بد من اربعة اقسام التسليم بخلاف الاقرار والاصل أنه متى أضاف القربة الى ملكه كان هبة اه
فخلص من هذا ان قبض المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لان ولاية القبض على مافي الخلاصة
ان صح اقراره وعلى ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هبة وأيضاً تسليم الدين ممن ليس
عليه الدين باطل الا أن يسلمه على قبضه ولم يسلمه على قبضه فيكون الدين باقية له ولاية قبض
دينه لا لاغير والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في حضانة ابنتها ابناً بن عها عصب لأم
وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه فهل يرتها بما ذكره (الجواب)
حيثما يمكن لها وارث معروف ولو بعد ارتها في المقتضى في كتاب الاقرار من الملتقى (سئل) في
امرأة أو أن تزوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي علف في حضانة جواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية
وقبل ذلك منها وتصدق على ذلك ولا تنزير الدعوى بذلك عليه فهل لا تسبح (الجواب) نعم تكون
دعواها غير مسموعة بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقرت في حال حضانة جواز أمره
الشرعي الذي بينة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلومه كزوجته فلا حاجة لاحقه له معها ذلك وصدقته
بذلك والالتزام من الزوجين تحت تعاضدهما في جميع الامتعة او جوده في المار المزبور وقت
الاقرار او تقوم فهل هذا الاقرار صحيح (الجواب) نعم مافي يد من قليل أو كثير من عبيد أو غيره أو في حائض
صح لانه عام لا يجوز ترازيه وذكر الجامع رجل قال مافي يد من قليل أو كثيراً وعبد أو غيره فلا مانع
اقراره لانه عام وليس يجوز له فان حضر المقر له وأراد أن يأخذ شيئاً مما في يده واختلاف في عبيد يمان كان
في يده يوم الاقرار أو لم يكن كان القول قول المقر وكذا القول في جميع مافي حائض ثمانية من الاقرار وسئل
الحائض فيمن أشهد على نفسه جماعة من جميع ما يملكه الكاش بحالة كذا من الامتعة كزوجته فلا حاجة
تسقطه منه ودون كل واحد ولم يحط على الشهود وقت تحمل الشهادة بجميع ذلك ولا يشي منه فهل اذا
ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكره على وروية الزوج وقامت الجماعة المذكورون يشهدون
لها أو لمن قام مقامها بجميع ما ذكره على الزوج المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم بذلك ولا تكون
شهادتهم مجهول فأجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة بجميع مافي المنزل والعموم
من قبيل المعلوم لان قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال في البرازية في قبيل نوع فيما يكون جواباً
ما نصه مافي يد من قليل وكثير من عبيد وغيره أو مافي حائض صح لانه عام لا يجوز له وكذا في فاضلنا اه
(أقول) نعم لو أكرت وروية الزوج أن هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم لقيامهم
مقامه وكان على الزوجة اثبات ذلك كإعلامهم من الحائض (سئل) فيما اذا ادعى رجل على رجل
بذمتك كذا من الدراهم قرضاً قال نعم وانك أبرأ مني من القرض المزبور فادعى زبديان البراءة المزبور

غيرها كما صرح به أصحاب الاصول ان انتفاء العلة لا يوجب انتفاء الحكم عند تعدد احوال المتقدم فقال أهل المتقدم الشيء
بالضرر قد مضى وقدمه وقدمه فمما بعده الناس قد مضى ولا يشترط أن يقول الشاهد سمعت من فلان وفلان سمع من فلان بل بآخر
الشهادة عند بعض العلما وان كان زوجه بعض المحققين كإب الهمام وقطعة بالشهادة كلف والله أعلم (سئل) في جماعة شهدوا وشهادة
بالسماع وفسروا قالين تشهد بالسماع لا يسمعون الناس ومع ذلك ظهر وتبين شرعاً عنهم في هذه الشهادة وأنهم قد صدوا بذلك ضرر رجل
مهم ولم يذاع فهل هذه الشهادة مقبولة أم لا وما يرتب عليها من سبب ما يبرح (أجاب) هي غير مقبولة كاصح في الحائض والخلاصة

لا تقبل والله أعلم (سئل) فيما ورد القاضي شهادة رجل ثم شهد عنده في تلك الواقعة هل يجوز له أن يقبل أو لا يقبل شهادة في تلك الواقعة إذا زال سبب الإدعته أم لا (أجاب) إن كان ردده الشهادة غير متعمية على عدم العدالة بل كان لعدم الموافقة أو لعنف لا وجب الخلط في هذا لما يتبادر عدم الاتيان بما هو شرط القبول من الالتحاق بجور قبولها إذا تعيها هو شرط أن كان له في الدين أو لم يرد ولا يجوز قبولها ومن صرح بذلك استنادا العلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد بن سراج الدين الحافوي والله أعلم (سئل) في شجرة معدة عن وفاتها في هامن يجوز تعريضها شرعا بحضرة شهود أكثر بأشياء من قبض مهر هامن زوجها المتوفى ونحوه فهل إذا شهدت الشهود (٤٩) الحاضرون للتعريض على فلاة بنت فلان من المشاهير اللاعبين العرف بها أم أم أقرت بحضرة تاركها يجوز ذلك أم لا (أجاب) قال علماؤنا في تحمل الشهادة على المتنبئة أقوال بعضهم سهل ووسع في ذلك وقال بعضهم وان لم تسفر عن وجهها عند التعريض وقال تعريف الواحد كافي كافي المزدكي والترجم والاثنتان أحوط على الخلاف الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول مال الشيخ خواهر زاد كذا نقله في التارخانية وبعضهم شرط فيه جماعة لا يتناولون على الكذب وهو قول الامام وبعضهم شرط رجلين أو رجلا وامرأتين قال في الحافوي وهو القول المعتمد عليه وقال بعضهم وعليه الفتوى وهذا كله بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها أما إذا كانت حية وأشارا بالشهود الباقوا هذه تشهد عليها وتعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا اتصلا بالشهادة على فلاة بنت فلان ولكن

خبرية غصب عنها مالها لمسكه من كل حق هو له قبله قال أئمة نفع التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لأعين قائمة كذا في الفقيه عند سبب من الباب الثالث أو أن جميع عرفان لا يصح إلا إذا نص على قوم مخصوصين وقال الفقيه وعذري أنه يصح برأيه من الأقرار (سئل) فيما إذا أقر في محضه وجوز أمره الشرعي أن الدين الذي يذمه بمجرد مكره وأن اسمه في صل الدين عارية وتصادق على ذلك تصادقا شرعيا الذي يذمه شرعا فهل يكون الأقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وأما قلنا الدين من غير من هو عليه ففساد كافي شرح الجمع وغيره وفيه في الحافوي القدسي بما إذا لم يسلط عليه أما إذا سلط عليه فصح وكذا إن قال الدين الذي على زيفه ولم يسلط عليه القبض ولكن قالوا في سفي في كتاب الدين عارية صح ولم يقل هذا لم يصح فتاوى الفقهاء من الأقرار من سؤل (سئل) في رجل قال لزوجته وهما في العسلان جميع مالي سوى الامتعة التي على يدي لزوجتي فلاة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة قبيل التسليم فهل تكون الهبة الهبة غير صحيحة (الجواب) نعم قال جميع مالي وأما ملكه له أي لزوجته هل الأقرار وإذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تعاملها ولو كان قرارا لم يصح إلى ذلك قال في الخائمين أوائل كتاب الأقرار رجل قال جميع ما يرفعني أو جميع ما يرفعني إلى فلهو فلان قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا الأقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما يملكه لكانت فلهو هبة لا يجوز إلا بالتسليم ولا يصح على ذلك ولو قال جميع مالي بقي فلان كان أقرارا اه والاصل في ذلك أنه إن أضاف القربة إلى ملكه كان هبة لأن قضية الاضافة تنافي جله على الأقرار الذي هو استبدال الاشارة فيكون هبة بشرط فيما شرط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما يرفعني فاته أقرارا كما تقدم لأن الاضافة فيها علة لتسبب الاضافة لذلك منع الفقهاء من الأقرار وتقام فروع المسئلة فيها ومنه في الدرر (سئل) فيما إذا أقرت في صحتها جميع ما هو داخل منزلها إلا بنها الصغير وقبل أو وذلك وصديقا ثم مرضت وماتت عنها ما عودته آخر في فهل يكون الأقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم يصح هذا الأقرار قضاء والله أعلم رجل قال في محضه جميع ما هو داخل منزلي لأمي هذه ثم ماتت مع أقراره فضاء عات علمت المرأة بسبب من أسباب الملك من بيع أو هبة كان لهذا وإن بنفس الأقرار لا تلك خاتمة من فصل فيما يكون أقرارا رجل أقر في محضه وقال علة أن جميع ما هو داخل منزله لأمي أنه غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنة أقرت الابن أن ذلك تركه أبيه قال أبو القاسم الصفار علمت المرأة أن جميع ما أقر به الزوج كان لها بيع أو هبة كان لها أن تغني ذلك عن الابن بحكم أقرار الزوج وإن علمت أنه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بل الأقرار خاتمة من أجل المزبور (سئل) فيما إذا أقر في محضه وجوز أمره الشرعي أقرارا شرعيا الذي يذمه شرعا أن أخته فلاة استحق الحصة وقد رها كذا من الحنطة المزبورة وعق في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من غرضه ثوبه ما البار ووصدقته أخته على ذلك وقبلت منه فهل يكون الأقرار صحيحا (الجواب) نعم رجل قال فلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قرأ به فلاة بنت فلان ولكن

(٧) - (فتاوى حامدية) - ثاني (لأن الذي هو له هذه المدي عليها باعتبارها لم يصح شهادتهم وكان على المدي إقامة البينة أن هذه هي التي هو وان سببها كذا في التارخانية أضافوا غير هامن قولها أما إذا كانت حية لم يعلم الحكم في المسئلة الدلول عنها واصله أن الشهود الذين يؤدون الشهادة عليها قالوا تعرفها قبلت ولا حاجة إلى شيء غير وان قالوا لا تعرفها قبلت بنت فلان التي تعهدت الشهادة عليها قبلت أيضا لكن يحتاج المدي إلى إقامة بينة تأنها تلك بعينها انظر إلى كتب الفتاوى يظهر لك ذلك والله أعلم (سئل) في العالة الواحدة مابين أخ وابن أخ وعم وابن عم ومنافع الاملاك بينهم متصلة ومساعدهم لبعضهم في الدعوى مشهور فهل تقبل شهادة بعضهم لبعض أم لا وهل

إذا شهد المدعيان للمودع في فرس الوديع أن فلانا حرجها فاستوى به دهما تقبل شهادتهما أم لا (أجاب) لا تقبل كما صرح به في البصري الأولى بقوله وفي خزانة الفتاوى إذا اتفقا من الشهود والمدي عليه تقبل أن كانوا عدولا له و يثبت على ما إذا لم يساعدا المدي في الخصومة ولم يكثر ذلك منهم نفيها أه كلامه في الثانية بقوله ولا تقبل شهادة المودع والمستعير والمسئلة لعدى قبل الرد أه وهذه شهادة قبل الرد وقد صرحوا بأن شهادة الأجير والتبذل استأذلا تقبل وقسره أي التبذل في الخلاصة بالذي يأكل مع عاله في بنته وليس له أحوط خاصة وأما الأجير فإن كان خالصا تقبل والآخر لا (هـ) ومنه يعلم حكم من كان معه في عاله واحد من أخ ونحوه بالأولى والله أعلم (سئل) فيما لو أدى ببلغ معلوم وشهدت البينة بأنه

دفع المدي عليه صرته من الدراهم بمجولة العدد لا يعرف كم هي فهل يثبت المدي بهذه الشهادة أم لا (أجاب) لا يثبت ذلك إجماعا قطعا ولا وهم خلافاً في الخالية والخلصة والزيادة وغيره على ورثة ميت مالا وأحضر شاهدين فشهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدي من ديال فيه دراهم ولم يعلم كورون الدراهم قالوا إن سلم الشاهدان أنه كان في الصرة دراهم حر وهاهم يشهدون بمقدار ما يثبت عندهم فهما من الدراهم قالوا ينبغي أن يعلموا يجوز ثبوتها لاحتمال أنهما يكونان متفقين على ذلك جازت شهادتهما انتهى لأنه في حل الاقدام على الشهادة بمقدار بعد يثبت ما بينهما المقدار والجودة لا في قبول الشهادة للجور والحكم بما يثبت لذلك إذا لم يكن العلم بالحكم به لعمه والله أعلم (سئل) في وقت حاصل عليه الثابت

الخ خاتمة من كتاب الاقرار بالقرعة كل ما يحصل من ربع أرض أو أكثرها أو أجرة غلام أو نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية وجهاته تعالى عن شخص أقر أن زيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام بمصالحه إلى حين الكبر ثم في السنة ثمانية أخلف القصب ونبت قصبا آخر فأدى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الاصل والفروع (سئل) في جماعة أقر في محضهم بأن لاحق لهم مع فلانة وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على أشجار نوا كوريتون من حين الأشهاد وأن ذلك لهما أقرارا مقبولا لهما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا أو يكون ثلثا الأشجار وغيرها للاختين (الجواب) نعم ولو أقر بشجر فعليها غراسه كان له الشجرة وبشره ثمانية من فصل فيما يكون أقرارا بشي أو بثنتين ومثله في شرح التلويح للعلاني من فصل فيما يدخل في البيع تبعا (سئل) في أمر أه أقرب ربع أمتعة معلومة لشقيقتها في صحتها وجواز أمرها الشرعي أقرارا شرعا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وصح اقرار المأذون بعين في بدو المسلم بضم ونصف داره مشاعا تنوير الأصار وفي الخاتمة كفي التلويح رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا أقره بالقرعة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدي هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يزم بمس هذا الاقرار شي قالوا إن أضاف المال إلى نفسه وأولان قال عبدي هذا فلان يكون هبة على كل حال وإن لم يصفه إلى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في التلويح رجل قال دارى هذا ولدى الأصغر يكون باطلا لأنها هبة فاذا لم يبين الأولاد كان باطلا وإن قال هذا لدارى الأصغر من أولادى فهو اقرار ولى ثلاثة من أصغرهم لأنه لم يصف الدار إلى نفسه وكذا لو قال لثلاث دارى هذه فلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا أه (سئل) فيما إذا أقر بدار شرعيا في حصته وجواز أمره الشرعي لاحق له مع زوجته هدى في جميع بناتها لحافوت المعلوم ولا في جميع ما حوته الحافوت من القماش المعلوم وأن ذلك كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيد واضعا على جنيته معلومة مشتملة على غراس فدعى عليه ناظر وقف أهلى بأن الجنيته أرضا وغراسا جارية في الوقف المزبور وثبت ذلك بالبينة الشرعية لدى القاضي فاعتزف زيد بأن أرض الجنيته جارية في الوقف المرقوم وأن غراسها ملكه فهل يدخل الغراس تبعا وكونه كله للمقرعة (الجواب) حيث أقر أن أرض الجنيته تجارية في الوقف يكون كله أو وقف المقرعه ولا يصح الاقرار بالغراس تابع للأرض والله أعلم وههنا أصلا من أحدهما أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تحصل تحت الاقرار لا تصح والثاني أن اقرار الإنسان على نفسه جائز على غير ما يجوز إذا عرفنا هذا فنقول إذا قال بناء هذه الدارى وأرضه فلان كان البناء والأرض المقرعة لأنه ما قال ببناء هذه الدارى فقد أدى لنفسه فلما قال وأرضه فلان فقد جعل مقررا بالبناء المقرعة تبعا للأرض لأن البناء تبع للأرض إلا أن الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار وإن قالى وبناؤها فلان كانت الأرض وبناؤها

بعد كرم الوقوف أنشأ الوقف المدعى حسن بن اسمعيل بن محمد بن خريص وقفه هذا على نفسه وعلى زوجته فلانة بنت فلان فلان ثم على أولادهم الذكور والآن يبينهم على الفرض الشرعية ثم من بعدهم على أولاد الذكور وولدات الذكور ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم أسألهم الذكور ثم ثم التصرف الوقف في شخص يدعى منصور أو تصرف فيما لا يستغل مدة حياته متعلقا بذلك عن أبيه وتفريع على الشئ الأول من الأصل الأول أه منه ٥ قوله الآن الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار المناسب إن يقال الآن البدوى قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار أه منه ٦ تفريع على الشئ الأول من الأصل الأول أيضا أه منه

ثم مات منصور فادعى رجل بالي كالفة عن والده يسمى عاوان على من منصور المذكور النخصر فيه بعد أن أتي بالثاني دعواه أن أباه المولى الحسن وأولاد المذكور وأنه يستحق نصف ريع الموقوف المذكور فانكر المذلي عليه كون المولى الحسن وأولاد المذكور فقام المدعي شاهدين شهد بأن المولى الحسن ورعي عطاء الله وعطاء الله من أولاد الحسن من أولاد نص من أولاد المذكور فعمل بهذه الشهادة مثبت المولى كاستحقاق نصف الريع من ابن منصور وكون المولى المذكور من ذكور أولاد الحسن المشروط لهم الريع أم لا ثبت لأن شهادتهما قاصرة على أن المولى الذي هو عاوان ابن عطاء الله وعطاء الله من رعي نص وليس هو الرعي قبل الوفاة حسن الذي هو ابن (٥١) ابن رعي نص فإذن أن يكون من ذرية

لفلان لانه ما قال أولا أرضها لي فقد ادعى الأرض لنفسه وادى البناء أيضا لنفسه بما للارض فاذا قال بعد ذلك بناؤها فلان فقد أقر فلان بالبناء بعدما دعاه لنفسه والأقر أقر بعد الدعوى صحيح فيكون لفلان البناء دون الأرض لان الأرض ليس بتابع البناء وان قال أرضها فلان وبنائها على كل الأرض وهو البناء للمقر له بالارض لانه ما قال أولا أرضها فلان فقد جعل مقره بالبناء قال بناؤها لي فقد ادعى لنفسه بعد ما أقر لنفسه والدعوى بعد الأقر لبعض مما تناوله الأقر لا يصح وان قال أرضها فلان وبنائها فلان آخر كان الأرض والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقره الاول بالبناء فاذا قال بناؤها فلان جعل مقره على الاول لاعلى نفسه وقد ذكرنا أن اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز وان قال بناؤها فلان وأرضها لفلان آخر كان كافا لانه ما أقر بالبناء أولا وصح اقراره بالمقر له لانه اقراره على نفسه فاذا أقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير بما للأقر بالارض فيكون مقره على غيره وهو المقر له الاول واذا أقر الانسان على غيره لا يصح وفي المتيق اذا قال هذا الخاتم لي الاصفه فانه أقر قال هذه المنطقة لي ااحتبتها فانه ما أقر قال هذا السفلى لي ااحتبتها وقال الاجاثله فانه أقر قال هذه الجبلية لي الاحتبتها فانه ما أقر له يقول هذه الجبلية لي فاقول قول المقر بعد ذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالنزع والدفع الى المقر له وان كان في النزاع ضرر وأحب القرآن بعبطه فمتما أقر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى بخبره من الأقرار (سئل) فيما إذا أقر بدين محتم وجاز أمره الشرعي انه لا يستحق قبل عرو حقه ما اقرا وأذنه والأت بدين الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الأقرار المزبور فهل إذا ثبتت اقراره لا تساع دعواه الزورة (الجواب) نعم كافي الخبر به بقتل من القسوط (سئل) فيما إذا كان زيد بالدين بتمتع عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم فهل عمرو وعنه ورثة تركه أو طالب بدونه عمرو يدينه المزبور فاقرا أحد الورثة بالدين وبجد الباقيون وفي ما ورثه به وقد قبضه زيد من المقر والأت بدين المقر استرداده منه بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقر بالدين للسدي به على موثقه بجمعه الباقيون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به بجهان وشرح جميع وقيل حقه متواختاره أو بالدين دفع الضرر ولو شهد هذا المقر مع آخران الدين كان على الميت قبلت وهذا انه لا يحل للدين في نصيبه بغير اقراره بل بفضله القاضي عليه ما اقراره فخطفه هذه الزائدة وكرر كذا في شرح التنوير ولعلنا اذا أقر الوراث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه متدنا كجهو تظهر الرواية فتدوى المقر تاشي من الأقرار (أقول) الذي يظهر انه لو دفع الدين قبل القضاء عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع عما دفعه وضاه قبل القضاء كما تقي به المؤلف لانه قد فضل ما يلزمه من القاضي فصار الحاصل انه يلزمه ما اقره أو بفضله القاضي وانما توقف على القضاء مستندا امتناعه لتصح شهادته مع آخر بما أقر به ادخل المقر في نصيبه بغير اقراره بل بضم شهادته حتى لو قضى عليه لم تقبل شهادته (سئل) في رجل مات عن زوجتين وعن عمه وصوفى وخلف تركه فاقسموها بينهم ثم ان الزوجين أقرتا بالجمعة مع المؤمنين أن

وسئلت البرهان على ذلك فاجرت فنهها الحاكم المذكور من المعارضة لعدم البين ثم بعد ما عني زيادة عن سنة ونصف سنة حدثت شديعة
الذكورة الدعوى في ذلك الموكب تزوجها فادعى على محمد الوالي المذكور ذاك كرائي حد مدعي الغري بكم خليل بن عبد الله وهذا الحد شامل لما
وضع محمد بنده عليه لم يضع بدله وهو كرم المدي عليها المذكور في الدعوى السابقة وكتب بحضر محاميه أنه هذا الحد والشامل لهما
وضع المدي عليه بدله على نفسه وهو وقف كاشح في الأولى وأني شاهد بن شهادته به معاً بما عاينته وشهدا وأخبرهما بالثقات وغيرهم من
لا يمكن قواطعهم على الكذب أن هذا (٥٢) الكرم المحدود وقف فلانة جدة الموكب توفي محكم بصحة الوقف المزبور وأن الخصم أحضرهجة لم
يذكرها مدعى ولا مدعى

المورث أوصى لهم بثلث ماله والم يترك ذلك فكيف الحكم (الجواب) إذا ثبتت الوصية بأقرارها فما
والمنكر يسري أقرارها عليه بما فيؤخذ منها ما يتخصصه من الوصية المزبورة قال في العمدية في فصل
٣٩ بعض الورثة إذا أقر بالوصية يؤخذ منها ما يتخصصه بالاتفاق قال وإذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلا ف
درهم فأخذ كل ابن ألفاً فادعى رجل أن المثلث أوصى له بثلث ماله وصدة أحد البنين فالقياس أن يؤخذ
منه ثلاثة أخماس ما في يد مورثه وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يد مورثه قول علماء شافعية
تعالى لأن المقر أقصره بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يد مورثه في يد غيره كما في أقرار أبيه
قبل وما كان أقراراً في يد غيره لا يقبل فوجب أن يسلم إليه ثلث ما في يده (سئل) فأمراً أعتات عن
أنت وابن عم عصبتي وخلفت تركته فأقر ابن العم بأن زيد ابن عم عصبته في يد جتته فهل يسحق له نصف
خصته (الجواب) نعم وارث معروف أقر وارث آخر فأقسم ما يسده على موجب أقراءه إذا أقر
بإسحق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب إذ فيه تحمل النسب على الغير فلا ورثاً شرعياً بعده ولو
صدقه المقر لا الأول أقتسموا ما يده بحسب ما أقر أو كذا في أول دفع الأول نصفاً فلا يفتن فيصير ما دفعه كذا
فيقسم ما يده بينهما ولو دفع بلا فضاء يصح المدفوع كان في يده فيفتن ويدفع المستحقين الكل لا يفتن
في التسليم وقد أقر بأن سلمه بغير حق فيفتن فصول في ٢٩ وقامت وترك أخوين فأقر أحدهما بأخ
وأنت الآخر لا يقر فلتع على الأخ المقر له نصف ما يسده في قول أصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما يسده
(سئل) فيما إذا صاغ أحد الورثة وأبرأه عما ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسع
دعوى الوارث المشهد على نفسه في خصمته (الجواب) نعم تسع والمشهد في متن التتو برقي آخر كتاب
الأقرار وفي السادس من صلح البرازية قال تاج الإسلام ومخط صدر الإسلام وجدته صالح أحد الورثة
وأبرأه عما ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لأزواجه في جواز الدعوى ولقائل أن يقول يجوز
دعوى خصمته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا له وقد أفتى به الخبر الرولى وقال وبحث ثبت الأصح
لا بعدل اه (أقول) ما أفتى به الخبر الرولى قدره معاصرو العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تنقيح
الأحكام في الأقرار والأبراء الخالص والعالم وهي رسالة خالفة بسط فيها الكلام وأوضح فيه المرام وقال
إن البراءة العاتية بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق عليها ما كان أو ديناً بغيره أو غيره وحقق
ذلك بأن البراءة ما عاتية ببراءة العاتية والدين والدن كالحاق الأول بالدعوى أو لخصوصية قبل فلان أو هو يرى
من حق الأول الدعوى عليه أو لا تعاقب عليه أو لا أسحق عليه شيئاً أو ليس في معصية أمر شرعي أو أمراته من
حق أو ماله قبله وأما خصمته بن خاص كما برأته من دين كذا أو دين عام كما برأته مما على عليه فيبرأ من كل
دين ودون الدين وأما خصمته بعين فتصع لنفي الضمان لا الدعوى فسدى بها على المخاطب وغيره وإن كان
الأمر عن دعواه فهو صحيح ثم إن الأبراء أشخاص مجهول لا يصح وإن لم يصح ولو عن مجهول فتقوله
قبض تركته مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو يرى ليس أبرأه عما لا خاضع له أو أقر بمجرد ولا

وإنما هي شهادة على السماع بالوقف والشهادة على الوقف بالسماع أن يقول الشاهد أشهده لاني سمعت
الناس أو سبب أني سمعت من الناس ونحوه وفيه مع ذلك خلاف فالتنوع طلبة قد أطلقت القول بأن الشاهد إذا أفسر أنه يشهد بالسماع لا
يقول به صريحاً فكثير من علماءنا وجاروا قاضين ولو قالوا شاهدنا بذلك لا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم فكيف وعبارة الشاهد بن
على ما هو في المحضر أنهم شهدوا بأنهم سمعوا أنه توفي ولم يشهدوا بأنه وقف لأنهم سمعوا أو قال بأن هذه شهادة على الوقف بالسماع وهذا
الوجه كاف في رد المحضر المذكور فكيف وقد انضم إليه ظهور كذب المدعى بظهور عدم وضع يد محمد المذكور على شعار الكرم الغري

بالكيفية وتكون الحكم انصب على غير المتنازع فيه وهو اصل الوقف لا يحتمل ومن ذلك لا يخفى على فقيهه أنه موقوفه في طلب النفقة وكره في صفائي ورد على عقوبته أعلم (سئل في شهادة الاعي في النسيب هل هي مقبولة أم لا) (أجاب) اختار صاحب الخلاصة القبول وعزاه إلى انصاف جازمائه من غير حكاية بخلافه في البحر وجهه أن ما ظهر به السماع غير مقنع في الرتبة وقد صرح العلامة بعقوبه بأشياء في مناسبتة لشرح الوقفية لقبيل القاضي شهادة الاعي يعني فيمالس طر به السماع الذي هو محل الكلام وحكم ما يصح حكمه لا يجتهد فيه بحيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالصريح وصرح بهذا في الكتب والله أعلم (سئل في شهادة (٥٣) الاعي وقول بعض أصحاب المتون انها

جائز عند أبي يوسف هل هو على الظاهر أم هو مقيد بما إذا تحملها بصيرا وإذا أضاف إلى أبي يوسف في نفسه التسماع وهل الإقرار بما يجري فيه التسماع وهل للقاضي أن يحكم بحصة شهادته على الإقرار بأجماع أنه قول أبي يوسف مع أن السلطان نصره الله تعالى انما قلده القضاء بالحكم ما يصح أقوال أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصحكون القضاء يخص بالحوادث والزمان والمكان والأشخاص أم لا (أجاب) المذهب الصحيح المختار في النسيب عليه أصحاب المتون الموضوعة لنقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية أن شهادة الاعي لا تصح معافاة سواء كان بصيرا وقت العمل وأعي وقت الاداء أو وقتها أو كان بصيرا وقتها وما جرى قبل القضاء وسواء كان فيها بقره السماع أولا هذا هو المذهب الذي لا يعبد عنه إلى غيره وما سواه روايات

ينبغي من الدعوى يلقى المحيط قال لا دين على أحد ثم ادعى على رجل دين ما صح لاحتمال وجوبه بعد الإقرار وفيه ما يشأ وقول الرجل هو روى عن أبي حنيفة ما يبرهن ثبوت البراءة لا انشاء وفي العمادية قال ذوالدين ليس هذا في أوليس ملكي أو لاحق في فيه أو نحو ذلك ولا منازعه حيث ذكره ادعاء أحد فقهاء السند هو في فاقول له لا الإقرار بمجهول بل المطل والتناقص انما يمنع إذا تضمن إبطال حق على أحد ومثله في الفيض وخزانة المفتين وفي الخلاصة لاحق في قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة وأجارة وجناية وحسد اه وفي الاصل فلا يدعى انزولا كفالة نفس أو مال ولا دين أو مضاربة أو شركة أو ودية أو ميراث أو أجداد أو أرباب أو شمام الاشياء أحادنا بعد البراءة اه فهذا علمت الفرق بين أمرئك أو لاحق في قبلتك وبين قبضت تركته مورث أو كل من على نفسه دين فهو روى لم يحاط به معناه وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارث ابراء عماله لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما براءة السرازة به أي السابقة فاصلها معزى إلى الخط ومع ذلك لم يقيد ابراء فيها بكونه لعين أولا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم إن كان المراد بجاني العرازية اجتماع الصلح المذكور في التوثق والشروع في مسئلة الخلاف مع البراءة العائمة فليصع أن يقال فلا ريب فيه أنه كيف وقد قال قاضيان اتفقت الرأى بان على انه لا تسمع الدعوى بعده إلا في شيء حدث وإن كان المراد به الصلح والبراءة بنحو قوله قبضت تركته وروى ولم يبق في فهاحق الاستوفية فلا يصح قوله لا ريب فيه بأنه ما ضامنا مقدمنا من الصلح على مذهبنا بعده وانفقت الروايات على مذهبنا دعوى ذي اليد المقرر بأن لا مال في هذا لعين عنده عدم المتنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة البراءة البراءة لعين فهو مبين لما في المحقق عن الميسر والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالتجديد والخلاصة فيقدم ما فيها وأما ما في الاشياء والعين عن القضاة ففرق الزوجان وأمر كل صاحبه من جميع الدعاوى والزوج أعيان قائمة لا تبرا المرأته من الدعوى لأن ابراءها انما ينصرف إلى الدون لا الاعيان اه فمعمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أو أمرأته من جميع الدعاوى بما على علمها فيقتصر بالذات فقط لكونه مقيد بما على علمها وبأنه لا تعبد على ما على علمها فلا يعبد على كلام الميسر والاصل وفي الخاتم المصريح بعسوم البراءة لكل من أمرأته أو ما في القسمة أو أمرأته بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صرح وان لم يحكم بصحة الصلح اه وفي الحاشية الحصرية إراءته من جميع دعاويه وخصوماته صحيح اه وفي جامع الفتاوى إن ابراءه عن جميع الدعاوى فادى على علمها بالآثار فلو كان مورثه قبل ابراءه لا تسمع دعاؤه وان لم يعلم به بموت مورثه عند ابراءه اه ومثله في الخلاصة والبراز به هذا خلاصة ما حرره الشربلاني في رسالته المذكورة وقد من المولى تعالى على عبده الحقير عند الوصول إلى هذا المحلل بصر رسالة سميتها اعلام الاصلح بالحكام ابراء العام وقت قدم بين عبارات متعارضة وقد دعت ما فيها من المناقضة والذي تحرر في هذه الرسالة في خصوص مسئلتنا أن الآن إذا شهد على نفسه أنه قبض من وصيه جميع تركته ولو لم يبق له منها قليل ولا كثيرا الاستوفاء ثم ادعى دارا في يد الوصي وقال هذ من تركته الذي تركها ميراثا ولم أقبضها فهو على

خارجة عن ظاهر الرواية وما خرج عن ظاهر الرواية فهو صحيح عن علمنا روى في الاصل من عدم إمكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد المرجع عنه لم يبق قوله كما ذكره وحيث علم أن القول هو الذي توردت عليه المتون فهو المعتمد المعقول به إذ صرحوا بأنه إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فاعتمد ما في المتون وكذا يقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى والقرار اضاعتد رائته لا يفتى بعمل الا يقول الامام الاعظام ولا يعبد عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما بالضرورة كمسئلة المزاريق ان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لا نه صاحب المذهب والامام المقدم إذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام وأما قول بعض أصحاب المتون انها

خاتمة عند أبي يوسف فلا يفتى في تركها ولا يؤذن بتفريطها وحقها في قول أبي يوسف فقط وذلك مكتوله في ملحق الإجماع لقبيل شهادة
الاعي خلاف أبي يوسف فيما إذا احتملها بصيرا اهـ وبه يعلم أنه ليس على الإطلاق قبل هو مقيد بما إذا احتملها بصيرا أو ما تقسده بما يجزى فيه
الاستماع فهو قول آخر وهو راي يفتى في حقيقته والله تعالى وقد علمت مرجوحيتها وعبارة بعض المناخين في فهمه أنه قول أبي يوسف ويند
في الشريعة أيضا قول أبي يوسف بما إذا كانت شهادته في الدين والعقار أو ما في المنقول فاجمع على أن ما أنتم الانقبيل اهـ وقد اضطرب كلامهم
فيما يجزى فيه الاستماع ومع ذلك (٥٤) نصرت في غير الاضطراب لانه في الرواية الخارجة من ظاهر المذهب فلا يلتزم اليه ولو لا الاطالة

لذكرنا فاذن تقرر هذا إذا
ينفذ قضاء القاضي بخلاف
ما عينه له السلطان نصره
الله تعالى لانه معزول عنه
فهو فيه رعية لان القضاء
يقتضى وأما كون الاقرار
مما يجزى فيه الاستماع
فهو بدعي والله أعلم
(سئل) هل يصح أن يعرف
بالمرأة غير محرمة أو زوجها
وهل يصح من الاجنبى
لصكوته جارا لها أم لا
(أجاب) نعم يصح التعريف
من غير المحرم والزوج
ويصح من المرأة والمحدود
في القذف ومن أمها وانما
وزوجها ومن لا تقبل
شهادته لها سواء كانت
الشهادة لها وعليها على
الاصح لان التعريف ليس
يشهادة حقيقة اذ لا بشرط
فيه لفظ الشهادة فلو كان
شعرا محضا والخارج على
اخبار من فرق بينه
والقول المعتبر في تعريضها
أن يشهد على معرقتها
وجعلان عدلان أو رجل
واحد أو ثمان ولم يقبل أحد
باشترط كون المرف
محرما لها ولا جارا بل يجوز

عنه وتقبل بينته كائن على أي أحكام الصغار الاستروا من غير بالمتن وكذا في الفصل الثامن
والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى معزى إلى المتن والحاوية والعناية
مصرحين باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار بمجهول كما ادعاه الشربلاوي ومن نص على ذلك
التصريح أيضا العلامة ابن النخعي في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما طبقوا عليه
من عدم سماع الدعوى بعد الالاء العام بأن الظاهر أنه استحسن ووجهه أن الابن لا يعرف ما تركه أبوه
على وجه التفصيل غالبًا فاستحسنوا سماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثنان من
ذلك العموم الذي طبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من قبلة الورثة وإقراره لهم
فانه لا تسمع دعواه خلافًا لأقبحه الخبير الرمي مستندا إلى ما لا يدل على كماله وخضعت في تلك الرسالة فلا يعدل عما
قالوه لعدم النص في ذلك فالحاصل المرفق بين اقرار الابن الوصي وبين اقرار بعض الورثة ببعض لمافي
البراز به عن المحيط لو أرى أحد الورثة الباقي ثم ادعى الزكوة أو أنكره ولا تسمع دعواه وان اقراره بالزكوة
أمروا بالرد عليه اهـ ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي ينصرف في مال اليتيم بلا غلابة فيعذر إذا
بلغ وأقر بالاستيلاء منه لجهله بخلاف قبيلة الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من الزكوة الا
بإطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقض ومن أراد اضرب بالبيان ورفع الجهالة فعليه بذلك الرسالة
ففيها الكفاية لدوى الداراية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته عن أم وأخت شقيقة وتخلت زكوة
مشبهة على أمته أو أن أشهدت بالزكوة المرفوعة على نفسها بعد قبضه بعضها أم أم سقطت حقها من قبضة
أرب أشخاص أو تركها لهما المرفوعة فهل لا يصح الاسقاط المذكور (الجواب) لا أثر لجبري لا سقط
بالاسقاط (سئل) فيما إذا أقر رجل لابنه بشئ وثبت عند الحاكم أنه أقر في محضته وسلامته وحكم القاضي
بصدقه الاقرار في الصحة ونفذ حكمه قاض آخر ومن المرفق فادعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو
مختل العقل ويقول ان له بينته على ذلك فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق أم لا
(الجواب) لا تسمع هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت أنه حكم شرعي كتبه الفقير معرفة الله عنى
عنه (أقول) هذا حيث وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفيا شرطه بأن ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن
هذا الشئ له وان أباه أقر به بذلك فانكر الابن أو من يقوم مقامه ذلك أو ادعى الابن المقر له في حال الاختلال
عقله فثبت الابن بالبينته أنه في حال الصحة الا فبعد ذلك الكفاية في الصلابة بأنه أقر له في حال محضته بدون دعوى
وانكار ولأحاديث شرعية لا يكون حكمنا نعم لو تعارضت شهادتا الصحة وشهادة المرض فشهدوا الصحة أولى كما
في الشهادات (سئل) فيما إذا كان ليتيم حائض جارية في ملكه وفي حوزة بيتها من وعده الشرعى
عليه ودفع آخر ثم لزمه المرفوع بوزك يوم وجرى على ذلك ثم دعى لغيره شخص سنوات فقام بذلك بدعى أن
الحائض جارية في ملكه فهل يكون استنجاؤه اقرارا بأن لا ملك له فيها فلا تسمع دعواه المرفوعة (الجواب)
نعم وكذا الاستنماء والاستيداع والاعارة والاستيلاء والاستيجار ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد

من الاجانب والاقارب والجار وغير الجار ومتى عرفها الشاهد مطلقا هل أن يعرف بها ولا يلزمه بقوله أعرفها
وأعرف من محظور رجله نكاحها كائن العمومة وان الخال والخالة أو لم يحل كالعم والخال بل يصح من الاب والابن كاسبق سواء كانت
الشهادة عليها أو لها على الاصح المقتضى به وكل ذلك صرح به على ما ذكرنا كصاحب معين والحكم والنهبر بقول ابن الزبير فوجوه الفتاوى وغيره في
كتاب القضاء والشهادة والله أعلم (سئل) في مدعى أقام بينته على ملكه بمطعة فاطما وأداه الحاكم عليه الرجوع بالنظر على ياتعفاقها بمكة بينة
على النتائج ودفع المدعى له يلزم وشهوده تعزير أم لا (أجاب) لا يلزم المدعى ولا شهوده تعزير فيقال في البحر لو ردت شهادته لثمة أو مخالفة بين

فمنع

الشهادة والدعوى أو بين شهادتين لا يعرفان إلا بدري من هو الكاذب منهم المشهود أو الشاهدان أو أحدهما والله أعلم (سئل) في شهادة الزاع لصاحب بقرة كانت في ياقوته فسرقته هل تقبل إذا انضم إليه آخراً لا (أجاب) الزاع كالمودع عند أبي حنيفة وشهادة المودع للمالك للمودع مقبولة فإذا تم نصاب الشهادة وجدت العدالة يحكم للمدعي بالمدعى والله أعلم (سئل) في شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا هل تقبل أم لا (سئل) لا تقبل (أجاب) لا تقبل شهادة العدو على عدوه بسبب الدنيا قال العلامة يعقوب بن أبي شاذي حاشيته على صدر الشريعة لا يصح للقاضي أن يحكم بشهادة على من يعاديه لأنه ليس بجحد فيه اهـ والله أعلم (سئل) في جماعة بينهم وبين (٥٥) شخص عداوة دينية ويتوابع ظاهر هل تقبل شهادتهم عليه

فمنع دعواه لنفسه ولغيره بوجه كذا أو وصاية للشخص شرح التنوير وللعلاني من الأقرار (أقول) كتبت هنا فيما علمته على شرح التنوير ما نصه قال في الشرع لا يلبى كون هذه الأشياء أقراراً بعدد الملك للمباشرة منق عليه وأما كونها أقراراً بالملك الذي اليد فيه روايتان على رواية الجامع يفسد الملك الذي اليد عليه على رواية الزادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواه آفاة الملك فاختلف التصحيح للروايتين وينبغي على عدم إقادة ملك المدعي عليه جواز دعوى المقر بها غيره اهـ ونقل الساجي عن الناقري أن الأكثر على تصحيح ما في الزادات وأنه ظاهر الرواية اهـ (قلت) فيبقى له ترجحه بكونه ظاهر الرواية وإن اختلف التصحيح (سئل) فيما إذا قال رجل لجماعة إن طلق زوجتي يكن لها عندي كذا من البراهم ويرد لآتي طلاقها فهل إذا طلقها لا يزهد في المال (الجواب) نعم لأن تعليق الأقرار بالشرط غير صحيح كذا في المتن والبحر (سئل) في مستأجر يستأجر أرضاً من رجل من دينه عليه على أن يزوجوه البستان مدة أخرى مستقبله ثم امتنع المأجر من إيجاره ويرد المستأجر مطالبة دينه فهل ذلك (الجواب) نعم ففي الكثر من مسائل منشورة من البيوع فيما يعطى بالشرط والفساد ولا يصح تعليقه بالشرط إلى أن قال والأبراء عن الدين أي لأنه غلبت من وجه حتى يرتد بالردان كان فيه معنى الإسقاط ويكون معتبراً بالملك فلا يجوز تعليقه ويستقي ما إذا علقه بكذا كقوله أن كانت الشمس طالعة فأنت بري عن الدين لقولهم إن التعليق بغير تخارج مبر (سئل) في ذمتي هل كنت عز وجل وبنت منه وأخت شقيقين ذمتين وخلقت مرة فذكر الأخ والأخت أنهما فاضلا الزوج ما خصهما بالأرض من أخيهما الهالك ثم أذاعا أنهما كانا كاذبين في الأقرار المزبور وأنهما لم يقضا شيئاً من تركتهما فهل يحلف المقر له أنهما لم يكونا كاذبين في أقرارهما (الجواب) نعم أقر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذباً فيما أقررت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً فيما أقر به والمستعجل فيما تصعب عليه كثر من شئ الفرائض فأفاد أن أقراره بالدين وغيره كالأثر الحكم فيه سواء وعمه في المتيقن بقوله ولو أقر بحق اهـ وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيئاً وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه أذاع أنه لم يكن رآه وأراد دونه فأجاب إذا أذاع المشتري بعد أقراره برؤية المبيع أنني أقررت بذلك ولم أكن رأيت المبيع وكذبه البائع حلف البائع أن أخاره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة فإن حلف لم يلقط إلى أنكار المشتري وإن نكل لم يشرى له اهـ وأجاب أيضاً بذلك في الغيرة بوجوب انقضاء (سئل) فيما إذا باعت هندس بربع دارها من زيد بن معين معلوم أقرت بقبضه منه ثم مات عن دونه فطلبوا تخفيف يد المزبور من مورثتهم هندس كاذبة في أقرارها فهل يجاب الورثة إلى ذلك ويحلف زيد كذا (الجواب) نعم (أقول) قال في صدر الشرع يعقوب من المسائل الكثيرة الوقوع أنه أقرتم أذاع أنه كاذب في أقراره فغند أبي حنيفة ومحمد جهما الله تعالى لا يلتفت إلى قوله لكن يبقى على قول أبي يوسف جهما الله تعالى إن المقر لم يكن كاذباً وكذا لو أذاع وارث المقر فغند البعض لا يلتفت إلى قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتاً في زمن الأقرار والأصح الخلف لأن الورثة

اهـ ووجدت قد كتبت على حاشيته فيما غسر من الزمان (أقول) بل الظاهر من كلامهم أنه عدم القبول أنما هو للثمة لا للفسق ويؤيده ما يأتيه عن ابن السكال وما صرح به يعقوب باشا وكثر من علمائنا أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقدير يكون على عدوه يعني ما عداه وهذا هو المتبادر لأنهم فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلاً وفي بعض الحكماء من منع قبول الشهادة قال ومما العصية وهو أن يغض الرجل الرجل لأنه من بني فلان أو من قبيلة كذا وصرح يعقوب بن أبي شاذي حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسألة الواردة في الكتب والله أعلم (سئل) في شهادة القيس على النسياني في بلاد ناهل تقبل أم لا أم لا يسأله فيها بينهم

من العصية (أجاب) لا تقبل فقد صرح في معنى الحكم وغيره بأن من موانع قبول الشهادة العصية وهو أن يبغض الرجل الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا اه وفي البراز بقى الجنائز منها والقتول بالعصية كالكلاب والذئب والخنزير والحيوان والقبس بالشام فاقبت العصية بينهم فاعلم عدم قبول شهادة أحدهما على الآخر (سئل) في سندی شهد عليه هذيان وهما عدوان للسندی أيضا والعداوة بينهم فظاهره وكذلك التعصب هل تصح شهادتهم عليه أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة العدوى على عدوه إذا كانت العداوة دينية وصريح يعقوب باشا في حاشيته بعدم (٥٦) نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدوى على عدوه وفي البحران قلنا عدم قبوله على آخر غير القس

وهو التهمة لا تصح قضائه قال وذكر ابن السكالك في اصلاح الايضاح أن شهادة العدوى له جازة عكس شهادة الأصل لفرعه اه وهذا يدل على أنهم تقبل للتهمة لا القس اه فقد صرح بما قرره زاده عدم نفاذ القضاء بشهادة العدوى على عدوه والله أعلم (سئل) في ميت ورتب جميعهم كل شهد رجلان منهم بلد عثماني الزكية بأنهم ملكه هل تقبل شهادتهم أم لا (أجاب) نعم تقبل وتنفذ على جميعهم والله أعلم (سئل) في رجلين وارثين شهدا لوارث آخر بعين هل تقبل شهادتهما وتنفذ على البقية أم لا (أجاب) نعم تقبل والله أعلم (سئل) في شهادة أهل الحلة بوقف عليها هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل فالتوقف في وقف الظاهرية بعد ان ذكر مرسته توقف المدرسة وشهادة أهلها وشهادة أهل الحلة في وقف على الحلة مانعه وكذلك الشهادة على وقف مكتب

الشاهد صرح في المكتب لا تقبل وقيل في هذا المسائل كلها وهو الصحيح اه وهكذا الصحيح القول وفي البراز بقى مسألة المكتب وشهادة أهل الحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه مدرسة كذا هوهم من أهل تلك المدرسة وشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالعقد القول في السكالك والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية للاربعين بأرض في مزارعهم بالوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحادى الزاهدى بان شهادة أهل الارض لو كبل الرعية والشعبة والارثى والعمال لا تقبل بلهاهم ولمسلم خوفاتهم وكذلك شهادة الاربعين لارباب لا يوافق فيها والاعتماد القبول للمساد

أدعوا أمر الوأقر المقله يلزمه فإذا أنكر يستحل اه وفي الزبلي يحلف وعليه الفتوى لتفسير أسوال الناس وكثرة الجدال والحنائات وهو يتضرر والمدعى بالضره الميمان كان صادقا فاقصا باليه اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لأمرأة بئمة أطفال يدملع معلوم من الدراهم فأمرته منه ومن كل حق ابراعا ما شرعيا مقبولا من زبد ثم أقرز بدين المبلغ المزور لها فهل يكون الاقرار المزور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالبراع (الجواب) نعم أقمر بالدين بعد الاقرار منه لا يلزم ايشاء في الاقرار وفي الساقط لا يعود (أقول) وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد ان أقر أصحابه بأمراعا ما كان الاقرار صحيح فيزمر بدفع ما أقمر به من الدين لا يمكن تجديد الملك فها هو الحق فلهذا لا يقره وتصح الكلا على كل طريق الاقتضاء العينة فالبينة ذلك بخلاف الدين لكونه وصفا سقط فلا يعود كذا أقاد الشرنبلالى في رسالته تصح الاحكام (سئل) في الملوچ اذا بقى كذلك أكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير حاله فأقر به بعض ورثته بعين وبدن معلوم ينادى ببينة شرعية فهل يصح اقراره المزور وهو بمنزلة الصبي في ذلك (الجواب) نعم وتقدم بطلاني البيوع (سئل) فيما إذا أقرز بدين حصة ابن عليه وفي ذمته بئمة أخيه ومبلغا معلوما من الدراهم لكر وكان عروضا مرعصه في مجلس الاقرار ساكتا لم يكر الساكن يطالبه بما بالمبلغ المذکور راعا انه يلزم بسكونه فهل ليس له مطالبة به ولا عبرة بزمجه (الجواب) نعم الاقرار بئمة فاسرة تقتصر على المشرود ودون غيره (سئل) فيما إذا أقرز بدين لم يرد ويبلغ معلوم من الدراهم ديناعه ثم ادعى الغلط والحطافيه فهل تكون دعواه مقبولة (الجواب) نعم ثم اخذ باقراره المذکور في هذا الحالة وإذا أقربش ثم ادعى الغلط لم يقبل (سئل) في الخانية الا اذا أقر بالاطلاق بناء على ما تقي به المقتضى تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الخصوم والقبض ايشاء من كلب الاقرار يعنى لا يقع دينه وصرح في القضية منع آخر الاقرار ومثله في العائى (سئل) فيما إذا برهن على قول المدعى انه مطلق في الدعوى فهل يصح الدفع المزور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في فصل الاستمارة فيسئل كلب الاقرار (سئل) فيما إذا أقرب بدين في مرض موته بارض في يدها ثم اوقف كيف الحكم (الجواب) أن اقر بوقف من قبل نفسه في الثلث كرض يقر بعقوبه أو يقر بأنه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير أو ورثته في السك وان اقر بوقف ولم يبين منه أو من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى (سئل) في رجل أقر في حصة ابن بئمة لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانه من مالها ثم مات عنها وعن ورثة آخرين فهل يصح امره انفراد (الجواب) نعم قال في التنوير والافان الرضيع صحيح وان بنى القربى سببا غير صالح منه حقيقة كالافراض (سئل) في امرأة أقرت في حصة ابن ججع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبو ذلك وصدها من مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزور صحيحا (الجواب) يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخانية (سئل) فيما إذا كان لا يدحضه معلومة في ربع وقفه فلان فأقر بدين حصة ابنه غير المستحق الحصاة المزور فمده معلومة دون وجه صحيح شرعى اقرارا شرعيا على بينة شرعية

والشاهد صرح في المكتب لا تقبل وقيل في هذا المسائل كلها وهو الصحيح اه وهكذا الصحيح القول وفي البراز بقى مسألة المكتب وشهادة أهل الحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه مدرسة كذا هوهم من أهل تلك المدرسة وشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل الخ فالعقد القول في السكالك والله أعلم (سئل) في شهادة أهل القرية للاربعين بأرض في مزارعهم بالوقف هل تقبل أم لا (أجاب) صرح في الحادى الزاهدى بان شهادة أهل الارض لو كبل الرعية والشعبة والارثى والعمال لا تقبل بلهاهم ولمسلم خوفاتهم وكذلك شهادة الاربعين لارباب لا يوافق فيها والاعتماد القبول للمساد

الزمان والهمة وقد نقل عن محمد الأعمى الجاوي أنه كان يقول تتبل ثم رجع عنه وقال لا تقبل لفساد الزمان والله أعلم (سئل) في الشهادة بالنسب
 عليا كان أو غيره إذا قال الشهود واشهر عندنا ذلك هل تقبل أم لا وهل يحل الشاهد إذا أشبه عدلان في الشهادة اعتمادا على اخبارهما أم لا
 (أجاب) أجمع أصحاب الترتين على أن الشاهد أن يشهد في النسب والموت والنكاح والشجر ولا ينافي القاضي وأصل الوقف وإن لم يعان قالوا
 الآخري أنا شاهد بنسب صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعون الخلفاء الراشدين وأن عليا تزوج فاطمة ودخل بها وإن كان قاضيا إذا أخبره
 به من شق به وأصل في الخلاصة أنه لا بد في النسب والنكاح من اخبار عدلين بخلاف الموت وصح (٥٧) في الظاهر براءة الموت تقبره واستأجر

فهل يكون ربع الحصة من زورة فاحمله مادام المترجى في المدة المنزورة (الجواب) يصح الإقرار بالمدكور
 والمستثنى في الخصاف (أقول) وبسطنا الكلام على ما في كتاب الوقف (سئل) في ذمى هالك عن ونة وتركه
 مستغرق قد يكون عليه جماعة معلوم وله من ذمى مثله زعم أن الهالك أو أخص الدين المنزور في مرض
 موته الهالك فهل يكون الإقرار جائز (الجواب) نعم يكفي تنويرا لأبصار الجرح والخلاصة (سئل) فيما
 إذا كان لا شام مبلغ معلوم من الدراهم بنمطهم وله سهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فأرأى أنهم من
 المبلغ المذكور وأحال أن المبلغ لم يجب بعد الام فسهل يكون الإقرار غير صحيح (الجواب) حيث كان
 المبلغ المذكور غير واجب بعد الام الوصي المرقومة فأرأوا غير صحيح وقالوا لا ينافي له الوكيل بالقبض
 وهو لا يملكه ولا نه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كإحدى أدب الأوصياء وغيره
 * (باب إقرار المريض) *

(سئل) في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته بها بآثار صباغين معلوم من الدراهم ثم أقر
 في مرض موته باستغناء أكثر الثمن من المشتري إلى بنته شرعية وأوصى بباقي الثمن بأن يدفع لها ثمنه يد
 وما قبل بنفقة عليه ومات عن وارث لا دهن عليه ولا مال له سوى ذلك فهل يكون إقراره باستغناء الثمن من
 غير عموم معارفين (الجواب) نعم (أقول) وبأنه نقل المسئلة قريبا (سئل) فيما إذا كان لأمه أذمة
 زوجها في مبلغ معلوم من الدراهم بسبب دين ومهر معلوم مؤجل فأقرت في مرض موته بقبض الدين والمهر
 المسدكورين ثم ماتت عنه وعن ونة لم يميز الإقرار المنزور فهل يصح كون الإقرار المنزور غير جائز
 (الجواب) نعم ولو لم يرخص دين على وارثه فخر بقبضه لم يميز سواء وجب الدين في صحته أو لأحد من المرض
 دين أو لغيره أقرت بقبض مهرها فأقرت بته زوجته أو معتدته لم يميز إقرارها أو الأيات طلقها قبل
 دخولها حازم الله ولين (سئل) في مرضه مرض الموت برأى في مرضه من دين لها بمدة ومن مؤخر
 صدقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضه المذكور عنه وعن ابن وبنتم من غيرهم يميز الإقرار المذكور
 فهل يكون الإقرار غير جائز (الجواب) نعم قال في التنوير برأى مدونه وهو مدون غير جائز أي لا يجوز أن
 كان أجذبا وإن كان وارثا فلا يجوز له طلقا سواء كان المريض مدونا أو لا للهمة أهـ مريض أو وارثه من
 دينه عليه أصلا أو كذبة بطل وكذا إقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجاز برأؤه الاجنبي من دينه عليه إلا
 أن يكون الوارث كقبضه فلا يجوز أن يبرأه بعهده ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز برأؤه
 من الثلث لم يميز إقراره بقبض شيء منه أذمة برأء الكفيل فصولي وفيه من الجامع أنه برأء أقرأنا في
 صحته من دينه لم يميز إذا كان إنشاء للمالك فكذلك الحكاية بخلاف إقراره بقبض إذا كان إنشاء فذلك الإقرار
 به ومرار إقراره لم يميز حكاية ولا ابتداء والاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداءه ثلثه أهـ وما
 عزاء إلى الجامع نقله في البدائع أو قال في الزوالين وقوله إذا كان إنشاء للمالك بخلاف لأمه أو ثقل من قوله
 وجاز برأء الاجنبي اللهم إلا أن يخص عدم القدرة على الإنشاء بصورة كون فلان وارثا بصورة كون الوارث

(٨ - فتاوى حامدية - ثاني) سمع من الناس يقولون أنه إن فلان أهـ والحاصل من كلامه أن الشهرة
 في باب النسب مستوغة الشهادة سواء كانت حقيقة كسماعه مما لا يروى اتفاقهم على الكذب من غير اشتراط العدالة لفظا للشهادة أو
 حكمية كشهادة عدلين عنده أو رجل واحد أو اثنين عدول بلفظ الشهادة على ما نص عليه البرزنجي وفيه صاحب الجرح كلام قال وقوله إذا أشبه
 يدل على أن لفظا الشهادة ليست بشرط في الكل أمال التي يشهد عند القاضي فلا بد له من لفظه وشرط في العنا بلفظا الشهادة على ما قالوا
 قوله الكفيل له الأصيل أهـ منه

كذا في الخلاصة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى بقوله من رثى به إلى عدم اشتراط عند دوز كرو في الفحص ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يفحص عدلان بخلاف الموت اه كلام الصبر والله أعلم * (كتاب الوكالة) (سئل) في رجل وكل أحاه في نقل زوجته إلى محل طاعته فهل لا يهأن عن غم من ذلك أم لا وهل إذا منع من نقلها بغير وجه شرعي بعزوه هل على الأخ الوكيل مأخذ في نقلها أم لا (أجاب) قد كثرت في كلام علمائنا التوكيل بنقل الزوج وجوزوه سواء كان أمأ أو أجنبي أو يصير طلب الوكيل بالنقل كطلب الموكل فلا يجوز إلا بسمعه وافعه وجمعه يصير أ غامر تركه موصية لحد فيهما مقدر (هـ) وإذا تركت بمثل ذلك بعز ولا قائل بمؤاخذه الأخ في مثل ذلك ذلك ليس في فعله معصية بل

ذلك منه طاعة من طاعات الله تعالى حيث قصد قضاء حاجة أخيه المسلم واجابة سؤاله فيما لا معصية فيه والشوهم لحصول مأخذ عليه أو غم في ذلك بما بلغ في الجمل والله أعلم (سئل) فيما لو أدا الزوج السفر فقال الوكيل زوجته الذي هو والدها أنت تريد السفر وتبقى زوجتك بالنفقة ولا منطلق شرعي فقال يجيبه ان غبت عنها ستين وتركتها بالنفقة ولا منطلق شرعي يكن أخى وكره لا على في طاعتها ان أمأت من مهرها المؤخر لها وأشهد عليه بذلك فغاب الزوج مسدة تزدي إلى المدة التي عنها فهل إذا أمرته من مهرها المؤخر وطان أخوه الوكيل بعدمضي مدة أكثر مما يجب يقع الطلاق أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق المؤخر لأن لا فو كسبل محض فلم يقدر بالجلس ولا يشوبه تملكك فحكمه حكم التوكيل والله أعلم (سئل) فيما إذا وكل أهالي بالدفتر جلين منهم في

كفيل للفلان الاجنبي في اطلاق كلامه نظراً أو بصكون في جهة إراء المرأى أجنبي عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الختاف معاني الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن لا بقدر الثالث ظم في هذه المسئلة واثنين أو أحدهما في الكتابين سهو والظاهر ان هذا أصح مما في الخلاصة والله أعلم (أقول) يؤيد ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض أو غن فآقرضه مرضه يقضه ثم مات يصدق وبمثله لو باع في مرضه أو آقرض ثمان ولأماله سواء وعلمه دين وجب في مرضه أو آقرضه يقضه ولو لم يكن دين عليه يصدق لألوعدين الخ ثمان الذي يظهر في الجواب عن مسئلة الإراء المارة أن الإراء نافذة من ثلث المال، إذ لا يخفى أنه تبرع بالعرض وقد مر جواباً أن تبرع المرأى من الثلث فقوله فيما يصير جازاً إراء الاجنبي أي من الثلث وقوله إذ لا يك انشاء للجمال أي من كل ماله وهذا الجواب أحسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرحاً في الجوهرة حيث قال وقال المرأى قد كتبت رأيت فلان من الذين الذي عليه في حقتي لم يجوز لأنه إراء في الحال فإذا أسندت إلى زمان مستقدم ولا يعلم ذلك إلا بقوله حكمتنا وجودها في الحال فكانت من الثلث اه وثقنا الجسد لكنه يخالف لقوله فيما مر ولا جنس يجوز حكاية من كل ماله وابتدأ من ثلثه وسند كفي جواب السؤال إلا في تمام الكلام على ذلك * ثم أعلم أنهم قد ذكروا عن عبارات ظاهرها متناقض فيما مر من جواب السؤال الأول اه ومثله في الوالوجة فهنا أيضاً يخالف لما مر من قوله لا يصدق في قبض الثمن لا بقدر الثالث ومثله في الخلاصة أيضاً رأيت قبض دين له كان في المرض صدق من الثلث ويخالف معاني الخاتمة لوباع المرأى عتبان ماله من أجنبي ثم آقر باستيفاء الثمن صرح من جسد ماله اه ومنها في الخلاصة أيضاً من قوله لو آقر باستيفاء دين آقرضه في مرضه لا يصدق عليه دين صحت الإجاز اه فقوله والإجاز يقتضي أن يصدق من كل المال لا من الثلث فقط قال في نوال الغن ولعل في هذه المسئلة أضراراً تبين أو أحد قوله سهو والله أعلم اه وقد علمت قوله المسار الظاهر ان هذا أي قصدته من كل المال أصح ولكن فيه تفصيل قال شيخنا مشايخنا السابحي وفي البسائر فان آقر المرأى باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وأن آقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلاهما مال لا يصدق في حق غيرهما الصحة يصدق في حقهم فيما وجب بدلاهما ليس بمال اه وظاهر إطلاقه أنه يستقت وينفذ من كل التركة وهو صريح المحط في يظهر في العمل بما في الخلاصة فيما فيه تمهة اه كلام السابحي ومن خطه ونقلته رأياً وأدب الله تعالى إذا قامت قرينة تدل على أن مراده اضرار الورثة والغرماء وأنه كاذب في ذلك الإقرار ويؤيد ما في حاشية البير من الثاثر خاتمة أشهدت المرأى شهوداً على نفسه لا يهأن أو لا يهأن بذلك اضرار الزوج أو أشهدت الرجل شهوداً على نفسه بمال بعض الأولاد لا يهأن بده اضرار باقي الأولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى أن المراد الأشهاد في حال الصحة إذ الإقرار في المرض لا وارث غير صحيح أصلاً وشهد الشهود به حيث

تعالى سائر أمور بلدهم من قبض وصرف وأشهد وأعطاه وغير ذلك وانهم رضوا بقوله الهام وأفعالها سوغوا وكتب بذلك بحجة شرعية تصرف الوكيلان الرقوعان على الوجه المشرح ثم بعدمضي مدة يسيرة أشهد عليهم أهل البلدة المرقومة أنهم عزلوا الوكيلين المرقومين من الوكالة المرقومة فهل يكون تصرف الوكيلين المرقومين بعد العزل غير صحيح ولا يعتبر قوله ما في جسد مارقاه بقوله إذ لا يخفى قال في الجوهرة فواعلم أن تبرع المرأى تعين من الثلث كالموت العتق والتدبير والمجانبة فيما لا يغبان فيه والأبراعين الذين وأشباه ذلك اه منه

بل لا بد فيه من البيان واذا حكم خاكم بأنه لا يلزم الوكيلان المرقومين في جميع ما تضرع به بعدهن لهما غير من فقط فهل يكون حكمه غير صحيح فلا يعول عليه أم لا (أجاب) تصرف الوكيلان المرقومين بعد علمهما بالزل غير صحيح اجماعاً وأما اعتبار قولهما بعد العلم بالزل فان كان في عقد ملكان استثنافه في الحال لا يقبل قولهما كالبائع ولا يقبل حيث كان ذلك اذ يقع الضمان عن أنفسهما فقط وهذه قاعدة كلية يتفرع عنها أحكام الوكيل وقد سئل عنها شيخ الاسلام الشيخ علي بن غانم المقدسي شارح الشكوك المنظوم فقال هذا السؤال حسن وقد كان يتخلف في خاطري كثيراً أن أجيب في تحرير كلاماً يشرح اشكلا ويوضح مراد المالكين الوقت (٥٩) الا ان ينسحب عن كمال التحقيق ثم ذكر

القاعدة المذكورة أعلاه
وفرح عليها فإلا التأمل في
مقاهم والتفحص لأقوالهم
يفيد أن الوكيل بعد العزل
يقبل قوله في بعض المواضع
دون بعض وكذا ما حاصله
انه ان كان رجلاً ما يقبض
الضمان عن نفسه يقبل
كل ما قيل يقبض الوديعة
فيما يمكن بنسبة الضمان
عن نفسه فصدق ببينه
والوكيل يقبض الدين
بوجوب الضمان على الموكل
وهو ضمان مثل المتبوض
فلا يصدق اه وهذه
القاعدة ظاهرة والتفريع
عليها سهل فخصر فاه ان
كان لنفي الضمان عنهما
قبل البين وان كان وجوب
الضمان على الموكل لا يقبل
فأفهم والله أعلم (سئل)
فيما اذا وكت زوجة في
قبض مال فقبض ودفع لها
ثم ماتت فهل يقبل قوله ببينه
في دفع ذلك أم لا (أجاب)
ان كان الموكل في قبض
ودعوتها وهما الأمانان
فالقول قوله ببينه في القبض
والدفع لها وان كان قبض

سوقوا له وهو عدم الشهادة في اذ قصد المقر الاضرار لانه جو رغبني القاضي عدم سماع تلك الدعوى
حيث علم ذلك واقامت عليه مقرينة تظاهروا له ما ألزموه من قبض دينه من الاجنبي لكن هنا قراره
قد يكون بطريق البراءة والوصية فينفذ من الثلث ان ابراه الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية
ما تحرى في هذا المقام ويا قفر يافه ضريد كلام والله تعالى أعلم (سئل) في مرض مرض الموت
أقر لاجنبي بمرض معاوله لم يعلم تلك له في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن زوجته فقبل
بصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم المشقة في الحيرة من علمه من الصحة فأقر في مرضه لاجنبي
أو عدين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بان قال مضاربة أو أمانة أو وديعة أو غصبا يقدم دين الصحة
عسادية عين في رجل فآقره بالرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من أسباب الملك قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل صح اقراره بمكاوله في المرض له مقره وان أراد المقر بهذا اقراره بمكاوله لان
القرار اخبار وليس بتكليف خائبة اقراره من لاجنبي نافذ من كل ماله باقره مرضه والله عنه ولو بين
فكذلك اذا علم تلك له في مرضه فتشبه بالثلاث كره المصنف في معينه فلحفظ علائي على التنوير
وعبارة عين الحق لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا أقر رجل في مرضه لغیر وارث فآقره بزوجان
أحاط ذلك به وان أقر لوارث فهو باطل الا ان يصدق الورثة وهكذا في غائبة الكتب الغيبة من مختصرات
الجامع الكبير وبها لكن في الفصول العبادية ان اقرار المريض لوارث لا يجوز حكاية ولا استداه
واقراءه لاجنبي يجوز حكاية من جميع المال واستداه من ثلث المال اه قلت وهو يخالف لما أطلقه
المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي ان يوفق بينهما بان يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته ضرورة اقرار
وهو في الحقيقة ابتداء تكليف بان يعلم بوجهه من الوجوه أن ذلك الذي أقر به ماله وانما قصد اخراج
صورته الاقرار حتى لا يكون في ذلك منه ظاهرة على المقر له كما يقع بعض انه يتصدق على فقير فيقرضه من
الناس واذا استداه وجبه منه أو ثلثا يحسد على ذلك من الورثة فحصل منهم اية في الجلبه بوجهاً وأما
الحكمة فهي على حقيقة الاقرار وهذا الفرق أجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وما
يشهد لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفقيه في فصل اقرار المريض وتبرعائه أقر الصبي بعد دق
يد أبيه لفلان ثمان الابن مريض فآقره بغير خروج العبد من ثلث المال ان اقراره بغير دين ان
يؤثر الابن أو لا يفيطل وبين ان عت الابن أو لا يفيط فصار كالقرار بالمبتدق في المرض قال فهذا كالتمتع
على ان المريض اذا أقر بعض في يده لاجنبي فآقره من جميع المال ان لم يكن تلك ماله
حال مرضه معاوله حتى أمكن جعل اقراره اقراراً فآقره في حال مرضه فآقره لا يفيط من ثلث
المال قال وانه حسن من حيث المعنى اه قلت قد حسنه بكونه من حيث المعنى لان حيث الرواية
يختلف ما أطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغیر وارثه معصاً مطلقاً وان أحاط بماله
والله سبحانه أعلم اه كلام معين الحق لصاحب التنوير (أقول) حاصل هذا الكلام ان اقرار المريض

دين وأقرت بقوله بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله ببينه في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الابدية واذا لم تقم
ببشرجهت الورثة بحصانها على المدون ولا يرجع المدون على الزوج لان قوله في راعته من مقبول لا في عيابه الضمان على الميت والزوج
فيما يغربور بوجبه في الزوجة مثل دينها على الغير لم يمتقر أن الدين تقضى ما مثله اقراره عن الوكالة بوجبه فهو لا يملك استئناف
قوله بعض علماء عهدنا لا يجوز الالة شيخ الاسلام على المقدسي فان هذا الجوابه أجاب به على والسن الغير ناشئ صاحب التنوير كجاءته
اخبر المي في حاشية الفصول اه منه

المقبض بخلاف ما إذا كانت حجة أو كان الموكل فيه ودعية لانه في الأول ذلك الاستئناف فذلك الاجاب وفي الثاني ليس فيه ايجاب الضمان علمنا وهذا المسئلة قد رتلت فيها أقدام وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا ما يحتاج الى النظر وروايتهم بعضها عن بعض في الوقت بالانقضاء فقال كان يتقبل خطا طري كثيرا أن أجمع في تعريها كلاما من زيل اشكالاً ووضع مراما لكن الوقت الآن يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنتهى وقتي لنظر برهائي الوجه الاتم وأترت على كل فرع عنها منزلة في أصله وكتبت على حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم أولاً أن الوكيل (٦٠) يقبض الدين يصير مودعا بعد قبضه فقبضه عليه أحكام المودع وان من أخبر برشي تلك

استئنافه قبل قوله وما أفلا
وان الوكيل يتقبل الموت
الموكل وان من حكى أمرا
لا تلك استئنافه ان كان
فيه ايجاب الضمان على
الغير لا يقبل قوله على ذلك
الغير ولا يقبل ومن حكى
أمرا تلك استئنافه يقبل
وان كان فيه ايجاب الضمان
على الغير فإذا علمت ذلك
فاعلم انه متى ثبت قبض
الوكيل من المدينون ببنية
أو قصد في الورثة له فيه
فأقول قوله في الدفع بعينه
لانه مودع بعبد القبض
وإذا ثبت القبض لا يقبل
قوله في ايجاب الضمان على
الميت ويقبل قوله في وراثة
نفسه فترجع الورثة على
الغير ولا يرجع الغريم
طلبه لانه لا تلك استئناف
القبض لعزله بأبوت وقبضه
لدين الغريم ثابت فهو
بالنسبة اليه مودع فتأمل
ذلك واغتنمه فانه مردود
أراد الوكيل تخلف الورثة
على نفق العلق بالقبض والدفع
أو أراد المدينون ذلك فله ذلك
ولو ههنا المدينون بعد

الحق وأراد أن يخلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أنه ذلك لما قرر من أن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المالك في
بدء مائة وكل أمين أدى اصال الامانة الى مستحقها فالقول قوله وان كل من قبل قوله فعله البين وقوله في حق وراثة نفسه مقبول وان يقبل
في حق ايجاب الضمان على غيره أمشاكل من أقر بشئ بلزمه فانه يخلف إذا هوى أنكره الى غرض لا من الضوابط والقواعد ولان المدينون له
أعدا المالكين اما الذي دفعه الوكيل واما الذي الورثة والذي دفعه للورثة إذا عادوا الى تصديق الوكيل يستردون ذلك الذي دفعه الوكيل إذا أقر
المريض إذا وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لان الهبة في مرض الموت في معنى الوصية ولو ايجابية اه منه

الوسيلة بعد أن دفعه المديون للورثة فإنه لم يدفعه لكون له وإنه باق عنده وأستهلكه ودمه على الدافع هذا ما ظهر من كلامهم وتفقه فيه ولم
أزمن أشيع القول على المسئلة ولأن إعطاهما حقوقي الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التفحص بابا لله الموفق (سئل) في رجل
تزوج امرأة وصلى مهرها ودفعه إلى أخيهما بالدفع لها ثم إن الزوجة ماتت عن الزوج وبذل ك والزوج يدعي أن أخاهما يدفع المهر لها
فهل والخلية هذا إذا لم يكن للزوج بينة بالدفع لها يكون القول قوله مع عينه أم لا (أجاب) القول قول أخيهما حتى يمنع الزوج بالدفع له فلا
طلبه عليها لأنه أمين في حقها والقول قول الأمينين في حق مؤتمنه باجتماع أختنا والله (٦١) أعلم (سئل) في رجل دفع لأختها من
الزهرهم وأمره أن يشتري
بهماله ذرة وأما يتسرع من
الحبوب فاستهلك المأمور
الزهرهم ثم اشترى لنفسه
حطبة متخولة بالشرع
بأن يشتري بقول رب الزهرهم
تخدير اهملك من هذا هو
يتمتع ويقول ما آخذ خذ
مثل ذرههم ولا تخذها
شأ به يحبر على الأذن من
الحبوب أم لا يحبر وله أخذ
مثل ذرههم أم كيف الخال
(أجاب) لا يحبر على الأخذ
من الحبوب بذرههم بل به
المطالبة بمثل ذرههم التي
استهلكها المأمور قال في
البنزارة في الفاس في
الوكالة بالشرع أو وكيل به
أنفق الذرههم على نفسه ثم
اشترى ما أمره عنده
بذرههم فالمشتري للوكيل
لأن الأمر في المختار فإذا كان
كذلك في هذه المسئلة فما
بالك بالمسئول عنها وفي
مال الموكل لتدري والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
امرأ تدفع زوجها صاعا
من ذهب في سنة الغلاء
ليصع وينفق و يرد مثله
عليها ففعل واختلقت الآن

لم يكن في ملكه فلوهم يصح إقرار الشخص بماله للغير ولا يزمه تسليمه إلى المقر له إذا ملكه برهنة
الزمان لنفاذ على نفسه كافي التتو وشرحه لا نقول هذا في الأقرار على سبيل الخبر الذي ينفذ من كل
المال وكلام القنينة على أنه إنشاء فذلك ابتداء ولا أقصد نفاذ بكونه من الثلث اللهم الآن يقال إن
إقرار هذا الابن كان اختيارا في حال صحته لکنه لا دخل العبد في ملكه وهو مرض ولزمه تسليمه إلى المقر له
في تلك الحالة اعتبر برعا في المرض فقد بطلت لوضوح القرينة الدالة على أنه أراد التبرع به للمقر له لكنه
منع نفاذ في وقت الإقرار قيامه ذلك إليه فلما انتقل إلى ملكه زال المانع فنفذ تبرعا والتبرع في المرض
يقصد بالثلث هذا غاية ما وصل إليه نفهي القاصر في نوجبه عبارة القنينة فتأمل والذي يظهر لي فتاوى بل
عبارة الفصول العمادية غير ما هو أن المردم الإقرار بالابن أو غيره من الدين يعني إذا أقر المرنض أنه
أراد زنه عن دين له عليه يصح حكاية بأن بسند الإقرار إلى حال الصحة يقول قد كنت أراه عنه وأنه أجمع
ولا ابتداء بأن يقصد إقراره عنه الآن وأما الأجنبي فانه إذا حكى أنه أراه في الصحة يجوز من كل المال وإذا
ابتداء إقراره عنه أي فقد بذلك الإقرار إنشاء الإقرار لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لأنه تبرع
لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن جامع الفصولين والبدان إذا أقر أنه أراه فلا في صحته من دينه
يجز إذا ملك إنشاء الحال فكذلك الحكاية الخ وقد مناع الجوهر التصريح بأن المردم يميز أي من كل المال
والمجازي ومن الثلث وعليه فلا فرق في إقراره بأمر الأجنبي بين كونه حكاية أو ابتداء بحيث ينفذ كل منهما
من الثلث فقط بخلاف الإقرار ببعض الدين منه فإنه من الشكل كما مر حديثنا في الفصول العمادية من
التفصيل مخالف لذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تندبهما في البدان والجوهر لكونهما من
الشروع فتأمل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مرض الموت أقرت فيه لأخيها الغير الوارث لها مبلغ معلوم
من الدراهم وإن ذلك لزم منها في وجهه قرض افترضته من مواته عن أولاد وعن زوج وخلقت تركته
يصح الإقرار بالمذكور وإن لم يجزه الواو (الجواب) نعم أقر بدين لغير ولو تجوز أن أحاط وان
لوارث إلا أن صدق ما روت أنه يبرهن نرازة إقراره بدين لأجنبي نافذ من كل ماله وأحوال رثته ودين
الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معرفه قدما على ما أقر به في مرض موته ولو ودعها السبب المعروف
كنكاح مشاهد بغير المثل وبيع مشاهد كذلك وأن لا فرق كذلك تنو بروثته في المثلتي وإذا أقر الرجل
في مرض موته بدين وعليه بدين في صحته ودين لزمته في مرضه بأسبابه معلومة فدين الصحة والدين
المعروفة الأسباب مقدمة هداية ومثله في الجبر (سئل) في مرض مرض الموت أقرت به بأن فذنته
لزوجة كذا من الدراهم مهر أم لا جلالا لصدقته ومات عنها وعن وربة غير هالم يصدق على ذلك تخلف
تركته هو من يؤجل لهامل المبلغ المذكور فهل يكون الإقرار بالزوجة (الجواب) نعم والمسئلة
مذكورة في كتاب جامع الفصولين أحوال الكتاب وكذا في الفصول العمادية وكذا في فتاوى الحشر الريلي
(أقول) وفي الباب الثالث من إقرار البنزارة في الإقرار في المرض إقراره لها بغيرها التي قد روتها صحيح لعدم

مع الزوج في قيمته هل القول قول الزوج في قيمته أم قول الزوجة (أجاب) حيث أمرته ببيع ماله وكذا عنهما قولها عنه الذي باع به والقول قوله
في مقداره قليلا كان وأكثر أربابيه موثوق ومثله ما صاغه صحيح وإن لم تأمره ببيع ماله فهو قرض فاسد مضمون بقيمة من خلاف جنسه وهو
الفضة والقول قول الزوج في مقداره والله أعلم (سئل) في جماعة أسياها بتدنية نألس قيل لهم كتبتم لفسر فاذا تزوجناهم المتزوجين للفسر
أنهم إذا اجتمعوا يحضر تصاحب السعدا كما هم مقتضى المأمور بالسفر وأطلعوا من جانب سعدانه ما يعي يروى بدم سفسرهم هو جيب
الامر الشريف مما جعلوا الجانب وكنتم الدراهم قليلا كان وأكثر أيدفعوه لهم سوى هل إذا تبين عدم كتابتهم لزمهم الميعول أم لا يازمهم

شرعاً (أجاب) لا يلزمهم ذلك حيث علته وبكثهم السفر ويكفونوا كتبوا إلا أن اذنهم بالجعل مشروط به فإذا غدم الشرط عدم المشروط كما هو ظاهر والله أعلم (ثم سئل عنه) بما صورته فيما أذنتم من أن أهل العطاء المعروفين لا يتنابها إذا قال الجماعة من كبارهم أن كان كتبوا السفر فادفعوا عنانهم بما حل ولا تعد لهم المبال قليلاً كان أو كثيراً ومن دفعه لم يكتبوا ومن دفعه لم يكتبوا منهم ما دفعوا لتسديد الدفع بكتابهم للسفر حيث عدم الشرط عدم المشروط هل إذا تبين كتابتهم للسفر وما منع عنهم السفر الأذع مبلغ من الدراهم ووجد الشرط يلزمهم دفع ذلك أم لا (٦٣) (أجاب) لا شك في أن المفتي بما إليه السائل ينهى وأثبت وجود الشرط للرجوع

لا شك في الرجوع قالوا
إذا دفع السؤل البيوع مال
باعتد المال جاز بالمرأ
مع أنه إن كان يجتري فافلا
أحد يقول بأنه صح الشرا
والله أعلم (سئل في رجل
دفع لآخر مملو من القروش
وأمره أن يشتري مملو
رأى من الملوح ومهاتق
عليه من الثمن يدفعه
فاشترى سبعة قنطاري
بما تسين وأربعة وستين
قرشاً كل قنطار بمائة
وثلاثين قرشاً كما أمره وسلم
الأمور الأخر الملوح بعد
أن أحسبه بمائة فاستغله
وقال لا أحسبه إلا بثمانين
وثلاثين القنطار ومات
وطالب الوكيل ورثته بأن
يكملوا له الثمن من تركته
قالوا وقالوا انفسه إلا بما
قال الميت هل لهم ذلك أم لا
ويلزموا بدفع الثمن الذي
اشترابه كما أمره (أجاب)
يلزم ورثته دفع الثمن الذي
اشترابه كما أمره من تركته
ولا عبرة بقوله لا أحسبه
إلا بثمانين وثلاثين قرشاً ولا
يقول ورثته محبت أمره

القيمة فيه وإن بعد الدخول قال الامام طهري الدين وقيل جرت العادة منع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر إذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح أنه يصدق في تمام مهر مثلها وإن كان الظاهر أنها استوفت شيئاً قال في البرازيه أقرب له لصرأه التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أخر لم يدفعوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح إقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لأن الغالب هنا عدمه من استيفاء مهرها أو وصيها المهر بخلاف الأول اهـ (سئل) فيما إذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة وعن أولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها وله مبلغ دين معلوم بمئة دينار مائة مائة ثمانين من الأولاد الذين من بعد الأب يدعى أن المرأة أقرت في حصة ابن الدين المازي وولادها الآخرين وأنهم في حصة الدين عارية ولا بد منه على الأقارب في العتق والزواج ينكر ذلك ويدعى أن الإقرار كان في مرض موتها فهل يكون القول بالزوج بينهما في ذلك أم لا (الجواب) البينة على مدى صدور ذلك في العتق والقول لمن يدعي في المرض بينهما إذا لحادث يضاف إلى أقرب أوقاته كما أقي به الخبر الرمي في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بأن البينة على مدى البيع في العتق والقول لمن يدعي في المرض بينهما إذا لحادث يضاف إلى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل) في مرضه ثباعت أخته معلومة لها من أختي بها بأشياء عين من معلوم من الدراهم هو عن مثلها ثم أقرت في مرضها المازي ورواستغفاه عنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلاً فهل يصح ذلك (الجواب) نعم (أقول) قدما اختلاف المبالوات في صحة الإقرار بقية الثمن هل ينفذ من الثلث أو من الكل وأن الذي في الأصلية ينفذ من الكل وقس في السؤال بقوله نعم المثل اذ لو كان في حصة ما انفذت من الثلث وقوله ولم يكن عليها دين لما قدمنا من أنه لو أقر باستيفاء دين وجبه في المرض بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الأخير (سئل) في امرأة أقرت حال تلبسها بالخض أن لفنان الاجنبي بذمتهم مبلغا معلوما من الدراهم أدى بدنه ثمانية ثم ماتت من مرضها المازي فهل يكون الإقرار المازي هو حصصا (الجواب) نعم والمثلية في إقرار الخاتنة والآنقروى ومنج الحياة (سئل) في رجل باع في مرضه مائة حصص معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين عنه بشئ معلوم مقبوض وفيها ما ذنوعا عليه من محرمات تركته فهل يقال للشرى بكن أما أن تتما القيمة أو تتخصا البيوع (الجواب) قال في العمادة من أول باب البيوع ما نصه المرض الذي عليه من محرمات بماله أذبا عينا من أعين ماله من أجنبي يعين بسير لا تصح المحاسبة عند الكل أجازت الورثة أوليها وا وقال للمشتري أن شئت فبلغ تمام القيمة وإن شئت فاصنع البيوع وإن لم يكن عليه دين يجوز أن كانت المحاسبة بقدر الثلث اهـ فحصل بما ذكرنا الجواب وقد أتت العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين من البيوع (سئل) في مرض مرض الموت باع غيب لا بتمت دار معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيوع والإقرار المازي بوران غير صحيح لأن تخير الورثة (الجواب) نعم (أقول) أطلق عدم جواز بيع المرض من وارثه فتشعل ما لو كان بين المثل لا يحاسبوا قولهم بكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما أمرنا قال في التناوي الخبرية من كتاب الإقرار وأما البيوع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاها

بالشرع بمائة وثلاثين أو أطلق له الشراء والله أعلم (سئل) في الوكيل قبض الدين إذا ماتت موكلة فقال قبضته في حياته ودفعته فصدق الورثة في القبض وأنكر والدفع للميت هل قبض قوله بيمينه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وهذا المسئلة زلت فيها أقدم وضلت فيها أقدم مع قرب ما أخذها وسهولة مصداقها هي حلت واجمع فقلت قال في الويلوا لجناب الفضل الرابع من كتاب الوكيل كاله ولو كل قبض ودفع ثمان مائة كل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعت إليه صدق ولو كانت يتالم يصدق لأن الوكيل في الموضعين حكى أمر الإيجال استغفاه لكن من حكى أمر الإيجال استغفاهما كان فيه

بيتا

ايجاب الضمان على الغير لم يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقبض الوديعة فبما يحكى نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقبض الدين فبما يحكى سوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه وفي فروق الكرابسي اذ اوكل وكيلاً يقبض الدين فمات الموكل قبل ان يقرم قد اديت الدين الى الوكيل وقال الوكيل قد كنت قبضت المال ودفعت الى الموكل لا يصدق الغريم ولا الوكيل ولو اذرع عند انسان وديعة فتوكل ولا يقبضها فان الموكل فقال للمودع قد ردت الوديعة الى الوكيل وقال الوكيل قد قبضت وردتها الى الموكل فلا ضمان على المودع والقول قول الوكيل والفرق بينهما ان الوكيل اقر (٦٢) بما ليس له ان يدينه فيقبل فلم يصدق في اقراره كل ذلك اذ قال

بعد العزل قد كنت بعثت لم يصدق كذلك هذا وفي باب الوديعة اقر بما ليس له ان يدينه فقبل فلم يصدق على القبض الا ان المودع ائمن فيه وقد اقر بالدفق الى من جعل له الدفع اليه فان لم يصدق له بغيره فيقبل كالشئ ائتمن في يده ولو تلف في يده لم يضمن كذلك هذا والمسئلة مذكورة في العمادية وجامع الفصولين وكثير من الكتب وقد فهم بعض الناس من كلامهم انه لا فرق بين ان تصدقه الورثة في القبض او يتكذبه في مسئلة الدين وليس كذلك بل اطلاقاً يصدق في صورة انكارهم القبض اما اذا صدقوه فلا شك انه يصدق في الدفع انكسر به يمينه لان يدينه كيدموه وهو ائمن اذ اصابه الالمالة الى اهلها حيث اعترفوا بقبضه ولا شك ان ضمان مثل المقبوض يقع بقبض الوكيل اذ يدينه ولا يتأخذ ذلك قبض الموكل

يتنازع مهر من ماله المجهز اذا البسيع من الوارث لم يحز في المرض ولو بين المثل الا اذا اجاز وارثه اه وقد كرتي الدر المختار في باب بيع الفضولي انه يتوقف بيع المريض من وارثه على ايجازهم اه وفي الوصية عن انما يابيض اقرار مريض مائة في قبض دينهم من وارثه ولا من قبيل وارثه ولو كفل في قبضه وكذا اقر بقبضه من اجني تبرع عن وارثه ١ وكل جلا يبيع شئ معين فباعه من وارثه موكله واقر بقبض الثمن من وارثه او اقر ان وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الموكل وموكله جميع فاقتر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري اى الذى هو وارث الموكل ومجده للموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مرضان فاقتر الوكيل قبض الثمن ٢ لا يصدق اذ مرضه يكتفى بطلان اقراره وارثه بالقبض فريضه مما ١ * مريض عليه دين محض فاقتر بقبض وديعة او عارية او مضار به كانت عند وارثه مع اقراره لان الوارث لو ادعى رد الالمالة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه (سئل) فيما اذا اقر يدين حال مرضه ان لاحق له مع زوجته واولادهم انها جميع الثمن من الكاثنين في حمل كذا وانهم يستحقون ذلك دونه من وجه جميع شئ وان لاحق له مع بنته من جهاز وقماش واوان وصيني وخلف وفرش وانهم يستحقون ذلك دونه وانه لا يستحق قبل زوجه واولاده فقام مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بها بعد نبوت مضمونها ويكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم والاقرار بالضرر بالنفي صحيح نافذ سواء كان في الصحة او في المرض على ما عليه المتأخرون من اهل المذهب والله اعلم كتبه القس عبد الرزاق العمادى المقتى بدمشق الشام الجواب عليه المرحوم والده اجاب روى الله تعالى روحه في عرفات النجاشي واسمع عليه صحاب الغفران كتبه الفقير عماد العمادى المقتى بدمشق الشام (اقول) هذا الجواب غير محرم وفي املاته نظر كما سلفه قد در (سئل) في مرض الموت اقر فيه انه لا يستحق عند زوجه عند حقا وارثه منها من شكل حق شرعى وما يتعاون وورثة غيرهما هل تحت يدها اعيان وله بمتهادين والورثة لم يجزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم مريض على وارثه دين فابا لم يجز ولوقال لا يمكن لى عليك شئ مما تم اقراره فضاء لادبانه ولوقال مرضه يمسك لى على زوجى صدق لا يبرأ عندنا خلافا لما فى لان سبب المهر وهو النكاح مقعول به بخلاف المسئلة الاولى بل وان لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة ارض وفيه مرض ابر وارثه من دين له أصلاً وكفالة بطل وكذا اقرار بقبضه وحقه به على غيره وجاز اقراره الاجنبى من دين له عليه الا ان يكون الوارث كقبضه لا يجوز اذ يبرأ به ان كان الاجنبى هو الكفيل عن الوارث جاز اقراره من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ منه ٣ اه في رواية الكفيل اه وقال في الحاوى القدسي واذ اقرار مريض مرض الموت ان يبيع امواله للغريم فانه يقول ليس لى عليه دين ولو قال ابرأته عن الدين لا يبيع ٤ ورتفع هذه مطالبة الدنيا لامطالة لا تسخو اه وقال في التتارخانية معز بالى العيون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا او ثمنه وارثه لا يجوز برأه ان كان عليه دين وكذا لو ابرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا والله قال لا يمكن لى هذا

١ قوله وكل جلاى وكل المريض جلا صحاحا الصغير المستتر في باع للرجل الوكيل وفي اقرار الموكل اه ٢ قوله لا يصدق الخ لا يقال ان اقراره ليس اقرار ائمن من ماله لوارثه لان المال للموكل لا نأقول لئلا كان الوكيل ترجع حقوق العقد اليه فكانه صار ماله على انه يدين بالقبض المذكور ثم يفتدى الموكل ان وكيله قبض الثمن ثم مات بجلا فآخذ الموكل من التركة فبصرى آخرا لمر اقرار الوارثه بماله هذا الاعتبار هذا ما ظفر في تمامه اه منه قوله اذ دفعه راءة اكسفيلا كذا ائتت في جامع الفصولين تأمل اه منه قوله لا يبيع شئ من ماله بل يبيع من الثلث كما تقدم من الجوهرة ولا يبيع ان كان عليه دين محض باله كيان بهد في عبارة التارخانية اه

فاذا أقر الورثة قبض الوكيل فقد أقروا بضمها مثل المقبوض على مورثهم اقتضاء بل اتفق به أن يكون حاكماً أمر الأهل استثناءه وكان نافياً
عن نفسه الضمان فافهم وإنه أعلم (مثل) في الباتعة لا تزكيات زوجها في قبض ما قبضه لها وصحابها صغر هامن ركعتي والداهما ماتت فغلبت
بقصورتهما من ماله فادعى دفعه لهما حال حياتهما هل يقبل قوله بينهما حيث صدقوه على القبض وأبكر والدفع أم لا يقبل الابينة (أجاب)
لا شبهة في قبول قوله بلانية فقد قال في الولو المتيقن وكل قبض ودعوى ثمة مال الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هلك وأبكرت الورثة
أركان دفعته إليه صدق اه وفي جامع (٦٤) الفضولين وكييل قبض ودعوى وأبكر فينزل بعون موكله فلا قال قبضت في حياته ودفعته

الى الموكل صدق اه ولا
شك أن المال في يد الوصي
أمانة حكمه حكم الوديعة
عندنا انما الشبهة في مسئلة
الوكيل قبض الدين اذا
قال قبضت في حياته الخ وقد
سئل من مسئلة الدين قبل
الان فاقبضت بانه اذا صدق
الورثة في القبض وكذوبه
في الدفع فالقول قوله أيضاً
لانه بالقبض صار أميناً وقد
صدقوه بانه قبض في حال
عالم القبض فيها قبل وجود
العزل الحكمي بالموت
فكيف لا يقبل قوله مع
تصديقهم في مسئلة الدين
ولما لا يقبل قوله اذا أنكروا
القبض والدفع وقد زلت
أقدام كثير من هؤلاء
المسئلة وأعطوا جماعة من
المتأخرين حتى من تصدى
للتصنيف وأمام مسئلة الوكيل
يقبض الأمانة فلا شبهة
فيها وهي واقعة الحال كما
نص وبين في هذا السؤال
وإنه أعلم (مثل) في الوكيل
يقبض الدين الذي بعد
عزله القبض والدفع ولم
يصدق الموكل فيها فما

المطلوب شيء من جاز اقراوه في القضاء الخ منع من باب اقراوه الرض وعبارة الشارح العساق مع المتن
وارادهم بدونه وهو مدون غير جائز لا يجوز أن كان اجنبياً وان كان وارداً فلا يجوز مطالعوا به كان الرض
مدوناً أولاً لا تهمه وجوبه حصته إن يقول لاحق في عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء
بمثل الوارث وغيره جميع قضاء لانية فترفع به مطابقة الدين لا لا شقة حاوي الامور فلا يصح في الصحيح
بزيادة أي فلهو وإنه عليه مال الخ انتهت عبارة العلاء (أقول) حاصل هذه القول أن ابراهيم الرض لو اراد
غير صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا أفراد بلا صدق الورثة الا اذا كان صدراً بالنفي كقوله لم يكن لي عليه
شيء فانه يصح فلا تسامع دعوى الورثة عليه لكن هذا خاص بالدين كما قاله العلامة البيري في حاشية
الاشياء حيث قال عند قول الاشياء وهي الحيلة في ابراهيم الرض وارادته (أقول) هذا اذا كان على الوارث دين
لا عين وفي الوارثية من الحيل ولو قال لم يكن لي عليه دين ثم ماتت قبل بنية الورثة على ذلك ومضى اقراره في
القضاء وفيما بين يمين الله تعالى لا يجوز ولو كان الدين على الوارث لا يجوز راعاه اه وينبغي أن الورثة
لو ادعوا كذب القرآن يكون لهم تحليف المقر له هنا في قول أبي يوسف المتفق به من أن المقر لو ادعى الكذب
في اقراره تحليف المقر له وكذا لو ادعى ورثة المقر كذب القرآن في التنوير ثم اعلم أن صاحب الاشياء استطاع من
مسئلة الاقرار المصدر بالنفي جواب ما يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك أبيها
لاحقاً او ما قبلها وقد أجبت فيها راء بالبيعة ولا تسامع دعوى زوجها ثم قال ان هذا الاقرار منها غير نافذ قولها
لاحقاً في فيه فضع وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الغلظ لفتيما بل وراجع المقول
اه وأقره في ذلك الشيخ محمد الغزالي في مع الغفار وكذلك العلاء في البر المختار والجيب من قول شيخنا الخبير
الربلي في حاشيته على الاشياء ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد به مع تصريحهم بأن اقرار الرض بعين في
يدلوارته لا يصح ولا شأن بالامتنعة التي بيد البنت ومكفها فيها ظاهر بالبر اذا قالت هي ملك أبي لاحق لي
فيها اقرار الرض بالوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء لاحق لي عليه شيء ونحوه من صور
الزني لنفسه الثاني فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحاً فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء
عصره جبروا أقروا بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال وبعد هذا البحث والخبر
رايت شيخ شيخنا الشيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي وعلى المؤلف أي صاحب الاشياء كلامه وكذلك الشيخ
محمد الغزالي على هامش نعتيه الاشياء والنظار فقد ظهر الحق واتضح وثقه الجد والمئة اه كلام الخبر الربلي
وتبعه السيد الجوزي في حاشية الاشياء وكذلك رد عليه العلامة جوزي زاده كل آية متفقاً لا عنه في دماش نستحق
الاشياء ودفعه عليه أيضاً العلامة البيري وقال بعض كلامه عليه فلا يصح الاستدلال لفت ولا فاضاً بما أتى به
من صحة الاقرار بالوارث بالبر في مرض الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعام يعلمون أن المقر مالك
لجميع ما حوزة داره لاحق في له المقر له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فاي ثمة بعد هذه التهمة
باجبال الله اه وكذا رد عليه العلامة الشيخ اسمعيل الحائلي مفتي دمشق الشام سابقاً حيث سئل فبين

الحكم في هذه الصورة اذا أقام المدعي بينة على أن الوكيل قد أقر بانه قبض من محضين كان وكذا هل تندفع عنه الخصومة
أم لا (أجاب) صرح في البحر وغيره أنه يقبل قول الوكيل في القبض والهل لا في بدو الدفع إلى موكله في حق راءه المدعي ولكن قبل العزل وأما
بعد العزل فلا يقبل قوله لانه حديثه حتى أمر الالكه للجلد كما صرحوا به في مسئلة البيع لوقال الموكل يسع عبد مثلاً وكذا قد أخرجت عن
الوكلاء فقال دعيته أسير لم يصدق لانه حكم أمر الأهل استثناءه للجلد وأما طاعة الابينة من المدعي بعد دعواه بالدفع على اقرار الوكيل قبل
العزل بقبضه الدين منه حالئذ فهو دفع صحيح من الدين ويكون القول قول الوكيل بينة في الدفع لانه أمين بعد موت قبضه حال وكالاه

والقول قوله لأنه آمن ادعى اتصال الأمانة إلى صاحبها فقبل قوله باليمين حيث ثبت العزلة قبل عزله والله أعلم (سئل) فإرجل ادعى بالوكالة
عن ابن عمر على آخر أن يذمتهم لو كذا من القروض دفعه كذا منها بوقبلة بنية كذا منها وطالبه ما فكر أني كالألة وأعتز بالدين فطاب
منه أن يبايعهم فقام شاهدان شهدا بأنه وكه مخلصا للمبلغ هل بذلك كمال القبض منه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا وجهم الله تعالى بأن وكيل
الخصومة والنقاض على القبض الدين في متونهم وشروطهم قال في الهداية الفتوى أنه لا تملك القبض لظهور الخيانة في الوكيل لا وقد ثبت
على الخصومة من لم يثبت على المال فيصير للمضى عليه بدفع المال خشية كساه وخوف (٦٥) خيانة فيه فلا يلزم بدفعه على ما هو المقتضى

(٩ -) (فتاوى حامدية - ثاني) مستحبهما بحسب الدفتر المقدس السجل المحفوظ وقضى القاضى استحقاق بعض الموكائين بنده العليه بقراعلى الوكيل لتعظيم وضعه أمانة تحت يد تابعه وقال القاضى أنا الناظر العام وهذا المبلغ علمه صاحب بن فلان وفلان وهو تحت يدى أمانة حتى يأتى الخصمان نول والحالة هذه ضمن الوكيل أولا ضمنان عليه (أجاب) لأوجه لضمان الوكيل والحال المذكور وكفى ضمن وقد حرمنا العادة بنسبهما المولى فعلى تقدير صحة وكالة بعضهما يكون التسليم له ما ذوقناه فيه غير أن كليل بذلك لثبوتنا لافقه دلالة كجهر ظاهر وانما فتان على تقدير صحة وكالة لأن المصدق عليه لا يصح لو كره باخذ الصدق حوا فاطمة بان التوكيل باخذ المباح على ملى وصرحوا

المشهور وليس للتأخير ولا للمعنى ان يشهد بالاختيار ان كور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لامرأة بشرى به نكاحاً وتزوجها فباعها
فامسكها المأمور دواهم الا امرها بالوجود ان يفتي بعضها أو أدى دواهم الثمن من عنده وأشهدانه بشري لا كسر باع الا امرها فاجاز فاعله هل
للمأمور حبس الصابون عنه لاستيفاء دفع من ماله أم لا وهل لأمن المصنعة دفع الصابون لا كسر بفراغ المأمور أم ليس له ذلك وعليه حفظه
حق باذنه المأمور بدفعه وان دفعه بفراغ المأمور المأمور أن يكفره حتى يستوفي حقه أم لا (أجاب) نعم له حبس الصابون عنه
لاستيفاء عنه فقد صرح علماؤنا أن وكيل الشراء له حبس المبيع لاستيفاء الثمن سواء أداه (٦٧) للبائع أم لا وليس لأمن المصنعة ان يدفع
الصابون المذكور للموكل
المذكور وان كان هو المالك
اذا لو كسر بعينه البائع
منه فحبس المبيع الى أن
يستوفي الثمن فكيف يجوز
لأمن تسليمه لغريم من ماله
اليه وهو الموكل وان فعل
ذلك كان فيه متعدياً
ويطالب برده وتسليمه
له حق حبسه الى استيفاء
حقوقه (سئل) علم (سئل) عن
وكيل بائع دفعه لو كسر له
أخيراً بفراغه هل يضمن
ولا يقبل قوله عليه اذ هو
أنكر (أجاب) نعم يضمن
ولا يقبل قوله عليه لأفراد
كل منهما بما وكل به والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
رجل وكل آخر في خلع
زوجته فخلعه الوكيل بعد
عزل الموكل هل والحالة
هذه يضمن الخلع وتبين أم لا
(أجاب) لا يضمن خلع
الوكيل بعده زوال الموكل
فلا تبين منه قالوا لا يبي
قال بعض المشايخ اذا وكل
الزوج وكلا بطلاق زوجته
بالتماسها غاب لاعتك عزله
وليس بشيء بل له عزله في

أموال تسع اه وتنفذ في الاشياء من كتاب الاقرار بالحرف وعل قوله تسع بقوله لكونه منه ما في هذا
الاقرار الخ وفي الفتاوى الرجعية سئل عن رجل كان بينه وبين زيد تعاط فقال لاسحق لي قبل زيد ولا استحق
عنده فقتلوا ذهاباً ولا ديناً ولا شيئاً ثم مرض ومات هل تسع دعوى وارثه أو وصيه على زيد المذكور بشئ
أولا (أجاب) لا تسع دعوى وارثه أو الوصي بشئ كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كافي بالنزاهة
والاشياء وغيرهما والله أعلم
* (كتاب الصلح) *
(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقين وخلف عتقاً ماتت يدا الاخيرين فصالحا لزوجته
عن حصة ثمن العتق وأخرها عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لهامع مؤخره اقول للمعلوم اعلم عليه
وله بعض دون على الناس لم تشتتر لاحد وصدر بين الزوجة والاخيرين ابراء عام من الطرفين لدى بينة
شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخارج والاراء صحاح (الجواب) نعم وذكر شمس الاسلام التخارج لا يصح
اذا كان على الميتدين أي يطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة يترتبة من
السادس في صلح الابن والوصي وفيها من أهل المرقوم قال قلت لثاني ما قولك فيمن مات عن ابنين ودون له
وعلى امرأته صلح أحدهما الا تحري على مبلغ معلوم على أن انوارهم التي كانت لا يسلم بينهم على حالها
والتي على أبيهم قوله ضامن وهو كذا ذكرها ما قال الصلح جائز وان لم يسلم معلوم من الدين فالصلح باطل اه في
المسئلة المتفق ماله دين (سئل) فيما اذا مات رجل عن وروثة وله مبلغ دين معلوم القدر بقية فريد طلبة
وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المبرور فهل يكون اقراراً منه بالمال المرقوم (الجواب) نعم
كل في الاشياء والتتو بر طلب الصلح والاراء عن الدين على لا يكون اقراراً بالادعوى بخلاف طلب الصلح
والاراء عن المال توراً بالاراء من كتاب الصلح (سئل) فيما اذا كان لورثة رجل دين موروثا لهم عنه
بقية فديقض بعضهم فدرامته ويرد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك (الجواب) اذا قبض
أحدهم شيئاً منه شاركه الاخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي بالتتو بر من الصلح (سئل) فيما اذا كان
لرجل دين معلوم من الدراهم بقية فمضى فخلع على بعض معلوم من الدراهم المبرور فخلعها شرعاً عن
اقرار أو فرض وضعه بغير عرق في ذلك عند نزولها شرعاً مقبولا من الجميع ويرد بقية البقية بغير
الضامن بما كفل به غير اهل له ذلك (الجواب) نعم قال في التتو بر وشرحه للعراق الصلح الواقع على بعض
جنس ماله عليه من دين أو غصب أحد بعض حقه ووطا لباقيته لا معاوضة لار باوحتة فيصع الصلح بلا
اشتراط قبض بدله عن الحال على ما قاله أو على ألف موجهة وعن ألف جباله على ما ذكره زوفا ولا يصح
عن دواهم على دناؤهم موجهة لاعداد الجنس فكان صرافاً يعجز ندبته اه والمسئلة في المتون وهناك قد صرح على
بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فاذ كرم في التتو بر من الصلح بقوله وكل يدعى بالصلح
عن دم عمداً وعلى بعض دين أو يبعه على آخر من مكمل أو موزون ثم بدله الوكيل لانه اسقط فكان الوكيل

الصحيح لان المأخوذ لا يلاحق لهافي الطلاق اه وانخلع طلاقاً بائن والله أعلم (سئل) فيما اذا حوت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة
يبيعها ويبيعونها بينهم من يختاروه يعتقد أنها من المالك يتعجب اشتر ذلك بينهم اشترائها فباع البعوث الى البضاعة المعروفة
في مدته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعها على دفعات متعددة حسب ما يتيسر له وأنكر البعوث الى بعض الدفعات هل يكون التناول قول
باعت الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لعل المدة أم لا بدله من البينة (أجاب) القول قوله بيمينه اذ له بيعه مع من يختاروه براءاً أم لا لأنه أمين
قوله بيمينه على آخر هكذا عابرتا التتو بر وشرحه والصلح بان يقال بيمينه عليه آخر لئلا يثبت قوله له المالك اه منه

لم تبطل أمانيه والخاله هذه بالارسال مع من ذكر وقد كرا الزاهدي وامر الخ لكر نحو اهر واد بحت عاده كما الرسا انهم يعنون
 الكرا ليس الى من بيعها لهم في البلد وبيعها باثمان الهسم يدين شاعر واما امنا فاذا بيعت البائع عن الكرا ليس به شخص طنه امنا
 وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال آسانا رجائه تعالى به اجبت آنا وغيري اه وقد عند
 يقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطوا العادة بحكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم والله أعلم (سئل في رجل وكل رجلا ان
 يعامل دانه بالمرابحة اذا دل الدين عليه (٦٨) بشره الاشياء على وجه الخيلة المعهود في مثله هل يصح تركه ويغفل الوكيل عليه

أما (أجاب) نعم يصح
 وينفذ فعل الوكيل عليه
 لانه وكيل بشره الاشياء
 مرابحة وهو جائز والوكيل
 مطالب بالمرابحة والله أعلم
 (سئل في رجل وكل وكلا
 في بيع شيء قال لا تبعه
 الا بمحض فلان فباعه بمحضر
 هل يجوز ذلك عليه
 أم لا (أجاب) لا يجوز
 بحسبه في الخاتمة بوله
 فلو ركه بالبيع ونهاه عن
 البيع الا بشهود او اولا
 بمحضر فلان لا تملك البيع
 بغير حضور الشهود وبغير
 محضر فلان اه ومثله في
 البرائة وكثير من الكتب
 وبهي محضر فلان بحضور
 أو على يده أو بمحضره وما
 أشبه ذلك والله أعلم (سئل
 في وكالة العاتل تصح
 أم لا (أجاب) قد وضع
 الشيخ من الدين لها رسالة
 مستقلة حاصلها أنها تصح
 وملك الوكيل فيها كل شيء
 الا العلق والعتاق والهبة
 والصدقة على الفقير وملك
 التزويج ولو علقته لعموم
 قول قاض حنابل تناول

سائر الآت يضمنه الوكيل في اخذ بضائمه الخ وقد أوضحه مصدر الشرعة والمسئلة في الدرر وغيرها والله
 أعلم (سئل في اذا كان لا يدين دين معلوم من الدراهم بدمعة بغير فصالحه عمر وعن المبلغ المذكور
 على مقداره معلوم من الحنطة والشعير مؤجل ذلك المقدار على عمرو الى أجل معلوم واقترا قبل القبض
 فبطل الصلح (الجواب) نعم كما مر به في الدرر وفصول العمادي وغيرهما قال في البرائة في ثم الصلح
 ان كان عن دعوى في محذور على أحد التقدين أو الكلي أو الوفي كالتبر والحد بلا بشرط قبض بدل
 الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التتور قبض بدل الصلح شرط ان كان دينين والا اه
 وفي الدرر اثنائه كالمصالح من كحنطة على عشرة دراهم فان قبض أي العشرة في المجلس صح أي
 الصلح ما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فقبض أحد العوضين في المجلس
 والا فلا وأما قبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حنطة فقبض الدين بالدين وهو باطل وان قبض
 خمسة وبق خمسة فصح في النصف فقط لو جود المحضر في ذلك المقدار كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة
 عليه على مكمل أو موزون فان قبض في المجلس جائز والا فلا ما عرفت اه وفي العمادية من الفصل التاسع
 والعشرين عن فتاوى شيد الدين اذا كان المدي بفاصل على مكمل أو موزون مشار اليه في المجلس أو في
 البيت يصح ولا يطل بالقيام عن المجلس بدون القبض لانه لو وجد الافتراق عن دينين ولو كان المكمل
 أو الموزون بغير عنه يطل بالافتراق عن دينين اه ثم قال في العمادية وذكر الاسترشاد في رجائه
 تعالى رأيت في أصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رجسهم الله تعالى اذا وجب له جلي على آخذ من
 فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عنه ولم يقبض حتى اقر قال يجوز ذلك في نفسه وهي أن المرأ اذا
 صالحت من الدراهم على كذا مائة من الدقيق بغير عنه مائة من بقميص اه مافي العمادية (سئل) فيها
 اذا أقر بدين في ذمته لعموم مبلغ من الدراهم فصار مال شركته عنان بينهما ثم صالحه بغيره على
 مبلغ من الدراهم بمبلغ أقل من المبلغ المذكور ولم يقبض عمرو بدل الصلح قبل التفرق من المجلس فهل يكون
 الصلح المزبور باطلا (الجواب) حيث صالحه من دراهم على ذمته مؤجله بكون غير صحيح والمسئلة في الملتقي
 (سئل) فيما اذا مات رجل عن أولاد بالغين وقاصرين وخلف فلاحه باعها بالغون وروى القاصرين من
 زبدهن معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون وشيدن وادعوا أن في غن حصتهم غننا فاحشا وصالحهم المشتري
 عن ذلك غننا من الدراهم في تصبهم وريد اخوتهم بالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعي فهل
 ليس لهم ذلك (الجواب) نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يخص الصالح ببدل الصلح وليس لشريكه أن
 يشارك فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان أراد المصالح أن يخص بالبدل فيه أيضا فالحيلة في نفسه أن
 يبيع الغريم بغيره بدينه وهو يبر به عن دينه هذا اذا كان البدل من خلاف جنس البدل منه والا لا حيلة
 للاختصاص سوى الزاهدي ومثله في شرح ابن الملك وفي الخاتمة من فصل الصلح عن دعوى القمار جلان
 ادعيا راضا واداري يدرجل وقالاهي لنا وتناها من أينما جحد الذي يده فصالحه أحدهما عن حصته

الباعات والاكتحة في ذلك أن رجحه اه أي بعد أخرى فارجع اليه ان شئت والله أعلم (سئل في رجل وكل آخر في تعمير دار ورجل أمر على
 من قبيل آخر الاتفاق على أهل بيته وصرفه الوكيل من ماله في تعمير هذه الدار ألف درهم وأنتق المأمور من ماله على أهل بيت الآخر ألف
 درهم ثم طلب كل منهما ماصرفه على الوجه المرسوم ولم يصدق كل من الموكل والا سمر الوكيل والمأمور على جميع ماصرفه بل صدقاهما على
 نصف ما دأبصافه فهل يصدقان بقولهما في جميع ما دأبصافه وبأخذ كل منهما ماصرفه فهو ألف درهم أولا بد من ثبوت الزيادة قبلينة
 وهل في هذا فرق بين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الموكل والا مرويين أن يكون الاتفاق والصرف من مال الوكيل والماء و أم لا (أجاب)

لا بد من إقامة البينة إذا أراد كل منهما الرجوع على الآخر إلا إذا كان لم يرد الرجوع عن كامل الصنف من مال الموكل والآخر وراد الرجوع عن الضمان فالقول قوله بما بين وجهه أهم ما في الصورة الأولى يدعيان الدين والموكل والآخر ينكران والبينة على المدعي واليمين على المنكرو وفي الصورة الثانية هما أدبيان ينكران الضمان ويدعيان الخروج عن هذه الامانة والقول قول الامين واليمين وقد صرح بذلك في التنازع قال ناقلا عن البينة مثل علي بن أحمد يعني عنه فقال هذا الذي وجهه ان كان يرد الرجوع فلا بد من إقامة البينة وان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله اه فقد ثبت الفرق بينهما كما ترى ثم اني اوردت مطالعة في المسئلة (٦٩) ونشرت عليها الامام في المراجعة

والنظر فرأيت الاول وهو ما اذا أراد الرجوع لا يقبل فصوله اجماعا وروايت في الوجه الثاني قولين فبعضهم جعل القول لا حرم وثقله عن نوادر هشام عن محمد قال دفع دراهم لبنتها على اهل كل شهر كذا فقال انفتحت كذا وقال الموكل كذا دون ما قال الوكيل القول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي اه (اقول) كان وجهه ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء والوكيل بالشراء يصيبه على الموكل مثل ما وجب عليه بالانفاق صرحوا به في كتاب المضاربة فهو متعدين عليه فلا يقبل والقول الثاني قبول قوله لانه وان كان كذلك غير انه يدفع الدراهم له قبل الانفاق ائمن بمحض لانه يجب عليه وقت الدفع شيء فالقول قوله وهذا الذي يجب ان يقول عليه والله اعلم (سئل) في وكيل البيع اذا مات بمجهل لا يمين بعد قبضه بل يضمن أم لا وهل يقبل قوله ثمانية دفعه في

على مائة درهم فأراد ان لا يخرج بشارته في المسئلة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فداعى اليين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشر لك حق الشراكة بالشك وعن أبي يوسف في رواية للشر يكره أن يشاركه في المسئلة اه على أن في مسئلتنا دعوى البالغ لا تسع في الدين الفاضل بدون التفرع فكيف يشارك القاصر من اذدعواهم مسهوعة في الغبن الفاضل (سئل) فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ اربعة اعلاء ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسع دعوى الوارث المظهر على نفسه في حصته منه (الجواب) نعم والمسئلة في متن التنوير من الصلح وبه أفتي اخيرا الرمي اقول في المسئلة كلام طو بل قد علمنا بعض في كتاب الدعوى وكلمة الاقرار فرأجحه (سئل) في امرأته عن زوج وان بنت من غيرهم وولدت تركته مشتهلة على دراهم ففقه حصص غراسا وغيره اثم ان الابن وابنته صالحا الرجوع عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة الزائدة اقل من حصص من الفضة فهل يكون الصلح المزور غير جائز (الجواب) نعم وفي مختصر القدوري اذا كانت التركة بين ورثة فخرجوا أحدهم منها بالاعطوا ياموا التركة فعتار أو مروض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة فضة وغيره فافصا لمعطى ففقه جاز كان ما أعطوه أكثر من نصيبهم من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بقابله فغيره من الاجناس ويشترط قبض ما باه الفضة وان كان ما أعطوه مثل نصيبهم من الفضة أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فاعطوا ذهباً أو ذهباً فاعطوه فضة مجاز سواء كان ما أعطوه قليلا أو كثيرا الا ان القبض شرط في المجلس وان كانت ذهابا وفضة وغير ذلك فافصا لمعطى ذهباً أو فضة كان ما أعطوه أكثر من نصيبهم من ذلك الجنس جاز وان كان مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمر ودابة ليحمل عليها احلا معلومان الا انهم شقن دمشق الى مدينة كذا الجارية شرعت وتول جرو والجل المزور على ما في أثناء الطرقي فقد اجل من غير تقصير منه ثم ان جرو اصابه من ذلك مبلغ معلوم من الدراهم دفعه لم زيد ثم وجد اجل المذكور وعذركو يريد بالان لا تدفع المبلغ المزور ويعمره وأخذ اجل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسئلة فكشفت اليه أهم الطالب للنقل هذه الفتوى اعلم ان المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أي حنفية رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشياء الصلح عقد رفيع النزاع فلا يصح المودع بعد دعوى الهلاك الا النزاع اه فاذا ظهرت الدفعة عند آخر رد البديل يكون الصلح باطلا ولا يكون للدافع حق الاسترداد وقال في البراز به من الصلح ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم مات الحق على انسان آخر رد البديل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى المالا فصالحه ثم ظهر ان لا شيء عليه بصل الصلح اه وفي حاشية الاشياء لا يبرى من الصلح ما منه وفي القسبة ظهر ان المدعي مبطلي دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشياء ايضا ادعى مالا فذكر فصالحه ثم ظهر بعسده ان لا شيء عليه بطل الصلح كافي العمادية من العاشر اه وثقل هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه القول المعين

حجابه بلا بينة أم لا (أجاب) نعم يعني ولا يقبل قول ورتنه انه دفعه في حياته بلا برهان لانه يموت عن مجهول تقرقر في تركه اضمات فلا بد للخروج من عهدته عن البيان والله اعلم (سئل) في رجل اشترى لحما من وكيل شخص يبيع له للعشيرة على الموكل دون هل تقع المقاصة لو كان الموكل مطالبه بالثمن أم لا (أجاب) نعم تقع المقاصة مع الموكل فينتع على الوكيل مطالعة المشتري قال في جامع الفصول في السابع والعشرين ولو كان المشتري دين على موكل البيع بصرف قضا ما بالثمن وكذلك في الحائنة وكثير من الكتب شرحو فتاوى والله اعلم (سئل) في رجل وكل آخر باني تزوج ابنته الصغيرة من فلان بكذا بشرط أن لا يعقدن كاحها عليه حتى يقبض النصف منه خشية المظل الخالف الوكيل

وهو قبل قبضه هل ينشأ أم لا ينشأ (أجاب) هذو كالة مضافتان لم يوجد الشرط الذي هو قبض نصف المهر التعلق عليه لا يصير وكلاهما كشاح
قال في الحاروي الزاهدي راضا القاضيتان وكنته أن زوجها من نفسه بشرط أن يطلق زوجته صحيح وهذا كالة مضاف حتى لم يوجد الشرط
لا يصير وكلاهما كشاح فلا يجد النكاح أن حكمته حكم نكاح الفضولي والحالة هذه والله أعلم (سئل) في ذي منصب أرسل مندوبه لرجل
بستقرض منه مالا ويشتري له منه بضاعة وأوقع التاجم المرسل حسابا وكتب له المرسل به أنه قد له عندنا آخر كل حساب من غن البضاعة
كذا مائة مائة والنصيب والآن التاجر (٧٠) يطالب المندوب هل له عليه طلب أم لا (أجاب) ليس له على المندوب طلب أذ هو سفير ومعب

ومن كان كذلك لا يطلب عليه في الخلاصة أمره اشتد شه وأقالت كنت رسول زوجهي البتة ولا غن لك على وقال البائع انما بعث منسلا والنين عليان فالتقول قولها وعلى البائع البينة ومثله في البرازية وحامس الفتوى للكررك وفي الثانية في آخر كتاب البيوع أمره اشتد شه من رجل ثم اختلغا قالت المرأة كنت رسول زوجهي البتة وكان البيوع على وجه الرسالة وليس على البائع وقال البائع لا بل بعثناك على عليك أن كان القول في ذلك قول المرأة والبينة للبائع ومثله كثيرا في كتب أئمتنا المعتمدة وهذا أصريح فينا وقسمنا لخال أذقول

التابع كنت رسول صاحب المنصب البتة فلا غن لك على فيكون الزوجة كنت رسول زوجهي البتة ولا غن قوله لا سيما مع يقاضه الحساب مع في ذلك وكاتب التذكرة وفيها الباني بعد كل حساب من البيوع

(كتاب المضاربة)

(سئل) فيما إذا اشترى المضارب بماله من مال المضاربة ثم أعققه مبدون اذن رب المال ثم عارب المال بالعتق فخره ولم يجزه فهل لا يصح العتق أم لا (الجواب) لا يصح العتق (سئل) في مضارب ماله ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عادي ينفى تركه (الجواب) نعم إذا مات المضارب بولي بين أمر المضاربة لم ينفى تركه في تركه والله أعلم في شرح الوهبانية عن المضارب بولي لم يوجد مال المضاربة فيما خلف عادي ينفى تركه عارضي في وأخر المضاربة إذا مات المضارب وادى ورثته أنه دفع المال والربح هل يقبل منهم (أجاب قارئ الهداية بأن المضارب إذا مات بولي بين تركه لا يقبل قول ورثته أنه دفع المال إلى صاحبه الابينة تشهد أنه ردّه إلى المالك وأشهد أن المضارب قال قبل موته وردت المال والربح إلى المالك اه (سئل) فيما إذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصص من الربح (الجواب) نعم كما صرح بذلك فاضحان والنخبة والرهانية (سئل) فيما إذا هلك شيء من مال المضاربة فهل يصرف الهالك إلى الربح (الجواب) نعم وما أي كل شيء هلك من مال المضاربة فغن الربح أي فحصل منه لانه تابع ورأس المال أصل فصرف الهالك إلى التابع كافي العسوفي الزكاة شرح الكنز للعلني وهي مسئلة التنون (سئل) في المضاربة إذا فسدت بعد ماعال المضارب فيما مدة فهل له أجر مثله لا زاده على الشروط (الجواب) نعم قال في التنوير وإجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حيث تبدل له أجر مثله لا مطلقا بل زاده على الشروط (أقول) قوله مطلقا معناه برأه أولا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية أنه إذا لم يربح لا أجر له وقوله بل زاده على الشروط وهذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه التنون وعند محمد له أجر مثله لا بما غلبا من وجعل الخلاف ما إذا ربح والا فأحر للزاد الغالب لا لانه لا يمكن تقدير نصف الربح لعدم ونظام في التفتافي (سئل) فيما إذا سافر ويذهب بضاعة فاصدا العجز وفي أثناء الطريق دفعها لغيره وذكرا أن ذلك على سبيل الشركة كالتبعا على عمرو بيعها في محل كذا ويحل كذا ويكون الربح الحاصل بينهما مضافين بعد ما ذكره فتمام بل بعه نصفها ما عافى المحلين المذكورين وخسرها ما اشترى باضاعة غيره هاور جعاف موضع عمرو بعه على بعض البضاعة الثانية

الفاني كذا وكذا النفس البضاعة فهو امره بأنه رسول ولا طلب على الرسول والله أعلم (سئل) في تخون من أمر المذكورة

أحدهما الآخر أن زوجها أمره بقضى المهر عنه ففعل وقضاه من ماله مستهلك له الرجوع بحصته منه أم لا (أجاب) نعم له الرجوع إذا المترف في الكتب الفقهية من أمر غيره بضاعة منه رجوع وإن لم بشرط الرجوع والله أعلم (سئل) في رجلين حضرا المجلس الشرع الشريف وأشهد أحدهما على نفسه أصالة وعلى أخوته وكلة وشهده جماعة بقبضه أخوته أنهم وكلة في الشهادة على أن الدار التي في القرية القلانية لاحق لهم فيها بل هي ملك الالة خواجه ضرع مع المجلس الشرعي فلما علم أخوته بما فعل أنكروا وقالوا كليل أنعيم في ذلك هل يصح الحكم عليهم

بالأشهاد المذكورة أم لا (أجاب) القول قول الأخوة الغائبين عن مجلس الشرع بفنائهم ولو كانوا أحاديث في ذلك هذا وقد أحاط صاحب
الاشباه والنظائر بنفسه بالحكم بالملك المدعى بسبب عدم ذكر البدلة أو للمدعى عليه في الحادثة وأجاب كثير من العلماء أن الكالة لا تدخل
تحت الحكم وبأنه لا تنضم الدعوى فكيف يصح على الأخوة الغائبين ما شهد أحدهم عليهم في جهة غيبتهم هذا لا قال له وبالحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل وكل ابنه البالغ في شراء عقار بعينه فاشتراه لنفسه مؤد كرفيصل التبايع من ماله وما أهله يكون العقار ميراثا عن الأب الموكل
أو عن الابن (أجاب) يكون ميراثا عن الأب بحيث عين العقار لابنه في قوله كلفه له ويقع (٧١) الشراء لابن عنه لنفسه قال في الكفر

ولو وكله بشراء شيء بعينه
لا يشتر به لنفسه قال شارحه
الزبيعي معناه لا يتصور أن
يشتر به لنفسه بل لو اشتراه
بنوي بالشراء لنفسه أو
تلقا بذلك يكون للموكل
لأن فيه مغل في نفسه وهو
لا يملك عزل نفسه والموكل
غائب اهـ وقوله غائب
يعني عن مجلسه والمستأجر
مثنون المذهب وشروحه
طلحة بما أفاد كفي الحجة
أشاره لنفسه من ماله هـ
لا اعتبار به والله أعلم
(سئل) في رجل أنهم يقتل
أخيه فقتل حاكم السياسة
عليه وعلم قطعا أنه يقتل
يديه ولا خلاص له إلا بدفع
مال فاذا نال أخيه ما لم يأت
يخلصه من مصادره بحال
يدفعه إليه فله فله أن
يرجع بذلك عليه وان
مات البايع قبل إصال المبلغ
إليه هل يورثه المطلب بما
دفع مورثهم عنه يافته أم لا
(أجاب) نعم لورثه البايع
المطالب بمعد مورثهم
لحاكم السياسي باذن
النم للذكور ولو لم يذكر

المذكورة وامتنع من دفعه ما زيد بدون وجه شرعي فهل ترفع بعض البعض المذكور من البضاعة المرقومة
الثانية له أجرو مثله على زيد (الجواب) نعم أما عدم انعقادها شركة فليكن المثل من الشركة ولا يصح
مفاوضة ولا عنان الأبالة ادهم أو الله تعالى وبالفلس النافقة عند مجدو بالتم والتفرد ان تعامل الناس بهما
ولا يعان بالعرض الآن يبيع نصف عرضه نصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة اهـ ومثله في التنوير
وغيره أو يشارطه في شركة بعد الإيجاب والقبول كافي التنوير ولو لم يكن من مجرد شيء مطلقا لا ادهم ولا
ذاتيه ولا عرض ولا غيرهما في تكون شركة فعلى هذا يقال أنه لا يجوز عمل في الشركة لأنه لا يعمل شيا
لشركة إلا يقع بعضه بنفسه فلا يستحق كاصحوا به في الإجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا
لأن المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والرجح في الشركة الفاسدة بقدر
المال وان شرط الفضل لأن الرجح فيها تابع العمال فيقدر بقدره كافي العمل لعدم المال منهما بل من
أحدهما أو أجره المثل فلهما الإجارة هذا ما ظهر من بعض الوجوه في هذه المسئلة والله أعلم بالصواب
وبالمال مرجع والمآب (أقول) والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة فيجب فيها الإجارة قال في الوالو الخبيثة وما لا
يجوز فيه المضاربة يجب فيه أحوال لأنه لم يعمل له بحال بل انبثق لعمله وضاروا لم يستحق المشروط كان
له قيمة عمله والرجح لمبال وكذا لو لم يرجح له أجر عمل على المضاربة متى فسدت صارت إجارة ولا يجزي
الإجارة الفاسدة متى على يستحق أحوال حصل الرجح من عمله أو لم يحصل اهـ (سئل) فيما إذا دفع زيد
لعمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمرو وبها وهما رجح بينهما ثلثة أقباعا وخمسها
فهل تكون المضاربة الزبورية غير صحيحة لعمرو أجوبته (الجواب) نعم قال في شرح المثلتي فتفسد
بالعرض ولكن ان دفع عرضا وقال بعه وساعمل في غنمه مضاربة أو قال أقبض مالي على فلان وعامل به
مضاربة جازت لأنه أضافها إلى الثمن اهـ (أقول) وفي الحاتبة رجل دفع لآخر ضاروا وقال بعه وساعمل بعه
مضاربة بنصف الرجح فباع باحد النقيدين وتصرف بالثمن جازت المضاربة لأنه أضافها إلى الثمن لا إلى العرض
وان باع بالعرض بمكبل أو موزون جاز البع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحبها لا يجوز
البيع وانما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة إلى العرض (سئل) في المضاربة مضاربة
مطابقة إذا سرق أو نهب من ماله المضاربة أو أقرض بغير الإلتزام ولا تقتصر في الحفظ فهل لا ضمان عليه
(الجواب) نعم لا ضمان عليه وبالحال هذه وملك المضارب في المطالبة التي لم تقدر بزمان أو زمان أو نوع البيع
ولو فاسدا بقدر نسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر وما يجرى والابضاع علاق على التنوير
والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضايغ في المضاربة الفاسدة مع غيره هكذا كفي ظاهر الرواية
وجعل المال في يده أماله كافي المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي فيه اختلافا وقال لا ضمان عليه في قول
أبي حنيفة وعندهما يضمن كافي الاجير المشترك اذا هلك المال في يده القول بان عن البدائم (سئل)
فيما إذا قال ب المال أقرضتك وقال المدعى على البال لا بدفعته على سبيل المضاربة فهل تقبل بدينه

الرجوع كاصح به غير ما وجد من علمنا والله أعلم (سئل) في ناظر وقت وكل وكلا في قبض غلبه الوقت فعزل الناظر له بنقله وكله
بعزله ويقتل تصرفه في الوقت أم لا (أجاب) نعم بنقل بعزله لأنه لا شرط للوام أو كالة ما يشترط لابتدائها كإضائه عليه في العرو والله أعلم
(سئل) في رجل وكل آخر قبض حققة فوغلته عقاره فقبض كآمره الموكل وما تابعد أن أوصل أو كبل ما قبضه الموكل ثم ظهر مستحق
في جزء من الثمن والغللة واختار فقهين في كبل في أرثه هل لورثة الوكيل الرجوع في أرث الموكل حثا استهلك أم لا (أجاب) نعم فزاد ضمان
على المستهلك وبالحال هذه وانظر ما كتبه الأخ في الو كالة والغصب ينضم لذلك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخو دين طالبيه فدفع له

أو بأقل به ويؤخذ ذلك من غنم فباعه كما أمره ويقول الوكيل لم أقض من الثمن شيئا وبالمعدن والموكل يمنع عن إيفاء بحقه ما به عليه
 دونه من غنم البيع هل يسقط مطالبه الوكيل بسبب ذلك أم لا والقول قوله أنه لم يقض غنمه أم لا (أجاب) لا تنتفع بمطالبة الوكيل بدنه على
 الموكل فإن حصة ذلك المنتفع والقول قوله في عدم قبض الثمن من المشتري ولا ينفع به الثوب من المطالبة والخال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 أودع آخر ثيابا ثم وكله ببيعها وأطلق فباعها من رجل معروف إلى أجل متعارف فلما سأل الأجل طلب المشتري فلم يجد له بلزم الوكيل
 دفع الثمن من ماله أم لا وإذا قام له القهل (٧٢) إذا دفع ثمنه على زرع ومليكون الثمن له هل له الرجوع به أم لا (أجاب) نعم إذا قضاه من ماله

المال على القرض (الجواب) القول قول مدعي المضاربة لأن ربح المال بدعي عليه الضمان بعدما اتفقا على
 أنه أخذ المال بأذنه واليتميز بالمال كما في الخلية فغيرها (سئل) فيما إذا حصل ربح في مال المضاربة
 تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصيبين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة قبل أن يقبض ورب المال
 شيئا منه فكيف الحكم (الجواب) يتراد أن الربح لا يأخذ المال وأرض ماله وما مضى فهو بينهما وان نقص
 لم يضمن كذا في التنوير والرد ورصة الفتاوى وغيرها (سئل) في المضارب مضارب بصحبة كذا إذا سافر
 بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشراؤه وكسوته وركوبه في ماله (الجواب) إذا سافر المضارب مضاربة
 بصحبة قطع طعامه وشراؤه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا إن نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا
 كذا ذكره العلائي عن ابن مالك أما إذا عمل في مصر ولديه أو اتخذ دارا انفقت في ماله (أقول) ويأخذ
 المال كقدر ما تنفق المضارب من رأس المال إن كان متجرا فإن استوفاه وفضل شيء اقتسمه وإن لم يظهر
 ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحترز بالصحبة عن الفاسدة لأنه فيها أجر فلا نفقة له كمن يستضع
 ووكيل وشريك كافي وفي الأخير خلاف علائي وتقدم في الشركة عن الأخير الزم أن وجودهم للشريك
 في مال الشركة اقتساما فيكون العمل عليه لائمه ليس هما استثنى وبقي ما هو في المضارب بماله وماله أو
 بمالين لرجلين فإنه ينفع بالحصة كذا ذكره العلائي أيضا عن الجمع (سئل) فيما إذا تكرر السفر بمال
 المضاربة بغير عقد أي أنه ما ذون له بالتكرار وإدعى أن التكرار ينفي عن التكرار فكيف الحكم (الجواب)
 إذا ادعى رب المال التقيد بالمضارب والطلاق فالقول بالمضارب مع مجتمعه مالم يقم به رب المال بيعة على التقيد
 كذا أفتى قارئ الهداية (سئل) فيما إذا دفع بدل لعمر ومائة قرش مضارب ببيع ثيابها فاشترىها فاشترىها
 مال المضاربة بدون تعتمنه ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك أم مجتمعه (الجواب) نعم كما أفتى
 بذلك الأخير الزم وفي فتاوى الانقروعي عن وجوب السرخصي القول قول المضارب الهلاك مع مجتمعه اه
 (سئل) في مال المضاربة المصحبة إذا مات رب المال بعدما اشترى به المضارب عروضا فهل ينزل بموت رب
 المال ويبس العروض لينقلد المال ولا يحل المسافر فيها لانتهاه العقد (الجواب) نعم وينزل بعزله إن
 عليه وبالألفان علم بالعزل ولو حكما كوتب المال ولو حكما والمال عروض باعها ثم لا يصر في غيرها شرح
 التنوير بالعلائي ولا ينزل لمن ذلك لأنه حق في الربح ولا يظهر إلا بالتقيد فثبت له حق البيع لظهور ذلك
 عني ووجوب مال المضارب بعزل علم بالألفان لا لأنه لا يملك الشراء المتبدأ وبك البيع المشتري لنقلد المال ولا يملك
 المسافر لانتهاه العقد بخلاف النهي عنهم بقاء العقد نزاهة (سئل) فيما إذا خسر المضارب فهل يكون
 الخسران على رب المال (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه أومن العامل
 في المضاربة حساب ما به وما مصره فقال لا أعلم حسابا وانما بيعت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم بعمل
 المحاسبة أجب القول قول الشريك والمضارب بمقدار الربح والخسران مع مجتمعه ولا يلزم أن يذكر الأمر
 مفصلا والقول قوله في الضايغ والرد إلى الشريك اه من كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل

ليكون المال الذي على
 المشتري له لم يجز ورجع
 الوكيل بمطالبة كافي في
 الفصول وغيرها والله أعلم
 (سئل) في رجل كان غائب
 ببيع عقاره أمره بصحبة
 القراء ببيع ذلك العقار
 لشخص من ثوب ببيع فباعه
 شوقا على نفسه أو ماله من
 ذلك الصنف بتمامه
 نصف القيمة أو ثلثها هل
 يجوز هذا البيع أم لا يجوز
 لكونه مكرها باع الحاكم
 المذكور ولو كان بالثمن
 الفاحش وهل إذا كتب
 في صلح التباس أنه لا يضمن
 فيه وكان الواقع خلافه هل
 يعتبر في الصلح أو ما هو
 الواقع في نفس الأمر
 (أجاب) صرح الفقهاء
 بأن أمر السلطان كراه
 وإن لم يتوعد وأمر غيره لا
 الآن يعمل بدلالة الحال
 أنه لو لم يتوعد أمره بقتله أو
 بقطع يده أو بضربه ضرا
 يخاف على نفسه وأتلف
 عضوه والحال المذكور
 داخل في اسم السلطان
 لقولهم في كتاب الأكرام
 وشرطه قدرة المذكر على

إيقاع ما هديه سلطانا أو لأصاوفي القاموس السلطان الحق وقدرة الملك وتضمن لأمه والى اه فإذا علم ذلك فعمره أمر المذكور
 أكره وإن لم يتوعد الأمور وما بعدم الرضا لعدم دلالة الحال بإيقاعه عند الامتناع ولذلك كان التحقيق أن السلطان وغيره سواء في اشتراط
 ذلك هذا أو ما ليس على كبل بالثمن الفاحش ففيه مسألة خلافية بين الإمام وصاحبه ما يقبلان بعدم الجواز وهو وفي البرازة وفي باقي
 بقولهما في مسألة بيع الوكيل بما جازاهان وباي غن كان نقله في العرفية قطع النظر عن كون الوكيل مكرها لو قضى بعدم جواز علي قولهما
 قوله مما استثنى أي في قولهم العمل على الاستحسان إلا في مسائل اه منه

بالغن الفلخن جازي الملت والعبر لما في نفس الامر لا لا كتب في الصك صرح به في العرفي كتاب الوفاء وغيره والله أعلم (سئل) في بيع
 الوكيل بالبيع عامر وزهنا وبأى من كان (أجاب) مذهب الامام أنه يبيع ومذهبهم خلافه قال في البرازية ويقتضى بقوله ما وفي
 القدوري وجوب دليل الامام وهو القول عليه عند التمسق وهو أصح الاقوال والاختيار عند المحبوب ووافقه الموسلي ومصدر الشريعة اه
 (أقول) وعليه أصحاب المتن الموضحة لنقل المذهب بظاهرها رواية والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تخافن روث وقت علمه خذني
 من أحد بضاعة نسيتهو بعمافاشترى له من رجل زير تباين معلوم بمثلا كلامه بأمر مخرج (٧٣) فيه هل الرج الوكيل أم الموكل المخير

إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر وبالمال على العامل في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم
 بمينه انها عنه في شيء وأنه آذاه الامانة هل يلزم (أجاب) إذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وانكر حلف عليه
 فان حلف برى وان نكل ثبتت ادعاه وان لم يمين مقدار افكدا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يمين
 مقدار ما خان فيه والقول بقوله في مقدار مع مينه لان نكوله كالاقرار بشي مجهول والبيان في مقداره الى
 المقعر مينه الآن يقيم خصمه يمينه على أكثر والله أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لمعرو مبلغا معلوما
 من الزهرام مضاربة بخصصة الثلث ثم دفع عمرو لوكبر بعض المبلغ مضاربة بخصصة كالاولى بدون اذن ولا
 وجه شرعي وجعل يكره فسه فهل يضمن عمرو (الجواب) نعم مضارب المضارب آخر بل اذن المالك يضمن
 بالدفع ما لم يعمل للثاني فاذما فعل ضمن الدافع ربح الثاني ولا على الظاهر لان الدفع ابداع وهو بملكه فاذا
 عمل تبين انه مضارب فيه ضمن الا اذا كانت النافذة فاسدة فلا ضمان وان ربح بالثاني أحوثه على
 المضارب الاقول وللأول ربح المشروط تنویر وشرحه العلائي (أقول) اذا عمل الثاني فالمالك مخير بين
 تضمين الاول أو سماله أو الثاني فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني وسكان الرج على
 ما شرط وان ضمن الثاني جبرع ما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الرج بينهما وطالب الثاني
 ما ربح دون الاول كذا في العسر (سئل) في المضارب اذا ادعى دفع بعض المال لصاحبه ورب
 المال يشكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك بمينه (الجواب) نعم كافي فتاوى ابن نجيم (سئل) في
 المضارب اذا اتم ما ربح المال صرحا من خطا مال بمال المضاربة ثم خطا مال بماله او هلك المالك فهل يضمن
 بالخطا (الجواب) نعم ولا يخطا على مال المضارب بتماله الا به أي باذن المالك أو باعمل برأى فينتدع يجوز
 له المضاربة والخطا أما المضارب فلا ينشئ الا يضمن مثله فلا يدين التخصيص عليه أو التفويض المطلق
 وأما الخطا فلا ينشئ الا يرض بشركة غير المضارب وذكر في الملتقط انه لو لم يقل المضارب اجعل برأى
 وكان عرف القصار في ذلك البلد ان المضارب بين الخطا والاموال والمالك لا يبنون عنه وغلب هذا التعارف
 فانه لو خطا المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع الى غيره مضاربة ولا أن
 يشترك شركة عنان أو مفاوضة ولا أن يخطا مال المضاربة بماله أو بمال غيره ولو كان رب المال قاله في
 المضاربة بعمل فيمراك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضاربة خاتبة من فصل
 ما يجوز للمضارب وما لا يجوز (سئل) فيما اذا وضع المضارب بمال المضاربة في حانوت لحفظ مال المضاربة
 فهل تكون أجرة الحانوت في مال المضاربة (الجواب) نعم وكذلك يستأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة
 من الفصل التاسع ومثله في البحر (سئل) فيما اذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة الى حائط طمع
 في أخذه كانه غصبه حتى كلف عن ذلك فهل يكون ضمير مضارب (الجواب) نعم ولو مر على العاشر وأخذ العشر
 باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا ازام منه ضمن وكذا اذا صانعه بشي من المال لانه أعطى باختاره
 من لاح له فيه فيضمنه ككل ما تلفه وأعطى الاجنبي قال مساجنارهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على

(١٠ - فتاوى حامديه - ثاني) أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويدعو على تصرفه ما لم يفتد الغائب فسد دعوى على الحفظ لا
 التصرف وانما قلنا ذلك لما صرح به في البحر عند قوله وموت أحدهما وجنونه الخ من أن الوكالة تبطل بقتل الموكل في حق التصرف لا الحفظ
 فراجعنا سنت والله أعلم (سئل) في جماعة ذكروا رجلا في قبض معاليهم من ناطر على وقف غلات الرجل وأدعوا له قبضهاته ومات مجهولا
 قضين وانكرت الورثة العلم بقبضه هل القول قولهم يمينهم على نفي العلم حيث لا برهان سوى دعوى الناظر الدفقه له أم لا (أجاب) هذا دعوى
 دين في البركة وقول الناظر لا يشغلها بالدين وان كان قوله مقبولا في الصرف فهو في حق برائة نفسه لا في حق ائبائدين على الغير نظيره المردع

إذا أمر المودع بدفع الوديعة إلى فلان فادعى المودع الدفع لفلان فانكره فالقول قول المودع في رامة نفسه والقول قول فلان في عدم القبض ولا شبهة أن الورثة ياثبون عن الميت فالقول قولهم بهيهم على نفي العارية قبض الميت ولا عبرة بقدرى القبض بلاندية شريعتهم وهذا الحكم يظهر مما ذكره الطحاوى في مختصره والاسيبياني في شرحه ولا يخفى وجهه على الفقيه والله أعلم * (سئل) في رجل أرسل إلى أن خذ مني مائة من مصرى وفي داخلها أر بعون غرس شاليع القماش ويشترى بهن وبالأر بعين ثيابا معاوتها سماو برسلها إلى مصر فباع غالب القماش وبقي عنده القليل ومانعت غيري بحبل بل بن الورثة (٧٤) غاية التبيين والعادة فقيما بينهما ان يسع تارة يبيع من أجل وتارة يبيع من أجل إلى أجل قريب

كاجاز به عادة جميع التجار
فهل لورثة مات مطابقة
المشتري عند حلول الاجل
أم لا وهل اذ لم يقدروا على
الاشفاة منهم يضمنون
الغنن أم لا (أجاب) نعم لهم
مطالبة المشتري بالغنن
الذي تقرب بمباشرة الميت
في ذمهم لأن حقوق العقد
المشروح عائدة إلى الوكيل
فتورث منه ولا ضمان
عليهم فيما سوى عاهتهم
والحال هذه والله أعلم
(سئل) فيما إذا وكلت
البيكر البالبة أو ما في قبض
مهرها وقبضته هل يكون
القول قولها في اصاله البيا
أم لا وهل إذا ثبت لها على
أمرها دين تجب فيه أم لا
(أجاب) نعم القول قول
الام في اصال ما قبضته على
ابنتها حيث صدقتها في
القبض من زوجها وكذلك
في الاصال البالباة أمانة
تدعى اصال الامانة إلى
صاحبها ولا شبهة أن المتعجب
في دينها لا يطابق المتعجب
والشروع والفتاوى على أنه
لا يبيح أصل في دين فرعه

المضارب فيما يعطى من مال المضاربة إلى سلطان طمع في أخذ مضاعف وكذا الوصى لانه ما قصد الاصلاح اذ اعطاه البعض لخصيص الكل جائز وأصله فلم يخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة فمضاعفا شيئا ما وقع في يده سرق فنال الوديعة إلى اجني لا يضمن رازيه وصى مربع اليتيم على جائز وهو يخاف انه ان لم يره ينزع المال من يده فربع مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذلك المضارب اذا مر بالماء قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا قول أصحابنا وانما هو قول محمد بن سلقه وهو اسخضان وعن الفقيه أني اليتيم الله كان يجوز للأوصياء المصانة في أموال اليتيم والتبني واخذ بار بن سلمة موافق لقول أبي يوسف وبه بقي وبالله الاشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة فالحق خاتمة من فصل تصرفات الوصى في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الوصايا * (كتاب الوديعة) *

(سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمر والجال أمة متعة لعمته ما في طريق الحج الشريف ووصلا إلى دمشق فظلمها منه فأقر بها ما ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامنا للتناقص (الجواب) نعم وفي العيون اذا طلب المال الوديعة فقال اطلبها عند الجاه صاحبها عند فقال المودع ضاعت الوديعة بسأل المودع متى ضاعت قبل اقراره أو بعد فقال قبل اقراره يلزمه الضمان للتناقص لان قوله اطلبها عند اقراره انها ضاعت فإذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع عشر ومثله في البرازيه أو ما في قبضه الخبر الرمي (سئل) في ذم من عرفها كسب الحرف بردار خارج المدينة في محلة غير آمنة تدفع لها يدس بر التكبى على أن لا تكبى في دارها بل تكبى في دار ابنها الكائنة في محلة آمنة داخل المدينة أخطأ من دارها فالتفت أمره وكبته في دارها مع عدم المنع من ذلك ففسد من دارها فهل حيث كان الامر كذلك يكون التقسيم مفسدا فتضمن قيمة الحرف رز يد (الجواب) نعم قال في الملتقى وان أمر بحفظها في دار حفظ في غير ما ضمن اه وفي شرح الجمع الملتكى أمره أي المالك المودع بالحفظ في بيت من داره فقط في بيت آخر فهو ماساؤه لم يضمن بخلاف الخالفة في الدار يعني لو أمره بالحفظ في داره وحفظها في دار أخرى يضمن لانه ما يختلفان في الحرف غالباً فيفيد التقيد اه والمصلحة في التتو بر وغيره أيضا (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو مالاً فبر بحر وديعة ليدفعها لشره فلان بيلة كذا فوضها عمرو ودخل سبب فيه أمتعته وسافر في سفينة فاخترقت السفينة وشعر كاهها بجماعة الهلاك فأمر أبو أنفسهم إلى القوارب وكذلك عمرو لم يسمع غير ذلك ولم يكنه أخذ الوديعة معه ولا نقلها للسفينة أخرى فهل كسب مع السبب وما فيه من غير فعل ولا تقصير في الحفظ فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان على عمرو الوديعة (الجواب) نعم لا ضمان عليه بخلاف ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها لمنه إلى مكان آخر فخرق ككاهه بصر ضامنا كافي العمادية والخبر بالبرهانية وجامع الشتاوى * نكت بقرة من الباقور فترك الزاع اتباعها وفي سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نكت بالاجع ان كان الزاعى خاصا وان كان مشتركا كذلك عند أبي حنيفة

والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بماله أو بغيره ومات الزوج لاجن تركه ثم مات الاب المزوج عمن ابن وتركه هل وعندهما يطالب هذا الابن بمهر زوجته أحسن في تركه الاب أم لا حيث لم يكن الاب ضامنا (أجاب) المقتران الاب لا يطالب بمهر زوجته ابنا شرعاً النكاح بولائه أو وكالة الا اذا ضمنه فلا يطالب وارثه والحال هذه والله أعلم * (كتاب الدعوى) * (سئل) في امرأ تدعى وارثا على ابن زوجها تزويها قبلها بعد مضي عشرين سنة فباض مهرها فاقرب به بناء على بقاءه بذمة أبيه فاخبره العدول بانها برأتش وجهها منه في حال عصته قبل وفاته أبراء فصحها هل تسع دعواه عليه الامرا لكونه خفي عليه أم لا (أجاب) تسع دعواه لانه محل الخلفاء كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)

في امرأة أشهدت في حال مرض زوجها انه ليس لزوجها خيل ولا غنم ولا بقرة ولا جمل ورسولا ولا وراثتين بعد موته انه اشيع في هذه الأنواع
وغیرها هل ينمها هذا الشاهد من دعوى الارث في ذلك وفي جميع ما يظهر أم لا (أجاب) جميع ما يظهر الميث يجب فيه حقه الذي فرضه الله
تعالى لها ولا ينمها بغير هذا الكلام من دعوى ارثها فيه كغيرها فظاهر وأبسط في هذه الصيغة تراعى منع ولا يصح بدفع فلا وجه لمنعها عن حقه فيه
بل قالوا فيها ما بلغ من ذلك لولا صلح أحد الورثة وأبرأ عما تم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الأصح جواز دعوا في حصته كما شرح به في
صلح النازية وتكرير من الكتب فهذا مع الإبراء وكيف مع ما لا رافيه ولا صلح بأي وجه يسقط (vo) حقه وهذا مما لا يتوقف فيه والحال

وهذه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن غير وارث شرعي هل يوضع تركته في بيت المال ويقتضيه من جعل السلطان ولاية قبضه له وهل إذا ادعى رجل أن هذا الميث ابن ابن أمه شقيقته فهو أعتق المتي خال أمه يقبل بمجرد دعواه أم لا بدله من يئنة ذكر اسم الميث واسم أمه واسم أبي أبيه للعصل التصريف للقاضي أم لا (أجاب) حب لا وارث بجهة من الجانبين وضع في بيت المال جميع الميراث وإذا شهدت فهو والمدي لا بد من ذكر الأسماء

الموصلة إلى تعريف القاضي ففي جامع الفصولين ادعى بنته الم والم بدرك الجسد لا يصح لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذلك الجسد ومثله في كثير من كتب الفتاوى والله أعلم (سئل) في محذور يتوارثه أناس بعد أناس ماتت امرأة منهم فوضع ابن عمها عنها بده يده على حصتها لكونه

وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما ثبت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك لغیر عنده أما اذا ترك بدفعه لا يضمن كالودع الوديعه إلى أجنبي حاله الحرب فإنه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه يترك بدفعه كذا وانما ترك الحفظ بدرك لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بدفعه يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الشريعة ورايت في بعض النسخ لاضمان عليه فيما ثبت اذا لم يجد من يعتنه ليردها أو يبعثه لضير صاحبها بذلك وكذلك لا تفرق تركه في قدر على اتباع السكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بدفعه وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عبادية من ضمان الراعي وفي فتاوى أبي البيث ما كرر في كرايس انسان فاستقبله الموصوف فطرح الكرايس وذهب الجار قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالجوار والكرايس وكان يعلم انه لو حله أخذ الموصوف الجار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عبادية وفي الحاوي وجامع الفتاوى عن الوري احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعه الى مكان آخر مع مكانه يضمن اذا تمكن من حفظه بنقلها الى مكان آخر قالوا يعرف من هذا كثير من الوقائع (سئل) فيما اذا دفع بذر لغيره والمسافر في البر أمانة ليدفعه الشر بكه في مصر فوضعه امرؤ في جيبه وركب في سفينة ثم جماعه وقبل وصولهم امرضج عليهم الفرج وأخذوا السفينة بما فيها فبلغ عمرو بابه وألقاهم الامانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها الى مكان آخر وأتى بنفسه في البحر فوجأ في الاسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت الامانة مع السفينة فهل لا ضمان على عمرو والحالة هذه (الجواب) نعم كأي النخرة والامادية (سئل) في فرس مشترك بين بذر وعمرو فوضف وهي تحت بذر بدفعه وشوكتوا نثره فقام عمرو بذر بدفعه البكر فوضف بكر بدفعه صاحبه هلكت عنده وروى ومطالبة بكر ببقية حصته منها فهل ذلك (الجواب) نعم لقولهم ولو أودع الغاصب المتعصب ثم هلك في المودع ضمن اباها من الغاصب والمودع قال في الدرر أما الغاصب فظاهر وأما المودع فليقتضيه منه بل انضام السكاه والمسته في كتاب الوديعه نعم التنوير والقهستاني وغيرهما (سئل) فيما اذا دفع ذي لثله وهما في القدس أمانة معلومة لجماعه على دابته الى حلب بأجرة معلومة فسلم المدفوع له الامانة وجماعه على دابته ثم ذهبوا لغيره ليعملها بدون إذن صاحبها وفاقرة فضاقت هل يضمن قيمتها المدفوع له الاول (الجواب) نعم لان صاحب الجمل رضى بيده لا بدعيره وصار كودع أودع ولا يضمن مودع المودع كأي التنوير وغيره وفي الوديعه الغنيس المودع اذا بعث الوديعه على دابته والابن ليس في عاله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عبادية ومثله في الفصولين ونور العين ورجل دفع الى رجل ألف درهم وقاله ادفعها الى فلان فلان بالرى فبات المانع فدفعت المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لاضمان على المودع لانه وصى الميث ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وصى بالرى فلو كان الابرار في صاله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما بعد تصديق الوديعه (سئل) في مودع أودع الوديعه عند آخر فوكت قبل مفارقتها فهل لا يضمن (الجواب) نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه اه

عصبة وهم من ذوى الارحام فتأخره وقبضه وأدعاه أنه وقف مصر وفي مصر فصار الوقف وانهم مصر فدونوه وهو ينكر كونه وقفوا يدعى انه ملك يقسمه على فرائض الله تعالى ولا يملك لهم شيء سوى تذكرة مكتوب فيها هذا وقف بذاغير ولها صورة السجل ويقولون هذه تذكرة كاتب الولاية وريدون منه عن الارث بمجرد التذكرة هل يقضى له بالارث ولا يمنع من ذلك تذكرة الاستعانة لشهده أنه وقف فلان عليهم بشرطه وامانة لابن العم عن الارث فيه (أجاب) يرضى لابن العم بالارث لمسكه بالاصل وهو المالك والوقف طارئ عليهم ما لم يتم قوله الاخرى الذي أعطاه المودع الدرام اه منه

بينه عادلة تشهد بالوقت بشره كما ذكر ولا يقضى لهم مجرد التذكرة لمطروحة ما من حج الشرع الثلاث التي هي البينة والقرار والتسليم اذ هي كاشفة بطلان البينة الواحدة من الثلاث المذكورة كإقراره بوضوئه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه ضربه بمروية بعصا مائة بضربه وأقام على ذلك بينة فأقام الاستحسنة على محضه بعد ضربه وموته حنفاً أنه لا بضربه هل بدنة الموت بضربه أولى بالقبول أم بينة العصة منه أولى (أجاب) بينة العصة أولى بالقبول كما صرح به في الخلاصة والخانبة والبراز بموت كثيرين الكتب والله أعلم (سئل) في رجل باع شيئاً وبعض آثاره به لمبلغ على بيعه وقضه (٧٦) وتصرف المشتري فيه ما شاء من ادعى فيملكه كل تسع دعواه أم لا (أجاب) قال كثير من علمائنا

أذا باع شخص عقاراً أو حيواناً أو ثوباً أو نحو ذلك وقبضه المشتري وتصرف فيه تصرف المالك وبعض آثاره به لمبلغ على ذلك ثم ادعى أو ادعى بعضه أنه ماله لا تسع دعواه لأن ذلك انقضى بقبضه بانه ماله البائع قطعاً لا لمطامع انقضاء قسداً الباب الترتي والتلبس وبه قطع كثير من أصحاب المتن والشرح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل رحل من قرية إلى قرية أخرى عن بيت كان هو والده يسكنه فاستعاره رجل من عمه الأرحل لبنتين فباعه ثم رجع الأرحل وطالب السكنى في بيته فادعاه المستعير أنه ملكه بالارث عن أبيه فهل تنفعه الاستعارة عن هذه الدعوى وتوقع بده عنه وتعاد بدار الأرحل عليه كما كانت أم لا (أجاب) نعم تنفعه الاستعارة عن هذه الدعوى فيه ففي جامع الفصولين الاستعارة من المدعى عليه أو من غيره تمنع من دعوى المالك لنفسه

وفي الدار المختار لا يضمن مودع المودع قبضه الأول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبضها الاضمان (سئل) فيما إذا أودع زيد عند عمرو مقداراً معلوماً من الشعير وتسلمه عمرو ثم دفعه لبيكر الاجنبي بلا إذن زيد واستلمه لبيكر ومن زيد عمرو مثل الشعير حيث المثل موجود و زيد عمرو والآن يقبض بغير مثل ما ضمن بعد ثبوت عا ذكر بالوجه الشرعي قول له ذلك (الجواب) نعم وليس المودع أن يدفع الوديعه إلى الاجنبي ولو دفعها لم يملك في الثاني قبل أن يطرق الأول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف وان هلكت بعد المغازفة فالأول ضامن بلا خلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قوله يسأله يضمن وهذا اذا كان الدفع إلى اجنبي بلا عذر فان كان بعد فلا ضمان على المودع عندنا نحن اذا استرجعنا من ساعته ووضعهما في منزل جاره فلا ضمان استحقاقاً لخبره وذو كرمه في الأئمة الحلواني اذا وقع في بيت المودع حريق فان أمكنه أن يتناولها بعض من في عياله فناولها أجنبياً يضمن وان كان لا يجيد بدناً من الدفع إلى الاجنبي لا يضمن وذو كرمه الاسلام الحريق اذا كان غالباً وقد أحاط بمنزل المودع فناول الوديعه جاره لا يضمن استحقاقاً وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العتايصة لا يشترط هذا الشرط في الفتوى تتارخانية في الفصل الثاني من الوديعه وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعه بانه جاره ان شاء ضمن المودع الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول ولو استلمتها الثاني ضمن بالاجماع وأجوعاً على أن مودع الغاصب يضمن إذا هلكت الوديعه في يده والمغصوب يضمن به بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع عما ضمن وبين أن ضمن المودع ويرجع عما ضمن على الغاصب من المثل المربور * (أقول) والحاصل أن المودع ودفع الوديعه إلى اجنبي بلا عذر فاعلم أن يضمنه فقط بل يرجع على الثاني الا اذا استلمتها وعندهما أنه لا يضمن أبداً فان ضمن الثاني رجع على الاول وأجوعاً على ذلك في الغاصب مع مودعه فاعلم أن يضمن أي شاء لكن ان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم أنها غصب كجلى القهستاني عن العمادية (سئل) في امرأة ادعت أنها أودعت عند هنداً مائة مائة ثم طالبتها بها فاجابته هند أنها بعد تسلمها الائمة أودعتها عند ابنها زيد الغائب ومثمنه البلد بلا إذن المديعة وأن ابنها المذكور دفعها للعمرو والحاضر المنكر لذلك فهل حثت دفع هند الائمة المارة بوزنها بلا إذن ابنها ضمن ذلك (الجواب) قال قاضيتان المودع أن يدفع الوديعه في ماله كان في عياله اذ لم يكن المارفع اليه متهما بخلاف منه على الوديعه وقال أيضاً فصل فيما يضمن الوديعه عند المرأة الوديعه التي زوجها الا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعه إلى من يعول المودع لا يضمن له فعلى هذا اذا كان ابنها يميل اليها ولو يمكن متهما يلزمها اليقين انها دفعتها لابنها المذكور ويسأل المدفع اليه ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويمرر بالحكم الشرعي فيمثل في فتاوى مؤيد زادهم صور المسائل عن الفصولين أو تلفها من في حال المودع ضمن المثلغصبة أو وكبيراً لا الودع اه المودع اذا قال

ولغيره اه ومنه في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل باع بعه على عقاراً ثم دفعه على ستمين دفعته سنواً لا تدعى رجلان من آثاره به حصه في ذلك والحال أنهما مقيمان ببلد الدعوى المدة المذكورة ولا مانع لهما من الدعوى فهل لا تسع دعواهما ورود الامر السلطاني بغير سماع كل دعوى معنى عليها خمس عشرة سنة أم تسع (أجاب) لا تسع دعواهما والحال هذه فقد ثبت عند العلماء لا خلا للكون منهم أن القضاء يقتضيه بالزمان والمكان والاختصاص والحواشي السلطان اذا منع عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة امتنع على القضاء بسماعها ولو قضاها مع ذلك لا ينفذ لانهم مغرورون عن سماعها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل

استمر من شقيقته حليما الحاجة في نفسه وحواف لها عندنا أنه لا يثبت عنده الالهي واحدة فأعزته ثم طلبت منه استرداد فدعى ملكته لنفسه أو
 لغيره هل يصح دعواه أم لا ويسترد منه (أجاب) لا تصح دعواه لأن هذه الاستعارة انقار بالملك لها كما صرح به في العدة وتختصر أصول
 الزادات ونوادعها ومصحح أبو الليث فلا تصح لنفسه ولا لوكاله أو موكبه يسترد منه والحال هذه كما صرح به علماؤنا والله أعلم (مثل في)
 رجلين تنازع في عقد فدعى أحدهما وهو يدان جده لا يملكه لا يبرئ له وإن أباه مات وتره ميراثه وأدعى الآخر وهو خارج وإن
 خال لا استعان الجد للزور وقصه على ابنه وابنته وأولادهم وأنه يستحق معه فيه كذا وبين (٧٧) وجه الاستحقاق بموت أمهم مع كل وثيقة

بما يدعيه لها الحكم
 (أجاب) ذكر في جامع
 الفصولين في الثامن في
 دعوى الخلع مع ذي اليد
 أنه لو اشتهع المتهمس القبض
 والصدقة مع القبض فهو كما
 لو اشتهع ثم إن اشتهع ذلك
 أولا فأعلمته فاعلم أن حكم
 المشبه في هذه المسئلة أنه
 إذا قام كل من المتدعين
 بنفسه فإن كان تاريخ منته
 أبقى فهو الآخر وهذا إذا
 أرفغان لم يؤثرا وأورخ
 أحدهما لا الآخر وفي الذي
 اليد هذا وأما مجرد الوثيقة
 فلا يعمل بها بلينة والعبرة
 بتاريخ نفس المتنازع فيه
 وهو التليل والوقفة بالكتابة
 صحتها لا يجوز تأخير
 الكتابة عنه ولا شبهة أن
 هذه المسئلة من مفردات
 مسائل اختلاف الرجلين
 المتدعين وقد أوسعت
 فيه علماؤنا القول في كتبهم
 والتلقى من واحد أو أحد
 المتدعين داخل والآخر
 خارج فهو موضوع المسئلة
 المسؤول عنها غير جامع

دفع الوديعه إلى ابني وأتكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنة كان ضمان الوديعه في تركه الابن
 حانية في فصل فيما بعد في بيع الوديعه (سئل) فيما إذا دفع في يد بطل رجلين ليوصلاه إلى أبي
 زيد بدمشق فغلامه مقدار من الزرع على وجه الاستعمال فأصل وما ن سبب التخميل فهل ينضمهما فيه
 (الجواب) نعم هلكت الوديعه حاله الاستعمال ضمن حاوي الزا هدى أو دعه عند رجل طبقا لوضع الموضع
 الطبق على رأس الحب فوقه أن كان الموضع على وجه الاستعمال ضمن واللاطر يق معر فذلك أن ينظر
 أن كان في الحب شي ثم حو الماء والديق لم يغبط رأس الحب لاجله كان استعمالا وإن كان الحب جافا أو
 كان فيه شيء لا يغبط رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا ذخيرة من فصل ما يكون مضية للوديعه ما يكون
 (سئل) فيما إذا دفع في يد لعمرو ومبلغا من الدراهم ليوقعه بكذا فوقعه ثم مات بكر من ورثة طالبوا ربا
 بالمبلغ فقام بطل العربا وعرو يدعى إصالة بكر فهل يقبل قوله بمنتهى براعته نفسه (الجواب) نعم
 (سئل) فيما إذا كان لا بد ببلغ دين بدمشق فمات فروثه زوجة وأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين
 ما تحتاجه من النفقة فبقيت فدعى عمرو دفع قديمها من الدين وكذب في ذلك وجه في ذلك واسترقا
 بوصول قدر ورثة فهل لا يقبل قول عمرو لا يبيته (الجواب) نعم لا يقبل قوله إلا ببيته حيث كان المال
 دينيا بذمته (سئل) فيما إذا أوعز في يده عند عمرو وخطال فضة تسلمه من يد أبيه بدمشق عثم ثم عمر عن
 تركه قبل الوديعه بمجمل الوديعه ولم يرد في تركه ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضمانا في تركه (الجواب)
 نعم (سئل) فيما إذا أوعز في يده عند عمرو ومبلغا من الدراهم وتسلمه عمرو ثم انجرامان عن ورثة
 وتركه ولم يجد الدراهم فدعى بطل ورثة عمرو بها فقال الوارث أنا علمت بالوديعه لمزوروهي كذا
 وكذا وقد هلكت وأتكر ب ذلك فهل يصح الوارث في ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة قال الوارث أنا
 علمت الوديعه وأتكر الطالب أن يفسر الوديعه وقال الوديعه كذا وأنا أعلم وقد هلكت صدق هذا وأما لو كانت
 الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فله الميراث في مسائل ليست هذه منها (سئل) في مودع
 مات عن ورثة وتركه ولم توجد الوديعه في تركه والورثة يعلمونها ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة
 فهل لا ضمان (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر لا ضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية والخ
 والآخرى لو مات المودع بمجمل ضمن يعني إذا مات ولم يعلم حال الوديعه أما إذا عرفها الوارث والمودع يعلم
 أنه يعرف مات ضمن ولو قال الوارث أنا علمتها وأتكر الطالب لفسرها بان قال كانت كذا وكذا وقد
 هلكت صدق لكونه ما عده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربه مات بمجمل وقال ورثة المودع كانت قائمة
 ومعرفة وقد هلكت بعلومته صدق ربهما هو الصحيح إذا الوديعه صارت دينيا في التركة في الظاهر فلا تصدق
 الورثة جامع الفصولين (أقول) يمكن التوفيق بينهما بان الوارث يصدق إذا فسرهما وقال هي كذا وكذا
 لا يحد قوله كانت قائمة ومعرفة فليست تأمل هذا وفي حاشية السيد الحموي على الأشباه مسائل العلماء غير
 نجيم عما قاله الميرض عندي ورقة بالحاو للغان منها وأراهتم لا يعرف قدرها مات ولم توجد فاجاب

جامع الفصولين وغيره من الكتب الشهيرة فإن في بعضها التصريح بها وفي بعضها ما هو في حكم التصريح والله أعلم (سئل) في دعوى العقار
 المهرين هل يشترط حضرة الراهن أم لا (أجاب) نعم يشترط قال في جامع الفصولين وفي دعوى المهرين يشترط حضرة الراهن والمرتهن
 وقا فاقه راضر الذخيرة والفتاوى الصغرى بإعنه شيئا فدعى ثالث البائع آخره من المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو
 حضر البائع فهدن عليه المدعي الآن تقبل ببيته ثم روض الفتاوى الظهير به بما يحاط به في مودع صرح في الخافضة بظهور قبض ثابت في المسئلة
 اختلاف الرايين وبعض جل الأول على هو الكاتب وما لم يثبت إلا في عدم سماع البيئة بغير الراهن والحاصل أن المسئلة قد وقع

فإنها اضطراب واختلاف جواب وقد وافق فاضلخان الامام الخصاص في حله وقاضخان من أهل الترجيع كائن على الشيخ قاسم في التصحيح
فلمعنتهم هذا الخبر فانه مع اختصاره ليس له نظير والله أعلم (سئل) في رجل رهن عنده مودع على دراهم معاوية ثمن وسباع الزمان والآن
تدعى زوجته أنه ملكها وأنه رهنه عنده بغيرانها هل تسمع دعواها في غيبة زوجها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواها بغية زوجها لا يشترط في
دعوى الموهون حضرة الزمان والمرغن وقفا كما نقله في سماع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في ساحة متصلة بالطرقي في العام جاري في
وقف راسا تاجر رجل بضعه مائة منها (٧٨) من ناظر ما لبناء فيها مع أهل الطريق مدين انهم من جله الطريق فشهدت بينة شرعية انها

وقف على البراءة كورلى
الحاكم الشرعي وحكم
بجرائها في الوقت بعد
دعوى صحبة وشهادة
مستقيمة هل ينفذ حكمه
حيث صدر على وجهه اعتبر
شرعاً لا (أجاب) نعم ينفذ
حكمه بموجب وقفاً وان
شهدوا شهدوا انهم من
الطريق وشهدا آخرون
انهم وقف فالشهادة القائمة
على الوقت أولى لانه انحص
قال في الفتاوى العنانية
ولو شهدوا على بقعة متصلة
بالمسجد انهم من مسجد
آخرون انهم من الطريق
فالمسجد أولى لانه انحص
ويجوز ذلك مسجداً
والله أعلم (سئل) في امرأة
اختلفت مع زوجها حال
قيام النكاح وبعد التحول
في مقدار الزمان ولها بينة
تقبل بينتها في الزيادة أم لا
(أجاب) نعم تقبل والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
رجل اذنى بالوكالة من أحد
أولياءه من عمه لى نائب
حكمه بقتل حكمه بالصبح من
مذهب أبي حنيفة على ثلاثة

بأن هذا من التحليل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الإمامة بعينها أه وقيل تأمل اه
كلام الجوى ولنظر ما وجه التامل (سئل) فيما اذا أودعت عندك شقة شقتها عدد عشرين قرشاً
ثم ماتت بعد مجهول عن ورثة فوجد بعض البراهم وفقد بعضها فهل لها أخذ المودع وجوع في التركة
بمثل المفقود (الجواب) نعم والذي يخرس من كلامهم أن المودع أن أوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات
لم يوجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص فلا يتناول ما يعرفها الورثة ولا فان عرفها ووجد قسم صاحبها
على المعرفة ولم يوجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفها وقت موته فلا يتناول ما يتوهم أنه في هذه الحالة مات
كانت موجوده ثبتت انها وديعة تائبينة أو اقرار الورثة أخذها صاحبها لا يتوهم أنه في هذه الحالة مات
مجهولاً فصارت ديناً فيشارك أصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها أمانتها قيامها فلا تسلك أن
صاحبها أحق بما فان لم يوجد فثبت على دين في التركة وصاحبها كسائر ما اذ الصلة وان وجد بعضها وفقد
بعضها فان كان مات مجهولاً أخذ صاحبها المودع وجوع بالمفقود في التركة والآن أخذ المودع فقط وان
مات وصارت ديناً فان كانت من ذوات الامتثال وجب مثلهما ولا تقتضيها فليكن كصفه هذا الخبر برأيه
سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى الترمذى وأجاب قارئ المهداية عن سؤاله بقوله اذا أقام
المودع بينة على الادعاء وقدم المودع مجهولاً للوديعة لم يذكرها في وصيته ولا ذكره له ولو رتبته فضمنها
في تركته فان أقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة
مع بينهم ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم رداه لانهم ضمنها فلا يبرؤون بمجرد قولهم من غير بينة شرعية
على أن مورثهم رداه اه وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته أنه رداه الى مالكة أو أنه
تلف منها أو قاموا ببينة على انه قال ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك ان أقاموا ببينة انه حين موته كان المالكة
الذي كور قائماً وان مورثهم قال هذا المال لفلان عندي وديعة وأقرض أوقضته لفلان بطريق في الوكالة
أو ارسله لادفعه اليه فادفعوا اليه ولكن شاع بعد ذلك لمن عندنا ضمان عليهم ولا في تركته اه (أقول)
وفي قوله أقرض نظراً من حل على أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار ملكاً لبايده وإذا هلك
بملكه عليه بعد قبضه الا أن يحمل على أن المالكة كان استقرضه ووضعه عند الميت أمانة فليأتمل هذا وفي
حاشية الاشبال المبررى عن منية المفتي ما نصه وارث المودع بعد موته اذا قال ضاع في يد مورثي فان كان هذا
في عاله حين كان مودعاً يصدق وان لم يكن في عاله لا اه (سئل) فيما اذا أودع زرعاً بعد عمر وجبته
فيها تمتع ثم ادعى بئان فيها كذا من الامتنع وتطلب منه فقال عبور ولا أدري ما كان فيها فكيف الحكم
(الجواب) لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها واضربها فثبت على حلفه وان نكل
ضمن قال في سماع الفصولين أودع كيساً فيه دراهم ولم ينه عليه ثم ادعى الزيادة أو أودع زرعاً زرعاً في أشياء
ثم ادعى انه كان فيه قدم ذهب منه وقال المودع لا أدري ما كان فيه يبرأ لا يمين حتى يدعى عليه الخيانة
فثبت زرعاً وحلفوا الا نحن اه ومنه في العمادية والخاتبة وقد اوضح المسئلة الترمذى في فتاوه من

أنهم قتلوا أباً المولى تعدياً فأنكر وإذا أقام شاهداً على اقراومعين منهم بأنهم ما قتله بضربى سكين ثم
أه فشهدا آخر شهد بقتله فأقرم النائب المذكور المشهود عليه بما يدعيه فلما انهم ما قتل الذي كور ثم رجع من نوعان أو اوعاهم
بأنهم ما قتلوا فهل يصح هذا الزام أم لا يصح لكونه خطأ مخالفاً لاجتماع المذهب صادر من قبله الحكم بمذهب أبي حنيفة النعمان
(أجاب) لا يصح هذا الزام لما تقرره عندنا من اعلام في باب ما ينفذ من الاحكام بان القضاء يقتضيه بالحوادث والزمان والاخص والمكان
ومنه التخصيص بمذهب كذا مذهب أبي حنيفة لانه ان يكون القاضي معزولاً بالنسبة لمساعد اه فلا يصادف محل قضائه اذ هو خالف ما نص عليه

من ولا ولا شبهة ان ما يحكيه النائب المذكور مخالف لا جناح المذاهب وليس موافق القول صحيح فيه ولا مهور مع نص يحكم قاطبة بان الحكم الصادر بمخالفة المذهب ممن زعم أنه المذهب جاهل به وليس له منجذب غير نافذ فانظر لما في الروايات المتقدمة وغيرهما انظر لك ذلك مع كون الامر فيه واختلاف شمس تحت الفصول التي علم (سئل) في صلح ما له اذ في بدعي عرواته السنن في ثلاث وخمسين جزءا بالبيان وطالبه فانكر ذلك وكرهه كقول بكر اعني في الزمت الذي وان بكر ادفعه جميعه فاعترف بغير بدو صول البعض وانكر البعض فطالب من عروا بان ذلك فذكره لا يثبت له فالتمس بقية الزيت وبالرجوع الى بكر فهل هذا الاثر (٧٩) صحيح ويكتفي في دعوى السلم بما ذكر

أم غير صحيح لعدم ذكر شروطها لعدم ثبوت المدعي وهو أهله في عمره وفيه مع عدم تصديق بغيره بله على الكفالة ولكون زني يدهو بالسكف بالبيئة على السلم لا مدع لا عرواته مدعي عليه ولم يذكر هل الكفالة بانزك المكفول عنه أو بغيره انه ليسترتب عليه الرجوع وعندهم لو لم يذكر الزني الواصل أنه من عرو أو من بكر لم يذكر في الدعوى رأس مال السلم ماهو وما مقداره وغير ذلك مما هو ظاهر لسلكتكم (أجاب) الالتزام المذكور غير صحيح والحال هذه لعدم شرائط صحة دعوى السلم قال في جامع الفضولين في الفصل السادس ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلانه بحسن رأس المال وغيره ويذكر نوعه ووضعه وقدره بالوزن ولو زنا أو ثقله في المجلس حتى يصحع عند أبي حنيفة رجعا له ولا يكتفي بقوله بسبب سلم صحيح

الودعة (سئل) فيما اذا أحرز يد بالو كالة عن أبيه الناظر على وقف جده فلان الوقف من عروته معلومة بأمر معلومة قبضها الكل من عرو ولم يدفعه الايب حتى مات عن وورثة وتركه لم يبين الاجرة لم توجد فهل يصحها في تركته (الجواب) نعم لان الوكيل اذا مات مجهلا مال موكله ضمن لانها اذا اخلت تحت قولهم الامانات تغلب مضونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل ليست هذه منها (سئل) في الودعة اذا انتهت من دار المودع انفقوا انفقوا والنفق من جعله فدوى شوكة مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حار حرمها فهل لا يضمنها المودع (الجواب) نعم لان مكره المودع اذا كره لا تترس بكثرة الخير المولى في اقل الودع بمن فتاويه ولانه أمين والقول قوله يمينه ولا يضمن بالهلاك مطلقا كافي للتزوير (سئل) في الجد أبي الاب اذا مات مجهلا مال ائتمانه التيته فهل لا يضمن في تركته (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشرنبلال في حاشية البرور شرح الوجاهة ان الجد اذا مات مجهلا لا يضمن ونقله عنه في البر المختار وعزا الى شرح الجامع الوجيز (سئل) في فاصرة من بنات النعم خطهار جل ذي من أبيها فاعياه ذلك وبيت عند أبيها سنين فوهب الزوج الخاطب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الزهرام وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن وورثة غيرهما مجهلا مال المذكور فهل يكون غير ضامن له في تركته (الجواب) حيث لم يبينه ولم يخطئه به لا يضمن في تركته والمسئلة في شرح التنوير والعلاني وحققها العلامة الرلمى في فتاويه من الودعة فخر اجمعها من شئت أقول) فادع طرب كلام العلامة الرلمى في هذه المسئلة حيث أفتى أولي الأب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعد الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات تغلب مضونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه وقد ذكره في الاشياء من جامع الفضولين وفي الفصول العمادية والوصى اذا مات مجهلا لا يضمن واذا اخطئه به يضمن والاب اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فقرر ان في المسئلة قولين والذي يظهر أن وجهه مصمم الضمان لان الاب أقوى مرتبة من الوصى فاذا لم يضمن الوصى فان لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصى ايضا قول الضمان واقترض على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقر ذلك فاعلم أنه ليس له الرجوع على هذا الزجاج في مخالفت أبيها الخ اه مقاله الرلمى ملخصا ثم أفتى في سؤال آخر حقيقه نظير سؤاله الاول بأنه صار دينها لها كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتمة وجامع الفضولين أما كلام الخاتمة في قطع استدانة الاب في مسئلة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفضولين فلا نه قال الرضا الممتقي وضمن الاب بونه مجهلا وقيل لا لا كونه في فاسقة بصغة التامريض ولا سحبا في بلاد فانما كثر الناس خصوصاً من بني الفلاحه بأ يكون مهورا بآبائهم ولونهم وان ذلك لا يثبتون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقت والسلطان والقاضي والوصى الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء ثلاثا توقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرلمى ملخصا فانت ترى كفا مشى أو لا على عدم ضمان الاب وجهه ثم عكس ثانياه شيئا الى الفرقين الاب والوصى بان عدم ضمان الوصى ثلاثا توقف عن الولاية أي اذا علم انه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد

شرعى على المختار اذا سلم شرائط كثيرة لا يفق عليها الا لخواص ومثله في البرازية والخلصة وغيرهما من كتب المذهب ولم يذكر في السلم المذكور رأس المال وكان الواجب طلب البيئة من مدعى السلم على عروا أصالة اذا عثره فيها الكفالة وذلك غير المدعي اذا لم يصبه الاصله عليه الكفالة ولم يصبه عليها ولا بد في الاثر من التصديق وذكره كفاية الرجوع على بكر ولم يثبت ذلك بل لم يثبت أصل الكفالة فكيف يحكمه برجوعه عليها لحال هذه ولم يذكر كرميل بيان الاضاغ لا يضمنه الحق الدعوى المذكور وتجزا عن النزاع كافي جامع الفضولين وغيره والحاصل أن أكثر الشروط التي لا يضمنها الحق الدعوى المذكور غير مدع كور ولا تصحع وان لم تصحع لا يصح الالتزام المذكور لانه مرتب عليها والحال

هذه والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على آخر ذراهم وديعة وقطنا بقترة ومجاولا فانكر المدعي علمه وحلف فبرهن المدعي على دعواه هل يظهر
 كذب المدعي عليه فجزأه لا (أجاب) القسري على عدم تعز زه لانه لا يظهر كذبه باقامة البينة لأن البينة جعته من حيث الظاهر والله أعلم
 بالسائر والله أعلم (مثل) في مصبة اخواب ملصقة بارضها بالبناء اختلص البستار مع ناظرها فبايدي المستأجر خربها ملصكة وبنائه
 والناظر يشكره القول قول الناظر أم لا (أجاب) لا شبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر كما علم من مسئلة الكساح الأولى وهي كساح
 في منزل رجل وعلى عنقه قطيعة يقول (٨٠) الذي هي على عنقه هي في وادعاه صاحب المنزل فهي لصالح المنزل فالباك بالمتصل بارض

الوقف والله أعلم (مثل) في رجل ادعى على آخر كذا عين
 زوجته على آخر أن الزوج المحدث
 الفسلاف الذي سيدل ملك
 موكني بالاربعين أبها
 المشتري له وأن أبها
 اشترى من وصل حال مغرك
 فاجاب ان الشراء كان
 بفن فاحش ولم ينفذ فانكر
 الوكيل الفين بنوعه فطالب
 القاضي من مذهب البينة
 فاقامها وجهه فحكم القاضي
 بفسخ البيع لذلك فهل اذا
 ادعى الوكيل مستأظفا لها
 على المدعي عليه تسمع دعواه
 أم لا (أجاب) لا تسمع
 دعواه باجتماع علمائنا ولا
 تقبل بشئ اذ من المصريح
 به صدم جواز استئناف
 الدعوى بعد انقضاء اهل
 الوجه الشرعي بحكم القاضي
 وغايه أمره ان يقيم بينة على
 أن البيع كان بجل القيمة
 وقد صرحوا عند تعارض
 البينتين في ذلك أن بينة
 الغيبين أولى بالقبول لأن
 معيار زيادة العلة به فلا فائدة
 في استئنافها نائفا ليجوز
 سماعها والله أعلم (مثل)

بان بصري وصيا خوفان الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الابيان ولا يتجبر به لا اختيارية فلا
 يلزم المحذور بسبب ضمانه وأنت خبر بان تجهيل الوصي مال النيم تقصيره منه تقصيره لا يلزم منه
 المحذور المذكور على أن عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يشترطون على تجهيل الوصي مال النيم تقصيره لا يلزم منه
 أموال البتة الى الآن وبقية له تعالى وتزليل ما هم من أين يلزم المحذور وجه التسوية بين الاب
 والوصي وحيث كان المصريح به عدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمت من حالها ما يكون عدم
 الضمان في الاب أولى لا يذ شققت ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله الجدة كما مر في ذلك في نور
 العين حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين والابن يملك ما يملكه الوصي لا يملكه الوصي يقول الحقير
 الظاهر أن القول الثاني أصح اذ الاب ليس أدنى حال من الوصي بل هو أدنى حال من الوصي فينبغي اعتداهما
 حكما اه ثم ان كان الاب من باب كماله والبنات كالفلاحين ولا يعزب الا القول بضمينه اذ اتمام تجهيلها
 ظاهر لانه غائب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لبنته فيكون التعويل على هذا التفصيل والله
 تعالى أعلم (مثل) في ناظر وقف أهلى استبدل عقار الوقف المزور ببيع معالوم من الدراهم وجهه الشرعي
 ثم مات تجهيلا لمال المزور فهل يكون ضمانا في تركته (الجواب) نعم ضمن كما صرح بذلك في الاشياء من
 الخاتمة والمسئلة في البر المختار من الوديعة (مثل) فيما اذا غرق زيد وعمرو دراهم معاومة وأمر به دفعها الي بكر
 الذئله على الفادع بن ثمان المأمور مات تجهيلا فقبض من الدراهم المزور فهل تكون ذين في تركته
 (الجواب) نعم (مثل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو أربعة دنانير فوضعه عمرو في جيبه ثم فقده منه بدون تعد
 ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير ضامن (الجواب) نعم قال في العمادة وكذا اذا جعلها في جيبه
 وحضر مجلس الفسق فسرق منه لافضه وهكذا ذكر في العدة اه (مسئل) في رجل أودع عند آخر
 جوشة واذن ان يبيعها فوضعه الآخر في حانوته وهي حوزته هل يفسد ترك الحانوت بدون تعد ولا تقصير
 في الحفظ فلا ضمان عليه (الجواب) نعم سرق من حوزته بل لا تعد ولا تقصير ولا وجوب ضمانه
 لان ضمان عليه وقيل قوله بيمينه وفي الاقروى من الوديعة سوفي قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته
 ودائع فضاع شي منها لان ضمانه عليه لانه غير مضاع لما في حانوته لان حوزته لا يحفظون الا أن يكون هذا ايعا
 من الحيران فيقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع على بيعه وانقل في الوديعة قوله ليس للمودع أن
 يودع الخ ذكر الصداق الشهيد ما يدل على الضمان فيقال عند القسري فصول من الثالث والاربعين وفي
 البراز به قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودايع الناس وضاعت لان ضمانه وان اجلس على بابها بانه مصغرا
 فضاع ان كان الصبي بهقل الحفظ ويحفظ لاضمن والا يضمن اه وقال قبيله والحاصل أن العبرة بالعرف
 حتى لو ترك الحانوت مفتوحا أو على الشبكة على بابها ونام في النهار ليس بتقصير وفي السيل اضاعة وفي
 خوارزم لا بعد اضاعة في يوم والدم اه (أقول) الذي يظهر في مسئلة الحانوت عدم الضمان سواء
 اجلس صغيرا ولا يجب جري عرف أهل السوق لانه غير مودع فعدا بل تركها في حوزته ماع ما قد حفظها

في رجل ادعى على آخر مال وأحضره تد كرتة خطاه وضمته هل يقضى عليه بذلك أم لا اذا طلب عنه على الخط
 وانتهى بحلف أم لا (أجاب) لا يقضى بالخط وانتهى بحلف ما كصر به في الخائنواعم أنه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل
 بكتوب الوقف الذي عليه تعاطوا القضاء لماضين لان القاضي لا يقضى الى جهة البينة أو الاقرار أو النكول كل في اقرار الخائنعة تله في
 الاشهاد وفيه والآخر المدعي خطا اقرار المدعي عليه لا يحلف أنه ما كتب وانما يحلف على أصل المال كل في قضاء الخائنة اه ولا شك أن الخط
 أعمن أن يكون بالقلم أو بالطابع الذي هو الختم فافهم والله أعلم (مثل) في رجل له مرفي كرم آخر وقد اختلف معني تدوم فرب الكرم يريد

أن يجعل له ذراعاً أو ذراعين وصاحب الممر ينظله مقدار ما سمع دوايه الموقرة بأحجامه دشولاً ونحوها الحكم (أجاب) يحكم لصاحب الممر مقدار الباب الاعظم للكرم فقد نصوا على أنه لو كان رجل طريق قد ارسل رجل فأراد صاحب الدار أن يني في ساحة الدار ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك في ساحة الدار عرض باب الدار الاعظم فكذلك يقول في رجل به طريق في كرم رجل أراد صاحب الكرم أن يفسر في أرض الكرم ما ينقطع به طريقه لم يكن له ذلك وينبغي أن يترك له في الأرض عرض باب الكرم الاعظم ولا شك أن النص على ذلك في الدار نص عليه في الكرم كالأختفى على ذي قوته الله أعلم (سئل) في أم جهزت بأنتها بجهز (٨١) ودفعته لها ثم ماتت أمها فبقيت

ورثتها على البنت بالجهاز أنه عار به وأدعت هي أنه ملك والام من تدفع ذلك ملكاً لا عار به هل القول قولها أم قول بقية الورثة (أجاب) المختار لفتوى أنه إن كان العرف مستمراً أن الام تدفع ذلك الجهاز ملكاً لا عار به لم يقبل قول بقية الورثة أنه عار به والقول قول البنت في ذلك لأن الظاهر شاهد لها والحال هذه والمنظر واليه العرف وقد صرح بذلك غير واحد من علماؤنا والله أعلم (سئل) في رجل مات زوجته عن أسباب لها تستر فقنها ونشئ منها في بعضها أنها لها كانت دفعته عار به والزواج ينكر كون ذلك للام هل القول قول الزوج بينهما وعلى الام البيعة أم على العكس (أجاب) القول قول الزوج بينهما على نفق العلم والبيعة على الام والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت بنتها فتتلك ما في بيت زوجها من المصاغ والامعة مدفوعة عنها كانت عار به

بما يصف به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد ما تقدم وأما إلى فتاوى القاضي يظهر الدين أنه يبرأ على كل حال لأنه تركها في الحرز فلم يضيع اه وفي جامع الفصولين أيضاً دخل الحمام ووضع دراهم الوديع مع ثيابه بين يدي الثياب قال خ يعني فاضحيان ضمن لا بداع المودع وقال حط يعني صاحب الحمام لانه ابداع ضمنى وانما يضمن المودع ابداع قصدى اه وفيه ضمان الاجير المشترك والخاص وامرأا للذخيرة قرية عادتهم أن البقار إذا أدخل السرح في السكك رسل كل مرق في سكرها وما لاسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فصاعت بقرته قبل يراها إذا عرف كالتسروط وقيل لو لم يبتذل ذلك فلا بأس اه والظاهر أن لقون يقتل بان لم يكن باعته واخذلان ذلك اذا كان معروفاً لا يستحلخافاً لأنه يكون ما ذوابه عاقبة قد منعه خوفه المسئلة في كلب الو كلبه وهو ما أرسل الوكيل بالبيع الثمن إلى الموكل مع المكاري ونحوه مما عرجه العادة فإنه لا يضمن به أنفى الخبر الرمي (واقول) أيضاً في هنا مسئلة ذكرتها فيما علمت على البر المختار في سادته وقت في زماننا وستلنا ضاهي رجل أودع عند رجل صرمن الشال غالبة الثمن فوضعها المودع في اصطبل داره فصرقت من الاصطبل هل يضمنها أولاً والجواب بئى على معرفة المراد بالحرز في البرازية ولو قالوا بوضعها بين يدي وقت ونسيبها فصاعت يضمن ولو قالوا بوضعها بين يدي دارى والمسئلة بحالها انما لا يحفظ في عرصه البار كصره التقدين يضمن ولو كانت باعده بصر صاحبها لا يضمن اه وبمثل في الخلاصة الفصولين وغيرهما وظاهره انه يجب حوز كل شئ في حوز مثله لكن ذكر العلائق في البر المختار من كتاب السرقة أن ظاهراً المذهب أن كلما كان حوز النوع فهو حوز لكل الأنواع فبقطع بسرعة لؤلؤ من اصطبل اه والظاهر أن ذلك من ظاهر المذهب خاص في حوز السرقة دون الدودة لأن التعصير في قطع السارق هناك الحرز وذلك لا يفتاونه باعتبار الحزرات والمعتبر في ضمان المودع التعصير والتقصير في الحفظ لا الأثر أهو وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجته مبنية يضمن مع انه لو سرقتها سارق يقطع لان الدار حوز وانما ضمانها بالتقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار ونسخ والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عاله أو في الحمام أو المصعد أو الطريق ونحو ذلك وغاب عنها يضمن مع أنه لا يقطع سارقها ولو اعتراها في الدار بعد ما حوزها للمعتبر في السرقة فمزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيزيم بخلافه ما أطبقوا عليه في هذا الباب من أن المدا على التعصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الدودة فيما لا يوضع فيه أمثالهات تعصير في الحفظ كلوص صريح عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحزرها حوز كل شئ بحسب موان كان المراد به في السرقة تحلها فلا يقاس أحد البابين على الآخر لا يقل مع أن النقل الصريح يخالفه كالجمل وبه يظهر جواب الحادثة المذ كوروقه تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أودع زبد عند عروود بعتمه علمت منها صناعتها من عند عروود وجئت عند بكرور يدعرو المودع أن يخاصم ويدعي بذلك ويأخذها من بكره هل له ذلك ويصلح خصماً (الجواب) نعم وقد أجاب الخافق بقوله له أن يفت على المسئلة في جعلها لكن نقل في البحر الرائق عن الوالوا الجيقر جل النقط لقطعة فصاعت من ثم وجدها في يد

(١١) - (فتاوى سلمية) - ثاني (عندها باععت شيأ من تركتها بغيره ودفعت من المصاغ والامعة للحكم (أجاب) القول قول الزوج في أنها تركت لفتاوى أمه لماله فيما يصلح له خاصة وفيما هو مشترك الصلاحية وفيما هو خاص بالنساء فإنه تركت بغيره ولا ينفذ بينهما في حصائل زوج غير ضرور وفيه حصة الزوج فيما دفعته معها ثم ان تلت به والا ينش عليها باطله لحقه كاهو صريح كلام العلماء في الجنازة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت في بيت زوجها الذي به أسبابا فمجمت أمها وضرة أمها على البيت ونقلتا جميع ما فيه ورسائنه لاشحيا لا يبايأ طلب الزوج منه ما فرض الله تعالى من أسبابها المذ كوروقه تعالى الاخ أنها كانت عار به تيدها فالحكم (أجاب) القول

قول الزوج مع بینه أنه ملك زوجته إذا غشي ما يستدل به على الملك وضع الدوق وقد وضع دمه عليها والجن على الزوج على نفى العلم بأنه لا يعل انه مدعيها والبيعتى على المدعى والله أعلم (سئل) فيما لو كان في البلدة قاضيان فوقع الخصومة بين المتداعين فالمدعى يبدأ بنقضها به التي قاض منها والمدعى عليه يدعى بالآخر فيكون الخبر (أجاب) الخبر للمدعى عليه عند مجرد قوله القضى قال في الخبر وهو باطله شامل لما إذا أراد المدعى قاض في حجة المدعى عليه فأضى حجة المدعى وما إذا تعدد القضاة في المذهب إلا ربه وتكثروا كفى القاهر فإراد المدعى شافعيًا مثلاً والمدعى (٨٢) عليه مال كما لا يلزم يكون من محلها فان الخبر للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت

مراراً كلام العسر
(أقول) وقد أفتيت به أيضاً
مراراً كثيرة والله أعلم
(سئل) فيما إذا بنى مستأجر
حمام وقبض من ماله بناء
بأذن نائب الحكم ليصيب
مأفق من الاجرة واختلف
مع نازحه في مقدار ذلك هل
القول قول المستأجر أم
قول الناطر وإذا كان
القول قول الناطر هل
يكون مع البين أم بغيره
(أجاب) لا يكون القول
قول المستأجر بالإجماع
لأنه يدعى بذلك يناهض
الوقف والقول قول الناطر
بلاعين لأنه خصم في حق
سماع البينة لا حق البين
لأن إقراره على الوقف لا يصح
وإذا كان المستأجر مدعياً
لا يعمل بمجردهما عالم
بنزوها بالبينة كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في
مستأجر حمام أبرز حجة
مشبهة على الأذن بالبناء
وئبونه وحكم القاضي به
وبرهن على الحكم المستوفى
لشرائطه شرعاً هل يعمل
به أم لا (أجاب) نعم

رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق بينه وبين الودعة اهـ فيؤخذ من هذا ان المودع ذلك والله أعلم اهـ ونظر المسئلة في لقطات التنوير وعرضاها للعلاقى الى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح أن له الموصولة ان يده أحق اهـ بمعنى الملتصقة بالخصومة أضلوفى الخانية من كتاب القطر جمل النقط لقطه وضاعت منه فوجدناها في بدعته فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الودعة فان في الودعة يكون المودع أن يأخذها من الثاني لأن في القطعة الثاني كالأول في ولاية أخذ القطعة وليس الثاني كالأول في إثبات المدعى الودعة اهـ (سئل) فيما إذا كان له يودع عند عرو فوكله بذكر كافي طلبه من عرو وتسليمه له فطلبه الوكيل من عرو فطلبه له تسليمها ومنعهها لم يملك قدرته على تسليمها حتى هلكت عند عرو ويرد يدان أن ضمن عرو قيمته بعد ثبوت ما ذكره عرو فله ذلك (الجواب) حدث طابها الوكيل فتمهلهما طلبا ضمن قال في الفتاوى وشرحه العلامة القهستاني فان حبها أى أمسكها المودع بعد طلبه بها ولو حكا كالوكيل على ما في المضمرات الخ اهـ ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن انقضى عن القاعدة وكذا في شر التتو والعلاقى لكن في المنع وقيد بانفسه لانه في موضع ثقة عن الجعفس انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فغسبها لا يضمن وفي الخانب ترجل أودع عند انسان وديعة وقال في السمرن أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الودعة فغسبها رجل وبين تلك العلامة قلم يصدقه المودع حتى هلكت قال الودعة قال أو القاسم لا ضمان على المودع اهـ لكن في الخلاصة المالك إذا طلب الودعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها من رضا يضمن ولو كان الذي طلب الودعة وكيل المالك يضمن لما ذهب فقد أنشأ الودعة كان من غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الودعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له إنشاء الودعة بخلاف المالك اهـ وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع إذا طلب الودعة فقال لا أدفع الا الذي جاء به أو لم يدفعه الى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في تناوئ القاضي ظهر الدين هذه المسئلة وأجاب نعم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع إذا صدق من ادعى انه وكيل يقبض الودعة فانه قال في الوكالة لا يبرم بدفع الودعة اليه ولكن لقاتل أو يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل الآخرى انه لو قبل الوكيل قبل علم الوكيل بالعرض ولا يصح ولا يرجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا في تناوئه اهـ نعم في الإيداع قال العلامة خير الدين الرولى بعد ما نقل هذه العبارة عن المنع في طائفة الحرمان نفسه أقول ظاهر ما نقله في الفصول العمادية معزى الى القاضي ظهر الدين انه لا يضمن في مسئلة الوكيل كما هو منقول عن الجعفس فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهر وينراه على التوفيق بين القولين بما يحمل ما في الخلاصة على ما إذا قصد الوكيل إنشاء الودعة عند المودع بعد عدم دفعه له في وقت آخرى فيضمن لانه ليس له إنشاء الودعة فتنافى القاضي ظهر الدين والجعفس على ما إذا منع ليؤدى الى الودع بنفسه واستباحها على الإيداع الاول وذلك قال في جوابه لا أدفع الا الذي جاء به أو في خلاصتها

مجرد الدعوى بغير بيان * لا بدع المطالب من انسان فإذا أتى البرهان بدفع الذى * قد تورت دعواها بالبرهان هو وحديث سيدنا هذنا طاق * مرو به عنه كل ذى عرفان فيه الجواب عن السؤال وغيره * اذ ذلك قاطعة من الاركان قد قاله الرولى خير الدين لا * حرمت أمانته من الاحسان والله أعلم (سئل) في رجل دفع زوجه تصاواراً او منقوشين ثم حصل بينه و قوله يضمن الخ فقد تصاواراً بما يمنع عن الوكيل ولم يحدث له ايداع جديد لعدم قدرته الوكيل على إنشاءه بخلاف المالك وعبارتها مع الفصولين لانه لا يمكن الإيداع فيضمن لو لم يدفع مع قدرة الدفع لغصبها اهـ منه

و بينهم اخماصة فقال ما اعمطيتك الابن وقالت بل اعطيتني به تهل القول قولها أو قوله (أجاب) القول قولها الا قوله لانه يدعى الضمان عليها وهي تنكر والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة عشر شاة ثم ادعى المدفع له انها هبة والاداعي انها قرض هل القول قول المدافع أم قول المدفع له (أجاب) القول للمالك في ذلك بينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ورأى من معلوم وسلم له ثم طالبه بتمنه فانكر شرهه وأدعى أنه وهبه له وأنكر هبته وطلب رده عليه بعينه أو دفع عنه فاستنعى رده عليه ثم من عند همل القول قول البايع أنه وهبه له أو قول مدعى الهبة بينه (أجاب) بمقتضى النور عن مالكه بضم قيمته ان لم يثبت بيعه (٨٣) بالثمن الذي ادعى عليه فان أثبت بيعه له فله الثمن الذي قامت عليه

البيعة والمدعى الهبة على مدعى البيع العيين لا نكراهه أصرا لو أقر به لزمه ان لم يكن له بينة عليها وان أقام كل منهما بينة على ما دعى فيبينة البائع مقدمة لان البيع أقوى لكونه أسرع فذا من الهبة لانها لا ترفع الا بالقبض والبيع يصح بدونه والله أعلم (سئل) في أهل قرية عليها وارض

سلطانيسة يدعى بعضهم لبعض في دفعها لمن يشاؤها ويشهد الا تراشع شرعاً لم لا (أجاب) ان جازاً معاوشة واثباتها دعا بها لظنة التهمة صرح به الزبلي قال لانهم جازاً بما كان ذلك بمعنى المعاوضة فتناقش التهمة فترد والله أعلم (سئل) في شاب أمره كرمه من هوى خدمته لعنى هو أعلم شأنه وحقيقته فخرج من عنده فاتهم أنه عبد الى سبته وكسره في حال خدمته وأخذ منه كذا مبلغا وسما وقامت اماره عليه بان

هو صريح في أن الوكيل تركها وذهب عن رضا بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أى وأدفعها لك في غير هذه الساعة فإذا فارقه فقد أنشأ الادعاء وليس له ذلك بخلاف قوله لا دفعها الا الذي جالبها فانه استبقاه الا بدعاء الاول لا انشاء ما يدعى فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى الموفق اه كلام الغير الرمي وفي التنازع بين الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل رجلا قبض ودية بمحض من المودع فانتهى السامو كبل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فاستنعى ثم هلك هل ضمن فقال نعم لان الابنية الثابتة بالبيعة فوق الثابتة بالبيع فيقول ثبت التوكيل بالبيعة فاستنعى من الدفع اليه بعد الطلب بضم فنهنا أولى قيل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدق في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يتنعى من الدفع اليه اه فالحاصل انه اذا تمهعن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في الحصر في الخلاصة وأما اذا تمهعن على الوكيل فنه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والواجب والتنازع في الحاشية والحاشية والاضطرار انه يضمن واختره صاحب المنع وتبعه العلافي في شرحه فعين الصبر الى ما عليه الا كتحصر صا والمضمر ان شرح القدوري والشروح مقدمة ففي مستلزام المودع الوكيل بمحض منه من التوكيل لم يضمن له الا دفعها الا الذي جالبها حتى يكون استبقاه للا بدعاء الاول وقد جمعت هذه النقول وجاء الثوابين المالك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب (أقول) ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن عنهما عن الرسول في ظاهر الرواية وذكره في الدر المختار أيضا وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العبادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبني على خلاف ظاهر الرواية كجانبه عليه في نورا لعين ثم اعلم ان عبارة التنازع في المقدمة انما تفيد تفصيلا في مسئلة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالتمنع عن الوكيل اذا كان توكيله ثابتا بالبيعة أو بالينة أو اذا كان بتصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر هل يحصر هذا التفصيل في مسئلة الرسول أو يضافه مقتضى ما صرح عن الخاتبة من قوله ظاهر حل وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلك الوكيل ودية لا ضمان انه لو صدق بضمين فخالف مسئلة الوكيل الا ان يقال ان قوله فلم يصدق ليس قيداً احترازاً بافلا مفهومه وهذا ان حل على انه رسول وكذا ان حل على انه وكيل بخلاف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين للغير الرمي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل يجهل ولا يضمن بالدفع قال الزاهد في ساو به واما فيه تفصيل لو كان عند ذلك الاتفاق يمكن لا يمكن لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع لم جاء اليه تلك العلامة فلا بد من تفصيل لا بد منه عند ذلك كالتصريح بالوكالة لوحيد بينه وهو الجاني بتلك العلامة وأما استماعه ذلك من جني فنادر وان كان عند ذلك يمكن فيه احدمن الناس من يفهم اتفاقهما على ذلك أو يمكن فيه لاحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريانها فالوكالة باطله والدفع مضمين اه هذا لما نقله الرمي (قلت) كثير ما يتبع ان المسالك بعد اتفاقهما مع المودع على ذلك يبعث رجلا بتلك العلامة فيسعه آخر فيسبب الاول ويجبر المودع بتلك العلامة

غرضه بذلك استبقاؤه واستقراره في يد مدعى ما يتوهمه هل يصح الاتفاق في الحال هذه عليه دعواه أو يقبل شهادته من هومة بتدبيره ثم وأكله وشربه من طعامه ومروقه والحال انه معروف بحجب الخلفان الجواب ولكن فسخ الخائن (أجاب) قد سبق لشيخ الاسلام أبي السعود العبادي رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بانه يحرم عن القاضي سماع مثل هذه الدعي وما لا يثبت مثل هذه الحيلة معهود فيها بين القجرة واختلافهم فيها بين الناس مشتهرة ومن لفتلهم جهالة تعالى فيها بالعلم أن لا يصحوا الى أشغال هذه الدعاوى بل يعز ووالمدعي ويحرموه عن التعرض لمثل ذلك الغرر المتخدد وبمثله أفتى شيخنا المرحوم مولانا الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي صاحب تويرا لا بصرا لا انتشار ذلك في

غالب القرى والامصار يؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه وتبدل ذلك فبحا و بعدا
شهادة من بعاهه تشي وبغاده بتعدى فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله وانما البراجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لا يكون (سئل)
في امر اذ وقف اموالها كن على اولاده التي من جلته ومات الواقف بعد الحكم بصحة الوقف وان مغادرت بعد مدة تزدي على خمس عشرة
سنة ان بعض المتوفى ملك اموال وان وقفه لم يصادف بخلافه تشاهد التصرف في الاما كن المذ كورة على ما شرط اموال الواقف وتقتض
ما يتصلها من الوقف بل تسع دعواها (٨٤) بعدمضي هذه المدة أم لا (أجاب) لا تسع لامور منها عليها الوقف ايها الاما كن التي تدعيها

وقد يقال ان هذا لا ينافي بحصة التوكيل بعد وجود شرط المتقدم عند اتفاق المال مع المودع والظاهر ان
المالك اذا قال لم اذ كر العلامة لهذا الرجل الذي يملكه وانما أخذ كتم الغيرة ان يكون القول له لانه منكر
فيضن المودع فتأمل والله اعلم (سئل) في رجل غاب عن منزله وخلط امرأته وكان في بدو دعة فلما
رجع طلب الودعة فطلب عليها كيف الحكم (الجواب) هذه المسئلة على وجهين كانت امرأته امانة
لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غيرا منقسمة يضمن لانه مضيع كذا في الوقفات الحسابية
ومثله في العمادية عن الخانية (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد يغاه
ذو شوكة وانزعاهما من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكر يده عليها مدة حتى هلكت عند سدو ويد عمر
مطالبه بكر بقمته حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم قول فقها لنا ولو ادع الغاصب المصوب ثم هلك
في يده ضمن اياها من الغاصب والمودع قال في الدرر اما الغاصب فظاهر واما مودعة فلقبضه منه بل ارضا
ماله كاه والمسئلة في ودعة التنوير والقهستاني وغيرهما (سئل) في رجل ارسل كديشا لشرية
لبرعه في القرية فدفعه شرية الى القرية الى ابيها بالخلاص مساهمة ما سكت معه فله ان يرضى
الاكديش فشق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شرية المرقوم بقمته الا كديش فهل لا يرجع
عليه بشئ (الجواب) نعم في الخانية قوله ان يدفع الى ابيها بالخلاص وهو الذي استاجر مشاهدة او
مساهمة تسكن معه (سئل) في فرس مشتركة بين زيد وعمر وهي تحت يد زيد يذات شرية كعمر وقبضه زيد
على يديه الصغير الذي في عياله ليعقبها فخذها رجل من يداين وماتت عنده فقام شرية كعمر وبطلان
زيدا بقمته حصته منها اعماله متعد في الدفع الى ابنه المزمع قول لاطالبته بذلك (الجواب) حيث ينها
مع ابنه الغير المبالغ لايضمن حصته شرية والله اعلم وفي التجنيس المودع اذا بعت الودعة على يداينه والابن
ايض في عياله ان كان بالغ لايضمن وان لم يكن بالغ لايضمن مجازية في بحث ضمان الجاهل ومثله في الغصون
(سئل) فيما اذا دفع زيد بضاعته على سبل الامانة لعمر وليرسلها للبكر بليلة كذا على أن لا ينزل بها في البحر
الا في مركب مغفر أمين فنزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فاخذ النصارى البضاعة بآلة قهر والغلبة
والحال ان في البحر مركب مغفر موجود مسرعة لا مسخرة للركوب فيها فهل يضمن عمرو (الجواب) نعم
حدث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو بقمته الودعة المذ كورة كما اذا أمره بحفظها في دار فوضعها في دار اخرى
لان الاصل كالفي الدرر ان الشراط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به محكما والنهي عن الوضع في مركب
غير مغفر وفي دار اخرى مفيد لان ما يختلفان في الامن والحفظ فضع الشرط وامكن العمل به بخلاف ما اذا
أمره أن يضعها في بيت معين من دار او صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر وفي صندوق آخر منه لان
البيتين قائما يختلفان في الحفظ فالممكن من الاخذ من احدهما ممكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط
غير مفيد وتعدا العمل به فلا يبرر وكذلك تعين الصندوق فلا يشدان الصندوقين في بيت واحد
لا يشدان فان ظاهرا الآن يكون في البيت أو الصندوق خلط ظاهر فيثبت بفيد الشرط ويضمن بالخلاف

وتناولها ما يخصها من
الوقف بشرط الواقف
وتركها المازفة في ذلك
ولنع حضرة السلطان نصر
الله تعالى عن سماع بعض
عليه خمس عشرة سنة فان
منعه القضاة من سماعها
بله قهم بالرعية منهم
عن القضاء في الخانة
المتصفة بهذا المذ فتمنع
شرعا والله تعالى اعلم
(سئل) في ورثة اقسوا
خاله كرم ثم ادعى أحدهم
الكرم أن والده ملكه
في حال حصته وسلمه فهل
تسمع دعواه وقبض بيته
ولا تمنع من ذلك اقسام اللغة
(أجاب) نعم تسع دعواه
وتقبل بيته ولا تمنع من ذلك
اقسام اللغة لجواز أن
تكون الغلبة مشتركة
بينهم والكرم لاحدهم
وقد مر بذلك في البرا في
والخلاصة والتراخانية
وجمع الفتاوى نقلان
القاضي الامام وغيرهما من
كتب المذهب قال في
الخلاصة لا تدعى بخبر افعال
المدعي عليه ما سوى غره أو

اشترى لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجرة والتمه لغيره اه والله اعلم (سئل) في محض تبسلي قرية يتدعى الذي قاطعه على اه
احتمال ائماله معلوم عليه بعد أن تحول الما طعة وتولى غيره ثم غلب حوالا لا مال منكر اساعله لمعامله وهو ينكر ويقول مالنا على شئ هل
تسمع دعواه عليه او لا وهل القول قول المشتب الماطع ولا يلزمه عين (أجاب) لا تسع دعوى المدعي المذ كورة عما دعيه عليه من مال مكتسور
لان الماطعة على الاستصحاب لا تجوز باجماع الامتثال لاصحاب قال في النزازية في الساب من كلب الفاظ تكون اسلاما وكفر او خطا بعدان
قدم قرعنا عشر من سماعه الابدان وعلى هذا اذا أخذ أحد المكس أو الضرايب ماطعة فقال امبارك باد ووقعت بسراي الجذ يدق اقبعة وهي

لأخذه منه وانما هو فعل موافق له فقبل اه وحيت تقدم على الربا بالينة فعل الطالب المين لانه ادعى عليه فسلوا آخر به لزمه فاذا
 أنكسر يصف والله (سئل) في بقرة تنزل عن فها خارج وذو بكلى يدعى الشراء فهل اذا ارخاوتنا نرى يدعى البند أسبق ترجيح بنته أم بنته الخارج
 المتأخر فالراجح (أجاب) يعمل بالأسبق نأري بخلاف الحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على قاض ابن فلان بن فلان المتسوق فكان كذا
 بتاريج كذا والبدونه لاوارث له غيره وشهد عدلان بذلك وحكم بينته لدى خصم بطريقه الشرعي فادعى الابن لدى قاض آخر على من يده شئ
 من التركة كذلك فانكر نسبه فاقام (٨٦) شاهدين شهدا أن قاضى بلد كذا أشهدنا على حكمه ان هذا الرجل ابن فلان ووارثه لاوارث له غيره

فهل يقبل ذلك ويجعل
 وارثا أم لا (أجاب) نعم قبل
 ذلك ويجعل وارثا في جامع
 الفصولين وغير موافق له
 وارث فلان المستشهدا
 ان قاضى بلد كذا أشهدنا
 على حكمه أن هذا الرجل
 وارث فلان الميت لاوارث
 له غيره يجعل وارثا وقد
 ذكرنا مثل هذا فيقال
 شهدا أن قاضيا من القضاة
 أشهدنا أنه قضى لهذا على
 هذا بأمر أو بحكم من
 الحقوق أو قالنا شهدا أن
 قاضيا من القضاة حكمه
 عليه أنه أو شهدا أن قاضى
 الكوفة فعله الى غير ذلك
 وعند نسبية القاضى وذكر
 نسبه لا خلاف في قبول مثل
 ذلك والله أعلم (سئل) في
 رجل ادعت عليه زوجته
 بغيرها المجهول وهو متر به
 وفقره ظاهر وطالبته فامتنع
 لذلك هل القاضى أن يسأل
 من جيرانه عن عسرتة
 عاجلا ولا يتجسس سبله أم لا
 (أجاب) نعم للقاضى ذلك
 والحال هذه كما تفعله
 الطر سوسى فأفهم الوسائل

جاء (سئل) في رجل باع بقره لاسان فادعاها آخر فاقام المشتري بينته على المدعى انه باعها لسانه فهل يقبل بينته أم لا الشرط
 (أجاب) نعم قبل بينته المشتري على أنه باع الذى باعته والله أعلم (سئل) في محلة قيمت من زينة فادعى رجل على واحد منهم بمصحة شائعة فيها
 عينها فاقم بينته ولا تراغب هل ينقد الحكم فيها في يد الغائب أم لا (أجاب) لا ينقد فيها في يد الغائب وانما ينقد على الحاضر فيها في يد كائن
 جامع الفصولين في الرابع والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بعد النكاح انهما قبض مهرها الذى شرط بجهله لها هل تسمع دعواها
 أو دعوى من يقوم مقامها في ذلك وقضى لها به أم لا يضى لها حيث سلمت نفسها (أجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط بجهله

جاز اه (أقول) حاصله انه ليس للمولى أخذ هاهن المودع حبرا ولو دفعها المودع رضاه الى المولى نص ظاهر
 المولى ليس له أخذ ذلك من المشتري ولو دفع اليه المشتري براء أو في العرصن الاختصاص ومنع منه ودعيه بعده
 لا يكون ظملا لان المولى ليس له قبض ودعيه عبدا ماذونا كان أو مجبورا والم خصم ونظر انه من كسبه
 لاحتمال انه مال الغير ودعيه فاذا ظهر انه للعبد بالينة فيثبت بذات اه (سئل) فيما اذا أودع زبد عند عرو
 صندوقا مقلدا فيه أمتعة فوضعه عرو في بيت من داره حرز له فدخل غل في الصندوق وأفسد بعض الأمتعة
 بدون تعد من عرو ولا تقصير فهل لاضمان عليه (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين في الشجرة أفسدها
 الغار وقد عرف المودع تقبيل الغار فلو أعلم ربهما تقبيل الغار برئ لاولي يعلمه بما علم ولم يسده وفي العند لو
 كانت شيأ من الصوف وبوب الوديع غلب وخاف المودع عليها الفاسد فيقعها الى القاضى ليعيدها ولم يرفع
 ولم يتجسس لا دفع ذلك بضمي اه وفي الظاهر به السوس وفسد لا يضمن اه تنجيب الخبوة وفي الموالبية
 فلم يرد بها بالهوا وحتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن اه تنجيب الخبوة وفي الموالبية
 وتارك نشر الصوف صيفا فعلم * يضمن وقرض الغار بالعكس يؤثر
 اذا لم يسلد الثقب من بعده له * ولم يعلم الملك ما هي تنقشر

(سئل) فيما اذا كان زيدا الغائب ودعيه عند عرو فادعى له زيدا راسها المبيع رجل أمين بعنده عليه
 فعل ذلك فخرج على الرسول قاطع الطريق فقبها القاطعة والامانة بالقهر والتلبؤ ولم تكن دفعهم ويزيد يد
 أن يضمنها عرو فهل يجب كان الامر كذلك لاضمان على عرو (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع
 زبد بسده عند عرو وقابى العبد من عند عرو بدون تعد من عرو ولا تقصير في حفظه فهل لاضمان عليه
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيدا لعمر وجار على سبيل الامانة فربطه وعرو بمجس مع ذاب أخرى
 على شطآنه ورا بعد عنهما محل آخر حتى نأبعا عن بصره وقصر في الحفظ حتى سقط الجار في النهر فهل يضمن
 عرو قيمته لصاحبه (الجواب) حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه
 * كخطب العار به *

(سئل) في رجل استعار ثورا من آخر استعاره مطلقه لغيره فادعى عليه فادعى عليه في حاله استعماله من غير تعد منه
 ولا وجه يقتضى ضمانه فهل لاضمان عليه (الجواب) نعم ولو هلك الثور بالعار به في يد المستعير فان
 كان العقد مطلقا لا يضمن سوا هلكته في حال الاستعمال أو في غيره عمادية من ضمان المستعير (سئل)
 فيما اذا استعار زبد من عرو وجار الركبة الى قرية معينة استعاره مطلقه ليصعد زعالى القرية ثم بعد رافعه
 بعيد الجار لصاحبه فركب له للقرية وقيل فرائض من الحاصد بها الا عراب عده حصارا لاهل القرية به بالغلبة
 والقهر بدون تعد من زبد ولا تقصير في الحفظ ولم يقد على دفعهم ولا على دفعهم وزعم صاحبه أن زيدا
 يضمنه بمقتضى شرط عده ضمانه فهل لاضمان على زبد لو صدر الشرط (الجواب) نعم قال في ودعيه
 التتو وباشراط الضمان على الامين باطل به يضى اه وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير

على الملقى به والله أعلم (سئل) في رجل اذى على آخر شاة أو أم في يد المدي عليه نصب فاذا ابدع هل تندفع دعوى المدي أم لا (أجاب) لا تندفع الدعوى في هذه الصورة وان أقام ذوال اليد البيعة على ابداع في الصحيح كافي جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلثي فرس وتسلمها منفاذها ثم أمان لها ريعا فها وصدقت على ان الثلثين شرعا من البائع المذكور فهل تسع دعواها على المشتري المذكور بغية البائع أم لا تسع الاعلى البائع ولا يكون المشتري خصما (أجاب) لا تسع دعواها على المشتري حيث صدقت على الشراء المذكور أو كذبته أو أقام ريعا على ذلك المشتري ليس بخصم والخالف هذه لكونه مودعا في (٨٧) القسدر المدي عن الغائب كما صرح به في جامع

الفصولين في الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق عن البعض في الدعوى والخصومة وغيره والله أعلم (سئل) في حصان بين اثنين لأحدهما الربع والآخر الباقي باع صاحب الباقي جعيل رجل بفيران الآخر ومات عنده ولم يجر صاحب الربع بيعه وأراد نصيب الشريك الباقي ويسؤل قيمته كذا والبائع يقول كذا بأنقص فالقول في القيمة قول من منهما (أجاب) القول في القيمة قول البائع بيمينه البيعة على الاستحواثه أعلم (سئل) في رجل تلقى بيتا عن والده ونصرف فيه كما كان والده من غير منازع ولا مدافع مدة تتوف عن خصمين سنة والآخر بوز جماعة يدعون أن البيت لجدهم الاعلى فهل تسع دعواهم مع اطلاعهم على التصرف المذكور وإطلاع آباءهم وعدم مانع عنهم من الدعوى (أجاب) لا تسع هذه الدعوى فند

الشرط سواء ان اشترط الضمان على الامين باطل وبه تأخذ اه وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وان ائتم الضمان عند الهلاك (سئل) في رجل استعار من آخر عدولا معاونة ليتفجع بها ثم مات قبل ان يردّها لصاحبها جهلا له أو لم توجد في تركته فهل يكون ضمانا لها في تركته (الجواب) نعم لان العارية أمانة كإتي العلاق والامانات مضمونة بالمرتفع فيجب (سئل) فيما اذا استعاز بيمين عمر وحصانه ليركبه أربعة أيام إلى قرية معينة فركب إلى القرية المذكورة وتجاوزها إلى قرية أخرى بعيدة وغاب أكثر من شهر ثم رجع قائلا ان الحصان قد هلك مع في القرية الأخرى بعد مرور الأيام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان لصاحبه (الجواب) حيث كانت عارية المذكور موقوفة وقت ومقدرة بمكان معين فامسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العمدية في الفصل ٢٢ العارية ولو كانت موقوفة بالمكان تجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه وفي فتاوى القاضي طهيز الدين اذا كانت العارية موقوفة وقت فامسكها بعد الوقت فهو ضمان ويسبى فيه أن تكون العارية موقوفة نصا أو لا حتى ان من استعار قدوما لكسر الحطب فكسره أو مسك حتى هلك يضمن اه وثلثه في الضواين استعار ثورا ليركب به أرضا وعصيفها فركب أرضا أخرى فغلب الثور يضمن لان الأراضي تختلف في الكرايا سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب إلى مكان معلوم فذهب إلى آخر تلك المسافة كان ضامنا كذا الأصول في بيته ولم يركب حتى ذهب لعدم الرضا من المالك إلى المسالك وكذا في الاجارة اذا أفسد ولم يذهب (أقول) ينبغي أن لا يضمن لركب مثل الأرض المعينة أو رخصتها كجلى استأجر دابة للعمل وسعى نوعا غائفا لا يضمن مثل المسمى أو أخف كذا في جامع الفصولين ولو عين طريقا فسدلك طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان بعد أو غير مساو كمن وكذا اذا تجاوز إلى الامن عمادة استأجر دابة لغسل الثياب ولم يسلم حتى سرق لبلاض من رازية من الرابع من العارية العارية فهو موقوفة فامسكها بعد الوقت مع المكان الرخص وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار جامع الفصولين المستعير أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك عمادة وقها فان لم يسم المستعير له موضع ليس له أن يخرج بها من المصر اه وفي القولين عن البدائع والاختلاف المعبر والمستعير في الامام والمكان أو فيما يحمل عليها فالقول قول المعبر لان المستعير يستفيد من الانتفاع من المعبر فكان القول في المقدار والاعتين قوله مع البين دفعا للتمتع وفي فتاوى قارئ الهداية اذا اختلف المعبر والمستعير في الانتفاع بالعارية فاذا المعبر انتفاعا بمقدار بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول قول المعبر في التقيد لان القول في أصل الاعارة فكذا في صفيتها اه (سئل) في رجل استعار من آخر دابة ليركبها إلى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله إلى المكان صادف متغلبا وأخذها منه بالقهر والغلبة ولم يمسكها منه وجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير (الجواب) نعم لان العارية أمانة كما تقدم والمستعير أمين والأمين انما يضمن بتركه الحفظ اذا تركه بغير مدرك في العمادة من ضمان الراعي وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الدابة بعنا جنسي

قال في فتاوى الولوالجي ورجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع وبات على ذلك تسع بعد ذلك دعوى والده فتمتلك على بالتصرف لان الحال شاهد اه هذا مع ما في سماعها من فتح باب التزوير والتلبس والله أعلم (سئل) في واضع يداذي ولادة الدابة المتنازع فيها ملك بائع بائعة فهل يندفع الخارج الذي يدي المالك المطلق اذا أقام كل بدنة على مدعاه (أجاب) بدنة ذي السهم مقدمه لانه خصم عن يتلق المالك عنه والله أعلم (سئل) في رجل اذى على آخر بعه غصبه جلا فمته كذا أو سكر المدي عليه وحلف هل تسع بيمينه بعد الحلف أم لا وهل تقبل هذه الدعوى وان لم يكن الجلي في يد المدي عليه أم لا (أجاب) نعم تسع الدعوى على

كرمه وباعا ليهن العنب وأطهر حجة شاهدته بأنه اشتراه منه فهل تسع دجرا المذكور على مشتري العنب أم لا (أجاب) ليس له دعوى
 بمبيعته وإنما هذه الزميمة التي أجازة فأنها على كل حالة السابقة والطلب فيها لما يشترط في البيع من أن المال لا يتبع
 البائع فإذا ابتاع فلا يتبع إلا ما كان يعرفه بالملك فوجب عليه دفع ما قبضه اليوم أو ما كان يتصوره من ثمنه على المدعي عليه أما
 برهان الأول فتدبر صريح جامع الفصولين أو أكثر كتب المذهب بأن طلب الثمن لا يرد بعد قبضه حازمة لبيع الفضولي وأما برهان الثاني فلما
 فيبني أكثر كتب المذهب بأن الإجازة لا لاحقة كالوكالة السابقة وأما الثالث فلما في أكثر (أق) المتن والشروح من أن المطالبة بالثمن
 مباشر العقد لا للمالك قال

أرضنا ليزرعها فزرعها واحتطت بعد ما حرثها وأذنت له بزراعتها فبذرت الزرع وترد الات وتوقع يدعها وأخذها منه
 قيل أن يحصد الزرع فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في المتن رواذا استعاره الزرعها لم تؤخذ
 منه قيل أن يحصد الزرع وقتها أولا أو مثله في الضرر (سئل) فيما إذا استعاره بدين جبر وجار العمل
 بنفسه ولا يبره من غير عمله ثم أعلمه بترك عمله بترك عمله عندده ويرد عرو فحينئذ يدفعه الجار
 بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم يضمن ليعين الأول حيث استعاره للتجمل بغيره ثم أعاره قال
 في المتن بروشه للعلاق ومن استعاره دابة أو متاعا حراما لم يملكه ولا يتجمل به ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 ويركب على الألفاظ وأما قبل الأولين مرادوا بوضوح بغيره ان عبطت حتى لو أليس أو أركب غيره لم يركب
 بنفسه بعد وهو الصحيح كافي له والبيان انتهى قال في الخلاصة فلا قال لا تدفع لغيرك فدفعه فله أن يضمن
 بمطابقته في البرازية (سئل) في بيعه ثور أو دابة فله أن يضمنه إذا كان من جنسه دون أن يضمنه صاحبه
 وصاحبه ينكر إلا من جنسه ولا يضمنه المستعير على دجرا فكيف الحكم (الجواب) حيث كان
 لأجره حياته لا يضمن إلا بغيره بالبيع قيمته وان احتلف فقال المالك وإذا جازع من جنسه لم يضمنه ولا يضمنه
 فالبيعة على الذابح والبيع على المالك وإذا جازع من الجنس فله أن يضمنه ولو لم يضمنه المالك فله أن يضمنه
 له في قدر القيمة بغيره وإذا أدى المالك ما زاد على ما يقول الذابح فعليه البيعة والله أعلم والمسئلة في الخيرية من
 ضمان الأجر مصدر في حراشا والجامع بينهما الإلمام بالانجبار من المستعير أمين (سئل) في رجل
 استعار من آخر حمة ونسها ودخل دارا أو أجهلها في السكنى فغيبها عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها
 لصاحبها (الجواب) نعم يضمن فالمراد إذا ضاعت ضمان المستعير أدخل المستعير لبيته وترك الدابة
 المستعارة في السكنى فله أن يضمن قيمتها ولو لم يضمنها لم يضمنها بصره فقد ضاعها حتى إذا دخل
 المسجد وألبيت والدابة لا تقبض بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى فصولين اهـ (سئل) فيما إذا
 استعاره من غيره رجلا ليعمل عليه قدر ما علم من الحنطة فله أن يضمنه بطل أن الجمل لا يطبق ذلك فهل
 الجمل بسبب ذلك ويرد عرو وإن يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم
 استمارها للجمل عليها عشرة تخاتم حنطة فعملها خمسة عشر تختموها فله أن يضمنه بطل أن الجمل لا يطبق ذلك فهل
 جمل هذا القدر ضمن كل عشرين لأن هذا استعمال وان علم أنها تطبق ضمن ثلث قيمتها أو زرع الضمان
 على قدر المأذون فيه وغير المأذون فيه بخلاف ما إذا استعاره نور الطعن به عشرة تخاتم حنطة فله أن يضمنه أحد
 عشرة فهل يضمن جميع القيمة لأنه لا يضمن عشرة تخاتم فقد انتهى الأذن فبعد ذلك استعمال الدابة بغير
 إذن مالها فبغيره بخلاف الجمل لأن جملها واحد مرة واحدة وهو البعض ما أذن وفي
 البعض بخلاف قنوز الضمان عمادية (سئل) في العار به الموقته إذا أمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد
 وهل كل يضمن (الجواب) نعم العار به لو موقته أمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وان لم يضمنه
 بعد الوقت هو المختار وسواء بوقت أو لا فلا حتى ان من استعاره قوما ليكسر حطباً فكسره فاسبله ضمن

المشتري ليس له ذلك إذا
 أراد المالك أن يضمنه من
 ادعى أن الفضولي وكسبه
 يقبض منه وكذا ظاهر
 لمن له أدنى المالك بالمذهب
 هذا ولو لم يطلب الثمن وطلب
 تضمنه العنب ابتداء فلا
 بد من تعيين وزن العنب
 المدعي به وبين نوع العنب
 لكونه مثلاً وبيان ذلك في
 المثل شرط أصح الدعوى
 قال في جواهر الفتاوى
 وجعل أدنى على آخره
 فخص من كسبه وقرآن
 الاحتياط وقطع من أشجاره
 كذا وقرآن من الحطب قيمته
 كذا فاستهلكه فانه لا تصح
 هذه الدعوى بهذا القدر
 ولا بد من بيان نوع العنب
 والحطب فاقول إن كان في
 العنب بشرط هذا الابه مثلي
 فلما اشترط في الحطب
 المستهلك وهو مضمون
 بالقيمة وقدين القيمة قلنا
 لأن القيمة متفاوتة بتفاوت
 النوع والصفة اهن من
 الجوز أو الفرباد أو غير

(١٤ - فتاوى جامعية) - ثانياً (ذاك) وأنه يطلب أو يابس ولم يبين مقداره فلا يعرف أنه يصادف في بيان هذا ولا بد من ذلك كما فقوله
 ولم يبين مقدار رولات البقر فمختلف وإذا شرب في الشهادة ذلك ليشترط للمعاكم بما يحكم به المدعي والله أعلم (سئل) فحين
 اتهم بضمير يترفع عن جميع البهائم فله أن لا يضمن قوله فله أن لا يضمن قوله فله أن لا يضمن قوله فله أن لا يضمن قوله فله أن لا يضمن قوله
 قبل ذلك الإشهاد وما به أم لا (أجاب) لا تسع دعوى أولياته والحال هذه كما هو ظاهر البيان لمن مبيع طرف الحنطة من أماله في فقد النعناع
 والله أعلم (سئل) في الإبه اخوة في قاعة انهم واحدة وكسبهم على اختلاف نوعه بينهم وكل مقوض لأخييه معاشره وجب التصرف فانه

أنهم حين ظهور وأخذ كل واحد شيئاً بغير ادعاء الضمان لذلك الشيء على أحدهم فاصبحت لتعاقب أيديهم عليه حتى لو ثبت تعاقبهم عامه
فالمالك غير بضمن من شاء وتوجب المسئلة إلى مسئلة الغاصب وغاصب الغاصب ولا يباس بذلك من الفروع شاهد على ما ذكره فقوله قال
في جامع الفصولين في الفصل الثالث من الفتاوى وشيد الدين غصب قنا فغيره من عليه آخره فنه قضى له ثم إن الغصوب يستبرهن على غاصبه
أن لقن ملكي لا تقبل بينته ادعوى المالك المطلق لا تصح الأعلى ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد أن غصبته حتى تستمع في حق الضمان
الآثر أي أن ادعواه على الغاصب الأول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن (٩١) الغصوب منه على القضي له أن هذا القن

الادنى وقيل لانه أمانة وليس للأمن أن يودع ابتداءً وإتماماً لك الأمانة لأنه ما ذون ذلك لا طلاق الاذن
بالاتفاق من المعبر وصح هذا القول في النهاية كانه في التتارخانية ثم هذا كما إذا هلك المستعار فقبل
تسليمه إلى مالكه ساهما أماله هلك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في السؤال فانه قد سلم الدابة إلى
عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة إلى بناء عدم الضمان على القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى
فانهم (سئل) في المعبر إذا طلب العارية من المستعير مراراً ففطر حتى هلكت في يده ولم يكن عاجزاً عن
الدفع بعدا لطلب فهل يضمنها (الجواب) نعم يضمن حيث الحال ما ذكر
* (كتاب الهبة) *

(سئل) فيما إذا دفعت هدية ليعملها معلوم من الزمان على سبيل القرض فطالبته بالمبلغ المزبور فقال
أنك دفعتني هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها بيمينها في ذلك وعليه ومثل القرض المزبور
(الجواب) نعم دفع لا يحرمنا ثم اختلفوا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة في القول قول الدافع كذا
في القول لمن عن التزانية ومثله في الخيانة دفع اليه دراهم فقال انفقها فقبل فهو قرض كما قال اصرفها
إلى حواشيلك ولودع البسوق قال اكسبه ففعل يكون هبة لأن قرض الثوب باطل إسان الحكم من
الهبة (منشئ) فيما إذا كان زيد يملك بيتان معلوم جار في ملكه على سبيل الشيوخ أرضوا فغراسا
فوهبه من أولاده الثلاثة القاضين من من غير قسمته والبستان يحتمل القسم ثم باع زيدا بغير قسمته كونه جميع
البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة أو البسعة نافذة (الجواب) هبة المشاع فبالحتم القسم وهو
ما يعبر القاض في ما لا يتعين القسم فتنفذ طلب الشر بل لها لاتعد المالك للموهوب في الاختار مطلة بشرط
كان أو غير بائنا أو غيره فلا يباعه الوهاب مع أنه هبة المشاع باطل وهو الصحيح كقوله مشيئة الأحكام فقلنا
تنفذ الفتاوى والهبة الفاسدة لا تنفذ المالك على ما في الدرر وغيره والمسئلة مسطورة في التنوير أيضا (أقول)
ذكر ذلك في التنوير لكن قال شارحه مستدركا عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تنفذ المالك
بالبعض وبه يفتي ثم قال إن لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظا وبه يفتي أي بأقول فأثبتها
المالك بالبعض آكد من لفظ الصحيح أي في قول من قال الصحيح أنها لا تنفذ فالحاصل أنهم أقولان وصحبتان
لكن الأول أصح لانه معنون بلفظ الفتوى الذي هو آكد الفاظ التصحيح لأن القول الصحيح قد لا يقتضي به
لوجود ما هو أصح منه أو لتغير عرف أو زمان أو وجود ذلك مما يقتضي الاقتناع بخلافه في حسب ما يظهر لا هل
الترجيح بخلاف لفظه بفتي فانه صريح في أن العمل عليه وأنه لا يفتي بخلافه فإذا كان كذلك فكيف كتبت
فبما علقته على الدر المختار في هذا المجلد ما صورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تنفذ المالك في ظاهر الرواية قال
الزباني وسيله شاعرا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيكون مضروبا عليه وينفذ تصرفه الوهاب ذكره
الطحاوي وقاضيان وزوي عن ابن رستم مثله وذكره عصام أنها تنفذ المالك وبه أخذ بعض المشايخ اه
ومع أخذها المالك عنده هذا البعض أجمع الكل على أن الوهاب استرداد هاهن الموهوب له ولو كان ذارح

الضمان بسبب اليد الظالة انما يله ليد المالك الحقيقية والحكمة فالحقيقة مثل فعل الغاصب والحكمة مثل فعل غاصب الغاصب
بخلاف ما إذا اتفقا كزوائد الغصب قبل المنع كالحقة وحرق في محله والكلام فيه بطول والله أعلم (سئل) في سبب لاوارشه في الظاهر
وعليه دون لئاس فهل ادعاهم على وكيل بيت المال أم ينصب القاضي وصايدى عليه أم لا (أجاب) قدر فمثل هذا السؤال لا يستأذن
شيخ الاسلام الشيخ محمد ابن الشيخ سراج الدين الخافقي فأجاب بقوله المنصوص عليه أنه لو لم يكن له الميراث فامدع الدين على البيت
نصب القاضي وصبا لدعوى اه قال وظاهر هذا أن وكيل بيت المال ليس بصاحب الميراث لكونه خصما لا محتاجا إلى نصب القاضي

شبه ما مع وجود وارثه اوقاه اعلم (سئل) في رجل ادعى عتق ارق يدخله ارباعاً ثم فادى الخال الشراء منها وقبضها الثمن وأحضر شاهدين شهد أحدهما باقرار الام ببيعها له وقبض غنمها وشهد الآخر بالشراء والتسلم وقبض الثمن وهو كذا هل يتقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعاً أم لا (أجاب) نعم يتقبل شهادتهما قال في جامع الفصولين ادعى شراء وشهد أحدهما به والاخر أنه قبضه لا يتقبل الاقباض شهادته البسيع بلا بيان الثمن ان شهد ا على قبض الثمن يتقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر فلا خلاف في قبول مثل هذه الشهادة للذكر كرهه اتفاقهما على قبض الثمن (٩٢) فلا حاجة الى بيانه والخال هذه والله اعلم (سئل) في ابن كبير ذي زوجة وعياله كسب مستقلاً

حصل بيبه أموالاً دياراً هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته (أجاب) هي لابن تقسم بين ورثته على غرض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علي ثانياً وابن كيتسبان في صنعة واحدة فلم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كماله لالأب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط بما يعلم من عيارهم بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله أبسه فإذا قدم واحد منها لا يكون كسب الابن للأب وانظر الى ما عايناه من المسألة من قولهم لان الابن اذا كان في عياله الأب يكون معناه فيما يصنع فداد الحكم على انه يكون معناه له في فاعلم ذلك والله اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن كبير وابن صغيرين لآخر تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة عائلته ابنه الغريب لهما في السن وصحوا جميعاً بالكسب والعمل لا مال يمكن لهما مال واختلاف افيهما الكبير بذهب كله لنفسه وانهم كانوا معينيه

بالعمل وابنه يدعى وبه بعده وأخوه بصان ثلثة يعملهما وان ابنه لاصحاه معهما لم يكن به معنياً والتمسوا الحكم في ذلك (أجاب) ان ثبت كون ابنه وأخوه به عائلاً عليه وأمرهم في كل ما يقعونه اليوم بمعنونه فماله كله والقبول قوله فيما يليه به يمينه وليتني الله فافترأه أمامه وبين يديه وان لم يكونا بهذا الوصف بل كان كل مستقلاً بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعين يتناول اشكالاً وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقليون فهو بينهم اثلاثا يمينين والحكم ارفع علة باجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله اعلم (سئل)

حاصل بيبه أموالاً دياراً هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته (أجاب) هي لابن تقسم بين ورثته على غرض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علي ثانياً وابن كيتسبان في صنعة واحدة فلم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كماله لالأب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط بما يعلم من عيارهم بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عياله أبسه فإذا قدم واحد منها لا يكون كسب الابن للأب وانظر الى ما عايناه من المسألة من قولهم لان الابن اذا كان في عياله الأب يكون معناه فيما يصنع فداد الحكم على انه يكون معناه له في فاعلم ذلك والله اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن كبير وابن صغيرين لآخر تركه فرباهما الكبير ونشأ في خدمته ومن جملة عائلته ابنه الغريب لهما في السن وصحوا جميعاً بالكسب والعمل لا مال يمكن لهما مال واختلاف افيهما الكبير بذهب كله لنفسه وانهم كانوا معينيه

بالعمل وابنه يدعى وبه بعده وأخوه بصان ثلثة يعملهما وان ابنه لاصحاه معهما لم يكن به معنياً والتمسوا الحكم في ذلك (أجاب) ان ثبت كون ابنه وأخوه به عائلاً عليه وأمرهم في كل ما يقعونه اليوم بمعنونه فماله كله والقبول قوله فيما يليه به يمينه وليتني الله فافترأه أمامه وبين يديه وان لم يكونا بهذا الوصف بل كان كل مستقلاً بنفسه واشتركا في الاعمال فهو بين الاربعين يتناول اشكالاً وان كان ابنه فقط هو المعين والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقليون فهو بينهم اثلاثا يمينين والحكم ارفع علة باجتماع أهل الدين الحاملين لحكمته والله اعلم (سئل)

في أن من لا بكا له ما في مال الأب غرس من أحد ههنا مشجرة وتين وفي قنائه ثم مات الأب هل هي للغراس أم تكون ميراثا بينهما (الابن أحيا) فتكون ميراثا عن الأب الذي هو في عناه أخى للأب ولو غرسها الابن المذکور قال علماء في الابن والاب اللذين يكتسبان جميع ما اكتسبا للأب لان الابن يورثه عن ابائه حيث كان في عياله ألا ترى أنه إذا غرس شجرة فتكون للأب صرحه في الخلاصة والبرازة وبجميع القناري وغيرهما من الكتب فتقسم هي على إثنين الله تعالى نصه للغراس ونصه للاحية حيث لا وارث له غيرهما والله أعلم (مثل) في رجل ساكن بيت أبيه وفي جلة عياله يعينه يتعاطى أموره ولا ير فيه مال مخصوص به مات هل يكون (٩٣) ما بين يديه وما يوجد عنده ملكا لاهيه

لا يكون راضيا بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسلم ونصرف المشتري فيه زعوا وبناء حيث تسمع فظنوا على ما عليه الفتوى فقتلوا طامعا
 الفاسدة اه كلام البرازي ويحكي القصة من كتاب الدعوى في باب ما يعلل دعوى المدعي باع ارضا واصلها الى المشتري ونصرف فيها مدة
 زعوا بنامه جوارسا كتم الا ان يدعي انها ملكة لا تسمع دعواه ان كان حاضر وقت البيع والتسلم وما كانوا وقت تصرف المشتري فيقبله
 فلو يرضف فيه المشتري ولكن كان سا كذا وقت التسليم قال لا يستفاد دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اعتدوا المتأخرون فيها
 اذا باع وديروا ولله اذن وجه حاضرنا كتمه حيث تنقطع بهذا القدر دعواهما اه والغرض على جانب حضرة مولانا سيدنا بعد اهدام

وأول الباع والشاقي كل صياح ومساءً المذهب من العبارتين أن الأجنبي غير الجار لا يصير جاراً في سقوط دعواه بصرف المشتري في المبيع زماناً لخصيصه الأجنبي بالجار بعد استئناهما الأجنبي من القريب والمطلوب من جنابكم أنه أن وجد نقل صريح بأن الأجنبي كالجار في سقوط الدعوى بصرف المشتري زماناً فتفقدون ذلك وتغير وزن أي كتاب نقل وفي أي جمل ذكر حتى تنظر لانه وقع في ذلك اختلاف بين الأصحاب لازمه لمجالس الجواب (أجاب) قال في شرح تنوير الابصار المسمى بفتح الفغار في مسائل حتى في آخر الكتاب باع عتاراً أو حيواناً أو ثوباً وبأنه وامر أنه حاضر بعلمه ثم ادعى الابن أنه (٩٤) ملكاً لا تسع دعواه بخلاف الأجنبي ولو جار الاذا تصرف المشتري فيمزرعوا وبنافع فلا تسع

دعواه اه قوله الا اذا تصرف فيه المشتري الخ استئناهم قوله بخلاف الأجنبي ولو جار فهو صريح في مساواتهما أي الجار والأجنبي في الحكم وبه أفتي شيخ الاسلام شهاب الدين أحمد الحلبي المصري وهي في تناقض في كتاب البيوع ويطعم التساوي بينهما في الحكم من عبارة الاشياء فانه بعد أن ذكر مسألة القريب والزوجة قال الخامس والعشرون وآه يبيع عرضاً أو داراً فتصرف المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه اه فقوله وأما غيره فغير راجع لغير القريب والزوجة وهو شامل للجار فان مسألة القريب والزوجة هي الرابع والعشرون وأعقبا الخامس والعشرين فهي غير هوالار بفي مساواتهما في الحكم لا شتر كما هي العلة وأما عبارة البرازية والفتنة فلا دلالة فيها على الفرق بينهما في الحكم أما عبارة البرازية فيوجب قوله

ما قدمنا آ نفع التنازح فيه حيث قال في حجة البناء انهم ساءلوا ثم قال في حجة الفخلة القائمة لا يكون قابلاً حتى يقطعها ويسلمها فان قوله لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابلاً لا يلزم منه عدم الجوار فلا تناقض بين السكانيين ما غنم هذا التحقيق فانه بالقبول حقيق وبالله التوفيق وهذا ذكر المؤلف في موضع آخر جواب جده السابق وأيده بما قدمه من الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن بشكل على هذا قول الدرر لان المانع الجوار الاشتغال بملك المولى وليكن البناء مشغولاً بملك المولى بل بملك غيره يعنى في صورة مسألة جد جده عماد الدين فلم يكن مانعاً من الجوار كالجواب صريح عبارة السبزي في المسئلة وما يس هوم من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب الحيط في الباب الاول من حجة الزيادة انه لا يمنع الى آخره ذكره فهاهنا لاجل العمادة في تأمل ولا تغفل في الفتوى اه ماذكر المؤلف (وأقول) هذا اعتراض على ما أجابه جده لان العمارة قائمة في أرض الغير لا في أرض الواهب وقد قال في الدرر ان المانع الجوار الاشتغال بملك المولى يعنى الواهب ومقتضى ذلك جواز حصة العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات فاضحاً أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع حصة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمناع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المنع في يد الموهوب له بضرب أو عار به أو غير ذلك فلا تمنع فظهر ان الاصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة اذا لم يكن في يد الموهوب له اه ما في الفصولين وأنت خبير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما نقلناه عن الفصولين انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبته دار فهاهنا منع الواهب أولاً وأجبت مسألة حجة العمارة دون الأرض ليست من قبيل حجة المشتغل لان العمارة غير مشغولة بالأرض بل هي قائمة عليها متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل حجة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين تجوز حصة الشاغل لا المشغول لاننا نقول المراد بالشاغل الذي تجوز حصة غير المتصل كما اذا وهب متاعاً في داره أو جوالقه بدليل نصهم بأنه لا تجوز حصة الشجر بدون الأرض حتى يعلم وبسلك ما قدمنا من التنازحانية والعمارة من هذا القبيل وبدله ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب فعمل أن المانع كونه متصلاً ومشغولاً بغيره لا شاغلاً وأن المراد بالشاغل غير المتصل والآن كون المتصل مانعاً وغير مانع وهو كلام متداول وأما في حاشية الفصولين الغير الرطلى ما نص قوله تجوز حصة الشاغل أقول ليس هذا على الخلطة فان الزرع والشجر في الأرض شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز حصة المتصل بها اه فقد صرح بأن المانع هو الاتصال وان كان شاغلاً لم يكتسب الرطلى على قول الفصولين وقد صرح في زيادات فاضحاً الى آخره ما من بما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو معارة أو محبوسة لا سراً ومغصوبة وبه يعمل الأرض بيسده لا يتوزع الهبة وان كان شاغلاً للأرض لا مشغولاً ولا يدل ما في زيادات على جواز هالهنا صرحوا أن المانع في مثله

فهاهنا خلاف الأجنبي فان سكونه وقت البيع والتسليم ولو جار لا يكون رضائياً سوى الأجنبي والجار في هذا الحكم وقوله الاتصال بخلاف سكوت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري في مزرع أو بناء فهاهنا ثابت هذا الحكم للجار وهو لا ينافي الحكم ما عداه كما تقرر غاية ما فيه أنه سلك في العبارة تسليماً كما غير مانع من حقه أن يقول بعد قوله ولو جار الا اذا تصرف فيه المشتري زرعاً أو بناء كجاءه عبارة تنوير الابصار وأما عبارة الفتنة فن في أول الامر وضعها في الجار ولا ينافي غيره والذي يشهد بتساوهم هذا ذكر الحيوان والتوبيع العتار والجار الجار واما قريش من المتنازل ذكر الجار لا تقع قوم حالتها بالقر ببيع مشغولة في مسمى الأجنبي فان المراد به خلاف الزوجة والقريب كالجوار وقد كثر

افتتاح الحنفية عن علماء مصر تساوى الجار مع الاجنبى في الحكم المذكور لا شتر كما هي في العلم والعلة الموجبة لعدم سماع دعوى الجار بعد
تصرف المشتري فيوزعوا بناءه على ما علموا الفتوى قطع الاطماع الفاسد وتدابير التزوير والتليس وهذا قد مرستين بين الجار والاجنبى
واشترط فمما تصرف المشتري زمانا بخلاف الزوجة والقرى بمساكن الحال اكشف للزوجة والقرى بين الجار والاجنبى فاكتمل فيها
بالحضور والتسكوت واشترط في الجار والاجنبى تصرف المشتري زمانا وزعوا بناءه لئلا كد عند الحاكم ظهور التليس منهما بعد هذه الحالة
ففي دعواهما تقاررا للمدعى عليه تخرج جانب الحق بجانبه اذ المفروض على الحاكم ان يدور (٩٥) مع الحق كشمادار ولد فمما يقال ان

الجار للجار لا يكشف من
الاجنبى فثبت في الحاقه
بالزوجة والقرى ثبت قالوا
بمخلاف الاجنبى ولو جارا
لفرض حاله من الزوجة
والقرى ثبت في ذلك فالحق
بالاجنبى وهذا هو القول
الرابع في المسئلة وهناك
أقول ان سماع الدعوى
في الشكل مطابقا لاشتراط
تصرف المشتري في الكل
الحاق الزوجة والاجنبى دون
القرى وبغير ذلك والله
أعلم (مثل) في رجل مات
وترك عقارا وزوجة وابنا
وبنتا فادى وكيل الزوجة
على الابن اربعة فادى
شراعه من ابيه وام بنته
شهود توجه وحكم به
ومنع من معارضته ثم اقر
المقتضى له بالثبت تصدق به
بالاثر وصدقته فهل اذا
ثبت اقراره بذلك لها يلزم به
وتحكم عليه مؤاخذه
بقاقراره لا (أجاب) نعم
يحكم عليه بذلك وتنعى مثل
هذه الدعوى من البتة او
من ورثتها فقد قال في جامع
الفصولين الدقم من غير

الاتصال وجعلوا كالشائع اه لمخاض حاصله ان ما مر من الزادات من انه المثل لا تصح الا اذا كان
الشافل في يد الموهوب له لا يدل على جواز هبة الشافل نحو الشجر اذا كان قائما في أرض بسد الموهوب له
ايضا لان المانع هناك ليس كونه شاغلا لان الشافل يجوز هبته وان كان المشغول به ليس بيد الموهوب له وانما
المانع اتصاله بغيره وكونه كالجزء منه صار كالشائع لا تصح هبته الا بعد اقراره وبهذا ظهر انك هبة
الشافل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الواهب او الموهوب له او غيرهما وتظهر ايضا صحة ما جابه
جديد المؤلف وان اعترض عليه غير وارد فاقتم هذا القول الفراد (مثل) فيما اذا كان له نذر غراس
قام بها لجه الشرى في أرض وقف فوهبته في مرض موته من اجنبى ولم تسلمه منه مات فهل يكتون
الهبة غير صحيحة (الجواب) نعم لان هبة الشجر لا تجوز بدون الارض لا تجوز كاهربه فاضخان وغيره حدث
قال هبة النخل بدون الارض لا تجوز وفي التنوير لا تصح هبة ابن في ضرع وصفه على غنم ونخل في أرض
وتجرى نخل وفصله وسلم جازمونه في الملقى وغيره وفي البرازية وهب ارضها فزرع اوبقلا وتخللا غمر
او وهب الزرع بدون الارض او النخل بلا أرض أو تخللا بدون التمر لا يجوز لان الموهوب بمتصل بغيره اتصال
خلفه مع امكان القطع فمضى احد هما غير يمكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتل القسمة
اه وفي اخيره وقد قرر ان هبة الشجر بدون الارض كهبه مشاع يحتل القسمة وهي لا تصح اه واسما
مع عدم تسلم ذلك فلو كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بحونه قال في المبسوط ولا تجوز هبة
الارض الا بمقوضة اذا قبضت جازت وقبضت من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم تسلم
حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكتها هبة حقيقة فتقتصر على القبض ولم
يوجد اه ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم (مثل) فيما اذا كان لزيد بن كيران واملاك تقبل
القسمة وحصة في مشاع تقبل القسمة ذلك جميع ذلك من ابيه المذكورين سوية بينهما نصفيين من غير
قسمة وكتب بذلك صلحاً وبمك بذلك كما مر او يرز يد الرجوع عن القليل واسترداد ذلك من ابيه
المذكورين فهل له ذلك (الجواب) نعم وهب اثنان دار الواحد مع لائم حاسلها جلة وقد قبضها جلة فلا
شروع وبقيته لاوهبة واحدا من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد اى لا يصح عند ابي حنيفة لانه
هبة الانصاف من كل واحد منهما دليل انه لو قبل احدهما فانه لا ينعى لانه عقد واحد ولا يجوز تقاررا اليه عقد واحد
عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل احدهما فانه لا ينعى لانه عقد واحد ولا يجوز تقاررا اليه عقد واحد
فلا شروع قيد الهبة لثلاث الزهن من وجان والاحار من اثنين جائز اتفاقا وقصد الواهب بكونه واحدا لان
الواهب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على ان يكون نصيب احدهما لاجلهم ابيهم ونصيب الاخر
لا لا يجوز اتفاقا كافي الهداية وقيد بان يكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين احدهما
صغير والاخر كبير او صغير في عاله لم تجز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضاً حصه الصغرى في النصف
الاخر شاعا كذا في المحيط وقيد بان عدم البيان لانه لو بين بان قال لهما لثلاثا ولهذا لا يجوز زعدي

المدعى لا يصح الا ان كان المدعى عليه أحد الورثة فنهى الوارث الاخر ان المدي قال انا مبطل تسامع اه وفي البرازية اقر المقتضى له بعد
القضاء انه حرام وامر بان يشتريه من المقتضى عليه بطل القضاء اصله برهن ان هذا العين بالشرع الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل
القضاء وقد علم بما سبق ان أحد الورثة وان لم يدع عليه حقيقة كانت الدعوى على غير من الورثة بالقضنة عليه فاعلى الاخر قد دخل فرعنا
في مقول البرازية فاذا اتى بهذا الذم قبل منولو كان بعد الحكم يصح اقراره وينقل عليه سواء كان صريح قوله هو ارشع ان ابي وكذبت
في دعوى الشراء او بامر له بغيره بالشراء منه بعد قوله هو حرام او باستشرا منه بنفسه بعده كما علم بالاولى وبهذا اكتمل في جامع الفصولين من

الفروع الدالة على ذلك والله أعلم (مثل) في مزاب صفي داؤا خوفًا خلت صاحب الدار مع صاحب المزاب في كونه جادًا وقد عاين برید صاحب الدار رفعه فما الحكم (أجاب) لو كان يسئل منه المأجور وقت الخصومة ترك والقول قول صاحبه بمنه أنه مأجور بولم يكن سائلًا وقتها فعليه البينة أنه مسأله قد عاين أو يسئل بائعًا شراء بذلك المسيل وان جهل حاله فلا يعرف قدمه ولا خذونه ان لم يحفظ خبره وأقره وراء هذا الوقت كيف كان يجعل قد عاين بيق والخال هذه كما صرح به غالب علمائنا والله أعلم (مثل) في رجل ادعى شقصا معلوما في محرد على جماعة ذوي ايدار ثمان أنيه (٩٦) فأجابوا بانما اشترينا من زید بكذا ووقع التقاض بيننا وبينه وقد اشترانا من أهلك وتقاضنا

كذلك هل اذا ثبت ذلك بالبينة يدفع المدعى أم لا وهل اذا طلب احضار صل شرائهم من زيد وصل شرائهم من أبيه يلزمهم ذلك أم لا وهل يكافؤ الى البيان التي الذي اشترى به زيد من أبيه أم لا يكافؤ لذلك ولا يكف شهودهم ذلك أيضا (أجاب) اذا ثبت شرائهم من أبيه يلزمهم ذلك من أبيه لا يكافؤ لذلك ولا يكف شهودهم ذلك

حقيقة وأبي يوسف وقال محمد بن زياد ان قبض يوم اده الدار بما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبنت يجوز اتفاقا وقد يكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فلو كل اثنين فضاهاجا كذا في فاجنات منج وفي قصص المسدوري الشيخ فاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختار قوله أبو الفضل الموصلي ورواه الاثمة المحمدي أبو البركات النسفي اه وقد اتفق بذلك الخبر الرمي (أقول) فالخامس انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أجدهما كبيرا والاخر صغيرا في أن الهبة لهما الاصح وكذا داخل تحت طلاق التلون قوله وبمسكلا أي لا يصح هبة قواحد من اثنين وبه يظهر انه فائدة للتقسيد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع في ذلك شيئا صاحب البصر وتبعهما البصري فالمناب الاطلاق كما فاده الخبر الرمي في حاشية البصر وكذا قوله ولم يتم نصيب كل واحد ليس بقدر على قول الامام ثم فائدة للتقسيد بان اختلاف قبض وقوله ولو وهب من اثنين اجدهما صغيرا لمج الصغير في قوله والصغير في هبته أي عيال الواهب حكما لا ينفى وبذلك التعليل ومثله ما لو وهب لابن له أحد هبا صغيرا كالي البرزانية قال لان هبة الصغير بمنتهى حال مباشرة الهبة لتمام قبض الاب مقبوضه وهبة الكبير محتاجة الى قبوله فسقطت هبة الصغير فكس الشروع والحيلة أن يسلم الدار للكبير وبها منهما اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لمصغر وجد القرض معا وقت المقدر فيحقق الشروع وبهذا يظهر أنهم لو كانا صغيرين وكانا في حال الواهب أو كانا ابني له نصيب الهبة لتعقب قبضه لهما بمجرد العقد لا يسبق لاجدهما على الاستمرار ثم كان ذلك في حاشية البصر وقد ظهر لك أن ما في البرز فافتان قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم وصوابه في عيال الواهب كما ذكرنا ذلك كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون البسطة ثلاثة ثلاثة كسطة الكبير في ثم هذا كما اذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين لم يجز على ما سأل في عقب هذا فكان ينبغي تعقيد الابنين في السؤال بالفتين حتى تكون الهبة سديدة وانما جفت هذه المسئلة لانها صارت واقعة الفتي في زماننا وتكرار السؤال عنها وقع فيها اشتداد والله أعلم (مثل) في امرأ فتوهبت في جهن من شقيقها وجدها الفقيرين أمتة متعلقة بالجناس هبة شرعية مسلمة قلها فهل يجب الهبة (الجواب) نعم لان الواجب مختلفين أجناس مختلفين مما لا يشبه وبها صريحة كتابه علسه في الجناس. وقد اتفق بذلك الشيخ خير الدين الرمي وان وهب من اثنين واحد لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة والتصدق على الفقيرين جائزا بالإجماع وهكذا ينبغي أن يفتل في الجواب في كل هبة صادقة من أواخر كتاب الدعوى لمخاض التصديق على الفتي هبة وان ذكر لفظ الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة متارنا حتى أول الفصل الثاني عشر من الهبة اقبروى والمسئلة في التنوير وغيره (أقول) وهذا فيما يشبه وغيره فتصحب الصدقة متعلقا على فقيرين بولي لفظ الهبة بالقي في التارخانية عن المحضات ولو قال وهبت شيئا هذه الدار والموهوب لهما فقيران عت الهبة بالإجماع اه لكن هذا على رواية الجاهلج والالا فقد ذكر في الأصل رواية يشرى في الصدقة على قول الامام والصغير رواية الجامع كافي جامع الفصولين وصحها

اذي على غير كجده فقال كان أول في عيال أبي ومات قبله بالتركة من القول قوله أم لا (أجاب) القول قوله بمنتهى في فيما هو تحت لان أقصى ما يستدل على الملك وضع اليد ولو ادعى عليه غير من غير ما أتبعه في كذا الجواب والاصل في هذا الجنس أن الورثة من اختلاف في موت الاقارب فالابنة بنت من يدعى الارث وأزاد فادعى القول قول من يتكبر واخرج هو المدي وذو اليد هو المنكر لان الأول يدعى خلاف الظاهر والثاني يدعى الظاهر اذ الدليل الملك فلو كان ابن الاخ هو الواضع للبدون عه كان القول قوله ولو كان المدي في ايدهم متساو ولو كان في يد ثالث أو ثانيا ما لم يثبت في يد المدي فليكن ابن الاخ البنت لان الابن ينجح وارث ابن

الان في شك والحاصل ان من ادعى خلاف الظاهر لكونه خارجا او شك في ارضه فعليه البينة ومن شهد له الظاهر بوضع اليد ونحوه فالقول قوله بيمينه وهذا هو الاصل الذي تبني عليه الدعاوى وترتب عليه البينات والاعيان والفتية لا يخفى عليهم ان اليمين في جانبهم ومن البينة عليه بعد ان ينظر النظر الصحيح والله اعلم (سئل) في اراضي بيت المال التي يتقطعها السباهي نظير عطائه في الدوان هل ينتسب السباهي فيها خصم للدعي رتبتهام ملكا او وقتا ولا ينتسب خصم له كون يدعه عليه ليست بذلك (اجاب) لا ينتسب خصم له لانهما ملكا او وقتا لعدم ملكه الهالان السلطان ما جعله فيها الاخراج الذي كان يحل لبيت المال فلا ملك له (٩٧) في رتبتهام ذلك لا يجوز رتبته ولا يصح منه

في الهداية ايضا وعليها ما شئ أصحاب المتون وقد علم ان صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين أحدهما كون الأرباح المختلفة مما لا يتسم وبعدها لا يقسم فصع ولومن غشيين فانها كون الموهوب لها فقيرين وهبة واحدة من فقيرين فصع ولو كانت مما يقسم لكانها صدقة كما صرحوا به من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة على الفقير هبة ووجه صحتها اذا كانت للفقير من ما صرحوا به من أن الصدقة رادها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيع ولا افتقار صرحوا في المتون ايضا بأن الصدقة كالهدية لا تصح في شيعا يقسم أي بأن تصدق بعضهم على واحد والحاصل انه لو وهب دارا مثلا التي تحتل القسم من غشيين لا يصح للشيوع خلافا لما هو لصدق بها على فقيرين يصح انما قالوا سرلو وهب نصفها الواحد وتصدق على فقير واحد ولم يصح لتعقق الشيوع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان زيدا بن و بنتا لابن ابن صغيرا عاقل ميم نحر عشرين سنة فوهب حصة دارا له أو أمته معلومة في مرض موته هبة شرعية مشككة على الايجاب والقبول والتسليم والتسلم وأقر أن ينفته الصغير بدافقده كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخالف تركه تخرج الموقوف بل بلغ المقر به من ثلثها وليس عليه دين أصلا فهل تكون الهبة والاقرار صحيحة (الجواب) نعم الهبة لابن الابن الصغير العاقل فله في الثلث من الهبة وتتم بقضه ميم نحر عاقل التحصيل ولومع وجود ابنة لانه في النافع المحض كالبنت اه ومثله في المهر وأما الاقرار للصغير الميم نور فله في الثلث من ثلثه والعلاقة من الاقرار وأما الاقرار للرضع فانه صحيح وان بين المقر وبينه صغيرا صالحا منه حقيقة كالارض أو ثمن مبيع لان هذا الميم نحر لثوب الدين الصغير في الجله اشياء اه (أقول) تنقيده في السؤال خروج المقر به من الثلث غير لازم لان الاقرار لغير الوارث نافذ من جميع المال كما جرى به عهده ما فيه من المباحث (سئل) في امر أوهبت في حصة أمته معلومة من ثلث ابنا الصغير وتوصلت الامتعة لابن الصغير وقبل الهبة بتأجيل وقبول شرعيين أي بنية شرعية ثم ماتت المرأتان ابنها المذكور وعن زوج يزعم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة (الجواب) نعم وقد نقل المزيل عبارات على سبيل الاستعانة في مسئلة ما اذا قضت هبة للصغير غرا بيه أو وصيه فلنذكر حاصلها على وجه التحري لكونها تقع كثيرا وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية رتبتهام وهب للصغير يجوز قبض زوجها لهما به في الزا في ثلثي النصف اب أمورها لانه دلالة خلاف ما قبل الزا في وعكسكم مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يهوا غير هاجب لا يملكون الا بعد موت الاب أو غيبة متقطعة في الصحيح اه ومثله في الجوهرة به حرم في البدائع وقال بعض مشايخنا يجوز لهم أيضا أن يقبضوا للصغير اذا كان في عيالههم كالزوجة وغنه احتراز رأي صاحب الهداية بقوله في الصحيح غايه البيان ولو كان الصبي في عياله الجدا والاخ أو الوالم والألم فوهبه له هبة قبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كقولهم في الزوج أو الصغير حاضر وكذا لو كان الصغير في عياله أجنبي كان الاجنبي حق القبض غايه واذا كان الصغير في عياله الجدا والاخ أو الوالم والاجنبي والاب حاضر قبض من في

وقته ولا تصرفه فيها بما يخبر جها عن ملك بيت المال ولا تورث عنه ولا سلطان ان يخبر جها عن اى غيره فده عليها دأمة فترجع الى خمسة ثلث الدعوى الشهيرة وهي دأرة في كتب علمائنا وانظر الى كلام الشيخ مهتاب الدين أحمد ابن التقيب واتي كلام الشيخ فاسم بن قطاوبغا والى كلام الشيخ بن بن بيجم في رسالتهم الموضوعة في الاطلاعات فانه صريح في المسئلة فنرجع كلامهم وكلام علمائنا في خمسة ثلث الدعوى رافع عنه الشك ووقف في المسئلة على البينين والله اعلم (سئل) في متول على وقف يدعى على وجعل اسبابه أنه يقسم بعض أراض من اراضى الوقف بغير طريق شرعى ورفع امره الى حاكم الشرع التبريع وطالب من جانبه الكشف على ذلك والنظر في حدودها وجب شرط الواقف الخلد بدعوى من جانبه نأيا للكشف

(١٣ - فتاوى حامده) - ثاني على ذلك وجه الاسباهي المتصرف في الارض فذكر الاسباهي أن الكشف والتحديد لا يصحان في وجهه وانما يصدران في وجه الفرد او مراده الامتناع من ذلك فهل تصدر الدعوى في وجهه والكشف والتحديد أم لا (اجاب) بمجرد الكشف والتحديد بغير منوع عطفه لا تجردا عن دعوى رتبة الوقف لانهم ما يجردوا طالع أو ما جاع الدعوى في ذلك في السباهي الذي هو المتقاطع للارض نظير عطائه في الدوان لا يصح خصم لانه ليس بمالك للارض بل المتاح لعل له الخراج الذي كان يحل لبيت المال والذ لا يجوز وقفه او اهلان تصرفه فيها فخير جها عن مالك بيت المال ولا تورث عنه والسلطان أن يخبرها الى غيره فله عليها دأمة فترجع الى خمسة

كتاب الدعوى الشهيرة وهي دارة في كتب علمنا ومن أراد أن يفهم على المسئلة بصرح النقل فخله رسالة الشيخ نهاب الدين بن القسيب ورسالة الشيخ فاسم بن قنطار ورسالة الشيخ بن الموضوعات في الاعتصامات ومن كان له فقه لا يتوقف في المسئلة فله ظهورها وضوحها من كان منهم فيما يصلح خصما ولا يصلح خصما والله أعلم (سئل) في سبهي ادعى عليه مثله أرضاني بده أنما جاري في قتياروه بر يدان بقيم البيعة عليه بذلك هل تسع هذه الدعوى أم لا تسع في عين الأرض (أجاب) لا تسع لأن الأراضي ليست ملكا حتى يدعيها بالملكية وواضع الدك ذلك ليس له فيها ملك وأنما هو مأمور بتناول نتائجها مقاسمة (٩٨) أو وظيفة لأن وكما السلطان في الدعوى بها فذلك ذلك بنفسه وقد سئل شيخنا السراج الحائفي عن دعوى وكيل

بيت المال فأجاب بأنه لا يصلح خصما إلا أن ينصبه السلطان نفسه ما قصير به خصما ملك المنازع عنه مثله صرح صاحب الجفر في مسائل شتى وغيره أن من السلطان لا يجوز الدعوى من وكلاءه بيت المال إلا إذا فوض لهم السلطان الدعوى فيثبت تصح الدعوى منهم وعليهم حيث أذن بهما السلطان والله أعلم وكتب أيضا على مثله ما صوره أنه لا يكون خصما بدعي عليه أو يدعي هو على غيره لأنه ليس له في الأرض ملك ولا شبهة له يسوغ الدعوى عليه ما له وقد صرح علمنا بأن وكيل بيت المال ليس يتضم يدعي أو يدعي عليه ما لم يأذن له السلطان بالدعوى وقد أفتى بذلك استاذنا السراج الحائفي وهي في فتاواه ولندكر ما هو شاهد له ما أفتى به استاذنا وهو ما صرح به في جامع الفصولين في أوائل الفصل الثالث وهو ادعى عليه أنه استاجر

عياه هسل يجوز اختلاف المشايخ فيسوق الفتوى على أنه يجوز فتاوى الصغرى كذا في أحكام الصغار الأستر وشي ولو قبض من في عياه مع حضور الأب قبل لا يجوز وقيل يجوز به يبقى مشتمل الأحكام أقول فقد اختلف التصحيح كإثري وأنت على علم عياه العلامة فاسم من أن فاضلنا من أجل من يعتمد على تصحيحه لأنه فقيه النفس وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولومع حضرة الأب لأنه يقع محض الصغير ويشهد له به عقول الصغير بنفسه إذا كان يبرأ ولو كان الأب حاضرا وأيضا قد وجد دلالة تقريظ الأب أمور الصبي إلى من يعوله كعمر في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح بالفتاوى وهي آكد أنه لا يطالب التصحيح وفي القهستاني عن المضر إن أنه المختار والمضمرات من الشروح فانه شرح الفتوى وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختاره حيث نقل تصحيحه عن البرجندى مستدركا على ظاهر عبارة من التنوير والله أعلم (سئل) في مرض يمرض المرض الموت هل يكون بدم جماعه مؤمن وعليه دون لا بما هو فوب الباقي من دونه بعد أداء ما عليه من الدين لبنية وموقوفاته من ذلك ما قاسم سلطاته من الدين الموت من ذلك المرض عساه من زوجة مؤمن شقيق لم يجز الوصية وتزعم البنات جوازها بسبب الدعوى المذكور فهل تكون غير محصية ولا غير تزعمها (الجواب) نعم لا مورد منها تخلف الدين لغريم من عليه من غير تسلط ومنها الهبة من المرض فان هبته وكذا اعتاقه ومجانته ووقفه وصمائه حكم الوصية فتعبر من الثلث كفي التنوير من الوصية والوصية الوراث لا تصح إلا باجاز بقية الورثة ومنها أن الثاني إذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذلك ما في ضمنها من التعويض وإن فلان أن التعويض بيع انتهاء بيع المرض الوراث لا يصلح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن هبة المرمد لا تصح لأن تخلف الدين من ليس عليه الدين لا يصلح كالمريض في الضر والنزير وغيرهما (سئل) فيما إذا كان لأمر أميلخ دين معلوم بمذموم جهاز يدعي أن المرأة وهبت دينها الزور لم يزول بدول تسلطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب) نعم كفي الصغرى هبة الدين من غير من عليها الدين لا تصح إلا إذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز وكفي العدة وأن لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقهاء الموقوف عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز إلا إذا تسلطه على قبضه وصير كانه وهبه من قبضه ولا يستحق إلا بالقبض وكذلك وهبه صفا على غنم وسلطه على جزاءه أو زرعها غير محصور وسلطه على حصاه وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاه عمداية من الأحكام وفي الأخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول وأخرها ولو وهب دينه على رجل من غيره وأمر الموهوب به بقبضه فقبضه جازت الهبة لأن غلام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض (سئل) في امرأة أدها في خدمة والدها ما تفرش وأشهدت على نفسها في مرض موتها أنها وهبتا زوجة والدها والآن تريد الزوجة طلاق الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب) تخلف الدين من ليس عليه الدين باطل إلا إذا تسلطه الملك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسلط فتكون غير صحيحة وإن كان في قبضه حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لأن العمادة من هبة

الدية قبله أو أنها ملكه اختلف فيه المتأخرون فقيل أنه خصم لانه يدعي ملك المنقطع من يدى الملك لنفسه في شئ ينتصب خصما لمن يدعي ثم قال وقيل لا ينتصب خصما إلا إذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبتما مني أم يدعون دعوى الفعل بأن قال مثلا استأجرته منك وسلمها إليك وسلمها إليك لا لا ينتصب خصما به أفتى (ط) وقال (خ) هو الصحيح إلا يدعي ملك العين مستعصم فلا يكون خصما اه (أقول) إذا ذكره السلطان بأن يدعي ويدين عليه أسمع منه وعليه لأنه فرض المعاملة وقد نالها الحسب واستبان وانتقل من الإخبار إلى البيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بمائة فادعى عليه شخص خارج أنها ملكه وأخذها بإلحاح وهي نتائج البائع

هل اذا قام المشتري بينة انما التاج بائعه يندفع المدعى لو اقام بينة بذلك المطلق أو التاج لكونه خارجا وذلك البائع اذا اقام بوجه المشتري منة
بينه بذلك يندفع (أجاب) البينة في التاج لا في الدوا أو اقام خارج بينة على التاج وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه يندفع المدعى المشتري
عن البائع باقامة البائع البينة بذلك علموا بالله أعلم (سئل) في رجل باع جارية له لا خوف ظهرت حامله فادى البائع المذ كور الرجل منه بالحكم
(أجاب) ينظر ان ولده لا قل من سنة أشهر من وقت البيع ثبت نسبه منه ونصير أم ولده ويبطل البيع السابق ويسترد هاهو يرجع المشتري
بالبين ويلزمه القهر وهو مهر المثل ان كان المشتري وطه او ثبت عليه ذلك بخلافه (٩٩) وطه في دار الاسلام مهر أو عقر

والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أن زوجة موروته بعد موته دفنته كذا من النقود من تركته تعدا بغير اذنه فانكره فاقام عليه بينة أنه أقر بكذا فادى المدعى عليه أنه أقر بعده ان لا شيء له قبله من تركته ولا قبل زوجته المزورة هل تقبل دعواه وتسعى بينة بذلك وندفع خصمه عنه أم لا (أجاب) نعم تقبل دعواه وتسمع بينته بذلك وندفع عنه خصمه فقد قال في جامع الصلوات راجعا للذين يروون عن علي مال وحكم به ثم رخص خصمه أن المدعى أن قبل الحكم أنه ليس له عليه شيء يبطل الحكم ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في يتيم باع جده أو اباه عقاره بغير مسوغ فطلب استرداده من المشتري فادى مسوغا وأنكر اليتيم هل القول قوله أم قول اليتيم (أجاب) بيع عقار اليتيم لا يجوز والحال هذه وصرح في

أحكام المرضى وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكونها هبة حقيقة فتشترى القبول ولو وجد (سئل) فيما اذا كان لأمراة نصف طاحونة ماء دار رضى قابله للقسمة مشتملة على حجرين ومكانين للدواب واذا قسمت لا تبطل النفع وتبطل طاحونتين متنتعاهما على السواء فوجب ذلك في محبتها ولو ادساها صوية فهل تصكون الهبة المذ كورة غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شيء أم من أجنبي ان احتملت القسمة لا تجوز وان لم تتحمل تجوز كما صرح به في النخبة وفي الخلاصة في أول القسمين الأصل لا يتقسم الجاه والحائط والبيت الصغير والله كان الصغير وهذا اذا كان بحال القسم لا يبق لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحال يبق بقسم اه ومثله في البرازية وخزاة الفتاوى حيث كانت الطاحونة المذ كورة لا تبطل منعتها بالقسمة وتبقى منعتها بعد هبة الهبة المذ كورة غير صحيحة (أقول) هذا اذا كانت المرأه المذ كورة فوجب النصف المذ كور من ولدها معا أم لا وهب الى ربع من أحدهما ثم وهب الى ربع الثاني من الآخر تصح الهبة لان ربع الطاحونة المذ كورة لا تبطل القسمة وهذه هبة الهبة في هذه المسئلة (سئل) فيما اذا قال الراهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم أشرط فهل يكون القول للموهوب له مع عينه (الجواب) نعم كما صرح به في القولين من أو اواخر الهبة (سئل) فيما اذا وهب بديل مريض قطعة أرض وحجارا من عمره ولا أجنبي وسلم ذلك على أن يهب ذلك لمن هدد بعد موته وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة ويبطل الشرط (الجواب) حدث كانت الهبة تقترج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وصحتها أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة فهي تبطل على أن يعتقده تصح ويبطل الشرط (سئل) فيما اذا وهب بغير فرسامه زلة هبة شرعية فلعقلها وسقاها مدة شهر حتى سمحت وبريد في الآن الرجوع بمهته المذ كورة فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ويمنع الرجوع بمعدوث زيادة متصلة أو ادها الزيادة في نفس الموهوب بشئ وجب الزيادة في القيمة كالسكن والجال والاسلام والعلم وغيرها شرح المجمع لابن مالك وقال الامام الجليل فاضن في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبدا صغيرا فقتل وصار رجلا طويلا رجلا رجوع الاله فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان تقيفا ففسن أو كان تقيفا ففسن لا يرجع (سئل) فيما اذا وهب بديلا وله أمتعة معلومة في محبة ثم مات عبدا ومنه يطالبونها بالامتنعة المزورة فهل لهم ذلك والهبة المذ كورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح هبة المولى لأم الولد ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذا لا بد للمعسر أم لا وصى لها بعد موته تصح لعقها بما تم فيسلم لها كافي اه وفي الرضا الهبة لا ماله والافراد بالدين باطل بخلاف الوصية لانهما مضافة الى ما بعد الموت لا تنهاجر في تلك الحالة وترا به قبيل السادس في تصرفات الوصي (سئل) فيما اذا كان يده حصصه معلومة في فرس فوهبها في محبة لعدم هبة شرعية مقبولة لمسلته اذن بنية الشركة فها هو عوض جروز يدا نظير ذلك ما بلغه معلوما من الدرهم

التراخانية نقل عن المتقي أنه باطل وصرحوا به اذا وقع الاختلاف في حصصه البيع وطلانه فاقول للمدعي البطلان والله أعلم (سئل) في زيد ادعى على عمرو ولديهما كم شرعى وقال في تقريره ادان الدار الفلانة السكنة بالقدس الشريف بجملة الشرف المحدودة بتعدد أو بيع عينها موقوفه عليه وعلى من يشاركه من أقر به من قبل صلاح الدين بن بدر الدين حسن العجاوي وان صلاح الدين وقف الدار المذ كورة على محمد بن محمد بن محمد بن أحمد شهاب الدين بن ببيع مدة حياته ثم بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم وان المدعى عليه المزور واضع يده على الدار المذ كورة وأنه ليس من المستحقين في الوقف المزور وأنه ساكن بالدار المزورة بغير طريق شرعى وطلابه بغيرها

وسلمها إليه وسأله أن يذكر ذلك في فصل فاجاب بان الدار المذمومة في ذمها لم يرد في الدين بل يرد في العلم بالدين
ففيها استحقاقا فافترز المدعي من يده كتاب وقف مضبوطه موافق لما أدى فلما أجازها الحاكم الشرعي المتداعي عليه حين مريز الدعوى أمر
المدعي عليه بنقر بيع الدار المذمومة وتسليمها للمدعي حيث لم يكن المدعي عليه مستحقا للوقف المزبور وهل حيث لم يكن يعرف الدار المذمومة
شرعا حيث أجاز بان الدار بدو ذمها وأنه ليس له استحقاق فلهذا تكون اختلال المكتبة في وجهه قلة غيره ألا (أجاب) حيث كان أمر
الحاكم الذي عليه بنقر بيع الدار وتسليمها (١٠٠) للمدعي من تباعل ماذا عرفه فأسد والكاتبه لا اعتبار له في حق عمر ولا في حق

عليه بالدفعة في المدي إلى بند حكمه بالم بمرن أو بعرف القاضي أنه في بدع مرن وقال انما تشتط
الشهادة بأن العقار بيد المدي عليه لتوجه الحكم وسماع البينة أمال أنكر من الابتداء كونه بيده خلف (مطله) لا يضمن معرفة القاضي
كون العقار بيد المدي عليه في ذلك اليوم بغير حق وفروقه بين غير بأن المدي عليه في غير العقار ينسب خصمه ما إذا به
من غير أمر آخر في احتياز ينسب خصمه إلا باعتبار دفعه في شئت عند القاضي بدلا لاجل خصم أو لو شهدا بملكه الدار المدي ولم شهدا
أن بيد المدي عليه يقبل عند مجرد رجوعه إلى القاضي لاني ظاهر الواجب ولو شهدا المدي لا بيد المدي عليه وشهد آخر أن بيد المدي عليه يقبل

كلامها والخاصة في شهادته لم يصرح بها في اثبات الملك ولا فرق بين أن يثبت كمال الحكيم بشهادة رفيق أو غير رفيق ثم إذا شهد أبده
سألهما القاضي عن سمع شهدا أبده أو عن معانيته لم يصرح بما عايناه من أنه يصدقنا أنه يطلق لهما الشهادته وهذه تشبه على كثير من
الفقهاء أنه بمجرد إقراره هل يثبت بدينه حكما في ذلك أم لا إنما عايناه بدينه لا تقبل ثم يصرح بعد أسطر (عده) وقال تنازعنا في اليمين إذا أراد أحدهما
تحليف الآخر ينبغي أن يحلف لأنه يظهر بنسكه يدينه في حق الكل ترك التعرض إلى أن يبرهن على البداهة هذا وجعل القاضي بكتاب
الوقف جردا عن محتمن جميع الشرح المقرر في رد الأمر أجبوا ووجب لا كفت نقلا بلا (١٠١) حول ولقاءه بالابن العلي العظيم والله

أعلم (سئل) في رجل عليه
دين هل كان لعين ارث له
اخوة ولم يكفوا فسهل
يعطون بدينه أم ليس
عليهم طلب به (أجاب)
لا يعطون بدين أجهم
الهالك مطلقا ألم يكفوا
مات عن ارث أم لا حيث لم
يصعوا أبهم على تركته
أما إذا ترك مالا وصعوا
أبهم عليه فيقتضى طلب
الدين منهم ليس وفوا من
تركته والحال عند والله
أعلم (سئل) في رجل باع
أوقس ثم ادعى أنه كان
فضولان الملك لفسلان
ولم يبرهن هل يقبل قوله أم لا
(أجاب) لا يقبل قوله والله
أعلم (سئل) في رجل له
أولاد كانوا في مصالحه
وخدمته وهو مطلق لهم
التصرف في أمواله بالبيع
والشراء وقبض دينه وصائر
التصرفات والتجارة مات
وفي أيديهم من أمواله الحق
للأولاد والمنازع وغير ذلك
هل ذلك جميعا ارث عنه
أم لا (أجاب) نعم هو ارث
عنه والحال عند والله

بالأوصاف قال أجبنا أنه لا تصح الدعوى ثم يصرح بشرط الحاكم كتنبيه في مثل هذا بقوله وهب له هبة
صحة وقبضها ولكن ما فاق في التهمة أجود وأقرب إلى الاحتياط اهـ (سئل) فيما إذا مات زيد عن زوجة
وبنت مهران أع و أنحت شقيقين وخلف تركه فوجب الأخ حصته منها بنت أخيه قبل تسعة أشهر وقبل
علمه قدر ما يخصه منها ثمان الأخ عن ورنه قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعليها ويرد رثته المطالبة
بالحصة المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم
* (كتاب الأجرة) *

(سئل) فيما إذا كان يدين بأرض سلطنة بقرية في وقف ولم يكن له فيها مشقة ولا أشجار في وسطها وله
في فواحيها أشجار على المسناة فقط ويرد متولى الوقف المزارع بها رهن غير زبد باعوا منها في ذلك مصلحة
لأوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر أرضا فباعها أشجارا كانت الأشجار في وسط
الأرض لا تجوز الأجرة وكذا لو دفع أرضه مزارعة فباعها أشجارا ولم يدفع الأشجار معاملة لا تجوز المزارعة وان
كانت الأشجار في فواحي الأرض على المسناة جازت الأجرة والمزارعة وان كانت في وسط الأرض شجرة أو
شجرتان صغيرتان مثل النخلة التي مضى عليها حل أو حولان جازت الأجرة والمزارعة وان كانت الشجرة
عظيمة لا يجوز لأن العظيمة لها عرق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضر بالأرض وكذا لو كان في وسط الأرض
أبنية فبقيت بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الأبنية في ناحية الأرض جازت الأجرة وان كانت في ناحية
الأرض خربت الأبنية يدخل ما تحتها تحت العقد وكذا الشجرة فاضحنا في الأجرة الفاسدة ومثله في
البرازة في نوع آخر في الضائع والحلوات والمستغلات ولو استأجر ضايعا فباعها رغو بعضها مشغولة قال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الأجرة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف
ما تقدم إذا استأجر أرضا فباعها شجرة عظيمة قال لا تجوز الأجرة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما كان
مشغولا بالأشجار لأن شجرة قد يكون مشغولا بعرق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الإمام فاضحنا أيضا
(أقول) مقتضى هذا التعليل أنه يصح إيجار الدار المشغولة بالأشجار لأن الأشجار لا تقتل بالسكنى بخلاف
الزراعة فأنما يتعلل بظل الأشجار لأنه لا يثبت ما تحتها ولنا تصح الأجرة إذا كانت الأشجار في فواحي الأرض
على المسناة أو كانت شجرة صغيرة أو شجرتان في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا فتأمل
(سئل) في بستان جاري في وقف أو حر أو كل من غلظ من زبد عدة سنتين أجرة معلومة ثم ساقاه على الفراس
القائمة مدة التواجد على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من أنفسهم
والباقي للمستأجر ومرد ذلك لهما كحتم في فعل الأجرة والمساقاة فسدان (الجواب) نعم كجمله به
الحال وفي فتاوى ما حث سئل عن ناظر آخر أرضا من جهات الوقف مشغولة على أشجار وتخصيل وغيره من
مخصصين إجارة وصحة وتصادق معهما على أن الأشجار التابعة في الأرض فيها قد تم وحدها فقدم جمع لجهة
الوقف وبيع المشتد لجهة الوقف أيضا ولأنه دار باع الباقي من الأشجار المستعدة للمستأجرين ولم تجز

أعلم (سئل) في مدع يدعي ملكا في تركته أم لا يملكها هل يحلف المدعي على أنه ما شقوا له ولا شأمنه وإن لم تدع الورثة الاستيفاء
أم لا (أجاب) نعم يحلف وإن لم تدع الورثة وإن أوجدها وحلفه كافي للزراعة والمنفعة في الحائنة تحلفه القاضي بالله ما سئفت منه شيئا ولا أراؤه
يحلفه في هذا الوجه فقرار المصنف والأورث الأصغر وكل من يحجز عن النظر لنفسه بنفسه وفي الخلاصة وأجروا على أن من ادعى دينه على الميت
يحلف من غير طلب الوصي والأورث بالله ما سئفت ديتك من المدون ولا من أحد ألاما الذي عنه وما مضى لك قابض بأمره ولا أراؤه ولا شيئا
منه وما أحلت بذلك ولا ينشئ منه على أحد ولا عدل له ولا شيء من غير هذا في أدب القاضي للخصاف والصدور الشهيد والله أعلم (سئل)

فما إذا اذعن زيد أنه يذمه بغيره وينالهموا وذلك في وجهه موصى أولادهم والمتوفى وأثبت بالمد كور ذلك الحال أن الوصي لم يحلف
 زيد المدعي المزبور أن هذا المال باقي في ذمة عمرو ولم يقبض منه شيأ ولم يعرض عنه عوضا ومضت مدة بعد ذلك الأنبات والآن يطلب
 وكيل زيد المدعي المزبور من المالكين وصي أيتام عمرو المتوفى فتمسك الوصي عن إعطائه ليكون العين من متاعه المدعي وهو عين الاستظهار
 والحال أنه لم يتعرض في الدعوى للمعين بوجه من الوجوه ولا تورب الدين غائب فهل يسوغ لوصي دفع المال من غير عين أم لا (أجاب)
 صرح علماؤنا بوجههم الله تعالى بأنه لا بد (١٠٢) في ذلك من العين ولو أبتما الورثة لخلق الميت أذعن أنه لا يكون بضمنين فيحتاج لوقائه نظرا

له ولو ارث الصغير والحكم
 المذكور وهو عدم الدفع
 يفهم من كلام الخانسة
 وغيرها فلا توقف فيه واته
 أعلم (سئل) فإرجل أقر
 بقبض ودعبه من فلان
 ثم ادعى أن أقصره كان
 كذبا هل يحلف الودع أنه
 ما أقصر كذبا أم لا يحلف
 (أجاب) لا يحلف عندهما
 إذ التخليف يترتب على
 دعوى صحيحة ولم تضع هنا
 للتناقض وعلى قول أبي
 يوسف بطله وفي جامع
 الفصولين (خ) الشافعي
 مع أبي يوسف وجهه الله تعالى
 في التخليف فلو اختلف فيه
 يفرض الرأي القاضي
 والمفتي واختار المتأخرون
 قول أبي يوسف وعليه
 الفتوى (سئل) فإرجل
 باع كراما وتصرف فيهم
 غير زمانا وأبنت وتلقته ورثته
 من بعده وتصرف فيهم مدة
 سنين والآن تدعى أمراءه
 أنه ملصكها هل يسمع
 دعواها مع اطلاعها على
 ذلك أم لا (أجاب) لا تسمع
 دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صلح يبيع شرعى حاصله اشتري فلانة من فلان فباعها ما هو
 له وجاز في ملكه وطبق تصرفه وجازته الشرعية ويدواضة تملكه إلى حين صدور هذا البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا في
 الحدود الفلاني شركة كزيد يدين الباقي بن سمي وصدقت أخت البائع لابنه والدين باع على حصة البيع المذكور على حكمه المزبور وصدر من
 أهله في محله وأنه لا ملحق له بما في ذلك وجممن الوجوه أصلا وصدقت المستربة البائع بزمان البيع الباعا ذاعا لها بنظر الثمن المسطور وبعد
 مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع وتصرف فيه مدة سنين وأعادته إلى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن لا تحت وأما

القدعة من المستحقة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معاومة وانقضت مدة الإيجار
 والمساقة فاجر الناظر الأرض المذكورة نالته المدة الأولى وساقى على ذلك جميعه أي جميع أشجار الغطاء
 فهل تصادق الناظر معهم على ذلك مع عدم معرفته وغيره لما ذكر صحيح أم لا الجواب الإجابة غير صحيحة لأن
 استيجار الأرض المشغولة بالأشجار لا يجوز إلا إذا كان في الأرض أوفى وسطها وكانت شجرة من صغيرتين
 والمساقة غير صحيحة أيضا حيث لم تعين الأشجار التي وقعت المساقة عليها والتصديق من الناظر أيضا غير صحيح
 لأنه أقر مدعى على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما قيل الات من الأجرة ثم المساقة فلا يصح
 على مذهب الحنفية أما لو قدم المساقة ثم وجرت الأرض من الساقى فيجوز كمال الأجرة من الأجرة فلا يصح
 ورقة لأن الأجير صار له استحقاقا فلم تكن الأرض مشغولة بغير حق المستأجر وهل يلزم من فسخ الأجرة
 فسخ المساقة قد تكلم عليه قارئ الهداية قبل الآن شرحه ورفقته وتكلم بعده على المساقة فوجها آخر
 فراجع المجلدين اه (أقول) ونقل في الدر المختار في أول مطلب الأجرة عن مصنفنا للتور برفضه وأما فساد
 ما قيل كثير من أخذ كرم الوقف أو التيمم مساقة ففسد آخر أرضه الحلال فمن الأشجار بجمع كثير وساقى على
 أشجاره بجمعهم من ألف سهم فالحظ ظاهر في الأجرة لأن المساقة لغاؤه فساد المساقة بالأولى لأن كلاهما
 عقد على حادثة اه وكتبت هنا في هامشيتي رد المحتار عن فتاوى الخائف أن التمسك في الأجرة على
 باض الأرض لا يقيد الصحة بتقدم عقد الأجرة على عقد المساقة أما إذا تقدم عقد المساقة بشرطه
 كانت الأجرة صحيحة كما مر به في الأجرة وبها إذا فسدت صارت الأجرة غير مسهكة لمجة الوقف والسحق
 انما هو الغرة فقط وحدث فسدت المساقة لكونها مجزئة بسبب رجعة الوقف كان للعامل أجور مثل عمله
 وهذا بالنسبة إلى الوقف وأما مساقة المالك فلا ينظر فيها إلى المصلحة كالأجور بدون أجل مثل اه لمصانم
 لو حكم شافعي بفسخ ذلك حيث كانت الأجرة واقعة بمنفعة الأرض وبقية الغرة يصح كل من المساقة والأجرة
 وسأيت سؤال إلى ذلك (سئل) في قطعة أرض سلطنة تبار به وقف وفيه مشد مسكنة زيد بنات زيد لا عن والد
 أصلا وفي فواحي الأرض على السنة أشجار بعضها في ربح الوقف المزبور والبعض ملك زيد المتوفى زيد ناظر
 الوقف المزبور دفعها زراعة للغير وبعاضة في ذلك ورثه زيد فهل الناظر ذلك ويمنعون من معارضة في ذلك
 (الجواب) نعم ونقلها ما تقدم عن الخانسة (سئل) في أجرة الدار من مؤجرها هل تكون غير جائزة (الجواب)
 نعم إذا حرم المؤجر ليعجز وبطلت الأولى وقال الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الأولى لأن الثانية فاسدة
 فلا ترفع الصحة وهو الصحيح راز به للمستأجر أن يؤجر من غير مؤجر ومنه أي من مؤجر لا يؤجر لأن
 الأجرة تملك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيملك المالك هكذا قاله بعض الشراح
 وفي خلاصة الفتاوى قال في النوازل المستأجر إذا أحرم المستأجر من الأول لا يجوز وبطلت الأجرة الأولى
 وقال شمس الأئمة الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الأولى لأن الثاني فاسد فلا يرفع الصحة وهو الأصح اه من
 في مسائل شمس وتوفي في البحر من الجوهر ما يخالفه (أقول) ووقف في الدر المختار بين ما في الجوهر وما

دعواها والحال هذه والله أعلم (سئل) في صلح يبيع شرعى حاصله اشتري فلانة من فلان فباعها ما هو
 له وجاز في ملكه وطبق تصرفه وجازته الشرعية ويدواضة تملكه إلى حين صدور هذا البيع وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها كذا في
 الحدود الفلاني شركة كزيد يدين الباقي بن سمي وصدقت أخت البائع لابنه والدين باع على حصة البيع المذكور على حكمه المزبور وصدر من
 أهله في محله وأنه لا ملحق له بما في ذلك وجممن الوجوه أصلا وصدقت المستربة البائع بزمان البيع الباعا ذاعا لها بنظر الثمن المسطور وبعد
 مضي سنة وعدا شرعا وقبضت المشتريه المبيع وتصرف فيه مدة سنين وأعادته إلى البائع بعد دفع نظير الثمن المزبور والآن لا تحت وأما

الذ كورمان بدين حصه في المبيع بطريق الارث عن والده البايع هل تسع دعواهما أم لا (أجاب) حيث صرح به ببيع مملكه وقت عقد البيع كاذ كرفي الصل وحضرنا وقتها كاذ كرفيه لا تسع دعواهما عليه اذ فيه صريح الاعتراف منهما بأنه باع مملكه فدعواهما له المالك فيه بعد مناقضه منهما فلا تسع كاهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيره من ابها على مهر محسبي بعضه مجهول وبعضه مجهول واقر الارب قبض المجهول في حال صغيره الزوجه كاهو مكتوب بكاتب الزوجه ودخل الزوج على الزوجه ومضى على ذلك سنون ثم مات اوالا وحقه بعد مدة من موته ادعت الزوجه على الزوج بمجهول المهر فذكرت أنه لم يصل البهاشي منه فهل بعد (١٠٣) الدخول وبأفها وتسليمها نفسها للزوج

وفوت أبيها اقرار قبض
مجلس مهرها حال صغيرها
بولا بته الشريعه عليها
وبعض السنين العديده على
ذلك تسع دعواها على
الزوج بمجهول مهرها أم لا
(أجاب) صرح علمائنا
المأخرون وأولئك الذين
هو من الكتبة السادسة
وكثيرين من اضرابه بان الزوج
اذ باي زوجته أي دخل
بها منع منها مقدار ما حوت
العاده لتجهيزه ويكون القول
قول الزوج في ذلك قال في
الخائنه من الوصايا قال
الفقه أو لا للث روجه الله
تعالى اذا كان الزوج ينفق
بها فانه يمنع منها مقدار
ما حوت العاده لتجهيزه
ويكون القول قول الورثة
في تجهيز ذلك القدر وقال
في سنن تنسوي بالابصار
فان سلت نفسها ووقع
الاختلاف في الخائنه أي
حاله الحياه وسأله المسلمان
لا يحكم بغير المثل لانهم ان
المرأه لا تسلم نفسها من
ضيران تنجبل من مهرها
شيأ عاده بل يقال لها ابد

فسله بمجاهه نظر كما وضحته فيما لفته عليه وكتبت فيه ان الاظهر ما ذكره شمس الاعتقاد كره من العله
ولتصح فاضحانه وقوله في المضرات وعليه الفتوى وكتبت أيضا ما نصه في التناز خائنه استأجر لوج كبل
بالبيع من المستأجر لا يجوز لانه صار أجرا ومستأجر اوفال القاضي ببيع الدين كنت أقي به ثم رجعت
وأقي بالجواز (أقول) يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من أجوله وقد وقف فيه بعض
الفضلاء وقال لم تأمل اه (سئل) فيما اذا كان له نذر اجاره به في ملكها فاجرت من رجل مدسنة
باجه معلومه تاجر وصحبه ثم فسخها من ثابته بالبنية لامل لها غير الدار وريد منه ببيع الدار وفاء الدين
من غنها قبل تمام السنه فهل لها ذلك وتفسخ الاجاره (الجواب) نعم والمستله في التناز وغيره ما في
الاختيار والاصل فيه انه متى تحقق عز العاقد عن المعنى في موجب العقد البضر لمحقه وهو لم يرض به
يكون سحرا وتفسخ به الاجاره دفعا للضرر اه واذا اراد القاضي فسخ الاجاره لاجل الدين اختلفوا فيه قال
بعضهم ببيع الدار فينفضيه ففسخ الاجاره وقال بعضهم بفسخ الاجاره أولا ثم ببيع هذا اذا كان الدين
ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار أقر بالدين على نفسه وكذب المستأجر قال أوجيفه يصح اقراره
وفسخ القاضي الاجاره ينسب ما اقر بالدين وقال صاحبنا لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احدها
هذه والثانيه انما اذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذب الزوج صح اقرارها ويكون للفرم أن
يجبها بالدين والثالثه انما يحسب بالدين اذا أقر بعض ماله لرجل شق به أو لبعض ورثته عند أبيه سيفه يصح
اقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرج من الحبس فاضحان من فصل ما تنقص به الاجاره في انه اذا
اعترض شي من الاعذار هل تفسخ بنفسه أو يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضي أو التراضي
خلاف طويل ذكره أئمتنا شروحاتنا وفي ظاهرا يصح ذلك في البدائع وغيرها (أقول) والذي حرمه في
حاشيتي راجعنا لتوضيح ما وقع به بعض المشايخ وهو أن العذر ان كان ظاهرا لم يخفى الى القاضي والا كالدائن
الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء وقال فاضحان والمجهول القول بالتوفيق هو الاصح
وقوله الشيخ شرف الدين الغزي بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبتهم للتوزيع فينبى اعتماده وفي تصحيح
العلامه قاسم ما يصححه فاضحان مقدم على ما يصححه غيره لانه فقيه النفس اه (سئل) في صل من مضمونه
استأجر بدينه لنفسه من عمر والمتولى على وقف بكونه على مسجد كذا أجرا وما هو جاري الوقف وذلك جميع
البناتين الكائنه بقريه كذا المدة ثلاث سنون باجره معلومه ولم ينساق على غراس البناتين ولم يذكر
التولى من أي جهة تولى الوقف فهل تكون الاجاره غير صحيحة (الجواب) نعم لوجهين الاول حيث كانت
الشجار في وسط الارض ولم ينساقا عليها المالى الخائنه لرجل استأجر ارضا فيها اشجار في وسط الارض
لا يجوز الاجاره اه والثاني لعدم ذكر المتولى من أي جهة تولى الوقف لى الاسعاف الناظر اذا أجزأ
نصرف تصرفا آخر وكتب في الصل آخر وهو متولى على هذا الوقف ولم يذكر أنه متولى من أي جهة قالوا
تكون فاسده في المحبة والمتولى لوقف أجرا * لكننى في حكمه كذا

أن تقرى بما فعلت والا فضاها لسل بالما تارف قال في شرحه ذكره في الخط قال استأجرنا وأقر عليه الشارحون قال مولانا في بحره
بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى اذ جعله فيما اذا ادعى الزوج ابطال شيء اليها المولى يدع فلا ينبغي ذلك اه والمستهله مشهوره وفي غالب الكتب
مذكوره وبسبب ذلك من المتأخرين رويهم فساد الزمان وقطع شأفتا لتزويروا البهتان والله أعلم (سئل) في امرأه بالغة عاقله طلبت مهرها من
زوجها فقال الزوج دفعته الى أبيك حال صغيرك والاب بيت وأقام بمنع على اقرار الاب بالقبض حال صغيرها على القبض بعينه فهل هذا الاقرار
كاقرار الاب بعد بلوغها فبض حال الصغير فلا يصح عليها أم كالبينة على قبض الاب بعينه في حال الصغير (أجاب) لا يصح عليها اذ هي الات بالغة

ولو أقر الأب بعد بيعها أنه قبضه مال الصغر لا يصح عليها والشاب بالبنية كالنائب عما نافكا ما عاينه مقررا بعد لوغها بالقبض حال صغرهما وهو لا يصح عليها كالمظهر والله أعلم (سئل) في رجل كتب عليه في صلح أقر فلان أنه استوفى من فلان ما كان له بنصفه وأنه أقر أمين جميع الحقوق ومن المدين وان وجبت ادعى أنه كاذب في إقراره فهل له استعلاف خصمه بأنه صادق في إقراره ولا بدقبح في ذلك قوله الموثق ومن التبين وان وجبت لكونها المتخلف بعد دعواه أنه كاذب في إقراره أم لا (أجاب) الأبراء أسقطوا ولا بدقبح من باب زوال المانع إذ عدم المقتضى وهو يشاء الدين في التمسك بوجوب (١٠٤) عدم مقتضى فهو من باب الساقط فليس له استعلافه في أمر سقط عنه بالإبراء والله أعلم

(سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة أخوة قاتل أحدهم وعلمه من مستغرق لتركه فلم شرعاً بسبب ذلك يسع حصته فباعها الوصي سوية لأخويه وفي بينهما ما كان عليه باسرها حكم الشرع والزاسه موافق لمقتضى الشرع وأحكامه ومات الاخ الثاني فباع وارثه نصفه الموروث له وتخلص الدار للثالث وصرف فيها ستة تردي على عشرين سنة وبلغ ابن الأول وأشهد حال بوغوه أنه لا يستحق فيها أرباحه من كل دعوى وتظلم وشكوى أبراء عما بارزما قاما على محامولان النعم الزور عن صغيرا مبهمة الله وصغيرة وزوجت كان قبل موته أسكن ابن أخيه المشهديتا واستمر به ساكنا بعد موته فادعى عليه الوصي على هبة الله باع منه له التيم المزور فأنكر بيع تلك أبيه المتقدم شرحاً فثبت الوصي بالبنية الشرعية وأزله بأمره المثل له بعد أن حكم بصفحة البيع ولزمه

من أي وجهه توفي الوفا * ما جرد وأذلك حدث يلقى (أقول) الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصلح لا في بنس العقد بل في العقد بجمع حيث كان العاقد في نفسه ولاية بصفته وان لم يذ كرجهتها انتهى من الوافق أو من فلان القاضي لأن الصلح لا يشترط أن يباها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة إلى هذا المدعى على هذا المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصي أو المتولي من جهة الحاكم فالأوقاف أن يكتب في الصلح ولا بد من السجلات وهو الوصي من جهة الحاكم ولاية نصب الوصية والتولية لا تقتصر على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم كرجعها يكون من حكم ليس له ولاية نصب الوصي فإن القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولي إذا كان ذلك ذكر التصرف في الأوقاف ولا يتأثم مقامه عليه في مشوره فصار حكم نائب القاضي فإنه لا بد أن يذكر وأن فلان القاضي مأذون بالانابة فحزاع عن هذا الوهم اه قال في البحر بعد نقله في كتاب الوفاة هذا الجواب ولا شك أن قولنا الأساطين جعلت القاضي القضاء كالتبصيص على هذه الاشياء في المشورة كما صرح به في الخلاصة في مسألة اختلاف القاضي اه ولا يخفى أن قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العلية يسمى قاضي القضاء في زماننا فيجمع نصب الوصي والمتولي وان لم ينص له عليه في مشوره فالأعلم قولنا المتولي من جهة أحد هؤلاء القضاة مع إيجاره وبقية تصرفاته والتبصيص على كونه قاضي من جهة قاضي كذا انتهى لا بد من الاستيثاق بالصلح كما أفاده قوله فالأوقاف أن يكتب الخ فيجمع تصرفه وان لم يكتب ذلك انتم ادفع تصرفه إلى قاض يحكم بمجر ذلك التصرف إذا ثبت عنده كجلى أحواد وإسلام أنكر الإيجار وأثبت خصمه فإنه يحكم بشيئ لا بالإيجار لا بصحة فإنه لا يحكم بصفته ما ثبت عنده فثبت عليه كجلى باع وجل دار وأوقفها وأجرها يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الإيجار أما الحكم بصحة ذلك فالأمر يكون بعد ثبوت ملكة لذلك أو ثباته عن المالك كما جرى في كتاب القضاء عن فتاوى قاضي الوفاة حيث سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم الوقف أو البيع أو إيجاره ثبوت ملك الوقف أو البائع أو المورج وحيازته أم لا (أجاب) انما يحكم بالصفحة إذا ثبت أنه مال له لموقوفه أو أن له ولاية الإيجار أو البيع لما به ما به مالك أو ثباته وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالعقب بل بنفس الوقف والإجارة والبيع اه فاشتم هذا الضرر (الفرق) فيما إذا كان الجماعة تيمارية قرية ومزارع جارية في تيمارهم وأقطاعهم مع وجوب براءة سلطانيتها يبيدهم فاتجر وأذلك يجعل يدور والمدونة معلومة جارية لا مازلة راحة الشئ به والصفحة باجتماعه موثقة من الدراهم وسد ذلك لدى قاض شافعي حكم بصحة الإجارة دون سدرت لغير الزرع وكانت أقطاعات من رجلين نصبت في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا لمذهب مسنونا فاشتم الله بعد الدعوى للصحة والشهادة المستعينة في ثبوت أمر المثل وكتب بذلك حجة أن في معنى مذهبه بالعمل بصفته منها وأنفذ حكمه ما حكم حتى وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بصفته من الخمين المزورتين بعد ثبوت شرعاً (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ما جاز مع حكمه المعلوم من المالحق وقوف أهله وفي استخراجه واحتشاكه زير من ناطر الوقف مدة

وكتب بجميع ذلك صلح شرعي فطلب استخراجه البيت فسلم يتفق له ذلك ثم ادعى أن يسلم ثالث أبيه كان معلومة باطلا لكونه كان النعم الفاحش فقامت بنسبته أنه بصفته المثل حكم القاضي بصفحة البيع ونفاذ ودمعته ثم بعد مدة استأنف الدعوى بالنعين الفاحش لدى الحاكم فسمع دعواه وبطل البيع باعتباره المعارضة بأنه بالنعمين من غير أن يأتوا بألفاظ الشاهد فهل يصح إبطاله بعد وجود ما تقدم شرحه أم لا (أجاب) لا يصح نقض الحكم الأول ولا بعد ما كدما حكم السابق لا ينقض ولا يجوز له أن يصرح على أن ياتي دعوى الرجلين نكاح امرأته ولو يبرهن أحدهما ما وضي له به ثم يبرهن الآخر لا قبل كفى الشراء إذا عاين فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى شرعاً

فلان أضار وهرن لا يهيل لنا سكره وفي فتاوى شيخ شيوخنا الشهاب الحلبي رحمه الله تعالى سئل في موقوفة في استبدال وحكمه حتى بعد نبوت
مسنوأة له فيه فأقيمت بيعة بعد الحكم بأنه دور يسلم بتعطيل يسبب من الأسباب المتأخرة ذلك وحكم كما هو محجبه بعد تقدم دعوى شرعية
صدرت من مدعى شرعي لدى الحاكم والني الاستبدال الاول وحكم بعوده لموقوفة لصرفه في مصارقه على حكم شرط واقضه بلغي بمقتضى
ما شرح أم لا أجاب لا يلغي الاستبدال الثابت أولان القضاء بصان عن الالغاء أمكن لا بدلية السابقة قدر رغب باتصال القضاء أو يشهد
له ما ذكر ولو شهدت بيعة بقتل زيل يوم الخبر بحكم الحاكم بهم ما شهد أحوى بقتله (١٠٥) يوم الخبر بالكره فلا تسمع لان الأولى
ترحب باتصال القضاء بها

أه قال الزيل يلغي في عمله ذلك
لانه لما حكم بأنه قتل بمكنا صار
ذلك حكما بأنه لم يقتل في
غيرها أذنتل شخص واحد
في مكانين لا يتصور اه وفي
مستلنا كذلك لا يتصور
بيع واحد بمثل القيمة
وعين فاحش الثاني هذا مع
الحكم بمجراد اخبار
المواجب جميع أن الأيمان بالفظا
الشهادة ركن لا بد منه وهو
أن يقول الشاهد أشهد
بكذا ومع تقدم الإبرام امام
بقوله لا حق في ولا دعوى
قبله ومع تقدم الاستخبار
وهو اقرار منه بأنه ملك
المزحروانه لا ملك له باتفاق
الروايات فكيف ينقض
الحكم السابق مع هذه
الامور فلا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم (أقول)
عجبا لقاض ماله المام
بالفقه بعضي القضاء حسام
أذله جهلا بعد فتك ولا
رضى به حاشي الاله امام
قد قاله الرمي خبر الدين لا
زالت به يوم الجزأ أقدم
(سئل) فيما رواه في خاتمة

معلومة بأجرة معلومة فلتان يدعى أثناء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بتوفيه (الجواب) نعم قال شيخنا
رحمهم الله تعالى الاجارة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لتسوان عقدها لغيره لا تنفسخ بموته
كالايجار والوصي والوكيل والمتولي في الوقت اه وتعلمه في فتاوى ابن الشلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل
عن شخص استأجر عقارا أو حرمين أو رومان في أثناء المدة هل تنفسخ الاجارة أجاب تنفسخ الاجارة
الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن الشلي وفي فتاوى الفهرناشي سئل عن رجل استأجر نفسه
مبينة من متولي بأجرة معينة للمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل أذارت في القضاء سئل ما حكمه
له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل اذا كان الحاكم الشافعي حكم بوجوب عقده هذه الاجارة بكون
حكمه بالوجوب ما عايناه في انفساخها أجاب نعم للقاضي الحنفى أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر
المذكور ولا ينعى من ذلك حكم الشافعي بالوجوب على ماحرره الشيخ بدر الدين بن الغرس في الفتاوى
البدرية وان كان في سبيل القضاء الكافي بما عايناه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالفسخ لا يمنع الحنفى
من ابطالها بالموت وان كان الموجب منع من ذلك لان من موجهها الدعوى والاستمرار للوارث لكن ينبغي
التعويل على ما في الفتاوى كالبدرية لظهور وجهه والله أعلم اه (سئل) عن شخص استأجر صنيعة
أجرها بمات فهل تنفسخ الاجارة (فأجاب) اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت الثانية على الصحيح قال
العلامة محمد بن عبد الله الغزالي وفي المحفلات المستأجر اذا أقر من غيره أو دفع إلى غيره من أربعة ثمن
المستأجر الاول فسخ العقد هل تنفسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والجميع انه ينفسخ وهذا أهم من
صوره الاستفتاء فانها موضوعه فيها اذا انقضت عت المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا انقضت لذلك أو
غيره والله أعلم كازرو وفيه من فتاوى ابن نجيم سئل عن امرأة أقر من آخره معلومة بأجرة معلومة
وتسلم المستأجر آخره من آخره وقاروه وسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تقاروا الاجارة هل التقابل
صحيح مبطل لا يجازي الثاني أم لا أجاب نعم التقابل صحيح وتنفسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم (أقول)
وجهه ان الاجارة بيع المنافع وهي تحدث شيئا فاستأجر ملك منفعة كل يوم يومه فبقي باقية على ملك
المالك فمع التقابل بينه وبين المستأجر لانه ملك المستقلة واذا انقضت بالماله لم يبق له حق فيما يحدث
من المنافع في كل يوم يومه فانقضت الاجارة الثانية لانها مبنية على الاولى والله أعلم (سئل) فيما اذا
استأجر يذعر أو هاد مشق الشام لباقي عمره وبعال يدعى دوابه من مدينة حص الدمشق باجرة
معلومة جعلها له وهذا لى حص وشرع في قضاء مصلحته فيها فذهب عز ورجع للمشتق ولم يجعل
العمال ولم يلقها بختاروه بطالبين يد بالعمال الذي جعله له فهل لا يلزم بذلك (الجواب) نعم
لا يلزم والله أعلم ومن استأجر رجلا ليعمل به لعله فوجد بعضهم قد مات فأتى بن قلة له آخره بحسبه لو كانوا
معلومين أي بالعدك في البرهان والافكاه كافي الدور والتنو وغريهما وفي الفتاوى فان جهوا فاسدت
ولزم أجر المثل ثم نزل عن الكرماني عن الهندواني ان العاوين لو كانت مبنية بعضهم ككلهم فله كله لان

(١٤) - (فتاوى حامدية) - (ثاني)
تعل على بكر أنه واضح يده على العقار الغلابي فيسهر حق لكونه ملكا من أملاك مورثي
فأجاب بكر بان وضع يدى عليه لكونه ملكا من أملاك والذى تلقته بالارث عنه فدفع خالدا بان مورثي اشترا من وصل يسوغ شرعي وأبرز
من هذه بيعة ذلك فدفع بكر بان البيع وقع بعين فاحش وهو غير صحيح ووجه بيعة شرعية تشهد بذلك فلم يسمع القاضي هذا الدفع ولم يطلب خالدا
بأبواب موجب الحجة المذكورة فدفع القاضي بكر امرا ووضع يده على العقار وكتب بذلك بخطه في يسوغ فمات آخره فسمع هذا الدفع من بكر
أم لا (أجاب) لا يسوغ منع القاضي عن هذه الدعوى لان دعوى الغبن الفاحش لا تقبل بعدم محتمل لو أقامه المدعى وأقام المدعى عليه

بينة أن الثمن مثل القيمة قدمت بينة الغبن لأن البينة بينهم بدعي بخلاف الظاهر والغبن على من بدعي الظاهر والأصل وقوع البيع مثل الثمن فالقول بغيره من بدعيه والبينة على من بدعي كونه بالغبن الفاحش فبسوغ القاض أو سماع دعوى الغبن الفاحش وإبطال بيع عقار اليتيم بذلك بل المصريح به في كتب علمائنا طلبة عدم جواز بيع عقار اليتيم لغيره ضرورة النفقة أو خوف ظلم مغلب عليه أو بيع بضع بغير قيمته أو لمن على الميت لأوقاله أو أمته أو كان في الترتيب مقرر له لا تنفذ له إلا أمته أو غلاته لا تزيد على مؤنته أو شئ من حله البتة فإذا ادعى اليتيم أن الرضى بأهله لا لأولاده من هذه وهو (١٠٦) لا يجوز سماع القاض منه ذلك بعد بلوغه وإن بدع الغبن والله أعلم (سئل) في أصناف أمات

من عقار فتنازع فبما من شقها وزوج بنتها التولية وأظهر ابن الشقيق حجة بأقراره أنه في حقه الله ملك من أملاكه وأظهر زوج البنت حجة مقدمة التارخ بهنما وهبت بنت المزمع بوزة وحجة الأقرار ثبتت صفحتها لدى قاض شرعي بحضرة ختمه شرعي بدعيها ثمانين مفتق جده وشوهدا موجودون والآخرى خالية من الحكم ومن الشهود فهل يعمل بما يحكم بموجبهما أم يجردهما لم يعمل بحجة الأقرار والتابثة لشهود الانحياز (أجاب) يعمل بحجة الأقرار حيث ثبت بالبرهان ولا عبرة بمجرد الخط والكسند بالإبان فقد صرحوا فأطبق به لا يعتمد على مجرد الخط ولا يعمل به بل هو خارج عن حيز الشريعة الشرعي والقاضي لا يقضي إلا بما حدى به وهي البينة والأقرار والتسكول هذا شرع محمد سيد ولد عدنان لا لغيره في الورق من أي كان كان

الاجرة قبل ينقل العيال لا يقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحد منهم لم يستوجب شيئا أه فقهه شرح المتعلق للعلاق من الاجارة (سئل) في رجل استأجر من آخر جالا معلومة ليحملها إلى بلد كذا ثم بدله ترك الذهاب إلى تلك البلد ترى ظهر له فهل يفسخ الاجارة (الجواب) نعم ويدعى مكثري دابة من سفر فانه عذر لأنه لم يرض على موجب العقد لانه ضرر إذا احتمل كون قصده سفر الحج فذهب وقته وأطلب غيره له فغضرا والنجارة فافتقر وهو بالمدى صدر بدله أي ظهر له فيما رأى غير الأول منعه عن ذلك كذا في العناية من من فسخ الاجارة (سئل) في متولى وقف أهلى أسكن دار الوقف جلا بلا آخر ولا اجارة وسكن الرجل مدة فويل على الساكن آخر المثل بعد التثبيت (الجواب) نعم وفي الفتاوى متى وقف إذا سكن وجلا دار الوقف بغير آخر كره لانه لا شئ على الساكن وعلمه المتأخر من على أن عليه تحمل المثل سواء كانت مدة الاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطعا لا يطامع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل إذا سكن دار الوقف بغير أمر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه تحمل المثل بالغامبلغ عادية من الفصل العاشر ومنه في الفصولين (سئل) في متولى أجر أرض الوقف لغير المزارع بلا رضاء ولا وجه شرعي فهل تكون اجارة غير جائزة (الجواب) نعم كافي بالخبر به من المزارعة قال في السبابة من الاجارة في تفر يعان على الاجارة العارية ما نصله لا يجوز اجارة الارض بلا رضاء المزارع (سئل) في دار لم يملكه لجماعة سكنها بعضهم بعد ما استأجر واحدا الباقين باجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة بقوا ساكنين بدون اجارة والمخرجون يطالبونهم باجرة حصصهم فهل يلزم الساكنين أجرة حصصه الباقين (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجب الا إلا إذا تقاضوا رب الدار بالاحسوسكن بعده لأنه يكون التزاما وكانت مدة الاستغلال بزاوية (سئل) في أمر أنه توافقت مع رجل على أن يحملها في فردة تحفة على رجل ويقوم بها كإمامهم شهر من دمشق إلى مكة وجهلت له على ذلك كما مبلغا معلوما من الدراهم دفعته له فأركبها وقام بها كإمامهم شهر من دمشق إلى مكة وصلها إلى المدينة المنورة عن وريثة يريدون محاسبة الرجل على أجرة مثل ركو بالمرونة إلى مكان موثها وقدما كإمامهم شهر من أمه والله سبحانه جاز أدعى ذلك فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ما معلوم يجري فسم الماه من فائض مطهرة وقف يار في الوقف الموز وفي احتكار جهة وقف آخر مدته معلومة باجرة المثل والآن تعطل أصل المجرى قبل دخوله المطهرة وانقطع جربانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعميده مبلغا معلوما ويكلف ناظر الوقف الاستحار يدفع له بعض المبلغ زاعا به ليزم ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف الاستحار من ذلك شئ (الجواب) نعم وعجزة الدار الاستحارة وتقليدها أو اصلاحه لا يرب وما كان من بدعيه رب الدار تنو من فسخ الاجارة (سئل) في جماعة استأجر وأراضى قرية بموقوفه من متولى وقف مدته معلومة باجرة كذلك ليزعوا فقل ماؤها للعلوم لها بحيث لا يحصل اليأس بل يذهب في مجراه ويردون مخاصمة المتولى ليفسخ القاضي العقد فهل لهم ذلك (الجواب) نعم رجل استأجر راضا زعوا فقل ماؤها وانقطع قل أنه يخافه لا يجوز في فسخ القاضي العقد بينهما ذخيرة من الفصل الخامس عشر

والعبرة لما هو الواقع لما كتب المظنم للواقع اذ لم ينص عليه الشارع ولا اعتمده امام باع يستدفعه إلى نص (سئل) قاطع وجبت ادعى املكه وهذا أقرب به تصح وهو متسمع البيئة على اقرارها ويقضى له بالملك ولا عبرة بحجة الهبة من غير شهود يشهدون علم الحقيقة وان كتبت اسمائهم فيها كتبنا بخرضا في ما لم ند مناهم من عدم اعتبار مجرد الخط وهذا قول في جامع الفصولين في الفصل الأربعين في خلال ايامه والسجلان بعد أن رضى (تم) التفتت عرض على تحضر كتب فيه ملكه عليك كالحجج بين وبين الله ملكه بعض أو لا بعض قاله أجب أن لا تصح الدعوى من رضى (علمهم) للشرط الحاكم أكتفى في مثل هذا بقوله وبه هبة صحيحه وقبضها ولكن ما أفاد (تم)

أجود وأحب إلى الاحتياط والله أعلم (سئل) فيما إذا أدى رجل على عبده أو ابنته فلا يراه وجهه والمثوبة كانت دفعت له كذا فهو شاملا بها مع ما أتاكم وحلف فبعضه الحرام ثم أدى عليه ثانياً ما يكره أو ببنته السابق عليه كان دفع المبلغ الذي لا يشته ومات وهو بدمته ما حل تسع هذه الدعوى الثانية ألا (أجاب) لا تسع لأن الحق لا يستوفى من اثنين كالأخصام مع اثنين وجه واحد صريح في النزاع وكون المبلغ بدمته يستوفى منه بنافي كونه بدمته استوفى من تركه إياه منه فهو متناقص فلا تسع شعره والله أعلم (سئل) فمذنبون رجل دفع أحدهما مبلغه وأدى الباقي أنه تطهير ما خدعة الدون إلا شراً فلا تأذن في دفعه لك وقال الدان (١٠٧) هو فأنظر ما في ذلك أنت فهل القول قول

(سئل) في رجل استأجر أرضا تهمار به من أر باهم الزراعة فزعهها وكانت تسقي بماء المطر فانقطع المطر
ويبس الزرع فهل سقط الاجر (الجواب) نعم وفي فتاوى الفضلي استأجر أرضا فانقطع الماء فان كانت
الأرض تسقي بماء المطر فانقطع المطر أيضا فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع ما ذكره في ١٥ استأجر
أرضًا لازعة فزعهها وكانت تسقي بالمطر فلم يطرأ عليه الماء السقي فبس الزرع وسقط الاجر استأجرها
سرم بها وأولا تراز به من نوع اجارة الأرض وبمنه أتت العلامة التمر ناشي ناقلا ذلك عن الخاتبة وأقن به فأنرى
الهداية أيضا (سئل) في رجل استأجر حصى ما مدته لجمعة باجمعة معلومة وتسلمها من مؤجرها ثم طنى
الماء وراذ وبادة منعتة من التمكن من الانتفاع على الوجه المقصود بعوض المدة فهل لا يلزمه الاجورين بعض
المدة أم بؤرة (الجواب) نعم والمستثنى في الخبر به من الاجارة (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من
ناظره ليزرعها مدة معلومة فزعهها ثم أصاب الزرع أفة متساوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعهدها كمددة
يتسكن الرجل فيها من اعادتها هلكت فهل لا يلزمه أجره تلك المدة (الجواب) لا أجر على المستأجر فيما بقي من
المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادته فزعهها أو دونه في الضرر كما مر به ذلك في لسان الحكم
والنص وغيرهما (سئل) فمن أحرق ما هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة فلهما أن يحلا
زاد في الاجرة وان لم يقبل الزاد فوضعت الاجارة به ليس له ذلك (الجواب) نعم وان زيد على المستأجر
فان في ملكه تقبل مطلقا كالو رخصت وهو شامل للمال اليه بعمومه اشبهه من الاجارة ونقله العلي عنه
أيضا (سئل) فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل لا تنفسخ الاجارة بغيره (الجواب) نعم لا تنفسخ الاجارة
بموت الوكيل كفى الفتاوى والتشريع وغيرهما تبطل الاجارة بموت الاخر والمستأجر عند اخلافه بالتأجيل
ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا بلوغ الصبي وتبطل بموت الوكيل خاتمة من أوائل
كتاب الاجارة وكذلك أفنى المؤلف بعدم الانقضاء فيما اذا مات ناظر وقف استأجره مال الوقف لجهة الوقف
عقارات وقف آخر (سئل) فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراي اذا أدخل المواشي في سلك القرية
أرسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراي ذلك ولا بعد ذلك خلافا فندمهم فضاغت شاة قبل أن تصل الى
صاحبها فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الفخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار اذا أدخل
السرحد في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراي كذلك فضاغت بقرة وأشاة قبل أن تصل الى
صاحبها لا ضمان عليه لا المعروف كالمشروط كذا قال أبو نصر الدبوسي وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك
خلافا لا ضمان عادية من ضمان الراي (سئل) في ركعتين في مدرسة فضاغت ناقضان محترمي جرحهما
مع جسيم ما يفيض من الماء الى دار من معينين بموجب جميع احكامات شرعية فاقا حدث متولى المدرسة
فاضانا الثناو أحمر جرحهما بشدة ثلاث الماشاة لمعرو بدون إذن ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم
(سئل) في عقارات يارية في وقف بئر وفي أجزا من متولى الوقف مدة معلومة متما حرة معلومة هي دون
أجزاء بل بغير فاحش ظاهر بشهده الحس والعيا ينشأ أهل النظر والبراه من التفات الدول وأذن

ملازمة باحرمه عبسنة جميع الاحرف مبوبض بدعمر المؤجر اوازور بخصرة شهود الصلوع معانينهم لبعضهم وبيت مفهون الصلوع المرقوم الذي فاض حنفي في وجهه وكيل شرعي عن المؤجر المرقوم فبات عروبتك وبكف ورتة زور المستأجر أن يحلف لهم البين الشرعي أن جميع مبلغ الاجارة قد سهر ومور فهم منه فلهذه المذات مع وجود الصلوع الذي جرى القيد بحضورهم ومعانيهم أم لا (جواب) قال العلامة الفقيه الشيخ زين بن عتيق في تحصيله ادى أنه قد دفع المصداق وجرى هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطا اه قال العلامة الفقيه اقول بشر أن لا ترد في الخصام أخذ من قولهم لا دون تقضي بمأثله لا باعيا بما اذا كان كذلك فهو زاذي حقائق الت اء والله

أعلم (سئل) في أمر أولاد غلاما حبسا ماتت هي والغلام فادعى زوجها تقدم موثما على الغلام وادعى اخوه انهم لا يعرفونه فقالوا له انك لا تعرفه قال في القبول قول الزوج بينه وبينه والبيعة على الاخوة اذا الزوج ينكر انهم وهم يدعونه والقول قول المنكر بينه وبينه والبيعة على الذي قال في القبول انما عن زوجة أو عن ابنته ماتت أيضا فقال الاخوات انهن بعد موت ابنته وقالت الزوج قبل مات أخوك قبل موت ابنته قال قول المرأة والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في ما يرجحون الاقارب فالبيعة بينه وبين يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكره أي ينكر الزيادة والاولى انكار الارث بالسكينة وهذا المسئلة (١٠٨) جعلت فيها رسالته تكاد أن تكون مفردة والله أعلم (سئل) في أمر امرأة ادعت مهرها تركه

والدها التتوي بالقرع
ووصى أصحابها الصير يدعى
دفعها بموت أمها هاشم بن
سنة ومضى خمس عشرة سنة
على دعواها عليه منذ بلوغها
فلا تسمع الا لأمر السلطاني
وهي تنكر مضي السنة
المدكوته على القول قولها
فيسوغ لها الدعوى أم
قول الوصي فلا بد وخلفها
الدعوى وهل يقبل من
الوصي بيعة على تاريخ يوم
موت الأم أم لا (أجاب)
القول قولها لما تقرران
الحادث يضاف الى أقرب
أو قاته فيسوغ دعواها
والحال هذه ولا تقبل
البيعة على تاريخ الموت
والحال هذه اذا تقرران
يوم الموت لا بد من تحت
القضاء بخلاف يوم القتل
كأنه في البيعة في العادة
والظهيرية والولوية
والسبابة وبغيرهما من
الكتب والله أعلم (سئل)
عن امرأة كان لها زوجان
احوان وما بينهما وكن
ايتام منها ومن غيرها وندى
جميع ما يصلح للزوجين أنه

المتولى المزبور لم يدع المستأجر بتعمير ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومهما يصرفه يكن مرصدا
له على رقة المأجور وصدر الاستعجار والاذن لدى قاض حنبلي فعمد بدعى العقارات وصرف عليها ما بلغ
معلومه من أن في الوقف المزبور ما لا يمكن صرف ذلك منه حال صدق الاستعجار والاذن وبعدهما
وانتفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثلثي الوقف ورجل آخر ورى بدعى طالبه المستأجر بنعام أخوه المثل
في مدة انتفاعه فهل له ذلك (الجواب) نعم للمتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونها بين
فاحس لمالك التتوي وبغيره متولى أرض الوقف آخرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل
وفي الجرار اجارة الوقف لا تصور الاجارة المثل أو أكثرها وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن
له حبس عن المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور من عشرين
المأجور على جهة الوقف وأراد المتولى بحساسة المستأجر بنعام أجر المثل ومساقطه من المبلغ الذي صرفه
الاستأجر لحرار بورقه هل له ذلك الجواب نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصود المزبور ولا عبرة بتعمير المستأجر
المدكوته حيث الحال ما ذكر (أقول) حيث كانت الاجارة بدون أجر المثل تكون فاسدة فيفسد ما في
ضمنها من الاذن بالعمارة كغيره في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسمعيل وسألت سؤال وجواب عن جد
المؤلف أن الاذن بالغراس باطل اذا فسدت الاجارة فعالم المؤلف فيما سألني بأن الشيء اذا بطل بطل ما في
ضمنه فتنبه لكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الخيرية بما يخالفه كما سئله (سئل) في رضى
مأجور به في فاجر رجل من أصحابه ما فاقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويرد الرجل فسخ الاجارة بالوجه
الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم وفسخ الاجارة أى للمستأجر ولاية الفسخ لانها تنفع للاحمال
الانتفاع بوجه آخر بخلاف الشرط والروية وبسبب يفرق التفرع بتركيب النار ونقطع ما له الرضى
وانقطاع ما له الأرض لان كلامها يفرق التفرع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ما له الرضى والبيت بما ينتفع
به لغير الطعن فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شئ من المعقود عليه فاذا استوفاه لم تمت حصته زيادة (أقول)
كتبته في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على المراجحة ما نصه فلو لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته
ورفع عنه من الاجر بحسبه قيل بحسب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انتقطع من الماء والاول
أصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماعدا انقطاع الشهر كله وبفسخها المستأجر حتى مضى
الشهر فلا جرم عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقود عليها مع منفعة الطعن وجب بقدر ما يخص منفعة
السكنى كذا في التتارخانية ومفاده أنه لا يجب اجريت الرضى صالحا لغير الطعن كالسكنى ما لم تكن
معقود عليها ونقل في التتارخانية عن القدرى ان كان البيت ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجر
بحصته اه وبوجه ما في الزايع تأمل اه ما كتبه فعمل ان ما مر عن الزايع من أن عليه من الاجرة
حصته أى حصته بيت الرضى مبنى على أن منفعة السكنى معقود عليها مع منفعة الطعن بقرينة التعليل وعليه
يجعل كلام القدرى والافهوخا لغير رواية الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتبته

ملكها ووصى الايتام يدعى ارناوا قامت بيعة وقام الوصى بينة من المرحمهما (أجاب) المرحم بينة الوصى لان ابنة الخراج معنى فيها
وبينة المرأة بينة ذات اليد فلا تعارضها روايته أعلم (سئل) في ذى جبابه على وقف سافر ليجي ماله يبلده فادى عليه لدى قاض رجل كان متوليا
عليه سنة وعزل انه صرف في سنة كذا من ماله زادنا حاصل من الوقف وارز قدر نجاسة بعضى باضاه قاض بالزاد وطالبه بدفع ما بقية
بالجبابه تظهر ما صرفه زادنا فأسأله القاضي المتداعى ليدعى ذلك فأجاب بأنه جاب لا دابة له بهذا الحساب ولا لانه في مال الوقف بقضاء دين
وقوله والبيت الخ أى بيت الرضى بان كان يمكن الانتفاع به للسكنى أو لربط الدواب مثلا اه منه

ولاحرف ولم يكن وكذا في «معاذ» وفي «تصرف» على الوقف وغاية أمرنا به ما هو مبني على مقابلة الوقف ونزاعه فيه فلم يثبت القاضي إلى سلا موصى بالأمور، ثم دفع ما جابهه ما عدا ذلك، ومما عدا ذلك في دفعنا للحاجة إلى التصديق غير ناظر لنسب وط الاستدلال على الوقف فهل هذا الالتزام صحيح أم غير صحيح (أجاب) هذا الراء غير صحيح لأطابق علمنا على أنه لا تصح الدعوى في الوقف على غير ناظره كالأكل وغلة دار قال في جامع الفوائد والمآذون بالاستدلال ليس بقول والمتولى من على التصرف في الوقف ولا المقتضى الدعوى على أكل الوقف وغيره بالوقف وكذا أنه دار الوقف وغلة الوقف اذ ثبت أنه أكل وغلة دار ومثله في إسان الأحكام (١٠٩) لابن الشيخ وغيره ولا يجوز لناظر

فهي أيضاً ان انفعلا مع غير قديس في التنازخانية أيضاً اذا انتقص الماء فان فاحشاً فله حتى الفسخ والا فلا
قال القدوري اذا سافر بطعن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطق لو بطعن على التنصه
الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولولم يرد حتى لطعن كان رضاه من ليس له الزبدعه ما في التنازخانية
اه (مثل) في وجب سكن في دار مشتركة بينه وبين آياتم مدعومة بلا اجاره ولا جره فهل يلزمه أجره مثل
حصة الا يتام في المدة المزبورة (الجواب) نعم والمصلحة في فتاوى التبراش من الشركة كونه في شرس التناز
وكذا في فتاوى الكازر وفي في رجل نزع جأتم يمتين وسكن في دارهما (مثل) في يمتين استعملهما
قربيهما في أعمال شتى بلاذن الحاكم ولا جره ولا جره ما يسبقهما ويعطيهما مريض الاحيان ذراهم
وذلك قدر أجرة مثلهما بل لبقا طلبا منه أجرة مثلهما فهل ليس لهما ذلك حيث الخالفا ذكر (الجواب) نعم
يتم لأبيه ولأم أيضاً استعمله أقر باؤمدي في أعمال شتى بلاذن الحاكم ولا جره ولا جره طلب أحول المثل بعدد
البوغي ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لاساوى أو لحولل بزيادة في نوع الثغرفان من الاجارة
و بثلثا في غير الزمل (مثل) في خان معلوم جاري في وقت آخر وفي فواجرز بدمن ناظرى وقطعمه ثلاث
سنوات ويحكم بحكم كصة الاجارة في سادته المدة ثم زاد جره في أثناء المدة فثلثت أجرة فهل يجوز من زاد
من غير عرض على زيد لفساد اجارته (الجواب) نعم ولم تزيد في الاوقاف على ثلاث في الضباع وعلى سنين
غيرها فلو جرها لثلاثي أكثر نص الاجارة وتضمن في كل المدة ان المقدار افسد في بعض فسد كله
فتاوى قاضي الهادي نور وجه المستف على ما في أنفع الوسائل الخ علاقي من الاجارة وان كانت العين وقفا
فان كانت الاجارة فاسدة أجرة الناظر بل لا تعرض على الاول الا لاحق له اشياء من الاجارة (مثل) فيما اذا
أجر زيد الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة باجرة معلومة ثم زاد جره في أجرة ثم بادة معتبره في مقدار
النس فهل في جرم الرجل (الجواب) تعرض الزيادة على المستأجر فان قبلها فاقبلها والاثم جرم من الرجل
(أقول) وقع في الحايو القدسي انهما تنافس عند الزيادة الفاحشة وقد كفي وقف الجران الدرهم في
العشرة يتقارب الناس فيه بخلاف البرهمن أي فهازم بادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي
مقدار الجنس ومثله في الأخيرة لكن نقل البري وغيره من الحايو الجزء يرى أن الزيادة الفاحشة تقدر
النصف فتأمل (مثل) في دار بارية في وقف أهلى أجرة الناظر من مودة سنة باجرة معلومة ثم زاد جره
في أثناء السنة في أجرة ثم بادة معتبره في أجرة ثمها يوم الادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها فهو
الاحق بها والآخر جرمه الا آخر (الجواب) نعم (أقول) هذان معنى أصح التخصيص من أن الناظر له
فسخ الاجارة بالزيادة اعراض في أثناء المدة كبحر زره فيودا المختار أن التناز من عبار الاشياء الماسة
آ فذاً تعرض على المستأجر الاول في الاجارة المصغرة متصل بوقت اما المثلث الاول جره ومثلاً من رجل ثم
انقضت المدة فله ايجارها من غيره لان عدم ايجارها لا بخلاف الموقوف الفله فانه لا بد من ايجارها فباجاره
من غير المستأجر الاول تعنت الا ان زاد عليه آخر في الاجرة ولم يقبل الاول الزيادة فتو جرم الا آخر هذا

أن يستند على الوقف
 لطبق به السقيين وإنما
 الاستدانة لعدم الوقف
 بإذن القاضي على الصبح
 فاذ صرنا من ماله قدرنا
 رأينا على السقيين مطافنا
 وأعلى العمارة التي لا بد
 منها ليراد من من القاضي
 فهو متع ليس له الرجوع
 به كسحب من علماء أفاطية
 أنزلت للوقوف ذمة صالحة
 لتعاقب الدين إذا احتاج
 إلى التعمير فأجاز الاستدانة
 بإذن القاضي الضرورة
 استحسانا واجب قلنا الجاني
 ليس بخمس فالحكم
 عليه بدفع ما مضى عشر

٨ قوله ثم ان المتبادر الخ
قول كتبت بهذا لانه سألته
سميتها فخر بر العبارة فبين
هو أحق بالأحارة وحاصل
ما تحرر فيها أن قولهم ان
المستأجر الأول أحق انما
ذكروه في مسئله ما اذا زادت
أجرة المثل في أثناء المدة
وأراد الناظر فضحه بسبب
الزيادة فقالوا تعرض على
المستأجر الأول ووجه
ظاهرا فان السوغل الضمير

يكون الاول أحق إذا انقضت
باجرة مثلها فإنه أحق من غيره
انقلته في البحر وأما في سوا
ق يكون هذا البر هو هذا على
ب العالمين اه منه

يعتبر الماصح جيع عالمنا فاطمة من انما الحكم على غيرتهم غير معتبر قال شيخنا في فتاواه كان الواقفون في الزمن المتقدم ينصبون الوقف ناظر اقطب ويتلقون به فيما يفعل ويصدقون بدي القبط والصرف لبيانهم وغيرهم وحقوقهم من الله عز وجل لما تنهقر الزمان وتظهر قلة الدين من التمسك على الاوقاف من الكذب والحماة والاعان الناطلة وقلة الخوف من الله تعالى سببا في زماننا قال مشايخنا لو استقرض الناظر لمصالح الوقف دفعوا على نفسه وقال بعض مشايخنا لصدق الناظر في زماننا ما هو مشاهد اه وفي جامع الفصولين في احكام الركلا ههنا (عز) وكيل اجاز الدار (١١٠) وقبض القلة ادعى بعض السكان انه على الاحقر ولو كادوا من وقف ولا يحكم قبض احد

وليس يشرى دوائه أعلم (سئل) فيما أذعزت الدعوى الغيبة المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة
سنة هل تسبح بعدها أم لا (أجاب) نعم تسبح لأن السلطان نصره الله تعالى فيما أشهر عنه أنه استثنى مع المنع ثلاث مسائل من الدعوى تسبح
بعد المالك المذكورة مال الدين والوقف والغائبين المقر أن التمسك لا يتأثر من الغائبة أو علمه آدم تاتي الجوابية من الغيبة والله الغيبة
التمسك وروايات الغيبة المدعى عليه فلا تفرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى إلى أخيه ادعى نائباً له الحكم أنه
ضالعه صندوق فيه أسبابه وأبواب لأهله ولولاه مكتوبه يفتقر وقد وجع المدعى عليه دوا من الأسباب التي كانت به وطالعه باحضرها

فاحضرت وسألته عنه فاجاب بانته اهما من فلان يملك كذا بكذا من الثمن من سوق السلطان على يد فلان الدلال فكان المدعى لانيات
 ماداعاه فاقام بينه بانه ارباب المدعى كانت مع الاسباب التي يدخل الصندوق فامر بتسليمه للمدعى وسله احضار باعها فحضره فساءله من أين
 وصات لك فاجاب بانه اشترى اهما من صار جى فكلفه النائب اثبات شرائه من الصار جى بالبنية الشرعية فاستعمله فامهله ومضت أيام الماهلة ولم
 يات بها فالمدعى دفع جميع الاسباب التي ادعى أنها كانت في الصندوق من جلبها الدربا أو جوع فماتهما جوعا فمعه فمعه سبع الدربا للمدعى
 على التي وجدت معه الدربا المذ كورة ودفع اثباته شراهما من الصار جى فهل الالتزام صحيح (١١) شرائه أم لا (اجاب) الالتزام بدفع جميع
 الاسباب التي كانت في

المتقدم من أمالي عليه المتأخرون فعل الغاصب أحرا مثل اه أى ان كل ما قبض من المستأجر حرا مثل
 أو دونه فلو أكثر من الزائد أيضا لعدم طيبه كالجور الحوى وأقره السيد محمد أو بالسعد وفي شأنيته
 على الاشياء اه والحاصل ان ما في الاشياء والقبضة مبنى على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب العقار
 مع اتفاقا المتأخر به عند التأخر من تحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمعدلاستغلال فبعض في هذه الثلاث سواء
 استوفى من منفعتها أو بطلها فبعض الشراكة في مسئلة خاصة ههنا فانه ذكر في متن التنوير تبعا للدوران منافع
 الغصب غير مضومة اشتواها أو بطلها الا في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعدلاستغلال ما لو سكن
 بثأر يملك أو قصد كفي التنوير ورشحه وهنات أو يملك ما موجودا في الشراكة شبهة الملك لا تارة ول
 هذا انما رد لو كان الشراكة قد سكنوا في تلك العقارات المستزكة ولم يسكنوها في مسئلة بل أجروها
 واستوفوا بدل منافعها فاشترى كلهم ههنا في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المألف في غير
 هذا الحل مسئلة استعاره عن حوى الزاهدى أو أحد الشرى كيدن وأخذ الاجرة ثم حضر الاستعمال
 بشركة فيما أخذ اه وذكر أيضا مسئلة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أو أرض بين رجلين أح
 أحدهما السكنى من آخر بأجرة معلومة ان أحدهما نفسه يكون حكمه في نصيب شرى كيه حكم الغصب لا يختلف
 والحكم في الغصب ان المالك ان أجاز في أول المدقة فالأجرة وان أجاز بعد انقضاء المدقة فالأجرة للغاصب
 وان أجاز في أثناء المدقة قال أبو يوسف أجرة الماضى والباقي للمالك وقال محمد ماضى الغاصب وما بقي للمالك
 وان اختلفا في أجزا في أول المدقة لا يقبل قول المالك الا ببينة ولو قال كنت أجرة به ذلك قال قول
 فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر ان هذا في غير الثلاث المستثناة وان قوله ان أجرة لنفسه أى
 اجرة من غيره لاجل نفسه فيكون غاصبا والظاهر ان ماله ما أجرة المالك فيكون فضولى وما ذكره
 موافق لما ذكره في اجازة بيع الفضولى من الشروط ومنها اتمام المبيع والظاهر ان بقاء مدة الاجارة بقوله
 قيام المبيع (سئل) فبالذا انقطع ماله جام وقت في تاجر يدوم يكن جريانه وتعالى بسبب ذلك مدة
 ولم ينتفع به فهل ينسقط أجرة عن يدى مدة انقطاع ماله (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل الحائلي وفي
 الحاوى الزاهدى رقم ه علنا نذكر اوقاد الحجام فلا ينتفع به وهو يبدل المستأجر ماله أجرة المدقة لا تبقى
 الاجارة اذ لم ينتفع به انتفاع الحجام وقبل يجب الاجرة بقدر ما ينتفع به السكنى أو ربط الدواب اه (سئل)
 في أرض تيمار به جارية في تصرف زيد وفي مئدة مسكنة عن جاعة يقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرى
 و يريد دفع مذهبهم فهاو معتقون من ذلك الان يعطيه من أجرة الحارث فهل له ذلك وليس لهم مطالبة بمائة
 (الجواب) نعم (سئل) فبالذا استأجر زيد شرى كيه عرافى فلا حمة معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل
 فيها العمل المهود فعمل عروفي الفلاحه العمل المهود وقام بطالب زيد بأجرة فهل لأجرة
 (الجواب) لا لألشرى كيه بعملة في المشترك كفى الكثرة وقصره فقوله ولو استأجر رجل طعام بينهما فلا
 أجرة (سئل) في رجل استأجر من آخر جارية كيه من دمشق الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له

أو كتب وأقر المدعى أن العسى للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح يقضى الائتداء وأراد المدعى العود الى دعواه قبل ايصاح الابراء السابق والمختار
 أنه يصح الدعوى والبراءة الا في ضمن عقد فساد لا تمنع صحة الدعوى لان بطلان التضمن يدل على بطلان التضمن ومسئله الابراء عن
 الارث مشهورة وفي كثير من الكتب مذ كورة قوله أعلم (سئل) في رجل باع بئته يتابعها ما بين معلوم يعرف فالحاكم الشرى وأقر بقبضه
 لديه وكتب صل البيع والاقرا ثم الات بدعى أنه أقر كذا فهل تسمع دعواه أم لا واذا قلتم بسماع دعواه أم لا يلزم شرعا (اجاب)
 قوله هل أجب عن الائتداء كرايسى اه منه

بمذاب الامام الاعظم * والثالث المكرم لاتسمع الدعوى له * ولا راي قوله * لانه مناقض * منعه التناقص * وعند تعقيب البنية
يلزم في هذا الخلف على التي لها اثر * ان كان الامام مستقر وهو الاصح المعتقد * اذ الزمان قد قدس حرره في حقه * العبد خيره
مصلبه ساسا * مجلدا مكرما والله اعلم (سئل) في امر ائمة باعث دار ائمة ادعت انها وقف هل تسمع دعواها ام لا (اجاب) لاتسمع دعواها
قال الزبلي ولي باعضة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لاتسمع دعواه للتناقص لان اقدامه على البيع اقرار من ائمة ان اراد تخلف المذمى
عليه ليس ذلك وان اقام البيعة على (١١٢) ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اوصوب واحوط لانه باقامة البيعة ثبات الضعة وقف عليه بدعى

فساد البيع وحققا لنفسه
ذلا تسمع للتناقص الصريح
وذكر في مسائل شتى
الخليفة رجل باع عقارا ثم
ادعى انه وقف اختلف
المشايخ فيه والصحيح انه
لا تسمع وقول الزبلي
اوصوب للتناقص الصريح
بالبيع ثم دعوى الوقف
وقوله احوط لما في معاهدا
من الاضرار بالناس
باحتمال اهل المجلس
والخدايع بيع الوقف
واظهار البائع انه ملك ثم
انعطافه عليه بدعى او الزامه
باجرة لمذوق بيعه عليه
وربما تستقر اضعاف
غنه بحجب عدم القبول
حسبا لمادة الفساد والله
اعلم (سئل) في رجل اشترى
من جماعة نصف كرم
ارسه سلطانة لبيت المال
بمن معلوم ثم ادعى بعد
البيع انه وقف فما الحكم
(اجاب) الصحيح لاتسمع
دعواهم كما صرح به
قاضيخان واصل عبارته
رجل باع عقارا ثم ادعى
انه وقف اختلف المشايخ
فيما اصح انه لاتسمع وفي

وربك الجبل الى نصف الطر بق وتفاخا الاجارة ترك على رجل رجل آخر ور يدالجوع على المؤجر الاول
بنصف الاجرة التي دفعها حدث استوى النصفان سهولة وصعوبة فقه ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في
الخبرية من الاجارة (سئل) في ارض مبرية سلخنة اذن وكيل السلطان عز نصرته يدان بعمر فيها عمارة
لنفسه وجعل عليه كل سنة قلعان الدراهم هو قدر اجر مثلها وفي ذلك حظ ومصلحة لجهة الميرى لعلها
وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل صغ ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم جار حصته منه ملك
زيد وقد راجعته عشر قراطا وستة قرا بطا ونصف قراطا في وقف اهلها والباقي في ملك عمر وفاستاجر رجل
حصته من البستان باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها شرعا واصل يدفع لجهة الوقف حصته الوقت
دون اجرة مثلها بغن فاحش بالنسبة لخصه يدعى مذكورة معلومة بدون اجارة ولا وجه شرعي والا ت ر يدناطر
الوقف المرقوم مطالبة الرجل بتمام اجر المثل على حساب حصته شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية
متماثلتين فقه ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكاظمي وفي من الحائض سئل في بلدة شائعة السلطنة
ربها والباقي للاوقاف ويؤخذ السلطنة كل فدان دينار وبقية الاوقاف عشرون نصف فقه ما يأخذ
السلطان يكون اجرة المثل حتى يؤخذ للاوقاف ما يؤخذ للسلطنة ولا اوجب كون المتكلم على
طين السلطان يأخذ له هذا المقدار لا يلزم منه ان يكون اجر المثل لانه يجوز ان يأخذ هذا المقدار
بشوكته نعم اجر المثل تعلم من الطين الجاودا كان مما نألا او مما يأخذ الشريك بشرط المعاملة
وان لا يكون فيهم ذو شوكته اعلم اه وفي فتاوى ابن الشبي التي جعلها حريدة اوجب النسخ شهاب
الدين الرمي الشافعي تلزم اجرة مثلها بالنسبة الى الاراضي المجاورة لها من الجهات الاربع ووافقه الشيخ
ناصر الدين القاف وسيدى الجد وقاضى القضاة ابن الخبار بقولهم لا يكون الى ارباب اجر المثل ثانيا
حيث كانت الحصة الاولى والثانية سواء متماثلتين اه (سئل) في رجل استأجر من مؤتى مسجد لبوم الناس
فيبيع في الصلوات الخمس ويؤدس ربحه في مدسة معلومة باجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف
واشترى له جادا كركنه في السنة المرقومة حتى انقضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل اجره وتولى الوقف
رجل آخر وفي الوقف فقه زيد الرجل أخذ اجره من غلة الوقف بالوجه الشرعي فقه ذلك (الجواب) نعم
(سئل) فيما اذا استأجر يدعى عمر وماعون نخاس اجارة شرعية وقبضه وفي ائمة املا الاجارة سرق
الماعون من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل لا يضمن زيد (الجواب) نعم لان ضمانه عليه وفي
مجموع التوازي العين المستأجرة املا اجاعا ما العين في يد الاجير فهل الخلاف يراز به وفي بوع اجناس
الناطى قال ابو حنيفة كل شئ لله مونة فاذا اوجروا ونقضت مدة الاجارة كرسى البد على أن يطلع فقل
الا سجر اجرة الرد عليه واخذ وليس على المستأجر رد وما لا له كالكتاب والاداة على المستأجر
رده عباديه وفيها وان استأجر المرء لطلبة معلوما الى الليل يبدل معلوم لنفسه فبسته اكثر من يوم
وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعملة قاذما اذا حبسته للحفظ غير مستعملة

الزبلي وان اقام البيعة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو اوصوب واحوط ومثل ما في الحائض في التارخاينة في
الفصول المعادية فقل بين كونه مسجلا أى حكموا به فقبل البيعة وبين كونه غير مسجل فلا تقبل وذكره تفصيلا آخر بين كونه على
قوم باعياهم فلا تقبل وبين كونه على الفقراء او المسجدين فقبل وفيها قيل هذا رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفها فقهاه قيل البيع فان
اراد تخلف المذمى عليه ليس ذلك لان الخليفة يهتد به الدعوى ودعواه لاتصح للتناقص واما وقف الارض السلطنة ائمة لبيت المال
لا يصح لعدم ملك الوقف لها وقف الشجر بانشر اده في خلاف نقل الطر سوسى في أنفع الوسائل عن الاجرة وقف البناء من غير وقف

الاصل لم يجره الصبي لانه منقول ووقفه غير متعارف ثم قال والشجر نظيرا للسان من حيث ان قيامها بالارض وهو تسمع بحكم الاتصال كاليدناه
 اه هذا وان ثبت انها وقف وحكمه ما حكم فالمشتري يرجع على من باعه أصلا كان أو وكلا يجمع النقص الذي دفعه البعثة أعلم (سئل)
 في رجل وكل شخص البشري له نصفا شاعرا من محدود لاصرا فاشترى ما لو كل من ابنا بالو كالة الثابتة عنهما شرعا من معلوم وقتا بضم استأجر
 وكيل الرجل المذكور بالو كالة الشريعة لو كالمزور من الى كل من أمه المذ كورة الثابتة وكالتة عنهما جميع النصف الباقي عشرين سنة
 بعشرين من القروش وصدور عقد التراجيز بينهما بايجاب وقبول شرعين وتسليمه وتسليمه (١١٣) وحكمه يوجب حكمهما شرعا ولا ان
 يدعى وكيل الأم أن النصف

المبيع والنصف المستأجر ملك أنسه التوفى ولم يبع
 يبعه ولا ياربه فبسه فهل
 تصح دعواه أم لا والبيع
 والاجارة المذكوران
 صحيحان شرعا ان اجاب
 لا تصح دعواه لانها التي
 لا يتحمل والبيع والاجارة
 كل منهما صحيح اذا جارة
 المشاع لشره كصحبة
 بالاجاع في ظاهر الرواية
 من أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى والله أعلم (سئل)
 في نافر وقف فدى يبعلى
 محدودت كملكه موصلة
 الوقف اذ عي عليه متولى اخر
 على وقف آخره جازى
 وقفه الذي تقف تكمله من
 جهته وطالبه رفع يده وتسليمه
 فانكره فاقام المدعى بينة
 شرعية شهدت على ادى وحكم
 القاضي بجهة وقفه ثم
 بعد الحكم عليه قام بينة انه
 وقف من جهة واقفه هل
 ينقض الحكم السابق بينة
 الخارج ويحكم له فهو توقف
 ذي اليد أم لا (اجاب)
 لا ينقض الحكم السابق
 باقامة بنته ذي اليد

لا يصير غاصية قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع امانة في يدها فلا يصير مضمونا لا بالاستعمال أو بالمنع
 بعد الطلب كالوديع يختلف للمستعير اذا امسك الثوب المستعار بعد مضى المدة حيث يضمن لان هناك وجد
 الطالب من حيث الحكم وقد وجب ارجاعه عليه بعد مضى المدة اما في الاجارة فلم يوجد الطالب لان حيث
 الحقيقة قولنا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا المنع فلا يجب الضمان اه (سئل) في رجلين استأجرا
 معا موصية من زيد طاحونة مع عذتها المعلومة لمدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة المثل واستوفيا
 بعض المدة فهل يلزمهما اجرهما استوفياه (الجواب) نعم وفي الخيرية اجر المثل فلا ان الطاحونة
 معدة للاستغلال قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي الميها لاجر كالكا كين والمسقطات المعروفة
 للاستغلال فان الاستعداد والاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد فلزم الغاصب اجر المثل للمالك اه قال
 والاجارة المذورة قاسدة لانها من قبيل اجارة الوالد بعد من اثنين فانه اذا اُجِّل وقال آجرت الدار من كذا جاز
 بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف ملك أو نحو ذلك أو ربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على اختلاف من
 فيما اذا كان كله بينهما أو جاز أحدهما النصف من اجني أن يجوز في رواية لا في رواية إلى أن قال وأنت
 على علم من أن اطلاق الثمن قاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشرىك مدخل المسوول لصحة واطلاق بعضهم
 صحتهم اثنين يجوز على حاله الاجال اه ماني الخيرية بنوع اختصار ولا يقتضي أن لفظ سورة بجملة
 التفصيل (سئل) في مكارة استأجرته وديدا به باجر معلوم لتعمل حولان زيد من مكان كذا الى
 مكان ب يذهب المكاري الى ذلك المكان ثم يرجع فائلا لم يجد الحول وتصدق بدي ذلك فهل له أجر
 الذهاب خالين العمل (الجواب) نعم ولو استكرى ذاية يعمل من هناك حولان فبما المكاري وقال
 ذهبت في أحد الاجل قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالين العمل رجل استأجر
 في المصداية لتعمل الدقيق من طاحونة كذا والخطئة من قرية كذا فذهب فلم تكن الخطئة فخطت
 ولم يجد في القرية فخطئة ترجع الى المصير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل بنظر في لفظ الاستعجار
 ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أجل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف
 السكر لان الاجارة توقفت بصحة من البلدة الى الطاحونة من غير سجل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب ثم
 الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت على الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع لشيء فاما اذا قال المستأجر
 استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يجب شيء لان
 هناك الاجارة وقعت على عمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يعمل الدقيق خاتمة من فصل
 ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب ونظام هذه المسائل فيها (سئل) في اجير مشترك رعى غنما لجامعة
 أكل الذئب منها المرض لم يضمن أولا (الجواب) لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند سادى
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأنتي أئمة ثم قد يبا الصلح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو
 جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيسه ان كان صالحا يبرأ يمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان

(١٥) - (فتاوى حاشية) - ثاني) المذكور اذا بينة تلبسته وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى لها ما يجوز فقضها باقامة
 بينة مذى الدكا لا يفي على ذي فهم وقد سر حواريان من صار مضاعفا له لا تسجد دعواه بعده الا في مسائل ليست هذمه نافر في الكافي من كتاب
 الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء تردو بنه الذي في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شرطه فردوا لتسمع أو سوا عقلا بان
 القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أي على الناس كافة أو مختص والصحيح المتي به أنه جزئي ولكن قد صار ذواليد مقسما عليه وبينه وقد غير
 ما أقاده اليد فكيف ينقض بها القضاء البينة المقيدة البينة تحل في الظاهر ولما جعلت البينة القضاء بالوقف كالتضاء بالمال وفي القضاء

بالمال إذا صار ذوا اليد مضى عليه لا تنفع بيته بأنه ملكه إلا قلنا وهذا مما لا يوقف فيه من غش رَأْس من تخسره في الفقه والله أعلم (سئل) في محضر صاصله ادى فلان على فلان الوكيل عن فلانة وأختها فلانة بنتي أخت المدعي الثابتة وكالته عنهما بشهادة كل من فلان وفلان بن أبيه ماتت وتختلف فرسين احدهما شهاب والآخرى حراء وجارية بيضاء وعشرة قناطير يساوان أخته أم المؤمنين وضعت يدها على ذلك وتصرفت فيه بعد وفاته أبيه وهو صغير ومنه الارث ثلثاه وماتت أمهم ما ووضعتا أيديهم على تركتهما بطلبهما بما يخصه من ميراثه من غن الفرسين والجارية وبالدبس لكون أمهما باعت (١١٤) جميع ذلك وتصرفت فيه وسأل سؤاله فانكر فقبلت منه بيته فأقام كلاً من فلان وفلان شهداً

ببأن الدعوى فاضل الحاكم
المدعي عليه أن تدفع موكباته
له مخصصة من مخلفات
أهمها أرضاً شرعياً هل هذه
الدعوى صحيحة والشهادة
على مثل ذلك متفقية أم لا
لعدم ذكر قيمة المدعي
التي ذكرها شرط لسماع
الدعوى بالايجاع لينأى
انصباب الحكم على شيء
معين من المال وهل إذا
دفع شيئاً بناءً على أنه لازم له
ثم ظهر عدم لزومه أن
يرجع فيه أم لا (أجاب)
هذه الدعوى غير صحيحة
وكذلك الشهادة المترتبة
عليها لأن معلومة المدعي
شرط قال أصحاب التمسون
كالنكر وغيره فان تعذر
أي احضار العين المدعاة
ببطلانها أو غيبها ذكر
قيمها قال الشارع لصبر
المدعي معلوماً لأن العين
لا تعسر بالوصف والقيمة
تعريفه وقد تعذر مشاهدة
العين فلا بد من ذكر القيمة
لبنائى الحكم بشئ معلوم
ولم يذكر قيمة الفرسين
والجارية والدبس والسك

مستورا يؤمر بالصلى وأتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وبجمله أفتى الخبير الرمل
(أقول) الحاصل أن في المسئلة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه
المتون والآخران أفتى بهما المتأخرون لتغير الزمان ومحل الخلاف ما إذا كان الهلاك لا يشغل الاجير وكان
مما يمكن الاحتراز عنه أما إذا كان يقع له فإنه يضمن اتفاقاً سواء كان بالتعدي أو لا كقضى الثوب من دقه
معتاداً أو غيره وإذا كان بغير فعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالخرق الغالب والموصى المكابر يضمن
اتفاقاً ومحل الخلاف أيضاً في الاجارة الصحيحة وفيما إذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير عمل فلا كانت
الاجارة قاسداً لا يضمن اتفاقاً كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه مصفاً مثلاً ليعمل له غللاً فافزع
المصنف فإنه لا يضمن اتفاقاً كما في الجوهره وتعام بيان ذلك في ما شئتار المختار على الدر المختار فافهم هذا
النقض برافئ لا يتجده مجموعاً في غيرها (سئل) في صباغ أبيض مشترك ضاع منه ثلاثة أبواب بل يبدون تعدد منه
ولا تتصور وهو مستور الحال فهل يؤمر بالصلى على النصف (الجواب) حيث كان مستور الحال يؤمر بالصلى
على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين (سئل) في بيطار متقن خرفته مدفع له زيداً كدبت عليه باع
رجله المصابة فعا لجها وقام لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوز ثم مات لا كدبت فهل كان الامر
كذلك لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه كفى التور وغيره من الكتب (أقول) والفرق بين
هذا حيث لم يضمن وبين ما يتفرق الثوب من دقمت يضمن ولو معتاداً أو وضع في الدرة وغيره وحاصله أن
بقوتها إثباته يورثه يعلم ما يتعمله من الدين بالاحتفاظاً يمكن تعقيداً بالسلامة من فعله بخلاف الفصد ونحوه
فانه ينبغي على قوته الطبع وضعه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا يمكن من الجرح فلا يمكن تعقيداً بالسلامة
فيسقط اعتباره اه وتعام تحقيقه في ما شئتار المختار (سئل) فيما إذا دفن زبدلصاغ عدة أبواب بعض
لصبيغها صباغاً رقة معلوماً بينهما فاصغها ردياً كفى الحكم في ذلك (الجواب) الحكم فيما ذكر كفى
صراً لا يتاوى عن التقيصة بما نصه ولو صيغ ردياً أن لم يكن فاحشاً لا يضمن وإن كان فاحشاً بحيث يقول
أهل تلك الصنعة أنه فاحش بضمن الثوب أبيض اه ومثله في التزبد (سئل) في قتال حر وأمين يعمل
لواحد دفعه رجل تصفر طر ح رليفته له فسرق من عنده بدون تعدد ولا تنصير فهل لا ضمان عليه
(الجواب) لا ضمان عليه حيث كان أمناً مشهوراً بالامانة (سئل) فيما إذا فقد الرجل من المكاري
في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الاجرة الا بقدر ما حله (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفن زبدلصاغ عدة أبواب بعض
الحر رافئاً لبقته له فدفع القتال ذلك الحر ونسوة يصنع فيه ما يحسب كقايضات منهن واحدة بمجامعها
من الحر ولم يعلم مكانه وتعذر احضارها فهل لا ضمان على القتال في ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا
دفع زبدلصاغ عدة أبواب بعض الحر لم يوصله إلى رجل يحلب بأجرة معلومة فذهب المكاري مع قافلة وفي أثناء
الطريق أخرجوا بقطع العارقي بعدوا عنه إلى طريق آخر فزحرج عليهم لقطعوا وأغاروا على بعض أجمال
القافلة والرجل الذي فيه المصرة من غير تعدد من المكاري ولا تنصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكاري

عند ناقيمي حتى الدبس كاصصر به في مخ الغفار تلاقع جواهر الفتاوى مع لاله بات النار عقلت فيه ولهذا يجوز (الجواب)

السلم فيه فقلت شعري بأي قدر حكمه على المدعي عليه من قيمة الفرسين والجارية والدبس والحاكم لا بد أن يعلم بحكمه وإذا علمت
اشتراط ذكر القيمة للعلم بالدعوى في ذلك فقلت بعدم صحة الشهادة وإذا قطعت بعدم صحتهما فاقطعت بأن المدعي عليه إذا دفع شيئاً بناءً على أنه يلزمه
فظهر عدم لزومه له وجع فيه كالمظهر في المحضر حلل أيضاً من وجوه كثيرة غير هذا منها أنه لم يبين وضع الواضع هل هو بطر بنى التعدي
أو بغيره ليرتب الضمان أو عدمه ومنها قوله من غن الفرسين الخ ولم يذكر أنها باعت المدعي بشئ كذا وأما خبره معها ولم يجوز أن الاجارة قبل

هالك المبيع أو بعده والحكم يختلف في ذلك باختلاف الادوار بطول ذكرها والحاصل أن هذا الصلح على تقدر بثبوته لا يلزم شيء
مال يستوفى الشروط المصلحة للكون ينصب على شيء معلوم ثابت بعد دعوى صحيحة وشهادة مسقمة أو على (سئل) في رجل ادعى على
امرأته أن قد أقر من الرثب والدرهم ودينها فأنكرت وشهدت البيعة فأقرها بجاهل تقبل أم لا وهل إذا أذنت أن أقرها كان غارها لا صلح يختلف
المقر له أم لا (أجاب) تقبل البيعة كاصريه في جامع الفصولين وغيره وعبارته ادعى الوديعة وشهد أن المودع أقر بالادعاء تقبل كافي الغصب
أه وإما تخلف المقر له إذا ادعى المقر أن كان كافيا بصدق حبه أصحاب المتن قال (١١٥) في الكسرة أن قد بين وأخبره ثم قال كنت
كاذبا فيما أقسمت حلف

(الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع يدالي دلال متاعا لبيعة: أودعه الدلال عند رجل أجنبي بدون إذن منه
وفارقه الدلال ثم إن المتاع ضاع من عنده فهل يضمن الدلال (الجواب) نعم وفي فتاوى فاضل الدلال إذا
دفع الثوب إلى من استلم لينظر إليه ثم يشتري فأخذه الرجل وذهب ولا يفتقر به الدلال قالوا لا يضمن لانه
مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى إنه عندى أنه إن علم يضمن إذا دفع الثوب إليه ولم يفتقره أما إذا فارقته
ضمن كما إذا أودعه عند أجنبي أو تركه عند أجنبي أو عند من لا يرده الشرع أو في بيع الفسخ أو عرض
الدلال على صاحب الدكان فحرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع بمعية من ضمن
الدلال وعلمه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حائط فهلك ضمن الدلال بالاتفاق وأضمن على صاحب
الحائط عند الأمانة مودع المودع في جامع الفتاوى باع الدلال السلعة وأخذ شيئا لاجل الدلالة ثم استحق
المبيع أو رد بغير بضاعة أو بغير قضاة لا يسترد وفي الحاوي الزاهدي هلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال
لا أدري أهلك من يبيى أو كنتي لا يضمن وأنتي قارئة الهداية بأنه إذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وموضع
ولا أدري كيف ضاع لأضمن عليه كافي فتاوى فاضل وأنتي أيضا فبين دفعه وقيضا لئلا يدعى عليه فأخذه
وتركه عند شخص للعرض لشرائه فهو بآئنه لأضمن على الدلال إذا كان العرف بين الناس أن الدلال
يدفع لمن يرده الشرع أو أمالاً لخذان أخذها على سوم الشرع أو بآئنه قدر الثمن وعينه يضمنه وان لم يعين الثمن
فلا ضمان عليه إذا لم يقصر في حفظه (سئل) في راى يقر جاه بالقرابة القرية كجاه في عرفهم الجارية ثم
ان واحد من ماضاعتو ينكر صاحبها باتيانها القرية به فهل يصدق بيمينه أنه جامعها إلى القرية به بحث كان
العرف كذلك (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين زعم البقارة أنه أدخل البقرة في منزل بها صدق البقار
مع يمينه أنه جامعها للقرية (سئل) فيما إذا دفع يد يديه لعمرو والراى لبرعاه في مكان كذا فلم يرعاه فيه
ورعاه في غيره وخالف وهلك في ذلك المكان الاستوفى يضمن عمرو قيمتها ولا أجر له (الجواب) نعم وذكر
في إجازة فتاوى صاحب المحط الراى إذا رعى في مكان لم يؤذن له بالرقى به فغطت الغنم أو أمالاً غيرها صار
الراى ضامنا ولو أضره أن سلبت الغنم أو لم تسلم قياسا وإن سلبت يجب الإحسان كما إذا ذكر في الخنزيرة
وإذا خالف الراى فرعاه في غير المكان الذي أمره فغطت ضمن الراى ولا أجر له وإن سلبت يجب الإحسان
استحسانا عما يده من ضمان الراى في ٣٣ (سئل) فيما إذا دفع هند دلالا أمتعة تتبعها هالها
فباعها الأمتعة من امرأته بن معلوم من الدراهم بأخذوا ثم زعم هند أن غن الأمتعة يلزم الدلالة من مالها فهل
على الدلالة طلب الثمن واستيفاء من المشتري فقط (الجواب) نعم واليه وهو الدلال الذي يعمل بالأجر
والسمسار بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسى معرب كذا في المغرب يجران عليه أى على
طلب الثمن واستيفائه شرح الثقابة للجرندى ومنه في صدر الشريعة والعينى والدر المختار (سئل) في
فتال سر وأمين يعمل لأواحد دفعه ذى قدر من آخر وليفقه له فقتله ثم رده إلى الذى فاقه الذى وصول
البعض وأنكر وصول بعضه والقتال يدعى الكيل فهل القول قول الدافع بيمينه في ذلك (الجواب)

قد تقرر لدى العلماء أن وفاة الدين مقدم على الإرث فتؤثر الاختصاص المقتصر المثل فيها وفاة الدين من التركة فان فضل شيء فهو لها ولو أقر
بالوفاء من مالها ولو أخذ التركة لنفسها ودفع الدين من مالها فان امتنع عن البيع ووفاء الدين تجبس حتى تبسح أو توفى الدين من مالها فان
امتنعت عن البيع والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه من مستقر أو غير مستقر فأرادت الورثة أو بعضهم ادعاء دينه لثبتي تركته لهم
فحملوا قضاء دينه من مالهم لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك ويجوز للدين على قربة أنه لم يترك حتى الاستخلاص وأتتعالى علم (سئل)
في رجل مات مدبونا تركته تضيق عن وفائه وقد قبض بعض غرمانه دينه مدعيها بيمينه قبل موته وأدى أحد غرمانه أنه يعيده له إذا قام

بينة تقبل ويرجع على القاض بقدر ما يخضع لمما قبض المدعي عليه أم لا (أجاب) سماعه وتقبل ويشترى ويرجع على القاض بقدر ما يخضع لمما قبض المدعي عليه كالدين المشترك والله أعلم (سئل) فيما أن نصب القاضي مسخر عن القاض وحكم عليه وهو يعلم أنه مسخر هل يجوز الحكم عليه أم لا (أجاب) صرح في التتارخانية وكثير من الكتب أن القاض إذا نصب مسخر عن القاض لا يجوز له الحكم على القاض لا يجوز حكمه عليه تفسير المسخر أن نصب القاض وكلاهما لا يسمع الخصومة والقاض يعلم أن المسخر ليس خصم للقاض لا يسمع الخصومة عليه وفي الواجبة القاضي إذا نصب مسخر (١٦) وهو يعلم أنه مسخر لا يجوز له الحكم عليه وكذلك إذا ادعى الإنسان على آخر والقاض يعلم أنه مسخر لا يسمع الخصومة

لا يسمع الخصومة اه
والحاصل أنه حكم على القاض وهو لا يجوز عندنا بإجماع علمائنا وفي مجمع الفتاوى بالغز والي المنتقى أن القضاء على القاض لا ينفذ وبه يقتضي اه
وصرحوا بأن القضاء على المسخر قضاء على القاض فلا ينفذ إلا بشرط وقالوا هدم مذهب أصحابنا قال في العصر أصلي أن نصب المسخر عند القاض له شرطه أن يكون القاض في ولاية القاض إذا جعل نائبين القاض هل يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المحضر وإذا كان القاض ليس في ولاية هذا القاض لا تصح هذه الولاية وليس لهذا أثر بقى عند علمائنا اه فعلى هذا إذا كان القاض بالقدس ولو اختلف وتوابعه ليس لقاضيه دمشق ان ينصب مسخر عنه وليس له طريق فانه والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر فغضب فرس له فأنكر فاقام بينة على إقراره بنصبها

نعم كفى الانقروى (سئل) في بيطار من صنعة موضع تعالاداية رجل بأمره ثم لما خلص من تعالاداية والحال أن البطار لم يجاوز الموضع المتأدق فهل لأصماني عليه (الجواب) نعم وأقضى المؤلف أيضا ذا صرحت الداية بعدما تعالاهم لم يجاوز المتأدق بأنه لا يضمن (سئل) فيما إذا استؤجر رجل لحفظ خان فضا من شئ لبعض الناس بدون تعديته ولا تقصير في الحفظ فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم استؤجر رجل لحفظ خان أو حوانيت فضا من شئ قبل بضعه عند أي يوسف ومجدد فضا من خارج الخيرة لأنه أجبر مشترك وقيل لا في الصبح وبه يقتضي لأنه أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه صنع أحتمل يكن له ذلك ولو فضا من داخلها بان تقبل الصبح فلا يضمن الحارس في الأصح إذا الموال المحفوظة في البيوت في بد مالكم وأحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو حنيفة أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين في ضمان الحارس وكذا في ٤٤ من التفسيره فتبصروا وتوكل وأخذتاه لا يضمن حارس الخوانيت على ما عليه الفتوى راز به في أن أموال الناس يبدأ بأهلها وهو حافظ للأبواب ويظهر من هذا أنه إذا كسر قتل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى في الوشم (أقول) كتبت في حاشيتي رد المحتار بعد ذكرهما ما نصه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما صحت من الفتوى به نعم بشكل ما مرأ تفاعن التتارخانية والتفسيره في الرأى لو كان خاصا لا كثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مفرط فبضم اه وفي المنطوقه المخبية وما على الحارس شئ لو تقب * في السوق حانوت على ما قد كتب وليس يضمن الذي منه سارق * إذا لاجر الخاص ذلك يلحق (سئل) فيما إذا استأجر من عرو داية ليدرس عليها الزبيب في أيام معاونة فماتت في أثناء العمل من غير تعديته من بدو لا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها (الجواب) نعم وإن استأجر حمارا إلى بقصد ولم يسم حمله فعمله المتأدق الحمار يضمن لفساد الاجارة قاله ن أمانة كفى الصحة شرح التتارخانية من الاجارة الفاسدة ومثله في الكنز وغيره (سئل) فيما إذا دفع المكارى إلى أجنبي ليس بأجبره بدون إذن من صاحب الحبل ولا وجه شرعى فسرقت الحبل من الأجنبي وبه صاحبه فبضم المكارى قيمته فهل له ذلك (الجواب) نعم ذكر في فتاوى الفضلى إذا دفع إلى النسيج قرض لا يسهكه كرسا ودفع النسيج إلى آخر ليس به فسرقت من بيت الآخر كان لا خلاف ولا يضمن إلا خسر عدى إذا حشفت عندهما يضمن وهو نظير المودع إذا دفع الوديع إلى أجنبي بغير إذن مالكها عندهما صاحب الوديع يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة يضمن الأول وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب الشريعة وعلى قياس ما ذكره القديري أن كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن إذا استأجر الأول فيما إذا أطلق له العمل أما إذا شرط عليه التسليم بنفسه يضمن بالدفع إلى الآخر وإن كان الاستأجر عادية من

هل تقبل أم لا (أجاب) نعم تقبل كما صرح به في جامع الفصولين وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في امرأة أوفى عنها زوجها وأرادت منه من جميع ما تستحق في شتمه من ارث ومهر وغير ذلك فهل إراؤها من ذلك صحيح أم لا وهل إذا أذنت على الولاية بعد الإلزام بمحضها من إراؤها وغيره يصحون اهذا ذلك أم لا (أجاب) إراؤها من المهرين كل دين بئمة الزوج صحيح لأنه حق سقط بالاسقاط ويقبل الإراعا من الإرث فلا يصرح له لأنه لا يقبل الاسقاط ولا يصح الإراعة فلما طلبه والله أعلم (سئل) من أسلم رسول في جماعة وضعوا أسبايلهم وأرأى من الذهب والفضة وتقود من الذهب والفضة مسكوك في صناديق من خشب في مكان أمانة ثم إن المكان الذي فيه تلك

الصادق احترق واحرقا الصناديق الموضوعة في ذلك وصاروا في الذهب والفضة وبعض النقود المسكوكة سبائل وبعض النقود في حاله لجمع الموجود من السبائك والنقد بعض أصحاب ذلك وضعوا ذلك أمانة عند رجل آخر خسر بعض أصحاب الأسباب والأواني والنقود وريد الدعوى بان بعض السبائك الموجودة والنقود ملكه فوله الآن الدعوى بخس من خسر من بعض المالك أم ليس له ذلك ولا تمنع الدعوى بما يدعيه البعض جميع المالك لالتباس الحال في ذلك (أجاب) أما الدعوى على المودع في حق الغائب فلا تمنع لماعلم من نجاسة كتاب الدعوى الشهيرة الدارة في الكتب وأما الدعوى على بعض أصحاب الأسباب (١١٧) الذين يدعون ملك عين من الأعيان

التي لم تغتلبوا بفسيه هاهن
أودعها عند الرجل المذكور
فيه فتسمع لانه دعوى احد
المخاصمين الملك فيها على
الاسترجاع فترى الرجل
المذكور بالاستدعاء لهما
اولا حدهما اذ لم يمنع
من ذلك شرعا لانه قضية
حكيمية صدرت من خصم
شرعي على خصم شرعي
فغير فيها أحكام القضاة
الحكيمية وكل علمنا
رحمهم الله تعالى متطافرة
على ان كل من أدى الملك
في شيء فهو خصم لكل من
يدعيه وهذا كذلك ولا
تتوقف الدعوى على حضور
الجميع لما فيه من الاضرار
بالخاصين مسع وجود
المسوغ الشرعي ولو قدرنا
أنه وجدنا اختلاط بحيث
لا يميز شيء عن شيء اخر لا و
يتم بعد عسر صار كاختلاط
الخطبة بالخطبة واختلاط
الخطبة بالشيء والحكم في
ذلك ثبوت الشرع فيه لكل
وكل واحد منهم بمنزلة
الاجنبى في نصيب الاشخ

صنعت النسيج وبمثله أفتى العلامة الخليل الرمي (سئل) في رجل تناول من دلال نو بالنظر اليه على
سوم النظر وقيمته ستة قروش فضع من يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعمد ولا تقصير فهل لاضمان عليه
(الجواب) ان اخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كافي التهرؤان على سوم الشراء فان لم يتفق على
غن لا يضمن لان المقروض على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا اتفق على غن معلوم كافي العمادية وانه
أعلم (سئل) فبم الدين رحمه الله تعالى عن دفع نو به الى دلال لبيعه فساومه صاحب الحانوت بثلث معلوم
وقال احضر صاحب الثوب حتى اعطيه الثمن فذهب وعاد بعد زمان فلم يجد الثوب في الحانوت وصاحب
الحانوت يقول أنت اخذته وذهبته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك ايضمن الدلال أم صاحب
الحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه لانه أمين وأما صاحب الحانوت ان اتفق على أنه اخذ صاحب
الحانوت ليشر به بما سمى من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد عهده واه وهو ضامن ليمينه وان لم
يتفق على غن لم يكن مضمونا عليه لان المقروض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفق على غن معلوم
عمادية من ضمان الدلال (سئل) فيما اذا استأجر زيدا مائة مائة بآخرة معلومة لثمنه فمعه مائة
ولا يرى غن غيره فهل الثمن واحدة بدون تعمد ولا تقصير فهل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة
(الجواب) نعم (سئل) في دافق قماش يعمل لاول احد ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعمد ولا تقصير
في سخطه كيف الحكم (الجواب) حيث كان أمير امشتر كافان كان صالحا غيرا يمينه وان كان بخلافه
يضمن وان كان مجهول الحال يؤمر بالصلح على النصف كما اختار ذلك الامام أبو البت وأبو جعفر رحمهما
الله تعالى وأفتى به كثير من المتأخرين (سئل) فيما اذا استأجر زيدا مائة مائة ليعمل عليها كسكين
فهي ما تبلى بآخرة معلومة فعمل المكاري الكسكين على دابته وفي أثناءه العارنق انشق احداهما بنصفه وهو على
الدابة وخرج بعض ما فيه بلا منع من المكاري ولا تعمد ولا تقصير منه فهل لاضمان عليه (الجواب) نعم ولو
ان شقة صالحية بنفسها وخارج ما فيها قال الفقيه أبو بكر رضي الحمال كاذبا انقطع حبله وقال الفقيه أبو
الابيث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن ولا يثبت هذا انقطاع الحبل لان ثمة التفریط كان من قبل الحمال
حيث شد الحبل ليجل واه وهما التقصير جاء من قبل رب الحقيبة بحيث جعل ماله في حقيبة لا يثبت سلك ما فيها
وه يأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضا وفي فتاوى أبي الليث اذا استأجر مكاريا
ليعمل له عسيرا على دابة الى موضع معلوم فلما أراد ان يضعه عن الدابة اخذ أحد العدلين من جانب وري
بالعدل الاخرين الجانب الاخر فاشفق العدل من رمية وخرج العسيرا للمكاري ضامن للعسير ونقصان
الزق لان الهلاك كان بضمنه اه (سئل) في رجل دفع الى قسار أو با معلومة فادعى القسار دفعها الى
الرجل وهو ينكر دفعها اليه فهل يصدق القسار اذا ادعى ردها بيمينه (الجواب) مقتضى مذهب الامام انه
يصدق لانه أمين ادعى الرواية أعلم وفي القول ان في كتاب الاجارة الاجير المشترك كالقصار وغيره اذا
ادعى رده على الاحوال يصدق الابينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى

وتكون شركة المالك باقتناع لانه ثبت بالاختلاط لا بفعل احد منهم والشركة تخططهم فيه بخلاف بين ابي يوسف ومحمد ابو يوسف يقول شركة
ملك ومحمد يقول شركة عقد ولكل حكم فن قال شركة عقد كان اجمع على ما شرط اذا بيع المشترك تخططهم وفي صورة الاختلاط لا يصح لاحد
الزيادة عن الآخر ولو شرطت له كاسر حبه السرخسي في مسوطه وغيره فاذا كان الاختلاط في ذهب وفضة يضرب بيمينه يوم القسمة
واذا كان في ذهب وذهب وفضة فضة فبالو زنا واذا اختلفوا فيه فعلى مدعى الزيادة اليمين وعلى الآخر ايمين فاذا اختلف ثبت مدعى الزيادة
نكلى لزمه دعوى صاحبه لان البدمتساوية اذ مدعى الآخر ذو يد والآخر مثله في اليدوان كانت الاجيان كلها صارت عينوا واحدة فلا بد من

[illegible]

حالف كل نصيبه ان ليست اكل قضى بالشركة بينهم كشي في دائن كل واحد منهما عليه ولا يثبت عليه في جامع
القول لو كانت العين في يد ما جعل في يد كل منهما فهو يجعل كل منهما مدعي بما في يد صاحبه مدعي عليه فيما يده فري على كل
احكام الذي فيما يد صاحبه واحكام الذي عليه فيما يده حيث اعترف بالوعد بها كانت في صندوق لا ع في منها وان انكر كونها
كانت في صندوق من الصادق فقد انكرهما معا لا تسرع دعواهما عليه لا مودع انكر الابداع راوا احداهما اتبعان ان ادعى انها ودعة
لغيرهما عندو برهن وان لم يبرهن وانما الابداع عليهما لينتقم دعواهما واذا كل الوادي احدى هاتاه اودعهوا فاعلم عليه البينة ولا بد
غير

الخصومة مع الله أعلم (سئل) في رجل قبض من آخر حر شائن ثوب ثم بعد مدة أتى به للدفاع ليرد ما دعى إليه ففانكره قرشه المدفوع
فما الحكم (أجاب) القول قول القابض أنه قرشه الذي قبض منه من الثوب بينهما صريحه قارئ الهداية في فتاواه أخذنا من قولهم القول قول
القابض صبينا كمن أو أمناؤه فتقاربان جميع من العلم بان قبض الثوب ثم جاء على المشتري وأراد أن يدفعه شيئا من غير ما عساه له نحاس
وأنكر المشتري أن يكون ذا بمن دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري (أجاب) أن أقرب باستفاضة لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري وض
ذلك ولكن أن طلب جميع المشتري على في العلم بتجيب ويحلف بأن نكل لزم الرد (١١٩) والله أعلم (سئل) رضي الله عنه نظما

أيام ينخر المسائل وامق
ون فقهه للخصان وإمام فائق
لانت امام عالم متبحر
وحيدر يد الفرائد ناطق
وتبرلدين الله تهدي لشربه
وأنت على أهل الفضائل
فاتق
إذا قام برهان بنزوح قاصر
لهام أبيها وهو في الجسد
عائق
على وجهه بعد السؤال
ونكره
ولم يسد عن راحتي صار
التناطق
وقد حسم القاضي كذا
بنكها
بغيتها والزيج بالحكم وائق
فهل بعد هذا الحكم لو أنها
أدعت
بلوغا قبل الحكم الحكم سابق
وأن أباه ليس شخصاً وانها
هي الخصم فبها دعي
ويشاقق
به ينسقى الحكم الذي قد
جرى له
فأوضح لنا عن دأها وفارق
وسامع عبيد اعجاز ومقصرا
كثير الخطايا وهو في الذنب
فارق

أجر بعد تعمله طلب الاستاذ من المولى أحوا وهو منه أي طلب المولى من الاستاذ ينظر إلى عرف المبادي في
ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ فيحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وإن كان يشهد للمولى فيحكم بأجر
مثل الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه ذكراً فاضنحان در قليل الاجارة الفاسدة ومشله في النزاية
(سئل) في مستأجر مات وتبرجها فافتقر وأقلس وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها (الجواب) نعم في
المنسحب وجبيل استأجر حالوا التجرة فيها افتقر فهو وعذر شرعي له أن ينقض به الاجارة لسان الحكم وفي
التنو ومن فسخ الاجارة وبعد ارفاس مستأجر كان ليقر فيه اه (سئل) فيما اذا استأجر زيد من
أخذ أرباباً معه ففسخها هل له فسخ البادار وجبيل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدد لم يمكنه إخراج
الغاصب بنقاعة ولا جباية وريد المستأجر الرجوع على المولى بما قبل مدة الغصب من الاجارة بعد ثبوت
ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي التنو ومن الاجارة (سئل) في أرض تيمارة أجرة صاحب
تيمارها هي مشقة بزور له لم يدرك من زيدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكسنتم يد كرفها
شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزور فهل الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم وفي الاصل رجل استأجر
أرضاً فها زرع أوقصب أو غيرهما بما يختمه من الزرع لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع قرب الارض أن
يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضى ثم يجر الأرض منه وان كان لغيره بواجر بعضه المدفوع أو جمع
هذا بدون الحيلة فلم يسم بعد ما فرغ وحسب ينقلب جازاً قال شيخ الاسلام المعروف بقواهره في نسخة
هذا اذا لم يدرك الزرع أمداً اذا دل على بحث الاجرة فيقول المولى بطل الزرع خلاصة من
الاجارة وان كانت الاجرة مكبلاً أو موزوناً أو بعد بامتنار بافعاله ما يبين القدور والصفو يحتاج الى بيان
مكان انفاها اذا كان لها حل وموثة وان لم يكن لها حل وموثة لا يحتاج اليه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو
يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة
لا يجب تسليمها غيب العقد فصار نظير السلم فيه وتماه في الذخيرة من الفصل الاول وسئل قارئ الهداية
هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا الرب بغيره أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت الاجرة مشاراً البها أو
موصوفة في ذمة ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الارض المستأجرة (سئل) في ناظر وقف أجرة
دارين جاز ينش في الوقف من زوجة متدة مملوكة بأجرة متعلومة لم يزد فيها على أجر مثله أو لم يحكم بصفة الاجارة
حكم يري ذلك فهل تكون الاجارة غير جازية (الجواب) نعم (سئل) فحين استأجر داراً بأجرة متعلومة
من الدراهم ثم أجرة لها من أجرة من آخر يذناير أكثر مما استأجر هو به فهل تضع وتطليه الزادة
(الجواب) حيث أجرة غير جنس ما استأجر تطليه الزادة أو المسئلة في الخير وبغيرها هي شهيرة
(سئل) في دار مشتركة بين زيد ووجهة وقف لكل حصصة معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجرها
زيدو بعض مسخرة من أجنبي ولم يحكم بصفها كرها وليس الوقف ناظر فهل تكون الاجارة مقسمة
صحيحة (الجواب) نعم لو أجرة الوقف عليه لم يكن ناظر لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فأطلق لم

وإني ابن عثمان الشهير بكتابك * بشرع رسول الله والكفر ما حق عليه صلاة الله ثم سلمه * مدي الدهر والام بالاحبار فارق كذا الال
والعصب الكرام وناصح * ومن لهم في الخير والدين لاحق * (أجاب) * نعم ينش الحكم الذي قد حرى له * لأن أباه ليس شخصاً ما شاق
إذا ما احتمل السلوغ تأكدت * عليها ولاخت بالبورغ ووارق * ويقبل منها الدين من بعد حكمه * كذلك دفع الدفوع والزبد لاحق
وهذا من الدفع الصريح الذي حاكم على الاشبه المختار وهو الموافق * (ونظم ثانياً أيضاً فقال) * لك الجديان من البرية رازق * ومن لنوى
والجني لا يرفائق * فمكنا استمداً العون في كل حادث * وإني بما أملت منك وائق إذا كان سن البنت محتملاً لاسيما * دعي وهو البلوغ الموافق

فقلت نكاحي غيرت وإن أتى به على صغري من عقديهِ التصادق وما والى خصم فكيف حضوره وما الخصم في الذم سوى من يشاقق
تجيب إلى دعواه والقول قولها وبطل دعوى الدعي وهو مارق والله أعلم (سئل) في بكر بالفتاوى رد عليها كملحوظنا فأنكرت فأقام
شاهدين بذلك رادعي عمر ونكاحها وأنشأ بالمدي الأول أقر أنه لا عقد نكاحه عليها بعد تاريخ نكاحها الذي ادعى به فهل يصح ذلك أم لا
(أجاب) يصح وتسمع الدعوى منه والدفع وكذا يسمع الدفع منها بعد الحكم عليها في التقدير به رجل ادعى نكاح امرأة وهي تتجده تشهد
الشهود أنهم المرأة وقضى القاضي (١٢٠) بها تم جاء آخر وأقام البيعة على مثل ذلك لا يلتفت إلى الثاني لأن القضاء صريح ظاهر فلا يبطل

مالم يظهر خطأه بيقين وذلك
بان يؤقت الثاني وقتا
يكون قبل الأول الذي جامع
الفصولين راضا الجميع
برهن أنه تزوجها في قرية
شهر كذا وبهنت أنه أقر
بعد هذا التاريخ بثلاثة
أشهر أنهم أحرام عليه وليست
بإمر أنه فهذا دفع صحيح
حسبي بحلف أنه لم يرد به
الطلاق فلا يمكن تذبذب
وصرح كثير من العلماء
ومهم صاحب الذخير بأنه
يصح الدفع ودفع الدفع
ودفع دفع الدفع وما زاد
عليه وهو المختار وقبل
أقامة البيعة بعدها وقبل
الحكم وبعده فعلم من ذلك
كله أن المدعى كور في أقامت
بينه بأنه أقر بعد تاريخه
للمدعى كور بأنه لا نكاح له
عليها ولا عقد نكاحه
عليها أما شبهة ذلك من
الافتراض تسمع بينها
ويبطل الحكم المذكور
ومنه لو أقام الزوج الثاني
بينه بذلك يبطل به الحكم
المذكور كما هو صريح
هذه الأقول فافهم والله

رجع على أحد وكان متعلوقا فقلت لان الاجارة لم توضع فلم يصح ما في ضمنها أشباه قبل فن الحبل قال
السيد الجوى أقول في الاعفاء أجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر في كل موضع يكون كل
الاجرة بان لم يكن الوقت محتاجا إلى العماره ولم يكن معه عشر يلغيه جازله ايجار الدور والحوانيت اه
ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في حمل التقييد وهو في تمام التصفيف والفتوى غير سديد اه
(أقول) وإنما كان المستأجر متعلوقا لأن المؤجر ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه كمال يصح ايجاره لكن
قولهم القار بعينه إذا كان الغر وفي ضمن عقد معاوضة يقتضي ضمان المؤجر هنالكا أنفق المستأجر
والظاهر أن ما عمل به في الاشياء اشارة إلى الجواب عن هذا فان العقد افسد فكله لم يكن وقد ساقى ضمنه
بأنه مقتضى هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان الاجارة أن المستأجر يكون متعلوقا بما
ينشأ أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة وقد مر نظيره وما يأتي لكن في الفتاوى الخبر به
وأوائل كتاب الاجارة ما يحتاج إليه حيث أتى بأن المستأجر لا يؤمر بالقول به استبقاؤه وان أتى المتولى الا
القطع لان ابداء الفعل ليس طلبا لغيره فراجع وكذا أتى الرمي فقولوا مستأجر طبيب اجارة فاعده بأنه له
أجر مثله وما أنفق في غن الادوية وكذا أتى غير واحد بأنه لو دفع له فرسا بلفها بمصلحة منها بأن له أجر مثله
وبله العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن الاذن لا يبطل وان فسدت الاجارة قتأما (سئل) فيما إذا
استأجر زيد من ناطر وقف بجري ماء معلوم الطول والعرض والعقب بقعة المعلوم الماء لجاري ذلك
الجري مع حق من الماء في الوقف المزبور ليسقي به بستانه مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة
مثلا باجرة شرعية ثم أجزر ويد الجري المذكور مع حق من الماء من بكرودة تستوعب مدته باجرة معلومة
من الدراهم فهل تكون الاجارة من صححتين (الجواب) نعم قال في التبريز في كتاب الشرب ولم يصح
اجارة الشرب أيضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصود الا اذا أجزر أو باع مع الارض فحينئذ يجوز
تبعها اه رجل استأجر أرضا بغيرها حاجة المستأجر إلى الشرب ليسوق الماء إلى أرضه أخرى جاز خاتبة
من باب الاجارة فالفاضة (سئل) في تيماري أجزر أرضي قرية معلومة جاز في تيماري اجارة شرعية لازمة
للزراعة الصفة والشو به فهل تكون الاجارة صححة (الجواب) نعم (سئل) في تيماري أجزر المفضل
من تيماري لا تحرق قبض المستأجر قدرا معلوما من مقصود تيماريه فهل تكون الاجارة المزبورة صححة
والقول قول القابض بهينه (الجواب) نعم وقد أتى بذلك الخبر إلى مرارا كما هو مذكور في فتاوا من
الاجارة وقبولها كثيرة فخصها بالاجارة وقبض على استهلاك الاعيان وهي بالاطلة (أقول) والظاهر ان
هذا اذا لم يستأجر الارض من التيماري لاجل الزرع بل استأجرها لاختلاط العشور وما يتصل من التيماري
احتمال لذلك واستأجرها لارزاعة كما فعل في زماننا فضع الاجارة بدليل مسئلة استئجار الارض مقبلا
وصراحا لمد كورة في وقف الاشياء لبيان حيلة الجواز فيها اذا أراد التسليم أجزر في الحشيش مثلا ثم أبت في
الدراختار في أوائل كتاب الاجارة قال ما ننسبه اعل من القاطعة اذا وقعت بشرط الاجارة نفسي صححة لان

أعلم (سئل) في امرأة استأجرت من زوجها حدودا ومقولات بين معلوم قبض بالحضرة والمعاينة واعتقدت بفسله
وكتب بذلك صلته شرعي وبعد أشهر أقر لها بإصداقها المأخووضه عن حاجته متقولات جري بينهما أو عام وكتبه صلته شرعي ومات بعد
سبع سنين وأشهر والزوجته تتصرف في جميع ماله كرادعي بعض ورثته على وكيلها الذي قاض بأن جميع ذلك تركه فطالب استحقاقه
منه لكونه في مرض الموت فأبى الوكيل الصكين المذكورين وأقام على كل منهما بينة شرعية فتمنع معاشر عياثم ادعى أن من الورثة على
الوكيل المذكور الذي القاض المزبور وعدم صحة البيع لكونه في مرضه وأقام على ذلك بينة فهل اذنبت انه كان متلويا بغير حج وبجي

العره

في حوائجه بكون حكمه حكم العبيد ولا يعدم بضارعا ولا ينفذ عليه جميع ذلك أم لا وهل اذا تعارضت بينة العهدة وبينة المرض فاي البينة ترجح منهما (أجاب) المصريح به في غير ما كتب من كتاب الحنفية أن القعد والمفروج والمسؤل اذا تصف كداه منهم بالقول لحكم تصرف كل واحد منهم حكم تصرف المصريح كاصريحه في الجامع الصغيرة فكان هو المصريح فاذا علمت ذلك علمت ان المدة المذكورة فوق ما قدره واضعا فان امكنه ان يقرر والارض الذي يعلو بعام والمدة سبعة أعوام والأشهر الزاوية تدور ثنائها الهامع اذ لا يسماع كونه يخرج ويحيى في حوائجه وبقي من ذلك بعض مصالحه فاذا ثبت ذلك لدى الحاكم الشرعي صح جميع ما صدر منه (١٤١) من وجته واذا تعارضت بينة العهدة والمرض فالبينة الصادرة من

العبرة للمعاني وتسد ثلثي الجهاد اه فن أقطع السلطان أرضا يحيى وأن يجرها لكن لا يزرع ويحوى بشرط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسئلتنا للتجارى أن يضمن من أخذ القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عز نصره وانما وجهه فهو حق بخلاف رضى الكلا فانه مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستأجر فحصل التبر من القسم والعشر ونحوه للتسليم الى الرجوع به عليه لعل الزرع لانه يأخذ بانه فهو كالزراعه عند فسخ قبضه فلا يرجع به عليه لانه لم يأخذ القسم المستأجر باذن التجارى ملك للتجارى ولم يوجد من التجارى هبولا راضى ترا دمة المستأجر منه هذا ما ظهر في والله تعالى أعلم ثم هذا كما نرى في الاجارة اما اذا لم تصح فظاهر وقد أنفى المؤلف امر اياه لانه لا تصح اجارة القرية والارض لغير الزراع اه صاحب مشد المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة لتاجي البعل تلمذ الشيخ العلائي قال بعد كلام هذا كما اذا لم تكن الاجارة وارده على استهلاك الاعيان قصدا اما اذا كانت كذلك بأن كانت ارضى القرية في أي يد من ارضي وانما استأجرها المستأجر لرقوم لياخذ ما يخصها من خارج المقامة فهي حينئذ باطلة كما صرح بذلك العلامة في القاطبة اه وانظر ما في فتاوى الشيخ خبير الدين من الاجارات فقد أفتى مراراً باطلان هذه الاجارة المسماة بالناطعة والالتزام (سئل) فيما اذا استأجر يد ارضى معلومة للزراعة عوضا بعض مدة الاجارة فأراد يد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة (الجواب) نعم استأجر ارضى للزراعة ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع ارضاً أخرى لا يكون عذرا ولو استأجر ارضاً أو بيتاً ثم بدله السفر كان عذرا فاضن (أقول) كتبت فيما مضى على الفرائد انه لو كذب المؤجر في ارادة السفر بحلف المستأجر وهذا جحد أقول أر بعقو اليعمال الكرخى والقدرى وقيل يسأل رفقته وقيل يحكم به وثباه وقيل القول لشكر السفر (سئل) في حوائج وقبوض رجل يدعه على أسطعها واستوفى منه ثمانية عشر ديناراً ودفعه الى من خشي لاجل ذلك ويريد انظر الوقت مطالبته بجزء مثل ذلك عن الدماء كور فقه له ذلك (الجواب) نعم استأجره في الجعف عليه الشايب أو يبيت عليه يجوز براية من الاجارة في نوع الضباع والحائوت (سئل) في اثنين معلومين جارين في وقت برتحت قوليتز يدعو جب ورافعة سلطانة في قواجر عجز من متولى الوقت مدة معلومة باجر معلومة متوفى عمر ومنفعة المجاور قبل انتهاء المدة فاحترق في الزور واخاتين الزور من بكر مدة سنة كاملة اجارة منتظرة أو اياه بعد انتهاء مدة عمر واجر معلومين الدرام فهل تكون الاجارة صحيحة (الجواب) نعم في مثل مقرفات البيوع من المتوفى وانقص اضافته الى المستقبل الاجارة فصحها الخ وفي العمادة من الفصل ٢٦ قال في الفتاوى اذا قال اذا جازع رأس الشهر فهد آخرتك الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكاف وأبي الليث واختار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين قال آخرتك دارى هذ رأس الشهر بكذا كان اجارة في قواجر اه (أقول) الاجارة المتفاوتان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد التبعين وأبديان

(١٦) - (فتاوى حامديه) - ثانی) ابن لاغنه ولا قيمته والله أعلم (سئل) في زبادى على عرو وجار به صغيرة ثم اهلها مکه وبت أمته وان والده فقها العرف ولبد خطها الى داره لتعلم الادب وان الجار به المرقومة تحت بدو طالبه بها حاجب بالانكار وان الجار به موزونة والده فقام ز مدينة أنها جار يتعونت أمته وثبتت بالوجه الشرعى وبعد حلفه بالله العظيم انهم لن تنقل عن ملكه بوجه شرعى ثم ادعى عرو بعد الاثبات والدفع بذهب الجار به المذكورة لشقيقها والدمع والمذكور وردها على انها جاءت بهامرة ثانية فقرر هبتها له بحضور والدها يد المدي وهو سا كتب مصدق لها بها فاجاب بن يد بالانكار عن حضور هذه الهبة فتاوى أن الهبة تجارعت من والده لواله

هو رخصة فيها غير حضوره و غير رضاه فهل اذا قامت بنية على حضوره يد الهبة المأجورة الواقعة من والدته وتصدق بقوله هبها للشقة والدية
 بحر وتقبل البينة وتكون الجارية موروثة عنه وهل اذا ادى زبدان الهبة انما وقعت من والدته لو المدعو و غير رضاه واقام على ذلك بنية بعد
 ذلك تسع أم لا وهل على زبدان يوم شهوده مؤاخضة يستحق بها التعزير أم لا وسواء استقرت الجارية به في ملكه أو ملكها عرو (أجاب) نعم تقبل
 البينة فقد صرح بحملها فاقى كتمهم في باب دفع الدعوى من الخصم على الخصم أنه يسمع الدفع فقالوا يصح الدفع ودفع المدفع ودفع المدفع
 وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح (١٢٣) قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده حتى لو برهن على مال وحكم له

به ثم يبرهن شخصه ان المدعي
 أقرب قبل الحكم أنه ليس له
 عليه شيء يطل على الحكم كذا
 في الشريعة وهكذا في جامع
 الفصولين راضر الهافيه
 واصر الذي البراءة واستقبل
 يومين فلما تبالاه فو حكم
 عليه ثم برهن فاختار أنه
 يقبل ويطل على الحكم اه
 واعلم ان معنى قولهم يصح
 الدفع إلى أي إذا كان الدفع
 صحيحا أما اذا كان فاسدا
 لا يصح مثله في الفاسد
 ما ذكر من دعوى ببدان
 الهبة انما وقعت من والدته
 لوالد بحر و غير رضاه فان
 ذلك دفع غير صحيح لانه على
 نفي رضاه والدفع البصيح
 الذي يسمع هو دعوى ببد
 أن عمرا أقرب قبل الحكم أنها
 ملكه ليس له فيباحق
 فسد دفع يسمع احصيه
 ويحكمه والرفيق من قسم
 المال وليس عليهم مؤاخضة
 يستحقون بها الهابة
 والتعزير وقال الزيلعي في
 جواب الدعوى بعد ان ذكر
 أن البينة تقبل بعد العين
 وهل يظهر كذب المنكر

بها قامة البينة والاصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يجنب في مجتمعه أنه ان
 كان للامان على أنه درهم فادى عليه فانكر خاف ثم أقام المدعي البينة ان عليه ألفا فوافقه في كثير من الكتب ووافقه أعلم (سئل) في امرأة
 خطبت لابنها بكر اودعت متعتلا وجرهارة بنفسها وأخرى بابنها وأما لان عوا من ابني عم عصبه يدعيان ان المدعو عن مال الميت
 ولهافيه الثلثان اراواهي تدعى أنه ملكها لثني فبما بها هل القول قولها ما فيه أم قولها (أجاب) القول قولها بما بينهما لأن البذل والعلو عليهما
 الدينية كالأصل في الدعوى ان القول قول ذي اليد باليمين وعلى المدعي البينة كما يجب عليه اختيار جهته الله تعالى والله أعلم (سئل) في

وجل قولي القضاء باحتمال من النواخذة وهو بائى لستيه في كل شهر بما شجعت من معلوم الخج والسجلات فطال به مستنيه بقدر زائد على ما تحمله وأراد الدعوى عليه عندكم كم شرعى فهل تسمع الدعوى عليه في خصوص ذلك من مستنيه أم لا تسمع عليه دعوى منه ليكون معلوم الخج والسجلات ليس ماله وإنما هو في الحقيقة مال الغير (أجاب) قد سئل شيخنا الحائقي سئى الله تعالى عهده ورفع في الدين بمجده عن هذه المسئلة بعينها فلم تأخذ في القلم ولا تأخذ في الحقيقة إلا في حقها فأجاب بقوله ليس للمستتب الدعوى عليه بلان الدعوى لا بد وأن تكون بحق ثابت له معلوم الجنس والقدر وهذا الذي ليس بحقه اذ القاضي ليس له أخذ (١٢٣) الاجر على القضاء ولو فرض أنه قال أحد

بصحته فهولن بأشر القضاء وهو النائب لا المستتب فقد ظهر ظهور الشمس أنه ليس للمستتب حق بوجه من الوجوه حتى يسر غله على النائب الدعوى فطالبته بغير جازئ شرعا اه كلام شيخنا رحمه الله تعالى (أقول) هذا الذي أدنى الله به ولقد نطق بالحق من قال تزود حكمته

ودع قلا ودع قالا فساد الدين والفساد قبول الحاق الحكم المال وأقول أرى من أثر المال لحض الجور قد مالا بلار يب ولاشك قدع من في الوري مالا والله سبحانه وتعالى نسائه مصالح الأحوال وحسن الخاتمة اذا آن الارتحال والله تعالى أعلم (سئل) قد دعوى صدرت عن وكيل دفتر دار خريفة الشان المأذون به في ذلك فلى فتولى وقت مخصوص أرض مزرع الواقعة بين ماهر جارى الوقف من الاراضى

انه يجب اجر المثل في الوجهين وفي الكبرى قال نفر الدين وعليه الفتوى وفي الخاتبة قول استقرض دواهم وأمكن المقرض في داره قالوا يجب اجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا لبسته له أن يأخذ عليه الدراهم اه غيث كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض أو قبله او بعده ففي مسئلتنا بالاولى وجب لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه في داره إلا ابتغاء له منفعة المقرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب اجر المثل لانه اجارة فائدة والاجارة لا بد فيها من الاجرة وقد صرح في الاشياء وغيرها بأنه لو قال أجر تلك بغير شى ففى اجارة فائدة لا عارية اه وقد صرحوا بان الاجارة بالناسدة يجب فيها اجر المثل فاحفظوا هذه المسئلة فانها مهمة ممكنة في ما اذا استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكناها فاجاز انقول له اجرة الظاهر لا وان كان ما أباح له السكنى الا لاجل القرض لان الرهن عقد آخر مناف لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض أحد ههما على الآخر أن يفسده فلو أجاز الرهن فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة انتفاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي الجزم بالكره كراهة الترخى بمعنى في مثل مسئلتنا لا لولم يأذن له الراهن بالانتفاع بالدار المرهونة لم يرضه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض سبلو في وقف مشد مسكة عمر وفزرها في يد بون دان من عرو ولا وجه شرعى فقام عرو والزور بكاف وز يداف نصف نصف الحاصل من الزرع بدون وجه شرعى فهل يلزم زيدا اجرة مثل ذلك لجهة الوقف والزور ع (الجواب) يلزم زيدا اجرة مثل الأرض مدة تصرفه فيها لجهة الوقف والزور ع (أقول) انما يلزم الزور ع اجرة مثل لجهة الوقف ان لم تكن جارية في فواجر عرو صاحب المشد ماله كانت جارية في فواجره فاجرتها تلزم المستأجر الا اذا لم يمكنه اخراج الغاصب بشقاعة أو جارية فلا تلزم بل تلزم الغاصب لان منافع الوقف مضمونة أما اذا أمكنه اخراجها فذلك من المنافع تكون، ولو كفته بعد البيع والبيع خرجت عن كونها منافع الوقف فعليه اجرتها لجهة الوقف ثم ان كان يتبها أو كانت الأرض معدة للاستغلال فله على الغاصب اجرة مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي من القواعد وسند كرى كتاب الغصب تمام الكلام على المسئلة ان شاء الله تعالى (سئل) في أرض معلومة بقية معدة للاستغلال وزها في يد بغير اذن صاحبها واستغلها ولم يكن في القر به عرف من انقسام الفلأه أضافا أو أرا باعها فهل يكون الخراج لزوم عرو عليه أو حرم مثل الأرض (الجواب) حيث زرع أرض الغير بغير اذنه يعتبر العرف فان انقسموا الفلأه أضافا أو أرا باعها اعتبر الخراج للزور عرو عليه أو حرم مثل الأرض وأما في الوقف فجب الحصة والأجر بكل حال كما مر في ذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دارا معدة لليلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال بغير استئجار يجب الاجر (أقول) وسألقى في الغصب ان شاء الله تعالى تمام الكلام على هذه المسئلة (سئل) في مستأجر خان وقف من ناطرة بأجرة مثل اذا جاء رجل وزاد عليه في الاجرة فاذا قاي السأجر انما ز يادة ضرر وهرن على دعواه بالوجه الشرعى فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انما ز يادة ضرر واعتنت فاذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المربورة قال

لخص الضرر في ذلك من قبل حاكم شرعى وكشف وطالع على تلك الاراضى الجارية في الوقف ولم يثبت ما دعه الى وكيل وكتب بذلك صلح شرعى بشوق أراضى الوقف بمحدود الا قد قدم وكيل آخر عن دفتر دار آخر بعد مضى نصف وعشرين سنة يدعى بأرضي خرب داخله في حدود ما احتمل عليه الضمان المربور فهل يعد بشوق أراضى الوقف المحدود والشابة تسع دعواه بعد منع المدعى السابق واثبت أرض الوقف المربورة (أجاب) قد تقرر وتسطر في كتب علمائنا الحنفية أن دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق باعتبار مال الوقف وان أراضى بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقف المؤبد فكان النزاع وقع بين ناغرى وقفين مختلفين أحدهما ذيد والآخر خارج واليبنه على لاعلى ذى اليد والقضاء

لدى البضاء ترك لأعضاءه استحقاق ألا يكلف البينة لأن أقصى ما يستدل به على حيشة مظلوم موضع به أذهب غير محتاج إلى البينة وأمامه مع الدعوى بعد المضى السابق فهو ممنوع أن يبرهن باللاحق بشهادة عدول فتقبل بيته لأنه خارج جو بدونها لا تنصم قال في البحر والمحصل أن دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق وفر على ذلك فر اجمعنا شئت والله أعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه في محضه وجواز تصرفه بأنه ليس له عندئذ يدولى في ذمته حق أدى عليه مودعة فأنكرها فأعلم عليه بيته جاهل تقبل أم لا (أجاب) لا تقبل إلا لإدراكه العلم بقوله ليس له عندئذ الحق في الميسر وغيره يدخر (١٢٤) في قوله لاحق لى قبل فلان كل عين أودين وكفالة وجناية وإسار وحقه فان ادعى الطالب

بعد محال تقبل بيته عليه الآن يشهد وأعلم به أنه ثبت عليه بفعله بعد البراءة والله أعلم (سئل) في صل مصادقة صورته تصادق صالح بن حسن وابن عمه عبد النبي بن عبد الرحمن وكلاهما بالأوصاف الغنمية شرعا بان الذي يستحقه صالح في الدار الفسلانية جميع العتقين والأولاد والبيت السفلى المعروفات بسجودها وأنه حق من حقوقه والذي يستحقه عبد النبي يعرفه جميع الغرقين والثلاث غرف وأيضاً العلوية الكبيرة والثلاث خسلو مع الحاكورة والطبخ والمرتقى وساحة الدار وسو به بينهما هذه عبارة الصل وعرف كل حدوده وقدمه على تاريخ المصادقة مدسنتين وصالح مستقل بوضع يده على ما عينه أعلاه وعبد النبي مستقل بوضع يده على الغرض بأسرها والعلوية الكبيرة والثلاث خسلو مع الحاكورة وأما المطبخ

في الاشياء فان كانت اضرا او اعتلتام تقبل (سئل) في مستأجر أراضى وقفا بآجرة شرعية بمقدريان الأراضى في الوقف وأثبت الناظر جبراً بأنها فيه وتبين أن المستأجر يخاف منه على الأراضى فهل القاضى فسخ الآجرة واخراج الأراضى من يده (الجواب) نعم كذا كره الخلفاء في باب آجرة الوقف (سئل) في بستان يجرى فيه وقف وفي قواجر زيد من ناظره انقضت مدة الآجرة وفي بعض أراضى البستان زرع على يد زرع في أثناء المدقولة فيه قسامة ببعضها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد من ذلك ويكلفه على شراء القيمة فهل يترك الزرع بأجر المثل ولا يجبر على أخذ القيمة (الجواب) يترك الزرع بآجرة المثل إلى ادراكه وعلى زيد تسليم الأرض الخالية من الزرع للناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك بأجر المثل إلى ادراكه كرواية للعائنين لأن له نهاية كما حصر شرح التنوير للعائلى (أقول) هذا إذا لم يكن له في الأرض بناء أو شجر مما ليس له نهاية أمالو كان فقد ذكر في القسمة وتبع في التنوير بأنه تبقى الأرض بيده بآجرة المثل إذا لم يكن بالوقف ضرر وبه أفتى المؤلف كما يأتي وإنافه كلامه منذ ذكره في أوامر مثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكن هناط به كالمقص كما نقله العلانى عن فتاوى ابن السلى أمالو كانت غير طو يله كالفعل والجوز والباذنجان فينبى أن يكون كالزراع يترك بأجر المثل إلى نهايته كما نقله العلانى أيضاً عن حواشى الكنتز للقرئانى ونقل أيضاً عن العرعرن القسمة أن المراد قولهم يترك الزرع بأجرى بقضاه أو بعقد حتى لا يجب الأجر إلا أحدهما اه وكتبت فيما علقته عليه عن الشربلية أن هذا الشرط في غير الثلاثة التى استثناهما المتأخر من أعنى الوقف ومال النعيم والمعد للاستقلال لأنها مضمونة ولو بالغصب (سئل) في أراض معلومة متعار به في أوقاف وفي مدس مسكنة يد قواجر من أربابهم بالوجه الشرعى غرس ز بهم غراساً في مدة قواجر بغير إذن من المستكتمين عليها والغرس لا يضر بالأرض والآن انقضت مدة آجارتها فهل يزيد ذلك ويبقى الغراس بالأرض بأجر المثل أولاً (الجواب) يجوز لز يد المستأجر الغرس بالأرض المذ كور ما ذالم يضر بالأرض بدون صريح الاذن من المولىين لا سيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمسكوت الله سبحانه أعلم والمسئلة في النحر من الوقف وأفتى بها صاحب العرفى فتاواه وفي الحامية من فضل مائة قض به الأجر ما نصه وللستأجر أن يبنى بيتاً في الدار المستأجرة إذا كان لا يضر بالدار اه (سئل) في أرض جالو به في وقف أهلى وفي قواجر زيد من ناظره مدة معلومة بآجرة المثل وله فيها غراس فأمم بها بالوجه الشرعى فانقضت مدة الآجارتها ويريد الناظر إيجارها منه ومن غيره بآجرة زائلة عن آجرة المثل وزيد يابى استجارها إلا بأجر مثلها فهل يزيد استجارها بأجر المثل لأباز زيادة ولا يجوز من غيره (الجواب) نعم قال في التنوير بى بى ما يجوز من الآجارت استجار أرض وقف وغرس فيها مضمومة الآجارت للمستأجر استجارها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى الخافى في استجار الأرض المشعولة بالآجارت لا يجوز اه (أقول) ما أفتى به المؤلف تبعاً للتو وقد أفتى به الخبير الرلى فأنلوا وأنت على علم أن الشرع يأبى الضرر خصوصاً لو الناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي

والمرتقى وساحة الدار فهما في التصرف ووضع اليد على ما سوية والآن انتملفاضاح يدعى أن الثلاث غرف وماعطف المختار علماسو به بينهما وان له النصف فهما لعبد النبي النصف فقط وعبد النبي يدى ان جميع المعاطفات ما عدا مساحة الدار له خاصة فهل القول قول صالح فيما يدعى أو قول عبد النبي فيه أم القول قول كل فيما هو واضح يده عليه ويصرف فيه بائناً مدة سنين وما هو في تصرفه فاما معان المطبخ والمرتقى وساحة الدار يكون مشتر كالأجاب كل من في يده شئ تصرف فيه خاصة دون الاستحقاق قوله نفسه بمبته أنه ملكه وكل شئ كافيه سواء في التصرف ووضع اليد لا ترجع لأحدهما في على الاخرى ترك كل ذي يدعى تصرفه ويمنع عنه الا أن

حيث لا يرضاه عليه بشي أو يوجب المالة خاصة أو يوجب الشركة اذا اذاعها لان العلم ارضى الله تعالى عنهم قالوا انقض ما يستبدل به على المالك
وضم البدل وما قبله سواء بينهما وان لم يكن فيكون خيرا لقوله وساحا والاداء فقط فيكون التساوي فيه خاصة بضم ن يكون لما قبله انما وان
كان الاول هو الاصل لانه الاقرب بوضع البدل لكونه اقوى هو المعبر بلا شقة فحتى يصلح والحال هذه بالعلمين والا لوان والبيت السفلي
لبدو لعبد التي بالغرف كلها والعلمة الكبيرة الثلاث خلاوى مع الحيا كور قليد وله ما بالمطبخ والمرقة والساحة طرق ما هما عليه من
وضع البدل ما تصرف المذ كورما يقيم رها شرعى على خلاف ذلك فيضته به ولا ينفذ فيان (١٢٥) المتعاطفات قبل قوله وساحا الدار

المختار لاضرر ولا ضراره لكنه في الخير به أتقى في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الأرض لناظر الوقت
 كما صرح به المتن قاطبة اهـ ولعل ما أتقى به ثانياً يحوّل على ماذا كان يخشى من المستأجر على الوقت
 لأنه قال في حاشيته على المخير وحصل ضرراً بأن كان هو أدولونه مفلساً أو سبي العليلة أو متعلّقاً يخشى على
 الوقت منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يبحر الموقوف عليهم اهـ وبزٍ يهدم في الأسعاف وغيره من أنه لو
 بين أن المستأجر يخاف منه على رتبة الوقت يفسخ القاضي الأجار ويخرج من يده اهـ ثم علم أن ما ذكر في
 المتن ومن أن له استبقائه الغراس جبراً حيث لا ضرر على الوقت انتماس فيه صاحب التنو رصاحب الفتنة
 وهو يخالف لما في علته المتن المعتبر وقد ذكر ابن وهبان وغيره أنه لا يبرح ما يقوله في الفتنة إذا خالف غيره
 وقالوا أيضاً إن ما في المتن مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتن
 والشروح والفتاوى بأنه يومر المستأجر بعدمضي المدة يقطع البناء والغراس وتسلم الأرض فارغاً وجمع
 هذا فلا يخفى في جبر المأجور على إبقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فإن الناس اليوم قد استولوا على
 الأرقاف بسبب البناء والغراس حتى تنكسوا ما باعوها وما يبقون زاعلي بيعه لا يستأجرونه إلا بدون أسرة
 المثل يبين فاحش ومصادف ذلك سبب الخراب المساجد والمدارس وانقراض السخنة من ذراري الوافقين وكل ذلك
 من طمع النظار أي الله تعالى إصبارهم بما أخذونه من الشرع التي يعمرونها بالخدمة وتوأم ذلك في
 حاشيتنا رد المحتار وللعلامة مقنن زاده رسالة في الاستبدال فرجعها فقد أقام فيها الطامة الكبرى على أهل
 عصره بسبب ذلك إلى أن قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل تيمم غير ظالم أن ينظر في الأوقاف
 فإن كان بحيث لو رفع البناء والغراس تستأجر با أكثر أو يفسخ الأجار أو يرفع بناءه وغرسه أو يقطعها بهذه
 الأجرة أو فلما انصرف الزرع بالارض فإن الغالب أن ينفذ ما عاوضه بطله الوقت إلى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا
 على روق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (سئل) فيما إذا استأجر واستحضر زبده لنفسه من
 ناظر شرعي على وقف جديد فلان فاستأجره أو أحكمه ما هو جازي الوقت الموزون وذلك جميع أرض بستان
 سليخة معلومة بلا جوارح احتكار الأرضين للغراس والبناء والتعليل والاحتياط المدة معلومة طوبى بالاجر معاملة
 من البراهم وصدر ذلك الذي حاكمين ثبت لديه حين العقد بالينة الشرعية أن الأجر المرقومة أجرة
 المثل وأن في ذلك كمال الحفظ والمصلحة للوقوف وحكم بصحة الاحتكار والتجاوز وزومه في حادثة المدة الطوبى
 حاكم شرعياً من أوضاع مذهبه مستوفياً بشرائطه بعد الدعوى العصبية والشهادة المستقيمة ثم أخذ الزجر
 للمستأجر أن يفرس ويبني في الأرض ما أحب واختار ومهما يدينه بغيره يمكن ملكه وكتب بذلك حجة
 شرعية أتقى مفت حنبلي بالعمل بها ثبت ثبوت منعه ونهايه جازي الشرع وبصحة كل من التواجر والاذن
 وأنفذ الحكم المذكور كما حكى في كتب ذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون الحجتين بعد ثبوتيه إلى جرح
 الشرعي (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لا يملك معلوم من البراهم مصله على حائز وقف
 صرفه بأن متولى الوقت في تعبير الحائز وترميمها الضرور بين حيث لا مال في الوقت حاصل ولا من يرغب

ان السجلات القديمة ودفتر كاتب الولايات تنطق بذلك ألا (أجاب) اذا برهن المتولى على احدث بالمدى عليه وان يدال الوقف سابقه بنسخ الزبون على يده تكون الدال الوقف والمدى عليه خارج فطلب منه البتة البتة انهما ملكه فان اقامه على وجهه الشرعي حكمهما والا تزع من يده وتكون الوقف لثبوت كونه اذا دال المدعى على الوقف والملك سواء اياه بطلب البرهان من الخارج ولا يطلب من ذى البدق جامع الفضول وغيره والمباراة غصب أرضا ورعا فادعى رجل اعمالي وغصبه مني فلو برهن على غصبه واحداث يده تكون هو ذا دال الزاع خار ساولم بنت احدث دهوا راع ودال المدعى هو الخارج اه وصرحا قاطبة بان صاحب البناء والتعريف الارض ذو دال ثابت

بأمانة كليات عينا فانهم والله أعلم (سئل) في امرأة أحرار رجل يشافسكته بالاجرة مائة ثم ادعت انه ملكها مستدلة بوضع الدرهل اذا ثبت استجارها تندقع ويثبت ملك الزوج له بذلك أم لا (أجاب) الاقدام على الاستجارة اقرار بانها املك له اياه به بالاتفاق فتسندق بالاتفاق ويقضى به لا بموجب والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى شخص حراج على آخرى يدان الجارية المصارف المدعى ملكه وهكذا أقربى بها وأقام بينة على ذلك فهل تقبل وبحكم بها أم لا (أجاب) نعم تقبل وبحكم بها الا ان ثبت بالبينة كاتبا بعدا ناهذا كله علمنا وتفاوتنا فانه يقر بمجلس الحكم أنهم ملكه والله أعلم (١٢٦) (سئل) في رجل اقعدها خرمصينة ليكتب ما يريد لها من الزيت ويحرس ما بهاد يسمى أمينا يوصر

باستقبال الزيت بمن يوصله اليه يضعه في محلاة المعاملة فان هذا المأمور السعي بالامسين بعد ان اوصلت ارباب الزيت يتعاضد على جهة طخه على ما هو المعتاد فاذا رجع رجل ورثته او سدر ز يتصدق كذا للصانة ويد نصيبهم هل له ذلك أم لا (أجاب) لا وجه لتضمن ورثته والحال هذه ان فعل ما هو المأمور به من جانب رب الزيت ومن جانبها اصنعته لادى أنه استهلكه وأقام على ذلك بينة فنهى في تركه وأما مجرد ادعاءه انه اوصل للمصنعة التي هو بها كذا من الزيت فلا تسمع منه لكونه لا يوجب عليه شيئا من الضمان ولو ضاع جميع ما به الا يزمه ضمما له غير تعدد منه عليه ولا تقرب في حقه كغيره من المأمور بالحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استسماهم بمائة يدخرهم ادعى انه ملكه هل الاستسما اقرار بالملك لدى اليد ولا تسمع دعوى

المساوم الذي كور في السهم أم لا (أجاب) المساومة ما تعنت الدعوى لتضمنها الاقرار بان المدعى الذي يدركه الاقتصار البرازية في الدعوى في فرع المساومة ولم يحل خلافا وجامع الفصولين في اواسط الفصل العاشر حتى في كونه اقرارا الذي البدولي من معصين زاهر الفتاوى الصغرى وحكى اتفاق الروايات بانها اقرار بالملك الذي يدوام الزايدات وقال امر الفتاوى وشهد الدين الاستسما او الاستجارة اقرار بالملك الذي اليد لم يحل عنه خلافا والله أعلم وأجاب مرة أخرى لاسمعه دعواه بعد سبق المساومة فنهى في البرازية وجامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا اتى ز بعتي محر ومجودا أنه ملكه ووثقه من والده فاجابه المدعي عليه في اشتره من قبل

هذه السنين على وجه النصدق عليهم هل تسمع دعواهم مع مقاسمته لهم ذلك كذلك ومع منع السلطان عن سماع ما مضى عليه من الزمن مثل ذلك (أجاب) لا تسمع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في يتم تكامل عليه جده أو أمه أو له بأشياء من دين وغيره أو صار رايح في أمواله ويكتب الدين باسمه في السجل وكل ما سئل يقول هذا القلان ابن بنتي اليتم فإنا ليتم عن وروثة قطبوا اذ قال المال والدين الذي كنت أقورت به حاله الجاهل وما لي وكنت أقوله تجلس فهل ينتقل إلى كرامة ولا ينتقل إلى كرامة لا يملك في نفسه في ذلك (أجاب) لا التفات إلى كرامته لتناقضه ويجب عليه دفع ما أقوله لورثة اليتم ولا ينعى على لورثة لأنه ما كان أقراؤه لتجلبه إلا على (١٢٩) رواية عن أبي يوسف أن وروثة المقر له

وعلقها من ماله مدة ثمانين البائع فهل الثمن الاول المشمول بالبائع الصحيح يكون ملكا للمشتري دون الثمن الثاني المجهول له نظرا لثبوت بيعه والعلف ورجوع على البائع بمات بحصة من العلف وأجرة التربة لا زاد على قيمة الثمن المجهول في مقابلته الجواب نعم اه (أقول) رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السليحاني ما نصه قوله وأجرة التربة فيه نظير لان الشريك لا أجراه اه أي لانه في هذه المسئلة شريك وليس الشريك أجراه على عهده في المشترك بخلاف المسئلة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا تزداد على قيمة الثمن الخ لم يقيد المؤلف في مسئلته المذكورة ولم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى الوحيية فيها التصريح بأنه لا تزداد أجراه مثله على المسمى ان كانت تسمية أو فقه ما ذكره في المضاربة انما اذا فسدت فلا ربح للعاصر بزيادة أجراه مثله بل لا يزداد على المشروط لكن ذكر المسئلة في الدر المختار في باب البيع الفاسد بلا تقيد ونصها فلا يزداد من الزيادة وأجرة التربة لا يزداد على العلف مناصفة فالحل ج كماله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة العلف وأجره مثل العامل عيني ملصقا اه ويمكن تقيد قوله وأجره مثل العامل بما جرى به من دفع ما في الغاية وغيره انما يجب في وجهه المسمى كالأجر أو بعضا كالأجر المثل بالغام بالغ المسمى اذا فسدا العقد بغير شرط فاسد ونحوه فلا تزداد على المسمى اه ونحوه في من الثمن من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين استأجر بيتا سنة بمائة على أن يتره فعله أجر المثل بالغام بالغ اذا لم تقبل شرط على المستأجر صارت من الاجرة فعمل الاجر اه وإذا سئله نصف الغاية مثلا في مقابلته تره بها وعلفها فيكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الغاية لأجرة التربة وغنا العلف ولا يدرى مقدار العلف فيسأل مجهول ما يقابل من الغاية وجهه ما يقابل أجرة التربة وجب مجهول المسمى يجب الاجر بالغام بالغ لان ما يسبق في ضمن الاجارة وقد جعل البديل فيه ما يجب أجر المثل بالغام بالغ وبذل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في النقص الخامس من الاجارات ما نصه وفي فتاوى الفضل لو دفع إلى نفاق قباه لينفذ عليه كذا من فطن نفسه بكذا من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جاز اه وذكره وفي الاصل رجل دفع إلى السكاف حلة الجزرة تخفى على أن يطلعها ما ينفع من عنده ويطنه ووصفه ذلك جاز وان كان هذا بيعا في اجارة لتعلم اه قال في المحيط وهذا استحسان وانقاس أن لا يجوز جزاء ما لو دفع ثوبا إلى شياط لخصه جبهة على أن يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فان ذلك لا يجوز فباعا واستحسانا فكذا اه هذا لكن ترك القياس في الخلف لتعلم وفي المتنعي عن محمد دفع إلى خياط ظهارة وقال يطنها من عندك فهو جاز في قاسه الخلف فصار في المسئلة روايتان ولو قال ظهارة ثياب من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومفاد هذا ان المذاع على التعارف فالوجرى التعارف جاز والا فلا كما يشاهد بذلك التعليل فتأمل ومن ذلك ما ذكره في استحقاق الكاتب لو شرط عليه الخبز جاز لا لو شرط عليه ما رزق أيضا (سئل) في رجل استأجر معمارا بالعملة كذا با لا تن من العمارة بأجرة كذا فعمد ذلك فهل للمعماري أجرة مثل العمل وما نفق في شن الآلات (الجواب) نعم (أقول) رأيت في مجموعة شيخ

(١٧ - فتاوى سلمية) - ثانياً
ولا يسمع سكوتة ورؤاه أم لا (أجاب) لا يبطل دعواه بسكوتة ورؤاه دعوى بطل ذلك والقول قوله في عدم العلم به منه وقدمه في الحريان الأصغر قبول الدعوى فمن قدم بطله أو اشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه فأنابا له دارا أو يسماتور كهايمارنا وكان لا يعرفه وقت الاستدعاء فإذا كان هاذم الشراء أو الاستأجار فكيف مع السكوت الجرد والله أعلم (سئل) في رجل تكررت دعواه على آخر دين في ذمته ولم يخل بين دعوى ودعوى خمس عشرة سنة لكن لو جمع الكل بلغ خمس عشرة سنة هل يمنع الدعوى من الدعوى لمنع السلطان الدعوى بهذه المدة أم لا

لكونه لم يترك دعواه خمس عشرة سنة (أجاب) لا يمنع لعدم الترتك المدعى التي منع السلطان من سماعها بعدها كهل ظاهر والله أعلم (سئل) في دار وقت أهلي وجد قهنا بقره ز بت قد سمعوه في بدلتوني عليهم من ذرية الراقب بدعيه للوقوف وأخبر بدعيه لوقت خروجه الزيت يكون للوقوف الأول موضع بدعيه له أم لا (أجاب) القول فيه المتعول على الدلالة ذوقه وغير خارج والله أعلم (سئل) في شرك شركة مفارقة سافر البحار يقول بأعاب بعض العرب بنين في خدمتهم وبق بعضه موضع في موضعين ودعيه مومات أحدهما فادعت ورثته على الشريك بأنه ضامن للذين الذي بدعيه العرب وأنه أيضا (١٣٥) كافي السابق من القول عندنا ودعين هل تصح دعوى الورثة بكفالة الشريك للذين والقول المذكور من أم لا

مشايخنا السباحين بجملته كرهذا السؤال وجوابه معز بالأمور ثم قال عقيب فان كانت قيمة الألات ثلاثين وقيمة العمارة أو عين صارت العشرة أجرة فان كانت مثل أجرة المثل فيها وان كانت أجرة المثل أقل ذلة أجرة المثل وان كانت أكثر فلها العشرة فقط كافي الخلاصة وهذا يعلم كراء الحاج مع المقوم كما هو مشهور به اه مافي المجموعة وحاصله انه ينظر الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة الألات فالفاوت بينهما يكون أجرة يستحقها العماري ان ساءت أجرة المثل أو نقصت عنه والا فلا أجرة المثل ولا يخفى أن هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فتأمل على أن هذا التفصيل مشكل اذ لا شك أن التسمية وقت العقد بمجهرية فيجب أجرة المثل بالغاميل ويؤيده ما قد سناه ان نضع جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرفقه فقلية أجرة المثل بالغاميل وفي البرازية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار هدرن ليتخذ منته صابوناً بمائة درهم على أن يحتاج اليه منه فقل بالصابون بل بالدهن وعليه غرامة ما أنفق الاجير فيه مع أجرة المثل اه ومثله في الخلاصة بل مقتضى ما مر أنه لو تعرفوا جاز كما مر فثأرة قبيل هذا السؤال والله أعلم بحقيقة الحال (سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناظر مدمعة معلومة بأجرة كذا فزرعها ثم أكل القاربع الزرع ولم يبق بعدها لالزوع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لبايذه أجرة المدعى المذكورة (الجواب) نعم وفي الولوالجية رجل استأجر أرضا بغير عهدهما أصاب الزرع آفة ففوتك أو فرقت من المصلحة لم يثبت فليس له الاجرة بل الأرض تخالفا لانه قد زرع ولو عرفت قبل أن يزرعها فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع به قال العلامة صاحب المحيط الفتوى عليه انه بعدها لالزوع اذ لم يتمكن من إعادة الزرع لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب الا اذا تمكن من الزرع مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعنا صاحبها اه اسان الحكم وحاصله انه لا كلام في لزوم الاجر لمقبل كل الجراد ونحوه وأما بعد فان تمكن من الزرع يلزم الاجر فالباقى من المدعى أيضا والا يلزم الا لمقبل كل الجراد فانهم فان هذا التفصيل هو الذي عليه الفتوى (سئل) في رجل استأجر دارا فقامت يد من هاهل ففسخ الاجارة (الجواب) نعم وفي الصغرى اذا سقط حائط أو انهم سدوا بيته أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ في نفسه الا بخر خلاصة ورازية انه يهدم البيت المأجور وفيه الخروج وفسخ الاجارة خاتبة (أقول) فان لم يفسخ برفع عنه من الاجرة فصحته ولا يؤمر أحد منهما بيباته كباقي فرباع النخيرة (سئل) فيها اذا كان ذلك الاجرة مجتمعة معلومة وثلاثها الاستحواك عرفا فحجز بدلتيه من بكر الاجنبي مدمعة معلومة ولم يحكم الاجارة حاكم يرى صحتها فهل تكون الاجارة ساقطة وذلك المستأجر المدعى بفسادها وطلب الاجرة التي تجلها المدعى حراما (الجواب) نعم قال في المنظومة النسفة

اجارة المشاع لا تفسخ من غير الشريك فاعلم واستن

ورأيت بهامش الع سعادة بخط الجدة عبد الرحمن العمادي مأمورة فان قال فاضخان الفتوى على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع ونقل الزبلي ان الفتوى على قولهما في جوازها قال الشيخ قاسم في تصحيحه

تصح دعواهم ولا يجوز الزامهم بشئ منها (أجاب) لا تصح دعواهم بذلك اذ كفالة الشريك بدني مشترك للشريك باطله لانه ما من خرف منه الا وهو مشترك بينهما ولا نه يؤدى الى قسمة الذين قبل قبضه وأنه لا يجوز وما تظاهرت عليه الثبوت والشروع والفتاوى عدم جواز الكفالة بالامانة اذ لا يمكن جعلها مضونة على التكفل وهي غير مضونة على الاصيل فكيف يجوز الزام الشريك بسبب ذلك بشئ والحال هذو انه اعلم (سئل) في مال قاطع ز يد على قسرى وضار عن منصرفها ثم ان بعض متكلمي القرى المزبورة استقرضوا من عروم مبلغا دفعوه في المقاطع ليصب لهم المبلغ من محصولهم الذي المقاطع بذههم وكتب بذلك سجل ثم ان عسرا طلب من المتكلمين المزبورين ما كان اقترضهم اياه لدى حاكم فاجابوا ان

القرض لا حقيقة له وانما في المقاطع هذهم بالحكم وناولهم مرة بمجهره رأفامو على ذلك شاهد من أحدهما من رعايا القرية المذكورة ففتح الحاكم اذ ذلك عمر او عرفانه حيث كان الامر كذلك فلا طلب على المتكلمين المذكورين بل ما دعيه لازم على في المقاطع المذكورة فهل لعسرو بعد الطلب من المتكلمين والذى على عليهم الدعوى على زيدا الطالب بهنه وهل منع الحاكم وتعرفه المدعى أنه لا طلبه على المدعى عليهم وان ما دعيه لازم على زيدا في حقه شرعا وهل اخذوا الشهادة المذكورة حاكم شرعي بعينه عليه شرعا أم لا (أجاب) اذا ثبت الاستقراض من عرو ولا ينتظر ان يجاوبهم المذكور لان حاصله الا انكارهم الثبوت باحدى الحجج الثلاث

لا بدد الانكار ولا وجه لازم بدل القرض لان يدو الحال هذه وان قلنا بان الماطعة على القرض والمزارع على الوجه الذي يفعل الا ان ليس
أمر اشريعاً لا استقرار نفسه أمر شرعي يثبت بدل القرض ينال الزماني فذمة المستقرض وان صرفه في أي شيء كان فإذا ثبت الاستقرار
ذمة متشككي بعض القرض بأحدى الحجج الشرعية لا يتصور رتبته بعينه فذم زيبه وقد تقر في المتون كافة صحة التوكيل بالاستقرار
الطابق فلا يمكن التوفيق بين دعوى القرض على المتكلمين وبين الدعوى على زيد بالقرض الذي ادعاه عليهم بعينه للمعناطين كونه أقرضه
لهم وبين كونه أقرضه بعينه فليس له الدعوى على زيد بعد دعواه عليهم لأنه قال المال (١٣١) الذي استقرضوه مني واستقر بدله

بذمتكم استقرضه بعينه زيد
لأنتم ولا شبهة في أن ذلك
تناقض يمنع من صحة
الدعوى وجواهم أن
القرض لا حقيقة انكار
والمنكر لا بد عليه فكيف
يقسمون على ذلك شاهد من
والقول قولهم تماماً
استقرضنا من الحاكم عراً
لعدم بينة عليهم لا وجب
كون ما بدعه لأمر على
زيد فكيف يكون لازماً
عليه بمجدهم الاستقرار
وجبت نفي الحكم على مجرد
ما هو المشروح في السؤال
فليس حكماً شرعياً قطعاً
وما يقطع الشك بذكره
البرزاء في الدعوى ادعى ملا
وحلفه ثم ادعى على خالد
وزعم أن دعواه على زيد
كان لنا لا يقبل لأن الحق
الواحد كما يستوفى من
أثنين لا يتخاضع مع اثنين

بوجه واحد اه فلوذا
صريح في واقعة الحال قطعاً
من غير اشكال والله أعلم
(سئل) في محضر حاصله
حضر مجلس الشرع الرجل

مأثله ان يابى شاذ يجوز القول اه والاجارة والبيع أخوان لان الاجارة تحللك المنافع والبيع تحللك
الاية وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد ويجب على كل واحد منهما أي من البائع والمشتري
فصحته قبل القبض أو بعده مادام في المشتري اعداها للفساد لانه معصية فيجب رفعها بغير واذا أصرا أحدهما
على امساكه وعليه بالقاضي فله فسخه جبراً عليهم احقة للشرع برزاية اه (سئل) فيما اذا وقع زيبع
عمره على أن يعصره زيبع بفساد زرعه فلا حنة حنطه وشعره وأغيرهما بعلمه أخرجه كاي على الناس
ولم يسمي شيئاً وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوماً غير متفاوت وشرع عرفي العمل المذكور للحال لا مكانه
وأتم ذلك ولم يعط زيبع شيئاً فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوماً كان لا بد من نقص
وعلم ذلك جاز لغير ما عليه (الجواب) نعم أممهم مع عدم كرامة فلا نه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل
العمل بقدر وفيه لا يلزم ذكر الكرامة كالحق الخافين من الاجارة الفاسدة ومثله في البرزاية وغيرها وأما صحته
مع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوماً في البرزاية تنكاري دابة بتل ما تنكاري به أممهم ان لم
يكن ما تنكاري به أممهم مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فسد ولو معلوماً كان عسرة لا زيد ولا ينقص
فوعلى ذلك جاز في البرزاية من الاجارة الطويلة (سئل) فيما اذا أقرضتني وقف أرضاً لها ما فضل عنها
لرجل مدته طويلة بدون أجل للثمن وأذن له بان يقرض في الأرض المزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع
ما يقرضه فيها ولم يجعل لجهة الوقف شيئاً من الغراس وغرس المشتري غرساً واحداً حرمه ما دى حاكمي ذلك
فهل تكون الاجارة بدون أجل المثل بالطله ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس المستأجرة دون جهة
الوقف باطلاً وماشئ الوقت الا ان معالته بقطع الغراس وبسليم الأرض فوافقه أولاً (الجواب) نعم
يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلاً يسوغ للمتلقي مطالبته صاحب الغراس بقطعها وبسليم
الأرض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عن اجواب اياه المرحوم الجدي شيخ الاسلام آجيب كتبه الفقير
محمد العمادى المفتي بدمشق الشام الحمد لله طاب اجواب وافاق الصواب لان الاجارة بدون أجل المثل
لاقصو يلزم المستأجر تمام أجل المثل ولان اجارة الوقت أكثر من ثلاث سنين أن أرضاً أو أكثر من سنة
داراً لا تجوز كما في المنع قال في جواهر الفتاوى قال أبو العلاء فحين أقرضاً موقوفة مائة نفقاً لخدم
المسلمين هل يجوز فأجاب أفنى بطلان الاجارة عشرة عن زمرة العلماء قطعاً لازماً

وكذلك أفنى لثمن حصة كلاً كونهما حرراً ظالم اه
غبت كانت الاجارة مده طويلة بدون أجل المثل فعلى باطله وكذا ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس
المذكور لأنه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن كما في
الاشياء قبيل الانقاز (أقول) انتم اقدمتمنا قبل بحسب كراس (سئل) في رجل استأجر غراساً فقام
في أرض وقف لبأخذ الحاصل من ورق التوت مده معلومة بأجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطله (الجواب)
نعم وسئل قارئ الهداية هل يجوز اجارة الملاحج لجمع المنع فيها فأجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على

المسدوع مسلم بن غنيم الى كليل عن ابنه صفية حاضرة به وفو كيهاله بعد تعريضها لاسلمان بن غنيم وأشهد على نفسه أنه أبرأ ذمة
عبد التادير بن محمد من صدق ابنه ومن سائر حقوقه باذنها بالجلس وأتم لا يستحق قبله حقا من أشهد على نفسه الرجل المدعى غنيم بن فوجيع
الى كليل عن عبد القادر الزوج المذكور الثابت وكانته غنيم فيما يذكره بشهادة آجدين جابر وفرحان بن محمود أنه طلق صفية زوجة عبد
القادر بعد الاذن له منه بشهادتهم ثلاث تطليقات فموجب ذلك بانت صفية عن عصمة زوجها إذ المذكور فدخل له حتى تنكح زوجها غيره وذلك
بعد اعتبار ما وجب شرعاً وبث ذلك الى الحاكم ثم يأمريه صواباً حكمه بوجهه حكماً شرعياً هذه صورة المحضر وذلك كانه يثبت ان زوج فعل تثبت

والكلالة كزوجة المدعى أو كإلهاء لها بدخل تحت الحكم كدعوى نفقة العدة، وقصور هان الحقوق أم لا ينتبهنه
الحكم على الغائب بالطلاق المذكور على ذلك بنقضه وبكس مجرد قول الموقوف وذلك بعد اعتبار ما وجب وقوله وبنت ذلك لدى الحساكم وحكم
موجهة أم لا (نواب) التوكيل لا يدخل تحت الحكم كإصرح به في جامع المصلون وغيره وقد ذكرنا فاطمة في حيلة إثبات الحرمة على الغائب
دعوى كفالة المهر على حاضر أو دعوى ضمان نفقة العدة معلقا وقوع الفرقه ومطالب الأداة بترهن على ذلك وبحكم بالفرقة والضمان ومع
ذلك انظر وأيقه وقال المدعى على الغائب (١٣٣) شرط لا يلبس وفي مثله لا ينتب الحاضر خصما على الغائب عند الماشي فبني أن بعض

في مثله بالمهر والنفقة على
الحاضر لا بالأمانة - على
الغائب اذا لم يدعى على
الغائب ليس سببا لمدعى
على الحاضر وفي الجور وما
حصل اثبات طلاق الغائب
فكنا على الضعيف من
أن الشرط كالسبب فكيف
بما هنا ولا شرط ولا سبب
بل ولا دعوى ولا يكفي مجرد
قول الموثق وذلك بعد
اعتبار ما وجب الخ قال في
الخلاصة وكثير من الكتب
الاصل في الحاضر والسجلات
أن يبالغ في الذكرو البيان
بالسراج ولا يكفي الاجمال
وفي الاشياء والنظار ولو
قال الموثق وحكم بوجهه
حكم بهما مستوفيا شرطا
الشرعية فهل يكفي به
فأجبت مرارا بأنه لا يكفي
به ولا من يبين تلك
الحادثة والدعوى وكيفية
الحكم لحاق المتقطن من
كتاب الشهادات ولو كتب
في العجل ثبت عندي بما
ثبت به الحوادث الحكمية
أنه كذا الاصح ما يبين
الامر على التوصل اهـ

فمسك الوصي عن الاعطاء لمكون العجز من تباعى المدعى وهو عجز الاستظهار والحال انه لم يتعرض في الدعوى للعين والالتصاف بالدين
غائب فهل يسوغ للوصي دفع المالك من غير علم أم (أجاب) صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى بأنه لا بد في ذلك من العين ولو أبت الورثة لحق
الميت اذ عساه أن يكون بضمنه دين فيحتاج لو أنه نظر له والوراث الصغير والحكم المذكور وهو عدم الدفع بفهم من كلام الخاتبة والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على أخوه بنادفة بأنه أحال عليه فدلته يد له على الحمل وأقام عليه ذلك البرهان هل يشد دفع أم لا (أجاب) نعم
يندفع كما صرح به في جامع الفصولين والله أعلم (سئل) عن اشترى من آخر ثوبا فاستحقته (١٣٣) أسرا بالبيعة فأراد اشترى الرجوع على
البائع بثمنه فادعى البائع

أحد المؤخرين فأجاب كل من مات منهم أنفسه في تصمييم بقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفس عوت
النظر المؤخر وان كان هو المشتري فإنه رده ولا يجوز إجارته الوقف بدون أجر المثل وان كان هو المشتري
لجواز أن عوت قبل انتضاء المدقة وتفسخ هذه الأجرة وفيها المشتقون ليس لهم أن يؤخروا إلا أن يشترط لهم
الوافق ذلك أو يأذن لهم منه ولا ولاية للإيجار من ناظر أو قاض وإذا أجزا ولاية فليس لهم أن يؤخروا
هذه المادة الطولية إلا أن يكون الوقف أطلق ذلك والافهى إجارته فاسدة وتفسخ ويجب على المشتري أن يرد
المثل لما انتفع فيه في المدقة إلا أن يحكم ببعثها كما يرى جوازها إذا مضت المدقة في بيع المشتري بأجرة
مثله إلا أن تكون الصلحة في غير ذلك فينتدب يؤمر الباني برفع بنائه إذا وجد من يستأجرها بأكبر مما يدفع
الباني وإذا مات المشتري فإنه مده تفسخ إجارته وترجع ورثته بما عمل من الإيجار ما بقي من المدقة على
القائمين أو على من ضمن الدور في الإيجار وإذا استردوا على الانتفاع بالعين المشتري فلهم أجر المثل إلى
وقت التمسك وفيها إجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين أن أرضوا أكثر من سنة دار التجوز وتفسخ إذا لم
يشترط الواقف شيئا وأما إذا شرط شرطا يتبع ولا زاد عليه الاضرووق والعقد اذا فسدت في بعضه فسدت
جميعه فيفسخ العقد في جميع المدقة وفيها إذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة واحتيج إلى إجارته نحو ثلاثين
سنة إذا لم تحصل عمارة الوقف إلا بذلك رفع الأمر إلى الحاكم ليعمل ذلك فإذا فعله الحاكم صح وفيها إذا
استأجر حدارا أو قلعه مستأجرا للأرض من أربابها وبني فيها إجارة الأولى فاسدة وما بناه عليه فله
الانتقاض وفيها وان استأجر دارا أو هدها وغير محلها بنظر القاضي في ذلك ان كان ما عجز إليه أن يقع لجهة
الوقف أو أكثر بعائنه من الإجارة أو في ماله لجهة الوقف وهو متبرع بما انتفع في العمارة ولا يحسب له
من الإجارة وإن لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر بعائنه من ماله ما صنع وعادة الوقف إلى الصفة التي كان
عليها بعده ثم ربما يرد على وجهه وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الإجارة الفاسدة أجر المثل لا يجوز
التمسك فأجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا بأجرة معلومة ولكن يشترط في صلب العقد مثلا أن يرمم المأرا أو
علق الدابة على المشتري فهذا شرط يفسد العقد لان المرمم أو العلف على المؤجر فإذا استوفى المشتري
المنفعة في هذه الإجارة الفاسدة قالوا يجب عليه أجر المثل أما إذا فسدت الإجارة في بعضها لا الإجارة بأكملها
فسدت معلومة شيئا أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه قالوا يجب على المشتري أن يرمم المأرا أو يعلق الدابة
استوفى المشتري المنفعة وفيها إذا غصبت الأرض من المشتري ولم يتمكن من الانتفاع بها فسقط عنه الإجارة
مدة الغصب فإذا زال الانتفاع وجب عليه الإجارة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها
لما استوفى حقه فله أن يفسخ الإجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها إذا أجزا به الدون دون
التميز لانه المطلقة فمده لتستأجره فتردت فلا بد فسخ الإجارة وأخذ منها ما أجزا به رجعا بقرره
الصغير بل هو الغالب فهو عذر الإجارة ففسخ بالاعذار اه كلام قاضي الهذلية (سئل) في رجل استأجر
دار وقف من ناظر مدقة معلومة بأجرة كذا فادعى بطلان منها ولم ينتفع بها أصلا فهل يرجع من الإيجار

البائع بثمنه فادعى البائع
انه ابن بقرته وأقام بينته هل
تسمع دعواه وتقبل بينته
سواء كانت المرأة حاضرة أو
غائبة (أجاب) تسمع
دعواه وتقبل بينته بحضرة
الرأه اجماعا وفيه بطلان
الظاهر الأشبه وأثبت
ذلك فالمشترى استرد الثور
من المرأة ولا يتعرض البائع
والله أعلم (سئل) في ابن في
عيل أيد دفع له الأب مالا
نقدا يتخبره وأذنه
بالا اتفاق على نفسه من مال
التجارة فحجب عنه بفرضه
واشترى لنفسه منها وأنى
نحاس ومات الأب بعد ان
أقصر في حصته له ليس له
عندى سوى مائة قرش فما
الحكم في غن النحاس وفيها
انفقه في الحج بفرضه وفي
اقراره إذا ادعى عليه بقية
الورثة الله كان فارغا
(أجاب) أمان النحاس
فهو دين على الاب متعلق
بذمته يشترط فيه ورثة أنه
ويحصر على قرأرض الله
تعالى ومثله المال الذي
انفقه في الحج وأما اقراره
بأنه ليس له عندى سوى

مائة قرش فهو غير مانع للدعوى عليه كما كثر منها كيف لا وقد أعقب حصته مرضه ومرضه موته فافهم وبه الأولين أنه يشترط لنفسه وإنفاقه
في الحج بفرضه والله صار متداعيا إلى المال الذي في ماله فصار غلبا فعلق بذمته فلا يرأه الأب فعلى الكسوة وإنه ذمته ولم يوجد
وجه الثالث أنه أعنى اقراره لا يسفوق الإزمنة وأعظم من ذلك ما صرحوا به من انه لو دفع الوصي جميع تركه الميت إلى ورثته وأشهد على
نفسه أنه قبض منه بخمس تركه أو لم يبق من تركه قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي إيمان تركه والدلي لم قبضه لا تقبل
بينته وقضى بما رأيت أن قال قد استوفيت جميع ما تركه والدلي من دين على الناس وقبضت كلهم ادعى على رجل دينا لا يقبل بينته وقضى

له بالذين مر به في جامع الفصولين في الثامن والعشرين والله أعلم (سئل) في ذي بدعي أن ادعى عليه خارج النما ملكة نعتت عنده وقد ضاعت منه منذ خمس سنين فادعى ذوالد الشرا من زيد منذ كذا المدة بهاها نأ قام مدعى النما بينة على مدعى الشرا هل يقضي بها المدعى النما أم لا وهل لزوج الضامع من المدعى عليه اعتبارا بكونه بعض الناس أم لا (أجاب) نعم يقضي به لمدى النما واما ما راجع الضامع فلا الثقات السيول لا تولى عليه قال في جامع الفصولين لو قال في دعوى الجار غلبتني منذ شهر فقال المدعى النما برهن أن ملكتي في يدي منذ سنة أو نحو يحكم به لمدعى ولا يلتفت إلى بينة (١٣٤) للمدعى عليه لأن ما ذكره المدعى من التاريخ تاريخ غيبة الجار لا تاريخ ملكة ومثله في كثير

من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل تصادف مع زوج ابنته المتوفاهة معه وعن أمهات زوجته وعن زوجها فلان على أنه قبض من الزوج ما خصه وخص زوجته من مئزر وكلها التي تحت يد الزوج المئزر وكتب محضر بذلك فذهب إلى شاهد يعني الأب عن نفسه أمالة وعن زوجته وكالة أنه قبض منه ما خصه منها واستوفاه فهل عين هذا الشاهد دعوى الزوجة أم لا مع عدم ثبوت الوكالة (أجاب) لا يمنع دعوى الزوجة التي هي أم المنة بشئ مما تركته انتما ووضع الزوج يده عليه أذهب الشاهد بقض ما خصه منها من مئزرها فإذ اتين شئ آخر فحقها باقي فيه لهما طلبة ومما يصح به ما ذكره في اواخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين راضا الممتنع حدث قال وقد دفع جميع تركمة الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركمة والده ولم يبق من تركمة قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم ادعى

بخصهما (الجواب) نعم في الذخير فمن فعل الأعدار وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقضها فأنه لم يمت ببيت رفع عنمن الآخر بخصته ولا يأخذ واحد منهما بيانه اه ومثله في التنازع خاتمة قلت هذا إذا كان ملكا فكان كان وقفا يند أمن غلته بدمج حارته إلى آخر ما فعلنا في كتاب الوقف (أقول) اما عدم مؤاخذة المستأجر بالبناء فظاهر وأما المؤاخذة لا يجبر على اصلاح ملكه وبثت المستأجر الحجار فان شاء نسخ الأجرة كالمهر من الخلاصة والبرازية والخاتمة (سئل) في رجل استأجر حجارا من مكان إلى آخر ولم يبين الركب فخصر الجار في الطريق وعصى فوضعه عند زبدوا عطاءه من علفه وأنفق عليه روات في يد فقول لا ضمان على المؤجر (الجواب) نعم في العمادة استأجر حجارا من كش إلى بخاري فعصى الجار في الطريق فأمرو رجلا بنفق على الجار وأنفق عليه وهالك في يده قالوا ان أكثره لنفسه ضمن وان أكثره ولم يمس الركب فلا ضمان عليه اه (سئل) في رجل سافر بضاعة فتوافق مع زوج ومهر على أن يعينه في بيعها ومهر ما حصل من ربحها يكن لهما ثلثه نذير أجرتهما والثلث له وباعوها من جماعة فقول لهما أجرهما (الجواب) نعم لهما الثلث المسمى قال في البرازية من الخامس دفع إلى رجل ثوبا وقال به به بشرة فجازا دفعوا بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه بشرة فلا أجر له وان تعبان باعه زار بدفعه أجر له اذا تبع في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه الفتوى والاجرم قبل البيع دون مقدمته كالسبي اه (أقول) مقتضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحق أجره لكن يخالفه ما صرحوا به في المضاربة انهم اذا فسدت نصيبا جازا فاسدة ويكون للمضارب أجره وان لم يربح فاقبل (سئل) في رجل استأجر زماما من زبدوا معلومة باجرة معلومة من الدراهم دفعه في يد وتسلم المأجور ثم مات في أثناء المدة وربد المستأجر جس من أجوره لا يرجعه فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين ولو استأجر فاسدا وعمل الاجرة ولم يقضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فإراد المستأجر أن يحبس البيت لا يرجعه ليس له ذلك في الجائز فنفى الفاسدة وأولى ولو مقبوضا صححها أو فاسدا له الحبس لا يرجعه وهو أحق بثمنه لو مات المؤجر اه ومثله في الخاتمة وتومئنا إلى حاشية الاشياء للعموم من الاجارة (سئل) في متولى وقف أجر حافون الوقف من آخر بغير أجر المثل فعين فاحش فهل يلزم المستأجر تمام أجر المثل (الجواب) يلزم المستأجر تمام أجر المثل على الفتوى في كفاي الجبر وفي هذه الصورة إذا أخبر رجلا من حين الاجارة قائما بأجر المثل بدون شهادة في حادثة دعوى وأثبت في وجه خصم شئ ثم ظهر وتبين انها باقية فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير معتبر شرعا (الجواب) نعم (سئل) في ختام وقف استأجر من يدين ناطرة موطولة معلومة لدى حاكم حبلتي حكم بصفة الاجارة ووزنها بعد ثبوت أجر المثل لديه ثبوت تأشيرها باللات ريد الناظر اخراجهم من الحمام واجباره من غير ما يرجع بهما زيادة على الاولى عما دون خصه فهل ليس له ذلك (الجواب) حدث آخر الناظر باجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه بما ذكر (أقول) ويحل ذلك أفتى اخيرا الرلي (سئل) في ناظر وقف أهلي انحصر ربح الوقف فيه فظهر او استحقاقا أجر أو ربح الوقف من رجل له على الناظر دين باجرة معلومة قاصده

دارا في يد الوصي أم ان من تركه أو ادعى ولم يقضها قال أقبل بينته وأفضى له بها أو أبت ان قال قد استوفيت ما تركه والدي على بها الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دين لا يسهل أم أقبل بينته وأفضى له بالدين اه هذا مع ثبوت وكالة فكم دفع عدم ثبوتها والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر من يدين عمرودا أو أخلال ان عمرا كان وصيا عليه من قبل ولما كبر زيد حصل بينه وبين عمرودا عاتمة ثم ادعى زيد المالك كور بعد الاستحار ان تلك الدار من المثل أم لا ملأ مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يدينه بذلك متناقضا أم لا (أجاب) لا يدين بذلك متناقضا المكان الخفاء في الاستحار وعدم صحة الإبراع عن الاعيان قال في الجرح باب الإلحاق في شئ قوله لا طرية والنسب والطلاق

دارا في يد الوصي أم ان من تركه أو ادعى ولم يقضها قال أقبل بينته وأفضى له بها أو أبت ان قال قد استوفيت ما تركه والدي على بها الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل دين لا يسهل أم أقبل بينته وأفضى له بالدين اه هذا مع ثبوت وكالة فكم دفع عدم ثبوتها والله أعلم (سئل) فيما لو استأجر من يدين عمرودا أو أخلال ان عمرا كان وصيا عليه من قبل ولما كبر زيد حصل بينه وبين عمرودا عاتمة ثم ادعى زيد المالك كور بعد الاستحار ان تلك الدار من المثل أم لا ملأ مورثه فهل يسمع القاضي منه هذه الدعوى ولا يدينه بذلك متناقضا أم لا (أجاب) لا يدين بذلك متناقضا المكان الخفاء في الاستحار وعدم صحة الإبراع عن الاعيان قال في الجرح باب الإلحاق في شئ قوله لا طرية والنسب والطلاق

في العيون قدم بلدواشترى وأما حردار ثم ادعاهما فالأبأشهادا وأسمعتا وتزكهما بارنا وكان يعرفه وقت الاستيلاء لا يتقبل قال والقول
أصح وفي جامع الفصولين دفع بنى الوصى جميع تركه الميت إلى واريته وأشهد على نفسه أنه قبض جميع تركه والدولى بمبق من تركته قليل ولا
كثيرا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى أنهما لم تركه والى ولم اقضها قال أقبل بيته وأفضى بها أريأتا قال قد استوفيت جميع ماترك
والى من دين على الناس وقبضت كل ما تدعى على رجل دينا لامية لم أقبل بيته وأفضى به بالدين انتهى وجهه أنه يحمل الخلفاء فيقع الشهاد
على ما ظهر له وسما جميع ماترك باعتبارها فلا يضره ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ادعى (١٣٥) على آخر غائب أو بعين قر شاذبية

فما من أصل مائة وسبعة
ومعين قر شاذبية المدعى
عليه وصول العشرين منها
ولم يبق له بدمته سوى ثمانية
وعشرين قر شاذبية فأنكر
وصول العشرين من خلفه
عابها هل إذا أقام المدعون
عديلين شهدا لى الحاكم
الشرعى على أنه قال له لى
الطالبه مالى عندك من غن
القماش المشروح سوى
ثلاثين قر شاذبية أم لا
فتم تقبل شهادة
العديلين على إقراره بأنه
ليس له من غن القماش
الشرح سوى ثلاثين
قر شاذبية صدقهما المدعون
في ذلك وثبتت عدالتهما
بالوجه الشرعى إلا ما منع
منها شرعا والله أعلم (سئل)
في امرأة ناشتت من آخر
دارا عاوية بمش معلوم
وتفرق عن تقاض وتراض
فزاكم المظفر الغر رعيها
فنزول الملاءم على السفلى
فقتل بناؤها وترددها
على بائعها هل هذا أم لا
وهل تسمع دعواه أم لا
وهل لها رددها بمجرد

بها فهل تكون المقاصة المذكورة صحيحة (الجواب) حيث أحر الناظر اجازة بصحة بآثار المثل وقاصه
فالمقاصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصى لو باع مال الصغير بمن له عليه من يصر
قصاصا إذا وقف الوصية آخران وبعض الناظر الاجر للوقف لا يها وقد انحصر ربح الوقف فيه فيكون قد
قاصصه بما يستحق بمثلته فتوى ذكرها لكازرونى في فتاواه من الاجازة (مسئلة) العين إذا غصت
من المستأجر سقط عنه الاجر في جميع ما يحمله على من آجر وهو الناظر لا يحق الوقف العقدة راجعة اليه كما قالوا
في الناظر إذا أجزجه الوقت فمن له عليه من وقت المقتضى بعض الناظر وليس هذا الا لا يكون حقوق
العقد راجعة اليه كل وكيل فان الناظر كالموكل يملك الاستبداد من الاسعاف الخ كزرونى (أقول) وقدم
للموكل نقل المسئلة لأضغان فتاوى العلامة الشاذلى كذا أنه وأخر كطلب الوقف (سئل) فيما إذا كان زيد
يستان جارى فملكه قاسم من حجر ومدة معلومة اجازة شرعية وتسلم الأجر ثم ان زيد باع البستان من بكرم
اجاز عمر والمستأجر البيع ورضى به فهل تنفس الاجازة وينفذ البيع في حق السك (الجواب) نعم وفي
الفصل الخامس عشر من اجازات الخصيرة الاسترجاع اذا باع المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في حق
البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى يوسط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى
التعديده وهو الصحيح فان اجاز المستأجر البيع نفذ في حق السك ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر لأن
يصل اليه ما له وان رضى بالبائع اعتبر رضا البائع لنفس الاجازة لا لانتزاع من يده بحمدية من الفصل ٣١
(سئل) فيما إذا قل ماء الطاحونة المستأجر حق أن يثاب المدة صوات طعن نصفها كانت طعن ولم يرددها
المستأجر حتى طعن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضاه (الجواب) نعم في الخلفاء في فصل ما يجب على
المستأجر ولا يجب على رجل استأجر طاحونة انقطع ماؤها كأنه أن رددها فان لم يرددها حق مضت السنة سقط
الاجروان قل ماؤها كأنه أن رددها فان لم يرددها حق طعن كان ذلك رضاه من وليس له أن رددها بذلك
(سئل) في اجازة دار الوقف المدة لا تستلأل أكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجازة غير صحيحة
(الجواب) لم تزد الاجازة على ثلاث سنين في الشياخ وعلى سنة في غيرهما فلو أجزها أكثر عند عدم المصلحة
المقتضية لم تنفع الاجازة والمسئلة في التتو ومن الاجازة والوقف (أقول) هذا اذا أجزه غير الواقف أمال آخره
الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتهى الوقف الى مصرف آخر انقضت الاجازة ورجع المستأجر
بما بين في تركه الميت كفى الغنبة لكن ذكر في البر المختار في آخر باب الفسخ عن الفسخ وعسر ملو اجر
الواقف الوقف بنفسه ثمان في الاستحسان لا يتقبل لانه أجز لغيره اه ومقتضاها أن الأول قياس (سئل)
في أرض جارية في أوقاف معلومة مشغولة بزراعة الموضوع فيها بحق فاحرقها النار ثم أن خرفول
تكون الاجازة غير جائزة حيث كان الزرع لم ينحصد (الجواب) نعم وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر
أن الزرع ترك في الارض الى أن يدرك من غير آفة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه ولا يصح نزع
(الجواب) نعم (سئل) في مستأجر مرضع وقف مدة معلومة باجر معلومة أجزها من زيمدة تستوعب

دعواها الجهل والغبن الفاحش مع عدم التعزير أم لا (أجاب) لم يقل أحد من العلماء بان لها الردح حدوث الغنل المذكور فلا تسمع هذه
الدعوى منها والجب عن سماعها وكيف يصح على الردح فعلها الدار غير مختل بناؤها وترددها على جرائمها لا بناؤها الا فائل بذلك من العلماء
وأما مسئلة دعوى الغبن الفاحش فلو ان طاهر الرواية منع الزبده مطلقا وسافر الا آخر لم يفرقه وطاهر ان رواية طاهر الرواية وادركا
مشايخنا فيقولون بالردان غيره والا وهذا لا يكون في مستلتم مع حدوث العيب الغنل لما اشتهر في النون والشرح والفتاوى في مسئلة
بحديث العيب في المبيع في بدا المشتري أنه يتع من الرد فلا تسمع منها دعوى الردح مع دعوى الجهل باطلة عند أهل العلم فاطبة والله أعلم

(سئل) فيما إذا ادعى العراء في المنقول والعقار على آخره فبعضه الحالك الشرعي عن هذه الدعوى ثم أعاد الدعوى ثم أتاها على الوجه السابق هل يسمع دعواه أم لا (أجاب) إلا برأع الاعيان باطل منقول كان أو عقارا فلا يقال لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى عن عن الدعوى يتحقق من الحقوق قبل الاقرار بعينها كأن أود بئالا برأع من دعواها لا عن اختلاف قوله أبرأ أنك عنها فان له ان يدعيها والذي تعطفه عبارة المكتب المشهور ان كان البرأع متعاضدا لوجه الاستفاضة ما لم يكن عن نفس العين أو عن الدعوى به فان كان عن نفس العين فهو باطل من جهة ان له الدعوى به على المخاطب وغير صحيح (١٣٦) من جهة البرأع وصف الضمان فالأبرأ الصادر في المنقول والعقار برأع الاعيان لا يمنع

الدعوى بأدائها على المخاطب ولا على غيره فانهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لزوجه شعرا وصوفيا لتزويها فزولتها فادفعته للنساج فقصبعه فبماهم ماتت الزوجة واشتلت الزوج مع ورثتها بعد موت ملك النطاق الزوج يدعي فله القول قول من قال (أجاب) الغزل الزوج قال الفقيه جريان العادات الزوج يدفع لها دعي تزول لاجل الزوج نصار الغزل تكسدهم البيت من الخبز والطبخ وكيف يكون ملكا لها وقد نسجه فله هذا لا قائل به والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على جماعة من أهل القصة ان له منهم على سبيل القرض الشرعي كذا من القروض تسبوا ودفعوها لجالوش الكائن فأتوا بكروا فطلب القاضي منه بينة شرعية فذكر أنه لا ينفسه والتقى أصحابهم فخلطوا فنفه الحاكم الشرعي عنهم ثم ادعى عليهم آخر بغيبة المدعي السابق أن

مدنه بمثل الاجرة ثم مات زيدا في أثناء المدّة وتجمد لجهة الوقف أجره سنتين فهل يلزم الاجرة الأولى (الجواب) نعم يلزمه أجره اوله الرجوع على من أجرة ان كان موجودا والا فلي تركته مقدّمه بعد الموت الشرعي (سئل) فيما إذا استأجر يدعير القدمة ويخدمه في حلاله من بلدة الى أخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجبولة ففعل عبر ذلك مدّة في الطريق وفي أثناءه أخرج زيدوا متهم من استأجره ويدعير ومطالبة باجرة مثله في مدة استخداه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر طاحونة وقفله عليها مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شرط أجرة الطاحونة في بعض المدّة فتقضى اذنا للناظر له بذلك زيد الا ان أخذ ببقية بلغمه من يحصل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر يدعير في أرض وقف من بئارة باجرة شرعية وحددت الأرض بحور أو بعمود كره رد دعواها بحضرة مستحق الوقف وأصدى بهم قائم الا ان بعض المصدقين يمرض زيد في الجور متعللا بان ذرعه أكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على الحدود وبماهم (الجواب) تكون الاجارة واقعة على الحدود وبماهم والزرع وصفر يادنه أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كجسر بذلك في البرازية واقفي بذلك الخبر المولى (سئل) فيما إذا كان لجماعة واختهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الارث عن ابيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد الجماعة استئجار الأرض جميعا لانفسهم دون اختهم بدون وجه شرعي فهل قول جبر الأرض لجميع الاخوة ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض (الجواب) نعم (سئل) في قطع اراض معلومة متعار في وقف على حالات لغراس جار في ملك جماعة وهم يدعون اجرة من الاراضى لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح ايجار الأرض من غير ربا الغراس (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لجماعة تيمار بين قرية ومزارع معلومة بآباران في تيمارهم واقفا عليهم بموجب براءة سلطانة تاجر وذلك جميعهم زيد وعمر ولد سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض خانفي حكم بيمينه الاجارة وان صدرت لغيره راع وكانت أقطاعا من رجلين نصفين في حكم الشروع حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرطا لمع ثبوت امر المثل وكتب بذلك حجة آتية في مذهبنا بالعمل بمقتضى ما وافقنا حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمقتضى ما نحن عليه بعد ثبوت (الجواب) نعم (سئل) في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدّب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علم ان قارب الربيع أخذ يؤمر منه فزارا من ان يعطيه الخلاوة الموسومة ولم يشرط اجره فلهم يؤمر والد البنطبيب طارما مؤدّب (الجواب) يؤمر والد البنطبيب قلب المعلم وارضائه كاصح في ذلك في البرازية وصرح في التتارخانية بتقلاص المحيط بأنه عند عدم الاستعجار أصلا يجب اجره لثمنه وآتية علامة فلسطين الخبر المولى (سئل) في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفن زيد ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكر كمدّة ولا أجرة فعلم الرجل الابن المزبور القرآن بنهاه ومطالب بأبماجر المثل لتعاجبه فامتنع من ذلك بدو وجهه شرعي متعللا

المال الذي ادعى به المدعي السابق هو مالي وصل لهم على يد فلان المدعي المد كور قرضاهل تقبل دعواه أم لا (أجاب) لا تقبل بان دعواه قال في خلاصة الفتاوى ادعى عليه قرض أم درهم وقال وصل اليك يد فلان وهو مالي لا تسمع الدعوى ومثله في البرازية وبوجهه ان فلانا ثابته ونقطت كلمة المدعي على ان دعواهما ادعاء فلان الغائب بقوله ان المال الذي به فلان مالي أرضه للمدعي عليهم فاندفعت خصومته عنهم بذلك فلا تسمع والله أعلم (سئل) فيما لو ادعى على زيد بدين قاض فحكم القاضي له بوجوب الشرع الشريف ومنع الخصم عنهم التعرض له ونفذ حكمه قاض آخر ثم بعد مضي مدّة من الزمان طلب المدعي من قاض آخر استئناف الدعوى هل يحببه القاضي الى ذلك أم لا (أجاب)

ينظر دعوى المدعى أن كان أي بجماع دفع أقام عليه بنبته تسع و يتبل منه الدفع وكذا لا منع الخصم من التعرض له لعدم بنبته قامت به على خصمه ثم أي بجماع دفع وان لم يكن كذلك لا منع دعوا محبت لم يدخل ماصدر منه أو لا وهو صدور العلاء في قولهم للاستأنة فما الدعوى قال مشافعي أن كهم كالخبره وقهرها كما يصح الدفع بصرف الدفع وكذا يصح دفع الدفع وما ادعاه تصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعد ها كما يصح قبل الحكم يصح بعد الحكم في الأخيرة من الخار على نتائج فكله ثم من ذوالبدعي الناتج حكمه به انتهى فإذا كان هذا في بنبته مشتهر ولها اعتبار واحد حكم بجماع بعد ها دعوى المحكوم عليه (١٣٧) وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف

(١٨) - (فتاوى حامديه) - ثانی) فتم بعد اذ وجب على الباقي المذكور أن يه ثلاثة قرايط وتصف فطرا في المسبح المذكور اذ كان أهمو به يدهم وخال ان أهمه تنظره يتصرف بالنساء والانتفاع المذكور بن هل ذلك أم لا وهل تجمع دعواهم تصرف المشتري ورؤيه أم لا وطلاعه على الشراء المذكور أو التصرف في الموزع منه مدة أم لا (أجاب) لا تجمع دعواهم أو الحال مانص إعلان علماءنا انصوافي منسوخهم وشروحههم وفتاواهم ان تصرف المشتري في البيع مع اطلاق الخصم ولو كان اجنبيا بغير البناء والقرص والزرع يتبع من جماع الدعي قال صاحب المنظومة ثقف اساتذتنا على ان لا تجمع دعواهم يجعل سكونه رضاء للبيع فطعا لا زورا ولا اطعاعا ولا خيل

والتلبس وجعل الحضور ترك المنازعة اقراراً بأنه ملك البائع وقال في سامع الفتاوى يؤد كفي مشية الفتوة امرأى غيره يبيع عروضة فتبها المشتري وهو ساكت وترك من عهته فهو اقراراً بمنجابه ملكاً للبائع اه فعلم بذلك أن الامور كانت حجة ما تمت بعد ذلك لتاسع دعواها وما منع المورث في مثله منع الوارث الا في ذلك كمال الجبل المدفوع والقطع لمادة الزور والالتباس والحاسم لطريقة الاحتشال وقطع شأفة الاطماع بالتلبس في زمان غلب على أهله ارتكاب الباطل وتعاطى العاطل ليتلوا من الدنيا الدنيا في نائل فتري الواحد منهم على خصمه كالسبع الصائل فسموا سباع (١٣٨) مادة مثل هذه الدعوى لساروا من فساد أهل الزمان بارتكابهم باطل العدوان والميل

للدنيا التي هي حباتل الشيطان فيصير ذلك اذا القاعدة التي اجتمعت على محبة أهل المذهب حرة المفسد أولى من جلب المصالح يدخل هذه الواقعة فيها شملت عليهم المفراد فيجب العمل بها في دفع الظاهر الذي ينصر قسیر الزمان وفساد أهله الذي نطقت الاحاديث بشرهم وقبح حال أكرهم والله أعلم (سئل) في سائل بين فخصين تنازعا فهاولما بينة لهما واحد هما بنبات متصل تريعا على وجه التشريك ولا تخوفد عليهما هل يقضى بيهما أم هي صاحب العقدة أم صاحب الاتصال في طرف الحائط (أجاب) الحائط لصاحب التريبع لسبق استعماله لهما على صاحب العقدة اذ هو كوضع الجذوع وقد صرحوا بانها لو كان لاحدهما تريبع وللآخر جذوع فذو التريبع أولى عليه علمه المشايخ معالين بان الاستعمال

الاثواب ولا أن الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة المستأجر والثواب غير معلوم في استأجر رجلا لخدمته حتى يوفى بها الى وجهه أو روح أحد من أمواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزم دفع الاجرة ولو علم حصوله للثاني لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لأن شرط الثواب الا بالاختلاف في الثوابي بالاجرة بما يقرر لأجل الدنيا الواجبة الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شي الا يشرأه حقا واحدا خصوصا من جعل ذلك حقه والمال قايح الشر به في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارئ وقال العيني في شرح الهداية معن بالقرآن وفتح القارئ للدنيا والاختيار والمطلعي أن ثمن وقال في الاختيار ويجمع الفتاوى وأخذ شئ القرآن لا يجوز لانه كالأجر وقال في الواجب قول زارقه بعد قدي أو قدي بيه وقرا عنه شيأ من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى لان ذلك يشبه استجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يقل ذلك أحد من الخلفاء اه ورايت الصريح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى الحط السرخسي والحط البرهاني والخلاصة والبرازي فاذا كانت الوصية لعدم الضرورة فلا ضرورة ولا ضرورة قد اصبحت الى الاستجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلي وكثير من الكتب ولم يقع لهم باب التعليم بالاجر انجب القرآن فأتوا بجواز أو حسنا اه ولاشك أن المنع من الاستجار على التسلاوة لاها انوام الى المستأجر ليس فيذهب القرآن فلا يصح قسائمه على التعليم على ان أصل المذهب المنع مما قلنا انما في المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة المذكورة التي لو وقعت فمن أبي حنيفة واحتجوا بالضرورة لذلك أن المتأخرون بالجواز مخالفين للمذهب الصريح ولو زادت الضرورة بأن اتفهم أمر بيت المال وأعطى المعلن ما كان لهم فيه لم يبيع أحد من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي صوّفت لهم الخروج عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستجار على التسلاوة المجردة التي لم تدع ضرورة أصلا في جواز الاستجار عليها فانه ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن الحاروي قول شاذ يخالف المنقول في المتن والشروح والفتاوى والحاروي الزاهد يسهو بنقل الريات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا يثبت ما يقوله الزاهد في مخالفته وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط أنه أعلم بصحة ما علمت من مخالفتها في كتب المذهب المشهور فان صح نقله فهو قول شاذ وانما لم يعرج عليه استحباب الكتب الذين نقلناه عنهم والمبسوط وإن كان أهله الامام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال المبسوط شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا الظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لم كانت من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص

بالبناء عند التريبع يسبق على الاستعمال يجوز وتفسر اتصال التريبع أن تكون انصاف الدين داخل في انصاف الحديث لمن الحائط المتنازع فيه ولاشك أن استعمال ذي العقد متأخر واذا ثبت في المسئلة فارجع الى جامع الفصولين والله أعلم (سئل) في سفل وعاكل واحد منهما في بدرجل يتصرف فيه مدة سنين تصرف المالك الامتناع والالتصاحب السفل يدعي شيأ من العلون نفسه انه ملكه كل القول قول واضع البدوع على صاحب السفل البينة حيث توافقا على بقية العلون انه صاحبه أم لا (أجاب) القول قول واضع البدوع وهو العلون بعينه وعلى الآخر البينة والله أعلم (سئل) في سفل انهم ومصاب لعلو يد بالنيلية تصل الى جهة فما الحكم (أجاب) اذا امتنع صاحب

السفلى عن بناء السفلى لا يصير لكن يقال لصاحب العلوان السفلى ان شئت وامنع عن صاحبه حتى يؤدك قبة البناء أو ما شئت على الاختلاف وقبل ان اذن القاضى فيما انفق والافاقية وعليه الفتوى كذا فى فتاوى شيخنا السراج الخاوى وفيها وتعتبر القبة قوم البناء لاوم الرجوع اه والله اعلم (سئل) فى صاحب علوان اذ ان يبنى فى علوه بناء لا يضر بالسفل هل له ذلك أم لا (اجاب) نعم المختار للفتوى ان لذى العلوان يبنى على علوه اذ لا يضر اجماعا على قول الامام وصاحبه وان نقل عن الامام المنع على الاطلاق فهو خلاف المختار والضرر وعندهم يعلم بقول رجلين من اهل البصرة فى ذلك وحاصله ان الضرر ان علم يقينا يمنع وان علم (١٢٩) عدمه يقينا فلا يمنع وان أشكل يمنع الارضا ذى السفلى والله اعلم

الحديث وارد بذلك الله اعلم شبهة ايضا دللنا على ما سألنا له ولما العلم مخالفة وقد سمعت استدلال صاحب الهداية على المذهب بحدوث اقر والقرآن ولا تأتوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا بانه لو ثبت نصان أحدهما صحيح والآخر محرم ومع المحرم وأما حديث الرجلين رفقوا بالدينغا بالفتاوى وأخذوا جعلنا فى الفتوى على الله عليه وسلم فقال الحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله فنعلمه اذ اقرتم به كانه نقله العمى فى شرح البخارى عن بعض أصحابنا وقال ان الرقية بالقرآن ليست بقربة به أى لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التسلاوة لا يباع الثواب وأما قول صاحب الجوهرات المختار جواز الاستسجار على تلاوة القرآن فهو مخالف للمذهب كما علمت وانه سبق قلم لان الذى اختاره المتأخرون وهو جواز الاستسجار على تعليم القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلم من التعليم فى التسلاوة وقد عاين بكلامه كثير من المتأخرين كصاحب البحر والعلاوى وبعض عشى الاشياء وقد سمعناك نصوص المذهب فىزال الاشياء وان أودت بانه على ما سمعته فارجع اليه رسالتنا المسماة شفاء العليل وبلى القليل فى بطلان النصيحة بالحنث والتهايل فان فيها ما يكفى وقد ألف الامام البركوى فى هذه المسئلة أربع رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك فى آخر كتابه الطريقة لمحمدية وصرح بان ذلك من البسدة الجرمة وأقر ببطلان ذلك ايضا العلامة محمد المتأخرين الشيخ خير الدين فى آخرفنا وامن كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء فى ن اوصى انه اذ مات يقرأه فلان وفلان سورة ويس وتبارك والاختصاص والمؤذنين وبصايت على النبي صلى الله عليه وسلم ومجديان ثواب ذلك اليروحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من أجرة القرن فأجاب هذه الوصية باطله ولا يصير القرن وقفا لورثة الموصى التصرف فى بناء القرن يجرى على فرائض الله تعالى قال فى وصايا البرازية اوصى لقارى يقرأ القرآن عند قبة بشئ فالوصية باطله وفى التتارخانة اذا اوصى بان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبة فالوصية باطله لا يجوز وسواء كان القارى معينا أو لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة والضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبول الموت فافهم اه والله تعالى اعلم اه ما فى الخبرية لمخصاؤد كرتجوز ذلك فى حاشيتى على البحر حيث قال أقول المفق به جواز الانخذ استسجنا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به فى التتارخانية الخ فلهذا زبدة الكلام فى هذه المسئلة وهذا كما أضاع قطع النظر عما يحصل فى زمان من المنكر اننى يتوصلون اليها بصحيلة قراءة القرآن والتهايل من الفناء والرقص والهوى واللعب فى بيت الانشام وقد اطلول واقلاق الجيران والاجتماع بمسكن المردان فكل من له معشوق لا يتيسر له الاجتماع به الا فى ذلك المكان فيحس كل منهم بحجب معشوقه بعد القاء العمامة ثم يقبل الثياب ويظهر أنواع الغلغلة والرقص بما يسره الكوش وطرف بية وغير ذلك ويهجمهم الهيام بسماع الغناء بأصوات احسان وتطلع الولدان فغسل ذلك تدهل العقول ولا يدري شينهم ما يقول ويتحجب عليهم النسوان من كل مكان ثم ياكون

(سئل) فيما اذا خلق الضرر على البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالنا العلوان فهل عليه منع ضرره أم لا (اجاب) الفتوى على ان الضرر ان تحقق أو أشكل أنه يضر أم لا يمنع ذوالعلوان منه واذا علم أنه لا يضر لا يمنع واعلم ان سفلى السفلى وجذوعه وواديه وواديه وطنه لصاحب السفلى غير ان لصاحب العلوان سكتاى ذلك كما نقله صاحب البحر من التتارخانة فاذا علمت ذلك فاعلم ان تعليمه لا يجب على واحد منهما أما ذوالعلوان فقدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما ذوالسفل فقدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طمئنه ورفع ضرره وكف الماء عنه وان شاء تحمل ضرره الاضرحو بانه لا يصير المالك على اصلاح ملكه واذا تافا الطعين المانع وكف الماء بسبب السكن المأذون فيه شرعا لاضهان على الساكن وان تعدى بان أزاله وجب

الاضهان وانما زدت هذا لاني بلغنى ان بينهما تنازعا على سطح حضير سكنه لذى العلوان يطالبه ذوالسفل بتعليمه ليدفع وكف الماء والله اعلم (سئل) فذى بدو خارج تنازعا فى حمة قاضى ذواليدشراهما من ز يدمن ثلاث سنين واذاى الخارج شرهما من عمر ومنذ سنين فالحكم (اجاب) المسئلة فيها اختلاف الرواية والاكثر على ان سابق التاريخ أولى وعليه اقتصر فى الخلاصة والبرازية ونقله فى العصر عن غاية البيان ونزاهة الاكل ونقله فى جامع الفصولين عن المبسوط وان صوب عدم اعتباره بقوله الا صوب عندى أن لا يعتبر التاريخ فى دعوى تاريخ الملك من اثنين مالم يؤرخ مالنا من الملك من جهة ولكن من اعتمده واقتصر على معول عليه وأقربيه سابقا والله اعلم (سئل) فى رجل اختلف مع

والدزو حجة فقال مبنيا لها كذا مهور او قال الابن اسم نسأوهي في وقت النكاح صغيرة وفي وقت الاختلاف بالغ وذلك قبل الدخول ولا بدنة
 لزوج فما الحكم (اجاب) القول قول الاب ولا عين عليه وله مهر مثلها والله اعلم (سئل) في دار بين أخ وأخت اثنان من أبيهما ما نفاة في ابن
 الابن على ابن الاخت ان أباه كان في حياته اشترى حصته بكذا حال حياته وأقام بنة وقضى له فادى المدي عليه على المدي المذكور بعد الحكم
 المزور انه استام في المدي ودفع له فيه عشرة قروش أو يو جوله بقرش كل سنة وان ذلك اعتراف منه بانه لا ذلك فيه فهل يسمع دعواه بذلك
 وتقبل بنية ويحكم له أم لا (اجاب) (١٤٠) بقوله مصرح علما فانما طلبة بأن الاستيلاء اعتراف بانه لا ماله في العين وانه دفع صحح والدفع

يصح بعد الحكم قال في
 جامع الفصولين في أوخر
 الفصل العاشر اضرار الذخيرة
 كايصح الدفع يصح دفع
 الدفع وكذا دفع دفع الدفع
 وما زاد عليه يصح المختار
 وكايصح الدفع قبل إقامة
 البينة يصح بعد ما هو كايصح
 الدفع قبل الحكم يصح بعد
 الحكم حتى لو برهن على مال
 وحكمه ثم برهن خصمه ان
 المدي اقر قبل الحكم انه
 ليس له حاسبه شيء يبطل
 الحكم ثم رضى بعده لفتاوى
 رشيد الدين وقال يحكم له
 بمال ثم رفع الى قاض آخر
 وجاء المدي عليه بهذا
 القاضى بالدفع تسمع ويبطل
 الحكم الاول وفي الاشبه
 دفع الدفع صحح وكذا دفع
 دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 هو المختار فكايصح الدفع
 قبل إقامة البينة يصح بعدها
 وكايصح الدفع قبل الحكم
 يصح بعد الا في المسئلة الخمسة
 كما كنهه في الشرح وكاي
 يصح عند الحاكم الاول يصح
 عند غيره وكايصح قبل
 الاستيلاء يصح به المدهو
 المختار ومثله في كثير

الطعام الحرام في بيوت الايتام ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سببا في
 اجتماعهم على هذه المنكرات وبلغنا غير مرة مشاهدا للواطعة في بيت شخص من هؤلاء الفسقة ومع هذه
 القبايح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون أنفسهم بأهل الحقيقة ويحسون الناس على
 الوصية بذلك فاذا مرض أحد يبع دونه ويروون له الاحادث الواردة في الوصية ويهوون العوام أن من مات
 بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون عند العوام فلان مسكين
 مات ولم يوص بشيء ولم يتفق عماله فانظر الى هذا الضلال والاضلال حيث يحسون الاحاديث الشريفة على
 غير معانيها ومع هذا يبعون أنفسهم علماء الشريعة وأبواب الطريقة لحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله
 (سئل) في ضرع عقارية في جهتي وقف وتيمار وفي مشد جماعة زراع تزعمون اني كل سنة هم ومن قبلهم
 من تلقوا حاشه مو يدفعون ما عليها لجهة الوقف والتيمار من مدة تزيد على مائة سنة والآن أجبرها
 المتشككون عليها من غير زراعتها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة كما تم بها فهل تكون الاجارة غير
 صحيحة وتؤجر من زراعتها أصحاب مشدها (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حارث وقف من ناظر به
 مدة معلومة باجر معلومة عن كل شهر من المدة واستوفى منقته ما دفعه الجرجي المدين حتى اقتضت ثم خرج
 من الحافوت وقفلها وعطلها مدة وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعما أنه كذا قرا شرا صردا عليها صرفة
 باذن الناظر من في تعميمها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرسده وامتنع الا تخون دفع النصف
 الا شروا ثم قبل الحافوت وتعليلها بلا جرح حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه اجرة مثلها في مدة تعليلها
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان له ندين اعدا قائم الوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في
 الدار ودفع لناظر الوقف في كل سنة قرضا وثلاث قروش بطريق الحكم في ماضى من الزمان والآن رضم
 الناظر أن أجبر المثلث في كل سنة ثلاثة قروش وهند تنكر ذلك قائلة ان ما دفعه في كل سنة هو أجر المثل
 ولا بدنة لناظر فهل يكون القول له ندين ذلك وعلى الناظر اثبات ما ادعاه (الجواب) نعم (سئل) في امرأة
 استأجرت دارا من مال كفاها فسكر عندها صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة في كل شهر فهل لها
 طلب نصف الاجرة بقدر ما سكن (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من الاجارة الفاسدة (سئل) في امرأه لها
 مسكن معلوم سكنه رجل بلا اجارة ولا أسرة وجه شرعي ثم قاضته وطالبته بالاجر فما راعى الرجل فيه
 بعد التقاضى مدة معلومة فهل يلزمه اجرة لثلث من مدة سكناه بعد التقاضى (الجواب) نعم كما في النزاية
 والعالي وفي الحاوي برهن بخرط امرأه سكنت بيت أختها بغير رضاها منين وكانت تتقاضى عليها بالاجرة
 قعليها أجرا مثلها (سئل) في رجلين استأجرا بيتا سكنه لثلاثة اشهر فاستأجر من غيب وقبضت ربعها
 لارضه مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من ناظر وقف بعد ما ساها فاعمال الغراس في المدة على الغيب
 اصله والباقي بالتبعة بينهم واحد من أنفسهم لجهة الوقف والباقي لهما نظير عملهما وصرد ذلك كالمدي
 قاض شاقى ثبت لديه أن الاجرة المأزور وأجرة المثل واقية بنصفها ببقية المدة في المدة بنو تأشيرها وحكم

من الكتب فاذا علمت ذلك قطعت بصحة دعوى المحكوم عليه بذلك وقبول بنية والحكم له ودفع خصمه والله اعلم (سئل) بصحة
 في رجل لا اولاد له وله اقارب عصبية خمسة أحضرهم عند مريض الموت وأوصى لهم بثلث من ثروته معلومة ولهم وقال اقسموه بخمسة بينهم
 لا يفضل واحد على اخوفا اقسموه بخمسة كأوصى وانصرف كل فيما أصابه بالقبضه مدة يبلغ ثلاثين سنة والآن يدعي واحد منهم باجر
 النعمة بنفسه انه أقرب درجة الى الميت منهم وانه أحق بالثبوت كملهم تسمع دعواه أم لا لما شره القسمة ولمنع السلطان عن سماع ماضى
 عليه من الدعاوى خمس عشرة سنة فاز يد (اجاب) لا تسمع دعواه لان الاقدام على الاقسام اعتراف بأن القسمة مشتركة كالمصرح به في الزيلعي

والمضائق والنعمادي والبراز لا يسامح من السلطان عن تجماع كل دعوى قضى عليها هذه المدة والله تعالى أعلم (مسئله) فيما اذا ادعى الخارج على ذي يد في حدود ذات الدين باعاه الحد وبأى كالة من فلان الغائب بكذا وأقره الثمن وطلب تسليم الحد ودفعت فأنكر المبيع عليه إلى كالة والبس وقض الثمن فهل تسع دعوى المدعى وقيل ينتهي على ذلك جمعه في غيبة المالك أم لا (أجاب) نعم تسع دعواه لو كان كونه خفيا قال في جامع الفصولين وهنارجه أو تسع فيه ولو أنى فضولى فلا أصل للمبيع فيه من المشتري أنه وكذل فلان بالبس وهو خصم فثبت أنه وكل بالبس اه فهذا صرح في مستنفاة تعامل والله تعالى أعلم (سئل في سنة ١٤١١) ما نفع زوجة قوام وثبت فوضع الابن

أرنا فقول بصع ذلك مع الحكم المتقدم منه أم لا يصح (أجاب) لا يصح ذلك مع الحكم المتقدم منه ولا وجه لطلب البينة المذكور من المدي المذكور وأعلم أن على الثاني سائر كتبهم تقافرت على أن كل واحد من الورثة يكون خمساً على الميت وأن في دعوى الشرع من المورث الخصوصي متى جهت على الميت وكل واحد من ورثته منصفه فماذا ثبت في حق واحد منهم ثبت في حق بقية منهم إتمامه مقامه كان الميت خمساً بنفسه ثبت الذي علم على الشرع في جمل الفصول في مات وتوكل داراً وثلاثة بنين فقبأ ثنائاً وبقي واحد والدار بعده نصيبه ونصيب الثغانيين من ثمة نصيبه والدار غير مقسمة فتدعى رجل كل الدار فلو ادعى كل واحد من الشرع أن يملكها بالدار أنقص الورثة ختم

عن كاهن اذ الخصومة توجهت الى الميت وكل واحد من الورثة يكون ضمنيا عن الميت ٨١ ومثله في أغلب الكتب فانظر الى قولهم الخصومة توجهت الى الميت وقولهم بعض الورثة تصمم عن كلهم فاذا علمت ذلك علمت أن الحكم المتقدم هو الصحيح النافذ وأن المتأخر لا يعتار به لاشتماله على ابطال الاثر والحكم الصادر على وجه الصحة لا يجوز نقضه ومن قواعدهم القضاء بحمول على الصعامة ما يمكن ولا يجوز نقضه ما لا يمكن ولا شك أن الحكم يكون ميراثا يلزم منه ابطال الحكم السابق بكونه ملكا لابن بالشراء السابق من أبيه وهذا لا يجوز مع وقوع الاول صحفا بعد دعوى صحفية وشهادة مسقطة قاضي (١٤٢) يبطل والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل دفع لثديته غنما وأمره عن نفسه ومبيعة أولاده ومات وأدى الابن

استيثار وريد الجبال مطالبة بائنه ما لم يمتد ما استعمله لثديته له ذلك (الجواب) حيث كانت معدة الاستيثار له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام معدة معلومة بلا جارة ولا جارة فهل يلزمه أحرة مثل حصص في المدة المزبورة (الجواب) نعم (سئل) فيما كان لثديته بضان معلوم جاري ملكه بالوجه الشرعي فأخرج من ثمنه لغيره ومدة له او بضاير معلومة ثم في أيتامه معدة ومهر وأجر المهر المزبور من بكره مدة معلومة بالثديته ومهر والمزبور مدة الفرض من مستقبل بائنه معلومة عن المدة الثانية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيدا دارا من ملكه الجارة شرعية فهل يزاد ثمنه بغيره جارة وغيره بحيث لم يكن حاداً أو قصاراً أو طعناً (الجواب) نعم (سئل) في عتار لا يتم آخره أهم الوصي عليهم من آخر بدون أجر مثل يغبى نأش مدته معلومة وتسكن به وتتفرغ فهل على المستأجر حمله بالغام بالغ (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر خانة وقف من ناطره جارة شرعية فالأشرف قام المستأجر يدعي أن الخانة جارة في ملكه فهل اذا ثبت استيثاره بكون اقربا بان لا يملكه في المأجور فندفع دعواه (الجواب) نعم كافي جامع الفصولين والنووي وشرحه في غير ذلك من كتب المذهب وافق بذلك الخبر الرمي أيضا (سئل) في مستأجر خانة أراد السفر في أيتامه جارة وريد سفر جارة بذلك فكيف الحكم (الجواب) اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في دفع الاجارة سواء أراد المكثفة أو لم يرد كافي للفتنة وغيره فان قال المستأجر في السفر وكذبه الاجر حلف المستأجر على انه عزم على السفر ذكره الكرخي والقنود في كافي البزاري وقال في الخبرية البرهانية ما نصه فان قال المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولكنه يريد السفر وقال المستأجر اناريد السفر يقول للمستأجر جمع من تريد السفر فان قال فلان فلان قال للقاضي اسأله ان لا نأهل فيخرج معكم وهل استدع للفرج فان قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وبعض مشايخنا قالوا للقاضي يحكم بكم به وثبائه لان الزم والسياسة جعل بها هذا شيئا لا حال على ما عرف في موضعه (سئل) في رجل استأجر حرا وسحقه قطعة أرض وقف ساعة من ناظر الوقف لبناء والتعلي مدة طويلة معلومة فمحمدا بصحتها من حاكم رهاهم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل انقضت الاجارة بوفته وليس الورثة البناء في الارض بدون إذن الناظر (الجواب) نعم (سئل) فيما رتب استأجر نصف دار وقف من نظارها معلومين جارة شرعية فمحمدا بصحتها من حاكم رهاهم أجرة ناطقة معلومة من الدار من واحد من من النظار الموقوفين المؤخرين فهل تكون اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى (الجواب) نعم لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع الصعقة كافي الاشياء وانغ والبرازي وبه خلاصة (سئل) في أرض جارية في وقف أهلي مشوبة ببناء طاحونة جارية في ذلك جباية معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ منها لجهة الوقف بغير حق الحكم عن الارض وهو أجرة مثاها متنع الجماع من دفع ذلك لجهة الوقف بدون وجه شرعي متعلق بأن البناء خوب والحال أن

أولاده ومات وأدى الابن على اخوته فيما بينهم من التركة حصته فصالحوه على شيء منها ودفعوه له وأشهد على نفسه وأرأعما ثم مات هو واخوته والآن أولاده يدعون على أولاد اخوته باسحقاق أبيهم من التركة فهل تسع دعواهم مع صلح والدهم أم لا (أجاب) لا تسع دعواهم والحال هذه والله اعلم (سئل) في امرأة أقرت باستيفاء ماضيهما من تركه والدها وأشهدت أن للاحق لها قبل اخوتها ومات قاضي أحد أولادها على اخوتها فتمعه الحاكم وقضى عليه بوجهه هل وقضاه على البقية من أولادها أم لا (أجاب) القضاء على أحد الورثة قضاء على الكل اذ الخصومة توجهت على الميت فلا تسع دعوى البقية والحال هذه والله اعلم (سئل) في رجل اشتري حمارا وسافر به فوجد به عيانا فرفع أمره الى الحاكم بتلك البلدة

غنية البائع وحكم بالرد بغيره ولم ينع عند عدل بل استمر في المشتري حتى مات عنده فهل له أن يرجع بالن عن البائع أم لا (أجاب) ليس له أن يرجع بالن عن البائع والحال هذا وقضاه على الغائب ولا ينع على ما عليه الفتوى بوقف البناء على القول المقابل لما عليه الفتوى ففطر الرجوع بالن هلاكه عند العدل لتكون يده كيد البائع حكما مالم يهلك عند المشتري فلا رجوع له على البائع فولا أحد قال في جامع الفصولين في الخامس والعشرين في الخيارات بعد أن رزق زيد الدين وجد بميدان بائنه غائب وأثبت عند القاضي عيونه وأمره فدفعه للقاضي عند عدل فأتى يده هالك على المشتري اذ رد على بائنه لم يثبت لغيره

بخدمهم ملك ولا شبهة ملك وأن المشهد لهما يستحقان ذلك دونهما وأن ذلك تحت يد الموكلة على سبيل العارية وقبل ذلك أخذ العمي أصالة عن نفسه ووكالة عن أخيه المرقوم وتصدق على ذلك كله الصادق الشرعي فهل يعمل بهذا الحق ويحكم بحكمه دهاندهم بمشاهدة المشهود لهما التوكيل أم لا (أجاب) لأخيه بهذه الحق ولا يثبت بمجرد هذا الجاحد التوكيل حتى في الأسباب المسماة الغائبة عن المجلس عند المنازعة الشرعية فيها والخصم الشرعي في ذلك ثبت العلم المذكور فإن كانت حصة من كانت منه فاصطفاها وارتزاجا كان أو غيره ولبت شرعي كفي يصح العلم التوكيل وتسمع الشهادة لهما به (١٤٤) ويجوز دهاندهم لتكذيب المشهد الذي هو الوكيل وتكذيب شاهديه والأشهاد منه

وشهادة الشاهدين للعلمين المسد كورين فهذا الأمر يجب نفعه بآلته من الزرع والضلال وتساؤه سبحانه وتعالى إصلاح الأحوال وإتقائه أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين اثنين مات أحدهما فحق ورثة الميت تحسرات بسببه هل على الشرع إلّا أن يضمن بقدر حصته أم لا (أجاب) ليس عليه شيء من ذلك فإلى جواهر الفتاوى ابن وبنت وروا دارا فادى مدعى على ابن فيها ولحقه تحسرات بسبب الدعوى لا يرجع انتهى وهذا إذا لم تقبل الاختصاص فمما عرفت فعلى منه الثالث بقدر حصته وشواهد ذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وأبن وبنت هل للزوجة أو وكلاهما الدعوى على مدونة أو مودعه أو شيء بكنهها وتزايه بدفع الوديعة أو الدين أو مال الشركة لها أو لو كسبها من مهرها أم لا تسمع لها ولا لولا كسبها الدعوى في ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولا لو كسبها الدعوى بمهرها على مدونة الميت أو على مودعه ولا على شيء بكنهها الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو بدنه مالا على الوارث أو الوصي والله أعلم (سئل) في منازعة بين نصف كرم أحدهما سراج والا تحوز بد أقام الحارج بينة أنه أنصف النصف كان ليه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه الكيفية لما صرح به في الصرح وغيره من أن شرط الجر صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في النزاع من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجلده لا تقبل لعدم الجر وفي الكنز مالات المورث لم يقض لأورثه بلا جر

في ذلك (سئل) فيما إذا أجزز بد التيماري جميع العائله من قسم وعوا ثد عريفية وغيره من عمر ولفة سنة لياخذ عمرو ذلك من فلاحه قرية التيماري في المدة بآخرة كذا من البواهرم قضاء بد من عمر ولفه يأخذ عمرو من ذلك سوى غانية أكل من الحنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمر ولف الاجارة المذكور من زبد عليه وما أخذ من الحنطة لا بد (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا استأجر زبد أرضي وقف من ناطره وعلى الاراضي عشر تيماري فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا يزعم بدائني منه (الجواب) نعم (سئل) في أرضي وقف معلومة لها قناعة ماعطت فعدم جباة وعملها انما أخرى أجروا لها من مهر بقر بها وزعوا في الأرض زرع لآلته أنفسهم كل ذلك بدون إذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الآن ناظر الوقف دفع بههم عن الأرض وتسليمها لجهة الوقف مع أجره مثل ما مدهم قيام زرعهم بها فهل لناظر ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتيماري زرعهم بد أن جبر الناظر على أن يزرع حصصا لوقف من القرية المذكورة لكون أبي الناظر المذكور كان يزرع ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على الوقف والناظر الآن لا يرضى بالبيع فهل لا يبيع الناظر على البيع من التيماري (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زبد أو نحو به البالغين فلاحه مشتبهة على دار في قرية ومشد مسكة في أرض ميرة ووقف فوضع زبد يده عليها كلها فانتفع بالدار بلا غارة ولا أجره وزرع الاراضي لنفسه ببذره وبقرة ودفع مال الوقف والميرى للمشككين عليها ودفع مغارها في مدة سنين والآن ظم أخوا يكلفه بل وجهه شرعي أجرة مشد المسكة بقدر حصته من المذکور زرع وقوله لا يلزم ذلك والزرع (الجواب) نعم (سئل) في متولى مسجد أجر قطعة منه لرجل لبني فبها داران غير منروضة مع ذلك شراعهما لم يكونا لهما المذكور غير واقع موقعه الشرعي وبعدم ما بني (الجواب) نعم انما بآخرة المذكور غير واقع موقعه الشرعي حيث لا ضرر وذهاب ذلك وأما إذا كان هناك ضرر وذهاب احتياج إلى العمارة الضرر به وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف فيه فأدعى صرح به في الخلاصة الجواز به أفتى الخبير الرولى عن الناطق حيث كان الناظر مصلا لا يتخفى منه الفساد والله يعلم المقدس من المصلح والذي مال إليه الطر موسى في نفع الوسائل عدم الجواز فلا يابن المسجد اذ قيل بأنه يؤجر منه قطعة للمجارة يؤدى إلى تغير عين الموقف باعتبار تغير الأحوال إلى أقبح من الأول فان كان مسجد احتياجا فيه المصلا فآذا أوجر يبقى بعضه زمان نصير مطلقا ولا يسكنى الناس فكان التغيير إلى حالة أخرى من الحالة الأولى فالتصرف في الاراقاف باعتبار الانظر لاهل الاعيان لا يفتى اه فحيت لا ضرر ولا اعتبار المذكور باطل فقدم ما بني والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان زبد فلاحه فتوافق مع عروا به يشارفها معه يذوله ونفى الفلاحه كذا غارة عمل الحنطة فطلب مشارفته ولم يكرامه للعشافة فزرع يذوله أرضه وشارفه من الفلاحه معه بعض مدته فهل يكون الزرع رطب البذر وليس لعمر ولفه شيء وانما أجر المثل مقدمه شرافته (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر فلاحه من زبد انتفع بمادة الاجارة من حوزها بقرة وبعاله بدون إذن من المتوجس

وربد في ذلك (أجاب) ليس للزوجة ولا لو كسبها الدعوى بمهرها على مدونة الميت أو على مودعه أو على شيء بكنهها الدعوى على وصيه أو على وارثه والزوجة دائنة فلا دعوى لها بمهر أو بدنه مالا على الوارث أو الوصي والله أعلم (سئل) في منازعة بين نصف كرم أحدهما سراج والا تحوز بد أقام الحارج بينة أنه أنصف النصف كان ليه هل تقبل أم لا تقبل (أجاب) لا تقبل البينة على هذه الكيفية لما صرح به في الصرح وغيره من أن شرط الجر صحة الدعوى وقبول الشهادة قال في النزاع من كتاب الشهادة شهد أن هذه الدار كانت لجلده لا تقبل لعدم الجر وفي الكنز مالات المورث لم يقض لأورثه بلا جر

الان يشهدا على ملكه أو يده أو يمدوعه أو يدمستعيره وقت الموت قال الزبلي والاصل فيه أن الجر شرط وهو أن يقول الشاهدان وزكها
ميراثا ناهيا ولكن اذا ثبت ملكه أو يده عند الموت كان جارا ومستهلا الجر مشهورة وفي أغلب الكتب منذ كورتا لله أعلم (سئل) في رجل وكل
آخر في بيع نصف فرس له بيد آخر غلب فباعه لرجل وسله ومضى زمن فحضر شخص وادعى على الكل شرهما من المولى بعد توكله ويريد
الزامة باحضار الفرس أو قيمة النصف الذي اشتراه هل له ذلك لا (أجاب) لا يستعير دعوى الكل لأنه لا يصح خصمه إلا في النصف ولا في
قيمة منه قال في جامع الفصولين المقر بأن ما في يده فلان لم يصح خصمه المشتري لثناهما (١٤٥) أنه القبول وانما خصمه في ذلك المشتري

منه وكل من أثبت منهما
الشراء بتاريخ سبق حكم
له به وترجع المسئلة إلى
مسئلة تلقى الملك من واحد
لقبام الى كميل مقدم موكله
في ذلك فاذا علم ذلك أنه
الوسيلة المذكورة لا في
دعوى النصف ولا في قيمته
والله أعلم (سئل) في امرأة
لزمها عين شرعية ليدى فاض
شرعي هل تطلق في بنتها
تخصر بحسن القاضي
البراز به بقتل من المتفق
عن الثاني وجه الله تعالى
ان الطلوع اذا كان
مريضاً وامرأة يبعث من
يستخلفها وقال الامام رحمه
الله تعالى لا يبعث فيها بعد
هذا اذا ادعى انها غيب
مختدرة وزعم وكلمها انما
مختدرة بنظر ان كان من
رأى القاضي احضارها
لحلفها في وقت وجوبه
لأمانة في البصرى واقامة
البنية على انها مختدرة ثم
فحضرها وان كره وأبواؤها
وان سكان من رآه ان

ويريد المولى حرساً لم يخله منه بعد انقضائه الجارية والمستأجر يمنع من ذلك زعمائه يستحق قيمة حوته
المذكورة فهل يرفع اليد عنها ولا عبرة بزمه المذكور (الجواب) نعم يرفع يده عنها وليس له مطالبة
المؤجر بيمينه لحرق المذكور اذا لقيمة المنافع والكرباب وصف في الأرض (سئل) في رجل استأجر منعة
تجار به من تيجار به مائة معلومة باجرة كذا وجوبه شرعية والاين قام ناظر وقف ويداعوى عليه
بأن حسته منها جارية في وقته في غيبة المؤجر فادعى المستأجر الاستبراء برهن عليه وهو غير معروف
بالحيل فهل تندفع الخصومة منه (الجواب) نعم (سئل) في المؤجر اذا باع الدار المستأجرة ولم يجر المستأجر
البيع وأراد المشتري اخراجه منها قبل تمام مدتاجارته فهل ليس للمشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل)
فما اذا مات مستأجر حارث وقف في أثناء المدعى ورثة وانقضت الاجارة بوثبه فاجر الناظر الحارث من
زيد اجارة صحبة فقام الولاية بعارضون زيد اجار عين منهم احق بالاستبراء فهل يمتنع من المعارض ولا عبرة
بزعمهم (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه من اربعة لعمر وعلى أن يزرعها عمرو بيمينه ونفسه
والبنو بينهما نصفان والخارج كذا ففعل كذا كيف الحكم (الجواب) المزارعة فاسد والخارج بينهما
على حكم البنو وليس للعامل على ربا الأرض اجر لشره فيه وعلى العامل اجر مثل نصف الأرض لصاحبها
لفساد العقد كالأشعر (سئل) فيما اذا أجر ناظر وقف على أرض الوقف من يديعة معلومة طويلة
باجرة معلومة على ما حكم شافعي ثبت لديه حين العقد ان الاجرة المثل ثبوته شرعية بينة الشرعية
وحكم به الجارية وعدم انفساخها بالزاد موقفاً للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض
المذنب زعم الناظر أن جازا في الارض وأن له فسخ الاجارة بان بادة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول)
قدمناه اذا زاد اجر المثل في أثناء المدعى فالقضية بان المتولى فسخها وان مضى في الاسعاف والخيانة على
خلافه فقد صح هذا القول لفظ الفتوى كما ذكرنا بلفظ الاصح ولفظ المختار فكان هو العمدة وبه أفتى
الخبر المولى بقى هنأش وهو أنه اذا زاد جرة مثل في أثناء المدعى فسخ شافعي بعدم الفسخ حكماً خصماً بان
كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص سادته الزيادة فلا كلام في انه ليس للقاضي الحق في نقض
حكمه أمالي كانت المرافعة وقت العقد بمدة المدعى الطويلة بان ادعى المتولى فساد الاجارة لعدم
الطويلة فسخ شافعي بمحضه وحكم أيضاً في ذلك الوقت بانها لا تنفسخ بزيادة الاجرة في المستقبل فالقضية
نقض حكمه كالحكم بعدم فسوخها بالموت قبل موت المستأجر اذا لم يسم ذلك حكماً اذا لا بد لفسخ الحكم من
الدعوى والمرافعة في الجادة التي يجري فيها الحكم كما نريد الاجرة في أثناء المدعى وأوجب المستأجر
فبدى المتولى الفسخ وبجيب المستأجر أو ورثته بعدمه ويرافعان عند قاض شافعي فسخ بعدم الفسخ
مستوفياً شرائطه فيقتل لا يكون العنق بنقضه والحكم بالفسخ بل عليه بنفسه حكم الاول كما قالوا في الحكم
بالموجب اي بان يحكم الشافعي مثلاً بفسخ الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكان من موجهه عنده عدم
الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمت بموجب حكمه بعدم الفسخ من أواد تحقيق المسئلة فليخض في الجعير

(١٩) - (فتاوى جامعية) - ثاني (لا يحضرها ان مختدرة فان كانت بكراً أو من بنات الاشراف فالقول قول وكلمها ببلع انما مختدرة
وعلى المدعى البينة وان كانت من بنات الاوساطوى تيب القول قول الخصم على انها غير مختدرة مع اليمين وعلى الكل البينة على انها مختدرة
والتعويل فيه على العادة فان البكر التي من بنات الاوساط بعد الزفاف بعدة توبين الاعمال ويخرج من العرس والمأمو وبنات الاشراف
ولو بعد الزفاف عيدة يخفف من الخروج الى هذه المواضع الانادار فيها يستقيم وقدم على الترك كمرس الاخت أو العادة ان كانت لا تخرج
إلا في تلك الجهة كانت مختدرة فان كانت تخرج فيعادل تخرج صلا والخروج لها عادة لا تبقى مختدرة وكذا الفاد الامام الحلواني رحمه الله تعالى

وفها قبل هذا والمرأة العزبة كالرجل وإن كان المدي عليه مريضاً وغنره ثم زهد الخروج لا تحضر بل يذهب بنفسه الخدم أو رسولاً إن كان مأذوناً بالاستعلاف وكلا النوعين فضله عليه الصلاة والسلام لأنه لا يذهب بنفسه في زماننا كيلا تبطل حكمة القاضي والأدب تختلف باختلاف العادات اه والله أعلم (سئل) في رجل قبل له لك شعيرة زيتون أرباعاً في بئق قر به كذا قبها لك فيباع منه على قوله فظهر أنه لشجران متعددة واختلف مع المشتري فالمشتري يدعي شراء السكل والبائع يدعي ما تقدم وهو يبيع واحدة لا يبيعها نصف الحكم (أجاب) كل من أقام يدعي دعواه (١٤٦) منهما ثابت فإن أقامها فالينة بينة المشتري فإن لم يثبتها بينة تعاقبها كلف المبيع لانه بذلك

بفساد العقود وسلك صحها
ويبدأ بيمين البائع هلالان
الاختلاف في المبيع لاني
التمن ومن سلك منهما ما زعمه
دعوى الاستح وإذ اثبت
بالمشتري حلف يفسخ
المبيع الواقع بينهما على أي
صفة سلك ويترادان التمن
والمبيع فتأمل والله أعلم
(سئل) في المتبايعين إذا
اختلفا في وزن المبيع فادعى
البائع لدى الحاكم المشتري
ثم ادعى المشتري أقل منه وعجزا
عن إقامة البينة ولم يرضيا
يدعوى أحدهما هل
يقبضان ويضبط القاضي
المبيع بطالب أحدهما
ويترادان أم يحلف المشتري
فقط لا تنكار الزيادة ويضى
له بما دعى أم لا (أجاب)
مسئلة اختلاف المتبايعين
كتب المسذهب طالحتهما
متسونا وشروحا فتاوى
وصرحوا بأنهما عند الجز
عن البينة وعسد الرضا
يدعوى أحدهما بخلافان
ويبدأ بيمين المشتري في
مثل مسئلة فان حلف
سكن الاستح والخلف فان

الرائق من كتاب القضاء (سئل) في مؤدب أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالجرة فدفقه له رجل
أولاده الثلاثة القاصرون ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذكر أجره ولا مدة تعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع
له أبوهم أجره ولا الخاوى المرسومة عند ختم بعض السور وريد المؤدب مطالبة الأب بالجرة مثل تعلمه
وبالخواوى المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم كفى التتمير والمغفر وغيرهما وقال صدر الشريعتا لخواوى
بفتح الخاء غير المجمعة هدية تهدي إلى المعلمين على رؤس بعض السور من القرآن سميت بها لأن العادة هداية
الخواوى وهي لغت يستعملها أهل ماوراء النهر اه (سئل) في أرض جارية في وقف أهلى زرعها رجل
نحو سبع سنين واستغل زرعها ذلك بلا جارة ولا أجره ولا وجه شرعى وليس له فيها شمسكة ولا علاقة
بطريق شرعى وريد أنظر الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبته بالجرة مثلها في الدائم كورة وضبطها
وإيجارها بالمثل لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك (الجواب) نعم له ذلك
حيث لم يكن للزراع فيها شمسكة فإن كانه شمسكة فعليه أجره المثل لا غير ولا نرفع يده عنها (سئل)
فإذا كان كل واحد يورع ومشمسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من التمن ونسب من زراعتها كما
يؤخذ من الاراضى والقرى في واجبها فاحرز يذصف الارض المزروع من عمره المرقوم مدة سنة بالجرة
معاملة الزراعة والاستغلال فزرعها وعمره ويذصفه ويرد يدان بأخذ نصف الخارج من الزرع
ويدفع لعمر ومثل نصف يذصفه ليس له ذلك والزرع لعمر والذي زرعه وعليه لجهة الوقف حصص من القسم
الحاصل من الزرع (الجواب) نعم أقول) يعنى أن على الزراع القسم الموقوف في ثلث الارض وهو التمن من
جميع الزرع الذي زرعه حيث كان ذلك قدر أجره المثل وأنما يصح إيجار ز بدلانه غير مستأجر لارض
من جهة الوقف ومشد المسكة الذى يستحقه لا يصح إيجار لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض
تابع لها لا قيمته كاسر (سئل) فيما إذا استأجر من عمر وحجار الجمل عليه جمل معلوم المقدار الى
مكان معين في أثناء الطر يق عبي الجار ويجز عن المضى ولم يمكنه السير أصلا فذهب وترك الجار وضاع فهل
لا ضمان على المستأجر (الجواب) نعم استأجر جارا الى بخارى فغنى فقره فضاء بعض فصولين ولو كان
صاحب الجمارع الجار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الجار في الطر يق فترك الجار والمتاع وذهب لا ضمان
لأن فيه ضرر وتوذر الجار إذا عجز عن المضى فباعه المستأجر وأخذ غنمه وهلك في الطر يق إن كان في
موضع لا يصل الى الحاكم حتى يبيعها لا ضمان عليه لالجار ولا في غنمه إن كان في موضع بقدر على
ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعني فهو ضمان للقيمة بمداينة من اجارة الدواب (سئل) في المستأجر
إذا ساق الدابة سرقة فادعى صاحب الدابة وعرض في السير حتى هلكت بغير ذات صاحبها ولا وجه شرعى فهل
ضمن قيمتها (الجواب) نعم قال في التناوى العتابة فان عتقت في السير ضمن اجزاء مملوثة في التناحية
والعتابة وتناوى مؤيد زاده (سئل) في مستأجر بيت من دار على فيه طرانا السقفة وكثيبتين وقرتين من
الزجاج ومصبابى طائفة كل ذلك من مال نفسه بلاذن المؤجر فإذا خرج فهل له قلع ما معه حيث لا يضر قاعه

(الجواب)

حلف فسخ القاضي المبيع بطالب أحدهما وتراد وفيه الحديث الشريفا إذا اختلف البائعان تحالفوا وترادا

المسئلة شهيرة والقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) في امرأ اختلفت مع زوجه رجل في قدر غن دار باعتهما لهما بهم فقالت بعتما لعشرين
وقرنا وصاتهما ولم أقبض العشرين وقالت الزوجة بعتما لخمسة عشر وزنتين فقلنا بقشره وسلك ذلك في حياته له بقيل قول الزوجة في قدر
التمن وفي قبضه أم في قدر التمن لا قبضه أم يجزى بينهما الخالف وفسخ المبيع ما تم قبضه على مقدار التمن من أحد الجانبين أم لا (أجاب)
بعد موت المشتري لا يجزى الخالف بين البائعتين وتوثر الحال هذه أعني كون المار في أيديهم والقول قولهم في قدر التمن باليمين على العلم

والبيئة على البائسة فبما ندعه يدعوها إلى بادوا نكارهم لها أو أمان في قبض الثمن فالقول قولها به بانه والبيئة على الورقة والمسئلة صرح بها في التتارخانية وغيرها والله أعلم (سئل) في نخل بدار رجل اختلف فيه الساكن تبعوا مال النخل بالركل بصدقه لنفسه فالقول بان منهما (أجاب) القول قول المالك بينهما أنه ملكه لاتصاله واستقراره ثم انظر لسانه الشخ من الذين في القاعل وتبعه شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله القزويني في مخ الغفار والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل أقر طاعتا مختارا لا تخوانه عنده بجنحة زيت خطبها صافيا وناوا اشتراها منه بقدر معاوم من (١٤٧) القروش دفع بعض الثمن وأجل بعضه أجلا

(الجواب) نعم وفي نخل يد البرهاني وإذا حصص المستأجر الدار وفرسها بالاجر وركب فيها بالاجر أو غلقا أو جعل مسبارا في بابها أو أقر به الاجر وأراد المستأجر قلعها وذلك لا يضر قلعها وما يضر قلعها ما دار ليس له قلعها ولكن يضمن له وبالدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم يتخصمان عبادته من أحكام المعاوذة في ذلك الغير (سئل) في يقيم استعماله ورجل من أقر بانه في أعمال شتى بلا عارة ولا اذن قاض وكان ما يعطيه من الكسوة والسكناء به دون أجر مثله بغير فاحش ثم لم ير رشيد أو طلب من الرجل تكمله أو حرمته فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البراز به في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أقر الخبر الرمي (سئل) في دار مشتركة بطريق الكافي بين يدوعمر ونصفين فحصر في دفعها عماره بادن عمر ووافق فيها مبلغا من اختلافها فقال زيد أنفقت كذا وقال عمرو كذا دون ما دعا عمر بدفعك الحكم (الجواب) يرجع ذلك لاهل الصنعة فان جمعه على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى يد البيئته لا يدعو وانكاره فيعتبر بما يعتد به الدعوى وانكاره كافي البراز به والفتاوى الخبر به من الاجارة طعان وركب في الطاحونة بجر من ماله وحديد أو شيئا آخر وتحو ذلك قالوا ان فعل ذلك يضر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فصل بغير أمره فان أمكن دفعه من غير ضرر ورفع وان كان من لا يمكن دفعه لا يضره كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ومنع من الرفع فان أحدث المستأجر في المستأجر بناء أو غرسا ثم انقضت مدة الاجارة كان للأجر أن يأمره بالرفع فقلت قيمته أو كثر وان شاء منع من الرفع وأعطاه القيمة المأذون به أمه أن يفعل ذلك ليرجع عليه ما ينقص من فصل ما تنقص به الاجارة ومثله في البراز به من نوع آخر في استئجار المستقل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة باجارة طولية ثم أقرها من غير ما أدته بالمعاوذة أو ثمن ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وضمنه مالك الرجوع وهو المختار (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقدر معاوذة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون أجر مثلها على الزوج (الجواب) نعم كافي البراز به والعلاف من النفقة وفي الحاوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل دار الوقف بأجله وأولاده وخدمه فاجر المثل عليه اه (سئل) في مستأجر حمار ليعمل عليه عن مائة قرية كذا في البلدة كذا فذهب بالحمار إلى بلدة أخرى أبعد من الاولى ومن غير طريقها فوقع الحمار في الطريق تحت الحبل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه (الجواب) نعم ذكر في عار به شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة فلا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عادية وذكر في شرح الطحاوي العار به ولو كانت مقيدة فكانت لغاير ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعدو وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب إلى ذلك المكان ولكن إلى مكان آخر أقصر منه أو أطول يضمن وكذا لو أسكه في بيته ولم يذهب به إلى ذلك المكان الذي استعاره له يضمن والمكث المتعدي صغر وكذا هذا في الاجارة عادية في ضمان المستعير وتعلم المسائل فيها (سئل) في حمار من معدن لا يستغل بين يدوعمر ونصفين أقر يدو واحد معين منهما من بكر باجرة

الأكبذا انقص مما وقع أو لاهل ذلك أم لا ولا الاعتراف السابق ماض عليه (أجاب) يؤخذ بما اعترف به وما وقع عليه الاتفاق والمعاوضة ماض لا ينقص بمجرد قوله لا اقم بضاعتك الأكبذا والله أعلم (سئل) في تركه فيها ما استخلفه يدرك كل واحد من أهل الارض مقدار حصته أقر أحدهم وأشهدان استخفاه بالارث شيئا كذا لا يعرفوا الحال ان استخفاه أكثر فلو بيع شواهدوا لجان ما ذكر كرام لا وهل اذا ادعى خصما بذلك أشهدت بكذا أو أنكر بغير علم لا (أجاب) الاقرار إذا كان بحال الشرا على طلبة ومنه الاقرار بإسهاام بالثمن على حقه من الفرصة الترسية كما أتي به الشيخين من بن نجيم وهو في الاقرار في فن الفوائد من الاشياء والظواهر فاذا علمت ذلك فلا يمين إذا أنكر انصم الاقرار الكسور اذا فائدة

اليمين القضاء بالنكول وهو ولو أقر به لا يفتى عليه فكيف يختلف كاهن ظاهر والله أعلم (سئل) في يتم دفعه وضمه له بعد ثبوت باوغه ورشده وأشهد على نفسه أن لا يستحق قبله حقه مطلقا ولا استحقاقا وأمره علماء من سائر الدعاوى بخبرها فهل له بعده دعوى على ورثة الوصي المذكور أم لا (أجاب) لا تستمع دعواه قال في العبر الثاني وإن كان الأبرار على وجه الاختيار كقولهم وهو يرى عمالي قبله فهو متصاع متناول للمدين والعين فلا تستمع الدعوى وكذا إذا قال لا حاكم في هذه العين ذكر في المسبوط والمطبع فعلم أن قوله لا استحق قبله حقه مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى عن الدعوى يتحقق من الحقوق قبل (١٤٨) الأقاروعينا كان أود بنا في المسبوط ويدخل في قوله لا حاكم في قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جنابة

أو إجازة أو حضانة ادعى الطالب بعد ذلك حقه قال تقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد الداء لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم اهـ وليس هذا من باب الصلح حتى يدخل في قولهم لو طهر فساد الصلح بقوى الآفة هل يطل الأرواء المترتب عليه أم لا ويقال إذا ظهر شيء لم يكن ظاهرة وقت الصلح هل إن يصدح أم لا كاهن ظاهر والله أعلم (سئل) في مرض مرض الموت أقر لغير وارث بدين يصح تطعيمه هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح لكن يؤخر من دين الصلح عما سببه معلوم والله أعلم (سئل) في زيدا أقر أنه لا يستحق عند عمرو شيئا إن زيدا ادعى السبائك في الأقرار وقال كنت ناسا في بعض الذي أقررت به أنه وصاني فهل يقبل قول زيد أم لا وهل يلزم المقر له عين بان المقر صادق في أقراؤه أم لا (أجاب) لا تستمع

من القراه هي أجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم لأن نفس تصرف أحد الشرى يمكن بدون إذن الآخر غصب وفي شركة الملك كل من شركه الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنها الوكيل كافي التنوير وغيره والغاصب إذا أجزأ منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو موصد للاستقلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل إنما رد ما قبضه كذا في الأشياء من الغصب قال العلامة المجوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرين من تضمن منافع الوقف ومال اليمين والمعد لا استقلال للغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الأجرة إذا كان أقل من أجر المثل أن يكمل للغاصب أجرة المثل وإن كان ما قبضه زائدا ردا على عدم طيبه له وأما على قول من لا يرى تضمن أجر المثل بالغصب فيها كاهن قول المتقدمين فلا يراد الأما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية خبري راجعها ولا شك أن على قول المتقدمين الفتوى كافي الشروح (سئل) في مستأجر الأجرة ليركبها إلى مكان كذا إذا ذكرها ثم أسكتها ثم بثها إلى صاحبها مع أجنبي بالاذن ومضاعت في الطريق فهل تضمن قيمته صاحبها (الجواب) نعم وإن والمستعير الغاية مع عبده أو أجير ومشاهدة أو مع عبده بها أو أجير خبري يختلف الأجنبي بان كانتا لعار به موقتة فقتض مدتها ثم يضمنها الأجنبي والأما المستعير ملك الأديان من الأجنبي تنور عن العمادية ومثله في شرح الملحق وشرح التنوير والمخ وفتاوى مؤيد بزازة وانما تشهد بانفسه المستعير لمال في العمادية ذكر في شرح عارية الطحاوي أن في كل موضع تضمن في العارية تضمن في الإجازة واليجاب الجروفي كل موضع لا تضمن في العارية لا تضمن في الإجازة ويجب الأجر اهـ أسكت المستأجر بعد مضي المدة وتركه في دار غيره ضمن إذا رد عليه لازم بعد المدقة فيغير بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيثه عنه تضمين فتاوى مؤيد (أقول) وفيه كلام سند كره قريبا (سئل) في رجل استأجر من يمينان صاحبه بأجرة معلومة فتركها إلى بركة كذا فقام في الطريق ومقوده في بركة قطع أنسان وأخذوا بهم فهل لضمان على الرجل (الجواب) نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في الحضر والأفلا فصولين من أنواع الضمانات من العارية الموقته وقد علم مما مر أن نفعان شرح الطحاوي أن حكم الإجازة والعارية واحد (سئل) في كمال مقنن طرفته أهل لها أمرته امرأته وأخذوا عنها الزمعة وكلها فاصب الدرور في عنها ولم يغلق فزعمت أنه ذهب وضوؤها هل يضمن فهل حيث كان الأمر كذا كر لضمان عليه (الجواب) نعم الكمال إذا صاب الدرور في عن رجل فذهب وضوؤها لا يضمن كالخنان إذا غلط فان قال رجلان أنه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر أنسان فمن وفي جنابات مجمع النوازل لو قال الرجل لكمال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من إجازة الخصال في الخيام صور السائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الأجزاء من نوع في الخيام والنزاع صاب الكمال الدرور وفي رمد فذهب وضوؤها لا يضمن كالخنان إذا غلط فان قال رجلان أنه أهل ورجلان أنه ليس باهل وهذا غلط لا يضمن وإن صوّ به رجل

دعوا النسيان كاهن ظاهر الرواية على الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهزل في الأقرار تصح بخلاف المتأخرين أن وشطاه المقر ما كان كذا في أقراؤه إذا لم يصح بحكمه عليه بالأقرار وان صار بحكمه عليه بالأقرار لا يختلف كاهن صريح كلام البرازي وفيه والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر دارا بدين معلوم وأقر بقبضه والحال أنه قبض البعض دون البعض فبات المقر له ادعى على ورثته فاحتجوا عليه بأقراره هل يعلون أم لا (أجاب) نعم يحلفون في من تنوير البصار وإن كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم إلا أن يعلم أنه كان كاذبا وقد ذكره في شرح القولية أصدر الشرع بمقتضى على أنه الأصح والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لو قع معجدين يتدعى رجل واضع

اليدين عليهما بناء البيت له وان أرضه وقف المسجد بناء على أنه في كل سنة بأحد من ناظر الوقت يحكر الأرض وتوفي على وقف المسجد ناظر جديد فهل يسوغ لناظر الميزور مطالبة الرجل بمسك شهوده بالاستحكار واذ لم يكن مع الرجل مسك شهوده يقضي بالبيت لوقف المسجد أم لا (أجاب) الاقرار بان الأرض المسجد اقرار بالبناء ايضا انه له يقضي بالبيت للمسجد ارضوا بناه وقدره على اذنا في الاقرار بان المقر لوقال أرض هذه الدار لفلان بناهوا في كان الكل لفلان لانه لما أقر بالأرض له ملك البناء تبعافلا يقبل قوله فلا بعد ذلك انه لغيره والمسئلة في أغلب الكتب من ناوشر وناوشر وناوشر وناوشر (سئل) في امرأة كبيرة تزوجت (١٤٩) بزوجين واحدا بعد واحد وورثت منهما

أموالا وتبعت منهما أشياء من مهرها وزوجت من ثالث فقال لها ايوها لا أدخلك علسه حتى تفرى بجميع ما لك كيني فقالت كل ما في يدي لوالدي هل يصح أم لا (أجاب) قال في البرازية في الدعوى نوع آخر في الدفع في قول الشخص كل ما في يدي لفلان هذا الكلام يجوز على البر والكرامة على اختيار ما يشاء خسار ومن وعليه الفتوى فلا يتأني النزاع وقال في الاقرار قال في محتمة كل شيء في يدي أو جميع ما لمسك لوالدي هبة وقدم رأنا العرف في بلادنا على خلافه فيعمل في البر والكرامة اه وعلى تقدير العمل بأصل الرواية وجعل ذلك هبة فشرطها في الموهوب أن يكون مقبولا غير مشاع غير متغير مشغول فلا عالة القارة مال بتسعة بغير دهنه المقولة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أبي

ونسطاء وجلان فلفظي صائبو ضمن اه (سئل) في مستأجرة بعتت به ونفرت مهر عليه ولا تعد منه ولا تقصر ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم ولو كان يضي في الضمارة فنزل عن الدابة فأسكها فأنقلت من يده فلا ضمان لانه لم يضعها عمدا به من ضمان المستعير وكل موضع ضمن في الاعارة ضمن في الاجارة كبر آخر (سئل) فيما اذا استأجر بدمن عروجه ليجعلها من مدينة كذا الى قرية يتي في يومه واليوم الذي بعده اذهبوا واني ما ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فعملها وذهب بها الى قرية أبعد من قرية تمسكها بعد اليوم الثاني المذكور ابا ما ولم يرد لها حتى نطقها وورجها وما تمت من الجراحة فهل ضمن قيمتها (الجواب) لا كفي التجر يد البرهان ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أجرا أن يقبض من منزل المستأجر أن أسكها وهل صحت في ضمانها وليس هذا كالعارية فان استأجرها من موضع الى المصرا ذهابا ورجوعا فعلى المستأجر أن يأخذ المالك في الموضع الذي قبض فيه فان أسكها في يته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن يرد الى منزل المؤجر هذه الجملة في الفجر يد عياديه من أنواع الضمانات في رد المستأجر ومثله في الفصولين (أقول) وفي جامع الفصولين ايضار امراض الى أجناس الناطق قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما للجملة مؤنة كرخي البدن في المؤجر رده على المستأجر وما لا حل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ثم رده لا يجب على المستأجر رده بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحتى عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قولنا الشافعي لانه لا يحد يقضيه النفع يبدل فلا يجب على العاقد رده بعد دفع البدل اخ (ومقتضى هذا ان في المسئلة خلافا وان المقتدر ان رد على المؤجر في الشكل لترجع هذا القول الاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عدة كتب ما يؤيد به وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالاسناد بلا طلب وعلى هذا فما ذكر عن التجرد من قوله وليس هذا كالعارية يتألف ما عقبل ضيقة من شرح الطحاوي من أن كل موضع ضمن في الاعارة ضمن في الاجارة فلا فلا أن يعمل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يعمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فقد صرح في الفصولين في ضمان المستعير بان العاوة لومة فمقتضاها بعد الوقت مع إمكان الرخصه وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء قوتت نصا أو دلاله حتى ان من استعار قداما لكسر خطيا فمسكه ضمن اه وقال قبله ولو تألفت أي العاوة بعد ضمانه ضمن في قولهم اذ أسكها بعد المضي بلاذن فصاروا ضمانا بخلاف المستأجر بعد مضي المدة اذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلا يوجد من المستأجر معن بصريه غاصبا اه (سئل) في مستأجرة دابة يعمل عليها مقدار معلوم من الزرع فعمل أكثر منه وهي لا تنطبق فطعت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها (الجواب) نعم كفي التنو ومن باب ما يجوز ناجاره وما لا يجوز (سئل) فمن استأجر رأس حدر وقف من ناظره ليعمل عليه باحد وعامة طوله بالمعالمه باحد وعامة طوله ما كشافه حكم بضمها بجوادها الشريعة وتكتب به حجة أفتى مفتي مذهبه بضمها والعمل بضمها فهل يعمل بضمها

اقرارها وتزوجها الآن تقر ببيتها او تشهد على نفسها ففعلت والاسم تدعى ان ليس في باطن الامر لبيتها شي في ضمانها لم نسمع دعواها ولها تخلف ابنها بان ذلك حق في باطن الامر ثابت بقيتها أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواها ان كان كاذبا فخلف ابنها ثم ان كان كاذبة فنه فان خلفت والا يطل اقرارها او امتنع الزامها بما أقرت على ما عليه الفتوى والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت ان جميع ما عندها وما تحت يدها من الحل والامتنعة والدرهم لفلان والذهابا عار به تحت يدها هل يصح حثه لكان المقام مقام الكرامة بل كتب به صلي فاض بأنها (أجاب) نعم يصح ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) فمما لوزوجين رجل بنته لآخر وأراد الدخول فيها الا ان الدخول حتى تقر به ففعلها

وأصحابها فأقرب هل يصح إقرارها أم لا وفيما لو كرموا له وهو قادر عليها حتى تفر لانه الصغير بما ورثته من أبيها فارتحل يصح أم لا (أجاب) لا يصح إقرارها أو إلخ هذه قال في التتارخانة فقلنا ان السابغ قال أبو جعفر لو منع امرأته من الزنا رقت يمينها ثم لم تنص اليه لم تنص اليه ومثله في الخلاصة والبرهان وغيرهما وصيغة الخلاصة لفظ منع امرأته عن المسير إلى أبيها حتى تهب وعمل بالمتنزه المكره وقد اتفق المتأخرون على أن الإكراه يفتق في زمان من غير السلطان وإن الزوج سلطان زوجته وشيخ الإسلام أبو السعود العمادى مفتي الديار الزميلة استنبط من (١٥٠) ذلك أن الرجل إذا تزوج ابنته من رجل فلهما أرباب أن يخرج من بيته إلى زوجته ومنها

الاب إلى أن تشهد عليها
استوفت منه ما تصرف
فيه من ميراث أمها فأقرب
بذلك ثم أدت لها في الخروج
عدم صحة الإقرار وقد أفتى
به شيخ الإسلام المذكور
وأداهم أن الإكراه يفتق
من كل من قدر على تحقيق
ما هدبه وعلم أن متعبها من
زوجها إكراه وكذا منعها
عن أبيها لم يفتق في
عدم صحة الإقرار في واقعة
الحال والله أعلم (سئل)
في رجل شتم آخر وكسك
في عرضه فطلق زوجته
ونجسها ثم عرض له الشاتم
ثانيا فقال له المشتوم ألم
يكف أني طلقته زوجتي
من أهلك وكر ذلك القول
مرارا ثم إن المطلق توجسه
لنائب القاضى وذكر له
صورة الواقعة فقال له
النائب طلق منك ثلاثا
ولا مراجعة لك وأشهرها
الزوجة بذلك فهل قول
النائب صحيح أم لا وهل
يعمل بأخباره أنه طلق
ثلاثا أم لا (أجاب) قول
النائب غير صحيح بل خطأ

عديونه شرعا (الجواب) نعم استأجر علوا من قبله لم يجر في قول أبي حنيفة ويجوز قولهما من
المشايخ من قال بموضع المسئلة إذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر فأجر صاحب العلو من رجل ليربي
عليه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة أخرى إن صاحب العلو إذا أراد أن يحدث في العلو شيئا قال أبو حنيفة
ليس له ذلك أنضر بالسفل أولم يضر فإذا لم يملك صاحب العلو أحداث البناء بنفسه ملك التملك بالأجرة حتى
لو كان الدلو والسفل واحد فانه يجوز هذه الأجرة فتعدهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف
وإن كان العلو والسفل واحد يحيط بهما في الخامس من الأجرة (سئل) فيما إذا استأجر زيد عمرا
ليخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة إلى دمشق بأجرة معلومة من الزهراهم شرط تجهيلها في العقد وقبضها
أجرة صحيحة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المنع من جهة الأجير فهل يجب الأجر
للمالك المستأجر من الانتفاع (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر من زيد جحلا ليعمل له جارية
الصغيرة من مكة المكرمة إلى دمشق وجعل له على ذلك أجرة شامخة بنذية مشار إليها في العقد وصلا إلى
دمشق ويريد بعد ما طلبته بدواهم زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك (الجواب) نعم قال في البحر
ولو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والسفلة إلى أن قال وهذا كما إذا لم يشر البهائم
أشاورهمى كافية ولا يحتاج إلى بيان القدر والوصف والاجل (سئل) في رجل اشترى غرابا بستان بارة
ثم قال لا تحل معي ذلك صغيري ثم التهمه ففعل فيها فعل تكون إفساده له أحرش عمل (الجواب)
نعم ولو قال لا عمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجك بنتي ففعل في زوجته منه في وجوب الأجر خلاف
والاشبه الوجوب وكذا اختلف في العمل بلا شرط ولكن علم أنه ما يعمل إلا لمعاقبة الزوج وعلى هذا الوقال
لرجل أعمل معي حتى أفعل في حقك كذا فأنى يسمع الفتاوى من الأجرة (أقول) ظاهره أنه لو زوجته بنته
لم يستحق أجرة مع أن الأجرة فاسدة لجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجر المثل فالصالح مطلقا لأنه إذا
زوجهها غمرا وزوجه ما لم يجر في مقابلة عمله شيء يصح بدلا وقد منعت من الأشياء وغيرها ما لو قال أجرة تلك
داوى بغير شيء فهي أجرة فاسدة لا عار به أى فيجب أجرة المثل ولا كانت عار به بالأجرة إذا أجاز له ما من
بدل لانهما مع المنافع والذالوا استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا أجره أجرة المثل لانه أجره معنى
كانت منه فإذا لم يجر المثل مع التصريح بعدم الأجرة يكونان وممع عدم التصريح بالاولى كفى مسئلتنا
ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجهما منه الخ ليس إقرارا بمعاو وزوجه بل حكمهما واحد وانما قيل بعدم
تزوجيه لأنه إذا وزجه بنته لا يطلب الأجير في العادة منه أجرة أو لانه وزجه بنته بأجرة عمله ولا يأخذ منه مهر
غيرها هذا ما ظهر فأنما ما يعان النظر (سئل) في أبي باري في حق من تخاس مشرك كثير من زيد وجر ومنافقة
استعملها في يدته في غيبة شر كعمرو ويريد من الأجرة مطالبة بأجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم ليس له ذلك ولو كانت الأباريق معذلة لاستقلاله بالقول في التنوير لا في المعذلة للاستقلال
إذا سكنه بتأويل ملك أو عقد اه فنهنا بتأويل ملك كما أوضحه في العمادية والفصولين (سئل) في

هر حيث كان كلام الحالف هكذا إذا استفهام الإنكارى انما يكون لموافق وتقرر فالحق لم يكفل طلاق زوجي المقر رجل
السابق وهو الموصوف بأنه واحد رضى فكيف يصير ثلاثا بثلث ذلك إذا كرهه وإن كان بخلافه فلا بد من بينة ولا يفي أخبار القاضى أنا
الزوجية بان الزوج طلقها ثلاثا بل وأخبره أنه قضى عليه به فهو ما طلق في الجرح والإخبار بالقتضائه كالإشهاد بالبله من الحضرة قال في
شهادات القنية أشهد القاضى شهودا أنى حكمت فلان على فلان بكذا فها هو شاهد باطل والحضور شرط ثم قال وفي ثم زيب الفلانى إذا قال
القاضى حكمت على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق اه فإذا كان هذا في الإخبار به قضى فكيف بالأخبار بان فلا توقع منه كذا أو القاضى

في زماننا ممنوع عن القضاء بطله وقد صرح جوع محمد عنه فلو قد رآه فضى في مسئلته لعله لا يعتبر هذا وقد قال في البرازية حري الخلع بين الزوجين
من تين عند القاضي فقال نائبه كان قد جرى عدري مرة أخرى والزوج ينكر فقال القاضي الامام لا يقضى القاضي بالحكمة الغلطية كلام
النائب اما النائب بقضى بكلام القاضي اذا اصره اه فهدا قاطع للشعب في مسئلته والفروع الدالة على ما قلنا اكثر من أن تحصر
ويطول بكزها الكلام وفيما قلناه كفاية للنوى الافهام والله اعلم (مسئل) في رجل أقر وهو جمل تعتبر شرعاً له لاحق له في المكانين
الغالبيين وانهما من حقوق فلان وفلان ونقص عن نظير الاشهاد بذلك شيئاً معلوماً بقضه (١٥١) والآن بعد مضي مدة زعم ان الاشهاد

ليس يصحح لكونه لم يصرح
باعتدار الحصة المصالح عليه
فهل الاتفاق الى زعمه
والاشهاد وقع موقع بحيث
انه لا عكس بقضه ولا يحتاج
الى تنقيص بمقدار الحصة
المصالح عليها الذي داخله
في المصوم والحال هذه
أما (أجاب) لا يحتاج الى
التنقيص بمقدار الحصة
المصالح عليها بل يصح الصلح
معها لا يترك كراه الشراح
فاطبوته الله أعلم (سئل) في
أجنبي أقام بنته شوث على
مرضى مرض الموت ووجه
وارثها بعد موتها أنها أقرت
باستغفار من ما بعته في
مرضها والوارث يقول
الاقرار والبيع تبطل
لأصل له في الباطن وانما
هو حيلة لحرام الوارث
والقر له يقول هو صحيح
باطنه كظاهره هل يخلط
أنها ما كانت كاذبة في
اقرارها بالاستغفار أم لا
(أجاب) نفس الاقرار
بالاستغفار والحال هذه
مختلف فيه لكن الرابع
صحته حديثه لكن دين على

رجل به داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداوته وجعل له أجرة ولم يضر به مدة ودواؤه بر يد الطبيب
أجره مثله وما اتفقته في الادوية فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الاجارة (سئل) فيما
اذا استأجر بدين عمو داراً ولم يجرها لاراهم نجس بر يد يفسخ الاجارة بخلاف الرؤية فهل له ذلك
(الجواب) نعم كذا في الصكوك والشرع يفسخ الاجارة بعبارة التتو رفسخ بخلاف شرط ورؤية اه
وتوضيحه في الدور (مسئل) في راي بقر أجبره اشتراكه مع البقر مع ابنة الصغر وصغيراً خراجني عنه
وهذا لا يقدر ان على الحفظ أصلاً فقلت وهلكت واحدة من البقر فهل يكون هذا اقتضاه ضمن الراي
(الجواب) نعم وكذا في الذخيرة والراي ان يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجيده أو ولده الكبير الذي
في عباه لان الرمن الحفظ وله أن يحفظ بدين في عباه فكان له الردي بدين في عباه كالودع فاذا هلك في
حالة الرد كان الراي أجبراً لمشر كالأغنام عليه عند حشقة وعندهما هلك بالمرعى الغنم
عنه يضمن كالودع بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وشرط ان يكون الراد كبيراً يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيراً
لا يقدر على الحفظ يكون هذا التضييع والاجبر يضمن بالتضييع عندهم جميعاً وشرط ان يكون في عباه لانه
اذا لم يكن في عباه كان الردي يده ويد أجنبي سواء ليس له الردي بدين في عباه فكذا بدين ليس في عباه
بعباده من ضمن الراي ومثله في الفصولين (مسئل) فيما اذا فزع يد بعد عمر وحل اجملته من دمشق
الى قرية كذا باجر معلومة وعين له الرقة فذهب عمر ووجد الطريق يخوفه لاسيكة الناس الا بالرفقة
ففي أثناءه الطريق خرج عليه قنطرة وأخذوا الحل منه فهل يضمن عمر والحل (الجواب) نعم قال في
العمادة فان عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق يخوفه لاسيكة الناس الا بالرفقة يضمن
وان لم يكن يخوفه فذهب بغير الرفقة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين (سئل) فيما
اذا فزع يد الى عمرو المكارى متعة ليجعلها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فاخبر عمر وروى في
الطريق لاصوصاف بلتفت وسار في الطريق حتى أخذت الاصوص الامتعة والحال ان الناس لا يسلكون
هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حبس الحال ما ذكر يضمن (الجواب) نعم استأجر جارا ليزدهب به
الى موضع معلوم فاخبر ان الطريق لاصوصاف بلتفت في ذلك وذهب وأخذ الاصوص ان كان الناس
يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوامهم وأمورهم فلا ضمان ولا فهو ضمان لانه في الفصل الاول
ليس يضيع وفي الفصل الثاني مضيع بعباده من الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات في اجارة الدواب وبنده
في الفصولين (سئل) فيما اذا فزع يد بعد عمر والقرى ويدوايه ليرعاها في محل الرى ويحفظها على المعتاد
بنفسه باجر معلومة فراهما دتم ثم كها روى وحدهما من غير حافظ حتى ضاع عنها ثلثان بقدر بطو تقصره
فهل يضمن قيمتهما (الجواب) نعم قال في فصول العمادة وفي مختصر التدوير لاضمان على الاجبر
الخاص فيما تاف في يده ولما تاف في عمله عنده اذ لم يكن متعباً بخلاف الاجبر المشترك فانه يضمن اذا حصل

الميت ولا مال له سواء اذ كان ولا في الاله فيقدم الدين المعروف والثابت بعبائة الشهود وعليه اذا ادعى الوارث ان ذلك كان لجملة
بحال المقر انه ما كان كذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوباً وحشي قدره ستون قرشاً وأقر بقضها وروى
فادعته ورثته ان الاقرار بقض الثمن كان لثبوت قلم قبض منه شيئاً الحكم في ذلك (أجاب) يلزم المقر له الخلف بالله تعالى لقد اقر
اقراراً صحيحاً فان خلف على ذلك منع الحالك الورثة عنه وان سئل عن المين زعمه ما ادعته الورثة وان قامت الورثة الى المذكورين البينة على
ما ادعوا فثبت والله أعلم (سئل) في الوكيل الشراء اذا اقر بقض المبيع العين من وكيل آخر بالبيع ثم بعد مدة أنكر قبضه بعد دفعه بعض

الذين مسدّصان اقراره كان كاذبا للغاية قالوا جاعنا ان يقبضه فلي يقبضه هل نسمع دعواه على وكيل البيع أم لا (أجاب) يلزم الوكيل البائع
اليمين على أن وكيل الشراء المذکور ما كان كاذبا في اقراره بالقض على ما استأجره المتأخرون وهو مذهب أبي يوسف وعلمه الفتوى لتغير
احوال الناس وكثرة الخلداع والخلفاء والمصلحة في غالب الكتب ومن المقرر أن وكيل الشراء ووكيل البيع ترجع ا لحقوق البهلا الى الوكيل
والله اعلم (سئل) في رجل مانع من ورتة صغار وكر وخلق تركه فاتفقوا في السرعة أن يقرأوا لها ربان جميع ذلك المال فلان أحد
أبناء الميت شرفا من ظلمة الوالتوا أسشهد (١٥٢) القرعة على نفسه شهودا في السران المال تركت عن الميت يجرى على فراض الله تعالى

بينهم وأن اقرارهم به تجبته
شرفا من الظلمة هل اذا شهد
لهم شهود السرب ذلك تقبل
شهادتهم ويطلب اقرارهم
الذي في العلانية له أم لا
(أجاب) نعم تقبل شهادتهم
ويطلب اقرارهم الذي في
العلانية وهذه من مسائل
النجمة وقد ذكرها كثير
من علمائنا في باب البيع
الفاسد ومنهم من ذكرها
في باب الاقرار وهي في
النجمة والاشتيار والبرازية
وجامع الفتاوى وغيرهما من
الكتب وقد صرحوا بان
مدى النجمة اذا قام بينه
عليها تقبل لانه أي المدي
عليه ذلك اذا عايناه يعترف
بها أو نذاعو بها فكذا
اذا برهن عليه حقه بذلك
اذا الثابت باليمين كالنائب
عيانا وهذا بالاجماع لا نعلم
فيه خلافا بين المتقدمين
مراقف لقياس والاستحسان
وكثيرا ما مضى على الناس
خشية من الظلمة لاسما في
هذا الزمان والله اعلم
(سئل) في رجل ادعى على
آخرانه دمه له خسين قرشا

الهالك بقوله في الخبر بالبرهان الاجبر الخاص لا يضمن الابالتعدي منه والمتعدي هو الذي يفعل
بالوعد بما لا يرضى به المودع عنه اه من الانقروى (سئل) فيما اذا استأجر من يدين ناظر وقف
أرض يستأن الوقف بعدما ساقاه الناظر على الاشجار في مدة الاجارة على خر معلوم اجارة ومساقاة صحيتين
بهمات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور النثرة وعقد هاهنا هل تنفسح الاجارة وتبطل المساقاة (الجواب)
نعم (سئل) فيما اذا انقضت مدة الاجارة والزرع قبل وأراد المزارع أن يسوق شرب الارض الى الأرض
أخرى ليس لها شرب من ذلك النهر بدون إذن من قبضة الشريك في النهر فهل يترك الزرع في الارض باجر
المثل إلى أن يدرك ويايس له اخراج الشرب الى غيره هاهنا الشرب في الاجارة يبيع للأرض من شكل وجهه
(الجواب) نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل إلى أن يدرك لانه نهاية معلومة فمكّن رعاية الجانيين
اذا انقضت مدة الاجارة كاصرح به في البحر والمنع والاشياء وغيرها والشرب في الاجارة يبيع الارض من كل
وجهه لا انتفاع الارض لا يتم بدونه فلم يجوز اجارة الشرب مع أرض أخرى بخلاف البرازية من الثالث في كتاب
الشرب وفي شرح الملتقى للعلائي من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع الارض
والدار الابن كالحقوق وينسب لالان في الاجارة والرهن والوقف والقصة كالتي الفتح اه وفي الهداية في
فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشريك في النهر الخاص أن يسوق شربه الى أرض له أخرى ليس لها
في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدله أنه حقه اه ومثله في المتن (سئل) في بيت موقوف سكنه
زبدلا عقد اجارة شري مدي قبل كان يعطى اجرة كل شهر فيجب عليه لناظر الوقف اجرة الناظر من عرو
ز يادع معتبرة مدة سنة ابتداءها عجرة حرم سنة كذا بعد انتهاء مدى النجمة الذي كان يزبدع اجرة به بالتعاطى
لناظره يزعمه يادع أحق بقبول الزيادة المزبورة فهل لاجرة تزعمه (الجواب) نعم يستأجره بكن مستأجرا
تلك المدة المزبورة (أقول) صرح في الدر المختار في آخر باب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطى وفي الاشياء
السكون في الاجارة وقبول وعامة فيها علقناه عليه فقوله المؤلف بحكم بكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر
الآن راد المدة الثانية التي أجراها لناظر من عرو وعلمه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان
المستأجر الاول أحق وقد توقف فيها صريح في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هو لازم يقتضى عدم
صحته لاجاز من غير قبل العرض عليه أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك ولم الر صريح به في كلامهم
فايراجع (سئل) فيما اذا استأجر زبداع عرو ليعمل عليها كذا من الحنطة الى مكان كذا ليعمل
عليها أكثر من ذلك حصد يادون اذن عرو فعملت الدابة وما تسمى ذلك عرو ودعرو أن يضمه قيمتها
فهل له ذلك (الجواب) نعم وان استأجرها ليعمل عليها حنطة أو شعير أو زرع معلوم فعمل عليها بنا أو
حصد يادون ذلك الوزن ضمن لان الحد يدو اليك يكون أدق لتظهر الدابة عبادته في رد المستأجر (سئل)
في رجل أحرق حصانا أرض مستعارة يقرب حفرة يدخال اضطرار بالرياح وسرق النار الى الحنطة
وأحرقها وكانت الرياح وقت الاحراق يذهب مثلها ليل تلك النار الى الحنطة فهل ضمن مثلها لانه حديث

علي زيت كل يتقربش ونصفه فكر ذلك واذا في أنه انما وكاه في خلاص خسين قرشامن زبدافا لاهما مصرقته على
الحكم أحاسن به وانه استخاض من زبد المبلغ المذكور وصرف منه ثمانية عشر قرشا ليصله ودفع له عشرين قرشا فانكر المدي المذكور
ذلك فما الحكم (أجاب) جواب المدي عليه انكارا لاندان خسين قرش على زبت كل حركه وكذا ودعوى وكاله في خلاص خسين نكره فكالت
دعوى مستقرة فطلب من المدي الاول وهو مدي دفع الخسين على زبت البينة فانها لم يقر وش الخسين ان كان السلم فاقدا وان لم
يقمها طلب منه اليمين على أنه ما استلم منه ذلك ثم هو على دعواه ولا تخع عنه الدعوى فتي أقامها قبلت ثم دعوى المدي عليه الوكالة وقبض المبلغ

وأنه صرف منه كذا أو يبيع معه كذا أمر من بعضي^١ أو لكن ردّ القلعة فإن عاد إلى الأقرار بعد تلك كتب المقر له ثانياً وصدة فيه وعده زماً ويكونان قنواً فعليه وموادم على تكديبه كلما أقفر فلا شيء بمأقبره أنه باق له عنده من الحسن الموقوف في قبضه فإليه منه ذلك وأنه أعلم (مثل في امرأه) أقفرت أن جسد ما هو في بيت زوجها مال له سوى أسباب عينتها وكتب بذلك بحجة مائة الزوج فأدعت الزوجة أسباباً لم تكن سماحاً لها في الخنزيرة أجهل جدتها بعد الأقرار وبشيء وره الزوج يقولون أنها كانت موجودة وقت الأقرار هل القول قولها بجينها أو البيئة عليهم أم قولهم والبيئة تعلمها (أجاب) الحمد لله وفي الحمد * أماله التوفيق فيما أبدى (١٥٣) القول قول الزوجة المذكورة *

(۲۰ - فتاویٰ حامدیہ) - ثانی)

على غيره وكذا في غيره والله أعلم (سئل) في رجل قال في محنته ان الارز الذي بيدي مائة كنة فاذا غره او سائر ما بيدي من قليل وكثير ليني الار يعقوب سماه سو به بينهم لاملان في قبه ولا حتى وانما انما مستقرض وعامل متبرع بعمل لا ولا في المذ كور بن هبل بصر ذلك وبقضى به لهم أم لا (اجاب) نعم يصح والقاضي أن يقضى به والحال هذه فقد صرحوا بان قول الرجل جميع ما بيدي فلان أو جسم ما يعرف ويو نسب التي فهو فلان أو جميع ما بيدي من قليل أو كثير من عبيد أو غير ذلك فلان اقرار جميع اقرار الصبي لوارثه كقاره للاجنبي فمضى به وفي الخاتمة ولو قال يعني في محنته جميع ما هو (١٥٤) داخل في منزلي لاسم أي غير ما لي من الثياب ثم ما في ذاك تركه أي قال أبو القاسم ههنا حكم فتوى

لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العماره لا صلاح ملكه وصلاهاه داره عن الاختلال فرضى بالاتفاق بخلاف التزوير والبالوعة فانهم ملصقة المستأجرة حتى لو قاله الا حوان تنورا وحسبه من الاجرة يرجع ولو قال ابن تنورا لا يرجع قيم الوقت اذا انفق في عمارة الوقت من ماله فان أشهد أنه أنفق ليرجع كله الرجوع والا فلا بخلاف الوصي اذا اشترى الشيء أو قضى دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون متطوعا بشرط الرجوع أو لولا الوارث كالوصي كذا في الفصول من السابغ أحوا الاديب واختلت في مال الصبي ان كان له مال ولا افعلي أبيه أو أجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يصير الزوج على استنجاز القابلة لانها كالطيب ولا يجب آخر الطيب عليه مقبنة (سئل) العلامة الحارثي في رجل له الوافف السكنى هل له أن يزوجها اذا رجله تكون الاخره أم لو وقف فجاب من له السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بارتق العار به دون الاجارة لان العار به لا يوجب حقا للمستجير له بمئة ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانهم لا يوجب حقا للمستاجر وهو لم يشرطه هذا ما قالوه ولم منه انه حيث لم يكن كذلك يكون غاسبا باجارته وقد نصوا على أن الغاصب لو أجر المصوب تكون الاخره لكن لا تطبق له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يرد عليها الوقت وهذا نظير ما اذا اقر في النازول لم تصح قولته وأخر تكون الاخره كما قدمناه اه وقد أتى بذلك أيضا الشيخ اسمعيل الحائلي المقتضى في اجارة القنية ولو غاب المستاجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الاخره قل أنه يغذله مفتاحا آخر ولو أجر من غيره بغير اذن الحاكم كما جاز اه قال في البحر الرائق من كذب المدعي وقد صارت حادثة الفتوى مضت المدعي وغاب المستاجر وترك متاعه في الدار فاقبنت بان له أن يبيع الدار ويسكن فيها وأما المتاع فبيع في له في ناحية إلى أن يحضر صاحبها ليرث متاعه في الدار فاقبنت القاضي أخذنا في القنية اه ولو أن رجلين لاحدهما بعل ولا تخير بغير اشتراك على أن يؤخر أحدهما فزارق الله تعالى من الاخر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة بحيط البرهان وفي يقيم الاخر بينهما على أحرم مثل البعل والبهر كما يبيع العين يقسم العين على قيمة العين وتقبل اجارة به ما عوم ولم يؤخر البعل والبهر وجلا على البعل والبهر الذين أضافا عقد الشركة لهما كان الاخر بينهما نصفين ولا يكون مضمونا على قدر أحرم مثلهم بخلاف الأول فاضحان من الشركة فاسدة اذا أقر المستأجر أن اسمه عار به فلان في عقد الاجارة وقصدية المقر له في ذلك كان اعترافا منه بأن العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحجت علم انه وكيل يخفوق المقدم من المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي على يأسر العقد وهذا هو المعتمد الذي عليه المتن والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للموكل وان صرح بعضهم بأن الموكل بالاجارة ليس له قبض الاجرة صرحوا بأن الموكل يباع وغاب ليس للموكل قبض الثمن كما في البحر من فتاوى الكاظمي وفي فتاوى الشافعي سئل فمن استأجر حماما وقفل من ناطره مدمته قبل مضى مدته استأجر جهات الوقت جميعها شخص آخر ومن جملة ذلك الحمام المذ كورة ثم ان مستأجر الحمام تصادق هو ومسته آخر جميع جهات الوقت أن الحمام جارية في يتاجر من استأجر الجميع وحكم بالتصادق حتى فهل التصادق والحكم به جامع القسولين وغيره مان

اقراره يعني في يده لوارثه لا يصح وما في التنازع بينهما أن اقرار الميراث يرضى به من مشترك أو عن مشترك لوارثه ولا جني باطل مفضل والله أعلم (سئل) في أيام ثلاثة أشهد اثنان منهم بعدل يوعها ما لهم فلا مستحقان قبل فلان وفلان اليهوديين ولا قبل كفلانهم احقا مطلقا هل يمنع ائها لهما الساكت من الدعوى علم أم لا وهل اذا كتب في صلح فيه دعواهم علم على عايف معن ماصورته فيموج حب ذلك ترت ذمتها و ذمة كفلانهم ما من المبلغ المذ كور وثبت لدى مولانا الخيتمه من الدعوى فيما هذا المبلغ المذ كور أم لا وهل اذا تكر من أحد اليهوديين اقراره في مجلس أحد هما صورته أقرب بأن لهم في ذمة أو بعامة وخمسة وستين والثاني أقر هو وفلان وفلان بان بذمتهم لهم سوية

عليهم خمسمائة وخمسة وثلاثين أصل ماله المرب بدمتهم أو بعمالة وخمسة وستون عن مبيع عن فاذي الساسكت المذكور أو وكيله أنما ما
 ديتان احدهما خاص به كما كتب عليهم والثاني مشترك كما كتب عليهم وادعى القرآن الأربعة وخمسة وستين التي ذكرت في المشترك
 هي التي ذكرها في الخاص يكون القول قول الساسكت عن الأشهاد المتقدم أم قول اليهودي المتقرم الحكم (أجاب) لا نعلم اشواهما
 الساسكت عن الدعوى عليهم إلا أنه انفراد وهو قاصر فعلى المقر لا تتمدها والبراء من المبلغ المذكور لا تمنع الدعوى بغيره كما هو ظاهر
 وإذا تعدد الأقرار موضعين لزمه الشبان كائنص عليه في الأشياء في الأقرار وعلى (١٥٥) الخصوص إذا كان بكل أقرار صك فقد نص
 في الخاتمة والتراخية

في الخاتمة والتراخية
 وغيرهما أن اختلاف
 الصلح بمنزلة اختلاف السبب
 قال في الخاتمة وإن عقد
 على نفسه صك كل صلح
 بالصدورهم أو شهد على ذلك
 لزمه المالك على كل حال
 واختلاف الصلح يكون
 بمنزلة اختلاف السبب اه
 وواقع الحال أولو به فإن
 الدين الخاص بخلاف
 المشترك وقد كتب بكل
 صلح وهما في موضعين أي
 يحلصين مختلفين ومن طالع
 في كتب المذهب وفهم
 المراد من كلامهم ظهوره
 ذلك والله أعلم (سئل) في
 امرأ قالت لا أستحق في
 مترو وكلت أبي حقاً ما من
 هل تصح دعوى ورثتها
 باستحقاقها فيها أم لا
 (أجاب) إن كان صدر منها
 هذا القول لمع وجود
 المنازع الشرعي مع فلا
 تصح دعواهم. فيكون
 صدر مع عدمه لا يصح
 فتسمع كما هما متاهان
 كانت حجة وذلك لما صرح
 به في جامع الفصولين من

مبطل لا يجازى بميت لا يجازى استأجر الجميع أم لا الجواب التصديق الصادر من المستأجر الأول صحيح فنقدت
 به الإجابة والثاني هو الحكم به صحيح أيضاً والله تعالى أعلم وكتب فتحة شيخ الإسلام الحنبلي القول في ذلك على
 ما أفتى به سيدنا الشيخ واضح خطه علاه نفع الله تعالى به لو مبحث حكم حنفى بالتصديق المذكور والله تعالى
 أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المرشد بصحة الإجابة بالتصديق كأي أخذ ذلك من جوابه عن سؤال مسطور في
 الكاثر وفي من الإجابة فراجع به أجوداره وبنت منها في إجابة الغير جازت الإجابة فيسأروا البتت بجميع
 الفتاوى استأجر الحاي سلفاً أولاً كالحل من دخل جامه أو يدلكم بجزائه لا بد قدر أن بشرع في
 العمل المقود عليه في الحال كمن استأجر حلاً جاً أو ساجاً العليج أو التسع واقتطاع له ولا عزله لا يجوز وكذا
 القرض الذي يستخرج القرض لعمالة الناس أذا هيا حاق به واستأجر إجراء مقدمة معلومة ليقعد عند الطست
 ويستخرج القرض أو الخياط هيا ذلك أنه يعمل الخياط لعمالة والحفاف ويحومها إذا استأجر والجار أمانة
 معلومة لهذه الأعمال يجوز للمسا والاصل أن الاستقرار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كالأجير يبيع
 ما ليس عنده وقامه في الحاوى الزاهدي استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من مكان إلى منزله إلى الليل فركبها
 في الرجوع فعبطت لا يضمن استحسان العادة في الر كوب فيكون هذا إذا دلالة به نأخذ من امتنع * وإذا
 اكترى داراً استعجلاً به درهم فلما انقضت السنة قال رب البدار لك كترى أن فرغتها اليوم والأفوى عليك
 كل يوم درهم بزمه ويستحسن أن يجعل مقدراً ما ينقل متاعه منها بحر مثلها ونحوه عن مجمل مقتطع * الأب
 إذا استأجر ابنه لبايع فعله الآن لا أجر له وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فإن عمل الأب كان له الأجر
 وفي المشتكين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو قسماً خاتمة استأجر امرأ أنه للخدمة لا يجوز إلا أن يكون
 أمهاتاً وغرواً استأجر الزوج لخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي حنيفة أنه باطل بزيادة من نوع الشقوق أحر
 المالك ملكه ثم وقف على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنفس الإجارة لا تنقله إلى مصرف آخر
 فلهما على أن يدفعه إلى آخر إجارة وقوله أن يجدد عقد الإجارة مع الأول حاوى الزاهدي من فصل فيما تنفس
 به الإجارة * (كتاب الأكره) *

(سئل) في رجل قروى ضرب زوجته وهو قريته ضرر ما تلافى ثمره من مؤخر صدقاتها معلوم لها
 عليه فأمرته بذلك ورضت بسبب الضرب المذكور فهل إذا ثبت ذلك عليه لا يصح الإبراء من الزور (الجواب)
 نعم تحرقها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة إن قدر الزوج على الضرب ذكر في الكفر في
 مسائل شتى (سئل) في ذي شوكة أحضر زيدا وضربه ضرراً شديداً وهدد بالقتل على أن يقر بأنه كفتل
 ابن أخيه عمرو بماله فشره كذا بماله في الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال أنه لم يقر بدلالة وقوعه بالقتل
 وهو قادر على الإيقاع فأقر زيد بالشوكة فأن ذلك فهل إذا ثبت ما ذكر لم يصح الأقرار (الجواب) نعم لأن
 المواضع التي تصح مع الأكره مشروطة بكيفية العلانية في شرح التتو ومن العلق وهذه ليست منها وقال
 في كتاب الأكره فلو أكره يقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشترى أو أقر أو أقر فسخ أو مضى اه وقد أفتى

أن نفي المالك ملكه عن نفسه من غير أنه لغيره لا يجوز وإذا كان مع النزاع فهو أقرار بدلالة بقرتنا النزاع وقبل أنه لقوا والله أعلم (سئل)
 فيما إذا أقر امرأ بالبغصة عاقلة بقبض كذا يعني مهرها قبل عقد النكاح هل يصح أقرارها أم لا وهل أقرار وكيل النكاح بقبض
 مهر المتكوجة يصح عليها سواء كان قبل النكاح أو بعده أم لا (أجاب) أقرار المرأ للعاقلة بقبضها كذا على جهة النكاح قبل وقوعه صحيح
 وتلزم برده إن لم يتم النكاح وإن تم حسب من المهور وما أقرار وكيل النكاح بقبض مهر المتكوجة لا ينعقد عليها إجماع علماً أن سواء كان
 قبل العقد أو بعده لأنه مفيد ومعبر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وأولاد ورجل زوجة وترك ميراثاً قبل قسمته أشهدت الأم على نفسها

انها لا تستحق قبيلهم حقوا ولا اوارثا واثبتهم ولم تنفرض لاشسقاط ما استحقه من التركة فقول هذا الاوراء يشمل ما استحق من التركة قبل قسمتها (اجاب) صرح علما قاضيا ان الارث لا يصح اسقاطه اذ هو جري لاسما في الاعيان فقوله لا استحق اقرارا معارض بقوله تعالى ولا يوهى لكل واحد منهم ما السدس فيقبل به قولها لا استحق اقرارا وفي الاشياء والنظار لا يوارث تركت حتى لم يطل حقه وفي جامع الفصولين لو قال أحد ورثته برئت من تركتي براء الغرام عن الدين بقدر حقه لان هذا اقرار عن الغرام بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عن مال يصح ولو قبض احدهم شيئا من بقية الورثة (١٥٦) ويرى من التركة وفيها يد على الناس لو اراد البراءة من حصته الذين صح لآوا اذ قيل حصته

من الورثة لا قيل ان الدين من اقله ولو قال وارث تركت حتى لم يطل حقه لان المال لا يطل بالترك فهو صحيح بانها اى الام لو تعرضت لاسقاط ما استحقه من التركة لا يطل حقهما من الارث واثبتا علم (سئل) في أمة اعترف سدها بانه وطئها فاثبت بيبث بعد اعترافها بوطئها بيبث نسبا منه وورثت في تركته مع بقية ورثته أم لا ثبت نسبا منه وورث (اجاب) لا يثبت نسب ولد الامتن سدها بمجرد قوله قد وطئتها الا اذا ادعاه لنفسه فاذا مات السدس لارث البنت المذكورة من ماله الا اذا ثبت بينه شرعية معدلة دعوى السيد لها واذالم تثبت فانبت من جلمه ماله الموروث عنه ولو رثته والحال حسنه واثبتا علم (سئل) في امرأ اذا شهدت على نفسها انها لا تستحق قبل ائحياحقا من ممتلكات والدها وان الذي قبضه اخوها من الدون الخفة عن والدها وصالحا استحقاها

بعدم صحة الكفالة كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كهاه مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غايه ما هنا ما ائقي به في انشاء الكفالة وفي مسئلتنا اقرارا بالكفالة (سئل) في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخرها منه فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مؤخرها تم تصع الهبة ان قدر على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخانية (سئل) فيما اذا فقد لهند متعة واثبتت بيداها كرهته وهددته بالحكم وباجبارهم بذلك الآن بشرط ما يبلغ من الدوام وعلم بذاته ان لم يفعل ذلك أو تمتع به ماهدته به لعقد نكاحها وان الحاكم يمن بأخذ مجرد الكلام ووصول الاذنية بقوله لا دفع لها بعض المبلغ خوفا من ذلك وكتب لها الباقي أنها استحقته بمقتضى اقرارها كذا فهل يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولا بد من رجوع على هند بعد دفعها (الجواب) نعم وفي هذه المسئلة في الخبرية من الاكراه مفسلة وكذا في غيرها (سئل) فيما اذا كان لزيد ما من الدوام بمدة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وبينه شرعية فأمره ما كساسة ذو شوكة بأن يبرهم من المبلغ وأخذ مستنداته بالقهر والغلبة بعدما هددته بالحبس والوضع في الزنجر الحديد وغير ذلك مما وجب غنا بعدم الرضا وهو قادر على ذلك وعلم ببدلته لخال انه بطل ذلك ان لم يبرهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الاقرار غير صحيح (الجواب) نعم قال في شرح التنوير لا يصح مع الاكراه اقراره مدونه وارأوه كقلبه بنفس أو مال لان البراءة لا تصح مع الهزل وكذلك لو كره الشفعة أن يستكت من طلب الشفعة لا يطل شفعته اه (سئل) في رجل أقر لا تحريم بعد أن كره على ذلك من ذي شوكة اكراهه معتبرا فهل لا يصح اقراره (الجواب) نعم قال في الخبرية لا يصح الاقرار مع الاكراه الاجماع اه اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فقد ائقي بعض المتأخرين بصفته كذا في سرقة الظاهر به اشياء من الاقرار (سئل) فيمن أقر ربه بالاكراه المعتبر شرعا ويرد الاثم فسخ الاعادة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر الاول وهو ما يحتمل الفسخ كبيع وشراؤه واجارته وصلمه وارأوه مدونه أو كلفه وهبته فانه اذا كره على واحد منها بأحد نوعي الاكراه يبر الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا بعدم الرضا والمشاشره مع هذه العقود فتفسد بقاؤه الخ اه (سئل) في امرأ ذكأت بملهي يبيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من وجبل وريد المرأة الا ان اخذ الدار ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لهذا (الجواب) نعم وفي السراجية كره على التوكيل فكل لم يصح تنازخا في وفي فتاوى عطية الله اخذ من الاكراه سؤال ترك مضمونه أن رجلا فرغ الوالد كاه عن زوجته من مشقة متراض لها بالاكراه المعتبر شرعا فاجاب بانه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ اراضيها اذا كره على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهين ان كان عقدا لا يبطل الهزل مثل الطلاق والكنكاح والعناق جازا للعقد ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا يبطل الهزل مثل البيع والشراء والاجارة وغيرها فانه لا يجوز ويبطل وسواء كان الاكراه بشي يخاف منه التلف ولا يخاف لان التراضي من شرط

منه وهو غناية وأرثون قرنا فهل عنهما ذلك من الدعوى بحصتها على مدونين ثامن مدين والدها واذا اعترف لشوكة انه من جهة ما قبضوا شهدت به قبيل قوله في حقها لم لا وهل اذا اعرفت انها اقترنت منه كذا ثم ادعت انها اقترنت به ولم تكن قبضته بحلف لها (لا) اجاب لا ينعها هذا المذكور عن الدعوى بدني على مدونين عليه من الواله لا يصدق اخوها عنه قبضه ونشأه اشهادها قال في آخر الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين مستشهدا بآيات ان قال فلدا يستوفى جميع ما ترك الوالد من دين على الناس وقبضت ذلك كله ثم ادعى على رجل ديني لانه ائقي بيبثه واقضى به بالدين اه وأنت خبري بأن واقعة الحال اولوية واذا قالت اقترنت

بالمالك ولكن ناقضه بخلافها انما اقرت كاذبة فكأنه في المتأخرون واستقرت كلهم عليه والله اعلم (سئل) في رجل ادعى بالو كالة عن آخره على واحد من الميت بدعي عليه فاقوله بالو كالة وانكره الدين ثم اثبت في وجه المدعي عليه الذي هو واحد الورثة هل يؤخذ من جميع التركة ام يلزم المدعي عليه فقط (اجاب) ان شهدهم المقر بالو كالة فرجل آخر يؤخذ من جميع التركة والافلا في مجموعته يؤداه نقلا عن الزادات ان انكره الورث الدين على أبيه واقام المدعي بينة بقضي بالدين ويستوفى من جميع التركة لان من نسب هذا الورث وهذا الان القضاء على الورث يكون قضاء على الكل فان اقر هذا الورث بالدين وكذبه سائر الورثة (١٥٧) فلم يقض القاضي باقراره حتى شهد هذا

الورث واجبي بالدين على الميت جازن شهدا بينهما ويقضي بالدين ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة اهـ وهما اقراره بالو كالة نفذ على نفسه لاعلى بقية الورثة فهو نصم في حق لافي حتى غيره اذ اقره له بالو كالة فاذن عليه لاعلى البقية فيؤخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الفقيه الشيعي والبصري ومالك وابن ابي ليلى قال وهذا عدل وأحسن والله اعلم (سئل) فيما اذا أقر بحضرة بينة شرعية في مرضه بان في ذمته لزوجه خمسة وعشرين دينارا فذهبها مؤجلا وصدقته فيه وباعها نصف داره له وصدق على ذلك بعد موته بعض ورثته وكذب البعض فهل الافراد والبيع المذكوران صحيحان أم لا (اجاب) اما الافراد بالمرخص فصح كانت ممن يؤجل لها المثل المقر به كما صرح به في جامع الفصولين وغيره معال بقوله اذ يقبل قولها في

صحة هذه العقود والا كراهوا كان بالحسب والضرب فانه يقول الرضا شرح الطحاوي الاستيعابي ثم قال عطاء الله افندي ما نصه والتوكيل من العقود التي يطلعها المزل فلا يصح واذ لم يصح فيكون الزوج فصوليا في فراغه فلها ان لا تحسبه وتأخذها (أقول) يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق فقد صرح في سنن التنوير بقتلهم الا كراه وقال في شرحه للعلاء وما في الاشيا من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه اهـ وكذا قال في نهج الخجالة اي ما في الاشيا من الفساد في الكتب المجددة كالخانية والبرازية والمجبى والبحر وتبيين الكثرة في جعل ما في الاشياء على اعتماد القياس لكن القول عليه هو الاستحسان في مسائل معلومة ليس هذا منها وصار الزبلي في التبيين ولو كره على التوكيل بالطلاق والعناق فواقع الوكيل وقع استحسانا والقياس ان لا يصح الو كالة لان الو كالة تبطل بالهزل فكذلك اكره كالبيع وأمثاله وجب الاستحسان ان الا كراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن وجب فساد فكذلك التوكيل يقع فساد الا كراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الو كالة لكونها من الشروط الفاسدة لم تبطل نفذ تصرف الوكيل اهـ وحاصل العلة المذكورة ان الا كراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد يمنع انعقاده وانما وجب فساد لان الشروط الفاسدة تؤثر في بطلان التوكيل حيث لا يفسد بالشروط الفاسدة فيفسد بالفساد ومقتضى هذه العلة ان الا كراه في الطلاق والعناق وغيرهما استحسانا وعلى هذا تقدم عن التنازلية فتاوى عطاء الله افندي مبني على القياس الان يقال ان نفس الطلاق والعناق يصح مع الا كراه فكذلك التوكيل به بخلاف نحو البيع فانه لا يصح مع الا كراه فلا يصح التوكيل به والزام أن يكون الوكيل مريضا على الاصل في باب الا كراه اما في الطلاق والعناق فلا يلزم ذلك حيث لا يتغير على الاستحسان على اطلاقها فلتأمل هذا وقد وقع السؤال عن الو كالة بالنكاح هل يصح مع الا كراه ومقتضى ما ذكرناه فصح ان النكاح نفسه يصح مع الا كراه كالطلاق والعناق فكذلك التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشياء وقال ولم أره متوقلا اهـ وخالفه الخبير الرملي في حاشيته على المخوع والظاهر أن سكوتهم عنه لظهوره لانه لا استحسان فيقبل هو على القياس اهـ أي فلا يصح لكن الخبير الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البصري باب الطلاق الصريح أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصح بهم بان الثلاث تصح مع الا كراه ثم ذكر ما قد سنده من الزبلي وغيره ثم قال فانظر الى علة الاستحسان فقدها في النكاح فيكون حكمهما واحدا تأمل اهـ ولا يخفى أن هذا هو الوجه والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو ذراهم معاومة ورهنت امرأته بدارها عند عمرو بطريق الا كراه المعتبر شرعا من زوج جهاز بذل زور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الرهن غير صحيح ويحقق الا كراه من الزوج (الجواب) نعم الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الا كراه كافي للبرازية والدر المختار وغيرهما والزهني لا يصح مع الا كراه لان ما يصح مع الا كراه عشرون وليس من ذلك كافي باب الطلاق من التهر (سئل) فيما اذا اشترى يد من عمرو وأشجار زيتون بالا كراه المعتبر شرعا وتصرف يد بشترهما صدق يد عمرو والان في بيع البيع

تمام مهر مثلها بالاقرار الزوج وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين اعطاها ببناعه من مهر مثلها لم يحسن اذا لم يصح من الوارث لم يحسن في المرض ولو بين المثل الا اذا أجاز ورثته والحاصل ان الاقرار لها بالدين انما المذكور مرقعه راجع بحيث لا يادة فعلى ما يؤجل لها المثل ولا يحتاج فيه الى تصديق الو رثة وان كان فيه يادة لا يصح الا به ويصح فيها مهر مثلها وان البيع لها لا يصح الا بالرضا لورثة فان رضى البعض ورد البعض جاز في حصة من رضى ولم يحسن في حصة من لم يرض وهذه الاحكام كلها صرح بها في جامع الفصولين في أحكام المرضي والله أعلم (سئل) في رجل أقر في مرض الموت بعشرة من قرش شامن المهر المشروط تجهيله لزوجه المدخولة انما باقية لها في ذمته وباعها به زيتونا

مرونا عندئذ لغيره هل يصح إقراره في تلك الحالة ويبيع الزين أم لا (أجاب) لا يصح إقراره لها بقائه شيء من مهرها والشروط عليه تجب له قبل النحول بما أذعوا به بعد النحول لا تصح منها إقراره لها به لا يصح لأنه إقرار أولاد وهو لا يصح في مرض الموت ويبيع الزين المروون عنده بصفته أعلمهم الشمس والله أعلم (سئل) في رجل يذهب ويبيع في حوائج الحاجة والخارجة غرائب في وجهه أصفرا وفي جسده تغير لا يمنع ذلك عن النظر وجداً ثم يولد له في بلد آخر وهو في هذه الحالة فيزني فراشاً من جسيم ما في بدله لآخر فلان هل يصح إقراره ويكسر به شرعاً أم لا (أجاب) (١٥٨) نعم يصح إقراره ويعمل به شرعاً حكمه حكم الصحيح ولا يلزم من أصفره الوجه وغيره الجسد الحاقه بالمريض

والغايه وتضمن زيد بقيمة ثلث ثبوت الذي تصرف به في المازورة بعد ثبوت ما ذكره شرعاً فهل ذلك الذي تقتضف أحكامه من أحكام الصحيح فان الانسان لا يتلوع من مرض ما فإدام يخرج في مصالحه لا بعد مرضه بزيادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والذئ ما لم يصح صاحب فراش فهو كالصحيح فإذ ذلك علم أنه كإقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح إذا قال جبيع ما في يدي وأوجع ما يعرف بي وأوجع ما ينسب إلي فلان يكون إقرار اللاحقة حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الخاتمة قال ما في يدي من ثقل أو كثير أو هيد أو متاع فلان صح إقراره لأنه علم وليس بمجهول اه فكل شيء ثبت أنه كان يملكه يصح به الحكم الشرعي كجهود صريح كلام علمائنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين كثر من بينهما السواي والمفاهيمات تقر بينهما لدى نائب الحكم كرفع أمره إلى القاضي الكبير المستنبذ فهي نائبة عن

والغايه وتضمن زيد بقيمة ثلث ثبوت الذي تصرف به في المازورة بعد ثبوت ما ذكره شرعاً فهل ذلك الذي تقتضف أحكامه من أحكام الصحيح فان الانسان لا يتلوع من مرض ما فإدام يخرج في مصالحه لا بعد مرضه بزيادة قال في الجامع الصغير صاحب السبل والذئ ما لم يصح صاحب فراش فهو كالصحيح فإذ ذلك علم أنه كإقرار الصحيح وقد صرحوا بأن الصحيح إذا قال جبيع ما في يدي وأوجع ما يعرف بي وأوجع ما ينسب إلي فلان يكون إقرار اللاحقة حتى لا يشترط فيه شرائط الهبة قال في الخاتمة قال ما في يدي من ثقل أو كثير أو هيد أو متاع فلان صح إقراره لأنه علم وليس بمجهول اه فكل شيء ثبت أنه كان يملكه يصح به الحكم الشرعي كجهود صريح كلام علمائنا والحال هذه والله أعلم (سئل) في أخوين كثر من بينهما السواي والمفاهيمات تقر بينهما لدى نائب الحكم كرفع أمره إلى القاضي الكبير المستنبذ فهي نائبة عن

سماعه دعواهما عليه قالوا أن أراد الدعوى عليه ترسله إلى هذا الجانب ولا تصح عليه دعوى فأدعى عليه إلى النائب فقال على سبيل الانكار منهما واستبعاد ذلك عنهما أنا قلت أيا كلاً كما يعني بذلك غاية الاستحكاك والاستبعاد هل يكون إقراره بمنزلة أسهم أو أعجم أم لا ولو أذعن ذلك وأقر به وشهد عليه شهوده أم لا (أجاب) لا يكون ذلك إقراراً بالاجماع وانما هو استبعاد منه لصدر الخصامة مما هو الدعاوى عليه وإصال الاديه اليه كما هو جار على الاستبعاد أذنه من هو محسن لغيره لمقاتلته بضد ما يامل منه من مجازاة الحسن بالإحسان لا بالساعة وهذا أعجمي مجمع عليه أي عدم كونه إقراراً باقتل والله أعلم (سئل) في رجل دفع له يدوانه

(كتاب)

صاونا وثيا وند اود يعقوا ذنله في بيع الصاونا والشباب بمصر ففعل ودفع ثمنها وفي الاسخر بعد وفاة والده المذ كور فادعى وكيل زوجها
الولد على ان كلام الصاونا والشباب والنقد ملك للولد دون والده وطالب بمعاينة ابنته زوجة الولد بالارث ثمنه فأجاب المدفع عليه بانكار كونها
ملكاً للولد فأتاه إلى والده سلمها إلى ولد المذ كور يعرف كان مأموماً في ذلك هل تكون للوالد ففجر على فرائض الله تعالى ان اعانه الله الولد
ففجر على فرائض الله تعالى ان اعانه واذ قلته هي والوالد هل وتقسما كما بين ورثة الولد والحال هذه تطالب بتسليمها لثمنه فوضع الشرعي
أم لا (أجاب) هي للوالد لا للولد فقد صرحوا قاطبة بأنه اذا قال هذا الذي يدفعه في أو سلمه في عمرو (١٥٩) فهو زبدر صرح به في الخطا وصقوا البرزانية
والنثار خاتمة وغيرها ولا
شبهة في وجوبها بطال
القسمه والحال هذا
ذكر اذهو وقسمه مال الغير
على الغير فلا يجوز وانته اعلم
(كتاب الصلح)
(سئل) في قوم لهم قوة
ومعنة اتهموا أهل قرية
بأغراق آدمي في بئر وعجز
أهل القرية عن درهم عن
أنفسهم وأمرهم بالبدل
ثم من المال ففعل رؤساه
القرية وجعلوا لهم مالا
لأجل انتقام حال القرية
فهل يلزم الجرم يستوى
أهل البئر وغيرهم في ذلك
أم يخص ما سهل البئر
(أجاب) حينما تكن لهم
قدرة على منعهم وكان
أخذهم لذلك قسراً على
وجه التفرير فالمرأة على
الجميع والحال هذه ولا عبرة
لكرههم بعضهم وامتناعه
وفي مثله قال الفاروق
تركتم لبعث أولادكم وهذا
مستطوع من فروع متعددة
ذكرت في القسمة والاجارة
والصلح والله أعلم
(سئل) في النزول عن

(كتاب الحجر والمأذون)

(سئل) في رقيق مجبور يعقل البيع والشراء اشتري من آخر نصف قرس فهل مولا مجبور بين أن يجيزه أو
يقبضه (الجواب) نعم (سئل) في عبد رقيق مجبور يبدد ماله وهو جاري في ملك جماعة ما لو من فسل يكون
العبد وما يندمل اليه المذ كور (الجواب) نعم الحجر هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصغر ورق وجنون
في الجانبين والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة بله ككف يحتاج كمال الرأي كالحجر غير أنه وما في يده ملك
المولى فلا يجوز له أن يتصرف لأجل حقه شرح الكثر للعبي (سئل) في رجل من مسنعتوه في ذنله دون
لزوجاته وله أولاد صغار وكبار ولا ولي له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فاقرضوه هذه الحالة
أن جميع ما يعرف به ونسب اليه فهو لآبائه فلا ينفلح الصغير هل يكون قراره المزبور غير صحيح (الجواب) نعم
حيث كان معنوه فاقرضه المزبور غير صحيح * العتة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه بشبه تارة
كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين درر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام
فاستدبر الآلة لا يضرب ولا يشتم كايقله المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف
عنه ذكره البايع منع وتصرف الصبي والعتموان كان أفعاً كالاسلام والاهتمام صعب بلاذن وان شازا
كالعالم والعتاق لاوان ذنله وليس ماوما ترددين نفع وضركا لبيع والشراء توقف على الاذن قال أذن
لهما الوصي فهما في شرايع بيع كعبد مأذون والشرط أن يعقل البيع والملك والشراء واجب البه تنوير
من المأذون زائد البايع وأن يقصد البيع ويعرف القين اليسير من الفاحش وهو ظاهر (أقول) وهو ظاهر
جسلة حاله أي والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء كأن يعرف ان الجنسية في العشر متلغين فاحش
وأن الواحد فيها يسير فان ذلك ظاهر فمن لم يعرفه لا يكون عاقلاً كصبي دفع اليه رجل كعباً وأخذته فوه
فانه اذا فرغ ولم يعرف انه مغبون لا يصح تصرفه أصلاً بخلاف ما اذا لم يعرف القين اليسير من الفاحش فيها
فهو قبيح فانه غير ظاهر فيجب على كثير من الرجال العقلاء فضلا عن الصبيان وهذا التقير وإن دفع
ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش مختص بمخاطبة المعارف فيقضي ان لا يعتبر بهذا الشرط اه فاعتم
بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام كما أخطأ في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في
رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفتق بقبعة الشهور فاذا أقرأ ورهن أو فرغ عن تيماره في حالة افاقته
هل يكون ذلك صحته (الجواب) نعم لأن المجنون في حالة افاقته كالعاقل كالجرح به الزبلي وغيره
(سئل) في صغرة تبعة بلغت غير رشدة سبته بتدرة وثبت ذلك عليها بالينة الشرعية على قاض شرعي
فهل يحجر عليها ولا يسلم مالها لباحثي تبلغ خمساً وعشرين سنة (الجواب) حيث بلغت غير رشدة لا يسلم
اليها مالها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لان المنع كان له لاجل التاديب فاذا بلغت
ذلك السن ولم تتأدب لم تقطع عنها الرضاة بالافلا معني الحجر بعده وعند هذا لا يدفع اليها المال ما لم يؤنس منها
الرشد فينتدفع اليها المال الاثماً بيان الحجر على الخرق السفة قال في التنوير وشرحه وعندهما يجزى

التجار ان يمال على اصحابها كاهو الواقع في زماننا هل يجوز وأنه لو تزله وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه به هل يملك ذلك أم لا
(أجاب) الاستحقاق للتجار باعطاء السلطان لادخل لرضا الغير وجعله فالاعتراض عند لا يجوز والدليل على ذلك ما في في البرازية وغيرها
في كتاب الصلح له عطاء في الدوان ما من ابن فاصطالحا على أن يكتب في الدوان اسم أحد هدموا يأخذوا العطاء والآخر لا شيء له من العطاء
وينسذه من كان له العطاء مالا معلوماً فالصلح باطل وبقدر الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق ان يعطاه باثبات
الامام لادخل لرضا الغير وجعله اه فهو صحيح في عدم جواز النزول عن التجار وأن النزول له يرجع بما ينال كجواهر ظاهر وان

كان توليه من لا لنفسه من قدر أيت الشيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي عند قول صاحب الاشهاد في النزول عن الوطاني فما نصه والفقير على عدم جواز الاعتصام عن الوطاني وقوله لهم الحقوق المجردة لا يجوز الاعتصام عنها حتى الشفعة وغيرهما صريح في رد قول من قال يجوز النزول عن الوطاني فالجواب أن التبرار هو عطاء المقاتل وحاكميته في بيت المال وولاية الاعطاء والمنع في ذلك السلطان لانه هو مكتوب عليه فيعيبه والنزول عنه لا غير صحيح فلن يدفع المال أن رجوع فمعو يسترد من دفعه كاهو ظاهر روايته على (سئل) في وجوب نخصهما على حسبة بلدة بالمقاطعة ممن يلي اعطاء (١٦٠) الحسبة كذلك ثم اصطلح على أن يبذل أحدهما مالاً الا لا تخروصت كتب على اسمي في الدوان

الخر بالسفة والغفلة به اي بقوله ما بقي صانته له اه فخلص من ذلك انهم اذا باغت غير رشيدة عند أي حنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين سنة عند ههنا أي أن يؤنس رشدها واذا جرح عليها بالسفة والغفلة فعندها لا يدفع اليها المال حتى يؤنس رشدها ه في الاول المتي به قول الامام فانه قدمه في المتي والهداية وحزم به في التنوير والرد في الثاني المتي به قوله ما كافي التنوير (أقول) والتخلص المفيد في مسئلة من بلغ غير رشيدانه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس بجرح لانه لا يرى الجرح على الحر البالغ وانما هو منع للتأديب قصص تصرفاته في هذه المدوة بعدها سلم اليه ماله وان لم يصبر رشيدانه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فانه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخا ولا يجوز تصرفه فيه وهذه مرة الخلاف وتظهر الثمرة أيضا في الوقوع وصيبه اليه المال بعد ما بلغ هذه المدوة وهو مفسد بعضه عندهما لا عنده وظاهر المتون اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدوة صرح غيرهم باعتماد قولهما ثم صرح غيرهم بترجيح قولهما بصحة الجرح الى الحر السالف العاقل بسبب السفة والغفلة والذين فقد صرح في الجانب في كتاب الخطايا بان الفتوى عليه وفي القهستان انه المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الاترازي كاذ كره العلامة قاسم أي أن ما جرى عليه أصحاب المتون من انه لا يجرح على الحر تصحيح الترازي بمعنى أن أصحاب المتون التزموا ذكر الصريح وهم في الغالب يشون على قول الامام وقدموا في هذا المسئلة على قوله فهو تصحيح التزموا ما صرح في الخطيبة من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاترازي ثم علم أنه قد كفي التنازع خاتمة له في خلاف عندهما في أن الجرح بسبب الدين فيقرر الى القضاء واختلف في الجرح بالسفاد والسفة فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد يثبت جرح بالسفة اه ومثله في الجوهر حيث قال ثم اختلف فيما بينهم قال أبو يوسف لا يجرح عليه لا بجرح الحاكم ولا يتنقل حتى يطقه وقال محمد فساد في ماله يجرح واصلح فيه بالقضاء ثم فيما باعه قبل جرح القاضي يجوز عند الاول لا الثاني اه وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حوز في رد المختار على الترامختار فاغتنم (سئل) في يتم بلغ رشيداً فطلب ماله من أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت أنه بلغ رشيداً يؤمر الوصي بتسليم ماله (الجواب) نعم (أقول) في حاشية البيري على الاشياء قال في خزنة الاسكندر التيم لم يفعل بدفعه اليه ولو يكن ثأني وصبر به بشئ بعد ثني فان وجد مصلحاً دفع اليه ماله وان كان اجناماً فسد ثأني بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس بالولي أن يدفع اليه شئ من أمواله وبأذنه بالتجارة للاختبار عند ثنائين من رشده ادفع اليه الباقي والرشدها الاستقامة والاهتداء في حفظ المال واصلحه اه وفي المنع عن الخاتبة يتم أدركه مفسداً غير مصلح وهو في جرحه وصبر عليه القاضي أو لم يجرح فسال وصيه أن يدفع اليه ماله تدفع اليه ماله في دفعه من وصيه لان دفع المال اليه المصع علمانه ماضع لتضييع فيمن ولودع اليه وهو وصي مصلح وأذن له في التجارة فضاغ في بدله فيمن اه فهذا كله يدل على ان علم

ولا يضره في فبها لم يصح ذلك أم لا يسترد ما دفعه اليه (أجاب) لا يصح ذلك وله أن يسترد ما دفعه وعلى الاستردوه الصلح وعلى ذلك ما حل كسفة من مات وله عطاء في الدوان فاصطغ ابنه على كتب اسم أحدهما في الدوان ويبدل لآخره مالا في مقابلته وكسئلة السارق اذا أخذ شخص فدفعه مالا في مقابلته فهو باطل و رد البذل الى السارق والله أعلم (وسئل) مرة أخرى بما صورته في رجاين نخصهما على حسبة بلدة بالمقاطعة بما جرحا من النخاصة فقد دفع أحدهما مالا ثم لم يفعلى انه مستحق طلب الحسبة المذكورة بنفسه أو بنائيه فالبالغ المدفوع في نظير اسقاطه حقه من الحسبة المرقومة يكون في نفسه له يرجع به نصا على ذلك وارأ كل الاسخرا واعاما وأشهد كل على نفسه اه لا يستحق قبل الاسترخا ولا استحقاقا كجرح العادة

في اسكوك وهذا كعرضه في الحسبة المرقومة فهل دفع المبلغ أن يرجع به الى حاله أم مقر بأنه أخذ في نظائير الوصي قوله في الاول أي في عدم دفع المال اليها حتى تبلغ خمس وعشرين من وقوله في الثاني أي حصة الجرح بسبب السفة وعدم الرشد والحاصل أن الخلاف بين الامام وصاحبه في مسئلة من أحداهما من بلغ غير رشيد هل يمنع عنه ماله مدعة مؤجلة أم لا فعنده مدته خمس وعشرون سنة وعندهما لا مدته معينة بل لا يمين استئناس الرشوان صار شيخا والثانية أن هذا المنع هل هو جرحي لا منع تصرفاته في أثناء المدوة أم غير جرحي ذهب الامام الثاني ومنههما الاول والمتي به في المسئلة الاولى قول الامام وفي الثانية قولهما اه منه

تركه الحسبة المذكورة ولم تعرضه فيها (أجاب) للدافع الجوع عما دفعه والحال هذه إذا الصلح على مثل هذا بطل إجماعا إذا المقاطعة على الاحتساب لا يجوز شرعا والبرزاق في المكفر على فاعل ذلك كملت تقوم بها القيامة عليهم والبراءة العام الواقعة في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى صرحوا به قاطبة وخصوصا ما قرره بعده أنه أخذ المبلغ المذكور في نظيره قاطبة محققين الحسبة المذكورة ولا حجة له وعلى تقدير أن يثبت له حق في ذلك فقد قالوا الحق المجرى لا يجوز الاعتصام عنها حتى الشفعة فلو صلح عنه بمال لاختاره بطل ولا شيء له ولو صلح أحدى زوجيه بمال لتزول عنه بلزم ولا شيء لها وكذلك الصلح عن حق المروء في الطريق والشرب (١٦١) على الاختلاف في هذين لا يجوز زنا بالث في المكسوس والضرائب والمقاطعة عليهم وأخصوصا

علق الإبراء بشرط وتعلق الإبراء بصحح كافي المتون والشروح والفتاوى وأصل تناول المبلغ المقرم على الوجه المطلوب وحرام لوجه لعله فهو والى باسواء وقد صرحوا بأن الإبراء عن الربا لا يصح وتسمع الدعوى به وتقبل البيعة هذا وأقراره بعد الإبراء العام بأنه أشده نظير تركه الحسبة بقرينة إقراره بعده أنه لا شيء في ذمته وقد أقر في شجيم في ذلك بسماع الدعوى وقبول البيعة وصدمت الإبراء العام لذلك أعذمان كلام فاضلان في الصلح مبرح به في الاشتباه في كتاب القضاء وما صرحوا به أن كل صلح حلل حلما أو حرم حلالا فهو باطل والحاصل أن المبلغ الذي تناوله الرجل المذكور في مقابلة التركة الزو لا قائل بحله ولا مستور له شرعا فالواجب على من يسط الله بذات الحكم رد ما

الوصى يصلاحه ورشده يعني في جواز دفع المال إليه وقبل البلوغ فلا يضمن الوصى وأنه لو علم عدم رشده لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشيد بعد بلوغه وأنكره الوصى لا يؤمن الوصى بتسليم المال اليه ما يشترطه كما في صورة سؤال المؤلف ويقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع اليه ما له وتصح تصرفاته أم لا يضمن أثبات رشده والذي يظهر في الأول والآخر أن كل من بلغ لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الاشياء للسيد محمد أبي السعود عن الولو الحية وكما يضمن بالدفع البهوه ومفسد فكذلك يضمن بالدفع قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ ولعله يجوز على ما إذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبدرا لمقامه لا قبل بلوغه ولم يظهر رشده أم لا كان قبل البلوغ غير رشيد لا يجوز له دفع المال إليه قبل البلوغ فيصعد أولى وأما لو يعلم قبل البلوغ أيضا فتعني تعطيل الحاشية المارة نقاؤه لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن السنن من العوارض ومقتضاه أن الأصل الرشد وفي المتن فإن بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ما له حتى يبلغ خساو عشرين سنة فتقيدوا ذلك ببلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يبلغ حاله فإنه يسلم اليه ما له ثم أيت في فتاوى العلامة شيخ الإسلام الشافعي سؤاله بلوغه ولم يعلم حاله قبل الأصل بعده الرشد أو السفوه هل يودفع اليه ما له ثم ظهر مفسدا بغير الدفع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي رفع عنه الجرشيات أحد هذان الولي له بالتجارة والثاني ببلوغه اهـ إلى أن قال فمن بلغ ولم يعلم من حاله مفسد ولا رشد كما هو في صورة السؤال إذا دفع الوصى اليه ما له فظهر مفسدا لا يضمن الوصى كما يشترط إليه لتعليل فاضلان ولأنه قد زال عنه ما يجزى بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع لم يظهر منه مفسد وقت الدفع ولأنه لا يسفه لا يصير مجعورا عند أبي يوسف لا يتجسس القاضي كأنه من الممكن الواجب على الوصى أن لا يدفع اليه المال إلا بعد الاختيار اهـ فقد تحرر أن اثبات الرشدا لا يحتاج إليه عند دفع الوصى له وعليه يعمل ما في فتاوى العلامة الشافعي أيضا حيث سئل فين بلغت وعليها وصى ولها ما تحت يده فهل يشتريه ما يجزى بالبلوغ الجواب لا يثبت إلا بجملة شريعة فإن بلغت رشدا سلم اليها ما لها ولا خلاف في ثبوت منها الرشد اهـ ونقله عنه في الخبرية وأقره وتعين حله على ما قلناه والناقض كلامه الأول وهذا وفي حاشية المنع للغير الزمى وهناتى لم أرهم ذكر وهو أنه لو امتنع الوصى من دفع ما له بعد الحكم بالرشد بعد طلبه فلو كان مفسدا لا يتقار أن ذكره ولا شأن به يضمن إذا تمكن من الدفع فلم يدفع تعديه في المنع وكم كانهم لم يذكر وهو ظاهره وأما ما بلغ رشدا غفلت ما له فتمنع قبل أن ينكشف حاله لا يعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختيار فلو كان لا يضمن الخ فاعترض هذا القول أن الفرقة وكتب المؤلف من فتاوى قارئ الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ إذا تصرف ببيع وأشترى وأقر وتزوج فآذى أبوه وصيه أنه تحت آخر وأنه مفسد فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة جرحه أنه تعالى أنه إذا بلغ غلاما فبيع تصرفاته نافذة بزمه أحكامه ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيره مما له مجبور إذا أخرج عليه ما كرم ونفذ كما تخبركم الحاكم الأول والاخير تصرفاته نافذة على القول

(٢١ - فتاوى حامدية - ثاني) مستحقه والله أعلم (سئل) فيما لو اعترفت الورثة بأن ما في ذمة فلان مورثهم من المبلغ كذا وكذا لعدم اطلاعهم على ما للمورثهم من الدين وكتب بذلك بخلاف قبضوا المبلغ ثم ظهر أن ذمتهم لم يمتد لهم الدعوى بمطهر وأما البيعة عليه أم لا وهل إذا دعوى الصلح بينهم وكتب به مفسد أو أكل منهما لا شرع يدعوهم ثم ظهر فساد الصلح بقوى الائتمار وأدت الورثة العود الدعوى إلى مثل تصح دعواهم أم لا (أجاب) فنزلهم الدعوى بمطهر واقعة البيعة على الزا المدعى ومنه أنه لا بدعى منها بأربع ثم إذا دعى بعد ذلك ببيعتها أو بشي من موعده لا يمنع أن ليس فيه تناقض ولا راحة تعارض كماله وظاهره وأما العود إلى الدعوى بعد الإبراء

الصلح في العزاية في آخر الناس مع كلب الدعوى حوى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أم كل منهما إلا خوفاً دعواه وكتب وأقر المدعي أن العن للمدعي عليه ثم ظهر فساد الصلح بقوى الأثرة وأراد المدعي العود إلى دعواه قبل أن يصلح لإصلاح السابق والخيار أنه تصح الدعوى والإبراء والإقرار بضمن عقد فساد الصلح بقوى الدعوى لأن بطلان التصح يدل على بطلان التصح ولينص هذا الخيار أن نحو الزمان يحرم والإبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بأن يقرأ النص بعد الصلح ويقول أرى أنه أراء ما عاين داخل تحت الصلح وأقر بأن العن له أفرأه داخل تحت الصلح (١٦٢) ويكتبه كذلك فان ما كلاً حكم بطلان هذا الصلح لا يمكن المدعي من إعادة دعواه انتهت ومثله

في غير الزبارة والله أعلم
(سئل) في تركه الميت
إذا كانت مستغرقة بالدين
فصلحت الزوجة عن أوقافها
ومهرها بشئ من التركة
هل يصح الصلح أم لا (أجاب)
استعرا أن التركة بالدين
تسحق الوثمة من المال في
التركه فلا يصح صلحهم ولا
قسمتهم كما صرح به في
الهداية وغيره والله أعلم
(سئل) عن المختار حين هل
لأحد هتمان يرجع بعده
أم لا (أجاب) ليس له ذلك
حين وقع صلحاً والاصل
صحته في الزبارة لو شل
عن صحته يبقى صحته خلا
على استيفاء الشرائط إذ
المطابق يعمل على الكمال
انحالي عن الموانع للصحة
والله أعلم (سئل) في تركه
بين زوجة وأخ صاحبت
الزوجة الأخ وأخرجته من
التركة على شئ معلوم وكتب
صلح الخارج بينهما ومات
الأخ هل لأولاده أن يدعوا
في التركة شيئاً كان مظاهراً
وقت الصلح أم لا (أجاب)
ليس لأولاد الأخ أن يدعوا

المقتضى به (أقول) أي شافوا هذا أثماً يبدل ما قدمنا من أن الأصل الرشد واحترز بقوله على المقتضى به عن قول
محمد بن أنه يشترط الحجر بمجرد السبق وفيه دلالة على أن المقتضى به قول أبي يوسف من أنه يقتصر على القضاء تأمل
لكن اشتراط التنفيذ مني على قول أبي حنيفة من أنه لا يجزى على الحرب البالغ ورأيت في فتاوى التمر تاشي
صاحب التنوير جواباً عن سؤاله أن مذهب أبي حنيفة أنه إذا بلغ السليمة عاقلاً فجميع تصرفاته نافذة
وتأزمه أحكامها إذا جازع عليها كمن نقضها كمن أخرجكم الحاكم الأول قال الزهري في شرحه لأن الحجر
منه قوي وليس ببقاء ولهذا لم يوجد المقتضى به والمقتضى عليه ولو كان قضاء نفقس القضاء يختلف فيه فلا
بدن أمثاله اه لكن قال في الخامسة من كلب الحيلان التتوي في الحجر على قول صاحبين فيكون هو
المذهب المعقول عليه فاضى به القاضي نفذ ولا يحتاج إلى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام
التمر تاشي رحمه الله تعالى (سئل) في مدون معسرت الفلاس وأغراضها لو جاعل الشرعي وجب حجة
وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاستعانة بما دون ذلك المسكن ولا يكفها عنه إلى بيعه
وأداه دينه من غده فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وإذا كان المدون ثياباً يلبسها ويكتنه أن يجزى بدون
ذلك فانه يبيع ثيابه فيقتضى الدين بيهض غنها ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه وعلى هذا القياس إذا كان له
مسكن ويكتنه أن يجزى بما دون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن إلى الغرماء ويشتري الباقي
مسكناً يبيت فيه وعن هذا قال شيخنا أنه يبيع ما يحتاج إليه في الحال حتى أنه يبيع المدي في النصف
والنطق في الشتا وأذاع القاضي عند هتمان مال المدون لأقضاء دينه أو أمر أمثاله بالبيع فان العود على
المطالبة لا على القاضي وأما كذا في النهاية ولو كان له كونه من حديد يباع ويقتضى من العائن كذا في العنى
شرح الهداية فتاوى الهندي وتعام فروع المسألة في المبلغ وأشير به من الحجر وهي شهرة (سئل) في المدون
الحاضر إذا كان له عرض وعقار وامتنع عن أداء الدين بعد حله فهل يبيعهما القاضي للدين (الجواب)
نعم ولا يبيع القاضي عرضه وعقاره أي المدون وهذا عند أبي حنيفة خلافاً لما لا يرى يوسف ومحمد فان
عندهما يبيع القاضي ذلك لوفى الدين وبه أي يقولهما بقي كافي الاختيار وغيره وقال القاضي قول
صاحبه يبيع من قوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح كقول بعض الشيخ
قاسم وفي تبيين الكثر ثم عندهما يبدأ القاضي يبيع النقود لانها معدة للطلب ولا يتفق بينهما فلو كان يبيعها
أهون على المدون فان فضل شئ من الدين باع العروض لانها قد تعدد للقلب والاستمرار فلا يلحقه كبير
ضرر في بيعها فان لم يبق غنها باع العقار لأن العقار يعدل لقتناه في حقه ضرر في بيعه فلا يبيعه إلا عند الضرورة
وهذه إحدى الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضي يبيع ما يفتنى عليه التوى من عرضه ثم لا يفتنى
عليه التفتن منها ثم يبيع العقار فالحاصل أن القاضي نصب ناظر أخيه في أن ينظر للمدون كما ينظر للدائن
فيبيع ما كان أظن البهو يترك عليه مست من ثياب يديه الخزنجة في المخرج (سئل) فيما إذا كان لرفيق
ودعة عند ريدف فهاض يدلو كيل شرعى من سيد الرفيق لدى بينه شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وبقى

في التركة شيئاً بعد الخارج المذكور والله أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر كفاية وقف بأمر سلطان فأدى الاختصالي الرقيق
المأخوذ منه أنه أخذ حوائط الكفاية في زمنه فالحاصل على المدفعه هل يصح الصلح ويستحق المال أم لا يصح ويرجع به عليه لكون العوائد
انما هي شئ يدفعه الزارعون من ماله لكتاب لا من مال الوقف (أجاب) الدعوى المذكورة دعوى باطله وأصل دعوى المدعي الباطلة باطل
ويرجع مدفعه له والحال هذه كالمصغر من تحال الحرام أو تحريم الحلال وهذا ظاهر لا غبار عليه وقد صرح به كثير من علماءنا والله أعلم
(سئل) في متداعين جرى بينهما عقد صلح وكتب صلح الشهاد والتمار ويمنهما ثم إن فساد الصلح وأراد المدعي العود إلى دعواه هل له ذلك أم لا

(أجاب) نعم له ذلك في المختار كذا سكره البرازي في الدعوى في التاسع من دعوى الصلح والله أعلم (سئل) في زورته تناسوا الارث وأشهد كل منهم أنه وصله حقه من التركة ثم ظهر شيء من التركة لكن وقت الصلح هل تصد دعوى الورث المشهود على نفسه في حصته منه أم لا (أجاب) نعم تصد دعواه في حصته مما ظهر ولا يضره في ذلك تقدم الشهاد المرقوم قال في الاشياء والنظار في أوائل كتاب القضاء والشهادات والدعوى صالح أحد الورثة وأمر أعلمنا ظهر شيء من التركة لكن وقت الصلح الأصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازي اه وفي كثير من الكتب مثله فإذا كان هذا مع الإبراء العام فكيف لا تصد دعواه مع عدمه فانهم والله أعلم (سئل) (١٦٣) فيما إذا صلح أحد الورثة عن التركة وأمر أعلمنا ظهر في التركة

الرتق فطلب الورثة بعتهم زيد بدوت وجهه شرعي فهل ايسر له ذلك والدفع المذكور جائز (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا خلعت زيد المأثر بالصلح بالبرازي أو ببيع عشرة سنتين وجهه هذا البكر البائع من عصمته وعقد نكاحه بعد الحاقها بالصلح بها على مؤخر صدقها المعلوم وهو ممن يحتمل مثله فهل يكون الخلع صحيحا ولا يشيل بحجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال صلا (الجواب) نعم (سئل) في بكورة عاقلة مراقة رشيدة بلغت من السن اثني عشرة سنة باعت شيئا من مالها من أخوها بن معلوم من الدراهم لدى حاكم شرعي وقالت في مجلس الحكم أنا بالغت على بحال بعض مثاها والظاهر لا يكذبها وتسلم المشتريان المبيع وتصر فاه نحو خمس سنين والآن قامت تقول انها كانت غير بالغتين البيع فهل اذا ثبت ما ذكر لا يلتفت الى انكارها (الجواب) نعم أقر امرأتي بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو وغيره فسداد الصلح لكونه غير بالغ قال صلح قول الصبي بالبرازي بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة تان أقل من ذلك نادى حتى القاضى بحجوده العمر فتدنى أن مر اهنا أقر في مجلسه بالبرازي في دعوى كانت له أو عليه فقال القاضى بما إذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال وماذا رأيت بعدما حقيق فقال المضاء فقال آتى ما ه فان الملاء يختلف قال المني فقال وما المني فقال أخبر دان كه فرز نازوق بود قال على من احتلت على ابن أو على بنت أو على أن قال على ابن أو سحقي الغلام فقال القاضى لا بد من الاستصاء فذكر يقطن الصغير الاقرار بالبرازي من غير حقيقه وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وغايتها قبل قوله بغير هذا التفسير وكذا الجارية إذا أقرت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى في قبل الباب السادس ومثله في حاوى الزاهد من باب الجائر والمأذون (أقول) المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبرازي من الغلام البالغ اثني عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط بغيره لوفاءه للقاضى فهو الاولى لكن نقل الجوى عن دراجهار أنه يشترط لقبول قوله لها أن يبين كيف تالمرا اهتق من السؤال عنها وكذا قال في الشرنبلالية يعني وقد فسرها عليه بالبرازي وليس عليه ما عين اه وأقر في الدر المختار والظاهر أن المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجحا لمساقاه القاضى فتأمل ويشترط أن يكون ممن يحتمل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الخاتبة عبي أقر أنه بالغ وقاسم وصى الميت قال ابن الفضل ان كان مر اهنا يحتمل بقوله ويجوز قسمته وان كان مر اهنا ويعلم ان مثله لا يحتمل لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهر اوتبين بهذا ان بعد اثني عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالبرازي لا يقبل اه (سئل) في مخلوق محجور أتى من سبده من مكة المشرفة وأصطحب حلالا أتى به للشام وطلبه سبده منه فامتنع زاعما ان المخلوق استأجره جلا ريكس من مكة الى الشام بأجرة كذا وكيف سبده دفع الاجرة فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية محجورة استقرضت مال الدين اذن سيدها وتلقه وباعها سيدها ور يد أرباب الدين الدعوى عليها بدنيهم ومطالبة بها فهل تؤاخذ به بعد العتق (الجواب) نعم استقرض العبد المحجور وعليه مالا تلقه وتؤاخذ به

قدوم معلوم من بيت الزنثون مرض الآخر ومات بعد أن أعلم أمه عليه عنده فصالحته بمبلغ معلوم من الدراهم سلمه لصالحا بمدة أخيه وضعت مدة تردي على سنة أو أربعين وماتت ورأت المصالح والآن رد الاصل الرجوع على ورثة الاصل الصالح له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال هذه ومضى الصلح لحل العقود على الصحة ما أمكن وقد أمكن فعلم على الصحة والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين مكتتب في محكمة طالبه فقال لا أقر لأنك لا تتجلى حتى تؤخروني فعلم هل يلزم التأخير أم لا (أجاب) ان قاله علانية بحضور الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله سرا صرح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل أجله الذي أحله كإصره في الهداية والكافي والدور ومقتى البحر وغيرهما من

الكتب المسمى بالله أعلم (سئل) في الوأفام ولي المتقوله على القاتل بينة بقول وجوب الدية على العاقلة قضى بها ثم اتمها على اقل من الدية من جنس الزاد هل يصح الصلح عن ذلك ولو يكون على العاقلة والقاتل كأحدهم أو يكون الشكل على القاتل وحده (أجاب) يكون على العاقلة ولا يقول عنها الصلح المذكور بعد مقرر ولا نه اسقاط البعض من الدية المقررة الباقى على الله وليست هذه مسئلة ماوجب صلحا فهو على القاتل الصالح لان الواجب فيها بقر قضاء القاضى لا يصح الصلح كاهو ظاهر ومسئله ماوجب صلحا وصحتها صلحا لم ابتداء قبل القضاء بها فيها احتمالان صلح لا يسرى (١٦٤) عليهم اقباضه القاضى فهو سار عليهم ولا يسه العامة ولا ولايه للقاتل عليهم على نفسه ولاية

الزنا فينفذ عليهم خاصة فافهم والله أعلم
 (*) كتاب المضاربة
 (سئل) في مضارب بالربيع في مائتين اشترى بها حاجبا وأوعاه في اثني عشر عملا وكسده فقومه رب المال بزيادة عليهم ما اشترى من المضارب ثلاثة منها بغير ضمان فنقض المضاربة هل يصح الشراء والنقض أم لا والمضاربة باقية (أجاب) لا يصح الشراء ولا تنقض المضاربة اما الاول فلهذا التبع كبيع ثوبين من ثوبين ولا فاصل البيع من رب المال اذا استوفى الشرط جائز وأما الثاني فلما صار حوايه أن رأس المال اذا صار عسرا لا تنقض المضاربة بصرح النقص ولا بصرح العرض والله أعلم (سئل) في مضارب ادعى حلاك مال المضاربة هل التول قوله بيمينه أم لا (أجاب) القول قوله بيمينه والله أعلم (*) كتاب الودعة
 (سئل) في رجل أودع عنده أهل قرية أمتعتهم وأهلهم

بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلان العبد من أهل الالتزام لكنهم ينظرون في حق سيده فيؤاخذ به بعد العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام برأيه من المأذون (سئل) في عبد يمجور تزوج امرأة وأقر دين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته ويده له السيده وتريدون جنته أنضموا جلهما من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له به من المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعي فهل ليس له ما ذلك (الجواب) نعم أما نكاح الرقيق فلهما التتو يرتفع نكاحه فن وأمتك صابت ومدير وأم ولد على اجازة المولى فان أجازة نفذوا برده بل اهل وأما الاقرار فلهما اقباضان الجسر وضع طلاق عبدا وافرأى في حق نفسه فقط لاسبه فلو أقر بحال أخرأى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر أن يوقفنا الحاضر بالجلس قوس جلى بنذوقه فقام صا صا ومن أن قسمته مائة وتلاون قرشا وثبت ما ذكره وشهود من كاذم شهد أهل الخبر بان قسمته وقتن سبعون قرشا فكيف الحكم في ذلك (الجواب) تشترط الدعوى على العبد بضرورة وسد له على السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبد لا تنص الدعوى والشهادة عليه لا يجوز وسد له وأما قيمة الجمل تعتبر يوم التلف قال في أواخر الاشياء من القول في غن المثل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فان ثبت استهلاكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب آخر لو استهلك العبد مالاه له يؤاخذ به في الحال بمحمورا أو مأذونا اه وفي التتارخانية من الكفاية ذكر المحبوف في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا استهلك المحبور مال غيره عيانا يؤاخذ به في الحال فان كان له كسب وفي ذلك من كسبه وان لم يكن يتابع قيمته بدين الاستهلاك الآن بقضه المولى اه وفي التتبعين باب أمر الغني بالجناية يرمى بكر خواهر زاده عبد بمحمور حتى على مال قباعة المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يداع قباعة على اشتراة بخلاف الجناية على النفس اه وفي التتارخانية من التاسع من الجنائيات فرق بين الجناية على الآدمي وبين الجناية على المال ففي الاول خبر المولى بين الدفع والقداء وفي الثاني خبر بين الدفع والبسيع اه وفي الخاوي القدسي في باب جنابة العبد وان قتل العبد رجلا خطأ واستهلك المال لا تحضر اجمعاه فانه يدفع الى ولي الجناية ثم يتبعه الآخريه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أولا باعه القاضى في المال الذي استهلكه فان حضر ولي الجناية بعد ذلك لم يكن له شيء اه وما في البدائع من أن ضمان العبد بعد العتق لا يشك عليه ما تقدم انه يؤاخذ به في الحال ما قال العلائي في شرح التتو بر من الحرجان الاصل في هذا لكن اخره عتقه اتمام المانع فأم لم اه (أقول) يعني الاصل في فعله النفاذ في الحال لما تقدمه المؤلف أول الباب عن شرح الكثر أن الرقيق ليس بسبب للمعجر في الحقيقة فالخ واما آخر النفاذ في عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومرااد العلائي بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه فامر عن السراج من انه يؤاخذ به في الحال بمحمور على أن الاصل في ذلك وأن المأذون أخذ في نفس الامر بعد العتق فليتأخذ القاضى بالبدائع وأن شخبير بأن هذا التوفيق في غاية البعد على انه لا ينافي في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة القنية والخواوي القدسي

ومن الفتنة اذ قد صدق ما يغ جار جهات ان سلم من يده فلما صدق ذلك الباغي سمع بابل الودعة فطلبها من المودع طلبا حثيثا وامره لان باحضارها بحيث لو لم يدفعها لا وقع بعد قتلا أو اتلاف عضوا أو أخذ جسيمه ما دفعها المودع خوفا على نفسه مع جل له هل يعني أم لا (أجاب) لا يضمن المودع بالدفع حيث بدله الخال انه لو لم يمتل أمره بقتله أو بقطع عضو امته أو بضره ضربا يخاف على نفسه أو بضره جسيم ماله ولا يترك له فسد كفاية كاجل من كلام العلماء والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر من النقد قد راعا لأمور من العبي كذلك وأمره بان يوصلها من يد فواصله النقد وتاخرت العبي عند معذرة المرض بأماهاهم أخاه بانه الهاله لعذر المرض فواصلها ومات الرسل اليه فادعى المودع

أن العبي لم تضل إلى هذا القول قول المودع بمسئله أم لا (أجاب) القول قول المودع في براءة نفسه عن الضمان ولا يضمن بالادعاء مع أخيه
الذي يحتفظ به ماله كما هو المتي به نص جملة في النهاية والله أعلم (سئل) في بكرة صغيرة زوجها والدهان رجل بالولاية وقبض مهرها مائة الأب
ثم ان الصغيرة كبرت وطالبت الزوج بالمهر فابت الزوج أنه دفع مهرها لابنها وقضى أوهاهي بكرة فصره له الرجوع بقضائه أم أنها
من المهر من خلفاته أم لا (أجاب) هذه المسئلة راجعة إلى موت الامين عن تجهيل وقد نصوا على ان الامانات تنقلب ضمنية بالموت عن تجهيل
الاي مسائل منها الاب اذ امانات مجهول لا بد ان يوقد كره في الاشياء والنظر في اقله جامع (١٦٥) الفصول في ذكرها شيخ الاسلام مولانا
الشيخ محمد بن عبد الله

لان الدفع من كسبه أو يسع وقتها لا يكون بعد العتق وأيضا فان الحجر انما يورث في الاقوال دون الاعمال ففي
الموت الحجر ومنع نفاذ تصرف قول فهو دليل على أن التصرف الفعلي ينفذ في الحال وذلك كالاستيلاء فلا
يتأخر إلى العتق كما مر من السراج وغيره ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الحبيب الرمل إلى النهاية
والجوهرة والبرازية واختلاف القول بالحجة ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالضمين في
الحال فبنياع ويشبهه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في المختار عن شيخنا شيخنا الساجاني
وغيره من حمل ما في البدائع على ما اذا ظهر استيلاء كما بقار لمسا في الغاية اذا كان الغصب ظاهرا يضمن
في الحال فبنياع فيه ولو ظهر بقرار المالك لا يثبت كذا قال الفقهاء اه ويؤيده ما قدمه المؤلف في عبارة
التشريعانية عن شرح المحبوبي من قوله اه اذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يؤخذ به في الحال فقولنا عيانا أي
بمعانة الشهود اذ حازوا عايدا أو ثمة المحجور فاقسم هذا الخبر (سئل) في رجل دباغ متقن خرته بريد
أن يستعمل تلك الخرقة في بيع الحلال التي يدفعها من غيب فشرائها بين المثل وريد بنية أهل الخرقة
الحجر عليه بذلك ومنعه من تعاطيها فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم لان سبب الحجر الصغر والجنون والرق
وهذا الامام لا يحجر الا على ثلاث مقتضات من وطيب جاهل ومكاره مفسد (سئل) في الصبي العاقل اذا باع عن
أخوه من له من دار ثم بلغ رشدا فهل يتوقف البيع على اجازته (الجواب) نعم اذا بلغ فأجازته فلو أنه تعالى
أعلم (وتحقق هذا المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل فميزو يشبه طفلا لا عقل له من
حيث انه لم يتوجه علمه الخطأ وفي عقله قصور ولهذا ثبت للغير علمه بولاية فالحق بالبالغ في النفع المص
وبالطفل في الضرر المص وفي الله اثر بينهما ما اطلق عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لجهان جهة النفع
على الضرر بولاية الاذن لكن قبل الاذن يكون منعدهم قوا على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورة مهتدا
الى وجوه القرائن حتى لو باع فأجازته منعدهم تاحل فالزولانه يتوقف على اجازة ولله فصار ولابنفسه منع
الماذون ومثله في المرو والاصل عندنا أن العقد يتوقف على الاعازة اذا كان له مجزأة العقد وان لم يكن
له مجزأة العقد لا يتوقف بطلان الفصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات الفضوى فعلى هذا
يحمل ما هنا على ما اذا كان ولي لم يجز وبالإبطال ككله المفهوم من العمادية وغيرها (أقول) الذي
يظهر لي انه لا يعطل وان لم يكن للصبي المذكور ولي لان المراد من قولهم اذا كان له مجزأة العقد أي من
يقدر على اضاء العقد من ولي وأفاض فلو عقد الصبي عقدا ولا ولي له يتوقف لانه مجزأ وهو القاضي اذا
كان الصبي تحت ولاية فاض وكان العقد قابلا للأجازة ولا فهو باطل كذا كنت أقدم هذا المجل ثم
راجعت فتصق في ذلك طبق ما كنت أفهمه قال الامام الاستر وشي في كتاب أحكام الصغار في مسائل
النكاح ما نه وفيه ما صاحب المحيط رحمه الله تعالى صيغروحت نفسهما من كف عوى تعقل النكاح
ولا ولي له في العقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت
ولاية قاضي تلك البدة بتعقد يتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية

والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل تزج بابنته الصغيرة وقبض من اجل صداقها مائة بالبيان فطلبته من تركته فادعى بنته وتورثته ان
أماها جهزها به قبل مجرد قولهم أم لا بد لهم من بيعة على ذلك (أجاب) لا يقبل قولهم بل بيعة لصيرورته بدنا لها بذلك كما صرح به في جامع
الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتمة ووجه الفصولين وكثير من الكتب ما كلام الخاتمة قلدهم استثناء الاب في مسئلة الموت عن تجهيل ونقطة
من استثنى أحد المتفاوضين وأما كلام جامع الفصولين قلدهم بعد أن مرض (ي) العتق وضمن الابن بغيره مجهول لا كوصي فساد
بصيغة الغرض وقال في الثاني والثالثين تراخي المختصر ما ان المودع مجهول ولم تدل عليه تعقبها صادرا في مالها وكذا كل شيء أصله أمانة

انتبهى ولا يما في بلادنا فان كثرة الناس خصوصاً من بني الفلاحه ما كلون مهوزم وليلتهم ولونهم واهن ذلالتهم والذى يظهر فيهم اعدا ناظر الوقف والسلفان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لان عدمه في هؤلاء لا يتوقف عن الولاة بسبب الضمان والله اعلم (سئل في رجل ارسل الى بواب وكالة اليملة لاجل من الشهاب الفرسه فوقع الجمل في ماء فزق ففتحت البواب انه ان تركه بالشر في الهواء تلف ففسره حتى جف وأعاً كما كان قادراً وبه على البواب انه نقص منه كذا في الحكم (أجاب) القول قوله البواب بمسئله انه لم يتعد على الانواب بأخذ شيء منها ولا يكون متعدياً بنشرها (١٦٦) لاصلاح أمر حاله فعل جليل ماعلى المحسنين من سبيل والله اعلم (سئل في حرات سلم النور

للبقار فضع في يده من غير تعدل يضمن أم لا لجر يان العادة بالرفع اليه لا على وجه الامر الذي لا يتوقف من أهل قرية من قرى البلاد (أجاب) لا يضمن والحال هذه والله اعلم (سئل في رجل دفع لآخر ثلاثة قروش فطعمه صرية ليوصلها الى فلانة التي خطب بنتها فسد فها هم اختلاف هل يلزم الدافع استردادها من اثم أم لا (أجاب) لا يلزم الدافع استردادها ولا لهذه الالة أمين وقد أدى امانته بالدفع لمن أمر بالدفع اليه وتم عمله فلا يكفى في الاسترداد من دفع اليه والله اعلم (سئل في رجل دفع آخر ثوباً من المودع وأدعه عند آخر غير اذن المودع وهالك هل يضمن المودع الاول قيمة الثوب يوم الابداع من الثاني أم لا (أجاب) نعم يضمن قيمة الثوب يوم تعدى عليه بالاداع وغلب عنه والله اعلم (سئل في أمين يرضه سلطانة يرد

القاضي فانه لا يتعد وقال بعض المتأخرين بتعدي وتوقف على ايجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح في انه ليس المراد بالجهيز الولى الخاص بل ما يملك القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً للاجازة احترازاً عما يطلق الصبي امرأته وتعد ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وإن كان له ولي خاص لانه لا يجبر له أى لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصى بنفسه لم يصح فكذلك التصريح اجازته و يدل عليه أيضاً تمام عبارة العمادة في بيان الأصل المذكور و ذكر ذلك في جامع الفصولين ايضاً في الرابع والعشرين فقال بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفاً مجزئاً لم ينعقد له في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزوج أمته وتكابه فنه ونحوه فإذا نه الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه ادمام سيالو بلغ قبل اجازته وليه فأجازته بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ ولا اجازة لو طلق الصبي امرأته أو عاها أو حرقة نجماً أو أوبع أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج فنه امرأته أو باع ماله عاباً فاحشة أو شري شيئاً كعق من قيمته فاحشاً أو عقد عداً ماله فله وليه في صباه لم يجز عابه فهذه كلها باطله وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجبرها وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظاً اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصع ابتداء الاجازة كقوله أو فعت ذلك لطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح لابتداء اه وكذا الخبر الرولى في حاشيته على قوله لو فعله وليه في صغره مأنه يبطل في الولي القاضي فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه أيضاً وقد صرح بذلك أيضاً في فتح القدر ببحث كراصل المذكور و بيانه الذي نقلناه ثم قال وهذا واجب أن يفسر المجهز بها من يقدر على امضاء العقد لا يقابل مطلقاً ولا بالولى الا لا توقف في هذه الصور وإن قبل فصولي آخر أو ولي لعدم قدره الولي على امضاءها فقول به من يقدر على امضاء العقد فأدبه أن المراد منه لولا به امضاءه من ولي خاص أو قاض لا مطلق قابل سواء كان فصولياً أو ولداً ولا يجز وجود الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة كالبيع بين المثل أو غير قابل كالطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا الجمل يخط شيخ مشايخنا مناعلى التري كائى على جامع الفصولين عبارة طو يله عن زاهر الجواهر على الاشياء والنفاظر حاصلها انه هل المراد بذلك الأصل أن يكون العقد قابلاً للاجازة شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة بنفسها ولا لولى الماهمن كفه وبجهر المثل يتوقف على ايجازتها بعد بلوغها أو المراد وجود لى ذلك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين بعض الأفاضل الخفيف في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم استشهد لكل من الفريقين ثم نقل عبارة عن الخاتبة وقال انها تفيد ان المراد ما هو أهم منها ولم يحرم التام وقد علمت خبر به بعون الملك العلام وأنه ليس المراد الاول لان كون العقد قابلاً للاجازة لا يدين من شرط آخر وهو أن يكون له مجزى وقت صدور من ولي خاص أو عام كالقاضي حتى لو لم يكن في ولا به قاض كالزوج الصغير نفسه في دار الحرب مثلاً لغير المثل لم يتوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلاً للاجازة ولكنه لا يجبره وقت صدوره و ليس المراد الثاني أيضاً كان مراده الولي الخاص كابتداء من عبارة زاهر الجواهر بل المراد الولي ما يشمل القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كالمثل وليس المراد أيضاً ما هو أهم من الاحتمالين وليس في

الها السفن فبقي وسفها ساحتها أرست سفينة بها ومن جلة وتسفها كاس بها أقسمة قال سقائم الامين الفرض اذا حضر أهل الكاس كلام أو ورد مكتوب من أحد منهم يندب ما هو له فكذلك من أحدهم حضر جماعة من أهل الكاس بها أو أخذوا ما لهم وبقي كسبان لحضر رجل ومعه مكتوب بها فخذها مع جرة الامين أو سقما في مركب فانكسرت المركب وغرق ما فيها وما هم بها من جلتها هذا ان ظهر أن أحدهم ما غير المالك يضمن الامين أم لا (أجاب) لا يضمن الامين اذا وجهه لضمانه لانه حيث ظن الاخذ له ماله حتى لا يتخذ من مفرط في الخلفه قوله ما يصلح أى لفظاً يصلح الخفا نكره متوصفة لافية اه منه

مسئلة الجاهل فقال ان واقع الثمان مائة اليه من اذ لم يترك الحفظ لما علم ان الواقع ما كان هكذا فكذلك هنا لما علم ان الاستحالة حق
الاخذ فافهم والله اعلم (سئل) في مودع اودع الوبعة عند رجل وفارقه فضاء من المودع الثاني هل يضمن المودع الاول بفارقه أم يضمنها
المودع الثاني (أجاب) يضمنها المودع الاول عند اذ في حنيفة لا تعد به بفارقه كما ذكر في السؤال والله اعلم (سئل) في رجل اودع آخر
دراهما فطأها المودع فقال له المودع اودعها عند فلان ثم ردها على فضاء عندي وكذبه المودع فقال له الحكم الشرعي (أجاب) يضمن اذا كذبه
المودع ولم يبرهن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيمينه والله اعلم (١٦٧) (سئل) في رجل من العرب اودع

عنده آخرة ووربها بيمينه
يتموه فطأها بيمينه فطأها
كاهو العادة المستمرة بينهم
فطأها من وربها
وسرق هل يكون متعديا
فيضمن أم لا (أجاب)
لا يضمن حيث حفظها بما
يحفظ به ماله لان الواجب
عليه حفظها كذلك وليس
عليه مالا يتدر عليه والله
اعلم (سئل) في امرأة
دفعت ودعا رجل حل مع
آخر زوجها بغير اذن من
ورها ليوسلها فطأها
وادعى عدم الوصول اليه
هل القول قوله في ذلك
وتضمن حيث لم ياذن لها
بالدفع له أم لا (أجاب) نعم
تضمن بارسالها مع آخر
زوجها والقول قوله انها
ما وصلت اليه لانها صارت
ضامنة بارسالها معه والله
اعلم (سئل) في رجل اودع
آخر سورا ثمنات المودع
فطأ الوارث السور من
المودع فادى دفعها المودع
هل القول قوله بيمينه أم لا
(أجاب) القول قول المودع
انه رد الوارث الى المودع

كلام الخاتمة ما يقدر به فيه ما يدل على ما قررنا وبعبارة الخاتمة هكذا في تزويج بالغته غاب فلما حضر تزوجت
المرأة آخر وقد كان الصبي اجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشر في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بائنا تزويج
اجازة للصبي جاز الثاني لانها تمكك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير نظر ان
كان النكاح في الصغر وهو المثل أو بما يتفان الناس في مثلهم يجوز النكاح لانه كان موقفا فنفذ بالاجازة
الصبي بعد البلوغ وان كان مبرك كثيرا يتفان الناس فيه والصغير أب أو جد فكذلك لانهم ما كان النكاح
عليه مبرك كثيرا فيوقف عقد الصغير على اجازته فما نفذ بالاجازة بعد البلوغ وان لم يكن الصغير أب أو جد
جاز النكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اهـ وقوله لم يتوقف
أي وان كان تحت ولاية قاض لانه لا يملك تزويج الصغير بغير فاحش الا الأب والجد فلا يملكه القاضي
فيكون لا يجبر له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة ونقل في زواجر الجواهر عن فتح القدر وما نصه
فعلى هذا قوله ولا يجبر له أي مالمس له من يقدري على الاجازة بطل كاذبا كان عنه أي تحت رجل حر فزوجته
الفضولى أمه أو أخت أمه أو شواصة أو معتدة أو محنونة أو صغيرة بغيره في دار الحرب اذ لم يكن سلطان
ولا قاض لا يتوقف لعدم المهر الذي يقدري على المضاعفة العقلان دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية تحكم
ليكن تزويجه اليه فمكانه كمكان الذي في دار الاسلام ليس له حاكم ولا سلطان فانه أيضا بمنزلة تزويج
الصغار في دار الاسلام فوقع باطلا حتى لو زال المانع عرفت امر أنه السابقة وانقضاء عدة المعتدة
فاجاز لا ينفذ ما اذا كان فحسب أن يتوقف لو جرد من يقدري على المضاعفة اهـ وقوله ما اذا كان أي
وجد سلطان أو قاض صريح أيضا فمكانه كمكان من أن مرادهم بالمهر من ولاية المضاعف المذكور المتقدم قبول ذلك
العقد لا مضاعف بنفسه فاحتكم هذا الصغر والعديم النظر فانك لا تسكت تجسد في غير هذا الكتاب والله تعالى

*** كتاب النصب ***

اعلم بالصواب

(سئل) في رجل غصب فرسا وباعها من آخر وماتت عند المشتري ولم يجر المالك البيع ويريد الرجوع على
الغاصب بقدر غناها الذي كان اشتراها به زاعا له ذلك ويريد الغاصب دفع قيمته له يوم غصبها فهل للغاصب
ذلك والقول له في ذلك (الجواب) نعم وفي التنوير وجب القيمة في القبي يوم غصبه اجابا اهـ وفي شرحه
للعائى عن المهر والقول للغاصب بيمينه وفي القول بان من جامع القصولين ولو ادعى انه غصب أمه ولم يذكر
قيمتها نسجم دعواه يوم مرر الامه وتولوها كقوله في قدر القيمة للغاصب اهـ (سئل) في رجل غصب نخ
زيدا وباعه من آخر وسلمه وتصرف به المشتري ويريد بيمينه مثل قيمته حيث لم ينقطع المثل بعد بوزن ذلك
شرافه هل له ذلك (الجواب) نعم ولو باعه الغاصب وسلما فالملك لبايعه ان شاء من الغاصب عوازيه
والثمن وان ضمن المشتري رجوعه على الغاصب بالثمن وبطل البيع ولا يرجع عما ضمن عليه من ثمنه باع ولم
يسلم لا يضمن بزاوية أوائل كتاب الغصب ومثله في فتاوى العلامة الفرائسي المصوب منه غير بين تعيين
الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الوقت المصوب بيان غصبه وقيمته أكثر وكان الثاني أملا من

بيمينه وليست مسئلة الامانات تغلب مضمة عن تعجيل فافهم والله اعلم (سئل) في رجل سلم ثوبه لكارل فحفظه وبحث عليه فصار يمينه في
داو غره ولا بيت عنده فاصبح مقطوع العصبين هل يضمن هو أم صاحب الدار أم لا ضمان عليهما (أجاب) يضمن الا كرا لصاحب الدار ان
الا كرا أمين كالودع وموضع في دار الاجنبى ايداعه وهو لا يملكه فضمن والله اعلم (سئل) في مودع استهلك الخطأ الوديع في زمن التذلة
فطأ المودع في زمن الزمان بيمينه يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه من حفظتها (أجاب) يضمن مثلها لا قيمتها يوم الاستهلاك والله
قوله في دار الحرب بقدر ثمنه او محنونة او صغيرة بنتجة اهـ

أعلم (سئل) في موضوعه رد الإِدْبَعْلُ بها فوجدناه ناقصة فسنألفها فقال الثاني ونسي أخذ منها في حمانه من عمر علي بن أبي الحكم (أجاب) أقراها
 بنفسك في حستانهم تركته ولا يتعدى بقية ورثته فان وقت حستانهم أقاموا بالأخلاق يلزمها فإذ أقاموا بالأخلاق يلزم بقية الورثة شيئا بآثارها وأبائه
 أعلم (سئل) في رجل أودع آخر بارودة ومات المودع بكسر الهمزة والفتحة وأبائه لم ير المودع بقية الدال فقال الدافع فقال له والله بالذبح
 بينهم برأ عن الضمان أم لا (أجاب) القول قوله بينهم برأ عن الضمان قال في الأشياء والنظر في كلب الأمانة كل أمين ادعى إبطال
 الأمانة إلى مسقطه قبل قوله والمردع (١٦٨) أمين ادعى إبطال الأمانة إلى مسقطه أقبل قوله والله أعلم (سئل) في دلال ادعى ضياع

المتأهل بضمن أملاو قيل
 قوله بضمه (أجاب) هو
 أسنن لا بضمن الضميص
 والقول قوله بضمه والله
 أعلم (سئل) في أمر أدعت
 إقبال ثيابا لبها وإن لم
 تسع في يومها ردها عليها
 فبما عهده أماما قدرته
 على الرد في يومه فهل كنت
 هل بضمن أملا (أجاب) نعم
 بضمن لفظة الشرط الذي
 شرط عليه مع قدرته والله
 أعلم (سئل) في مودع
 الغائب إذا ورد المنصوب
 على الغائب هل يبرأ أم لا
 (أجاب) نعم يبرأ كما يبرأ
 غائب الغائب بالرد على
 الغائب والله أعلم (سئل)
 في رجل أودع أم قورسا
 فأودعه المودع رجل آخر
 وتصرف فيه المودع الثاني
 بغيا ذن المالك هل المالك
 القوس أن بضمن الثاني
 قيمة القوس أم لا (أجاب)
 نعم له أن بضمن الثاني
 وأحال هذا والله أعلم
 (سئل) في مودع قامت
 عليه لوص مع رجل القافلة
 التي هو فيها فلما فوجت

في مقدار ما أنفق من أموال أبيه أم لا (أجاب) نعمين ما أنفق ففعلوا القول قوله فيه نعمين (سئل) فإيعاذ الله ما لك شأن أن توصلهم أو تحذلي زيد فأرسلهم وأرأع كلهم الذئب وبزعهل نعمين هذا الثاني أم لا (أجاب) لا نعمين وهو كودع الودوع وأنه أعلم (سئل) في رجل أودع بكرا باجرا عليه عمو فوصلها لأخيه بيمين كذا أفجز الجار في أثناءه الطريق عن حملها لحملها المكمل على جواره وسقط له جارا آخر في أثناءه الطريق فاشتغل به فذهب الجار الذي عليه العوة وضاعت العوة وهل يضمنها أم لا (أجاب) لا يضمنها والحال هذه في جامع الفصولين وكثير من الكتب وأقعة الفتوى استأجر جارا وحل عليه وله آخر سقطه جواره في الطريق (١٦٩) فاشتغل به فذهب الجار المستأجر وذلك فلو

(٢٢ - (قداوى سلمديه) - ثانى)
 الروايه قائمه اذا وعد الرذم ادى الضيايع ضمن النفاض اذا كان دعوى الضيايع قبل
 الوعد كالمزبوعه يفتى اه وحكم الوديعه حكم العاربه والله اعلم (مثل) في امر اذا ودعت عند آخر دهرهم ثم طلبتها فوعدتها بالرد ثم طلبتها
 فوعدتها به ثم طلبتها فقالت ضامعت هل نعمن أم لا (أجاب) نعمن والحال هذه على ما عليه الفتوى حيث ادعت قبل الطلب والله تعالى اعلم
 (مثل) في رجل اودع بامروجهي الى سمط سيدنا الخليل على بيتنا وعليه صلاه الملك الخليل فوضعه في مكان مضطربة بيت خراب وعرضه لهنالك
 حتى هلك فوقع الامهار عليه فهل نعمن منه أم لا (أجاب) نعم نعمن والحال هذه ايجابا والله اعلم (مثل) في رجل اشترى بياض ساودا وادعه

من البائع بعد قبضه وتمامه حضراً أخذها وأخذ الجاهل من من البائع ونقله إلى قرية أخرى وأودعه عند رجل فسرقه هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال في جامع الفصولين راضاً السير الكبير مثل مولانا عن موانئهما فقلب أحدهما دفع الشر إلى الآخر كلها إلى الراعي هل يضمن نصيب شركته (أجاب) أنه يضمن إذا كنته حقها يابد أجبره فلا يصير مودعاً غيره إلى آخر ما ذكره ومثلثنا بالاولى إذا سرق منك فيها ليس بمودع فيها وفي مسئلة السير مودع يضمن بالابد والله أعلم (سئل) في أبرع عشرة كفي ساقية اشترى وأربعه رابع من بز النيلة وأودعه عند أحدهم وأذناه هل يدفعه لقيم السابقة (١٧٠) وصار يزرع شيئاً فشيئاً والآن قيم السابقة يقول لما زرع الاربعاء نصف ربيع والشرية

الودع قول سلتك الجميع ولا ذر يماضيه فقول يسأل من الشرية المودع ما نفس البز أماً لا وهل القول قوله بينه أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والقول قوله بينه أنه دفع الجميع لا تملك ولا يلزم القيم يقول المودع حاصله القول قول كل منهما في ذني الضمان عن نفسه والحال هذ والله أعلم (سئل) في غرس مشتركة بين اثنين أعارها أحدهما بغير إذن الآخر هل يلزمها في مكان معين فتركها أو تجاوزه وذلك تحتها وكان الميرر أوسلها مع رجل ودعية لوصولها إلى المستعير فأوصلها فاختار الشرية الذي لم يذن تضمن شركته لكونه أعارها بسلا أنه والميرر ضمن المستعير بسبب المجاوزة عاصي والمستعير يرد أن يضمن رسول الميرر هل لذلك أم لا (أجاب) ليس على الرسول ضمان والحال هذ والله أعلم (كتاب العار به) (سئل) في رجل سلع بئته

بئته وعادته إلى الصفة الأولى بعد تعزير بما يليق بجعله اه وعامه في رد المختار (سئل) فمن تعلق برجل وحاصه مقطوع من المتعلق به شيء فضاع هل يضمن المتعلق (الجواب) نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من أنواع الضمانات من التسيب والذلات ومثله في الفصولين (أقول) وينبغي أن يكون القول للمتعلق في قدر ما سقط تقدير ما سؤل الباب وكذا لو انكسر السقوط أصلاً ما يبرهن الآخر وكتب المؤلف فروغاً في غير هذا المحل وهي في أجناس الناطقي الغيب عبادة عن إيقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعاق الضمان به أمان غير فعل في الحيل لا يصير غاصباً حتى ولو منع وجلسن دخول داراً ولم يكتسبه أخذه لم يكن بذلك غاصباً وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا جسر رجل حياضاً غاصباً ما له لا يضمن ولو جسن المال عن المالك يضمن وفي مبسوط الاستيعاب إذا مال بين رجلين وأملأه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المثل قول من وفي المختارات إذا وقع بمحض يد رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وأوضع من هذا إذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تاف المال لا يضمن وقد مر في قول المجلس الذي قبله هذا من العيون ما يختلف هذا وفي الغنيب رجل أراد أن يسقي زرعه فذهبه انسان حتى فسد زرعه لا يضمن وكذا ذكر في العدة وفي فوائدي نظام الدين ثم ما أورزاً تحرقى هلك الارز هل يضمن (أجاب) شئ الإسلام علامه ابن علي بن عبد الحميد وكان استأذنه يضمن فصول العمادية في ٣٣ في أنواع الضمانات ومثله في جامع الفصولين (وأقول) مقتضى هذا الفروع أن تقبض مسئلتنا بالاولى وقع المتعلق فعلا في الساقط تامل وأما قتل صاحب المال وتركه حتى تاف فوجه القول بالضمان فيه أنه لما قل قد زال يد مالكه عنه وصار يبدد مكاذاً تركه حتى تاف يضمنه تامل (سئل) فيما إذا كان يد أرض يزرعها بنفسه ولا يدفعها لغيره فزرعها عرو ويذر من حطه بلان مالها المزرور واسقطد الزرع فهل الزرع للزارع (الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس في أرض آخر يدون أذنه ولا وجه شرعى فهل يؤمر بالقطع والرد (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا حترت يد أرضاً موقوفة لغيره ما يذن ناظر الوقف فعمره وعمره وزرعها يدون أذن الناظر ولا وجه شرعى ونبت الزرع ولم يدرك وقطعه لا يضر بالوقف فهل يؤمر بعمره بقاءه (الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس أشجاراً لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابنه يدون أذنه ولا وجه شرعى ثم مات الرجل عن وريثة فهل يكون الفراس له ويرثه عنه (الجواب) نعم (سئل) في رجل زرع حنطة في أرض جار به في مائة زيد بلان ولا وجه شرعى ونبت الزرع ولم يدرك ويريد يد تكليف الرجل قطع زرعه المزرور فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يدرك الزرع فلما لك الأرض أن يأمر الغاصب بقلعه ولو لم يملكها فقلعه فأن لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فوالغاصب والمالك تضمينه نقصان أرضه أن نقصت الأرض بزرعته كلفى جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت فلما لك أن يأمر الغاصب بقلعه فأن أبي بقلعه بنفسه وقبل النبات بخير صاحب الأرض ان شاء تركها انتبت فيها مير بقلعه

لضيق بيوت آخر استأذن الثاني الاول أن يبني سائر على بيته فبئته إذا ظلم عن الاطلاع على عورة الاستأذن فان ذلك شأن رب البيت هل لو رتب ترع بناء الثاني عنه أم لا (أجاب) نعم لو رتب ترع بناءه عن ملكهم ولو أذن له موز لهم لانه بمنزلة العارية والمير إذا مات لو رتبته استرداها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر صفاً وملك المستعير بين حال السيف والورثة تقول لا لعل ما فعل بالسيف هل يكون السيف مضموناً لو أخذ قيمته من تركته أم لا (أجاب) حيث مات ولم يبين حال السيف ولا يملكه له وأرته بملفه فهو مضمون في التركة فيجب قيمته فيها والحال هذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى فرساً سلها ثم أركها لرجل عاري وأمره بغيره وصارها إلى

مكان كذا أرضه اعله فلم يوصل الى المكان العين دفعه الى ولد البائع ليركبها الى موضع آخر فركبها فهلك تحتها هل ضمن ثمنها المشترى
 وله الخيار في ثمنين المستعير الاول والاثنى الذي هو ولد البائع ما حكم الشرع (أجاب) نعم ضمن وللمالك الخيار ان شاء ضمن المستعير الاول
 وان شاء ضمن الثاني ولو رجوعه على الاول والحال هذه والله أعلم (سئل) في مستعير يتحل قديمه العار به معه فذهب وهو يبصر هاجي
 غابت عن عينه ثم تبعها هل يضمن أم لا (أجاب) نعم ضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في المهر والمستعير اذا اختلفا في الاطلاق والتقييد ولا
 بينة فلا يحكم القول مع يمينه (أجاب) الاختلاف في الاطلاق والتقييد متوق على أنواع (١٧١) شئ في الامام أوفى المكان أو فيما يحتمل

عليه القول قول رب الدابة
 مع يمينه اذا قال أعرتني
 ذاتك وهلك وقال
 المالك غصبها مني فلا
 ضمان عليه ان لم يكن ركبها
 فان كان تسد ركبها فهو
 ضامن وان قال أعرتني
 وقال المالك أحسن ركبها
 وهلك من ركبها فاقول
 قول الراكب ولا ضمان
 عليه كذا ذكره كثير من
 علماء تناوب الاختلاف
 في الاطلاق والتقييد واسع
 فلا يطلق عنان القمل فيه الا
 اذا رفع البنا الواقع فظاهر
 به العلة الموجبة للضمان
 وغيره والله أعلم (سئل)
 في رجل يبيع بناء في دار
 زوجته ما ذنها ورشا فهل
 يسوغ له البناء في ملكها
 وبصير البناء لها أم له
 (أجاب) نعم يسوغ فقد
 صرح على ما ذكره غيره بان
 الاذن من المالك بالبناء
 لغير المالك يبيع البناء
 وقالوا كل من يبيع في دار
 غيره بامر به البناء لا ثمره
 ولو يبي لنفسه بلامر
 فنهوله وله دفعه قالوا

وان شاء أعطاهما زاد البئر فتقوم مبدور وبذر غيره له حق القلع ويغرم وغيره مبدور وقضيه من فضل
 ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره الاول أصح من مخ من الغصب ذكره العلائي
 بائنه صار مغيب (سئل) في أرض وقف سلطنة جاور به في مشد مسكة آخره مبدور بذره ما في مدعة معلومة
 واستغله كل ذلك بدون اذن من متولي الأرض ولا يمن له المبدور لم تكن الأرض في اجازة في المدعة المرقومة
 ويريد الناظر ما للبذر يد باخر مثل الأرض المزبورة مدوز عمو واستعماله فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد
 أجاب الشيخ خير الدين رحمه الله بقوله ليس له أن يطالبه بصحة من الخارج أو بأجر زرعها درهم وان قلنا
 لا نرفع بدعته ما دام مزراعا يعطى ما هو المعتاد في اعطى وجه المطلوب كافي فتاويه من المزارعة (أقول)
 الضمير في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائد على المزراع فان سؤله هكذا سئل عن الأرض السلطانية
 او الوقف التي لها مزراع مع متاعه لم يرد به يسأل في مزارعتها بالحصة الموهوبة فيها أو زرعها غيره بغرضه
 ودفعه ما على المان الحصة فهل لمزارعتها أن يطالبه بصحة من الخارج أو بأجر زرعها درهم أجاب لا وان
 قلنا الخ والحاصل ان المطالب بالحصة لا بالأجر ولو قيل كمال السلطان أو لتولي الوقف كانت الأرض وقفا
 وليس للمزارع وصاحب المسكن مطالبة بشئ من ذلك لانه لاحق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فانه يخفى
 على كثير من (سئل) في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال زرعها بغير أمر صاحبها وعواستغلاها
 قام عمرو بطالب الزرع وعصته من زرعها ولم يكن في القرية عرف من اقسام الغلة أنصافا أو رباعا فهل
 يكون الخارج للزراع وعليه أحوش الأرض (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زيدا أرض من جله
 أرضه في قرية معدة للأرض للزراع والعرف في القرية ان من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع من
 الزرع الشئ في زرع عمر والأرض المزبورة حصة بغير أمره فيقول يعتبر العرف ولو يدعيه العرف من
 الزرع (الجواب) نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغرضه يعتبر العرف وان اقساموا السه
 انصافا أو أرباعا اعتبر بالخارج للزراع وعليه أحوش الأرض وأما في الوقف فحب الحصة والأجر بكل
 حال فصول ١٥ (أقول) عبارة جامع الفصولين في الحادي والثلاثين ومن زرع أرض غيره بلامره يجب
 الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية ثم رسر فتاوى القاضى ظهير الدين زرع الاكارس سنين بعد معنى
 مدة المزارعة بخواب السكبان لانه لا يكون من اربعة ازرع كالهلاك وعليه تصدق بما فضل من بذره وأجر
 مثل عمله وهكذا كانوا يفتون بخضري وقيل تكون مزارعة وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة كان
 ربهما على الزرع بنفسه مبدور بها مزارعة فذلك على المزارعة فرب الأرض حصة على ما هو عرف تلك القرية
 لكن انما يحتمل على هذا القول بطلان وقت الزراعة اذ زرعها على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فان
 لم أجر أرض غيره بالاذن ولم يجره بموافقة زرعها المستأجر فالزراع كانه مستأجر على الزراعة وان
 كانت الأرض معدة الا في الوقف يجب فيه الحصة والأجر بأجر زرعها أو سكنها أو عتد الزراعة أو لا
 وعلى هذا استقر فتوى عامة المتأخرين اه ونحوه اثنتي عشرة قولين أو ثلاثة الاول انه اذا زرع أرض

لغيره بالاذن فانه قال ان شئ رزجه الله تعالى العماره لها ولا شئ على المان من النفع فانه متبرع وعلى هذا سائر أملا كما هو الواقع فتدبره على
 أن يعمره يسكن فممر وسكن مدة يسقط مما أتفق فدر أجرة المثل وان لم يضع الاتفاق على ذلك فهو متبرع عما أتفق واتفقوا على أنه لو أقر أنه
 يبيع متبرعا كان متبرعا وإن أنكر أنه يبيع ليسكن فظاهر بانه انما يزم عليه أجرة مثل الساكن لانها ما ريت متبرعا حيث جعلت ذلك ليسكن
 أي نظير عمارته وان أنكرت الاذن فالقول قولها وان قال هو ما أنكرت وقالت أدنت فالقول قوله لان الأصل عدم الاذن واذا ثبت عدم
 الاذن برقع بناؤه يلزم به وان ثبت الاذن له ونصدا فاعلى انه كان كالمستعير برفع بطلان وان نصدا فاعلى انه يبي لها يرجع عما أتفق

فجمع على أعمق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علماءنا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من أخو أو زوال أرضها ماشاء فزرعها قناتنا ثم أتى فولاً فزادها على الأرض وفيها شجر القطن وحرت عليه واستمر باقي في الأرض حتى أقر فهل الثمر لصاحب الأرض أم للمستعير الذي أصل البرزخه (أجاب) غر القطن وشجرته للمستعير الذي زرع به ولا شيء للمستعير وبه الحال هذا والله أعلم (سئل) في رجل استعار من أخو موصافورة كفي بيته وخرج إلى بعض أشغاله فسرق من غيرته رطله من ثمن أم لا (أجاب) لا بضمن حيث لم تكن العار به مؤثمة وأما إذا كانت (١٧٢) مؤثمة وهلكت قبل مضي الوقت فكذلك وإن بعده بضمن حيث أمسكها بعد مضي مع إمكان

الرود والله أعلم (سئل) في رجل استعار من أخو فرساً ورددها عليه بعد أن ظفرت هند المستعير وقطع لها من ماتت عند المعبر ويذعن موته بسبب القطع الذي وجد عند المستعير والمستعير ينكر فهل القول قوله بيمينه ولا ضمان عليه أم قول المستعير (أجاب) القول قول المستعير أم لم تمت بسبب القطع بيمينه وعلى المعبر البينة ولو ماتت بسبب الظفر لا ضمان على المستعير لعدم التعدي منه كونه خفي أنفها والله أعلم (سئل) في رجل استعار حجارة لحمل معبر وأمره مالكها بردها حال وصولها وعدم بينات فامسكها بعد الوصول من غير عذر وبيتها عنده فضاقت هل بضمن أم لا (أجاب) نعم بضمن بالامسك عنده والله أعلم (سئل) في المستعير استعادة مطالقة هل عاك الأديع عند أغني أمين أم لا وإذا كان ذلك وضاع المستعير بلا تعد من المودع بضمن

غيره بل أمره لا يكون غصباً بل يحمل على الزراعة وحصة رب الأرض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب أنه يكون غصباً والزرع كله لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل ٤هـ ويمكن هذا على ما إذا لم يكن عرف في أخذها على وجه الزراعة فلا يتحقق الغصب والقول الثالث أنه يكون مزارعة إذا كان صاحبها أعدها للاستغلال بان كان يدفعه مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لأنه يكون قرضه على أن يزرعها إنما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أم لا ولو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزرع غصباً فالزرع كله وقوله لكن إنما يحمل الخ معدان كون ذلك مزارعة فيها إذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الأرض إنما يتم إذا لم يعرف أنه زرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك أو فاق هذا ما قاله في البراز من من المزارعة قال القاضي وهندي أنهما من عدة للزراعة وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جازاً استصحاباً وإن فقد أحدهما لا يجوز وينظر إلى العادة إذا لم يقر بأنه زرعها لنفسه قبل الزراعة وبعدها أو كان ممن لا يأخذ مزارعة برأيه فمن ذلك فينبذ تكون غصباً والخارج له وعليه نقصان الأرض وكذا زرعها بتأويل بان استأجر أرضاً لغير المأثور جرداً يجرها رزعهما المستأجر لا تتكون مزارعة لأنه زرعها بتأويل الإجارة اهـ ويؤيد ما في غصب الأخيرة قالوا في المدة للاستغلال يجب الإرجاء سكن على وجه الإجارة عرف ذلك منه بطر في الدلالة وذلك في مزارعة الأخيرة فإن السكنى فيها تجعل على الإجارة إذا سكن بتأويل ملك اهـ أكن المشهور وهو المقتضى به أن منافع الغصب غير مقصودة إلا في الوقت ومال البتيم والمعد للاستغلال إذا سكن المعد للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كإقراضه في ملك الإجارة عن التتو بر وشرحه وقال في شرح التتو بر قيل باب فسخ الإجارة وما فيه وفي الأشياء أدى نازل الخ لئلا يدخل الجاهل وسكن المعد للاستغلال الغصب بصدق الآخر واجب قلت فكذلك مال البتيم على المقتضى به فتيه اهـ وقول الفصولين إلا في الوقت غصب فيه الحصة أو الخارج أي يجب فيه الحصة إن كان غصب عرف في أخذها مزارعة حصصه معلومة أو فالآخر وقوله بأي جهة أي سواء كان غصباً أولاً وذلك في الساعف أنه لزوع أرض الوقت يلزم أجر مثلها عند المتأخر من اهـ والظاهر حله على ما إذا لم يكن عرف أو على ما إذا كان الآخر أنفع للوقت أقواهم يبقى بما هو أنفع للوقت فالخاصل أن من زرع أرض غيره بلا إذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الأرض ملكاً أو عدها ربحاً لا زرعاً اعتبر العرف في الحصة إن كان ثقة عرف والأفان أعدها للإجارة فالخارج كله لزارع وعليه أجر مثلها لربها والأفان انتقصت فقبلها النقصان والأفلاشي عليه وإن كانت وقفاً أو غرة عرف وكان أنفع اعتبره أو فالآخر المثل وكذلك قال مالك بنيم أو سلطانة فاعتنم هذا التعر والفرد الجامع بين كلامهم المبد (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال حار به فيه ذلك هند فوضع زبيده عليها واستغلا واستوفى فشتها بمدة بلا إجارة ولا أجرة فاشتتتها عليه بأجر مثلها عن المدة الزبيرة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولو سكن داراً معدة لليلة أو زرع أرضاً معدة للاستغلال من

أم لا (أجاب) هذه المسئلة تختلف فيما علقنا في قائل بأنه عاك ذلك ولا بضمن وهم مشايخ العراق قال بعضهم غير أحمد أبو البت ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى وقال بعضهم لا عاك ذلك فيرى القاضي رأيته لأن الترجيح منسأ والله أعلم بالصواب (كتاب الهبة) * (سئل) فيما إذا ملك زوجته نصف رجل ونصف بشر فوصف غراس من ثمن وبيع بثمنه فملكها كشرعاً بيمينه وقول منها وقبضت الزوجة الاعمالم المذكور أن يوضع يده عليها كإفضاء العتق وتسلمت ذلك كله بعد التخليص من زوجها ثم إن الزوج في بدو ربه أن يجعل المملكان ميراثاً بينهما وبين الزوجة فهل خيفت المذ كور أن من ملكه بيمينه لا تكون ميراثاً عنه بل هي

لزوجته بالتخليل المذكور (أجاب) هي ملك الزوجة المذكورة بالتخليل على الوجه المذكور وليست ميراثا عن الميت هذا وقد تقر بأن هبة المشاع الذي لا يعتدل القيمة صحيحة وما ذكرته سوى الغرض أن احتج بها بأن أمكن التساوي فيه والافهم مما لا يقسم فصحة هبة النصف منه والحال هذه والبدل مما لا يقسم كالطاحونة والجام تصح هبة المشاع وفي كذا الجبل والبقرة والشاة مما لا يمكن قسمته الواحدة منها فصحت فيها الهبة المذكورة والله أعلم (سئل) في شخص وهب ابنه وابن ابنته ودواغير من جميع ماله على ما يشاء بل القسمة عملا لا قبل بعقد واحد هل يجوز أم لا (أجاب) إن حكمه كزوجها جاز ولا عند الأمام وهي مسئلة هبة الواحد (١٧٣) من الاثنين والله أعلم (سئل) في امرأة

جنت بعد دخول زوجها بها فطالب زوجها من أبيها ما دفع من مهرها بطلاقها فذمه هل له استرداد أم لا (أجاب) نعم له استرداده لا منه وقد صرحوا بأن الأب لا يكفل هبة مال والده ولو بعوض ولا شئ إن هذا مال النسيء دفعه الغير للغير بغير حق فيستردو والحال هذا والله أعلم (سئل) فيما يرسله الشخص إلى غيره في الأعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيقرض الوفاء به أم لا (أجاب) إن كان العرف قاضيا بينهم يدفعونه على وجهه البذل يلزم الوفاء به إن شاءا فبطلته وإن قيل ما بقيتته وإن كان العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة لا ينظرون في ذلك إلى إعطائه البذل لحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك والاستهلاك والاصل فيه إن المعروف عرفا كالشرط شرط والله أعلم (سئل)

غيرا استنجاو يجب الإرجاع الفتاوى من الاجارة (سئل) في حائضتين كل من شريكين سكنها أحدهما مدة بدون اجارة ولا آخره وهي معدة للاستغلال فهل لا آخره عليه لشريكه (الجواب) قال في العسامة في الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات بيت أو حائضتين شريكين سكنها أحدهما لا يجب عليه الإرجاء وإن كان معدا للاستغلال لأنه سكن بتأويل الملك اهـ وبذلك حصل الجواب وذكر قبله ما نصه وفي فتاوى شيخ الإسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين إذا سكن في دار الشركة بقبضة صاحبه ثم جاء الآخر يطلب أجر حصته ليس له ذلك وإن كانت الدار معدة للاستغلال لأن الدار مشتركة في حق السكنى وفيما كان من أنواع السكنى تتجمل لموكل لكل واحد من الشريكين على سبيل الكفال فلا يلزم جعل كذا الثلث على كل واحد من المتدخلين والقعود وضع الاستغفار هل عليهم ما نفع ملكهما وأنه لا يجوز وإذا كان هكذا صار الخاص ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الإرجاء وفي الفصل الثامن من اجازات النخبة اهـ (سئل) في طاحونة ماء مشتركة بين اثنين ويقيم لكل حصته معلومة فيها فما استعماه البائعان بالطين بهما مدة بلا اجارة ولا آخره حتى بلغ التيمر وشردا فطالهما المالان باخره مثل حصته مدة استعمالهما فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي الخيرية من الاجارة سئل في ثمة مدة غزن الغلال بالآخرين يتيم وبائع آخره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصته التيمر من الاخرين أم لا (أجاب) نعم يلزم بل واستعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه أجر مثل حصته التيمر كما أفتى به المتأخرون الخاقالة بالوقف ضمانته والله تعالى أعلم اهـ ومثله في التمر ناشقين الشركة (سئل) في حائضتين مدة لصبيغ الأوباجارة في وقت أهلي وضع زيد فيها بعض آلة الصبيغ كدلو وحلة وغيرها وعطل الحائض مدة بدون اجارة ولا آخره يريد ناظر الوقت المزور مطالبه بديار مثلها في المدة الزمورة بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك (الجواب) منافع الغصب غير مضبوطة استوفاهما وعطلها فانهما غير مضبوطة عندنا الآن يكون المنصوب وقفا أو مال تيمر أو معدة للاستغلال الخ تنظر من الغصب (أقول) ومثله في الدور والمجسم الشربلاني حيث قال في حاشية الدرر والنظر في الوعد اهـ فانه يفسد أنه لم يوقع أن الاستئانة المذكورة ظاهري أنه واجع إلى قوله استوفاهما وعطلها (سئل) في دار ملك بن أخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا آخره ولا ذن وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه آخره مدة سكناه حصصه أخويه (الجواب) نعم قال في الدور والمنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب استوفاهما وعطلها غير مضبوطة لأن تكون وقفا أو مال تيمر أو معدة للاستغلال إذا سكن بتأويل ملك أو عقد (سئل) في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين اثنين وبائع يتيم وجسج الدار مدة بلا اجارة لحصة التيمرين ولا آخره فهل يلزمهم أجر مثل حصص التيمرين في المدة (الجواب) يلزمهم ذلك (أقول) الضمير في سكنوا عائدا على البالغين فقط ووجهه في مهم الإخوة أن مال التيمر ملحق بالوقف كغيره من الخير الرمي وأما قول التنوير إلا إذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للمعد للاستغلال فقط كما أقامه شارحه العسلاوي وبيناه سابقا

فما اعتاده الناس في الأعراس والأفراح والرجوع من الحج من إعطاء الشاب والدرهم وينظرون به عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه (أجاب) إن كان العرف شاعرا فيها بينهم أنهم يعطون ذلك لا أخذوا به كان حكمه حكم القرض ما سده كفاسده وصححه كصحة اذ المعروف عرفا كالشرط شرطه طال به ويحس عليه والله أعلم (سئل) في أم وهبت لابنها الصغيرين بونألهذا النصف ولهذا النصف ولهما حد أب وهي ساكنة بها هل تصح أم لا لنصف الملك (أجاب) لا تصح ولا لنصف الملك للرجوع والشفل وأية أعلم (سئل) في مريض مرض الموت ملكه موقوف قد أوصى بأصلها فبها مباح الوهاب وأصلها لا يدفعه وما يتحصل من محصول

تقريري كذا ومانه في انصاع هذه الهبة لأم (أب) لانصاع قال في الخائبة تجزئ وهب دار الرجل وشيئها وهبها تمام الوهاب لا يجوز لأن المار هو بمشغول بحال ليس بموقوف له في كثير من الكتب وهذا عدم صحة هبة ما لم يتجزأ من محصول القرية بالاولى لأن الوهاب نفسه لم يقضه بعد فكيف يمكنه وهذا ظاهر وفي الخائبة عرض وهب شيئاً ولم يسلم شيء مانه بطلت هبة لان هبة المرض هبة حقيقة لا تتبدون القرض وقدر حواطية مانه اذا وهب لرجل دا والوهاب ساكن فما لانصاع الهبة يتخلف ما اذا وهبت الزوجة لزوجها وهي ساكنة فيها لان امرأته يدها في يده ومختلف الابن (١٧٤) الصغر اذا وهبه له أو نادر او هوسا سكن لان نذر شيء نفض له والله اعلم (شئ) في رجل

[illegible]

حذرة ولو حكم بها ما اتى بالحكم المأمور بالقضاء لا من مذهب الامام أبي حنيفة (أجاب) لا تصح هبة المشاع الذي يجعل القسمة كالدار والارض ولو صدق الوارث على صدورهما من المورث لكان تصديقه لا يصير الفاسد صحيحا ولا تصح هبة من الاجنبي لا تصح من الشريك كما في أغلب الكتب ولا عبرة من شذاع الفقه سم ولا تتقدم الملك في ظاهر الرواية قال الزبلي ولو سلمه شاعا لم يملك حتى لا ينقذ تصرفه فيه فيكون مضى ونا عليه وينفذ تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضخان وروى عن ابن رستم مثله ذكره عمام أنها تقسيم الملك به بأخذ بعض المشايخ اه ومع اذ فاتها الملك عند هذا البعض أجمع الكل على أن الواهب استرداها (١٧٥) من الموهوب له ولو كان ذار حرم يحرم

من الواهب قال في جامع الفصولين ارضا لشاري الفضل ثم اذا هلكت أقتبت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لا يرحم يحرم منه اذ الفاسد مضى على ما مر فاذا كانت مضى به بالقيمة بعد الهلاك كانت مسقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته لكونها مسقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذ مات أحد المتبايعين فلورثته نفسه لانه مسوق الرد ومضون بالهلاك ثم من المقرر ان القضاء يقتضى فاذا اولى السلطان فاضيا بقضى يذهب أبي حنيفة لا ينقذ قضاءه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتقصيصه فانفق فيه باعية نص على ذلك علما وارحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه اهك اولاد ابنته وسماهم في حجة جميع السمة قرار بط

غيرها قول الكرخي ولعل الاول قياس والثاني استحسان وهو الاول لما ذكره الامام قاضخان في فتاواه ان صاحب أكثر المالكين أن يملك الاخر قيمته ونفاؤه كثيرة كدابة ابتلت لؤلؤة فلو قيمته لؤلؤة أكثر فلرجحها أن يملك الدابة وكذا دابة أدخلت رأسها في قدر ولم يكن رأسها الا بكسر الدابة ولو قيمتها أكثر من قيمته فلرجحها أن يملكه بجمته اه (قلت) ويمكن أن يفرق بين هذا المسائل ومثله القصب بان فعل ذلك في هذه المسائل أمر اضطراري لصدور بدون قصد معتبر وأما القصب فهو فعل اختياري مقصود والذي أفتى به المولى على افتداه هو الاول والاخرى في هذا الزمان لغلبة اهل الظلم والفساد وبنيته له قوله عليه الصلاة والسلام ليس يعرف ظالم حق قال الامام الزبلي أي ليس لذي عرق نظام وصف العرق بصفة صاحب وهو الظالم وهو من الجائر كما قيل حال منهاره وقام ليله قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ولان الارض باقية على ملكه اذ لم تصر مستهلكا ولا مضوبة بحقة ولا وجد فيها شيء يوجب الملك للقاصب فيؤمر بشتر فيها وردها الى مالكها كما اذا شغل طرف غيره بالطعام ثم ذكر ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعديل والحديث الشريف يستأنس به المولى في اوال السعد (سئل) في رجل مشترك بين زوجين يدعروا ذبحه جرو بدون اذن من شريكه يد ولا جبهه شري ويبرئ يد تضييع عروق قيمة حصته منه فهل له ذلك (الجواب) نعم في الامع قال في العمادية في الفصل ٣٢ ومن ذبح شاة صغيرا ملكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها للموت ان شاء أخذها وعثرته النقصان وكذا الجزء وكذا اذا قطع يد هما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى عنه ان شاء أخذها ولا شيء له والاول أصح اه ومثله في التورين القصب (سئل) فيما اذا غصب يد همرق يتون لعمره وقلعها وغرسها في ملكه فنبئت وأدرت فهل تسكن الشجرة المزروعة في يده ولو صاحبها عثره وقيمته (الجواب) نعم ولا يزم القاصب التهر واللائق بحاله الردع له ولا مثاله والله تعالى اعلم ولو غصب تالة صغيرة فغرسها في ملكه فأدرت في أرضه فلصاحب التالة قيمة التالة ولا يسيل له على النخل عند انائها صارت لبعاله ارضه ولو غصب تالة لم تزد فان لم تنبت فلا شئ له أنها ترة على المالك وان نبئت لم تزد بانفسى أن تدعى المصوب بيمينه أيضا لانه وضع المسئلة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الاسلام أبي اليسر ووجه الله تعالى عبادته في ٣٣ ومثله في الفصولين والاشاة صغار النخل فاموس (سئل) في رجل عراني كرم آخر وقطع أشجاره وعلما وعدوا فانفهل اذ انبت عليه ذلك يلزمه التهر بوقية ماطقة فانما في أرضه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل ولو قطع همرق من رجل تقوتم الارض وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع عبادته وفيها أيضا تقاطع أشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه أكل غصير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار والنايبة وتقوم مقطوع الأشجار ففضل ما بينهما مقاسمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الأشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أمسك الأشجار ورفع من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه حصه الباقي وذكر الفقيه أبا الرب في فتاواه مسئلة قطع الأشجار هي كذا ثم قال ان كانت قيمة

في الدارين الفلانين الذين احدهما من المسلمين والاخرى بالقدس لى الحار كذا الشافعي يحضروا الحار كهم الحنفى وحكم الواهب بالخصه المذ كور هل حكم الحنفى صحيح واقع في محله أم لا (أجاب) نعم حكم الحنفى صحيح واقع في محله وحكم الشافعي غير واقع في محله اذ هو حكم بالخصه شري فلم يرجع الخلاف والحنفى لا يرى جواز هبة المشاع فكان قضاءه وقضاء ترك لان الملك لم يضر عن الواهب والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وهبت لأحد ابنها دارا وسلمته له ثم مات عنها وعن شقيقه المذ كور ثم وهبتها لشقيقه وسلمته له ومات عنها وعن زوجة وأربع بنات منها وابن من غير هاتين الحكم الشري في ذلك (أجاب) أنها بنتها الاول فصحح ولا يستأفها غيرها وأما

هذه لأنها الثانی قبل غیر نصیبها العقبه فقیر جاز ثلاثه المشاع ولومن الشریک لاجوز کما هو المذهب فیکون نصیبها الموروث لها من ابنها الاول باقی علی ملکها بالوراثة عنده یدخل فی ملک ابنها الثانی لفساد الهبة وانقسم ما صابها من ثانی الدار وانما عن أصغر علی زوجته وابنه وبناته الاربع وأمه المذکور وفتکنا ما صحیح لهما من ابنها عشر قرار ی وتثلی قرار ی ولزوجه الامن قرار ی من ما کان له وابنه ثلاثه قرار ی واسیسه اتساع قرار ی ولکل بن من بناته الاربع قرار ی وعغانه اتساع قرار ی وابنه اعلی (سئل) فی رجل وهب لابنه الصغیر بنینا معلوماً بعد واهل نصیب الهبة فاقطع واحد (١٧٦) وتزعم ان محتاج الی قوله (أجاب) نعم تصح الهبة وتزعم وتصح لبقنا واحد قال فی البرزیه

هتتم انشاءه برتم يلفظ
 واحد و يكون الاب قابضا
 لكونه في يده او يمدوده
 او مستغيره لكونه في يد
 غاصبه او مرتهه او المشتري
 منه شرافا فساد هذا اذا اعمل
 وأشهر عليه والأشهاد
 للقرع عن الجود بهرمونه
 والأعلام لازم له بجزلة
 القبض والوصى كالأب والله
 أعلم (سئل) في الجدة أم
 الأم اذا كانت بنت بنتي
 حضانتها فوهبتها أم متعة
 معلومة وضعتها في سندوق
 ثم ماتت تلتها الخلة فهل غت
 هبتها بمجرد الإيعاب كافي
 هبة لأب لعله أم لا ثم الا
 بقبض ولها (أجاب) نعم
 تتم الهبة يعتقد كل من له
 ولاية على المنفصل في الجلة
 كلام والجلدة أم الاد وكل
 من يعوله لوجود الولاية في
 التاديب والتسليم في
 الصلحة صرح به في البحر
 وتنو الأباصار وغيرهما
 والله أعلم (سئل) في شيء
 قربته طلب من جماعة مالا
 ليدفعه لقسام القرع به على

المشاورون

يكون بينهم سوية فدفعوا على الشرط المذكور هل اذا دفع القسام شيئاً يكون بينهم أم لا (أجاب)

حكم ذلك حكم الهبة الفاسدة وهي مضبوطة بالقض كما يحضر به في الخلاصة والبراز به وكثير عن الكتب وبعض شيخ القرة ما تناوله من الجماعة ولا يصح الشرط المذكور والله أعلم (مثل) في رجل وهب ابنه ألبعض ماله وأولاده البقية في نيله القاضي من النصف الآخر وأمر ابنه أن يوصل قصه هذا لعمه ألب (أب) الهبة باطله عندنا في ضعف حرجه الله تعالى قال في مثل الأحكام فقلنا نعم فلهما القولان هبة الشائع باطله وهو الصحيح اهـ وإذا قلنا بطلانها على الأصح فارتكبه الوهاب المذكور يجري على قرآن الله تعالى ووجهه الشروع

والله أعلم (سئل) في رجل وهب لانه حصه شائعة في كرم مشترك بين الواهب وبن غصوه هل تعصمته وملك الواهب أم لا على الموهوب
 ولو باعه الموهوب له لا يصح (أجاب) هبة المشاع فمها هو يحتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه لا على القسمة عند طلب شركه لها لا بتد
 الملك للموهوب له في المختار مطلقا شركا كان أو غيرا بنا كان أو غير فلو باعه الموهوب له لا يصح لعدم الملك والحال هذه كما صرح بذلك كله
 صاحب الصرن نفعان المبتني بالجمعة وغيره والله أعلم (سئل) في هبة الدين من علمه الدين هل الواهب الرجوع أم لا (أجاب) ليس له الرجوع
 كما صرح به في التتارخانية نفعان الرجوع نفع العبارة وفي السراجية وهب دينه عليه (١٧٧) لم يرجع اه (أقول) وهو ظاهر لانه

اروا في الحقيقة ولا رجوع
 فيه والله أعلم (سئل) في
 مبتوتة أو أربابها من
 مهرها ودينها عليه بشرط
 امساك بنتهانه عندها الى
 أن تزوج البنت أو تموت
 ولم يوف بالشرط هل يبطل
 املا (أجاب) لا يبرأ ولها
 مطالبة بقدر صرحوا بان
 الاراء عن الدين لا يصح
 تعليقه ويطالب بالشرط
 الفاسد ومن صرح به
 صاحب الكنز وغيره والله
 أعلم (سئل) في رجل وهب
 لابن اخته بنات واسلمه ثمان
 الواهب هل لورثته الرجوع
 فيها وهب لابن اخته أم لا
 (أجاب) ليس لهم الرجوع
 فيما وهبه الميت لما نعتن لو
 وجد أحدهما الكافي
 المنع الا قول الرحم المحرم
 والثاني موت الواهب والله
 أعلم (كتاب الاجارة) *
 (سئل) في متول على وقف
 أهلي عقد اجارة على حائز
 الوقف ثمان هل تنسخ
 الاجارة بموته أم لا (أجاب)
 لا تنسخ الاجارة بموته
 صرح به علماؤنا طائفة وقد

المتقارب كالجزر والبيض والفلس ونحوها وذو كرمدر الاسلام ابو اليسرى شرح كتاب الغصب ليس كل
 مكبل مثليا بل كل موزون انما المثل من المكبلات والموزونات ما هي متقاربة اماما هو متفاوت فليس على
 فكانت المكبلات والموزونات والعديدات سواء عبادية وذو كرم الاسلام في الجامع ان العلم من ذوات
 الامثال والكمثرى والمشمش والخوخ كلها من ذوات الامثال لانها تعدى متقارب وفي شرح القدوري
 وغار الفضل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاوت لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثليا مثل فاما بقية
 الشارح لكل نوع من الشجر جنس واحد والعنب مثلي وكذا التي بيدها كلها جنس واحد كما ذكر في عامة
 الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط وآله التي يادان القسمة بالمثل ان العنب من ذوات القيم وفي الفتاوى
 النحل والعصير مثليان وكذا الدقيق والغنم والجبن والنور والقطن والصوف وغزله والتبن وجميع انواعه
 مثلي في العلم باختلاف الكائنات والاربعون والفساد والصر والرماس والحديد والحناء والوسمة
 والرايحين اليابسة كلها مثلي والجمع مثلي وفي موضع آخر انه قيمي واما الماه في رواية انه من ذوات
 الامثال وفي فوائد صاحب المحيط انه من ذوات القيم عندنا في حنفية واني يوسف الكاظمي والرومان
 والسفر جيل والفتاوى الباطنية مما تتفاوت احاده فتكون من ذوات القيم وكل موزونين اذا اختلفا بحيث
 لا يمكن التميز بينهما يخرج كل واحد من ذوات القيم ويصير من ذوات القيم والسرقة من ذوات القيم
 وكذا الحطب وأوراق النهر كلها والبسط والحصر والباور والادام والصرم والجلاجل كلها قيميات
 كاتساب والارز والرايحين الرطبة والبقول والغصن والقصص والخصب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز السلم فيها ولا
 استرقاضها امار الرايحين اليابسة التي تكال وقوزن فقصوة بالمثل عند استهلاكها فيجوز السلم والقرض
 فيها من فصول العمادي القيم مثلي والرايحين من ذوات القيم وقبل مثلي حاوي الزاهدي البن مثلي خير
 من الدعوى التي مثلي خير به من البيع الفاسد التي توثق مثلي خير به قيل الاقالة الغزل المسجوع من
 ذوات الامثال بقيمة البهر (أقول) قال صدر الشريعة وجماعة تعالى الله عندهم هذه الاقسام الثلاثة أي
 المكمل والموزون والعديد المتقارب بثمنها علم أن كثيرا من الموزونات ليس مثلي بل من ذوات القيم
 كالقمصة والقدور ونحوها فاقوله ليس المراد بالوزن مثلا موزون عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن
 مبنيا على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصفة انه اذا قيل هذا الشيء فقير بدهم انما يقال اذا لم يكن
 فيه تفاوت وحيد يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصفة مثلي واختلاف كالمقمة والقدور لا يكون مثليا
 ثم لا يختلف بالصفة ما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كاللوازم والذئبان والفلس وكل ذلك مثلي
 اذا عرفت هذا فاعرف حكم المذروعة وكل ما يقابل بياص من هذا النوع خراج وكذا انما يقال فيها
 لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثلثات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك لما وجد المثل في الاسواق
 بلا تفاوت يشبهه فهو مثلي وليس كذلك في ذوات القيم وما ذكر من الكيل واخوته فبني على هذا اه
 ومتضى هذا ان المذروعة التي لا يتفاوت مثلي كسور كراس نسج من غزل واحد في ثمان ذواصان ذلك

(٢٢ - فتاوى حامدية - ثاني) قال في الاجتناس بموت المتسولي لا تنسخ الاجارة وان كان المتولي هو الذي أجر وكذا القاضي
 لاجر ومات وكذا الاب والوصي اذا اجدوا الصغير ومات لا تنسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا اجدوا الوقف بنفسه ثمان لا تبطل
 الاجارة على الاصم والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جامعا في نابلس فوقع الخلاء فيها فخرج جله الناس فهل تسقط الاجارة عنه في مدة الخلاء
 فوله ليس المراد الخلاء أي ما موزون عند البيع قد يكون فيه تفاوت بين ابعاضه كالواقي من الخصاص والحلي ونحو ذلك فانه اذا كان اثنتان
 منها طائفة لا يكون كل واحد منهما مثليا تأمل اه منه

أم لا (أجاب) نعم تسقط كما صرح به في لسان الحكم وغيره والله أعلم (مثل) في ثلاثة استباح واحكام في قرية على أن لكل واحد منهم ثلثا فهو وقع في القرية طاعون وانقطع أهلها عن دخوله لاشتة لهم بالأموات ووقع أمرهم على الحياكم الشرعي فمك فساد الاجارة على قاعدة منذهب إلى حقيقة روحه الله تعالى بسبب الشروع مرصا لشرائط الحكم هل تنفسح الاجارة بالحكم المذكور أم لا وهل إذا أوجر بعده بأقص من الاجرة السابقة وكانت أجرة المثل فصع اجارته بذلك ولو على النصف من الاولى أم لا وهل يلزم آخره زمن انقطاع الناس عنه أم لا (أجاب) نعم تنفسح الاجارة بسبب ما ذكر (١٧٨) فقد صرح في جامع الفصولين في الفصل الحادى والثلاثين في مسائل الشروع وامر المصد

الشهيد رحمه الله تعالى بأنه
أعنى المؤجر سواء كان
يحمل القصة أو لا وكان
للمؤجر فاجر من اثنين
فإن أجبر فقال أجرت القدر
منكاجز بالانفاق ولو فصل
بقوله نصفه منك ونصفه
منك أو نحوه كالثوب وبيع
يجب أن يكون عند أبي
خليفة على اختلاف مرقها
إذا كان كله بينهما أو جاز
أحدهما النصف من أجنبي
ينبغي أن يعرف في رواية لافي
رواية ثم روى للاستيعابي
وقال أحمد داره من اثنين
بما لتوحيد العقد حتى لو
انفرد أحدهما بالقبول لم
يصح اه وأنت على علم
من أن إطلاق الثمن قاطبة
فساد اجارة المشاع الامن
الشريك مدخل للمنشؤل
عنه وإطلاق بعضهم معها
من اثنين يجوز على حالة
الاجبال لتعليقهم العصة
بتوحد العقد فحكم الحاكم
فساد الاجارة المذكورة
واقع موقعه الشرعي فينفذ
وحديث وقد كذلك فاجارته

الثوب بضم نونه مثله من ذلك الثوب أو من ثوب آخر يخرج من ذلك العزل إذا كان يمينهما تفاوتت بعنده ومثله
يقال إذا كانت الشقة مشتملة على عدة أبواب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أبوابها نصبا
أو غير لا يعتد به أي من حيث الرغبة أو الأمن حتى يقال كل ثوب منها ثوب واحد كما يقال كل ذراع من هذا الثوب
بكذا فهذا مثل أيضا للمدار على عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكبلا أو موزونا أو وعديا
مقاربا وإذا كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددي
المتقارب وليس بخارج عن المثلثات الثلاثة التي ذكر وهالن المراد بالعددي المتقارب ليس مكبلا ولا
موزونا مما لا تفاوت أفراده فان قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس والقطر غير مثلي لثاوتيه بالصنع مع
انه موزون فكذلك نحو الكرناس (قلت) المراد أن الدبس مثلا يختلف من حيث الطبع فقد يكون هذا
الدبس المطبوخ في هذا القدر أحسن من ديس آخر مطبوخ في قدر آخر أما جاز ذلك الدبس الواحد المطبوخ
كله بالله في قدر واحد لا تفاوت بين أجزائه من أتلف من ذلك الدبس وطلا ما يضمنه من طلع من ذلك الدبس
بعينه ما أو وجدوا إذا ذكر في العمدية ملحا له أن الصابون قيم لان الذهب في هذا الصابون قد يكون أقل
منه في الآخر حتى لو كان على السوا بعت كانا من ديت واحد يضمن مثله وعلى هذا فأنقله الشيخ الاستيعاب
الحاكم مقتضى دمشق في كتاب السلم من فتاوى الصبر فيمن أن في الصابون قولين يمكن التوفيق في
بينهما بما ذكرنا من العمدية والله تعالى أعلم فاعتمد هذا الخبر والمثير (مثل) في رجل له غراس قوت
مشاق آخره من زينة معلومة تاجر معلومة قبضها منه ونصرف في ديورق الثوب بعض المدة ثم مات الرجل عن
ورثة يريدون بحسابه في بيع قيمتها تصرفه من الورق وانقطاعا عن الاجرة التي دفعها لوزنهم ووقع يدهن
المأجور فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لأن أوقا الشجر كلها من ذوات النعم كما صرح بذلك في العمدية
(مثل) في رجل أخذ في سفره من زينة بقرتين مملوئتين من الماوتصرف بها وما جازها بالاراجحة شرعى في
مكان يرضى الماوت فيه فهل يلزم بيعهما بمائهم أخذهما (الجواب) نعم يلزم قيمة القرينتين وما بينهما أو ما أخذهما
والماوت قسما على الاصح خبرية من الاجارة (مثل) فيما إذا كان يذبل دواب أخذه لثاقه في أرضه
لاصلاحها واستكثار ورعيها ووضع في بيت عمرو ونصرف عرقه وأتلفه بدون وجه شرعى فهل يضمن
قيمة من يذ (الجواب) نعم لأن السرقة من ذوات القيم كائن على العمدية (مثل) في رجل غصب بيتا
معلوم القدر لم يعلقه أو تصرف فيه إلا ذن منهم ولا وجه شرعى فهل يلزم مثل الزيت لهم حيث لم ينقطع المثل
(الجواب) نعم (مثل) في الغاصب إذا جازها بآجار المصوب وقال ان الغصوب هذا وقال المالك لأبل غيره
فهل القول قول الغاصب بيمينه في ذلك (الجواب) نعم قال في سفر قات غصب البزاة بجاه الغاصب بثوب
وقال الغصوب هذا وقال المالك لأبل غيره قالوا للغاصب اه ولو اختلفا في عين الغصوب أو وصفته أو
قيمتها قالوا قول الغاصب مع أنه تنازعانية من الفصل الثاني في الغصب (مثل) فيما إذا كان يذبل قطن
معلوم قائم في أرضه قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر وتصرفه بنفسه ما بوجه شرعى ويضمن أنه بلغ

بعده بحرقة مثله وتقدر على النصف من الاجرة السابقة سواء قلنا بأنها محببة أو فاسدة تصحب فيها المسمى لها
ان كانت محببة فهو واضع وان كانت فاسدة فهو جها أجرة المثل وقد سمي ولا يقاس وقت ان يغتور زيادة الاجرة بسبب ما على وقت قلت في وتزلت
الاجرة بسبب ذلك كاهو ظاهر وأما انقطاع الناس عنه بسبب الطاعون فان امتنع الناس عنه بالسكة بقضا الآخر بقدره كسكة للخلاص المصح
بها في كلامهم والله أعلم (مثل) في ثوب استعمله زوج أمته في أعمال شتى من جلته الحرب على قتانه والزروع في أرضه مدة سنين بلا إجارة ولا
إذا انقضت في له له ما لا يوجب له البلوغ فاجر فائلا ان كان حيوانا كان ميتا يتبع تركه أم لا (أجاب) لا ذلك كالدين كاجل عماد ذكره في

الاجارة والله أعلم (سئل) في يتم استخداه رجل مدة سنين وكان ما باعهم و بكسوه لاساوى احرشله ولما بلغ دفع له نصف فرس في مقابلة خدمته وتسليمها بر دأن رجيم فهل له ذلك أم لا (أجاب) لا والله أعلم (سئل) في رجل استخدا بنما مائة على ان يعطيه احرقة خدمته ولم يعينه شيأ هل له احرقة مثل عمله أم لا (أجاب) نعم له احرقة مثل عمله قال في الفتية بنيم ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله آخر باؤه غير اذن القاضي وبغير ايجار عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثلها فيها اه وقد تقرر أنه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصغر بلا عوض ومستقلة السائل الا كلام فيها حيث احرمن هو في خبره وان كانت اجارة فاسدة ففيا احرل لثلاث (١٧٩) لم يكن احرمن هو في خبره واستعمله بغير اجارة يجب ايضا احرقة مثل

كاهو صريح كلام الفتية والله أعلم (سئل) في مؤجر امتنع عن تسليم العين المؤجرة فاجرة مستحقة هل يحبس حتى يسلمها أم لا (أجاب) نعم يحبس في كل حق امتنع المطلوب عن تسليمه عنها كان أو دينا والله أعلم (سئل) في مؤجر حبس العين المؤجرة عن المستأجر حتى مضت مدة من الاجارة فما الحكم (أجاب) بسقط عمن المستأجر احرقة ما مضى بحسبه والله أعلم (سئل) في يدين ثلاثة يعملون فيه برت مما يخرج من الزيتون يعملهم عمل كل زيتون الا حرا لاجرة المعتاد من الزيت الخارج يعملهم هل ذلك صحيح أم فاسد ولا يستحق واحد منهم بعمله زيتا بل له احرقة مثل عمله درهم (أجاب) لكل فيما عمل الاخر في زيتونه الخاص به احرقة مثل عمله من جنس الدرهم من الزيت الخارج بعمله لانه في معنى

قنطار من ونصف قنطار ولا بد من عادية تشهد ان قدر الذي تصرفا به من قنطار يدغانية قنطاريه فهل تقبل ينجز يدو بقضي بوجبهما بالطريق الشرعي ولازمهما في المثل القطن (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع يد عند غيره وقد اراه معلوما من الشعر وغلب يد فباع عرو الشعر بلا اذن زيدا وجهه سرعى وتعذر رد العين لاستهلاكها ثم حضر يدول يجز البيع وطالب عرو مثل شعره والمثل لم ينقطع فهل له سهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) في حصان مشترك بين يدوعر ولكل منهما حصة معلومة فمعه عرو فطلبه ز يدعه صرا لا يتغير به في نو يتغير عنه طلبا مع قدرته على تسليمه وبقي عنده ايام حتى هلك وبر يد ز فخبين عرو فقيمة حصة منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك حيث طلبه منه في نو يتغير عنه طلبا كما في التتويين الودبعة (سئل) فيما اذا كان ز يدعور قد دفعها لعمره ولطفاها وربطها في داره على أن يكون له ثلاثة قنطاريها منها غالف عرو وربطها في بستانه وهولس حرمها ففسدت من قنطاريها البستان وبرد ز يدأن ضمنه حصة نصيبه من المهر فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في راعي معز قادهها قربان كرم آخر وسيدها فيه عهدا فالتفت الكرم فهل يكون الضمان على الراعي (الجواب) حيث قادهها الراعي قربان الكرم المذكور بحيث لو شاعت تناولت منه ضمن الراعي ذلك كفي الفصول العمادية في انواع الضمانات وجامع الفصولين بقتل العنابي (سئل) في بقرة مشتركة بين ز يدوعر ونصين وهي عند ز يدأ فخذها عرو وحرق عليها عذاة ايام بدون اذن شر بكن ز يد ولا وجهه شرعى فرفضت وماتت بسبب ذلك فهل يصح عرو نصيب شر بكنها (الجواب) نعم (سئل) في رجل انهم آخر بسرقة متاع فاشتكى عليه كما سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية يقتل المتهمم المذكور بدون وجه شرعى وللمتهم رونة بر يدون أن يقتضوا من الساعي الزبور فهل ليس اهر ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان بين ز يدوعر وشركة نقاسهاها وانفصل كل منهما عن الاخر فشكل ز يدعور عندنا كسياسة مع وجود القاضي في البلد بعد قوله ان اشتكى عليه وغرمت شيأ فاقا فاهم ففهم عرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي (الجواب) له الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كالحصير في جواهر الفتاوى والمسئلة في الكتب شهيرة وهذا اذا لم يكن السلطان عز نصر منع الولات من نصيب السعاة وبالله التوفيق ورجل سعى الى السلطان برجل فأخذ منه ما لا ثم ان الساعي فظالمهم أن يأخذ قدر الخسران من تركه الساعي هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر الامام على السغدوي وغيره من مشايخنا أن على الساعي ضمان ما هلك بسعيته وجعلوا بقرعة المودع اذ ادل السارق على سرقة الودع بمسألة لاملو المسلمين وذكر الامام غير الحظي ان كان السلطان معروفا باظلم يصادر بسبب سعيته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه (قلت) لاحد ان في هذا التقيد في هذا الزمان والقوى اليوم وجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه وهو ان كان للذ كوف في النوازل عن أبي القاسم الصنار أن لا يثق عيسى في الدنيا وانما عليه وزور في العتي اه جواهر

فتير الطعان والله أعلم (سئل) في رجل آجر آخر يدين فانه لم أحدعهما هل له فسخ الاجارة أم لا (أجاب) نعم له فسخ الاجارة قال علماؤنا اهدار اذ انهم لم يبيع بنام فافله مسأه ارجا خيلو يجب نقص السكنى والله أعلم (سئل) في رجل استأجر ضاوقا من متوليه تسعين فمناجرة معلوبت على قاض شافى حكم بلزومها وانما السائل حرجي ففسخ الاجارة فهل تعتبر التنافيذ لادعوى الاحادة أم لا (أجاب) نعم الحظي ففسخ الاجارة اذ حكم الشافعي بلزوم الاجارة لا يكون حكما بعدم انفساخها لعدم جاذبه الفسخ وقت الحكم وأما امر الاصل والالتنافيذ هكذا يابض بالاصل

الواقعة في زماننا المجرى عن دعاوى ليست حكماً وانما هي افتشاع وفتنها تسليم الثاني للأول قضاء صرح بذلك الشيخ زين رحمه الله تعالى واثقه
أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقسم من التوتى باجر معلوم فله مقبولة ليدنى وبغرس ما مشاهل اذا ظهر بطلان الذى ساكم شرعى يؤمر
بالقلم أم له الاستبقاء باجر المثل وان اتى التوتى بالانقاع (أجاب) نعم له الاستبقاء باجر المثل وان اتى التوتى بالانقاع لان ابتداء الفعل ليس
ظلماً قال في مجمع الفتاوى وفي كتاب الفضلى وصى أومتول أخوه نزل التيم أو منزل الوقف بدون أجر المثل أو يزعم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا
بالسكن فلا يلزمه أجر بالسكن ذكره هنا (١٨٠) انه يجب على أصول علمائنا انه يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر قال وذكر انخصاف في كتابه ان
المستأجر لا يكون غاصبا

الفتاوى في أول كتاب الغصب اداسى الى السلطان بغير حق لاضمان على السائى في قول أى حنفية تولى
يوسف خلافاً لمحمد والفتوى على قول محمد في زماننا جرأهم ومسانة لأموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن
في الغصب سى الى سلطان بمن يؤذنه ولا يدفع بل ارفع الى السلطان أو يمن بياشر الفسق ولا يمنع منه أو قال
لسلطان قد ينرم وقد لا يفرم انه وجد كذا فترمه شيئاً لا يضمن ولو غرم السلطان البينة بمثل هذه السعاية ضمن
وكذا يضمن لوسى بغير حق عند محمد زوجه أى الساعى وبه بقى وفي الخاتمة لوسى رجل الى سلطان ظالم
وقال ان فلان مالا كثيراً أو أنه وجد مالا أو أصاب ميراثاً أو قال عند محمد فلان الغائب أو أنه وجد الفخور
بأهلى فان كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الأسباب كان ذلك سعيهم جبا للضمان اذا كان كاذباً
فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظالماً ولا احتساباً في ذلك فكذلك لو قال انه ضمنى أو ظلمنى
وهو كاذب في ذلك كان ضامناً اه وفي العدة من قال عند السلطان ان فلان فرسا جيداً أو بأجر به جيلة
والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعى عبداً يطالب بعدا العتق ولو أخبر الساعى عبداً السلطان أو
عبداً غيره اذا كان ذلك الغير بحال القدرة على أخذ المال منه ولو كان كاذباً دفعه ضمن الساعى مع الفقاوى وفتاوى
ان ينجح سعى من أخبر المكس الذى يأخذ المكس من التجار وغيرهم بأن خصا اشتري الشيء الغلانى
أو اشترى الشيء الغلانى فغضاه لم يأخذ منه المكس هل يضمن ما أخذ المكس أو لا الجواب نعم يضمن نظير
ما أخذ المكس حيث أخذه بأخباره وفيها سئل عن الحاكم السياسى اذا أسلخ وجلا وبقه بالضرب الايم
يشكاه آخره على سرعة انهمهم بالشاكى ومن ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعى هل ديت به على
من شكاه أو على الحاكم فما جلد ديت على الحاكم اه قال في المنع وفي القتيبة ان القويم الأتمة الجارى وقال
شكاهه والى الغير فحق فاقض فاقض ضرب المشكوك عليه فكسسه أو يده يضمن الشاكى أو شكه كالسائل
وقل ان من حبس بسعاية فغير بثبوت جدار السجين فأصاب بدنه تلف يضمن الساعى فكيف هنا قيل
انتفى بالضمان في مسألة الهرب قال لا ولو مان المشكوك عليه بضرب لقاؤا لا يضمن الساعى لان الموت نفسه
نادر فسامته لا تنقض اليه غالباً اه وهذا ما اعتمد عليه شيخنا يعنى ابن نجيم في فتاويه وهو جدر بالاعتماد
فان اتقول بضمين السعاة فى الاموال بخلاف أصول أصحابنا الخ اه (فائدة) في الخاوى يوم الدلال المتاع
لغيره السلطانية أو لا امرأه لا يتبعان فيه فاقض من ذلك القدر بضمن الدلال تمام فتمت من حاشية
الخبر الرملى على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها عن غصب الولوالجية وجل انتقدوا ردهم وجل ولم
بحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجرة أما عدم الضمان فلانه لم يجهد خطأ في اجتهاده وأما عدم الاجر فلانه
لم يعمل بأمر اه

(كتاب الشفعة)

(سئل) فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه أرضاً يتاعدها ويملصقها لداره وتربدها ببيع دارها فاذا
باعها هل يسوغ لزيد أخذها شفعة الجارية بطريق الشرعى (الجواب) نعم (سئل) في دار مشترى كثنين
زيد وعمرو أرضاً يتاعدها فاشترى بكر من زيد حصته بالمعروف متباينين بمعلوم مشاراً اليه بمقبوض بيد البائع مع

و يلزمه أجر المثل وجعل
حكمه حكم الاجارة الفاسدة
فقبل له أنقى بما ذكر
انخصاف قال نعم اه والله
أعلم (سئل) فيما لو استأجر
أرضاً وفتاوى فيها وانقضت
مدة الاجارة هل للمستأجر
استبقاؤها باجر المثل
(أجاب) بان اطلاق المتن
يقضى أنه ليس له ذلك
ويكفى بالقلم ونسلف في
الصرع الغنية وأوقف
انخصاف بان ذلك يجب
لا ضرر وان اتى الموقوف
عليه ليس له ذلك فراجع
والله أعلم (سئل) في رجل
عمل صغير القرآن ولم يشترط
له أجرة أو عمل يقضى له
بالاجرة أم لا لعدم تسميتها
(أجاب) لا يقضى له بالاجرة
حيث لم يعقد بشرط وطها
ولكن مجازاة الاحسان
بالاحسان من غير شرط
مروءة والله أعلم (سئل)
في رجل دفع ولده الصغير
الى مؤدب الاطفال ليعلمه
القرآن العظيم فعلمه ذلك
المؤدب حتى اذا قارب

النصف مثلاً استخلصه أو مئنه فراا من اعطاه ما تعرف عند وصول الطفل الى النصف أو الى
تمام القرآن فما الحكم الشرعى (أجاب) ذكر شيخ الاسلام مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الترابشى الفزى في منتهى المعنى بتدوير الابصار انه
يجوز على الخاوى الموسومة قال في شرحه في منع القتل الخاوى ينعى الخاوى غير الجمعة تهد به تدمى الى المعلن على رؤس بعض شو وأقرآن قال
قلت وهي المسماة في عرف دارنا بالصرافة فقلت ان مؤدب في يوم أخذها بصرف المتعلم عنده في أول النهار فيفرضون بذلك اليوم ورغبة في الراحة
والبطالة ثم قال ومشايعه ينجح زوا هذه الاجارة حتى حتى عن محمد بن سلام أنه قال قضى بتسمير باب والوالد اجرة العلم وفي زماننا انقاعت عطائهم

هرة

وزعت وشبان الناس في الآخر فلو أشعوا بالتعليم من الحاجة الى مصالح المعاش لاختل معاشهم فقلنا بجهل الاجاوت وجوب الاحرة للمسلم
بحسب ما استعملوا العلم اعطاء الاحرة بحسب قديوات يكن ينعم بشرط يؤمر بالدين وتطبع قلب العلم وارضائه اه والله أعلم (سئل) في
مؤدب اطفال نصب نفسه للتعليم بالاحرة فكيف يعلمهم ثم يخرجوا من عنده فهل له على آباءهم اجرة أم لا (أجاب) قال في النزاهة بـ يؤمر
والدين تطبع قلب العلم وارضائه بقصد صرف في التاخرانية نقلا عن المحط بأنه عند عدم الاستجار أصلا يجب أحراثل والله أعلم (سئل)
بأنخير من الله أفتى سائلا * بجعل فضلكم بالاحسان يا عاقل بالعلم بان قد حوى * (١٨١) كل العالمون من العلم الشان

يا عاقل يا فاضل شؤدت له

كل الخلاق انفسها والجان

يا فضل العلماء يامن فضله

خرقت به العادات في

الاسكان

أصل السؤال وما جرى في

قصي

سأمرحن به بلا كتمان

فصرحه أفتى فصرعنا

وأعلم الاطفال للقرآن

علت طفلان أهالي خيرة

للخطب والقرآن والافتان

وتعبت في تعليمه يا سيدي

حتى انتهى في الخطب والقرآن

وطلبت أجرة من أبيه والجزا

فأبى ولم يعطى جزا الاحسان

فاذا أثبت الشرع بما فسق

الوري

فطلبتمه عادة الصبيان

هل ذلك يلزم في علمه سيدي

أم لا أفدي بالنبي العذبان

وأمن وأوضي جوابا شافيا

لازلت في مدمن الرجن

وكشيت من سوء الحساب

وشرو

وحشرت في الاخرى مع

الاعبان

وصلاتوب العرش ثم سلاه

دوما على من خص بالقرآن

والال والاصحاب وأبى الولاء

صرفوا شربها ليهوكل هذا وقد وضعت في المجلس بعد قبضها و يدع وأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس
له ذلك (الجواب) نعم لأن الثمن معلوم حال العقد ويجهل حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر
وغيره (سئل) فيما إذا كانت دار مشتركة بين هند وجاعة بطريق الملك لهند وبها ولهم الباقي فباعوا
حصصهم من الدار من زيد بن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فقروا عليها بالمبيع و رزم
المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة فتعاضى انما قالت قبل صدور البيع أن أبيع حصتي معكم فهل لها الشفعة
ولا غير رزم المشتري ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقار بيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له فطلبوا اخذ
بشفعة الجوار بوجه الشرع فهل يكون بينهم اثلاثا على قدر رؤسهم (الجواب) نعم (سئل) في دار
وقطعت أرض جار يات في ملائز يدو اخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصص فيها فباع ابن عمهما
حصصته من ذلك لاختصاصه بغير معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة فخلط بوجه الشرع فهل له ذلك وتكون
الشفعة بقدر رؤس الشفعاء والمشتري كواحد منهم (الجواب) نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك
تنو وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخيرة من الشفعة فراجعها (أقول) وذكر الثاني في التنوير
أضافي باب ما تبين في فيه قال في التنوير وشرحه للعلاء وثبت بن شرعي اصله أو وكاله أو أشرته
بالوكالة فأنه لا يلو كان المشتري أو الموكل بالشرع كالأولاد شرى بلكا خولها بالشفعة فلو هو شرى
والدار جوار فلا شفعة للعارض وجوده أو بيان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته
منها من أحد شرى بكمه فاشترى راضا منه لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم
بينه وبين ذلك الشرى بلكا المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جارا فقط فلا شفعة له لان المشتري خلط
فيقدم على الجار وذكرها أضافي القنية فقال اشترى الجار دارا أو لها جارا آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري
فهي بينهما مضافان لانهم ما شفعوا قال ابن السكينة فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب أو يسلم للشفيع
الآخر وعلى هذا لو جاء ثالث قسمت أثلاثا أو رابع فأرباع ثم نقل عن الظهير به لو سلم المشتري كلها
للجار كان نصفها بالشفعة والنصف بالشرع ونعمه في رد المحتار (سئل) فيما إذا كان زيد يبيت ملاقا
لبنت عمه وبيع في بيته بينهما معلوم من أجنبي فهل لعمره وأخذته من الثمن بشفعة الجوار (الجواب) نعم
وإنما قد نبأته لقوله تعالى انهم الشفعة هي تلك البقية من الثمن التي لم يملكها ولا يفتقته
كأن شرى التنوير والعلاء وفيه من باب طلب الشفعة في الشرع على ما أخذته وفي القبي البقية اه
(سئل) في عمارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند باع زيد حصصته المملوكة منهن بغير معلوم من
الدراهم فاشت هند بشفعة الخلط فهل لاشفعة في البناء (الجواب) نعم لاشفعة في البناء كالمشقة في المقتني
والتنوير وغيرهما في فتاوى اللاتي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوف فباع أحدهما
نصيبه فهل في شفعة أولا أعاب لاشفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر بدونها كالمشقة في المتن
وغيرها (سئل) في رجل اشترى دار معلومة ملاصقة لبناء دار لم يملكها فباع في أرض وقف فقام زيد بـ

من أجهروا والاعداء في الميادين مالا من قبل الجار العبد نور * وترثهم القمري على الاغصان * (أجاب) * الله جدهم اثم الزمان * وصلاتوب النبي
العبدان خدعتهم فقدمت بفسادهم * من ليد به بلبان نص الافاضل فبعد اثم سادوا وشادوا مذهب النعمان سوف الخلاف على
الجواز ونفيه * والقدمون على اعتماد الثاني والآخر وعلى الجواز لانه في عصرهم قديان محضون وان عليه فتوى الناس اذ في تركه
خوف الضياع وغاية الخسران وعاسه ان يمت بكل شروطها * يجب الذي سمي بالانقصان أولافا حراثل مثل سوله من كل العقود
كلاهما سيبان وعلى الولي الدفع حتما لارنا * فاذا أتى فالحق حبس الجاني وكذا على العبد يوم نجسه * والحلوة الموصومة التبنان

[illegible]

أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة له (الجواب) نعم والبناء والخلق لا يسقط بهما الشفعة غني على
الكثرة وفي الجبانية وعلى بناء شفعة ولا ولا * وأم القرى بالعكس بعض بشر
أي لا شفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة تلامصه تدار
جار به في وقف أهل عام المسقط الساكن في دار الوقت أن يورده يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لا شفعة
له (الجواب) نعم وفي الخبر لا شفعة في الوقف ولا يجوز إداره شرح النجم لابن مالك من الشفعة ومثله في
التنوير (سئل) فيما إذا كان زيد وأخوه من مذهب مسكن في أرض وقف سلطنة ففترغ أخوته عن نصيبهم من
ذلك لعمره وأجازا الموتى ذلك ونزعهم يمانه الشفعة في ذلك فهل لا شفعة له (الجواب) نعم (سئل) في
الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسطق حقه منها إلى بنته بن عيسى ثم أراد أن يأخذ المبيع
بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفعتة (الجواب) نعم قال في المحرر يعلمها أسلمها بعد البيع فقط بخلاف
أسلمها قبله كما تقدم لأن أسطاق الحق قبل وجوبه لا يصح بعده يسقط بالأسطاق علم السقوط ولم يعلم كما
تقدم لأنه لا يعتد بالجهل بالأحكام في دار الإسلام اهـ (سئل) فيما إذا بنى المشتري في الدار المشفوعة هل
يأخذ الشفع بمثل أو بنقمة البناء وكف المشتري قلعه ويأخذ الأرض فارغة أم لا (الجواب) نعم له ذلك
كما في التنوير قال المصنف في شرح من باب طلب الشفعة ويأخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء والقرس
مما لو بنى المشتري وغرس أو بكف الشفع المشتري قلعهما أي البناء والقرس (سئل) في قطعة
أرض مشتركة بين زوجة فباع أحدهم حصته المعلوم منها من اجنبي وحين علم زيد ببيعها فباع المبيع
بالشفعة فوراجل الثمن وأشهد على ذلك بوجه الشرعي ولم يطلب البقيتين الشرع كذا قال فهل لا يذلل ومن
لم يطلب عددهما (الجواب) نعم كما في الخبرية (سئل) في الشفع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض
فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ولو أراد الشفع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك إلا إذا
المشتري لأنه يلحقه ضرر بتفريق الصفقة فليس هو ليعمل بعض الشفعة نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه
لأعراضه ويقسم بين الباقيين على عدد رؤسهم وكذلك قال أحد الشفيعين خا من أراد أن يترك الباقي فطلب الحاضر
الشفعة في النصف على حساب أنه يسحق النصف بطلت شفعتاه لا يسحق الكل والقسمه للجزء فإذا ترك
في شيء فيها وجد الأراض فيسقط في الكل كونه لا يجزأ وكذلك قال كانا حاضرين فطلب كل واحد
منهما النصف بطلت شفعتاهما لو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف
والآخر أن يأخذ الكل أو يترك وليس له أن يأخذ النصف فلا تركنا زباني (أقول) وفي ضرورة
السؤال لا تبطل الشفعة على الغايصة قال للمشتري سلم في نصفه ذاتي المشتري لا تبطل شفعتي
الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليما أي لا يكون تسليما مطلقا الشفعة لكن مقتضى قول
الزليقي فإذا ترك في شيء فهو جسد الأراض فيه الخ سقوطها وتكتفى بردها والحق التوفيق بأن الظاهر أن
المراد أنه لو أراد أخذ البعض بعد طلب الواجب أو لا يشهد لا سقط أموال طلب البعض ابتداء تسقط شفعتاه

له وإن نقص منه يسيرة
وإن اختلفا في مقدار العمل
فالقول لأبي الوليد يمينه وعلى
الفقيه البيضاوي والله أعلم
(سئل) في مستأجر ربحي
عامة تحت الزيادة بشرط
دوران الحجر النجاسي
الذي بهو شرط التجرع على
المستأجر يحصل الأذى
فأدأها المستأجر مدعوا
يدأ الحجر النجاسي وقيل الماء
فقال الحكم الشرعي (أجاب)
الإجارة المشروطة فاسدة
بإجماع علما تناو الحكم في
الإجارة الفاسدة أخرجها
لأبي علي حسب
الاستعمال فنظر آخر
المثل لاستعمال ماعد الحجر
النجاسي بأنواع عدلين
فبدع و لا يلزم الآخر
لهي وله أثني المستأجر
فصح الإجارة بل يجب عليه
مفرقة الاستعمال في
القد الفاسد والله أعلم
(سئل) في رجل استأجر
معملا ثلاث سنوات فتحو
عن هذه الحرفة إلى غيرها
هل يكون عذرا وله ردة
الجاء به أم لا (أجاب)

يكون عذرا وله دلالة الجسم كالحصر به في جواهر الفتاوى في الباب الأول من كتاب الاستقصر من كتب جماعته كالوالمج والبرزخي . ينافي
والخافي وغيرهم والله أعلم (سئل) في رجل به داع في نفسه اتفق مع طبيعى مداوانة وجعل له أجرة نصف بليلة مئة واداهما الحكم
(أجاب) للطبيب أجرة مئة وما وافق في غير الأدوية نصف الادوية على الوجه المذكور والله أعلم (سئل) في تيمارى من جلته تبارها أرض بها
يؤتى منه ثم يحوز له أجرة الأرض مع البكران يرغب في استبقاها لا (أجاب) نعم يجوز له أجرة ما هو هذه المسئلة ترجع إلى أجرة المقطع وفيها
الشيخ فاسم بن قطلوبغا في تأييد السكالك بن الهمام رسالة مختصر من أخرى لغيره فيها ذكر الشيخ زين بن نجيم رسالة فيها حاصل المسئلة المذكور

والخائف وغيرهم والله أعلم (سأل) في رجل به داع في أنفسه اترقة مع طيب عال مداواته وجد له أجرة له يشد بالمال المنة وما دام في الحالك

(أحباب) للطبيب أحرة مثله وما أنفق في غن الأذوبة لتفاسد الإحارة على الوجه المذ كمد والله أعلم (سفا) في ثمرات العربيات جازيتهم أمد أرضهم

ثم من بعد هذا يصح زوالها عن الارض مع التبريد في استجوارها أم لا (أجاب) : نعم زوالها عن الارض لا يتوقف على زوالها عن النار

[illegible]

عنه عليه السلام في قوله تعالى: "وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَبْرَارُ الْمَكِينُونَ" (الأنعام: 136) أي الذين هم على يقين من كفرهم، وهم الذين هم على يقين من كفرهم، وهم الذين هم على يقين من كفرهم.

الامارة وسئل الشيخ فاسم وقد ارسله من مدينة غزنة هل يجوز العندي أن يؤخر ما أقطعه الامام الاعظم من أراضيه بئس المال ولا يجوز أجاب
نعم أنه يؤخر ما أقطعه الامام ولا يجوز ان يخرج الامام له في أثناء المدة كالأخرى انما هو جوف اثناء مدة آخره قال واذا مات المورث
أو أخرجه الامام عن الارض تنفس الاجازة ثم قال وقد وقعت على جواب بعض الحنفية من أهل العصر أنهم لا تنفس المورث ولا باقطاعه غيره
فان الامام جعله كالوكيل عنه في ذلك وتبقى بالمسعى الذي وجد فيه شرط الزموم يشهد بذلك قواعد علمائنا والحالة هذه ثم إن ع في عدم
الانفساخ بهما واستظهر الانفساخ باشيء والحاصل ان هذه الاجازة لا كلام فيها وأما (١٨٣) لزومها فيه كلام قد عرفتماسمته بهذا
الاختصار الجيب فان فيه

معتل ما في الرسائل فليعلم
ذلك لانه مفيد جدا والله
الموفق للصواب (سئل في
قريبه تصفه او تقتض على جهة
بروضتها وقت على جهة
بروضتها آخر التكلم عليها
ثلاثا شاعرا لرجل سنة جمال
ليتناول ما يفصل من الثالث
الذي كور من الغلال صفيها
وتشربها هل هذه الاجازة
صحبة أم باطل لا يجوز معها
المستأجر أن يتناول شيئا
من الغلال ما لم يكن المسترعى
(اجاب) الاجازة المذكورة
باطلة بخبر معتقد قلنا صرح
به علمائنا فاقا بسم من أن
الاجازة اذا وقعت على
اتلاف الاعيان قصدوا
لا تمتنع ولا تشد شيئا من
أحكام الاجازة فاذا علم ذلك
فليس المستأجر أن
يتناول شيئا من الغلال بل
ذلك للمتكلم على الوقف
ان كان حاضرا وان كان
غائبا يتحصى على الفعلة
الضايعة بانظاره ينصب
القاضي رجلا يقبض
حصته وقطعه ويحفظه

بنافي ما ذكره الزيلعي من التعليل المذكور وكتبت عند قول العلائي بعدم سائل الجلب واعلم انه لو طلب
الحصة فهو على شفعية ما نصه وفي التنازعية اذا كان المشتري واحدا والبايع اثنين وطلب الشفيع نصيب
أحدهما مع أنه ليس له أن يأخذ هل يكون على شفعية ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا يجوز على ما اذا
كان بعد طلب الموابية وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لأبطلت ٣ وقال بعضهم على خلافه
اه قلت يؤيد الاول ما عنده الشارح قبل باب الطلب عن الزيلعي من أن شرط حصتها أن يطلب الكل وبه
يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كتبت (سئل) فيما ذالم طلب الشفيع الشفعية فقرر علمه
بالبائع طلب موابية واشهاد ومضى أربع سنوات والآن قام يطلبه بعد علمه وتركه الطالبين المذكورين
فهل بطلت شفيعته (الجواب) نعم وبطلت الشفعية بترك طلب الموابية تركه بأن لا يطلب في مجلس العلم
بالبائع كسأ أو ترك طلب النقر بعد عقار أو ردى بدلا لاشهاد عند طلب الموابية لانه غير لازم كسأ فقدر
شرح الملتقى العلائي من فصل فيما يطلبه في الدور ويطلبه ترك طلب الموابية أو ترك الاشهاد عليه أي على
طلب الموابية فادرا عليهما اه في مسئلتنا يطلبه في مجلس علمه بالبائع لم يفسد بفهم طلبها أو بضرار
الطالبين الزبورين وكل ذلك مما يطلبها (أقول) عبارة البرزخا فلفظ عبارة شرح الملتقى واعلم أن الشفيع
يطلب ثلاث مرات * الاولى حين علمه بالبائع ورأى يسمى طلب موابية أي مبادرة حتى لو اشترى بطلت
شفيعته لاشهاد عليه ليس بلزم كمال الهداية وغيره ما في الدور سهو كما وضع في الشرب لئلا يفسد نعم يشهد به
مخافة الجور قال القسستاني يجب الطلب وان لم يكن عنده أحد لئلا ينقطع الشفعية بانه ولو لم يكن من الخلف
عند الحاجة كمال النهاية ولا يشرط الاشهاد فيصير بدونه لو صدقه المشتري كافي الاختيار وغيره اه
والمرأة الثانية أن يطلبه عند البايع والعقاري هذه أو عند المشتري مطلقا أو عند العقار ويسمى طلب اشهاد
وطلب تقرير وليس له مدقة قبل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة كافي النهاية
وظاهر كلامهم ان الاشهاد هنا شرط لكن قال في الخاتمة انما هي الثاني طلب الاشهاد لا كون الاشهاد
شرطا بل يمكن اثبات الطلب عند وجود انحصار اه ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء ولو وجد
عند طلب الموابية كفاه وقام مقام الطالبين كما ذكره العلائي والمرأة الثالثة أن يطلب عند القاضي ويسمى
طلب تليق بخصوصه لو هل مدة بطل بالتأخير عن صفه بخلاف باقي غيرها وهذا الطلب انما يشترط وجب
لم يسلمه المشتري برضاه لقوله في التنوير وروى في الاشهاد وقال بالاختيار الرضا وبقيضاء القاضي وهما
فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع يبيع الدار فكتت قالوا لا يطل شفيعته يعلم
المشتري والتمن كالبكر اذا استمرت فكتت ثم علمت أن الابن زوجها من فلان صعد دها وبه أفتى
العلامة الترمذي رحمه الله تعالى في فتاواه المنهورة (سئل) في الشفيع اذا طلب الشفعية فقرر علمه أو شهد
على ذلك بنية ترك طلب انحصاره والتليق أكثر من شهر فهل لا يطل شفيعته (الجواب) نعم (أقول)
بعضي الآخر بعد الطالبين الاولين وما في به الصنف هو ظاهر المذهب وبه يفتى كافي الدور عن الهداية

التي حضوره فيسدد له ليصرفه في وجهه المعينة وانه أعلم (سئل) في رجل ماتت زوجته عن ربيعة فأتى بها خالها وقال لها أرزعيها
وتهدئي أمرها وربها على أن لك نصف مهرها فقلت معها ذلك مدة فما الحكم (اجاب) ليس لها إلا أجر المثل كافي الاجازة الفاسدة والله
م قوله وقال بعضهم على خلافه أي قول الاصل يكون على شفعية مطلق غير مقيد بمقتضى القائل الاول من الجلب على ما اذا كان بعد طلب
الموابية وطلب الاشهاد لكن ينافي القول بالاطلاق قول الزيلعي ان شرط حصتها أن يطلب الكل فانه بدلي انه لو طلب البعض لا يبق على
شفيعته فيجب ذلك قول القائل الاول بالجل المذكور وهذا الجلب يؤيد ما يقتضاه بين كلامي الخاتمة والزيلعي اه منه

أَسْأَلُ (سئل) في حدود بعض وقت وبعض ملك لجامعة استمر فاذن من ولادته على الوقوف ومن الملك أن جل منهم أن يعمره ويصرف عليه من ماله ويرجع به عليهم ففعل واستمر ما صر فمد بنا عليهم وسكنه مدة سنين بغير ما صر سوى السنة الأولى فإنه استأجرها بما صر فعنت ثم آخر الجميع حصصهم ما عاد لأمر أفاطار زائدة عن سنة ما حوته بغير اجازته وريدون أن يأخذوا منه أجرة تلك السنين بحسب ما هل لهم ذلك أم لا وهل أمارت المأمر أصبحت أم لا وهل لها المطالبتهم بما أنفق على العمار قبالا ولودعهم بان بحسب ما من الأجرة فيمساكين وهل أضافدعو أن أجرة الملك كذا تكون القول قوله في ذلك أم (١٨٤) قولهم ما الحكم في جميع ذلك (أجاب) أما أصحاب الملك فلا يجوز قولهم أصلا فيمساكين الشريك

والسكا في بؤ أفتى المولى أبو السعود أفندى كذا كره عزى زاده ومضى عليه في التنوير قال العلافي
شرحه وقيل بقي بقول محمد أن نحو شهره بلا عذر بطلت كذا في المتن يعني دفعه الضرر فقلنا دفعه برفع
القاضي لبأمره بالاخذ وأتركناه وظاهر كلام العلافي اعتماد الأول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في
شرحه على المتن فراجعوه والقال بأن الفتوى على قول محمد هو شيخ الاسلام وقاضيان في فتاواه وفي
شرحهما الجامع الصغير ومضى عليه من الوقاية والقبالة والخبرة والغنى وفي الترتيل الباعثين المهرمان
أنه أصح ما ينبغي به قال يعني أنه أصح من تصحيح الهداية والسكا في الجزء الثاني القهستاني إلى المشاهر كالمعظم
وخللاصة المضمرات وغيرهما قال فشدك مثل الهداية والسكا في هوقال في شرح الجمع وفي الجامع الخافي
الفتوى اليوم على قول محمد لتغير أحوال الناس في قصد الأضرار وبه ظهر أن اقتحامهم بخلاف ظاهر
الرواية لتغير الزمان ونقلنا ذكر كثير وقد قصد الأضرار في زماننا كثير قد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عدة
سنين قصد الأضرار المشتري بدمها دم وبني وطعمها في غلاء السعر وما مر من إمكان دفعه للقاضي لا يحظر
على بال الناس اليوم وليس كل أحد يقدري المرافعة فلا حرج كان سهذا الباب أسلم والله تعالى أعلم
(سئل) في الشيعية إذا ساءم الحصة البيعة من المشتري هل تبطل شفعة (الجواب) نعم تبطل بالمساومة
بيعا أو إجارة كذا عرف في المتن (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر والغائب وأخو شماس بطريق الارث
عن أبيهم فباع زيد حصته فها من أخوته الحاضرين من حضر عمر والغائب وطلب المبيع بشفعة فخطبوا
بوجه المشتري فهل هو ذلك ويقضى بها (الجواب) نعم إذا حضر وطلب مستوفيا بشرط الطلب بحكمه
بشعته حيث لم يوجد منه مفعلة فخير به لو كان الخطي في المبيع غائبا يقضى بالشفعة الخطي في حقهم
طلب لان الغائب يعمل أن لا يطلب فلا يخرج الحاضر بالثمن إذا حضر وطلب الشفعة قضى بها مخ
عن شرح الجمع (سئل) في أبي الصغير هل طلب الشفعة للصغير بوجه المشتري (الجواب) نعم وفي الأصل
الوصي يطلب الشفعة للصغير ويقوم مقامه في الوارثا كالأب والجد الخ إذا لم يوصاه وفي أحكام الصغار
لأدغام الأسير وشي من إذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالأخت من قام مقامه شرعا في استيفاء
حقه فهو هو أو وصي أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من هؤلاء
فهو على شفعة إذا أدرك فأذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختار رد النكاح أو طلب الشفعة
فأيهما كان أولا يجوز ويطلب الثاني والحق في ذلك أن قول طلبتهما الشفعة والخيار فإذا كان له أحد
من هؤلاء فترك الشفعة الأمكان يطلب حتى يبلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي
يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وهذا في الخلاف تسليم الشفعة إذا لم الأب أو الوصي ومن بمعناها شفعة
الصغير مع تسليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسام الأب
والوصي شفعة إلا غير صحيح عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم
الوكيل في غير مجلس القضاء عند أبي حنيفة وتحام فروع الاستئذان فيها (سئل) في عقار ملوم مشترك

المراة فبعد احصاء الزنى اجارة المشاع لغير الشريك واطلاق المتون على عدم جوازها كهلوه مذهب أبي حنيفة وقد جعل
قاضيان في فتاواه الفتوى عليه وذلك العلامة قاسم في تصحيحهما مافي المغني من ترجيح قولهما ما شذبهول القائل فلا يعمل عليه وله المطالبة
بما أثبت على العماره حالان وعدمه بحسبهما من الاحوال فانه في حكم اقراض والحال هذه وهو لا يتأجل بالتأجيل ولا يلزم الوفاء بهذا الوعد
ولو شرطه في الاعارة فسدت لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعه لاحد العاقدن وكل هذا الاحكام مصرح بها في غالب كتب ائمة الاعلام
نظام الله تعالى احسن الجزاء والله اعلم (مسئل) فادخل يخرج الماعن بترجمي بالان ورجال ويستفي بقر القرية وما يجتمعون في

بهم وأكرمهم سنة كاملة شاطرين على كل دأ من البقر مقدار ما لو ايمان الخطة والآن مردون دفع الشروط فما الحكم في ذلك شرعا
 (أجاب) الالتزام قيمة المعاملة فبقي على الأصح فخطروا ما يأخذوا لا يخدمونهم ويقوم فبطل على أخذ المتعقب به قيمته قليلا كان أو كثيرا ولا
 يصح الشرط المذكور له في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أقرض آخر بطريق الحج مبلغا على أن يحمله على دابته ويضعه من خبره
 ومركته فظفر فادته ما الحكم في ذلك (أجاب) يجب أن لا يقرضه كونه وقيمة خبره ومركته والحال هذه إذا خذله من الرجوع فغير صالح لها
 شرعا وقد نفى عن كل فرض جرحها والله أعلم (سئل) فيما لو طاع وكيل السلطان زيدا (١٨٥) على مكان متعقب بى كلفى كل من سب مبلغ
 معلوم فزاد على المقاطعة

بطريق الملك بين زيدا بتمام لكل منهم حصه شائعة فيه فباع بدينه من ذلك العقار من أجنبي يثن معلوم
 من الدراهم ثم بلغ الأيتام مرشدين ولم يكن لهم حين البيع جدولا وصى فهل لهم الشفعة بشرطها الشرعي
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لبيت أخ وصى عليه حصه معلومة في دار جار يقيتها في ملكه أمه
 وأخوه من رجل غائب لكل حصه معلومة فبما أوصى ببناء فباع وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبأد الوصى
 فور على البيع وتلك المبيع للبيت بالشفعة مثل التي لا رأى فيه المصلحة للبيت وبقيت الشفعة لغيره فطلبوا فهل
 للوصى ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا اختلف الشفع والمشتري في أن ينقل المشتري بماله
 وغائب فشرأوا الشفع يقول بمائة وخمسين فشرأوا الثمن منقودا والباقي مقبوضة وأقام كل منهما المينة على
 دعواه فهل تكون بينة الشفع أحق (الجواب) نعم وإن اختلف الشفع والمشتري في أن ينقل المشتري في أن ينقل المشتري
 مقبوضة الثمن منقودا من المشتري يمينه لأنه منكر ولا يقال إن كان بهنا فاشفع أحق لأن بيته
 ملزمة شرح الشئ للعلاني وأوصي في المنع والفرق والمسئلة في المتن (أقول) ولعل فائدة التقيد بنقد الثمن
 كونه اختلافا مع المشتري إذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف مع البائع ولم يظهر في فائدة التقيد بكون
 الثمن مقبوضة والتميز بين الثمنين القديين (سئل) في دار بيعت فبما علم الجار بالبيع أشهد عليه فورا وبينة
 شرعية وعندها نزلت حكمها بالشفعة فهل يشبهه الأخ بشفعة الجوار أم لا (الجواب) إذا طلب الجار
 المذكور عند الفاضي البار المذكورة طلب خصم مقوفاً بعد ما طلبها بالبينة فطلب بقر وأشهد
 بالوجه الشرعي يشبهه الأخ بشفعة الجوار (سئل) في أرض ملك يبيع ولها جار ملاقى أجبر أن يبيع
 بأربعة عشر قر شافس الشفعة لاستكثر فقها علم أنها يبيع بأقل ويريد أن لا طلبها بشفعة لجوار وجهه
 الشرعي فهل في ذلك (الجواب) نعم قيل للشفيع أنها يبيع بألف فلم تظهر أنها يبيع بأقل أو بغيره وشعر
 قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنو ومن يبيعها بملها (سئل) هل الشفعة تختص بالجار أم لا (الجواب)
 لا تختص بالدار قال في المنع وشرطه أن يكون الجار عقلا سافلا كان أو عاقل الخ وفي شرح الملتقى للعسقلاني
 والمراد بهما بالعراق غير المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج
 الشجر والبناء فانه من منقول لا لشفعة فيه إلا بشفعة العقار اهـ (سئل) في دار مشتركة بين زيدا وخمسة
 مناصفة فباعت هندا نصفها من شركها زيدو يريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل لشفعة الجوار مع
 وجود الشريك (الجواب) نعم وتثبت أي الشفعة للعامة أي الشرى بثلث نفس المبيع ثم بعد ما سلمها
 تثبت للعامة في حق أي المبيع كالشرب والعاري الخاصين معنى خصوصهما أن يكون الشرب من
 غير لا تجزى فيه السفن وأن لا يكون الطريق فإذا تم أي بعد ما سلمها تثبت لجار ملاقى ولو ذميا أو مأذونا
 أو مكاتباً دور (سئل) في دار معاً بشار نصفها في ملك زيدو وبها العمرود وبها الاستزكرك
 أوصا ببناء فباع زيدو وعرضيهما من أجنبي فسلم بغيره وأسقطا حقهما من الشفعة وطلب الجار
 الملاقى الشفعة وأشهد بدينه فور على البيع على البائع عند الدار وهي بيده الله تعالى المبيع بشفعة الجوار ثم

(٢٤) - (فأوى حامده) - ثاني (الشرعية الجارية في العقود الصحيحة الشرعية حتى بحاجب الإجابة إذا لصحة ولا لزوم إذا انعقاد
 منتف بوسعة والله أعلم (سئل) في إجارة الفري والأراضي التي في أيدي المزارعين لأخذ مستأجر يخرج الحاصل بالمعاقبة منها والعوائد
 الغالية كالعديبة والخمسة ويحويها هي جائز أم لا (أجاب) اعلم أن الإجارة إذا وقعت على أن لا يبيع الأعيان قصدا كانت باطلة فلا تلك المستاجر
 ما وجد من تلك الأغنياء بل هي على ما كانت عليه قبل الإجارة فتزعم من يده إذا تنازعا أو باعها بالسهل لأن الباطل لا يؤثر شرعا فيجزم
 عليه التصرف فيها لعدم ملكه وذلك كاستنجا بقره ليشرب لبنها أو بساتيناً لكل قرنه ومنه انتجها ما في يدا المزارعين لا بكل خراجها

الذي يحصل بالمقاومة فإنه عين وقع عليها الاستحقاق وقد اشتهر بأصل كالحمل لا سيما وقد أضيق اليه المال لا سوغ شرعا لما جرد قبل المستأجر وهو يتناول العوائد الخلقية التي يجب عدمها لا تقرر وهذا لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في شرى يتي على اشتري لنفسه وجعل يته جلود الخنزير أهاقر أو أشتري وجوع ما يقتاحه حرقته ماؤه فنصالح مع الزائد على النعم بالله ولهما النصف منه بملهما ويبيع القرب فهل له ولهما من الربح ما شرط أم لا (أجاب) ليس للأعالمين إلا أجرة عملهما بالتقاسم للبغ والباقي جعله لرب المال أذهبه بأجرة فاسدة وفيها وجوب أجر المثل بالغ ما بلغ حيث (١٨٦) فسدت التسمية كأنها ردها لا شك في موافقه أعلم (سئل) في وصي آجر حصص البيت من

شرى يتي دون أجر المثل مال الحكم (أجاب) اختلاف المشايخ في هذه المسئلة والقنوي على أنه يلزم المستأجر تمام أجر المثل وبه أفتى صاحب الصروض الغفار وعليه ما تأتى من صيانة لرب المال البيت والله أعلم (سئل) في رجل سكن دار أشتام بلا أجرة مدة سنين ولم يكن شرى كالمهم فهاهل يلزمه أجر المثل للعدا التي سكنها أم لا (أجاب) نعم يلزم الساكن أجرة المثل على ما عليه القنوي والله أعلم (سئل) في ثمر معدن من الفيلال بالأجرة بين يتيه و بالسبع آخره البالغ ثمانين الذي حصل يلزم دفع حصص البيت من الأجرة قوله أم لا (أجاب) نعم يسلم بل لو استعمله الشرى بك لنفسه بلا أجرة يلزمه بمثل أجرة حصص البيت كما أفتى به المتأخرون والحاقه بالوقف صيانته والله أعلم (سئل) في رجل له جبل فدفع لرجل ليرفع عليه الزرع من المزارع إلى البدار بالأجرة على أن

طلبها بطلب تلك وخصوصة فهل له ذلك (الجواب) نعم (أقول) في شرح المجمع لابن ماث أعلم أن كل موضع سلم الشريك الشفعة لما ثبتت للجار حق الشفعة إذا كان الجار قد طلبها حين سماع البيع وإن لم يكن له حق الاخذ في الحال أم لا إذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعته له ومثله في الشفعة (كتاب القسمة) *

(سئل) فيما إذا مات زوجة بالغي وقاصرين وخلف غراسات وأراضى معلومان بلغ القاصرون ورثا بعد الورثة قسمة نصيبه من الأراضى والقراسات وهي قابلة للقسمة ويتفق كل نصيبه بعد القسمة والمعادلة بمكة والنفقة لا تبدل فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرى بين زيد وهند وعمر وكل منهم حصص معلومة ففنى زيد وهند فهاهنما با لا تنقسم متوقفة بعددهما ما امتنع عمر من دفع ما يخص حصته من الأراضى لا تركها وتطلب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبهما فها هو الأهدم (الجواب) نعم تقسم وحيث بنى زيد وهند بدون إذن من عمر وخرج البناء في نصيبهما فها هو الأهدم وندف آلا نه لهما والمسئلة في التوزيع من القسمة وأجاب قاضي الهادي بقوله أنه يجوز وما فعل يقسم بينهم ما وقع نصيبه فيما بنى فيه وعمر سبى وإن لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قطع وصح من مائه نصيب الأرض بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا مات زوجة عن ورثة فهم أشتام لهم وصى وخلف تركه مشقة على أعيان ورثة على رجل فاقسم الورثة مع الوصى الأعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين لا يتم ولا الأعيان لهم ثم ظهر المدينون معسر فهل تكون القسمة فاسدة (الجواب) نعم الدين على وجهين أما على الميت أو له فانه لا تقسموا الدين والدين أن شرطوا أن يكون الدين لأحد من فسدت وإن قسموا الدين بعدد حصة الأعيان ان غير مشروطة قسمة في قسمة الأعيان حازت قسمة الدين لا الدين وإن على الميت فاقسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو أحدهم إن الضمان مشروطا فيها فسدت إلا أن كان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشركة صحت القسمة إذا أدى وإن ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الآن يقضونه بآز يمين كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها (سئل) في عتق قابل للقسمة مشتركة بين جماعة تعددين وإذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو حصص الكثرة مستغنى بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الآخر متبقيا بحصته على الوجه المذكور فطلبوا الكثير المالك كورسمة حصته فهل يجب ذلك (الجواب) نعم يجب وذلك لأن الكثير في ذلك حيث الحال ما ذكره في الملقى وإذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الأرض ما هم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الأصح اه ومثله في كثير من العتبات (سئل) في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرى بين زيد وعمر وتطلب زيد الهيا ما مع عمر في سكاها بان يسكن فيها عدة بحسب حصته ويسكن عمر وأيامه فله فأي عمر وذلك بدون وجه شرى فهل يتأباه في فعله على الوجه

ما يقتضيه من الزرع بينهما نعم أم لا (أجاب) لا يصح ذلك وجب التخصيص لصاحب الجبل ولا يخرج موثله المذكور قال في العزم من مالي المحيط دفع دأته إلى رجل يجرها على أن الأجرة بينهما فالشركة فاسدة إلا أن صاحب المأجرة ولا يخرج موثله وكذلك في السفينة والبيت اه ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في جبال دمع جباله إلى جبال بني أخوها فالت الأجرة للعمال والباقي لأصاحب الجبال فقام الجبال عليها مدة وانتزعتها بعد هاهنا صاحبها فهل للعمال أجرة موثله لا تلت الأجرة أم لا (أجاب) نعم للعمال أجرة موثله ولا تمنع الشركة بالتأليف ونحوه في ذلك والتمثيل من المكارن لأصاحب الجبال والله أعلم (سئل) في رجل يعمل بالنسج على جبال آخر فحصل

من أحسنها حذقة وشعر يسمى عايش الجبال ويريد الجبال الاختصاص به هل ذلك أم لا (أجاب) ليس العمل شيء من ذلك بل السهل لرب
 الجبال ولعلماء الجبل أنه صرح به صاحب الجبل من نقله عن المحيط والله أعلم (سئل) هل تفيض الأحرة المتولى المنسوب والمغزول فبما أحرة
 المغزول وهل إذا قدم المستأجر المأزول بطلبه ثانياً أم لا (أجاب) نعم فبعض الأحرة المنسوب بالماله من زول وأجر المغزول على الأصح وأذا لم
 يصح قبضه بطلب المستأجر بالأحرة ورجع على المغزول لم يكون أخذ منه غير حق والله أعلم (سئل) في رجل انصب بعمل الحراسة
 وحفظ الأمانا كن باجور وعلم ذلك بين الناس قال له رجل أحفظ هذا المكان واحرسه ولم يسم (١٨٧) له شيئاً بل بآله أجرة أم لا (أجاب)

نعم حبساً انتصب لذلك فله
 أجرة المثل على قول محمد
 وعليه الفتوى كافي التزاي
 والجوهرة وغيرهما والله
 أعلم (سئل) في رجل قال
 لا أتعامل معي بقرق في
 أرضي على أن أضع معل
 المردوف الفلاني فعمل
 بقرعه معه ولم يفعل معه
 المعروف المشروط هل له
 أجرة المثل أم لا (أجاب) نعم
 له أجرة المثل حيث لم يكن
 المعروف الذي عنه يصلح
 أجرة أو جعلت مدة العمل
 المستأجر عليه أو حصل
 الفساد بوجوه وجوه
 متى حصل الفساد لجهة
 الأجرة بسبب أجرة المثل بالغا
 ما بلغ والله أعلم (سئل) في
 رجل استأجر كانه مدة سنة
 مثلاً ثم ادعى أنه أقلس ويريد
 فسخ الأجرة لعذر الأقلس
 فهل يقبل قوله بغيره وفي
 ذلك أم يحتاج إلى إقامة بينة
 تشهد بأفلاسه والحال أن
 رب الدكان لم يصدقه في
 دعوى الأقلس (أجاب)
 القول قول مدعي الأقلس

المذكور ويجوز الراجح (الجواب) نعم قال في الحائقة قبل كمال الإقرار بالمهايا في الأموال المشتركة
 التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجواز هذا كمال المدة ولا تبطل بوجوب أحدهما وينفرد
 أحدهما ببقائها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعيل عن محمد أنه لا ينفرد أحدهما
 بنقضها إلا بعذر أو بطلب قسمته عنها هذا إذا كانت المهايا بغير أمر القاضي فإن كانت بحكم الحاكم
 لا ينفرد أحدهما بنقضها ما لم يسطر وتجزز المهايا في الجنس الواحد وفي الجنس الآخر إلا أن في الجنس الواحد
 كالدار الواحد لو تهايا بأفلسهما زماناً مشهوراً أو سنة أو يوماً أو تهايا بمكاناً بان يسكن هذا طائفة من الدار
 والآخر الطائفة الأخرى أو زرع أحدهما هذه الطائفة من الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز على
 كل حال وإن طالب أحدهما المهايا فمن حيث الزمان وبأي الأخرى فإن القاضي يجبره وإن طلب المهايا
 من حيث المكان وروى الكرخي عن أبي حنيفة أن القاضي لا يجبر وفي الجنس الآخر كالدار والأرض إذا
 تهايا على أن يسكن هذا هذه الدار والآخر زرع هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا
 الدار والآخر يأخذ الحمام ويؤجره أن تهايا بترابهما جاز وإن طلب أحدهما وبأي الأخرى لا يجبر
 القاضي اه وتعم ذلك فيها (أقول) لم تعرض للمهايا في المأجور وهي واقعة الفتوى سئلت عنها
 ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا الساجي مخطوطة من نص في مستأجر حصه من مقدار ريد التهايا وزول على
 المالك أو المستأجر الآخر ليس له ذلك كما أفاده خبر الرمي وأفاده في التنازع أن تهايا المستأجرين صحيح
 غير لازم وإن شرط على المؤجر أن لا أحدهما مقدم الدار ولا آخر مؤجرها فقد انعقد اه ما رأته مخطو
 رجة الله تعالى وحاصله أن تهايا للمستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر بعض عقار شائع على
 مذهب من راء صحيح ولكن لا يكون على طريق الجبر والزم إذا امتنع عنه أحدهما وإذا تراضوا فهو صحيح
 غير لازم بمعنى أن لكل منهما صلح المهايا ولو بلا عذر وهو موافق لما مر من ظاهر الرواية في المهايا في
 المالك أو أيت بمقتضى بعض الفضلاء نقلاً عن الفتاوى الهندية في الأجزاء ما هو صريح في جواز المهايا في
 جسام مشتركة بين رجلين آجر أحدهما حصته من ثالث وحكم بذلك ما كفتها بالمصالح مع المستأجر من
 الآخر واقعة تعالى أعلم (سئل) في امتعة معلومة مختلفة الجنس قابل كل جنس منها للقسمه مشتركة
 بين زيد وحمزة وبالبين مناصفة يزيد يد قسمه نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت بغير
 كل منهم بنصيبه فهل يجازي بذلك (الجواب) حيث كانت قابله للقسمه يقسم كل جنس منها على
 حدة ولو أخذ كل واحد نوعاً بالتراضي جاز والله تعالى أعلم وفي الجامع الصغير يقسم كل شيء بين رجلين
 من صنف واحد إذا طلب أحدهما النصف ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الأمام وأجمع أصحابنا أن
 التركة إذا كانت جنساً واحداً انقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت إلى إباء الآخر بزيادة التوب لولا أحد
 لا يقسم إلا بالتراضي ويقسم ولو أصر من إذا كان بالرضا ثياب بين قوم اقساموها ولا يصيب كل واحد
 منهم ثوباً تاماً لم يقسم ذلك إلا بالتراضي خلاصة ومثله في البرازية (سئل) في شواذ ربة العاقلين عاقلين

بهمته لأنه الأصل وقد قالوا لو قال المستأجر أو يدالسفرو كذبه الآخر خلف المستأجر على أنه عزم على السفر كذا كره الكرخي والقنوري
 وقالوا الانتقال من البلدة عذر الآن يكون الخرج بحمل أن يكون حيلة التوصل إلى الفسخ فيفسخ المستأجر ويستأجره ولو به بالحكم
 المذكور كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جاعة ليرى لهم بقرهم كل رأس بكذا سنة شاربين عليه سنة يوم وفوه بسنة
 دعوتهم إن تم تمتك فلا حرجاً وإن أتممتها ذلك الآخر وعمل خسة أشهر وبقرهم عن العمل بقية السنة هل له أجرة أم لا (أجاب)
 له أجرة مثله لما عمل في المدة المذكورة بحسبه ولا يتجاوز به حساب السمي لها ولا حال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أوصافاً وقفاً من

مؤهل عليه اجازة طوله وغرس فيها ثم مات المستأجر قبل انتهاء المدة فهل تنفع غرسه على قوله من جوزه في الوقت للضرورة وإذا قلنا نعم فما حكم الغرس (أجاب) قال في الهداية في الاوقاف لا يجوز الاجارة لطول مدة كذا لا يسمى المستأجر حاكمها وهي ما زاد على ثلاث سنين وهو الاختار اهـ وإذا قلنا يجوز اهلاك القول المقابل لهذا تنفع الاجارة بعوت المستأجر والحال هذه فكأنه وارثه قلع الاشجار ان لم يضر بارض الوقت فاذا ضرت بالمسكة الناطر بقتنه مستحق القلع للوقت وهذا هو المختار كما نص عليه الاثمة الاخبار وعليه اصحاب المتن وقد صرح في الفتنة انه ان يستقيم بأجره المثل وان افي الموقوف (١٨٨) عليهم وبمثل صرح الخصاص وهو خلاف ما في المتن والله اعلم (سئل) في دار موقوفة

على مسجد آخرها نائب
الشرع الشرع يفرل رجل اذ
لا ناطرها بأجره معلومة
وأذنه أن ينفق على
عمارته ان احتاجت الى
التعمير وبمسببه من
الاجرة فهل يحسبه ما
أنفق حيث عثر على الوجه
المسك كروا لم (أجاب)
يحسبه ما أتقمن الاجرة
وان اختلف مسع من له
خصوصية في أصل البناء
فقال بنيت وأكرت انفسهم
فالقول القصور وعليه البيعة
وان وقع الاختلاف في
قدرا ما نقي رجع لاهل
الصنع فان اتفق جميعهم
على قول واحد فالقول له
وان كان البعض والبعض
يعتبر البعوى والانتكاز كما
أفاده البرازي والله اعلم
(سئل) في دار موقوفة على
مصالح المسجد الاقصى
استقرت فاشترى حرمها بودي
من متولى الوقت بمائة
قروش كل سنة فقودا
متعددة معلومة باذن الحاكم
الشرعي فسرته على أن
يكون جميع ما يضر فعلى

سهمهم وعائلاتهم واحدة تلقوا عن أبيهم غرسا وغيره فأخذوا الى اكتساب والعمل كل على قدر استطاعته
أنشؤا يجعلهم غرسا آخر فمقتسموا الغراس بين الورع بعدموت أبيهم قسمة صحيحة شرعية في حصصهم
وسلامتهم وأصرف كل على حصصه ثم ادعى اثنين منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعدموت أبيهم مختص
بهما يقتضي انهما الغراسان له ويحسمان القسمة وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة
(الجواب) نعم اذا الاقدام على الاقتسام اعتراف بأن الما قسم مشترك ودعوى الجهل باطلة عند أهل العلم
فاطية كفى الخيرية ونقل العلائق عن الخاتمة اقتسموا دارا وأرضاً أدعى أحدهم في قسم الاستحسان
أو يتخلل زعمه ان بناءه وغرسه لم يقبل بنبته (أقول) كتبت في دار المختار عن العلامة المقدسى اقتسموا التركة
ثم ادعى أحدهما ان اياه كان جعل هذا الشيء المعين ان كان قال في صفري يقبل وان مطلقا اهـ أى
لان دعوى الجهل هنا لا يتجنى والتناقص في موضع الخفاء صفو (سئل) فيما اذا كان يدعون على
جاعة معلومين ومات عن ورثة تقاسموا تلك الدون بينهم وجعلوا الدين الذي على عروم الجماعة لا يكرمن
الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لجامعة تجرى ماء
معلوم تجري الى دورهم بمساحة معلومة من الماهم طالع ماء كبير ينزل الماهم من فرض قدم الى طالع
آخر صغير داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخروج وينقسم أقساما معلومة طلع أحد هالي
طالع آخر وينقسم الى فرضين أحد هالي دار زيد فينزل بالدار المار بورة مسعد الله تعالى ويرد قسمة
حصة المسعد المذكور من يجري الطالع الكبير وأن يجريه في دمنه ناعسة بالمسعد وذلك قابل للقسمة
ويشتمل كل حصص بعدهما وبارض في ذلك بعض الشرع كاه بدون وجه شرعي فهل يجازي به في ذلك ومنع
المعارضه (الجواب) نعم وإذا كان قنائة أو نهرا أو بئرا أو عينا وليس معه أرض فأراد بعض الشركاء
القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الارض وترك النهر والقنائة
على الشركاء ولو كان أمرا أو أبار الارضين متفرقة قسمت الأبار والعيون والاراضى بحسب البرهان من
القسمة وفي النوازل كرمين أو بعة تغرق وتحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء
الاربعة الحائط وأراد أن يسوق اليه ماءه يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة ينعونه منه فان أراد
أن يسوق في المجرى المشترك فله منعه وان أراد أن يسوق في مجرى خاص له لم يكن لهم أن ينعونه اذا كان
شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب (أقول) في دلالة هذه النقول
على ما ذكره من الحكم فنظر ظاهر أماناتي الحسبة فالظاهر أن المراد به قسمة نفس القنائة أو النهر أو البئر أو
العين لا قسمة شربها وقد صرحوا بأنه لا يقسم الحسام والبئر والرحى لان فيها ضررا ولا أن ذلك غير قابل
للقسمة لانه لا يبيق متفعلا به بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت اراض متفرقة لها أبارا وعيون متعددة
قسمت الاراضى مع الأبارا والعيون بان يجعل لكل أرض بخر خاص وأماناتي النوازل فليس النزاع في عين
الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه في الارض المشتركة لان الماء الذي يردسوه هو ماء الحائط

العمارة بدنيا على ربة الوقت فخلت المصارف على الوقت بأخباره وقد راعوا ما وكتب بجميع ذلك حجة فصارت أحقرها التي بدليل
هي أحقر منها بذلك الترميم اضاعاف الاجرة المعينة لها وسكن بمائة سنة وهو يدفع كل سنة تلك المائة تقروض فهل يلزمه أحقرتها بالغة
مابلت فبطا البيعة نص عنها ثم تسهر بالاجرة المعينة لها من غير زيادة بسبب الدين المذكور أم لا (أجاب) اعلم أن الانصاف في العمارة
يكون دينا في مال الوقت لا دنا الموجب له لصبر ورثتها والوقت بذلك وإذا صارت بالوقت وبقت أحقرتها بالغة في استعاضا الاجرة المسماة بزم
الهدوى أحقرتها لانه لا يباع فساد الاجارة المذكورة لكونه ما طوي له ولئن وقعت على الوجه الذي ذكره علما في كتبهم ان تجعل عقودا

مراودة كذا كفى السؤال فالعقد الأول والباقي غير لازم قال في جواهر الثناوي في الباب الأول من كتاب الجارح جل آخروعة ثلاثين سنة وكتب في الصلاة آخر ثلاثين عقداً كل عقد عتق الاستحوا والنسعة وقت فانه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر في النورال اختلاف المشايخ وقول الهدا في واختار الفقيه أنوالب أنه لا تصح الاجارة لصيانة الأوقاف وعليه الفتوى وفي الباب السادس منها قال مثل ملك المولى أو العلاء فين آجودار أو موقوف فماتت سنة أو أحسن المسلمين هل يجوز فاجاب آخ في بطلان الاجارة عشر من زمرة الفقهاء قطعاً لازماً وبذلك أفتى التدين حسبة كى لا أكون بما أحرظ علماً وقد صرح (١٨٩) علماؤنا راجعهم الله تعالى ومنهم صاحب

الحاوي القدسي بأنه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حتى نقض الاجارة عند الزيادة الفاحشة فنظر للوقف وصيلة لحق الله تعالى وابقائه للغيرت فالواجب على اليهودي المذكور آجوة المثل بالغة ما بلغت قبل العمارة وبعدها له الرجوع بما صرف ولا يعمل بغير قوله الا اذا اتفق أهل الشيعة عليه وأنه لا ينقص عنه والرجوع له في فسخه الوقت فان لم يكن فليس نص ادخوله لها والله أعلم (سئل) في دار ووقف على ذرية شخص سكنت بها امرأته في دار ووقف مع زوجها ووقف غير زوجها طائفة من معالم الوقف فاذهب الحش وجعل مكانه حماما وحصل بذلك ضرر على السكان فهل يؤمر باعادة ما كان الى ما كان أم لا (أجاب) ماغيه يلزم عدم اعادته الى ما كان عليه كذا أفتى به شيخ الاسلام الشيخ شهاب

بدليل آخر عبارة التنازل فاذا كان شرب ذلك الحياط من غير ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجزى به في مجرى الكرم المشترك وانما له اجزائه في مجزاه الخاص به والمسئلة المسؤول عنها انما هي قسمه الماء من الطالع فتقول الذي يظهر من القواعد أن قسمه نفس الماء جاز حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب الترسيم مختارات التنازل لصاحب الهداية لكن الطالع في مجرى يسمى بسطا وهو مقسم من أر بعشر من غير ما طأ قسماتسمى فر وضابزل فيها الماء على قدر الحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى أصبعا والطالع الثاني كذلك في بسط آخر وقسم كذلك الثالث كذلك لكن الطالع الاول تكون أصابعه أكبر من أصابع الثاني وكذا الثاني أكبر من الثالث وهكذا لانه اذا كان نصيب الطالع الثاني ثلثا ماء الطالع الاول مثلاً يكون كل أصبع من الثاني ثلث أصبع من الاول وهكذا لانه كل أصبع من الطالع الثاني أراد أخذها من الطالع الاول يأخذ ثلث أصبع منه ولا يمكن ذلك الا باحداث فرض جديد في الجبر المسمى بسط من الطالع الاول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين أصحاب الماء فيرجع الامرار الى قسمه نفس البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون اذن الشركاء لانه تصرف في المشترك ولانه قد تقدم انه لا يقسم البيرو والنهر ونحوهما ولا قال في كتاب الترسيم وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رصى الارحى وضع في ملكه بان يكون حافتا النهر ويطنه ملكا له كذا ذكره في غاية البيان لانه اذا كان كذلك لم يكن متصرفا في المشترك بل في خالص ملكه وحديثه فلو لم يكن أخذ ما يخصه بلا احداث شيء في البسط فله ذلك حيث لا ضرر على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بعد كفاية هذا الحل ناجت عنها كذلك صورته في طالع فيه بسط مقسم فروضها من فرض ينزل منه الماء الى ساقية في حائط دار ذي بحر حتى ينالها طالع آخر في دار ذو ينقسم نصفه من أحدهما لزيد والآخر لجبرانه ويريد ينقسمه من ساقية المذكورة التي في داره بغيره أهل الجبرية حيث لا ضرر على جبرانه في ذلك ولا احداث فعل في شيء مشترك لكون حافتي الساقية من حائط الماولة ولا يخفى انه حينئذ له ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال ماصورة سئل فيما اذا كان رجل استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة وقد اصبع يصل منه الماء الى منزله في دمنه فخصمه من جله فروض مستحقها في طالع بقر بمنزله يصل اليه الماء من طالع آخر على متواثر بال الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فله فهل للرجل المذكور أن يأخذ قدره من الماء وهو الاصبغ من الطوالع المذكورة التي فوق المقسم المذكور ويجزى به من مجزاه التقديم أولا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبغ الامن الطالع والمقسم الذي يجزى منه لا يغيره ولا يجزى به من الطوالع التي فوقه لاختلاف بسط الماء فيها فبغير ذلك متعديا لاشدأ أكثر من حقه على أن الوضع القديم لا يتغير كائنا في القديم يتزل على قدمه كتبه كمد بن هلال في بعضها (سئل) فيما اذا كان جماعة ذرية بينهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم وبنوا على الموت وعدد الورثة وكوهم لهم وفيهم غائب وهي قابله لقسمة

الدين الحاي وقد كرت وجهه في حاشية كتبه على جوابه فراجعوا تأمل فيما كتبه والله أعلم وصورما كتبه قوله ورفع امر الشخص المذكور الى ولي الامر فيأمره بدم يتاوموا عاده الوقف الى ما كان وقوله في جواب السؤال الذي على هذا جميع ماغيه يلزم اعادته على ما كان عليه وقوله في جواب السؤال الذي بعدهما يلزم الشخص المذكور اعادته لحائط الذي هدمه ماصر حتى انه يلزم مدم حائطه على ما كان عليه والاعادة لا نقصان وهو يخالف القياس اذا لحائط البن من ذوات الامثال قال في التراز به هدم حائط غيره خير ملكه بن نصيب قيمة الوقت وتبليغ النقص له وبين أن يأخذوا بينهم قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانهم البست من ذوات الامثال لان كل ما كان

من منع العبد لا عكسهم فيه المبالغة للشواهد في الحداثة وقيل ان كان الحائط خندقاً أمراً باعداً اه فكون وجوب الاعادة اشبهنا
بما يهدم حائط المسجد وتول البراري شير ما سكر صريح في ان الحائط ملك وقد قال في الاشياء والنظر في القصب من هدم حائط غير فانه
يضمن نقصانها ولا يضر بالمعارة الا في حائط المسجد كما في كراهة الحائبة قال شيخ الاسلام القزويني انما في ذلك في كراهة
الحائبة لكن وقتت عليه في فصل في المسجد منها ولقطة ثم رجل حفر في فناء المسجد او هدم حائط المسجد فانه يضر بالتسوية ولا يقضى
بالنقصان وكذا الوحد يترافى فناء قوم (١٩٠) يؤمر بالتسوية ولو هدم حائط دار رجل ملكه او حفر فيها يترافى النقصان اه كلام

والجواب) نعم ولو هدموا الى الموت
وعبد الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث غائب او وصي قسم ونصب وكيل او وصي ليقض حصه الغائب
والصبي ملقي من القسمة ومشله في التنو وغيره من المتون (أقول) هذا اذا كانت الشركة أصلاً
الميراث كذا كر فلا أصلها الترافع فلا يقسم اذا كان منهم غائب أو فرق ان احد الورثة ينتصب خصماً من
الباقى بخلاف الشركة في الشراء ثم لو كان أصلها الميراث غري فيها الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه ففى
في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البائع ولو كان أصلها الشراء غري فيها الميراث بان مات واحد
منهم ففى في حكم شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الاول كما في الولو الحية والحائبة
هذا المحض محرراه في رد المختار على الدر المختار (سئل) في جماعة لهم من معلوم مثاليه بدين قسمته
بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب) نعم شريطة ان يكون بينهم مذهب أو اد اقسمة تجوز قسمته
بالوزن بالقياس والميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمته بالشريعة أيضاً لانه لا تفاوت وهذا غير صحيح لانه
وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن اما بالقياس أو بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريعة بمختلفة باختلاف قسمة
الدين بالاحمال ذكر في النوازل انه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى في ليس بوزني ثانية من فصل قسمة
الاب والوصي (أقول) الشريعة بالثلاثين المضممة والجيم ثم من سعت بعمل فيه الباطن ونحوه كفى القاموس
(سئل) في دار شتملة على ساحة مماوية وثلاثة مساكن منها مسكن جاري وقف بزم مسكن في ملك زيد
يريدناظر الوقف قيمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة باقية للقسمة فهل تكون قسمة
الساحة بينهم صحيحة (الجواب) نعم وذوي بيت من دار كذا في بيت في حق ساحتها أي ان كان بيت من
دار فيها بيوت كثير في يد ذوالبيوت الباقية في يد كذا ففى أي الساحة بينهم مباحل كونها نصفين
لاشوائهم ما في استعمالها وهو المرو وفيها والتوضي وكسر الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فاصارت ظاهراً
الطريق من دعوى الرجلين وفي دعوى الخيرة ضمن سؤل المانعة لاشبهة في أن الساحة المذكورة
بينهم مائة مائة واذا طلب المطلب القسمة في الساحة وأطلب أحدهما تقسم انصافاً وقد صرح علماء زمانه اذا كان
في يد انسان عشرة أسيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه (أقول) قد مضى في كتاب الدعوى تفصيلاً
وكلامهم ما في هذه المسئلة فراجع (سئل) فيما اذا ادعى أحد متقاسمي دار من أن ميسب شيئاً وقع في
يد صاحبه فطال وقد كان أقر بالاستيفاء ورى إقامة بدنة شرعية على ذلك وقسمتها في قدر نصيبها منها
فهل تقبل (الجواب) نعم تقبل بيته قال في الدرر في كتاب القسمة أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى
الغلط في القسمة وزعم أن بعضاً أصابه في يد صاحبه وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق بالجمعة
اه ومثله في التنو ورواكنز والقدر والوقاية والملتقى وغيرها عبارة الوقاية وشرحه الصدا الشريعة
فان أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً لا يصدق بالجمعة قالوا لانه
يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الا بالبينة قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقص وفي المبسوط

استبروت وتأمل ان استدركت وانتهى (سئل) في رجل استأجر أرض بستان موقوف على جهة وعقدوا مائة رافدة
وتسلم المأجر واستمر في يد ستمين ثم عجز عن الاتباع بعد عدم قدرته على ادارته انفقوه فهل والحالة هذه يكون ذلك عذراً امتنعوا فيه لفسخها في المدة
التي من عقود جارية ثم ام لا والله الحكم الشرعي (الجواب) الا ان على هذا الوجه فيها الاختلاف المشايخ واختار النجاشي انما لا تصح وغلبه
القنوي وذكر في جوابها الشارح اذا قضى القاضي ببعضها يجوز وفي تناوياً فاضطرت فان احتاج القسم ان يرضى الوقف جارية طوله قالوا
لوجه فيما بعد عقود مائة رافدة بكل عقد على سنو يكتب في الصل استأجر فلان بن فلان أرض كذا اودار كذا الا ان سنو يتلاين عقداً

كل عقد سنة بكذا من غير ان يكون بعضها شرطا في بعض فليكون العقد الاول لازما لانه نازح والباقي غير لازم لانه مضاف اه فاذا علم ذلك علم انه لا حاجة الى العذر في خضعا لانها ما غير صحيحة اصلا كما هو الصحيح فهي واجبة الاعداد لا التقرير واما انها صحيحة على طريق نصيب الاجارة المضافة فهي غير لازمة على المقتضى بل لكل من المتأخرين من نقضها في اول دخول العقد وقبله نعم على هذا القول لا يدخل العقد ولم يعدم نقضها في اوله فيفسخ بالعذر وفقر المستأجر وعدم قدرته على الارض عز في خضعا كافي للبراز به وبغيرها وما يشبهه عقود الاجارة ففي غير لازمة فاعلم ذلك والله اعلم (سئل) فيما اذا اخرج الموقوف عليه المشروط له النظم من قبل الواقف (١٩١) والوقف رجل عشر من عقدا كل عقد

ثلاث سنين واقرب بعض
لحرة جميع العقود ومات
الاشد وانتقل الاستحقاق
لغير فاحكم الاجارة السابقة
واللاحقة المقبوضة وهل
تفسخ الاجارة بموت المالك
المستأجر اذا قلتم بعضها
وهل اذا ادعى المستأجر على
الوقف وهو ان الموقوف
الاقرار بالقبض كان تلجئة
بمقتضى المقرره ما كان اقراره
كاذبا واذا كان احدث بناءه
في الوقف هل يهدم ام لا
وهل الواجب المسمى من
الاجرة ام احوال (الجواب)
الفتوى على ان اجارة دار
الوقف استمر سنة
لا تصح كاسر ح في ملكي
الاجرة بشيخه واقضى به
قاضي الهداية لا يجيبنا
مضى من العقود احوالها
بالسنة ما لم يمتد ورجع
المستأجر عما بقي من الاجرة
المذروعة على تركه الا ان
ان كان له تركه ولا تانزل
المطالبة الى يوم القامة واذا
ادعى ابن الاجران الاقرار
كان تليف لازم المستأجر

وفتوى فاضحان ما يؤيد هذا وجها وانه المتيقن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه بل ما
تأمل حتى لا تأمل طهر الغلط في فعله فلا يوافق ذلك الاقرار عند ظهور الحق اه ومثله في الضرر باوضح
من هذا وفي الخيانة ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقر بالاستيفاء اما اذا اقر بالاستيفاء فلا تسمع دعواه
الغلط والغبن اه الا اذا ادعى الغصب في ذلك تسمع دعواه اه ولعل ما في الخيانة فيما اذا باشر القسمة بنفسه
واقتر بالاستيفاء حيث صدر المسئلة بقوله وحل ان اقسما وما في المتون فيما اذا اقسما واقتر بالاستيفاء بمقتضى
في القسمة على قول الامين كما يقع في زماننا غالبا فتمثل فرما بعد التوفيق او ان ما في الخيانة وقاية وما
في المتون رواية اخرى ويدل على ذلك قول صدر الشرع بوجوه واية المتنازع فلعن اصحاب المتون سوا
على هذا الرواية وانت على علم ان ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى بل ذكرنا في حاشية الاشباة من
كتاب اجران ما في المتون والشرح ولو بطريق المفهوم مقدم على ما في الفتاوى اه وقال في البحر من النكاح
نحت قوله فان لم يكن عسبة فالولاية لاهل بيته المتون موضوعة لبيان الفتوى اه (سئل) في كرم
مشرك بطريق المالكين يدور وبقسمته بينهما عشرين بالتراضي ثم ظهر غبن ناحش في نصيب زيدريد
الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت الشرعي ولم يقر بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك (الجواب) اذا
ظهر غبن في القسمة فاحش ان كانت القسمة بفضاء الغاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي استغرقت
فيها اذا تقسما بالتراضي اكد منها بفضاء الغاضي فصحت في الكافي والامام فاضحان سمع دعوى الغبن
في القسمة بالتراضي وصحت في الخلاف متى شرع ادب القاضي للامام الاستيعاب عدم سماعها قال في التنوير
ولو ظهر غبن فاحش في القسمة تبطل ولو وقت بالتراضي في الاصح قال شارحه في محله بعد ما نقل الخلاف
والاصح للمعتد ما قدمناه من الكافي وقاضين وبه جزم اصحاب المتون ومعهما اصحاب الشرح وبه اقبلت
مرارا اه فيسوغ له بالدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط جوازها المعادلة ولم يوجد فوجب نقضها
وهذا كما اذا لم يقر بالاستيفاء او الاراء واما اذا اقر بالاستيفاء او الاراء او شهد شاهدان على ذلك لم تصح
دعواه كذا ذكر في نقد الفتاوى كائنه الا تقر في فتاواه من القسمة (سئل) من قاضي الشام سنة
١١٤٨ هـ فيما اذا تقاسم ادمار شرايع احمدها نصيبه بحضور شهود تصد بقره على صحة البيع وانه لا معلن له
فيه ثم ادعى غيبا فاحش في القسمة وانه الاطلاع عليه وانه اربعه اقرار به اخذنا تسنين وبقى اثنتان في
بمساحبه فهل تسمع دعواه أولا (الجواب) قال في الحجة البرهاني التناقض فيما طر بهما الخفاء فعلا لا يمنع
صحة الدعوى الا ترى ان المراد اذا اختلفت من زوجهما على مهرها ونفقة صباها ثم اقامت بعد ذلك سنة ان
الزوج طلقا ولا تانزل ان طلع تقبل بينهما وان صارت متناقضة في دعوى العاقلات الثلاث بالادعاء على
الطاع وانما كان كذلك لان الزوج ينقر بما لا يسمع ولا يتوقف ذلك على علم المرء او كل طريقه بطريق الخفاء
لجعل التناقض فيه عفو اه ففي هذه المسئلة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا
طريقه الخطاء ولا مقتضى ما في القسمة نعم وتسمع دعواه فانه قال رما الى فتاوى برهان قسما أرضا

عنه بانه غير تلجئة فاذا انكسر لم يدعوى المذني ولم يملك كالم على الوقف انما عمن بد المستأجر والزامه بدمه بانه وتفرغ الوقف من الملك
وتسليمه فارتاعنه ان يضر بارض الوقف فضرر يملكه الناظر بقره بمقتضى الوقف وعلى القول بجواز اعادة الدور ثلاث سنين وبصحة العقود
المبتدعة لا تلزم الاجارة الا في العقد الاول ادعاءه ما مضى ولا تلزم المضافة على ما عليه الفتوى وفي جواهر الفتاوى من كتاب الاجارة ورجل
قوله الا اذا ادعى الغصب أي ادعى ان شريكه غصب منه بعض القسمة شيئا من حقه الذي حقه له بالقسمة فتسمع لانه لا تناقض حينئذ لان اقراره
بالاستيفاء لا يناقض دعوى الغصب بعينه اه

أوحدة ثلاثين سنة وكتب في الأصل أنه آخر ثلاثين عدداً كل عقد عقب الآخر والضعف وقف فإنه لا تصح الاجارة هكذا ذكر وهو الصحيح
 وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهذلي وأخبار الفقيه أو الباشا أنه لا تصح الاجارة لصيانة الأوقاف وعليه الفتوى وأما النسخاها
 بعون الأجر من حيث أنها وقعت صحيحة فقد كثر في القضاة منهم من ينسخ عنه إذا كان هو المصروف فقط وذكر قرائن الهداية خلافه والواجب في
 الوقف أجره المثل على تقدير الفساد ومن جلس له الاجارة بدون أجر المثل وإن وقعت به ثم غلت في أثناء المدونة كانت صحيحة للمثل في فسخها على
 ما عليه الفتوى وما يصح كان على (١٩٢) المستأجر المسمى بالفي الصغرى والله أعلم (سئل) في المكاري إذا أعيى له رب الاجال وجازوا وحلف

بالإطلاق أنه كذا فعلة
 المكاري بنفسه وعطيت
 بعض دوابه ووزنه عند
 انتهائه إلى فوجدهم رائدا
 هل يضمن ويقع طلاقه
 أم لا (أجاب) لا يضمن كما
 صرح به في العمادة لأنه
 بائنه إلى يده وكان ينبغي
 له أن يزن أولا فهو معتبر
 لا مقرر ولا يقع طلاقه
 لانحطالات النسبة عنه
 الوقوع والله أعلم (سئل)
 في مكاري حصل المتاع بعض
 الطريق وخوفت القافلة
 فاعاد المكاري المتاع إلى
 الموضع الأول هل له أجره
 حصل المتاع لذلك المكان
 الذي أعاده منه أم لا
 (أجاب) لا أجر له فقد قال
 في البرازية المكاري إذا
 حمل بعض الطريق وخوفوه
 فاعاد الجبل إلى الموضع الأول
 لا أجر له والله أعلم
 (سئل) في رجل استأجر
 مكاري يعمل له جولا من
 مكان كذا إلى مكان كذا
 على أن يعطى المكاري
 ما ينسوب الاجال لمن
 الاغفار من ماله هل يجوز

الاجارة أم لا والله استأجر فسخها (أجاب) الاجارة على الوجه المذكور فاسدة والمستأجر فسخها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 في رجل استأجر من مالكه بيتا في دمشق فهاجوا بافضاع منه مال سقر من غير نظر بها في حفظه هل يضمن ولو كان ضاع حال نومه
 أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذه ولو كان ضاع عمالة نومه لا فرق بين كونه مضطربا أو الساقى السفر كما صرح به في كتب من الكتب
 والله أعلم (سئل) في رجل استأجر خرواعا معلوما بالمال مسماة قطنا في قمره مؤجلة إلى خرير القطن ثم بعد مجيها على طاله فاستهله فلم
 يهله فاشترى منه القطن الذي جعله أجر في البذمة بثلثين معلوم هل يصح ويلزم الثمن أم لا ويلزمه القطن أم لا يلزمه وأجدهم منسما وانعابه آخر

الثل (أجاب) لا يلزمه القطن ولا تخمونه وإنما يلزمه أحول الثل ولا يهاوزيه المسمى إذا جعله المؤثر في البيع مؤثر في الإحارة سواء كانت في العين أو المدة أو الأوجه كإتيان البراز به بضرها فهي فاسدة وحكم الفساد مضاف كونه أعل (سئل) في رجل استأجر أكارا كل شهر بقرشين فاشتغل شهرين وبعضهم الثالث وطالبه بأجره فغير عفا فقال له يكون لك البيع في الزرع على أن تكمل العمل بقية سنتك فاشتغل في العمل وعشب وحصد ونقل الزرع وداسه وذرأه وعمل جميع العمل المعتاد على الكرة فهل يستحق الأجر لتمامه أم يستحق ربع الخارج (أجاب) يستحق الأجر بجمع عمله السابق على جعل الزرع واللاحق له ولا شيء له في (١٩٣) الخارج لأنه لا يستحق ربع الخارج بغير عفا فمدة المستأجر بشرط العمل بقية السنة وهو واجب الفساد والله الموفق الهادي لطريق الرشاد والله أعلم (سئل) في مريض سكن دار الزين مدة سنتين ثم قوف الزاهن عن وريته فهم يتم فاستأجر المريض ساكنًا بدار الزين مدة سنتين هل تلزمه أجرة المثل لسكنه مدة حياته الزاهن وبعده الورثة الكار والبنيم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) لا يلزمه شيء لسكنه حال حياته الزاهن ولا لسكنه بعد وفاته أما حال حياته والكار بنيم وورثته بعد حياته فبإيجابهم على أن يسواه أذن الميت والكار بعده أول بأول وأولاً ما في حصة البنيم فلا اختلاف التراجع والافتقار في ذلك بين المتأخرين ومذهب المتقدمين عدم وجوب الأجرة حتى قبل النعم الأجرة ما يختارون بين سكن دار البنيم غير الشرع بل بغير عقد فالأحرار اختيار عدم لزوم الأجر بخلاف الوقف والأمام ظهير الدين أفنى بأجرة المثل في دور الوقف لا في دور

فينبذ للقاضي ذلك لأن القسمين حقوق المالكين المشتركين والشركة بينهم في الدار لا في الواهب فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك دون القسم (سئل) فيما إذا كان بين يدي وجوه طريق مشترك بينهما نصفين يمران فيه إلى دارهما ويريدون قسمة وفي ذلك ضرر فهل يجب أن يهاضروا بقسم (الجواب) نعم ولا يقسم الطريق بغير ضرر ولا يقسم كذلك قسمة البراز به بالتقوى من القسم وتعم نفاذ ربع المسألة فيه (سئل) فيما إذا كان مسيل مع مشترك بين يدي وجوه فادز بدقسمة وأبى غير ذلك فهل يستوعق ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان بين يدي وجوه بنوع شقيق وخلف يتأخر ربع قطعة حور وربع جورة وصحة معلومتين غراس كمين فتوافر أضيال بين شرعية على أن يكون البيت للأخ وبقيته ما ذكر للبيت فليحصه كل منهما من التركة بطريق القسم وتسلم الأخ البيت وتسلم البنيم الباقي ونصرف كل منهما بما خرج له موقوفًا أن تريد البنيم نقض القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) حيث اقتسم ذلك بالتراضي والوجه الشرعي ليس لها ذلك إذا اقتسمت بالتراضي أكد منها بقضاء القاضي (سئل) في دار صغيرة لا تقبل القسمة مشتركة بين يدي أخته مهندو لا يرضى يديا السكت مع أخته فهل أباها لرضاها بالبيع والشراء فقال لها إمامان استأجروا حتى أوتوا حتى يرضى أحدهما أو يسكن كل مناحدة في الدار مدة يحبس حصته فهل يأمرهما القاضي أن يختارا وجهان أو جهات الثلاثة (الجواب) نعم (سئل) في معصرة معدة لتعصر الزيت مشتملة على عودين بعصر بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى بئر يوضع فيها الزيت وهي مشتركة بين يدي وجوه عاتق يديها النصف وللجماعة النصف ويريدون قسمة نصيبه منها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا تصرف كل منهما بذلك فهل يسوغ لغير ذلك (الجواب) نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا إذا كان بحال القسم لا يبق لكل واحد دور القسمة موقوف على عمل فبأن كان فيقيم خزائن الفتاوى ومثله في الخلاصة والبراز به (سئل) في معصرة ليس مشتركة بين يدي جماعة يدي بعضهم قسمة نصيبه منها جبراً بدوروا البنين وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينفع كل نصيبه بعد فاقبل لا يجاب طالب القسمة لها (الجواب) إذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب القسمة لذلك ونقلها ما تقدم (سئل) في بيتان مشتركين بأعواضاً وغراسين أو فاق أو بفعل لكل وقف ناظر يدي ناظر أحد الأوقاف قسمة البيع الجاري في وقفه وأغراسه وهو قابل للقسمة وينفع كل نصيبه بعدها وفي ذلك خطأ ومصلحة الوقف قبل يجاب الناظر المذكور إلى ذلك (الجواب) نعم (سئل) في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين يدي وجوه الوقف لكل نصيبه يدي ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس وأغراسه من الغراس قابل للقسمتين وينفع كل نصيبه بعدها والمعادلة يمكن أن لا تنفع لا يتبدل فهل يجاب الناظر بذلك ويقسم بالوجه الشرعي (الجواب) نعم (سئل) في دار مشتركة بين يدي مهندو وجه وقف لجهة الوقف وبها ولهندا يديها يدي ناظر الوقف قسمة نصيبه الوقف وأغراسها من حصة المالك والمارة قابلة للقسمتين وينفع كل نصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة الوقف فهل

(٢٥) - فتاوى حامديه - ثاني (سئل) فيما إذا أختار وقف قطعة أرض منه حتى شرحه من المالك أن يدا جارة للزراعة والغراس والبناء والتعلي على أن تكون ما سيجر من يده والحال أن في تلك الناحية من بغراس على الأرض الموقوفة على أن يكون النصف لجهة الوقف بغير الأوقاف والنصف الآخر للغراس فظن غرسه وعمله فاشترى بالأرض الموقوفة للغراس وكذلك على أن يكون حصة معينة من الغراس لجهة الوقف بغير الأوقاف فظن غرسه وعمله فاشترى بالأرض الموقوفة للغراس (أجاب) حيث استأجر زيد ليكون ما يجرس له فالغراس كله بل لو صيب الأرض وغرسها كان له أيضاً سواء كانت الإجارة حصة أو أمانة سواء في ذلك الوقف

والمالك يختلف الحكم في القلع وعدمه فالعرف النظم ليس له قرار وما هو بحق فله الاستقرار ولا دخل العرف في ما ذكر في صدر السؤال من قوله على أن يكون ماسبق سؤره وأما الجارية لعمر وعلى أن يكون له كذا وله انفراد، بينهما على اتفاقا كالمزاجعة انما كانت المنفعة في الجارية أن ملكها الغنم وهذا الحكم في النراس وأما حكم الاستبقاء وغيره فليس في السؤال طلب الجواب عنه وهو طويل القيل فلا تستعمل الجواب عنه لعدم طلبه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر مائة نعير ما أتهم وترى ما استرهم من البئر الغلاني بكذا من الأجرة على أن يستأجره ولا ينها بشرط أنه مهما (١٩٤) حدث في البئر من شيء أو عشر سنين فهو قائم به وكذا في ذلك شيء آخر أو بضوئها بل الأمر

بها من التعمير والتعمير هل إذا أتهم البئر أو شيء منه أو حدث فيه ما يضره لم يحدث بضم الأصل أو الكفيل ويؤخذ بعمرانه أم لا لعدم صحة الشرط المذكور (أجاب) لا ضمان على الأصل ولا على الكفيل لعدم صحة الشرط المذكور أذهب بمنزلة قول الإنسان لغيره إن أتهم بناؤك فانا ضامن له وهذا التزام مالا يلزم فانه لو أتهم لا يلزم شرعا فإذا كفل به شخص فقد كفل شيئا يلزم الأصل فكيف يلزم الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جمالا وقطعتين وعشرين قطعة مصرية أجاره بمصلحة شرعية من ناظر الوقف بغير فكاك الشرع فزاد عليه رجل قطعة أو قطعتين هل تفسخ الجارية بهذه الزيادة أو يوجز الحادي زاد أم لا لكونها أضرازا وتعتنا وبما يدخل تحت تقويم القومين لا نهادون الخمس الذي بعد في العتار غيبا فاحشا (أجاب) لا تقبل

يجاب إلى ذلك (الجواب) نعم لأن قسمه الوقف من المالك حادثة كالمصرح بذلك في البصر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية بقوله نعم يجوز القسم وقدر الوقف من المالك ويحكم بصحته ويجوز لأورثته بيع ما صار لهم بالقسم الخ (سئل) في بستان معلوم مشترك بين جهتي وقفين أحدهما عشرة قرار بطوا الباقى للوقف الآخر ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه ريدان قسمه البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمه ويتفق كل جهة بتصديق بعد القسم وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ لناظر من ذلك (الجواب) نعم سئل العلامة ابن نجيم هل يجوز قسمه الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة لأهل ذلك لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وان كان تحت ناظر واحد رفع الأمر إلى الحاكم فينصب فيما يقاسمه اهـ ومثله في الاسعاف ونص عبارة تولى أو أراد الوقفات أن يقتسمها ما وقفه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه وبصرف غلته فيما سعى من الوجوه اهـ وفيمن فصل المشاع ولو قسم التبريكات وأدخل في القسمه قدر اهرام معلومة فان كان المعطى هو الواقف جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وأنه جاز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وصحة الوقف وما اشترى ما ملكه ولا يصير وقفا اهـ (أقول) قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله فان كان المعطى هو الواقف فكان ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وحاصله أنه إذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا وما قابل الدراهم يبقى ملكا لان الوقف شرط ولا كلام في بدو حديث منه في ذلك فلا يصير وقفا مجرد ذلك كما قالوا فيما لو اشترى مستغلا الوقف من مان الوقف لا يصير وقفا ولو كان هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم بقتلها عين كدراوع من أرض مثلا أو مالي كانت بقتلها وصف كالحجر ودوا الحسن لأقل المولى رجاءه تعالى وسئل قارئ الهداية رجاءه تعالى في رجلين وقفنا أرضا مائة أحدهما طلب الآخر القسم هل تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة وقدر نصيب كل منهما من الآخر إذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضا عما إذا طلب السقفة وقسمه الوقف بقوله ليس لهم أن يقسموا العين الموقوفة لأن القسمه إنما تكون في الملك المشترك ولأن طلب الحقوق عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك وأجاب عما إذا أتهمت الدار المشتركة وطلب أحدهما قسمة النقص وأبي الآخر بقوله ان التقاض ان أمكن قسمتها بان لم يتجوز كسر وشق قسمت بطلب أحدهما وبغير الممتنع وما يحتاج إلى كسر لا يقسم بالانتراض والجدد القائمة لا تهمم إلا بالتراض اهـ (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر ومنفعة فاقسمها قسمة افراز وأقاما حادرا بين القسمين وفي الدار باوعة في قسم زيد والميزاب خرج في قسم عمر ويكتب من ماء المطر إلى الباعوة من قديم الزمان وإلى الآخر يزد بالان رفع الميزاب المرقوم ومنع تبديل ماء المطر منه إلى الباعوة وقد كسر الشيل في الباعوة في القسمه مذهبى بنية شرعية فهل ليس بذلك (الجواب) نعم والمصلحة في التنوير وجميع البعير من (سئل) فيما إذا كان جماعة زودوهندادوا مشتركة بين الجميع الجماعة تسفهاولي يدوهندادها تقسموها منافسة وتزيد

منه الزيادة على المستأجر الميزور فلا تفسخ جارية بهذه الزيادة كائن عليهم من علمائنا الجمهور والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر بيتا سكنه ومعه فرس موقوفه تخشع من عند على طريقة سقائف الفلاحين وسكن مدة وأخر جمعا السكينة هل له أخذ تشييه أم لا (أجاب) نعم له أخذ تشييه لانه مستغلا مستأجرا لم يجعل له بدلا والحال هذا والله أعلم (سئل) في النكاري إذا دفع عن جولان مستكره ما لا ينشئ معه شيء يحجمهم ان الموص بغير اذنه هل يكون متبرعا فالزيمه مضمانه أم لا فليزيمه (أجاب) يكون متبرعا ولا يلزم المستكرى ما أدى المكاري بل منى معه الآن تبرع به بشئ يحسن اختياره على وجه مجازاة الاحسان بالاحسان بالمكافأة والحال

هذه والله أعلم (سئل في أمر أله اخضع في غير معلومة عنده آخرها الإجماع ما جرح معلومة مقبولة بدون آخرها مثلها هل تكون الاجارة مضمومة فاسدة واذا قلتم فاسدة هل يجب آخر المثل بالغاميل أم لا نزاع في قدر السعي (أجاب) حجب بنين نصيبها فالاجارة فاسدة إذ شرطها بيان البلد والمبدل ويجب آخر المثل بالغاميل لفساد السعي وهو عدم بيان القدر والآخر والله أعلم (سئل في رجل أخرج ودات جملة مشتركة وتناول آخرها تسعين والآخر الشراكة بعاليه حصصهم منها هل يحكم القاضي عليه بما لهم أم لا حيث لم يكن ذلك وكالة سابقة على العقد والاجارة لاحقة بعده (أجاب) لا يقضى عليه لهم حصصه من الأثر السابق (١٩٥) لا تقوم إلا بالعقد وهو صادر منه بلزكالة سابقة والاجارة لاحقة

وهند مسبل في حصة الجماعة يمكن صرفه والحال أنه لا يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه يصرف (الجواب) حيث لا يشترط في القسمة تصرف عنه إن أمكن والاقتضت كإثبات التتويج وغيره (سئل في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقره بطلب واحد منهم قسمة فمطلوب بدون وجه شرعي فهل لا يقسم (الجواب) نعم (سئل في دار معلومة مشتركة بين جماعة بطريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبيع مشتة بمحضه بعد القسمة قسمة حصته وأقرها فهل لا تقسم بطريق القليل الذي لا يبيع (الجواب) نعم لأنه منتهى في طلب القسمة والاضطرار يجيب التفتت بالرد كما مر جوابه (سئل في قسمة أرض الوقف بالراضى بين مستحقين على طريق التنازل والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم (سئل في دار قابلة للقسمة مشتركة بين ذوي جاعل يدر بها والجماعة الباقى فطلب زيادة القسمة وتوافق الجماعة على ذلك ونظم الجماعة أن آخر القسام على يدرجده دونهم فهل تكون آخر القسام على عدد الرؤس (الجواب) نعم وهذا عند أبي حنيفة توجه الله تعالى وقال أبو يوسف وعبد الرحمن الله تعالى على قدر الانسباء قال في تصحيح القسمة في الشريفة قال لا ينبغي أن يكون في حصة واحدة من الشريفة والمحبوب وغيرهما اهـ ومثله في شرح المتن في نقل عن الضمير وعليه اقتصر صاحب التنوير وبه أفتى غير واحد (أقول) قال في الهداية وعنه أنه على الطالب دون الممتنع لنفعه ومضرة المجتمع اهـ وظاهره اعتمادنا على الجميع على عدد الرؤس مع اتفاقه بالاطلاق صرح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤس العقل والشفقة وأخرى القسام والعرفيق إذا اختلفوا فيه ملحق من الديات (سئل في دار للمنفقين بالذوات والعمرو واقسمها قسمة شريفة فقال بن بنى حافظا حازرنا لينا ولكل منهما حريم أحدينا عن الآخر فكيف الحكم (الجواب) إذا كان أحدهما يؤذي الآخر ويطلب عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما بيمينات على ما بينهما ويخرج كل منهما من النفقة حصته بقوله القاضي المصلحة كإثبات ٣٤ من فصول العداوى (سئل فيما إذا مات رجل عن زوجة وأولاد فبهم قاصر لوصى له وخلفه دار فقط اقسموها بينهم بلا وصاية على القاصر والحال أن لا زوجة بنشر صاعلي الميت أذعنته وأبنته فهل تصح دعواؤها وتنفق القسمة ولا تصح (الجواب) نعم (أقول) في الحائنة أرض مراء بين قوم اقسموها وتناوبوا واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البينة يدن على الأب كانت القسمة والشرع ما طلة وكذا إذا اشتراه غير الوارث اهـ واحترز بدوى الدين عن دعوى العين فإنها لا تنجم لان الأقدام على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك كما مر وأما هذا الباب (سئل فيما إذا اقسمت الورثة تركته وموت منهم ثم ظهر دين لرجل بدينه ما لورث ولم يبق في التركة ما بين الدين فهل رد القسمة لتكونها مؤخره عن قضاء الدين (الجواب) نعم في قسمة الهداية إذا اقسمو التركة ثم ظهر دين محيط أو غير محيط وقت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لأنه يقع الملك فحينئذ التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرامية التركة شائعا ولان القسمة مؤخره عن قضاء الدين

ومناعه فلو لا البغى هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذا وجميع إلى جامع الفضول وغيره يظهر لذلك والله أعلم (سئل في رجل استأجر من ناطق دارا مستور معا ستر منها وأجرها ما كثر منها استأجره من الزيادة أم لا في وقت هذا الذي الناظر أن الآخرة الأولى دون آخرها مثل وأكثر الاستأجر يكون القول بقوله ولا تكون اجارته باكثر من الناطق (أجاب) الذي زادته لا الوقت وقد مر جوابه إذا أجرها كثر منها استأجر بعد أن عمل بها عملا كسنة فليطلبه الزيادة في من كثر به الزيادة في جامع كثير من علمنا والقول قول الناظر أن الآخرة آخر المثل لا تكون ما زاد على الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر من الناطق على دعواه العمل المذكور ولأن عقد الاجارة يقع

ومناعه فلو لا البغى هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن والحال هذا وجميع إلى جامع الفضول وغيره يظهر لذلك والله أعلم (سئل في رجل استأجر من ناطق دارا مستور معا ستر منها وأجرها ما كثر منها استأجره من الزيادة أم لا في وقت هذا الذي الناظر أن الآخرة الأولى دون آخرها مثل وأكثر الاستأجر يكون القول بقوله ولا تكون اجارته باكثر من الناطق (أجاب) الذي زادته لا الوقت وقد مر جوابه إذا أجرها كثر منها استأجر بعد أن عمل بها عملا كسنة فليطلبه الزيادة في من كثر به الزيادة في جامع كثير من علمنا والقول قول الناظر أن الآخرة آخر المثل لا تكون ما زاد على الناظر البينة ولا تكون اجارته باكثر من الناطق على دعواه العمل المذكور ولأن عقد الاجارة يقع

بالمثل وبالزيادة والنقصان فلا دليل في ذلك لعدم العلم بالشيء من جهة الدعوى التي فيها البينة على المدعى واليمين على المنكر والله أعلم (مثل) في
 المستأجر إذا أجر المصالح بغير أجر أم لا (أجاب) نعم يجوز بالمثل والاقبال وأكثر ولا تعقيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد إذا كان
 بخلاف الجنس أو عمل به علا كبناء قطيع من به في الأشياء نقلا عن البرزقي والله أعلم (مثل) في دار بين رجلين استأجر أحدهما حصة
 ألا ترسنة باجرة معلومة فسكنها ستين هل لأجر السنة الثانية التي لم يعقلها عقد الجارة (أجاب) لا لأنه لم يشرع في ذلك كتابها باتفاق المالك
 وفي الخلاصة والبرزقي به مثله في الاجبي (١٩٦) خلف عن الشرع والله أعلم (مثل) فيما إذا سكن أحد الشرعيين في الدار المشتركة كتملكها

مدة بغير عقد باجرة فترحم
 لزوم الاشارة عليه دفع شأ
 بناء على أنه لازم عليه له
 أن يرجع به على شريكه
 أم لا (أجاب) نعم لأن
 يرجع به والله أعلم (مثل)
 في رجل قاطع على مال معلوم
 احتسابا بغير فصل يصح
 ذلك أم لا وما الحكم فيه
 (أجاب) لا يصح ذلك باجاء
 المسكين فلا يطالب المحاسب
 بما التزمه من المال ولا
 تصح الدعوى في ذلك ولا
 تقام البينة عليه ولا يصح
 للقاضي سماع مثل هذه
 الدعوى وسواء وقعت
 بلفظ المقاطعة والالتزام
 أو الاجارة كما رأينا من خط
 الجاهل وقد ذكر في البرزقي به
 وقعت بمرأى الجندية
 واقعدوهي ان واحد قاطع
 على مال معلوم احتسابا
 اعنى الصاحب المبرور
 والنهي عن المنكر فضرر
 على يابه طولان وتوقات
 ونادوا بمساكن بالدفعة
 الاحتساب وكان امام
 الجامع فامتنع عن الصلاة
 خلفه حتى عرض على

لحق الميت حتى لا يتغير رد القسمة
 لاجلها في نقض القسمة في ايضا حقونهم جعادية في ٢٨
 مرسله أو وارث آخر بعد القسمة ترة بزار به من الثالث رجل مات وترك ميراثا فطلب ورثته من القاضي
 القسمة متواعها الميراث على البينة على الموت والميراث كله هو الشرط وعلى الميت من الغائب فان القاضي لا يقسم شأ
 من أجناس التركة كان الدين أقل من التركة وسألوا من القاضي أن يعزل شأ لأجل الدين يقسم
 الباقي قال أو حصة في القياس لا فعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن القاضي يقبل ذلك فان فعلوا
 ذلك واقتسموا الميراث فهو الشاعز لأجل الدين وقت القسمة لأن يقضو الدين من حصصهم وكذلك لو لم يكن
 الدين ناهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة لأن يقضو الدين وكذلك لو ظهر في
 التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية منزلة الدين عاقبة في مثل فيما يدخل في القسمة
 وبالمسألة مبسوطة في قسمة الهدية وكذلك في قسمة الاشياء وحواشي وفي فتاوى الانقري أيضا (أقول)
 كتب في رد المحتار ما نصه تمة أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له نقضوا وكذا إذا ضمن بعض الورثة
 دين الميت بوضا الغريم إلا أن يكون بشرط براءة الميت لأتم التفسير نحو القسمة قبل الدين عليه ونحو التركة
 عنه وهي الخلية لقسمة تركته فهاين كجاسط في البرزقي به وغيرها (مثل) فبما إذا كان لرجلين دين شرعى
 بذمة جامعة مشتركة بينهما فاقسما بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزمورة غير جارة (الجواب)
 نعم وقسمة الدين لا تجوز لأنها لا تحقق قبل القبض لأن القسمة افراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يحقق
 الافراز ولو اختلف من الفصل الاول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطله علا من الصلح قبل فصل
 الفخاوج قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح درر أو أبو حنبل الصلح (مثل) في دار مشتركة بين هذين
 وجعامة فاقسما هو في غيبة هذين وكلاهما لا اعاز قسما فهل تكون القسمة المزمورة غير صحيحة
 (الجواب) نعم وفي المنع عن الخاتبة إذا قسم الورثة التركة فهاين بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة صغير أو
 غائب أو شريك للميت لا تصح الاجارة الغائب أو ولى الصغير أو اجارة الصبي بعد البلوغ أو اجارة القاضي قبل
 ذلك اه وفي الحاوي الراهدى من القسمة ثم فرع أرض قسمت بين الشركاء فبهم شريك غائب فلو وقف
 عليها قال لا رضى لغبن فاحش فهاثم أذن لحراثة في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضى مالك القسمة بعد مارد
 قب أرض قسمت فبرض أحد الشركاء بنصيبه ثم رجع بعد ذلك لم يتبرأ من القسمة ترة بزار اه طفل
 ورائع اقسما شأ مبلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون اجازة تلك القسمة جواهر
 الفتاوى من القسمة (مثل) في دار صغيرة قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم المياة مع
 الباقي في سكناها في الزمان بقدر حصته فهل يتباين على الوجه المذكور ويجوز الاجابة (الجواب) نعم قال
 في شرح المتن وتجوز المياة يؤجر بغير علم في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا بعضا وهذا بعضا
 وفي بيت صغير يسكن هذا شهر وهذا شهر وله الاجارة وأخذ الخلة في ثوبها لم تقام ولو طلب أحدهما

القسمة

نفسه الاسلام وانتهى وهما اتفقوا على الاجماع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (مثل) في رجل
 قاطع على مال معلوم احتسابا بغير عقد كذله به شخص فعل هذه المقاطعة صحيحة شرعية والكفالة المترتبة عليها كذلك أم لا (أجاب) كل منهما
 باطل باجاء العلماء فلا يطالب واحد منهما بشئ بل إذا دفع واحد منهما شأ له الرجوع به باجاء المسلمين لكونه دفع مال يتعلق بذمة شرعا
 على ظن أنه متعلق بها وقد صرحوا بان من شروط هذا الكفالة كون المكفول به ذنبا فلا يجوز تبديل الكفالة لعدم لزوم معناه من
 قوله أو أن يمسره اه مطقة وهي غير الوصية القبيحة كالوصية بالثلث أو بعين من أعيان التركة

شرعى لكن لا يلزم فكيف عا ليس بشرى ولا جزا وليس هذا من باب النواصب التي قال بعضهم بفساد الكماله بم اعلى تفسيرها بانها ما يكون
 بحق كاجر الحرات وكبرى النهر المشترك والمال الملوطف لغيره الجيش وهذا الاسرى فظاها وما على تفسيرها بانها ما اخذت الفطلة بغير حق
 فالمراد ما ينوب كل شخص من النواصب المرتبة على الناس بغير حق وليس مال المقاطعة المذكورة من هذا القبيل فانهم والله اعلم (سئل) في
 الاتزام والمقاطعة على ما يحصل من قربة الوقف من خارج مقاسمة وعدا شجر وغنم وغير ذلك مما لم يعلم من احد التقسيمين يدفعه الملتزم
 ويكون له ما يحصل من مفاظ لا كان او كغيره ان يجوز أم لا واذا قلتم لا يجوز هذا اذ قل ذلك (١٩٧) وكيل الناظر على الوقف وتبني المال

القسمه فيها بحملها بصلات المهيأة لا بغية القسمه حتى لو اختلفا فقد تمت القسمه اه وفي الكافي وما لا يخفى
 فيه القسمه لم يجبر واحد منهما على بيع نصيبه تنازعا من الفصل الثالث من القسمه (سئل) في معز
 مشتركتين يز يدور ومنافقة فطالب بدقسمة نصيبه منها واقراره واذا قسمت يتفق كل نصيبه بعدها
 فهل يجاب بذلك (الجواب) نعم واجمع اعلم بان التركة اذا كانت جنسا واحدا كالغنم والابل
 والبقر والخنطة والشعر والنباب الهروي والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمه اذا اطلب
 أحدهما القسمه تأوى الاخر فان القاضى يبيع بينهما خلاصته من الفصل الاول من القسمه ومثله في
 البرازيه (سئل) فيما اذا شترى يدور ومقدار من البين نصيفين واقسمهما بينهما واخذ كل منهما نصيبه
 ثم ادعى زيدان من نصيبه شيئا في يدور وعلموا قد أقر بالاستيفاء وعمر وينكرو ولا ينتزل بدفعه لا يصدق
 الابعية (الجواب) نعم لا يصدق الابعية كما صرح بذلك في قسمه التنوير وغيره (سئل) في داو سفيعة
 لا تحتل القسمه مشتركتين رجل وامرأة اتهم بعض ابنتها واحتجبت الى التعمير فاني الرجل المارة
 فبنت المرأة البار المرفومة وصرفت على ذلك ما علموا من الدراهم من مالها صرف المثل وتريد المرأة ان
 تخرج الدار وتاخذ نصف ما اشترقت في البنان من غلتها بعد ثبوت عاذا كشرعاهل يسوغ لهذا ذلك (الجواب)
 نعم دار بين شريكين اتهمدت فقال أحدهما بنيتها وادى الاخر فان القاضى يقسم الدار بينهما ولو كان
 مكان الدار وحى او جام أو شي لا يحتل القسمه كلاهما اطلب البنائة بين شريكين ثم يخذ نصف ما اشترقت
 في البنان من الغلة ثانيا من فصل قسمه الوصى والابوفى الاشبا من القسمه المشترك اذا اتهمد فاني
 أحدهما العماره فان اشترى القسمه لا يجبر وقسم والاين ثم أجرو ليرجع اه (اقول) أسقط من كلام الاشبا
 شأ لا يدمنه وهو قوله ليرجع بما اشترى لو بأمر قاضى والافقية البنائة وقت البنائة اه كذا عاذا لا يشا في
 آخر قسمه الدار المختار ونظمه ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله
 ونحذ منقا بالاذن منه كما هم * ونحذ من ان لا وهذا المهر
 أى خذ ما افقته ان كان التعمير بالاذن من الشريك أو بأذن الحاكم والافقية البنائة وأصل المسئلة
 مذ كور في الشريعة في السفلى اذا اتهمد فانه قال اذا اتهمد السفلى بغير صنع لا يجبر صاحبه على البنائة وقال
 لذي العلوان شئت فابن السفلى من مال التصل لنفعل فاذ ابنا باذن القاضى أو أمر شريكه رجع عاذا فقال وفى
 فبقية البنائة وقت البنائة وهذا هو الصحيح المختار لقوى فممنع صاحب السفلى من الاتفاق حتى يأخذ ثلثه
 جبرا وأما اذا همد بصنع فانه يؤخذ ابنا لثقتو بشمقة اشترى ولصل صاحب العلوان فنه اه ونقل ابن
 الشحنة هذا الفصل في الجدار بأصولها ظاهر اطلاق كلام الاشبا المتقدم شموله للسفلى والجدار وغيرهما
 مما لا يقسم والله تعالى اعلم وسأنى تمام ذلك في كتاب الحظان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (سئل)
 في قطع اراض جار ياتى ملك جماعة تسلك حصصه معلومة فها هو بدأ أحدهم جيع نصيبه منها في مكان واحد
 وبقية الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة (الجواب) نعم واذا مات الرجل وترك ارضين أو دارين

المقاطع عليه ما يلبسه
 الناظر أم يلبسه
 القابض (أجاب) لا يجوز
 المقاطعة على ذلك الاذلا وجه
 لها شرعا لكونها لا تنصق
 شرعا أن تكون بيعا
 بعض المقاطع عليه مودوم
 وبهذه مجبول وبهذه
 ممنوع شرعا كالموسوم
 الخار جنة عن الشرع
 الشريف والدين المنفق
 ولان تكون اعادة لانها
 بيع المنافع والواقع عليه
 في المقاطعة المشروحة
 أعيان لا منافع فهي باطلة
 بالاجماع واذا وقت باطلة
 كانت كالمودوم واذا كانت
 كالمودوم فالمطالب بالمال
 المودوم فيها نفق القابض
 لا ناظر الوقف لاسباب اذا
 بأشده بغير اذن الناظر اذا
 اذنه بالتصرف في الوقف
 اتها هو بما يسوغ له شرعا
 لا فيها هو ممنوع محظور ومن
 سائر الامور والله اعلم
 (سئل) في استنجاا محظورات
 الوقف النبوى من قسلة
 كرم وارض وسققات
 على ان يكون مصرف

الترميم لمستحق الترميم منه ما على المستأجر لهما هل هو صحيح شرعى أم لا (أجاب) هو غير صحيح والحال هذا اذا اجازة ببيع المنافع ففسدها
 ما يتسده في الفصول المعادية وذكره هانى التجرب البرهاني في كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة وبفسد العقد بها سواء كانت
 الجهة في الاجارة أو في المدة وفي العمل المستأجر عليه ثم صرح بمسئلة اشترط المرموؤها بانفسد الاجارة له لما شرط المرمو على البستار حصار
 المرمو من المستأجر من الاخر فيصير الاخر مجبور لا تقسدا للاجارة وتحكمها اثنى الاحارة الفاسدة في هذه الصورة ان بأشده ترميم نصيبه وعلمه
 انطروح بمقتضى من الغلة واجزا المثل لما انتفع به بالعالم بلغ لانه من الاجر والله اعلم (سئل) فيما اذا استأجر من يدين ناظر وقف أهلى جهات

الوقف المشبه على قري ورث أو نحوها ثبت بحجة شرعية معروفة معلومة معلومة في النظار بدلالة المأجور وسبق مثله شرعا فوضعت بد
 يد على المأجور وقبض بعض غلته وسافر قبل انقضاء مدة التوافق فقبض الناظر الأجرة بالزيادة أو المأجور ومن بكره عاثر بدنى انما عمدة
 التوافق وتوافق مع بكره بدنى قاض فرفع يد بكره عن المأجور وحسب المأجور تحت يد بدنية شرعية لاستيفاء أجره المجلة
 ثم بعد ذلك ترفع الناظر مع زيد على قاض آخر فرفع الناظر من معارضة زيدا كدحس المأجور بحجة شرعية ثم عزل الناظر المذكور وتولى
 على الوقف غيره بدوى بدنى الثاني أن رفع يد (١٩٨) زيد عن المأجور ومتعلبا بأن يد قبض بعض المأجور فليس له أن يحبس المأجور فهل يمنع
 من ذلك ويعمل بحجة

فطلب ورثته انقسمه على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين جازت القسمة وان
 قال أحدهم للقاضي اجمع نصيبى من الدارين أو الارضين في دار واحدة أو في صاحبه قال أو حنيفة يقسم
 القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحد هـم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال
 صاحبها رأى الى القاضي ان رأى الجمع جمع والا فلا ثانية من القسمة

(فصل في الغرامات الواردة على القري ونحوها)

(سئل) في مريد متعلومة بلو في جهتي وقف وتجار بقر بقره كذا غير تابعة للقر به وللمرعة زراع
 زرعوها على كل سنو يدفعون ما عليها للجنى الوقف والتمجار وهم ساكنون في القرية المزروعة يدفعون
 مع أهلها ما ينو من هـ من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها ولا تأم أهل القرية
 المزروعة يكفون زراع المزرعة المذكورة بدون وجه شرعى الى ادخال الزرع في حساب غرامات بقرتهم
 المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لهم فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكره من أهل
 القرية المذكورة من تكليف الزرع المذكور من الى ما ذكره من بلو منهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه
 أعلم الجدلته تعالى كذلك الجواب والله تعالى أعلم كنبه الفقير أجد العاصمى المتقى الشافعى (سئل) فيها
 اذا كان جماعة معلومين فاطنين بدمشق مشددة كراض معلومين من ارضى قرية وقف لكل واحد اقدنة
 معلومة منها يدفع ما عليها للجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب ما يسهدهم من الاقدنة
 والا تنقام أهل القرية المزروعة يكفون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ معلوم من الغرامات زاعمين أنهم
 صرعو على الزاوين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لأهل القرية ذلك وبذمة الضيف على
 الضيف دون القاطنين بدمشق (الجواب) نعم (سئل) في قري ورث عمر بماله لنفسه بيو ما حدتها في أرض
 سلطنة بقر بيوت القرية فقام أهل القرية بكفونه بلا وجه شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال
 انه لم يجعل عليها من العوارض في دفع قرضه والعوارض ولا كانت موجودة اذ ذلك بل حدث بعد ذلك
 فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيها اذا كان اثنين فاطنين بدمشق املاك في قرية من قراها
 ويدفعان ماعلى الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك أسوة بأهل القرية والالتزام أهل القرية
 المزروعة يكفون اثنين بلا وجه شرعى الى السكنى معهم في القرية ويدفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس
 معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف اثنين بمذاكر ولا يلزمهما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات
 المتعلقة بحفظ الانفس وهما ساكنين بدمشق (الجواب) نعم (سئل) فيها اذا كان رجل ساكن
 بدمشق وله املاك في قرية من قراها وتزول على القرية بآل زورعة غرامات متعلقة بالادان والانفس فهل
 لا ينوب الرجل المذكور عن من الغرامات المتعلقة بالانفس (الجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم أحد
 بشئ من ذلك شرعا ولا حكم الشرع رفع ذلك ومنعه فاذ لم يمكن رفع ذلك ولا منعها كان لحفظ الاملاك
 فالقسمة على قدر المالك لانها مأمونة المالك وان كانت تخصصي الابدان فعلى عداد رؤس لانها مأمونة للرأس ولا

من ذلك ويعمل بحجة
 حبس المأجور وحسب
 القاضي والحالة ما ذكره
 وهل اذا كان للناظر شركة
 في الاستحقاق من غلة
 الوقف وبدون رفع يد
 زيد عن قدر استحقاقهم من
 غلة المأجور زاعمين بان زيد
 حق حبس حصة الناظر
 المؤجر له وقفه هل يمنعون
 من ذلك ولو بدحس جميع
 المأجور لاستيفاء أجره
 المجلة وليس لهم مطالبة
 المستاجر بشئ من ذلك أم لا
 (اجاب) ان كانت الاجارة
 وقعت على اطلاق الاصناف
 قصدا ففيها مطالبة
 صرحتم به لما قلنا فاطنية
 فصار من استاجر قرية
 ليسر بلبها لا تنقذ فاذا
 استاجر زيد القري والمزارع
 والخوانيت لاجل تناول
 خولج المقامه أو خولج
 الوظيفة أو ما يجب على
 المتقبلين من أمور الخوانيت
 أو لاجل تناول غرة الاشجار
 من نباتين القري وحصة
 الوقف من المزارع الخارج
 فالاجارة باطله باجماع

علمنا لا فرق بين زيد بكره في ذلك لانها باطله والحال هذه والباطل يجب اعدامه لا ترفع يد بكره عن القري يدخل
 والمزارع والخوانيت وان كانت الاجارة وقعت على المنافع كزراع الارض وسكنى الخوانيت واستمرت شرعا فلا يسيل الى قبضها بقره
 ورفع يدوا جازا الى بكره بجزء الزيادة ويجب ابقاء يده الى استيفاء عمده ولو عزل الناظر المزارع لانها لا تنفسع بعزل ولا بواجبه ولا التفت الى ما
 تعامل به الناظر الثاني بالاجماع وليس المستحق مع الناظر الذى هو مستحق معهم دخل في رفع يد المستاجر اذ ليس لهم الا طلب استحقاقهم في
 قلة الوقف ولا مدخل لهم في الاجارة أصلا والله أعلم (سئل) في قرية بليت المال منها من له ولا ينال جلي بمال معلوم يكون له خراج مقاسمتها

فإن المصنف وولي غيره فالحذر جهاش أهله هل يبرؤن أم لا (أجاب) التخصيم المذكور باطل إلا بصح إجازة فلو توهمه على اختلاف الاعيان
 قصدا لا يبعاله معد فوجوده عدمه سواء فصح الدفع للثاني وليس المصنف عليهم مطالبة والله أعلم (سئل) في رجل فاعل رجل على
 مائتي مائة طمعة للمير من القرى والمزارع بمو حجة بنده سنة كاملة يبلغ معلوم قبضته من اشتق مائتي مائة طمعة مستحق لها بالامر
 الشريف السلطاني بعد ان قبض اقله والواجب شرعا وان كان المزارعون بالقرى يتخدم المقاطع بخدم وتعمل له عيديات ونجسيات وشأ يقال
 له فحق المجل وغير ذلك مما يطالب به نفوسهم أم لا تعذيب فهل له الرجوع بالمبلغ المذكور (١٩١) الذي دفعه تقاطعوا وليس المستحق
 الرجوع الى ما تناوله ومن

الغلبة وجاهو واجب
 شرعا أم لا (أجاب) نعم
 للمستحق عليه الرجوع
 على المقاطع عما تناوله منه
 من المبلغ لعدم سلامة
 الذيل فيرجع بالبدل وأما
 المستحق فيرجع على
 المستحق عليه بما هو واجب
 شرعا في مثله وهو الغلبة
 المستحق وما يسوغ له أخذه
 شرعا والقول قوله فيه
 وأما ما عدا فلا يطالب به
 شرعا بإجماع أهل شرع الله
 فهو مال الغير لاحق له
 فيه لأنه لا يخرج عن ملك
 مالكه بمجرد الاختلاف كيف
 يطالب به وهو أجنبي
 عنه ويحرم عليه تعاطيه
 فليس له ما ليس في الشرع
 حله وما لم يجزه عالم وفقه
 وما كان باعفا فهو محض
 ضلالة

وطالبها بين الامام
 وكل هذه الاجزاء التي
 نسبت ما قول الله به من
 سلطان وما لم يشأ الله لم يكن
 وما شاء الله كان والله أعلم
 (سئل) أيضا في تيماري آس

يدخل في ذلك النساء والصبيان لأنه لا يتعرض لهم ولأنه لا يمكن دفعه فوجب توبعها على حسب ذلك كما
 ذكر هذا التعليل اغتير الرمي في فتاويه ومن لم يكن ساكنا في القرية الزبور ولا يلزم من الغرامات المتعلقة
 بهنهن الايدان شيء لأن بدهن ليس في القرية الزبور قال الامام الخليلي في الذين فاضضات في فتاواه
 المشهورة في كتاب القسمة أهل قرية تخدمهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قديرا لأملاك وقال
 بعضهم يقسم على عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتخصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك
 لانهم مؤنة الملك وان كانت لتخصين الايدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانهم مؤنة الرؤس ولا
 شيء من ذلك على النساء والصبيان لأنه لا يتعرض لهم اهـ بحرفه وفيه في قسمة الخيرة والتنازلية
 وكذا في التخصين وفتاوى الانقروى والولي ابيته والاشباه وغيرهم من الكتب المعروفة النعمانية (سئل) في
 قرية تزرع بعض أراضيها أهل قرية أخرى ولهم فيها غراس ومشمسكة ورد على تلك القرية كلف
 وأشعار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا (الجواب) ما أصاب تلك الاراضي
 من مال وقف أو قسم شرعي يجب عليهم دفعه أو وقف أو لعشروا من كل علم مال منطوع بدلا عن القسم فإ
 أسامهم منه بعد زرع جميع أراضي القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف
 الواردة عليهم فلا يلزمهم من كلفتهم شيء لأن مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غصنه مما يؤخذ طلبا
 وغرامة فينكس من دفعه من نفسه بما دفع إلى الحاكم الشرع أو كان له قدرة على دفعه من غير ضرر يلحقه
 أعظم منه فليدفع عن نفسه أضره خيره إذا الظاهر يجب اعدامه لا تقر به وحكامه وإذا لم يكن ذلك فما كان
 منها لتخصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضي التي مع أهلها والتي مع أهالي القرية
 الاخرى لانهم مؤنة الملك يستقدر بقدر المال وان كانت الغرامة لتخصين الايدان يقسم ذلك على عدد الرؤس
 الساكنين بالقرية دون أهالي القرية الاخرى لانهم مؤنة الرؤس ورؤسهم ليست في القرية هي حق تخصن
 بذلك بل يجب عليهم ما ورد على قرية منهم الساكنين بها لحفظ الرؤس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان
 لأنه لا يتعرض لهم كذا أفتى به كثير من المتأخرين وصريحه في الخيرة البرهانية وغيرهم من المعسرات
 حتى قالوا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعليه ما جاور ولا يفسق حيث عدل وان كان الاستخذ بالاختار
 ظاهرا هكذا كرهه مجملوا ولم أر أحدا تعرض للتخصن غير المرحوم والذي على افندي العمادي أنه كتب
 على سؤال الرفع اليه في ذلك ما لم يحضره تقسم الغرامة بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم المالك من على حسب
 املاكهم سواء كانوا قاطنين بها أو لا وما هو على الرؤس على القاطنين بما اقتضى فوز على رؤسهم ما عدا
 النساء والصبيان فالقاعدة انه اذا قطعنا القرية عن اضافة الملاك اليها فالباقى فيها الادوار وسكن الساكنين
 فقط فبقى من قبيل بيوت الترك والكان والكراد والعراب فلا يتوزع عليهم الاما يطالبه السلطان دام ملكه
 كالعوارض والصرار والقسام بالضيف بحسب ما عتد لهم الاختلف الدواب كالشعر لا يلاو جده عندهم
 لانهم مثله لا يزرعون ولا يستغلون ويوزع عليهم أيضا بحسب ما يتعمون به من القتل او عدم مدافعة تليد أو

المحصل من ثماره لا تسخر بمبلغ معلوم هل تصح أم لا (أجاب) لا تصح وعلى كل واحد منهم اداء ما تناوله والقول قول كل واحد فيما مضى بينهما
 وعلى الاخرى لينة والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر نصف أرض بستان ملك ونصف بستان وقف سائر في الاستحكار بمائة مثقال
 عليهم أيار ونحوه بركة بعد جمع الماء واطل ولات ثلاثين عقدا كل عقد ثلاث سنوات باحو لكل سنة ثمن أو بعقر وش مرات
 المستأجر هل تنفسح الاجارة وان وقعت صحبة أم لا (أجاب) نعم تنفسح الاجارة بغير المستأجر ولو كتب في صك الاجارة الحكم بعدم انفساخها
 بوجه لعدم صبر ورثتها واحدة تقام عليها البيعة ويجري عليها القضاء من حكمها والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع فعملوا

و يقرها و يقرها هو به فلما خرجت القلة طلب أحدهما منها زيادة عن حصته التي هي النصف المتعلق عليها بسبب حقه الزائد عنه أما ما هل
 له ذلك أم لا (اجاب) ليس له ذلك مما قلنا العمل في المشترك ومن عمل في المشترك لا يستحق بعمله شأ ولا سائر الشئ بل العمل فيه فكيف
 يستحق مع عدم الاستحجار له قال في الكفر باب الاجارة الفاسدة وان استأجر رجل طام بينهما فلا حرج له ثم في منع الغار و أكثر الكتب
 وحمل الطعام مثال ومثله حصد الزرع المشترك وحمله ونذر يمتد ونقصته والخرث عليه أوله فافهم وانه أعلم (سئل) في امي مسجد لهذا النصف
 مع اولها ولا سائر النصف اتفاقا على أن (٢٠٠) من غاب منها ما يصدق عليه غاب أحدهما فسد آخره ومن رجع الغائب ويرد
 صاحبه ان يخصه بالمعين

نهارا وكذا السرقة اذا جرموا به يدون قدره على دفعها عنهم وكذا ما يأخذها الوالي من المشاهدة كل شهر
 يوزع على رؤس اهل القرية به الجال منهم دون النساء والصبيان وما عد ذلك كالنبي والشعير والنجاج
 والحطب والخشيرة فهو على الملاك جميعا بحسب املاهم وأصلح ولاه أمورنا ووقفهم للعدا وعلى
 الاسلام قوتنا والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه اعلم (اقول) حاصله ان ما يؤخذ من القرى ان
 كان يؤخذ منهم لا باعتبار املاهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالاعراب والاكراد من لا عقار
 لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار املاهم كالنبي والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك
 لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لتخصيص الاملاك او الرؤس لا يستلزم
 التخصيص بذلك اذ قد يكون اخذ القروا هم لتخصيص الاملاك واخذ النبي والشعير لتخصيص الرؤس على
 ان غالب القرامات الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لحفظ املاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجرد ظلم
 وعدوان فان غالب مصارف الوالي واتساعه وعبارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى وسل السلطان
 حفظه الله تعالى الواردين وأوامر أوواهي وأمثال ذلك كله يأخذ من القرى ويسمون ذلك الخشيرة
 تؤخذ في بلادنا في كل سنة من تين وأوامر أوواهي وأمثال ذلك كله يأخذ من القرى ويسمون ذلك الخشيرة
 حوت العادة بقسمته ذلك كله على عدد فدون القرية وتارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات الملكية
 فمن كان له فدان مثلا يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلا أو امرأة أو صبيا
 وكذا يجعلون منها شأ على رؤس الجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها فيقولون بالتفصيل الذي
 هو أحد الأقوال الثلاثة المار عن الخليفة في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظفر في هذه القرامات
 المذكورة لانها لا تخص الابدان ولا الاملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة الى غيره والظاهر ان
 ما يؤخذ من جرمه القتل والمخاصمات والمنازعات انما هو لحفظ ما يبيعها الامير الى بعض القرى يدفع الاعراب
 تؤخذ اليه من عاقلة القاتل وما يؤخذ لاجل الجسار التي يبيعها الامير الى بعض القرى يدفع الاعراب
 والمصوص عن زرعهم ومواسمهم انما هو لحفظ الاملاك ولكن هذا كله يؤخذ اذا على ما هو مرتب
 عليهم في كل سنة من الخصال التي ذكرناها في جهل الحال ولا يعلم أن ذلك لحفظ ابدان او املاك او علم انه
 مجرد ظلم فالحال المناسب للعمل بأحد القولين الاخيرين وهو أن ذلك كله على الرؤس وعلى الاملاك وقد ذكر
 فاضحنا القول بقسمته القرامات على قدر الاملاك او لادعائه انه يبدأ بما هو الاشهر كما ذكر في خطبة قنواوه
 فيكون هو الاربع وهو ما عليه عادة هل القرى في زماننا كذا كذا فمن قسمته ذلك على الفدان وعلى
 ساعات الشرب والله تعالى اعلم

صاحبه ان يخصه بالمعين
 جميعه هل له ذلك أم لا
 (اجاب) ليس له ذلك شرعا
 اذ لا وجه له لوجوب استحقاقه
 الجميع والحال هذه لانه
 متبرع بعمله واثاب عنه
 فهو اخذ الاخر على الامانة
 لا يقول له المتقدمون أصلا
 واستحسنه المتأخرون
 لا يشغال الناس بما شئهم
 وقلة من يعمل حصة فوجه
 الله تعالى وعليه العامل
 متبرعه على صاحبه
 فانه مدونه استحقاقه حصة
 صاحبه الغائب وهذا
 بدعي الحكم والله أعلم
 (سئل) في صلابة ايار حاصه
 لدى الشرع حصة فقلان
 وأقر أنه قبل تاريخ آخر
 فلا ناما هو وهو الربيع
 البستان الشمل على اشجار
 متنوعة سبعين سنة بلانين
 عقد اجماعة وثلاثين قرشا
 وسدقه المستأجر وحكم
 بهصة الاجارة غيب اعتبار
 ما وجب ثم رفع الى نائب
 حكم حنبلي فكاتب ما سأل
 هذا ما أشهد على نفسه
 انه ثبت عندهما نسب الى

الحاكم من الثبوت والحكم كنفذ كل منهما على وجه فقلان حل طلب المؤجر زيادة فادى المستأجر عليه
 أنه يعارضه فيه بغير طريق شرعي طالبا فسخ اجارته وأخذ المؤجر بالزيادة فقرة أنه حيث استأجره كذا قال زيادة لا يحل لها كون العقد
 صحيحا لا يفسخ بان زيادة لا يغير ما هو حكمه بعينه وعدم انفساخه ولو بغير المتأجر من واحد أو ما يمكن من التصرف فيه وحكم بذلك في وجه
 الطالب للفسخ زوجة المؤجر بالناس المستأجر فهل يعمل بالصلاء المذكور مع أن الاجارة واقعة على ما يخص الحصة مما يستخرج من غار
 قوله بحسب املاهم أي يؤخذ منهم بقدر املاكهم لا على قدر الرؤس اهـ منه

(كتاب)

البستان ومع كونهما وقتا يحكمونه وهل يقسم المستاجر جميع ما كسبه من الثمار مدة وضع يده أم لا (أجاب) لا يعمل به إذا الأجرة ان وقعت على الأرض فهي فاسدة لشغلها بالأشجار المذكورة وأن وقعت على الثمار فهي باطلة فقد صرحوا بأن عقد الأجرة على اتلاف الأجسام مقصودا كمن استاجر بقره ليشر به لبنها لا ينقصد وكذلك لو استاجر بستانا لباكل غره والمسئلة مصرح بها في منع الفقار وكثير من الكتب وفي الأجرة المذكورة أمور أخرى يجب فسادها خصوصا عندنا كالشروع وطول المدة في الوقف ولا شبهة في عدم اعتبار حكم الخبيل والحال هذه إذ طلب الفسخ وأخذ المزارع ليس به مباشر عايق حكمه في غير محله لعدم المصمم والمؤجر لم يصد (٢٠١) منه ولا عليه دعوى لينصب الحكم عليه وهذا على تقدير مخالفة الحنبلي لنافي الأجرة الواجبة على الاعسان والأرض المشغولة والاصر في ذلك واضح للفقهاء في هذا كبريان له أدنى المام بالنفقة كفاية ولا شك في ضمان المستاجر لجسم ما استأجره كمن الثمار إذا الأجرة باطلة والحال هذه فهو جرد هاء وعدها سيان والله أعلم (سئل) في مدرس مدرسته وضع في شدة من خلاف ما عارضها مشتركا شركة ملأه بينه وبين آخر ومكث مدة وعزل عنها وأجاب ولي غيره غطيل الغير من الشريك الاستراحة السكان الذي وضع البشر يكفيه المدة المذكورة هل يلزمه دفع أجرة المثل له مدة وضعه أم لا (أجاب) لا يلزم الشريك أجرة بإجماع علماء الفاطمية لعدم مباشرته وضعه انظر ما ذكر في الأشياء والظواهر وغيرها في القاعدة العاشرة الخراج بالضم والحق أحق أن يتبع والله أعلم (سئل) في رجلين أحرا أرضا

(كتاب المزارعة)

لا تسخر	لواحد
عمل وبذر	أرض وبقر

فاسد

لا تسخر	لواحد
عمل وبقر وبذر	أرض فقط

جائز

لا تسخر	لواحد
أرض وعمل وبشر	بئر فقط

فاسد

لا تسخر	لواحد
بقر وعمل	أرض وبذر

جائز

لا تسخر	لواحد
بقر وبذر	أرض وعمل

فاسد

لا تسخر	لواحد
بقر وبذر	أرض فقط

جائز

لا تسخر	لواحد
أرض وبذر وعمل	بقر فقط

فاسد

(ونظام ذلك بعضهم فقال)

أرض كذا جعل كل على حدة * والأرض والبذر هذا الجائر الكمال وما عدا ذلك الثلاث الثلاث قد كرت * فغير جائز أن أحدهما باطل (اقول) وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في المختار فقلت
أرض وبذر كذا الأرض كذا جعل * من واحد في ثلاث كلها قبلت
والبذر مع بشر أو لا كذا بشر * لا غير أو مع أرض أربع بطالت
وقد كرت في الحاشية توجه صحة الثلاثة وطلان الأربع فراجعها ثم هذه الصور السبعة أصولها أربعة

(٢٦ - فتاوى سامية - ثاني) معلومة يبلغ معلوم عشرين عقدا كل عقد ثلاثون سنة وشروط الخراج على المستاجر ومان الأجران والمستاجر في أثناء المدة في الحكم الشرعي (أجاب) الأجرة من أصلها وقعت فاسدة ولو وقعت صحيحة تنفسخ بموت أحد العاقدين وإذا قلنا بفسادها فالواجب فيها شيء أجرة المثل لا المسمى وما يقي لأحكامه بعد الموت ولا يلزم ورثة المباشرين أجرة ولا أجرة ورثة غيره (سئل) في رجل استأجر قري من له ولاية أجرة لنفسه ظالم متقلب عن تسلمها واخضع هو بها أهل تلمزه أجرة ثم أم لا وهل له الرجوع عما دفع للمؤجر شرعا أم لا (أجاب) لا تلزمه أجرة بما أجمع علماء الفقهان كان قد دفع الأجرة أو شيئا منها رجع المستاجر به على المؤجر والله أعلم (سئل) في

أما من موقوفه تعدل للباغة آخرها المتولى من الناس مدة معلومة بما هو معلوم ولها بالوعد يصير فيها المأدود منع فطلان البالد فقولها ما بها
حربان الماء فهل تكون أجرة التعزيل عليهم كإلى الكفاية أو أمد أم لا (أجاب) في فتاوى قاضخان وأصلاح بئر الماء والبالوعة والخروج يكون
على صاحب المزارع أن كان امتلا من قبل المستأجر في الجوهر ولا يصحبه على ما إذا كان امتلا من فعل المستأجر أيضا يعني أنه على المالك
ولا يصح للمالك على إصلاح ملكه سوى التنازخانية وإن امتلا خلاها ويحاربها من فعله فالقياس أن يلزمه فعله يعني المستأجر فثبت في قياسا
واستحسانا ومن المقرر العمل بالاستحسان (٢٠٢) التي مسائل ليست هذه منها فإذا علمت ذلك فاجرة تعزيلها على الوقت والمستأجر من

أرض وبذر وقبر وعمل والحصر في هذه السبعة تنبئ على أن بعض الأربعة من واحد والباقي من آخرها لو كان
بعضها من واحد والباقي منهما فهي أكثر من سبعة كالأبقي وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم
يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين وكذا في الخلاصة بعد ذكره الأوجه السبعة وعلى هذا لو أخذ
رجلان أرض رجل مزارعة على أن البذر من أحدهما والبقرة والعمل من الآخر فالمرارة فائدة والخارج
لرب البذر وعليه أجر أرض وقبر وعمل وعلى هذا كالأبجوز إذا كان واحدًا فكذلك إذا كان اثنين اهـ أي كل
وجه لا يجوز إذا كان المزارع واحدًا لا يجوز إذا كان اثنين فبما إذا كان البذر من واحد والباقي من آخر
لا يجوز فكذلك إذا كان الباقي من اثنين كإلى الصورة التي ذكرها فان الأرض فيها من ثبات البقر والعمل
من ثالث ومنه ما في الخاتمة لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده وسدت وقد
عُدَّ الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة ما لو كان البذر لو أحد والأرض لثالث والبقر
لثالث والعمل لأربع أو البذر والبقر لو أحد والأرض لثالث والعمل لثالث أو البذر والأرض لو أحد والبقر
لثالث والعمل لثالث ونظام الكلام فيه فرجه وجه ذلك ناعلي ما هن من الضابطات اهـ إذا كان البذر
وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي من آخر لا يجوز فكذلك إذا كان الباقي من اثنين
أو ثلاثة أو أكثر يعني ما إذا كان بعض الأربعة من أحدهما والباقي منهما أو كل واحد منهما وبعضها الباقي
منهما ولم ير ذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صور من ذلك فقال دفع أرضه مزارعة
إلى آخره أن زرعها بنفسه وقبره والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعلم على هذا أن تسدوا الخارج
بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أن يحل عمله في المشترك ويجب على العامل أن يحصر
الأرض إذا استوفى منافعها أخذ كذلك أيضا في التنازل في هذه الصورة الأرض من واحد والعمل
والبقر من آخر أو البذر منها وعلى فسادها بان فيها شرط الأجرة في المزارعة أي أجرة نصف الأرض للعامل
كإلى الخاتمة وكما أنها أجرة ابتداء ثم تصير أجرة بعد استيفاء المنفعة وإذا أوجبوا على العامل أن يحصر
الأرض فتأمل وانظر أن مثل هذه الصور تقع كثيرا في زماننا من كون العمل من واحد والأرض من
آخر والبقر والبذر منهما لوجود العلة المذكورة وقد ذكرنا في الرمي لذلك ضابطا فقال في التنازل
ملا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين اهـ وبه تستخرج الأحكام مثلا إذا كان البذر
مشتركا والباقي من واحد لا يجوز لأنه لو كان البذر كل من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذلك إذا كان
البذر من اثنين وكذلك إذا كان الكل مشتركا كالحزول لكن العبارة المذكورة في التنازل به ليست كذا ذكره
بل هي كإحدى منافع الفصولين وبالإضافة في ضابط لما إذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لما
ذكره فدل على نفع التنازل به تغير بقاء الكاتب بدليل سياق الكلام على أنه لا يطرد في الصورة الأخيرة
التي ذكرناها من جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الأرض ومن الآخر ولو كان البذر كله من رب
الأرض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لربك ذكر في التنازل به أيضا قبيل الفصل الثاني أنه

أن يخرجوا منها إذا لم يفعل
المتولى ذلك لتصرفهم بانه
يصدروا كالأرض المستعصات
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في نفر قلعة لهم
عطاف بيت المال يعلمهم
وكيل بيت المال على قري
لما تحسبوا عطافهم من
مقتضيات آخر واحد منهم
ما يتصل من تلك القري
من قسوم ورسوم وزيوت
زيتونها وغير ذلك مما
سوت العادة يتناوله من
أهل القري يبيعون فاني
الجزر ادعى الزرع وجبر
الزيتون وغيره فلم يبيح
المفصل نصف ما عين عليهم من
الأجرة هل يعين ما بقي
أم لا يعين شيئا من الحكم
في هذه الأجرة (أجاب)
هذه الأجرة باطنية لأن
الأجرة يبيع المنافع وهذه
وقعت على الأصناف وهو
المقتضى من القسوم
والرسوم وقد اتفقت علماءنا
على أن الأجرة إذا وقعت
على تنازل الأصناف أو
اتلافها فهي باطنية قال
علماءنا رحمهم الله تعالى
عقد الأجرة على اتلاف

الأصناف مقصودا سكن استحقاقه لشرب لبنها لا يتعد ذلك لاسمها حرم يستأجره فلو كان ذلك على الحكي سئل
أجرة القري لتناول الخراج مقاسمة كان أو بطنية فانه باطل وقد أثبت بذلك أمرا أو صورته فاعرف إلى قري به آخرها التنازل عليها لا آخر
لتناول ما يقتض من خارجها ورسوم استحقاقها كأمه وأصحابها يجوز ما يجب بانها باطنية لا تصير زوال قول المستأجر فيما وصل إلى يده
من ذلك ولا يصح ما جعل عليهم المبلغ المذكور والله أعلم (سئل) في عقار موقوف على جهة تاجر به ولا به ابتاعه لرجل مدة ثمان
سنوات باجرة مسمية فاجر المستأجر المذكور ما في ابتاعه المدة المسمية من آخره مضى على ذلك نصف مدة الأجرة والحال أن المجرأ الأقل

اخره يدون آخر مثله فهل له طلب أجر المثل من المستأجر الاول أم من المستأجر الثاني (أجاب) له طلب أجر المثل من المستأجر الاول لانه المباشر
للعقد الاجارة القاسدة سواء قلنا بصحة عقد الاجارة الثانية أو بفساده لجريان أحكام التصرف في الفاسد كحصر جوابه فاطية وانما قلنا سواء قلنا
بصحة الاجارة الثانية أم لا لاختلاف الواقع في المسئلة فاتفق بعضهم بان المستأجر اجارة فاسدة ولو أجر من غيره اجارة صحيحة تجوز في التصرف وقبل
لاعتك قال في المصمات الاصح انه لا عتق بغيره فلا تكون صحيحة وعلى كل حال المطالبة بالنظر على العقد مع كماله ظاهر لا يتوقف فيه فبقية والله
أعلم (سئل) في تجار بن تقيلا فنادى من أهل قرية فسا لهما آخر أن يخلعهما معا فابيا (٢٠٣) فاستأجره على فدادين معا فنادى أنه

شرط عليهما في عقد
الاجارة أنهما يمتحن غابا عن
القريه ثلاثة أيام يكن له
الثالث معهما فهل استجاره
على هذا الوجه صحيح أم لا
وكذلك فدواء (أجاب)
استجاره على الوجه المشرح
فاسد باجماع المسلمين
فالصوى منه لا يصح
والواجب في الاجارة القاسدة
أجر المثل لعمله درهم فاذا
اختلفت مع المستأجر بن
في مقدارها فالقول قولهما
فيما لا يصح التعليق الصادر
منه فلا يستحق به الثالث
وان قبا عن القريه ولا
قائل به من العلماء والحال
هذه والله أعلم (سئل) في
رجل استأجر أرضا زرع
التين بشرهما من صهرين
ماثيا فانهم سدما الصهرين
وعارماؤهما الحكم في ذلك
(أجاب) لا شيء على المستأجر
والحال هذه من الاجرة
حيث قال التمسك من
الانتفاع وان كان قد جعل
له شيئا من الاجرة يرجع
به عليه فانظر الخليفة
والوالية ومخ الفلاد

سئل نجم الامتار كان من جانبه الارض والبذر والنور ومن الاستعمال والتروا يجوز فان لم يله لونه لشرط
كلا النورين على أي واحد كان جائزا فكذلك اذا اشترط أحدهما فهذا لا يقد أن الضابطان ما يجوز اذا كان
من أي واحد منهما يجوز اذا كان مشتركا منهما لكن ذكر بعده ما يخالفه وهو انه لو كانت الارض من
أحدهما والبذر منهما فان شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت لان فيه عارة الارض وان شرط
عليهما على أن الخارج أنصاف جازت الخ مع أن البذر لو كان كله من رب الارض أو من الامتار تكونت من
الصور الثلاثة الجازة فتعلم انه لم يطر لهذه المسئلة ضابط يحصر مسائلها والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع
ز يد أرضه لعمر وأبصر فيها بطيخا على قرقر يدبذره وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر كرامة وقواضا
على أن يزرع لعمر وثلاث الخارج فزوع عمرو والارض وعمل عليهما مدة وأجر الزرع فهل تكون المزارعة
فاسدة ولعمر وأجر المثل في مدة عمله (الجواب) نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب
البذر والارض وعليه لعمر وأجر المثل في مدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الاول عدم ذكر
المدة وهو شرط كافي للمتنق والكتز والتور وغيرهما من المتن وان قال في المجتبى انها تصح بلا ذكر المدة
وعليه الفتوى والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة فالحكم فيها أن
الخارج لرب البذر لانه تمام ملكه ولا يجوز مثل عمله أو أرضه لعمر زرعها فذكرتها ولا يرد على
ما شرط عندهما خلافا لمذهب فقهه اه أجره بشبهه بالاعمال باغ كافي شرح المتنق للعائني (أقول) وذكر في
البراز به مثل ما في المجتبى حيث قاله عند محمد بن جاورها بلبان المدة وتوقع على أول زرع يخرج واحدا به
أخذ القيسه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بنان المدنى الكوفة ونحوه لالان وقتها سقاوتهم منهم
واستدواها وانهاؤها يجوز لعندهم اه لكن قال في الخاتمة بعد ذلك كونه ذلك والفتوى على جواب الكتاب
اي من انه شرط قال في الشريفة فقد تعارض ما عليه الفتوى اه لكن حيث صحح كل من القولين
لا بد من علمه المتن كونه الموضوع لنقل المذهب الا أن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام
البراز به تأمل وفي جامع الفصولين وأكثروا ما يخرج بجوردها على قول السنة وقت المزارعة في بلادنا
معالم فصح بلبان المدة كالمعاملة الا أنه لا يتحقق في بلادنا ولودون جهالة بلادهم اذا زرع الواحد
يقدمون ويؤخرون او زرع يتخلف المعاملة اه لكن قوله يجوز زرعها على أول السنة ينفي الجهالة لان المراد
أول وقت زرع فيه أكثر الناس في تلك القرية فلا ينظر الى التقدير والتأخير وفي هذا القول توسعة على
أهل زماننا أنهم لا يدرون المدة أصلا تأمل (سئل) في المزارعة الصحفة اذا امتنع البذر من العمل
فيما قبل القاء البذر فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر ويحرم العامل أن يلازم البذر قبل القائه
وبعد يجبر (سئل) فيما اذا دفع ز يد أرضه لزراعة لعمر وعلى أن زرعها بقره ونفسه والبذر بينهما
نصفان والخارج كذلك فعلا على هذا فهل تقسمه بالخارج بينهما يحكم البذر وليس للعامل على رب الارض
أجر عمله في المشترك وعلى العامل أجر مثل نصف الارض اذا استوفى منافعها (الجواب) نعم كافي العبادة

يضع لك الامر ورتب عن عين يقين القبار والله أعلم (سئل) في رجل استأجر سقفة قعد معاوية باجر معاوية فانه قد استأجر سقفة قعد معاوية
الاجرة بترا في الامطار هل المستأجر فسخ الاجارة والرجوع عما دفع مجازا أم لا (أجاب) صرح القدوري بان الاجارة تنفس من غير
حاجة الى الفسخ وصريح في الكتز بانها تنفس قال في الجواهر وفيه اي قول القدوري إشارة الى أنه لا يحتاج الى الفسخ وهو الصحيح ومن
أعجبتا من قال ان العقد لا ينفسح بغيره بل ينفسح المستأجر وفي صحيح القدوري الشيخ قاسم قال أو نص من أصحابنا من قال ان ذلك يرجع
فسخ العقد والصحيح هو الاول اه وعلى كلا القولين حيث فسح المستأجر له طلب ما تجل من الاجرة لما بقي من المدة بحسبه والله أعلم (سئل)

في رجل باع زكرا إلى أرض وقف وسأله المشتري فاشترته زوجة البايع بعد موته وطلب له أخوه فخرجت من أخوة الباقع من المشتري مدس وضع يده هل اهذالك أم لا (أجاب) بايع المشتري مدس وضع يده على أرض الوقف والكراد الذي استحق به حق القرار فباع أخوه الوقف لإحق القرار الذي يصح بيعه حيث كان معلوما كالمصرح به في الخلاصة والراز به وغيرهما من الكتب فينظر إلى أخوة المثل للبيعة غير مدس فبيع الوقف وأما الكراد فلا تله فله سكنه بتأويل المثل وجوب أخوة المثل الوقف صيانة له اختاره المتأخرون على خلاف القياس استحسانا فلا يلزم أخوة غيره بالاستحقاق وقد صرحوا بان المملوك (٢٠٤) المدلاستغلالا فاعجاب أخوة المثل على الساكن فيه بغير عقد جاز إذا سكنه على وجه

الإجارة دلالة أما إذا سكنه بتأويل ملك أو عقدا لشي عليه خلاف الوقف والله أعلم (سئل) في رجل مات وله عاقبة متكررة عند موتى وقف من الأوقاف من جهة قرأه مرتبة عليه في كل ليلة فأقام القاضي ولده مقامه فهل لولد الميت أن يطالبه بعاقبة أبيه المتكررة ويصيرها لقاضي على إمامته عاقبة والده أم لا (أجاب) نعم ذلك كالمصرح به في أنفع الوسائل وجعله لا يشبه لقضيه والأعدل وطالبه على ليس واجب عليه فعله فكان ما باعده في مقامه في معنى الإحرة وقيل لا وقد علمت أن الأول أشبه بالفقه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانة أو وقف معدة لقصر أو العنب والتين والزيتون وغيره ثمن الأشجار وتبقى في أيدي غارسها باعرة المثل مادامت الأشجار بها ويدفع أجرة مثلها أنشأ رجل بساتنة منها فباعها ما استأجرها

بهذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين من الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة (سئل) فيما إذا دفع بدخلة وشعر العمر ولزعهما في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين ففعل عمر وذلك فهل المزاعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه لعمر وأجرة مثل بقره وأرضه على لرازه على المسمى (الجواب) نعم كافي التنوير من المزاعة عند قوله وبطلت في أربعة (سئل) فيما إذا دفع بدبذره وأرضه بقره لعمر وعلى أن ترزع الأرض في مدس معلومة وجعل له ربع الخارج وحصلت غلة ومنتج عمر والأرض من أخذ حصته من الخارج وورب يد أن يأخذ أجرة مثله فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته من الخارج (الجواب) حيث كان العمل من واحد أو الباقى من واحد فالزراعة صحيحة وله أخذ حصته المشروطة من الخارج وليس له أخذ أجرة مثله (سئل) في رجل دفع بدبذره وأرضه بقره مزاعة فزعهما يد وأخرجت زرعاً فقال له بدبذره نصف الخارج وقال الرجل رب الأرض شرطت لك الثلث ولا بينة لهما فهل يكون القول لرب الأرض مع غيابه لا ينكر زيادة الأجر (الجواب) نعم رجل دفع أرضا بقره مزاعة فزعهما العامل وأخرجت الأرض زرعاً فقال المزارع شرطت في نصف الخارج والقول لرب الأرض شرطت الثلث كان القول لصاحب الأرض مع غيابه لا ينكر زيادة الأجر ولا يخالفان عند الأئمة فائدة الحلف الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وأيهما أقام البينة قبلت وان أقام البينة بقضى سبعا المزارع لانه ثبتت الزيادة وان اختلفا قبل الزرع فحقا فإثر الزيادة المزارعة ويدأبمين المزارع وأيهما نكل بقضى عليه وأيهما أقام البينة قبلت خاتمة من المزارعة من فصل اختلاف العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومثله في القول للرب وتعارض البينات البغدادى نقلها (سئل) في أرض من جملة أراضي قرية معقعة الأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فله الثلث من الزرع الشئوي والربع من الصنف لصاحبها يأخذ منه فزرع عمر والأرض المزورة حطه بغير أمره بدفول بعتر العرف في تلك القرية فزاد الثلث من الزرع المذكور (الجواب) نعم زرع أرض رجل بالأمره طام بهصة الأرض فان كان العرف حرق في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علاق على التنوير من آخر الزراعة تنقلان جواهر الفتاوى ومثله في العمادية من أو آخر الفصل ٣٩ (أقول) وقد تعالى كتاب الفصيح بهذه المسئلة (سئل) فيما إذا دفع بدلعمر وأرضاً بقره وأوقف المزعة في الأرض وشرط بدفع بدبذره والخارج للموظف من غلة البسدر المذكور وما في فهو بينهما نصفين فهل المزاعة باطلة والخارج لصاحب البسدر وللعمر وأجرة مثل عمله (الجواب) نعم قال في التنوير رتبطل ان شرط لاحدهما فتراد مسماة وما يخبر من موضع معين أو دفع ورب البسدر بدبذره أو دفع الخارج للموظف وتصنيف الباقي اهـ (سئل) فيما إذا دفع بدبذره بقره مزاعة صحيحة لعمر ووثب الزرع ثم مات رب الأرض والزرع بقول فهل ترك الأرض في يد المزارع حتى يستبعد ولوثة أخذ حصته (الجواب) نعم كافي التنوير والمثل والبرجندى وغيرها (سئل) فيما إذا دفع بدبذره وأرضه بقره لعمر وعلى أن يزرع عمر والأرض

على ولاية ذلك مدس بين عيها باعرة معلومة هي أخوة مثلها وما أن المؤجر قبل مضي المدس هل المستأجر استحقاقها حيث لا ضرر بدبذره من جهة التي تصرف الإحرة عليها فعلم منه بطل غرسه ولا تؤجر بعد فعلها كثر من الإحرة المستعلة أم لا (أجاب) نعم له الاستيفاء حيث لا ضرر على الجير لزوم الضرر على الفارس وهذا قول من الغفار نقلا عن العرفي واقتباساً من آخر ما نقلنا فقرر في ما بيني من مضت مدس الإجارة فلم يستأجر أن يشقها باعرة المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر ولو إلى الموقوف عليهم إلا انقلع ليس لهم ذلك قاله مولانا في شرح الكنت فبهذا يعلم مسئلة الأرض المحتكره وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اهـ وأتممت على علم أن الشرع بابي الضرر خصوصاً والاس على

هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحد بثأل شر يف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار والله أعلم (سئل) في رجل أخرجهم من الجبل فهدموا من من العنب فزاد على القدر العنب فولد معه فما الحكم (أجاب) أن أطاق إليهم جلي الزائد وهلك بعد بلوغ المكان المشروط فصار حيا للآخر كما لا ملاما وضمن من قبضته بقدر الزاد فوازم لم يطل ضمن قبضته كما هو أختلاف في ذلك قال قول المستأجر لا يكره والله أعلم (سئل) في رجل استأجر جلاجل عنب على أن يابس به من الثمن نصفه آخره ثبات الجبل وادعى به أنه مات بسببه فهل على تقدر ثبوت موته بضمن أم لا (أجاب) لا بضمن فقد تقرر بأنه سلك فساد العقود مسلكا صحيحا في مثل ذلك والله أعلم (سئل) (٢٠٥) في رجل استأجر أرضا للزراعة فزرع ومان

المزروع هو بقل هل يعلق أم يبقى إلى ادراكه (أجاب) يبقى إلى ادراكه بآخر المثل نص عليه في الحائنة وغيرها والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر رجل أرض يستأن في الوقت مدة سنة لزراعة الباذنجان والربطة والبصل ونحو ذلك مما ليس لانتباهه وقت معلوم ومنتهى مدة الاجارة هل ينقلص من أرض الوقت وتسلم أرض البستان لناظر أم لا وهل إذا كان في البستان يباح للمستأجر أكله أم لا يباح له وبضمن قبضة ما سكه منه (أجاب) نعم يقطع وتسلم الأرض لناظر الوقت كما صرح به المتون فاطسفة في الربطة وما في معناها كالباذنجان وكل ما ليس لانتباهه وقت معلوم ولا شهدة أن المستأجر ضامن لما أكل من غيرة التين لعدم دخوله في الاجارة بسلا وأدخله في الاجارة لاتصم لانه لاتصم اجارة يستأن ليا كل غرة شجرة لوقوعها على اتلافه

يبدو زر بيع الخارج لعمره وبقيله ديوان تكون المغارم الشرعية والعرفية على يد يوثب الزرع ومان زيد من زروته فهل تكون هذه المزارعة قاسدة والخارج كله لعمر ورب البذر وعليه زروته يدأعومثل أرضه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع يدأ أرضه وبذره لعمر وليزعه فيها على بقرن يدأعومثل فلم يعمل عمر وفي الأرض شيئا أصلا من سقي وغيره بعدما زرع عمر والأرض فهل لا يستحق شيئا (الجواب) نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئا بعدما زرع من التشذيب والسقي وغيره أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وان كان من ربال الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئا خلاص من الفصل الخامس في المعاملة ومثلها في البرازية بلفظ لا يستحق بدون ينفق وتعام المسائل فيها وفي الحائنة فليطلب بها (أقول) ٢ والتشذيب بالشتين والذال المجتمعتين أصلا الشجر (سئل) في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المتعادم السقي وغيره في المزارعة لم يستحق ذلك الزرع فهل بضمن (الجواب) نعم بضمن لوجوب العمل عليه كما صرح بذلك في مزارعة التوت (سئل) فيما إذا دفع يدأ أرضه لعمر وعلى أن زوجه يابذره يدأعومثل ولم يذكر مدة وشروط الحصاد والتذرية والدياس على عمر والعمل ويكون له بيع الخارج فسلم بحرق عمره الأرض ولا زرعها وانما سقاها وحدها فهل تكون المزارعة قاسدة والغلة لا بدولعمر وأوجه مثل عمله (الجواب) نعم وإذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسد العقد في ظاهر الرواية لأن هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد أضرط على العامل يكون مفسدا فلا ألوان العامل حصد الزرع وداس وجسم من غير أن يكون شرط عليه فهل ذلك بضمن حصة الدافع وعند أبي حنيفة إذا شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في التواداة لا يفسد لكن إذا لم يشترط يكون عليه ما ومان شرط الزرع بحكم العرف وهو كالأشترط على العمل لا يجب على البائع أن يحمله إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه بانه بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة فسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل انه كان إذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعمل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه في الموضوع الذي يكون الحصاد على العامل عرفا فلا أشره وتعاقب عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البجلي بضمن ذلك وقال الفقهاء أو البتة إذا أخرجنا خبرا فاحشالا يؤخر الناس إلى مثله كان ضامنا والأفلا هذا إذا شرطه ما لا يعمل على العامل وان شرط شيئا من ذلك على صاحب الأرض فسد العقد عند الكل خاتمة فصل ما يفسد المزارعة من الشروط (أقول) تلخص من هذا أن الضميمة صفة لشرط العمل على العامل وبه صرح في متن التوتير والمثلي وأن عدم العمل المشروط فانه لا يقتضي الفساد في الفساد في نفسه المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمناه تنبه (سئل) فيما إذا دفع يدأ أرضه الحاملة لغراض إلى عمر وعلى أن يزرع عمر في الأرض المزروعة حطاة وشعر على بقرن يدأعومثل ما عاون وتوافقا

الامعان والله أعلم (سئل) في امرأة تزكرت جلاز كالة شرعية بموجب وثيقة شرعية في استقلال ما يقع بها بالأرض من والدها وفي السبي على نكاحها من يشاء وجعل له مبلغا معلوما نظير ذلك وأحالت به على الزوج من صداقها ثم حصلت مقارعة شرعية بين الكل والزواج فسه ثمان مائة والزواج بعد هالوم يدفع ما قورض فيمواذ ويؤزرة الزوج أن الموكنة رجعت معاجلة له والركل وأخذته من زوجها فهل لها من قول التشذيب من الشذب وهو بالشتين والذال المجتمعتين بحرق قطع الشجر أو قصره وللنسابة الكلا وشذب الشجر أني ما عليه من الاعصان حتى يبدو وشذب عنه شذب الشذب الطرد وأصلاح الجذع فاموس منه

الرجوع في ذلك بعد استخلاص من أخصها من الأرض وسماجه لها أو بعدم مباشرة عقد نكاحها وهل يعمد دعوى الزيادة الرجوع واستخلاصها
 المبلغ من زوجها أم لا (الجواب) أعلم أنه إذا كان العمل في الاستخلاص معلوماً وكنته مدوناً للسوق على النكاح كذلك ذكره على معلوم
 ومدة وجب المبلغ المعينة ولا يصح رجوعها عنه ولا دعوى ورتبها به لعدم معتبه المطالبة به شرعاً والله أعلم (سئل) في أرض وقف آخرها
 انظار عليها مدة سنين للفرس وانتهت المدة والفرس باق في الحظ (أجاب) يلزم المستأجر قطع الفرس وتسليم الأرض فارغة إن لم تنقص
 الأرض بالقطع فان نقصت فالتاظر أن يملك (٢٠٦) الشجر للوقف بقيت محال كونه معلوماً جازاً على صاحب الشجر وإن كانت لا تنقص

لا يملك جباراً يلزم بالقطع
 وتسليم الأرض للتاظر وإن
 تواضعا على تجديد الاجارة
 وبقاء الفرس جاز والله
 أعلم (سئل) في رجل
 استأجر من جماعة قنبر
 معصرة وجيع دكان
 ملاصق لها من جماعة
 بشر أن يعمرها طاحون
 بفعل وزيل آلة المعصرة
 وبيع فيها آلة الطاحون
 وإن يسد باب الله كان
 و يفتح بابها و يفتح
 بذلك ما شاء مدة ثلاثين
 سنة فتوالى البعثة عقود
 على كل عقد ما قبله بأجرة
 معلومة تسكن سنة ومهما
 حدث من ترميم فغسل
 المؤجر من ومهما احتج
 من آلة الطاحون كان خدش
 وحده وبما جرحى فعل
 المستأجر وكتب صلح الاجارة
 كما شرع وحكم الخبيلي
 بجميعها وقفه ومن موجهها
 لزوم عقد التواجر وعدم
 الفسخ بموت المستأجر
 أو أحدهم إلى انقضاء المدة
 ولم يسق من المؤجر من الا
 واحد فهل حكم الخبيلي

على أن ما يخرج من الزرع يكون بعه لعمرو والباقي بدمر اربعة صححة بعدما ساقا على حقه معلوم من
 غرة الفرس المزور في المدة المزور وقسماته شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أذكرت الغلة
 والثرية في المدة المزورة فهل يستحق عمرو والحصة المبيعة فيهما (الجواب) نعم (أقول) انما تكون
 المزارعة صححة حيث كانت الحظوة والشعير من زيد فلو لم يعمرو العامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل
 ورجل دفع أرضاً وتخلل بزرها المزارع على أن يقوم على الخليل بالنصف فهذا راعى شرط فيها المعاملة
 فينظر ان كان البذر من المزارع فقدت المزارعة والمعاملة لانه صفقة في صفقت وان كان من ربا الأرض
 جاز كلاهما لانه أجبره وان كانت المعاملة معطى فعلى المزارعة بان يقول أدفع اليك هذه الأرض تزرعها
 بهذا وأدفع اليك ما فيها من الخليل معاملة جاز مطلقاً خلاصاً من المزارعة (سئل) في الزرع المشترك
 بين رجلين سوية بينهما اذا تناثر منه شيء على الأرض وقتر منه شيء نزل عليه المطر فبنت فهل يكون بينهما
 (الجواب) نعم يكون بينهما كما صله واذا زرع المزارع الزرع من الأرض وتناثر منه شيء وبنت بسقيه
 زرعاً آخر وأدرك فهو بينه وبين رب الأرض على قدر نصيبهما ثم يتصدق الا كل نصيبه وفي النوازل
 ويستحب لآل كرا أن يتصدق بالفضل من نصيبه وان بنت بسقى رب الأرض فهو له فان كان ذلك قسمة فعليه
 ضمان ذلك والا فلا شيء له وان سقاه أجنبي كان معطوقاً عاود الزرع من الزارعين ورب الأرض على ما شرط
 تناثره ثانية في ٢٦ من المزارعة فان كان نبت على المطر أو بلا سقى أحد فعلى الشركة السابقة بقرابة في
 الثالث من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الخاتمة (سئل) في أرض مشتركة
 بين زيد وعمرو سوية فزرها بايديهما سوية على بقرهما ولم يتفرضا للتين فهل يكون التين بينهما متباعاً
 للبذر (الجواب) نعم قال العلاني في شرح الملتقى وان لم يتفرضا للتين فهو بينهما متباعاً لمعصب وقيل لرب
 البذر لانه عمله بذره قاتل وقد علم من دأب المصنف ترجيح الأول وظاهر البرهان والمنع وصدر الشرع بغيرها
 ترجيح الثاني فتبصر اهـ والمسئلة المسؤول عنها اتفاقية (أقول) أي لان البذر فيها مشترك والخلاف
 فيما إذا كان البذر من أحدهما كما يفيد التعليل (سئل) فيما إذا دفع زيدا أرضه وبذره لعمرو ولزرها
 على تزويدهم بنجار فعمل عمرو في ذلك مدة والا أن ترك العمل وبطل البذر يد باجرة عمله في المدة فهل
 ليس لعمرو ذلك ويحرج على المضي (الجواب) نعم واذا حدثت خارجاً على الشرط ولأشئ العامل ان لم
 يخرج شيء في العهدة وجب عليه أن يرضى الأرب البذر فلا يبيع بقره القاتله وبعده بغيره وشرح المتن
 من المزارعة أيضاً من عمل في المشترك لا يستحق الاجرة كما صرحوا به في الاجارة (سئل) فيما إذا كان
 البذر من واحد والأرض والعمل والبقرة من آخر فهل تكون المزارعة فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه
 أحرم على العامل وأجره الأرض (الجواب) ذكر في الهداية روايتين وذكرهما أيضاً الصدوق في
 رواية الخارج لصاحب البذر وعليه أحرم على العامل في رواية الخارج لصاحب الأرض
 وعليه ودمت البذر وبصر كانه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بأرضه والأصح كما

يعدم الفسخ بموت المستأجر أو أحدهم رفع الخلاف فيمنع الفسخ أم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ لعدم وقوعه حادثة في
 انصب الحكم فيها بعد خصوصية شرعية وهي الاجارة من أعاصها وقعت صححة أم لا (الجواب) الاجارة المذكورة غير صححة للشرط المذكور الذي
 هو تعميرها طاحوناً وزيل آلة المعصرة لان الاجارة كالبيع يسدها الشرط التام سدها كل شرط لا يقتضيه العقد ولا ياتيه وفيه منفعة
 لأحد المتعاقدين أو العهود عليه والشرط المذكور داخل تحت التعريف المزبور وان كانت فاسدة فبطلت بغير رجوع المتعاقدين جميعهم
 يجب عليهم ففضها كيف وقد مات الكل الواحد وحكم الخبيلي من غير دعوى خصم على خصم لا يرفع الخلاف فلا يمنع الفسخ سواء وضع ان

مذهبه كذلك أولا اما الم يكن مذهبه كذلك فظاهر واما ان كان مذهبه كذلك فلخلف شرط كونه رفع الخلاف وهو كونه في عائدة شرعية
 صدرت من خصم على خصم كما صرح به قاطبة فتفصح بالفساد وتطشع بالمرت كالصريح لان فاسد العقود يحرم بحججه واثباته على (سئل)
 في رجل استأجر حماما بربع قرش في كل يوم مادام الماعصم قطعاه عنه وقرش اذا جرى الماء به وان اذن له القاضي بتسليم ما توفى اذ ارته.
 عليه من ماله والرجوع به فعمرو وصرف في مدة قبل جرى الماء عمدة بعده وادعاه لجماعة فخرج منه في الحكم في كل من الاحالة والامر
 بالتعويض مع الرجوع وهل يلزم المستأجر ان ياد في مدة جرى الماء وتكون فاقصة عليه انهم (٢٠٧) اجرة مثله في ذن ان اذ ارته (أجاب) عقده

في الخمر والزي على الوجه الاول وجعلوا في التور علم للمعول وهل بطبيعة الفضل قال تاج الشريعة رفع
 مقدار ينزله ومقدار ما غرم من أحوثل العامل والارض و يصدق بالفضل والله سبحانه أعلم (سئل) في
 بذو مشترك بين رجل وأخواته بالفلان وزوجة أنه أخذ الرجل بعضه وزوجه في أرضه لنفسه بدون اذن
 منهن ولا وجه شرعي وبت الزرع فهل يكون الزرع لزارع وعليه دفع مثل حصصهن من البذر المذكور
 (الجواب) نعم لانه ناصب كما صرح به في المرازبة في الفصل الرابع من المرازعة وقد أفتى به العلامة
 الخبير المي مع نفع عبارة التراز به بنجما فراجعا (أقول) والذي في التراز به ذكرته في رد المحتار بقولي
 خاتمة بقرعهم بقرع كثير اذ كره في التراز خاتمة وتغير هياكل رجل وترك أولاد اصغار لو كرهوا امرأ أو الكبار
 منها أو من غير هياكل البكر وزوجها في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المتبادر للأولاد كما هم في
 حال المرأة تتعدهم وهم بزوجة ويجمعون الفلانة في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة سارت هذه
 واقعة الفتوى وراقت الاجابة انهم ان زرعوا من بذو مشترك بينهم باذن الباقي لو كبر أو اذن الوصي
 لو صغار فالغلة مشتركة وان بذوا أنفسهم أو بذو مشترك بلاذن فالغلة للزراعيين اه (سئل) فيما
 اذا دفع زيدا أرضه لجماعة فزويين بزوجة في مدة كذا يبذروهم وعلمهم على بقرهم بان يكون له ربع
 الخارج ولهم الباقي من اربعة حصص فزوجه وحدها والزرع ويردون بقية جيعه قبل قسمته لبا راض
 قريتهم ان خارج من أرض يبيدون اذن يذولوا وادعاه لجماعة فزويين بزوجة في مدة كذا يبذروهم وعلمهم على بقرهم بان يكون له ربع
 وتقدم مثله في العشر والخارج بقوله عن الحبيب السرخسي (سئل) فيما اذا كان لرجلين أرض وبذر
 مشترك كان بينهما دفع ذلك لجماعة في أن زرعوا الأرض يبذروها المذكور على بقرهم في مدة معلومة
 ومهما خرج يكون بقرهم لجماعة باقية للرجلين فهل تكون المرازعة لمرقومة حصصهم الربع المذكور
 (الجواب) حيث كان العمل فقط من الجماعة والباقي من الرizin فالزراعة حصصهم ولهم الذي اتفقوا
 عليه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأ دفعت أرضها المملوكة في رجل ليعرس فيها غرا سباعيا وموضرا
 لذلك مدة معلومة فهل أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المرازعة حصصهم على ما شرط (الجواب)
 نعم ففي الخاتمة زجل دفع الرجل أرضها مدة معلومة على أن يعرس المدفوع اليه فيها غرا ساعيا أن ما يحصل
 من الاغراس والثمار يكون بينهما مازاه ومثله في كثير من الكتب فيصير بهم بضرب المدفوع في
 فسادها بعدهم ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة لا خير فيه من الوقت
 (أقول) وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة في آخر المساقاة

(كتاب المساقاة)

(سئل) في غراس يستأن حارثه في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزرع بورخي أغمر ويريد
 مطالبة بقية الجماعة حصصة من الثمرة فثمة غمره أو يدفعه له أجر مثل عمله فهل لاشئ له من ذلك (الجواب)
 نعم اما عدم استحقاقه الاجرة فلا نه على في المشترك قال في التنوير وشرحه المنع من الاجارة الفاسد ولو

الميت قد نضب وصياعلي ابنه وسلم ما عاكبهم اقلب الاجرة ذلك منه ليرصه الى بقرص فاني وحلهما الى بقرص هل الاجارة حصصة
 وبقرصه ماسي للاجرين من الزوجة والصغير بحسب ارثهما أو ماسا مسقة (أجاب) ان لم تقسم الثمرة كقهي فاسدة وان سميت فحى حصصة فاق
 كان الاول قسم آخر لئلا يسل على ذهابه لمصر واستخلاص الثمرة كالأيتان بها الى بقرص وزمنه آخر الزهاب فقط من غير تجاوز عن قسمة
 المسمى وان كان الثاني قسم المسمى نفسه على ذلك وزمن قسمة الزهاب منه وما وجب على كالا نقد من بحسب ما له من المسمى ان لم تقسم
 الزوجة الثمن منه والباقي على اليتم اذ القسمة في مثل ذلك على مقدار المال نصوا عليه في كتاب القسمة اما حصص الاستحواص من الزوجة فلهما من

أولى لانه على مالها ونصيبها وأما محققهم وهي الصغر فله من الولاية الوصاية المستفادة نصب القاضى اذ له ولاية نصب الوصى حيث كان
 اليتيم أو لانه لا يسميهم غيبة وصى الميت قالت أقم شاهد على ما ذكر قلت أمانم كره من حياض الفسقة فهو غنى عن إقامة ذلك
 فان الساوى له زمان الفرع لا يكاد ينفذ كره من لا يغار عليه في العزاية وكثير من الكتب استأجر حرجا لعمل له غلة من مطمورة
 بينها فذهب فبمجهد ورجع قسم الاجر المسمى على ذهابه وجهه ورجوعه ولم أجر الذهاب لان الذهاب كان له وان كان لم يسم المطمورة
 لا يتجاوز عن قسمه المسمى للذهب اجز (٢٠٨) المثل وفي مجمع الفتاوى وكثير من الكتب ومن هذا الجنس صارت واقعة الفتوى رجل

استأجر رجل طعاما بينهما فلا أجر له لانه لا يعمل شيئا أشربه الا يقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر اه
 وأما عدم استحقاقه حصص الثمرة فلانه يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كفى
 المنع عن المقتضى وأفتى به الرملى (أقول) وهذا كما حيث جرى عقد مساقاة أو اجارة بنفسه وبين شركائه
 والأقلامر أظهر (سئل) في غراس كرم جاري وقف على هذا الناظر عليه قائم بالوجه الشرعى في أرض
 جارية به وقف آخر فدفعت له مساقاة على أن يعمل عليه بمدة كذا أسهم من مائة سهم لجهة الوقف
 والباقي له نظيره عمله وليس في ذلك حرج ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فاحش على الوقف فهل تكون
 المساقاة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار ومن كتب الاجارة فانه وأما فساد ما يقع كثيرا من
 أخذ كرم الوقف أو اليهم مساقاة فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار بمبلغ كبير ويبقى على أشجاره
 يسهم من ألف سهم فالحظ ظاهر في الاجارة في المساقاة ففاد فساد المساقاة الاولى لان كلاً منهما عقد
 على حدة اه (سئل) في بستان مشتمل على غراس متنوع من جلته غراس ثوب لا يتبع بسوى وروقه
 لاجل طعام الدود جارت جميع الغراس في بلد زير وثلثاه مع جميع أرض البستان في وقف أهلى وفي
 قواوس ومساقاة في بلد زير من ناطر الوقف فطلع زير بذهنيه ان التوت وأخذ وقها وأعطاهم بدود زير
 أن يأخذ جميع القضاين ويصرفها لنفسه بدون وجه شرعى زير اعلم ان تكون له لكون شجرها في
 مساقاته فهل تكون القضاين له وجهة الوقف بحسب الحصى ولا عبرة بزمه (الجواب) نعم لان المساقاة
 دفع الشجر والكرم الى من يصح بيعه معلوم من غره كافي للمقتضى وغيره والقضاين ليست بثمره ككلها ظاهر
 وبمثل أهلى مفتى الشافعية الشيخ أحمد الغزالي (أقول) المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فقتل الرطب
 وغيرها كافي لنفسه ستافى ولذا كان المراد بالشجر ما بين الثمر وغيره كالخوخ والصفاف وان قال في الدر
 المختار لم أره فقد رأيت معقولا في العزاية يجوز دفع ثمر الخوخ ومعاملة لاحتسابه الى السقي والحفظ حتى
 لو لم يتبع لا يجوز اه وفيها أيضا معاملة القطة لاجل السعف والحطب جائزة كمعاملة أشجار الخلاف اه
 والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوقف ونوع من الصفاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر
 لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أموالا كان المقصود غيرها كالثمار والورق فلا يجوز
 له أخذ ثمن من أجزاء الشجر لما في العزاية به أيضا ولا يعمل به أن يكسر شأمن الاغصان والقضاين والذعام
 والعريش لطبع البسدر ولا يأخذ من الاغصان المقطوعة الا باذن المالك لانه من اشجار المالكات ولا يعلم
 الضيف من الثمر الا باذنه لانه مشترك اه في مسئلتنا حيث كانت المساقاة على اشجار التوت لاجل الورق
 لا يعمل به قطع ثمن من القضاين لكونها ملكا لصاحب الاشجار وعدم ورود العقد عليها فانهم (سئل)
 في بستان جاري بتمامه أرضا وغراسا في وقف في قواوس زير يدومساقاته من الناظر حصته من غره لن زير
 زير على الشجر وقبل انتهاء مدة الاجارة يزر بعض الثمر بعمله بدون باقيا زير بد أخذنا مسير زمن الثمرة
 بعد المدة لا يعمل به بدون وجه شرعى ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك ولا الأخذ بما يزر بعمله فقط (الجواب)

استأجر من آخر أشجارا
 ليقطعه او ذهب الاجزاء
 انهما تقايلا البيع في
 الاشجار هل للأجزاء
 ينظر ان استأجرهم لذهبوا
 معمل موضع الاشجار فله
 أجر الذهب وان استأجرهم
 لذهبوا فالاشجار في موضع
 كذا ولم يذكر الذهب فلا
 اجر لهم لان المقود عليه
 قطع الاشجار اه وفي
 الخلاصة بعد كرسلة
 قطع الاشجار لانه لا يجوز
 التواكل فالرخصة تعالى
 وجدت المسئلة في التواكل
 والجواب على خلاف هذا
 صورته رجل استأجر
 أشجارا على أن يعطاه
 أشجارا بعدة عن المصر على
 ان اشجار الذهب والرجوع
 على المستأجر قال لا يرى
 أجر الذهب ولا أجر الرجوع
 لانه لم يعمل شأ به فوله
 لا يرى ظاهره التفقه
 فتأمله وكتب المذهب
 طائفة بخلافه والله أعلم
 (سئل) في رجل من العلماء
 ربي شخصاً وعلمه شيئاً من
 العلم وكان الشخص يتدرسه

ويغيره فيكافئه العالم المرئى بمقابله علمه من النفقة عليه والكسوة والسكنى وغير ذلك من الوازم
 وزوجه وجرة قدامه ولو لم يوازمه لم يجر بينهما عقد قواوس في خدمته ومات الشخص المذكور عن وريته زير بد بعثهم مطالباً لعالم اجرة
 خدمته هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع اعتناء ذلك عقد وجب الاجرة ولا قرينة حال تدلى على وجهها وانما اعراض لا تقوم
 الا باحد منهما والواقع من التلذذ المذكور مكافأة وقد قال العلامة في الاسرار من جلايات بعمله هل على كذا ولم ينطق بتسليم الاجر
 وعمد ان كان العامل من قبل من يعمل له أو لئلا مثل هذا العمل بغير أجر كان بمنزلة عاوان كان يعمل بالاجر فهو اجارة فاسد فله أجر مثل باقيها

فما بلغ وكذا لو كان بينهما أخذوا عاصم مثل هذا العمل عبادون الاحرجيب اجر المثل بالغام بالغ عند أبي يوسف وعند محمد كذلك وان لم يوجد بينهما لثمن قبل وعند أبي حنيفة لا يلزمه شيء ولو خدمه أو فعل له فعلا ما لدية بغير أمر ان كان قريبه له أو المثل وان كان من أهل التبرع في مثله من قبل لانه انما لم يسم الاجر لانه لا بد على اجر المثل وان كان اجنيا كان مشرعان كان من أهله من قبل والا فله أو المثل بالغام ما بلغ وفي الفتاوى الواقعة مثله اه وفيما قاله العلامة المذكور جواب المسئلة وهو عدم وجوب الاجر وهذا مما لا يشك فيه والله اعلم (سئل في طاحونة ماء وقف خرب وتعلقت مدة أعوام لم يلها ولم الانتفاع بها (٢٠٩) فاحتكرها جاعل من المشككين عليها باجرة معاونة ومهرها ثم ماتوا

نعم (سئل في بستان معلوم مشتمل على غراس زيتون وعنب وغيرهما جاري فحرق زيد ومسا فاته في مدة معاونة على جمع معلوم من الغراس ان زيد فعل في يدعي الشجر حتى أغرق كثره في المدة وانقضت المدة ولم يجر فيها شجر الزيتون ولا عقد منه شيء ولم يجر حتى مضى نحو شهر فهل ليس له بدعي فيها لم يجر في المدة وله أجر مثله (الجواب) نعم قال في الحانية ولو اشترط لذلك وقاما معا وقد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تنبتا عوضها جاز لانه لم ينفق نفقات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمرة في تلك المدة كان بينهما على ما شرطوا وان تأخر عن تلك المدة فالعامل أجور مثل عمله فيما قبل اه (أقول) قال في الخلاصة بعد هذا وهذا اذا أخرجت شيأ في المدة المضروبة بما رغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيأ في المدة لا رغب في مثله في المعاملة لا يجوز للمعاملة لا يجوز للمعاملة اه ومقتضاه ان يخرج في المدة شيء قليل لا رغب في مثله في المعاملة ان تقسدون تتابع حرق وجهه انتهت المدة وهذا بما ينقل عنه فلينبهه (سئل) فيما اذا عمل زيد المساق على غراس الوقف حتى أغرق جاز زيتون في آخر المدة وانظر الوقف ينكر خروج ذلك في المدة ولابد من تسريع انة أغرق قبل انقضاء المدة فهل تقبل ينتمو وتكون المساق على الشرط (الجواب) اذا ثبت انه خرج في المدة السماة فعلى الشرط المسمى لصحة العقد وتعلقها ما تقدم عن الحانية (سئل) فيما اذا استأجر زيد من ناصر وقف اراضى الوقف مدة معلومة معاونة جارية معلومة من الدراهم بعد ما ساقه على الغراس القاشم في الاراضى في المدة المزبورة جاز ومسا فاته في المدة انقضت مدة التزوير والمساقاة ثم برز الثمرة وعقدت فهل تقع الثمرة للوقف (الجواب) نعم (أقول) لكن به أجور مثله ان كان على كاتبة من نفعان الحانية (سئل) فيما اذا انقضت مدة المساقاة والثر في فقه فهل يترك على الشجر بلا جرح حتى يدرك (الجواب) نعم في التتو بغيره وغيره (سئل) فيما اذا عمل المساق على الاجار المساق عليها بجز معلوم من غرها ثم مات في أثناء المدة عن وريثة والثر في فقه فلو رثة القام عليه حتى يدرك الثمرة فهل لهم ذلك ويستقون الحصة المشروطة (الجواب) نعم وان مات العامل فلو رثة ان تقوم عليه وان كره صاحب الارض دور ومثله في التتو بغيره (سئل) فيما اذا برز ثمره الاجار المساق عليها قبل انتهاء المدة يعمل العامل ويريد مالك الانتعاج اخذها كلها فهل ليس له ذلك (الجواب) اذا انقضت مدة المساقاة والخارج يسر انخصر فاعلم ان يعمل بلا أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى أعلم قال في القروان لم يمت احدهما بل انقضت مدتهما أي مدة المساقاة فالخارج العامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء اعلان في الامر بالخذ اذ قبل الادلاء اضرا واجهما والضرر مدفوع كجاس اه ومثله في التتو بغيره والهداية والجور وتوضيها (سئل) فيما اذا أجز بدارض بستانه الجارية في ملكه من عرو بعد ما ساقه على غراسه اقامت فيها والحال انه كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثم مكره قد انتهت ولم يعمل بغيره وفيها شيأ وانصرف عرو بالثر الماز بوزن نفسه من يرد بالان تضييع قيمة الثمرة في القبي والمثلي حيث انقطع المثل فوله ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة (الجواب) ان كانت الثمرة مدركة أي قد انتهت لانها

(٢٧) - (فتاوى سلمية) - (ثاني) الطاحونة والله أعلم (سئل في رجل أخرج من ابناء طاحونة نادر بجمع مبيع معلوم ولم يبيع منه الا جاز هل هي سنة أو أكثر وأقل وكانت أوجرت لغيره بدون المبلغ المذكور أو اعلامه تقع المماخضة على الاجارة الاولى هل تلزم الثانية أم لا (جواب) لا تلزم الاجارة الثانية بالاجاع سواء كانت الاجارة الاولى صحيحة أو فاسدة اما اذا كانت الاولى صحيحة فلا تستأجرها أحق بها للز ومها وما اذا كانت فاسدة فلا تستأجرها لانه لا بد من المماخضة بالقبض أو الرضا فيها كجمهور ظاهر والله أعلم (سئل في رجل استأجر قطعة أرض من متولى الوقف سنة ثلاثة قروش فأدخل للسائح وجلا يعمل معه مزارعة بالانصف فاستأصل

للدخل سائر الثمن ومنع المستأجر عنها فاعلى من آخره أرض الوقف وما لحكم في المزاولة بينهما (أجاب) طلب الإحوة على المستأجر على
 المستغل أو المستأجر أدخله باختياره ونظرا إلى جهة المزاولة واعتوا في صداقاته ترتب عليه الحكم في كليهما والله أعلم (سئل) في شجر زيتون في
 أرض موقوفه مشتركة بين اثنين أحدهما شركه الآخر نصفه فمعه شريين بخمسائة قرش لدا كل غرة مئة عشرين سنين فما كل
 المستأجر غرة ست سنوات وهناك المؤجر بعد أن أخذ من المستأجر ثلثمائة قرش وبعد سبع النصف لرجل فاستأجر المستأجر على كل الثمرة
 أربع سنوات والآن يطالبه المشتري (٢١٠) بماتى قرش أسبعمه له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك ولأن قبله فان اجازة الشجر والكرم
 باجر على أن يكون الثمرة

لا تعتقد بل تقع بأجله لانها
 وقعت على اتلاف الاعيان
 ومضى وقعت على اتلافها
 لا تعتقد كما صرح به
 علماءنا فاطاعة وكذلك يسع
 الثمرة قبل وجودها باطل
 لانه يبيع المعلوم ولا تأجل
 بجواره وناع ذلك مقطع
 في الجبل القاطن الذي بعد
 تعاطيه على المساقاة علم
 ذلك علم وجوبه دما تناوله
 المالك بعينه ان كان باقيا
 وضمان مثله ان كان
 هالكا أو مستهلكا وعلى
 الشريك المستأجر ضمان
 ما لكل الثمرة والقول
 قوله بيمينه في تقدير ذلك
 وعلى مدى الزيادة البينة
 الشرعية لأن القول قول
 القاض ضينا كان أو
 آمينا فاقبض والنقل
 في جميع ما قلنا مستفيض
 فنذكر كمن اتفق ما هو
 موجود في أدبي الناس
 غالبا من الكتب في
 الهداية عقد الاجارة
 لا يعتد على اتلاف الاعيان
 مقصودا كالأستأجر بقره
 لشرب لبنه وفي الاشياء

والنظار ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على أن يكون الثمرة وكذا البان الثمر وهو فادى في مسوط السرخسي
 والعين لا يستحق بعقد الاجارة وفي البرازة الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز وفي الخلاصة الاستحوا لا يجوز ولا ينفذ بمقتضى ذن في العين والمتون
 والشروح والفتاوى مطبوعة على ان الاجارة يسع المنافع فكيف يجوز اجارة نصف شجر زيتون عشرين سنين كل غرة مئة عشرين بخمسائة
 قرش وبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر لشرب لبن المستأجر بدمونه ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد الاصحح والفاقد ولا يجوز له الاقوال ولا
 بالله اعلى العظم بالله وناظر السجون (سئل) في امرأة عرضت على الحج فاستأجر رجلها ليجعلها وبعمل أدائها المعلوم باجره معاونة فهاها
 والنظار ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على أن يكون الثمرة وكذا البان الثمر وهو فادى في مسوط السرخسي
 والعين لا يستحق بعقد الاجارة وفي البرازة الاجارة اذا وقعت على العين لا يجوز وفي الخلاصة الاستحوا لا يجوز ولا ينفذ بمقتضى ذن في العين والمتون
 والشروح والفتاوى مطبوعة على ان الاجارة يسع المنافع فكيف يجوز اجارة نصف شجر زيتون عشرين سنين كل غرة مئة عشرين بخمسائة
 قرش وبلغ من هذا مطالبة المشتري من المؤجر لشرب لبن المستأجر بدمونه ولم يقع بينه وبين المستأجر عقد الاصحح والفاقد ولا يجوز له الاقوال ولا
 بالله اعلى العظم بالله وناظر السجون (سئل) في امرأة عرضت على الحج فاستأجر رجلها ليجعلها وبعمل أدائها المعلوم باجره معاونة فهاها

ثم ربه فهو باطل وما يباع الشئ قولهم جعل العين منفعة غير متصور فاذ علم أن الأجرة اذا وقعت على استعماله الايمان فضاؤفت باطله
فمقد الأجرة المذكورة حيث يقع على الانتفاع بالأرض بالزرع ونحوه بل على أخذ المخلص من الخراج بنوعه أعني اخراج الموقوف
والمقاسبة وما على الأشعار من الدراهم والمضروبه فهو باطل باجتماع اعتناوا بالباطل لاحكامه باطابق على اتناوا فلتا بطلانه لم يستأجر
و يبيع ما تناوله من المزارعين من غلال وفوق وغير ذلك ولا يفيض ذلك المتولى الخاص ولا دخل المتولى العام فيه والحال ما شرح
والسؤال الاول لم يذكرنا فيه الأجرة (٢٢٢) وقعت على تناول الخراج ونحوه من الاعيان ومثلثا بضع من الأجرة مطلقا انصرفت

الى تلك المنفعة قسمنا
الاحكام على العينة
وحكمها من وجوب المسمى
وعلى الفاسد وحكمها من
وجوب أجره كمثل الخبز
ذلك وانما يجب كان الواقع
انها على اتلاف الاعيان
التي يتوجه في باطله رد
المستأجر جميع ما تناوله
بعينه ان كان قائما ومنها
ان كان مستهلكا وهالكا
لانه قبضه على جهة التملك
بعقد باطل لاحكامه اذ هو
غير مشروع باطله ووصفه
وسنرد من مؤخره ما دفعه
والجواب يختلف باختلاف
الموضوع والله اعلم (سئل)
في رجل استأجر مكاريا لرجل
قطن معين من الزمالة الى
القدس باجرة معينة هل
بعضها ولا يتأمله حله حله
لخل بعضه ثم اشتغل عن
بقية تلك الكاروة مع غيره
فطالبه بمحمل ما بقي فقال
لا أجعل ذلك الا اذا لم أجد
كرو غير هذه الكرو هل
له ذلك أم لا ويجوز على حله
قبل غيره (أجاب) حيث
لم يأت له حله مما يجب

والجواب المسمى اه كلام الرمي وحاصله ان مساقاة الشريك بشرطه في الغراس لا تصح أمام مساقاة لاجنب
فتصح وكذلك كان الغراس كالمواحد فساقى آخر على بعض منه شائع لان اجرة المشاع تصح عند صاحبه
فكذا مساقاة لان المتفق به في المساقاة قولهما وانما تصح مساقاة الشريك مع ان اجرة المشاع من الشريك
تصح اتفاقا فالمر في السؤال قبله ان المساقاة لو صححت مع عدم منه استيجار الشريك على العمل في المشترك
ولا يصح ذلك لان المساقاة في الحقيقة استيجار العامل على حصص الثمرة واذا كانت الاشجار مشتركة بين
المساقى والعامل يكون العامل قد استأجر على العمل في المشترك فلا يستحق أجره بل تبقى الثمرة مشتركة
بينهما على قدر ملكهما هذا وقد بحث في رد المحتار بمثل هذا فيذكر التمر تاشي والتمر الرمي تقها
ونصفه اقول في بحث لان معنى الاجازة ان كان راجعا في المساقاة فمقتضى ما نالها لكان الاجازة فيها من جانب
العامل لا الشجر لان استيجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة لا يجزى الشجر بجزء من الخراج ولا يشوب
في العامل بل الشيوخ في الاجرة فلم توجد له اجرة المشاع التي فيها الخلاف فقد روي انه ذكر في التنازلية
في الفصل الخامس من المساقاة ما نصه اذا دفع الفضل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند
أبي حنيفة وزفر ودفع نصف الفضل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد ان الفضل كله للدافع كما هو المتبادر
فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك الاول بل يشهد عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى
على التام وان كان المراد ان الفضل مشترك ودفع أحداهما لاجنب في الامر أظهر فتعين ما قلناه وثبت أن
مساقاة الشريك لاجنب ولو باذن الشريك لا تصح كساقاة أحد الشريكين لا ترى هذا ما ظهر لغيره
القاصر والله تعالى اعلم اه فاذا كونه في رد المحتار وحاصله ان المساقاة في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان
المساقى شريكا أو لا لعدم صحة التسليم مع الشيوخ وعدم صحة استيجار الشريك للعمل في المشترك فاذا كره
التمر تاشي والرمي يخالف للمتولى وما عداه معلول فاقتم بحر هذه العضة والجدة وبالعالمين
(سئل) في حصص من بساتين معلومة جارية مع غراسها في وقت أهل وفي قواضر يدومساقاة من ناظر
وقتها مدة معلومة باجرة معلومة عنها بجزء معلوم من الثمرة في المساقاة فظنير العمل اجرة ومساقاة شرعتين
ثم أخرج زيد المأجور والزور من عمر ومدة تستوعب مدته وتساق على حصة الغراس المذكورة وفي المدة بجزء
معلوم من الثمرة كالاولى وعمل عمر وعلى الغراس حتى أتم بعمله في سنة حتى انقضت ومات عمر ولم يعمل
زيد على الغراس شيئا ولم يأت له ناظر الوقت أن يساقى من شاهق فن تكون الثمرة الحاصلة من عمل عمر و
(الجواب) تكون الثمرة المذكورة لجهة الوقت المذكور حيث لم يأت له ناظر أن يساقى ولم يعمل على
الغراس شيئا قال في النظم الوهباني

والمساقى أن يساقى غيره * وان أذن المولى ليس ينكر
قال في التنازلية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعل بل أذن دفعه الى آخره فخرج لما لاك
الفضل وللعامل أجره على كل حال الاول اه (أقول) ومثله في التفسير والتنازلية زيادة بعد قوله

عليه جل السابق لقد دفعه الى الأخير ومضى التي الحقائق فقدم أول الحقائق اجابا بغير خلاف والله اعلم
(سئل) في رجل أجرة مزارعين من أرض باجرة معلومة سنة ثم باعها لا تحل تبطل الاجارة هذا البيع (أجاب) لا تبطل الاجارة
بهذا البيع والاجماع وحكم البيع أنه موقوف بصرفه ولا ينفذ وليس لغير المشتري فضله والمشتري بالخيار علم أول بعني في الأصح وفي الحاشية
يتوقف على اجرة المستأجر في الأصح واليات والله اعلم (سئل) في رجل استأجر بستانا فاقبل زرع ماشاء في سنة كاملة باجر معلوم اجرة
بمحطة وتسليمه وزرع فيما شاء فأكاه الجراد وبقى من الدمايين كن من الزرع فيه هل يجب الاجر المسمى بالغرام بل أم لا (أجاب) نعم يجب

والعامل

الأحرار المتحررين من الإكراه النعمانيات والحال هذه لا نهى إلى العصبية تعهد الشكر من الاستيلاء الحقيقية والاستيلاء فيجب الإجماع الغامض وأن
أحكام الجراد بالإجماع والله أعلم (مثل) في رجل استأجر أراضيا راح معلومة عنه سني معلومة ففكر ما هو ربحه وما يصرفه قبل أن يبت ويخالت
سنة ثانية فتعدي عليها المأجر مكره وزرعها شتر يامعته أعمدة الأخرافه الحكي في ذلك (آباب) الوحي معتد أنه يعمله مستحق التعزير
أدھر في كراهية واحدة بما يقتضيه هذه المعصية من هذا القتل وسقوط عن المستأجر من الإجماع بقدره ولا تنسخ الأثر فيبقى من مدة
الاجابة بل هي باقية والزرع بالإجماع لأنه غامض وهو خاص ملكه وقد صرح (٢١٣) علما بأن المنافع لا تنضم بالانكاف

وللعامل أجرمته على العامل الأول وهي قوله بالفار ما ربح ولا أحو لا أول له لانه لا عاك لا دفع ان هذا يحجب الشركة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف به لان العقد الأول لم يتناوله وله عاك الترخي يد العامل الثاني بلا علمه وهو على رفس الخيل لا يضمن وان من عمل الانسحري في أمر يخالف فيه امر الأول يضمن نصاحب الخيل العامل الثاني لا الأول وان هلك من عمله في أمر لم يخالف فيه امر الأول فرب الخيل أن يضمن أم لا سأعاولا خبر من ضمنه الرجوع على الاول اه وبه أتفق العلامة قاسم ونقله عن عدة كتب فثبت بذلك فانه خفي على كثيرين (سئل) في أرض جرابية وفي قفسها ملكة الفراس ساربه في الأرض في قواجر يد الفراس في مساقله وما ذون له من قبل ناظرهما بان يساقى من شاةا تحرموا في نواحيهم بحر ومدة تستوعب مدته بآخرة معاملة من الدراهم وساقاه على الفراس السابق عليه في المدة المزبور بخصم معاملة من الثمر تحسمها وما ذون له بان يساقى من شاةا جارية وساقا شرعين فهل تكون الأجارات والمساقل صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان له بد بستتان مشتمل على أشتجار يتون وغيره فساقى على نصف غراسه مساقاة شرعية في مذبذومة فهل تكون المساقاة صحيحة (الجواب) نعم والمسئلة في الخبر به (أقول) تقدم الكلام آلفاعلى مساقاة المشاع (سئل) في مسنة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غراسها فالقولان من أعصاب الأرضين (الجواب) قال في إقناعه مسنة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الأرض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الأرض المبيع عنه وإذا كان القول في المسئلة بقوله كان الأشجار له لم يقم الآخر بينه وان كانت الأرض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت المسئلة وما على المالك من الأشجار بينهما فاضطر من فضل العاملة فظهر بمآذ كالجواب والله تعالى أعلم بالصواب ومثله في التنازع به من كتاب القسمة فذهبان فصل العاملة تهر بينهما الدعيا أخبارا ثابتة في ضمنه علم الفراس فيسأل ولا ان في موضع خاص لأحدهما قاله الثاني في مشترك بينهما اه (سئل) فيما إذا ساقى يد عمر على غراسه العلوم لمدة معلومة مساقاة شرعية بخصم من الثمرة معلومة وتقتضيه المساقاة فدعى عمر حصته معلومة في بعض الفراس المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمر والملكية في شيء من الأشجار بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) نعم كما أتفق بذلك الحائض والكازوني وضرورة ذلك الجواب استأجر الأرض وساقى على جميع الأشجار التي في القطر لاسمع دعواه للملكية في شيء من الأشجار بعد ذلك التنازع وإذا لم يصح الدعوى لاسمع البتة في الفصل السابع من الفصل انه لو أقام المدعى عليه البيعة أن المدعى آخر نفسه متى يعمل في الكرم يكون دفعوا يكون اقرارا من المدعى أنه ليس ملكه اه (سئل) في بئينة مشبهة على غراس جار مع أرضها ملك هندا فآحرت نصفها من زيد ونصفها من عمرو وساقا على الفراس ولم يحكم به ذلك حاكم آخر زيد نصفه من بكر وساقا على نصف الفراس ولم تأذن له هندا وكاستوفى بكر منفعة

من الحطبة فخر وحشيش أشوا من خروج الماهل تحب الأجرة العينة لهم أم لا (الجواب) الذي يحب أجرة المثل من جنس النخيل لا المسمى
وعنه من الحطبة إذا أخرجت كان كلبا بشرط الصحة بيان القدر والصلة وكان الألف كافي السمل كاصرح في البراز في تقريرها والله
أعلم (سئل) في رجل قاله آخر هذا البيت واسكنه بعمارة فعمرو لم يسكنه هل يرجع عليه بما أنفق أم لا (الجواب) نعم يرجع عليه بما
أنفق والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر مائة من متولى الوقت متدوني بها بثمانمائة من المتولى بذلك ثم أنزل جارا فاعلى
المستأجر المزبور وأخذ الدكان منه (٢١٤) والحال بان رفع البناء يضر بالوقف وأبى المتولى إلا أن يدفع اليه قيمة ذلك وبذلك

الدناء للوقف فهل حيث
كان البناء بأنه تخير المتولى
على دفع القيمة أم لا وهل
إذا قلتم بعدم لزوم المتولى
دفع قيمة البناء يسقى
بناؤه ويصرف فيه مالك
و يدفع أجرة الأرض للوقف
المستغنى بيانه أم لا (جواب)
إن أذن له المتولى في عمارة
الحائز لم يرجع عما أنفق
على الوقت أو قال له المتولى
أذنت لك في عمارتها ولم
يزد على ذلك كانت العمارة
لوقف و يرجع عما أنفق
فإن اختلصا فقال المستأجر
أنفقت كذا وقال المتولى
كذا دون ما دعاه المستأجر
فإن كان أهل الصفة على
قول واحد فالقول قوله
وإن اختلفت أهل الصفة
فأقول قول المتولى ولا يمين
عليه وعلى المستأجر البينة
لأنه ادعى وإنكاره يعتبر
فيها ما يعسر في الدعوى
والإنكار كذا ذكره كثير من
على الثاني الإجابة وإن أذن
له المتولى بالعمارة لنفسه
ففسد في عرفه صلتا الوقف
وبنى حاقا بنفسه فتبطل

الماجور في مدة الإجارة وعمل على نصف الشجر واستقل غرته لنفسه فهل يكون كل من أجاز له بكر ومسا فاته
غير صحيح في الثمرة الحاصلة من عمل بكر له وندو عليها أجر المثل وعليه لها أجرة مثل الأرض (الجواب) نعم
(أقول) فيه نظرم وجهين الأول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قد مناهما فاعين
النخيرة وغيرهما من أن أجرة العامل الثاني على العامل الأول فاجرة بكره على عمر ولا على هذا لم يعر بينه
وبينها عند حتى يلزمها الأجر عند فساده وانما يرى بينهما وبين العامل الأول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق
عليها أجرة أو يضاف قدر (سئل) فيما إذا مات الناظر بعد عمله مساقاة شرعية على أشجار الوقف سمع به
فهل لا يتصل بالمساقاة في ثمار الناظر (الجواب) نعم (سئل) في كرم عنب جاز في وقف وفي ثمار جماعة
ومسا فاتهم من ناظر الوقف مدعوا عليه على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم في سنة
معلومة من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى أقروا بعملهم فهل حيث لم يعملوا أصلا كذا كرم
تكون الثمرة المزبورة كلها للجهة لوقف دونهم (الجواب) نعم (أقول) المراد بالعمل ما يتصل بالعمل الحفظ
قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وفيه أشجار لا يحتاج فيها إلى عمل سوى الحفظان كانت بحال لولم تحفظ
فيذهب غرضها قبل الاذكال جازت المعاملة والحفظ بأدق الثمار وإن كانت بحال لا يذهب غرضها إلى وقت
الاذكال لا تجوز المعاملة في تلك الأشجار وفي فتاوى اللطفي يجوز دفع شجرة الجوز معاملة وللعامل حصص من
الثمرة لأنه يحتاج إلى السقي والحفظ حتى يولم يتجلى إلى أعددها لا يجوز أه ومثله في البراز به (سئل) فيما
إذا كان ثلث بأرض معاملة فدفعها للعمرو وأذن له أن يغرس فيها ما أحب من أنواع الأشجار المثمرة في مدة
معلومة كرها وأن يكون ما سبغ منه النصف بمنزلة ما يسبغ لأرضه والنصف الآخر لعمرو فظفر غرسه
فغرسه في الأرض غراسا في المدة على الوجه المذكور فهل يكون الأذن على الوجه المذكور خصها
ويستحق عمر والنصف المزبور (الجواب) نعم كفي من أجرة الخيرة بوضرب المدة المفعولة شرط لها فاقى
الخاتبة رجل دفع إلى رجل أرضا مدعوا عليه أن يغرس المدفع ع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من
الغراس والثمار يكون بينهما جاز أه ومثله في كثير من الكتب قصر بهم بوضرب المدة صراح في
فسادها بعلمه النخيرة من من الوقف ومثله في الخيرة أيضا من المزراع ومثله في الغراس في مساقاة للبرر
والفستق في وغيرهما وقد استوفى الكلام عليها في الخاتمة (أقول) ولم يذكر ما إذا انقضت المدة وقد قال
في النخيرة وإذا انقضت المدة تخير رب الأرض أن شاعه مرم نصف قيمة الشجرة أو ملكها أو أن شاء نالها أه
وبيان ذلك فيهما من الفصل الخامس (سئل) فيما إذا أذن ناظر وقف أهلى أن يدان يغرس في أرض
الوقف غراسا متدونا على أن تكون له الثلث والجهة للوقف الثلثان ولم يعين ذلك مدة فغرس من بدى الأرض
غراسا متدونا على عليه عدة سنين فهل يكون ذلك معاملة قاسدة أو الغراس للوقف ولزى بقيمة الغراس وأخر
مشله (الجواب) نعم وقد أتقى مثل هذه المسئلة الشيخ خبير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر لما كان
الأرض وعليه الغراس أجرة وقفه وقيمة غرسه كاصرح به فاضنحان أه والشيخ أيضا يتوهم مفعلة بخصوص

أرض

قال في الخاتمة والاسعاف وغيرهما من جمل استأجر أرضا مرفوعة بني فيها حائز أو ثمة جاز أو رواد
في غلة الأرض وأراد أن يخرج الثاني من الحائز ينظر إن كان آخره المتولى مباشرة فإذا جاز أو أس الشهر كان للمتولى أن يفسخ الإجارة لأن
الإجارة إذا كانت مباشرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فإذا انسخ الإجارة كان رفع البناء يضر بالأرض كان لصالح البناءان رفع
بناءه وإن كان رفع البناء يضر بالأرض ليس له أن يرفع البناء بعد ذلك إن رضى المستأجر أن يأنفد قيمة البناء ويرك البناء على المتولى فكان
للمتولى أن يدفع إليه القيمة ينظر إلى قيمة البناء مبنيا وإلى قيمته منزوعا أيهما كان أقل يتملكه المتولى بذلك فيضرب البناء ويقامع الأرض وإن

كان دفع البناء بضر الارض وان التولى ان يدفع اليه القيمة بقوله البناء لا يحبر المتولى بل برخص صاحبه البناء ان ان يقتل ما له فأتخذ
اه كلام الخامسة فهو كثرى صريح فان كلام المستأجر والمتولى لا يحبر اذ ان وجهه معاوضة وهي متوقفة على التراخي كما هو
ظاهر ولا يلزم المستأجر أرض الوقف بلا شبهة لان ابقاء البناء لمصلحة الوقف لا يلزمه ولا الجوزة من ضرر ان احدهما التزم به بعله
والآخر لم يلزم به وهما ضرر التراخي الى وقت التخلص وقد التزم به بعله الا في أرض الوقف يحسن اختياره بساقل يقتضيه الا بضر
الوقف يلزمه وضرر لزوم الاجر من غير انتفاع بالارض ولم يلزم به فلا يلزمه فخص من هذا (٢١٥) ان البناء ملكه وان العرصه والوقف

وقد قال في البرازيه وغيره
ولو كان البناء ملكا
والعرصة وقفا وأجر المتولى
بأذن مالك البناء فلا ج
ينقسم على البناء والعرصة
ويظهر بكم يستأجر كل ف
أسباب البناء فهو مالك
البناء اه وهذا كما اذا
انشأ الخاوية من أسسه
وأما اذا استئجر فاذن له
بمرسته أو طينته وأخو ذلك
فينظر ان زاد فيه من ماله
شجرا أو شعبة أو شيئا
قيمة بعد الرفع يدفعه
المتولى قيمته من غير تخيير
ان ضرر الوقف رفعه فان زاد
فه شيئا لا قيمته بعد الرفع
كأن يارب مثالا رجوع بشئ
وان أنفق على نحو طينته
ومرسته أو جزءا من الأذن
المتولى يرجع عليه بما
أنفق في غيبه الوقف لان
عين الخاوية كانت موجودة
فاذن له بمرستها واصلاح
حيطانها وسقفها والأذن
موجب الرجوع غير جمع
بما أنفق في ذلك فتنسب لما
حوزته فانه مفرد واغتنامه
فانه أو حشد والله أعلم

أرض الوقف فراجعها فاهامه مبني (أقول) وقد حقق المسئلة الشرح خبر الدين في ما شئت على الخبر أيضا
وقال واذا كان الفساد لعدم ضرب المدة بنيت أن يكون الثمر والغرس ربا للارض ولا تحريمه الغرس
وأجرة المثل كالوقفين باشتراط بعض الارض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم ضرب المدة
المعينة لانه ليس لادرا كهمادة معلومة كالودع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها له اه وحاصل
الكلام في هذه المسئلة ان تصرع فاضحان وغيره بذكر المدة في الغارسة فيبدأنه شرط تفسيده وانه
شرح الملتقى للعلائي عن البرهان وكذا في البرازيه من عدم التقييد بذكر المدة محمول على هذا فلا منافاة
بينهما ادعائيه أنه ترك التصريح بقصد ضرب غير غارسة فقلت ان مسئلة الغارسة ذكر وهما كتاب المسافة
فيقتضي أنهما معا وقد صرح في متن المتن برأيه ان بيان المدة ليس بشرط في المسافة وتقع على أول غير يخرج
قلت ذكر المدة ليس بشرط في المسافة على الثمر ونحوه كالطرية مما لا درا كهم وقت معلوم ولذا على العلائي
وغيره عدم الاشتراط بقوله للعلم بوقته علة اه والدليل على ذلك أيضا قوله في متن المتن برصد ذلك الودع
غراسا في أرض لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فخرج كان بينهما تفسدا لم يذ كر أعواما معلومة اه فهذا
صريح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفيد ولا يتخالف هذا ما قبله لان الضرر اذا لم يمتد إلى الأجر يعلم
في العادة وقت خر وج غير هذا لا يشترط ذكر المدة لعدم اختلافها اذا كانت لم تبلغ ذلك لانه لا يعلم أنها
تتم في هذا العام أو بعد بعام آخر أو باكثر وكذلك دفع اليه أرضا لغيرها فيكون ذكر المدة فيها شرطا
بالأولى فهذا هو أصلها فمخرجها خبر الرمي من تصرح بهم بذكر المدة من أنه شرط لصحوا يؤيده أيضا ما في
التناخية والتخير دفع اليه ارضه لغيره فباعها راسا على ان الخارج بينهما نصفان ولم يوتاه وقتا
فغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثة سواء فادراؤه أن يكفوه قلم الاشجار كلها ليعصوا الارض فان
كانت الارض تحتل القيمة قسمت وما وقع في نصيب غيره كلف فاعلمتوس به الارض مالم يسلطوا وان
لم تحتل القيمة يؤمر الغارس ببيع الكل مالم يسلطوا اه فهذا أيضا صريح في فسادها لعدم ذكر المدة
فيكون شرطا اذ لو صح لكان الغراس مناصفة كما شرط انصفه والنصف الآخر ينسب بين بقية الورثة
فلا يكاف ببيع الكل بل يكاف بقطع نصيبه فقط فاهم لكن هذه العبارة تشدد ان الغارسة يجب فسدت لعدم
ذكر المدة يكون الغراس للغارس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرمي وتبع عليه المؤلف وغيره فان قلت قد
قاس اخبر الرمي هذه المسئلة على مسئلة ما اذا كان الفساد باشتراط نصف الارض وهي ماقى المتن وغيره
لودع أرضا بضع مائة معلومة لغيره وتكون الارض والشجر بينهما لانهم والثمر والغرس لرب الارض
تبع الارض ولا تحريمه غرسه يوم الغرس وأحوث على اه فقد جعلوا الغراس هنالرب الارض فها
الفرق بينهما ما قلت قد قالوا الفساد هنا وجهه مناهي النهاية انه قد صار العمل مشترك بالنصف الارض
بالغراس المحمول ففسد العتق فاذا زعم الارض بامر صاحبها فكأن صاحبها فعل ذلك بنفسه ففسد
فابضوا مستهلكا بالوقوف فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه أما اذا كان الفساد لعدم ذكر المدة لا لا اشتراط

(ستل) في رجل استأجر باحة مستحكمة للبناء باحة معينة على أنها كذا من الأذرع وحددت بعدد زاربعة معلومة فظهر أنها زاربعين
ذلك في الحكم (أجاب) الذرع وصفين بانه انقصا لا لا وجب فساد في العقد ولا تسلط لاربعين ولا ثمانية ولا جوة واقعة على الحد وبنايه
ولا تسلط لاربعين في البرازيه وبكثير من الكتب استأجر أرضا على أنها عشرة فواجب كذا اذا هي خمسة عشر أو ستة يعني للفرج الحاشي
يعنى لاربعين في صورة الزيادة ولا ينقص في صورة النقصان ولو قال في عقد الآخرة كل حوب بكذا الزمة كل حوب بدرهم والمسئلة في البيع
ومسطرة في الاجارة وهي ظاهرة لا يتوقف فيها والله أعلم (ستل) في رجل استأجر باحة بدار اجل البلدة للبناء باحة بعدد وهاو ما فانه واخرها

ونعرف بها ونسب إليها مدة عيشه باجره عندئذ يظهر بها صهر رجل يخطئ في استحكاده أم لا (أجاب) نعم يخطئ الصهر في أنزهو ما يعرف بها ونسب إليها وهذا الأصل في نسبة نفسه والأصل في ذلك أن الاستحكاك عقد إجارة تصد به استبقاء الأرض، مقروءة بالسناو ونفس أو لأحدهما والأجرة قسم المنافع حتى يخطئ الطريق والشرب ولم تذكر الحقوق والمنافع وهذا مما لا يشك فيه والله أعلم (سئل) في رجل استحكم من آخر ضابطا بغيره فأحكر المستحكم قطعتهما للرجل ومات المستحكم الأول فهل يبطل الأحكام الأول والثاني؟ وبه والقيم إن يبطل ورفع السناو وسلك الأرض فارغة (٢٦) حيث لا ضرر على الأرض بالرغم أم لا (أجاب) نعم جرت المستحكم ينصف الأحكام الأول

والثاني واقعين ان مطال
رفع البناء وتسليم الارض
فارغة كما هو مستفاد من
اطلاقهم والله اعلم (سئل)
فربل ادعى على اخوانه
استأجرهم على ان يكفل له
مأوى فخلان وفلان من
قرض بكذا فافاكسكر
الاستحجار فاقام به شورت
على اقاربه بكذا هل تصح
البعوى والشهادة المترتبة
عليها أم لا (أجاب) لا تصح
البعوى ولا الشهادة
المذكورة لعدم صحة
الاستحجار على الكفالة إذ
هي تلبس بشئ يعرض
والكفالة ضمن ذمة الخصة
وإذا فسد البعوى
فسدت الشهادة لأن شرط
صحتها البعوى والخصة
والله أعلم (سئل) فيما إذا
استأجر رخصة موقوفة
من بستان من المتكلم عليها
مسدة معاوية مائة
فيأبى فاحشم من آخر زيد
الخصة المزورة مسدة
استوعب المدالجار في
أشهر من أجل بضعاف
لاخره قال استأجرها في

الدفء الماز يورونه غير أن يزيد في المأجور المرقوم شيئا فليزلم يمداد في تمام أجرة النسل لجهة الوقف أم لا (أجاب) نعم يلزمه انها
تمام أجرة النسل على ما عليه الفتوى كاذ كرف يجمع الفتاوى والخرافا عن تخصيص الفتاوى الكبرى وعبارته متولى أرض الوقف أحرها بغير
أحوالنسل يلزم مستأجرها تمام أجرة النسل عند بعض علمائنا وعليه الفتوى اهـ وكذلك في منع الفقار وكثير من الكتب وقد قالوا لا يفتى بها
الأنعم لجهة الوقف فيما اختلف فيه العلماء كاصري صبه في الحاوى القدسي ونقله عنه في منع الفقار وإياه أعلم (سئل) في رجل استأجر ظفرا
وقوله أن يأخذوه القلم أي أنه أن يكافئه فاعين أرضه قبل أوائه اهـ منه

ورضه ولده إلى أن عشي وعجل الآخرة وما نال الوفاء بعد شهر من هذا الحكم (أجاب) الأجرة فائدة لطلبها المذموم يجب فيها أحوال مثل الشهرين ويسترد ما زاد منها ما سيجل لها والله أعلم (سئل) في رجل استأجر وحى ماء فطلى الماء وراذ ما دفعته عنه من الثمن من الانتفاع على الوجه الذي قصده أو بعين وما هل تلزمه الآخرة أم لا (أجاب) لا تلزمه والحال هذه والله أعلم (سئل) فبماذا انقطع ماء الرضى ولم يتمكن المستأجر من الانتفاع به على الوجه الذي قصده بالاستعجار هل عليه أجرة مدة الانتفاع أم لا (أجاب) لا أجرة عليه مدة الانتفاع كما مر به إن بلى وغيره والله أعلم (باب ضمان الجير) * (سئل) في رجل دفع الرأى المشترك ثلاثة من البقر فذبحه (٢١٧) اثنين وسأله عن الثالث فقال لا أدري أين ضاع هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن قال التبرزي في جامعهم دفع إلى المشترك ثور الرأى فقال يضمن الرأى لا أدري أين ذهب الثور فهو واقصران بالتضييع في زماننا اه

يعني يضمن على قولهما والله أعلم (سئل) في الرأى إذا أخذ الغنم إلى المرعى فهل يكفى واحدة قولها وقعت في بئر أو أكلها الذئب هل يضمن قيمتها أم القول قول معيبيه أمها ضاعت منه ولو قال ضاعت مني لأهل كيف ضاعت (أجاب) عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجير المشترك أمين والقول قوله في الهلاك وعندهما ضمان فلا يندفع عنه الضمان بقوله وإذا كان القول قوله عند الامام فلهما البين والقاضى أثنى بقول الامام وكذا الامام الظاهري وفي تنوير الابصار ولا يضمن ما هلك في يد راع شرط عليه الضمان وبه يفتى ولا يضمن بقوله ضاعت

(باب مساقاة المسكة)

ذكر المؤلف آخوالكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى وبما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن أئندى العمادى سقى ضربه صوب الغمام القادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاح والمسكة باختلاف وقع بين الثواب بمكة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك أنهم ما قلنا متعارفان معنى وحكايا المسكة فهي عبارة عن استحقاق الحراثة في أرض الغير من المسكة لغنى ما يتسلك به فكان المسلم للارض المأذون له من صاحبها في الحراثة صار له مسكة يتسلك بها في الحراثة وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث وأما الفلاح فباعتبارها على الحراثة نفسها وحكمها أنها تقوم فملك وتباع وتورث فلو وقع الرجل أرضه مشلوا باع الفلاحه التي فيها كان يثم يتفجها المشتري حتى زال وجودها من الارض يسوغ لصاحب الارض أن يتسلم الارض ويمنع بياض حراثة ولا يبقى له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين ملأى الفلاحه على المسكة فيقول أحدهم فرغت من فلاحى أو مسكتى أو مشدري ويريدنى واحد أو هو استحقاق الحراثة فلا يسوغ له التعرض للغير وعنه كذا كان له بمسكة فلاحه في أرض الغير وقد فطحها فلاحه متقومة ثم انه فرغ عن الفلاحه لعمره وقسم عبر الارض وزرعها فلا يسوغ له التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اه (أقول) في القاموس الفلاحه الحراثة فان كان المراد بها الكراب كاهو المتبادر فلا يصح قوله انها متقومة لان الكراب كاهى القاموس اثاره الارض لزرها أى شقها وثبت ثمنها فهو وصف غير مقوم في نفسه كما مر غير مرة فلا يباع ولا يورث وان كان المراد به الكردار يصح ذلك وان كان بعيدا والكردار كاهى القرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والنجار والكيس اذا كبس من تراب نقله من مكان كان عليه كونه وقول الفقهاء يجوز زرع الكردار ولا يشفع فيه لأنه نقل اه وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل الثالث من الوقف مانع وقف الكردار بدون وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البنائين وقف الارض وتذكريا الكردار الكردار يكس في الارض ثم يغرس فيه الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب يسمى كسبا بكسر الكاف وسكون البناء اه وقال العلامة العلائى في أوائل كتاب البيوع عن شرحه على التنويع وما نصوفى معنى الفتى المصنف مع بالاولا اذ عباره في أرض رجل بيعت فان بناءه أو أشجاره اجاز وان كثرها أو كثرى أن يمارى بنوعه مما يمكن ذلك بما لا يضمن مال لم يجز قلت ومفاده أن يسع المسكة لا يجوز وكذا رهنها وإن اجابوا له الا أن فراغا كالأخفاف فليعره اه كلام العلائى وهو صريح في أن المسكة غير

(٢٨) - (قضى حامديه) - ثاني (ولا أدري كيف ضاعت على قوله ومن الناس من أثنى بقوله ما ومنهم من أثنى بالتدريس وأبو البزط ذكر أن الفتوى على قول الامام وعليه أعجاب المتن والله أعلم (سئل) في راع برى باقره فتعاضد بها برقى في مرعى ملك بالاشجار هل يضمن أم لا لا يمكنه النظر إلى كل بقرة (أجاب) لا يضمن والحال هذه فقد صرح علوانات راعى البقر إذا كان مرعاها ملكا بالاشجار ولا يمكنه النظر إلى كل بقرة فتعاضدت على لا يضمن ومثل الاشجار لا يكس والاحجار ونحوها مما لا يمكنه النظر إلى كل بقرة والله أعلم (سئل) في بقرة صرفت في الباقورة فتبعها الفحول فسدت بهم ولم يرد عابا الباقورة تسع قدرتهم على ردها فتعاضدت من الفحول هل يضمنون أم لا (أجاب)

ثم يفهمون الانقسام في الحفظ المتعين عليهم مفردون والله أعلم (سئل) في رابعنا نقضنا بقوله صراف فنفى ما قبل عليه وفقدنا
الاقول التي كانت معها في وجده عند رجل لا تصل اليها اليد فطلبه من قال آدلى ما دفعه من فعمل يلزم الراي ذلك أم لا (أجاب) الراي
أمين لا يضمن إلا بالتصريح وحيث غلبت البقرة عليه وخوّلها الاضيق ما ضاع لعدم قدرته على دهها كالكافرا فلا يلزم عليه ضمان ولا دفع
ما طالب الرجل الذي لا تصل اليه اليد والله أعلم (سئل) في ثلثنا وعادة ترى بقر القرية غابا اثنتا منهم لعمل مشترك بينهم فندمن البقر بقولهم
وهذا لي البقرة ومع قدرته على الرد (٢١٨) قضاهما الحكم (أجاب) الحكم ضمان قيمتهما لم يهاجرت كل الراي دهما مع قدرته على

زهّا وعلم الخوف على
 ضياع الباقي والله أعلم
 (سئل) في بقر ترك البقر
 يرى وذهب إلى بعض المقام
 فسرق منها ثور هل يضمنه
 أم لا (أجاب) نعم يضمن
 لكثرة الخوص وترقبهم
 للدواب الناس في بلادنا
 وتوقى عدم الضمان في
 بلادنا من عليها في عينه
 هذا هو العمد والله أعلم
 (سئل) في بقر يرى بقر
 قربة طالب رجل من أهل
 القرية وبقرته فأنكر
 نسلمها أصلاً إذا أقام
 ربحاً ينبغي تسليمها إياها
 ثم ادّعى البقر الهلاك
 أسمع دعواه أم لا (أجاب)
 لا أسمع دعوى البقر
 الهلاك حيث أنكر التسليم
 أصلاً لعدم إمكان التوفيق
 والله أعلم (سئل) في بقر
 ضربت بقر فكسرهما ماتت
 من ذلك هل يضمن قيمتها
 يوم كسرهما أو يوم موتها
 (أجاب) لا شبهة في أنه
 يضمن قيمتهما يوم كسرهما
 ولا فرق فيه بين أحسب
 الواحد والثنى ولو زهّا

على صاحبها مكسورة فماتت عنه بسبب الكسر لما تفرأه أو اذا دخل في ضمائه لا يبرأ الا بالردة
على المالك سليما وقد صرحوا في مواضع كثيرة بفرع كثيرة على ذلك منها ما في الخائفة في كتاب الاطوار في رجل استخرج جارا وقبضه
فارسله في كرمه فسرق ودفعه فاصابه بمرض في نفسه على صاحبها فمات من ذلك المرض قالوا ان لم يكن الكسر حصنا وكان البرد محال نصر
الجائر من الرذعة لانه في قيمته محال له شئ من الرذعة يتكره في غير الحصن ويضع الجار بالترك في البرد المالك واذا دخل الجاني في ضمائه لا يبرأ
الا بالردة على المالك ماله اهـ وكذلك نقول في كل ما يخلط بالشر في ضمائه بالكسر فلا يبرأ الا بالردة سليما وضمان العدوان تعتبر القصة فيه ولا يفتدي

وفي الجوهري في كتاب النصب فان زنت الجارية المنصوبة عند الغاصب أو سرقت فزدها على المولى فأخذت ذلك في يده ففعل الغاصب فيها
لأنها تلقت بسبب كان في يده اه وانظر الى قوله لأنها تلقت بسبب كان في يده به علم أنه لا فرق بين أن يزدها الراعي الى المالك أو لم يزدها
لندو لها في ضمانه وعدم برأته من الضمان بالزعم السبب المذكور تأمل والله أعلم (سئل) في بقا ضرب بقرة فستقلت فتجمل مالها
وأمر رجلا ببيعها وطرحها على البقار فأثله عليه ضمانها وتولى وادى أنه أس من حياته ولو برأه من ضمانه فبقيتها حرة والراعي ينكر
أباس حياته كان تناول من لها على القول قوله أم قول المالك وما الحكم (أجاب) (٢١٩) لا يضمن الراعي شيئا بمجرد دعوى المالك
والقول قوله في عدم الإلزام

ولا يضمن سوى ما تناوله
من اللحم والقول قوله فيه
مقدارا وقيمة والله أعلم
(سئل) في رجل ادعى على
بقار أن بقرة من ضاعته معه
والبقار ينكر ضاعته معه
هل القبول قول البقار
بيمه أم لا (أجاب) البقار
لا يضمن ما ضاع معه بغير
تفريط على ما هو المذهب
فلم تصح الدعوى فلا ترتب
عليه الأيمن لأن التكون
الأبعد دعوى صحة والله
أعلم (سئل) في حراث يده
بقرا المالك ترك ما معه من
البقر الفاضلة ترى يجب
الأرض التي يحرث بها حتى
تأخر ينها فحسرت عليها
كم ما هي عادة أهل البلد
فضاع منها ثور وهل يضمن
أم لا (أجاب) لا يضمن
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في سواذخ ثورا
أس من حياته بغير إذن
من صاحبه هل يضمن أم لا
واذا أنكر صاحب الثور
الإلزام من حياته هل يخاص
واذا حلف بلزم الدافع

هو واستدل بذلك على جواز بيع الخلو فانه استدلال فاسد لما علمت من أن السكنى أعين قائمة بملكه كما
أوضحه العلامة الشرنبلالي في رساله تامة تسمى إذا كان هذا الجلد المسبي بالسكنى فأشقي أرض وقف
فهو من قبيل مسئلة البناء والغرس في الأرض المحتركة لصاحبه الاستبقاء بأجرة مثل الأرض حيث لا ضرر
على الوقف وان أبي الناظر تارة الجائدين على ماشى عليهم من التورير وأقرب به المؤلف تبعا للغير الرمي
وقد معنا الكلام عليه في كتاب الأجار ولا ينافي ما في التجنيس من أن لصاحب الحافوت أن يملكه وقطعه لأن
ذلك في الحافوت المالك بقري ينشأ في الفصولين وانظر أن الملك قد تنقسم صاحبين بغيره ويريد أن يسكنه
بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف الذي لا يجوز له أن يبيع أو يقرض أو يهب أو يملك أو يملك أو يملك
بأجرة مثله أو يملك من أجزائه ما فيه من النظر للوقف والذي اليد والمراد بآجرة المثل أن ينظر كمن يستأجر
إذا كان خاليا عن ذلك الجلد بل لا يضره ولا يضره من شخص خاص بل العبرة بالأجرة التي يرضاه
لا أكثر ولكن هذا قل أن يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجلد بأقل من أجرة مثله
بغير فاحش ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن يستأجر رجل عقار
الوقت من دار أو حافوت مثلا يأذنه له المتولي به عارته أو مرصته للضرورة من ماله عند عدم مال حاصل
في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة معجزة يمكن تعبيره أو مرصته فيعمره المستأجر من ماله على قصد
الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو إقطاعه من الآخر في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك باذن
القاضي أو أن يحكمه حنبلي أو لا فقدمنا الكلام عليه في كتاب الوقف فراجعوا لعل أن هذه العوارض ليست
ما كالمستأجر بل هي وقف نافية له لا تجعل الوقف وما أنفعه المستأجر من له على الوقف فلا يصح بيعه
ذلك العماره ولا يبيع له ذلك الدين لأن الدين لا يجوز بيعه نعم إذا أراد المستأجر الخروج به فبذنه من رجل
آخر باذن الناظر وبغير ذلك الدين للدافع كان للقباض حتى لو دفعه لأحد بلاذن الناظر يرى الوقف
منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا أخذه من القابض كمن أوقف دين غيره بلاذنه كما سألنا
في المداينات شاء الله تعالى ويقع هذا كثيرا في زماننا والناس عنه غافلون ولكن أكثر ما يقع عند
تعمت الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرضوخ حتى يأذن بالدفع فقبض صاحب المرصد جميع مرصده سرا
بلاذن الناظر ثم يشهد على نفسه بالحق لا في ذلك المرصد وانما استحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في
صل المرصد عار به وهذا الخلية تنفع الدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يرى الوقف عن الدين
المذكور ولا يسوغ الرجوع به على أحد كقلنا ولا قبض من غيره لانه صار متبرعا بما دافع فلم يبق له شئ
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المجلد لمناسبة تطاهره وتخلو عما لا يكتب
عن يمينه على هذا الوجه والحمد لله رب العالمين (سئل) في أراض قرية معلومة مشتركة بين جهات وأوقاف
وميرى تحت تكلم زيد المقوض اليه جميع أمور الميرى المتعلق به من قبل السلطان عز نصره ولكن من الجهات
حصة معلومة فيها بالوجه الشرعي وعشر كل ما تحت تكلم زيد لم يورأ أيضا لرجل مشددة في أرض

قبضته يوم دبحوا القول في مسداده عنه أم المالك (أجاب) حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الدافع بالذبح قبضته وإذا اختلفا ففصل
المالك كانت حياته ترجى وقال النابغ لا ترجى بالبينه على الدافع واليمين على المالك فإذا اختلفا ففصل بينه وبين المالك من الدافع
قبضته يوم الذبح والقول في قدر القية بينه فاذ ادعى المالك زيادة عما يقول الدافع فعليه البينة والله أعلم (سئل) في حراث اشتغل عن البقر
في التعشيب حتى غابت عن بصره وضاعت بقره يطعمه يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في مكتسب المكارى الجمل
المكبر في أكثر المكارى مكارا آخر وسلمه الجمل وفارق ومضاع الجمل منه هل يضمن المكارى الأول أم لا (أجاب) نعم يضمن المكارى الأول

والحال هذه أن الرب الخلد رضى بيده لا بد غيره وصار كودع أودع والله أعلم (سئل) في سكار سبي القافلة وليس مع الاحال المستأجر على حملها ما لكنها وغاب المكاري عن الاحال وأمر أصحابه يسوقها إلى الحبل فضاع من دوابه دابة مع حملها في تلك الغيبة وبعد أيام وجدت الدابة دون الحبل هل يصح المكاري أم لا (أجاب) نعم يصح المكاري والحال هذه اذ هو مودع وليس له أن يودع فيكون متعددا به فيضمن مثله ان كان مثليا وقمته ان كان قيميا والله أعلم (سئل) في رجل استأجر بناه فانه قدم بجانب من بناه بعد ما بناه هل يضمنه ويحبب عليه مصلحته أم لا وهل اذا كان نخل عليه خلعة على وجه التمثيل بالهبة (٢٢٠) المسئلة ليد وقبضها بحضر ثابته البالغ العاقل فلما انهمم البناء ادعى الابن انها ملكه

هل تسمع دعواه مع حضوره الهبة والتسليم أم لا (أجاب) لا يضمن وله أجره المهنة ولا يجب عليه إعادة ما لنهزم مما بناه وسكون الابن مع حضوره للهبة والتسليم مانع له من دعوى الملك كما في مسئلة الشيخ التي اُضيفت عليها المتن وقولت من علماء المذهب بالتسليم والله أعلم (سئل) في رجل استأجر عيما من ولبه ليرعى بقره فضاع منها قور بصير فريط هل يضمنه أم لا ولا ينقص من أجره (أجاب) لا يضمن ولا ينقص من أجره حتى يوفاه الله (سئل) في بقر ضوت التي ربت صاحبها وجدت بابه مقفلا فوجت لبلالي مسارحها ومواردها فقر بطنها ذئبان ضاربان هل على رعاة الباقورة ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على الرعاة لاسيما اذا كان العرف جاريا بان الراعي اذا أدخل الباقورة الى البلدة كاهو في قربى لث والزمه بيما يصدق بينهما اذا ادعى انه جاءها الى القرية ولا يلزمه أن يدخل كل بقرة في منزل ربه قال جامع الفصولين زعم البقارة أنه أدخل البقرة في القرية ولم يحسدها بعد أيام قد نفقت في غير قالوا ان كان عرفهم أن يأتيها بالباقورة الى القرية ولا يكتفوا أن يدخل قوله غير الابن وابن الابن انما يقبده لانه اذا فوضها لأحد هما مات منتقل اليه أي الى الابن وابن الابن يحكم الاخيرين الغيوان لم يصح التفويض في حال الجياد وما غيرهما من الاقارب ففيه تفصيل سابق في المسائل العربية اه منه قوله وزرعها وحرقها بقبده لانه لو اعطاه ثلاث سنين كان لصاحب الأرض أن يعطيها الى الغير لان المتصرف باسقاط حق تصرفهم بسبب تعطلها في دابته كما سألني اه منه

معاونة من جهة أراضها فقر عنه لا تخوفه يكون الفراغ موقفا على اذن بدو نظارا الاوقاف المزروعة (الجواب) نعم وسئل أبو السعود العمادى عن تصرف في أرض عشرة وقبضها الى قرية يبيع فيها الابن وابن الابن ٢ أو الى أجنبي بغير اذن صاحب الأرض فتصرف المفوض اليه فيها ما مات مات المفوض فهل لصاحب الأرض أن يأخذها من المتصرف ويقبضها اليه من شاء فأجاب به ذلك لان التفويض حتى وقع بلا اذن صاحب الأرض لا تزول الأرض عن يد المفوض حتى يفسد فكأن في يد المفوض اليه عارية كذا في فتاويه قال صاحب الخبر سئل عن رجل في تصرفه أرض مير به وقبض حق تصرفه الى ابنة بغير اذن صاحب الأرض وتسليمها اليه ٣ وزرعها وحرقها ما مات مات الابن وأراد صاحب الأرض أن يعطيها الى الغير بناء على انه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك فاجابنا ليس له ذلك لان تقبضها يابها الى الغير بغير اذن صاحب الأرض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها صرة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الأرض الميرة عشرين بنت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخاتمة كذا في خزنة المفتي اه وفيها الراضى الميرة بغير عارى في يد الراعي لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدادها بالاذن الامام من البراز به سئل شيخ الاسلام أبو السعود عن هذه المسئلة فأجاب بان هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان ائني لا تكون الاراضى الميرة بملك الاحد الا بتسليم السلطان له وأمان كان في تصرفه أرض منها فليس له الاتقويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الأرض حتى لو كان تقبضه بغير اذنه لا يعتبر كونه نائبه عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجعنا رتمه اه (سئل) في أراضى وقف معلومة يتواردها عليها نفقة بعد أخرى بزعمهم في كل سنتو يدفعون ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك عدة سنين وليس لأحد منهم فيها كدرار وهو الكسب والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا ولا أن تعزم طائفة منهم أن لهم فيها كدرار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ذكر (الجواب) نعم (سئل) في قطعة أرض سلطنة عمار به في وقف برفأجرها لباظرين بدمته معلومة باجرة معلومة فمضت المدة المذ كوردة وليس له فيها كدرار وهو الكسب والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا ولا أن تعزم أن له فيها مسمى مسكة بمجرد كونه بزعمه على الوجه المذ كوروان لم يكن له فيها كدرار ويمنع من تسليمها بغير وجهه شرعى فهل لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا غيره بزعمه (الجواب) نعم أقوله مسمى المسكة لا يتوقف على وجود الكدرار المذ كورول مسمى المسكة في الاغلب يكون في الاراضى السلطنة الخالصة من البناء والاشجار ويكون بمجرد كبر الأرض وكرى أشجارها مع القدمية كما علم فمقر رناه أول الباب ومحاسن في ولذا تراهم يلجئون بانه لا وثر ولا يباع ولو كان كدرار كان عيننا فاقعة وورث وتباع فتأمل (سئل) فيما اذا كان زيد مسمى مسكة في أرض وقف ففرغ عنها لعمر ووصد متولى الوقف على الفراغ وأجازوا لأن يزعم بكر أن زيد كان فرغ له من المشد قبل الفراغ المذ كورول بمجرد المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد بعمر ودون غيره (الجواب) نعم لان تقبضه يابها الى الغير بغير اذن صاحب الأرض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها كما في

البحر الذي جاءها الى القرية ولا يلزمه أن يدخل كل بقرة في منزل ربه قال جامع الفصولين زعم البقارة أنه أدخل البقرة في القرية ولم يحسدها بعد أيام قد نفقت في غير قالوا ان كان عرفهم أن يأتيها بالباقورة الى القرية ولا يكتفوا أن يدخل قوله غير الابن وابن الابن انما يقبده لانه اذا فوضها لأحد هما مات منتقل اليه أي الى الابن وابن الابن يحكم الاخيرين الغيوان لم يصح التفويض في حال الجياد وما غيرهما من الاقارب ففيه تفصيل سابق في المسائل العربية اه منه قوله وزرعها وحرقها بقبده لانه لو اعطاه ثلاث سنين كان لصاحب الأرض أن يعطيها الى الغير لان المتصرف باسقاط حق تصرفهم بسبب تعطلها في دابته كما سألني اه منه

كل يهرق في منزلهم صادق البارع عنه أنه جامع إلى القرية اه والله أعلم (سئل) في بقار انتشرت بها قورته في المرقى فوُتعت في مملكتها
 انسان فالتفت جانباً منها بعد أن تراعى حتى سوقها إلى القرى على بعض ما تلفت أم لا وهل اذا نظر البقارانه ضامن فاتفق معو جماع على أن نزوعها
 ببذونه من عنده فان ثبت مثل ما كانت أو أحسن برى من ضمانها ولا يضمن له مقدار ما كانت تقبل ويثبت ويكون الثابت للبقار فالحكم
 (أجاب) الاتفاق المذكور لا يصح به شرعاً فلا يلتفت اليه ولا يعمل عليه ولا يضمن البقار الا بالقرى والبقور وفي الزرع وبسوقها وقد أسأبت
 الزرع في مشيتها والافسى عجماعه فعمل الجماعه مجاز بنص النبي المختار صلى الله عليه وسلم (٢٢١) وعلى آله وصحبه الاخبار والله أعلم (سئل)

في صائغ يعمل وحده ذهبت

له امرأه فضته يتخذها

حاصبة فادعى أنها يرسقت

هل يقبل قوله في ذلك ولا

يضمن أم هو ضامن لما

سرق من يده لا يقبل قوله

(أجاب) هذه المسئلة

راجعت إلى مسئلة الاجر

المشترى فيها ثلاثة اقوال

بل أربعة أقوال لعدم

الضمان مطلقاً وأنه أمين

والقول قوله باليمين

والضمان مطلقاً ولا يلتفت

إلى قوله واختار المتأخرون

الفتوى بالصالح على النصف

جماعاً على القولين وفي جامع

الفصولين راضى الغوايد

صاحب المصطلح كان الاجم

صالحاً يبرأ بيمينه ولو كان

بجفاته يضمن ولو كان

مستوراً يومر بالصالح فنهذه

أربعة أقوال كلها مصححة

مفتيها هو المحسن التفتيل

الانخير والاول قول أبي

حنيفة وقال بعضهم

قول أبي حنيفة قول طهارة

وطاوس وهما من كبار

التابعين وتوهموا قول عمر

وعلى وجه يقتضي استحساناً

لعمرو وعلى وصية لأموال

البحر وصره الفتاوى وبثله أفتى أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة مساحتها
 كذا فداناً فمن قديم ية معلومة تجار به في جهتي وقف وميرى جاره مسد مسكة الأرض وغراسها القائمة بها في
 تصرف ومالك ذيل التلق عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعى ومضى لتصرفهم ما مدد يده وهما يدفعان
 ما على الأرض لجهة الوقف والميرى في المدة بلامعارض والآن قام جماعة من زراع القرية يعارضون زيداً
 في الأرض المزبورة بلامعارض زعيم أن مساحتها تزيد على قدر ما يده وأن لهم مسح أراضي القرية
 ورقيده عن الزائد وبقسمه بينهم بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب)
 حيث كان مسد مسكتها في تصرفه وغراسها جاري ملكه ليس لهم نزوعها من يده وقد أفتى بثله علامة
 فلسطين الشيخ نصر الدين من أوائل كتاب الوقف إلى أن قال إن ذلك وإن كان زائداً فقد يكون لغنى راء
 المتكلم على الوقف والاصل الصعة اه (سئل) فيما إذا كان يده مسكة في أرض وقف سلطنة
 ولعمرو أيضاً مسد مسكة في أرض وقف سلطنة فنعز يد أرضه لعمرو وأخذ أرضه بدلها بطريق المناظرة
 ومضى بذلك نحو سنتين وسد ذلك مسكة بدون إذن من متولى وقف الأرضين ولا جازعته ولا وجه شرعى
 ويريد أن يسترد أرضه من عمرو ورد أرضه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قطع أراضي من
 قرية بجار يان بكها في وقف ورقي مسد مسكة جماعة وعلى القرية تصرف رجل من الجماعة عن مسد
 مسكتها يد بأجزاء العشرى فراغها ولم يجز ماظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفاً على الجازع ناظر
 الوقف المزبور لا على أجزاء العشرى (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمرو عن مسد مسكة في
 قطع أراضي وقف سلطنة التراضي وأجازه متولى الوقف بعوض معلوم ويريد أن الرجوع عن الفراغ
 واسترداد الأراضي متعلقات العوض المزبور فيه عن فاحش وأن المسد بسببها أو كسوم ذلك فهل
 ليس له ذلك ولا يصح بتمهاله والفراغ المزبور بهج (الجواب) نعم (سئل) في منوعة معلومة مشتركة
 مع قناتها من الخوص بين جهتي وقفين معلومين فتمطت القنات ودثرت واحتاجت للتعزيل والتعصير
 وتمطت المزبورة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة وتعينت المصلحة في إيجارها من نزوعها وبهرتها
 ويعمر قناتها وبهرتها يصرف في ذلك مبلغ من الدراهم من ماله ليكون مردداً على المالك لعدم مال حاصل
 في الوقفين بقى بذلك وعدم من رغبت في استرجاعها مد مستقبلة باجر مجمله تصرف على ذلك فاحشها المتولون
 على الوقفين من رجلين معلومين مدة سنة باجر معلوم من الدراهم ثبت لادى فاضى القضاء أنها جازع المثل
 وحكم بصحتها في حادثة الزاد واذن المتولون للمستأجر من بهرت المزبورة وكسبها بالتراب وتسو بها حتى
 تصير قالة للزراعة ويكون لهم ما حق القرا وفيها العير عنه المسكة وبالفراغ والبنية فيال يكون ما يفرسانه
 وينشأه ملكاً لهما وكتب بذلك محققه في عمل عضواً بعد ثبوته بالوجه الشرعى (الجواب) نعم (سئل)
 فيما إذا كان زيد غرس كرم معلوم قائماً بالوجه الشرعى في أرض ميريه وقوله فيما مسد مسكة في أرض
 معلومة فقصر عن مسد مسكة الأرض المرقومة لعمرو وباه نصف الفراس المزبور بيعاً باسم عيسى بن

الناس والله أعلم (سئل) في رجل دفع لفساة ثوباً لنفسه باجر فسلطه ونشره به على بالدار ودخلت الدار وتركته منشوراً فاضاع هل يضمن
 حدث غاب يصيرها عنه أم لا وهل إذا كانت تسفل لغير واحد وأعدت نفسه لذلك فضاوت بمزلة الاجر المشترك لم يوجد منها شيء هل
 يضمن مع هذا التقدير أم لا (أجاب) إذا غاب عن بصرها ضمن جميع قيمتها إذا قان لم يرد حرم جب الضمان وضاع من غير تصرف في
 الحفظ فالواجب على هذا التقدير الصالح على النصف جماعاً كما أفتى به أكثر المتأخرين والله أعلم (سئل) في رجل يقر بقر ية استأذن أهلها في
 إقامته رجل معين مكانه فأذوقه ثم أن الثاني أقام ثالثاً يقر بغير إذن من أوليها فاضاع قورته ما فعل من ضمانه (أجاب) لا ضمان على الأول لأنه

عأذون له من أهلها فها فعل وصاحب الثور والحيوان شاه من الثالث وان شاء ضمن الثالث التعدي الثاني بالدفع والثالث بالاشد ولا يرجع الثالث اذا ضمن على الثاني والله أعلم * (كتاب الولاء) * (سئل) في معققات من ابن معققة وأبناعتي معققة وأولاد من زوجه مستوليه لرجل حتى فهل ارثه لابن المعققة أوله ولا بناء بنه هو أم لا ولا دوزر وحت (أجاب) ارثه لابن المعققة لا بناء بنه لكونهم يحجبون بينه ولا لازر وحت ولا أولادها المذكور من لانهم أوله ولم تغت بعد وحت أولادها حكمها والله أعلم (سئل) فيما اذا مات قرق عن ابن من صلبه وعن زوجته وعن ابن ابن سده ثم مات ابن الرقيق (٢٢٢) أم أو أخوة لأم وعن ابن ابن سيد ولداه ثم مات ابن ابن سيد ولداه عن شقيقة قبل أن يتناول تركه الرقيق لكونه

معلوم من الدراهم وأجاز المتكلم عليها الفراغ المذكور وكتب بذلك شجرة شريعة فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعي (الجواب) نعم (سئل) في مزرعة تيمار به ملاصقة لأرضي قرية وقف ولاهالي القرية مشد مسكة قديمة في أراضي المزرعة فاجرها تيمار بهما من اجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) تؤجر صاحب مشد مسكتها بما حوز ولا تؤجر غيره الا اذا أدى ذلك (أقول) وبذلك أفنى الشيخ اسمعيل أيضا (سئل) في ذي مسكة في أرض وقف تركها ثلاث سنوات اختيارا منه بدون عذر شرعي فهل سقطت مسكته (الجواب) سقطت حقها بالترك المذكور كما أفنى به انفير الزملي (أقول) وبمثله أفنى المرحوم الشيخ اسمعيل وبأن مشد من المعروضات (سئل) في مشد أراض وقف وتيمار وله فيها مشد مسكة غرس فيها أشجار بدون صريح الاذن ولم يضر الفراس المزور بالارض مع اطلاع ناظر الوقف والتيماري على ذلك ورشاهم به فهل يجوز له ذلك (الجواب) نعم كما صرح به في الجرحى القنية وعبارته وفي القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم في الارض الموقوفة الم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حفر الحياض وانما جعل المتولي الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قاله مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العمارة فيها ما اذا كان فلا يحرم الحطو والغرس والحائط من زاهم الجود الاذن في مثلها اه بحرم كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف (سئل) فيما اذا كان الوقف جامع أرض سليخة معاملة غير صالحة للزراعة فاذن متولي الوقف لا يجرها واصلاحها وبكسها وزايعها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد بذلك كله في ست سنوات حتى مات المتولي وقول الوقف غيره هو يرد دفعه بزيد بعد نهاي دون وجهه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث ثبت له حق القرار فما يتبقى يده بالجر مثلها أو بان يؤدى قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور (سئل) في رجل له مشد مسكة في أرض وقف سليخة فأقر في مرض موته أنه مملك المشد زوجته ومات عنها وولد الناظر ذلك ولم يرعه فهل يكون التملك غير صحيح والناظر تقبض المشد لمن شاء (الجواب) نعم (سئل) في رجل به تيمارها في وقف وعلمها عشر لجهة الميرى فعت تكلم تيماري ولجاعة في أرضها مشد مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزورين عن مشد مسكته بدار الاهل لذلك باذن متولي الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا يتوقف صحة الفراغ على اذن صاحب التيمار (الجواب) نعم لأن التيماري ليس له شيء في الارض حتى يتصرف فيها وانما التصرف في الارض الموقوفة قتلوا ليس كما هو مأخوذ من كلامهم (أقول) وبذلك أفنى أيضا المرحوم الشيخ اسمعيل الحائلي مفتي دمشق في كتابه فتاواه (سئل) في أراضي وقف معلومات جارتها في مشد مسكة زيدونتها في مشد مسكة عمرو يرد عمرو أن يمسحها فاذا خرج ما دوز يدا كثر من الثلاثين زعم أن له رفع يد عن الزائد والتصرف به بدون اذن مسكه ولا وجهه شرعي فهل ليس لعدم ذلك (الجواب) حيث كان كل منهما متصرفا في حصته الجارية في مشد مسكة فليدفع ما يخصها لجهة الوقف زائد عما يزعم أو ناضفة بحسب ما يوزع الزائد من يد الابو حه شرعي (أقول) هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقر بان حصته الثلاث فان أقر بذلك يكون اقرا اياه

يتناول تركه الرقيق لكونه لم يعلم أن الرقيق عقار وظهر الات للرفيق عقار فهل لشقيقة ابن ابن سيدة المتوفى مطالبة بمخصص أضافها من تركه الرقيق والدعوى على ذي السبد على خلفات الرقيق ان كان معقرا أو باقيا في الرق ولو بعد خمس عشرة سنة أم لا (أجاب) الرقيق لا يملك شيئا وان ملك فكل شيء حصله من المال لمالكه وان ثبت عنه فكل شيء حصله بعده فهو موروث عنه فيقسم على فرائض الله تعالى وزوجته البن والباقي لانه وبوت ابنا محقق ورثته ما ترك هذا الابن لأم سده ولا أخوته لأمه الثالث والباقي وهو النصف لابن ابن المعققة وبوت ابن ابن المعققة جرى ما ورثه منه على ورثته فيكون نصفه لشقيقته وما فضل لأقرب عصبية وان لم يكن له عصبية رده على شقيقته المذكورة وأما الدعوى بعد خمس عشرة سنة فمقدم عليها

لا لعرض الامر السامعاني ليقول القضاء التخصيص بالحوادث فان وقعت وكانت غير مستثناة من الامر السلطاني بالمنع لاستسمع والا تسمع والله أعلم * (كتاب الاكراه) * (سئل) في امرأ ماتت عن زوج وصغير منهن وعن أبوين أكره الزوج ويعد موضع الاوين بينهما على خلفتها على أن يقر بانه لا يستحق قبل نسيبه منها قاهل يصح اقرارهم مع الاكراه أم لا وتستم تركتها على فرائض الله تعالى (أجاب) لا يصح الاقرار مع الاكراه والاجاب أيضا الارث جبري فلا يصح قوله لا يستحق قبل نسيبه من خلفتها شيئا في البزاية وكثير من الكتب لو قال تركت حتى من المبرات أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه وفي جامع الفصولين في الفصل الثامن

والعشر من دفع جسم تركه الميت الى وارثه وأشهد على نفسه أنه قد رض منه جميع تركته وله ولم يبق من تركته قليل ولا كثير الا ستوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انها من تركته والدي ولم أقضها قال ألم أقبل بينته وأقضى له بها أرباب ان قال قلد استوفيت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقضيت كله ثم ادعى على رجل دين الا بيه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين اه فقد علمت بذلك محبة: عوى الزوج بنفى زاه وأعلمه عند نفسه انه لما ترك تركه وجعنا فاهم والله أعلم (سئل) في أهل قرية يزعمهم الحاكم بان يكفون في مال زعم من جانب السلطة الغلبة وله بدعيه وقد دوة على قتلهم ونهب أموالهم وغلب على ظنهم ايشاع ذلك عليهم ان يكفوه (٢٢٣) فكيف لو خشيت اتعاق ذلك عليهم هل يلزمهم

المال بذلك أم لا (أجاب) لا يلزمهم المال بذلك ولهم الفسخ اذا زال الاكراه كالبيع ونحوه اذا علم بدلالة الحال أنهم لم يتنولوا أمره يقتضيه أو يقطع أيديهم أو يضر بهم ضرر يخاصون على أنفسهم أو تلف عضو لهم فينبذ يكون اكراهها منه ولو لم يكن الاصر سلطانا على ما عليه الفتوى صرح به غالب علما شارحهم والله أعلم (سئل) في ذى ولاية على قرية قادر على إيقاع حرب وجنس نجسين باهلها طلب من رجل منه بيع عقاره بها فباعها فاعلم انه إيقاع ذلك به وأقر أنه قبض ثمنه كذلك مع ان قبضة المبيع أضاعا أضاعا الثمن هل ينفذ هذا البيع على هذا الوجه أم لا وان كتب له قاض على صفة الطوع والاختيار وعلم المفسد ويكون الاعتبار للماني نفس الامر لا لما كتب (أجاب) حيث علم بدلالة الحال أنه لو لم ينع وقعه به

لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فيترج الزائمين يدهم لا بقراره حيث ادعاه الاستحسان ما ظهر له والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كانت مزرعة سلطنة في وقف أهل تحت نظارة رجل من مستحقين هو قاض زبدي مدمعة معلومة واستوفى من يدينه في المدة واستأجرها عمر ومن الناظر المذ كوردة أخرى معلومة باحوة معلومة والا ادعى ان له بالمستأجر السابق المزرعة بمسند مسكته وانه وقفها على جماعة منهم عمر والمذ كور وجميع صلواته قاض حنبلي حكم بعهت وقف المسكته على مذهبه ثم أنفذه حا كرم حنبلي ببناء على محضته على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأبقى مقت حنبلي بعدم محبة الوقف المذ كور وعدم محبة المسكته المذ كور وتكون الحكم غير واقع موقعه الشرعي لانه مبني على محض حكم الحنبلي وقد ظهر عدم محبة فهل لا يعمل بالصل المزرعة وحيث كان الحال ما ذكر (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب ان تنفيذ الحنبلي لذلك غير واقع موقعه الشرعي لانه مبني على محض حكم الحنبلي وقد ظهر عدم محبة وهو لا يوافق مذهب الخليلية حسيما أفنى بذلك مقتهم باقتلاذ ذلك عن كتبهم المعتمدة بما لم يحسن ان أصل المسكته لا تكون عندهم في الاراضي الموقوفة كالمزرعة المذ كور ولا تكون في الاراضي الخراجية السلطانية اذا أحيها رجل باذن الامام وحزنها وكسبها بالتراب وصار يؤدى خراجها وزرعها حتى ساغ له التصرف في ذلك تصرف الملك في أملاكهم اه ولم يقع الحكم في فصل بمحذوفه أصلا حتى انه اذا حكم بخالفه لا ينفذ على أحد القولين وان كان المقتي به خلافة كافي التنوير والمقتي وغيرهما من المعتبرين في المذهب النعماني في المقتي والقضاء في محبة بغيره بخلاف رأيه ناسيا وأعمادا لا ينفذ عندهم به يبقى ومثله في التنوير والجميع والوفاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفنى به الحنبلي المذ كور حتى يقال فيه ما نقلوه في المتن وغيره باحسانه واذا وقع اليه حكم قاض أمضاء الاما خالف كتابا أو سنة أو اجاعا حتى يعض بغيره التنفيذ المذ كور والله سبحانه الوفاق الهادي وعليه اعتمادى وقد أفنى الشيخ محمد الحنبلي على سؤاله في الهم في مسند المسكته ونص في جماعة فخره ان يدعى مسند مسكته لهم في قطع أراضي وقف بدون اذن المسكته على الاراضي المذ كور ففعل يصح الفروع المذ كور وان لم ياذنوا وتوكل الحنبلي بالبيعة أم لا فاجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الهلسية وأوقاف المساجد ونحوها وما اذن المسكته على ذلك ألم ياذن بل لناظر ايجارها ومصرف آخرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ الا فيما يقع من تولد وقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم كتبه الفقير محمد الماني الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أى كتاب نقل (سئل) فيما اذا كان لزيمه مسكته في مزرعة جارية في تمار وأوقاف فخر عنهما العمرو بكر فخر غاشع عمال العمرو الثالث ولكبر الثالث ومصدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بعهة الفراغ وان صدر بدون اذن من المسكته على المزرعة كما شرعيا موافقا مذهبهم مستوفيا ثم اعله بعد الدعوى الشرعية وكتب بذلك محبة فهل يعمل بمقتضى ما بعد ثبوته شرعا (الجواب) حيث حكم كما كرم يرضى للمو افق مذهبه مستوفيا ثم اعله الشرعية يعمل بمقتضى

ضربا شديدا أو حبسا شديدا فالبيع غير نافذ والا فخر غير صحيح فالعمره فسخه والاعتبار للماني نفس الامر لا لما كتب في الصل هذا وأما الربا لعين الفاحش فقد أفنى به كثير من علما تناوله الفروع واجمع المتأخرون عليه وعلموا الاول بأنه أرقق للناس فلو رآه القاضي وحكمه بفسخه فلو قول صحيح أفنى به كثير من علما تناوله أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في بيع صابون معين وكاله شرعية ببيع الوكيل ما أمره الموكل به بعتا من عشرة فترشوا سلمه للمشتري ثم ان الموكل أرفع الموكل وأكرهه وهذه الأحكام تحقق أنه ان لم يطلع فيما يأمر به أوقع فيما هتده له لقدرة عليه فكتب على نفسه ما أمر به من كل الموالم اليه بأنه يستحق في ذمته خمسمائة قرش وعشرين

فرضنا ان اكرأ الاوجه شرعاً من الخوف وكذا به رجل هل اذا ثبت أن اقراره كان على الوجه المذكور بطل اقراره ولا يستحق عنده الا المائتين والخمسة التسعين الرابع ما يلزم التكفل ثبوت (أجاب) الاكرأ بعدم الاختيار فلا صحة للاقرار مع الاكرأ لان محضه يعتمد قسماً المهر وقد قامت دلالة على عدمه والاكرأ فيه يكون باسما منه اذا قال المتكفل لرجل امان تقرب بكذا والا اقول ان الظاهر خلافه لثبوت ما لا يوجد كذا او نحو ذلك قال في الحاشية الزاهدي في تخلف الاكرأ بعد أن رخص النجيم الا انه قال المدينون لدايته اندفع الى القضاء واقر أنه لا شيء لك على والا اقول ان ما في ذلك ذهب شمس المالك فدفع (٢٢٤) واقر أنه لا شيء له عليه فهذا في معنى الاكرأ وله ان يدعي عليه اه (أقول) فاذا كان

الرجل له جرافة وهدي من يسمع كلام الغماز وقال ان لم تقرب بكذا أي بشئ لا أصل له أسى بل الى من يأخذك بمجرد كذا ويغلب على ظني انه قد ذلك فافر كذا لا يلزم ما اقره على هذا الوجه وهو صريح كلام ائمتنا اذا بطل بشئ الاكرأ على الوجه المذكور عن الامصيل بطل عن التكفل اذ قد تبين أن لا بد على الاصيل يصلح أن يطالب به ولا صحة لكتفاله من التكفل بدونه والله أعلم (سئل) في ذي حوته الكتابة على مجلس يكتب ما يورث به مما ينصل اوقع القبض عليه ما كماله المتكامل عليه واتهمه بأن سوا بشئ اودع عنده ثلاثة آلاف من القروش فهدمه بالضرب الفاحش حتى اقر لدى قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل ينفذ اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا ينفذ اقراره الا بالشرط لصحة الاقرار ففسد الاقرار عند فوات الرضا وهذا باجماع المسلمين

الرجل له جرافة وهدي من يسمع كلام الغماز وقال ان لم تقرب بكذا أي بشئ لا أصل له أسى بل الى من يأخذك بمجرد كذا ويغلب على ظني انه قد ذلك فافر كذا لا يلزم ما اقره على هذا الوجه وهو صريح كلام ائمتنا اذا بطل بشئ الاكرأ على الوجه المذكور عن الامصيل بطل عن التكفل اذ قد تبين أن لا بد على الاصيل يصلح أن يطالب به ولا صحة لكتفاله من التكفل بدونه والله أعلم (سئل) في ذي حوته الكتابة على مجلس يكتب ما يورث به مما ينصل اوقع القبض عليه ما كماله المتكامل عليه واتهمه بأن سوا بشئ اودع عنده ثلاثة آلاف من القروش فهدمه بالضرب الفاحش حتى اقر لدى قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل ينفذ اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا ينفذ اقراره الا بالشرط لصحة الاقرار ففسد الاقرار عند فوات الرضا وهذا باجماع المسلمين

الرجل له جرافة وهدي من يسمع كلام الغماز وقال ان لم تقرب بكذا أي بشئ لا أصل له أسى بل الى من يأخذك بمجرد كذا ويغلب على ظني انه قد ذلك فافر كذا لا يلزم ما اقره على هذا الوجه وهو صريح كلام ائمتنا اذا بطل بشئ الاكرأ على الوجه المذكور عن الامصيل بطل عن التكفل اذ قد تبين أن لا بد على الاصيل يصلح أن يطالب به ولا صحة لكتفاله من التكفل بدونه والله أعلم (سئل) في ذي حوته الكتابة على مجلس يكتب ما يورث به مما ينصل اوقع القبض عليه ما كماله المتكامل عليه واتهمه بأن سوا بشئ اودع عنده ثلاثة آلاف من القروش فهدمه بالضرب الفاحش حتى اقر لدى قاض بذلك فكتب عليه بذلك هل ينفذ اقراره بذلك أم لا (أجاب) لا ينفذ اقراره الا بالشرط لصحة الاقرار ففسد الاقرار عند فوات الرضا وهذا باجماع المسلمين

فله الامتناع عن دفع المقر به المقر به ان لم يكن دفعه له استرداده نعم ان كان دفعه له مكرها والاكرأ يعلم الرضا يفسد كل أمر يتوقف محض عليه وقد رفع عن هذه الامة بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ومساائل الاكرأ لا تخفى علي من اتقى الله تعالى وخشى الرحمن وعمل ليوم تتكشف فيه الابطار فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اعز بن الجابر والله أعلم (سئل) في كبر عندهما الحاجب عليهما عند اراة دخول زوجهما بالانابة تبعهما لهما من عقار وكروم ففعلت حين لم يتجسدا من ذلك هل ينفذ بيعهما أم لا وحكمهما حكم المكره في ذلك (أجاب) لا ينفذ بيعهما وحكمهما حكم المكره قال علماءنا

والاقراس

منع الزوج زوجته من أهلها حتى تهب له المهر تكون مكروهة والهيبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقهاء في جعفر
 من منع امرأته عن السير إلى أيها الآن تهب مكرهة وافوهيت فلهية باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والزبارة وكذلك ذكر في التتارخانية نقلا
 عن التنبائيع ونظم هذه المسئلة صاحب التنوير الشيخ محمد بن عبد الله الفرائسي في منظومته السجدة بقية الاقران في ثلاثة أبيات
 مشثلة على الحشوف قال ومنع امرأته عن السير * لاهلها باصاح تضي مأربا الا اذا تسقط عنه المهر * ففعلها لا عذر * قد كرا
 لانها قد زلت في الحكم * منزلة المكروه هذا فاعلم ونظمها وتظهر في بيتين سابقين (٢٢٥) عنه بقوى ومات زوج جعفر من أهلها

والغراس قال العلائي في شرح الملتقى وعاز عندنا بالاركان خلافا للائحة الثلاثة يسع السرقين بالكسر
 معرب تركين بالفتح الروث وفي التمر نسالة والبرجندى وجيع ماسوى الانسان لانه ينفع به
 لا يستكثر الى بيع من غير كراهة من السلف وان كان تحسبا والانتفاع بالكسب في الحكم اه غف جازيعة
 يكون مملوكا ومسلوكا ورثة ورثة كروا وانما أفتى المرحوم الوالد على اخذنى العمادى رحمه الله تعالى
 بأنها ترضى في المسكة اذا كان في الارض غراس وان لم يكن في الارض ترابه ولا سرقينه ولا غراسه وانما حوينا
 وساءوا وجعلها قابله للزراعة وثبت له بذلك الحق القراء المعبر عنه عند المسكة فافى وأنى وعى نفث بذلك
 وما رأيت أحدا من أحدادى أفتوا باره في ذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أو لا فان كان الاول ورثة جعفر
 ورثة كروا وانما أفتى الثاني فلا يرثه أحد من ذكروا لأنى واماعدم افتاى باره في فلما عتدى من
 الشبهة في ساعلى ارث الولاد فان النساء ليرثن في الولاد الحق بمجرد النساء لمن من أهل الجهاد وكذلك
 المسكة حتى بمجرد والنساء لمن من أهل الزواجات ان شئت امرأه صديقا فاعتقه أو جاهدته فاسترق أمرا
 فاعتقه فاذا مات فلها ولولاه لها تأهل بذلك بسبب شرائها أو جاهدتها وكذلك اذا فرغ لها رجل من مشد
 مسكة أو حترت واستفتت مسكة بطريق شرعى لانها تأهل بذلك وصارت من أهل الحرب والكنيس هذا
 ملاح في خاطرى والله سبحانه الموفق للصواب وسئل الوالد رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت
 منهن وعن أخت لأم وأولاد أخت وخلف تركه ومن جلتها مسكة أو أراض فيها غراس وبناله
 وأرض موقوفة تابعة للبنت فمن يتفحص بذلك ومن ربه الجواب تقسم تركه من غنائه أسهم للزوجة ومن
 ذلك سهم واحد والبنت سبعة أسهم فزادوا لئلا ين ذك بعد فقتر البنت الموقوفة مع أمها جامع
 الغراس والبناء ومسكة الأرض الحاملة للغراس الموقوم كالتقدم للام سهم واحد والباقي للبنت والام اراضى
 الموقوفة فعلى حسب شرط الوافق وسئل المرحوم الشيخ اسمعيل في رجل شره سلطانا بمن خاضعت حاكم
 البلدة تصرف في قطع سلاح بمن أراضى الخاص خمس عشرة سنة باذن صاحبه ودفع المربط وله أخت قامت
 الآن تعارض في الاراضى الموقوفة متعلقة بالان اراضى قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنهما
 جميعا وان الاراضى تتكون ميراثا عنه لهما فهل الاراضى الخاصة السلطانية لا تورث أجاب الاراضى
 السلطانية اراضى بيت المال لا تورث وانما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى أمرها اليه الى
 القادرين على اصلاحها ومن الرجال ولا حظ للنساء فيها أو اما منهن البناء والغراس فهو مملوك لا يرثه بابه يقسم
 بين الورثة تعالى في رضائه تعالى اه (أقول) وقد أفتى الشيخ اسمعيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب
 ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت وبنتهم مسكة في أرض تنسابة فافى بانتقالها لابن فقط وبأنها
 لا تورث وفي موضع في رجل مات عن أولاد اثلاث ومسد مسكة في اراضى وقف سلاخ فافى بان للموتى
 أن يوجه الميراث اراضى موضع في رجل مات عن بنتين وأخ وخلف مسد مسكة أرض وقف وغراسا فافى
 بعض الارض فسلم الموتى الارض السليخة لا عذر فقط فافى بان للموتى ذلك والبنتين ثلثا الغراس وفي موضع

(٢٢٦) - (فتاوى حامدية) - ثاني) وان بعد موتى واحد منهن مات عن غيرها وبما قبلت اهل الرضا بقى يعقون النساء تركه
 نفي يطلبون فيهن القسمة كما يطلبون القسمة في الاموال والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (سئل) في
 من يشبه باعته في مرض موته كمالا ليعطى كراهيها وامتنع من ابن صغيره ليقبض بها أم لا (أجاب) لو سوى ابنها فبيع البيع الواقع على جهة
 الاكرام وان تناولته الايدي بخلاف سائر البياعات اذ هو حق العبد ونها والله أعلم * (كتاب الجبر) * (سئل) في صغيرة لها وصى ادعت
 البلوغ في سن يمكن تصديقها فيه فهل تصديق بلايين أم لا وهل يشترط حضرة الوصي على دعواها البلوغ أم لا وهل تصديق في دعوى الرشد بمجرد

يسمع القاضي ولو في الدين بئنه فالواو يقولهما يبقى وفي نصيب الشيخ فاسم قول صاحبين يسع منقوله ولا يسع عقاره وفي رواية يسع العقار كما يسع المنقول وهو الصحيح وما أكتبته ما نابا قال أصحاب المتن بحسبه القاضي ليسع ماله لا يسع ماله قال الشراح لان قضاءه واجب على مومراة في دينه وهذا عند أبي حنيفة وقال أصحابه يسعه القاضي حراء لأصله لا امتناع وعجز خصمه لقصر الباع والقاضي نصب بخلاف العاجز عن الوصول الحق له سامع من خصمه لا يباي المطلق الحرام ولا يكثر بل يوم الواو قالوا ويقولهما يبقى وقالوا اذا كان له ثياب لبسها او يكتفي بدونها يسع ثيابه وبعض الذين بعض ثيابها يشتري بباقي ثوبها ليسع لان قضاء الدين فرض عليه (٢٢٧) فكان أولى من الفعل قالوا وعلى هذا اذا كان له مسكن وعكسه

أن يجتزئ بعماديه يسع ماله يحتاج اليه في الحال حتى يسع البدن الصنف والنطع في الشتا ولا يب أنه يحبس بالاصالة وابنه بالكفالة وفي البراز به من كمال القاضي من العاشر في الحبس فيمكن المكفول له من حبس الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا (أقول) وأمر الدين بالفقر أقتل الاجال وأضر في الدين من خباثت الاعمال وعلى الله تعالى اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في صغيرة لها حدة أم تم تحصر على مالها واتسعه يدها عليه ولها أب مسرف مبذر يخشى على مالها منه اذا تزعم من يدها أم لا (أجاب) نعم هي أحق بذلك اذا تصف بذلك منع من مال نفسه خسا وعشرين سنة عند أبي حنيفة وعند صاحبيه لا يدفع له ماله حتى يؤاس

بأذن المتكفل في الاراضي البرية كان له ملك الا تحرق الطلب لا يهل حق الغالب الى خمس سنين * اذا غاب من له المشد وعال الارض ثلاث سنين فالتكفل يخفى في وجه الارض اقرب الغائب من له حق الطابو أو الاجنبي وليس هذا مثل الموت (أقول) أي لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن توجهها المتكفل لاحد لا خيار له بل ينتقل الابن بجما كما ياتي قريبا * اذا وجهه المتكفل اراضي الصغار لأجنبي لهم * أخذها بعد البلوغ الى عشرين سنين * لا يعتبر التفويض من غير اذن صاحب الارض أخذ العشر والرسم في سنين متعددة لا يكون اذا بل لا بد من الاذن صريحا (أقول) سياتي نظيره وهذا المختار لما اتى به العسامة المرحوم الشيخ اسمعيل من ان أخذ المتولي والتماري المرتب على الارض اذن في التصرف فتنبه لذلك * اذن احد الشركاء في التبرار يكفي في تفويض المزرعة * التصرف في مزرعة بعد رفع حصصهم اذا اذافيرهم ان وعيوا شيئا واخذوا منهم دراهم فطاس صاحب الارض ان ينعهم من الرعي * الاراضي المتروكة التي في تصرفات بعض اهل القرى من غير زراعتها اذ ارب بعض الناس ان يتخذوا فيها طريقا ومرا لدوابهم ليس لهم ذلك جبرا وليس لصاحب الارض ان يأخذ منهم دراهم * ياذن لهم بذلك * يأخذ العشر والريسم لا يسع ما حق الطابو * اذا غاب المتصرف في المزرعة فاحد عشر جل فيها بناء بآذن الزعيم السبأى ثم حضر المتصرف دفع ذلك البناء * اذا لم يوجد واحد من المذكورين ممن له حق المتشدد في الترفي فالتكفل على الاراضي يوجد لكل من يريد وليس ان يوجه ذلك لنفسه ولا يبيعه ولا يهدى ولا يهب ولا يهب * اذا مات من له المشد عن بنت أو متنت البنت عن قوله بعد عرضه عليها وطلب اخو المتوفى لا يوجب ان يأخذها باعطا لها ولا يوجب المتكفل الدليل بوجهه لمن اراد (أقول) يؤخذ من هذا ان من له حق الاخذ بعد الاذن اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بغيره ما اذا لم يكن الممنوع موجودا فان الاخ رتبته بعد البنت كما ساول هذا المعروضات فبم ثكن البنت موجودة ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة وامتنعت لا ينتقل الى الاخ بل يكون بغيره الاجنبي فالحيار للمتكلم ان شاء وجهه وأوليه والله تعالى أعلم * الارض تنتقل من الام لابنها بما نال لكن الا عشر سنين يكون بالطابو ولا يكون لبنائها حتى الطابو * ارض لا تحت لا تعطى للاخ بالطابو بل صاحب الارض يخير (أقول) علم من هاتين المسألتين ان ما ساول هذه المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ الخ لا محال فبما اذا كان المسترجل اما لو كان امرأه أو فليس للبنت ولان بعد ما حق الاخذ وانما يعطى لابنها بما نال وحدها لا تفسيره والاجنسي سواء في وجهه صاحب الارض المتكفل عليها ان اراد بغيره قوله فيما رأت المرافعة ان توجه الارض لابنها فقط فقولها فقط يشعر بان ارض المرأة لا يستحقها غير ابها عند عدمه والله تعالى أعلم * ليس لاولاد العم حق الطابو * اذا مات من له المشد وفي ممتدين للميرى ولغيره لا يباع المشد لذلك وليس لاحد ان يقول ان اوفى الدين * وأخذ المشد ولو يسع واخذوا أحد أو في الدين ثم طلبه الابن يأخذ بجما * الارض المحلولة في قرية لو اطيها صاحبها لاهل القرية في اخرى فصاحب الضرورة والاحتياج اليها من اهل القرية يأخذها ان

من اراد شدة ولا يجوز تصرفه فيه كيف ماله والله أعلم (سئل) في شخص لا ولى له أخى البالغ فترجى ثم ادعى الاتان له لم يكن بالغاً ذلك ولم يثبت أنه حدث ذلك من ارادها فبطل بصح جوعه من الاقرار بالبالغ فبنت عليه بطلان عقدا النكاح لكونه عند الصغيرة حين صدور (أجاب) ان كان حين ذلك بالغ منه اثني عشرة سنة فلا ينفذ جوعه ولا يصح في نقل ما خلا ينفذ نكاحه والله أعلم (* كمال الذوات *) (سئل) في السيد اذا أمر بده بشره أو بده الكسوة هل يكون مأذونا حتى اذا تلقى وقد بشره ببيع فيه ان لم ينده السيد واذا أبيع ويشتري فسكت يكون مأذونا وهل يكون مأذونا قبل العلم بالاذن أم لا (أجاب) اذا أمره بشره أو بده

كأن الطعام والكسوة لا يكون مأذونه لانه استخدا ولم يرض مأذونه لتضر واذا لم يرض مأذونه فعلق تركه من لا يباع فيه وأما اذا اراد السيد بيعه ويشتري فسكت فانه يكون مأذونه الا اذا كان المولى قاضيا كفى الظهير به ولا يكون مأذونا قبل العلم بالاذن الا في مسئلة ما اذا قال السيد لاهل السوق يا بوع اعدى ولم يعلم العدول والله أعلم * (كتاب النصب) * (سئل) في رجل أخذ لا تحرسكنا بغير اذنه فانقضت عنه ونصبت نقضا كثيرا فاشغاف الحكم (أجاب) مالها بخير ان شاء أخذها طوعة وضنه نقصان وان شاء طرعا على الغائب وأخذ جميع قيمته والله أعلم (٢٢٨) (سئل) في رجل استهلك مصاعنا عشر كايمنه وبينه وبينه زوجته بغير اذن من الاخت

فماذا يلزمه (أجاب) ضمن قيمته من خلاف جنبه ان كان من الفضة ضمن قيمته من الذهب وان كان بفضه فبعكسه ولا يجوز ان ضمن قيمته من جنبه الا اذا ساءت وناظر ارام من الربا وقد ارتكب معصية بالاستهلاك بغير الاذن فيعزى والحال هذو الله أعلم (سئل) في بكر صغيرة زوجها ابن عمها بالولاية عليها وقبض من مهرها شيئا واستهلكه ودخل بها زوجها وبلغت عنده ومات ابن الدائم السزج وبرز شخص يطالب من الزوج ما بق عليه من المهر ويقول وكذا ابن عمها قبل موته في قبض ما بق من المهر وذلك على عادة الفساحين وجورهم على حرهم وكلامهم لوردهن فهل لامرأة ان ترجع على ترك ابن عمها بابتائله من مهرها واستهلكه وبيع هذا المتعرض عن الزوج (أجاب) ملقبه ابن المهر واستهلكه مضون عليه لانه متعدي فوخذ من تركه

نخص سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ * الشر من السبابة والزعم اذا فوض احدهم فليس لغيره معاوضته (اقول) لكن لم ياذن له مشاركة الاذن في اخذ العشر من الارض المفوضة كسأني ليس لابن الابن حق الطاو (اقول) سأني ما حيا الفمحيب جعلوا ابن الامن كالان في انتقال الملة الى الا ان يقال انه مثله في الانتقال اليه جانا والمرد مما هناله لا يورثه من الطاو فلا منافاة تأمل * مزوعة الصغير او الاسير لو مضت ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير بالطاو المزوع ولا يصح ان تكون بدل صلح * تفويض اهل المزرعة لغيره * مزوع في تصرف يدا عاها عمر وودفع يده مقدار من الدراهم وصالحه على ذلك من غير ان يكون عشرة من السبابة لا يصح * الصغير الذي له حق الطاو في ارض لو اسقطه وصيه لا يسقط * عرض احد الشركين حصته من الارض على شريكه برسم مثله فامتنع عن اخذها فان فوض لاجني فليس للشريك ان يدفع له مادفعه الاجني وياخذ الارض * اذا فغل رجل بقا سعية بغير اذن السبابة والزعم وجعلها مزرعة فالسبابة يأخذ من رجل مقدار من الدراهم بقوضها اليه هذا أولى * اذا مات العبد عن غير نفو بعض لا تنتقل الارض لولاءه ويعطى السبابة لمن اراد * متوفى ولو اعطى الارض بنقصان فاحش عن مثل الطاو فلمتولى حالان بقول سئل لمثل الطاو والا اعطى الفهرل * مزوعة القاصر اذا فوضها وليسجل رجل ثبات القاصر قبل البلوغ فليس السبابة ان يأخذها من محلول القاصر والنفو بعض الاول نافذ * عطل رجل ارضه ثلاث سنوات ومات ابن قبل ان يفوض السبابة الارض للغير فانه لا ينتقل لابن جانا * اذا وجه وكيل السبابة المزرعة لمحالها بنقصان فاحش ليس السبابة ان يكمل الى مثل الطاو واذا كان ذلك في ارض الوقف فلمتولى ان يستكمل مثل حقته * اذا غلب الماء على مزرعة بدلتاين سنة ثم انحلى عنها الماء فانه ان يضطها او يتصرف بها * لمصاحب الارض المحلولة ان يعطى الابنة و زوجته زيادة على مثل الطاو وذلك صحيح معتبر (اقول) تقدم قبل هذا انه منوع من اخذها لنفسه اولاته لامر السلطان بذلك الا ان يفرق بانه هنار ذاع على مثل الطاو قاتل رجل تحت يده ارض وقف وفي تصرفها الطاو اذا احدث فيها بناء فلمتولى ان ياخذها مثل من العرصة (اقول) اننى بمنزلة الشيخ اسمعيل فبين له بناء دار في قرية مير به بانه يلزمه احرة المثل فراجع * المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ احدهم حصته لاجني فليس للشريك الاستحوا في دفع مادفعه الاجني وياخذها (اقول) سأني ان العرل الحق بنصيب شريكه في المدة اذا وقع ما يدفعه لغير الان يفرق بين الطاحون والمشد قاتل * ليس لوصي الصغير ان يفرغ مزرعة الصغير لاجني ما لم يكن بغير نفو الوصي تفويض المزرعة لاجل الصغير او السعدون فتاوى به * في يدوا خيمه مزرعة عشر مزرعة ينهض ما في تصرفهم ما ماتت يد عن بنتين ففرض المصالح حصته عليهما فامتنعوا فاعطاهما المتكلم لغير الاجني وأادعوا وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه يرى خلط قبل مضى خمس سنين فليس لغيره ذلك المرحوم يحيى النقاري (أقول) هذا مخالف أيضا لما سألني من أن الشريك أحق من الغير لأن يجاب بان الحق هذا لا يثبت فلا ينتقل للشريك وان

ان كانت وقول الرجل وكفى ابنه قبل موته كلام مهمل باطل صادر عن جهل مغرط اذ لا ولاية لابن الم امتنعتا على المهر في حال حياته فكيف يترك له بعد موته فالواجب على الحاكم من جهل جهل عن مباشر مثل هذه الاعمال والله أعلم (سئل) في رجل أخرج فرسا من زرع فاشتريه من رجل فباعه لغيره من غير علمه وان لم يسمه بانه لاهل ما هو المختار وعليه الفتوى كفى بالخلاصة والبرازيه وجامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجل اشترى نورا وقبضه ثم ظهر فيه عيب فردده على باعه ثم ظهر له مسحق هل له أن يضمن المشتري أم لا (أجاب) ليس له ان يضمنه لانه يرى بالرد على البائع الغائب والله أعلم (سئل) في رجل باع حصته في فرس

[illegible]

زوال التمدد كالدوسوان كانت فيه على وجه العارية لها لا زوال لم يردها إلى الشرى والله أعلم (سئل) فأب قبض مهر بنته الصغيرة ومات بمجهل هل أبان ثقل الوترية أم لا؟ (أجاب) لا، لأن الأبيوة بمجهل فلا مطالبة لها في المهر كمواله أعلم (سئل) فزجل تعدى على فرس مشترك كعقل وغضبان بدأ أحد الشرى كعمد أن له عليه بناؤا وتعلقا عادة لاجل الفوليت ومات الولد منه فهل يضمن نقصان قيمة الأم؟ (أجاب) لا، لأن الأم لا يضمن نقصان قيمة المهر من الولد ولا يضمن عند نائمة الولد حثام تعدد علمه بتعميد طلبه وأيقه أعلم (سئل) فزجل أوسق فرسانا مشتركة على دين له عند أحد الشرى كقلب الشرى كامن التمر بالم

وهامنه فقال على ردها ولا تظا البهوان ضاعت عقده على هل يصح ذلك وانه ضمنان حصصهم أم لا (أجاب) نعم يصح ويضمن وهذا من باب
العين المتخو به وضمنها تصحيح وليس من باب الدين المشترك تأمل والله أعلم (سئل) في رجل له في فرس عشرة قرار يطاع منها خمسة لا يخر
وسلمها فباع هذا الأسترا - خر العشرة قرار يطاع وسلمها مع واحد من نتاجها ثم هلك عند هذا الأسترا فهل يضمن المشتري الأول قيمة حصه
البائع التي هي الخمسة قرار يطاع وعلى من عنده النتاج رد حصته في الموجود منه وضمنان ماله هل يضمن أم لا (أجاب) البائع الأول يضمن
من شاعن المشتري من قيمة حصه الباقية (٢٠٠) له في الفرس لتعدي الكل بالنسليم والتسلم وحق البائع المذكور في النتاج بقدر القرار يطاع

الخسة في الام بأن يطالب به
من هو في يده أن يبايعه
وأن هالكافضين قيمته
من شاء من اشتري وتسلم
أو باع وسلم وجود القبض
الموجب للضمنان وإن كان
الزواني في باب الغصب غير
معموهة لأن محله إذا لم يقع
عليها غصب أمّا إذا غصبها
من يد الغاصب غاصب
فهي مضمونة على غاصب
الغاصب كما أوضحته في
بعض الحواشي فتأمل والله
أعلم (سئل) في رجل خلع
امرأته لرجل آخر فباعها
وقررت بينهما وبنو زوجها
فهل يجب على ردها أم لا
(أجاب) يجب على ردها
ليعلمها قال علماؤنا من خلع
امرأته رجل حتى تزني بينها
وبن وزوجها يحبس حتى
ردها أو يموت في الحبس
نقله في منخ السفار عن
الخلاصة وغيرها والله أعلم
(سئل) في رجلين خدعا
امرأته رجل وفرقا بينهما
فإذا بانهما (أجاب)
يحسبان حتى ردها عليه
أو يموتا كما صرح به في

فتأمل والله تعالى أعلم * إذا قسم من له المشد الأرض بين اثنين وسلم الكل واحده منهما مقدارا منها بدون
أذن صاحب الأرض على وجه الهبة لا يكون مقصرا معروضات وفي هذه الصورة إذا مات عن أولاد
غيرهم ألهم أخذ حصصهم منها معروضات * إذا أعطى زيد وعمر واحد من زوجاتهما مقدارا من
أرضهما ثم تصرفوا في حصصهما أكثر من عشرين ثم ماتت فالتفتان مع دفع الطابو لصاحب الأرض وتعللا
بأنهما أعطيا الأرض لهما بالان صاحب الأرض ليس لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى الأرض ممنوعة
معروضات * أهل البدو إذا اشتوا في مكان أن كان الرسم موجودا في البئر يؤخذ من المسكن والأقان
كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والا فلا معروضات * إذا سلم الفارغ الأرض بلاذن صاحب الأرض
وتصرف في المروغ له بلاؤه وأراد الفارغ التصرف فيها أو ي صاحب الأرض الإبطال الطابو الجديد
تسلك ذلك ومات المروغ له بلاؤه وأراد الفارغ التصرف فيها أو ي صاحب الأرض الإبطال الطابو الجديد
فالمارغ ذلك ولا عبرة بأنه عبد الله أفندي (أقول) هذا صريح في أن قبض صاحب الأرض العشر ليس إذا
في التصرف وتقدم أضافي المسائل السابقة مثله وأنه مخالف لما أتى به الشيخ اسمعيل * فاصرف له مال
وله مشد مسكة أرض سليقة وأراد وصيه تقو يضمن بذاذن صاحب الأرض لضروره النفقة فالوصي ذلك
عبد الله أفندي * بعد اتقا المشد مسكة أرض سليقة من زيد إلى ابنه القاصر إذا فوض وصي القاصر
ذلك لعمره وبأذن صاحب الأرض ثم بلغ القاصر وأراد أخذها من عمره ذلك وفي هذه الصورة إذا تامل عمره
بأنه مضي بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن يسلمها للبائع ليس له ذلك معروضات (أقول) الظاهر أن هذا
فيها إذا كان التفويض بلا ضرر وقبره بنته ما قبله تأمل * إذا غلب الماعلى مسكة أرض سليقة فدل
يتمكن الزرع فيها وأراد صاحبها بعد انقطاع الماء تقو يضمنها الغير إذا ضم على ترك الزرع ثلاث سنين ليس
لصاحب الأرض ذلك معروضات (أقول) وجهه أنه في حال غلبة الماء أترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى
ثلاثون سنة كما صرح فلا تزول بالمصرف عنها لأنه معذور وكذا لو ترك زرعها بعد انقطاع الماء أقل من ثلاث
سنين فله التصرف فيها وليس لصاحب الأرض المتكلم عليها تقو يضمنها الغير المتصرف لأن الترك لا يعذر أقل
من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم * إذا تامل التيماري بعد تقو يضمن المزرعة المحلولة لزيد
عن عمره بأنه لم يوافق التفويض وزعم أنه يفوضه باليade لغيره ليس له ذلك معروضات * إذا وكل من له
المشد أخا في الزراعة وغاب ليس لصاحب الأرض التفويض للغير معروضات * في رجل يبيع بعسر وعن مشد
مسكته في أرض سليقة باذن بعض الشركاء في التيماردون بعض ليس له باذن العاوضة غايته أنه أخذ
ما يخصه من العشر معروضات * إذا ترك من له المشد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب الأرض
التفويض للغير وإذا ترك ثلاث سنين لصاحب الأرض التفويض للغير معروضات (أقول) يستثنى أرض
الصغار كما صرح قريبوا الله تعالى أعلم * إذا غلب من له المشد بالتركيب أحد التيماري التفويض للغير بالطابو
إذا كانت الغيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات من له المشد إذا مات بلا ولد كزوج صاحب الأرض

الخلاصة وغير هذا كره في من الغفاري كتاب الجنائيات ولا شبهة في وجوب التعزير عليها لانه في كل معصية ليس فيها
حسد مقدر وهذا من هذا القبيل والله أعلم (سئل) في فاض ظالم أمرت زوجته الموكل بأخذ ما يسموه بمحصول أن يأخذ من رجل مالا لاوجه
لاخذ فأنفذ له يضمن بعض الأخذاء القاضي (أجاب) يضمن الزوجان الأخذ لعدم حصه الامر في كل موضع لم يصح الامر لم يضمن الامر
لسماء إذا كان المأول لا يخاف منه ولم يحتل أمره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل غصب
منطقة وأساكنها ثم صالحهم بها على ذراهم معينة قبضها في المجلس قبل التفريق ثم أقبرها الغاصب فهل يجوز الصلح المذكور كور القرض من الزبور

[illegible]

للغير مع طلب بائى المتوفى بالطاوي قبل مرور ست سنين فاذا دفع فقاما دفعه الغير بلازم اعادة ضرر كان لهما الاخذ
 معروفات * اذ امان من له المسد بلا لود كرو خلف قاصره فغير ضرر ذلك صاحب الارض على وصى
 القاصره القاصره قفاى عن اخذ لهما اذا ن دفعه للغير فوجه لعمرو ثم اراد الوصى ان يدفع ماله دفعه عمرو ومن
 الطاوي من مال القاصره وبأخذ الارض للقاصره فذلك معروفات اذ افوض من له المسد بل بأذن النزع
 بلاذن صاحب الارض بعوض بل يقبضه وما قبل قبضه بلا لود واو ادر رتبته اخذ العوض من زيد ليس
 لهم ذلك معروفات * اذ اضى بعد التزام زيد نقتط الارض المحلول في زمانه او يعلم انهما حصل بل يكون
 الاعطاء للملتزم الجديد معروفات * المزرعة كانت تنقل الى ابن تنقل الى ابن الابن معروفات * اذ امان
 من له المسد عن ابن تنقل الى ابنه بجنايا بالطاوي سواء كان الابن صغيرا او كبيرا وسواء كانت معه للزراعة او
 للشمش (أقول) فائدة هذا النعيم دفع ما يؤوله وهو انما تنقل الى الصغير اذ لم تكن
 محتاجة للعمل كالمعد للشمش فنبه على انها تنقل اليه وان احتاجت لعمل كالمعد للزراعة والله تعالى
 أعلم * أرض الذى لا تنقل الى ابنه السلم معروفات * اذ امان بلا لود بعد اداء الدفوق مسد مسكت ونبه
 الزرع وفروض صاحب الارض المسد للعمرو يتصرف ورتبة زيدا بالارض الى ادراك الزرع باحة المثل له عمرو
 معروفات * اذ افرغ زيدا للعمرو عن مسد مسكت ارض سلطنة بلا معروفات صاحب الارض ولها للعمرو ونهاه
 عن اخذ التسليم من صاحب الارض قبل تسليم بدل الفراغ فاعدهم وتسكتا يسلم البديل بلا لود ثم
 مات عمرو بلا وادراود زيدا التصرف فيها كالاول بناء على عدم الاذن بالتسليم وان التوفى ليس يعتبر
 فهل زيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروفات * اذ ابيع السعدى اذ اوجبه التماوى الارض المحددة بل يدعى ان
 مقدارا قد نبتها كذا على وجه التضمن ثم منع زيدا من التصرف بما زاد على التضمن واو ادر توجبه الى اداة
 للغير ليس له ذلك معروفات * ليس الاغ لاو من احق من الاغ لاو فى الطاوي في مسد مسكت الارض
 الساخرة والعبرة في ذلك لا باللام معروفات * اذ اترك من له المسد فله ونظن في تفسير بلده فصاحب
 الارض مأمور بتوجيه الغير حالا اذ اوجبه التسليم الارض المحلولة للعمرو بموجب تسلم وختم ووزع
 فيها اربع سنين فام بغير التسليم بعد سئل الاول يزعم انه يختلف عمر اهل أن التسليم واختم لم يكن باعد
 الغزل ليس بلك ذلك بحسب القانون معروفات * اذ امان من له المسد عن قاصره وكانت الارض أرض
 كرم فوجه صاحبها للعمرو بالطاوي ففرض فيها عمر وكرما ومضى تسع سنين ثم بلغ القاصر وضعا الارض
 وكلف عمر اقلع الغراس مباشرة فصاحب الارض له ذلك معروفات * من له المسد اذ امان عن زوجة حامل
 لا زودا التسليم على توجيهه للغير قبل ظهور الحمل معروفات هذا آخر ما ايت بهما من نسخ النوا المختار
 وكأنه معرب عن الفاظ تركية كما يقبضه ظاهر هذه العبارات وقد غيبت بعض عبارات منسكرا كما هو والله

السبت يخرج بعد دخوله الضائع بان فيها غائبا واسمته عليه بشرى متقلب أخذته منه أو بعين قر شافقور أهل هي من ماله أم من ماله أصحاب الضائع بقدر بضائعهم (أجاب) هي من ماله لان ما لهم لانه تخطأ الخن صار مستحلا وكلا وتب الضمان فذمتها لما لو خد من ماله والضممان مقر ضلعه وإثباته أعلم (سئل في رجل مات عن ورثة وقد ترك بعضهم غائب فأخذ قهر وغلبتهن الترك كما أنصبا عليهم هل يتخص به الخاضر امضين للغائب حصة أم تكون على الكل) (أجاب) هو على الكل ولا يتخص به الخاضر حيث لم يوجد معناه لوجب الضمان لحجة الغائب وإثباته أعلم (سئل في رجل له في أرض وقف حصصه ثم يفتق ويأخذ من أهل بله أن يخرج منها جهازا يستعملها دون أصحابها البقية أم ليس له إلا بقدر حصته

(أجاب) قلنا نعم الملة الذي يستحقه * وذلك نصف السدس لأغير ذلكا * ويمنع شرعاً أن يضم زيادة له حيث كان الأمر في سؤالها
 وبارئ خير الدين رهن خطه * ورجل ما مداد اشتهى المالكا
 سلم يمينه إلا قات برضاه فعله * وما أتى تكرر رتبته في الدين نازكا (سئل) في منافع العتق لا يستلزم أثمان المالك بعد مدة سنين هل
 تبطل أجرة ثالث السن بكونه أم لا (أجاب) لا تبطل بل وارتبه يقوم مقامه في طلبها وأن قلنا بكونه يبطل الأعداد والله أعلم (سئل) في ذي نبت
 عليه أنه ينفى في ساحته لغير مجاور ملكه (٢٣٣) بفراذ من ملكها إذا يلزمه شرعاً (أجاب) يلزمه رفع بناءه حيث أمكن بالضرر بضرر بناءه

غيره بأن لا يكون من كاهلها
 فيقتضيه ويسلم الساحة
 لما لكها فافترقه عن بناءه
 والله أعلم (سئل) في شجرة
 ونبوت هلك وتبين من
 هرونها أنخص قطعها
 رجل فقلعت فركبها فغرث
 مجاز كرها ما هسل الثرة
 الذي ركز أم لم بالعروق
 أم لهما (أجاب) الثرة
 لارا كز لانها غنم ملكه
 قال في الحواشي الزاهدني
 (ج) وصل غصنه بشجرة
 غيره وهو ما يقطع من غصنه
 أو يفسد من لحافته لم يوصل
 به الشجرة فأقر الوصل فهو
 له والشجرة لساكنها اه
 وذكر أقوالاً أخرى لكن
 القلب يميل من لهذا القول
 إذا وصل به عاملك المالك
 ولا وجه لتلك مال الغير
 بمثل هذا ونقل عن أسرار
 نعم الدين العلامة الفظه
 غصب شجرة غيره وقطع
 رأسها فركب غصنه في لحافته
 أو شقها وركزه في نفسه هاني
 موضع القطع فأقر بعني
 الغصن فالمر لا ركز
 الغاصب وعليه قيمتها

غيره بأن لا يكون من كاهلها
 فيقتضيه ويسلم الساحة
 لما لكها فافترقه عن بناءه
 والله أعلم (سئل) في شجرة
 ونبوت هلك وتبين من
 هرونها أنخص قطعها
 رجل فقلعت فركبها فغرث
 مجاز كرها ما هسل الثرة
 الذي ركز أم لم بالعروق
 أم لهما (أجاب) الثرة
 لارا كز لانها غنم ملكه
 قال في الحواشي الزاهدني
 (ج) وصل غصنه بشجرة
 غيره وهو ما يقطع من غصنه
 أو يفسد من لحافته لم يوصل
 به الشجرة فأقر الوصل فهو
 له والشجرة لساكنها اه
 وذكر أقوالاً أخرى لكن
 القلب يميل من لهذا القول
 إذا وصل به عاملك المالك
 ولا وجه لتلك مال الغير
 بمثل هذا ونقل عن أسرار
 نعم الدين العلامة الفظه
 غصب شجرة غيره وقطع
 رأسها فركب غصنه في لحافته
 أو شقها وركزه في نفسه هاني
 موضع القطع فأقر بعني
 الغصن فالمر لا ركز
 الغاصب وعليه قيمتها

غيره بأن لا يكون من كاهلها
 فيقتضيه ويسلم الساحة
 لما لكها فافترقه عن بناءه
 والله أعلم (سئل) في شجرة
 ونبوت هلك وتبين من
 هرونها أنخص قطعها
 رجل فقلعت فركبها فغرث
 مجاز كرها ما هسل الثرة
 الذي ركز أم لم بالعروق
 أم لهما (أجاب) الثرة
 لارا كز لانها غنم ملكه
 قال في الحواشي الزاهدني
 (ج) وصل غصنه بشجرة
 غيره وهو ما يقطع من غصنه
 أو يفسد من لحافته لم يوصل
 به الشجرة فأقر الوصل فهو
 له والشجرة لساكنها اه
 وذكر أقوالاً أخرى لكن
 القلب يميل من لهذا القول
 إذا وصل به عاملك المالك
 ولا وجه لتلك مال الغير
 بمثل هذا ونقل عن أسرار
 نعم الدين العلامة الفظه
 غصب شجرة غيره وقطع
 رأسها فركب غصنه في لحافته
 أو شقها وركزه في نفسه هاني
 موضع القطع فأقر بعني
 الغصن فالمر لا ركز
 الغاصب وعليه قيمتها

معهم سكن قالوا هات له فريضة فآخذها الصبي وهو يرتب منه فخرها سكن فأتت من فخرته في الضامن منهم لها (أجاب) البدل المنة على يد الضامن بدعيان فارب الهممة أن يضمن من شاعهم فأت شاعضن الصبي فهو أي ماضن في ماله أن كان له مال فأن لم يكن له مال ففخرته إلى ميسرة ولا يلزم أحد من آثاره والله أعلم (سئل) في رجل ركب فرس صديقه فبقيته ورد عليه أول النهار ومات عند أخفافه فقضى تعذيبه بسبب أنهم ماتت ركوبه وهو يسير ويقول ماتت بسبب آخر هل القول قوله ولا ضمان عليه لا يثبت عليه بعد الصبي الذي أملا (أجاب) لا ضمان عليه لا يثبت والقول قوله بينه أنهم لم يمت بسبب ركوبه والله أعلم (سئل) في متقلب (٢٢٣) استولى على قرية وأخذها ضامناً

وهو بالغلام أكثر ولو لم يكن من الغلام شاة من الجارية شاة جازلان التي صلى الله عليه وسلم عرق عن الحسن والحسين كشفا كشفا ولا يكون فيدون الجذع من الضان والثني من العز ولا يكون فيسبب السباعية من العيوب لانه اراقع قدم شرا كالأخصية وقد قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو آخره صفة جازلان لأن يوم السابع أفضل والمستحب أن يصل للجوار ولا يكسر عظمها فتأول بإسلامه أعضاء الولد أو يأكلو يطعم ويصدق اه وفي فصول العلوي المسمى بالكر اهية والاستحسان في الفصل ٣٦ ويقع عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه الصلاة والسلام العقيقة عرق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عرق عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبياو يقول عند ذبحه اللهم هذه عقيقة ابن أبي فان دمها بدمه وجها لجموعه وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وسعرها بسعرها اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر العقيقة عظمه ويعلى القابلة فخذها بطبخ جديدها ثم يصدق بها ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ناصر ثم قال و رأيت في شرح العباب العلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو يخطب معتمرا عندهم ما ملخصه باختصار واقتصار على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة وذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال قال و وقتها بعد تمام الولادة في البلوغ فلا يجزى قبلها وذبحها في اليوم السابع ويسن والاولى فعلها مدر النهار عند طوارع الشمس بعد وقت الكراهة لتعرب بالكبور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشعبي ولو ولد ليلاد محسب الذبيحة من صبيته ويسن أن يعق عن نفسه من بلغ وعق عنه وحكمها كحكم الأخصية الا أنه يسن طيفها بجوارح فتأول بالعمالة أو تحلل المولود وجل لجها مطير خالفه فقرع أولا من بدمهم الهوا تعطى القابلة بزجلها لاصرة عليه الصلاة والسلام فاطم عن رضى الله عنها باعطاها ياهاوا ابني أولى ولا يكسر عظمها وان كسر يكبره ويسن ثلثه كرشاتان مستوئتان وعن الاتي واحدة وعن انخفي المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويسن أن يقول الذابح بسم الله والله أكبر اللهم لك والسبيل عقيقة فلان فخير ورد ويكره ألختر رأس المولود من دمهاو يندب تسعة المذبح للمولود نسيكة أو ذبيحة لا عقيقة فيكره وبدلها خبر أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يحب الله العقوق وفي رواية لأحبه الله العقوق اه فعوذ بالله تعالى من عقوق والدين ونساءه حسن النشأتين وبالله تعالى التوفيق والمعونة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين (أقول) هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الحنظل والأحادة وذكر مسائل منه عظمها سطر ادية غير مسؤول عنها وذكر أشياء كثيرة من جنبها آخر الكتاب فاحتج تأخير الشكل الذي لا يحل لتكون كالفاكهة بعد الطعام

(كتاب الشرب)

(سئل) في دار مغلوب جارية في ملكه يدونها بركة لها حق شرب من موضع من ماء مشتمل على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعق فرض يجزى لبركنه في فرضان اسميل كل ذلك من خديم الزمان بعد رجل الا أن توسع فرضي السبل وغيرهما كما كانا عليه في القديم بدون أن من يزج ولا وجه شرعي أصلا

(٣٠ - فتاوى حمدي - ثاني) ملك الراعي ماضن (أجاب) حيث ضمن الراعي ملك المضمون ولا خيار للمالك بين رد العوض وأخذ ماضن الضامن والحال هذه لانه صار ملكا من أملاكه وتم ملكه في فرض ما حيث سلم له ما ادعاه والله أعلم (سئل) في رجل استعمل ثورا حتى يبرأ ذنه فرض ويكسر بسبب ذلك هل يضمن ويعز أو لا (أجاب) نعم يضمن فيقتسمه باقتسام البعثة ان مات عند و ان قوله ابني فان هكذا في النسخ ولعل صوابه حسب السبعة ولعل في ذلك تأمل اه مصححه بقوله حسب الذبيحة هكذا في النسخ ولعل صوابه حسب السبعة ولعل في ذلك تأمل اه مصححه

رؤسهم بضامن، ونقصانه وبغيره يقدروا رد كالحصر منه في الخانعة في الاجازة فصل فيما يكون تضديعا للاداة وبيلزمه التعزير والله أعلم (سئل)
 في غربة من عادة اهلها ارسال شيلهم في المرى وصار ذلك معروفا بينهم هل يضمن الشريك بارسال الفرس المشترك أم لا لادانته في دلالة (الجواب)
 اذا تلقت وكان ارسال معروفا بينهم لا يضمن وكذلك لو ضاعت أو كاهلها ذاب الماعز عرفا كالشرط شرطا واعلم ان حصاة الشريك
 في الفرس في نوبة الشريك امانة كلودعة قال في جامع الفصولين راضر الثواب صاحب الحيط سبب دابة الوديع في الفرس اهل يضمن اذا
 تلقت لاروا به لاهي الا كتب فقبل يضمن (٢٣٤) لتعديه بالارسال وقيل لا لادانته في الاصطبل بل يضمن كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو

أ كاهلها ذاب يضمن بالتضديع
 ويرد زيدا عندهما كما كانا عليه قد عاين ذلك شرفا على ذلك (الجواب) نعم (سئل) في أرض
 رجل لها حق شرب معلوم يجري اليها الماعز من قديم الزمان في يجري معلوم في أرض زيد بر يد الا ان
 لا يجري الماء في أرضه فهل ليس له ذلك وبيقى التقديم على قدمه (الجواب) نعم واذا كان لرجل أرض ولا تخر
 فيها ثم فرأى ادب الأرض أن لا يجري النهر في أرضه يمكن له ذلك ويترك على حاله تنويع من الشرب (سئل)
 فيما اذا أخرج في الماء في أرضه اياه لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره قد عدى الماء وتلف بسبب
 ذلك زرع جاره الموضع في أرضه فهل يضمن (الجواب) حيث أجزأه كذا كر يضمن والله تعالى أعلم ذكر
 الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه قد عدى الى أرض الجار قال هذه المسألة على وجوه
 أخرج في الماء في أرضه اياه لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وان كان الماء يستقر في
 أرضه ثم تعدى الى أرض جاره ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل كان ضامنا وتكون هذه بمنزلة
 الاشارة على الحائط المائل وان لم يتقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه صعودا أو أرض جاره هبوطا
 يعلم انه اذا سقى أرضه تعدى الى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسألة بمعدية من الفصل ٣٢
 في أنواع الضمانات ونظام فروع المسألة فيها ومثله في الفصولين (سئل) فيما اذا اقتصم جماعة في شرب بينهم
 فهل يقسم على قدر ارضهم (الجواب) نعم يقسم بينهم على قدر ارضهم والمسئلة في الملقى والتنويع من
 الشرب (أقول) وهذا اذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتعاقب كما في التنازع في فلو علت يبقى التقديم على قدمه
 (سئل) فيما اذا كان لبيستان وقف حق شرب قديم من غير قدم مشترك عليه من الاصل طواحين دوراها
 منه ولا يمكن سقى البستان الا بالسكر وتظار وقفه مقتصرون بشره بالسكر من قديم الزمان الى الآن فلا
 معارض لا يعرف الا لكذا من القدم والآن قام ارباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكر
 ويريدون منعه من مدون وجهه شرعى فهل يجب كان السقى بالسكر قديما على الوجه المذكور يبقى التقديم
 على قدمه وينتج المعارض في ذلك (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد الهمادي الملقى بدمشق الشام الجواب
 كليه المارحوم آجابه والله سبحانه الموفق للصواب (صوردقوى) وردت من طرف بحفاظ الشام
 واكمال الشرع سنة ١١٤٦ مذ كور في وقف الاموى بمصر في الصريح انه فتح بخبر مسدود ودي
 واضع واليد عليه انه قديم ومن قبلهم مقتصرون فيه من قديم الزمان ووجدنا في الصريح ان يمين ثلثمائة
 سنة فذكر اهل عربيل وجود الماسة وقد معها أو أنها مصادقة أو أنها صادقة أو أنها من عشرة من سنة
 فقول يعمل بالتصرف القديم ولا تسع بنتا لحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك اكتبوا الجواب
 من صلا الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان والى الآن يعمل به لا يسامع وجود
 التصرف في الصريح بذلك وهو مقدم على ما قال بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخ مدى القدم
 اسبق قال في الخلاصة اذا تنازع اثنين في عين لا يتلوا ما أن تكون في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يدها
 ادعيا لملكها بينهما أميرا أو شرعا من واحد أو من اثنين أو ثلثا أو اقل أو بوا أو اربعة أو ثلثا أو ثلثا

ايه وموضوع عاينه فيما لم
 تغير العادة فيه وانما قال في
 ضمان المزارع ولو ترك البقر
 ترمى فضاع اختلف فيه
 المشايخ وبقى بأنه لا يضمن
 والغلبة فيه أنه مأذون فيه
 دلالة فاعلم ذلك فغلبته
 لا يضمن بالضياع وأكل
 الذئب أيضا كما لا يضمن
 بالتلف ولو لم يكن معهودا
 فالضمان بالضياع وأكل
 الذئب مقرر وبالتلف فيه
 من اختلاف ما سلف والظاهر
 في عباراتهم ترجع عدم
 الضمان لتعليقهم دون
 الضمان فافهم والله أعلم
 (سئل) في شريك ترك
 فرس الشريك ترمى في المرى
 كاهر عادة اهل القسرى
 قضاتهم وجدوها أحد
 الشريك بعد أشهر وزعم
 أنها ألقت جثتها بسبب
 ضياعها ويريد أن يضمن
 حصته فيعمل له ذلك أم لا
 (أجاب) ليس له ذلك والحال
 هذه هذا والمصرح به في
 جنين البهيمة اذا لم يتنقص
 أنه لا يجب فيه شيء والله أعلم
 (سئل) في غنم ألفت زراعا

هل يضمن مالها كقيمة ما راعته أم لا (أجاب) نعم يضمن لو ساقا لوقر بها الزرع بحيث لو شافت تناولت منه يضمن القيمة لانه أحدهما
 قبيح والقول فيها قول السائق وبينه وبينه على صاحب الزرع في دعوى الزاع بما قول الضامن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حوث أرضا
 لا يخرج منها قضاها بغيره اذ زرعها أظن أن كل غلتها ويريد صاحبها الانتفاع بها فيضمن ذلك معتلان أن أصول غلتها باقية فيها هل يجبر على
 قضاها أو ترفع يده عنها أم لا (أجاب) ترفع يده بالتعدي وسبب كونه متعديا أن السابق اليها حق بخلافها من الطاري المتعدي عليها ومن سبقت
 يده اليها حق فهو أولى به وقد أصبحت منافعا للزراع وسبقت يده لهذا المباح فكان أولى به من ذي اليد المتعدي والله أعلم (سئل) في ذئب شوكه

ويعلم حشف سقفا لحر وقدر وعمل مائة منها ولا تدور لأرباب الوقف على منعه لشدة غيرة وشقاوته يعلم ذلك جميع أهل ولا يتعوان نسب أيضا إلى بعض الجور بحجة وعملها واستمر في يدى الشوكى إلى الآن وزحف الباطل ويدهم بحجة حاصلها صداق فلان وفلان وفلان الناظر الشرى مع فلان وفلان من الشكوى على أن يعمر وهما من الماهم وينفعوهم وأولعهم في كل سنة خمسة عشر قرشا وفي ذلك غاية الغنى الفاحش فما الحكم الشرى (أجاب) أناستف بعض السقف فهو من قبل النظر والعصفان كان قد أعاده كما كان قد جرى من الضمان وبقى عليه اثم العدوات ويلزم بأجر المثل من تاريخ وضع يده العادية إلى الآن لأن منافع الوقف (٢٣٥) منضوية على ما احتاراه المحققون وكذلك

منافع مال البيت تكون وأما الحق في يد المتغلبين فلا عبرة صاحب كذا الظاهر العيان وماذا بعد الحق الا الضلال وقمع البهتان فالواجب على حكم الاسلام رفع أهل الاعتداء وتقرير بدال الاعتداء ولو بالأمانة والا يلام فان رد الامانات إلى أهل امر الله تعالى به وأوجب الثواب الجزيل لصاحب ماله أعلم (سئل) في قيس منعها أحد الشرى عن الاخرى فوبته ففصلها منه غاصب متلب هل يضمن قيمة حصته أم لا (أجاب) نعم يضمن لانه ظالم منعها والحال هذه وإن سبق سابقا شئت لو قال أحد الشرى هلكنى فوبتى وأقام بيته عليه لا يضمن ولا يخلط ولا شئت انه اذا ثبت منه فى فوبته ضمن منع ماله أعلم (سئل) فى قرية يوتها وأراضها بيت المال ومن سبقت يده من الزراع على مسكن أو

أحدهما أسبق فعدنى حنفية وأبى يوسف رخصهما الله تعالى بقضى لاسبقهما تاريخا أه ومثله في البرازية وأبى والنور وصدور الشرى بعنا الملقى والدرر وغيرها وفى الرحمة سئل في جماعة يودعوا مائة بيتان بعض المسلمين من ممر قد يمى أرض يدهم يرون أن يتمتعوا بها الماء منها إلى ذلك البيت هل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحال هذه والقديم وحده الذى لا ينفقوا آثره وواعه هذا الوقت كيف كان كفى العادية يبقى القديم على قدمه ثبت أيضا حق الاجراء بان الجرى من غير دعوى الملك بالبينة العادية ويقضى به لصاحب كفى الزلى وغيره والله سبحانه أعلم وفى الاشياء فى تصرف الامام لا يعنى بطلان الصلحة تنبيه اذا كان فعل الامام مينا على مصلحة فيما يتعلق بالامور العامة بنقد أمره شرعا لا اذا وقعها فان خالفها لا ينفذ ولها قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بغير ما ثبت معروفاه وفى العادية فى آخرها من بحث ما يحكم به الحال مانع فيما اذا كان رجل ممر فى أرض رجل أو ميراث فى دار رجل فاختل فى ذلك وأنكر صاحب الأرض والدار ثبت حقه بالقول قوله وعلى المدعى البينة ان له حق التيسيل لاجراء الماء فيه الا اذا كان الما جارا بزمان الخصوصية لفتن ذلك القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمان الخصوصية لأنه يعلم انه كان يجرى الماء الى ارض هذا الرجل من هذا الزم قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال فى شربا شرب وتضع دعوى الشرب لغير ارض استحسانا اه ثم ارسلت صورة الدعوى مكتوب فيها ما صورته أبرز المدعى بحث متعلق وذو مادية محدثة وضعتها فتوى من احد افندى الهندى بان بيته الحدود مقدمة والحق واصله اليك فالرجوع غير ذلك وكافة الجواب الجواب الحمد لله فى الحق المار لم يذ كر المدي والمدعى عليه تاريخا أصلا من الطرفين وأما مسئلتنا ذكروها أن الدائن من ثمانية سنتو للمدى عليهم من خمسة وعشرين سنة وقد ذكرا عن الخلاصة والعاز به وغيرهما انه اذا رخص بقضى بها لاسبقهما تاريخا قال فى البحر والحاصل ان سبق التاريخ أو ع من الكل ومثله فى فصول العمادى وإضافى الحق المار له الحال شاهد بها لحديث فانه ذكر فيها وانه وجد تحتها وقا غير مستدبر ولا مستور ولا هو كتم سائر المواشى وأيضا المدي مستدنى كتاب الوقف وأبرز من يده فلو وجدته وأيضا ليس له ارض اصلا يسبق به الما لاند كور فى ذلك شاهد بانها حادثة والفوتى بنت على ذلك وأما مجرد بيته الحدود والقديم دون تاريخ ففهم اخلاف قال فى الخواص كنه فى طريق العامة فزع غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البينة البينة من يدى انه محدث لانها ثابت ولا به النقص وقالوا رضى الى ب القول فى هذا قول المدي بالقدم اه وذ كر العلائق فى شرح الملقى عن ترجيع البيئات الشيخ غانم البغدادى ان بيته القدم فى البناء أولى من بيته الحدود اه هذا ما تيسر نقله وظهر من الكتب المعتبرة فى هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم اخبرنا فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندى الفروفرى مدوحة فى حجة مؤرخة فى خامس عشر جادى الاولى سنة ١٠٧٢ م عنهما فيما اذا كان سبيل ما معلوم مستد من مائة ممر معلوم مفتوحا غير مسدود وقاض

مفتوح وأحق به من غير ماله اذا رسل منها أحد من اربعا وتر كها مدة سنين اختار مائة ممر جمع فزى غيره فى مسكنه أو مضطحه الذى كان فى تصرفه سابقا له ازا جع عنه أم لا (أجاب) لا والحال هذه استقوط حقه باترك الاختيار والله أعلم (سئل) فى شخص طالب منه أن يخدم انسا فامتنع فأع عليه بذلك فقال ان خدمت انسا فاعطى لوقف الخاصة كخسوس قر شام خدم انسا هل يلزمه انسا هل يلزمه انسا فامتنع فاعطى كفى تأخذ الخلقو يسو به كسر الفدان هل هو حرام بكفر مسخه أم لا (أجاب) لا يلزمه انسا كفى كسر الفدان فقام قطى بكفر مسخه والله أعلم (سئل) فى رجل ذبح شاة غير فاخذها المالك مذبحا فوجئ به بأخذ بقرة الذابح فى قابر نقصان الشاة بالذبح هل له ذلك أم لا

(أجاب) ليس المالك الشاة بعد أخذها من ذبحة الا يقتب من الذابح نصاً بالذبح فيطهر لحم كانت فتمها وهي تخدم ينظر الى قدمها وهي
بذو ذبحة فتمها من فمها وتليس له أن تعرض له في ذبحه والله أعلم (سئل) في رجل نصب شاة فذبحها ثم أن آخر أخذها من ذبحة
واستهلكها هل اصحابها أن يضمن الذي أخذها من ذبحة فتمها يوم غصبها من ذبحة أم لا (أجاب) نعم المالك الشاة أن يضمن الذي استهلك
الشاة بعد غصبها فتمها من ذبحة يوم غصبها وهو يضمن الغاصب الا قبل ما نقصها الذبح ولا يرجع واحدها من ما غصبه على الا يخرجوا من شاه
ضمن الغاصب الاول فتمها يوم (٢٣٦) غصبها ويرجع على المستهلك بقية تمها من ذبحة يوم غصبها المستهلك والله أعلم (سئل) في سبل

ماء السبل المذكور يسقي به أراضى بستانين معلومتين من الزمن القديم هو حب تكسكت شرعية وادعى
أصحاب النهر المزرور أن يجرى السبل المزرور محدث وسدوه وأصحاب البستان المزرور يدعون انه قديم
فهل تقدم بينة القدم على بينة الحدوث يمنع أصحاب النهر المزرور من معارضة أصحاب البستان التي نسق
أراضيها من فائض ماء السبل المزرور أم لا الجواب تقدم بينة القدم على بينة الحدوث وينع أصحاب النهر
من المعارضة في ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب ذلك وبيق ذلك بيد المدعين المزرورين المولى اليهم كاتقدم
لهم من قديم الزمان والى الآن واقفه تعالى أعلم (أقول) قدمننا الكلام في كتاب لشهادت على تعارض
بينة الحدوث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث في البناء وغيره من المواقف القواعد وقد
أفاد المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف إنما هو فإذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك
الشيء قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ أما إذا ذكر التاريخ بأن ادعى رجل أن هذا الشيء ملكي أو سقي من
سنة كذا وادعاء آخر كذا من سنة كذا فإنه لا خلاف في ترجيح السابق نأري بما جرى به في كثير
من الكتب فتنبه (سئل) في منركبير يجرى على حافة بيت يصلح تدمشق المروسة يستقي منه أهل
البيوت المذكورة من قديم الزمان وفي النهر المزرور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولاً وعرضاً
يستقي منه العاقمتان القديم وريدو رجل من أهل البيوت أن يبنى على النهر المزرور بناء ويجعله ينأى بدخله
الى داره بدون وجه شرعي وفي ذلك منر لا يعلموا يرضى محل الاستغاوة فقيرا لقدم فهل والحالة هذه ليس
للرجل ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك وبيق القدم على قدمه (سئل) في منركبير مشترك بين
قريتين لكل منهما نصفه وبياطنه بسط قدمه حتى بالجارية فيه اسلك من القريتين مقسم شخص يشرب
أراضيها وكل من أصحاب القريتين واضع يده على حقه المالك كور ومصرف به الوجه الشرعي من قديم
الزمان والى الآن لا يعارض ولا منازع ولا تعد أهل إحدى القريتين ففسروا البسط عن أصله
وأرادوا من أهالي القرية الثانية من أخذ حقه من الماء المذكور الى أن يريزوا لهم سنداً وأجبه تشهد
لهم بذلك فكيف يصالح الحكم (الجواب) وضع اليد والتصرف حجة قاطعة ولا يكف ذلك في البتة الاظهار وسند
يشهد له بذلك موضع يده فيجعل موضع يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم وينع المعارض لهم
في ذلك وبيق القديم على قدمه حيث الحال ما ذكره والله سبحانه العليم (سئل) فيما إذا كان لهند بركة
مائه في دارها يجرى اليها الماء من فائض قديم في بركة ذر زيد ففسد ذلك الفاضل وامتنع من فحشه الآن
تسكن هند بركة فهل لا يلزمها ذلك (الجواب) حيث كان لها الماء فاضل من الماء ليس لها حق في البركة
لا يلزمها ذلك ولا يلزم من يدب تكليس البركة أيضاً لعدم جبر الانسان على اصلاح ملكه والله تعالى اعلم
(سئل) فيما إذا كان لرجلين في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رتبة السبل فاسقطا حقهما
من ذلك لهما يني شرعية فهل يسقط (الجواب) نعم قال صاحب السبل أبطلت حق من السبل فان كان
له حق اجراء الماء دون الرتبة بطل حقه قياساً على حق السكنى وان كان له رتبة السبل لا يبطل بالابطال

جوى من ماء المطر فدخل
في فاحورة شخص فالتف
بعض فغاره هل يضمن
جسده ما تلف منه أو ما
اندم من الفاحورة أم لا
(أجاب) لا يضمن شيء ذلك
بسبب جري من ماء المطر
نفساً كان أو ما لا يصنع
لا حد فيه فكيف يضمن
ما حدث لا قاتل يضمن
بسببه والله أعلم (سئل) في
رجل أوسق بقره آخر
متوهما انه عليه دنيا ثم
ردّها الى بيته ولم يسلمها الى
أحد فوجرت منه وضاعت
هل يضمن أم لا (أجاب)
نعم يضمن والحال هذه قال
في جامع الفصولي ردّها
أى الودعة الى بيت المودع
أولى من في صاله قبل
يضمن وبه يفتي اذ لم يرض
بقوله وقبل لا وبه يفتي اذ
الرد الى من في صال المالك
رد الى المالك من وجهه
لان وجهه الضمان لم
يكن واجباً فلا يجب بشك
تخالف الغاصب والمستهة
بالحال فإنه لا يبرأ من الضمان
غنة كان لا زماناً يبرأ بشك

ومما يثبت سبله الغاصب هو ضمان على كل الاقوال والله أعلم (فصل في السعاية والاعونة) (سئل) في رجل ارى من
ياخذ كل بقلة أو فرس غصباً عن صاحبه يحمل رجل فيه من ذلك السبل وقال له بهذا الحمل كذا وكذا فخذ فآخذه بقوله فإذا يلزمه بذلك شرعاً
(أجاب) يلزمه شيان أحدهما التعزير والبليغ لا تركابه معصية من معاصي الله تعالى وهي أذية المسلم وظلم العذابة وظلمها أشد كاصحروا
به والثاني الضمان اذا تلف المأخوذ كما يفتي به أكثر المتأخرين من علماء الحنفية قطعاً الفساد السعوا والاعوان ولا نه لما تحقق أو غلب
هلى الفن ايقاع الذهل وأخذ المال بالسعاية والعوان صار كانه المتلف معاً فوجب الضمان وانما هو بذلك كان في غاية الاستحسان

لذي من كان له قلب سليم من كل انسان والله أعلم (سئل) في رجل دخل بين ابني عم يشتران بين لهما بينهما فافترى عليه بالكذب أحدهما لمن يفرم ونسبه الى انه حجه فادماه فاختذه الحما كروضر به ضر يامو ليا وجنسه وأخذته مالا وأذا فاداه بلزم الساعي (أجاب) يلزمه التعزير لا تركه بجماد كريمة معصية الله وضمان ما غرم من المال احتسنا لأذوه بسعته وشكواه كانه ألقاه في النار لالحما وهذا الذي عليه الفتوى لقطع فساد الاعوبة والسعاة والله أعلم (سئل) يا أيها العالم المرضى سيرة * ماذا الجواب عن الساعي الشقي الخلع يسي شخص لذي ظلم ليهلكه * فياخذ المال قسمته بالخل (أجاب) أفتي بضمينه (٢٣٧) حذاق مذهبتنا * لمارأوا وجهه

أضو من الوضع
لانه مثل من ألقى بصاحبه
عبد الهلكة في أسوأ البرع
كأن شاهد في الاقطار أجعها
وفيها من أبلغ الاضرار
والترح
قد قاله العبد خبير الدين
معرفا

بالذهب لكن برحى انظم
بالنصح
(سئل) في رجل اتهم آخر
أنه يئاه الى امرأه بقصد
الفاخشة وسعى به لحاكم
سياسة كاذبا ففرم مالا
بسيه هل يضمن الساعي
ما غرمه المسعى به بسبب
السعاية المذكورة أم لا
(أجاب) نعم يضمن الساعي
والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل سعى بالآخر
الى ذي سياسة فرقة قال
انه خطب على خطيبي ففرم
مالا بسبب هذه السعاية
هل يلزمه ضمان ما غرمه
ويحكم عليه به شرعاً أم لا
(أجاب) نعم يلزمه الضمان
بالسعاية المذكورة لاسباب
وقد قد اضراءه وأذنته
بالفرم لمن يفرم بمثل ذلك

رسائل الزينية من رساله ماسقط من الحقوق بالاسقاط ومثل في الاشياء (سئل) في ارض معاوية لها
شرب معلوم وهي جار يمع الشرب المزور تحت توليت بدلوله الشرعي فاستحوذت الشرب المذكور
وحده بدون الارض لعمر وليسوق الشرب الى ارض نفسه فهل تصكون الاجارة المذكورة غير جائزة
(الجواب) لاتصح اجارة الشرب وحده كما صرح بذلك في البرزاية والخصية وغيرهما وفي التتارخانية
من الفصل الخلف من بيع الشرب قال محمد في الاصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فإنه
لا يجوز وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء ابو جعفر وأستاذنا ابو بكر البختي وغيرهم ممن المشايخ
لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماعل لا يجوز وأذا باعه وأجر مع الارض فهو جائز يدخل الشرب في
البيع تبعاً للارض ألا يرى ان اطراف العبد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل مقصودا اهـ (سئل) فيما
إذا كان قد سبق شرب معلوم من غير دفع الشرب وحده بدون أرض فهل يكون البيع للزور غير جائز
(الجواب) نعم وكذا ما بيع الشرب تبعاً للارض بالاجاع وحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لانه
نصيب من الماعل يجرى في أخرى وهو اختيار مشايخ بخاري للعهالة وفي الثانية يضمن الشرب في رجل اشترى
شرباً بغير أرض وفي تلك القرية تبع الماعل بغير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع شرط أن
يكون الخراج على المشتري فساد العقدة في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض فلو
أنه باع الماعل بدون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال الفقهاء أبو جعفر
لا يجوز البيع في الشرب إلا بغير البائع الاول لان المشتري الاول ملك الشرب بالشراء وان قبض
لان بيع الشرب ببيع لا يقع على موجود الاخرى أنه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان
المال متعلقاً بها وقت البيع وانما يقع البيع في الماعل ما يحدوث وقتا بعد وقت فاذ لم يشتري شيئاً
موجوداً لم يملكه لا يقبض فلا يجوز بيعه تانياً لانه على ملك البائع الاول قال رضي الله تعالى عنه وعنه
هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم البيع الاول في الشرب بحكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان
بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية لا يجوز في رواية به أخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى
وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعاً فاسداً ملك
باعتض فاذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيده هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعد قبض
العبد واقعه جازعته ولو لم يكن الشرب محلاً للبيع لما جازعته كذا اشترى عبداً مائة أدرم وقبضه لا يجوز
عقته اهـ من الفقهاء من البيع الفاسد (سئل) في مجري مائة مشترك بين جماعة معلومين خاص بهم احتاج
المجري الى الكسرى الضروري ففكر اما البعض ومصر على ذلك مبلغه معلوم بالدرهم وفي البعض عن ذلك
الكسرى ويريد الرجوع على الاتي بما أتفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم
قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجهه فذكر به على أهله لما يثبت قبل
يجوز الاتي وقيل لا يجوز لان كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم الرجوع على الاتي بما أتفق

ضار بما في بحر الرجوع الى أهل الشرب بصفة الغرأ والماله الزهراء لمحض مرض في قلبه ونجت في فوائده وما كل خطبة تمنع غير هابل اذا
استوفيت بشرطها ومن جلت التسمية هرورض الخطوبة والكفافة أو مراً وحشوط بطول الكلام عليها حتى يستوجب الخطاطب
الثاني ارتكاب الخطور ومع استيفائها الشروط اذ ارفع الى من يفرم مع تحقيقه أو غلبه طنه بالفرم يحرم الرجوع ويستوجب الارتفاع به التعزير
قوله قال أي فاضطرب رجس الله تعالى منه ٣ قوله يجوز في رواية الخ إلى أي لو كان ذلك بيع المعلوم من كل وجهه ما كان أحد يقول
يجوز به وحشو جذبت الرواية يجوز وأجدها ببعض المشايخ علم أنه ليس من بيع المعلوم من كل وجهه فلا يكون باطلا اهـ منه

لأنه كماله الحرمواضاره عن الشرع بشر من الشرف والحرمه والله أعلم (سئل) فلما جل سعي يا شر لرجل من اشقياء السابيه
 القادر من عليه سعيه خارجة عن الشرع فترمه ماله لمن أم لا (اجاب) نعم ان يضمنه لانه سعي به الى ظالم ياخذ بمجرد كلامه فيدخل
 في قوله سعي به الى ظالم فترمه يضمن كماله ظاهر والله أعلم (سئل) فاذى سعي بذى الحيا كسب سعيه بغير مثل سعيته فترمه بسبب سعيته
 ماله يلزمه ضمان ما غترمه بسببه أم لا (اجاب) نعم يلزمه الضمان بالسعيه الكاذبه كما أتى به في قولنا المتأخر من جسمه الفساد قال
 في النزاهة به قال محمد بن علي القنوي (٢٣٨) ذكره البرزاي في آخر كتاب الجنابات وغيره وأقول ما أقر به للصواب ما شاهدته من

عدم الخلف عن أخذ المال لا سيما في هذا الزمان العجيب الخال والله أعلم (سئل) في رجل له دينه وعرض وادى اليه الضيف والمسافر وبؤنه الناس على أشياءهم وأودع عنده مائسرا فربتم حطقت سعي به بعض من لا يخاف الله تعالى وكتب الى الحاكم بأن المباشرة كل حطقتك وأطعم مودعه أضيافها كذا وكذا وكذا وأقره وأضره بذلك أضرار اغضبا وثم عرض به ذلك فإذا يلزمه (اجاب) يلزمه أبلغ أنواع التضرر وقد حوز السيد أبو شجاع من علمائنا قوله قال لانه ممن يسى بالفساد في الارض وفي حديث كعب أنه قال لعمر رضى الله عنه انبئني بالمثل فقال والمثلث لا بابك فقال شر الناس المثلث يعني الساعي بأخيه الى السلطان ثم ثلثة نفسه وأخاه وامامه بالسعي اليوم هذا القدر كاف في قصه ومذمه والله

فيما إذا كان باصر القاضي الخوارج الزيلعي بالرجوع بمصحة من المؤنة إذا كان باصر القاضي واختاره في الهداية حيث أجمع عليه قال في الحاشية من فصل كرى الانهار وكما هو في النهر الخاص قال به بعضهم ان كان النهر لعشر فساد ثم أوعلي بقرية واحدة يبنى ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لمدون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمدون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يفرض الى رأى المجتهد حتى يختار أى الأقوال شاء اه وفي شرح الكفر العيني ومؤنة النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر الكائنين من أعلاه أى على النهر عند أى خنفه حتى إذا جاوز أرض رجل منهم تسقط عنه مؤنة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشركه لان الاعلى يحتاج الى ما وراء أرضه ليسيل ما فضل من مائه لئلا تفرق أرضه وله أنه المعالجة الى السق الارض ولم يبق له حاجة فلا يجب عليه كرى حتى تسيل ما عليه على سطح حارة لا يلزمه شئ من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسيل المائه فيه ثم فرغ على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برئ الرجل من الكرى لاذكرنا اه وفي التلخيص ما ذكرناه من أن جاوز أرضه حتى لا يرفع عنه مؤنة الكرى عند أى خنفه الصصح أنه لا يرفع ماله بما جاوز أرضه على هذا الاختلاف إذا احتاجوا الى اصلاح جانبى النهر اه ومثله في النزاهة به والتلخيص وغيرهما وقال في النزاهة به وأما الطر بى الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فإذا جاوز أرض رجل قبل أنه على الخلاف في النهر وقبل رفع اجماعا لان صاحب الدار لا حاجة له الى الماء واداره وجه ماله لا يستعمله بخلاف النهر فإنه يحتاج فيه الى تسيل الماء ذلوا لم تفرقت أرضه مال كثره المائه من جاوز الكرى أرضه وأراد فخر رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام به ذلك والى المؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهرها على عليه كرى بشر بون منه فليقلو بالكرى فهو حقن فترمه فتر به قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكرى اجماعا وعلى قياس النهر الخاص يبنى أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى أو اضيق فتر بهم اه (سئل) في مجرى أو سائح ينصب فيه أو سائح بيوت جامع من محلات من أعلاه الى أسفله واحتاج الى التعزيل فقام أهل مجرى أو سائح الاعلى يكفون بعض أهالي الاعلى ان تعزيل به معهم من الاعلى الذى ليس لهم فيه أو سائح قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعى فهل ليس له الى محله أو سائح الاعلى ذلك (الجواب) نعم (أقول) ههنا فائدة هي علمها في رد المحتار وهي أن نهر أو سائح يخالف نهر الشرب من حيث ان نهر أو سائح إذا احتاج الى الكرى والتعزيل من أعلاه فكمال ما جاوز دار رجل لا يرفع عنه المؤنة بل يشاؤن من هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يمتلئ في المؤنة ويشاؤن جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى الخوارج فمن كان في أعلى النهر كان أكثرهم كفة لانه يحتاج في اجراء أو سائح الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الآخر أهلهم كفة لانه يحتاج في اجراء أو سائح الى ما بعد دار من النهر وهو الخوارج من قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الارض لا يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل المائى الى أرضه يبق محتاجا

أع (سئل) في رجل من دمياط وجد مائى حاصل يبعو ليس به أن يربل على انه قتل فاقوم كما كرم العرف التضيض على أهل بلدوه فترمه ماله لا سعى جماعة منهم عنده بغائب أنه شر بلاله وله حاصل يبعو كما كذا فاعده ما أخذ جميع ما هو به هل يضمنون بسعياتهم أم لا (اجاب) نعم يضمنون بسعياتهم فلهو وأن الخا كرم العرف ياخذ مائى الحاصل كما صرحوا به في كثير من مثله في مسائل السعيه بينهم من أنه أدنى فهم في الفقه والله أعلم (سئل) في رجل سعى باسخرى من بغيره بالسعيه الكاذبه قال لانه ضربني وتعذرتى على فترمه ماله بسعيته الكاذبه هل يضمن الساعي أم لا (اجاب) نعم يضمن على ما أتى به المتأخر من قطعاً

للسعاية الكاذبة واختاره الناس لقوة وجه الاستعصاف الذي هو القياس الخفي وأتم به وجه المرافعة من حسم ما ذاه الفساد والله أعلم (سئل)
 في رجل سب بائعاً آخر كاذباً عنده من بقرته مثل سبائه قاتلاً به أنه تزنى في حرم المسلمين وسرق أموالهم إلى غير ذلك وغرم بسبب السعاية
 مالا قبله والحال هذه بضمن ما غرمه المسمى به وبإزالة التعزير أم لا (أجاب) نعم بضمن ذلك ويجب تعزير في التعزير به كان السيد الامام
 أو شجاع يقول بنائب قاتل الاعوية وكان يفتي بكفرهم قاله شحاتوا واختاروا المشايخ أنه لا يفتي بكفرهم وجوزوا القتل لا يدل على الكفر قال الله
 تعالى انما جناح الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعوية من المحاربين الله تعالى ورسوله اهـ (٢٢٩) ومثله في مستقبل الاحكام وجميع
 الفتاوى وغيرها والله أعلم

(سئل) في رجل مسك
 حاكم سياسة يغرم بالسعاية
 فقال فلان قتل قتيلاً
 قاله كاذباً هل بعد سعاية
 وبضمن ما غرمه فلان أم لا
 (أجاب) نعم بضمن ويعد
 سعاية قال في النزاهة قال
 الاستاذ دسوقي وأما في
 خليفة بأن فلان مات عن
 ولد صغير ومال فقال الخليفة
 الولد انتم له والمال كثره
 الله والساعي دمه الله فقال
 السامعون الخليفة وجهه
 الله اهـ فهذا صريح في
 أن قوله مات عن ولد صغير
 ومال سعاية فكيف يفتيه قوله
 فلان قتل قتيلاً والله أعلم
 (كتاب الشفعة) *

(سئل) في شقيق مبيع
 يبيع المشفوع فعمد إلى
 المحكمة وطلب الشفعة
 عند القاضي بعرض طلب
 الموائبة قبل طلب الاشهاد
 على أحد المتبايعين وأبعد
 المبيع فهل حبيب أضرب
 عن طلب الاشهاد مع تمكنه
 إلى الطلب عند القاضي
 تبطل شفعته أم لا وهل

الشيء من النهر مباح بعد أرضه فإذا حازها الكرى أرضه ترفع عنه المؤنة ويتبع داخلها فيها جميع من بعده من
 أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه ويتبع على من بعده وهكذا فإن كان في أسفل النهر يكون
 أكثرهم كافة لا يحتاجه إلى جميع النهر ثم من فوقه ثم وثم على عكس غير الاوساخ وحاصل الفرق أن
 صاحب الشرب يحتاج إلى كرى ما قبل أرضه لمصلحة الماء وصاحب الاوساخ يحتاج إلى البايع أرضه لمذهب
 وصفه (سئل) فيما إذا كان لأهل الحلة مساقطة على نهر يختص بجماعة فاحتاج إلى التعزير لئلا تكون
 ما لجمع فيصير من أوساخ المساقطة المذكورة فهل تكون مؤنة تعزير الأوساخ من النهر المذكور وعلى
 أصحاب المساقطة المذكورة تدون أهل النهر (الجواب) نعم دفعا للضرر بقدر الامكان وفي هذه الصورة إذا
 أحدث بعض أهل الحلة مساقطة على النهر المذكور بغير إذن أهل النهر المرقوم ويطالب أهل النهر
 أصحاب المساقطة المحدثين بسددها من النهر فهل يسوغ لهم مطالبتهم بذلك (الجواب) الخليفة يسوغ لهم
 ذلك بالوجه الشرعي كدفع الضرر عنه الذي نفي عنه (سئل) في نهر كبير عثماني عيين بشر بمتاعها إلى
 قري بعضها من جهة أسفله يجري لتلك القري في أشهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين يقل ماء
 النهر الكبير فيسكر أهالي القري العالمة ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء إلى أنهرهم الخاصة فيفسقوا
 أراضيتهم بحيث أن الماء يبقى في النهر الكبير يجري إلى أهالي الأسفل الاغنياء لاجداً ويحصل بذلك غاية
 الضرر على أهالي القري التي من الأسفل متعاليين منهم يفعلون السكرانز ويرعى الوجه المرقوم من قديم
 الزمان وأن التسليم يبقى وترك على قدمه وإن خالف الشرع بربعة المطهرة فهل لأهل القري الأسفل أن
 يكفوا أهالي القري الأعلى أن يروا السكر ليسقي أهالي القري الأسفل أراضيتهم وليس لهم أن يسكروا
 في باطن النهر الكبير المشترك بدون إذنهم ورضاهم (الجواب) ليس لأهل الأعلى أن يسكروا الماء على
 أهالي الأسفل لأنهم امرأ عليهم حتى يروا كذا كرهه الامام العظيم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وان
 كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون إذن الشركاء وذلك غير جائز
 شرعاً وفعل غير الجائز مانع من فعله الشرع فلا يعزير بمخالفة أهالي الأعلى من السكر دعيماً على أهل الأسفل
 وأذنهم لاهل الأعلى بالسكر عليهم لا يجزى على المتأخرين فانه لا يلزم من رضا المتقدمين رضا المتأخرين
 فالمتأخرين من أهل الأسفل منع أهالي الأعلى من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقي أهالي الأسفل
 أراضيتهم فانه يبدأ بهم حتى يروا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المتعسرة والله تعالى أعلم
 فتاوى الرحوم الشيخ اسمعيل مفتي دمشق الشام عني عنه وأجاب وجه الله تعالى عن سؤال آخر مما حمله
 أن لم يكن لأهل القري السفلى حق شرب في النهر المذكور فلا لأهل القري به العليا حبس جميع ماء النهر
 الخارج من أرضها حتى يروا ثم يطبقونه لأهل القري السفلى إن شاءوا وإن كان لأهل القري السفلى حق
 شرب من النهر المذكور فلا لأهل القري العليا حبس ماء النهر عن أهالي القري السفلى بل يبدأ بأهل
 السفلى حتى يروا والقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمر على أهل الأعلى حتى يروا

القول قول المشتري في عدم طلب الاشهاد أم قول الشقيق (أجاب) صرح علماءنا فاطبة أنه متى تمكن من طلب الاشهاد على البائع إذا
 كان المبيع في يده بعد أو على المشتري ولو كان قد قبضه أو بعد العتار المبيع ولم يشهد بطلت شفعته فلا أضرب عنه وبضئ إلى المحكمة ابتداء
 وطلب عند القاضي بطلت حتى قالوا أن كان الشقيق في طريق الحج فطلب طلب الموائبة ويجوز عن طلب الاشهاد لكل وكيله إن وجد
 والا يرسل رسولاً أو كتاباً أمكن وإن لم يفعل ذلك مع إمكان ما ذكر بطلت شفعته وذلك كلمتهم حرصاً على طلب الاشهاد واعلاماً بأنه متى
 أضرب عنه مع إمكانه بطلت شفعته والطيب عند القاضي متأخر عن الطيبين أي طلب الموائبة أو الاشهاد فإذا تقدم عليها وعلى أحدهما بطلت

شفعته وليس في هذا الخلاف بين أئمتنا فبحلت ولو قال المشتري أنه لم يطلب الشفعة حين لقيني وقال الشفع من طلبت كان القول قول المشتري بحلف بالله أنه لم يطلب حين لقيني صرح به في منع الغنار بقلصن الخائنة والله أعلم (سئل) في أخوة لهم أرض مغروسة ورجل أرض مغروسة تجاورها وطريق الكل واحد بالرجل أرضهم لهم أخذها بالشفعة ولا يمنع من ذلك كونها خارجة (أجاب) نعم لهم الأخذ بالشفعة وكونها خارجة لا يمنع ذلك إذا طرأ في الباقي المالك في التنازع وكثير من كتب المذهب وأرض الخارج على كونه كذلك أرض العشر يجوز بيعها وأبقاها وتكون مبرأنا (٢٤٠) كسائر أملاكه فكثيرت فيها الشفعة وأما الأراضي التي حازها السلطان لبنت المال ويدفعها

للناس مزارعة لا تباع فلا شفعة فيها فإذا أتى بواضع البلد الذي تلقاها شراء أو أرتا أو غيره ههنا من اسباب الملك انهم المالكه وانه يؤدي بخارجها لقوله وعلى من يتخاضع في الملك البرهان ان سمعت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا صاعلي نفع هذه الامة بافاده هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين والله أعلم (سئل) في الأراضي التي تنازلها السلطان لبنت المال ويدفعها مزارعة بالحصة للمزارعين من الخارج منها من زرع أو غرس أو بنوا ونوعها هل تباع وتؤخذ بالشفعة أم لا وإذا بيع البناء والشجر يجوز أم لا (أجاب) بيعها باطل والباطل لا يتصور فيه شفعة وإذا بيع البناء والشجر وحده بغير ولا شفعة فيه ولا يصير للبايع فحق والله أعلم (سئل) في بيت يبيع وله شفع أشهد على طلب

كافي الزلي وغيره والله تعالى أعلم (أقول) وأقضي بذلك الحيز الرمي في خصوص نهر دمشق المسمى ببرد وهذا هو المذ كوفي المتون كالهدي والملتقى وذكر القهستاني وتبعه العلائي في شرح الملتقى عن شيخ الاسلام انه استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي اذ لم يسهلوا ولم ينفعوا بالاسكر فيسكن كل في نوبته وينبغي الافتناع بهذا ان لم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه بما يشرب أهل الاسفل جميع النهر فيسلم أن نيسر زرع أهل الاعلى مع أن لهم حقاق النهر تأمل * (قائلة) * رأيت في الفتاوى الفقهية للمسلمين جرح المسمى الشافعي قال وفي فتاوى والده الامام السبكي ما صاله لآسك في نهر برداني دمشق غير محلول لاحد له تديم بارضه والعين التي يجري الماء فيها اماما بسحق هو الظاهر واما كانت بمالكه لا فخر وانتقلت عنهم الى المسلمين وأياها كان فليس ملكا لا بدو بقيتها نهارها الظاهر أنها كذلك وأنهم متقدمون يحتل حدودها بعد الاسلام وإذا كان كذلك فما كان باغراق في موات فليس بمملوك وما كان بغيره فان قصده حافره الاباحة فكذلك أن نفسه فلك له لكان له الا ان هو لا ورثته فهو لعموم المسلمين وعلى النقد بالاول لا يجوز الا امام تخصيص طائفة يصعب ولا يسهل بغير خلاف الاملاك المنقولة الى بيت المال التي يبيع منها ولو يعطى نفسها فان هذه الانهار تنفع عام دائم للمسلمين فلم يجز تقويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هي باغراق أو حفر فهو لعموم المسلمين أيضا اه ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقد يقال ان ما كان مباحا لعموم المسلمين لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر أن حقيرة بردا وبقية الانهار السبعة المشبعة منه غير مملوكة لاحد وأما ما فيها فغير مملوكة أيضا لأن الماء لا يملك قبيل الاحراز وانما لأهل الأراضي حق في شفعة فيها وأغلب أراضي دمشق المسققة منه منها أوقاف ومنها سلطانية وبعضها للبلاد وأهل أرض لها حق منمن قديم الزمان من بعد الفقه أو من قبيله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقوقها حين البيع والشراء والادارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا تناقض أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية يسبق البدلواضع البدل الاول واستمرار ذلك الى زماننا فلا يحل لاحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعي ولأن يحدث في أصل هذا النهر العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل دخوله في المقاسم والكوى المملوكة أما بعد دخوله فيما اقتصدوا ملكا كافي القهستاني ولذا كان كره على أصحاب المقاسم لمن بيت المال ووضعهما قلنا ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عقابر عزي وأد قديم يسمى ذلك النهر بالعاصي يشرب منه أرض وبساتين ومزارع وقرى تحوي خلقا كثيرا ليس تلك الأراضي والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الأراضي على علمان جهة منبع الماء وسفل تحتها وهكذا وتسحق فيجب أن أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن السبق منه الا بدو اليابدورها الماء كالحق لتسلفه وار تفاع الارض عنه ومن قديم الزمان بين كل أهل ناحية في وسطه سدابا ونوع الاجار وفخو اقيه كوى على قدر البدو واليب المكنون جرحوا بين كل سبدين

الشفعة فورا ثم تركها شرا انما الحكم (أجاب) اعلم أن الشفع اذا أتى بطلب المزاينة والتقرير وأتم طلب الأخذ لاستقطا شفعته في طهار الزاوية وان أخر أحد العالين المذكورين أو لا سقطت لان الواجب على الشفع اذ علم بالبيع أن يشهد على الطالب فوراً فان أشهد على المشتري وعند العقار أو على البايع والمبيع في يده لم يسلمه المشتري بعد صعد نائب الطالبين ثم لا تسقط بعد ههنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح الذي عليه الفتوى وان أتى بعض علمائنا يسقط طلبها لتأخير شهر آخر وجع من ظاهر الرواية والله أعلم (سئل) في قولها كان باغراق في موات أي ما كان باغراق بنفسه وجري في أرض موات بلا حفر من أحد اه منه

في سفلى فوقه ولو يسع السفلى هل لصاحب العلو أخذ به الشفعة أم لا (أجاب) نعم له أخذ به الشفعة قال في الخاتمة علو رجل وسفلى لا يتروطريق العلو في البكة العليا في السفلى باع صاحب السفلى سفله كان لصاحب العلو أن يأخذ السفلى بالشفعة لأن السفلى متمثل بالعلو كما جاز من اه والله أعلم (سئل) في علو شتر لشفعة باع أحد الشترين ثلثي العلوف للشرى لاخذ الشفعة أم لا (أجاب) نعم له ذلك قال في الخاتمة صاحب السفلى بشفعة العلو أحق من الجار في قول أبي حنيفة إذ لم يكن للشار شتر في الطريق اه فكيف مع شتر في نفس العلو وعلو الشفعة في السفلى بالعلو بأن له حق التعلو وفي عكسه بالاتصال وبه تعلم الأحكام فافهم والله أعلم (٢٤١) (سئل) في رجل اشترى من أخيه

ما يخصه من عقار هبل لآخوته المشركين له فيه الاخذ بالشفعة أم لا واذا قسم لهم الاخذ هل تكون على قدر حصصهم ام على قدر رؤسهم وهل اذا طلب البعض ولم يطلب البعض الاخذ لعدم رغبته أو لغيره تقسم على عدد رؤس الطالبين فقط أم لا (أجاب) هذه المسئلة ذكرها ابن وهبان في نظمته بقوله ومن يشتري دارا شفعيا وغيره شفع على عدد الرؤس تقدر وهي مستفادة من المتون حيث قالوا اذا اجتمع الشفعة فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ومن لم يطلب عددهم فلا يحسب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا وقف له نصيب اذا الغائب ليس مستوفيا شروط الطالب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه سقط له وفي الظاهر به رجس اشترى دارا وهو شفعيا بالجار فطلب جارا

مساوقة مقدره بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الاسفل لا يضرب السد الاعلى فهل اذا أراد أحد من أهل تلك الارض أن يتحدث في جانب من ذلك النهر هبل يسكر النهر ليتمكن بذلك من نصب دلو لا يأخذ به الماء الى أرضه بجواره ذلك ولو حصل للاعلى منه الماء وضرر بعدم دووان دولابه أو فقله وانه وليس له ذلك وبعينه شرا فتنو ما حور من الجوار لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر ليصلوا من أحد أمرين اما أن يكون مشتركا كاشتراكا كما صاها أهل تلك الارض فلا يجوز لأحد منهم حينئذ أحداث من فيه الارض الجميع سواء أمض ذلك بأحد من الشركاء أو بضر لان البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك الارضيا بقية الشركاء سواء تضرروا أو لم يضرروا وهذا بخلاف ما اذا أراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه مخرج أو دولا في أرض له ملاصقة لتلك النهر فانه لا يمنع من ذلك الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بأن يتغير الماء عن سنه ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك واما أن يكون مشتركا كاشتراكا كما بينا في جميع الناس فيمتنع احداث ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال قاضيان في كتاب الشربيات بالوسف سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مرو يروى منه أهلها بالخص لسلك قوم كومة وفتة فآخيار رجل أرضا ميتة لم يكن لها شرب في هذا النهر فكري لها نهر من فوق مرفوع موضع على ملكه أحد سواقي الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث بضر بأهل مرو ضررا يثبت ما هم بسبب له ذلك ونفعه لسلطان عن ذلك وكذا لكل أحد أن يعمل ما شاء من النهر العظيم حتى العلمة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردى الماء ثلاثة الاول في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسيكون وحيون ليست بمجاو كلاحد في كل واحد سقي دوايه وأرضه ونصيب الطاعون والبالنوا والنايسة واتخاذ المشرعة والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعملة فان أضر منغ فان فعل لكل أحد من أهل الدار مع المسلم والمكاتب فيه سواء اه والله العليم وكتبه محمد بن أبي طار بالسام عفي عنه (سئل) في تركته ما فاقه البناء في داره فيجري ما فاض منها بحق شريعى فيجري الى طالع قائم البناء في داره وروى ينقسم الماء شترين أحدهما للدارعمر والاستخار بكر وريد بكر أن يأخذ من الماء شطرا لمختص به من الحركة القائمة بداره زيد وليس بين بسط الطالع والحركة مخالفة والمعادلة تمكنه وليس في ذلك ضرر على عمرو وينفع كل نصيبه بعد ذلك فهل يسوغ ل بكر ذلك (الجواب) نعم (أقول) قد منافي في كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع (سئل) فيما اذا كان لزيد ورجلين طالع مما مشترك بينهم لصيق جدار عمرو فقدم الطالع وصار الماء يجري الى أرض دار عمرو وجدها طائها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطلب عمرو منهم اصلاح الطالع فهل يجب على ذلك (الجواب) نعم قال في البراز من به الشر بنهر في أرض قوم فأنفق وخرب بعض الاراضى الملاك الارض مطالبة الى باب النهر باصلاح النهر دون عمارة الارضى (سئل) في ما مشترك بين قريتين به وخرع وقف للقرية الثلاثين والمزرعة الثلاث فترك أصحاب المزرعة واعثوا ما هم سادة ثلاث سنوات فسق زراعا القرية بالزبورة

(٣١ - فتاوى حمدي - ثاني) آخر فيها الشفعة قبل المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار له بالشفعة والنصف بالشراء قال ابن وهبان مفهمه ما نه لم يسلم اليه الدار كنت بينهما نصفين اه والله أعلم (سئل) في ما كرويين جماعة أرضا وغرا سايعا ل أحد الشركاء حصصها ل أحد الشركاء هل لبقية الشفعة على قدر الحصص أم لا (أجاب) نعم تقسم الحصص على قدر رؤس الشركاء والمشتري كواحد منهم وقد قال ابن وهبان ومن يشتري دارا شفعيا وغيره * شفع على عدد الرؤس تقدر يعني أو أراضا على قدر السهام عندنا قوله فأنفق يقال في حق الشفعة بان ينفق الشط او السكرا ينفق هو اذا جرى بنفسه من غير فخر واليق الفخر والكسر الاسم مغرب اه منه

والله اعلم (مسئل) في رجل اشترى من والده وكريل والده الشري جميع الحصة الثامنة وقدرها الثلث في جميع الدار الغلاية الجارية في ملكهما بالارثن ولدهما معاوية وحدود الاربعين شراعتريا بايجاب وقبول وتسليم وتسليم بنهم معلوم من القروش حاله مبوض ثم بعد ذلك حصلت بين المتبايعين اقالة شرعية وتفاضل بعد البيع فهل تنفع الاقالة للذ كورة الشفع من اخذ الحصة المذ كورة بالشفعة ام لا تنفع وسواء كانت الاقالة قبل قضاء القاضى بالشفعة لا تسبق ام بعد قضاءه (اجاب) الاقالة لا تنفع لاخذ بالشفعة لانها يسع في حق الشفيع فباخذها بعد الاقالة بالشفعة قد قصر حوا (٢٤٢) جميعا في باب الاقالة ان المبيع لو كان عقارا فسلم الشفيع الشفعة ثم تقابلانه فيضاهي

بالشفعة لكونها باعاجدا في حقته كأنه اشتراكمته الحاصل ان الاقالة تجب للشفيع حق الاخذ بالشفعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته بائنه في المبيع معها بلا شبهة تبطل فوفرت شرائط الطلب والله اعلم (مسئل) في شخص له في ساحة قيراط واحد اشترى من شركه بقبضتها التي هي ثلاثة وعشرون قيراطا واربعة يطلها بالشفعة فهل له ذلك ام لا شفعة مع الشريك المشترى لكونه شريك في نفس المبيع وذلك جارية (اجاب) لا شفعة مع الشريك ولو اقل سهم ولولم يطلب وشراؤه من عن الطلب والله اعلم (مسئل) في دار نصفين ثلاثة ايتام واهمهم ونصفها لعمهم باع الاعم نصفه لاجنى والايتام ليس لهم حقد ولا وصى ولا نصب لهم القاضى وصيا وصى على البيع مدة اربع سنوات وبلغت ثمنه من الايتام وسكت

اراضهم بالماء المازن في المدة المذ كورة قام المتكامل على المذ رعة ونعم ان زراع القرية يضمنون حصة المذ رعة من الشرب في المدة المرقومة فهل لاضمان عليهم (الجواب) نعم قال في الدار المختار ولا يضمن من سقى من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرخ وهبانية وابن كماله الخلاصة اه وفي الوهبانية وساقى بشرب الغير ليس يضمن ه وضمنه بعض وما مر طهر

(مسئل) في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضى وبهنا كثيرة بحق قديم شرعى بلا معارض وبلى الماصية طاحونة زاكبة على النهر لها حجر واحد وميزانان يصب منهما الماء للنهر ويدور احدهما الحجر الميزان وبه ماصية مفتوحة من قديم الزمان بلا معارض ثم قل ما النهر فصار مستأجر الطاحونة يسد احد الميزانين بأمر صاحبها يدون وجه شرعى فقل ان الحد والماء في الماصية مستأجر الا يبلغ ربع الحد او روصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه ضررا كبيرا بسبب السد المذ كور وقوله الماصى يدون منع مستأجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزان المذ كور بالطريق الشرعى فهل لهم ذلك ويحق القديم على قدمه (الجواب) نعم (مسئل) فيما اذا كان زيد وعمر وركن يجري اليهما الماء في نهر خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتاج طريق الماعن اعلاء الى التعمير فهل يكون تعمير عليهما (الجواب) نعم (اقول) افنى شيخنا شيخنا السحاني فيما اذا كان ماء البركة لجامعة لاحدهم ثلثه ولا تخال النصف ولا تسخر السد من بان كلفه على قدر الحصص لقول الاشياء نعم بالغمم ولقول النخبة الغرامة التي لخصمين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسمعيل حيث سئل في نهر يسقى بساتين وقوى الهند من جانب منه واحتاج الى التعمير فأجاب بتعميره على اياه جميعا على حسب حقوقهم من اعلاه اه لكن ينبغي ان يقال من اسفله بدل قوله من اعلاه لان من كان من جهة اهل النهر فيسب موضع الانهدام لا يتاح الى التعمير بخلاف من كان من جهة اسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره ووافقه كرى النهر فانه كلما جاز الكرى ارض ورجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد ارضه كما سرتدري ههنا وفي هو ما اذا كان الماء ينزل الى ركنه رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى ركنه رجل آخر واحتاج اصل الماء الى التعمير فكيف تقسم الكفاية بينهما ام من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في دار أو قد جرى العرف بأن صاحب الغاض يغرم الثلث (مسئل) في نهر مشترك بين جماعة لهم من حق الشرب من قديم الزمان يسقى اراضهم بحسب نصيبهم منه او اذ احد الشركاء كان يسوق نصيبه من النهر المرقوم ببلاد ضاهم الى ارض له أخرى ليس له من النهر الا رزق شرب فهل ليس له ذلك الا ارضه بقية الشركاء (الجواب) نعم كفى التنوير والمثل ومثله في الزبلى (مسئل) فيما اذا كان زيد يدور في رفاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقط الدار ومساقط اهل الرفاق من قديم الزمان وقد امتلأ البئر لكثرة ما جتمع فيه من اوساخ المساقط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ على زيد وبقيتها لأصحاب المساقط (الجواب) نعم (مسئل) في رجل سقى ارضه مسقيا معن اذنى

عن طلب الشفعة ففعلت شفعتها بالسكوت كما سقطت شفعتها لمها به فهل اذا نصب القاضى والباقيتين الباقيين يكون له طلب الشفعة لمها او أخذ النصف المبيع بها وكذلك اذا بلغ احد الشفيعين اخذها غاميا بالشفعة فدفعها للضرر حتى يبلغ الآخر ويجزى طلب الشفعة لهما (اجاب) الصغرى اذا لم يكن له وصى ولا با ولا جدها على شفعتها الى ان يبلغ فاذ لم يلقه الشفعة واذا نصب القاضى فيما اخذها بالشفعة قبل بلوغه ولا يمنع من روالا ربع سنين على البيع من الشفعة والحد حاله هـ والله اعلم (مسئل) في سائر اشترى مولى في الوقف من غلة المسجد انهم قد تعطلت شفعة الوقف منه فباعه الناصر من رجل بائع عشر قشبان من الحائك الشرعى في ذلك

وكتبه من قبل نفسه شهادة ثم ردها ثم ما بها ضعف القيمة وثبت ذلك عليه والحكم بموجب ما ثبت عند المفسر شفعو طلب أخذه بالشفعة
وجه الشرع قبل الحكم بالاختصاص المشتري غاشق وقوس على الثمن الاول لجهته الوقت قبل الشفعة أم تأخذه بالعشر من فقال لا فهل أولاً
يجوز بهذا البيع أم لا وإذا قلتم يجوز فهل تجب فيه الشفعة أم لا وإذا قلتم بالشفعة فهل يسقطها قوله لا أخذه بالعشر من أم لا وإذا قلتم لا فهل
تأخر من زيادة الشفعة أم لا تأخره وإذا قلتم لا فهل تأخر المشتري أم لا (أجاب) مصرح فأخذه في قتا ولا يجوز بيع ما اشترى من غيره
المسجد على الصحيح وأنه لا يصير قفاً وحديث اتصل به حكم القاضي بوجه ارتفع الخلاف (٢٤٣) وقطعنا بجواز البيع وإذا جاز البيع ثبت
حق الشفعة لأن حق الشفعة

الأرض قبل الاوقف عليه فدخل المانع ونفذ الى أرض جار من غير صبره وزعم جاره ان الماء أسفله
حطاط في الأرض المرفوعة وأن الرجل يضمن أهل الأرض ما عليه (الجواب) نعم وفي قولنا الفقيه أبي جعفر
سئل عن سقي أرضه وفيها تقب بئر بأرض جار به يسد زعمه ولا يوقف على ذلك قال سبيله سبيل الحائط
المائل انه يتقدم عليه ما ضر بعد التقدم يضمن كالحائط المائل عماديه من أنواع الضمانات (سئل)
فإذا كان لا يدبر كتماه في داره ويجري قاضها الى طالع قديم في طرف الدار منه الى تركته في دار عمر وعمره
متصرف فيه لنفسه بغير إذن شرعي من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض وفي الطالع تقب تقدم مسدود
لا يعلم حال سدوله لا جرى المانع فيه من هذه المدة لا يحد بيزيد بالزور الا ان فتحوا جرحاً فقدر معلوم من ماء
الطالع الى ما يلج في داره مجدبا له وعمره ينكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع بيزيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا
تسهم دعواه (الجواب) يعمل بتصرف عمره ولا يحد بيزيد ولا تسع الدعوى بعدم مضى المدة المرفوعة والله
أعلم (كتاب المداينات)

(سئل) فإذا استدان زيد من عمر ومبلغاً معلوماً من الدراهم وتسليمات قبل اداءه ادين ولم يخلف شيئاً
وله قدر اسقفاً في وقف أهل تنأوله حال حياته وتصرفه وانتقلت حصته لا تخرب ويصاحب الدين
الرجوع على حصته من الوقف زعمنا أنه له حسابه واجلها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا حجة
زعمه (الجواب) نعم (سئل) فإذا كان زيد مديوناً لجماعة مبلغ دين من الدراهم ولعمرو مديوناً من
أشخاص فادخل زيد منهم قدام دينه الخاص به ويرد عمر ومشاركته في ذلك بلا كفالة من زيد بذلك ولا وجه
شرعي فهل ليس لعمرو ذلك (الجواب) نعم (سئل) فإذا كان لجماعة دين على زيد لكل واحد من الجماعة
مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحسبوا مدينهم فهل لزيد أن يقدم من أراد أو يؤخر من أراد
(الجواب) لزيد أن يقدم من أراد أو يؤخر من أراد لأنه في قاضه ولا يه على نفسه وأمواله كذا في صور
المسائل من باب الصرف والمداينات فقلنا جميع الفتاوى من باب ادب القاضي وعن مشغلي الأحكام في
القضاء (سئل) فإذا كان زيد وعمر بدينهم بكذا معلومتين غنم مشترك بينهما قبض زيد من
بكر المشتري نصف الثمن ويرد عمر ومشاركته فيما قبض فهل له ذلك (الجواب) الدين المشترك إذا قبض
أحدهما شبهه شاركة الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي صلح الثمن رقبسوغ ولعمرو ذلك (سئل)
فإذا كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر وسوءه بينهما وليكر بدينهم زيد اشدين آخر خاص به فدفع
زيدهما مبلغاً معلوماً من الدراهم وعين المبلغ المدفوع من دينهما المشترك وزعم بكرانه اخذ من دينه
الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك (الجواب) نعم (سئل) فإذا كان على ذمي دينان
معلومان القدر من جنس واحد زيد المسلم غير أن أحد الدينين مشغول بكفالة والاخر مطلق عن الكفالة
فدفع المدينون المربور لزيد قدر ما علموا من الدراهم ولم يعين من أي الدينين هو ثم اخذت منه فقال الدائن هو
عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المدينون هو عن الدين المشغول بالكفالة وفي التعيين نفع للمدين فهل

الناوس عبداً أو بالتبعية يكن القول قوله في ذلك أم لا وكذلك لو ادعى معرفة قديمة فالتايم وقد ابره كذا أو غيرهما يقع به العلم يكون
القول قوله أم لا وإذا قلتم القول قوله هل هو بالعين أم لا وهل اذا اتفق المتبايعان على أنهما ليعلان ذلك ولو اوقفهما الشفعة بل ادعى
مقداراً معيناً يحكم بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتبايعين على عدم العلم أم لا وهل اذا كان الخاتم متلاصقاً بوجوده لا يجب احضاره في قديم أم لا
وهل يأثم الخاتم ترك طلب احضاره مع علمه بوجوده خصوصاً والشفعة تنصير بالمشتري غاية الضرر وأخو النالجواب (أجاب) هذه
المسئلة الخاتم بموافقة الشفعة على عدم المعرفة أو ما لو وافق الشفع المتبايعين عليه بان ادعى غنماً معيناً فانه يأخذ البيع بالشفعة ثم يعطى

الثمن بزرعه كانه فله في شرح تنوير الابصار عن الظاهر به وظاهره وعدم لزوم المين على الشفع لان المتبايعين لم يدعيا فادرا معلوما لثمنه عليه
 البين بعد انكار وهذا يقتضيه الفقه بعد اذ قد عالت المسئلة بتعذر الحكم على الخا كذا ذلك يكون بعدم موافقة الشفع لهما على الجمل به
 وعدم إمكان اطلاع الخا كعليه وذلك قال في المحرمات ثم يستهلكه من ساعته وفي الدرر والغرومات التنوير وضع الفلوس بعد القبض
 وفي الظاهر به وقد هلك في يد البائع بعد التقاض فعليه منه ان اذا كان قائما ثمن احضاره لا مكان الحكم وان الخا كترك طلبه مع علمه بوجوده
 باثم لتركه ما يتعرف به الحكم وقد قال (٢٤٤) في منع الغفارة رأيت متغولا عن الظاهر به اشترى عقارا بدها ثم جازاوا فاتفق المتبايعان على
 انهما لا يعلمان مقدار

يكون القول الذي المدينون في ذلك يمينه (الجواب) نعم يكون القول قول المدينون لانه المالك وهو وأدري
 بجهة التملك كذا في الاشياء والعمادية وبغيرهما من المعتربات قال يبري زاده القول للمالك في جهة التملك
 اي فالقول قول الدافع بأي جهته دفع فبقطع ذلك من ذمته كافي العمادية الا فيما اذا كان عليه الفلوس
 متاع والف كذالك في غايه بالف يؤدبه عن كفا التواطي الطالب الاخذ الامنها فلقطاعا بذلك ويقع القبض
 منها وان قبض ولم يقل شيئا فلو أدى ان يجعل المتبضع عن ايمانه لان في التبعين فائدة فيعتبر تعينه
 تحصيل الفائدة كذا في شرح الزايدات ولم يتعرض لاختلاف القول للمدينون قال في شرح الطحاوي الاختلاف
 متى وقع بين من له الدين ومن عليه قدر الدين وفي صفته وفي جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه
 اه وفي البرازي قاله المستأجر دفعته عن الدين وقال لا تخبرن الاخره فالقول قول الدافع لانه اعل بجهة
 الدفع اه وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر ماضه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فاعلى ثم
 ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من المدينون فادى شيئا ثم ادعى انه من وجه كذا انه
 المالك فكان اعرف بجهة التملك اه وأجاب قارئ الهداية بأنه اذا عين المدينون أحد المدينون ان كان في
 قديمه فادى بان كان أحدهما من أو يكفل ولا تحلوا وأحدهما قرض والا تخبرن مبيع صح التبعين
 وان كان جنسا واحدا لا يصح التبعين اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر ودرهم
 لدفعه عن ذمته لكر نظير آخرة له عليه وقال عمرو انك دفعته عن ذمته فادى نظير دين في ذمته واختلفا في
 ذلك ولا يثبت فقول القول وقول الدافع يمينه لانه أعلم بجهة الدفع (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد
 مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بغير معلوم وبعد ما تسلم زيد بالفروة ومن عمرو ومعه
 البسيع استرداه عمرو من ذمته أخذها بدين وجهه شرعي ور يذير استرداها وأخذها من عمرو بوجه الشرعي
 فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بوجه شرعي
 الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد مبلغ المراجعة بغير أصل المبلغ بدين في ذمته بعد ستين بلا معاملة وفي كل
 سنة يدفع لعمر وقدر من الدراهم معلوما والا تخبرن عمرو من احتساب ما دفعه لزيد في الستين المذكورة
 من أصل الدين بدون وجه شرعي زاعما ان الدين مال يمين تحت وصايته وأن ذلك صحيح الدين ولم يصدر بينهما
 معاملة ومباينة شرعية في الستين المرقومة أصلا فهل يحسب ما دفعه لزيد في الستين المذكورة من
 أصل الدين ولا عبرة بزعم عمرو والمذكور (الجواب) نعم حل أقرض شرع دراهم وطالب على ذلك بما
 وأخذها فالمستقرض ان يحسب ذلك من الاصل جواهر الفتاوى من الكفاية (سئل) فيما اذا استدان
 زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه خبزا بدين معلوم وأجل عمرو والجبيع على زيد الى أجل
 معلوم وصار زيد يدفع لعمر وفي كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعده أكثر من ستين وزيد
 يدفع التسعة المذكورة لعمر وفي كل شهر من الستين حتى استوفى عمرو في الخبز من زيد مبلغا آخر
 مرابحة بلا معاملة شرعية وما ن عمرو عن ورثة وله وصي ينتج من احتساب ما دفعه لعمر وراثته الى الثمن

شريا ثم نهايا مع مالك الذمف الا تخدلى القاضي في سكن جميع الدار مسانعة ثم رأى القاضي أن يبتدئ المستأجر المذكور
 بسكنه سنة وان يسكن مالك النصف السنة الثانية فكن المستأجر السنة ثم استأجر النصف الموقوف عن السنة الثانية وفي سا كلف جميع
 البار السنة الثانية التي كان حق سكناها صاحب النصف المالك بالها يأخذ كورة ثم سكن بعد ذلك المستأجر سنة ونصف سنة بعد أن وقعت منه
 مهارة فينه وبين وكيل مالك النصف مشاهرة على أن يسكن سنة أشهر ومالك النصف بعد هاستة شهر وسكن المذكور الاشهر السنة ولم يسكن
 مالك النصف في الاثنى عشر في الحكم الشرعي فيمخلص صاحب النصف المالك من السكن بالها يأخذ كورة في هذه الصورة (أجاب) (الهاية

المذكورة غير صحيحة للمستأجر المذكور ذلك المأهيا على الوجه المشرع لان المستكمّل على الوقف ان يمنع مالكه النصف من الانتفاع بجميع الدار فاقوله بنه وعاز عن تسليم جميع المنزل خصوصاً مع مساكنه بالشيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا لا الجار لانه ممنع الجارين والمأهيا غير لامة منهما والمأهيا لا تبطل بالموت والجار لا تبطل به وإذا كانت لا تبطل بالموت فكيف ملكها المستأجر المذكور ولو ملكها لاستدعى مقتضى الأليات ما هو فوقه وهو يجوز دفعه قالوا في وجهها انهم افترضوا وجهه بمادة من وجهه والمستأجر لا يملك ذلك ولانها حوزت استحساناً بالضرورة الانتفاع بالملك المشترك اذ قلنا يتأتى الانتفاع به الا بها كبيت صغير وما (٢٤٥) ثبت الضرورة يتقدّر بقدرها واداء علم

المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتسابه اذ هو ادا على الثمن
(الجواب) له احتسابه من أصل الدين كفي جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وافق بذلك الفقهاء من نجيب
بما نصه ما تناوله بلا حيلة شرعية له اخرج المال المذكور بامض مضعون بالتنازل ولم يرد الشرع عليه
مطلقا فخصب من أصل المسألة والله تعالى أعلم في التفتيش الكراهية من قبلها يتعلق بالخبث في الاموال
محم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للقرض الزبا عك هي مكروه وهو ذكر البقال في تفسيره ان عند
محمد تكمرو وعندي أبي يوسف لا بأس بها وضد أبي حنيفة قال الزنجري خلاف في محمد في العقد بعد القرض
أما اذا باع ثم دفع الدرهم لا بأس به بالاتفاق اهـ رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر
الى أجل قالوا اشترى من المدون شيئا بثلاث العشرة ويقض المبيع ثم يبيع من المدون بثلاثة عشر الى سنة
فيقع القرض عن الحرم فاختار من فحصل فيها يكون قرا عن الزبا من كلب المبيع وفيه حيل أخرى
فراجعها (أقول) مقتضاه ان يصرح بمقتال لجعل العشرة ثلاثة عشر وفي الدراختار في آخرب القرض
ما مضى قلت وفيه مروضات المفتي أبي السعود ولوادان في العشرة مائة عشر أو ثلاثة عشر بطريق العلامة
في زماننا بعد ان ورد الامر السلطاني ونقوى شيخ الاسلام بان لا تعطي العشرة بأكثر من عشر ونصف وبه
على ذلك في مثل ماذا يلزمه فأجاب بعزو ومجس الى ان تظهر قوته وصلاحيته في ذلك وفي هذه الصورة هي رد
ما أخذ من الربح لصاحبه فأجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر ان المناسب
الامر بالرجوع اهـ مالى الدراختار فقد أفادو ورد الامر السلطاني والافتاء بناء على ما لا تعطي العشرة
بأكثر من عشرة ونصف ورايت بخط شيخ مشايخنا السابحي بان هناك نقوى أخرى بان لا تعطي العشرة
بأكثر من احدى عشرة ونصف وعليها العمل اهـ وكأنه ورد أمر آخر بذلك بعد الامر الاول لكن قدما
في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية به أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبق بعد مودته وقد متحقق
المسئلة غفرنا لجمعه وعلى فرض بقا عكم أمره بعد مودته الى الآن أو ورو وأمر جدي بذلك من سلطان
مرماننا ايده الله تعالى بصرفه ما يجبس الخائف ويعزض خلفه الامر السلطاني لافساد المبيعة فانه لو فرض
مائة درهم مثلا باع من المستقرض ساعة بعشرين درهما بقدر شري مع البيع وان كانت تلك السلعة
شسوى درهما واحدا لان النهي السلطاني لا يقتضى فساد العقد المذكور لا ترى أنه يصح عقد البيع بعد
لنداء في يوم الجمعة وروى النهى الالهي وانتم وما ذلك الا لان النهى لا يقتضى الفساد كاتلافة في
الارض المغصوبة تصح مع الاثم كاتفر في كتب الاصول اذ اعلمت ذلك فتقول المفتي أبي السعود ان حصله
منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع بعد ان ما حصله القرض من غن السلعة اذا على عشرة ونصف بلا
رضا المستقرض يرجع به على القرض وهو مشكل وقوله لكن يظهر ان المناسب الامر بالرجوع أي وان
كان ذلك بالتراضي أشد اسكالا لما علمت فان بيع السلعة ان كان صحيحا يستحق جميع الثمن واللام يستحق
شأ فتأمل ذلك فان لم أحده جوابا شافوا والله تعالى أعلم (مثل) فمما اذا كان في يد مبيع غير مبلغ من

المشروطة فله بقدر ما بقي من المأثور ان عقد الاجارة باهله لا يتجدد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث النفعه وهذا معناه ومن له المام به المذهب
فظهر له محتمل تجاوب والله اعلم بالاضراب (سئل) فله دعوى الغلط في القسمه بعد بناء أحد الشرعيين هل يسمع له لا يوجد البناء
(اجاب) نعم لحاق التنازح فله ان يجره قاسم قسم دارين اثنين واعطى أحدهما أكثر من حقه غلطاً وبني أحدهما فاصبه قال
يستقبل القسمه في وقع بناؤه في قسمه متغير فرفع نفسه ولا يرجعون على القاسم بقية البناء ولكن يرجعون عليه بالآخر الذي أخذ منهم اه
والله اعلم (سئل) في بالغين وطفل اقتصوا شيئاً مبلغ الطفل فقصص في نصيب نفسه هل يكون اجازة أم لا (اجاب) نعم يكون اجازة كخاص به

في جواهر الفتاوى والله أعلم (مثل) في محدود مشغل على أو به مقصود مائة لرجل تصدق ولا يحز به بقوله لا يحز به ويصاحب النصف والرابع قسمته وصاحب الربع الثاني يبيع القاضى الا على القيمة اذا طالعها من كاهه لا (أجاب) قلنا نعم يبيع القاضى الذى هو ممنوع * باجتماع أهل العلم والحال مرفوع ولم يخضعا قائلنا بمتناصه يبيع كل ملكه في الذى جمع والله أعلم (مثل) في رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين وبنين وبنين وتزوجها لاجل البين أن يخص بمنفعته دون بقية الورثة أم لا (أجاب) ليس له الاختصاص به ومنع شركائه منه بل اذا طالعوا المأبأة أعجبوا الى ذلك (٢٤٦) واذا طالعوا القسمة وكان كبيرا يمكن قسمته أعجبوا فان أبى بعضهم ببيع على ذلك ليصل كل

ذى حق الى حقه والله أعلم (سئل) في رجل يتعاطى الفساحه ونحو ذلك بقرأ وأرضا وكروا وما دوا وكان أذن لو احد من أبناءه أن يتعاطى أمرها أو يصرف عليها قبل وفاته ورثته يبيعها فالورثة أن يستريحوا نصرة فقههم وغرم وحقها غرم بسبب ذلك هل يكون عليهم بقدر حصصهم أم لا (أجاب) نعم يكون عليهم بقدر حصصهم والله أعلم (سئل) عن قسمة الفضول هل تنصرف على الاجزاء أم لا وهل تكون الاجزاء فيها بالفضل كفاي البيع أم لا (أجاب) نعم تنصرف على الاجزاء وتكون بالفضل كما تكون بالقول وقد صرح علماؤنا بأن كل عقد يصح التوكيل فيه بترفع عقد الفضولى فسم على الاجزاء والقسمة بما يصح التوكيل فيه والله أعلم (سئل) في امرأتين بينهما دار مشتملة على ثلاثة بيوت متساوية سكنها احداهما سكنت في بيتين وأخرى في بيت وتطالها

معلوم من الدراهم فباعه عليها الى سنة ثم بعد ما ربحه بعشرين رويات وعمرها الموتون فخل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا (الجواب) قال في القنية جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت المراجعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له أتفق بهذا قال نعم كذا في الاقروى والتنوير آخر الكتاب وأتفق به علامة الروم ولا نأ السعدود والحاوي والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد اداء الدين دون المراجعة اذا طالت الورثة أن المراجعة تليزهم فربحوه عليها عدة سنين بناء على ان المراجعة تليزهم حتى اتفق عليهم فالقول يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تليزهم وأما ما يدعى بأن في ركنهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما ربحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تليزهم على قول المتأخرين لان المراجعة تنافى على قيام من المراجعة السابقة التي على موزعهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ماضى وهذا المسئلة نظير ما في القنية قال برزج بكونه رزاهه كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الامصيل ويبيع بالمراجعة شيا حتى اجتمع عليه ستون ديناراً ثم تبين انه قد أخذه فلا شئ له لان المراجعة تنافى على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموقوف (أقول) كأن وجهه أن المستقرض لم يشر السلعة بمن غالى الا في مقابلة الاجل في القرض فان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابل شئ من الثمن الا أنهم اعتبروه مالا هنا لكونه مقابلا لزيادة الثمن فلا أخذ كل الثمن قبل الحلال كان أخذه بلا عوض وفيه شبهة قالوا وشبهة قالوا بالحققة حقيقة فاذا مات وحل الاجل سقطت عن غن السلعة بقدر ما بقي منه وكذا اذا تبين ان الدين اصل كما في مسئلة الكفالة المذكورة فوقع نظيره وانما الوصف المرفوع من المبيع كما اذا اشترى عبد ابان على انه كاتب فلا يظهر بخلافه فان رده وان امتنع الرده له رجوع بالنقصان في الاصح والله تعالى أعلم (مثل) فيما اذا استدان زيد عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى اجل معلوم بربحته شربة ثم قضى زيد الدين قبل حلول اجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي حرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام (الجواب) نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنوير وبمثله أتفق مفتي الروم ابو السعود اخذى ولو كان الدين مؤجلا فقبل حلول الاجل يبيع على القبول وان اعطاه الموتون أكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة بزيادة تجرى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أتى الدين وقال انما معاشر الانبياء هكذا انزج حول على ما اذا كانت الزيادة بزيادة تجرى بين الوزنين واجمعوا على أن الدائق في المائة يسير بغير بين الوزنين وقد قدر الدرهم والدرهمين لا يجزى واختلروا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدبوسى نصف الدرهم في المائة كسير برده على صاحبها فان كانت الزيادة كثيرة لا تجزى بين الوزنين ان لم يعلم الموتون بالزيادة على صاحبها وان علم الموتون بالزيادة أعطاه الزيادة اختصارا هل تحمل الزيادة القابض ان كانت الدراهم المدفوعة مذكورة أو محضاً لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذا هبة المشاع فيصح التملك القسمة وان كان المدفوع محضاً لضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيصح التملك القسمة مخاتمتين الصنف (أقول) هذا كله اذا لم تكن

محققا في البيت الثالث الذى يدها هل لذلك بحيث لو رفعت امرها الى القاضى وطلبت التهاون هل يبيعها القاضى الزيادة الى ذلك فيجعل البيت الثالث بينهما مهاباة لانه قد مددوا له مدة أم لا (أجاب) نعم يبيعها القاضى الى ذلك فيجعل البيت الثالث له مدة معاومة وله مدة معاومة يقرع بينهما تطميحا لوقوله تعالى والله أعلم (مثل) في عقر مشترك بين اثنين تقاسمهما فمعهما فراض وقبض كل واحد منهما ما نصيبه القسمة الشرع وافر كل منهما استوفى حقه معاها مشترك بينهما والآن يريد احدهما ما قبضها يدعى القاضى فهل لذلك بعد اخراجه بالاستيفاء كذا كرام لا (أجاب) لا تسمع دعواه بعد اقراره بالاستيفاء المتناقضة كما صرح به علماؤنا فاقطعوا قولنا لا تسمع

ولو لم تر حجت كانت بالتراضي كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء والله اعلم (سئل) في دار مشتركتين جماعة فمشت بالتراضي بينهما
بمضور جماعة واشهد كل على نفسه بالاستيفاء فهل تقع هذه القسمة ولا تنقض بطلان احدى نصها بعد ذلك ولا تنجم دعواه الغبن الفاحش
في ذلك ام لا (اجاب) نعم تقع القسمة بالتراضي بل هي آكد منها بقضاء القاضي بشهادة اتفاقهم على جمعة دعوى الغبن بالوجه الثاني دون
الاول اذ لم يشر بالاشتراك او اذ اقر بالاستيفاء لا تقع دعوى الغبن بعد مطلقا والله اعلم (سئل) في دار علمها عوارض سلطانا يتوكلها
متفاوتون في مقدار الملك فيها هل تؤخذ منهم على قدر رؤسهم (اجاب) (٢٤٧) الغرامة المقررة على الخانات انما هي
على الملك فتشكك بقدره كما

ان زيادة مشروطة ما اذا كانت مشروطة فقهر بالحق لا تملك بالتبض على كل حال ورجع بها صاحبها
وان اقر عليها ما دامت فاعلم ان لا بالاستيفاء بالاراء لو جوب دمه مقابل للشرع نعم لو اقر بعد الاستهلاك
سقط كإبطله في الاشياء عن التبعة (سئل) فيما اذا كان بين مدين ومبلغ معلوم من الدراهم على
سبيل القرض الشرعي وابتاع عروجه معلومة من الدراهم مؤجل الى اجل معلوم ويريد بالان
اخذ مبلغ القرض حالا او ابرأه من غن السلعة فهل ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل باع خرافة
معلومة بدين معلوم قطعه عليه في اقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع الباقي تسطوا واحدا من الثمن
بعد حلوله ثم مات الباقي عن ورثة وتركه وعليه دين للجماعة فهل لأهل بقية الاقساط بموته (الجواب)
نعم قال في البرازية من البيع من نوع التاجيل ما ينسحب بموت الباقي ليجعل الثمن المؤجل وبموت
المشتري يحل اه وفي الحرقيس باب الزاوا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو
تأجيل بدلي الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشئ عن
المبيع بمسء الاقالة ولازم فيما بعد ذلك اه الاجل لا يحل قبل وقته الا بموت المدين ولو حكمما
بالحق مرندا بدار الحرب ولا يحل بموت الباقي انما من القول في الدين وفي شرح الجمع لو مات الباقي
لا يسقط الاجل ولو مات المشتري حل المال لان قاعدة التأجيل أن يتغير فيؤدي من غلبه المال فاذا
مات من له الاجل تبين الموقوف لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل اه كذا في الحرقيس شرح قوله وصح
بقن حاله بأجل معلوم يصل السلم وسائر الدين المؤجل بموت من عليه لا بموت من له فصول من أحكام
الدين والتأجيل (سئل) فيما اذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه على سبيل
القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له بلا رجة شرعية اعانها كاترا تسلمه على دفعه فدفعات
متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بوعده (الجواب) نعم والجل في القرض باطل خلافا لما لك وابن
أبي ليلى لان القرض عار ولو جود معنى الاعارة فبسه وهو التسليم على الانتفاع بالغبن مع الرد والاحصل في
العوارض باطل لانها شرعت غير لازمة متى صح التأجيل مساو لا زمة قبل مضى الاجل فمضى التأجيل
تغير حكم الشرع فلا يجوز بحسب السرخسي من باب القروض والدين التأجيل فيما بعد القرض من قيم
المتعلقات وضمان المسهلكت وعن البيهقي صحیح يعبر عن التخيرة من المداينات وتعلقها في التخيرة
في الفصل التاسع في القرض والاستقراض (سئل) فيما اذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدراهم
على سبيل القرض وتسلمه منها ثم ماتت عن ورثة فقسوا المبلغ على زيد في اقساط معلومة أخذوا منه بعضها
ويريدون مطالبته بالباقى وأخذوا منه كذا فهل لهم ذلك (الجواب) نعم لانه قرض قال في الاشياء من
المداينات كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاول القرض الخ اه ولو مات المقرض
فأجل القرض وارثه فانظروا أنه لا يصح قسمة في باب ما يتعلق بالاجل في القروض من كتاب المداينات
ماتت المرأة والمهر على الزوج فأنجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لان

طابت من غلتها ترجع اليه ملكا كان أو وقفا والله أعلم (سئل) في قرية غراماتها السلطانية على شجر يتوبها أرضها هل اذا بيع زيتون
منها تتبعه الغرامة لكونها على ذلك ام لا (اجاب) نعم تتبعه الغرامة السلطانية بحيث كانت بحسب فأنهم صرحوا بان الغرامات السلطانية ان
جعلت على الاملاك فهي بحسبها وان جعلت على الرؤس فهي بحسبها وان جعلت على ما لا يمكن دفعه فوجب قوليها
على حسب ذلك وقد صرحوا بضمان من قام بتوزيع النوايب السلطانية على قضاة العدل والمساواة كمن مأجور او من قام بها على وجه الظلم
وهو النفس كان مأجورا او لا والله أعلم (سئل) في أرض على زرعها لجان سلطانة مفعلة وموزع رجل فيها شجر او ارض مستغنية او برديا صاحب

الصبي جعل الحياه كلها على صاحب الشئ هو له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك وتكون هو رخصة المعادله بينهما حيث يمكن دفعهما ما لا يكون والله أعلم (مثل) في غراس وبناء بعضه ووقف بعضه ملك هل يقسم على اطلب أحد الشر بكن (أجاب) إن أمكنت المعادله قسم حراً أما ما طلق القسمة فلما صرحوا به من أنه يجوز لا في دعائها في عقد الجنس سواء كان من ذوات الامثال أم لا بشرط عدم تبدل المنفعة بالقسمة فلا يجري في مختلف الجنس وما يتبدل منفعته بالقسمة كالحي والجمام وأما القسمة بغير الزوف على الملك فقد كثرت النقل فيها ومن صرح بها صاحب الجعفر في شرح قوله ولا يقسم والله أعلم (٢٤٨) (مثل) في أنحو بن بينهما كرم انقسمهما مناصفة بالرضا بينهما من غير قضاء فاض فأهمل

أشدّها مازق في سهمه
 غفّت أجنابه وخفت آثاره
 والأخراعتني بأصباح
 أرضه وشعروا التردّد إليه
 ماكرته وبقره فاصغظ
 وسوى ونما بشيئة فالتق
 أنب والنوى فازدهى في
 صين أشموه برديقص
 القسمة لباخذ لنفسه سهما
 يشبهه فقول تنع ذلك عليه
 شرعاً لا (أجاب) تنع
 عليه ذلك والحال كذلك
 هذا وقدر حوائف كتاب
 القسمة أمّا اذا كانت
 بقضاء القاضي وظهر غير
 فاحش تنفع عند الكل
 واذا كانت بالتراضي
 اختلاف ذكر في أدب
 القاضي من شرح الامام
 الاسياعي أن دعوى الغبن
 في القسمة اذا كانت
 بالتراضي لا تسع كجلى
 البسم وقال بعض المشايخ
 تسع كجلى كانت القسمة
 بقضاء القاضي اه وفي
 فتاوى قاضئنا وقال
 الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل تسع صرام في
 الغبن وله أن يطل القسمة
 كجلى كانت بقضاء القاضي

أه وهو الصحيح اه كذا ذكره كثير من أصحاب الشروح والفناي فعمله ان القسمة التراضي اكرم منها بقضاة
القاضي وجهان في الغني في البيع لا يجب الفسخ فكذلك لا يجب فسخ القسمة بالتراضي والفسخ مجبر على بيع الرضا له دعوى الغني تكفي
تقص القسمة في واقعة الحال وقد نزع المفسو من حال الى حال والله أعلم (سئل) في ادمشتر كة بين جماعة فسبت فأساب امرأته من ايت
وجعل ربه الطريق القسمة فأدت الساول منها قال شر كذا هو ان طر يتاحلده انفقوا مع ذلك قبل القسمة على أن يكون الساول
منها والحال انه ذكر في صلح الاقتسام ان الاستطراق من الطريق القسمة تدور دون معهما الساول في القسمة فما الحكم الشرعي (أجاب)

حدث جعل طريق البيت عند القسمة طريقه القديس ترمز الاستطراق منه وبطل الاتفاق السابق عليهم الوكيل أحكم الوكيل في ذلك حكم
الاصبل وهو لو وجد منه ذلك كان كذلك وصار جوعا من الاتفاق السابق فلا يسوغ لهم المنع من السلوك في القديس وأنه أعلم (سئل) في
شر بكتين في كرم اقتسماه مناصفة فاستحق رجل نصفه ساعة فاصطاحاه على شيء منه ثم ادعى أحدهما بإعلان القسمة والشركة مناصفة فبما بقي
وريد تحديد القسمة وادعى الآخر أن كلا صالح من خطه الذي يبدو ترك له ما بقي ولا حظ لآخره مضافا الحكم (أجاب) (المسئلة على
حسب اقواله المذهبية انه ان وقع الاستحقاق على كل واحد منهما يتبعه عشائركا نصف (٢٤٩) من هذامون الآخر له وروى كلهما

بقي فالقسمة قد مضت بالدلالة
ذلك على رضا كل عاين فيه
والاستقرار على ما تقدم
فلا تنقض وان كان قد
وقع الاستحقاق على السك
دفعوا واحدة فلها الخيار
فان وقع الرضا لكل منهما
على ما يده اسمرت القسمة
ولا تنقض بعده وان لم يقع
الرضا على شيء فلهم افسح
القسمة واعادة الامر الى
ما كان فان تنازعا في ذلك
فقال أحدهما قد اخترنا

البقاء على القسمة وانكر
الاشرفا على المنكر واذا
صدور من المنكر الرضا بالقسمة
صريحاً ودلالة امتنع عليه
القسمة به والله أعلم (سئل)
في وريثة اقتسموا تركته ثم
ادعى أحدهم بعد القسمة
ديناهل تسع دعواه وتقبل
بنيته وترد القسمة أم لا
(أجاب) نعم تسع دعواه
وتقبل بنيتها وترد القسمة
الاذا قال بقية الورثة تنقض
ما يحضن من الدين من مالنا
كأقادة البراز في كتاب
القسمة والله أعلم (سئل)
في رجل ارثن عقارا ومان
الراهن والحال ان الراهن
من جله وريثه فاشترى

وفي الدهوى من الخبر به ضمن سؤال المدي عليه اذ دفع شيئاً له على انه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به
كاه وظاهره (سئل) فيما اذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بمتجره والغائب
موروث لهم عز يدفع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب بغير اقامتهم ويريد الرجل
طلب الثمن ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزور غير صحيح (الجواب) نعم ويسع الدين لا يجوز ولو باعهم
المدون أو به جاز أسامهم أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة التبراشي كاهومذ كورفي فتاويه
من البيع (سئل) فيما اذا قال ذي ثلثة ادفع عني لفلان كذا مبلغا من الدراهم على أن ذلك على دفع
الأمور لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الآخر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي
كفالة عصام قال اقض فلان عني أو ادفع عني على أن ذلك على ففعله له الرجوع فيكون
اقراوا بأنه عليه وان قال اقض أو ادفع ولم يقل عني ان الأمور شرى بك أو خطبها أي حوت العادة بينهما أن
وكيل الآخر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الآخر شرى له أو قرضه ثم يعطيه الآخر له أو يعال الآخر
أولا صرف عيال المأمور رجوع وعندنا تنفذه هو لا يرجع عندنا خلافا للثاني ثم لا يرجع الدافع على
المدفع اليه ان قال ادفع أو اقض فضاها وان قال ادفع ولم يقل فضاها رجوع جلا على الآخر بالادعاء وفي
بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا بترأيه من الوكالة من نوع في الأمور
يدفع المال ومثله في الخبز من كتاب المداين وعبارته ان الفصل السابع دفع حتى حصل بطريق
القضاء لا يكون للدفع ولاية الاسترداد اه وتعمام التفاريع فيها وفي البراز به أيضا ومثله في الحانية
من السفانة والعمادة والمصولين في أحكام العمارة في ملك الغير (سئل) فيما اذا مات المدون من تركته
مستة على ما وراثته وتوله ورثة يكفون الدين الباخذ عن التركة المزورة فلا عين دينه وهو لا يرضى الا
باخذ من دينه فهل لا يجوز على أحد العين بل يتابع بمثل الدين ويوفى منه (الجواب) نعم الدينون تنقض
بأمتثالها قبايع التركة بمثل الدين ويوفى منه الا اذا وادالورثة ابقاها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم
فلهم ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قبض من آخر عدة فأنذر بنبأه عليه وقضى بهاد ناعله لم يذ
فرد من يدهم ديناراً على الرجل ويريد الرجل رد على صاحبه الا آخر المذ كورفعله ذلك (الجواب) نعم
قال في البحر في خيار العيب تحت قول المان ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا اذا قبض
رجل دراهمه على رجل وقضاهما من غير معفو جدها الغريم من يوافر دهاه عليه بغير تصاه فله أن رد هاه على
الاول اه أخذوا هاه من عليه وانفقها الناقد ثم وجد بعضا من وفالاضمان على الناقد وترد على الدافع
وان أنكر الدافع أن يكون ذامد فوعه قال قول لناض مع عيبه كاسمعي في القول لانه ينكر أخذ
غيره وهذا اذ لم يقربا شيئا محقة أو الجيد فان كان أقرا لرجع ان أنكر الدافع أن يكون ذاهوكذا
في آخر الفصل السابع من فضاها البرازية فتاوى الاثروى من كتاب المداينات (أقول) وقد متناغم
الكلام على هذه المسئلة عن الامام الطرسوسي في خيار البيوع فراجع (فروع) في أحد الورثة لو قبض

(٣٢ - فتاوى حامديه -) ثاني جمعهم التركة جميعها حتى الدار الرهن هل يسقط الدين أم لا واذا قلتم لا هل يبطل الرهن ويصير
له المطالبة في التركة أم لا (أجاب) لا يسقط الدين وله المطالبة في التركة وقد انفسخ الرهن والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما بقال
اقتسمها بالراضى وجعل لأحدهما دراهم على الآخر بابتدع تسع فسمته هل تصح القسمة بزياد المال المجموع مع الآخر أم لا (أجاب)
نعم تصح القسمة وبزياد المال والله أعلم (سئل) فيما اذا باني أحد الشركاء في الدار المشتركة كغيره اذ بقية الشركاء محكمه (أجاب) ذكر علما
اذ باني أحد الشركاء بغير الآخر لا يحرف قط برفع ثلثه قسم فان وقع في نصيب الباني فيها والا هاهم ولا يخفى انه اذ لم يكن له القسمة أو لم يرض

بما تعين الهدم والله أعلم (سئل) فيما إذا بنى أحد الشركاء في الدار بناء غير إذن البقية بنقص مشترك من الدار ما حكمه (أجاب) لا علة للباني رفعه ولا يرجع بقية ما لا قيمته بعد الرفع ولا بأجر العمال إذا العمل لا يتقوم إلا بالعدد كأيض عليه في البرازة وفي التارخانة نقلان الناصري سائط بين اثنين انهم فني أحدهما بغير إذن صاحبه كان متطوعا إذا لم يكن لهم عليه جذوع عوان كان له ما عليه جذوع عمتج صاحبه عن وضع الجذوع حتى يأخذ نصف ما اشفق في الجداراه والله أعلم (سئل) في مقامين ادعى أحدهم بعد التسمية ان المورث استهلكه غلة قوته به وسعى ذلك هل تسع دعواه أم لا (أجاب) (٢٥٠) تسع دعواه لانها من الدين لا من قسم دعوى العين اذ هو جيب ذلك بثبوت القيمة في النعمة والمثل والاقدام على القيمة لا على دعوى الدين والله أعلم (سئل) في موصي أدخل غلة كرم في القسمة بين الورثة ثم ادعى أحدهم السر كم لنفسه اعماله لم يعلم بانها غلة كرمه هل تسع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسع دعواه والحال هذه والله أعلم (سئل) في العتاق الذي لا يقبل القسمة الطاحونة والحمام والصبابة وغيرها اذا احتاج الى مرمة وانفق أحد الشركاء عليها من ماله هل يكون متبرعا أم لا (أجاب) اذا أباي الشريك العمار والحال هذه فرمها شريكه لا يكون متبرعا و يرجع بقية البناء بقدر حصته كحقيقه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوية قال في جامع الفصولين معز إلى فتاوى الفضلي رافضا طاحونة لهما انفق أحدهما في مرمتها بلاذن الآخر لم يكن متبرعا إذا لا يشومل الى الانتفاع

بشيء من بقية الورثة وأبو الرمن التركة وفي التركة دون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان كان مراده تخليص حصته من الورثة لا يصح لانه تخليص الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر لو ارث اذا قال تركت حتى لا يبطل حقلان المالك لا يبطل بالترك عمدا به في الفصل للمدين طلب القباله من رب الدين بعد القضاء ان كان دفعه هو ورق الكتابة ولو مات المدين بعد الاستيفاء بقيت القباله في يد الورثة فلم يدون عليها منهم ان كانت الكافدة عملا كته وان كانت جملة كته للدين فله طلب وثيقة القضاء منه ومن ورثته اذ لم يدفع القباله ولا بد في مذهب دعوى القباله من بيان قدر الكافدة ومصفها وبيان قدر المال المكتوب فيها ساوى الزاهدي ومثله في القسمة من المدينات * أخذ من دينه ديناراً فوجدها ثمنها فغله في الوث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم إذا أخذ من دينه فوجدها ثمنها فغله في البصل أو نحو ليروج ليس له الرد وكذا داوى عيب مشربه ليس له الرد حاوى الزاهدي من المدينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض القرض مالا لغير المدين الزيد و يأخذ منه حقة فهاك في يده هالك من مال القاضى في قولهم جيعالان لاخذ للفقير بل لا لاقتضاء * دفع المدين الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لم يقبده فهاك في يده هالك من مال الدائن ولو دفع المطالب الى المالك حقه ثمنها وقال انفق وان لم يرج فرد على نفسه فلم يرج فله الرد اقتضاءا كذا قاله أبو يوسف والظاهر انه قول الكل بخلاف مالي باع عبداً وجاربه فوجد المشتري به عيبا فقال البائع أعرضها على البيع فان نفقت والأفرد على تعرضها فليس له أن ردّها * الاجل حق المدين فله أن يسقطه اشبهاد من المدينات عن الزباني والخائنة وفيها من قاعدة التامع تابع قال المدين تركت الاجل أو أطلته أو جعلت المال سافلا في بطل الاجل كفى الخائنة وغيرها * اذا أنفد الدائن عيناً من مال المدين ان من جنس الدين صار قصاصاً وان من خلافه لا يلام مقاصصة ان شئت أو قبيحاً على المختار براز به من يسع الوفاء * هل تسع الدعوى في الدين المؤجل على المدين لا تباية وتسجيله أم لا (أجاب) قارى الهداية رحمة الله تعالى نعم تسع الدعوى فيه لا تباية له للمطالبة والله تعالى أعلم

***(كتاب الرهن) ***

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده انية نحاس قيمتها أكثر من الدين رهنها شرعا مسلما ثم ان عمرا وهنأ عنديك وسلمها له بدين استدانه منه بلاذن من زيد ولا وجه شرعى وهلكك عنديك وريد زيد بضمين عمرو فقيمة الزائد من الدين بعد الثبوت فهل ذلك (الجواب) نعم ومن باع رثته وابتاعه واجارته واستخدمه وتعذبه كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير (أقول) حاصله أن الرهن مضون عند التعذير فان الغصب ضمن المرتهن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فبقى عليه أداء الزائدي للدين ان كانت قيمة الرهن أكثر وان كان الدين أكثر وجع هو مجاز ادعى قيمة الرهن وسيأتى في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن

بنصيب نفسه الآية اه ومثل الطاحونة اذا طاحونة مثالا لا ينقسم لانه حكم خاص بها كهلوطا هر الفصول واذا أردت تحقيق العلم بهذا الحكم فراجع كتب المذهب وتأمل واحذروا لا تقدم فان في هذه المسئلة وقع تعبير واضطراب في كلام الاصحاب والله الموفق للصواب (سئل) في الشريك في العقار اذا امتنع من تعميره الضروري هل للشريك أن يعمره بضع بدله على أن يدفع له ما ضمير على ما مضى فيه أم لا (أجاب) المصرح به في كتب أختنان العقار اذا انهم لا يعبر أحد الشريكين فآذر على تعميره ولكن يبنى بقره القباله الخ القليل الكفيل والمجمل قيل وقيل لا ومن قبل عليه بذلك كتابا فاسم ذلك الكتاب المكتوب القباله مغرباء منه

الاستحسان بأذن القاضي ومنعه عن شره حتى يأخذ ما يخص حصته شره كما بما أتفق فان امتنع شره كان ذلك فرغ الأمر إلى القاضي فخصه حتى يستوفيه كسئلته الزمان والمرئى والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة بين رجلين غرس أحدهما الأرض المذكورة وقد برئ من الخصم بالغراس دون شره كيقول يكون ما غرسه مشتركا بينهما أم لا (أجاب) أن غرسه بغير إذنه لنفسه فالغراس له ولشره كان بكتفه فقله إلا إذا طلبا حصته الأرض فإذا قسمت فإن وقع الغراس في حصة الغراس فهو لأقله وإن وقع بعضه في حصته وبعضه في حصة الآخر فوقع في حصته فأمره إليه وما وقع في حصة الآخر فله أن يكتفه بقله وإن غرس بأذنه لهما أو أطلق (٢٥١) فهو مشترك بينهما وإن غرس للغراس فهو له وكان مستعبرا لخصه شره

الفصول العنصرية قال المؤلف في العدة للصدوق ليدرجل أرته من امرأته دارا وغابت فجاء رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وصنعت الجيران له فباعها الرهانة وأخذت الدار فليس المرئى الثاني أن يباطلها بشئ لأنه تخرج بدون أمرها ولا يطلب من المرئى الأول لأنه أوفاهم حقا وأجابه ولا يأخذ الجيران لأن ضمانهم لم يضع لأنهم ضمنوا ما ليس بواجب (سئل) فيما إذا سرق الرهن من عند المرئى بلا تعدي منه ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرئى الزيادة (الجواب) نعم كما في المتون (سئل) في امرأته عند رجل فطغى قيمته خمسة وعشرين قرشا فخصه قروش استدانها منه وتسلم الرهن فقتل بعنده عيبا فحشاها بكل العتق صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتقتل المرئى الرهن بقرش (الجواب) نعم قال في البرازية وإن انتقص الرهن عند المرئى قدره أو وسطا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان تراجع السعر على ما عرف في الجمع فلو رهن فروا قيمته أربعون بقرش فافسده السوء حتى صارت قيمته عشرة بقرش كره الرهن بقرشين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من القروش هو ربع الدين وقد بقي من القروش ربعه يبقى أيضا من الدين وبه أمه (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الداراهم إلى أجل معلوم ورهنه عند رجل ذلك رهنه مسليا يساوي قدر الدين ثم حل الأجل ودفع له زيد بدينه وطلب رهنه فادعى عمرو أنه فقد فهل يضمن ورد ما استوفاه إلى الرهن (الجواب) نعم قال العيني في شرح الكنز فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه إلى الرهن استرد الرهن ما نقصه من الدين لأنه تبين بالهالك أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رد ما هو مثله في البرازية وفي الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكاظم وفي (سئل) في الرهن إذا فقد عند المرئى بدون تعدل أو تقصير في الحفظ وقيمتها أكثر من الدين فهل يملك بالدين ولا يضمن المرئى الزائد على الدين والقول قول المرئى في قيمة الرهن بيمينه (الجواب) نعم الحكم كذا ذكره والله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف في الرهن اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرئى في قدر الدين وقيمة الرهن شرح التكملة اه (أقول) كتبت في رد المحتار على المختار في هذا المجل ما نصه صورة المسئلة ما في أخايتي وغيره لو كان الرهن يدين الرهن بألف والمرئى بخمسمائة فإن كان الرهن قائما يساوي الفاضل أو زاد أو قل هلكا فالقول للمرئى لأنه يتكرز بالسقوط الدين اه زاد الاتفاق ولو اتفقا ٣ أنه بالقول للمرئى قيمته بخمسمائة وقال الزاهد الف قال قول للمرئى لأن يبرهن الرهن لأنه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه بقي هاتين وهوان ظاهر كلام المؤلف أن المرئى لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن إذا ذل الهلاك وإن لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في غيريه حيث سئل عن الرهن إذا لم يعلم شيئا من الرهن هل يضمن قيمته بالعتق بالغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الأبصار والدرر والنور اه وبعبارة التنوير هـ كذا ومن يدعى الهلاك بلا برهان مطلقا ومثله في الدرر وشرح المجمع للملكي والذي حوته في رد المحتار هذا غير صحيح

مشتمل الأحكام فسلعن جوابها الفتاوى اقتصر دارا فوقع الخوض في سهم والمسئول في آخرا لم يشترط في القسمة لخاص صاحب المسئل أن يمنع أحوال الماء اه الحاصل أن السطح الذي عليه العليته ملكه الشرع كله بالقسمة لم يشترط في القسمة حق القرار عليه فله أن يكتفي بغير ضمانه والحال هذه والله أعلم (سئل) في كرم بين رجل وامرأته بلا صفة أرض لهما بغير عنها بالجهة تعرف بحدودها الأربعة قوله ولو اتفقا أي لأنه لا مالان الرهن وقع على خمسمائة من الألف اعترف بسقوط خمسمائة من الألف وصرح من كرم سقوط الباقي فكان القول به فهد صورة الاختلاف في قدر الدين الذي وقع به الرهن اه منه

اقتسمت مع شركها النكرم بقضاء الغافى وتعاوضوا تصرفا بعد أن قضى كل ما خصه القسمة ثم اختلفا فادعى الرجل أن الحبل فى يده انحسر فصدع المرء أقدام الحبل فى القسمة وانما باقية على الشركة فى الحكم الشرعى (أجاب) إذا قام الرجل بنته على ما ادعى حكمه به وإذا لم يبقه فإفان وتقسيم القسمة بينهما ما سبق لهما أن شأ كالاختلاف فى المسم وهو ظاهر والحال هذه والله أعلم (سئل) فى أن يكون نسا فى الأعمال سواء حصل بكمبها شيئا فأنشأ الكبير منهما والد فأنشأ فى العمل مع جوارح والده مدة سنين وأخذ والده يستغل فى مصالح القرية شيخا ويصرف (٢٥٢) التصرف التدبيرى لا العملى والآن يريد أن يقسم المال المحصل على الطريقة المذكورة فيجعله له ولوالده الثلثين ولأخيه الثلث فهل له ذلك أم لا ويقسم انصافا بعد

الابن معين والد (أجاب) ليس له ذلك ولو قسم انصافا بين الاثنين ولا ينقسم الولد للمسنين لاسيما الحال فما ذكر والله أعلم (سئل) فى رجل له بنون وبنات أعد لكسماهما أما كن شتى وكان يقسم الغلة عليهم فى حال حياته مات أحد البنين فى حياته وله أولاد ثم مات بعدهم فإراد أن يأخذوا ما كان يأخذه أبوهم هل لهم ذلك أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك إلا يلزم من أعداده لستكاهم الملك لهم فتكون الاما كن من جلة ما تركه فتقسم على فرائض الله تعالى ولم يفرض الله تعالى لابن الابن مع الابن شيئا ولا يلزم أيضا من قسمة الغلة ملك المستغل كجهر فظاهر والله أعلم (سئل) فى جماعة اقتسموا دارا وانفصل كل بمناها منها فاستحق على أحدهم طريق نصيبه لجهة وقت فما

لانه مذهب الامام مالك وأما مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو فى الصورتين مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين كالأوصفة الشرى لاني فى رسالة مستقلة سماها غاية المطلب فى الزهن إذا ذهب وفى حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح التفسير به اقضى ابن الشلى والقرنائى وغيرهما وكذا فى الفتاوى الرحيمية فاقى بذلك تبع الشفعة الشرى لاني وقال ان ما اقضى به الزمى يخالف المذهب را ساوا حادا والرجوع الى الحق احق اه ونقل المؤلف عن الشيخ احمد عفى عكة تتجوما ذكر ان من يجر بالمسئلة والرد على الغير الزمى والتور بر والدور وتصرح صاحب الحقائق بأن هذا مذهب مالك وأما عندنا فاصدق ويسقط من الدين بقدره والباقي لأضمن عليه اه وان المناسب فى عبارة التور والسابقة بقال وتقبل دعواه الهلاك بلا برهان مطلقا (سئل) فيما إذا دعى المرهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن فى ذلك فهل يكون القول للراهن بيمينه فى عدم الرد دون المرهن أولا (الجواب) القول للراهن بيمينه فى عدم الرد دون المرهن لانه مضمون والحالة هذه المسئلة فى التارخا عة وفتاوى قارئ الهداية والانقرى وغيرهما والله سبحانه اعلم وفى فتاوى ابن الشلى من الزهن لا يقبل قول المرهن فى دفعه الزهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لايده من اقامة بينة على ذلك اه (اقول) قد افى العلامة الشرى لاني فى هذه المسئلة رسالة مستقلة ايضا سماها الانتاع فى الزهن والمرهن إذا اختلفا فى رد الزهن ولم يذكر الضاع وقد ردت فى جواب الحكم فيها فقال قد يجب بان القول للراهن بيمينه نص عليه فى معراج البراية بقوله ولواختلفا فى رد الزهن فالقول للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال لكن قد يجعل على ما اذا اختلفا فى الرد والهالك لانه سباني كلام المعراج فى الاختلاف فى الهلاك وقد صرحوا بان الزهن بمنزلة الرد بيمينه فى رد الزهن وانما امانة فى يد روات كل امين ادعى اصال الامانة الى مسفعةها قبل قوله فى حجة المستحق أو بعد دفعه ففى ادعى استثناء المرهن من هذا الكسبة فعليه البيان ويعارض كلام المعراج على ادعى المرهن هلاك الزهن عنده وانكره الراهن فان القول للمرهن بيمينه لانه امين كالودع والمستعير مع ان الراهن منكر اه كلام الشرى لاني لمخصوا حاصله انه يصدق فى دعواه رد الزهن على راءه لانه امانة وحكم الامانة كذلك ولكن لا يبنى عليك ان الفرق ظاهر بين الزهن وغيره من الامانات لان الزهن مضمون بالدين فكيف يصدق ويتقضى عنه الضمان واما بقية الامانات فليست مضمونة فلها يصدق نعم الحق الزهن بالامانة وجعلوا مملها من حيث انه يضمن جميع قيمته بالتمدى واماقوله ويعارض كلام المعراج المخفوا به ظاهر اصالان المرهن إذا ادعى هلاك الزهن عندنا ما يكون القول قوله بيمينه بالنسبة الى ما زاد من قيمته على قدر الزهن لان الزهامة من كل وجهه فيصدق بيمينه كبقية الامانات حتى انه لا يضمنه أمامه الدين فانه يضمنه حتى انه يسقط دينه بمقتضاه فصار قدر الدين من الزهن مضمون عليه فكيف يصح تشبيهه بالودع والمستعير ولو كان مثلهما لم تزلت يصدق مطلقا ولا يسقط شئ من دينه وما اذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى الرد فقط فانه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو هلك سقط من الدين بقدره فاذا ادعى رده عليه كان نافيا

الحكم الشرعى (أجاب) تقسم القسمة وتسايف لان المقصود من القسمة تكميل المنفعة باقتصاص بدعواه كل منهم نصيبه وقطع أسباب تعلق حق كل واحد منهم بنصيب غيره وشرط القسمة عدم فوت المنفعة بالقسمة ولا بد من اقرارا نصيب كل واحد بطريقه فى الأرض والدار وشربه فى الأرض ولذلك إذا قسم ولا حدهم مسيل أو طريق فى ملك الا سئل بشرط فى القسمة صرف عنه ان أمكن والا فحضت القسمة وتوانه أعلم (سئل) فى ابني عم تقاسما كر وما برضاها وأشهد ادعى أنفسهم ما شهد بذلك وثبت ذلك عند نائب الحكم الحنفى بشهادة شهوده وكتب بالقاسمة والإبراء العلم بينهما فاصل وتسلم كل ما خصصوا كداعى أنفسهم ما منى ادعى أحدهما على

الآخر بنى بنفسه الفدان المذكور عن هذه القسمة فكان عليه النذر الشرعي بخسوس ديناراً ذهباً بشرط أنه إذا راسم مستجد سيدنا الخليلي ثم أدى أحدهما إلى سبق هذه المقامتين أو معاً أو أن يوفى صاحبه عليه أو يرضى به كالموقف صاحبه شهد فلان وفلان معرفتهما فلان وأنه أشهدهما على نفسه وأنه وقفاً ما هو ملكه وهو كذا وكذا شهادة توجهت إلى الذي من غير مدعى شرعي يدعى بالوقف وأحضر شاهدين من شهود المقامة الأولى شهدا بامتداع فعلهما نائباً للحكم الخليلي فهل هذه الدعوى مسموعة ومتأتية بعلامتها شهادة شاهدة القسمة الأولى صحيح أم لا (أجاب) لا تسمع الدعوى المذكورة ولا الأشهاد المذكورة منها التناقص (٢٥٣) من المديين والشاهدين فالمدعى أسبق

وقت الشهادة كما هو ظاهر من عبارة الصلح المعلق بشهادة الوقت ومنها أن التسليم دعوى الموقوف عليه على ما عليه الفتوى كما صرح به في الخلاصة والبراز به ومنها أن الوقف ليس محكوماً بل يوزمه ليقبل عليه الرهان بالإدعى على القول به وهناك أمور أخرى في الخلاف بين العلماء فالجواب أن العبرة بالصلح الخامس ولا عبرة بالدعوى الصادرة بعده والاصح أن الوقف على الكيفية المشروحة الصادر قبلها والله أعلم (سئل) في أخون قام بأهملهم كروما وأشهدا وأصرف الم في انحصار القسمة ثم باع من آخر الم - مخون غره ثم أداته الأبدى ومضت في ذلك ثلاثون سنة والآن ادعى الاخوان على ذى الديان جميع النكود المقسوم لهم الم لا شيء في فعلهم وان مقامتهم له ان تصادف لمجاهل تسلم

وهو ما بعد القسمة والأشهاد أم لا (أجاب) لا يستصح به فاضحان وإن يلي والعمادى والغزوى وكثير من علمائنا ممن أن الأقدام على القسمة اعترف بأن المقسوم مشترك قال الذى يلي ولوا دعى أحد المتقاسمين للتر كذبناى التركة صح وهو لوادى عينا ماى سبب كان لم تسمع دعوا ما إذا اقدم على القسمة اعترف من ههنا المقسوم مشترك والله اعلم (سئل) فى أرض بين اثنين تقاسماها وكتب الكاتب فى وثيقة التقاسم فى مكان ما نص يد الجهة القبلية وتعرضها تسع قصبات واحد الفاضل صغر زمان والاثنى الشريك الثانى يقول فى يدلس فى الأذهان الزمان ويزيد يقول ليس فى الاتسع قصبات (٢٥٤) فهل العبرة بالقصب المعداد أو لشجرة الزمان (أجاب) العبرة لما تشهد به البيضة فإن أهماها

بعد الأشهاد بالقصب تقبل
بينتة بكل منهما فى الجزء
الذى يد صاحبه لانه خارج
وبينة الخارج أولى وإن
أقام أحدهما بينة فقط قضى
له به وإن لم يقم واحد منهما
بينتة بخلافه وإن أضاف
البيع لانه مسألة اختلاف
المتقاسمين فى الحدود وقد
صرح بها فى أكثر الكتب
ومنها من الغنائز وإن كان
قبل الأشهاد على القصب
تخالفوا وتفسخ القسمة
وبالله أعلم

(كتاب المزارعة)

(سئل) فوجلد دفع فورا
لا تتولى بيع الخارج
نشرت طيه أياما بجزء من
العسل فردا لا تحذلى
صاحبه قبل الزرع هل
يستحق ربه أجره المتسل
لعمله فى الأيام المذكورة
أم لا (أجاب) نعم يستحق
ذلك والحال هذه والله أعلم
(سئل) فى رجل حرث
وجلب ولم يبين حصتهما من
الخارج هل على الثلث أو
الرابع فهل يستحقان فى
الخارج شيئا أم لا يستحقان
فيه شيئا ولهما مثل أجر عملهما

زيد البائع المزور ومدة معلومة باجر معلومة من المزارع من كل سنة وأمال بكذا على زيد بالاجرة فهل لاجرة
لعمرو على زيد لا تصح الحوالة (الجواب) نعم لأن بيع الوفاة مثل مزرعة الرهن كما صرح به قال فى التنوير
وشرح الدر المختار ولو استأجره لجل طعام بينهما فلا أجر له كراه استأجر الرهن من المرهن فانه لا أجر له
لنفعه بملكه اه وفى الخبر به ولا تصح الاجارة لتجب فيها الاجرة على الملقى به سواء كانت بعد قبض
المشتري الدار أم قبله قال فى النهاية سئل القاضي الامام أبو الحسن الماترى يدعى عن باع داره من آخر
بمن معلوم ببيع وفاء وتقايضا ثم استأجره لمن المشتري مع شرائط محبة الاجارة وقبضها وضمت مدة فهل
تلتزمه الاجرة فقال لانه عند نارهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرهن لتجب الاجرة اه ثم نقل الخبر
الربى عن البارزى ما واقعه وأنى بذلك غير مرموة الكل فى فتاوى المشهوره وأما الحوالة فقد قال فى البحر
الرائق وأما شرائطه فالحال به فان يكون دين لا زمانا فلا تصح بدله مال الكفاية فلا تصح به الكفاية لا تصح به
الحوالة ثم قال ولو شرط رافة الحال عليه من دين قسده الحوالة ايمان كان الدين من مبيع فاستحق المبيع
تبطل الحوالة ونقل الخبر الربى رجة الله ان الكفاية بما لا يوثق فى الذمة غير محبة فى أصح القولين اه
فلم يمتأثر وسطران الاجرة المزورة غير لازمة للمستأجر وحى غير ثابتة فى الذمة فلا تصح بها الحوالة والله
صاحبه أعلم (سئل) فى امرأة باعته دارها من رجل ببيع وفاء من مزرعة الرهن ثم ان الرجل أجراها بذنهما
بعلها باجره معلومة قبضها الرجل وزعم ان الاجرة فهل تتكسب الاجرة لراهنه تان مزورة وبطل الرهن
(الجواب) نعم والمسئلة فى الخلاصة والخاتمة من الرهن أجر المرهن الرهن من أجنبي باجلازة الراهن
فالغلبة للمرتهن ويصدق به اعند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى كالفاسد يتصدق بالذلة أو ودعا على
المالك وإن أجراه بامر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن نازبه ومثله فى الخيرية (سئل) فى بيع الوفاة
المثل لمزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد مائة الف البائع وتوافق مع المشتري على أنه يرده المبيع اذا رده
فظهر ان فى وقت كذا جاء الوقت وامتنع البائع من رد ثقله البائع للمشتري بدون وجه شرعى فهل يوزر
ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمنه فاذا امتنع باع الحاكم عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا رهن زيد
داره بغيره وبين استدان منه وقال لعمره ان لم اعطاك ذلك الى وقت كذا فكيف يبيع لك بما على كذا
أجره والدار من زيد بغيره معلومة باجره معلومة قبضها من زيد بوجوب الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة
باطلة فخرج جزم بعد دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تنق المقاصصة (الجواب) نعم
(سئل) فى الراهن اذا أجزأه الموهون بغير ان المرهن فهل تكون الاجارة باطلة وللمرتهن أن يعيدها
الرهن (الجواب) نعم قال فى الخاتمة وان أجراه بغير ان المرهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها
فى الرهن اه وفى العمادية من الفصل ٣١ وكذلك لو أجزأه الراهن بغير ان المرهن لا يجوز ولو المرتهن أن
يبطل الاجارة (سئل) فيما اذا استأجر المرهن الدار الموهونة من رافها فهل يبطل الرهن (الجواب) نعم
قال فى البارزى فى وأجزأه الراهن وفى العناية استأجر المرهن الارض الموهونة بطل الاجارة اه وفى

من الدراهم (أجاب) لا يستحقان فى الخارج شيئا بل لهما المثل لعمولهما من الدراهم فنظر بكم استأجرتهما
للحرث بالدراهم فوجب والحال هذه والله أعلم (سئل) فى رجلين لكل منهما قدان اشتر كاهن أن يأذراه يكون مشتر كافيرا على هذا الوجه
وثبت الزرع فهل يكون مشتر كاهن لا (أجاب) يكون مشتر كاذ كل منهما صار مقرضان الاستح والقرض على الوجه المشروح صحيح وان
كان قرض الشارع فقد صرح فى الجفرى كتاب الهبة انه صحيح ولئن كان فاسدا فقد تقرر انه سالك بغضد العقود مساك صحيحها تامل والله اعلم
(سئل) فى رجلين شاكرا كالى الزرع وقال كل منهما لا يخرجهما زرعته بيدى ويقرى فهو فى الله ما نطغى وزعاعلى هذا الشرط بقرهما

وبذرهما هل كل شئ زرعاً يكون مشتركاً بينهما سواء أم لا (أجاب) نعم يكون مشتركاً بينهما ويكون كل مقرضاً لا شراً من مازرع
وإذا استأوى باقي البذر التقاضي أصواتاً زاداً لخدمتهما بطول صاحبه بنصفه والله أعلم (سئل) في رجل قال لتسليمه زرعاً بكذا فخطأ
على أن الخارج بيني وبينك أو سأوليك ثلثها فزاع على هذا الوجه وسرق فخطأ لقاتل فلم يقدر على هذا البذر هل الذي زرع أو
لا يكون بينهما وبينه أم لا (أجاب) نعم يكون بينهما وعلى بدل القرض والله أعلم (سئل) في فلاحين قال كل واحد منهما لا شراً من مازرع وبذر
ومهما زرعته فبيننا نصفان فزاع على ذلك هل يكون الخارج بينهما نصيبين أم لا وهل إذا أنكر (foo) أحدهما ذلك وادعى أنه اغتار زرع لنفسه

خاصة لا للشر كقولهم تقم عليه
بينة يكون القول قوله
بينهما أم لا (أجاب) الخارج
بينهما نصفان قال في
الزراعة بأن قال للعامل
أزرع في أرضي بكذا هل
أن الخارج بينهما نصفان
فالزراعة جائزة والخارج
على ما شرطوا يكون البذر
قرضاً للمزارع على رب
الأرض ومثله في كثير من
كتب الفتاوى فهذا صريح
في أن مازرع على واحد
منهما يكون مشتركاً بينهما
على الشرط ومن أنكره ولا
بينة تطعمه فعليه الجبن
والله أعلم (سئل) في رجلين
اشترى كذا الزرع اتفاقاً
على أن ينسب أحدهما بقر
وعلا وبذراً ومن الآخر
بقر انضم إلى بقرة وبذراً
ينضم إلى بقرة فزرع كل
واحد بذراً مستقلاً بالخطأ
هل الشركة صحيحة أم لا
والخارج لصاحب البذر
(أجاب) الشركة غير
صحيحة والخارج يبيع البذر
فالخارج من بذل لربه
أما الاتفاق على أن يبيدوا

الخانية ولوا برهن رجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن حصص الأجرة وبطل الراهن حتى
لا يكون المرتهن أن يعود في الراهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرة الراهن لا تصح الأجرة و يكون
للمرتهن أن يعود في الراهن وبأخذ الدابة اه (سئل) فيما إذا رهن زيد عند عمر وعنده من معاملة
بينهم أسبندانة منهم هاتر عباساً مسلماً معاراً من زيد فباع الراهن المعار المزرعة من بكر وسلمها له وتلفت
عنده وذلك بدون إذن من المرتهن ولا وجه شرعي ويرد عمر وأن يضمن بكر أقيمها لتكون وعنده فهل
لغيره وذلك (الجواب) نعم والراهن إذا باع الراهن وسلم للمرتهن الخياران شاء ضمن الراهن وإن شاء ضمن
المشتري وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وهذا المشاورة إلى أن البيع من الراهن موقوف من رهن خوالة
الفتاوى وكذا في منية المفتي اتفقوا في قول الراهن أن ألتفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتهن يضمنه
أي المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة وعنده ما أضمناه على المرتهن فتعسر قيمته يوم القبض لأنه
مضمون بالقبض السابق يلي اه وقد صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتهن بالمالك كالأجنبي في
حق الضمان الخ في هذه الحادثة المتلف للمعز أجنبي والمرتهن يضمنه قيمته لأنه محصور بحقه والله تعالى أعلم
(سئل) فيما إذا باع زيد الراهن الدار الموهوبة من عمر وبيع عمر وأمره بذلك بدون إذن من المرتهن
ولا جازعاً من يد المشتري رفع الأمر إلى القاضي ليقض البيع فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يجر المرتهن
البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري أنه رهن فهو بالخيار إن شاء صبر إلى شكك الراهن أو رفع الأمر
إلى القاضي ليقض البيع كافي التتو بر والله تعالى أعلم وتوقف بيع الراهن رهنه على إجازة رهنه وأرضاء
دينه فان وجد أحدهما نفذ وصار غيره هاتوا ولا يجوز رفعه لا ينقص للمشتري أن شاء صبر إلى شكك الراهن
أو رفع الأمر إلى القاضي ليقض البيع وهذا إذا اشتراه ولم يعلم أنه رهن ابن كمال كذا في شرح التتو بر
للعلا في ومثله في المفتي وغيره وأقوى به الرأى (أقول) كتبت في رد المحتار أن الأصح أنه لا فرق بين علم المشتري
بأنه رهن وعدم علمه كافي حاشية الخ من منية المفتي وهو المختار للفتوى كذا ذكره الجوى وغيره من القضاة
وفي جامع الفصولين يغيره المشتري موهون وما جرد ولو علمه أنه رهنه عند موافقة أبي يوسف يغير جاهلاً لا علمه
ومظاهر الرواية قولهما اه قال الخليلي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه الفتوى كافي
الولوية اه (سئل) فيما إذا باع المرتهن الراهن من آخر وسلمه منه بدون إذن الراهن ولا جازعاً منه ثم
مات المرتهن من ورثته وبذر الراهن أداء الدين لا ورثة ووقع يد المشتري عن الراهن فهل له ذلك (الجواب)
نعم يبيع الراهن الراهن موقوف على إجازة المرتهن كأن يبيع المرتهن الراهن موقوف على إجازة الراهن فان
أجاز جازر والأولاه أن يطالبه بغيره هاتوا ولا في يد المشتري قبل الإجازة لم تجز الإجازة بعد للراهن أن
يضمن أيهما شاهد كره القهستاني شرح المفتي للعلا في رجل رهن عند رجل عبداً ولم يتزعم من يده غير
أذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الراهن وأراد أن يسترد من المشتري وأقام البينة على الراهن قبل بينته
خاتمة من أوائل الأجرة وفي مسألتنا باع المرتهن ومات لم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فالراهن

أحدهما بينهما ورجع عليه حصصه من البذر فالكل بينهما وكذلك إذا وجد الأولاد بالزرع مشتركة كعبير الله خر مستقرضاً ففصل الشركة
وقد نقل شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخاواني في فتاواه من قاضيان ثلاثة أخذوا أرضاً بالنصف لزوجها بذرهم شركة فغاب واحد منهم
فزرع اثنتان بعض الأرض حنطة وحضر الثالث وزرع البعض شعيراً قالوا إن فعل ذلك باذن الشركة فالحنطة بينهم ورجع الأولاد على
الثالث مثل الحنطة التي بذرها والشعير بينهم ورجع صاحب الشعير عليهم ما بثل الشعير الذي بذروه في النصف المذكور وفي النقاس
خطأ الحنطة بالحنطة ليس بشرط لعمدة المزارعة والله أعلم (سئل) في أرض كرجاجعة على وجه الشركة بينهم فلما كان أوان الزرع زرعها

بعضهم بغير إذن الباقى فلما ثبت لزوع قالوا لمن لم يأذن ادفع البناقد وحصلت من الذور والزروع مبتغاها جميعا إلى ذلك هل يصح ذلك ويكون الزرع مشتركا أم لا (أجاب) نعم حيث تراضوا على ذلك فالزراع مشترك بينهم قال في جامع الفصولين أرض بينهما زراعتها أحدهما وبث فتراضا على أن يعطيهما الآخر نصف بذره ويكون الزرع بينهما سائر لا قبل أن يثبت اه ثبت تراضوا على أن يعطيهما قدر حصته من الأرض بذرا وبسندات الزرع جاز وصار الزرع مشترك بينهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في أكل ترك البقرة ترعى للاضغاط والعاذلين أهل تلك القرية معارضة برسالة البقرة ليرعى (٢٥٦) وحدها هل يصح أم لا (أجاب) لا يصح والحال هذه في جامع الفصولين في ضمان المزارع والعالم ولترك البقرة ترعى

أخذته وورع المشتري (سئل) في إيهان طلب رهنه من المرتين ليعينه بئذ يدفعه للمرتين ولدون أخرى عليه جماعة آخرين والحال أن غن الرهن دون الدين المرتين به فهل ليس الرهن ذلك (الجواب) نعم ولا يكفى من مرتين مع رهنه تمكين الرهن من بيعه ليقضى دينه بئذ لان حكم الرهن الحبس الباطن حتى يقبض دينه شرح التنو وللعلاني (سئل) في المرتين إذا سكن الدار الموهوبة الغير المعلقة للاستغلال مدة معلومة وقام بطالبه الرهن باجحة مثل مدة سكنه فيها فهل ليس للرهن ذلك (الجواب) نعم قال الحوى في حاشيته على الأشباه من الغصب قوله السكنى يتأويل عقد كسكنى المرتين يعني بذرا الرهن كفى في اجارة البراز في نفع المرفعة قالت ومقصود المصنف من هذه العبارة التخييل لا تقدم أن السكنى يتأويل عقد لا توجب أجرا قال في القبره من دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتين لاشئ عليه لأنه لم يسكنها ملتزمًا للاجارة لم يجر رهنها المالك فسكنها المرتين اه (سئل) في قامة مشتملة على عقد وثب وسرقين رهنها بذع عند غيره وبين استدانه منه رهنها سرعيا مسلفا فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جاز لارهنه بيع المشغول جاز لارهنه بيع المتصل بغيره جاز لارهنه بيع المعلق عقده بشرط قبل وجوده في غير المذبر جاز لارهنه كذا في شرح الاقطع أشباهه من أول كسب الرهن بكرة ببيع العذرة خالصة وجاز لثبوطه جاز ببيع السرقة عندنا خلافا للأئمة الثلاثة والانتفاع كالبيع معلق وشرحه للعلاني من الخطر والاباحة قوله وجاز ببيع السرقة وهو الروث لأنه منقطع عنه لأنه يلقى في الأرض لاستكثار الربيع فكان مالا مغن والرهن هو حبس شئ مالى بحق يمكن استيفاء منه ثبوته وواقعامة الكساسة وقم البيت فامن بأبقتل كسبه فهو قام معصبا وأجاب المؤلف أيضا بصحة رهنه فبعضه ثبوت مشتملة على عقد وقضية وسرقين والمزدورعان القائمة أصولها في البستان (أقول) وفيه تارة بالنسبة إلى المزدورعان رهن الغراس والزروع بدون الأرض فاسد كاساقى (سئل) في رجل له مبلغ من الدراهم مرصده على دار وقدر رهنه عند غيره وبين استدانه منه فهل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم إذا الرهن هو حبس شئ مالى بحق والمرصد المزبور دين على الوقف ليس عمال وقد ذكرنا راجعهم الله تعالى أنه لا يحنث في حلفه أنه لا مال له وله دين على مقلس أو على عفى لأن الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور فيه حقيقة والرهن لا يلزم إلا إذا سلم وقضه المرتين قال الله تعالى فهران مقبوضتا بالله التوفيق (سئل) فيما إذا استدان من غيره مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من أمه دارا وهما عند غيره وبينه وغاب زيد فقام غيره بكاف أم يز بديع دارها اليس ستوفى دينه من ثمنها وهي لا ترضى ببيعها فهل لا يجبر على البيع (الجواب) نعم قال في التنو وشرحه من التصرف في الرهن ولو مات مستعيره لمسلمة من أقال الرهن بأن على حاله فلا يباع الأرض المعيرة لأنه ملكه اه وسئل قارئ الهداية في شخص استعار شيئا ليرهنه قرنه واستحق الدين هل يجبر العسر على فك الرهن ويجس عليه أم المستعير للمرتين ببيع الرهن فاجاب لا يجبر العبر على قضاء الدين ولا على بيع العين ويكفي البس للمرتين بيعها الأرض ما كفاها وأما هل حبسها حتى

فضاع اختلف فيه المشايخ وفسق بأنه لا يصح اه يعني إذا تعارضوا ذلك بحيث لا يعدم ثلثه تضمعا فيما بينهم والله أعلم (سئل) في رجل ذى أرض وبشر وبذر زرع في أرضه يقره وبذره وأهله أكاره مع جملة من الناس واختلفا صاحب البذر يقول الزرع زرعى يبذرى والأكار يقول هو مشترك لزوعته ببذرك للشركة هل القول قول الأكار أم قول رب البذر بيمينه حيث انتقاعا على أن أصل البذر من رب الأرض (أجاب) القول قول رب البذر البذر بيمينه والحال هذه والله أعلم (سئل) في فطن زرع انسان في أرضه ببذر وغاب عن قريته فمقرث الأرض رجل طامعا في أخذ غرته هل يستحقها غيره أم هي للذى زرع ببذره (أجاب) هي للذى زرع ببذره ولاحق للمار فيه ولا حرة لعملة لأنه متبرع في العمل والحال هذه والله أعلم (سئل) في شجر فطن

بين اثنين كرب أحدهما الأرض عليه وقام بأمره حتى أقر بغير إذن شريكه على التمر بينهما بعلاصله أم هو لادى كربوهل في مقابلته حونه وقبامه أم لا (أجاب) هو بينهما ولا شئ لادى قام في مقابلته قبامه لانه على في المشترك والله أعلم (سئل) في رجل استرهن من آخر فزرعها المرتين فطنا واستقل غرته فانكسها الرهن وزرعها ذرة على شجرة القطن فأقر شجر القطن فوسل غرته مالك للمرتين أم الرهن (أجاب) القطن لمن زرعه اذ هو غنمه ملكه فان شجره ملك لزراع المرتين لا للراهن زراع الزرع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مانع عن صغار وذكور وامرأة الصغار منها والسكران من امرأته غير هافر زرع الرأ في أرض مشتركة كوفى أرض غيره مشتركة لعل الزرع

للمرأة أم الشركة (أجاب) ان زرع من بذرها فالغلة لها خاصة وكذا ان زرع من بذر مشترك بغيران الكجور وبغيران وصي الصغار
وعلم الضمان مثل حصصهم من البذر وان باذهم والسكن في عيال المرأتى يجمعون الغلات و يأكلون جلة فالغلة مشتركة كفى البرازية
والله أعلم (سئل) في ميت ماتت من زوجها وأولادها من غيرها فزرع ابن كبير منهم زرعاً صغيراً وقطنا بذرها اشتراها برأهم من التركة
وذلك بغيران كجار الورثة وبغيران الحالك والرصى على الصغار هل الغلة الخارجة منه للشركة على حكم التركة هي للزراع خاصة (أجاب) هي
للزراع ولا شيء فيها ببقية الورثة كفى البرازية وترجع الورثة بحصصهم من دراهم الثمن التي (٢٥٧) اشترى بها البذر والله أعلم (سئل) في

ا كالم بشرطه في شجر
القطن حصلة سكت عن
اشراط الشركة فيه هل
فيه حصص أم لا (أجاب)
لا شيء فيه والحال ههنا
هو لصاحب البذر كجور
مذكور في الولوالجية وغيرها
ولا كزار أرحم مثل علمه والله
أعلم (سئل) في رجل له
أرض بها شجر قطن اشترك
مع آخر على ان يعمل معه
بقرمه معا على مناصفة هل
تصح أم لا (أجاب) لا يصح
لشرطه على رب الأرض
فالخارج لرب الشجر وعمله
لا لا شرا حوسل عمله وعن
بقره والله أعلم (سئل) في
ثلاثة رجال لكل واحد
منهم قطعة أرض فيها
شجر قطن اشتركوا على
ان يحرقوا على بقرة لهم
وجعل فهل تصح هذه
الشركة ويكون الخارج
من شجر القطن بينهم على
الشرط أم لا تصح الشركة
ولسكن ما خرج من حصصه
وهل للعامل ما شرطه
رب الشجر أم آخره مثله
(أجاب) لا تصح هذه الشركة

يستوفى دينه وأجاب قارئ الهداية أياض سؤال آخر بان المعير أن يطلب المستعير بخصائص الرهن
ويجسبه إلى أن يفلت الرهن وله أن يدفع الدين إلى المرتهن ويأخذ الرهن ويرجع بماد دفع على المستعير
(سئل) فيما اذا استعار بذر من زوجته متعة معلومة ليرهنها عند عمر وفروها عند بدو بذر استدانته منه
إلى أجل ثم حل الاجل ودفع لعمر وبعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمر وبدون تعديسه ولا تقصير في
الحفظ وفي جميع الرهن مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمته ما سرق من الرهن ويجب للزوجة
المعيرة على زوجها المستعير بمثل ما سقط من الدين (الجواب) نعم قال في الكنز وشرحه للبعين من باب
التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير فيما يقيد ذلك الثوب المهر من عند المرتهن صار مستوفيا لدينه
ووجب مثله أي مثل الثوب الرهن الذي هلك المعير على المستعير لانه سقط الدين عن الزاين فيضن لانه
قضى دينه بذلك القدوان كان كلامه مضبوطا ولا يضمن قدر المضمون والباقي امانة اه ومثله في التنوير
والمثني وغيرهما من المتون (سئل) فيما اذا استعار بذر من عمر متعة معلومة متعة معلومة ليرهنها
عند بكره على مبلغ معلوم من الدراهم ومضت مدة العارية و بر يد عمر وطالب المتعتم من بذره أخذها منه
فهل له ذلك (الجواب) نعم وأقضى بذلك انظر الرمي كفى فتاواه من الرهن وبمثله أفتى الشيخ اسمعيل مفتي
دمشق سابقا رحمه الله تعالى (سئل) في العارية اذا أدى عنه أعار بذر متعة معلومة ليرهنها عند عمر وادى
ز بذا طلاق ولا يثبت له ما قاله القولين (الجواب) اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما
يحملة على العارية به فالقول قول رب العارية مع عينه لسان الحكم ومثله في البدائع مع علل بان المستعير
يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في القدر والتعيين قوله لكن مع العين دفعاً للتمهة وفي القول
لمن عن فتاوى قارئ الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادى المعير انتفاعاً مقبداً
بفعل مخصوص وادعى المستعير اطلاق أجب القول قول المعير لان القول له في أصل العارية فكذلك في صفاتها
اه والعارية هي تأميس المنافع مجازاً كفى التنوير وغيره ومن المقرر أن المالك أعرف بجهة التاميس
(سئل) فيما اذا استعار بذر من عمر واداه المعيرة ليرهنها عند بكره على مبلغ معلوم من الدراهم لمض مدة
معلومة ومضت المدة المزبورة و بر يد عمر والآن أخذ الرهن من بكره فهل له ذلك (الجواب) الاجل في
الرهن يسقطه فلعمر واسترداده والسائلة في الاشباه وذلك أفتى خير الرمي (أقول) هذا ظاهر اذا
كان التوقيت للرهن أمالو كان المؤقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد
أيضا نظر الى أن المستعير لما ملك رهنه زاد ما على المدة فيكون الرهن موقفاً أيضاً لمؤقتاً فراجع والظاهر
الضادوا إذا اشترى المرتهن وقت العارية فالظاهر أن القول للمعير لما سرق في السؤال السابق انقضاء الظاهر
أن القول للمعير اذا اشترى العارية وادى عنه ملك الزاين وأن المعير له الطلب على الزاين أيضاً وأنه
ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت بطلبه من الزاين لما في فتاوى ابن نجيم من
انه ليس له المطالبة بالزائن قبل مضى المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن أجبر عليه اه ولا يخالفه

(٢٢ - فتاوى حامديه - ثاني) ولكل واحد منهم قطعة فالخارج من شجره المخصوص به وللعامل ما شرطه مالك الشجر حيث
خلاصه منه على شرط مفسده والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين ثلاثة اشترى كل واحد منهم قطعة من شجره على ان يعملوا معهم بقرمه ويكون
القطن مقسوماً على الستة هل يصح ذلك ويقسم القطن كذلك أم لا يصح القطن الثلاثة الاول (أجاب) لا تصح الشركة كفى ذلك والقطن
لا يصح باب الشجر الثلاثة ولا شيء للاثمن ولهم أرحم مثل علمه بقرمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل من زرع في أرض بيت المال
والوقوف والتجار ويؤدى فيها الجهات المذكورة مدة عمره ماتت من ابن وبنته هل تقسم بينهما مدة متاعه من الاموال لا كبر مثل حفظ

الائتين أم لا وتوفي في يد الابن المتعاطي للفلاحه فيها ولا شيء البتة فيها (أجاب) المزارع في الأرض السلطانية أو الوقف أو التيمار لا يكال الأرض
وإنما هو أحق بمقتضى منها من غير حيث لم يكن ثابته ولا معطى لها لتعطيل بضرب بيت المال والوقف فلا تقسم قيمتها على ملك البيت من المال
باجماع العلماء وتوفي في يد ابن المزارع حيث كان صاحبها كما كان أو على وجه الاحتمال من الغير والله أعلم (سئل) في قرية يزرع أرضها
المزارعون بأحصة توفي وقف أو سلطانية ورجل من أهل القرية وأضع يده عليها مدة سنين زرعها و يدفع ما هو المتعين من الحصة تلقاها عن
أبيه بحيث أن مده ومدة أبيه عليها تزيد (٢٥٨) على أربعين سنين يريد رجل أن يرفع يده عنها و يزرعها مدعيًا أن له فيها حصلة يرفع يده

عنها أم لا تلك المدعى رفع
يدها (أجاب) لا ترفع يده
عنا في الحاقى الزا هدى
والقنسية له حق الترافى
أرض وقف أو سلطانية
ويتصرف فيها غيره وهو
براه ولم يمتنع ليس له حق
الاسترداد بعد أن (رضي) (م)
ثم قال رضى الله عنه قول
(م) أحوط فإذا كان
هذا فمن له حق القراضا
بالأكثر المزارع النقيس
له حق القراض وهو المسمى
بالكردار وهو أن يحدث
المزارع في الأرض بناء أو
غراسا أو كسبا بالتراب
صرح به غالب أهل الفتاوى
المعتبرة والكتب الصالحة
المستشرة وبه يعلم حكم
أواضى بلادنا التي يابى
المزارعين فافهم والله أعلم
(سئل) في فلاح مزارع في
أرض سلطانية أو وقف
بأحصة رجل عنها وتركها
اختيارا فقول بالقرية غيره
وغرس فيها باذن من له
الاذن وأطعم القسوس
ورجع الفلاح ويريد أن
يرفع يد القسوس عنها

و يأخذ غرسه هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو كان له فيها كدرا وتركها بالاختيار سقط حقه فكيف
أذا تركها وليس له فيها كدرا والمزارع انما حقه في الانتفاع بما دام يشهدها بالزرع والانتفاع متى تركها سقط حقه وجاز لكل مزارع
أن يزرعها بأحصة حسب أذنه بالصريح والدلالة أجمع الما قاله الزاهد في القنسية والحاقى يظهر ذلك والله أعلم (سئل) في أرض
قرية موقوفه على جهة تريد كل شخص من أهلها ثمانية منها يزرعها باسمه معلوم من الخارج بزيادة كل سنة ثلثة أوقية كذا مدة السنين
المتعددة هل لأحد من أن يتعدى على ما في يد الآخر ويقضى منه في زرعه أو يغيره أم ليس له ذلك وهل إذا فعل ذلك للآخر كرفع يده عنه

حجس

واعادته لامزارع الاول المصروف فيه مدة السنين المتواليه اتم لا (أجاب) لا يسوغ لاختدم المزارعين أن يشعروا على غايبه بالمال سخر اذا فعله أحدهم للعاكم دفع بدعته واعادته المزارع الاول لسبق بدعيه ما أنجعه ولا غير ومن سبقت بدعيه إلى مباح فهو أولى به وقد ذكر علماءنا فرعا كثيرا قدالة على ذلك كسنة الثوار وسنة الاحتطاب والاحتشاش والاستمارة وأثبت صريح النقل لعلماء الشافعية في هذه المسئلة أنه لا ترفع بدعيه عن الأرض السلطانية المعدلة للمزارعة بالحصة بغير وجه ككونه خاتنا أو عازما علي بن عاز كونه وليس بشئ من قواعدا بأباه المزارعون في اقتبنا على ذلك والله أعلم (سئل) عن الأرض السلطانية أو الوقف التي (٢٥٩) لها مزارع عمد عليها وله يدسا بقية على مزارعتها بالحصة اليهودية

ففيها أذرعها غيره يغير
أذنه ودفع ما عليها من
الحصة هل لمزارعتها
بطلها بمحسنت المزارع
أو باجور عهدها رهم أم لا
(أجاب) لا وإن قلنا لا ترفع
بدعته مادام مزارعها
يعطى ما هو المعتاد فيها على
وجهه المطالب والله أعلم
(سئل) في رجل غرس في
أرض وقف الخليل عليه
وعلى نبينا الصلاه والسلام
زيتونا وصار النظار
يأخذون عسدها مدة
عشرين سنه وقربا لا ت
بعض أهل القرية بأن
يكفه قله أو يرضه ببدل
الأرض قائلا أنها في ربي
الذي أقدم عليه هل ذلك
أم لا (أجاب) ليس ذلك
والله أعلم (سئل) في رجل
ذبح غرس في أرض وقف
كرما وتصرف فيه مدة
ثلاثين سنة ادعى عليه
مسلم أن الأرض له ملكا أو
مزارعة هل يسمع دعواه
هذه مع تصرفه هذه المدة
وهو مشاهد له أم لا لمنع

حسب في حجب القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين ويبيع الرهن المرتين بالدين ووفائه من غنه
بدون وجه شرعي فهل للعاكم بيعه (الجواب) نعم قال في الخبر به مذهب الامام تأيد بحسبه أن إلى بيع
الرهن بنفسه لأنه لا يرى الخرج على المردلون وعندهما للعاكم بيعه مبرا لانهم ما بان الخرج عليه وهذه
المسئلة فرغ ذلك وصرح قاضخان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قولهم ما فاذا حكم به حاكم
راءه فذوار تقع الخلاف والله تعالى أعلم اه (سئل) في الرهن اذ لم يكن فيه قبض ليد المرتين أو فقلته هل
يكون غنبا بل لازم (الجواب) نعم وللرهن أن يرجع فيه قبل القبض كالبهية لعدم لزومه قال الله تعالى
فهران مقبوضة والله تعالى أعلم ولو شهد الشهود على إقرار الرهن بقبض المرتين ولم يشهدوا على معانية
القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قولهم من دعوى التراز به ومثله في العمادية
رهن داره واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادق على القبض والاقتضاض يؤخذ بقراره من
رهن جواهر الفتاوى وبهناهم الباب الخامس رجل رهن داره والرهن متصرف فيه متى مات ثم اختلف
المرتين وورثة الرهن انه كان مقبوضا أم لا فان أقام المرتين البينة على إقرار الرهن بالرهن والتسليم
يحكم بصحة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في بد الرهن لأنه لم يحكم عليه بإقراره بالرهن حل
على أن اليد كانت يد العارية اه وان ادعى المرتين الرهن مع القبض يقبل بهانه عليه ما وان ادعى الرهن
قطعا لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتين الرهن لا تسمع بيته الرهن على الرهن لأنه ليس بلازم
من قبل المرتين وسواهم شهد الشهود على معانية القبض أدعى إقرار الرهن به عند الامام آخره هو قولهم
بترابيه من نوع اختلاف الرهن والمرتهن (أقول) انما لا تسمع البينة اذا شهدوا معانية القبض أو إقرار
الرهن به لانهم شهدوا بشئ زاعى على الدعوى لان فرض المسئلة أن المرتين لم يذ كرا القبض في دعواؤهم أيضا
فان صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة (سئل) فيما اذ رهن زديجاره عند عمرو بن شري استدانته
منه رهنه شرا عينا مسماة اعتقها زديجاره موعده مسر فكيف الحكم (الجواب) حيث كان الرهن مسعرا
تسعى الجارية في أقل من قيمته ومن الغبن وترجع على سدها غنبا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كفل
زديجاره عند بكر بن شري استدانته بكره وتسلم من بكره رهنه زديجاره مدة مائة سنة سلمه منه
وعلى زديجاره ان يجمع جماعة فهل يكون الرهن المزبور جائزا (الجواب) نعم يجوز الرهن المزبور كافي الخائسة
* (فرغ) * رجل عليه ألف درهم لا سخر وجهها كقبول فاختار الطالب من الاصل رهنها أو اعطاه الكفيل
أيضارها فقال زفره ما هلك بالدين كنه وقال أبو يوسف اذا هلك الثاني فان علم رهنه بالرهن الاول
حين رهنه هلك بالنصف وان لم يعلم هلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث ذكر في آخر كتاب الرهن انه يملك
بالنصف ولم يشترط العلم فاحتمل ان هذا نصيب لذلك واحتل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والجعل
فيكون في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفره والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رابة كتاب الرهن
خاتمة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الأقوال الثلاثة وفي الترتيب الثانية والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن

السلطاني خلعت خلافة عبده (الحب) لا تسمع دعواه والحال هذه والمقرر في كتب الفقه أن المزارع في أرض سلطانية أو وقف اذا لم يكن
له كردار وهو الكسب أو البناء أو الأشجار اعتمدتهم بحق التراد اذا أهل الأرض فوضع غيره بدعيه ليس له حق الاسترداد وتبقى
في يمينه في يده وليس ان كانت في مزارعته أن يرجع عنها ورفع بدعيه يستولى عليها الذليل في هلاك ولا شبهة لذلك ولا حق الاستبقاء
والاستقرار واقعة على (سئل) في أرض تبارق رعى نفر من الانفار ولها مزارعون لهم فيها كردار بغرس كثير من الانجار واضعون
أيديهم عليها عن آبائهم مدة تزيد على ستين سنة هل لصاحب التبارق رفع أيديهم عنها وقلع أشجارهم منها بغير عاهر باكره أم لا (أجاب)

ليس لصاحب التماس رفع أيديهم عنها ولا قطع أيديهم عنها والحق هذه الموضع الممن السلفان تساوي الخراج الموقوف عليها أو الحصة المقررة في خراج القاموس وليس له ملك فيها حتى يترك بيعها الرضا الذين صار لهم فيها كذا ردا بغير من الأجزاء والتصرف السالك منهم في سائر الأصناف والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية أو وقف في يد زراعتهم أو من على مزارعتهم مدة سنين هل يرفع يدهم عنها بغير جعته ماداموا قائمين بزراعتها يؤدون ما عليها أم لا وهل إذا اختار أحد من مزارعيها الفراع عنها المزارع آخر صالح يبيع فراغه ويسوغ للمغزو غه مزارعتها أم لا وهل إذا تركوا رجل منهم مزارعة أرضه (٢٦٠) استراحة لتغل الغلة المرغوب فيها سنة أو سنتين يرفع يده عنها ويدفع لغيره أم لا ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو يتركها

(سئل) فيما استدان زيد من عمر ومبلغا معا لربن الدراهم وتسلمه من عمرو بعد ما هن زبذبت ذلك عند عمرو حصة معاوية شاعته في دار معينة وتساهلها منه ثم باع يدا لحصة المرونة فهل يعمل الربن النادم معاملة الصبيح ولا ينفذ بيع الربن له ولعمرو وضع يده عليه حتى يستوفى دينه أم لا (الجواب) رهن المشاع قبل باطل وقيل فادعوه الصبيح وفاسد الربن كجعبه في الأحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرح به علما نفاطية كذا ذكرنا غير الرمي رحمه الله تعالى ولا مرن حتى الحبس إلى أن تصل إليه الدراهم كفي الربن الجائر لأنه استفاد البذل في العين بالدرهم التي إذا التوصل بها بحبس الرهن كذا في الذخيرة ملت الربن عن دون فالمرن أحق به كفي حال الحياة والرهن الفاسد كالصبيح حال الحياة والمعن حتى إذا تقاضا وتناقضا الفاسد فالمرن حبس الربن الفاسد حتى يؤدى إليه الربن ما قبض وبعمود الربن المرن بالرهون الفاسد أولى من سائر الرعا مع هذا إذا دخل الربن الفاسد ما إذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس المرن حبسه لانه فناء الدين السابق وليس المرن أولى من سائر الرعا مع عدم الربن لعدم المقابلة حكم الفساد السبب بخلاف الربن السابق والدين اللاحق لأن الربن قبضه بمقابلة الربن وهذا القبض سابق فثبت المقابلة الحقيقة فتختلف الربن الصبيح تقدم الدين أو تأخره لأنه من الربن وهذه المسئلة نفيسة جدا فلتكن على ذكر كمن لا وقد أشار إلى هذا العلامة الحلي الرمي في أول الربن بقروله وإذا وجد التفاسخ والرهن بدى كان عليه إلى آخر ما في فتاوى ومبسطة في الحاروى الزاهد من البيع من أصل بيع المستأجر والمرهون (أقول) مقتضى قولهم ثم تناقضا أي تقاضا العقد الفاسد أنه لو بقي على قدامه لم يكن المرن حبسه ولو كان الربن سابقا على الدين ورمي على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعين عن محمد أنه ليس المرن حبسه لانه أصرا على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لأن الربن لما تنقض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرن المرونة ليصل إلى حقه لا يكون أصرا لأن الربن يجرى على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المصرا لا ترى في الشراء الفاسد لا يشتري الحبس إلى استيفاء الثمن اه خلاصا فتقوله لما تنقض فقد ارتفعت المعصية فيشده قبل النقص ليس له حبسه لبقاء المعصية بقاء العقد الفاسد وهو مفاد تقييدهم المسئلة بالنقص أيضا ولكن قد يقال انه عند عدم النقص له حبسه بالاولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصبيح في بعض الأحكام حتى أن المبيع فاسدا يملك القبض وبعد فضحه يكون المشتري حبسه حتى يقبض الثمن لبقاء حكم العقد من وجوبه لا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان المرن حبسه بعد نقض العقد وارتفاعه يكون له حبسه قبل نقضه بالاولى لبقاء العقد الملحق بالصبيح وبدله ما في التتار خاتمين النصيب الثالث الربن عنده مضمون القيمة هذا هو الحكم في الربن الصبيح وكذلك الحكم في الربن الفاسد وهو الأصح اه وفي أو آخر الربن من التنوير كل حكم من عرف في الربن الصبيح فهو الحكم في الربن الفاسد اه فظهر أن التقيد بالنقص ليس للاحتراز عما إذا بقي العقد بالنقص بل هو بيان للواجب ولما يترتب عليه أي يجب عليهم ما نسخوه وإذا أخفاه كان المرن حبسه وأما

ثلاث سنين متوالية (أجاب) لا ترفع يدهم عنها بغير وجه ماذا المقصود منها متوفرون من فرغ غزارع صالح فقد أتى بصالح ولم يعمل عملا غيره صالح يبيع ولا اعتراض عليه والمغزو غه له مزارعتها ولا ترفع يده المزارعين عنها بغير جعته يأتون بها حيث قاموا بمزارعتها وأدأ ما عليها ولا جناح على من تركها سنة أو سنتين لتغل الغلة المرغوب فيها فلا يقابل بالمنع والدفع لغيره ما لم يكن خائفا أو عاجزا أو تاركا لها ثلاث سنوات متوالية والله أعلم (سئل) في أرض وقف يدير رجل يتصرف فيها بالزراعة وشتوا ويؤدي ما عليها من النصب مدة سنين لا يزارع فيها مزارع تعدى عليها مزارع آخر وزرعها بغير إذن الاول التي هي في مزارعته هل له أن يستعدها منه ويكون حقهم من المزارع الآخر المتعدى أم لا

(أجاب) نعم لا بد السابقة العادلة نزع اليد اللاحقة العادية ربح أي تحت الزراع فن سبقت يده إلى مباح فهو أحق به بالزراع ما والله أعلم (سئل) فيما إذا كان لجامع حق قراري أرض وقف فحلوا من قريتهم لضرورة فوضع أساسا جانب يدهم عليها هل حيث كان تركهم لها بالاختيار منهم بل لضرورة لا تسقط قديمته ولهم حق الاسترداد أم لا (أجاب) لا تسقط قديمته ولهم حق الاسترداد قال في الحاروى الزاهد حيث كان التملك بالاختيار لا تسقط قديمته ولهم رفع أي الأواضع أي أيديهم عليها حيث كان التملك بغير الاختيار والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية في يدي عطلة بالاطاعة بطلانها مدة للزراع بالحصة في يدا راع نحو خمس سنوات يزراعونها وتؤخذ الحصة منه وقد تقدم

لغيره وزعمهم تركها باختياره ويريد الآن رفع يد المزارع لها حالها حالها له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك حيث تركها باختياره لسقوط حقه بالترك والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية يسد مزارع نزعها بالحصة المعهودة في أرض الفرس مدة تزيد على عشرين سنة متعاقبا لها من أبيه بعد تصرف فيه بالزراعة عدة سنين والآن ترخص يدعي أنها كانت من أربعة أخواله لم تسمع دعواه أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه فيها لمر من الأول أن الأرض السلطانية إذا تصرف فيها لغيره ولو لم يتعنه ليس له حق الاسترداد لأن ذلك الغير لا مال له في رقبها وانما له حق الانتفاع بهان كان قد سبق اليها قبله في المزارعة بها أو الترك الاختياري (٢٦١) بسقطا حقه من نزعها والثاني أن

السلطان منع من سماع ماضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى الشرعية المسبوعة شرعا فكيف بهذه الدعوى والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية مساحة المزارع وضع رجل يملكها مدة تزيد على ثلاثين سنة متعاقبا لها من والده من رجل يدعى عليه ان والده كان يملكها قبله وأقام على ذلك بينة هل تسمع دعواه وتقبل بينته ويحكم له بها أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لمر من الأول أمر مولانا السلطان بعدم سماع ماضى عليه من الدعوى خمس عشرة سنة والثاني أن علماءنا رحمهم الله تعالى صرحوا في الأراضي التي بهذا الوصف إذا رأى فلاحها غيره يتصرف فيها فسكت ولم يتعنه ليس له بعد ذلك أن يسترد منها لسقوط حقه فيها بذلك ليس ملكا له بل حق المنفعة بهامادام مزارعا فإذا تركها ساق لغيره

مانق له من الذخيرة فالظاهر أن قوله وحس المرتن الخ حلة ثانية تفيد أنه إذا أحس المرتن لصل إليه حقه لا يكون أصرا إلا أن الامراء اغاموا ببقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا يجرى وحس المرتن لصل إلى حقه فنفى الحس ليس أصرا راعى المعصية فحب عليه إزالة المعصية بفسخ العقد يبق المرتن تحت يد هذا ما ظهر في تقر هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان زبد من مبر ومبلغا معلوما من الدراهم ونسأله منه ورن عندده على ذلك داره المعلومهنا سرعيا مسلما ليدعرو ثم مات كل من زيد وعمر عن ورثة وعن ديون آخر لا باهوا لم يترلز يدسوى الدار فهل تكون ورثة عمر والمرثن أحق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم (الجواب) لا يسلط الرهن بوث الراهن والمرثن ولا يجوز أحدهما يبق رهنا عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التلخاخانية من الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرثن أحق بالرهن اه فورثة عمر والمرثن أحق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم لأن لهم عليه يدا مستحقة فان فضل شيء من ثمن الدار المذكورة فلبقية الغرماء والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا رهن زيد عند عمر وكما معلوما لهما من مدين استداناه وقبضه منه إلى أجل معلوم على أنه إذا لم يعطه منه عند حلول الاجل لا يكن الرهن بالدين ثم حل الاجل ومات زيد عن ورثة اخضر والدين لعمر وليرد لهم الرهن فامتنع زاعما أن الرهن صار له بطر في البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع صحيح ولا يصح نزع (الجواب) نعم كما أفتى به في الخبرية من الرهن ناقلا عن البرازية قال المرثن ان لم اعطه ينسألى أن كذا فهو بيع لك بما لك على لا يجوز رد كرفي طر بقية الخلاف قال ان لم أوفيك ماله على كذا أو الفال من لك بما لك بطل الشرط وصم الرهن وقال الشافعي بطل الرهن أيضا اه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد بناء دار معلومة فأقيموا له حيا لشرعى في أرض وقف فرهنه عند عمر ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا أو فاسدا الرهن يعمل معاملة الصحيح (الجواب) صرحوا بان رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحل البطلان ولكن ما أشار إليه في الذخيرة يقتضى أن يكون فاسدا أو المقبوض يحكم الرهن الفاسد يتعلق بالضمان وهو الصحيح والمقبوض يحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لأن الباطل من الرهن ما لا يكون معتقدا أصلا كالبطل في البيع والفاسد منه ما يكون معتقدا لكن بوصف الفساد شرط انعقاد الرهن أن يكون مالا أو الما قبل به بالماضى فأهو شرط جواز الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضى نال أنه قد سبق بعض شرائط الجواز ينعدم الرهن لوجود شرط الانعقاد ولكن بصفة الفساد لا لعدم شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضى نال أنه ينعدم الرهن أصلا كذا في النهاية للسفني شربلانية في الدرر من باب ما يصح رهنه (سئل) فيما إذا مات المرتن عن ورثة و تركه فله وجود الرهن في تركه فهل يضمن قيمته في تركه (الجواب) يضمن قيمة الرهن في تركه وتقبض الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم كماله أنقرى عن محيط الرضى ونص عبارته ولورهن طيبا ناسيا أو مائة ثلاثين درهما ودفعه إليه ثم مات المرتن وطلب الراهن الطيبا لسان ولم يوجد فانه صار

التصرف فيها كونه معة العزاريين بالحقوق الحال هذه والله أعلم (سئل) في أراضي الوقف وأراضي بيت مال المسلمين إذا باعها المزارع الذي ينتفع بزعمها شو باوصيا الرجل يضمن معلوم تركها له بحسب اختياره فصار ينتفع بزعمها الانتفاع المذكور مدة سنين ثم مات فوضع ولديه عليها انتفع بمدة سنين تبلغ مدة الانتفاع أو انتفاع أبين يادع عن عشرين سنة هل للبايع أو ورثته رفع يدها واستردادها بسبب كون بيعها غير صحيح أم لا لكون البايع تركها باختياره وان أخذ بدلا (أجاب) ليس للبايع والورثتها استردادها والحال هذه لتركها له باختيار هذه المدة وان فلنا بعدم صحة بيعها أحق المنفعة بها يثبت مادام المنفعة ينتفع بها وينتفع بجانب الوقف وبيت المال مع انتفاعه فإذا

ثم كمالها بالاختصاص سقط حقها وكان له حق القرار بواسطة الكرداء كما صرح به في الحاوي الزا هدي وفي القندية في الغصب فكيف لا يستحق
حقه مع عدمه والكرداء أن يحدث المزارع في الأرض بناء أو غيراً سائر كسباً بالتراب ينقل من مكان إليها وأنه أعلم (سئل) في رجل دفع
لاخر وأجره عليه مع ثوب على ثلث الخارج هل تنصع هذه المزارعة أم لا والخارج كله لرب البذر وعليه (جواب) لا تنصع
هذه المزارعة ولصاحب الثوب أربعة اثلث المساعل فور من جنس الدراهم والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا في زرع الشبثوى
والصيفي ونمت ستة شركتهما وانفصلا (٢٦٢) ودخلت السنة الثانية وكل منهما كسب في أرض الآخر زرع الشبثوى كسباً أحدهما يقول كل

زرع في كراب أرضه
الخامسة وأحدهما يريد
قسمة جميع الكرابين
منافسة فالحكم الشرعي
(أجاب) لا يقسم الكراب
ولكل واحد منهما التصرف
في أرضه المكروبة وليس
الآخر أن يتعرض له
بطلب قسمة في أرضه لأن
الكراب وصف في الأرض
فلاحق لشريكه فيه والله
أعلم (سئل) في شريكين
في فلاحسة مضت سنتهما
ولاحدهما أرض مكروبة
جما فقل هل قبل شركتهما
أدخله عليه هل لشريكه
أن ينزعه في كرابه
أم لا منازعة له معه فيها
(أجاب) ليس لشريكه أن
ينزعه في كراب أرضه ولا
في شجر القطن الذي أدخله
عليه إذا كراب وصف في
الأرض فلا يتصور قسمة
بأنفاده ملك لأحد ولكل
واحد منهما أرضه بواحدة
كانت أو كراباً فافهم والله
أعلم (سئل) في ثلاثة نفر
من أحدهم نصف الفدان
وربع البذور من الآخر

ضامناً للقيمة العليسان وتقضى منه الورثة ثلاثين وربع سبعين من تركته الميت يتجوز رضى من الورثة
من باب الأمانات تنقلب بمضاربة بالوت (أقول) أنظار في التعبير أن يقال وينسقط من قيمة العليسان
ثلاثون وربع سبعين تأمل وأجاب في الخيرية من الرهن كذلك فالتأليفين جميع قيمته لأن الأمانة
تضمن بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل اه (سئل) في بائنا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من
الدراهم ورهن عندك ذلك بقران معلومة وأرضاً فها زرع ورهننا شراً بهما مسلماً فهل يكون الرهن المزبور
صحياً (الجواب) نعم يكون صحياً ويدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الحانية وصارتم أو قالو هل رهنك
هذه الأرض وفها زرع أو شجر أو غير على الأشجار جاز ويدخل السكل في الرهن ولا يدخل الزرع والتمرفي
البيع الإبدال كره وفي الرهن يدخل بغيره إذا كان الرهن لا يصح بدون ذلك فسدخل السكل نصيحاً اه
(أقول) أي لأنه لو لم يدخل لزم أن تكون الأرض مشغولة بذلك الرهن ورهن المشغول بدون الشغل غير
جائز (سئل) في الزاهنة إذا ماتت عن أم وزوج غائب مدة السفر وعن بنت صغيرة ممنوع يريد المهر من
أخذ يدين من غن الرهن فهل القاضى أن ينصب وصاعين الغائب والصغير بحيث لا وصى له أو يامر القاضى
الوصى ببيع الرهن لو فاعدها (الجواب) نعم قال في شرح التنوير للعلاء من باب التصرف في الرهن فإن
مات الرهن باع وصغيره ما بذن من ثمنه وقضى بدنه لقيامه مقامه فإن لم يكن له وصى نصب القاضى له وصياً
وأمره ببيعها لأن نظره عام وهذا الورثة صفراً أو لوكراً خلقوا الميت في المال فكان عليهم تخلطه صحوة اه
وفي فتاوى رشيد الدين القاضى نصب الوصى إذا كان الوارث غائباً أو يكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصياً
وراث الميت غائب مدة السفر عادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب (سئل) في بائنا استدان
زيد من عمرو دراهم معلومة إلى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمر ونصف داره رهنها مسلماً وعمرو
ثم قبل فقل عقد الرهن ووفاء الدين أفرز يد خصمه معلوم من نصفه اشتركا في الدار الرقومة وتصدق على ذلك
بدون إذن من عمرو ولا جاز منه فهل لا يجوز هذا الاقرار في حق عمر والمهر من أصلها ولا يطل حقه في الحبس
(الجواب) نعم كفي الفصل السادس من الشبهة ونصها إذا تصرف الراهن في المهر من قبل سقوط الدين
من غير رضا المهر من تصرف الحققة الفسخ كالبيع والاحارة والسكابة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها
لا يجوز ذلك التصرف في حق المهر من أصلها ولا يطل حقه في الحبس وإذا قضى الراهن الدين ويطل حق الحبس
فقد تصرفات الراهن اه (أقول) ويؤمر المقر بفضله الدين ودماً أو بقره إلى المهر كفي الدار المختار بقى
لو كان الدين مؤجلاً هل يؤمر بفضله حالاً أو يؤمر بدفع قيمته للمهر من ثم تسليم الرهن المقر له أو ينتظر إلى
حلول الأجل لم أره فليراجع (سئل) فيما إذا رهن الجدا أو الأب مال ابنه البتة يدين نفسه ولم يكن
اليتم وصى من قبل أبيه فهل يكون الرهن المزبور صحياً (الجواب) نعم قال في الهداية في باب ما يجوز رهنه
ولو رهنه أي الأب يدين على نفسه وبدن على الصغير جاز لا يشتمل على المهر من جاز من فان ذلك ضمن الأب
حصته من ذلك الولد لا يطاقه يدين ماله بهذا المقدار وكذلك الجدا أو الأب إذا لم يكن الأب

ثلاثة أو باع البذر منافسة والعمل كله علمهما وأحدهما لا يقر من جهته فكيف يقسم الخارج (أجاب) يقسم الخارج أو
على قدر البذر فلصاحب ربع البذر ونصف الفدان ربع الخارج وللعاقلين ثلاثة الأرباع منافسة بينهما ولا يستحق أحد العاملين وهو الذي
منه نصف الفدان شيئاً زاد من العامل الذي لا يقر له عمل به في مشترك والعمل في المشترك لا يستحق به شيئاً فافهم والله أعلم (سئل) في
رجلين سلكا بينهما وأشتركا في زرع عامهما على أن يعمل أحدهما علمهما ونصف البذر وعليه ونصف البذر والأرض على الآخر والخارج
ثلاثة العساكين وثلاثة لا تنفع ولا يخرج بحت الغلة فما الحكم الشرعي (أجاب) المزارعة قاسدة على الوجه المذكور فالخارج بينهما منافسة بحكم

البدن وليس للعامل على رب الأرض أن يجره لعمله في المشتري ويجب على العامل أن يوصف الأرض إذا استوفى منافعه كما في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في رجلين لكل فدان تقاعلى أن يجره أحدهما عليهما والبدن من منافعه والعامل ربح الخارج يجر من الوسط والأرض لا يجر بالحقبة (أجاب) يقسم الخارج من منافعه بعد إخراج الحقبة للأرض لهذا نصفه ولهذا نصفه ولا أجره للعامل والاحصية لكونه على في المشتري والمزارع على هذا الوجه فساد والله أعلم (سئل) في شخص باع أرضا نصف فدان من البشر بين معلوم ليعثر عليه ويزرع بدنه وبينه منافعه والبدن منهما كذلك ويكون عمل العامل في مقابلته الصبر (٢١٣) بالنظر عليه على أن الفدان انخلص من العمل سالما أعاده إلى

أوصى الأب اه ومثله في الزبي (سئل) فيما إذا كان لا يتام عقار معلوم جاري في ملكه رهنه أنهم الوصي الشرعي عليهم دين استندت بتمتع بملكوته بدو تسلم بدين الرهن المزبور فسل صاحب الرهن المزبور (الجواب) نعم ولا بد أن رهن دين عليه عبد العطفه والوصي كذلك تنو بين الرهن ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم دين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتبة من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح الكنتز العيني وغيره والمسئلة مقصولة في أدب الأوصياء (سئل) فيما إذا كانت هند وصدا على ابنها اليتيم فهند داره دين اليتيم بدنه أو تسلمت الرهن من نفسها فهل يكون الرهن غير جائز (الجواب) نعم كافي أدب الأوصياء من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير وله أي لأب رهن ماله عنده وله الصغير دين له أي الصغير عليه أي على الأب ويحسبه لاجله أي لأجل الصغير بخلاف الوصي فإنه لا يملك ذلك سراحيق كذا عكسه فلا بد رهن متاع طفله من نفسه لأنه لو فرضت جعل كخصصين وعبارتين كثيرا ثم عمل طفله بخلاف الوصي لأنه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد رهن ولا يبيع وتما في الزبي اه (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو درهم معلومة وتسلمه له بعد ما رهن عنده على ذلك زرع غيره له فأنقذ الأرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئا عليه دين آخر لجلاءه فهل يكون عمرو أحق بالرهن من بقية الغرام أو يعمل الرهن الفاسد معاملة الصم (الجواب) نعم ما قبل البيع قبل الرهن أي أن الرهن لا يشبه في شروط الظهيري شرعا لزعم قبل الإدراك يجوز وبمؤثر ما قبل الخ نازية من البيع وفي اللزوم لا يصح رهن مشاع وغر على خبر دونه أي دون الخبر وزرع أرض أو يتخذها دنيا أي دون الأرض لأن المرهون متصل بما ليس به فهو خلقه فكان في معنى المشاع اه (أقول) وقد سئل السؤال بقوله بعدما رهن الخ ليكون الرهن سائقا على الدين فهو كان لا ساقا لمعامل معاملة الصم كما مرع الزبابة (سئل) فيما إذا أنفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم دين على الراهن وريد بالرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وكل ما وجب على أحدهما أي الراهن أو المرتهن فاداه الآخر بغير أمر القاضي كان متبرعا فبما إذا كانا قاضي دين غيره بغير أمره ولا أن باهره القاضي ويجعله دين على الآخر فيئذ يرجع عليه بمجرد أمر القاضي من غير تصرف يجعله ديناً عليه لا يرجع كافي المتفق وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه إذا كان صاحبه حاضرا وإن كان باهره القاضي وتما في الخ من الرهن (سئل) فيما إذا كان زيدا على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عنده يد قضي رجل دين عمرو والراهن طوعا وقبضه يدفع له الدين وللا رهن أن يأخذ رهنه (الجواب) نعم رجله على رجل ألف درهم وبها رهن عند صاحب المال قضي رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب سقط الدين وكان لا مطلوب أن يأخذ رهنه فأن يأخذ حتى هلك الرهن فكان على المرتهن أن يرد على المتلق عما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتلق في ملك المتلق وعليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بالدرهم وقبض العبد فصرع إنسان بقضائه الثمن ثم استحق العبد وأردت بيب بعد القبض بقضائه أو قبل

خلافا للشافعي معالين يكون العقد ود على مالك أن تسلمه لأن المعقود عليه حل النصف شأنه ذلك غير مقصور لأن الحل فعل حسي لا يتصور وجوده في الشائع وأنه لمن جزء يجعله الأوهو شر بأن فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لأن كونه عاملا لنفسه يمنع تسليمه إلى غيره بدون التسليم لا يجب الإجراء إلى أخو ما ذكر وفي تلك المسئلة وإذا تأملت وجدت واقعة الحال كذلك وقد قلت ذلك في أجزاء الأعمال فقها ثم رأيت ذلك في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في المزارعة فيها الجدو المنعجب وافق تفهمني المنقول وعبارته بعد قوله في ملك المتلق عليه هكذا رأيت في نسخة الخاتمة اه منه

أن ذكر ما يشبه واقعة الحال وليس للعامل على رب الأرض أجر عمله كذا في المشتري اه والله أعلم (سئل) في أخوين بالغين وابن
 أع أحدهما بالغ والأخر قاصر اشتركا الجميع في فلاحه فكسا من أحد الأخوين بذر وعمل ومن أحدهما ابن أع بذر وعمل ويقومون الآخر
 بذر ويقوم ومن الآخر الثاني في قسط فهل هذه المزارعة قاسدة والخارج لا وراب البذر بقدر بذره ولا شئ من الخارج لا لاخ الذي منه البقر
 فقط أم لا (أجاب) نعم المزارعة قاسدة والخارج لا وراب البذر بقدر مال لكل واحد من البذر وراب البقر أجر المثل لبقرو الله أعلم (سئل) في
 رجل دفع لآخر بذر الفطن ليزرع الآخر (٢٦٤) في أرضه بعملة وقشره ويكون الثلث له وللآخر الثلثان هل يقسم الخارج على ما
 اتفق أم لا (أجاب) المزارعة

القبض بقضائه أو غير قضاء كان على بائع العبد والعمري على المتبرع لاجل المشتري خاتمة من فصل فيما يجوز
 رهنه وما لا يجوز (سئل) في المرتهن إذا أودع الرهن عند رجل بدون إذن من الزاهن وهلك عند الرجل فهل
 يضمن المرتهن كل قيمته (الجواب) نعم وليس للمرتهن بيع رهنه وجارته وعارته ولو فعل يصير متعديا ولا
 يبطل عقد الرهن فصول من أنواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديع لا يغرم فكذا المرتهن
 إذا فعل ثم لو دعي لا تودع ولا تعاد ولا تؤخر فكذا الرهن وليس للمرتهن أن يؤجر الزاهن وليس له أن يرهنه
 وأبسه أن يبرمه خلاصة قبيل الفصل الخامس (سئل) في المرتهن إذا رهن الرهن عند رجل آخر في رهن
 الزاهن وهلك عند الرجل هل يكون المرتهن متعديا في قيمته (الجواب) نعم وليس للمرتهن أن يرهن
 الرهن فان رهنه يغرل فإن الزاهن كان للرهن الأول أن يبطل الرهن الثاني ويعد له بالاول ولو هلك في يد
 الثاني قبيل الأعداء في يد الاول فالزاهن الاول بالخيار أن شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن
 المرتهن الاول يكون ضمانه رهنه وملكه المرتهن الاول بالضمان الاول وصار كأنه رهن ملك نفسه وهلك
 في يد المرتهن الثاني وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنه عند المرتهن الاول ويبطل الرهن عند
 الثاني ويرجع المرتهن الثاني على الاول بما ضمن ويدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الزاهن
 الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن الاول استعار مال الزاهن الاول للرهن فرهنه
 هذه الجلبة في شرح الطحاوي عبادية في الفصل ٣١ (سئل) في المرتهن إذا رهن الرهن عند آخر باذن الزاهن
 الاول هل يضمن الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول (الجواب) نعم كما صرح به في العمادية ومراغا (سئل)
 فيما إذا استدان زيد من عمر ودراهم وأرهنه عند ذلك داره رهنه شرا عيا سلمها باعه الدار وقامه
 بضمها من يدينه قام الا أن بكر يدعي أن الدار موهوبة عند يدينه فذمت داره شرا عيا سلمها باعه الدار وقامه
 تسلم الدار فهل يكون الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم (الجواب) القبض شرط لزوم الرهن وصح في المجتبى
 أن القبض شرط الجواز كالقوله العلاء في فسخ القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمر ورجوعا عن
 الرهن عند بكر وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسد دعوى بكر
 المذكور في الثاني في الرهن مع القبض يقبل رهنه عليها وان أدى الرهن فقط لا يقبل
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا لأجل معلوم ورهن
 زيد عند عمر ودراهم الجارية في ملكه رهنه شرا عيا سلمها الرهن المذكور بكر العدل قبضه بكر منه سلمها
 وكل زيد بكرها يبيع الرهن عند حلول الاجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا (الجواب) نعم إذا وضع أي
 الراهن والمرتهن الرهن على يده بدل صح وضعهما عند أي يمين الرهن بقبضه أي قبض العدل ولا يأخذه أي
 الرهن احداهما أي الزاهن والمرتهن منه أي من العدل لأنه تعالى به حقه سماه ومن لو دفعه إلى أحداهما فان
 وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل يبيعه أي يبيع الرهن عند حلول الاجل صح
 أي التوكيل لأن الرهن ملكه فله أن يوكله من شاء من هؤلاء يبيع ماله معلقا ومتغيرا الخ من غير مختصرا

ورثته قبيل أن يستحصل الزرع وان امتنع الوارث لا يجبر وينفق على الزرع إلى أن يحصد باذن القاضي * كلاب
 و يرجع بما اتفق على الوارث في حصته وان شاء أعطى وارث العامل قيمة حصته العامل بقلاد يكون كلاب الأرض والله أعلم (سئل) في
 أربعة اشتركو في زرع الحنطة والجميع يباع بثلثي ثمنهم بغير زرع الشئ ورجع بثلث حصته فنعوه عنها لهم ذلك
 أم لا يجب عليهم دفع حصته من الحنطة والشئ (أجاب) ليس لهم ذلك بل يجب عليهم دفع حصته منهم بما يكون مقرضهم ومستقرضاني
 البذر كما صرح به في البرزخ وغيره والله أعلم (سئل) في ثلاثة نفر من أحداهم القدان ومن الآخر العمل ومن الإثم حوالا بذر والأرض فسا
 ورثته قبيل أن يستحصل الزرع وان امتنع الوارث لا يجبر وينفق على الزرع إلى أن يحصد باذن القاضي * كلاب

الحكم (أجاب) المزارعة فائدة والخارج كله لب البذر والارض والعمل أجرة فله ولرب الغدان أجرة عمل فدائه مخرج به في جامع الفصولين وضرمه والله أعلم (سئل) في العمل اذا مرض فأقام آخر مقامه على نصفه في الخارج والآن زيد الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعمله هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل يكون على ما شرط صاحب المزارعة الا في نظر المالك في التبرأ به والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع بينهما مائة ية في أرض بيت المال في الحصة والعمل من أحدهما والبقية من الآخر فحصل للعامل مرض في أثناء العمل فطلب صاحب البقر من ابنه العمل المشروط على أبيه فقال له عمل أنت على بقرك وما حصلته تأمن (٢٦٥) على على بقرنا لغيره يبيع ويبتك

نقله عنك فهل الخارج ينقسم على قدر البذر ولا يصح الشرط المذكور ولا أجرة لعمل صاحب البقر لكونه في المشترك أم لا (أجاب) الخارج ينقسم بعد حصة بيت المال على قدر البذر لأنه متجاوز ولا يصح جعل الحاصل من عمله ينقسم بين صاحب البقر ولا يستحق صاحب البقر لعمله أجرة لأنه عمل في المشترك وألله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الزرع الصفي في أرض سلطنة مباحة للمزارعين بالحصة وأحدهما منه على ثوره وثور صاحبه وثلث البذر ومن الآخر العمل على فدائه وثلث البذر والخارج ثلثاه وثلث لصاحبه بعمله وعمل ثوره ففكر با الأرض وثناها فطابت للزرع ويشترى الثلثين لا يمكنك منها الآن تبذر الربع وتأكل الربع ورجع عما اتفقا عليه هل يجب له ذلك أم لا (أجاب) لا يجب اليه اذ لا يصح ذوالثلث عليه ودهما على

(كتاب الجنائيات)

(سئل) فيما اذا ضرب بذر يدعى اسكن قطع مئة عين من خضره وشلت بسببها بقية أصابعه مع ما بقي من خضره فما الحكم في ذلك (الجواب) لا يجب القود فيما ذكركم في التنوير من فصل الشجائر ولا يقطع أصابع شل جاره وقال أيضا لا يصح قطع مقصلة الاعلى وشل ما بقي من الاصابع بل دية المقصلة والحكومة فيما بقي اه فوجب عليه كل مفصل من مفصل الخضر ثلث دية الاصبع وهي عشر من الابل وأما ثمة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن الاصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي من هذه الاقواع الثلاثة وأما بقية أصابعه المشمولة مع ما بقي من خضره فان كان لا يتقطع به حكمه حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خضره ثلث عشر الدية وان كان يتقطع بذلك فيها حكمه مئة عين بان ينظر الى ما فات والى ما بقي فيحكم بحسبه والله تعالى أعلم والسئلة في وفي غيرها من الثمن والشروع (أقول) فتقول التنوير ربع الدية والحكومة فيما بقي مجمل على ما اذا كان يتقطع به والا فدية الدية أيضا لما في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من أصبع مفصل واحد فثلث الباقي من الاصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه ان كان أصبعاً فدية الاصبع وان كان كفا فدية الكف وهذا الاجماع ونحوه في غاية البيان وتقام بيان هذا المحل في رد المحتار (سئل) فيما اذا كان ثمة بدنية أخشاب بارزة في دار جاره عمره ومعه دروس وق تحت الاخشاب المربعة منه في بقية عملها أو قد فيها نار أو قد قتلها ولا تقبلها الميقاتية العلم محيط بان مثل هذه النار تصرف في الاخشاب المذكورة فترت النار الى الاخشاب فاحترقها أو حوت الطيبة وما قام من الامتعة بعد ما حار جاره من ذلك امر اه هل يضمن قيمة ذلك (الجواب) نعم في فتاوى أهل سمرقند اذا أتي في التنوير من الحطب ما لا يحتمل التنوير فاقرب بقتله وتعدى الى بيت غيره فاحرقه ضمن تنازحاً من الفصل ١٨ ومثله في العجادية من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المني بدين النسيئة وقال في التنازحانية من الفصل المذكور أيضاً في الكبرى ولو أن رجلاً قطن في أرض نفسه وتلك الأرض لصديقته في أرض أخرى فاوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه الى جانب ذلك القطن والعلم بحجها بان مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فاحترق ذلك القطن فان صاحب النار ضمن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمناج يتقيد به شمع النجاة من الجنائيات ومثله في الاشياء والذواختار (سئل) في امرأة حرجلي من زوجها ضربت بطن نفسها بعد اقامت جنيته كرا ميتاً بعد سبعة أشهر بلاذن زوجها هل تضمن عقابها المرأة الغرة ولا ترتب المراتب منها وما قدر الغرة (الجواب) نعم تضمن عقابها غرة لأنها أعتقت متعديتة وتحمل عنها العاقلة ولا ترتب منها لها عقاباً بغير حق والقالت لا يرتب ولا غرة قدر نصف عشر الدية تحسم ثلثون درهم ويجب المقدار المذكور في سنة كاصح بذلك في المتع وغيره وموضن الغرة عقاباً امرأة أو سقطت ميتاً بعد ابداء أو فعل بلاذن زوجها فان أذن لا تنور ومن الجنائيات من فصل ضرب امرأة (أقول) قوله فان أذن لا يبحث فيه في الشرع بل في بحثنا أجبنا في رد المحتار

(٣٤) - فتاوى سامدية - نافي الأرض واحدة قما أن يحرق نافي ما اتفقا عليه وما أن يقسم الأرض مكره ويؤد بزرع كل واحد منهما فيما يخصه منها على حد قوله الله أعلم (سئل) في أر بعة اشترى كروا في المزارعة يبذر مشتركاً أو باعاً والخارج كذلك وأحصد الزرع فامتنع قوله ولا يقطع الخ أي ولا يجب القصاص بقطع الخ منه قوله المشاورة هكذا في النسخ وصوابه المشاورة فان قل هذه المادة ثلاثاً لا زمن باب تعب ويعدى بالهزمة فيقال أشل أنه اليوم أو المثلث المتعدي فليس المتعدي عليه كالتقيد عبارة الصباح اه قوله أجبنا في رد المحتار ينبغي مراجعة النسخة التي بخط المؤلف أو مراجعة رد المحتار ليقدر هل أجابه أو عموماً فالظاهر الثاني تأمل اه

أحدهم عن حصده بعد استوائه له بغير على مساواة شركائه بقدر حصته أم لا (أجاب) لا شئ في استوائهم في الصرف على المشترك فان امتنع أحدهم رفع امره إلى الحاكم الشرعي فبأمره بالمساواة أو بأمرهم بالصرف عليه والرجوع عليه بقدر حصته والله أعلم (سئل) في أخوين متفاوتين يعملان بأيديهما على الفلاحة نشأ أحدهما ولد فكان بينهما في العمل وأموارهما اشتغل عن العمل بسبب كونه شيخاً في القرية وابنه أعمى وفي العمل وإذا دخل من تعلقان الشيخة اشتغل بهما إلا أن افترق الأخوان وريدوا الولد المذكور أن يقسم ما حصل بالعمل إلا أن لا أخوه يريد أن يقسمه انصافاً للحكم (٢٦٦) في ذلك (أجاب) حيث كان الولد معينا لهما في العمل لا بضربه إليهم ويقسم الحاصل بالعمل مناصفة

(سئل) في رجل ضرب آخر محمد أعل في فأس سقط سنين من أسنانه فما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث كان عدله أطلب القصاص السن بالسن وإن كان خطأ يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الأبل أو خمسمائة درهم من الفضة والله تعالى أعلم (أقول) لم يبين كيفية القصاص في السن إذا قلت فتقبل تلحق من الجاني وقيل يرد بالمرد إلى اللحم كالجو كسرت قال العلائي وبه أخذ صاحب السكافي قال المصنف يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يفتي اه كلام العلائي لكن راجعت المخ الذي هو شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفعهما ذلك نعم كتبت في رد المحتار أنه مشى على هذا القول الثاني شراح الهداية وغيره وإلى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب الجوهرة وصروحاتهم الاقتطع ومشى على القول الأول في الهداية ويختصر الوفاة والمفتي والاختيار والدر وغيره ونقل الطوري في تسهيلة البحر عن المحيط أن في المسئلة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسي أنه قال ينبغي اختيار البرد في شرح من لا يسكنين عن الخلاصة النزع مشروعه والأخذ بالبرد احتياط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عدا إلى امرأته أجنبية وضربها يديه العديدة على فأس سقط سنين من أسنانهما العليا فهل على الرجل دية سنها وما مقداره (الجواب) على الرجل دية سنها وقدرها خمس من الأبل أو خمسمائة درهم أو خمسون ديناراً والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل معنى من الرجل أذنية سن المرأة نصف دية سن الرجل جوهره خمس من الأبل أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الأبل يعني نصف عشر دينار أو نصف عشر فقه لوعيد اه وفيمن باب القود لا وقود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حو وعيد وطرفي عديد تعدد المائلة بدليل اختلاف دية سنها وقصمهم والأطراف كالأموال الخ (اه) (أقول) قول المؤلف وقدرها خمس من الأبل الخ أي قود دية سني المرأة إذا كان دية سن الرجل خسا من الأبل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة كدية سن واحدة في الرجل وقوله وفيمن باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية لا القصاص وإن كانت الخناية عدا بناء على أن المراد بالاطراف ما دون النفس فسدخل فيها السن وعبارة تنخصر القود وروى لقصاص بين الرجل والمرأة فمما دون النفس انتهت وهي أصح في المراد (سئل) في امرأة أصاب فهاجر خطأ من امرأته أخرى فأسقط غنائمه من أسنانهما فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قدرها (الجواب) يجب في كل سن ربع عشر الدية تكونها امرأته والدية من الأبل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أعمى الفضة عشرة آلاف درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل أمرأته بقرع فسلع فصرسلو جمع أصابعه وعين له ذلك الأمر من فزع الأمور فصرسا آخر ثم اختلفا وحلف الاصر على ما عين له فهل تجب الدية في مال المأمور (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى ولو أمر رجل بجناب عن سنه لوجع أصابعه وعين السن والمأمور فزع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول لا أمر فأن حلفه فالدية في ماله أي المأمور وسقط القصاص للشبهة ومثلي في الحاوي الزاهدي والفتاوى صور المسائل عن الفتاوى ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل

للأب النصف ولا يحسبه النصف والله أعلم (سئل) في رجل شرط من جانبه فدان بقر ونصف البذر وأخر منه العمل والأرض ونصف البذر عمل ليكون الخارج بينهما فأخذ الفدان وشارك مع صاحب فدان آخر ولم يحصل المساواة في البذر فهل الخارج على قدر البذر أم على الشرط (أجاب) مثل هذا غير صحيح فالخارج تبع البذر والماله هذه والله أعلم (سئل) في رجل له أربعة رؤوس بقسروا خوله رأس بقر افتقاعاً شدة هذا فدانين وحقنهما على البذر أخماسا خمسة على صاحب الثور والباقي على صاحب الأربعة وصلى الخارج بينهما أو بأمر بعض صاحب الثور والباقي لصاحب الأربعة ولا لأصاحب الثور لا يرضى بالربع من الخارج ويطلب الزيادة على ذلك فلا حكم (أجاب) ليس لصاحب الثور المشروط عليه العمل على فدان من الفدان وخمس البذر إلا خمس الخارج بغيره فقط ولا يستحق بعمله شيئا لعمله في المشترك ومن عمل في المشترك لأجره أو

عليه أو الزائد من الخمس على شريكه هذا من المثل فعليه الزيادة والله أعلم (سئل) في رجلين اتفقا على الشركة في الفلاحة الشوى والصفي على أن يدفع هذا أرضه كرايهما ويراهن لآخر هذا زرعاً الشوى في أرض أحدهما يبذر بهما مناصفة ولا يستران يدفع أرضه لستقل بهما وزرعهما فاتفقا لنفسه فالحكم في الزرع الذي زرع في أرض أحدهما ولم يرض بالشركة إلا بشرط دفع أرضه لم يقبل (أجاب) الخارج من ينزعهما يقسم انصافاً عليهما بعد اخراج الخراج القاسمته على حسب البذر ولصاحب الأرض التي زرعت على الأخرى مثل النصف من

الأرض التي زرعنا جارة فاسدة وسحق الآجالة الفاسدة وجوب أحر المثل بالاستعمال والله تعالى أعلم (سئل) في ثوبين أحدهما العامل والآخر
 لشرب بكذا هل ثوب الشرب فظالم العامل بدله فقال له هالك على وعلى ثوبين نصف ونصف ولمكن النصف فدفع له العامل بنعالي أنه يلزمه ثم ظهر
 له خلاف ذلك بقوى المتقي هل يرجع عليه بما دفع أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع عليه بما دفع إلا عبرة بأن البين خطؤه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له فدان آخر له اثنتان اشترى كروا على أن صاحب الفدان يبدل السدس والعامل عليه يبدل السدس وصاحب الاثنين يبدل الثلثين
 ففما على ذلك وكان من جملة علمهم الحرب على شجر قطع عتيق لصاحب الاثنين تكونت (٢٦٧) غلته مشتركة على حسب ما اتفقوا عليه
 وفي أثناء العمل وقفت ثوب

أوحسن ودنارا أو خمسة درهم والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل ضرب امرأته الحرة على يدها عبدا
 فسلت بعض أصابع يدها بحيث لا يتنفع به فهل في كل أصبع من أصابع السيدين والرجلين نصف عشر
 الدية (الجواب) يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية والله تعالى أعلم
 قال في الثوبين من الديات وفي كل أصبع من أصابع السيدين والرجلين عشرها اه وفيه أيضا دية المرأة
 على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روي ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه فمروا موقفا
 اه وفي الخبرية من الديان ضمن سؤال الماتصه ثم نظرا الى ما مثل من المفاضل الباقيتان كان لا يتنفع به
 فحكمه حكم المقتوع في وجوب الدية اه (سئل) في رجل ضرب ثور على يده يندقة أصابت أصبعه
 النسبانية فسلت ما يلزمه بعد الثبوت (الجواب) حيث سلطت كان لا يتنفع به حكمه حكم المقتوع
 ودية الإصبع عشرة من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب فغعه
 فغديه وإن كان قائما كبذلقت وعين ذهب فغها سلق قيل الشجاج ومثله في الثور وروى أقي مثله
 الخبر الرمي (سئل) في صبي عمره نحو عشر سنين دفعه أهله الى حائل ليعله الحياكة فذكت عنده الحياكة أيا ما
 يشتغل في النهار ثم يذهب عشا الى بيته فذهب الصبي وي يعلم مكانه بدون صنع من الحائل فقام أهله يطالب
 الحائل ما حضاره بدون وجه شرعي فهل يلزمه حضاره (الجواب) نعم وقد أقي بذلك في الخبرية من
 الآجالة وتؤخذ المسئلة أيضا من الأشباه من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم (سئل) فيما كان لهند
 بنديجيرة به غلام أو مرقص وطلبها لرجل لبشرتها فحازها لرجل يبدده فأوردت
 ونحوحت الرصاصة منها لافعل أحد فقتله فهل لا ضمان على هندو الصغير (الجواب) نعم (سئل) في رجل
 له يندقة يجري به قلعيها بنته وبعد استقرارها وقع شخاضا على خزائنها لا يعرف أحد ولا يملكه فأورى
 ونحوحت وأصابت صاحبها وجاعة فقتلت واحدا من الجماعة ونحوحت الباقي قام أولياء المقتول يطلبون
 دية من المهر وحين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية (الجواب) نعم وقد أقي بذلك الخبر
 الرمي (سئل) فيما اضرب يذيع امرأصاصة حرة فاصابت وجهه ونحوحت ومات من ذلك عن
 ورثة طلبوا القصاص من يذ الضارب المذكور بعدما ثبت عليه ذلك بالبينه العادلة ثم تأسر عيالها حاكم
 الشرع بعتها لظهور فهل ثواب الورثة الى ذلك يقتصر من زيد بالوجه الشرعي (الجواب) نعم حيث الحال
 ما ذكر كإصرار بذلك فاضحان وغيره ويجب على ولادة الأمور ضاعف الله تعالى لهم الأجور ما حددود
 الدين ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس
 بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زوال الدنيا أهون من قتل امرئ مسلم ويناب ولادة الأمور على
 ذلك خير ليل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب وأما الالة التي توجب القصاص اذ حصل
 القتل بالالة جارة كالسييف والسكين والرمح والسهم حديد كانت الالة أو غير حديد بكل ذلك يلحق
 القصب والرمح الذي لا سنان له بعد أن يكون محدودا وعمودا والنشابة والسهم الذي لا تصل فيه أذراه

لصاحب الفدان فقال له
 ذو الاثنين نزع على ما بقي
 من بقرته وبقرا على أن
 تعطى حرنه وبقرته والخارج
 على ما اتفقنا فقبيل ذلك
 وأدرت الغلة فما الحكم
 في الزرع وغرة القطن وجرة
 الزيت (أجاب) المزارعة
 على الوجه المذكور فاسدة
 لا شراط البذر فيها على
 العامل والخارج على حسب
 البذر لأنه غاؤه فمتبعه فمن
 بذل السدس له السدس
 ومن بذل الثلثين له الثلثان
 ولائش من غرة القطن
 العتيق لصاحب الفدان
 وله أجرة مثل عمل بقره فيه
 ولا يلزمه جرة لثوب لعمله
 في المشتري ولا أجرة للعامل
 فيه عندنا كما عرف والله
 أعلم (سئل) في الوصي هل
 له إذا مات ثوب من بقر النعيم
 أو احتاج الى بذل أو آلات
 للحرب أن يحدد غيره
 وبشترى له ذلك أم لا
 (أجاب) نعم ذلك والله
 تعالى أعلم

سئل في أرض بين اثنين

دفعها أحدهما لالا تحرج أن يغرس فيها غرسا لثلاثة للغارس وثلاثة لالا تحرج غرس وتشت الاشجار فهل هي على ما شرط أم تكون مناصفة
 بينهما أم هي للغارس فقط فما الحكم الشرعي (أجاب) الاشجار على ما شرطوا إذا اختلفا في الشرط فالقول قول الغارس حيث اعترف
 الثاني بأنه غارس له أو قامت بينته أو حصل نكول ضد طلب الميمن الحاصل أن يعلم بأنه الغارس بطريق من الطرق الشرعية وان لم يعلم
 فهو بينهما على قدر الأرض قال في جامع الفصولين وعرف غارسا فغرسه له والا فاني جعل محلول لاحدهما خاصة فهو له وما في جعل مشترك فهو
 بينهما اه فجل الغارس أحق من ذي الملك وهو ظاهر في أن القول قوله والله أعلم (سئل) في المساقعة على شجر الوقي بمدة طوية فيجزم من

ألف خنزير الوقف والباقي للمساكين واستشار الأقرعة المختلفة بين الأشجار بعد هامة طوله بأحر المثل بحيث لا يرغب أحد الا كذلك ولو تركت
هكذا الأشجار بالكمية وتعلت الأرض وتعبت المحلقة في ذلك وحكم كما يرى جوارقه نظر المحلقة أوقف هل يصح ذلك ولا يلزم ولا يطل
بموت المتولي العادلة أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا يطل بوجوب المتولي والحال هذه وحكم الحاكم واقف في جملة خصوصاً وقد تعبت المحلقة
ففيه كما شرح فيه وهذا بعض التمرخمين هلاك جميعهم مع الأصل والله أعلم (سئل) في رجل دفع أشجاراً بتون مسافة عامين كاملين
لا تخرجل أن يكون له بيع اخراج فعمل (٢٦٨) العام الأول ومنع مبيع السكر من العمل العام الثاني هل ذلك أم لا وما يجزى على تكمين
العامل من العمل أم لا

فخرجه أو ضربه بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالخماس والشبوة والرصاص والذهب والفضة إذا ضربه
فخرجه أو شق بطعنه بحشيش مجرد أو رماه بصفة ألف درهم فخرجه أو لم يجرحه فمات من ذلك يقتل اه
فأضخان من باب القتل (أقول) كتب في رد المحتار أول الجنايات عن الجوهرة العمد ما تعد قتله بالحديد
كالسيف والسكين والرغ والخبر والنشابة والاربع والأشقي وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع
أو يضع كالسيف ومقرقا لحداد أو برفق غير ذلك سواء كان الغالب منها لهلاك أم لا ولا يشترط الجرح في
الحديد في ظاهر الرواية لأنه لا يوضع للقتل قال الله تعالى وأرسلنا الحديد بذي بئس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد
كالسفر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع أو رمى حتى يقتله بالمثل منها يجب عليه القصاص
كما إذا ضربه بعمود من صفر أو رصاص اه كلام الجوهرة وروى الطحاوي عن الإمام اعتبار الجرح في
الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الأصح ووجه في الهدية وغيرها كإسباني في الفصل الثاني
مسألة المرقلة وعلى كل فالقتل بالبنديقة الرصاص عدلناه من جنس الحديد ويخرج فقتله لكن إذا
لم يخرج لا يقتصص به على رواية الطحاوي اه ما كتبتم (سئل) في هذه الحادثة أن في الورثة متغايراً وكلاً
الكبار أو أواموز وجته والصغار ابنه وبنه والوصي عليهم ساجد هما والده المذكور هل ولو له واه
وزوجه القصاص قبل كبر أولاده أم لا (الجواب) قال في التنوير والكبار القود قبل كبر الصغار إذا كان
الكبير أجنبياً عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر يستوفي الكبير قبل كبر الصغير لأنه حتى
لا يتجزأ التبرع به بسبب لا يتجزأ وهو الأقرب وأحياناً العفو والصغير من الصغير منقطع ثبت لكل واحد كافي
ولاية النكاح اه وفي الملتقى ومن قتل وله أولياء كزوج وصغار فلا كبر الاقتصار من فاته قبل كبر الصغار
بخلافهما ومثله في كثير من المجتررات وفي منظومة المذكورة

وجاز أن يستوفي الكبير * من قبل ما أن يكبر الصغير

(سئل) في رجل قتل آخر عبداً باله مزوجاً بحد يده ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن ابن
صغير وزوجه وأما فادعت الأم بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على القاتل وثبت ذلك عليه بالوجه
الشرعي فكيف الحكم (الجواب) قال في الملتقى من قتل بحد يده المراقص منه أن جرحه بحدته وان كان
بظهوره فلا وعليه الدية اه فليظفر ذلك وفي غالب التواتر الكبار القود قبل كبر الصغار وخصه أن يلى وغيره
بما إذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير فإن كان له ولاية عليه لكن لا في ماله كالم والاحتفاظ ذلك
عند أبي حنيفة فخرجه الله تعالى بخلافهما فإنه عندهما يتعارف بالغ الصغار والعصم قول أبي حنيفة كما في
البدائع ومن خصوص الشهود ينبغي التقصص عنهم سرا وعلاية فانه يخطأ في الفروج والدماء ولا يخطأ
في غيرهما والله سبحانه الموفق (أقول) الذي في السؤال أنه جرحه بحد يده المراقص وجد الجرح
بالحد يدوجب القصاص اتفاقاً أو لم يجرحه بحدته أو بظهوره وإنما الخلاف فيما إذا ضربه بالحديد ولم يجرحه
كما إذا ضربه بظهور المرقول يحصل جرح وتقدم أنفذ الأصح اعتبار الجرح في الحديد ونحوه من الرصاص

(أجاب) ليس له ذلك بل
يجزى إذا ضره أو قتل أو جرحاً
وجه الله تعالى أن المسافة
لا تخالف المزارعة إلا في
مسائل أو بعة منها هذه
المسألة لهذه العلة بخلاف
المزارعة لأن فيها اختلاف
البذر والله أعلم (سئل)
في شجر قطن لرجل اتفق
مع آخر على أن يحرثا
ويعمل عليه على نصف
الخارج فعمل نصفه
وعم العمل عليه بغير الشجر
بنفسه فماتت ثلث الثمرة
جاء يطلب نصفها وأخذ
فواستعانة مثقل تهرأفا
الحكم (أجاب) لأن العامل
في الخارج ففساد المسافة
بأشراط عمل رب القطن
معه فيمضى منع التسليم
فيوجب الفساد كأنصوا
عليه فاطبة وإذا كان
كذلك فجميع الخارج لرب
الشجر وعليه لا تخارج
ممثل عمله وعمل بقرنه
جنس الدراهم والناظر
والله أعلم (سئل) فيما
إذا أذن ناظر وقف أهلي
زيد بأن يغرس في أرض

الوقف غراساً متنوعاً على أن يكون له نصف ما يغرسه في مقابلة الأعمال المعهودة والنصف لجهة الوقف فغرس زيد في الأرض والذهب
غراساً متنوعاً باع نصفه لعمه ووفى على المشتري العمل ولا يستحق نصف الغراس إلا بالعمل وإذا عمل فعليه نصف آخر الأرض لجهة
الوقف بحسب غراسه أم لا (أجاب) هذه مسألة فاسدة والغراس كله للوقف والعامل فيه الغراس وأمره ولا ينفذ به فينفذ ويرجع
المشتري على البايع التبرع أن كان قد دفعه أو أنفساه فإلزامه بالرضى لم يهد فأنما كون الغراس كله للوقف بخلاف العقد في الشجر لما كان
موقوفه لا يخفى هو الشجر المجمع متناجز به كجاني القاموس اه منه

فأسد أوقف غيره العامل بأمر الناظر في أرض الوقف صار كان الناظر على ذلك بنفسه فصر قاضيه للجهة الوقفية بإزالة بارونه مستهلكا بالعاقق فيها فحقب عليه قيمة أجرة أحوته وأحوته لعمله أحوته نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فحقب له أجرة أحوته وأحوته بمأدوم نفاذ بيعه لما ذكرناه صار مستهلكا بالعاقق في أرض الوقف إلى آخره ومنه يظهر وجه رجوع المشتري بالثمن على ما ذكرناه فأعلنت ذلك فظهر ذلك عدم تأني سؤال العمل على المشتري وعدم تأني سؤال الزوم نصف أجرة الأرض ومن شئت من شيء مما أفتيناه فارجع إلى الخاتمة والتتار خاتمة ففتح البرور والغرر ولنا شرحه من وضع الغفر وغيرهما من كتب المغيب فظهر له ذلك والله (٢٦٩) أعلم (سئل) فيما إذا اشتأخر من

والذهب والفضة وصحة في الهدية وأثره شراحها على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسئلة ثبوت القود
للكافر قبل بلوغ الصغر ففيه من مسائل المتوفى واستثنى من باقي التوفى وتعالى بلى ماذا كان الكبير
أجنبيا عن الصغير وهذا بعمومه يشمل ماذا كان ومة المقتول زوجة القاتل أو بناصغرا من زوجة بغيرها
فإن الزوج جهة هنا أجنبية عن الابن الصغير ومقتضى ذلك أنه ليس الزوج جهة القود قبل بلوغ الصغير به أتى
لخلافه وقال أنه لا يتخذ هذا القود لغير البلى ولكنه يقتضيه ذك كعبارة الزبلى وقال فتشترط في هذا إلى
بلوغ الصغير اه لكن الزبلى لم يفرضه هذا القود في القهستانى ماضيه وفي الاصل أن كان الكبير أباً
استوفى القود بالإجماع وإن كان أجنبيا ما كان قتل عبداً مشتركاً بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه
وكتب في رد المحتار عند قوله الا إذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير قال في النهاية بأن كمال العدمية كما
بين صغير وأجنى فقتل عدداً ليس للأجنى أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالإجماع الآن أن يكون للصغير
أب فيستوفيه حينئذ قال في النهاية أن لا تقع المسبوبة لأن السبب المالك وهو غير متكامل لكل واحد
منهما وإن كان القريب يستعمل الجزى بخلاف ما نحن فيه فأن السبب فيه القرابة وهي مما لا يستعمل الجزى
وتعلمه فيه وظاهر هذا التصور والتعليل ومثله ما قدمنا أن نقض القهستانى عن الاصل أن المراد بالأجنى
من كان شريكاً للملك في القرابة فلو قتل رجل وله ابنه ع كبير وإن كان صغيراً وهما أجنبيا لا وارث
له غيرهما فكذلك القصاص لأن السبب القرابة للمقتول وهي مما لا تجزى فكذلك ما يثبت بها وهو
القصاص فيثبت لهما معاً غير ذلك لكل واحد استيفاء ما يفرده بخلاف الكافأه حتى فلا يثبت القصاص
فيسببه لكل بانفرادهما ليعتدوا بطالب القصاص والصغير ليس من أهله الا إذا كان له أب فيستوفيه الأب
مع شريكائه في العبد المقتول وكذلك القود من زوجة وإن كان صغيراً غيرهما فلزوجة القصاص لأن مرادهم
بالقرابة ما يشمل الزوجة بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التتارخانية وأثر
الباب السابع من كتاب الجنائيات المسئلة على وجهه ما أن يكون القتل عبداً أو خطاً فإن كان خطاً فإن
كان الشريك الكبير في الصغيره أن يستوفى جميع الهبة حصة نفسه بحكم المالك وحصة الصغير بحكم الولاية
وان كان الكبير أمّاً أو عا ليس وصي الصغير يستوفى حصة نفسه فقط وإن كان القتل عدداً كان
الكبير أباً أن يستوفى القصاص بالإجماع وإن كان أجنبيا بأن قتل عبداً مشتركاً بين أجنبيين أحدهما
صغير والا سخر كبير ليس للأجنى أن يستوفى القصاص بالإجماع الآن أن يكون الصغير أب فيستوفيان حينئذ
وان كان الكبير أمّاً أو عا لم يخل قول أبي حنيفة أن يستوفى قبل بلوغ الصغير وعلى قوله ما لا يخل
الآن أن يكون للصغير أب فيستوفى الأب نصيب الصغير والكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريكاً الكبير
معتوهاً أو جنتها اه وتعلمه فهما من الفصل المذكور وهذه العبارات كلها قد حصرتها في تصور والأجنى
بالشريك في المالك دون الشريك في الارث وتعليل المسئلة الذي مر من المسبوبة من صريح هذا أيضاً وحينئذ
فلا تدخل مسئلة الزوجية مع الابن من غير ما تحت الأجنى المستثنى هذا ما ظهر لنه في القاصر قتله والله

قطعا اذ هي بيع المنافع فكما يسد الشرط الفاسد عقدي بيع الاعيان فكذلك يسد عقدي بيع المنافع واذا فسد الاولى باقيا لغيرها من البيع
للوطن لان العامل غرسه بانتمولى الوقف أى أرض الوقف باجازه فاسدة فكان المتولى غرسه بنفسه فبيع باقيا لغيرها من البيع لان اتصاله بأرض
الوقف مستلزم لكانه بالوقوف فيها كاصحى به غير واحد من علمائنا كما صاحب الدرر والغروس شيخ الاسلام ابن عبد الله صاحب تنوير الابصار
وغيرهما واذا عرف ذلك فلا تنوقف في فساد استئجاره والواقع على الشجر والارض كلهما أطهر من أن يذبح كذا يتأق سؤاله وقوله الزيادة
عن أمه المثل وعدم قبولها لحال هذه والغرض فسد الغراس وأحرمت عليه كصاحبها وبالله أعلم (سئل) في رجل له شجر فقبل دفعه لآخر

لجرح أو مشوه يقوم عليه وله نصيبه ودفع العامل شجر قطان له إلا شجر ذلك فهل ما جرح من القطان منهما بينهما ولو استعان كل منهما بالآخر فتنازعوا فيه وكثره أم لا (أجاب) نعم القطان بينهما على ما شرطوا والله أعلم (سئل) في رجل عامل آخر على شجر قطان له واختلف صاحب الشخص مع العامل عليه في الحصة المشرطه له العامل يقول شرط في الثلثان وصاحب القطان يقول شرط لك النصف فهل القول قول صاحب القطان وعلى الآخر البينة أم لا (أجاب) القول قول صاحب الشجر فيما شرط للعامل والبينة على العامل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له شجر قطان جعل لا تخفيه حصة بسبب بقر (٢٧٠) منه تصاف إلى بقره هل يستحق بالبقرة في القطان ثلث الحصة أم ليس له إلا الأجرة مثل بقره درهم

(أجاب) مجرد البقر لا يستحق سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلي مسئلة وهي سئل عن شخص قتل امرأه أعدا لها في الخارج شي فنفى جامع الفصولين وغيره استيعار البقر ببعض الخراج لم يرد به أمرو لصاحب البقر أص مثل بقره من الدرهم أو الدنانير ولا شيء له في القطان وانما هو جعدها لثالث الشجر والله أعلم (سئل) في حراث عند السات مضى عليه ومن جهله كان فيه شجر قطان مسكوت عن اشتراط حصة للحرث شبهه له فيه حصة أم لا وإذا قلنا لاهل اذا تعدى وحرق عليه الارض في ثانی عامه بغير اذن صاحبه هل غرته للحرث أم صاحبه الذي أصل بزمته (أجاب) لا شيء للحرث في شجر القطان والحال هذه وما يخرج منه من القطان في العام الثاني فهو مال له والله أعلم (سئل) في رجل عامل رجل على شجر قطان له يقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما أدرك الثمر جاء بطلب حصة فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه

سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلي مسئلة وهي سئل عن شخص قتل امرأه أعدا لها في الخارج شي فنفى جامع الفصولين وغيره استيعار البقر ببعض الخراج لم يرد به أمرو لصاحب البقر أص مثل بقره من الدرهم أو الدنانير ولا شيء له في القطان وانما هو جعدها لثالث الشجر والله أعلم (سئل) في حراث عند السات مضى عليه ومن جهله كان فيه شجر قطان مسكوت عن اشتراط حصة للحرث شبهه له فيه حصة أم لا وإذا قلنا لاهل اذا تعدى وحرق عليه الارض في ثانی عامه بغير اذن صاحبه هل غرته للحرث أم صاحبه الذي أصل بزمته (أجاب) لا شيء للحرث في شجر القطان والحال هذه وما يخرج منه من القطان في العام الثاني فهو مال له والله أعلم (سئل) في رجل عامل رجل على شجر قطان له يقوم عليه فقام العامل عليه مدة ثم ترك العمل فلما أدرك الثمر جاء بطلب حصة فيه هل له ذلك أم لا والحال أنه

ترك العمل عليه والقيام به قبل أن يتركه وصلاحه (أجاب) حيث ترك العمل في وقت لم يكن للثمة فيه قيمة صر تركه ولا شركة الجرح له قبل هوجيعه لثالث الشجر قال في البرزاية قام العامل على الكرم أياما ثم ترك فلما أدرك الثمرة جاء بطلب الحصة فان كان وقت صارت الثمرة فيه ثمة للطلب وان قبل ان يكون فيه ثمة لم يترك فليس له الطلب اه ومثل في التنازعانية فيسود دعوى صاحبه قبل أن يصير القطان غرة فيه لا سبيل له عليه الا لشركته معه فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ساق آخر في حصة شجرة على شجر أكرم كذا ثلث مثله لاهل بمع أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم تجزم من صريح جهان علمنا في ما بين أيدينا من الكتب وقد سئل عنها بعض معاصري معاشنا فأجاب بقوله في المسألة

الفتوى على قولهما ومقتضاها المسافة المذكورة لانهما يجزان اجارة المشاع والمسافة كذلك اه وهو تفصيلا لبيان العمل في المزارعة والمسافة على قولهما وقد صرح في الاصل بان تسليم الشائع يمكن برفع الموانع عن القبض وهي العلة لما عمل على كثير من علمائنا صرح بان الفتوى في اجارة المشاع ايضا على قولهما لا يمكن التسليم القليلة او بالنهاية كما ذكره ان بلبي وقد صرح بان المزارعة والمعاملة اجارة حتى ان من يجب زهما لا يجيزهما الا بغيرهما وراعى فيما سألنا الله اعلم (سئل) فيما اذا غرس العامل نفسه اشجارا وتوت في خلال شجر العنب والتين بغرض من مالك العنب والتين حتى ان شجر الزيتون والغرس ما هو في (٢٧١) خلافا لغيره انفس فبمته فهل يؤمر العامل

بقطع ما غرسه من الزيتون وبأن يزرع ضمانا منقص من قيمة اشجار العنب والتين أم لا (أجاب) غرس العامل اشجار الزيتون في خلال اشجار العامل عليها تعد منه فيؤمر بقطعها واذا تحقق ان ضرر شجر التين والعنب بنقص قيمتهما من غرس الزيتون المذكور ضمن ذلك والله أعلم (سئل) في شجرة نبتت في أرض غير مملوكة لاحد بلا نيات تعهدا رجل يمسك ما حولها من الحشيش والعزق وتقيتها وحفر أرضها مدة عشرين سنة فكيف وان أو أن غرسها فادى شخص ان والده حوطها وبجرعها قبله هل يسمع دعواه أم لا (أجاب) لا يسمع دعواه إذا لم يملكها والده بذلك وهي ملك لمن تعهدا بما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا بغيره شجرة وبعضها قراحي على أن يقوم على الشجر الذي بهاول ربع غرة وعلى أن

الجرح وثبت ما ذكر عليه بالبنية العادلة الشريعة المزرعة تأسر عاصمات المجرح ومن ورنه كالأحاضر من أم غائبة في بلدة أخرى فهل لا يقضي على الرجل بالقصاص مالم تحضر الغائبة (الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا كالأبوالاجاع كما صرح بذلك في الكتب المتقدمة لكنه يحبس قال في المنع وأجوعوا على الله لا يقضي بالقصاص مالم يحضر الغائب وقال قبله وأجوعوا على أن القتال يحبس اذا أفلح الحاضر بالبنية لانه صار متهما بالقتل اه (سئل) فيما اذا اتهم بدينه يقتل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أشغال غيرهم بذلك زعم أولياء القتل أن لهم حبس غيرهم حتى يحضر المتهم فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم ولا تزور أزواجهم ولا تزرع ولا تبيع (سئل) في بالغ عاقل ضرب صبيا خطا يعود ذي شوكة أسأبت عينه الجاني فذهب ضوعها ولا يئنه لابي الصبي على ذلك وانما علم ذلك باعترافا الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية وما قد ذك (الجواب) وفي العين واليد من الشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنتين أي الحبستين وتدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أشغال العينين الدية وفي أحد هاربعها كزوتور وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل العواقل عبدا ولا أعتاد ولا أصلا ولا اعترافا حتى لو أقر الخربا بالقتل خطا لم يكن إقراره على العاقلة أي أن لا يصدقه وكذا اقروا التمساني في العاقل فتنبه على التنوير من باب القود وفيه من الديار والدية في الخطأ الخامس منها ومن ابن خنيس وألفيد ينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير من الديار أيضا وتجيبه كماله في كل عضو ذهب فقه كيد شلت وعين ذهب ضوعها اه ومثله في الكثر (سئل) في رجل ضرب آخر بعصا على أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد الموت (الجواب) عليه الأثم والكفر وتودي مغالطة على عاقلته والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل شبه العمد المتعد ضربه بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلا بعصا فقتله ان ذلك شبه العمد وكذلك لو رمى بحجر فقتله صور المسائل من الجنابات وفي الدر المنثور الثاني شبه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر أي بما لا يترك الأجزاء ولو بحجر وخشب كبير من عنده خلافا لغيره اه (قلت) الذي فهم من كلام الدر وغيره أنه لو ضرب به بعضا أو سوط أو حجر صغير فلا قود عليه بالاجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير فكشفت المرفق قد جندته خلافا لهما والله تعالى أعلم وفي الفتاوى الصغرى العمد المحض اذا أوجب الدية أو جيب ماله في النفس وفيها دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ ماله متحلاصة من كتاب الديار ومثله في الزنا وبعبارة المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القتال فيمادون النفس وفي النفس وفي الخطأ فملا على العاقلة وفي شبه العمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على القاتل (أقول) لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديار دية شبه العمد مائة من الإبل أو باع من بنت شخص ونبت لبون

بغرس في القراع أغرا سوا ما تنقص من الأغراس والاعماله ونصفه وفي ذلك مقدمة معلومة هل يصح ويكون على ما شرط أم لا (أجاب) نعم يصح ذلك ويكون على ما شرط لمن ربح غرة الشجر الكائن به ولو نصف القراص والثمار في المجدد كما صرح به في التواريخ والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر أرضا لغيره فهل يكون الشجر والثمر بينهما ولو بعينه مائة من السنين فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يصح ذلك شرعا والشجر لما لا الأرض وعليه الأغراس وأخرجه ومقتضاه كإصره فاضحان وغيره والله أعلم (سئل) في شجرة زيتون مشترك هل يجوز مساقاة أحد من قوله على القتال الأصوب على الجاني كلفي عبارة الخلاصة اه منه

الشركاء عليه أم لا (أجاب) لا يخرج على قدر المال ومن مخرج بعدم جواز مساقاة الشريك صاحب من الغنار في ما بها تعلقا من الحثي
والقاع (سئل) في أرض سلطانين حيث وليت المال وزرع الناس بها وقسم عليهم بالحصة اتفق رجلان على ان يخرسا أحدهما بقره
ويعمل فيها بنفسه وليس من الاخرين ويكون الغرس مشتركا بينهما بسبب ان خاله كان يزرعها ويقسم عليهم وخرسوا عنها عن عمل
يضع انة اقهر ما على ذلك ويكون الغرس بينهما أم لا يصح ويكون الغرس وجسم ما يزرع من صفي وشترى الزارع والغارس ولا شيء الاخر
ولا نور عن خال والاب (أجاب) الغرس (٢٧٢) لغارسه وكذا الزرع ولا نور الا الأرض المذكورة ولا شيء الاخر في غرس من وزرع

والخال هذه والله أعلم
(سئل) في متول على وقف
دفع أرضا للوقف مدة معاملة
بعضها شجروا بعضها افراخ
لثلاثة رجال على ان يغرروا
بها بخير بالانهم ثلاثة
الوقف والباقي بين الثلاثة
وأذن المتولي لاحد بها
يعمل على شجر الزرع
وله ربع عشرة ثم عزل
المتولي وولى غيره هل يصح
ذلك ويستمر الحال على
ما شرط وليس للمتولي
الثاني نقض ما فعل الاول
قبل تمام المدة أم لا (أجاب)
نعم يصح ذلك ويكون على
ما شرط وليس للمتولي
الثاني نقض ما فعل الاول
كصحة به كثير من علمائنا
والله أعلم (سئل) في رجلين
اتسقا على ان يشدا بقر
ويقتذا اكره فزرعاصفيا
وشويا شركة واحدهما
فقل عتسق كل زرع
العام السابق بقره بقره
واكرهه خاصة هل يدخل
في الشركة ويكون لشريكه
في حصصه أم لا يكون فيه
حصصه (أجاب) لا يدخل

العتق العتق في الشركة فلا حصص للشريك فيه وان عملت بقره واكرهه فيه كما هو ظاهر والله أعلم * (كتاب النباغ) *
(سئل) عما ألفه الشيخ محمد الغزي صاحب التنوير في شرح منظومته تحفة الاقران أفندناهم الحبر المقدس جوابا كالللال اذ ابتد
اذا ما الرجوع سيدبر ولم يذكره الخلق عدا يصل على الجميع عند قوم * فيوح شذاهم مسكونا (أجاب) لا الأخذ بها الفضل فلانها
لطيف الجواب قد استبدى رمتا لاجرا وسميالة * فصدت الطير وأطيا تبدي فاقصدته حل وان * تسم الله الا الفضل عدا
وقد نظم من بحر آخر قوله يا فاضلا في دهره * فاذ اهلتي عصره ومن حوى علمابه * صار وحيد دهره في نازك نسمة *

عند تعاطي نحره * عدا غدا يتركها * قد صرحوا بصله فأناب عنه أيضاً الجرو الروي باعده في عصره * وغدة في دهره
هالك جوابا منتقى * تبعد كذا زوسره شخص روى حادثة * أو صمد ما في نحره ولم يسم فنفو في الأظهر حل فادره والمستله في الخاتمة
وعبارتها رجل روى الخنزير أو أسد أو ثوب أو ما أشبه ذلك يتقصد به الاصطباوسى فأصاب صداما كقول الصمد فقتله حل أكله عندنا
وقال زفر لا يصل روى إلى خرد أو سلم فترك التسمية فأصاب طائرا أو صيدا آخر فقتله حل أكله وعن أبي يوسف رواه يثان روى ابن ستم
عنه أنه لا يصل لأن ما أصابه لا يصل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل اه والله سبحانه (٢٧٣) وتعالى أعلم * (كتاب الأضحية) * (سئل)

هل الأفضل في الأضحية

الذكر أم الأنثى وما سمن

الأنثى (أجاب) صرح في مخ

الغفارة بأقلاع شرح التلثم

الوهابي معز بالي الظهيرية

قال والأنثى من الإبل والبقرة

أفضل والذكر من المعز

والضأن أن كان من جوا

أي من مروض الأنثيين من

الرض وهو البقر اه وفي

فتاوى فاضل صحت قصوه

ومفهومه إذا لم يكن من جوا

لا يكون أفضل وقال في

البرازيه والذكر منه أفضل

إذا كان خصيما قال وابت

في منية الفتنة التوفاني

والفعل إذا سكن أكرهنا

أفضل من الخصى والأهوه

كالاتي من الإبل والبقر

إذا استويا فقيمة الأنثى من

المعز أفضل من التيس إذا

استويا فقيمة قال والكباش

أولى من النخبة لأن

تكون أكثر قيمة وهو كلام

في غاية الحسن والتعقيق

اه ما نقله شيخ الاسلام

الغزوي وأجاب عن سنن

الشي بقوله

ان الثاني من الاغنام ذوسنة

لجعل الصلح من الوصي جائزا على أقل من الدين إذا لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كذا روى عن الحافظ في
كتاب الصلح (سئل) في صبي عبد الحصى وضربه بقدمي على أصابع يده اليمنى قطع مصلح من سبابه
فهل يجب عليه ثلث دية الأصم في ماله بعد الثبوت (الجواب) نعم وفي كل أصبع من أصابع اليدين
والرجلين عشرة ما فيها مفاصل ففي أحد هاتين دية الأصم ونصفه لو فيها مفاصل تنوي من الديات
وغيرهن المتون وعبد الصبي وخطوه سواء عندنا وتجب الدية في الحالين وتكون في ماله في فصل العدلات
العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنائيات ومثله في التنوير
(أقول) الذي في التنوير هكذا وعبد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اه ومثله في متن المصنع
وشرح درو الجارم التنبيه على أن وجهه في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستر وشفي في أحكام
الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه ما صعد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتوه
كالمجنون اه فهذا مخالف لقوله وتكون في ماله وقد يوفق عاذا كره في شرح التنوير وعن الضرر بقوله
وعلى عاقلة الدية أن بلغ نصف العشر أكثر ولم يكن من عجم والافني ماله در اه فيجعل ما نقله المؤلف
عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما إذا كان الواجب بالجناية لم يبلغ نصف العشر لأنه يسلك فيه
مسلك الاموال كالذي يبيع أو يحمل على ما إذا كان الصبي من العجم لأنه لا عاقلة لهم لكن ينافيه التعليل
بقوله لأن العاقلة لا تعقل العمد تأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء للخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي
المجنون عليه أن لم يكن للمدعي بينة طيس له حق احضاره ولكن يحضر أو متى إذا لزم الصبي شيء يؤذى عنه
أو به ماله وفي كتاب الأضحية أن احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من
شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه ومنهم من أقر ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من
القاضي أن ينصب عنه وصيا أجابه القاضي إلى ذلك وفي فتاوى القاضي فظهر الدين والصحيح أنه لا يشترط
حضره الأطفال الرضع عند الدعوى اه أحكام الصغار من الجنائيات (سئل) في رجل ضرب آخر بحجر
فأصاب امرأته حاملا فالقتل جناية بسبب الضرب وكان حيا متا بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على
العاقلة (الجواب) نعم قال في الاختيارات أقتصم ما من فدية الدية على العاقلة وعليه الكفارة ثلاثة
أصاقل أو ثلاثة أقتصم ما من فدية ديتها والعرق لمرو بنا اه وفي المنح ضرب بطن امرأته حرة ولو كناية
أو جوسفة فالقتل جناية متواجبة عرقه نصف عشر الدية في سنة فإن أتمه حيا فدية كاملة أي تجب
دية كاملة على الضارب لأنه أبلغ آدميا خطأ أو شبهة تجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي استأن
بعض نخاعة كالجنين التام في جميع هذه الأحكام لا يطلق ما روينا اه قوله على الضارب أي يؤخذ من
عاقلة كاهو صريح كلام الاختيار و يؤخذ من كلام البرازيه المذ كور في هذه المجموعة أو يحمل على
القول بسقوط العاقلة في زماننا كذا كره العلاني والحافظي لأن التناصرتف لأن لفظا لحسد والبغض
وغنى كل واحد المكروه صاحبه وحيث لا قابلية ولا تناصرتف في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق

(٣٥) - (فتاوى حامدية) - (ثاني) والخمس للإبل والعامان للبقر والله أعلم * (كتاب الكراهة والاحتسان) * (سئل) فيما ينسب

إلى حضرة الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحر غير الملامس للجسد هل صح ذلك عنه فيجوز العمل به والفتوى أم لا (أجاب)

لم يصح ذلك عن أبي حنيفة وإن نقل عن يرهان صاحب المحيط فقد قال خمس النخبة الحوائط الصبيح أن السك حرام يعني الذي يمس الجسد والذي

لا يمس قال في الحوائط الزهدي قال يعني أستاذ مديع وهذا يعني جواز لبس الحر والذى لا يمس الجسد رخصة تعظم في موضع فتعفى البلبوى

ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني يرهان صاحب المحيط اه فالجواب أنه مخالف لما في المتن

ولكن طلبت هذا عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا يعني يرهان صاحب المحيط اه فالجواب أنه مخالف لما في المتن

الموضوعة لنقل المذهب فلا يجوز العمل ولا الفتوى به لخالفته لظاهر المذهب والله أعلم (سئل) في جماعة سمو أنفسهم صوفية وفقراء فلا تلة فاختصوا بنوع نسبه واشتغلوا بامور دنيهم الشرعيا لمجدية ولا ملة الاجدية وهم جهال حتى بنوا قاض الموضوعه فسدات الصلاة وشرفا سائر العبادات خلفت عن طريقه الاوليابه والسادات وعلمهم وعليهم من المريدين بل هم بانفسهم من الضالين الخلفين الجاهلين باركان الدين ويتعنون أنهم من عباد الله السالحين مع كونهم مغموطين في الجهل الذي علمه الاسلام قول يتعنون عن ذلك لما فيه من الضرر العام أم لا (اجاب) نعم (٢٧٤) يتعنون قد سئل بعض علمائنا عن مثل هؤلاء فقال افتر واعلى الله كذبا وسئل ان كانوا

راغبين عن الطريق المستقيم هل ينقلون من البلاد لقطع فتنهم عن العالم فقال اماطة الاذى اليك في الصيانة وأمثل في الدنيا وتغير الخبيث من الطيب أركى وأولى نص على ذلك في التنازخية وتعرض لمثل هؤلاء كثيرين من الفقهاء وأقاموا عليهم التذكير ورموزهم بما عتق عنده حضور الجبال والله سبحانه وتعالى يصنع الاحوال (سئل) في امام يقرأ في الجهر بات بصوت مسنن على القواعد المقررة عند أهل العلم بحيث لا يخلل حكم من أحكام القراءة لكن يصادف أن يخرج قرأه على طبق نعم من الانعام المقررة في الموسيقى من غير ملحن وتطريه بهـ لـ يجوز ذلك واذا قلتم بالجواز هل يكبر أم لا (اجاب) نعم يجوز ذلك ولا يكبر الاخصمين الصوت بالقراءة مطلوب كما صرح به المحقق بن الهمام في فتح القدير وقال في البحر نقلا عن الخلاصة وتحسين الصوت لا يفسد به من غير

بين العبادتين وذكري المحيط عن فتاوى أبي السبت صيبان يلعبون بالي فترتهم امرأه فرحى صبي ابن تسع سنين أو نحوه سهما فأذهب عينها قال الفقيه أبو جعفر انه لا عقالة للجمع وكان يفتي ظهر الدين المرغيناني وفي جنابيات الملتقط صبري سهما فذهبت عينه لاضمان على والده عند أبي بكر لانه يقول لا عقالة للجمع اعدم التناصر وانما العقالة للعرب للتناصر فان كان الصبي عاقلة يجب على عاقلة له بالبنوة والايحى باقر الراسي ولا بشهادة الصبيان شيء اه أحكام الصغار من مسائل الجنابات يخرج انقلاب فأس من يدق صاب كان يكسر العظم فالتلف عضو انسان يضمن وهو خطا والديه في ماله لانه لا عقالة للجمع استنح لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبي جعفر وبه يفتي الامام المرغيناني وفي الخلاصة مثله وعلى هذا ولا بشعر رجل امرأته فضره على الأرض وفي دهاصه فالت بذلك السبب يضمن الضارب دية الصبي ان لم يكن من العرب والا فتضمن عاقلة كواضع الحجر في ملك غيره فقلب انسان حاوى الزاهد في النسب من الجنابيات وفي شرح التنوير والعلاني صرح شيخنا الحائري أن التناصر منفع الا ان الغلبة الحسد والبغض وتغنى كل واحد المكروه لصاحبه فتنبه قلت وحيث لا تتناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه (أقول) قد أتت العلامة الحائري بذلك في عقد مقروض من فتاواه فنقد كرجارته في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الية على العاقلة وهي أهل الدوان ان كان القتال منهم وان لم يكن منهم فعاقلة قبيلته ويدخل فيها من كان عسبة وانما يكون القتال كأحدهم اذا كان من أهل الدوان أما الذي لم يكن فلا شيء عليه كالمعراج وفي التنازخية عن السفناني وغيرهما يؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقدر من مخرج الله تعالى على أنه لا تزدك واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة فراههم أو أر بعقلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة ادرهم أو درهم وثلاث وهو الاصح كالمعراج في ثلاث سنين فالت قبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسبيا كالمعراج ناقلا عن السخيرة قال المشايخ هذا الجواب بانما نسبته في حق العرب لانهم حفظوا أنسابهم فأمكن إيجاب العقل على أقرب القبائل من حيث النسب أما أنه لا يستقيم في حق الجم لا أنهم ضيعوا أنسابهم ولا شك أن أهل الامصار الا أن قد صاروا كالجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية ما نصه وفتي أبو السبت أبو جعفر الهندواني في ظهر الدين المرغيناني انه لا عقالة للجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الاشبه وقال في النزاهة وعاقلة كل انسان من يتناصر هو بان من الدوان فعاقلة أهل دوانه والصناع بعضهم بعض ان كانوا يتناصرون بالدوان والصناعة اه وحيث علم أن التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لقبلة الحسد وبعض الناس بعضهم لبعض وتغنى كل واحد المكروه لصاحبه فتكون الدية حينئذ بيت المال قال ابن فرستة في شرح الجمع ومن لا عقالة له في ظاهر الرواية يجب بيت المال وقال صاحب النزاهة ما نصه وان لم تكن له عسيرة فلا دوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من غيره وهذا ما وقف عليه من كلامهم والله

تغن وفي التنازخية في آداب صلاة القرآن أجمع المعاجز على الله تعالى منهم من السلف والخلف من العجابه والتابعين ومن تعالى بعدهم من علماء الامصار أئمة المسلمين على استقامت تحسين الصوت بالقرآن وأقوالهم وقاعالهم مشهورة في نهاية الشهرة فحسن مستعنون عن نقل شيء من أفرادها وادخل هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستفتة عندنا لخاصة العامة كحديث زينا القرآن بأصواتكم وحديث أبي موسى الاشعري روى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لقد أتيت من مار من امرئ راودا رواه البخاري ومسلم وفي رواية تسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لو رأيته وأتبعه لقرأت البارحة وأمسلم ايضا من رواية يزيد بن الحبيب

وحديث الصحيح عن أنهر رضى الله تعالى عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء حسن الصوت يفتنى بالقرآن يجهر به واه البخاري ومسلم ومعنى أذن استمع وهو إشارة إلى الرضا والقبول وحديث فضالة بن عبد رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أشد أذناني للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القنينة التي قنيت رواه ابن ماجه وحديث أبي امامة رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يتغن بالقرآن فليس منا رواه أبو داود وابن سعد قال جهره العلماء بمعنى لم يتغن لم يحسن صوته ثم قال قال المبلع جهرهم الله تعالى يستحب تحسين الصوت بالقراءة وتزنيها ما يخرج (٢٧٥) عن جده القراءتة بالخط فان أقرط حتى زاد حرفاً أو أخطأ فهو حرام اه فان قلت ما تمنع فيما نص عليه في البزاية وغيرهما من كل الاستحسان قراءة القرآن بالالحان معصية والتأني والسامع آثم ان قلت مجمله ماذا يخرج لفظ القرآن عن مصغته داخل حركات فيه أو أخرج حركات منه أو قصر محدود أو مده مصور أو تحطيط يفتنى به اللفظ أو يلبس به المعنى فهو حرام يتفق به القاري ويؤايم به المستمع لانه عدل به من تجهه القويم إلى العوجاج والله تعالى يقول قسراً

تعالى أعلم اه كلام العلامة الحانوي ثم ان وجوبها في بيت المال انما هو حيث كان مستقلاً وما لا انفي مال الحانوي قال في المجتبى ما منه سه قلت وفي ما يتنازعوا رزم لا يكون الا في مال الحانوي الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشار فيها قد وهت رجة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم أسامى أهلها مكنوبة في الدوان أو فوا ومات لكن لا يتناصرون به فتعين أن تجب في ماله اه وفي النفاة وشرحها للقهسبستاني ومن لا عاقلة له أي من العرب والجم يعطى الديه من بيت المال ان كان موجوداً أو مضموماً والا في الأيمن كذلك فعلى الحانوي اه وقد مر أن الديه حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبق ما لا تمكّن به عاقلة ووجبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لابد من حفظه قدر أيت في كثير من المواضع أنه تجب الديه في ماله في ثلاث سنين اه وارتضاء العلائي في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن هذا مشكل جداً لان قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة يعان كل المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو أربعة عشر درهماً وان كان المراد في كل سنة من مد تعمر فتى تقتضى الديه وإذا مات الحانوي فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فعين المصير إلى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فانه لا إشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذي الذي لا عاقلة له تجب الديه في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كفى السلسله اه ان الذي لا حق له في بيت المال تجب الديه في ماله ابتداء وإذا قد ثبت المال ووجبت الديه على المسلم في ماله صار كالذي تجب عليه في ثلاث سنين ابتداء وهما يوم القضاء لا من يوم الجنابة فاعتقم هذا المقام فانه مما سبق إلى تحريره والجلد لله على تيسره (سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً على إحدى عينيه عمداً فذهب بذلك ضوؤه فهل يلزمه نصف الديه (الجواب) نعم قال في التنوير وتجب عليه كاملة في كل عضو فذهب بعض بضارب كبد مثلت وعين ذهب ضوؤه واصلب انقطع ماؤه اه وفيه أيضاً في كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الديه اه (أقول) قوله وتجب عليه كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة يجب القصاص لا الديه حيث كان الضرب عمداً او كان الزنا به مجرد الضرع والعين قائمة قال في التنوير ثم روي في باب القود فسادون النفس وكذا عين ضربت فال ضوؤه وهي قائمة ففسد نصفه فقتل على وجهه فقتل وطب وتقابل عنه برآءة فلو لمعت لا قصاص لتعدوا المأذاة اه (سئل) في امرأه ضربت بتناحيط عمداً فقالت تعبهنا يا بنو مائة بعد الثبوت الشرعي (الجواب) يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع المدة لان في العين الديه وفي احداهما نصف الديه ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها أنقص من حال الرجل ومنفعة أقل وقد ظهر أمر النقصان بالتصنيف في النفس فكذلك في أطرافها أجزاءهم الاعتبار بها كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الديه وهي خمسة

جائسة من السلف يطالبون من أصحاب القراءة بالاصوات الحسنة ان يقرأواهم يستمعون وهذا متفق على استحبابه وهو عادة الاخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين والله أعلم (سئل) في رجل أظهر التوبة بعد زيارة البيت المكرم قال لا يثبت الله أشهدك على وأشهد الله ملائكتك وكتبه ورسله أن تبت ورجعت من خدمة الحكم وتعاطى أمورهم وأضاعوه عند دخوله آخر التوبة وأظهر التوبة كذلك قال لا شهد على بائس المرسلين أن تبت ورجعت من أمر الحكوم متوكلاً عند الصالحين المكرمين قال لا شهد على أن تابت من ذلك كله وقد كررتك في مجالس عديدة وأيضا ذكر في مجالس عديدة أنى عدت إلى أمر الحكومة كن برأى من شفاعته محمد ولا كون من أمته

تعالى أعلم اه كلام العلامة الحانوي ثم ان وجوبها في بيت المال انما هو حيث كان مستقلاً وما لا انفي مال الحانوي قال في المجتبى ما منه سه قلت وفي ما يتنازعوا رزم لا يكون الا في مال الحانوي الا اذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشار فيها قد وهت رجة التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم أسامى أهلها مكنوبة في الدوان أو فوا ومات لكن لا يتناصرون به فتعين أن تجب في ماله اه وفي النفاة وشرحها للقهسبستاني ومن لا عاقلة له أي من العرب والجم يعطى الديه من بيت المال ان كان موجوداً أو مضموماً والا في الأيمن كذلك فعلى الحانوي اه وقد مر أن الديه حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبق ما لا تمكّن به عاقلة ووجبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لابد من حفظه قدر أيت في كثير من المواضع أنه تجب الديه في ماله في ثلاث سنين اه وارتضاء العلائي في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن هذا مشكل جداً لان قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة يعان كل المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو أربعة عشر درهماً وان كان المراد في كل سنة من مد تعمر فتى تقتضى الديه وإذا مات الحانوي فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فعين المصير إلى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فانه لا إشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذي الذي لا عاقلة له تجب الديه في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كفى السلسله اه ان الذي لا حق له في بيت المال تجب الديه في ماله ابتداء وإذا قد ثبت المال ووجبت الديه على المسلم في ماله صار كالذي تجب عليه في ثلاث سنين ابتداء وهما يوم القضاء لا من يوم الجنابة فاعتقم هذا المقام فانه مما سبق إلى تحريره والجلد لله على تيسره (سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً على إحدى عينيه عمداً فذهب بذلك ضوؤه فهل يلزمه نصف الديه (الجواب) نعم قال في التنوير وتجب عليه كاملة في كل عضو فذهب بعض بضارب كبد مثلت وعين ذهب ضوؤه واصلب انقطع ماؤه اه وفيه أيضاً في كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الديه اه (أقول) قوله وتجب عليه كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة يجب القصاص لا الديه حيث كان الضرب عمداً او كان الزنا به مجرد الضرع والعين قائمة قال في التنوير ثم روي في باب القود فسادون النفس وكذا عين ضربت فال ضوؤه وهي قائمة ففسد نصفه فقتل على وجهه فقتل وطب وتقابل عنه برآءة فلو لمعت لا قصاص لتعدوا المأذاة اه (سئل) في امرأه ضربت بتناحيط عمداً فقالت تعبهنا يا بنو مائة بعد الثبوت الشرعي (الجواب) يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع المدة لان في العين الديه وفي احداهما نصف الديه ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها أنقص من حال الرجل ومنفعة أقل وقد ظهر أمر النقصان بالتصنيف في النفس فكذلك في أطرافها أجزاءهم الاعتبار بها كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الديه وهي خمسة

وان ضللت ذلك فلال حرام على ونقض وعاد الى ذلك من بعد ثم نقضاً اياها بعد نقض العهد (باب) من ثبت عليه وتقرر مثل هذا النص المنكر فهو العيصية ثم نظم واقع في غضا الجبا والمستم وديانت من زوجه وطلعت منها يصحبه ويكني في الانعامه والاعلام بيطم جرمه قوله جلال ولا وأرفو العهد الله اذا عاهدت ولا تنقضوا الايمان بدو كيدها وقد حلت الله عليكم كذبا ان الله يعلم ما تعملون ولتذكروا كاذباً: فقتل عزراهم بعد قوة انكنا ما تحذون ان عيانكم وتخليد ينكم ان تكون امني على من امن امتنا ما يلو كاذبه وليدين لكم يوم القيله ما كنتم فيه تختلون الآية (٢٧٦) المنكر من قبلها من ايل عن الاكما الكمة قال القرطبي في تفسيره وقوله تعالى وأرفو العهد الله اذا عاهدت

وعشر ومن الابل أو مائتان وخمسون ديناراً من الذهب أو ألفان وخمسة مائة درهم من الفضة (مثل)
فويل لرجل ضرب جليصه بغير عمد فاصاب حده فاسقط اثنين من اسنائه العليا فيلزمه شرعاً (الجواب) اذا
طلب الرجل المحروم من الضارب القصاص حيث كان عمداً يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالنسب
وان أراد الديق في كل من نصف عشر الدينارين من الابل أو خمسة مائة درهم من الفضة والمسئلة في الشجاج
من التتو وغيره وفي الخيرة يمتن الجانيات أيضاً (أقول) ظاهر هذا الجواب أن المجني عليه خير بين
القصاص وأخذ الدين من المذكور في السؤال أن الجانيته قد قد صرحوا بأن موجب القتل العمد
الاثم والقود عيناً فلا يصير الا بالافاضة فليس لولي أخذ بالقرابة القاتل خلافاً لما في رحمه الله تعالى
في أحد قوليه حيث ثبت اختيار الولي بين القصاص والدية أو رضى القاتل أو لا وهذا وان صرحوا به في
الجانيته يقتل النفس فالظاهر أنه كذلك في الجانيته يقتل مادونه كما ينظر من فروعه من الكثير منها لو قطع
رجل يدرجل وهي محصنة بد القاطم شلاء ثبت اختيار المقتول عده ان شاء أخذ بالدين أو شاء اقتص وانما
ثبت اختياره بسبب العيب فلو كان اختياره مطلقاً لم يصرف في العيب في شرح التتو وعلى هذا في
السن وما في الاطراف التي تتقادم كان طرف الضارب القاطع معيباً يقتصر المصنف عليه بين أخذ العيب
والاروش كاملاً الخ اه وفي أول الجانيات ما صوره هو أي شبه العمد فيمدون النفس من الاطراف عذ
موجب القصاص بقوله موجب القصاص دال على انه لا خيار فيه وذ كرنا في علي عند الاستدلال بلذهنيان
موجب العمد القود لا خيار ما صوره من أنفس من مائة أضعته الى ربع لم يتبين ان يقتصر ثبوتها فقال
عليه لصلا والاسلام حين اختصموا اليه كتاب الله القصاص ولو كان المال واجبا لخار من وجهه أحد
الثبتين على الخيار لا يحكم باحد هـ صلا وانما يحكم بان يختار أي مما شأه اه وفي الفتاوى الخيرية
يلزمه في كل من خص من الابل أو خمسة مائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمداً فضله القصاص السن
بالسن والله تعالى أعلم اه فثبت عذ كرنا وما جرى كذا كمتوفى التطويل انه لا خيار عندنا في
العمد ولو في ممدون النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى أعلم (مثل) فيما اذا جرح رجل آخر
ثم عفا الجرح وعرض الجراح قبل موته من الجراحة وما عفا عنها من الجرح فويل يكون العفو سائراً
(الجواب) نعم وفي الارور للسعودي فلو عفا الجرح أو لا وليه بعد الجرح قبل الموت لم يلزم العفو اقتصاصاً
عفاً على التتو يمين فصل في القود ان سري الى النفس وما كان العفو بلفظ الجانيته تأويل بلفظ
الجرح انما يحدث منها مع ما لا جاع ولا شيء على القاتل وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها
لم يصح العفو في قول أي خفف من حده الله تعالى والقصاص أن يجب القصاص في الاقتصاص بسقط القصاص
لأنه يجب بالدية في مال القاتل لانه عذ عند أي وصف وتجدد جهمة الله تعالى بصح العفو ولا شيء على
القاتل هذا اذا كان القاتل عمداً فالذا كان خطأ فان برئ من ذلك مع العفو بالاجماع ولا شيء على
القاتل مع ما كان بلفظ الجناية والجرح استقود كرنا يحدث منها ولم يذكر وان سري الى النفس فان كان

فلما ظننته صلي على هذا ضيقه ونهايته تلى هذا ما أتى به وضع من فؤاده من السلام والله أعلم (مثل) فيما ابتدئ ظلموا وتعذبا على كتبته العفو
والعزامة العامة بالقدس الشريف وأحدث في كل عام من بين أولئك من اعتكفوا في جبل ووقو عذابا على جبل على أهلها اعتبارا
والادان هل يجب على حكم الاسلام وعلمه بالام من لهم قوت على التمس وصوله على الصدع ان عمو ذلك
فما الحافق والحكم المنف السلطاني لمخالفته نشر عوا قانون ومعارنه عرفا وشرا عن نظره بين أظهر المسلمين
وكون (أجاب) نعم يجب على حكم المسلمين وعلمه بالام لاسيما له بسوطه يودقو على اقامته لحدوقه التمس وصوله الصدع ان يغير مبدعان

لم يستمع فلسفه فان لم يستمع فقلته وذلك لان ضعف الايمان ولا سيما مع ورود الامر السلطاني بذلك فهو مع من مباشرته مضطرب الى الخسيسة الباردة
جل وعلا من عز زمانا وقد ورد الوعيد لانه انما المضرب عنه من اي شيء يرفع من الله تعالى عنه انه قال كاتع من ان ال جل يتعلق بالرجل يوم
القضاء وهو لا يعرف عقول ما الى ال وما بين وبيننا معرف فقيل كنت ترى على الخطا والمكر ولا تنهاى والانات والاحداث الواردة في
ذلك اكثر مما تصي ويحصر نسأل الله تعالى التوفيق والهداية الى العا رضية عن رجل من حركة وسكون والله اعلم (سئل) في المقاطع عطل
الاحتساب كم يوما ظنوه وعينها في يوم قدر فهل تجاوز المقاطع عنه ويطلب زيادة عليه (٢٧٧) أم لا (أجاب) كفايه ذلك وهو متمتع *

[illegible]

يبلغ عليه الامميين السلام ولا يصح ذلك باجماع العلماء الاعلام فلا يلزم انصراف كلامنا بلزم الذي اشكره وان تسمى بالاضمان وقد ذكر الترازى في المقاطعة في مثل ذلك ما تضمنه سحر الجبال وتشعر لانه ابدان الرجال والاول والافه الا الله العلي العظيم ان الله وانما البواهيون (سئل) من دمشق عن السماع والرض في السماع هل تكلم الفقهاء بما يقتضى الترخيص أم لا (اجاب) صرخ في التارخانية نقلا عن نصاب الاحتساب ما قلناه هل يجوز الرض في السماع الجواب لا يجوز وذكر في التحذيرة انه كبيرة ومن ابحر من المشايخ ذلك الذي حوكمه حوكم الترض وذكر في الدعوى انه لا يلحق بخصب المشايخ والذين يقتدى بهم لانه شبه الهوى وأنه يبين حاله

الممكن ولوقيل هل يجوز السماع لهم فقال ان كان السماع مع القرآن أو الموعظة فمعوز ويستحب ولو كان سماع غناء فهو حرام لان التقوى واستماع لغناء حرام اجتمع عليه العلماء والقوافيه ومن أبا حنمن المشايخ الصوفية بان تقلى عن الهوى وتحلى بالتقوى واحتياج الى ذلك احتياج الرضا الى الدواوله شرطا أحد هاتان لا يكون فيهم أمر دناى ان لا يكون جميعهم الامن جسهم ليس فهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا سرا أو الثالث ان تكون نية القول الاخلاص لا تأخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يتبعوا الاجل طعام أو فتوح والخامس ان يقومون الامغلوبين والسادس ان يظفرون وجدا (٢٧٨) الصادقين وقال بعضهم الكذب في الوعد أشد من الغيبة كذا وكذا سنة والحاصل أنه

لا رخصه في باب السماع في زماننا لان جسدنا رجماته تعالى تاب عن السماع في زمانه اه وفيها قبل هذا ذكر مجد رحمة الله تعالى في السير الكبير عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه البراء ابن مالك وهو يتغنى فقال له أنس قد بذل الله تعالى ما هو خير منه فقال تخشى ان أموت على فراشي وقد قتلت تسعة وتسعين من المشركين مبارزا سوى ما شاركتني فيه المسلمون قوله وهو يتغنى بفنائه رحمة لمن يقول لا بأس للانسان ان يتغنى اذا كان يسمع ويؤنس نفسه وانما يذكره اذا كان يسمع ويؤنس غيره ومن الناس من يقول لا بأس به في الاعراس والولي لمة الا يرى أنه لا بأس بضرب الدفوف في الاعراس والوليس هو ان كان في ذلك نوع لهو وانما يمكن به بأس لان فيه اظهار النكاح واعلانه وبه أمر صاحب الشرع حيث قال صلى الله عليه وسلم

دعية المزمور فقلت ما ذكر وجهه الشرعي يكون الامام المذكور غير صحيح (الجواب) نعم اذا ثبتا كراهه بذلك الرجوع عما أرا منه والله تعالى أعلم لا يصح مع الاكراه أو مذهبونه أو اراؤه كقبليه بنفس أو مال شرح التنوير والعلل من الاكراه ومشله في المنع عن الحائض ولا ريب أن الدية من الدون الضعيفة كمناس عليه في شرح التنوير وغيره من بابز كل ما المال يجب على الضارب نصف الدية (سئل) فيما اذا ضرب يد عمارد اغير حق يسف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتص من ز يد قطع يده اليسرى من مفصل الرسغ (الجواب) نعم قال في الملقى القود فمبادون النفس هو فيما يكون فيمقطا اما ان اذا كل عمارد اغير حق يقطع اليدين المفصل وان كانت يدا القاطع اكبر من المقتطوع اه (سئل) في رجل اجنبى دخل على امرأته وقروا يداها وضربها خوفا بها بالضرب فقلت جنيينا مبتذا كرا حرا خلقا فمستة أشهر فهل تضمن عاقلة نصف شمره في الرجل (الجواب) نعم (اقول) وفي الخبر يوقد أقي والدخينا أمين الدين بن عبيد العال اذا صاح على امرأته فقلت جنيينا لا تضمن واذا تخوفاها بالضرب بضمن (وأقول) وجه الفرق أن موتهما بالتقوى وهو فعل صادر منه نسب اليه وبالصاح موتهما بالخوف الصادر منها وهو صرحوا ايضا بانه لو صاح على كبير فغان لا تضمن وانه لو صاح عليه فماتت منها تعب الدية (اقول) لا تخاف لانه بالاول مان بالخوف بالنسب اليه وفى الثاني بالصحة فماتت بالنسب الى الصاخر والقول للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاول البينة أنه مات من الخوف وعلى هذا افلوصاح على امرأة فماتت فقلت من صعبه بضمن ولو قلت امرأة غير هذا لا تضمن لعدم تعديه عليها فماتت فانه تحرر بجد اه مافى الخبر ية نصفا (سئل) فيما اذا دخل اللصوص بيتا يدفغته بموسى فماتت لمقتله ليل فقلت على ظنه ان عمارد منهم مرفوع امره لحاكم العرف فاحضر الحاكم عمارا له فاسكره فضر به فاقر وذكر انه شره عيهم للحاكم فبسمه مدققت مات في الحس عن ورة وزعن ان زيدا بضمن دية فهل لا تضمن زديده ولا عبرة بزعم الورية (الجواب) نعم قال في القنية من الغصب من باب ضمان الساعى والنعام سج شكاعه والولى بغير حق وافي بقا فضر المشكوك عنه فكسر سته او يده بضمن الشا كراشه كالمال وقيل ان حبس بسعاية فغيره وتصور وجدرا السحن فاصاب يده تلف بضمن الساعى فكيفه فحقائق آتقت بضمان في مسئلة الهرب فقال لا لو مان المشكوك عليه بضره بالقائد لا تضمن الشا كرا لان الموت فيه نادر فصعابته لا تقضى اليه غالبا اه ومثله في الحادى الزاهدى من الباب المرفوع ومثله بالحرف في الفصولين في ٣٣ في ضمان الساعى ونقله في غضب المنع عن القنية ومثله في العلاني واذا جتمع المباشر والمسيب اضيف الحكم الى المباشر كفى القاعدة التاسعة عشر من الاشياء (اقول) حاصله انه اذا شكك بغير حق بضمن ما تلفه والولى او اعوانه من عضوا ومن مال دون النفس لان الشكاية تقضى الى الموت غالبا بخلاف العضو والامال لان الغالب اقضوا له فلذا ضامته الساعى وهذا خارج عن قاعدة الاشياء المذكورة فاقى به المتأخرون على خلاف القياس بزعم السعيا بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا اخسرت رجل سكن عرو

عليه وسلم اعلنا النكاح ولو بالدف وكذلك التقنى وفيما عن الذخيرة وممنهم من قال لا بأس به في الاعمار وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفى الداهل جارية ثمان تغتسل بالدف فناء أو بكر رضى الله تعالى عنه وقال لها قمى ثمانين في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعهما فان هذا اليوم يوم عيدهم كرم المحيط فصيلا آخرى التقنى حاصله انه يقرق الحكم بين التقنى لزالة الوحشة ففصل أولها والمجرد فلا ممنهم من قال ان كان يتغنى بالشعر لتعلم القصا حتى تظم القوافى فيخل أول الناس فلا ممنهم فصل شهادة السميع في الآلة عيانا فيخل والابحمر وممنهم من فصل قائلان كان داعية الغيرة يحل والشعر يحرم وشبهه بسوق الدابة ان

احتج اليه حل والاحمر وأشد أو أترى الإبل التي * هي وبك أغلفا منك طبعاً تصفي إلى صوت الحدا * وتقطع اليد قطعاً
وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وذلك أهل التوف وأجمع عبارة فيها ما له بعضهم وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من
الآلات المطربة هل ذلك حلال أم حرام فحرمه من لا يعترض عليه أصدق مقالة وأما نحن لم ينكر عليه لقوله في وجد في قلبه شأن من نور
المر ففقهه تقدم والأفرجوه إلى ما فيها منه الشرع أسلم وأحكم والله أعلم (سئل) من جئت من الشيخ إبراهيم الصمدي فيها اعتاده السادة
الصوفية من خلق الذكروا لجهر به في المساجد من جماعة من روادك عن آبائهم وأجدادهم (٢٧٩) وينشدون القصائد الصوفية الصادرة

عن ذوى المعارف الالهية
كأفاديه والسعدية
والمطروسة وغيرهم من
ملتزم فقهاء الملحة الخدية
ويقولون يا شيخ عبد القادر
يا شيخ أجدبار فاعى شئته
عبد القادر ونحن ذلك
ونحصل لهم في أثناء ذلك
وجد عظيم وحال بقعد
ويقيم في رفعت أصواتهم
بالذكر فيطوبهم الحال
ونشرهم المقال ولا يخلو
ذلك من حضور ناس عوام
يحصل منهم الحسن عند
القيام وقصدهم كراته
المهين العلام يدخلون
خلق الذكر بنيت صالحة
ورغبة واضحة ومن
يعترض على ذلك ويقول
لفظ شئته كفر فإله هالك

وكذلك الانشاد ورفع الصوت
والرقص بعده من غاية
النقص فإلّا جيع ما يفعل
من ذلك لا يجوز في مذهب
أبي حنيفة والشافعي وأحد
ومالك وينكر كرامات
الاولاء بعد الملمات وينشع
على فاعله غاية التشنيع
بالكلمات المولات فهل

بالقهر والقلوب وجرحها آخر فهل لأضمان على عمرو (الجواب) تم دفع سكين إلى صبي ضرب الصبي
نفسه وغيره بغير ذلك الدافع لا يضمن الدافع شيئاً خاتمة من فصل القتل الذي وجب الدية ومن دفع سكيناً إلى
رجل فقتله بنفسه لم يكن على الدافع شيء تناقضاً من الفصل الثاني في الجناية على النفس (سئل) فيما
إذا حرم زنيحاً بندقه عمد في فخذ حراً لا تخم فيه المماثلة وصار صاحب فراش في يلزم ما يدبره
(الجواب) يلزمه حكومة عدل كافي الملتقى وغيره وهي هناك يقوم عبد الله هذا الأثر ثم معه فقد التفتون
بين القيمين من المدفوع في الجوهرة وقيل تفسير الحسكوكه متهم يحتاج اليمن التفتوا وحراً الطبيب
والأدوية إلى أن يبرأ والله أعلم (أقول) أعلم أن الجناية بالجرح أن كانت في الوجه أو الرأس تسمى شعبة
وإن كانت في غيرهما تسمى جرحاً حق الشجاج عشرة بعضها له أروى مقدار بالنص وبعضها مسموكه من عدل
ولا شيء من الجراح له أروى معلوم إلا الجائفة وهي جرحه تصل إلى خوف الرأس أو البطن وفيها ثلاث الدية
وعدها مع الشجاج باعتبار أنهم قد تكون في الرأس وهذه الشجاج لا فرق في وجوب الأرض فيها بين العمد
والخطأ إلا الموضع الذي تقع العظم أي تظهره فأنه إن كانت خطأ ففيها الأرض نصف عشر الدية وإن
كانت عند أفضها القصاص والأضاص في غيرهما على ما مشى عليه في التنوير ولكن ظاهر الروايات وجوب
القصاص فيمدونها وروسته كإنه عليه شارح ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل الواجبة في الأرض
فيه على شئ ثم قد قال الطحاوي تفسيرها أن يقوم مملوكاً بدون هذا الأثر ثم يقوم به هذا الأثر ينظر إلى
تفاوت ما بينهما فإن كان ثلث عشر القيمة مشلاً لثلاث عشر الدية وإن كان ربع عشر القيمة يجزى ربع
عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه الشجاعتين الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية
والحق به هو الأول كافي التنوير والغاية غيرهما ونقله العلاف عن عدة كتب وفي المخرج أن قول الأئمة
الثلاثة وقال ابن المنذر أنه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة أنها يستقيم قول
الكرخي أو الجناية في وجوهه من أي لأهم موضع الموضحة فينبذ بقية ولو في غيرهما ونعسر على المقتضى
يقضي بقول الطحاوي مطلقاً أنه أسرار ونحوه في الجوهرة الخزوكذا ذكره الزبلي وقال وكان المرغشاني
يقضي به ومعنى قوله مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالأسر أو غيرهما وهو قد لقوله أو تعسروا في
القهستاني وهذا كما ذاب في العراة أثره ولا تخدعها لما شئ عليه وعند محمد يلزمه قدر ما شئ إلى أن يبرأ
وعن أبي يوسف حكومة العدل في الألام وتحملي في الشجره قد كرفي شرح التنوير أن في شرح الطحاوي فسر
قول أبي يوسف أن الألام جارة الطبيب والمداواة قال فعله لا خلاف بينهما في تصحيح العلامة فاسم أنه على
قول الأمام أحمد المهورى والنسفي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شئ فيما ساق إلا الاستحسن أن
تجب عليه حكومة عدل مثل جارة الطبيب وهكذا جرحت أروى وقال شيخ مشايخنا الساجاني ونظيره
ليربحان الاستحسن لأن حق الأذى مبنى على المشاجعة أروى وقال أيضاً في مجموعته التي بخطه إذا ضرب
يد غيره فكسرهما وجرع من الكسب فعلى الضارب المداواة والنقطة إلى أن يبرأ وإذا ضربت يده شلت

اعتراضه موافق للحكم الشرعي ومطابق لما يقتضيه الشأن المرعى الجواب بالنقل الصحيح عن العلل ذوى الابواب ولكم الاجر والثواب
من رب الارباب (اجاب) الحمد لله وحسده اللهم بامن لا هادى لنا سواك أنطقنا بغير مضالك أعلم أولان من القواعد المشهورة التي هي في
كتب الأئمة مقرر مذ كوره أن الأمور بمقتضاها والشيء الواحد يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قبله وهي مأخوذة من الحديث
الذي رواه الشيخان إنما الأعمال بالنيات ومدار غالب أحكام الإسلام عليه كإنص عليه العمل بغيرهم الله تعالى إذا تقرر ذلك وعلمت
مجاناً كاعلم تلو أن ولي الله الشيخ الأمام العلامة أيجر القهامة جلال الدين الحلي ذكر في شرح جيع الجوامع قوله ويرى أن طريق الشيخ

أنى القاسم الجندس سجد الصوفة علما وعلا وصحبة طربق مقوم حال عن البدع اترعى التسليم والتفويض والتبرير من النفس ومن كلامه الطربق اى الله تعالى مسدود على خلقه على الاغنى المحققين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رب ائتني بالشام اى ائتكم على الناس فوق على ذلك وقال ما أقرب ما تقرب به المتقربون الى الله سبحانه وتعالى فقلت على خفى يميزان وفى فتوى وهو يقول كلام موفق والله لا لثقات الى من رماهم من جهة الصوفة بالزندقه عند الخليفة السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم فاسكروا الا الجندس فانه تشر بالفتحه وكان يقضى على مذهب ائى نور خيفه وبسط (٢٨٠) لهم النطق فتقدم من آخرهم الشيخ أبو الحسن التورى السباف فقال له ان قد قدمت

فقتل أو أمحى بحياة سامة فمت وأسمى الخبر الى الخليفة فردهم الى القاضى فسال التورى عن مسائل فقيمة فاجابه عنهم قال و بعد ما فانه تعالى صباد اذا قاموا قاموا بالله وادانوا فاعطوا بالله الى آخر كلامه فسبى القاضى وأرسل يقول للعلامة ان كان هؤلاء زنادقة فاعلى وجه الارض مسلم فلى سيلهم رحيم الله تعالى ونفعناهم ثم قتل من الصوفية الحسين الخلاج فى سنة تسع وثلثمائة فى سنى الخليفة المذكور وهو أبو الفضل جعفر المقدسى اه وفى شرح الجامع الصغير للمناوى فى قوله صلى الله عليه وسلم من أحب قوما حسره الله تعالى فى ذمتهم قال من أحب أولياءه والرجل فهو معهم فى الجنان ومن أحب حزب الشيطان فهو معهم فى النيران وقه اشارة عظيمة لمن أحب الصوفية أو تشبههم وأنه يكون مع تفرطه بالقيام بهم عليه فى الجنة ومن تشبههم انما فعل ذلك لحبته اياهم ومحبة لهم لا لتكون الاتنية وجعلنا تنهت له أرواحهم لان محبة الله تعالى محبة امره وما يقرب اليه من تقرب منهم يكون مجاذب الروح لكن المشبه يعقوب بظلمة النفس والصوفى خلص من ذلك اه قوله وأما شبه العمد انظر فى جواب ما أولعه هو قوله فهو قتله قصدا الخ لكن تحرفت الغالب والاولى صر اه مصححه حادثة فى زمان سنة ٢٢٤٢ أقر بضرب أو أكر أنه مات عنه الجواب رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات وقالولى القتل بل مات بضرب فلان لا يقتل به اه من القناوى الهندية اه منه

وجب دينها وانظروا انه بحسب المصروف من الدية اه والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل خرج زيدا يسكن فى ظهره وعجز الجروح عن الكسب فقام يكفأ تحت الجراح وزوجها بالانفاق والمداواة فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونهما (الجواب) نعم رجل خرج وجلا فيعجز الجروح عن الكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من أول كتاب الجنائيات ومثله فى شرح التنوير فى باب القود نفعنا الله (أقول) ظاهره أن المراد بالنفقة تغيير المداواة وهو أن يعق على الجروح من طعمه وشرب وكسوة الى أن يبرأ وانظروا أن هذا فيما إذا كان الجروح فقيرا ينفق من كسبه بقرينة قوله فعجز عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط إذا كان فقيرا أو عليه وعلى عياله لم أره فراجع (سئل) فى رجل ضرب رجلا مسلما بعصا صغيرة على ظهره ولم يزل صاحب قراض من ثلث الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وقيد به مغلفة على العاقلة (الجواب) نعم قال فى الدرر من الجنائيات ٣ وأما شبه العمد وهو قتله قصدا بغير ما ذكر فى العمد كالعصا والوسط والنجار الصغير وأما الضرب بالنجار والخشب الكبير فن فى شبه العمد أيضا عدا بى حيفه فقتل بالغير الخ ثم قال وحكمه الاثم والكملة وروى به مغلفة على العاقلة بالافود اه ومثله فى التنوير وغيره (أقول) قدمنا بيان الدية للمغلفة والعاقلة ايضا فراجعهم (سئل) فيما إذا جرح رجل وضرب رجلا آخر بغير حق يسكن على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب قراض حتى مات من ذلك عن أبى زيد بالان يقتض منه بعد الثبوت الشرعى عليه فهل له ذلك (الجواب) نعم وان شهدا انه ضربه بشئ جرح فلم يزل صاحب قراض حتى مات يقتض لان الثابت بالبيئة كالثابت بمعانية ولا يحتاج الشاهدان يقول انه مات من جراحه من زانية كذا فى شرح التنوير للعراقى من باب الشهادة فى القتل واعتبار حالته شهدا انه قتله بالسيف فان قال العمد او سكا وقبل وبقضى بالخصاص وان قال خطأ بقضى بالله تعالى العاقلة وان قال لا أدري قتله عدا أو خطأ وقبل وبقضى بالله تعالى مال القاتل يحبط البرهان من الجنائيات رجل قال قتل فلانا بسم عدا أو خطأ قال استحسن ان جعل دية فى ماله اتراخا بنسبتى رجل قال ناضرت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف وخطأ حتى يقول عدا فتاوى مؤيدوا من القبة فى باب القتل بسبب (أقول) وانما اقتصر منه وان سكت الشهود عن ذكر العمد لما فى غاية البيان عن شرح الكافى فى تعليق المسئلة بقوله لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يتوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بالكمة القاتلة عادة قال ولوشهدوا انه قتله عدا وان مات به فهو أحوط اه لكن يحتاج الى الفرق بين الشهادة والاقرار حيث حل الاقرار بالقتل على الخطأ لما يذكر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بجهته وطلبه ظهور لنا صدقة وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقرينة وهو الضرب بالكمة القاتلة عادة فلو كان ذلك عدا لذكره بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلا وظهر كذبه بالبيئة العادلة المزلة منزلة الملعنة فانه يحمل على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالكمة المذكورة ولهذا قال الخبر الرملى فى حاشية المنع بعدم اقتضائه من غاية البيان ان هذا صريح فى أنه بعد ثبوت القتل

وحقيقة ما عليه الصوفية لا ينكرها الاكل باسم جاهله فمبغضه جمع لما هو المسؤول عنه فاما حلق الذكر والجهر به وانشاد القصائد فمقدحها في الحديث اقتضى طلب الجهر بنحو وان ذكرني في مازد كونه في ملازمة ربه وراه البخاري وسمل والترمذي والنسائي وابن ماجه ورواه احمد بن حنبل واستاد صحيح وزاد في آخره قال قتادة والله اسرع والذ كرفي الملا يكون الا عن جهر وكذا حلق الذكر وطواف الملا في كراهية بهاديا ورد فيها من الاحاديث فان ذلك انما يكون في الجهر بالذ كره وبالك احياد اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما بان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال كاجماع بين الاحاديث الطالبة للجهر بالقرآن والطالبة للاسرار (٢٨١) بهاولا يعارض ذلك خير الذ كره الخفي لانه

حيث خفي الربا أو تأذى
المصلين أو النيام والجهر
ذكر بعض أهل العلم أنه
أفضل حيث خلا من هذا كره
لأنه أكثر عللا ولتعدي
فأدته إلى السامعين ووقف
قلب الذ كره فيجمع ههنا إلى
الفكر ويصرف سمعها إلى
ويطرد النوم وينبأ النشاط
وقوله تعالى وأذكر ربك
في نفسك أحبب عنه بانها
مكية كراهية الاسراء ولا
تجهر بصلاتك وتختافت
بهاترت للباس معصيه
المشركون فيسبون القرآن
ومن أنزه فامر به صدا
للذريعة كانه من سب
الاستنساخ لذلك وقد رزل
وبعض شيخ مالك وابن
جبر وغيرهما حملوا الآية
على الذ كره حال قراءة القرآن
تفعلها بدل عليه اتصالها
بقوله تعالى فإذا قرأت
القرآن الخ وقال السادة
الصوفية الامر في الآية
خاص به صلى الله عليه
وسلم وأما غيره ممن وهمل
الروسا واخطوا طرأ الزبدية
فأمروا بالجهر لأنه أشد خفي

بالآلة الجارية باليد لا يقبل قول القاتل لم قصده بخلاف ما لو أقررت قال اردت غيره لانه ثبت من جهة مطلقا
عن قتل العمدية والخافعية فقبل منه ما قرء به ويحمل على الاذى قال في التتارخانية وفي المجرد دوى الحسن
ابن زياد عن ابن حنبل في قوله قتل فلانا بعدة او سبع ثم قال اردت غيره وقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل
وعن ابي يوسف اذا قاتل ضرب فلانا بالسيف وقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عددا اه لمخلصا لكن
الترقية المذكورة انما تظهر على قول ابي يوسف اما على رواية المجرد فلا يعمل رواية المجرد قياس والاولى
استحسان كما يفيد ما نقله المؤلف عن التتارخانية تأمل (سئل) في فاصرة ناجية عند امر أن مات القاصرة
ليلا في بيت المرأ فاحترق بعض ثيابها التي عليها شيء من نقدها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من أحد ثم
ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأ تدية أم لا (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم المرأ تدية والله سبحانه
أعلم وقد أفتي بمنزل ذلك الخبر الرمي في فتاوى بعض الفقهاء بمن الجنائيات (سئل) في رجل يده بندقة فجزع يريده
اصلاحها فأورثت بعمته نارا فخرجه وأصاب بها كان فيها رجلا آخر فقتلته فادعى على القاتل على الرجل
المذكور أنه قتله بعد ما أقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العمد فهل تكون تدية المقتول في مال القاتل
لورثة المقتول (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكرنا قال فاضن ان اذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى على
القتل العمد فالدية في مال القاتل لورثة المقتول كذا في فصل القتل المو جب لدية وكذا في فصل المعاقب
من جنائيات الخائفة وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمان والدية تقاضى عن ميسر شيخ الاسلام
خواجه زاهد افرد من الجنائيات انهم يقتل فقتل فلانا فقال كذا كان مكتوبا في الوص الحفوظ
أوقال قتل عدوى فهذا ان الضمان منه اقرار بالقتل فتلزمه لدية في ماله ان لم يقر بالعمدية المتفق من
الافراق قال المؤلف رحمه الله تعالى كتب على صورة دعوى وردت في جادى الثانية سنة ١١٤٦ ماصورته
شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه موقد كفى صورة الدعوى ان البندقة التي بها الرصاصة قتلته لم يعينوا
القاتل وان ادعى على واحد غيري لا تسع لاذ كره ان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه في شرط تعيين
الضارب بواقامة البينة بوجهها الشرعى عليه كاصح بذلك غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى منهم الخبر
الرملى حيث قال في فتاوى في باب القسامة سئل في جماعة واردة وغير واردة أحد قوا يعطى من حجر
فخرجت بندقة من يدهم قتل رجل منهم ولا يعلم من هو روى القاتل يقول حتى عندهم ولا يعنى
البواردة يعينونه عند أحد منهم والا كلهم غرماء فهل اذا قاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذى خرجت
بندقته فقتلته تقبل بينتهم ويثبت القتل عليه وتتقضى دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا
تقبل بينتهم عليه ولا تتقضى الدعوى عنهم اذا الدعوى لا تسع الامن صاحب الحق والبينة لا تقبل الا بالبينات
أودفعه ولم يثبت عليهم بغير الدعوى حتى ليدفعوا بمناو باب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحدا
الدعوى عليه سمعت دعوى او قبلت وان ادعى على واحد غيري لا تسع لان شرط صحة الدعوى العلم
بالمدعى عليه وان ادعى على الجميع أنهم اشتركو في قتله بواردهم أو غيرهما سمعت الدعوى ولا بد له من بينة

(٣٦ -) (فتاوى سامية) - (نافي) دفعها يؤيده حديث البزار من صلى مشكرا الليل فليجهر بقراءته فان الملا تكتفى بصلاته
وتسبح لقراءته فان مؤمنى الجن الذين يكونون في الهواء وجبرانه معفى مسكنه يصلون بصلاته ويستمعون وطرد دجيره عن داره والذوات
حواله فساق الجن ومردة الشياطين وتفسير الاعتداع في قوله تعالى لا يجب للمعتدين بالجهر بالادعاء مردود بان الزجاج في تفسيره التجاوز عن
المأمورية أو الاستراخ فقبلا لأصله في الشرع والتوفيق بين ما ورد في الجهر والاسرار بنحو مقرر واجب فان قلت صرح في الخاتمة بان
رفع الصوت بالذ كره امر الله عليه وسلم ان رفع صوته بالذ كره لا يدعو أصم ولا غائبا وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذ كره الخفى

لأنه أبعد من الياقوت أقرب إلى المصنوع محمول على الجهر الفاضل المضى وفي البرازية في تافلا عن الفتاوى أن الذكر الجهر في المسجد لا يمنع احتراسه من الدخول تحت قوله تعالى ومن أطعم من منع مساجده أن يذكرها الله ومنع ابن مسعود يعني إخراج جماعة من المسجد معهم يهلون ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهر أيضا لقولكم قال قلت لأخراجه من المسجد لو نسب إليه بطريق الحقيقة يجوز أن يكون لاعتقادهم العبادة وقبول تعليم الناس بأنه بدعة والفعل الجائر يجوز أن يكون غير جائز لغرض بطلان كذا غير الجائر يجوز أن يجوز لغرض كإتراء رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٨٢) الأفضل تعليم الجواز ثم قال ومارو في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال رأيت

أصواتهم بالتكبير ارتفعوا على أنفسهم كالأكل تدعون أصم ولا تأكل يا أيها الرجل فإنه لم يكن في الرفع مصلحة فقد روى أنه كان في غزاة فلهذا رفع الصوت يصير بلاء والحرب تفسد عتوا ما رفع الصوت بالذكاء كغزاة ما ملخصا وفي المسئلة العلماء كلام يتحمل مجلد اومع النظر إلى ما تقدم لنافي صدر الجواب في هذا السؤال يقتضي ما فيه الصواب فيكتبه به وأنه الوفق وأما الشاهد الأشعار في المصنف ففي دلائل الإعجاز لعبدا القاهر السني الأشعري ما فيه الكفاية يقول بكن الحديث كعب وقصديته المعروفوا شارته صلى الله عليه وسلم إلى الخلق أن اسمعوا وكان عليه الصلاة والسلام يكون مع أصحابه مكان المائدة يتخلطون حلقة دون حلقة فيلقت إلى هؤلاء وإلى هؤلاء والاختيار فيما يشهد لهذا كثيرة والآخره مستفيض وقول العلماء إنما الشعر

تشهد عليهم طبق ما يدعي حتى ثبتت مدعاه وقد علم فصل المسئلة والجند لله رب العالمين والله تعالى أعلم (أقول) ورويت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الفاهري أنه لو خرج سهم من بين جماعة فأصاب رجلا شهد شاهدان بأن هذا سهم فلان لم يقتل حتى يشهدوا بأن فلانا هو الذي ضرب السهم اه (سئل) في صغير لا يعقل التصرف فأن استعمله رجل في تعمير نفقته وأمره بذلك كل ذلك بدون إذن وليه ولا وجه شرعي فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال وقته فهل إذا ثبت ذلك تجب دية الصغير على عاقلة الرجل (الجواب) نعم أمر الصغير المحجور لا يعقل التصرفات ونحوه بانخذ القرس الساخر أو الكلب العقور أو الجمل الهائج وقال له اصعد السطح فأكنس الثلج وأمره بتطيين سطحه ونحوه وأمره بدخول البئر طلب الدلو ونحوه فأن الصغير يعقر الكلب أو يضرب القرس برجله أو بذنبه أو وقع من السطح أو زلق فأن عاقلة دية على عاقلة الآخر في كل جماعه به يقتل كل واحد هذا كله في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم الجنسين من جنابات المنسية فتاوى انقرض من السابع في جنابات الصبيان والمجانين وعلمهم وقام فوالله فيها وفي جنابة كذب أحكام الصغار والبرازية وغيرها (سئل) في ذبيقتل شقيقته المسلمة عدايا لا يجرحتم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من إيجاب القصاص عليه (الجواب) نعم لأن الاسلام يجيب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الأدميين كالتقصص كذا في الاشياء من أحكام الذبي فلولها طلب ذلك بالوجه الشرعي وإذا لم يكن لها ولي فلا إمام أن يقتض أو يأخذ الدية وليس له العفو مجانا كذا في المثلث وغيره ومثله في الخائنة والاشياء والعبر وغيره (سئل) فرجلين ضربا زيد يدهما أو بعضهما ضربا مبرما رجعا على سائر يده ور بلاء أو أباد ذبحه وخوفاهما القتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل إذا ثبت ذهاب عقله بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما (الجواب) نعم كافي غالب متون المذهب أن في العقل الدية (سئل) فيما إذا حتمت بدو عرو بكرهم جماعة عند بتر ما عرو بكرهم من مائتا المائتين ثم وقع النوق البتر فنزل يد لآخره منها بعد ما عرو بكره أو بطل بجل وانزله فمافأ تلام يجعل مسكاه فلو حصل حمله غشي فنزل عرو وأخرجه فصله كالحاصل في ذيفنزل بكر وأخروهما لخارج البتر فأنز يد قضاء الله وقدره بدون تعدل أو تقصير ولا صنع من عرو بكر فقام ورتة زيد بالظنون عرو بكر كرايدته بدون وجه شرعي فهل لا يلزم مهاديته (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزم مهاديته (سئل) فيما إذا كان زيد عرو وماشين في طريق ومع زيد بندقتجبر به حامل لها فوقع مشغاضا على خزائنها لا يجر كنه وقعها وخرجت ماصاتها فأصاب عرو آخر حشيه ثم برئ من ذلك الجرح وبعد أيام تعرض مذبة أو أصابه ومات منه من ورتة يزعم أن زيد يلزم دية أو فاض في ذلك فهل لا يلزمه شيء (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يلزمه شيء والله سبحانه أعلم (سئل) في طبيب يذبح غير جاهل طلبت منه أمر أمر يضطو داء لها فاعطاه داء عشر بنه بنفسها في بيتها فزعم ابنها أنه إذا دمر ضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزم دية بنتها إذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والمسئلة

كلام فحسنة حسن وقبحه فبيع فاجاز على التجار عدايهم وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو داء أو أضيف إليه شيء لله فهو في طلب شيء كرامة لها فالمراد بجر حرمة ولا يجوز الاعتراض بما في قيد الشراء ونظم الفوائد ومن قال شيء ببعض يكفر الخ لا ذلا وجملا ذلك وكيف ذلك مع قولهم لا يخرج المؤمن من الإيمان الأجود ما أدخله فيه وقولهم الكفر شيء شتام فلا يكفر المسلم إذا اختلف فيه ولو ب رواية ضعيفة ومما دللته أن يوجد الكفر بذلك وقد قال شارحه بنيت أن يرجع فيها علم التكفير ووجه التكفير بأنه طلب شيء لله وهو جل وعلا فشيء كل شيء والكل يحتاج إليه بهذا لا يحتاج في خاطر أحد فان ذكره تعالى التظيم كقوله تعالى فان الله خسه ومثله كبروا ما

الرفق فنه لفقهاه كلام منهم من منعهم من لم يمنع حيث وجد لثا الشهود وغل على الوجوه واسدلوا بما وقع لغير من أبي طالب لما قاله عليه الصلاة والسلام أشبهت خاق وخياق وفي لفظ جعفر أشبه الناس في خلقا وخلقا فجعل اى مشى على رجل واحد وفي رواية رخص من لثا هذا الخطاب ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رقصه وجعل ذلك أصلا لجوار رقص الصوفية عندما يجذونه من لثا الموحيدين في مجالس الذكروا السماع وفي التارخا خاتمة ما يدل على جواز المغالوب الذي حر كانه حركات المرتضى وبها أفتى البلقيني وبهان الدين الانبىسي وبثله أجاب بعض أئمة الحنفية والمسالكية وكل ذلك اذا خلصت النية كما توافد ادين (٢٨٣) في الوجه مغلوب بين القيام والحركة عند شدة التهام والشي قد

في الخبر به من الجنائات (سئل) فيما اذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسبي بهم الى الحكم وتوعدوا رجلين بالقتل ثم دخلوا عليهم باوضروهم بالسيف وجرهما كل منهم جرما مهلا كما مات به ونهبوا أموالهما لما وعدوا بانما يلزمهم (الجواب) يلزمهم القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه ان كان قائما أو قيمته ان كان فيما هالكه بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم (أقول) في الجوهر اذا جرحه جرحا لا يعيش معه او جرحه آخرى فالقاتل هو الأول وهذا اذا كانت الجراحات على التعاقب فلم يؤمها بما قاتلت اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة وكلها قاتلان لان المردة يوت واحد وقيل يسلم من الكثير وفي القهستاني عن الخانية وفي قولنا جرحا أحدهما بصا والاخر بعد يدع الاقصاص وعليهما الدية متناصفة وفي حاشية السيد محمد أبي السعود الازهرى على شرح منلا مسكين ولو جرح جرحا متعاقبة قوت ولم يعلم المتن منها وغير المتن يقص من الجميع لتعذر الوقوف على المتن وغيره كفى فتاوى ابي السعود مفتى الروم وأما اذا وقف على المتن وغيره لا يكون الا قبيل موته فالقصاص على الذي جرحه ماله كما في الخلاصة والبراز به اه كذا في رد المحتار فاحفظ هذه القوائد الفرائد (سئل) في جماعة في بلدة كذا ذابهم واجتمعهم على ضرر المسلمين والسبي بالنسابة في الارض بين الموحدن وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأذى المسلمين وتفرغهم أموالا للسياة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي السالك قتلهم (الجواب) نعم كما صرح بذلك في البراز به والبراز بغيره والله سبحانه أعلم (سئل) فحين ظهر سلاحا على مسلم خارج المصر فضره بالمشهور عليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يكن دفعه لايه فهل اذا ثبت ذلك شرعا لا شيء بقتله (الجواب) اذا لم يكن دفعه الا بقتله والحالة هذه فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع الصائل (أقول) التقييد بخارج المصر قيد اتفاق والمسئلة متفصلة في متن المتن بر قبل باب القود فمما دون النفس (سئل) في قتل وجد بغير ربه بسم من أهلها الصوفيا وبه أثر جرح ولم يعلم قاتله وادعى عليه القتل عدلى أهلها فالحكم الشرعي في ذلك (الجواب) حيث وجد في مكان غير مملوك لا حد بقر ببلقر به بحيث يسمعون صوته وادعى عليه القتل على أهلها لا يثبتة والقاتل أثر القتل حلف بخسوس وجلا منهم يختارهم الولي بالله ما تلتا وما علمنا فالتا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

(فصل في جنائات الهائم والجنانية صلبها)

(سئل) فيما اذا وضع زديسم فارتحلوا طوبى بسرم وما غنى وعاء في حصن الدار لاجل هلاك الذباب فاحضرت بنت قاصرة قالوا لها لم يور ووضعتا قرب من حصان لن يذشر بسننه ومات فقام زديس كفاف أم القاصرة فدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك (سئل) فيما اذا كان لامرأة بنة صر بوط في دارها فالتت بنفسها ولم يكن لها دهاور كفت في الطريق فاصابت امرأة نصرانية فوقعت على جنبها وتعرضت من ذلك وترى من صاحبته لبلغته وما ادوا فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم انقضت

حاكم شرعي وادعى على جماعة من الصوفية أنهم يدكرون الله تعالى قياما ورفضون ويفتون وقال هذا حرم اتبقت بقصر بموطلب من الخاكم المشار اليه منهم من ذلك فأجاب الجماعة المذكور بانهم جماعة صوفية وذلك لما عرفت عندهم فطلب الحاكم الموى بالفتوى أحد من السادة الشافعية فأحضره إلى مجلسه ورجل من أهل العلم والافتاء شافعي وأخبر الحاكم بجميع أركان ذلك في مذهب الشافعي وقال يستثنى من ذلك الرقص الذي يشبه حركات الخنثين فان ذلك حرام وان التشا المسئلة على تنزيه الرب تعالى وتقدسه ومدح الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام والترغيب في الجنة والترهيب من النار وما يحل به الشوق المألوف بشرع فكل ذلك جائز فأجابه الشيخ المتكبر المذكور بقوله هذا الذي

ذكره باطل وقد كثرت هذه الفتوى وطلعت زوجتك فهل ما قاله المنكر صحيح أو باطل وهل هو مصيب في النكاح أو خطي وماذا يرتب عليه في تكفير هذا الرجل المقتي الشافعي في الأحكام الشرعية وهل يكون عقابته هذنا ونكاحه فاحشاً كثيراً من أئمة الدين كالشافعي ومالك ونحوهما وطاعا على السلف الصالح ومكفراً الكل من قال بجواز ذلك من المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والصرف في غيرهم وهل لولاء الألام وجه الله تعالى وعلما السبلين وصلحائهم مناقشة هذا المنكر على ما قاله ومقابلته على ما تواتر به من تكفير الرجل الزنا الذي كور وقطاعه زوجته وبناؤه على ذلك الثواب (٢٨٤) الجزيل والمال كما سبق في ذلك فاجاب الجديته توفيقاً للصواب ماصدر من هذا المنكر

المذكور والجواز المفرد دابة بنفسها وأصاب ما لا آدمياتها أو أليس لا لضمان في السك لقوله عليه الصلوات والسلام الجماء جبار أي المتفلة تقرر شرح التنوير والعلاقي من باب جنابة الهمة والجنابة عليها (سئل) فيما إذا قاذر يد دابته ليسعها من بركتها في البادية بغيره وبطرسه ليسعها أيضاً من البركة ثم دابة في بدقها له ز بدأ بعد فرسك من دابتي فلم يمتثل أمره وقادها بحجب دابة يد وصدمتها حال قوده لها وأدخلها بصدمة متي ماء البركة فحطت فيه ثم خرجت وقد دورم بطنها وماتت بسبب ذلك فهل يضمن عمر وقيمة دابته يد بعد ثبوت ما ذكر عليه (الجواب) نعم قال في التنوير يضمن الزا كب في طريق العلم ما وطئت دابته وما أصابت يدها وأرجلها وأرأسها وكدمت بقمها وأحطت بيدها أو صدمت ثم قال وضمن السائق والقائد ما ضمنه الزا كب (سئل) في را كب فرس ضربت رجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدعيات المرأة عن ورنه تزعم ورثتها أن الزا كب يضمن فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وإن نعتت رجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضماناً خاصة من جنابة الهامو يضمن الزا كب كل شيء أصابت الدابة بيدها أو برأسها أو كدمت أو وضعت وإن نعتت رجلها أو ذنبها يضمن وإن أوقفها أو أخذ منفعة الرجل والذنب أيضاً خلاصته من الفصل الرابع في الجنابة على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وضاحتها معها فأذا أوصاتها أدرا كما يكون ضماناً جامعاً ما حثت إلا النفعة بالرجل إلا الذنب تاريخاً من السابع عشر (سئل) فيما إذا ربطت يد صانته في موضع له ولا يربطه في نفسه فأنفقت بعض حصان رجل آخر وقوله فهل لا ضمان على زيد (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية والتنوير وغيرهما هي واجبة على أن يرحل الجماء جبار وربط جماره في سارية قبله آخر جماره وربطه فعض أحدهما الآخر وذلك أن في موضع لهما ماله لا الربط لا يضمن والأضحية يراعى في الرابع في الجنابة على غير بني آدم (سئل) فيما إذا ربطت يد ابنتي موضع له ولا يربطها فيه فاعرجل ونعتت بعدد نعتته برجلها فقتلته وورثة تزعم أن لهم أخذ الدابة أو يضمن صاحبها فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زينا يدور وربطه في محل له ولا يربطه بل رجله أو يربطه ليس يربطه على بقرته فوطئ الثور على رجله فكسرهما فهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لرجل نور من عادته النطق فتقدم زيد اليه وقال له أن ثوركاً تطوح فاربطه ونهاد من أسأله فبنته وسير إلى المربي مع دواب القر قطع بقرة زينة وعطها ولم ماتت من ذلك فهل يضمن الرجل قيمتها (الجواب) نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كذا ذكر كذا في البرازية فتقاعن المتن في الجنابة ونص في مسئلة تطع الثور يضمن بعد الأشهاد بنفسه والمال ومثله في الخيرية (سئل) فيما إذا كان لرجل كب عقور يؤذي من جرحه وتقدم إلى الرجل جماعة وأشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكبعبن الناس فلم يتعملم وربطه في زمان يقذوفه على ذلك حتى عض صبياً وتعلل وأن من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان (الجواب) نعم والمسئلة في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل كب عقور يؤذي من جرحه فلاهل البلدان يقتسولوا وأنك شيا يجب

من تقرر المباح وتكفير أهل العلم والصالح أمر شنيع وقول قطيع لا يصدر مثله من عاقل ولا يقو به لبيب فاضل لم يجرؤ على ذلك من القواعد العلية وعدم جوعه إلى الضوابط الفقهية ضمن شرط انكار المنكر معرفة مذهب المنكر عليه لاحتمال أن يكون ذلك الفعل جائزاً لديه قصير الانكار حيث شذ منكره والقائم من زردى فسلاب سوغ الانكار في الفروع المختلف فيها الامع اتحاد المذهبين في فروع الفقهوا الاصلي والمعرفة الشافعية بالحكم الشرعي في تلك الجزئية وما يندرج تحته من قاعدة كلية ليكون المنكر على بصيرة والمنكر عليه في جواب الامتثال على تسريه قال جل وعلا قل هذمه سيلى ادعوا إلى الله على بصيرة أنؤمن أتبعي وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم الآية فلا يقدم على التنكير

الاعمال تحرم موضع الرواية والاطلاع عارف بالخلاف ومرااتب الاجماع لاسيما في مسئلة السماع فانه دقيقة الغري على بعيد المرحى واسعة المجال شائعة المثال قد اضطررت فيها أقوال السلف واختلفت في تقرر رهاثة الخلف حتى عثها بعض العلماء من المسائل التي هي لا تنال تحريم وان كثر البصفت فيها وتكثر وكثير من العلماء جرح إلى عدم الترجيح ومال إلى التوقف دون تورية ولا تصحيح فكيف يقطع بالتحريم أم كيف يعدل عن حسن الفان والتسليم وكيف يكفر من قال بالجواز والاباحة في مسئلة أجال كل عالم فانه ادناه ووقف بعد التأمل دون الباحة فالكاقر من كفر بجمل ذلك ولم يسلك من التحقيق أقوم المسالك فان من كفر مسلماً فقد كفر كالوردي في الاخر

ومن حرم الخلال فذوق في الضلال واستوجب العقوبة والشكال اذ ليس في القدر المذكور من السماع ما يعبر به من ولا جاع
وانما الخلاف في غير ما عمن والزنا في سوى ما بين وقد قال بجواز السماع من العصابة والتابعين خلف كثير وجه غير قال أفضى القضية
المأدور في حجه الله تعالى اختلاف أهل العلم في الغناء فاحقهم وحظراً آخرون وكرهه مالك والشافعي وأبو حنيفة في أصح ما نقل عنهم اه
كلامه وقد قال صاحب تشييف السماع في أحكام السماع بردهن أبي حنيفة في الغناء نص صريح وانما استنبط بعض أصحابه القول بالعدم
من مفهوم كلامه في قوله ولا يحضر الواجب وفيها هو اه ونقل صاحب النهاية في شرح (٢٨٥) الهادي عن الحنفية إباحة الغناء اذا

كان يتغنى ليستغديه نظم
القوافي وبصير فصيح
اللسان قال وقال بعضهم اذا
كان يتغنى ليدفع الوحشة
عن نفسه فلا بأس به قال
وبه أخذ شمس الأعمدة
المرحسي واستدل عليه
بأن أنس بن مالك كان
يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك
تلهياً ثم قال ومن يقول
بالكرهية معلقاً بحمل
حديث أنس على أنشاد
الاشعاع والمباحة حرم
صاحب البداية عن الحنفية
بما ذكره شمس الأعمدة
بأن السماع رقيق القلب
وهو ظاهر كلام صاحب
التخيرة من الحنفية وقد ذهب
طائفة من الشافعية
والمالكية الى التفرقة بين
القليل والكثير فاحازوا
القليل ومنعوا من الكثير
كإيه الرافعي وغيره وذهب
طائفة الى التفرقة بين
الرجال والنساء فحرموا
بغير عمن النساء الأجانب
وأحروا الخلاف في ما سوى
ذلك وأما سماع السادة
الصوفية رضى الله تعالى

على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شئ عليه كالحائض المائل اه قلت وفي شرح
من لا يخسر له كلب يأكل عنب الكرم فاشهد فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيها
أشهد عليه فيما يتلف بغيره كلب بني آدم كالحائض والنور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ اه فمكن
حل المتناهي في كلامه الى ما يلي على الآدمي فحصل التوفيق بين كلامه الى ما يلي وكلامه من لا يخسر له كلب
أعلم من باب جنابة الهيمة (أقول) كأنه فهم من كلامه من لا يخسر أهله لا يضمن المال في الكلب
العقور وهذا غير مردود وانما معنى كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه موجب للضمان اذا
أعقب تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيده الا لشهاد بدليل
تدبره ما لحاظ المائل فان الاشهاد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد صرح بذلك في الفتنة حيث
قاله كلب يأكل كل عنب الكرم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد
عليه وفيما يخاف تلف بني آدم كالحائض والنور وتلف الكلب العقور فيضمن النفس والأموال
تبعها اذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا خلاف بين كلابي الى ما يلي ومن لا يخسر ولان كلامه الى ما يلي في الكلب
العقور الذي يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه مفيد بموجب للضمان في النفس والمال وكلامه من لا يخسر
في كلب العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت وهذا كله مخالف لما ذكره العلائي في آخرا القود
فجادون النفس عن القاضي بدعي أن الاشهاد لا يكون الا في الحائض المائل لافي الحيوان اه لكن
أفتى في الخبرية بالاضمان بعد الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في نور فطوح مستنداً الى البرازية عن
الحنيفة نطق النور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال قال في المسئلة خلاف والاكثر على الضمان
كالحائض المائل اه هذا ما حرمته في رد المحتار على الدر المختار (سئل) في ثور انفلت نهاراً بنفسه من
دار صاحبه في غيبته بلا صنعه فدخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعر أهله لا ضمان على صاحبه (الجواب)
نعم دابة لرجل ذهبت بغير اذنه لئلا أوفها راقاً فسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى
الظالمين زانية تفسد على الجامع وفي العيون غنم دخلت بسنناً فافسدت وصاحبها معاصيها يضمن
ما أفسدته وان لم يسبقها لا ضمان عليه وكذا النور والحيار عباد يضمن الفصل ٣٤ وأجاب قارئ الهداية
اذا كانت المواشي ترقى فالتفت شيئاً من مال مسلم أو نبي أو زرع لم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه
للمحدث جرح الجماعة بجوار الله تعالى أعلم (سئل) في جبال معه عدة جبال محلات سائقة في طريق عام
أحد طرفه سبع جبل والآخر وادعيق فباغز بدجمله المحمل من طرف السفح وساقه على حذاء جبال
الجبال ونها الجبال مراراً فلم يفته فسد من جلاله وأوقع في الوادي بسبب سوقه فهلك الجبل المذكور
فهل يلزم السائق قسمة الجبل بعد الثبوت بأوجه الشرعي (الجواب) نعم كافي التنوير (سئل) فيما اذا دفع
زيداً كدشه لراع أجبر مشركه ليراعه ويتعهد بالحفظ باجر معلوم فدفعه لراعي آخر وبدون إذن زيد
ماله ولا وجه شرعي وفارقه ثم بعد ذلك فتحو شهره فدمقوا العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه

عنهم فيمزع عن هذا الخلاف بل ومترفع عن درجة الإباحة الى رتبة المنع كحرمه بغير واحد من المحققين سئل الشيخ فخر الدين بن
عبد السلام عن السماع الذي يعمل به في هذا الزمان في مجالس الذكر فاجاب بما صوره سماعاً يحرك الاحوال السنة المذكرة لا تنوع
منذوب اليه وقال في قواعد الكبرى عند ذكر السماع من كان عنده موهى سباح كمشق وزججاً أو متعباً فباعه بالأسبوع ومن بدعه موهى
محمراً فباعه حرام ومن قال لا بد في نفس شيئاً من الاسام فاسماع مكره وفي حقه وليس يحرم اه من خرم بالخروج والتكفير فقد انحطأ
فيما قال ووقع في الكفر والضلال واستحق العقوبة والشكال نسأل الله تعالى العصمة والتوفيق والهداية الى أقوم الطرق بمنه

وكرمهم أمين اه والله أعلم (مثل) في جماعتهم حواجا عن بلدهم فمما علمهم من الكف والاذى والنظم والبلاء واستوطنوا بلادا غيرهم وكنوا به منذئذ والآن اتبعهم رجب ولدا لسلطان قسما على بلدهم الاصل لم يأخذوا من قبض من قسم أرضه فغير عطاه في الدوان يسمى اسبابها ويوجد لهم على العود في ذلك الوطن الآن يدفعه وداهم بسعها كسر الفدان هل يصرون على ذلك والحال أنهم تأهلوا بالوطن الشافي وزرقابه اولاد اوتوسعوا به بحيث ان بعضهم لا يعرف حرفة لفلأحدا وسأوا حاد بل منهم الحلاج والمكاري والتاجر وغيره ولا يصبرون ليكون تكلفهم باحد هذين الامر من طلبا (٢٨٦) نهى الله تعالى عنه وسوله كيف الحال (أجاب) تكلفهم بذلك ظلم وشين في الدين

وشأنه لا يجوز فعلها بين
أظهر المسلمين فان المؤمن
أمر نفسه فله الإقامة في أي
بلد شاء وقد آتت بعض
علماء دمشق المدرسة
وهو الشيخ الامام العلامة
الهامد ثنى الدين الحصى
الشافعي جعل في هذه
المسألة رسالة وحط على من
يفعلها من اهل الدواوين
حتى أوقفه على حد التكفير
وجعله من جهة الفساد في
الارض وزمرة الموبقات
قوم العرض ونحن نقصر
على كونه ظالمًا وآتت تعلم
ما أورد الظالم والمصيبة
أعظم ان كنت لست بعالم
والله أعلم (سئل) أياضاً
قوم رحلوا عن بلدهم في
أوقات تختلف إلى بلدان
الموقوفة وسكنوها بالكثر
الفن وحفظوا الانفس
والجور والاختلاف بينهم
من لا يعرف بصلاح أصلاً
جنبهم من عرف بصلاحه
فقام مهاجرة لما رحل من
البلدين رحل فاقامهم من
مذبحين سنين وأرسلهم

وعشرين سنة وثلاثين سنة وثمانين سنة وستين سنة وجهاهم أولاد وأولاد أولاد ولحق
أن أحد أولادهم وأولادهم لم يولد أباه أصلا والبلدة مشغولة فربما كراهل البلد التنازل فيهم وأعبر بهم لقطع البلدان هؤلاء
الذين رحلوا من بلدك وسكنوا بالبلد فلا حول وأهل بلدك ولو دعتهم إليه كان عمره أو كانت عقله أو فراجه يجوز قتلهم من المثل لأحد أن
يجيرهم على الرحيل من تلقا البلد الذي كورم أو لاذا الجير هم على ذلك وخالف الأحكام التسعة فإذا حبب علمو ما تريد تعليمهم إلا أنفي
فعل ذلك (أجاب) لا يجوز إجبارهم على الرحيل من بلد اتخذوه وطنا وأقروه ويشق عليهم الخروج إلى وطن هجره رؤى نفوه لأن الزمن أمر

نفسه يسكن أي البلاد ابحار وادو يعيش بأي بلدة تراه الراحة لنفسه فهنا البلاد ولايسوغ في مله من الملل ولايحيل في نخلة من الخسل
أزاجهم وأخا جه وان تعطل بسبب ذلك عشرهم وخا جهم ولا يقول بذلك جاهل طخفة عن عالم ولا يحكم بذلك من المسلمين حاكم كيف
وخر وجههم رو بامن الجور والفتن والظلم والحق ممدد الى قامة من حب الوطن والباعث للارادة المتعاضد من السكن وما يخرج الانسان
من بلده التي هي أسس وطنه الا لامر عظيم اختار الغربة التي هي ذلك بسببه كي يخون من العذاب الا لامر مضاعف الوطن مستولية على الطباع
مستدعية لغرط الاتباع ومحاميل في ذلك النفس داعما الى اللهواته والى مسقط رأسها (٢٨٧) مشتاقه فلو وجدوا بنها خير العادوا اليه

الشمس بذلك ونحن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فأنهم سعد من منزل المصنوع شي لا ياربعه من ذلك
وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا تسخضت لك معاهك من مالك لا ياربعه من حايته من الحيطان وفي التنوير من
الكفالة ولا تصح أيضا بجعله المكفول عنه ولا بجعله المكفول له وبمطلقا (سئل) في ما تطلب رجل فاصل بين
داره ودار جارية في وقت تحت تظاوت ذي المال في دار الوقت وطلب الناظر من الرجل نقضه لي بينه شرعية
فلم ينقض في مدة بقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار الوقت وألف منه ما شرقت فزور فواو بعض درج فهل
يصح ما تلف بعد ثبوت الطلب والشهادة عليه بذلك (الجواب) حيث طلب منه الناظر نقضه في المدة
مدة يمكن نقضه فيها أو شهده له بذلك ضمن ما تلف لانه صار متعبدا بالسئلة مشهورة في التزمن من الحائط
المائل في الجنيات (أقول) قالوا نلبي الشكر طلب النقض منه دون الأشهاد وأما ذكر الأشهاد
ليتمكن من إثباته عند مجوده أو محجوده فقلت فسرنا من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط اهـ ومثله في
الذرة والاعانة وغيرهما وقال في العانة ينشر أن يكون الطالب من صاحب حتى كواحد من العامة
مسلم كان أو ذميا صبيا أو امرأة أن مال إلى طر يقههم واحدا من أصحاب البسكة الخاصة أن مال إليها
وصاحب الدار أو سكنها أن مال إليها وفي جامع القصيرين والأشهاد انما يصح مع بضرة وقوعه لا بمن
لا بضرة حتى لو مال إلى دار رجل قرب الدار هو ينضر وقوعه فيصح الأشهاد منه لا من غيره ولو مال إلى
الطريق الاعظم فيصعصع كل أحد اهـ وفيه أيضا يصعصع من المالك والسالكين بإجارة أو عارة بلعود
الضرر إليه اهـ (سئل) في دار جارية في ذلك الزد في توأمر عمرو من يدمته معاوية بأجر مقبوضة فيسجد
وفي أثناء المدة ماتت طيلة عاوية في الدار لجهة صاحبها وطلب عمرو من يدمته معاوية بأجر مقبوضة فيسجد
يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على زوجة عمر وقتلتها بعد ما أخبره عليها وطلبه بنقضها فلم ينقضها فهل
تضمن دية الزوجة عاقلة زيد (الجواب) حيث حال الحائط وهو العاوية المذكرة إلى الدار الزوجة طرقت
عمرو والمستأجر زيدا مالها بنقضها وتعميرها أو شهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها فيسجد معاوية
فيما حتى سقطت وألفت نفسها في زوجة عمرو والمستأجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذكرة كوزة وهي نصف
دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير والمثاق والهداية وغيرها (سئل) في سائط مشترك بين زيد وعمرو
فاصل بين دار جهنما مال إلى جهة دار زيد فقتل عمرو وأشهد عليه بل فعله حتى أن يكون التعصير عليهما
بحسب المالك المشترك بينهما فحين لم يرض عمرو بذلك ولم يرفعهم ورفع وألف في سائطهما وبنواهما تفتا
وهو مقر أن الحائط مشترك بينهما وأنه كان مخفوقا أنه لم يرفع مع إمكان رفعه بعد الأشهاد فهل ضمن نصف
قيمة المثلث (الجواب) نعم وفي فتاوى قاضينا قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لا أحدهما عليه ماله
قال إلى أحدهما فقتل الماله الذي له الجوهرة أرفع وأشهد عليه ولم يرفع حتى لئلا يضر بصاحب الدار
فإن أقر أن الحائط بينهما وأنه كان مخفوقا أنه تقدم اليه وأنه لم يرفع مع فإذا أقصد شيأ بسقوطه بعد إمكان
رفع بعد الأشهاد ضمن قيمته بمجادة في الحائط المشترك (سئل) في رجل حفر بئر في طريق العامة فخر به

الظاهر الفاضل المتطهر سواه كان الرجل منهم فلاحاً أو غير فلاح بل لا يجبر شخص على عمل بغير رضاه مدياً. كان أو ضراً بفاضل من شخص بوحده أو سواه أو بتقدمه إليه الرحمة أو لا وهما من أجمع خصال أهل العلم وأبشع أفعال أهل الجور لأنه من الاسم الذي يمدح به القهر وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه وجعله بين عباده محرماً أو قال الله عليهم ولئن آذاهن أو ما حكموا عليكم حرام عليكم والظلم حرم عليكم في سائر الأديان وقد تظاهرت الكتب المنزلة على الاتباع والمسلمين على النعم منها والحث على دفعه وقد اتفق فقهاء الإسلام على هذه الكرامة الظلم بسبب إعدامه لا يتقرب ورواها في القضاء عيسى بن محمد بن أحمد الوفاي تباير عن جوابه كيف يشاء أو يستأجر في تحريم هذه الظلمة

وَجَعَلَ الْجَوَابَ وَجْهَهَا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالْفَتْورَةِ وَوَجَّهَهَا سَبْقِي عَنْ مِثْلِ هَذَا الَّتِي عَلَى الظَّالِمِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَفِي الْقُدْرَةِ كِتَابِيَّةً وَآيَةً
أَعْلَى ﴿كُتِبَ احْجِزْ الْمَوَاتِ﴾ (سُئِلَ) فَجَزَلَ أَحَدًا مِنْهُمْ أَوْ زَعَمَ اسْتِنْجَازَ حَرْجِ مَنْ قَرَضَ أَخُوهُ يَدَ عَلَيْهِمَا حَرْجَ الْجَمْعِ لَهَا وَرَبِّدَ
الِاتِّفَاعَ بِمَاهِلٍ وَالْحَالَةَ هَذِهِ تَكُونُ أَقْبَى بِهَا مِنْ لِيْلِهَا (أَجَابَ) الَّذِي أَحْبَبَهَا وَلَا أَحَقَّ بِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ لَكَ رَقِيبَتَهَا الْأَحْيَاءُ فَلَا تَخْرُجُ
عَنْ مِلْكِكَ بِالرَّكْضِ عَلَيْهِ الزَّيْجُ وَصَاحِبُ الْعَنَابَةِ وَغَيْرُهُمَا وَاقْتِضَاءُ (سُئِلَ) فَأَرْضُ سُلْطَانِيَّةٍ مُتَبَاخِرَةٍ لِلزَّرْعِ وَوَضَعَ حَرْجَ فَتَحَاتُورَةٍ عِلَامَةً
عَلَى سَبْقِ يَدِهِ الْبَاقِ عَاقِبَةً أَخْرَجَ الْحَرْثَ (٢٨٨) فَهَئِنِ الْأَوَّلَى (أَجَابَ) الْأَوَّلَى كَمَا هُوَ صِرَاحٌ مِنْهُمْ فِي أَحْجِزْ الْمَوَاتِ وَآيَةً تَعَالَى أَعْلَى

(فصل فی مسائل الشرب)

الموضوعة لاحتراز الماء

والامصار كالقدس وغيرها

بہمہا ماسکا خاصا لاجواب

الصهاريج فيجوز اقام بيوعها

والتصرف فيها بسائر

التصرفات الساعثة لذي

الملك في ملكه ويمنع الغير

عن الشرب والاستقاء منها

و يضمن المستق منها بغير

اباحۃ مال کھاؤلا یکن

ماؤها كماء الا^١ بارالمعينة

التي يستخاف ماؤها وهل

اذا كان يبدت شخص مخرج

ماء خارج عن داره في رفاق

غير نافذ يتصرف فيه

تصرف الملا في أملاكها

ولا تصرف لغيره من

البحیران فیہ واداباعہ

لشخص ينشأ بغيره أم لا

وإذا ادعى بعض الجيران

فيه حصّة مساعاة يقضي له

بجهد دعواه ام لا بدله من

ایمانہ علی دلائل (اجاب) لاشعہ

فی لون المساء المحم - ورجها

و لا يزال في بابها الا انها وضعت

لأحراز الماء ولست كالآبار المعبأة والحيض التي لم توضع لأحراز الوى في ذلك الرسالة قلت فيها بعدا واد كلامهم يحجبى لصب
الصهاريج الموضوعة في الدور التي في الأصاوير التي في أحراز الماء النازل من السماء أن تقول إن الماء يملك تلك وصير من قسم الماء الذي
في فنهاية الاختصاص وقد أثبت بذلك امرأوا لا منافسة ما في الأول والوجه وكثير من الكتب يفرجها بمرجل غير أنه حتى يستلشى عليه
أن صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ما عرجل كان في الحية يقال له أملاء بالماء لأن صاحب الحب مالك للماء وهو من ذوات الامتلاك
فيضم من مثله اه لأن ذلك في البئر المعبأة وأما الصهاريج التي توضع لأحراز الماء في الدور فلا يثبت في أن ماعها مال ولا لصاحبها بغيره الحب

الصهاريج الموضوعة في الدور التي في المصارو والقرى لاحتراز الماء النازل من السماء أن نقول بأن الماء على ذلك وبذلك وبصير من قسم الماء الذي

في نهاية الاحصاء وقد اذيت بدلتهم اراولا ينافسه في الواجبة وكثير من الكتب لخرج ماء برجل غير اذنه حتى يستلشي عليه

كان في الحب يقال له املاءه بالماء لان صاحب الحب ما لك الماء وهو من ذوات الامثال

١٠ - من بابي البهائم وأما الصهاريج التي توضع لحرارة الماء في الدور فلا شهيد في أن ماءها ملوث لأصحابها بمنزلة الجباب

والأواني وعما صرحوا به في باب الشرب نقلنا عن ثاوي أهل مرقند وجبل وضع طشتا على سعالج واجتمع قومه المظفر بها رجل ورفع ذلك الماء وتنازعاه فينظران كأن صاحب الطشت وضع ذلك فهو له وإن لم يضعه ذلك فهو للرافع اهـ فعمل أن الفرق في ذلك قصد الأحرار وعدمه ولا شك أن أصحابنا في هذا الدور وانما موضع لأحرار الماء فعمل ماؤها كالمصدا إذا دخل الدار فخلق عليه الباب يأخذ ماله وما إذا لم يضعه ذلك لاهك كالمصدا إذا تكس في أرض إنسان لا يملكه صاحب الأرض بذلك وصرحوا بأنه لو حدث حول أرضه وجهها للنبات حتى ثبت القصب صار ملكه وقبح الجكال في البئر يعني الميتة لأنها المنصر فتعذر إطلاق أنه ينبغي أن يملك (٢٨٩) حفرها أو طابها ما به حفر وطيه

(۳۷ - فتاویٰ حامدیہ) - ثانی)

لا حاجة الى ماوراءه ووجه ثلثه لا يستعمله بخلاف النهر وهذا اذا اجتمعوا عليه ما اذا ابا كلهم لا يجبرون في ظاهر الرواية واذا امتنع البعض لا يجبرون قبل جبره ذكرنا اخف في النقضات أن القاضي يأمر الذين طالبوا بذلك فاذا وافقوا ذلك كان لهم منع الا تحين عن الانتفاع به حتى يدفعوا لهم حصصهم والله أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ عنتهما دار يقربها بياضهم يخرج في يدربها دعوت امرأتان اهاضه حتى الاستغاضة بواطة ان أسطحة دارها يسيل منها ماء اليه وان له نافذ عملي بيت من بيوت دارها أخبر وجلائن نائب الحكم بقصد موبل أسطحة مأسطحة مأسطحة ما الهما مرها القاضي بفتح بأبم الذي (٢٩٠) بينهما والاحد من مائه بجبر واختيار الرجلين بعد دعواهما هذا كونه هل هذا حكم نافذ ام غير نافذ (أجاب) هذا ليس

بحكم نافذ شرعاً له خال عن شرطه الشرعية فاذا أخبر الرجلين ليس بهادة للمرأة وكون ماء أسطحتها يسيل اليه لا وجب ملك الماء لانهما لم يوضع لذلك والمرأة خارجة لان ذلك يدفع للمير مسدود في بيت لها من دارها والمدي عليه يد باخصاصه بالبقعة التي بها فم البئر الذي ينزع منه صالحا حيث تأخوت عنه ابواب الجيران ولم يكن لهم حق المرور به وانما تلك الارحاز في الصهاريج الكائنة بالبيوت والحدود والواني والتكيزان بل بحث الكمال ابن الهمام في البئر المنة لانها المنصف فتعد الاطلاق أنه ينبغي ان ملك حافره الماء يحفره وطبه لتعصيل الماء فاذا علم ذلك علم ان فم البئر الذي ينزع منه الماء ولا استطرق لاحد عليه سوى صاحب الدار الذي هو بياض يثبت به وضع اليد لصاحب الدار عليه فيكون غيره المدعى وهو المدي عليه فلا يحكم عليه بجبر الاختيار كما كتبني السؤل وهو مما لا يخفى على أدنى من له في مسائل القضاء في مجال والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر دار السكن في بيوتها في الدار صريح معد لجعل ماله اشتقوفه ماله قبل الاجارة فهل هذا المالك للموحر وليس للمستأجر فيه الاما باجها الموح (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور المعد لجسم ماء الاشبة الموضوعة لارحاز الخلاء ماله ماؤها لا يذهب في غزارة الجباب التي هي الخواص كما يفيد التعليل في مسئلة انهار الملو كتوالا بار والحياض بقوله لانهما لم يوضع لارحاز واما الجباب لا يملك الا بالارحاز فأنبت على يقين بان الصهاريج المتخذة في الدور انما وضعت لارحاز ولا ينافيه بعض العبارن الموهمة ادخالها لمياه معلومة عند النقيب الماهر فلا

السكة الغير النافذة فلو كانت مشتركة بينهم وبين بقية أهلها كان باحدائهم فيها بئر أو نحوها شافلا للملك وذلك غيره فضع من ماله فيها بقدر حصته شر كانه تأمل والله تعالى أعلم (سئل) في دخله غير نافذ فيها بيوت الجماعة مخصوصين وفي ساحة السخلة موضع معد لا لقاء القسامان والارواح من قديم الزمان وتصرفون بذلك كذلك قام وجلس من الجماعة يعارض البقية في التصرف بالساحة المزدودة بدون وجه شرعي فهل حدث الحال ما ذكره يبق القديم على قدمه ونعني معارضة الجماعة في ذلك (الجواب) نعم في الاصل أن ما كان على طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل دواشا وكان لا ملامر دفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل دعما حتى لا يكون لاحد دفعه كذا في النخبة فوجدني على التقاية في مسئلتي سكة غير نافذة فوجدت انما قدعة قبل الاولى أنه لا يجوز لاحد دفع ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في داره طبقة وقاعة ملاصقتين لقاعة وطبقة من جملته مساكن دار موقوفه فسد بسبب ذلك قريتين وشبا كالضوء قديعين للقاء والطبقة المرفوعة ومنع الضوء عنهما بالكلية وكب بجسر من على حائط القاعة الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف ماسبه القمر بعتين والشباك ورفع الجسر من دفعه للضرر عن الوقف فهل يجب الجاب الناظر الى ذلك ويبي القديم على قدمه (الجواب) نعم وهذا أعني سد الضوء بالكلية من الضرر والبين والقوى على منعه كافي الجرو والنور وروحاشي الاشياء لاسيد الجوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن الصنعونة وله العلامة البيري في حواشي الاشياء فالتالي ذلك والقوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الامام النعمان أسكنه الله فسبح الجنان ممتثل بالروح والريحان (أقول) قد ناقضت مقتضات القضاء قبيل طلب الشهادات نقل عباراتهم في ذلك فراجعها (سئل) فيما اذا كان يدرع ممر في داره وله طاقان للضوء في ساطعه تسمى بالقسماري يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان ولجاريه داره ممر أيضا أسفل من الاول وسطحه أسفل من القسماري يريد الجاران بنى على ممره الممر وطبقة مسقفة يسقف فوق القسماري بحيث يكون الحائط والقماري داخلين فيها وينسد بسبب ذلك الضوء الممر وبالكلية وفي ذلك ضرر بين زيدا ويريد منع الجار من ذلك فهل له منعه (الجواب) نعم فان سد الضوء بالكلية بأن يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة من رفاحش فيمنع منه كما أفتى بذلك العلامة المفتي أبو السعود والله سبحانه الموفق (أقول) قد ناقضت مقتضات القضاء اذا كان قريتان فسد ضوء احدهما بالكلية مع امكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه ليد ونحوه والظاهر أن الشباك كالباب والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا بنى زيدا في داره على ساطعه الخاص به طبقة نجاة طبقة لجاريه بينهما فاصل ويعارض جاره في ذلك بدون وجه شرعي منه الا بان لابقته شبا كمنع نصف ارفاقه بسبب طبقة زيدا والحال أنه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجارين فهل ليس الجار منعه (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد حائز قديم معد لحيا كقصي الصوف وبخايط الحائز طاقة قد سد الضوء ولا ربح وخلف الحائط بيت مجاذ الطاقة يريد ربحه وتعاينه في فوق الطاقة وفي ذلك ضرر بين زيدا فلا بد اد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس

فلا يحكم عليه بجبر الاختيار كما كتبني السؤل وهو مما لا يخفى على أدنى من له في مسائل القضاء في مجال والله أعلم (سئل) فيما اذا استأجر دار السكن في بيوتها في الدار صريح معد لجعل ماله اشتقوفه ماله قبل الاجارة فهل هذا المالك للموحر وليس للمستأجر فيه الاما باجها الموح (أجاب) نعم الصهاريج التي في الدور المعد لجسم ماء الاشبة الموضوعة لارحاز الخلاء ماله ماؤها لا يذهب في غزارة الجباب التي هي الخواص كما يفيد التعليل في مسئلة انهار الملو كتوالا بار والحياض بقوله لانهما لم يوضع لارحاز واما الجباب لا يملك الا بالارحاز فأنبت على يقين بان الصهاريج المتخذة في الدور انما وضعت لارحاز ولا ينافيه بعض العبارن الموهمة ادخالها لمياه معلومة عند النقيب الماهر فلا

يكون المستأجر منه الاما اياه المجرور والله اعلم (سئل) في شهر ربيع في وقفه بها بئر يمر على قرية اخرى في وقف لجهة اخرى اهلها يسقون منه شجرهم وزرعهم هل للمتكلم على النهر منعهم أم لا (أجاب) له منعهم كما يحصر فيه قاضيان وغيره قال قاضيتان نهرا لوم عري أرض رجل كان لصاحب الأرض ان يسقي أرضه من النهر منعهم ان كان لا يضر أصحاب النهر ولهم ان غنوه وقال قبل هذا نهرا خاص يقوم ليس لغيرهم ان يسقي بستانه أو أرضه الا باذنهم فان أذن القوم الواحد أو كان فيهم صبي أو غائب لا يسوغ لهذا الرجل ان يسقي زرعاً أو أرضاً من ذلك النهر ولا شجرة أو موضع الا بآذن ثابت فيه ولا ذلة ولا قيد وعدم الضرورة لا تنقاه (٢٩١) والفقهاء مستفيض في المسئلة والله اعلم

(سئل) في فناء تامة تابعة

لقرية في جارية في وقف على

جهة يمر بها ماء على أرض

لقرية اخرى يجعل ثلث

من المال في مقابلة شرب

أرضهم وأشجارهم وزرعهم

منها لجهة الوقف المذکور

كل سنة هل يجوز بلزومهم

ذلك المال أم لا (أجاب)

هذه المسئلة مبنية على جواز

بيع الشرب منفردا وقد

اشتغل فيه تيسل يجوز في

رواية به أن أخذ بعض

المشايع وقد حوت العادة

ببيع بعض بعض البلدان وفي

ظاهر الرواية لا يجوز قال

الزهد في بعض الشرب

بالغصب قال بكر وجهه الله

تعالى لا يضمن قالوا الغتري

على ما قال بكر وقالوا ما عدا

ظاهر الرواية ليس مذهبا

لأصحابنا الصن قالوا في

الوقف يثبت الضمان في

غصب منافع الوقف وبكل

ما هو نفعه فيما تختلف

الطبلاء فيه صرح به في

الحاوي القدسي ومقتضا

لزوم المال فلا يحكم به حاكم

مع توفر شرائط الحكم نفذ

لعمرو وذلك (الجواب) نعم وقولها ما تقدم (سئل) في رجل بنى في داره قصر له شبيلك مائة على ساحل داره جارة التي هي محل قرار نسائه وجلسهن وبني سليمان بئر يصعد منه للقصر مشرفا على الساحة المذكورة ثم بنى طبلة على طبلة جارة لمنع الاشراف بدون اذن جارة ولا وجه شرعي ويريد الجارة تسكينها على الجبل ورفع الطبلة وسد الشبيلك ومنعهم من الصعود على ذلك فهل يسوغ لهذا ذلك (الجواب) نعم يسوغ له ذلك الا ان يبني الرجل سائر ما يملكه منع الاشراف وفي جموعة عطاء الله المأذني لقلا من حيطان الضمير ان والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوفة تصرف عليها من غير صاحبها بساها وعليه الفتوى (سئل) فيما اذا عزم في داره قصر يجعله شبيلك يكفها من سد حائطها مائة تسرف على مشرفة في داره وعلى باب قصرها والحال ان المشرفة لا تقصر لئلا يسجل جلوس نساءه وقرارهن بل في الدار سفل فيه حوضا وهو محل قرارهن وجلسهن وأعمالهن فهل حيث كان الامر كذا كرا يجوز في ذلك (الجواب) نعم (أقول) هذا ظاهر اذا كان القصر المذکور لا يجلس فيه النساء أصلا أمالو كان النساء يسكن في فيف في الصنف مثلا وفي المايل دون النهار فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل (سئل) فيما اذا كان لكل من جارين سطح بيت في داره مسدودا لسطح الآخر وصار الاثنان أحدهما يصعد الى سطحه وماذا يصعد بصره في دار جاره على حرمه ويريد الجارة منع من الصعود حتى يتخذ ستره فهل الجواز ذلك (الجواب) نعم رجل اشترى حجرة سطحه مع سطح سارة مستويا فان أخذ الماشري جاره حتى يتخذ حائطاً بينه وبين الجارة قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يصير على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع امره في دار الجارة كان له أن يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الآخر حائبة من فصل ما يدخل في البيع بلا ذكر ومشله في التراز به من الاطيان من الشرائع في الحائط ومجاريه (سئل) عن الذي اذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل لها طافات وشبيلك تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك (الجواب) أهل الذمة في المعاملات كالسليمان ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يكن المسلم يجز لهم وانما يمنع من تعاليم بناءه اذا حصل ضرر لجاره وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضى أبو يوسف كتاب الخراج له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنون معزولين عن المسلمين وهو الذي أتى به أما كذا في ذواوى قارئ الهداية وأفتى في سؤال آخر يمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ويمنعهم من احداث بيت يجتمعون فيه كالكنيسة اه (سئل) في ذى يريد فتح كوة في حانوته من مشرف على دار جاره والذى وعلى عوراته وفي ذلك ضرر بين على الجارة ويرغم منها قديم فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرر بينا (الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحديث حيث كان الضرر بينا كتيبه الفقير أحمد الملقى بدمشق الشام عفى عنه وفي الحصر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر البين ولو جازها فيما تأمل اه (سئل) فيما اذا كان لا يدب طبع في داره لها شبيلك قديم مشرف على حوش هندو أو سطحه

والله اعلم (سئل) من دمشق في شهر كبر خارج من عين من وادقديم يسمى ذلك النهر يردى شرب منه أرض عتقه وقرى تقوى خلفا كثيرة ليس لتلك القرى شرب من غير هذا النهر وتشمل تلك القرى على علمان جهة منبع الماء وعلى قناتها وسقي فيهما جهات أوقاف وبنات المال وغيرهما ولكل قرية منها بئر من ذلك النهر الكبير يسكنها أهلها في باطن النهر الكبير ليرتفع إلى نهرا الخاص بها وليس لغالب تلك الامور مقدار معين من النهر الكبير بل تأخذ منه كل قرية في نهرا كذا ينشأ أو كثر منها ثم اتوا تستوفى والعلما والسفلى ويفضل منه فضل يذهب إليه وفي بعض السنين يضيق هذا النهر الكبير فتزعم أهل العلوان لهم ولا به حبس جميع ماء النهر المذکور بالطين

والتراب وغيرهما دون الخشب والحشيش بحيث لا يترك شيئا من الماء لاهل السفلى الا ما شذف لهم من اهل القرى العليان من خبث جميع ماء
النهر الكبير بالطين والتراب وغيرهما يؤمرون بسكره بالخشب والحشيش بحيث يبق لاهل السفلى موضع حاجتهم أو يكون لهم على قدر
أراضيهم ما يحكم الشرى (أجاب) نعم يمنعون فقد صرح علماءنا أنهم لا يسكن الله تعالى به لئلا يسكن الله النهر على الاسفل ولكن يشرب
بحصته لأن في السكر أحد شئ يمكن في وسط النهر وريقه النهر مشرب كثير منهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركا بدون إذن الشركا فان تراشوا
على ان الاعلى يسكن النهر حتى يشرب (٢٩٢) بحصته أو اصطحو اعلى أن يسكن كل واحد منهم في موضع ما يزال المنع عنهم وقد زال تراشهم

ولكن ان أمكنه أن يسكن
بالوح أو باب فليس له أن
يسكن بالطين والتراب لئلا
يتكسب النهر به وفيه
اضرار بالشركا الا أن
يتراضوا على ذلك ولو كان
الماء في النهر بحيث لا يجري
الى أرض واحد منهم الا
بالشركا فليس بأسا به
الاسفل حتى يروا فيه
ذلك لاهل الاعلى أن
يسكروا وليس لهم أن
يسكروا قبلهم لقول ابن
مسعود أهل أسفل النهر
أمرأ على أهل الاعلى
حتى يروا نفل ذلك الزيلعي
وغيره والله أعلم

(كتاب الصيد)

(سئل) هل الصيد مباح
واخذاه حرفة حلال أم
حرام وهل يباح التلهي
به أم لا (أجاب) قال في
شرح تنوير الابصار هو
مشروع بالنكاح والسنة
والاجماع أما النكاح فله
تعالى وإذا حلت فاصطادوا
وأما السنة فقله صلى الله
عليه وسلم لعدي بن حاتم
إذا أرسات كلبك فاذا كر
اسم الله تعالى ولا نفع

وتريد هذ بناء حائط في الخوص ملاصق لحائط الطينة منتهيا الى حافة الشيبالك من أسفل من غير أن يعتمد
على حائط الطينة ولا سند شيئا من الشيبالك أصلا يعارضها في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من
معارضتها (الجواب) نعم يثبت له حائط مشترك بينه وبين جاره أو إيجاره أن يتخذ حرفة يحبب البيت ولا يضر
الخشب على الجدار المشترك ولا يبنى معتمد على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منه من ذلك براز به
من الحيطان من نوعين يحدث عبارة قصر بصاحبه (سئل) في رجل بنى حائط طوق حائط قديم يخص به
في داره فقام جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأنه يستد بسبب ذلك منه الرخ والشمس فهل يمنع
جاره من معارضته متعللا بغيره (الجواب) نعم كافي بظاهر الرواية وعليه الفتوى كافي الخانية وأفتى بذلك
الخير الرمي والمرحوم المواقفه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبن في داره قوس حجر ملاصقا
لجدار جاره من غير أن يستند للدار المذكور وأن يضع على القوس جذوعا يركب عليها طينة تتعلوها
وجاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي زاعما أنه يستد من داره الهواء القلي فهل يمنع جاره من معارضته في
ذلك ولا عبرة بغيره (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان زن يد طينة على داره والطينة طافات ففتح
بجداره طائفة أخرى فقام جاره يعارضه بكافه سد باب وجه شرعي متعللا بأنها تشرى على باب طينته
في داره إذا صعد أحد الهوا لخال ان مائشرف الطائفة على ليس محل جلوس سناعته وقراره من وبفصل
بين الدار من دور كسيرة للناس فهل يجب كل الأمر كذا كمنع جاره من معارضته بدو تكليفه ما ذكر
(الجواب) الفتوى على أن الكوة بحيث كانت للنظر والموضع موضع النساء تستد بسبب الفارق بين الطريق
الفصل وغيره كافي المضمرات وغيره حيث كانت ليست كذلك كمنع جاره من معارضته بدو تكليفه ما ذكر
والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل يريد أن يبن في داره طبقة على مربه الخاص به ويعارضه جاره متعللا
بأن أحد حيطان الطبقة إذا بنيت يقع تجاه شيبالك قصره بينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضو عنه
بسبب ذلك وأحد حيطانها يزعم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل يمنع الجار من معارضته ولا عبرة
بتعلله (الجواب) نعم كافي الخانية وغيره (سئل) فيما إذا اشترت ذمية دارا فيها قصره شيبالك فدعته
مشرفا على أسطحة جماعة يفصل بينها وبين الشيبالك طريق عام فقام رجل يكفهها جميع الشيبالك
الزبور وقسمت لآلها ببعضها تشرى على أسطحته وعلى رأس درج له في داره وأيس ذلك محل جلوس نسائه
وقرارهن فهل يمنع الرجل من تكليف التمسك ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل يريد أن يعل سطح مطبخه
الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعللا أن السطح بسبب التعليق يقرب من سطح بيت الجار ويسهل
الصعود الى سطح الجار والخال أنه بعد التعليق لا يروى بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من فمئتي
رجل فهل له تعليقه سطحه كذا كرو يمنع الجار من معارضته (الجواب) نعم (سئل) في جدينته جارية في وقت
من ملاصقة لحوائط جارية في وقت أهلي فتفتح ناظره شيبالك للحوادث مطلة على الجدينته ويد ناظره وقف
الجدينته أن يبنى بيتا بجوار الشيبالك يفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة الوقف لكون غلة البيت فوق غلة

الكسب والا لكسب مباح كالكسب وهو استدلال بالمعقول قلت وهو مشد لخل اتخاذ الصدقة فلا نفع الزرع
من الا كسب وبخلافه في البراز به من أنه مباح الا اذا كان التلهي أو يأخذ حرفة وتعو في الخلاصة لكن في البراز به والخلاصة أن
المذهب عند جمهور العلماء أنه مباح لهم الله تعالى ان جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء هو الصنع وهو مباح الا التلهي أو حرفة
وهذا هو الذي عول عليه لعلنا صاحب البحر في فوائده قال بعدا وادع عبارة البراز به في قوائم من هذا البحث وعلى هذا اتخاذ حرفة
كعبادة المهيكل حرام فأوردته هنا تبعاله والألفا تحقيق عند ما تقدم تقرير من إباحة اتخاذ حرفة أو ما كراهة التلهي به فلا شك فيها اه

(أقول) وكلامه صحيح وقد كانت تسلك حومة اقتضاه حرفة أولا بالمال أن يأتى الصدوق ثانيا أن أصحاب المتن والشروح أطلقوا الباحث معلوم يستثنونه ومن ذلك ما حرمنا التلويح به فقد علمت من نصوص وردت صريحة في حرمته مطلقا للهو فقلنا لم والله أعلم (سئل) في أخذ العاير بالليل هل هو مكروه أم لا (أجاب) أخذ العاير بالليل لباس به والتبهي محمول على التذنب ونحن نقول الأولى أن لا يفعل كذا في صدر الحظ والله أعلم (سئل) في صيد صاده سمكة فوجدها في بطنها أخرى هل يحل أكل المفارقة أم لا (أجاب) قال في الحاشية إذا أخذ سمكة فوجدها في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها اه وفي الفوائد سمكة في سمكة فإن كانت مخصية حل والا لا نها (٢٩٣) مستقرة والله أعلم (سئل) في مال صايد سمكة فوجدها فمادة أو

خائما أو ذبانا مضروبا هل يحل له ذلك أم لا (أجاب) ان وجد فمادة أو ذبانا مضروبا ملكها حلالا وان وجد خائما أو ذبانا مضروبا لا وهو لقطنة أن يصرفها على نفسه ان كان محتاجا بعد التمر بفلان كان غنيا عندنا كذا في الاشياء والنظار للشخص زين بن نجيم رحمه الله تعالى والله أعلم ﴿كتاب الرهن﴾ (سئل) في رجل استعار من امرأته خنثى لا يدرى ههنا يبقى عليه من مهر زوجته ومات فباعت الزوجه هل ينفذ بيعها أم لا (أجاب) لا ينفذ بيعها ويجب عليها استخلاصه من المشتري وتجب عليه عند هالي أن تفكه المعيرة إذا لم يكن للمبت مال صرخ به في التارخانية والله أعلم (سئل) في رجل رهن قصدا آخر أسبانيا استعارها من أخويه رهن وعين الرهن مدة معلومة ومات الراهن هل للمعير استردادها لكونه المشروط

الزرع والشجر والارض متصلة ببيوت الماصر يرغب الناس في استحقاق بيوتها وبما عارضه في ذلك ناظر الوقت الاهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لناظر وقت الحنيفة ذلك ونعنع ناظر الوقت الاهلي من معارضته في ذلك (الجواب) نعم كافي الحاشية والبرازية والله سبحانه وتعالى أعلم وان أراد قيم الوقف أن يبنى في الارض الموقوفة يتوبوا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال أرض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض متصلة ببيوت الماصر يرغب الناس في استحقاق بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والخلل كان لقيم ان يبنى فيها بيوت فافقوا جرحان الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع للفقراء كذا في الحاشية بجرم من الوقف (سئل) فيما إذا كان له يدما مخصص به فاصل بين دار ودار جاره يريد أن يفتح في أعلى الحائط المزبورة ليضع فيها قربة للوضوء فوق قامة الرجل ولا تتكسر على محل نساء أحد أصلا فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في طلبة مشتركة بين زيد وعمر وفاصلة بين دار جهاتهم دستولا حدهما بنات ونسوقا رادان بينهما وأبي الاستحقاق يؤمر بالبناء معه (الجواب) ان كان أصل الطلبة للذ كورة يحتل القسمة يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه سيرة لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الطلبة المار بورة لا يحتل القسمة يؤمر الا بالبناء على قول أبي اليمث لفساد الزمان كافي فاضحان والله المستعان جدار بين وجلين انهم يدول واحد ههنا بنات ونسوقا رادان صاحب العيال أن يبنوا في الاستحقاق قال بهضم لا يجبر الا في وقال الفقهاء والسلف زمانا يجبرانه لا بد أن يكون بينهما سيرة قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على انفصل ان كان أصل الجدار يحتل القسمة يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه سيرة لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا بالبناء فاضحان ومثله في الفصولين من فصل ٣٦ في مسائل الحيطان فالوجع المان فيه فوالد شر أن هذا التفسير لا بد كره غير فاضحان وهو حسن جدا وانما يقدر السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون اس الطلبة احتمالا لقسمة (سئل) في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحد ههنا بنى حائطا حارضا يبنئاد فوالا اطلاع الباقية عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولا دفع أذيتهم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحسبه يفعلها القاضي للمصلحة (الجواب) قال في العبادية من الفصل ٣٣ دار بين رجلين اقتسموها وقال أحد ههنا بنى حائطا حارضا يبنئاد فوالا اطلاع الباقية عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمر ههنا ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحسبه يفعلها القاضي للمصلحة وكذلك كذا (الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب) (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمر ومشارك بينهما وليس لاحد عليهما جودع ويريد أن يضع عليه جودعا فهل له ذلك وليس لشرعيه كره وان يتعمن ذلك ويقال به ضاع أنت مثل ذلك (الجواب) نعم وان لم يكن لاحدهما عليه منسوب فإراد أن يضع عليه خشبة ذلك وليس لال خزانة معوه يقال به ضاع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى من القاضي العام صاعد النيسابور رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما إذا كان

مدته معلومة وقد انقضت وهل إذا أنكر المعير الاذن بالرهن يكون القول قوله أم لا (أجاب) نعم للمعير استردادها بلا شبهة إذ العقد المذ كرو فاسدوا للناسد يجب اعدامه لا تفرع وهو الحال له عينه مدته الاجل في الرهن يشد الرهن ولا شبهة انه إذا أنكر المعير الاذن فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر سوار من ليرهنها فمرهنها بجمع معلوم قبضه من المرتهن ثم مات المرتهن وهب السواران فما الحكم في ذلك شرعا (أجاب) يجب مثل الدين للمعير على المستعان كان كل مضمون وان لم يكن كل مضمون فاقتدر الضمير يجب والباقي مائة والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر زنجيرا أو سوارا ومقلدة الجميع من نصفه في قرص وضاع الرهن فما الحكم الشرعي

(أجاب) بسقط الدين قصاصا بدونه والزيادة لا ينهها المرتهن إلا بالتعدي والله أعلم (سئل) في امرأة اقترضت وجلا حرت وثبتت له ورهن
المشتري من هاتين الأقساف الخلفا للحكم (أجاب) ذهب الخلفا بالابتز قد صرح في الشرر والغرر أن السكيل والموزون لو رهن
بخلاف جنسه وهلك بمالك بالقيمة كسائر الاموال فليس لرب الخلفا طلب على ربه الزيت ولا لارثة الزيت طلب عليه والزيادة أمانة والله أعلم
(سئل) في أرض مرهونة بأعها الرهن وأجاز المرتهن وقضى بعد الأجازة نصف دينه الذي كانت الأرض مرهونة به والآن يريد أن يرجع
ويبيع الأرض عن المشتري هل ذلك (٢٩٤) أم لا (أجاب) ليس للمرتهن أن يمنع الأرض عن المشتري بعد الأجازة والله أعلم (سئل) في

رجل رهن حصصا مشاعة في
صفتان هل يصح ذلك أم لا
(أجاب) رهن المشاع مطلقا
فاسد سواء كان قابلا للقسمة
أم لا وسواء كان الشيوع
مقارنا أو طارئا وسواء كان
من شريك أو غيره ويجب
رقعه بالتفاسخ رعا القساق
واذا وجد التفاسخ والرهن
يدين كان عليه قبل ذلك
أعلى المرتهن حبس الرهن
به بعد موالحاله هذه والله
أعلم (سئل) في رهن المشاع
هل يستوي الحال في عدم
معرفة بين الشيوع الأصلي
والطارئ أم ينعى مع
الشيوع الطارئ ويصدق
مع الشيوع الأصلي وهل
إذامات الرهن وامتنع
الوارث عن دفع الدين يبر
على وفاته أو يبع لوفاء
الدين وإذا امتنع الوارث
عن وفاته وعن بيعه للقاضي
يبيع بنفسه ما في الدين من
تغته أم لا (أجاب) لا ينعى
وهن المشاع مطلقا أصنى
سواء كان قابلا للقسمة
أو لم يكن قابلا له وسواء
كان الشيوع مقارنا أو

لها مع عليه خشت أراد أحدهما أن يرخسها على خشت صاحبه أو أراد أن يخذل عليه ستره أو يرفع كونه أو
بابا حيث لا يكون له ذلك إلا بذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك
الإبذان صاحبه إلا أنما كالمقياس لضرر رعا باليمنعاه عن وضع الخشب من غير إذن شر بكم بما لا يذن
شريكه في ذلك فتتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرر وشهده في المسائل التي عددها الله تعالى أعلم
عمادية من الخيطاني في ٣٥ (سئل) في حائط فاصل بين دارين يدور وهو مشترك بينهما ولكل منهما
عليه جدوع ويريد أن يبنى عليه طبله بدون إذن من شريكه ولا ضمانه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
(الجواب) نعم قال قاضيان جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يبنى البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بذن
الأخر أما الشريك بذلك أم لم يضره وفي البرازية جدار بينهما عليها جدوع وأراد أحدهما زيادة جدار
لأجله لا يذن شريكه اه (سئل) في حائط مشترك بين رجلين يدور وواصل بينهما وله عليه مال عليه خشت
يريد أن يرفع في الحائط كوات يضع فيها أشجارا أو ثمة على أشجار جارعه مرور كل ذلك بلا إذن من عرو
فهل ليس بذلك إلا بذن عرو (الجواب) نعم ولو كان جدوع أحدهما أكثر فلا تخوان يذني جدوعه
إذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يصلوا بين القدم والحادث فصول عمادية في ٣٥ وحده القديم أن لا يحفظ
الأقران وراء هذا الوقت كيف كان يجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم وما ذكر في حد القديم
في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام أحدهما البينة على القدم والأخر على أنه محدث فبينة القدم أولى وشهادة
أهل السكة في هذا غير مقبولة خلاصة موله في البرازية (أقول) قوله فلا تخوان يذني جدوعه الخ أي
التي أن يبلغ مقدار جدوع الآخر أما أن يذني ذلك كافي صورة السؤال فلا يدل من تقديم في السؤال
السابق عن العمادية والبرازية بصرح بذلك في الخاتمة كأنه المألوف هنا في غير هذا المثل ونصه ولو كان
الحائط بين دارين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جدوع بقضى بينهما نصين هو
المختار فإن كان جدوع أحدهما أكثر فلا تخوان يذني جدوعه حتى تكون مثل جدوع صاحبه قال
رضي الله تعالى عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فإن لا يحتمل ليس له أن يذني خاتمة من باب
في دعوى الحائط والطارئ (سئل) فيما إذا تعارضت بينة القدم والحديث ولم يقدم مدعى الحديث بينة على
مدعى جدها القدم وثبت القدم بالبينة الشرعية لم يذني فاض شرعي يما فعل لا تسع بينة الحديث بعد
ذلك (الجواب) إذا تعارضت بينة القدم والحديث في البرازية والخلاصة بينة القديم أولى وفي ترجيح
البينة البغدادية عن القنينة الحديث أولى وذكر العلائي في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء
وبينة الحديث أولى في الكيف اه قال في الحاروي الزاهدي له كيف في طريق العامة فزعم غيره أنه
يحدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البينة فالبينة بنسبة من يدعي أنه محدث لأنها ثابت ولاية لنقض ثم رجم
لا تخوان قول في هذا قول المدعي بالقديم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبينات أن الأصل في
ترجيح البينة على ما ذكر في الأصول أنما هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر إذا البينة انما شرعت لاثبات أمر

طارئا وسواء كان من شريك أو غيره وهو فاسد وقيل باطل وعلى كل وجه الشيوع الطارئ يمنع قضاء الرهن على ما هو
الصحيح في المذهب كما صرح به في الخلاصة والفيض وغيرهما وإذامات الرهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماه سواء كان الرهن حصصا
أو ناسدا لأن فاسد العقود يجري مجرى صحها ولو لم يمت بعهذا المرتهن فإن لم يكن له وصى فوصى القاضي ذلك وإن لم يكن واحد منهما
فالقاضي أن يبيع بنفسه مائة دينار أو ثمة أو ثمة كذا بأمرهم القاضي بالبيع فإن امتنعوا للقاضي ببيعهم كالتقدم وإن كانت الممت تركة
غيره فلهم البيع منها ولو فاسد الرهن وفادته واستخلاصه لا نفهمه وكذا لو لم يكن تركت أو الدين من مالهم لم يذني ذلك وأما إذا امتنعوا عن

الوفاء وعن بيع الرهن نفذ بيع القاضي عليهم وكذا بيع وصيه أيضا وقد علمت أن فاسد الرهن كبيعته في ذلك ومن صرح به صاحب جامع
 الفصولين في التصرفات الفاسدة وغيره والله أعلم (سئل) في الرهن هل يبيعها الحاكم إذا امتنع الدون من بيعه وفاء الدين أم لا (أجاب)
 مذهب الإمام تأيد بحسبه إلى أن يبيع الرهن بنفسه لأنه لا يرى الجبر على الخراج دون وعندهما الحكم ببيع جبر الانعاز بان الجبر عليه
 وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قولهما إذا حكم به الحاكم بزمانه فإثر وقوع الخلاف والله
 أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل سئل على وقف بتر من النقود يحكموم بصحة بالرابعة (٢٩٥) رتب مبلغا معلوما من في ذمته بدورهن
 على ذلك ثلاث دار وقد مات

كل من التولى ومن عليه
 الدين فطالب بمتولى الوقت
 الاثن ورثة في ذلك فهل
 يصح هذا الرهن أم لا وعلى
 نقد برصدور الرهن لدى
 حاكم شرعى شافعى هل
 لهذا المتولى أن يأخذه
 المشاع قبل باطل وتيل
 فاسد وهو الصعيق وإذا حكم
 حاكم برى بحسبه بصحة بعد
 دعوى صحته وشهادة
 مستقيمة نفذ وارفع
 الخلاف لأنه حكم في فصل
 مجتهد فيه وإذا انفذ الوقت
 أولى بالاستيفاء مع من زاد
 على دراهم الوقت رد إلى
 الورثة إن لم يكن عليه دين
 والا صرف في دينه فان
 نقص عنه وهناك غيره في
 الترتيب ما وفيه استوفى
 منه ولو لم يحكم بحسبه ما حكم
 ففصل القول الصعيق في
 المذهب بأنه فاسد الوقت
 أحق به من بقية القرضاء
 اذله على المحلل بدستققة
 لان فاسد الرهن كبيعته في
 الاحكام كلها كما صرح

حدث واليمين لبقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم وما في التراز به والخلاص من
 تقديم بينة التقدم فذلك في البينة لان صدور عبارتها في الناموس يؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البينة بينة
 الحدوث مقدمة لانها تثبت أمر احادنا فتأمل وقد أفتى الشيخ امه على المتقى بدستق الشمام سابقا بتقدم بينة
 الحدوث على بينة التقدم وقال كاهن مقول المذهب وذلك في عادة الشرع من غير مخصوص كاهن ومساوور
 في فتاوه من كتاب الشهادات فان قضى باحدهما أو لا بطلت الاخرى لان الأولى ترجحت باصطال القضاء بها
 فلا يقضى بالثانية وتغير ولو كان مع رجل ثوبان أحدهما تنجس ففرضى بصلى باحدهما ما وقع تحريمه
 على طهارة الآخر له الخلاف لان الأول اتصل به حكم الشرع فلا ينقض وقوع التحريم في الآخر
 كذا في الجبر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماتن لو شهد انه قتل زيد يوم الضربة كذا إلى أن
 قال فان قضى باحدهما أو لا بطلت الاخرى ونقله العلائقي في الباب المذكور أيضا عند قوله فروع
 وتعارض البينات الخ والله تعالى أعلم (أقول) ذكر المؤلف مسألة بينة الحدوث والقدم في كتاب الشهادات
 وفي كتاب الشرب أيضا وقد علمنا انحرافا فيهما وأن المؤلف قيد الخلاف فيما إذا لم يذكر تاريخا فثبت انهما
 قدم الا سبق تاريخا كاهن ومصرف المتون والشرح (سئل) في حائط فاصل بين دارين بدوراهن هل يد
 عليه غن خشبات ولهن د عليه شئبة واحدة لا يعرف في الحائط واحتاج إلى العمارة فهل تكون عبارة
 على ز بدو على هند موضع خشباتها (الجواب) نعم جدار بينهما لا حدهما عليه عشرة جذوع ولا يخرج
 فاصحاب الجذوع موضع جذعه والحائط لا يخرج زاية من الثاني في الحائط ومجاره (سئل) في حائط
 فاصل بين دارين بدوراهن وروى يد عليه خشبات نحو العشرة متصل بحائطه اتصال تربيع وليس اعمر عليه
 سوى جذوع واحد واحتاج للعمير وتكازف عافه فيل يقضى به وعلى من يكون تعميره (الجواب) يقضى به زيد
 واعمر موضع خشبته والحالة هذه والله تعالى أعلم ولو كان لاحدهما عليه جذوع اوجذعان دون الثلاث
 ولاخر عليه ثلاثة اذع أو أكثر في التوازل أن الحائط يكون لاصحاب الثلاث واصلحها دون
 الثلاث موضع جذوعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر قال أبو يوسف القياس
 ان يكون الحائط بينهما نصفين به كان ا بوجبة يقول أولا ثم جعلنا في الاستحسان ثمانية من باب دعوى
 الحائط والعارفين من كتاب الدعوى ومثله في فصول العمادى (سئل) في حائط معلوم متصل بدارين بدور
 الطرفين اتصال تربيع وله هند عليه جذوع من غير اتصال فهل يكون صاحب الاتصال أولى ولا رفع
 جذوع هند (الجواب) ان كان الاتصال في طرفي الحائط فاصحاب الاتصال أولى ولا يرفع جذوعها ولو كان
 لاحدهما اتصال تربيع ولاخر جذوع فان كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع عليه فاصحاب
 الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الاماني فنقد رجح صاحب الاتصال على صاحب
 الجذوع لان لتربيع سبق على الاستعمال موضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى الا انه لا يرفع
 جذوع الاخر عبادي (سئل) في حائط فاصل بين دارين بدوراهن وهو مشترك بينهما لا يد عليه جذوع في

به علما زافا طيبة والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوتوا عند آخر على جزويت وأباح غرته سنتين وما ان الرهن قبل أن يبرأ لثون عن
 أيتام وعن زوجته أم الأيتام واسم الرهن زب كل غرته مدة عشر سنين ولا ينطالب أنهم بالجزوات في ذلك (أجاب)
 جسم ما كاهن الرهن من غرته مضمون عليه متعلق بدينه مطالبه كسائر الدون وليس له سوى جزوات يتان كانت ثابتة بدينه بسبب
 نوجب المتعلق بها كقرض أو غصب أو سلم صحيح وقد تقرر أن زوات الدون مضمونة بالاستهلاك ولا باخذ بطلت ثبوت الرهن لا تفتل
 المالك عنها في غيره والمباح له تؤولها وهي على مالك المبيع قطعاً والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر بجزيرتين ثون على مال معلوم وأباح

للمرتهن غرة ثم مات الزاهن فأكله المرتهن بعد سنين هل انقطعت الا باحتجونه ولو ارثه أن يضعه ما كل بعد موت مورثه أم لا (أجاب) نعم انقطعت الا باحتجونه بموت الزاهن ويضمن المرتهن ما كل بعد موته والله أعلم (سئل) في رجل رهن معصرة بدين عليه لا تسلمها ثم استأجرها منه هل يضمن استجاره أم لا وله الرجوع عما دفع من الاجرة واذا باع مالك المعصرة معصرته بغير اذن المرتهن ينفذ بيعه أم لا وما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) استجار الزاهن من المرتهن باطل لانه ملكه واستجار المالك ملكه باطل وبالباطل لا أجر له فيرجع عما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه (٢١٦) تقع المقاصصة والمرتهن يسترد المعصرة مقابل له على الزاهن درهم فتعود الى حنبله ولا ينفذ بيعها بغير اذنه واذا

طلب من الحاكم الشرعي فسخ البيع له أن يفسخ البيع الصادر بغير اذنه والله أعلم (سئل) في دار يتنازع فيها خصمان أحدهما يدعي أن آياه ارضها على مبلغ قدره كذا من فلان ومات بعد أن قبضها عنه وعن ورثة آخرين بتاريخ كذا أو ظهر مستند آخر على ذلك وادعى الخصم الآخر أنها وقف فلا يه على الجهة الغالبة بعد شراهم فلان المذكور أو لا وجعلت ناظرا على وقفها أو ظهر مستند آخر على ذلك متأخر التاريخ عن تاريخ مستند الزاهن المذكور وأفي يد ويد عليها بالنظر الشرعي فهل إذا أقام مدعى الزهني المتقبوض البيعة الشرعية على تقبضه على شراء الواقعة المذكورة بعمل بيئته ويقبضه بالزهن ويقبض وفاة الدين أم لا (أجاب) صاحب التاريخ المتقدم أولى لانه أثبت مستنداً في وقت تنازعه إلا أن

أعلامه ولعمري عليه جذوع في أسفل يريذ يذ أن يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط فهل له ذلك (الجواب) نعم وان أراد صاحب الأعلى أن يسفل جذوعه فإن لم يكن فيه ضرر بالحائط له ذلك والا فلا وفي الحاقوى حائط بينهما ليس لأحدهما عليه جذوع ولا نخوع عليه جذوع في أعلاه فان اراد أن يسفله له ذلك لانه أقل ضرر وان اراد أن يرفع من الأسفل الى الأعلى ليس له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فلا يذ هو صاحب السفلى ان يرفع جذعه صاحب الأعلى ان لم يضر بالحائط وفي المذخيرة سئل النقيب أبو بكر رجائه أنه اعاني عن جدار بين رحلين لهما عليه حولة وحوله أحدهما أسفل من حولة الآخر وأراد هو أن يرفع حولته ويضعها بأعلى حوله صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منه وعليه كانت حولة أحدهما في وسط الجدار وحولة الآخر في أعلاه فأراد صاحب الاوسط أن يضع حولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفل الى أعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الأعلى مضرة فله ذلك وان كان يدخل عليه مضرة فليس له ذلك فجدية من الحيطان ومثله في الفصول وفي صلح التوازل بعدد كراما من صاحب الاوسط ليس له ان يرفع لانه اضر بالحائط أو لا وان اراد أن يسفل الجذوع من أعلى الحائط الى أسفله لأبأس به ولو اراد أن يحول لهما من الايمن الى الايسر ومن الايسر الى الايمن ليس له ذلك خلاصة ومثله في العسادية والفصول وغيرهما (سئل) في حائطين فاصلين بين دارين يدور رولهما على احد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل بينهما زيد اتصال تربيع من جانب دار زيد و اتصال ملاقة من جانب دار عمر وعليه خشبة واحدة لعمر و زيد عمر ان يركب على الاول ركوب آخر لا يحتملها الحائط وان يركب على جميع الآخر لا يخشى شأب بدون اذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم جدار بينهما لحددهما عليه عشرة جذوع ولا يخرج جذوع فطساحب الجذوع موضع جذوعه والحائط الآخر يزاو فيهما أيضا جدار بينهما لهما عليه حولة أراد احدهما زيادة حوله عليه لا عليه بلا اذن شريكه اه ونها أيضا جدار بينهما اراد احدهما ان يبنيه عليه سقفا آخر وغرفة يبيع وكذا اذا اراد احدهما موضع السلم عن الاذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالي اتصال تربيع او اتصال بمجاورة يقضى بينهما وان كان لأحدهما تربيع ولا خر ملاقة يقضى لصاحب التربيع وان كان لأحدهما تربيع ولا نخوع عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى في اتصال التربيع هل يكفي من جانب واحد فعل رواية الطحاوي يكفي وهذا اظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جواربه الا ربع ولو أقام البيعة قضى لهما ولو أقام احدهما البيعة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرازة يقال لم يكن الحائط متصلا بينهما لم يكن لهما عليه جذوع فانه يقبضه بينهما هكذا في الاصل لانهم استويا في الدعوى وليس غشمن يتنازعون فاهي وليس احدهما أولى من الآخر فيقضى بينهما الخ عبادية (اقول) وفي جامع الفصولين جذوع احدهما في احد النصفين وجذوع الآخر النصف لتلك منهما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما اه (سئل) في جدار بين دارين رحلين مشترك بينهما وبكل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر وأراد هو أن يرفع جذوعه

والله أعلم (سئل) في رجل رهن زوجه شجرة يتون ببقية مهر لها عليه على أن تأكل غرة فنظر صرهابا عليه ووضعها فاكلت الثمرة هل تضمنها أم لا (أجاب) نعم تضمن لعدم تمتعها بالصبر اكل الثمرة وأظهر بأمكن مضجها تأكلها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل له بئمة آخرين اتفقا على وضع رهن به عند عدل فان العدل فالحكم (أجاب) الزهن على حاله فيوضع على يد عدل باختيارهما وان اختلفا وضعه القاضي على يد آخر والقاضي أن يبيع له سبيعا على مذهب أبي يوسف رجحه الله تعالى لان الزهن لا يبطل بوث العدل وانما يبطل بغيره فاختار ان يغيرا فاتفقا عليه ويصحب القاضي عدلا غيرا إذا اختلفا وقد أشيع المسئلة في شئ مختصر الكرخي فراجع

ووضعها

سنت والله أعلم (سئل) في أمر أئذفت سأم من حطبها إلى بعض أقارب زوجها التوفي لبرهنه على مبلغ يجوز به الميت و تكفن ففعل فهل يلزمه وفاؤه أم لا (أجاب) المقرر أنه يبدأ من تركه الميت بجهره وتكفنه وإن وارثه لو كنفتم ماله رجع به في تركه فالزوج أن ترجع في التركة بالميت الذي جهر به الميت ولا تكون مترعة في ذلك وتشتك حطبها والله أعلم (سئل) في المرتن إذا ماتت معها الرهن هل يضمن قيمته كملا أم لا (أجاب) نعم ضمن جميع قيمته لا زاده أمانة تضمنه بالتجهيل وغير الزا اذ مضمون من قبل والله أعلم (سئل) قدر جل رهن بار ورد على قرض ودخل المرتن في هيبه فاحتضنته فما الحكم الشرعي (أجاب) الحكم في ذلك (٢٩٧) ضمان قيمتها بالغما ما بلغت والقول قول

ووضعها باز المعجود صاحبها فهل له ذلك وليس لصاحبه منه (الجواب) نعم كافي العمدانية عن الفخيرة (سئل) في حائط فاصل بين مكان جاري وقفرو بين دار جاز به في وقف بر آخره ومقتل بمحاطن آخر بين المكان اتصال تربيع وعليه أيضا حوله المكان في وسطه والدار المزبورة عليه جذوع في أعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقف فلن يقضي به (الجواب) يقضي به لمن كان له اتصال تربيع وعليه حوله في وسطه لأن له عليه جذوع في أعلاه ولا ترفع جذوع الأهل كافي العمدانية والخاتبة والفخيرة وبعبارة الفخيرة وما نصه ولو كان لأحدهما اتصال تربيع ولا نخو عليه جذوع فإن كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة الشايخ و هكذا روي عن أبي يوسف في الامالي فقرر صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط بناء يستعمل لأن الاستعمال بالتربيع سابق على الاستعمال بالجذوع لأن التربيع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أول بهذا إلا أنه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوصاً له عليه حوله في وسطه فقد نقل في العمدانية ما نصه وان كان جذوع أحد هما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطنقة وتنازع في الحائط فإنه لأصحاب الأسفل يسبق يده ولا ترفع جذوع الأعلى اه والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان لزيد بيت بمساومة مشرفة لعمره وينتفع به عمره ومن قديم الزمان وإلى الآن تو ريد بد أن يبنى مكان المشرفة طيبة ومنع عمره من الانتفاع بذلك دون اذن من عمره ولا جبه شرعى فبطل ليس له بذلك وبقي القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد اشجار تلك الغصنها في ارض عمره وواضرت بها موطب عمره وتحو بها ففعل لم يضره بدفعها بها من ارض عمره وتفرغ هو اه يجعل ان أمكن ولا يجبر على القطع ان أبي ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في العمدانية في ٣ ومثله في الفصولين وبعبارة باع ضعة وتولبا ثم اشجار في ضعة أخرى بحجب هذه الضعة عن الغصنها متدلية في المبيعة فالعمرى ان اخذته بتفرغ المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا دورها وفي جنبها ضعة كذلك لأنه كونه فله تفرغ ضعة من تلك الاغصان فكذا وارثه فيسوة وقعت مشجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية إلى نصيب الآخر يحصر صاحبها على قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح نوح شعب نخلة إلى جاره فاعلمها قطعها لتفريغ هو اه قالوا هذا على وجهين فلو كان تفرغ به بشدة الشعب على الخلة أو تفرغ بغيره بشدة بعضها فله ان ياخذرب الخلة بالشد بالقطع فيما يمكن التفريغ بشدة وامام لا يمكن تفرغ به الا بقطعه فلا و ان يستأذن رهما فليقطع بنفسه واذن له ولو ابي رفع إلى القاضي فيجبره على القطع اه (سئل) فيما إذا اشترى زيد حربة في سكة غير نافذة بها بابا بدم في أسكة فبني فيها بناء وجعلها دارا واخذ بيتان دار أخرى بها في سكة أخرى وضعت للدار التي بناها وفتح له بابا إلى الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره ويستطرف من داره إلى السكة الأولى فقام بعض اصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا في دفع الباب المرقوم متعالي بأن البيت ليس من جهة بيت أهل السكة فهل له الفتح ويمنعون من المعارضة (الجواب) له فتح باب الدار التي

المرتن فيها وعليه ما زاد على القرش الذي بذمه الرهن والله أعلم (سئل) في رجل رهن عند زوجته دارا على مبلغ معلوم وهي ساكنة بها هل اذا قلتم بأنه رهن فاسد يكون له حكم الرهن الصحيح فلا ينفذ بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق به من سائر القرض اه (أجاب) نعم حكم الفاسد حكم الصحيح فلا ينفذ بيع الرهن لها ولها وضع يدها عليها حتى تستوفي دينها وهي أحق به من سائر القرض اه والله أعلم (سئل) في حرة مدونة رهن بتدنيها بين لها رهنها شرعا بالانسان ثم أباح لها السكنى تسرعان سكت ثم عتله أن يتجرجهما منه من حق الحبس وإعادة يدها هل له ذلك ام لا اذا قلتم له ذلك هل له مع ذلك مطالبتها بدينه وجسبهما حتى توفيه دينه أم لا واذا قلتم له ذلك هل يتجر على بيع الرهن وان أبت تجبس مع كون الرهن في يد المرتن ولا يمنعه

(٣٨) - (فتاوى سلمية) - ثاني ذلك عن حبسه لان حقه تعلق بحالة الرهن ولا تعذر في بيع الرهن بكونها مفلسة (أجاب) نعم له إعادة يدها ليعمل الرهن بذلك ولو كان القبض بالخلة أي المرتن وله مع ذلك مطالبتها بدينه المرقوم عليه وجسبهما حتى توفيه ولو من غنمه ويجبرها للقاضي بالحبس حتى تربيع الرهن أو يدفع له من غير غنمه ان تسرعان تسرعان بدينه المرقوم عليه وحقه لازم تختم وتعلق حقه بحالته يجعل المالك كلاجني حتى اذا جني عليه المالك كان ضامنا كلاجني واذا كانت مفلسة لا تختم بيعه بذلك ولا تقول انها مفلسة بدفع لها المرقوم لضرورة السكنى التي لا يجد غيرها ولا غنية لان ذلك انما هو في غير الرهن أما الرهن فاليه أحق به المرتن أي من سكاها فبهاجى عنه كلاجنية

كملت ومن مصر بان تطلق حق المهرين يجعل المالك كالأجنبي الزاي وغيره في شرس قوله وجناية الرهان والمهرين على الزهن، وضوءه فلا
تفلس مسئلته على مسألة الفلاس التي ليس في يد المتعبرين بدنه فتأمل ذلك واقفه والله أعلم (سئل) في رجل ارهن من آخوشا على مبلغ
ودفعه وكتب في رقة المبلغ الذي لفلان الغائب باق بدنه تجمة تخوفا من الظلمة مات المهرين عن ورثته هل اذا ثبت أن الاقرار على وجه
التجمة باقر المقرع أو البائنة على الاتفاق سر يكون المبلغ لورثة المهرين أم لا (اجاب) نعم يكون المبلغ لورثة المهرين والله أعلم (سئل) في رجل
ارهن ضربة على يد ادهم أقرضها للرهن (٢٩٨) ومات ثم طلبها الرهن من ورثته وأحضر بذلك ادهم القرض فجاءت به الزوجة وقد

عن ثمة المتعب جمع على مضن ججع فية قصالة أم لا (أجاب) نعم مضن ويسقط من الدين بقدره وبالحوال هذه وقد (الجواب)
 صرحوا بأن الزمان إذا انتصف عند المهرن قد أوأوصافا يسقط من الدين بقدر مواله اع (سئل) في شخص ادعى على ورثة ز يد بين معين
 وقال ان ز يد بالتوفى وهن تحت يده على الدين المزور ججع يته المحدث ومحدثه الاربع وأقام البينة على ذلك فامر القاضى الورثة برفع يدهم
 عن البيت وتسليمه لمدعى المزور فعارضه آخرها عاله مسة أحل البيت من الزاهن المتوفى وهن على ذلك فالزم المهرن بدفع ما على البيت
 م قوله ظهر في هذه السكة أى وبه فiske أخرى اه منه فوله الى السكة أى اليه فبالدال الى فيها البت اه منه

المترقوم من الاجرة المستأجرة فذهبوا وسلم الرهن فهل حيث كان الرهن مشغولا بإجارة الغير حال دعوى الرهنية يكون تخللا بعهدة الرهن أم لا يكون تخللا ببعثته حيث تسلمه ما راجحا كحكمه بعد الثبوت (أجاب) الزام المترهن بدفعه ما ذكره بقله من أحد من العلماء والمترهن الرجوع بما دفعه لاستأجره الواجب في ذلك شرعا بالنظر في كالا العقدين فان كان البت مقبوضا في الرهن دون الاجارة اعتبر وكان المترهن أحق بماله من المستأجر ومن سائر غرماء المستأجر كان مقبوضا في الاجارة دون الرهن كان المستأجر أحق به من المترهن ومن سائر الغرماء ودون خلا العقدان عن القبض كان جميع الغرماء سواء فيهم يتقاسمونه بتدرج وقهم رات اتصل (٢٩٩) بكل منهما قبض فالعبرة بالاسبق نازحا

منه ما لم يتيسر صاحب
القبض السابق العقد
المتأخر لا يفسخ السابق
بالاقرار منه للعقد الا لاحق
وذلك لان القبض في الرهن
ام شرط للزم أو شرط
الجواز وهو الاصح والقبض
في الاجارة وان لم يكن شرطا
لكن بموت المستأجر حرقه
لا يكون أحق به من بقية
غرمائه لافي الاجارة العصة
ولافي الاجارة الفاسدة وكل
هذه الاحكام صرح بها
علمائنا والاعلام واثابها
المتأمل ظهوره لالحال
وعصره كيف يقصده
القال والله أعلم (مثل) في
رجل عليمه لا تخرار من
به دار المدون تصدقها
وتصلها الأولاد أحييه
الضامنين له فيه وهو هم
ساكنون في الدار لم يتجاوزها
للمترهن أجروها المترهن
للمدون بقدر ما عومل
تصح هذه الاجارة وتلزم
الاجرة له على المدون أم لا
(أجاب) لا تصح ولا تلزم
الاجرة لراهن فقد صرح
في البرازيه والقاهرية

(الجواب) حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور تركها له بسببه والمستأجر في العرف مسائل
شئ من كتاب القضاء تحت قول الكثر وانفعه مستطيلة الخ أن قال بخلاف النافذة فان المرو فمباحق
العامة ولا خلاف أن له أن يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار
في فاق غير نافذ وأراد أن يفتح لداره بابا آخر كان أعلى مما كان يجوز وان كان أسفل مما كان لا يجوز
لانه ليس له حق المرو أسفل من الباب الاول بخلاف مالو كان الرقاق نافذ الان حق المرو راتب للعامة وله
أن يفتح بابا آخر فيما كان (مثل) فيما اذا كان لزيد دار له باب قديم في سكة غير نافذة فسد وفتح لها
بابا في سكة نافذة وتمضى ذلك مدقولا نريد سد الجدي وفتح القديم وأهل السكة يقولون به فهل
يسوغ له ذلك (الجواب) نعم واذا باع الرجل دارا بابا في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم في سكة
غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا في تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك ينظران أقر أهل السكة بذلك
الباب فله أن يفتحو غير منسبه لانه قائم مقام البائع وكان البائع أن يفتح ذلك الباب فكذلك قائم مقامه وان
يحد أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع الذين اذ لم يكن المشتري يفتنوا وحلفهم واحدا بعد واحد
حلف الاول سقط الايمان عن السابقين لان هذه اليمين النكول ولو نكول ليس له أن يفتح لان الاول أن
منعه لما حلفه لاطر بقله وان نكل الاول فله أن يحلف غيره ثم فان نكولوا جله كان له أن يفتح لانه
كالاقرار منهم المسئلة في فتاوى ابى البث وجهه تعالى فصول عبادية في ٣٤ (مثل) فيما اذا كان زيد
دار في سكة نافذة على طر بقله ففتح خ زبده داره المار بوزخا ففتح بابها تجاه باب عمرو وباعه وعرو
في ذلك فله فتح الباب حيث كان الطر بقله عام وليس له امر ومعارضته (الجواب) نعم (مثل) في سفل
آخر قدم وامتنع صاحبه من بناءه وعالوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم (الجواب) يقال لصاحب
العلو ليس لك طر بقله حق سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت وتحبس عنه صاحبه ان أن يؤذيك بقيمة
البناء كتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منهما على بناءه أما صاحب العلو فله الانتفاع
بعالوه فقط وليس مالك وأما صاحب السفلى فلا أن الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه وانما يقال لذي العلو
ليس لك طر بقله حق سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت حتى يتابع موضع علوك ثم ان علوك وامتنع
صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفل كالرهن في يدك حتى يؤذى قيمة بناء السفلى وقال
الخاص حتى يؤذى ما أنفق وقال المتأخرون ان بني بامر القاضي يرجع بما أنفق وان بني بغير أمره يرجع
بقية البناء وعليه الفتوى ثم تعسر ببقية وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازيه وقاضخان
والعيني على السكون والنيو وغيرهما أفتي بذلك الحنفية مفصلا والله سبحانه أعلم (أقول) بقله مالو ترك
صاحب السفلى الانتفاع بسببه وامتنع من اداء العاقبة ليجبر على الاداء في جامع الفضولين انه لا يجبر لكن
في حاشيته للغير الرمي الى هذا الوي ذوالعلو بلا أن القاضي فلو باذنه يجبر على ادائه حتى يجبر فيلانه
كاذبه بنفسه فيصير ذبا عليه حكمه كسائر المدون تأمل اه (مسئل) في سفل هدمه صاحب وامتنع

وغيرهما بان الاجارة من الراهن باطله وعلو ابائه مالك فكيف يستأجر ملكه وقد أفتيت مرارا ان القصص في الرجل يهن بمحدود افترج
لراهن قبل قبضه منه بانه لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الراهن فقدم القبض وأما الاجارة فقدم جوازها مالك والمسئلة كثيرة النقل لخصي
على من له أدنى فضل والله أعلم (مسئل) في مترهن سكن في دار الراهن هل تلزمه اجرة ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه اجرة ذلك مطلقا اذا ثبت الراهن
أول بأذن معدة فلا يستعمل أم لا والله أعلم (مثل) في رجل رهن عند أخوته وقال انه لم يعط ذلك الخسة أشهر فهو يبيع لك عاك
على توصي الاجل هل يصح البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع قال في البرازيه في نفع وضعه عند عدل قال المترهن ان لم اعطك ينالك كذا

فهو يسع لك بمالك على لا يجوز ذكرك في طرقة الخلاف قال ان أوفيتك مالك الى كذا والافالرهن لك بمالك بطل الشرط وهو الرهن وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبطل الرهن أيضا والله أعلم (سئل) في سبب ما تم عن أولاد صفار و زوجته وعلى الميت ذن لرجل مرشنة به فانوار يد الزوجة ان تقضي الدين وتفلأ الحائض هل اذا فعلت ذلك تكون متبرعة أم لا ولها الرجوع في التركة (أجاب) لا تكون متبرعة فترجع بما أدت في التركة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل رهن عندهما أن يخطأ في قضاء عنهما واحد والدين يدعي أنه يساوي كذا والرهننة دونه هل القيل قوله أم قول المرشنة (٣٠٠) وهل حيث ثبت ضياعه وكان الدين أقل من قيمة الخطأ جيعه بقسم الدين على الموجود والعدم

فما أصاب حصه الدين منه يكون مضمونا وما أصاب الامانة غير مضمون (أجاب) القول قول المرشنة بينهما في قدر قيمة الخطأ الضائع واذا ثبت ضياعه تقسم على الدين بقية الرهن جميعه فمأ أصاب الهالك ينظر الى ما قبل المضمون منه فيضمن والى ما قبل الامانة فلا يضمن فاذا كان مثلا بقية الرهن ضعف الدين وكان الهالك النصف يسقط من الدين نصفه واذا ثبت هلاكه بالينة يضمن جميع بقية الهالك والله أعلم (سئل) في رجل ارث من كرما من رجل يبلغ وغاب الرهن بقاء اجنبي فقتضى الدين وارثين الكرم واكثر غرته مدتين ثم حضر الرهن ومنعه المرشنة الكرم حتى يدفع له مادفع للمرشنة الاول فما الحكم في ذلك وفيما كلمه غره (أجاب) ليس له منعه وضمن ما كلمه غره وشعره ولا يرجع على أحد بمادفعه لاعي الراهن الاول من ثأته ولم يجاره حق الانتفاع بعوض ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على ثأته لتعدي (الجواب) نعم وفي شهادات فتاوى الفضلي لو هدمه وامتنع أحدهما عن البناء يجبر ولو انهم اهدموا ليجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصيبه ما أتفق قيمته ان فعل ذلك بقضاء القضاء خلاصة من الحيطان ومثله في الفصولين والعمادية وفي جامع الفصولين لو هدم ذوا السفل سفله وذوا العلوا علوا أخذوا السفل ببناء سفله اذا قوت عليه حقا بحق بمالك فيضمن كالأقوت عليه ملكا اه فقاما رانه لا يجبر على ذى العلوا وظاهر ما في فتح القدر بخلافه والظاهر الثاني ويجعل الاول على ماذا في صاحب السفل سفله وطلب من ذى العلوا بناء علوه فاه يجبر ولو اهدم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الى الجرح من شق القضاء (أقول) قد متنا مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام على عبارة لا يجبر هذه فراجع (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلوا في علوه جذا عالم يكن في القديم اذن من صاحب السفل وتضرر من ذلك صاحب السفل ويريد أن يكا مرقعه فهل له ذلك (الجواب) اذا أراد صاحب السفل أن يتصرف في السفل تصرفا غير أن يتفخ فيه بما أو يتقرب فيه قوة أو يدخل فيه جذا عالم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا رض صاحب العلوا سواء كان يضر ذلك صاحب العلوا ولا يضر عند في حقيقة خلافهما فيما لا يضر به وكذلك صاحب العلوا اذا دان يبنى في العلوا بناء أو يضع عليه جذا عالم ويحدث فيه كيفية في هذا الخلاف عبادي في مسائل العلوا والسفل وأحال في دليلهما ونحو دليل الامام ومثله في الفصولين والجرو والعلو من القضاء (سئل) فيما اذا حدث ذوا العلوا ببناء يضر بالسفل بدون رض صاحبها ولا اذن منه ولا وجب شرعي وطلب ذوا السفل هدم البناء لاضراره بسفله فهل يجاب ويهدم (الجواب) نعم قال في اخيره ي من آخر كتاب الحيطان اذا ثبت حدونه ووضع بغير حق فطصاحب السفل هدمه ويحكمه القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير الخ اه (سئل) فيما اذا تحقق الضرر بمالك البيت السفلي وكان ذلك بسبب مالك العلوي هل يمنع ذوا العلوا منه (الجواب) المختار لا فتوى انه يمنع ذوا العلوا من الحاق الضرر بمالك البيت السفلي ان علم يقينا وان علم عدمه يقينا لا يمنع وان أشكل منع الا رضادى السفل ويعلم ذلك بقول رجلين لهما بصيرة في ذلك والسقف السفلي وجذوعه وهوا به ووار به وطينه لصاحب السفل غير أن لصاحب العلوا سكنه في ذلك كما قلته في الجرح من النخيرة وتقليبه لا يجبر على واحد منهما اما ذوا العلوا فليهدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه واما ذوا السفل فليهدم اجباره على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه بتعدي الساكن وجب الضمان والا كذا أفتى العلامة الخبير الرمي رحمه الله تعالى كما هو مصرح به في فتاوى به في كتاب الدعوى والله سبحانه الموفق (سئل) في سفلى له سد عليه علوا لعدد ارادت هدمه ان تجعل السفلى حائوا وتوقعه في السفلى باليدون اذن صاحبها علوا وهو يضر بالسفل ليس له هدم ذلك (الجواب) نعم قال في البحر اشار بعنى صاحب البكترا في منعه من فتح الباب ووضع الجذع وهدم سفله اه وأفتى بذلك الخبير الرمي كما في فتاوى به من الحائط المائل (سئل) في سطح بيت سفلى هو محل انتفاع بذى العلوا فقام ذوا السفلى بطالب يد باطنية لم يدفع وكف المطر عنه فهل

ولا على الثاني لكونه متطوعا والله أعلم (سئل) في الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرشنة هل يضمن قيمته لا بالغته ما بلغت وتؤخذ منه اومن ارته بعد موته (أجاب) نعم يضمن قيمته بالغته ما بلغت يؤخذ ما زاد على الدين منه اومن تركه بعد موته حيث لم يعلم ذلك بالمرشنة كاصريه في تنوير الابصار والرد والفر والله أعلم (سئل) في بيع الرهن الزه قبل فكاه بغير اذن المرشنة ما حكمه (أجاب) ذكرك في الحائض انه يتوقف على اجازة المرشنة في اصح الروايات وملك نقض البيع وملك اجازته واذ لم يفسخ البيع حسبي فكه الراهن نفذ البيع وفي التبيين لا يفسخ بفسخه في اصح الروايتين ومثله في الكافي والهداية والجوهروا كثر المعترات

وفي مئة المئتي يسع المهرون يقى بانه يصح ولا ينفذ وليس لغير المشتري فمضموه هو موافق لما في التبيين والله أعلم (سئل) في رجل يئتمرت
لاخر طار في السلم رهن به المسلم اليه طواف فصرق من يئتمعه جلة اصابه في الحكم الشرعي (أجاب) القبر في مذهبه ان الرهن مضمون
بالاقل من قيمته ومن الدين فان ساواه صار بالهلاك كان المسلم فيه قد استوفاه وان زاد من قيمته فالزيادة آمنة وان نقصت فتمتعت من الدين سقط منه
بقدرها وطالب بالباقي والمصرح به جواز الرهن بالمسلم فيه فاذا هلك صار المرهن مستوفيا فيه في صورتي المساواة والزيادة آمنة في صورة نقصانه
عن المسلم فيه فمضمونه مستوفى بقدره وله المطالبة بما بقي من ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين (٢٠١) رهنما بابل برقي يسع او فاعلى مبلغ

معلوم فانهم البيت وماتت
المرثمة وأحد الرهنتين
عن أخيه المذكور فهل
ورثتهما مطالبة الاخذ المذكور
وليس له أن يتعلل بانهم دام
البيت أم لا (أجاب) ورثتهما
مطالبة الاخذ المذكور وأما
انعدام البيت فوجب أن
يسقط من الدين بقدر
نقصانه بالانعدام مثلاً اذا
كان الدين بخمسة وتسعين
والبيت قيمته ذلك فصار
يساوي نصفه يسقط من
الدين بقدره وان ثلثه فذلت
أو أكثر أو أقل فبما يك
صرح به في البرازيه وغيرها
عند التكميل على نقصان
الرهن عند المرهن والله
أعلم (سئل) في الرهن اذا
ضاع واختلف الراهن
والمرهن في قيمته هل يكون
القول قول الراهن أم
المرهن (أجاب) القول
قول المرهن والله أعلم
(سئل) في رجل رهن عند
آخر خلفه الاضعة على قدر
معلوم من القروش فتعدى
عليه المرهن ورهنه عند
آخر بفراذه وهلك عنده

لايجوز له العاوى ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقله عن اخيريه (سئل) في رجل أحدث على حائط جاره
الخاص به ركو باخشاب عديدة بدون إذن الجار ولا رضاه مستولا وجه شرعى وبالمال الجار برفع ذلك
فهل يؤمر برفعه (الجواب) نعم ومثله في اخيريه من الحيطان معالايته تصرف في ملك الغير بدون اذنه
اه (سئل) في دار مشتركة يطير بق المالكين هندواو خوتها ولهندزوج اخن عن زوجان الاخوة تريد
هند ادخاله الدار على الجانب بدون إذن الاخوة ولا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم كفى
اخيريه والقنية وغيرهما (سئل) في دار مشتركة بين زيد وجعفر روجا كنون فيها غير أن الجماعة
يدخلون الجانب فيسبون اذن من زيد ولا وجه شرعى فهل لايجوز لهم ذلك (الجواب) نعم كما أفتى بذلك
اخير الرمي بقوله لايجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير إذن الآخرين كان مشتركا وهو حرام اه (سئل)
فيما اذا كان لهندو بنيتا دار مشتركة بينهما فجعرو روجا كنون فيها بدون اذن منهما ولا وجه شرعى
ورفع العماره لا يضرب الدار فهل تكون العمارة قاعمره يؤمر بالتفريق بينهما (الجواب) نعم ذكر
في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غير بامر به يكون البناء لاهل الدار بنى بغير امره يكون له وله
ان رفعه الا أن يضرب البناء فيقتل عن بني اذ بنى لنفسه بدون أمر اهل الدار بنى لرب الارض بدون الامر بنى
أن يكون متعلقا عاصديه من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كلس هو قوله وان عمرها لها بغير اذنها
قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي العمارة لها ولا لشيء عليها من النفقة وله متعلق في ذلك اه ومثله في
الاشياء من الوقف وكذلك في التنوير وروحه من شئ القراض (سئل) في حائط لا يخصص به عماره عمرو
وركب على الحائط بعضا دمين من الاجبار النقال وأدخله صفا باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى
فوهى الحائط وآل السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو (الجواب) نعم هدم يئتمه وأتى ترابا كثيرا
لربى الجدار الذي يئتمه وبين جاره موضع فوقه لبنا كثيرا فانهم هدم الحائط فان كانا لهما من شرف على الحائط
متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتساوى عدا اذ في ضمان البئر والجدار من المنية
ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازيه من الغصب هدم يئتمه وأتى ترابا كثيرا لربى جدار حاره ووضع
فوقه لبنا كثيرا في اتم هدم جدار الجار ان دخل الوهن بسبب ما أتى ورجل ضمن هدم داره فانهم هدم ذلك
ببناء جاره ولا ضمن اه (سئل) في رجل هدم حائط جاره متعديا فليزمه (الجواب) الجار بالجوار ان
شاه ضمنه قيمته الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه القصان كذا في حواشي الاشياء
لعمري وفي العلا على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بعمارته الا في سائط السعد وبالله التوفيق
(أقول) المراد بالسجد ما مثل الوقف كأرضه فادار المختار وقد منشا بمنتهى كتاب الغصب من هذا
الكتاب فراجع اه (سئل) في حائط فاصل بين دار زيد وداره وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عابه
ركوب فوهن وتلف وسقط وطالب بدتميره وامتنع الناظر من تعميم مع زيد من غلة الوقف والوقف
غلة فهل يجبر الناظر على تعميم مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه (الجواب) نعم حائط مشترك انهم

في الحكم (أجاب) لاهل ان ضمن المرهن وبجوارها بين ان ضمنه قيمته من الذهب بالغت ما بلغت وبين ان ضمنه وزنه من الفضة والقول
قول المرهن اذ اختلفا في الوزن وأما قيمة بئتمه والبنية على الراهن والله أعلم * (كتاب الجنائيات) * (سئل) عن رجل دخل دار آخر على حين
غفلة فحصل له رجته وعب منه واسقطت مئتا بسببه فهل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لما صرحوا به من أنه لو صاح على آخره سقطت مئتنا
لا يضمن فهذا أولى ولا وجه لضمنه والحال هذه والله أعلم (سئل) في عطار طلب منه شره بترضيع فدفع اجزاء مما يصلح فشاها أهله منها وقد
الله بموته وأهله يقولون مات بسبب ذلك والعطار يشكره فهل يلزم العطار شي أم لا (أجاب) لا يضمن وان قد ناله مات بسبب ذلك والله أعلم

(سئل) فدخل ناول اخر فقامن الارض وقال له كلمه متولا تكثر فأكل ومات وأولاده يدعون عليه الدية بسبب أنه مات من أسلمه
 هل تصح دعواهم أم لا (أجاب) لا تصح دعواهم ولا يلغى البهتان عليه ناصر حواقة بانه لو ناول شخص شخصاً ما وأرضه عليه في طعام
 وقاله كل فأكل كل فمات من ذلك لا يجب عليه قصاص ولا دية ووجهه أنه تناول باختياره وأكل بنفسه فلا يضاف فعله إليه فكيف يعرض يتوهم
 فيه الشفاء بحب دية أو قصاص هذا لا يتوهم مذول والله أعلم (سئل) فدخل جذب سكن آخر من خزانه فتناوله صاحب فقتلها فخرحت بد
 الجاذب المتعدى وثبتت أصابعه على (٢٠٢) صاحب السكن ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على صاحب السكن والحال هذه والله أعلم

وأى الاسترخاء بيني أن كان أساس الحائط غير يضاف يمكنه أن يبنى حائطاً على نصيبه بعد القسم ولا يجبر الشريك
 الآخر أن يبنى أو لا يبنى ويجبر وعليه الفتوى ومعنى الجبر إذا كان أساس الحائط لا يقبل القسم ولا يوافق
 الشريك له أن ينفق هراً في العمارات ورجع على الشريك بنفسه ما أنفق وفي النوادر جدار بينهما لكل
 منها عليه حوله فأنهم وأحد هماً غائب فبناءه لا تخفوه ومطلق وليس له أن يمنع الآخر من الجبل إلا أن
 يأمره القاضي بالانفاق عليه فبرجوع وان يبنى أو تشب من قبل نفسه يمكن للذي يبنى أن يحمل عليه
 حتى يؤدى قيمته موعين بمجدد حمله الله تعالى في طاحونه مشتركة أنفق أحدهما في عمارته بالاذن الآخر
 لا يكون متعاقباً لأنه لا يتوصل إلى انتفاع بنصيب نفسه إلا بذلك أحد شريك زرع أي أن ينفق عليه مجبر
 لكن يقال لا تخاف أن تدرج نصف النصف في حصة شريك بل جامع الفتاوى من القسمة (سئل)
 في مجرى ماء مشترك بين يديهم ورواجعة فربسمن حائط مشترك بين يديهم والمذكورين تعطل
 الجرى واحتاج للتعديل والإصلاح فوافق الشركاء على تعميره وأذن في دمع الجساسة لتعمير وتجفر الأرض
 وتعمير مخفر مسقط الحائط من غير تعمد من عمرو ومريد بأن يضمن عمر انصبيه من الحائط فهل لا ضمان عليه
 (الجواب) نعم هدمت نفسه فأنهم من ذلك منزل جاره لا يضمن لغيره تعميره عادية وفصولاً ومويدة
 ومثله في تناوى ابن نجيم وفي الخاتمة أراد نقض جدار مشترك وأى الآخر فقوله صاحبه أنا أضمن لك
 كلما يهدم من بيتك وضمن ثمة نقض الجدار باذن الشريك فأنهم من منزل المضونة لشيء لا يلزمه ضمان
 ذلك وهو بمنزلة ما قالوا لرجل لا تخوفت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء اه (سئل) فيما إذا أذن كل
 من يذرع ورولا آخر بالركوب على حائطه وركب كل منهما على حائط الآخر ثم بعد مدقو جميع زرع
 الأذن ووقع ركوبه بعمرو ويدر جراً بضال الرجوع عن الأذن وتكليفه بدفعه وركوبه فهل يسوغ
 لعمرو ذلك (الجواب) نعم لو أذن له في الإبتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى الدابة المستقي
 أرضه كان هذا أماناً منتهى بداله كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وأن يباع منه ذلك لا يجوز لأن هذا ليس
 الحق ولا يجوز وأن صالحه عن ذلك بشئ لا يجوز وأن آخر الأرض كذلك لا يجوز بغيري من الأمانات عن
 الولو الجعية من القضاء وضع جودعه على حائطه جاره فإنه أحقر سرفد ما في داره ما بذنه ثم باع الجار داره وطلب
 المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك إلا إذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فيه كالشترى
 لكن الوارث أن يأمره برفع الجذوع والسرداب بكل حال تراضيه من القسمة (سئل) فدخل استأجر داراً
 من هند فترك فيها باباً وغلقها دون أذن هند وهي مقترعة فخل وريد الرجل قلع ذلك وقطعه لا يضر فقله
 قلعه (الجواب) نعم استأجر داراً لخصها أو فرسها جأركوب فيها باباً وغلقها وأتبعه وأقر به المؤخر أفراد
 المستأجر قلعه فلا يضر لولا أثره لغيره يوم الخصومة فصول من أحكام العمارات في ملك الغير
 (سئل) فيما إذا كان لرجل يجرى ماء مطر على سطح داره وجرى من قديم الزمان فرب السطح وريد
 عمرو أن يكفر بديابكليس المسيل الذي في سطحه وإصلاحه فهل يكون إصلاح السطح على صاحبه عمرو من

(سئل) في امرأة ألهاب
 سنة ثمان سنين من زوج
 توفي وبتت من آخره وحى
 خرجت أمها بمخالصة
 اقتضت الخروج وأمرت
 ابنها المذكور بعمل أخيه
 المذكور فغفلها فقتلها
 فوقع على الأرض فأنشع
 رأسه الصغير وبكثت أياماً
 ثم ماتت هسل على الأم أو
 الصبي في ذلك ضمان أم لا
 (أجاب) لا ضمان على الأم
 ولا على الصبي والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في رجل
 رعى غنماً لجامعة اذن واحد
 منهم للراى في دخول داره
 لاسقى غنسه مع جله غنم
 غيره من مائه ثم رافى الراى
 نفسه في البئر ليرجع الماء
 فقصى عليه ومات بها هل
 على صاحب البئر ضمانه
 أم لا أو أمانات بسبب طرح
 نفسه أم بسبب برد أوسر
 ووجه بداخله (أجاب)
 صاحب البئر يحسن وما
 على المصنئ من سبيل فلا
 ضمان عليه والحال هذه
 والله أعلم (سئل) في بئر
 مألول شخص بداخل داره

المألول كنهه فما سكن يمكن به الجار استعارة انسان منه البئر ليجزئ به حطة فتحته ليجزئ ما فيها من التراب غيره
 والعمامات فترغلام من أولاد السكان عليها فسقط ما ومان غيا به فتعطل لا تلزمه لا تلزمه ولا المستعير أن يلزمهما (أجاب) لا تلزمه
 واحدا منهما باجتماع كل انسان أذ ليس البئر مألول كورة بترعدوا حتى يلزم فيلزم وقع بها الضمان بل في بئر العدوا صرح أو خفية للعمان
 بأن الساقط فيها أمان غيا لا ضمان من هو اعلم اليس على حافرها ضمان وصرح أيضاً بأنه إذا تعدل المرو عليها فسقط عليها الأمانات فكل
 هذه الوجوه داخلة الضمان ولو وجد أحدها الكفى في دفعه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أحدهم مسلم والاخران نصرانيان اجتمعوا على قتل

مسلم جدا فعدا بهل يتناول به جميعا أم لا وهل لوله الصلح مع أحدهم كائنا من كان منهم وقتل من شأوا العفوعين شاه أم لا (أجاب) نعم لوليه الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفوعين أحدهم وقتل جميعهم والعفوعين كلهم والصلح مع كلهم لأن الحق له في ذلك وما صاحب الحق ينصرف فيه بما ألهمه الله وبالملائكة والله أعلم (سئل) في معكاه خدام كبير يسوس دوابه في سفر وحضر جباهه من رجل سهم خطافي إحدى عينيه فمات بعد أيام فأدى والده ان استأذنه جله وهو مجروح في قافله معها مسلح وورأخ طيبة ومات بسببها هل تسع هذه الدعوى أم لا تسع (أجاب) جله في قافله فيها مسلح وورأخ طيبة لا يجب ضمانه فلا تسع دعوى ذلك (٢٠٣) والحالة هذه والله أعلم (سئل) في من يوردي فتح كسفا لفقادي عليه

غير جبر عليه (الجواب) نعم له مجرى ماء على سطح داره فرب السطح فاصلا على ر ب السطح كاسفل والعلو ولا يجبر على العادوة يقال للذي له حق الاجراء منع أو فاق مقام الجري على سطح الجوان فينفذ الماء إلى مصبه بترابيه من كلب الشرب ومثله في النخيل من الفضل العائري في اصلاح المسيل والمجري من كلب الشرب والناوق معرب والجبع الناوقات وهو الحشمة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدوايب أو تعرض على النهر أو الجداول (سئل) فيما إذا كان زيدا دارا ومسيل ماء مسطحا على بناء جاره عر وقار عر ورفع بناءه فهل زيدا مطالبته بتسديل ماء مسطحا على طرف الميزاب (الجواب) نعم له ذلك وفي فتاوى النسفي داران بخارج من سطح أحدهما أعلى ومسيل ماء للميل إلى الأخرى فإراد صاحب السفلى أن رفع سطحه أو يبنى على سطحه له ذلك وليس للعادوة لكن يطالبه حتى يسيل ماؤه إلى طرف الميزاب وإن أتهدم السفلى أو تهدم المالك ليس للأستحسان بكافة المعاملة لأجل سالة الماء لكن يبقى هو وبنع صاحب من الانتفاع خلاصته من الخطأ من نوع مسيل الماء ومثله في الترابية (أقول) تقدم بقدر يجوز فتن أن صاحب السفلى لو هدمه له فأن له حق الانتفاع في علوه أن يجبر على بناء السفلى لأنه فوق عليه حق الانتفاع الحق بالملك بخلاف ما إذا هدم السفلى بدون فعله فنقله هنا أو هدمه المالك الخطأ فالسماحيات سوى هتأين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما هنا قولا آخر أو يخص مامر بغير المسيل فتأمل (سئل) فيما إذا كان زيدا يسفل فوقه عا ليعمر ومشتغل على مطبخ ومشرقة في طرف فهاض يتفق قديم لعمر وتوزل أو أساخته في قسطل قد بداخل حائط السفلى وزيدا أيضا مباحة تنزل في القسطل المذكور وقولا أن قام زيدا يعارض عرا في المرتقى المذكور ويكفره فعبدون وجه شرعي ليس له بذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان له نهدم درج من حجر مبنى في أرض داره فزيدا يطرق ما تحت الدرج أو دة تسعيره فهدم الدرج بدون إذن هتأين الحكم في ذلك (الجواب) هي بالخيار إن شئت ضمنته فقيمته للنقص الضامن وإن شئت أخذت النقص وضمنته للنقص كما في حواشي الاشياء العموى تفصل عن شرح النقابة للعلامة قاسم (أقول) وجهه أن البناء ليس من الممتلكات فلا يلزمه أن يبني لها مشله وبعده كما كان بل هو قبيح فيضن بالعقيل بلاذن لأنه غاصب لكن في هذه الصورة ليس لها منع من اصلاح طرق مائه لانه المولف في غير هذا المثل ونصه ولو أن رجلاه تهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر فالحمد من سلة يقل لاصحاب الارض ما آمن شدة أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو يفسده أو أنت قال الفقيه أو لا ثم هذا تأخذ وكذلك مسئلة الحائط فاضنا من باب الميطان والطرق ويجاري الممارجل له حائط ووجهه في دار رجل فإراد أن يطين حائطه ولا يسئل له إلى ذلك إلا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعهم الدخول أو أنهم لم يخطئ ووقع الطين في دار جاره فإراد أن يدخل ويدل الطين فقهه صاحب الدار أو له مجرى ماء في دار جاره فإراد هدمه أو اصلاحه ولا يمكن ذلك إلا بدخول داره وهو ممنوع يقال لصاحب الدار ما أن تتركه يدخل ويصلح أو يطعم صاحب الدار بما له خلاصته من أوائل كتاب الحيطان ومثله في الترابية وكذا في العمادية في ٣٤ اه فثبت امتنع صاحب الدار من اصلاحه

نصفه من ثمن ثلث سنين وحق الحضانة للام ثم جرت وركت الصبي فوقع في النار فتمن الام وورم له المحيط وقال لا تمنعني في ابن ست سنين ثم مرر لحد الائمة الحكني وقال امرأ تترك ولدها هتأين امرأ أو قالت احفظني حتى ارجع ثم تركه فوقع الصغير في النار فلها البدية للام وسائر الورثة ان كان من لا يحفظ نفسه وورم له المحيط وقال أو دعت مربية فوقع في الماء فمات فان غابت عن بصرها خمنت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ يدينه بندقه بخرية ثم وضعها بعد استقرارها وقع مضطضا على حوائطها لبقفه فأورى وخرجت وتكثت شخصاهل عليه وعلى عاقلة مديته أم لا (أجاب) ليس عليه

لشرف الأئمة المسكني ابن ثلاث سنين وحق الحضانة للام ثم جرت وركت الصبي فوقع في النار فتمن الام وورم له المحيط وقال لا تمنعني في ابن ست سنين ثم مرر لحد الائمة الحكني وقال امرأ تترك ولدها هتأين امرأ أو قالت احفظني حتى ارجع ثم تركه فوقع الصغير في النار فلها البدية للام وسائر الورثة ان كان من لا يحفظ نفسه وورم له المحيط وقال أو دعت مربية فوقع في الماء فمات فان غابت عن بصرها خمنت والا فلا اه ووجه الضمان في جميع المسائل المذكورة ترك الحفظ الواجب والله أعلم (سئل) في رجل أخذ يدينه بندقه بخرية ثم وضعها بعد استقرارها وقع مضطضا على حوائطها لبقفه فأورى وخرجت وتكثت شخصاهل عليه وعلى عاقلة مديته أم لا (أجاب) ليس عليه

ديه ولا على عاقلة حسنة يمكن خروجهما بغير كفو من هذه القصة فروع بطول ذكرها هنا في مامع الفصولين وضع حرق على حائطه خلف وقوعها
 متى لم يضمن اذا انقطع أثر فعله وضعه وغير متعد في هذا الوضع فلا يضاف اليه التلف وهو ان جلاو في حائطه واحد فاذاب
 أحدهما شحما في رجل فاش فصب عليه الماء ليسكن فالتب التخم فأصاب السقف فاحرق مناع صاحبها مشقة ما يرى ان لم يضمن ومنها
 ما ضر حوايه فاطبته بقوله ولم يبق الحدا ولكن جلت الاربع بعض النارعن كبره فاحرقه وأقتلت كان هدر او منها جل تطلنا الى النذاف
 فلقنه امر ألقى السكة فعمل قيسام (٣٠٤) التلوا فأصاب النار القطن فأحرقته يضمن ان كان ذلك من حركة الريح ولا ينظر ان كانت المرأة

هي التي مشت الى القطن
 قضين وان مشى صاحب
 القطن الى النار لم يضمن
 الى غير ذلك من الفروع
 المصرح بها للحكم وأنه حيث
 كان التلف لا يجر كسبه
 لانه ان عليه والله أعلم
 (سئل) في قرية بها نخل على
 أهلها ثابته فربل بعضهم
 قصبهم أعوان الحاكم
 السياسي ليردوهم فأبوا
 فضر بهو جل من الاوان
 بنسدة جهتهم فأصاب
 وجلا من الراحلين فقتله
 هل تلزم بنيانته شيخ القرية
 بقولهم هو قصبهم أم لا
 (أجاب) لا تلزم شيخ القرية
 جنابة بالأجاع والحال
 هذه بل يلزم الضارب المباشر
 لما تقرر أنه اذا اجتمع المباشر
 والمتسبب عظم المباشر والله
 أعلم (سئل) في رجل دخل
 قرية بجلبت وصياح فزع
 رجل أن زوجته ألفت
 جنبا بسبب الخوف من
 ذلك ويدفع يمين من كان
 سببا لخلول القرية به فجه
 الصفة هل تجمع دعواه
 ويضمن اثبات ذلك أم لا
 من ماله وأجبرناه له أن يمكن الآخرين الفصول لاصلاح ملكه فلما ظهر أن صاحب الملك يجبر بضاعلي
 اصلاح ما تخرجه لصاحب الدار من حفر أو هدم والازم أن يجبر صاحب الدار على تمكن الآخرين انفساد
 داره والحق الضرب به لاجل منفعة غيره وهذا يختلف لقواعد الشرع الشريف وقد قالوا الضرب والخاص
 يتحمل لاجل الضرر العام ولا يتحمل لاجل الضرر الخاص كما يضمن من الاشياء فان الزوال بالضرر
 (سئل) في رجل انتقد داره من قبله فملاها بداره جارا ومصار يسقيها بالماء ويتعدى الضرر الى الجدار
 المذكور لكون الارض رخوة ويريد الجار منع من ذلك فهل له منعه (الجواب) حيث كانت الارض
 رخوة منع من من يتعبد او يخرجه يباعه من حائط الجار قدر ما لا يضره ولم يقدر بالمقدار والعين يرايه من
 القسمة ومنه في بلع الفتاوى من القسمة (سئل) فيما اذا كان زيدا يباع في داره ثم سدد بعض ساقط
 الباقية ومصار يجرى منها الماء الى أرض داره يلو وجعلها نواضر ومن ذلك ضرر او ينال بطلب عمر ومن
 زيدا صلاحها وحسنها ومنع الضرر عنه فهل يجب عمره الى ذلك (الجواب) للمالك التصرف في ملكه
 وان ضرر راجع في ظاهر الرواية والفتاوى للمعاشرة به ذلك ما لم يكن ضرر او ينال وهو يكون سببا للمعسر أو
 بوهن البناء أو غير ذلك من الانتفاع بالسكينة كسد الضوء بالكيف أو الفتوى عليه كاحسح بذلك في حاشية
 الاشياء لا يبرى من القسمة فخير بغيره الى ذلك قال في الوالو الجيتم من آخر الصغى رجل أراد أن يفتق داره
 بيتا ليس لجاره أن يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت
 الارض رخوة فالتزم يتعدى ضرره الى جداره فله أن يمنع لانه أن يدفع الضرر عن نفسه ولا عبرة بتقريب
 والبعد والله سبحانه أعلم ثم روى في أرض قوم فانيق وخرق بعض الاراضي للملك الاراضي مطالبة أو باب
 التبر اصلاح نهرهم دون عمارة الاراضي يرايه من الشرع وكذا في الخلاصة عن النوازل (سئل) فيما اذا
 كان الجار يجرى اوساخ قدمه ليردوهم في باطن الارض في طر يق ملطهم وانهم سددت إحدى حافتيه ومصار
 الوسخ ينزل الى بئر ما علق في داره القريب من المجرى وتضر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئر وحسنه عنه
 فهل يجب الى ذلك (الجواب) نعم يجب الى دفع الضرر المذكور عنه والمسئلة في الحواشي الزاهدي من فصل
 الفقه (سئل) في رجل عرف داره ما توارى أو أعده حيا كعبتي الصوف داخما وجعل فيه تلك أو لا في الارض
 بجانب سلطان جاور ومصار عمال الرسل يحكون العبي المزور ويوصل من ذلك وهن لسانعاطا الجار وداره
 بكثر فالتزم الشدي العنيف المهرن لبناء العنصر لياضره واينادو بدالجوار من اجل من ذلك بعد اثبات
 الضرر البين الحاصل من ذلك فهل يسوغ الجار ذلك (الجواب) نعم أراد أن يبنى داره تنورا ليعتبر الناس
 أو روى القطن أو مدة القصار ين منع عنه فتلزم وجبارة ضرر او فاحش ما هو من اذهن الفصولين ومثله في
 شرح الكتل العيني من شق القضاة (سئل) في رجل ساء حوائطه في محله تسبغ الشاي وأحدث في الحافون
 مدة لتسبغ بمصار يساء ذلك في الحافون وتضر وجبارة بذلك ضرر او ينال فاحش ما بسبب كثرة تالف الشدي
 الموهن لينادو رهم ضرر او ينال فتلزم منع من ذلك حيث الحال الماذكر (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا

من ماله وأجبرناه له أن يمكن الآخرين الفصول لاصلاح ملكه فلما ظهر أن صاحب الملك يجبر بضاعلي
 اصلاح ما تخرجه لصاحب الدار من حفر أو هدم والازم أن يجبر صاحب الدار على تمكن الآخرين انفساد
 داره والحق الضرب به لاجل منفعة غيره وهذا يختلف لقواعد الشرع الشريف وقد قالوا الضرب والخاص
 يتحمل لاجل الضرر العام ولا يتحمل لاجل الضرر الخاص كما يضمن من الاشياء فان الزوال بالضرر
 (سئل) في رجل انتقد داره من قبله فملاها بداره جارا ومصار يسقيها بالماء ويتعدى الضرر الى الجدار
 المذكور لكون الارض رخوة ويريد الجار منع من ذلك فهل له منعه (الجواب) حيث كانت الارض
 رخوة منع من من يتعبد او يخرجه يباعه من حائط الجار قدر ما لا يضره ولم يقدر بالمقدار والعين يرايه من
 القسمة ومنه في بلع الفتاوى من القسمة (سئل) فيما اذا كان زيدا يباع في داره ثم سدد بعض ساقط
 الباقية ومصار يجرى منها الماء الى أرض داره يلو وجعلها نواضر ومن ذلك ضرر او ينال بطلب عمر ومن
 زيدا صلاحها وحسنها ومنع الضرر عنه فهل يجب عمره الى ذلك (الجواب) للمالك التصرف في ملكه
 وان ضرر راجع في ظاهر الرواية والفتاوى للمعاشرة به ذلك ما لم يكن ضرر او ينال وهو يكون سببا للمعسر أو
 بوهن البناء أو غير ذلك من الانتفاع بالسكينة كسد الضوء بالكيف أو الفتوى عليه كاحسح بذلك في حاشية
 الاشياء لا يبرى من القسمة فخير بغيره الى ذلك قال في الوالو الجيتم من آخر الصغى رجل أراد أن يفتق داره
 بيتا ليس لجاره أن يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت
 الارض رخوة فالتزم يتعدى ضرره الى جداره فله أن يمنع لانه أن يدفع الضرر عن نفسه ولا عبرة بتقريب
 والبعد والله سبحانه أعلم ثم روى في أرض قوم فانيق وخرق بعض الاراضي للملك الاراضي مطالبة أو باب
 التبر اصلاح نهرهم دون عمارة الاراضي يرايه من الشرع وكذا في الخلاصة عن النوازل (سئل) فيما اذا
 كان الجار يجرى اوساخ قدمه ليردوهم في باطن الارض في طر يق ملطهم وانهم سددت إحدى حافتيه ومصار
 الوسخ ينزل الى بئر ما علق في داره القريب من المجرى وتضر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئر وحسنه عنه
 فهل يجب الى ذلك (الجواب) نعم يجب الى دفع الضرر المذكور عنه والمسئلة في الحواشي الزاهدي من فصل
 الفقه (سئل) في رجل عرف داره ما توارى أو أعده حيا كعبتي الصوف داخما وجعل فيه تلك أو لا في الارض
 بجانب سلطان جاور ومصار عمال الرسل يحكون العبي المزور ويوصل من ذلك وهن لسانعاطا الجار وداره
 بكثر فالتزم الشدي العنيف المهرن لبناء العنصر لياضره واينادو بدالجوار من اجل من ذلك بعد اثبات
 الضرر البين الحاصل من ذلك فهل يسوغ الجار ذلك (الجواب) نعم أراد أن يبنى داره تنورا ليعتبر الناس
 أو روى القطن أو مدة القصار ين منع عنه فتلزم وجبارة ضرر او فاحش ما هو من اذهن الفصولين ومثله في
 شرح الكتل العيني من شق القضاة (سئل) في رجل ساء حوائطه في محله تسبغ الشاي وأحدث في الحافون
 مدة لتسبغ بمصار يساء ذلك في الحافون وتضر وجبارة بذلك ضرر او ينال فاحش ما بسبب كثرة تالف الشدي
 الموهن لينادو رهم ضرر او ينال فتلزم منع من ذلك حيث الحال الماذكر (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا

(أجاب) لا تجمع دعواه اذا يلزم الضمان بثله لعدم مجبى وقد أقر والد شيخنا شيخ الاسلام أمين الدين
 ابن عبد السلام اذا صاح على امرأة قالت جنينا لا يضمن وإذا خولقها بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الفرق (وأقول) وجهه أن في موتها
 بالقول بغير الضرب هو فعل صادر منه تسبب اليوفى بالصباح موتها بالخوف وهو صادر عنها تسبب اليها موصرا حواياها أنه لو صاح على كبير
 فمات لا يضمن وفي التنازع ثمانية تلاقع مجموع الزوال وجل صاح على آخر فمات فمات من صيته تعجبه الله به (وأقول) لا تخالف بينهما
 فالقول اذا كان الموت بالخوف والتنازع البصيرة فماتوهي منسوبة الى الصباح والخوف منسوب الى الموت فصار الفرق أنه اذا مات بفعل الغير

من ذلك الغير وأذا مات جمر والخوف لا ضمان ولو اختلف الفاعل مع أولياء الميت فاقول للفاعل أنه ما من خوف وعلى الأولياء البينة أنه مات من الخوف يذا أنكره الفاعل وعلى هذا إذا صاع على المرأة في ساعة فالتقت من صحتها جنينا ضمن لنسبة الالقاء على الصحيحته لها ولو صاع على امرأة فاعاقتا لم تأخذ بهما ضمن لعدم تعديه عليها لأنها التقت من الخوف فصار كل واحد ضرب جلا وقتله فأت آخر بالخوف منه فأنقضت نسبة الموت عن الفاعل تأمل فانه تحرر جريد والله أعلم (سئل) في نثران بفرصة باق أو لا أجبره حرار الفاعلة فلا إلى العوجاء يستعمل السكرى بالديق فأت وقتل في الطريق هل ضمن أم لا (أجاب) لا ضمن باجاء (٣٠٥) العلم بل صرح البرزاني في الصبي بأنه

أحدث زيد في داره اصطبل وكان في القديم مسكورا بها في الاصطبل دواب وجعل حوافرها إلى دار الجبار الماصة للدار زيد وفي ذلك ضرر بين لحائذ الجار فهل للجار منع من ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل شتى من النوازل داران متلاصقان جعل أحدهما لصاحب الدار من في داره اصطبل وكان في القديم مسكورا في ذلك ضرر لصاحب الدار الأخرى قال أنا لقاسم الصفار رحمه الله تعالى إن كان وجه الدواب إلى الجار لا يمنع وان كان حوافرها إليه فللجار أن يمنعها إذا أدنى الدواب في الاصطبل وخرب الدواب جد الجار بجوارها هل ضمن صاحب الدواب قبل لا يضمن لأنه ليس مباشر لقتل الدواب لا ينقل البسلة من جبار فلو ضمن اغنا يضمن بإدخال الدواب في الاصطبل من حيث أنه تسبب إلى الضرر بالآلة ليس بمتمدد في هذا التسبب لأنه أدخلها في ملكه والتسبب انما وجب الضمان عند التمدد في ٣٤ ومثله في الفصولين (سئل) في جمرى ما قد مضى مشترك بين جماعة في بحلة يجرى فيعدها أو ساع دورهم فأحدث زيد جمرى ما وسخ داره بباطن الأرض وصار ينزل من داره على الجمرى المشترك المزبور بدون إذن من الجماعة ولا وجه شرعى لم يكن له ذلك في القديم ويريد الجماعة منع من ذلك فهل يسوغ لهم (الجواب) نعم (سئل) فبماذا اتخذ زيد في داره الجارية في ملكه بالوعة فنز من مأها حائط جاره ويعارض جاره في ذلك ويكلمه نحو يلهام بدون وجه شرعى فهل لا يكفى في ذلك (الجواب) حيث كانت في ملائذ يالمذكور لا يكفى إلى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ بئرا أو بالوعة في داره فنز منها حائط جاره وطلب جاره نحو يله لا يجبر عليه وإن سقط الحائط من ماله يضمنه من شتى الفرائض ومثله في التنوير من المل المزبور (أقول) الظاهر أن هذا مبني على ظاهر الرواية كجامع عمار في الصفحة السابقة وفي جامع الفصولين لما لنا الساحة أن يبنى فيها جامعا أو تنورا أو بالوعة أو غيرها لتصرف في خاص ملكه فلا يضمن عنه ولو أضر بجاره في أن قال والحاصل أن القياس في حارس هذه المسائل أن من تصرف في خاص ملكه لا يضمن منه ولو أضر بجاره لكن ترك القياس في محل يضرب بفسره ضررا يبين أو قبل بالتموه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم أن الضرر الدين ما يكون سببا لهدم أو بوهن البناء أو يخرجه عن الاتقاء بالكتابة كسد الضوء بالكتابة والفتوى عليه اه ولو كان يمتنع الضرر بأحكام البناء بالموت والكساح يبنى أن يؤمر به فلو لم يفعل أمر برفعه قال في جامع الفصولين فلو أضرى الماء في أرضه أجزأه لاستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو تقدم الجار بالسكر والأحكام ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائض المسائل والأحكام اه قال الرملي في حاشيته عليه أقول يعلم من مجموع أحاديث الفتوى اتخذ في داره بالوعة وأهت ببناء جاره لسريان الماء إلى اسمه فتقدم إليه بأحكام البناء حتى لا يسرى الماء اه (سئل) في رجل يربط بحفر في أرض داره بئرا لاجل المعطوفه ويعارضه في ذلك جار معتق بأن حائضه ينز منها فقهله ذلك ولا عبرة بتعاله المذكور (الجواب) نعم ونفاه ما تقدم من التنوير (أقول) وفيه ما عرفت آفا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وورثة أشبهه فاحتاجت للعمارة فعمرها زيدون إذن ورثة أشبهه ولا أمر القاضى ويريد الرجوع على

لأمره في حاشية فأت أو قتل في الطريق لا يجب عليه شيء فكيف يجب عليه شيء في الخرب البالغ الفاعل بذلك ان يخلص الأمر بارت جلا بعض جلا في حاشية فأت أو قتل وفيه لا يضمن بالاجماع والله أعلم (سئل) في صراعى مع عمله خاض في ميسل ماء ففرق مع جماعة سؤل علم مع عمله جماعة هل يضمن عمله أم لا (أجاب) لا يضمن لأنه خاض باختياره ولا وجه لضمنان عمله والله أعلم (سئل) في رجل قال لا ترضى كوفي على عقدت خنصرى كوفى فكواه فشتل خنصرى هل يضمن أم لا (أجاب) لا يضمن لأنه في ذلك ولو شرط عليه العمل السليم لا يصح لأنه ليس في وسعه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل أراد من آخر لواطه به وتعدى ففعله لا يقبله هل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له قتله وقد صرحوا بأنه إذا نظروا باب دارا انسان ففقا صاحب الدار عينه لا يضمن ان لم يتمكنه تحييه من غير

(٣٩) - (فتاوى حامديه) - ثانياً) فق عينه فكيف عين أراد انسان لواطه ولم يتمكن تحييه عنه بغير قتله الامر في ذلك أوضح والله أعلم * (كتاب الدنان) * (سئل) في رجل ضرب زوجته فأتلف لها ثلاثة أسنان فوكت أختها في طلبة جو جسد ذلك وهو مقرب من أنه يتوهم أنه لا يلزمه بضرب زوجته شيء بدعى على الأخت شكاعه لما كسبها في ذلك فغرمه مالا والأخ منكر الشكوى عليه لاسيما فهل يلزم الأخ جمر الدعوى شيء وهل على الزوج ارض الأسنان أم لا (أجاب) ضرب الزوجة موجب الضمان سواء كان طلباً أو بحق لأن المباح بتقديره بالنسبة في الأسمان الثلاثة سبعمائة وخمسون درهماً وسبع مئة من الأبل ونصف لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل في

النفس وما دونها ولا شيء على الاصح الشكوى المذكورة لان الموجب الضمان الشكوى يفرق حق وهذا يتحقق والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل طرح آخر على الارض وضربه فصار يصرع فماذا عليه (اجاب) ان يشترى والعقوبة بما ذكره قضيته كماله وان زال بعضه
 فيقدره ان انضبط زماناً أو غيره وان لم ينضبط فحكومة عدل ولله اعني أن يقدرها باجتهاده وهذا قلته تنقها أحدان كلامهم وقد صرح
 بعض العلماء بان الاسراع ضرب من الجنون والله أعلم (سئل) في امرأته خطفها أنحوها وان عها من يحمل زوجها وأردفها خلفه على فرس
 وشدها بالسور بها الفرس عدوا (٣٠٦) وعجزت عن حفظ نفسها فالتفت بجنتينا بسبب الشؤم لاقاة السرح ليطمأن ما تبت بعده بسببه

هل عليه غرة العنق ودية
 للفرس أو تكون جميع الغرة
 للاب ونصف الدية للزوج
 حيث لم يكن لها ولد (اجاب)
 نعم في مذهبها الشاذلها
 دية في الام وغرة في الجنين
 فاما دية الامهي نصف دية
 الرجل فيبرئها ورثتها
 وزوجها من جهة الورثة
 فله النصف منها واما الغرة
 وهي خمسمائة درهم فهي
 للاب لتحصار اول الجنين
 فيه والحال هذا والله أعلم
 (سئل) في امرأته دعي أنها
 كانت في دارها بين أعزها
 فاصابها جحر من راعي
 الغنم فالتفت بسببه جنتينا
 وهو يقول رمت جحرا
 لا أدري أهو الصائب لها
 أم لا وهي تقدر أنه الصائب
 لا أدري هل الالتقاء به أم
 بغيره حاصل كلامه انكار
 ما عدا الذي هل يلزم بجرحه
 ذلك شيء أم لا وهل تقبل
 شهادته من شرطه مال على
 شهادته في ذلك أم لا واذا
 وجدنا التثبت الشرعي
 المسوق في الشرط الشرعية
 ما يلزم الراي شرعاً في ذلك

(اجاب) لا يلزم بجرحه الاعتراف بالشيء الاحتمالي غير موافق للاعتراف بالشيء والاصابة لاحتمال ان
 الالتصاق بمصلح بمرض آخر ولا يبين الاعتراف بان الالتصاق به أو البينة العادلة التي تشهد بان جرح هذا الراي أصابها وألقت به أو تشهد
 على اقراره كذلك حتى تلزم القراء والسكول عن الذين التوجه عليهم في دعوى ذلك وكذلك أمام بدون هذه الامور لا يلزم شيء وإذا ثبت
 بالبينة العادلة والاقرار أو السكول فالأدوم عليه غرة وهي نصف عشر الدية قدرها خمسمائة درهم تبلغ بحسب الفروض الا ان سنن وشخصين
 قروا شانهن بإفادته على ذلك يلزم دفعها ولا تقبل شهادته أخذ المال على الشهادته ولا المشروط عليها مال ولا المتعصب ولا الفاسق المرتكب

فأسقط عدلته كما قد علم من كلام العلماء رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل ضرب أخا خوربان متعدد في رأسه ووجهه بسكين فقتل عنه وأربع أرحام من أسنانه وكسر عظم لحية الأسير فبازمه (أجاب) إذا كان ذلك كله بفعل واحد فلا تؤدق شي منه ويوجب عليه في العين نصف الدية وفي كل من نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسة مائة درهم وفي الحية إن لم تنقل العظم بعد كسره عشر الدية وإن نقلته فعشر ونصف عشر وإن كان كل واحد بفعل مستقل يقتص منه في الأسنان وعليه في العين نصف الدية وفي الحية ما ذكرنا وإذا لاقتصاص في قلع العين ولا في كسر العظم لعدم تحقق المماثلة في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل (٣٠٧) ضرب بر جلا حراما بسكين على يده

فرجحها حراما فاشتد غضبا فمأذنا يلزمه وهل إذا قاتل الضارب المخاصمة لأن قريبه اتهم بواحدة من حرمي فذهبت هذه الجناية بهذه التهمة فهل يعتبر بقوله وتذهب هذه بذهاب أم لا عربة بالتمتة وبغير أرض السيد (أجاب) يجب أرض اليد وهو نصف دية النفس على الضارب في مال له عند وقد سقط الاقتصار بالسائل لعدم إمكان المساواة ولا تذهب هذه الجناية بهذه التهمة باجتماع كل مسلم فلا اعتبار بقول الضارب ذهبت هذه بذهاب والله أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا حرافقا عنه فإذا يلزمه (أجاب) يلزمه في ذلك نصف الدية سواء كان المماثلة وتقبله العاقلة في الخطأ والدية الكاملة مقدرة بجائته من الأبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم فالواجب في العين المذكرة نصف ذلك والله أعلم (سئل) في صفة لطم وجهه أو فأسقط سنالها

بخلته ولعمر والذي من أهل مجتمعه قد فاضله حازقه من النظم من دارها فافازها السهم وحق صار زيد بشرى من طاعة قصه المزبور على دوج قصه ووليس المخرج يحمل قرار تساعده ووجاهة سون فقام جرو بكاف زيدا على خارجي جميع النظر تجاه قصه بدون وجه شرعى فهل لا يلزم بذلك (الجواب) نعم لا يلزم ذلك والحالة هذه (سئل) فيما إذا كان زيد دارا ملاقاة لدار جرو في داروز يد قاعة لها مبرا بان في سطحها يصبان في سطح اليونان في دار جرو من قديم الزمان فرفع حجر والميزابين وعلى موضعه سمساسا لثين يصب ماؤها على جدار القاعة ثم على سطح اليونان وركب على جدار القاعة خشبتين وعلى سطح اليونان مشرفا لاجل الجلوس وصار اذ جلس يرى داخل القاعة من غمارها وهو يحمل جلوس نساء في ذلك بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى وفرض زيد بمن ذلك ويرى بمن جرو من ذلك وعادة الميزابين ورفع الخشبتين فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم

(سئل) فيما إذا أوصت هند من مالها بثلثي مبلغ معلوم من الدراهم لذي بينة شرعية وماتت عن أم وعن ورثة غيرهما بعد ما سلت المبلغ للام لتدفعه لمن دخلت وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها وقبل الرجل الوصية وأجازها كل الورثة ثم ماتت الأم قبل دفع المبلغ زيد عن أخت شقيقة وعن ابن عم عصبية يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركه الامراض لانه لا مخالف عنها الا عن بنتها ولا بد من شرعية تشهد بكونه البنت أو صوته به وقبل ذلك وأجازته كل الورثة فهل تقبل بينته ويمنع ابن العم من المعارضة (الجواب) نعم وفي الاشهاد من القول في الملك الموصى به مائة الموصى به بالقول في المثلح اهـ (سئل) في مغاوير تطاول به فلهه قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع ماله من زباد واره وسلمه ذلك ثم مات بعد عدة أشهر عنه لا تفسير فهل تكون الهبة صحيحة (الجواب) نعم والمغاوير التي لا زباد مرسكه كل يوم فهو كالصحيح كافي الجانية (سئل) فيما إذا مات رجل عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعت البنات أن والهن ملكهن الامتعة في مرض موته ويجوز الابن والزوجة ذلك فهل يجب ادخال الثلث لغير صحيح (الجواب) نعم ولو هب شيئا لورثة في مرضه وأوصى به بشي وأمر بتفسيده قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل كلاهما باطلان فان أجاز بقية الورثة ما قبل وقالوا أجزأنا أمر به الميت تصرف الاجازة في الوصية لانها مأمورة لا في الهبة ولو قاتل الورثة أجزأنا ما قبل الميت تحت الاجازة في الهبة والوصية جميعا خاتمة من الوصايا فصل في مسائل مختلفة اعتناقه ومجانته وهبته ووقفه وضمانه وصيته تعسبر من الثلث تنويز باب العتق في المرض أي حكم هذه التصرفات كحكم الوصية حتى تعسبر من الثلث ومزاجه أصحاب الوصايا الضرب بالحقيقة الوصية لان الوصية استيعاب بعد الموت وهذه التصرفات تنجز في الحال وانما اعتسبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار يحجور عليه في حق الزائد على الثلث واعلم أن كل مرض يرى منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبالبرهتين انه ليس بمرض الموت فلا حق لاحد في ماله من الغنم اذا قال أوصيت أن يوهب فلان سدس دارى بعد موتى كل ذلك وصية

فمأذنا يلزمه وهل على أي سعية أم لا (أجاب) يلزم في السن اثنتان ونصف من الأبل أو مائتان وخسون درهم على عاقلة والله أعلم (سئل) في خيال قال لا خير احاث وضربه بعد ما فسطا عنه فإذا يلزم الضارب (أجاب) يلزمه نصف الدية كما صرح به أصحاب المتن والشر وج الفتاوى وهو من الأبل خسون مفصلة أو عام من بنت شخص أو ثمانية عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن جذعة كذلك هذا من الأبل وأما من الذهب فخمسة دينار ومن النضة خمسة آلاف درهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب أخا خوربان ففأسقط سنالها فمأذنا يلزمه (أجاب) يلزمه في كل من خمس من الأبل أو خمسة مائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان

زوجها أو بناءهما إذا أحب الزوج وجهها على أنها يبيع المذكور (أجاب) يجب له عليه نصف ما في ماله خاصة وقد تقرر أن المقاتل لا يرث من المقتول وأن الواجب بالعدل المحض يبيع في مال المقاتل لا على عاقلة وأندبه المرأة على النصف من ذبه الرجل وأن المبيع على الأب والجدة في أم وألهم يقتل الابن عددا يجب في ثلاث سنين عندنا وقد عرفت الأحكام في هذه المسئلة على وجه الاستقصاء وأنه أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح أو قد عمد فأكسر بعض سنه فماذا يجب عليه (أجاب) إن كان الكسر مستويا يستطاع في مثله القصاص بالمرء القاص من الضارب فيدبر سنه بمقدار سن المضروب وإن لم يكن كذلك فعليه من أرش السن بحسابه (٢٠٩) إن كان نقصا منه فنصف أرش السن وإن

ثلثا فثلث وهكذا وقد تقرر أن في السن نصف عشر الذبه فينظر مقدار ما ذهب من سنه فيجب أرشه بحسابه حدث لم يكن القصاص وأنه أعلم (سئل) في رجل ضرب رأس آخر فذهب بعضا من بصره فماذا يلزمه شرعا (أجاب) صرح في التتارخانية والبرازيه وكثير من الكتب أنه لو ذهب بعض بصره بضره وبخوها فلا قصاص وذلك في حكومة عدل ونقله في التتارخانية عن الفتاوى الصغرى والمسئلة مشهورة وفي كثير من الكتب كدورة وذكر أن في التتارخانية أن ذهاب البصر قبل أن الأطباء تعرفه فقول عدلين منهم مقبول فربما يظهر المقدار الذاهب منه بقول الأطباء فنسول الحكومة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة حقت من امرأة أخرى وانتها عن الشاء القمامة بوضع بصر بالمرأة فانتدب آخرها وضع الناهية في رأسها

لأن الموصى أو يجب الحق للموصى له ليستوفى للمنفعة على حكم ملكه فلا ينتقل إلى وارث الموصى له استحقا ابتداء من مال الموصى بالبراءة وهو غير جائز اهـ ومثله في التتارخانية وغيرهما (سئل) في امرأته لها حصص معلومة في دارهم معلومة أو وصت إلى زوجها أو بغيره ما تصرف في ثمنها في تجهيزها وتكفيتها وما غيرها من جديد لها وإن تصرف قدر ما عولوا في صدقة أو في إسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون لزوجها ما تمتع من زوجها لا غير وقبل الوصي الوصاية وأخذ الوصاية بلغت مال الموصية أو يرد دفع الباقي لزوجها فحل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب الوصايا ولا يراه وقائمه مباشرة إلا بإجازة ورثه منهم تكارا أو يكون المقاتل ميبدا أو مجنونا ولم يكن له وارث سواء كان في الخامسة أي سوى الموصى له المقاتل أو الوارث حتى ولو وصى لزوجته أو له ولم يكن غة وارث آخر تصح الوصية بثلث الخ اهـ إذا ماتت المرأة وتركت زوجها أو وصت بنصف ماله لأجنبي كان لأجنبي نصف ماله ولزوج ثلث المال وسدس المال لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال بالمانعة يبقى ثلثا للمال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال يأخذ الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف ماله لزوجها لم توص بوصية أخرى كان جميع ماله للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية خاتبة في فضل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من الوصايا ومثله في وصايا الولي الخ في الفصل الأول وكذا في الفصل الثالث ونظام تفصيله فيه فتاوى انقرى من الوصايا والمسئلة في الجوهره أيضا (سئل) فيما إذا أوصى زوج يبيع جميع ماله لأجنبي ومات مصرا على ذلك من زوجته لا غير ولم تجز الزوجة الوصية فكيف الحكم (الجواب) الوصية بمثل ما ادعى الثلث غير جائز إذا كان هناك وارث يجوز أن يستحق جميع المال أم إذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فله يجوز أن وصى بما زاد على الثلث لحقت بميراث الزوجة الوصية وترث سدس تركته للموصى له خمسة أسداسها لأنها لا تستحق من الميراث شيئا حتى يخرج ثلث الوصية فإذا خرج الثلث استحق ربع الباقي ما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجميع وأمسله من اثني عشر للموصى له أربعة وهو الثلث في الثلثان ثمانية لزوجته بعها لثان بقى ستة تعود للموصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في الجوهره والنوازل وغيرهما والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان له جاريتان كبير وصغيرة اعققت الكبيرة في بطنه ثم مرض وأعققت الصغيرة في مرضه ثم أوصى له لأكبر بجماعة قرش وبأربعة قيمتها خمسة عشر قرشاً للصغيرة ومات من مرضه المذكور عن زوجته أو شقيق لم يبيح الوصية وخلف دار أقيمتها للمائة قرش وعليدين قدره مائة قرش وفيه الجارية الصغيرة ومائة وخمسون قرشا فكيف الحكم (الجواب) يوفي الدين من كل المال وتعق الصغيرة من ثلث الباقي وتسعى في بقية ثمنها ويقدم عتقها على الوصية حيث قدمها للموصى والله تعالى أعلم وفي مجموع النوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى أو وصى به أنساب وكان الثلث لا يلبثه فإن كان كله فرضا أو كله عطوا يابى بالذي لطق به أولا وإن كان بعضا فرضا وبعضا عطوا عابد بالفرض

شعبة دامة فإذا يلزمه شرعا (أجاب) أولا يلزمه النزع ولا تركا به المعصية وإنما يلزمه حكومة العدل وهي على قول الكرخ المصحح أن ينظر مقدار هذه الشفعة من الموصصة فحجب قدر ذلك من نصف عشر الذبه لأن ما لا نص فيه يراد بالمتنوع عليه وأنه أعلم (سئل) في جماعة يجرون جرحا بقال قاتل منهم ضعفا في حق من شعبة لثلاث جرح أحد فقالوا يتقسم لاحتياج فهرس رجل جرح منهم فمكسرهما فما الحكم فيه (أجاب) الحكم في ذلك عند علمائنا المحققين أن حكومة العدل تقسم على جميع الجرحين ورسطة حصصا لمصاب منه أو ما وجوب حكومة العدل فانص علما ثنائيا في كسر كل عظم حكومة عدل وأما كونها عليهم فلنصهم في مسئلة الأربعة نفر الذين استوفى جرحا

بفرقت عليهم من حفرهم فأت أحدهم ان على الثلاثة ثلاثة أرباع الذي يسقط وبعهاهم بالان الموشم من جنايته وجنايتهم فسقط ما قبل فعله كما صرح به في الخاتمة والولو الجبوة كثر الكتب وان الذي انكسر تركه من ذلك قسمت اليه كذلك فافهم والله تعالى أعلم (باب ما يعتد به الرجل في الطريق) * (سئل) في رجل له اوان سقى هدمه وجدد سجارته ووضع عليه عليه نصيب عليها ما يربى نصب في صدر زقاق غير نافذ فيضربها هل اذا طلب أهل الزقاق أو بعضهم رفع الميازب بيجبر على رفعها أم لا واذا ادعى أنه وضع ذات من أهله لا باحتهم هل لهم الرجوع عن الاية (٣١٠) وتكليفه برفعها أم لا (أجاب) لهم أن يطلبوه برفعها لان الزقاق الغير النافذ مثل الالهة فلهم ذلك سواء أضر أم لا

وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا بدئي بالذي أو جب على نفسه وان كان آخر النطق به تارة ثانية في الفصل الرابع في الوصايا اذا اجمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصي هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وان اجمع الوصايا قدم الفرض أي الاقوى منها وان آخره الموصي وان تساوت الوصايا قوة بان يكون السكك فرائض حق الله تعالى وحق العبد أو واجبات أو فرائض فاذ اضاف الثلث قدمت ما قدم الموصي اذا اظهره ببدأ الالههم وعملوا كل الكفر فراضا الله بدئي بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان مثلا كلوصية والعق و الصدقة بدئي بمبدأ به في ظاهر الرواية وعنه بدئي بالفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في النسخة فتهستفي من الوصايا باختصار ومثله في التنوير وفيه من المتن والشرح (أقول) الراد بقوله والعق عتق عبد غير معين بأن أوصى بأن يعق عنه عبد أو مال أو عتق عبد في مرضه فانه يقدم على البيع ومثله ما لو باع عبدا باقية في مرضه وقد أوصى بهذا الحل في شأني رد المختار عند قول المتن مرواذا اجمع الوصايا الخ نقلت اعلم أن الوصايا ما ان تكون كالهبة تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما ما وان اعتبر التقديم مختص بحقوقه تعالى ليكون صاحب الحق واحدا واما اذا تعدد فلا يستبرأ بتقديم في العباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالأوصى ثلث ماله لانسان ثم لا استمر لان ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو مباحة وماله تعالى فان كان كنه فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والصدقة الفطر أو تطوعات كالحج التطوع والصدقة الفقراء يبدأ بمبدأ به الميت وان اختلفت يبدأ بالفرائض قدمت الموصي وأخرها ثم الواجبات وما جمع في عين حق الله تعالى وبين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها وتجعل كل جهتين من جهات القرب مفردة بالضرر ولا يجعل كلها جهوة واحدة لانه وان كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتقدم كوصايا الاكسين ثم تجمع فيقدم فيها الالههم فالاهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة والصدقة الفطر أو بغيرهم لا يقدم الفرض على حق الاكسين حاجته وان كان الاكسين غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان السكك يبقى حقه تعالى اذا لم يكن غمة مستحق معين هذا لان لم يكن في الوصية عتق منفذ في المرض أو عتق بالموت كالتمديد ولا يحاجها بمتغيرة في المرض فان كان بدئي بها على ما مضى في تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصر في الباقي سائر الوصايا ١٢٤٢ اجمعت الخافها هنا لتوضيح هذا الحل في رجل أوصى بوصايا من المعينين ومنها حقة فرض وكفارة وصلاة وصداقة لغير معينين ثم وقف حصة له من دار على ما مضى من مات وصاف الثلث عن الوصايا فاجتبت بانه يقسم الثلث عليهم فما أصاب المعينين أخذوا ولا لانه حق عبد وما أصاب بغيرهم تقدمه الحج لكونه فرضا ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما أوصى لهم به لكون الوقف صدقة أيضا فيقدم الفقراء لتقديم الموصي لهم كما ذكر في الوولو الجبوة وغيره او كيفية التسمية

وقوعه كثيرا انتاضحه وانتشاره فيتنصر به جاره وذلك لان الزقاق ملاك مشترك بين أهله فلا يجوز التصرف فيه بغير إذن شركه ورضاه وقد ورد الله في اضرار الجار واذا لله والله أعلم (سئل) في رجل على الطريق العلم سابا بغير إذن من السلطان ومنعه القضاء والمواعين طاعة لمرسته نتجها لولا ان يريدناظر المرسته فقدمه فقول تجمع دعواه بذلك ومجابه هدمه أم لا (أجاب) للناظر مطالبته بما يرجع بل لكل واحد من أئاد المسلمين ذلك فضا تفقر على أنه اذا أضربك لاجد ولومين أهل النعمة غير العبد فالصبيان أن يخاضعوه ويقضى عليه بهد كاصح به في جامع الفصولين وامن الفتاوى الديناري ومن قواعدهم الضرر يزال بل مذهب

الامام أبي حنيفة رفعه ويجمع ولولم يضر في التثنية خاتمة كرسج الاسلام وجه الله تعالى في كتاب الصلح اذا اراد الرجل اخذ ثلثه في الطريق
 العام ولا يضر بالعلمة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة ان لكل واحد من اعداء المسلمين حق المنع وهو الطريق ومنه في جامع الفصولين في الفصل
 الخامس والثلاثين وقد علم من كلام شيخ الاسلام في الصلح انه لا يعدل عن كلام الامام لانه جعله الصحيح من مذهبه وهو ولولم يجعله الصحيح فهو
 الصحيح حيث ثبت انه مذهب الذي استقر عليه ان كان هذا فيما لا يضر فكيف فيما يضر وهو بالاتفاق من الجميع والله أعلم (سئل) في رجل
 كان مشركا على مدرسة فقير معلما بغيره من حبس بحيث انه سطا فاق في المدرسة المذكورة (٣١١) وبنى تحاسنها او اناعى سابا أعدته
 على طريق العامة والآن

انه اذا كان الثلث الفاعلا لا اوصى له بدعائه ولا بعمره وعياله والصحيح تحسمائة والكفارة عياله واللفس قراء
 بماتين وقد وقع ادراجهم مائة فسهام الوصايا خمسة عشر تقسم الثلث عليها فيعطي كل يدور وسهمه من
 خمسة عشر سهما من الالف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشا وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر سهما لحقوق
 الله تعالى فيعطي له منه جسمائة للصح لانه فرض ثم يعطي مائة للكفارة لانها واجبة ثم يعطي مائتان للفقراء لان
 الموصى قدّمهم على الوفا يبقى ستة وستون قرشا وثلث قرش وقدّمها واثنتان سحابة وتعالى أعلم
 بالوصايا قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقفا أرض في مرض موته وأوصى بوصايا تقسم الثلث بين الوفا
 وسائر الوصايا اياها صاحب قيمة الوقت فيبقى بقدره وقفا ولا يكون الوقت المنطوق اولى اه ثم سئلت بعد ذلك عن
 رجل أوصى بالف يخرج منها تجهيزه وتكفله والباقي من العمل ميراثا وأوصى بجسمائة له يدو بمثلها
 اعمارة مسجد كذا وبمثلها اعمارة مسجد كذا وأضاهه بمالوك قيمته جسمائة أيضا عتقه مخرا في مرض موته
 وأوصى له بألف وخسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثلاثمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة
 فكيف تقسم فاجبت كافة التجهيز الشرعي من أصل المال فكله استثناه من الالف فيكون الباقي
 من الالف لعمل الميراث سبع مائة وتصبح جهة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث منها
 فنفذ الثلث فقط ثم ول العتق التجزئي المرض مقدم فبدا به أولا فيخرج من الثلث المذكور خسمائة قيمة
 المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على ارباب الوصايا بلا تقسيم لاحد أما في يد المملوك
 فلا نهم معينان وأما المسجونان فكذلك لان المتولي يطالب بوصية مسجوده الخاصة به لعمارة فهو حق له
 مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف لا بد أن يكون صدقة على
 جهة لا تقطع ابتداء وانتهاء وانتهاء فقط وان كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمعتبر انتهائها وانها
 تعينها ابتداء لنفسه أو لا اغنياء لكنه صح لكون آخره صدقة دائمة كما ذكر في محله هذا ما ظهر له حيث كانت
 الوصية للعمارة كالوصية لعين تقدم على الوصية لعمل ميراث وخمسة وثمسة فيقسم الباقي من الثلث على سهام
 الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل منها خمسة وثلثون قرشا لان جهة الوصية أربعة آلاف ومائتين
 وخمسون يخرج منها ولا قيمة المملوك يبقى ثلاثة آلاف وسبع مائة وخمسون وسهامها ما ذكرنا تقسم الباقي
 من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلثمائة كل كرا على خمسة وسبعين سهما يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشا
 فالوصية للميراث كانت سبع مائة وهي أربعة عشر سهما تخصهم الثلث ستمائة وستة عشر ووصية كل
 من يدو المسجون كانت خسمائة فيخص كل واحدة عشرة أسهم وذلك اربع مائة وأربعون ووصية المملوك
 كانت الف وخسمائة وخمسين وهي احدى وثلاثون سهما تخصها الف وثلثمائة واربعون وستون والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان الذمي ثلاثة بنين وله ابن وابن السكك فاقوصى لابن ابنة المذكور بمثل
 نصيب ابن من ابنته المبرورين من ماله ثم هل كان من الجميع وخلف تركته هل نصع الوصية (الجواب) نعم
 ولابن الابن مثل نصيب ابن من ابنته الثلاثة فيكون له الربع والله تعالى أعلم وبمثل نصيب ابنة بنته

والمسئلة الاولى في الكتوز وغيره والثانية في المضمرات وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في بناء متعت بعبث الى السقوط واخرج
 العمارة به انه يحتاج في استانه وتصحيته الى بناء فطر في الطريق العام فهل يسوغ لصاحب البناء احداث مثل ذلك اذا كان ليس
 في احداثه ضرر خصوصا حيث دعت الضرورة والحاجة وله وجب عادة الناس مثل ذلك ونصوصا أيضا كشف المحل من جانب الشرع
 الشريف بحضور المعمارية وأهل الجهة وجماعتين المسلمين واخرجوا بأمرهم بانه ليس في احداث ذلك ضرر أصلا والحوال انهم اذ رعت أيضا
 في بناءها هأزيد من ذرع القطار المار جوده بذلك لخط فحل حيث حوت عادة الناس بذلك ولم يكن في احداثها ضرر يسوغ له ذلك ولا يلتهنه

على طريق العامة والآن
 يطلب ناظر المدرسة فتع
 الطائفت لقد سهاوهم
 الساباط هل يحاسب الى ذلك
 شرعا أم لا (أجاب) نعم
 يجاب الى ذلك والحوال هذه
 اذ لا يجوز تغيير معالم الوقف
 ما وقد اتفقوا على رفع الغالة
 حيث كانت تضر والصلح
 من مذهب أبي حنيفة أنها
 توقع لطاعة اعداء الناس
 ماعدا العبيد والصبيان
 ولولم تضر صرح به في
 التثنية وجامع الفصولين
 وكثير من كتب علمائنا
 والله أعلم (سئل) في رجل
 أخرج حرمه من الطريق
 العامة وفتح به كوفة مشرفة
 على عورتا جاره هل يزرع
 ولا يمنع من زرع الطريق
 الفاصل أم لا (أجاب) نعم
 يزرع الجرح صرنا وسلك
 واحد من أهل الخصومة
 أن يطالبه بزرعه ولا يخص
 بذلك الجار وأما سد الكوة
 فالتقوى على أنها حاجت
 كانت للنظر والموضع موضع
 للقاء تسد بالقرن بين
 الطريق الفاصل وغيره

الى المراض الثعنت وهل لحاطه الدار حرم وبعد ذلك فناءه حتى ان اصحابها بعد ائنه الى جانبها والجالوس في ظلها الى غير ذلك من الانتفاعات
 أم لا (الجواب) قد أكثر علماء زمان نقل هذه المسئلة في كتبهم قال في البازية وان أحدث في طريقه لكل أحد الزرع والمنع أضرم لا وقال
 مجر رحمة الله تعالى اذا لم يضر منع ولا يرفع وقال الثاني رحمه الله تعالى وبه يعتبر اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع اه وفي جامع الفصولين في أول الخامس
 والثلاثين أراد أن يحدث طلبة في الطريق العامة وهي لا تضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل من المسلمين حق
 المنع والطرح اذا كان ذلك بغیر ان الامام (٣١٢) قال مجر رحمة الله تعالى له حق المنع لا الطرح قال أبو يوسف ليس له كلاهما اه ونقلوا

عن الصغار أنه انما التفت
 الى خصوص من خصصوا ولم
 يكن له مثل ما للخاص
 فكونه مثله لا يفت اليه
 اذا أراد حق الضرر عن
 العامة بيد ان يشبهه بالم
 يبدأ بنسبه علم أنه تمنعت
 الحاصل أن تظهر الرواية
 المنع والرفع واعتبر بعض
 المتأخرين في قول الثاني لأنه
 أسمع وأرق مع عدم
 الضرر فقال وبه يعتبر
 واصحاب الدار الانتفاع
 بغنا داره بالقائه بطين
 وتخشى برباها على
 الاطلاق كائن عليه في
 جامع الفصولين وغيره واذا
 كان له ربطا بغير باب
 أولى جالوس في ظلها وقد
 صرح به بعضهم والله أعلم
 (سئل) في احداث كان
 في طريق يضر بالمارء هل
 يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز
 حيث ضرب بالاجاع واذا لم
 يضر يجوز اذا لم يمنع ولكن
 أحد من أهل الخصوصية
 فيما كان أو مسلما متعه
 ورفعه قال في الكثرين
 أخرج الى طريق العامة
 كشفا أو برنابا أو حرسنا
 أو دكا فلكل أحد نزع اه
 يعني مطالبته بنزع الله أعلم * (فصل في الحائط المائل) * (سئل) في حائط مال
 الى الطريق العام أو الخاص فاشهد على ربه من لولاية الأشهاد وهو الجار أو رجل من أحد الناس في العام له بغير صاحبه جميع ما هالك
 تحتهم نفس أموال أم لا (أجاب) نعم بغير ربه ما تعلق به من نفس أو مال ان طالب بغيره مسلم أو ذمی ولم ينقض في مدة يقدر على بغيره حديث
 كان الى الطريق العامة وان كان الى طريق الجار أو الى دار الجار فالطلب الى الجار فاذا طلب ولم ينقض مع تمكنه من جميع ما تلف من مال
 أو نفس له هكذا صرح به فقهاء ههنا متواتر صوابا وتفاوت والله أعلم (سئل) في امر أقبلى السحت حجار انقض بغيره فأصاب حجر منه رجل

في
 الى الطريق العام أو الخاص فاشهد على ربه من لولاية الأشهاد وهو الجار أو رجل من أحد الناس في العام له بغير صاحبه جميع ما هالك
 تحتهم نفس أموال أم لا (أجاب) نعم بغير ربه ما تعلق به من نفس أو مال ان طالب بغيره مسلم أو ذمی ولم ينقض في مدة يقدر على بغيره حديث
 كان الى الطريق العامة وان كان الى طريق الجار أو الى دار الجار فالطلب الى الجار فاذا طلب ولم ينقض مع تمكنه من جميع ما تلف من مال
 أو نفس له هكذا صرح به فقهاء ههنا متواتر صوابا وتفاوت والله أعلم (سئل) في امر أقبلى السحت حجار انقض بغيره فأصاب حجر منه رجل

المرأة ذكرهم هاومات هل يلزم رب الجدار بينهما أم لا (الجواب) لا يلزم رب الجدار بينهما حيث لم يطلب من ربه نفعه قبل الوقوع مسلم أو ذمى والقياس أن لا يضمن وبه قال الشافعي وأحمد مطلقا لأنه لو وجد منه صنعه تعد لا مباشرة ولا مباشرة شرط أو سبب والبناء كان مستقيا في ملكه والملاط وشغل الهواء ليس من فعله فلا يضمن ولو كان مائلا لافا بالذالك يمكن كذلك والاجماع مع تعدد عدم الضمان في غير المائل مطلقا أعلمه * (فصل في الحيطان والعروق وما يتضرر به الجوار) * (سئل) في الجار: يرفع كوة على جاره وفي ذلك الطلوع على عوراته وحريمه أو بناء غرفة أو حائط على جدار مشترك بينهما هل يمنع من ذلك أم لا (أجاب) أما (٣١٣) مسئلة ففتح الكوة ففتحها استحسان وقياس والاستحسان المنع وعليه

والفتوى كإثباته في التتارخانية وشرح القدرى المسمى بالمضمرات عن التهذيب وقال في التتارخانية قبل مسئلة الكوة بقليل (م) والحاصل في هذه المسئلة واجناسها أن القياس كل من تصرف في خاص ملكه لا يمنع في الحكم وإن كان يسودى إلى الحافى الضرر بالغير لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرر تصرفه الغير ضررًا وإنما قيل بالمنع مطلقا به أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اهـ ومثله في فصول العمادى وكثير من الكتب وأما بناء الغرفة أو الحائط على جدار مشترك فالمنع منه متفق عليه قياسا واستحسانا قال في الحاشية جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون ذلك إلا بإذن الشريك أضر الشريك بذلك أم لا يضر اهـ ومثله في كثير من الكتب وفي البرازية جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا

في الأدنى وبعلنى الثالث من الأرذال منه مال الموصى به بالردىء اذ لا منازعة في الأعلى لأن كل واحد من الثوبين لا يحتفل أن يكون هو الأعلى بعينه ولا هو الأدنى بعينه فلا يتعلق حتى ذى الأعلى والأدنى إلا الواحد بخلاف ذى الوسط كما قلنا على هذا قالنا هو أن في عبارة قاضخان قلبا والاصل فقد يتعلق حق به بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق في حال هذا ما طهرى والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم لرجل معين من أهل العلم والصالح لاسقاط صلاته وكفارة عينه ومات وخلف تركه تخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة تبين الرجل ولا يجوز الوصى أن يصر فيها لغيره (الجواب) نعم وفي جامع الفتاوى من كتاب الصوم أوصى بكفارة صلاته لرجل معين لا يجوز الوصى أن يصر فيها لغيره اهـ وذكر مثله في حاشى الزاهدى ثم مر وقال تبين وليس للوصى والقاضى أن يصر فيه لغيره اذ لا رده الله تعالى وهو الصبح ولا يبقى إلا هذا الفساد الزمان وطمع القضاء وغيرهم فيها اهـ ونقله العلافى في شرح التنوير عن القنية قبيل باب الوصى (سئل) في رجل أوصى بشجرة معلومة في بستان له ومات عن وربة وتركه تخرج الوصية من ثلثها وقيل للموصى لهم الوصية برون أخذ الزرع واجتمع أنه يدخل في الوصية تبعا لارضه فهل لا يدخل (الجواب) نعم لا يدخل وفي الزادات لو وهب أرضا فزارعها لارضه ولو أوصى بارض فزارعها لارضه لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذلك لا يدخل في الوقف خلاصته من البيوع في الرابع عشر (سئل) فيما إذا أوصى ذى في مرض موته بثلاثمائة لاصح المسلم ثم هلك عن وربة ذميين وخلف تركه والى ربة يمين وذاك فهل تصح وتنفذ من ثلث ماله (الجواب) نعم وصحة من المسلم للذمى وبالعكس وهو وصية الذمى للمسلم تنو ومن الوصايا (سئل) في رجل أوصى لفلان وفلان الشمين بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله ثم مات عن وربة وتركه تخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ (الجواب) نعم والقبول ليس بشرط في الاتام كما في القهستاني وقال الزبلى وكذا إذا أوصى للعنين يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يل عليه ليقبل عنه أشباهه القول في المالك من القرن الثالث (سئل) في رجل أوصى لاصح معلوم من الدراهم من ماله ومات عنها وعن أولاد كورواث ورجلها زوجا تزوجها ورثت الام الوصية ولم تقبلها وطلبت سدسها من التركة هل تجاب إلى ذلك (الجواب) نعم وتعتبر قبولا لغيره قبول الوصية وردها بعد الموت لان الوصية تعليق مضاف إلى ما بعد الموت فيعتبر قبولا بعد موته (سئل) في مريض مرض الموت أوصى فيه بوصيا لوجوده معلوم بغيره بثلث ماله ومات عن تركه وربة كجرا أجاز الوصية المذكور تسمى بينة شرعية و برون بعد ذلك الرجوع عن الإجازة بدون وجه شرعى فهل ينص لهم ذلك (الجواب) حيث أجازوا ذلك بعدموته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم قاله ببسوط السرخسى في باب الوصية تلوارث لارصية تلوارث الآن يجزها لورثة بعدموته لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية تلوارث إلا أن يجزها لورثة

(٤٠) - (فتاوى حامدية) - (ثاني) آخر أغرف فتبع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم مع الآخر إذا كان في التذم كذلك اهـ ومثلى خلاصة وكثير من الكتب والفقه أنه بطل ذلك بصير مستعلا لملك الغير بغير إذنه فتبع وهذا بما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في رجل له دار ملك وجارها دار وقدره وبينهم جدار شارع عرقه الخاص والعام وصاحب الملك مراد ففتح كوة في ملكه حادثة هل لجاره منع من ذلك أم لصاحب الملك التصرف في ملكه كيف شاء (الجواب) هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة ففتحها لارواية فيها الجار لا يمنع منه لا تصرف في ملكه ولم تلغها غيره به لكن صرح في المضمرة أن شرح القدرى أن الكوة كانت لتظروا الساحد موضع النساء فأنصروا

ظاهر وينبغي من فقهنا للشر والظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحساناً والله أعلم (سئل) في رجل ذبح في بيته كوى اللهاوا
والفئعة مما عليه كل ملكه مقابل كوى جواربه بينهما شارب ودعوا له ما حل من معنمه من ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك ذلك مطلق التصرف
للمالك ومسته فخرج الكوة التي جرى فيها القياس والاحسان ليست هذه التي للفضلاء هو أو عاها في المعدل للظفر والموضع موضع النساء أيضاً
لو ثبت له مقابلته لثبت لا لا تحرمه مثله والمنع من أمه خلاف القياس كما تقر وفي كلامهم فاقس له منعوا لحال هذه والله أعلم (سئل) في سفل فوهة
ساجل صاحب السفلى أن يغشى في سده (٣٤) طاقة أو يدق ويد أو يفعل في ماضير العلوان لا (أجاب) ليس له أن يفعل شيان من ذلك ففي

التون لا يتدوسفل فيه ولا
 يمتد كوة فيها بارضادى
 العواقل فى البحر اشر بعنى
 صاحب الكنز لا يمنع من
 فتح الباب ووضع الجذوع
 وهدم مقبله وفى فتح القدر
 ان تفتح الباب يفتح ان يمنع
 اتفاقا وان وضع سمسارا
 صغيرا او وسليما يجوز اتفاقا
 اه و اشر بالصغير والوسط
 الى عدم جواز وضع سمسار
 كبير والله اعلم (سئل فى
 دار مشتركة بين اثنين هل
 يجوز لاحدهما ادخال
 الاجانب فيها بغير اذن
 الاخر ام لا لخصوص صامع
 صريح النهى (اجاب)
 لا يجوز ولانه تصرف فى ملك
 الغير بغير اذنه وان كان
 مشتركا كادوارهم والله
 اعلم (سئل فى ساحتدار
 مشتركة بين ثلاثة نفر هل
 لاحدهم ان يبنى بها كنفقا
 او ملحطا او مسهلبة او بناء
 يخص به ام لا (اجاب)
 ليس له ذلك اذ ليس لاحد
 الشراكة ان يبنى به ما يباين
 يخص به فى المشتركة اذ
 فيه من الشريك على عاصم

مشتركا ولا عالما بذلك وإنما أنه يفعل ما هو من حق السكتي كدخول وخروج وقعود وضع أمتعة ونحو
ذلك لا لما لا يخبر به من كان على الانتفاع به كبناء مطبخ أو كتيف في المشترك ونحو ذلك مما ذكر في السور الرواية أعلم (سئل) في دار بأعمالها
ببنتها لغيرها كبناء سدابه وفخه بابا آخر في دار ومما ياتبعه رونة فاشترى أحدهم البيت المذكور وهو ملاصق لبنت في الدار يستطرق
إليه من ساحتها ويدفع باب البيت المذكور هل هو ذلك أم لا (أجاب) نعم هو ذلك لأنه المرو من الساحة قطعان أي جهة أراد ومن
المرو في فعله في غير باب كمن جت به عالما فأطاعه ولا يقدر أحد على منعهم كما لا قدره على منعهم من المرو وقوله أعلم (سئل) في دار

مستعمل على دارين احدهما في أسفله والاخرى في أعلاه هل انبى العلماء ان يقول بانه الى جهة المصلحة أم لا (أجاب) بما في قاضخان من أن الصحيح أنه ليس له ذلك وصبارته وجل له دار في سكتة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها باب آخر أسفل من بابها واختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب ونقل في جامع الفصولين أن له مطلقا وعليه الفتوى ونقل في التلخيص استغن الفتاوى العلية أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والفتوى ولكن التوثق على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن الموعول عليه (٢١٥) والله أعلم (سئل) رجل اشترى دارا له ساطلة حادثة على حائطها

وحائط الحار في سكة غير نافذة انهدمت هل له اعادة بناء أم لا (أجاب) ليس له اعادة بناء كما صرح به في جامع الفصولين وسواء كان بناؤها باذن الخزانة أم لا لأنه ان كان باذنه فهو معبر للصائط والمعبر أن يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه فهو غاصب والله أعلم (سئل) في حائط مشترك لا يحصى عليه السقوط أراد أحد الشرركين نقضه لينشئه أقوى مما كان أو لبنى عليه بناء هائل يمنع أم لا (أجاب) نعم يمنع لأنه تصرف في المشترك وهو لا يجوز بغير اذن الشررك والله أعلم (سئل) في مصرة اشخص ولا تخرج حق المسمر على سطحها انهدم جانب منه هل يلزم صاحب المصرة في عمارتها ثم يدمع مالك المصرة أم لا (أجاب) لا يلزم صاحب المصرة في عمارتها ثم يدمع مالك المصرة من سطح المصرة باجماع العلماء اذ ليس له اقامة الحق المردود ولك

لان الوصية تملك مضافا الى ما بعد الموت بنا كان أو دينا كما في شرح التتو والوصية تلزم الوارث لانها من فروع المسئلة ما في المبسوط قال الطالب بلدونه ان حلفت فأنت بريء كأن باطل لان هذا تعليق البراءة بخاطر وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا علمه بالموت لانها لا يجرى فيها حلف ولا يبرأ ويصير من الطالب وعلى هذا تفرع ما في المحانية قال بلدونه ان مت فأنت بريء من الدين لا يبرأ أو يكون وصية من الطالب له ولو قال ان مت بفتح التاء فأنت بريء من ذلك الدين لا يبرأ وهو بخاطرة كقوله ان دخلت الدار فأنت بريء مما لي عليك لا يبرأ ولو قالت المريضة قل وجهها ان مت من مرضي هذا فأنت في حل من مهرى ماتت سكان مهرها عليه اهـ وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا ثم رخصت قول التكتزي بطل الشرط الفساد ولو يصح تعليقه عند قوله والا براء من الدين ومثله في شرح التتو برعلاني آخر كآب الوصية (أقول) والحاصل أن مناط الفرق هو ضم التنازع فقها في مت لا التعليق بان أو اذا وجمعا لفرق أنه اذا ضم التنازع يكون تملك كالمالك على ما بعد موت المالك فيصير له وصية بخلاف فقهاء لأنه لا يمكن أن يكون وصية لان المعلق عليه موت المليون لا الدائن المالك ويستند بكون ابراهيم معلقا والاراء لا يقبل التعليق بخاطر والمراد بخاطر هذا المعدوم المقرب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالزوجه وبجيء الغدا حازرا اجماعا على الاراء بشرط كآب كقوله بلدونه ان كان في عليك دين فقد رأيتك منه فانه يصح كآب كذا برعلاني في آخر كآب الهبة هذا ما ظهر والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وصى رجل بجميع ماله بنفق في مصالح مسجد كآب ما تمنع ترك توريته لم يجز وأذلك تفصح وتنقذ من الثالث (الجواب) نعم أوصى بشئ المحسند لم يجز الوصية لأن بقول الموصي بنفق عليه لانه ليس بأهل التأجيل والوصية تملك ولو كرا لفتحة بمنزلة الوقت على مصالحه وعند مجيئها ولا يملك على الارباب الصرف الى مصالحه تصح كالسلام وبقول محمد أفقي مولانا صاحب البحر مخ من باب الوصية بالخدمة (سئل) في مريض مرض الموت اذا استقرض في مرضه مدراهم معلومة ببقاء الشهود فهل يكون كدين البصة (الجواب) نعم كما صرح بذلك في العمادة في الوصايا (سئل) فيما اذا وصى رجل لجامع معلومين بثلاث ماله ودين وغير فكيف الحكم (الجواب) لهم أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بهذا ذلك أخذوا منه تلك حتى يخرج الدين كله كذا في صور المسائل عن غاية البيان (سئل) في امرأة أوصت لولدها بزوج بدوهند ولا تخونم الثلاثة بجميع ما تملكه ثم ماتت عن ولدها المذكور ونكحت تركته لم يجز اوصيتها لهم فهل تنفذ الوصية للاخوة من الثالث (الجواب) نعم ولو أوصى لوارثه ولا يجزي بحث في حصة الاجنبي وتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا باجر وان لم يجيزوا بطل ولا تعتبر اجازتهم في حصة الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل من تجوز وصيته من لا تجوز (سئل) فيما اذا كان له يداد وأولاد فمرض الموت وصار غالب حاله الضالون وم الفرائض وقام من تكاف ومشفقة فباع داره المذكورة من واحد من أولاده المذكورين بمن آخر قبضه منه في المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار

الوقتية لهما ومن له حق المردول لا يؤخذ بعمارة اجاعا وقد صرح علماء بانه لو انهدم السفل فأنه لم يملك على صاحب العمارة وله اذن صاحب السفل سفله أن يعمد عمارة كما كان وليس عليه شيء مما انفق صاحب السفل على سفله بل اذا امتنع صاحب السفل من بناء سفله ان يبنيه ليتوصل الى حقه ويمنعه حتى يدفع اليه فيجب بناءه للعمارة بطلت لانه مضطر الى بناءه لا لوصول الى حقه الا به ولو بنى بآذن القاضي يرجع على صاحب السفل بما أنفق بالعمارة بل لا بد من اذن القاضي كآب بطلت لولا يتوجه الذي استحسنه المتأخرون وفي قسمه الوالو الجيتو به بقى والله أعلم (سئل) في سفل عليه علولا هل هذا العلوي على سطح لصاحب السفل انهدم جانب من المرفق فادعى به على رب

العاو أياه أحدث حوضاً شجرية في الحوض قائمته بسبب ذلك وذوالعاو يسكن حردو ثم يهاو بدعى قدمه ما هل القول في ذلك قول صاحب السفل
يبيته أم قول صاحب العاوي بيته (أجاب) القول قول صاحب العاوي يمينه وان كان الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته لكون صاحب السفل
بدعى الضمان وصاحب العاوي يسكن والاصل عدم الضمان وراعاة التمسك من الاشتغال بحق الغير فعرض الاصل السابق أصل أقوى منه
وأنته أعلم (سئل) فقد كان جاري في وقف مسجد جامع لها استغرق في قديم في أرض موقوفه على جهة أخرى يريد التمسك عليها منع الاستطراق
المذكور هل ذلك أم يني القدم على (٢١٦) قدمه (أجاب) يني القدم على قدمه الا الاصل بقاء ما كان على ما كان فلقبة الظن

بالسلين بأنه موضوع
 بوجه سرى والله أعلم
 (مثل) في ميزاب الدار
 اشتغل صاحب مع صاحب
 الزرما لحكم السرى
 (أجاب) بما في جامع
 الفصولين أن اختلاف حال
 الجربان أن القول لصاحب
 الميزاب والأفلادين بينة
 وقال بعضهم ترك أولهما
 وحده القدم أن لا تقطع
 إقراره وراءه الوقت كفى
 كان فيعمل أقصى الوقت
 الذي يحفظه الناس حد
 القديم قال (مثل) هذا في
 غاية الحسن كذا في الفتاوى
 الصغرى اه والله أعلم
 (مثل) في سطح بيت سفلى
 هو مرساة الدار علوية
 ذوا السفل يطالب صاحب
 الدار بتأمينه لدمع وكف
 الماهنة في زمن الشتاء
 يخشا أن يبل ليس بمثل فحول
 طينته عليه إلى سطح سفل
 السفل أمر عليها حتى إذا
 تلف بين السطح بواسطة
 انتفاخه ما يكون أنما
 أم لا (أجاب) لا يجوز واحد
 منهما حل ذلك أما صاحب
 العلو فلكونه لدمع بحال

غير صحيح إلا بما حقه الورثة (الجواب) البيع في مرض الموت لأبواب زعنبد أبي حنيفة لا
برضا الورثة وإن كان يمثل الممتنع في الخلاصة عن الزيادة نفس البيع من الوارث لا يصح من غير إجازة
الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهما يجوز ولكن إذا كان في ميتين أو أحباة ينصير الوارث
المشتري بين الفسخ والتعلم فيما نسل قلت المحابة أو كثرت كالحق للعمادة وأما إقرار المريض في مرض
الموت للوارث ولو قبض دينه من ثمن أو غيره فباطل الآن تصدقه الورثة كما هو مصرح به في المعتربات
ومثله في التنازحية وثاقه سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيما إذا وصى زيد بدار يملكه إلى أم ولده ببلغ
معطوهم من الدراهم ثم مات عنهما ومن ورثة وتركتهن ج الوصية من ثلثها وقيل الموصى لهذا لا يفسل
تكون الوصية مازورة صحيحة (الجواب) نعم وصحت لمالك نفسه وأولاده وأأم ولده استحقاقا لا لمالك
وأراده شرع التتو بعلافة من كمال الوصايا وماله في الدار ونقلا عن الخاتمة الوصية لغیر الوارث صححة وفي
شرح الدرر الساجدة للسيد الشريف والمنع من الإرث أربعة الأول الرق وأمرأى كاملا كان كلقن أو
ناقصا كالمكاتب والمدبر وأمر الولد وتعلم بتحقيقه فيه (أقول) وهذا بخلاف الإقرار بالدين فان الإقرار في
مرض الموت إن كان لوارث فهو في حكم الوصية وإن كان لأجنبي نفذ من كل ماله على ما مضى بتحقيقه في كتاب
الإقرار وأما ما يصح إقراره لأم ولده لانهما ليست أهلا للمالك في وقت الإقرار بسبب وقفا أمال الوصية فهي
تغلبت مضاف إلى ما بعد الموت وهي بعد الموت من أهل المالك وقد كتب المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى
الطراز ليس ما صورته سئل في شخص أقر في وصيته التي في مرض موته المستوليه التي لم ينزع عقها عما علم من
في ذمته ثم مات فهل الإقرار للمستوليه صحيح أم لا الجواب الإقرار المأذون كغير صحيح والله تعالى أعلم وأجاب
شيخ الإسلام الحنبلي على نسخة ثانية ليس صحيحا والله تعالى أعلم بالصواب وروعت نسخة ثالثة من هذا
السؤال لشيخ الإسلام المال فاجاب حكم المستوليه في عدم المالك حكم الرقيقة والإقرار لا يصح والله تعالى
أعلم وكتب العلامة الشهاب على نسخة رابعة الإقرار المأذون كولا لعدم أهلية المقر له للاختصاص فتاوى
الطراز ليس من مسائل الإقرار بجمع العلامة الشهابي (سئل) في مرض من مرض الموت باع قبا من أخته حصة
معاوية من دار وكرم وأرض بنين معلوم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع وهو ما ألفن الزبور وأوصى
لزوجته ببقية الدار والكرم والأرض ومات من مرضه ما ذكره بوز بعد ثلاثة أيام عن زوجته المأذون بوزة وعن
ابن عمه بصلة بجز الوصية المأذون بوزة لا للمأذون ولا لله فقيل نفذ المحابة والله من الثلث والوصية مازورة
غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا وصى زيد بدار يملكه ثلث ماله ثم مات عن تركته لا أيضا ماله في
يد رجل فأخذت الجماعة أن المال للموتى فأنكر الرجل ذلك قالنا ليس عندي من مال الميت شيء وتركه
الجماعة أنبات مدعاهم في وجه ما بينة الشرع فهل يسوغ لهم ذلك (الجواب) نعم والمودع والغائب
والمعدون لا يكونون خصما للموصى له إذا كان الذي قبله له المال مقر بأن المال للميت والخصم في ذلك
وأراده أو وصفا قال الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما وإذا جعله

إذا سطى ملك صاحب السفن والعاصبا العوسكنه والانتفاعه ولا ليجبر الإنسان على اصلاح ملك غيره ولا لو أجبر انما يجبر القاضي
لحقه لا فوق ذى السفن فلا وجه له الاول وهو ظاهر ولا وجه له الثاني لعدم وجهه وهو التحدى اذ ترى أن السفن لو انتمد ليجبر واحد
منهم على بنائه لمقتلنا وانما يقال لذي العاويص كل طرف بقى الى حقل سوى اذ تبني السفن بنفسك ان شئت وتجب عن صاحبه الى ان يؤدى
قيمة البناء هذاعم فوات الحق فكيف عزم عدم قوته في معصتنا اذ عدم التطمين لا يوفى الحق بالقيمة وانما لو جب نقصاناً وما صاحب
السفن فلما روجاه فاطمة من أن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه كان شاه طه قد وقع ضرره وكف المانع نفسه وان شاء تحمل ضرره

كسبت لاحق لاحد في حاله ومساثلها هذه ليست مسألة المنع عن التصرف التي ذكرها في المغنبة وقامع الفصولين وغيرهما يقال اجتمع مانع ومقتض وانما هي مسألة اصلاح الملك المتعلق به حق الغير وامانته الطين فان كان بالتعدي من ذي العاقله فممن وان لم يكن كذلك بل كان بالشيء المأذون فيه شرعا او غير رولا يام واليالي وجعل الشجب والهوا وتحوها فلا ضمان عليه ولا لخاله هذا والله أعلم (سئل) في دار غير في ملكه يدوتجهاها دار لكره يفضل بينهما دواب سالك هناك يريد ان يجعل سفلا داره فزنا لخير والجزو بينه له بيت نارو ويجعل باعلامه ملغفا لداره لكن بكرها اعانه من ذلك ويتعمل عليه بسبب الضمان فهل له ذلك أم لا وريد (٣١٧) التصرف في ملكه كيف شاء (أجاب) نعم

له ذلك في ظاهر الرواية سواء قصره بجاهه أم لا وسواء كان الضرر بينا أم لا واستحسن غالب المشايخ من المتأخرين منع الضرر البين وفي الخائفة دار فيها صاحبة بنين رجلين اقتسمها فصارا الساحة لاحدهما والبناء لآخر وأد صاحب الساحة ان يجعل الساحة بينهما ويسد بها الرمح والشعس على صاحب البناء في ظاهر الرواية ذلك وليس لصاحب البناء حق المنع وقال نصير وجه الله تعالى له ان يمنع والفتوى على ظاهر الرواية وعلى هذا لو أراد ان يبنى في الساحة اصطبلا أو تنورا أو حماما كان له ذلك اه والمسئلة شهيرة في كتب الفتاوى والشروح وقد علمت هذه العبارة المختصرة الحكم والتفصيل وموضع الخلاف وما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في امرأة لها طابون في دارها تر يدحاها ثمنها هتفهل لها ذلك أم لا (أجاب) للمالك أن

القاضي خصما بقضيه بلث ما في يد المدعي عليه عادية من أوائل الفصل الثالث فبين يعصم خصما لغيره ومثله في الفصولين وقال في الظاهر من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل على رجل ألف درهم أو كانت في يد الغاصب فاقعة أو استودعه ألف درهم وهي فاقعة يعينها في المدوع فاقم رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى به هذا القبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه يقول لا أدري أمان فلان أو لم يمت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضروا وث أو وصى هذا الذي ذكرنا إذا كان الذي قبله المال مقرا بالمال فان قال من في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شي صار خصما للمدعي وصار رجل ادعى عني في رجل انه اشتراه من فلان الغائب وصاحبه يقول هو في فانه ينتصب خصما للمدعي وإذا جعله القاضي خصما في هذا الوجه بقضى بلث ما في يد المدعي عليه وقد ذكرنا أن الموصى له لا ينتصب خصما للغير يمكن اذا كان الموصى له موصى به بالثلث لا غير فان كان موصى به بجزء اقل من الثلث بان لم يكن تغاوت فالوصى له خصم للغير في هذه الحالة قصير الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاحتقاق لما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغير في فكذلك الموصى له بجزء اقل من الثلث اه

باب الموصى

(سئل) فيما اذا كان لصغير من مال تحت يدهم مختلف عن والدهما وكان الاب مبذرا متلفعا لما فهمال للقاضي أن ينصب وليا يترع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (الجواب) نعم وفي الرواية الجيدة والخلصة لو كان الاب مبذرا متلفعا مال ابنة الصغرى القاضي ينصب وصيا يترع مال الابن عن يده ويحفظه أدب الارصام من فصل النصب (سئل) فيما اذا مرض بمرض الموت وأقام عروا وصامنا بعده على أولاده القاصرين وأوصى ببلغ معين من الدراهم من ماله بصرفه الموصى في تجهيزه بدوتكفيه وفي مبران صهيها مانز بدوت خلف تركت قصر المبرات من ثلثها وقبل عمر والوصية وأنفذ الوصايا الموزورة على وفق ما أوصى به بدتم بلغ أولاد بدرشيد بنو وكانوا الموصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفعه لاربابها بالبينة فهل يصدق الموصى بيمينه ولا يكاف الى اثبات البينة (الجواب) نعم وفي فتاوى العتاي الاصل فيه أن الموصى يصدق فيما سطر عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الموصى متى أقر بتصرف في مال الصغير بعد بلوغه والصغير مشترك بنظر فان كان تصرفا هو مسطر على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق فيه ويقبل قوله بيمينه ان كان تصرفا لم يكن هو مسطر عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون البينة فان قال انفق عتلك مالك في صغيرك والنفقة نفقة مثله في المدة وأنكر الصغير صدق الموصى بيمينه لانه مسطر على الاتفاق بنفقة المثل شرعا لمالو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا عليه بكثير لا يصدق في النفل لانه ليس بمسطر عليه شرعا لانه اسرف فلا يصدق بيمينه ادب الارصام من فصل الانفاق ومثله في أحكام الصغار من مسائل الوصايا (سئل) في وصي يختار على قاصر من أنفق من ماله عليهم مدة معلومة ولم يعامل الموصى على المال حتى بلغ القاصرون ورشيدن قاموا الآن بطلبون ويحالمهم في المدة الموزورة فهل لا يلزم الموصى

يتصرف في ملكه بما شاء ولو أضر بغيره فكيف مع الضرر الذي يتحمله الجيران وهو الضمان الكائن من الطابون فالمنع عنهم ممنوع قاسا واستحسانا فكتبت من الجيران له يصفون حتى يحميهم به مبتلون والله أعلم (سئل) في امرأه أوقعت على حائض حائضا باوركت عليه دالية بغير انشائها تؤمر برفعها عنها وتجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم تؤمر برفع انشائها وادلتها عن حائضها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه والله أعلم (سئل) في جماعة يتركون على ظهر عتار جاري في الوقت على جهة البر للترغيب راعين قدمه فبين بعضهم عليه بناء عا داهل بؤمر برفعهم عن الوقت أم لا وهل على تقديره قديم أو لم يأن حق المرو على ظهره يباح لهم البناء عليه أم لا يهدم البناء الذي أحدثه بعضهم وإذا

هدم هل تزن أمراً مثل مدوضع البناء أم لا (أجاب) إذا لم يثبت لهم حق المرو وعتون شرعاً عنه وإنه إذا ثبت لهم حق المرو ولا عتون عنه ومع ذلك ليس له حق المرو والبناء في الممر بأجر العلاء وما صرح به علماء أن صاحب العلاء ليس له أحداث بناء على العلاء أو دحا هو عليه في السابق وإن أحدث رفع ومن المصريح به أن منافع الوقف مضمونة فتزن الإحراق في ذلك المدوضع والله أعلم (سئل) في علو أحد حيطانه على سفلى الجار يدا الجار هدمه هل ذلك وبجبهه القاضي إليه أم لا (أجاب) إذا ثبت حدوده وضعه بغير حق فإصاحب السفلى هدمه وبجبهه القاضي بذلك أنه تصرف (٣١٨) في ملك الغير فلا غير أن الله عن ملكه شرعاً وإن لم يثبت ذلك بالبينه لا يهدم في مثل ذلك

فرقوا بين الثبوت بالسند والثبوت بالبينه والثبوت بالمصادقة والاتفاق فقالوا في الثبوت بالبينه يهدم لأنها كاسها مبنية وهو حجة قوية ومتعدية تصلى للدفع والرفع وفي الثبوت بمجرد السند لا يهدم قولاً واحداً إلا بحجة بظاهر الحال فقط فصلحت للدفع لا للرفع وفي الثبوت بالاتفاق والتصادق قولان ورجم عدم الهدم فقد ظهرت المسئلة بتفصيلها والله سبحانه وتعالى أعلم

باب حناية الهبة والخناية عليها

(سئل) في رجل حج به فرسه فالتف انسان حال جوحه وعدم قدرته على منعه هل يضمن أم لا وإذا اختلف مع الأولياء فادعى الجرح والعجز عن المنع وأنكروا ذلك يكون القول قولهم أم قوله (أجاب) إذا ثبت عجزه عن المنع يهدر قال في منع الغير وقد أجب عنها مولانا شيخ الاسلام أبو السعد العمادى مفتي الديار الرومية بأنه إذا تيقن عجزه عن منعها حتى أغلقت

شئ من الرجح بلاراجحة شرعية وهل يقبل قول الوصى في قدر الاتفاق في المداة الزبورة حيث ادعى حقيقة المثل في مدته فتعتمله ولا يكتذبه الظاهر (الجواب) حيث لم يعامل الوصى المزبور على المال المذكور بطريق شرعى فلا يلزم به لانه ربما كآفتي بذلك الشيخ محمد بن عبد الله الترمذى وغيره وفي مجمع الشتاوى من باب تصرف الوصى والاب والقاضى قلت ولم يجر الوصى بمال الصبي فهل يجبر على التجاراة والتصرف قال لا اه و يقبل قول الوصى يمينه في قدر الاتفاق حيث كان نفقة المثل في مدته فتعتمله ولا يكتذبه الظاهر كما صرح بذلك علماء أئمة ارحمهم الله تعالى كآفى بروع أدب الاوصياء ودعوى الاشياء وفي فتاوى العلامة ابن نجيم من أول كتاب الوصايا سئل في الوصى إذا أنفق على الثيم من ماله بلا تقدر من الحاكم هل ذلك وبصدق يمينه أجب نعم له ذلك وبصدق يمينه فيما صدقه الظاهر اه (سئل) فيما إذا فرض القاضي لا يتم في حجرهم الوصى المنحاز تعاضبهم في كل يوم قدر ما علموا وأذن لها في صرف ذلك عليهم في الوارزهم الضرورة من ربيع ما لهم المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وأنفقت عليهم من أصل ما لهم قدر ما إذا العدم كناية المفروض لهم نفقة المثل في مدته فتعتمله والظاهر لا يكتذبه في ذلك فهل يقبل قولها بيمينها في ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم وقد أفتى بذلك أيضاً العلامة الشيخ خبير الدين كاهنم كور في فتاوى ما من أثناء الوصايا وأما بتفعل المسئلة يعينها في الحاوى الزاهد رضى الله عنه كتب معتدة (سئل) فيما إذا دفع الوصى مال اليتيم له بعد ما وصى وشده وصفت مدته والأب ينكر الدفع والوصى يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع يمينه (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرة من الوصايا ما صرح به في السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في وصى مختاراً على ابنها القاصر صرفت في أشياء متعلقة باليتيم بمبلغ معلوم من المراهم من مال القاصر دون مال نفسه بما فيه الخطأ المصلحة مصرف المثل ولا يكتذبه الظاهر فيه ثم مات القاصر عنها وعن ورثة غيرهما يردون تغريماً ذلك من مالها فهل تصدق في ذلك يمينها ولا يلزمها ذلك من مالها (الجواب) نعم قال في المنع قبيل كتاب الخنثى نقلاً عن الخانية ما نصه مود كرضاً باطان كل شئ كان مساطع عليه فإنه يصدق فيه وما خلا اه وتعام ذلك تقديم في هذا الباب (سئل) فيما إذا كان لصغير تحت يد أبيه فأنفقة عليه نفقة المثل في مدته فتعتمله والظاهر لا يكتذبه فيه فهل يصدق في ذلك يمينه (الجواب) نعم فلا دعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياءه أو الاتفاق عليه ونفقة المثل في مدته صدق يمينه أدب الاوصياء من فصل البيع (سئل) في موقوفه وصى شرعى وللموقوف مال فوكل الوصى المزبور رجلاً في الاتفاق على العتوم من ماله في كسونه اللازمة للضرورة وبصرف على ذلك مصرف المثل في مدته فتعتمله والظاهر لا يكتذبه فيه فهل يقبل قول الوكيل في ذلك يمينه (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ اسمعيل من الو كالة لان الوصى تلك أن وكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور الدين كآفى أدب الاوصياء والآنقروى والموقوف مائة النصبي كآفى الآنقروى وفي العجز من شئ القضاء نائب الناظر كهور في قبول قوله اه والوصى كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستسقى كل منهما من الآخر كما صرحوا به والله سبحانه

انساناً فدهمدر اه والمسئلة في فصول العمادية وجامع الفضولين وغيرهما والمسئلة قد وقع في نقلاها الاكثر وأصلها عن أبي الفضل الكرمي والوجه فيها أن الراكب عندا الغلبة انقطع سبيبه فالتفت بالنفقة والحال هذه وقد علم من عبارة شيخ الاسلام المفتي أن القول قول الأولياء يمينهم وان البينة على مدعى العجز عن المنع لا تحقق سبب الضمان والشك في منافع فهم ينكرون المنافي وهو يدعيه والاصل عدمه ولذلك قلت إذا ثبت عجزه عن المنع وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امرأه تطلب من رجل فرسه لتر كبه فخرل عنه وارتكبا فخرجها ولم تستد على منعه حتى قبل رجلا هل تعين المرأة أو صاحب الفرس أو لا يضمن واحده منهما (أجاب) لا يضمن واحده منهما

والحال هذه اذا تحقق جرحه اما اذا لم يتحقق بان لم تقم بشتى ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة على صاحب الفرس والقول قول اولياء القاتل في انكار الجرح بينهما والله اعلم (سئل) في رجل مر من طريق راكبا فمهر الفرس الى حمله فمهر من خلفه لم يكن منه معه فوطي رجل فمهر من رجليه ومات بسببه فهل يضمن دينه الى كسبه أم فاشرا لجلده أم يؤخذ المهر به أم لا يلزم واحد المأذكر (كرا) (اجاب) لا ضمان على فارس الجلد ولا على الراكب ولا يؤخذ المهر به اما الفارس فلما كان انتارا خائفا وضع شاعلي الطريق فخرقت منه دابة فقتلت رجلا فمات على الواقع اذا لم يصب ذلك الشيء واما الراكب فليأخذ به أو السعد العادي متى الرمي (٣١٩) انه اذا تحقق جرح الراكب كسب من عاقلة الدابة الموكب به حتى تأتلف انسانا

فدنه هدر واما عدم أخذ المهر فاعدم قائل به من اعتنا فان احدا من عاينا لم يقبل علمهم في مدة كذا مبلغا مع ائوامان اراهم من المهر والظاهر يكذبها في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) حيث كان الظاهر بكذبها في ذلك فلا يقبل قولها في ان اقامت بقتل على ذلك كافي لتخص الخلط وان زاد بسبب اصدق وعلمه اليقين ان اتموه كافي خيانة الاكل وفي تخصيص الخلط ونفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتبذير وفي أحكام الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع عينه الآن يدعي أمرا بكذبه الظاهر فيثبت قول الامانة وتظهر الحسنة فلا يصدق اه كذا في حاشية بيري (أقول) ينبغي ان تعلم ان نفقة المثل تختلف بقلة المال وكثرته ولذا قال في النسخة ينبغي للوصي ان لا يسبق على التصغير في التفتيل لوسع عليه بلا اسراف وذلك يتفاوت بقلة المال وكثرته فينظر الى ماله وينفق بحسب حاله اه ثم اذا ادعى الزاد على نفقة المثل انما لا يصدق اذ لم يفسد دعواه بتفسير مجمل كقوله اشترت ماعا ففسد ثم اشترت ثانيا وانما لا يصدق بيمنه لانه أمين كافي أدب الاوصياء عن شرح الاصل الشيخ الامام (سئل) فيما اذا احتج البيت لنفقة الضرورة به مال غائب فصرف وصيه المقتار عليه لنفقة من مال نفسه مبلغا من الدراهم ليرجع في مال البيت بنفقة ذلك اذا احضر وأشهد على ذلك بيمنة شرعية ثم حضر مال البيت ويرد وصيه الرجوع في المال المذكور بنفقة ماصرفه بنفقة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ للوصي ذلك (الجواب) نعم وصي أنفق من ماله والحال ان مال البيت غائب فهو أي الوصي كالأب متطوع الآن يشهد أنه قرض عليه وأنه رجع عليه فهو من باب الوكالة بالقبض والقبض (سئل) فيما اذا كانت هند وصية شرعية على ابنها الصغير البيت وأنفقت عليه من مال نفسها مبلغا من الدراهم فيلزمه الضرورة به لعدم مال حاصل له ليرجع بنفقة ما أنفقت عليه عند حصوله وأشهد ببينته ذلك ثم حصل له مال الارث ويرد الام الرجوع في ماله بما أنفقت عليه فهل يسوغ له هذا ذلك (الجواب) نعم وفي الأحكام انفق الوصي على الصبي من مال نفسه رجع به في مال الصبي وأيضا فوافي أدب الاوصياء للصدر الشهيد ادى الوصي أقيم الوفاء الاتفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك الا بالاشارة لانه ما دعيان لانفسهما بما نافلا يستحقان عجز والدعوى أدب الاوصياء من فصل الاتفاق فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر عبارات أفعالهم بشرط ذلك والمدا على عدم حصول مال البيت الا ثلاثا تعطل أموره ونفق كالة التزويعن الفضولين والمال غائب عنه غير حاصل الآن فتأمل ذلك (أقول) رأيت هنا على هاشم الاصل بخط شيخ مشايخنا الساتقي ما نصه قوله يسوغ له هذا ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولين يرى لوليته وبأولع ما أو شهد أنه رجع فله أن يرجع لوله مال والا لوجوبه علىه ولهذا أمر بالتأمل في آخر الجواب اه مارأيت لكن التعليل بقيد الفرق بين الاب

أرض التكرار وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والله اعلم (سئل) في صغير جعل على فرس في المرمى فامرعت في العدو وعثر وانكسرت وقبها وماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا (اجاب) نعم يضمن كالبالغ والله اعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه وجل قبلته وربه بين الخيل فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما ألقه بعد التقدم المذكور أم لا (اجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليد فيه في الحاروي الزاهدي برهان الدين صاحب المحيط بطل كساعلى طريق وأشهد عليه بالقتل فلم يثقل حتى نطع صيدا كسر شيته يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقل عن السراجية سئل برهان الدين عن غدره فوطح سبيده الى المرمى فمهر من غير وقت قالوا ان أشهد

أرض التكرار وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والله اعلم (سئل) في صغير جعل على فرس في المرمى فامرعت في العدو وعثر وانكسرت وقبها وماتت بسبب ذلك هل يضمن أم لا (اجاب) نعم يضمن كالبالغ والله اعلم (سئل) في رجل له حصان اعتاد الكدم فتقدم الى صاحبه وجل قبلته وربه بين الخيل فكدم حصان رجل فقتله هل يضمن صاحبه ما ألقه بعد التقدم المذكور أم لا (اجاب) نعم يضمن حيث تقدم اليد فيه في الحاروي الزاهدي برهان الدين صاحب المحيط بطل كساعلى طريق وأشهد عليه بالقتل فلم يثقل حتى نطع صيدا كسر شيته يضمن وفي شرح تنوير الابصار نقل عن السراجية سئل برهان الدين عن غدره فوطح سبيده الى المرمى فمهر من غير وقت قالوا ان أشهد

عليه يضمن والا فلا في البراءة في المسئلة فلعلم الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال اه وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحالط المائل اذا حصل التقدم الى صاحبه فمواثقه اعلم (سئل) في كسب عقور رجل عسر جلا فقتله بعد التقدم الى صاحبه ومطالبته بغيره فرفع اذ اعان أهل القرية فلم يفعل يضمن صاحبه بديه الرجل أم لا (أجاب) يضمن صاحبه البديه كصهر حوايه في عامة الكتب ويضمنها العاقلة وهو كالحكمه كالحالط المائل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ثور فطوح تقدم اليه أهل قرية وشهدوا بخله فطوح جلا فكسر يده وعطاه عن عمله (٣٢٠) فماذا يجب على صاحبه (أجاب) الحكم في كسر كل عضو حكومه عدل وهي أن يقوم المكسور بعد بلا هذا الأمر

والوصي لان نفقة الوالد الصغير الفقير واجبة على أبيه فلماذا لا يرجع اذا لم يكن له مال ورجع اذا كان له مال أم الوصي فلا يجب عليه نفقة الوالد لم يكن رجلا يحرمه فعدم رجوع الاب في هذه الحالة المذكورة لا يدل على عدم رجوع الوصي مطلقا أي ولو كان أجنبيا الآن يقال ان النظر بالنسبة الى خصوص ما وقع في السؤال لان الوصي في نفسه الام وهي بمنزلة الاب في وجوب نفقة الاصغر عليها وأما لو كان الوصي أجنبيا فلا رد لما ذكرنا من وجبه الفرق ويدل عليه انه في جامع الفصولين ذكر عقب عبارته المذكورة فانه صرح ولو قننا أو شيئا لا يلزم رجوع وان لم يكن له مال أو شهدوا لا اه أي ولو شري الاب لولده عبدا أو شيئا آخر مما لا يلزمه ان يشتر به لولده رجوع وان لم يكن للولد مال لكن يرجع لو شهد انه اشتري له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه أو فنيما بعد ثلثه من المال يارب أو نحوه وان لم يشهد فلا رجوع فهذا ارشدك الى أن رجوع الاب هناك عند الاشهاد لم يثبت ذلك ليس واجب على الاب فقد صار بمنزلة الوصي الاجنبي في هذه الصور وتختلف ما اذا كان ذلك من جنس النفقة الواجبة على الاب فان الاب لا يرجع وان شهد لوجوب ذلك عليه الا اذا كان للوالد مال فيرجع لعدم وجوبه عليه والوصي لا يجب عليه شيء من ذلك أصلا فيرجع مطلقا أي سواء كان من جنس النفقة كالكسور والاعمال أو من غيره كالعباد والحيوانات فهذا مؤيد لما سألته المؤلف رحمه الله تعالى لكن ذكر في جامع الفصولين أيضا مانه ولو اتفق وصي القاضى مال اليتيم على اليتيم ثم استقرض وأتفق عليه لا يطالبه بعد بلوغه كذا الاب لا استقرض وأتفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه اه وكتب الخبير الريلي في حاشيته عليه أن الظاهر أن وصي الميت كذلك لانه في الاشهاد ذكر أن وصي القاضى كوصي الميت في مسائل وليست هذه منها اه وهذا صريح في أن كلا من الاب والوصي ليس له الرجوع فيما ينفقه على الوالد الذي لا مال له وهو دليل على أن التقيد بالغبية في قوف لهم وله مال غائب يرجع شرط صحة الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر بالاولى بخلاف ما اذا لم يكن له مال أصلا ولعل في المسئلة قولين والافقيين الكلام من مناقضة ظاهره فيبني الاتفاق على ما من أنه يرجع وان لم يكن له مال لا نوع علم الوصي انه لا رجوع له يتبع من الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد ولا كنه بالانفقة وفي ذلك حرج عظيم ومنع من الاحسان الى هذا الولد العاخر والآخر مدفوع بالنص وعلى ذلك مداومة احكام الشرع والله تعالى اعلم ثم اعلم أن ما مر من اشترط الاشهاد للرجوع فيه قولان ونقل كلام القولين في أدب الاوصياء عن عدة كتب حتى في النجاشية من ذكر أن الاشهاد شرط ومرقة كراهه غير شرط وذكر في المنتقى بالنون ان عدم الرجوع بلاشهاد استحسن وذكر في العتابة انه تكفيه النية فيما بينه وبين الله تعالى فأعادان القول بالاشترط انهما هو في القضاء للامانة وقد اختلفت المسئلة في ذلك المختار من ذكر مانه قلت فقد تحجران في المسئلة قولين عدم الرجوع بلاشهاد في كل من الاب والوصي والثاني اشترط الاشهاد في الاب فقط ومثله الام الوصي على أولاده والوصي على النبال من شفقة الوالد في الاتفاق على الاولاد والبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت أن القول الاول استحسن والثاني قياس ومقتضاء

سألتها أو فاشأ والله اعلم (سئل) في دابة كدم تدابة في المري هل تكفي بذكرها هل يضمن الراعي أمرب الدابة ترجع أم لا ولا (أجاب) لا ولا أمال الراعي فلعلم بغيره وأما رب الدابة فلا ن حكمها الجماعه وان كانت في تدبيره والله اعلم (سئل) في رجل عقر بقرة آخر فالحكم الشرعي (أجاب) ان كانت عاتمت من العقر ضمن جميع قيمتها وان استحياتم أو ذبحها مال الكهالسان ما حيانتها ضمن قيمتها عقرها بما عدا اللحم والقول قوله ان انكر ذبحها من الاصل وفي قيمة اللحم ان اختلفا في قيمته فلتقرر العتبات على القاطع القطعي ضمن القيمة فافهم والله اعلم (سئل) في رجلين ليكل بغير بيلهما في موضع لهما ولاية الربط فيه ففيس أحدهما الإبل فخرعها فاشأ فبما مال العاض

فهل يضمن قيمته أم لا وإذا تأتمم يضمن هل يضمنه سلباً أو معضوضاً (الجواب) يضمن قيمته معضوضاً فذل البعير هدر وفعل مالك كمعتبر والله أعلم
(سئل) في فرسان يلبعون ضرب واحد منهم آخر عفى يده فأصاب ضربته فسرقة فخرها وجعلها في الحرم بها لوركت الكل والشرب
هل إذا ماتت يلزم من ماله ضار بها أم لا (الجواب) هذا السؤال فيه تفصيل أن أنكر الضارب هلاً كما يجب خبرته وأقام به ما عليه البهتان
أن موته بسبب الجرح ضمنها والالالة المدعى والاخر المترك واليبتغى من ادعى واليهين على من أنكر والله أعلم (سئل) في جبل من عادته
أن بعض حذو صاحبه أهل القرية التي هو بها من القرب يستتركه رجل في مرابطه وذلك (٣٢١) رسته وقاد حبل عليه زرعاً وقاد به بعضه
في ذكره وانتهى من

فذل فهل يلزم صاحبه شيء
أو يلزمه دفع الجبل لأولياءه
القتيل أم لا (الجواب) لا يلزمه
شي من ذلك وسواء تقدم
اليه فيه أم لا لأن هذا بمنزلة
تعهد المرور على البئر المحفور
تعدى في غير ملك الخافران
تعهد المرور يمنع ضمانه
فذلك المقرب إلى البعير
الذ كور وتحميله وقوده
يجمع من ضمان مالكه ولو
تقدم البعير كما هو ظاهر
والله أعلم (سئل) في بعير
مال على رجل فقتله الرجل
هل يضمن أم لا (الجواب)
يضمن قيمته والقول قوله في
ذلك والبيضة على المالك ولو
كان مكان البعير حرمة مكلف
لا شيء فيه وكذلك العبد
المكلف ولو كان مكانه
مجنون حرمة دينه أو
مجنون عبد ضمن قيمته
وكذلك الصغير يضمن إذا
صاح حراً أو عبداً فالخرف فيه
الدية والعبد تجب قيمته
فالحاصل أن الصغير
والجنون يضمنان مطلقاً
كالبالغ والبالغ العاقل

ترجم الأول وعلمه مشي المصنف يعني صاحب التنوير قبل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله
تعالى أعلم اهـ فاختتم هذه الفرائد المجددة (سئل) فيما إذا كان النسوة يتبعن وأمهما الوصي عليهما
داراً احتاجت للتعمير اضروري فأذنت النسوة وأم البنين بالاصالة والوصاية عليهما لا بدت بمهرها
والصرف على ذلك والرجوع بنظر ماصرفه في ذلك على الأذونات وجهه البنين حيث لا مال حاصل
لهما بصرف في ذلك ولأن رغبت في استئجار حشمتها مدة مستقبله بأجرة بحيلة تصرف في التعمير ولما في
ذلك من الحفظ والمصلحة في ذلك فغيرها من ذلك كزور صرف في ذلك ملة من الدراهم بنسبة الرجوع على
الأذونات والبنين وحصل البنين مال تحت يد أمهما ويريد الرجوع بغيره في ذلك على الأذونات
ووصى البنين بالتدفع ما عليهما من مالهما فهل يسوغ تزويدهما (الجواب) نعم ولو أنفق رجل على الصغير
وقال أمرني الوصي بذلك وسدقة الوصي صدق الرجل أدب الاوصياء من فصل الاتفاق وفي فصول
الاستروشي أراد الوصي الاستدانة على الصغير جاز له ذلك أن كان أمره القاضى به والا فاختار أن يرفع
الأمر إلى القاضي فيأمر به وفي فتاوى طهري الدين أن الرفع هو الاحوط الا إذا تعذر بعد الحاشية
فيسد بن بدون الأمر وقيل له الاستدانة بدون الرفع أدب الاوصياء من فصل القروض وفيه ذكر في مجموع
النوازل والخط الوصي لو استدان لأجل البنين جاز ولو أقر بالاستدانة لا يصح إقراره أجماعاً وفي جامع
الفتاوى استقرض الأب الصغير جاز وكذلك أقر بالاستقراض اهـ ومسئلة استدانة الوصي ذكرها في
الاشياء أوائل الأقرار (سئل) فيما إذا كانت هندو وصياتها من قبل زوجها المتوفى على أولادها منها
الصغار فرضت وفوضت أمر الوصاية لزيد بن عمها الأمين الأهل له النكاح بينه وبين بنته فقبول زيد ذلك ثم
ماتت بن أولادها المذكورون ولهم مال تحت يدها وخلفت تركه فقام عم الأولاد بنساز في ذلك زاعماً
أنه أحق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارض ولا عبرة بزمجه (الجواب) نعم قال في الدرا فاختار من باب
الوصي وصى الوصي سواء أوصى إليه في ماله أو ماله موصيه وقاية وصى في الترتين خلافاً لما في اهـ
وفيه من الوكيله والولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم وصى وصيه إذا وصى بذلك الاصا والخ في الاشياء
وصى القاضي إذا جعل وصياً عند موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصى الميت كذا في التتوفى الخ الزا وصى
وصى القاضي كوصيه إذا كانت الوصاية عامة اهـ وبه يحصل التوفيق اهـ وقد عرفت في كتاب الاوصياء
آخوال الكتاب فضلاً في إصاء الوصي فإن راعى تمام فروع المسئلة فليرجع إليه (أقول) أي يحصل التوفيق
بين قوله لا يصير الثاني وصياً وقول الخاتبة بغيره اهـ الوصي بذلك الاصا سواء كان وصى الميت أو وصى
القاضي اهـ يجعل الأول على ما إذا نصبه القاضي وصياً صافياً يسع أو شراء فقطان وصى القاضي يقبل
التقصيص على ما ساقى قريباً يصح على الثاني على ما إذا نصبه وصياً صافياً يسع أو شراء فقطان وصى القاضي يقبل
له أن يوصى أيضاً وهكذا وإن تعدد كما أفاده الخبر الزملي وغيره وهذا وقد سلطت على أرقام زيد شاه عمر وصيا
ثم أقام بكر زيداً وصياً ثم مات بكر بعد زيد فهل يصير بكر وصياً على تركه بكر أيضاً اعتباراً بحالة

(٤١) - (فتاوى حامدية) - (ثاني) لا يضمن مطلقاً قافهم والله أعلم (سئل) في بعير دامن نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى
هوى فيه ففولك فهل يضمن أم لا (الجواب) لا يضمن والله أعلم (سئل) في أخو من جالين في خقيم واحد في الربيع ومع أحدهما جمل رجل دفعه
له ليرعاه بالاجر مرض الجبل مرضاً أقدمه من تعهده فعمل إلى أهله بعد أن وصى أخاه عليه بمحضه فجملة جاله فلهما حشفة أهله وبغل
سائبة في المريع هل يضمن هو وأخوه أم لا ضمان على واحد منهما (الجواب) لا ضمان عليه ولا على أخيه لعدم تقديمهما ولا خلاف ما ذكر فيه
الحاصل أنه راعى تركه الدابة مع أخيه لضرر وفصلته ولا ضمان في ذلك بإجماع أئمتنا وقد صرحوا بأن أن يحفظوا بآثاره ولا يضمن والله أعلم

(سئل) في رجل راكب فرسا سرحت بندقته المرمية بين يديه على سرح فرسه فأصابت فرس صاحبه الذي بجانبه فقتلها وكان قد دفع زناؤه فلور ولم يعلم ما سبب سرح وجهاهل هوم ربح حاتم من القيلة تارافا لقتلها على رجل الخروج أو من غير ذلك هل يضمن أم لا (اجاب) لا يضمن حيث جهل السبب لانه ان كان يحمل الرمح والقائم لا يضمن وان كان يفعله من والضم من وجب لا شغل الذمعة واشتغال الذمعة لا يكون مع الشك وهذا مما يفاهر للفقهاء يسألي النظر والله اعلم * (باب جنابة المأكل) * (سئل) في رجل أركب عبده فرسا غير فاقر العبد انما هلكت تحتها هل تسمع الدعوى (٣٢٢) على العبد اذا سمعت هل يضمن العبد فتيها أم سيده (اجاب) لا ينفذ اقرار العبد على سيده ولا يؤخذ بأقراره الا بعد عتقه ولا تسمع الدعوى عليه ولا الشهادة بمحض رسده واذا ثبت بالبينة الشرعية على السبب لانه لا يسمع العمل له بار كانه فعله فتيها وتنفذ والله اعلم (سئل) في زيد قال لعبد له البالغ اقتل فلانا فضر به بساودة فمدا فاستمر صاحب فراش الى ان مات في الحكم (اجاب) يجب التقصاص على العبد ولا شيء على المولى غير التعزير الشديد لارتكابه المعصية المرجحة لذلك وذلك لان العبد فيما وجب التقصاص كالحرق لا يصح امر موله فيه واذا اردن ايضاح ذلك فانظر ما صرح به شرح الهداية وغيرهم في باب جنابة المأكل في مسئلة من قال لعبد ان قتل فلانا أو وميتا الى آخوه والله اعلم * (باب القسامة) *

الموت أم لا اعتبار بحالة النصب لان زيدا حين نصب اياه على رجل يكن وصيا على تركته بكم أم أحسد في ذلك نصا صريحا والذي يظهر في الاول اذ لو اعتبرت حالة النصب لزم أن الرجل لو نصب وصيا على أولاده وماله ثم ولله أولاد واكتسب مالا آخر أن لا يكون لذلك الوصي ولا به على ما حدث للموصي بعد النصب فعلم أن العبرة بحالة الموت لان الايصاخلافة بعد الموت كاصح حواه في قال في الاختيار الوصية طلب فعل يفعله الموصي اليه بعد غيبته أو بعد موته فيما يرجع الى مصالحه كقضاء دينه والقيام بحوائج ومصارف ورثته من بعده وتنفذ وصاياه وغير ذلك يقال فلان سافر فأوصى بكذا وفلان مات فأوصى بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال على قولهم ان وصي الوصي وصي في التركين لان الايصاخلافة الغير مقامه فعلم انه لا يتم عند الموت كانت له ولا به في التركين فينزل منزلته فيها اهـ ولان تركه موصية تركته كاصح به في الاختيار ولهذا لو قال الوصي لا تركت وصي في تركتي صار وصيا في التركين في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة بحيث كانت تركه الاول تركه الثاني والتركة اسم لما يتركه الانسان بعد موته علم أن المعصية بحالة الموت فيصير الثاني وصيا على التركين وان لم يكن موصيه وصيا حين نصبه اعتبار بحالة الموت لان موصيه وهو زيدا في الصورة السابقة كانت ولا يتم عند موته ثابتة على تركته نفسه وعلى تركته بكم قطعاً خلفه موصيه عمر وبعد موته في ذلك كذا أيضا هدايا يظهر في والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا قام زيد ببيع اوصيا على أمتعه ودأبته لاحتها ذوا وصلها اليه ورثته القاتلين ببلده وهم كبار وصغار ومات زيد بر يدعير ويبيع الدابة للفظ والمصلحة في ذلك لا احتياجها للفقهاء أخذ غشها لورثته فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في أدب الارواص يجوز بيع الوصي ر على الكبير الغائب في كل شيء الا في العقار وقال في النخبة الوصي ثلاث بيع عرض الصغير من غير حاجة ولا جلت بيع عقاره لا الحاجة اهـ وفي أدب الارواص أيضا لان وظيفته اذ ذلك حفظ الاموال وبيع العرض من الحفظ لما أن حفظ الثمن أهون أمال العقار فهو يضمن بذاته مخفوف بفساده فلا يكون بيعه من باب الحفظ الا اذا كان العقار في معرض الهلاك فبيعه يكون بمنزلة العرض اهـ وهو وان جعله وصيا على الامتعة فقط فانه صار وصيا في كل ماله الماذ كروا أنه اذا أوصى اليه في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظاهرية والحنفية وبه يتقيد كرم نجم الدين الخاضعي كذا في أدب الارواص وذكر وان الوصي في الفسقل في حياته وكيل والوكيل بعد وفاته وصي فيبيع زله ذلك وان شاء عنه لمافي وصايا الاشياء يعمل بحسب القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل بحسب الميت كذا في البرازية وهي راجعة الى قبول الاختصاص وعدمه اهـ وفي البرازية عن أدب القضاء قبيل العاشر في المجلس جعله القاضي وصيا في مال اليتيم له أن يفعل في ماله ما يظن له وصي الابغشيان وصي القاضي لا يملك أن يتصرف تصرفا استثناء القاضي كما اذا لم يسمع بيع العقار مثلا بخلاف وصي الابغشيان استثناء الاب لا يعمل في ذلك ومسه لا تصرف في عمل بناء اهـ والله تعالى اعلم (أقول) ذكر في ردها مختار مناصبه وما يجب التنبيه انه اذا أوصى الى رجل بتركة ثلث ماله في وجوده لم يصر وصيا عامي على أولاده وتركته وان أوصى في ذلك الى غيره فهو اهـ هذه القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (اجاب) اذا وجد قريبا بحيث يسمع الصوت منه لم يكن الموضع الذي وجد فيه مأكلا لغريمه وجبت القسامة والدية في أهله ولا يمنع من ذلك دعوى أولياء القاتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الاراء بالدية والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على ستة أنفازهم ضرر وعلى بدته فاشت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسمع دعواه على غيرهم اذا ثبت عليه ذلك أم لا (اجاب) لا تسمع ككلهم صريح أو كالمصرح في كلامهم في فروع متعددة في مواضع مختلفة ر قوله على الكبير متعلق ببيع لا بوصي اهـ منه

فصو اهـ هذه القسامة والدية عن البقية منهم أم لا (اجاب) اذا وجد قريبا بحيث يسمع الصوت منه لم يكن الموضع الذي وجد فيه مأكلا لغريمه وجبت القسامة والدية في أهله ولا يمنع من ذلك دعوى أولياء القاتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الاراء بالدية والله اعلم (سئل) في رجل ادعى على ستة أنفازهم ضرر وعلى بدته فاشت وأنه لاحق له عند غيرهم هل تسمع دعواه على غيرهم اذا ثبت عليه ذلك أم لا (اجاب) لا تسمع ككلهم صريح أو كالمصرح في كلامهم في فروع متعددة في مواضع مختلفة ر قوله على الكبير متعلق ببيع لا بوصي اهـ منه

والله أعلم (سئل) في قتيل يندقو جديدين قرى ثلاث وهو بارض واحدته واليهما القرب بعد أن صالوا جميعا على الصواب والى التوافق بالاسلحة والقتيل من قتلوا أهل القرى في ثلاث بندقاه فعمل تلزم دمه أهل القرى الذين صالوا جميعا أصحاب البندقاه الثلاث ألقم القرية التي وجد في أرضها القتل وتقبل شهادة قهرهم عليهم أم لا أو نحو هذا الجواب (أجاب) الصريح به في كتب علمائنا طائفة أنه إذا اتفق قوم بالاسلحة فأكسبوا عن قتل على أهل الموضع الذو وجد القتل فيها لقسمه وقال به لأن القتل وجدين أظهرهم وفي أرضهم وحفظا عليهم وبه صرح أصحاب الامتون ولا يلزم سواهم إلا ان يدعى عليهم الولي ويثبت ذلك بالبرهان (٣٣٢) ودعوا على واحد منهم وأعلمهم جميعا وعلى

أمر ضربه بسنة فمرفقة يدعى وليه أنه رضى بقتل من حاط على المهد القبيلة والشرقية ولا يعزى الزقمة عنهم ولا الضارب له بعينه والساحة ليست مخصوصة لأحد بل مباحة لساكني الناس فالحكم في ذلك هل تجب القسامة ولا بد على أهل المهد جميعهم أم على أهل القرية بغير التفضلة عنهم بالساحة المذكورة التي هي بعد عن القتل من المهد أم على الجهتين أم يهدون بنو الناحي جواب رغبة في أعظم الثواب (اجاب) القسامة لا بد على أهل المهد جميعهم أن أدى الولي عليهم لاخر بينهم فقد صرحوا طبة في جنس هذه المسئلة بان الاعتبار في وجوب القسامة قوله دين أي أوصى بقضاء دين عليه أو باقتضادونه اهـ منه

والدبة القرب ولا يمسد دمه وان كان المكان مباحا لساكن الناس حيث كان قريبا يسمع منه الصوت وقد صرحوا بان الحائلين والسكنين وكل مكانين احدهما منفصل عن الآخر اذا وجد القتل في احدهما فقام تقسيمه والدية على اهل هذين الاخرين فاذ علم ذلك ننظر الى دعوى الولي فان ادعى على القربى وطلب القسامة من اهل الجحباب في ذلك وبحكمه لم يبا بالدية عليهم وعلى عواقبهم ان ادعى الخطا عليهم فاستأن ادعى العمد وان ادعى على غير القرب فلا بد من البرهان كاهوشان سائر الدعاوى في غير هذا الشأن هذا ماصرح به علماء مذهب أبي حنيفة النعمان عليه وعليهم من الغفران والرحمة (٣٢٤) والرضوان والله اعلم (سئل) في رجل كشف عليه صورا بشي الزمعة مع جماعة منهم الحاكم

الشرعي بحيث يجر غيرهم المسلمين فوجده في رقبته مر سبها متعده وهو معاق بالمرسة في حازر وقد قروح في ساقه وهو ميت لا روح فيه وسئل ما عليه هل غريم في ذلك فاجاب ان غريم في ذلك فلا وفلان غريم في ثلاثة نفر سماهم فما الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم يكن به اثر القتل كسرح او خرج دمه اذنه او عينه او ارتخى او ضرب فلا قسامة ولا دية فيما اذا تظاهره مات حيا فانه وان كانت به اثر القتل بشي مما ذكر وكان في داخل دار المذكورين وادى عليهم وليه القتل فعلمهم القسامة وعلى عاقبتهم الدية وان لم يكن بد ادهم وكان في مجملهم فالقسامة والدية على جميع اهل الحلة وان لم يكن في دارهم ولا في مجملهم فلا قسامة ولا دية عليهم والبنية على وليهم والبنين عليهم وتسقط القسامة عن اهل الحلة والبنين اذا دعوا الولي على غير اهل الحلة والدار

المرزوي يعطل البيع حتى لا يكال المشتري المبيع بالتقص وقال نجم الدين الحلي بل يفسد البيع قلت فبذلك المشتري المبيع بالتقص ويكون على كل من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائما في يد المشتري اذ ب الاوصاء من فصل البيع ونجاسة فهو في احكام البيع الفاسد من المتون (سئل) في وصي باع شجر الليم القائم في ارض وقصحه فحسره هل يحتاج الى مسوغ كما يحتاج عقاره أم لا (الجواب) لا يحتاج الى ذلك لان الشجر من قسم المنقول ويباع الوصي مثله الليم جائز وليس كالعقار لانه يحفظ بنفسه والشجر ليس كذلك شجر به من الوصايا وفي النسخة الوصي يملك بيعه عروض الصغیر من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره اللاحقة اه وفي ادب الاوصياء يبيع المنقول دون العقار اه وفي الخبر نقلنا عن الامامة الانجبار ان الشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار ثم ابطال قول من جعل البناء والفحل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصرين فجعل الفحل من العقار واقتى به ونهى فلم يرجع كعادته اه وفي القهستاني البناء ليس من العقار في شئ كالاختي والفراس أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء والفحل ان يبيع دون العرصه وهو الصحيح مذكور في الاصل لانه لا قرار له فكان نقلنا والله سبحانه اعلم (سئل) فيما اذا كان لثبتي حصة معلومة في بناء عاين وفي بناء عاين قائم البناء بالوجه الشرعي في ارض وقف فباع الحصة فوسمها الشرعي المختار بضعف قيمتها والقيمة المازر ورمال تحت يد وسمها المازر وبيع الحصة المازر كورة فوسل يكون البيع المازر وسمها (الجواب) نعم (اقول) صحة البيع لكون البناء من المنقول كالعقار بمقابلته ولكون الثمن ضعف القيمة ايضا (سئل) فيما اذا كان لصغيرين حصة معلومة في بناء ارجا به في يد ابيهما باطر بقى الارض عن ائمههما فاشتراها او همالا لنفسه بنى المثل وفي ذلك حفظ ومصلحة للصغيرين والاب مستوفى وفي البيع المازر وسمها (الجواب) نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بثل القيمة بما تغاين فيه وهو اليسر والا لا وهذا كاه في المنقول اما العقار فيسحب على التتو ومن باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول كما صرحوا به (سئل) فيما اذا كان لينا حصة معلومة في بناء عاين ولو لم يأم تعولهم وتنفق عليهم وهم في حجرها وكفها فباع الحصة المازر ورمه من رجل بن معلوم من الدواهم وهم في المثل قبضته منه لحاجتهم للنفقة ولا بد منهم من ذلك فهل يكون البيع جائزا (الجواب) نعم ويجوز شراء المثل لطل من بيعه لانه لا يبيعهم وأموه منطلق ان هو في حجرهم دفعا للضرر عنه وتوخره أمة فقط وكذا ما تعلق على الاصغر ونجاسة قيمته على التتو وشرح الملقى للعلاء من فصل بيع العذر من الكراهية والاستحسان وجاز ايضا شراء المازر للصغير منه كالنفقة والكسوة واستجار القاتر ونحو ذلك يبيع أي يبيع مالا يملكه أيضا للصغير لا يبيع وعلم أنهم هو أي للصغير في حجرهم دفعا للضرر وجاز ايضا لبارنه أي للصغير لانه فقط يعني لا يزوج العمد ولا المتقط ولا الاخر وهذا رواية لجامع الصغير وفي رواية القدروري يجوز أن يزوج المثل ولا المتقط ويسلم في مصنعه وهو أقرب لان فيه نفعا للصغير وهو الاصح كما في شرح ابن ملك للجمع المزمع (سئل) فيما اذا كان لصغير

تسقط القسامة عن اهل الحلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذ القياس في الدعاوى جميعها يشي ان البنية على المدي والبنين على المنكر وخص دعوى القتل بما ذكرنا بالنس على خلاف القياس فخطر الدماء وهذا مما تضافت عليه العلماء في كتبهم فاجبه والله اعلم (سئل) في جماعة واردي وتغير واردي أحد قوا يطرح من الجعر فخرجت ثمنه قتلته أحدهم فقتلت رجلا منهم ولا يعلم من هو ولي القاتل يقول الحق عند قولة الباراديه جميعهم يعينونه عند أحدهم والا يكلمهم فراقى هل اذا قاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي خرجت بسندته فقتلته تقبل بينهم وبينهم وبنت القتل عليه وتتلقى دعوى القتل عنهم أم لا (اجاب) لا يثبت القتل عليه ولا تقبل

بمنهم ولا تنفي الدعوى عنهم اذ الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبيئة لا تقبل الا بالاثبات او دفعه او يثبت عليهم بغير الدعوى حتى
لدفعه وهو باب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحد الدعوى عليه سمعت دعوا ودفعت بيته وان ادعى على واحد غيره عين لا تسمع لان
شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وان ادعى على الجميع انهم اشتر كوا في قتله يوار دهم او غير هاجت الدعوى ولا يمين بيته تشبه عليهم
طبق ما يدعى عليهم حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسئلة والجدد برب العالمين والله اعلم (سئل) في غلام دون الباغ وجمعه مقتولان
داخل بيت من دار شخص ويقر به بنده قتل يعلم قاتله ادعى اولياؤه القتل على صاحب الدار (٣٢٥) وصاحب الدار يقول ان غلامه بالبنده
نحرت عليه فقتله فما

يقيم هو في حجره شقيق ابيه حنفية خرجت من أرضه انفقها على الصغرى نفقة المثل في مدة تحمله حتى
الحسنى ذلك (أجاب) على
صاحب الدار القسامة
والدية مالم يبرهن على
ماداه من قتله نفسه وهي
مسئلة من وجه مقتولان في
بيت اودار ولم يعلم قاتله
وأجمع علما نأى انه اذا
ادعى اولياؤه على المالك
فعلبه القسامة والدية مالم
يثبت القتل على غيره أى
على غير المالك والموتون
والشروع والفتاوى بترقة
بها والله اعلم (سئل) في
صغير سقط من سطح أو وقع
في مياه ماذا يلزم نفسه
(أجاب) لا قائل بالقسامة
والدية في مثل ذلك حيث
تتحقق مونه بسقوطه بنفسه
اذهو حاصل بطلع نفسه
فكان هسدا والابجاع
منعد على أن من قتل نفسه
لا قسامة فيه صغيرا كان
أكبيرا قال في التتارخانية
نقل عن النوازلى صي مان
في مياه أو سقط من سطح ان
كان بمن يحفظ نفسه لاشي
على الابوين وان كان
لا يحفظ نفسه فلهما

اه ملخصا ومثله في الحاوى الزاهدى من البيو عن فضل في الاب والجد والع للصغير ولو تصرف واحد من
أهل السكة في مال البني من البيع والشراء وليس للبني ومضى وهو يعلم انه ان رفع الامر الى القاضى يأخذ
المال ويصرفه فان تصرفا للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولو لم يجز قيس كتاب الفراض
(أقول) رأيت منقولاً عن الفتاوى الهندية وأفتى القاضى الدبوس بان تصرفه لغير ضرورة قال
فاحتجنا وهذا استحسان وبه يبقى اه وذكر نحو ذلك العلائق في شرح الملقى عن القهستاني ثم ان مامر
من أن عائلا البني مع مالاده من منخصص بغير العتار من نحو المنقولات أما العتار فليس له بيعه ولو لمع
وجود المسوغات لمأى الفرائض حيث قال قلت وهذا يسع العتار للمعسوغ ولو الباع وصيلا من قبل أم
أو أخ فاجابنا بان كان يسع العتار مطلقا ولا شرائه غير طعام وكسوة الخ تأمل (سئل) في رجل له دين على
ميت ولم يمت ورتة كجارب وصغير حاضر فغصب القاضى وكسلا عن الصغير وقضى بذلك عليه ويرد
الرجل أن يستوفى دينه من نصيب الحاضر حيث لم يقدر على نصيب الكار واذا حضر الكار يرجع أى
الحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم اذا ادعى على ميت والورثة الكار غيب والصغير
حاضر فالقاضى أن يغصب عن هذا الصغير وكسلا على عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع
الورثة كذا ذكره رشيد الدين وجه الله تعالى قلت غير أن الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا
لم يقدر على نصيب الكار فاذا حضر الكار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكره شافى
الائمة الحلواني في أدب القضاء عبادى في ٣٨ في مسائل التركة ومثله في الفصولين (سئل) في الوارث
اذا قضى دين الميت من التركة بالبينة والقضاء اليمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه
لغيره الاقل فهل يشارك هذا الغريم الاول (الجواب) نعم ذكر رشيد الدين الوارث اذا قضى الدين من
التركة اقراره فلو طهر غريم آخر بضمنه ولو ادى بالقضاء لضمين وشارك هذا الغريم من الاول عبادى في
٣٨ (سئل) فيما اذا وصفت بثلث مالها لجامعة معين فقرا عوا فامتنز وجها وصا مختارا فبسط
مخلفاتها ويبيعها ويقام دينها لثالث عليها لار باه وفى صرف الثلث كذا صكر وماتت مصره على ذلك عن
زوجها وعن بنت أخت عائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج والموصى لهم الوصية وخلطت تركته مشقة على
متاع وصفا دار معلومة لا تقسم قسمة اجبار وفى بيع بعضه ضرر بين عليه فباع الوصى النصف للز بور من
عمر والنسر يك يعا نابا بن من معلوم قبضه منه وصدر ذلك لى قاض حنبلى اذن الوصى بذلك وحكم بجمعه
البيع وان كان من وصى على كبير في حادثة ذلك موافقا لمذهب مستوفى شرايطه وأفتى مفتى مذهب بجمعه

الكفارة ان كان في حجره او ان كان في حجر أحدهما فعليه الكفارة وذكر عن الفقه أى القاسم في الوارث ان الم يتعاهد الصبي حتى سقط
من سطح أو وقع في مياه فلان لا شيء عليه الا التوبة والاستغفار واختار الفقيه أبو الليث أنه لا كفارة على أحدهما الا أن يكون سقط من
يده وفى الظاهرية الفتوى على ما اختاره أبو الليث اه والله اعلم (سئل) في قتل وجد بسوط العر المباح وليس على كالا حد ولا يسمع فيه
الصوفى فالحكم (أجاب) هو حد ولا قسامة ولا دية فيه والله اعلم (سئل) في امرأ متاع حبستها في دار لغير بيتها أو بقاها ساكنة بها فاصبحت
حرة وقتنار في البيت الذى بالدار المبيعة لكونها عاترة كسيرة صيهاه فكيف علمها هل يلزم أهل الدار والجيران والمجلىة شي من غرامة أو دية

أولا يلزم أحد شي من ذلك (أجاب) لا يلزم أحد شي في ذلك لادية ولا غير ما إذا العجما عجار أي فعلها انما بالما قبل النازدة الا انما قبل من فقهاء الامصار والله أعلم (سئل) في أهل قرية يشهد بعضهم على بعض أنه قاتل لهذا القاتل المسمى فقله بحجر هل تقبل شهادة بعضهم على بعض أم لا (أجاب) لا تقبل شهادة بعضهم على بعض منهم باتفاق أو تخلفا لأن الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متهمًا فلا تقبل شهادته وهذا باتفاق أبي حنيفة وصاحبه الأقراب واية ضعيفة عن أبي يوسف لا يعمل بها والله أعلم (سئل) في ما إذا وجد قاتل بمرتهى أقرب لقرية من أخرى وقد شتت شجرة فهي (٣٢٦) أقرب للأخرى دم سائل ولم يثبت كون القاتل قتل تخلفا نقل والقي في البئر ما الحكم

فيه (أجاب) اعلم انه يجب التفرأ أولا لدعوى الولي فان ادعى على أهل قرية منهم ما ثبت كون البئر بأرضها لا بأرض أخرى كانت القسامة والدية عليهم سواء كانت البئر أقرب للأخرى أم لا حيث كانت الارض التي بها البئر ملكا وان لم تكن ملكا فعلى أقربها للبئر خاصة لان الموجود في البئر كالموجود على ظاهرها والحاكمي الموجود كذلك يعتبر الملك أولا فان لم يوجد فعلى أقرب القرية من مالم يدع الولي على الأبعد فاذا انكر كل من أهل القرية من مالكية الأرض التي بها البئر فاقول قسوه وارجع الى اعتبار الاقرب ولا اعتبار الى مجرد وجود الدم السائل من غير وجود القاتل لاحتمال أنه دم غيره ووجود دم سائل من غير قاتل لا يجب قسامة ولا دية كما هو ظاهر مالم تقم بينة من ادعى عليهم الولي وهم أصحاب القرب من البئر ما به نقل من تحت الشجرة وأني في هذا الموضوع فان ثبت ذلك بالينة

البيع وكتب بذلك حقه فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم وأما عندنا ففي التنوير ورشحه للعائى وجاز بعده أي الوصي على الكبير العائى غير العقار الا لمن أو خوف هلاك ذلك كرهه عن زاده معز ابى الخانية قلت وفي الزيلعي والقهستاني الاصح لانه نادر اه في الحادثة ما ع الوصي المختار حصصة الوارث الكبير من العقار لادى حنبلي يرى ذلك وحكم الحاكم المار بورا رفع الخلاف (أقول) قوله الاصح لانه نادر راجع الى قوله أو خوف هلاك أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه اذا كان الوارث الكبير غائبا لان هلاك العقار نادر في قوله الا لمن صرح بما في أن الوصي له بيع العقار لمن كان الميت والحاكم كذلك وان كان الوارث الكبير حاضر الما في غاية البيان ان كان على الميت دين أو وصي بدراهم ولادراهم في التركة كقول الورثة كجاء حضوره فعنده يبيع جميع التركة وعند همل الجوزي الا يبيع حصه الدين اه وقال في العناية قيد بالغنية لانهم اذا كانوا حضرة واليس للوصي التصرف في التركة أصلا الا اذا كان على الميت دين أو وصي بوصية ولم تقض الورثة الدين ولم ينفذوا الوصية من مالهم فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين يحيط بقدر الدين لم يحيط وله بيع ما زاد على الدين أيضا عند خلافهما و ينفذ الوصية بقدر الثالث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بقدرها بالاجماع وفي الزيادة الخلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الاوصياء ويقولهما يبقى كفاي الحاشية والغنية وسائر الكتب والحاصل أنه اذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار ومنقول وان لم تكن مستغرقة ولا دراها فها في منها الدين أو تنفذ منها الوصية فله بيع قدر الدين أو الوصية اتفاقا وكذلك بيع الزائد عند أبي حنيفة لما قاله الا سرقه في أحكام الصغار من أن الأصل عنده انه مقيت للوصي ولا به يبيع بعض التركة ولا به يبيع الباقي ونعم بيان المسئلة فيه وقد ظهر كل محقق رآه انه في حادثة التوري اذ لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج الى حكم القاضي الحنبلي لكن ينبغي أن يكون ذلك بحيث لم يكن في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذها من ثمنه الا اذا لم يف ثمنه فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قولهما المتفق به والدين كالوصية كحرم والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على ميت دين بدين البينة الشرعية ثوبا شرعيا وقضاء الوارث من ماله وريد الرجوع بذلك في التركة فله ذلك (الجواب) نعم قال في العمدية الوصي أو الورثة اذا اتفدا واثمن كفن الميت من مال أنفسهم رجوع به في التركة ولم يكونوا متطوعين وكذا اذا قضى الوصي أو الوارث دين الميت من مالهما اه وفي البراز به اذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كفاي التسكين اه (سئل) فيما اذا كفن الوصي الميت من مال نفسه كفن المثل ليرجع في تركته فله ذلك وقبل قوله يمين في ذلك (الجواب) نعم وكذا الوصي اذا اشترى كسوة وكفن غير ما يفتق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون منطوقا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الاوصياء

الشرعية اندفعت القسامة واثم عنهم ولزم القرية الاخرى لان الثابت بالبينة كالثابت عينا فانه قد شوه دعت والله الشرع ولا تنس اعتبار الملك ولا تم بعدهم القرب وان ادعى على الأبعد ولم يلزمه القسامة ولا دية واعتبرنا في ذلك البينة أو الاقرار واليمين والنكول كسائر الدعاوى ان برهن الولي على دعواه ثبت مدعاهو الا فالقول قول المدعى عليهم باليمين الحاصل ان ثبت كون البئر ملكا لاحد فالقسامة والدية عليه والافنى الأقرب منهما لم يثبت نحو يله وقتله من الأبعد الى الأقرب فلا اعتبار بالقرب والبعدم ثبوت الملك ولا بالملك مع جدوى الولي على غيره وكذلك لا اعتبار بالاقرب يبيع دعوى الولي على غير أهلها وقد سأل السائل عن التحالف ولا تحالف عندنا في هذا الباب

وأما واحدا وسأله أيضا عن جرم الحاكم السياسي ونحوه لكل من أهل الأقرب ولا بعد ظلم لأصله شرعا وقد علمت الأحكام بهذه الجمل
 الواضحة من الكلام والله أعلم (سئل) في قتل وجد في غلاة لا مال له وأولاده مدعون على جماعة أنهم يقولون إنها وهم مقررون بأنهم ماقتلوه
 هل يلزمهم القسامة والدية مع اعترافهم لهم بأنهم ماقتلوه أم لا (أجاب) حتماً وأقر وأعني أولياء القاتل بأن المدعى عليهم وهم أهل القرية
 ماقتلوه لا يلزمهم قسامة ولا دية إذا ثبت عليهم الإقرار إذا ائتمروا على القتل فليس لهم شرعاً وقد عارض الفريقان على أمرهما بل قد كراتي
 إقرار أولياء القاتل بأنهم ماقتلوه ولو ذكر ومما أجبتهم به يوم القسامة والدية إذا أقرتهم (٣٢٧) بذلك عنهم الدعوى لأنه يحتمل الرجوع
 الشرعي عن الدعوى بحيث

ثبت ذلك لأولياء القسامة
 والله أعلم (سئل) في مسجد
 القرية إذا وجد فيه قاتل
 ما حكمه وما حكم الجنازة إذا
 كانت كبيرة وله ما سجد
 متعددة وحدث أحدها
 قاتل (أجاب) حكم الموجود
 في مسجدها كالوجود فيها
 وهو معلوم بالحكم وإذا
 كانت كبيرة فالحاصلات
 وكل حيلة لها مسجد فقسامته
 ودية على أهل محلته لهم
 الأولى بتدبير أموره كما إذا
 وجد في دار رجل منها
 فهو ما على عاقلة لا على أهل
 محلته الحاصل أنهما على
 عاقلة الاختصاص الحق
 بتدبير الموضع والله أعلم
 (سئل) في رجل رقب
 مفرسة على الأعم بالمذهب
 الفلاني في بلدة كذا وعلى
 معدود عشرين من متفقهو رأي
 أهل شاعر ولم يسم أحدا
 منهم بشرط النظر لدرسه
 ووقف على ذلك كله بقرينة
 وجد لا أن قاتل قاتل ولم
 يسم قاتله هل القسامة
 والدية على أهل القرية

ومثله في الدور (سئل) في امرأ ماتت عن زوج وعن ورثة غير ورثة وخلفت تركته فأنقذت عنها ورثتها بلخافي
 عن طعام أو طعموه للناس في أيام مخرجها في غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بلاذن الزوج ولا وجه شرعي
 ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم أحد الورثة أنفق في تجهيز
 الميت من التركة بغير إذن الباقيين بحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا بخلاف الإنفاق لأما وشرعاً المبلغ
 ونحوه بل ووصية ولا إذن من باقي الورثة فإنه بحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا بما سوى
 الزاهدي من فصل تصرفات الوارث في التركة (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الأخ
 من مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بنظر ذلك في التركة أم لا (الجواب) لا يرجع والله تعالى
 أعلم أحد الورثة إذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير إذن الورثة يرجع في التركة ككفنه بكفن من
 كفن المثل لا يرجع لأن أحد الورثة لا يحاسبه وهل أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل فالأول يرجع
 لأن اختياره ذلك دليل التبرع بجميع الفتاوى في فصل تصرفات الوصي بنوع تخصيصه انقضى من الوصايا
 وإن كلفه بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل لأن قيل يرجع بقدر كفن المثل فله
 وجه رازيه ومثله في الخلاصة وفي العيون إذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والأجنبي لا يرجع
 تتارخا بينهما مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه يرجع في تركته بغير
 أمر الوارث فليس له الرجوع أشهد على الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه ليرجع كنه
 الرجوع وفي معنى الفتاوى إذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فإن زاد في قيمة الكفن ضمن الكسك كذا في
 السراجة قلت وقد علمه بأنه إذا زاد في القيمة يكون مشترا بالنفس وهو ضمن مال الميت اهـ نهج النجاة
 من الوصايا (أقول) ما ذكره في معنى الفتاوى ذكر في التنوير في باب الوصي وجه كونه مشترا بنفسه
 أن الوصي إذا زاد في القيمة صاوم متعديا في يادوقه غير متميز فمشتري بالنفس مشترى على تكليفه
 بخلاف ما إذا زاد في عدد الكفن فإنه ضمن الزيادة قطعاً لأنها متميزة والحاصل أن الوصي أو الوارث إذا كفن
 الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد ضمن الزيادة فقط وإن كان من حيث القيمة ضمن الكسك
 لا ما زاد على كفن المثل فقط لأنه صاوم متعديا على الكسك لعدم التميز وهذا إذا كففه من مال الميت بقرينة قوله
 ضمن وأما أن كففه من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم عن جميع الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع
 بشئ إن زاد على كفن المثل لأن ذلك دليل التبرع ولم يذكر هنا الفرق بين الزيادة في القيمة والأعداد
 وظاهره أنه لا رجوع مطلقاً لأن كلاهما دليل التبرع وقول البرازية وإن قيل يرجع بقدر كفن المثل
 فله وجه فقل مراده بالوجه هو منع كون ذلك دليل التبرع في الكسك بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط
 تأمل وهذا كلف الوصي والوارث أو الأجنبي فلا رجوع له مطلقاً إلا إذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضاً
 إذا كان الميت تركته لا في الجاهل الزاهدي لومات ولا شيء له ووجب كففه على ورثته فكيفهنا الحاضر
 من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحسبته ليس له الرجوع لو أنفق بلاذن القاضي كالعبد أو الزوج

السكان الغارسين الزراع أم على الموقوف عليهم هؤلاء أم لا قسامة والدية في بيت المال قياساً لوقف مثل هذه المدرسة على وقف الجامع
 (أجاب) القسامة والدية على الموقوف عليهم حيث كانوا معلومين قال في التنارخات من قتل على البقال إذا وجد القاتل في وقف الجامع المسجد
 فهو كوجوده في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال وإذا كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم اهـ وفي من الغار بعد
 نقول كثيرة ذكرها قال فقهر من كلامهم أن القاتل إذا وجد في أرض فلا يتخلوا ما أن تكون جملة أو موقوفة أو مباحة فإن كانت موقوفة
 فالدية والقسامة على المالكين أو كان بتبريق قبره فلا شيء على أهلها لأن العبرة للمالك والولاية كنفهنا ما كان على أرباب معلومين فعليهم

القسمه توالده لان تبهره اليهم والله أعلم وقال قله وان كان معهما الا انه في أيدي المسلمين فالديه في بيت المال ذكر هذا القسده لاهل والكفر حتى وجهه الله تعالى اه ولا شبهة ان القرية الموقوفة على معلومين ليس على اهلها قسمة ولاديه لان الموقوف فعليهم لهم ولاية التدبير دون اهل القرية والفرق بين المدرسته والمسجد اجمع تعين الموقوف فعليهم بشرط الواقف في المدرسه دون المسجد اجمع فاهم والله أعلم وامام محمد الحلة وشارعها الخاجوب على اهل الحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيه والله أعلم (سئل) في قرية ذات ضلالت وجد في أحد هاهنا قتل لم يعلم فاتهله القسمة والديه على اهل القرية به كلهم (٣٢٨) وتكون كالحلة في المصر أم على اهل تلك الحلة وتكون كل ناحية على حدة (أجاب) القسمة

والدية في القتل الذي يوجد بجملته من الحالات المتعددة في اكل بلد على الحلة التي يوجد فيها القتل بلا شبهة إذ كل حلة ماؤها اهلها عليهم تدبيرها والقسمة والدية على من عليها للتدبير مطلقا سواء كان في مصر أو قرية لان عليها التدبير وأهل كل حلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة والله أعلم (سئل) في قتل وجد في دار انسان هل عليه القسمة والدية على عاقلة له اهل قرية (أجاب) نعم عليه القسمة والدية على عاقلة كما طبقت عليه من المذهب فاطمة وشروحوها وقتا وبها وليس على اهل القرية من ذلك شيء والله أعلم ثم رفع اليه مأسورته مولانا شيخ الاسلام فأدتم أن القسمة على صاحب الدار والدية على عاقلة فما القسمة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب المال أو مؤسلا وما مقدار ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعل اذا تمسح القبيلة وما

الفرق بين البار والسفينة والحبس حيث وجب هذا الامر على مالك الدار والى السكان وفي السفينة على فاسمه من فيها من الركاب والملاحين وفي الحبس على بيت المال بنوا الناذل فمصلح الاموالا حباب القسمة الامان التي يقسمها مالك الدار مثلا وسببها وجود القتل وكنه الجراء الذين على لسانه وشروطها باوغة وعقله وحيث وجوده ان القتل وتكامل البن خمس سن وحكمها القضاء وجوب الدية ان حلفوا الحبس ان إلى ان يحلف في العمد بالدية عند النكول في الخطا والدية المال الذي هو بدل النفس فقبض على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ وعليه ان ادعاه عيدا كالجانب عليه في شرح الجمع لابن مالك والعاقلة اهل الديوان فان لم يكن منهم فمسي قبيلة

فاسمه

على مالك الدار والى السكان وفي السفينة على فاسمه

تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يترد في كل سنة الا درهم أو درهمين وثلاث دراهم ولم ترد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة في الاصح فان تم تسع القبيلة انزلت منهم البها اقرب القبائل تسبعا على ترتيب العصابة ثم وثم وادامهم اليهم اقرب القبائل كذلك في تسع لا يؤخذ زيادة عباد كره قسطا على السنين وقد اختلفوا في الباقي قال بعضهم تعتبر الحال والقرى الاقرب فالاقرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الخاني وفي بعض الكتب انه اذا ضم الى انصاره ابعد الدواوين ولم يكف ضم اليه الحال الاقرب فالاقرب وهذه المسئلة تدل على ان اهل الحجة تعقل عن اهل الحجة اخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه (٣٢٩) الله تعالى في كتابه خلافا لما ذكره الصدر

الشهود وقد تقرر ان وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني وانه شاذة وان ضم محله الى اخرى خلاف الظاهر من المذهب وأن كونهما في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وكما يحصر ذلك في الكل يجري في البعض فخران المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه الفتوى لكن في السراجة من ليس له عشرة ولا دواين فمن أتى خيفت وجهاته تعالى أنه يكون في ماله وبه أخذ خصام وفي طاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت في زماننا بمخسور زم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو محله يتناصرون لان العشار فيها قد قنيت ورجة التناصر بينهم قد رفعت وبيت المال قد تلمهم والفرق بين الدار والسبيحة ان السفينة تنقل وتحول فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها الديدون الملك كما في الدابة يتحلى الدار فانها لا تنقل والفرق

فأجره ورحم محرم منه فان كان في حجره وفاداته ملك تأديه فملك اجارته وان لم يكن قال أبو حنيفة ان كان المؤجر اقرب اليهم هو في عياله كما اذا كان عند العمة فحقه الام جاز وقال محمد لا يجوز اخذ ادب الاوصياء من فصل مسائل الاجارة (سئل) فيما اذا كان لا يتالم مال وصي مختار وأم ناظر فاعلم من من قبل انهم ما اقترض الوصي قدرا من المال من آخر دون اذن الناظر ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستعرض فهل يضمنه الوصي (الجواب) نعم وفي جامع الفقه ولا يقترض الوصي مال اليتيم لمن نفسه ولا من غيره ولا فعل من غيره ضمن وعند محمد اذن ان يستقرض لنفسه احتياجه وفاء ادب الاوصياء من فصل القرض (سئل) في الوصي اذا رهن مال اليتيم دين نفسه من آخر هل ينسب عياله ما لم يكن يكون الرهن جائزا (الجواب) نعم ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم دين نفسه في القياس لا يجوز وبجوز استحسانا وعن أبي يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكتلعي وغيره وكذا في التنوير من الرهن وصك كذا في ادب الاوصياء فضلا (سئل) في الوصي هل له اعاز مال اليتيم (الجواب) نعم في المصنوع العبادي وذ كره في القيس عن النوازل انه ليس له ذلك وفي التخرية لا بد اعارة وله الصغير أما اعارة له عند البعض له ذلك استحسانا وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس وفي فوايد صاحب المحيط انما يجوز له اعارة لو اذ كان له خدمة الاستاذ لتعلم الحرفة اما لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي الحافظة لا يعبر مال اليتيم ويوصيه ومثله الاب والقاضي اه وفي الخلاصة في تصرفات الوصي وفي ادب القاضي الوصي يورع مال اليتيم ويعير ويضغ اه (قلت) ينبغي أن يفصل بانه ان كان المستعير ثقة أمينا لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره فلا تلو و بما تضمنه نوابا كاعارة كتاب لعالم يتقنه به وينفع الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان كان غير ذلك فليس بذلك والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا كان لبيت قديمة جماعة معلوم مبلغ من الدراهم آل البها لارت عن ابيها فحفظ وصها عن الجماعة بعض المبلغ المزبور و ابراهم عنه فهل يكون الخط والاراء غير صحيحة (الجواب) نعم الوصي لا يملك اراء غير المثل ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذ لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده عند التأجل والخط والاراء في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا عند أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصبر ضامنا فاضحنا والوكيل البيع اذا أرا المستعير من الثمن على هذا التفصيل اه والحكم في الاب كالوصي فيما ذكر كمنه الاراء كما تنقسم في أحكام الصغار ونقل بعضهم ان قول أبي يوسف استحسان لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يبقى بقوله حاشية الاشياء للحموي (سئل) في الوصي المختار اذا باع منقول اليتيم من رجل بشئ مثل مؤجلا الى أجل معلوم غير فاحش ولا يتخلف من الرجل ثلثه بالحدود ولا منع عند حلول الاجل فهل يكون البيع الزبور جائزا (الجواب) نعم الوصي اذا باع مال اليتيم بأجل جاز ومثله الاب وفي الخلاصة والنسبة عن السراجة للوصي البيع بالنسيئة ان لم يخف ثلثه بالحدود والانكار ولا المنع عند حلول الاجل وانقضاه ولم يكن الاجل فاحشا ذكر في الوالوجية والحانية ادب

(٤٢) - (فتاوى سلمية) - ثاني) بينهما وبين السجين أن السجين لا يختص بشخص فكان كالشارع الاعظم والجامع وفيها التحقق التهمة في حق الشكل فلا قسامة فيها على أحد والدية في بيت المال لان الغرم بالغنم واذ لم تكن له عاقلة فالاصح للمقتبي به انفاق بيت المال والرواية بكونها في حق شاذة مخالفة لظاهر الرواية واذ اقلنا عليها خاصة بدوى القتل العمد في ثلاث سنين أيضا كصرح به الزبالي وقد رهنان الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تجعل مجلدا لكن اقصرنا على ما لا بد منه والله اعلم (سئل) فيما اذا بان ثلاث رجال في بيت من دار لمجول كرجل من قرية والرجال ليسوا من أهالي القرية فباع أحدهم متيلا بجرحة والاول

والثاني يقول ان انهما لم يقتلوه بقتله أحدهما وكذا مالك والنبه وباقي أهل القرية ينكرون قتله انفرادا واجتماعا ولم يبقين قائلة فهل موته بهذه الخبر احتوت فالدية على من من المذكورين بنحو الحكم بشره الشرعي (أجاب) على صاحب الدار القسامة والدية على عاقلة قال في جمیع النوازل اذا وجد الضيف دار الخفيف قبل اخوه على رب النار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمة الله ان كان نازلا في بيت على حدة قلا دية ولا قسامة وان كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة اهـ وهذه المسئلة اجمع فيها وقالوا هم المولى جود الاختلاط فيها وجوب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة في قولهما (٣٢٠) بلا شبهة لكن قالوا عندنا انما كان كذلك لأن المالك هو المقتض بصرة البقرة فكان

ولا به التدبير الهل فلهزمه حياية البقرة عن أن تراق فيها الدماء لأننا نحكم عليه بأنه القاتل حقيقة حتى لو كان له دار يدمشق سكنها جماعة باجارة أو أعاره مثلاً وهو بيت المقدس فوجد فيها قتيل فعليه قاتل في المصط اذا وجد القاتل في دار فيها سكن أو أربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان الخاصل ان القسامة والدية لا تجب على أهل القرية ولا على من كانا باثنين عنده وانما تجب القسامة على صاحب الدار والدية على عاقلة وأما المثلث فما ذكره للاستلاف فاختصة لا تقول به كما نص عليه الشراح فأطبع والله أعلم (سئل) في قر به موقوف على مصالح الحرمين الشريفين هل على أهلها قسامة ودية أم لا قسامة ودية عليهم فمن وجد بضرها قتل (أجاب) لا قسامة ودية على أهلها وقد صرح علمنا

الاصابع من فصل البيع الوصي اذا تخون بينه وبين الوصي فولي القدر لا يجوز تأخيرها وان كان تولاها يعو زعند أبي حنيفة ويضمن عيادته في ٣٧ الأب الوصي اذا أجلس أو أربأ ما هو واجب للصبي بعقدهما جاز عندهما خلافاً لابي يوسف وان لم يكن واجباً بعقدهما لا يجوز بالاجماع أحكام الصغار من مسائل البيوع (سئل) فيما اذا قام ز يدعروا صاعاً على حل ز وجته منه ومات ز بدفعه تكون الوصاية للزوة غير صحيحة (الجواب) الذي صرحوا به أن الحل لا يولي ولا يولي عليه وفي النعمان الوصاية ان الوصاف ومساقي تر كنهتم عن أولاد صغار وعن حل فصل ذلك الوصي أن تصرف في المال الموقوف العمل أولاً وجوابه انه لا ملك شأ من ذلك لانه لا ولاية للأب على الجنين فضلاً عن الوصي لقول الز يولي ولا يولي على الحل أحد ونعم تحقيقه في المخرج فظهر بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق (أقول) أفنى العلامة الشاشي بأنه يصح نصب وصي على الحل مستنداً الى قولهم ان الوقف على الخادئين من أولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية فيبذلها في الوقف دخا وفي الوقف دخا وفيها أيضاً اهـ ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي يملك مضافاً الى ما بعد الموت أي تلك عين أو منفعة من التركة فلهذا أعتب الوقف لانه تصدق بالمنفعة ولا سنان الوصاية التي هي اقامة الغير مقامه وهذا لا يشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للعمل جواز اقامة وصي عليه وان كان أو الحل لا ولاية له عليه فوصيه بالولي هذا وقد ذكر في فتح القدر في باب العنان أن توريث الحل والوصية له لا يشتران الابد ان انفصال فيشتان الولد لا العمل اهـ وكتبت في المختار أن المراد ثبت حكمهما ولو انهما باثبات قبل الولادة فلا ينافي تصرفهم بانه وبهجة الوصية له وبه المراد أنه وقف الحكم بذل على الولادة فيظهر بها أن ملكه لم يورثه كان باثبات من حين موت مورثه وكذلك الوصي له أو أوصى به سيده فغيره والمعنى الاول أن نسب قوله فيشتان الولد لا العمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الابد الانفصال كما ذكره شيخنا العلامة الشيخ محمد التافلي في مفتي القدس الشريف في رسالة ألفها في هذه المسئلة ووفق فيها بذلك أخذ المماذج كزناه من فتح القدر فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي الابد الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعدها والله تعالى أعلم (سئل) في تعيين لهما مال عن أبيهما ولهما ما جد أو أباً من ذرئتهما المال غير أمين ولهما أم أمينة أهل الوصاية من كل وجه فهل للقاضي ترع المال من الجد ونصب أمهما للزوة وصوا والحالة هذه (الجواب) نعم وتقدم نقلها أول الباب برجل أوصى الى أبيه وأجد وفي فذ فجاز ولو أوصى الى فاسق مخوف في مال له ذكر في الاصل أن الوصية باطله قالوا معناه يخرج به القاضي من الوصية يجعل غيره وصياً اذا كان هذا الفاسق من لا ينبغي أن يكون وصياً يجمع القاتل ودية مولى أن القاضي أنفذ الوصية فقبض هذا الوصي دين الميت وبيع كايبيع الاوصياء قبل أن يتجر جهم الوصية كان جميع ما صنع جازوا وان يتجر جبه حتى نابوا صاعاً كتره موصياً على حاله (سئل) في الوصي المختار اذا ادعى ديناً لنفسه بتمه القاتل ولم يثبت ولم ير نعمته واتهمه القاضي ويريد أن يتجر جهم الوصاية وينصب غيره من هو أهل ذلك فهل للقاضي ذلك

بأن القاتل اذا وجد بأرض موقوفه على أرباب معينين فالقسامة والدية على الموقوف عليهم وانما كانت موقوفة (الجواب) على الفقراء والمساكين فلا قسامة والدية على بيت المال وقالوا اذا وجد في وقف المسجد الجامع فهو كذا وجد في نفس الجامع فالدية على بيت المال وهذا من هذا القبيل والحاصل أنه لا قسامة ولا دية على أهل القرية الموقوفة سواء كانت وقفاً على معينين أم على غير معينين وانما يتبع ولي المتقول الموقوف عليهم ان كانوا معينين لطلب القسامة والدية وان كانوا غير معينين يتبع بيت المال فقط ان لم يكن ذلك وأما أهل القرية فلا يجزى عليهم والخال هذه والله أعلم (سئل) في تساعوصيين يستقون من صهر يحرقونه سقطت صغيره من بينهم تسقى فيمات غرقا هل

يحبها على عاقلة من يستقي قسامة ودية أم لا يجب وإذا ادعى عليهم أولياؤها بأنهم دفعوها أو دفعها أحدهم فسقطت في البر بذلك يلزم فيها عليهم بمجرد دعواهم ما يلزم في القتل إذا جدى الحلة أو القرية إذا ادعى وليه القتل عليهم القسامة والدية أم لا (أجاب) لا يجب لها القسامة ولا الدية لاحتمال وقوعها وإزالة قديمها لا بشغل فاعل مختار ووقوعها لثمة لا يوجب على أحد شيئا بأجاعة العلماء والقتيل الذي يجب فيه القسامة والدية شرط أن لا يجال على سبب ظاهر قوي يمنع وجوبها وهنا يحال على سقوطها لأنه سبب ظاهر قوي لا اعتبار عليه فان ادعى أولياؤها على أحد أنه دفعها حتى وقعت لا بد من بينة عادلة وهي عدلان أو عدل وأمر أن (٣٣) موصوفتان بالعدالة ولا يثبت ذلك بدون

البينة أو الاقرار من بعض أقاربه شرعا والله أعلم (سئل) في سناء بيني للناس بالاجرة بيني لشخص مكانا ورمه بيتا ومعه احواء يعملون مياومة سقطت على رأسه أحواء من سقف البيت الذي رمت في حال مرية فماتت فارتفع رأسه فهلك بذلك هل يجب القسامة والدية على عاقلة مستعمله أم لا وهل إذا كشف عليه فوجد في البيت المذكور هذه الصفة فادعى أولياؤه القتل على المستعمل وشهدت احواء المياومة بأنه مات بسبب سقوط الاجار عليه من غير فعل المستعمل تقبل شهادتهم ويندفعون أم لا (أجاب) لا قسامة ولا دية فيه حيث علم موته بالسبب المذكور إنما القسامة والدية في قتل جوهل أمرة كافي سائر كتب الفقهاء مستطوره والذي هلك بسقوط الاجار والحال هذه معلوم الحال لا مرية فيه ولا إشكال وتقبيل في ذلك شهادة الاجراء

(الجواب) نعم قال في العمادة وذكروا في وصايا النوازل وصى ادى ديننا ولم يقدر على اثباته بعزل هكذا اوردى عن ابراهيم بن صالح وهو به تجديد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول القاضي اما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تفرج جلت عن الوصاية فان أراءه والاخر جسه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه وفي الحاشية وهذا هو المختار وهو المذكور في الوالولية كذا في ادب الاوصياء وفيه قال ذوق انه اذا لم يبق البينة أن يفرج جسه عن الوصاية يقصر يده عن المال احتياطوا ونظر الميت واليتم وهو المحسنى عن ابراهيم بن صالح وتجديد سلمه اه وتماه من فصل السعوى وفي التتوى ادى على الميت دينيا ولم يثبت بعزل وهو حيلة العزل وذو كراخلاف فان القاضي ينصب من يقيم الوصى عليه البينة على الدين ٣ أو ان نصب ادى النصب والاقية القاضى فيخرج كذا في ادب الوالولية وفي الحاشية فان القاضي اذا انهم الوصى لا يفرج عنه على قول أبي حنيفة وانما يضيم اليه آخر وقال أبو يوسف فيخرج وعليه الفتوى اه وأفتى بذلك المرحوم العم والعلامة الجليل كاهومذ كور في فتاوىهما وما ذكر من قول أبي حنيفة ان يضم اليه آخر ولا يفرج عنه كور في ادب الخلفاء وغيره لكن في حاشية الاشياء للمصوى قال بعض الفضلاء والظاهر ان محل هذا اذا كان له بينة على الدين اما ان لم يكن له بينة فيخرج وجه القاضي للثمة كاهومذ قول أبي يوسف الفتوى به ان القاضي اذا انهم الوصى يفرج عنه فيجعل ما قبله المصنف في الوالولية على هذا اه والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل فخر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة من فصل في تصرفات الوصى ما نصه وصى ادى على الميت دينيا خالفوا في أن القاضي هل يخرج المالك من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يفرج جسه عن الوصاية وقال الفقيه أبو الليث بقوله القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي ادعى أو تقيم البينة عليه حتى تستوفى الدين والاخر جلت عن الوصاية فان لم يبق البينة على الدين يفرج جسه عن الوصاية وعن تجديد سلمه أن الوصى اذا ادعى ديننا على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصاحبه حتى يقيم المدي البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شأه ثم الثاني وصاوصار الاول خارج الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعدما قضى دينه وذ كراخلاف وجه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصافي مقدار الدين الذي يدينه صاحبه ولا يفرج عنه القاضي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضي اذا انهم الوصى قال أبو حنيفة جعل القاضي معه غيره ولا يفرج عنه وقال أبو يوسف يفرج جوه وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصى قائم مقام الميت ولو كان الابن حيا وخيف منه على مال الصغر فان القاضي يخرج المالك من يده فالوصى أولى اه وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصى اذا ادعى ديننا على الميت لا يفرج عنه القاضي عن الوصاية ولو ادعى شيئا من الايمان يفرج عنه قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول القاضي اما أن تقيم البينة على الدين أو تبرئه عن الدين أو آخر جلت عن الوصاية فان أراءه والاخر جسه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فنقص انه اذا ادعى ديننا وعينا يكون مجعاه عليه وان ادعى ديننا فقط فعلى الخلاف والمختار انه يفرج جوه وان ادعى عينا فقط يكون مجعاه

والعمال اذا لا يبرون بشهادتهم لانفسهم مغنيا ولا يدعون عنهم مفرما والحق أحق أن يتبع وبكمه الحق ودع ويصدع ومن قتله الجرح يغير فعل البشر فهو بالاجماع هدو والله أعلم (سئل) في قتل وجد بقره وقدا شهر أن قاتله فلا ن في فلان متاهل اذا أقام أهل القرية البينة من غيرهم أن قاتله فلا ن كور تقبل وتندفع أولياؤه عنهم أم لا وهل لأهل القرية اذا لم تكن بينة تخلصوا اولياؤه على ذلك وان سكتوا قضى عليهم (أجاب) نعم اذا أقاموا على ذلك بينة تندفع اولياؤه عن أهل القرية يقولهم اذ لم تكن بينة تخلصهم عن في قوله أو النصب أي بان ادعى الميت عصب من شيئا اه منه

العالم بذلك وان نكوا فاضى عليهم به والله أعلم (سئل) في تخيل وجد في شجرة رجل نازل بها في مكان ما الحكم الشرعي فيه الجواب مغيبان
النقل في ذلك من كتب الاحصاء (أجاب) قال في الهداية ولو وجد قتل في معسكر أو ماؤه لا من الأرض لا مالك لاحد بها فان وجد في حيا
أو فسطاط فغلب من سكنها القسامة والديون كان خلوها من الفسطاط فعلى أقرب الاحصاء اعتبار اليد عند انعدام المالك وان كان للأرض
مالك فالعسكر كالسكن فيجب على المالك عند أبي حنيفة جملته تعالى خلافاً لابي يوسف وجعله اهـ ومثله في كثير من الكتب كقولوا لحيمة
والظهير يتوتروا بالابصار وشرحه المرد (٣٣٢) والغزو وغيرها والنقل في ذلك مستفيض فعلى ذلك انه ان لم يكن للأرض مالك فالقسامة

والدية على من فيها من
السكان وان كان لها مالك
فهما على المالك عند الامام
والله أعلم
(سئل) في رجل قد صدق بندقية
صديقاً فاصاب آدمياً فقتله
فدفع والده مائة بانه فو
له الرجوع عليه بجميع
مادفع أو بمقدار ما يلزم من
الدية وإذا قلتم انما يرجع
بمقدار ما يلزم هل يرجع
الاب بالنصف الباقي على بقية
العاقلة كائنت من كانت
سواء كانت من أهل الديون
أو القبية أو من يتناحر
بهم أو لا يرجع لثبته
(أجاب) القاتل لا تستقيم
معايته بجميع الدية لانها
على جميع العاقلة والقاتل
كأحدكم وإذا علمت ذلك
فأذنه لو لادرج الرجوع
عليه بخاصة فقط فارجع
أو عليه بمعايته فقط
ويكون منبر عايداً من
حصته لم يأذن من العاقلة
فافهم والله أعلم (سئل) في
وا عين تضار بالعمى ثم
تقرأ وفي رأس كل منهما

عليه أيضاً مثل ذلك (سئل) في الوصي المختار إذا علم في مال اليتيم مدة فيعاقبه مصلحته لليتيم من قبض
وصرفه يسع وشراءه سفر لتخصيل مال اليتيم الكائن في غير بلد ثم قبض من ماله بعض الدين وتقدر
عليه أخذ الباقي لغير المدينين فهل لاضمان عليه ما سبق من الدين وله أجر مثل عمله (الجواب) نعم لاضمان
عليه ما سبق من الدين وله أجر مثل عمله وفيه قياس واستحسن أما القياس فلا يأكل ولو محتاجاً إذا كان
له أحرقة في كل قدر أجرته كإثبات الفصول والعمادية ويصح في القنية أنه لا أجر له وأما الاستحسن فله ذلك
ويحتاج إلى إثباته البراز يتو في الخيرية وحواشي الاشياء للصموى المأخوذة به الاستحسن الاتي مسائل
ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل الخانية فان قاضيان من أهل الترجع كما صرح بذلك الشيخ
قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم (سئل) في الوصي المختار إذا علم في تركه الموصى أعمالاً لا يشي ولم يكن
الموصى جعل له شيئاً فله أجر مثل عمله (الجواب) نعم له أجر مثل عمله استحسننا ولو محتاجاً كإثبات الخانية
والبرازية وهو المأخوذة به كإثبات الخيرية وحواشي الاشياء للصموى (أقول) تقدمه بقوله ولو محتاجاً ما وافق لنا
في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف ونص عبارة الخانية هكذا ونص مير الوصي أن
يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي
الاستحسن يجوز أن يأكل كل بالمعروف إذا كان محتاجاً بقدر ماله ونحوه في البرازية وهذا صريح في
ان الاستحسن أنه قد أجر مثل عمله ولو محتاجاً وظاهره أنه لو كان لم يفرض له القاضي أجرة لكن في
جامع الفصول عن شرح الطحاوي ولا يأكل كل الوصي ولو محتاجاً إذا كان له أحرقة في كل قدر أجرته اهـ
والظاهر أن هذا مبني على القياس من أنه ليس له الا قال في أدب الارصاء والقياس أن لا يأكل كل
لعموم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتيم ظلماً انما يأكلون الخ قال النقيب وعل قوله تعالى ومن
كان فقيراً فليأكل من ثمره مما لا يفسد فكله عيلاً في الاختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبوذر
وهو الصريح لانه شرع في الوصاية منبر عايداً لا يرجع ضماً اهـ قال الاسيباني في شرحه اذا كان له أجر
معلوم فبأكله بقره اهـ فقد ناهى عن الاستحسن هو أن له الا لو محتاجاً ولم يفرض له أجر وأن
القياس أن لا يأكل كل مطلقاً اذا فرض له أجر على ما قاله الاسيباني في شرح الطحاوي وأن القياس هو قول
الامام وصححه أبوذر وماله الله النقيب وقد أتى بذلك الخبر الرمي حيث سئل في رجل أقمه القاضي ومعايله
يتيم لم يفرض له اذ ذلك نفقة ثم فرض له أجر في مقابلة فقوله ان المدد المأخوذة بخلافه عن الفرض هل
له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشرعاً ومبرعاً وهذا لا يشك في حرمته وذوقهم سالم وانظر إلى قوله تعالى
ولا تقربوا مال اليتيم والله تعالى أعلم اهـ لكن قال في جواب سؤال آخر هذه المسئلة فيها اختلاف قياس
واستحسن في الخانية البرازية فله ذلك ولو محتاجاً واستحسن في القنية صحح أن لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذة
به الاستحسن الاتي مسائل ليست هذه منها وإذا كان الاستحسن أنه لو كان لم يفرض له القاضي فبقيته
أولى وأنت تحسب بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضيان فان قاضيان من أهل الترجع جميع كما صرح به

شعيراً ليرى واحد من صاحب فراش ورضي الله تعالى فوقع الطاعون ومات أحدهما بقضاء الله الذي يقول للشيء
كن فيكون فادعى أولياءه أنه مات بلكا الشيخ وصاحبه يجحد كون الموت بسببه ما بشره بالضرب هل تزعمه وعاقلة مدبه أم لا ما تم عليه بنية
بانه مات من تلك الضربة لا سواه لم يصح صاحب فراش منها ولم يعطل عن قضاء مصالحه الخارجية (أجاب) لا تزعمه ولا عاقلة مدبه لا اذ لا يزم
من الضرب القتل فاعتزله بالضر ليس اعتباراً بالقتل فلا يزم الا تزعم عليه بنية بأنه تزعم القرائش حتى مات منها فتلزم الدية العاقلة
وهو كما حشدكم أو يقر بانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ماوجب باقرار القاتل ولا بد في الاقرار من

الشيخ

الشرع بما وجب عليه لاجتماعه كذلك لقوله الذي قتل وغره والله أعلم (سئل) في امر أقرضت أخرى فألفت حنيناً متاومات
بعده فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يلزم عاقلة الضاربة له المضروب وغره وهي نصف عشر الدية للحنين وعاقلة ما عصبها النسبة فلا يدخل
الزوج ولا أقر به حيث لم يكونا من عصبته النسبية والله أعلم (سئل) في رجل صوب بندقة نحو رجل أيرسها فضر بها رجل فصابا لثمتها
من يده فوافق ضربه لها وضعا النار فيها فامالها فأصاب رجل آخر المصوب نحو وقتله فهل الدية على صاحب البندقة أم على صاحب العصا
(أجاب) الدية على صاحب البندقة قل على صاحب العصا إذا صاب البندقة مباشر وصاحب (٣٣٣) العصا متسبب وإذا اجتمعوا قدم المباشر

وهذه قاعدة تختلف العلماء

فيها فمما علمت والله أعلم

(ثم سئل) بعد طعن من طرف

صاحب البندقة بما حاصله

أن صاحب العصا الماضر بها

أصاب النار فاقطعها على

محمل البار وتفسرحت

البندقة بفعله (فأجاب)

وكان قد اعترض الجواب

الاول ببعض الخبايا بما

صوره ان ثبت أن صاحب

العصا الماضر بها أصاب

النار فاقطعها على محمل

البار ونفخت البندقة

يفعله فالدية على عاقلة

صاحب العصاة المباشرة

والحال هذه والحاصل أن

ولي المقتول اذا ادعى على

واحد معين منهما عليه

اثبات المباشرة كما وصفنا

فان ادعى على صاحب

العصاة هو المباشرة على

الكيفية المشروحة وقام

بينه على ذلك ثم عاقلته

الدية وهو كالحكم وان

ادعى على صاحب البندقة

أنه المباشرة على ما شرحنا

وقام بينه على ذلك ثم

عاقلة الدية وبدون دعواه

الشيخ فاسم في تعصمه والله تعالى أعلم اه ولا يخفى أن ما في القنية من قبيل الاحتياط فلا يخالف ما في
الخاتمة على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون متباعد القياس الذي هو قول الامام مال السالبة لغيره فهو
تصحيح للقول الآخر نقله عن غيره تأمل وقال الخليل الرمي أيضاً في حاشيته على الاشباة في أو آخر كتاب
الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل
لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فإذا رأى القاضي أن يعمل له أجر المثل في المانع منه وهي واقعة الفتوى وقد
أثبت به مراراً اه وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجاً لالمطلق فغير المحتاج لا أجر لانه
دخل في الوصية متبرعاً من أول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجاوز في مال اليتيم وعلى اقتضائه
لكنه اذا فعل شيئاً من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعاً حين قبوله الوصية يضمن الميت حتى كانت
لازمته فلا تخلف عزل نفسه ولا تخلف القاضي عزله في الصحيح الاحتياط طاهره أو فسق ظاهره وهذا في وصي
الميت أما وصي القاضي فله عزل نفسه لكن في البراءة ينبغي أن يشترط علم القاضي بعزله وللقاضي عزله
أيضاً وعلى هذا فينبغي التفصيل بان يقال ان وصي الميت لا أجر له الا اذا كان محتاجاً له الا كل من مال اليتيم
بقدره وللقاضي أن يرض بهذا لكون المستقبل للماضي اشر وعنده متبرعاً أو ما وصي القاضي فان
كان محتاجاً فكذلك لا لولا ان نصه القاضي وجعل له أجر المثل جائز وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل
حتى يجعل له أجر المثل وصاته غير لازمة لان له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمتنع عن المضي في العمل الا باجر
وفي القنية الوصي اذا نصبه القاضي وعينه أجر بقدر أحوال المثل جازاً أو وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اه
فقله على الصحيح امامي على تصحيح ما هو القياس كما قلنا تأمل على الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان
غير محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم من الخاتمة كما مر هذا وقد عرفت في الخاتمة أن الوصي لو أخرج نفسه
من اليتيم لم يصح فيها أيضاً قال ذلك أحوالاً على أن تكون وصي اختل فوافقه قال نصير الاجارة باطلة ولا
شيء وقال أبو سلة الشرط باطل وللمائة وصية ولو يكون وصيا به أخذ أو جعفر وأبو الليث اه فاذا
كان استجار الأب باطلا فاستجار القاضي أولى الا اذا كان محتاجاً لكن الظاهر أن بطلان الاجارة انما هو
لموت الاب فان الاجارة تبطل بالموت هذا غاية ما يقتضيه في هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا
كان يزود صاحباً مختاراً على أن أعينه القاصر اليتيم وجب حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أفضل
للاوصاية من كل وجه بما لا يضر لأمور اليتيم بما فيه المصلحة والنفعة فنصب القاضي أم اليتيم ناظره على الوصي
بدون مصالحة لليتيم ولا خاتمة ظهر من الوصي فقامت تعارض الوصي في تعاطي أمور اليتيم بدون وجه
شرعي زاعمة انه ليس له ذلك لا يصح فتهاور أفعالهم تمتع من ذلك (الجواب) ثم وفي القنية لا تخلف للقاضي
التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وعلى هذا لا تخلف للقاضي التصرف في الوفاء
مع وجود ناظره ولو من قبله أعضاء من القاعدة السادسة عشر الوالاية الخاصة أقوى من الوالاية العامة وفي
الخاتمة من البيوع في فصل بيع الوصي وشراؤه كالتقديري والطحاوي انه ليس لقاض أن يخرج

لا تلزم عاقلة واحد منهما هذا اذا انكر صاحب البندقة الضرب وادعى انها خرجت بفعل صاحب العصا لا يقع
محمل البار وودادى أن تنحو لها الجهة المقتول بفعل صاحب العصا فقد صارت مباشرة فتلزم الدية في ماله ولا تلزم عاقلة اذا أعاقة لا لتعمل
عمدا ولا عدا ولا ملام بالصلح والاعتراف وهذا المسئلة دقيقة وتشعب منها سبب يخفى على ضعيف العلم وسقيم الفهم ويحيط بها ضبط
العشواء ويقف فيها موقف الجار الموقر في الحبال ويتغير فيها تحير البعير الموقر في حزن الجبال ليت شرى أو ألقبت عليه مغالطة تقبل له أو لا تقبل
فقال لصاحب البندقة لصاحب العصا أثبت الذي ضربت فأثرت النار وأقشيتها على محمل البار ودخني خرجت فبلى عاقلة الدية وقال صاحب

العصا بل أنت الذي أقيمت النار على محل البار ودحتي خرجت فعل عاقلتك أنت الدية ماذا يجب فاي جواب أجابه به يبروه رسله لثافات نظر
نظروا من غير ذاعة في هذا الفن إلى الأبا اعترفنا بالفضل ولا يقرض على ولادة الامور أن يعاملوا بكيفية أن يقبض بسببه فلما عاده إلى
الفتوى فأنجاهي أن يقال الناس يحملها المفتي على عاقبة أعادنا الله من شرور أنفسنا وسياست أفعالنا وهذا الصواب وجانا من الوقوع على
الدعوى وأجازنا بفضلهم من الأهواء الفاسدة ولقد صدقت من قال وإذا ما خلا الجبان بأرض * طلب الطعن وحده والزلا والله الموفق
لصواب وآثقه علم (سئل) في ضيف وجد (٣٣٤) مقتولا في بيت ضيفه وقلمه وجوب القسمة والدية على عاقلته ولم تسع عاقلته واجب

الحلول المقدر شرعا على من
الباقى منه (أجاب) هو
بيت المال كما أشار إلى ذلك
صاحب الخلاصة في عدم
ضمه على إلا أخرى في الباقي
فألا تكون جناية شخص
لا عاقلة له يعني حكمه فيه
حكم جناية شخص لا عاقلة
له وقد تقرر أن جناية
الشخص الذي لا عاقلة له
في بيت المال وكذا في غيرها
من المعبرات والله أعلم
(كتاب الوصايا)
(سئل) فدر جل أوصى
بأن يدفع في مسكنه هل على
الورثة مراعاة وصيته أم لا
(أجاب) ليس عليهم
مراعاتها ولا أفضل
الدفن في مقابر المسلمين والله
أعلم (سئل) فدر جل نصبه
القاضي وصبا على أيتام
أخيه وللميت زوجة تركت
أباها في المقاسمة والأشهاد
والتيار في العام معه ففعل
وأشهد بالوكالة الشابتين
انتهى أنه قبض جميع
ما استحققه من متر وكانت
زوجها ولم يبق لها عند
قيل ولا كثير الاستوتقة
ماعد الدين الذي بذته أناس

الوصى من الوصاية ولا يدخل
غيره معه فان ظهر منه خيانة
أو كان فاسقا معروفا بالشر
أخرجه أو نصب
غيره معوان كان نفعه إلا أنه
ضعيف عاجز عن التصرف أدخل
معه غيره اه (اقول) وفي الواجبة
وصى الميت إذا كان عدلا غير كاف
لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن يضم
إليه أ خوكا وما هذا هو العزل
بشعر اه (سئل) فيما إذا كان لا يتام
أخ وصى مختار عليهم من قبل أبيهم
أهل الوصاية ولهم مال تحت يده
مورثوا من أتهم مالا فزعم أخ
أخولهم أن أتهم جعلته وصيا
وبد التصرف فيما مورثوا من أتهم
معه وجود وصى أبيهم بدون وجه شرعي
فهل ليس لوصي الأخ ذلك (الجواب)
نعم في وكالة التنوير وغيره
الله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
فيما إذا دفع بد الوصى الدراهم إلى
رجل ليصير من بد الوصى ذلك (الجواب)
نعم ولودفع الوصى الدراهم
من الرجل قبل أن يخرج من بدله
قبل الاحرام فهل الوصى ذلك (الجواب)
نعم ولودفع الوصى الدراهم
لرجل ليصير عن الميت فإراد أن
يستره كان له ذلك ما لم يعمر لان
المال أمانة في يده فان استرده
فنفقته إلى بدله على من تكون ان
استرده بخيانة طهرت منه فالنفقة
في ماله خاصة وان استرده لاجل
الحاجة ولا تهمته فالنفقة على
الوصى في ماله خاصة وان استرده
لضعف أو أي فيه أو لجهلها بمور
النسك فإراد الدفع إلى أصل منه
فنفقته في مال الميت لانه استرد
النفقة للميت اه بحر من باب الحج
عن الغير (سئل) فيما إذا ثبت
خيانة وصى بالوجه الشرعي فهل يعزل
وتزول الأمانة فلا يصدق بعد ذلك
(الجواب) نعم والمصلحة في أدب
الأوصياء من فصل الانفاق (سئل)
في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون
نصرف أبو ماله عليه في نفقته وكونه
ولوازمه الشرعية الضرورية
يقتصر المثل في عدم تعلقه والظاهر
لا يكذب فيه فهل يقبل قوله بغيره في ذلك
(الجواب) نعم إذا بلغ الابن
معتزها أو جبنوا تاتى ولاية الاب
عليه ماله ونفسه وان بلغ عاقل من أو
معتزل تعود ولاية الاب فيما قال أبو بكر
الجلي لا تعود عند أبي يوسف وتكون
الولاية للسلطان وقال محمد تعود ولاية
الابن في مال جميعا وأختصانا وقال
محمد بن إبراهيم المدايني عندنا تعود
ولاية الأب وعند زرقت ثبت الولاية
للسلطان عبادي من كتاب النكاح
آخر الكتاب (سئل) فيما إذا كان
زيدا ولدا قاصرون وأخوان بالغان
أقام أحدهما وصيا على أولاده
والأخر مشرفا عليه ثم مات زيد
عن أولاده المذكرين ونخلت تركه
فصار الوصى يتصرف بمجرده بدون
رأى المشرف وعلمه فهل ليس لوصي
التصرف بدون رأى المشرف وعلمه
(الجواب) نعم كرافض في فتاويه
في وصى ومشرفان الوصى أولى
بمسائل المال وفي واقعات الناطقي
إذا أوصى إلى رجل وجعل رجلا آخر
مشرفا عليه فالمشرف وصى الميت
كما أنه قال جماعة متكلميهم فليس
لأحد هما أن يتصرف دون الآخر
فما لا ينفرد به أحد الوصيين تتراخا
نفة وفي أدب الأوصياء من فصل
تعدد الأوصياء قال الامام الفضل
المشرف ليس وصى فلا يكون المال
عند الوصى ولا يجوز لوصى أن يتصرف
بدون رأى المشرف وعلمه وفي الخاص
وبقول الفضل بقي اه وأثنى الشيخ
أحمد بن محمد بن مكي دمشق بأن
الوصى إذا تصرف في أموال اليتيم
بدون علم الناظر فهلك يضمنها (سئل)
فيما إذا نصب قاضي البراءة من قري
البروصيا على أولادها لا يتام ولم
يقوض البعدك من قبل قاضي القضاة
الذي ولاه ذلك ولان

معلومين أن لا ينبغي الاب المذكر
بالوكالة عن ابنته على الوصى المذكر
بورأسيان بد الوصى غير ما قسم
هل تسمع دعواه وقبل غير
مجرد قوله أم لا يقبل والقول قول
الوصى فيما بدوه هل إذا اجتمعت
الأوصياء بالبراهم وقت القسمة
تلاجل القسمة يلزم الوصى أخذها
بما اجتمعت به أم لا (أجاب) لا
يقبل مجرد قوله ولا يعطى بدعواه
شيئا دعاه والقول قول الوصى
فما بدوه انه أول يدا ومن تركه
أخيه أو تركه أبيه إذ كل من كانت
له يدعى يتعلى شيئا فالقول قوله
فيه بيمينه ان طلبها معه وأما
دم الوصى أخذها من تحت يده لاجل
القسمة فلا قائل به بل شرع
أعمال اليتيم من نفسه لنفسه
غير جازئانه كلكل ولا يعقد
لنفسه كما صرح به في الاشياء
والنفاذ عاز بالشرح المجمع من
الوصايا فكيف

يلزم بمجرد التضمن لاجل القصة لظهوره خطأ كل واحد من الورثة وفي البراز به لو أن أحد الورثة الباقي ثم ادعى البر كتموا أنكره ولا تسمع دعواه وان أقروا بالتمتع أو بالزاد على ما علم (سئل) في وصي باع دار اليتيم وكتب صلة التتابع وفيه أوصى بأعلى جود مسوخ شرعى داغ للبيع وهو الحاجة للنفقة والكسوة كون الدار آلت إلى الخراب وأنه لا غبن فيمولا فساد ولم تقم بيعة تشده به بنى المثل وكان المشتري يهدم من بناء الدار شيئا وحدهم بناءه والآن كبر اليتيم وأدعى غيبنا فاحشاهل تسع دعواه أم لا (جواب) نعم تسمع دعوى اليتيم بعد باوعه وتقبل بيئته على أن البيع كان بالغين الفاحش ولا ينع من ذلك ما ذكر في صك (٢٣٥) التتابع فلما قام المشتري بيئته أن قيمة الدار

في ذلك الوقت مثل الثمن وأقام هو بيعة فبيئة الغبن أولى قال في السبازية في الدعوى ولو برهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بوعه على أنه كان بالغين قبل بيئته المشتري أولى لأنه ثبت بالزيادة والاكثر على أن مثبت القلة أعنى الغبن أولى وفي مشتمل الأحكام في الوصية أدعى محمد ودالي بيئته أرونا من جهة أبيه فأقام ذوالبد البيئته أنه اشتراه من وصيه مثل القيمة وأقام المدعى بيئته أن قيمته زيادة على ما أنشئته ذوالبد فتقبل البيئته المثبتة الزيادة أولى وقال كثير منهم التثبتة لقلة القيمة أولى فبيئته عن سيف الساتلي وصى باع كرم الصغير وبلغ الصغير وأدعى غيبنا وأقام بيئته وأقام المشتري بيئته أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبيئة الغبن أولى فبيئة اه وماعله الأكثر هو الذي عليه المول وقد أقصر عليه الشيخ محمد الغزوي

غیره فهل يكون النصب المذکور غیر معتبر (الجواب) نعم (سئل) في رجل أقام زوجه من بعده وصيا على ابنه الصغير ثم مات مصر على ذلك والصغير جلد بفل فهل يكون وصي الاب أخى بذلك من جده (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التتوي في آ خراب الوصي (سئل) في الجدا أبي الاب القادر الأمين هل تكون ولاية له حبس لم يوص أو الصغار إلى أحد أو يكون أولى من الامم (الجواب) نعم كما في الخبر به من باب الوصي مفصلا ومثله في أدب الأوصياء (سئل) فيما إذا أقام القاضي وصيا شرعيا على أيتام بن أخيه ولهم استحقاق من أوقاف اجدادهم بحث به بعض من النظار وفي كل سنة يحاسبه القاضي العام على إرادته ومصرفه بموجب دفتر محض بامضائه مغلظ بدمه والآن تزعم أم الائتم أن لها بحاسبة الوصي ثانيا بدون وجه شرعى فهل تكون ولاية له بحاسبة القاضي لئلا (الجواب) نعم وبقية القاضي ان يحاسب الائتم على ما جرى على أيديهم من أمور اليتامى وغلاتهم فان أحس بحيانة عزله واستبدله بغيره وان وجد أمينة فزاد أدب الأوصياء من أو خفصل الاتفاق وغلام المسئلة فراجعوه في ٣٨ من العمادة وذكر القاضي جلال الدين في سجلاته إذا كبر الصغير وأراد أن يحاسبوا وصيه لينظر واهل أتق عليهم بالمعروف أم لا وطلبوا أن يحاسبوه كان القاضي ولهم المطالبة بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما انفق الخ اه (سئل) فيما إذا كان لصغير أب وصية معلومة في دار شركته زيدا بقاها فأخرجها جميع المداون آخر مدته معلومة متاجر معلومة من الدراهم هي أجرة المثل فقبضوا وتصرف بها بدون وكالة عن أبي الصغير ولا وجه شرعى ولم يدفع من أجرة ثاشما بلغة الصغير ثم بلغ الصغير وشدا وطلب ناله باجزة محض من الدار التي قبضها من المستأجر فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المحط إذا اشتري دارا وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو كانت لصغير يجب أحرم المثل صيانة للوقف وللصغير وفي آخر الفصل الثامن من اجارات الخيرة وهكذا نقول فحين سكن دار صغيرا وأعطاه وصيه وصيه وانه مدلا لا يستغل انه يجب أحرم المثل الا إذا انتقص بسبب سكناه وضمان النقصان أنفع في حق الصغير فينتد يجب ضمان النقصان جامع أحكام الصغار في مسائل الاجارات (سئل) فيما إذا كان ليتيم مبلغ دين معلوم بذمة من يدفعه لوصيه الشرعى وبلغ اليتيم الا تنو شيدا وأقام يطالب المدون بالمبلغ المذکور زاعما أن قبض الوصي غير صحيح فعلى لاهية تزعمه يبرأ المدون بدفعه إلى الوصي (الجواب) نعم دفع غير علمت إلى الوصي يبرئ أدبا للأوصياء من فضل الاراعن الخانية وغيره أدي مدون الميت إلى وصي الميت يبرأ وان لم يكن له وصي فدفع إلى بعض الورثة يبرأ عن حصة خاصة براز به آ خوال الكا من تصرفات الاب والوصي والقاضي وفيها وفي الزيادة للوراث ان يتخاصم غرما له المستأجر كان على الميت دن أولا وهل له أن يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دن يتخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي اه وقد استدل محمدنا جوابا حاد وهو أن رجلا توفي عن صغار وكبار الصغار وصى وله دين على الناس يكون قبض دين الوصي لا للورثة (سئل) فيما إذا مات رجل عن زوجة وابن صغير منها وعن أخ وصى على الصغير وخلف تركته يتخذ يد الوصي ثم مات

في ممتنه تنو برالإبصار في باب الشهادة وإذا فسح البيع بحكم القين فاحده المشتري من البناء كان بالآتي هي ملكه لا خطأ أن صاحب المالك على التمتع وان كان ينقض البناء الأول فليس المشتري رقبه وهو ملك لصاحبه فان زاد المشتري في ذلك زيادة أعطى قيمة الزيادة من غير اشتراط أجراء العمل وما هدم المشتري من بناء الدار يضمن حصة البنوة ويقض له السكة ان كان غائبا وان كان ساكنها لم يضمن قيمة كل ما هو مصرح به في كتبهم والله أعلم (سئل) في وصي باع كرم لاهز وجعته ليت وكتب صلة التتابع وفيه أنه نودى عليه في الاسوان وعلى الرغبات فلم يرد له واغبر أرا بمن ذلك فيبيع لاهز الزوجة ان لا مال له سواء وعزل الوصي وأقيم غير فادعى أنه بغين فاحش وأقام بيئته

على ذلك وهو الواقع هل تقبل وينقص البيع قطار البتيم وهل اذا قام المشتري ارضاً بانه بالعدل ترعى بئته أم بئته الغن (أجاب) نعم تقبل
 البئته على أنه كان بالغن واذا تعارضت بئته الغن وبئته العدل فبئته الغن أولى قال في البرزخ بانه يبرهن الوصي الثاني أن الوصي الاول كان باعه
 بفن فاحش أو بأع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المتقول بقبول و يعطى البيع اهـ ومسئله تقديم بئته الغن مذ كور في البرزخ بانه
 والخلاصة ومثلي الاحكام وغيره هو الرجاء الذي عليه لا كثر والمذ كور في بعض المتن الموضوعه للخصم من الاقوال فكان عليه المعلوم
 والله اعلم (سئل) فيما الذل يجوز بيع دار (٣٣٦) البيت بالغن الفاحش وبطل بالوجه الشرعي ورد بعد سنن الى البيت بعد بولعه وقبل هل

يلزم له أم لا (أجاب)
 ظاهر الرواية لا يلزم لان
 سكه يتأويل الملك ومن
 أحق دار البيت بالوقف
 أوجب أم لا المثل والله أعلم
 (سئل) في وصي أم بتمام باع
 نصف كرم لهم مشطلي على
 أشجارتين ونب وبغير
 ذلك لرجل بثن كروبع
 منهم جل الى سنة وسيله
 المشتري وصارياً كل غلته
 ويدفع الوصي آخر كل سنة
 ربع الثمن حتى استوفى
 الوصي الثمن واستقر المشتري
 يأكله حتى مضى ثلاث
 عشرة سنة وكبر الايتام
 فادعوا على المشتري بطلان
 شرائه لعدم المسوغ
 والوجوب على استهلكه
 من غرضه هل تصح دعواهم
 أم لا (أجاب) قد تقرر عدم
 جواز بيع عقار البتيم عند
 المتأخرين الاحد الى غنه
 لانفساء لها الام غنه كنفقة
 أو دين لا يقضى الامنه أو
 وقع في يده متغلب أو كانت
 غلته لاني غنونه أو بيع
 بضعف قيمته وصرح في
 المتأخراتين بطلان المشتق

الابن عن في المسئلة وطلبت الام تصيبهم ان التركة من الوصي فاذا قضى به يدنا على الميت ولم تصدقه الام
 على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك (الجواب) نعم وفي الفتاوى القاهريه ترك لألفا فاه آخر يدعي عليه ألفا
 فدفعه الوصي اليه قضاء للدين بغير قضاء فكثيرا لبيتيم وأنكر الذين على أبيه بضمين الوصي ما دفعه الى الغريم
 ان لم يكن للغريم بئته عليه قلت ولولم يكن الوصي بئته على ثبوت الدين وحلف الوارث حين حلف الوصي على
 عدم علمه بدين المورث فانه ذ كرم ولا نظام الدين في فوائده ان الوصي اذا اتى يدنا على الميت وأنكر
 الورثة تبو نه على المورث فالوصي اقامة البئته عليهم وان لم يكن للوصي بئته فله ان يحلفهم ادب الاوصياء من
 فصل الضمان (سئل) في امرأة أوست في مرض موته بوصاياها فامتز يد اوصياها على تنفيذها من
 ثلث مالها وقبيل زد بذلك بدي بئته شرعية ثم ماتت فاذا بعض الورثة أنها اقامته وصافي آخر جر من
 حياتها ويريد اثبات ما يتبعه أضافه اذ ثبت دعواها بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا ينفرد أحدهما
 بالتصرف بدون رأى الآخر (الجواب) نعم قال في التنوير من باب الوصي وبطل فعل أحد الوصيين
 كاتوليدين ولو كان ايصافا لكل منهما على الانفراد اهـ وفي الدرر اوصي الى اثنين لا ينفرد أحدهما
 بالتصرف بدون الآخر ولو الى كل منهما بالانفراد اهـ وتعمم تحققة فيها وفي التتار خاتمة أوصى الى
 رجل مكن من أوصياها فوصياها الى آخرهما وصيان في كل وصاية تد كراصاه للاولى لأن الوصي
 عندنا لا ينعزل لعامل بعزله الموحي ويخرج من الوصاية بان يقول آخر جتته عن الوصاية أو يقول جعت عن
 وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة أو أكثر لا ينعزل الاول عن الوصاية أو ادب الاوصياء من فصل
 تعدد الاوصياء وتعمم نقول هذه المسئلة فيه وفيه ايصاؤه وكل أحد الوصيين الآخر جاز انفراد الوكيل في
 جميع التصرفات وقالان رأى الوكيل رأى الموكل فبيعت حينئذ تصرفه الى أيا فيجوز عندهما أيضا
 اهـ (سئل) فيما اذا كان لبيتيم نصف آله حلافة معاومة ليس لها غن غير هاولهما أم وجد لابريد الجذ
 بيع النصف المذ كور بثن المثل لاجل نفقةهما فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم وانما قد يبيع الجذ للنفقة
 لان بيع العروض والعقار لقضاء الدين لا يجوز للجد وانما ذلك الوصي ولكن هذه المسئلة على ذ كرمذك
 فانها ذقيقة وفي ادب القاضي الوصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك وانما
 تلك البيع للصغير وبه يبقى ادب الاوصياء في واسط فصل البيع لمصدا ورفق أو حنفية بين الوصي والجد
 فقال الوصي اليه يبيع التركة للدين والوصية أما الوصي فليس التركة للدين الصغير لا دين ابنه الميت قال
 الخلاف في هذه الفائدة كتحفظ عن الحنابلة وبه يفتي نور العيني في ٢٦ فقلعن الحنفية ولولم يكن للميت
 وصي فلا يبيع وهو الجذ يبيع العروض الا أنه لو باع التركة لدين أو وصية لم يجز بخلاف وصي الابن وصايا
 جامع المصنفين وكذا في ٢٧ من جامع الفصولين بعبارة ان تروى من الوصايا ونقل ذلك العسلا في
 شرح التنوير من آخر باب الوصي عن الميتة وفي البرزخ أجاز السكاب (أقول) وانما ظاهر ان وصي الجد
 كالجذ فلا يملك ذلك أيضا بالاولى قال بعض الفضلاء فيرفع الدائن أو الموحي له الامر الى القاضي لبيع له

ان يبيع والحال هذه باطل فثبت علم ذلك فدعواهم البطلان والرجوع عما كاه المشتري حيث لاسوغ له مما ذكره صحيحه يجب بقدر
 سماهوا بقبضه وجوبها وهو ضمان ما استهلكه المشتري اذ البيع باطل حكمه حكم العدم ومال البتيم معصوم محترم ورد فيمن الاثبات
 والاحاديث ما وقف من قرب البيع غاية الذم ونزاهة لا تسلفا قديم العلم وعلى حرمته اجعت الام والله أعلم (سئل) في الجد أب الاب
 هل عاك بيع منقول أولادنا بأم لا وهل الشجر القروض في الاوص المسكر من قبيل المتقول فيجوز زبنيه اذا قلتم يجوز بيع المتقول (أجاب)
 نعم قوله وهو الجد أي جد الاولاد اهـ منه

ثم عاك ذلك قال في منع الضمان شرح تنو والابصار اقله عن الفصول العمادية اذ امانات الرجل ولم يوص الى أحد كان لابي له وهو الجديع
العروض والشراء اه ومثله في أغلب الكتب وذلك بشرط أن لا يكون عالما بغيره في نفسه كاهو مصرح به في عامة الكتب
والشجر من قبيل المنقول لامن قبيل العتار كما صرح به في البحر نقله عن الامتلاء لاختياروا بطل قول من جعل البناء الخليل من العتار حيث قال
وتدغل بعض المصريين فجعل الخليل من العتار واقتى بهونه فلم يرجع كعادته اه والله أعلم (سئل) في وصي باع شجر التيم الموضوع في
أرض الوصف المتكسر فهل يحتاج الى مسوغ كاحتياج عقاره اه لا (أجاب) لا يحتاج الى (٣٣٧) ذلك لان الشجر من قسم المنقول ويسع

الوصي منقول التبرجاء
وليس كالعقار لانه محفوظ
بنفسه والشجر ليس كذلك
والله أعلم (سئل) في وصي
الحاكم اذا اشترى لنفسه
شئاً من مال التيم من نفسه
هل يجوز أم لا (أجاب)
لا يجوز كما صرح به في
الخلاصة معزاً الى نظم
الزبدوسقي قال لانه وكيل
والوكيل لا يملك البيع من
نفسه ولا يملك لانه وكيل
له وكذا في الوفاة بالزبد
نفسه شارح الجمع وفي
الغزاة يسع وصي الاب
لا وصي القاضي لانه وكيل
من نفسه ان ينفق ظاهر
كبيع ما يساوي تسعة بمسرة
أو يشتري ما يساوي عشرة
بمسرة يجوز وهذا مما يحفظ
وه يبقى وقوله من نفسه
احترز عن شرائه من
القاضي فافهم والله أعلم
(سئل) في صغيرة ماتت
وكان لها اسباب جاهت
جدها أم أمها تطلب أرضها
منها فذكر كراهيها باعها
وأنتسق فمعاها على حال
حاجتها هل يقبل قوله بيمنه
في ذلك حيث ينفق مثله

بغير الدين أو الوصية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا كان له يدع اسات قائمت في أرض وقف بالوجه
الشري وله اولاد فاصرون فاشترت ذلك منهم لهم بما لهم أم بهم زبد المور وقال أبوهم بعتا بعد ما سمعت
دراهم معلومة فهل يجوز البيع والحالة هذه (الجواب) نعم لان الاب لا يقبل البيع فقد أجاز شرعاً للصغير
كل في البرازية وذ كرفي الخيرة والتجنس امرأه اشترت ضعة تولد لها الصغير من مالها وقع الشراء لازم
لانها لا تملك الشراء لولده وتكون الضعية للولده لان الام نصير وأهية والام تلك ذلك ويقع قبضه من أحكام
الصغار من البيوع وفيها أيضاً امرأه اشترت ضعة تولد لها الصغير بما لها على أن ترجع بالنسبة على الوالدان
استحساناً وتكون مشتركة لنفسها نصير بغيره منها الصغير امرأه قالت لزوجهما وبينهما ولد مشتركة
منك دار لك هذه لا يثبت لك اذ قال الاب بعتا جاز لان الاب لا يقبل البيع فقد أجاز شرعاً للصغير فيجوز ولو كانت
البارا مشتركة بين الاب والابن فقلت الام لهما اشترت هذه الدار مشتركة لابني بعتا جاز لان الاب
لم يجوز شرعاً جازة الدار فقد أدت له ابشراء جلة الدار اه وفيه فوائد فارجع اليه (سئل) فيما اذا كان
زبدوسقي ابنه أخيه البنية وصرف في باب القاضي مبلغاً من الدراهم في منع دعوى فوجت على البنية
بوجوب حصة كتبها القاضي له ولا بد له من دفع المبلغ الزبدوسقي مال البنية فهل يحبس ذلك (الجواب)
نعم وسئل شيخ الاسلام اسمعيل افندي مفتي دمشق سابقاً فيما أخذ ضعة جاور من أموال التيم من
أوصائهم جبراً في كل سنة يسرمونه باسمه ما أقر الله به من سلطان ويقولون هذا الحصة فهل لا يضمن
الوصي في ماله فاجاب نعم لا يضمن الوصي ولا زور وزرأه في أن الذين يملكون أموال البنية يطلبوا
انما يملكون في يدهم نارا أو سبيلون سعي ان الله سبحانه التوفيق والهدى بقا في أقوم طريق اه
(سئل) في الوصي اذا أراد أن يسافر بمال التيم وكان الطريق مخوفاً فهل يضمن المال اذا هلك (الجواب)
نعم قال الامام الاسجاني اسكن من الاب والابن والقاضي وأوصائهم أن يسافروا بمال البنية اذا كان
الطريق آمناً اذا أصيبوا في الطريق فلا ضمان عليهم ولهم أن يقرروا في أموالهم بالمعروف قال العتاني ولو
انقر وصي الاخوان والم فأن رجحاً استحسنوا قال ولهم ولاية يسع أموالهم بمثل التقيما كتر منها واقل بقدر
يتغابن فيه الناس أموالاً كان بالغن الفاضل تبطل عقودهم ولا تنوب على الاجابة بعد البلوغ لانه لا يجبره
حالة العتد ولا ينفق حتى يتوفى أو مأسراً وهم كذلك لكن اذا كان بفاحش الغبن فانه ينفذ على أنفسهم
لصدور عن أهل في محله فلا تبطل كالبائع الخ ادب الاوصياء من فصل البيع (سئل) فيما اذا كان زيد
وصياً على شيمين في حجره وله مال تحت يد مفروض فيمبلغ من الدراهم لنفقة شيمين كل يوم فكان يخطط
ذلك في ماله وينفقه عليهم ما في ذلك خبير لهما حتى بلغوا شدين فاستمع من احتساب القدر المفروض له
عليه ما زعم ان له ليس له خطا النفقة بنفقة شيمين فهل الوصي ذلك (الجواب) نعم الوصي خطا النفقة
المفروضة للشيمين في ماله ان كان خبيراً لهما كما صرح بذلك في ادب الاوصياء من فصل الضمان عن الغنية
(سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من تركته هل يفلان هل يكون غير جائز (الجواب) نعم

(٤٣ - فتاوى حمدي - ثاني) أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك بيمنه سمعت كان ينفق مثله في تلك المدة كافي البرازية
غيره والله أعلم (سئل) في وصي قاض على أتمام أقام القاضي أمهم ناظرة فأنفق عليهم الوصي والام تنكره هل القول قول الوصي فيما
صرفه بنفقة ولا تكون الاخصام أم لا (أجاب) القول قول الوصي بيمنه فيما صرفه على النفقة كما يكذب الفاهر والوصي الا انفراد النفقة
سئل في رجل ادعى انه وصي وبذل مالاً من مال التيم في باب القاضي لاثبات ذلك فهل يضمنه أم لا (أجاب) حيث لم يكن في ذلك مصلحة تخسبر به
للتيم يضمن كافي الخانة لان الوصي يملك ما هو خير للبيت فتاوى رحيمية اه منه

مع كون الام باطلة ولا تكون ضمنيا في ذلك والحال عدم اقله أعلم (مثل) هل يقبل قول الوصي انه اتفق من ماله عليه ليرجعه به أم لا (الجواب)
قول الوصي انما يعتبر في الانفاق اذ لم يكن فيه رجوع على ماله أما اذا كان فيه رجوع لا يقبل لانه دعوى الدين في مال الصغرى ولا يقبل الا بالينة
كافي الخلاصة وغيره والله أعلم (مثل) في رجل دفع لمرسعة وأصله بنته وراهم من ماله هل يرجع في ماله أم لا (أجاب) لا حيث لم يشهد
والله أعلم (مثل) في رجل أقامه القاضي وصا على يتيم ولم يرض له ان ذلك نفقة ثم فرض له أن يأخذ ماله في قضاء الدين المدعى المأخوذة
الحال عن الغرض هل له ذلك أم لا (أجاب) (٣٣٨) ليس له ذلك لشرع معتبر على هذا لا يشك في حرمته وذوقهم سليم وانظر إلى قوله
تعالى ولا تقربوا مال اليتيم
والله أعلم (مثل) في وصية
عسلى واهما دعيت ان ماله
الذي كان بينهما هل
يقبل قولها بينهما أم لا يقبل
(أجاب) نعم القول قول
الوصية بينهما ان المال
ضائع أو سرق كافي الخلاصة
والخاتمة وغيره والله أعلم
(مثل) في وصي على بنت
أخيه كبرن وطلبن حسابه
ليظن هل اتفق بالمعروف
أم لا وطلبن من القاضي أن
يحاسب هل له أن ذلك وهل
القول قوله أنه انفق
بالمعروف أم لا (أجاب)
للقاضي وله أن يحاسبه لكن
لا يصير على الحساب ما منع
والقول قوله في الخرج
وفيما اتفق وفي انه اتفق
بالمعروف ولم يصر لانه
أمين من جهة البيت أو من
جهة القاضي والقول قول
الأمين مع اليمين فيما فصل
كذا نقل في مشتمل الأحكام
عن فصول الاستدلال وشي والله
أعلم (مثل) في وصي مختار
غالب غيبة منقطع فذهب
القاضي وصيا لا يثبت حق

ذكر في الخسرة انه اذا أقر الوصي على البيت بالدين لا يصح اقراره لكن لا يخرج به عن أن يصح كونهما
الغرم فان أقام عليه الغرم بينة بالدين الذي أقر به تقبل بينته الخ وفي البسوط الحواشي والوالمال الحية والعناية
وفي العسدي بقوله الحافظة اقرار الوصي على البيت بالدين أو الوصية باطل لانه اقرار على البيت واقرار
الغرم على الغير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فدل اعتبارا أيضا لأن يكون الوصي وارثا فيصح اقراره
بالدين فقط في نصيبه فسيب اعتبارا الورثة فيستوفي منه أو يشهد معه آخر فصيح ما أقر به مطلقا في النصيب
كلا اعتبارا الشهادة أدب الاوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على البيت ولا بشي من ترك ماله
لفلان لأن لا يكون المقر وارثا فيصح في حصته تنوير الوصايا من باب الوصي (مثل) فيما اذا ظهر للقاضي
بغير الوصي أصلا الوجه الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الغير مال اليتيم فهل يكون ماله كرهيا (الجواب)
نعم ولو ظهر للقاضي بغيره أصلا استبدل به غيره تنوير الوصايا من باب الوصي والله في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما
(مثل) فيما اذا أوصى في مرض موته العجوز بان يقضى ديونه بعمره ويذبح جميع ما فضل من ذلك
لرجل معين ثم مات من مرض بعد ذلك من تركه لم يرضه وارث شرعي فهل يكون عمره وصا وجميع الفاضل
من التركة الموصى له لا يراجه فيه أحد (الجواب) نعم وفي الخلاصة ولو قال في مرضه أقض ديوني ونفذ
وصاياي فانه يصير وصيا جاعا الخ أدب الاوصياء من فصل في الاوصياء من غيرهم واذا عدل من تقدم ذكره بدأ
بمن أوصى به بجميع المال فتكمل له وصيته لأن منعه عجزا لدعي الثلث كان لاجل الورثة فإذا لم يجد منهم
أحد له عندنا ما عينه كالأخز في مثل في سائر المتون والشروح (مثل) في رجل قال في مرض موته لزوجته
أم أولادها أمانة سلت البيت وألادى وقوي بلازمهم بعد موتي ثمناتها ونحو أولادها الزورين
والعترق فانهم يعارضون في أموالي وأولادها فهل اذا مات ما تركتكون الاوصياء على أولادها
الزورين وليس لابن العم معارضتها في ذلك (الجواب) قال في الخاتمة والخلاصة والحاظفة ولو قال أنت
وصيتك لزيد وأنت وصيتي في مالي أو قال سلت البيت الأولاد بعد موتي أو تهدي أو ألادى بعد موتي أو
قوي بلازمهم بعد موتي أو ما يصري بغيري هذه اللفاظ يكون وصيا أدب الاوصياء من الفصل الاول
(مثل) في الوصي المختار هل له قبض ودعة الموصى (الجواب) نعم وفي الحافظة الموصى لو أمره مودع البيت
بافراض ما عنده من الدوعة أو هبتها لا يخرجها فرضاها أو وهبها فاضاعت ضمن المودع لا الوصي لأن الوصي
لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا ينفذ أمره شيئا أم لو أمر المودع بدفعها لا يخرجها منها اليه فاضاعت لم يضمن
المودع لأن الوصي قبضها منه فهو وكيل غيره بالقبض وقد وجد بامرته فيكون قبض المودع اليه كقبض
الوصي ولو قبضه الوصي من المودع لكان ابراء فكذا هنا أدب الاوصياء من الغرض (مثل) في الوارث اذا
كان غائبا هل للقاضي أن ينصب وصيا عنه ويكتب في نسخة الوصاية أنه أقامه وصا لغيره مدة السفر والحالة
هذه (الجواب) نعم والمسئلة في الفصولين عن فتاوى وشهد الدين هذه العبارات (مثل) في الوصي اذا أقرض
مال اليتيم من آخر فهل يضمنه اذا هلك (الجواب) نعم وفي الخاتمة ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان

الصغار وحققا ما لهم من الضايا والافتقار عليهم هل يصح نصيبه بتركه بل ذلك موجه أم لا
واذا قلتم بالصفة النفسية المحرزة في ذلك (أجاب) نعم اذا غلب الوصي الميت غيبة منقطعة عن القاضي أن ينصب وصيا بتركه عليه الاحكام
المذكورة في وصي القاضي كما اذا كان طلاق قولهم لا ينصب للقاضي وصيا ومع وجود وصي الميت لا يملك الا في غيبة منقطعة أو قبل لدعي الدين كما
في الاشياء نقل عن الخزانة وكما يطلع الفصول والبرازية والعمادة وقد علم بان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت لا شك أنه اذا مات حقيقة
ونصب القاضي وصيا يلزم جميع تصرفاته المقررة في وصي القاضي فكذلك هنا كالمظهر وأما الغيبة المنقطعة فيقال للبرازية نقل عن

اقرض

الخصاف فيسبب أنهم ما شهد بكون الوصي المختار في البدن منقطع عن بلد التوفي لأن تأني ولا تذهب القاطلة اليوما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين فيبدت قد رها بعدة السفر وتعلمهم بالنظر فيبدت قد رها بخوف ضياع مال الصغار وضررهم بعدم الاتفاق والنظر في حالهم هذا ما فاجته من النظر في عباراتهم في مواضع كثيرة والله أعلم (سئل) في قاض نصب وصيا على صغار وتصرف في التركة بحكم الوصاية فظهر وصي مختار للميت فاجاز جسد ما فعل الوصي المنصب من جهة القاض هل يجوز ما فعله والحال هذه أم لا (أجاب) نعم ما فعله المنصب جائزا لا يفتقر أن الإجازة للاحتة كالملة السابقة والمصرح به في الكتب جواز تركه بكل ما يجوز (٣٣٩) فله بنفسه وهو عقده بجحد فعله وهو

موجب لا نقاد والتوقف بلا شبهة والله أعلم (سئل) في إتيان صغارهم جده لأب وعم عصبة ثم وصيها القاض وصية على أولادها وترب لهم نفقة فادعت الأم الاتفاق عليهم من مالها وتريد الرجوع في مالهم هل لهذا أم لا وهل إذا ادعت أنها استدان مبلغا ودفعته لأمها في مصالح الأولاد يقبل قولها ترجع في مال الإتيان أم لا وهل إذا تزوجت باجنبي تسقط حضانتها أم لا وإذا قلست تسقط تكون لهم أم جسدتهم حيث لا مانع لها وهل للأب جسد الإتيان عندها في منزلها لأجل ما ثبت عليهم من النفقة بالوجه الشرعي وتنع الجدة المذكورة من حضانتهم حتى تستوفي دينها أم لا وهل إذا قالت أنا أقوم بمزينة الإتيان من غير رجوع في مالهم تجاب إلى ذلك وتنع الجدة من الحضانة ذلك أم لا وهل إذا رهنتهم دارا مشتركة بين الإتيان

أقرض كان ضامنا والقاضي مالك الأضرار واختلاف المشايخ في الأب لا اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الأب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو أخذ الوصي مال اليتيم فرفض نفسه لا يجوز ويكون دنسا عليه وعن محمد ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وأنا زوجه أو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لاس به خاتمة من فصل تصرفات الوصي ولا يقرض أي الوصي مال اليتيم لأنه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لأنه قادر عليه ولذا يقرض من مال الوفق والغائب در من الفصل الثاني في الإيصاء (أقول) في جامع الفصولين القاضي أنما ملك الأقرض إذا لم يجد ما يستبر به يكون غلبه لليتيم لا للوصي أو وجد من يضار بوفى الحاوي الزاهدي القاضي بامر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لأجل الرجوع أه وأقارن إلى أن ما فعله بعض جهلة القضاة من أنهم يقضون بالرجوع من غير معاملة في ماله إذا عمل فيه أول مرة ويستندون في ذلك لمن لم يعا بكلامه في المذهب فهو مضاع بالرجوع في مال اليتيم في سائر الأديان بمجرد خيالات فاسدة وهي النظر إلى اليتيم وهل في حريمه الله تعالى نظره ما هذا الضلال بعيد أه ملخصا وفي نورا العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم أه فحينئذ نقول الحاوي القاضي بامر بالتجارة هو أمر ارشاد لا أمر اجبار فتدبر (سئل) فيما إذا كان زيد المرص وطاف فرغ غشبا لابنه القاصر ثم مات فدفع وصي اليتيم لكاتبه صك الفراغ وغيرها لمال يدينه أجبر معا ومن المراهم هي أسرة المثل لم أر أي الوصي في ذلك من الحفظ والمصلحة لليتيم ففعل له احتساب ذلك من مال اليتيم (الجواب) نعم لأن ذلك من باب الاستيفاء على عمل لأجل اليتيم وعلمه الوصي كما يعلم من أدب الأوصياء وغيره *

(سئل) في رجل مات هنز وجوه ابن ابن وخلف تركه فوضع ابن الابن يدع عليها لم يدفع للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنتهم عصبة وعن ابن خال لاو بن فهل ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من الستة كومن ورث نصيبه المذکور (الجواب) نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من الستة وهو الفم ويقسم أثلانا لبنت العلم العصبة الثلثان ولان الخال لاو بن الثلث على ما في المثلث فانه قال و يرجون بقرب بالدرجة ثم قوة القرابة ثم يكون الأصل وان عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الأب الثلثان وقرابة الأم الثلث أه وقد أتى الخبر الزملي رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك هلكت عن بنتهم لأب وأم وابن خال لأب وأم فما الحكم الجواب هذ مسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت النعم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرض السراجي وعلمه صاحب الهداية يمتون الكثر ولتقي البحر وغالب شروح الكثر والهداية تجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشئ لابن الخال وأن الكل لبنت النعم لو كانت له العصبة وجعل في الضوء عليه الفتوى وأهرواية شمس الأختة السرخسي وأهرواية في رواية الفرائدي ورواية في رواية المصنفات وعلمه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالانخذ للفتوى بروايتها يعني شمس الأختة الأولى من الاختيار وياتيها يعني

وغيرهم بغير إجازة الغير يصح الرهن وينفذ أم لا (أجاب) ما مسله رجوع الام بما أنفقت من مالها فقها تفصيل ان اشهدت انها انفقت لترجع ترجع في مالهم والا لا وأم مسله تدعى الاستدانة في مصالح الإتيان فلا بد لها من بيعة على ذلك فان أفاها رجعت والا لا وأم مسله سقوط الحضانة بتزوج الابن في شاعة في السقوطه وانتقال الجدة وأم مسله حبس الإتيان عندها في منزلها بما ثبت لها من النفقة فلا قائل به وأم مسله القيام بمزينة الإتيان الخ لا تجاب إلى ذلك ولا تنفع الجدة من الحضانة بذلك وأم مسله الرهن فلا تلج ذلك باجتماع العلماء والله أعلم (سئل) في وصي باع من رجل حصه فلا يتم في قمار لضرورة النفقة والكسوة وقبض الوصي الثمن ثم مات واحد من الإتيان فهل لأحد من يرث

في مال هذا البتيم مطالبة المشتري من الرمي أم لا وهل اذا طال به ودفع له بناء على أنه يلزمه وأن اعطاه الرمي لم يصادف محسناً يستخلص من
 الاخذ أم لا (أجاب) قبض الرمي صحيح في نفسه وليس لاحد من ورثة البتيم مطالبة المشتري والقول قول الرمي في صرفه على البتيم ان كان
 حيوان كان ميتا لا ضمان عليه بغيره بجهلا واذا دفع بناء على لزومه وان قبض الرمي غير صحيح يستخلص من المدفوع اليه والحال هذه والله
 أعلم (سئل) في مال بالغ الصبي رشدا وثبت كونه بالغ وشدها ثم بعد ذلك طالب وصيه بدفع ماله اليه فاجابه الرمي بان دفعته لك مالك بعد ان
 ثبت بلوغك وشدها فهل يقبل قول الرمي (٣٤٠) في الدفع بيمينه أم لا بلده من يمينه تشهد له بطبق دعواه (أجاب) القول قول الرمي والحال

ما ذكرناه أمين وقد نصوا
 على أن كل أمين يقبل قوله
 في اتصال الامانة الى مسقطه
 وفي تحليفه بخلاف كما نصوا
 عليه في مسئلة دعوى
 الاتفاق هكذا رأيت شفتنا
 شيخ الاسلام محمد الحانوتي
 اجاب في واقعةه وأقول
 الظاهر أنه لا يحد في المسئلة
 سوى الضابط المذكور
 وهي داخله فيه وكذلك
 العبد الضعيف لم أر من نص
 عليها بخصوصها وقد ابدت
 الجواب بالسان كذلك
 أخذ من الضابط المذكور
 ثم اني بفضل الله رأيتهما
 بخصوصهما في كتب التفسير
 والبراهي والفتاوى في قوله
 تعالى فاذا دفعتم اليهم
 أموالهم فاشهدوا عليهم
 وقد صرحوا فيها بان الرمي
 صدق في الدفع مع البين
 عند أبي حنيفة فلا مال لك
 والشافعي فرأى ثلث
 الكتب ان شئت والظاهر
 من علمائنا أنهم اتفقوا
 بصريحها بخصوصها
 لقوله وسواها من الضابط

صاحب الهداية وصاحب السراجية اه والاصل فيه ان جهة القرابة اذا اختلفت كفاي واقعة
 الحال هل يقدم ولد العصبية أم لا قيل والذي ينبغي ترجيحهم واه السرخسي فان لفظ الفتوى أكد
 من غيرهم من ألفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع اني لم أر من اقتصر على مقابل ما واه السرخسي مصرحا
 بكونه الصحيح والأشبه والمختار وغير ذلك من الناطق التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرأيه وأما هو
 أي ما واه السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الاخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرأيه فليكن الممول
 عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه نائبا بما صوره في امره فاعتدت عز وج و بنت عم لابو أم وأولاد أخوال
 كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شيء لأولاد الاخوال أم لا أجب بقدر دفع في هذا
 السؤال سابقا وقد كرت في جوابه ما حاصله أن الصحيح كافي المضرة أن لا شيء تولد الاخوال مع بنت العم وهو
 الأولى بالاخذ للفتوى كافي الضوء وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبية أولى سواء احدثت
 الجهة أو اختلفت لأن ولد العصبية أقرب اتصالا وارث الميت كانه أقرب اتصالا بالميت مسوط وفي فرائض
 ان خلاصة بنت عم أب وأم وأولاد بنت عم المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة وكذلك
 الجواب في ظاهر الرأيه وولد العصبية أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان
 الترجيح عند اتحاد الجهة اه فالحاصل ان المسئلة اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبية أولى بالترجيح فاذا
 علت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها ولدا العصبية ولا شيء لأولاد الاخوال والله تعالى
 أعلم اه كلام الخبير الرمي رحمه الله تعالى وفي موازيت الملقط لنصر رحمه الله تعالى في بنت عم لأب وأم
 وبنت خال المال لابنة العم وولد العصبية وولد صاحب الفرض أولى من ذوي الارحام اه وفي التتارخانية
 متى اجتمع في ميراث ذوي الارحام من بعضهم أولاد عصبية وبعضهم أولاد ذوي الارحام فانه ينظر فان كانت
 درجاتهم مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وان كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوي الارحام لا يرثون مع
 أولاد العصبية وأولاد أصحاب الفرائض وأولاد العصبية يرثون مع أولاد أصحاب الفرائض بانه رجل ميت وترك
 ابن عمه وبنت عم فمال كله لابنة العم لانهم من أولاد العصبية ولا يرثون أولاد ذوي الارحام اه قلت لكن
 المعتبر مافي المتن لان الموضع لتقل المذهب وكفي الكواكب المضيئة في فرائض الحنفية فانه ظاهر
 الرواية فانه قال في أولاد الصنف الرابع وان اسنو وفي الأقرب واختلف خبر رايهم فلا اعتبار لقوة القرابة
 ولا للتولد من العصبية في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العصبية لا من أولى من ولد الخال أو الخالة لأب وأولاد
 لعدم اعتبار التولد من العصبية حينئذ كالعامة لا من فائسها ليست أولى من الخالة لأب وأم بل الثلث لمن
 يدل بقرابة الأب والثلث لمن يدل بقرابة الأم ويعتبر في كل منهما قوة القرابة على حد قوت جانب أولاد
 الاعمام والعمات باعتبار التولد من العصبية كما تقدم اه والله تعالى أعلم (أقول) قد ذكرنا مافي المتن
 معصية التزام أي التزام أصحاب المتن أن يذكر فيها الصحيح وان التصحيح الصريح أقوى من التصحيح
 الالتزامي وما أفتي به الخبير الرمي صرح بتصحيحه في المضرة وقال في شرح السراجية المسمى بالضوء ان

المذكور وهي مما لا يتوقف فيه والله أعلم (سئل) في رمي منصوب من جانب الحاكم فرض القاضي نفقة لالا يتم الذن في الاخذ
 بحجره قدرا معلوما كل يوم وأمره بالصرف عليهم ومضت مدة سنين فادعى أنه صرف في كسوتهم أنضام ماله كم كان زيادة عن النفقة المفروضة
 فهل يقبل قوله فيها ولا يكون تقدر القاضي النفقة المأذ كور وما ناعنا من قبول قوله في الكسوة أم يكون مانعا لدخول الكسوف في معنى النفقة
 (أجاب) نعم يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر فيه ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر فيه كما صرح به في الخلاصة والبراز به واختلافه وغالب كتب
 كذلك خبر مقدم والجواب مبتدأ مؤخر اه منه

المذهب وبشارة الخلاصة في هذا الحال وإذا أخبر الوصي بالشغل والخر وجب قبل قوله فبما يحتمل اه ولا يمنع قبول قوله نقد والقاضي النفقة
لامرئيه ان النفقة تدبرها الطعام والشراب فقط وهو المتبادر الى الافهام الا ان وهو كثير الاستعمال في كلام الفقهاء قال في الكفر بغير
النفقة للزوجية ز وجها للكسوة بقدر حالهما ثم قال والسكنى فعلم الكسوة وعلى النفقة ومثله كثير في كلامهم ولا يمنع من قبول قوله
الادعاء ما لا يحتمل وما يمكنه الظاهر فيه كما هو ظاهر والله اعلم (سئل) فيقال أمر القاضي الوصي بأقراض مال اليتيم فأقرض بأمره وحضرته
هل يضمن أم لا (أجاب) قال في الجوزي كتاب الوفاء بعد أن قرروا في القبول قال (٣٤١) في القنية طالب التيم أهل الحيلة أن يقرض
من مال المسجد للامام فأبى

فأمره القاضي فأقرض ثم
مات متقبلا لبعض القسيم
اه مع أن القسيم ليس له
أقراض مال المسجد اه
والوصي مثل القبول ولهم
الوصية والوقف أخوان
وقول الزبلي وأظلم شرح
الكفر والهداية في الفرق
بين القاضي والوصي أنه
بأقراض القاضي يؤمن
التوى بجمود المستقرض
والحال هذه لا تكون معلوما
لقاضي والله اعلم (سئل)
فيما إذا أقر الوصي دين على
اليتيم هل يصح أم لا يصح
ويضمن بالدفع المقر له
وفيما إذا كان يطعمه من
مركته وخبره هل له ان
يحسبه على التيم وينتاوله
من ماله لا (أجاب) أقروا
الوصي على الميت دين باطل
واليس له إذا طعمه من
مركته وخبره أن يرجع
بأخذ غنمه ماله في القنية
والحاوي الزاهدي وصي
ينفق على الصبي من مركته
وخبره حتى يبلغ فوضع ذلك
عليه ليس له ذلك الا إذا كان
أنفق عليه جمع عليه اه

الآخذ به أولى كما روي عنه أيضا في معراج الدابة شرح الهداية وقول المؤلفان المتن موضوعه لنقل
المذهب لا يدل على ترجيح ما فيها في مسائلنا المراد بالمذهب ما ذكر في كتب ظاهر الرواية انما التمسك على
المسوط والسير الكبير والسير الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن
وكل من القوانين قد صرحوا بانه ظاهر الرواية بحيث كان كذلك فعلينا اتباع ما صرحوا به في النص وهو
تقديم ولد الوارث مطلقا سواء كان ولد العصبة أو ولد صاحب فرض وسواء اتحدت الجهة بكتب عم وابن عم
أو اختلقت كنت عم وابن خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبة عند اتحاد الجهة الا إذا كان ولدا للرحم
أقوى قرابة فثبت عم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما إذا كان العم لاب فان ابن العم الشقيقة أولى
لان ترجيح شخص يعني فيه هو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح بمعنى في غير وهو كون الاصل عصبة وهذا
ظاهر الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب أولى رج على ظاهر الرواية كذا في شرح الصريحة للسيد لكن
في سبب الامر أن الاول به يبقى اه وهو المتبادر من اطلاق قول المتقي ورجحون بقرب الدرجة ثم بقوة
القرابة ثم يكون الاصل واران عند اتحاد الجهة ما في جعل قوة القرابة مقدمة في الترجيح على كون الاصل وارثا
في ما إذا اختلفت الجهة فهل يرجح بقوة القرابة أم لا أما على رواية انه لا ترجح لولد العصبة على ولدا للرحم
فقد صرحوا بانه لا ترجح أيضا بقوة القرابة فلا يرجح لولد العم لا يورث على ولد الخال أو الخالة لا قالوا وانما
يعتبر ذلك في كل فرق يخص صفة المدلول بقربة الاب يعتبر فيما بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبة أي يقدم
ولدا للعم لا يورث على ولدا للعم أو العم لاب وكذا المدلول بقربة الام فيعتبر فيهم قوة القرابة ولا تتصور
عصوبة في قرابة اولاد ولد الخال لا يورث من مقدم على ولد الخال لا يورث أو ما على رواية ترجح ولد العصبة عند
اختلاف الجهة فلم أر من ذكر أنه يرجح بقوة القرابة بل ظاهر اطلاق هذه الرواية ترجح بنت العم لاب على
ابن الخال لا يورث وان كان ابن الخال أقوى منها ومقتضى ما مر عن السيد من التعليل بان ترجيح شخص
بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى في غيره يقتضي ترجيح ابن الخال في المثال المذكور وبوجه أن الترجيح
بقوة القرابة أقوى من الترجيح بكون الاصل وارثا فن قال يرجح ولد العصبة على ولد ذي الرحم لما روي
يرجع بقوة القرابة أيضا لأنها أقوى فتأمل وراجع (سئل) في رجل مات عن زوجة وبن وجوه من ابن أخ
لأم ومن ابنتي عم عصبة وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه
شرعا من أربعة أسهم لهم زوجة والربع سهم واحد والباقي لابن الاخ لأم ولا شيء للبنتي العم والعصبة والخاله هذه
لانه يقدم جزءا لميت ثم أصله ثم جزءا لميت ثم جزءا لميت من القسم الثالث وبنات الأم العصبة من
القسم الرابع وهما وان كانت ابنتي وارث لكن لا يستوي مع ابن الاخ في الجهة وانما يقدم ولد الوارث
بالفرض أو بالتعصيب اذا استويا في الرتبة واتحدت الجهة كما في الحاوي القدسي والمتقي والتنوير
وغيرها (أقول) الأولى التعليل بأن الترجيح بكون الاصل وارثا وانما يستوفي في أفراد كل قسم من الاقسام
الاربعة لأن أفراد قسم مع أفراد قسم آخر فلا تصادم الا بعتد المترتبة في جزءا لميت أمه الخ يرجح أفراد

فلأشهد يرجع والا والله اعلم (سئل) في رجل اشترى بناء من مقرر على أرض وقف وعلم على الأرض بجهة ما للوقف بطريق الحكم
أوصى في مرضه ماله اذا تربع الموت بجميع كل يوم رجلا من هؤلاء فلا يقرن يس وتبارك والاختصاص بالمعروفين واصلان
على النبي صلى الله عليه وسلم ومهديان ثواب ذلك الروح جوعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من آخر القرن المذكور واذما أحدهما
يقرر ولده ان كان له أهله تولاها يقرر انما هي من له أهله تولاها مشترى القرن واستمر للجلان يقرن وبناتوا لعولتهما كاجن لهما من
آخر القرن بمقر فوارث الوصي عشر من سنته ثم أحد البقر لعاذي القرن وقفه وأهله ناطر عليه واستبدله منه رجل آخر فبالبه بطريق

النظر بتغير معرفت أوثاب الموصي والحال أن القارئ ليس له سوى عاقبته من أفعاله القرن فهل هذه الوصية بصير القرن وقفا على القرن أم لا؟ أم لا وهل هذه الوصية صحيحة أم لا وهل هناك أحد القارئتين في التصرف أم لا وهل لورثة الموصي في التصرف في القرن ومنع الاستبدال أم لا؟ (جواب) هذه الوصية باهله ولا بصير القرن فقولا ذلك أحد القارئتين في التصرف في القرن والاستبدال الواقعه غير صحيح ولورثة الموصي في التصرف في بناء القرن لا، والحال هذه ما تركه المت فخير على فراض الله تعالى قال في وصايا البرزاية أوصى لقارئ بقرا القرآن عند قبوره وشي فالوصية باطله والتمت التواخا خاتمة في الفصل (٣٤٤) التاسع والعشرين من الوصايا إذا أوصى بأن يدفع إلى انسان كذا من ماله يقرأ القرآن

[illegible]

الحاوي الزاهدي من كتاب البيوع في فصل بيع الاب والام والجد والوصي والغاضي والمقط والاخ والعلم للصغير وشراهم وما قرأهم فانهم له
 صرح بان القاضي يجوز ان تصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند من نصبه هو وصيا عن الميت فراجعه ان شئت (وأقول) فكيف مع
 الاب وهو أولى الناس بالولاية على والده وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الامر أعجب العجايب وهو انهم ينصبون مع الاب الخليم وصيا
 ويلزمون الاب بأخذ مال بنهما يحتو يكتبون ذلك في سجلاتهم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (الماتوا اليه اربعون وألته أعلم) (سئل)
 ٣ بيان ذلك انك علمت انه عند محمد تؤخذ الصف من الأصول والعبد من النروع فكأن (٣٤٣) الميت مات عن ثلاثة اخوة وام وعن اثنين

شقيقين وعن أخوين
 شقيقين وعن اخوات
 واخوة لاب واذا كان كذلك
 فلا نخوة لأم الثلث
 وللشقيقين وللشقيقين
 الباقي المذكور مثل حظ
 الاثنين ولأخوات
 والاخوة لاب ثم ما أصاب
 كل واحد من المذكورين
 يعطى لفر وهما أصل المسئلة
 من ثلاثة لان فيها الثلث
 والباقي الثلث سهم واحد

٤

٨٠	٣٤	١٠
زوجة	٠٦	٣٠
ابن خال	٠٣	٠٧
ابن خالة	٠٤	٠٥
بنت خالة	٠٧	٠٢
بنت خالة	٠٧	٠٢

ولولاد الاخ لام وهم ثلاثة
 سوية بينهم والواحد
 لا ينقسم عليهم وبيان
 والسهمان الباقيان لولاد
 الشقيق والشقيقة وهم
 ابن وبنات والابن
 كبتين فصارت رؤسهم
 خمسة ونصيبهم سهمان
 لا ينقسم عليهم وبيان

لبيت الاخت الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل واحد من ابن الاخ وبنت الاخ سهم واحد الذكر والانثى فيه
 سواء كافي الاختيار وهذا الحكم في هذه المسئلة على قول اصحابنا الثاني العالم اني اني محمد بن الحسن
 الشيباني وبقول محمد بن بقى كافي الملتقى وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الأصول والعبد من النروع فكأنه
 مات عن أخت شقيقة فلها النصف وعن أخوين لام فلهما الثلث والباقي ورثة علىه فأصل المسئلة من ستة
 وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين الثلث اثنان والسهم الباقي ورثة عليهم فتكون من خمسة كالمسئلة
 (أقول) (سئل) شيخنا شيخنا الشيخ ابراهيم السالكاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة اولاد أخ لام
 وعن ابن وبنت أخت شقيقة وعن بنتي أخ شقيق وعن أولاد أخت لاب وبنت أخ لاب وخلف تركه
 فكيف تقسم ٣ أجاب تقسم لولاد الاخ لام الثلث اثنان ذكورهم مثل اناتهم ولولاد الشقيقة ثلث
 الباقي لانهما كشقيقين الذكر مثل حظ الاثنين ولبنتي الشقيق الباقي لانهما كشقيقين ولأختي لولاد
 العلات لسقوطهم ببني الايمان اه (سئل) في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وام وبنتي خالة
 لاب وام وخلف تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من
 عشرين سهماء للزوج والزوج أربع أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم ونصف
 سهم ولاختيه أربعة أسهم ونصف سهم لكل أخت سهمان وربع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو
 المقتضى لانه يعتبر بالصفة في الأصول والعبد في النروع فكأنه مات عن خال وثلاث بنات باعتبار عدد
 فروعهن وصفت أصولهن ما أصاب كل أصل يعطى لفرعه واذا اجتمع ذكروا نثى في مرتبة واحدة يعطى
 الذكر بمقدار الانثى مرتين فالذي أصاب الخال الخمسة أسهم بعد اخراج حصته الزوجة يعطى لابنهما
 أصاب الخالة باعتبار تعدد فروعها تسعة بعد اخراج حصته الزوجة تعطى لفرعهما والذكر كمثل حظ الاثنين
 الا ان أربعة ونصف للبنتين أربعة ونصف والله سبحانه أعلم (أقول) وتخص المسئلة من غاين لانكسار
 التسعة حصاة الخالة على أولادها ورؤسهم أربعة بعد الاين بنتين وبين السهام والرؤس مائة فتنصب
 الاربع في العشر من أصل المسئلة تبلغ غاين ومنها نصف للزوجة وبها عشر ونبت ستون تقسم على
 خال ذكروا ثلاث خالات فكلهم خمس خالات فالحال خمس المستين وذلك أربعة وعشر وتدفع لانه
 والخالة التي بمنزلة ثلاث خالات ثلاثة أنحاس الستين وذلك ستون ثلاث تدفع الى أولادها فبأخذها بناتها مائة
 عشر وكل بنت تسعة واذا قسمتها على مخرج القسما طرأ مخرج للزوجة ستة قراريط ولابن الخال تسعة
 قراريط وخمس قراريط ولابن الخالة خمسة قراريط وخمس قراريط ولكل واحدة من أختيه قراريط وسبعة
 أعشار قراريط (سئل) في ذي مات عن ابن ابنة شقيقة وابنة بنت شقيقة أخرى وعن أولاد ابن خال
 شقيق وخلف تركه والذكر ذمتين فكيف تقسم تركته (الجواب) للزوجة العبدتين الثلثان والذكر
 الخال الثلث تقسم من تسعة أسهم لابن ابن العمدة أربعة أسهم ولابنت العمدة الأخرى سهمان ولولاد
 ابن الخال ثلاثة أسهم والله تعالى أعلم (أقول) ووجدنا انه على قول محمد يعطى لقرابة الاب الثلثان

فصل الانكسار على الفرعيين وبن رؤسهما مائة فتنصب بن رؤس الفرع الاول وهم ثلاثة في رؤس الفرع الثاني وهم خمسة بلغت خمسة
 عشر هي جزء السهم ثم ضربنا الخمسة عشر في ثلاثة أصل المسئلة بلغت خمسة وأربعين ومنها نصع بالفرع الاول كان له سهم واحد يأخذه
 مضر وباقى خمسة عشر التي هي جزء السهم يحصل له خمسة عشر فكل رأس من رؤس خمسة وأربعين الثاني كان له من أصل المسئلة اثنان
 يأخذهما مضر وباقى جزء السهم لا يحصل له ثلاثون فلكل رأس من رؤس ستة ولولاد الشقيقة ثمانية عشر لذكر كمثل حظ الاثنين
 ولبنتي الاخ الشقيق اثنا عشر والله تعالى أعلم اه منه

قائومي القاضى على أخو به الشينين واذا أشهد على نفسه وعلى أخو به الشينين انه لا يستحق وهو هو ما قبل فلان وفلان حقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى من جهة المبلغ الذهب الذى كان بهتة فلان ولا من أخوة فلان مستحقاً و يعوق ولا من سائر الخانات لما مضى من الزمان والى يوم تاريخه له ينفذ شاهدته على الشينين المذكورين فيما ذكر أم لا (أجاب) لا ينفذ شاهدته على الشينين المذكورين اذا شاهدته وأمره لال لم ينفذ بقدر غيره باطل ولها الدعوى عليها بذلك مشرولاً لاعتنائها بالبيت والوقف والغائب مستثنى من عدم جماع ماضى عليه خمس عشر سنة وانابه أعل (سئل) فىوصى على (٣٤٤) يتم أوصى أوه بوصى تلغزوارث لكن ذرحم يحرم هل يسوغ لوصى أن ينفذ ما حدث

الحالة

اجدى المتأولين قال الفاروسى فصل من كلام فاضلنا والتميز اختلاف في تعيين احد المتأولين وفي تعيين القاضى اه ولم يذكر
واحد منهما الوصى وذكر في جامع الفصولين راجع الفوائد صاحب المحيط بقوله ولا ينعين الوصى بونه مجهول ولا يخلط بحاله فمن ضمن الاب
بونه مجهول قال كوصى اه (واقول) والوجه عدم ضمانهما للثلاثين النام منها ولاغنى لهم عنها فعدم الحكم في المسؤول عنه بأرض
صار ذواتهم المراد والله أعلم (سئل) في وصى أبقى جميع مال اليتيم بقدر ما فرض القاضى له وأذن له بالانفاق فادعى شخص على الميت بدى
فاقر به هل يصح اقراره بذلك أم لا وهل يلزم الوصى ضمانه وفوا من ماله باقراره أم لا (٣٤٥) (أجاب) اقراره على الميت باطل ولا ضمان
على الوصى باقراره لانه اقرار

لغيره على الغير فكان باطلا
لا عبرة به والله أعلم (سئل)
في رجل مرض فجعل نجاه
لامسه وصيا على أولاده
هل هو أولى بالتصرف في
أموالهم من جميع العصبه
حتى الجد والاب والقاضى
أم لا (أجاب) نعم هو أولى
بذلك من كل أحد حتى من
الجد والاب ومن القاضى
وغيرهما والله أعلم (سئل)
في الجد أب الأم هل له ولاية
في مال الصغير مع أبيه أم لا
(أجاب) الولاية في مال
الصغير إلى الأب ثم وصيه ثم
وصى وصيه ولو بعد ثم إلى
أب الأم إلى وصيه فان لم
يكن للقاضى ومن نصبه
القاضى كذا صرح به كثير
من علمائنا فاذا كان كل
من الأب ووصيه وصى
وصيه وان بعد كذا الأب
مقدما في التصرف في مال
الصغير على القاضى فكيف
يكون لآب الأم معه نظير
وتصرف في مال أولادته
وهو لا ولاية له أصلا هذا
لا قتال به والله أعلم (سئل)

الخالة وبنت الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لأن الخالة سهم واحد وبنت الخال سهمان على قول محمد
رحم الله تعالى وهو أحد الصفة من الأصول والعهد من الفرع وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لبنت
الخال سهم والابن الخالة سهمان ويقول محمد بن بقى كاصرحوا به والله سبحانه المستعان (سئل) في امرأة
ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) على قول أبي
يوسف التركة كلها للبنات الأخت الشقيقة لغيره وقول محمد الحق به كذلك لانه يعتبر العددي
الفرع والصفة في الأصول فكما تمها من عن ثلاث أخوات شقائق وأخت لاب فثبت لثلاث الأخت لاب
والتركة كلها للأخوات الشقائق فرضاو ردا (سئل) في رجل مات عن أربع بنات أخت شقيقة وعن بنت
أخت شقيقة وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم من تسعة أسهم لبنت الأخت الشقيقة سهم
ولسكن واحدة من بنات الأخ الشقيق الأربع سهمان على قول محمد الذي هو أشهر الرايتين عن أبي خنيفة
رحم الله تعالى وعليه الفتوى كإلى شرح السرايحي فإنه يأخذ الصفة من الأصول والعهد من الفرع
فكانت الميت مان عن أربع أخوات شقائق وعن بنت شقيقة فالتسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وأربع بنات أخت شقيقة وخلفت تركه كيف تقسم
(الجواب) للبنتي الأخ الشقيق النصف ولبنات الأخت الشقيقة النصف الثاني (سئل) في رجل مات عن
ابن عمه لابن ومن بنت خالة لا م وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) حيث استوفى القريب واختلف
حجرة رايهما فالابن العمة لابن من الثلثان ولبنات الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما صرح عليه
المرجعية وغيرها (سئل) في رجل مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخت شقيق وأولاد بنت ابن ابن أخت
شقيق وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) أشهر الرايتين عن أبي خنيفة قول محمد وهو المقتضى كإلى
الملتقى وغيره وهو أن تؤخذ الصفة من الأصول والعهد من الفرع فصار أصاب كل أصل دفع إلى فرع ففي
هذه المسئلة يجعل كانه مات عن أخت شقيق وأخت شقيقة فلا أخ الشقيق الثلثان ويدفع إلى بنته وللأخت
الشقيقة الثلث فمدفع إلى ابنها ولائى أولاد بنت ابن ابن الأخ الشقيق لأنهم أنزل (سئل) في امرأة ماتت
عن ابن ابن بنت أختها وعن بنتي ابن عم أبيها وخلفت تركته من رثتها (الجواب) رثتها ابن ابن بنت أختها
دون من ذكر لأن أصفاف ذوى الأرحام أربعة فيقدم جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان
سفلان وهم الصف الأول ثم أسفله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وهم الصف الثاني ثم جزء
أبيهم وهم أولاد الأخوان وبني الأخوة لا م وبنات الأخوات وهم الصف الثالث ثم الصف الرابع جزء
جدهم وهم العمات والخالات والأخوات والأعمام لا م وبنات الأعمام ثم أولادهم ثم جزء جدتيه وأمه
وهم غيات الأب والأم وبنات الأم وأخواتهم وأعمام الأم وبنات أعمامها وأولاد
أعمام الأم كذا صرح به في الملتقى والسرايحي وغيرهما من المعتبرات فان ابن بنت أختها من الصف
الثالث والبنات المذكور من الصف الرابع فلا يقدمان على الصف الثالث قال الشيخ الباقي في

(٤٤ - فتاوى حامدية - ثاني) في امرأة أقباعت زوجها عاقرات في مرض موتها بالحياتة ولادن عليها وماتت عن زوجها وعن
بيت المال فهل ينفذ بحاياتها وليس لبنت المال ودعيا بآبائها مع والرجوع إلى قيمتها أم لا تنفذ لذلك (أجاب) نعم تنفذ دعيا بآبائها مع والرجوع
له وليس لبنت المال ودعيا بآبائها لانه ليس بوارث وانما موضع في بيت المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبان وذوى الأرحام والموصى بهما
زاد على الثلث من حيث مال صانع لا من طريق الأرض والتوقف في الوصية للوارث وفي الحايطة انما هو على الورثة وحيث لا وارث نفذت
بحاياتهم وزوجها بالثمن قبل ولولا وصيت بكل مالها لنفذت وصيتها له والخال هذه وقد صرح بعين المسئلة صاحب الجواهر في الوصايا جميع

أوائل كتب الفرائض ما لحقته الصلاة أعلم (مسئل) فيقال إذا كان رجل وصي على أولاد أخيه القاهر من وعلى أبيهم دين وفواه الوصي وصرف مضاف ثم بلغت منهم بنت فأقر لها الوصي بالذي لها عند موته فاستحقه عند مقدار معلوم ودفعه لها بمقتضى جبره حتى لا تنفذ بغيره فيقتسم ويطالبون الوصي بأن يدفع إليهم على حساب ما أقر به لاختهم وهو يتعلل عليهم بما فاهو بمصر فيقبل بلوغ أختهم وأقر لها بالمبلغ المدفوع لها أو بالمصارف التي صرفها عليهم بهذا القول يعمل بمقتضى إقراره المذكور ويلزم أن يدفع لاخته التي لا توثق بالدين بلقوا بعد ما على حساب ما أقر لها به لأنها تفتت واحدة منهم جميعا ولا (٣٤٦) يحسب عليهم من المصارف إلا ما كان بعد الإقرار بالزور والحال فما ذكر أولا (أجاب)

لا يسلم الوصي أن يدفع لاخته على حساب ما أقر به لها بل لا يسلم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السابق والعاقبة في الزمان وأختلف كما هو الواقع في كل مكان وقد قرر أن الوصي أمين والمال الذي في يده مائة وأنه إذا أدى ضابطا وأنه أنفق على التبر وأنه أنفق منه كذا ولم يكن له الظاهر صدق بيته في نفقة مثله ولا ولاية القضاء بالمعروف في ماله من الجائز أن يكون اتخذه فبه ففسر أو زاد سعر ما اشترى لهم من النقطة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع لاخته على حساب ما أقر لها به وليس قضية واحدة تعمهم ولو عا مرضوا فاحتجوا بالزيادة المصروف ولو عا أنفق عليهم من ماله في تطعيم القصر أو الألب حيث صلوا له ويكون مأجورا ولا شبهة في جواز دفع الوصي لها ما اعنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده مائة أو يسوؤها جازاه القاهم شعها كما صرح به علماء آباءنا به القاهم مع البالغ من الورثة فإن لم يكن متعديا فيه فصل وبقي ما لا توثق تحت يده مائة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرفه يسوغ ولا وصاية شرعا فإذا علم جواز وقوع هذه الاختلات وهو أمين فالقول قوله فيها ٢ قوله وهذا باعتبار الخ إقراره وهو المختار الفتوى انحازوا باعتبار الوصية الأولى فإن كان في خلافه لم يقدم على الثاني أو يقدم الثاني عليه والمختار الفتوى تقدم على الثاني اهـ منه ٣ قوله بن زنها الضمير يرجع لفتح كذا الأولى وأرجاع الضمير المورث كذا لا يخفى كلفه في صدور الجواب أيضا اهـ أحد

شرح الملتقى ذكر الشيخ رضي الدين النيسابوري رحمه الله تعالى في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصنف الثالث من قريب وهنالك أحد من الصنف الأول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار الفتوى اهـ وهذا باعتبار تقدم الصنف الأول على الثاني فإنه قبل أنه يقدم الثاني على الأول وأما تقدم الرابع على الصنف من الأصناف كالأب هذه المسئلة فتقدم ذكر العلامة الخبير الرمي مع كثرة اطلاعه له لم يبلغ في رواية قوية ولا ضعيفة اهـ والله سبحانه أعلم (مسئل) في رجل مات عن خالة لابن وعين أولاد أخت شقيقة كروسلان مات وعين ابن عم لامرؤس خلف تركته من ربتها ٣ من المذكورين (الجواب) يرثه أولاد أخته لأن كروسلان خط الأختين والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن بنت عمه لاوين وبنتي ابن أخت لامرؤس من ربتها (الجواب) يرثه بنتا ابن الأخت لأن قاله العلائي وأولاهم بالميراث الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبان وهذا هو المأخوذ للفتوى (مسئل) في رجل مات عن ابن ابن أخت وص عن عمه شقيقة المعنف يرثه (الجواب) يرثه ابن ابن أخته دون عمته لكونه من الصنف الثالث وهي من الصنف الرابع (مسئل) في رجل مات عن بنت عمه عن بنتي خاله وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) لبنت العمه الثلثان ولبنتي أخال الثلث والله تعالى أعلم وأن استواء في القربى لكن اختلف حرقوا بينهم فالثلثان يلدن بلى بقرابة الأب والثلث يلدن بقرابة الأم قال المرخصي رحمه الله تعالى ليس استحقاق الثلثين والثلث مما يخبر بكثرته بعد في أحد الجانبين وقيل في الآخر لأن هذا الاستحقاق انحازوا بالذي به أعنى الأبو الأم ولاختلاف فيهما بما لا يكثر من القلة وهو سؤال أبي يوسف على مجرد جماله تعالى في أولاد البنات اهـ فخص من شرح السراج به للسيد الشريف رحمه الله تعالى (مسئل) في امرأته مات عن زوج وابن خاله هو شقيق أمها وابن خاله ثلاث بنات خاله أخرى هما أختان أم الميتة من ربتها (الجواب) للزوج النصف ولابن الخال الشقيق الباقي ولابنتي الباقي والله تعالى أعلم (مسئل) في ذي هلك عن بنت أخوان شقيقان وعن بنت عمه صبي وعن خاله وخالة وكل ذيون وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) تقسم بين بنتي الأخوات الخمسة الشقيقتان ولابنتي الباقيتين كإيماء لاشم كلام الملتقى والله سبحانه أعلم (مسئل) في امرأته ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن ابن ابن بنتي عن ابن خاله وخلفت تركته من ربتها (الجواب) بنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث وابن ابن البنت من الصنف الأول وابن ابن الخال من الصنف الخامس وأهل الصنف الأول برحون على قيرهم بقرابة الولادة فلا يرث أحد من بنتي الأخت وان قريب وهنالك أحد من الصنف الأول وان بعد وهو القول الصحيح المأخوذ الفتوى به قيرتها ابن ابن بنتها دون من ذكر قاله العلائي في شرح الملتقى وبرحون عند الاجتماع بقرب الدرجة ثم بعد بموت القرابة كترتيب العصبان فلا يرث أحد من الصنف الثاني وان قريب وهنالك أحد من الصنف الأول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليها الفتوى فمقدم في الاختيار ليس بالمختار اهـ وفي السراج فهو المأخوذ به وفي الكواكب المفضية هذا هو ظاهر الرواية التي به روي

لا يسلم الوصي أن يدفع لاخته على حساب ما أقر به لها بل لا يسلم الاتفاق فيما وقع له معهم من الاتفاق في السابق والعاقبة في الزمان وأختلف كما هو الواقع في كل مكان وقد قرر أن الوصي أمين والمال الذي في يده مائة وأنه إذا أدى ضابطا وأنه أنفق على التبر وأنه أنفق منه كذا ولم يكن له الظاهر صدق بيته في نفقة مثله ولا ولاية القضاء بالمعروف في ماله من الجائز أن يكون اتخذه فبه ففسر أو زاد سعر ما اشترى لهم من النقطة على سعر ما اشترى لها فلا يلزم عليه أن يدفع لاخته على حساب ما أقر لها به وليس قضية واحدة تعمهم ولو عا مرضوا فاحتجوا بالزيادة المصروف ولو عا أنفق عليهم من ماله في تطعيم القصر أو الألب حيث صلوا له ويكون مأجورا ولا شبهة في جواز دفع الوصي لها ما اعنده بعد بلوغها من المال الذي هو تحت يده مائة أو يسوؤها جازاه القاهم شعها كما صرح به علماء آباءنا به القاهم مع البالغ من الورثة فإن لم يكن متعديا فيه فصل وبقي ما لا توثق تحت يده مائة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرفه يسوغ ولا وصاية شرعا فإذا علم جواز وقوع هذه الاختلات وهو أمين فالقول قوله فيها ٢ قوله وهذا باعتبار الخ إقراره وهو المختار الفتوى انحازوا باعتبار الوصية الأولى فإن كان في خلافه لم يقدم على الثاني أو يقدم الثاني عليه والمختار الفتوى تقدم على الثاني اهـ منه ٣ قوله بن زنها الضمير يرجع لفتح كذا الأولى وأرجاع الضمير المورث كذا لا يخفى كلفه في صدور الجواب أيضا اهـ أحد

أو تحت يده مائة بطريق الوصاية يتصرف فيه كل تصرفه يسوغ ولا وصاية شرعا فإذا علم جواز وقوع هذه الاختلات وهو أمين فالقول قوله فيها ٢ قوله وهذا باعتبار الخ إقراره وهو المختار الفتوى انحازوا باعتبار الوصية الأولى فإن كان في خلافه لم يقدم على الثاني أو يقدم الثاني عليه والمختار الفتوى تقدم على الثاني اهـ منه ٣ قوله بن زنها الضمير يرجع لفتح كذا الأولى وأرجاع الضمير المورث كذا لا يخفى كلفه في صدور الجواب أيضا اهـ أحد

لهم تحت يدهم من المال وفي غالب كتب علما اذا بلغ الصبي وطلب به من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول قوله لانه أمين وان قال انفق مالك عليك بصدق في بقة منتهى في الدقة ولا يقبل قوله فيما يكذب فيه الظاهر والمراد بالظاهر الظاهر للناس كذب فيه من غير احتمال وفي الخلاصة وكثير من الكتب قول الوصي معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في الرجوع عليه الا بالينة لانه ادعى ضايعه فلا يقبل الا بينة والحاصل ان الزام الوصي بالدفع على حساب ما أقر له باع يد عن فهم كل فقيه ويقرر بانه اذا ظهر الوجوه فيه والغيب لا يعلمه الا من تفرد به الغيب ولنا الظاهر وهو يتولى السر اثر بلا ضل ولا يب والله أعلم (سئل) في رجل جعل أخاه شقيقه (٣٤٧) وصبا اختاراه على أولاده وأوقع القبض

على الوصي المذكور فانظر وقت بلد المتوفى وصحبته وتوعد به الضرب وأخذ من مال الايتام مبلغا عظيما يستغرق غالب ما لهم بعد حبس الوصي المذكور واهانته وتوعد به الوصي المختار أن يرفع الامر إلى الولاة الامور ليستخلصوا مال الايتام منه ووردوا اليهم أملا (أجاب) نعم الوصي المذكور بل عليه ذلك

أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن النصف الثاني مقدم على الاول والاول هو النصف المتبق به وقولهم يرجون بقرب الدرجة يعني بحسب الاقرب من أي صنف كان الابن من ذلك الصنف فقط لان حكمهم كالصنات لان الاقرب مقدم على الابعد من أي صنف كان فانه قول متروك والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأته ماتت عن زوج هو ابن ابن خالها الشقيق وعن بنت خاله وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) للزوج النصف ولبنت الخاله لأم النصف الباقى لكونها أقرب بمنه (سئل) في رجل مات عن ابن عمه لابو بن وعن بنت خاله لأم وخلف تركته كيف تقسم (الجواب) حيث استوفى من القرب واختلف خبر قريبتها فلان العمة لابو بن الثلثان ولبنت الخاله لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كإحصاء عليه في السراجية وغيرها (سئل) في امرأته ماتت عن زوج هو ابن خالها لابو بن وعن ابن وبنت خال آخر لابو بن وعن ابني خال آخر لابو بن وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) حيث انفقت صفة الأصول كورة يعتبر أبداً في الفروع اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كما في شرح السراجية وغيرها فتقسم التركة بعد ذلك من غير ما يجب ان يخرج شرعا من ثمانية عشر سهمها للزوج أحد عشر سهمها واكل واحد من ابني الخال وابن الخال الا أن سهمها من ابنت الخال سهم واحد (أقول) انما كمال الزوج أحد عشر سهمها لانه النصف يكون له نصف وثلثا من ابنت الخال سهم واحد (أقول) انما كمال الزوج أحد عشر سهمها باليسم تسعة فاحتساب أقل عدله نصف ونصفه منقسم على تسعة وذلك ثمانية عشر لا غير فخذ الزوج تسعة قسما وحيث لاثنين بالقرابة الرجعة وان قسمت المسئلة على مخرج القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلثا قيراط ولكل واحد من أبناء الخال الباقي قيراطا وثلثا قيراط ولبنت الخال قيراط واحد وثلاث قيراط والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته ماتت عن ثلاثة أبناء خال لابو بن أحد هم زوجها وعن بنت بنتهم وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) لزوجها النصف فرضا والنصف الثاني بينه وبين أخويه بالسوية فيصير له الثلثان وأخويه الثلث ولا شيء للبنت بنت المرحوم كانت أم بعد من أولاد الخال (أقول) وتقسم المسئلة من ستة لانها أقل عدله نصف ونصفه منقسم على ثلاثة (سئل) في امرأته ماتت عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن وخلفت تركته كيف تقسم (الجواب) للبنتين الثلثان والباقي لابن الأخ الشقيق وهو لا يصيب بنت الابن لانه أعلى منها وما إذا كان محذاهن أو أسفل منهن فانه يصعب كما صرح بذلك المذوق العلافي البخاري في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق (أقول) ابن الأخ لا يصيب أخته ولا من هي أعلى منه أو أسفل فتلا عن كونه يصيب بنتي الابن

١٨	٢٤	٣
زوج	٠٩	
ابن خال	٠٢	١٤
ابن خال	٠٢	٠٢
بنت خال	٠١	٠١
ابن خال	٠٢	٠٢
ابن خال	٠٢	٠٢

حيث لاصيل اليروده على الايتام البارفع الى أولئك اذا لحق يطلب ضالة ولا سبيل الى يردها الا بذلك وقد قال تعالى ولورود والى الرسول وإلى أولى الامر منهم الآية وهم في ذلك الغاية القصوى والنهاية

وليس ابن الأخ بالعصب * من مثله أو فوقه في النسب

نعم ابن الابن يصيب بنت الابن اذا كانت محذاه أو أسفل منه لانها صاحبة فرض فيعصبها أخوها كالبنات الصلبية يعصبها أخوها فانما يتعاضل بنت الأخ فانها لا فرض لها فلا يعصبها أحد فان الأصل أن من لا فرض له من الاناث لا يصير عصبيا بحسبها ونحوها في رد المختار (سئل) في رجل مات عن أخت شقيقة وأخ لاب

والفان الغالب أو العبد من القاطع وصول الحق الى أهله عند رده الهم حيث لا يتم من ذلك مانع ولا ينافي ولادة الاموال الا انصاف والدفع في وجه الجور والاعتساف وحفظ مال اليتيم حيث لا يتأتى الا بالدفع اليهم فهو واجب على الوصي المختار ويحرم عليه تركه بلا مشورة ولا انكار فاذا دفع ذلك اليهم ورد وما مال اليتيم اليه فقد خرج عن عهده الواجب عليهم وحصل الثواب الجزيل لهم بحصول ما توحيه همتهم البهذه كل بالاجر والوفاء بالنور بالحسن في اليوم الآخر يخرج كل منعه منهم عن عهده الواجب ورد على كل طامرا بكل أموال اليتامى ويجب لنفسه بذلك المال والمعاطيه وهم وفقه الله تعالى يقتض عليهم رد من يتعدى حدود الله تعالى وبأكل أموال اليتامى ظلمات ينقل نفسه حراما

والماورئى لا يفرض على هم الايام ومعهن نصب الميت اخیه وأبیهن وهو مأمور بحفظ ما لهم شرعا واذافر طمئن قطعاً وقد قبل اذا أنت تعلم بغيرك بالذى * بسوءك أقصيت الدواعى السقم وحاشاكم حاشان تسقم ولذا الامور برجل تعدت يده الظلم وتناولت مال اليتيم بغير حق وجماعه ويلقوا حبله على غارب له بل يزجرونه ويحرقونه وعزونه من جوانبهم هذه الامه الخمدية كلها خير وألهاوا خرها كما جاء في الحديث أمتي كالطير لا يدري أوله خير أو آخره فيملاز المن أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تعالى وهم على ذلك والله أعلم (٣٤٨) (سئل) فوصى على يتييم على في تقاضى دينه ومراعاة أسبابه نحو من أربع سنين وطلب من قاض أن يصر فيه في نظير

فكيف تقسم تركته (الجواب) لا تخت الشقيقة النصف ولا لابي الباقي لان الشقيقة إنما تصير عصبة خدمته عن المدة المذكورة أخره قصره في قدره وعزل ذلك القاضي وولى غيره فاستردها من مال حق الوصى ولا يجوز استردادها منه أم ليست حق (أجاب) ان كان شرع متبرعا فليست بحقه ففسره من عنوان عين القاضي له أخره لعمله حين نصبه فعمل فذقه له فهى حقته ولا يجوز استردادها والله أعلم (سئل) في الوصى المنصوب من جهة القاضي هل له أن يقبر في مال اليتيم للتيم ويدفعه مضاربة ويقاضى من متع من اخراج العشرة مثلاً باثني عشر احتساباً أم لا يسنو لنا

الجواب مفصلاً (أجاب) نعم الوصى ذلك كما صرحوا به في الحائسة وشرح متلاخسرو وغيرهما من المعتمدين ومن أطلق عدم الجواز من أصحاب المتون أراد بخارة الوصى لنفسه كما نبه عليه الشراح والله أعلم (سئل) في تركه فيها صغير هل لآبيه أن يصالح على ما خصه من عقار وعروض ومواش وغيره ذلك لئلا يعلم أم لا (أجاب) نعم للآباء ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرزقي في كتاب الصلح في السادسة في صلح الآباء والوصى ومساائل التركوا الختارج لكن بشرط وجود شرائط الختارج ومسوغات يسع عقار الصغير فهو الحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه متبرعاً فيها صغيراً الوصى منصوب من جهة الحاكم كدفع الوصى لبعض الغرام من غير اثبات ديناً ثم ماتت الصغيرة من ورثة فيها أخ أصغر له أب بقر بالدين المذكور هل يضمن الوصى المذكور ما دفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الأب على ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصى ضامن بالدين على وجه المذكور ولا عبرة بتصديق الأب على ابنه الصغير اذا المقر أو افار

ولا تراث في متعلقاته المسجلة لا تراث فقال ولا تراث أخته من الاب * مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب ونقل في شرحها من الجواهر أن بعضهم ظن أن لا تخت النصف وهذا ليس بشئ اهـ (سئل) في رجل مات عن أخوة وأب وعين أم حاصل من غير أبيه يدعى الأم أن الحمل كان موجوداً في البطن عند موت المورث وأنه كان ظاهراً وأخبار النساء ذلك فهل يرث السدس ولو جاءت به لا كتر من ستة أشهر لأنه كان موجوداً باعتبار أخبار النساء بذلك ودعى الأم ذلك أولاً (الجواب) الذي تحرر في المسئلة بعد التفتير عليها في كتب المذهب انها إن جاءت به لاق من ستة أشهر أو انجم ستة أشهر بحقيقة من يوم موت الميت وكان الحمل من غير أبيه أو وجد فانه يرث ويورث عنه لتحقيق وجوده يوم الموت وإن جاءت به لا كتر من ستة أشهر لارث ولا يورث لان وجوده غير متيقن حين الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث لاشك الآن تقرير الورثة بوجوده حين الموت أو كانت المرأة معتدة ولم تقر بانقضاء العدة فانه يرث وإن جاءت به لا كتر من ستة أشهر وأما كونها ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك فلم يرثه نقلوا والقواعد تقتضي عدم فائدة أخبارهن في حق الارث لان أخبارهن مبني على الحدث والختم وهما لا يقتضيان ولا بد فيهم من التيقن ولم يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده فان المدة تختمله وما ملن كونه حبساً لا يمكن أن يكون نفخاً أو يرحاً وما إذا كان الولى من الاب أو اخذ فانه يرث إن جاءت به لاق من سنتين لثبوت نسبه وأخبار النساء له أثر في إيقاف حصه للحمل حتى يتحقق الامر في الحكم بوجود الحمل وقوله في التوازل ولو تركه ابني وامرأة فادعت انها حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو اثنتين حتى يحس جنها فان لم يوفق على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه وأن وقف على شئ منها لوقف نصيب ابنه اهـ فذلك على أن فائدة أخبار النساء دعوى الحمل فسمية التركة وتأخير حصه الحمل فقط لا لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة وأنه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث ويوقف حتى يشين بالولادة احتياطاً لها فان ولدته ستين حيا ورثته لانه عرف وجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل موجوداً قبل الموت كحاجتي يثبت نسبه لتسام الفرائض في العدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كما اذا ماتت أمه حامل من غير أبيه ورثته وجهي فان جاءت به لا كتر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالاشك الآن تقرير الورثة بحمله يوم الموت وإن جاءت به لاق من ستة أشهر فانه يرث لا بتيقن بوجوده عند ما خصه من عقار وعروض

ومواش وغيره ذلك لئلا يعلم أم لا (أجاب) نعم للآباء ان يصالح اذا لم يكن فيه ضرر على الصغير كما ذكر البرزقي في كتاب الصلح في مائة موه السادس في صلح الآباء والوصى ومساائل التركوا الختارج لكن بشرط وجود شرائط الختارج ومسوغات يسع عقار الصغير فهو الحال هذه والله أعلم (سئل) في تركه متبرعاً فيها صغيراً الوصى منصوب من جهة الحاكم كدفع الوصى لبعض الغرام من غير اثبات ديناً ثم ماتت الصغيرة من ورثة فيها أخ أصغر له أب بقر بالدين المذكور هل يضمن الوصى المذكور ما دفعه من غير اثبات أم لا يضمن ويصح تصديق الأب على ابنه الصغير أم لا (أجاب) الوصى ضامن بالدين على وجه المذكور ولا عبرة بتصديق الأب على ابنه الصغير اذا المقر أو افار

الاب والوصى لا يصح على الصغير مخرج به في جامع الفصولين في الخلع من عشر في العلقين وغيره والله أعلم (سئل) في الوصي اذا نصبه القاضي على شيعة فقال عند عقده للمراجعة عنه على يعي المدفوع اليه المال هل يكون ضمانا أم لا (أجاب) لا يصح ضمان الوصي لنفس المدفوع اليه ولا للمال الذي ترتب عباشرته عليه اذ هو في القبض أصيل كالمضارب والوكيل وانظر ما كتبه ابن نجيم والكمال عند التكم على بطلان كفالة الوكيل والمضارب الممولك ورب المال بزيادة الوعاء وترك الجدال والمراء والله أعلم (سئل) في تركه فيها كرا وأيتام عليهم وصى والترك في يده اذعى أحد الكبار عليه كرماني يده للورثة أنه ملكه وأثبتته بالبينة (٣٤٩) الشريعة وحكمه به فهل ينفذ الحكم على الشكل أم لا (أجاب) ينفذ الحكم على الشكل وقدم صرحوا في دعوى الحسين بانها اذا كانت في يد أحد الورثة فهو خصم في سماع الدعوى وينفذ الحكم عليهم جميعا والله أعلم (سئل) في وصى مختار على يتيم طلب من حاكم الشريعة الشريف أن يقره في مال التيم آخره نظير خدمة الوصاية فقرر له الحاكم الشرعي نظير خدمته في كل يوم قطعتين من مال التيم وقبض ذلك مدة ستين وقد بلغ التيم ويرد الرجوع عليه مما قبض هزل ذلك أم لا (أجاب) حيث عمل وكان المعسول له قدر آخره المثل لعمله ليس بالتيم الى جوع عليه لانه والحال هذه يستحقه شرعا وان لم يعمل لاشيئه ويرجع به عليه وكذا اذا كان الجعول زائدا عن أجره المثل يرجع بالزيادة كما حرره العلماء في محله والله أعلم (سئل) في الوصي المختار اذا أذن له المسروعي باستئمان مال التيم وكان

مونه اه ومثله في شرح المجمع للمصنف وشرح السراجية للسيد في فصل الجمل ومفهوم هذه العبارات أن يتحقق وجود الجمل لا يحصل الا اذا جاءته به بعد الموت لسنة أشهر أو أقل وأما اذا جاءته به لا أكثر من ستة أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالاشك الآن تعترف الورثة بحملها يوم الموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأعات عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركه كيف تقسم (الجواب) تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من ثلاثة عشر سهما عائلة للزوج ثلاثة أسهم والبنتين غانية أسهم وللأب السدس عائلا سهما وارثه في هذه المسئلة السدس فقط ومن أفتى بخلاف ذلك فقد ضاع وقد أجمع على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الاربع على القول وهو المفتي به كما صرحوا بذلك في كتب الفرائض وان خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما لم يكن من ثوابه والمسئلة مشهورة في كتب الفرائض منذ كثره والله التوفيق (سئل) في صغير مات عن أب وجدته أم أب وجدته أم أم أم خلف تركته من رثها (الجواب) يرث الأب فقط لان الجد لا يرث بحجبه بالأب والجدة أم أم الأم بحجبه بأم الأب (سئل) في رجل مات عن وارث معروف من ذوى الارحام هو ابن خالته وخلفت تركته غرض فيها رجل آخر يريد الانحصار بها اذ كان المتوفى كان أقر أن الرجل ابن عمه وتقتضى ذلك يخص بها لكونه أقر بها الحال انه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الارحام اقره فقول حيث كان الامر كما ذكره في المعارض ويقدم المعروف بنسبه التاب عليه أم لا (الجواب) حيث كان الحال ما ذكره من المعارض لان نسب لم يثبت فلا تراحم الوارث المعروف ويقدم المعروف بنسبه اثبات عليه والله سبحانه أعلم والمسئلة في التنوير والمتقى في كتاب الفرائض وقرار الميراث قال الباقى أقر باخ والميراث عمة وأخالة فلا يرث اهمة وأخالة لان لم يثبت نسب فلا تراحم الوارث المعروف بنسبه مثل الوالد رحمه الله تعالى عن مائة عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصبه ثبت نسبها بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات الثلاثين وابن ابن العم الثالث ثم جاء رجل وأثبت انه عمز يد المثلث أخو والده لا يعموه ويزيد ولها أبو واحد بالوجه الشرعي فاجاب بان له الرجوع بحصته في عين التركة فبدأ أخذ من الاخوات ثلث ما تناولن وبدأ أخذ من ابن ابن العم المحبوب ثلث ما تناولوه ثم رجع الاخوات على ابن ابن العم الثالث ما تناولوه والحالة هذه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن أخو من لاب وخلف تركته في الزوجة أن فيها أمتعة معلومة ملكها الزوج ووهبها لها وسلمها منه في حصته وسلامته وأن أقتلته ثلثه ولها بينة عادلة على ذلك فهل تقبل بينها وكيف تقسم (الجواب) نعم تقبل بينها على الانتقال اليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والجرح وغيرهما وتقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من غانية أسهم للزوج ومن ذلك البن سهم واحد ووقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فان ظهر أنه ذكر يستحقه لانه يوقف العمل نصيبا بن واحد وعلى المختار كما صرح بذلك في ملحق الاجرة وأثبت واحدة أسهما فكان أكثر وعليه الفتوى لانه الغالب ويكفون احتياطا كما ذكره العلاني فعلى هذا يوقف هذه المسئلة

كسيرا ثم عينه القاضي في تفسير الاستئمان لحصول المشقة وتفاوتية فهل له تنازهاها بحسب ما أذن له القاضي أم لا (أجاب) هذه المسئلة فيها اختلاف قياس واستحسان في جامع الفصولين في السابع والعشرين من ارمز الشرح الطحاوي ولا بد كل الوصي ولحيته اذا كان له آخره فبا كذا آخره ومثله في العمدانية وفي الحائنة والبرازين وكثير من الكتب ذلك ولحيته استحسانا وفي الفتنة صحح أنه لا آخر له وقد تقرر أن المأخوذة بالاستئمان الا في مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فبنيته أولى وأثبت المسئلة وردت من طرابلس الشام سنة ١١٥٧ من مقتضاها الخليل سابقا كذا وجدته في هامش الأصل اه منه

بغير ان نقل القنبلة باعراض نقل فاضحان فان فاضحان من أهل التزجيج كلصم به الشيخ قاسم في فهمه والله أعلم * (كتاب الخنثي) *
 (سئل) عن خنثي مات فادعى أولوته من يستحق ارثه على تعدد مهراسهما مقدرا وأقام على ذلك بينة توافه كان يبول من مبدل النساء هل
 تسع دعوا وتقبل بينته واذا قلتم نعم فكيف تسع وتقبل وما كتبت في الهداية ان الخنثي اذا مات قبل أن يسبب ان يفسد بل يكفي بالنجم
 احتياطا ولا ينظر الى جلال النساء فكيف يثبت خصوصا اذا قال الشهود دفننا أنهم يتول كل النساء لا تسع لنفسهم (أجاب) أقول مستند
 العون من جملة الكون هذه المسئلة وأمثالها (٢٥٠) من الدعوى الواقعة على الخنثي والاختلاف الواقع في حاله جعل له في التارخانية نوعا

مستقلا على حدة وذو كر
 فروعا كثيرة ولا بأس بآراء
 ما هو صريح فيها أفتيناه
 في ذلك قال في الاختلاف
 الواقع في حالة الخنثي
 والدعوى في ذلك واقامة
 البينة عليها قتل الخنثي
 نطقا قبل أن يتبين أمره
 قال القبول في ذلك قول
 القائل انه ذكرا وانثى
 وكانت اليد تحبص على
 القاتل بان لم يكن له عاقلة
 فان كان له عاقلة فاقول
 قول العاقلة فان قالوا انه
 ذكرا فاقول قولهم وجب
 عليهم دية الذكرا وان قالوا
 انه أنثى وورثته ادعوا انه
 ذكر فاقول قول العاقلة
 لانهم يدعون على القاتل
 والعاقلة زيادة خمسة آلاف
 درهم والقاتل والعاقلة
 يسكرون ذلك فيبقى عليهم
 بدية المرأة فيسوق
 الفضل الى أن يتبين أمره
 أنه ذكرا وانثى * رجل
 مات وترك ولدين أحدهما
 خنثي مات بعدهم أمه
 فادعت أم الخنثي أنه ذكرا
 وأنه كان ورثا من أبيه

نصيب ذكر كذا: كروا وان ظهر أنه أنثى فلها النصف أو أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة
 أسهم للاخت الشقيقة لانها تصير عصبة بالبنات لقول أصحاب الفرائض احوالوا الاخوات مع البنات عصبة
 ولا شيء لآخيه ولا بعل كل حال والله سبحانه أعلم قال في العبري اختلاف الزوجين وفي البدائع هذا كله
 اذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرب بذلك سقط قولها لان أقرب بالمال لزوجهام ادعت الانتقال
 اليها فلا يثبت الانتقال اليها البينة اهـ وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الخانيني لا يثبت انه لو برهن على
 شرائه كان كافرا بشرائه ولا بد من بينة على الانتقال اليها منه بمعية أو نحوه ذلك ولا يكون استمعاها بشريه
 ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعرف وقد أفتيت بذلك مرارا اهـ كلام البحر
 والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) وكتبت في علمقته على البحر من هذا الحفل ان ظاهر كلام البدائع سقوط
 قولها ولو كان مدعيها مختصا بالنساء وأنه ينبغي تقييده بما يمكن من ثبوت الكسوة ولو اوجبته على الزوج
 تأمل (سئل) فيها اذا وقع سقف بيت على زوجين ذبيين وما تألم بديارهم ما مات أو دخلها تركتوا زوجة
 بذمة زوج مؤخر صدق معلوم فكيف الحكم (الجواب) لا ريب كل منهما من الآخر وبقسم مال كل
 على ورثته دون الزوجية وتأخذ ورثة الزوجية حواله صدق من تركه الزوجية والله تعالى أعلم (سئل) في
 عتق مات عن زوجه حقه معقوع من أخت معقوعة وعن ابن أخت معقوعة وعن ابن أخت معقولة من وخطف ترك من
 ورثة (الجواب) ورثة ابن أخت معقوعة والعصبة والحالة هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مذبذب عن أمه معقوعة
 وعن سيدة وكان يدعي مال فهل يكون ما يدعي للسيدة ولا يرث أمه منه شيئا (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا مات
 رجل مسلم في دار الاسلام عن ابنائه مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن أم مسلمة متوطنة في دار الاسلام
 وخطف تركه فهل يرثها الجميع بطريق الشرعي (الجواب) يرثها جميع اولادهم أمه لان اختلاف الدار
 مانع من حق الكفرة ودون المسلمين قال في التارخانية من فضل ما يستحق به الارث وكذلك اختلاف الدارين
 سبب حرمان الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا يتصور أجدهما بما صاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل
 الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اهـ وقد
 اوضحه في المنع فراجعا (سئل) في رجل أمه حرة الاصل مات عن أخ وأختين لام لا عسر وخالف تركتوا زوجهم
 زيدان المتوفى ابن ابن معقوبة أمه وأنه يرث الباقي بعد فرض الاخنتين والآخر بطريق الولاء فهل لولاء عليه
 لاحد حيث كانت أمه حرة الاصل وتركتها متخلفة بآخيه لأمه أم لا ولا عرعة تركتوا زيد (الجواب) يختص
 بتركتها لأمه لانه يمتنع أن لا يفرضا ورثة الذكرا مثل الانثى فانه حيث كانت أمه حرة الاصل فلا ولا لاحد
 على ولدها وان كان الاب معقولا ان الولد يتبع الام في الرق والحرة ولا ولا لاحد على أمه فلا ولا على ولدها
 كلصم به بذلك في الدرر وغيرها والمسئلة في سبب الامير رضوا في العلا من الولاء (سئل) فيما اذا مات
 رجل عن بنت وأخت شقيقة وعن ابن عم عصبة وله جار به كان أمه قاتلة في صحته فهل يتقبل ولاؤها لابن العم
 العصبة دون البنات والاخت (الجواب) نعم (أقول) أي لان العتيق انما يرثه معقوعة وعصبة معقوعة بالمعصوبون

نصف المال بعد الثمن لانه مات وترك ابنتين وامرأة ثم مات الخنثي فورثت أمه ثلث ذلك النصف لان الخنثي مات
 وترك أمه وأختا فترث الام ثلث ذلك النصف وقال ابن المبت وهو أخ الخنثي لابل كانت الخنثي جارية وورث الثلث من المبت بعد الثمن ثم
 ماتت فورثت أنت ثلث ذلك الثلث فاقول قول أخى الخنثي الآن الاخ يستخلف على في النفي بالله تعالى ما يعلم انه كان ذكرا وان قامت
 الام بينة أنه كان يبول من مبدل النساء فانه يرث من أبيه ميراث النصف بعد الثمن ثم يرث الام ثلث ذلك النصف من
 الخنثي وان أقام أخو الخنثي بينة أنه يبول من مبدل النساء ولا يبول من مبدل الرجال وانها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن ولا تم الخنثي ثلث

ذلك الثالث لما ماتت الخنثى ذكر أن بيته الالم وأولى وان أقام الرجل بيته أن أبا الخنثى كان يزوجه منهن على ألف درهم وطلب منها أن وصدة الابن وكذبته الالم ولم تقم الالم بيته على ما أذنته فانه تعقب بيته الزوج ويحصل عليه المهر وروث من الخنثى ميراث الزوج وروث أم الخنثى وأخو الخنثى من اصدق الذي قضته له على الزوج وبما ترك الخنثى وان أقامت الالم بيته على ما أذنت أنه كان يولد من مبال الرجال ولا يولد من مبال النساء وأقام الزوج بيته أنها كانت أنثى ويولد من مبال النساء لتولد من مبال الرجال كانت بيته الالم أولى بالزوج لأن هذا الخنثى المشكك الذي مات صغيراً أقامت امرأته بيته أن أمار زوجها بأبي حنيفة فأهرها ألف درهم وأنه (٣٥١) كان غلاماً يولد من حيث يولد الغلام

بأنفسهم فلا تزهر بنت المعلق لأنها البت عصبة ولا الاخت وإن كانت تصير عصبة مع البت لأنها عصبة مع الغير لا عصبة بنسبها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على البرهان ما أنصفه بنسبه اقتضاه على المعلق وعصبته. ويقدّر أنه لو كان لعصبة المعلق عصبة فلا ميراث له بانه امرأه أدة اعتقت عبداً ثم ماتت عن زوج وابن منتهى ماتت العتيق فالمرث لا ينهل لأنه عصبتها فأوليان الابن قبل العتيق فلا ميراث لأزواجه لأنه عصبة عصبتها وأما إذا اعتقر رجل عبداً ثم اعتق آخره أو اعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك له عصبة المعلق الأول فإنه يرثه وإن كان في صورة عصبة عصبة المعلق لكن لا لذلك بل لأن العتيق الأول حر ولا عهد الميراث فيه عصبة العتيق الأول لقيامه بمقام المعلق الأول للعديت اهـ لمخلص من النسخة في باب الولاء اهـ فاحفظ هذا الفائدة السنية فالم أومن ذكرها في الكتب الفرضية وقد أتت مسائل الارث بالعقاة رجاء أن يعتيق المولى الفقار رتبة عبيده أسير الذنوب بوالاو زار من عذاب النار وأن يفعل كذلك والله به ومشايعه وأهله ومن كان السبب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله تعالى رجوه على غيره من كتب المتأخرين بمجاوزه من تحري المسائل المشككة والواقع المضلة بحيث صار تزهة الناظرين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في مجلداتها وذكرها في المدة مفرقة كما دعا المشايخ الملقين من ذكر أيضا كثيرا منها في الحظر والاباحه فاجتبت من ذلك كله شيئا مما خست به هذا الكتاب تيمنا للفقهاء على الطلاب وقد قدر الله تعالى اني لم أذكر كتاب الحظر والاباحه في محله الذي ذكر فيه المؤلف فانسب ذكره هنا ليتنظم شمل ما تفرق من تلك الفوائد التي ذكرها في المجلد

﴿مسائل وفوائد من الحظر والاباحه وغير ذلك﴾

(سئل) في جماعة من عبيد الله الصالحين من ذرية سيدنا إسماعيل بن العارف بأنه تعالى إلى مسلم لخلق إلى قدس سره العز و زنده الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب بقية مستغنين بالصلوات وذكر الله تعالى والطعام الفقراء الواردين عليهم ولهم فيها فلاحة مشتملة على أراضي وقف وعلى أهالي القرية ذون دفعه وحسبته قام أهل القرية يكفلون الجائعين شيء من المليون المرقومة بدون وجه شرعي ولا كفاية لذلك وإلى دفع غرامات غير لازم عليهم شرعاً لم يسبق لهم دفعها في القدم ويقصدون أديتهم بذلك فكيف الحكم (الجواب) الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ليس لهم طلب ذلك منهم ويتعنون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شيء غير لازم عليهم شرعاً وتحرم أديتهم لاسيما وهم من عبيد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضي الله تعالى عنه وصالح الأبناء يقع الإتيان قاله سبحانه وتعالى وكان أبوهما صالحاً فخيرتمون كما كانوا عليه في القدم خصوصاً لاجل جدهم الذي كراماته مشهورة في طي الكتب منشورة ومن ترجمه جدى المرحوم شيخ الاسلام الحق الهمام الشيخ عبد الجبار بن العماد في فرسانه التي سماها الروضات في ايامهم دفن في دار ابودكره مناقب كثيرة وكرامات مسترة من جملتها ما روى الحافظ ابو نعيم في الحلية والحافظ ابن عساکر والامام ابن الزمكاني والحافظ ابن كثير وغيرهم عن اسمعيل بن عيسى قال

[illegible]

وقت وقت أحدهما سبق من وقت الأخرى فان جاء من أحداهما قبل الأخرى ان جاءت الأخرى قبل القضاء بالاولى فالجواب فيه كالجواب
فيمالوجه تامعولم يورثنا أو رخصنا أو يرفعنا على السواء فانه لا يقضى بواحدة منهما ولو لم يكن هذا الخلقى المشكك لما تقبل أن يظهر أمره فقام
وجل البينة أن أباها زوجهما ياباه بالف درهم وضاهما ولد من هذا الولد قال أجزيت بينته وأجعلها امرأته وأجعل الولد لها بها ولو لم يقم هذا
الرجل البينة وأقامت المرأة البينة أن أباها زوجهما ياباه برضاهمه وأنه دخل بها وانما ولدت منه هذا الولد قال تقبل بينتهما يقضى بكون الخلقى
وحلاوا زمة الولد فان اجتمعت الدعوات (٣٥٢) معاوجات البينتان جميعا فان قامت إحدى هاتين البينتين ونفى القاضى بشهادتهما

جاءت البينة الأخرى بعد ذلك قال لا أقبل البينة الثانية وان كان هذا الخلقى المشكك من أهل الكتاب فادعى رجل مسلم ان أباها زوجهما ياباه على مهر مسعى برضاهما أو أقيم بينة من أهل الكتاب على ذلك وادعت امرأته من أهل الكتاب أنه زوجها أو أقيم على ذلك بينة من أهل الكتاب قال أقصى بينته المسلم وأجعلها امرأته أو أقيم بينة المرأة وكذلك لو كان الرجل من أهل الكتاب وبينته من أهل الاسلام يقضى للرجل دون المرأة ثم قال ولو مات هذا الخلقى فأدعت أمه ميراث غلام وأقر الوصى بذلك وجسد بقدر الورثة وقال هي جارية قال اذا جاءت الاموال والبعوى لم يصدق الوصى ولا الام على ما دعى وان كان هذا الخلقى حيا لمعت فقال أنا غلام وطلب ميراث غلام من أبيه وصطفه الوصى في ذلك وأنكر بقية الورثة ذلك وقالوا هي جارية قال

حدثني شرجيل بن أبي مسلم الخولاني رضى الله تعالى عنه أن الأسود العنسي بعنى مسيلة الكذاب تبيا بالعم فارسل الى أبي مسلم الخولاني فأتى به فلما جاءه قال أشهد أنى رسول الله قال ما أسمع قال أشهد أن محمدا رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مرارا وهرى بعينه عاذ كرم أمر بنار عظمية فاجتحت والى فيها فلم تضره فقبل للاسود ان ينفقه من بلاد لؤل والأفسد عليه من اتبعك فأمره بالخروج من بلاد فارس فأتى أبو مسلم فأتى المدينة وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى أن يوسع راحلته ثم دخل المسجد وقام صلى الى ساربه فصره عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال من الرجل فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذى أحرقت الكذاب بالنار فقال ذلك عبد الله بن ثوب فقال أشهدك الله انت هو قال اللهم نعم فاعتقه ثم تركه وذهب حتى أجلسه بينه وبين أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقال الحمد لله الذى لم يمتنى حتى أراى فى أمته محمد صلى الله عليه وسلم من فعل به كإفعل بالاراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبينا وبقيه الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة وآتم التسليم وعلى الصحابة والقراة والتابعين الى يوم الدين (سئل) فى بيطار استأجر حوان فى سوق ملازقة لحانوت يسطار أخربا بشر أمر الصناعة فيها أو يدلا آخر منعه من ذلك بدون وجه شرعى فهل ليس له معارضته ولا منعه من ذلك (الجواب) نعم ينفى حانوت ما يجنب سائوت غيره فكسدت الا ترى بسببه فانه لا ينفى عليه شرح التور من احياء الموات (سئل) فيما اذا بعث رجل من أهل الخريف فى شهر رمضان الى مسجد شريف مقدرا من التمتع العسلى ليرقدى المسجد للاستصحاب قاحترق وبقى منه مقدار قليل والعرف فى ذلك الموضع أن الامام يأخذه من غير صريح الاذن له فى ذلك من الدافع فأخذه الامام ففعل به ذلك (الجواب) نعم له ذلك بحيث كان العرف أن الامام يأخذه قال فى الاشياء فى البحث الثانى من القاعدة السادسة العادة تحكم ما مضى ومنها ما فى وقت القسنة بعث شعبا فى شهر رمضان الى مسجد قاحترق وبقى منه ثلثة أو دونه ليس للامام أو المؤذن أن يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف فى ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذه من غير صريح الاذن فى ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (أقول) هذا اذا لم يوجد نهى صريح من الدافع كالإختفى والظاهر أن التقيد بالثالث وما دونه مبنى على أن ذلك ما يسامح به عادة بخلاف الاكثر ثم لو بقي هل يشك فى ذلك ما اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر أنه يعتبر زمن الواقف فان كان العرف فى زمنه ذلك فالحكم كذلك هو واقعة القنوى فى زماننا سئلنا عما نرى من شمع الجامع الاموى وقصر تب خاص به والعادة أن المتلوى على الجامع يأخذ الماضى فى آخر السنة لكن الذى يبنى شئ كثيرا له قيمة معتبره ثم تذكرت أنى قدمت عن الواقف سؤال فى ذلك ذكرته فى أثناء الباب الاول من كتاب الوقف حاصله أن الامام تصرف فى زمن الواقف بأخذ باقى الشمع وروى الواقف بذلك فأتى المؤلف بانه لا يمنع الا من أخذ واستدل بعبارة القسنة والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال فى زمن الواقف يعتبر العرف القديم والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا وعد زيد عمر أن يعطيه غلال أرضه له لانه قاسم عملها وامتنع أن يعطيه من الغلة شيئا فهل يلزمه بدائى بخبر ذلك

لا يعطيه ميراث غلام ولا صدقة على ذلك الابينة الى آخر ما ذكره من المسائل وهى صراغ فيما أفتيناه به كالاختفى وأما الوجد مسئلة الهدايا وغيرها فلا ترد لادامور منها ان الظن اذا وقع اتفاقا من غير تعمد لا وجب الفسق باجتماع علمنا كما صرحوا به فى باب ثبوت النسب وفى باب الشهادة على الزنا وهذا اذا كان بمن يشتهى وأما اذا لم يكن كذلك بان كان صغيرا يفسده الرجل والمرأة قال الشراح فى كتاب الكراهية وفى الجائز اذا ما كان صغيرا وصغيره يفسده الرجل والمرأة وقال فى البحر وأما الخلقى المشكك المراهق اذا ما كان فطيه بخلاف والظاهر الأسود العنسي هو الذى ادعى النبوة فى اليمن ومسيلة الكذاب ادعاه فى اليمامة من أعمال نجد فليحذر ذلك اه منه

أنه يعمق فسد بالمرأه إذا الصغیر الذي لا يستحي على حكمه من حكم الصغير والصغيرة حيث أثار الرجل والمرأة أن يغسلها ولا يشترط أن يجعل كلام الهداية في المشتهى قال ابن الهمام في دليل الامام وقد وهما لا يطلع عليه الرجال عن رجل يطلع عليه إذا دخلت المرأة فمضرتهم يتابعون ان ليس فيه ضررها من حيث مع ولد فعلت أمها ولدته وفيما إذا لم تعدوا النظر بل وقف اتفاقا بينهما بذنبا قد أورد من أن شهادة الزور تستلزم فسقهم فلا تقبل وفي الجور فأدقوله بشهادة جليلين قدول شهادة الرجال على الولاد من الاختبة وتأنيهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها اما لكونه قد يشق ذلك من غير قصد نظر ولا ضرورة كافي شهرة الزاوية التي ان يلي وغيره والحاصل ان مسئلة قبول الشهادة على الخنثى مصرح بها في كلامهم وليست بخلافه لاصل من اصولهم ولا (٣٥٣) مصادمة لقصر عن فروعه على هي ظاهرة

واقعه سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) من غرقها ثم من الشيخ صالح مفتي غرة ابن صاحب التنوير بمصوونه قد وقع في المباحنة والمحاورة مسئلة وهي في يله خنثى وبركه خنثى وهما صغيران زوج من زينة شغها الصغير من خنثى بكر فلما كبر فإذا الزوج امرأ أو فزوجة وجعل فقال القبط بنيني القول بصحة النكاح فان قوله زوجتك يستوي من الجانبين في جواز النكاح ولقاتل أن يقول لا يصح النكاح لان المالكية تنافي المالكية وبر ما يقال لا يحكم بصحة النكاح ولا يطلان خنثى يتبين الحال ثم بعد قولي هذا على طريق البحث رأيت المسئلة منقولة عن القنية والظاهر به ان النكاح صحيح وعلى القنية بما عالت فأحسب الداعي عرض ذلك على حكم

الوعد المزبور (الجواب) لا يلزمه الوفاء بوعده شرعا وان وقعها وعت والله سبحانه الموفق والمستعان في الاشياء من الحظر والاباحة وتصلها في حواشيه (سئل) في رجل يدخل على امرأة أجنبية ويختلي بها متعلا بأنه وكيلا من مصالحها منعها أبوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور (الجواب) نعم قال في الاشياء من الحظر والاباحة خلاوة الاجنبية حرام الا للزامة مدونه تهربت ودخلت خربة وفيما إذا كانت عورتها وشاهها وفيما إذا كان بينهما محائل اه (سئل) فيما إذا زوج يزني بدمته من عرو تزويجا شرعيا ولو زني بدمه من زوجته أم البنت المزبورة وله جوارته فهل يجوز لعمره والمسروق النظر الى المذكور ان آمن الشهوة من الجانبين (الجواب) يجوز النظر الى المحارم وكل من لا يحصل كسحا على التأييد كتمز وجهه وجذبه من الشهوة في الرأس والوجه والصدر والساق والبعد وحكمه أم فيه في النظر حكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن والتخذ لانها ليست بمواضع الزينة وهذا كسما من أمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لجسمه ما ذكر كائن على ذلك في التنوير والمخ وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) في الرجل هل ينظر من محرمه مناعا على وجهها وأسها من أمن الشهوة منهما (الجواب) له أن ينظر من محارمه بنسب أو نسب كالزناح الى الوجه والرأس والصدر والساق والبعد بشرط أمن الشهوة منهما كإلى النهاية فمن قصر نظره على الرجل فقد قصر على العلا عن ابن كمال وبالله تعالى التوفيق والمسئلة في الملتقى والمخ وغيرهما من فصل في النظر من باب الحظر والاباحة (سئل) فيما إذا اشترى زني بدارية واستولدها ثم اشترى جارية أخرى للتمري فزعمت انهما اختان فكيفما حكم (الجواب) ان وقع في قلبه أنهما مصادقتان فلا يجمع بينهما محرمة الجمع بين الاختين نكاحا وطا بأك من قال الله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين لا ما دسل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ما في رحم اختين وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء في التامري بهما على ما نقله العلامة يري زاده في حواش الاشياء من كتاب الحظر والاباحة فانه ٣ خلف عن أبي يوسف فمن اشترى جارية فزعمت انهما اختان فان وقع في قلبه انهما مصادقتان فلا يقر بهما وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء كافي الحواشي للصغري والله سبحانه أعلم (سئل) في مؤذن جامع يؤذن في منارته و يبلغ لامه في اصوات الجماعة وهو متعمم يشتم من رعى رأسه فهل يمتنع من لبسه (الجواب) يحرم لبس الحر والرجل ولو بحائل يمينه وبين يديه على المذهب الصحيح * وفي الخواص من كتاب العدين قال في جبر جبينه استبرق بياض في السوق فأخذها في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اشبع هذه تجمل بها العبد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اغما هذه لباس من لا تخلقه له

(٤٥) - (فتاوى علمية) - (ثاني) العلماء وسدد الفشل وعين النبلاء لان مولانا لاجل المشكلات كشف المضللات لاجم آية بشية السلف ومرجع الخلف فالمرحوم شك في هذا المقام غاية التعرير واصباح التمر ودمت ودام النفع بعلمه كالعبد الى يوم التباد والقصد بعرض ذلك على جنابك الفاضلة لا غير والله أعلم بالمقاصد ونية كل قاصد (أجاب) الخنثى إذا زوج بالخنثى قد صرح في التنازع خاتبة والبعض والي يلي ومض الغفار وغيره بانه موقوف حتى يتبين وكذلك لخص كثير من علمائنا بعدم جوازده حتى يتبين وصارة التنازع خاتبة وزوج خنثى من خنثى وهما مكاكالت بنوق في النكاح فان ما قبل التبين لم يتوارعوا بانه البض مثلها وبما علة الى يلي فان زوجته أو أمه أو لأمه أو أمه أو رجلا لا يحكم بصحته حتى يتبين حاله أنه رجل أو امرأة فإذا أظهر أنه بخلافه ما زوجه به تبين أن العقد كان صحيحا والافعال لعدم مصادقة الحمل وكذا إذا زوج الخنثى من خنثى أو لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر ان أحدهما ذكر والآخر أنثى قوله خلف أي روي خلف اه منه

وان ظهر انهم اذ كرا ان اوثنيان يطل النكاح ولا يتوارثان اذا ماتا تأتيل التبن لان الارث لا يجري الا بعد الحكم بفسخ النكاح اه فقلوه
 أحدهما علم يتناول ما اذا تبين على عكس ما فتره الوليان و يؤكد قوله ايضا وان ظهر انهم اذ كرا ان اوثنيان يطل فان مفهومه انه ان ظهر
 أحدهما ذكرا والاخر أنثى أنه يصح النكاح فيكون موافقا لما في الظاهر به وقاضيان والتتارخانية عبارة عن الغفار وسكمتها في النكاح
 أن لا تزوج من رجل ولا من امرأة أن تزوج رجل فافضل اليها أو امرأة فافضل اليها والأجل كالغنيين ثم قال ولو تزوج بفسخ
 مثله أو امرأة أو رجل بغير حتى تبين فلا يتوارثان فقل هذه العبارة بجمعها التوقف في نكاحه مطلقا اذا تقرر وهذا فلا شك في صحة النكاح
 فيما صورته من أنه بعد كبرهما تبين أن (٢٥٤) الزوج امرأ أو أوال زوجة رجل مصادفة لجل اذ بعد تصوريه في المشاكين يبطل

التعيين هذا وقد
 صرحوا بان الرجل لو جعل
 نفسه محلا للنكاح صح
 النكاح ثم رأيت في
 الظاهرية وفنوا في قاضيان
 والتتارخانية أن لا يلبس
 بالكية ويصور الثلاثة
 خنثيان صغيران قال أبو
 أحمد هالاب الاخر بمحض
 من الشؤدز وحت ابنتي
 هذه من ابنتك هذا فقبل
 الا ثم ظهر ان الجارية
 كانت غلاما والغلام كان
 جارية كان النكاح جائزا
 زاد في الظاهرية به قوله وهو
 نظير ما ذكرنا اذا جعل
 الرجل في عقد النكاح
 نفسه محلا للنكاح اه وقد
 تفصل فيه في النظم الوهابي
 قولين فقال

ولو تزوج الخنثى صغيرا بمنزله
 يصح وفي التعيير قد قيل
 يشكر
 قال ابن الشحنة في شرحه
 ظاهر كلام النهاية عدم
 الصحة وهو خلاف ما في

فلبت ماشاء الله أن يلبث ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبدة ديباج فأقبل بها عمر فأقربها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما هذه لباس من لا خلاق له وارسلت الي بهذه الحجة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تتبعها وتصيبها حاجتك اه الاستبرق بكسر الهمزة من الديباج
 والديباج الثياب الخفيفة من الاربع بسم فارسي معرب عني (سئل) في رجل استأجر من جماعة عدة آلات
 معدة للهو واللعب يبيعونها بالناقل والعلاب واللك لاجل اللعب بمائة معلومة باجرة معلومة دفعها
 للمعوجين وتقطع عليه منافع المأجور بعرض و بر بالرجوع على المؤجرين بنظر الاجرة المدفوعة عليهم
 فهل يبيعون ذلك والا لاجرة المذكرة غير جائزة (الجواب) نعم قال في البدع ومنها ان تكون المنفعة
 مباحة الاستبقاء فان كانت محظورة الاستيفاء تجز الاجارة وقال في المتي بعد ذكر كسر لاله وهو يصح
 يبيع هذه الاشياء ولا يبيع غيرها ولا يبيع غيرها ولا يبيع غيرها ولا يبيع غيرها ولا يبيع غيرها ولا يبيع غيرها
 أعنت للمعصية فيقبل تقومها كالمرو والفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيبيعان الناس اه والاجارة
 والبيع اخوان لان الاجارة يبيع المنافع والله سبحانه أعلم وعلى هذا يخرج الاستيفاء على المعاصي وانه
 لا يصح لانه استيفاء على منفعة غير مددورة الاستيفاء شرعا كاستيفاء الانسان لعب الهو وكاستيفاء الغنية
 والناجحة للفقراء والنوع بخلاف الاستيفاء لكتابة الغناء والنوع فانه جائز لان المنوع عنه نفس الغناء
 والنوع لا كائنها بل ما يقع من الاجارة وفيها ايضا لا تجوز اجارة الاموال لانها اجارة على العصبية وان شئت
 أفردت جنس هذه المسائل شرطا وخرجنها عليه فقلت ومنها ان تكون المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت
 محظورة الاستيفاء تجز الاجارة اه (سئل) العلامة جلد عبد الرحمن افندي العمادي عن السماع بما
 صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة كالبراع وغيره وما ذلك شبهه هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة إلى
 الشر بعينه الحققة وهل ذلك سبيل إلى سماعه وإلى سماعه طر بتمام (أجاب) المولى المذكور عليه رجة الرحيم
 الغفور قد حرره من لا يعترض عليه لصدق مقاله وأباحه من لا يشكره عليه لوقوعه في من وجد قلبه شيئا
 من نور المعرفة فليدع والافرجوع معهما ما الشرع الشريف عنه أحكام وأسلم والله سبحانه أعلم كتبه
 الفقير عبد الرحمن العمادي الغني بدمشق الشام في عهده قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت بخطه الشريف
 ما صورته سئل الملامصع الدين الدري العالم المشهور وهو حينئذ مقيم ببلبعين بجواز جمع الدف
 والشبابة والسماع فأجاب ان كلامها مباح واجتماعها ايضا مباح مستدلا بقول الغزالي في الاشياء ان
 أفرادها باحلت ومجموعها على السواء الا اذا تضمن المجموع محظور الا يتضمنه الاحاد قال وقد وقع المنع من
 بعض أهل زماننا أن يفتي بجسدي بالجواز وصح فتواه كابر العلماء من معاصريه ببلاد فارس ثم نقل فتوى

الظاهرية وهو ما في المسائل عن أبي الليث اه وأما قضية أن المالكية تنافي الملو كية فهي مسألة
 غيران مسئلتان ليس في هذا كذا اذ قبل التبيين المالكية والمالو كية في كل منهما بخصوصه غير محكوم بها والحكم قبله التوقف بلا شك وأما
 قضية ربحا يقال لا يصح بفسخ النكاح ولا يبطلانه حتى تبين الحال لا يلزم التصور ومع زوال الاشكال لانه بعد التبيين زال التوقف والمسئلة
 مصورة فيما اذا تبين بعد كبرهما ان الزوج امرأ أو الزوج رجل فتعين الحكم وأقبل التبين فلا شئت في عدم الحكم بشئ من القطع بالخصصة
 والقطع بالفساد بل هو متوقف كما صرح به انقول المذكور في هذا ما فتح الله تعالى به وانه أعلم (سئل) في رجل له ثلثان آله الرجال وآله
 النساء لكن آله الرجال مسدودة لا يخرج منها شيء اذا زال أو احتيل بل يخرج بوله ومنه من الثقب وخبرته له حية فهل هو ذكرك يعمل
 معاملة انه كور في الاحكام أم انثى فيعامل معاملة الاناث (اجاب) هو والحالة هذه ذكر يعمل معاملة الذكور قال في التتارخانية وانما يتحقق

الاشكال قبل البلوغ فأما بعد البلوغ والادراك نزول الاشكال لأن بعد البلوغ لابد من أمارته يعلم بأنه رجل أو امرأة فان جامع بذمته فهو رجل وكذا ان لم يجمع بذكوه ولكن خرجت لحته فهو رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجال اه ولا يقال ان نزول المني من الثقب وخروج الحمة من تقاوض العلامتين لاحتمال أن يكون لاتساد قصبة الذك فلا تعارض والله أعلم * (مسائل شتى) * (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين اسنانه شيئا من فضله الا كل هل يلقبه أم يتلعه وفي صاحب سلس البول اذا كان ينقطع ساعتوا يقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخطين وهل يقدم الغائصة على الوضوء كالصبي وهل الحر اذا كان في الثوب شتم مقدار خنجرين درهما يحرم لبسه أم لا ويُنظر فيه السدي والحملة وهل يؤذن المصلي ويقوم للفرائض أم لا وهل (٣٥٥) الا فضل المسافر القصير أم الانعام وهل بالانعام

يكون مرة بكسوة أم لا
وما حكم صلاة الظهر بعد
صلاة الجمعة وهل فاندا الماء
اذا تم وصل حصى كان
أو صاحب عذر يقضى اذا
وجد الماء أم لا وهل
مستأجر الوقف اذا كان
باحوة المثل تقبل عليه
الزيادة أم لا (أجاب) بكره
للمسكين ان يتلجج ما بين
اسنانه ان كان قليلا دون
قدرا الحصة وان كان كثيرا
زائدا على قدر الحصة تفسد
صلاته في الصبي وكذا اذا
كان قدرا الحصة في الأصغر
والفقير في المسجد مكروه
كالبصاق والذي يقتضيه
النظر الفقهي عدم
التعرض له الى ان يفرغ
المصلي من صلاته فليقلبه في
محض يباح ولا يأنى كنهه وقد
ورد كذا في الوهم وأطروحا
الفهم وهو ما يلحق بين
الاستئذان منه أي ارموا
ما تنجزه الخلال وكذلك
ما يخلل بين الاستئذان

جسده بطولها ونقل قول العارفين وتحريم النوى المشابهة وقال ولم يبق النوى دليلا على ذلك ثم نقل
تصحيح الجلال البدائي فتوى جده ثم كلام البدائي في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحركات
العبادية الوضعية الشرعية للشوارق القدسية فيلحقه من أهل التجرب بذن يشاهدون في أنفسهم
طرا باقديسيان بما فيهم كونه بالرقص والتصفق والدوران ويستعدون بتلك الحركة الشروق أو أنوار أخرى
أن ينقضي ذلك الخلال عنهم بسبب من الأسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأسمه الباعث
للمناهلين على وضوءه قال بعض أعيان هذه الطائفة انه قد ينفع السالكين في مجلس السماع ما لا ينفع
في الاربعينات اه وقد أنفي أضامض المذكور بأباحة الرقص أيضا بشرط عدم التثنية والتكسر اه
قلت والحق الذي هو أحق أن يتبع وأحرى أن يدان به ويستمع أن ذلك كله من سبب البذخ حيث لم ينقل
فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بطله أحد من أئمة الدين المجتهدين ورضي الله عنهم أجمعين قال الأستاذ
السهروردي في عوارف المعارف وأهلبه من كتاب وقد تكلم على السماع في خمسة أبواب من معجمها وحق
التحقيق ولب الباب وان أنصف المصنف وتشكر في اجتماع أهل الزمان وقعود الغنى بذنه والشبب
بشبابه وتصور في نفسه هل وقع مثل هذا الجولس والهتة بخصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
وهل استغفر وأقوالا وقد وقع فيهم استماعه لآل بيتك ذلك من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة لطلبها أهواها في شير بأنه فضيلة تطلب ويجمع
لها لم يحظ بذوق معرفة أحوال الرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ويسر في الاستعانة
بعض المتأخرين وكثير يعاط الناس بهذا كلما حث عليهم بالسلف الماضين بحق التأخرين فكان السلف
أقرب الى بهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديهم أشبه بهدي النبي صلى الله عليه وسلم وكبر ليس المعصر
والخزف الاحمر والاصفر للرجال ولا بأس بالنساء بآلوان تنو من الحظير وكبره تحريم الرجال
الاجر والمصفر وقيل تنزهها صلاتي على الملقى ونقل المصنف عن الحارثي القدسي كراهية لبس
المصفر والخزف الاحمر للرجال اه وما في المجتبى وشرح النقاية لابي المسكاهم الحنفي لا بأس لبس الثوب
الاجر بقصد كراهة التنزه لكن صرح صاحب تحفة الملوك بالحكمة فأفاد أن المراد كراهة التحريم وهو
الحمل عند الاطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المخزومته في معين المفتي وفي الاختيار شرح المختار وبكره
الاجر والمصفر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المصفر اه وفي المحيط وكبره لبس الثوب بالاجر
والمصفر قال عليه الصلاة والسلام اياكم والخرقة فانها راي الشيطان ولا تنها كسوة النساء وبكره التشبه
بهن اه وللعلامة قاسم فتوى مفصلة طو يفي في حرمة لبس الاجر كما في فتاوى السكاكروني وفي التشبيهة

ويخرج بنفسه خصوصا مكث كثيرا في التفرغ وان أكل مع ذلك كره خارجها قال بعض المتأخرين من شرح الكنت في قوله ولولا نظر الى مكتوب
وفهمه أرا كل ما بين اسنانه أو مرام في موضع سجوده لاتسد صلاته وان أم أي فاعل ذلك أعني الناظر والا كل والمراوأت علمت
البكراهة في الناظر والا كل بل قد مر عن الحلبي أنها فيه تحريمية وصاحب السلس ونحوه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي بوضوءه فرضا
ونفسا لما شاء ويبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم ينعى عليه وقت الاوّل والحدث وحديثا وما سمعته على الحنفية فخر بذلك
على وجه الاختصار ان أعجاب الاعذار اذا توضأ والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس حكم الاجهايصحون في الاقامة وما وليا له
وفي السفر ثلاثة أيام وليا لها من وقت الحسد على الطهارة بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مازنا للوضوء

واللبس أو كلبهم سماً أو فمها بينهم ما وادعوا حتى لبس فانه حينئذ انما يسع في الوقت كلما تولى الحديث غير ما ابتلى به ولا يسع خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه معكم الصريح فيقدم الفائتة على الوقتية حتى لا يحب لو عكس لا يصح اذا كان صاحب ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب وأما المخرى ففعل من مصادره حر وجنته قتل أو أخر وعكسه لا يحل الا في الحرب فقط وأما المخرى بالخالص فلا يصل عندنا خيفة في الحرب ولا في غيره الرجال يصل للنساء والحلال منه للرجال قدر أربعة أصابع وأما النسوة درهمان فاعتبارها بالحرمة ثم نره لعلنا في كمال وفي الحاروي الزاهدي بعلمه جمع التفريق وما كان من الثياب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه ولا بأس ويكره ما كان ظاهر القز وكذا ما كان خط منه خروط (٢٥٦) منعق وهو ظاهر لا يخبره وفيه بعلمه تجد الاعتدال حكمي مظاهر المذهب عدم الجمع في التفريق الا اذا كان خط

منه قز وخط من غيره بحث يرى كله فزاد لا يجوز تركا ذكر في حب أما اذا كان بكل واحد مستيناً كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع ويؤذن للفائتة ويتم وكذا الأولى الفرائث ويخبر في الاذن بالباقي فان شاء أذن لسلك وإن شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتت صلوات فقصاها في مجلس وإن قصاها في مجلس يؤذن لسلك ويتم لسلك كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو آثم يكون آثماً عاصياً لانه عزى له لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمران قال الله ان خاتم وقد آمن الناس فقال عبت مما يحببت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة ورواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة

وروى محمد في السير الكبير نسي الرجال عن لبس المعصر قبل المراءى منه أن لبس المعصر لعجب بنفسه الى النساء وقيل النهى عن لبس المعصر والمزعر مطلقا فقد جاءه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال نهى في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصر واياكم والجره فانه لبس الشيطان تنازعا بين الاحسان من الفصل العاشر في اللباس ونقل الاثر وروى في فتاويه من الكراهية في كلب الكسب عن الوحيد هكذا ويكره لبس الثوب الاجر والمعصر اه وما في القهستاني وشرح النباهة لا في الحكماء الحنفى لا بأس بلبس الثوب الاجر كاتقدم بقيد كراهة التنزيه قلت مرجع نقل القهستاني الى الزاهدي في مجتبه وحاو به ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعتزات النعمانية فانه ذكر ابن وهبان انه لا يلتفت الى ما نقله صاحب القنية يعني الزاهدي مخالفا لقروا عدما بعضه نقل من غير ومثله في النهى ايضا في الرسائل الزينية في رسالة رفع الغشاع من وقتي العصر والعشاء انه لا عبرة بنقل الفتاوى اذا عارضها فنقول المذهب انما يستأنس بمجافى الفتاوى اذا لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب وفي الرسائل الزينية ايضا ولا يصل الافتاء من الكتب الغريبة اه والذين اختاروا الكراهة لا أكثر فسطحهم هذا ما قاله الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الاجر من جواز لبس الاجر عن الكل وغيره وليس في عبارته النص على لبس الاجر بل لبس المعصر وعبارته هكذا اختلف الصحابة والتابعين في لبس المعصر قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ورحمهم الله تعالى يجوز لكن قال مالك وغيره أفضل اه فان النص على جواز لبس الاجر وقول المال كانه كان عليه الصلاة والسلام لبس يوم العيد ردة جرم اعوج على أن فيها خلط لاجرا وخضرا كتابنا وذلك أدلى الحديث وما نقله الشرنبلالي عن العيني في استنباط الاحكام من جواز لبس الاجر من الحديث الشرى يف ذلك من حيث الاستنباط لان من حيث نقل المذهب والافتاء الكراهة كثير بل أكثر واقفاً أن يعمل بما عليه الاكثر كانه نقله الشرنبلالي في نفسه في شرح امداد الفتاح من باب صلاة المريض ويمن نقس الكراهة لحدادى في السراج الوهاج وفي المحيط والاختيار والتنوير والتمت وفي الأخيرة عن محمد في السير الكبير والوجيز وأقرب به العلامة قاسم ومرح بالحرمية تحفة الملوك وأقره عليه العيني في شرحه بالحديث الشرى يف نص في من موهاج الرجى على الحرمة ايضا وعبارته كانه نقله الشرنبلالي في رسالته يحرم لبس الاجر والمعصر اه على أن الذي يجب على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الاثمة هو مذهب الامام لمانته له أو لمكانه فانه رجل مجهول وكذا كتب ذلك والقهستاني كبحار في سبل وحاطب ليل خصوصاً واستناده الى كتب الزاهدي المعتزلى فكان اللائق في حقه أن يقول الاختلاف يوصله الى الكراهية للتنزيه فليق التحريم كاتيل وهذا بحالة سعي في القياض

لا احتياط قد منع منها أكثر السراج وصرحوا بأن الاحتياط في تركها ذلك مبني على جواز التعدد وعدم جواز ذلك ذكر في العليم التنازعة اختلف المشايخ في القرى الكبيرة اذا لم يعلم بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلى الفرض ويصلى الجمعة احتياطاً وقال بعضهم يصلى الاربعه بنسبة الظهر في بيته أو في المسجد أو لا ثم سعى في الجمعة فان كانت الجمعة تارة تضررت الظهر تطوعوا الجمعة صححة وقال بعضهم يصلى الجمعة أولاً ثم يصلى السنة أربعين مرة يصلى الظهر فان كانت الجمعة تارة فهذا يكون تغلاوا وان تكن الجمعة تارة فهذا فرضه وقال في انجبه هذا في القرى الكبيرة أو ما في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعدد الفرض احتياطاً في القرى يصلى السنة أربعين مرة يصلى الجمعة ثم ينوي أو يعا سنة الجمعة ثم يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت وهذا هو الصريح المختار فلو كان ادعاء الجمعة صححة فقد أدها واستهانوا ثم تكن الجمعة صححة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع فرضه وركعتان بعدها سنة قال القسبة أبو جعفر النسفي رأيت الامام أباجعفر الهندو والى صلى الجمعة

بعدة ثم قام فبلى ركعتين ثم صلى أو بعائنت ما هاتان الركعتان والأربع أهدت صلاة الظهر ولم تزل الجعية بعد فقال لا ولكن صليت الجمعة
صليت ركعتين ثم أرباعاً على مستحبى وقولاً للناس صلى أو بعائنت الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك في جواز
الجمعة في البلاد والعقبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أى أو يوسف السنة بعدها ستاً الخ اختلفوا في بنية تالله الأربع قبل بنوى السنة
والاحسن والاحوط في موضع الشك في جواز الجمعة وثبت شرطها أن تقول فبلى أو أصلى أو تحضروا أدرك وقتها وأصله بعد وقت المختار
أن يصلى الظهر بهذه السنة ثم يصلى أو بعائنت السنة كذا في الفتنة والمسئلة أخرت بالتصانيف ولشيخنا الشيخ على المقدسى رسالة ناعمة
مفيدة فيها وإذا أصلى فأخذ الماء باليمين لأعادة عليه سواء كان صحيحاً أم صاحب عذر وأما (روى) مسئلة الزيادة في الوقف مع كونه بأجرة
المثل في أضرار وتعت
المثل في أضرار وتعت

العلم بمكة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم كثيراً ثبت العلامة الجوى يحشى
الاشتباه ونقل في حاشيته من أحكام الجمعة روى البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العبدرة
جرأه ويكفي الفخ بغير عنق ثوبين من الين فيهما خطوط حجر ونضر لأنهما جراً عجت فلكل محل العبدرة
أحدهما بدليل فيه من لبس الأجر كراهاء أو دودا والبقول مقدم على الفصل والخطا على المجمع وتعارضاً
فكيف إذا لم يتعارضاً بالجل المذكور اهـ (فائدة) وضع السطور والعمائم والثياب على القبور
الصالحين والأولياء كرهها الفقهاء حتى قال في فتاوى الخجوة تركها السطور على القبور اهـ ولكن يحسن
الآن قول أن كان قصد بذلك التعظيم في عين العامة حتى لا يحتقر وأصحاب هذا القول الذي وضعت
عليه الثياب والعمائم والجلب الخشوع والأدب لقلوب الغافلين الزاخرين لأن قلوبهم نافرة عند الحضور في
التأديب يندي أولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور وكذا كرنا من حضور روحانياتهم المباركة عند
قبورهم فهو أمر جاز لا ينبغي التمسك به لأن الأعمال بالنات والكل امرئ ما فوى فانه وإن كان بعدة على
خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول الفقهاء في كتاب الحج أنه بعد طواف الوداع رجوع
القهقري حتى يخرج من المسجد لأن في ذلك إحلال البيت حتى قال في منهج السالكين وما يفعله الناس
من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه منقروية ولا أثر حتى وقد فعله أصحابنا الخ اهـ من كشف
النور عن أحجاب القبور للشيخ عبد الغنى التالبي نفعنا الله آمين (فائدة) في تفسير الوقوف للمنادي
من آخر الفصل الثالث وقد ذكرنا لحافظ العماد من كثير في تاريخه أن علماء بغداد منعوا في بعض السنين
تعليم الأطفال في المساجد الاستحوا واحداً كان موصوفاً بالصلاح والخير فاستنوه من المنع واستفتوا
المأوردى من أئمتنا والقدرى من الحنفية وغيرهما فكتبوا باستثنائه مستدلين بأن المصطفى صلى الله
عليه وسلم أمر بسد كل خوخة إلا خوخة أبي بكر رضى الله تعالى عنه فقاموا استثناهم بذلك الرجل على
استثنائه خوفاً على أبي بكر رضى الله تعالى عنه قال وهذا استنباط دقيق لا يدركه إلا الأئمة المجتهدون اهـ
(فائدة) أجاب العلماء على أن الدعاء للموات ينفعهم لقوله تعالى والذين حازوا من بعدهم يقولون بنا
اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لأهل القبس وقوله اللهم
اغفر لحينا وميتنا واختلفوا في وصول ثواب قراءات القرآن إذا قال القارئ اللهم أوصل ثوابي ما قرأت إلى
فلان قال بعضهم لا يصل لأنه ما هو من سعي الميت والأشخاص وقال بعضهم يصل إليه وهو
المختار وقدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد
صالح يدعو له أو عمل يستغ به بعده وعن أنس رضى الله تعالى عنه قال سبع مجرى ثواب الميت في قبره من

فلا تقبل صرح به الكل
والله أعلم (مثل) في قوله
الفقهاء وحسبهم الله تعالى
هذا قول ضعيف المراد
بالقول الضعيف الذي يمتنع
على قضاء الإسلام الحكم به
وعلى المفتين الافتاء به وهل
هو قول منسوب للإمام
الاعظم لكن في نسبته
إليه ضعفاً أم هو قول
بعض علماء المذهب
(أجاب) القول الضعيف
ما قابل القول الصحيح كان
الراجح ما قابل المرجوح
ويعلم ذلك من تصحاتهم
وترجيحهم في الكتب
المدونة المتأداة بالقبول
وقد شهدت مصنفاتهم
بترجيح دليل أي حنفية
والإدخال بقوله الأفي مسائل
يسيرة واختاروا الفتوى فيها
على قولهما أو قول أحدهما
وإن كان الأصح الإمام
كما اختاروا قول أحدهما
فيما لا يصح فيه للإمام بل

اختاروا قول زفر في مقابلة قول السكلي في بعض مسائل فعلينا اتباع ما رجوه وصححوه والعمل به كالأفتونا في حياتهم كلص عليه العلامة قاسم
ابن قاضى بغاني كتاب الترجيع والتصحيح قال فان قيل في غير الروايات عن الأئمة قد يكون أتوا بالإبارة رجوع وقد يجتهدون في التصحيح قلت نعم
بمثل ما عملوا من اعتبار تغير العرف وأحوال الناس وما هو الأمر في الناس وما ظهر عليه التعامل وما فوى وجهه ولا يحاولوا جود من غير هذا
حقيقة لأطناً بنفسه فرجع من لم يميزان غير زلزاله فمضته اهـ وفي أول المضمرات أما العلامات لا لا فتاة فقوله وعليه الفتوى وبه يتي وبه تأخذ
وعليه الاعتقاد وعليه العمل اليوم وعليه العمل الأمته وهو الأصح والأظهر وهو المختار في زماننا وتوى مشائنا وهو الأشبه وهو
الأرجح وغيرهما من الألفاظ المذكورة فمن هذا الكتاب في عملها في حاشية البردوى اهـ وبض هذه الألفاظ كدمن بعض فلفظ
الفتوى آكل من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيره واللفظ وبه يتي آكل من الفتوى وعليه الأصح آكل من الصحيح والاحوط آكل من

الاحباط ولا شك أن معرفة راجح المختلف فيمن مرجوحه هو أمر مهم وضعها هو نهاية آمال المشركين في تحصيل العلم بالمفروض على المقتضى والقاضى التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيه خوفا من الافتراء على الله تعالى بقهر مجادل أو ضدو مجرم اتباع الهوى والتشبهى والميل الى المال الذى هو الداهية الكبرى والصليبة الغلغلى فان ذلك أمر عظيم لا يتجاسر عليه الاكل جاهل شقي وقد ثبتت في هذا الجواب ما ينفع لطالبه وما السلف الاضمار والله أعلم (مسئل) في شخص قال من لطف الله تعالى ورحمته هذه الامة ان رفع عنهم الامر وكان في بعض الامم الماضية اذا أصاب البول جلد أحدهم أو هو لا يظهر الاقطعه فأترك ذلك بعض الناس ورفع عنهم صحتهم وأنه لا قائل به فهل الاسر كما زعم أم لا (أجاب) كيف يشكروهم يزعم عدم (٣٥٨) صحتهم وعدم القائل به والنقل به مستفيض صرح به غالب المفسرين والفقيه

والمحدثين حتى وقف عليه كثير من العوام خلفه عن الخواص وأكثرت العلماء من ذكره فيها هذه الامة على غير ما من الانفراد والاختصاص ومن ذكر ذلك ان يخشى في الكشف في آخر سورة البقرة وفي سورة الاعراف والقرطبي والكواشي والنسفي في المدارك وأكثرت الكتب الشرعية شعرة بنقل ذلك قال السويدي في العلم المشهور أخرج ابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على امرأة من اليهود فقالت ان هذا بول القبر من البول قلت كذبت قالت لي انه لي يقرب منه الجلد والثوب فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت وانقل ذلك لاعد ولا يحصى وقد اشهر في نقلهم ان توبة أحدهم عن المعصية كانت يقتل نفسه وكان الجزاء فيها يقطع العزو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل عده ونقطه القصاص ولم تكن الدية اترك مشروعة لهم فرفع عن ذلك بتركه على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقاله قد فعل ذلك ربك يا محمد والتمسك بثل ذلك يستدل بانكاره على قلة اطلاعهم وقصورهم عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة حاملها والمقتضى بها لا أعظم الله وجودهم ولاي الكون من تركهم أمين والله أعلم (مسئل) من كان على جميع الشرع ويعتوا بالحقيقة يبارى الشيخ حسن العار وروى الانصاري عاروا اما الانصاري في صحبه قالت الانصار لكل نبي اتباع وانقادا تبعنا فادع الله ان يجعل اتباعنا من ومن قوله قالت الانصار ان لكل قوم أئمة وانقادا تبعنا فادع الله ان يجعل أئمتنا مننا فقال صلى الله عليه وسلم جميعا لهم اللهم اجعل أئمتنا منهم أمهرا الانصار رضي الله عنهم بالعموم صلى الله عليه وسلم أن تكون المزارع لهم خاصة أم للتابعين منهم من غيرهم ومن غيرهم ما معنى ذلك وما

علم علما وأجرى نهر أوسفر ثرا وأغرس نخلا وأبنى مسجدا أو كتب مصفيا أو ترك ولدا يستغفره والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج آخر الهم قبل الوقف وفي الاتفاق للسويدي الائمة الثلاثة اجتمعوا على وصول ثواب القراءة للميت ومذهبنا خلافه لقوله تعالى وأن ليس للانسان الاماسي اه سئل الحافظ ابو الفضل ابن حجر العسقلاني عن قراءة شيأ من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو عملت ثواب ما قرأته زائدة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما معي في الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا اخترع من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن هو ليس بحال في اختياره السائل فقد ورد في رواية الكعبة اللهم زهد هذا البيت تشريفا وتغليبا لخلقه الخلف المخرع المذكور فاسه على ذلك وكأه لحظ أن من غلب على طلب الزيادة أن تقبل قراءة في نفسه عليها وإذا أئيب أحد من الامة على فعل طاعة من الطاعات كالذي عليه نظاير آخوه وللمعلم الاول وهو الشارع صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفهم كان شرف مستقر احصاء وادع عرف هذا عرف أن معنى قول البايعي اجعل مثل ثواب ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك بغير لفظ مثل فله أصل وهو الحديث المروي عن كعب بن جبرئيل رضي الله تعالى عنه اجعل لي كصلاتي كلها قال اذا أتيتك في هلك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد بنفس ثوابها اه من الجواهر والدروري ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر في الفتاوى الحديث لا ينجر الهوى وما يسعها الناس الا من سواهم من الله تعالى ان يوصل مثل ثواب ما يقرئ في النبي عليه الصلاة والسلام وآله وصحبه وما يعيهم حسن الاعتراض عليه خلافاً من زعمه كايته في اقتناء طوبى غير هذا والاولى للقارئ فعل ذلك مع والده وله التسوية بينهما وتفضل أحدهما لكن الابن اولى أخذاً من كلامهم في كاه الفطر وفرقهم بينهما وبين النفقة بان اللفظ من الزكاة التطهير والاب أحق ومن النفقة الحاجة والام أحوج وكذا يقال في الصدقة اه وقد أجاز بعض المتأخرين كالسيكي والبارزى وبعض المتقدمين من الحنابلة كابن عقيل تبعاعه على بن الموفق وكان في طبقة الجعيد ولاي العباسي محمد بن اسحق السراج التنبؤ روى من المتقدمين اهداء ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي هو تحصيل الحاصل والعز بن عبد السلام المجيزين وقال ابن تيمية لا يسحب بل هو بدعة وقال ابن قاضي شهاب بن عطاء بن العطار ينبغي أن يعنى وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف ونحن بهم نقدر ثم قال وأجاب بعضهم بجواز بل باختياره قياسا على ما كان يهدي الى بقى حياته من الدنيا ولما طلب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث الامة على الدعاء بالسبيل عند الاذان ثم قال فان لم تفعل ذلك فقد اتعت وان فعلت فقد قبل اه كلام ابن الجزري وقال السكالي بن جزء الحسين الاحوط

يقطع العزو المباشر للمعصية حتى تقطع المذاكير بالزنا وكان جزاء القتل عده ونقطه القصاص ولم تكن الدية اترك مشروعة لهم فرفع عن ذلك بتركه على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حتى نزل جبرائيل بذلك عليه صلى الله عليه وسلم وقاله قد فعل ذلك ربك يا محمد والتمسك بثل ذلك يستدل بانكاره على قلة اطلاعهم وقصورهم عن مطالعة الكتب مع كثرتها في الوجود وكثرة حاملها والمقتضى بها لا أعظم الله وجودهم ولاي الكون من تركهم أمين والله أعلم (مسئل) من كان على جميع الشرع ويعتوا بالحقيقة يبارى الشيخ حسن العار وروى الانصاري عاروا اما الانصاري في صحبه قالت الانصار لكل نبي اتباع وانقادا تبعنا فادع الله ان يجعل اتباعنا من ومن قوله قالت الانصار ان لكل قوم أئمة وانقادا تبعنا فادع الله ان يجعل أئمتنا مننا فقال صلى الله عليه وسلم جميعا لهم اللهم اجعل أئمتنا منهم أمهرا الانصار رضي الله عنهم بالعموم صلى الله عليه وسلم أن تكون المزارع لهم خاصة أم للتابعين منهم من غيرهم ومن غيرهم ما معنى ذلك وما

ثأوبه والى الله يعمله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التغيير مخصوص به فقط ام هو الى غيرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان شئت كنت من المهاجرين وان شئت كنت من الانصار هل هذا التغيير مخصوص به فقط ام هو الى الان محمد ودخل اختار ان يكون من اى حى اراهم احبهم العرب (أجاب) قد فرس شيخ شيوخ مشايخنا فاعلموا خلفاء بالشرق والمغرب ابو الفضل اجد بن علي بن جعفر في فتح الباري وكذلك العلامة الشيخ اجد بن محمد الحلي في القسطلاني في ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري الاتباع بالخلفاء والمواثيق وكذلك غيره مما ظهر غوامضه للذراوى والتابع اهلهم من ذوي بينهم وحلفائهم ومواليهم وانظر ارشاد الساري مزوجا باحدث الشريف (باب اتباع الانصار) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وهم (٣٥١) حلفاؤهم ومواليهم وسقط لفظ باب لاي ذكر

وبه قال (حدثنا محمد بن بشار) (البصري) مولاهم بن دار الحافظ قال (حدثنا غندر) (محدث بن جعفر قال) (حدثنا شعبة) بن الحجاج (عن عمرو) بن بفتح العين ابن مرة الجلي أحد الاعلام الثقات بنى الارحام قال قال (سمعت أبا حنيفة) بالحاء المعجمة والزاي طحة بن يزيد من الزيادة مولى قريظة بن كعب بالقاف المعجمة المفتوحة والراء واقلها المثلة (عن زيد بن أرقم) انه قال (قالت الانصار يا رسول الله لكل نبى اتباع) بفتح الهمزة وسكون الفوقية وسقط لغيره في ذكر لفظ يا رسول الله وانفسد اتباعنا) (بوصل الهمزة وتشديد الفوقية) فادع الله ان يجعل اتباعنا من انقطع الهمزة وسكون الفوقية فقال لهم الانصار استخافوا في الوصية منا بالاحسان وغيره (قدعا)

الترك من كثر الزايعين للبرهان الناجي لمخاضه (فأجاب) من البدع المنكر ما يفعله في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة الغلظة السرف في الالام والمعروف من السنة كهيئة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفاسد كثيرة منها مضاهاة الخوص في الاعتناء بالنار في الاكثار منها ومنها ضاعة المال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك من المفاسد من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعهم ورفع أصواتهم ومناجاتهم المساجد وانتهاك حرمة ما هو له وأساخ فها هو غير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المسجدين عنها شرح المذهب للامام النووي رحمه الله تعالى وصرح أعني الامام في الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز ان تراعى على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان وغيره لان فيه اسرافا كافيا للنخبة وغيرها قال العلامة الزنجشيري في ربيع الارزاق من باب الطعام وآلوانه ما نصه كانت سنة السلف ان يقتضوا لجة الاوان دفعة ليا كل كل ما تشبهه اه فثبت بهذا ان تقديم الاوان لجهة من سنة السلف كما هو عادة العرب وما يفعله الاروام من تقديم الاوان واسدال بعد واحد مستدلل بما رواه انه عليه الصلوة والسلام كان لا يجمع بين لونين فيجلب عنه باهنا كما يجمع بين لونين في لمة واحدة بدليل ما ذكره اضافي في ربيع الارزاق من الباب المسمى بوعن عائشة رضي الله تعالى عنهما كان يجمع لوانين في لمة في فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لحزام يكن خبز اوان كان خبز ايام يكن لجا اه (في شرح البخاري) للعبى من كتاب العيدين من باب غراب والدرق يوم العيد قال القرطبي اما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالانفاق اما ما سلم من الحرمان فيجوز القليل منه في الاعراس والاياد وشبههم ما مذهب أبي حنيفة تحريمه ويقول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور ومن مذهب مالك واستدل جماعة من الصوفية بتحديث الباب على اباحة الغناء وما عساه لا يغيره أو لم يرد عليهم بان غناء الجارية ينمى لكن الا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فذلك رخص عليه الصلوة والسلام فيه وما الغناء المعتاد الذي يجرى السالكين ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الصبيان والنساء ونحوهما من الامور المحرمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبارا لما ادعاه لجهة من الصوفية فانك اذا تحقققت اقوالهم في ذلك وروايت افعالهم وقت على ان ثل الزندقة منهم وسئل أبو يوسف عن الهف أنكره في غير العرس مثل المرأة في منزلها والوصي قال لا كرهه وأما الذي يبي عنه الله الفاحش والغفاني كرهه الى ان قال أي العيسى وقال المذهب الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى عنه كثرة التغميم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى النظر ببالالحن الا ترى انهم ينكرون الانشاد وانما أنكره مشابهة الزمعي كان في الغناء الذي فيه اختلاف التغميم وطلب الاطراب فهو الذي يخشى منه وقطع الزمعي فيه احسن وما كان دون ذلك من الانشاد

عليه الصلوة والسلام (به) أي بالذي سألوا فقال كافي الزاوية الاذاعة اللهم اجعل اتباعهم منهم قال عمرو بن مرة (فثبت) بتخفيف الميم أي نقلت (ذلك الى ابن أبي ليلى) عبد الرحمن الانصاري عالم الكوفة قال (ولاي ذكر فقال (قد فرس ذلك زيد) هو ابن أرقم به قال (حدثنا آدم) ابن اياس قال (حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال عمرو بن مرة) يضم الميم وتشديد الراء المسك قال (سمعت أبا حنيفة) بالحاء المعجمة والزاي (روى جلا من الانصار) بنصب جلابيان أو بدل من جرة قال (قالت الانصار) (يا رسول الله) ان اسكن قوم اتباعا فاذا دعاه الله ان يكون اتباعا فاذا دعاه الله ان يجعل اتباعنا قال الطبري الفقيه تستدعي محمد وفاى لسكن نبى اتباع ونحن انما نعلم في الغناء الذي فيه اختلاف بناءه فثبت ان ما نا احسان ليكون لهم ما جعل لنهم الغزو والشرف (قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل اتباعهم منهم قال عمرو) أي من مرة الراوي (قد كرهه لابن أبي ليلى) عبد الرحمن (قال قد فرس) أي قال (ذلك) بغير لام (زيد) قال شعبة بن الحجاج (أطنو زيد بن رهم) وكناه احتمل

والله أعلم (سئل) في رجل مصري نزل قرية من قرى فلسطين ومكث بها مدة سنين وانتقل من القرية إلى بلد غيرها وأولاده وتوفوا بالله تعالى والآن مشاع القرية يريدون جبراً ولا مدعى العود إلى القرية والسكنى بها هل لهم جبرهم شرعاً أم هم يخرون يسكنون حيث شاؤوا (أجاب) لا تأثم جبرهم على العود إلى القرية والسكنى بها فإن من تعسر عليه التوفر على الفتوى والأحسان في وطنه فلها جرائ حيث يتمكن فيه من ذلك كما هو سنة الانبياء والصالحين كإصاحبه الفقهاء وأصحاب التفسير ومنهم أبو السعد العامدي مفتي الديار الرومية والله أعلم (سئل) في رجل أقعد دار في رضى ليست ملكه والرباح يذهب إلى جانب قرية فوصلت إلى جرحها وأحرق ما فيها من الأكادام هل يضمن أم لا (أجاب) نعم يضمن حيث أقعد والرجح مضطرب كما هو مصرح به في كثير (٣٦١) من المثلث والشرع والفتاوى واعتمد

الناس وأقنوا به كما يفهمه
السرخسي وأفتى في تنوير
الإبصار وكذا في القنبية
ونقله في جامع الفصولين
والله أعلم (سئل) في سفل
لرجل وعسلاً تخرب
صاحب العلوسفل باذن
صاحب ليرجع هل له أن
يرجع عليه بجميع ما أفق
وإذا امتنع بحسبه حتى يدفع
ما أفق بتمامه وكاله أم لا
(أجاب) نعم له أن يرجع
بما أفق على عارته وإذا
امتنع ذوالسفل على أدائه
يجبس فيعما يجبس في سائر
الدون والله أعلم (سئل)
في قرية غرق أهلها شرطي
غرامة فاستدان جماعة
منهم على غائب ما لا دفعوه
لشرطي عنه والآن
بطل بونه به فهل يلزم ذلك
حسب ما يصرح بذلك أم لا
(أجاب) لا يلزم الغائب
ما استدانوا عليه ودفعوه
لصاحب الشرط بقدر
أمره فلا يرجعون عليه

أعالي مرة يكتبه على قصة تعليلها بآول وخليفة تشعر بالشتونية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي حنبل
وطعام يعني خليفة ما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الخليفة في الشنونية لا يحل لهم ولا طعام فهذا
أمره في الانتقال أن يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن على المذهب له بحقيقة فهو يستأنف مذهباً
جديداً ما ينهات أن يكون فقهاً في مذهب وبدا الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي أنه يصل إلى
حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية بغير غرض الدنيا * الحال الثاني أن يكون الانتقال الغرض
ديني وله صوران الأول أن يكون فقهاً في مذهب وقد ترجع منه المذهب الآخر لما آمن بوضوح أدلته
وقوة مصادره فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يحوز كما قاله الرافعي ولهذا ما تقدم الشافعي مصرحاً
أكثر أهلنا شافعية بعد أن كانوا مالكية واثانية أو يكون عارياً من الفقه وقد اشتغل بمذهب فله يحصل منه
على شيء وجد مذهب غيره سهل عليه سريعا أدراكه بحيث يرجو الثقة فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعاً
ويحرم الخلف لأن الثقة على مذهب امام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من
المذهب سوى اسم حتى أوشاقى أو اتكى فالتذهب على مذهب أي امام كان خيراً من الجهل بالفقه على
كل المذاهب فإن الجهل بالفقه قصير كبير يقل أن تصح معه عبادة وأن هذا هو السبب لقول الطحاوي
حنفياً بعد أن كان شافعيًا فإنه كان يتراعى خاله المزني فاعتصم عليه الفهم وما قلقل المزني أنه لا يجبي عنه
فأنتقل حنفيًا ففقه عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان إذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن
عنيه قال بعض العلماء وقد حكى هذا الحكاية لا حجت على المزني لأن مراده لا يجبي عنه شيء في مذهب
الشافعي قلت ولا يستلزم ذلك قرب شخص يقع عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي سمعت من
أنه تعالى وكل ميسر لخلق له وعلامة الأذن التبسیر * الحال الثالث أن يكون الانتقال لا لغرض ديني
ولا لغرض ديني بل مجرد راعى القصد فهذا يجوز والعائى ويكره أو يمنع العقبة لأنه قد حصل فمذهب المذهب
ويحتاج إلى زمن آخر لتفصيل فقه هذا المذهب فشفه ذلك مما هو الأهم من العمل بما تعلم وقد ينقض
العمل قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالاولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الامام العيسوي في
شرح جملة الصحيح البخاري في باب ما جاء في الثوم التي والبصل والكراث قلت العلة أدنى الملائكة وأذى
المسلمين فيقتضى النهي بالمسجد وما في معناها ولا يتخص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها
سواء عمارت أو به مساجد بالجامع وشد من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام ويطبق بمناص عليه في
الحديث كماله وأربعة كرامة من المأكولات وغيرها أو انخص الثوم هناك كرو في غيره أيضاً
بالبصل والكراث كثره؟ كلهم لها ذلك الحق بذلك بعضهم من يهيج بخر أو به جرح له واشتد كذلك

(٤٦) - (فتاوى حامدية) - ثاني) والحالة هذه والله أعلم (سئل) في قوم يفتنون الجراميس وليس فهم من تلك الأنساب
منهاورعها السكالا المباح وجاعة يتعرضون لهم ويكلفونهم إلى شيء من المال والجنح حرام عليهم فهل هو حلال شرعاً أم حرام لأوجه حله شرعاً
فيوصف آكله بالفسق ومسته به بالكفر أم لا (أجاب) تناول ذلك حرام باجتماع المسلمين قال صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من أموالكم ولا تأكلوا من
صلى الله عليه وسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه وقال صلى الله عليه وسلم ما كمن به أنه قال باع ما أدى إلى حرمت الناس على
نفسى وجعلته ينكر محرماً فلا تأكلوا ولا تخلف في حرمتهما الغير قطعاً ولا تخلف في تكفير مستحقه ولا تصعده لكن مع الاتفاق على أنه كبيرة
موجبة للفسق لا يقتضيهما إلا ذر جاعة على الله تعالى في انتهاك محارمه عن مثاله والمسلمين من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل شاب في طلب
العلم الشرعي وقد قل حتى تصرف في التدريس والتدريس وقد جعل مجلس رجل جاهل يدعى أنه قرشي فازدفع عليه وأزاحه عن موضعه وجلس

فوقه متداعله فقال طالب العلم ليس لك أن تجلس فوق العلماء لأنك جاهل وأنا أهرلك وأعرف أنك غضب غيرة على العلماء والعلم فرفعه بسبب ذلك الشرط ولعوض قضاء العهد فجلس بسبب ذلك وغرمه ما لا عظم أهله يلزمه بسبب ما ذكرتم برأؤهم لم يكنه ماتكم الأحقا ولا نطق الاصدقا وأذا قم لاهل بعض الزافع لما غرمه بغير وجه أن تعذر الانختم من الغرم وهل أذرفع أمره لقادر على استرداد المال الذي غرمه من غرمه يفترض على القادر انترأع من أخذه لكونه طمأ لم لا (أجاب) أعلم أولاً أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالم حيث اشيع تقدمه بنزول درجته عند العامة فلو شق قوله عز من قائل رفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما العلماء درجات فوق المؤمنين بسبع مائة (٢٦٢) درجات ما بين كل درجتين مسيرة تسعمائة عام وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وهذا

القباب والسماك والمجدوم والارص وأولى بالالحاق وصرح بالمجدوم ابن بطال ونقل عن شعرون لأزرى الجعفة عليهم ما وقع بالحديث وألحق بالحديث كل من أذى الناس بلسانه في المسجد وبه أفتى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وهو أصل في نفى كل ما يأتى أذى به ولا يعد أن يعذر من كان معذوراً بأكله كل ماله ويح كرمه الماروي بن جبان في صحيحه عن المغيرة بن شعبه أنه انتهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد من ربح الثوم فقال من أكل الثوم قال فأخذت يده فأدخلته في جدي صدى معصوماً فأفاد أن لك عذراً وفي رواية الطبراني في الأوسط اشكت صدرى فأكتفه وفيه فليعفوه صلى الله عليه وسلم اه وفيه الباب المذكور قوله صلى الله عليه وسلم وليتعد في بيته يخرج في أن كل هذه الاشياء عذري الخلف عن الجماعة وأيضاها نعتان احدهما أذى المسلمين والثانية أذى الملائكة فبالنظر الى الله الأولى يعذري ترك الجماعة وحضور المسجد بالانظر الى الثانية يعذري ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ورأيت في شرح العلافي على التتو بمن شق الفرائض نقلا عن المبتني بالجمعة أنه يكره من جرد وقلة وعقر وبلاسا بأحق حطب فيه هل اه وقال في التتو رأيض من أجل المزبور ويجوز قصد البهايم وكبها وكل علاج فيه منفعته لها وحاز قتل ما مضى منها ككباب محروق وهزوت ويجهذا بجبال العلافي ولا يضربها لأنه لا يفيق ولا يبرقها اه قال في المصباح والبهمة كل ذوات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة اه فمقتضاه أن يقال للجداد بهيمة لأنه حيوان لا يميز وأنه يجوز قتله بما سوى الاحراق أن أضرو وجواهر الفتاوى من آخواب السادس من الحيات قاله لك الماثل لما سئل عن قتل الزبور والحشرات المؤذية كالسكاب وغيره هل يجوز قتالها بغير قتل المؤذي فبصلا عن غيره اه كان مؤذيا اه قال العلامة انخير الزملي في حاشية النخع من باب التعز وقوله والحشرات المؤذية قسدها لان الما لا يؤذي من الحيات لا يجوز قتله قال في التتارخانية نقلا عن المحيط يكره أن يقتل ما لا يؤذيه اه والمراد بالكره كراهة التعزير لانه اذا اطلقت في بابها برادها ذلك اه كلام انخير الزملي وقال العلافي في شرح التتو ومن باب التعزير وأفتى الناصبي وجوب قتل كل مؤذ اه وأفتى العلامة ابن حجر الشافعي بأنه اذا لم يمكن دفعه الا بالحرق جاز وعبارته في الصفقة وقضية جواز قتل ومضى الجراح هل حقه مطا على كل الناقض يدفع عن نحو زرع الانخف فان لم يندفع الا بالحرق جاز اه وفي شرح العباب قال القاضي حسين يجوز ذوق النمل الصغير كالجراد اذ اعم أرشاه ولم يمكن ان دفعه الا بالحرق اه وقال العلامة الزملي في شرح المنهاج ولو قضر بجراد أو غل دفع كاصائل فان تعين احراقه طر يقاله بغير جاز اه وفي كتاب مطالب المؤمنين من كتب آئتنا الحنفية للشيخ بدر الدين بن تاج عن عبد الرحيم الاهودي من فصل في احراق وقتل الحيات

والذين لا يعلمون وهذا
جميع عليه فاذا علمت علت
أن المتقدم قد ارتكب
معصية واذا ارتكب
المعصية يعزز والمتقدم
عليه مباشرة بنفسه حال
الارتكاب اذ يفرضه كل أحد
حال المباشرة ولأنه انتصار
بعد الظلم وهو ما يؤذ فيه
بقوله تعالى وان انتصر
بعد ظلمه فأولئك ما عليهم
من سبيل ولا شأن أن الجاهل
تسلم طالب العلم تقدمه
عليه فله الانتصار بمثل هذه
الالفاظ بل وبما هو قها
ليس فيسحق فذو كونه
قربا لا يبيح له التقدم على
ذو العلم مع جهلها ذك كتب
العلم طاعة بتقدم العالم على
القرشي ولم يفرق سبحانه
وتعالى بين القرشي وغيره
في قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وقد صرحوا بان
حق العالم على الجاهل
كحق الاستاذ على التلميذ

وأنت علي حرمه تقدمه على استاذة فاذا علمت هذه المقدمة التي لا نزاع لاحد فيها فاقطع بعدم لزوم التعزير على طالب العلم وعدم حجية شكوى خصمه مرفعه المعزوم عاده وهو موجب لضمان على ما عليه الفتوى حسبما لمادة الفساد أو ما وجوب الاسترداد على القادر فعلم من الحديث من رأى منك منكرا فغيره بالحديث الى الاثنى والنظر على اعمامه ويحرم نشر وبولا شأن أن أخذ المال منه فقام فوق طلبة السابق ولم يجرع ما لفرع على ولا الامور أن يقابلوا فاعله بالزجر والردع والله أعلم (سئل) في الرجل الجاهل هل التقدم على الشيخ العالم واذا اختلف العالم الناصري تعظم قيسهم واليهود حلتهم وأمان على المسلمين فان لم تكرمي لذاتي فاكرمي لعلي فابي اكرامه وتقدم عليه مستغفبه وبالعلم الشريف هل باخفافه بالعلم الشريف وبالعلم بكفر وتبين وجاهه ويجري عليه أحكام المرتدين أم لا (أجاب) ليس الجاهل أن يتقدم على الشيخ العالم بل ليس للشيخ الجاهل ذلك فتدبر عساوواهم الله تعالى أن الشاب العالم

أن يقدم على الشيخ الجاهل لأنه أفضل منه قال الله تعالى هل يسئروا الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا يقدم في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي الثالثة الأركان وقال الله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم فالمراد بأولو الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدم وكفى لا يتقدمون والمعلومون أن الانساعاع عليهم الصلاة والسلام على ما طعنه السنة كذا صرح الزبي وغيره وفي الترابية والشاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال شيخنا وتعالى رفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات فإرفعنا ما كان هو الله تعالى بديرجتين أحدهما مدرجات العلم فمن يضعه يضعه الله في جهنم والعالم يقدم على القرشي غير العالم والدليل على ذلك تقدم الصهرن على الخنثين وإن كان الخنثى أقرب نسباً منهم قال الرندوسى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد (٣٦٣) على السوا وهو أن لا يشترط الكلام قبله ولا يحل مكانه وإن غاب

لا بد عليه كلاماً ولا يقدم عليه في مشي أو النقل في المسئلة كبر بولوك كره وأما الاستخفاف بالعلم والعالم ففي النظم الوهابي ولكن به من يستخف بكفر كذا به لفظ الفقيه يصغر قال العلامة عبد البر المسئلة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الخفصة الآتي لم أفسدها الآتي الحاروي القديس قال ومن استخف بالنبي أو نبى من الإنبياء بكفر وكذا من استخف بالعلماء العالمين أئمة الدين والشعر يعزى أن من قال لفتى فقهه بالنصغير على وجه التحقير بكفر والسكلام في ذلك يقول وفيها كتيبة كذابة إن شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في قرية به شجر زيتون ومغرم القرية يدور عليه فيقادار فهل إذا انتقل من شخص

اختلف الناس في قتل الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال أهل النقة كلهم لا بأس بقتله وأما من كره قتله قال لا بد خلق من خلق الله بأكل من رزق الله تعالى ولا يجزى عليه القتل وأما من قال لا بأس به فلا ين في تركه إفساد الأموال وقدر خص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم إذا أراد أخذه ما فطر إذا أراد إفساده فهو أولى أن يجوز قتله ألا ترى أنهم اتفقوا أنه يجوز قتل الحية والعقرب لأنهما يؤذيان الإنسان وكذلك الجراد كذا في يستأن أي الليث اه فصرح به اهذهن الامان انه اذا تعسبن احراقه طر بقا لدفعه احوافه عند السادة الشافعية رضي الله تعالى عنهم وفي هذه السنة أعني سنة تسع وخمسين ومائة وألف جاء من الجراد شيء كثير بدمشق وقد قتل أهل دمشق شيئاً كثيراً منه في السنة المذ كورة اللهم اقل كبرها وأمت صفارها وأفسد بيضها وأدفع شرها عن أرواق المسلمين بجاه النبي الامين وآله وبجبه أجعين وقد أيت مؤلفاً لحسنات في الجراد للشيخ محمد الجنبلى الرجبي المدمشق الشيباني أتى فيه بالفوائد الحسان عليه من الله تعالى الرحمة والرضوان سماه الارشاد في الجراد (قائمة) في الذخيرة والمغنى وبستان أي الليث الامر بالمعروف على وجوده كان يصل بأكبر رأيه انه لو امر بالمعروف ويعتقون ويتجنون عن المنكر فالامر بالمعروف واجب عليه لا يسعه تركه ولو علم بأكبر رأيه انه لو امر بالمعروف يقدونه ويشترطونه فتركه أفضل وكذا لو علم أنهم يضربونه ولا يصبر على ذلك تقع بينهم العداوة أو يهيج منهم القتال فتركه أفضل ولو علم انه يصبر على ضربهم ولم يشك إلى أحد فلا بأس به وهو مجاهد ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يتأخضضون بالوشا فلو وخيار الامر بالمعروف أفضل وذكره الحنبلي مطلقاً فقال الامر بالمعروف واجب أو فرض اذا غلب على ظنهم بترك كون الفسق بالامر ولو غاب على ظنهم لم يترك كون لا يكون الخافى تركه من البناء يشرح الهداية للعلامة العيني من أواخر كتاب الغصب (فايده) * أخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالوا المشركين وفرر والهي وأحقوا الشوارب قال في النهاية افعفاء الشوارب أي سالخ في قصباتها قال الشيخ في الدين العراقي في شرح سنن أبي داود الحكمية في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار الجوس في افعفاءه كابت التعليل به في الصبح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتنظيف بما يعاق به من الدهن والاسماء التي تلتصق بالهل كالسسل والاشربة ونحوها وقد رجح تحسين الهيئة إلى الدين أيضاً لأنه يؤدي إلى قبول قول صاحبها وامتنال أمرهم أن رباب الامر كالسلطان والمفتى والخطيب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة إلى انها فانه يناسب الامر بما ينفي هذا كانه قال قد أحسن صوركم فالتشويهها بما يقبحها وكذا قوله تعالى كحايه عن ابليس ولا تحمئهم فليغيرن خلق الله فان ابقامها ينشأ والخلقه تغييرها

الى شخص يلزمه مغرم ولا يجوز زعمه لمن انتقل منه أم لا (أجاب) حيث كانت الزا امة متعلقة به في دار ثمه أينما دار فقد صرحوا بان الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر المال وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وقرع عليه لولو الجني تعزيم السلطان أهل قرية فانهما تقسم على هذا والله أعلم (سئل) فيما يعتقد أو باب الحرف من أن كل من ينسب حرفه إلى صاحبها الذي اخترعها لا يعتد به ولا يحل له تعاطها يحرم عليه تناول آخر عمله فيها كالخياطة إلى ادرس والجاردة إلى نوح والحلاقة إلى سلمان الفارسي وسياسة الخيل إلى قنبر وتوصو ذلك ويعتقدون ذلك شيئاً يسبى السكتندهم وهو أن تجتمع أهل الحرف الذين في البلدة فيخذلهم من يريد الشد طعاما ولغيرهم ممن حضر المجلس ور بما أحدهم ذلك وتدان غنموشق علما إلى الغاية ويدفع إلى رجل يسمى شيخاً لصنع خلع على إجازته بالعمل إلى غير ذلك من البدع التي لم تروى في كتاب ولا سنة ولا ملة ولا خلافة هل حيث أدى ذلك إلى تكليف الفقراء من ذوي الحرف متبع شرعاً وجب

منهم من الخرج على أن باب الحرف من القراء والعاجزين وغيرهم ممن ينصرف أولاً وينصرف واما عن سكونه بدعة أم لا (أجاب) نعم منع
شراً من دفعه والمعتد له كل بدعة بدعاً لأن أكثر أهل الحرف لا يعلمون من هو أول من يحرفه احتج في ذلك ضرر عظيم بخبر ومنع أكثر
المسترفين عن حرفتهم التي لم يقيم بينهم وتكليف الحرف إلى ما عساه لا يقتدر عليه من أنواع القردة الضرر زال مع كون ما ذكر من
البدع هو رذوقه وروى عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
رواه البخاري ومسلم وأبو داود وللقطع من صنع أمر أعلى غير أمرنا فهو رد وابن ماجه وفي رواية لمسلم من عمل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد وفي
الحديث والشر لا يوجب له ذلك (٣٦٤) بدعة وكل بدعة ضلالة وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما

أخشى عليكم شؤنا التي
في بطونكم وفروجهكم
ومضلات الهوى رواه
أحمد والترمذي والطبراني في
معجمه الثالث وفي الحديث
أما بعد فإن أصدق الحديث
كتاب الله وأن أفضل الهدى
هدى محمد وشر الأمور
محدثاتها وكل بدعة ضلالة
وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة
في النار رواه أحمد في مسنده
ومسلم والسائي وابن ماجه
عن جابر ومعنى قوله كل
بدعة ضلالة أي كل بدعة
أحدثت على خلاف الشرع
ضلالة أي توصف بذلك
لا ضلالها والحق فيها ما به
الشارع وما إذا بعد الحق لا
الضلال ولا ضلال أن الشارع
ما جاء به المذموم كور ولا
أثم من أراد الاحتراف
لأدائه بخله لشيخ صنعته ولا
بأنحاء طعام له لعله أهمل
حرفه في بدنه ولا يحفظ
نقبة الصنعة إلى أول من
تعاها من خلق الله

أما بجمع الآداب والعلم والخلق * ومن قدح من كل فن بلا من
لما شارب قدس مع شعورية * وأبقى شعر الجفن مع غاب قوسين
لعمرك لما طالع من حدقه * فأوجب أن يلقى بحسب وحدين
وذلك لما طالع من الحسن واكتفى * بموضع حسبا فلو حظ بالعين
* (فائدة) من مات على الكفر أبيع لعنه الأول الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليثوث أن الله تعالى
أحياه له حتى أماته كذلك الأبناء من مناقب الكروى رحمه الله تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة
من الحفاظ ولم يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ضعيف لما موضوع حتى قال بعض الحفاظ
حبا لله النبي من يفضل * على فضل وكان به رذفا * فأجاب أنه وكذا آياه
لا يحب به فضلا لطيفا * فسلم فالقديم بذقير * وإن كان الحديث به ضعيفا

وحاش لله تعالى أن يكلف عبدا ضعيفا بدم جواز عمله في حرفته ما هذا لتكليف الشاققون
لا يوسع في الاحتراف إلا بعد إتيانه بجميع ذلك وما ذلك إلا لاضلال لا رضاه المهن المتعال والله أعلم (سئل) في أمر أتمات من أومن
وزوج و بنت صغيرة وعن تركته من جعلها مهر للمأخر بدتم زوجها المذموم كور فقبض القاضي جد الصغيرة لها وما وصامع وجود الأب والجد
أب الأب فباع ما خصه من الأعيان لها بن معلوم بدتمه العشرة باني عشر في كل سنة وطلب منه رهنا على ذلك فقال الجد أب الأبداري
الفاطنة رهن به ولم يقبض ومات أبو البنت لآعن تركته مات أبو عن ابن ومضى على ذلك مئة سنين والآن الجد المطلب من ابن الجد الزاهن
وأمن المال ورجعه سنين الماضية الخلق على حيلة الزاوي بر يدعي الدار في الحكم الشرعي (أجاب) كل ما ذكر في منابذ نص علمائنا
أما نصب القاضي جد الصغيرة لها فقد صرح علماء قرائن ولاية القاضي متأخر عن ولاية الأب الوهي بعونه وبوصي الأب فكيف ينصب

في عمل

وسيا مع وجود الأب الصالح المتصرف وأما قول الجذورى الغلانية رهن ولم تسلم فلأنه لا عبرة بالهوى بلون القبض قال العزمى فائل فنهى
مقبوضة فتول الجذورى الغلانية رهن به أوهى رهن وأجعلتهارهنالم تقبض هدر لا عبرة وأما طلبة الابن فونهادى على أشبه الميت
مفسدا فلا تائل به إلا يلزم أحدوا فاعين أحدلو كانت أبا أو نانا الزام مريح السنن الماسنة الخافى عن حيلة شرعية أعجم جسيم ما تقدم
فبه والله أعلم (سئل) فى رجل مات وعلمه دون مستقرة لآتى تركتهما يريد القضاة أن يلزموا أخاه فونهما يجعله يلزمه ذلك أم لا (أجاب)
حب ضاقت التركعة وفاء دون الميت ليس على وارثه الاستيلاء تركته ولا يلزمه فواء جسيم ما عليه من الدين ورائقه أعلم (سئل) فى رجل سكن
من زوجته داراً أمها هو خراب فعمر بها ذن ما سكنها ومات المالك فتهل العماره (٣٦٥) ملك الباقى أمه الملك الذنة وما الحكم فيها

فعمل به في فضائل الاعمال ومن جلتها هذا كسر وقدره احدثه الله على طهارته نسبة اشرف عليه
 الصلاة والسلام من دس الشرك وشين الكفر ومحل كون الاعمال لا ينفع بعد الموت في غير الخصوصية
 وقد صرح به عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعد منبها بعد اذ الوقت حتى صلى في الوقت العصر كرامة
 عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال ان
 ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فاجاب بانه ملعون لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم
 الله في الدنيا والاخرة قالوا لاذي اعظم من ان يقال عن ابيه في النار وقال الامام السهلي رحمه الله
 تعالى في الروض الانف وليس لنا نحن ان نقول ذلك في أبو به عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات والله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا
 والاخرة وقد أمرنا ان نقتل اللسان اذا ذكر أصحابه رضى الله تعالى عنهم بشئ يرجع الى العيب أو النقص
 فيهم فلا تنسبوا ونكف عن أبو به أعني وأحرى اذا تقرر ذلك في المسلم ان عيب لسانه عما يحصل
 بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام من وجهه من الوجوه واختلافه في أن اثبات الشرك في أبو به انحلال
 ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر وجمله هذا المسائل ليست من الاعتقادات فلا حظ القلب فيها وأما
 اللسان فحقه المسائل عما يتبادر منه النقصان خصوصا عند العامة لانهم لا يقدر وتعلي دفعه وتأذره
 هذا خلاصتها في هذا المقام من المقال وقد انى العلامة الخفافى وجه آخر قطعه وفيه ايضا الصواب فقال
 لوالدى طه مقام عسلا * في حجة الخلدودار الثواب
 وقطرة من فضائله * في الحرف تعجب من ألم العقاب
 فكيف ارحامه قد غلبت * حمله تصلي بناو العذاب
 لان فضله عليه الصلاة والسلام طاهرة كبحر به البنى وغيره وهو المجدلان أم آين ركة الحبيشة
 شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال بل يلج النار بطنك يصحح الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي دم النبي
 صلى الله عليه وسلم طاهر لان ابا بية شرب به فعلى مثل ذلك ان يلج بروهو غلام حين اعطاه النبي صلى الله
 عليه وسلم دم حاتم ليدفن فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خلط دمى في نفسه النار وهذه
 الاحاديث المذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاءنا وتويعهم الشافعية كالشرب بنى في شره
 الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كل جمع عليها بحيث ثبت أن فضله عليه الصلاة والسلام تعجب
 من النار فكيف من رين دمها ولجها رين في بطنها ومن كان أصل خلقته الشرب بقمته يدخل النار هذا
 ما جرى به لسان القلم والله سبحانه وتعالى أعلم * مسألة أخرى أئمة اعلام بخرم شرب اللسان المشهور فقول

(سئل) في رجل هل ولا به على المذود وعليه نصف تكفله فعارض على أهل البلذ غرامة عوض ذلك هل به ذلك أم لا كونه طلبا يجب اعدامه (أجاب) ليس به ذلك بل هو طلب شخص يجب اعدامه ويحرم بقره وباجاع الملل والخل بل ومن لا يتخل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل مات بطريق الحج وترك استعقول عكن رفيعة ان يستعقل رأي القاضى خوفا للضعف عليها فعملها في مكة المكرمة وأشهد ان ليس متر عزيمة الجلى والجلبية عليها وباهامها ضاعف القتمود وعندها الى الرجوع الى البلد الوتره عند ثقلة لعذر عزم من الحفظ فخر جنت الصوص وأخذوا بعض الوديعه فقهر أهل هذا الرقيق أمين شخص كن ألفت الرج عروب غيره في حجره فبطل الابداع ولا به من أم لا وله الرجوع عزيمة الجلى والجلبية على الوتره حيث يمكن استطلاع القاضى وأشهد أن لا (أجاب) نعم هو أمين شخص لانه حسن في فعله قال حل من قائل ما على المحسنين من سبيل فاتفق عند الصبيان بهذا اللعل الجليل وصريح علمنا زورهم ان الله تعالى بان التقود اذ مات بالبادية

فأصابه أن يسبح حار وموتاه ويجعل الدوام الى أهله صريح به في الشارحانية عازي بالتحسيس الناصري وفي تمام القولين في الخالص
والسلاطين في التصرف في الاعيان المشتركة الشريكة أن داخل خصته ووقف حصة الغائب فيها معهم من غيرة الكرم وإذا قدم الغائب
شاه أجاز يسبح وان شاء ضمنه قيمته والقول قول البائع فيها ولا يضمن ما أخذته الموص حيث كان لا بداع عذرا أو جبه والقول قوله لأنه
آمين والحالة هذه فلا ضمان عليه ولو أن الورثة لم يشؤا يسبح ودوه وضمنوه قيمه مع ما يكون القول قوله في قيمته يسبحه فضمنه بقدر ما يقول
لا تسكره زيادة عليه ولا شئت شئت في أنه الرجوع الى الدين من مائة الجبل والجابة هذه والله أعلم (سئل عن) أرز هل هو اسير والله
الخليل على ينساق عليه صلافة الملك الخليل (٣٦٦) (أجاب) في القاموس أرز كهجر اسم عم ابراهيم وأما بوه فانه تاريخ وفي تاريخ الخليلي

وابراهيم بن تاريخ وهو
آر زوفي تفسير الجلالين في
قوله تعالى وإذا قال ابراهيم
لإسحاق أر قال هو لقبه
واسمه تاريخ وفي شرح
الهمز به لا بن حجر ولا رد
على النظم أرز فانه كافر
مع أن الله تعالى ذكر في
كلمة العزيز أنه أو ابراهيم
صلى الله عليه وسلم وذلك
لأن أهل الكتاب أجعوا
على أنه لم يكن أباه حقيقة
وأنما كان عمه والعرب
تسمى العم أبابيل في القرآن
ذلك قال تعالى والله أعلم
ابراهيم واسم مع أنه عم
يعقوب بل ولم يصغر على
ذلك وجبتاؤه بسببه ذلك
جميعا بين الأحاديث وأما من
أخذ بظاهره كالبيضاوي
وغیره فقد تساهل اه
والحاصل أن المسئلة طوله
الاذبال واسعة للدلائل
كبيرة الاقوال والله أعلم
بحقيقة الحال (سئل من)
بيت المقدس من الحرم
أن شيخ صالح الديلمي بما

يجب علمنا تقليدهم واقتداء الناس بحرمته أم لا فلقين لما ذكر في غريب الشك من حق اليقين بعد تفهيد
ما حققه أئمة أصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى علم الأصول للإمام أبي عبد الله بن أبي القاسم على بن
عمر البيضاوي ويجوز الاقتداء بالمتجهدين بلا خلاف وكذا المقلد المجتهد واختلف في جواز تقليد الميت
المجتهد فذهب الاكثر من إلهامه لم يجوز المختار عنده الامام والقاضي البيضاوي الجواز واستدل الامام عليه
في الحصول بانقضاء الاجماع على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى اذ ليس في زمانه مجتهداه وكلام الامام
صريح في أنه لم يكن في زمانه مجتهد فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تسكادو فجدلهم ولاه الأئمة
الذين أفتوا بغير التمسك ان كان فتواهم عن اجتهاد حتى يجب علمنا تقليدهم فاجتهداهم ليس بثابت
وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن مجتهد آخر حتى يعموا من فيه مشافهة فهو أيضا ليس بثابت واما عن
مجتهد ثبت افتاؤه في الكتب فهو أيضا كذلك اذ لم يرد في كتابه ولم ينقلوا عن دفتره اقتائهم ما يدل على حرمته
فكيف ساء لهم الفتوى وكيف يجب علمنا تقليدهم والحق في اقتداء الخليل والتحرير في هذا الزمان التمسك
بالاصحاب الذين ذكرهم البيضاوي في الأصول وصفهما بأنهما نافعان في الشرع الاول أن الأصل
في المنافع الابحثة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث الاولى قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا والام للنفع
فتسدد على أن الانتفاع بالمنتفع به ما ذون شرعوا والمطالع الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي
أخرج لعباده والزينة تذل على الانتفاع الثالثة قوله تعالى أحل لكم الطيبات والمأذ بالطيبات المستطابات
طبعوا ذلك بقضي حل المنافع بأسرها والثاني أن الأصل في المنافع التحريم والمنع لقوله عليه الصلاة والسلام
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام أو يضاضط أهل الفقه حومة التناول اما لا سكر ولا بيع واما بالضرار بالبدن
كالتراب والترقي أو بالاستعداد كالخضار والترقي وهذا كله فيما كان طاهرا وبالجسلة ان ثبت في هذا
الدهان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الاقتداء بغيره وان لم يثبت انتفاعه فالاصل حلهم مع أن في الاقتداء
بغيره دفع الخرج عن المسلمين فان أكثرهم مبتلون بشناؤه مع أن تحليله أسير من تحريره وما نخير رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما وأما كونه بدعة فلا ضرر فانه بدعة في التناول لا في الدين
فاثبت حرمته أمر عسير لا يكاد يوجد له نصير نعم لو أضر بعض الطبايع فهو عليه حرام ولو نفع بعض وقصد
به التداوى فهو مرغوب ولو لم ينفع ولم يضر هذا ما سأل في الخطر اظهار الصواب من غير تعنت ولا عناد في
الجواب والله أعلم بالصواب كذا أجاب الشيخ يحيى الدين أحمد بن يحيى الدين بن جيسر الكردي الجزري
رحمه الله تعالى سئل العلامة بن حجر المسكي الشافعي رحمه الله تعالى بانه أبا أفضل العلماء أو الارض
فاجاب بقوله الأفضل عندنا أئمتنا ونقلوه عن الاكثر من السماء لأنه لم ينع الله تعالى فيها موصية بليس

صوره المرجوم من ظهيرة العلوم العليم بالملفوظ والمفهوم أن بين لنا التاء المار طوطة التي عدها الحريري هاء في سالة الراج
والوقف وجعلها هاء في الخالطين غير مجمعة وان كانت منقوطة قال في المقامه لنحلفه وهي التي امتحن في أنشائها وقبله في حالة الامتحان أنشئ
رسالة تحروف إحدى كتبها نعمها النقطه وحروف الأخرى لم يحسم قط قال عنها وأطرح ذى الحرمة نغى وحرمته بنى الامال بني وقال منها بقيت
لاما طه شح واعطاء نسب ومداودة شجن ومداودة بن فأتى بها حرمة وشجرمة وما طامة ومداودة مراعاة في الكلمة التي حروفها غير مجمعة في
حالة الراج بخاري وقال في الرسالة الرطاه وهي التي التزم فيها بحرف منقوط وحرف غير منقوط ليس بوزاب عندهم وتزبل بعف عقبة وقال
منها مضع ندى بانه خص بافاضة ثمنه ومنها اذا شئت لخطبة فلا يوجد قائل ومنها ما نقلوا فلا خلاف اذ اجمعه في عند دخل خصه وقال في
خطبته التي التزم فيها عدم النقطه في جميع الفاظها منها الامدادة لله وواصله السهو وأطرح كلام الحكماء ومعاصاة الله أسماء ما
قوله الامام هو غير الدين أبو عبد الله الأزاري والمحصل اسم كتاب له في أصول الفقه اه منه

الساعة ومعدكم والساهر ومودكم أما أهوال الطامة فكبر صده أما دار العصاة الخ لستم المؤمنة الأرحم الله أسأله الهواه وأحكم طاعة مولاه وعمل ما دام العمر مطاوعا والذهب موادعا والصحة ككامله والسلامة متصلة إلى أن قال وأسأله الرجل كماله واهل ملة الاسلام وهو اسمع الكرام والاسلام قال الحارث بن همام فلما رأيت الخطبة فغضت بلا سخط وعرو سايفي نقط دعائي الانجاب فغلها الجيب إلى استيلاء وجه الخطيب الخ لانا بعض طلبة العلم عارضونا في جلنا الهام الرطبة في التاريخ خمسة وأربعين على أنها تأملار بعمامة وصنع بعضهم نار بها وعدها نار بعمامة وزعم أنها في البرج بأر بعمامة وفي سالة الوقت خمسة فقلت هي هاء خمسة في الحالتين كإفان الحارثي وأوردت عليهم ما ذكره حضرتهم من أقوال الحارثي في المقامات من أنها (٣٦٧) هاء في الحالتين والمرجوع من ذي العلوم

الباهرة في ذلك نستفيدة منكم دمت محمد عليه الصلوة والسلام (أجاب) قال فر يدعصره ووجد دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود الجنان التي هي أرجوزته في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله

والوصل والقطع ونقطه الاحرف وتركه حذف وبانحلف في * ومثال الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والابتداء بالجمع هملا قول الحارثي الحمد لله الحمد الممدوح الامعاء الواسع العطاء المذعوب لحجم اللاءاء مالكة الامم ومصور الزم وأهل السمع والكرم ومهالك عادوام أدرك كل سر عليه وسوع كل مصر حله الخطبة بكمالها كل حروفها هملة وعندهم

لم تكن فيها أو وقعت نادرا فلم يلفت اليها وقبل الأرض ونقل عن الأكثر من أضافها مستقر الانبياء ومذهبهم اه كلامه رحمه الله تعالى وفي خلاصة الوفاء للشيخ ردي رحمه الله تعالى نقل عباس وقيله أبو الوليد وغيرهما الاجماع على تفضيل ما من الأعضاء الشرف فتحت على الكعبة كما قاله ابن عباس كرفي فتمت مغيره بل نقل التاج السبكي عن ابن عقال الحنبلي أنها أفضل من العرش وصرح التاج الفاكهي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين تفضيل جميع الأرض على السماء لخاله عليه الصلوة والسلام فيها وحكام بعضهم عن الأكثر من نطق الانبياء منها ودفعهم بها لكن قال النوري رحمه الله تعالى ان الجمهور على تفضيل السماء على الأرض ما عدا ما من الأعضاء الشريفة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر مثل هل البلي أفضل من النهار فأجاب قال جماعة النهار أفضل من الليل لما فيه من فضل الاجتماع على القرآن والذكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر وليس لنا يوم خير من ألف شهر ويدل له قولهم لو قال طالق في أفضل الاوقات طلقت ليلة القدر واختصاصه بالتجلي الأكبر والمعراج وسئل هل العرش أفضل من الكرسي أجاب نعم كصرح به ابن قتيبة وصرح أيضا بان الكرسي أفضل من السموات الشام أفضل من العراق وبأن الجبر أفضل من الركن البياضي وهو أفضل القواعد والله تعالى أعلم وسئل ما يكون السؤال عن الحسن والسعد وعن الايام والليالي التي تصلح للسفر والانتقال ما يكون جوابه أجاب من يسأل عن الحسن وما بعده لا يجاب الا بالاعراض عنه وتسميها فاعله وبينه فجهنم ذلك من سنة اليهود لا من هدى المسلمين التوكلين على خالقهم وبارئهم الذين لا يحسبون وعلى بهم يتوكلون وما ينقل من الايام المنقوطة ونحوها عن على كرم الله تعالى وجهه ما بل كذب لا أصل له فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم وفي جموعة الحديث فائدة اذا ذكر ثلاثة أقوال فالأول هو الاول والا استلوا الوسط كذا في آخر المستضي فائدة كل ما يحسن يزدى إلى جمع الجهال سببه أمر أو وجوبه فهو مكروه كتعبين السورة والصلوة بين القراءة والوقت ونحوه صرح بذلك في التقييد بيل باب صلاة المسافر فائدة لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ كذا في النهاية في كتاب الغصب في قوله اذا تخلف الجبر بالقاء الخ الخ وقد أشار إلى ذلك في كتاب الصوم في قوله لعمري أن نبوي التلوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا وقد أفاض جددي يعني السعدا التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطط الأبيض ان لفظ قالوا أشار إلى ضعف ما قالوا فائدة وظيفة اعمام التمسك بقول الفقهاء واتباعهم في أقوالهم وأفعالهم دون التمسك بالسكاب والسنة كذا في العناني في آخر الصوم لا اختيار للعاني في أقوال الماشين وله الاختيار في أفعالهم علماء عصره اذا استورأ في العلم والصدق والامانة كذا في ديات الملتقط البتلي بالحادثة أخبره علماء عصره باقوا بل الصحابة

أن التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة اه كلامه (أقول) ولا يتناقض ما قاله المرادي في الجني الداني وابن هشام في المنصبي قال المرادي وأما التاء التي تلحق الاسم فلا تدغم حروف المعاني ومذهب البصريين فيها أنها في الأصل والهاء في الوقت بدل التاء ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المنصبي والخامس التانيث نحو وح في الوقت وهو قول الكوفيين وزعموا أنها في الأصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون لأن التانيث في قوله عندهم وراجع للبديعين اذ هو في بحث البديعين كالتانيث في قوله صطلح عليه بعض متأخري الشعر أو أظهر وأقبحه صانع لطيفة على عدد الجمل في الحروف قص عليه بعض الفضلاء وهو أن من التاريخ المذكور لاشبه أنه نوع من أنواع البديع وقدم على من صريح كلام السيوطي أنها عند أهل في حكم المهملة ولا يشك ذلك فذهبوا أنها تكتب في لخط هاء وان كتبت في بعض المواضع القراء ينفق المحقق المبريغ ناهي مجرورة لان خط المحقق لا يقاس عليه تكلم العربيين اذ خطا لا يقاس

عليه ما خط المصنف الشرع ونحو العروضين وإذا كانت تكتبها تحسب بعد هذا والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق عند عدم الوقوف وجواز اعتبار مجرد الخط إذا الكلام على الحرف له ثلثان تعلق بكتابه وتعلق بنطقه وقد اعتبر علماء الديبج كلامهما كالمقرر وذلك في مواضع منها الجنس الخطي واللفظي فلا مانع من ذلك فيما يظهر فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم أن التمام التي تكتبها في هذا النوع حكمها حكم الموهلة يدل على أنها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس حكمها حكمها قلت لا بد لما تقرر في الأصول أن الحكم على الشيء لا ينافي الحكم بما عداه ويكتفيان كلامه قوله التمام التي تكتبها أذهب المقصود في حكم اعتبارها بأنها في الكتابة هاهنا حسب ما هو وإذا أضعف الطالب الكتب البدئية (٣٦٨) وتأمل كلامهم حكم بعضه الاعتبار بن الذين يكتتبها ما هذا ولم يصح أحد فيما علمت من

الاعتبار من المخرج بكلامهم حكما في هذا الفن الذي هو فن التاريخ المذكور بعد في الرجوع إليه وغاية ما يقال هي في الكتابة هاهنا على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقوف في الوصل تاء في النطق هاهنا الخط فيما المانع من اعتبار الخط فيقتضب بخمسة باعتبارها ومن اعتبار العلق فيقتضب بثمانية باعتبارها ويقوم المقصود بالقرائن الحادثة وكمن مشترك كذلك على أن المسألة ليس فيها من الأحكام الشرعية الخطر فواضح فلا ضرر في استعمالها في كل من الجهتين مع مسوغ تامين كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعبد عليه والله أعلم (مثل) من بيت المقدس أيضا من المرحوم الشيخ بشير ابن المرحوم الشيخ محمد الحلبي نقلها

أيامن غداي البرايافريدا * وفي العلم كمنع ما مشيدا * ومن صار قس الذ كاقلا * لديه وأخفى لبيد لبيدا * العدد يقول أبو الطيب الجعفي * وأخفى الامام المجيد المجيدا * طلبنا رضاه بترك الذي * رضىناه فتركنا السجودا * ومنه آخر بعده * وجدناه صعبا لينا عندنا * كان نوالك بعد النضا * فنانعت منه بمجد جدودا * فواضعت لنا وجهه معناه * بنيت على الدهر صدر امغيدا * ولازلت توضع للمشكلا * تساقطت الناطمون القصيدا * (أجاب) * رضاه السجودا لمدرحه * ومدحوه ليس برضى السجودا ومعنى السجودا الخضوع كما * اني لغة واستفاض ورودا * فمن حسن لخلخل ممدوحه * خضوع الانام له ان يريدنا * وعزم مقامه مقتض * يكون الخضوع وجوبا كيدا * ولكن رأى تركه للرضا * به لا زال صوابا سديدا * وبيت النوال جد بران * نجل الهواذل فوافودا * فغنى الحدودا لفظا التي * تسمى بخنونا ونغنى السجودا * فما يعطى ليس بحق له * ولكن برأه اعتقادا يدودا

وان القضاء لكل الورى * على مقتضى تلك الفضلا وجودا * وقيل العطاء بلامو جب * هو الفضل ان تبسخ عنه الورودا
فشا به نفس القضاء فله * وهذا بلسخ فخذ مقبدا (سئل) عن قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه * والله بالالهوت عن حكم
مظهوري * ولم أنس بالناسوت مظهر حكمه (أجاب) يقول بسري في تحفي الحقيقة * مقبوع على الحكم الذي في الشريعة
فله ألم بالسرة الالهية عن الذي * أتى ظاهر في نص أي وسنة والله أعلم * (كتاب الفرارض) (سئل) في أمر أعمات عن بنتين
شقيقتين وابن شقيق من أحدهما والكل مفقود ما دعا البنت فبا القمعة (أجاب) تعلى البنت نصفها الفروض لاله لا لشبهة فيموقوف
الباقى فاذا حكم فاض بعون المفقودين جميعهم اجتهادا وأوقات بينة على منهن جميعهم قبلها ودعاهما ان كانت حية وعلى ورثتهما ان كانت ميتة
وأقل عدد تصح من على كلا الحالتين أربعة تعطى البنت اثنين ويقف لثلاث فان ظهر الانحوان حين دفع لكل واحد منهما سهمه الذي
وقبله وان ظهر موتهما ما شاع لم يوجد فان الآخر صرف السهم له وان ظهر حكمهما بعد موتهما لم يصرف الموقوف لورثتهما
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتي خال وبنتي خال آخر وعن ابن وثلاث بنات (٣٦٩) خاله والكل لامرأى با القمعة الفرضية
(أجاب) مذهب أبي يوسف

(٤٧ -) فتاوى حامديه - ثاني) لكل ذكر أربع قرايط وأربع أجرام من أحد عشر حزام قرايط ولكل بنت قرايطان وحزام من أحد عشر حزام قرايط وعلى مذهب مجتهدان الحال أربع قرايط وأربع أجرام خاس قرايط ولكل بنت من بنتيه قرايطان وخمسة قرايط ولكل بنت من بنتي الحال الثلاثي أربع قرايط وأربع أجرام قرايط ولابن الخالة قرايط وأربع أجرام قرايط وثلاثة أجرام خمس قرايط والثمن على قول مجتهد هو أطهر الروايتين عن أبي حنيفة وقوله في يوسف الأول وقد رجع عنه إلى مائة لئلا يضمنه والله أعلم (سئل) عن تركه جلته بأعشرة قروش وعلى المتوفى دين قد مرهنة وعشرة قروش من داخله مهر الزوجة مقشرة قروش فأنصحه ما من ذلك (أجاب) لها سبعة وعشرون قطعة وتجد يدان وغاية أجرام من أحد عشر حزام جديد على كل واحد من القروش ثلاثين قطعة وكل قطعة بعشر من الفلوس المسماة بأبجد كالتي اصطلاح أهل فلسطين والله أعلم (سئل) في رجل ملت عن خاله من عتأب الأبوين عن عتأب لابن من فسا الحكم (أجاب) جميع تركته للحال ولا تدخل الآخر معه تعالى كاه مصرح كلام السراجية بقوله في أخو زوى الأرحام ثم ينتقل هذا الحكم إلى جهة تجوئة أبويه ونحو التمسما ثم إلى أولادهم ثم إلى جهة عومة أبوي أبويه ونحو التمسما ثم إلى أولادهم مافي العصباء قبل الانتقال إلى عومة أبوي الميت

وخو له سماً بعد خمسة الملبت وخو له والخال من الصنف الرابع ونحوه أبو الملبت وخو له والخال من الصنف الخامس من خوا
 عن الرابع ومن أدخلهما في الرابع صرح بأن الأثر بجهتهما متضمن للأثر بجهتهما من الملبت وخو له قال المصنف في شرحه على السراجية
 والصنف الخامس وهم بنات الألباء والأمهات وأخواتهم وبنات الأعمام لأب وأولاده ولأمه قال روى أبو يوسف والحسن بن
 زباد عن أبي حنيفة وابن مهاسنة عن محمد بن أبي حنيفة أن أقرب الأصناف الصنف الأول يعني أولاد البنات الخ ثم الثاني يعني الأحفاد
 الساقطين الخ ثم الثالث يعني أولاد الأخوات وبنات الأخوة الخ ثم الرابع يعني الأعمام والأمهات والأخوات والخال والخ ثم الخامس
 وهم من تقدم ترتيب العصبان يعني أولادهم بالمرثا الصنف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وهو المأخوذة يعني الفتوى على
 هذا القول وروى عن أبي يوسف ومحمد أن أولاد الأخوة والأخوات أولى من الجد الفاسد وهو الوالد وقال قبل هذا روى أبو سليمان عن
 محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن أقرب بالأصناف الصنف الثاني يعني أولادهم بالمرثا الجدود الفاسدة والجدات الفاسدات وأن
 علوانهم الأول وان سفلوا يعني أولاد البنات (٢٧٠) وأولاد بنات البنات وأولاد بنات الابن وأولادهم ثم الثالث وان نزوانهم الرابع وان بعدوا

وأما تقدم الرابع على
 صنف من الأصناف فلم
 نطلع على رواية قوية ولا
 ضعيفة تؤكد تقدم الخامس
 على الرابع والخاص أنه
 لا كلام في مسئلتنا التي
 هي واقعة الحال أنه يخص
 فيها بالأثر الخلال ولائي
 لابن عمه الأب لابن عمه
 والله أعلم (سئل) في امرأة
 ماتت عن زوج وابن اخت
 لأب وأم وبنات لأب وأم
 فما لكل (أجاب) للزوج
 النصف والباقي لابن الاخت
 ثم للأم ولبنات الأم ثم على
 مذهب أبي يوسف اعتباراً
 لوصف الذكور به والأولية
 فيها ومحمد يعكس الحكم
 اعتباراً لصلوهم وأقربى
 بعض المشايخ بالأول تبسراً

وغيرهم الأكبر فلا كره هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب وان لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم
 جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الأكبر فلا كبر
 ثم الأكثر من ما علمت عليه الكبار المعروفون منهم كآبي حفص وأبي جعفر وأبي الليث والطحاوي
 وغيرهم عن يمينهم عليه وان لم يجد منهم جواب البتة نصاً لم ينظر فيها تأمل وتدبر واجتهاد ليعيد فيها
 ما يقرب إلى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه من أبحاثها لمصلحة وحرمة وليخش الله تبارك وتعالى ويراقبه
 فانه أمر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي ومتى أخذ بقول واحد منهم بعلم قطعا له ان يكون أخذ بقول
 أبي حنيفة فانه روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كآبي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا
 في مسئلة قولنا لا وهو وان يتناعن أبي حنيفة وأقربوا عليه أعماناً غلطاً فلم يحقق اذا في الفتحة بمحمد الله
 تعالى جواباً ولا مذهب إلا الله كيفما كان وما نسب إلى غيره الا بطريق المجاز للموافقة وهو كقول القائل
 قولي قوله ومذهبي ومذهبه ونعمامة في معين الفتى من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب على الفتية الاجابة عن
 كل ما سئل عنه الا اذا علم انه لا يجيبه غيره فليزعم جوابه لان الفتوى والتعليم فرض كفاية مبتني من كتاب
 التمسك (فائدة) كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه راجعاً إلى المسئلة ستوقل لأن يحفظ الرجل
 عن فهم غيره من ان يصيب بغير فهم فواز إلى الليث وكان المستغنى اذا علم على أبي نصر وقال جئت من مكان
 بعد بقول شعرا فلا نحن نادى بالتمسك حيث جئنا * والخص عينا على المذاهب ملقط
 أخرج سعيد بن منصور وفي سننه والداري والبيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال من أفتى الناس
 في كل ما سئلوا فيه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال من أفتى الناس في
 كل ما سألوه فيه فهو مجنون أدب الفتية لم يحفظ السيوطي وفيه أيضاً في باب من ترك الفتيا في السلاط الخ أخرج
 الداريمى عن جعفر بن اباس قال قلت لسعيد بن جبير ما لنا لا نقول في الطلاق شيئاً قال ما منتهى إلا وقد سئلت
 عنه ولكني كرهت أن أحل حراماً وأحرم حلالاً اهـ (فائدة) سبب وضع التاريخ أول الإسلام أن عمر بن
 الخطاب رضي الله تعالى عنه أفتى بصل مكثوب أبي شعبان فقال أبو شعبان الماضى أو شعبان القابل ثم أمر

والأكثر بالتاريخ وعلمه غالب أصحاب المتن والشروح وعلى كل المسئلة تصح من ستة للزوج
 ثلاثة والباقي يقسم الأتاعل ما بين أعلاهم ولا يخفى أن ابن الاخت مدلل بذات فرض وبنات الاخت بعضهم فلم يتجرب أحدهما الا نحو والله أعلم
 (سئل) من بيت المقدس عن رجل مات عن أولاد له وأولاد له في الحكم (أجاب) الحكم عند أبي يوسف التسمية على الأبدان جميعهم من
 أولاد الخلال والخاله حيث كان أباً وأب فقط أو أم فقط فيكون للزوج كمنهم مثل خطا الاثنين وعلى قول محمد للثلاث لأولاد الخلال
 يقسمان عليهم للزوج الاثنين والثلث لأولاد الخلال يقسم بينهم للزوج كمنهم مثل خطا الاثنين وان كان أحدهما لأب وأم والأخر لأب
 فقط أو أم فقط فلا شيء إلا تزوج الأول وعند محمد التسمية على الأصول فلا ولا الخلال الثلاث والثلث لأولاد الخلال وقد تقرر عندهم أمر محبة
 قول محمد رحمه الله تعالى في جميع مسائل ذرى الأرحام والله أعلم (سئل) في أنى ما تنسأ أم وعن أنى تلامع من عمل ثلاث ولها حصص في كرم
 أر بعسقار يها فهل للعمات شيء مع الأم والأخ الذكور أم ليس لهن شيء وما يخص الأخ والأم من ذلك (أجاب) ليس للعمات شيء والحصصة
 المذكورة ملك لنفسه المنيعة مقبوض من الأم والأخ لأم أم لا فزنا وراداً فلا م قبرا بلطن وثنا قبرا ط والاخ قبرا ط وثلث قبرا ط من الحصصة

وضع

المذكورة والله أعلم (سئل في امر أختها فتعن ابني ابن ابن وعن ابن أخت زعيم أنه ابن ابن عم له فتقول ميراثه لابن ابن الامن وليس لابن
الاحت المذ كورشي أم لا) (جواب) الارث لابني ابن الامن جميعه بينهما سوية ولا شيء لابن الاحت ولو كان ابن ابن عم له فتدونه أعلم (سئل)
فبما اذا مات عن زوجة حامل وعن بنته منها وبنتين من غيرهما وعن ابن معتق وعن بنت معتق فما القسمة الشرعية تبين من يرث بتقدير بأن
يكون في موضعها ذكروا وعن ابن بكر في موضعها بنتوا لئلا يلجوا مع بيان المسئلة بكل تقدير (جواب) الحكم في المسئلة قبل الوضع أن تعطى
الزوجة الثلث من غير توقف اذ فرضها لا يتغير على كلا الحالتين وأن ابن المعتق لا يعطى شيئا ويقدّر الحمل في حق البنات الموجودات أن يعطى
وتعطى كل واحد ما استحقه وهو ارث يعقربا على هذا التقدير معاملة لهن بالأرض من تقدير المذ كورنو والوثنة وتوقف الباقي على ما عليه
الفتوى عندنا وفي المسئلة أقوال أخر من جودة هذا ان لم يصره وأطلبوا وبعضهم القسمة قبل الوضع وبعد الوضع فإن كان الحمل ذكرا
فلا شيء لابن ابن المعتق والباقي بعد ذلك للزوجة لئلا يخطأ النشيد وان كان أنثى فلا شيء والبنات الأربع الثلث والباقي لابن
ابن المعتق ولا شيء للبنت المعتق مطلقا وحاصل الامر أن الرابع في مسئلة الحمل أنا نقتده (٢٧١) واحدا وتعامل الورثة بالأرض من تقدير
ذ كورنو وأقوته وتعطى
الاقل لمن لا يحجب ولا تعطى
من يحجب ولو ببعض
التقدير وشيئا فاذا وضع
الحمل وانضج الحمل زال
حينئذ الاشتباه وارتفع
الاشكال وهذا اذا وضعت
الحمل أو أكثر معا فاذا
وضعت منفردا خرج أقله حيا
ومان قبل خروج أكثر
عاد الموقوف للموجودين
وكان الحمل لم يورث فبقسم
على من كان من جودان
غير اعتبار الحمل وهذه
المسئلة ذات شعب وذ كرها
يؤدي الى الخروج عن
القدر المسئول فنولي عنه
هنا القلم والله أعلم (سئل)
فيها لك هلك عن بنت عم
لاب وأم وابن خال وأم
فما الحكم (جواب) هذه

بوضع النازح ونافقت الصبيحة رضى الله تعالى عنهم على ابتداء التار يخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم
الى المدينة فجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التار يخ باليالي لان الليل عند العرب سابق على النهار لأنهم
كانوا أميين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فبسكوا بظهور الهلال وانما ظهر
بالليل فجعلوا ابتداء التار يخ والاحسن ذكر الاقل ماضيا كان أو باقيا من المصباح المنير (وهذا) آخر
ما يصره المولى القدر على عبيد العاخر المحقر من العقود البرية في تنقيح الفتاوى الحامدية التي
سئل عنها علامه عصره وتبين قدره صدر الافاضل والا كبر من ورت العلم والجسد كابوا عن كبار
مولانا المرحوم حامدا فندى بن علي اخذنى العمادى سقى الله تعالى نراه موب غمام الرحمة الغادى وهى
التي أفتى بها وجعلت في حياته في مدة قيامه منصب الاتعاف دمشق الشام ذات الثغر الباسم ثمانين عشر
سنة من سنة ١١٣٧ الى سنة ١١٥٥ ولما انتهت بها أمانة الفتوى التي هي في زماننا من أعظم البلوى
رأيت هذه الفتاوى من أحسن ما يعبد عليه ومن أنفع ما يعرض عند الرجعة اليه لتأخرها معها وسعة
اطلاع واضعها ونحو مما يعقد المتأخرون الثقات وذكره علامة الخواص والوقائع في هذه الارقان
الأنه روجه الله تعالى لم يلزم فيها الترتيب المعتبر ولم يسقط منها ما تكرر أو أشهر وكثيرا ما بذكر الجواب
في محصل ويذكر النقل المناسبه في محصل آخر * فلما صرفت عن العناية بنحو تصحيحها واخصارها
والاقتصار على ما يفوح من طبع عراها بترك ما شتر من الاسئلة وتظهر واسقاط ما عديد منها وتكرر
واختصار بعض الالفاظ بعبارات مجررة وحذف بعض النقول المعادة المكررة حتى جاء أقل من نصف
الاصل جميعا وأكرمه فزاد فادعوى بملاحمة ما ذكر على الاصل في كل باب وفصل من التنبه
على مواضع يحل وهم أو كلفها جواد القلم وتحقيقات بدعية ونحو مراتبة وحل اشكالات
عويصة واستخراج خفيات غويصة أنا أعرضها ومعاني ساوهرها لم يحتم حول كشفها سابق
ولم تنفع مقلانها قبلى لظان فتدخا المولى استخرج كوزها لبره الضعيف وأظهر أثارها ورموها
على يده هذا العاخر الخفيف حتى حق أن يشد الناظر كم ترك الاول لا آخر واعتقد أن حكمته كمال
المسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت الم والم الثلث لابن الحال وهو المذ كورنو فراض السرخسى وعليه صاحب
الهداية ومن أكثر من ذلك من لا يجزى غالب شروح الكثر والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لا شيء لابن الخال وان الكل لبنت الم
لكونها ولد العصب وجعل في الضوع عليه الفتوى بأنه رواية شمس الاعضا السرخسى وأنه واقف رواية التراتى روايته وجهه في الضمير
وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوع شرح السراجية فلاخذ للفتوى بروايته يعنى شمس الائمة أولى من الاخيرين وايضا يعنى صاحب الهداية
وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كافي واقعة لخال هل يقسم ولدا لعصب أم لا قيل والذى ينبغي ترجيحه
مارواه السرخسى فان لفظ الفتوى كدس من غير من اللفاظ الصحيح كالتنازل والصحيح مع أنى لم أر من اخضر على مقابل مارواه السرخسى
مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه واختار وغير ذلك من الفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أيمار واه السرخسى
قد صرحوا بأنه الصحيح وأن الاخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن القول عليه والله أعلم (وسئل عنه نائبا ما صورته في امر أمانت
عن زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أحوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت الم ولا شيء لأولاد الاحوال أم لا) (جواب) قد رفع لى

المسئلة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت الم والم الثلث لابن الحال وهو المذ كورنو فراض السرخسى وعليه صاحب
الهداية ومن أكثر من ذلك من لا يجزى غالب شروح الكثر والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لا شيء لابن الخال وان الكل لبنت الم
لكونها ولد العصب وجعل في الضوع عليه الفتوى بأنه رواية شمس الاعضا السرخسى وأنه واقف رواية التراتى روايته وجهه في الضمير
وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوع شرح السراجية فلاخذ للفتوى بروايته يعنى شمس الائمة أولى من الاخيرين وايضا يعنى صاحب الهداية
وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كافي واقعة لخال هل يقسم ولدا لعصب أم لا قيل والذى ينبغي ترجيحه
مارواه السرخسى فان لفظ الفتوى كدس من غير من اللفاظ الصحيح كالتنازل والصحيح مع أنى لم أر من اخضر على مقابل مارواه السرخسى
مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه واختار وغير ذلك من الفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أيمار واه السرخسى
قد صرحوا بأنه الصحيح وأن الاخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليكن القول عليه والله أعلم (وسئل عنه نائبا ما صورته في امر أمانت
عن زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أحوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت الم ولا شيء لأولاد الاحوال أم لا) (جواب) قد رفع لى

هذا السؤال ما يثار في جوابه ما حمله أنه أن الصحيح حكى المعمر أن لا شيء أولاد الخالة مع بنت العم وهو أولى بالأخذ الفتوى حكى الضوء
وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبه أولى سوا ما خلت الجبهة وأخذت لأن ولد العصبه أقرب با اتصال الوارث الميت وكأنه أقرب
اتصالاً بالميت مسووط في فرض الخلاصة بنت عم لابو أم وأبو بنت عم المال كله لبنت عم بنت عم وبنت عمالة كذلك الجواب
في ظاهر الرواية وولد العصبه أولى أخذت الجبهة وأختلفت وعن أبي يوسف وجه الله تعالى أن الرجوع عند اتحاد الجبهة فالخالف أن المسئلة
اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبه أولى بالرجوع فإذا علمت ذلك فسكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونها وولد العصبه ولا شيء لأولاد
الآخوال والله أعلم (سئل) من بيت المقدس في رجل مات عن بنتي أخت لابو ثلاثة أولاد أع لأم وكروا ثنتين من الوارث (أجاب) المال كله
لبنتي الأخت لابو ولا شيء لأولاد الأم لا عند أبي يوسف وعند محمد يقسم المال بين بنتي الأخت لابو وأولاد الأم لا عند أبي يوسف بنتي الأخت لابو
النصف وبعتي لأولاد الأم السدس ورضعتهما الباقي بقدر سهمهما فيقسم المال عليهم أرباعاً للربيع ولأولاد الأم والثلاثة أرباعاً لبنتي
الأخت لابو نصف من أربعة وعشرين حصة (٣٧٢) من ضرب ستة في أربع لولد الأم الثلاثة ستة لكل إنسان يستوي في ذلك الذكر

والأخت كأصلهم ولبنيت
الأخت ثمانية عشر لكل
واحدة تسعة والله أعلم
(سئل) في تركه قسمت
وفيها النقص دين لم يستغرق
همل يأخذ من كل منهم
حصته من الدين لا (أجاب)
نعم يأخذ من كل منهم حصته
من الدين حيث ظهر بهم
جدة والله أعلم (سئل) في
رجل مات عن ابن وبنتين
ورؤ وبنين أحداهما
وضعت كراغيموت أبيه
فكانت بوقية الورثة يذهبون
أنهم مات قبل خروج أكثره
فلا والله وأتمه تقول مات
بعد خروج وجهه ومكته ساعة
حيا والورثة يعرفون بأنه
ابن الميت فهل القول قولها
فغير وورث أم قول بوقية
الورثة فلا ولا (أجاب) القول
قول الورثة ولا يرث الآلا

الظاهرة هي اظهار القدرة الباهرة فان هذا البعد فكرته كاية وقربته ترجحه عليه وبضاعته
مراجعة لقليله مع امتزج بالبال من علمنا اللبالب وراكم الهموم والأهوال وفقد السعف وعدم
النصف وسقط الحساب بالسنتعداد وغير ذلك مما يورث الوهن وكلال الذهن ولكن لله من قال
وأبدع في الخلق ان المقداد اذا ساعدت * أخلت العابر القادر
فدركت كتاباً فاعلمت فيه الفكر وأزيت فيه الجفن السهر فدغرت لك في قسم فنون الخمر رات
أفنا وتفتك لك في عين المشكالات أجنانا وأودعت فيهم كنوز الفوائد عقود الدرر والفراد
وبسطت فيهم أعظم المقاصد أحسن الموائد وجعلت فيهم على منصة الانظار عرائس أبحار الافكار
وكشفت فيه بوضوح العبارات خزانة مخدنه ولم أكتب بتلويح الاشارات لاجل تخرير خفياته وليس
يدري فضله سوى عالم فقهه فاضل بنيه أخرى سفي أنظاره على الحج بحسره وأمرى جواد أفكاره في شمع برة
وأنى أعيد به الله تعالى من شر كل غر جال أو حامد متغافل على الخلاء ترى نفسى فافقر بجهرى
وتعسف أترجي عن وقفه على عثره أن يتداركها بالعبود والاحسان فان الإنسان على الخطا والنسيان
وأنى ألقا الله تعالى الذى امتن على بذلك وتفضل ومن فضله أطلب وأسأل وبنبيه الوجهة للنية
أقول أن يجعله خالص الوجه الكرم موجباً للورثة في جنات النعيم وأن يرفع به كل قاص ودان
ومبى يخرجه لحسان كل كف محسان وأن يغفر له ما طغاه القلم أو زلت به القدم وأن يجاوز عن
عسرتى ويعفو عن سيئتى ويغفر لسيئتي ووالدي ولين الحق على ولا ولا دى وأهلى والأحباب
وان كان الحامل على جمع هذا الكتاب وأن يمين على وعليهم يبايعوا المني والامسل وأن يطلقوا لساننا
بالشهادتين عند انتهاء الاجل والحمد لله الذى منعمته تتم الصالحات والصلوة والسلام على سيدنا محمد
صاحب المعجزات والاسيات الواجحات وعلى آله وأصحابه السادات وزوجاته الطاهرات وعلى التابعين
والعلاء العالمين الأتباع لاسم الله الماننا الأعظم وأصحابه الأنظمة الثقات سحان ربنا رب العزما
يصون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال شيخنا شيخنا الامام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

اعترف الورثة بأنه انصل في البحر في الجنائز تغلق الجنتي والبايع عن أبي حنيفة لا يقبل فيه الا شهادة رجلين أو مؤلف
رجل وامرأتين وقال لا يقبل فيه قول النساء الا لام فلا يقبل قولها في الولو الحياتم أفاضل فماتت والورثة لم يقبلها مقدار يوم وليلة
وبعض الناس يقولون ان الورثة يحو بعضهم يقول انه ميت فدفنت كذلك ثم ينش القبر فجدوا بنينا ميتة على عاتقها ورثت المرأة زوجها
وأبو بنان أقرب الورثة بأنهم ابنته وورثت الابنة ورثت منها ورثت الميت وان جدت الورثة لم يقبل لها بشيء لانه لا يدري أنها خرجت منها ام لا
وفي الفتاوى المختار في عامل مات وبغفر ولها فدفن يوم وليلة فقال بعض مان وقال بعض لم يمت فدفنت ثم ينش القبر فجدت منها ميتة
قاعدة على جانيها ميتة للميت تزوج وأبو بنان (أجاب) بعض مشايخ بلغة انه لو أقر الورثة كلامهم بأنهم ابنتها خرجت سيعة بعد وفاتها ورثت الميت ثم يرث
من الميت ورثها ولجدوا بعض عليهم بارئ ثم هذا القدر الآن يشهد عدول أنهم ابنتها حاجتوا وانما نسفهم الشهادة ولو ينفارقوا قبرها منذ
دفنت الى أن ينش وقد سمعوا صوت الميت من تحت القبر ووجدت ملازمهم القبر ولو لم يكن ثم شهود أو أنكرت الورثة تحلفوا على العلم ولا
ميراث لها إذا حلفوا له ولا يشهد في عصر ذلك جد أو تعدد في التتارخانية تغلق الجنط وان وقع الاختلاف في انفسه حيا وميتا تشهدت

القبالة على انفصاله حياً أجمعوا على أنها تقبل شهادة في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادته في حق الارتقاء أو حجة في القبول والقبول
 اهـ ولا شبهة أن عندهما تقبل شهادتهما مرة واحدة ولو لم تكن قابلية في حق الارتقاء وكذلك (٣٧٣) لاشبهة في قبول أخباره في الصلاة عليه

والله أعلم (سئل) في رجل
 مات من زوجة حامل لها
 بدمته مهر وعن أم ثلاث
 بنات فما الحكم الشرعي في
 مهر الزوجة المذكورة
 والذين الذي بدمته وما
 القسمة العرفية (أجاب)
 المهر فهو كسائر الدون
 فيبقى قبل القسمة ثم يقسم
 على الورثة المذكورين أن
 لم تكن الولادة فريضة فتقدر
 الجسد ذكراً أو قطعي الأم
 سدسها والزوج ثمنها وكل
 بنت ثلاثة أرباع وبنت
 قبرا أو ووقف الباقي وهو
 ستة أرباع وبنت أربعة
 أخماس قبرا أو فان ظهر
 ذكراً كان قدره نصفه وإن
 ظهر أنثى ردت على الأم
 خمس قبرا أو على ما يراها
 فيجمع لها أربعة أرباع
 وخمس قبرا أو لكل بنت
 أربعة أرباع وبنت
 قبرا والله أعلم

*) قال جامعها الشيخ
 إبراهيم بن سليمان الرمي
 تلخيص المؤلف (وهذا آخر
 ما رأيته من مسودة فتاوى
 شفقنا وأستاذنا شيخ الإسلام
 والنبيل بركة الله في
 العالمين عمدة المحققين زبدة
 المدققين مولانا وشيخنا
 الشيخ خير الدين الرمي
 المسماة بالفتاوى الخيرية

مؤلف هذه الفتاوى الشريفة ترجمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والآخرة وقد فرغت من تحريره
 وتكميله وتعبيره الثماني عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف

*) يقول إمامي شرفان المسوي محمد الزهري العمراني *

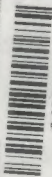
فحسب ذلك ما من جعلت الشريعة المصطفى خاتمة لشرعية النبيين وقبضت لها جهاً بذه تسطع بهم شمس
 مجيئها في أفق الأزمان حتى يتم الخلق أجمعين وتضلى ونسل على سيدنا محمد القائل من ردايته
 به خيراً يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين أما بعد فقد تم بحمد الله تعالى
 طبع العشق والدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية خلاصة أهل التحقيق ومعدن الفضل وزينة
 ذوي التدقيق العلامة الفاضل والاستاذ الكامل سلامة الطاهر بن مولانا السيد محمد أمين
 المشهور بابن عابدين رحمه الله على هذا الصنيع وأوله من دار خزائه المسكن الرفيع
 خصوصاً وقد لبثت طر هذا الكتاب وشيت غرو بما تم نفعه المستطاب وهو فتاوى
 عمدة المتأخرين ومراجع المحققين العلامة الشير النقي عن التعريف بماله
 من القدوة والخطير مولانا شيخ الإسلام والمسلمين الشيخ خير الدين الرمي رحمه الله
 خير جزاء العالمين فصار كتاباً حوى من النفع أمه وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة
 ما يبيع زعم كل فقيه أمه وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة
 المحمية بجوار سيدي أحمد البردور قرييما من الجامع الأزهر
 المنير إدارة المنقولة لعمريه القدير أحمد الباني

الحلي ذي العجز والتقصير في شهر
 رجب سنة ١٢٤٠ هجرية
 على صاحبها الصلاة
 والسلام والتحية
 آمين



نفع البرية نفع الله به المسلمين وورثة العاقبة وحسن الخاتمة آمين ثم قال انه فرغ من كتابها وتبويبها وترتيبها في آخر جادى الاولى سنة ١٠٨١
 احدى وثلاثين وألف وكان ذلك بمنزلة برمة فاسطعين غفر الله لهم أجمعين والجليلة رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

Bibliotheca Alexandrina



0437262